

# فهرسة

01	مقدمة.....
09	الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث.....
09	1. أسباب إختيار الموضوع.....
14	2. أهداف الدراسة.....
16	3. الإشكالية.....
21	4. الفرضيات.....
27	5. المناهج و التقنيات المتبعة.....
59	6. صعوبات البحث.....
62	الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....
62	تمهيد.....
64	1. الأسر الغربية.....
74	2. العائلات و الأسر المغاربية و الإسلامية.....
135	3.العائلات الجزائرية.....
153	خلاصة.....
156	الباب الأول:البحث النظري:في مسار الاجتماع العائلي الجزائري.....
156	الفصل الثالث: التغير عن طريق الصدمات: من الجماعي والفردى.....
156	تمهيد.....
161	1. الثابت و المتغير في مسار المجتمع الجزائري.....
173	2.السير وفق الصدمات:من الصدمة الاستعمارية الى الصدمة المتعددة الأبعاد.....
192	3. التجمع العائلي الجزائري: من الجماعي الى الفردى.....
200	4. التنشئة الاجتماعية.....

209	.....5 الفقر و الاقصاء و التضامن الاجتماعي
216	.....خلاصة
218	.....الفصل الرابع: المؤسسات الاجتماعية و المؤسسات العائلية
218	.....تمهيد
219	.....1. الدولة و القبيلة
232	.....2. الدين، القضاء و المدينة
242	.....3. المؤسسة التعليمية
247	.....4. مؤسسة العمل
259	.....5. المؤسسة العائلية و المؤسسات الزوجية
318	.....خلاصة
320	.....الفصل الخامس: قانون الأسرة الجزائري أو الرهان المستعصي
320	.....تمهيد
323	.....1. قانون الأسرة، رهان تاريخي
325	.....2. قانون الأسرة، رهان إعلامي
328	.....3. اللجان التقنية لمناقشة تعديلات قانون الأسرة
336	.....4. تحليل محتوى قانون الأسرة المعدل 02-05
345	.....خلاصة
346	.....الفصل السادس: التحديات، الرهانات و إنتاج المعنى
346	.....تمهيد
353	.....1. تحديات:
373	.....1. 1. الإتصال و الانفصال
378	.....1. 2. القيم بين التصارع و التنازع
394	.....1. 3. تعامل العائلات مع محيطها الطبيعي، التقني و العلمي
404	.....2. الرهانات

407	.....	2. 1. رهان تعليم و تشغيل الأبناء
418	.....	2. 2. البعد الثقافي و الآداب العامة
422	.....	2. 3. رهان السلطة و الإرث
427	.....	3. إنتاج المعنى
427	.....	3. 1. المعنى المنتج و العلاقات العائلية
444	.....	3. 2. صعوبة الدخول في الحداثة
452	.....	3. 3. علم اجتماع عفوي محلي للتجمع العائلي أو الحس العملي
458	.....	خلاصة
461	.....	خلاصة الباب الأول :

## الباب الثاني: البحث الميداني: مداخل و مخارج البحث الميداني..... 474

474	.....	الفصل السابع: المقابلات التي أجريت مع المخبرين في ولاية النعامة (مداخل).....
474	.....	تمهيد.....
481	.....	1. مقابلات أجريت في مدينة المشرية.....
513	.....	2. مقابلات أجريت في مدينة البيوض.....
536	.....	3. مقابلات أجريت في مدينة مكن بن عمار.....
569	.....	4. مقابلات أجريت في مدينة النعامة.....
572	.....	5. تعليق و تعقيب على المقابلات التي أجريت مع المخبرين.....
581	.....	خلاصة.....

## الفصل الثامن: مخارج الدراسة..... 586

586	.....	مخارج الدراسة 1. عرض النتائج.....
626	.....	مخرج الدراسة 2. فقه الإجماع العائلي أو محاولة التنظير.....
670	.....	مخارج الدراسة 3. مداخلات و مقالات لها علاقة بموضوع الدراسة.....

أ. المداخلات:

1. "المؤسسات العائلية و التغيرات الاجتماعية بالجزائر": الملتقى الوطني الثالث لقسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، في التغيرات الاجتماعية و التغيرات الأسرية 20 و 21 جانفي 2004..... 671
  2. "الثابت و المتغير في المسار الجزائري الحديث": الملتقى الوطني الأول لقسم علم الاجتماع، جامعة سعد دحلب. .... 693
  3. "الأسر الجزائرية بين المعنى السائد و المعنى الوافد و ما استقر عليه المقعد": ملتقى وطني: الأسرة بين التواصل و القطيعة. جوان 2008، جامعة الجزائر، قسم علم النفس و العلوم التربوية..... 722
  4. الرصيد الثقافي للخدمة الاجتماعية في الجزائر أو مؤسسة الوقف..... 736
  5. "نمو الأسر الجزائرية و مواجهاتها لإكراهات المدينة". بحث أنجز كأستاذ مشارك في مركز البحوث الأنثروبولوجية و التاريخية بالجزائر..... 744
- ب. الملخصات:

1. ملخص لمقال نشر في مجلة الثقافة الإسلامية، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، مجلة نصف سنوية، العدد التجريبي صص. -143-165.
  - تحت عنوان: "أهم تحديات الأسر الجزائرية و الرهانات المطروحة"..... 753
  2. ملخص مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع لجامعة الجزائر: "الروابط القرابية: من الغيرية إلى الفردانية". .... 755
  3. ملخص مشاركة في ملتقى: "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"، بين الواقع و مقتضيات التطور 06/05مايو 2008. عنوان المداخلة: "طرق استغلال الأراضي السهبية و التنمية المستدامة على المستوى المحلي". مثال ولاية النعامة..... 758
- ج. مداخلات باللغة الفرنسية:

759 ...1. Socialisation/Algérie:Éléments de réflexion sur la socialisation en Algérie:« famille,école, mosquée, entreprise économique et état, repères pluriels pour l'éducation d'un citoyen ».

766 .... 2.Gouvernance -Blocage Culturel ou Préalable d'un Développement Local. (Cas:de MECHERIA).

- 771 .....الخاتمة
- 778 .....المراجع

1. سيرة ذاتية للباحث ..... 1
2. صور توضح كيف أن التنمية المستدامة للعائلات بالمنطقة مرتبطة بالبعد البيئي. 2
3. ملخص ..... 16

## العائلات الجزائرية: تحديات، رهانات و إنتاج المعنى.

دراسة سوسيو. تاريخية، لحياة بعض العائلات من الجزائر العميقة، بولاية النعامة.

"لا يوجد أي علم مجد لرهانات أكيدة مثل علم الاجتماع، الأمر الذي يفسر الصعوبة الكامنة في إنتاج خطاب علمي و صعوبة نشره." questions de sociologie p.7. BOURDIEU PIERRE

### مقدمة:

إن التحدث عن التحديات و الرهانات التي تتعلق بالمؤسسة الركيزة في المجتمع الجزائري "العائلة". يصعب من عملية الإنتاج العلمي أكثر. خصوصا أن العائلة أصبحت من أهم الرهانات على السلطة:  
. إن على المستوى الداخلي لكل تجمع سكاني تمثله الدولة.و ذلك راجع إلى تموقع هته الدولة أو تلك من أهم الفاعلين الاجتماعيين المكونين لكيان الدولة. واستقطاب العائلة الاهتمام البالغ و بالخصوص في الدول الإسلامية.

. وإن على مستوى السلطة الدولية. من خلال تدخل دول كبرى في فرض نماذجها و أنماطها موحدة من الأسر على المستوى العالمي. محاربة بذلك لكل خصوصية و إن كانت ثقافية. تحاول بعض الدول التشبث بخصوصيتها الثقافية. أمام زحف العولمة التي فرضت نفسها على المستوى الاقتصادي. بسقوط الكتلة الشرقية. كل دولة تحاول المقاومة وإن على المستوى الثقافي. فإنها تعزل وتهمش من الناحية الاقتصادية. وتتكدج جراء ذلك خسائر كبيرة. بذلك يتبين لنا تقطن الدول القوية إلى البعد الثقافي/الديني. و كل تجسدها في المؤسسات الاجتماعية و بالخصوص في العالم الإسلامي. أين تلعب العائلة الدور الأساس في عملية التجمعة أو التفتتة الاجتماعية. و يتضح ذلك من خلال محاولات الدول القوية و على رأسها "الولايات المتحدة الأمريكية". التي تحاول فرض نمطيتها على العالم من الناحية الثقافية. و في مقدمة ذلك كل ما يتعلق بالأسرة. أو ما يسمى "بحقوق الإنسان" و "حقوق الطفل". و "حقوق الأسرة" و "حقوق المرأة". بالنظر إلى الإكراه المشار إليه أعلاه كعائق للإنتاج المعرفي العلمي. يضاف إليه إكراه ثاني هو محاولة "تزع الستر" أو الحجاب من طرف الباحث على العائلة. بإبراز ما كان خفي للعيان. أو القيام بعملية الإفصاح عن الخفي المخفي. العملية التي تلقى حذرا شديدا من طرف العائلة ذاتها. كما أن تبيان بعض الحقائق المعاشة من طرف المؤسسة العائلية. كما هي في الميدان و القريب من الواقع المعاش. قد يجلب سخط المؤسسات المنظمة لهاته الهيئة، على مستوى الدولة. لأنه غالبا ما لا تريد الدولة سوى أن تسمع إلا لصوتها المرتد إليها. أي رجع الصدى. فقول ما لا تريد أن تسمع. ينتج سخطا آخر و صعوبة إضافية قد يعيشها الباحث. ذلك ما بدى لي من عمليات التستر. من نشر المعرفة المنتجة من طرف بعض المؤسسات الرسمية، المكلفة بالبحث في واقع العائلة الجزائرية. هذا ما حدث حينما طلبت الإطلاع على بعض الدراسات التي قام بها "المركز الوطني للدراسات الاقتصادية و التخطيط". بدعوى أن الدراسة يجب أن تسلم للأطراف التي طلبتها. دونما الإفصاح عن هويتها. و أن المركز مطالب بتسليم الدراسة لطالبا فقط.

يمكن اعتبار التنظيمات العائلية في الجزائر من أقدم التنظيمات الإجماعية. و التي ارتبطت بالتنظيم القبلي. الذي يستمد قوته منها. كما يساهم في حمايتها و مدها بالقوة اللازمة. و قد تفاعل التنظيمان وشكلا نمط الحياة الاجتماعية إلى زمن غير بعيد. وبالنظر إلى هذا التلازم والتفاعل. صار من الصعب على أي دارس للحياة الاجتماعية المحلية. و بالمغرب العربي عموما. أن يفهم هته المجتمعات دون دراسة وفهم "القبيلة".

قد تقطن إلى أهمية القبيلة بالمغرب العربي باحثون كثيرون. نذكر من بينهم: "إبن خلدون"، الذي وقصد فهم "العمران البشري"، بالشمال الإفريقي. قد درس القبائل البربرية. كما أشار "جاك بارك" إلى أنه لا يمكن الإستغناء عن دراسة القبيلة الشمال إفريقية إن أردنا معرفة المجتمعات المغاربية. الأمر ذاته ذهب إليه "الهوري العدي" و "محمد نجيب الطاهر" و غيرهما. بالنظر إلى العمل التحطيمي الذي قام به الإحتلال الفرنسي للتجمعات القبلية بالجزائر. على وجه الخصوص، من استلاب للأراضي الفلاحية إلى فرض تجمعات سكنية. محتشدة. لا تخضع للتنظيم القبلي. فإن المؤسسات "العائلية"، صارت على قدر هام كموضوع للدراسة. لمن أراد فهم التجمعات البشرية على المستوى المغاربي عموما والجزائري على وجه الخصوص. مثل ما هو عليه الحال لمن أراد دراسة المجتمعات الغربية. فعليه بدراسة أساس هته المجتمعات بدراسة "الفرد" حتى يتسنى له الإطلاع على التغيرات الحاصلة في المجتمعات الغربية. المجتمعات التي تنطلق من هذا الكيان "الفرد".

أما في المجتمع الجزائري، فإن الفرد لم ينشأ لدينا بالقدر الكافي، ككيان مستقل، له آراؤه واتجاهاته و له قدر من الحرية. و يتحمل مسؤولية/الحرية، التي يمارسها و يتمتع بها. لذا أعتقد أن "العائلة" كموضوع يحتل نفس الأهمية التي كانت تحتلها القبيلة سابقا. من أجل فهم الآليات التي تستند إليها المجتمعات المغاربية و المجتمع الجزائري على وجه الخصوص. و بصفة أخص المجتمعات المحلية. التي تحتل فيها العائلات المكانة الأساس في ربط علاقات. و تبقى الأساس في فهم أي فعل إجتماعي. كما يفهم الغربيون مجتمعاتهم عن طريق فهم المكانة التي يحتلها الفرد حاليا، في المجتمعات الغربية. يبدو لي أن العائلة صارت المكان الأمثل لفهم العلاقات، التوقعات و التفضيلات التي يحتلها الأفراد داخل هذا الكيان. محاولة دراسة المجتمع من خلال "دراسة الأفراد". قد تكون بعيدة على الواقع كما هو. أو على الأقل تجاهل الواقع و تفاعلاته الحقيقية. التي تلعب فيها "العائلة" ذلك الدور الأساس و المحوري. و هذا لا يعني إلغاء "الفرد كفاعل اجتماعي". ولكن تسليط الضوء عليه كفاعل، من خلال هذا التنظيم. ليتسنى لنا فهم التنظيم في مساره و مكوناته. كما أن دراسة التنظيم العائلي، إنطلاقا من مكوناته البشرية المادية و الرمزية التي يحملها. لا يمكن أن تتم بمعزل عن التنظيمات الاجتماعية الأخرى. و التي تعتبر مؤسسات، لا يمكن للعائلة في وقتنا الحالي أن تعيش بدونها: من مؤسسات تعليمية، تكوينية، إقتصادية (عمل و إستهلاك) بيئية صحية، سياسية... التغافل عن هته الأبعاد لا يؤدي بنا إلى فهم هذا التنظيم. الذي هو الآخر يوجد في حالة تفاعل مع جل المؤسسات المذكورة. إن سلبا كإكراه و ضغط. و تؤدي إلى عيش هذا الكيان "العائلة"، في مطبات و أزمات. قد تعرف كيف "تتعامل معها" و تخرج منها. أو تبقى جاثمة عليها. و قد تقضي على هذا الكيان. أو على الأقل لا تسمح له بإعادة إنتاجه بكيفية مريحة. أو إنها تتفاعل إيجابيا و ما تتيحه من فرص. تساعد على تفتح التنظيم العائلي، نموه وازدهاره. و حتى تميزه عن العائلات الأخرى. أعتقد أنه لا يمكن فهم التنظيم العائلي. إذا ما بترناه عن مساره التاريخي. كما أنه لا يمكن الوقوف على ما يجري في هذا الكيان دون وضعه في سياقه التاريخي. و من ثم فإن المسار العائلي، يحتل الإهتمام البالغ الأهمية في هته الدراسة. ذلك أن دراسة "تاريخ الحياة العائلية"، يبين لنا المسار الذي مرت به العائلة المدروسة: سواء القطاعات التي حدثت من خلال تأثير السياقات التاريخية. أو الاستمرار و التواصل، الذي حدث في حياة العائلات المدروسة، خلفا عن سلف. الدراسة المتواضعة هته. لا تهدف إلى تغيير المجتمع. من خلال تغيير العائلات المكونة له. كما يحاول ذلك السياسيون. و إنما تهدف إلى محاولة فهم "التغيرات" الحاصلة بالعائلة، إدراكا ثم وعيا. وذلك بإعطاء صورة تعكس الواقع كما هو قدر الإمكان. إن حاليا أو عبر المسار الذي مرت به. لمدة ما تزال ذاكرة المسنين الذين يوجدون على قيد الحياة بالمنطقة، مستوعبة له و أفصحت به لنا. فأعطاء الصورة وانعكاسها. يسهل التصحيح الذي أعتقد بأنه من شأن الجماعة ذاتها. ذلك أنه من المعروف أن الإنسان صار أكثر أناقة وجمالا، بعدما انعكست له صورته على "المرأة". بحيث إن الإنسان صار يحسن من صورته قدر الإمكان. فالذي يداوم على النظر إلى المرأة. تبين له مواطن الخلل و تسمح له بتصحيح، ثم تحسين صورته. لذا نحاول فهم ما يقع لنا من الداخل:

كيف كنا وكيف أصبحنا من خلال المؤسسات العائلية؟

كيف نتغير و كيف نتحول و في أي اتجاه؟

كيف تتعامل "الأسرة"، مع مختلف المؤسسات التي تدخل معها في علاقة؟

كيف تنمي العائلات ذواتها و ما هي التدابير و الإستراتيجيات التي تتخذها؟

و منه محاولة تصنيف العائلات التي تكون محل الدراسة. بعدما يتم معرفة ماضيها وتتم صياغة حاضرها. و الإطلاع على الإشكالات الحقيقية و/أو الوهمية التي تعيشها العائلات الجزائرية بالمنطقة موضوع الدراسة. ثم محاولة صياغة الحاضر و تفسيره على ضوء مساره التاريخي. ثم تحديد أهم التحديات التي تواجه العائلات بالمنطقة. و تبيان الرهانات التي يجب كسبها. العائلة اكتست أهمية دراسية. لأنها لم تعد ذلك الكل الموحد و المتجانس. بالنسبة لجميع البنيات العائلية. لا من حيث البناء أو العلاقات المنسوجة مع المحيط، و لا من حيث الرصيد الرمزي الذي تحمله عبر مسارها. أو الذي استطاعت أن تتحصل عليه من خلال بعض من منتوجاتها. أو الرصيد المادي الذي هو بحوزتها و الذي تسلمه للخلف. و لا من حيث الفرص التي تتيحها لعناصرها من أجل إعادة إنتاج وضعيتها الإجتماعية و المحافظة عليها. و العمل على تحسين المستوى الذي وصلت إليه. من خلال الحراك المتصاعد. و ذلك من خلال التميز الذي يصل إليه بعض أو جل أفرادها. هذا على مستوى منطقة محدودة. فما بالك بالعائلات على مستوى التراب الوطني. أو على المستوى العالم الإسلامي أو العالم العربي. فهناك اختلافات و مفارقات كبيرة تفصل العائلات عن بعضها. حتى في بعض السلوكات التي صارت تجراً على مخالفة (المقدس). فما بالك بمخالفة القوانين و الأعراف؟

فالنشاط المهني المهيمن في المنطقة، صار يتراجع أمام أنشطة أخرى مستحدثة. و الديانة على المذهب المالكي. الذي كان يفتي بمقتضاه إمام واحد على مستوى مدينة المشرية كلها. و الذي كان يمثل المرجعية الدينية في المنطقة. صار الاختلاف حسب المفتين الذين صاروا متعددين. من حيث الأشخاص. و حتى أنهم صاروا يفتون على مذاهب متعددة.

فكيف يمكن تفسير التقارب و التماثل النسبي. الذي كان يميز العائلات في المنطقة قبل الاستقلال. و هذا الاختلاف و التباين الذي يصل حد التنافر و التضاد في وقتنا الحالي؟

يبدو أن التضامن بين الأجيال. و "حفاظ الكبار على الصغار حتى يكبروا". كان هو القاعدة الملزمة و التي لا يمكن أن نتصور بقاء النوع البشري بدونه. أو بمعنى آخر لا يمكن تصور وجود تجمع بشري (مجتمع) بدون أسرة/ عائلة. هته المحافظة كانت تخضع لقواعد "صلبة". لا تقبل المرونة. و ذلك حتى نتمكن من القيام بعملية المحافظة. على الجنس البشري. الأمر الذي لا يجب تركه أبدا للصدفة. و منه الانضباط و الإكراه الخارجي الشديد على كل أفراد العائلة. حتى يؤدي كل فرد ما عليه من واجبات ملزمة. و عليها يتوقف استمرار الجنس البشري المنتمي إلى عائلة بعينها. و منه الانغلاق على الذات. و الانعزال الذي كانت تعيشه معظم العائلات. الذي أدى إلى إعادة إنتاج العائلة على نفس الشاكلة. حيث تتماثل، إلى حد كبير، عائلة "الجد" و عائلة "الحفيد". من حيث كل الأوجه: المادية و الرمزية، المعرفية و المهنية، السكنية و حتى عدد الأولاد. حدث تغير جوهري في العائلة. حيث كان "الجمود" في القواعد المسيرة للسلوك و التصرفات هو سيد الموقف. الكل يعرف دوره و ما ينتظر منه الآخر. و يعمل على إنجازه. كان هذا شرطاً للبقاء على الحياة مستمرة. الآن وللبقاء على الحياة. يجب اعتماد التغيير المستمر. من أجل التكيف مع المحيط الذي يتغير بسرعة كبيرة. و التغيير ليس مقترنا بمجال دون آخر. فالكل في تغير و تحرك. و منه فان "الثابت" صار هو الاستثناء. و "المتحرك" هو القاعدة. بخلاف ما وجد مع الآونة الماضية، التي يمثلها الجيلان الأول و الثاني في هته الدراسة. فهناك المفارقة العجيبة. التي على العائلات إدراكها. قصد مواجهة التحديات المفروضة على المؤسسات العائلية. و التمكن من كسب الرهانات: لا مجرد الاعتماد على تلك "القوالب الجاهزة" و



الموروثة من السلف. حتى يضمن الأب امتثال الأولاد للأوامر، النصائح، التوجيهات. وكل ما يرغب في الوصول إليه عن طريقهم. لا بد عليه أن يوفر كل الطلبات التي يعبرون عليها. و الإخلال بها أو ببعضها. قد يسبب في الخروج عن الطاعة. و لسان حالهم يقول: "إنك لم تستجيب فكيف نستجيب!؟".

\*لابد من إلغاء بعض الأفكار المسبقة التي تحجب عنا الواقع و حقيقة العائلات الجزائرية:

أولاً: لا توجد عائلة جزائرية متجانسة. و إنما توجد عائلات ذات أوضاع متعددة و متنوعة.

ثانياً: كثيراً ما ننطلق من الفصل بين النوع: ذكر/أنثى. و نعتقد أنه البعد التفسيري. و الواقع أن هذا البعد لا يمثل التمايز الحق. و الأصح أن ننطلق من واقع كل عائلة/أسرة. هو الذي يمكن اعتباره أساس التمايز. ذلك أن التنظيم العائلي يعتمد على التضامن بين الأعضاء المكونين للمؤسسة العائلية.

\*الإشكالية أن العائلات تعيش في واقع مركب. و تتفاعل مع محيطها. فكيف تتجنب الإكراهات و/أو تستغل الفرص المتاحة؟ ثم كيف تتعامل مع موروثها الثقافي و بعدها الروحي: فهل تبقى عليه. أم تتبنى المنطلقات الغربية. أم تقوم بإنشاء المعنى الذي يتلاءم مع مستجدات الحياة. فنقوم بالتركيب من خلال المجال المكاني الذي تعيش فيه. و السياق التاريخي الذي تمر به.

\*أفترض أن ما تحمله كل عائلة من ثقل مادي و رمزي. عبر مسار تاريخها الحياتي كسبب داخلي. و ما يتوفر لها من فرص سانحة و/أو إكراهات و ضغوطات. و ما يعود إلى الظرف الشامل العام كسبب خارجي. هو الذي يمكن بعض العائلات من اغتنام الفرص السانحة و تجنبها الإكراهات و الضغوطات. بينما لا يسمح لعائلات أخرى من الاستفادة من الفرص و تجنب الإكراهات. و منه الفارق الشاسع بين نمطي العائلات: التي تزداد غنى و الأخرى التي تزداد فقراً. تلك التي لها وعي بالتحديات و الرهانات. فتندمج في الصيرورة التنموية. و العائلات الأخرى تبقى مقصاة من الصيرورة التنموية.

\*منهجياً اعتمد على النظرة الكلية. و الارتكاز على علم الإناسة و البعد الكيفي و تاريخ الحياة العائلية أو حلقة الحياة و التفاعلية الإنشائية. و محاولة إيجاد التقاطعات ذات الصلة بالاجتماع العائلي. سواء كانت نشاطاً مهنياً أو تعليمياً أو وضعية اقتصادية أو شبكة علائقية مع مختلف المؤسسات المحيطة. ثم اعتماد الملاحظة بالمعايشة و الملاحظة من الداخل. و إعطائها الأولوية، لما تسمح به من ثراء في المعلومات المجموعة و صدقها. و كذلك العمق في التحليل ثم الإعتماد على المخبرين. و التأسيس إلى شبكة قرائية انطلاقاً من الفكرة القاطرة أو الموجهة للبحث. من الوقوف عند أهم تحديات و الرهانات التي تعاني منها العائلات. و الوقوف عند المعنى المنتج من طرف مختلف العائلات في مختلف السياقات.

التحديات: . يعتبر تعليم المرأة و عملها و تنشئتها تحدياً ثقافياً جسيماً بالمنطقة. من امرأة تابعة مطيعة و وديعة إلى امرأة مشاركة و مسؤولة. . القبيلة كمؤسسة ذكورية لم تعد قائمة. و استبدلت بالدولة الوطنية. التي و تحت الضغوط الخارجية تبنت النزعة النسوانية.

الرهانات: كيف تتم عمليات إدراك المحيط؟ تغيرات جوهرية أصابت دائرة الأنثى. إلى درجة أننا وصلنا إلى امرأة "لا جنسية". و هو ما تجسده صورة 'إبليس'.

**التنظيم العائلي المقارن: 1 . التنظيم الأسري الأوروبي:** برز تصور جديد للمؤسسة الأسرية. إذ تم إلغاء القوة الأبوية. و تحرير الأسرة النواتية. و صار الآباء يراهنون على نجاح الأبناء. و الوصول إلى قانون زواج أكثر

مرونة. الأجيال في أوروبا لم تعد تتابع. بل صارت تتعايش مع بعضها. لما وفره البعد التكنولوجي و الصحي من خدمة إلى الإنسان. و التغيير أصبح ثقافيا بالأساس. هذا ما بينه "لويس روسل". في السبعينات من القرن الماضي روجت فكرة أن الأسرة هي أحد المجردات التي تعزز سلطة الطبقة المهيمنة. و تفرض التضحية على أفرادها. و هي تعيد إنتاجها و إنتاج كل المؤسسات الاجتماعية على غرارها: من المصنع مرورا بالمدرسة إلى الكنيسة و الأحزاب السياسية و أجهزة الدولة و الجيش و المستشفيات. بحيث إنه يوجد دائما أمهات و آباء و أخوة و أخوات. الأسرة لا تسمح بالتشكيك فيها أو التساؤل عنها. و هي تولد "البارانويا" أي الكآبة و فقدان التوازن النفسي. و الأسرة تعطينا منعكسات شرطية نخضع لها. و تؤثر على شخصيتنا. و هي تستعملنا و تستغلنا بإرادتنا. و يعتبر 'دفيد كوبر' الأسرة إلغاء لذواتنا و لذلك يجب إلغاؤها. فالمسار الأوروبي عرف استقلالية الأسرة عن "كبير العائلة". ثم استقلال أفراد الأسرة عن المؤسسة الأسرية ذاتها. من استقلالية عالية للمرأة و كذلك للأبناء. مع تدرجهم في السنوات و اعتمادهم على ذواتهم.

**2 . التنظيم العائلي في المجال الإسلامي:** الإشكاليات المطروحة تختلف تماما على تلك الموجودة في الغرب. فالإشكال الأساسي هو محاولة موقعة العائلات الإسلامية في الوقت الراهن. فهل ما تزال متمسكة بخصوصيتها. و محافظة على مبادئها. أم أنها صارت مجالا مكتسحا من طرف الحداثة. و مسها التغيير و إلى أي مدى و في أي اتجاه. كما أن هناك من تطرق إلى المدينة كفضاء اجتماعي مؤطر للعائلات. و يرى أن جل الدراسات التي تهتم بالمدينة هي دراسات ذات طابع تقني. و أن الدراسات الاجتماعية للمدينة لا تمثل سوى 1/3 الدراسات المهمة بالموضوع. و أن الصراع بين المدينة الإسلامية و المدينة الأوروبية أفضى في المثال الجزائري إلى تحطيم المدينة الإسلامية. و كل ما تحمله من إنتاج معنى و ما تحمله العائلات و الثقافة التي تنطلق منها. و الفرد الذي كان منتسبا إلى الأنا الجمعي، إلى الجماعة. صار فردا واحدا. فالمدينة هي اقتلاع من الجذور بالنسبة لكل من غير موطنه الأصلي. و هي الفئة الغالية في المجتمع الجزائري و في مدة قصيرة جدا في العمل الحضاري. و التي تقدر بأكثر من ثلث (1/3) الساكنة بالمدن لهم أقدمية تقدر بأقل من خمسة (5) عقود. بعض الأسر المغاربية التي تقيم في فضاء غير الفضاء الإسلامي. أي في فرنسا. نموذجا آخر لتحدي آخر للعائلات المغاربية. التي تحمل ثقافة مغايرة للثقافة المحلية. و هته العائلات مجبرة على الدخول في تفاوض و تأقلم مع الثقافة الغربية. و منه يتبين أن الثقافة التي تحملها العائلات ليست حقيقة متجانسة. و إنما هي منتج تاريخي متغير. و يحمل العديد من التناقضات. و صارت الأسرة في ديار المهجر بمثابة المقاوم الثقافي. و لكن يبدو أن الفتاة هي الأخرى صارت مركز تغيير للروح الجماعية.

**3 . التنظيم العائلي في الجزائرية:** دراسات متنوعة، من تلك التي ترى بأن العائلة كانت تمثل قوة المقاومة. و لها قوة تكيف كافية. و هي ذات اجتماعية. تعتمد التضامن فيما بينها (كلودين شوليه). أو تلك التي ترى أن جل العائلات فقدت الكثير من نقاط ارتكازها و خلفياتها و مرجعياتها. و ذلك لما تعرضت له من تحطيم لذاكرتها الجماعية. عن طريق تحطيم الوثائق من توثيق للشجرة العائلية إلى توثيق الأملاك. و تحطيم حتى للقاعدة المادية. من إستلاء على الأراضي الفلاحية التي كانت متكاملة: من أراضي فلاحية و رعوية و تجارة. و تحطيم العائلة كوحدة اقتصادية مستقلة. هذا ما ذهب إليه 'جلالي ساري'. و الدراسات التي تريد فرض النموذج الغربي على العائلات الجزائرية. و ذلك ما ذهب إليه 'لوسي بريغوست'. التي تنتقدها قانون 1984 'قانون الأسرة الجزائري'. و

بأنه انتقص من حق المرأة و عليها أن تساير مثلتها الغربية. فيما يخص المساواة و التحرر. على غرار ما ذهبت إليه "يمينه رحو" التي تريد أن تؤسس لامرأة مستقلة. و لكن في نفس الوقت غير مسؤولة. إذ أنه على الآخرين أن يتحملوا المسؤولية عنها. و ذلك في إطار نظرة 'الإسعاف'. فتطالب بالحماية القانونية و الاجتماعية من طرف المجموعة الوطنية. لما يسمى بالأمهات العازبات. بينما "نادية بن يوسف" تدرس المواصفات النفسية الاجتماعية للأمهات العازبات". و ترى أن الاندماج الوحيد للمرأة في أن تكون أما حقيقية. و تشير إلى أن المجتمع التقليدي حاول إيجاد حل للمعضلة المتمثلة في الأم العازبة. باعتماد نظرية "الولد النائم" أو "راقد بومرقد" التي اعتبرتها منقذة للأمهات العازبات. و ترى أن الأم العازبة في القانون الجزائري تبقى بدون معنى. أي أنه لم يقنن لها. و ترى بأن الرهان هو في تغيير وضعية المرأة المسلمة باتجاه المرأة الغربية.

\* **العائلات الجزائرية، تحديات و رهانات: تقديم الدراسة.** تطلب إنجاز هذا المشروع ما يزيد عن عشر سنوات عمل بدون انقطاع و لو أنه أخذ الوقت الكافي لإنضاج المشروع ثم محاولة تجسيده ميدانيا. **قسمين أساسيين:** بعد عملية بناء الموضوع الدراسة: الذي احتاج إلى قراءة الأدبيات المتعلقة بالاجتماع العائلي. سواء تعلق الأمر في بلاد الغرب أو الشرق أو في الجزائر. كما أن بناء الموضوع تطلب أيضا التردد الكافي على ميدان العمل. و إجراء بعض الملاحظات في الميدان و الانطلاق منه. فإذا كان لا يمكن الانطلاق من فراغ ووجوب إجراء القراءات اللازمة لمعرفة اهتمامات الباحثين و الإشكاليات المعتمدة. و كذلك مقاربتهم و النتائج المتوصل إليها. فإنه لا يمكن إغفال الواقع المراد دراسته. أو محاولة إقحام اهتمامات خاصة بالمجال المدروس. لذا كان ذلك الذهاب و الإياب بين تلك الأدبيات و الإشكالات المعالجة في الدول الأخرى و كذلك في الجزائر. و الإطلاع عن كثب عما يجري في المنطقة المراد دراستها. و المراد معرفة أهم التحديات و الرهانات التي تواجه التجمع العائلي بالمنطقة. و قد تم بناء الموضوع. بهندسة و موقعة موضوع البحث و التناول: دراسة العائلات الجزائرية في بعدها الديناميكي. و ذلك من خلال تقصي واقعها عبر أكبر قدر ممكن من الأجيال. بحسب ما تحمله ذاكرة رجل مسن من ناحية، و كذلك و في نفس الوقت محاولة الوقوف على: الشبكة العلائقية التي تدخل فيها العائلات مع محيطها الطبيعي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي التربوي و حتى السياسي. و التفاعلات الداخلية التي تميز العلاقات الداخلية لكل عائلة. البحث عن الخفي من أهم الرهانات و أهم التحديات التي تواجهها العائلات في منطقة معينة. ما هو واضح من الجبل الجليدي يمكن لأي ملاحظ مشاهدته. لكن الضامر من الجبل الجليدي هو الذي يحتاج إلى الإظهار. و إن كان على مستوى التحليل:

\* بموقعة العمل المقدم بالنسبة لما تم الإطلاع عليه في الاجتماع العائلي إن معرفيا أو نظريا أو تقنيا.  
\* الفكرة القاطرة الموجهة للبحث: الاهتمام الموجه للبحث: إبراز أهم التحديات و أهم الرهانات المتعلقة بإنتاج المعنى الخاص بالتجمع العائلي.

**أولا: المداخل:** جمع ما أمكن من المعطيات الخاصة بالإنتاج المتعلق بموضوع التجمع العائلي و اعتبار ذلك ضروري من أجل معرفة التراكم المعرفي المتعلق بالموضوع. و لكن أيضا فهم أهم الإشكاليات المطروحة على مستوى الدول الإسلامية. باعتبارها الفضاء الثقافي الإيديولوجي الذي ننتمي إليه روحيا. و كذلك على مستوى الدول الغربية. باعتبارها دولا ذات تأثير ثقافي كبير على الساحة المحلية. بل تتخذها بعض العائلات كنموذج يجب الوصول إليه. لما يمثله من حضارة متطورة و غالبية. أو تضطر عائلات أخرى إلى إتباعها من حيث تدري أو من

حيث لا تدري. و تندرج بذلك الفئتين في آلية: "القوم التابع". و حتى العائلات التي و عن قصد تريد الابتعاد عن هذا النموذج و التأثير. فإنها تعايشه مجسدا مع العائلات الأخرى التي تحتك بها بطريقة أو بأخرى. و كذلك جمع بعض المعطيات عن المجتمع المحلي (الجزائر) بقدر الإمكان بالنظر إلى خصوصيته عبر مساره التاريخي. جمع ما أمكن من المعطيات الميدانية عن التجمع العائلي في الجزائر و بالخصوص في المنطقة موضوع الدراسة. و ذلك بتدوين جل ما لاحظته عن طريق المعايشة و من الداخل. في المنطقة لمدة تزيد عن عشر سنوات بمعدل شهرين في السنة. و منه تسجيل بعض الوقائع و الأحداث التي عاشتها بعض العائلات. و قد أوليت تقنية الملاحظة بالمعايشة مكانة أساسية في البحث المقدم بين أيديكم. لما تمكنه من معلومات ثرية عن الميدان. ما لا تمكنه تقنيات أخرى. ثم إنني اعتمدت على مخبرين لهم الخبرة الكافية للتحدث عن مسارات العائلات التي ينحدروا منها. مركزا على المسار التاريخي لهته العائلات لتبيان أهم التغيرات التي حدثت للتجمع العائلي بالمنطقة. ثم استجواب بعض الشباب عن الأسر الحالية و أهم التحديات التي تعرفها. و قبل ذلك جمع معطيات موثقة عن التجمع العائلي أو التنظيم العائلي المقارن: لا يمكن فهم أي تنظيم في حد ذاته إلا إذا وضع في سياقه التاريخي و المجالي. و إلا إذا تمت مقارنته بتنظيمات أخرى عبر سياقات و مجالات أخرى. سواء كانت عقدية دينية أو اقتصادية أو مسارات ثقافية شاملة. و منه محاولة التطرق إلى بعض التنظيمات العائلية عبر العالم:

أولا: في المجال العربي الإسلامي، ثانيا: في المجال الغرب و الأوروبي على وجه التحديد. ثالثا: في الجزائر حسب ما ذهب إليه من تطرق إلى موضوع الاجتماع العائلي.

و لم أتطرق إلى هته التنظيمات العائلية على سبيل النظر إليها كدراسات السابقة. و/أو ما انطلقت منه من إشكاليات و/أو ما وضعته من افتراضات و/أو ما وصلت إليه من نتائج فحسب. و إنما حاولت أن أغوص في مكوناتها الدلالية. و ما أنتجته من معنى تتطرق منه و/أو تهدف إلى الوصول إليه. و من هنا يمكن أن نموقع الواقع التنظيمي للعائلات الجزائرية. من خلال ما جمع من ملاحظات و معايشة واستجابات مع المخبرين. و تبين لي أنه لا يمكن إجراء هته المقارنات إلا إذا ما تم وضع كل تجربة في إطارها الحضاري الثقافي الاقتصادي و حتى الديني و السياسي. من ممارسة و أهداف يراد الوصول إلى تحقيقها و تجسيدها ميدانيا.

كما اهتمت بجمع ما أمكن جمعه من خلال: **الباب الأول. المتمثل في الجانب النظري.** الذي يبحث في مسار الإجماع العائلي الجزائري. من خلال طابع التغير الحاصل في الجزائر. والذي يعتمد التغير عن طريق الصدمات: من الصدمة الاستعمارية إلى الصدمة المتعددة الأبعاد مرورا بصدمة الاستقلال. كما أن التجمع العائلي الجزائري عرف مسارا اتسم به هذا التغير. و المتمثل في الانتقال من الجماعي إلى الفردي دون المرور بالاجتماعي. و قد عرفت التنشئة الاجتماعية هي الأخرى تغيرات معتبرة. تمثلت في الانتقال من القالب الموحد و المتجانس في التنشئة الاجتماعية في المرحلة الأولى مع وضوح و فصل تام بين تنشئة الذكر و تنشئة الأنثى. حيث تعد النساء لداخل الأسوار و الذكور خارجها. إلى نمط آخر يعتمد على القدرات و الكفاءات لطاقتها البشرية. دون التمييز بين الجنس. كما دخلت المؤسسات العائلية في تفاوض، صراع، تنازع و تعاون مع المؤسسات الاجتماعية المحيطة بها. و ذلك تبعا لرهانات، تحديات و إنتاج معنى تعتمده كل من المؤسسات العائلية و المؤسسات الاجتماعية التي تدخل معها في تفاعل. و قصد فقه هته التفاعلات عملت على جمع ما أمكن من معطيات ميدانية عن التجمع العائلي و ذلك بالاعتماد على:

أ) - الملاحظات بالمعايشة،

ب) - ما صرح به المخبرون،

ج) - ما صرح به بعض المستجوبين بصفة عفوية عن التجمع العائلي.

**ثالثا: المخارج:** و هي بعض الاستنتاجات أو القناعات التي خلصت إليها بعد القيام بعملية بناء الموضوع و جمع المعطيات كما بينت ذلك سابقا. تجلت هته المخارج من خلال الاهتمام بجل الملتقيات التي لها علاقة بالموضوع. و التي أمكنني الإطلاع عنها. بل إنني حاولت الاهتمام بالإشكاليات المطروحة فيها. و اغتتمت فرصة ما جمعته من معطيات نظرية و ميدانية للإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة. و منه تم استغلال ما جمع من معلومات للإجابة عن الإشكاليات المطروحة. و قد تمكنت من المشاركة ببعض المقالات. و بعثت البعض الآخر إلى هته الملتقيات. كما أنني حاولت الإجابة على انشغالات بعض الملتقيات. و لكن لم يكفيني الوقت لإرسال المنتج أو المشاركة به. و منه ارتأيت أنه من المخارج المهمة التي يجب الإشارة إليها بتقديمها. أو تقديم بعض الملخصات عنها. و كذلك استغلال بناء الموضوع و المعطيات المجمعمة. قصد الإجابة عن بعض التساؤلات النظرية و التي تمس بإنتاج المعنى الذي يفرزه التجمع العائلي بالمنطقة. و محاولة إدراجه في السياق العام للمعنى المنتج في أمصار أخرى بالنسبة للتنظيم العائلي. و منه مخارج ناتجة عن:

1 . مقالات ذات العلاقة بالموضوع: و التي أورد أهم المقالات المنتجة. و التي لها علاقة بالموضوع.

2 . فقه الاجتماع العائلي أو محاولة التنظير: أحاول أن أبرز فيها أهم المدلولات و الإستنتاجات.

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث.

"إن العلوم الإجتماعية تحطم الكثير من الضلالات و كثيرا من الأوهام" P. BOURDIEU questions de sociologie p.78..

### 1 . أسباب اختيار الموضوع:

\* **الإنتلاق من مسار تاريخي في التقاط المعارف:** بالرغم من أنني تخصصت في علم الاجتماع الصناعي. و أن الموضوع الأول الذي اهتمت به كان نابعا من الاختصاص. فتناولت بالدراسة في **مذكرة الليسانس** سنة 1978 "دور النقابة في القطاع الخاص". و كان هذا الموضوع نتيجة التأثيرات الإيديولوجية التي كانت سائدة في تلك الفترة من البناء الإشتراكي. فأردت معرفة كيف يدافع العمال عن حقوقهم في القطاع الخاص. الذي كان يعتبر قطاعا استغلاليا. و قد مكنت قوانين العمل، العمال في القطاع الخاص من تنظيم أنفسهم. قصد الدفاع عن حقوقهم. و الاعتراف لهم بحق الإضراب في هذا القطاع. حق الإضراب الذي كان ممنوعا في القطاع العام. باعتبار أن العمال هم مالكون و عاملون و مسيروا لوسائل الإنتاج. فلا يعقل أن يضرب مالك و مسير الإنتاج عن العمل. فالإضراب يصبح "لا معنى له". و منه كانت الدراسة الثانية التي قمت بها و بتعمق أكثر أو أكبر. و ذلك في إطار التحضير لنيل شهادة الدراسات المعمقة استمرارا و تكملة للإهتمام الأول. و كانت الدراسة تحت عنوان: "دور العمال في تسيير المؤسسة الصناعية". نوقشت سنة 1985. و هي محاولة الوقوف على الدور الحقيقي الذي يقوم به العمال في القطاع العام. فهل كان العامل مسيرا و فاعلا كما تروج له الإيديولوجيا المنتجة في تلك الفترة. أم أنه كان مجرد عامل و مستغل مثله مثل العمال الموجود في القطاع الخاص؟

و خلصت الدراسة إلى تواجد ثلاث فئات في المؤسسة الصناعية الجزائرية في تلك الفترة، فئة الإطارات الذين يأترون بأوامر الوزارة الوصية و جهاز التخطيط. و أن الجانب التسييري الذي يؤدونه متمثل في الجانب التطبيقي

التقني. و هم مسيرون من طرف الوصاية في سياسة التموين و التمويل و التوزيع و التطوير. و الفئة الثانية ممثلوا العمال الذين صاروا يتميزون عن بقية العمال. بالرغم من انتمائهم لهته الفئة. و ذلك من خلال الترفقيات التي منحت لهم. و من خلال الأجر الذي يتقاضونه. و هي بمثابة "الرشوة" لهته الفئة. من أجل التصديق على كل القرارات الداخلية التي تأخذ من طرف فئة الإطارات. أما الفئة الثالثة التي ليست لها أي امتيازات هي فئة العمال. فئة العمال غير متجانسة. و كلهم غير معنيين بالعمليات الفعلية للتسيير. و بالرغم من أنني عززت تخصصي بخبرة دامت عقدين كاملين في حقل الإجتماع الصناعي. و أنني كنت فاعلا داخل التنظيم الصناعي. و كان بإمكانني الاستمرار و البحث في هذا الحقل. بالنظر إلى التجربة المكتسبة فيه. و لو أنني قمت ببحث في إطار تحضير: شهادة ما بعد تدرجية متخصصة في التدبير للموارد البشرية بالمؤسسات. و الدراسة اهتمت بمورد الإعلام كأحد المداخل المهمة في تزويد الموارد البشرية بالكفاءة و النوعية اللازمين. و تبين لي من خلال هته الدراسة أن نقص التكوين المتخصص لدى الإطارات في الموارد البشرية تحديدا. جعل المسير (بكسر السين المشددة)، مسيرا (بفتح السين المشددة).

نلاحظ أن هذا النوع من الدراسات كان متوافقا مع المرحلة الأولى من البناء الوطني. الذي كان يولي أهمية بالغة للصناعة. و الإشكالية التي كانت تفرض نفسها بإلحاح هي: كيف تتم عملية إدماج المجتمع الجزائري ذو الطابع الريفي الزراعي إلى العالم الحضري الصناعي. و معرفة أهم المعوقات التي تتعرض سبيل المجتمع الجزائري من أجل الاندماج الحقيقي في عالم الصناعة.

أما في المرحلة الثانية. و بعد دخول الجزائر في الأزمة الإقتصادية. الناتجة عن الصدمة البترولية الثانية. و حدوث الإنكماش الإقتصادي في الجزائر. ثم توقيف المسيرة الصناعية. صاحب هته الأزمة الإقتصادية أزمت إجتماعية و ثقافية حادتين من البحث عن الهوية و معرفة الذات إلى البحث عن المشروع الإجتماعي الأمثل قصد إتباعه و تجسيده في جزائر الغد.

فمن المشروع الإشتراكي إلى محاولة الدخول في الحداثة عن طريق المشروع الرأسمالي أو عن طريق المشروع الإسلامي أو الإصرار و المواصلة في النهج الإشتراكي. كل هته الإختيارات و المشاريع كان لها من يحملها و يدافع عنها في بداية الثمانينيات من القرن الماضي. و منه ضرورة معرفة المجتمع كما هو في الواقع المعاش. و في هته المرحلة الثانية، و بالنظر الى الأزمة المتعددة الأبعاد: الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية و الثقافية. فرضت الدراسات المعرفية للواقع الديمغرافي الإجتماعي و الثقافي نفسها على علماء الإجتماع. فمسار البحث و تراكم المعارف خاضع للسياق التاريخي الذي يمر به أي مجتمع. فالبحث يحاول الإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة في السياق التاريخي. و التي يرى الباحث أن لها أهمية تفسيرية. قصد وعي الواقع الإجتماعي المعاش. في فترة زمنية محددة من السياق التاريخي المعاش.

و تولدت لدي قناعة مؤداها: أنه من يريد المعرفة الحقيقية للمجتمعات المغاربية على وجه الخصوص و المجتمعات العربية الإسلامية بصفة عامة. عليه أن يدرس المؤسسة العائلية و/أو الأسرة. ذلك أن المجتمعات الغربية يمكنها دراسة مجتمعاتها انطلاقا من دراسة الفرد. الذي صار مؤسسا و مكونا وله كيان مستقل عن كل التجمعات الإجتماعية. و أنه عنصر فاعل في النسق. أما مجتمعاتنا التي لم ينشأ فيها الفرد الفاعل في الأنساق الأخرى. سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية بالنظر إلى تبعيته لهته الأنساق.

و أول نسق اجتماعي يمكن أن يوضح لنا الأنساق الإجتماعية الأخرى هو المؤسسة العائلية و/أو الأسرية. و منه فإني بدأت الإهتمام بالتجمع العائلي، من بداية الثمانينيات من القرن الماضي. و ما إن أنهيت الدراسة السابقة. حتى باشرت العمل في محاولة التعرف على: ظاهرة الطلاق في الجزائر. و كانت دراسة تتدرج ضمن تحضير **لشهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة**. و التي كانت تحت عنوان **"ظاهرة الطلاق في الجزائر: من التلاقي إلى الطلاق"**. و هي دراسة مقارنة بين عدة فضاءات في الجزائر: من "القبة" مروراً "بالمسلية" إلى "المشيرية". ذلك قصد معرفة آليات البناء و الهدم. و إعادة بناء الأسر مرة أخرى. و تبين لي من الدراسة بجلاء أن الفرد لم يؤسس بعد. بحيث إن كلا من الزواج و الطلاق هما: **غيريان**. بحيث إن العائلة هي التي تقوم بتزويج أفرادها. و هي التي تساهم في عملية الطلاق كذلك. و أن مؤسسة الزواج ما تزال محترمة. بحيث إن كلا من الزوج و الزوجة، يلقي كل واحد منهما باللائمة على الطرف الآخر. و نادراً ما يعترف بأنه كان المتسبب في عملية الطلاق. و لو نزع بعضهم إلى القول بأنه إفلاس من الطرفين. تصعب معها استمرار العشرة الزوجية.

و بالنظر إلى أهمية المؤسسة العائلية كفاعل أساسي في عمليات البناء و الهدم و إعادة البناء. و في إطار المسار الطبيعي في تراكم المعارف و التعمق فيها. عن الحقل الذي نمتلك فيه جزءاً من المعرفة. التي تدفعنا إلى الفضول أكثر. من أجل إستكمال المعرفة المحصل عليها. حاولت، و من منظور كلي هته المرة، أن أتطرق إلى التحديات التي تعيق المسار العائلي. و الرهانات التي تدركها هته المؤسسات. و كذلك مساهمتها في إنتاج المعنى. أو المساهمة في البناء الحضري. و في أي إتجاه و بأي معنى و دلالة. فكانت الدراسة الحالية.

#### \* **الإشارة إلى بعض موانع الفهم:**

قبل الشروع في بناء الموضوع. إرتأيت أن أشير إلى أهم موانع الفهم، التي تنتج في حقل الإجتماع العائلي. و التي أعتبرها عائقاً معرفياً مهماً. و علينا تبيانه حتى نتجنبه و نتلافى الوقوع في مطباته. يبدو لي أن العائلة/الأسرة محاطة بهالة من التصورات الخاطئة. و الأفكار المسبقة التي تعتبر من أهم موانع الفهم. و التي تساهم في طرح بعض القضايا المغلوطة الوهمية. أو أنها أفكار مقصودة. يراد بها خدمة أهداف محددة ؟ و مهما يكن من أمر، فلا بد من التخلص من موانع الفهم، حتى يحصل الفهم المنشود.

\*أول خطأ شائع هو إيهام أن: **"قضايا العائلة/الأسرة، هي قضايا تهمة المرأة بالدرجة الأولى"**. و كأن "الرجل" مقصي و مهمش. و لا شأن له بالأسرة. مع أنه هو المسؤول الأول عن عائلته و/أو أسرته. ألا نقول عن الرجل أنه: "رب الأسرة"؟ يبدو ذلك الإقصاء جلياً. حتى من خلال بعض الحصص التلفزيونية في الجزائر: برنامج "عين على الأسرة" الذي تنشطه "إمراة". **بنظرة أنثوية**، تستدعي فيه النساء. و نادراً ما يحضر فيه "ذكر". الذي إن حضر يضطر لمسيرة التيار الأنثوي الذي يغلب على الحصة.

. برنامج "قضايا المجتمع" الذي تنشطه "إمراة" كذلك. حاملة لنفس الإيديولوجيا الأنثوية. و لو أنها إستدعت إلى حصتها عدداً أكبر من "الذكور".

تتضح هته النزعة "الأنثوية لشؤون العائلة" كذلك. من خلال الحقايب الوزارية. ذلك أن "شؤون الأسرة أو العائلة" إقترنت بشأن المرأة أولاً و الطفل ثانياً. و غيب فيها الرجل تغيباً يكاد يكون مطلقاً. ذلك إنه منذ تأسيس كتابة الدولة للأسرة. التي إرتبطت تارة بالتضامن؟ و/أو انفصلت عنه تارة أخرى. ثم عادت إلى التضامن. بعد أن ألحقت بالوزارة الأولى ثم بالصحة. لكنها و في كل الأحوال أوكلت إلى "إمراة"، كوزيرة منتدبة. كما يبدو حتى إن العاملين

بالوزارة المنتدبة،جلهم نساء أكثر من الرجال.و على وجه الخصوص المناصب القيادية:المديريات و المناصب القيادية؟ و كأن هناك إنتاج معنى مقتضاه:أن الأسرة/العائلة،هي قضية "النساء".و فلتت بذلك من يد و حتى من إهتمام "الرجال"؟

و كأن "الرجل"، زحزح من مكانية "الربوبية". التي كان يحتلها بالنسبة للعائلة/الأسرة. و التي صارت مقتصرة على "المرأة". و يبدو أن احتلال "المرأة" سلم السلطة على مستوى "الدولة". فيما يتعلق بشؤون الأسرة إنعكس حتى على المرأة "المأكثة بالبيت". التي هي الأخرى صارت تطالب بالسلطة،الشبه مطلقة على هته المؤسسة على المستوى الداخلي. و يبدو استلام سلطة النساء على المستوى الداخلي. من خلال التسلط و فرض آرائهن على جل أمور البيت الداخلية.و إن تعلق الأمر حتى بالموارد البشرية المكونة لأسرة:كالزواج و الطلاق المتعلق بالأولاد. ناهيك عن التأثير و قضاء عطلة الصيف؟.

\* ثاني خطأ شائع هو أن نتحدث عن "العائلة أو الأسرة الجزائرية" بصفة التعميم. و نأخذ نموذجا قد لا يكون موجودا بالضرورة في الواقع.ذلك أننا نحاول أن نبني نموذجا "وسطيا".ونتجاهل الواقع.الذي يحتوي على **واقع متعدد** و أكثر تباين،بل و تعارض.و نحاول تقديمه على أنه متجانس وموحد.فالواقع متعدد و ليس مفرد.بحيث نجد أسرا و عائلات معدمة و أخرى غنية،متعلمة و أخرى جاهلة و أمية،بدوية،ريفية،مدنية،متوازنة،مفككة و غنية غنى فاحش،فقيرة فقرا مدقعا،عائلات مستغربة و أخرى مستشرقة و أخرى محلية.فلا يمكن جمع ما لا يمكن جمعه.فالوضعيات المعاشة من طرف العائلات و الأسر في الجزائر.هي وضعيات جد متباعدة من حيث المكانات المحتلة:سواء المادية منها أو الرمزية أو البنائية.و حتى الإهتمامات و التوجهات.و سوف نرى هته الحقيقة،من خلال مجال مكاني،على المستوى المحلي.الذي يبدو لأول مرة على أنه متجانس من حيث المكان، النشاط المهني المهيمن،الثقافة السائدة.لكن تفكيك هذا الواقع و تحليله.يبين الفروقات الهامة،الموجودة بين مختلف العائلات و الأسر في هته المنطقة،التي تبدو متجانسة.فما بالك لو أنا وسعنا الدراسة إلى فضاءات أخرى متباينة

\* ثالث خطأ شائع هو: "الفصل في النوع:ذكور/إناث".الواقع أن هذا الفصل و إن كان موجودا من الناحية الواقعية.ولا يمكن نكرانه بأي حال من الأحوال.إلا أنه أقل بعدا من حيث "المسافة الإجتماعية" بين الذكر و الأنثى في العائلة الواحدة. مما هي عليه المسافة الحقيقية، التي تفصل بين العائلات في شتى المجالات:

- المكانة: بدو، ريف، مدينة.
- الإقتصادية: غنية غنى فاحش و فقيرة معدمة.
- البنوية: المتوازنة، و تلك العائلات و الأسر المفككة. المكانة الرمزية شريفة: ذات سلطة دينية أو سياسية. أو عائلات بسيطة: متواضعة إن لم نقل حقيرة.

و نلاحظ أن: **النوع قد ضخم و أخذ "البعد التفسيري" الوحيد.**على أساس أن الذكور لهم القوة و السلطة و المكانة.و أن الإناث لا مكانة و لا سلطة و لا قوة لديهن.بينما يبدو جليا أن "الذكر"،سواء البدوي أو الريفي أو حتى ذلك الموجود بالمدينة.إذا ما كان منتميا إلى "عائلات/أسر فقيرة" أو معدمة،سواء ماديا رمزيا أو تعليميا و مهنيا.فإنه أقل مستوى .رغم ذكوريته . من تلك الأنثى التي تنتمي إلى عائلة متمكنة:ماديا و/أو رمزيا و/أو سياسيا...و هته الدونية في المستوى.تكون حسب كل المقاييس:في المكانة المادية،بالنظر إلى المستهلكات. و المعنوية،بالنظر إلى الحماية و التقدير.و لا يمكن إجراء أي مقارنة بين "الإناث" المنتميات إلى "العائلات المتمكنة".و أولئك "الذكور" المنتمين إلى



العائلات "المعوزة". سواء تعلق الأمر بمقياس التعليم، الدخل، الإستهلاك. بحيث إن الأنثى المنتمية إلى العائلة المتمكنة. تستهلك ما لا يخطر ببال "الذكر" المعوز. و تتمتع بسلطة، لا يجرى الذكر المعوز حتى مجرد تصورهما. من خلال ما تتمتع به من رخاء و قضاء عطل و أسفار و تمتع بالحياة عموما. بحيث إن بعض "الإناث" حصلن على وظائف جد راقية: في الطلب و القضاء و التعليم و حتى أسلاك الأمن. و هي بذلك متفوقة و بعيدة كل البعد. و من العليين عن تلك الوظائف التي يحتلها بعض الذكور. فالمسافة الإجتماعية، لا يمكن قياسها على أساس النوع (ذكر/أنثى). و الوقوف عندها، دون الإشارة إلى هذا البعد الهيكلي. المتمثل في المؤسسة العائلية/الأسرية. ذلك أن الإكتفاء بالنوع. يجب عنا الواقع المعاش. الذي لا يتجاوز هذا البعد. و يبين لنا دور و مكانة و تأثير المؤسسات العائلية و الأسرية على منتوجاتهم. سواء كانت أنثوية أو ذكورية. و بأن المسافة بين النوع، داخل المؤسسة العائلية/الأسرية. هي مسافات جد متقاربة. إن لم نقل متجانسة إلى حد بعيد. ذلك أن الوالد يصرف على أولاده، ذكورا و إناثا بنفس القدر المتاح له. و ناذرا ما يقوم بتفضيل الذكور على الإناث. في عمليات الإنفاق أو الحماية و الانتماء إلى تنظيمه. على الأقل قبل فترة زواج "الإناث". ذلك أنه بعض "الإناث" حينما يتزوجن من ذكور "آخرين. فإن هؤلاء الذكور، عليهم تقع أمور الإنفاق و الحماية و المكانة و العناية بهته النساء. و قد يستمر "رب العائلة/الأسرة" من الإنفاق على الأولاد "الذكور". و إن كانوا متزوجين، ما لم يغادروا المجال السكني الذي يحتله الوالد. و لذلك يمكن القول بأن العائلات المختلفة. تظهر المسافة الحقيقية بين التجمعات العائلية. بغض النظر عن جنس الفرد داخل العائلة/الأسرة الواحدة. و ذلك بالنظر إلى التضامن الموجود داخل العائلة/الأسرة الواحدة بين أفرادها. مهما كان نوع منتوجاتها ذكرا أو أنثى.

\* إنتقائية التضامن: قد تغير الطابع التضامني. الذي كان يسود في العائلات إلى فترة غير بعيدة. ذلك أن التضامن كان تلقائيا بين الأجيال المكونة لعائلة واحدة. بحيث إن "القوي يساعد الضعيف حتى يقوى. و حينما يقوى يساعد الضعفاء. سواء من الأصول أو الفروع". فالتضامن كان شبه تلقائي. بالنظر إلى إستمرار التجمع البشري للعائلة معا. و إستمرار نفس النشاط الذي كان يؤديه الأجداد عند الأحفاد. يبدو أن التضامن الممارس حاليا. من شأنه أن ينزل أو يخفض من مستوى العائلة. التي لها أفرادا إحتلوا مكانة دون مستوى العائلة ذاتها. المستوى الذي عرفته من خلال مسارها التاريخي. بينما كان يرفع من مستوى العائلة. في الحقب المدرسة، إن إستمرت آلية التضامن.

يمكن القول بأن العائلة/الأسرة تقوم بأحد الأدوار المهمة. و الممثلة في إنشاء توازنات بين الأفراد الذين ينتمون إليها. بحيث إنها تصهر قدر الإمكان على تلبية مطالبهم. هذا الأمر يدركه الأفراد الموجودون داخل هذا التنظيم. بحيث إنهم عندما يكونون ضعافا و محتاجين إلى رعاية العائلة. فإنهم يتشبثون بها. و يرتبطون بهذا التنظيم الذي يلبي لهم حاجياتهم و متطلباتهم. بينما ينزع نفس الأفراد، حينما يشتد ساعدهم و يتمكنون من الإعتماد على أنفسهم، إلى الإبتعاد عن هذا التنظيم. مخافة أن يمدوه بالإمكانات المادية و المعنوية. التي تمكنوا من الحصول عليها بفضل هذا التنظيم طبعاً. و لذلك نشهد حاليا، ضعفا في الترابط بين الأجيال. خلافا لما كان عليه الأمر مع الأجيال التي عاشت فترة الإحتلال الفرنسي.

فإذا كانت "الصدمة الإستعمارية". قد غيرت من المسار الطبيعي للعائلات الجزائرية. و فرضت عليها سلوكات أخرى لمواجهة شغف العيش. فإن "الصدمة الإستقلالية" هي الأخرى غيرت من تلك الآليات. المتعلقة أساسا

بالتضامن و الترابط العضوي بين الأفراد. و أن الفرد لا يعتد به خارج الجماعة. سواء كانت قبيلة أو شبكة قرابية أو عائلة. يبدو أن الفرد بدا يظهر من خلال إنشائه لأسرة. يصبح هو المسؤول على رعايتها. و فك الارتباط تدريجيا بعائلته. و إن كانت في أمس الحاجة إلى خدماته.

\* تغيرات هيكلية أصابت العائلات:تحولت جل العائلات الموجودة بالمنطقة من عائلات "وحدة إنتاج". تحاول الوصول إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال ما تتجزه من أعمال و نشاطات. إلى عائلات "وحدة إنتاج و إستهلاك"، في كثير من الأحيان. و "أسر إستهلاكية"، منفصلة تماما عن الإنتاج و بالخصوص في المدن. كما تحولت الأهداف التي كانت متمثلة في الكفاح من أجل البقاء أولا ثم تحقيق الرفاه. إلى عائلات تبحث عن تحسين المكانة التي تحتلها. مقارنة بالعائلات المماثلة لها.

\* نلاحظ أن المستوى التعليمي و التكويني قد ارتفع بالنسبة لكل العائلات. مقارنة بذلك المستوى الذي كانت عليه في الحقبة الإستعمارية.

\* المستوى المعاشي و المادي عرف ارتفاعا و نقلة نوعية. بالرغم من التفاوت في مستويات الإستفادة من هذا الإرتفاع و النمو. و إن كانت بعض العائلات التي احتلت مكانا رفيعا. قد نزلت بالنسبة لما عرفته عائلات أخرى من إرتفاع في المكانة. إلا أن أعداد هذا النوع من العائلات يبقى نسبيا قليل.

## 2. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تبيان:

. المسارات الحياتية للعائلة المدروسة،

. النشاط الذي تمارسه العائلة،

. أهداف التجمع العائلي أو حتى التوزع العائلي،

. آليات التضامن بين أفراد العائلة و/أو القرابة. متى يتم ذلك و كيف،

. أهم التحديات التي ترفعها العائلة المدروسة،

. أهم الرهانات التي تعيها العائلة و تحاول كسبها،

. آليات التدبير التي تنطلق منها،تستعملها و تحققها.و من ثم معرفة المعنى المعتمد من طرف العائلة المدروسة.

**كيفية تحقيق الأهداف:** لتحقيق هته الأهداف أحاول الالتزام بما يلي:

دراسة العائلات من خلال استمراريتها المعاشية. دون فصلها عن المجال الذي تعيش فيه. و كذلك الثقافة التي تنتمي إليها. المجال الحيوي الذي تستعمله. و الاتصالات و التفاعلات التي تقوم بها. و الثقافة التي تحركها. سواء أكانت ثقافة منتجة من طرف الآباء و الأجداد. أو ثقافة واردة ووافدة. و مستعملة بكيفية أو أخرى في الحياة اليومية. دراسة العائلة كما هي. بدون تصنيف مسبق. لمعرفة من هي. و ماذا تعمل. و كيف تتطور و تتفاعل مع المستجدات و السياقات المتعددة. دراسة العائلة بالاعتماد على المقاربة الكلية. المقاربة الكلية التي لا تعنتي التماثل و التشابه بين البنات العائلية. بقدر ما تبين الاختلاف من حيث القولية، الأهداف، الإمكانيات و السيرورات. التي لا تساوي التشابه. فالعيش في نسق واحد ومجال موحد و ثقافة مرجعية واحدة. لا ينتج بالضرورة مؤسسة عائلية واحد منمطة. هته الكلية التي تحي العناصر المكونة للحياة. و الأبعاد التي تسمح للحياة. و هي كلية بالضرورة. إذ إنها تتداخل فيما بينها. و تسير وفقا لآليات تخضع للنسق الذي تمر به. و تنطلق من الموارد المادية الخاصة بها.

و من ثم فإنها تختلف عن قريناتها. لأن الموارد المادية و الرمزية مختلفة من مؤسسة عائلية إلى أخرى. لذا لا يمكن اعتبار هته العائلات مجرد وعاء. يصب فيه ما يأتي من الخارج. إن المحلي الوطني أو الدولي. و لكنها منتجة للمعنى. ولكن إلى أي حد؟

دراسة العائلة الجزائرية. في تفاعلها و تعاملها مع كل المؤسسات و الهيئات. التي تحتاجها في حياتها اليومية. إن سياسية، إعلامية، اقتصادية، قانونية، تربية و دينية. دون الفصل عن المسار. أي البعد التاريخي. و المجال الذي تنشط فيه و تتفاعل فيه و التفاعل المنتج. معرفة الحاضر و الماضي لاستشراف المستقبل. و التحول الممكن و المحتمل. انطلاقا من الإكراهات و الضغوطات المتعددة. التي تخضع لها العائلة. و تباين المنابع و التي تسبب هته الإكراهات مهما تشعبت. و إن صعبت على الفهم و الإدراك.

الانتقال من العائلة النمطية. التي تعيد إنتاجها بنفس الشكل. و التي لا تبالى بالتحويلات الخارجية مهما طال الأمد. إلى عائلة تتفاعل مع محيطها الجديد. الذي انتقلت إليه: (المدينة/القرية. أو التغير و إن بقيت في نفس المجال). بالنظر إلى الترابط الذي صار حتميا مع المدينة: تعليم الأبناء، إسترداد المستلزمات و الحاجيات من المدينة. بالنظر إلى تراجع الاعتماد على الذات. و اندثار بعض النشاطات التقليدية. التي كانت تقوم بها النساء. على وجه الخصوص: (منتجات من الحلفاء، الصوف، الشعر، الوبر، الطين). إعادة الإنتاج من الداخل. من طرف الفاعلين الاجتماعيين. و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الخارجية. و كذلك الفرص المتاحة. و من ثم يتم إعادة تفعيل القدرات البشرية و المادية لكل عائلة. لتتبع مسارا مختلفا عن المسارات التي تعتمدها عائلات. كانت بالأمس القريب متماثلة و متشابهة إلى حد كبير. يبدو أن هذا التحول، يسير وفق المصلحة الآنية و المستقبلية. التي يراها صاحب العائلة. و الابتعاد عن تلك "ردود الأفعال" النمطية الموحدة. و التي كانت في مجملها تقديس البناء العائلي: \* لا يوجد أي وقت يمكن تضييعه. لبناء أسرة جديدة. تعزز العائلة. سواء كانوا ذكورا، باعتبارهم العصب الطبيعي لامتداد العائلة، أو إناثا باعتبارهن وسيلة لإقامة علاقة مصاهرة مع عائلات أخرى. و توسيع المنتج البشري. و إن كانوا 'أخوالا' بدل أن يكونوا 'أعماما'. المهم هو الإسراع بإحصان الذكر و الأنثى على حد سواء. و دخولهم في عالم الكبار. و إن لم يتحملوا كل المسؤولية. و تبعات تكوين الأسرة الجديدة. التي تبقى مرتبطة ارتباطا وثيقا مع العائلة. من حيث: السكن، النشاط المهني و حتى التعامل مع الآخرين. إذ تتوب العائلة عن أعضائها، و لو كانوا متزوجين.

\* يبدو أن العائلة الآن، تنتظر نضج منتوجاتها البشرية. حتى تتمكن بالفعل من تحمل مسؤولياتها. بصفة تكاد تكون كاملة. و إن تمت المساعدة المعتبرة. في إنشاء البيت الزوجي الجديد. كمصاريف الزفاف. التي تكون على عاتق العائلة. سواء بالنسبة للذكور أو الإناث. و إن شارك فيها بعض الذكور العاملين و كذلك بعض النساء العاملات. كما تسمح العائلة للبيت الزوجي الخاص بالذكور. بأن يعيشوا معهم في سقف واحد. و إن كانت نزعة 'النسوة' لا تسمح بهذا الوضع: الخضوع للزوج و عائلته. من خلال التواجد في نفس المجال. الذي تتصرف فيه نسوة أخريات غيرها. سواء تعلق الأمر بالحماة 'والدة الزوج'. أو أخوات الزوج. أو حتى الذكور الذين قد يتدخلوا. أو تكون لهم وجهة نظر فيما يخص تصرف الزوجين. و غالبا ما تنفر 'الكنة' من هته المراقبة اللسقة لعائلة الزوج. و تعمل كل ما في وسعها للاستقلال في بيت خاص بها. و إن تم إكترأؤه من طرف الزوج. على أن تبقى مجتمعة بأهله.

### 3 . الإشكالية:

يمكن اعتبار التنظيمات العائلية من أهم المؤسسات الاجتماعية التي توضح لنا بجلاء المستويات الحضارية و المعاشية لتجمع سكاني أكبر من خلال: مستويات أفراد العائلات: التعليمية، التكنولوجية، المعرفية، المهنية، المعاشية، المادية من إستهلاك و إدار. من صحة، مكانة رمزية، ديانة، أخلاق و علاقات إجتماعية. من التكوين، الإتصال، الإنفصال. و من بنية ثقافية، حضارية. و على وجه العموم من خلال بناء و إنتاج "المعنى".

#### إشكالية عامة: ذات طرح حضاري تبين مواقف متباينة بشأن المؤسسات العائلية:

\* هناك من يعتبر المؤسسات العائلية/الأسرية في العالم الإسلامي عموما، على أنها مؤسسات لا تبلى ولا تتقدم مع مرور الزمن. ذلك أنها مؤسسات لا تدخل في الزمن. و كأن العائلات لا تعرف التاريخ. لأنه قد فصل في طرق إيجادها و تنظيمها و الأهداف المتوخاة منها. عن طريق الإرث المادي و المعنوي: - الكتاب والسنة و تطبيقات السلف الصالح- الإرث الذي لا يقبل أن يمسه أي تغيير أو تحريف أو تجديد. الإرث المحافظ على ذاكرة الأموات الذين إنقرضوا و الذين يستمرون في الوجود عبر خلفهم. إذ إن خلفهم يعمل على تنفيذ وصاياهم و توجيهاتهم. و يستفيدون من متاعهم المادي و المعنوي. بحيث يحمل الخلف نفس اللقب. و حتى نفس الاسم الذي تركه لهم السلف. و المستخلف على الشيء تعريفا. لا يسمح له بالتصرف إلا وفقا لما منح الإستخلاف له. فهم مطالبون بالمحافظة على هذا الإرث و تتميته. لا التفريط فيه أو تغييره عن الوجهة التي أسس من أجلها. في الواقع المعاش، هناك أنصار هذا التيار التفكيرى. الذين يعملون جاهدين على تجسيده في الميدان.

\* بينما هناك من يرى بأن المؤسسة العائلية بهذا المفهوم التقليدي. هي التي لا تسمح للمجتمعات الإسلامية عموما، من الدخول في الحداثة و العصرية. و المسألة المعروضة هي قضية الإدماج في العقلنة الغربية. و على

الإنسان الجزائري أن يتصرف "كفرنسي متوسط". لكي يتحول إلى إنسان "تامى". فيخرج بذلك من "تخلفه". و إلى إنسان "عصري" فيخرج من "تقليده". و من المحاكاة الدائمة و المستمرة لأفعال الجدود. فيحقق بذلك النقلة النوعية المزدوجة: تحقيق النماء و التطور من الناحية المادية الإقتصادية. ثم تحقيق العصرية بالانتقال من الأنظمة التقليدية إلى الإدماج في نظام ثقافي عقلاني. يساير الثقافة و العقلنة الغربية، المهيمنة على مستوى العالم قاطبة. ذلك أن المنطلقات الإقتصادية في العالم الغربي. تحولت إلى قواعد أخلاقية. تحاول فرض نفسها على العالم الخارجي لها. و بالخصوص العالم الإسلامي. و تتمثل القواعد الأخلاقية في: حرية إختيار الشريك في الحياة الزوجية. الوعي المهني و المدني. تنظيم و تحديد النسل. لمراقبة المجتمع السلطوي السياسي و المجتمع العسكري. و ذلك بقصد أن يتخذ المواطن مسؤوليته فيكون: "مسؤولاً" في الحياة، فاعلاً فيها، لا مجرد "تابع". الطرح بالشكل المعروض أعلاه. له هو الآخر أتباعه و أنصاره. إن على المستوى العالمي أو المستوى الداخلي.

هذا عن المعلن. أما الخفي فيتمثل في تحقيق التبعية الكلية و المطبقة للغرب و ثقافته المادية و الروحية. \*مشروعية طرح السؤال عن المؤسسات العائلية نفسها. مستمدة من الواقع المغاير للعائلات. لأنه يبدو وأن هته المؤسسات قد تغيرت. و أخذت عدة أوضاع و أشكال و مكانات. و صارت متباينة. و إن كانت تنتمي في الأصل إلى نفس العائلة. كما يبدو أن المؤسسات العائلية الجزائرية صارت مؤسسات إجتماعية و تاريخية. لها مساراتها المختلفة. بالنظر إلى التحديات التي تتعرض لها هته المؤسسات. و تلك الرهانات التي تتمكن العائلات من الوقوف عندها و تحديدها و العمل على كسبها. و الإنتقاص من ضغوط و إكراهات التحديات التي تصيبها. إن على المستويات المادية و/أو الرمزية. لذا يتوجب معرفة هته التغيرات: عمقها، تأثيرها و سرعتها. و كذلك إتجاهاتها نحو التأصل أو الحداثة. و التطرق إلى عوامل الشد و النفور. و دراسة التنظيم العائلي في بعده البنوي الهيكلي العلائقي. و طابعه التقليدي المحافظ أو العصري المجدد. كما يتوجب معرفة الآليات التي تعتمد عليها العائلات. في مواجهة التحديات التي تفرض عليها. إن من الداخل أي من طرف أعضائها. أو من الخارج أي الوسط الذي تعيش فيه. بالنظر إلى عامل الزمان. ثم معرفة مدى وعي العائلات/الأسر للرهانات التي هي مطروحة في السياق التاريخي المحدد بعينه. و/أو الظروف الخارجية الأخرى. التي يمكن أن يجد فيها عوامل مساعدة، سانحة و فرص لحل تحدياته. أو عوامل ضاغطة و مكرهة تثبط من عزم و إرادة العائلات في الخروج من المطبات التي تعاني منها. و هنا يمكن طرح الأسئلة عن التغيرات الحاصلة. و الإتجاهات التي يمكن أن تأخذها هته التنظيمات العائلية:

فمن مسارات شبه متماثلة للعائلات المنبثقة من عائلة واحدة. إلى مسارات متميزة. ما الذي حدث، ما هي الإستراتيجية المعتمدة؟ الاعتماد على الذات و/أو الاعتماد على العلاقات القرابية و/أو ما يوجد في المحيط من مؤسسات حكومية أو غير حكومية؟

المصلحة، "ميزان القوة"، ثقافة "أصيلة أو دخيلة". تدبير "مقلد أو مجدد". بناء "تجمع" و توحيد العائلة أو تفتت (مجموعة من الأسر). تجمع في العمل، المكان، التعاون و "الإتصال": أبناء/ آباء؟

فما هو موقف العائلات المدروسة؟ كل عائلة تعمل على إعادة إنتاج نفسها. مع محاولة التحسين في المستوى و المكانة. - فإلى أي مدى تتمكن هته العائلات أو تلك من تحقيق أهدافها؟

بالنظر لما يوجد من إكراهات و/أو فرص سانحة على المستوى الخارجي. و ما تمتلك و/أو تفتقد من قدرات على المستوى الداخلي. و ما هو الإتجاه الذي تعتمده؟

تحقيق الإستمرارية. إحداث القطيعة. أو تحقيق الإستمرارية مع التوافق مع ما يحدث في المحيط؟  
فقد إستعصى الفهم التلقائي المباشر على إقتراح إجابات. فهل يمكن للفهم الميداني أن يجيب على التساؤلات؟

### إشكاليات الأسر الجزائرية:

إن إشكاليات الأسر الجزائرية تكمن في أنها تتقاطع مع مثيلاتها من الأسر التي تعيش في كل من الدول:السائرة بطريق النمو،باعتبار أن أسرنا تعيش مشاكل التنمية.كذلك الدول الإسلامية،باعتبار البعد الديني المشترك،الذي يفرض طرح قضايا مشتركة.و كذلك الدول الغربية،باعتبار أننا نعيش في عالم معولم شمولي مهيمن،بل يعتبر النموذج المثالي في بعده الإستهلاكي على الأقل. هته التقاطعات الناتجة عن تأثير العوالم الخارجية على العالم الداخلي هي التي تزيد من صعوبة فهم و موضعة و تصنيف العائلات الجزائرية.  
فهل نتمكن من الدخول في التاريخ المعاصر كفاعلين و ليس كتابعين. أم أننا نبقى مسعفين. نحتاج إلى كل شيء من الغرب. إلى درجة أننا نستورد منهم نظمهم الإجتماعية بما فيها التنظيم العائلي؟

\* العائلات الجزائرية تعيش واقعا مركبا.بالنظر إلى هته التقاطعات الخارجية.إضافة إلى التفاعلات التي عليها إقامتها مع المؤسسات التي توجد بداخل البلاد.فالعائلات الجزائرية تتفاعل مع محيطها المكون من عدة فاعلين إجتماعيين و مؤسسات قائمة لها منطلقها الداخلي.و تمارس على العائلات ضغوطات و إكراهات عليها رفعها.كما توفر لها فرصا سانحة على العائلات إستثمارها.

و ما يزيد هذا الواقع المركب تعقيدا هي المسارات التي عرفتها العائلات الجزائرية.و التي اتسمت بالتغير عن طريق الصدمات. ذلك إن مسار العائلات الجزائرية طبع بالصدمات المتعددة التي حدثت في السياق التاريخي العام: صدمة الإستعمار، صدمة الإستقلال، الصدمة المتعددة الأبعاد.

**1.الصدمة الإستعمارية:** إذا كانت الصدمة الاستعمارية جمدت الفعل الداخلي للعائلات بشكل معتبر.فركنت جل العائلات إلى الفعل المنعكس الشرطي الذي اعتمده الآباء و الأجداد بخضوعها للأعراف المتواترة أبا عن جد في المؤسسات القبلية و العائلية.محاولة الإبقاء على النمطية المعهودة مخافة الذوبان في الآخر. و نتيجة فعل الإقصاء الذي مارسه النظام الإستعماري إتجاه العائلات الجزائرية.و منه الإنغلاق على الذات و الجمود.و صارت تعيد إنتاج

نفسها بنفس الكيفية. و منه كان يغلب طابع التماثل في الحياة المعاشة من أغلب العائلات. التي كانت تعيش حياة مزرية. بفعل الطابع الإستعماري المنتج لإكراهات و الذي تنعدم فيه فرص التفتق و الإزدهار.

**2. صدمة الإستقلال:** لم تعد العائلة ذلك الكيان الطبيعي الموحد و المتجانس ،كما كانت عليه في الفترة الإستعمارية. ولا هي بكيان خارج عن التفاعلات الداخلية و الخارجية للعائلة. ذلك أن كل عائلة تتعامل و تتفاعل مع الواقع. تبعا لظروف الحياة المعاشة. و وفقا لمقوماتها الآنية و المرهلية. من بعد رمزي تاريخي كدسته عبر مساراتها المتعاقبة. كل عائلة ترغب في تحقيق أكبر قدر ممكن من النجاعة. للوصول إلى أعلى مرتبة ممكنة، بين أقرانها من العائلات الأخرى. بل و تبحث عن إحداث التمايز. عن طريق المسافة الإجتماعية التي تحققها. بعدما كانت جل العائلات متجانسة أو متقاربة الإختلاف إبان الحقبة الإستعمارية.

غيرت صدمة الإستقلال من هته القواعد المعتمدة في الفعل الإجتماعي. و ذلك من خلال:

1. كسر حالة الانغلاق على الذات. و الحراك المكاني، المهني، التعليمي و الاجتماعي المسجل بعد الإستقلال.  
2. تدخل الدولة. و تغيير كثيرا من التصورات و المفاهيم التي كانت تعتمد على النظام القديم. الذي كان ينظم نفسه من الداخل. إنتاج المعنى الذي هو في حاجة إليه.

3. تدخل حتى دعاة الإسلام الجديد أو الإصلاحيين. و الذين حاولوا تفسير القيم الدينية التقليدية. التي تعتمد أساسا على العرف و المذهب المالكي. فادخلوا مذاهب جديدة و منه تصورات أخرى.

4. إدخال 'الشهرية' العمل المأجور. هو الآخر ساهم في تغيير الولاء. من العائلة المستغلة/المقاولة. إلى المؤسسة المستخدمة. و إدخال قواعد جديدة من الانضباط و الطاعة و الالتزام.

فأعدت صدمة الإستقلال الفعل مرة أخرى إلى العائلات الجزائرية. و أعطت لها الآمال، بالنظر إلى الفرص المتاحة. و صار بإمكان العائلات التأثير على الوضعية التي تحتلها. و بإمكانها تغيير وضعيتها في الاتجاه الذي ترغب فيه و الذي تسمح لها به إمكانياتها المادية و الرمزية.

إلى ما تعود آليات الفعل العائلي المتعدد. بالرغم من وحدة المجال المكاني المحتل جماعيا. و بالرغم من وجود ظروف تاريخية فرضها السياق التاريخي المشترك. و الإيديولوجيا المشتركة. المتمثلة في اعتماد عقيدة واحدة. إلى وجود ظروف إيكولوجية (بيئية) واحدة؟

الإبقاء على النمطية المعهودة المحافظة؟ أو التجدد إلى أي مدى؟

**3. الصدمة المتعددة الأبعاد:** صدمة الإستقلال ساهمت في تقلص الدور الحمائي من طرف العلاقات القرابية. التي بقيت من أنقاض القبيلة. التي عوضت بالفعل التكافلي الحمائي للدولة المسعفة، حتى نهاية الثمانينات. حينها عرفت المؤسسات الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية تغيرات سريعة. و في اتجاهات لم تكن متوقعة منذ ثلاث عقود. لا بالنسبة للتحول السياسي، الاقتصادي، الثقافي أو الاجتماعي: من محاولة إقامة دولة اشتراكية إلى التوجه الحالي. و محاولة إقامة دولة رأسمالية. و من النظام المركزي المخطط ذو سلطات مركزية. (حزب واحد، نقابة واحدة، اتحادات جماهيرية). إلى توجه الكل إلى محاولة إعطاء الكلمة للفاعلين الاجتماعيين. بإنشاء عدة أحزاب. ساهمت الدول في دعمها ماليا. لتسهيل الوصول إلى مرحلة الديمقراطية. على المستوى الاجتماعي: جل العائلات كانت في الإنتظار. تنتظر تحسين مستواها من حيث التعليم، الشغل، السكن، الصحة، و حتى الترفيه. معتمدة في ذلك على ما يقرر على المستوى المركزي. و لم تكن جل العائلات مستعدة لتوقف هته الآلية. و الدخول في أزمة. بالخصوص في

مجال الشغل، الصحة و السكن. ذلك أن التعليم قد واصل بالعمل بنفس الآليات السابقة. و لم ينسحب من الميدان. و صارت الخيرية و التضامن ترجع إلى الذي يعتمد على مبدأ تحقيق الذات و المصلحة الفردية الشخصية بالدرجة الأولى. لا الذي يتمسك بالجماعة و الروح الجماعية. سواء بمفهومها التقليدي أو الإشتراكي. و هنا حدثت الصدمة المتعددة الأبعاد بالنسبة لجل العائلات. و حيث إن التكفل صار في تناقص إبتداء من هذا التاريخ. و أمام الضغوطات الاقتصادية الهيكلية. و نظام دولي جديد مفروض على الجزائر من الخارج و الوسط الذي تعيش فيه العائلات الذي يتسم بإضطرابات هيكلية وليست مجرد إضطرابات ظرفية. هته الإضطرابات الهيكلية تفرض على العائلات تحديات جديدة. و رهانات متجددة.

هته التحديات و الرهانات الجديدة المتجددة تقتضي مواجهتها بإستعدادات و كفاءات جديدة متجددة. و أصبح الآن لزاما على العائلات الجزائرية أن تعتمد على مواردها الخاصة. و أن تقوي من آليات التضامن الداخلية و كذا الخارجية. لتجاوز الصدمة الاجتماعية المتعددة الأبعاد، الأوجه و الميادين.

العائلات الجزائرية كيان ذو جذور عميقة. و تواجهه متأصل. واصلت مساراتها رغم الصدمات العنيفة التي عرفتها عبر حقبة تاريخية متلاحقة. يحاول تحقيق مكانة مادية و رمزية أرفع من تلك التي يحتلها حاليا. أو المحافظة على الأقل على مكانته إن كانت مرضية. أمام الصدمات الحالية التي يعززها المحيط المباشر. الناتجة من جراء أزمات متعددة الجوانب و المجالات.

كيف تعي العائلات هته التغيرات و التوجهات الجديدة الموجودة في المحيط. و ما هي التوجهات التي تتبناها العائلات أمام هته التحديات. هل تستمر العائلات في الارتكاز على العاطفة، كمنطق لخدمة أعضائها. أم أنها تتبنى عقلانية صارمة صارت مفروضة عليها لمواجهة التحديات و الضغوطات؟

و كيف تواجه الرهانات الجديدة و التحديات المفروضة. من جراء الانسحاب المسجل من طرف النظام القرابي و من طرف النظام السياسي المتمثل في الدولة؟

فهل تتمكن التنظيمات العائلات من الإنسجام ثم الإستفادة من التحولات الموجودة في الوسط الذي تعيش فيه. أم إنها تبقى معتمدة على منعكساتها الشرطية القديمة. من معارف و مهارات و سلوكات مكتسبة، في مواجهة التحديات و الرهانات المتجددة؟

ثم كيف تمكن العائلات من الاضطلاع بمهامها. و ضمان موارد تمكنها من الديمومة. و كيف تستجيب لهته التغيرات المفاجئة و الجذرية؟

إنتاج المعنى هل يتم من الداخل و يساهم في التواصل الحضاري الخاص بالأمة. أم انه يوظف المفاهيم الواردة و الوافدة من الغرب و يحقق الاندماج في قوالب ثقافية غربية، بدعوى تحقيق العالمية. و انه لا يمكن الانغلاق على ذات. فلا نبقي للذات وجودا!

ما هي العقلانيات التي يستند إليها الفعل العائلي. قصد إدراك الرهانات و تجاوز التحديات؟

لماذا حققت بعض العائلات التنمية المرغوب فيها. و أخرى لم تتمكن من ذلك؟

أيعود ذلك إلى:

1- العامل الداخلي الخاص بكل عائلة:- الاختلاف من حيث المسار التاريخي الذي تمر به كل عائلة. و ما تحمله معها من ثقل مادي و رمزي.



2- العامل الخارجي المتمثل في المحيط: - المسار التاريخي العام الذي مرت به البلاد. و قدرة و إمكانية بعض العائلات في الاستفادة من الفرص المتاحة. و تحويلها إلى إيجابيات مساعدة. و إمكانيةها في تجنب الإكراهات والسلبات الضاغطة.

#### 4. الفرضيات:

لفقه الإجماع العائلي الجزائري، انطلقت من فرضيات هرمية، تتدرج من الشامل إلى الجزئي: . المستوى الكلي الشامل. و المتمثل في علم الاجتماع المقارن بين عدة فضاءات حضارية: غربية، إسلامية، مغربية و جزائرية. . المستوى الخاص بالإجماع العائلي الجزائري، النسق الداخلي الكلي للبلد. و المتمثل في اتباع سيرورة الأنساق التاريخية للعائلات الجزائرية. ثم المستوى الذيق و الخاص بالتجمع العائلي بالمنطقة موضوع الدراسة. و المرتكز على ملاحظة الفروقات بين هته العائلات.

#### المستوى الكلي الشامل،

#### الفرضية الأولى:

إن إشكاليات العائلات/الأسر الجزائرية تتقاطع مع مثيلاتها من الأسر التي تعيش في كل من الدول: . المسألة بطريق النمو، باعتبار أن عائلتنا/أسرنا تعيش مشاكل التنمية. . الإسلامية، باعتبار البعد الديني المشترك، الذي يفرض طرح قضايا مشتركة. . الغربية، باعتبار أننا نعيش في عالم معولم شمولي مهيم، بل يعتبر النموذج الغربي النموذج المثالي. تكبر مساحة هته التقاطعات و تصغر تبعا لدرجة الإنفتاح و الإنغلاق التي تعتمدها الأسر الجزائرية على هته العوالم: فمنها من يركز على البعد الحضاري الإسلامي، فيحصل أكبر تقاطع مع هذا العالم. و منها من يركز على البعد الحضاري الغربي و يتمثله و يحاول تجسيده. فيحصل أكبر تقاطع مع هذا العالم. و منها من هو مهموم بالبعد التنموي أكثر من العوالم الأخرى. فنجده قريبا من القضايا المطروحة في العالم السائر بطريق النمو. و منها من ينغلق على ذاته و يأبى الدخول في تفاعل مع العوالم الخارجية. و ينغمس في الإشكاليات المحلية المتوارثة أبا عن جد. و منه صعوبة الفهم و التصنيف للعائلات الجزائرية.

فإذا كان العالم الغربي.يعتمد سيرورة يكتنفها الوضوح.من حيث إنها متواصلة و متجددة.فإننا نحن نسير إما وفق:  
. آلية متواترة وغير متجددة. مع حدوث قطائع في فترات زمنية معينة. تعصف بالبناء المتواتر. و تحدث فيه عيوباً  
جسيمة. فلا يستطيع الإستمرارية. كما أنه لا يرضى بالواقع المتجدد. الذي غالباً ما يفرض عليه من الخارج. و  
يحمل معنى مغاير للمعنى الذي إعتده. أو يسير وفق:

. آلية تعتمد الإلتباع المرضي للغير. سواء كان إسلامياً أو غربياً أو ينتمي إلى العالم الثالث. و المروق المرضي  
عن ما توارثناه أبا عن جد. و ذلك بغية تحقيق التمكين في الأرض. التمكين المحقق من طرف الغرب على  
الخصوص. و لو تعلق ذلك الإلتباع بأخص خصوصياتنا(التنظيم العائلي).

فالمسار الأول يشل الحركة.و يجعلنا نعيش جموداً نشعر بالتيهان و الضياع.بالنظر إلى الواقع المفروض من  
المحيط الخارجي.و ما نتبناه من مواقف متصلبة جامدة.بينما المسار الثاني يؤدي بنا إلى الإغتراب و الإبتعاد عن  
الذات. و الفاعل لا بد عليه أن ينتج المعنى:الذي ينبثق منه.و يخدم مصالحه.و يميزه عن غيره.الأمر الذي يفسر  
إختلاف العائلات.بالرغم من وحدة السياق.الذي تمر به كل العائلات.و الذي يطرح بعض الإكراهات الخارجية  
المتشابهة و المتجانسة.إلا أن وقعها على العائلات يختلف باختلاف الرصيد المادي/الرمزي الذي تتمتع به كل  
عائلة.

## المستوى الخاص بالاجتماع العائلي الجزائري العام و الخاص بالمنطقة موضوع الدراسة.

### الفرضية الثانية:

يلعب كل من السياق التاريخي العام و المسار التاريخي الداخلي الخاص بكل عائلة أهمية بالغة في تموقع  
العائلات و الأسر الجزائرية. سواء باحتلال أماكن لم تكن تحتلها من قبل أو يتم تضييعها لمكانة كانت قد احتلتها  
من قبل.

\*يمكن اعتبار المسار الداخلي لكل عائلة هو المفسر للفعل و المسارات المتعددة لكل تنظيم عائلي.و المحدد لأهم  
الإكراهات، التحديات و الرهانات التي تمثل أمام العائلات.و أهم التحديات التي تفرض عليها.تحدد مسارات  
وإهتمامات العائلات بدرجات متفاوتة.تتبع للسياق التاريخي الخاص بكل عائلة.و تتبع لمواطن القوة و الضعف التي  
تتمتع بها كل عائلة.و هو الأمر الذي يميز الفعل العائلي الخاص بكل عائلة.بالإضافة إلى الضغوطات الداخلية  
التي تمارس من طرف أعضاء العائلة.و منه القول بأنه لا توجد عائلة جزائرية بالمفرد.و إنما توجد عائلات جزائرية  
بالجمع.لكل واحدة منها تاريخها ظروفها و مشروعها.و تحدياتها و رهاناتها الخاصة بها.

كما يمكن اعتبار المسار التاريخي العام مفسراً للإكراهات، تحديات و الرهانات خارجية التي تفرض على العائلات  
و التي تختلف باختلاف السياق الذي تمر به.و هو الذي يحدد إهتمامات و مسارات العائلات.إذ إن صدمة  
الإستقلال أخرجت جل العائلات من تلك الردود الفعل الشريطية القديمة التي وضعتهم فيها الصدمة الإستعمارية.و  
التي جعلتهم في وضعية المحافظ الذي يحاول أن يبقي على النمطية التي عهدا قبل الصدمة الإستعمارية.و منه  
الإغلاق و الجمود.

كما أن السياق له الأثر البالغ في إدراك طبيعة التحديات الحقيقية الموضوعة أمام كل عائلة أو أسرة. فكلما  
استطاعت العائلة أو الأسرة من إدراك و وعي المرحلة التي تمر بها في السياق السائد و السياق المرتقب اللاحق.

فإن ذلك يكون من شأنه أن يسمح لها بتوظيف كلا من إمكانياتها المادية و الرمزية استنادا إلى رأسمالها الثقافي الرمزي و الرأسمال الاجتماعي و المالي. الأمر الذي يؤدي إلى رفع التحدي بصفة ناجعة. أو التقليل من آثاره السلبية أو الاستعداد لتحمل أعبائه. خلافا للعائلات و الأسر التي لا تعي ثقل السياق الذي توجد فيه. فإنها تبقى خاضعة لموروث مسارها. دونما استفادة مما يوجد من فرص سانحة أو تجنب لإكراهات ضاغطة. فالعائلات و الأسر المدركة و الواعية للسياق الذي تمر به. و المدبرة لآليات التأقلم مع الواقع المستجد لأنها تجدد من إنشاء نفسها وفقا للوسط الذي تعيش فيه. بما يعتره من تغيرات متلاحقة. فتتأقلم مع المستجدات و تستفيد من الفرص السانحة. و تتجنب الإكراهات الضاغطة. بخلاف العائلات و الأسر التي تتغلق على ذاتها. و تكتفي بموروثها الثقافي، العلائقي، الاجتماعي و المالي. فإنها تعيش على هامش التحولات و تفقد المكانة التي احتلتها. يمكن إذا إفتراض عاملين أساسيين. يسمحان لنا بتفسير البون الشاسع الذي صار يفصل عائلات المنطقة فيما بينها:

1. ما تحمله كل عائلة من ثقل مادي و رمزي عبر مسار تاريخها الحياتي. و ما مدى إدراكها للتحديات و الرهانات المفروضة من طرف السياق الذي تمر به. و ما تتوفر عليه من الإمكانيات الكامنة التي تسمح أو لا تسمح بتجنب الإكراهات و الضغوطات. إن الظرفية منها أو البنائية.

2. ما يعود إلى الظرف الشامل العام. الذي مرت به العائلات بالمنطقة ككل. بل و حتى طبعت مسار الوطن الجزائري بأسره. و الذي يبين إمكانية أو عدم إمكانية الاستفادة من الفرص السانحة، الموجودة في المحيط. حسب كل فترة تاريخية. تمر بها التنظيمات العائلية.

ذلك أن دينامكية العائلات. مرتبطة بالظروف و المراحل التاريخية. إن على المستوى المحلي أو الوطني. التي تؤثر بشكل رئيس على العائلات ذاتها. و كذلك بالنظر إلى تاريخ الحياة الخاص بكل عائلة. هذا التاريخ الذي يمثل التراكمات المادية و الرمزية و العلائقية. التي تسمح بتقادي الإكراهات الضاغطة فيه. و اغتنام الفرص المتاحة في المجتمع. و هذا لا يتم إلا عن طريق: الوعي بالتحديات/الإكراهات. الرهانات /الفرص السانحة.

ترتبط التحديات و الرهانات بكل من المسار التاريخي الذي تعيش في سياقه العائلات. و كذلك إلى درجة تطلعات العائلات و الإستراتيجيات المتبعة. التي تكون منسجمة مع مستوى تمكن كل عائلة من الوسائل المادية و الرمزية. التي تمتلكها(الرزق). و تهيئة الظروف الملائمة للكسب و للمعاش.

إذ تعتبر الظروف المحيطة. و السياقات الزمنية، بما فيها من أحداث تاريخية. أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على الظروف المعاشة من طرف العائلات و على مسارها. بحيث يؤثر تأثيرا بالغا على منتوجاتها البشرية. الأحداث المنتجة تاريخيا: قانونية، سياسية، تربية، إقتصادية، ديمغرافية، اجتماعية، ثقافية و حروب. كلها تؤثر على التنظيم الداخلي للعائلات. العائلات التي هي بدورها تضغط. قصد تغيير الأوضاع المنتجة. فتسعى إلى تغيير إتجاهاتها بالقدر الذي يضمن لها مصالحا، بحسب تضامنها الداخلي و العلائقي. و القدرة على توفير أسباب إحداث التغيير لصالحها. أو إنها تستقطب من الظروف، ما يعود عليها بالمنفعة. فتنتهز الفرص الموجودة في المحيط. و تتحاشى الإكراهات التي تسلط عليها. أو أنها تبقى مهمشة. فتصيبها الإكراهات. دون أن تحضى بأي فرص سانحة، لتحسين ظروفها الحياتية. في إطار عمليات التحدي. التي تقوم بها العائلات للإكراهات والضغوطات

المسلطة عليها. على المستوى الداخلي و/أو الخارجي. تنتج إستراتيجيات موافقة لمواردها البشرية، المادية و الرمزية. أي وفقا لما تمتلكه من رأسمیل بشرية، إقتصادية أو ثقافية. فالمؤسسة العائلية ما هي إلا نتاج:

1. لسيرورة الحياة الإجتماعية. من خلال التاريخ العام، للجماعة قيد الدراسة.
2. لسيرورة الحياة العائلية ذاتها. من خلال تاريخها الخاص بها: مكوناتها البشرية، قدراتها المادية و مكانتها الرمزية. هته المسارات. تحدد كل كيان من كيانات العائلة. التي تصبح مغايرة للكيانات الأخرى. بالرغم من إنها تعيش ضمن سيرورة إجتماعية أشمل. إن كلا من الإرث المادي و المعنوي. بالإضافة إلى الكفاءات التسييرية، التي تتمتع بها العائلة. الكفاءة التي تتضح من خلال تحويل الإكراهات و الضغوطات إلى فرص سانحة. بعدما تتمكن هته العائلة من الوقوف على أهم التحديات، التي عليها مواجهتها. و فقها للرهانات الجديدة المتجددة التي تمر بها. تتجلى هته الكفاءة من خلال الحياة المعاشة، من طرف العائلة ذاتها. ومدى مساهمة العائلة من خلال أفرادها، نشاطاتها، مكتسباتها، مكانتها المادية و الرمزية. التي تحتلها الآن بين أقرانها من العائلات. و كذا الطموحات التي غذتها. و الجهود المبذولة من طرفها. لتنمية مواردها البشرية. و الرصيد المادي و الرمزي الذي إنطلقت منه العائلة. و معرفة المكانة التي يمكن إعتبار أنها نتيجة إنتماءاتها و أصلها. أي العائلة التي إنبتقت منها.

### فرضية الثالثة:

المؤسسات العائلية كمؤسسات اجتماعية، تدخل في شبكة من التفاعلات مع المؤسسات المحيطة. من مؤسسة الدولة و القبيلة إلى المؤسسات: التعليمية، التكوينية، المدينة، العدل و مؤسسة العمل. على أساس النفع و الانتفاع الذي يتم. بالنظر إلى مواطن قوة و مواطن ضعف المؤسسات الأسرية ذاتها. و كذلك بالنظر إلى طابع المؤسسات الخارجية. و فقا للسياق الذي توجد فيه. و تبعا للأهداف التي ترمي إلى تحقيقها. فالحادثة المنتجة و فقا للسياق في الميادين السياسية، التربوية، القانونية و الاقتصادية في أوقات الحرب أو السلم. تؤثر على الوضعية الداخلية للعائلات. توافقا مع رصيد العائلات التاريخي. في مجالات تكديس أسباب القوة أو الضعف: في المجالات، المادية، الثقافية و مدى انتشارها في المجال المكاني. العائلات بدورها تضغط على المؤسسات الخارجية لتغيير أوضاعها. بحيث إن العائلات تستقطب كل ما يعود عليها بالمنفعة. فتنتهز الفرص الموجودة في المحيط. و تتجنب الإكراهات التي تسلط عليها. و في تحديها للإكراهات، تنتج إستراتيجيات موافقة لمواردها و امكانياتها. لكن السياق لا يحدث تأثيرا إلا من خلال الضغط الذي يحدثه من إكراهات. أو تقديم لخدمات او من خلال الشبكة الاعلامية الرسمية او الغير رسمية. التي تعيها عائلات دون عائلات أخرى. إلا أن آليات و كفاءات الاستفادة و الإندماج، حتى تكون عملية صارت تخضع أكثر فأكثر إلى:

. الشبكة القربية و العلائقية التي تتمكن العائلات من نسجها مع أقرانها من العائلات أو مع تلك العائلات المتمكنة. و من ليست لها شبكة علائقية تمكنها من ذلك. فتحجب اتصاليا على ما يحدث في المحيط من مستجدات و تبقى منغلقة على ذاتها. معتمدة على معلومات قديمة. لا تسمح لها سوى بإعادة إنتاجها على الشاكلة القديمة. إن سمح لها محيطها بالتصرف بنفس الكيفية.

. درجة الإنفتاح على المحيط. و عمليات التفاوض و التعاقد التي تجري بين الأطراف المتفاعلة فيما بينها. التي صارت تتعامل حسب ما تقتضيه مصلحتها. أو درجة التعاون بين أفراد العائلة و القرابة . إنتاج المعنى من طرف العائلات. المعنى الذي بمقتضاه يسهل عليها اضفاء الشرعية المطلوبة على السلوك الذي تقوم به: شرفة، مرابطين، عائلات ثورية، غنية، متعلمة، عصرية، محافظة. إنتاج المعنى هذا، و إن خص عائلات دون غيرها من العائلات. بتلك التصنيفات التي تنتمي إليها، بحثا عن التميز . التماسك الداخلي للعائلة: البناء (الزواج) كيف تم الانشاء، العلاقات الداخلية (تعاون، صراع، نوع النزاعات و موضوعاتها).

. البعد الحضاري له ثقل. بالنسبة للاختيارات التي تعتمدها العائلات. فيما يخص دخولها في علاقات مع المؤسسات المحيطة بها. و التي من الحيوي أن تتعامل معها. لتحقيق مصالحها. المنطق الحضاري بالغ التأثير بالنسبة للعائلات. إذ يشدها الى التجارب التي مر بها السلف. بينما المؤسسات المحيطة غالبا ما تستمد شرعيتها من الحداثة. تحاكي المؤسسات الغربية التي انشئت على شاكلتها. اكثر من اعتمادها على الموروث الثقافي الخاص بمجتمعاتها. فيحدث التناقض بين المنطقين: إذ تنطلق العائلات من مورثها الثقافي الرمزي و المادي في تعاملها مع المؤسسات الخارجية. المؤسسات الخارجية التي تخضع لمنطق مغاير، يعتمد على الحداثة. أي تقليد المؤسسات الغربية بالدرجة الأولى. و محاولة تحقيق ما حققته هته المؤسسات، التي تضعها نصب عينها، فيما يخص بالاهداف المرجوة و المراد تحقيقها .

. التميز الحاصل بين العائلات، مرده الى إدراك المؤسسات العائلية بالرهانات المتغيرة التي تحصل في المؤسسات الاجتماعية المحيطة. و تكون درجته بقدر: ادراك تلك الفرص السانحة و تلك الإكراهات الموجودة بالمحيط، و اعتماد منطق الحداثة. و تلك التغيرات الحاصلة في المؤسسات العائلية ذاتها. قصد إعادة إنتاج مرضية لمواردها البشرية، الدخول في علاقات المصاهرة، مرورا بالمؤسسات التعليمية و التكوينية ثم إلى مؤسسة العمل. و كيفية التعامل مع مؤسسة المدينة و المؤسسات الدينية و القضائية.

فالمؤسسات العائلية التي لا تدرك التغيرات الحاصلة في المحيط و تستفيد من الفرص السانحة الموجودة فيه. و تتجنب الاكراهات الضاغطة. فإنها مضطرة الى التغيير بجانبه السلبي الاكراهي الضاغط. و لا تستفيد من الفرص المتاحة. لكونها لا تدخل في مجال يسمح لها بالاستفادة من هته الخدمات. و التغيير الذي سوف يلحق بها هو تغير في الاتجاه السلبي الإكراهي. و بالتالي تتدهور وضعيتها و تتقهقر. بخلاف تلك التي لها موقع مجالي من العلاقات. التي يمكنها من الاستفادة من الفرص السانحة الموجودة في المحيط المباشر، و حتى على المستوى الوطني. إلا إذا كانت هته المؤسسات العائلية لها حصانة داخلية. تمكنها من توظيف مواردها المادية و الرمزية لمواجهة الاكراهات التي تتعرض لها. و بالتالي تتمكن تبعا لهته القدرات و مواطن القوة من التأقلم مع هذا التغيير الخارجي لصالحها.

التعاون مع الغير او الانغلاق على الذات. فالموارد البشرية المكونة للاسرة قد تكون ذوات كفاءة علمية/عملية/حياتية/تنسج علاقات مع الآخرين. و تساهم في التغيير عن طريق الدراسة، العمل، تاريخ الحياة العائلية./histoire de vie des familles الذي يسمح بالإنفتاح على العالم الخارجي. و قد تعوزها الكفاءة فتتغلق على ذاتها. و بالخصوص عنصرها الأنثوي الذي لا يغادر المجال المغلق (البيت).

## الفرضية الرابعة:

تسارع التغيرات التي حدثت في محيط العائلات، بعد دخول الجزائر في الأزمات المتعددة الأبعاد: الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية و الثقافية. عرفت جل العائلات كبحا للأمال و الطموحات. و صار الإستفادة من الفرص القليلة المتاحة في المحيط أكثر انتقائية. الأمر الذي:

- . يرفع من التحديات التي توجهتها هته الأسر. و فرض عليها رهانات لم تعهدها. إذ عليها أن تقيم علاقات مع المحيط حتى تخدم مصالحها. فيمكن أن تساير عمليات التغير المتسارعة إنطلاقا من المؤسسة القرابية و الدوليبة الممثلة للدولة إلى مؤسسات الدين، القضاء و المدينة مرورا بالمؤسسات التعليمية و التكوينية و مؤسسة العمل.
- . كما يرفع من الرهانات المصاحبة لنسيج العلاقات، خاصة مع المؤسسات المحيطة بشكل مباشر. الأمر الذي يفرض على العائلات أن تقيم علاقات متميزة مع جل المؤسسات المحيطة و ما يقنضيه من تفاعلية و قدرة تفاوضية مع هته المؤسسات. بعد ما كانت جل المؤسسات العائلية، في نشأتها، منفصلة على العالم الخارجي و مكتفية بذاتها في جميع الميادين: التربوية، التعليمية، التكوينية، الزواج الداخلي و التشغيل.
- . كما يغير من المعنى المنتج من طرف المؤسسات العائلية: فتراجع مكانة "الذكورية" و تتعزز مكانة "النسونة". و تتراجع المؤسسة العائلية ليترك المجال للمؤسسة الأسرية. و ذلك بعد تراجع الجماعي و زحف الفردي بل و "النسواني" على "الذكوري".

## 5. المناهج و التقنيات المتبعة:

الدراسة توجد في المجال المتقاطع بين علم الاجتماع الذي يعتبر علم الباحث. وعلم الإناسة الذي يعتبر علم المبحوث. حسب تعبير "كلود ليفي ستروس". ومنه إتمدت بصفة أساسية على المخبرين في جمعي للمعطيات الميدانية. أو ما سماه "بيار بورديو" بعلم إجتماع الحركة "la sociologie de l'action" الذي يهتم بالحس العملي. و الممارسة التي يقوم بها الفاعلون الإجتماعيون. أو ما يعرف كذلك بعلم الإجتماع الإسترجاعي "la sociologie réflexive"<sup>1</sup> حيث يعيد عالم الإجتماع التفكير في إنتاجه. و منه أهمية الملاحظة بالمشاركة التي اعتمدت عليها بصفة أساسية في هذا البحث. "فالملاحظة بالمشاركة تقربنا من الموضوعية. و وجود العلاقة الذاتية لعالم الإجتماع مع موضوعه. والتي تعتبر شرطا علميا لتحاليه"<sup>2</sup>.

المقابلات التي أجريتها مع المخبرين كانت فردية. و حاولت المقابلة الجماعية مع (كبار الجماعة). فطرحت بعض الأسئلة. لكن غالبا ما كانت الإجابات مختصرة جدا. ثم العودة مرة أخرى إلى إهتماماتهم. و الإجماع على التصريح بنفس الشيء. أو القول أنهم يعانون من نفس التحديات و بنفس الدرجة. ومنه لم تكن الإستجابات مثمرة في المجال الجماعي، بتوجيه من الباحث. و لكنها بالمقابل كانت مصدر معلومات مهمة. حينما تكون في الموقف الطبيعي. أي وجود الباحث كأحد أطراف الجماعة. و إن شارك في الحوار. فيكون بشكل طبيعي. دون الإفصاح عن نية القيام بالبحث. فعن طريق المعاشية، كانت الملاحظات المسجلة أكثر ثراء، من تلك التي جمعت عن طريق المقابلة الرسمية والمقصودة. مع الإشارة أن التركيز كان على الحياة العائلية الجماعية. والمسار الذي تعرضت له العائلات. و إن اهتمنا بالأفراد فهو إهتمام في إطار الجماعة. علما بأنه كان من الممكن التعمق في شأن حياة الشخص كشخص. و هذا إختيار آخر. قد يفرضه السياق. أي الحرية النسبية للشخص. والقدرة على التعبير على مساره الشخصي في كنف مسار العائلة. و التعبير على آراءه، تصرفاته، آماله و إنجازاته. كما فعل "أوسكار ليفيس" في كتابه: "أطفال

<sup>1</sup> Philippe corcuff, s/d François de singly, les nouvelles sociologies, collection sociologie 128 éditions Nathan, paris 1995, p38.

<sup>2</sup> IBID, p40.

سانشيز". فدرس عائلة فقيرة تعيش في أحد الأحياء الفقيرة بمدينة ميكسيكو. و اكتفى بتتبع حياة أربعة أشخاص<sup>1</sup>. فما ربحه في العمق فقده في التعرض إلى حياة عائلات أخرى. و لو أنني لم أطلع على عمله حتى أنهيت هته الدراسة. إلا أنني حاولت أن أدرس العائلات بكيفية عميقة. في فضاء ثقافي متجانس، من تجمع قبلي واحد. و إن كان منتشرًا على فضاءات جغرافية متباينة: بدوية، ريفية، ومدن صغيرة وأخرى متوسطة وحتى كبيرة. و محاولة التعمق في مسار كل عائلة عبر الأجيال التي يمكن للمخبر تذكرها.

أحاول أن أبين الإهتمام و الكيفية التي تمت بها معالجة الموضوع. أو كيفية قراءة الواقع: كلما قرأت أكثر. من أجل معرفة الأدبيات التي تحدثت عن الموضوع. كلما بدى لي أن كل شئ قد قيل. فيما يخص هته المؤسسة. وما من جديد يمكن إضافته إلى المعرفة الموجودة حالياً.

تبين لي، بعد طول المدة. أن القراءة المغلقة على نفسها. لا يمكن إلا أن تؤخرنا، عن النظر إلى ما يمكن التعرف عليه في الواقع. من خلال الدراسة الإستقصائية الميدانية. والتعرف على الإشكالات كما هي مطروحة في الميدان. بغض النظر و صرفه، عن تلك الأدبيات. و إن تعلق موضوعها بالعالم الإسلامي أو حتى بالجزائر ذاتها.

ذاك أن الواقع جد غني. و يجب صرف الوقت الكافي، للتعرف عليه و مساءلته. دون القيام حتى ببناء مسبق. وانطلاقاً من تساؤلات وجدت إجابة. أو تلك التي لم تجد الإجابة الكافية عليها. أو حتى مجرد الإجابة. يمكن بناء الموضوع و التعرف على الحقيقة، كما هي في الواقع. لا الإكتفاء بتلك المساءلات التي طرحت في أمكنة وأزمنة أخرى. و محاولة مقارنتها. بل و فرضها على واقع. له إهتمامات أخرى.

. قصد تحليل الميكنزمات و التمفصلات الداخلية. التي تتحكم في بنية العائلات بالمنطقة المدروسة. لا يمكن الإكتفاء بتشريح العائلات من خلال العلاقات: الدموية، الأبوية، القرابية و النسب. على الرغم من أهميتها. فلا بد من التطرق إلى آليات العيش معاً: إمكانيات، طموحات و مدى تجسيدها في الواقع.

فالتراتب الإجتماعي، التفاوت داخل مجال محدد: كالعائلة، الحي، المدينة أو الفضاء البدوي الريفي. بين العائلات راجع لعدم التكافؤ في الرزق. ومنه الموقع و العلاقات الإجتماعية. و لو أنه يمكن القول: بأنه لا توجد رتبة مغلقة بصفة نهائية. بحيث توجد مرونة في الحدود والمراتب. و لو أنه يصعب المرور من رتبة إلى أخرى في وقت سريع نسبياً. و لو وجدت إستثناءات.

كما أن الوقوف عند التغيرات الحاصلة في المجتمع المحلي. يقتضي تتبع مسارات العائلات على مدى أجيال متعاقبة. يمكن الرجوع إليها. التي قد تصل إلى خمسة أجيال في دراستنا هته. و يسمح لنا، بالتعرض إلى القيم التي تحملها العائلات عبر الأجيال. و كذلك التعرض إلى الرهانات التي طبعت كل مرحلة، من المراحل المذكورة. و كذاك الشأن بالنسبة للتحديات التي واجهتها العائلات. و التعرف على الإستراتيجيات المتبعة، من طرف كل عائلة. للوصول إلى أهم التغيرات الحاصلة. من قوة الشد و الجذب إلى الماضي. و قوة الإندفاع التي تتم بها عملية التغيير.

لقد تبين لي. من خلال الدراسات التي قمت بها سابقاً. الصعوبة الكبيرة في تجميع المعطيات. عن طريق إستعمال "إستمارة الإستبيان". فبغض النظر عن الأمية و الرفض في إدلاء الرأي. فإن الإهتمام بالبحث يكاد يكون غائباً.

<sup>1</sup> Oscar Lewis, les enfants de Sanchez, Autobiographie d'une famille mexicaine, traduit de l'anglais par 'Céline zins, 436P, Québec, S/D.



بالنظر إلى غياب الثقافة البحثية. لدى غالبية الجمهور المستجوب. وإن تم العمل الأول و الثاني في مؤسستين صناعيتين متباينتين. و العمل الثالث في منطقة مختلفة من الوطن.

بالنظر إلى الإعتبارات المشار إليها آنفا. فإنني أعتدت المنهجية الآتي ذكرها:

\* إعماد "علم الإناسة". الأنثروبولوجيا. كمنهج. أرى أنه من الممكن أن يخرجنا من بعض الصعوبات المشار إليها سابقا. في الدراسات التي تعتمد على إستمارة الإستبيان.

و إن كانت "الإستمارة" أكثر صرامة. و تساعدنا في عملية "التكميم". إلا أنه يصعب الإلمام بواسطتها على: "المعنى المنتج". كما أنها تمنع من التفاعلات. التي يمكن أن تحصل مع المستجوب. بفتح الواو. "المخبر". و الإستدراج معه في الكلام. و محاولة الإستفادة منه. بما يمكن أن يخدم الموضوع. و ما يمكنه فعلا تقديمه. بالنظر إلى قدراته الشخصية. و كذلك إضفاء القيمة المعنوية و التفاعلية. التي يحتلها "المخبر" كمنتج للمعرفة. و بالفعل فقد تفاوتت درجة الإستفادة من المخبرين. فمنهم من دامت فترة الإستجواب معه ساعتين. و منهم من إلتقينا به في عدة مناسبات. و لمدة تصل حتى الأسبوعين. و أطنب في الموضوع. و حتى إنه خرج عنه. حفاظا على اللياقة. و تجنبنا لنفور المخبرين الآخرين. كان علي أن أستمع له. بل و إبداء الإهتمام لما يقوله أو يبدي به. و منهم من أطبق صماتا على كثير من التساؤلات. فبالرغم من إن الجمهور المبحوث يعتمد على "الشفهية" في التواصل. إلا أن التحدث عن العائلة. في بعض من تفاصيلها، لاقى صماتا وامتاعا عن الكلام و إبداء الرأي. وقد كان لبعض هته التصريحات. فوائد من حيث الإهتمام لما يهتم به المبحوث ذاته. و ذلك مصداقا لما بينه "كلود ليفي ستروس": "إذا كان علم الإجتماع مصبوغ بوجهة نظر الملاحظ (بكسر الحاء). فإن علم الإناسة، هو علم الملاحظ(بفتح الحاء)". هذا الذي يعتبر الفاصل و الفارق بين العلمين. حاولت أن أمزجها معا. بحيث إنني:

. أنزل إلى الميدان بموضوع مبني. (موقف عالم الإجتماع).

. أعيش مع الجمهور موضوع الدراسة و أتبين فعله الميداني. (موقف عالم الإناسة).

دراسة التغيرات المتسارعة في الجزائر. و التي حدثت في مدة حياة شخص واحد "المخبر". الذي يعتبر مصدر المعلومات التي جمعناها. تغيرات مدهشة لأنها مست البعد البنائي. إذ انتقلنا خلال فترة حياة شخص واحد. من النظام الكولونيالي مع بقايا العبودية و الاقطاعية، إلى نظام إشتراكي مسعف. و تعيش كلا من الملكية العامة و الخاصة معا. ثم الإنتقال إلى النظام الرأسمالي. مع تعيش الملكية العامة الموروثة عن العهد الإشتراكي، مع الملكية الخاصة الزاحفة.

\* المقاربة المعتمدة هي "الدراسة الشمولية". و هي محاولة دراسة التنظيمات العائلية، من خلال تفاعلاتها. إن على المستوى الداخلي لها، بتبيان مكوناتها. و كذا تبيان تفاعلاتها مع محيطها، إن الاجتماعي، البيئية، التربوي أو السياسي. و الجهد المبذول للإلمام بهته التفاعلات في بعدها الكلي. قد ينقص من درجة التعمق في المجالات المدروسة. و لكنه يمنح لنا فقه التمهصلات. التي تربط العائلة في علاقاتها مع ذاتها و مع محيطها في آن واحد. فما نخسره في التجزئة نربحه في الكلية. فالدراسة الشمولية، يمكنها أن تساهم أكثر في فهم المؤسسات العائلية. بتجلياتها وعلاقاتها مع المؤسسات الأخرى. و لكن قد تحجب عنا بعض الجزئيات. التي يمكن إعتبارها بأنها ذات أهمية بالغة. في فقه هذا الكل المركب و المتكامل. محاولة إعطاء الإجابة عن التداخلات، كما هي في الواقع. و ذلك قصد تحديد التحديات و الرهانات. كما تراها و تعيشها العائلات المدروسة. من خلال المخبر الذي يعتبر عنصرا منتميا

لها.دراسة العائلات و واقعها المتعدد كما هو لمعرفة ماذا حدث؟ كيف حدث؟ ولماذا حدث؟ وكيف تكتسب العائلات رهناتها. المتمثلة في ازدهارها من النواحي: الديمغرافية، المعرفية، الصحية و الحياتية؟ للإجابة عن هته التساؤلات، و جب التعمق في الآليات المتحكمة فعليا في البناء العائلي. و العلاقات المتفاعلة ضمن المؤسسات المحيطة. كما هي مجسدة في الواقع المحلي.

إن دراسة التحديات التي تتعرض لها العائلات. لا يمكن الوصول إلى كنهها. إلا من خلال الوقوف على "التفاعلية" التي حدثت، داخل المؤسسات العائلية ذاتها. و التطرق إلى إنتاجها و إعادة إنتاجها. تبعا للمكانة المادية و الرمزية التي تحتلها كل عائلة من ناحية. و العلاقات التي تنشأ العائلات أو أفرادها من خلال التفاعلات. و ما تحتويه من: مقايضات، مفاوضات و تعديلات. التي تتم مع الوسط الذي تعيش فيه هته العائلات. فدراسة التفاعلات. من خلال الأجيال المتعاقبة على العائلة الوحدة. أو دراسة "تاريخ حياة العائلات": *histoire de vie des familles*. تسمح لنا بالوقوف عند اهتمام كل جيل. و معرفة مدى تأثره بالجيل السابق. ومدى تأثيره في الجيل اللاحق. و ما يميز الفعل الذي أداه جيل معين بالنسبة للأجيال الأخرى. التعرض إلى "حلقة حياة" *cycle de vie* التي تمر بها العائلات. من خلال الأجيال التي كونت المؤسسات العائلية المدروسة. و كأنه عقد مترابط، أو سلسلة متنافرة، حسب الحالات. و كذلك التطرق إلى المكونات التي كدستها العائلات. سواء ما تعلق منها: برزق أو معاش أو مكانة رمزية. وذلك من خلال مسارها. وما استحدثه جيل أو حتى فرد في هته المؤسسة. إن كان له التأثير. فتتبع العائلات عبر مراحل زمنية متلاحقة. أو الإعتماد على البعد الإنشائي. "Constructivisme" بالنسبة للعائلات. هو الذي يبين لنا الحركية التي عرفها كل جيل. و مساهمته في تكوين هته المؤسسة العائلية، في بعدها الرمزي.. تحمل اسما واحدا متميزا عن بقية العائلات ..

"فالتفاعلية الإنشائية"، المنطلقة من الطاقة التي تمثلها الموارد الخاصة، بكل مؤسسة عائلية بذاتها. و المراعية لهته الظروف المحيطة بهته المؤسسة. التي تؤثر سلبا أو إيجابا على الحياة التي تعيشها العائلة محل الدراسة. هي المنهج المتبع في هته الدراسة.

المقاربة الإنشائية تعتبر العائلة منتوجا ثقافيا بالدرجة الأولى. و بالتالي تحتاج إلى الإبعاد المكونة لهته الثقافة. مهما كان تأثيرها على هته المؤسسة. من المجال المحتل و نوع السكن، إلى المهن التي تختص بها أو يمتنها أفرادها. إلى البعد الصحي، الذي يعتبر هو الآخر إنشغالا. مرورا بالأحوال البيئية التي لها تأثير كبير على العائلات المقيمة في هذا الوسط. و التي على العائلات الموجودة في المنطقة التعامل مع المعطى البيئي.

\* **الإعتماد على المخبرين:** عمل درج عليه علماء الإناسة. و هو إختيار بعض الأفراد الذين لهم دراية بالموضوع المدروس. و الرجوع إليهم قصد تثبيت المعلومات المتحصل عليها. أو أن يكونوا هم أنفسهم مصدر للمعلومات المستقاة. إستجواب أحد أفراد العائلة. الذي يحتل مكان "المخبر". قصد الإستقصاء عن تاريخ حياة العائلة. التي ينتمي إليها وعايش أحداثها: . في حياة جده. . في حياة والده. . حينما كون هو ذاته أسرة. . وحينما كون أبناءه أسرا و صار هو جدا. . ثم الإطلاع على حياة أحفاده.

\* دراسة خمسة (05) أجيال. من منطلق أن في كل جيل 25 سنة. فالذي بلغ عمره 25 سنة، يعيش في جيله. و هو متصل بالجيل الذي سبقه و الذي تلقى تربيته عنه. 25 سنة كذاكرة عن الأجيال التي تلقى عنها تربيته. ثم يخبر عن الجيل الذي ينتمي إليه و الجيل الذي يليه. و الذين عايشهم و هم أبناءه ثم الجيل الذي أنتجه أبناءه و هم

أحفاده.دراسة خمسة(5) أجيال.من شأنها أن تسمح لنا بتتبع الحلقة الحياتية،التي عاشتها العائلة الواحدة.و معرفة التغيرات التي طرأت على مستوى التحديات و الرهانات.

و في كل مرة فأن الإهتمام ينصب على الحياة المعاشة من طرف العائلة. لذلك فإنني، إقتتبت من المخبرين. من كان "أكبر سننا" أو من المعمرين الموجودون بالمنطقة. حتى يتمكن من إخبارنا على أبعاد مدة ممكنة من التاريخ. و التي غالبا ما توافق المرحلة التي أتت قبيل الحرب العالمية الثانية. وحتى زمننا الحالي. أي أن عمر مخبرنا، "يهاز الثمانين" سنة. حتى يتمكن من إخبارنا على فترة تتجاوز الستين عاما.

إستجواب "كبير العائلة".لأنه يشعر بمسؤوليته عن باقي أفراد العائلة.و هو بالضرورة مطلع على أطوار الأجداد و أحوال الأبناء و الأحفاد.و حتى يتمكن من أن يوجههم،إلى ما فيه صلاحهم و خيرهم.فلا بد أن يكون ذو إطلاع واسع من ناحية.و من ناحية أخرى،فهو 'يجمع' له حق رخصة الإجتماع مع "كبار الجماعة".يتبادلون المعلومات و 'الأخبار'.يتعلم منهم و يتعلمون منه."بالجماعة" يتعلمون.تسمح بالتكوين المتبادل.و كأنها جامعة شعبية.تتبادل فيها التجارب،الأخبار،المعلومات المتعلقة بجميع نواحي الحياة.من أحوال الأرض،البيئة،النباتات، الحيوانات و أحوال الناس:من إزدياد إلى وفات،إلى علاقات جديدة.إلى مشاكل طارئة بين الناس داخل العائلات و بين العائلات.فكبير العائلة يمثل عائلته في "الجماعة".و هو بالضرورة كبير الجماعة.و يعتبر في القرى الصغيرة من أعيان القرية(البيوض،بن عمار،عين بن خليل).و لو أن الجماعة في المدن الكبيرة،كالمشرية،عين الصفراء،النعامة.صارت أقل بروزا.و هي تجمعات موجودة على مستوى الأحياء.و قد لا تتجاوز سمعتها هذا المجال "الحي".و لو أن بعض الأسماء معروفة.و تفرض نفسها على كل المدينة.بحيث يذاع صيتها.لمكانة في المال أو السلطة،الجاه أو العلم.فتجاوز مجال الحي.و البروز على مستوى المدينة.يسمح بوجود نواة "لأعيان المدينة".و هم غالبا ما يمتلكون العائلة الكبيرة.من الناحية الديمغرافية و مسؤولين على ثروة معتبرة.من العقار أو المواشي.و تقصي بذلك الفقراء.و إن كثر تعدادهم من الناحية الديمغرافية.لأنهم لا يظهرون كذلك للعيان. في عملية إحتلال المجال بالمدينة.أو إظهار الإمكانيات المادية "الرزق".

\* اعتماد: "المنهج الوصفي". إستخدام الملاحظة بالمشاركة. أو الملاحظة بالمعايشة. لكوني أقضي جل العطل الصيفية بالمنطقة.مما جعلني في إتصال مباشر بسكان المنطقة.الأمر الذي يمكنني من ملاحظة بعض التغيرات. التي طرأت على بعض العائلات/الأسر وكذا بعض الأفراد.ومعايشة عدد محدود من العائلات.تربطني بهم علاقة قرابة.الأمر الذي مكنتني . إلى حد ما، من التعرف على أخص الخصوصيات. أو ما يعتبر تابعا للمجال الخاص. أي تابع للعلاقات العائلية. الإنتقال من مجال مكاني إلى مجال مكاني آخر. ثم الرجوع إليه بانتظام. يساعد أكثر على إبراز التغيرات الحاصلة. بحيث إن أي تغير جديد يبدو واضحا للعيان. بخلاف الشخص الذي يمكث في نفس المكان و يتحول معه يوميا. حاولت أن أستفيد من هذا الوضع بقدر الإمكان. بمحاولة فهم العائلات الجزائرية بالمنطقة. فكنت بمثابة: الملاحظ (بكسر الحاء)الداخلي و الخارجي في نفس الوقت.

المقاربات: نلاحظ أن الأهداف تختلف من مؤلف لآخر.

\* قراءة النص بتوجيه و قصد.الوصول إلى تحقيق أهداف مسطرة مسبقا(ما رأيناه مع لوسي بروفوست).

\* القراءة المنطلقة من الواقع الحاضر و تداعياته.

\* القراءة المكتفية بالنص و الرجوع إلى ظروف النزول في المجتمع الإسلامي الأول.

\* بحوث تهدف إلى الفهم و أحداث التغيير لها اتجاه.

\* بحوث تحاول فهم الواقع الراهن و تقديم معرفة للواقع كما هو.

أردنا أن نجد المتحرك و أن نبسط المعقد. و إذا ما حركنا الموضوع و حاولنا أن نضبطه كما هو في شكله المعقد. صار الأمر عويصا و صعبا للتناول. و لكن المحاولة جذابة و مغرية.

. فأخذ العائلة في تفاعلها كمؤسسة مع الأطراف الخارجية.تؤثر و تتأثر في نفس الوقت.لا أن أخذها كمتغير تابع للمؤسسات لأخرى المحيطة بها.كمؤسسة التعليم أو العمل أو السكن و الشبكة القربية و ما إليها.أو كمتغير مستقل يؤثر في المؤسسات الخارجية أو الأفراد الذي ينشئهم.فالوضعية التفاعلية يمكنها أن توضح لنا التأثير و التأثر المتبادل بين المؤسسات العائلية و المؤسسات المحيطة.و حتى تبيان التفاعل الداخلي بين أعضاء العائلة. و هذا كله قصد تبيان التحديات و الرهانات،الفرص المتاحة و الإكراهات التي تكون للمؤسسة العائلية أو عليها. فالتغيرات المراد تتبعها عبر مسار العائلات لخمسة أجيال.نحاول موقعتها ليست فقط من الناحية النسقية أو البنائية.و إنما نركز على البعد الديناميكي،في السياق المحدد الذي تمر به العائلة.من خلال تبيان التحديات و الرهانات،الإكراهات و الفرص السانحة التي تتفاعل معها العائلة.

. أعتبر أن: **المعايشة الميدانية** من أهم الأساليب،التي تسمح لنا بالتعرف عن كثب،عن أي موضوع اجتماعي نريد معرفته.و بالخصوص التطرق إلى أخص الخصوصيات.ما يعتبر تابعا للمجال الخاص.و هي في موضوعنا "العلاقات الأسرية".طبعا في حدود معقولة.و مسموح بها من طرف الأسر و العائلات.ذلك أن هناك العديد من الأمور لا يمكن الإطلاع عليها.أو معرفتها لأنها: **تحجب بفعل التحفظ و الكتمان.المعنى المنتج من طرف الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم.**يقرب إلينا الفهم للعلاقات المنسوجة بين مختلف الأطراف المتفاعلة.فلان 'خول':أي مائل و شابه أحواله.لأن العرق دساس.فالنسب:ينتسب إلينا.و بالخصوص العلاقة التي تصير قائمة من خلال المنتج البشري المشترك.إذ أننا صرنا أحوالا لأطفال بناتنا.المنتج المشترك مع ابنهم.كما أنهم صاروا أعماما لنفس المنتج البشري.و بالتالي نشأت علاقة جديدة بين العائلتين.التي قد تؤثر حتى على العلاقات المنسوجة بين العائلتين التصاهرتين و أقاربهما.

\* الحياة الاجتماعية يمكن ملاحظتها في التفاعل الاجتماعي.و منه تكتسي الملاحظة بالمعايشة الأهمية القصوى في مثل هته التجمعات المحلية.إن تمكن الباحث من جمع معلومات.المعلومات التي تنزع بأن تكون شحيحة.بالنظر إلى الموضوع المراد التعرف عليه.و الذي يعتبر أخص الخصوصيات.و الارتكاز بالدرجة الثانية على المخبرين الذين هم على قيد الحياة.و يعيشون في الحاضر.و نعتمد على ما تسعه ذاكرتهم.مما تحفظ من الماضي و المتعلق بترائهم.أو بالماضي الذي انتهى و مضى.أو العيش مرة أخرى مع الأموات.لأن الماضي هو حديث عن الأموات.و لكن من خلال هته الذاكرة، فإن صاحبها يعيش في الحاضر.و يحضر لمواجهة المستقبل.

التتبع التاريخي للحياة الاجتماعية للعائلات الذي أعتمده.لا أبغي من ورائه الإطلاع على واقع العائلات الجزائرية.في وقت معين من مسارها التاريخي و السياق الذي عايشته فحسب. بقدر ما هو معرفة الحاضر واستشراف المستقبل. الذي سوف تؤول إليه من خلال مسارها التاريخي. مجسد في الفعل و السلوك و الواقع. لأن المستقبل يحضّر.و هو ما ينجز الآن.و يمكن أن ننطلق على أساسه.و المستقبل لا يتركز على العدم.و إنما يكون رهين ما يؤسس له هنا و الآن.ثم معرفة الطموح الذي ترغب العائلات في تحقيقه.و ما هي الآليات التي تضعها

قصد تحقيق أهدافها. و ما مدى اعتمادها على المنعكسات الشرطية المعتادة. و ما مدى اكتسابها خبرات و تطلعات جديدة. و ذلك انطلاقا من بعض المؤشرات التي تنتجها العائلات. محاولة معرفة ما يوجد داخل العائلات الجزائرية لإمكانية الاستشراف. لا مجرد الوقوف على ما هو كائن. و ذلك قصد تبيان المعنى العام للوضع المعاشة من طرف العائلات. و منه اعتمدت على: **التحليل الكيفي**. و محاولة إجراء بعض المقارنات مع بعض الدول الإسلامية. على أساس الثقافة الدينية المشتركة. "فضاء إيديولوجي/ثقافي، مشترك". و كذلك إجراء مقارنة مع الدول الغربية. على أساس أنه النموذج الذي نتبعه. بل النموذج الذي يفرض علينا أتباعه.

\* حتى نتمكن من موقعة السلوكات العائلية و التغيرات التي تطرأ عليها. لا بد من الوقوف عند البنات التي توجد بين السلطة المنظمة. و المعترف لها بهته الصفة: الدولة، القبيلة، الشبكة القرابية للعائلة، المدرسة، مؤسسة العمل، القضاء و المدينة. الوقوف عند الحياة اليومية تفرض علينا الدخول في منطق كل تنظيم من التنظيمات المشار إليها آنفا. حتى نتمكن من تحديد أهم الأمكنة المحددة للفعل الاجتماعي. و كذلك أهم التحديات التي يتعرض لها كل تنظيم. و أهم الرهانات التي تفرض نفسها على التنظيم العائلي. **أنا نطلق من الملاحظة لنصل إلى التفكير**. أي لا نحمل مشروعا نريد التأسيس له. و لكن نضع تساؤلات على الواقع. و من خلال الملاحظة نلتقط بعض المعارف. التي تسمح لنا بالتفكير فيها بعد محاولة قراءتها و تفسيرها.

\* إعتاد دراسة العائلات في منطقة محدودة. و محاولة الوقوف عند كل العناصر التي تؤسس هذا البناء الاجتماعي: من مجال مكاني و بيئة. إلى المجال الزمني و التراكمات الثقافية التي استقطبتها العائلة المدروسة. إلى المؤسسات القرابية: الأهل، الأصهار الأسر المكونة للعائلة: القبيلة إلى المؤسسات التعليمية: كتاب، مدرسة، تكوين إلى مؤسسات الشغل الأيواء أو السكن، المؤسسة السياسية... دراسة العائلات الجزائرية و تفاعلاتها مع كل المؤسسات التي تدخل معها في علاقة. دراسة الانساق الاجتماعية الاقتصادية السياسية الثقافية و تفاعلاتها مع العائلات في مقاربة كلية. العلاقات المتبادلة في الإطار الكلي. هو الذي يسمح لنا بالتعرف أكثر على هته المؤسسة المحاطة بالكتمان و التحفظ. باعتباره مجالا خاصا قد يصعب الحديث عن الخاص. لو لم يقم فيه العام و العلاقات مع المؤسسات الأخرى. الدراسة المعتمدة على الكلية. ثم محاولة تتبع هته المؤسسات العائلية في مسارها التاريخي من شأنه أن يقرب المعرفة الحقيقية بها. و بالخصوص الوقوف عند التحديات التي واجهتها. و كيف رفعتها و/أو تعايشت معها. و ما هي الرهانات التي تدرك صعوبتها. و كيف تحاول أن تتخطاها و/أو تتعايش معها.

\* **الفكرة القاطرة الموجهة للبحث: "التحديات الرهانات وإنتاج المعنى"**: الفكرة القاطرة التي أنطلق منها تعتمد على البحث عن المعنى المنتج. أو المعنى المعتمد. من طرف العائلات. و كذلك عن مبادئ التغيير التي طرأت على المؤسسة العائلية. المؤسسة: "المحافظة بالمهية". و التي ترفض أن تتغير مع تغير الوقت أو الزمان.

'atemporelle par essence'. "مقاربة التحول يجب أن تكون أساسا معتمدة على علم الإنسان. و مستويات التفسير، يجب أن تكون ثقافية"<sup>1</sup>. أعتد في هذا البحث على الفكرة الموجهة للبحث. أو الفكرة القاطرة التي من خلالها يمكن إيجاد التفسير الملائم الذي يسمح بتفكيك الموضوع المطروح للدراسة. و منه بحثت عن أهم التحديات التي تواجه التجمع العائلي و أهم الرهانات التي تدركها المؤسسة العائلية. ثم البحث عن المعنى المنتج أو

<sup>1</sup> Abdelkader DJEGHLOUL: *huit études sur l'Algérie*, 206P., édition ENAL, Alger, 1986. P.13

المعتمد من طرف التنظيم العائلي. حتى تتمكن من معرفة **مختلف الشرعيات** المعتمدة من طرف التنظيم العائلي. و معركة **أزمة التغيير** التي حصلت للمؤسسة العائلية.

**1. التحديات:** هي الظروف الخارجية الضاغطة. سواء تمثلت في ظروف قاهرة و إكراهات يجب التخفيف منها أو إزالتها أو تحويلها إلى فرص سانحة. أو تمثلت في فرص سانحة تعمل العائلات على الإستفادة منها. فالتحدي عقبة بالإفراد أو بالجمع. تعترض سبيلنا أثناء تحقيق الأهداف التي نصبو إلى الوصول إلى تجسيدها في الواقع. تود كل عائلة تحقيق الأبدية و الخلود في العالم من خلال:

- وضع إنائها في عائلات أو أسر تضمن لها الحياة الكريمة مع الإنجاب. فتحقق بذلك عمليات العلاقات القرابية. بأن يصيروا أصهارا و أخوالا. و منه أهمية العلاقات القرابية. و العلائق التي تتم من خلال المصاهرة.

- تضع ذكورها في علاقة مع إناث آخرين من عائلات أخرى. و ذلك قصد تحقيق مواصلة إسم العائلة بقدر الإمكان. فتضمن لمنتوجها: أن يكون على أعلى قدر ممكن من التمكين على الأرض. فتوفر له ما أمكن من الصحة الجسمية و التوازن العقلي. الرعاية من الغذاء و الحماية. إلى التمكين من التربية و التعليم. و حتى توفير العمل أو المساعدة في إيجاده. ثم يتم تزويجه. أي أن العائلة تحاول تحقيق كل ما يسمح لمنتوجها. بتحقيق النجاح (النجاح الذي يبقى نسبي. بحسب السياق التاريخي، الذي تمر به العائلة).

- ضعف العلاقة الرقابية على المرأة: من رقابة خارجية إلى رقابة ذاتية. بحيث إن الرقابة أوكلت إلى الأنثى ذاتها. فإن كانت العائلات تجمع على تحقيق الهدف المذكور أعلاه. فإنه يواجهها تحديات بليغة. تختلف حدتها من عائلة إلى أخرى. نذكر من بين أهم التحديات التي تغيرت. بتغيير السياق التاريخي الذي تمر به العائلات ذاتها:

1/. في الحقبة الإستعمارية تمثلت التحديات في كفاءات:

\* الصراع من أجل البقاء.

\* تجنب الإحتكاك مع المستعمر الفرنسي. من الناحية الإقتصادية، الثقافية و الإجتماعية. و ذلك مخافة الذوبان و فقدان الخصوصية. إلى جانب البعد الإقصائي الذي كان يعتمده المستعمر الفرنسي ذاته.

\* العمل على إبقاء الخصوصية للإينية الجزائرية. من خلال اللغة، الدين إلى اللباس و طرق الإنتاج و الإستهلاك.

2/. في الحقبة الأولى للإستقلال. تمثلت التحديات في (62. 88):

\* الإستغلال الأمثل لكل، جل أو بعض الفرص المتاحة في المحيط المباشر، أو حتى البعيد. قصد تحسين المستوى المعاشي، الذي بادرت الدولة المسعفة بتوفيره: من فرص تعليم، عمل، سكن، فرص تحسين المعاش: صحة وخدمات.

3/. في الحقبة الثانية من الإستقلال (2020.88):

\* في العشرية الأولى: تجنب الخسائر. و الإفلات من الوقوع في الأزمة. أو الدخول في صراع بين العائلات. أو حتى داخل العائلة ذاتها. بسبب التوجهات التي يعبر عليها أفراد العائلة. و التي ليست بالضرورة متجانسة.

\* في العشرية الثانية: وضوح التوجه اللبرالي. و الإعتماد على المبادرات الشخصية. مع بروز صور الدعم لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة. و ما صاحبه من تقلص فرص الشغل عند "الدولة". و تقلص فرص إنشاء النشاط الخاص. و الذي كان على العائلات الجزائرية. أن ترفع هذا التحدي الجديد. الذي ما يزال قائما، إلى حد الساعة.

\* **تحدي إقتصادي:** "العمل": صار الحصول على شغل. من أهم التحديات، التي تواجه العائلة بالمنطقة:

. ذلك أن العائلة كانت تعد مؤسسة إقتصادية إنتاجية. تمنح العمل لأفرادها. و تعمل على تكاثرها من الناحية الديمغرافية. و بالخصوص العائلات "الشعبانية". التي تعتمد ذكورها على تعدد الزوجات. قصد إنجاب اليد العاملة التي تحتاجها العائلة. بل و توظف "الرعاة". إن لم يكن لها "عبيد" قصد تنمية "الرزق".

. بعد إدخال التعليم المكثف، المتواصل و المتنوع بالمنطقة. و الذي إستقادت منه عائلات المنطقة بدرجات متفاوتة. لم تعد العائلات قادرة على توفير الشغل لأفرادها. الشغل المطلوب الذي صار متنوعا، بتنوع الإختصاصات التعليمية التي زولها الفرد.

. تربية الماشية و التجارة و الخدمات: تراجعت تربية الماشية لحساب التجارة و الخدمات. التجارة و الخدمات التي كانت جد محدودة في المنطقة. وغالبا ما كانت تمارس من طرف أشخاص يأتون من أماكن أخرى. و بالخصوص زواوة و اليهود. تراجع تربية الماشية. صاحبه عزوف الشباب بصفة عامة، عن هذا النشاط. و بالخصوص الشباب المكون تكويننا عاليا. الذي ينفر من إمتهان هذا النشاط. أو حتى الإهتمام به.

. عمل المرأة: داخل البيت/خارج البيت: . تعتبر مشاركة المرأة في مصاريف العائلة/إحتفاضها بالأجر لصالحها، بعد ثقافي آخر. ما يزال إلى الوقت الراهن. محل جدال/ مساومة/ إبتزاز... فإذا كان الغرب. قد فصل في الأمر: كل له ذمته المالية. و المصاريف المشتركة. يتم المشاركة فيها بالتساوي. فإنه على المستوى المحلي. لم يتم الفصل في الأمر بعد. الإنفاق عندنا هو مسؤولية الرجل. فما مصير أجرة المرأة العاملة؟

نزاع آخر لم يتم الفصل فيه: دخول المرأة عالم الشغل، خارج مجال البيت. و عملها بالرغم من دخولها في علاقة زواج: تعمل و هي متزوجة، هو في حد ذاته إنتقاص لمسؤولية الزوج "المعيل". بحيث إن المرأة صارت تشاركه في الإعالة. و كأن لسان حالها يقول: "لست رجلا. إن الرجل هو المسؤول عن إعالة زوجته و أولاده. و أنا صرت طرفا في عملية الإعالة. فهذا إنتقاص من رجوليتك و مسؤوليتك. و زيادة في "رجوليتي" و مسؤوليتي"؟

\* **تحدي ثقافي:** هناك تحدي ثقافي. لم يجيب المجتمع المحلي عليه، بكيفية واضحة. فإنه إن كان قد أجمع على تدريس الأنثى إلى أقصى درجة يمكن أن تصل إليها أو تحتلها. فإن عمل المرأة المتزوجة. ما يزال يتراوح بين: أ- الراضين لعمل المرأة. مهما كانت درجة عملها أو تكوينها. و حتى إن كانت تعمل، يشترط الزوج توقيفها عن العمل. بحيث إنه يركز على وظائفها التقليدية: إحترام مكانة النوع: الزوج هو المنفق. و المرأة منفق عليها.

ب- الباحثين عن إمراة تشتغل. و ذلك قصد المساعدة في رفع الوضعية الإقتصادية. و لكن مع الرضوخ لما تمليه متطلبات "العائلة". التي تصبح المرأة في خدمتها. لا خدمة أسرته الضيقة فقط. و إذا لم تقبل بخدمة العائلة ككل. فإن مثيلاتها في السوق الزواجة كثيرة. و سوف تكون مع فئة العزوبات. لكن بصفتها "مطلقة". حتى تصبح حالتها في: تحدي مواجهة "العزوبية". أو القبول بالشروط المعيدة "لإنتاج المعنى" القديم. المرتبط بإحتفاظ بالنمط العائلي الذكوري. أي الإستفادة من "المعنى المنتج حديثا" من طرف الغرب. العمل الخارجي للمرأة. و الإحتفاض بالبعد الذكوي الذي لا يمكن الإستغناء عنه.. "زيادة الخير خيرين": دراهم المرأة، زائد سلطة الذكر.

\* **تنشئة المرأة:** صارت تطرح تحديا صارخا: هل نكتفي بإعادة إنتاج المرأة "الولية": الولود، الودود، المطيعة، الوديعه و التابعة الخاضعة. أم إننا بصدد إنتاج إمراة "متعلمة" و "مواطنة". لها نفس الحقوق و الواجبات. مثل الذكر تماما. أو أننا نساهم في تعزيز إتجاه "النسوة"، الذي فرض نفسه على المستوى الكوني. أو هو في طريق تجسيد هته الهيمنة؟

كيف ننشئ المرأة؟ أحسب القيم الآتية من المشرق العربي. أو تلك الوافدة من الغرب، بأوروبا على وجه الخصوص. أو حتى من تلك القادمة من وراء المحيط الأطلسي؟  
\* قصور و عجز بعض العائلات على:

. إعادة إنتاج نفسها. من تزويج ذكورها و إنائها. في فترة مقبولة إجتماعيا.  
. عنوسة النساء بوجه خاص. إستدعت قلق سكان قرية "بن عمار". إلى درجة أنه صار انشغال لكبار الجماعة، أحصوا البنات الآتي هن في سن الزواج. و لم يتمكنوا من إيجاد الحلول بعد. (والحلول؟)  
. منح التغذية الضرورية لأفرادها. مقارنة لما تتمتع به بعض العائلات. من أقارب وجيران.  
نلاحظ أن لا شيء يمكن إخفاؤه و كتمانها. في كثير من المناطق المدروسة. بحيث إن رابطة القرابة و الجيرة و تبادل الزيارات. و بالخصوص بين الأطفال و النساء. تعتبر مصدر هام للإعلام. و معرفة ما يقوم به الآخر من العائلات. و حتى ما ينوي القيام به. أي مشاريعه المستقبلية. ويبدو حتى أن الرجال، مطلعون على جل الأحداث. إما عن طريق النساء أو ما يتحصلون عليه من أخبار "رسمية" من نظرائهم "الرجال": واش الأخبار؟ كي دايرة الحالة، "أو راني نشوف فيك زغان، واش بيك"؟... كلها مقدمات تسمح بالإطلاع على مستجدات الأحداث في الديار.  
تتعدم المساقاة الإعلامية و الإخبارية أو تكاد، بين السكان. وكلما قل التجمع السكاني. كلما أحيط بجل الأحداث. التي تقع فيها عند جل الساكنة. بالمقابل تمكنت بعض العائلات من إنجاح بعض أفرادها. و الذين إحتلوا مناصب و أمكنة. أو حققوا نجاحات. لم تكن تلك العائلات تحلم بالوصول إلى تحقيق هذا المستوى، من النتائج. بينما تعاني عائلات أخرى صعوبات حياتية جمة. **الصعوبات** تتمثل في:

. **إنجاز السكن**: صعوبة إنجاز السكن المنفرد و الوسع. الذي يتسع لكل أفراد العائلة. و صعوبة بقائهم متجمعين في مسكن واحد بعد إنشاء بعض عناصر العائلة لأسر خاصة بهم.  
. **ديمغرافيا**: من الرغبة الملحة للعائلة في التكاثر إلى درجة تعدد الزوجات. وذلك قصد تعزيز العائلة و تمكينها من الموارد البشرية الكافية لتنمية "الرزق". و بالخصوص العائلات "الشبعانة". في الوقت التي كانت فيه عمليات الإخصاب جد صعبة نتيجة:.. تغذية غير كافية . عناية صحية معدومة. ما عدى التطبب بالأعشاب و النباتات المحلية.. وفيات الأطفال جد مرتفعة. إلى الرغبة في تحديد النسل و/أو الحد من الولادات. و ذلك أن الأسرة لم يعد في استطاعتها مواكبة التكاليف التي صارت جد مرتفعة. و ذلك فيما يتعلق بالتكفل بالأولاد: تنشئة و عناية مادية و معنوية. ذلك أنه يجب توفير تغذية سليمة و رعاية صحية سليمة. تعليم و تكوين ذو مستوى مقبول. و لباس و مصاريف خاصة بكل ولد... هذا كله صار مكلفا. إلى جانب أن هذا الولد سواء كان ذكرا أو أنثى. حينما يتمكن فإنه يفصل عن الأسرة. و ينشغل بمتطلبات الحياة التي تخصه و أسرته. أما عائلته فإنها إما أن تكون مصدر مساعدة فيها و نعمة. إما أن تكون عبئا على الأسرة. فذلك ما ترفضه. ما دامت العائلة مدركة لهذا المآل. فإنها تقلل من هذه الموارد البشرية. التي تعتبر مصدر لتكلفة، لا مصدر لتنمية الرزق. بحيث إنها تعتبر مصدر تبديد للرزق أكثر منها مصدرا لتنميته. فما الفائدة المرجوة منها؟ فهل صارت العائلة مهددة في كيانها و تواجدها؟

\* **الانتقال من شكل: تنظيمات متعاونة متضامنة.** سواء كانت في شكل التنظيمات القبلية أو في التنظيمات العائلية أو في التنظيم الأسري أو حتى الوصول إلى اللأسرة؟ -



\* المؤسسة القبلية التي تعتمد أساسا على "الذكورية". و لا تسمح بتدخل "الإناث" في شأن "القبيلة". فشأن القبيلة هو شأن ذكوري، بل و يعتمد على "كبار القوم". و ما وراءهم من مكانة مادية و رمزية. بعد تفكك "القبيلة" و تعويضها بمؤسسات أخرى: المدرسة، المسجد، التلفزيون، التي تعتبر من أهم وسائل الاندماج الجديد في المجتمع الحديث. كل هته المؤسسات تدعو إلى التخلي عن ذهنية "الذكورية". الأمر الذي عزز من النزعة الأنثوية أو "النسونة". حتى في المجتمع المحلي؟

\* تحدي آخر بالنسبة للعائلات: خروجها من الإتكالية على القبيلة، التي لم تعد موجودة. و كذلك على الدولة التي تكون إسعافاتها إنتقائية. و الإعتماد على القدرات الذاتية إن المادية أو الرمزية.

\* تكسير الجمود الفئوي عبر السماح للأفراد بتغيير: المجال المكاني عن طريق الهجرة الداخلية أو الخارجية. و تغيير وظائفها المهنية. و بالخصوص إعتماد النشاط التجاري. الذي كان جد محدود في الفترة الإستعمارية. و ما ينعكس على المداخل. و تغيير المكانة الإجتماعية التي كان يلعب فيها التواتر العامل الحاسم.

\* الحصول على شغل للأولاد. من أهم التحديات التي تواجه العائلات. تغيير النشاط المهني (تربية الماشية) بنشاط آخر. تغيير المجال السكني من البدو إلى المدينة. أو من المدينة الصغيرة إلى متوسطة أو كبيرة. المستوى التعليمي. كل هاته التغييرات لها إنعكاسات إن على المستوى المادي أو الرمزي الذي صارت تحتله العائلات.

\* كل هته التغييرات الحاصلة على مستويات متعددة. إلا أن أهل المنطقة ما زالوا يولون أهمية بالغة إلى إنتماء الفرد. من حيث قبيلته و قومه و كذلك عائلته. قبل البحث عن شخصه. هته المعلومات تعطيمهم شبكة قرآنية عن الشخص الموجود أمامهم. بإرجاعه إلى قومه و أهله قبل إرجاعه إلى شخصه.

حاولت الدولة المنظمة أن تجد بعض الحلول للتخفيف من أزمة السكن. بإيجاد صيغ جديدة لاقتناء المساكن. و كذلك صيغ أخرى للتقليل من أزمة البطالة. التي تشهدها بعض العائلات. لكن إلى أي مدى يمكن القول بأن هته العمليات كان لها وقع إيجابي على الساكنة؟ من خلال "المخبرين"، نحاول الإطلاع على آثارها كما هي مجسدة في الواقع. و يعيشها الذين تطبق عليهم. لا كما هي في المشروع و من الناحية النظرية. أو كما يراها السياسيون.

\* **تحديات على المستوى الكلي:** ثقلين العادات و التقاليد المتجذرة في المنطقة، يواجه ضغطين: طريقة عيش الأوروبيين. و إيديولوجية العولمة. التي تنص على إتباع الأخلاق البرتستنتية (النموذج المثالي للرأسمالية)، حسب تعبير "ماكس فيبر". و التحدي الكوني: نزوع البشرية المنتصرة إلى فرض نموذج "النسونة". أو تغليب الأنثوية على الذكورية. بينما ما زلنا نميل إلى النزعة "الذكورية" في واقعنا المعاش.

. الحاجات المتزايدة من طلب الشغل، السكن. والفئة المهمشة التي تعاني من عدم الإستقرار. الفئة المهمشة و المقصية التي تعتبر أكبر تحدي على المستوى الكلي. أمام عدم قدرة إستمرارية البناء الأسري المنسجم؟ و منه إمكانية حدوث الإنحراف. عن الأنموذجين الميثاليين: الإقليمي المتجذر، ذو البعد الإسلامي. و الأوروبي/العالمي.

. يبدو أن العائلات الجزائرية غير قادرة على إنشاء الحركات الإجتماعية. من خلال إنشاء مؤسسات ضاغطة، على المؤسسات الممثلة للدولة. و ذلك على المستوى المحلي. و لذلك فإن العائلات تعتمد بالدرجة الأولى على الشبكات العلائقية. و الغير رسمية التي يمكن من خلالها إشباع بعض الإحتياجات. و تحقيق بعض المنافع.

. تراجع الضبط الإجتماعي. من خلال ضعف الضغط على الأفراد. من طرف المؤسسات القائمة على التنشئة الإجتماعية: من العائلة فالمدرسة، فالمسجد و حتى الشارع. إنذار "الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر". الذي لم يعد

قائماً حتى في المجتمع المحلي. أدى إلى بروز التوجه الفردي الأناني. بل يعبر عن نفسه حتى داخل العائلة ذاتها. و ضد مصلحة العائلة. الإلتحام العائلي صار هشاً. الإلتحام الذي كان بمقتضاه يحمي الضعيف حتى يقوى و يسترشد الضال. و يعالج المريض و يصبر على علاجه. و الإعتناء به، مهما كانت الإمكانيات شحيحة و ضعيفة. المساواة بين الجنسين: كسر ديكتاتورية الذكر، كسر التوازن الهش الموجود في الأسرة. التوجه إلى الأسرة؟ ما هي حدود بنيات الهيمنة. العلاقة: مهيم أو مهيم عليه (رجال/نساء) أو توازن. البعد الثقافي: تنشئة الأنثى على يد أنثى أخرى. و تكريس "السلطة ذكورية": من أب، أخ، عم، خال و زوج. البعد الديني: يسمح بفض النزاعات، على أنماط متواترة و واضحة. الفرد المواطن عندنا، لم ينشأ بعد. و بادرنا بتكسير المؤسسات الجماعية. التي كانت تمثل جحر الزاوية. من خلال تكسير المؤسسة العائلية. مع العلم أن الفرد. ما يزال في المرحلة الجنينية. من عملية البناء و التكوين. ألا نحدث بذلك فراغ لا يمكننا ملؤه، بالسرعة التي نحطم بها هذا البناء؟

## 2. الرهانات:

كيف تتم عملية الإدراك لما يجري في المحيط؟ وما هي اهتمامات العائلات و مشاغلها؟ ما تريد العائلات عن وعي، الوصول إليه و تحقيقه. مع معرفة المعوقات، المثبطات. و الرغبة و الحاجة في تحقيق ما تريد الوصول إلى تحقيقه؟

**التعليم:** سمح التعليم باستقلال الأفراد المتعلمين عن العائلة. و حرم العائلة من خدماتهم التقليدية التي كانوا قد يؤدونها، لو لم يلتحقوا بالمؤسسات التعليمية و التكوينية كمؤسسات مستقلة عن كيان العائلات. فهل يمكن ان نلاحظ مساهمة المتعلمين في خدمة العائلة من خلال مناصبهم، وظائفهم، أعمالهم الجديدة التي احتلوا بفضل التعليم؟ ما هي التأثيرات المرافقة للتعليم و التكوين في الحياة الاجتماعية الجديدة من لباس، سكن، تحرر المرأة، استقلالية الأبناء. أهم ما تمنحه الأسرة لمنتوجها البشرية هو الثقافة: كيفية السلوك و التعامل مع الداخل (العائلة) و القرابة و كذلك مع الخارج (المؤسسات الأخرى). ما هي الثقافة المنتجة من طرف العائلات المدروسة؟

**المفارقة العجيبة:** ألا يمكن القول بأننا بعرقلة التعددية في الزواج. أو ما يسمى تعدد الزوجات. عن طريق حواجز قانونية. قد عززنا من "الذكورية" بشكل مباشر في السياق الثقافي الجزائري؟ و إننا نريد إرساء "الأنوثية" من وراء هذا الإجراء مجارة للواقع الغربي؟ بالنظر إلى فائض الإناث بالنسبة للذكور في الجزائر ديموغرافياً.

بالنظر إلى تقديس "مؤسسة الزواج" في الجزائر. و إن الأنثى لا تقبل بإنشاء علاقة جنسية خارج مؤسسة الزواج. وهي لا تعيش حياتها الجنسية إلا في إطار الزواج.

بالنظر أنه لا يوجد تحرير للجنس كما وقع في أوروبا. منذ النصف الثاني من القرن الماضي. فأن الذكورية أمام سوق عرض وفير: تبقى قائمة، يختار فيه الذكر ما شاء من الإناث: أمية، عالمة، بطالة، عاملة، صغيرة، كبيرة.

يختار العازبة. و لا يقبل على المطلقة أو الأرملة و إن كان كذلك. و يبقى المزيد من الإناث؟

كيف تتصرف البقية الباقية، من الإناث بدون زواج؟

أمام إنعدام الحلول: الحل التقليدي غير متوفر (التعدد). الحل العصري غير متوفر (تحرير الحياة الجنسية).

الرهان الجوهري هو تحسين الوضعية المعاشية الحالية و المستقبلية. بالنسبة للأعضاء المنتمين إلى العائلة. كبارا كانوا أو صغارا، ذكورا أو اناثا، أو مستخلفين أي الناشئة و الأحفاد. محاولة الإستفادة من الفرص المتاحة: من تعليم، شغل، و سكن. و كذا الرعاية الإجتماعية و الصحية. و ذلك باستعمال كل المقدرات الذاتية و كذلك القرابية و العلائقية. ذلك أنه من لم يستعد في هذه المرحلة الإنتقالية. فإن الإستفادة تستحيل بعد إرساء النظام الليبرالي.

**تغيرات أصابت دائرة الأنثى:** بحيث إنها كانت سابقا، يرتب زواجها. حتى إنه بمجرد ما تولد الأنثى يتم "وضع اليد عليها"، من طرف أحد أقاربها: أعمام و أخوال، لفائدة أبنائهم و هم في سن الطفولة المبكرة. يعجل بتزويج "الأنثى". غالبا ما تعطى لأول طالب لها. و ذلك بمجرد بلوغها سن الرشد. أو قبل ذلك، تبعا لمصلحة مزدوجة:

ذلك أنه من مصلحة الطالب التعجيل بطلبه. حتى لا "تطير" منه المرأة إلى غيره.

و من مصلحة المانح أن يتخلص من عبأ الإنفاق على امرأة سوف تغادره آجلا أو عاجلا. و "خير البر عاجله و أنفعه". و يتخلص كذلك من وظائف: المراقبة و الحفاظ على شرفه.

تتم عملية التنشئة الإجتماعية. و هي في سن صغيرة. في بيت زوجها و في كنف عائلته. المرأة التي غالبا ما تكون من القرابة. فلا تحس المرأة بالغيرة. أو حتى إنها ابتعدت عن عائلتها الأصلية.

تغيرات أصابت دائرة المرأة: إذ صارت المرأة حاليا:

تواصل تعليمها إن كانت فتاة. بل إنها إن تمكنت من الدراسة لما بعد تدرجية، فإنها تقبل عليها بدون تردد. فالتعليم قبل الزواج. بل و له أولوية على الزواج. حتى و إن بلغت الأنثى سن الزواج و تجاوزته.

البحث عن العمل. أصبح بالنسبة للمرأة أمرا مفروغا منه. بل إن وجدت شغلا مأجورا. فإنها تشتترط على الذي يتقدم للزواج. أن تواصل عملها المأجور. **صارت مؤسسة العمل. أكثر ضمانا من مؤسسة الزواج.**

فتح سوق الزواج على غير القرابة. بل و صار الأقارب ينفرون من الزواج الداخلي. لما قد يسببه من سوء العلاقة إن حدث طلاق. و المنطقة تعرف تزايدا في نسبة الطلاق. لم تعرفها في أي حقبة من الحقبات السابقة.

صارت المرأة لا تبحث عن الزواج. كما كانت تقبل عليه أمها أو جدتها. (حناها في اللغة المحلية. مشتقة من الحنان. الذي تتميز به الجدة إتجاه أحفادها: ذكورا كانوا أو اناثا. إنتاج المعنى). و بأي ثمن؟ فإن كان الذكر هو

الذي يبدي الرغبة في الزواج من الأنثى بصفة رسمية. فإنه غالبا ما تبدي الفتاة هي الأخرى رغبتها في الزواج. وذلك عن طريق أمها بصفة خاصة أو من أحد الأقارب. فتقصح الأم أو الأخت أو العمة... بهته الرغبة للشاب

و/أو أهله. حينما يتقدم أهل الشاب للخطبة: فإن الفتاة يمكنها أن ترفض تحت غطاء: الرغبة في إتمام الدراسة. الرغبة في الحصول على عمل. الرغبة في إستكمال الجهاز و الإستعداد للزواج. أو الرفض. كون الخاطب

ليس أهلا لها. وإنها تنتظر أحسن من ذلك. وتأتي على رأس المبررات: مكانته الإجتماعية. و كذلك وضعيته الإجتماعية. و بالخصوص إن كان متزوجا. و يريد التعدد أو مطلقا أو رملا و له أطفال...

**مواصفات المرأة سابقا و حاليا:**

\* الزواج صار في حاجة إلى أكثر وقت بقصد: الدراسة، تكوين قاعدة مادية و توفير ظروف مقبولة للحياة الزوجية. عامل الوقت، الذي صار يفسد على أهل المرأة. عملية إختيار الكفو من الخاطبين. بحيث يتم الإسراع بعملية

الزواج "قبل أن تتم عملية تعنيس نهائي للبنات". اللائي لهن رصيد رأسمال ثقافي، تعليمي و تكويني عالي. تقبل على الزواج ممن هم أقل منها درجة تعليمية. حتى تدخل (مجتمع المتزوجات).

\* المؤسسات التي إرتادتها الأنثى، مؤسسات "لا جنسية". إذ أن كلا من المدرسة و مؤسسة الشغل و غيرها من المؤسسات بجميع أطوارها الخارجية. تعتمد على قواعد أقل تمييزا بالنسبة للجنس. و حتى العائلة التي تنشأ فيها البنت. تعاملها مثل أخيها تماما أو مع فروق ضئيلة. فهي مؤسسات لا جنسية.

فهل تنظم العائلات المستقبلية إلى هذا التوجه. على أساس أنها إستقدمت شريكا للحياة معها. لا تفرق بينه و بين ابنها أو تفضل البقاء سجينه الظروف المكانية. و مشدودة إلى الزمن الماضي. و إعادة إنتاجه بشكل لا يبلى و لا يلي متطلبات العائلة. و التشبث برودود الأفعال و الحلول الماضية. و إن طرأت تغيرات مستجدة في المحيط؟

\* الصراع الذي ينشب بين الزوجين. لتبيان المكانة و العائلة التي ينتمي إليها كل واحد منهما. و يظهر ذلك جليا من خلال الإحتفالية التي يقيمها كل من الذكر و الأنثى. الرهان: تبيان و إظهار القدرات و الإمكانيات المادية. و غالبا ما يحتفل الذكر أكثر من الأنثى لإظهار قواميته. و الأنثى أقل من الذكر. لتبيان أقليتها و خضوعها. فالمرأنة هي اللعب على إكتساب الموقع و المكانة. و تحقيق أهداف مستقبلية.

\* يبدو أن العائلات الجزائرية. غير قادرة على إنشاء الحركات الإجتماعية. من خلال إنشاء مؤسسات ضاغطة على المؤسسات الممثلة للدولة. و ذلك على المستوى المحلي. و لذلك فإن العائلات، تعتمد بالدرجة الأولى على الشبكات العلائقية و الغير رسمية. التي يمكن من خلالها إشباع بعض الاحتياجات. و تحقيق بعض المنافع.

\* دينامية النسق البيئي. تؤثر على النشاط الإقتصادي، المتمثل في "تربية الماشية".

\* الإرث كأحد الرهانات: يمكن إعتبار الإرث بالمنطقة، أن له شرعية تبرره: ذلك أن الجماعة التي تعتمد على تربية الماشية. تعيش ضمن عائلة بالضرورة. ذلك أن الأب يزوج أبناءه الذكور في فترة مبكرة (الفترة تابعة للسياسات الزماني. نزعت نحو الارتفاع. لكنها عموما أقل من المعدل الوطني. في كل الأحوال بالنسبة لهاته الفئة). فيتابعون النشاط الذي كانوا يقوم به. و تساعد الزوجة حماتها. فكأن الأب و الأم يأخذان "التقاعد". بحيث نقل الأعباء عليهما، كلما زوجا أبناءهما الذكور. إن في داخل الخيمة: العمل النسوي. أو خارجها: تحمل الأبناء مسؤولية رعاية المال (الماشية) و تدبير الرزق. و بالتالي يمكن إعتبار الإرث الذي يتسلمه الذكور: "جهدهم وثمره عملهم" في حياة والدهم. الذي كان يستفيد من "التقاعد". سواء بقي بالخيمة أو أنه دخل إلى مدينة أو قرية. وهذا ما يفسر مشروعية إقصاء النساء من "الإرث". أو إنهن يتخلين عنه طوعا للذكور. سواء لغناهن، أو كصمام أمان محافظة على العلاقة الأخوية. أو إعترافا بالجهد المبذول من طرف الذكور، في تنمية الرزق. بينما هن لم يساهمن في هذا الجهد. بالقدر الكافي الذي "يستحقن من خلاله الإرث".

\* إبقاء نموذج السلطة النمطي. الذي يقتضي بأن يسيطر أهل الزوج على الزوجة و الأبناء. و تساهم النساء المستوردات. في الجهد المبذول من طرف العائلة. فإن كانت البنت. تعد سابقا إلى هذا الدور و المكانة، إذ تزوجت و هي صغيرة. و تتم عملية تنشئتها في بيت زوجها. على يده و يد أمه وأهله عموما. و تنتقل من مجال المنزل الداخلي عند أهلها. لتحتل نفس المجال عند أهل زوجها. فهل يدوم هذا النموذج السلطوي. بعد أن انتقلت المرأة من منزل والدها إلى المؤسسات التعليمية و التكوينية؟ و قد تنتقل إلى المؤسسات التي تمنح لها الشغل. ثم لتلتحق ببيت زوجها. إما كماكثة في البيت. أو كعاملة خارج البيت. الصراع صار: أنثوي/أنثوي. أكثر منه صراع: ذكر/أنثى. و ذلك بمحاولة فرض سلطة الحماية أو بناتها على الكنة.

\* صار راتب المرأة العاملة، أحد الرهانات المهمة. الذي يلعب دورا أساسيا في إستقرار البيت الزوجية. و صار الرهان الملح بالنسبة للزوج: أيرضي الزوجة أو يرضي الأهل؟

\* مدى الإقدام على تزويج المرأة قبل إستكمال الدراسة: رهان آخر يصعب الفصل فيه. فمواصلة الدراسة تمنح قدرة تفاوضية للمرأة عند الإقبال على الزواج. أو تكون بمثابة صمام أمان ضد تعسف الزوج. و تمكين المرأة من القدرة الإستقلالية مستقبلا. و الإعتماد على النفس، في حالة الإنفصال (طلاق/ترمل) و لكنه تعرض المرأة الى التأخر في الزواج. قد يدخلها في عنوسة نهائية: (تدعيم الحداثي)/ (وإحداث القطيعة). و منه موقف من يرى بأن مصير المرأة هو الزواج. و إذا تقدم لها أحد طالبا يدها. فلا يجب التردد: (تدعيم تقليدي)/ (إستمرارية النسق).  
فكيف يمكن الحصول على ترتيبات جديدة. داخل هذا التنظيم القديم؟

**3. المعنى:** يكتسي إنتاج المعنى أهمية بالغة، لأنه يمثل روح الجماعة. و ما تتفق عليه في فترة تاريخية محددة من السياق التاريخي الذي تمر به.

\* يبدو بجلاء أن "النزعة الذكورية" تراجعت بشكل محسوس. و في جميع الميادين. لتترك المجال مفتوحا "للنزعة النسوانية" التي أسس إليها الآباء. حينما يناصرون بناتهم. و هن عازبات بتشجيعهن على مواصلة الدراسة. ثم على مزاوله العمل المأجور إن إستطعن إليه سبيلا. و حتى الوقوف بجانبهن في أي منازعات تتشعب بينهن و بين أزواجهن. حتى إنهم صاروا لا يكثرثون إن طلقت البنت و عادت إلى بيت والدها. و بالتالي صارت الأنثى سواء كانت بنتا أو حتى متزوجة تعد إلى خارج الأصوار أكثر مما تعد إلى داخل الأصوار. جراء ذلك صرن يرتدن الأسواق. و منها سويقة المشرية الأسبوعية. و كذلك المتاجر المتواجدة عبر مدينة المشرية على وجه الخصوص.  
كما صارت النساء تتحكم في تنظيم المشتريات الخاصة بالبيت. و صارت تنظم مراسيم الزواج. سواء تعلق الأمر بابنتها أو بابنها. و صارت لها دراية أكبر بكل صغيرة و كبيرة. و أقصت الذكور من هذا المجال. و صار الذكر ينضبط بما اتفقت عليه النسوة في هذا الحقل. و يدخل في هذا "القلب الجاهز". ليدخل في الصف.  
كما صارت النساء تنفر من أن يعدد الزوج. بل لا تقبل بالضرورة. و تعمل كل ما في وسعها حتى لا يحصل التعدد. و إن حصل تواجهه بضغط كبير. و لا تقبل به أبدا. و تعبر عن سخطها واستيائها. مما أرغم العديد ممن له القدرة على التعدد أن لا يقدم عليه. مخافة أن يدخل في دوامة من الصراعات مع الزوجة القديمة و كذلك الزوجة الجديدة. التي ما إن تتمكن من الزواج حتى تستبد. حتى أن الجيل الجديد قد عزف عن التعدد بصفة نهائية.  
الزوج كان هو المعيل للزوجة و الأولاد. و منه السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها. إن لم نقل التسلط الذي كان يمارسه على كل أعضاء العائلة، التي يشرف عليها ذكورها و إنائها. صار الزوج في الجيل الحالي من المتزوجين من الشباب يبحث عن زوجة تعمل و لها "شهرية". أي أجرة، حتى تساعده في تحقيق عيش يكون بمستوى ما تتطلبه المدينة من استهلاك. و صارت العائلة مستهلكة، بعدما كانت مستثمرة. و تحفظ على الأموال و تضخها في الماشية حتى تنمي الثرة.

تراجعت آليات التضامن التي كانت داخل العائلة. أين كان الكبير يعين الصغير و القوي الضعيف. و الأبناء كانوا يعتبرون التأمين الرسمي لشيخوخة الكبار من الآباء و الأمهات. بيدوا أن الأبناء تنصلوا من هته المسؤولية. فإن كانوا

قادرين على الانفصال بأسرهم. فإنهم يقبلون على ذلك دون أدنى تردد. أما إن كانوا ضعافا، فإنهم يديمون وقت مكوثهم في المؤسسة العائلية. التي صارت تأمين لهم أدنى مقتضيات العيش.

**المؤسسة العائلية صارت المحدد الرئيسي لمكانة الأبناء.** بما تمتلكه من قدرات مادية و رمزية. و بما تتسجه من شبكة علائقية مع المؤسسات الإجتماعية التي توجد في المحيط. فإن كانت العائلة متمكنة مكنت أعضائها. و من كانت تعوزها القدرات المادية و الرمزية و الشبكة العلائقية القوية. فإنها تضطر إلى التكفل بمنتوجها البشري. الذي لم يتمكن من تحقيق "النجاح". و تصير معيلة له. و يصير عبئا ثقيلا عليها، وعلى ميزانيتها المتواضعة.

يبدو إذا أن: **المعنى المنتج صار يسمح باكتساح النزعة النسوانية.** و منه تراجع النزعة الذكورية. لم يعد الآباء يعتمدون على الأبناء سواء كانوا ذكورا أو إناثا. و منه عدم تفضيل الذكور على الإناث، ذلك أن الذكر صار مستقل بزوجه كالأنثى. و منه نزعة الآباء في التخفيض لمعدلات إنجاب. إذ صار الأبناء بمثابة **التكلفة العالية.** دون أي فائدة ترجى منهم سواء كانوا ذكورا أو إناثا.

**المفاهيم المعتمدة:** ما يجب الإشارة إليه هو أن المفاهيم تلعب الدور الجوهرى في التأسيس إلى المعنى المنتج. الذي لا يمكن التعبير عليه إلا من خلال المفهوم المعتمد. المفهوم الذي:

. يتغير ويتحرك من خلال الدلالات و وفقا للسياقات التي يمر بها. و منه إنتاج المعنى المتغير، الذي يجب الوقوف عليه. و عدم الرضا بالمفاهيم الثابتة، المتحجرة و التي لا تتغير. و لا يمكنها التعبير عن الواقع المتغير.

. وضع المفاهيم في وضعية كلية. و عدم الإكتفاء بها في علاقتها مع الجزئي. ذلك أن الكلي هو الذي يؤثر عليه. . الحذر المزدوج من: التأثير بالعمل الإيديولوجي. الذي يخدم مصلحة معينة دون أخرى. و لا يكون دائما ذو صلة بالواقع كما هو معاش. و من التعميم للمفاهيم. واستعمالها كما هي منتجة من غيرنا. لأن لها أهدافا خاصة تخدمها. و المفهوم في حد ذاته يصير محل رهان جسيم. كمفاهيم: "المرأة الزانية"، "الأم العازبة"، "الأم الغير متزوجة"، "الطفل الغير شرعي"، "الطفل ابن الحرام"، "الطفل المولود خرج الزواج"، "الطفل المولود من طرف أم غير متزوجة"، "الولد الطبيعي".

نلاحظ أن أوروبا قامت بإنجاز عمل كبير فيما يخص إنتاج المفاهيم. و ذلك لتكييفها مع التصورات الإيديولوجية المتجددة: إذ لا نتحدث عن "الأطفال الغير شرعيين" في أوروبا. و إنما عن "أطفال مولودين خارج الزواج". مفهوم تبنته السويد منذ 1917. ثم تم تبني مفهوم آخر سنة 1969. و هو "أطفال مولودون من أم غير متزوجة". ليعم استخدام هته المفاهيم في أوروبا.<sup>1</sup> و بعد الإصلاح الذي حدث في قانون 1975 الفرنسي استبدلت عبارة "الولد الغير شرعي" ب: "الولد الطبيعي". قبل صدور هذا القانون كانت الولاية أمر يخص الآباء. و بعد 1975، صارت الولاية تمارس باتفاق مشترك من طرف الوالدين.<sup>2</sup>

"**الأم العازبة:**" تركيب بدون معنى، في ثقافتنا. ذلك أن العازبة لا يمكن أن تكون أما. و لم يحدث ذلك إلا مرة واحدة في تاريخ البشرية. مع المحصنة "مريم بنت عمران" عليها السلام. و كان بمثابة معجزة. مما أدى بإتباع ولدها "عيسى" عليه السلام. من أن يقدسوه بل و يؤلهوه. فالذي أراد أن يخفف من وطأة المفهوم الصحيح. و استعماله مقدس: "الأم". التي يكن لها المسلمون بصفة خاصة كل الاحترام و التبجيل. و يصنفونها في المرتبة الأولى بالنسبة لباقي علاقات

<sup>1</sup>-JESIANE DUCHENE, *enfants nés dans le mariage et enfants nés hors mariage*, .2004 .p49

<sup>2</sup>- ibid p 164/163.

القرابة. مهما دنوا و لو تعلق الأمر بالأب. و ذلك بالنظر إلى العناء الذي تتحمله من جراء الوضع. و لكن أيضا التربية و متابعة المنتج البشري: الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا. بخلاف 'الأم' العازبة. و التي إن تحملت عناء أشد من الأم الشرعية: القلق النفسي (نتيجة المخالفة الدينية) و التكفل المادي الناقص في غالب الأحيان. (نتيجة فقدان الحامي و/أو المتضامن: الوالد أو الأهل. فغالبا ما تسعى 'الأم' العازبة إلى التخلص من منتجها البشري. سواء بالقتل أو الرمي أو وضعه في محاضن عمومية في أحسن الظروف. و ناذرا ما تتكفل به. و تصير أما بالمفهوم البيولوجي النفسي. و يبقى هذا المفهوم من الناحية الاجتماعية/الثقافية غير مستصاغ. على الأقل في الفترة الحالية و في المجال المدروس.

تغيير هته المفاهيم المستعملة تحدي آخر، بالنسبة لنا. فإما أن نستعمل المفاهيم المتأصلة. و نسمي الأشياء بمسمياتها. و نبقى على المعنى المتوارث كما هو: "ولد الحرام". التسمية المحلية للقيط ابن الزنا. و بالتالي لا يمكن إلا أن يكون منبوذا هو في حد ذاته ناهيك عن أمه. و لو بدرجة أقل والده. لأنه ذكر، والعيب يمس الأنثى. بل إن النزعة الذكورية ترى أنه على الذكر أن يكون ذو خبرة بالنساء. و يعاشرنه، و لا يتمكن من ذلك، سوى الفحل. نلاحظ ان المعنى المحلي يختلف عن المعنى الشرعي. بحيث ان الزاني و الزانية، في الشرع، يحتلان نفس المكانة و تسلط عليهما نفس العقوبة. أنظر (سورة النور). بينما على المستوى المحلي فتخفيف على الذكر، بل و يكون تصرفه هذا ممدوحة. و تشديد على الأنثى. بل قد يتبرء منها أهلها، بالنظر الى العار الذي ألحقته بكل العائلة.

منه نلاحظ أن هته المفاهيم تتحرك. و علينا رفض ثبات المفاهيم: "يجب دائما انتاج المفهوم المناسب. الذي يصاغ بصفة جدلية من بين المفاهيم المنتجة. و ذلك قصد التعبير عن حقائق اجتماعية أخرى. و الحقائق الاجتماعية الجديدة التي يجب دراستها. حتى نتمكن من تقليص المجهول. حتى يصير معلوما. و كل إساق للمفاهيم لا يمكن ان ينتج سوى وهما معرفيا. ذلك أن المفهوم لا يعني الحقيقة. اذ انه نتيجة الصياغة المعرفية لحقيقة محددة".<sup>1</sup> كما أن المفاهيم تخضع لمبدأ الكلية: "كل تحليل جزئي أو قطاعي ليس له قيمة علمية. الا اذا مكن من نزع الحجاب. و بين الكلية الاجتماعية. و القدرة على تفكير العلاقات المتعددة، التي تؤسس هذا الجزء كعنصر من الكلية الاجتماعية. أي كنتيجة لمجموعة من العلاقات".<sup>2</sup>

كما أنه على الباحث في علم الاجتماع أن يحذر من التأثر بانتماءاته و ممارساته. ذلك أنه توجد علاقة بين العلم و الإيديولوجيا: "يتأثر الباحث في العلوم الاجتماعية بالامكنة التي يحتلها داخل التكونة الاجتماعية. و الممارسات التي يقوم بها. و القيم الايديولوجية التي يحملها و يعيد انتاجها. و من ثم فإن الحيادية و الخارجية ما هي إلا وهم".<sup>3</sup> هته القناعة التي تولدت لدي. و التي يعززها عبد القادر جغلول. سمحت لي بالاعتماد على المراجع و الكتابات الأخرى. و أحاول أن أتبين الايديولوجيا التي ينطلقون منها. و لو أنني لم أعمل على تبيانها في كل الكتابات. و لكن سمحت لي بالتعرف على المنطلقات الايديولوجية و الاهداف التي يرمي الى تحقيقها كل مؤلف. بالخصوص في هذا الموضوع الذي هو محل رهان: دولي، وطني و اجتماعي اقتصادي سياسي و ديني.

و تبين لي أنه من الصعب التخلص من البعد الايديولوجي. او حتى تبيانها في بعض الأحيان. و بالخصوص إن وافق التوجه الايديولوجي الذي يحمله الباحث. فكل مؤلف ينطلق من انشغالاته الخاصة به. و يبني موضوعه

<sup>1</sup> Abdelkader DJEGHLOUL: huit études sur l'Algérie. 206P., édition ENAL, Alger, 1986. P.06.

<sup>2</sup> IBID.P.7.

<sup>3</sup> IBID.P.8.

بالكيفية التي تسمح له بإبراز هذا الانشغال. و التحسيس له على الأقل في دائرة الفئة التي تطلع على أعماله. و قد يعمد أطرافا لنشر أعماله و الترويج لها. و يبرر لها على أساس أنها انشغال الآخرين أيضا. و بذلك يضيف عليها شرعية علمية. و يمكن أن يستعمل أدوات إقناع أكثر من غيره. و الوصول إلى تحقيق مآربه. كما تبين لنا في الطرح الذي يركز على النوع فقط. و يتجاهل الانشغالات الحقيقية التي تعاني منها جل العائلات. هته العائلات التي قد تكون جزء يسير من انشغالها هته العلاقة الخاصة بالنوع. و لكن بالتأكيد فإن ما يشغلها هي أشياء أخرى. تتعلق بميادين تحسين المكانة التي تحتلها. و تحسين ظروف معاشها. و ظروف إعادة إنتاجها. و كيف يتحصل أعضاؤها على أحسن تعليم. و عمل و سكن و إعادة إنتاج (زواج الأولاد ذكورا و إناثا).

و قد تبين لي ميدانيا أنه في حالة نشوب خلاف بين الأخ و الأخت: فإن جل الآباء يفضلون تدعيم البنات أكثر مما يدعمون الذكور. و يبدو أن "الأب" صار متعاطفا أكثر مع ابنته الأنثى من تعاطفه مع ابنه الذكر. و هذا أيضا يصب في تعزيز النزعة الأنثوية. التي هي في تعزز متزايد بفضل الآباء. **فالعملي ممزوج بالإيديولوجي**. و بالرغم من الحذر المعرفي. إلا أنه يصعب الفصل بين العالمين.

**الحذر من التعميم:** تعميم وضع مهما كان منتشرا. هو تعميم لا يغطي الحقيقة المعاشة. لأن هناك اختلافات في الوضعيات المعاشة. التي لا يمكن أن تكون متجانسة تماما و في كل الأحوال. و منه نسبة التعميم الذي لا يمكن ان نقبل به: سواء قلنا 'المجتمع الجزائري'. أو 'العائلة الجزائرية'. أو 'المرأة الجزائرية'. أو 'الطالب الجزائري'. أو حتى 'الأستاذ الجزائري'. لا يمكن أن نغطي بهته المفاهيم نفس الحقيقة. فشتان بين وضعية 'المرأة الاطار السامي'. التي تتقلد وظائف سامية في دواليب الدولة. من اسلاك الادارة الى أسلاك الامن. و بين الرجال الجزائريين البطالين من الذكور. و حتى العاملين في اسلاك دنيا من الجنسين. و الامتيازات التي تتحصل عليها. و الوضعية المادية و المعنوية التي تتمتع بها. بالرغم من تصنيفها مع 'النساء'. و إلحاقها 'بالمراة الجزائرية'. و هكذا بالنسبة لكل التعميمات الاخرى. كذلك التعميم الذي قام به افون تورين Yvonne Turin. و الذي من خلاله يؤكد على رفض الجزائريين من تعليم أبنائهم في المدرسة الفرنسية. و التي يقول عنه: 'رفض التعليم كلي و بصفة صارمة. ابتداء من 1830 و لكنه صار رفضا واعيا في سنة 1880'. و يعلق عبد القادر جغلول على هذا التعميم بقوله: 'إن المجتمع الجزائري لم يستجيب بصفة متجانسة الى التحولات التي قام بها الاستعمار الفرنسي. و المجتمع الجزائري لم يتلقى بصفة موحدة التأثير الكولونيالي'.<sup>1</sup> و يضيف قائلا: 'أن الارستقراطية الجزائرية انقسمت' الى قسمين: قسم اندثر نتيجة مشاركته على رأس المقاومة للجماعات الريفية. و قسم آخر تحول الى حلقة وصل اقتصادية و سياسية بين المستعمر و الفلاحين الجزائريين'.<sup>2</sup>

وعيا بهذا البعد الذي تلعبه المفاهيم في التعبير عن الواقع. حاولت ان استعمل بعضا من التعبيرات التي يتداولها الفاعلون المدرسون. لأنهم يعبرون عن واقع، بلغة مستمدة من ذلك الواقع. كما حاولت ان استعمل فهم: 'النزعة النسوانية'. و ان كان غير معروف في ثقافتنا. التي تعتمد 'النزعة الذكورية'. دون الإشارة إليها اصطلاحا. ذلك أن الواقع الجديد و علاقات القوة في الميدان ابرزت هذا البعد. فالمرأة من وضعية التابع الى وضعية الند المماثل. الى العمل على الحصول على المزيد من السلطة. و من ثم العمل على تغيير السلطة الذكورية. التي يبدو أنها قوضت أو

<sup>1</sup> IBID.P.35.

<sup>2</sup> IBID.P.37.



على الأقل في تراجع كبير. تاركة المجال أكبر للنظام السلطوي المعتمد على البعد النسواني. كما أنني ركزت اهتمامي على العلاقات التي تدخل فيها العائلات مع المحيط الذي تتعامل معه. و حاولت أن أفهم هته المؤسسة عبر مسارها التاريخي، كبنية لها كيانها، مكوناتها و بعدها المادي و الرمزي. و لكن أيضا ككيان له علاقات مع مختلف المؤسسات الأخرى. التي تكون اما روافدا مساعدة او كوابحا معرقة: فرص سانحة أو اكراهات ضاغطة.

### . تعريفات: العائلة/الأسرة.

هي: "جماعة من الأشخاص توجد بينهم علاقة قرابة ضيقة. ليست مشابهة للتجمعات الأخرى. سواء كانت عفوية أو مؤسسة. علاقات متساوية. تنزع إلى أن تكون أقل تسلطية. فيها نوع من الديمقراطية بين الأبوين و الأولاد."<sup>1</sup>  
" نظام اجتماعي هام. يتكامل و يتساند وظيفيا مع جميع الأنظمة. و يختلف من مجتمع لآخر."<sup>2</sup>  
"أول وسط طبيعي و اجتماعي ينشأ فيه الفرد. و يتلقى عنه المكونات الأولى لتقافته و لغته و تراثه الاجتماعي."<sup>3</sup>  
"العائلة هي المكان الذي تتموقع فيه مجمل علاقات الانسان بوسطه، بأصله و بتجربته (تاريخه) و بتمثلاته الاجتماعية لذاته. و كذلك لطموحه الى تحقيق أسلوب حياة مرغوب فيه."<sup>4</sup>

إقتصرت على التعاريف التي تتقاطع مع الطرح الذي اعتمده، فالعائلة/الأسرة: "مؤسسة تنزع الى أن تكون أقل تسلطية، و تتساند وظيفيا مع جميع الأنظمة الاجتماعية، تلقن الثقافة، من لغة و تراث اجتماعي، و هي الوسط الذي يمكن من علاقة الأفراد بوسطهم، أصلهم، تمثلاتهم الاجتماعية لذواتهم و للطموحات التي ترغب العائلة تحقيقها."  
ما يميز المؤسسة العائلية/الأسرية هي أن لها "دورة حياة"، كما أنه يتعاقب عليها "أجيال":

**دورة حياة:** تولد ناس في عائلة الأصل ثم يتزوجون فيبدؤون بإنشاء أسرهم الخاصة بهم باعتبار التناسل. فيصيرون آباء ثم أجدادا. على حين بدأ أطفالهم إقامة أسرهم الخاصة بهم. إما تحت رعاية الآباء. فتكون العائلة و استمرارها. أو يكونون أسرا منفصلة عن العائلة. و تتغير أدوار الأسرة. عندما يتحرك الفرد عبر دورة الحياة فيها.  
**الجيل:** في هته الدراسة، حدد الجيل بربع قرن. أي خمس و عشرون (25) سنة.

كما يمكن أن نميز بين التنظيم العائلي و التنظيم الأسري بما يأتي:

**العائلة:** تجمع بشري مكون من مجموعة من الأسر للأبناء، سواء كانوا ذكورا متزوجين أو إناثا مطلقات و/أو أرامل بأولادهن. يعيشون في نفس التجمع. الذي يسمى "العائلة": الكلمة المشنقة من وظيفة القيام بالإعالة أو تدبير الرزق. و ذلك تحت سلطة: "رب العائلة". تمثل العائلة سلطة الأموات (الجدود)، على الأحياء (الأبناء). لكون الأموات يمدون الأحياء: "بالميراث" و "التراث". الميراث هو ذلك الجزء المتمثل في القدرات المادية التي في حوزة العائلة. و التراث يتمثل في ذلك التواصل الوجداني الرمزي الثقافي المتمثل في العصب الخاص بالعائلة و الذي يميزها عن غيرها من العائلات الأخرى. و هو رمز نابغ من المخيال و التمثلات المشتركة التي تجمع بين الأفراد المنتمون الى جد

<sup>1</sup> - LAROUSSE, la grande encyclopédie, LAROUSSE, paris 1973 p.4779.

<sup>2</sup> محمد سلامة، محمد غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة و الطفولة و الشباب. شركة مكنتبات عكاظ للنشر و التوزيع الإسكندرية. 1989 ص 19.

<sup>3</sup> مصطفى الخشاب دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية بيروت بدون سنة، ص. 32.

<sup>4</sup> - MOUSTAFA BOUTEFNOUCHET, la société Algérienne en transition, OPU, Alger, p.73

مشترك. كل عائلة تقوم بتصميم، هندسة و تنظيم كيان و مكانة الأفراد المنتمون لها عن طريق عمليات: **التنشئة الإجتماعية**. انطلاقا من القاعدة البشرية، المادية و الرمزية التي تمتلكها. فالعائلة مطالبة بفقده الرهانات و مواجهة التحديات التي تحول دون تحقيقها أهداف التميز عن غيرها. و تحقيق النمو الدائم لمواردها البشرية، المادية و الرمزية. فتعتمد أكبر قدر من الفرص السانحة الموجودة في المحيط. كما أنها تتجنب أكبر قدر ممكن من الإكراهات التي تتعرض لها. **فالتنشئة الاجتماعية**، التي تضطلع بها العائلات. إما أن تكون:

1/ تنشئة طبيعية: سلطة الأجداد على الأحفاد. و هي شروط أفعال منعكسة تقليدية، متعود و متعارف عليها سالفًا.  
2/ تنشئة اصطناعية او المقصودة: توجيه محدد و مقصود. وسائل مضبوطة و معروفة. و ذلك لتحقيق اهداف بعينها تختلف عن الآخرين. بل تهدف الى عدم الارتباط بهذه السلطة او اعادة نفس الإنتاج. لأن الرصيد غير كافي و الطموح أكبر. "أخرج من وضعية "الراعي" التي تركك فيها جدودك. و لك الحظ و القدرة على تحسين وضعيتك و/أو وضعية أولادك. و تحسين وضعية عائلتك مستقبلا".

**الأسرة**: تجمع بشري مكون من ذكر و أنثى، تربطهما علاقة الزوجية، التي تسمح بالانتقال من حالة الفردنة الى الزوجية. تعتبر الزوجية العلاقة الأساسية لتكوين البنية الأسرية. الأسرة مشتقة من كلمة "أس"، أي أساس الإنجاب. و هي أساس التواجد البشري. مكونة من الزوجين: الذكر و الأنثى و الأولاد المباشرين لهذا الأساس. كما تعتبر الأسر نقلة نوعية في المسار الحياتي للفرد الذي يجب أن يتكيف مع الأدوار و المكانة الجديدة الموكلة اليه:

من مكانة **الزوج (ة)**، و البحث عن العلاقة المثلى التي يجب أن تربط الزوجين معا، وفقا لعلاقة القوة التي يتمتع بها كل فرد. و بعد ازدياد مولود يصير الذكر "أبا" و الأنثى "أما". و يتم التكفل بالموارد البشرية المشتركة من طرف الزوجين. اللذان يحاولان تحقيق أحسن مكانة للخلف الذين يعتبرون استمرارية للسلف.

**الزواج**: يعتبر الزواج "ارتباط" أكثر منه "ربط" أي قيد. و لو مارست العائلة إكراها على أحد أفرادها قصد الزواج. و منه يكون الزواج "ربطاً" أكثر منه إرتباطاً. و قد يكون "رباطاً": صبر أحد الطرفين او كلاهما على المعانات و الاساءة و التقصير و عدم الكفاية و القدرة. و يعتبر الزواج "رباطاً" ضد الرذيلة و المساعدة على التمسك بأخلاق المجتمع المحلي. الذي يتسم بالصبر و الاكتفاء بالقليل، ان لم نقل القناعة.

**المرأة**: تمثل شرف العائلة "بنت فاميليا". يشمل المصطلح كل من اتقنت: الأشغال المنزلية، الرزانة، الصبر، الطاعة. الأسر في الجزائر هي من انتاج و تكوين العائلة. التي تساهم بصفة تكاد تكون مطلقة في إنشائها من خلال البحث عن الزوجة الى التكفل بمصاريف الزواج و تجهيز العروسين. ثم بمصاريف الزفاف الى تأمين المسكن.

فالزواج هو تصاهر عائلتين معا. تحتل إحداها مكانة العصب و الأعمام. بينما تحتل الأخرى مكانة الأخوال. بالنسبة للمنتوج البشري المشترك "الذرية". فالأسر هي امتداد للعائلة أكثر منها ارتكاز على رغبة الفرد الذكر و الفرد الأنثى. الذين يدخلان في علاقة زوجية لتأسيس الأسرة. حتى نموقع الأسر الجزائرية، نورد مواصفات الأسر الغربية: "العائلة الأبوية تركت المكان للأسرة الذيقة. المكونة من الوالدين و الأولاد. مع وجود الطلاق. و تراجع متزايد لمفهوم روابط الدم. و توريث الاسم و الممتلكات. التبني أصبح أكثر سهولة. و لا يوجد فرق بين الأولاد الشرعيين و الذين تم تبنيهم أو الطبيعيين. بما في ذلك الأولاد الطبيعيين لأحد الزوجين. و تم إلغاء المهر".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> id. P.4777.

**العائلة:** وعاء تزويد لكل المؤسسات بالعنصر البشري، و حتى الأفراد المهمشين هم من إنتاج العائلة. العائلة أساس للانجاب و التطبيع. يدخل اعضاؤها في روابط فيما بينهم، تساهم في التربية الخلقية و الوجدانية و الدينية. و نقل التراث الحضاري من جيل الى جيل . تعمل العائلة على تعليم الطفل السلوك الاجتماعي. و تعليم ما هو خطأ و ما هو صواب. فهي تعمل على تعليم الفرد الامتثال لمطالب المجتمع و الاندماج في ثقافته و اشباع تقاليده و الخضوع لقوانينه نتيجة: الهجرة، التصنيع، التعليم، تنمي العواطف الاجتماعية و تنقل الثقافة لأعضائها. و تدمج العائلة أفرادها لاحتلال مراكز مختلفة. تقوم بالضبط الاجتماعي. (الطرد، التهديد، اللامبالاة، التشجيع، المجارات..). لتقويم سلوكياتهم.

العائلة كونها مؤسسة و منشأة فهي منظمة. هناك من يقوم على إنشائها و العمل على مواصلة تواجدها. فهي تنظيم واعي بهذا التواصل. فالعائلة ذات بعد ثقافي. تنظم، تجمع أفرادها على أساس القرابة و المصاهرة. إنطلاقاً من تجمع الأسر التي تنتمي إليها. و كآسرة تنطلق من تجمع: "إمرأة و رجل". يعتبر المنتج المشترك المتمثل في الأولاد. أحد العوامل المهمة في الإبقاء على العلاقة قائمة بين الزوجين. العائلة هي إقامة مشتركة للأسر و تعاون اقتصادي، سواء القيام بنفس المهام و التعاون عليها. بما فيه من تواصل للمعارف ابا عن جد. أو تنوع المهن و المهارات و الإبقاء على الإجتماع معا و التعاون في كنف العائلة و تحت قيادة و سلطة واحدة المتمثلة في رب العائلة. ينسق بين الجهود قصد الوصول الى التمكين في الأرض، انطلاقاً من القاعدة المادية و الرمزية التي تمتلكها العائلة. كما أنه يمتص النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين أفراد العائلة الواحدة.

**العائلة:** هي نظام أخلاقي و مبادئ معتمدة. و صورة رمزية مكونة (رأسمال اجتماعي/ثقافي). تحاول كل عائلة الحفاظ على هذا التراث. بقدر ما تسمح به الذاكرة الحية الموجودة لدى أعضائها المكلفون باستمرارها و ديمومتها. الحفاظ عليها و تنميتها. و تعتبر العائلة كذلك بعد معنوي. تتميز به عن غيرها. وكل جيل فيها له مشروع يحاول تحقيقه و تجسيده. المشروع الذي يعتبر تراكمي و حلم مشترك بين الأجيال المتعاقبة على تشكيل العائلة.

العائلة تعتمد على رأسمال مادي، مكون من الأشياء التي قد تعتبر وسيلة هامة في تميز عائلة عن أخرى. بل يمكن أن تكون لها مهارات تمتنها، و وظائف و مكانة تميزها عن العائلات الأخرى. طموح كل جيل يصير حلماً مشتركاً بين الأجيال. من خلال تسليم المهام و الطموحات و الآمال. و التي تكون البعد الرمزي. و كذلك تسليم الوسائل و الإمكانيات. و حتى مستويات انجاز المشروع. و كل الموروث المادي من العائلات الأخرى السابقة التي تنتمي إليها. فيسلم الجيل السابق للجيل اللاحق الموروث العلائقي الذي تتسجعه العائلة مع محيطها. من عائلات و مؤسسات اجتماعية أخرى. و قد يكون هذا الموروث ذو أهمية بالغة للمسار العائلي. الموروث المعنوي الرمزي المهني من: مكانة و سمعة و أخلاق و تخصص. و هو كل المنجزات المعنوية التي يتم بلورتها جيل عن جيل:

1. الموروث المادي: المكون من الممتلكات الثابتة و المنقولة. و التي تنتقل من جيل سابق إلى جيل لاحق. فيتم تنميتها و تعزيزها. أو يتم استهلاكها و إتلافها أكثر من تنميتها و تطويرها.

2. الموروث البيولوجي: و هو مجموعة من الشبكات القرابية. التي تنشأ عن طريق العلاقة الدموية. و قد تكون هي الأخرى عامل تعزيز للمكانة. أو عامل إهدار للوسائل و حتى المكانة.

يمكن تصنيف العائلة. من خلال جهد الجيل الحالي و ما أنجزه. من خلال معرفة مدى الفعالية التي تميز بها الجيل الحالي. بالمقارنة مع الأجيال الماضية. فإن كانت منجزات الأجيال السالفة أكثر من الجيل الحالي. يمكن القول بأن

العائلة في تراجع. أما إذا كان الجيل الحالي إنجازاته أكثر من إنجازات أسلافه. و منجزاته أكثر من اعتماده على الموروث الرمزي، المادي و العلائقي. يمكن القول بأن العائلة في ارتفاع. عكس التي تكون في تدني و تراجع. **مقومات العائلة/ الأسرة:** تحتاج إلى: دخل اقتصادي يسمح لها بأشباع حاجياتها الأساسية من مسكن، مأكّل، ملابس، صحة جسمية و نفسية. الدخل يسمح بتماسك البناء العائلي/ الأسري و تحقيق الرفاهية و التطور المرغوب فيه. القدرة على مواجهة أزمات الحياة و التفاعل الايجابي مع مواقف مختلفة.

. سياق من القيم الدينية: التي تدعو الى التمسك بالأخلاق داخل العائلة/ الأسرة و خارجها.

**الأزمة الاجتماعية:** بدخولها الى المدن، اضطرت العائلات الى احداث تغييرات هامة في تجمعاتها العائلية. و منه توقيف التصرفات المنظمة و المتطابقة مع التوقعات. و اضطراب العادات و العرف، و من الإعتماد على الأفعال المنعكسة الشريطية الى الإعتماد على الحوار و التفاوض. الأمر الذي يستلزم اعادة التوازن. اما بإنشاء آراء جديدة جامعة او اعادة الاعتبار لتلك التي عرفت اهتزازات و لم تعد ذات مكانة او قيمة. و منه أهمية إنتاج المعنى، الذي يعتبر تحديا و رهانا جسيما على المجتمع المحلي، أن يواكب إنتاج المعنى الذي ينسجم مع واقعه المعاشي. أصبحت للعائلات تحديات ثقافية، اقتصادية، اجتماعية و في مواجهة التحولات البنوية التي أصبحت تنعكس عليها بصفة واضحة و مستمرة. و على رأسها انفصال الأسرة المكونة لها عنها. إذ بمجرد ما يتجسد الاستقلال الاقتصادي لأسرة تابعة لها، يحدث انفصالها و يحدث تغير في الوضعية العائلية.

فقد النظام التقليدي المبني على شيوع الميراث و الإكتفاء الذاتي تحت ادارة "الأب" الكثير من قوته. فالسلطة تختلف باختلاف الأوضاع الاقتصادية/ الاجتماعية الخاصة بها. و بالنظر الى الأزمة الاجتماعية المشار اليها آنفا: دخلت بعض العائلات في إغتراب: غياب أو فقدان السلطة، فقدان المعنى، فقدان المعايير، العزلة و فقدان الإنية. و البعض الآخر تمكن من الدخول في تفاوض مع المؤسسات التي يدخل معها في علاقة. بل تمكنت عائلات أخرى من تثبيت إنيتها و تتميتها. كما أنها عززت سلطتها. بل فرضت المعنى المنتج من طرفها على محيطها. و صارت "السلطة" من أهم الرهانات إن داخل العائلة أو خارجها.

**السلطة: يعرفها ريمون آرون بأنها:** "الامكانية و القدرة التي توجد لدى الشخص او الجماعة. لمواصلة اهدافه (ها) الخاصة به (بها). و تقييد اشخاص او جماعات من اختيار تصرفاتهم." <sup>1</sup> كما يمكن تعريف السلطة على أنها: "حينما تلتزم تصرفات بعض الجماعات من الناس لرغبات أحد او بعض الاشخاص منهم. هته العلاقة نطلق عليها اسم سلطة 'ع' على أ، ب، ج." و منه فإن علاقة السلطة يمكن تحديدها على انها: "اتباع بعض الاشخاص لآخرين" <sup>2</sup>. "و هي قدرة انسان على انسان آخر. و قدرة انسان على تقييد الحرية التي كان يتمتع بها الآخر في تصرفاته. فيتبعه أو يطيعه. و كمفهوم سياسي فإن القوة تدل على العلاقة بين البشر. فهو يدل على القدرة وليس على الفعل. و يمكن أن نحدد القوة على أنها: "القدرة التي يمتلكها شخص او جماعة من الاشخاص بإرضاء علاقات مطابقة لرغباته (ها) على جماعات اخرى. فهي إذا علاقات اجتماعية للقيادة. تفرض الطاعة القطعية. و المراقبة المتسلطة أو الخضوع الى نسق النظام المفروض، المهيمن أو السلطة المؤسسة. فالسلطة هي: قدرة التأثير على الآخرين." <sup>3</sup>

<sup>1</sup>-Raymond Aron, *Etudes Sociologiques*, P.U.F.1988.

<sup>2</sup> -LAROUSSE, *Caractéristiques de la famille occidentale*, *LA Grande encyclopédie*.1973, p.44

<sup>3</sup> -ibid , p .48.

فإذا كانت السلطة في العائلة التقليدية أمر محسوم فيه لصالح الذكور على الإناث و الكبار على الصغار. و سلطة "رب العائلة" مطلقة. و الكل يخضع لها. فإنه بعد الدخول في: "صدمة الإستقلال" ثم "الصدمة المتعددة الأبعاد"، فإن الفعل العائلي أدخل الى المجال العائلي. و صار الفاعلون يبحثون على هامش من التحرك و حرية الفعل. و منه صارت السلطة أحد الرهانات الحاسمة في المجال العائلي/الأسري. ليس فقط بين الذكور و لكن حتى الإناث صرن تبحثن عن السلطة ثم المزيد منها. و منه ارتأيت تبيان مفهومي: "الذكورية" و "النسونة". و تأثيرهما على هندسة الفعل العائلي/الأسري.

**الذكورية: السلطة**، كما هي مبينة أعلاه، ممرزة كلها في يد "الذكر". فلا يمكن لأي أنثى أن تزاحمه فيها، مهما على كعبها. و السلطة متدرجة بين الذكور. فالكبير له السلطة على الصغير. و كل الذكور هم تحت سلطة "رب العائلة". فهو الأمر النهائي، لا يتخلى عن سلطته قيد أنملة. سلطة مطلقة، دون أي نقاش أو تقاوض فيها. بل يمارس تسلطا على كل مكونات العائلة. و إن كانوا إخوته المتزوجين. فما دام هو كبيرهم فإنه لا يمكنهم إلا الخضوع لسلطته.

و ما عزز "النزعة الذكورية" على التصلب هذا، هو وحدة "الخيمة" أو "الدار"، إضافة إلى وحدة النشاط المهني. أين يلعب "رب العائلة/الأسرة" دور المدبر، المدير لشؤون التنظيم العائلي أو الأسري. و منه التحكم في تسيير كل الميراث المادي للعائلة. و لا يمكنه التفريط في التحكم في التراث العائلي من المحافظة على المكانة الرمزية التي تتمتع بها العائلة، أمام أقرانها من العائلات الأخرى. و منه استأثاره بربط العلاقات الخارجية للعائلة. فهو الذي يزوج ذكور و إناث العائلة. و يعقد الصفقات التجارية، و غيرها من المعاملات. دون تدخل أي عنصر من عناصر العائلة. أو أن تكون له القدرة على مراجعته فيما ذهب إليه. و منه فإن "الذكورية" تتجلى بصفة واضحة في البنية العائلية التقليدية. التي كانت السائدة و المهيمنة على التنظيمات الأسرية. قبل صدمتي الإستقلال و المتعددة الأبعاد. لم تعد السلطة ممرزة في يد الذكر "رب العائلة" كما هو مبين أعلاه، بتلك الصلابة المعهودة. فبعد صدمة الإستقلال، نافسه الذكور على السلطة. بل حتى النساء دخلن حقل المنافسة. و منه: "النزعة النسوانية". أو "النسونة".

**النسونة: دخول النساء حقل المنافسة على السلطة داخل البنية العائلية/الأسرية.** ثم طلب المزيد من السلطة النسائية في تسيير شؤون العائلة/الأسرة المختلفة، سواء تعلقت بالجانب المادي أو حتى الرمزي الثقافي المنتج للمعنى. و صارت النسوة: "تتكلم" بعد أن كانت: "تهدر". و الهدر هو ضياع الشيء. كلامها كان يضيع لكونها لم تكن تمتلك أدنى ذرة من السلطة، في مجتمع تسود فيه "النزعة الذكورية". كلمة النسونة مشتقة من المعنى المنتج محليا. و الذي يشير الى الفعل النسائي، بلفظ "بونسوان" و التي تحمل مدلول الإنتقاص من القول و الفعل النسائي. حينما كانت النزعة الذكورية هي المهيمنة بصفة مطلقة. و كان لا يعبه بمكانة المرأة.

و ما عزز النزعة النسوانية، هو فعل الدولة. التي ساوت بين الجنسين في فترة مبكرة. من حيث تكافؤ الفرص، فيما يخص التعليم، التكوين، العمل و الأجر. الأمر الذي خفف من حالة تبعية النساء للذكور. و عزز القدرة التفاوضية النسوانية. بالرغم من وجود النزعة الذكورية، حتى في المؤسسات الرسمية. و التي أخرجت بعض النساء من الترقية المهنية. و مع ذلك توجد نماذج نسائية، على المستوى الوطني، من احتلت مراكز "السلطة" السياسية من أحزاب، برلمان، حقائب وزارية و حتى رتبة "جنرال" لم تسلم من النسونة، بالرغم من ذكوريته المطلقة. لا يمكن أن ننسى دور والد الأنثى في تعزيز النزعة النسوانية. إذ إنه سمح لابنته من مواصلة الدراسة حتى في الجامعات التي لا توجد أصلا في المنطقة موضوع الدراسة. كما أنه سمح بالعمل المأجور لمن تمكنت من الظفر به من بناته.

انعكس فعل النزعة النسوانية المنتصرة على المؤسسة العائلية بشكل واضح. إذ إنها منعت الجيل الثاني للإستقلال، من الذكور أن يعددوا النساء. كما أنها ساهمت في فرقة البنية العائلية. إذ إنها أحدثت المسافة الإجتماعية مع البنية العائلية. البنية التي لا يمكنها إلا أن تعزز العصب الذكوري. فتعمل النزعة النسوانية على الإستقلالية في المكان. و الإبتعاد عن التنظيم العائلي الى مكان محايد. حتى تتمكن من تعزيز سلطتها ثم التوسع في دائرة سلطتها ما أمكنها ذلك. فحينما يفصل الزوج عن عائلته. يفقد تلك النصرة التي تعزز النزعة الذكورية. و تصير علاقة القوة القائمة هي علاقة: "وجه لوجه". ثم تعمل النساء في المؤسسة الأسرية على إرساء سلطتهن، معتمداً على عامل التدرج في السلطة و الإلحاح في الطلب: "تتمسكن حتى تتمكن" ثم تطلب المزيد من السلطة.

\* **التأسيس الى شبكة قرائية**، تأخذ الأبعاد العلائقية التي تمس العائلات بالوسط الذي تعيش فيه. قصد تبيان العائلة في كليتها بمدخلها و مخارجها، الفرص المتاحة و الإكراهات الضاغطة. و المسار الذي قطعته و ما ترغب في انجازه. و ربطها بالتاريخ الكلي للمجتمع. قصد تبيان مدى تأثير السياقات المحلية و الوطنية و حتى الدولية في كل ما يحصل للعائلات المدروسة. الشبكة القرائية المقترحة تهدف إلى تبيان:

. المستوى التدبيري للعائلات،

. إعادة انتاج العائلات لنفسها بنفس الكيفية،

. اغتنام الفرص المتاحة في المحيط، و التغلب على الإكراهات الداخلية و الخارجية التي تفرض عليها. أو الانغلاق على الذات و تحمل الإكراهات.

## **أبعاد الدراسة: 1 . البعد الزمني:**

الزمن الذي يتآكل، يحترق و يشتعل و يمضي. و لا تبقى منه سوى الذاكرة التي تعتبر الرصيد المعرفي و المادي الذي تنطلق منه الأجيال الجديدة. فجيل يتآكل و يفنى. ليرك رصيذا معرفيا و ماديا للجيل الذي يليه. و الذي يقوم بتنمية هته الأرصدة. فإما أن ينجح. فتصبح الحصيلة أكبر و أجود من الناحية المادية. و مكانة أعلى من الناحية الرمزية. أو يفشل الجيل اللاحق في تعزيز المكانة الرمزية و كذلك المكتسبات المادية. و قد يستمر في نفس النشاط. و بنفس المعارف و الإمكانيات. أو يغير من النشاط، معتمداً على الرصيد المادي. و لكنه يغير من الرصيد المعرفي. فال مسار التاريخي لحلقة الحياة العائلية. من خلال الحقبات الزمنية المتمثلة في الأجيال. تضيف إلى الرصيد العائلي أو تنقص. تستمر في نفس النشاط أو تغير. و في النهاية يمكن ملاحظة النجاح أو الإخفاق المسجل. و لا يمكن تقييم ذلك إلا من خلال معرفة القرانات الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية و السياسية التي يمر بها كل جيل. من الأجيال المتعاقبة في مسار العائلة. و منه تخلص إلى أن الزمن بعد رجالي بالدرجة الأولى. فهم الذين يؤثرون فيه. بل و ينتجونه. عن طريق الفعل و الممارسة. فيغيرون فيه بالإضافة أو النقصان. في أزمنة الحرب و السلم. فقد يؤثرون أو يتأثرون تبعاً لموازين القوة.

## **2 . البعد المكاني:**

الفضاء أو المجال المكاني. هو الآخر له دلالاته و قدراته. فقد يتسع أو يذيق. و قد يكون في المجال البدوي أو في المدينة. و بالرغم من إنه يكون في نفس التوقيت الزمني. إلا أن أزمنة المدينة تختلف عن أزمنة الريف. و منه السلوك و التصرفات و التنظيم العائلي و الأولويات. و منه حدة المشاكل أو نقصها. و نوعية المشاكل التي تطرح في كل فضاء مكاني. تختلف عن الفضاء المكاني المغاير. فأزمة السكن تختلف باختلاف المكان. و كذلك الشأن بالنسبة

للعمل. الزواج و العلاقات الإجتماعية. و لو أننا نبقى نتساءل عن الوضعية و الحال. فكيف يكون بالنسبة للعائلة المخضرة، التي تعيش في فضاءين مختلفين و غير متجانسين: مدينة و بدو. يبدو أن المكان صار أكثر إقتران بالنساء. و عملية الإنجاب و عملية السلام الذي يتطلبها من أجل إحداث العمران البشري. و المجال المكاني يدخل في تفاعل مع البعد الزمني الذي يدخل عليه الاضطراب و التغير و الفعل الذي يمارسه الذكور في سيرورة و قنية أو زمانية.

\* **التناول:** حاولت أن أمزج بين الموقفين القاضيين بأن:

(أ) - أستند إلى النظرية الإمبريقية الميدانية. و التي تستند إلى حقيقة البنيات كما هي في الواقع.  
(ب) - النظرية الإنشائية. و التي ترى أنه لا وجود للمواضيع أو التمكن من رؤيتها. إلا عن طريق الفعل المنشئ. الذي يبني الموضوع. و كنت أقوم بعملية الذهاب و الإياب بين الموقفين. مما عقد من المهمة. التي صارت عملية مركبة. إذ أنني وجدت الواقع جد معقد. نظرا لشاعته، ميوعته، هلاميته و الترابطات التي ينسجها. مع العوالم الإجتماعية، الديمغرافية، الإقتصادية، القانونية، الثقافية و السياسية. بحيث تصعب عملية الإمساك بالموضوع في كليته. و الإصرار على مسك الموضوع في كليته. تطلب وقتا طويلا. و يتطلب وقتا أطول لجمع بعض العناصر. و لإنجاز المهمة بهذا البعد. كان إلزاميا علي. أن أذهب إلى إعادة تكوين الرؤيا. ببناء الموضوع وفقا للنظرية الإنشائية. المقاربتان المتضادتان و المتعارضتان تقليديا. و اللتان لا يمكن الجمع بينهما. حاولت جمع المتعارض. حسب تعبير "بيار بورديو". في النظرية الإنشائية. "مطلوب منا أن نفكر فيما يجب أن نفكر به". و من ثم تكمن صعوبة هذا الإنشاء أو البناء. و بالخصوص، دراسة علاقة العائلة داخليا. ثم دراسة هته العلاقة مع المؤسسات الخارجية. التي تدخل العائلة في علاقة معها. و هي المؤسسات: المكلمة، الداعمة، المصارعة، المساعدة و المفرقة لهته المؤسسة: التحليل على مستوى العلاقات المادية. كما هي محددة في الواقع. ثم التحليل على مستوى "الإرادة"، أو "الرغبة" في التغيير. و القيام بعمل، للوصول إلى وضعية مقنعة. و تجسيد واقع مغاير للواقع المعاش طبيعيا. و الحرص دوما على تحقيق الأفضل و الأحسن. و من هنا تدخل العائلات في الصراع. مع الواقع و إفرازاته و تغيراته كما هي. و بين الرغبة في تغيير الوضعية. و تجسيد ما تريد العائلات الوصول إليه.

طرح السؤال عن المؤسسة العائلية نفسها، تأكدت مشروعيتها. لأنه يبدو أن هته المؤسسة قد تغيرت. و أخذت عدة أوضاع، أشكال و مكانات. و صارت العائلات متباينة. و إن كانت تنتمي في الأصل إلى نفس العائلة. و هنا يمكن طرح السؤال عن التغيرات الحاصلة. و الإتجاه الذي يمكن أن تأخذه. فمن مسارات شبه متماثلة للأسر. المنبثقة من عائلة واحدة، إلى مسارات متميزة. فما الذي حدث؟

فقد إستعصى الفهم التلقائي المباشر على الإجابة. فهل يمكن لفهم المبني من الإجابة؟

تتبع مسار العائلات. يقتضي جوابا تاريخيا. يحاول تبيان المسار في مؤسسة "لا تاريخية" على حسب تعبير "دامشيد". المرهنة: اللعب على إكتساب مواقع مرموقة. و الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

**الطرح المعتمد:** طرح كلي بما يحمله من تجريد و تلخيص. و ما يمكن أن يحمله من تبسيط. ذلك أن الحقيقة تبقى دوما أكثر تعقيدا. و يصعب الإمام بها في مثل هته المحاولات الإختزالية التجريدية. لكن النظرة المجملة و الكلية وإن أعطتنا المسارات الكبرى. أو النزعة العامة التي يمكن أن تسير وفقها. إلا أنه يمكنها الإنفلات من عملية التدقيق في بعض الجزئيات. و لو أن البقاء حبيسي الجزئيات دون الوصول إلى كليات الأشياء. أو التقاطعات الضرورية

التي تحدث في واقعها المعاش.تبقى حائلا دون الوصول إلى مقاصد و أهداف التنظيم في مجمله.و في تفاعله مع التنظيمات الأخرى.الدراسات الجزئية تغفل عن الترابطات التي توجد في الواقع.و الدراسات الكلية تغفل عن بعض الجزئيات أو تفقز فوقها.لذلك حاولت أن أهتم بالكليات بقصد فقه المسارات العامة.ولكن أحاول كذلك عدم إغفال الجزئيات التي تكون ذات دلالات مهمة.تسمح لنا بفقه الكليات.و بدونها لا يمكن الوصول إلى ذلك المبني في كليته.وإن كان المقصد نبيلًا.إلا أن تجسيد هته التمهصلات في الواقع.من الصعوبة بمكان.و منه صعوبة الإنجاز،في وقت معقول لهذا العمل.

**التقنية:**لقد إستعملت "إستمارة الإستبيان".و جربت التعامل معها.بحيث إن قرابة 200 إستمارة وزعتها و لم يتم إرجاعها.و ذلك بمناسبة القيام بالبحث الخاص بآليات:بناء و إنهاء العلاقة الزوجية.مما اضطرني لإعادة طبع إستمارة الإستبيان و ملأها بنفسي.فصارت استمارة مقابلة.بكل ما تحمله من معنى.إذ إنني قلت من عدد الأسئلة. و اكتفيت بأهمها في بعض الاستمارات.و أضفت أسئلة أخرى.حسب ما تقتضيه المقابلة مع الشخص المستجوب. من ناحية أخرى.و تبين لي أن بعضا من المستجوبين.يغيرون من الحقائق.و كل طرف يحاول أو يضيفي الشرعية الضرورية للتصرف الذي قام به.على أساس أنه كان هو الصائب.ومجرما الطرف الثاني. ومنه إتضح لي أن عملية الإخفاء و التلبيس لمجريات الحقيقة و الواقع كما هو.قد يعطينا معلومات خاطئة.نبني عليها نتائج بحثنا.النتائج التي لا يمكن أن تكون سوى مجانية للحقيقة و الواقع.و الخبرة هته تولد عندي إقتناع،مؤداه أن الإعتقاد على تقنية الإستمارة على وجه الخصوص،هو ضرب من التأسيس لعلم إجتماع "إفتراضي" أكثر من الولوج إلى الحقيقة الإجتماعية كما هي.أن هته التقنية قد تكون من التقنيات المفيدة و الناجعة.لكن في بيئتها و محيطها الذي نشأت فيه.و استخدمت فيه بكثرة.و صارت من ثقافة الجمهور المبحوث.أما عندنا فان تقنية الإستمارة و حتى المقابلة.مقترنة بثقافة "التحقيق البوليسي".و بالرغم من تحضير برتكول لإستمارة الإستبيان، المبين أدناه.إلا أنني اضطررت لتجاوزها.و منه تم تسجيل جل الأقوال.التي أرى أن لها دلالة.تمكنا من إثراء الموضوع.أو الزيادة في إلقاء الضوء عليه.و لذلك يلاحظ القارئ لهذا العمل.أنه يحتوي على هذا البعد التفاعلي بين الباحث و الجمهور المبحوث.التفاعل الذي يسمح لنا بفهم بعض المعاني و الدلالات من الداخل.عملية التسجيل و التدوين للملاحظات،المناقشات،بعض التعاليق،ردود الأفعال.أي التفاعلات الحياتية كلها.أعطاني كما معتبرا من الملاحظات.و كما معتبرا من الأقوال.و تكمن الصعوبة في عملية الكتابة و التدوين.و ما يمكن نسخه و الإحتفاظ به و ما يتم إلغاؤه. فاستنطاق الواقع كما هو.يتطلب تجاوز التقنية و الركون إليها.ببذل الجهد في الوصول إلى الحقيقة.التي تبقى بعيدة المنال.بالرغم من كل الإحتياطات.التي يمكن أن يأخذها الباحث.و لو أن المقابلة،ما دامت تفاعلية.يمكن تجاوز بعض الحواجز التي يضعها الفرد بينه و بين الباحث.فعملية إخفاء الحقيقة.و إظهار ما لا يوجد أو التصنيع.عمليات على الباحث أن يعيها و يتعامل معها و يدرك نسبة المعطيات التي يجمعها.و من ثم أرى أن الملاحظة بالمعاشة و الإندماج في المجتمع بحد ذاته.و الوقوف عند المشكلات حين وقوعها.و الكلام حين إنتاجه.أي تتبع الوقائع المعاشة بكيفية طبيعية.كفيل بإعطاء فهم،و من الداخل،أكبر.و مصداقية عالية.بالنسبة للمعطيات المنتجة بشكل عفوي.بل واستتارة بعض القضايا للنقاش حولها.و بكيفية طبيعية مع الجماعة.و مع ذلك،فإن تتبع "حلقة الحياة" الممتدة لعدة أجيال.تتطلب الخوض في هته المراحل عن طريق "الاستجواب".و توضيح العلاقة: 'باحث/مبحوث.و هنا نعود إلى نسبة ما يجمع من معلومات.و عليه فإني إعتمدت الأسلوبين:



أ) كتابة أهم الملاحظات و الأقوال و المواقف عن طريق المعايشة.و التي أنتجت بكل "عفوية".في إطار الحياة العادية للأفراد.

ب)كتابة أهم ما صرح به المبحوثين.و ما تعلق دائما بالموضوع.و ذلك عن طريق تبيان العلاقة:بأبحث/مبحوث.

**مجال الدراسة:**التعرض بالدراسة إلى العائلات.في مجال محدد من الجزائر العميقة."ولاية النعامة"و هي منطقة سهبية رعوية.تقع في الناحية الجنوبية الغربية من البلاد.تبعد عن الجزائر العاصمة بستة مئة(600) كيلومتر.

وانصب الإهتمام أساسا على دراسة تجمع حميان،التجمع الذي يحتل النصف الشمالي لولاية النعامة. نحاول إبراز أهم التحديات وأهم الرهانات.التي تعيشها العائلات الموجودة في الفضاء المختار.من تطلعات للمستقبل.إنطلاقا من الرصيد التاريخي الذي مرت به كمؤسسة.من خلال الإكراهات التي فرضت عليها و/أو الفرص السانحة التي وفرت لها. عبر مسارات وظروف تاريخية أعم للمنطقة أو حتى للبلاد.

الزيارات الميدانية:لم أقيم في المنطقة بين أفراد المجتمع المدروس.و إنما كنت أتردد على المنطقة في كل صائفة.لأقيم فيها لمدة شهر أو شهرين و ذلك لمدة ست(6) سنوات.ثم بعدها كثفت من زياراتي للميدان.قصد القيام بالملاحظات.بحيث إنني لم أذهب إلى الميدان.مقيد من طرف تصور أولي مبني.من خلال تساؤلات و فرضيات محددة.و إنما كان التحديد الأوحد هو الموضوع الذي يتناول العائلات الموجودة بالمنطقة.لمعرفة أهم التغيرات التي طرأت عليها.و كذا مواجهتها لمصاعب الحياة اليومية.و ذلك بقصد معرفة الواقع إنطلاقا من إهتمام المبحوث. الأمر الذي صعب من عملية البناء. التي لم تتبلور إلا بصعوبة كبيرة. و أخذت وقتا طويلا. بالرغم من محاولة الإسراع بها. عن طريق القراءات، لكل ما يتعلق بالموضوع. إن على المستوى الوطني، الإسلامي أو حتى الغربي. و هته الزيارات المتكررة كل سنة. مكنتني من ملاحظة بعض التغيرات. التي قد لا يلاحظها حتى الذي يعيش بصفة مستمرة في المنطقة. بفعل الحياة المستمرة. و التأقلم مع الأوضاع المعاشية، بكيفية دائمة و مستمرة. فتبدو له الأمور طبيعية. و كأنها لم تتغير أو يحدث فيها أي طارئ. لأنه يتغير معها.

\* **الحقبات التي تمت دراستها:** حاولت تقسيم الفترات المدروسة. و إرجاعها إلى المعالم و المؤثرات الرئيسية التي مرت بها. فكانت مقسمة إلى فترات. كل فترة تدوم حوالي جيل واحد. و تسمح لنا بالتعرف على التغيرات التي مست الأجيال.فيما يتعلق بالحياة العائلية:

1. فترة الحروب: من الحرب العالمية الثانية إلى الحرب التحريرية: [1965/1940]،

2. فترة البناء الإشتراكي: العشرينين الأوليتين من الإستقلال الوطني: [1990/1965]،

3. فترة الأزمة و البناء الرأسمالي: من الثمانينيات إلى الالفين: [2010/1990]،

4. فترة تكريس الرأسمالية: أو الفترة المرتقبة للأحفاد. إنطلاقا من المعطيات الراهنة: [2010]

الآفاق المتاحة او المتوقعة من طرف هاته المؤسسات العائلية في المدى القريب من خلال مشاريعها:

- التكوين للقدرات البشرية الموجودة.
  - السكنات، المشاريع الاقتصادية لأفراد العائلة، سواء صفتهم كأفراد او بصفتهم عائلة واحدة ؟
- محاولة التعرف على الثابت و المتغير في المؤسسات العائلية من التجانس الى الاختلاف:تحديد الفوارق او المسافات الاجتماعية و حتى المجالية.

\* **دليل المقابلة:** لتوجيه الحوار مع "المخبر" صممت دليلاً للمقابلة. يحتوي على أهم الإهتمامات والإنشغالات. المرتبطة بموضوع وبكيفية بناء الدراسة. لم يتم تصميم هذا الدليل إلا بعد طرح الكثير من الأسئلة على بعض المخبرين. في دراسة إستطلاعية أولية مست عشرة مخبرين. مع ملاحظة التفاوت في الإهتمام من طرف المخبرين. بكل بعد من الأبعاد المدروسة. بحيث إن بعضهم قد أجاب وأطنب في بعض الإهتمامات. و شح بل و قفر عن بعض الإهتمامات الأخرى.

**دليل المقابلة:** "الهدف من وراء هذا البحث هو معرفة كيف كان يعيش أجدادنا، كيف كانوا يتزوجون، يلدون، يطلقون، يحلون مشاكلهم، يسترزقون. ثم كيف تصرفنا نحن. ثم تصرف أبناؤنا فأحفادنا من بعدنا." منطقة: - مقابلة رقم - عمر المستجوب - من أي عرش - كم من كارطة -

### \* الحقبة الأولى: (الإستعمارية).

عدد الخيام التي تمثل العرش - عدد الخيام التي كانت تتجمع مع بعضها - المجال المكاني الذي كانت تحرك فيه - فترة الإقامة- المنزل المقصود - كم يبعد عن المنزل الأول تقدير بالكيلومتر.. هل عندك فكرة على الشجرة العائلية؟ الجد الأول - الحكاية على عائلته. أو أحد الجدود أو عن والدك؟ الأصل/ جدك من أين قدم؟ كم من أولاد عنده: - عدد إخوانك - تقدير رزق جدك : من الشبعانيين - المتوسطين - المزليط - أهم النشاط الذي كان يقوم به : تربية الماشية / سبائبي آخر أذكره... نشاط الأولاد - من كان يعمل خارج العائلة:- نشاطه:- تقدير رزق والدك: من الشبعانيين - المتوسطين - او من المزليط - اهم النشاط الذي كان يقوم به: تربية الماشية / سبائبي آخر أذكره... نشاط الأولاد - من كان يعمل خارج العائلة:- نشاطه:- تقدير رزقك انت: من الشبعانيين - المتوسطين - المزليط - اهم النشاط الذي كنت تقوم به: تربية الماشية / سبائبي آخر أذكره... نشاط الأولاد - من كان يعمل خارج العائلة:- نشاطه:- تقدير رزقك ابناك: من الشبعانيين - المتوسطين - المزليط - اهم النشاطات التي يقومون بها: تربية الماشية/ سبائبي آخر أذكره... نشاط الاحفاد - من يعمل خارج العائلة:- نشاطه: -

\*كيف كان الاستهلاك والادخار في كل فترة من الفترات المشار إليها أنفا: جدك/ابوك/انت/اولادك/و احفادك.

من هم الاشخاص الذين عددوا الزوجات من عائلتك: جدك . ابوك . انت . اولادك . احفادك ؟

عموما من كان يعدد الزوجات ولماذا في نظرك؟

كيف كانت العلاقات بين افراد العائلة و بالخصوص بين الاباء و الابناء؟

. طاعة الاولاد للاباء / اهم التغيرات التي حدثت في هذا المجال؟

متى كان يحصل الفرق (مغادرة احد افراد العائلة المؤسسة العائلية)؟ . ذكر اهم الاسباب؟

ما هي أهم الأسباب التي كانت مسؤولة عن "الفراق" و ما زالت حتى الان تسبب هذا الامر؟

ما هي الأسباب الجديدة الخاصة بالوقت الحالي؟

\* ماهي مواصفات الخيمة الكبيرة (زمان)؟ و مواصفات الدار الكبيرة(الان)؟ وماذا تغير؟

\* ماهي مواصفات المرأة المثالية ؟ (المأصلة): الاخلاق/العمل/الزین/ القرابة...

\* ماهو دور: كبار القوم/القايد(اهم الامتيازات . اهم القرارات التي كان يتخذها)/المخازني/الكوراط ...

\*العائلة والازمات:كيف عاشت عائلتكم في الفترات الصعبة؟ من ناحية الرزق و الاولاد/الاستقرار او الهجرة؟ و بالخصوص في عام(الحريرة/البون) . في الفترة التحريرية . في مراكز التجميع؟ . ذكر الاوضاع المعاشة.و كذلك:(الاستهلاك و الادخار)؟ ما هي اهم المشاكل التي كانت موجودة في تلك الفترة ؟ كيف كان يفصل فيها ؟ من طرف كبار الجماعة / القايد / الحاكم / العدالة/ اطراف اخرى؟ كيف كانت عمليات التضامن من طرف العائلات و القرابة في الفترات الصعبة؟ هل تتذكر سنين كانت فيها المجاعة او الاوبئة؟ ما هي اهم الخسائر في الارواح وفي المال؟ ما هي اهم فترة حققت فيها العائلة نجاحا من ناحية " الرزق و المكانة"؟

الارث:كيف تم تقسيم الارث المتحصل عليه من جدك:على ابيك/عمامك/عماتك؟ كيف تم تقسيم الارث المتحصل عليه من طرف والدك: عليك انت وعلى اخونك واخواتك؟ هل الارث الذي تحصلت عليه ساعدك على تنمية الثروة التي تملكها بكيفية كبيرة/شوية/لم يكن للارث أي تأثير؟ تقدير الارث بالنسبة للثروة التي نمتها؟ الدين:(الشعبي والرسمي) ما هي الزاوية/المرابطين اللي كانت العائلة او العرش يخدمهم؟ - متى كانوا يزوروكم - كم من مرة في العام - هل كان العرش و العائلة تمدهم باموال كافية/ مساعدات رمزية ...؟ ما هي الفائدة التي كانوا يقدمونها للعائلة او للعرش؟

الحج: كم كان عدد الحجاج في العرش؟ . في عهد جدك . والدك . و الان(حاجين و حاجات).  
الفقر:كيف كان يعيش المزاليط؟ كيف كان يتم مساعدتهم؟ عن طريق الزكاة فقط؟ يوفر لهم العمل كراعة؟ يمنحون بعض رؤوس الماشية؟ آخر اذكره - ما هو الفرق بين فقراء زمان و فقراء هذا الوقت؟ ما هي الاطراف التي تساعد الفقراء؟ مساعدات من طرف الاهل و الاقارب/مساعدات من طرف الدولة/ مساعدات من طرف جمعيات خيرية/اطراف اخرى اذكرها: —.

البيئة:كيف كانت البيئة تؤثر في تلك الفترة ايجابيا او سلبيا/مقارنة بالسنوات الاخيرة؟  
في الحقبة الاستعمارية هل كنتم تعلقوا الماشية؟  
التضامن:متى يكون التضامن قوي داخل العائلة الواحدة بين العائلات القريبة و في العرش: . في بعض المناسبات:زواج/مرض/ او حينما تطلب منكم المساعدة؟  
السياسة:الاهل هل كانوا من . القياد/المخازنية/الكورطة/الشاوش/مقدم...في العهد(الاستعماري) اما في عهد (الاستقلال):مناصب على المستوى المحلي/الولائي/الوطني/مجرد منخرطين/بعيدين على كل نشاط سياسي.  
الرياضة:سباق الخيل في العهد الاستعماري كيف كان يحضر: . كم من مرة في السنة؟ باي مناسبة؟ ما هي مختلف الانواع:(سباق/شفان/...) ما هي مستويات التكريم؟ ما هي اهم العائلات الموجودة في العرش و التي كانت تشارك في هاته السباقات؟ ما هي انعكاسات هاته المشاركات من الناحية الرمزية؟

### في فترة الإستقلال:

\* الفترة الإشتراكية:

. متى دخلتم الى المدينة- كل العائلة دخلت او قسمت - بقوا في العرب(الخيمة ) من هم - و من الذين دخلوا الى المدينة- متى دخل كل افراد العائلة الى المدينة؟ - من هم ابناء العائلة الذين استفادوا من تعليم عالي:عدد ذكر

-:اناث:- ماهي النشاطات الجديدة التي مارسها والدك - أنت - و ابناؤك بعد الاستقلال - تغيرت ام بقت هي ذاتها..  
عدد البنات او نساء الابناء الاتي تعمون خارج البيت: - في التعليم - الادارة - عما آخر - اعمال حرة - .  
عائلتك في هاته الفترة(الاشتراكية عهد بومدية و الشاذلي): كيف تصنفها: من عائلة الشبعانيين . المتوسطين .  
المزاليط .. هل حققت صعودا او حسنت من وضعيتها - ام انها تراجعت في هاته الفترة ؟ - من حيث الاستهلاك -  
الادخار .. العقارات التي تحصلت عليها العائلة في هاته الفترة: . عدد الاحواش - عدد السيارات: شاحنات ( نفعية  
( سيارات (سياحية)المداخيل هل كانت كافية لتغطيات متطلبات الفترة؟

ماهي اهم المشاكل التي كانت موجودة في تلك الفترة ؟

ماهي اهم الامور التي حققتها و استفادت منها العائلة في تلك الفترة - سكن - عمل الاولاد - دراسة الاولاد -  
الاستفادة من الطب المجاني - آخر ادخره : — .

\* فترة الازمة الامنية.(بعد الشاذلي):

تأثير هاته الفترة على المال(تربية الماشية) - نقص التحرك من مكان الى آخر.. ضياع المال - تناقص النشاط  
التجاري صعوبة التنقل - الخوف على الابناء و تنقلهم من مكان لآخر - هل هناك خسائر كانت بسبب الازمة ؟  
(او تاثيرات سلبية او ايجابية للازمة) ما هي اذكراها ..

في هاته الفترة حققت العائلة صعودا/ نزولا او بقت كما كانت ؟ كيف تعاملت العائلة مع الازمة ؟ .. ما هي  
الاستراتيجيات المعتمدة من طرف العائلة للخروج من الازمة: - الاعتماد على الذات .. على العلاقات القرابية..  
و/او ما يوجد في المحيط من مؤسسات حكومية او غير حكومية...\*

الفترة الحالية.(بوتقلية):

هل اولادك المتزوجين يعيشون معك او هم فارقين؟ قريبين منك في السكن او بعيدين عنك؟ هل يؤدون نفس العمل  
الذي تقوم به. ام يمارسون عمل آخر؟ هل يوجد تعاون بينكم. او ان كل واحد يدبر راسه؟ من يساعد من؟  
ما هي الامور التي استفادت منها العائلة من طرف الدولة؟

. التعليم: الى أي مدى . ثانوي . جامعي . تكوين مهني بسيط . عالي - آخر —

. السكن: اجتماعي تساهمي . تطوري . اشكال اخرى - لم تستفد العائلة من سكنات الدولة -

. فلاحه: عدد افراد العائلة المستفيدين من: . دعم - قرض - آخر —

. الصناعة: عدد افراد العائلة المستفيدين من: . دعم - قرض - آخر ..

. العمل: عمل في مؤسسات الدولة واداراتها . عقد ما قبل التشغيل . الشبكة الاجتماعية . آخر اذكروه . البطالة.

\* كم تقدر ثروة عائلتك بالرؤوس اغنام(جدك/ابوك/انت/اولادك). اوتقدير الثروة بالدينار سنويا...\*

كم هو عدد افراد عائلتك الذين تنفق عليهم؟

ما هي اهم المشاريع التي تدخر لها و تتوي انجازها: . بناء مسكن . شراء سيارة/ شاحنة . تزويج الاولاد - شيء  
لآخر اذكروه: —.الفرق بين نساء بكري و نساء اليوم: اولاد بكري و اولاد اليوم العازبات اللي باروا كيبف يمكن  
التعامل معهن . —.

السكن:هل كان يطرح مشكل السكن في فترة الاستعمار؟ لماذا ؟ هل يطرح الان السكن مشكل بالنسبة لعائلتك؟ .

الذيق/ يريد الاولاد الانفصال/ ما هو عدد الاولاد الذين هم في حاجة الى سكن مسقبلا و لا يملكونه حاليا؟

العدالة: هل تقاضيت او تقاضى احد افراد عائلتك؟

ما هو تقييمك للعدالة بعد هاته التجربة؟ وما رايك في قانون الاسرة الجديد؟

اهم الآفات الاجتماعية: السرقة/المخدرات/الخمير ...

الاخلاق: ماهي اهم الامور التي تغيرت بين زمان و اليوم . تربية الابناء الطاعة / الاستقلالية المحافظة على القيم . الكرم الشرف/مساعدة/تضامن.

المشاكل: اذكر اهم المشاكل التي تعاني منها العائلات حاليا: تعليم/تكوين/العمل/السكن/الزواج/الطلاق/المعيشة/الفقر/التهميش/آخر: .. كيف يمكن حلها او التخفيف من شدتها: الاعتماد على الدولة . الاعتماد على امكانيات

العائلة . الاعتماد على الاهل و الاقارب. آخر اذكره: ..و ماهي اهتماماتك فيما يخص العائلة ؟

التعليم/العمل/الكنة. آخر اذكره: .. بمن: الاولاد: هل يساهم الاولاد في خدمة العائلة/الفرق بين المتعلمين/الغير متعلمين ذكور/ اناث. الاولاد هم الآن اكثر استقلالية او اكثر خضوعا للعائلة. افراد العائلة الموجودون بولايات اخرى(سكن/عمل) او بالخارج . الاولاد الذين استفادوا من التدعيم الفلاحي . التدعيم السكني . انشاء مؤسسات صغيرة. دعم لقرض.

التضامن: داخل العائلة الواحدة: دائم - بعض المناسبات ما هي؟ (مرض) آخر اذكره: - تعاون بين الاقارب - متى يتم تفعيل الشبكة القرابية: وقت الصعوبات . وقت الحاجة لمساعدة الاهل و الاقارب. يتبادل فيها الاخذ و العطاء ام

ان العائلات الميسورة هي التي تقوم بالمساعدة و من طرف واحد دون انتظار المقال؟

التغيرات الحاصلة: في النظم السياسية: كولونيالي/ اشتراكي/ رأسمالي. مدى انعكاسها و تاثيرها على العائلة؟

من حيث التعليم السكن الحرفة الممتهنة دور و مكانة المرأة...

\* نلاحظ أن دليل المقابلة. كأنه بمثابة الدليل و العون على طرح الأسئلة و جلب المعلومات. و إذا ما تتبعنا المقابلات التي أنجزت في الميدان. يبدو لنا جليا الإختلاف الواضح فيما يتعلق بطول أو قصر المقابلة. و كل هته الإختلافات مردها إلى المخبرين. و كنت أقدم إلى الإستجواب بقولي: "هدف هذا الإستجواب هو معرفة كيف كان يعيش أجدادنا. و كيف عشنا نحن. و كيف يعيش أبناؤنا ثم أحفادنا. كيف نتزوج، ننجب، نعمل، نواجه المشاكل. و ما هي طموحات كل جيل، إمكانيته في بناء مؤسسة عائلية محترمة، علاقاته مع الأهل و الأقارب..."

هناك من المخبرين من يطنب في مسألة و يقتضب في أخرى. و منهم من يوجز في حديثه. و منه يتضح لنا عدم التوازن بين المخبرين. في ما يخص المساحة المخصصة لتعبير كل مخبر. المخبر ليس مطالب بالخوض في الحياة الجماعية ككل. و إنما نبحت عن مخبر يطلعنا على الشؤون الداخلية للعائلة. عبر مسارها السوسيو. تاريخي لأطول فترة زمنية ممكنة.

محاور الدراسة: محور البيئة: تأثير الجفاف، التصحر، حماية الأرض من طرف وكالة السهوب، الرؤية الإستشراافية. و ما تنوي العائلات من تحقيقه. بالنظر إلى الأصل، الواقع و الآمال.

المحور الإجتماعي: تكوين العائلة، طرق البناء، الكثافة الديمغرافية: الإنجاب، الوفيات، الإنتماء القبلي، التضامن.

محور العائلة: الأقارب، دراسة الأبناء و تنشئتهم. من الجد، الأب، فالمستجوب (بفتح الواو)، أبناءه و أحفاده: الصحة، السكن، مساعدات الدولة، مواصفات المرأة المثالية. الدين: الزوايا، الحج، مواصفات الخيمة الكبيرة. برصة القيم: المتغير

منها و الثابت.النزاعات و الخلافات،العدالة،جماعة الكبار،كيفية توزيع التركة،التكفل بالأقارب المعوزين، مساعدات الدولة و أهم الفرص المتاحة:عمل،سكن،تدعيم زراعة أو صناعة.

**المحور الإقتصادي:**الشغل و النشاط و البطالة و عمل المرأة.المستوى المعاشي للعائلة و الرزق الذي هو بحوزة المستجوب.الميزانية:الإستهلاك والدخل و الفقر أو ما يسميه أصحاب المنطقة "بالرزق.

**المحور السياسي:**تمثيل محلي،ولائي،وطني،علاقة العائلة بالدولة(مساعدات).الرياضة الممارسة في المنطقة.

**6. صعوبات البحث:**

إن الباحث هو أول مستهلك للبحوث. و انطلاقاً من هته الحقيقة. حاولت أن أجمع الأدبيات التي تطرقت إلى الإجماع العائلي والأسري. إن على المستوى الجزائري أو الإجماع العائلي الإسلامي، أو الإجماع الأسري الغربي. و بالنظر إلى الكم الكبير من البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة. فإن ذلك كان مصدر ثراء ولكن في نفس الوقت مصدر تشتت وضياع للوقت. بحيث إن هته القراءات دامت قرابة الخمس سنوات. و إن مكنتني من التأكد من سبق في هذا الطرح والتفرد به، في حدود ما قرأته. إلا أنها أخذت الوقت الكبير. و جعلتني أمام كم كبير، قد صرفت عليه الجهد والوقت. ثم اضطرت إلى إعتبره مجرد مدخل للدراسة. وكان من الممكن أن يكون كل الدراسة. أي أن تقتصر الدراسة على التعمق في علم الإجماع المقارن. كما هو في الفضاءات الثلاث المذكورة آنفاً. و أصبح هذا الثراء صعوبة في حد ذاته. ما الإشارة إليها. و ما يمكن إلغاؤه. فالإختيار كان صعباً.

الصعوبة الثانية تمثلت في جمع المعطيات من الميدان. و هو ما صرف قرابة السنتين في محاولة التحايل على الميدان، من أجل جمع المعطيات. التي كان في حاجة إليها التصور الأولي للموضوع. و الذي إنطلق من الممارس السوسيولوجي. الذي بنى موضوعه انطلاقاً من الأدبيات المجموعة. و الملاحظات التي قام بتجميعها، طيلة أداءه للبحث السابق الذي قام به و المشار إليه آنفاً. وقد تم إعداد إستمارة الإستبيان. المشار إليها في الفصل المنهجي. و التي تغطي المحاور المستفسر عنها. وفق الإشكالية والفرضيات المبينة في نفس الفصل. و لكن المخبرين إسترسلوا في بعض المعلومات التي سؤلوا عنها و أعرضوا عن الكثير. الأمر الذي اضطرت الباحث إلى تسجيل ما يدلي به المخبر. عن مختلف الأجيال التي عايشها. أو حتى تلك التي سمع بها عن طريق الآباء والأجداد. ومنه نلاحظ أن هذا البحث أخذ منعطفاً اتسم بعلم الإناسة: "العلم الذي يوجد عند المخبر". أكثر من علم الإجماع: "العلم الذي يريد عالم الإجماع الحصول عليه".

كان من الممكن توزيع الإستمارة على رؤساء الأسر من الجيل الثاني، الذي يلي الجيل المبحوث. لجمع جل المعطيات المراد معرفتها، من خلال الأسئلة المبينة في إستمارة المقابلة. و لكنني أصرت على إستجواب هذا الجيل. الذي يمكننا من الإطلاع على الأجيال السالفة. بل ويعرض علينا رؤيته والمعنى الذي ينطلق منه و يفسر به الأشياء. و إن إستدعى ذلك مجارته و أخذ ظروفه الصحية بعين الاعتبار. ثم إن الجيل المستجوب هو في طور الإنقراض. وقد علمت بوفاة إثنين من أهم المستجوبين. و أشعر أنني سجلت معلومات كانت تندثر بدون شك دون القيام بهذا العمل. و هي إذن مساهمة في حفظ الذاكرة الجماعية. إلى جانب ما تدلي به عن أحوال و أوضاع لم نكن نعلم عنها شيء. لولا تأدية هته المهمة العلمية.

وبالنظر إلى الجهد المبذول في بناء هذا الموضوع. يمكن جمع المعلومات من الأجيال الحالية. و في فضاءات مكانية مختلفة. ثم إجراء دراسة مقارنة بين هته الفضاءات المكانية والزمانية المختلفة. و كل ذلك يمكن أن يصب في فقه هذا الموضوع بكيفية أشمل. و أعتقد رغم الصعوبات التي واجهتها هته الدراسة، أنها كانت لبنة متواضعة. توضع لتتوير درب معرفة التجمع العائلي في المجتمع الجزائري. بل و قد أعطانا صورة حتى عن التجمع العائلي. و أهم الإشكاليات المطروحة على هذا التجمع في الدول الإسلامية والغربية وعموم الجزائر.

**صعوبة التحكم في الموضوع:** إن بناء الموضوع كان من الصعب بمكان. وبالخصوص إذا ما حاول الباحث التجرد مما هو من وراء العمل العلمي من شهادة. و كذلك من إعتبر الوقت أو الزمن الذي يجب أن يحصل على اللقب العلمي. و انصب اهتمامه كله على فقه الموضوع بكيفية قريبة من الواقع. فسوف يعدد محاولات. و يكثر من قراءاته. و

يطيل مدة ملاحظاته. الأمر الذي يبين له جليا تعقد الموضوع. وكلما حاول بناءه بشكل معين. تراء له أن هذا البناء دون فهم الواقع. و منه التطويل في مدة البحث. و لعله يصل إلى القناعة. بأن هذا العناء كله. سوف يؤدي به إلى مجانية الواقع. الذي حاول أن يصل إليه. لا يمكن بأي حال. تسليط الضوء على كل الجوانب التي تهم المؤسسة العائلية. لتثعب الإهتمامات والأولويات التي هي في تغير دائم. حسب كل عائلة. وحسب الظرف الذي تمر به. و المرحلة التطويرية التي تعرفها.

فقد تعمل العائلة على إبقاء الأسر مجتمعة. و توفر عوامل التجمع العائلي: من توفير المسكن الواسع. إلى إحاطة أعضاء الأسر بالرعاية الكافية. و قد تعمل العائلة على إبعاد بعض الأسر من التجمع العائلي. بل و تسعى لتوفير الظروف المساعدة و الملائمة، على عملية الإنتشار في المجال. ناهيك عن بعض الأسر التي تضطر إلى مغادرة البيت العائلي. بسبب العمل البعيد عن البيت العائلي. أو بسبب الحصول على سكن. و لو كان هذا السكن بنفس المدينة. كما أنه تصعب المعرفة للعائلات في الجزائر. و ذلك لصعوبة نزع "السترة" أو "الحجاب" من طرف أهل العائلة، من أمام أي باحث. و هذا ما خلصت إليه. من خلال الرغبة الجامحة من طرفي. في محاولة إسقاط المزيّد من المعلومات. التي كانت تصطدم في بعض الأحيان. حتى من تعطل النطق. بحيث يتوقف المخاطب عن الكلام. أو أنه يغير مجرى الحديث. و الخوض في كلام جانبي. أو القيام بأي شكل من التعبير. كالقيام إن كان جالسا. أو إستدارته. أي القيام بكل ما يفهم عدم الرغبة في الخوض في إنتزاع السترة عنه و عن عائلته.

### خلاصة الفصل النهجي:

يمكن القول بأن الفصل المنهجي مكثني أولا من الإشارة الى موانع الفهم. التي بمقتضاها يتحرر الباحث من الأفكار المسبقة. و السير وراء ما قد قيل. فيمنع الباحث من التجديد و الإبتكار. فهو ينساق وراء ما قد روج له في سوق من الأفكار المتداولة للموضوع المدروس. و منه فقد تم رفض وجود عائلة جزائرية واحدة متجانسة. إذ يوجد واقع متعدد. رفض تضخيم البعد التفسيري انطلاقا من النوع. الذي يرى أن الإناث مهيمن عليهن و الذكور مسيطرون، رفض القول بأن العائلة هي قضية تهم المرأة. بالدرجة الأولى و تهميش الذكور من هته المؤسسة. و منه تم الإنطلاق من إشكالية مغايرة مؤداها التساؤل عن واقع العائلات الجزائرية، هل هي عائلات: محافظة، لا تاريخية، أو عصرية، أو أن هناك واقع ذو خصوصية، ينتج المعنى من الداخل. و في أي اتجاه؟

تكرس العائلات العيش في واقع مركب. و هي تتفاعل مع محيطها. كيف تتعامل مع محيطها. و كيف تتجنب الاكراهات و تستغل الفرص المتاحة. فهل تبقى على الموروث الثقافي وأبعاده الروحية. أم تتبنى المنطلقات الغربية. أو تقوم بتركيب من خلال المجال المكاني و السياق التاريخي. وارتكزت الدراسة على فرضيات مؤداها أن العائلات الجزائرية تسير وفق آلية متواترة و غير متجددة مع حدوث قطائع آلية. تعتمد الإلتباع المرضي للغير. فهل نتمكن من الدخول في التاريخ. ما هي العقلانيات التي يستند إليها الفعل العائلي. الافتراض ينصب على ما تحمله كل عائلة من ثقل مادي ورمزي عبر مسار تاريخها الحياتي (سبب داخلي). و ما يتوفر من إمكانيات سانحة و اكراهات و ضغوطات. ثم ما يعود إلى الظرف الشامل العام (السبب الخارجي). اغتنام الفرص و تجنب الاكراهات. ثم تبيان المنهجية المتبعة: إلتباع حلقة الحياة العائلية. أي تتبع حركية الأجيال. اعتماد النظرة الكلية الشاملة. اعتماد النظرية الإنشائية و علم الإناسة. باستعمال الملاحظة بالمشاركة. والاعتماد على مخبرين لهم تجربة و دراية بالمسار العائلي الخاص بهم. الانطلاق من الملاحظة للوصول إلى التفكير. التأسيس إلى شبكة قرائية لرفض ثبات المفاهيم. واتباع



تسلسل منطقي للدراسة. يعتمد على الخيط الموجه للبحث و الموحد له. و المتمثل فيما سميتة: **بالفكرة القاطرة للبحث**. التي تمكننا من الوقوف على العائلات الجزائرية، لا بد من معرفة أهم التحديات و أهم الرهانات، التي تواجه العائلات. ثم معرفة المعنى المنتج من طرف هته المؤسسات العائلية:

**التحديات:** من إقحام المرأة خارج الأوصار: انطلاقا من تدريس الأنثى و عملها سواء كانت عازبة أو متزوجة. مروراً بصعوبة إعادة إنتاج العائلة لذاتها. لعجزها عن إدماج طاقاتها البشرية في سوق الزواج و بالخصوص الإناث. التي تم إقصاء فئة هامة منهن من سوق الزواج. و صارت عنوستهن من أهم التحديات المفروضة على سكان المنطقة. إلى صعوبة إدماج أفراد العائلة في سوق العمل. و إخراجهم من دائرة التهميش التي تنزع إلى الإتساع. و ما تفرزه من انحرافات: سرقات و سطو على المنازل و تناول المخدرات و/أو المتاجرة فيها...

**الرهانات:** تغييرات أصابت دائرة الأنثى. المرأة "الاجنسية" (إبليس) ذكر و أنثى في نفس الوقت. نموذج السلطة النمطي. و الصراع على السلطة. و من ثم تغير في قواعد التنشئة الاجتماعية: امرأة مطيعة تابعة أو امرأة مواطنة. قصور العائلات عن إعادة إنتاجها: تزويج إناثها، السكن، الديمغرافية: إكثار أو تقليل من أفراد العائلة. القبيلة مؤسسة ذكورية. لم تعد العائلة تعتمد عليها و لا حتى على الدولة المسعفة. كيف تتم عمليات إدراك المحيط. بعرقلة التعدد، فلقد عززنا الذكورية و نحن نريد تعزيز النزعة الأنثوية بمنعنا للتعدد. إذ أصبح عرض النساء أكثر من الطلب عليهن.

**المعنى:** إنتاج المعنى الداخلي عرف تغييرات معتبرة. و هذا ما نلاحظه من خلال المعنى المعبر عنه لدى الأجيال المدروسة. و تغيرت المفاهيم بالنسبة للعائلة و الأسرة. و كذلك لمؤسسة الزواج و ما ينتج عنها من: تعليم الذكور و الإناث، و تغيير المهنة المهيمنة على المجال المدروس إلى مهن متعددة، كما تغيرت النظرة إلى سلطة الآباء.

\* **إعتمدت الدراسة على حاملين أساسيين:**

(1) - **حامل الوقت أو الزمن:** و هو ما تم الإرتكاز عليه من خلال استجواب المخبرين الذين عايشوا خمسة (05) أجيال: جيل الأجداد و جيل الآباء و جيلهم ثم جيل الأبناء ثم الاحفاد. و منهم من كانت ذاكرته تحمل من جيلين إلى خمسة أجيال في الذاكرة من مسار الاجداد. و منهم من تعدت الخمس أجيال. حال المخبر 'عبد الجبار'.

(2) - **حامل المجال المكاني:** و لو أنه اقتصر على تجمع قبلي واحد: 'حميان'، الذي يضم 14 قبيلة تحتل شمال ولاية النعامة. و تزيد المساحة المحتلة عن نصف تراب الولاية. و فيها فضاءات مختلفة: مدن كبيرة (مشرية، النعامة) متوسطة (البيوض) صغيرة (مكمن بن عمار). و مجالا واسعا و رحبا يضم التجمع البدوي. و محاولة المقارنة بين هته الفضاءات المختلفة. تقدر مساحة ولاية النعامة ب: 20081 كلم<sup>2</sup>. و المساحة المحتلة من طرف تجمع "حميان" تقدر بما يزيد عن عشر آلاف، 10.000 كلم<sup>2</sup>.

فالحاملين ساعدا على تسجيل التغيرات الحاصلة في الزمان و المكان. من خلال اعتماد شبكة قرائية إرتكزت على الفكرة القاطرة. التي تحاول فهم أهم التحديات و الرهانات التي تواجه العائلات. و ما هو المعنى المنتج أو المعتمد من طرف هته العائلات لمواجهة الإكراهات أو إغتنام الفرص السانحة الموجودة في المحيط.

## الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

\* ملاحظة منهجية: بالنسبة للتمهيش و بالنظر لاعتمادى على مرجع واحد. و تفاديا لتكرار التمهيش. فاكثفت بالإشارة الى رقم الصفحة. كلما دعت الضرورة لذلك في النص ذاته.

**تمهيد:**

البحث عن الدراسات السابقة سواء كانت نظرية أو ميدانية. و التي استغرقت وقتا طويلا. إتضح لي من خلالها أن المؤسسات العائلية هي مؤسسات ذات بعد ثقافي بالدرجة الأولى. فالثقافة هي التي تنتج المعنى. فتزود المؤسسات العائلية بالبنية الثقافية السائدة في مجتمع ما. كما أن المؤسسات العائلية، و في تفاعلها مع هذا البعد الثقافي، فهي تتبنى جل ما يوجد في الثقافة السائدة. و لكنها في نفس الوقت تنتج، كمؤسسات إجتماعية قاعدية، الفعل الثقافي. أو ما سميناه بإنتاج المعنى الذي أنشئ. و هو عبارة عن التراكم الثقافي الحضاري. الذي يوجد في مجتمع ما. مع الفعل والتفاعل الذي تقوم به المؤسسات الاجتماعية، وعلى رأسها المؤسسات العائلية. التي تقوم بالفعل الانشائي والتجديدي للثقافة. وتبين لي أنه بالإمكان أن نصنف المجموعات الثقافية إلى أربع مجموعات:

أولا: الأسر الغربية، ثانيا: أسر العالم الثالث، ثالثا: أسر إسلامية، ورابعا: عائلات/أسر جزائرية.

هذا الفصل الثاني، الذي يهتم بالدراسات السابقة. يمكننا من الإجابة على أول إشكالية مطروحة في هذا العمل. و المتمثلة في مناقشة من يرى بأن العائلات/الأسر في العالم الإسلامي لا تبلى ولا تتقدم و هي مؤسسات: "لا تاريخية". كما يسمح لنا بالإجابة على أول فرضية. و التي اعتبرت إن إشكاليات العائلات/الأسر الجزائرية تتقاطع مع مثيلاتها من الأسر التي تعيش في كل من الدول:

. السائرة بطريق النمو، باعتبار أن عائلتنا تعيش مشاكل التنمية. و تمر بنفس الوضعية الإقتصادية المتردية.

. الإسلامية، باعتبار البعد الديني المشترك، الذي يفرض طرح قضايا مشتركة.

. الغربية، باعتبار أننا نعيش في عالم معولم شمولي مهيم، بل يعتبر النموذج الغربي النموذج المثالي.

والبحث عن الدراسات السابقة أفضى إلى دراسة مقارنة للمجتمعات العائلية في الفضاءات الأربع المتفاعلة مع بعضها. سواء كان على المستوى الغربي و الأوروبي على وجه التحديد. الذي يمكن إعتباره النموذج المهيم او المثالي عند بعض العائلات. أو على مستوى العالم الثالث الذي ننتمي إليه على المستوى الإقتصادي على الأقل. أو على المستوى الإسلامي الذي ننتمي إليه حضاريا وثقافيا. أو على المستوى المغربي على وجه التحديد. والتي تعتبر دائرة ذيقة أكثر من الدوائر الأخرى السابقة. و التي لها الجذور المعرفية و كذا المسارات التاريخية و الحضارية و الثقافية المتشابهة. ثم الغوص في الخصوصية الجزائرية. كلها مقدمات معرفية ضرورية. تسمح بالغوص في البحث الميداني. الذي انعكف على معرفة العائلات الجزائرية في فضاء جغرافي محدد. في المجال المسمى (ولاية النعامة).

إخراج هذا الجهد المبذول من طرف كل باحث إلى السطح مرة أخرى. و محالة وضعه في جهد جماعي. أي مجموعة من الباحثين الذين حاولوا أن يسلطوا الضوء على التجمع العائلي بصفة فردية. و رفع تلك المساهمة على مستوى الباحثين، أي مستوى جماعي في فضاء بعينه: إما الفضاء الإسلامي أو الغربي أو الفضاء الداخلي المحصور في الجزائر. و منه يصير جهدا جماعيا في فقه الاجتماع العائلي في الفضاءات المدروسة. و التركيز على أهم الإشكاليات المطروحة من طرف الباحثين. فهي إذن عملية إخراج المجهود الفردي إلى دائرة المجهود الجماعي في الفضاء المدروس. ومنه التأسيس إلى فهم الاجتماع العائلي.

بالرغم من أنني تصفحت بعض الأطروحات التي تم إنجازها على التجمع العائلي في الجزائر أو في فرنسا. إلا أنني لم أشأ أن أثقل هته الدراسة بمزيد من الأدبيات. التي لا تزيد في توضيح الإشكاليات المطروحة عن تلك المتوصل إليها.

بعد الإطلاع على الأدبيات المنتجة في الحقول الإسلامية والغربية و كذلك على مستوى الجزائر. إتضح لي وفي حدود ما اطلعت عليه. أن الطرح المعتمد من طرفي، بمحاولة التعرف على أهم التحديات و الرهانات و المعنى المنتج من طرف المؤسسات العائلية، هو طرح جديد. يحاول فقه التجمع العائلي في مسار حلقاته الحياتية. و ما يتعرض له من اكراهات وفرص سانحة. إن على مستوى بنيته الداخلية او في العلاقة التي يجب أن يبرمها مع المؤسسات التي تتقاطع مع المؤسسة العائلية في الإهتمامات، الأدوار، والوظائف. وتدخل في التعامل مع أفراد المؤسسات العائلية. سواء كانت مؤسسات تعليمية، تربوية، اقتصادية، سياسية، ثقافية و ما إليها من نشاطات تدخل المؤسسات العائلية معها في تفاعل.

## 1. الأسر الغربية:

الدراسة الأولى التي اعتمدها هي الدراسة التي قام بها "روجي جارودي"<sup>1</sup>: لا يستطيع الطفل ان يعيش حياة مستقلة.فهو تابع لأمه.و يجعل من أمه تابعة له.و من ثم كان تقسيم العمل الاجتماعي.الذي يمنح للنساء العالم الداخلي و المكوث في البيت.و قد صنفت النساء بانهن غير منتجات.بخلاف الرجال الذين يساهمون في التنمية و التطور.ص.28 فكل المناصب القيادية هي حكر على الذكور:من السياسة مرورا بالجيش و الى الثقافة.بما فيها القيم المهيمنة و بالخصوص قيم 'الرجولة'.من قوة،عنف و النجاح المتحصل عليه.بالاختصار على الضعيف.سواء في الحرب أو الاقتصاد او السلطة و الوصول الى المجد من خلال الغلبة و سحق الخصم. و منه تعارض عالمين:عالم خارجي،عمومي ذكوري أين تهيمن القوة.و عالم داخلي،منزلي،نسوي اين تسود الخدمات.ص.29 بينما ترى "سيمون بوفوار". بأنه "لا توجد كطبيعة' و لا 'مهية' أو انية للمرأة. فالمرأة مثل الرجل لها تاريخ. و أننا لا نزداد امرأة. و لكننا نصير امرأة. ص.50 أما "لويز ميشال". فترى أن العامل الكادح هو في وضعية العبيد. و الاكثر عبودية من الكل هي امرأة العامل الكادح. و كلما صعدنا في السلم الاجتماعي. كلما كانت المرأة اقل استغلالا. و لو أن المرأة هي بمثابة الاسود بالنسبة للرجل الابيض.ص.53

"تعتبر النساء آخر مستعمرة الرجل".و أننا مستعمرين من طرف ذواتنا عن طريق الاغتراب.الذي يساهم فيه النسق التربوي المؤسس على التنافس،السلطة و السلمية و الانتاجية.و لا يؤكد إلا على قوة الانتاج و العمل. لذلك ترى سيمون بوفوار أن العتوه هو بمثابة الملح الذي يمنع فساد العقل.و تنادي 'فلنكن عقلانيين ونطالب بالمستحيل'.و ترى ان النساء يعانين من 'الهيمنة الاكثر شمولية'.فهن مستغلات مثل العمال المستعمرين في دول العالم الثالث.يعتبرن قاصرات مثل الاطفال.و منه فإنهن يجمعن في حوصلة كل أشكال الهيمنة.لذا تستدعي كل اشكال المقاومة و الكفاح.التي تستعملها الفئات المهيمن عليها.من صراع طبقي بالنسبة للكادحين.كفاح التحرر بالنسبة للمستعمرين.رفع كل اشكال الاغتراب على الاطفال و الشباب. ص.67 فهن مطالبات برفع كل اشكال الاغتراب المعروفة.و النساء مازلن بعيديات.و لم يتمكن من تهيئة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية.مهما كانت وضعيتهن الاقتصادية. من أن تكون لهن 'حرية الاختيار في أن يصبحن امهات أم لا'. ص.68 و الجزء المرئي من الجبل الجليدي هو:منع الحمل و الاجهاض، حينما تفشل وسائل منع الحمل.و العمق الغير مرئي هو تحرر المرأة (1).و كذلك تغيير العلاقة رجل/مرأة.عمل المرأة في المنزل.(1-2-3).

عزوبية الرهبان ليس لها أي اساس في الانجيل.و انما كانت قد أسست من القرن الرابع الميلادي الى القرن الرابع عشر.و ذلك بغرض الاحتفاظ بملكية الاراضي من طرف الكنيسة.و حتى لا تتلاشى عن طريق عمليات الارث والتوريث للأولاد. ص.22

فالدراسة التي قام بها:روجي جارودي،تبين لنا بجلاء النظرة النسوانية النضالية.التي تنطلق من كون المرأة هي وضعية المهيمن عليه. حتى أكثر من العمال الكادحين أو الشعوب المستعمرة. ولا بد من تغيير الوضعية وتحقيق حرية المرأة. فيبين لنا الإيديولوجية النسوانية. التي تطالب في "الجنون بالمطالبة". مطالبة "الغير معقول"، كما عبرت عنه رائدات النزعة النسوانية، لنيل المعقول. فهي نزعة مطلبية بامتياز. للخروج من النزعة الذكورية والدخول في النزعة النسوانية.

<sup>1</sup> - Roger GARAUDY. Pour l'avènement de la femme, 'Albin Michel', paris ,1980.

الدراسة التي قام بها: "لويس روسل"، يبين لنا في (الأسرة الغير مؤكدة)، تغيير الأسر في أوروبا من التقليدي إلى الحديث. المرأة كانت وسيلة للتبادل بين العائلات و التصاهر. و لم تكن تتزوج و إنما يتم تزويجها. وأن الأسرة كانت مؤسسة. أي أن أفرادها مبرمجون من طرف الأسرة و المجتمع. من خلال القيم التي يحملونها. و أن هناك قهر وضبط للسلوكات من طرف الأسرة لأعضائها. ومنه قداسة المعايير الإجتماعية. عن طريق التنشئة التي كانت تقوم بها الأسرة بصفة مألوفة وغير واعية. فالأسرة موجهة لإعادة الماضي. محكومين من طرف ذاكرة جماعية. والرهان القائم أن يقبل كل طرف المعايير المشتركة. والاعتراف بالشرعية التي توقع العقوبة المثالية على كل مخالف للمعايير .

الأسرة الحديثة أصبح الفرد فيها، و ليس الجماعة، الذي يحتل الواجهة. ولا يجد المجتمع شرعيته إلا من خلال الدور الذي يلعبه في حماية المواطنين. وصار الفرد يبحث عن تلبية رغباته اللامتناهية. و كبرت الآمال المرتقبة لتحقيقها من طرف الفرد. والهدف صار كيف نحقق السعادة لأعضاء الأسرة: الزوج، الزوجة و الأولاد. لا مجرد العيش معا. وصار النجاح الاجتماعي يمثل الغاية القصوى من الحياة. المجتمع الحديث صار يسير حسب قاعدة الكفاءة. ما دام الزوج والزوجة متساويين. فهذا أدى إلى تراجع المؤسسة الزوجية. و يشتركان في السلطة. فإن الأولاد الطبيعيين أو الغير طبيعيين فقدت معناها العلمي.

القوانين في الغرب تتغير بتغير الاخلاق و ظروف المعيشة و التطور الذي يمر به المجتمع. بينما قوانين الأسرة عندنا على وجه الخصوص، تتغير لتساير التطور العالمي الذي يحدث في الغرب بالدرجة الاولى. و لم يكن بدافع داخلي.

**الدراسة الثانية التي اعتمدها هي دراسة للويس روسل:** <sup>1</sup>حدث الكاتب 'لويس روسل' عن الاسرة الغير مؤكدة. و يوضح سيرورة الاسرة في اوربوا. و التغيرات التي حدثت من الاسرة التقليدية الى الاسرة الحديثة. الى مظاهر العزوف عن الدخول في هته المؤسسة. و تهمننا معرفة هته الآليات الداخلية التي أحدثت التغير في أوربوا. و بالخصوص بعد أن تأكد لنا من خلال الترسانة القانونية التي تنظم الحياة الخاصة عندنا. و المتمثلة في قانون الاسرة. أننا نحاول تطبيق ما توصلت اليه الثقافة الغربية في حداثتها. "تجمع كل الكتابات. للإقرار بأن الاسرة قيمة مثمنة في برسة الآراء. من ضمن كل الامتعة الممكنة. قبل الصحة و قبل الثروة. فإن النجاح الأسري يحصل على سعر الامتياز في كل أنحاء اوربوا". ص. 10 هذا ما أكدته دراسة اوربوية قام بها جون ستواتزال في: قيم الوقت الحاضر سنة 1983.<sup>2</sup> "انتقلت الأسرة من مؤسسة مؤمنة. الى مؤسسة غير مؤكدة. بحيث ان اكبر المنظمين الذين كانوا يسيرون بكيفية عفوية، منذ عشرين سنة مضت. قد فقدوا من التقبل الذي كانوا يحضون به". ص 11 و نحن امام وضعيتين.

1 . حدوث تطورات نوعية في العلاقات الاسرية. و قد تحرر الزوجان من الاكراهات المؤسساتية. و قد وجدوا في الاخير المعنى الحقيقي للعلاقة الثنائية.

<sup>1</sup> - Louis ROUSSEL : la famille incertaine, "essaie" edition Odile Jacob 1<sup>ere</sup> publication. février 1989. 334P.

<sup>2</sup> - Jean Stoetzel , les valeurs du temps présent , une enquête européenne , paris , puf 1983.

2. تأذت المؤسسة الاسرية من الحركات التي حدثت في الأونة الاخيرة. و التي قد تؤدي الى القضاء على تواجد المؤسسة الاسرية ذاتها. و على ديمومتها في المجتمع الغربي.

**تعريف العائلة التقليدية:** "اعادة انتاج الحياة. و توريث للأجيال المتعاقبة التراث الجسمانية و المادية و الرمزية. و كذلك التراث الثقافي. أولا الخاص بالعائلة ذاتها. و ثانيا مشكل من التصورات الجماعية و المعايير المشتركة".

**تعريف المؤسسة:** "هي مجموعة من المعايير و القوانين المكتوبة أولا. و كذلك العادات و كل المعايير الثقافية. القول بأن العائلة هي مؤسسة. هو ملاحظة ان أعضائها لا يمكنهم التصرف حسب رغباتهم. و بأن تصرفاتهم في الامور الاساسية. هم مبرمجون في الذاكرة. و بنفس الكيفية بالنسبة للجميع. من طرف المجتمع. ص. 17

استطاعت العائلة كمؤسسة ان تحافظ على بقائها. بإيجاد التضامن بين عناصرها. ذلك أن الاطفال يلدون ضعافا. يعتمدون على الآباء لمدة طويلة. حتى يمكن الحفاظ على حياتهم. ص. 25

و بتحريم الزواج بين المحارم. فإن المؤسسة العائلية جعلت حدا للعنف الداخلي. و في نفس الوقت مكنت من احداث شبكة مصاهرة. و بذلك يمكن تحويل الاعداء الى حلفاء. و بفضل هته العملية تأسست العائلة و المجتمع. و تمكن النوع من البقاء. و تمكن الانسان من تصويب غرائزه. عن طريق التمثلات الجماعية. التي تشكل من طرف المؤسسات فهناك سمتين أساسيتين للعائلة التقليدية: "الحتمية" التي تهدف الى تحقيقها و بقاء المجموعة على قيد الحياة. و أنها تستعمل المؤسسة العائلية "لضبط السلوكات". ص. 26

**تعريف المجتمع:** "الاعتراف من طرف كل عضو في ذاتيته الخاصة به بصور معايير. و كل التصورات التي يشترك فيها مع عناصر الجماعة. فهو الوعي القاسم المشترك. الذي يعطي التوهم بوجود انسجام و تضامن من طرف الجماعة و العائلة هي وسيلة لإقامة علاقة بين الناس. و تضمن تماسك الجماعة. و تحافظ على ديمومتها واستمرارها على قيد الحياة. ص. 23 ينتج العنف عن عدم التمايز بين الكائنات البشرية. بخلاف اذا كانت الفوارق معترف بها. و من ثم فإن المؤسسة تفرق. حتى تمكن لتأسيس الروابط. التي تنشأ على ضرورة التكامل. و أول تمييز تؤكد و تضخمه المؤسسة. يتعلق بالاختلافات الموجودة بين الجنسين: الذكر و الانثى، "أنت رجل"، "انت امرأة". وكثير من الاشياء المهمة تقضى على هذا الاساس. الذي يبرز من خلال التقسيم بين المولودين حديثا. (الرضع). يربط الرجل و المرأة عقد التكفل. كانت المرأة دائما موضوعا للتبادلات من خلال الزواج. و لم تكن في أي وقت طرفا فاعلا في التحالف. فالمرأة لا تتزوج. و انما يتزوج بها. فهي لا تقوم بفعل. فهي تغير من وضعها الاجتماعي. فالتحريم هو الذي يسمح بنسج علاقة تصاهرية واسعة في المجتمع. و البقاء على قيد الحياة يتطلب تسليم جيل لآخر الرأسميل الرمزية و الحقيقية. ص. 28.

و من ثم فإن احترام المعايير الاجتماعية. كانت ضرورة. بل كانت 'مقدسة'.

حدود المؤسسة: يرتكز الانسجام العائلي و كذلك انسجام المجتمع، على اعتماد حدودا جامدة و صلبة. و مكانات تسمح بان ننتظر من الآخر سلوكات ثابتة و معروفة مسبقا. فالجمود كان هو القاعدة التي تضمن البقاء على الحياة. و كل المجتمعات التقليدية. كانت تحذر من العلاقات العاطفية المفرطة في القوة بين الزوجين. ذلك أن الرضا كان يؤسس على القناعة بالقليل من التوقعات المنجزة. فالعواطف في المجتمعات التقليدية. كانت تخضع الى قواعد القانون. و العواطف لم تكن لا أساس الانية و لا الغاية من الحياة. فالمؤسسة العائلية كانت تبدو و كأنها طبيعية. بحيث ان التنشئة الاجتماعية كانت ناجعة. و تطبق يوميا. تكون عادة مألوفا و غير واعية. ص. 50 ومن

ثم فإن العائلة كانت موجهة الى اعادة الماضي. لأنها لم تكن قادرة على ابتكار ما هو افيد من ذلك. فأشباع رغبات الاشخاص كانت محدودة. بوجوب بقاء الجماعة على قيد الحياة. يحرس الافراد التراث الذي تسلموه. و يجب ان يسلموه الى الجيل اللاحق. و كأنهم محكومين من طرف ذاكرة جماعية. و بذلك تمكنت العائلة بصفتها أساس المجتمع. من البقاء على الحياة لنوعنا البشري. فحينما يكون الامر متعلقا بالبقاء على الحياة. فإن الرهان يقتضي ان كل طرف يقبل بالمعايير المشتركة. و الاعتراف المسبق بالشرعية. التي توقع به العقوبة المثالية في حالة مخالفته للمعايير. ص.52

الاسرة الحديثة و تضخم التطلعات: حدث تحول على المستوى الديمغرافي في أوروبا. و ذلك على امتداد قرنين من الزمن. بوفيات اقل. و أقل ازديادات. ثم توجه الزيادات لأن تكون قريبة من الوفيات. غير الانسان نظرته الى الموت. فمن ضحية مكتوفة الأيدي. تحولت تدريجيا الى فاعل. بحيث ان الجسد أصبح موضوع عناية بالغة... و لم تعد الأجيال تتابع. و لكنها صارت تتعايش مع بعضها. و التغير أصبح تغيرا ثقافيا في الأساس و ان كانت ظروفه اقتصادية و تكنولوجية. ص.58

**وظيفة خيالية:** أصبح الفرد و ليس الجماعة هو الذي يحتل الواجهة. كل واحد صار هو ذاته هدفا لذاته. و لا يجد المجتمع شرعيته. الا من خلال الدور الذي يلعبه في حماية حريات المواطنين. و الذي يضع هدفا أوليا هو تحقيق سعادة أفرادها. و الخلق الأساسي لم يعد الشرف، الجراً و التوافق بين تحقيق الرفاه الفردي و العقد الاجتماعي. ومنه توقف كل من الأسرة و المجتمع على ان يكونا الشرط الأساسي للبقاء على الحياة. ليصيرا المكان الذي يتحقق فيه السعادة. **تصور جديد الى المؤسسة الأسرية:** تعتقد العلمانية (اللائكية) للقرن التاسع عشر. بوجود انسجام بين تلبية الرغبات اللامتناهية و التطلعات الفردية. مع المسيرة القطعية للمجتمع نحو التطور. و منه صارت مواصفة الحداثة مقترنة بتضخم الآمال المرتقب تحقيقها. و هذا التضخم في الآمال المرتقب تحقيقها. هي التي غيرت بصفة جذرية العلاقات القائمة: بين الزوجين و بين الآباء و الاولاد. و القضية التي صارت مطروحة. ليست قضية كيف يمكن ان نحافظ على: 'بقائنا على قيد الحياة معا'. ص.60. و انما صار كيف يمكننا 'تحقيق السعادة معا'. و منه حدث التغير الجوهري. و هو تحويل ما كان الى هذا الوقت مؤسسة. الى عقد يبرم بين شخصين حرين و متساويين امام القانون. كما أنه صوت على امكانية حدوث الطلاق في يوم 1792/09/20. و لو أنه كان صعب الحدوث وفقا للقانون المدني. و الذي تم الغائه سنة 1817. كما تم الغاءه القوة الابوية. و تحررت بذلك الاسرة النواتية من المراقبة العائلية. ص.66 كانت العائلة المغلقة على ذاتها دافئة و متضامنة ضد العالم الخارجي القاسي. سواء تعلق الأمر بالمدينة أو المصنع. الهيئات الغير مبالية بالآخرين. ثم عرفت الاسرة انفتاحا على محيطها الاجتماعي. الذي صار يمنحها بعض فرص الترقية الاجتماعية. فصارت أكثر ثقة بالمحيط. و صارت تبحث عن السعادة ليس بانغلاقها على ذاتها. و انما باعتماد ارادة في الترقية الاجتماعية. التي صارت أولوية الاوليات. ص.68 صار الآباء يراهنون على نجاح الاولاد. نوع من التمثيل. تمثيل الاولاد للآباء. في تحقيق الترقية الاجتماعية. و صاروا يضحون من أجل مواصلة الاولاد الدراسة الثانوية و الجامعية و بالخصوص للذكور. بينما يحاولون أن يرتبوا الزواج اللائق بالنسبة لبناتهم. و يمثل النجاح الاجتماعي الغاية القصوى من الحياة. و ما كان على الاولاد سوى اقتحام أبواب أكبر المدارس. و على البنات ألا ترفض الزواج المقترح من الآباء. ص.69

نظرية تالكوت بارستز: يحلل تالكوت بارستز وظيفة الجماعات الصغيرة. بأنها تعتمد على التضامن. الذي يتأسس على التكامل الموجود بين الرائدتين: "الرائد الأجهزة" المسؤول على نجاعة الجماعة. و "الرائد التعبيري". و هو الذي يضمن الالتحام العاطفي. هته الوظيفة تؤديها المرأة. بينما الرجل يقوم بدور ادارة الاجهزة. وهو يضمن العلاقات مع المجتمع الكلي. ص.72 و كانت نهاية العالم التقليدي. حيث كانت وظيفة كل واحد محددة حسب المكانة التي يحتلها مسبقا. بينما المجتمع الحديث يسير حسب قاعدة الكفاءة. و يمكن القول بأنه يوجد نوعان من العلاقات الاجتماعية أو اختياريان:

الاول: تضامن جماعي مبني على العاطفية.

ثانيا: تضامن مجهول مبني على العقلانية. ص.78 و أنه المعنى هو الذي يؤسس للخصوصية. فإذا كان المعيار الاجتماعي الاوروبي حاليا. هو العزوف على الدخول في المؤسسة الاسرية. و أن كل شخص يكون سيد نفسه. فإن المعيار الاجتماعي في الجزائر. ما يزال متمسكا بالمؤسسة الاسرية. و لو لاحظنا تأخرا في الزواج. او حتى انتشار العزوبة بكيفية صارخة. (عشر ملايين عازب في الجزائر) حسب تصريحات رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في مداخلته بملتقى الاوراس المنعقد يوم 21 مارس سنة 2008. و هذا العزوف هو لأسباب اجتماعية كذلك: كالبطالة، أزمة السكن...

قانون زواج أكثر مرونة: ان تطور النظافة مع الاجراءات المتعلقة بالصحة العمومية. و حماية الامهات و الاطفال. و الزامية التعليم. و التكفل بالنمو السكاني. و كذلك الصحة و حتى الكفاءة. و ما تزال الاسرة و معاييرها ينظر اليها على أنها طبيعية. مطابقة القانون فقط. لم تبقى قائمة. اذا لم يعتني القانون بمصالح كل الاطراف المتصارعة. و في هته الحالة يمكن للقانون أن يحد شرعيته. ص.126

تراجع المؤسسة الزوجية. و ما دام الزوج و الزوجة متساويان. و يشتركان في السلطة الابوية. فإن الاولاد الطبيعيين أو الغير طبيعيين فقدت معناها العملي. و أن القوانين تتغير بتغيير الاخلاق و العكس صحيح. بحيث ان القوانين و الاخلاق يجدان في نسق واحد. تدخل القوانين في الواقع الاجتماعي تغيرات رمزية. ص.132 يلاحظ أن الضغط الاجتماعي. يجعل من الشخص أنه لا يسمح لنفسه بأن يتزوج إلا من هو مماثل له. و يمكنه ان يكون ندا له. و حتى العواطف التي تؤسس الوحدة الزوجية. فإنها تضمن نوعا من الاستمرارية للنظام القائم.

**الدراسة الثالثة: "الآن بحير"، الرجال و النساء: المساواة المفقودة.** وهو تقرير يبين العلاقة بين الرجل و المرأة. يرى الكاتب بأن العلاقات الاجتماعية ما تزال مبنية على الإنتماء إلى الجنس: ذكر/أنثى بحيث يتم خضوع سلمي من طرف جنس لآخر. فتكون الأنثى أو الشخصيات الجنسية التي تأخذ مظهر الحقيقة الطبيعية والتي لا يجب أن تتغير أو تتحول. و تركز الدراسة على عدم المساوات المفقودة بين النوعين.<sup>1</sup> يبرز لنا المؤلف تقرير فرنسا المقدم في المؤتمر الرابع العالمي للنساء. المنظم من طرف منظمة الأمم المتحدة في بيكين من 4 إلى 9 سبتمبر 1995. من خلال الفهرسة. تظهر لنا اهتمامات التقرير. ويخلص التقرير إلى:

" حوصلة متناقضة.. من المساواة في الحقوق الى المساواة الفعلية؟.. التطورات و المكتسبات.. نحو مجتمع يدمج بكيفية أحسن سلوكات الذكور و الإناث." و يخلص التقرير إلى:

<sup>1</sup> -ALAIN BIHIR, Hommes/femmes: L'introuvable égalité, école, travail, couple, Espace public. les éditions de l'Atelier – Points d'appoui-1996.



\* ديمومة العلاقات اللاتساوي التقليدية بين الرجل و المرأة. التي في بعض الاحيان و بكل بساطة تتحول او تغير من موقعها.

\* حدوث بعض التحولات التي سمحت بالترقية النسوية. كذوات على المستوى الشخصي و الجماعي.

\* وجود أشكال جديدة من اللاتساوي. التي نشأت بين الصدام بين اللامساواة التقليدية المحافظ عليها. و التحولات الجديدة التي حدثت. و التي حولتها القناعات الأولى الى آثار عكسية. فهناك جدلية بين الثابت و المتغير. الذي نحاول البحث عنه و توضيحه. و يمكن القول بأن العلاقات الانتاجية الرأسمالية أعادت انتاج العلاقات الابوية القديمة. و المتمثلة في هيمنة الرجال على النساء.

يلاحظ جاك كوماي "Jacques Commaille": بغض النظر عن كون ان النساء تخضعن الى المحددات البنوية. فإن النساء قد طورن استراتيجيات لها نزعة قوية. نحو تحقيق الاستقلالية عن كل ما يرغمن بالتزام به داخل العمل و داخل الأسرة. و هن يعبرن عن ازدواجية معقدة. تحذوها رغبة في بناء مصيرها الشخصي و الإجتماعي حسب تطلعاتها. و أن يكون هذا البناء متحكما فيه وفقا للمنطق: الإجتماعي الإقتصادي و السياسي. ص.8 العلاقات الإجتماعية مبنية على الجنس. يعتبر الجنسين بناء اجتماعي ناتج عن علاقات معقدة. مكونة في نفس الوقت من تكامل و تعارض. خضوع سلمي لأحد الجنسين للآخر. و احتواء أحدهما للآخر. و انطلاقا من هته العلاقات تؤسس الإنيات أو الشخصيات الجنسية(ذكر و أنثى). و تأخذ مظاهر الحقيقة الطبيعية. التي لا يجب أن تتغير أو تتبدل.

و قد أدخلت عالمة الاجتماع الامريكية آن أوكلي "Ann oakley". مفهوم 'النوع'. كتعويض عن الجنس. محاولة احداث تغيير في الواقع. و يمكن القول بأنه يجب الابقاء على العلاقة النقدية بالواقع الاجتماعي. و الى تجلياته و خطاباته التي تهدف الى اضافة الشرعية الذاتية على الواقع المعاش. و التصنت حتى للرغبة في تحويل هذا الواقع في اتجاه ترقية المرأة. هي كلها ظروف هامة بالنسبة للمعرفة الوضعية لهته الحقيقة كما هي في الواقع. ص.10 تعطينا ماري دوروبالت "Marie Duru-bellat" هته النظر الى الجنس بقولها: يترجم بكاء الرضيع على أنه: "غضب" اذا تعلق الامر بالذكر. و 'خوف' اذا تعلق الامر بالانثى. و ان الذكر كبير و "شاطر". بينما الانثى "جميلة" أو "هادئة". ص.11 **الغرب يعيش تراجعاً للنمط الأسري**: يتراجع الزواج و تتأخر السن المتوسط للزواج الاول. و ترتفع نسبة العزوبية و يتزايد عدد المتزوجين. ترتفع نسب الطلاق. كما ترتفع نسب الاسر وحيدي الآباء. ص.91 و النزعة الى أقل أطفال و في وقت متأخر. بالاضافة الى الدخول المكثف للنساء في العمل المأجور. و تعميم الزوجين العاملين. بمعنى القضاء على تقسيم العمل بين النساء اللاتي تبقى في المنزل و الرجال الذين يعملون. فالكل يمارس العمل المأجور. بالاضافة الى تصاعد الفردانية. و تزايد التمدين. و تراجع سيطرة الكنيسة. المرجعية و القيمة الوحيدة هي الفردانية و تحقيق الذات. بدون أي حدود أو اكرهات. و تحقيق الرغبات الخاصة به. و منه عدم التضحية و الرضوخ الى متطلبات المؤسسة الزوجية. ص.92

**الدراسة الرابعة لدافيد كوبر:** <sup>1</sup> يرى أن العائلة هي جهاز للمنعكس الشرطي الإيديولوجي. تقوم الأسرة بنزع كل ما هو عفوي و صادر من ذواتنا. وتجعلنا ملصقين بالآخرين، إلى درجة أننا لا نعرف ما هو من شخصيتنا وما هو

<sup>1</sup> - DAVID COOPER. Mort de la famille -1971 ,Traduit de L'anglais par Férial Arosso –BELLIVIER édition du seuil , paris , 1972

من شخصية غيرنا. وهذا هو الإغتراب بعينه: الخضوع لغزو الآخرين لنا. ثم إنه بإرادتنا الحرة، يتم خضوعنا إلى غزو الأسرة لنا. الأسرة تنتج ما هو طبيعي عادي. و تخضعنا لقواعد الإمتثال. ويرى بأنه: عمليات التكفل بتربية طفل، تعني تحطيم شخص. فالأسرة تلقننا كيف نخضع و ننسلخ من ذواتنا. عملية التربية تزويد الأطفال بكوابح اجتماعية قوية. تعلم الاستسلام والخضوع. وتفرض على الاطفال نمطا من المحضورات التي تتحول إلى إكراهات إجتماعية. و الإرهاب المعبر عنه بالكلمات التي تفرغ من كل مضمون شخصي. وعلينا أن نحب ذواتنا أكثر. حتى ننطلق من ذواتنا و ليس من ذوات غيرنا. و نحن مستعدون لأن نكون مجانيين على أن نكون: أمواتا/أحياءا.

فالعائلة هي جهاز للمنعكس الشرطي الايديولوجي. أولئك الذين ينعوننا و يبكونا بشدة. هم الذين ينسوننا بسرعة فائقة، حزن كاذب. صار عاديا و عمليا. و المركز الاسري صار أحسن وسيلة حتى لا نلتقي. و هو نفي للحزن و الموت و الميلاد و كذلك للتجربة التي تسبق الميلاد و الوجود. البنية الداخلية للأسرة توقف عمليات الالتقاء بين الكائنات البشرية. و تفرض على كل واحد منا القربان الذي يجب تقديمه. و التضحية به. التضحية التي لا ترفع أي بلاء و لا تواسي أحدا. لقد اخترعنا مجردات قوية. لا أحد منها أكثر تحطيمًا من الأسرة. تكمن سلطة الأسرة في كونها أحد دواليب المجتمع. و هي تعزز السلطة الحقيقية للطبقة المهيمنة على مستوى كل المجتمع. و المؤسسة على الاستغلال. تأخذ من كل مؤسسة ما يمكنها من المراقبة القصوى. و لذلك نجد أن المؤسسة الاسرية تعيد انتاجها. في البنيات الاجتماعية للمصنع و النقابة و المدرسة الابتدائية، الثانوية و في الجامعة. و كذلك داخل المؤسسات الكبرى و في الكنيسة و الاحزاب السياسية وأجهزة الدولة و الجيش و المستشفيات. و حتى مستشفيات الامراض العقلية. يوجد دائما 'الآباء' و 'الامهات' طبيين أو سييين، محبوبين أو مكروهين. و يوجد 'الاخوة' و 'الاخوات' أكثر أو أقل سنا. كما يوجد 'الجدود' يتسمون بحنان او بقمع. تجبر الأسرة على القيام بوظيفتها الاجتماعية. المتمثلة في تصفية اكبر قدر ممكن من تجارينا. ثم تقوم بنزع من أفعالنا كل ما هو عفوي و صادر من ذواتنا. لا تقبل الأسرة بأن نشك. او نطرح الاسئلة من قبيل من أين أتيت ؟ من أين أخذوني ؟ لمن أنا ؟ و من انا ؟

لأن الأسرة لا تطبق التشكيك في ذاتها. و لا في قدراتها على الانجاب بكيفية لائقة: صحة عقلية و اتجاهات لائقة. فالأسرة تنزع من كل اعضائها امكانية الشك. من اوائل الدروس التي نتعلمها في اطار الانعكاس الشرطي. الذي تزودنا به الأسرة. هو أنه في هذا العالم لا يمكننا أن نكفي انفسنا بأنفسنا. و تعلمنا بقوة و بكل التفاصيل. كيف تسلخنا عن ذاتنا. و أن نعيش ملسقين بالآخرين. الى درجة أننا لا نعرف ما هو من شخصيتنا و ما هو من شخصية غيرنا. ما نملكه نحن و ما يملكه الآخرين. هذا هو الاغتراب بعينه: الخضوع و الاستسلام لغزو الآخرين لنا. و الذين ما هم في الاصل سوى افراد الأسرة. إنه بإرادتنا الحرة يتم خضوعنا الى مثل هذا الغزو. و كل التحولات التي تنمو داخل 'البارانويا'. ما هي الا احتجاج واستتكار شاعري ضد هذا الغزو. فإذا كان الشاعر يتكلم بصوت عال. فإنه ينتهي بعلاج الامراض العقلية. ذلك أن مؤسسة الامراض العقلية. هي بعد المدرسة و السجن الوسيلة الدفاعية الثالثة التي تمتلكها الأسرة تحت تصرفها. و التي تستعملها ضد استقلالية الافراد. و منه يمكن ان نعتبر البارانويا كمحاولة ضرورية للحصول على الحرية و التجسيد الكلي للذات. كل الاشكال هو كيف يكون الانسان كتوم. يحتفظ بالسر. حتى يتجنب الذبح من طرف المجتمع. أو أن يسترجع اجتماعيا بمظاهرة أكثر لطف و تحضر. و ذلك بالتحليل الطويل لهذياننا المقمع.

الاشكال ليس في حل هذا الهذيان. و لكن في استعماله بطريقة واعية و فطنة. قصد تحطيم حالة من الأمر المفروض. موضوعيا مقمع. الذي انسجنا فيه حتى قبل ولادتنا. و الدور الذي تلعبه الاسرة. من خلال انتاجها عبر التنشئة الاجتماعية الابتدائية للطفل. انتاجها ما هو طبيعي عادي و كذلك قواعد الامتثال. عمليا التكفل و تربية طفل تعني تحطيم شخص. اضافة الى ذلك فإن التربية تضع الشخص خارجا عن نفسه و بعيدا عن ذاته.

يبدو أنه يوجد من الامهات القلائل التي تكون قادرة على ترك اطفالهن في سلام. و تسمح بتمية قدراتهم. بأن يكونوا بمفردهم. فنحن نفرض على الطفل. رزنامة من الوقت الضروري للأم. التي تعكس رزنامة الوقت الاجتماعي. و قد يكون الطفل في حاجة الى اختيار وقته الخاص به. فالاحباط وفقدان الامل. و في نهاية الامر الكآبة و فقدان التوازن النفسي. و الصورة المضمرة الباطنية لوالدينا. ما هي الا مجموعة من الانطباعات، الاحاسيس و الصور. التي يجب أن تبقى في وعينا. و أن ترى و تسمح و تذاق و تلمس و تعكس في الافعال المتعلقة بالابصار. و الابصار من خلال الآخر. ص. 23 و من ثم فإن البارنويا يجد امكانية تحطيم البنية الاسرية. بلعبه كلية بتحطيم ذاته. فهو بمثابة الثوري الذي يريد التغيير. و لكن حراس النسق يضعونه في تعداد العصايبين. بعض مظاهر الاسرة التي تلغي الانسان:

1 . الإحساس بالنقص مثال الإحساس الذي تشعر به آلام بعدم كمالها من خلال دورها الغير ظاهر في المجتمع. فهي تتشبث بطفلها حتى تعوض النقص الذاتي الذي تشعر به و الموضوعي انتزاعها الاجتماعي و الولد هو الآخر لا يتمكن من أن يكون أكثر كمالا من أمه و ذلك خلال فترة تكوينه.

2 . تجيد الاسرة في تكوين الادوار المحددة. عوض ان توفر الظروف التي تسمح للفرد من أن يتكفل بإنيته الخاصة به. فالاسرة تمذهب الطفل. بأن تلقن له الرغبة في ان يصبح نوعا محددًا: من الابن أو البنت ثم زوج أو زوجة أبا أو أما. لا تترك له سوى حرية مراقبة. ففي عوض أن تترك للفرد بان يستعين بالتمركز على الذات. فعوض الأنا أو النحن المختار. فإننا نلقن كيف نخضع. تستبعد من الاسرة كل من امكانيات أن يربي الاطفال آباءهم. و هذا النسق من الالتزامات هو معمم على كل المؤسسات التي سوف ينتمي اليها. من تلقى تربيته داخل الاسرة. ص. 26

3 . تعتبر الاسرة أول مؤسسة تقوم بتنشئة الأطفال. و تزودهم بكوابح اجتماعية أكثر قوة من تلك التي تمكنهم من شق طريقهم. من خلال الحواجز التي يضعها أمامهم أعوان الدولة البورجوازية: شرطة، إدارة، جامعات، مستشفيات أمراض عقلية.... و العائلات تعيد بكيفية استسلامية نمط أسرة آباءهم. فلا نعلم الطفل كيف يبقى على الوجود. و إنما نعلمه كيف يخضع.

4 . تفرض الاسرة على الاطفال نمطا من المحضورات. التي تتحول الى اكرهات اجتماعية. التي تولد الاحساس بالذنب. ص. 28 لا يوجد تمايز حقيقي. الحاجات الغريزية و بين موضوعها. فالحاجات الغريزية التي تدفعنا الى تناول غذاء جيد ليست شيء آخر غير ذلك الغذاء ذاته. تلبية الغرائز. تعني في كل الاحوال نزع الحواجز الداخلية. و تصير مساوية للعتوه، إذا لم تكن العتوه ذاته. إذا ما أردنا أن نعرف و نفهم القمع و أسسه. علينا أن نراه كالفرع الجماعي المعزز. و تأسيس وقولية للفرع. يتحول الى عتوه. و يترك الداخلي يغزو الخارجي و العكس صحيح. و القاعدة هي الارهاب المعبر عنه بكلمات. و بسبب ارهاب الكلمات. فإنها تفرغ من كل مضمون شخصي. ص. 33

من وجهة نظر العالم الذي نوجد فيه كما هو معطى و مسلم به. فإننا نرى العالم المضطرب للآخرين عبر أسرنا. فإننا نرى من خلال زواج والدينا و اخواننا و أخواتنا و كل الاشخاص الذين لنا علاقة بهم أو نعرفهم. و ذلك قبل أن نتزوج خارج أسرتنا. و علينا ان نطلق بصفة كلية مع كل هؤلاء الناس. لأننا نعيد انتاج نفس النموذج الاسري الاصيل. و علينا أن نحب ذواتنا أكثر. حتى نلتقي مع ذواتنا. و أن نقرر ما نفعله مع أنفسنا. و يمكن حتى أن نصل الى مرحلة كافية من النرجسية. حتى نعيد النظر في هذا الصنف من المرض النفسي. مع العلم أننا لا يمكننا أن نحب شخصا آخر، الا شريطة أن نحب ذواتنا بكيفية شاملة . ص.37 و ما يزعج أكثر. هو أن نكون طرفا منتما الى الاسرة. و أننا نعطي أولوية للظل الذي ينعكس على المرأة على الذي ينعكس. و علينا أن نلتقي بأنفسنا و نتزوج بذاتنا. من المؤكد انه حينما نصل الى ذواتنا. فإن نظرتنا تكون مشوهة من طرف مجموعة من الارتدادات التي نتلقاها عبر الآخرين. يعتبر خطيرا أو غير عادي التأكيد الكلي و المتكرر بصفة دائمة. على ان الاسرة ضرورة أمنية. و منه التأكيد على اننا في حاجة الى الامن أكثر من الحب. و هذا ما يمكن اعتباره نتيجة الشرطية الاجتماعية. التي من خلالها يتزوج الرجل امرأة. فلا يتركها أبدا. و هي تعلم ذلك جيدا. فهي لا تتركه كذلك. و تقبل بالتبعية. بينما يحمل الزوج على كاهله ثقل الاحساس بالذنب. الذي يعود عليه بالوبال. و بدأ في التآلم حتى يكتشف جنون العظمة التي لقن له. و كذلك الثمن الباهض الذي دفعه. بالتعامل الابدي للشعور بالذنب. لذا فنحن في حاجة الى اسر تتدد بأن الحب خطير بالامن و بالمعايير. و نحن في حاجة الى رفع كل التحديات. ص.40 و يرى الكاتب بأن هته المنعكسات الشرطية التي نخضع لها. فإنها تستعملنا و تستغلنا بإرادتنا. و من ثم فإن الكاتب يقترح أن يعيش الانسان في جماعة. و هو تنظيم اجتماعي مصغر. يسمح بإيجاد جدلية بين الفرد الذي يعيش ككائن وحيد و مع الآخرين. و الذين يتفقون على أرضية مشتركة من العمل و التجارب. و يتعايشون جماعيا مع بعضهم دون الالغاء للذات. ص.44

و يمكن احترام الوقت الداخلي لكل فرد. الا نقول: "اعطني الوقت الكافي". و ذلك حتى نتمكن من مواءمة الوقتين: الوقت الخارجي الاجتماعي و الجسماني و الوقت الداخلي. حتى ننتج الحوصلة الضرورية بين الوقتين. ص.59 اننا نرفض بأن ننخق بالحبل الذي يطرق اعناق والدينا و المربين. و أن تحررنا هو أقصر طريق لتلبية طلبات الآخرين. و لا يوجد اسمى من الالتقاء مع الذات. أعتبر، يقول الكاتب، كفعل ثوري. تجاوز عناصر الاشراف الاساسية. سواء على مستوى جزئي أو كلي للمجتمع. و تحقيق هذا التجاوز باتجاه تأكيد العفوية. التي تعبر عن الاستقلالية التامة. هي في حد ذاتها فعل ضد العنف المسلط من طرف النسق. ص.62 و منه نتمكن من حفظ شخصية كل واحد منا. ضد كل المؤسسات الرسمية: من المصنع و المدرسة و الجامعة و حتى المستشفى. و أن السلطة الوحيدة التي يتمتع بها البنيات البورجوازية. هو ما زودناه بها من خضوعنا. ص.66 و منه فإن: "نهاية التربية ما هي الا البداية". نحن مستعدون لأن نكون مجانيين. و لكن لا نتحول الى أموات/أحياء. فالنسق الرأسمالي يسير وفق الارتباطات: الدولة البرجوازية . الاسرة الشرطة . مستشفى الامراض العقلية. و نحن نقول لا. يحس الناس بالحاجة الملحة و الكبيرة للاعجاب بأحد الاشخاص و الخضوع له. و يخضعوا و يرضون بأن يسيء معاملتهم. هذا الاحساس الجماعي ناجم عن الرغبة في الاب. الذي يعيش في داخلنا منذ طفولتنا. ص.108

**نساء العالم الثالث: وضعية الأسر في العالم الثالث:** هو وضع بئس: من وفيات الامهات و وضعهن الصحي. إلى الإكثار من الانجاب. بالنظر للأجر الزهيد الذي يتقاضاه الفرد. فيضاعف من القوة البشرية عله يحسن من مستواه

الاقتصادي. والمرأة تعيش اضطهادا يمارس عليها من المؤسسات الأبوية والقوانين الاقتصادية التي لا تعترف بعملهن المنزلي. كما لا تعترف بعملهن البيولوجي. كمنتجات للموارد البشرية. و هن عموما يعشن ظروفًا صعبة أكثر من تلك التي تعيشها المرأة في الدول المصنعة. ويبدو لي أن الوضعية المتردية. التي تعيشها النساء في العالم الثالث. سواء كانت اسلامية او غير اسلامية وحتى المرأة في الجزائر. تعود هته الوضعية المتردية إلى المستوى الحضاري. الذي يوجد في هته الدول المختلفة. و أن الرجال و الأطفال هم كذلك يعانون من هته الأوضاع الصعبة. التي تعود إلى مستوى اقتصادي. اقل أكثر منه تفرقة بين الذكر و الانثى.

## 2 . العائلات و/أو الأسر المغربية و الإسلامية:

منطلقات الدراسات الغربية للأسر المغربية: التناول الغربي ينطلق من الإشكالية التي تكمن في معالجة موضوع الأسرة المغربية عموما و الجزائرية كذلك، متمحورا ومرتكزا على العلاقات الاجتماعية المرتبطة على النوع. و تحاول من خلال هته الإشكالية، فهم كيف تسير المجتمعات المغربية، من خلال هذا الطرح. مساءلة العلاقة بين الماضي و الحاضر لمعرفة في أي ظروف يفكر النساء على أنهن موضوع للفعل. و إن العلاقات الغير متساوية بين الجنسين هي أساس التنظيم الاجتماعي. ثم محاولة تحليل التوترات القائمة. بين إعادة الإنتاج و التغييرات التي تعرفها المجتمعات المغربية. نلاحظ أن الكاتبان يتحدثان عن الثورة "السانسيمونية" و نساء

ثورة 1948. ليسقط هذا المسار، على الدول المغاربية. و بأن هناك بون شاسع بين السياسي و الرمزي. و ما هو مادي و رمزي. و بأن المرأة كانت تمثل ذلك "الخادم، العبد" المطيع أو الثائر. و لن تكن أبدا كائنا حرا. و أن المرأة تتسى دوما ماضيها. و منه فإنها تضيع معالمها... و منه التوقف عن الابتكار.<sup>1</sup> انظر: "عيسى قادري" و "مرجريت روليند" في: نساء في المدينة. ص 1-25

"إن الالتزام الديني يتصاعد مع مستوى التعليم. ويرى "روني جاليسو"، و هذا ما يؤدي إلى التحول من الذاتية إلى الروحانية. بينما يرى "مصطفى بوزيد" (المغرب)، أن ارتداء الحجاب هو ظاهرة اجتماعية و عائلية. فهل يعني ارتداء الحجاب، إتباع ثقلة جديدة. أو ستر للبؤس، أو حرية، أو التزام بخط سياسي.

تبين المتدخلة، أن من بين أهم العناصر التي تحدث التغيير. هم الشباب الذين صاروا يمثلون النواة الصلبة للتحولات الاجتماعية. و ذلك بالنظر لما يمثلونه من ثقل ديمغرافي. بما فيهم الشبيبة النسوية الصامتة و الغير مرئية كمجموعة اجتماعية. و لكنها مصدر لكثير من المبادرات و التطلعات. و أن 3/1 مراكز التعليم تحتلها نساء. و أن نصف المتدريسين في كافة المستويات هن إناث. و أن الشهادات المتحصل عليها، يمكن أن توفر لهن مناصب عمل ذات مكانة اجتماعية رفيعة. و هن يواصلن تحولاتهن في صمت. و أنهن يرفضن طرح مسائل جديدة. خوفا من أن يستهدفن من خطاب تهمين عليه الإيديولوجيا المحافظة.<sup>2</sup> الإشكالية المطروحة من طرف المتدخل، هي موضوعة المرأة داخل المجتمع الجزائري. و يرى بأن هناك مساواة قانونية رسمية: سواء في الدستور أو في قانون الوظيف العمومي أو قانون العمل. و لا شيء يتعارض مع ممارسة المرأة لكافة حقوقها كمواطنة. و لو أنه في الخطاب مازلنا نعتبر المرأة كحامية للتقاليد و للقيم الأصيلة. و نقصد بها الإسلام و القيم الأبوية. و لكن في الواقع، يضيف المتدخل، أن الإدارة لم تساعد المرأة على مواجهة الجبهتين. المتمثلة في البعد المهني و البعد المنزلي (أعمال في المهنة و المنزل). كتوفير رياض الأطفال و الإطعام و ساعات مكيفة أو وقت جزئي. و يشير أنه لا يوجد أي حزب يعارض ترقية المرأة. بما فيها الأحزاب الإسلامية. الذين حسب قوله، يستعملون الخطاب المقدس. الذي يبرئ ساحتهم من كل مسؤولية سياسية و اجتماعية. و يرى بأن ترقية المرأة ليست قضية قناعة سياسية فحسب. و لكنها تعود كذلك إلى البعد الثقافي المتجذر بقوة في اللاوعي الجماعي. و الذي تتقاسمه، بدرجات متفاوتة، كل الطبقة السياسية. و يبدو جليا أن مشاركة المرأة في شؤون الحكم. هي بعيدة عن انعكاس مكانتها في المجتمع. سواء بالنظر إلى وزنها الديمغرافي أو بالنظر إلى مساواتها الرسمية. و يخلص إلى القول بضرورة وجوب محاربة التمييز الموجود في قانون الأسرة. يقصد قانون الأسرة لعام 1984. الذي لم يكن معدلا وقت طرحه الإشكالية. و الضرورة الاستراتيجية، تقتضي وجوب الصراع. من أجل الحصول على الحقوق السياسية. و المتموقع في دواليب السلطة. هذا المجال من الصراع الذي لم تقحم المرأة الجزائرية نفسها فيه -حسب المتدخل-. الباحثة الفرنسية تعطينا فكرة على وضعية النساء الجامعيات. اللاتي تجاوزن الأربعين سنة. و لا زلن عازبات. بعد أن بينت بأن النجاح الجامعي، يسمح باكتساب استحسان من العائلات. و يمنح احتراما و تقديرا و مكانة اجتماعية و راتبا محترما. و أن النساء يكتسحن هذا المجال، من سنة إلى أخرى، و بشكل متزايد. ثم تطرح الكاتبة الفرنسية أسئلة عن تراجع مؤسسة الزواج. لكنها لا تجيب عنها: هل تعود إلى زهد الجامعيات في الزواج؟

<sup>1</sup> Jeanne BISILLAT, Michele FIELOUX, *femmes du tiers monde*, l'harmattan, Paris, 1992.

<sup>2</sup> ESSAID TAID, *Femmes et droit de cité*, -ENAL -Alger 31-44

أو رفض للمكانة الاجتماعية المرتبطة بمؤسسة الزواج. كمعيار يحد من ترقيتها الفكرية؟  
ثم ترى بأن الزواج يعتبر عنصرا مؤسسا للعلاقة الاجتماعية. و أنه بصفته بنية اجتماعية ثقافية. ضروري لإعادة إنتاج الأسرة وفقا للنموذج التقليدي. و أن الزواج يعيش أزمة في الجزائر .  
ألاحظ أن البحوث الجزئية. غالبا ما تكون استنتاجاتها غير عاكسة للحقيقة الاجتماعية المعاشة. أو أنها تساهم في إعطائنا معلومات معزولة عن النسق الكلي. و قد تكون سببا في تزويدنا بمعلومات نعتقد أنها كافية. و تساهم في حجب الحقيقة الاجتماعية المعاشة. أو أنها تساهم في إعطائنا معلومات معزولة عن النسق الكلي. و قد تكون سببا في تزويدنا بمعلومات نعتقد أنها كافية. و تساهم في حجب الحقيقة الاجتماعية، كما هي بكل تعقيداتها و ثرائها. فلا يكفي أن تبسط موضوع الدراسة قصد التغلب عليه. و نعطي معلومات، و إن كانت صادقة، فإنها تضلل أكثر مما ترشد. لو تم دراسة جمهور العازبات ككل. لتغيرت النتائج بشكل محسوس. ذلك انه من خلال معاشتي الميدانية. أتضح لي أن العزوبية النسوية هو أحد أهم التحديات العائلية. التي يعاني منها الجمهور المبحوث و/أو العزوبية النهائية. ليست مرتبطة بالجامعيات أو حصرا عليهن، فهن جزء من كل. سواء كانت جامعية أو غير جامعية. يمكن أن تكون معنية بالعزوبية بعد سن الأربعين. كما رأينا في مدينة مكن بن عمار، فتيات ذات مستويات تعليمية مختلفة. جاوزن الأربعين سنة و هن عازبات. العزوبية النسوية ليست اختيار بالنسبة للمعنيات. كما أوردت هذا الاحتمال. أو انه يعود إلى الإجماع الذي أشرت إليه: إجماع على أن الزواج التقليدي صار محل انتقاد من فئة العازبات. و توهمنا بأن العازبات اخترن هته الوضعية. لأنهن غير راضيات على الزواج بمفهومه التقليدي. و تحاول مارجريت رونالد أن تعطينا بعض "حالات العنوسة للجامعيات":

- 1- عنوسة محتمة: لكونها كبيرة الأولاد المنجيبين. المقدر عددهم بستة أفراد. و هي تتكفل بهم حتى يكبروا.
- 2- عنوسة فرضتها طول مرحلة الدراسة: طيبة تخرجت في سن 33 ثم واصلت الدراسة التخصصية حتى 36 سنة. ثم هي الآن ما تزال ترغب في الزواج.
- 3- عنوسة متقدمة: و قد اختارت المعنية بالأمر، هذا الوضع. و هي تواجهه و تنظم حياتها وفقا لهذا الاختيار. و هي أقلية كما تلاحظ المتدخلة.

لكن ترى بأنهن يجمعهن كلهن. على عدم انسجام الزواج التقليدي مع الزمن الحالي و السياق التاريخي. و أقلية ترى أنه لا بد من إيجاد شكل جديد من العلاقة بين الرجل و المرأة. التي يجب تفعيلها و جعلها أكثر وظيفية. كما ترى ذلك إلهام مرزوق، من جامعة تونس.<sup>1</sup> و تتساءل عن مدى الاستقلالية التي تتمتع بها الهيآت المدنية. و هل هي مجرد سراب؟

ترى وجود عاملين يؤثران على القطيعة بين الأجيال: الأول متعلق بقضية المرأة. و الثاني متعلق بالاستقلالية التنظيمية. مدلولات قضية المرأة مختلفة. فمنها من تخضع إلى الضرورة الدينية، و يمثله: تنظيم الوحدة الإسلامية للنساء التونسيات (U.M.F.T). و منها من يخضع إلى الضرورة الاجتماعية، الذي يمثله: تنظيم اتحاد النساء التونسيات (U.F.T). و منها من يخضع إلى الضرورات الوطنية، و يمثله هذا الاتجاه: الاتحاد الوطني للنساء التونسيات (U.N.F.T.). أما فيما يخص الاستقلالية، ترى ضرورة التكفل بالذات. خارج كل الضغوطات الرجالية و

<sup>1</sup> Voir fahed al-thakeb, *la famille arabe et la modernité*, in familles musulmanes et modernité le défi des traditions. 1985 publisud. PP. 67\_ 75.

السياسية. و لكن هته الاستقلالية المدنية تحول دونها تشكيل الامتصاص الكلي للمجتمع من طرف الدولة. بحيث صارت الاستقلالية المدنية في موقع رد الفعل، على الأفعال التي تقوم بها الدولة. ذلك أن الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (A.T.F.D)، التي تعتبر مجموعة ضاغطة. قد تم استرجاعها ثم تحريكها لصالح الدولة. الذي اختزل عهودا و عصورا في شخصه. و منه الجهد الكبير المطلوب للتكيف مع الأوضاع المستجدة بسرعة فائقة. سرعة التغير الذي حدث في الجزائر. التي أشار إليها "مصطفى بوتفنوشت"، أنظر بالخصوص كتابيه:<sup>1</sup> تعدد الزوجات ظاهرة تغطي أقل من 3% من المتزوجين: النمو الديمغرافي نزل من 3.3% في سنة 1987 إلى 1.7% سنة 2008، 1999؛ انعكاس آليات الديمقراطية في المغرب: ترى "عائشة أبوناي" فإن غياب الديمقراطية، هو الذي يفسر إعادة إنتاج من طرف الديمقراطيين لنمط تسيير غير ديمقراطي. و أن السلطة تتحجج بعدم نضج المجتمع. حتى تعطيه مقاليد التسيير الذاتي. كما أن التشكيلات المدنية تتحجج بتسلط الدولة. حتى إنها تدخل مجال السياسة. و تترك الحقل المدني. و هنا تكمن انعكاس و انقلاب الآلية الديمقراطية. و التي من خلالها أصبح للسياسي أولوية على الاجتماعي. و صارت إفعال الدولة تمنع استقلالية المدني. و تفتت المدني هو الذي يغذي هيمنة الدولة.<sup>2</sup>

العارضة تطرح قضايا المرأة بأكثر موضوعية -حسب رأي-. ذلك أنها تستعرض البعد التاريخي لقضية المرأة. و صراعها من أجل المساواة و الاستقلال. بأن الأمر مرتبط بالبرامج السياسية للأحزاب. و لم يكن وليدا للصراع النسوي. أو بمبادرة مستقلة من طرف النساء. ذلك أن هته الأحزاب كانت تعتبر أن وضعية المرأة هي سبب التخلف الذي يعيش فيه المغرب. النخبة السياسية التي كانت متأثرة بالأفكار الغربية. و كذلك بالأفكار الإصلاحية في العالمين العربي و الإسلامي. و قد دعا "علال الفاسي"، إلى منع تعدد الزوجات على المستوى القانوني. و كذلك تأسيس تعليم المرأة و مساواتها للرجل. كما ترى بأن قضية المرأة. هي من بين القضايا التي يبحث فيها عن التوافق لكل المواقف. و البحث عن أرضية مشتركة. حتى لا تصدم الحساسيات المختلفة. في ما يخص المناقشات التي تحدث في المجتمع فإن التنظيم المؤسساتي هو المهيمن.

(أ) - من ناحية الشكل: مخطط حركة إدماج المرأة في النمو. كان ممولا من طرف البنك العالمي. و قد فرضت تطبيق توجيهاتها. التي هدف التي فرقة المجتمع الإسلامي. و ذلك يضرب الخلية الأساسية للمجتمع، و التي هي العائلة. و التي يريد البنك العالمي أن يدمجها في النمط الغربي. النموذج الذي يعارض المجتمع الإسلامي و ثقافته. كما ترى المتدخلة. أن العلماء هم الوحيدين المخول إليهم تقرير التحولات. التي نستطيع أو لا نستطيع أن نضيفها إلى قانون الأحوال الشخصية أو ما يسمى بالمدونة.

(ب) - فيما يخص المضمون: قضية المرجعية: "الدستور المغربي"، ينص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة من جهة. كما يعتمد "حقوق الإنسان" كما هي محددة عالميا. المرجعان متعايشان في نفس الدستور. دونما تحديد للسلمية بينهما في ميثاق 1996.

<sup>1</sup> Mostefa BOUTEFNOUCHET, *La Société Algérienne en Transition*, 260p. OPU, Alger, 2004.

M. BOUTEFNOUCHET, *société et modernité: les principes du changement social*, OPU, Alger, 2004.

<sup>2</sup> AICHA ABOUNAI, *La gauche marocaine au pouvoir et la question féminine*, faculté de marakech - Maroc, in *la famille arabe et la modernité*, *ibid*,



كما توجد مقاربتان: الأولى تدعو إلى الإجتهااد. و ذلك قصد تغيير القوانين. حتى تكون موافقة للإتفاقيات الدولية. و تعطي الأولوية لمرجعية: "حقوق الإنسان". و المقاربة الثانية: "التقليدية"، تدعو إلى أسلمة الحداثة. و منه ترفض كل تغيير في قانون الأحوال الشخصية. بل تطالب بأكثر صرامة في تطبيق قواعد الإسلام. و في الأخير ترى أن القضية النسوية. لا يمكنها أن تنتظر نشأة الديمقراطية. حتى تجد حلال لها. لأنها ترى أن وضعية المرأة هي شرط ديمقراطي. و لا انتظار ترقية المجتمع، لمصاحبة قضية المرأة. لأنه لا يمكن أن يكون هناك تطور من دون النساء. و ترى بأنه على الدولة. أن لا تتسحب من مجال التقرير في هذا الحقل. الذي يخص العائلة و المرأة.

يبدو لي أن المعادلة المطروحة من الغرب صارت الآن جد واضحة: فالصراع القائم هو صراع ثقافي حضاري. و يريد الغرب إتمام تبعية الغير له. و بالخصوص العالم الإسلامي. فبعد أن ضمن التبعية العلمية و التكنولوجية له. يريد أن يزيل كل معالم الخصوصية. و إن تعلق الأمر بأخص الخصوصيات. جانب العلاقات الشخصية، الممثلة في الأحوال الشخصية. و يصر على أنه يجب أن نأخذ بالكل. ما دام نحاول أن نأخذ العلم و التكنولوجية كمنتجات جاهزة من عندهم. فعلينا أن نذوب في تنظيمهم الاجتماعي، فقوانينه و أعرافه. و الغرب يفعل كل ما في وسعه. حتى لا يتمكن العالم الإسلامي من أن يأخذ بأسباب القوة العلمية و التكنولوجية. لأنه يعتقد إن تمكن العالم الإسلامي من ذلك. فسوف يكون في خطر. ذلك أن للعالم الإسلامي مشروع ثقافي و حضاري. مختلف عن المشروع الذي يحاولون فرضه على المستوى العالمي. و مادام العالم الإسلامي هو آخر قلاع للمقاومة. فلا بد من إخضاعه ثقافيا و حضاريا. و أن يبقى في تبعية علمية و تكنولوجية. و حتى في تلك الميادين التي تتعلق بإنتاج المعنى. لابد من إتمام التبعية حتى تمس كل الميادين بما فيها الميدان القانوني و الاجتماعي.

يبدو أن كثيرا من الدول الإسلامية موافقة مع هذا الطرح. و تود أن تجسد هذا المشروع الغربي. حتى تنقي شر الغرب. بينما هناك فئات مؤمنة باختلافها و خصوصيتها عن الغير. تحاول ترسيخ هته الخصوصية. و منه النزاعات القائمة بين هته الفئات و الدول التي تنتمي إليها.

\* الدراسات الغربية للأسر المغاربية: تبين لنا أن الغرب ينطلقون من إشكالياتهم، و حتى من تاريخهم الخاص. لتحليل الواقع المغربي والجزائري على وجه التحديد. ويريدون أن تدخل المرأة في صراع مع البنات الاجتماعية، القانونية، السياسية، كما فعلت المرأة الغربية. المرأة النموذج بالنسبة لهم، أو على الأقل المرأة المرجع. يخلصون إلى القول بأن الزواج يعتبر عنصرا مؤسسا للعلاقات الاجتماعية. و أنه بصفته بنية اجتماعية ثقافية ضرورية لإعادة إنتاج الأسرة وفقا للنموذج التقليدي. وكأنهم يريدون القضاء على المؤسسة الزوجية.

يجمع الباحثون في شأن الإجتماع الأسري الغربي. على تراجع المؤسسة العائلية في الغرب. وتركت المجال للمؤسسة الأسرية. و أنه بانبعث المرأة و مطالبتها بالتساوي مع الزوج. افتقدت معنى تواجد المؤسسة الأسرية في حد ذاتها. إذ إن المرأة كانت وسيلة للتبادل في أيدي الذكور. و الأولاد يتبعون آباءهم. و ببروز النزعة النسوانية، تراجعت المؤسسة الأسرية. ولم يعد هناك فارق بين المعنى بالنسبة للأولاد الطبيعيين و الغير طبيعيين. ونتيجة لهذا المعنى المنتج من البحث عن المساواة المطلقة. واعتماد المرأة على ذاتها من الناحية الاقتصادية. في أوروبا لا يوجد سوى فرق مقداره 20 نقطة من 100 تفصل عمالة الرجل عن المرأة لصالح الرجل. ويحصل التساوي التام. والنزعة تزداد باتجاه التساوي في العمل المأجور بين الرجل والمرأة.

إن بعض النساء صرن ينجبن ويحمل أبناءهن ألقابهن. أي أسماء الأسر التي ينتمون لها. ومنه تغلب النزعة النسوانية عن النزعة الذكورية. و اقضاء الزوج من دائرة التكفل أو الإرتباط بأبناءه. تراجع مؤسسة الزواج في أوروبا بمقدار النصف. و ارتفاع نسب الطلاق. بنسبة أسرة من إثنين تعرف الطلاق في مسارها الحياتي. أي أن التمسك بالأسرة هو شأن ربع الرجال و النساء المتزوجين و المتزوجات. وترتفع نسب الاسر وحيدى الآباء أو الأمهات. أي نعيش تفرق الأسرة بعدما عرفنا تفرق العائلة في الدول الغربية. كما نشهد ارتفاع نسب العزوبية، تأخر سن متوسط الزواج الأول. و تزايد عدد المتزوجين.

ونحن نعلم أن المرأة المغاربية عموما لم تدخل في صراع لا مع المؤسسة العائلية او الزوجية من أجل المطالبة بالتغيير، في اتجاه أكثر حقوق. و لا حتى الضغط على النظم السياسية، من أجل الحصول على تموقع أحسن من الذي احتلته والدتها أو جدتها. و إنما النظم السياسية هي التي كانت المحرك والدافع نحو احداث التغيير. و هذا ما حدث في عهد "بورقيا" بتونس، بشكل واضح. و ما حدث في كل من الجزائر في عهد الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني". و منظماتها الجماهيرية بما فيها "الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات". أو ما قام به "علال الفاسي" في المغرب الأقصى، من الدفع نحو حقوق أكثر للنساء. فهو لم يكن صراعا من طرف النساء. و لا حتى صراع مدني. بقدر ما كان توجيهات سياسية تبنت العصرنة بالمفهوم الغربي. و لو أنها اضطرت لأن تكون محافظة في بعض الاوقات، و متعصرنة في أوقات أخرى. فالتغيير الحاصل لم يكن من لدن الفاعل الاجتماعي: سواء بصفته طرفا مدنيا او تنظيميا نسوانيا أو تغيير حدث من الفاعلين الاجتماعيين ذاتهم. بل و لم تكن نتيجة تطورات حصلت من الداخل. لتغيير الوضع من حالة إلى أخرى. و إنما كانت بدافع خارجي.

**نساء العالم الثالث:** يقوم كل من "جان بيزيليات" و "ميشال فيلو"، بتعميم يشمل دائرة كبيرة. تضم كل نساء العالم الثالث. و تريان أن وضعية النساء تعرف نفس الأوضاع المعاشية عموما. سواء في مجال العمل، إذ سواء كن في إفريقيا أو جنوب إفريقيا أو في آسيا. فإنهن يعرفن نفس ظروف العمل. و يتخبطن في نفس المشاكل. بالرغم من الاختلافات الثقافية و الدينية و الاجتماعية. و ما يجمعهن هو الإنية التي تجمع النساء في وظيفتهن البيولوجية كمعيدات للإنتاج. و بهته الوظيفة يمثلن مجموعة بشرية خاصة. و التي تعتبر قاعدة كل بناء اجتماعي. و لكنه يمثل مجموعة هشة، من حيث صحة الأم. إذ تمثل نسبة وفيات الأمهات في إفريقيا 45.6 بالآلاف و 43.4 في آسيا و تمثل 38.8 في أمريكا اللاتينية، مقابل 16.2 بالآلاف في الدول المصنعة.

إذا ما حللنا هته المعطيات إحصائيا. نلاحظ فعلا تجانس دول العالم الثالث، فيما يخص وفيات الأمهات. مقارنة بالدول المصنعة. ذلك أن تشتت الوفيات بين دول العالم الثالث يصل إلى 6.8 جزء بالآلاف بينما يمثل 26.4 جزء

بالآلاف إذا ما قارنا معدل وفيات الأمهات بالدول الصناعية. الذي يمثل 16.2 بالآلاف فيكون التشتت مساويا ل 26.4 بالآلاف. أي ما يفوق مرتين و نصف (2.6) ما يوجد في الدول المصنعة. كما أن ما يجمع نساء العالم الثالث برأي الكاتبتان، هو العمل المنزلي. و عدم الاعتراف به كعمل. ذلك أنه لا يظهر في حساب المنتج الوطني الخام لهته الدول. و هو اتجاه غير منطقي. و لكن له منطقته الخاص به. غير عادل و لكن له قوانينه ' كما ترى الكاتبتان. أن 'الأسرة الفقيرة'، لا تكثر في الإنجاب بكيفية غير واعية. و لكن أيضا تتجب للضرورة و الاحتياج. ذلك أن الظروف البنيوية للفقر. تسترج حلقة متتابعة من الاستغلال، من الأب إلى البنت الصغيرة. و تفرض ضرورة مضاعفة الأرباح. و ذلك بمضاعفة الفاعلين الاجتماعيين<sup>1</sup>.

و هنا يتبين أن الكاتبتان، حينما خرجتا من التحليل النسوي الضيق لظروف المرأة. و التحدث عن ضرورة الأسرة. كان التحليل أكثر واقعية. ذلك انه يبين استغلال كل الأسرة الفقيرة. بغض النظر عن جنس أفرادنا. كما بينت ذلك: يتم استغلال الأب و حتى البنت الصغيرة. فالتحليل على مستوى بنية الأسرة يقربنا أكثر للواقع المدروس. و يبعدها عن الانتماء الايديولوجي للجنس أو النوع (ذكر/أنثى). كما تبين أن 'المرأة صارت محتجزة في إطار الخضوع. بصفتها بنتا، زوجة، أما أو عاملة. فوضعيتها على اختلاف أبعادها تؤدي إلى سيطرة الرجال على النساء. بالإضافة إلى هذا 'العنف البنيوي'، الذي تمارسه عليهن المؤسسات الأبوية و القوانين الاقتصادية<sup>2</sup>. تبقى النساء سجينات ثقافتهن الخاصة. جاهلات للثقافات الأخرى. و أن الاضطهاد الذي يعاني منه يمس كل المستويات. سواء أكان عملهن البيولوجي أو الاقتصادي. و في نفس الوقت إدانتهم و إعادة ترويضهن... و منه فإن اغتراب العاملات هو اغتراب اجتماعي و غيبي ميتافيزيقي. و هو اغتراب مختلف عن ذلك الذي يعاني منه الرجال".

**إشكالية العائلات والأسر الإسلامية:** لا يمكنني التعرض الى كل الدراسات التي تناولت إشكالية العائلات/الأسر الإسلامية. و بالخصوص التعرض لها بالتحليل بالنظر الى التكلفة العالية من ناحية الوقت الذي يصرف لمثل هذا الإهتمام. و إنما بعد قراءة بعض ما كتب من اشكاليات خاصة بالمؤسسة العائلية/الأسرية الإسلامية. اكتفيت بدراسة و تحليل الملتقى الذي ضم باحثين من العالم الاسلامي و كذا العالم الغربي. و المهتمين بالموضوع محل الدراسة: (العائلات /الأسر الإسلامية).

**الدراسة الأولى: ملتقى ذو صلة بموضوع الإجتماع العائلي في الدول الإسلامية. أنعقد في مدينة تونس.**

الملتقى جرى في مدينة تونس سنة 1986 من تنظيم معهد العلوم الإجتماعية و معهد الحقوق التونسيين. نسق أعمال الملتقى كلا من: **"دجماشيد بلهنام" و "سوكينة بوراوي"**. و تم نشره في منشورات تحت عنوان: **"تحدي العادات"**.<sup>3</sup> الهدف من وراء تلخيص المقالات المقدمة في الموضوع العائلي. المرتبط بالفضاء الإسلامي. هو محاولة إيجاد بعض التقاطعات ان وجدت. بين هته الدراسات المقدمة. و تلك الدراسة التي اجررتها على منطقة من المناطق الداخلية الجزائرية. هذا ما من شأنه ان يبين الخصوصيات الاجتماعية. التي تميز كل مجتمع اسلامي عن آخر. و

<sup>1</sup> - JEANNE BISILLIAT .MICHELE FRELAUX: Femmes du tiers-monde : l'HARMATAN .PARIS.1992 page 86

<sup>2</sup> - ibid p .90

<sup>3</sup> Djamchid BEHNAM et Soukina BOURAOUI, Le DEFI des traditions, CISS faculté de droit, Tunis -1986- Publisud.

ذلك راجع الى البعد الخاص بتاريخ الاجناس المختلفة.و من شأنه كذلك تبيان اوجه التماثل و التشابه.بالنظر الى المدخل المشترك بين هته الدول.و هو "الدين الاسلامي".كعقيدة نظمت العلاقات الاسرية.و قعدت لها قواعد و مبادئ.انطلاقا من:التكوين الاسري فالحياة المشتركة و تبيان الحقوق و الواجبات الى انتهاء العلاقة الزوجية و تقسيم الميراث.ينطلق الملتقى من اشكالية ان العائلات /الأسر المسلمة:

- (1) - كانت بالامس مهيكلة بصفة خاصة،مختلفة و متميزة عن غيرها.و كأنها في واحدة منعزلة.لم تتأثر بالزمن. تعيش في عالم مغلق على ذاته. و حتى الصراعات الحاصلة في الخارج. لا تلج الى العالم الداخلي للعائلة.
- (2) - صارت اليوم في قطيعة مع انيتها،متحولة و مسحوبة من طرف الحداثة.هذا المتوحش الذي لا يمكن الافلات من قبضته.

فهل يمكن اعتبار الحداثة و العائلات الاسلامية بمثابة نقيضين؟ أو اعتبار الحداثة كحتمية قائمة بذاتها.بالنظر الى إدخال التكنولوجيا.و كذلك الازواج الجديدة للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تأتي من النموذج الغربي ؟ حدد الهدف من الملتقى. فكان الهدف هو: "الطموح في الوصول الى ادماج العائلة المسلمة في الحداثة. سواء كان ذلك في حوض البحر الابيض المتوسط أو في العالم الهندو-إراني أو في إسبانيا و غرب أوروبا أو السنغال و نيجيريا بإفريقيا" ص7.

المتدخل الأول: كانديدو مانداس 'Candido Mendés' رئيس المجلس العالمي للعلوم الاجتماعية. ينطلق المحاضر من مسلمة: انه في التحليل المقارن. لا يمكن أن نجد تضامنا أكبر من ذلك الذي يوجد في الجماعة العائلية. لمقاومة أثر التمدد لصالح الحداثة. لخدمة جديدة. و هي احداث التوازن بين المجتمع المدني و الدولة. ثم يقر بأن محددات التغيير التي تمس العائلة متعددة: الصناعة، الزراعة الحديثة، الهجرة، تعمير المدن المتزايد،انخفاض الوفيات،التزايد السكاني.بالإضافة الى محددات اجتماعية و ثقافية.و محددات تكنولوجية(وسائل الاتصال).ص.8 يرى بأن هناك فكرتين متوازيتين: الأولى: البحث عن بدائل اخرى للعائلة في السنوات المقبلة. الثانية: محاولة الفهم بكيفية احسن لنشأة العائلة محل الدراسة. و ذلك قصد محاولة القيام بتحولها بدون زعزعتها.ص.9 كما انه ينطلق من الواقع الملاحظ. الذي يرى أنه يتميز 'بتغيرات غير مسبوقه في الاتجاهات و السلوكات. و كذلك في الظروف المعاشية للعائلات. مست ادوار الذكور و الاناث. و مكانة الطفل في الاسرة. و لاتجاه الخاص بالحياة الزوجية كما يبين أن هناك 'جهودا تبذل في اتجاه اصلاح و بعث الاسر الاسلامية. على ضوء الحركية الاجتماعية. و جهودا يجب ان تبذل لصياغة مفاهيم. انطلاقا من تلك المفاهيم المتداولة في الغرب. و العمل على تكييفها مع المفاهيم الموجودة في التعاليم الإسلامية. و كذلك كما هي معاشة في الممارسة. من طرف المسلمين و في مختلف الحقبات ' .ص.11

الحداثة تكمن بأقل درجة في عالم التكنولوجيا. منه في التحكم في العقل الذي أعطى ميلاد الحداثة. **والجهد لابد أن ينزع نحو إعادة صياغة صورة الرب.** لأن الكل ينبع من هنا - الأمر الذي ينتج عنه تغيير صورة الدولة، السلطان، القانون، الأب، الابن، البنت و المرأة..'.ص.16 فالشريعة الإسلامية هو قانون الواقع المفصول عن التاريخ الثقافي. و الحوصلة غير موجودة. و لا وجود لتجاوز هته الثنائية أو إخصابها. الفاعلون يبقون سجناء التوازنات التي يجب إحداثها بين العالمين. الأمر الذي لا يشجع على نشاط الفكر.ص.16. و كأننا أمام مقدسين : . الاصاله و ما أنتجت من نظم و قواعد. يجب الامتثال لها في جميع مناحي الحياة .

. و الحداثة و ما أنتجته هي الأخرى من نظم. و ما قعدت له من قواعد .  
و الذي يعيش من المسلمين هذا الواقع. يحاول التوفيق بين العالمين. و كأنه غير قادر على تغيير المقدسين  
المفروضين. الأول باسم الشرعية الدينية. و الثاني باسم شرعية الحداثة و التطور و التقدم.  
نموذجان نحاول التوفيق بينهما. و لا نتمكن من تجاوزها عن طريق الابتكار. لا في المجال الأول عن طريق  
الاجتهاد. و لا في الثاني عن طريق إيجاد بدائل و طرق أخرى باستعمال العقل. في حدود ما يسمح به الاجتهاد و  
الفكر و الحاجة. لأننا انفصلنا عن البعد الأول عن طريق الزهد في تطبيق الشريعة. و لو أننا بقينا متصلين بها  
عاطفيا و روحيا. كما أننا نلهث وراء تحقيق الحداثة و تطبيقها في الواقع. مع أننا لم نتفق مع المنطلقات و المبادئ  
التي تعتمد عليها. و لسنا منسجمين معها عاطفيا و روحيا. يرى انداس بأن 'العائلة المسلمة القديمة قد حطمت. و  
عوضت بمجموعة غير منسجمة. فيها عامل الفوضى أكثر من الحداثة. ' بحيث إن الريفين يتجمعون بالقرب من  
المدن. و يعتمدون سلوكيات مضادة لسلوك سكان المدينة. مصدر للخوف و الانحراف. و صارت المدينة ملجأ لمن  
لا عائلة له. العائلات المتركمة لم تعد 'عائلات'. و هي منزوعة من نظام أخلاقي تحتكم إليه. و من مشروع  
تحاول تجسيده. خرجت من فقر الأرياف. و ذهبت إلى بؤس المدن. ص.17 و عن الإسلام و الحداثة. يرى مانداس  
ان: 'الثقافة الغربية ترتكز أساسا على ذاتية الانسان و استقلاله. بالنسبة لقوى الطبيعة و عن العادات و التقاليد  
المكتسبة على مر القرون. و تجعل من عقل الانسان اساس لكل كائن و لكل معرفة'. ص.21 'و يعتبر ان سقوط  
الاقطاعية. و ميلاد المدن. و ظهور العلوم الطبيعية. كانت الثلاث نتائج لفلسفية اجتماعية و ثقافية للرؤيا الجديدة  
للعالم. بعد إحداث الصدمات في البناء القديم :

- **الصدمة الكونية:** لشمس لم تكن تدور حول الأرض و ليست الأرض مركز الكون. الكون في تحول دائم. فكان  
عبارة عن سيرورة تاريخية روحية مع هيجل. ثم بيولوجية طبيعية مع داروين و سبنسر. و اجتماعية اقتصادية مع  
كارل ماركس.

. **الصدمة النفسية:** عقل الإنسان و وعيه في آخر المطاف. ما هو الا جزيرة معزولة داخل محيط القوات الغير  
واعية.

- **الصدمة الإعلامية:** الموجة الثالثة، لتمييزها عن الموجة الثانية. المتمثلة في الصناعة: الكثافة السكانية في المدن.  
الثقافة الجماهيرية الإيديولوجيات الكبيرة المهيمنة. فركائز الموجة الثالثة هي: علم الفضاء و علم المحيطات،  
البيوتكنولوجيا و الإعلام الآلي... الانتقال من الإعلام الجماهيري الى الفردي عن طريق الحواسيب الفردية... ص.22  
تحرير التفكير. و ارتكازه على المبادرات الفردية. التي يعتبرها المجتمع ناتجة عن مبادرته. ص.23 نتحدث عن عالم  
غير متجانس: بمختلف الذهنيات الما قبل صناعية، الصناعية و تلك الناجمة عن المرحلة الثالثة. و التي تتداخل فيما  
بينها و التي ينتج عنها العنف. يمكن لبلد أن يعرف تداخل المراحل الثلاثة. الامر الذي يؤدي الى تنازعات داخل  
المجتمع: تصادمات سياسية ، اقتصادية و اجتماعية متتالية. ص.24. سقط الإسلام في فح حيلة العقل: أراد أن  
يواجه الغرب الشيطاني. فصار غربيا . أراد أن يروحن العالم. بقي في الدهر القديم. و أراد أن يعارض التاريخ. فغرق  
في الوحل. لم يعد قادرا على التطور. ص.26 يبين شياجان chayegan اننا حتى إذا أردنا أن نرجع الى  
الماضي. فإنه لا يمكن أن نعود الى حالة ما قبل الحداثة. و لكن دائما نعود الى حالة ما بعد الحداثة. ذلك أن الحداثة  
تصبغ وجودنا. و هي بمثابة البنية المعرفية التي تضبط معارفنا. ص.27 و صار المسلمون في وضعية: "من لا

موطن له". لم يتمكنوا من التحكم و لا تجاوز الحداثة. و لا تمكنوا من الحفاظ أو انبعاث التقليد. و عي خاطئ. حداثة لا يمكن تجاوزها و لكنها مكبوتة. و تقاليد محتضرة و لكن مشوهة. الوسط الما بعد حداثي يؤثر على رؤيتنا للحقيقة. فالرؤيا الغربية تشكل بصفة مسبقة معرفة العالم. و تقلب المجال الطبيعي و الاجتماعي و الذهني. بحيث انها تقولب الادراك. و تهيكل مواصفات التقييم. و اعتقاداتنا صارت تصنف قلبيا من خلال الرؤيا الغربية. و بصفة لا واعية نقوم ببعض التحويلات من أمثال: الإسلام يساوي الديمقراطية. الوضوء يساوي النظافة. و من ثم فإن التفكير الغير موجه بالنسبة لسياقاته التاريخية. هو تفكير بدون موضوع. ص. 29 و المفكرون المسلمون هم ايدولوجيون لا يقومون بنقد للواقع. ينطلقون مما يجب أن يكون حسبما يعتقدونه. لا مما هو واقع (الانطلاق منه تفكيره و نقده و صياغة مشروع ممكن انطلاقا من الواقع الفعلي المعاش). له حلول جاهزة لكل القضايا الموجودة في العالم. و يضع على عاتق الآخرين أسباب فشله: "الانبريالية. الكولونيالية و الصهيونية"... شيطنة الخصم و إصباغ المثالية على الذات. ص. 30.

تنزع البلدان الإسلامية إلى تعزيز و تقوية الدولة. و توسيعها إلى كل ميادين الاقتصاد و الحياة الاجتماعية. فبمقابل ظاهرة لا مركزية المدن في الدول المتقدمة. يظهر ميلاد مدن جسيمة في دول العالم الثالث: ساؤوباولو 26 مليون. ربودي جانيرو 19 مليون. ميكسيكو 20 مليون نسمة. وفي الموجة الثالثة للحداثة ظهرت الديمقراطية. بالرغم من فرقتها للمجتمع كشرط لا بد بل عنه للحرية و النجاح الاقتصادي و الإنتاج. و فرضت ديمقراطية الأخلاق و نسبية القيم. بينما تنزع الدول الإسلامية إلى ترويض الإنسان المسلم. و جعله في قالب موحد. الإنسان المسلم - كما يراه الفقهاء. ص. 31. كما يرى أنه لبلوغ درجة الفاعل القانوني. لا بد من اعتماد الديمقراطية و الموضوعية. و السماح للمجتمع بأن يعيش زمانه. و أن يفصل بين الايمان و العلم. و أن نصل إلى المسافة المطلوبة حيال تقاليدنا و عاداتنا. و أن نتبع كل ذلك بفهم مكاسب الحداثة. و ذلك عن طريق المعرفة النقدية للذات. و أن نقدر الموروث الثقافي الإسلامي حق قدره. ص. 32 و كأنه يطلب منا نزع القداسة عن الإسلام. أو الكف عن إعطائه القيمة العاطفية الكبيرة. و الوصول إلى نسبيته بل و إلى استصغاره. عن طريق النقد و الموضوعية. (الأدوات المعاصرة للمعرفة). ينطلق المحاضر من حقائق جزئية لا يمكن إنكارها. و وقائع حدثت في الغرب. لبيني نظريته المنطلقة من النزعة: 'العرق المركزي/المحوري'. المتمثل في النموذج الغربي. النموذج المثالي الذي يجب إتباعه. و على المسلمين أن يدخلوا في الحداثة بإتباعهم النموذج الغربي. فالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة هي نزعة عالمية. و ما تزايد نسبة سكان المدن إلى الأرياف على المستوى العالمي إلا بدليل على ذلك. كما أن سكان الضاحية للمدينة و المهمشون عن النسيج العمراني و كذلك عن ثقافة المدينة ظاهرة تعم العالم الثالث. و هي ظاهرة مرتبطة بالتخلف الاقتصادي بالدرجة الأولى. و التحدث عن الانحراف و الخوف كل ذلك نسبي. و درجة الانحراف و الخوف الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية. لا تقل عن النسب المسجلة في ضواحي المدن الإسلامية. أما عن ضياع القيم العائلية فكلام له و عليه.

نلاحظ الشحنة الإيديولوجية التي يعرض بها علينا "كانديس". الحداثة ذلك النموذج الغربي. الذي يرى بأنه على المسلمين إتباعها. و التخلص من كل ما هو مقدس. إذا هي تكريس ايدولوجية المسيطر، الغالب، المتبوع، المهيم. الذي يعتبر نفسه مركز العالم. على المسيطر عليه، المغلوب، التابع، المهيم عليه. الذي صار يمثل الضاحية، المهمش. الذي يطلب منه اما أن يكون من القوم التابع. الذين يهللون للنزعة الغربية. أو يبقى في

الضاحية كما هو عليه الحال الآن. و بالتالي يبقى مهماشا. ذلك أنه حسب "كاندس" لا وجود لأي طريق آخر أمام العائلات الإسلامية. سوى إتباع الطريق الغربي.

أضحى الرهان على المستوى العلمي: كل باحث إلا و يدافع عن المشروع الإيديولوجي الذي ينتمي إليه. أو المشروع الذي اقتنع به. سواء كان لائكيا علمانيا أو سلفيا محافظا...

يبدو أن المجتمعين في "تونس". بالرغم من تحاليلهم المختلفة. الا أنهم كانوا من المجمعين على اتباع النزعة الغربية. كما يبدو أن المكان المجتمع فيه كان بمثابة المكان الضاغط على المتواجدين فيه. للاجماع الحاصل.

المتدخل الثاني: - إيران - أثر الحداثة على العائلة المسلمة . درويش شاياقان. **DARYUSH Chayegan**

1 . تعريف العائلات المسلمة: العائلة المسلمة الأصلية كانت عائلة أبوية. تعتمد على الزواج الداخلي، و تعدد الزوجات، الأفضلية للذكور. و الطلاق كان فعل من طرف الزوج. الذي يوقع الطلاق على زوجته. ص.33

2 . التغييرات التي عرفتها العائلات المسلمة: عرفت تغييرات ذات طابع قضائي، ابتداءا من القرن الاول للهجرة. التغييرات الناجمة عن الاختلافات بين مختلف المذاهب الاسلامية. سواء كانت شيعية أو سنية بمدارسه الاربع الحنابلة، الشافعيين، الحنفيين و المالكيين. لكن أهم تغييرات كانت ذات بعد ثقافي. ناتجة عن احتكاك العائلات مع فضاءات مختلفة و متنوعة. تمثل الفضاء الثقافي الاسلامي. الذي يتكون من ستة (06) فضاءات ثقافية كبيرة:

1 . الفضاء العربي،

2 . الفضاء الهنودو- ايراني(فارسي)،

3 . الفضاء التركي،

4 . الفضاء البلقاني(اليوغسلافي الالباني)،

5 . الماليزي(ماليزيا، اندونيسيا و الفلبين)،

6 . افريقيا السوداء . ص.34

(3)- طابع التغيير: ان الشكل الاصلي المهيمن للعائلة المسلمة. يتمثل في العائلة الجماعية. التي تعتمد على الزواج الداخلي. هذا الشكل يوجد في بلاد المغرب و المشرق العربيين.

و يبدو أن الدول الاسلامية عموما قد دخلت في سبات عميق. ذلك أنها أضاعت قدرتها على الابتكار و التجديد من الداخل. و صارت تتبع التقليد. و تصد التجديد(البدعة). و غلقت باب الاجتهاد . ص.34

و صارت الحداثة بالنسبة لها تدل على اتباع الغرب. بحيث ان الحداثة لم تكن وليدة التفاعلات الداخلية للمجتمعات الاسلامية. بل فرضت بكيفية قصرية ،على الدول المحتلة المستعمرة، بالقدر الذي يخدم مصلحتها. نستثني كلا من

تركية و ايران. الدولتان الاسلاميتان اللتان اختارتا طواعية اتباع النهج الغربي، و ذلك فيما يتعلق بالتعليم. و النخبة صارت تتبع النهج الغربي. و ساهمت في تغيير المؤسسة العائلية. ص.35

الحداثة هي مرحلة تحول إجتماعي - إقتصادي. التي تدخل اشكالا جديدة على النسق القديم، من تفاعلات اجتماعية و تفاعلات للبنيات الإقتصادية. و تعتبر الحداثة كسيرورة من خلالها تحولت المجتمعات الصناعية. و

ما تزال تحت وقع الثورة العلمية و التكنولوجية. بينما تعتبر الحداثة في البلاد الاسلامية كتأثير خارجي. ناتج من طرف دول ذات انساق صناعية. يقع على مجتمعات غير مصنعة. و عليه يمكن تعريف الحداثة على أنها:

صيرورة للتجديد و التمايز و الدخول في اللائكية.

**التجنيد:** يعني السهولة و السرعة في تنقل المتاع و الاشخاص. و وجود الاعلام داخل المجتمع نفسه، و كذلك أهمية الهجرة من حيث الكثافة، الجنس و السن. و الحراك الذي يمس سلوكيات الاشخاص في حياتهم العائلية. الحراك الاجتماعي و الحراك الجغرافي.

**التمييز:** ان المؤسسات البيروقراطية و الاقتصادية يمكن إعتبارها بأنها حديثة. إذا ما ميزت بين الاشخاص على أساس المساهمة التي يقومون بها في التنظيم. و التي تلقى عرفانا اجتماعيا. و ليس على أساس الاصل ولا على أساس النسب و الانتماء العائلي او المحلي.ص.36

و نتيجة هته الحداثة هو التغير الذي يحدث في الوسط المكاني الذي يعيش فيه الانسان: بحيث إنه ينتقل من المجتمع الريفي إلى العيش في المدن الكبرى. و كذلك الوسط التقني: بحيث انه ينتقل من النشاط التقليدي إلى النشاط الصناعي أو الخدماتي. كما يصحب ذلك تغيرا ديمغرافيا: و هو تأخر سن الزواج و التزايد السكاني و توزيع جديد للأعمار. بالإضافة إلى تغيرات اقتصادية: ارتفاع الدخل الفردي، و ارتفاع استهلاك المنتوجات الزراعية. و تغيرات اجتماعية: كالعامل المأجور للنساء و كذلك التعليم. و تغيرات قانونية: متعلقة بالحريات الفردية و العائلية. الأمر الذي ينتج عنه انفتاح على العالم. و تزايد دور الدولة. و النزعة المطالبة للنساء. و نوع من وعي لحقوق الإنسان.

كلها تغيرات سريعة. تؤدي في بعض الأحيان إلى ردود أفعال تصل إلى درجة رفض الحداثة ذاتها و الغرب معها. و هنا يمكن التساؤل عن انعكاسات الحداثة على: البنيات العائلية على اختيار القرين و العلاقات داخل و ما بين العائلات و كذلك التغيرات الجوهرية على مستوى القوانين.

**محاولة التصنيف:** الانطلاق من الشكل العائلي الموحد سماته الأساسية تكمن في: الزواج الداخلي و من ابنة العمر. المساواة بين الاخوة مبينة وفقا لقواعد التوريث. سكن الأبناء المتزوجون مع آبائهم، الزواج في سن مبكرة. إمكانية تعدد الزوجات و اعتماد تكاثر النسل. من المغرب الأقصى إلى باكستان. و ثلاث فضاءات: العربي، الإيراني و التركي. يمكن اعتماد التصنيف السابق. كان في الماضي بالامكان وصف هته العائلة "بجمهورية أبناء العمومة" معاكسة "لجمهورية الأصهار" التي كانت تطلق على المجتمعات المسماة بالمتوحشة. أو التي تعتمد على الزواج الخارجي. و تميزا كذلك عن "جمهورية المواطنين" إشارة إلى المجتمعات الحديثة.ص.37

**العائلة الأبوية تركز على العلاقة: "والد/ولد".** و تهميش التضامن بين الاخوة. الى درجة أن تود 'E.TODD' اقترح تبديل مفهوم العائلة الجماعية ذات الزواج الداخلي بالعائلة المسلمة الافريقية الشمالية و الشرق الأوسطية. و التي تحتفظ ببنيات العائلة لأبناء العمومة. و أن لا نصاهر أجنبي إلا لضرورة قصوى.

يبدو أن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية نوعت من هذا النمط العائلي. و بالخصوص في الوسط الحضري الذي نجم عن التشتت الجغرافي و الاجتماعي للعائلات الموسعة.

محاولة تصنيف العائلة: التصنيفات التي كانت قائمة تعتمد على بعض المفاهيم نذكر منها: (عائلات تقليدية، عائلات محافظة، عائلات متقدمة)، (عائلات بسيطة، عائلات مركبة)، (عائلات النجدة، عائلات متضامنة).

الخروج من هته التصنيفات واقتراح تصنيفات معتمد على المقاييس التالية:

أ . مهنة رب العائلة. درجة التخصص و الأجر،

ب . حجم العائلة،



ج- أسلوب الحياة: حضري، ريفي، بدوي،

د- درجة التمسك بالتجمع العائلي. و الالتزامات الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عن هذا الارتباط،

هـ- طرق اختيار الزوج: حرية الاختيار أو تدخل التجمع العائلي،

و- تساوي أو تمايز دور المرأة في العائلة.

يخلص المتدخل إلى النتائج التالية:

- تتعرض العائلات الحضرية أكثر من غيرها إلى التغيرات المتنوعة والعديدة.

- العائلة الموسعة: يظهر الأب بمناسبة كل حدث يمس التنظيم العائلي.

- المجال يوزع بين الفضاء الذكوري و الأنثوي.

- التعارض بين الداخل (مغلق، المنزل الداخلي) و الخارج (الفضاء المفتوح على العلاقات الاجتماعية). ص. 38

- العائلة موجودة في علاقة مع الخارج. بحيث تهيم 'الطائفة' في إيران على العائلة. كما تهيم 'الفرقة' على العائلة

في شمال إفريقيا. و هي تجمعات قرابية: عبارة عن مجموعة من الأنساب جمعت بواسطة الزواج. و ارتباط بعضهم

ببعض عن طريق علاقات اجتماعية و اقتصادية و عاطفية تحت قيادة الأكبر سنا. و الذي يقوم بدور الرئيس. و

هذا التجمع خاضع لعادات و مجموعة من الالتزامات و الواجبات و المسؤوليات الاجتماعية. ص. 40

**العائلة و القرابة:** ينتمي الفرد الى خطين وصيلين الى الأب و الأم. و كذلك الى الاقارب بالنسبة للزوج و الزوجة. و

هذا ما يعتبر شبكة واسعة من العلاقات العائلية المرتكزة على القرابة من الدم او بالنسب. تعرض التجمع القديم من

القرابة الى ضعف اعترافه بسبب الهجرة و التخصص. كما أن التجمعات الثانوية الاجتماعية و السياسية: ( أحزاب

نقابات، تجمعات، نوادي). لم تتأسس بصفة متينة. لذلك يبقى الإنتماء الى مجموعة من القرابة. من المسهلات

لاندماج الأفراد داخل المجتمع. ص. 41 و من ثم فإن دور الشبكة القرابية تبقى مهمة. و يمكن ان تتحول الى

"جماعة ضاغطة". في مجال الشؤون السياسية و الاقتصادية و علاقات وجه لوجه. لها أهمية بالغة و بالرغم من

تغير أشكال و كذا اهداف مجموعة القرابة. تبقى تلعب دور الرابطة بين الاسر/العائلات و المجتمع الكلي. ص. 42

**اختيار الزوج:** يعتبر الزواج من ابنة العم. حفاظا على الممتلكات التي تبقى في العائلة. و كذلك تقوي الاندماج في

نفس الخط القرابي. مع تزايد الشعور الاخوي أي علاقة الاخ بأخيه. و هي علاقة مهيمنة في النسق العائلي للعالم

الاسلامي. فعلاقة المصاهرة تعزز من العلاقات الاخوية. مما ينتج عنها شبكة من الحقوق و الواجبات بين الفرد و

الجماعة، و كذلك العلاقة بين الافراد. يتم اختيار الزوجة في الريف من اقارب الزوج أي من أبناء العمومة. بينما

في المدن من أقارب الزوجة أي من الاخوال. و الحداثة تعزز من سلطة النساء. ص. 44.

**الشخص:** الرجل و المرأة: في الغرب انطلاقا من دور الشخص الخارجي. يتمكن من الاندماج في الحياة السلمية.

بينما في الاسلام فإنه يفضل القوة الداخلية للإسم، فإن كل فرد منعزل يساهم في الحياة المتساوية للجماعة التي

يعيش فيها. لأنه بفضل الارتباط مع الشجرة العائلية فإن الفرد يكون موجودا و معترفا به. فهو يقم في الجماعة

التي ينتمي اليها. و بالعودة الى الاجداد كمرجعية يجد انيته. فالفرد في العالم الاسلامي لا يعترف به من طرف من

نسيق من القانون الثابت. و لكن يقيم على أساس انتمائه الى سلمية تتمتع بها الجماعة التي له روابط دموية معها.

فهو ليس شخص. المشتقة من كلمة شخص أي نظر اليه الى بعدة الجسمي أو الى سلوكه " الظل او الشبح"

الشبيه. و انما هو مرتبط بأصل و نسب. الذي يرتبط بمفاهيم كالعرض الذي يفرض "الثأر" على لذكور. ص. 46

الحماية الجسمانية و السلبيه الاجتماعيه: عرفت النساء كيف تكسب نصيب من السلطة أو حتى سلطة مضادة. بحيث إن 'النساء' توقفن عن ان يكن بنات العم. لكنهن لم يصلن الى درجة الشخص. كما يعبر عن ذلك G.Tillon ج. تيلون. و لا يمكننا من فهم ماهية السلطة النسوية أو السلطة الذكورية. إلا إذا عدنا إلى الوضعية التفاعلية القائمة، أي إلى نظام تفاوضي. ص.47 بحيث إن السلطة هي سيرورة نشطة. عوض أن ننطلق من الثنائية القائمة حاليا: عموميا /خاصا. أي الانطلاق من سلمية بسيطة وواضحة. أين هذا العام يحتل الصدارة. يتموقع قبل الخاص. بينما الواقع ان هذان العنصران (العام و الخاص) هما في علاقة جدلية. و منه اعطاء النساء نوع من الاستقلالية، بل و دور فعال داخل المجتمع. ص.49

**العلاقات العائلية:** معنى العائلة يتجسد بشبكة تبادلات والتزامات مكلفة و مكرهه. تسمح بوجود الدعم و المساواة. يبدو أن مفاهيم جديدة اقتحمت مجال العائلة: كالحب بالنسبة للزوج و رضا الزوجين عن هته الرابطة و مفهوم نجاح الزواج. اصبحت كلها مفاهيم مهمة. و حتى اننا نلاحظ وجود بداية حوار بين الزوجين الذي بدأ يتأسس. ص.50 مسألة إدماج النساء في الحياة الاجتماعية بعد حصول الطلاق. صارت مسألة اجتماعية جد مقلقة. تغيرت النظرة إلى الأطفال. لم يعد ينظر الى الاطفال على أنهم 'ملك للأبوين'. و إنما كائنات ملك للمجتمع ككل. هذا في العالم الغربي. و ترى "مارغريت ميد" Margaret Mead وجود ثلاث مراحل:

- 1- قبل التشكيل : حيث يتعلم و يتدرب الأطفال قبل كل شيء عن آبائهم،
  - 2- في مرحلة التشكيل: مثل الكبار فإن الأطفال يتعلمون من أقرانهم،
  - 3- مرحلة ما بعد التكوين: الكبار يأخذون دروسا متعلقة بالمعارف من أطفالهم. ص.52
- تصحب سرعة التغيرات سوء التفاهم بين الأجيال. القطيعة تكون عميقة و يسود سوء التفاهم. تتجسد مملكة الأمهات من خلال الابن المدافع وسيلة إضفاء القيمة على الأم. يعتبر الابن فرصة العمر تحاول الأم إنشاء توطئي دائم مع ولدها. الأمر الذي يعتبر وسيلة لتعويض المركز المتدني الذي تحتله. و تحاول أن تنشئ من الابن منافسا للأب. و لكنها في نفس الوقت تخضع له. ص.53 أما في الدول الإسلامية فإن الصورة المهيمنة للعلاقات بين الشباب و الآباء هي تابعة للنمط الأبوي : سلطة مطلقة للأب. خضوع من طرف آلام مع تأثير خفي. دور متزايد للأخ الأكبر. و مركز متدني للبنات بالنسبة للذكور. و تعتبر أزمة المراهقة في الدول الإسلامية ظاهرة هامشية. و قد أجريت دراسة في الإمارات العربية المتحدة و أظهرت السلمية الموجودة داخل العائلة:
- (أ)- في الجماعات التي تتعرض إلى تغيرات: الأب ثم الأم ثم النجل، الولد الذكر الأكبر ثم البنت الكبرى ثم يأتي الذكر الأصغر.

(ب)- في الجماعات التقليدية تكون السلمية العائلية على الشكل التالي: الأب ثم النجل ثم آلام ثم الابن الذكر الأصغر ثم البنت الكبرى و تليها البنت الصغرى. ص.54 فالسلمية في العائلات التقليدية تتأسس بالدرجة الأولى على أساس الجنس: يأتي الذكر على راس هرم السلطة العائلية الأب ثم الابن الأكبر ثم تأتي الأم فتكون لها السلطة على بقية الأبناء الذكور ثم تأتي الإناث اللاتي تترتب وفق عامل السن فالكبيرة ثم تأتي اللاتي تليها. بينما العائلات التي مسها التغيير. فان السلمية فيها تؤسس على أساس الدور و السن. فعلى هرم السلطة يأتي الأبوان: الأب و الأم ثم الأولاد: النجل ذكر و أنثى، ثم الذي يأتي بعده ذكر و أنثى كذلك.

**دور الدولة:** تلعب الدول دوراً أساسياً في ميدان سن القوانين و التشريعات. القوانين التي غالباً ما تستند الى مرجعيات معتمدة من طرف الدولة. كأن تعتمد اللائكية أو الشريعة الإسلامية أو خليط.

فتركيا أول دولة اسلامية اعتمدت اللائكية. أي فصل الدين عن الدولة سنة 1884 مع الرئيس اتاترك. توبعت بتونس في عهد بورقيبة. العربية السعودية و إيران بعد الثورة الإسلامية اعتمدنا تطبيق الشريعة الإسلامية. و اعتماد القرآن و السنة النبوية الشريفة. ص.56 لكن غالبية الدول الإسلامية اعتمدت تطبيقات وسطية. بحيث إنهم اعتمدوا على القوانين الغربية و على رأسها قانون نابليون. ما عدى قانون الأحوال الشخصية الذي كان الاستثناء لما صحبه من معارضة للتغيير أو التعديل. و بالخصوص الإلغاء و الجزائر أكبر مثال على صعوبة التعديلات التي صاحبت قانون الأحوال الشخصية(1984). من المصادقة عليه إلى تعديله سنة(2005). و بالنسبة للدول التي لم تمنع تعدد الزوجات. فإنها ربطت التعدد بموافقة الزوجة الأولى و مصادقة المحكمة على هذا الزواج التعددي. ص.57.

**فرضية الوصول الى انسجام بين الثقافات الغربية و الإسلامية:** إذا كان التصنيع يلعب دور المتغير المستقل. و المتغير التابع هو التغييرات الأسرية الحاصلة في الغرب. فإنه في العالم الثالث عموماً لا توجد أي علاقة ضرورية و سببية بين التصنيع و تعمير المدن من ناحية و الشكل البنائي للعائلات النواتية.

يقرر علماء الاناسة. بأن العائلات تركز على الوحدة بين الرجل و المرأة و أبنائها. و بأن هذا الاجتماع هو ظاهرة عالمية توجد في جميع المجتمعات. ص.59 يدعو صاحب المقال. الى الوصول الى نوع من الأسر المسلمة الحديثة. مع الحفاظ بالمبادئ القاعدية لهذا المجتمع. مع وجود الديناميكية اللازمة التي تطبع العالم المعاصر. القيام بالإثراء دون الهدم. و أن نضيف دون إقصاء. و أن نقبل دون أن نفرض. و بكلمة واحدة ان نكون حسب ذواتنا مع كل الماضي الثقافي الخاص بنا. و أن نكون حاضرين في عالم الحداثة نساء و رجالاً معتزتين بثقافتنا و بحدائتنا. هته هي شروط الانسجام الضروري لنجاح هته السياسة. ص.60 العائلة الإسلامية المعاصرة تجد نفسها أمام تنوعات مرتبطة بتطور المجتمعات التي تعيش فيها. و منه تنشأ تعددية للبنيات و السلوكات العائلية. فهل التحولات الموجودة في المدن. تأثر على الوسط الريفي(من المدرسة ووسائل الاتصال الجماهيرية، الهجرة و سياسة الحكومة). و منه فإن العائلات التي توجد بين ثقافتين. تعيش وضعا مبهما من الناحية الثقافية. و تنتج بعض التصرفات العائلية المتناقضة، المتنوعة، المتحولة و غير معروفة أو محددة. فيوجد فاصل بين الاتجاهات و السلوكات. البعد هذا ناتج عن كون اللاتجاهات هي قوالب من الثقافة الأجنبية. بينما السلوكات العميقة تبقى محددة من طرف الثقافة التقليدية. فالفرد الذي كان عضواً من الأمة. صار فرداً عضواً في العائلة. ثم إن الفرد مر من مكانة 'التابع'. الى مكانة المواطن 'الفاعل'. ص.61 بعض القيم ما تزال قائمة كأحسن الضيافة للأجانب و الآداب العامة و احترام الكبير و الرجولة و الخصوبة. و لو بأقل حماس من الماضي. و كذلك قضايا الشرف المتعلقة بحفظ النساء. ص.62

**المتدخل الثالث: التغيير الاجتماعي و العائلة في تركيا:** ليس الزواج هو المسؤول عن تغيير البنية و لكنه وفاة رب العائلة. فتجزئة الأراضي هو أساس تحطيم العائلة الموسعة. يوجد نصف العائلات الريفية ما تزال تشكل عائلات موسعة. ذلك أنه يوجد علاقة مباشرة بين مساحة الملكية الفلاحية ووسائل العمل الفلاحي مع حجم العائلة. ص.71

79% من العمال يشكلون أسراً نواتية مقابل 44% من الفلاحين. ص.72

العائلات الغنية تسكن في بنايات تلقب 'بكوناك'. و هي عمارات من طابقين الى ثلاثة طوابق. تحتوي على أسر تضم عدة أجيال. و منه السمعة الطيبة التي يتمتعون بها داخل المجتمع. بالنظر إلى التضامن الموجود بين

الأقارب. بينما العائلات الموسعة في المدن الكبيرة قد اندثرت من الطبقات المتوسطة و العالية. و إن بقيت بعض الأسرة من أب واحد مجتمعة في منزل واحد. كما يوجد ذلك في بعض الفئات الاجتماعية المحرومة. و السبب يعود إلى أزمة السكن و العوز الاقتصادي. أكثر منه اختيار ناجم عن اتجاه ثقافي. و غالبا ما نجد أن كلا من الإخوة و الأخوات و أبناء العم و الخال أو الأقارب. يحتلون مساكن فردية في نفس العمارة. ص.73 و لكننا نشهد انعزال الأسر الزوجية. في مساكن بالمجموعات السكنية الكبيرة.(1984) و هو ما أشار إليه زيمرمان Zimmermann من تصاعد القيم الفردية. و تراجع القيم الأساسية. الأمر الذي ساعد على تحطيم الأسرة (1982). بينما ترى النزعة الثقافية بزعامة كلا من ستون Stone(1977) و فلوندرين Flandrin (1979) بأن فقدان العائلة الموسعة. كان نتيجة توسع العمران و المدن و انتشار الاقتصاد الرأسمالي الذي يعزز من الفردانية. بالإضافة إلى العوامل الدينية و السياسية و القانونية. بعد التخلي عن الشريعة الإسلامية. اعتمدت تركيا سنة 1926 القانون المدني الجديد. المستلهم من القانون المدني السويسري: ص.74 الفصل بين ممتلكات الزوج و الزوجة و لو انه مبدأ إسلامي. العائلة العصبية الأبوية و الطلاق معمول به. الزواج الداخلي غير منتشر. تعتبر العائلة الموسعة عاملا مهما من أجل تأسيس إنية مرتكزة على الرابطة الدموية. أكثر من الارتكاز على الجماعة السكنية. و هذا من أجل تغذية المخيال. الذي يرتكز أساسا على العلاقات الدموية التي لها الأولوية في العلاقات الاجتماعية. و التي تعتمد على العصبية. ص.75 يمنع التعدد قانونا في تركية. و منه لا يستطيع المعدد أن يسجل الزواج في المؤسسات الرسمية. نلاحظ أن 15% من نسبة الزواج الكلي في تركيا هو زواج ديني فقط. غير متبوع بزواج مدني. أي غير مسجل رسميا في الحالة المدنية. و أن نسبة كبيرة من هذا الزواج يتم بعلم الكنة. و هو زواج شرعي في الإسلام. و لكن يعتبر مخادنة في قوانين الجمهورية التركية. ص.76 المهر لا يطبق بكيفية شمولية. و لكن يوجد الشكل. و هو ما يسمى 'بالسليق' و هو مبلغ من المال يجب على والد الزوج تسديده لوالد الزوجة. و ذلك بعد مفاوضات قوية تخص تحديد المبلغ الذي يعطى للزوجة. و هو مبلغ يتغير وفق سمعة العائلة. و كذلك سمعة المتزوج بها, سنها , جمالها و الحالة الصحية التي تتمتع بها. ص.77 و في سنة 1935 أصدر قانون يتعلق بأسماء العائلات. فكان الشخص يحمل اسمه و اسم أبيه مثل علي- محمد. كل الشعب كلن يبحث عن اسم من أجل اعتراف اجتماعي جديد أي البحث على إنية جديدة. العائلة التركية تتميز ببنية تتجاذبها تأثير مركزين: الذكورية. و النشاطات المختلفة التي يعينها المجتمع الكلي لكل من الرجل و المرأة. ص.78 فالقطبية تتم عن التفريق بين الجنسين. بوجود عالمين منفصلين: عالم الذكور و عالم الإناث اللذان لا يلتقيان أبدا. إن كلا من التعليم و العمل المأجور النسوي. أعطى نوعا من الاستقلالية الاقتصادية. و غير من المكانة التي تحتلها النساء و كذلك الأطفال المهيم عليهما من الأب في النظام التقليدي.

و خلاصة القول: لا يمكن أن نجزم بان العائلة تحطمت بشكل كلي. و أننا أحلنا مكانها 'الفرد' ككيان مستقل. ص.79 فتقافة العائلة التي تستلزم علاقات تتصف بالتبعية المتبادلة و المتداخلة. مع وجود اتصالات دائمة مع الأقارب. ليست متعارضة مع التطور الاجتماعي و الاقتصادي و التغيرات التي تتميز بها الحياة العصرية. إن فرض الزواج الخارجي. يمنع الزواج أبناء العمومة حتى الدرجة الرابعة. قد أوصلت إلى بروز الأسر النووية، كفعل اجتماعي يميز الغرب عن الشرق. و يمكن القول بأنه بالرغم من السياسات المؤسسة على اللائكية. و التطور الاجتماعي و الاقتصادي. و تغير الذهنيات فيما يخص الحياة الاقتصادية و السياسية. فإن العائلة التركية تبقى

متماسكة كوحدة مقاومة للضغوطات الخارجية.ص.81 كما أن النزوح الريفي و تعمير المدن. لم تؤدي إلى فك روابط القرابة التي تبقى ذات درجات عليا من الدلالات الاجتماعية و العاطفية بالنسبة للأفراد . و هذا ما يفند النظريات التطورية. التي تعتمد الخطية في التغيرات الاجتماعية. و نحن نشهد نمطا من التغيرات المختلفة. و التي تعكس اختلاف الوضعيات المجسدة في الواقع.ص.82.

"باتي" Patai (1952). يضع ست (06) صفات للعائلات الشرق أوسطية و الشمال إفريقية:

1 . موسعة،2- أبوية(العصب و الدم)،3 -سلطة الجد،4-تعتمد الزواج الداخلي،5 - تعتمد في بعض الاحيان التعدد،6-روابط عالية.ص.84.

و التغيرات التي حدثت. كانت ناتجة عن أسباب سياسية و إيديولوجية. بدون أن يلعب التصنيع الدور المهم.

- العائلة الموسعة تمثل نسبة % 22 بوجود ستة(6) أشخاص فما فوق. في مصر(1976).

- الأسر النووية.لكن ذات خصوبة عالية.معدل الأسرة يفوق(6) ستة أشخاص في الأسرة الواحدة.(سورية).

.روابط عالية بين الأهل عن طريق:الزيارات،الرسائل،الهاتف أو وسائل اتصالية أخرى.

. الأهل المتجاورين بنسبة %43 في سنة 1982 في الكويت.كما أنه في نفس البلد% 24 من أهم شركات في

الأعمال.هم عمال من نفس العائلة.و % 27 من الأقارب يعملون في نفس مكان العمل.و أن% 48 يتزوجون

من الأقارب.كما أن تعدد الزوجات يمثل نسبة %9.6 من الكويتيين يعددون.و أغلبيتهم يكتفون بامرأتين من بينهن2

% غير كويتيات.ص.87.

المتدخل الرابع: العائلات الارانية في مواجهة التغيرات - فيدا ناسيشي - باهنام "Vida Nasschi BEHNAM"

أهمية الشبكة القرابية و العلاقات مع المؤسسات الأخرى: أسباب وجود الأسرة: الإنسان بحاجة الى غذاء. و لا

يستطيع الحصول عليه إلا بإقامة تسيير معين. و منه تأسيس الحاجة إلى التعاون و ضرورة الزواج. و هو تعاون

خاص بين الرجل و المرأة. و كذلك الأهل و الأبناء داخل منزل. ص.103.

يذكر الكاتب بالمرجعية المعتمدة و هي المرجعية الإسلامية. يأخذها كقاعدة تنظيرية للزواج. و يخص بالذكر

المرجعية التي تعتمد .و هي الرجوع الى ورد على لسان العلامة الامام أبو حامد الغزالي. في كتاب الزواج. الذي

يرى بأنه يهدف الى تحقيق: "الحفاظ على النسل. و تحقيق رغبات الحميمة مع المرأة. و هذا يؤدي الى التوقع و

إدارة المنزل من طرف المرأة. و هذا حتى يصفو الجو من كل ما يعكره في طريق الزوج. لتحصيل المعرفة و

العبادة. و أن احسن المرأة هي التي تكون مزودة بالصبر، الإيمان، الطهارة، الحنان، التواضع و الطاعة للزوج. و

تتمثل واجباتها اتجاه الزوج في 'الحفاظ على الطهارة، الكفاءة في تأدية واجباتها - الحد من غضبه - و الحفاظ

على شرف المجموعة التي توجد فيها. و الكفاءة في علاقاتها الحميمة مع الزوج. و يخلص الغزالي الى مواصفات

المرأة التي تكون كالاتي:

الطهارة،الصبر،الجمال،قلة المهر،الخصوبة،أصل محترم،و أهل بعيدين من الناحية الدموية عن أهل الزوج.أي

إعتماد الزواج الخارجي.أما مواصفات الزوج فتكون على الشكل التالي:المكانة،الكرم و روح صافية.ص.104.

ثم يتحدث الكاتب على العائلة الارانية التقليدية. ثم يبين أثر الحداثة على العائلات الارانية: فالعائلة الارانية هي

وحدة انتاج ووحدة استهلاك مستقلة ذات طابع أبوي بالنسبة للعصب و الدم و كذلك للسلطة. و ترتكز على الهيمنة

الذكورية. و تحافظ على السلمية. يحتل فيها الذكر الأكبر داخل العائلة (من جد و أب و النجل الذكر و الأعمام...) مكانة السيد الذي يجب طاعته. و هته السلمية مبنية على التقدير الذي يجب إعطاؤه للعمر و التجربة. الزواج يهم عصبين و عائلتين. لا شخصين. و منه يكون الزواج مرتباً. و يعتمد على القاعدة العرفية من الأقارب. فهو زواج داخلي و مبكر. تعدد الزوجات يعتبر مؤشراً على الثراء. بينما تعتمد الطبقات المتواضعة الشغار. تولى الخصوبة و الإنجاب أهمية بالغة. و ذلك خوفاً من الوحدة. و بحثاً عن المكانة. و يستجيب الإنجاب لحاجة الأمن. و منه تفضيل الذكر على الأنثى التي تحتاج إلى تربية أكثر. ثم إنها تذهب لتوسيع عصبية زوجها. و لذلك نرى أن النساء لا يمكن قبولهن إلا بعد أن ينجبن. ص. 105.

المرأة لا يمكن أن تبقى بدون حماية. سواء كانت متزوجة أرملة أو مطلقة. و منه يعتبر الحجاب كواقي و حامي من العالم الخارجي. و الفرد ينتمي أولاً لعائلته و من خلالها إلى طائفته. أثرت الحداثة على العائلات الإيرانية. و أن مركز الفرد في المجتمع محدد بهته العلاقة. تبقى العائلة هي المشرفة على الزواج. داخل الطبقة التي تنتمي إليها و داخل الدائرة العائلية أي الزواج داخلي و قد سجلت النسب التالية: % 25 من الزواج كان داخلياً في طهران. % 36 في المجال الريفي و % 51 في البدو. توزيع نسب الزواج الداخلي: طهران: % 54 زواج من أولاد الخال مقابل % 46 من أولاد العم. الريف: % 39 زواج من أولاد الخال مقابل % 61 من أولاد العمر. ص. 108. يعتبر رضا الوالدين عن الزواج عاملاً مهماً في ديمومة الزواج واستمراره. يفترق أعضاء العائلة بمناسبة زواج الأولاد. الذين يؤسسون أسرهم الخاصة بهم. كما أن عمل المرأة المأجور قد أثر على العلاقات بين الزوجين. العلاقات التي تغيرت و غيرت معها واجبات الزوج و الزوجة. و يمكن اعتبار عمل المرأة عامل تسبب فيه: التضخم و كذلك بروز المجتمع الاستهلاكي و تعليم متزايد. و منه يمكن اعتبار التعليم كمصدر أساسي لتغيرات مهمة. حدثت في سيرورة التنشئة الاجتماعية للأبناء. التنشئة التي تؤثر على علاقة الآباء بالأولاد. ص. 109.

فالثلاثية الجديدة المتكونة من: الزوج و الزوجة و الأولاد. بعلاقاتها الأفقية. تعوض تدريجياً العلاقات العمودية القديمة داخل العائلات. و مع ذلك يبقى الأب رمزاً للسلطة و الأم رمزاً للحب. يمثل الطلاق استثناءً في المجتمع الريفي. فبين سنوات 67 و 73. لم تسجل في القرى الإيرانية إلا حالتين للطلاق: الأولى حالة عقم المرأة. و الحالة الثانية عتوه الزوج. ذلك أن المرأة المطلقة لا توجد لها أي فرصة للزواج مرة ثانية. و أن المرأة تتصرف كمنتجة للخيرات المادية و الخدمات. و كذلك كعنصر حامل للحياة. و المثال الشعبي الإيراني يمنع الطلاق: "يجب ان ندخل عائلة الزوج في عباءة بيضاء. و مغادرتها في عباءة بيضاء". أما في مدينة طهران في نفس الفترة فقد سجلت نسبة % 1.92 امرأة مطلقة. أن النساء المطلقات يعتمدن على العمل المأجور بنسبة 08 مرات أكثر من النساء المتزوجات. و أربع (04) مرات أكثر من النساء العازبات. و أكثر مرتين و نصف 2.5 من الأرمال. ص. 111. و الطرف المذنب و الخاسر يبقى المرأة. التي تتعرض إلى الصدمة بعد الطلاق. و تتألم للوحداية. ص. 114. القوانين و التشريعات بالإضافة إلى الدعاية ساهمت في تغيير الذهنيات. و لكنها لم تتمكن من تغيير السلوكات الفعلية. التي بقيت دائماً تقليدية.

**تصنيف العائلة الإيرانية: في المجال الحضري :**

**1- العائلة الحضرية:** النمط المهيمن في المدن هو 'الأسرة' المكونة من الزوج و الزوجة و الأولاد. إذ إنها تمثل % 83 من مجموع التجمعات العائلية. و يمكن تصنيف الأسر إلى أربعة (04) أصناف:

أ . الأسرة المستقلة: وهي تشابه النوع الغربي. حيث إن المسؤول عن الأسرة جامعي ينتمي الى الطبقة المسيرة او التي تنشط في الاعمال الحرة.و هي أسرة مستقلة ماليا عن العائلة. تقبل هته الفئة على اختيار الزوج. و هناك نوع من التساوي بين الزوج و الزوجة.(فهي أسرة حديثة) ص.115

ب . أسرة تقليدية: مسؤول الأسرة بسيط أو عامل متخصص ذو مستوى تعليمي ثانوي مستقل ماليا. و لكنه مرتبط بالعائلة بحيث إنه يتم اختيار زوجته من طرف الوالدين. و يحتفظ الزوج بسلطته على الزوجة.

(ج) - أسرة المغترب: الزوج عامل يدوي له السلطة على اسرته و هو تابع لطائفته.

(د) - الأسرة الموسعة الى الاب و الام أو أحد الأقارب المباشرين .

و منه يمكن أن أقول: أن الأسرة صارت بمثابة العائلة. ذلك أن احد افراد العائلة مقيم مع الاسرة. و لو أن الأفراد الآخرين للعائلة غير متواجدين كلهم مع بعض. و هته اسرة موسعة او عائلة مذيقة. تجاوزت الاسرة و لم تشمل العائلة. و غالبا ما يكون نجل العائلة هو الذي يؤسس لمثل هذا النمط من الاسر. بحيث إنه يضم كلا من الوالدين او أحد الإخوة معه. دون إعادة إنتاج ذلك الشكل القديم من العائلة. حيث يجتمع كلا من الآباء و الإخوة المتزوجين و أبنائهم بالإضافة الى النساء العازبات او المطلقات أو الأرامل الى هذا التنظيم .

**2 . العائلات:** و هي عبارة عن الاسر النواتية بالإضافة الى الفروع المتزوجون مع أبنائهم. مسؤول العائلة من الملاك القدماء للأرض أو من التجار، له تربية تقليدية. يحتفظ الزوج بسلطته و تفوقه على أعضاء عائلته. يختار زوجات اولاده.

**3 . أسر مفككة:** و هي الاسر التي يغيب عنها مسؤول الاسرة. و ذلك ناتج عن الترمل أو الطلاق. غالبا ما تكون هته الأسر محمية من طرف العائلة. و لا تعيش الا نادرا مستقلة بذاتها . ص.117  
في المجال الريفي:

1 . **أسر مالكة للأراضي:** و ان عاشت هته الاسر مستقلة. الا أنها تبقى في علاقة تبعية للعائلة. العائلة التي تعتبر وحدة انتاج ووحدة استهلاك. و التي تجمع مختلف الأجيال.

2 . **أسر لا تملك الأراضي:** و هم العمال باليوم، التقنيين و المدرسون الذين يعيشون مستقلين. و ذلك لفقدهم العائلات في القرى التي يتواجدون بها. و نلاحظ أن قوانين الإرث غير معمول بها، بالنظر لمغادرة هؤلاء الأسر، العائلات التي كانوا يتعاونون معها.

**الأسر البدوية:** في اطار القبائل تتشكل اسر نواتية % 88 منهم يعيشون في وحدات فلاحية. تتسم هته الاسر بالفقر و تواجد الاخوة مع بعضهم تحت سقف واحد في انتظار الميراث. كما تتميز بالزواج المبكر للنساء. لا تساهم النساء في المهام الانتاجية التي كانت موكلة للنساء. مع ملاحظة حاجة العائلات الغنية الى العمل النسوي.

- التجمعات في المدن تسمى: 'خندان' بينما تسمى: "طائفة" في القرى.

**العلاقة مع الأهل:** دورهم الحمائي يزداد في فترات الازمات 'كالوفاة' المتعلقة بمسؤول الاسرة. و التي يصاحبها حماية الزوجة. بتزويجها من أحد إخوته في المجال البدوي . أو من طرف احد الاقارب. لأن كل تلطخ للشرف يمس كل المجموعة. حدثت تغيرات بعد سنة 1979 . بفضل الرجوع الى مبادئ الدين الاسلامي. بحيث إن ارتداء الحجاب صار الزاميا. و حصل تراجع في العمل المأجور لدى النساء. تم غلق المدارس المختلطة. قبل الثورة شهدنا مقاومة للحدثة. و بعد الثورة شهدنا مجموعة من السكان تقاوم التقليد. ص.118.

المتدخل الخامس: تأثير العائلات الإسلامية على سلوكات العائلات الإسبانية: مايكل إبالزا . Mikel EPALZA  
حدد الكاتب المفاهيم. مشيرا الى ان دراسة التأثيرات تستدعي الوقوف عندها. فالتأثير معناه إفراغ سائل من وعاء الى وعاء آخر. و هنا تتم عملية التأثير و التأثير أو ترك الأثر. أي البقايا التي يمكن أن نتركها على الطريق. ص196 أما فيما يتعلق بالحركات الإجتماعية. فنرى دائما في التأثير ترك أثر. و ننظر الى ذلك على أساس التفوق. الذي يحدثه طرف على الطرف الثاني. فهناك مؤثر و متأثر. هذا المعنى هو مصدر صعوبة الدراسات في هذا المجال. فالتأثير يتطور في الرؤيا البشرية بين الثقافات و الحضارات. و منه كلمة التفوق التي تأخذ اهمية بالغة. بحيث اننا نقارن نوعية جماعتنا بجماعة أخرى. و منه ردود الافعال النفسية 'داخل الجماعة' و 'خارج الجماعة'. التي يكون لها دور في عملية تقييم ظواهر التأثير الثقافي لحضارة على أخرى. و حتى نفسر أوجه التشابه و الاتفاق. و إن كان من الممكن أن يكون هناك تشابه بين مختلف العناصر الإجتماعية. دون أن يكون هناك تأثير أحدهما على الآخر. 198.

**مختلف أنواع التأثيرات:** يمكن أن ينتج على الاحتلال السياسي نتائج و آثار على المحتل. كل سلطة يمكن ان تؤثر على نمط اجتماعي بقوة القوانين او قوة الافعال الناتجة عن السلطة. و لو أن القانون المسلم قد حافظ على القوانين المرتبطة بميدان العائلات من تأثير سلطة القوانين و تأثير الحكومات الإسلامية. بعكس ميادين اللغة و الضرائب. اضافة الى ما فرض اجتماعيا. فهناك عملية المحاكاة التي تواجه بعمليات رفض لكل ما يعارض التقاليد الروحية المرتبطة بإنية الجماعة الاجتماعية أو المجتمع. الذي يحاول أن يرفض او لا يتأثر بمثل هته القيم. لكن هذا الرفض يمكن ان تصحبه تأثيرات خفية. ص.200 أننا نمدح ما يوجد في الإسلام. و يتوافق مع القيم الأوروبية. و نرجع ذلك للمسيحية او إلى العقلانية. و منه نعيد إنتاج المعتقدات الإسلامية الخالصة. ص.201 إنه من السهل بمكان ان نقول بأن العائلة الإسبانية تعرضت لتأثيرات عربية. و بالخصوص أنه لا توجد أي دراسة على هته التأثيرات. فكلما كانت الحقيقة بسيطة داخل تعقيد التحاليل العلمية. كلما كان عندها قيمة التحقق. ص.202

**العائلة الإسلامية: معايير و مؤسسات:** الإشارة هنا للإسلام 'الرسمي'. بمعنى المؤسسات و السلوكات المشتقة مباشرة من القرآن و سنة النبي محمد صلى الله عليه و سلم و المذاهب الفقهية. فالعائلة الإسلامية لها إطار مشترك. مع وجود اختلافات ناتجة عن العادات و السلوكات الفردية. الإختلافات المسموح بها من طرف القوانين. عادات و تقاليد: ترتبط بميادين علم الأعراق البشرية و علم الاناسة. و ليس له ارتباط بالدين الإسلامي. و يمكن القول بأن العائلة لها نشاطاتها. و أنها قبل كل شيء مؤسسة اجتماعية بمعاييرها القانونية و نشاطات الفردية (نشاطات نفسية، عاطفية...) ص.203

(أ) - **نشاط الزوجين و الأولاد:** يمكن أن نجد اهم العناصر المتعلقة بنشاط الزوجين:

- عهد و عقد الزواج، المهر و المساهمات المالية للبيت الزوجي،
- حفل الزواج و الدخول الفعلي في الزواج، ديمومة و فسخ الزواج،
- القواعد و الأسس الاقتصادية للبيت الزوجي، إجبارية السكن، خصوصية لكل زوج أو تقاسم بين الزوجين،
- الأولاد الشرعيين أو ولادات خارج الزواج، التكفل بالأطفال،
- مسؤوليات الزوج، السلطة، تقاسم الأعباء و المهام بين الآباء و الأمهات،
- التربية المباشرة او تعيين من يفوض له بالقيام بالتربية، المسؤولية المشتركة للأفعال التي يقوم بها الأولاد.



. العلاقات بين الأولاد، ممتلكات العائلة، الإرث... إلخ، هذا كله موضوع لمبادئ أخلاقية و شرعية و قانونية.  
ب) . نشاط العائلات و الأعضاء المنتمين لها داخل المجتمع: نشاطات أخرى تتجاوز الإطار الخاص بالعائلة.  
و هي في علاقة مع المجتمع ككل. و هي كذلك موضوع لمبادئ إلزامية:

. العائلة الموسعة، الأهل، الزوجين، الأصهار، الأنساب،

. كما أن العائلة يمكن أن تكون لها عناصر داخلية. التي لا تربطها بهم علاقات الدم.(كالمربيات، الخدم...)،

. كما يمكن أن تكون ممتلكات العائلة مرتبطة بعائلات أخرى. او بالمجتمع المحيط بها(الممتلكات المشاعة)،

. كل هذا منظم بواسطة معايير. و يمكن أن يكون موضوعا للمقارنات. ص.204

**الوقائع:** التأثير الإسلامي في الماضي: استوطنت ساكنة إسلامية الجزيرة الأيبيرية(إسبانيا و البرتغال) ما بين القرن

الثامن و حتى القرن السابع عشر. القانون العائلي الأسباني كان مشكلا من ثلاثة(03) أصول:

القانون الروماني، القانون البيزنطي و القانون الجرمانى. ص.205

الفكر المحافظ للمسيحيين منع من استحداث أدنى تغيير قانوني للبنية العائلية. كما هو الأمر بالنسبة للأقليات

الموجودة في الشرق الأوسط على ضفاف النيل. و التي لم يتأثر نظامها الأموي إلى أيامنا هته .بالرغم من تعميم

التعريب في ميادين أخرى عديدة من الحياة. و كذلك الأندلس في هذا المجال.

و هنا يمكن أن نتساءل عن:

(أ) - عدم وجود التأثير،

(ب) - تشابه،

(د) - وجود تأثير. ص.207

من خلال البحوث المتوفرة حاليا. لا يمكن إثبات التأثيرات التي حدثت في الماضي. و ذلك بالنظر إلى رفض ما

هو إسلامي. في كل ما تعلق بالقوانين التي تنظم العائلة الأوروبية. مع وجود تشابه فيما يخص السلطة الذكورية

للزوج و الأب داخل العائلة.

لقد حرمت الكنيسة الأخلاق الإسلامية. و كذلك مظاهر المؤسسة العائلية الإسلامية في المستويات الثلاثة:

في التشريع الإسلامي، في أفعال الرسول محمد صلى الله عليه و سلم، وفي الممارسة الاجتماعية للمسلمين.

و بالخصوص ما تعلق بتعدد الزوجات و الطلاق و كذلك الزواج ممن تربطهم علاقات دموية قريبة(أبناء العم و

الخال). يركز المسيحيون على قيم الطهارة. و التقليل من النشاطات الجنسية. و الابتعاد عن الزنى. ص.209

اعتماد الطلاق في الدول الأوروبية كان نتاج تطور داخلي للزواج في أوروبا. و لم يكن ثمرة النمط الإسلامي

الفعال. ان تسلطية المجتمعات السياسية. لها تأثير أكيد على التسلطية الموجودة في القوانين المتعلقة بالعائلة.

في الوقت الراهن فإن سلطة الزوج، الأب هي جد متوازنة. بفعالية من طرف القوانين. و ذلك في اتجاهين:

- الأول: المساواة بين الزوجين في الحقوق و الواجبات.

- الثاني: الاتجاه البرجوازي الذي حدث في القرن التاسع عشر، فيما يتعلق بالفرد و الحرية الفردية. التي أثرت

على مفهوم العائلة الأبوية. هذان التطوران الكبيران ل: Patria Potestas بالنسبة للمرأة و الأولاد. يعتبر جوهريا

لواقع الحالي للأسرة الأوروبية. ص.210 فالمساواة بين الزوجين معترف بها في المواد 60، 70 و71 من القانون

المدني. و من طرف دستور سنة1978 الذي يؤكد على تساوي حقوق الزوجين. و الدفاع عن حقوق الأولاد. كما

أن السلطة القضائية تتدخل بشكل متزايد. فيما يتعلق بنزاعات المصالح داخل الأسرة لصالح الأطراف المظلومة (النساء و الأولاد). و هذا أيضا موجود في التشريعات الإسلامية. ص.211

**قبول التشريعات الإسلامية في أوروبا:** يجب إثبات مبدأ إدماج التشريعات العائلية الإسلامية في القوانين العائلية للدول الأوروبية. و ذلك مهما كانت نسبة المسلمين القاطنين في كل دولة أوروبية. خمسين ألف مسلم قاطن بإسبانيا. من مجموع أربعين مليون نسمة. حقوقا كان قد أعطاه الإسلام لأهل الذمة من غير المسلمين منذ نشأته. هته الحقوق بدأت تؤسس لها في الغرب. و بدأ الاعتراف بالاختلاف و احترام الأقليات. ص.212 هي مصدر منة على المسلمين. كما تبين لنا من خلال تدخل مايكل إبلازا.

**مناقشات:** في نفس المرجع المشار إليه. تم تسجيل النقاشات التي دارت بين المتدخلين و ذلك وفقا لمحورين:

. المحور الأول: الحادثة و الإسلام.

. المحور الثاني: أثر الحادثة على العائلة.

ارتأيت الإشارة إلى أهم الأفكار المطروحة. و ذلك قصد تبيان أهم الرهانات الفكرية المطروحة من قبل كل متدخل. و محاولة تبيان المنطلقات التي يركز عليها. قصد معالجة ماله صلة بالعائلة في المجال الإسلامي. و الهدف من وراء هذا الاهتمام، محاولة موقعة البحث الذي أقوم به. و محاولة معرفة الإشكاليات المطروحة. و ما مدى تقاطعها مع الاشكالية المعتمدة من البحث الذي أقدمه.

**المحور الأول: الحادثة و الإسلام:** المناقشات صبت على نزعتين لا ثالث لهما:

النزعة الأولى: و التي عبر عنها بكل قوة. هي تلك التي تعتمد على شرعية الحادثة. و مضمون التدخل هو أن يتم التهديم قصد البناء. أي تعطيل الدين و عدم العمل به. و أن لا يكون مصدرا للتشريعات في الدول الإسلامية. إن أرادت أن تدخل إلى الحادثة. و أنه لا يمكن لهته المجتمعات أن تتجاوز الحادثة. و تعيش مرحلة بعد الحادثة. إلا إذا دخلت إلى الحادثة. هته النزعة كانت هي المسيطرة و أخذت المجال الأوسع. و حاولت ان تبرز و تقنع قصد اعتماد نظرتها .

النزعة الثانية: وكانت نزعة محتشمة من حيث الطرح. رفضت هذا التوجه. ودعت الى القيام بمعرفة حقيقية للعائلات الإسلامية. و تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها. و منه تبيان القيم التي تتعارض. قصد حل هته المشاكل.

**طروحات النزعة الأولى:** لو لم تكن ظاهرة الحادثة. فإن الإسلام يكون بدون أي شك شمولي. بوجود فئة تحتكر الدين. ص.217

. يجب التفريق بين الدين و الروحانية. فالروحانية الإسلامية تبقى مسموح بها. و لكن الديني كطريقة للحياة و إجابة على كل تساؤلات العالم. هذا ما يمكن أن يكون خطيرا. و هناك تعارض بين 'العرفاء' و 'الحكماء' و 'الفقهاء' و 'الإصلاحيين'. ص.219

. الإسلام له قوة التجنيد يمكن للإسلام ان يتكيف و يدخل في الحادثة و الديمقراطية هل يعقل أن تعيش الدول الإسلامية بمعزل عن العالم؟ ص.220

. تعتبر الحادثة مغيرة للفكر طريقة أخرى لرؤية العالم. لم تكن الحادثة بالإمكان حتى تم كبت الديني. و منه فصل الايمان عن المعرفة. و فصل العام عن الخاص. و أمكن أن يعيش مجتمع كافر الى جانب مجتمع متدين. لكن في فضاءات مفصولة تماما.

حينما تسلم بحقيقتين يعني ذلك أنه يمكن أن نفصل مجالهما. فحقيقة يمكن أن تكون صحيحة من الناحية النظرية. و خاطئة من الناحية الفلسفية و العكس صحيح. توجد ظاهرة 'التقليص' أو 'المغالبة': فالديني بالنظر الى الكيفية التي يظهر عليها. فلا يمكن إلا أن يقلص أو يقلص. و هي الظاهرة التي نشهدها مع ظاهرة الوضعية الغربية التي يريد أن تقلص الكل وفقا للفئات الخاصة بها. و ذلك عندما فسرت بأن الدين هو مرحلة قد تجاوزها الزمان. مع كونت و جل مفكري القرن التاسع عشر. ومنه نلاحظ أن الديني ينتقض و يريد أن يحتوي الكل في فئاته الخاصة به. و منه نخلص الى وجود ظاهرتين مقلصتين في اتجاهين متعاكسين . الديمقراطية لا تحمل نفس المعنى .ص.221 الثورة الفرنسية أعطت القانون المدني لسنة 1804 الذي يتعارض مع الكنيسة. أدخل نابوليون الطلاق الذي تحرمه الكنيسة. و منه نستنتج أن الحداثة هي ذلك الصراع الموجود بين السياسي و الديني، و هي التي أحدثت النسق الديمقراطي. الذي يمارس السلطة . باسم الأغلبية% 51 .. أما في الدولة الدينية فإننا نمارس السلطة باسم الله. و أن مجلس المراقبة الدستوري يصهر على إلغاء كل القوانين المنتخبة من طرف البرلمان. إذا كانت متعارضة مع المفاهيم الدينية. توجد إذا الدولة الدينية. مقابل الدولة الديمقراطية.

تمكن العالم المتقدم من التوافق بين الإيمان و العلم. بأنه وضح ميدان كل طرف على حدة. بينما ما يزال العالم الأقل تطورا يعاني التأخر المتعلق بالتكنولوجيا و هو أمر واضح. و لكنه يعاني كذلك تأخرا على مستوى التفكير الفلسفي و الروحي. حتى يمكن كلا من الإيمان و العلم من أن يتعايشا دون الدخول في صراع. ص.223 بعد الاحتكاك الذي حدث بين الشرق و الغرب. صارت الحداثة مفروضة على الشرق. و ذلك في إطار تأثير الغرب على الشرق. إن البعد 'الانتموي' حجب بعد 'الحداثة'. كما أن بعد الحداثة حجب بعد 'اللائكية' أي فصل الدين عن الدنيا. و هيمنة الدينوي على الأخرى. و منه فإن الحداثة هي اللائكية. و الاعتراف بمساواة كل المواطنين.

الثورة الفرنسية أحدثت القطيعة بين السياسي و الديني. بينما الثورة الإسلامية تبحث على دمج البعدين ص.225 فهناك لا معيارية بين الإسلام و الحداثة. بحيث ان الحداثة هي التحكم في العلم بالشطب على المقدس. لابد من التأكيد على القطيعة بالنسبة لمفهوم المقدس. هل يمكن أن نتحدث عن ديمقراطية في مجتمع لا يريد أن يكون متعددا؟ الديمقراطية هي تقبل الآخر. بينما المشروع الديني هو الوصول إلى مجتمع موحد. لا يمكن ان نعتمد خطابا يعتمد على الفكر أي النقد في بلدان العلم الثالث. لأن الخطاب السياسي هو خطاب الاستمرارية. و أن المشكل الأساسي هو العلاقة بين الدولة و الدين ص.226

**طروحات النزعة الثانية:** الإسلام ليست له هته المسلمة السلبية فهو دين مجند. يوجد المقدس الديني و المقدس اللائكي. و لا يوجد أي مجتمع بدون مقدس. إذا كانت العائلة الغربية لها تاريخ مستقل عن الدين المسيحي. هذا يعني أن النسق القرابي في أوروبا مختلف عن النسق القرابي الموجود في المنطقة العربية التي نبع منها الإسلام. فالنسق القرابي في العالم العربي متماسك. بحيث إن البنية القبلية كانت قوية. الى درجة انها لم تسمح بنشوء الاقطاعية. لا يمكن أن نفهم الاختلاف: غرب/شرق بدون الانطلاق من البنية الاجتماعية.

فالعائلة كانت تابعة للإسلام. و تابعة بشكل اكبر الى التنظيم القبلي من التنظيم الإسلامي. و يجب ربط مسألة القيم بالمشاكل الاجتماعية. لا توجد قيمة للنص الا من خلال الممارسة. الحداثة ليست النص و لكنها الممارسة.

انطلقت الايدولوجيا الحديثة في الأصل من قانونين: المساواة و العدالة و تعايش القانونين معا. يوجد نزاع مستمر بحيث يتعارض أحدهما مع الآخر. فإذا كنا نريد ان نكون أحرارا فكيف لنا ان نطبق المساواة. و في هذا التنازع يمكن لكل طرف أن تكون له قراءته للحادثة. المسألة هي معرفة: في وقت محدد، داخل مجتمع معين، محدد تاريخيا. ما هي القيم التي تتصارع قصد حل هته المشاكل .. و طرح مسألة العائلة هو معرفة. داخل مجتمعاتنا. ما هي المشاكل المجسدة للعائلة. و كيف تواجه العائلة المشاكل الحالية بالنسبة للعلاقة مع الإسلام. كما هو ممارس في مجتمعاتنا؟

حدثنا تحتوي على صراع: فباسم الحرية ندوس على الأفراد. و باسم العدالة ندوس على الأقليات. يجب إذا توضيح كيف تواجه العائلة الإسلام العملي. و ما هي القيم التي توجد في صراع؟ ص.229

من مصلحة المجتمعات أن تتماسك. و أنه بداخل كل مجتمع يوجد صراع. يوجد نزاع بين المحافظة و التكيف. فهو صراع وجودي. لا يوجد أي مجتمع نجح كليا في حل هذا الصراع. كل مجتمع يعيش بالمفهوم الذي يعتقد أنه هو: استلهاهم و قيم. تتطور كل المجتمعات بمستويات من التكيف. و تنمو المجتمعات من خلال المفاهيم التي تتبناها.

'فالوطنية' استعملت الرمزية و القيم التي تعود الناس عليها. قيم مقدسة و هذا ما أعطى النتائج. ص.230  
اعتقد أن الانغلاق في بديل واحد الذي هو الاسلام الشمولي من ناحية. أو الفصل الكلي من ناحية أخرى. ليس بالمفهوم العملي. فأنا ضد الاغتراب الذي يفرض نمطا واحدا. الذي لا يمكن أن تعيشه سوى أقلية. التي تدافع عن نفسها من الامبريالية. و لكنها تنتج من خلال ظروفها المعاشية، ثقافتها و الخطاب المعتمد من طرفها. ص.235  
إسلام المتدينين (النخبة المتدينة) يطرح مسألة العلاقات بين الدولة و القانون. و بين الدولة و الدين. و بين القانون و الدين. أما إسلام الجماهير فهو بمثابة (إيدولوجيا/ملجأ). لم ترضى بنتائج مشروع الاستقلال المحرر. الذي لم يحرر كثيرا. كلما احتاجت الجماهير إلى هذا الملجأ. كلما زادت الدولة من سيطرتها. و منه يجد هذا الملجأ وظيفته و يصير خطيرا. ص.237

**المحور الثاني: أثر الحادثة على العائلة.** الموضوع الأول: مميزات العائلة، الإسلامية. تتميز بما يلي:

. تعتمد "الزواج الداخلي في العائلة" الجيرة، القبيلة، القرية، المهنة، مع أن الزواج الداخلي ليس مبدء إسلاميا، تتأثر بالماضي الذي عرفته قبل الإسلام. كما تتأثر بالاحتكاك مع العالم الغربي،  
. تعدد الزوجات ليس خاصية من خاصيات العائلة المسلمة. و ان كان موجودا و مسموحا به شرعا،  
. يجب التمييز بين مبادئ الإسلام و معاييرها. و الممارسة و واقع المسلمين.

الموضوع الثاني: الأسرة المعاصرة. الحادثة غير ثابتة: فما هو حديث اليوم يكون غير كذلك غدا.  
. الحادثة اليوم هي سلطة المال.

. انتزعت السلطة من 'الأب'. و صارت تمارس من طرف الدولة و المدرسة .

. لم نتمكن من تكييف ما نستورده من الحادثة التكنولوجية مع ثقافتنا. كتكيف وقت العمل، وسائل النظافة و النوم.  
الموضوع الثالث: دور الدولة فيما يتعلق بالعائلة.

الإشكال المطروح: هل نغير العائلة انطلاقا من فكرة اللائكية. أو أننا نعتد تفسيرا جديدا للإسلام. و ذلك قصد تكييف العائلة مع عصرها؟

في المحور الثاني. حاول المتدخلون مناقشة أثر الحداثة على العائلات الاسلامية بوجه خاص. عالج الموضوع الأول مميزات العائلات الاسلامية. ناقش المتدخلون أهم المميزات التي يرون بأنها تتمثل في:

سيطرة الداخلي. بحيث ان السلطة السياسية تبقى محتكرة. وكذلك السلطة الاقتصادية تبعا للأصل العائلي. وكذلك الشأن بالنسبة للداخلية في الزواج. التي تكون في الامل او في الجيرة او القرية أو المهنة (المتدخل بهنام) ص. 240

كما بين "مولاي رشيد" دور المجتمع في انتاج المعنى. وذلك حينما بين بأن القرآن قد سمح بإتباع ما هو 'معروف' في المجتمع. وكرر هذا المفهوم في 22 موضعا في سورة النساء و سورة الطلاق. و يبين بأن الغرب هو الآخر قد أدخل تقنيات منع الحمل التي احدثت زعزعة في التنظيم و الاخلاق و ساعدت على تفكك العائلة. ص. 241 "فاطمة المرينسي". تطرح نظرة الفلاح الى الحداثة: الذي يرى بأن الحداثة هي المدرسة، الطرقات، الماء الشروب المعالج، البنسيلين. و ترى بأنه توجد قطيعة بين الفئات الاجتماعية. و ذلك بغياب الحوار بين النساء و الرجال، الريف و الحضر، بين المستغلين و المستغلين، بين الضعفاء و الأقوياء. كما تسوق لنا صورة من طرف الوسائل الإعلامية الثقيلة. منطلقين من مفهوم الثقافة العابرة للأوطان: مسلسلات دالاس. و المسلسلات البرازيلية حاليا. 242

أما "محفوظ" فيناقش مسألتين: مسألة الزواج الداخلي الذي يعيد بناء العلاقات العائلية و القبلية و يجدها من خلال الزواج بابنة العم و الخال. و هذا الزواج راجع لأسباب أخلاقية، دينية واقتصادية. و بأن الزواج الداخلي يمس قرابة 90% من الشباب. ومنه أهمية التنشئة الاجتماعية من طرف العائلة. و كذلك التمكن من التغلب على الصراعات المحتملة بين الزوجين.

المسألة الثانية أن تعدد الزوجات. لا يمكن اعتباره خصوصية للعائلات المسلمة. و يعتمد على الدراسة التي قام بها 'نجيب هيكل' 1982 الفترة المدروسة (1918 الى 1955). و التي بينت بأن تعدد الزوجات ضئيل لا يتعدى في الفترة المدروسة نسبة 3 % من مجموع الزوجات. و عليه يمكن اعتبار الزواج الداخلي ترتيب اجتماعي. لا علاقة له بالاسلام. بحيث لا يوجد له أي أساس نصي سواء في القرآن أو الحديث... و منه يدعونا الى عدم الخلط بين المعيار الاسلامي. و الواقع المعاش في الدول الاسلامية. لنا مرجعية مثالية غربية. و بالنظر لهذا التأثير. نتحدث دائما على الطلاق. الذي يكون نتاج ارادة الزوج. ص. ص. 244/245.

و لكننا لا نتحدث عن 'الخلع'. و هو امكانية التطلاق أي أن تتم عملية التطلاق بارادة من الزوجة. و هو أمر مقنن و ممارس في الاسلام. كما يغفل عنا أن نعتبر الفرد في المجتمعات العربية بأنه حقيقة موجودة داخل القبيلة. كما أن تجربة الحداثة أفضت الى العزلة. بينما العائلة تحمي من 'العزلة' الجسمانية. كما أن الزواج الداخلي يعزز من العلاقات الدموية. التي تعتبر ضمان اضافي يحمي الانسان من العزلة. و قد عرف العالم الغربي في القرن العشرين شرخ مع العالم الدموي، الحامي. و مع الاسرة في بعدها العاطفي. و هناك اختلاف بين الذهنيتين. ذهنية الانسان المقابل للعالم بمفرده بدون صديق أو عائلة. فالانسان المسلم غير مستعد لخوض هته التجربة. ص. ص. 246, 247, 248 يجب التنبيه الى الارث الموجود في المجتمعات العربية و الإفريقية. التي كان له و ما يزال الاثر البالغ على هته المجتمعات التي عرفت الإسلام. فإلى جانب القرآن هناك ارث الجاهلية. كما أنه في افريقية يوجد تعدد الزوجات حتى بالنسبة لغير المسلمين. ص. 249 أما الموضوع الثاني فعالج الحداثة و علاقة العائلات الاسلامية بها:

تتدخل "لويز رميو" L. RAMAILLO لتطلب ضمناً منع تعدد الزوجات. و تتحجج بقولها: " في بلد منع منه التعدد فإن التهديد بالمرأة الثانية يزول. و هذا ما من شأنه أن يؤثر على التوازن بين الزوجين. فإذا كان التعدد مسموح به من الناحية النظرية. و لو أنه موزع في حدود %1. فإن له انعكاسات على %99 المتبقين. و التي تترجم بالخضوع و الخوف الدائم من طرف الزوجة طيلة حياتها". ص.250

تدخل السيد "شرطي". . ان العالم الاسلامي لم يعرف الاقطاعية. لأنه يعتمد على قواعد الميراث في الاسلام التي تعتبر قواعد مساوية بين الاولاد. و لو ورت الذكر قسم أكثر من الانثى, إلا أنه لا توجد حقوق 'النجل'. الذي يستأثر بالثروة في البلدان الغربية. فالأخوة الذكور لهم نفس النصيب متساوون فيه. كما ان الإناث لهن نفس النصيب و يتساوون فيه. و هته الثروة المجزئة لا يمكن ان تنشئ مجموعة مؤدية الى الإقطاعية . ص.251

. يمكن تعريف الحداثة على أنها ظاهرة كونية و ليست غربية. بحيث انها ادمجت في التصريح العالمي ل1948/12/10 للأمم المتحدة. التصريحات التي تحدد النموذج المثالي لبشرية اليوم. و تعبر عن القواعد الخلقية المهمة في وقتنا. و المؤسسة على نوع من الحريات الأساسية: حرية الاعتقاد، التساوي بين الرجال و النساء. و كل القوانين و التشريعات المقدسة أولاً ثم المعتمدة على الأعراف او الثقافة. و التي تتعارض مع هته المبادئ الأساسية. التي صارت تعتبر النموذج المشترك للانسانية للقرن العشرين. فانها تذهب ضد الحداثة الحالية. ص.251

ليتدخل "باهنام" موضحاً أن التعددية في ايران مراقبة من طرف المحكمة. لا يمكن أن نتزوج من امرأة ثانية دون الترخيس من طرف المحكمة بالاضافة الى موافقة الزوجة الأولى. تدرس المحكمة أوضاع النساء اللاتي تعانين من أمراض مزمنة أو بهن عقم أو أن الأوضاع المعاشية في البيت الزوجي لا تطاق بالنسبة للزوجين او العائلة. تدخل بوراوي: لا توجد سلطة في يد شخص واحد 'بالأب'. انتزعت منه السلطة من طرف الدولة و المدرسة. و المعرفة صارت تصدر من هاتين المؤسستين. و لم يعد الأب هو مصدر المعرفة. فهناك انتزاع للسلطة لأسباب خارجة عن العائلة. فالرجل يتكفل بنفسه. كما تتكفل المرأة و الطفل بنفسيهما. و لا يتركان تسييرهما لسلطة الأب.

هذا ما نسميه بالاستقرار الذي يعتبر سمة المجتمعات الحديثة. ص.252

يتدخل "رشيد مولاي" ليبين بأن الحداثة تعتمد على قوة المال. و يرى بأنه يوجد رفض للغرب العدواني واللاأخلاقي. و يرى بان مظاهرات الدار البيضاء بينت هذا الرفض. بحيث ان المتظاهرين حطموا رموز الحداثة (بنوك، متاجر كبيرة، سيارات...) و كأنها اعادة نظر في قوة المال. التي أشاعتها هته الحداثة العدوانية و الصادمة للأخلاق. كما يشير إلى عوامل التغيير و التطور. معتبراً الوسائل السمعية البصرية و المكتوبة و كذلك تجمع في مدن ذات كثافة سكانية و تجمع سياسي اقتصادي و إداري قوي يساعدون على التغيير. و مقابل هذا توجد عناصر التطور المتمثلة في الأحزاب السياسية، النقابات و التجمعات التي تهتم بالمرأة، الطفل. تساعد على عملية التطور.

ألفت الانتباه الى مشكلة الوسائل الغربية المستعملة من طرف المسلمين. بدون أي تكييف مع الحاجيات الخاصة بنا. من وسائل النظافة الى المرقد أو الأكل أو حتى التوقيت الخاص بالعمل السبوعي أو اليومي. و يتهم المسلم بأنه يفرق بين ما هو دنيوي و ديني راجع الى هته الصدمة المتمثلة في التكنولوجيات. الغير متوافقة مع اساليب الحياة الخاصة بالمسلمين. ص.256

الموضوع الثالث. يعالج دور الدولة و العائلة: "شياغان" يعطي مثال اليابان. التي حسبها قد اختارت من البلدان المتحضرة. ما رأته مفيداً لها. إذ انها وابتداءاً من القرن الثاني الميلادي. و في اتصالها مع الصين. قبلت بالتفوق

في مجال الكتابة و الخط و التصوير. و في احتكاكهم مع أوروبا. استفادوا من الفلسفة الألمانية و كذلك من التقنيات الغربية. و بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية تعلموا من المدرسة الأمريكية. و كان عند اليابانيين اختيار إرادي وواعي. و هم الآن ماهم عليه من تفوق التكنولوجي و الحضاري.ص.262

أما 'فشيبي' فيرى أن أحداث التغيير يكون اما بواسطة:'اللائكية'.أو بواسطة تفسير جديد للإسلام و تكييف العائلة مع متطلبات الحياة العصرية.و يؤكد على أن أحداث قراءة جديدة للإسلام.هي أكثر نجاعة بالنسبة لنا.ص.263  
أما "شرفي" فيرى أن الأمر مرتبط أساسا 'بمقاومة التغيير'. فقد طرحت قضايا للعالم الإسلامي في بداية القرن الماضي(1900) كالتصوير و التأمين الذين كانا محرمين من قبل.وكذلك ارتداء الحجاب و ما إليها.

و كذلك الأمر بالنسبة للغرب المسيحي الذي أسس الطلاق بعد قرنين من الزمن. و لذلك يرى انه يجب معالجة هته المسائل بدون أي عقدة. كما يجب أن ننظر إلى تاريخنا بموضوعية أكبر. ص.264

تساؤلات متعلقة بمستقبل العائلة: 'الهرميسي' ينطلق من إثباتات 'لفي مروس' الذي يرى بأن الإسلام في الهند. لم بني سوى المساجد و الأضرحة. و هي عبارة عن قصور غير مسكونة. إذا ما استثنينا التحصينات التي كان يسكن فيها المسلمون.كما يرى صعوبة العزلة بالنسبة للمسم الذي يعتبر الحياة موجودة في الجماعة.و أن الموت تسري في جماعة لا يوجد فيها مشاركة.مع التطبيق الصارم للقواعد(الصلاة خمس مرات بعد الوضوء،تعایش الذكور معا في الحياة الروحية المشتركة.و لا وجود للنساء.)الإسلام يتطور حسب توجيهات ذكورية.بالغلق على النساء و العالم المغلق للنساء.و منه يرجو الإسلام ربح الراحة بطرد و إقصاء النساء من الحياة الاجتماعية. و إقصاء الكفار من الحياة الروحانية.و منه عدم قدرة الإسلام على نسج علاقات مع الخارج. ص.265

و يخلص "الهرميسي" إلى القول بأنه يمكن أن نبين بعض السمات المؤثرة.و التي تتسم بديمومة في الحضارة الإسلامية:

\* الأولوية التي تحضى بها الجماعة ,صعوبة العيش في معزل عن الجماعة , توسيع الاختلافات بين الجنسين .

\* القلق في مواجهة ثقافات أخرى و أساليب حياة أخرى .

و يرى بأن الإسلام بقي جامدا في النظر إلى مجتمع كان حقيقي منذ سبعة قرون. و لحل مشاكلنا الحالية على ضوء تلك الحلول الناجعة في وقتها. و نحن ما زلنا غير قادرين على أن نفكر أنفسنا خارج إطار زمان قد مضى.

كما أننا عشنا ما يزيد عن القرن و النصف من التثقف بعد عصر الانحطاط.ص.266

كما يؤكد أن العائلة الإسلامية عرفت تغيرات معتبرة في بنيتها ووظائفها.و أنها تكيفت مع متطلبات الحياة العصرية:

- النزعة في تأسيس الأسرة النووية،

- الاختيار الشخصي للزوج،

- صار ينظر للمرأة على أنها شخص اقتصادي.حيث إنها تراعي احتياجات الأسرة.(على خلاف تعاليم القرآن)

هته التحولات لا تحدث على حساب العادات القديمة الناتجة عن التنشئة الاجتماعية. بحيث إن الزوجان يداومان على الارتباط بالشبكة العائلية للأهل. و قد لاحظت "كاميليري" غياب صراع الأجيال داخل العائلة المسلمة.

كما يخلص "الهرميسي" إلى القول بأن النخب المسيرة تستفيد من التحامها داخل روابط قرابية. كما هو الشأن بالنسبة للمرونيين في لبنان و العلويين في سوريا و النقيتين في العراق و العشائر في المغرب الى العائلات

الحاكمة في بلدان الخليج .ص.267 فالدولة ذات المواصفات الغربية. تجد نفسها موضوعة على بنية اجتماعية. لا يمكن أن ترسو عليها أو تسيروها أو تراقبها. لأن الدولة سوف تتقاطع مع التضامانات العائلية المتماسكة. و التي تعارض استقلالية الإدارات المركزية. كابحة بذلك العقلانية الشاملة للمعتقدات و العلاقات الاجتماعية و كذلك للمؤسسات. إن كلا من الفكر النسقي و التصنيع تؤدي إلى التوافق. بحيث إن المجتمعات تصير متماثلة و متشابهة في أنساقها القيمية و في بنياتها الاجتماعية و في نمط حكمها. و يصل الأمر حتى التنظيمات العائلية و الاعتقادات الدينية.ص.268

بهنام: حوصلة القول: تبقى العائلة جزء من المجتمع الذي تنتمي إليه. و هي التي تعكس التطور الحاصل به. يوجد ثلاث فضاءات ثقافية: عربية، إيرانية و تركية تهيمن على هته الفضاءات شكل واحد للعائلة سيماتها الأساسية تكمن في:

. الزواج الداخلي. الزواج من بنت العم. المساواة بين الإخوة عن طريق الإرث،سكن الأبناء المتزوجين و الآباء.  
. الزواج المبكر،إمكانية تعدد الزوجات، إنجاب مرتفع.

توجد أشكال مختلفة لإسلام اليوم: الإسلام الرسمي، الإسلام الشعبي، الإسلام ملجأ .ص.271  
توجد أربع(04) خطابات للإسلام باتجاه الحداثة:

1 . الخطاب اللائكي،

2 . الخطاب الحداثي: يمكن أن نبتكر خارج المذاهب السنية،

3 . الخطاب الإصلاحية،

4 . الخطاب الأصولية.

تبقى الوظيفة الأساسية للعائلة هي: حماية الإنسان ضد العزلة. إن مفهوم العائلة ينشئ شبكة من العلاقات. تدمج الإنسان إلى كل عضوي. تحميه من التجزء على المستوى النفسي. و على المستوى الاجتماعي. فإن الطقوس المتمثلة في العادات تحميه من التفكك. و في البعد الميتافيزيقي فإن هته الحماية تتمثل في علاقة الإنسان بخالقه. توجد مقاومة للتغير فيما يتعلق بالإصلاحات الثقافية. كما توجد ثلاث(03) مواقف:

. العودة الى العائلة الاسلامية التقليدية, موقف تحت تأثير الاصوليين،

. المزوجة بين الثقافات الغربية و الاسلامية. و الوصول الى نوع من العائلة الاسلامية،

. الوصول الى تحقيق العائلة اللائكية، على الشاكلة الغربية.ص.274



**تعقيب و تعليق:** التضامن العائلي: التضامن العائلي يلعب دور حاجب الرؤيا، المخفي للحقيقة و المستوى المعاشي الحقيقي للأسر بالمنطقة. فالتضامن بمثابة المموه للواقع المعاش. بحيث نجد بعض الأسر تعيش تحت عتبة الفقر. لكن اجتماعها تحت سقف العائلة الواحدة. يجعل من معيشتها ممكنة. و غير مرئية كمعيشة كارثية. ذلك أن بعض الأسر المكونة للعائلة: لا يشتغل أفرادها سواء الذكر و الأنثى و الأولاد. و إن اشتغل الزوج فإن مساهمته في الجهد العائلي تعتبر جد زهيدة. مقارنة بمستلزمات أسرته. هته المصاريف التي تتجلى على حقيقتها. حينما تقدم الاسرة على الانفصال عن البيت العائلي. و ذلك تحت ضغط نزعة النسونة. و بعض الاسر تقبل على هذا الانفصال بالرغم من أنها تعي التكلفة الاقتصادية الباهضة. التي تدفعها مقابل الحصول على الاستقلال و التحرر من التجمع العائلي. لكن رب الاسرة غالبا ما يحسب تلك التكلفة. على أساس أما الاحتفاظ بزوجته أم أولاده. و إما الانفصال عنها. و تيتيم أولاده(تعريض أبنائه لليتم و هو على قيد الحياة). فمن اختيار الانفصال عن زوجته. عزز من النسبة المرتفعة للطلاق. الذي يعرف تزايدا معتبرا في المنطقة (إحصائيات). و من اختيار الانفصال عن عائلته. تعرض إلى عقوبة التكلفة المرتفعة التي عليه تأمينها. لا يمكن أن نطلب من العائلات البدوية الموجودة بالمنطقة أن لا تتغير. و أن تبقى محافظة على خصوصياتها السابقة. و إن كانت هته الخصوصيات هي التي حافظت عليها. في فترات الأزمات الحادة و العاصفة بها ككيانات مستقلة. واستمرت في التواجد و لو أنها فقدت الكثير من معالمها. و كذلك هامش التحرك. إلا إنها استمرت و حافظت على القليل. ان لم تتمكن من التواصل بكيفية متوازنة. و ذلك للصدمة المتنوعة التي تعرضت لها:

الصدمة الكولونيلية و صدمة الاستقلال، ثم الصدمة التوجه الرأسمالي و الصدمة الإيديولوجية الحادة التي صاحبت هذا التوجه. الذي و ان فرض نفسه على الساحة العالمية. نجده في وضعية متأزمة في الجزائر. بحيث اننا اغلقنا جل المؤسسات الصناعية (لأنها كانت مفلسة). و لم ننشئ ما يعاد لها من مؤسسات. فعززنا التبعية للخارج. المبادرة المحلية تحتاج الى رأس مال و رأسماليين. من له رأسمال استثمره في التجارة. لضمان الربح و السرعة في تحصيل الأموال. و المرونة الكبيرة التي يسمح بها هذا النشاط. ان لم يربح في السلعة فسوف يغير استرادا باستراد آخر في ظرف قياسي. الأمر الذي لا يسمح له الاستثمار في المجال الصناعي و منه الابتعاد عنه. كما لا يمكن أن نوقف العائلات البدوية عن البحث عن ما تراه في صالحها. و إن دخلت المدينة. و صارت بدون نشاط يذكر. كما لا يمكن أن نجبرها على الحفاظ على خصال حميدة: مثل الكرم/الشجاعة/التضامن/مساعدة الفقير و اعانة

الضعيف أي البذل و العطاء و السخاء . و نحن بالمقابل نأخذ دون أن نبذل . ثم نتباهى بما عندنا من ماديات و مكاسب و مناصب عمل و مواقع في المدن الكبرى... دون أن يحدث ذلك فيهم ردة فعل . فيمسكوا بذلك العطاء . و يطلبوا منا تقديم الخدمات لأبنائهم . ما دام قد وصلنا وحققنا ما لم يحققوه... و كل شيء نسبي .

القوانين في أوروبا تعبر عن ديناميكية داخلية.تحصل في المؤسسة العائلية(إحداث الطلاق،التساوي بين الزوجين،ضمان حقوق الأطفال...) .كلها تشريعات أتت بعد نقلة في الاقتصاد الأوروبي.و العمل النسوي المتزايد و كذلك التعليم النسوي الذي فاق مستوى الذكور.و تعرض الأطفال لسوء العناية... بينما القوانين التي نصدرها تكون بدافع محاكاة. ما حصل من تطور قانوني في الدول الأوروبية... وان بقينا في وضعية بعيدة عن الوضعية التي وصلوا إليها. من حيث التحضر بجميع ميادين: التكنولوجية، العلمية، الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية.

من العرض الوجيز و المختصر و المحدود لبعض الدراسات التي تتعرض بالتحليل للمؤسسة العائلية. سواء في الدول الإسلامية أو في الدول الغربية أو في الجزائر على وجه التحديد. يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات التي يمكن أن تساعدنا في تموقع البحث الميداني الذي أقوم به على نفس المؤسسة 'المؤسسات العائلية في الجزائر':

1 . في الدول الإسلامية: المرجع واحد الكتاب و السنة لكن الواقع متعدد . أو متحدد.؟

2 . في الدول الغربية .؟

3 . في الجزائر .؟

من خلال الدراسة المقدمة.؟

يمكن أن نوعز أسباب تواجد الاسرة الى ضرورة الاستجابة الى الحاجات.التي تمثل اساس الحياة بالنسبة للأفراد.فأطفال الجنس البشري لا يمكنهم الاعتماد على أنفسهم الا بعد مرور فترة طويلة نسبيا. و هته الفترة تختلف من مجتمع لآخر و من حقبة تاريخية لأخرى .

وجدنا في بحثنا ان بعض أولاد البدو ذكورا و اناثا. قد يصيرون ذو نفع للأسرة ببلوغهم العشر (10) سنوات. إذ يكلفون بمهام ذات نفع تعود على أسرهم. و أن الذكر بعد زواجه مباشرة يمكن أن يستقل بأسرته من حيث المسكن(قيطون أو خيمة أو عشة) و حتى يأخذ من والده بعض رؤوس الاغنام الذي ينميها. و رأينا في نفس البحث أن هناك من تجاوز الثلاثين(30) سنة. سواء كان ذكرا أو انثى و ما يزال تابعا لوالديه في مجال السكن و الغذاء . و بصفة تكاد تكون مطلقة. فإذا كانت مؤسسة الزواج تهدف الى اشباع الحاجات الضرورية للإنسان. من أكل و أمن و حتى الديمومة من خلال الإنجاب. و ايجاد خلف يحملون نفس الاسم مواصلين استمرار الخطية الدموية لشجرة عائلية. سواء حملوها بوعي او بغير وعي. و هنا يلعب البعد الثقافي دورا أساسيا. بحيث في الثقافة الإسلامية تولي أهمية بالغة لهذا الوعي في الانتماء إلى شجرة عائلية معينة. و هناك من يصل إلى أصحاب النبي أو حتى إلى النبي محمد نفسه صلى الله عليه و سلم.

\* العمر و التجربة كانت هي أساس السلمية داخل العائلة. لكن يبدو أنها بدأت تتضعع بالنظر إلى دخول عامل التعليم. فالمتعلم سواء كان ذكرا أو حتى أنثى صارت عنده شرعية. يتحدث مستندا إليها و هي شرعية العلم. التي أفقدت ذلك التوازن القديم الذي كان يعتمد العمر و التجربة كعاملين أساسيين فيما يخص المعرفة, التمييز و أخذ القرارات الصائبة. و صارت حتى الأنثى تبدي رأيها و تناقش. بل و تتعصب لرأيها. و لا تتنازل عنه لصالح الذكر الكبير ذو التجربة و بالخصوص إن كان أميا. فصارت هته الأبعاد: الذكورية، الكبر، لا يعتد بها. إلا إن مارست

إكراهها شديدا. و فرضت انضباطا صارما لاحترام هته الأبعاد. و منه نلاحظ تنازلا تدريجيا عن هاتين القيمتين. و ترك أكثر حرية للمعني بالأمر لأخذ ما يراه صالحا له من قرارات. و لو أن الكبير يعطي رأيه. و قد يصير عليه. لكن في النهاية يحمل من اتخذ قراره مسؤولية ما ذهب إليه وحده.

المدينة تسمح ببروز نزعة النسونة. على عكس الريف أين يحتفظ الزوج بنزعة الذكورية :  
. كما ان النزعة الفردية تصبح أكثر وضوحا في المدينة منها في الريف و بالخصوص في البدو. كما يحتفظ الريفي و البدوي بانتمائه إلى الجماعة أكثر من صاحب المدينة .

. هذا ما تبين لنا من خلال الإحصاءات البيانية المقدمة من طرف فيدانا سشي بلهنا.و التي تظهر :  
1. أن الزواج الداخلي في المدن يمثل 4/1 القرانات. و منه تصاعد النزعة الفردانية التي تسمح للفرد بعقد قرانه. كما تتم عن النزعة النسوانية. بحيث إن الزواج الداخلي يتم من بنات الخال أكثر من بنات العم. و هو ما يبين دور المرأة المتزايد على مستوى البيت الأسري.

2. يبقى الزواج الداخلي معتبرا في الريف و أكثر منه في البدو. و الزواج من بنات العم أكثر من الزواج من بنات الخال. و هو ما يبين احتفاظ البديين و الريفيين بنزعتهم الذكورية.و كذلك بنزعتهم العصبية الجماعية.

هذا في إيران أما في الجزائر، و بالنظر إلى الوسط المدروس و هو الوسط البدوي عموما. و لو اختلفت فضاءاته من المدينة المتوسطة الى الصغيرة الى البدو. إلا أنني لم أتبين اختلافا يذكر في هذا المجال. و لما كنت قد تتبعته مختلف الأجيال السابقة و اللاحقة. فإنه تبين لي عموما وجود هته النزعة النسوانية حتى في هذا المجال. إذ ما قارنا الأجيال السابقة مع الأجيال اللاحقة. العالم الريفي الإيراني عالم متماسك لا يعرف الطلاق. بالنظر إلى الزواج الداخلي المرتفع. و كذلك الى الثقافة الإيرانية. بينما ظاهرة الطلاق عندنا في تزايد مستمر من سنة الى أخرى . وقد يكون الزواج الخارجي المتزايد عبر الاجيال. محاولة للابتعاد عن الضغط العائلي الداخلي. و البحث عن حرية أكبر في اقع الطلاق بالزوجة ان اقتضى الأمر ذلك. دون الخضوع الى ضغط عائلي قد يحول دون تحقيق الطلاق المرغوب فيه من طرف الزوج ؟

عمل المطلقات يبقى مرتفع عندنا كذلك.مقارنة بالفئات الاخرى و بالخصوص المتزوجات.أنظر:بوتخيل معطي.  
يبدو لي أن عامل الأكبر سنا في المؤسسة العائلية. الذي على أساسه يقام البناء السلمي. هو نفسه الذي أقيمت عليه السلمية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. بحيث ان عامل الأقدمية في مؤسساتنا الاقتصادية خدماتية كانت أو صناعية أخذ الدور الحاسم. و هذا ما عايشته من خلال تجربتي المتواضعة و التي قاربت العشرين(20) عاما في مؤسستين احدهما خدماتية للنقل البري و الثانية صناعية للأنسجة الصناعية. بحيث تعطى المسؤولية للأكثر أقدمية. و ان كان من وظف بعده يحمل شهادات عليا عليه. أو كفاءات أكثر منه. فالكفاءة ليست مؤسس لها. لا تقيم. و كأننا أخذنا التقليد العائلي او الأسري و أسقطناه على المؤسسات الاقتصادية. حيث يجب احترام القديم من طرف الجديد. و يعتبر المسؤول الأول بمثابة الأب بالنسبة للجميع. حتى أنه يتلفظ بها. ((أنت أبونا و يجب أن تحمينا و تحافظ علينا و تراعي مصالحنا)). قول أحد العمال بمركب الأقمشة الصناعية بالمسيلة للمدير العام. إبان حركة اضرابية تم فصل المدبرين لإضراب من العمل. ثم عادوا لطلب العف و إعادة الادماج واستعملوا هذا الخطاب لاستعطاف المسؤول الأول. إذ انه أرجعهم مرة أخرى للشغل. رغم رفض المحكمة إعادة إدماجهم للعمل مرة أخرى. و اذا كان شعور "البنوة" موجودا عند العمال. فيجب الإشارة الى أن الشعور "بالأبوة" موجود هو

الآخر عند المسؤول الأول للمؤسسة. الذي استجاب إلى نداء البنوة. وكأننا نعيد انتاج العلاقات العائلية و الأسرية في التنظيم الاقتصادي .

**علاقة الأسرة بالعائلة:** ارتباط الأسرة بالعائلة تمليه بالدرجة الاولى مصلحة للأسرة. فإذا كانت الاسرة غير قادرة على الاستقلال من الناحية المادية. انعدام الدخل أو دخل ضعيف أو حتى متوسط فإنها تفضل البقاء مع العائلة. وبالخصوص ان لم تتمكن من الحصول على سكن مستقل بها. و قد لاحظت بعض الأسر التي تملك سكنات خاصة بها. و لكن بالنظر إلى ضعف الدخل تفضل البقاء في البيت العائلية. بل و منهم من يحاول الحصول على الربيع الايجاري للسكن. و البقاء مع العائلة للاستفادة من هذا الربيع. هته الملاحظة دعمها البحث الذي أجري على العائلة الإيرانية ص(76) و في الجزائر توافق و ترضى الزوجة بأن يتم اختيارها من طرف والدي الزوج. إن كانت لا تعرف الزوج في حد ذاته. و لكنها في نفس الوقت و بعد الزواج. تعمل على التكرار لمكانة الأبوين. و تحاول الاستحواذ على الزوج. و كأن علاقتها مع الزوج هي الأساس. و كأنه قد تم اختيارها من طرف الزوج لا من طرف أهله. و الرمزية التي ما يزال المقبولون على الزواج متمسكون بها. ان يتم رضا الوالدين على الزوجة التي سوف يرتبط بها الزوج مستقبلا. و حتى لا يكون هناك تنافر بينها و بين والديه. يبدو أن هته الرغبة لا تحترم. و تعمل الزوجة على إلغاء علاقتها بأهل الزوج. و توطيد علاقتها بزوجها. بل و العمل على الاستقلالية في المسكن و في المصاريف. و بالتالي في اتخاذ القرارات. و ذلك حتى تخرج الزوج من دائرة سيطرة الأبوين. و تدخله في دائرة سيطرتها. و منه تحقيق النزعة النسوانية. و ما إصرار احتفاظ الزوج بسلطته. إلا بغرض إرضاء والديه بالدرجة الأولى. لا لإرضاء الذات. لأنه إن كان مستقلا بزوجته. يحاول إرضاءها أكثر من إرضاء الذات. و منه إمكانية نفوذ النزعة النسوانية.

المعنى: "الدنيا راهي تمشي بالتراريس". . التراس هو الرجل الحقيقي . . أن الرجل هو الذي يتمكن من نسج شبكة علائقية مهمة مع محيطه. و يكون نافذا فيه. و بالتالي يتمكن من التأثير على المحيط. بما يخدم مصالح العائلة و الاقارب. و كل من كانت له هته الشبكة العلائقية و مهما كانت مهمة. فإن لم يستعملها لصالحه و صالح عائلته و أقاربه على الأقل. و قد يستعملها الرجل الحقيقي في صالح قبيلته و ناحيته و حتى جهته. فهو ليس 'بالتراس' أو 'الرقبة': الرجل الشجاع الذي يفرض نفسه على الآخرين بالقوة و لا يتراجع أبدا. أي ليس برجل.

و هنا نلاحظ الضغط الرمزي الذي يسلطه أصحاب المنطقة على كل من كان من المتمكنين. و لكنه لم يمكن لعائلته و أهله و أقاربه بأنه 'بارد'. من البرودة، ليس به دم . . لا ينفع أي ليس 'برقبة' و لا 'بتراس'.  
**العائلة نتاج لمسارات:** لا بد من الوقوف على مختلف المسارات التي عرفتها العائلات. عبر مختلف الحقبات التاريخية التي يمكن الرجوع إليها. سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني أو على مستوى المجال الثقافي . الايديولوجي. أو حتى على المستوى الانساني. و بالخصوص الانسان الغربي. الذي صار يمثل النموذج الذي يجب اتباعه في كافة المجالات. و حتى ما تعلق بأخص الخصوصيات. أي في مجال التنظيم العائلي.

فكثير من الكيانات العريقة على المستوى العالمي. من الناحية الحضارية. حينما انكسرت شوكتها . و صارت تصنف من ضمن الدول المتخلفة. تحاول الخروج من هاته الوضعية اللصقة بها. و منه تحاول محاكاة النموذج الغربي. لأنه يمثل النموذج المنتصر. و الأقوى على جميع الأصعدة. أو هكذا يتبادر الى أغلب الشعوب الضعيفة المستضعفة المقهورة و الهزومة و التابعة. من بينها الشعوب العربية. الإسلامية . و بالخصوص تلك التي تعرضت

منها إلى الاحتلال و الاستعمار. فان قاومت الاستعمار. و افتكت استقلالها السياسي. بل وانغلقت على فروقاتها الثقافية و الدينية منها على وجه الخصوص. و من هاته الأمم الشعب الجزائري. إلا أن هاته الشعوب ما ان استقلت. حتى راحت تحاول اللحاق بالركب. و النموذج الذي بقي راسخا في مخيلتها. هو نموذج الغالب المنتصر القاهر. و من ثم كان لزاما علي ان أعرف هذا النموذج الذي تحاول معظم الشعوب المتخلفة تقليده و محاكاته لعلها تصل إلى نفس القوة التي وصلوا إليها. و ركزت بالطبع على الموضوع الذي يهمني و هو التنظيم العائلي أو الأسري. و منه أرى أن الباحث هو أكبر مستهلك للبحوث. لكي ينتج يجب ان يكسب المعارف الموجودة في الموضوع. من أجل الاستفادة منها, تجاوزها و انتاج المعرفة التي لم تنتج. و طرح الموضوع بكيفية مختلفة. و الاجابة على بعض المجهول في الميدان. و بالتالي المساهمة في البحث. و لا يتأتى ذلك الا من خلال تكديس المعارف الموجودة في الموضوع.

أولاً: العائلات المتواجدة في المجال الإسلامي. العائلة في البلدان الإسلامية هي نتيجة تراكمات عديدة:

(1)- الوضعية التي كانت عليها هته العائلات قبل الإسلام أي في جاهليتها قبل أن تعتنق الإسلام. و هته الوضعية مهمة جدا لأنها الحياة و الممارسة الفعلية للعيش و التجمع العائلي كما هو مجسد في الواقع. ثم إن هته الأوضاع السابقة. غالبا ما يرجع لها الإسلام كأحد مصادر التقنين. و هو 'المعروف' أو ما تعارف عليه الناس.

(2)- الوضعية التي صارت عليها العائلات بعد الإسلام. و هي إدخال بعض المبادئ و بعض الإصلاحات عن طريق الأمر و النهي. و هو ما كان سببا في تغيير الأوضاع السابقة. فحدد الإسلام المحارم. و نهى عن الزواج بالمحارم. و بين حقوق وواجبات الأزواج، الآباء و الأولاد. أي الأصول و الفروع. و قن الميراث. ضبط التعدد من حيث العدد والواجبات، التي تصير حقوقا للطرف الثاني. إنطلق الإسلام من وضعية وصلحها عن طريق التشريع. و بذلك أدخل تغييرات جوهرية. و حافظ على كثير مما كان متعارف بين الناس في الجاهلية. و ثمن الايجابيات التي كانت قائمة. فلم يحطم كل ما كان قائما. بقدر ما صوب و صحح بعض المفاهيم و قعد لبعض القواعد.

(3)- احتكت العائلات بالعالم الغربي عن طريق الصدمة الاستعمارية عموما. هذا الاحتكاك سبب في تأثر العائلات المسلمة بنموذج العائلة الغربية. و كان في نفس الوقت سببا في إحداث المقاومة. مقاومة التغيير لدى هته المجتمعات: (رفض الأحوال الشخصية الفرنسية. و التمسك بالشريعة الإسلامية. و الإحتكام عند القاضي المسلم فيما يخص الجزائر. حينما كانت تحت الحكم الفرنسي). و لكن بالرغم من هته المقاومة و الرفض. إلا أن هناك كثير من الممارسات الغربية صارت سلوكا. و ممارسات أيضا في العائلات الإسلامية. و بالخصوص بعد رحيل الاستعمار. و الغريب ان هته الممارسات الغربية صارت ذات مفعول أكبر على العائلات المسلمة بعد رحيل المستعمر. هذا ما حدث بالنسبة للجزائر. و ما قد يفسر هته النتيجة: انه في حالة الدفاع و وضعية الاستعمار. كانت المقاومة كبيرة و الانغلاق على الذات. و الفروقات الشخصية و الجماعية أكثر من الوضعية التي يكون الناس في أمان. و الشعور بعدم الإكراه و الحرية. بالنظر لفترة المعاشة الطويلة ثم الانتصار على 'القوي'. نريد أن نكون أقوياء كما كان القوي 'المستعمر' و لا مبرر الآن للمقاومة. و نحاول أن نحل مكانه. فنكون مثله و نفعل كما كان يفعل في المدن و الاقتصاد و لما لا حتى في مجال العلاقات العائلية؟

طبعا هذا التحليل يبقى قائما على فئة قليلة مستغرية. أما الفئات العريضة صارت تتغير بكل تحفظ. ان منها من حاول ان يزرع شوائب ما علق بالعائلة من تأثير غريب. و حاول "أسلمتها" تنقيتها من الشوائب. و تطبيق الشريعة الإسلامية في كل تفاصيلها. و هو ما حاولت تجسيده، ما سمي بالنزعة الأصولية.

4- ملامح العائلات الجزائرية حاليا و ما يمكن توقعه أو استشرافه لاحقا.

الربا: إن أئمة المنطقة يركزون أيما تركيز على مخاطر الربا و التعامل به. ذلك أن المنطقة تعتمد على تربية الماشية. التي يطلقون عليها اسم 'المال' كما رأينا ذلك سابقا. فكل عائلة تحاول أن تستثمر الى أقصى ما أمكن مواردها. وتتجنب الاستهلاك و البذخ في الاستهلاك. قصد تنمية الرأسمال واستزادة الفائدة و الارباح.

و كما رأينا فإن العائلات الفقيرة كانت تستفيد من القرض الحسن. و الذي كان قرضا عينيا. يتم تنميته فيرجع الرأسمال لصاحبه. و يحتفظ المقترض بما نتج عن النماء. و لا يأخذ المقترض سوى التقدير و الاحترام و المكانة العالية. لأنه صاحب فضل و خير على العائلة التي استفادت من رأسماله. و انتشار الربا أي الفائدة لصاحب رأسمال. سوف يبعه عن تعاطي القرض الحسن. و يستبدله بالقرض الربوي. الذي يجني من ورائه منفعة مادية. و هنا يؤكد الأئمة على الفائدة الروحية. و أنه يمكن تعاطي الربا و لكن اذا ابتغينا بها وجه الله. أي القيام بالاعمال الخيرية. كالقرض الحسن و كذلك الصدقات: "يمحق الله الربا و يربي الصدقات".

هناك مؤشرين مهيمن حاولت اظهارهما بقدر الامكان و هما: عامل المجال المكاني و عامل المجال الزمني: و مقارنة للعاملين يمكن من تبيان الاختلافات التي توجد. و لو تعلق ذلك في المكان الواحد عبر مساره التاريخي. او تبيان ذلك الاختلاف في تاريخ واحد و متجانس و لكن دراسته في مجالات مكانية مختلفة. درسته في فضاء ثقافي واحد و هو الفضاء البدوي. و لكن اختلاف الأمكنة. بين الممارسة في مجال العائلة. كان متجانسا بالرجوع الى الجيلين الأولين. مع وجود بعض الفوارق في الرزق و المكانة و حتى المعاش. لكن القيم كانت أكثر توحدا و تجانسا. أما مع الجيلين الآخرين حدث اختلاف. من حيث الممارسات العائلية. المكانة الرمزية تراجعت كثيرا و تقلصت. بينما الأوضاع المادية و المعاشية اختلفت و تباينت بشكل كبير. بينما صرنا نشهد تباينا حتى في القيم. و ذلك حسب مختلف العائلات. و كذلك الاختلاف الذي صار واضحا بين المجال المكاني. سواء تعلق الأمر بالمدينة الكبيرة أو القرية أو الفضاء البدوي. محاولة موقعة العائلات المدروسة في المكان و في الزمان. و منه معرفة خصوصية المكان و كذلك خصوصية الزمان. و منه ما هو ثابت و ما هو متغير في العائلات المدروسة.

**المرجعية المراد تكريسها:** ما هو المسلك أو الطريق الذي يجب أن تتبعه الدول الإسلامية. حسب ما ذهب إليه الباحثون المجتمعون؟ هل يمكن تصنيفه ضمن تعزيز التبعية للغرب. أو تعزز اتجاه الاقتباس لبعض السمات التي نرى أنها مجدية، تساعدنا على النقل دون الذوبان. أو أنها تعزز الاتجاه الرفض لكل ما هو وافد. و الاكتفاء بما هو موجود. و محاولة تحسينه بالاعتماد على الذات. و تفعيل الاجتهاد. من منطلقات داخلية. أو اعتماد المزج بين كل هته المكونات. و الخروج بمنتوج جديد؟

. يقترح بعضهم كما فعل (شياغان) أن نتخذ بعض النماذج العالمية كنموذج. و نختارها بكل وعي على الأساس الاقتباس منها و تمثل حضارتها. ثم اللحاق بالركب و لما لا التميز.

. المحاكاة موجودة في العالم الإسلامي و منه في الجزائر. فنحن نسير وفقا للنموذج الأوروبي و الفرنسي على وجه التحديد. نحاول محاكاتهم حتى في البعد الثقافي. مريبط الفرس. فيما يتعلق بخصوصية الشعوب. و لكننا لم نفلح.

يبدو لي أنه توجد مقاومة روحية خفية لدى الشعوب الإسلامية. و هو الاعتقاد في 'الخيرية' 'كنتم خير أمة أخرجت للناس'. و هته الخيرية الروحية يرفض أصحابها التخلي عليها. و محاكاة ما هو أدنى منها. و بالخصوص فيما يتعلق بفلسفة الحياة و التنظيم العائلي. نحاول الارتباط بالخصوصية. بالرغم من التنازلات الكبيرة التي قمنا بها. و بالخصوص فيما يتعلق بتحرر المرأة: من تعليم و عمل إلى درجة أننا نتحدث عن 'النسوة' في مجتمع 'ذكوري'. فكيف لأمة مختارة أن تتبع أمم أقل منها شأنًا من الناحية الروحية؟

يبدو لي أنه سر مقاومة الاسلام. و بقاءه لحد الآن يقاوم بمفرده ظاهرة العولمة او الأمركة. و الرضوخ لهذا الإله الجديد (أمريكا) فمن كان له إله لا يرضى عن إله بديلا.

**عينا أننا:** بنينا معارفنا على نتائج الدراسات التي قام الغربيون. و لو تعلق الأمر بملاحظات تخص العائلات الاسلامية. ثم اننا نركز عليها كحقائق و مسلمات لا نناقشها. و ننطلق منها لدراسة مجتمعاتنا انطلاقا من نظرتهم الخاصة لنا.

فانطلق 'الهرميسي' من اثباتات 'لفي ستروس' التي ترى وجود الفصل بين عالمي الرجال و النساء. و أن المسلم لا يستطيع ان يعيش إلا في جماعة. و أن الحضارة الاسلامية في الهند لم يبني سوى المعابد و الاضرحة التي لا يسكنها أحد'. و أكد هته الأقوال دون مناقشتها. و قد تبين لي أن: المرأة في الجيلين الأولين المدروسين كانت بمثابة 'القطاس' للخيمة أي الركيزة الأساس. و قد تبين أنها كانت تعمل. و أن جهدها يفوق جهد الرجل. و تبين أنها منتجة لجل الأواني الفخارية أو من الحلفاء أو من الصوف و الأفرشة و الأغطية و الألبسة و الخيمة... إلى حلب الشياه واستخراج مشتقات الحليب... إلى الدور الأساس في التنشئة و رعاية المنتج البشري الذي تتكون منه العائلة. و أن هذا الفصل كان في اطار تقسيم العمل. الذي كان سائدا في مرحلة معينة و في اطار الاختصاص. وفقا للمجال المكاني: الداخل للنساء و الخارج للرجال. بحكم النشاط: انتاج كل ما تحتاجه الخيمة و تربية الأولاد تقتضي البقاء في الفضاء الداخلي. و تربية الماشية و التجارة تقتضي الفضاء الخارجي. إلى الاعتماد على 'كاميليري' التي ترى غياب صارع الأجيال داخل العائلة المسلمة. فإذا كان هذا القول صحيح مع الجيلين الأول و الثاني فإنه يصعب التسليم به مع الجيلين الثالث و الرابع. و ان أخذ هذا الصراع شكلا سلميا فهو صارع على السلطة. التي بدأ 'الأب' يقصى منها بشكل تدريجي. و لكن الإقصاء يتم حتى من طرف 'البنات / الإناث. اللاتي صرن متعلمات و يركنن لهته الشرعية العلمية و العقلانية. لفرض آرائهن على من كان في الجيلين الأولين "صوت لا يعلو عليه أي صوت" سواء أكان ذكوري أو إناثي. ففي الحديث عن بعض الحقائق العائلية. لا بد من الإشارة دوما إلى الزمان و تحديد المكان. حتى نخرج من تلك الصور المنمطة التي بقيت عالقة بالعائلات الإسلامية أو المجتمعات الإسلامية. و كأنها عائلات و مجتمعات لا تعرف إلا الثبات و غير معينة بالتغير. فغياب صارع الأجيال يعني السكون. أو على الأقل يعني إعادة إنتاج العائلات لنفسها بنفس الطريقة و الشاكلة من دون حدوث أي تغيير. و الملاحظ إن العائلات الجزائرية على الأقل عرفت صدمات كبيرة. كانت الباعث على رد الفعل و منه التغير. فالتكيف ثم الفعل الداخلي الذي نشهده الآن. أي إنتاج المعنى من الداخل. و بالنظر لما يحدث من تغيرات داخل المؤسسة العائلية و في محيطها. فإن العائلة صارت مؤسسة فاعلة. عليها أن تواجه تحديات مستجدة. و أن تجد لها الحلول بالنظر إلى رصيدها الرمزي الذي ورثته عن الأجداد. و بالنظر كذلك الى رصيدها الحالي من

الإمكانات المادية. و كذلك بالنظر إلى رصيدها العلائقي الذي يعتبر نتاج الرصيدين الأولين. و الذي يبدو أن أهميته في تزايد مستمر.

### القيام بعمل تربوي، اتضاح المعالم و المرجعيات:

. إمداد الأجيال بحصانة داخلية لا يساوي الذوبان أو الشعور بالنقص. و إنما الاعتزاز بالثقافة الخاصة.  
. العمل على إيجاد مؤسسات علاجية(مشكلات الطلاق، الصلح، زرع القيم و التشبث بالمعالم. الصلح و التحكيم(اتجاه عالمي)...

. الكسب/الاستهلاك/المكانة بين الناس. تغير جوهرى فيما يخص القيم التي كانت تحرك الأجداد. و تلك التي تحرك الأحفاد. الممتلكات أو تنمية الرأسمال المكتسب: الأجيال الأولى المدروسة كانت تعطي الأولوية المطلقة لتنمية 'المال'. و المقصود منه كما رأينا الماشية. فكلما أضاف رؤوسا من الماشية إلى ما يملكه كلما أحس بالرضا. و اعتقد بأنه في الاتجاه الصحيح. نحو تحقيق 'النجاح' و نحو احتلال المكانة الرفيعة بين أقرانه من الموالين. لأنه صار يذكر كنموذج للفلاح و النجاح. لأنه في تطوير و تنمية مستمرة للمال المكتسب. سواء عن طريق الإرث و/ أو الذي أوجده هو شخصيا و انطلق منه. و لذلك فإن جل الموالين يعملون على التنمية السريعة للمال المكتسب. و لو على حساب ما يمكن استهلاكه. فالاستهلاك يصبح شبه ثابت لا يتغير بتغير حجم المال المكتسب. إذ انه إذا ارتفع المال فإن الاستهلاك يبقى شبه ثابت. و هذا يبين النقش الكبير الذي يلجأ إليه المربون في الأجيال الأولى. و ذلك قصد بلوغ أعلى مستوى من الرأسمال. فكلما كبر الرأسمال كلما كانت الفائدة المرتقبة اكبر. و يصير أكبر حجم ممكن من المال محفزا على تحقيق أكبر قدر من التنمية. لأن كل نعجة إضافية في العام تعني الحصول على نعجتين إلى أربع نعاج إضافية في السنة المقبلة حسب السنوات. و من ثم لا مجال للتفكير في الاستهلاك لأنه يعتبر تبديدا للتنمية الممكنة. بخلاف النزعة المعاكسة تماما مع الجيلين الآخرين. و الذين عرفا العمل المأجور الذي يركز أساسا على الاستهلاك. فالأجر الذي يتلقاه العامل موجه أساسا إلى إعادة القوة. و بالتالي إلى الاستهلاك. فالأجير يركز على الاستهلاك. و يصبح النجاح بالنسبة له هو سد أكبر قدر ممكن من احتياجاته. أي كلما كان الأجر يسمح بأعلى قدرة استهلاكية كلما كان الأجير يعتبر نفسه و أنه حقق النجاح المطلوب. بينما القاعدة عند الأجداد كانت مخالفة تماما لهته الصورة. أي الهدف هو الاستثمار و النماء للرأسمال. و الهدف هو الادخار على شكل ممتلكات من رؤوس الأغنام. و هو رأسمال قابل للنماء.

قيمتان متضادتان دخلتا ساحة العائلة. و كان الصراع حادا بين القيمتين. و حصل التصادم بين القيمتين. و صار البحث عن محاولة التليين من المواقف المتحجرة لكل جيل. بحيث إن الأجيال الأولى أدركت أن المبالغة في الحرص على التنمية القصوى. على حساب الاستهلاك المعقول. هو حرمان للذات من ناحية. ثم ان الحرص على الاستثمار هو تنمية 'الإرث'. الذي اصبح محل نزاع بين الورثة أي الأبناء. و أدركوا انه لا بد من تحسين مستواهم الاستهلاكي. و منه شراء بعض السكنات بالمدن و تأثيثها و التحسين من الاستهلاك في الملابس و المفروشات و الأغذية و كذلك في الغذاء. و بالمقابل فان بعض الأجراء بمدينة المشرية الذين ينتمون إلى الجيل الثالث و الرابع. صاروا يخصصون جزء معتبرا من أجورهم للدخول في نشاط المتاجرة في الأغنام. و منه نلاحظ أن أعدادا معتبرة من الموظفين في شتى القطاعات الادراية و التعليمية على وجه الخصوص. صاروا يقبلون على نشاط البيع و الشراء في الماشية بالأسواق المعدة لهذا الغرض. و بالخصوص سوق المشرية و مكن بن عمار و البيوض و



حتى بوقطب. هذا النشاط سمح لهم بتحسين وضعيتهم المعاشية. كإقتناء سكنات و سيارات و ما إليها من أوجه الاستهلاك التي لا تسمح بها مرتباتهم. لكن بالمقابل يبدو أن الجيل الأخير ممن تمكن منهم من الظفر بمكان عمل مأجور. يكتفي به و لا يتطلع إلى المزوجة بين العمل المأجور و العمل الحرفي نفس الوقت. بحيث انه يتفرغ تماما إلى عمله المأجور. أو يندمج في هذا النشاط التجاري الذي صار رائجا بالمنطقة و يكتفي به. و هو نشاط يسهل على الموالين عملية البيع. إذ إن هؤلاء الوسطاء يقومون بشراء منتجاتهم ثم يحاولون تحقيق بعض الأرباح. أوجدت هته الفئة نشاطا لها. ذلك أنها وظفت الرصيد المعرفي الموجود عند العائلة. و أنها وظفت حتى الرأسمال في كثير من الأحيان الذي تكون مصدره العائلة.

فإذا كان الجيل الأول و الثاني يفرط في التقشف لتنمية الرأسمال و الثروة الحيوانية التي تمتلكها العائلة. و أن كل فرد يحاول الإسهام في هذا الجهد. و لا توجد له مجالات أخرى يمكنه أن ينشط فيها الا في حالات استثنائية. فإن الجيل الثالث حاول أن يمزج بين الاستهلاك و الادخار. بينما الجيل الرابع فينضح انه يركز جهده قصد الاستهلاك. فالقيمة في الجيل الأول هي قيمة إنماء , استمرارية البحث على المكانة الرفيعة بين باقي العائلات. بينما القيمة للجيل الحالي هي الظهور أمام الآخرين. بما يحققه من استهلاك مرأي بالخصوص من المسكن , الملابس و حتى المأكّل. حينما يستقبل الضيوف فيحاول تقديم كل ما لذ و طاب حتى يعبر عن "النجاح" المحقق من طرفه. و أنه ليس من "المحرومين المعوزين". حتى و إن كان يعد منهم فإنه خرج من دائرتهم. و الدليل على ذلك مأكله مركبه , ملبسه و مسكنه و حتى توفير الإمكانيات لأبنائه.

### الدراسة الثانية: "لميشال كسريال". يخصص اهتمامه بنساء المغرب في الوقت الراهن.<sup>1</sup>

المهر العمل و الانية: "يعتبر تغيير العلاقة التي تربط النساء بالوقت و المال كمؤشر عن التحولات الجارية في المغرب فالمرور من الوقت المنسجم مع الزواج، الانجاب و النضج المفروض من طرف تنشئة اجتماعية في حدود الحياة العائلية و الانتقال إلى وقت الساعة التي تفرض التقسيم الغير متواصل في الحياة اليومية و الوتيرة المتسارعة للوقت و رزنامة الوقت الى كشف الراتب و مختلف الآجال الإدارية المحددة... الأعمال التي كانت تسير وفق الحلقة الخالدة للحياة فهن يواجهن الوقت الذي صار يحسب بأنه المال... و تفرض الرأسمالية الفصل بين الاقتصادي و الرمزي". ص.13

"حينما يكون مجتمعا في طور التحول فإنه يكلف النساء بتمثل الثبات بالمحافظة على الرموز. ولأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتمثل الثبات بالمحافظة على الرموز و لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتغير اذا لم تتغير النساء أنفسهن فإننا نطالب النساء بالتغير كذلك لكن المجتمعات العربية الإسلامية ترى بأن أنماط تمثلاتها تنهار انطلاقا من القيم التي تضبط العلاقة بين الجنسين... و إعادة الإنتاج تحت رقابة القانون الأبوي... و المرور من الرمزي إلى الاقتصادي يعدد من الرهانات ص.14

شفيقة ديب معروف - الجزائر. "يعتبر المهر مناسبة للمرأة بأن تقتني من المجوهرات و الألبسة ما ترغب فيه دون القيام بجهد عمل للحصول على ذلك. كما يعتبر المهر نوع من الحماية للبنات التي يعتزم تزويجها و مهر جيد و تجهيز جيد يدلان على الثروة و المكانة و منه لا بد للقيمة ان يعبر عنها بثمن ص.29

<sup>1</sup> - GARDANT Monique s/d.Michel KASRIEL Femmes du MAGHREB au Présent, . Régionale provence .Alpes ,cote d'azure et corse , 1990 C.N.R.S.

و تسرد قول احد المقبلات على الزواج: "بدون جهاز لا أكون محترمة من طرف زوجي و لا من طرف عائلته و إذا تساهلت في الزواج أي دون طلب مهر معتبر فإنني لن أكون ثقيلة في الميزان. ص.28

"الزوج الذي يعيش في عمارة بمتطلبات جديدة مدعو إلى تعلم العيش في ثنائي بالوسائل المتاحة و أن العالم العلائقي يحطم و يبني في نفس الوقت...و الفضاء الاجتماعي الجديد يصبح فضاء لا معياريا نوع من رجل بدون موطن منزوع من المعنى...و يخشى من الزوج الذي لم يحضر إلى اتخاذ المسؤولية التي تقتضيها حياة الزوجين".ص.31 هل يمكن اعتبار العائلات كحارسات للتقاليد أي مؤسسة تحافظ على مآثر الماضي أو ان العائلات تتعرض إلى هجمات الحداثة التي صارت مقترنة بالحضارة الغربية أم ان العائلات هي التي تفرض عن طريق مقاومتها الرفض للحداثة.

**المهر في اليونان نماذج الزواج و الحداثة:لربيرتا شابيرو،** عالمة اجتماع وباحثة في مخبر العمل و الحراك الاجتماعي. نحن نعلم أن الثقافة المسيحية المرآة هي التي تقدم المهر لزوجها حتى تتمكن من الزواج فإذا تم التعارف بين المرآة و الرجل فإن والد الزوجة يدفع مهرا مناسباً له أما ان لم يكن التعارف فإن الوالد مجبر على تقديم مهرا معتبرا"ص62 و ما هي فائدة المهر في هذا النسق:"إذا لم تكن مهر فإنها لا تؤخذ ,,تتشابه البنات و الفارق بينهن هو المهر.يعبر المهر عن مدى حب الأقارب لابنتهم كما يوظف المهر من اجل الحد من السلطة الذكورية. "أنا أعطيت المبلغ الفلاني لابنكم...ماذا عمل هو بالمقابل؟ ص64 و منه وجود المهر العقاري الذي يسمح بانفصال الزوج عن أهله.و لا سكن في البيت المقدمة من طرف زوجته كمهر له. يمكن التمييز بين طريقتين في استغلال المهر اما بإضفاء القيمة عليه بضخه كاستثمار يجلب القيمة المضافة او بتبذيره و استهلاكه و نفاطه فإما مصدر لخلق الثروة أو يحطم.ص65

توظيف المهر كرأسمال: الزواج هو مؤسسة ثنائية ذات أهداف اقتصادية واضحة و معنوية يعتبر المهر العقاري ضمانا للمرآة من تبذير هذا المهر من طرف الزوج و لذلك يعتبر المنطق الاقتصادي منطقاً مقتصرًا على الأسرة ففي المجتمع التقليدي كان يعني العائلتين المتصاهرتين و المهر بالمدينة الآن هو الآخر يسمح بمنطق اقتصادي للزوجين منطق مؤسس على الفردانية ذلك ان استحواذ المال من طرف الأشخاص يعتبر شرطاً للذهنية الاقتصادية العقلانية.ص70

كما ان المهر يسمح بالمرور من وضعية غير مرئية نشاط زراعي غير واضح إلى نشاط مأجور في المدينة نشاط مرئي و يمكن قياسه و تقييمه كما انه يدعم الفردانية. و المهر يسمح باختيار العلاقة إلى العمل المأجور : الإقبال عليه الابتعاد عنه , توقيفه , استئنافه و بالاقدام على العمل المأجور تتحول المرآة الى عنصر تحويل الذهنيات و تتحصل على رؤيا اقتصادية عقلانية و هذا ما يمكن للسلطة النسوية. هذا ما يميز حداثة النسق المهري في اليونان و على مستوى المجتمع الكلي فإن النسق المهري يعتبر مجندا للرأسمال و اليد العاملة و هو جهاز مفضل للمساهمة النسوية في العالم الحضري (المدينة) و العمل المأجور و الفردانية. الفردانية التي يحدها واجب الزواج و المساهمة بالمهر و مدى تجندهم في العمل المأجور و ان يحددوا علاقتهم بالأباء و طالبي أيديهن للزواج. ص75

(3)-النساء منتجات للأجساد: الرهانات الاقتصادية و الرمزية للخصوبة لرابية عبد الكريم شيخ انه بواسطة النساء أنجب الرجال ماديا و رمزيا المجتمع و لم ينسوا بعد هذا الامتياز الذي تجاوز الحدود. G.BALANDIERيقال عن

النساء الجزائريات بأنهن غير نشطات بينما هن يحتلن المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الأحياء إنجاب طفل هل هو من قبيل الإنتاج؟ إنتاج أصيل , الخصوبة هي إنتاج الأحياء المعنى بإنتاج الأجساد. ص217

هل الخصوبة عمل؟ استبعدت الضرورة السياسية و المعرفية لاعتماد مفهوم الجسد كمنتج الأحياء الذين يعتبرون مصدر الاقتصاد و المعنى للعلاقات المتعددة التي تتسج يعطون ميلاد لأحياء يتكلمون يتمتعون بصفات رمزية المنشئة للقيمة الاقتصادية كما أن الإنجاب "الطبيعي" في الجزائر يتطلب وتيرة مرتفعة تؤدي استنفاد الجسم المنتج. تضطر النساء للعمل بواسطة الإكراه و تقنع بأن دورها في الخارج هو بمثابة الوهم. دورها خارج الغلق عليها و حبسها و استغلالها. ص218

و منه موقعة الإخصاب على مستوى علاقات الاستغلال. فالخصوبة نشاط اقتصادي لا يمكن مقارنته لأي نشاط اقتصادي آخر لأنها و في نفس الوقت المكان و أصل إنتاج الخيرات المادية و كذلك الفضاء الذي يبني فيه الرمزي و الرمزي يقبل النظرة للعالم و كذلك الممارسات الاجتماعية التي ترتبط به. ص221

البحث وراء النصوص و الخطابات عن ما هو محذوف و مكبوت "النساء هن ركيزة الخلية القاعدية للمجتمع" حسب الدستور الجزائري من ناحية و من ناحية أخرى فإن التكامل بين الجنسين يقوم على إخضاع جنس لآخر .

و حتى تؤدي أي عمل أو نشاط "لأبد ان تمكث تسعة (09) أشهر في بطن المرأة". ص229

هناك اغتراب كلي اتجاه الاستراتيجيات العائلية: و منه يمكن ان نفهم اعتراض النساء أو مقاومتهم لتخطيط الولادات المعتمد من طرف الدولة على انه الصراع بين الحداثة و التقليد ذلك ان النساء تم اغترابهن عن طريق تقييم الإنجاب المتعدد لا تريد ان تتخلى عن ما يسمح لهم بالوجود و تستمر في ذلك ما لم تجد مصالح أقوى من الفائدة الرمزية التي تمنحها مكانة "الام". فحينما يحصل نضجا في تبيان القيمة الاقتصادية التي تصبح مهيمنة الى درجة قوية انساق القيم و التمثلات نلاحظ حينها بأن النساء يتنازلن عن أن تتشدين "العدد" و ذلك بغرض تسيير وقت الجسم فالولد يتطلب الوقت و المال معا. فالعقلانية الاقتصادية تكبت العقلانية الأخرى المتمثل في موطن الإنتاج لكل الثروات و هو الجسم". ص225

فالأومومة كمصدر لكل ثروة بإمكانها أن تمثل الهبة الذي يعتبره "مارسل موس" كفعل اجتماعي كلي مزود بمعاني في نفس الوقت اجتماعية دينية, سحرية واقتصادية, نفعية, عاطفية, قانونية و أخلاقية ". ص225

"الدين اللامتناهي": الاعتماد على فرضية 'الفائدة الرمزية' تسمح لنا بتجاوز التعريف الاقتصادي. فالمبادئ المنظمة لإنتاج الحياة التي ليست تلبية للحاجة ولا البحث عن الربح فالجسم هو المحور الاقتصادي و السند الفعلي لقوة العمل و الموضوع الذي من خلاله يكتسي الحقل الرمزي و حدقه. فعلاقة الأم مع بنتها هي علاقة مدين لدائن و لأبد أن ترجع البنت دينها لوالدها فإذا لم تستجب البنت لوالدها فإن الوالدة تدعي عليها بالشر و أن النساء هن منبع المنابع لكل الثروات. ص231

4- ملاحظات متعلقة بالتوقيف الإرادي للحمل: مؤشرات لمعطيات عن النساء المغاربيات المتواجدات بفرنسا لغاليري هونري كاستلين. - نسبة المترددات على المستشفيات من المغاربيات قصد التوقيف الارادي للحمل يبدو أضعف بمرتبتين عن مثيلاتها ذات الأصل الفرنسي. التونسيات تلجأ للعملية بنسبة 20% بينما هن لا يمثلن سوى 10% من الساكنات المغاربيات. يبدو ان كل المؤشرات فيما يخص الفئة العمرية و كذلك نسبة الخصوبة متماثلة تماما مع الفرنسيات.

. التوزيع حسب السن: 47% من 18 إلى 25 سنة , 42% من 26-35 سنة و 11% أكثر من 35 سنة.  
. التوزيع حسب الحالة الزوجية: 40% متزوجات، 37% عازبات، 12% مطلقات أو أرامل و 7% مخادنة.  
. توزيع حسب تعداد الأولاد: 32% تعدد في الإنجاب الواحد. 25% لهن ولد واحد. 17% لهن ولدان (02)،  
20% لهن أربعة (04) أولاد. ص. 235 النساء المغربيات اللاتي تطلب التوقيف الإرادي للحمل لهن خصوبة  
مشابهة للفرنسيات بحيث تقدر بمعدل طفلين. و يمثل الإجهاض قطيعة مع البلد الأصلي و ينظرن إلى الاستيطان  
بأنه شكل نهائي و الرجوع المؤقت للبلد الأصلي قليل الحصول. و أخيرا يمكن الوقوف عند القطيعة مع الثقافة  
الموجودة في البلد الأصلي بابتعاد هته النسوة عن الدين الإسلامي الذي يبدو لهن أنه في فرنسا أنه منفصل عن  
السياق "décontextualisée" فمن مجموع 30 امرأة مستجوبة: تصرح 13 منهن على انهن غير مؤمنات. 16 على  
أنهن مؤمنات لكن 10 منهن فقط يقمن بصيام رمضان. ص. 236 مؤشر آخر على القطيعة 30% من المرشحات إلى  
الإجهاض زواجهن مختلط من غير ديانتهم الأصلية. الأسباب الدافعة على الإقبال على عملية الإجهاض حسب  
تصريحاتهن هي الصعوبات المالية و التي تعتبر الحاجز الرئيسي لإتمام الحمل. فهي أسباب اجتماعية اقتصادية، و  
اجتماعية ديمغرافية التي تحدد حجم الأسرة. فقبول الولد أو رفضه يرجع إلى القصور الاجتماعي للأسرة و مكانة  
المرأة داخل المجتمع و رفض الميلاد يجرنا إلى التساؤل عن الولد لماذا؟ و لمن؟

"إذا أردنا أن نتحصل على مكان هنا لابد من التقليل من الأولاد". بخلاف الرغبة في الاندماج أو الترقية الاجتماعية  
التي تعني في الوسط التقليدي الحصول على الأولاد الذين يضمنون الاستمرارية للأسرة و للجماعة و ضمان الأمن.  
و لضمان المستقبل في الوسط المغترب فإن الأسرة تنزع إلى الاستقلالية. مشروع الأولاد صار يتخصص و منه  
الشعور بالأمن و الخوف من عدم القدرة على تربية لأسباب مادية. "هناك يقال ان الأولاد هم الثروة و إن التقاعد  
مضمون... لكن هنا يجب توفير الوسائل من أجل تربيتهم لا يمكن ان نعتمد إلا على الذات. ص 238

و المشاكل المالية التي يتحجج بها من طرف النساء للإقناع برفضهن الحمل تعود غالبا إلى رغبة المرأة في الوجود  
خارج الأمومة. ان مخاطر الإجهاض أكثر ارتفاعا عند النساء المغربيات بنسبة 16% مقابل 10% عند  
الفرنسيات. تتصف المغربيات بمستوى تعليمي منخفض و تنتمي إلى الطبقات الأكثر حرمانا للمجتمع العديديات  
منهن لم تتمكن من المتابعة الطبيعية لتعليمهن بالإضافة إلى تمثّل شيء للألم. فالمغتربات مطالبات من طرف  
نموذجين نسويين ذوي انيات متعارضة تماما. و هته الازدواجية في النمطية يمكن ان تظهر على انها المتسببة في  
صراع الهوية أو الانية. و تقترح الكاتبة بان تعطي للنساء المغربيات معلومات واضحة على مختلف الوسائل المانعة  
للحمل , هته المعلومات يجب ان تتدرج ضمن خطاب أشمل عن الأمومة. ص 241

(5) - يرى إتيان برونو<sup>1</sup> انه يمكن فهم النسق من الناحية النظرية انطلاقا من الارتباط العلائقي الموجود بين نسق  
السلطة و البنية العائلية. فالزوج سلطة/عائلة رؤية العالم تصير بمثابة الحس العام (sens commun). فسلسلة  
السلطة المضمرّة من طرف غالبية الفاعلين الاجتماعيين و التي تنتقل ابتداءا من الله من خلال الرئيس او الملك ثم  
الأب و الابن و العم و الولي و الحاج و الشيخ تتبع الامتداد الغير منتهى للذكور. المجتمع برمته يقبل بالسلطة  
التي تأتيه من الفوق. مهما تكن درجة تحطيم العائلة الموسعة التي مست منها التمدن و التصنيع فإن الانا

<sup>1</sup> Etinne BRUNO, La division sexuelle du travail religieux, le cas islamique actuel. In Femmes du  
MAGHREB au Présent, Op. cit.

الجماعي يبقى مقولب في العصب الداخلي و في هذا النسق فإن المرأة ليس لها مكان إلا من خلال خصوبتها. و إن التهديد لها بالطلاق أو غياب إنجاب الولد يعتبران الفعلان الاجتماعيان اللذان يسببان لها الأكثر قلقا. بينما كل الأفعال التي تضفي على المرأة القيمة الإضافية هي تلك المتعلقة بالولد الذكر: انتظار ميلاد ولد ذكر أو إنجابه الفعلي أو تزويجه. انتج هذا النسق معطيات أساسية بالنسبة للمخيل: الملك، الأب، الشيخ... فهم مدمجون تقريبا في سلطة القانون الإلهي و عالم الرجال هو عالم النبل و المكان العمومي (الشرفية و الديمقراطية الرجولية، بينما عالم النساء هو عالم منزلي بالمعنى الأولي للكلمة بحيث ان المنازل مغلقة من الداخل في كل المجال المغربي. ص256 كما ان سلسلة السلطة معززة بالمنوعات:

(أ) ما يمنع من طرف المجتمع.

(ب) ما يمنع من طرف الدين.

**(6) النظام الرمزي. ذهبية و دنانيرها "ماري فيرول سونيبس"** حينما تتحول الاحتفالية إلى مصدر الأموال: حينما يتم تعزيز المتروجة حديثا فإن المال المستعمل في الحفل يحجب المعنى الاقتصادي و بالمقابل فإن الاحتفالية التي تستعمل المال تجد نفسها مرهونة بالتميز الاجتماعي الذي يسمح بالتقييم الاقتصادي ربط الأليتين معا تنتج وضعية غير واضحة تضاف إلى التوازن الهش و منه يتبين بأن المال ليس للتسديد (انغلاق) و لكن نداء (انفتاح) رمز احتفالي مهدد بدون انقطاع بالنظر الى هشاشة الأصلية (الاقتصادية) التي تصاغ بدون انقطاع من خلال تأويل المستعملات. و التي تنقض بالنظر إلى حذاقة المختصات في التبراح المعلمات اللاتي تنتشط محضر النساء لهته العملية. ص281 اهتمت الباحثة بهته الرمزية الاحتفالية التي تتواصل أولا: بفضل إنتاج المعنى الرمزي الذي يصدر عن النساء. ثانيا: بفضل بعض المحافظات عن استمرارية الرمزية الاحتفالية و على رأسهن 'المعلمات' اللاتي ينشطن النساء المتواجدات في هذا الحفل من خلال عمليات التبراح اللاتي يقمن بها. تبين لنا ان هته الرمزية بالرغم من ان المال المدفوع هو خارج عن المنطق الاقتصادي و ليس بغرض تسديد للحصول على منتوجات يمكن الانتفاع بها و لكنه و في نفس الوقت أي المال له دلالة رمزية عن المكانة الاقتصادية إذ يسمح بإثبات التميز. هذا التميز المالي الذي قد لا يحضى بالإجماع على التميز الاجتماعي أنظر الذي حدث في التبراح الذي قام به عاشور الج.أ.ك. و الذي وجد اعتراضا من طرف المشاركين في مثل هته الاحتفالية و بين بأن مئة دينار التي ساهم بها هي من المال الحلال خير من الألف دينار التي ساهم بها لأن مصدرها ربوي -إنتاج المعنى ص.

**(7)-العمل و المتمتع بالوقت ليمينة فكار.** علاقة النساء بالوقت مرتبطة بالذاكرة و بملازمة المكان و السراب الثابت للحاضر في المستقبل و هو وقت محدد وقت أي حقيقة مندرجة في الوقت المعاش سواء تعلق بالكلام ، بالضحك أو بالدموع الوقت في ذاته هو وقت للغير وقت مميح لا يمكن التحكم فيه وقت ضائع بالنسبة لوقت الإنتاج لأنه يعطى و يقبض بالمجان. ص298 و تؤكد على ان الوقت في الوسط العربي الإسلامي ليس ملكا لأحد و انما هو ملك لله. لاشيء مما ترى تبقى بشاشته: يبقى الإله و يفني المال و الولد. تم تورد قصتان لامرأتين تحترقان صناعة الزرابي.

الأولى: تزوجت من فقير و هي صانعة محترفة لصناعة الزرابي فصار الزوجان بعد مرور فترة معينة غنيين و لكن المرأة لم تكن ولود فاراد الرجل ان يتزوج من اجل الخلفة و صارح بذلك زوجته التي قالت : ياخادمي انهضنا وامشيا أمامي لنذهب.

الثانية: امرأة كانت هي الأخرى تحترف صناعة الزرابي و كانت تعمل لتعول أبناءها و تباع منتجاتها في السوق و لذلك فقد أتى تاجر لبيحث عن المرأة التي تصنع هذه الزرابي و تزوجها. و كأن لسان حالها أن الرجال لا يبحثون سوى على مصالحهم فالأولى سمحت للرجل بأن يصبح غنيا ثم يتخلص منها ليتزوج بامرأة ولود. و ان الثانية استولى التاجر على ما تصنعه من زرابي لبيبعها في السوق و ذلك من خلال زواجه بالمرأة الصانعة للزرابي عوض أن يشتري منها منتوجها تزوجها قصد استغلالها. هته القراءة النسوية يمكن اجراء قراءة مغايرة على نفس القصتين الوردتين: فالمرأة الأولى عاقبت زوجها الفقير الذي اراد ان يتزوج بالمرأة الولود بحيث انها غادرت و منعتة من مصدر الغنى -العمل الذي كانت تقوم به و الذي كان مصدر الاغتناء و لم تبقى تحت (استغلاله) تراعي مصالحه و ارتأت ان مغادرتها يخدم مصلحتها أكثر من بقائها في خدمة الزوج و في خدمة الزوجة الثانية. اما بالنسبة للثانية فإنها هي الأخرى لم تتزوج من التاجر إلا لتحقيق مصلحة لها أكيدة و رأت أن بقائها كمنتجة فقط دون ضمان التسويق لمنتوجها قد يعرض منتوجها إلى الكساد. فبزواجها من التاجر ضمن تسويق المنتج و ذلك في إطار التكامل بين الوظيفة التجارية التي صار يقوم بها الزوج. و في ذلك ما يخدم مصلحتها و ما يضمن التكامل في إطار تقسيم العمل الذي حصل جمعه بين العمليات الإنتاجية و التسويقية. وهته القراءة الثانية التي أوردتها لا تقوم بها النزعة النسوانية لأنها تتطرق من الاهتمام النسوي.

**8-** شهر زاد، القمص و التاريخ أو سلطات الألف ليلة و ليلة. مونيك جادن -انثروبولوجيا ..هل يمكن التفكير في نظام سياسي اذا لم تضبط وحشية النسوية الخارجة عن القانون و تركت لذاتها حرة و الى سلطتها التحطيمية؟ يواجه الملك تهديدا مزدوجا لعدم القدرة السياسية. و الى ضرورة التحكم و السيطرة في التنشئة النسوية فالسلطة لا يمكنها الاستمرار في الحياة بالحكم في الرجال الذين لا أحد يمكن ان يعيد انتاجهم فلا توجد سلطة بدون ان تكون سلطة على النساء ابتداءا. و التحكم النسوي بواسطة الزواج و كل اشكال التحكم النسوية و تحويلهن من مخلوقات عبيدة الى امهات خصيبات و ان تصير مضبوطة بالمعايير و موافق السياسي ان في هذا العالم الداخلي الذي من المفروض لا علاقة له بالسياسة فإن تواجد السلطة ذاته يصبح هو الرهان. ص303 و رغبة القتل عند الملك تتغير بفضل شهرزاد التي تعلم تواريخ الملوك و الشعوب الغابرة (متعلمة في العلوم السياسية) إلى رغبة الانتظار في معرفة بقية القصة و هته الرغبة تلبى باحترام الوتيرة الطبيعية التي هو كذلك وتيرة اجتماعية في النهار وقت سياسي و في الليل وقت المرأة، شهر زاد المرأة ذات الحكايات العجيبة تترك شهريار صاحي طوال الليل مجمدا رغبته في القتل التي حولها إلى رغبة في معرفة ما تبقى من حكاية. ص304 تتمتع شهرزاد بإرادة سياسية لتمنح نفسها حتى تحقق غاياتها، فهي ترضى بالموت حتى يبقى المزيد من المسلمين. توجد امرأة ترضى بنظام السجن و نمر معها من وضعية كانت فيها المرأة: رغبة /فوضى /ضلال الى أخرى لم تعد سوى صوت حكاية. فهل الكلام وجها لوجه ليستعمل تختص به علاقة الرجال ؟رجل لرجل؟

لكن الحكاية ليست الواقع و لو انها تحدث اثرا على فكر الرجل من خلال الصوت الذي يغير من المخيال "فلا وجود للسحر و انما من الكلام ما يسحر". فالاستحواذ على سلطة إخصاب النساء أمر حيوي من اجل بناء و استمرار حياة كل المجتمع و ذلك بواسطة تبادل النساء اللواتي يضطعن بدور الأمومة و يمكن أن ترفع مكانة الأم عاليا و ان تحترم و تمجد كل هذا لا يتعارض مع السلطة الذكورية.الكلام له وظيفتين : الإفصاح أو الكشف و الكتمان أو الحجب. فإذا كان الملك هو سيد المعنى و المسير لاستقلالته فإن شهرزاد لا تفصح عن ذاتيتها

الخاصة بها و لكن تفصح عن عالم الخيال الذي يحكي الواقع من خلال القصة أخضعت السياسي الذي يعتبر الفعل الحركة و التاريخ إلى العالم الداخلي ابن يرجع كل مرة يتخلى عن الحركة و يبقى مستمعا تعلم الفكر و تهذب الروح. فهي متعلمة و ذكية و مصدر للدروس في نظر الملك. ص307 فشهرياد تعلم القيم و تعلم الرجال "تمنح الرجال دروسا" و ذلك بالمرور عن طريق المخيال الامر الذي يحدث اثرا تربويا و سياسيا لحكايات هته المرأة الفصيحة و التي تحفظ السر. فدور المرأة هو إذا التأثير على المزاج السياسي و ليس الحصول على السلطة السياسية ليست للمرأة أي سلطة سياسية على الحياة و الموت. فهي تعيد إنتاج الأجيال من خلال الجسدية. التي تعتبر مفتاح مستقبل المجتمع متحكم فيها و ان تأثيرها يجب ان يمر من خلال المجال المخصص لها (الغرفة، الأمومة و المخيال) ص310 فالقصاصة تعمل على إيجاد السياسي و تعيد إنتاج النظام المراد تحقيقه من طرف المسلمين. و العلاقة بين النساء كما هي مرغوبة من طرف النسق لا يمكن إلا ان تؤسس على التنافس و المشاحنة التي تتأرجح بين الكراهية المتبادلة و الخضوع. و خلاصة القول: أن الإسلام لا يسمح بالذوبان و لو في المعتقدات الحديثة التي هي بمثابة المفاهيم الجديدة (حرية، ديمقراطية، مواطنة...). المسلمون سمحوا بتكديس المعارف البشرية عن طريق الجمع، إضافة، تحديد و لولا هته المساهمة ما عرف عصر الأنوار في أوروبا بالسرعة التي حدث بها. صينية، إغريقية، أكادية/إسلامية. الغرب يستعمل الآن منطق المغالبة لا منطق التعايش مع الحضارات أو الحوار معها أو حتى تركها تعيش كما ترغب بل يتدخل في صياغة معناها الداخلي محافظة على مصالحه و خدمة لها على حساب مصالح كل العالم الآخر. ربط السلوكات الدنيوية بالآخرة (المعاد/الخلود). عكس الفانية فهناك الدائمة. يولد حسا اقتصاديا مغايرا للمسلم الذي يأخذ بالحسبان الآخرة. لا بد من تبيان البعد النفسي الإرادي في الإسلام. فلا يمكن ان ندخل في الإسلام و لا نخضع لتعاليمه. فيصير الإكراه اقتناعا و توافقا و لا يولد صراعا. اننا نكافح و بشدة التوازن الموجود فيما يخص توزيع الخيرات على المستوى العالمي. و نطالب بتقليص هذا الفارق و في نفس الوقت نعمل على تعزيز الفارق الموجود في الداخل. بتواجد و في آن واحد الغنى الفاحش و الفقر المدقع. و روح و فلسفة الوقف يمكن ان تساهم في بلورة الحل. و ذلك بتعزيز 'الروحانية'. لا إن نعمل على سيطرة المادة و هيمنتها و ما تحمله من أنانية و حسابات أرضية. دون اخذ بالحسبان البعد الروحي. صار الكل لا يجوز و غير مسموح به. بينما الأصل هي خلافة الله في أرضه. أي الكل مباح للعمل و التدبير. في إطار المعنى الذي يخص الأخلاق و المفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها الفهم للحياة و الوجود. و التي تضبط السلوك و بدون هذا الانضباط لا يمكن ان نتصور حياة مشتركة.

### \* نماذج الدفاع عن المشروع الغربي كما هو و بدون تحفظ: <sup>1</sup>

تري المؤلفة ان الصدام بين الحتميات و الأوقات المتجددة هي سبب التناقضات و رواسب التمزقات التي تحدث في المجتمعات العربية الإسلامية التي ما لا تزال ترزخ تحت ثقل التقاليد التي تدفع بالمرأة بأن تعيش في الظل و منه انحاء المرأة التي تعتبر كذلك كملجأ و حلمية للانية الجماعية . ص14 ثم تقترح كبديل عن هته الوضعية "الاختيار الحر" الذي يسمح للزوجين بأن يؤسسا حياتهما داخل الزوجية أساسا التي تبنى على أساس الوحدة و التقاهم... و ذلك بفضل هذه الرابطة القوية، يستطيع الزوجان ان يعاون احدهما الآخر و أن يتقوا و يتحررا و أن

<sup>1</sup> - Sonia ramzi abadir « la femme au maghreb et au machrek –fiction et réalité ENAL, Alger, 1980

يتخلصا من قيدهما المغلقة بواسطة كل الحواجز الاجتماعية. ص209 و بتقدم النساء يحررن الرجل المغترب من طرف ذكوريته ذاتها. يعتقد الرجل انه يحمل ثقله بذاته فإنها هي المرأة التي يتم من خلالها التمزق تعرف مسبقا ان الحروب التي تنتهي بين الشعوب ستشتعل بين الزوجين و تكون حربا علقما بين الجنسين. بسبب عدم وجود اتصال او تكيف بين الطرفين مما ينتج عنه تضاد ناتج عن كفاءات التعامل المختلفة مع الواقع. و ناتج عن التصورات التي يحملها كل طرف عن الحياة و هذا الصراع الثنائي بين الطرفين لا يعزز التقارب المنشود. نلاحظ ان المرأة كفاعل تحل محل المرأة كموضوع للفعل. ص220 و تحرر المرأة يمر عن طريق تحرر الرجل. و منه نحصل على انسجام المجتمع . ص223

مرأة قاصرة	مرأة راشدة	
اقتصاديا و اجتماعيا	مكانة المرأة : متكفل بها. مغلوق عليها . حارسة المنزل. تقتصر على الدور المنزلي.	مستقلة اقتصاديا. تقتحم المجال الذكوري. ترفض الحجاب. لها الحق في العمل: تقتحم المكتب، المصنع و المدرسة. تلعب دور المواطنة، تشارك في الحياة السياسية.
سياسيا	ليس لها الحق في التعليم الا تعلم أشغال المنزل. ليس لها الحق في الكلام. تعتمد الشعوذة و السحر.	لها الحق في التعليم الابتدائي و الثانوي و الجامعي. تتكلم و تعبر عن ارادتها. ترفض كل تعصب. و تؤكد على رفضها لكل ما يدوسها.
فكريا	وديعة و مطيعة. منجبة. مكبوتة. مرأة موضوع.	اكتشاف حقوقها. الرغبة في إثبات الذات في العلاقة الزوجية: من تبادل و مشاركة و مقاومة. تتنازل عن المملكة الوهمية للأمهات. تفتق داخل الحياة الزوجية.

تقييم مساهمة كتاب تمت دراستهم من المشرق و المغرب فيما يتعلق بصورة المرأة. ص224  
تثور المرأة ضد الأفكار المسبقة و كل الموانع و الحواجز المتجذرة و هي في كفاح مستمر قصد تحصيل خبرة مهنية فهي تحاول إن ترحح القضبان الحديدية التي تحيط بها دون أن تصيب نفسها بعطب. ص227  
تبدو العائلة كحصن حصين و مانع من العالم الخارجي الذي يخضع لقوانين السوق القاسية و كذلك إلى العقلانية و التطورات التقنية التي لا تعرف الفتور و مجتمع نزعت منه إنسانيته أو تكاد ذلك ان توزيع الريع البترولي على شكل أجور تعليم و تكوين , صحة و سكنات فإن العمال يأخذون قسطا من هذا الريع و الباقي يتقاسمه أصحاب النفوذ و السلطة السياسية كل يأخذ حسب المكانة التي يحتلها.  
العائلات الجزائرية عموما عرفت كيف تتعامل مع مختلف السياقات التي مرت بها من عائلات لها علاقة وطيدة مع التنظيم القبلي إلى عائلات مفصولة عن هذا التنظيم ماديا و لو ان غالبيتها يحتفظ بهاذا الانتماء رمزيا مرورا بالحقبات الاحتلال الفرنسي فالاستقلال ثم الفترة الاشتراكية ثم الانفتاح على اقتصاد السوق. وقد عرفت عموما



كيف تصمد العائلات لمختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر، بل و طورت قدرات الفعل من خلال محاولة تحقيق بعض الأهداف و تسطير بعض الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف المرجو تحقيقها.

التوجهات الجديدة لدراسة الأسر هي محاولة تتبع الذهنيات التي تكون قادرة على تفسير الاتجاهات و كذلك السلوكات.<sup>1</sup> حادثة التصنيع ضد الأسرة؟

يرى تالكوت بارسنز أن الأسرة تتسم بكونها جماعة اجتماعية منظمة تقوم على أساس مجموعة من القيم التي تتعارض بل و تتضاد مع تلك القيم التي تهيكّل المجتمع الحديث، المجتمع المهيمن عليه من طرف الاقتصاد و العقلانية. بينما في الأسرة يوجد التقليدي و هي تنتمي إلى أشكال اجتماعية التي تعتبر من بقايا المجتمعات المتقدمة و تحدث التواءم مع عالم مهيم من طرف قيم تعتمد على العقلانية. تعتبر العلاقات القرابية و العلاقات الاقتصادية كمبادئ بنيوية غير متوافقة و متلائمة. ص 9 اما "أرياس" فإن الحادثة بالنسبة له تكمن في ان العائلة تقلصت و رجعت تعتمد على الخلية الزوجية التي صارت المكان الذي تتموقع فيه تنشئة الأطفال و أن أحاسيس و عواطف الطفولة ترافق الخلية الزوجية الذين يسيرا معا بدل ان تهتم العائلة كما كانت من قبل بتوريث اسم العائلة و ما تملكه. و قد ركز "أرياس" على الأبعاد الثقافية للأسرة و تحليل الاتجاهات و العواطف. ص 11 ان التاريخ كفيل بنزع مغالطات التحاليل أو الخطابات و تعطينا درسا في التواضع النظري فيما يتعلق بالعلاقات التي توجد بين تحولات الاسرة و تحولات المجتمع فالتغيرات الاقتصادية التقنية و الاجتماعية لا يمكن تفسيرها على انها أنماطا بسيطة وحيدة و خطية. علم الاجتماع و علم الأجناس: فالاضطرار إلى الاعتراف بنسبية موضوع بحثه فإن علم الاجتماع تقرب بذلك من مقارنة علم الأجناس، المؤسس على البعد الثقافي. ص 12 القرابة تعطي الأهم التصنيفات الاجتماعية للأسرة المنتمية للمجتمعات التقليدية من إطار علاقات الإنتاج و الاستهلاك و السلطة صارت الأسرة تنافسها مؤسسات اجتماعية أخرى كالدولة في شكلها الاسعافي. و منه صار التنظيم الأسري المعاصر بمثابة تعديلات ممكنة في عالم الثقافات. و من ثم فإن شبكات التحليل يجب ان تخضع للنقد لأن هته الشبكات لا يمكنها ان تكون محايدة مع ان هته الشبكات القرائية ضرورة ملحة للمعرفة.

دراسة الأسرة و القرابة:تسمح بإعادة اكتشاف كثافة التبادلات العاطفية و المادية و الرمزية داخل الأسرة. ص 14 تدخل الدولة المسعفة قد ساهم في إضعاف حس الواجب الذي كانت تتمتع به الجماعة الاجتماعية و مجهود الدولة كان يهدف إلى تعزيز الالتحام بين الأسرة و المجموعة الاجتماعية. تبيان العلاقات المتشابهة و المعقدة بين التغير الاجتماعي و التغير الأسري "لا توجد نظريات اجتماعية علمية للتغير الاجتماعي إلا جزئية و محلية". ص 15 ذلك أن الواقع يتجاوز دائما الأنماط النظرية الموضوعية حسب ما يرى ريمون بودون. و منه البحث عن مفاهيم ناجعة قصد فهم صحيح للأسرة. في الوقت الحالي داخل العائلة كل فرد يواصل إلى جانب السيرورة العائلية المشتركة، البحث عن استراتيجية مهنية فردية. و كل من النسق الاجتماعي الاقتصادي و الجماعات الاجتماعية و الأوساط الثقافية يساعدون على تثمين التطور المعرفي الذي بدون هته الأطراف يبقى مشتتا.

تعريف العائلة: تعني أفراد لهم رابطة دموية أو رابطة مصاهرة و هي تدل على المؤسسة التي تسير الممتلكات الخاصة بها و هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص شركاء بروابط الزواج و النسب. وإضافة إلى ذلك يحتلون

<sup>1</sup> Segalen martine, sociologie de la famille, Op. cit.

نفس الفضاء السكني و العائلة هي مجموعة من الآباء أموات أو إحياء الذين يتقاسمون تاريخا و سمعة و ممتلكات مشتركة. ص16

كما انها تدل على جماعة تتشابه في بعض الخصائص كقولنا العائلة الثورية و تجمع تنظيمات اجتماعية لها صفات مشتركة.<sup>1</sup> مسألة التضامن مسألة جوهرية في البناء العائلي الذي يبني أساسا على البعد التضامني بين الأجيال حيث يساعد الضعيف حتى يقوى و الصغير حتى يكبر و العاجز حتى يتوفى. التعاون من الطبيعي إلى الثقافي في داخل العائلة لينتقل إلى التضامن على المستوى الوطني أين تلعب الدولة دور المنظم و المحرك الأساسي للعمليات التضامنية. الطبيعي: تكفل الآباء بالأبناء حتى يتمكن هؤلاء من تقديم المساعدة و العمل لصالح التنظيم العائلي الذي يكفل مصالحهم فيزوجهم و ينجبوا ثم تستمر الدورة الحياتية على هذا المنوال و هذا ما يوجد حتى الآن في العائلات البدوية التي ما تزال تقوم بتربية الماشية. الثقافي: حتى بعد انفصال الأولاد عن العائلة و استقلالهم السكني و المهني فإن الصلة التضامنية تبقى قائمة اما انهم يساعدون التنظيم العائلي او هذا الأخير يساعدهم و إن كانت مساعدة الآباء للأبناء تعتبر طبيعية -حتى الحيوانات تقوم بهته الخدمة لصغارها فإن تكفل الأبناء بالآباء هي ذات بعد ثقافي فيه نوع من القصر والإجبار الثقافي ويصبح نوعا من التكرم بالنسبة للمانح و اعترافا بالجميل بالنسبة للذي تقدم له الخدمة. و نحن نعلم أن الدين الإسلامي يركز على الإحسان للوالدين وبالخصوص إلى الأم "أولادكم وأبنائكم لا تدرون ايهم أحسن لكم نفعاً". ليأتي الطرف الثالث في المعادلة و هي الدولة المسعفة التي تنظم عمليات التضامن الاجتماعي من التأمينات الاجتماعية التي تعتبر إلزامية إلى الاهتمام بالعائلات و رعايتها حسب ما صدر في التوصيات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة سنة 1948 و بالخصوص المادة 16 حيث تنص على ان "تعتبر الأسرة العنصر الطبيعي و الأساسي للمجتمع و لها الحق في حماية المجتمع و الدولة. يبين لنا 'أجناس بيترو' التضامن الأسري و إقحام الدولة في هذا المجال التضامني.

الاستمرارية و الانقلاب: هناك حساب يجرى بطريقة لا واعية يتجاوز "شد-مد" أو العطاء المتبادل و الآني و لكنه نوع من التامين على الحياة يراهن على الجيل المقبل. فمثلا نعامل آباءنا اليوم يعاملنا أبنائنا غدا" كل يأتي دوره" ص96 يتحرج الآباء من أن يبقوا تحت رعاية أبنائهم مستقبلا. و الالتجاء الشبه كلي إلى المجموعة الوطنية لم يدخل في مجال الممكن إلا بصفة بطيئة أو يدخل في مجال المرغوب فيه بالنسبة لغالبية الآباء. ذلك أن هناك تناظر في المساعدة المقدمة من طرف الأولاد. فالبنات تتكفل بالآباء المتقدمين في السن فيما يتعلق بالمأوى والعلاج بينما يتكفل الذكور بالمساعدات المالية. قطيعة المعايير و قطيعة اجتماعية يعتبر معيار التعاون العائلي ذو بعد عالمي داخل كل الأصناف الاجتماعية حتى و ان أخذت أنماطا مختلفة فيما يخص الأشكال أو المضامين. تحصل القطيعة حينما يكون تراجع اجتماعي للبيت الزوجي بالنسبة للآباء يحصل تقييم ايجابي من طرف الآباء كونهم أنجبوا أطفالا قد تجاوزوهم في المستوى لكن لا يحصل العكس. التراجع يؤدي بالآباء و الأطفال إلى قطع المساندة العادية. كما أن المسافة الجغرافية و المسافة النفسية تحسنا بالذنب و بالتضمر. ص101

المعرفة العملية و المعرفة الحياتية: التلقين يكون وفقا لجنس الولد فالمعرفة العملية: متعلقة بالمطبخ و باللباس و الاستهلاك اما المعرفة الحياتية: تتعلق بتسيير الأموال و مبادئ الحياة و تربية الأولاد و التوجيه المهني لهم و

<sup>1</sup> - AGNES PITROU ,Les solidarités familiales vivre sans famille ? PRIVAT, 250P. 1<sup>ER</sup> éd 78 .2<sup>eme</sup> éd.92.

المرجعية الخلقية السياسية و الدينية. كما أن النصائح المسدلة للأولاد يجب ان تكون حرة. و إلا فإن هناك مخاطر  
إلا تقبل و تسبب في قطيعة اتصالية و لذلك فلا يجب تجاوز بعض الحدود. ص131

في حالة انعزال العائلة: تصلب في المعايير الموروثة من العائلة و من الوسط الذي تعيش فيه و نخضع للسلمية و  
سلطة الآباء و مكانة المرأة - كل هذا يعتبر عنصرا مؤمنا في عالم نفقد فيه إلى السند و منه نعمل على المحافظة  
و مهما كان الثمن على ما ن فكر فيه بأنه يمثل اللياقة و التألق وفقا للوسط الأصلي. عكس هذا النمط فإن الأسر  
التي تحقق حركا اجتماعيا متصاعدا و سريعا تتميز بأنها غير منسجمة في معاييرها المرجعية ذلك أنها منجذبة  
بالعادات و الاتجاهات الموروثة من الآباء و تلك التي يتم اكتسابها في الوسط الجديد. ص132

إن الإرث العائلي يمر عبر شبكة معقدة و مكثفة من النصائح و التبادلات و المعلومات التي صاحبت عملية  
التربية التي زود بها الأولاد في طفولتهم لكنها مع ذلك ليست كتلة واحدة بالنسبة لكل أفراد الأسرة. ص134 و  
الاحتفاظ بعلاقات جيدة بين أفراد العائلة الواحدة و التعاون بين الأجيال لا يعني بأن الآباء يؤثرون بكيفية تقليدية  
على الأولاد و يفرضون عاداتهم و قوانينهم على الأجيال اللاحقة ذلك أن العلاقات الكثيفة مع الآباء التي من  
خلالها و بدون شك يمررن الكثير من 'التجارب'. لا يمر محتوا متماثلا. بحيث إن الأنماط القيمية حتى بالنسبة  
للأجيال السابقة نفسها متباينة و مختلفة. ص135 و أين الوضعيات الخاصة بالجيلين من حيث المكانة الاجتماعية  
و الاقتصادية و الشهادات العلمية تؤدي إلى أنماط التواصل إما أن تكبح أو تسارع من اعتماد أو الابتعاد عن  
المعايير الموروثة و من ثم فإن الحدود بين الجيل القديم و الجيل الجديد ليست حدودا سهلة التمييز بينها و  
بالخصوص حينما يكون الكهل و الشاب من الأقارب. ص138

يجزم الباحث بأن التضامن العائلي في مجتمعه ليس في طريق الانقراض. حتى في المجمعات السكنية الكبيرة  
بالمدين. بل توجد تغذية شبه مستمرة لشبكة تبادلات الخدمات و النصائح الأمتعة و المعلومات... و أو الانزواء و  
الانعزال للاسر ليس حقيقيا إلا في بعض الجماعات الاجتماعية المهمشة. ص141

التضامن بين العائلات/الأسر و نسق التضامن المؤسساتي: تطور المساعدة في السكن، صندوق التضامن  
للأشخاص المسنين مصالح حراسة الأطفال و التكفل بهم، التطبيب في المنازل قضاء عطل الراحة و الاستجمام.  
التنوع الكبير للمنح و الخدمات التي هي حيزا التنفيذ من طرف المجموعة الوطنية أو المحلية سواء كانت مرتبطة  
بمؤسسات عمومية أو خاصة المعدة لمساعدة العائلات كلها تغطي مجالات كانت من صلاحيات المساعدات  
العائلية أو التضامن مع الجيران. حاولت المستشفيات و الجمعيات الخيرية أو تواجه الشيخوخة و الأمراض، إما أنها  
غير قادرة أو انه يصعب التحكم فيها أو أنها أرادت إن تمنح مجموعة من الخدمات المنظمة. ص142 هناك من  
يرغب في هته الخدمات المقترحة كلها من مستويات أو محاضن للأطفال... و منهم من يفضل تقاضي المنح  
عوض الخدمات الجماعية و بالخصوص الفئات المحرومة بينما الطبقات المتوسطة و العالية تفضل التجهيزات و  
الخدمات. كما إن الجماعات التي لها علاقات و ارتباطات وثيقة بعائلاتها لا ترى تعارضا أو تعويضا من طرف  
هته المؤسسات للتعاون العائلي و إن هته المؤسسات تسمح بسند مالي إضافي معتبر. ص144 فالذين لا يعرفون  
المصالح و الخدمات المقدمة يبقون على مسافة بينهم و بين هته المصالح و العلم يولد السلطة. يجب أن تكون  
هناك مرجعيات ثقافية حتى نقدر حق قدرها الخدمات المقترحة علينا لا يمكننا التراجع عن التخصصات التي تمنح  
لنا نجد أنفسنا مجندين رغما عنا(الأيدي و الاقدام موثقة "مربوطة"). فالعائلات التي تنتمي إلى نفس الأفق الثقافي أو

إلى عالم قريب فإن المساعدة التي تقدمها تجعلها نسيج في عالم العواطف لا أن تبقى في عقلانية مجهولة (المؤسسات). ص159

فالروابط الدموية: "انه من دمك و لحمك" غسيل الثوب الوسخ في العائلة". فهذا الميل إلى الروابط الدموية أو روابط المصاهرة يبين مجموعة من المواصفات التي تكون داخل الفئات الشعبية تصير الخدمات المتبادلة بين الأقارب مختلفة تماما عن الخدمات الإدارية. ص160 بمعنى آخر ان تفوض سلطاتك إلى مؤسسة هو رهن استقلاليك و الاستقالة من ممارسة حقوقك على أولادك. و لا نفهم كيف تسيير هته المؤسسات و بالرغم من ثقل العلاقات العائلية و قد لا نتحملها و لكنها تبدو 'طبيعية' و نعرف المزايا و المخاطر و هذا ناتج عن تصور المجال الخاص بالعائلة و الحقوق التي لنا عليها و التي تتعارض مع المجموعة. بينما تدخل الخدمة الجماعية في المجال الممكن حينما يكون لدينا إعلام جيد. فيتضح لنا بأنه خارج ما ننتظره أو انه لا يمكن مراقبته. ص164 فالبعض ينسجمون مع هته التنظيمات اللاتي يتقاسمون معها نفس العالم الثقافي بينما الآخرين يعيشون هته المؤسسات و كأنها كيانات خارجة و غريبة عنهم. و منه يشعرون يخطر الوقوع في شباكهم و أن يسجنوا و يصبحون موضوعا لهته التنظيمات لا أطرافا فاعلة فيها. ويبدو أن المشكل المطروح هو مسألة السلطة و المراقبة و أخذ القرارات داخل التنظيمات البيروقراطية و ابتعاد هته الأجهزة باسم "الضرورات التقنية" و التسييرية.

و على العموم يمكن القول بأنها نتيجة اللامساواة للمعارف(العلم) و السلطات داخل المجتمع. و نرى انه بالنسبة للعائلة أو القرابة عموما فإنها تسيير أحسن في شبكة التبادلات التي تتم بينها و ان هناك ثنائية و تساوي على مستوى المعارف(المعلومات) و السلطات بين المانحين و المستفيدين. لا أحد بإمكانه أن يعيش بدون شبكة التأثيرات المعيارية كما أن الأبعاد المتناقضة لمختلف الشبكات هي التي تسمح بالتغيير. ص175

ما يمكن الإشارة إليه: في واقعنا نحن أن الفارق جد معتبر بين نمط الحياة الذي عرفه الجيلين الأولين و الجيلين الذين تلاهما. تعتبر الحياة التي عرفها الجيلين الأول و الثاني المحددين في الدراسة جد صعبة بعيدة عن كل العناصر التكنولوجية التي تستعمل الآن من الجيلين الثانيين و تعتبر حياة بسيطة من حيث الوسائل و الأهداف المسطرة. و تعتبر كذلك شاملة و كلية فالسلطة فيها لا تتجزء فهي للذكر الأكثر سنا سواء كان جدا أو أباً. و لا يمكن أن يقبل بأي مساومة. فإن رأى أن سنة المتقدم يحول دون الإشراف المباشر على كل ما يحدث في العائلة فإنه يخلف ابنه الكبير أو الذي يتوسم فيه القدرة و الكفاءة فإنه يحمله المسؤولية و مباشرة كل ما يتعلق بالعائلة. لكن يبقى هو بمثابة المراقب المنظم للسلطة. فهو يدعم صاحب السلطة و يشترط طاعته إن رأى في ذلك الذي وكلت له السلطة القدرة و الكفاءة و إلا إستبدله بغيره. أو يوزع التركة في حياته على أبنائه المتزوجين و نادرا ما كان يحصل ذلك مع الجيل الأول الأمر الذي صار ممكنا مع الجيل الثالث و الرابع خاصة ذلك أنه في الجيل الأول من لا يطيع السلطة و يمثل لها يطرد شر طردة من العائلة. و لا يأخذ قيد أنملة عقابا له على تجربته على العصيان للسلطة القائمة. كل أعضاء العائلة لهم نفس الأهداف/ تنمية مال العائلة و تمكنها من الناحية المادية و كذلك المحافظة على مكانتها الرمزية من شرف و كرم و سمعة طيبة.

أما مع الجيل الثالث و الرابع/ اتسمت الحياة العائلية بالتعقيد بدل البساطة و التشتت بدل الانسجام. و تعدد أهداف أفراد العائلة بدل توحيدها و تعدد السلطات التي تحكم في أفراد العائلة. فمع الجيلين الأول و الثاني كان الطبيعي هو السائد. و الاعتماد على جهد أفراد العائلة. و إمكانية الاقتصار على ذلك في نمط إنتاج الاكتفاء الذاتي: من

الأواني المنزلية إلى المنزل و هو 'الخيمة' الكل منتج من طرف أفراد العائلة. و غالبية المواد الغذائية منتجة من طرف العائلة ذاتها: من حبوب و لحوم و كذلك الملابس المنسوجة من طرف العائلة. فالمعرفة العملية كانت منسجمة مع الاحتياجات الحقيقية لأفراد العائلة. و تطبق هته المعارف و يستفاد منها و مع الجيل الثالث و الرابع صار الاعتماد على منتجات الغير. و منه تبعية لما ينتجه الآخر سواء من أواني منزلية و حتى إلى المنزل ذاته. و صار الاعتماد على الآخر بدل الاعتماد على الذات و الدخول في علاقة تبعية لكل منتجات الغير. حتى الخيام صارت تصنع من الأقمشة الصناعية أكثر من الاعتماد على الخيمة المنتجة محليا. السلطة كما رأينا كانت سلطة واحدة و لا يعترف عضو في العائلة بأي سلطة متعددة من سلطة: الأب و سلطة الأم و سلطة المعلمين في المدرسة و سلطة صاحب العمل في مكان العمل و سلطة السلطة المنظمة و الحاكمة و لابد للخضوع إلى كل هته السلطات إن أراد الفرد تحقيق النجاح. فعليه ان يخضع لسلطة المعلم و سلطة صاحب العمل أكثر مما يخضع لسلطة الأب. الحياة صارت مقسمة بين الدراسة, العمل و العائلة الأولى لاكتساب المعارف و الثانية لاكتساب المال و الثالثة للعيش أو الحياة بينما كانت مع الجيلين الأول و الثاني تقتصر على حياة واحدة هي الحياة العائلية فيها يكتسب المعرفة و ما يحتاج إليه للعيش من الناحية المادية و الرمزية و يعيد إنتاج نفسه بنفسه و بنفس الكيفية. مع الجيل الثالث و الرابع : صارت الاختبارات المتاحة كثيرة و كل عضو في العائلة يفضل متاعا أو حلا لا يرضى به الطرف الثاني فالتعدد في الآراء و تشبث كل واحد برأيه يؤدي إلى التعدد في البنيات و منه فرقة العائلة إلى اسر بل إن كل فرد من أفراد الأسرة صار يسعى لتحقيق هدف خاص به و قد يتعارض مع أفراد العائلة و منه الصراع الذي يمكن إن ينشب قصد تحقيق الهدف الخاص بالنظر إلى أن الهدف الجامع و المشترك لكل أفراد العائلة هو في تراجع.

ان المهر في الدول المسيحية ثقل كاهل والد المقبلة على الزواج. الذي عليه أن يحسن مهر ابنته. حتى يمكنها من زواج لائق و لكن بتعارف الشابين المقبلين على الزواج و تقاهمهما فإن الضغط يخف على الوالد كما رأينا في البحث المقدم من طرف روبرتا سابيرو و يبدو لي أن هذا عزز خروج المرأة إلى الفضاء الخارجي: أولا لتعمل و تساهم في تكوين مهرها و ثانيا حتى يمكنها التعارف مع شريك حياتها و يصبح هذا المهر أقل عبئا عليها عائلتها. و قد تم إلغاؤه في الدول الغير محافظة بأوروبا بصفة نهائية. بينما المهر الذي يقدمه الزوج في الثقافة الإسلامية لزوجته فهو عربون ارتباط مع عائلتها و كلما احتفظت العائلة بابنتها بالداخل كلما كانت حمايتها عالية. و كلما حسن مهرها مع الجيلين الأول و الثاني لأنها حافظت على الشرف و النيف. فكان المهر في الغرب يدفع المرأة إلى الخروج إلى الفضاء الخارجي بينما يدفع المرأة المسلمة إلى البقاء بالداخل. لكن مع الجيلين الثالث و الرابع صارت حتى تلك التي تخرج إلى الفضاء الخارجي بينما يدفع المرأة المسلمة إلى البقاء بالداخل. لكن مع الجيلين الثالث و الرابع صارت حتى تلك التي تخرج إلى الفضاء الخارجي في البلاد الإسلامية تمهر و تدخل الحياة الزوجية كبقية الماكثات في البيت و منه عزز هذا المكنيزم خروج المرأة حتى في الدول الإسلامية من بينها في المنطقة المدروسة و بالخصوص بهدف 'التعلم'.

أرى أن السيرورة الداخلية للمجتمع هي التي تتغلب على كل الارادات. مهما كانت قوية و شرسة. و استعملت من نخب وسائل و آليات لفرض توجهه لم يكن المجتمع متحمسا له أو قابله أو راغبا فيه، فلن يتحقق. فما بالك بالمشروع الذي يرى فيه انه معارضا لروحه و ما يعتقد؟

بالرغم من الترسانة القانونية الضاغطة في اتجاه تجسيد المشروع الغربي. فإنه لن يكون إلا ما أراد المجتمع أن يكون. و الثلاث آلاف ولادات غير شرعية مسجلة عبر التراب الوطني لا يمكن إلا ان تتضاعف بشكل اضطرادي.و منه عوض ان تعزز النزعة النسوانية،فإننا نعزز النزعة الذكورية.و حينها تتضاعف المؤسسات الحكومية. ما دام الربيع البترولي يسمح بإنشاء مؤسسات الرعاية و التكفل.

فحينما كان النسق 'التقليدي' القديم' غير معطل. و يعمل بكل آلياته. التي هي آليات منسجمة مع ذاتها لتحقق النسق المتكامل. لم نشهد الظاهرة التي تتزايد في كل سنة. بالرغم من ان وسائل الحمل العصرية كانت غير معروفة تماما.و يبدو أن قانون الأسرة المعدل سوف يعزز من هذا الاتجاه. ذلك ان المؤسسة الأسرية تصبح ذات تكلفة جد مرتفعة لا تتمكن منها الفئات الفقيرة و لا المتوسطة. و تبقى في متناول فئة من الأغنياء الذين يكون سوق العرض موجهها لهم أو يكاد يكون مقتصرا عليهم. بينما يتأقلم من استطاع التأقلم مع متطلبات القانون الجديد. و قد تصير الحياة الأسرية جحيما بالنسبة للزوجين و بالخصوص للمرأة.<sup>1</sup>

**تحديد مجال البحوث:** يرى الكاتب أنه من خلال محاولة تحليل مجال الدراسات المتعلقة بالمدينة. يمكن معرفة الصراعات التي هي محل رهانات. يتسم مجال البحث فيما يتعلق بالمدينة بازدواجية التشتت: فيما يتعلق بالتشتت في المواضيع المدروسة. و كذلك التشتت من خلال الاختصاصات المختلفة التي تعالج الموضوع. كما أن دراسة المدينة كان نتيجة بروز مؤشرات التآزم بالمدن. موضوعات متراكمة دون أن تؤسس لمحور متعدد الاختصاصات. يسمح بضمنان تلاقي الإشكاليات المطروحة. يحتل المجال المكاني مركز الإشكاليات المطروحة في المدن. 42.4% ضد 15.7% يتعلق بالاجتماعي. ص.14 ذلك أن دراسة النساء, الشباب, الأسرة. و الظواهر المرضية كالانحراف, الأمراض و الثقافات. و كذلك دراسات الحالة محدودة. و الفضل في تناولها يعود إلى الأطباء و أخصائي الأمراض العقلية، أكثر من العلوم الاجتماعية. و منه ضعف المقاربات المعتمدة على علم الإنسان (الانثروبولوجيا) و علم الاجتماع. ص.17

ان النسق المتسم باللامساواة و الهيمنة الذي تمثله التكونات الاجتماعية المغربية. يرتكز على عوامل معقدة. تمتزج فيها العلاقات بين الفئات العمرية، الانتماء الجنسي (ذكر/أنثى) القرابة، الأجناس، علاقات الإنتاج و علاقات الملكية، المكانة و كذلك البعد أو القرب من السلطة الحاكمة. فعلاقات العمل لا تؤسس للعلاقات الاجتماعية. و حتى الحركات العمالية و ذلك في المغرب كله. ص.26 الصراع القوي بين المدينة الإسلامية و المدينة الغربية. أدى إلى تحطيم المدينة الإسلامية كما حدث في الجزائر. و بعد الاستقلال فإن النمط الغربي هو الذي فرض نفسه. و صار مهيمنا. ص.31 في المجال التقني و الاقتصادي(الثورة الزراعية و الصناعة 'التسيير الاشتراكي للمؤسسات) ملحقون بالادبولوجية الإنمائية.بينما قوانين السلوك الخاصة و الأسرية يتبعون مجال المركزية العرقية ' Ethnocentrisme ص.32

الاستحواذ على المجال المكاني. يعتبر رهانا رئيسا في استراتيجية إعادة الإنتاج و كذلك في الحراك الاجتماعي. فالأراضي و السكنات تضمن ضبط سيرورات التكديس الرأسمالي و إعادة إنتاج قوة العمل. و كذلك الاستحواذ على الربيع و إعادة توزيعه الربيع. ان تدهور المستوى المعاشي للإطارات المتوسطة و العمال المهلين و الإداريين. لم يعد

<sup>1</sup> - Claude LIAUZU .al. Enjeux urbain au magreb.crise.pouvoirs et mouvements sociaux., L'harmattan .1985 cahier d'etudes groupe de recherche sur le maghreb et le monde musulman. 218 p.

يسمح بالاستهلاك. و نحن نعلم ان المدينة المغربية ليست موطن الإنتاج. بقدر ما هي نمط للاستهلاك. و أن الثقافات الشعبية قد تم الهيمنة عليها من طرف النموذج الاستهلاكي للمدينة.ص.34 هته المشاكل ليست راجعة إلى مسألة الحداثة/ العصرية أو الثابت و المتغير. لأنها في صميم منطق المجتمع التابع. أين تتمازج بنايات غير متجانسة في أوقات مختلفة في الكل المهيم عليه من طرف الحداثة.ص.43

و في الجزائر تزايد نسب الأبناء المهجورين وانحراف الأحداث و البغاء و الانتحار. كلها ظواهر تطرح قضية الإنية أو الهوية. فالفرد المتمسك بانتمائه إلى الجماعة (الأنا الجماعي). صار فردا مجهولا من طرف المجموعة. التي ترجع بنيتها الإدارية إلى الدولة.ص.46 المدينة صارت المكان الذي تتسارع فيه التراكمات و الإمكانيات و كفاءات المجتمع المتحررة...تحدث قطيعة مع الآفاق الذيق, عالم الوقت المعاد و الدائري. و مع المراقبة اللسقة للعشائر المتماثلة التي تحدد المجتمعات التقليدية. و أحد التحولات الأكثر لافتة للانتباه. هي التنشئة الاجتماعية داخل المدينة للنساء. من خلال الفضاءات الجديدة التي تنشئها النساء. و ما يعزز هذا الرأي ما لاحظته في مجال 'السويقة' التي تعقد كل يوم أربعاء من الأسبوع بمدينة المشرية."أنظر السويقة".

تربية العاشية: بالنظر إلى الجفاف الهيكلي صارت غير مريحة. كما كانت عليه في السنوات الممطرة. و مثلت نفور المربين من هذا النشاط. كما أن سوق العمل بالمدينة هو الآخر لم يعد قادرا على استقطاب العمالة الموجودة في الفضاء المدروس. هذا الإقصاء المزدوج من المجال البدوي و من المدينة. هو الذي يصعب من عملية إدماج الشباب. الذي صار يفضل فضاء المدينة على الفضاء البدوي. و يحاول إيجاد نشاط في القطاع الغير رسمي. و إن تعذر الأمر في القطاع الغير مشروع.

و نلاحظ انتقال من الفضاء البدوي الذي صار فضاء منفرا بالنظر إلى الجفاف الهيكلي. ثم الانتقال إلى المدينة و للبحث عن عمل رسمي. و ان تعذر ففي القطاع الغير رسمي و ان تعذر ذلك. فالعمل في القطاع الغير شرعي (التهرب و المخدرات) القطاع الغير شرعي صار يجلب له أعدادا متزايدة من الشباب. بالرغم من المخاطرة الجد عالية. إلا أنه قطاع مدر لأكبر فائض قيمة.وبالخصوص المخدرات.مع أن المخاطرة تكون نتائجها وخيمة على المستوى الفردي والعائلي.

ففي المدينة:من المشرية الى البيوض إلى مكن بن عمار إلى مدينة النعام. لا يمكن لجار أن يسكن في مسكنه الجديد دون أن يرحب به الجيران الذين يحاذونه.و ذلك عن طريق استضافته.كل مسؤول عائلة يقوم باستضافته رفقة أبنائه و برفقة الجيران الذين يتداولون الاستدعاءات حتى ينتهي الكل من استضافة الجار الجديد. الذي بدوره يرجع لهم عربون مودة و محبة و ذلك باستدعائهم. و بذلك يتم التعرف على رؤساء الأسر و العائلات من خلال هذا التبادل للضيافة. و بهته المناسبة يتعرف الكل عن الكل: النشاط المهني, الأصل, الاهتمامات, العلاقات... و هذا ما يعتبر أمرا مهما و مهيكلًا 'لحي'. بإنشاء صداقات و معارف جديدة. و إيجاد نوع من التلاحم بين الجيران. و التعارف الذي يؤدي حتما إلى التعاون. و معرفة قدرات الجيران في هذا المجال. و منه يمكن اعتبار الجيرة و ان لم يكونوا ذوي قرابة و أرحام. انهم امتداد لهته العلاقة. التي قد تصير حميمية و قد تكون العلاقة جد وطيدة بين الجار و الجار أكثر حتى من علاقة العائلة بالأقارب. و كأنه يمكن تعويض القرب في المجال بالقرب في الدم. و يتعاون الجيران بالخصوص في تشييد المسجد التابع للحي الجديد. أو توسيعه و ترميمه إن كان قديما. و مراعات مستلزماته و كذلك الشأن بالنسبة للمدرسة القرآنية. كما يتعاونون في بعض المناسبات الدينية كالعيدين. فيتم التزاور

و تبادل الهدايا و كذلك بمناسبة الزواج أو الوفاة. فالمناسبات الفرحة و كذلك الأليمة تعتبر محطات تعزز فيها روابط الجيرة. كما أن علاقات الجيرة لا تقتصر على عالم الذكور. فالنساء يتبادلن الزيارات و الهدايا و الأواني المنزلية بمناسبة مؤلمة أو مفرحة. كما يتم التأثير المتبادل بين النساء. من حيث اقتناء بعض الملابس المروج لها. فعلى الجارة اقتناء ما حصلت عليه جارتها. حتى لا تشعر بالدونية أو الانتقاص من القدر و المكانة. و كذلك الشأن فيما يخص بعض المقتنيات المنزلية. و حتى بعض التعديلات التي تجرى في المنازل... يعتبر الضغط النابع من النساء له فعالية كبرى في هذا المجال.

هناك مجالات مشتركة لكل مدينة. و التي لا يمكن لأي حي الاستغناء عنها كالسوق الأسبوعي للماشية. الذي يمكن اعتباره سوقا وطنيا. بحيث انه يتجاوز الجهة أو الولايات المجاورة. نجد نسبة معتبرة من المشتريين من يفد حتى من أقصى ولايات الشرق ك 'تبسة' و ' برج بوعرييج' على وجه الخصوص. و بالخصوص في المناسبات الدينية الكبرى كالعيد الأضحى و رمضان أو عمليات زج الصوف (بتره) و بيعه. و كذلك الأمر بالنسبة للسويقة. و كذلك الشأن بالنسبة للدور الفعال الذي يقوم به المسجد العتيق في مدينة المشربية. و الذي ما يزال إلى حد الآن يستأثر بالصلاة على الجنائز. فبالرغم من وجود أكثر من عشرين (20) مسجدا في المدينة. إلا أن صلاة الجنائز تتم في المسجد العتيق. و تسمح هته العملية بإعلام كل سكان المدينة. و أن الإعلام يتم حتى عن طريق الإذاعة المحلية لولاية النعامة. التي يمكن الاتصال بها و نشر الخير على أمواج الإذاعة المحلية. و منه يمكن الالتقاء في هذا المكان الموحد. و دفن الهالك في مقبرة المدينة. و تقديم العزاء في الوقت المناسب. و إن تأخر احدهم عن تقديم العزاء. فسوف يجد منزل الهالك مفتوحا و بدون انقطاع، لمدة ثلاثة (03) أيام من تاريخ الوفاة، لتقديم العزاء.

الصدمة الكولونيالية. على مستوى المدن: تقليص حجم المدن الإسلامية. و تم تعويضها بالمدينة الأوروبية. و ليس مجرد توقيف المسار التعميري بقدر ما هو محاربة ما كان قائما. واجتثاث جذور الموجود و تعويضه بآخر. و لكن لفائدة عائلات أخرى آتية من شمال ضفة البحر المتوسط. على حساب العائلات الجزائرية. وفق قاعدة اللعب: ما يربحه طرف يخسره الطرف الثاني. و هذا في إطار علاقة الهيمنة. أين يوجد مهيمن و مهيمن عليه. تقلصت مساحة قسبة الجزائر العاصمة إلى قرابة الثلثين (3/2) نتيجة الصدمة الكولونيالية "تقلصت مساحة القسبة من 50 إلى 18 هكتار، تحولت المساجد إلى كنائس و حطمت مقابر و أماكن العبادة... هذا ما يشهد على عنف الصدمة أن يدل ذلك على حيوية الخلايا القاعدية للمدينة". ص. 89 و بالخصوص إذا ما علمنا أن العائلات الجزائرية لم تستقد من السكنات المشيدة في المدينة العصرية. "و قدرت العائلات الجزائرية التي استفادت من سكنات في العمارات المشيدة من طرف الفرنسيين ب 4%. و تلك الاستفادة لم تتم حتى مرور قرن بأكمله على استعمار الجزائر. استفاد 64 مسلما من سكنات. مقابل 1500 أوروبي في الجزائر العاصمة و ذلك سنة 1930. و تقليص المساحة أدى إلى اكتضاض السكان. بالإضافة إلى انعدام وجود العدالة في توزيع السكنات. و أدى إلى تفكير المدينة الإسلامية". ص. 89

**التأسيس للهيمنة:** عن طريق الصدمة الكولونيالية، تم تأسيس لفعل الهيمنة. الذي دام تحت الاحتلال بالقوة المادية و الرمزية. الهيمنة التي كرسحت حتى بعد الاستقلال. لأنها أصبحت مؤسسة في جميع البنات المادية و حتى الفكرية. و يصعب الخروج من هته الهيمنة حتى في الميادين التي يمكن أن نعي فيها هته الهيمنة. و التي تتجلى بشكل واضح: كالهيمنة الاقتصادية أو تبعية السوق الجزائرية للسوق الفرنسية.



الصدمة الثانية: الصدمة الاستقلالية (الآمال مفتوحة). لا وجود لأي كايح في الطموح (حر و مستقل).

الصدمة الثالثة: الأزمة الاقتصادية لبداية الثمانينات متبوعة بالأزمة السياسية و الثقافية. "الآثار المختلفة للازمة و للتضخم. فإن الحداثة كانت تصل بصعوبة إلى القطاعات الأكثر هشاشة من حيث المداخل و المكانة. و منعت عنهم الحراك الاجتماعي. و عارضت بذلك آمال الترقية. ووصلت إلى الطبقات المتوسطة". ص. 110

التحولات التي عرفتها العائلات. بالنظر إلى وعود الدولة الوطنية. بتحقيق الحداثة عن طريق اعتماد النمط الغربي 'الحديث'. مع المحافظة على الخصوصية الثقافية و احترام الدين الإسلامي.

العصرنة: . الدخول في الشعبية من خلال الإعلان بإمكانية تحقيق العصرنة. في نفس الوقت الحفاظ على الأبعاد الثقافية الخاصة و الأبعاد الروحية و الدينية. الشعبية التي صارت أداة لإضفاء الشرعية على السلطة القائمة في الجزائر. هذا عن الشعبية المتمثلة في شعبية الدولة. و محاولة إضفاء الشرعية على حكمها. و كذلك الأمر بالنسبة للشعباوية الدينية: التي دعت إلى العدل و المساواة و الأخوة. و نبذ الاحتقار و تقليص الهوة بين الفقراء و الأغنياء. تضييق المسافة بين العائلات. و التوزيع العادل للثروات الموجودة في البلاد.

العائلات: من وهم الشعبية إلى مواجهة الواقع المعاش. بالقدرات الذاتية المادية و الرمزية دون استبعاد الاستفادة من خدمات الدولة المسعفة أو ما تبقى منها. فتح باب الآمال. من جراء الصدمة الاستقلالية. التي أخرجت العائلات من بوتقتها و توقعها على ذاتها. إلى الانفتاح على المحيط و طلب الاستفادة من الامتيازات: التعليم للأولاد، السكن للعائلة، العمل للقادرين عليه. مع توفير المرافق العمومية الملائمة.

لم تعد العائلة ترغب في إعادة انتاجها على الشاكلة التي عرفتها لحد الآن. و حاولت ان تحرر افرادها من بعض القيود. بالرغم من تبعية الأولاد للوالد و الأولاد الصغار للكبار و النساء للرجال. بدأت هته العلاقات تعرف ليونة كبيرة الى درجة القول بالتسيب او اللامسؤولية. بالنظر إلى الانحرافات المسجلة من طرف الأولاد و حتى النساء. آمال جديدة تصاحبها احتياجات جديدة. لم تترافق ميدانيا بتجسيد كلي أو جزئي. بالرغم من ان هناك بعضا من العائلات التي استفادت من الفرص الموجودة في المحيط بكيفية مرضية. و هي تطالب بالمزيد. بمقابل عائلات رأت العائلات الأخرى تستفيد و هي قابعة في وضعيتها المتأزمة. و منه إنشاء مؤسسات عائلية غير قادرة على تلبية حاجيات أفرادها من تعليم، سكن، عمل. أي عائلات مهمشة. هته العائلات ليست لها القدرة على التحكم في أفرادها. لا عن طريق الهيمنة و السيطرة و لا عن طرق الإقناع. و منه يصبح أفرادها عرضة لكل الاغراءات. و الدخول في عالم الانحراف. حتى يقتربوا و يقلصوا من المسافة التي تفصلهم عن العائلات التي حققت قفزة نوعية في فترة وجيزة.

الأبعاد التجنيدية المتمثلة في 'الدين الإسلامي' و الوطنية لم تعد تلعب ذلك الدور الحاسم. و في كل الحالات. و كذلك الشأن لأصل و الفصل. أي الانتماء العرقي، القبلي و العائلي. ان يتهم الفرد بالكفر و الردة و الفسوق، فيما يتعلق بالدين الإسلامي. أو أن يتهم بالخيانة الوطنية. فيما يتعلق بالبعد الوطني. أو أن تتهم الشخص في "أصله و فصله". و كأنك لم تبقي عليه تماما في فترات سابقة. الآن بإمكانه أن يواجهك. بل و يحاول اقناعك بقناعته التي خلص إليها، و يبين لك بأن هناك "ضرورات" اقتضت اللجوء الى ذلك. و "الضرورات تبيح المحضورات" ؟

سواء من استحل الربا او السرقة او المتاجرة في الممنوعات من تهريب لماشية و حتى بيع المخدرات. أو من استحل محارم الآخرين. و ساهم في تكاثر "أولاد الحرام". أي أبناء الزينة.

حتى أن الإخوة في الإسلام التي تدفع إلى التضامن الاجتماعي، بما في ذلك التضامن العائلي. الذي يعتبر أساس و مركز التضامن الاجتماعي. فإذا كان الفرد لا يتضامن مع عائلته و أهله و أقربائه. فكيف له أن يتضامن مع الآخرين سواء كانوا إخوانا له في الدين. أو أخوانا له في البشرية؟.

فالإقتلاع من الجذور. جذور الشجرة العائلية و الأصل و الفصل. و كل عائلة تعتر بأبائها و أجدادها. صار الإنسان لا يتضامن إلا مع ما يخدم مصلحته و أناه. بما في ذلك القيام بواجباته إزاء أسرته الضيقة. يخدمها بقدر ما يعود عليه من ترويح لذاته و 'النجاح' المحقق من طرفه. "بنهاية القرن التاسع عشر، حطمت العائلات الريفية الكبيرة من طرف الاحتلال الفرنسي. إما لكونها تواطأت مع هذا النظام الكولونيالي الجديد. أو أنها أقصيت بالنظر لضعفها".ص.134 و منه إن العائلات الجزائرية لم تعد قادرة على الاندماج في العالم التقليدي الذي حطمت ركائزه. و لا في العالم الكولونيالي الذي أقصيت منه. و جعل منها تابعة له. و منه فقدت الاتجاه الذي يسمح لها بالتغيير مع الاحتفاظ بانيتها و هويتها. فصارت فرعا و ليست أصلا.

### "لسعيد بوعمامة و سعد سعاد" يدرسان العائلات المغاربية المتواجدة في فرنسا.<sup>1</sup>

الكتاب يطرح إشكالية التفاوض و التأقلم الثقافي للعائلات المغربية المقيمة في فرنسا. و ترى بان الثقافة ليست حقيقة متجانسة. لأن ذلك يعني نكران التناقضات الداخلية. و الثقافة هي منتج تاريخي متغير. ص.13 كما يرى الكاتبان بأن العائلة هي حقيقة تاريخية. و تحولاتها تتسجم مع مختلف السياقات و الاكراهات. يوجد دائما تنازع بين الحقائق الجديدة للسياقات الاجتماعية الاقتصادية و الإرث البنيوي للعائلة المنبثق من الأجيال السابقة. و الكيفيات التي تترجم بها و تتم فصل مع السياق الطبيعي. يعتبر بمثابة الفعل الثقافي. و الذي يحدد الحدود بين نسق العلاقات بين البشر. و ما نعتبره علاقات مركزية و أساسية و أخرى ننظر إليه على أنه ثانوي و مكمل. ص.15 الطابع الجماعي للبنية العائلية تفرض تبادل الأمتعة و المال. من الساكن بالمدينة إلى المقر السكني الأساسي للعائلة و منتجات الأرض أو التربة الحيوانية من جهة. و المال من جهة ثانية ليست هدايا تتبادل بين الطرفين. لكنها واجبات مرتبطة بالانتماء إلى المنزل الواحد. ص.20

**التنشئة الاجتماعية للأولاد:** تكون على أساس تقبل السلطة الأبوية. و نكران الذات: الفرد و الفردانية. ص.23 الاحتكاك مع الخارج للنساء. اقتناء ما تحتاج إليه البيت العائلية و التعليم. تزايد معتبر لاستقلالية النساء اتجاه الزوج. بالإضافة إلى اقتناء الأجهزة الكهرومنزلية ساعدت على إنماء هامش من التحرك. و تثبيت سلطة الأمهات. ص.79 وضعية العائلات المغاربية في المهجر يكون فيها الولد الذكر تابعا لأمه بشكل قوي. و طموحاته تضطهد من خلال هته التبعية. بخلاف البنات اللاتي تتمتع بحرية أكبر. السماح لهن بالخروج من البيت. و التسامح معهن في الفشل الدراسي. و الزواج المختلط. و الفروقات السلوكية. ص.84

كما يشير الكاتبان إلى العيش خارج الفضاء الثقافي الذي ينتمون إليه. "إذ يعيش المغتربون مغربون". يعيشون المعايير بشكل سلبي. و قد اكتسبوا أنماطا سلوكية أخرى و تطلعات أخرى. واصطدام الشباب بالمساءلة عن ذواتهم و

<sup>1</sup> SAID BOUAMAMA HADJILA SAD SAOUD, *Familles Maghrébines de France*, ed. Habiter Desclee de Brouwer. fev. 1996. ORNE –France. 170P.

عن آبائهم. و كذلك عن المجتمع الذي يعيشون فيه حياتهم'. و تبعا للمسارات الشخصية يعيش الشباب التناقضات بكيفيات مختلفة. و ذلك في كل فضاءات الحياة الاجتماعية: في المدرسة، العمل، الشارع و داخل الأسرة. ص. 85

**سلوكان متضادان ينتجان عن هذا التصادم الثقافي:** النكران الذاتي للثقافة الأصلية و التقييم الذاتي المبالغ فيه. و الذي يترجم بالانزواء عن الهوية و الجماعة المنتمي إليها. وهو المتمثل في الصحوحة الدينية و الثقافية. التي يجب تحليلها في هذا السياق على أنها رد فعل لوضعيات النكران و الاستعباد و الهيمنة التي تسلط عليهم. ص. 86

"صارت الأسرة بمثابة فضاء المقاومة الثقافية. و تعتبر الفتاة المحور المركزي للانتقال من البنية الأسرية القديمة إلى الجديدة التي هي في طور التكوين. و ككل ظاهرة الانتقال. تعتبر النقطة المحورية هي محل رهانات و صراعات أليمة. صراعات للقيم و الأدوار. هذا النسق من التحولات تنتج عنه تناقضات. و التي تسفر إما على تنازلات أي إلى وضعيات متأزمة. ص. 90

"البنات ترفض أن تعيد إنتاج النمط الأسري كما هو. هذا الاتجاه يجعل من البنات الجماعة الأكثر تجديدا في العائلات المغربية المتواجدة بفرنسا. إلى درجة أن الفتاة قد تتزوج وفق رغبات عائلتها. مع إمكانية الحصول على الطلاق. فتجد نفسها بالفعل متحررة من الوصايا. سوء تعلق الأمر بالولدين أو الزوج. ص. 91

يتصف زواج الشباب بداخلية مزدوجة: زواج داخلي ذو بعد وطني. و زواج داخلي ذو بعد ديني. و يمكن تفسير ذلك على انه إشارة لعدم وجود قطيعة مع المجتمع الأصلي. و على أنه دفاع عن الانية أو الهوية الاجتماعية الثقافية. تعرضت قواعد التبادل الزوجي إلى تغييرات. إن على المستوى الرمزية المستمدة من المجتمع. يوهم الآباء بأنهم يقدمون على الجديد و ذلك للحفاظ على القديم. و يفعلون جزءا منهم قصد المقاومة و قصد الاستمرار في البقاء. "ذلك انه في السياق الاجتماعي الاقتصادي الثقافي في وضعية المغتربين. فإن الرأسمال الرمزي للعائلات قد صار مرهونا. "يحاول الآباء الاحتفاظ بالإجراءات التفاوضية. و كذلك تنظيم الاحتفالات التي تبقى أمكنة المنافسة الرمزية. و أن يحمو كل الاختلافات الاجتماعية و الوطنية. و التركيز على ما يوجد الانتماء إلى العالم الإسلامي". حتى يمكن تجنب الزواج الغير شرعي أو اللا زواج". و منه فإن الرهانات تغيرت. و ذلك بهدف تحقيق 'زواج جيد'. زواج داخلي ان على المستوى الوطني او الديني. و يصبح بذلك الزواج المجال الرمزي للمقاومات ذات البعد الثقافي. ص. 118

**تطلعات متعددة:** العلاقة بين الام و الابن المتزوج علاقة متينة و قوية. و تنافس حتى المحور الذي يجمع بين الزوجين. فالمرأة المتزوجة حديثا فالزواج يعني لها: امكانية الاستقلالية. و عدم اعادة انتاج النمط الذي عاشته في اسرتها. و تريد ان تحتفظ بنشاطها المأجور. و ان تحتفظ بحياة خاصة بها و بزوجها: تخرج متى شاءت, و تفعل ما تريد. كلها تطلعات تعتبرها مهمة. و لكن تتعارض كلها مع أم الزوج. يعتبر الزواج الذي يعد زواج التداخل الثقافي. و هو الزواج من فرنسي جزائرية تحديا للذات بالنسبة للمقدمة عليه. و تحديا للعائلة. و نتيجة 'التربية السيئة' بالنسبة للأم'. ص. 127 و اذا تم قبول زواج التداخل الثقافي من طرف الأسرتين. فإنه يبدأ سباقا بين الأسرتين على إدماج الطرف الثاني في ثقافتنا. و صدمة التداخل الثقافي لا تتحقق في وقت محدد. و إنما تدوم مدى حياة الزوجين و الأسرة الجديدة. يلعب الأولاد دور الكاشف لإنيات أو هويات الفاعلين. و تباين التطلعات ... اختيار الأسماء 'المزدوجة' بين الثقافتين. و التي يمكن ان تقبل من العالمي الثقافيين. و يعتبر الولد الكاشف لقوة المواجهة بين ثقافية و لعلاقات القوة.

**أهمية المسارات:** لا تلتقي الثقافات أبدا. و إنما الذي يلتقي هم حاملوا الثقافات. الذين بفعاليتهم يدخلون أبعادا جديدة. 'وحول الولد تتجسد تلك الفروقات و الاختلافات. التي تتحول إلى رهان هوية لكل طرف من الأطراف الفاعلة'. كما ان كبت أصله، تاريخه و ثقافته من أجل تقمص عالم الآخر. يعتبر الطريق المؤكد للتعرض إلى الانفصام النفسي. الذي يميز الأمراض العقلية. حسب تعبير سليم عبدو في الانية الثقافية. ص.139

تظهر بعض الحقائق من خلال لعب الفاعلين. خلاف ما هي عليه في حقيقة الأمر. مثل دور 'أب الأسرة' الذي يقدم. أو يقدم نفسه على أنه الحائز المطلق للسلطة. في الوقت نفسه الذي تنتزع و تسلب منه. أو هروب البنت من المقر الأسري. الذي يقدم على أنه إرادة البنت في إحداث قطيعة جذرية. بينما هو في الواقع البحث على إحداث توازن جديد داخل الأسرة. ص.140

**علاقة العائلات المغربية مع العمال الاجتماعيين:** يكتنف علاقة العائلات المغربية مع العمال الاجتماعية. علاقة غموض و خوف من التدخل القوي في الحياة العائلية. علاقة مرغوب فيها. بالنظر لما تجلبه من معلومات و توجيهات و مساعدات ملموسة أمام بعض الصعوبات. و تبيان بعض الحقوق و الحماية الاجتماعية.

و قد يجهل العمال الاجتماعيين " الرابطة القوية التي تشد الشخص إلى أسرته في الثقافة المغربية. و يتم تفسير أي رفض لإحداث قطيعة مع الأسرة من طرف الشخص المتحدث إليه. على أنها 'تبعية مفرطة'. أو عدم نضج أو على أنها 'اكراهات تسلطية'. هته التفاسير تتم عن مركزية ثلاثية: تشمل الثقافة، الطبقة الاجتماعية و المنهج. ص.155 مع العلم أن 'النموذج الفردي ممتوقع تاريخيا جغرافيا و ثقافية... و هو إيديولوجي. لأنه ينسجم مع احتياجات النسق الإنتاجي الذي أنشئ. و النزعة التي تريد تعميم هذا النموذج الفردي. تعكس الاتجاه العالمي للنمط الذي ينتج الفردانية... كما أن جمهرة البطالة. تنشئ توازن إنية جديدة. و هو ما يبينه الرجوع إلى الجماعي من بعض الفئات المهمشة . فكلما كان 'النحن' الدال على الجماعة قوي و كثيف. كلما بدى بأنه اقل قهرا وخارجية'. كما عبر على ذلك جورج قورفينش. 'إن سيرورات عالمية بنائية تؤثر على العالم التكنولوجي و الاقتصاد. و كل شعب صار يواجه لتحدي جديد. و هو العيش مع الغير أو الغيرية. بينما ورثنا من التاريخ نزعة التمرکز العرقي و رفض الآخر". ص.161.

التحولات العميقة التي أضيفت للزيادة من تنوع الأشكال الأسرية و المرجعيات الثقافية المعتمدة.

يبدو أن هناك تنازلات عديدة يقوم بها الذكر. في ظل النزعة النسوانية المتصاعدة. التي يبدو أنها نزعة زاحفة و بدون أي توقف. ما إن تتحصل على تنازل. إلا وتعتبره بعضا من الحقوق البسيطة التي كانت مهضومة. و تم استرجاعها و إعادتها إلى مسارها الطبيعي. هته التنازلات القصرية. عن بعض القيم التي ورثها أبا عن جد. كانت تمكن للذكورية، السلطة المطلقة بدون أي منازع. و السيطرة على كل من و ما هو في الفضاء العائلي. إنما تخلى عنها بعض الذكور حتى يتقادون الدخول في أزمت. و التي إن سيروها بمنطق الذكورية، فهي تؤدي إلى تفكك العائلة. لأن المرأة صارت تصر على بعض ما تعتقده انه من 'حقها'. و صار 'الأولاد' هم الآخرين يعتمدون نفس الاستراتيجية، في مواجهة السلطة الأبوية المطلقة. و التي لسان حالها يقول:

المادة الأولى: الأب دائما على حق و صواب. و يجب أن يطاع و يحترم فلا نعصي له أمرا. أو نبدي أي مقاومة لما يرى. فهو في خدمة العائلة ككل. و لا يريد لها إلا الصلاح و الفلاح.

المادة الثانية: إن كان الأب على خطأ. نتيجة بعد نظر أو جهل أو ما إلى ذلك. فلا بد من تطبيق المادة الأولى أعلاه. و التي تنص على أن الأب دائما على حق و صواب.

فلم يعد يعبه بهته النظم و القوانين. و صار غالبية الذكور يقدمون على تنازلات هامة في بعض الأحيان. و ذلك خوفا من الدخول في أزمة و حصول التفكك من ناحية . و كذلك خوفا من "كيد النساء"، و هو الكيد العظيم. بالنظر إلى ارتياد النساء الفضاء الخارجي. فلم يعد بالإمكان القيام بمراقبة مباشرة على ما تقوم به أو تفعله. و صار الذكر يعتمد على المراقبة الذاتية للإناث لأنفسهن. و لا يمكن تسليمهن الثقة في المراقبة الذاتية، إن دخل الذكر معهن في صراع دائم. فقد يستعملن سلاحهن الفتاك. و منه صار الذكر يبحث عن طرق التودد إليهن. و صار هو في خدمتهن سواء كن زوجات أو بنات. و ذلك حتى يكسب ودهن و محبتهن. و إمكانية الاطمئنان على أنهن يتوقفن عن أي كيد. فيحاول أن يؤمن جانبهن، عن طريق تلبية كل الرغبات التي يبدينها. و كان بإمكانه فعلا تحقيقها. و هذا من شأنه أن يعزز النزعة النسوانية. التي يبدو و أنها زاحفة على كل ما تبقى من ذكورية. و صارت هي المهيمنة الفعلية. إذ إنها أقصت الذكر بشكل يكاد يكون نهائي، من كل ما يتعلق بالمجال الداخلي. و صارت تسيطر بشكل كبير على الموارد البشرية الموجودة في العائلة. و بالخصوص الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا. و الذين غالبا ما يدخلون في حلف مع إلام. و يناصرونها سواء كانت ظالمة أو مظلومة. و ظالمة هنا بمعناها الحقيقي. و يتم تثبيتها و تأييدها على ظلمها من طرف الأولاد. الذين إما عن طريق التستر أو تأويل الوقائع أو بأي طريقة يحاولون تبرأة ساحة والدتهم. و بالخصوص ان دخلت في نزاع مع الوالد. فالكل ينصرها و يتعاطف معها. و يجد لها المبررات. و قد تصل الى درجة القول: "انها امرأة أخطأت. و أنت رجل من المفروض ان تغفو و تصفح و تترفع عن عنادها و تصبير أكثر...." و منه تعزيز النزعة النسوانية و تبريرها. فإذا كان في النموذج الاصيل اين كانت الذكورية هي المهيمنة. فإن النساء كن في معزل عن أي ذكر "براني" خارجي و ليس من المحارم. فهذا الامر مثلا كان من الطبيعي أن الزواج. سواء كان تزويج الإناث أو الذكور. لا يتم الا عن طريق 'العائلة'. و بالخصوص المسؤول الاول 'الاب' او 'الجد' حسب الحالات. و لم تكن هناك امكانية الرفض في هذا النمط المغلق. مع الانفتاح على الخارج للنساء. سواء للتعليم و العمل. و المبررات للخروج عديدة و متنوعة. و الاختلاط صار واردا. فالآلية القديمة لم تعد بإمكانها البقاء على حالتها من القوة و الاقناع. و صار هناك البديل: "امكانية الاختيار الفردي" للرجل و للأنثى على حد سواء.

و مالا يقال في هذا الصدد. هو أن الذكر نفسه في النمط القديم. كان خاضعا لرغبة العائلة. و على رأسها رغبة الاب او الجد. فلم يكن بإمكان 'الذكر' ان يختار لنفسه دون موافقة الأهل. و كان في وضعية مشابهة لأخته تماما. و تركز النزعة 'النسوانية' على أنه لم يكن بإمكانها الاختيار. و قد تحصلت و لو نسبيا على هذا 'الحق' بفعل نضالها و مقاومتها. و الحقيقة: **أن السياق من 'الانغلاق الى الانفتاح'**. هو الذي مكن من عمليات الاختيار النسبية. سواء تعلق الامر بالذكور او بالإناث. فهما سيات و لا يكاد يكون هناك أي فارق يذكر مرده الى 'النوع'. بقدر ما هو فارق في السياق. كما تحاول بعض النساء. اهام الذكور بأنهم ما يزالون الأمرون الناهون المتحكمون و ذي السلطة المطلقة. من خلال عملية 'طلب الاذن'. فلا تخرج الزوجة في السياق المشراوي خارج البيت. الا اذا طلبت الاذن من زوجها. لكن نادرا ما يعترض الزوج على بعض 'الخرجات'. و تمتثل المرأة دون مناقشة الرأي. او تعتمد أسلوب الالحاح حتى يقبل. اذ غالبا ما تلج المرأة على 'المشوار' الذي تريد القيام به. و تقنع الزوج بضرورته.

و حتى على أنه من مصلحة الزوج ان تخرج الزوجة لتمثيله. في القيام بواجب العزاء او التهنئة. و ما اليها...  
فكيف يقول الناس اذا ما غابت زوجة فلان عن الجمع ؟

فمن خلال هذه الاستشارات يعتقد الزوج ان السلطة ما تزال بيده. بينما الواقع انه مضطر على الموافقة. و أن أمر خروج المرأة من البيت قد فلت من يده تدريجيا. حتى ان بعض الأزواج قد فهم الآلية. و صارت تثور ثائرتة ان استأذنت منه الزوجة: "افعلي ما شئتني و لا تسأليني عن الخروج و الدخول اتركيني و شأني ...". و هو استسلام للسلطة النسوية التي صارت في تزايد مستمر .

يبدو ان الذي انجح النزعة النسوانية. تلك "الروح الجماعية" المتمكنة في المنطقة من الرجال و كذلك النساء. و يبدو أن النساء لهن فرص التلاقي فيما بينهن و بمناسبات كثيرة. و هن كما نعلم سريعات الملاحظة الدقيقة. فيما يخص أي جديد قد طرأ على المرأة الاخرى. سواء تعلق الامر بملبوسات او مجوهرات او اثاث جديد او مقتنيات الكترو- منزلية. او حتى ما يتعلق بجميع المعلومات عن النساء اللاتي تلتقي بهن:

علاقتهن بالعائلة اين يوجدن مختلف الصراعات الموجودة. و الاستراتيجية المعتمدة من طرف المرأة. و كيف تقاوم و ترد الهجوم. او كيف تقوم هي بالهجوم. و كل هته المعلومات و الاخبار لا تلقى على أذن صماء. فتتعلم الاستراتيجيات الجديدة و تحاكيها. و تبرز مكانة ما توصلت اليه فلانة او ما حققته. و تعرضه في قالب: "أنها محقورة". لألياتها 'سيداتها' حقن كذا و كذا. وأوضاعهن و مكانتهن دون وضعها و مكانتها. و تضع الزوج امام 'التحدي الجديد'. الذي يجب ان يحققه. و يحقق المزيد. حتى لا تكون "زوجته" مجرد 'تابعة و مقلدة'. بل هي مجددة. و قد اضافت الشيء الفلاني". و اذا ما علمنا علاقة النساء المتينة بالاولاد. فإن جل النساء يستعملن حتى الاولاد كورقة ضاغطة. من اجل رضوخ الزوج للمطالب النسوانية. ان أبدى مقاومة او تحفظا.

و من قبيل: "اذا عم البلاء خف". فان الذكور غالبا ما يستجيبون لهذا السيل الجارف من النزعة النسوانية. التي يبدو و أنها لا تتوقف عند مطلب. بل كلما حققت مطلباً إلا و بحثت عن مطلب جديد في آلية: 'كل مطلب اجيب خوه'. كل مطلب ياتي بأخيه أي بالآخر الذي يليه.

**\* العائلات في الدول الإسلامية: الدراسة الأولى:** تطرح اشكالية كيف يمكن ادخل الاسر و العائلات الاسلامية في الحداثة. مع العلم ان المسلم أصبح أمام مقدسين:

الاصالة و ما تنتجه من نظم وقواعد يجب الامتثال لها. و الحداثة و ما انتجته من نظم و ما قعدت له من قواعد. و المسلم يحاول أن يوفق بين العالمين: الاول يحمل الشرعية الدينية. و الثاني شرعية الحداثة و التطور و التقدم. مع أننا لا نستعمل الاجتهاد لتغيير الاول. و لا الابتكار عن طريق العقل و ايجاد بدائل تدخلنا للحداثة غير تلك التي دخل بها الغرب.

وقد اجمع المتدخلون على ضرورة اتباع الغرب. حتى لا نضيع وقتا ثميناً لتحقيق الحداثة مثلما حققها الغرب. و أننا حتى إذا أردنا ان نرجع إلى الماضي. فإننا لا نرجع له إلا ونحن في حالة ما بعد الحداثة و متأثرين بها. مع الاشارة الى ان الحداثة ذاتها متحركة و غير ثابتة. وبالرغم من تبيان كل متدخل خصوصية الاسرة الاسلامية في الواقع المعاش الذي خصه بالدراسة. إلا ان الاتجاه العام هو المطالبة بالدخول في الحداثة كما هي الواقع الغربي. ذلك ان القاعدة السارية المفعول حالياً، لا تركز فقط على كون: القوي يغلب الضعيف. و لكن صارت تعتمد على السرعة: ذلك ان السريع يلتهم البطيء و يغلبه.

الدراسة الثانية لـ "ميثال كسريال": يرى بأن الزوج الذي يعيش في أسرة مستقلة. عليه ان يتعلم كيف يعيش في وسط ثنائي. و أن العالم العلائقي يبلى و يحطم في نفس الوقت. صارت المرأة تعيش في عالم من الوقت. يفصل بين الرمزي و الاقتصادي. بعدما كان وقتا واحدا. يمثل حلقة الحياة المتصلة.

الخصوبة نشاط اقتصادي: أصل انتاج الخيرات المادية. وكذلك الفضاء الذي تبنى الرمزي. الذي يقبل النظرة للعالم. و كذلك الممارسات الاجتماعية المرتبطة به. فإن كان "المهر"، في الثقافة الغربية يضفي على المرأة قيمة. فإنه يحمل نفس المدلول في الثقافة الإسلامية. و لو كانت المرأة الغربية هي التي تعطي المهر للزوج. و كلما كان المهر المعطى ذو قيمة، كلما طلب من الزوج المحافظة على هته المرأة. بينما الزوج في الثقافة الإسلامية هو الذي يعطي المهر. و كلما كان المهر ذو قيمة عالية، كلما بين تمسكه بهذا الزواج. و مدى احتياظه بها كزوجة.

نلاحظ أن الدول المتقدمة تتهم الدول المتخلفة بكونها تميز بين الجنسين. وهذا حسبها هو الذي يسبب الوضعية البائسة للنساء. و الأصح أن الوضعية البائسة يعيشها كل من النساء و الرجال على حد سواء. و السبب انهم في وضعية المهيمن عليهم من الغرب. و ما أوكله لهم من تقسيم عالمي للشغل.

العقلانية الاقتصادية كتبت العقلانيات الأخرى. ذلك أنه في النمط التقليدي، تثمن مكانة (الأم) بالنظر إلى انتاجها للأولاد. و في العقلنة الاقتصادية تعزف عن ذلك الانتاج. لأنه يتطلب الوقت والمال.

النساء المغاربيات لهن نفس السلوك الإنجابي. و كذلك فيما يخص الإجهاض مقارنة بالفرنسيات. إذ تحدث قطيعة مع البلد الأصلي مما يبين تأثير النسق الاجتماعي التاريخي الذي يعيش فيه الفرد.

و بالرغم من التأثير الواضح للسياق الذي تعيش فيه النساء المغاربيات إلا أنهن ما يزلن يعشن صراع الهوية أو الإنية وذلك نتيجة الإزدواجية في النمطية. فالمغتربات مطالبات من طرف نموذجين نسويين ذوي إنيات متعارضة تماما.

"برونو ايتيان"، يرى بأن المجتمع برمته يقبل بالسلطة التي تأتيه من فوق. ابتداء من الله من خلال الرئيس، الملك، الأب، الابن، العم، الولي، تتبع الامتداد الغير منتهي للذكور، فهي سلطة ذكورية. فالأنا الجماعي يبقى مقولب في العصب الداخلي. و في هذا النسق، فالمرأة ليس لها مكان إلا من خلال خصوبتها. وقت بينت القراءة النسوانية التي قامت بها "يمينة فكار" والتي يمكن استبدالها بقراءة أخرى لنفس القصص التي أوردتها.

الاستلاء على سلطة الاخصاب عند النساء، أمر حيوي من اجل استمرار الحياة. وذلك بتبادل النساء اللاتي يضطلعن بدور الأمومة. فشهرزاد تعلم الرجال، تمنح الرجال دروسا، فدور المرأة التأثير على الدور السياسي. و تأثيرها يمر من خلال المجال المخصص لها: الغرفة، الامومة، والمخيل.

الغرب يستعمل منطق المغالبة. لا منطق التعايش مع الحضارات أو الحوار معها أو تركها تعيش كما ترغب. بل تتدخل في صياغة معناها الداخلي. و ذلك خدمة و محافظة على مصالحها (يكتب في انتاج المعنى).

\* نماذج تنطلق من النزعة النسوانية. و تظهر ان النساء مكانتهن أكثر من المكانة التي يحتلونها. فهن تابعات و مستغلات. فهي نماذج تدافع عن المشروع الغربي كما هو دون أي تحفظ:

1. دراسة الأسرة من زاوية الانتصار للمرأة على الزوج: المرأة ما تزال ترزخ تحت ثقل التقاليد، التي تدفع بالمرأة لتعيش في الظل، ومنه الإنمحاء. و تقترح الاختيار الحر. الذي يسمح للزوجين تنظيم حياتهم في كنف التفاهم. و

تطالب بوجود المرأة كفاعل. بدون أن تكون موضوعا للفعل. و تحرر المرأة يساهم في تحرر الرجل من ذكوريته. و منه نحصل على انسجام في المجتمع.

2. دراسة الأسرة كمؤسسة بين المؤسسات الاجتماعية الأخرى: ترى "سيغيلين مارتين"، أن العائلة تقلصت. وصارت تعتمد على الخلية الزوجية، التي تقوم بتنشئة الأطفال. فتعطيهم أحاسيس و عواطف. بل توريث اللاسم و الممتلكات. كما تعتبر العلاقات القرابية و العلاقات الاقتصادية كمبادئ بنيوية غير متوافقة أو متلائمة. و أن علم الأجناس أعطى أهمية بدراسته القرابة. و بين علاقة الانتاج و الاستهلاك و السلطة. كما أن دراسة الأسرة و القرابة تسمح بإعادة اكتشاف كثافة التبادلات العاطفية و المادية و الرمزية داخل الأسرة.

يبين لنا "أجنس بيترو"، أن هناك خدمات معتبرة تقدمها المجموعة الوطنية للعائلات. و هناك من تستغل هته الفرص المتاحة حسب حاجاتها. و هناك من لا تستفيد لجهلها بوجودها أو بالخدمات التي تقدمها أو كيف تندمج للإستفادة منها. كما يرى "أجنس بيترو"، مسألة التضامن، مسألة جوهرية في البناء العائلي. الذي يبنى أساسا على البعد التضامني بين الاجيال. حيث يساعد الضعيف حتى يقوى و الصغير حتى يكبر و العاجز حتى يتوفى و الأب يساعد الابن و الابن يساعد الأب. ثم إن الدولة صارت تنظم هذا العمل التضامني داخل المجموعة الوطنية. و منه التأمينات الاجتماعية الالزامية. و هي تضامن بين الفئات المهنية و مستخدمي الطرقات. أي يتم التكفل بالمرضى و المصابين، بأموال المجموعة المتضامنة. و منه التكفل ببعض الشرائح الهشة في بعض الدول. و الذي يتم وفق آلية التضامن الوطني. و منه تنامي الشعور الإنتمائي إلى الوطن الذي يقدم الخدمة.

يرى "أجنس بيترو"، أن الاجهزة التضامنية البيروقراطية. غالبا ما يتخوف منها الذين من المفروض ان تكون في خدمتهم. ذلك أنهم يخافون أن يفقدوا استقلاليتهم. أو أن الضرورات التقنية و التسييرية تفرض عليهم اكرهات ثقيلة. ولذلك يفضلون التضامن الأسري القرابي على هته المؤسسات. و نتيجة اللامساواة في العلم.

الدراسة ل"كلود ليزيو و آخرون، في كتابه: 'التحديات الحضارية في المغرب، أزمة سلطات و حركات اجتماعية' تحديد مجال البحوث: يرى بأن المدينة مدروسة بإشكالية المجال المكاني. بالنظر إلى التأزم الذي تعرفه المدن المغربية. أين تمثل الدراسات الاجتماعية 1.6 من 10 من الدراسات. و يقم الأطباء و كذا أخصائيي الأمراض العقلية أنفسهم في هته الدراسات الإجتماعية.

المدينة المغربية ليست موطن انتاج. بقدر ما هي موطن استهلاك. و منه الاعتماد على الاستحواذ على الربيع. و أن الثقافات الشعبية قد تم الهيمنة عليها من طرف النظام الاستهلاكي للمدينة. حدثت قطيعة مع الوقت المعاد و الدائري. و المراقبة اللصقة للعشائر على الفرد. فالفرد صار مجهولا من طرف الجماعة. و منه تزايد الانحراف. الذي يطرح قضية الإنية أو الهوية.

دراسة سعيد بوعمامة و سعد سعاد: "العائلات المغربية المتواجدة في فرنسا".

يركز على أن الثقافة هي منتج تاريخي متغير. و أن الثقافة ليست حقيقة متجانسة. و أن هناك تنازع بين السياقات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة. و الإرث البنيوي المنبثق عن الأجيال السابقة.

التنشئة الاجتماعية: الولد الذكر تارح لأمه بشكل قوي. و طموحاته تضطهد من خلال هته التبعية. بخلاف البنات اللاتي تتمتع بحرية أكبر من الخروج من البيت إلى الزواج المختلط.



و على العموم يعيش في جو من التصادم الثقافي. نتيجة الإقصاء الذي يعانون منه. و غالبا ما تتزوج الفتاة. ثم تعمل على الطلاق للتحرر من سلطة الوالدين و الزوج معا. فتتحرر من الزواج الداخلي المزدوج: ذو بعد وطني و بعد ديني. و يصبح الزواج مجالا رمزيا للمقاومات ذات البعد الثقافي.

زواج التداخل الثقافي، ينتج عنه سباق بين الأسرتين على ادماج الطرف الثاني في ثقافته. و يعتبر الاولاد هم الكاشف لقوة المواجهة البين ثقافية و لعلاقات القوة. و رهان هوية لكل طرف من الاطراف المتفاعلة. الخوف من تضييع الرابطة القوية التي تشد الشخص إلى أسرته في الثقافة المغربية. هي التي تدفع إلى الخوف من التعامل مع العمال الاجتماعيين. الذين يقدمون خدمات ملموسة للعائلات التي تعيش صعوبات. و يتم تفسير ألا قطيعة مع الاسرة، من طرف الشخص المتحدث عليه. على أنها: "تبعية مفرطة"، "عدم نضج" أو "إكراهات تسلطية". بينما هي في الواقع سمة ثقافية للمغاربة.

النموذج الفردي، ذو بعد ايديولوجي. ينسجم مع احتياجات النسق الانتاجي الرأسمالي. بينما النسق الإنتاجي في الفضاء البدوي هو جماعي. ينطلق من فكرة أن الرزق الذي يتم تنميته هو رزق العائلة. فهي تستثمره و تستفيد منه و تحافظ عليه. لأنه ينمي لها المكانة الرمزية كمؤسسة اجتماعية. و يسمح لها بالاستفادة من هذا المال بحسب الحاجة، التي كانت جد محدودة مع الجيلين الأول و الثاني. بينما صارت في تزايد. إلى درجة أنه يمكن القول بأن الجيل الرابع و ما يليه صار ينزع إلى الاستهلاك أكثر من الاستثمار. فنزعة التمركز العرقي و رفض الآخر هي التي تصعب من عملية فهم الآخر و تقبله.

### 3 . العائلات الجزائرية:

**الدراسة الأولى: نكلودين شوليه.**<sup>1</sup> **النمط العائلي:** تتمتع المؤسسة العائلية بقوة مزدوجة: قوة المقاومة و قوة التكيف. تعتبر العائلة آخر حصن ضد العدوان الخارجي. كما تعتبر المؤسسة العائلية مركز المجتمع الما قبل الاحتلال الفرنسي. و مع ذلك هوجمت، فقرت أعاد تشكيل العائلة وشكك في قدراتها. و مع ذلك بقيت المرجعية التي تنظم حولها و عي الافراد. الذي تشكل لهم عن ذاتهم الجماعية. و أعطى المعنى للأفعال التي من خلالها يشاركون في الحياة السياسية الاقتصادية الثقافية لبلادهم. ص.203

تحمل كل ثقافة في صميمها نمط العائلة/الاسرة الخاص بها. و الذي ينتج بواسطة تمثلات جماعية. فالعائلة هي ذات اجتماعية. تتدخل بواسطة رئيس العائلة. و تمتلك راس مال رمزي و اسم و شرف و قدرة على التدخل في الحياة الاجتماعية. تتميز العائلة بأنها تسكن في مقر أبوي. و أن الزوج الزواجي لا يوجد إلا بكونه يضيف الشرعية الى التكاثر الجسماني. و ينشئ النسب الذي ينشئ من طرف العائلة و بداخلها. و ينتج عنه الاطفال من أجل العائلة. و لذلك فإن العزوبية غير مسموح بها مبدئيا. ص.206

فقدت العائلة دورها السياسي و قاعدتها الاقتصادية. و قد التحمت العائلات مع بعضها البعض. وفقا للتموقعات الحقيقية أو الخيالية. التي تربطهم في الشجرة العائلية المشتركة. تمثل العائلة الشخصية المعنوية. مما تحمله من ارث و مشروع. الذي يمكنها من الفعل كذات جماعية. وفقا لمقاصد ترغب في تحقيقها. ص.207

فالولد الذكر الذي يتزوج. ليس ذلك الرجل الذي يستقل بأسرته. و أنما هي عائلة واحدة التي تتطور. انطلاقا من مواردها الخاصة المادية و الاجتماعية. و ذلك بإعادة انتاج موروثه الخاص. من العلاقات و التقاليد و من ديناميكيتها الخاصة بها. و بما أن الاختلاط غير وارد و مستبعد. و هذا يعني عدم وجود الانجذاب. أما عن الصورة الاجتماعية للمرأة المثالية. فتمثل في: صغيرة السن، متواضعة، حسنة التربية بمعنى مطيعة وظيفية. كما أن الزواج الداخلي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي و السياسي. داخل نفس الشجرة العائلية. ص.208

**النمط العائلي الحالي:** تسير العائلة وفقا لبنية، للوضع المشترك. ليس بالنسبة للموارد المادية فحسب. و لكن أيضا فيما يتعلق بشبكة العلاقات. و كموضع لتبادل التجارب و المعلومات. و لذلك فإن النمط العائلي يعتبر قلب الشخصية الجماعية. تجد الدول الإسلامية صعوبة في التحكم في العائلات. لأنها موضوعة على بنية اجتماعية لا تتمكن من تسييرها أو مراقبتها. لأن هته البنيات تمر من تضامن العائلات فيما بينها. و هي في مجملها تتعارض مع تأسيس علاقات بيروقراطية غير شخصية. ص.236

**بالنسبة للعمل:** فإن إعادة انتاج قوة العمل ليست على عاتق صاحب العمل. لأنها تجدد و متوفرة عند الحاجة اليها. و هي في وضعية مثالية بالنسبة لصاحب العمل. الذي يستطيع أن يشتري قوة العمل بأثمان منخفضة بالنسبة لتكلفة إعادة إنتاجها. فهي أقل ثمن من الإجراء المستقرين و الثابتين. و حتى أقل ثمننا من العبيد أو القن. ص.246 لقد حطمت سياسة المحتشدات بصفة فعلية العائلات. و ذلك بحرمانها من ارتباطاتها الاقتصادية و الايديولوجية. التي كانت تربطهم بأرض الأجداد. ص.254

<sup>1</sup> - Claudine CHAULET , la terre les frères et l'argent,3 Tomes , O.P.U. 1987.

إن المجاهدين بدخولهم في اللاشريعة و تحمل المخاطر. فإنهم لا يهجرون زوجاتهم و أولادهم بدون حماية. ذلك أن العائلة تتكفل بحمايتهم. و إذا تمكن من تحمل البؤس بدون أزمة كبيرة و مستعصية. فذلك يعود الفضل فيه الى العائلة. ص.256 و قد ظهر هذا التضامن العائلي في العشرية الاولى بعد الاستقلال. في أشكال التحاق المسنين بأبنائهم. الذين صاروا مقيمين في المدن. و استفاد الاخوة الشباب و أبناء العم من العمل. الذي حصلوا عليه نتيجة العلاقات العائلية. و كذلك الشأن بالنسبة للذين يتابعون دراستهم. أو يتلقون علاجهم بالمدن. و لذلك لا يمكن اعتبار التمدن لبعض الاسر كقطيعة مع العائلة. كما أن الهجرة تساهم في الحفاظ على العلاقة التي تبقى قائمة مع العائلة الأصل.

**الدراسة الثانية لجلالي ساري.<sup>1</sup> التوثيق و الشجرات العائلية:** يتحدث 'جلالي ساري' عن الفترة الما قبل احتلال الفرنسي. التي كانت تعتمد اساسا على التسجيل و التوثيق. و الاهتمام بالشجرة العائلية و يقول في هذا الشأن: "العلاقة بين السلطة الحاكمة و المؤمنين من ناحية. و بين المؤمنين فيما بينهم من ناحية أخرى. كانت مسيرة على الدوام من طرف عقود مكتوبة. عند وفاة كل رئيس عائلة. فإن عقد الفريضة يسجل قائمة أفراد العائلة سواء الاصول أو الفروع. مع تسجيل نصيب كل واحد من ذوي الحقوق. بعد جرد كل ممتلكات الهالك". ص.15 و نحن نعلم أن التوثيق إلزامي بالنسبة للمسلمين. بنص قرآني صريح في هذا الشأن في كل المعاملات التجارية. و تقسيم الإرث بين الورثة محدد بدقة متناهية في سورة النساء. اما عن تدوين الشجرات العائلية فيقول أن: "الشجرات العائلية كانت تبين شبكة العلاقات الاجتماعية الضرورية لتحليل أي مجتمع. لكن يضيف قائلاً بأنها أتلفت و ضاعت. و لن نعد نمسكها كما كنا نعمل من قبل". ص.17 و يتحدث عن كل هته المصادر التي تعتبر الذاكرة الجماعية لشعب بأكملها. بأنها قد أتلفت من طرف المحتل الفرنسي. "المحتل الذي كانت تحذوه ارادة من أجل اخفاء و حجب الحقيقة. و ذلك للتقليل من الخسائر البشرية التي تعرض لها الجزائريون. و بهذا الفعل فقد حول تاريخ شعب بأكملها صعباً للتحليل". ص.25

و قد طلبت من "المخبرين" الذين استجوبتهم امدادي بالشجرة العائلية التي تخص عائلاتهم. فلم يتمكن أي واحد منهم إحضار أي مكتوب أو مخطط يبين الشجرة العائلية التي ينتمي اليها. إلا أحد المخبرين من عرش 'الغياثرة'. الذي أكد لي أن أحد أقاربه بحوزته الشجرة العائلية. و لكنه محتفظ بها. و لا يريد اخراجها خوفاً من ضياعها. و رغم اصراري الشديد على مجرد رؤيتها. و بالرغم من الوعود التي أعطيت لي من طرف المخبر لإحضارها لكن بدون جدوى. لكن ما يدهش هو أن المخبرين على العموم. على دراية بالشجرة العائلية التي عايشوا أفرادها. أو يمكن للذاكرة من حفظهم. و قد رجع أحدهم بنا إلى سنة 1700 م مشيراً إلى جده الأول. و التفرعات التي أنتجها. أنظر المخبر عبد الجبار ص.397.

فبالرغم من ان سكان المنطقة يولون أهمية بالغة للأصل و الفصل. فإنهم يعتمدون على الذاكرة. و لا يدونون هته الشجرة كتابة. و اذا كنا نعلم ان الاجيال الحالية. لا تولي نفس الاهتمام الى الارتباطات العائلية. بنفس القوة التي كانت لدى جدودهم. فإنه يمكن ان نقول ان الشجرة العائلية في تقلص كبير. و قد يأتي اليوم الذي لا يعرف فيه

<sup>1</sup> -Djilali SARI ,Les mutations socio-économiques et spaciales en Algérie, P362 O.P.U Alger ,1993

الشخص سوى جده و أباه و أبناءه. و بالفعل فإن الشجرة العائلية لم تعد موجودة مدونة. بحيث انني لم أعتد و لو على مثال واحد في كل المنطقة.

يشير 'جيلالي ساري' الى تكامل الملكيات العائلية. ذلك أن ملكية العائلة كانت مكونة من عدة قطع أراضي. تتموقع في أماكن متكاملة: أراضي مسقية و أراضي صالحة لزراعة الحبوب و أراضي غابية. و هذا هو أحسن شاهد للتلاحم العائلي كوحدة اجتماعية. اقتصادية مستقلة'. ص.38

هذا التكامل العائلي لاحظته في المنطقة ميدان الدراسة. و ان كان مختلفا من حيث الملكية. ذلك أن السكان البدو يعتمدون الى ابقاء اسر في المجال البدوي بقدر الحاجة التي يتطلبها تسيير قطعان الماشية. فكلما كانت الماشية معتبرة. كلما جندت اعدادا هامة من اسر العائلة. و قد تضطر بعض العائلات. الى تعيين رعاة يساعدونها في هته المهمة. بينما تبقى اسر اخرى في المدينة بالمنطقة. و هي في ارتباط وثيق مع الأسر الموجودة في البدو. و هناك تعاون و تضامن و تقاسم للأدوار بين هته الاسر التابعة للعائلة الواحدة. بينما تحتل بعض الاسر الاخرى امكنة بعيدة نسبيا على العائلة. و بالخصوص في المدن الرئيسية بالشمال الغربي للوطن. و هته الاسر هي في ارتباط وثيق مع العائلة الام. نادرا ما تغيب الاسر الموجودة في الشمال عن العودة الى احضان العائلة. و بالخصوص اثناء العطل السنوية للأولاد. كما أن أفراد العائلة ينتقلون الى الشمال اما للدراسة او العلاج. أو حتى قضاء عطل الصيف. فإنهم يلجؤون الى هته الاسر. و هذا كله في اطار التكامل بين الاسر التابعة للعائلة الواحدة.

**تحديد مفهوم التقليدي:** حسب الاستاذ جلال ساري: "التقليدي متعلق بالمعايير التي سيرت المجتمعات الريفية لمدة قرون و ضمننت استمراريتهم. و يمكن أن يحددوا قبل كل شيء: بالتوازن الذي يسير العلاقات بين الوسط الطبيعي و الناس و الموارد و الناس فيما بينهم". ص.60

علاقة السكان بالأرض: علاقة السكان مع الارض في المنطقة ليست علاقة مؤسسة على 'الملكية'. ملكية الاراضي. و لكن العلاقة مؤسسة على الانتفاع و الاستفادة الى اقصى درجة ممكنة. بحسب المعرفة العلمية التي يمتلكها المربي عن الارض و عوامل المناخ و التساقط للأمطار. و كذلك معرفته بالاعشاب النافعة و الضارة. و ينطلق الموالم من ان الارض. ارض الله و العباد عيال الله. و هم قد وجدوا من طرف الله ليستغلوا ارض الله. و يكونوا خلفاء الله في أرضه. و من ثم لهم حق الانتفاع. و لا أحد يعترض على حق الانتفاع هذا. و بالخصوص في مهام الرعي. ذلك أن الكلاً و العشب وجدوا بصفة طبيعية و لم يوجدوا نتيجة جهد أحد. بخلاف الانتفاع في مجال الفلاحة. ففلاحة الأرض تعود الى العائلات المكونة للقبيلة. و كل عائلة تتعود على فلاحة مكان معين. حتى يصير حكرا عليها. لكن دون ان يكون ملكية لها. و لا يسمح لغريب بالفلاحة في ارض العرش او القبيلة. لكن الرعي فالأمر يختلف. فالرزق رزق الله. و لا يمكن ان تنتفع به فئة دون أخرى او قبيلة دون أخرى. على حساب الغير و منه مشاعية الأرض الرعوية. هته العلاقة الاستغلالية. عن طريق العمل المستغل بكثافة للأراضي الرعوية. لها انعكاس على طبيعة الموالم ذاته. الذي يطبع على الاستفادة القصوى من الارض: 'هنا و الآن' و بسرعة فائقة. و لا يترك مجالا للانتظار. لأنه إن انتظر فسوف تستغل الارض من طرف موالم آخر. او أن النبات يتلف نتيجة الدورة الحياتية الخاصة به دونما أن تستفيد منه غنمه. و من هنا فلا يحبذ الموالم الانتظار. او حتى التوقع للمستقبل من طرف البشر. و منه رؤيته المريبة لكل ما من شأنه ان يحد حركته في الاستغلال الطبيعي للأراضي. لأن أي تنظيم يحرمه من حريته في الانتفاع. و تحرمه من موارد كان من الممكن ان يستغلها. يراه

تنظيماً غير مجدي أو نافع. و يجب الخروج عنه أو افشاله بشتى الطرق. و بالخصوص ان رأى ان الاستفادة من هته الارض المتروكة. التي تستعيد عافيتها. يستفيد منها موالون آخرون بعد فتحها للرعي و بعدما تكون وفيرة النباتات. و يحرم منها مرة أخرى. و يقصى من استغلالها حتى بعدما انتظر المدة المحددة من طرف الادارة. 'يذهب' جلالى ساري' الى ان الزواج يتم عن طريق المصاهرة. داخل نفس الجماعة أو الحي مع استثناءات طفيفة. و هذا شكل من أشكال الاندماج و التقارب بين الجماعة. من خلال المجال الذي احتله الجدود. و هي أكثر من الاندماج الاقتصادي. من أمثال السكنات الثانوية التي يشيدها المغتربون. التي يعتبرها تعزيزاً لمجال القبيلة. و كذلك للروابط التاريخية. ص. 191

أما فيما يتعلق بالمجال المدروس. فقد تبين لنا اختلاف في الممارسات بين الجيلين الاول و الثاني. اللذين كان زواجهما داخلي. فإن لم يكن من بنت العم أو الخال فهو من بنات العرش. و نادراً ما يكون بين العروش. اذا ما استثنينا كبار القوم "الاثرياء". أما مع الجيل الثالث و الرابع فانعكست الصورة تماماً. و بالخصوص في كل من المشرية و البيوض. بحيث صار الشباب يبحثون على الزواج من عائلات لا تنتمي الى القرابة أو الى العرش. و حتى ان البعض أقبل على الزواج من النساء خارج المنطقة تماماً. و لكن مع ذلك يبقى الاتصال قائماً بين الاسر. و ان ابتعدت عن العائلة. و يظهر ذلك بالخصوص في العطل الصيفية. أين تعود تلك الاسر الى المنطقة. و ان كانت منفصلة عن مجالها العائلي الطبيعي. فإن غالبيتها تسعى الى العودة بصفة نهائية. لكن لا يتم ذلك الا بعد حصول رب العائلة على التقاعد. مع الاشارة الى ان هته العودة صارت محل خلاف شديد بين الآباء الذين يرغبون في العودة الى المجال القبلي. و الابناء الذين كونوا صداقات في المدن التي تواجدوا فيها. و رغم الاتصال الذي كان يحدث في كل عطلة صيف مع 'أرض الجدود'. إلا أن الابناء صاروا ينفرون من الرجوع بصفة نهائية. فقد يكون السبب الرئيس في ذلك أن المكان صار مكاناً لافضا و ليس مكاناً جاذباً. من حيث مناصب الشغل التي تكاد تكون منعدمة. الا لمن اعتمد على جهده الخاص.

الإرث: لقد تبين لنا ان العائلة هي امتداد عبر الزمان للإسم. و كذلك للتراث المادي و الرمزي المكتسب. من طرف العائلة الاولى المنشئة للتجمع العائلي. و بتم تنمية هذا التراث عبر الاجيال. و العائلة قد تعزز من مكانتها و ترفعها. اذا ما كانت الاجيال اللاحقة قد ساهمت بشكل جيد. للرفع من المكانة العائلية. و ان كانت رفيعة فإنها تزداد رفعة و علو. و قد تفقد من مكانتها التي احتلها الاجداد. و ذلك ناتج عن تقاعس الأجيال اللاحقة. عن السعي للمحافظة على تلك المكانة المكتسبة من طرف الاجداد. و بالتالي يحصل تراجع و تقهقر للمكانة المحتلة. و قد تبين لنا بشكل واضح أن النمطان:

- النمط من العائلات التي حافظت على مكانتها المادية و الرمزية. بل و عززت هته المكانة من خلال جهد الاجيال اللاحقة.
- النمط من العائلات التي لم تتمكن من المحافظة على مكانتها. و تراجعت نتيجة تبديد الثروة المكتسبة. منها المادية و المعنوية و التراجع بالنسبة لمكانة الجدود.
- . و هناك عائلات بقيت تعيد نفسها بنفسها بنفس الرتبة. فبقيت محافظة على المكانة المكتسبة من طرف الجدود. سواء كانت هته المكانة رفيعة أو متوسطة أو متدنية. بمعنى أنها لم تحقق أي حراك يذكر. سواء في اتجاه الأعلى أو في اتجاه الأدنى.

و قد تبين لنا ان الاسم له اهمية رمزية بالغة. و العائلة تحافظ على هذا الاسم. فما ان يهلك الرجل او ان تهلك المرأة. الا و ترتقب العائلة أول مولود حتى يحمل اسم الهالك أو الهالكة. و قد اتضح لنا ذلك من خلال الأسماء المتكررة. و التي هي موضحة في الرسوم المبينة للشجرات العائلية. و بالخصوص مع الجيلين الأول و الثاني المدروسين. و لو اننا لاحظنا بعض التراجع على هذا التعميم. مع الجيلين الرابع و الخامس. حيث اعتمد هؤلاء بعض الاسماء الجديدة. و التي لم تكن معتمدة في المنطقة. و بالخصوص اعتماد بعض أسماء النجوم. في مجال الغناء او المسلسلات الشرقية.

و كأن العزوف عن أسماء الجدود و اعادة انتاجها كما كانت. هو عزوف عن اعادة انتاج نفس النمط المعاشي. و كأنه الرغبة في التجديد و محاكاة الغير و تقمص أسمائهم. قصد تقمص نجاحهم أو شهرتهم أو مكانتهم. بينما يعزف آخرون عن استعمال الأسماء المحلية التي كانت متداولة. و يصرون على اختيار بعض اسماء السلف من المسلمين الاوائل. الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه و سلم. أو أبطال و بطلات الاسلام. و كأنهم هم الآخرون يحاولون الارتباط بهته الرموز التي دافعت عن الاسلام. حتى يبينون ولاءهم لهذا البعد. و كأنهم يرغبون في اعادة انتاج أمجاد الاسلام. من خلال الاحتفاظ بأسمائهم. و بالتالي الاقتداء بهم و التشبه بهم. لعل المسلمون بأسمائهم يجسدون ما جسده هؤلاء. بينما يبقى البعض الآخر وفيا للأسماء المحلية. و بالخصوص أسماء الجدود. و كأنهم لا يرثون المنقولات المادية و المكانة الرمزية فحسب. و انما يرثون الاسماء التي يحملها أبناءهم. قصد الاستمرار لرموز العائلة. فإذا كانت الفئة الاولى تطمح الى التغيير و الوصول الى النجومية. و نموذج النجاح هم الذين وصلوا الى فرض أسمائهم في الفضاء العربي على الأقل. و اذا كانت الفئة الثانية تطمح الى اعادة أمجاد السلف الصالح من المسلمين الاوائل. و تحاول انتاجه عبر أبنائها. فإن الفئة الثالثة ما تزال وفيه الى أصلها مهما كان متواضعا. و تحاول الابقاء عليه من خلال الاسماء التي يحملها أبناءهم. أما عن الارث المنقول. فإنه موضوع استراتيجيات متباينة:

فإذا كانت غالبية الورثة لا توزع الميراث الا بعد هلاك المورث أي مسؤول العائلة. فإننا لاحظنا أن بعض مسؤولي العائلات أو الاسر. صاروا يعمدون الى توزيع الثروة بين أولادهم. و هم ما يزالون على قيد الحياة. و يبدو أن هته الظاهرة فرضت نفسها بالنظر الى أن:

أولاً: صار الارث أحد 'الرهانات' المهمة. التي تكون محل صراع بين الاخوة و الاخوات بعد وفاة الهالك. فكل يحاول أن يستأثر بأهم المنقولات لنفسه و أسرته. و تقاديا لوقوع هذا النوع من الصراع و الذي قد يصل بالاخوة الى درجة رفع قضايا أمام المحاكم. و هذا في حد ذاته يعتبر أمراً شنيعاً. أن يرفع احد الاخوة على اخوته شكوى أمام 'المحكمة'. و المفروض أن يحمي الاخ أخاه لا أن يعرضه امام المحاكم. و ما ينجم عنها من تصدع في العلاقة بين الاخوة. و الاتعاب المالية و حتى الرمزية أمام العائلات الاخرى. مما يفقد هته العائلة احترام و تقدير العائلات الاخرى. فإن بعض الآباء يوظفون السلطة التي يمتلكونها. و يجمعون اولادهم. ويتم تقسيم الممتلكات بينهم. و لا يحتفظ الوالد الا بالشيء اليسير. يكفيه مع أم اولاده حتى يلقي ربه.

ثانياً: بالنظر الى الارتفاع المحسوس في امل الحياة. صار الآباء يعمرون. و قد يتجاوز بعضهم التسعين (90) سنة. بينما لم يكن يتجاوز غالبية آباءهم الستون (60) سنة. أي ان الوالد صار يعيش جيلاً إضافياً أكثر من والده. بمعنى

أنه يحتفظ برزقه لمدة جيل إضافي. الأمر الذي لا يسمح للنزعة الجديدة من التحقق. المتمثلة في استقلال الأسر عن العائلة.

ثالثاً: التنظيم العائلي لم يعد بعد متجانساً في شكله و بنيته. كما كان مع الجيلين الأول و الثاني: حيث ان كل أفراد العائلة. و ان تزوجوا و كونوا أسراً يبقون مع العائلة في نفس المجال المكاني. بل و يواصلون نفس النشاط المهني: "تربية الماشية". فمع الجيلين الثالث و الرابع عرف أشكالاً أخرى للتجمع العائلي. بالإضافة الى الشكل المشار اليه اعلاه. أي تجمع كل أفراد العائلة بأسرهم مع بعض. برز شكل آخر و هو مكوث بعض الأسر في العائلة. و مغادرة أسر أخرى و استغلالها. فالأسر التي بقيت مع العائلة تستمر في عملية تنمية الثروة المشتركة لكل العائلة. و هي بذلك تبذل جهداً معتبراً في تنمية الثروة. بينما الأسر المستقلة بذاتها. غالباً ما تهتم بشأنها الداخلي. و نادراً ما تكثرث لما يحصل في التجمع العائلي. و من ثم فإن تقسيم الثروة بعد وفاة الوالد حسب القواعد الشرعية المعروفة. ترى الأسر التي ساهمت في تنمية الثروة إجحافاً في حقها. لأن الأسر المنفصلة تأخذ نفس نصيبها. مع انها لم تشارك في هذا الانماء. و منه تعمل بعض الأسر التي ما تزال موجودة في العائلة. على تقسيم الثروة في حياة الوالد. قبل أن تساهم هته الأسر في التنمية المشتركة. و منه تكون الأمور أكثر وضوحاً و عدلاً. بالنسبة للأسر التي بقيت في العائلة. أما الشكل الثالث و هو انفصال كل الأسر المكونة للعائلة و استقلالها بذاتها. قد لا يطرح قضية العدل بقدر ما يطرح قضية المساعدة على الانفصال من عدمه.

رابعاً: النزعة الانفصالية الجديدة للأسر من جراء النزعة النسوانية المشار إليها آنفاً. و التي تهدف الى استقلال كل امرأة بأسرتها. حتى تستلم السلطة على العالم الداخلي للبيت. و توسع ما أمكن من سلطتها في جميع مجالات شؤون الأسرة. فصار بعض الأزواج يطالبون آباءهم بإمدادهم ببعض الإمكانات المادية. و بالخصوص الأموال. قصد تحقيق الانفصال. و كنا قد أشرنا أن انفصال الأسر ان حدث مع الجيلين الأول و الثاني، بالرغم من نذرته، فإن المنفصل يعتمد على ذاته. و لا يمكن للعائلة أن تساعده على عملية الانفصال. اذا انها كانت تعتبر الانفصال كعامل هدم لكيانها. فكيف تقوم بمساعدة هذا الفعل؟

أما مع الجيلين الثالث و الرابع. صار بعض مسؤولي العائلات يقومون بتقسيم ثروتهم على ابنائهم. انقاء لشر الفتنة بعد مماتهم. و تمكيناً لبعض ابنائهم من تحقيق الانفصال الاسري الذي صار أمراً 'عادياً'. بعدما كان وسمة عار بالنسبة لمسؤول العائلة. لأنه لم يعرف كيف يربي و ينشئ اولاده على الطاعة و التضامن العائلي. و الحفاظ على التركة المشتركة. بالرغم من كونها ما تزال في المشاع العائلي. الا ان كل فرد من أفراد العائلة يؤدي ما عليه من مهام، بأقصى ما يستطيع. و لا يلتفت حتى الى من لا يستطيع المساهمة في الجهد الجماعي. و يستفيد مثلما يستفيد. و هو صاحب الجهد المعتبر في تنمية الثروة المشتركة. لكن تبقى غالبية العائلات تنتظر حتى وفاة مسؤول العائلة لتقسيم الارث. بل ان البعض الآخر يحاول الحفاظ على الوضعية التي كانت قائمة اثناء تواجد والدهم على قيد الحياة. و تستمر الحياة و كأنه ما يزال بينهم. فلا يلجؤوا الى التقسيم الذي قد يصعب في بعض الأحيان. او أنه يضر بمصالح بعض الاطراف. و لو أنه يحرم البعض الآخر من الانتفاع بهذا الرزق. كما حصل مع 'الحاج بوتخيل'. الذي كان يعمل بمدينة 'سعيدة' المقر الولائي السابق لمدينة المشرية. فكان يمتلك مسكناً في أحد العمارات. فترك ابنه الأكبر المتزوج في هذا المسكن هو و أسرته. و ابنين له احدهم يدرس في الثانوية و الآخر في التكوين المهني. و عاد بعد حصوله على التقاعد الى مدينة المشرية. حيث اشترى مسكناً مكوناً من ثلاث

غرف(صغير بالنسبة لتعداد افراد عائلته.. اثني عشرة فردا .)و تحصل على قطعة أرض معتبرة. و بنى عليها مسكنا من طابقين. و ترك المسكن الصغير لابن له متزوج. فبعد وفاة 'الحاج بوتخيل'. استمر الاخوة و الاخوات في العيش كما كانوا من قبل. و لم يتمكنوا من تقسيم التركة. فاحتفظ الاخوين بالمسكنين المنفصلين. و بقي الآخرون متجمعون في المسكن الكبير. الذي صار يتسع الى تعدادهم.

لكن ما يمكن ملاحظته هو أن وفاة مسؤول العائلة. بالرغم من انها تمثل ألما حقيقيا بالنسبة لأفراد العائلة. الا انها اصبحت تمثل فترة القطيعة مع العهد السابق. و صارت تعني مرحلة الانتقال من الناحية الاقتصادية. بالرغم من كونها الم من الناحية العاطفية. فهي تسمح بانفصال الاسر المتجمعة ضمن العائلة الواحدة. و بالخصوص في غياب الام. فإذا كانت والدة الابناء المتزوجين على قيد الحياة. فإنها تعمل كل ما في وسعها حتى يبقى الابناء. كل الابناء عزابا و متزوجين متجمعون يعيشون معها. و تعمل على امتصاص كل التوترات. التي من المحتمل ان تقع بين الاخوة.

كما ان وفاة الوالد من شأنها ان تسمح بالنضج المبكر لبعض افراد العائلة. حتى ينطلقوا في تحقيق بعض المشاريع الفردية. التي تخرجهم من حالة السكون و الجمود، الى حالة الحركة و النشاط و الاعتماد على الذات.

بيدي 'جلالي ساري' ملاحظات مهمة فيما يخص البنية العائلية. و يؤكد ان: 'الاسر النووية تساعد على تفتق و ازدهار اعضائها. و ذلك بتأكيد دور المرأة. ان على مستوى المنزل او على المستوى الخارجي. و كذلك تفتق و ازدهار الاولاد. و المساواة الصارمة بين الذكور و الاناث فيما يتعلق بالاولاد. لم تعد المرأة تلك الزوجة المتحفظة و الخاضعة للزوج. و لا الارملة بدون موارد. و تابعة لأحد أقاربائها. مع اولاد عدة طالبة النجدة. و لا هي خاضعة لوسطها أو مرتبطة كثيرا بوالديها، فهي تتحكم في المحيط الخارجي للبيت بنفس القوة (نظريا) التي يتمتع بها الرجل.' حتى و ان كانت نسبة النساء العاملات لا يمثلن سوى 6% من التعداد الكلي للمشتغلين في سنة 1977. ليرتفع في سنة 1979 الى نسبة 14.4% في القطاع الخاص. و 6.4% في القطاع العام. ص.247 النسبة التي تعرف ارتفاعا متزايدا مع مر السنوات. و الذي يبين أن المرأة لم تعد تحضر لاحتلال الوظيفة الداخلية في الاسرة. بقدر ما صارت تحضر الى احتلال مواقع عمل رسمية خارج مجالها الداخلي. و هذا ما اسميته بالنزعة 'النسوانية'. بعد ما تبين لي ميدانيا تغير السلوك النسوي. الذي كان يعتمد أساسا على 'السمع و الطاعة و الامتثال'. لآراء الذكور و المسنات من النساء و احترام الذكور و باقي الاناث. و البقاء في الفضاء الداخلي و الاكتفاء به. و القناعة بالشيء القليل. و التفاني في خدمة عائلة زوجها. فالاولوية هي خدمة مصالح افراد العائلة جميعهم. فهي سلوكات غيرية. تحافظ على التراث البشري و المادي و الرمزي. الذي تتمتع به عائلة زوجها. و لا يمكنها أن تعرض سمعة العائلة. مهما عانت و قاست داخلها. و ترى ان وجودها مرتبط بالمؤسسة العائلية. و بدونها لا يمكن ان تستمر حياتها و حياة زوجها و أولادها. فصار سلوكا مغايرا تماما. بحيث ان المرأة صارت تميز بين مصالحها و مصالح أفراد العائلة الآخرين. الذين صارت تنظر اليهم على أنها تخدمهم من غير وجه حق. و أنهم يكبلونها و يقيدونها على ابراز شخصيتها ووجودها. و صارت ترفض ان تكون تابعة لكل افراد العائلة ذكورهم و اناثهم. و في خدمتهم من تحضير الطهي و الغسيل و ترتيب البيت و رعاية الاطفال كل اطفال العائلة. بدون تمييز بين أبنائها و أولاد العائلة الآخرين، و كل أعضاء العائلة. و منه صارت تعمل كل ما في وسعها للانفصال عن هذا الجمع. قصد اثبات الوجود. و الاكتفاء بخدمة الزوج و الاولاد دون سواهم. و خدمة الذات بالدرجة الاولى. فتمتكن من



استقبال من تشاء في 'بيتها' دون حسيب او رقيب. و أن ترتب بيتها كيف تشاء. و تشتري ما تشاء. و صار الزوج تابع لإرادتها. ما عليه الا ان يحضر راتبه في كل نهاية شهر. و يضعه بين أيديها لتتصرف فيه. وان تصرف الزوج في بعض هذا الراتب. فهو ينتقد من طرف الزوجة: 'لأنه مبذر و لا يعرف ما يجب شراءه من عدمه'. و بهته الاستراتيجية النسوانية غزت النساء 'السويقة' الموجودة بالمشربية. التي كانت حكرا على الرجال فقط. صارت النساء ترتادها اكثر من الرجال.

يبدو أننا ضيعنا بعضا من معالمنا ومرجعياتنا. و لم نعد نرتكز عليها في جميع المجالات. و عوضنا هته المرجعيات بأخرى. و منه يصعب الانطلاق على أساس الديناميكية الداخلية الخاصة بنا. لذا ترانا لا نرضى على كثير من التحولات التي نعيشها. لأنها لا تنطلق من ذواتنا. التي تعتمد على مرجعيات تسمح لنا بالاستمرار بذواتنا. رغم التحولات التي يمكن ان تحصل لنا. فيكون الانسجام ما دامت منطلقة من قناعتنا ومرجعيتنا. و منه لا يجب ان نغفل عن حقيقة اننا مهيمن علينا من الثقافة الغربية. التي تفرض نفسها على المعنى الداخلي الذي ننتجه.

**الدراسة الثالثة للوسي بريفوست. التي تتحدث عن النساء الجزائريات.**<sup>1</sup> ترى الكاتبة أن قانون الاسرة الجزائري. كان نتيجة التأويلات الابوية للقانونين. يتعارض و لو جزئيا مع القرآن. الله خلق الناس من نفس واحدة. و النفس (ليس لها جنس). و خلق منها زوجها. بمعنى الانسان الذي يعني الذكر و الانثى معا. ص. 37 و ترى بأن الافضلية. تعني أن يكون الرجل مصدر الواجب نحو النساء. و التي تعني الحماية لا الهيمنة. و هي بمثابة المسؤولية اتجاه النساء و البنات. و أن يمنحن تربية دينية و دنيوية حتى يصبحن زوجات و أمهات. ص. 57 و وجود الولي في الزواج يقلق المؤلفة. التي ترى في هاذ الاجراء: 'أنه يضع حدودا مطلقة لما نسميه اليوم: 'حق تصرف كل امرء في شخصيته' ص. 76 و أنه يعتبر المرأة غير قادرة على أن تأخذ قرارا يمس كل الجماعة العائلية. لأن الزواج يعتبر اعادة بناء علاقة المصاهرة بين عائلتين أو جماعتين. ص. 81 كما أنها تدخل في عملية التشكيك 'المقصود'. في أن القرآن لم يتحدث أبدا بصفة صريحة على 'الوصي في الزواج'. و بأن هذا الشخص كان موجودا في الفترة ما قبل اسلامية. و أن 'الفقه' قد نقله. و ترى أن هته الالزامية من الفقهاء هي تراجع واضح بالنسبة الى الوحي القرآني. و ترى أن هذا الاجماع. ينزع عن النساء الاستقلالية الشخصية. التي فتحها عليهم الكتاب. ص. 84 أقول تشكيك مقصود. لأنها اشارت الى ما ارتكز عليه المفسرون. من أمثال الطبري الذي تذكر مبرراته في الصفحة 79. و التي تقول فيها: الآية 221" و لا تتكحوا المشركات حتى يؤمن. و لأمة مؤمنة خير من مشركة و لو أعجبتكم. و لا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا. و لعبد مؤمن خير من مشرك و لو أعجبتكم. أولئك يدعون الى النار. و الله يدعو الى الجنة و المغفرة بإذنه. و يبين آياته. و الله يدعو الى الجنة و المغفرة بإذنه. و يبين آياته للناس لعلهم يتذكرون". 'لا تتكحوا فسرهما الطبري على أنها لا تعطوا. و من ثم وجود ولي. و الحديث الشريف: 'لا زواج بدون ولي'. الحديث مسند عن عمر بن الخطاب و علي بن أبي طالب و ابن مسعود. و أن الكتاب والسنة يدعم بعضهما بعضا. و بأنه لا يوجد زواج بدون ولي'. ص. 79 كما ترى في الزواج السريع للزوج بعد حدوث الطلاق. بخلاف الزوجة التي يجب ان تنتظر حتى تتحرر من الرابطة الزوجية. بانه اللاعدل الصارخ. و ترى بأن الزوج يستعمل رخصة التعدد. ليتزوج قبل الطلاق. ص. 88 و هنا طبعا تسقط وضعية ثقافتها الغربية على الثقافة التي تعالجها.

<sup>1</sup> - Lucie PRUVOST, *Femmes d'Algérie société famille et citoyenneté*, p.368 casbah edition, Alger, 2002 .

تريد أن تعرف الأسباب.أو أنها تعرفها و لا تريد ذكرها.ما دامت متخصصة في القانون الاسلامي المتعلق بالعائلة.بل و تدرس هذا الاختصاص في معهد الدراسات العربية و الاسلامية بروما.

و نحن نعلم أن العدة شرعت للزوجة و ليس للزوج. و ذلك بقصد التأكد من وجود الحمل أو عدمه. و منه لا تتزوج حتى تضع حملها. أو تنتظر المدة المحددة في العدة. و نحن نعلم أن الطلاق ان وقع من طرف الزوج فهو ساري المفعول. و يحتسب طقة واحدة. و ان اعتد من القضاء طلاقا تعسفيا. و قد استعمل الفقهاء، بغير حق، مفهوم الشريعة. بدل استعمال مفهوم الفقه. و بالخصوص فيما يتعلق بالقانون العائلي. ص.95

**أكذوبة:** الاحترام المطلق لمعاهدة 1830. هو الذي أدى الى الفصل بين النظامين القانونيين. ص.108  
ان الزواج المختلط: زواج الجزائري بامرأة ذات جنسية فرنسية. فإن الأم هي التي تعطي الجنسية الفرنسية لأبنائها. الذين لا يأخذون مكانة والدهم المسلم. ص.142 و هذا في إطار هيمنة التشريع الأكثر تطورا:(التشريع الفرنسي/على التشريع الإسلامي) هذا التحليل نابع من ازدواجية الايدولوجيا: أولا: أفضلية حضارة على أخرى. ثانيا: أفضلية الرجل على المرأة. فإذا كانت المرأة الفرنسية تمنح جنسيتها و مكانتها لأبنائها. في إطار تفوق حضارتها على حضارة زوجها. فبالمقابل فإن الزوج بالنظر إلى جنسه. له علوا طبيعيا على المرأة. و له الأفضلية في الحياة الزوجية. و هو رئيس الاتحاد الزوجي. و المرأة تخضع له و يجب عليها طاعته... و تضيف الكاتبة قولها: بأن الحجة تبقى ذاتها في كل الأوقات و كل المذاهب. ص.143

فهي تعترف بصريح العبارة. أن المذاهب مهما اختلفت عبر المعمورة. تعطي هته الأفضلية للزوج (الذكر). و لكنها تريد أن تناضل و تغير الأمور. و هذا من حقها أن تقوم به في بلدها. الا اذا كانت ما تزال تعتقد ان الجزائر هو بلدها. لأنها ولدت في الجزائر سنة 1932. أو أن لها حق التدخل لأنها فرنسية ولدت بالجزائر؟.

الدولة الإسلامية تضع قول الله أساس لكل بناء اجتماعي. بينما الدولة الاشتراكية الأولوية ترجع الى العقل و التاريخ و الانسانية. و العلاقة الى الاسلامية تفتح المجال الى مكانة 'المؤمن'. بينما العلاقة الى الاشتراكية تفتح المجال الى مكانة 'المواطن'. قانون الاسرة يتوجه عموما الى اختيار العائلة المسلمة. التي تبقى تحت رقابة الدولة. ص.226 وتذهب الكاتبة الى درجة اسقاط رغبتها على الواقع: "غالبية الاقتراحات تضع النساء و العائلات في نسق قانوني يتعارض مع الحقائق الاجتماعية. التي لم ينجح الصعود القوي للاسلاميين من تغييره. داخل مجتمع مصاب بصفة واسعة من طرف اتجاهات العلمانية. و البحث على مشروع مجتمع التي تميز فيه بين الديوي و الروحي". ص.264 و ترى بأن القانون يكرس بدون تغيير معتبرا العائلة المنظمة من طرف الفقه. العائلة الشرعية وفقا للشرع. مؤسسة فقط وفقا للزواج. عائلة ذات طابع أبوي مع احترام السلمية و تضامن العصب. و مكانة المرأة تطبع اذا بصيغة حالة القاصرة على الدوام. و تضيف: "اننا لا نبرر سوى النقاط المتعارضة مع الحركة النسوية الحديثة" ثم تلاحظ أن قانون الاسرة يعرف الاسرة على أنها: "تتكون من شخصين تربطهما علاقة الزواج و علاقة القرابة" كما هو مبين في المادة 2. و أنه بالرغم من أهمية ظاهرة الامهات العازبات. فان ذلك يقع تحت طائلة التحريم القرآني. و الاسلام لم يضيف الشرعية على وضعية لا تعترف بها. بل تقمعه حتى لا تنتشر. و لا يمكن التأسيس لها. كما تدعو الى ذلك الكاتبة. ولا يفتح أي باب للأسرة الطبيعية. و لا الى الاسرة المتبنية... و أن الزواج صار اذا أساس الحياة الاجتماعية كلها.

و تضيف متسائلة. هل من الضروري أن نحافظ في اطار السياق السياسي المساوي بين الجنسين. مؤسسات من عصر آخر. أين تهيمن السلطة الذكورية على النساء؟ ص.278

و هي دعوى صريحة لإلغاء كل ما له علاقة بالدين الاسلامي. لأنه من عصر آخر. و الدخول في هذا العصر من دون هذا البعد. و نحن نعلم علم اليقين تلازم أمور العبادة و أمور الدين في الإسلام. و أن تنظيم العلاقة الزوجية شرع لها و ارتقت الى العبادة. من يأتي زوجته فقد تقرب الى الله. و بالمقابل لا يحل لا مرأة أن تدفع زوجها عنها. فالمصدر واحد. و حصل اختلاف قصد التكامل. فالنفس واحدة التي خلق الله منها الناس. و قد اشتق الزوج من هته النفس. ولو لم يكن هناك اختلاف لكان واحد رجل او امرأة. و لكن هناك اختلاف في النوع الذكر و الانثى. و نحن نعلم الاختلاف الذي يوجد بين الرجال. و كذلك الاختلاف في الوضعيات التي توجد بين النساء.

و نحن نعلم أن الجزائر قد انضمت الى المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية، المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية الصادرة سنة 1966. و قد انضمت اليها سنة 1989. كما أنها انضمت الى معاهدة 1979. القاضية بإزالة كل أشكال التمييز باتجاه النساء. الاتفاقية المسماة "باتفاقية كوبنهاجن". و قد صادقت عليها الجزائر، بتحفيز، من خلال المرسوم: 96. 03. ليوم: 10.01.96.

بالرغم من هذا الانضمام، فإن العائلة بقيت أبوية و معددة زواج. و وظيفتها هي المحافظة على النسب الذكوري. و تصهر على الحفاظ على الصفاء الاصلي لهذا النسب الذكوري.

**الكفالة: رهان آخر:** فإذا كان الكفيل مرغبا فيه. و التبني محرم شرعا. و ذلك حتى لا تختلط الانساب مراعاة للطهر. و المكفول يحتفظ بنسبه الاصلي إذا كان أبواه معروفان. و الا فإنه يبقى مجهول النسب. و تقول بريفوست أنه: "يحتفظ بمكانة مهينة، حينما نتحدث عن مجهول النسب. الوضعية التي تكون لسيقة به. و تظهره باسم مغاير عن كافله". كما تقول. ص.295 تريد طبعا تغيير هذا الواقع المؤلم بالتستر عن الحقيقة. و تزيف هذا الواقع باعتماد التبني. ثم تشير الى المرسوم التنفيذي رقم 92-24 المؤرخ في 23-1-92 المكمل للمرسوم 71-157 الصادر يوم 3-06-71 و المتعلق بتغيير الاسم. الذي يمكن الكفيل من طلب مواءمة اسم المكفول لإسمه. و كذلك حق تدخل الام. حينما تكون معروفة و على قيد الحياة في حياة ابنها. و تضيف قائلة: "بأن أصحاب هذا النص أرادوا ان يعطوا للكفالة رؤيا جديدة للقانون. في حق كل طفل في أن تكون له أسرة 'بدون تمييز للولادة'. و هي تحيلنا الى "المعاهدة المتعلقة بحقوق الطفل". و التي صودق عليها من طرف الجمعية العامة في يوم 20-11-1989. و نلاحظ في هذا المجال. أن هذا الاجراء المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي المشار اليه اعلاه. يتعارض مع 'قانون الاسرة'. و منعه للتبني حفاظا على الانساب. المادة 46 يمنع التبني من طرف الشريعة و القانون. و اجازة للكفالة. بدون امكانية الحاق الكفيل باسم الكافل. فكيف لمرسم تنفيذي أن يلغي القانون؟

لا يمكن تفسير ذلك الا من خلال الضغوط العالمية. التي توجه الى الدول الاسلامية. في محاولة الغاء ما تبقى من "مقدس" معتمد في قوانينها. و بالخصوص المنظمات الغير حكومية. التي تظهر للعيان من خلال الصحافة.

أما الضغوطات الرسمية فيكتنفها التستر و الكتمان الكلي. و ذلك للحفاظ على ماء الوجه. الظهور بمظهر المغير الحقيقي و الفاعل. و الحقيقة المراد اخفاؤها هي 'التبعية'. و تطبيق الاملاءات الخارجية. و ذلك حتى تمتثل هته الدول لتغيير مقدس بمقدس جديد. و هو 'الديمقراطية' الإله الجديد. و لكن بالمفهوم الغربي. لأن المفهوم الداخلي الذي ينبع من ثقافة الشعوب و سلطتها على نفسها أمر مرفوض. المقاربة المعتمدة من طرف 'لوسي بريفوست'

تعتمد أساسا على النوع او الجنس. بحيث إنها تهتم 'بالنساء الجزائريات'. و هو عنوان لكتابها. ' تحاول أولا التمييز بين الشريعة و الفقه. و ترى أن الفقه بالتأويلات التي قام بها كان ابويا و رجوليا. وانطلق الفقه من هذا المنطق الرجولي. ليقوم بتأويل ما يوجد في الكتاب. الذي ترى بأنه يتحدث عن النفس البشرية و هي نفس واحدة. و أن القرآن أكثر تقدما من الفقه المعتمد.

و يبدو من خلال القراءات لكتابها. انها تتقن العربية و مطلعة على امهات الكتب الدينية. و هي تحاول ان تجد التناقض بين الشريعة و الفقه في المرحلة الاولى. العملية التشكيكية في الفقه تهدف من ورائها الى احداث فقه جديد. يحقق لها أهدافها و لو جزئيا. فهي تعلم ان "الشريعة" مصدر ثابت نسبيا. و قد يكون موضح و لا مجال للتأويل فيه أو الى تغييره. فهو "صلب". بينما 'الفقه' يعتمد على الفهم و التأويل. و استنباط المبادئ و الاحكام. فإنه "مرن". و يكون حسب المجتهد و العلم الذي وصل اليه. و النظرية او النظريات التي ينطلق منها و ينمي عليها اجتهاده. و الفقه يتغير حسب الازمنة و الأمكنة. و العلم الذي وصلت اليه البشرية. و لو توقفت عند هذا الحد لشكرناها على مساهمتها في تحريك الفقه. و لو في الاتجاه الذي تريده. ما دامت تلتزم بالشريعة الاسلامية. لكن الذي يهمها بالدرجة الاولى ليس المساهمة في دفع الاجتهاد. و انما التفريق بين ما هو شريعة و صلب. و يصعب للمسلم أن يتخلى عنه. و ما هو مرن. و يمكن ان يساير فيه إن رآه صائبا. فتشكك في المرن هذا كخطوة أولى. ليسير وفق اتجاهها. و لكنها في الاخير ترفض حتى النسق التشريعي ككل. الذي ترى أنه وضع في زمان غير الزمان الذي نوجد فيه. فكيف نحتفظ به؟

كما انها تدافع على النظام الاستعماري الفرنسي. الذي ترى بأنه التزم بمعاهدته. و احترام الاتفاقية لسنة 1830. فتقدم الفصل بين النظامين للأحوال الشخصية: أحدهم يتبع القوانين الفرنسية. و الثاني للأهالي الذي يتبع الشريعة الاسلامية. و لو أنها تعترف بالتدخل. الذي كان يقع للأحكام الصادرة من طرف القاضي. و تقول: "قبل 1830 كان القاضي مستقلا عن أي سلطة سلمية. و مع الاحتلال الفرنسي. فإن كل القرارات التي يصدرها القاضي. يمكن أن تكون محل مراقبة من مجلس القضاء". ص.11 و تعترف بصريح العبادة أن القضاء الاسلامي كان منفصلا عن أي سلطة. و كان حرا. الأمر الذي لم نتمكن من تحقيقه حتى الآن، ونحن في الدولة المستقلة، بالنظر الى الفعل الاستعماري. كما تعترف بالتدخل. و ما لا تقله هو المحاولات العديدة التي قام بها المستعمر قصد العمل بقوانينه، كل قوانينه، و في كل المجالات. بما فيها مجال الاحوال الشخصية. لكنه واجه معارضة شديدة من طرف السكان. يبدو أن الكاتبة تعرف جيدا الفقه الاسلامي و الواقع الاجتماعي: "على قاعدة التقاليد الذكورية. التي تعتبر المرأة "موضوعا للقانون". فإن المذهب المالكي ينقص من الشدة على النساء. اللاتي تعتبر "ذات قانونية". و لو حددت مجالاتها من طرف الولاية الذكورية". ص.94 و غيرها من أقوال الفقهاء و المفسرون. كالقرطبي و الطبري الذين ترجع اليهما في معظم تحاليلها. لكن يبدو كذلك أن للكاتبة هوس المساواة بين الرجل و المرأة. و تهاجم قانون الاسرة الذي لا يساوي بين الرجل و المرأة. و الذي يضع المرأة موضع قاصر على الدوام. حسب تعبيرها. . و تريد حرية مطلقة للمرأة على ذاتها. تفعل فيها ما تريد. و ترى في هته الحرية حل لمشاكل المرأة الجزائرية. و يبدو أنها تنطلق من اشكاليات المرأة الغربية. و تريد ان تسير المرأة الجزائرية على غرارها. بالرغم من ثقافتها و دينها المغايرين للغربية. و كذلك السيرة التاريخية المختلفة.

فتناول الكاتبة هو تناول مناضلة. تريد أن تفرض وجهة نظرها. و تطغى عليها شرعية المطالبة النسوية الجزائرية. و ان تعلق الامر ببعض النساء الجزائريات. فتقدمهن على أساس أنهن كل النساء الجزائريات. نلاحظ أن "بريفوست" تطرح المشكلة التي تهمها. و هي المساواة بين الرجل و المرأة على الطريقة الغربية. و تحاول اسقاط ذلك على واقع حياة الجزائريين. من خلال تغيير القانون الجزائري. حتى يكون صورة طبق الاصل للقوانين الغربية. حتى في هذا المجال و هو مجال الاحوال الشخصية. فهي لا تهتم بالبعد الديني. الا لتخضعه للرؤيا التي تناضل من اجلها. و لا تهمها المؤسسة الزوجية. و لا تكثر لبقاء بعض النساء الجزائريات خارج هته المؤسسة. و معاناتهن من العنوسة. فالذي يهملها هو تثبيت تحرر النساء الجزائريات. على غرار ما حققته المرأة الغربية من تحرر.

نلاحظ أن جل الدراسات التي تتعرض بالتحليل الى المؤسسة الاسرية على وجه الخصوص. تتناولها من بعد واحد و هو بعد النوع او الجنس أي الذكر و الانثى. و جل هته الكتابات. كتابات نسوانية. تنقل الصراع الموجود بين المرأة و الرجل. على اساس ان المرأة محقورة في وضعية دنيا و تحتل مرتبة العبيد. مقارنة بمرتبة الرجل السيد. المرأة الجزائرية و المسلمة عموما التي تستغل في شبابها. و حينما تكبر تطلق. دون مراعاة لأي حقوق من طرف الرجل: الطاغية، السيد الذي يمثل الإله في الارض. هذا الطرح طرح أيولوجي بالدرجة الاولى يحاول:

أولا: أن يقضي على البعد المقدس للدين الاسلامي. الذي يعتبر دين شامل للحياة الدنيوية. التي تعتبر مطية للأخرة. و الحياة الأخرية التي لا يمكن الدخول فيها الى الجنة الا من خلال العمل الذي يبذل في الدنيا. و الذي يكون وفقا للرسالة التي اتى بها محمد صلى الله عليه و سلم. محاولة القضاء هته. تأتي إما بالتفريق بين الشريعة و الفقه. أو التفريق بين الدين و الدنيا. (المبدأ العلماني). كما رأينا عند لويس بريفوست.

ثانيا: ان جل الدراسات تسلط الضوء على الافراد المكونين للأسرة. اما انها تسلط الضوء على "المرأة" او "الطفل". و نادرا ما تشمل الأسرة في كليتها بالدراسة. أو انها تضعها في علاقة مع محيطها الذي تتفاعل معه. أو أنها تقارن بين مختلف الاسر من النواحي المعاشية: ان اقتصادية، تعليمية أو في مجال العمل او البعد الثقافي. لأنها ان فعلت فسوف يتجلى لها الرهان الحقيقي. و المتمثل في اللا توازن بين الأسر. و المستويات التي تحتلها كل أسرة بين الثرية: الثراء الفاحش و الثرية و المتوسطة و المعدمة و المهمشة و الهشة. و التي لا تجد قوتها اليومي برجالها و نساءها و أطفالها و شيوخها.

فحينما نرفع مستوى التحليل و نضعه على مستوى الأسرة. يتبين لنا جليا أن الفروق في اطار العائلة/الاسرة الواحدة فروق رحيمة. و تكاد تكون منعدمة بين النوع أو الجنس. أو الفئات العمرية اطفال شباب كهول. و ذلك في اطار الاسرة أو العائلة نفسها. بينما الفروق الحقيقية. هي تلك التي توجد بين الأسر/العائلات. و أن العائلات التي بقيت متجمعة. فإنها تحمي أفرادها سواء كانوا ذكورا أو اناثا صغارا او كبارا او مسنين. و ذلك في اطار التضامن العائلي. حيث يعين القوي الضعيف. و الكبير يعين الصغير و المسن. هذا على المستوى الداخلي. أما على المستوى الخارجي. فكلما كانت العائلات لها قوة مادية و /أو رمزية. كلما كانت لها قدرة تفاوضية مع محيطها. الامر الذي يجعلها تستفيد من جل الفرص المتاحة في المحيط. و تتجنب جل الاكراهات الموجودة في المحيط. عكس العائلات المتوسطة الحال أو الهشة الضعيفة المستوى. فإن تجمعها في شكل عائلة يسبب في اعادة انتاجها لذاتها و وضعيتها. أي تعيد انتاج ضعفها. و قد تعرقل بعض افرادها الذين تكون لهم امكانيات متواضعة.

فيضطرون الى التضامن مع الوضعية المزرية للعائلة. و عوض أن يحققوا نقلة الى الاعلى. فإنهم يضطرون الى النكوص. أما الاسر التي انفصلت على العائلات. فهي متطابقة غالبا مع وضعية الزوجين. و ان كانت الاسر المنتمية الى عائلات قوية ماديا و/أو رمزيا. غالبا ما تستفيد من الامكانيات التي تتاح لها من أجل الانطلاق. لكن عموما اذا ما انعدم دخل الزوجة. سواء كان على شكل اجر ثابت. أو دخل من جراء احتراف مهنة تدر مكسبا ماليا. في غياب دخل الزوجة. فإن الاسرة تعتمد على دخل الزوج فقط. الدخل الذي صار هشاً بالنسبة للأجراء عموما. بالنظر الى السياق الحالي.

### الدراسة الرابعة: للمركز الوطني للأبحاث التطبيقية.<sup>1</sup> من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها المركز

الوطني للدراسات التطبيقية في ديسمبر سنة 2003. و التي تهتم بانشغالات سكان الريف تبين أن:

1 . ساكن من عشرة سكان مسؤولين على العائلات من المستجوبين بدون زواج. و أن ثلاثة سكان من مئة إما مطلوقون أو أرامل. و هذا يبين تراجع الاقبال على الاحصان حتى بالنسبة لرؤساء الاسر و العائلات في الوسط الريفي. رغم المسؤولية التي يتحملونها يتبين ذلك من الجدول الأول:

2- الوضعية التعليمية

المستوى التعليمي	رجال عدد	%	نساء عدد	%
أمي	1050	43	86	40
م. قرآنية	414	17	5	2
م. ابتدائي	747	30	58	27
ثانوي/جامعي	245	10	64	30
د. اجابة	8	0.3	3	1
مجموع	2.464		216	

2-1 الوضعية الزوجية<sup>2</sup>

الوضعية الأسرية	العدد	%
عزاب	292	10.9
متزوجين	2.308	86.12
مطلقين/أرامل	80	2.98
المجموع	2.680	100

ويتضح ان 216 مسؤول اسرة من النساء. او ما يمثل نسبة 8% قريب من واحد من عشرة من النساء.

2 . ان الامية منتشرة بين الذكور اكثرها بين النساء. و ذلك في الوسط الريفي. و ان المستوى الدراسي لدى الفئة المتعلمة عند النساء هو اعلى من مستوى الذكور. فاذا كان رجل واحد من بين عشرة رجال له مستوى ثانوي او عالي. فان هذا المستوى عند النساء تصل اليه ثلاث نساء من عشرة. فهو اذا عند النساء مضاعف بثلاث مرات على الذكور.

الوضعية الفردية حسب الجنس<sup>3</sup>

الوضعية الفردية	رجال عدد	%	نساء عدد	%
المجموع				

<sup>1</sup> - CENEAP , Enquête sur les attentes des populations Rurales, 98 P. Ministère délégué chargé du développement Rural. Ed. CENEAP. 2003.

<sup>2</sup> -CENEAP , Enquête sur les attentes des populations Rurales, ibid, P.8

<sup>3</sup> - ibid. p 10

	عدد					
مشتغل	2109	26	57	83	2052	
بطل	118	10	21	04	97	
التكوين المهني	28	09	19	/	9	
متقاعد/منحة	303	08	18	12	285	
مرأة مأكثة في البيت	97	45	97	/	/	
آخر	25	2	4	1	21	
المجموع	2.680	100	216	100	2.464	

إذا كان نصف النساء المسؤولات عن أسرهن مأكثات في البيت. فإن ربعهن يشتغل. و امرأة واحدة من عشر نساء بطالة و تبحث عن العمل. و امرأة واحدة من عشر نساء يمارسن تكويننا مهنيا. و قرابة المرأة الواحدة من عشرة نساء كذلك تستفيد من منحة أو تقاعد. بينما الرجال نجد ثمان رجال من عشرة رجل يشتغل. و رجل واحد من عشرة رجال متقاعد أو له منحة. بينما متابعة التكوين المهني تكاد تكون منعدمة عند الرجال. عكس النساء اللاتي ترغبن في اكتساب مهنة. و بعد تخرجهن سوف يعززن النساء النشاطات. و يمكن أن تصل النسبة الى ثلث النساء المشتغلات.

**الدراسة الخامسة: ليمينة رحو تتعلق بأمهات العازبات.**<sup>1</sup> التأسيس الى امرأة مستقلة و لكن غير مسؤولة: تدعو ليمينة رحو الى التأسيس الى امرأة 'مستقلة'. في اطار استقلالية الفرد و الفردانية. و لكن يبدو أنها تدعو و في نفس الوقت و بصفة غير صريحة أو مباشرة. الى التأسيس الى امرأة "غير مسؤولة". و تطالب المجموعة الوطنية، سواء على مستوى المجتمع او المؤسسات، الى 'ضرورة المرافقة. عن طريق (القوانين و النصوص التشريعية... الخ) بصفقتها المكلفة بحماية و تفتق الفرد. و لكن ايضا بصفقتها عنصرا مقولبا للممارسات الاجتماعية. و أن تساهم بذلك ببناء قانوني لصرح مجتمع اكثر انصافا". ص.50 و ترى في وجود "الأم العازبة". سيرورة تترجم بروز الفرد المستقل. لكن اثبات الذات هذا يعرض "الأم العازبة" الى الرفض من طرف العائلة، المجتمع و كذلك المؤسسات القانونية و الاجتماعية التي ما تزال ترفض وجود الأمهات العازبات. و منه تدعو الى تحمل المسؤولية الفردية من طرف المجموعة الوطنية للمرافقة. و نحن نعلم أن المرأة الغربية. النموذج المثالي 'ليمينة' و مثيلاتها. حاليا مستقلة و في نفس الوقت مسؤولة. فإن أرادت ان تتجنب أنجبت و تحملت كل المسؤولية في ذلك: بما فيها التكفل بالطفل و حمايته. و اعطاء اسمها لمولودها. و لا تتجنب و تنتظر المساعدة من طرف الآخرين. لأنه بإمكانها أن تختار عدم الانجاب. و حتى يكون الطرح سليما. ان اردنا الاستقلالية. لا نحمل الآخرين مسؤولية افعالنا على الاقل. و هذا ما هو عليه الحال الآن في المنطقة المدروسة. و ان كانت بعض الفتيات تخرج من منازلهن سافرات. الا ان القاعدة العامة للمرأة المحلية هو ارتداء الحجاب. يكاد يكون أمرا قطعيا بالنسبة لكل المتزوجات. اللاتي ترتدي النقاب لستر وجهها و لا تكشف سوى عيناها. مع العلم أنها قبل الاستقلال لم يكن

<sup>1</sup> Yamina RAHOU, Mères célibataires: une réalité occultée, in CRASC, actes de l'atelier: Femmes et développement, Alger 18-21 oct.1994 P.P.47\_ 60.

بإمكانها سوى النظر الآ من 'عين واحدة'. و قد تستثنى بعض العازبات من ارتداء الحجاب و هن قليلات عدديا. يكاد يحسبن على الأنامل.

و يبدو أن عوامل التغيير صارت متعددة و متنوعة. و لا يمكن ايعاز التغيير الى سبب او سببين مهما كانا محددين. فباسكال مينورة 'Pascal Ménorat' في مقاله عن العربية السعودية. يقترح شبكة مغايرة لتلك التي نفسر بها عادة التغييرات الحاصلة في المملكة السعودية: الاسلام و البترول و يقول: "الاسلام و البترول لا يحددان لوحدهما. لا التاريخ و لا السياسة و لا الانيات (الهويات) و لا العلاقات الاجتماعية. 'و يقترح ابوابا أخرى يدخل منها. ليفهم من خلالها المجتمع السعودي. و تتمثل في 'التمدن' او انشاء المدن. و الفرقة المتزايدة للبنية الاجتماعية. و الفقر." و من خلال هته الشبكة القرائية يمكن ان نفهم خصوصية المجتمع السعودي.<sup>1</sup>

## الدراسة السادسة: نادية بن سونة. تخص البعد النفسي الإجتماعي للأمم العازبة.<sup>2</sup>

ترى الكاتبة أنه توجد قطيعة بين العالم التقليدي و العالم المعاصر. تعتبر النساء العازبات يمثلن التهميش الأقصى الذي يدل على التوترات و التناقضات التي يعيشها عالم النساء. كما ترى بأن شخصية النساء الجزائريات هي في تغير. نتيجة تعدد الاتجاهات و تعدد وسائل الإعلام. ص.1

**المجتمع الجزائري و الأمهات العازبات:** يعتبر وجود الأمهات العازبات في التراث الإسلامي بدون معنى. أو لا معنى له سواء من الناحية الاجتماعية أو القانونية. و مجرد طرح الإشكال فإن رد الفعل يكون بالصمت أو الرفض و كذلك العنف. لأن المشكل يهدد أسس العائلة التقليدية. ذلك أن الامتثال للقانون العائلي يعلو على كل التزام آخر. و لو كان القرآن ذاته. و المثال الشعبي يعبر عن هذا البعد: ربي يقول: "أعصيني و ما تعصيش والديك". و هي بمثابة تقديس العائلة على المقدس. ص.3 الضمان الوحيد لاندماج المرأة في المجتمع التقليدي. هي أن تصير أما. و تساهم في الحفاظ على التراث العائلي المشاع بين افراد العائلة في استمرارية العصب. فالزواج هو تعهد امام الملاء. لا يسجل بالضرورة. و يكون بحضور الممثلين الموكلين من طرف كل عائلة من العائلات المتصاهرة. فالقبول بالأمهات العازبات. يؤدي الى قبول الاولاد المولودين خارج الزواج. و تعريض التراث العائلي للزوال. و كل حياة المرأة هي مسيرة بكيفية تجعل من الام العازبة أمرا مستحيلا. زواج البنات بعد البلوغ مباشرة. سرعة حدوث الطلاق و حدوث الزواج كذلك. بفضل وجود امكانية التعدد في النساء. و منه وجود عرض دائم للنساء من أجل الزواج و الانجاب. و هي النشاطات الوحيدة التي تضي على المرأة القيمة المعترية بل و مقيمة أكثر من اللازم. ذلك أن كل طفل مغاربي. يعرف بأن الإفصاح عن اسم أمه أمام الآخرين. يعتبر سبابا و سخرية يتهم بأنه لقيط. ص.5

تشير الكاتبة الى نظرية 'الولد النائم'. أو ما يسمى في اللغة المحلية "راقد بومرقود". النظرية التي اعتبرها منقذة للأمهات العازبات. و بالخصوص أن الإمام مالك نفسه قد قبل بها - حسب قول الكاتبة - النظرية التي ترى بأن مدة الحمل يمكن أن تتجاوز خمس (05) سنوات. المدة المعروفة تسعة (09) أشهر. و تقترض أن الولد كان نائما في أحشاء أمه. و ترى الكاتبة دائما بأن هته النظرية تسمح بإضفاء الشرعية على الأولاد المولودين خارج الزواج. سواء من أرملة او مطلقة أو من امرأة غاب عنها زوجها. و سمحت بحماية العازبة وولدها. ص.7 و قد صرحت

<sup>1</sup> Journal LE MONDE, du 12/12/2003. P.04.

<sup>2</sup> - NADIA BENSOUNA S/D Mahboudh BOUCEBCI Contribution à l'étude du profil psycho-sociologique de la mère celibataire en Algérie, Alger 1974-110 pages.



أرامل و مطلقات لمدة طويلة. و قد تجاوزت سن اليأس في بعض الاحيان. أكثر من عشر (10) الى عشرين(20) سنة. و أصرت على تصريحها. بأن اولاد في سن مبكرة. بأنها قد أنجبتهم. تصريحات مؤكدة من طرف رئيس العائلة. المجتمع التقليدي مستقر و متوازن. عرف كيف يمتص ظاهرة الامهات العازبات. و الابناء الغير شرعيين. ذلك أن مؤسساته العائلية المنسجمة و المتلائمة. لم تكن مهددة من طرف مشكل لم يكن حادا. و ذلك بفضل الرقابة الحذرة و المبتكرة. ص.8 ان التهديد المستمر. الذي كان يمارس على المجتمع الجزائري. من طرف أقلية أوروبية نشطة. أدى بالسحب الفوري للمرأة من كل النشاطات العمومية. و قد حملت المرأة مهمة المحافظة على التقاليد. ذلك أن الرجل لا يستطيع أن يرفض الاتصال مع الخارج. هذا الاتصال الذي لا يجعله متأكدا. بأن يقوم بالمحافظة على التقليدي بنفسه. فعلاقة مع المحتل كانت علاقة عنف نسقي كلي. و اللجوء الى الحل الذي يطلق عليه، بدون أي دليل التقليدي، وهو القتل للأم العازبة من طرف الاب أو الاخ الاكبر صار نادرا. مقارنة بالحقبة الما قبل احتلالية. و صار البحث عن الصمت المطلق و المطبق على انتهاكات المعيار العائلي و الاجتماعي. و بدأ يعمم بصفة أكبر. 9.

ردود فعل مختلفة حسب الدول:

- في الاردن: تسجن الأم العازبة حتى الولادة.(عقوبة و حماية).
- في المملكة السعودية: ترجم.
- في المغرب: وقتان جمود للبنيات الايديولوجية و القانونية للعائلة قبل الاحتلال (الوقت الأول). الوقت الثاني (بعد الاستقلال) ديناميكية كبيرة و قدرة على التغيير.
- في الجزائر فإن الام العازبة تبقى من الناحية القانونية بدون معنى. و ان تمكن الطفل من أخذ اسم عائلة أمه. فإن ذلك أمر لا يطاق. و يبقى الهجران للولد هو الحل. يبقى الرفض و العنف. و هو ما يلخص مجمل المشاكل التي تعترض المرأة الجزائرية، في بلوغ مكانة الشخص الحر. . حسب تعبيرها .. ص.13
- و تعيش الامهات العازبات حالة الحمل كاعتداء حقيقي على المجتمع. و قتل الأولاد يرجع سببه الى الخوف من تضييع المكانة الاجتماعية. تمثل الولادات الغير شرعية في الجزائر حوالي واحد (01) بالألف (1000). و هي من أخفض النسب على المستوى العالمي ثم ان تجانس البنيات العائلية. و تقبلها هي من أهم العوامل الحمائية ضد الانتحار. ص.16 إن اضعاف و رفض البنيات العائلية. تشهد عليه النسب المتنامية للطلاق: سنة1962=10% سنة 1964=12% سنة 1966 = 20%. كما أن معدلات الزواج و الطلاق هي جد متقاربة. فان الجنس و الجنس الآخر يقبل بعضهما البعض بنفس القوة التي يرفضان بها بعضهما البعض. ص.17
- بقيت العائلة الجزائرية كأنها خارجة من الوقت. ثابتة على بنياتها القديمة طيلة مدة الاحتلال. صارت ملجأ للتلاقي بين الاهل. تنزع كل البنيات الى مقاومة العدوان الخارجي. كما يمكن أن نموقع الهجرات الريفية او المدنية في الواجهة الاولى من حيث النتائج على العائلات. فالتخلي عن الانزواء على الذات. في مجموعة من الخيم او الدور الريفية. التي توافق بنيات الجماعة العائلية الموسعة و العائلة التقليدية. تواصل وظيفة اعادة انتاجها كنمط متميز. ص.21 و المواضيع الثقافية للعائلات التقليدية. ما تزال محل عناية فائقة: من ذلك العناية الفائقة التي يجب ان نوليها للمسنين من الآباء. و كذلك ضرورة التضامن العائلي. ص.22

الام العازبة في الوسط الطبي: ميلاد طفل في العزوبية، تعيشها صاحبها كأنها عدم احترام العائلة، و الاستهانة بمبادئه. ا و ترى ان لا مستقبل لها خارج اطار الزواج. بالرغم من هته التجربة. ص.30  
39/38/37 ص - دراسة احصائية لتعداد الامهات العازبات-

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
مستشفيات العاصمة	35	60	65	40	120	180	220	240
تيهت	/	/	/	/	02	12	15	14
مجموع الجزائر	/	250	750	1000	1100	1200	1.300	1.600

### \* العائلات الجزائرية:

جلالي ساري: يرى بأن التقليدي، قد نظم العلاقات الموجودة بين الوسط الطبيعي و الناس و الموارد و كذلك الناس فيما بينهم. كما يرى بأن الأسرة النووية تساعد على تقف وازدهار أعضاءها. فتؤكد دور المرأة و الاولاد. و وجود نوع من التساوي بين الأولاد. سواء كانوا ذكورا أو اناثا.

بينما "لوسي بريفوست"، المتخصصة في القانون الإسلامي المتعلق بالعائلة. وتدرس هذا الاختصاص في معهد الدراسات العربية و الإسلامية بروما. تقف موقف المناضلة المتحمسة لحقوق المرأة. وهي تحلل الفقه الإسلامي. و ترى فيه أنه متقدم على المجتمعات التي تطبقه. ذلك أن الله يصرح بأنه قد خلق الناس من نفس واحدة، ذكرهم و إناثهم. ثم تحاول أن تفرض على النصوص وجهة نظرها. أما إن كانت واضحة و مستعصية، فتصرح أنها نصوص قديمة. و لا تتوافق مع روح العصر، بالمفهوم الغربي. من مساواة بين الذكر و الأنثى و تحرر الأنثى من كل سلطة أبوية. و ترى في الكفالة إهانة للولد المكفول. الذي يبقى اسمه مغاير لمكفوله. أو بدون اسم. و تريد تغيير هذا الواقع "المؤلم"، بالتستر عن الحقيقة. و تزيف الواقع باعتماد التبني. فمقاربة "لوسي بريفوست" تعتمد على النوع: الذكر و الأنثى. و هي تناصر الأنثى. تحاول أن تميز بين الشريعة و الفقه. و ترى بأن الفقه انطلق من مسلمات أبوية ذكورية. ليقوم بتأويل الكتاب الذي ترى بأنه يتحدث عن النفس البشرية و هي نفس واحدة. و أن القرآن أكثر تقدما من الفقه المعتمد. و التشكيك في الفقه هذا تهدف من وراءه إلى إحداث فقه جديد. يحقق لها أهدافها ولو جزئيا. لأنها تعلم أن الشريعة تعتبر البعد الصلب في العقيدة. بينما الفقه البعد المرن. فتشككت في المرن حتى يمكن إخضاعه لأهدافها. ثم في الأخير ترفض حتى الصلب أي الشريعة. بقولها بأنها لم تعد تلاءم العصر. ذلك أنها وضعت في زمان غير الزمان الذي نعيش فيه. و تريد الكاتبة للمرأة الحرية المطلقة على ذاتها. تفعل فيها ما تريد على الشاكلة الأوروبية. برغم ثقافتها المحلية و دينها المغايرين للمرأة الغربية. وكذلك مغايرة للسيرورة التاريخية الغربية. و هي تريد أن تخضع البعد الديني للرؤية التي تناضل من أجلها. و تريد اسقاط رؤياها على واقع حياة الجزائريين.

المركز الوطني للأبحاث: أعطت الدراسة فكرة واضحة على أن المرأة الريفية: لها مستوى دراسي أفضل من مستوى الذكور. بحيث إن 3 نساء من 10 لهن مستوى ثانوي أو جامعي. بينما لا يبلغ هذا المستوى سور رجل واحد من 10 رجال. ساكن واحد من 10 مسؤول عن العائلة و غير متزوج. و أن ثلاثة سكان من عشر إما أنه مطلق أو أرمل. الأمر الذي يبين أن المؤسسة الزوجية حتى في المجال الريفي لم تعد قادرة على ادماج كل القادرين عليه. بالرغم من إنهم مسؤولي العائلات. لكنهم عزابا أو أرامل أو مطلقين. نسبة 1.3 من 10. و إن كانت البطالة تمس 5/1 الرجال فإنها تمس ¼ النساء. لكن النساء تصرح 1 من 10 بأنها تمارس تكوينا مهنيا. أي ترغب في الدخول إلى عالم النشاط. مقابل لا أحد من الرجال يتابع تكوينا مهنيا و هذا في المجال الريفي.

الدراسة الخامسة: ل"يمينة رحو"، ترى من خلال دراستها لظاهرة (الأم العازبة) كما تسميها. بأن كلا من العائلة، المجتمع و القوانين ما تزال ترفض إثبات الذات و بروز الفرد. لأنها ترفض وجود: "الأم العازبة". و تطالب الكاتبة المجموعة الوطنية بمرافقة الأم العازبة إلى التأسيس إلى إثبات الذات و بروز الفرد. فهي تريد التأسيس لإمرأة مستقلة و لكن غير مسؤولة. و لا تتحمل تبعات استقلالها. و تطالب المجموعة الوطنية من تحمل المسؤولية عنها. و كأنها تريد تعزيز التبعية للآخر و هي تدعو في نفس الوقت إلى استقلاله.

الدراسة السادسة: "نادية بن سونا"، تدرس البعد النفسي الاجتماعي للأم العازبة. و ترى بأن ظاهرة: "الأم العازبة"، تهدد أسس العائلة التقليدية. و هي بدون معنى في التراث الإسلامي و كذلك في المجتمع و القوانين. الضمان الوحيد لإندماج المرأة في المجتمع أن تكون أما. قبول الأمهات العازبات و أولادهن يؤدي إلى تعريض التراث العائلي إلى الزوال.

كما ترى الكاتبة، بأن المجتمع التقليدي وجد مخرجا لامتناسص الأمهات العازبات. بإيجاد نظرية: "الولد النائم" أو ما يسميه: "راقد بومرقود". و ترى بأن المؤسسات العائلية كانت منسجمة، مستقرة و متوازنة. وترى بأن قتل الأم العازبة صار نادر الوقوع. و صار البحث عن الصمت المطبق. وهي تعتبر مواجهة الأم العازبة بالرفض و العنف بأن المرأة الجزائرية لم تبلغ: "مكانة الشخص الحر". ولذلك فهي تقدم على قتل ولدها. خوفا من تضييع المكانة الاجتماعية.

## خلاصة الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

تبين لنا من الدراسات السابقة. أو المدخل المعرفي للتنظيم العائلي المقارن: في الأسر والعائلات الغربية و أسر العالم الثالث و الأسر الإسلامية والجزائرية. أن هناك تقاطعات في الاهتمام والإشكاليات المطروحة. بالرغم من تباين

الثقافات المرجعية. وذلك بالنظر إلى التداخلات و الانفتاح على الثقافات المغايرة. بل وهيمنة الثقافة الغربية على بقية الثقافات الأخرى. باعتبارها "النموذج الناجح". و قد تتبنا بعض الدراسات التي اهتمت بالبلدان الغربية. و أخرى اهتمت بالبلدان الإسلامية وحتى بلدان العالم الثالث. و دراسات أخرى اهتمت بالقضاء المغربي والجزائري على وجه الخصوص. ما يمكن أن نخلص إليه من الدراسات السابقة أو علم الاجتماع المقارن.

### أولاً: على مستوى الأسر الغربية:

(أ) روجي جارودي، في كتابه: **من أجل انبعاث المرأة**، يرى بأن الطفل تابع لأمه. و يرى اختلاف بين من يرى بوجود طبيعة أو مهية أو أنية للمرأة و من الداخل. و من يعترض عن هذا الرأي. و القول بأن الأمر ثقافي. و أن النساء هن آخر مستعمرة الرجل. و هن مطالبات برفع أشكال الاغتراب عنهن. و لهن الاختيار في أن يصبحن أمهات أم لا.

(ب) لويس روسل: يوضح سيرورة الأسرة الأوروبية. و مظاهر العزوف عن الدخول في هته المؤسسة. و احترام المعايير التي كانت مقدسة. الأجيال لم تعد تتابع. بل صارت تتعايش مع بعضها. البعد التكنولوجي و بالخصوص في مجال الصحة، سمح بالعناية بالفرد. و التغير أصبح ثقافيا في الأساس. و إن الظروف الاقتصادية و التكنولوجية تساعد على ذلك التغير. حدث تصور جديد للمؤسسة الأسرية. تم إلغاء القوة الأبوية. و تحررت الأسرة النووية. و صار الآباء يراهنون على نجاح الأبناء. و الوصول إلى قانون زواج أكثر مرونة.

(ج) - الدراسة الثالثة و هو تقرير فرنسي قيم المؤتمر العالمي للنساء. المنعقد بيكين من 4 إلى 9 سبتمبر 1995. و يخلص إلى ديمومة العلاقات الغير متساوية بين الجنسين في فرنسا. مع وجود ترقية نسوية. و رغبة في تحقيق الاستقلالية. و يخلص التقرير إلى أن الغرب عموما يعيش تراجعاً للنمط الأسري. من تأخر في سن الزواج و ارتفاع نسبة العزوبية. و تزايد عدد الغير المتزوجين. و رفع نسبة الطلاق. و رفع نسبة الأسر وحيدى الآباء. و النزعة إلى أقل طفل. و الدخول المكثف للنساء إلى سوق العمل المأجور.

(د) - دافيد كوبر: الأسرة هي أحد المجردات التي تعزز سلطة الطبقة المهيمنة. و تفرض التضحية على أفرادها. و هي تعيد إنتاجها و إنتاج كل المؤسسات الاجتماعية على غرارها من: المصنع إلى المدرسة إلى الكنيسة و الأحزاب السياسية و أجهزة الدولة و الجيش و المستشفيات. يوجد دائماً أمهات و آباء و إخوة و أخوات. الأسرة لا تسمح بالتشكيك فيها أو التساؤل عنها. و هي التي تولد "البارانويا" أي الكتابة، و فقدان التوازن النفسي، و الصورة المضمرة لوالدينا. و الأسرة تعطينا منعكسات شرطية نخضع لها. و تؤثر على شخصيتها. و هي تستعملنا و تستغلنا بإرادتنا. و يعتبر الأسرة إلغاء للذات و لذلك يجب إلغاؤها.

### ثانياً: على مستوى العائلات أو الأسر الإسلامية:

(أ) دجامشيلد و آخرون، في الكتاب: **"تحدي العادات"**. و قد أسهبت في الاعتماد على هته الدراسة. لأنها تتعرض الى جل البلدان الإسلامية. و حتى المسلمون في الدول الغربية. و تلقي الضوء على العائلات و الأسر الإسلامية في القارات الأربع. بل إن كل متدخل يحاول فرض وجهة رأيه الخاصة به. و يبدو أن النزعة اللائكية كانت هي السائدة. بالنظر إلى توجه الدولة المضيفة (تونس).

(ب) كلود ليوزو و آخرون، **"الرهانات الحضرية في الدول المغربية"**. يحاول الكتاب معرفة اهتمامات الدارسين بالمدينة. ما هي الاختصاصات التي تتناول المدينة بالدراسة. و ما هي الإشكاليات المطروحة في المدن. و يخلص

الى أن إشكالية المجال المكاني، هو مركز الإشكاليات المطروحة. ثم يبين أن الإشكاليات ذات البعد الاجتماعي تمثل (3/1) الاهتمامات. و أن الصراع بين المدينة الإسلامية و المدينة الغربية، أدى إلى تحطيم المدينة الإسلامية في الجزائر. و أن الفرد الذي كان منتسبا إلى الجماعة (الأنا الجمعي) صار فردا. و أن المدينة هي إقتلاع من الجذور بالنسبة لكل من غير موطنه الأصلي و هم الأغلبية.

ج) سعيد بوعمامة و آخرون، "الأسر المغربية في فرنسا". دراسة العائلات المغربية في نسق و فضاء غير نسقهم و فضائهم. أي دراستهم في مجال آخر. يحملون ثقافة مغربية و لكن يتواجدون في فرنسا. يدرس إشكالية التفاوض و التأقلم الثقافي للعائلات المغربية المقيمة في فرنسا، مع الثقافة المحلية. التي ترى بأن الثقافة ليست حقيقة متجانسة. و هي منتج تاريخي متغير. و يحمل تناقضات الأسرة. التي صارت بمثابة المقاوم الثقافي. و الفتاة، على وجه التحديد، هي التي صارت مركزا لتغيير "الروح الجماعية".

### ثالثا: على مستوى العائلات الجزائرية:

أ) كلودين شوليه، "الأرض الإخوة و المال". ترى بأن العائلة، تتمتع بقوة المقاومة و بقوة التكيف. تشكل وعي الذات الجماعية عند الأفراد و تعطي المعنى للأفراد فيشاركون في الحياة الإقتصادية و تعتبر العائلة "ذات اجتماعية". العائلات لها تضامن فيما بينها. لذلك لا تتمكن الدولة من التحكم فيها. يعتبر النمط العائلي قلب الشخصية الجماعية الثقافية للبلاد.

ب) جلال ساري، "التحولات الاجتماعية الاقتصادية و المجالية في الجزائر". يرى بأن العائلات الجزائرية كانت تعتمد على التوثيق. من المحافظة على الشجرة العائلية الى توثيق الأملاك و الإرث. و تكامل الملكية العائلية من أراضي فلاحية و ماشية و تجارة. كوحدة اقتصادية مستقلة.

ج) لوسي بروفوست، "نساء الجزائر". تنتقد قانون الأسرة الجزائري لسنة 1984. و تريد الانتصار للمرأة الجزائرية التي انتقص من حقها. و ترى أن فرنسا قد أبقّت على قانون الأحوال الشخصية المعتمد على المرجعية الإسلامية. و فاء بعهدتها الذي تعهدت به. أما الآن فعلى النساء تغيير هذا القانون.

د) المركز الوطني للأبحاث الوطنية، "بحث عن تطلعات سكان الريف". يبين البحث انتشار عدم الزواج حتى بين المسؤولين على العائلة. و لكنهم لم يتزوجوا رغم مكانتهم كمسؤولين على العائلة. ما يقارب امرأة من عشر هي مسؤولة على العائلة في غياب الذكور. النساء أكثر حضا من التعليم من الذكور في العالم الريفي.

هـ) يمينة رحو، "الأمهات العازبات". و هي تريد أن تؤسس لإمرأة مستقلة. و لكن في نفس الوقت غير مسؤولة. الآخرون هم الذين يجب أن يتحملوا المسؤولية عنها. و ذلك بالمطالبة بالحماية القانونية و الاجتماعية من طرف المجموعة الوطنية لها.

و) نادية بن سونة، "مساهمة في دراسة المواصفات النفسية الاجتماعية للأمهات العازبات في الجزائر". و ترى أن الاندماج الوحيد للمرأة في أن تكون أما. تشير إلى أن المجتمع التقليدي، قد حاول إيجاد حل للأمهات العازبات، باعتماد نظرية 'الولد النائم' راقد بومرقد'. التي اعتبرتها منقذة للأمهات العازبات. و ترى أن الأم العازبة في القانون الجزائري تبقى بدون معنى. أي لم يقنن لها. و ترى أن الرهان الحالي هو تغيير وضعية المرأة المسلمة، باتجاه المرأة الغربية.

وزارة الأسرة:

. للتسمية ذاتها دلالة التوجه. لم تنشأ وزارة للعائلة: لأن ذلك سوف يعزز النظام القديم. الذي يتمثل في وجود أسر متعددة متعايشة مع بعضها. و هذا لا يتم إلا من خلال تعزيز السلطة الأبوية و السلطة الذكورية. بينما المؤسسة الأسرية مع التوجه الأنثوي. تنحو ناحية تعزيز السلطة الأنثوية. و ليس مجرد إيجاد التساوي أو التوازن. فموازن القوة يبدو أنها تتفكك. و تكون لصالح "الأنثوية". وتعزيز الإتجاه النسواني. الإتجاه النسوي الذي يهدف إلى تكريس إستقلالية الأسرى عن العائلة. و منه العمل على القضاء على كيان "العائلة". و تجسيد: "الا عائلة". بتأسيس الأسرة المستقلة. ليس هذا فحسب، و إنما إقصاء سلطة الزوج/الذكر. و تعزيز سلطة المرأة و الأطفال.

. العمل على تعزيز مكانة المرأة و الطفل في الأسرة المستقلة عن العائلة. و جعل هته المؤسسة تقلت من السلطة الذكورية تدريجيا. هذا الأمر يتجلى من خلال التسمية التي تحملها الوزارة الوصية: "الوزارة المنتدبة للأسرة و حماية المرأة". فلم تكتف بالمؤسسة الأسرية، فحسب، و كما هي. بل أضافت إليها: "حماية المرأة". وليست "حماية الأسرة". مما يبين لنا التوجه: النسواني، للأسرة. و كأن الوزارة المنتدبة للأسرة أنشئت بغرض تغيير موازين القوة الموجودة داخل العائلة. ثم العمل على القضاء على العائلة. و/أو تشجيع هذا الإتجاه. و تأسيس الأسرة ذات النزعة النسوانية.

هذا عن المهام الخفية المخفية، التي أوكلت إلى الوزارة المنتدبة. و التي تحاول تحقيقها على أرض الواقع. بما يتماشى مع النزعة الدولية، لتحقيق النسونة. بما يخدم مصالح العولمة. في إنحاء كل ما تعلق بالفوارق الثقافية. و بالخصوص ما تعلق منها بالثقافة ذات البعد الإسلامي.

و هنا يمكن أن نتساءل عن المهام المعلن على تحقيقها. من طرف الوزارة المنتدبة. كما أوكلت إليها رسميا. من خلال: "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية و الشعبية".

وزارة الأسرة: تاريخ التأسيس، و مختلف الاهتمامات من خلال التغيرات الهيكلية. التي طرأت على الكتابة منذ نشأتها. من كتابة الدولة للتضامن و العائلة. إلى كتابة الدولة للأسرة و ترقية المرأة إلى كتابة الدولة للأسرة ملحقة بالوزارة الأولى. ثم بوزارة منتدبة لدى وزير الصحة. ثم وزارة التضامن. ثم بوزارة الصحة ثم بوزارة التضامن مرة أخرى. الدلالات المهام.

و ما تجدر الإشارة إليه، أن الوزارات المنتدبة للأسرة بمختلف التغيرات التي طرأت عليها: من إنتمائتها الهيكلية و تغيير لمسمياتها. إلا إنها إتسمت بثابت من الثوابت التي لم تتغير. و هو كون كل الوزارات المنتدبة للأسرة قد كانت على رأسها إناث كوزيرات. مما يوحي بأن "الأسرة" هي قضية الإناث، بعدما استبعد منها الذكور بشكل نهائي.

## الباب الأول: البحث النظري: في مسار الإجتماع العائلي الجزائري.

### الفصل الثالث: التغير عن طريق الصدمات: من الجماعي إلى الفردي.

#### تمهيد:

\* بعد التطرق بالدراسة لما أمكن جمعه من الدراسات السابقة أو ما سميته: "علم الإجتماع العائلي المقارن". والتي تعالج موضوع التجمع العائلي أو الأسري في فضاءات مختلفة، وحقب تاريخية مختلفة كذلك. والتي من خلالها

تبينت لنا أهم الإشكاليات المطروحة. سواء في البلدان الغربية أو بلدان العالم الثالث و كذلك البلدان الإسلامية. بما فيها البلدان المغربية و الجزائرية منها على وجه التحديد. و كان عبارة عن استنتاج لأهم الانشغالات و المساءلات المطروحة على الميدان. و محاولة الخروج من هته الدراسات المشتة بالنسق الفكري الذي تعتمد عليه و المنطلقات التي تتبناها. وكيف تصور الاجتماع العائلي في الحقل المكاني والزمني الذي تتم فيه الدراسة. و زدنا هذا التتبع بفقہ الاجتماع العائلي و/أو الأسري. في الفضاءات المدروسة بما فيها الفضاء الجزائري. بعد أن قارنا الاهتمامات المتنبأة من طرف الباحثين.

\* فإنني في هذا الباب الأول أتتبع مسار الاجتماع العائلي الجزائري. وذلك انطلاقا من البناء المعتمد في هته الدراسة و المشار إليه في الفصل الأول المخصص لمنهجية بناء الموضوع. و محاولة تبيان أهم التغيرات التي حدثت للمؤسسات العائلية عبر مسارها التاريخي. و الذي تبين أن هته المسارات العائلية مرتبطة بالسياق التاريخي الجزائري. ابتداء من الصدمة الاستعمارية مرورا بصدمة الاستقلال و إنتهاء بالصدمة المتعددة الأبعاد. فمن الثبات و الجمود النسبي في الفعل العائلي. من جراء الصدمة الإستعمارية. إلى استرجاع الفعل الداخلي. مع احداث آمال في الحراك العمودي و الترقية الاجتماعية للعائلات الجزائرية بعد صدمة الاستقلال. ثم الحد من هذا الطموح و الكبح منه نتيجة الصدمة المتعددة الأبعاد.

بالرغم من إن بعض العائلات على قلتها عدديا قد حققت نقلة نوعية مهمة في هته الفترة. بل و صارت من العائلات المقاوله في بعض الاختصاصات الغير معهودة: كالبناء و الخدمات و تجارة الجملة. و قد تميز هذا المسار في الحقب المدروسة أعلاه من التغير السريع و بالخصوص نتيجة صدمة الاستقلال. و عرف هذا المسار الانتقال من هيمنة الجماعي على الاجتماعي و على الفردي في الحقبة الأولى لينتقل تدريجيا إلى الفردي. دون المرور بالإجتماعي بالنظر إلى هشاشة المؤسسات الإجتماعية الموجودة في المنطقة سواء كانت سياسية، مهنية، ثقافية أو إجتماعية .

و يتجلى هذا المسار من خلال التنشئة الاجتماعية المعتمدة في كل فترة لأفراد العائلة اناثا كانوا أو ذكورا. و التي اتسمت بكونها تنشئة متواترة أبا عن جد. تعتمد السلطة المركزية في يد كبير العائلة. ثم سلطة الذكور على الإناث. ثم اعتماد التنشئة المتمايضة حسب الجنس: الإناث داخل الاصوار و الذكور العالم الخارجي. إلى تنشئة واعية تحاول اعتماد التمايز حسيب القدرات و الكفاءات و اختلفت الأدوار و صارت غير واضحة بين الذكور و الاناث. كما أن السلطة صارت رهانا تحاول كل الإناث اكتساحه.

كان أفراد العائلة يتقاسمون الغنى في العائلات الغنية. كما يتقاسمون الفقر في العائلات الفقيرة. فالتضامن كان اجباري يفرض التعاون بين أفراد العائلة الواحدة. و قد ينسحب هذا التعاون ليمس حتى الاقارب. كنقطة الزيت. بينما عرف في الحقبة الحالية تغييرا جوهريا للمعنى. بحيث صار الفرد الفقير يمكث في العائلة و إن كانت له أسرة حتى يستفيد من التعاون العائلي. لكن ما إن يوفر بعض الإمكانيات التي تسمح له بالإعتماد على الذات حتى يترك التجمع العائلي و يستقل بأسرته. فيحرم بذلك العائلة من موارد صار يجمعها. و يريد أن لا تبدد على كل أفراد العائلة. فيستقل بأسرته للتمتع بهته الموارد دون كل أفراد العائلة و إن كانت في أمس الحاجة إلى مساعدته و عونته.

\* المؤسسات العائلية كانت منعزلة عن كل المؤسسات الاجتماعية الاخرى. ماعدى المؤسسة القرابية بكل تفرعاتها بما فيها القبلية أو القبائل المجاورة. و في مثالنا تجمع (حميان) المكون من 14 قبيلة. بحيث إن المؤسسات العائلية

كانت تعتمد الإكتفاء الذاتي إن اقتصاديا:فتشغل منتوجاتها البشرية في تربية الماشية. أو اجتماعيا:فتزوج أفرادها من الأقارب.و لا تقبل على طلب الخدمة من المؤسسات الأخرى سواء كانت حضرية (المدينة)إلا لتبادل المنتجات أو المؤسسات التعليمية إلا حفظ ما تيسر من القرآن الكريم.ولا مؤسسة العدل،حيث إن النزاعات كانت تجد حلها عند كبار الجماعة.و مع صدمة الإستقلال،تفتحت المؤسسات العائلية على محيطها.و خرجت من عزلتها.و من اعتمادها على الاكتفاء الذاتي.و صارت تطلب خدمات من مؤسسة الدولة الوطنية، الدولة المسعفة. و تطلب خدمات من المدينة. وكذلك من المؤسسات التعليمية و القضائية و مؤسسة العمل. ومنه صارت في حاجة إلى نسج علاقات مع هته المؤسسات التي تستفيد من خدماتها. فلا تبقى مجرد مؤسسات مكرهة لها. تقوم بواجبات دون الاستفادة من الحقوق.و حاولت تبيان هته العلاقات المنسوجة بين المؤسسات العائلية و أهم المؤسسات الإجتماعية التي تدخل معها في تفاعل،تفاوض، صراع،تعاون و إقصاء حسب الحالات.معتمدا على الملاحظة بالمعايشة التي كانت من أهم ما اعتمدت عليه لتبيان نسج هته الشبكات العلائقية.

\* كما أنني تتبعت المسار التاريخي لأهم القوانين التي تنظم التجمع العائلي.الذي كان بمثابة الرهان الاجتماعي المستعصي في حقبة الاحتلال الفرنسي. والذي لم يتمكن المستعمر من تغييره كما فعل مع كل القوانين الأخرى. وذلك نتيجة تشبث الجزائريين بخصوصيتهم. و اعتباره قانونا ينظم العائلة من أخص الخصوصيات. فكان و أن اعتمد على القضاء الإسلامي المرتكز على الفقه المالكي كما شرحه مختصر "سيدي خليل".

و كان القانون المستعصي كذلك في فترة الاستقلال.ذلك أن كل القوانين التي حاولت أن تنظم الأحوال الشخصية أو تنظم الأسرة، لم تتمكن من الظهور إلا بعد مرور 22 عاما على إستقلال الجزائر.و الذي اعتمد القانون الذي كان ساري المفعول إبان الإحتلال الفرنسي.دون اجراء تعديلات جوهرية عليه.مما يبين أنه القانون الوحيد الذي صاحبه رهانات اكيدة للفاعلين الاجتماعيين بمختلف مشاربهم. من علمانيين و اسلاميين ،اشتراكيين و محافظين. و استمر هذا الصراع حتى بعد صدور القانون المشار إليه أنفا. والذي سمي بقانون الأسرة لعام 1984.ليتيم تغييره سنة 2005. واحتفظ بنفس الإسم:قانون الأسرة:02/05.الصادر في 2005/02/27.

يبدو أنه حاول مجارات الضغوط الدولية ومن يذهب مذهبهم في الداخل.وقد غير كل ما هو مرن في القانون السابق.كما أنه أبقى على الجانب الصلب من هذا القانون.و لو انه حاول ان يغيره في اتجاه المطالب الدولية.فأبقى على المواريث. لكنه حجر على الزوج من أن يعدد.كما أنه أعطى نفس حقوق الاختيار في الزواج و كذلك في الطلاق للذكر و الأنثى على حد سواء و بنفس القوة.

\* ثم إنني حاولت في نهاية هذا الباب من تبيان أهم التحديات و أهم الرهانات و أهم ما أنتج من معنى له علاقة بالتجمع العائلي.

**فالتحديات المفروضة على المؤسسات العائلية الموجودة بالمنطقة متعددة و متنوعة.تمس الجانب الإيكولوجي: بفعل التصحر الذي لا يسمح بنمو المال(الماشية) في ظروف مريحة.أي أن له علاقة كابحة للإقتصاد المحلي. وكذلك التحديات الإجتماعية و التي لها تأثير مباشر على التجمع العائلي المحلي:من الخروج من الحياة الجماعية دون التأسيس للفرد. ضياع المعالم القديمة من سلطة الذكور على الإناث. وبروز النزعة النسوانية المحلية.عدم القدرة على التحكم في ضبط الأولاد. وعدم قدرة المؤسسة العائلية على اعادة إنتاجها لذاتها بالسهولة المعتادة.و مغادرة**



الاسر القادرة على الاستقلال للمؤسسة العائلية. مع بقاء الأسر الهشة التي تصبح عالية على التجمع العائلي. يبقى الشغل و السكن من أكبر التحديات التي تعترض تكوين أسر جديدة.

**أما الرهانات:** التي يتم فيها التحاور و الإقناع أو التنازع و الصراع. تعتبر السلطة داخل المؤسسة العائلية أكبر رهان. تحاول كل الاطراف الحصول على المزيد من السلطة. بعدما كانت السلطة في يد كبير العائلة. و هو أمر محسوم لا يمكن التصارع عليه. فالدول المغاربية كلها عززت السلطة النسوانية. بمحاولة توفير التعليم و الشغل للنساء كما هو موفر للذكور. و أن كلا من التعليم و الشغل هو من أهم الرهانات التي تحاول كل عائلة الاستفادة منه لكل أفرادها ذكورا كانوا أو إناثا. و من المفارقات العجيبة أن التعليم و الشغل هو الذي:

- سمح للأفراد المتمكنين منه من الخروج عن التجمع العائلي. ومنه حرم هذا التجمع من الموارد البشرية الكفئة و القدرة على مساعدته.

- كما أن التعليم و الشغل مكنا من تقليص المسافة التي كانت موجودة بين الجنسين: الذكر و الانثى. وساعد على تعزيز النزعة النسوانية التي تبناها والد الفتاة.

- الإرث كان عامل وحدة العائلة. إذ إنه يبقى مجمعا في يد النجل. الذي يتسلم قيادة العائلة في غياب أو وفاة والده. أما الآن صار الإرث يوزع على أفراد العائلة. و منه تسهيل عملية تفرق التجمع العائلي.

الاقتصاد المحلي مرتبط بالعامل الطبيعي الايكولوجي. و كل عائلة تحاول الاستفادة مما تجود به الطبيعة قدر الإمكان. على حساب التجمعات العائلية الأخرى. و المستثمرات الفلاحية صارت واجهة للتغطية على استفادة بعض العائلات. و اقضاء أخرى من الاستفادة من المراعي التي كانت في الأصل مشاعة بين كل المرابين. حتى و ان قدموا من أماكن أخرى خارج عن التجمع القبلي (حميان).

**إنتاج المعنى:** التغيير الناتج عن صدمة الإستقلال. هز الكثير من الأوضاع التي كانت قائمة و موروثا أبا عن جد. أو ما يعتبر **سلطة الاموات على الاحياء**. و فتحت الأبواب أمام رهانات لم تكن موجودة من قبل: كالتنازع على السلطة. أو التنافس على الألقاب المدرسية أو امكان العمل التي تسمح بتجسيد الترقية الإجتماعية و التميز. و صارت جل العائلات أمام تحديات جسيمة عليها رفعها. سواء كانت ايكولوجية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية. و كل هته المخاضات أدت إلى تغيير المعنى الذي كان سائدا. و صار مزاحما من طرف تصورات جديدة. ناتجة عن تلك الرهانات و التحديات المشار إليها آنفا.

فتفرق تجمع العائلة الذي كان يضم تجمع الأعمام و أبناء الأعمام مع بعضهم. و الذين يوجدون تحت سلطة الاب. و هذا التفرق صاحبه التراجع عن الذكورية و تعزيز النزعة النسوانية. بعدما صار الآباء يناصرون بناتهم. و صارت الدولة المقاوله الموظفة استمرار للمؤسسة العائلية. إذ اصبحت تعرض فرص الشغل على المواطنين. كما أنها تمنح فرص التعليم و التكوين لهم.

لكن بعد الدخول في الأزمة المتعددة الأبعاد. تراجعت الخدمة المقدمة في ميدان الشغل. فارتفع معامل الاكراه على الأفراد. الذي لم يتمكنوا من إيجاد الحماية لا من طرف العائلة و لا من طرف الدولة. و لم تعد المعالم جد واضحة. ومنه اعتمد بعضهم الخروج عن طاعة المؤسسات العائلية و مؤسسة الدولة. بالدخول في الانحراف الاقتصادي و الاجتماعي.

و نتيجة هذا الاكراه تم صياغة معاني جديدة.من أجل مواجهة الإكراهات.التي نتجت أساسا من تغيير المعرفة و المعرفة العملية و المعرفة السلوكية.أي المعرفة في بعدها المادي و الرمزي و المعرفي.وهذا التغيير نتج بدوره عن تراجع مكانة السلطة العائلية من حيث انها كانت الكل في الكل. كانت تمثل حياة الفرد كلها. إذ يكتسب فيها المعارف التي يحتاج اليها في اعادة انتاج النسق العائلي المتكامل.بحيث يتعلم و يتوظف و يزوج و يطلق من طرف المؤسسة العائلية.ومنه تغيير انتاج المعنى الذي على الفرد أن يحمله لمواجهة الإكراهات المتجددة. فصار يتم إعطاء أهمية بالغة لمواصلة التعليم و التكوين للذكور و للإناث على حد سواء، توظيف الشبكة العلائقية قصد الظفر بمنصب العمل.تقوية مؤسسة "الكرم" التي اصبحت مهمة و لو داخل فضاء المدينة. المدينة التي تغلبت على "البدونة" التي تعرضت لها. بل و "مدنت" البدو في عقر خيامهم.

**السياق التاريخي:** يعتبر السياق التاريخي أرضية للتفاعل مع المؤسسات العائلية التي تؤثر فيه و تتأثر به. و السياق التاريخي متحرك و متغير. فكيف يكون الفعل الذي يصدر عن المؤسسات العائلية. بالنظر إلى الاضطرابات التي عرفها السياق التاريخي بالجزائر؟

**الفترة الأولى:** الاستعمار الذي ضغط و سيطر و تحكم في مسار العائلات. حرمها من "القاعدة المادية" التي كانت تستند إليها. و كذلك من القاعدة الرمزية التي كانت ترتكز عليها. من تعليم و لغة و كسر جل المؤسسات التي كانت تعتمد عليها: من القبيلة مرورا بالعائلة الى مؤسسة الوقف و الدولة الوطنية. عاشت العائلات تحت الهيمنة. بالرغم من تمسكها ببعض ما تبقى لها من موروث حضاري. الذي لم يتعرض إلى التحطيم. فتمسكت به كما هو. بالرغم من الفقر الذي إعتراها. بالنظر إلى أن جل العائلات لم تتأقلم مع المستجدات. و لم تتطور لتلبي الحاجيات المستحدثة. و من أولى الأولويات التي تمسكت بها جل العائلات..المحافظة على الذات وعدم الذوبان في الآخر ومحاولة البقاء و الاستدامة.

**الفترة الثانية:** بعد الاستقلال مباشرة. و بعد ذهاب المعمرين. حاولت العائلات الجزائرية ان تحتل وضعيتهم. فاستولت على الأراضي التي كانت بحوزتهم و سكنت في مساكنهم. و انتقلت من الأرياف في اتجاه المدن. و لم تمنع من ان تلبس لباسهم و تأكل مأكلمهم و تستعمل مركبهم. و تشتغل في مصانعهم و إدارتهم. بل و تنشئ مصانع أخرى و تزيد من ادارات أخرى.

**الفترة الثالثة:**الانتباه إلى البعد الثقافي. ومحاولة الرجوع الى الأصالة. والدخول في صراع بين الحداثة و الأصالة. و محاولة بروز الانتماء الحضاري.انطلاقا من المظاهر في الزي و اللباس.و حتى طرق التكتلات و الانتماءات.و الدخول في صراع مباشر بالنسبة لتحقيق المشاريع:المشروع الإسلامي،المشروع اللائكي و المشروع الإتي.

ما يميز السياق التاريخي الجزائري. هو مكانة "قانون الأحوال الشخصية الجزائرية". بحيث إن قانون الأحوال الشخصية الجزائري كان محل صراع كبير طيلة الفترة الاستعمارية. بحيث أن القانون الفرنسي كان مطبق في جميع شؤون الحياة و كل القطاعات. لم يستعصي الا قانون الاحوال الشخصية. الذي تمسك به جل الجزائريين. كان الاستثناء الأوحد الذي يركز على البعد الحضاري.و يبدو أن الصراع تواصل حتى بعد حصول الجزائر على استقلالها.بل إن الصراع قد احتدم أكثر.و كان مناسبة لاحتجاجات و مظاهرات تندد بقانون الأحوال الشخصية.الذي صار يعرف تحت اسم "قانون الأسرة".ومظاهرات مضادة تريد التشبث به كما تشبث به الجدود.

**الفترة الرابعة:** دخول في صراع مباشر و مكشوف. لكن على المستوى العالمي. فيما يخص صراع الحضارات. و محاولة اجتثاث كل ما ينتمي الى الحضارة الإسلامية. عن طريق الاعلام و الضغط على الدول التي تنتمي الى الفضاء الإسلامي. للتغيير من أنظمتها القانونية و التربوية. و تخليصها مما علق بها من بعد إسلامي إن وجد. جل الحضارات العالمية، تعتمد على منتوجها الذاتي. من قيم رمزية معنوية و مادية. و تقترب من الحضارات الأخرى و تطور من حضارتها. يبدو أن مؤسساتنا تستورد كل شيء جاهز. و كما هو دون إجراء هذا الجهد الذي يسمح بإجراء تقاطع بين المحلي و المستورد.

تستمد العائلة قوتها او ضعفها من قوة و ضعف المؤسسات التي اسندت لها مهام تولي شؤون العائلات. أو أن لهته المؤسسات امتداد طبيعي لهته المهام. فكلما كانت المؤسسات التربوية، الاقتصادية، الأمنية، القضائية، السياسية و الثقافية فعالة في أداء ادوارها ومهامها. كلما انعكس ذلك ايجابا على تطور العائلات و ازدهارها. و أن العائلات تقوم بتعزيز هته المؤسسات و تقويتها. وفقا لازدواجية التأثير و التأثر بين المؤسسات العائلية و المؤسسات المحيطة بها. فالى أي مدى يمكن للمؤسسات العائلية من ان تتجاوز الأزمات المؤسساتية الموجودة حاليا. بحيث إن الأزمة التي تعاني منها المؤسسات في المحيط. هي أزمات هيكلية. فالى أي حد أو مدى يمكن اعتبار الأزمة التي تمر بها جل العائلات. أنها أزمة مرحلية أو ظرفية. هل الغليان و عدم الاستقرار الذي تميز به المؤسسات الخارجية. تتمكن العائلات من تلطيفه و الحد من آثاره. التهافت على تقسيم الريع من طرف بعض العائلات. و إهمال الجهود الجماعي المتمثل في العمل. تقسيم ما يوجد. و عدم ايجاد ملا يوجد. و بعد التقسيم؟ الأزمة تفرض التساؤل عن مدى ولاء أفراد العائلات لهته المؤسسة العائلية (الأزمة المتواجدة في المؤسسات المحيطة تفرض البعد الداخلي.): تماسك، تضامن، تفرق، نزاع.

## **1. الثابت و المتغير في مسار المجتمع الجزائري:**

إشكالية الثابت و المتغير داخل المجتمع تثير بعض التوضيحات:  
أولاً: مسألة الثبات النسبي، الذي و إن كان ثابتاً، فهو في تغير. و كذلك التغير النسبي، الذي مهما تغير، يبقى على مخلفات الماضي. بالنظر إلى "مقاومة التغيير". و من ثم يصعب تصور مجتمعات تقليدية. تبقى محافظة على "تقليديتها" أو انعزالها. كما يصعب تصور مجتمعات تقليدية تتخلى بسهولة على ذاكرتها الخاصة بها. و تنوب بشكل كلي في الآخر. و إن كان هذا الآخر هو المهيمن و المسيطر عليها. ناهيك إن كانت تملك زمام المبادرة

بذاتها. و غالبا ما يحصل التغيير من الداخل. فيكون بمثابة التطور الطبيعي. و يحدث نتاج التحولات الداخلية إن على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي الثقافي و بالخصوص إنتاج المعنى الداخلي. و/أو يكون نتاج التأثيرات الخارجية التي تكون نتاج التفاعلات مع الخارج. سواء عن طريق الاقتصاد أو الإعلام على وجه التحديد. و التي غالبا ما تأخذ أشكالا محلية. و من صعوبة التمييز بين ما هو ثابت و ما هو متغير. و صعوبة التمييز بين ما هو إنتاج محلي صرف. و ما هو نتيجة التأثيرات الخارجية. و ما هو إنتاج مركب بين الصنفين المذكورين آنفا. أو ضغوطات سياسية مباشرة عن طريق الدول القوية أو غير مباشرة عن طريق المنظمات الغير حكومية والتي تؤثر مباشرة على السلطة الحاكمة و توجهها.

ثانيا: مسألة نزعة المسار على المستوى العالمي. بحيث انه قد صار حتميا، على كل دول العالم. أن تواكب 'الحدثة' و تفتح على محيطها الداخلي و الخارجي على مستوى العالم. و منه تندمج في هذا الكل العالمي إما عن طريق الضغوطات أو عن طريق رغبة هته الدول بالدخول في الحدثة. بما يفقد المحلي كل خصوصيته، تميزه، إنفراده. هذا الاندماج لا يمكن أن يتحقق إلا باعتماد الحدثة.

لكن معنى الحدثة هو الآخر. يختلف باختلاف الأزمنة. ذلك أن الحدثة هي الأخرى في تغير مستمر. و لا يمكن لها الثبات على شكل واحد و نهائي. دون أن يمسه تغيير في عملية إنتاج المعنى. الذي هو في تغير مستمر و غير منقطع. فما بالك بالمعقول. الذي وصل قمته من القرن السابع إلى القرن الثاني عشر. أو ما يعرف بإسلام التنوير. و لكن حينما ركز المسلمون على السلطة. و الاستفادة من السلطة ماديا و رمزيا. صار كل فرد يحلم في أن يكون "أميرا". تفتت الخلافة الإسلامية إلى دويلات لا تعد و لا تحصى. و هذا التفكك الداخلي ولد تناحرا داخليا و قابلية إلى الاستعمار.

و حينما تمكنت الدول الغربية من النهضة. على أنقاض "الإسلام التنويري". الذي ثمنت مكاسبه العقلية. و ألغت البعد الروحي للإسلام. و تأثيره على الأوروبي. و استثمرت البعد العقلاني. و واصلت في الاعتماد على المنهجية العلمية. التي مكنتها من الابتكارات الهامة. التي مكنتها من القوة و احتلال 'دار الإسلام' في استكمال هدف الإلغاء. حاول الاستعمار فرض هيمنته العسكرية الاقتصادية و الثقافية. فوجد مقاومة في هته الأبعاد العسكرية و الاقتصادية و الثقافية. و لما فشلت مقاومته العسكرية و الاقتصادية. ركز العالم الإسلامي عموما على المقاومة الثقافية. أي "الانغلاق على الفروقات الثقافية التي تميزه عن الآخر". من دين و عادات و تقاليد و لغة. و التمسك حتى بالنشاطات الاقتصادية المعهودة. و بالخصوص في العالم الريفي. و المتمثلة أساسا في الفلاحة و بعض المصنوعات التقليدية. و لو أنها كانت هشة و غير قوية أو منافسة للاقتصاد العصري إلا أنها كانت تمكن الساكن من تحقيق بعض الاكتفاء الذاتي و شهد البعد التعليمي و العلمي تراجعاً رهيباً. و ذلك بعد سياسة التجهيل و سياسة التفجير المعتمدة من المحتلين. و كرد فعل، تمسك السكان المحليون بدينهم و عاداتهم و تقاليدهم. و "عضوا عليها بالنواجز كما هي". و بالنظر إلى سياسة التجهيل. انتشرت الأمية و بدت ظاهرة التفجير المعرفي و العلمي. التي مست حتى المجال الفقهي التعبدية. مما اضطر العديد من التمسك ببعض 'القشور' من الدين و العادات و التقاليد. و غفلوا عن اللب و المقاصد. ناهيك عن مواصلة الإجهاد و التأقلم مع الأوضاع المعاشية متحددة. قطيعة أخرى مع الحضارة و العلم. و إن كانت هته القطيعة بدأت مع عصر الانحطاط (القرن الثالث عشر). إلا أنها وصلت أوجها في ظل الاحتلال الأجنبي. و "الجمود يؤدي إلى الجحود". فصار البون شاسعا بين المبادئ الدينية و الممارسة الدينية. أو

ما يسمى الإسلام العملي و بين الواقع المعاش من جهة أخرى. و انعكس التغير المعرفي على الاقتصاد الذي عرف التغير هو الآخر. و اجتماعا في نسق متكامل. صار النسق ينتج و يعيد إنتاج التخلف. كنا إذا في منطق الصراع ضد الهيمنة و الذوبان في الآخر. حتى على المستوى الاقتصادي. و إن كان الآخر أيضا يحمل فكر الهيمنة و الإقصاء. و منطلق الهيمنة يقتضي: أن يكون هناك مهيمن، له جميع الحقوق. و مهيمن عليه، لا حقوق له، و عليه كل الواجبات. و ذلك في إطار التمييز بين المنتمين إلى المدرسة الأولى. و المنتمون إلى المدرسة الثانية. فلم تعرض علينا، الحداثة و الدخول فيها. كما يدعي المستعمر (أنظر قانون فبراير 2005. الممجد للاستعمار. الصادر عن البرلمان (الفرنسي). بقدر ما كان يطلب منا. أن نكون مسخرين و خدام للآخر. و الدليل على عدم رفض الجزائريين 'الحداثة' و الاندماج فيها بدون تحفظ. هو دخولهم إلى المدن و الحواضر. التي كانت محل إقامة المستعمر. و سكنهم في 'العمارات' دون تحفظ. و إقبالهم على التعليم. بما في ذلك تعليم 'الإناث'. و إقبالهم على العمل 'المأجور'. بما في ذلك عمل 'الأنثى'. و استعمالهم للتكنولوجيا الحديثة. و حتى المتطورة منها (الحديد و الصلب و تمييع الغاز الطبيعي...).

### الصراع من أجل تثبيت الحداثة و/أو الأصالة: تعريفات: الثابت و المتغير/ الحداثة و الأصالة

أ) الثابت و المتغير: يرى أوجست كونت أن الظواهر الاجتماعية تنقسم إلى قسمين: ثابت و متحرك. أ. الثابت: تهدف إلى تحديد قوانين الظاهرة. و كذلك معرفة حالتها المنظمة. الثابت عبارة عن نظام اجتماعي. الثابت يدرس النسق و التنظيم الاجتماعي. تتم مقارنة الثابت عن طريق اعتماد النظرية الوظيفية. ب. المتحرك: تهدف إلى الكشف عن القوانين المتحركة. المرتبطة بالطابع المتطور للمجتمعات. المتحرك يعبر عن التطور الاجتماعي. المتحرك هو علم اجتماع التنمية. تتم مقارنة التحرك عن طريق اعتماد نظرية الحركة و التغيير. ب) الحداثة و الأصالة: الحداثة: يرى 'ماكس فيبر' أن الحداثة هي عقلانية و حركة. و الحركة موجهة نحو أهداف عقلانية. النموذج المعياري الغربي هو النموذج الذي لا يمكن أن نبتعد عليه. بل و يجب تطبيقه. و البرتستنتية: هي النموذج المثالي للعقلانية. نشوء الرأسمالية و المكتبية (البيروقراطية): جهل المتدخلين الاجتماعيين بأسمائهم و انتماءاتهم و شخصيتهم. و لكن التعرف عليهم من خلال مكانتهم. أما 'مصطفى شريف'، يرى ضرورة اعتماد الحداثة و الأصالة في آن واحد. و لكن يجب الموافقة على التعريف، الذي يحدده مصطفى شريف، لكل من الحداثة و الأصالة.

فالحداثة: هي ضرورة استقطاب نتائج الثورة السياسية، العلمية والتكنولوجية. و لكن علينا أن نحذر من انحرافاتنا. الأصالة: هي ضرورة توجيه التحولات التي تفرض نفسها في إطار منطق ثقافة خاصة. و لكن يجب أن نحذر من السكون.<sup>1</sup>

نلاحظ أن 'مصطفى شريف' يأخذ المفاهيم كما هي في دلالتها. و لكنه يستطرد بأداة لكن:

. التي تضيف إلى تعريف الحداثة. . حتى تكون مقبولة في ثقافتنا. بأن نحذر من انحرافاتنا.

. و التي تضيف إلى تعريف الأصالة. . حتى تكون ناجعة. الابتعاد عن السكون. أو عدم الفعل و الحركة

لكن مع الإقبال على هته الحداثة في كليتها. ركز البعض منا على: تجنب آثارها السلبية. و بالخصوص على:

<sup>1</sup> Mustapha Cherif Jean sur Jacques Berque , orient –occident éd. ANEP, Alger, 2004.

أ) العلاقات الاجتماعية: -علاقة الأبناء بالآباء، علاقة الذكر بالأنثى. الروابط الدموية أو القرابة. و التركيز على التعاون، التضامن و نبذ الفردية و الأنانية...

ب) عدم القبول بالبعد الهيمني أو السيطرة أو الإملاءات الخارجية.في بعدها السياسي،الاقتصادي و بالخصوص في بعدها الثقافي/الاجتماعي.و بالخصوص أمام نزعة البعض،في تبني الحداثة كما هي،كنسف كلي.تأخذها بإيجابياتها و نقائصها حلوها و مرها.و قبول حتى الهيمنة.و إن تعلق الأمر بالبعد التنظيمي للمجتمع.في علاقاته الداخلية(حقوق الإنسان،الديمقراطية،حقوق المرأة،حقوق الطفل...).و أخذ النماذج الغربية كما هي.على أساس أنها وصلت إلى درجة عالية من 'العقلانية' و النضج الفكري.

الأمر الذي أدى إلى بروز توجهات متعددة لدى الجزائريين.فيما يخص علاقتهم 'بالحداثة'.يمكن إيجاز الاتجاهات الموجودة في ثلاث:

أ . الفئة الداعية إلى الدخول في الحداثة.و القبول بها كما هي بمحاسنها و مساوئها.ذلك أن المحاسن هي الغالبة.و لا يجب أن نتردد أبدا في الخروج من 'التقليدية'.و دائرة إعادة إنتاج هذا التقليد.الذي يؤدي إلى إعادة إنتاج التخلف.و إن تعلق الأمر بالبعد الديني.الذي يجب أن نفضله عن الحياة الاقتصادية و السياسية على الخصوص.و منه الاتجاه اللائكي.الذي يهدف إلى فصل الدنيوي/الأرضي عن الديني/السمائي.ويرى بأنه يجب تحقيق الحداثة التي تسمح لنا بالتطور . التطور الذي هو بمثابة توسيع مجال الفكر العقلاني الراشد في مجتمعاتنا.

ب . الفئة الداعية إلى الأصالة و التميز عن الآخر . ذلك أن حضارتنا غير حضارة الآخر . لذا يجب أن نعود إلى المنابع الأصلية . و بالخصوص القرون الأولى للإسلام . و إعادة إتباعها و إحيائها . لأن الدين الإسلامي هو دين: **'حياة و دين الموت'** . لذلك لا يمكن أن نفضل بين الحياة الروحية و الحياة الدنيوية . و يجب أن نعود إلى 'الروحي' و يتم إحيائه . لأنه المحرك للحضارة . و الروحي هو الذي كان أساس 'الحراك الحضاري' . الذي حققه المسلمون . الإسلام لا يرفض العلم و لا التصنيع . ولكن له قواعد يجب الامتثال لها .

ج . الفئة الوسطية.و التي يمثلها الفعل الاجتماعي لغالبية الجزائريين.و التي تعيش الحداثة و تتأثر بها في حياتها اليومية. دون أن تنفصل عن بعدها الروحي. و من ثم تمزج بين البعدين. وقد تغلب أحدهما على الثاني. أو تحقق التوازن بينها. حسب الظروف المعاشية و متطلباتها. كقضية التعامل بالربا. التي هي مفروضة دينيا. و لكن يقبل عليها بعض الشباب. في تأسيس بعض الوحدات المصغرة. بينما يرفض قسم آخر الدخول في هته المعاملات. و إن طالت مدة تعطله عن العمل أو النشاط الاقتصادي. و كأن دخلا الآن في مرحلة الصراع. من أجل فرض قناعة من القناعات المشار إليها آنفا. فإن اكتست في مرحلة معينة. تنافسا على المشروع المراد ترسيخه. بالوسائل السلمية المتاحة: منابر المساجد بصفة أساسية استعملت من طرف 'الأصليون'. فقد استعمل 'اللائكيون' إغراءات التكنولوجيا و كذا دواليب السلطة. قناعات مغايرة لهذا الاتجاه. كما استعملت هته الفئة الوسائل السمعية البصرية و بالخصوص الجرائد. أما الفئة الثالثة و هي الفئة 'الصامتة'. فلم تكن تعبر عن رأيها. و إنما تجسد اتجاهها من خلال سلوكها اليومي الميداني. الفئة النخبوية أو التي كانت موجودة في السلطة. استعملت السلطة لصالحها. و عزلت نفسها. إذ أنها حاولت أن تتميز عن الآخرين. من خلال أنماط سكنها و مركبها و لباسها و حتى المجال الترابي الذي احتلته. و أقصت الآخرين منه. و صارت أكثر انغلاقا على ذاتها. و عزلت الطبقة المتوسطة من اللحاق بها. نهيك عن الفئات الفقيرة. و إن كانت متعلمة. ذلك أن الشرعية 'التعليمية' هي التي أوصلت العديد من الموجودين

بالسلطة. إلى احتلال مراكز السلطة. ذلك أن سوق الشهادات انتقل من الندرة إلى الوفرة. حتى بلغ درجة الكساد التي نعرفها حالياً. فصار حامل الشهادة من عدمه سيان. مصيرهما 'البطالة'. إن لم تحرك الرأسميل الأخرى: سواء كانت رأسمال مالي و/أو ثقافي و/أو اجتماعي.

بينما الفئة 'الأصولية' وجهت خطابها بالدرجة الأولى إلى الفئة 'الصامتة'. و استمالت منها العديد من الفئات. و بالخصوص المهمشة منها. التي صارت جزء منها. و بقيت فئات أخرى متعاطفة معها. النتيجة لهذا التنافس هو استمالة الفئة الصامتة لصالح المشروع الأصولي. الأمر الذي لم يرضي الفئة الحاكمة. الموجودة في السلطة. فعطلت النتيجة. و لم يرضى أصحاب النتيجة. بهذا التعطيل.

فانتقل الصراع من الصراع التنافسي 'السلمي'. إلى الصراع العنيف و المسلح. و تغيرت الوسائل: الأصوليون: استعملوا وسائل العنف المسلح. قصد تسلم السلطة. كما استعمل اللاتكيون الموجودون داخل السلطة أو خارجها. الوسائل الإعلامية المسموعة منها و المرئية و المكتوبة. إلى جانب استعمال العنف من طرف السلطة. ذلك أن الدولة بطبيعتها تحتكر العنف و وسائل العنف. و ذلك قصد مواجهة العنف و استئصاله. عرف التغيير في هته الفترة من سنة 1980 إلى الآن ثلاث مراحل:

1- الأول الصراع التنافسي السلمي. قصد تثبيت مشروع المجتمع و الدولة المراد تأسيسها.  
2- الثاني الصراع المسلح. و استعمال العنف بكافة أشكاله. و اعتماد 'المغالبة'. قصد إظهار مشروع مكان مشروع آخر. و اتخذ شكل القطبية أو الثنائية:حادثة/أصالة بين الفئتين لائكية/أصولية. بينما الفئة 'الصامتة'، بقيت في الوسط. و كانت بمثابة الحطب الذي يجب حرقه. بحيث كان عليه أن ينتمي إلى أحد القطبين أو يدفع ثمن موقفه 'الضبابي' الوسطي. أو مسك العصا من الوسط. و قد لامهم الطرفان عن عدم فعاليتهم. وبقائهم مترجحين على الأحداث. التي هم طرف فاعل فيها. و لكن لا يريدون إقحام أنفسهم مع أي طرف. و كأن الأمر لا يهمهم أو يعينهم. و لذلك اعتبر الأصوليين هته الفئة بالعدوة. ما دامت لا تساعدهم على تحقيق أهدافهم. كما أن الفئة الموجودة في السلطة. واصلت ضغطها على هته الفئة. حتى 'تحمل السلاح'. للدفاع عن نفسها و ممتلكاتها و أعراضها. و لم تعد تؤمن لهم الحماية الكافية. لأنها جعلت كل الإمكانيات المتاحة. لخدمة أمنها هي كفئة خاصة. كفئة تمثل السلطة فحمت نفسها. و أجبرت الآخرين على حمل السلاح لحماية أنفسهم. و إلا تركوا و شأنهم.

3- الثالث إنهاء الصراع: منطق 'المغالبة'، لم يفض إلى تغلب أي طرف من الأطراف المتناحرة بشكل باهر. لم يتم الاستئصال بكيفية جذرية. و لم يتم استلام السلطة من طرف الأصولية. و الخسائر صارت معتبرة بالنسبة للطرفين المتصارعين. لكنها كانت معتبرة بالنسبة للفئة 'الوسطية'. و تم التوجه إلى إنهاء الصراع على أساس تثبيت الاتجاه الحداثي على الاتجاه التقليدي. مع مراعاة مصالح الفئة 'التقليدية'. المجموعة 'الصامتة'، هي التي أضفت الشرعية على العقد المبرم. من طرف الطرفين المتناحرين. من خلال مباركتها لمسعى وضع حد للصراع القائم. و حل مشاكل الطرفين على أمل أن لا تتدهور وضعية الفئة الصامتة ذاتها.

و يمكن القول بأن الفعل الاجتماعي الميداني هو الذي فرض هذا الحل المتوصل إليه. دون أن نغفل على موازين القوى الخارجية. التي دعمت المشروع الإسلامي في المرحلة الأولى. و ضغطت على السلطة. و ذلك بعزلها عن العالم و مقاطعتها. أما في المرحلة الثانية، ووقفت إلى جانب السلطة. و ذلك في إطار مكافحة الإرهاب العالمي 'الإسلامي'. و غلبت بذلك المشروع الحداثي على المشروع الأصولي. أما على المستوى الداخلي فيمكن بأن كل

فئة متصارعة في تحقيق مشروعها قد استفذت كل الوسائل المشروعة وحتى غير المشروعة لتحقيق الهدف. و قد أشار "مرتون" إلى هته الحقيقة. بقوله: "حينما لا يتمكن الفرد من بلوغ أهدافه المشروعة بوسائل عادية. يتدخل وفق وسائل أخرى. تكون من قبيل الانحراف.

الصراع لم يفضي إلى تغيير قواعد اللعب بالنسبة للسلطة القائمة. التي واصلت مشروعها و هو الدخول في الحداثة. التي لم تعد بإتباع النظام الإسلامي. و لكن بإتباع النظام الرأسمالي. الذي قررت إتباعه في مدخل الثمانينات. و تحاول ترسيخه و لو بمساعدة الأغنياء على أن يزدادوا غنى. من حيث الدعم للاستثمارات أو حتى مساعدة بعض الشباب 'المنتمين إلى الفئة 'الصامتة'. في إطار منحهم الدعم و القرض المصغر. في إطار إنشاء المؤسسات ذات الرأس مال المعترف. بالنسبة للموجودين بالسلطة أولا. ثم القروض المصغرة للفئة الصامتة ثانيا. و ذلك كله بالاعتماد على الربح البترولي دائما.

**من المقاومة الديمغرافية. إلى مقاومة الديمغرافيا:** أو من المقاومة بالنمو السكاني. إلى مقاومة النمو السكاني. يبدو أننا نسير وفق منطق متناقض في مساراته. وفقا للسياق الذي نمر به. نعتمد شيئا. و يمكن أن نعتمد نقيضه في سياق آخر. و هذا ما حدث مع البعد الديمغرافي في الجزائر. بحيث إننا اعتمدنا المقاومة الديمغرافية في الحقبة الإستعمارية. وذلك بالبحث عن التكاثر و زيادة النسل. بينما في الحقبة التي استقلت فيها البلاد. وابتداء من السبعينيات من القرن الماضي، اعتمدنا توجهها مناقضا للتوجه السابق. بحيث إننا أدخلنا مفهوم: تنظيم الولادات. و ذلك قصد الحد من الزيادة النمو السكاني.

1 . المقاومة الديمغرافية: غياب العزوبية للذكر و بالخصوص للأنثى. إعادة الزواج التلقائي للأرامل. و حتى المترملات و المطلقات الصغيرة السن على وجه الخصوص. تعدد الزوجات. الخصوبة شرط أساسي في الزواج. و غالبا ما يعدد من كان عاقرا. و/أو من كانت زوجته عاقرا. وذلك طلبا للنسل و الإنجاب. اعتماد الزواج المبكر و بالخصوص لدى الإناث. اللاتي كن غالبا ما يزوجن قبل سن البلوغ. و الذكر ذاته لا يشذ عن هذا الإتجاه. كان الإنجاب من أهم مبررات الإقبال على الزواج. و منه إضفاء قيمة متزايدة على من أنجب أكبر قدر من الأولاد. و التعدد كان أحد الوسائل الموجودة لدى الميسورين للإكثار من النسل. الإكثار من النسل كان معيارا اجتماعيا جد قوى و مرغبا فيه بقوة كبيرة.

2 . مقاومة الديمغرافيا: مسار مخالف تماما للمسار الأول. تأخر متزايد في كل سن الزواج الأول بالنسبة للشباب. سواء كانوا ذكورا أو إناثا. تفاقم ظاهرة إقصاء بعض الإناث من سوق الزواج، بصفة نهائية. ناذرا ما تدمج المترملة و المطلقة، وإن كانت صغيرة في العمر، في سوق الزواج مرة أخرى. تعدد الزواج عرف تراجعاً محسوساً و متزايداً في كل سنة. حتى صار شبه منعدم مع حلول الثمانينيات من القرن الماضي. و الآن لا يمكن التفكير فيه نهائياً. حتى بالنسبة للقادر عليه. لأنه قد شدد عليه من الناحية المؤسساتية. من خلال "قانون الأسرة"، المعدل و المتمم. و الذي نشير إليه في الفصل الخامس. و صار المعدد بمثابة المحجور عليه. و قد تبين لنا أن التعدد كان ينحو إلى الزوال. و لم يكن في حاجة إلى استصدار القانون حتى يتراجع أكثر. ثم يزول. الآن، مع الثورة التكنولوجية الطبية. صار ممكن أن نحدد من هو العقيم: الزوج أو الزوجة. و لم يعد الرجل الذي لم يخلف. يقبل على التعدد حتى يعلم إن كان هو العقيم أو أن زوجته هي العقيم. فإن كان هو العقيم. حاول أن يحتفظ بزوجته. إن رغبت في البقاء معه. أما إن أبت، فيتزوج بأخرى ترضى به كعقيم. أما إن كانت هي العقيم. فغالبا ما يتم طلاقها و الزواج من



أخرى. لأن التعدد لم يعد مسموحا به لا اجتماعيا و لا قانونيا كذلك. حدث تغير معياري مهم جدا. بل مناقض لذلك المعيار الذي كان قائما. و ذلك فيما يخص مسألة الإنجاب. بحيث إن المتزوج يتأخر في الزواج. و إن تزوج فهو يرغب في التحكم في الخصوبة. و يستعمل لذلك موانع الحمل العصرية. التي صارت متوفرة لدى مصالحي الأمومة و الطفولة. في كل القرى التي قمنا بدراستها. و كل جيل جديد إلا ويحاول أن يقلل من الإنجاب. أكثر مما قلل الجيل الذي سبقه. لذلك نلاحظ تناقضا مستمرا في معدلات الإخصاب بالمنطقة، مع كل جيل جديد. و صار معيار الجيل الحالي أن لا يزيد فوق ثلاثة أولاد. و صار ينظر إلى الأولاد بأنهم "تكلفة". و ليست طاقة خلاقية للثروة. كما كان ذلك مع الأجيال الأولى. و نتيجة هذا التوجه الجديد صارت معروفة شيخوخة السكان في الجزائر المتزايدة. و ضعف إنشاء المؤسسات الأسرية الجديدة. و سهولة فك الرابطة الزوجية. و التي عززت كما رأينا بالترسانة القانونية الجديدة. التي صارت لا تكفي بإرادة الزوج في إحداث الطلاق. بل أضافت إليه إرادة الزوجة، هي الأخرى، في إحداث "الطلاق" بزوجها. أقول الطلاق. لا "التطليق" كما كان معروفا سابقا. بنفس الظروف التي بإمكان الزوج أن يحدث بها الطلاق.

**الانتقال من البداوة الى الحضرة البدوي:** يتميز البدوي عن غيره من نمط استهلاكه. فهو يتميز بالمعيشة البسيطة. بحيث إنه حتى الغني من البدوي. يعيش مثله مثل الفقير تماما. يستهلك نفس المأكولات و الملابس التي يستهلكها الفقير. مع بعض الفروق الطفيفة. تم انتقال بعض العائلات من المنطقة. من الحياة البدوية إلى الحياة الحضرية. كان نتيجة بعض العوامل. نذكر منها:

1- **التعليم:** سواء كان للذكور أو الإناث. التعليم الذي استقادت منه أجيال الاستقلال الأولى و الثانية و الثالثة و الحالية.

2- **الأجرة:** العمل المأجور هو الآخر هيمن على النشاط الاقتصادي بالمنطقة. بالرغم من انعدام النسيج الصناعي بصفة كلية. بجميع مجال الولاية (النعامة). فالعمل المأجور كان يحمل بعدا مأسويا. بالنسبة للعائلة قبل فترة الاستقلال. لأن الأجير: هو "الجرناط". الذي يشتغل باليوم. و بالتالي لا يقبل على هذا النوع من العمل. إلا الذي تفككت عائلته. و حتى قبيلته الى حد كبير. و صار من البؤس بما يدفعه الى "التجريط". أي يكون أجيرا يوميا. و ما يحمل ذلك من دلالة: من عدم الاستقرار في الشغل، الشغل الصعب و الغير مريح. أو "الزوفري". و ما يحمله من معنى الانفصال عن الأهل و العائلة. والعمل الغير دائم أو المستقر والأجرة الزهيدة. فبالرغم من أن "الزوفري" عمل فيه استقرار أكبر. لأنه يعمل بالشهر. و صار "شهارا". يحمل ايجابية أحسن من "الجرناط". إلا أنه لا يمكنه أن يعيش مع أهله و عائلته. فهو مجتث من أصله، و من ثم تأتي النظرة السلبية. المقترنة بهذا النوع من العمل. إذ كان سكان المنطقة الفقراء يفضلون العمل كرعاة عند الأغنياء من أن "يتزوفروا أو يتجرنطوا".

و مع الاستقلال تغيرت الرؤيا للعمل المأجور بصفة تدريجية. حتى صار العمل المأجور ذو قيمة معتبرة. و بالخصوص للذي له مكان عمل دائم. "فلان راه ببلاسته" أو ذو منصب عمل "فلان يضرب غير ستيلو" يستعمل القلم. أي أنه يعمل بالمكاتب أو فلان راه لا بأس: "أولاده كلهم ببلايسهم". (أماكن عمل). أو قارين. (متعلمين)... و الدخول الى المدينة. أي الهجرة من البدو الى المدينة. و بالخصوص مدينة "المشرية". التي كانت عمليات الهجرة إليها. بدأت بشكل كبير و تدريجي. بعد الحرب العالمية الثانية. وازدادت مع الحرب التحريرية. لترتفع بعد السنوات الأولى للاستقلال بشكل ملفت للانتباه. لكن أغلب سكان مدينة المشرية القدامى. غادروها إلى مقر الولاية (سعيدة). و

الولايات الغربية و بالخصوص: وهران, عين تمشنت, سيدي بلعباس و تلمسان. و هذا التغيير في المجال كان له أثر عميق على التنشئة الاجتماعية التي غيرت من التوجهات التقليدية المعتمدة على الموروث الثقافي المحلي إلى اعتماد تنشئة واعية تحاول من ورائها تحقيق التميز لأفرادها.

**في المدينة:** اكتسحت النساء الشارع. بعدما كن لا يخرجن من باب الدار. إلا لمرض أو زيارة عائلية أو حمام. فصار من حقهن الآن أن تقتنين ما تحتجن إليه بصفة شخصية. أو ما يحتاجه البيت المجال الذي كان مخصصا للذكور من الرجال أو الأولاد. نلاحظ الآن أن تعداد النساء يفوق تعداد الرجال يوم الأربعاء على وجه الخصوص و ذلك في مجال 'السوقة'.

**المتغير و الثابت في مسار الاجتماع العائلي المحلي:** حدثت تغيرات سريعة في القيم. و التي صارت تتسم بالفردانية و انفصال الأسرة عن العائلة و استقلاليتها التامة من الناحية المادية و السكنية. و منه استقلاليتها عن الضبط العائلي. مما يمكن للنزعة النسوانية: من تعزيز تراجع التعدد بشكل ملحوظ. و كذلك وجود الإقصاء من مؤسسة الزواج لبعض النساء بشكل نهائي.

كما يمكن القول بأن بعضا من المعاني المنتجة محليا، حافظت على ديمومتها، سواء تعززت أكثر أو نقصت قليلا أو بقيت محافظة على شدتها. بينما صيغت معاني جديدة. كانت نتاج التغيرات العنيفة التي حدثت بالمنطقة.

#### (ا) من الثوابت في مجال الاجتماع العائلي بالمنطقة:

. **الاستنكاف عن التعامل بالربا:** و لو أن بعضا من العائلات اضطرت إلى القروض بقصد الدخول في مشاريع. إلا أن إعدادها جد محدود. و تواجه بمقاومة من طرف الآخرين. إذ أنهم يتجرؤون على التشهير بالمتعامل بالربا. و يتجنبون إقامة علاقة عادية معه.

. **سوق الماشية:** و يخضع لمعاملات جد محكمة و مضبوطة. و لا يمكن الخروج عنها. و إلا فإن الذي لا يتقيد بها، فإنه يقصى من هذا المجال الحيوي. و السوق حقل لا يمكن الاستغناء عنه أو تحمل أن يهشم فيه الإنسان أو يقصى منه. و لذلك فإن سمعة الرجل و انضباطه، تعتبر رأسمال ثمين جدا لا يمكن الاستغناء عنهما.

. **شبكة علائقية ملزمة:** لا يمكن لأي عائلة أن تنزوي على نفسها و تعيش لذاتها. بل توجد في علاقة مفتوحة مع كل الأهل و الأقارب و الجيران. فلا بد من مشاركة الآخر أحزانه و أفراحه. و التعبير ماديا و معنويا على معاني التأزر و التعاون كلف ذلك ما كلف.

ما تزال المؤسسة العائلية هي المحددة لمكانة أفرادها، سواء كانوا ذكورا أو إناثا. و الشبكة العلائقية التي تبرمها، لها الأهمية البالغة، في عقد قران الزواج أو ايجاد فرص عمل أو حتى التزود برؤوس أموال. الشبكة العلائقية تمكنها من الدخول في مشاريع تجارية أو خدماتية على وجه الخصوص.

. **الكرم في المنطقة:** من الأمور التي يولونها الأهمية البالغة. يكيف المعمار لهذا الغرض و كذلك تجهيزات البيت. و كأنها لخدمة الضيف أكثر من خدمة أهل الدار.

. **الزواج في المنطقة:** هو مؤسسة بمعنى الكلمة. إذ إنه يمثل اقتران عائلة بعائلة أخرى عن طريق المصاهرة. فلا يمكن للرجل أن يتزوج من امرأة بمفرده و بمحض إرادته. مما يديم الوقت الجماعي على حساب الوقت الفردي. حتى تتدخل النزعة النسوانية لتعزز من الفردنة. قصد الإنفلات عن الصعب الذكوري.

#### (ب) من التغيرات التي حصلت في الاجتماع المحلي الجزائري:

. **التقييد بمرااسيم الزفاف:** هناك بعض الطقوس التي تتبعها النساء. و هي جد منمطة و لا ترضى عنها بديلا. و صار الرجل يتركون النساء تتصرفن في هذا الحقل. الذي صار حكرا عليهن من دون الرجال. فما على الرجل سوى إحضار الأموال. إما التدبير و التصرف فهو أمر نسائي. و يخضع الذكور لهذا 'القلاب الجاهز' المعد من النساء. و يتم انضباط كبير للأعراف و التقاليد المعمول بها. و ما على الرجل سوى أن يدخل في الصف.

. **فك الارتباط بالزوايا:** لم يعد الارتباط بالزوايا بكيفية بنوية. إذ إن المساعدات كانت شبه إجبارية على ميسورين الحال. و الكل يقدم خدمة للزوايا بقدر إمكانياته. و لم تعد توجد الهيئة التي كانت تقوم بجمع الأموال من العائلات سنويا. و اندثرت هته الرابطة بشكل كلي.

. **تغير اللباس:** اللباس كان ذو دلالة مهمة على مكانة الفرد الاجتماعية. أما الآن فالكل يرتدي نفس اللباس. و إن اختلف من حيث النوعية. ألا أنه لا يعبر بالضرورة عن المكانة المحتلة. و غير بمؤشرات أخرى: كنوع السيارة التي يمتلكها، أو نوع السكن و التجهيزات الموجودة به.

. **السلطة الوالدية:** السلطة الوالدية مرتبطة بالبعد الرمزي الدعاء لك أو عليك. و إن بقي البعد الرمزي متمكنا من الساكنة بالمنطقة. إلا أن سلطة الوالد تراجعت من الناحية العملية و الفعلية. حتى صارت النسوة تتجراً على الخروج عليها. أو على أقل تقدير مناقشتها. والدخول في تفاوض من أجل الحصول على جزء منها ثم المطالبة بالمزيد.

. **القيم:** المرأة كان مجالها هو داخل الأصوار. حتى إن اغتنام فرص تعليم الإناث عرف ترددا كبيرا: كان يسمح للفتاة بأن تتعلم حتى الشهادة الابتدائية ثم ارجاعها إلى البيت. ثم تدرج هذا السقف إلى الأهلية ثم إلى البكالوريا فتعود مرة أخرى و إن نجحت في شهادة البكالوريا إلى داخل الأصوار. ثم صارت العائلات تبعث بناتها حتى إلى الجامعات المنتشرة في الولايات الشمالية للبلاد.

ثم صارت تبحث عن عمل بعد تخرجها. و منه نلاحظ أنها أفلتت من الأصوار التي كانت بداخلها. لتحتل تدريجيا الفضاء الخارجي بعد تعليمها. إذ صارت تمارس عملا مأجورا إن تمكنت من الحصول على منصب عمل. ثم صارت ترتاد مجالات التسويق: السويقة ليوم الأربعاء و المتاجر. هذا الفضاء الخارجي الذي لم تكن أي امرأة تجراً على الذهاب له. صار أمر اعتيادي أن تحضر مستلزمات البيت بنفسها.

في النموذج التقليدي المحافظ، كان المعنى واضح للعيان في إطار تقسيم العمل الجنسي بين الزوج الذي يحتل الفضاء الخارجي و الزوجة التي تحتل المجال الداخلي (داخل الأسوار). فالمرأة تنجب و تقوم بالتنشئة للأولاد و تراعي شؤون البيت الداخلية و ما فيها: المحافظة و رعاية أهل الزوج و أقاربه و ضيوفه. أما الزوج فهو يتكفل بالنفقة. و تولي كل ما يحتاج إليه بيته و عائلته خارج الأسوار.

في النموذج العصري الحالي صارت الزوجة تحتل المجالين الداخلي و الخارجي. و لو أنها ما تزال المسؤولة الوحيدة عن الداخل. و إن صارت تبحث على إقصاء أهل الزوج من الرعاية. بمحاولة الانفصال عن العائلة و الاستقلالية في السكن، سواء كانت أجيبة أو غير أجيبة.

. **من الروابط الدموية إلى العلاقات الاجتماعية:** فالرابطة الدموية هي ربط و ارتباط. ما يشد الاشياء إلى بعضها. و هو ارتباط إلزامي في وجود علاقات مع كل الأقارب المنتمون إلى الدم.

و الدخول في علاقة اختيارية، تخضع للمصالح. يمكنها أن تجلب المنافع. و تخرج من العلاقة الإلزامية المكرهة.

التي لا تكون فيها سوى طرفا خاسرا. بالنظر إلى الواجبات المتزايدة و التي يصعب التوصل منها. و منه صارت جل العائلات تبحث عن إحداث التغييرات اللازمة. من أجل الدخول في علاقات اختيارية، تحكمها المصالح المتبادلة. و دخلت جل العائلات مجتمع الاتصالات الذي تحل فيه العلاقات و المصالح بدل الاعتماد فقط على الروابط والاكتماء بها. الروابط الدموية التي ما تزال ذات ثقل كبير. في مجال التعاملات بين العائلات و الأفراد.

. الانجاب: صارت العائلات تقلل من الإنجاب. فبعد أن كانت تتجب ما متوسطه ثمانية (08) أولاد مع الجيلين الأول و الثاني. صارت مع الجيل الثالث و الرابع، لا تنتج إلا ما معدله أربعة (04) أولاد. أي بتراجع يقدر بالنصف. و بعد أن كان الإنجاب طبيعي. تحول الى إنجاب مراقب حسب الرغبة و المصلحة المرجوة. المصلحة التي صارت تقتضي التقليل من الإنجاب. ذلك أن: "الولد ولد امراته. و البنات بنت زوجها." حسب تعبير أحد مخبرينا.

. التعدد: كان مع الجيلين الأولين، جد معتبر، و بالخصوص من طرف كبير العائلة. ذلك ان كبير العائلة سواء كان من عائلة غنية أو متوسطة الحال. فإنه يلجأ الى التعدد. و نادرا ما يشذ أحد كبار العائلة عن قاعدة التعدد. صار التعدد مع الجيلين الثاني و الثالث، مندثر تماما. و لم نجد أي واحد قد أقدم على التعدد. ذلك أن مفهوم: "كبير العائلة" في حد ذاته تراجع.

. العيش في زمن مزدوج:

أولا: العيش في زمن فرضه المنطق التكنولوجي الاقتصادي الثقافي الغربي المهيمن. و المتمثل بالخصوص في البعدين: اقتصاد السوق، الذي صار بمثابة الإله الجديد لكل البشرية. و حقوق الإنسان، التي صارت بمثابة إنجيل البشرية الجديد.

ثانيا: التمسك بالمبادئ الاسلامية الثابتة من حيث النصوص: القرآن و السنة. و المتغيرة من حيث الظروف المعيشة للمجتمعات الاسلامية.

هذا العيش في الزمن المزدوج: زمن غربي و زمن شرقي بما يفه الزمن المحلي. أدى إلى بروز اتجاهين مزدوجين كذلك.

(أ) - نزعة تريد أن ترجع الى الإسلام الأول و تطبيقاته. و ترفض التجديد و التأقلم مع الواقع كما هو. و ترى أن الواقع يجب أن يخضع للمبدأ.

(ب) - نزعة تنطلق من أحوال الناس و معاشهم و ظروفهم. و تحاول اعادة قراءة النصوص على هذا الضوء. بما يحقق انسجام النصوص مع الواقع. و إن أولت و فسرت تلك النصوص لصالح الواقع المعاش و في فائدته.

. تغير أصاب عالم المرأة: تغيرت الأولويات، التي كان على رأسها كل من الزواج و الإنجاب. و عوضت بأولويات بديلة. متمثلة في: التعليم و الحرفة و منصب العمل. و نتيجة ذلك غيرت من سلوكها. من: "الوديعة المطيعة" الى "فرض الرأي و البحث عن المزيد من السلطة داخل البيت الزوجية". و التغيير في السلوك نتجت عنه آثار مست عالم المرأة. كالعزوبية النهائية التي صارت أمرا واردا. كما أن الانفصال عن طريق الطلاق الذي صار في تزايد. أو ترملة المرأة الذي صار أمرا واردا. مع العلم أن إعادة الزواج بالنسبة للمطلقة و الأرملة صارت نادرة الحدوث. و منه صارت الإناث تصر على تحسين مستواهن العلمي و المهني. قصد تأمين حياتهن المستقبلية، في اطار ظاهرة تراجع التضامن العائلي. و بالخصوص لمن فقدت والديها.

. شخص عاش من عصر العبودية الى الآن:مخبرنا عايش عصر العبودية و عمره الآن(2008)،75 سنة.الأمر الذي يبين لنا سرعة التغيرات التي مر بها فرد واحد.و قد تطلب هذا الانتقال في بلدان أخرى عدة أجيال. فهذا الشخص عايش عهد العبودية و الاستعمار ثم الاستقلال في مرحلة الاشتراكية ثم الانتقال الى الرأسمالية.بل ويعيش الآن عالما و افتراضيا من خلال ما يشاهده و يعايشه في عالم الاتصالات الحديث.

. من الجماعي إلى الفردي:أو من العيش للآخر الى العيش للذات و الملذات.من العيش في دائرة القبيلة و في كنف العائلة الى العيش في الأسرة.ثم محاولة تحقيق الذات بالبحث عن التميز الشخصي،لا خدمة العائلة أو القبيلة.التغيير الحاصل في المنطقة إذا هو المسار المسجل في شخص واحد عايش عدة أجيال اتسم هذا التغيير من الإنتقال من الجماعي إلى الفردي، دون المرور من الإجتماعي.ثم من المقدس المحلي إلى المقدس الخارجي.و لو أن هذا التحول من الجماعي إلى الفردي.يعرف صعوبة و مدا و جزرا بين الجماعي و الفردي،العائلي و الأسري.فالفرد في المنطقة ما يزال مرتبطا أشد الارتبط بالجماعي و العائلي.بالرغم من أنه ينحو باتجاه تعزيز الأسري الفردي.و عنصر النسوة،يساهم مساهمة بالغة في التغيير نحو الاتجاه الفردي.بالعمل على انفصال الأسرة المكونة حديثا من طرف العائلة عن المؤسسة العائلية.و اتجاه الفردنة هذا،يتعزز و يحصل هذا التغيير بكيفية مؤلمة. و تعززت ظاهرة الطلاق التي تفاقمت حدتها.و كذلك بروز ظواهر الانحراف و الإجرام:من تنامي تناول المخدرات و السرقات،و بالخصوص في ضواحي مدينة المشربية.

\* البعد الحضاري الذي يجب أن تساهم فيه مؤسسات التنشئة.أو التي تقوم على التربية من العائلة، الأسرة،المدرسة،المؤسسة الإقتصادية،الشارع،المسجد،الإعلام.أو ما أشرت إليه في المداخلة رقم (09):أنه يجب تجنيد كل العالم من أجل تنشئة الفرد.هو أنه على هته المؤسسات أن تتظافر جهودها.و أن تكون لها اهدافا متقاطعة و متكاملة مع بعضها.و ليست أهدافا متناقضة متدايرة متعارضة متناثرة.كما هو عليه الحال في الوقت الراهن.لا بد من وجود قواسم مشتركة بين مؤسسات التنشئة،حتى يحصل الانسجام.لا التطابق المطلق.ذلك أن لكل مؤسسة شرعيتها و تخصصها،بل و ما يميزها عن المؤسسات الأخرى.فالتجانس المطبق قد يشل هو الآخر الحركة و الانتقال من حالة إلى أخرى.التأخر في الزواج أدى إلى إقصاء بعض النساء بصفة نهائية من سوق الزواج و التعدد لم يعد يسمح به اجتماعيا أو حتى قانونيا.

. من البعد الذكوري إلى البعد النسواني:تم الإنتقال من مجتمع رجالي ذكوري في الجيلين الأول و الثاني.صار مع الأجيال اللاحقة ينزع لأن يكون مجتمعا نسوانيا.و تعزيز النسوة في تزايد من سنة إلى أخرى(ترشح امرأتان للرأسيات)،له دلالة على النزعة النسوانية.و قد تحصلتا على أصوات من الجزائريين و الجزائريات.و الأمر متعلق بكل من السيدتين: شلبي و حنون التي ترشحت لفترتين انتخابيتين متتاليتين(اصرار على النسوة).

. من الإستقلالية إلى التبعية:إنتقلت جل العائلات،من الاستقلالية في تأمين العيش ببعده الاقتصادي:تأمين عمل أفراد العائلة في تربية الماشية أو التجارة.أو الاجتماعي:زواج داخلي،سكن خاص منتج من طرف أعضاء العائلة(الخيمة).إلى التبعية للمؤسسات الخارجية. فانسجمت بعض العائلات مع المؤسسات الجديدة:مؤسسة الشغل أو التعليم أو الدولة.بينما أقصيت عائلات أخرى.لعدم تمكنها من إتقان لغة أو ثقافة أو الاشتراطات التي تفرضها المؤسسات الأخرى من رصيد مادي أو رمزي.

. التضامن/التعاون: يبدو أن بعض الأفراد المنتمين إلى العائلة. و الذين لهم موارد متواضعة. يميلون إلى تعزيز التضامن مع عائلاتهم التي تعيش وضعية مزرية أكثر منهم. و ان اقتضى ذلك تعزيز هشاشة و فقر هته العناصر. بحيث إنها تتقاسم الشيء اليسير مع العائلة. مما يزيد في اضعافهم. فيبقى الكل حبيس هته الوضعية الهشة. بينما نلاحظ بعضا من العناصر التي لها إمكانيات محترمة. فإنها تهتم بأسرها بالدرجة الأولى. قصد تحقيق التمايز عن البنية العائلية التي ينتمون إليها. و لا يقبلون الإنتقاص من امكانياتهم مهما كانت وضعية عائلتهم متردية. خشية تبديد الموارد و تضيع المكانة المكتسبة.

و يمكن القول بأن آلية التضامن تسيير وفق هذا المنطق: لا يمكن للنجاح أن يوزع نجاحه على الفاشلين. فهو يخشى هته الوضعية التي كان ينتمي إليها. و يحاول أن يخفف على عائلته وطأة الفاقة و الحرمان. إذا لم تكن تعرض الوضعية التي اكتسبها إلى الخطر. و يفضل الإبقاء على آلية التضامن. لعله يستفيد منها لاحقا. بينما الذي لا تمكنه موارده من التميز، فيتعامل بها مع عائلته. حتى يضمن السند و التعاون العائلي معه.

نلاحظ إذا أن الترقية الفردية لأحد أعضاء العائلة. يعزز من اضعاف العائلات. بحيث إن الأفراد الذين حققوا نجاحا حقوقه لصالحهم كأفراد، ثم لصالح أسرهم. و حرمت العائلات من مواردها البشرية النشطة و الناجحة. و بالمقابل احتفظت بكل من لم يتمكن من تحقيق النجاح. أو كان فاشلا في احداث الترقية الفردية و الأسرية. و منه تعزيز أضعاف العائلات. و بالخصوص مع تفاقم الأزمات: الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي مرت بها الجزائر. كما نلاحظ أن بعض العائلات الميسورة، تعمل على مساعدة بعض العائلات الفقيرة من القرابة. كمنهم الزكوات و بعض المساعدات في بعض المناسبات الحرجة، التي تمر بها العائلات المحتاجة إلى مثل هذا الدعم. و ذلك كله من اجل تعزيز مكانتها الرمزية.

ما يمكن أن نخلص إليه: أن هناك تجاذب بين قطبين أو إزدواجية ثنائية، بين المحافظ و الحدائي. فالمحافظ يدعو إلى تصلب العلاقات و المعاملات. و هيمنة الجماعي على الفردي و العائلي على الأسري و الطاعة و خضوع الإناث للذكور و الصغار للكبار. أما الحدائي يحاول الإستقلال عن العائلة و الإعتماد على الذات. و يسمح للمرأة بالعمل المأجور. و لو بقي مرتبطا و لو عاطفيا مع النموذج العائلي.

من التصلب إلى المرونة، مرحلة التصلب اتسمت بتجميع السلطة في يد الجماعة و كبير العائلة. و الخضوع إلى القيم و ما هو متعارف عليه. صار ينظر إلى تعليم النساء و عملهن المأجور كضرورة فرضها العصر. و منه وجود بعض المرونة أو تفهم للذين يقدمون على ذلك. و إن لم يعتمد هو هذا النموذج. بخلاف الموقف المتصلب، الذي كان يتسم به سكان المنطقة مع الجيلين الأول و الثاني.

## 2. السير وفق الصدمات: من الصدمة الإستعمارية إلى الصدمة المتعددة الأبعاد:

1. الصدمة الإستعمارية: العائلات الجزائرية كانت في وضعيات متشابهة أو متجانسة و غير راقية. فالإحتجاج غير مسموح به في النظام الكولونيالي. ذلك أن الإحتجاج يأخذ شكل النزاع السياسي أو المسلح. حسب الظروف.

\* العيش خارج الزمن. فيما يخص العائلات و الأفراد الجزائريين في الفترة الإستعمارية. أو العيش خارج التاريخ. فإذا كانت الصدمة الكولونيالية. قد جمدت التطور الطبيعي للقبائل و العائلات. وفقا للآليات الداخلية التي كانت تتفاعل فيما بينها. وفقا لمسارها التاريخي الخاص بها. يبدو أن الإنتاج و إعادة الإنتاج للمجتمع المحلي، من خلال العائلات. لم يتم فيه التغيير. إلا بشكل بطيء جدا، في هاته الحقبة. ذلك راجع إلى عامل المحافظة على الفروقات الثقافية: اللغوية، العقدية التي تفصله على الآخر. و العمل على عدم التشبه بالغريب/الكافر. و استمرار آلية ديار الإسلام و ديار الكفر. بالرغم من أن الكافر كان في عقر الدار. و لو أنه على مستوى القبيلة. تعرضت إلى تفكك. ذلك أنها كانت بمثابة المؤسسة الفاعلة. التي وقفت في وجه الاحتلال الفرنسي. و قاومت بكل شراسة. خلافا للسلطة التي كانت قائمة. و التي كما نعلم، سارعت إلى إبرام اتفاقية الاستسلام. وبذلك تم زوال التمثيل الإداري

كدولة. و حلت الدولة الاستعمارية مكانها. وإن لم تعوضها. و كذلك الإستلاء على أراضي العرش. و بالطبع، حرمان العائلات المكونة للعرش من هاته الاستعادة. والتطور و الازدهار الذي يمكن أن تجلبه هاته الإمكانيات. التي حرمت و جردت منها العائلات.

اختلفت ردود الجزائريين اتجاه الصدمة الكولونيالية بحسب السياقات التاريخية المتعاقبة. و تباينت الطرحات/فمن الرفض الكلي الى التواجد الاستعماري و الذي كان كليا في المرحلة الاولى. و استمر بتعابير واضحة(مختلف المقاومات)و تعابير خافته(قطاع الطرق و الخارجون عن القانون).ثم الى الدخول في مرحلة الحوار.من خلال انشاء احزاب سياسية جزائرية. و حتى النزعة الاندماجية. التي مثلتها بعض التوجهات السياسية.

"المقاومة الرفضية حاولت التعرض الى سيرورات التهديم. و اعادة البناء التكونية الاجتماعية من خلال مختلف المقاومات...المقاومة حوار حاولت ان تضع في قالب نقدي.مسألة تحطيم البناء و اعادة بنائه للتكونية الاجتماعية الجزائرية.و ذلك ابتداء من الربع الثاني للقرن العشرين(أحزاب، نقابات،جمعيات ثقافية)<sup>1</sup>. ص.40

تم تفكك التنظيمات الاجتماعية:النسيج الاجتماعي و الروابط التي كانت قائمة و بذلك أحدث تأزم في نظام القيم: الانتقال من التضامن القرابي إلى فك هته العلاقة و القيمة التي كانت سائدة. دون التمكن من إنشاء الفرد. فقد تم إذا الاجتثاث دون إيجاد البناء. لو لا أن وجدت المؤسسة العائلية. التي أدت دورا تضامنيا مهما حسب ما تمتلك من وسائل و قدرات.و تحاول كل عائلة تأمين المستقبل الزاهر لكل أفرادها و مكوناتها البشرية.و لا يجب أن ننسى أو نغفل عن ماضي هته العائلات.ذلك أن بعض العائلات عرفت اجتثاثا شبه كلي من الوجود.و عائلات أخرى حرمت من جل مواردها التي كانت تمتلكها.و بأن التدمير قد وصل إلى استلاب وسائل العيش من الاستيلاء على الأرض.و كذلك المنتوجات الحيوية من مواشي و مدخرات.و ذلك عن طريق الحرب المباشرة و/أو عن طريق افتراض الضرائب الثقيلة.التي كان يشترط أن تسدد نقدا.فيضطر الفلاح إلى بيع منتوجه إلى السوق.ووضعه في فترة قصيرة.و هذا العرض الذي يجري في فترة زمنية قصيرة(جني المحصول) يؤثر على الأسعار.بحيث تنخفض الأسعار.و بالخصوص أن المضاربين لهم دراية كافية بأوضاع الفلاحين.اللذين يكونون مضطرين إلى بيع منتوجاتهم.فينتقل هؤلاء المضاربين عندهم و يشترون بأسعار جد مربحة للمضاربين.و يتم دفع الضرائب.و قد لا يتمكن من دفع تلك الضرائب.فيضطر إلى رهن الأرض ثم بيعها.و لذلك كان يشار إلى من يرهن أرضه بقولهم 'فلان بوتكها'.هذه الإشارة إلى الآليات الاقتصادية.إلى جانب وجود الآليات القانونية. بحيث انه تم الاستيلاء على الأراضي من خلال استصدار ترسانة من القوانين التي تهدف إلى إرساء الملكية الخاصة.و القضاء على أراضي العرش تسهيلات لتدخل المستوطنين.كل هته الآليات و غيرها من ضغوط مباشرة و تهديدات و طرد مباشر.أدت إلى تفكيك البنية الاجتماعية التي كانت قائمة.و التي كانت مرتكزة على منطق معين. و أمام هته الصدمة الكولونيالية، افتقدت تلك المعالم دون تعويضها بمعالم أخرى حتى معالم المحتل. لأنه أولا كان يهشم الآخرين و لا يسمح لهم بالاندماج. و ثانيا المقاومة الداخلية التي لم تكن تسمح للأشخاص الاندماج في هذا النظام. طبعا نشير إلى أن هناك بعض العائلات تعاونت مع هذا النظام. الذي أكسبها بعض المزايا مقارنة ببقية السكان المحليين.

<sup>1</sup> - Abdelkader Djeghloul, huit études sur l'Algérie, 206P. éd. ENAL, Alger,1996:pp6/7.



في الحقبة الاستعمارية:العائلات على المستوى التنظيمي كانت مهمشة في فضاءات واسعة.حاول المحتل تطهيرها من طرف التنظيم القيادي "القايد" الذي حل محل "شيخ القبيلة" و "كبار القوم".و هي جماعة تمثل العائلات الشبعاة. على مستوى القبيلة و التي تشترك في عملية إتخاذ القرارات المحلية. شيخ القبيلة/كبار القوم مثال عن بعض القرارات و المهام؟ مهام القايد:(جمع الضرائب و فض النزاعات ...)

كانت العائلات تعيش في شكل متعارض على المستوى المعاشي و الثقافي و اللغوي و الديني. أكثر من الوضع الإندماجي في النسق الكلي للمجتمع الكولونيالي. الذي كان مؤسسا عن الانقسام و الاختلاف و التفاضل بين المجتمعين. وكان ينتج هذا التواصل في التعارض و التطاحن أكثر مما ينتج الاندماج. و كان يطلب الاندماج في مكانة الخاضع المهيمن عليه. الذي عليه كل الواجبات و لا حقوق له. فئة مطالبة بالواجبات دون الاستفادة من الحقوق و فئة أخرى مطالبة بالواجبات و الاستفادة من حقوق أكثر من تأدية الواجبات؟

لإنقراض الجماعة،واجه الجزائريون الصدمة الاستعمارية.بالتمسك بما لديهم من عادات و تقاليد و معارف و ديانة كما هي.وهذا التمسك 'المرضي' بالموروث الثقافي كان ذا ايجابية.بحيث إنه سمح بالحفاظ على الخصوصية.و كان المقاوم الوحيد الذي استمر في المقاومة،في مقابل الانهزام العسكري والاقتصادي.و كان ذا سلبية،بحيث إن "التحجر" أوقف المجتمع ككل من الإنتاج الداخلي والتجديد للمعنى.بحيث إنه لم يعد يساير العصر.وصارت بعض الطقوس قد تجاوزتها الأحداث وبالية ولم تعد فعالة.بل فقد حتى من بعدها العملي.أو حتى السبب الذي من أجله وجدت.وذلك بالنظر إلى سياسة التجهيل والتفقير و الإخراج من الفعل الداخلي.و صار الجزائري في موقع رد الفعل.ذلك أن المحيط الذي كان يؤطر العائلات،تمثل في الدولة الإستعمارية.التي طوقت العائلات في مجالات و أمكنة محددة.لمراقبتها و الحد من فعاليتها.و لم تتح لها أي فرصة للتفتح و الإزدهار.

2 . صدمة الإستقلال:فإن الصدمة الثانية،التي عرفتها العائلات الجزائرية.هي صدمة الاستقلال.التي هي الأخرى،أدخلت تغيرات عميقة في العائلات الجزائرية.إما بكيفية سريعة و مفاجأة.كالعائلات التي غيرت من المجال.و انتقلت من الفضاء البدوي إلى المدن الكبرى في الجزائر.و بالخصوص وهران و سيدي بلعباس و عين تموشنت...و غيرت كذلك من نشاطات أعضائها.أو كان التغيير بكيفية مرحلية. للانتقال من البدو إلى مدينة المشرية.

و في كل الأحوال، فإن التغيرات التي حصلت. كانت جذرية بالنسبة لكل العائلات أو بعض أفرادها. و إن بقيت بعض العائلات محافظة على الوضعية السابقة.و التي ترى بأن:"الإستقلال"،لم يحدث أي تغيير بالنسبة لها.و مع ذلك أدخلت العديد من التغيرات. حتى على مستوى العمل المؤدى ذاته. و إدخال بعض الوسائل التي لم تكن موجودة آنفا. أو كان إستعمالها يقتصر على بعض العائلات "الشبعاة". كوسائل النقل، الشاحنات على وجه الخصوص، التي إنتشرت بشكل كبير. و لا تكاد تخلوا أي عائلة بدوية من هاته الوسيلة. التي عوضت الأنعام: من الإبل، البغال و الحمير إلى حد كبير. ذلك أن الإبل الآن بالمنطقة منعدمة تماما. الإبل التي كانت تستعمل للترحال أساسا.ثم إن التعليم،كان أحد العوامل الرئيسية.مهما كان المستوى المحصل عليه.بحيث أكسب معرفة. إمكانية التدريب أو التكوين.وكسب كذلك مكانة غير التي كانت مكتسبة.و سمح بتغيير مزدوج:لكل من المكان و المهنة المتوارثة أبناء عن آباء عن أجداد.

العائلة ليست ذلك الكيان المغلق على ذاته. مهما حاولت الانعزال فهي في اتصال مع محيطها المباشر. فلا يمكن لعائلة أو أسرة ان تعيش حالة فرح أو حالة فرح بمفردها. سواء تعلق الامر بنجاح احد افراد العائلة/ الاسرة في شهادات علمية:(الاهلية،باكاولريا،لسانس...)أو اقتناء منقولات ذات قيمة(سيارة.سكن...)أو احياء خطوبة، زواج. أو حتى وفاة شخص أو تعرضه لحادث طرقات أو طارئ: سجن و ما الى ذلك. دون ان يشارك الاقارب و الجيران. و دون أن يمر ذلك بدون علمهم. فلهم حق الاعلام و المشاركة. بل و حتى واجب التضامن و التأزر: فيفرحون لفرح العائلة/الأسرة و يحزنون لحزنها. و كل أو جل التغيرات التي تعيشها العائلة أو الاسرة تبلغها الى الآخرين. و ما يستدعي ذلك من تأثيرات و محاكاة للنماذج الناجحة. و اجتناب النماذج الفاشلة. و منه تحصيل الخبرة. و "العمل كما يعمل جارك أو تغيير باب دارك". و هذا اشارة التأثير المتبادل بين العائلات و الاسر. و ما لهذا التنظيم من تأثير على التنظيمات العائلية الاخرى. نحن نساهم من خلال بعض القنوات. التي صارت تتبنى النماذج الغربية و تدافع عليها. و بالخصوص الذين يتبنون النزعة النسوانية بدون تحفظ. الى فرض معنى الآخر علينا. و تكوين قنوات تعزز من الهيمنة المفروضة قهرا. و بواسطة هته 'الأقمار' الداخلية. و منه زعزعة البيانات التي هي في الاساس غير مستقرة. و منه عدم التمكن من فهم التغيرات الحاصلة في بنيتها الداخلية. لأنها لا تخضع فقط للسيرورة الداخلية. بقدر ما تخضع للتدخلات الخارجية. و التي تحدث عن طريق بعض الاطراف الداخلية. فنحسبها كذلك أي فعلا داخليا. مع أنها عين الهيمنة للمشروع الخارجي. و التحولات في الجزائر غالبا ما تكون وفقا لعلاقات القوة الظرفية التي تتأسس.

نحن نعلم أن حضارتنا مؤسسة على الاندماج. ضمن اطار معلوم و معروف و مرجعية واضحة المعالم. و ان تجاذبتها المصالح الدنيوية واعتمدنا التأويل. وفقه الواقع هو الذي يسمح لنا بإنتاج الفقه ذو البعد الديني. و لا يمكن أن ندخل الاسلام بدون مفتاح. و المفتاح هو الكلمة التي نشهد بها أنه: "لا إله الا الله و أن محمدا رسول الله". أي الدخول في هذا الاعتقاد. الذي من خلاله نؤمن بالله و نتبع محمدا رسول الله. و الاتباع يعني العمل. اذا التصديق ثم العمل و الا دخلنا في زمرة 'المنافقين'. و العمل تحركه العقيدة و المصالح. و لذلك ظهر الاسلام الشعبي. الذي يكيف الاعتقاد حسب المصالح. لكن دون الخروج على الاعتقاد.

و لا يمكن أن نفهم 'العائلة' الا من خلال فهم انتاج 'المعنى'. أي الفكرة التي تكون بمثابة القاطرة التي تحرك العربة.(الفكرة التي تحرك العائلة).و اذا ما اندمجنا في هذا الاعتقاد.فلا بد أن نعتمد ضوابط.و نلتزم و نكون منضبطين و نسير وفقا لمعالمها.و أساس هته المعالم هي فكرة 'الواجب و الالتزامات'. التي يجب على المسلم اتجاه ربه و اتجاه عائلته و اتجاه بقية المسلمين و اتجاه الآخرين و اتجاه نفسه.و فكرة الواجب و الالتزام بها. تناقض الفكرة التي أسسها فلاسفة الأنوار في القرن الثامن عشر.و التي تعتمد على الحقوق و الوعي الفردي.و حقوق الانتقاد و حقوق الاعتماد على العقل وحده.و حقوق الانسان و المواطن و سلطة الشعب و الديمقراطية.و منه دعوة العلمانية و الانسلاخ من كل التزام.فكل الحقوق هي للفرد يفعل ما يشاء(نظريا).لأن للغرب تاريخه و ضوابطه الجماعية التي تحكمه.و ان اعتمد على الحرية الفردية.بينما الفكرة التي ننطلق منها ان لكل ذي حق حقه.وجود حقوق الله و حقوق الناس و حقوق النفس على الفرد.تدعو كلها الى التوازن:"لا افراط و لا تفریط".

فإذا كانت فكرة الواجب و الالتزام هي التي تؤسس الى المعنى المعتمد نظريا. فإنه لا يجب ان نغفل عن ظروف تشكيلها عمليا. أي مراعاة الظروف القائمة. سواء الداخلية و الخاصة بكل عائلة. أو بالنظر الى الارث التاريخي

الذي تحمله ببعديه المادي و الرمزي. او بالنظر الى الاهتمامات الآنية و بالنظر الى الاكراهات التي يفرضها المجال الذي تعيش فيه. و اذا كانت فكرة 'الواجب و التزام' قوية. و لا يمكن بأي حال من الاحوال التملص منها. تحت طائل أي مبرر من المبررات. و ذلك حينما كانت العائلات تعيش في وسط مغلق. باتصال مع القبيلة التي قد لا تتجاوزها. و أنها مكتفية بذاتها في اطار الاكتفاء الذاتي. و في هذا الاطار فإنها في حاجة الى كل مكوناتها البشرية. بل و تطمح دوما في المزيد من الموارد البشرية التي تنتمي الى العائلة. بتزوج مبكر لكل ذكورها و اناثها بل. و اعتماد التعدد بالنسبة "للخيم الكبيرة". و الشيء الملاحظ ان رئيس العائلة هو الوحيد الذي يعدد. أما ابناء المتزوجين و الذين يعيشون معه. فلم أجد أي حالة تعدد بينهم. و كأن المعدد يجب أن يكون المسؤول الاول. و ان اراد ان يعدد فعليه بالانفصال عن العائلة.

فهناك انضباط كبير و التزام بتضافر الجهود. حتى تتمكن العائلة من تحقيق الاكتفاء الذاتي. و الاعتماد على النفس في كل الاحوال. وعليها أن تواجه كل المصاعب. وتحلها بذاتها من المعاش الى التعليم ووصولاً الى تحقيق أمنها.

**صدمة الإستقلال:** و قد لاحظنا من خلال الاستجابات التي قمنا بها. ان الانضباط كان جد عال. و الاحساس بالواجب جد مرتفع مع الجيلين الاولين اتجاه الوالدين و الاقارب. و أن سلطة الرجال كانت قوية جدا و قاهرة. و رب الخيمة يبقى هو الأمر النهائي. و لا أحد يجرء على المناقشة. فما بالك بالرفض او العصيان و التتكر؟  
إنضباط أفراد العائلة كان نتيجة شرعيتين:

أ) شرعية سلطة كبير العائلة. ب) الشرعية الدينية. الشرعيتان التان ينتج عنهما الانضباط العائلي.  
أما حينما دخلت العائلة في علاقة مع المؤسسات الاخرى: الاقتصادية، السياسية، التعليمية، التربوية و التعامل مع عائلات متصاهرة مع العائلة. و هذا التداخل مع المؤسسات الاخرى. أدى الى اعتماد الحوار و الرفض و التأقلم و التكيف مع العائلات الاخرى. و منه نقص الضبط و السلطة التي كان يتمتع بها رب 'الخيمة' أو 'الدار'. اذ تولى على كثير من المهام و الوظائف الى فائدة المؤسسات الاخرى. لم يعد يكتفي بعلمه و معرفته العلمية في اطار تحقيق الاكتفاء الذاتي. فهناك 'متخصصون' في بعض المجالات: كالتربية و التعليم. فيضع ابناءه في هته المؤسسة. و لم يعد هو المقاول او المشغل الوحيد: فهناك مؤسسات أخرى انظم اليها ابناءه وبناته. و منه تراجع سلطة الكلية و الشاملة. و تراجع معها الاحساس بضرورة الالتزام و الاحساس بالواجب اتجاه الآخرين بما فيهم العائلة و الامل و عموم الآخرين و في العمل و في الزواج . فكل فرد صار يجهد نفسه على تحقيق اهدافه الخاصة به. انطلاقاً من ضرورة النجاح في الدراسة و ضرورة النجاح في تنشئة الابناء... أي تحقيق مشروع فردي لا جماعي. و صارت افكار الحقوق الفردية تتعزز. و صرنا أمام فردانية. حتى لا نقول انانية. و ان كانت ما تزال و لحد الآن مستترة. و تحاول الالتزام ببعض الضوابط و تقوم ببعض الواجبات. الا ان النزعة الحالية هي نزعة فردانية واضحة مع الجيلين الثالث و الرابع. مقارنة بالجيل الاول و الثاني. ففكرة الواجب و الالتزام به. كان مدعماً من شرعية القوة التي كان يمتلكها مسؤول العائلة. و التي كان يجبر افراد العائلة ذكورا و اناثاً للانصياع الى اوامره و نواهيها. و كل من لا يلتزم فسوف يعاقب مادياً بالطرد من العائلة. و"التبريء منه". فهو براء منه. بل و أكثر من ذلك و أخطر منه العقوبة الرمزية. و هي سخطه "دعوة الشر". و هي عقوبة تجعل كل من علم بها. يرفض التعامل معه: "فلان عليه دعوة الشر من والديه". فلا يجب ان تقربوه لأنه ليس فيه خير. لو كان فيه أدنى خير لنفع والديه، عائلته، أقاربه. فكيف له أن ينفع الآخرين؟

و بالنظر الى فقدان السلطة العائلية. التي كان يمارسها مسؤول 'الخيمة' أو 'الدار'. بالانضباط الكلي و السمع و الطاعة الغير منتقصتين. و التان لا تخضعان للمساومة أو الى الحوار و المناقشة. بدأت تظهر لنا بعض مؤشرات ضياع هته المرجعيات. التي كانت السبب في وجود الانضباط و الامتثال. و لم تعد فقط تلك الأسر المفككة هي وحدها المسؤولة عن مظاهر الانحراف. كما يذهب اليه' مصطفى بوتفتوش: 'ينشئ المنحرفين بنسب كبيرة في الاسر المفككة. اما لوفاة او الطلاق أو المرض المزمن لأحد الوالدين. و منه فإن الالتحام يكون ضعيفا أو هشاً. و منه يندمج المراهق في جماعات. و يجد تمثلاته التي فقدها. فيكون العنف هو الشكل الجديد لاثبات الذات'.<sup>1</sup>

بل مست مظاهر الانحراف. حتى تلك العائلات المتجمعة و المتعاونة. و قد تجد بعض افرادها مندمجا مع بعض الجماعات المنحرفة. و بالخصوص ظاهرة تعاطي المخدرات. التي هي في استمرار متزايد. و الشرعية الثانية التي كانت تعزز من هته السلطة الضابطة. هي الشرعية الدينية التي كانت صارمة و منضبطة. باتباعها مذهبا واحدا. بل و الرجوع في كل القضايا الى مفتي المدينة. و هو مفتي وحيد. و لا يمكن أن يفتي بالشيء و نقيضه. بخلاف ما هو شائع الآن. كثرة المفتين الذين يعتمدون على مرجعيات متعددة. و منه تعدد الآراء و اختلافها. و منه نقص الانضباط المذهبي. الذي كان يلتزم به الجميع. و صار الالتزام بأحد الآراء امر فردي و شخصي. و يعود الى القنوات التي يصل اليها كل فرد. و منه تراجع الانضباط الديني. و أمام تراجع الانضباط العائلي و الانضباط الديني. يتساءل البعض عن اسباب 'استقالة العائلة'. "عدم تحملها لمسؤوليتها". و "عدم تحمل المؤسسة المسجدية لمسؤولياتها". فتراجع هته الشرعيات: العائلية و الدينية اضعف من الالتزام و الانضباط و الاحساس بالواجب اتجاه الآخرين. و استبدل بواجب واحد هو الواجب نحو الذات فقط. ذلك ان الدين في بعده المقدس. و الذي يعتمد على مرجعية واحدة. هو الذي جعله بمثابة المرجعية الصلبة. و التي لا يمكن لأي شخص التوصل منها. و بالخصوص إذا ما علمنا أن هذا البعد الديني كان معززا من طرف بعد آخر. لا يمكن نكران مساهمته الفعالة في الانضباط الجماعي. وهو بعد العادات و التقاليد. التي لم تكن لتتعارض مع الدين. و لو أن لها تطبيقات خاصة بها. و هي تطبيقات متجذرة و متمكنة من الانية المحلية. فليونة المرجعيتين الدينية و العاداتية. و تراجعهما عن التصلب. سمح بسلوكات تبحث عن المزيد من الليونة لهاذين البعدين. و منه التشتت الذي صار يميز سلوكات الافراد. و المؤسسة العائلية هي ذاتها صارت أكثر المؤسسات تقهها و ليونة مع أفرادها. و تتعاطف معهم مهما كانت تصرفاتهم. بقيت سلطة ردية واحدة. و هي سلطة النظام العمومي التابعة للدولة. و التي تتدخل من خلال القوانين. و ما يهتمها بالدرجة الاولى هو حماية النظام العام. فما لم يرتكب الشخص جريمة أو جنحة يعاقب عليها القانون. فهو حر. لكن هذا الجهاز بعيد عن حياة الفرد. و هو جهاز غير فعال. بحيث لا يعاقب من المخالفين الا اذا حرك الطرف المتضرر الدعوة. و لا يمكن ايقاع العقوبة عليه الا بعد توفر البيئة. و ان كان وسيلة ضبط. الا أنها غير ناجعة مثل الوسيطتين المذكورتين آنفا: سلطة مسؤول العائلة و سلطة الواعز الديني. لكن كيف يمكن أن نفسر هذا التحول السريع. الذي حدث مع جيل واحد. و هو الجيل الذي أتى بعد الصدمة الاستقلالية. التي أرى انها صدمة اخرى. كانت بمثابة المحرك للتحول بالشكل

<sup>1</sup> - M.BOUTEFNOUCHET , *Société et modernité* , ibid ,p. 165

السريع الذي نعرفه الآن. حتى في البعد المؤسس (العائلة، الدين، المعاش). و الذي له بنية متجذرة في عمق التاريخ. كما هو الحال بالنسبة للعلاقات العائلية او العلاقة الى الدين. على غرار الصدمة الكولونيالية التي اوقفت مسارا داخليا و ان كان بطيء الحركة. الا انه يتسم بنوع من التجانس في المرجعيات و المنطق الداخلي. و ان كان مختلفا الا انه لم يكن متباينا او متعارضا في كثير من الأحيان. و يمكن اعتبار الصدمة الاستقلالية مصدرا هاما لكل التغييرات التي حدثت في الجزائر و في جل الميادين. و على كل المستويات , بما فيها هته المستويات 'الجامعة أو الصلبة'. كالبنية العائلية او الدينية. و بالخصوص انطلاقا من الشعار الذي حملته الجزائريون يوم الاستقلال: (أدينا 'أخذنا' الحرية). نحن أحرار. و ما عزز هذا الاتجاه "الدولة المسعفة". التي اعتمدت النظام الاشتراكي. و كانت بمثابة امتداد عمل القبيلة. قبل أن تحطم من الاستعمار الفرنسي. أو حتى عمل العائلة. لمن له عائلة و لمن لا عائلة له: توفير التعليم، الشغل، السكن، دعم المواد الغذائية الأساسية... الى درجة سن قوانين تتدخل في تنظيم العائلة او الاسرة. و الدخول في تنظيم هذا العالم الخاص. و الذي يتميز بالتستر و الكتمان. حاول في تشريعه الاول:(1984). أن يحافظ على الامر الواقع كما كان. دون العمد الى زعزعة هذا التنظيم بشكل ملفت للانتباه. و ترك امر التغيير لأصحاب الامر. أي الأطراف الفاعلة و المتفاعلة داخل التنظيم العائلي.

أما التشريع الثاني(2005). حاول أن يحدث التغيير. أو أن يعزز التغيير الحاصل. و الذي ينزع نحو 'النسوانية'. و جعل ارادة المرأة مثل ارادة الرجل تماما. في مجال البناء(الزواج). و الهدم(الطلاق). و بالخصوص اذا كانت ذات دخل أو من عائلة غنية: 'تطلق' زوجها مقابل صداق المثل. و أن يضمن الرجل لطليقته 'السكن'. و ما أدراك ما السكن في الجزائر. و اذا بلغ بالجزائري ان يصل الى معدل سن 33 سنة بدون زواج. فإن ذلك راجع بالاساس الى مسألة السكن العويصة بالدرجة الاولى. ثم الشغل و حجر على الرجل من أن يعدد. وذلك استجابة الى تلبية النزعة النسوانية. كما هو موضّح في تحليل محتوى التعديلات القانونية.

نلمس ارادة تغيير اسس الثقافة المحلية التي تكون فيها المرأة خاضعة للرجل. قوضت هته الاسس بأثبات ارادة المرأة ان في الزواج او الطلاق او الحضانة. لكن ما نلاحظه هو أن هته الارادة التغييرية. لا تستجيب لمتطلبات داخلية. و لا تعتمد على القيم الخاصة بالمجتمع. و التي على اساسها يتحول أو يقوم بالتحويل. و انما هي استجابة لاملاءات خارجية. و منه تتضح لنا وضعية 'التابع'. الذي لا يمكنه أن يفكر في ذاته انطلاقا من ذاته. بقدر ما يفكر بذاته من خلال نوات الآخرين.. و هو الاغتراب بعينه.. و يتضح لنا جليا اقتحام القوانين الأجنبية مجال القانون الاسلامي. و الذي نعرف جيدا مبادئ التسامح الاسلامي. فهو أي الاسلام يتسامح في الديانات: لا اكراه في الدين. يستطيع الذمي ان يعيش في بلد الاسلام بدون أي اشكال. و هو معتق لديانته و يتكلم لسانه و منتميا الى عرقه و سلالته. لكن يشدد على مبدأ العفة. داخل المجتمع المسلم. 'فالمسلمة المعاصرة تظهر في الفضاء الخارجي بالحجاب بدونه (الحجاب) تخنفي و لا يمكن أن تخرج.<sup>1</sup>

صدمة الإستقلال فرضت الإنفتاح على العالم الخارجي، بالنسبة للمحلي. و ذلك عن طريق:

<sup>1</sup> - Reda BENKIRANE, *L'islam de France entre deux universalismes*, in *le Monde*/12/12/2003.P.04

1) الهجرة الداخلية: من الجنوب في اتجاه الشمال. و إلى المدن الكبرى، على وجه الخصوص. بعدما كانت الهجرة من الهضاب في اتجاه الصحراء. و بالخصوص منطقة "قرارة". أين كان يتم تقايض المنتجات المحلية: من منتوجات الماشية: صوف، سمن/دهان، كليلة (لبن مجفف). مع منتجات قرارة من فواكه: تمر و رمان و خضر .

الفارق في الهجرة. أن الهجرة في اتجاه الجنوب كانت بغرض التجارة. و لو أنها كانت تأخذ عدة شهور. بالنظر إلى وسائل النقل. إلا أنها كانت دورية. بينما الهجرة إلى الشمال. أنها كانت قصد مزاولة التعليم، أو العمل، وما ميزها عن سابقتها أنها هجرة إستراتيجية. إذ غالبا ما يتم التوطن في الشمال. و إذا كان الرجوع إلى المنطقة معتبر بعد حصول أحدهم على التقاعد. فإن هذا الرجوع مع الجيل الثالث صار نادرا ما يحدث.

2) التعليم العالي: بالجامعات و المعاهد المتخصصة على وجه التحديد. التي سمحت بتثقل جماعة معتبرة من الطلبة. من المجال المحلي إلى المدن الجامعية. على وجه الخصوص: وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، بل إن هناك بعض العناصر التي تمكنت من الحصول على منح للدراسة في الخارج. الأمر الذي يعتبر إنفتاحا كبيرا. لم يكن ليحصل لو لا الصدمة الإستراتيجية. مع العلم أن ولاية النعامة. لا تحتوي على جامعة أو معاهد متخصصة.

3) الإنفتاح كانت له مستوياته و مبرراته:

أ) يرجع هذا الإنفتاح على مستوى الأنساب. بحيث أنه تقلص الزواج الداخلي. من الشكل المتعارف عليه محليا بالزواج: "بإبنة العم أو الخال". و تعديها إلى ما سواها. سواء من العائلات المحلية أو حتى البعيدة. و ذلك بحجة: "تبعك حتى ما نخسركش". و ذلك عن طريق "الطلاق". الذي يمكن أن يحدث. و يفسد العلاقة القرابية.

ب) مغادرة المجال المكاني، الذي نشأت فيه العائلة. و الذي يرتبط بثقافة المجتمع المحلي. و منه ضياع تلك المراقبة اللسقة. على كل أعضاء العائلات: ذكورا و إناثا (فلان(ة) عمل كذا و كذا...). و الإنتقال إلى وسط مفتوح و مجهول. بحيث لا تعرف فيه أحد و لا يعرفك أحد. و منه "أعمل واش بغيت. شكون رايح يعرفك". كالأكل في الطريق أو في المطعم مع زوجتك و ما إليها ...

\* إذا كانت الحركات العمالية: الطلابية، النسوية و السياسية واضحة و بارزة للعيان. يمكن تقصيدها و تتبع تطوراتها بشيء من اليسر. بالنظر إلى درجة التنظيم الذي تصل إليه. و الأهداف التي تضعها لنفسها. و كذا عدد منخرطيهها. و كذلك يمكن جرد أهم الحركات التي قامت بها. و النتائج المحققة. و التكلفة المدفوعة من طرف هاته التنظيمات. فان الحركة العائلية: خفية، غير جلية، و غير معلنة. ليست لها وثائق تضع و تدون عليها: أهدافها، آمالها و طموحاتها. و لذلك لا يمكن قياس الفارق بين الطموحات، المحققات أو المنجزات. إلا إذا تقرينا من كل عائلة. و تتبعنا مسارها التاريخي الخاص بها. و بتفسير النشاط المهني لبعض العائلات. أو بعض أفراد العائلات. و الذي كان يركز أساسا على تربية المواشي. أو تعاطي بعض النشاطات التجارية. حيث كانت العائلة تمثل الإطار الذي يوفر الشغل بالأساس.

إن إنبعاث أشكال من العلاقات الإجتماعية الجديدة. المنبثقة من الظروف الجديدة. التي فرضها الوضع الجديد. المتمثل في إستقلال البلاد. و توفير فرص العمل في الصناعة، الخدمات و التعليم. كل ذلك سبب في تراجع الأطر القديمة للتنظيم العائلي. ليسمح بأشكال تنظيمية تختلف من عائلة إلى أخرى. و المجال صار أكثر تفتحا على احتمالات متعددة: تحقيق قفزة نوعية، تحقيق تقدم محسوس، البقاء في نفس الوضع، تحقيق تفهقر، (العيرج محمد و لد مبارك).

إن أهم وضعية جديدة إنجرت عنها تغيرات محسوسة. هو التغير في الوضعية التعليمية. التي تسير من الأمية المطبقة. إلى مزاولة التعليم في مختلف أطواره: من الابتدائي إلى العالي، مروراً بالتعليم التقني و المهني. كل هاته الأطوار تعتبر المحرك الأساسي لحصول تغيرات في الوضعيات التي كانت قائمة. ثم يلي ذلك التغيرات التي حدثت على مستوى الإقتصادية من صناعية، خدماتية و زراعية. و الخروج من التبعية المطلقة للمركز (فرنسا) من خلال بعض النشاطات المكملة و التي تخدم الإقتصاد الفرنسي أساساً إلى محاولة خلق نشاط ذاتي في الميادين الصناعية ، الخدماتية و الزراعية بعيداً عن الهيمنة المباشرة. و التبعية المباشرة. و لو أن التبعية الهيكلية لإقتصادنا الجديدة التي إتسمت بالنشاط في المرحلة الأولى من الإستقلال التي دامت عشرين و نصف أي ربع قرن، مكنت الأفراد و بعدهم المؤسسات الطبيعية "العائلة" من تجسيد بل و غرس طموح الأفراد و العائلات في تحسين وضعياتهم المعاشية عن طريق العمل. / بدخول الإقتصاد الوطني في أزمة. فإن ذلك قد زاد من أسباب الإحباط. ذلك أن كل من كان مسطفاً في الطابور و ينتظر دوره في الترقية الإجتماعية بالنظر إلى وضعيته التعليمية الجديدة و حتى من كان يعمل رأى بأن الإمتيازات التي حضي بها من سبقه لم تعد ممكنة بالنسبة له. مناصب عالية، إمتيازات في السكن، النقل و ما إلى ذلك من الإمتيازات الأخرى. و كل هاته الأوضاع الجديدة من عدم التمكن من الدخول في سوق العمل إلى نقص في الإمتيازات التي كانت متوقعة، إنعكس سلباً على رفاة العائلات و طموحها في تحقيق ما كانت تصبو إلى تحقيقه عن طريق الإستثمار في مجال التعليم على وجه الخصوص بالنسبة لأولادها.

فاذا كان النمط الإقتصادي الجديد الذي إعتد من طرف الجزائر في ربع القرن الأول من إستقلالها قد أحدث تغيرات معتبرة على النسق الإجتماعي إذ أنه حرر المبادرات الشخصية و أعطى آمالاً للأفراد و العائلات بل و أثر على البنية الهيكلية للعائلات. بعدما كان النسق الإقتصادي شبه مشلول بالنسبة للعائلات الجزائرية التي كانت مهمشة عن هذا النسق. في الفترة الاستعمارية ، و كان النسق الإقتصادي الجديد أعطى حياة جديدة للأفراد و العائلات ، و أعاد صياغة الوظائف و مكانة الأفراد داخل التنظيمات العائلية ، و أعاد للعائلات و الأفراد العيش داخل التاريخ. بعدما أن كانوا قد عاشوا خارج الزمن في الفترة الاستعمارية. و كان عجلة الزمن قد توقفت بهم في فترة معينة. و قامت بتجميدهم و تثبيتهم في هاته الفترة بكل ما تحمله من معارف، إنتاج، إتصال و وسائل إتصال. فإدخال العائلات بمكوناتها البشرية و المادية في التاريخ عن طريق إدماجها في النسق الإقتصادي الجديد الذي يحرك من طرف التصنيع يعتبر من أهم رهان حرك تلك العائلات الإجتماعية التي كانت سائدة قبل هاته الفترة. و أوجد علاقات إجتماعية جديدة الأمر الذي إنعكس على البعد الثقافي الذي كان سائداً و كذلك طرق التنشئة الإجتماعية الجديدة ، و تصدع تلك القوالب الجاهزة التي كانت قائمة و دامت عبر أجيال متلاحقة.

لذلك فإن الصدمة "الإستقلالية"، من نتائجها أنها أدخلت العائلات الجزائرية في التاريخ مرة أخرى. و لكن هذا الدخول إلى التاريخ مرة ثانية. كان متفاوتاً من عائلة إلى أخرى. فالإنطلاقة كانت شبه متجانسة. من النواحي المعاشية و النشاط الممارس مروراً بنوعية المسكن: "خيمة" و أن إختلف حجمها من خيمة كبيرة إلى متوسطة و صغيرة. و التي تميز حتى من خلال اللفظ "العشة". إلا أن التفاوت كان أقل في الجوانب الثقافية: من اللباس إلى طرق الزواج و تسوية الخلافات إلى المعتقدات و الإهتمامات المشتركة. إلا أن الوضعيات الحالية صار الأصل فيها هو "التمايز" و التباين من النواحي المعيشية، السلوكية و كذلك النشاطات المعتمدة. و بالتالي الإهتمامات

المتباينة و المسارات المختلفة. الأمر الذي يعيد ترتيب الخرائط العائلية من حيث التواجد، النشاطات، المعاش، المكانة و ضبط العلاقات بين العائلات انطلاقا من إعتبرات جديدة و وضعيات جديدة مخالفة تماما لما حصل في الماضي القريب. ذلك أن التفاعل القائم يحاول إدراك ما حدث في ثلاث أجيال أو أربع على أبعد حدود و ما يمكن أن تستوعبه الذاكرة الحية لبعض المعمرين أو كبار السن. و تبين لنا المسار العائلي الذي يسير و يتحرك من التجانس نحو التمايز و التباين.

يبدو جليا أن هناك "ثورة" انقلاب رأس على عقب فيما يخص الآليات المعتمدة في الفعل الإجتماعي: حيث أن الجماعة و العائلة على وجه الخصوص كانت تحدد إلى درجة كبيرة تصرفات أعضائها و هي مسؤولة عن هاته التصرفات أمام الآخرين ، الفرد لم تكن له الشخصية القانونية داخل التجمعات القبلية فهو لا يوجد إلا من خلال عائلته و شبكته القربانية. إلى مرحلة جديدة أين الفرد صار بإمكانه الإختيار. و لو كان هذا الإختيار ضمن حدود قد تزدق أو تتسع حسب العائلات. و الإختيار هذا يمس طرق حياته و طرق تفكيره. و أنه صار مسؤولا كفرد في الحدود المعينة كذلك، عن إختياراته. و يقبل بأن يحاسب عليها. أو يقيم وفقها إيجابا أو سلبا.

العيش ضمن القبيلة في المنطقة إن كان هو القاعدة قبل دخول الاستعمار، و بالرغم من تحطيم هته المؤسسة من طرف الإحتلال الفرنسي إلا أن العيش كان ممكنا للعديد من العائلات ضمن إمتدادها الطبيعي و هو القبيلة.

أما حاليا فإن العيش في القبيلة صار منعذما في المنطقة. بالنسبة للعائلات التي دخلت إلى المدن، و حتى تلك التي بقيت في البدو. فإن التجمع القبلي لم يعد قائما. و إن تواجد في المكان بعض الأقارب، فإن ذلك الإلتحام العضوي لم يبقى قائما. بل إن المدينة سمحت حتى بتمفصل العائلة الواحدة إلى وحدات أسرية مستقلة. الأمر الذي كان يحدث في النمط القديم بوجود الخيمة الكبيرة و لكنها محاطة "بعش" خيام صغيرة الحجم تحيط في نفس المجال المكاني بالخيمة الكبيرة أين يقيم "الجد" و الذي يدير الشؤون المعاشية لكل من الخيمة و العشش المحيطة بها. و قد تمكنت بعض العائلات من إنتاج نفس النمط في المدينة و بالخصوص في المرحلة الأولى من الإستقلال. بحيث يستقل كل زوج و أولاده بحجرة داخل مسكن الوالدين ثم إنتقل إلى تخصيص حجرة للأولاد الذين كبروا ثم غرفتين إحداهما للذكور من الأولاد و الأخرى للإناث منهم ثم ليستقل الزوج و أولاده يطابق علوي مع أخوه المتزوج. لكن هذا النموذج الذي يسمح بجمع أفراد العائلة بأسرؤها لم يتمكن من الصمود طويلا. أمام ضرباته.

فالصدمة الإستقلالية مجمدة عموما. و لكن ليست بنفس الدرجة. بحيث إستفادت منها فئات بشكل خيالي و لم تستفد منها أخرى إلا بقدر يسير. فنسبية الإستفادة تؤدي إلى نسبية التجديد. كل عائلة تلعن سابقتها لأنها لم تورثها أوضاعا متميزة بقدر ما أورتتها أوضاعا متأزمة. الأوضاع المتأزمة التي لم تخرج منها و التي سوف تورثها إلى الجيل الذي يأتي و يحل محلها. الصدمة الإستقلالية التي حولت نفس الشخص الذي كان مربيا للماشية يشعل النار بقرع (ضرب) حجرة على أخرى في البادية إلى العمل بأرزيو في مركب تميمع البترول، التقنية التي لا تمتلكها الكثير من الدول المتقدمة؟

فالمرور من العصر "الحجري" إلى عصر آخر مستجدات في إنتاج الطاقة. يعبر بوكا عن ماقطعته البشرية من آلاف القرون و قطعه شخص واحد بمفرده. ألا يمكن أن نسمي ذلك بصدمة عرفها هذا الإنسان و أمثاله. حصلت بمناسبة حصول الجزائر على الإستقلال؟



الصدمة الإستقلالية:صدمة غيرت من الوضع القائم بشكل ثوري جذري.كسرت تلك الآليات التي كانت قائمة.و التي كانت تحافظ على الوضع القائم لصالح فئة أوروبية.و تهميش الشعب في رتمه.ما عدى بعض الأفراد الذين قدموا خدمات للنظام القائم.و في مقابل ذلك تلقوا إمتيازات.ما دامو في خدمة الأمر الواقع و المفروض.

فالصدمة الإستقلالية أخرجت أفراد العائلات من وسطهم العائلي المغلق عن طريق إتاحة فرص تعليم و تكوين قد يصل حتى المستويات العليا و لو أن هذا التعليم العالي و التكوين لم يوفر في المجال القريب مما عرقل في السنوات الأولى للإستقلال تعليم البنات بشكل واضح و كذلك بعض الفئات من العائلات الهشة...و أن إستدراك الأمر بعد ذلك بالخصوص في الثمانيات و التسعينات. و لكن بالنظر إلى الأزمة الهيكلية متعددة الأبعاد التي دخلت فيها الجزائر في التسعينات لم توفر لهؤلاء مناصب شغل في هياكل الدولة. كما كان يطمح هؤلاء الشباب المتخرج مما أدى إلى إحباط لفئة الشباب و بالخصوص الذكور منه. و لم يمكنهم مستواهم المكتسب من الإندماج لا في الإقتصاد المحلي و لا في اقتصاد الدولة و لا حتى إمكانية إنشاء مؤسسات صغيرة في إطار الخصخصة و السير نحو الرأسمالية.

فالمخرجون من الجامعات عانوا تهميشا كليا. و كان مستواهم التعليمي أبعدهم عن الإقتصاد المحلي،و كذلك عن إمكانية الاندماج في الإقتصاد الذي تشرف عليه الدولة. ولا في الإقتصاد الحر سواء كمقاولين نقص رأس المال من ناحية و النفور في الدخول في المعاملات الربوية. و بالخصوص نقص التجربة المقاولاتية. عكس ما يلاحظ في الإقتصاد المحلي الغرداوي الذي إستثمر أهله في التجارة بمختلف أنواعها ثم الصناعة التقليدية لينتقلوا أثرها إلى الصناعة العصرية و ذلك بالإعتماد على الرأس المالي المحلي الخاص ووجود آليات تعاون مهمة على يد العزابة(بحث ميداني قام به أحد الطلبة الذين أشرفت عليهم بمعهد علم الإجتماع بالبلدية).

لم يعرف الرأس مال المحلي بالمشرية ذلك التنوع في الإنتقال إلى نشاطات أخرى غير تربية الماشية ماعدى بعض الأنشطة التجارية ، لكننا نسجل حركية و لو كانت بطيئة منذ بداية الألفية الحالية إلى الآن. ذلك أن العائلات بدأت تساعد بعض الكفاءات من أبنائها على العمل الخاص في مجالات مختلفة من النشاطات: صيادلة، أطباء، تجارة بالجملة و بالتجزأة محامون، موثقون ، محلات إعلام آلي. و حتى الفتيات و بالخصوص المتخرجات من الجامعة و أمام إنسداد أماكن الشغل الحكومية نلاحظ أنهم أخذوا المبادرة في إنشاء محلات تجارية متنوعة من بيع العطور إلى الإعلام الآلي.

و على العموم يمكن القول بأن بعض العائلات إهتدت إلى الوصول لحلول مناسبة و عائلات أخرى دون المستوى.و لكن هناك من العائلات من لم تجد الحل المناسب و صارت تطعم من كان من المفروض أن يطعم ذاته و عائلته.و حتى إنشاء أسرة جديدة (من يحمل شهادة جامعية أو مايعادلها). سواء كان بنشاط في النظام التقليدي السابق أو في نظام متجه نحو إتاحة فرص لجل أفراده. سبب قطائع على مستويات عديدة:

تربوية/ تعليمية: بعد أن كانت متسمة بالإزدواجية اللغوية و الثقافية عربية/فرنسية، لتعزيز الثنائية تقليدي/عصري و لكنها كانت تقف عند مستوى بسيط و صارت بالرغم من إستمرار الثنائية اللغوية: فرنسية، عربية إلا أنها لم تعد لها سقف محدد كما كان من قبل. تحطيم الحواجز و الحدود:

كذلك الشأن فيما يخص المجال المكاني الذي هو الآخر تكسر و تكسرت تلك الحواجز القائمة.و إمكانية العيش في المدينة و ليس الإقتصار بالعيش في الضاحية في بيوت تقليدية تتسم بالهامشية لا نسبة إمكانية الانتساب إلى

بيوت"المركز"مركز المدينة.الحراك الاجتماعي العمودي صار ممكنا.و كذلك الحراك المكاني المهني.صار مجالا خصبا للإنشاء و التكوين و البناء. التعاون صار عمال وجهدا فرديا.الإلتحام صار مسافة.القوالب الجاهزة من قيم و سلوكات تتحكم في العائلات صارت العائلات منظومات فاعلة ينتج منها السلوك و الفعل.و صارت العائلات محددة إلى درجات معينة مسارات أعضاءها.بحيث تراجعت مكانة التعليم التي كانت ترفع درجات من تحصل على شهادات عليا مهما كان وسطه الإجتماعي.و برزت بذلك قدرة كل عائلة على التوسط لأعضائها لتقليدهم.أماكن وظائف تكون متناسبة مع قدراتهم و نفاذهم في أوساط محددة.أو القدرة على إعطاء إمكانيات للأعضاء من أجل القيام بنشاط مهني يتناسب و قدرات الأفراد و متناسب مع مكانة العائلة الرمزية و المادية.

### 3. الصدمة المتعددة الجوانب.أو الدخول في الأزمات:الاقتصادية،الاجتماعية،السياسية،الثقافية و الحضارية.

الإرث الثقافي الاقتصادي الاجتماعي لمختلف العائلات الجزائرية. كان مهيكلا يتبع أوضاعا معاشية يصعب تفسيرها أثناء العهد الاستعماري. أما بعد الاستقلال، فعرف وضعيتين:

**الأولى طموح كبير للعائلات:** لاحتلال وضعيات أليق من تلك التي كانت تحتلها من قبل.و هذا تجسيدا للاستقلال المتحصل عليه.و إلغاء الحواجز بين الجزائريين بذهاب المنتمون إلى المدرسة الأولى.فاحتل بعض الأفراد المناصب التي كانت حكرا على الأجانب. كيف عاشت العائلات الجزائرية هاته الوضعيات بكيفيات المختلفة. وكان بالإمكان كسب الرهانات و تجاوز التحديات التي تقف الان امام تطور العائلات بشكل منسجم: ما عليك إلا تقديم احد الشهاداتتين للتمكن من تحسين وضعيتك الاجتماعية الاقتصادية: . الانتماء إلى فئة(الثوار) مجاهدين و شهداء. . أو الانتماء إلى فئة المتعلمين(شهادة تثبت مستوى تكويني معين).

**الثاني الانكماش:**أصبح الحصول على الشهادات التعليمية أمرا في غاية السهولة.و ما على الذي يواصل دراسته الا المثابرة.و الانتقال من سنة الى اخرى شبه مضمون.باستثناء تخطي حواجز الأقسام التي تتطلب ألقابا مدرسية:الإكتمالية و الإعدادية حسب التسميات.و التي تتطلب الحصول إما على الشهادة الابتدائية،أو النجاح في امتحان السادسة.و الالتحاق بالسنة الأولى إعدادي.التي صارت فيما بعد تسمى السنة السابعة أساسي.أو الحصول على شهادة الأهلية.للمرور إلى طور التعليم الثانوي.والالتحاق بالسنة الأولى ثانوي.ثم الحصول على شهادة البكالوريا.للتحاق بالجامعات و المدارس العليا.فإذا تخطى التلميذ الأطوار:من الطور الإكمالي،الطور الثانوي، و الطور الجامعي، يمكنه أن ينتقل إلى طور ما بعد التدرج.عبر نفس المبدأ.إجراء مسابقة لمواصلة التعليم.

الدخول في الازمات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية و حضارية، غير من آليات الإدماج التي كانت تتم إما بالشرعية الثورية او الشرعية التعليمية. لكن المسارات تختلف كثيرا. بالرغم من توفر الشرعيتين او كلاهما. و ذلك راجع إلى المجال الذي قد يحتله فرد من العائلة. و الذي يكون بمثابة الجاذب أو القاطرة التي تجر افراد العائلة. أو حتى القبيلة أو الناحية. و كان هذا الأمر واضحا في السنوات الأولى للاستقلال. ثم بدء يتراجع قليلا من حيث الوضوح. و يأخذ أشكالا تموهية مهمة. كتبادل المصالح و الخدمات. من طرف الزملاء المحضوضين الذين تمكنوا من مناصب تخدمهم و تخدم مصالح الأهل و الأصدقاء. و مع بروز الأزمة، صارت تخدم الذات و ناذرا ما تتعدى الى الأهل. و مع بروز ظاهرة "النسونة" في المجتمع الجزائري. حيث صارت الفتاة أقدر في مواصلة التعليم العالي من شقيقها الذكر. فقدت تلك الألقاب الجامعية بريقها، من مكانة اقتصادية و اجتماعية. بحيث أن الذي

يظفر بمنصب شغل "مؤقت"، صار من المحضوضين. و المرتب لا يتجاوز 1/3 الأجر الوطني المضمون. الذي يمكن أن يتقاضاه أي عامل بسيط. في أي مجال، المهم أن يكون العمل "دائم".

**الانكماش أو الدخول في الأزمات المتعددة الأبعاد:** تجاوز "الجيل الثوري" محدوديته بالاعتماد على شرعية أخرى. و هي شرعية "العلم و المعرفة". فحصد بعض الألقاب الجامعية التي مكنته من تدعيم شرعيته الثورية. كما تجاوز الجيل التكنوقراطي لفشله في جل ما يقوم به. و احتكار للمزايا التي يخولها "المنصب". بل و تجاوز تلك المزايا الى غيرها. و غلق أبواب الدخول إلى مربع الانتفاع. إلا لفائدة بعض المدافعين عن هاته المصالح. كما أن دخول النساء بكثافة في مجال الرأسمال الثقافي المعبر عنه "بالألقاب المدرسية"، جعل هته الألقاب تفقد الهيمنة التي كانت تتمتع بها سابقا. فأصبح أمر عادي "أن يصبح الجامعي بطالا. بانتزاع قيمة الشهادة"، فأصبحت النساء ماكثات في البيت. و يحملن شهادات جامعية بدون عمل. و حتى بدون زواج. جرت الفتاة وراء الدراسة قصد العمل. فضحت بالتدريب على ما كان مخولا لها. وفق التقسيم الاجتماعي للعمل. فنافست الرجل في منصب عمله. و لم تظفر به. و لا حتى بالزوج. لذلك اختلطت عليها الأمور: فلا هي من فئة "البورجوازيات": ماكثة في البيت و الزوج يعمل عليها. و لا من فئة "الكادحين": وجدت منصب عمل وفقا للتكوين الذي تلقته. و صارت تبحث عن الرجل/الزوج "مهما كانت وضعيته". و ذلك قصد قبول وضعيتها. و الخروج من مكانة: "العانس" و لو كانت "أستاذة جامعية".

قبل الاستقلال: و اثناء الفترة الاستعمارية كان الفارق بين العائلات و الاسر مهما. إلا انه هته العائلات و الأسر كانت تعيش في مرتبة التابع. من ناحية السلطة على الأقل. و بالرغم من التفاوتات الاقتصادية و الثقافية بين الأسر. إلا أن جل العائلات و الأسر كانت تعيش أوضاعا صعبة و هشة.

بعد الاستقلال، برزت تفاوتات. و بالخصوص بين العائلات التي كانت متجانسة او شبه متجانسة. بحيث إن فرص الترقية لم تكن متكافئة بين العائلات. مما يفسر رفض بعض العائلات الاوضاع المزرية التي تعيشها. مقارنة بتلك التي تعيشها عائلات أخرى. كانت في وقت قريب متقاربة منها في المكانة و في المجال. الأمر الذي يفسر خروج بعض الشباب عن الانضباط و الطاعة من اكتوبر 1988 مرورا بجماعة الفيس فالعروش و بإنخفاض أسعار النفط دخلت الدولة المسعفة في أزمة اقتصادية ثم سياسية و إجتماعية. إذ إنها أوقفت الإستثمارات مما إنعكس سلبا على العمالة في الجزائر. بل و حتى الذين كانوا يشتغلون في الميدان الصناعي و الخدماتي على الخصوص أصبحوا معرضين لخطر التسريح و فقد منصب الشغل. الأزمة التي فرضت واقعا جديدا أوجب إعادة النظر في الوضع الإقتصادي بل و في فلسفة التوجه الإقتصادي ذاته. بالنظر إلى مستوى المديونية و التوجه العالمي الجديد بعد سقوط الإتحاد السوفياتي و جدار برلين. صارت الغلبة للتوجه الرأسمالي و إقتصاد السوق.

فالتحول على المستوى العالمي ثم على المستوى الوطني كان له الأثر البالغ على المؤسسات العائلية، التي كان بعضها مسطفا في الصفوف قصد الحصول على دعم أو مساعدة أو إمتياز، عمل، سكن... دعم أكثر لمواد الإستهلاك... أو التجهيز... بل و كان وقع هذا التأزم و نجم عنه عدة إفرازات على المستويات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية و الثقافية. بالرغم من أن الدولة المسعفة فكرت في:

- إيجاد شبكات إجتماعية، لكي يكون السقوط بأقل الأضرار. كالشبكة الإجتماعية لفائدة العاملين الذين فقدوا مناصب عملهم. بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لفائدة العمال المسرحين لمدة تتراوح من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات من تاريخ التسريح بالنظر إلى سنوات الأقدمية في العمل للمسرح.

- وضع إستراتيجية للحد من الفقر و التهميش. بقيادة وزارة التضامن الوطني و التنشيط الإجتماعي...و ذلك بغرض أن تعيد الجزائر إنسجامها الإجتماعي.

- حدة الأزمة الإقتصادية أثرت على آلية التضامن العائلي و أبرزت الفقر بشكل واضح.فصار الفقر يعبر عن وجوده من خلال تراجع القوة الشرائية لبعض العائلات.بل و عدم تمكنها من مواجهة أعباء المعيشة اليومية. تفكر في يومها بدون غدها. فلا طموح لديها لتحسين مستواها و بلوغ مراتب مرضية بقدر ما تبحث عن ما يسد رمقها اليومي.

و ذلك قصد تغيير الأوضاع و الاستعادة كما استفاد الذين من قبلهم عن طريق السلطة و التسلط.

### نتائج المسار المتسم بالصدمات:

الدولة الكولونيالية كهيئة خارجية كانت تمثل الخطر على تلك القبائل و العائلات و تهددهم في ممتلكاتهم امنهم و ثقافتهم بل حتى طرق استرزاقهم التي قيدت الحركة من منطقة الى اخرى و عملت على تقويض اساس التضامن و اس قوة القبائل و العائلات عن طريق فرض الضرائب و مراقبة كل تحركات القبائل و العائلات عن طريق ممثليها و بالخصوص "القياد" الدين وضعوا لخدمة المصالح الكولونيالية .

بعد الإستقلال:مواجهة مشكل الجهل و الفقر،التخلف بجميع ابعاده:البطالة،سوء التغذية،سوء السكن،تردي العلاقات بين الناس التغطية الصحية الضعيفة.} ثم ان الدولة اعتمدت الاتجاه الاشتراكي في غياب الرأسماليين الذين يمكنهم تحمل عبء التنمية الشاملة للبلاد.و التحالف مع القوات الاشتراكية في العالم المكون من قطبين اشتراكي و رأسمالي. يبدو ان الدولة كانت قد عوضت بعض مهام "القبيلة" من بينها حماية العائلات:

توفير الأمن،العمل،السكن،التعليم،التضامن؟

تعويض الشعب عن الحرمان و الاضطهاد الذي لاقاه الشعب من جراء الاستعمار اعتماد التخطيط لايجاد تنمية، توفير التعليم العمل و حتى تدعيم بعض المواد الغذائية رغم استردادها بالعملات الصعبة.

دخول الدولة ازمة بعد عشرينين من الزمن بالنظر الى التحولات العالمية و انهيار النظام الاشتراكي العالمي و كذا انهيار اسعار المحروقات التي تعتبر الدخل الاساسي للدولة.و لم يجد المواطن حماية من طرف الدولة و لا من طرف القبيلة التي لم تعد موجودة. و حتى العائلة يبدو انها هي الاخرى دخلت في ازمة ؟

أزمة الدولة أفرزت:تدني المستوى المعاشي للعائلات،تسريح العمال،الوضع الأمني متدهور.وبرزت ظاهرة الفقر. و لم تعد حتى الدولة تتستر عليها.بحيث انها اعترفت صراحة وجود ظاهرة الفقر في الجزائر.و منه اعتماد استراتيجية وطنية لمحاربة الفقر و الاقصاء. الفقر المدقع: دخل أقل من واحد1دولارا للفرد يوميا. أي (30 د.ج.).

تعريف الفقر:حالة من الحرمان المادي،انخفاض استهلاك الغذاء كما و نوعا،تدني الحالة الصحية،المستوى التعليمي،الوضع السكني،و الحرمان من تملك السلع المعمرة و فقدان الاحتياطي صعوبة مواجهة المرض،الاعاقة و البطالة،الكوارث و الازمات.الانعزال و الاغتراب الناتج عن التهميش و التميز الاجتماعي فقدان القدرة على الاتصال،بالاضافة الى الاعتمادية،ضعف ممارسة الاختيار.

رفع التحديات و كسب الرهانات و تحسين الوضعية العائلية:أو الخضوع للتحديات،سجين الظروف و اعادة الانتاج بشكل لا يلبي متطلبات العائلات. تغيير المجال السكني الذي كانت العائلة تعيش فيه. و كذلك تغيير المهنة الرئيسية(تربية الماشية) أدت الى تغيير تلك الردود الافعال التي كانت مبرمجة منذ عهد طويل. فالمعرفة المتعلقة بتربية الماشية،المعرفة الجماعية المتعلقة بالمجال المكاني المحتل و كذلك ما يترتب عنه من تبادل معلومات و خبرات، وكذلك التعاون الذي كان مؤسسا في عمليات البحث عن القطعان التي تضيع او تنه من غنم و ابل و بقر... بالرغم من العناية التي يحاط بها "المال"، فالتعاون سمة اساسية بين السكان. و مصير العائلة مرتبط اساسا بالمال الذي تكده. فان فقدت مالها فقدت مكانتها و حياتها. لذا فان التعاون يصير امرا محوريا.

**المتغير و الثابت في مسار الإجماع العائلي المحلي:**حدثت تغيرات سريعة في القيم.و التي صارت تتسم بالفردانية و انفصال الأسرة عن العائلة و استقلاليتها التامة من الناحية المادية و السكنية.و منه استقلاليتها عن الضبط العائلي.مما يمكن للنزعة النسوانية:من تعزيز تراجع التعدد بشكل ملحوظ.و كذلك وجود الاقصاء من مؤسسة الزواج لبعض النساء بشكل نهائي.

كما يمكن القول بأن بعضا من المعاني المنتجة محليا،حافظت على ديمومتها،سواء تعززت أكثر أو نقصت قليلا أو بقيت محافظة على شدتها.بينما صيغت معاني جديدة.كانت نتاج التغيرات العنيفة التي حدثت بالمنطقة.

#### (ا) من الثوابت في مجال الإجماع العائلي بالمنطقة:

. **الإستنكاف عن التعامل بالربا:**و لو أن بعضا من العائلات اضطرت إلى القروض بقصد الدخول في مشاريع.إلا أن إعدادها جد محدود.و تواجه بمقاومة من طرف الآخرين.إذ أنهم يتجرؤون على التشهير بالمتعامل بالربا.و يتجنبون إقامة علاقة عادية معه.

. **سوق الماشية:**و يخضع لمعاملات جد محكمة و مضبوطة.و لا يمكن الخروج عنها.و إلا فإن الذي لا يتقيد بها،فإنه يقصى من هذا المجال الحيوي.و السوق حقل لا يمكن الإستغناء عنه أو تحمل أن يهشم فيه الإنسان أو يقصى منه.و لذلك فإن سمعة الرجل و انضباطه،تعتبر رأسمال ثمين جدا لا يمكن الاستغناء عنهما.

. **شبكة علائقية ملزمة:**لا يمكن لأي عائلة أن تنزوي على نفسها و تعيش لذاتها.بل توجد في علاقة مفتوحة مع كل الأهل و الأقارب و الجيران.فلا بد من مشاركة الآخر أحزانه و أفراحه.و التعبير ماديا و معنويا على معاني التأزر و التعاون كلف ذلك ما كلف.

ما تزال المؤسسة العائلية هي المحددة لمكانة أفرادها،سواء كانوا ذكورا او اناثا.و الشبكة العلائقية التي تبرمها،لها الأهمية البالغة،في عقد قران الزواج أو ايجاد فرص عمل أو حتى التزود برؤوس أموال.الشبكة العلائقية تمكنها من الدخول في مشاريع تجارية أو خدماتية على وجه الخصوص.

. **الكرم في المنطقة:**من الأمور التي يولونها الأهمية البالغة.يكيف المعمار لهذا الغرض و كذلك تجهيزات البيت.و كأنها لخدمة الضيف اكثر من خدمة أهل الدار.

. **الزواج في المنطقة:** هو مؤسسة بمعنى الكلمة.إذ إنه يمثل إقتران عائلة بعائلة أخرى عن طريق المصاهرة.فلا يمكن للرجل أن يتزوج من امرأة بمفرده و بمحض إرادته.مما يديم الوقت الجماعي على حساب الوقت الفردي. حتى تتدخل النزعة النسوانية لتعزز من الفردنة.قصد الانفلات عن الصعب الذكوري.

#### (ب) من التغيرات التي حصلت في الإجماع المحلي الجزائري:

. **التقييد بمرااسيم الزفاف:** هناك بعض الطقوس التي تتبعها النساء. و هي جد منمطة و لا ترضى عنها بديلا. و صار الرجل يتركون النساء تتصرفن في هذا الحقل. الذي صار حكرا عليهن من دون الرجال. فما على الرجل سوى إحضار الأموال. إما التدبير و التصرف فهو أمر نسائي. و يخضع الذكور لهذا 'القلاب الجاهز' المعد من النساء. و يتم انضباط كبير للأعراف و التقاليد المعمول بها. و ما على الرجل سوى أن يدخل في الصف.

. **فك الارتباط بالزوايا:** لم يعد الارتباط بالزوايا بكيفية بنوية. إذ إن المساعدات كانت شبه إجبارية على ميسورين الحال. و الكل يقدم خدمة للزوايا بقدر إمكانياته. و لم تعد توجد الهيئة التي كانت تقوم بجمع الأموال من العائلات سنويا. و إندرت هته الرابطة بشكل كلي.

. **تغير اللباس:** اللباس كان ذو دلالة مهمة على مكانة الفرد الإجتماعية. أما الآن فالكل يرتدي نفس اللباس. و إن اختلف من حيث النوعية. ألا أنه لا يعبر بالضرورة عن المكانة المحتلة. و غير بمؤشرات أخرى: كنوع السيارة التي يمتلكها، أو نوع السكن و التجهيزات الموجودة به.

. **السلطة الوالدية:** السلطة الوالدية مرتبطة بالبعد الرمزي الدعاء لك أو عليك. و إن بقي البعد الرمزي متمكنا من الساكنة بالمنطقة. إلا أن سلطة الوالد تراجعت من الناحية العملية و الفعلية. حتى صارت النسوة تتجراً على الخروج عليها. أو على أقل تقدير مناقشتها. والدخول في تفاوض من أجل الحصول على جزء منها ثم المطالبة بالمزيد.

. **القيم:** المرأة كان مجالها هو داخل الأصوار. حتى إن اغتنام فرص تعليم الإناث عرف ترددا كبيرا: كان يسمح للفتاة بأن تتعلم حتى الشهادة الابتدائية ثم ارجاعها إلى البيت. ثم تدرج هذا السقف إلى الأهلية ثم إلى البكالوريا فتعود مرة اخرى و إن نجحت في شهادة البكالوريا إلى داخل الأصوار. ثم صارت العائلات تبعث بناتها حتى إلى الجامعات المنتشرة في الولايات الشمالية للبلاد.

ثم صارت تبحث عن عمل بعد تخرجها. و منه نلاحظ أنها أفلتت من الأصوار التي كانت بداخلها. لتحتل تدريجيا الفضاء الخارجي بعد تعليمها. إذ صارت تمارس عملا مأجورا إن تمكنت من الحصول على منصب عمل. ثم صارت ترتاد مجالات التسويق: السويقة ليوم الاربعاء و المتاجر. هذا الفضاء الخارجي الذي لم تكن أي امرأة تجراً على الذهاب له. صار أمر اعتيادي أن تحضر مستلزمات البيت بنفسها.

في النموذج التقليدي المحافظ، كان المعنى واضح للعيان في إطار تقسيم العمل الجنسي بين الزوج الذي يحتل الفضاء الخارجي و الزوجة التي تحتل المجال الداخلي (داخل الأصوار). فالمرأة تنجب و تقوم بالتنشئة للأولاد و تراعي شؤون البيت الداخلية و ما فيها: المحافظة و رعاية أهل الزوج و أقاربه و ضيوفه. أما الزوج فهو يتكفل بالنفقة. و تولي كل ما يحتاج إليه بيته و عائلته خارج الأصوار.

في النموذج العصري الحالي صارت الزوجة تحتل المجالين الداخلي و الخارجي. و لو أنها ما تزال المسؤولة الوحيدة عن الداخل. و إن صارت تبحث على إقصاء أهل الزوج من الرعاية. بمحاولة الانفصال عن العائلة و الإستقلالية في السكن، سواء كانت أجيبة أو غير أجيبة.

. **من الروابط الدموية إلى العلاقات الاجتماعية:** فالرابطة الدموية هي ربط و إرتباط. ما يشد الاشياء إلى بعضها. و هو ارتباط إلزامي في وجود علاقات مع كل الأقارب المنتمون إلى الدم.

الدخول في علاقة اختيارية، تخضع للمصالح. يمكنها أن تجلب المنافع. و تخرج من العلاقة الإلزامية المكروهة. التي لا تكون فيها سوى طرفا خاسرا. بالنظر إلى الواجبات المتزايدة و التي يصعب التنصل منها. و منه صارت جل

العائلات تبحث عن إحداث تغييرات اللازمة .من أجل الدخول في خلاقات اختيارية،تحكمها المصالح المتبادلة.و دخلت جل العائلات مجتمع الاتصالات الذي تحل فيه العلاقات و المصالح بدل الإعتماد فقط على الروابط والإكتفاء بها.الروابط الدموية التي ما تزال ذات ثقل كبير.في مجال التعاملات بين العائلات و الأفراد.

. الانجاب:صارت العائلات تقلل من الإنجاب.فبعد أن كانت تتجب ما متوسطه ثمانية(08)أولاد مع الجيلين الأول والثاني.صارت مع الجيل الثالث و الرابع،لا تنتج إلا ما معدله أربعة(04)أولاد.أي بتراجع يقدر بالنصف. و بعد أن كان الإنجاب طبيعي.تحول الى إنجاب مراقب حسب الرغبة و المصلحة المرجوة.المصلحة التي صارت تقتضي التقليل من الإنجاب.ذلك أن:"الولد ولد امراته.و البنت بنت زوجها."حسب تعبير أحد مخبرينا.

. التعدد:كان مع الجيلين الأولين،جد معتبر،و بالخصوص من طرف كبير العائلة.ذلك ان كبير العائلة سواء كان من عائلة غنية أو متوسطة الحال.فإنه يلجأ الى التعدد.و نادرا ما يشذ أحد كبار العائلة عن قاعدة التعدد.صار التعدد مع الجيلين الثاني و الثالث،مندثر تماما.و لم نجد أي واحد قد أقدم على التعدد.ذلك أن مفهوم:"كبير العائلة" في حد ذاته تراجع.

. العيش في زمن مزدوج:

أولا:العيش في زمن فرضه المنطق التكنولوجي الاقتصادي الثقافي الغربي المهيمن.و المتمثل بالخصوص في البعدين: اقتصاد السوق،الذي صار بمثابة الإله الجديد لكل البشرية.و حقوق الانسان،التي صارت بمثابة انجيل البشرية الجديد.

ثانيا:التمسك بالمبادئ الاسلامية الثابتة من حيث النصوص:القرآن و السنة.و المتغيرة من حيث الظروف المعيشة للمجتمعات الاسلامية.

هذا العيش في الزمن المزدوج:زمن غربي و زمن شرقي بما يفه الزمن المحلي.أدى إلى بروز اتجاهين مزدوجين كذلك.

(أ) - نزعة تريد أن ترجع الى الإسلام الأول و تطبيقاته.و ترفض التجديد و التأقلم مع الواقع كما هو.و ترى أن الواقع يجب أن يخضع للمبدأ.

(ب) - نزعة تنطلق من أحوال الناس و معاشهم و ظروفهم.و تحاول اعادة قراءة النصوص على هذا الضوء.بما يحقق انسجام النصوص مع الواقع.و إن أولت و فسرت تلك النصوص لصالح الواقع المعاش و في فائدته.

. تغير أصاب عالم المرأة:تغيرت الأولويات،التي كان على رأسها كل من الزواج و الإنجاب. و عوضت بأولويات بديلة.متمثلة في:التعليم و الحرفة و منصب العمل.و نتيجة ذلك غيرت من سلوكها.من:"الوديعة المطيعة" الى "فرض الرأي و البحث عن المزيد من السلطة داخل البيت الزوجية".و التغيير في السلوك نتجت عنه آثار مست عالم المرأة.كالعزوبية النهائية التي صارت أمرا واردا. كما أن الانفصال عن طريق الطلاق الذي صار في تزايد.أو ترمل المرأة الذي صار أمرا واردا. مع العلم أن إعادة الزواج بالنسبة للمطلقة و الأرملة صارت نادرة الحدوث. و منه صارت الإناث تصر على تحسين مستواهن العلمي و المهني.قصد تأمين حياتهن المستقبلية،في اطار ظاهرة تراجع التضامن العائلي.و بالخصوص لمن فقدت والديها.

. شخص عاش من عصر العبودية الى الآن:مخبرنا عايش عصر العبودية و عمره الآن(2008)،75 سنة.الأمر الذي يبين لنا سرعة التغييرات التي مر بها فرد واحد.و قد تطلب هذا الانتقال في بلدان أخرى عدة أجيال. فهذا

الشخص عايش عهد العبودية و الاستعمار ثم الاستقلال في مرحلة الاشتراكية ثم الانتقال الى الرأسمالية.بل ويعيش الآن عالما و افتراضيا من خلال ما يشاهده و يعايشه في عالم الاتصالات الحديث.

. من الجماعي إلى الفردي:أو من العيش للآخر الى العيش للذات و الملذات.من العيش في دائرة القبيلة و في كنف العائلة الى العيش في الأسرة.ثم محاولة تحقيق الذات بالبحث عن التميز الشخصي،لا خدمة العائلة أو القبيلة.التغيير الحاصل في المنطقة إذا هو المسار المسجل في شخص واحد عايش عدة أجيال اتسم هذا التغيير من الإنتقال من الجماعي إلى الفردي، دون المرور من الإجتماعي.ثم من المقدس المحلي إلى المقدس الخارجي.و لو أن هذا التحول من الجماعي إلى الفردي.يعرف صعوبة و مدا و جزرا بين الجماعي و الفردي،العائلي و الأسري.فالفرد في المنطقة ما يزال مرتبطا أشد الارتباط بالجماعي و العائلي.بالرغم من أنه ينحو باتجاه تعزيز الأسري الفردي.و عنصر النسونة،يساهم مساهمة بالغة في التغيير نحو الاتجاه الفردي.بالعمل على انفصال الأسرة المكونة حديثا من طرف العائلة عن المؤسسة العائلية.و اتجاه الفردنة هذا،يتعزز و يحصل هذا التغيير بكيفية مؤلمة. و تعززت ظاهرة الطلاق التي تفاقمت حداثها.و كذلك بروز ظواهر الانحراف و الإجرام:من تنامي تناول المخدرات و السرقات،و بالخصوص في ضواحي مدينة المشربية.

\* البعد الحضاري الذي يجب أن تساهم فيه مؤسسات التنشئة.أو التي تقوم على التربية من العائلة، الأسرة،المدرسة،المؤسسة الإقتصادية،الشارع،المسجد،الإعلام.أو ما أشرت إليه في المداخلة رقم (09):أنه يجب تجنيد كل العالم من أجل تنشئة الفرد.هو أنه على هته المؤسسات أن تتظافر جهودها.و أن تكون لها اهدافا متقاطعة و متكاملة مع بعضها.و ليست أهدافا متناقضة متدايرة متعارضة متناثرة.كما هو عليه الحال في الوقت الراهن.لا بد من وجود قواسم مشتركة بين مؤسسات التنشئة،حتى يحصل الانسجام.لا التطابق المطلق.ذلك أن لكل مؤسسة شرعيتها و تخصصها،بل و ما يميزها عن المؤسسات الأخرى.فالتجانس المطبق قد يشل هو الآخر الحركة و الانتقال من حالة إلى أخرى.التأخر في الزواج أدى إلى إقصاء بعض النساء بصفة نهائية من سوق الزواج و التعدد لم يعد يسمح به اجتماعيا أو حتى قانونيا.

. من البعد الذكوري إلى البعد النسواني:تم الإنتقال من مجتمع رجالي ذكوري في الجيلين الأول و الثاني.صار مع الأجيال اللاحقة ينزع لأن يكون مجتمعا نسوانيا.و تعزيز النسونة في تزايد من سنة إلى أخرى(ترشح امرأتان للرأسيات)،له دلالة على النزعة النسوانية.و قد تحصلتا على أصوات من الجزائريين و الجزائريات.و الأمر متعلق بكل من السيدتين: شلبي و حنون التي ترشحت لفترتين انتخابيتين متتاليتين(اصرار على النسونة).

. من الإستقلالية إلى التبعية:إنقلت جل العائلات،من الاستقلالية في تأمين العيش ببعده الاقتصادي:تأمين عمل أفراد العائلة في تربية الماشية أو التجارة.أو الاجتماعي:زواج داخلي،سكن خاص منتج من طرف أعضاء العائلة(الخيمة).إلى التبعية للمؤسسات الخارجية. فانسجمت بعض العائلات مع المؤسسات الجديدة:مؤسسة الشغل أو التعليم أو الدولة.بينما أقصيت عائلات أخرى.لعدم تمكنها من إتقان لغة أو ثقافة أو الاشتراطات التي تفرضها المؤسسات الأخرى من رصيد مادي أو رمزي.

. التضامن/التعاون:يبدو أن بعض الأفراد المنتمين إلى العائلة.و الذين لهم موارد متواضعة. يميلون إلى تعزيز التضامن مع عائلاتهم التي تعيش وضعية مزرية أكثر منهم.و ان اقتضى ذلك تعزيز هشاشة و فقر هته العناصر.بحيث إنها تتقاسم الشيء اليسير مع العالة.مما يزيد في اضعافهم.فيبقى الكل حبيس هته الوضعية



الهشة.بينما نلاحظ بعضا من العناصر التي لها إمكانيات محترمة.فإنها تهتم بأسرها بالدرجة الأولى.قصد تحقيق التمايز عن البنية العائلية التي ينتمون إليها.و لا يقبلون الإنتقاص من امكانياتهم مهما كانت وضعية عائلتهم متردية.خشية تبديد الموارد و تضيع المكانة المكتسبة.

و يمكن القول بأن آلية التضامن تسيير وفق هذا المنطق:لا يمكن للنجاح أن يوزع نجاحه على الفاشلين.فهو يخشى هته الوضعية التي كان ينتمي إليها.و يحاول أن يخفف على عائلته وطأة الفاقة و الحرمان.إذا لم تكن تعرض الوضعية التي اكتسبها إلى الخطر.و يفضل الإبقاء على آلية التضامن.لعله يستفيد منها لاحقا.بينما الذي لا تمكنه موارده من التميز،فيتعامل بها مع عائلته.حتى يضمن السند و التعاون العائلي معه.

نلاحظ إذا أن الترقية الفردية لأحد أعضاء العائلة.يعزز من اضعاف العائلات.بحيث إن الأفراد الذين حققوا نجاحا حققوه لصالحهم كأفراد،ثم لصالح أسرهم.و حرمت العائلات من مواردها البشرية النشطة و الناجحة.و بالمقابل احتفظت بكل من لم يتمكن من تحقيق النجاح.أو كان فاشلا في احداث الترقية الفردية و الأسرية.و منه تعزيز أضعاف العائلات.و بالخصوص مع تقادم الأزمات:الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي مرت بها الجزائر.كما نلاحظ أن بعض العائلات الميسورة،تعمل على مساعدة بعض العائلات الفقيرة من القرابة. كمنحهم الزكوات و بعض المساعدات في بعض المناسبات الحرجة،التي تمر بها العائلات المحتاجة إلى مثل هذا الدعم.و ذلك كله من أجل تعزيز مكانتها الرمزية.

ما يمكن أن نخلص إليه:أن هناك تجاذب بين قطبين أو ازدواجية ثنائية،بين المحافظ و الحداثي.فالمحافظ يدعو إلى تصلب العلاقات و المعاملات.و هيمنة الجماعي على الفردي و العائلي على الأسري و الطاعة و خضوع الإناث للذكور و الصغار للكبار.أما الحداثي يحاول الاستقلال عن العائلة و الاعتماد على الذات.و يسمح للمرأة بالعمل المأجور.و لو بقي مرتبطا و لو عاطفيا مع النموذج العائلي.

من التصلب إلى المرونة،مرحلة التصلب اتسمت بتجميع السلطة في يد الجماعة و كبير العائلة. و الخضوع إلى القيم و ما هو متعارف عليه.صار ينظر إلى تعليم النساء و عملهن المأجور كضرورة فرضها العصر.و منه وجود بعض المرونة أو تفهم للذين يقدمون على ذلك.و إن لم يعتمد هو هذا النموذج.بخلاف الموقف المتصلب،الذي كان يتسم به سكان المنطقة مع الجيلين الأول و الثاني.

### 3. التجمع العائلي الجزائري: من الجماعي إلى الفردي:

تموقع البحث الحالي من البحوث المتعلقة بالاختصاص في حدود قراءاتي من حيث: الموضوع، التناول، المجال، الثقافة. وإدماجه في السياقات التاريخية للتجمع العائلي بالجزائر اعتماد نظرة شاملة أو محاولة موقعة التنظيم العائلي في السيرورة التاريخية الجزائرية: - القبيلة كتنظيم جماعي للعائلات. - العائلة كوعاء إنتاج الموارد البشرية. هذا المسار على المستوى الكلي. له تأثير بالغ على اعتماد المعنى من طرف المؤسسات الاجتماعية. التي تتأثر بصفة مباشرة بالسياق الذي تعيش فيه. سواء كان سياسيا، اقتصاديا، ايدولوجيا أو إجتماعي ثقافي. ومنه تتأثر المؤسسات العائلية كما أنها تؤثر في هته السياقات. وهذا التفاعل بين المحيط والعائلات. و في فترة: "صراع المشاريع" المشار إليها. قد تأثرت بشكل كبير. وتراجعت حتى أهدافها و الآمال المعقودة على الحراك الاجتماعي السريع. الذي ونتيجة هذا الصراع توقف عند كثير من العائلات. بل و تراجع نتيجة تسريح العمال. وعدم خلق فرص تشغيل سواء للمتعلمين أو غير المتعلمين. الأمر الذي يؤثر على المؤسسات الاجتماعية: من تراجع للزواج. بل وتفكك حتى بعض التجمعات العائلية نتيجة الفعل الخارجي.

فإذا كانت الصدمة الاستعمارية تعني الانغلاق على الذات قصد مقاومة الدخيل. فإن الصدمة الاستقلالية كانت انفتاحا على الآخر. سواء على المستوى المحلي، الجهوي الوطني و حتى الدولي. انفتاح من زواج خارجي إلى هجرة داخلية أو حتى خارجية. ومع ذلك فإن الحركة العائلية ليس واضحة المعالم. مثل ما هو الأمر بالنسبة للحركة

العمالية أو الحركة الطلابية أو حتى الحركة النسوانية. لكن يمكن القول بأن فرص التعليم، العمل و السكن كانت السبب في تراجع الأطر القديمة للتنظيم العائلي. ليسمح بأشكال تنظيمية تختلف من عائلة إلى أخرى. فإذا كان السياق التاريخي بعد الصدمة الإستقلالية قد مر بمرحلتين هامتين: المرحلة الأولى فتح الترقية الإجتماعية. و المرحلة الثانية صعوبة الإستفادة من الترقية الإجتماعية. التي صارت تخصص إلى علاقة العلاقة. أي المتمكنون يمكنون شبكتهم القرابية. بينما تقصى الفئات الأخرى. من عمليات الترقية الإجتماعية.

ومن خلال الملاحظات بالمعايشة يمكن إبداء بعض الإستنتاجات فيما يخص التغيرات التي حصلت في التجمع العائلي:

\* تراجع تفضيل الذكر على الأنثى: ما ساعد على تراجع تفضيل الذكر على الأنثى فيما أرى: هو فرقة التجمع العائلي ذاته. بحيث إن الذكر هو الآخر حينما يتزوج. بنزع إلى الانفصال عن العائلة. و إن لم يكن بنفس السرعة، المعتمدة من طرف الأنثى. ذلك أن الانثى بمجرد تزوجها. تنفصل تلقائيا عن التجمع العائلي. في نفس التوقيت المتزامن مع زفافها. أما الذكر فقد يمكث مع العائلة. و لكن التجربة أوضحت. و الحالات التي رأيناها فيما يخص هذا الموضوع. بينت لنا أن الذكر إذ يمكث مع العائلة إذا كان غير متمكن من الاستقلال بأسرته. و بالخصوص إن لم يكن له سكن يأويه. و أنه وهو في التجمع العائلي. يعمل كل ما في وسعه للحصول على سكن. و بمجرد حصوله على سكن. فإنه ينفصل عن العائلة. و في كثير من الأحيان بدون سابق إنذار. فتبين أن مكوث الذكر في العائلة. إنما هو مكوث إضطراري. و يخدم مصلحته أكثر مما يخدم مصلحة العائلة. و عبر أحد الآباء، أرباب العائلة. على هاته الوضعية بقوله: "كنت أصرف على ابني فقط. فلما زوجته صرت أصرف عليه و على أولاده". الأمر الذي يبين لنا أن الذكور المتزوجون. و الماكثون في التنظيم العائلي. غالبا ما يفكرون في الانفصال عن هذا التنظيم. و لذلك يقتصدون أموالهم قصد الحصول على 'سكن'. الأمر الذي يضطر الوالد على التكفل بمصاريف كل العائلة. بما فيهم أبناءه المتزوجون. و إن كانوا مستقلين من حيث الشغل. أي يشتغلون لحسابهم الخاص و يتقاضون أجورا. هذا الوصف يصدق على التجمع العائلي الموجود في المدينة. أما التجمع العائلي الموجود في البدو. فله مكنزمات أخرى. بحيث إن كل أفراد العائلة. ذكورا و إناثا آباء و أولادا يساهمون في الاقتصاد العائلي. ذو النشاط المشترك و هو تربية الماشية فينمون هذا الرأسمال. و يستفيد كل عضو وفق حاجته لا وفق مجهوده في التنظيم. الأمر الذي أحدث خلخلة أخرى لهذا البناء. و بالخصوص بعد وفاة كبير العائلة. و في كثير من الأحيان حتى بوجود كبير العائلة على قيد الحياة - أنظر حالة أبا الفضل - و غالبا ما يستمر هذا التجمع العائلي. حتى بعد وفاة كبير العائلة. أين يحين وقت تقسيم التركة على الورثة. و كل أسرة تستقل بذاتها. و قد يستمر التجمع العائلي. بالخصوص إن كانت الوالدة على قيد الحياة. فهي تجمع أبنائها و تعمل على إيجاد نوع من التوازن بين مصالح و حاجات أفراد العائلة. و كذلك مكافأة من يؤدي جهدا أكبر في التنظيم يمنحه بعض الامتيازات. ففي المدينة على وجه الخصوص. لم يعد الذكر المتزوج و الماكث في البيت العائلي. يقدم خدمات جليلة لهذا التجمع. إلا إذا كان الوالد بدون موارد مالية. أو كانت موارده المالية غير كافية. فيعمل الأبناء الذكور اضطرارا على تحمل أعباء مصاريف العائلة. أما إذا كان الوالد ذو مصادر مالية. سواء كان من جراء رؤوس الماشية التي يمتلكها. أو التجارة التي يديرها. أو حتى من خلال التقاعد الذي يتقاضاه. و بالخصوص قدماء المجاهدين، ذوي التقاعد المحترم. و

غالبا ما يبقى الذكر المتزوج. في أحضان العائلة. خدمة لمصالحه هو بالدرجة الأولى أكثر من خدمة مصالح العائلة. فهو يستفيد أكثر مما يفيد.

\* تمتع الوالد بتقاعد كافي. أو مصادر مالية كافية ناتجة عن نشاط تجاري. فانه يزهد في تجميع أبنائه المتزوجون معه. بل و يعمل على العيش مع من تبقى من العزاب. حتى تزويجهم. سواء كانوا ذكورا أو اناثا. و التخلص من الذكور المتزوجين. الذين غالبا ما يمثلون عبء أكثر مما يمثلوا مصدر إعانة. و من ثم صار جنس الأولاد غير مهم. سواء كان المولود ذكرا أو أنثى. ما دام و في كلا الحالتين سوف يغادر والديه بعد الزواج. أو ان الوالد صار يتمنى أن يبتعد عنه أبنائه المتزوجون. فإلى جانب عبئهم الاقتصادي. فانهم بزواجهم و أبنائهم يمثلون مصدر إزعاج للتجمع العائلي. و بالخصوص إن كانت العائلة تحتوي على عدة أسر و بنات غير متزوجات و عانسات. فإن ذلك يكون مصدرا للنزاعات النسوية. و التي قد لا يفصل فيها في القاعدة. و ترفع الى تحكيم 'كبير العائلة'. الذي غالبا ما يختار في الموقف الذي يتخذه. و أسلم موقف يبقى بحوزته هو 'طرد الذكور المتزوجين'. على أن يطرد الاناث الغير متزوجات. غالبية "كبار العائلة" لم يعودوا في حاجة مادية الى أبنائهم. و لهم موارد خاصة بهم. و من ثم لم يعد "الذكر" بمثابة تأمين مستقبل الكبير. فان كان ما يزال الكبير هذا الذي قدمت له الرعاية. في حاجة اليها. نادرا ما تقدم الخدمة للكبير على الوجه الأكمل. لأن الابن المتزوج غالبا ما يفكر في تقديم الخدمة لفروعه أي أبنائه. و لو على حساب أصوله أي والديه. و من هنا نلاحظ تراجع صورة "الذكر". الذي كان بمثابة التأمين على المستقبل بالنسبة للأباء. فمع وجود نظام التقاعد. الذي يقدم هاته الخدمة تراجع التشبث بالذكر. و يمكن إعتبار هته النتيجة كمقدمة للنزعة النسوانية.

\* تزايد نظام "الشهرية" أي الأجر. فجل النشاطات ما عدى "تربية الماشية"، ماشية العائلة. هي نشاطات مقابل دفع أجر. مما ساعد الأفراد على الاستقلال بأجرتهم التي يتقاضونها. و يتصرفون فيها كيفما يشاءون. و تعميم الأجر ساعد على استقلالية الفرد بالنسبة للعائلة. و إمكانية انفصاله عن هذا التنظيم. و من ثم يمكن القول: لو أن ظروف السكن و إمكانية الحصول عليه. تكون بالسهولة التي يجدها المرء الآن للحصول على العمل. فإنه يمكن الجزم بأن شكل العائلة يتقلص إلى أدنى مستوياته. كل هاته العوامل المذكورة متجمعة أفرزت واقعا جديدا. حتى ان بعض العائلات البدوية اضطرت لادخال نظام "الشهرية" "الاجرة" في ثناياها , حال عائلة "قدور".

"قدور" بدوي يبلغ من العمر 75 سنة. له أربعة أولاد ذكور متزوجون. إثنان موجودان معه في الخيمة. و يقومون بتربية الماشية. أما الإثنان الآخرين فيعملان بمدينة المشرية. و هما منفصلين عن العائلة في السكن و في الرزق (العمل). اضطر "قدور" أمام ضغط ابنه الماكثين معه. أن يخصص لهما "أجرة / شهرية" مقابل العمل الذي يؤديانه "تربية الماشية". اعتبارا بأن تربية الماشية هي نشاطهما الأساسي. و هما ينميان الآن في هذا الرأسمال بكل إخلاص و تفاني. و لكن إن توفي الوالد "قدور". فإن الرزق يتقاسمه "الورثة": الولدين المتزوجين المستقلين و الموجودين في المدينة. و الذين لا يساهمان في هذا النشاط. و كذلك الأخوات الثلاث المتزوجات. "ولا يبقى لنا سوى التعب و نفس الحصة مثل الآخرين".

هاته الظروف وان كانت موجودة سابقا: اخوة يقومون بتنمية المال المشترك. و آخرون لهم أنشطة أخرى. الا أن الأمر كان "مسكوت عنه". و لا يمكن لأي طرف . مجرد مفاتحة الوالد في هذا الأمر. أما الآن فان كل طرف صار يفكر علنا في مصلحته الخاصة به. و بأولاده. و ان اقتضى الأمر مطالبة الوالد بالأجر. مقابل تنمية الماشية التي

يعيش منها. ولكنه يرغب كذلك في الحصول على أجر منها. و من ثم يبدو أن الأجرة غزت حتى عالم البداوة . كما يتضح جليا أن السلطة الأبوية فقدت قوتها. رأينا مع مثال "عيسى" أنه طرد إخوته. لأن أحدهم تجرأ على الخروج على الطاعة. أو هكذا فهم. فما بالك بإبنك الذي يطالب بحقه في "الرزق" أي الميراث. و أبوه ما يزال على قيد الحياة. أو يتجرأ فيخاطب أباه: "الآخرون يعملون ولهم أجر ونحن ليس لنا هذا الأجر. و إذا مت أو توفاك الله. يأخذوا نفس الحصة التي نأخذها". أي أنهم يستبقون الأحداث. و يتصورون والدهم قد توفى. بل و يتفاوضون على هذا الأساس مع والدهم. بل ويسمعهم الوالد. بل ويعطيهم "الحق" فيما يذهبون اليه.

فإذا نلاحظ تغيرا كبيرا في "مجال السلطة" و هذا دليل واضح على ذلك. فنظام الأجرة قد غير من العلاقات التي كانت موجودة داخل العائلة. وفرض نوعا من المسافة العاطفية بين أفراد العائلة. و بالتالي قضى على التعاون الذي كان موجودا، و العمل المشترك الذي يقوم به أفراد العائلة. و يعين فيه القوي الضعيف. و المتعلم الجاهل و الكبير الصغير. لكن العائد من المجهود الجماعي. يعود على كل الجماعة. أما مع نظام الأجرة. فإن مجهود كل شخص لا يعود إلا عليه. إلا ناذرا ما يقوم بمساعدة الآخرين. من الآباء و الإخوة و بالخصوص إن كان الرجل مستقل بأسرته. أما إن كان ما يزال في كيان العائلة. فانه يضطر الى تخصيص جزء يحتفظ به كتوفير. و جزء آخر يخصصه للعائلة. و كلما كان هذا الجزء المخصص للعائلة كبيرا. كلما عمل على الاستقلال بأسرته. و كلما كان هذا الجزء من الأجرة قليلا. كلما عمل على مواصلة البقاء في أحضان العائلة. لأنه يعلم علم اليقين .لو مستقل بأسرته. لا يستطيع توفير ما يوفره وهو موجود مع العائلة. فالقضية هي مراعات للمصلحة بالدرجة الأولى. فالإناث المنتجات داخل العائلة. لا يمكن الاحتفاظ بهن في هذا المجال. إلا إذا لم تتقدم على طلبهم أي عائلة أخرى. أو طلبهن فردا آخرًا للزواج. أو أنهن قد تم طلبهن و الزواج بهن. و لكن تلقن. فتحفظ بهن العائلة. إذا لم يتقدم أي خاطب لهن . فإناث العائلة هن موجّهات بالدرجة الأولى إلى العائلات الأخرى مهما قربت. فهي مغايرة للعائلة الذيقة. إذ يمكن الاحتفاظ بالإناث في إطار العائلة الموسعة. أي أنهن يتزوجن من أبناء أعمامهن. و هو الزواج الذي كان سائدا مع الجيلين الأول و الثاني. و لكن مع الجيل الثالث بدأ الابتعاد عن هذا النمط. و بدأ تفضيل الزواج الخارجي عن الزواج الداخلي . و ذلك لكثرة ظاهرة الطلاق و تفاقمها بين العائلات . فصار الأهل يتجنبون الزواج من أقرب الأقارب الحلال. و ذلك حتى لا تتصدع هاته العلاقة. بطلاق قد يحصل بين الطرفين المتزوجين. و الذي يؤدي الى طلاق في العلاقة بين الأهل.

الزواج من خارج العائلة الموسعة. دليل آخر يضاف على تراجع سلطة "كبير العائلة". ذلك أن كل كبير عائلة كان يرغب في الاستفادة من كل طاقات العائلة عموما: و'نصب زيتنا في دقيقتنا'. المثال الذي يعبر على الاحتفاظ بكل الموارد و الطاقات البشرية داخل العائلة الموسعة. و هو مثال يطلق على التزوج بنات العائلة. مع أبناء العائلة الموسعة أو الأهل. و بذلك تبقى العائلة الكبيرة محتفظة بكل مواردها. و تراجع سلطة "كبير العائلة". و حتى الوالد أو الوالدة على الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا. و ذلك بتراجع الزواج من ابنة العم أو ابنة الخال. و بالنظر لتوسع التبادل الخارجي. و الذي يبتعد حتى عن الأهل. و في كثير من الأحيان على العرش. و على تجمع "حميان". و حتى في بعض الأحيان عن المنطقة كلها. فإن العلاقة التصاهرية صارت في غاية الأهمية. فمع الجيل الثالث و الرابع و الخامس توسع أفق الشباب. و ذلك بالنظر الى مزاولة الدراسة. و متابعتها الى اعلى المستويات و بالخصوص الجامعية. و بالنظر أنه لا توجد "جامعة" بولاية النعامة. يضطر الشباب الى مغادرة الناحية كلها. نحو

أفق واسعة: من وهران الى سيدي بلعباس الى تلمسان الى سعيدة و حتى الى الجزائر العاصمة أو بشار. و كذلك الشأن بالنسبة للعمل. و بالخصوص عمل الذكور.الذي يضطربهم سواء متعلمين أو غير متعلمين الى البحث عنه في النقاط الأربع للبلاد.

مع الجيل الأول و الثاني. فان عمليات التصاهر نادرا ما كانت تخرج عن نطاق أبناء العم أو الخال. و إن تعدت ذلك الى العرش. فانها نادرا ما تكون بين عروش حميان الأربعة عشر. فعصبية الانتماء كانت جد قوية. و لا يتزوج سوى "كبار القوم" من العرش. خارج العرش. لتوطيد العلاقة مع العروش الأخرى.أو أنهم يتزوجون خارج تجمع حميان. أما بقية السكان فيكتفون بما هو موجود في العائلة الموسعة. فإن تعذر فما يوجد من الأهل و الأقارب. أو ما يوجد بالعرش الذي ينقسم إلى عدة "فلق". و مع الجيل الثالث و الرابع و الخامس. تلاشت العصبية. واتسع الأفق و المجال المخصص للاختيار. و هذا ما أدى الى تحديات جديدة. من بينها تراجع سلطة الوالدين. و سلطة كبير العائلة. و بدأت تتعزز سلطة "الفرد". الذي صار يقدم مصلحته الشخصية على مصلحة "الجماعة". وابتعدنا عن "الغيرية" لنبدأ في التقرب من "الأناية".

و كان من نتائج هذا الاتجاه بروز 'العنوسة' النسوية الى السطح. لتطفو بشكل لم تعهده من قبل. إلى درجة أن بعض الفتيات تجاوزن الخمسين سنة بدون زواج. لم تكن هاته الظاهرة موجودة أبدا في المنطقة. فمهما كان نسب "الفتاة". و مهما كان 'جمالها'. أو نشاطها و شطارتها. فانها تجد من يتزوج بها. من مستواها أو كبير عليها أو حتى من يعدد بها و يضيفها الى نسائه. أما ان تبقى بدون زواج. فلا يمكن تصور ذلك الا في حالات جد نادرة. كالإعاقة الشديدة أو العتوه.

و أما ان تكون ذات نسب و جمال و نشطة ثم تقصى من سوق الزواج.فهذا لم يكن ليتصوره أحد من الجيلين الأول و الثاني.و صارت ظاهرة اجتماعية مع بقية الاجيال اللاحقة.بل و صار من أهم التحديات المطروحة على العائلات الجزائرية في المنطقة.هاته الظاهرة التي دفعت بعض الآباء الذين ينتمون الى "عائلات كبيرة" ووجيئة بالمنطقة.يصاهرون من هم أقل منهم مكانة و قدرا.على أن تنظم بناتهم الى فئة المقصيات من سوق الزواج.بينما أصرت عائلات اخرى على احترام بعض الحدود.و ان كانت وهمية. الا انها حدود رمزية تتشبث بها بعض العائلات.فلا تقدم على اعطاء بناتها.و هذا لما خبرته هاته العائلات من تدهور بعض القيم.التي كانت تفرض نوعا من الاحترام و التقدير بل و التبجيل للأصهار:من تزاور و تقديم الخدمات المتبادلة و تضامن و تعاون في كل المناسبات السارة و غير السارة.إذ إنك تجد أصهارك "في كتفك" يحمون ظهرك أي يقفون معك. و حتى و إن حدث طلاق بين الزوجين يبقى نوع من التقدير و الاحترام لمن أعطاك ابنته.و كنت في يوم من الأيام صهره.واختلطت مع الأنساب.و بالخصوص ان كان هناك إنجاب.يبدو أن هاته القيم بدأت تتراجع.و صار الصهر لا "يحشم" لا يستحي من صهره.بل قد يصيبه بمكروه.و حالة "حمزة" الرزيني تبين هذا البعد الجديد:

يقول "حمزة" الرزيني:قصدي أهل 'علي' قصد تزوجهم ابنتي التي بلغت28 سنة.و كانت ماکثة بالبيت.و هم من نفس العرش الذي انتمي إليه "رزينة". أعرف أهل "علي" كانوا من العائلات الفقيرة من العرش. لكن ابنهم "علي" واصل دراسته. و صار يعمل في مدينة وهران. و له سكن خاص به. أعرفه حينما كان طفلا صغيرا. قبل أن يدخل الاكاديمية. ثم رحلت من البيوض الى المشرية. و لم اعد باتصال مع سكان البيوض الا نادرا. حينما نلتقي في سوق مدينة المشرية يوم الأربعاء. أو في بعض المناسبات : كالأعراس أو الجنائز. و لم أتردد في اعطاء موافقتي. بالرغم

من أنني أعلم أن مستوى عائلته أقل من مستوى عائلتي. لكن ما دام البنت قد كبرت. و الولد له عمل و سكن. فما كان علي سوى الموافقة. و تم الزواج. و دام الزواج قرابة الخمس سنوات. أنجبت بنتي إثرها ولدين. و قد قضت جل هته المدة في توتر و مناوشات بل وضرب. و كنت أجبرها على البقاء عند زوجها و الصبر عليه. عله يرجع الى جادة الصواب. و تستمر العشرة بكيفية عادية. و بالفعل قد صبرت حتى طردها من بيتها و طلقها بصفة نهائية. و هنا بدأت العلاقة في التوتر بين العائلتين المتصاهرتين: ذهبت الى عائلة "علي" لعلي أجد مخرجا. فأجابوني بأن علاقتهم مع ابنهم هي علاقة سيئة. و قد انقطع عن زيارتهم. و هم ردوا عليه بالمثل. و لا يمكن أن يتدخلوا في شؤونه. فكان علي أن أذهب إليه حتى أفهم ماذا حدث. فاستقبلني أشر استقبال: بالسب و الشتم و أنه لا يريد أن يراني. أو يرى أي أحد من ابنائي. و يستحيل أن يرجع ابنتي الى عصمته. و أنه يسمح لنا بأخذ ممتلكات ابنتنا. في يوم نتفق عليه. و لا يكون حاضرا. حتى لا يرى أيا منا. فعدت الى منزلي و أنا أغلي. و لا اعلم كيف أتصرف مع هذا "الكلب"؟.

واقترحت على ابنتي أن تترك له متاعها و ممتلكاتها و تعيد له ولديه. لانني لا أرغب في رؤيته مرة ثانية. أو التعامل معه. فرفضت أن تترك أمتعتها. التي ترى أنه من حقها أن تعيدها. فلا تتمتع بها امرأة أخرى. أو يتمتع بها هو. و هو لا يستحق ذلك. لأنه سكير و فاسق. كما رفضت أن تترك أبناءها و تخشى سوء معاملته لأبنائها. فاتصلت به هاتفيا. لأحدد معه موعدا لسحب أغراض ابنتي. فحدد المواعيد. ثم انهال علي بالسب و الشتم. بل وهددني بالقتل أن رأي أمامه مرة أخرى. فبعثت ابني الأوسط لاحضار الأمتعة. و رفعت شكوى ضده للمحكمة على السب و الشتم و التهديد بالقتل. لم أكن أتصور أبدا أن تصل علاقة المصاهرة الى هته الدرجة من التدني. نعم يمكن أن يحصل الطلاق. و يمكن أن يحدث انزعاج من هذا الطلاق للطرفين. و بالخصوص للمرأة و أهلها. أما أن يقابل "النسيب" الصهر. بالسب و الشتم و التهديد بالقتل. فهذا لم يحصل أبدا. فرفعت قضية ضده أمام المحكمة. لكنني بصراحة لا أعرف كيف يمكن أن أتصرف مع حالة مثل هته الحالة. المثال هذا. و المثال الذي مر معنا سابقا. و الذي زوج ابنته من "عسكري". الذي كان عقيما. و كان هو الآخر يسيء معاملة المرأة. و يضربها بدون أي سبب. وصل والدها هو الآخر الى طرح نفس السؤال: ما العمل مع مثل هؤلاء الأصهار؟

ذلك أن أصل الزواج مودة و رحمة بين الزوجين. و يسمح بالتعارف بين العائلات. و توسيع الشبكة العلائقية. و تجاوز أفق العائلة و العائلة الكبيرة. الى التصاهر مع أشخاص آخرين. المهم أن يكون الزوج مسلم و ذو دين. أما أن يكون الزواج محل تعاسة الزوجين. و بالخصوص الزوجة. و المعاملة السيئة لها و لأهلها و تطليقها. فهذا مدعاة الى التساؤل و الحيرة.

الإتصال:تكنولوجية الاتصالات المعتمدة حالي هي الأخرى عززت من الانتقال من الجماعي الى الاجتماعي. مجتمع الاتصالات الذي صار يعتمد على العلاقات و المصالح الفردية. حل محل الروابط الاجتماعية:المرتبطة بالماضي،بالأصل،الدم و بالقيم و الدين.الدين الجديد هو تحقيق المصلحة ايا كانت و اينما كانت. فتم فك الروابط. و هنا نتساءل عن واقع التحول و التغيير الجاري و عن وضعية هته الروابط في منطقة من عمق الجزائر. و عن وضعية العائلات و الاسر خلال مسارها الذي مرت به خلال ثلاثة اجيال.الفترة الاجتماعية تتمكن الذاكرة من استرجاعها.الروابط التي تربط و تقيد الأفراد بالأصل، الدم، الدين و الأعراف.و بالتالي فإن الفرد يتعامل مع هذا المعطى الخارجي.بما يفرضه من ضغط و توجيه و تقييد.بخلاف اولئك الذين ينطلقون من العلاقات

الشخصية. التي يدخل فيها الفرد بمحضى ارادته. يحقق من خلالها مصالحه و يجسد أهدافه. فالعلاقة التي تتسم بالروابط الأكثر جبرية و حتمية. تنطلق من مرجعيات دينية، خلقية، عادات متأصلة. و هته الشرعيات تبقى ذات قيمة عالية. إنها تشمل على المقدس. الذي لا يمكن التنازل عنه او تغييره. بينما العلاقة التي تتسم بالعلاقات الشخصية. فإنها أكثر ديمقراطية و حرية. و تخضع لعلاقات تفاوضية. لا تتم الا اذا اسست على مصلحة. انطلاقا من نظرية اللعب: ما يخسره طرف يربح الطرف الثاني. ولذلك فإن كل طرف يعمل على تحقيق اكبر ربح ممكن.

البعد الثقافي الحضاري: الاعتماد على الروابط الاجتماعية، من عرق تأصل و دين. و ما تحمله من إلزامية التعاون و التواصل و التضامن و الوصول الى تحقيق النموذج: الإنسان الغيري. و الأسرة أو العائلة الغيرية الاطراف. التي تساعد الآخرين و لو على حساب مصالحها. و تستمد مقابل ذلك احترامهم و تقديرهم.

**من الجماعي الى الاجتماعي:** كل هته العوامل و غيرها. افقدت النظام المنظم لذاته و من الداخل. و المنتج للمعنى الذي يسير وفقه فعالتيه و مصداقيته و وجوده في الساحة. باعتباره المهيمن و المسيطر. فأصبحت كل هته التقاطبات. تلعب الدور الاساس في عملية قولبة و صياغة المعنى. الذي صار يتجدد و يتنوع. و منه وجود الاختلاف. و بكلمة واحدة المرور من المجتمع العشائري الجماعي الى المجتمع الوطني الاجتماعي الذي يحتاج الى انتاج معنى جديد. يتعارض مع المعنى الذي كان قائما. تأثر العائلات بالسياق التاريخي الذي تمر به المنطقة. و العائلات تؤثر من خلال منتجها البشري الذي تقولبه. لمواجهة السياق الذي تمر به. و كذلك تحضيره الى سياقات أخرى مستجدة.

ففي الفترة الاستعمارية. حيث إن المحيط المتمثل في الدولة الاستعمارية. كانت تتميز بتطويق العائلات في مجالات محددة. لمراقبتها و الحد من فعاليتها. و لا تتيح لها أي فرصة للتفتق و الازدهار. فكانت العائلات في المنطقة منغلقة على ذاتها. تعتمد الاكتفاء الذاتي و تنتج منتجها البشري قصد 'استهلاكه'. فتقوم بتوظيفه في النشاط العائلي. و تكونه قصد القيام بهذا النشاط، و تخضعه لسلطتها المطلقة. و تزوجه من داخل العائلة الكبيرة (بنات العم و الخال). و تعيد انتاجه بنفس الكيفية تقريبا التي انتج به جده. و حتى إنها تطلق عليه نفس الاسم. اسم الجد. في رمزية لإعادة انتاجه و انتاج خصائله و تصرفاته و مواقفه. من خلال ما يحكى على هته الخصال و المواقف للحفيد. فلا بد أن يكون أهلا لحمل هذا الإسم. ووفيا للصورة أي صورة طبق الأصل للجد. و منه لا يزول الجد و لا يفنى. لأننا نعيد انتاجه مرة أخرى بعد وفاته. و كذلك نعيد انتاج 'الجدة' و حتى الاعمام. إن رأينا فيهم النموذج / القدوة .

أما في الفترة ما بعد الاستقلال. و مع الجيلين الثالث و الرابع و ما يليهما. فإن العائلة افتقدت هته المرجعية أو هته النمطية. و لم تعد تعتبر 'الجد أو الجدة' كنماذج يجب اعادة انتاجها. و تفتحت على المحيط الذي وجدت فيه اختلافا كبيرا. و نماذج متعددة و مهن مختلفة و فضاءات متنوعة. و لم تعد العائلات قادرة على تحديد 'النموذج' أو القالب الذي تنتج وفقه. و لم تعد العائلات ترغب في انتاج من يشبه 'جده'. و منه صارت العائلات تترك الفرد يشق طريقه بنفسه. المهم أن 'تتجح'. و لكي تتجح لابد من مواصلة التعليم الى أقصى درجة سواء كنت ذكرا أو أنثى. فالتعليم شرط النجاح. طبعا هناك مهنا مرغوب فيها و معروفة: كالطب و الهندسة و أسلاك القضاء و الإدارة مع تفضيل التعليم للعنصر النسوي. هته بعض القوالب الجاهزة. و لكن كل ذلك يرتبط بقدرة 'المنتوج' المتعلم على شق طريقه بنفسه. ثم يأتي دور العائلة كمرافق قصد مساعدة المنتوج على الانطلاق. من المفروض أن



تعاون و تساعد المنظمات المحيطة بالعائلات. على أن تزدهر و تنمو و تتفق قدرات العائلة. التي من دون شك سوف تنعكس بالايجاب على هته المؤسسات المحيطة. سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، تربية أو غيرها. إذ إن العائلة تصبح قادرة على توفير الطاقة الاساسية لكل المنظمات المحيطة. و هي الموارد البشرية. و كذلك تتمكن العائلة من الاستهلاك. فتتشتد دواليب الاقتصاد. و تطلب الخدمات التي تنتجها هاته المنظمات الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية. كما يمكن للعائلة أن تقدم ولاءها للتنظيم السياسي الذي تراه مناسباً لها. و هكذا... لا أن تبحث هته التنظيمات على تحقيق أهدافها على حساب المؤسسة العائلية.

**التغير و التغيير الاجتماعي:** ان المؤسسة العائلية بالمنطقة عرفت تغييراً سريعاً عموماً و لو اختلفت هته السرعة من عائلة لأخرى. التغيير الذي ينطلق من الإمكانيات التي تتوفر عليها كل عائلة: الإمكانيات الرمزية و المادية. التغيير الذي حاولت رصده من خلال تتبع مسار العائلات بالمنطقة المدروسة و ذلك على مسار ثلاثة أجيال على الأقل أو أربعة. الآن نشهد عملية تحول بفعل التغيير الذي تحاول بعض المؤسسات فرضه على العائلات محاولة اخراج العائلات من دائرة الفعل الداخلي المنتج محلياً، المتوارث من السلف كي يحافظ عليه الخلف ثم يوصله هو بدوره إلى الأجيال الآتية، مع إحداث بعض التغيرات في كل فترة حسب المتطلبات و الظروف الخارجية لكن دون المساس ببعض المبادئ و الآليات الجوهرية التي يحرس كل جيل توريثها إلى الجيل اللاحق. و بذلك تبدو للملاحظ أن الإستمرارية هي أكثر من القطيعة و التواصل أكثر من التنافر. لكن هذا المسار لا ترحب به كل المؤسسات المحيطة. من المدرسة مروراً بجهاز الدولة إلى الدول الغربية و منظماتها الحكومية و غير الحكومية التي غالباً ما تتدخل بشكل مباشر في أخص العلاقات الأسرية أمور تحدث بين الزوج و زوجته ، الأب و أبنائه و ذلك في محاولة قولبة هته العلاقات و تنميتها تنميها عالمياً وفقاً للمبادئ الغربية (حقوق الإنسان ، حقوق المرأة، حقوق الطفل إلى حقوق الأسرة). و غالباً ما تضغط هته الهيئات على الدول الضعيفة و على وجه التحديد الإسلامية منها وذلك بهدف ضرب كل خصوصية. و منه تتدخل الدول بعدما تضطر للمصادقة على المعاهدات الدولية التي تستصدرها الدول الغربية. و التي تخدم مصالحها الاقتصادية و الثقافية. و بالخصوص خدمة "المعنى" الذي تريد الدول الغربية فرضه على المعمورة. و تكريس التبعية الثقافية بعدما ضمنت وكرست التبعية الاقتصادية ، التكنولوجيا المعلوماتية و المعرفة العلمية. و اهتمام الغرب بالمرأة و الطفل على وجه الخصوص ليس وليد الصدفة و إنما يهدف إلى تفويض النظام القديم، الذي كان محروساً من طرف الذكور. يبدو أنهم أقصوا الذكور بصفة مقصودة و كلية للتركيز على المرأة واضهارها قصد تعزيز النزعة النسوية الموجودة في الغرب حالياً و الاهتمام بالمستقبل و تشكيله حسب "المعنى" المرغوب فيه و ذلك من خلال الاهتمام بالطفل الذي يمثل المستقبل.

**4. التنشئة الاجتماعية:** تقوم العائلة بالتنشئة الاجتماعية بكيفية ثقافية تلقائية بدون أي تكلف أو تصنع. أو إنها تعتمد تخطيطا و برامج مسطرة بكيفية مقصودة و منظمة. فالتدريب هو عفوي تلقائي. نابع من التجربة و الخبرة التي تهدف الى الافادة من التجارب التي مر بها افراد العائلة. أي سلطة الأموات (الجدود) على الاحياء و كذا انطلاقا من الامكانيات المتوفرة لدى العائلة سواء كانت مادية أو رمزية مع تحسين الظروف بصفة مستمرة بقدر الإمكان. فالاسرة تؤمن حاجيات الاولاد النفسية الثقافية و المعرفية التي تساهم في تكوين ملامح شخصية الطفل بل و حتى تأمين المكانة المستقبلية له التي غالبا ما تكون منسجمة مع مكانة العائلة و طموحاتها. و التنشئة الاجتماعية تتم فيها عمليات الاكتساب بصفة تفاعلية ذلك أن المعارف تكتسب عن طريق التفاعل. التنشئة الاجتماعية تركز على التبعية للأولاد ذكورا كانوا أو إناثا حتى بعد الزواج و قد تصير الأنثى تابعة لزوجها بعد عملية الزواج. أما الذكر فتستمر تبعيته لوالديه بصفة دائمة إلا اذا قررت الأنثى الذي تزوج بها عكس ذلك. فالتنشئة المعتمدة من طرف العائلات الجزائرية عموما تعتمد على تبعية الأولاد لعائلاتهم مهما كان جنسهم (نوعهم) و بالخصوص الذكور منهم. و عليه لا يتعود الولد بالنظر إلى هته التنشئة على الاستقلالية على القيادة أو تحمل المسؤولية أو اتخاذ القرار و تحمل تبعاته و غالبا ما يقرر الأهل مكانه حتى و إن تعلق الأمر بأخص خصوصياته كالزوج أو النشاط المهني أو التخصص الذي يزاوله و من هنا نلاحظ تأثير العائلة الجزائرية عموما على منتجاتها. و هذا ما يوضح الواقع الجزائري عموما من انعدام تحمل المسؤولية (القيادة، القرار) بكيفية الايجابية و

تحمل تبعات القرار مهما كانت. غالبا ما تشتكي مؤسساتنا الاجتماعية عموما من هذا النقص و المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص من هذا الصنف من الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسة. و التي لا تتخذ المبادرة و القرار وان اتخذته لا تتحمل تبعاته أي المسؤولية. و إن كانت بعض العائلات تتفاعل مع ما يحدثه الأولاد من انتاج للمعنى المتجدد. ومنه فإن الآباء من انتاج للمعنى المتجدد. ومنه فإن الآباء هم الآخرون يتعلمون من أبنائهم. ويتم التوافق والتوائم.

**فالتنشئة الاعتيادية التقليدية:** بالنسبة للمجتمع المحلي تركز على:

- سلطة الأجداد على الأحفاد بغض النظر عن النوع (ذكر/أنثى).
- سلطة الذكور على الإناث بغض النظر عن السن أو العمر.
- توجه الفتاة إلى إتقان كل ماله علاقة بالنشاط الداخلي للمنزل. مقابل إن يوجه الفتى نحو كل ماله علاقة بالنشاط الخارجي. و إن يقبل كل عضو العمل الذي يوكل إليه في إطار تقسيم العمل العائلي. فالتنشئة الاعتيادية التقليدية تستمد شرعيتها من الموروث الثقافي المحلي.

\* يمكن للفرد ان يكتفي بالمعارف التي تلقن له من طرف العائلة نفسها. و لو انه غالبا ما ينميها من خلال التجربة المكتسبة و خبرته. من خلال العلاقات التي يبرمها شخصيا مع الغير. تنشئة تقوم بها المؤسسات العائلية بشكل فطري و طبيعي. دون بذل أي جهد من طرفها او عناء. فهي تنشئة ثقافية تنتقل بين مختلف الاجيال. حتى انه يخيل لهم انها طبيعية. و لا توجد طريقة اخرى غير تلك التي تمارسها "العائلة". تنشئة متجانسة. تقدم لكل عناصرها مع اخذ الفارق في النوع (ذكر/أنثى) بالحسبان. لكنها متجانسة بالنسبة للنوع.

**التنشئة الاصطناعية او المقصودة:** و هي عبارة عن توجيه محدد و مقصود. يعتمد من طرف العائلة التي ترصد له وسائل معروفة و مضبوطة. فتقوم بعملية التوجيه لكل فرد من الافراد المكونة للعائلة او للأسرة. وفقا لقدراته، رغبته، استعداداته و كذا اللامكانيات التي يمكن للعائلة او الاسرة تجنيدها واستثمارها في منتجها. حتى يحتل مكانة مغايرة للأفراد الآخرين الموجودين بالعائلة. فالتنشئة المقصودة هي عملية واعية يراد منها تحقيق أهدافا متميزة بالنسبة لكل فرد من أفراد العائلة، تبعا لاستعداداته و ميولاته و قدراته الشخصية. لا تبعا لنوعه و جنسه. كما كانت قائمة سابقا. و التي كانت تركز على الجنس حيث:

- يدرّب الذكر على الدور السلطوي و الإقتصادي. و احتلال المجال الخارجي. و المفتوح على الآخر.
- تدرّب الأنثى على مهام رعاية الأسرة و القيام على شؤونها على الأعمال المنزلية. و تعد لاحتلال المجال الداخلي.

التربية و التنشئة الاجتماعية للأطفال، لم تبقى استمرارا لتلك التربية التقليدية. أين كان السكان يعرفون بعضهم البعض. و العلاقة الموجودة، هي علاقة "العمومة": أي أبناء العم. و الشعور بالانتماء الى الجماعة قوي جدا. و إذا رأى الإنسان أي منكر أو انحراف أو اعوجاج من طرف أحد أعضاء كل الوسط الذي يعيش فيه. فإنه يتدخل. و بكل قوة و بمختلف الوسائل. و بالخصوص يعلم أولياء الفاعل المعني بالمخالفة.

"فالشارع" كان يربي. أما الآن فلا يوجد أي مراقب في الشارع. و حتى في المنزل قدم الكثير من الاولياء استقالتهم، فيما يخص تتبع تربية الأبناء. فألب لا يهتم بطفله و لا يقدم له الرعاية الضرورية. و لكن حينما تكون النتيجة المتحصل عليها "معقولة". بالنظر إلى هذا التسبب. فانه يوقع على الابن العقاب. و لكن في كثير من

الحيان، يكون رد فعل الاب على نتيجة لم يكن يتوقعها. و لا يراجع نفسه. و يقوم سلوكه اتجاه ابنائه.ومنه نلاحظ أن التنشئة التقليدية بالنظر إلى تغير المحيط المساعد لها قد خسرت كثيرا من عوامل النجاح وتبقى التنشئة الحديثة معتمدة من طرف أقلية من العائلات.

**طريقتين متضادين في التنشئة:** عن سؤال مطروح لأحد المستجوبين عن: كيف حال الاولاد و ريقة التعامل معهم؟ إعترف بأنه قد أفسد تربية الاولاد و ذلك من خلال 'الحماية الزائدة' عن اللزوم. و ضرب لنا مثل أحد الآباء الذي يعتبره قد نجح في تربية الأولاد. و يوضح ذلك بقوله لي سبعة (07) أولاد أربعة ذكور و ثلاث اناث. كلهم فوق العشرين سنة. ما عدى البنت الصغرى ذات السبعة عشر سنة. ثلاث ذكور يشتغلوا و واحد ما زال بطالا. البنات: البنت الكبرى مطلقة بدون أولاد ماكثة معي، البنت الثانية بطالة ماكثة بالبيت و الأخيرة طالبة في الثانوي. منذ أن تزوجت و أنا في كفاح مستمر لتأمين المعيشة لأفراد أسرتي. على امل انهم يتركونني أرتاح و بالخصوص بعد حصولي على التقاعد. فبالرغم من أنني متقاعد منذ ما يزيد عن عشر سنوات. إلا أنني مازالت في نشاط دائم لتأمين لقمة العيش لأبنائي. فقد عملت في المزرعة النموذجية لبلدية البيوض كسائق جرار. و بعد أن حلت، صرنا تابعين لقطاع الغابات بالولاية. الآن أتقاضى منحة لا تزيد عن 12 ألف د.ج شهريا. لا تكفي لسد حاجيات أسرتي لمدة أسبوع واحد. لولا أنني أتاخر في الماشية لكنت من المعدمين. و لصرت أطلب قوة عيالي من الناس. و هو يقوم بالمتاجرة بقيمة 20 رأس غنم كمعدل في كل يوم أربعاء أي اليوم المخصص للسوق الأسبوعية للغنم بالمشية. يبيع منها من يرى أنها تجلب له ربحا معقولا. و يشتري بدلها أخرى دونها مستوى من ناحية التشحيم. فيقوم بتغذيتها و العناية بها الفترة التي يراها أنها كافية. و يمكن أن تدر عليه ربحا. و يقوم بإعادة بيعها و هو يعيش على هامش الربح الذي يتحصل عليه من جراء عملية "القراسة" أي التشحيم. و يستطرد قائلا أن مستوى الاولاد الذكور لا يتعدى الثالث ثانوي. ما عدى الابن الأكبر الذي واصل دراسته الجامعية. و تحصل على شهادة في الاقتصاد و التسيير مكنته من العمل في المعهد الوحيد الموجود على مستوى مقر الولاية التي تبعد عن سكني بحوالي 60 كلم. و ذلك بعد مرور سنتين كبطال و سنتين آخرين كمتقاعد، ضمن ما يسمى بعقد ما قبل التشغيل، و لم يتم ترسيمه الا بعد السنة الخامسة من تخرجه. و قد حرصت على تزويجه بالخصوص بعد ترسيمه في العمل. لأنه صار في عمره 34 سنة و لم يتزوج بعد، و أنا أذكر أن والدي رحمه الله قد زوجني و أنا لم اتجاوز 19 سنة. أي أن سن أبنني صار ضعف سني لكنه لم يتزوج بعد. و علامات الدهشة كان بادية عليه و يكرر: "واش من قراية هذه اللي تخليك بدون الزواج مثلك مثل النصارى"، "واش من قرايا اللي ما تفككش من الزمان... يلعن أبوها". قررت و أحييت على تزويجه و بالخصوص أنه الولد البكر. و لم يعد له أي عذر فقد أتمم الدراسة و أدى واجب الخدمة الوطنية و صارت له وظيفة بشكل رسمي. لم يبقى سوى السكن فبالرغم من الطلبات التي أودعها على مستوى بلدية المسكن (البيض) أو على مستوى مقر العمل (النعامية) الا أنه لم يتحصل على سكن. فاقترحت عليه أن يبني غرفة أو غرفتين فوق مسكني الموجود على المستوى الارضي. و بالفعل شيد غرفتين بالطابق الاول بالاضافة الى المرافق الصحية. و قد تطلب منه ذلك مجهود سنتين من العمل. بالاضافة الى مبلغا محترما اقترضه من بعض أصدقائه. و بالاضافة الى أتعاب البناء التي أتفق معه على أن لا تسدد الا في العام الموالي. كنت أعلم أنه مع الديون المتراكمة لن يقتنع بالاقدام على الزواج. فأكدت له أن مصاريف الزواج كلها سوف تكون على عاتقي و أتحملها كلها. المهم ان لا تضيق المزيد من الوقت. و اقترحت عليه العديد من بنات أخوتي اللاتي تأخرن هن الأخريات في

عملية الزواج و هن ماكثات في البيت بدون شغل. فرفض رفضا قاطعا ان يتزوج من القريبات سواء كن من بنات الاعمام او الاخوال. و ان كانت و لا بد فاعل. فانه سوف يقوم باختيار زوجة بنفسه. فما كان علي إلا أن أقبل. المهم ان لا يستمر في العزوبية الى اكثر من هذا الحد. فاختار امرأة تعمل معه في المعهد. و أصر على أن تبقى محتفظة بعملها. لأنه يرى في ذلك المخرج الوحيد لتحسين وضعيته الاقتصادية و الاجتماعية. فوافقت على ذلك و تكلفت بجميع المصاريف.

**تكريس تبعية الفرد للجماعة:** لا بد من طرح الأسئلة حتى نتمكن من الإجابة عليها. و طرح قضية تبعية الفرد للجماعة. قضية مستجدة، لم تكن مطروحة من قبل. لأنه كان من "الطبيعي" أن يكون الفرد كذلك. لقد تبين لنا أن الإنسان بالمنطقة لم يرتقي إلى درجة الفرد. و إنما كان تابعا دوما إلى العائلة ثم إلى الشبكة القرابية ثم إلى القبيلة. فكل من المؤسسات: العائلية و القرابية و القبلية كلها مؤسسات أنتجت هذا "الشخص" التابع لهته الكيانات. و كذلك الأمر بالنسبة إلى مؤسسة "الدولة". ذلك أنها تحاول، و لحد الآن، التركيز على التبعية للفرد لها. مثلها مثل المؤسسة العائلية تماما. و لو أن المؤسستين القرابية و القبلية، لم تعد لهما قوة الضبط، التي كانتا يتمتعان بها في فترة ما قبل استقلال الجزائر.

بحيث إن دولة الجزائر بعد الحصول على الإستقلال مباشرة. اتبعت طرقا و آليات أفضت إلى إنتاج 'الأتباع' عوض أن تنتج المواطنين. هذا الإنتاج للأتباع فضله الدولة كأسلوب "الثورة الجزائرية". و كذلك السلطة السياسية، التي قادت البلاد منذ الاستقلال إلى أزمة نهاية الثمانينات. عن طريق الولاء للسلطة من خلال الانتماء للحزب 'الأفان'. و كل من لا ينتمي إلى "حزب جبهة التحرير الوطني". فإنه لا يمكن أن يكون محل ثقة. أو يقلد مناصب سياسية و إدارية مهمة. و لو أنه بعد فترة الإنفتاح السياسي. أو ما يسمى بالتعددية السياسية، فالولاء لم يبقى بكيفية جامدة و صلبة ولاء لـح.ج.ت.و. ولكن صار ولاء لجماعات ضاغطة. فإن لم تكن منتما إلى جهة متمكنة و ضاغطة. يصعب عليك تولي تلك المناصب المهمة في دواليب الإدارة السياسية الإقتصادية أو الثقافية. بمختلف تدرجاتها السامية. و المؤسسة العائلية أو الأسرة بدورها، كما رأينا، تنتج أتباعا لها عن طريق: الإسم و عن طريق استكمال المسار الذي بدأه الأجداد. و على الأحفاد المحافظة على الإرث المادي والمعنوي تطويره و استكمال المسار الذي بدأه الأجداد و إتمامه عن طريق الرجوع إلى الأصل و الانتماء إلى الجد الأول. أو إلى القبيلة أو حتى الناحية. بينما الولاء عن طريق الإرث في الإسلام لا يمكن أن يطرح وسيلة ضغط على من سوف يمنح له. بحيث أن الأقساط محددة وفقا للدرجة القرابية و المكانة الدموية التي يحتلها كل شخص. هذا من الناحية النظرية، لكن في الواقع، فقد تبين لنا أن نجل كبير العائلة هو الذي يحتفظ بكل التركة التي تركها الهالك، أي كبير العائلة. فينوب عنه و يحل محله في كل ما يتعلق بالحياة العائلية. فتستمر الأمور و كأن كبير العائلة ما يزال حيا يرزق. فتتجسد مقولة سلطة الأموات على الاحياء. و منه القول بإعادة الإنتاج للتجمع العائلي على شاكلة ما أوجده السلف. و ما يفسر إعادة نفس ردود الأفعال التي كان يقوم بها السلف من طرف الخلف: الإحتفاظ بنفس النشاط المهني المهيمن في المنطقة. تربية الماشية و الإستفادة في ذلك بما تركه السلف من تجارب و خبرات جد ثمينة يمكن الرجوع إليها و الاستفادة منا في حل الكثير من المشاكل التي تعترض التجمع العائلي. ليس هذا فحسب و إنما حل جل المشاكل الطارئة في مختلف المجالات من بينها حتى قضايا تخص العلاقات القرابية و المصاهرة و جل العلاقات الاجتماعية. فالرجوع إلى خبرة السلف كانت جد حيوية بالنسبة للخلف. و منه القول بإعادة الإنتاج

الآلي لما كان قائما من قبل أو اعتماد المنعكس الشرطي. فإذا كان الأمر صحيحا بالنسبة للأجيال السابقة. فإن الجيل الثاني و الثالث و ما أتى بعده غير كثيرا من عملية إعادة الإنتاج: ففيما يتعلق بالإرث صارت العائلات تميل أكثر إلى تقسيمه حسب القواعد الشرعية النصوص عليها. وإن كانت الإناث قد تحفظت في البدايات من هته العملية من أن تأخذ نصيبهن. أو أنهن لم يكن يعرض عنهن أخذ نصيبهن أثناء عملية القسمة. لكن يبدو جليا مع الجيل الثاني فإن الإناث صرن لا يتوانين في أخذ نصيبهن من التركة. و غالبا ما ينفذ التجمع العائلي بعد وفاة كبير العائلة. و بالخصوص إن كانت الوالدة متوفاة. فجل الأسر تستقل عن العائلة. و لو أن النجل غالبا ما يمكث مع العزاب من الذكور و الإناث. بينما الإرث في الغرب، غالبا ما يستعمل كورقة ضاغطة على الذي يأخذه. بأن يحقق بعض الشروط. و إلا فإنه يقص من التمتع بالإرث. و لم يعد النشاط المهني الواحد قائما في كل الأحوال. و منه محاولة الفرد الإستقلال بأسرته عن التجمع العائلي. كما أن الفرد لم يعد في حاجة إلى تلك المعارف و المهارات المكتسبة من طرف السلف. لأنه غير النشاط المهني. و يبدو حتى أنه بدأ يشك في المعارف التي تنظم العلاقات مع التجمعات العائلية الأخرى. و منه لم يعد يرجع إلى تلك المرجعية الموحدة و الموحدة (بكر الدال ثم بفتحها). و بالتالي لم يعد يرجع بالضرورة إلى تلك المنعكسات الشرطية المشار إليها آنفا مع الجيلين الأول و الثاني و ما سبقهما من الأجيال. و يبدو أن هذا الجيل بدأ ينتج المعنى الخاص به ولا يعتمد تلك المنعكسات الشرطية التي كان يتبعها آباؤه و أجداده. فصار مجددا في الوسط الذي يعيش فيه و إن كان مقلدا لسلوكات وافدة أو مؤلما لها.

**1 . تنشئة اجتماعية تعزز من البعد في المسافة بين الذكر و الأنثى:** كانت الثقافة الاجتماعية بالمنطقة. تعزز من الفارق بين النوعين. الذكر و الأنثى. سواء تعلق الأمر بالمجال المحتل. بحيث ان الأنثى تعد للدخل. أي الى الأعباء المنزلية الداخلية. و تقتصر على ذلك. بينما يعد الذكر الى الخارج. و لم يكن يسمح بالتداخل بين المجالين: الداخلي و الخارجي. أو تعلق الأمر بالمكانة المحتلة. بحيث ان الأمر مفصول فيه بشكل قطعي. فالأنثى أقل شأنًا و مكانة من الذكر. و على الأنثى أن تخضع للذكر. سواء كان من عائلتها. أو من عائلة زوجها. فالأنثى تحت رقابة الذكر. وهي تحت سلطته. و هي في خدمته. فالفتاة منذ نعومة أظافرها. تتشأ على السمع و الطاعة لكل أفراد العائلة. و الخضوع لهم. و هي في خدمة كل أفراد العائلة و بالخصوص الذكور منهم. و من ثم تدرب على الأعباء المنزلية. التي كانت في ذلك الوقت متنوعة مختلفة و جد شاقة و متعبة. و تحس بالفارق بينها و بين أخوها الذكر. الذي و إن كان له هو الآخر أعباء و أعمالا خاصة به. إلا أنها توضع في خدمته. و تأتمر بأوامره. و إن كان يصغرها سنا. فتحس بأنها أقل منه شأنًا. و أنها غير مرغوب فيها. و القاعدة المتفق عليها. أن يعجل بزواجها. حتى قبل سن البلوغ. في كثير من الأحيان. فتتخلص العائلة من هذا العبء بسرعة. و يبقى الذكر. فيتزوج هو الآخر في سن مبكرة. و يحرص الوالد على أن 'يعمر عليه'. و هو مصطلح محلي. يشير إلى تزويج الابن. يعمر من العمران و الزيادة. لان بزواجه سوف ينجب موارد بشرية تستفيد منها العائلة. أو أن العمران العائلي. يكون بفضل هذا التزويج. الذي يسمح باستمرار العائلة.

و نلاحظ أن الأنثى أنشئت على الوضعية الدنيا -التابعة- . فحينما تتزوج فإنها تعيش نفس الوضعية : التابعة المهيم عليها. و تكون راضية بهاته الوضعية التي تراها طبيعية. و تعمل على إعادة انتاجها من خلال تنشئة أولادها ذكورا كانوا أو إناثا . و من ثم فإنها ناذرا ما كانت تدخل في صراع على السلطة. سواء مع زوجها أو

الذكور المتواجدون في العائلة أو الإناث. فهي في خدمتهم. تآتمر بأوامرهم. و تنتهي بناهيههم. و لا تاخذ مكانة ذات شأن في عائلة زوجها. الا إذا انجبت الذكر و كبر أبنائها و تزوجوا. فحينما تصبح هي الأمرة و الناهية لزوجات أبنائها.

**2 . تنشئة اجتماعية تعزز من التجانس بين الذكر و الأنثى:** اما مع الجيلين الثالث و الرابع و حتى الخامس. يبدو أن الأمر صار غير واضح كما كان سابقا. لا من حيث التمييز بين الأولاد حسب الجنس. أو حتى تقسيم العمل أو مستقبل التجمع العائلي. و ان كان ما يزال تفضيل المولود الذكر عن المولود الأنثى قائما. الا انه ليس بتلك القوة التي كانت مع الجيلين الاولين. أين كان يعبر عن هذا التفضيل. فالآن نادرا ما يعبر أحدهم عن سخطه لكون المولود أنثى. الا إن كان جل أولاده إناثا. أو انه لم ينجب الذكر. لكن قد نجد نفس الشعور. لدى بعض الأسر التي أنجبت الذكور فقط دون الاناث. ترغب في ان تتجب الانثى. الأمر الذي يبدو و أنه تغير بشكل كبير. هو الخاص بالتنشئة بحيث يبدو الأولاد ذكورا او اناثا. و كأنهم متساوين في المعاملات: في الحقوق و الواجبات. و ان كانت ما تزال الأنثى تكلف بشؤون البيت الداخلية. من تنظيف و طبخ. و يعفى الذكر من ذلك. إلا أن إعداد الأنثى. لم يعد يقتصر على هذا البعد. "الاعتناء بالبيت و ما تحتاج إليه. و البقاء بالداخل. و الاقتصار على ذلك." بحيث انها تعد كذلك وفي نفس الوقت و بنفس القوة أو أشد الى الخارج. من خلال التحاقها بالمؤسسة التعليمية. و التي لم تعد تقتصر فيها على مستوى شهادة المرحلة النهائية. كما كان معمولا به في الجيل الثاني. أو الوصول الى السنة الثالثة ثانوي. كان معمولا به مع الجيل الثالث. بحيث انه مع الجيل الرابع. لم تعد الانثى بحدها حد بالنسبة للتعليم. بحيث انها صارت تشد الرحال الى الجامعات المتواجدة في شمال البلاد. بل و مع الجيل الخامس صارت الكثير من الاناث. تبحث بكل قوة على مواصلة التعليم الما بعد تدريجي: وذلك للتمكن من امتهان مهنة التدريس على أعلى مستوياتها. لأن سوق العمل المحلية المتخصصة في التعليم صارت مشبعة. غالبية الاناث مهما كان مستواهن التعليمي. صرن يبحثن عن منصب عمل خارج البيت مثلن مثل الذكور تماما. و هذا هو أهم تغير في المعنى الذي حدث بالمنطقة. بحيث ان الاناث كن يحضرن فقط للداخل. أما الآن فهن يحضرن للداخل و للخارج في آن واحد. و ما دمن يحضرن كذلك للخارج. فصار على نمط التنشئة الاجتماعية القديمة أن تغير من ملامحها. فلم تعد تربي على: الخضوع و الخنوع و السمع و الطاعة و وضيعة التابعة المقهورة المغلوبة على أمرها. كما كان العمل به مع الجيلين الأول و الثاني. بل صارت تربي على الاستقلالية. و أصبحت لها القدرة التفاوضية. حتى يمكن أن تدافع عن ذاتها خارج المجال المغلق (البيت). و كأنها صارت تعد للخارج أكثر مما تعد للداخل.

فصارت الانثى شبه مسؤوله عن ذاتها خارج التجمع العائلي. و منه صارت تربي على احترام ذاتها. واحترام عائلتها. و لم تعد تشعر بالدونية. كما كانت تشعر به أمها أو جدتها. بل صارت ترى بأنها حققت نجاحا أحسن حتى من إخوتها الذكور. في مجال الدراسة و العمل الخارجي. و يبدو أن أكثر العوامل التي دفعت الآباء. على اعتماد هذه التنشئة الجديد لبناتهم. ما رأوا من عدم استقرار البيت الزوجية بشكل ملفت للانتباه. وعودة الكثير من النساء المتزوجات إلى آباءهن بعبء ثقيل -أطفال يحتاجون إلى الرعاية- فيضطر والد البنت المتزوجة. على العناية بابنته. و كذلك بأبنائها الذين يحملون اسم رجل غريب عنه. و إن كان صهره فانه لم يعد كذلك. و يقع عليه عبء التكفل بكل المصاريف. مع العلم أن هؤلاء الأولاد. قد يعودون إلى عائلة والدهم بعدما يتكفل بهم جدهم من أهمهم. الذي يتحمل الخسارة ليحني الوالد ثمرة ما اعتنى هو بهم. ثم إن

العامل الثاني.و الذي لا يقل خطورة عن الأول هو "عنوسة" البنات. و بقائهن مع آبائهن إلى سن جد متقدمة. و منهن من لا يتزوجن بشكل نهائي. و من ثم صار الآباء يركزون على الخارج أكثر من الداخل. فيعدون بناتهم للخارج. أي للتعليم و العمل بالدرجة الأولى. أكثر من إعدادهن على تحمل مسؤولية البيت الداخلية. التي و إن كانت جسيمة إلا أنه يمكن التأقلم معها. بعكس من أعدت للداخل. و لم تجد فرصة للزواج. أو أنها تزوجت ثم طلقت.

فالتي تعد إلى الخارج يمكنها الاعتماد على نفسها.مثل الذكر تماما أو أحسن منه في كثير من الظروف.و لا يعيقها و يعجزها أن تتأقلم مع الداخل إن سنحت لها الفرصة بذلك. فنلاحظ أن إعداد الفتاة للخارج صار إعدادا مطلقا. أي أنه ليس إعدادا موجهها إلى مهنة دون غيرها أو نشاط دون آخر.و إن كانت توجه الفتاة إلى التعليم و الصحة في الأجيال الأولى. فإنها مع الجيل الرابع و الخامس,لم يعد هناك أي مجال محصور أمامها. حتى التجنيد في مصالح الأمن. وما يحمله هذا التجنيد من مخاطر أمنية و أخرى على الفتاة.اذ ان بعض الفتيات من المنطقة.على قلة عددهن.صرن يشتغلن كأعوان أمن.مكلفات بحفظ بالمرور.و يمكن مشاهدتهن في شوارع مدينة المشرية.و كذلك مدينة النعامة.ينظمن المرور.إذا فتقسيم العمل التقليدي:الرجال في الخارج.و النساء في الداخل. لم يعد قائما.و صارت الفتاة تعد إلى الخارج بنفس القوة التي يعد بها الذكر .

**تنشئة الأولاد:**يحاط الاولاد بعناية كبيرة.و يتم تلبية رغباتهم قدر المستطاع.و ان كانت على حساب الابوين الذين يؤثران أولادهم على ذواتهم.و لكنهما يحرصان كل الحرص بأن يتعلم الاولاد الادب و اللياقة.و المتمثلة اساسا في احترام الآخر.و ربط علاقات تبنى على مراعاة الروابط العائلية و القرابية و علاقة الجيرة. و أصول الكرم و البذل و العطاء و توقير الكبير و طاعته.و الحد من كل أنانية مفرطة.ذلك أن الفرد لا يعيش لذاته.و انما يعيش في علاقات مع الآخرين.و عيله ان يلعب صورته.بتوطيد علاقاته مع الاهل و الاقارب و الجيرة. و أن يكون على خلق حميدة فاضلة. كما يتم حثه على طلب العلم. و غالبا ما تعطى له بعض النماذج الناجحة في الاهل و الاقارب او حتى من الجيرة. كقدوة او مثال يحتدى به. فهي تربية تربطه بواقعة المعاش و تعطيه بعض النماذج كمثل عن النجاح.هته النماذج/القدوة.ليست بعيدة يتم انتقاءها من الكتب و الافلام او الاقراص المضغوطة.و انما هي نماذج حية مجسدة تعيش معه.ونبعت من محيطه.و عاشت نفس الظروف التي يعيشها.و بالتالي فهي نماذج يمكن تجسيدها عمليا.و بالخصوص ان كان النموذج/القدوة من عائلة متواضعة ذات امكانيات محدودة.و بالرغم من الوضعية الغير مساعدة.الا أنه استطاع ان يحقق الانجاز المرغوب فيه."وأنت من عائلة احسن منه.و لك امكانيات نضعها بين أيديك معتبرة.فما عليك الا أن تتجز ما حققه او أحسن منه".

و عليه يمكن القول بأن التنشئة المعطيات للأولاد. تعتمد اساسا على اعطاء اهمية بالغة للعلاقات. التي يجب ان تبقى في اعلى مستوياتها مع الاهل و الاقارب و الجيرة و المدرسة.و عليه فإن التنشئة هي تنشئة جماعية بالدرجة الاولى.و مع ذلك يمنح الولد بعض النماذج/القدوة.حتى يبرز من هذا الجمع.لكن يبقي علاقات متميزة مع المجتمع الذي ينتمي اليه.و يبرز ذلك من خلال الاهتمام بكل ما يحدث للأهل و الاقارب و الجيرة.و يشارك في الافراح و الاحزان.و يغضب لغضبهم و يحزن لحزنهم و يفرح لفرحهم فهو منهم و لا ينفصل عنهم.

تلعب الام الدور الحاسم في تنشئة الاولاد.و بالخصوص في تكوين الشخصية القاعدية.كما انها تتابعهم في جميع المراحل العمرية. فتكون الاقرب اليهم. و الام على علم و اطلاع بالصعوبات التي يعاني منها الاولاد. و غالبا ما



تترد في التوجيه الذي تتبناه للأولادها. و غالبا ما نراها تعلم الزوج بما يحصل للأولاد من صعوبات. و بذلك تضعه امام مسؤولياته. و بالخصوص حينما تشعر بأن الاولاد صاروا اقل انضباطا. و اقل تنفيذا لوامرها او الاعتراف بسلطتها. فغالبا ما تستعمل الزوج من أجل الضغط على الاولاد كي تحتفظ بالسلطة على الاولاد. و غالبا ما تهدد الاولاد: فإما أن يمتثلوا لأوامري و الا فاني سوف أعلم 'الاب'. الذي يتخذ الاجراءات اللازمة. و غالبا ما تكون اجراءات صارمة في اتجاه الاولاد. حتى يكونوا اكثر انضباطا. فهو المسؤول الرسمي. على كل تقصير او مخالفة تحصل من الاولاد. و بالخصوص انه قد ابلغ و اعلم من طرف الام. و لم يتخذ الاجراءات الضرورية. و غالبا ما تظهر الام للاولاد انها تمثل رغبات الأب. و ما يريد ان يكون. فهي تترجم ما يرغب فيه الأب. أو هي اللسان الناطق الرسمي للأب. الذي غالبا ما يكون في فضاء خارجي. حتى يضمن المسافة الضرورية بينه و بين اولاده و اسرهم ان كانوا متزوجين. حتى يضمن الاحترام له و الطاعة لما يأمر به. طبعا هذا التمثل الرسمي للأب. يسمح لها بان تعبر عن رغباتها و افكارها. و ما تطمح ان يتحقق. على أنه من طرف 'الأب'. الذي من المفروض ان يكون السلطة العليا في المنزل. و غالبا ما تستمد الأم سلطتها من سلطة الزوج أبو الأولاد.

وهته التنشئة التي يكتسب منها طبعا. هو الذي يظهر على السطح في الكبر. اين يضطر الشخص بالنظر الى هته التنشئة أن يبقى مهتما بكل ما يحدث حوله من أحداث. و بالخصوص تلك المتعلقة بالأهل و الاقارب و الجيرة. و يضطر لمد يد العون و التضامن مع هذا الجمع في السراء و الضراء. حتى و ان قدر عليه رزقه. فلا بد ان يشارك الآخرين و يتضامن معهم حسب طاقته. بل قد يكلف نفسه ما لا يطيق حتى يقوم 'بالواجب' و ان تدين. الا أنه لا يبقى مكتوف الأيدي أمام معانات الآخرين. لأنهم لن يفعلوا ذلك ان حدث له مكروه. و هي اذا حماية جماعية. و ان كان كل واحد يسعى الى حماية نفسه بنفسه. الا أنه ان لم يتمكن. فهو متيقن من أن 'الجماعة' وراءه تسانده.

طبعا هذا الميكانيزم كان واضحا جدا مع الجيلين الأول و الثاني. الا انه بدأ في التراجع بالنظر الى ادخال الحسابات الفردية. و بالخصوص من أولئك الذين يعتقدون انهم في مأمن من الحاجة. و ليسوا في حاجة لمساعدة أحد. بإمكانهم الاعتماد على امكانياتهم الفردية. التي يرون بأنها معتبرة. فلا داعي 'لتبذيرها'. في انتظار أن تعوض لنا لاحقا. و بالخصوص ان هناك بعضا من الاهل و الاقارب و الجيران الذين ينتمون الى عائلات فقيرة بنيويا. تنتظر المساعدة و لا يمكنها ان تساعد احدا. فهي تأخذ و لا تعطي. و من المفروض أن يكون هناك 'أخذا و عطاء'. أو كما يقول المثل الشعبي: **"من عندي أو من عندك تنطبع. و الا غير من عندي تنقطع"**.

عملية إنجاب الذكور كان جد مرغوب فيها من طرف الآباء. وذلك حتى يكونوا امتدادا لهم في هذا الوجود. ولكن قبل ذلك يكونون لهم عونا في اكتساب الرزق و تأمينا لشيخوختهم. لكن بعد الصدمة الإستقلالية، إتضح لهم أن الذكر صار مثل الأنثى أو أقل شأنا منها. بحيث إن الأنثى إن تزوجت فإنها لا تبقى عالة على العائلة. أما الذكر و إن تزوج فيبقى وزوجته و أبناؤه عالة على كبير العائلة. ذلك إنه إن كان من المتمكنين فإنه ينفصل. دون مراعاة لمصلحة الأهل. فهو لا تهمة سوى مصلحته: إن كان متمكنا إنفصل. و إن كان عاجزا بقي لتخدمه العائلة وتخدم أسرته. بل حتى من اضطر للبقاء إن كان يعمل في رزق والده، فإنه يطلب "حقه" أي الأجرة مقابل العمل الذي يؤديه.

التنشئة العائلية ما تزال تتسم بالتقليدية أكثر من التنشئة الحديثة التي بدأت ترى النور في كثير من العائلات بالمنطقة. الفرد في المنطقة مازال تابعا للجماعة: العائلة و الشبكة القربانية. ولم يتمكن من أن يصبح "شخصا": يعبر عن رأيه بكل حرية. و يتحمل تبعات تصرفاته، فهو يتستر. مع أن مؤسستي العائلة و الشبكة القربانية لم تعد لها تلك القوة القهرية و الضبطية التي كانت تتمتع بها. لكن يمكن القول بأنها ساهمت في إنشاء الفرد التابعة لهته المؤسسات: العائلة و الشبكة القربانية و القبيلة. ثم حاولت الدولة المسعفة أن تقوم مقام مؤسسة القبيلة. حتى تحصل على ولاء العائلات و الأولاد. ذلك أن الدولة، هي الأخرى، انتجت آليات قصد تحقيق الإلتباع. عوض أن تنتج المواطنين. ذلك أنها كانت تبحث عن اكتساب الشرعية، من خلال ولاء العائلات و الأفراد لها.

فالتنشئة التي اعتمدها الأجداد للأحفاد. والتي تمثلت في الجيلين الأول و الثاني من هته الدراسة، مثلت فيها العائلة العالم الأوحده الذي يعرفه الأولاد: ينشؤون في العائلة، يعملون في رزق العائلة في سن مبكرة. فيتمتعون هذا الرزق. يتم تزويجهم في سن مبكرة من الأقرب (بنت العم). يكثر من الإنجاب و يعيدون نفس الدورة بالنسبة لأبنائهم، في اطار إعادة الإنتاج. لكن مع الجيل الثالث صارت العائلة عالما صغيرا بالنسبة لهم. فاكثروا مجال العلم و العمل و السكن بعيدا عن العائلة. و صارت لهم مشاريع خاصة بهم. و منه وجود الطريقتين المتضادين في التنشئة الاجتماعية بين الأجيال.

إن فئة من الجيل الثالث و الرابع المنتمية إلى العائلات الفقيرة. صارت ترفض أن تعيد إنتاج ذاتها كعائلات فقيرة. و صار بعض أعضائها يبحثون عن الربح السريع. و ان كان غير مشروع. سواء بالمتجارة في الممنوعات: (قطاع غير رسمي أو مخدرات). و حتى القيام بالسطو و سرقة المنازل. بحثا منها في تغيير المكانة. و إن كان بالدخول في فئة المنحرفين. و هذا إنتاج للمعنى جديد بالنسبة لأهل المنطقة. إذ إن البحث عن الربح و النجاح. كان دوما مقرونا بالبحث عن اسباب الكسب الحلال. و الطرق المشروعة ان عرفا أو قانونا. و يعتبر هذا من أهم التغيرات التي حدثت في المنطقة. و قد واكب الصدمة الثالثة المتمثلة في الصدمة المتعددة الأبعاد: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الثقافية. و التي أفرزت: الفعل الهامشي المنحرف عن القواعد العامة التي كانت متواترة في المنطقة.

**5. الفقر و الإقصاء و التضامن الإجتماعي:** نمط من العائلات أمام تدهور مستواهم المعاشي. و عدم تمكنهم من توفير الحاجيات الأساسية لأفرادهم. صاروا يبحثون عن النساء العاملات. و بالخصوص في قطاع التعليم. و ذلك بتزويج أبنائهم. قصد الرفع من مدخولهم. فيصير "مرتب" المرأة أحد الرهانات المهمة في العلاقة الجديدة. فالمرأة الجامعية العاملة بحكم متابعتها للدراسة. و كذلك المحافظة على مسارها المهني. غالبا ما تتقدم في السن. بحيث يرتفع سنها عن اللآتي لم تواصل تعليمها الجامعي. أو تلك التي لم تظفر على منصب شغل. بحيث إنها بعد حصولها على "الشهادة الجامعية" تبقى مستعدة للزواج مباشرة. و في هاته الحالة غالبا ما تكون مضطرة إلى التخلي عن إشتراط: "الرجل الكفو". الذي يحتل نفس مكانتها أو أكثر. و ترضى بأقل من ذلك بحيث إن "السن" يصبح عامل ضغط كبير عليها. و تريد أن تدخل في علاقة زوجية "قبل فوات الأوان". و قبل أن تخرج من سوق الزواج نهائيا. إذا ما اقتربت من الأربعين سنة، ففوق هذا السن يصعب إيجاد أعزب للزواج منه. و لا يمكن أن يوجد سوى "مطلق" أو أرمل. مع ما يترتب عن هذان الوضعان من مصاعب إضافية:

ميزاج الرجل المطلق و رعاية الأولاد من إمراة ثانية. و المستوى الجامعي و الوظيفة و الراتب؟ و إن أقبلت على الزواج فإن المرتب يصبح محل مفاوضات و جدال. و بالخصوص مع أفراد العائلة الآخرين. بحيث إن الزوجة تحاول أن تحتفظ بشيء من المال. حتى تراعي مصالحها الشخصية. من لباس و تطيب و حتى إخبار بإسمها. و أفراد العائلة يحاولون الإستحواذ على كل المدخول لصالحهم. بحيث إنهم في أمس الحاجة إلى المال. و ما تزوجوا منها إلا لكونها مصدر "المال". و تعمل خارج البيت. و نساء العائلة يقمن بشؤون "المنزل": من تنظيف و طبخ حينما تكون

في العمل. و من حقهم أن يستفيدوا مقابل هذا العمل مالا. من طرف الزوجة العاملة لصالحهم." تكوني تخدمي و تلقاي الماكلة طابية و واجدة" أي حاضرة. و إذا كنت "ما ترعيناش ما عندنا ما نديروا بيك و بخدمتك". و كل هذا الضغط على المرأة العاملة قصد إبتزاز أكبر قدر ممكن من الأجر أو الحصول عليه كلية.

**الفقر و التهميش:** تحديد أسباب الفقر: نقص الاستهلاك الغذائي كما وكيفا. و تلبية متوسطة للحاجات الاجتماعية الأساسية (الملبس، التعليم، السكن...) الإقصاء، انعدام فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للمجتمع.

النمو الديمغرافي: <sup>1</sup> 3% (1980) , 1.6% (1998).

التعليم: نسبة الأمية البالغين 10 أعوام فما فوق: 74.6% في 1966, 58.1% عام 1977 و 31.9% سنة 1988.

تسريح العمال: الذين تم تسريحهم في إطار تقليص عدد العمال: 400 ألف عامل , ص 24

مستوى دخل الأسر: 54.970 دج سنة 1998: 30% يتقاضى أجورا تقل عن 6 آلاف دج شهريا بالنسبة لعائلة متوسطة تتألف من 6 أفراد و 63% يتقاضون أجرا اقل من 8 آلاف دج شهريا لنفس تعداد أفراد العائلة (6)

مستوى الفقر المطلق قدر ب 15413 دج للشخص الواحد/سنويا عام 1995. المستوى الأعلى للفقر قدر 25622 دج للشخص/سنويا في عام 2000.<sup>2</sup>

تحديد الجيل حسب مختصي الأنساب المسلمين. يحددونها بثلاث حلقات أو ثلاث أجيال في القرن. أي مئة 100 سنة. الجيل كمتوسط يكون مساويا لثلاث و ثلاثين 33 سنة.

**معالجة الفقر:** إستطاع المجتمع التقليدي من التخفيف من الفقر. الذي كالنت تعاني منه بعض العائلات المعدمة. ذلك أن العائلات الفقيرة كانت تنظم إلى العائلات الميسورة أو حتى المتوسطة الحال. و بالخصوص في فصل الربيع، حيث تدر الشياه حلبا أغزر من الفصول الأخرى، فتكون الأسر المعسورة في أمس الحاجة إلى المساعدة: في حلب الشياه و مخض الحليب حتى يصير لبنا. و تجفيف اللبن فيصير "كليلة". ثم جمع "الدهان" الزبدة المستخلصة من الأغنام. و هي عملية تطلب مهارة و خفة. كما يشارك الرجل الفقير في الحصاد. و يأخذ طبعا "حقة" من الصوف و اللبن و السمن (الدهان). هذا بالنسبة للعائلات "الفقيرة". التي تريد تحسين مدخولها في فترات معينة فهو "عمل موسمي".

أما تلك العائلات المذقع فقرها. فان افرادها يعملون عند "الكولون" في "نتر الحفاء" قلعها واستغلالها. او يساهمون في جني ثمار الكروم و الحوامض. في كل من المناطق الشمالية للبلاد. حينما تكون جاهزة صيفا. و بالخصوص في "التل" أي الشمال: سيدي بلعباس و عين تمشنت و مستغانم و معسكر على وجه الخصوص. او انها تمتهن حرفة "الرعي" و هنا تختلف الأجرة المقدمة لهم. باختلاف طابع العمل الذي يقومون به. من حيث الكمية و النوع. و كذلك حسب "العائلة التي يشتغلون عندها. مع تقارب في "الأجر": " نخلصك كما راهم يديروا. نخلصك كما راهم يخلصوا الرعيان".

<sup>1</sup> . - الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني: الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء - قصر الأمم - نادي الصنوبر 28-29-30 أكتوبر 2000 الجزائر.

<sup>2</sup> الديوان الوطني للإحصائيات ، إحصائيات استنكارية 1970 -1996 الإحصاء للسكان و الإسكان 1998 ص 14.

بالنسبة للفقير الحاصل في الجزائر. فان الدولة تنتج بشأنه خطابا مزدوجا: في الفترة الأولى كانت تحمل العائلات مسؤولية الفقر الذي لحقهم: 1 . ففركم ناتج عن نموكم الديمغرافي الكبير الغير متحكم فيه.

2 . يتسول بعضكم من أجل الربح السريع(و ليس لسد حاجة ملحة).

ثم في فترة لاحقة تم الاعتراف بوجود فقراء في الجزائر. و بالتالي الاعتراف بوجود الفقر في الجزائر. بل و تمت إقامة مؤتمر. و وضعت خطة لمكافحة الفقر و الإقصاء و التهميش بالجزائر.

ولكن تبين ميدانيا أن ذلك البرنامج أو الخطة المعتمدة نظريا لم يتم الشروع في تطبيقها ميدانيا. و كأننا نقوم بدراسة الواقع و تشخيصه مقابل تكلفة كبيرة و لكن مقابل المعرفة النظرية المحضة. و كأننا لا نعرف الفعالية. أو العمل الذي يؤدي الى نتيجة. هذه النتيجة تحققت منها بعد إشرافي على مذكرة لسانس سنة 2002 أجريت ببلدية براقى لاتي كانت معينة بالبرنامج والذي لم ينطق حسب الرزنامة المحددة له من طرف الخطة المعدة واستراتيجية مكافحة الفقر في الجزائر كما سميت.

**الفقر المدقع:** أدى هو الآخر الى الخروج عن طاعة العائلة. و النظر اليها على انها مصدر الفقر الذي يعاني منه الشخص. و ان القيم التي تحملها هي التي ادت بها الى الوصول الى ماهي عليه من فقر و حرمان. بينما الاسر الاخرى فانها تعيش في بذخ. لانها تاخذ بمبدىء المبادرة. و لا يهتمها كيف تتحصل على المال. المهم انها تتحصل عليه. فتكونت جراء هته القناعة جماعة من الشباب في كل حي. مختصة في سرقة البيوت. حتى صار لا احد يامن على بيته ان هو خرج منها مع اهله. فلا بد ان يترك احد افراد العائلة كحارس. يحرص البيت. خشية السطو عليه. سواء كان ذلك في النهار او في الليل. و عن السؤال لماذا وصلت المدينة الى هاته الحالة بعدما كانت آمنة و لا تسجل أي حوادث من هذا النوع؟

فالاجابات متعددة و متنوعة منها: ان البراوية او البرانيين كثروا في المدينة. فكونوا عصابات لان عائلتهم ليست من المنطقة و لا يخافون من الفضائح او العار الذي يلحقهم لانهم غير معروفين. و افسدوا بعض الشباب من المدينة. مثل حبة الطماطم الواحدة الفاسدة. التي تفسد الصندوق كله. الكبير لم يعد يحترم كما كان في الماضي. و هو الذي كان يلعب دور الضابط سواء الوالد بالنسبة لعائلته و القريب بالنسبة لاقاربه او الجار بالنسبة لجاره. او القايد في قبيلته. التسبب و عدم الخوف من "السلطان" او الحاكم. بحيث ان من يسرق يمك به من طرف هيئات الامن. و لكن لا يدخلوا السجن الا نادرا. و اذا ما دخلوه فانهم يكونون في بحجة بداخله احسن من بيوتهم. و لم يعد الخوف من السلطة و هذا ما ادى الى التسبب المعمم الذي نعرفه.

**الفقر:** هو مستوى معيشي منخفض. لا يفي بالحاجيات الصحية و المعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد. له علاقة بتوزيع الثروة. و المستوى المعيشي العام في المجتمع. و كذلك نسق المكانة و التوقعات الاجتماعية. و هو بمثابة اقصاء الفرد الفقير أو العائلة الفقيرة من الحياة الاجتماعية العادية. ما هو دولار الفرد ؟ / دور الدولة؟ دور الامم المتحدة؟. ما هو دور هاته المؤسسات او غيرها من التنظيمات و المؤسسات المحلية او الدولية في عملية مكافحة الفقر . و التقليل من وطأته . على المستويات الفردية و العائلية و الجماعية؟

الفقر: بالنسبة 'لأوسكار لويس'<sup>1</sup> فان اطروحته تاكد على ان للفقر ثقافته , الفقر يعاش و يورث على شكل ثقافي في الاوساط المعوزة. بحيث ان الفقراء :

<sup>1</sup> OSCAR LEWIS : Les enfants de chancez.

- 1 - يرفضون المشاركة في المؤسسات الاجتماعية الرسمية (الاقصاء) الذاتي و المؤسساتاتي .
- 2 - يبدو انهم مرتاحون في وضعيتهم .
- 3 - ليست لهم الحوافز الكافية لاحداث تغيير .
- 4 - يعلم الآباء ابنائهم الحذر من كل شيء . كما يغامر بعدم تقبل الفقر .

**قياس الغنى/ الفقر بالنسبة للعائلات:** يتم قياس الفقر ببعض الحسابات:

متوسط الدخل بالنسبة لعدد اعضاء العائلة. متوسط الافراد النشيطين(مناسب) نشاط في رزق العائلة. متوسط تعداد المال رؤوس الاغنام , و التوابع : شاحنة , مسكن في المدينة .

مدى تحسين المستوى المعاشي لأعضاء العائلة: الجيل الأول،الثاني والثالث...فيما يخص: الصحة، التعليم... البحث عن معايير العائلة ذاتها كجماعة تنتج المعايير او تترجم تلك المعايير الموجودة في المحيط و عائلات اخرى و تصنيفها وفقا لمتطلباتها و حاجياتها.

**الإقصاء:**إنعدام فرص المشاركة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع و ابعاد فئات عن النشاط(البطالة) و/أو المجال(السكن)و/أو الاستهلاك(القدرة الشرائية)و/أو التنظيم الاجتماعي و السياسي(أحزاب ومنظمات اجتماعية).

صار الفقير يتميز بوجود الفردانية المتأصلة فيه. و هذا عائد الى الظروف القاهرة التي يعيش فيها الفرد. و عليه ان يصارع الطبيعة القاسية بامكانيات محدودة جدا. فكلما قلت إمكانياته كلما صار يصارع من اجل البقاء. و لا يهمه سوى كيفية الحصول على لقمة العيش. و من ثم يدخل في صراع حتى مع افراد عائلته. مهما كانت درجة القرابة التي تربطهم به: آباء كانوا أو أبناء أو أزواجا أو زوجات. و هته الفردانية ليست بالمعنى الموجود في الدول الغربية. و التي تأصلت في الشخص سواء كان رجلا او امرأة. و مهما كانت الاوضاع التي يعيش فيها: بحبحة من العيش او عيش متوسط او اوضاع متردية. طبعاً كل شيء نسبي. فالفقر الموجود في الدول المتخلفة ليس ذلك الفقر الموجود في الدول الغربية. و بالخصوص الدول التي تنتهج الراسمالية الاجتماعية. و التي تقوم بحماية افرادها من بطالين و طبقات هشة. فالفردانية عندنا تزداد كلما ازداد الاحتياج. و تتناقص كلما زاد الرخاء حتى تصير غيرية. ذلك أن النجاح لا يمكن ان نتصوره محصورا في الفرد ذاته. إذا لم يعود بالفائدة على الأهل و الأقارب و حتى اهل المنطقة. بحيث لا يمكن الاعتراف بهذا النجاح الفردي. و الذي ليس له انعكاس ايجابي على الآخرين. و لا يسمح باكتناز الذهب و الفضة دون ضخها في السوق و الانتفاع بها من طرف الشخص المعني و كذلك المحيط. يتجه الاشخاص الذين هم في احتياج الى طلب حاجتهم من ذلك المتمكن و المقتر و الميسور الحال. فإن أجابهم لحاجتهم كبر في أعينهم. و صار مصدرا مهما لاسترزاقهم او حل مشاكلهم. أما إن منعهم فإنهم يقاطعون. و تتقلب المكانة: من السي فلان. إلى أعوذ بالله منه. لا تكلمني عنه. فهو لا ينفع حتى أهله. فكيف ينفع أقاربه؟

فهو بدون فائدة. عديم الإستجابة. و بالتالي يضطر الشخص الى تحديد مكانته: بين العليين و من "خيمة كبيرة". "إذا ما تعيشت ثبات لدفي". ينسبونه الى احد أقربائه الذي كان يتصف بالجود و الكرم. و يرون فيه الاستمرارية لذلك الاصل الطيب. أو يتم انتسابه الى أحد أعضاء عائلته أو قرابته مهما يعد في الأصل. و الذي كان يتصف بخصال رديئة فقد ينسبونه إليه. "جاء في فلان"، "جده العرق، و العرق دساس". أي أنه شابه فلان و أن الجذور أو المورثات الدموية قد أثرت فيه. و تتم مقاطعته. و إشعاره بأنه لم يعد من "القوم".

صار الفقر و الحرمان و الاقصاء من أهم التحديات التي يجب على العائلات التخلص منها. و صار من أهم ما تبحث العائلات الابتعاد عليه هو: العيش في دائرة الفقر و الحرمان. الدائرة التي تفقد السيطرة على أفراد العائلة أو الأسرة. و غالبا ما تحدث انحرافات أو الوقوع في مشاكل يصعب حلها.

\* **التضامن الإجتماعي:** حالة تتميز بها الجماعة. يسود فيها الالتزام الاجتماعي و التعاون الاجتماعي. قصد انجاز اهداف الجماعة الاجتماعية. و يتم مساعدة الضعفاء أو من هم في حاجة ظرفية الى المساعدة. من طرف جماعة أو أفراد يمكنهم تقديم المساعدة المطلوبة.

الفقر: مفهوم يلزم الوضعية العامة التي يعيش فيها الناس و هو بذلك نسبي، اذا كان الفقر المدقع عدم وجود المأوى، الماكل و الملابس او الوجود الكافي، فإن الفقر يتم عن طريق شعور العائلات به بعدما يقارنون وضعيتهم مع العائلات المرجعية، المشابهة لهم في فترة معينة، فانثناء هاته العائلات المرجعية، المشابهة لهم في فترة معينة فارتقاء هاته العائلات التي كانت تشابههم يؤدي بهم الى الشعور بالحاجة و الافتقار و الحرمان مما يتمتع به هؤلاء. بينما اذا تدهورت وضعية بعض العائلات التي كانت تماثلهم ولو لم تتحسن وضعيتهم فانهم يحمدون الله على كل حال و على هذا الحال ، إذ يرون ان عائلات اخرى قد نزلت و هم حافظوا على مكانهم... نلاحظ الانتقال من الحالة الطبيعية العفوية ، العيش كما اتفق ، العيش في اليوم لليوم: ثم مواجهة كل الصعوبات بقدر الامكان ، هذا ما يميز المرحلة الاستعمارية ، بالرغم من وجود مرجعية ثقافية الى محاولة التخطيط ووضع الاهداف و التنظيم و محاولة التأثير في المحيط من خلال فهم الرهانات التي يؤسسها كل سياق و تجاوز الاكراهات من ناحية و اغتنام الفرص المتاحة من ناحية اخرى.

كيف يكون التنظيم الجديد مبادؤه؟

فاذا كان الاكراه مطلق في المرحلة الاولى. بحيث ان اولوية الاولويات هو الاستمرار في العيش كيفما اتفق. ثم العمل على تحسين العيش ان امكن ذلك. فانه في المرحلة الثانية و بعد الاستقلال. و كأن العيش صار شبه مضمون. ما تبقى على العائلات سوى التحسين من وضعياتها المعاشية و الرمزية. و لبلوغ ذلك عليها ان تسعى لتجسيد ذلك التحسين واقعيًا و ميدانيا. و لا يتأتى ذلك الا بدخولها في علاقات مع مؤسسات اجتماعية اخرى ذات ابعاد و أهداف متنوعة و صار الزاما على العائلات النظر في التحديات التي تحول دون تحقيقهم هذا التميز و النجاح و الحول دون انجاز التنظيم و التخطيط و الاهداف المسطرة من طرف العائلة. يبدو ان العائلات اقتنعت بوجود مانع من تحسين وضعيتها المادية و المعنوية اذا ما بقت تحت السيطرة الاستعمارية التي تستغل مواردهم و امكانياتهم و تحول دون تحسين الظروف المعاشية التي صارت لا تطاق. و اتفقت العائلات على الحصول على الاستقلال و الحرية. كشرط أساسي لتغيير الاوضاع العائلية .

بعد الاستقلال يبدو ان قواعد اللعب تغيرت بالنسبة للعائلات. فعملت بعضها على الحصول على أكبر قدر ممكن من "الامتيازات" و انشأت بذلك "المسافة" التي تراها ضرورية بينها و بين بقية العائلات الأخرى. و بهذا التنافس على المكاسب المادية و المعنوية، مما قضى على تلك الكتلة المتجانسة التي مثلتها العائلات الجزائرية، التجانس النسبي طبعًا في فترة التواجد الاستعماري. و ان كانت العائلات مختلفة من حيث الرزق و المكانة المعنوية. الا ان المسافة الفاصلة بينهم تكاد تكون بسيطة من حيث العيش الظاهري.

. التضامن الداخلي للعائلة و التضامن ما بين العائلات:

1 . **التضامن الداخلي للعائلة:** العائلات الجزائرية تقوم بدورين متضادين في نفس الوقت. و كأنها من خلال هذا الفعل تبحث عن إحداث التوازن بين أفرادها. بحيث إن العائلات عموما. تحمي الفرد الضعيف الموجود عندها مهما كان جنسه ذكرا أو أنثى. سواء كان قاصرا أو معاقا أو بدون عمل أو بدون سكن أو بدون زواج. ولكنها في نفس الوقت تستفيد من الفرد المنتمي إليها الذي يكون قويا. أي عنده موارد مالية. أو مكانة رمزية أو إمكانيات مادية. تحاول أن تضغط على هذا الفرد. حتى يساعد المجموعة الأولى من العائلة. أي المجموعة 'الضعيفة'. و لو أدى ذلك إلى إضعاف القوي التي يمتلكها. بالنظر إلى الجهد الذي يقوم به اتجاه "الضعفاء" من أهله. و قد تقوي الضعيف من خلال هته الحماية. و لكن قد تنمي ضعفه أيضا. بحيث يصير "مسعفا" من طرف أفراد العائلة. و يصير تابعا و خاضعا للعائلة. وللمساعدات التي يستفيد منها. و يعود على الانتظار لهته المساعدات. و كأنها صارت أحد حقوقه الثابتة. وغالبا ما تتوقف هته المساعدات. و بالخصوص إذا توفي أحد الوالدين أو كلاهما. الطرفان اللذان يقومان بعملية الضغط على الأطراف القوية. بل و إجبارهم في بعض الأحيان على مد يد المساعدة. فالعائلات كأنها تحمي الضعيف. و لكن في نفس الوقت تعرض القوي إلى التضعيف. أو على الأقل حرمانه من بعض إمكانياته. التي كان بالإمكان. أن تستغل كمورد إضافي. للأطراف القوية في العائلة. و تزداد بذلك قوتهم. يبدو أن ضغط الوالدين. بالدرجة الأولى على إحداث التوازن. و فرض التعاون و المساعدة المتبادلة. أو المساعدة من طرف "الأقوياء". في اتجاه "الضعفاء". كان قويا مع الجيلين الأول و الثاني. و صار في تناقص مع الاجيال اللاحقة. كل صار يهتم بأسرته.

2 . **التضامن ما بين العائلات:** يمكن أن نميز بين نوعين من التضامن: التضامن الالزامي. والتضامن الاختياري. فالتضامن الالزامي تفرضه بعض الأعراف و التقاليد. والذي لا يمكن التوصل منه. ومن أمثال هذا التضامن. المساعدات التي يجب القيام بها اتجاه الأصهار. و ذلك أن 'الزوج وأهله'. مطالبون عرفيا بحمل يوم الحنة الخاصة بالمرأة. 'الكبش والحنة'. مرفقا بالمواد الغذائية الرئيسية كالدقيق, الزيت, الطماطم, الشاي و السكر... الأمر الذي يخفف من المصاريف التي يقوم بها أهل العروس. لذلك فإن أهل العروس ينفقون ما لا يقل عن نصف ما ينفقه أهل العريس.

يبدو أن هاته المساعدة. لا تقدم لأهل العروس لكونهم فقراء و يحتاجون الى المساعدة. ولكن تقدم لهم سواء كانوا أغنياء أو فقراء. وهذا تعويضا عن الفرد الذي انتقص من طرف العائلة المنجبة. وأصبح في خدمة عائلة أخرى. ينبج لها الأولاد الذين يحملون اسمها. و عبر الأولاد يمكن للعائلة أن تستمر. وهذا التعويض 'للخسارة'. هو تعويض رمزي. ولا يمكن أن يكون تعيضا حقيقيا. كما يمكن أن يتبادر لبعض الأشخاص. الذين يرون في "الصداق". بأنه عملية بيع للمرأة. ما دام أن هاته العملية تتم بعد مفاوضات. و قبول الطرفين في عملية التبادل. ومنه يرون فيها عملية تجارية بأتم معنى الكلمة. ويطالبون بالغاء الصداق. أي الغاء العملية التجارية. وتعويضها بالقبول الذي يتم بين الشخصين المقبلين على الزواج. دون تدخل أي طرف آخر. والمقصود هو اقصاء "الولي". أي الوالد من ابداء أي رأي في موضوع زواج ابنته. لأنه يقوم ببيعها لذكر آخر مثله. . أنظر. قانون الأسرة. و كأنهم يقلدون ما حدث في العالم الغربي تماما. بحيث إن الصداق الذي كانت تجبر عائلة المرأة التي تريد تزويج ابنتها من منحة للزوج تعويضا عن الخسارة التي تلحق به جراء تكفله بامرأة ضعيفة، تستهلك أكثر مما تنتج حسب إعتقادهم فإن الصداق يعوض هذا النقص الموجود في المرأة وكلما كان كبيرا كلما كبرت مكانة المرأة.



**التضامن:** كل فرد من افراد العائلة يجد "معنى" لما يقوم به داخل النسق التضامني اين كل فرد يؤدي حسب طاقته مايراه واجبا عليه. إتجاه الآخر بغرض مساعدته سواء كان ابنا، أبا، أخا أو أختا، صهرا، زوجا، قريبا... كلها درجات محددة من المسؤولية التضامنية.

حتمية او حرية:هل بإمكان افراد العائلة من تغيير وضعياتهم الاجتماعية من خلال المهن التي يزاولونها و كذلك تحسين مستويات معاشهم،ام انهم ينتجون نفس المستويات الاجتماعية و ان غيروا المهن المحترفة من قبل اجدادهم و آبائهم؟

و هل يعني خروج الابناء من دائرة الفقر خروج عائلتهم كذلك؟

التعاون و التضامن أو انتاج المعنى في التعاون مع الآخرين :الانسان المحلي يتصف بكونه :

خاضعا للجماعة اذ تعتبر الجماعة ضابطا مهما لسلوكه. الا انه و في نفس الوقت يستعمل الجماعة لخدمة اغراضه المصلحية الآنية او المستقبلية. فهو لا يريد ان يفرط في الجماعة لانه لا يملك أي شيء خارج الجماعة. و تعتبرالجماعة مصدر مهم لسد حاجياته. و غالبا ما يعرض مصلحته على انها مصلحة الجماعة نفسها.و بالتالي يقنع الجماعة بان ما يقوم به يعود عليها بالنفع كجماعة بالدرجة الاولى. مصلحة الآخر لايعيرها أي اهتمام اذا ما تعارضت مع مصلحته. فهو لا يريد ان يخسر.بل يبحث دوما على الربح في علاقته مع الآخرين. لذلك نجده غالبا ما يختار من يمكنه تقديم الدعم و المساعدة دون الحاجة الى مساعدة .او امكانية طلب مساعدة , بحيث انه يبحث دوما على الربح في كل علاقة يقيمها,الربح بصفة صرفة و دائمة.و هو بذلك لا يبحث عن العلاقة المتوازنة لانها تشبه العبث. بحيث تتساوى الخسارة مع الربح. او انه يربح قليلا او يخسر قليلا. خلافا لسكان الشمال المتاثرون بالثقافة الغربية و التي تتم وفق شعار: " من عندي أو من عندك تتطبع و اذا كان غير من عندي تنقطع". و الذي يعلم بانه لا يستطيع ان يقدم الخدمة فهو لا يطلب من الغير ان يقدم له خدمة اصلا.لان ذلك لا يستقيم بالنسبة له. اعتمادا على مبدأ "تبادل المصالح".اما المنطق المحلي فانه يعتمد على آلية اخرى : انك ابن عمي و عليك ان تقدم لي الخدمة. التي بوسعك الآن تقديمها,و الا فلا فائدة من وراء هاته القرابة : "الظفر الذي لا يحك لك جلدك ما عندك ما التدبير بيه".فان كان من اللذين يأخذون: فهو يربح بحيث انه ينال ما كان يرغب في الحصول عليه. و ان كان من الذين يعطون فانه بالمقابل يحصل على المكانة "الرمزية". و التي يوظفها في الوقت المناسب حتى يكسب منها "جاها" و "مكانة" و دفاعا عن مصالح عائلته. "ما يحك لك جلدك خير من ظرفك". او الاعتماد على القريب اكثر من الاعتماد على الذات. او زرع مبدأ الإتكال على الغير من افراد العائلة و الاقارب. يبدو ان المثل الشعبي المستعمل في المنطقة مثلما يستعمل في المناطق الاخرى من القراءة الاولى له انه يدعو الى الفردانية المطلقة. بحيث ان الفرد لا يعتمد سوى على نفسه, لان اظفر الانسان لاسق به. لكن المنتبغ لاستعماله. يضرب هذا المثل بالدرجة الاولى للدلالة على الاستعانة "بالاقارب" عموما و ابناء العمومة بالدرجة الاولى. أي العصب المنتمي لخط الذكورة. ذلك ان الفرد ذاته او اعضاء الاسرة الواحدة لا يمكن ان نشكك في التعاون الذي يجب ان يجمعهم فيما بينهم. و الذي ينظر اليه على انه امر "طبيعي" في الثقافة المشار اليها. و المقصود من ابقاء علاقة التعاون المتبادلة او التي تكون في بعض الاحيان من مصدر واحد في اتجاه واحد. لا ينتظر الطرف الآخر المعاملة بالمثل. لانه "ليس له ما يعاون به" او يساعد به. ما عدى الولاء و بدرجة اقل الاعتراف بالجميل. لأن الآخر يعبر ذلك "من حقوقه " و بلا "مزيتة". بلا "جميل". بحيث يعتمد على احد الاقارب من كانت له "سلطة", "مكانة",

"علاقات" مع اصحاب النفوذ. "له موارد مالية معتبرة" او حتى مسكن قريب من مراكز الخدمات "الصحية. الادارية، التعليمية...". ان يضع امكانياته، قدراته و كفاءاته في خدمة الاقارب. 'فيقصد' يستجد به و لا يجب عليه ان يرد أي احد خائبا. فيعتمد على تلك الوسائل و الامكانيات المتاحة لهذا "القريب". و كانها امكانيات و وسائل متاحة بايدي الاشخاص الذين يطلبون منه تقديم الخدمة. و ان أي تهاون او تقاعص او رفض يعتبر قطيعة و تنكر للاهل و الاقارب، و يحرم من تلك المكانة الرمزية التي يحتلها في الواقع. و بالفعل لانها لم تعد في خدمة الاهل و الاقارب و لا فائدة منها. غالبا ما يستعمل الدين من آيات قرآنية و احاديث نبوية قصد تحقيق الاهداف المرجوة، اذ انها تستخدم "كشرعية" من اجل اقناع الآخرين للامتثال الى اوامره. لكن من الملاحظ انه نادرا ما يمثل لهاته التعاليم. حتى من طرف الذي نادى بتطبيقها. اذا ما تعارضت مع مصالحه الآنية. فالانسان المحلي يعيش ليومه "احيني اليوم و اقتلني غدوة". فالعائلات كانت تعيش تضامنا كبيرا بين جميع اعضائها. بل ان التضامن يمس حتى الاقارب من العائلة سواء من ناحية الاعمام او الاخوال. الى جانب التضامن الذي يحدث داخل القبيلة. بحيث انه كلما كان هناك خطر خارجي كلما تمت مواجهته من طرف القبيلة بجل عائلاتها و اسرها، كل حسب طاقته و جهده.

## خلاصة:

### **التغير عن طريق الصدمات: من الجماعي إلى الفردي.**

ما يمكن الإشارة إليه، هو أن التغير الحاصل للعائلات الجزائرية عرف وقتين:

1. وقت التغير الناتج عن الفعل الخارجي، للمؤسسات المحيطة بالعائلات. و قد اتسم: بالفعل الخارجي، بالفجائية، عدم إتباع المرحلية و التدرج. كما أنه اتسم بالإكراه و الضغط الشديدين. غيب فيه الفعل الداخلي الحر للعائلات. بفعل الصدمة الإستعمارية. تميزت هته الحقبة بتمركز السلطة في يد "كبير العائلة". و بروز العائلة التقليدية.

**العائلة التقليدية:** الزواج كان ضرورة عائلية بالدرجة الأولى. ومنه فإن العائلة هي التي ترتب الزواج وتعمل على استدامته. اذ يعتبر الزواج اكرهاا للطرفين الزوج والزوجة على مواصلة العشرة و ان تعذرت. فالعائلة كانت ذكورية، متصلبة و قاهرة. ممثلة في رئيس العائلة الأب الأمر الناهي لكل من الذكور و الإناث الموجودون في فضاء العائلة. العائلة هي التي تؤسس الأسر، تضع حدا لوجودها أو تساعد على استمرارها. وفقا لما تراه يخدم مصلحتها. فالعائلة استمرارية الأموات من خلال الأحياء. و منه تعتمد: التضحية/التعاون/و الإخلاص.

2. الوقت الناتج عن التغير الداخلي للعائلات. و الذي اتسم بإعادة الفعل مرة أخرى إلى المؤسسات العائلية. بما يخدم مصلحة الفاعلين الإجتماعيين تبعا لموازن القوة و ما تملكه كل عائلة من رصيد رمزي و/أو مادي. يمكنها أو لا يمكنها من إغتنام الفرص السانحة. و اجتناب الإكراهات الموجودة في المحيط. الذي هو الآخر عرف صدمتين: صدمة الإستقلال التي سمحت بالفعل العائلي و التفقق و الإزدهار. و الصدمة المتعددة الأبعاد التي عرف فيها الفعل العائلي إنكماشاً. و صارت العائلة أقل ذكورية و تصلب و قهر.

**العائلة الحالية:** تسعى لتزويج أعضائها لما يخدم مصلحة العائلة. ولكن في نفس الوقت بما يخدم مصلحة المقبل على الزواج، سواء كان ذكرا أو أنثى، تحاول توجيه ومراقبة الزوجين. لكنها تترك هامشا مهما لتحرك الزوجين ذاتهما. وتحملهما مسؤولية نجاح أو إفشال العلاقة الزوجية. و اغتنمت "النزعة النسوية" هامش التحرك هذا لصالحها. إذ إن النساء صرن في استنفار كبير من أجل الاستعداد: للتحصيل العلمي و القيام بالعمل المأجور، داخل الأصور أو خارجها، اللذين أعطيا للمرأة الفرصة في المطالبة "بالندية". ثم إن المرأة كانت تحت سلطة المرأة المسنة وخاضعة لها، سواء كانت بنتا أو كنة. و لم تكن تدخل في صراع على السلطة مع الذكور. لأن المسافة بين الجنسين كانت جد معتبرة. و لكن مع ارتياد الفتيات خارج الأصور للتعليم و/أو العمل، صارت هته المراقبة غير ممكنة. مما سمح بنوع من المسؤولية على الذات. ومنه الحرية النسبية. ومنه تقليص المسافة بين النوعين ما دامت الأنثى خارج الأصور. و مما أدى إلى دخول النساء في صراع على السلطة حتى مع الرجال. ومنه النزعة النسوانية المشار إليها. مما سمح بفرقة البنية العائلية. و بروز البنية الأسرية المستقلة عن العائلة، التي تمكن من الفعل النسواني. بخلاف البنية العائلية التي تعزز النزعة الذكورية. بل تفرضها على الذكور و الإناث معا.

غالبا ما تعيش بعض النساء المتعلمات العاملات عالما افتراضيا، نتيجة نزعتهن النسوانية. ذلك أن الواقع الذكوري يفرض نفسه عليهن. فلا هن غيرن من جنسهن. و لا تمكن من تغيير جنس أزواجهن.

تبعاً لذلك فإن التنشئة الاجتماعية هي الأخرى عرفت وقتين: وقت تقليدي و وقت حديث.

**الوقت الأول، التقليدي:** عززت العائلة من البعد في المسافة بين الولدين الذكر والأنثى. فيحتل الذكر الخارج، المجال المفتوح. و الأنثى الداخل، المجال المغلق. و المكانة واضحة: الأنثى أقل شأنًا من الذكر. وعليها أن تخضع له. سواء في عائلتها أو حينما تتزوج. فالأنثى تحت سلطة و رقابة الذكر و هي في خدمته. فتنشئ على: السمع والطاعة والخضوع و الرضى بالوضعية الدنيا التابعة. و ترى هته العلاقة طبيعية. فلا تدخل في صراع على السلطة.

**الوقت الثاني، الحديث:** عززت من التجانس بين الولدين الذكر والأنثى. و الأمر صار غير واضح من حيث التمييز بين الأولاد حسب الجنس أو حتى تقسيم العمل أو مستقبل التجمع العائلي. و صارت الأنثى تعد لداخل البيت و بنفس القوة أو أكثر لخارجه. عن طريق التعليم و البحث عن عمل. فأصبحت الأنثى تربي على الاستقلالية. و أصبحت لها القدرة التفاوضية حتى يمكن أن تدافع عن نفسها في الفضاء الخارجي. صارت شبه مسؤولة عن ذاتها. و تربي على احترام ذاتها و احترام عائلتها. و صارت البنت تعد للخارج أكثر من اعدادها للداخل..

الإشكالية المطروحة: لم تتمكن العائلة الحالية من أن توفر لكل امرأة زوج. كما كان سائدا في العائلات التقليدية بالظر الى التغيير الحاصل: فمن التبادل بأقرب ما يمكن الزواج منه: بنات العم والخال مع الجيل الأول و ما سبقه الى اعتماد الزواج بأبعد ما أمكن من القرابة. ثم إن العائلة بتزويج الذكور، تؤسس لحق العائلة على المتزوج. لأن القران تم برأسمال العائلة المادي والرمزي. مما يفسر مستويات تدخل العائلة في هذا الكيان (الأسرة) الذي أنشأته.

## الفصل الرابع: المؤسسات الإجتماعية و المؤسسات العائلية.

### تمهيد:

\* بعد الصدمة الإستعمارية، إعتمدت أو أجبرت المؤسسات العائلية على العزلة عن كل المؤسسات الاجتماعية الأخرى. ما عدى المؤسسات القرابية بكل تفرعاتها بما فيها القبلية أو القبائل المجاورة. و في مثالنا تجمع (حميان) المكون من 14 قبيلة. بحيث إن المؤسسات العائلية كانت تعتمد الإكتفاء الذاتي إن اقتصاديا: فتشغل منتوجاتها البشرية في تربية الماشية. أو اجتماعيا: فتزوج أفرادها من الأقارب. و لا تقبل على طلب الخدمة من المؤسسات الأخرى سواء كانت حضرية (المدينة) إلا لتبادل المنتجات أو المؤسسات التعليمية إلا حفظ ما تيسر من القرآن الكريم. ولا مؤسسة العدل، حيث إن النزاعات كانت تجد حلها عند كبار الجماعة. و مع صدمة الإستقلال، تفتحت المؤسسات العائلية على محيطها. و خرجت من عزلتها. و من اعتمادها على الاكتفاء الذاتي. و صارت تطلب خدمات من مؤسسة الدولة الوطنية، الدولة المسعفة. و تطلب خدمات من المدينة. وكذلك من المؤسسات التعليمية و القضائية و مؤسسة العمل. و منه صارت في حاجة إلى نسج علاقات مع هته المؤسسات التي تستفيد من خدماتها. فلا تبقى مجرد مؤسسات مكرهة لها. تقوم بواجبات دون الاستفادة من الحقوق. و حاولت تبين هته العلاقات المنسوجة بين المؤسسات العائلية و أهم المؤسسات الإجتماعية التي تدخل معها في تفاعل، تفاوض، صراع، تعاون و إقصاء حسب الحالات. معتمدا على الملاحظة بالمعايشة التي كانت من أهم ما اعتمدت عليه لتبيان نسج هته الشبكات العلائقية. و محاولا الولوج إلى المنطق الذي تعتمده كل هته المؤسسات المتفتحة فيما بينها.

أصبح التحدي الأكبر الذي يواجه المؤسسات العائلية. هو في كيفية الإستفادة من المؤسسات الاجتماعية المحيطة. و كيف تتمكن من تحضير مواردها البشرية التي تتوفر عليها العائلة. من استقطاب الفرص المتاحة و تجنب الإكراهات التي تسببها المؤسسات المحيطة. والتي تدخل في تفاعل مع العائلات. من المؤسسات الاجتماعية: كمؤسسة الدولة بجميع تفرعاتها. ومؤسسة القبيلة أو الدوار، القرية، المدينة أو الناحية. أو المؤسسة العقديّة الدينية. وكذا مؤسسة القضاء والعدل. و المؤسسات الاقتصادية (مصانع، ادارات، خدمات) أي مانحوا مناصب الشغل. سواء كانت عمومية أو خاصة. أو مؤسسات التعليم والتكوين. أي المؤسسات التي تزود بالكفاءات والمهارات. وكذلك المؤسسات العائلية والشبكة القرابية للعائلة. فكيف تكيف العائلات مواردها البشرية مع المؤسسات التي تدخل معها في علاقات. ودون اكتساب المعرفة العلائقية. وفك رموز منطق كل مؤسسة اجتماعية والشرعية التي ترتكز عليها. والقدرة على الدخول معها في تحاور. قصد اقناعها و الاستفادة منها. فإن العائلات تبقى معزولة مهمشة. و لا تعاني سوى من اكراهات المؤسسات المحيطة. لأنها لا تجيد التحاور معها. و افتكالك الخدمات التي تقدمها. و دون التمكن من المعرفة و المعرفة العملية و المعرفة السلوكية في التعامل مع هته المؤسسات. فإن العائلات لا يمكنها أن تنتمي أفراد عائلتها و استمرارهم في الإزدهار .

## 1. الدولة و القبيلة:

**الدولة:** يمكن القول بأن الدولة الجزائرية هي دولة تسلطية و مسعفة في آن واحد. استمدت قوتها من التنظيم العائلي "الأب الرئيس، الرئيس أب الجميع". تعمل كل دولة حديثة، على تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع مواطنيها. معتمدة الشفافية، في تسيير أجهزتها بكيفية رسمية. فلا تسمح بالغير رسمي، أو ما يسمى "علاقة العلاقات" أي المحسوبية. فالشبكة القرابية مصدر لتعزيز "الغير رسمي" تعمل على تفكيك المنظر الرسمي للدولة ان لم يستجيب الى ما ترغب في تحقيقه. كما ان الشبكة القرابية تعمل على تحطيم الفرد. حتى و ان كان من بين صفوفها، اذا لم يعمل على خدمتها: "الظفر الذي ما يحكلكش ظهره" ما عندك ما اتدير بيه".

فالعائلات التي لها شبكة غير رسمية قوية تصل الى تحقيق مبتغاها. بينما التي يعتمد افرادها على الجهد فقط و الكفاءة فانه يبدو ان هذا الجهد ذاته يكون غير كافي، اذا لم يصحب بشبكة غير رسمية مساندة. معززة و مدافعة للحصول على مبتغاها. و غالبا ما تكون العائلات المعدومة الشبكة الغير رسمية في وضعية "الضحية". بالرغم من الجهد المبذول من طرف اعضائها الا ان ذلك يكون غير كاف و بالتالي تضيع جهودها ولا تستفيد من الصعود. و من ثم تشيع قيمة جديدة: "أن العمل وحده غير كاف. كما ان الكفاءة وحدها غير كافية لتحقيق التفوق و النجاح، اذا لم تكن مدعومة بشبكة علائقية قادرة على "المساعدة" و تحقيق الطفرة التي تسمح بالصعود". وهذا ما تبين بشكل واضح بعد العقد الرابع من نيل الإستقلال أي بعد الصدمة الثالثة المتمثلة في الصدمة المتعددة الأبعاد. وقد تقلصت الفرص في التشغيل و الإستفادة من الإمتيازات التي كان يستفيد منها الجزائريون كالسكن و منح دراسة إلى

الخارج. فصارت تذيب هته الخدمات المقدمة من طرف الدولة تستفيد منها عائلات لها شبكة قرابية نافذة في السلطة. وهذا الذي كان من بين الأسباب التي أثارت الصدمة المتعددة الأبعاد.

**تعامل الدولة مع التنظيمات الاجتماعية:** يبدو ان هناك اعتماد لمنطق مزدوج فيما يخص تعامل الدولة مع التنظيمات الاجتماعية. ذلك انها تبحث عن ولاء هته التنظيمات لها. و اندماجها في التخطيط الذي تريد تجسيده. و لذلك فانها تعمل على ادماج مختلف التنظيمات الاجتماعية في توجهها الايديولوجي: اشتراكي في الثلاث عشريات الاولى بعد الاستقلال ثم الراسمالي من التسعينيات الى الآن. و نميز هنا بين التنظيمات المستوردة من العالم الغربي: من منظمات العمال و الفلاحين مرورا بمنظمات النساء و الشباب و حقوق الطفل و الانسان... هته التنظيمات التي استوردت مفاهيمها طرق تنظيمها و حتى منطلقاتها و مادة عملها من تلك المواضيع التي اثرت في اوربا على وجه الخصوص. و التي كانت لها مبرراتها و سياقها الخاص بها و تطورها من التأسيس الى الآن. ففي مجال تنظيم العمل ترغب منظماتنا في تحقيق آخر مكاسب توصلت لها التنظيمات العمالية في بلدانها الاصلية. و الاستفادة منها. و كذلك الشأن بمنظمات النساء و حقوق الاطفال و الانسان عموما. اذ ترغب النساء في الجزائر الى الاستمتاع بنفس الحرية التي تتمتع بها المرأة الغربية (الفرنسية على وجه الخصوص) /التبعية الثقافية). بعيدا عن كل الانساق الفكرية و المرجعيات المحلية، المجسدة في مؤسسات عريقة في القدم بالمؤسسات العائلية و كذلك المؤسسة الدينية المتمثلة في الائمة و بعض الدارسين في الزوايا او الكتاتيب المحلية.

فالمنطق الأول المعتمد من طرف الدولة حيال تلك التنظيمات "المستغربة". هو محاولة الانتقاص من درجة استقلاليتها و العمل على اندماجها في السياق الايديولوجي المعتمد من طرف الدولة. و غالبا ما تعمل على كبحها حتى لا تبقى مطلبية بل و معارضة للتوجه الايديولوجي المتبنى من طرف "الدولة". بينما المنطق الثاني الذي تعتمده الدولة هو العمل على تحريك العائلات و اخراجها من الانعزال و النقوق و التقليدية. كبح جماح المنظمات المستغربة و محاولة دفع المؤسسات العائلية الى الانفتاح أكثر باتجاه "الغربة". و بذلك تحقق نوع من التوازن بين التنظيمات الاجتماعية ؟

**النظرة الرسمية للمرأة الجزائرية:** يمكن أن نأخذ تصريحات المسؤول الأول عن قطاع العائلة. و الممثل الرسمي للحكومة و الناطق بإسمها في المجال الذي يعيننا. و هي السيدة نوارة جعفر (وزيرة العائلة و شؤون المرأة). و التي شاركت في "منتدى التلفزيون": الذي إنعقد شهر: جوان سنة 2004. والتي لها قراءة عن الواقع المعاش من طرف النساء الجزائريات. و يبدو أنها تحاول أن تستند إلى الشرعية العلمية لتبرير موقفها و ما تصرح به. و لتحليل نظرتها إلى القطاع الذي تشرف عليه. أشير إلى بعض المقاطع التي تبرز من خلالها وضعية المرأة الجزائرية. فنقول على الخصوص: "ما نلاحظه هو استمرار النظرة النمطية للمرأة. من خلال وسائل الإعلام. الوسائل التي لم تظهر المكانة التي إحتلتها و تحتلها المرأة حاليا. تظهرها في البيت و تقوم بشؤونها. صحيح هذا جزء من دورها و لكن... ما لا تظهره هته الوسائل الفقرة النوعية التي حققتها المرأة في كل المجالات. و هي عديدة و متنوعة. و لا يمكن سردها الآن. بإختصار لم يعد هناك أي مجال لم تقتحمه المرأة الجزائرية."

يبدو لي أن هذا يدخل في إطار الخفي المخفي وهو الوجه الآخر "الخفي" للمرأة. و الذي لا يظهر أو يغيب! ذلك أن المرأة في حد ذاتها غير ظاهرة. خفية، تحجب عن الأجنبي. و كأن النجاحات التي قامت بها. هي الأخرى خارج مجالها الإعتيادي. يبقى في الخفاء و الستر و الكتمان، حتى لا تصاب "بالعين"؟

و تظيف قائلة: "العائلة كمؤسسة قاعدية ليست قضية وزارة بل هي قضية الطاقم الحكومي ككل. الذي يهدف إلى ترقية هته المؤسسة من وزارة الصحة إلى التضامن الإجتماعي إلى العمل و الضمان الإجتماعي. إلى غير ذلك من الدوائر الوزارية. و الوزارة هي في إتصال دائم مع مختلف هاته الهيآت من أجل التنسيق و العمل المشترك. من أجل "ترقية المرأة". " تتحدث هنا عن ترقية "المرأة" لا ترقية الأسرة، فما بالك بترقية العائلة.

**الدولة و المؤسسة العائلية:** الدولة المنظمة، الدولة المنتجة للمعايير، الدولة المراقبة للمجتمع، الدولة المتسلطة على المجتمع، دولة القانون أو قانون الدولة، الدولة التي تحتكر شرعية القوة و استعمالها. حتى تحافظ على سلطتها و هيبتها. و منه التضارب بين من يطالب بدولة أكثر. و منه من يطالب بدولة أقل. انطلاقا من قاعدة المصالح المحققة في غياب الدولة. أو المصالح المحققة في وجود الدولة. يبدو أن الدول القوية هي التي تدخل في تكتلات اقليمية و جهوية. لأنها غنية و منظمة فهي قوية و تزداد قوة بالدخول في تكتلات قوية. و هي التي تنتج التكنولوجيا و تنتج المعنى أيضا. و تعرضه على الآخرين. "فالدول القوية أكثر اندماجا في نسيجها الداخلي من الدول الضعيفة. و يظهر ذلك من خلال الفوارق في الدخل بين الفئات الإجتماعية: الأكثر غنى و الأكثر فقرا. فمتوسط دخل خمس (5/1) السكان الأكثر غنى. يتحصلون على دخل متوسط يقدر بست (06) مرات أكثر من الخمس (5/1) من السكان الأكثر فقرا، هذا في أوروبا. أما في دول الجنوب الشرقي الاسيوي. فإن هذا الفرق يصل الى سبع (07) مرات. بينما يرتفع هذا الفرق الى تسعة عشرة (19) مرة في دول امريكا الجنوبية. اذا ما استثنينا البرازيل و البيرو التي تسجل فرقا اعلى من ذلك. و هي على التوالي 26 مرة و 32 مرة. و منه صعوبة ضمان ادنى شروط الإلتحام و التماسك الإجتماعي. ص. 12

بالنسبة للتقاليد الليبرالية الفردانية. فإن المواطن هو خارج الدولة. و أن انتماءه يؤسس بموجب عقد. يتعهد من خلاله المواطن من مساندة الدولة. نظير عدد معين من الخدمات التي توفر له. أما فيما يخصنا. فإن الدولة حاولت في الفترة الاولى من تأسيسها بعد سقوط النظام الكولونيالي. تأسيس ولاء المواطن لها. فكانت على شكل الدولة المسعفة. تكلفت بكل حاجيات المواطن. حتى تعوضه الحرمان الذي عانى منه و آباءه و جدوده. و يبدو أن المواطن منح الولاء الكامل لهته المؤسسة. ما دامت تضمن له الامن، التعليم، التوظيف، السكن... و قمة الاسعاف هو في محاولة الدولة تجسيد شعار: "من أجل حياة أفضل". و صارت توفر من الاجهزة الالكترونية المدعمة الى تدعيم السياحة، الامر الذي سارع من دخول الجزائر في أزمة. و لم تعد الدولة قادرة على الإسعاف. و لم تعد المواد الأساسية مدعمة. و لم تعد قادرة على توفير مناصب الشغل. و ذاقت دائرة المستفيدين. و لم يعد يستفيد سوى من يتمتع بعلاقة العلاقة. و تضمز المهمشون و المقصيون. و منه مطالبة بعض الفئات المحرومة بتغيير النظام. لتغيير قواعد اللعب. حتى يستفيد من لم يستفيد بعد. لا أن يحتكر الاستفادة بعض مستخدمي الدولة.

الإشكال الذي وقع عندنا هو أن الدولة باعتمادها سياسة الإسعاف. خرج الكثير عن طوع الجماعة التي كان يعيش فيها. سواء تعلق الأمر بأفراد القبيلة او ما تبقى من رموزها. أو عن جماعة الحي و كبار القوم. و حتى أن التمرد وصل الى كيان العائلة ذاتها. فنقص الولاء ازاء هته المؤسسات الاجتماعية. لينصب الولاء الى الدولة. و الاعتماد عليها كليا في كل صغيرة و كبيرة. و أمام الازمة التي وقعت فيها الدولة. و جدت اناسا يصطفون في الطابور منتظرين دورهم. الذي لم يصل رغم طول انتظار. الامر الذي ادى الى الانفجار في وجه الدولة المسعفة. و حاول البعض الاعتماد على الشبكات التضامنية التقليدية و على رأسها العائلة. فمن كانت له عائلة متمكنة مكنته. و من

كانت له عائلة ضعيفة ازدادت وضعيته ضعفا. بعد انسحاب الدولة من تقديم الخدمة، كما كانت تفعل من قبل. و لم تعد هناك مرجعيات ثابتة. الوقت لم يعد يدوم كثيرا كما كان من قبل. **والسرعة صارت تفاجئ السريع.** إذ اننا شهدنا تحولات سريعة في فترة قصيرة. و قل الولاء الى العائلة. فكل فرد صار يحاول أن يجد مخرجا لمشاكله الشخصية و لا يبالي ببقية افراد العائلة. جماعة أخرى صارت موالية لجماعة أقنعتهم بالولاء الى الدين. بدل العصبية او الدولة "اللائكية" العلمانية. و تفرق الجمع. و صار لكل مشربهم. و لكل ولاءه: فمنه من بقي على ولاءه لعصبه. و منهم من تشبث بولائه الى مؤسسات الدولة. و منهم من أعطى ولاءه لجماعة: "الدولة الاسلامية".

**رعاية الدولة للأسرة و الأولاد:** تكفلت الدولة بالرعاية التربوية و التعليمية و الصحية للأولاد و أمهاتهم. ولو أنها تخلت عن التشغيل وإحداث مناصب شغل كما كانت تفعل في عهد المقاومة. انعكس ذلك على التنظيم العائلي: الزيادة في مدة الدراسة. و كذا مدة التحضير للزواج. عن طريق البحث عن العمل. قصد اعداد "الجهاز". كل ذلك ساهم في تأخير سن الزواج بالنسبة للأنثى. و الذكر الذي بعد الدراسة و البحث عن العمل. يحاول توفير بعض الشروط الضرورية لاستقبال "الزوجة".

**القبيلة:** قمت بإستجواب أحد أعيان المنطقة و هو "الحاج محمد" لمعرفة التنظيم القبلي بالمنطقة: القبيلة أو العرش. وذلك للوقوف على كفاءات النشأة و التنظيم المعمول به و السلطات المخولة لكل عون موجود بهذا التنظيم:

**(1) القايد:** لكي يتم تنصيب القائد عليه أن يجمع "70" خيمة على الأقل. و من ثم يتم تعيينه من طرف الحاكم "المستور" l'administrateur. و ينظم أموره بحيث أن عليه أن يجمع "الضرائب" على العرش الذي هو قائد عليه وله 5/1 المبلغ الذي يجمعه. يساعده في مهمته الأساسية و هي: جمع الضرائب و كذلك فرض الطاعة و الولاء له و للحاكم. بحيث إن نشبت خصومة أو خلاف يجب أن يكون على علم بوقوعها. و يأخذ الجاني فيضعه في السجن القريب من مقر الحاكم. و يتم تأديبه بالضرب و تركه لمدة معينة بدون طعام. حتى يطلب الصفح و الغفران. و يتعهد بأن لا يكرر إعتدائه على الآخرين. فيطلق صراحه. و يصير مطيعا للنظام العام لأنه سوف "يجهد عليه". إن لم يفعل إذ يتم سحبه "جره" بواسطة حبل يشده من يديه يمسه به "الشاوش" الذي يمتطي جوادا. ليمثل أمام الحاكم. و بعد "البهدلة"، الضرب و الحجز تصلط عليه "غرامة مالية" بحسب الجرم الذي ارتكبه.

**(2) الشاوش:** المنفذ لأوامر القائد و المسجد لها على الميدان. "نفس المهام التي يقوم بها حاليا الأمين العام للبلدية".

**(3) الكوارط:** هو الشخص المسؤول عن كل "كارطة" أي بطاقة تعريف. أي إسم عائلي مجتمعة مع بعضها في مكان واحد معلوم. أو متقلبة عبر المجال البدوي فإن "الكوارط" مسؤول على الجباية. يحصي عدد الماشية و يمنح وصل دفع الضرائب لمن قام بتأديتها. يعتبر كاتب القائد. هو الذي يقوم بتسجيل كل النشاطات التي يقوم بها القائد.

**(4) المخازني:** يقوم بدور الجمركي يحرص الحدود و يشير إلى كل مخالفة يتم إرتكابها على الحدود.

كلا من الشاوش و الكوارط يعينان القايد في تأدية مهامه. إلى جانب "الأعيان" العرش أو العروش التي يترأسها. و القايد يحرص على جمع الضريبة. بكيفية لا تترك أي واحد ممن هو تابع له أينما كان حله و ترحاله. و ذلك لأن لديه حوافز مادية هامة تقدر ب: 5/1 الضرائب المدفوعة "للحاكم". و عليه ندرك تهافته على جمع الضرائب. و الحرص على إستقبال كل من أراد الإنضمام إلى عرشه. بل و الترحيب بهم. خاصة ذوي الأموال معتبرة.

فكلما كان العرش غني ذو تعداد سكاني كبير. كلما زاد ثراء "القايد" و إرتفعت مكانته و يمكن تنصيبه "باش آغا" مسؤولا على عدة قياد. و لذلك يعمل "القايد" كل ما في إمكانه حتى يكون كل شيء على أحسن مايرام: من حفظ



النظام العام داخل العرش. و تحصيل أكبر قدر ممكن من الضريبة. حتى يغتني من ناحية و يرضى عليه الحاكم من ناحية أخرى. ثم يعمل على جمع أكبر عدد من الأقسام تحت حكمه حتى يتمكن من الترقية في السلم الإداري. و إن بقي علاقته أكثر من جيدة مع "الحاكم". الذي يمكنه أن يعزله إذا لم يؤدي القاييد، مهامه على الوجه الكامل.

**مفهوم القبيلة:** فالقبيلة ليست ذلك التجمع الذي له جد واحد مشترك بين أفراد القبيلة. بحيث إن القبيلة أو العرش هي مجموعة من الخيام لا تربطهم صلة دموية بالضرورة. لكن بحكم استعمال مجال واحد. و الإحتكاك الموجود بينهم غالبا ما تختلط "دماؤهم" عن طريق المصاهرة. فيحصل بينهم نوع من التقارب الدموي و قد يتعدد الأحوال في العائلة الواحدة و حتى بالنسبة لرب العائلة الواحد بحيث إنه يمكنه أن يعدد الزوجات. و يتزوج بنات من عائلات مختلفة. فيصيروا "أخوة" من ناحية الأب مع إختلاف أمهاتهم و أخوالهم. و هذا ما يحدث التقارب الدموي في العرش الواحد أو العروش المتقاربة. كما كان الشأن بالنسبة "لحميان". بينما يتفرق الإخوة من الأب الواحد عبر عروش مختلفة فقد يستقر أحدهم عند عرش معين فيزوجوه من أحد بناتهم. و يمكث هو وأهله بينهم فيصير منهم و حينما يتوفى فإن أبناءه يمشون عند أخوالهم و يستمرون في عملية الإنجاب. و بذلك يوسعون من تعداد العرش. و يستقر الثاني في العرش الثاني و آخر في العرش الثالث. فيتفرق الدم "الدم" الواحد بين أعراش مختلفة. و التكاثر في العرش كان مطلوبا بحيث إنه كلما كبر العرش من الناحية الديمغرافية كلما كانت له مكانة مرتفعة. و من أجل ذلك كان تعدد الزوجات أمر عادي بل و مطلوب. سواء للأغنياء من أجل إستثمار أموالهم أو حتى أولئك الذي إنظموا إلى تنظيم "حميان" و الذين لم تكن لهم أراضي خاصة بهم كالرزائية مثلا. و الذين كانوا أكثر فقرا حتى قيل أنهم ولدوا من أجل "نتر الحلفاء" نزعها و تجميعها أي العمل في إستقلال غابة الحلفاء. و هو عمل موسمي، منظم من طرف "السلطة الإستعمارية" لإستغلال الحلفاء. عمل متعب و غير مريح، ظهر مع الإستعمار.

لكن بعد صدمة الإستقلال زالت تماما مؤسسة "القيادة" ولم يعد للقاييد وجود على مستوى العرش أو القبيلة و لا حتى كبار القوم "لتأطير التجمعات القبيلة". و لا حتى "كبار القوم" لقيام بالمصالح و البث فيها. إلا أن الدولة الجزائرية الحالية أرادت أن تبقي على تنظيم "كبار القوم" و ذلك لإستحالة الرجوع إلى نظام "القاييد" الذي عوض "بالمير" رئيس البلدية الذي حل محله مع الفرق في أن "المتمير" الآن لا بد له أن يكون منخرطا في تنظيم سياسي معين الأحزاب المؤثرة على الساحة السياسية. حتى يتمكن من أن "يتمير". الآن و في إطار المجتمع المدني. و أن "النشاط الجمعي" هو من أحد السمات التي يتميز بها الشباب نظرا لمستوى التعليم. و بالنظر إلى محدودية فاعلية "الشباب" في تأطير آباءهم و أجدادهم و قيادة "الكبار" وأن يصير الإبن أبا. فإن السلطات المحلية بإعاز من الدولة تحاول إيجاد "المجتمع المدني". من خلال ما يسمى "بالأعيان" و كبار القوم. و الذين غالبا ما يحضرون لمباركة مشروع من المشاريع "السياسية" على المستوى المحلي. و دعوتهم في الإحتفالات الرسمية أو بمناسبة جولات "رئيس الجمهورية" إلى المنطقة. أو بعض الوزراء لإضفاء الشرعية الشعبية "على المشاريع المعتمدة".

الصلات القرابية تلعب دورا هاما في تلاحم التجمع القبلي (الصلات) العلاقات. و تقبل انضمام بعض العائلات إليها من أجل بروزها كتجمع له قيمته و مكانته في الناحية أو المنطقة أو المجال الذي تحتله القبيلة. ذلك أن التعداد الديمغرافي لأفرد القبيلة يلعب دورا هاما في السيطرة على المجال الترابي. فكلما كان تعداد أفراد القبيلة كبيرا، كلما كان المجال المسموح باحتلاله كذلك. و تصير تلك القبيلة التي لها تعداد صغير من الأفراد (أنظر أولاد سرور/الرزائية). حيث إن "أولاد سرور" قبيلة صغيرة في تجمع "حميان". و لهم مساحة ترابية مهمة. و لما استقبلوا

عرش "الرزائية". العرش الذي قدم من منطقة "سعيدة". و له كثافة سكانية معتبرة فقد استولى على كل المجالس الشعبية البلدية منذ تأسيسها. و كان أصحاب الأرض مقصيين من هذا التمثيل بالنظر إلى ضعف الكثافة الديمغرافية لعرشهم. فالعامل الديمغرافي بالنسبة للقبيلة له وزن كبير في المنطقة.

**السلطة أو القيادة:** القيادة كانت تحتكر من طرف عائلة. التي صارت محترفة للسلطة. أي أن الذي يستلم السلطة تكون بالدرجة الأولى من العائلة التي مارست السلطة. و ناذرا ما تنتقل من عائلة لأخرى. و لو أن 'السلطة' رهان مهم تحاول بعض العائلات 'الشعبانية' و التي لها مكانة رمزية محترمة الوصول إليه. لما يدره من منافع مهمة. فالقيادة غالبا ما تكون محل صارع دائم بين 'الأعيان' ذلك أن بعض العائلات كانت تتوارث لقب 'القايد'.

مثال الحاج عيسى. الذي يحكي عنه مخبرنا "عبد الجبار". و هو والده. و يقول عنه أنه كان من بين وجهاء عرش أولاد سرور. بالنظر إلى الثروة و المكانة المعتبرتين التي تمكن من جمعها و احتلالها. و يروي أنه دخل في معترك السلطة و أراد أن يكون قائدا على القبيلة. التي تقيد عليها أحد أفراد عائلة طيبي. و أخذ اللقب عن والده. و لو أنه لم يكن في مستوى المسؤولية. و بالرغم من إن والده قد مول حملته الانتخابية بما يزيد عن ثلاثة أرباع الماشية التي كان يمتلكها في استمالة العائلات للتصويت عليه. إلا أنه لم يفز بالانتخابات التي كانت غير قابلة لعملية التداول على السلطة.

يبدو أن السلطة الحاكمة، في غياب المجتمع المدني. و لم يعد الأمر كما كان عليه مع 'F.L.N' و المادة 120 أي

الانخراط الإجباري. لكل من هو داخل دواليب الحكم. و كل من أراد أن يقضي مآربه. فعوض التوجه إلى الشكل الحديث. و إضفاء المصداقية و النزاهة على المنخرطين في الجمعيات و الأحزاب السياسية. تم الاعتماد على سمة من سمات التنظيم القديم الذي لم تعد قائمة الا رمزا؟ فاستعملت الرمزية اذا لإعادة ادماج المجتمع المحلي في النشاطات التي تحاول السلطات المحلية انجازها و التي تعبر عن برامج حكومية يراد انجازها في المنطقة.

**الدولة كإمتداد للقبيلة:** النظام الإشتراكي المعتمد بعد الإستقلال يتماشى مع النظام القبلي من حيث أنه يعتمد أساسا على الجماعة و الروح الجماعية. و بذلك يمكن القول بأن الدولة لعبت دور "القبيلة" بعد تفككها و إندثارها كبناء مجسد و له سلطته على العائلات و الأفراد و لو أن القبيلة ككيان بقي في التصور. بل و كمرجعية أكيدة و بالخصوص في الفترة الإستعمارية و حتى في السنوات الأولى للإستقلال. و طول فترة المرحلة الإشتراكية و لو بكيفيات أقل تجلي ووضوح.

و يبدو الآن أن التوجه الليبرالي و الإعتماد على المبادرة الفردية قد أرجع الفعل مرة أخرى إلى العائلات. ذلك أن الفرد بالمفهوم الغربي لم ينشأ بعد. فالتقل كله تتحملة المؤسسات العائلية التي وجدت سابقا في الدولة المسعفة. سندا مهما في مجالات: التعليم المجاني ، الإستهلاك المدعم لبعض المواد الأساسية. الطب المجاني ، فرص التشغيل و بالخصوص إن كانت للعائلة شبكات علائقية مع ما يعرف بالمكلفين بالتوظيف على مستوى الهيئات الإدارية و الشركات الوطنية، و ما إلى ذلك من فرص العمل. و بالرغم من أن الخدمات التي تقدم، لم تكن دائما ذات مستويات عليا أو موجودة بصفة كافية، لا في مجالات التعليم و التكوين و لا الصحة ولا حتى العمل الذي غالبا ما تكون مستويات الأجور جد زهيدة مقارنة حتى مع بعض النشاطات الحرة و إن كانت طفيلية (مختلف النشاطات التجارية في القطاع الغير رسمي). إلا أن تحرير السوق الداخلية في مجالات العمل "الفرص الموجودة بالقطاع

الخاص" و كذا الصحة "العيادات الخاصة" و إجراء مختلف العمليات ذات الأثمان الخيالية في كثير من الأحيان، و بالخصوص لمداخل العائلات المتوسطة الحال، فما بالك بالعائلات الفقيرة و المعوزة و إن أعطت إمكانية التحرك و التصرف و الإختيار بالنسبة للعائلات "الشعبانة" فإن العائلات المتوسطة شبه مقصاة من هاته الخدمات المكلفة. و حتى التعليم بوجود مؤسسات تعليمية و تكوينية. فالدولة المسعفة بالرغم من أنها أسعفت الكثير من الناس. لكنها في الواقع أسعفت البعض أكثر من البعض الآخر. بحيث إن الإستفادة لم تكن متجانسة فإن كانت في بعض القطاعات متقاربة كالتعليم و الصحة و حتى العمل، فإنها متفاوتة في الإستفادة من المناصب العليا. السكنات و الإمتيازات. التي تعطى لفئة دون أخرى. الأمر الذي كرس التباين و الصراع من أجل الإمتيازات و بالخصوص على المناصب المدرة لراتب معتبر نسبيا. و لكن أيضا لإمتيازات في السكن و إمكانية التدخل من أجل إفادة العائلة و القبيلة و حتى الناحية. و بذلك صارت قطاعات بأكملها يهيمن عليها سكان جهة من جهات الوطن على حساب الجهات الأخرى، كجهاز الحزب، السونلغاز، النقل الحضري بالجزائر العاصمة ...

### تجمع حميان:

وحدة التسمية و مجال العيش من حيث التراب المشترك و كذلك التقاليد و الأعراف المشتركة. الإيكولوجيا و الرموز إلى جانب المعتقدات الدينية "حميان" مصطلح يطلق على أربعة عشر 14 قبيلة أو عرشا موجودة في المنطقة. و هو تجمع في المجال المكاني و تحالفا قريبا. بحيث إن هناك عقد و تحالف على الحماية المتبادلة و بالخصوص من هجمات قبائل "بني قيل" الآتية من الأماكن الغربية للبلاد و الشرقية للمغرب. لكن كل قبيلة لها قائدها. و قد عين على رأس كل قبيلة "قائدا" يسمى "القايد" و ذلك من طرف الحكم الإستعماري بغرض تسهيل عمليات السيطرة و أحكامها على السكان من خلال هذا الممثل لها ميدانيا. فقبيلة حميان تعطي شعورا بالإنتماء و التضامن في ساعات الخطر بين مجموعة القبائل المكونة لها. و ما يلفت الإنتباه إليه أن هاته المجموعة مشتركة في البعد المكاني الذي يكاد يكون متجانسا بينها. بالنظر إلى الإحتكاك فيما بينها و كذلك المجال الموحد المستعمل. الأمر الذي يؤدي إلى توحيد في المعارف، الإهتمام و كذلك المشاعر و يخلق حدا أدنى من الألفة و التوحد. يعرف بيشلر القبيلة أنها: "شكل إنقسامي للتنظيم الإجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال."<sup>1</sup>

**مقاربة القبيلة:** أبحث عن الراهن الموجود حاليا و لو من خلال التصور الذي يرسله المستجوب عن فترة عاشها، و معاشة ثلاثة أجيال قد يبين إختلاف/أو تجانس للرؤيا فيما يخص العائلة و الأسرة و حتى التجمع القبلي و إن كان ما يزال حاضرا حتى على المستوى الرمزي و الخيالي.

القبيلة في باكستان ما تزال إلى الآن مسؤولة عن الصراعات الموجودة بين البرلمان و الحكومة و الأحزاب فإن هاته الهيئات توظف الإلتماءات القبلية وكذا الإلتماءات الطائفية والمذهبية و كذلك الهويات "الماتحت" الوطنية.<sup>2</sup> في القبيلة توجد قرابة و عصبية. و لكن التعامل بين القبائل في غاية السيوولة، فلا خلط في الهوية رغم الإختلاط و لا إنغلاق من حيث العادات و القيم فهي مشتركة بالنسبة للجميع.

<sup>1</sup> Jean Beachler, TRIBN in Dictionnaire de sociologie éd, Larousse, Paris, 1990.

<sup>2</sup> محمد نجيب بوطالب السوسولوجيا القبلية في المغرب العربي، مركز الدراسات العربية، سلسلة أطروحات

الدكتوراه (41)، بيروت، 2002. ص 78.

بين البدو و المدينة: مما زاد في الإلتحام وجود مرافق في المدينة لا تحمل أي صبغة قبلية: كالمساجد، المدارس، الإدارات، الطرقات. المدينة لا تسمح بوجود تجمعات قبلية في المدينة من خلال أنه الفضاء مشترك بين جميع السكان و لهم الحق في إستعماله. و السكنات المحتلة و التي يريد أصحابها البيع و تغيير الأماكن لا يمكن أن تكون متجمعة حسب القبائل، فهي تسمح بتجمع أسر محدودة مكونة لعائلة و لكن لا تسمح بوجود عائلات متعددة في فضاء واحد لنفس القبيلة.

فالقبيلة ترابط دموي أو تحالفات يسمح بتسهيل عمليات المساعدة و التضامن و بالخصوص في بعض المناسبات السعيدة أو الأليمة و الأزمت (الزواج، الوفاة، الدية) لا يمكن لعائلة الإنفاق على ذاتها و العيش خارج هذا التجمع إلا في حالات نادرة، أن تكون العائلة "أمة" أي لها إمكانات مادية و رمزية كافية تسمح لها بالإستقلال عن بقية العائلات الأخرى، لكن في الغالب ما تنسج العائلات علاقات متشابكة مع عدة أطراف.

تجمع حميان: يتكون من 14 قبيلة. منها 12 قبيلة قديمة النشأة و الانضمام إلى بعضها. انضمت إليهم قبيلتين. كل قبيلة مكونة من رؤساء عائلات الذين يعتبرون أبناء عمومة يشتركون في الانتماء إلى جد واحد مشترك. قد ينتسب البعض إلى القبيلة. ثم يتزوج منها و بالتالي يتصاهر مع هته القبيلة. كما رأينا بأمثلة واقعية. من أهل "النقاد" الذين قدموا إلى المطقة. و توزعوا على ثلاث قبائل. أو الذين قدموا من البيض و انظموا إلى البكاكرة في منطقة مكن بن عمار. أو ذلك الذي قدم من "توات" و انظم أهله إلى قبيلة الرزينة بالبيوض. أو قبيلتي الرزينة التي تركت موطنها بصفة نهائية. و انتقلت من منطقة سعيدة إلى البيوض. و لكن جل المخبرين عجزين على الرجوع إلى الأصل الأول للقبيلة أو حتى للعائلة التي ينتمون لها. و ذلك بالنظر إلى القطيعة التي حدثت مع الصدمة الكولونيالية. ذلك أن قبل هته الفترة غالبية رؤساء الأسر كانوا يمتلكون "الشجرة العائلية" التي تبين الأصل و الفصل. و بالخصوص في تتبع العصبية الذكرية. ولو أن المصاهرات و تبادل النساء غير مجهول. بحيث تذكر النساء اللواتي تزوجن من قبائل أخرى. و كذلك ذكر أبنائهن. باعتبارهم فروع للعائلة. التي أصبحت في مكانة 'الأحوال'. و من ثم فإن منتوج الأنثوي يذكر و لو كان لدى قبائل أخرى. و ذلك لتبيان درجة الانصهار و التقارب التي تحصل بين القبائل. القبيلة الفلانية: أحوالنا: ذلك أن أما 'فلانة' هي من القبيلة 'الفلانية'. فالجيل الأول كان يحافظ على إعطاء أهمية بالغة للأصل. و في نفس الوقت يعرف مسار كل عائلة داخل العرش. و التصاهر الذي حدثت فيها. و ذلك بإعطاء الأسماء. سواء تعلق الأمر بالرجال أو النساء. أما الجيل الثاني، و بالرغم من إن الأصل ما زال يولى له الأهمية الكبيرة. إلا أن تلك الذاكرة الخاصة بالأنساب بدأت تضحل. إن لم نقل تندثر أو تقتصر على أقرب الأقربين. بينما كانت مع الجيل الأول اهتماما بتجمع "حميان" ككل. و لو بتفاوت الإهتمامات بين العروش. و ذلك راجح إلى المجال الذي قد يتجاور فيها الأعراش أو قد تتباعد. فكلما كانت العلاقات كثيفة و المجال متقارب، كلما كانت المعلومات ضافية و كافية عن ذلك العرش. بل قد تذهب إلى التفاصيل الدقيقة. بينما التباعد في المجال، قلل من تلك المعلومات. و قد تقتصر على بعض الأعيان أو عض الفترات.

و يبدو أن الجيل الثالث صار أقل اهتماما بالأخبار أو المعلومات المتعلقة بالآخرين. و صار هناك نوع من التحفظ و حتى نوع من التردد لطرح أسئلة فيما يخص الأنساب. بينما مع الجيل الأول و الثاني كانت هته المعرفة شبه إلزامية. بل و ضرورية لإنشاء العلاقة مع الآخرين. فهو يعرف عنهم كل كبيرة و صغيرة. و بالتالي يعرف كيفية التعامل معهم "اللي ما يعرف أصلك يخسرك".

فطرح السؤال و جمع المعلومات الخاصة "بالنسب" كان شبه إلزامي لإحداث التعامل مع الآخرين. و كذلك المجيب فإنه لا يجد حرجا في الإجابة عن أصله. بل يجد متعة في استعراض التفاصيل. و بالخصوص ما تعلق بالذكر و حتى النساء المتوفيات أو المسنات. عكس الكلام على النساء العازبات أو المتزوجات حديثا. "ما يحشم بأصله إلا من لا أصل له".

فقبائل 'حميان' تعتبر تجمعا قبليا: يتجمع في المجال. و تحالفا قبليا. بحيث إن هناك عقد على الحماية المتبادلة. و بالخصوص من هجمات قبائل "بني قيل" الآتية من المغرب الأقصى. و لكنهم مفروقون. بحيث إن كل قبيلة لها قائدها. و قد عين عليها قوادا من طرف الفرنسيين 'عن طريق الانتخاب. و قد سمي "بالقايد". فبالرغم من أن النشأة كانت نتيجة هجمات قبائل مجاورة أو بعيدة. على تلك القبائل التي صارت منتمية إلى "حميان". القبائل كانت ذات ثروة معتبرة: من الماشية "الغنم" على وجه الخصوص. و كانت محل أطماع القبائل الأخرى. و بالخصوص أثناء حصول مجاعات. لكن هذا التجمع بقي حتى بعد الاحتلال الفرنسي. بل و بقي حتى بعد إستقلال الجزائر. ولو رمزيا فانتماء إذن خطر الهجمات الخارجية لم يبقى قائما. و لكن هذا التجمع بقي. و لو أن هذا البقاء ما هو إلا عبر التسمية. و كذلك بعض التعاون بين أفراد القبائل. و بالخصوص في إقليم 'التل' أي شمال البلاد. أي خارج عن المجال المحتل. أما في نفس المجال فإن هته 'الكنية': "حميان" صارت بدون أي فائدة. أو معنى بالرغم من دلالتها الواضحة. بل إن الفعل الكولونيالي عمل على تفرغ هذا التجمع الكبير نسبيا. و ذلك عن طريق 'الجمع و التفريق'. الجمع أي إعطاء نفس الاسم لعائلتين من قبيلتين مختلفتين. لا توجد بينهما أي علاقة دموية. و اتصال رحم من جانب العصب أي **الحظ الذكوري**. مثلا أعطاء اسم "العيرج" لعائلة من فرقة 'لقعبات' في قبيلة أولاد ضرور. و نفس الاسم 'العيرج' لعائلة أخرى من قبيلة 'الغياثرة'. التفريق: اخوين من عائلة واحدة و عصب واحد. يمنح أحدهما لقباً خاصاً به. و يمنح الثاني لقباً آخر خاصاً به. فيصبح اسم الأول 'أبو حفص' لقباً ذريته. و اسم الثاني 'الزائر' لقباً له. مع أن والدهم واحد. إلا أنهما أصبحا متفرقين من حيث اللقب. و هذا التفريق يصير حقيقة واقعة بعد جيلين أو ثلاثة أجيال. حتى و إن كان بعضهم يعرف درجة القرابة. إلا أن هذا التفريق عمل عمله بمرور الأيام. و صارت كل عائلة تتعامل مع هذا اللقب المعطى. و كأن العائلة الأخرى التي تحمل اللقب المغاير. هي عائلة غريبة و تعامل مثل الغرباء. هذا من أحد التأثيرات التي أوقعها هذا التفريق في الألقاب. بالرغم من إن الأصل واحد. و تبع هذا التقسيم تنظيم خاص. بحيث إن كل 'لقب' وضع عليه مسؤولاً. ما يسمى "بالكوارط" كلمة مشتقة من *carte d'identité*.

أنظر الالتحام و التجانس الثقافي على مستوى 'العائلة' 'القبيلة'. ثم أنظر التجانس الموجود على المستوى الجهوي ثم الوطني ثم الإقليمي و الدولي. نلاحظ أن صلة الرحم تبقى قائمة. ذلك أن النساء بعد أن يتزوجن و يغادرون العائلة إلى البيت الزوجية. فيتم استدعاؤهن و أزواجهن و أبناءهن للتعارف و التقارب و التآلف مع الأحوال. و بالخصوص إن كان الزواج خارجي. أي من قبيلة أخرى أو عائلة لا تنتمي إلى القرابة. فيعاد الالتحام مرة أخرى في مناسبات عديدة. كالعطل، مناسبات الزواج و كذلك الوفاة، ختان الصبية و ما إليها من مناسبات حتى عيادة المرضى. و يتم تعرف الشخص على أعمامه و أخواله. و بالتالي تصبح شبكة التعارف عريضة. و بالخصوص إن تداخلت مع المصالح. فيصير التعاون و مد يد المساعدة حسب الإمكان و الاستطاعة شبه إلزامي. الانتماء إلى قبيلة معينة. لا يحمل أي انتقاص للشخص. و إنما هي وسيلة تحديد **الإنية الجماعية**. و التاريخ مشترك لفئة اجتماعية معينة. بالرغم

من إن لكل قبيلة مجالها الترابي المحدد 'أرضها'. إلا أن القبيلة لم تعد تحدد كذلك. بحيث إن جل أفراد القبائل دخلوا الأمصار: المدن من مشرية إلى البيوض إلى النعامة، فمكمن بن عمار... فتم فك الارتباط بالأرض. التي كانت تحدد هوية القبيلة إلى درجة كبيرة. و هو معلم من المعالم الأساسية التي تفتقد. ثم إن التجمع في المدينة يخضع لمحددات أخرى. و بالخصوص أن القبيلة لم تكن عندها استراتيجية واعية و محكمة، في مسألة الانتقال من الفضاء (المجال الترابي) الذي كانت تحتله إلى المدينة. تمكن جل أفرادها من التمتع في المدينة. ذلك أن مغادرة أراضي القبيلة: كل شيء معتاد و طبيعي. يدخل في ما يعرف بالترحال و البحث عن الكلاً أينما كان. ثم العودة إلى أرض القبيلة، إن كانت الظروف سانحة. و بالنظر إلى هذا التقليد. فإن أسرا قد غادرت أراضي القبيلة ليس بحثاً عن الكلاً للأنعام. و إنما بحثاً عن الإستقرار في المدينة.

جل العائلات اتبعت الاستراتيجية التالية: الإبقاء على المهنة الأساسية: تربية الماشية. هته المهنة لا تتلاءم مع طابع المدينة. لذلك يبقى الأولاد المتزوجون في الخيم. و بعد ذلك ضيعات لرعاية و تربية الماشية. بينما يستقر أحفاده معه في المدينة للانخراط في سلك التعليم. و طبعاً يبقى الاتصال بين رئيس العائلة و أبناءه المتزوجون بصفة دائمة بالنظر على ترابط المصالح انسجامها. فالرزق المنمى هو للوالد المقيم في المدينة. و هو ينتفع به مع كل أبنائه و أحفاده. سواء المقيمين معه أو أولئك الذين بقوا في البادية. و هو يعتني بأحفاده، من حيث التغذية و التعليم، و أبناءه موجودون بالبادية. الذين غالباً ما يحدث الإتصال بهم يوم الأربعاء، موعد سوق الماشية. فيقبل الابن الكبير غالباً و معه بعض الشياه ليبيعهما في السوق. و يتزود بما يحتاج إليه و عائلته لمدة أسبوع أو أكثر حتى ثلاث أشهر. ثم يبرمج تنقلاً ثانياً إلى المدينة حسب الحاجة. و طبعاً يضع الأموال الباقية عند الوالد. و ذلك قصد التكفل بحاجته و حاجة أحفاده في المدينة. أبحث عن الرهانات الموجودة حالياً. و لو من خلال التصور الذي يرسله المستجوب عن فترة عاشها. و معاشية ثلاثة أجيال و الاحتكاك الذي حدث بينهم. و عمليات التأثير و التأثير. كل ذلك قد يبين الاختلاف و/أو تجانس الرؤى فيما يخص مؤسستي الأسرة و العائلة. و حتى التجمع القبلي إن كان ما يزال حاضراً في الواقع المعاش:

(1)- يعتبر الاستقلال، منعرجاً مهماً في إحداث تغيير معتبر في العائلات و الأسر الجزائرية. و بدأت الاهتمامات التي توليها العائلات و الأسر أهمية بالغة، تتغير بشكل يكاد يكون جذرياً. مثال عن الاهتمامات، ما أوردناه عن تعليم الإناث. و البحث عن التميز. و الإهتمام بالإستهلاك أكثر من الإنتاج.

(2)- يعتبر مشروع البناء الاشتراكي في الجزائر، محطة أخرى تعاملت معها العائلات و الأسر الجزائرية. و أفرزت جملة من السلوكات و المطالب الخاصة بهته المرحلة: فتراجعت الأسر و العائلات عن المبادرة الشخصية. التي تعتمد على الجهود الداخلي لهته المؤسسات. و بدأت الإتكالية و الاعتماد على أجهزة الدولة. و ما يمكن تحقيقه منها من: شغل و سكن و حتى الاستفادة من الأجهزة الالكترومنزلية و حتى المواد الاستهلاكية، عن طريق الأروقة الجزائرية و أسواق الفلاح.

(3)- تحقيق مشروع البناء الرأسمالي: و ما يخضع إليه من قواعد مغايرة تماماً للمشروع الذي كان يراد تحقيقه سابقاً (الاشتراكي). بحيث إن مؤسسات الدولة انسحبت تدريجياً من عمليات:

-تدعيم الإستهلاك للمحافظة على القدرة الشرائية لأوسع شرائح المجتمع، و ذلك بتدعيم الإستهلاك فتم إلغاء تدعيم المواد الأولية: من السميد مروراً بالبن و السكر إلى الزيوت.

-انشاء المصانع و المركبات قصد توفير مناصب شغل. مع الإشارة أنه لم ينجز أي نسيج صناعي يذكر في كل تراب الولاية. إذ إن جل الإستثمارات في حقبة البناء الاشتراكي. قد استأثرت بها مدينة 'سعيدة' التي كانت مقر الولاية القديمة للنعمامة. و مع ذلك فقد تنقل بعض سكان النعمامة إلى المقر الولائي القديم بغرض العمل. و تم التنقل حتى إلى ولايات أخرى. عرفت نموا إقتصاديا مهما.

و مع الإعتماد على اقتصاد السوق، الذي يعتمد على المبادرة الفردية. التي اهتمت أيما اهتمام بعمليات الإستيراد فيما سمي بمؤسسات: الاستيراد و التصدير. و تحالف معظمهم مع القطاع الغير رسمي، في بيع منتجاتهم للمستهلكين. أما المؤسسات الخاصة، فإنها لم تدخل سوى باحتشام كبير. لما فيها من مخاطرة بالرأسمال الغير موجود أصلا. و الذي يصعب الحصول عليه. التجربة التي قامت فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ضخت أموالا طائلة فيما يخص إنشاء المؤسسات الصغيرة في إطار تدعيم الشغل سواء كانت صناعية، خدماتية أو فلاحية. هذا على المستوى الوطني. أما على المستوى المحلي. فإن السكان يبنون التعامل بالربا. و يبنون كل من يقبل على الإقتراض من البنوك. أنظر المقال الخاص بهته الظاهرة.صفحة(604). و بالرغم من هذا الإعتراض. إلا أن بعضا من الشباب، وبالنظر إلى وضعيتهم المزرية، حاولوا الحصول على قروض لكن دون جدوى. و ذلك بالنظر إلى الإشكال الذي يبقى مطروحا. و هو التعفن الخلفي. بحيث انه صار لا يهم من أين اكتسب الرأسمال و كيف. المهم أن تتحول إلى مشاريع تمتص البطالة. اتسعت ظاهرة التعفن لمن أرادوا التمكين لهم و لأسرهم. و الدخول في النظام الرأسمالي. و في أعلى فئات الرأسماليين. و بالخصوص الإقبال على الرشوة سواء في الإبتداء أو حتى في تسلم مشاريع إنجاز.

-كما اتسعت ظاهرة تهميش فئات عريضة. كانت تطمح مع تواجد النظام الاشتراكي أن تحتل أعلى فئات الاشتراكيين(المساهمة في التسيير. و احتلال مناصب قيادية. بعد أن أدوا جهد التحصيل العلمي في مختلف التخصصات. و خاصة تلك المتعلقة باحتياجات النظام في ذلك الوقت، من إيديولوجيين على وجه الخصوص، و الذين لم يعد النظام الحالي في حاجة إليهم. و صار على الفاعلين الاجتماعيين إيجاد الحلول المناسبة للخروج من الأزمات المتعددة. التي تتخبط فيها أسرهم و عائلاتهم. و لا يمكن انتظار الحلول التي كانت تأتي من قبل الدولة. و لو أن العديد من العائلات و الأسر ما يزالون ينتظرون في مبادرات الدولة من ناحية السكن الاجتماعي على وجه الخصوص. الذي لم تتوقف الدولة بصفة نهائية عن انجازه. رغم وجود صيغ جديدة. و لو أن العديد من العائلات بدأت تأخذ مبادرات في مجال البحث عن العمل. و ليس بالضرورة ذلك المنشئ من طرف الدولة. و لو انه يبقى المناصب المستحدثة من أجهزة الدولة، هي في أولوية اهتمام الأسر. عوضا عن المناصب التي تستحدثها بإمكانيتها الخاصة بها. هته محطات مسار كلي. له انعكاس متفاوت على المسارات الأسرية و العائلية. فكيف كان مسار العائلات و الأسر بالنظر إلى هذا المسار الكلي؟

إيديولوجيا، البناء الوطني المعتمد على القرار المركزي. هو الذي يحدد البناء الوطني. تراجع المركز. البحث عن الفاعلين في الداخل(المبادرات الفردية الخاصة) و كذلك البحث عن المستثمرين الأجانب. قصد الدخول في القالب الجديد "العولمة". من خلال الدخول في تجمعات جهوية(الاتحاد الأوروبي) و الدولية: منظمة التجارة العالمية. فمن الثورة و تغيير الأوضاع القائمة. إلى ثورة مضادة و القبول بإملاءات و شروط العولمة.

**البحث عن المحددات التقليدية و المحددات العصرية و المحددات الإيديولوجية لكل فترة:**

من إيديولوجية الاستقلال و الثورة. إلى إيديولوجية البناء الوطني في ظل النظام الاشتراكي. و ما يقتضيه من رفع مستوى الفئات الدنيا، إلى فئات متوسطة و تحسين المستوى المعاشي بكيفية اضطرادية. إلى إيديولوجيا العودة إلى المنبع و الأصل: و الحكم بما أنزل الله. في مشروع إلى التمكين من الخصوصية و لإرساء جسر مع الأسلاف. عن طريق تطبيق المبادئ الإسلامية: المشروع الذي قاوم مدة عشرية كاملة. في مجال التوعية و التجنيد و الإشباع الإيديولوجي و الإقناع. و عشرية أخرى في محاولة فرض المشروع عن طريق القوة. و اعتماد "الشرعية الإيمانية". محاكاة لاستعمال السلطة "الشرعية الثورية". إلى إيديولوجيا التكيف و التأقلم مع ما يحدث في العالم: لا شرعية ثورية و لا شرعية إيمانية. و لكن الانضمام إلى المجموعة الدولية. بعدما تبين 'تهميش' الجزائر أثناء محاولتها لإتباع المشروع الإيمانية - الفردانية. و لو أنها حينما استعملت الشرعية الثورية، لمحاولة بناء الاشتراكية. كانت محسوبة على الكتلة الاشتراكية. و في المحاولة الثانية كانت محسوبة على الكتلة الإسلامية. أما الآن فتحاول أن تنظم و ببساطة إلى الكتلة العالمية. حتى تتفادى 'تهميش'. فما كل هته التحولات في الاتجاهات من النقيض إلى النقيض الآخر. على مستوى البنية العائلية و الأسرية. و الأسر المدروسة؟

لا يمكن للعائلة أو الأسرة أن تغلق على نفسها. فهناك علاقات قرابية تفرض نفسها. و بالخصوص في بعض المناسبات أو الأزمات. على رأس هذا التجمع القبيلة. التي تعتبر ترابط دموي يسمح بتسهيل عمليات المساعدات و التضامن. و بالخصوص أثناء الأزمات: كدفع دية المقتول و بالخصوص أن حوادث المرور غالبا ما تترك وفيات. أو تطيبا لخاطر الذي حدث معه حادث، تسبب في جروح أو كسور، سيما إذا كان الخطأ واضحا. أو أن الذي أوقع الحادث لم تكن بجورته رخصة السياقة. و ما إلى ذلك من المخالفات الواضحة. أو مساعدة أحد المرضى على إجراء عملية جراحية. و بالخصوص بعد ظهور 'العيادات الخاصة'. التي تقدم خدمات صحية أكيدة. و لكن بأسعار غالبا ما لا تكون في متناول الأسرة أو العائلة. و من ثم يلجأ إلى القنوات القرابية الأكثر قربا في وسط القبيلة. و حتى مناسبات عادية كالزواج و الختان و ما إليها. و بالخصوص إذا كانت العائلة محدودة الدخل. و غالبا ما تكون المساعدات منظمة بين الأعمام و الأخوال و الأصهار. إذ تقدم الإعانة إلى العائلة التي تقبل على تسديد مبالغ مالية معتبرة. و لا يجب أن ننسى بأن هته المساعدات هي عموما مساعدات متبادلة. بحيث أن الذي قدم المساعدة ينتظر تقديم نفس المساعدة أو أكثر منها. في مناسبة مشابهة لتلك التي ساعد فيها. لم يعد التنافس على مواد شحيحة في المنطقة بين القبائل. ذلك أن الكلاً الطبيعي صار نادرا. ووجوده وجودا استثنائي في المنطقة. و الذي يريد الاعتماد على الكلاً الطبيعي. إما انه يتاخم المناطق الحدودية. مع ما يمكن أن يتعرض له من الدخول في مناوشات مع الحرس الحدودي. أو أنه يكتري قطعا أرضية في المناطق التلية. و الرهان القاتم حاليا. هو التنافس على ما يوجد من مناصب على مستوى هيئات الدولة. إن كان على المستوى المحلي، الإقليمي أو المركزي. المناصب التي تحتاج إلى درجة من التأهيل، متابعة الدراسة العليا. كما أنها تحتاج إلى شبكة من العلاقات. التي تنسج و توظف فيها الزمالة و المعرفة الشخصية لذوي النفوذ. كما يوظف فيها 'إطعام الطعام'. و هو القيام باستدعاء و دعوة صاحب النفوذ أو المقربون منه. وذلك تبعا للمقولة المشهورة في المنطقة: "الطعام يطرح العين" أي أن الذي يأكل عندك الطعام. فسوف "يحشم": يخجل و يستحي أن يردك خائبا. إذا ما طلبته في تقديم خدمة. هو أساسا مكلف بأدائها. و إنما تحصل على الأولوية و الأفضلية. مقارنة مع الذين لا يطعمون الطعام. و الطعام هنا يكون حسب مقام المنصب. غالبا المشوي و ما يرافقه 'طبق فخم في المنطقة'.



الاعتماد على الذات. و لو أن هته الثقافة لم تكتسح الفئات العريضة من السكان. ذلك أن الاعتقاد في وجود 'معرفة'. قد يسهل حتى احتلال مكان مرموق. و أن الشخص الذي 'توصي' عليه. غالبا ما ينجح أحسن من ذلك الذي يعتمد على قدراته الفردية.

الاعتماد على بعض التنظيمات و المنظمات التي لها شريعة معينة: كمنظمات: 'العائلة الثورية'، أبناء الشهداء و المجاهدين و ذوي الحقوق. أو استعمال العائلة الإنتية: من منطقة الشاوية أو منطقة الأمازيغية. هذا على المستوى الوطني. أما على المستوى المحلي فالاعتماد على الشبكة القرابية. سواء من القبيلة أو الناحية أي الجهة. و عليه صارت المناصب الإدارية في الدولة. رهان حقيقي بالنسبة للأفراد و الجماعات. تمثل كومة ثلج حقيقية. تتزايد من حيث الحجم في الأوضاع العادية. و قد تتعرض لبعض التفرقع إذا ما تزعزع رأس الهرم.

فلما عجز 'الفرد' على إيجاد حلول فردية. بعد أن حاول تجريب استراتيجيات فردية. لم تكلل بالفلاح و لا النجاح. فمن كانت له قرابة مكنته من مآربه اكتفى بذلك. و لكن الذين لم يجدوا 'مخرجا' فرديا و لا قريبا و لا إئتيا. وجدوا تكتلا إيديولوجيا. تكتل أصحاب اليسار المعروف. و تكتل أصحاب اليمين معروف. و كأن الفرد إذا ما نجح في الاعتماد على آليات التقليدية: من قرابة و جهة و إتنية اكتفى بذلك. و لكن إن لم يتمكن انتقل إلى استعمال و توظيف الانتماء الإيديولوجي. الذي قد يفتعل من أجل قضاء المآرب؟

**البعد الرمزي في التمسك بالإنتماء إلى الشجرة القبلية:** "المجازبة": يعمل المجازبة كل ما في وسعهم لإحياء وعدة 'سيدي أحمد المجذوب' التي تقام لمدة أسبوع كامل من كل شهر أكتوبر من كل سنة و ذلك في مدينة "عسلة". و الملاحظ أن أهل عسلة جلهم من الذين ينتمون إلى المجازبة و كذلك الذين ينتمون إلى "القصورية". بالرغم من انتماء القصورية إلى أصل البربري إلا أنهم يقدمون الطعام. بل و يستقبلون الضيوف. ضيوف "الوعدة" في بيوتهم للمبيت. عكس المجازبة أنفسهم الذين يخصصون خياما لهذا الغرض. لكن بالتوازي مع الجانب الروحي من قراءة القرآن و الدعاء. فإن هناك ألعاب الفروسية و فرق الرقص الشعبي "قرقابوا" من "قرارة" و كذلك السوق الذي بدأ يأخذ اتساعا كبيرا. و توجد به سلعا يحتاجها الوافدون إلى الوعدة. و يبدو لي أن تمسك "المجازبة" بهته الوعدة بالرغم من "الخسائر المادية" التي يتكبونها من إطعام و إيواء للوافدين. إلا أنهم بالمقابل يهدفون إلى تحقيق "الربح المعنوي" و التميز. بحيث إنهم ينتمون إلى أصل شريف: "أبو بكر الصديق". و منه فأنتهم يعملون كل ما في وسعهم على إبقاء هذا الأصل نقيا. بحيث إنهم يقتصرون على الزواج الداخلي. من نفس العرش. و ناذرا ما يقدمون على الزواج الخارجي. و كل من يتزوج من خارج العرش يتعرض إلى ضغط كبير من طرف الأهل و مقاطعة من كل العائلات و الأفراد. و ذلك قصد تدعيم المخيال الجماعي المرتبط بالمحافظة على "النقاء العرقي". و الإنتماء إلى أبي بكر الصديق.

**المرابطون:** عمي كان من المتعلمين. و قد حفظ القرآن الكريم. فلما جاءه المرابطين من أهل الزوايا. من مقرر السفلى. طردهم و نهرهم و منعهم من تقديم حتى حق الضيافة. و صاح في وجوههم: 'اعملوا و اتعبوا كما نعمل و نتعب و نشقى. فإذا كنت تحملون كتاب الله فأنا كذلك أحمله و لا فضل لكم علي... توقفوا عن التوسل. فأجابه قائد البعثة قائلا: "لقد لقيتني بهذا الوجه و الجسد السليم المعافى و هته القوة. و أراك تتمتع برزق و فير. فإن كنت من صلب "سيدي الجلالى" فإنني سوف أعود السنة المقبلة و في هته الفترة و لا أراك سوى 'مجراب' مصاب بمرض الجذري و الجرب. و الأهل قد انفضوا من حولك. و لم يبق لك شيء من هذا الرزق الذي حرمتنا منه اليوم. و بالفعل

فقد حال عليه الحول فأصابه الجذري و توفيت زوجته. و لم يبق له شيء من الأموال التي كانت بحوزته. و لم يعمر طويلا فتوفي بعد هته الحادثة. و يضيف مخبرنا قائلاً: إنني لم أشهد هته الحادثة بالنظر إلى صغر سني. و لكن أهلي يرددون هذا الكلام على أنه حدث فعلاً. و أكبر دليل على صحة هته القصة. أن والدي كان شديد الخوف منهم. و لا يتركهم يذهبوا من عنده حتى يسترضيهم. و يكونوا فرحين بالهدايا التي يقدمها لهم.

## 2. الدين، القضاء و المدينة:

**1. الدين: أو الإسلام الشعبي البدوي:** في المسائل الدينية. فان البدوي كانت له مرجعية جد واضحة. فهو يتبع ما وجد عليه آباءه و أجداده. و لا يكثر من الاسئلة. فالدين الاسلامي بالنسبة له يوجد أينما وجدت المصلحة. فهو يتبع مصلحته بالدرجة الأولى. لكنه أيضا لا يخرج عن الجماعة. فان وجد تعارضا بينه وبين الجماعة التي ينتمي اليها. فانه في هاته الحالة فقط يرجع الى "العالم". فهو يسأل عنها "العالم". و العالم عنده هو العارف بقضايا الدين. وهو "الطالب" أي حافظ القرآن الكريم و موطأ الإمام مالك. و مدونة سيدي خليل على وجه الخصوص.

نلاحظ ان هذا العالم للدين هو الآخر. ليس متبحرا في علوم الدين بمختلف مذاهبها و نحلها. اذ يكتفي بالنص الاساسي "حفظ القرآن" اضافة الى ما ورد في كتاب الموطأ للإمام مالك بن انس المذاهب الذي ننتمي اليه. التكوين الذي تلقاه لا يسمح له بأن ينتمي الى فئة "البوعريفين". التي تريد اظهار معارفها النظرية. بمختلف المذاهب والآراء. و عرضها على الناس. حتى يظهروا على أنهم يعلموا الشيء الكثير على الدين الاسلامي. انما علم "الطالب" كان علما محصور جدا في معارفه. لكنه علم عملي. يفيد المتلقي في حياته اليومية. فهو يعطي الرأي الفقهي بصفة مباشرة و عملية: عليك أن تقوم بكذا وكذا. و غالبا ما يشاع الحكم بين افراد القبيلة وما جاورهم بالخصوص ان تنتقل احدهم عند "امام المسجد" الموجود بالمدينة (مدينة المشرية) فان احضر الحكم فانه سوف يتداول بسرعة كبيرة بين القبائل المتجاورة.

فالاسلام البدوي يمكن وصفه بأنه اسلام "عملي" اكثر منه اسلام معرفي و نظري. و بالخصوص تلك القضايا التي تهم المهنة التي يزاولونها و ما تعلق بها من معاملات.

يعتبر الدين الإسلامي موجه لسلوك العائلات عموما. فبالرغم من انه يحد من استبداد رئيس الجماعة أو العائلة لرأيه المنفرد دون أي مرجعية. إلا أنه يلاحظ أن صاحب الحاجة و خاصة إذا كان ذو سلطة في الجماعة أو

العائلة. فإنه يركز بالدرجة الأولى على ما يفيد مصلحته من النصوص الشرعية أو أحاديث نبوية أو ما أوتر على الصحابة أو التابعين. مما يدعم مصلحته. فنادرا ما نجد ذلك التجرد من المصلحة و الرغبة في معرفة الحقيقة الدينية كما هي و الالتزام بتطبيقها.

و نلاحظ هذا التركيز على الموضوع المرغوب في معرفته و الاطلاع عليه. موجود كثافة تتشرها المؤسسة المسجدية، من خلال ما تنشره أثناء الخطب التي تقام يوم الجمعة. بحيث ان الخطيب يركز على الموضوع المراد تبيانه. غالبا دون مراعاة الأبعاد الأخرى. بحيث إنه يركز على الجزء الصغير من اهتمامه. و ينسى المواضيع الأخرى كلية و لا يشير إليها حتى الإشارة. و إن كانت مواضيع مكملة للموضوع الذي يتناوله الخطيب. و يبدو أن هذا النوع من التحليل قد طغى حتى على الأفراد أثناء محاولة مناقشة أو حل المسائل التي تعترضهم. نلاحظ أن العرف يحاول المتمسكون به إضفاء عليه الشرعية الدينية الضرورية حتى يكتسب ذلك البعد المقدس. و كذلك المصلحة الذاتية كما يراها كل فرد، يحاول ربطها بالمقدس حتى يضفي عليها الشرعية اللازمة. القيم المستمدة من الإسلام تساعد على التماسك و الدوام، إن لم نقل الثبات، نظرا للمصدر الواحد. لكن المذاهب و حتى الطرقية تعمل على تحريك المجتمع الإسلامي و بالخصوص الانتقال من مذهب معين الى اعتناق مذاهب أخرى -أنظر تاريخ الجزائر و تعاقب المذاهب عليها: من الخوارج إلى المالكية ثم إلى مزيج من المذاهب المتصارعة الآن في الفضاء الجزائري.

البدو لهم فقه الإسلام في حدود ما يطرح عليهم من قضايا.تقرضها عليهم حياتهم المعاشية و همهم بصفة مباشرة. لا توجد عندهم المعرفة الشاملة بأصول الإسلام. و عموما ما يمكن تسميته بالمعرفة 'الرياشة' معرفة "المباهات" و المعرفة التي ليس لها صلة بالواقع اليومي. بحيث ان البدو كلما تحدث لهم قضية فإنهم يسألون عنها 'العالم'.

**الشرعية الدينية حاضرة و ممثلة عن طريق حفظة القرآن:** لاتخلو اي مناسبة سواء كانت صارة او مؤلمة:كلقاءات الزواج المتعددة و التي تبء بعقد الزواج العرفي و ابرامه امام المأ(كبار القوم من العائلتين المتصاهرتين. بالإضافة إلى كبار الجماعة الموجودة في الحي. و على رأسهم إمام المسجد). إمام المسجد الذي يكون من بين حفظة القرآن و الذي يقوم بالدور الأساسي في هذا اللقاء. بحيث إنه يبين للأطراف المتصاهرة ما يجب أن تقول أو تترك و كيف تتصرف. و ما عليها من واجبات و ما لها من حقوق. فقبل مأدبة الطعام يمثل ممثلي الزوجين على حد سواء أمام الإمام. و يعلن الخاطب طلب يد البنت. مشيرا إلى اسمها و انتمائها. و انه طلبها قصد الزواج لفلان ابن فلان. و يكرر الطلب ثلاث(03) مرات. و يجيبه الولي الممثل لزوجة. الذي لا يكون الوالد بالضرورة. رغم وجوده بين الحاضرين في الجماعة. لأنه قد يعين وكيل عنه غالبا ما يكون متعلما. و يستطيع ان يردد العبارات التي يطلب منه تكرارها من طرف الإمام. و حضور الإمام و الطلبة. لا يقتصر على هذا الاستدعاء. بل يحضرون كل المأدبات التي تتعدد. إبتداء من هذا اليوم، و في كل مرة يتلون ما تيسر من القرآن الكريم. و بالخصوص من سورة "البقرة" و سورة "النساء".

و بالنظر الى كثرة المناسبات من زواج الى وفاة الى ازدياد(ولادة). فإن الطلب على الطلبة ( حفظة القرآن الكريم) بتزايد. و قد يحجز لمدة أسابيع طوال. و بالخصوص في فصل الصيف. الذي تكثر فيه الأفراح. و قد تبحث عن إمام رسمي فلا تجده. و يضطر البعض إلى الإكتفاء ببعض الطلبة المتمكنين.

**الحج:** القيام بمناسك الحج يغير من المكانة و يضيف نوع من القداسية على من أدى فريضة الحج. و صار يحمل لقب الحاج(ة). و ما يمكن تبيانها في هذا الصدد. أن النساء صرن يسجلن في قوائم الحجاج. بنفس القوة أو أكثر من الذكور. و قبل فترة الإستقلال ناذرا ما تحج المرأة. فحاجات المنطقة قبل الاستقلال يعدن على الأصابع. أما بعد الاستقلال و تأسيس للقرعة. فإن سكان المنطقة صاروا يدرجون المرأة في القوائم. عليها تكون من بين قائمة الفائزين بالذهاب إلى البقاع المقدسة. قصد تأدية فريضة الحج. و طبعا تأخذ معها أحد المحارم من الذكور. الذي و إن لم يدرج اسمه في قائمة الحجاج. فإنه يصير منهم. لكونه مرافقا لامرأة. فيصير 'تابعاً' للمرأة الحاجة. و هي التي تسببت في تأديته لمناسك الحج. و بهته الآلية تعززت مكانة المرأة. و صارت طالبة للذهاب إلى الحج مثلها مثل الرجل أو أكثر. لأنها هي التي تكون متسببة في تأدية أحد الذكور للحج. و نلاحظ تهافت سكان المنطقة على أداء فريضة الحج. و لو كانوا من متوسطي الحال. و يلعب تضامن العائلة الدور الكبير في جمع المبالغ الضرورية لعملية الحج. و بالخصوص حينما تفوز المرأة بالذهاب إلى الحج. فتكون العملية جد مكلفة للعائلة. جمع مبلغ الحاجين: الحاجة و مرافقها من المحارم. فتتوسع دائرة المتضامنين مع الأقارب إما على سبيل المساعدة أو الإقتراض. فيعتبر بذلك من أدى فريضة الحج متمسك بالدين. الدين الذي يضيف عليه قداسية. و يمنحه مكانة جديدة: من تقدير من طرف الآخرين. و لا يمكن أن ينادى إلا بهذا اللقب المكتسب. الذي يصير لسيقا له 'الحاج(ة)'.

**الدول الغربية استطاعت أن تتحكم في الجانب التكنولوجي المادي. فإن أرادت شيئاً فإنما تقول له كن فيكون.** كما أنها تتمتع بمؤسسات قوية و عريقة. يمكنها تحقيق الانضباط العام. و بالنظر لانعدامها عندنا. فالبقاء بدون وازع ديني. معناه الفوضى العارمة: 'طاق على من طاق'.

و لأن المستقبل هو الذي يحدده الحاضر. فإن أردنا الإبقاء على خصوصيتنا. و انبعث حضارتنا من جديد. و تصدرها الحضارات الأخرى. بالخصوص أنها تزخر بمقومات تساعد على الانبعث. وجوهرها: "الروح الإسلامية" ما تتميز به من وسطية: لا إفراط و لا تفريط. و لا ضرر و لا ضرار. علينا أن نمكن لها ذلك الآن. علينا أن نبدأ الآن في الفعل الحضاري لا أن نبقي مجرد مستهلكي ما تنتجه الحضارة الغربية. و إن استعنا بمادياتها، لا يجب أن نغفل عن روحانياتها. و الاهتمام بالبعد المادي. الذي يمكن من عمليات "المغالبة" التي يفرضها الغرب علينا حالياً. ذلك أنه يكرهنا على البقاء في وضعية "القوم التبع". و أن لا نرى إلا ما يرى. و هته المساهمة المتواضعة تحاول معرفة أهم التحديات و أهم الرهانات المطروحة أمام مؤسسة جد مهمة. يندرج هذا العمل في الإطار مقاصد "علم الاجتماع الإصلاحي". تمييزاً عن تصنيفات المقاصد المهنية الأخرى لعلم الاجتماع. "علم الاجتماع المحافظ" أو "علم الاجتماع الثوري". (تصنيفات حسب ريمون). للوصول إلى الإصلاح. لابد من إمطة اللثام عن بعض الحقائق. و بالخصوص تلك الحقائق الخفية. التي لا يمكن أن تتجلى إلا بصعوبة لصاحب الاختصاص. فما بالك بغير المختص. كذلك محاولة التوقع لما يحدث مستقبلاً. و لو أن العملية في غاية الصعوبة. و أكثر من تلك التي تتكفل بإبراز الحقائق الخفية الواقعة. أو التي وقعت في كل المجتمعات. و بالخصوص في المجتمع الجزائري. الذي يعرف تغيرات سريعة جدا. في جميع المؤسسات: الاقتصادية السياسية و كذلك الاجتماعية الثقافية.

التمكين من الدين و التمكين من القوة: لا يمكن طرح مسألة التحديات و الرهانات التي تطرح على الأسر في الجزائر دون الإشارة إلى أن التحديات و الرهانات الخارجية صارت ذات أهمية بالغة. و دون الوقوف عندها قد لا

نفهم المسار الذي تسلكه بعض القوانين الداخلية. التي تحاول التأقلم مع الظروف الضاغطة الخارجية. أكثر من التركيز على الآليات الداخلية و الاكتفاء بها. ذلك أن إنتاج المعنى صار يصنع في مختبرات غربية و تصدر حسب الحاجة للدول. و ذلك حسب انتماءاتها. و خاصة الدول الإسلامية منها. التي ينصبها حاليا الغرب العداء. مكان الدول الشيوعية المندثرة. و من التحديات الأكيدة صياغة المعنى من طرف الدول الإسلامية. و الذي تكون مفاهيمه مطواعة لمقاصد الشرع. لا مطواعة للهوى أو تحقيق مآرب مصلحة فقط. فإن كانت العلاقات الاجتماعية الموجودة في الغرب عموما تتسم بفك الروابط: سواء كانت دموية، قرابية أو دينية، الإخوة في الدين. و تم استبدالها بنسيج من العلاقات خاضعة للمصلحة الفردية: "إذ لا يوجد فرق بين الأطفال الموجودين في الأسرة سواء كانوا شرعيين، بالتبني أو طبيعيين."<sup>1</sup>

فإنها عندنا ما زالت محافظة على "شعرة معاوية". فإن قطع هذا التواصل معناه تغييب لحضارة و اندثارها بصفة نهائية. و نقصد بها الحضارة الإسلامية. و ما تحمله من قيم و مبادئ أخلاقية. تسمح بالتوازن بين المؤسسات الموجودة في المجتمع و التكامل و الانسجام. و يبقى الاحتكام إلى النزوات الفردية و ما تحققه من مصالح آنية دون أي واعز أو ضابط هو السائد في الحضارة الغربية. فهل نبقي قوما تبعا حتى في أخص خصوصياتنا. لابد من التمسك بالدين والقيم التي يمثلها لكن علينا أن نعي ونفقه الدين بالكيفية اللائقة، ان لا نكتفي بالدين العملي التطبيقي بكيفية آلية، فكلنا ما وعينا المقاصد الشرعية كلما تمكنا من التجديد و التطور وحل المعضلات التي نتخبط فيها.

وبالمقابل فإن التبحر في الدين الذي لم تعد بعد القضايا الحالية في حاجة إليه ثم مازلنا نجترها فإن كان أمرا مستحبا للمتخصصين فإن عامة الناس علينا أن ننطلق من اهتماماتهم و ما يفيدهم عمليا و بكيفية سهلة وجد بسيطة. و نبقي على هذا الزاد الروحي المهم، فإن الغرب تمكن من الجانب المادي و التنظيمي.

**2. القضاء و العدالة. قاضي متقاعد:** نحن كنا امتدادا للقضاء الفرنسي. عملنا واشتغلنا وفقا للقوانين التي كانت صادرة من طرف المستعمر الفرنسي. ثم طبقنا بعض التعديلات التي كانت ترد إلينا. القضاء وظيفة نبيلة هدفها العدل بين الناس. و كما يقول ابن خلدون "العدل اساس الملك". كما ورثنا المكانة من حيث الجاه و ايضا من حيث الراتب. لان الذي كان يعين لممارسة مهنة القضاء. كان اولاً و قبل كل شيء ينتمي الى النبلاء و ملاك الاراضي الكبيرة. و لهم ارزاق معتبرة. و مكانة اجتماعية عالية بين السكان الفرنسيين. حتى يمنح هاته الوظيفة. فكانت وظيفة تكليف و تشريف. لا ينتظر صاحبها المقابل المادي "الاجر". بقدر ما ينتظر المكانة العالية الرفيعة. التي تزداد مع ممارسة هاته الوظيفة. و بالتالي ورثنا نحن هاته الوضعية. فكانت اجورنا كقضاة. ادنى الاجور في السلم الوظيف العمومي.

و مع تعيين خريجي جامعات الحقوق. الذين لم يكونوا سوى حاملي شهادات جامعية. باحثين على "الشغل". قصد الكسب و قصد حتى التشريف و المكانة العالية. الا ان الاساس من طلب العمل هو "الاجر" أي المادة. و ليس فقط "الشعبة". أي المكانة الرمزية العالية. "شعبة بلا شعبة". كما يقول المثل. ما عندي ما ندير بها. و من ثم اضطر بعض

LAROUSSE, La Grande encyclopédie, Larousse, 1973, Paris , P.4778.

الاعوان.الى تدارك هذا النقص في الدخل المادي.يطلبه من المتقاضين.و لا يمكن ان يكون ذلك سوى "رشوة".واحتفظوا بالمكانة الرمزية و اضافوا اليها المكانة المادية.مع تحصيل بعض المداخل الغير قانونية و لا شرعية و لأخلاقية.و من ثم تدهورت المهنة من حيث المكانة بين الناس.على الأقل من الناحية الاخلاقية. لكن يجب التنويه بالعديد من عمال اسلاك "القضاء".الذين مارسوا المهنة بكل نزاهة و اخلاص و صدق.رغم الوضعية المادية المزرية. التي لا يجب الانكار بأنها بدأت في التحسن من خلال رفع الاجور لعمال القطاع في مناسبات عدة. و لكن الذين كانوا يمارسون الابتزاز.طبعاً الزيادات في الاجر بالنسبة لهم.غير كافية و لا مقنعة و لا مجدية.مقارنة بما يتحصلونه من اموال طائلة.لكن اصر على القول بانهم قلة.و لكنهم افسدوا هذا القطاع والحقوا به سمعة سيئة.

**القضاء في اعين المتقاضين:**ان العائلات في عهد الاحتلال الفرنسي.كان من العيب و العار على احدهم ان يشتكي للقضاء الفرنسي.او حتى القاضي الذي يدير شؤون "المسلمين" أي الجزائريين.فالقضايا كانت تحل من طرف "الجماعة".أي كبار الجماعة الموجودون بالعرش(القبيلة). و ما حكمت به ينفذ على الفور.بدون تاخير و بدون دفع لأي مصاريف.سواء مصاريف قضائية ضرورية و قانونية او مصاريف غير قانونية. و امام تفكك هذا الجهاز. صارت العائلات و بالخصوص ابتداء من السبعينات من القرن الماضي و حتى الان. تلجأ الى المحاكم و ما تزال القضايا في تزايد و تسارع امام الجهات القضائية المختلفة. مع دفع المصاريف القانونية:(محامين,موتقين، محضرين قضائيين). والغير قانونية(الرشوة، القفّة، القهوة و علاقة العلاقات...).

**3.المدينة:**يعتبر وسط المدينة من الناحية الرمزية كمرکز للسلطة الحضرية.بحيث إن وسط المدينة هو:"مركز القوة الحضري الاقتصادي السياسي و الثقافي في آن واحد."روفارد" بوتقنوشت. المدينة، كفضاء جديد،له قواعده. فضاء لا يقبل "الماشية" التي صارت تنقل في الشاحنات باتجاه السوق بعدما كان يحضرها اصحابها و هي ماشية و متنقلة من مكان لآخر على الارض بدون واسطة نقل. فاذا كانت "المدينة" في الجيل الأول و الثاني تستقبل الماشية في "اسطبلات". حيث لم تكن تخلو أي بيت من الإسطبل كوظيفة اساسية في المسكن. الذي يبقى في علاقة وطيدة مع مهنة المنطقة "تربية الماشية". فان مع الجيل الثالث حصلت قطيعة نهائية. بحيث ان الاسطبلات لم يعد لها وجود بصفة نهائية في مدينة "المشرية". و كذلك مدينة "البيوض" التي وجدت حلاً يلائم مربّي الماشية القاطنين في المدينة. و هو اجاد فضاء للرعاية و التربية للأغنام. يبعد عن ضواحي المدينة بحوالي كيلومترين (2 كلم) و محروس ليلاً باجير بتكفل بالحراسة. بالمقابل حافظت المدينة على بعض الخصال التي كانت منتشرة في المجال المكاني البدوي. كاستقبال الساكن الجديد "الجار" الذي ما يزال يحضى ببعض من المكانة تتم عن الإحترام و التقدير و التشريف الذي يجب ان يحضى به مثلما كان عليه الأمر في البادية. إذ يجب ان يستدعى من طرف الجيران لوليمة تقام على شرفه. و تعتبر هاته الوليمة ترحيباً به في المكان و التعرف عليه و على أولاده.

نلاحظ في المرحلة الأولى بداوة المدينة. التي كانت تعكس اهتمام البدو.من وجود إسطبلات في كل مسكن.أما في المرحلة الثانية تغلبت المدينة على النشاط البدوي الأساسي و هو تربية الماشية داخل المدينة.و لو أنه لا يمكن للمدينة أن تستغني عن النشاط الاقتصادي البدوي.الذي يؤثر على كل الأنشطة الأخرى التي تحدثها المدينة. و المتمثلة أساساً في النشاط التجاري.و قد رأينا أنه إذا كانت الماشية في أوج نشاطها.فإن المدينة تتبع.أما إن تراجع

الريح الذي تدره الماشية فإن الركود يخيم على كل المدينة. بل و حتى على المنطقة بأسرها. مثل نقطة الزيت: تتمركز في الوسط و تتلاشى كلما بعدت عن المركز. فالمدينة لفظت الإسطبلات من مجالها الداخلي و ذلك بصفة نهائية في مدينة المشرية. وأخرجتهم من وسط المدينة ومن السكنات إلى الضاحية في مثال مدينة البيوض.

**التحول من البداوة إلى الحضارة:** عملية التحول من البداوة الى الحضارة يكتنفها العديد من الصعوبات و بالخصوص اولئك الذين همشوا من عمليات التعليم.

مرضت امراة فاصطحبها احد اقربائها من الخيمة الى احد الاطباء قصد التداوي و بعد الفحص اخذ المرافق الوصفة و اعطاها للمرأة و حملها الى بيته لترتاح من عناء السفر و ذهب الى شغله و لما عاد في المساء فطلب من المرأة ان تحضر له الوصفة الطبية فاجابته بأنها محت الورقة و شربت الميداد الذي كان فيها؟ و هي عملية شبه آلية يقوم بها الطالب شخص حافظ لكتاب الله(القرآن). و يكتب حجابا(حرزا) و كلمة حجاب: تحجب عن المريض و الأذي الذي يعاني منه الشخص. ثم يأمر المريض بوضع الماء على المكتوب و يشرب الميداد حتى يشفى. و استطرقت قائلة: بأنها منذ أن شربته تحسنت وضعيتها الصحية. هذا المثال يوضح لنا جلليا بعض الممارسات التي كانت قائمة. و ما تزال بعض منها قائم الى الآن. و التطورات التي تتطلبها عملية التأقلم مع المدينة. و هو ما يوضحه لنا رجل آخر يتحدث عن زوجته: كنت مقيدها و"مشكلها": و هو كناية عن قيد يوضع في رجلي الجمل حتى لا يبتعد كثيرا عن الخيمة اثناء رعيه و البحث عن الكأ. و هو "الشكال". و أما الجمل أو الحصان الذي يشكل. أي أنه يوضع له رباط في قائمة واحدة. تشد الى وتد يثبت في الأرض و يعقد بواسطة حبل من القائمة الى الودت. و تترك المسافة المرغوب فيها للتقل حسب طول أو قصر الحبل. و اذا كانت المرأة مقيدة و مشكلة: بمعنى ان حرية التحرك التي تقوم بها، كانت جد محدودة. و المراقبة كانت شديدة على تحركاتها و سكناتها. و الرجل يعلم كل ما تفعل و لا تفعل المرأة. سواء ما تعلق بالأعمال المنزلية التي تقوم بها. أو السلوكات و التصرفات التي تقوم بها مع افراد العائلة. هته العائلات التي تخضع المرأة لمعايير عليها ألا تتعدها. و كل تجاوز يصحبه العقاب اللازم. و بذلك تستمر تنشئة المرأة في بيتها الزوجي، مع الأعضاء الموجودون في العائلة. و التي كل واحد يعمل على تقويم سلوك النساء الجدييات بالخصوص. حتى تتلاءم فعلا مع ما ترغب فيه العائلة التي استقبلتها.

**جاذبية المدينة بالنسبة للتنظيمات العائلية:** الفترة الاستعمارية: الإنغلاق على الفروقات الثقافية و الذود عليها بكل قوة. و اعتبار الذي خرج عنها بالمارق عن الجماعة. وبالخصوص في ظل التواجد الإستعماري. و بذلك يعزز "المرجعيات" و تعزز "الاصيل" مقابل "الدخيل". شبه تجانس و اجماع بين العائلات في جل الوضعيات و حتى كيفيات التصرف و الاعتقاد و الاعتماد على الحلول الجاهزة التي أوجدها السلف. يكفي تطبيقها و العمل بها و عدم الخروج عنها. فالوسط لم يتغير و كذلك المهنة الغالبة و المسيطرة لم تتغير، تربية المواشي، و لا نمط السكن(الخيمة). و لا نمط الاستهلاك المتميز بالتقشف الكبير مهما كان مستوى الثروة المحصل عليها.

فبعد ان ادركت العائلات انها مهددة في كيانها ان هي انفتحت على الثقافة الأخرى. التي لا تكتسب من ورائها أي مصلحة. ما عدى الذوبان دون الوصول إلى المستويات المعيشية التي حققها المحتل. و بالتالي وجود عالمين متناقضين و متنافرين من الناحية الاقتصادية الثقافية الإجتماعية.

الفترة الأولى من الاستقلال: مرحلة النمو و التطور. لكنها في الشق الاجتماعي تمثل الطموح الغير مكبوح. حتى من لا يحمل شهادات عليا أصبح يحتل مناصب شغل رفيعة في السلم التدريجي لمؤسسات(الشركات الوطنية، و

الإدارات العمومية). و قد يحد من الطموح الدرجة العلمية العالية المطلوبة في بعض المناصب. و بالخصوص المتعلقة بالوظائف العمومي. صار التهافت كبيرا في طلب العلم و المعرفة. و بالخصوص الحصول على الشهادات العليا في جميع الاختصاصات. و التي تفتح المجال واسعا أمام التوظيف لتعويض (المتعاونين التقنيين) سواء الوافدين من المشرق او من الغرب. و في جميع الاختصاصات الحاجة إلى الإطارات الكفأة المتعلمة لا تحتاج الى برهنة عليها او التخوف من تضييع الوقت في الدراسة. لأن المستقبل واعد وفي جميع المجالات و الاختصاصات.

يرى 'جلالي ساري' أن هناك سببا واحدا من السببين او تظافرها معا. يمكن أن يفسر لنا تزايد السكان في المدن بشكل كبير. و يعطي أمثلة عن "مدن البيض و سوقر و المشرية. المدن التي سجلت نموا سكانيا على التوالي ب: 55%، 80%، 86%". أي أن مدينة المشرية سجلت اعلى نسبة للنمو 86%. و يرى بأن السبب الاول. يعود الى تثبيت المربين بالقرب من التجهيزات الاجتماعية الجماعية على مستوى مقر الدوائر. أو الى تردي ظروف المعيشة لسكان الارياف. و الذي يترجم الهجرة الريفية الى المدن. أو العاملين معا.<sup>1</sup>

بينما اتضح لي من خلال المعاينة الميدانية. و أنه بالإضافة الى السببين معا. هناك سبب ثالث و هو دخول الوسائل التكنولوجية الى البدو. و التي لم تكن تستعمل في فترة ما قبل الاستقلال، الا بصفة نادرة و استثنائية. بحيث ان كل خيمة صارت تستعمل شاحنتين في نفس الوقت. لجلب مياه الري الحيواني و الانساني. و شاحنة اخرى لنقل الماشية و كذلك الخيمة من مكان لآخر. بالإضافة الى أن جل الاواني و الافرشة و الالبسة التي كانت تنجز من طرف النساء. صارت نادرة الانجاز او الصنع من طرفهن. بالنظر الى ندرة مادة الحلفاء: المادة التي كانت تنسج و تحول إلى أواني. و كذلك الأمر بالنسبة لحلب الماشية التي انقطع تماما. فصارت الخيمة لا تطلب اليد العاملة بالكثافة المعهودة. حتى أن الجفاف الهيكلي قاص إلى أقصى درجة عمليات الرعي و البحث على المرعى. و التنقل الدائم وراء الكلاً. الذي صار شبه معدوم. و استبدل بالعلف الذي لا يتطلب سوى نقله بالشاحنة من سوق المدينة إلى الخيمة. و يمكن ان يعطى الى الماشية بدون عناء أو الحاجة الى عمالة. و منه صارت الطاقات البشرية التي تتوفر عليها العائلة في الخيمة الكبيرة شبه عاطلة على النشاط. لذلك احتفظت 'الخيمة' بالموارد البشرية الكافية لخدمتها. و تخلصت من الفائض. الذي كان موجودا في نفس الفضاء دون الحاجة اليه. و تمكنت هته الطاقات البشرية الاضافية او الزائدة عن حاجة الخيمة. من التوجه الى المدينة. قصد الاستفادة من الوسائل التعليمية للأولاد الذين هم في سن الدراسة. و استفادة المسنين من وسائل الراحة الموجودة في المدينة (حمام للنساء, و مسجد للرجال...).

و حتى نشاطا تجاريا لبعض الاولاد. او منصب عمل في المدينة او مقر الولاية. و منه كانت مدينة المشرية على وجه الخصوص. مكان استقطاب للمربين. الذين داوموا على النشاط الخاص بتربية الماشية من ناحية. و استعمال فائض القوات البشرية في مجال المدينة. اما استفادة من الخدمات التي تقدمها المدينة. و لا تتوفر في البدو. و بالخصوص من طرف الفئات العاطلة عن النشاط و المتمثلة في الاطفال و الشيوخ. اما الفئات التي توجد ضمن مجال القوة العاملة. فإنها تبحث عن نشاط في المدينة و بالخصوص التجارة: فهناك من يتوجه الى المتاجرة في الماشية. على اعتبار الرأسمال المعرفي الذي يمتلكه عنها. فيشتري من و يبيع الى المستعمل. و يضمن فائدة تكون بحسب كفاءته في تقييم الماشية. أو أنه يتجه نحو تجارة التجزئة. أو الانضمام الى شبكات التموين و غيرها من النشاطات الحرة. او حتى بعض المناصب التي توجد على مستوى الجماعات المحلية).

<sup>1</sup> D.SARI OPC. P.241.



**المدينة، القبيلة و العائلة:** من إكراهات مدينة المشرية على القبائل. أنها لم تسمح لهم بالتجمع المكاني في أحياء خاصة بكل قبيلة. كما أن القبيلة ذاتها لم تبرز استراتيجية في اقتناء فضاءات خاصة بها داخل المدينة. بل إن الاستراتيجيات المتبعة هي فردية، من قبل المسؤولين على العائلة بالدرجة الأولى. و القاضية باكتساب أرض أو 'حوش': هو سكن جاهز. يتكون، قديما في بداية إنشاء المدينة، من غرفتين كبيرين أو ثلاث. بالإضافة إلى الساحة. أي مساحة داخلية للدار. غالبا ما تحتل من طرف النساء. للقيام بأعمالهن المنزلية: طحين، غسل، قتل الطعام(الكسكي). و تطور بعد الاستقلال مباشرة. لإيجاد فضاء للماشية منفصل عن ساحة الدار. أكثر من الذي عليه سابقا. بإيجاد إسطلب. و بناء غرفة أو غرفتين إضافيتين لاستقبال أعضاء العائلة. الذين كانوا في البادية. إما قصد الدراسة أو البحث عن عمل آخر. و في مرحلة ثالثة صار المأرب و الحانوت احتياجا جديدا. و ذلك بعد بروز الجفاف. بحيث إن المأرب يساعد على تخزين 'العلف'. و المتجر أو الحانوت قصد تشغيله من طرف رئيس العائلة. الذي كان يمكث في المدينة، بدون شغل يذكر. و ذلك لسد بعض الحاجيات و بالخصوص بعد طول مدة الجفاف. و تقليص عائدات الماشية من ناحية. و زيادة الاحتياجات التي صارت ضرورية. و لم تكن كذلك أيام زمان. من بينها الأجهزة الكهرومنزلية و مصاريف الدراسة. التي صارت ذات مدة أطول. إذ إنها في المرحلة الاستعمارية كانت تنتهي غالبا عند 'قسم': 'نهاية الدراسة'. كما يدل ذلك على اسمه. أي بالحصول على 'الشهادة الابتدائية'. و بالنظر إلى توافد أفراد عدة على المدينة. تغير الشكل المعماري للسكن. و أصبح يعتمد على الطابق الأول. الذي صار بناء مهيمنا على الشكل المعماري للمدينة. بحيث و بعد اختفاء الإسطلب بكيفية شبه كلية. لم يبقى إلا في ضاحية المدينة. و تم تعويضه بمأرب. بدأ الاحتياج إلى مأرب آخر يشكل ضرورة. لإدخال شاحنة النقل. التي تمتلكها غالبية العائلات. التي ما تزال لها علاقة بتربية الماشية. الشاحنة التي لا يمكن الاستغناء عنها: في جلب المياه الخاصة بشرب الماشية. و كذلك لجلب العلف و عمليات التسويق و جلب المؤونة... كما أن الحوش إن لم يصبح ذيقا، فإنه اختفى في بعض البيوت بصفة نهائية. و صار الأسفل يضم بيت الاستقبال. بيت الضيوف، التي بدأت تتسع بشكل ملحوظ. فمن متوسط: 4×4 صارت 4×8 لتصل في بعض الأحيان إلى: 5×10. أما الآن، فإن أغلب البناءات الحديثة تعتمد على بيتين للضيوف متجاورين. و بالمساحات التي تتجاوز كل واحدة منهما 4×8. أما الفضاء العلوي فصار مخصصا لغرف النوم. التي تحتوي بالمتوسط على ابنين متزوجين و باقي الذكور و الإناث. فإذا كان أبناء العم و أفراد العائلة غالبا ما يكونون معنيين بالبحث عن سكن. و قد تستعمل كل الشبكة القرابية من أجل إيجاد سكن لائق بالإقامة. أو يحتل موقعا مهما في المدينة بأثمان معقولة. فإنه و مع بروز نظام التعاونيات العقارية. برزت و بوضوح التجمعات القرابية. إذ نجد أن أبناء العمومة قد تجمعوا في إطار التعاونيات. و من ثم فقد قاموا ببناء مساكن مجاورة لبعضها. و بذلك أمكن لمجموعة مهمة من أبناء العمومة التابعين للعائلة الكبيرة أو حتى بعض الأفراد من القبيلة. احتلال نفس الفضاء.

**بعدين: مادي و رمزي:** يمكن القول، بأن المدينة رغم الإكراه الذي تمارسه على الساكنين بها. إلا أن العائلات قد تمكنت من تكييف المدينة مع الإحتياجات المستجدة. فحينما لم تكن وسائل النقل متوفرة لكل عائلة. فقد فرضت العائلات على المدينة الإسطبلات. التي تتنافى مع عمران المدينة. و بامتلاك جل العائلات، التي بقيت متصلة بتربية الماشية، و بالخصوص بعد منتصف السبعينيات من القرن الماضي، لشاحنات نقل و تنقل. اختفت الإسطبلات من المدينة. و حول الفضاء الذي كانت تحتله تلك الإسطبلات، حسب الأحوال، إلى:

. مآرب: لتخزين العلف الخاص بالحيوانات. بالنظر إلى عامل الجفاف الذي صار عاملا هيكليا في المنطقة. و  
صارت تربية الماشة غير قادرة على الاستغناء عن التغذية الحيوانية أو ما يسمى بالعلف.  
. محلات تجارية: و ذلك بغرض استعمال الموارد البشرية التي دخلت إلى المدينة و هي في حالة بطالة.و  
بالخصوص كبير العائلة. الذي صار بدون أي مشغلة. فالمحل التجاري يمكن أن يسمح له بملء الفراغ. و تحصيل  
بعض الأرباح نتيجة هذا النشاط. و يساهم في الدخل بصفة مباشرة عوض الاعتماد أساسا على ما تدره الماشية.  
التي صارت عمليا تحت تصرف أكبر الأبناء سنا و الماكث في البدو.  
. محلات مهنية أخرى متنوعة:مخابز، مجازر، حمامات، حلاقة، خياطة، تصليح الأجهزة المختلفة...  
. محلات تبقى شاغرة أو يمكن تأجيرها للغير...

هذا فيما يتعلق بالبناء الوظيفي. الذي له علاقة بالبعد المادي. و لكن نلاحظ كذلك توسيع المجال المسكون من  
أجل و لفائدة العائلة. و بغرض توسيع الكثافة البشرية للعائلة. و بالخصوص تزويج الذكور. و لذلك تم تعميم تشييد  
الطابق الأول على مستوى جل المدينة، و تخصيصه لأسر العائلة. لم تبق سوى بعض الدور القديمة مشكلة من  
البناء الأرضي.

و هناك جزء من البناء له علاقة بالبعد الرمزي. فقد خصص حيز معتبر من فضاء المنزل لاستقبال الضيوف.  
الضيوف الذين يكتسبون أهمية بالغة في الثقافة المحلية. و قد تبين لنا التوسيع التدريجي لهذا الفضاء. و كذلك  
العناية به. من حيث توفير كل أسباب الراحة للضيوف. من دور مياه خاصة بهم مرورا بأواني و أغطية و أفرشة  
خاصة بهم. إلى الغذاء المتميز الذي يجب أن يقدم لهم. كل هذا الاعتناء الخاص. يحاول أن يعزز الشبكة العلائقية  
التي يجب أن تبقى قائمة بين الأهل و الأصهار و الحيران. و توسيعها قدر الإمكان عن طريق هته المؤسسة  
المحلية المتمثلة في: "مؤسسة الضيافة".

مؤسسة الضيافة تسمح بإبرام علاقات قد تكون لها أهمية بالغة على مستوى العائلة. إذ إن هته المؤسسة لا تهدف  
إلى تلميع مكانة العائلة بين العائلات الأخرى. و إن كان هذا من الأهداف الرئيسية. لأنه يسمح بإبرام عقود  
مصاهرة. مما يسمح بتنمية العائلة من الناحية البشرية عن طريق "مؤسسة الزواج". فنتمكن العائلة من تزويج إناتها  
و ذكورها. و هذا ليس بالأمر الهين. أمام ما لاحظناه من عزوبية متقدمة في السن و حتى عنوسة نهائية. مؤسسة  
الضيافة تهدف كذلك إلى تعزيز العلاقة مع العائلات الأخرى. بغرض دخول "سوق الزواج" كما رأينا. و كذلك  
لدخول "سوق العمل" الذي صار هو الآخر مستعصيا حتى على حملة أعلى الشهادات فما بالك بمحدودي التأهيل.  
وكذلك دخول "سوق الإعلام". الذي صار جد حساس و مهم. بحيث إنه من يمتلك الإعلام الكافي و الناجع. أي  
في الوقت المناسب يستطيع أن يستغل كل الفرص السانحة الموجودة في المحيط. قبل أن يلغى بها العمل و/أو  
تفرض شروط تعجيزية. من طرف الإدارات المخول لها تقديم الخدمة. فالأول الذي يعلم هو الأول الذي يستفيد. و  
البقية لا أحد يضمن استمرارية العملية. و منه يمكن القول بأن مؤسسة الضيافة ليس لها البعد الرمزي فقط. و إنما  
يمكن أن تحقق منافع مادية مهمة. و منه يمكن فقه تمسك سكان المنطقة بهته المؤسسة. و تعزيزها بكيفية مستمرة.  
الأعراف، تبقى ملزمة بين الطرفين المتعاقدين 'معنويا'. لكن لا يمكن المطالبة بها في مؤسسات إدارية رسمية أو  
قضائية. و عن طريق مؤسسة الضيافة، يعمل سكان المنطقة على تجاوز الرسمية الإدارية و القضائية وغيرها، و

إدراجها ضمن الغير رسمي. و بالتالي تصير مؤسسات في متناول تلك العائلات التي بإمكانها حسن توظيف مؤسسة الضيافة.

المدينة صارت قطبا جاذبا لسكان البادية. و بالخصوص ذلك القسم الفائض، من اليد العاملة على حاجة البادية، سواء كان من الذكور أو الإناث. بحيث إن العائلة الواحدة صارت تنقسم إلى قسمين: قسم يبقى في المجال البدوي و يرتبط إرتباطا وثيقا بعملية الإنتاج الحيواني. و على الخصوص تربية الضأن. و القسم الثاني يحتل فضاء من فضاءات المدينة. و يحاول أن يجد نشاطا يتلاءم و قدراته المعرفية، المادية و الرمزية. كما أن بعض العائلات و بانظر إلى تكيفها مع مجال المدينة، تركت بصفة نهائية المجال البدوي. و امتهنت حرفا أخرى متعددة بتعدد المهارات و الكفاءات التي تحصل عليها بعض أفرادها. و يبدو أن هته الفئة من العائلات في ازدياد كبير.

هذا ما أدى إلى تغيير مهم في المجال المكاني المحتل. فتم تفرغ المجال البدوي من سكانه ليحتلوا تدريجيا المدن الموجودة بتراب الولاية. كانت مدينة المشرية هي المدينة الأولى التي توجه إليها بكثافة كبيرة سكان البادية، كما رأينا ذلك آنفا. أما في المرحلة الثانية صارت مدينة النعامة هي التي تستقطب بأعداد متزايدة سكان المدن. و بالخصوص مدينتي المشرية و عين الصفراء. و حتى من خارج تراب الولاية. لأنها أصبحت المقر الإداري للولاية بعد التقسيم الإداري لسنة 1980.

قد بينت لنا دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصائيات، أن مدينة النعامة قد تضاعف عدد سكانها في مدة لا تتجاوز إحدى عشر (11) سنة بأكثر من عشر مرات: 10،10 مرة.<sup>1</sup> مع الإشارة إلى أن ظاهرة تزايد السكان الذين يعيشون في المدن هي ظاهرة وطنية و دولية كذلك.

و قد تضاعف عدد سكان المدن الجزائرية أكثر من مرتين على المستوى الوطني في مدة لا تتجاوز الأربع و أربعين (44) سنة. بحيث إنه قد سجلت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان، سنة 1954 ب: 25 %، بينما وصلت هته النسبة إلى: 50،3 % سنة 1998. بينما كانت سنة: 1886 تمثل 13،9 %.<sup>2</sup>

للإشارة فإن نفس الدراسة تعرف الحضري و تركز على تعداد السكان الذين يجب أن يكونوا أكثر من خمس آلاف ساكن. حتى يمكن اعتبار التجمع حضري و ليس ريفي. و أن يبتعد 3 على 4 من السكان عن النشاط الفلاحي.

و تشير نفس الدراسة إلى أن نسب سكان الحضر بالنسبة للريف تمثل نسبة: 72،85 %.. و هي أعلى من المتوسط المسجل على المستوى الوطني و الذي قدر ب: 50،3 % كما هو مبين أدناه. بالرغم من إن الكثافة السكانية في المنطقة لا تتعدى 4،25 % ساكن في الكيلومتر المربع الواحد. بينما متوسط الكثافة السكانية المسجلة على المستوى الوطني بلغت 12،21 %<sup>3</sup>. أي ثلاثة أضعاف أقل مما ما يوجد كمتوسط على المستوى الوطني. بينما هي أكثر بقرابة الربع فيما يخص سكان المدن إلى الريفيين على المتوسط المسجل على المستوى الوطني.

الأمر الذي يوضح لنا جاذبية المدن بالنسبة لسكان المنطقة. و نفورهم من الفضاء البدوي. الذي رأينا بأنه ينزع إلى محاكاة طرق عيش المدينة. من البناء بالمواد الصلبة إلى إعتماده على المنتجان التي توفرها المدينة و استغنائها إلى حد كبير عن تلك المنتجان التي كان يوفرها. و كانت المرأة البدوية هي المنتجة لها.

التوزيع السكاني بحسب احتلال المجال المكاني: ريفي/حضري و الكثافة السكانية، وفق احصاء 1998:

<sup>1</sup> ONS, *La population urbaine en Algerie au R.G.P.H.*, 1998, p.10, ONS, Alger, 2005.

<sup>2</sup> Ibid., p.9.

<sup>3</sup> Ibid., p.5.

حضري	ريفي	المجموع	الكثافة	نسبة الحضر	
92750	34564	127314	4,25	72,85	ولاية النعامة
16966937	12133926	29100863	12,21	58,30	مجموع الجزائر

**3. المؤسسة التعليمية: التعليم صار من أهم الرهانات التي تعتمد عليها العائلات و الأسر. في إحداث حركية لبعض أفرادها. و بالخصوص في السنوات الأولى للاستقلال. حيث أن الاحتياج إلى مناصب ذات التأهيل العالي كانت أكثر من الحاجة الى المناصب ذات التأهيل المتوسط أو البسيط. عكس ما يحدث في السياق الحالي؟! (فكلما كان الفرد أكثر تدرجا في العلم. كلما كانت فرص تقلده منصب أحسن). و قد وفر التعليم فرصا كبيرة للارتقاء الاجتماعي لفئات عريضة من المجتمع الجزائري. و بالخصوص في العشرينتين الأوليتين بعد الاستقلال. لنشهد بعد ذلك نوع من فقدان القيمة للشهادات الجامعية المحمولة. حيث وصلنا إلى صيغ عقود ما قبل التشغيل 'بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية. و التي يقدر مرتبها الشهري بثلاث آلاف دينار. أقل بأكثر من ثلاث مرات من الأجر الوطني الأدنى المضمون لأي عمل؟ و قد يعمل الشاب المتخرج ثلاث سنوات كاملة بهذا الأجر. و قد يفقد حتى هذا (العمل). بعد أن كان في وضعية مزرية أكثر. و هو الحكم عليه بالبطالة الشبه أكيدة و بالخصوص في التسعينات.**

فالتعليم رفع أشخاصا إلى مراتب لم يكونوا ليطمحوا بها. إطارات عليا في دواليب الدولة و الشركات الوطنية في الستينات و السبعينات. ليصيروا مجرد منفذين في الثمانينات. ليفقدوا مكانتهم بشكل كبير في التسعينات. ليصبحوا شبيهي عمل السخرية في الألفين بطالة أو عقود ما قبل التشغيل.

فلم يحافظ البدوي على المهنة التقليدية التي كان يتقنها الأجداد و الآباء و لا الأمهات. ولا هو إكتسب مهنة أخرى مغايرة يحسن بها مستواه الاجتماعي. فهل المهن الجديدة من غير تربية الماشية، كانت مدر للثروة و لم شمل العائلة و التعاون بين أفرادها. أم أنها فرطت في التعاون و لم شمل العائلة.

المدرسة: هي أداة فعالة من أدولت تكوين المواطن الصالح و ابراز مواهبه الخاصة الكامنة بحيث يستطيع ان يتعرف على المهنة الملائمة التي يصلح لها و يفيد منها و أن يكون عضوا عاملا منتجا في المجتمع.

بعد أن كانت العائلة هي المؤهل الاوحد في اختبار مهنة الابناء فإما ان يواصل الصغير مهنة الآباء بالضرورة و اما ان يكون هذا التغيير الحاصل ثمرة ارادة العائلة التي تعرف الى اي مهنة بالضبط تتجه. و بالخصوص مناصب العلماء و الفقهاء و القضاة... اما الآن فإن للمدرسة الحسم في ذلك الامر بحيث انها توجه الوجهة الادبية أو العلمية او التقنية و هي التي تمنح العلامة المؤهلة لبعض الاختصاصات و ما الرغبات التي يوليها الأطفال و الأولية إلا تماشيا مع رغبة المدرسة في عمليات التوجيه فهل عمليات التوجيه ناجعة ام انها تخدم مصالح معينة دون غيرها؟ فهل هته الاهداف قومية؟ و وطنية أو انها تجاري طموحات الافراد و الاسر او تلبية تطلعات الامة في التحرر من التبعية و التقدم؟ أم ماذا؟

تهدف المدرسة الى تحقيق: تشكيل المهارات و المعارف و الاتجاهات و القيم قاسما مشتركا بين جميع التلاميذ (التجانس الاجتماعي) ترسيخ:مبدأ العمل اليدوي،القيم الاسلامية،سلوك يتماشى مع التغيير الاجتماعي.

\*انتقال متدرج من المهنة الاساسية (تربية المواشي) و الاشتغال بمهنة اخرى بكيفية موازية (النقل و تجارة).

الانتقال من المال -الماشية هي راس المال الذي يجب الاعتناء به و تتميته الى الابناء راسمال يجب تتميته و الاعتناء به و بالخصوص توفير كل الامكانيات الضرورية من أجل مواصلة الدراسة لاحتلال مكانة اكبر.

و هنا يمكن ان نتساءل عن الخدمة التي يقدمها ذلك الابن الذي يتجه في مواصلة الدراسة و بالخصوص الجامعية منها و ذلك الذي يبقى كعنصر مساعد من اجل تنمية المال ما هي الفائدة التي يجنيها الوالد من النوع الاول و كذلك العائلة و ما هي الفائدة التي يجنيها من الصنف الثاني؟ لأن ذلك من شأنه ان يشجعه على الاستثمار في الصنف الذي يعود عليه و على العائلة بالفائدة.

يبدو أن الفتاة صارت تحظ هي الاخرى،بمواصلة التعليم العالي مثل الولد أو حتى أكثر منه.و ذلك طبعاً بتوفير ظروف الاستقبال في المدن الجامعية.باعتبار الولاية ليست ولاية جامعية بل ان الجامعات المجاورة تبعد بمسافة متوسطها 350 كلم تلمسان.و هران،سيدي بلعباس و حتى بعض المعاهد المتخصصة على المستوى الوطني في الجزائر. 600 كلم. السؤال المطروح:هل العائلات تتراح إلى هذا الاستثمار الذي تضعه في الإناث؟! أكثر مما تضعه في الذكور. ام ان الجنس لم تعد له تلك الأهمية التي كانت من قبل بحيث ان الإناث نقصت من الزواج المبكر بل و أطالت سنوات الشغل. لكن هل تستفيد العائلة من مداخل الإناث من الناحية المادية و المعنوية؟

تأكيد الزوج على أنه ليس في حاجة إلى السند المالي. بقدر ما هو بحاجة إلى السند المربي الذي يعتني بالبيت و الأولاد.هنا يمكن اعتبار أن(الأولاد) يصيرون مركز اهتمام الزوجين.على اعتبار أن هذا المورد البشري هو الذي يمكن من استمرار اسم العائلتين. و تواصل الأجداد عن طريق الأحفاد.و استمرارية وجود العائلة.و هي مهمة أساسية و على قدر تقييمها،تحسب الحاجة إلى المصادر المالية. التي قد توفرها الزوجة أو الاكتفاء بما يتحصل عليه الزوج.

هذا الاختيار غالبا ما يكون محل نقاش و تفاوض بين الطرفين. أو من يمثلهما في المفاوضات التي تتم. قصد إتمام عقد الزواج و إبرامه بكيفية نهائية. فنلاحظ عموما أن الرجال من مستويات دنيا أو متوسطة يلحون على شغل المرأة خارج المنزل. ويمكنهم هذا العمل النسوي من إحداث نقلة نوعية في الظروف المعاشية التي يمكن تحسينها بسرعة كبيرة. بالنظر إلى تلك السرعة التي يمكن اعتمادها دون هذا السند. الذي يصبح شرطا هاما في إحداث الترقية الاجتماعية المرغوب فيها. بينما تشترط بعض العائلات المتوسطة و جل العائلات الغنية مكوث المرأة في البيت و عدم الشغل خارج الفضاء الداخلي. و ذلك حفاظا على المكانة الرمزية التي يحتلونها. لكن غالبا ما لا يستغل ذلك المجال التفاوضي للحسم في كثير من القضايا. القضايا التي تبقى عالقة. و تصطدم بالواقع المعاشي. و التعامل الذي غالبا ما يجانب التصورات التي اعتمد عليها كل طرف من الأطراف المتعاقدة. و تبدأ جولات وحلقات من الشد و المد. و من التأويلات و التفسيرات. التي يستند عليها كل طرف. و غالبا ما تنتهي بالنزاعات و التوترات التي لا نهاية لها. سوى وضع حد للتجمع ذاته. عن طريق الطلاق. و بالخصوص مسألة راتب الزوجة. و التكفل برعاية الأولاد حينما تكون المرأة في مكان العمل. و حتى مسألة تدخل الزوجة في أوجه الإنفاق. باعتبارها طرف مشارك في عملية الاكتساب بحيث إن الزوج لم يعد هو المعيل الجيد للبيت الزوجية. و

منه ترك المبادرة له وحده.. وحتى في هاته الحالة الأخيرة صار الزوج مراقبا من طرف الزوجة في عمليات الإنفاق التي يقوم بها. في بعض الأوساط صار "راتب الزوجة" محل نزاع. و غالبا تستدل الزوجة بالمبادئ الإسلامية و أنه على الزوج أن يعيل عائلته. و لا يأخذ من أموال الزوجة شيء. لأنها غير مكلفة بالإنفاق مثل ما هو الزوج مكلف. و تعمل على الاحتفاظ براتبها لتلبية حاجياتها الخاصة بها. و/أو أنها تدخره (للأيام المقبلة) لتحسب لأى انفصال مع الزوج.} أو أنها تدخل في تفاوض مع الزوج على النسبة التي تساهم بها في تلبية حاجيات البيت الزوجية. و تحتفظ بالبقية لها. فهي مادامت تعمل فلا بد أن تدخر. أما الزوج فإن تمكن من الإنفاق فيها و نعمة. و إلا فلا يجب أن يستولي على أموال الزوجة التي اكتسبتها "بعرق جبينها". و يمكن تعريف المرأة العصرية بأنها تلك المرأة التي: تستمد سعادتها من ممارستها هي بنفسها العمل و التنفيذ له. و بدون ذلك تشعر بأنها سلبية. و لا تشعر بالرضى عن واقعها المعاش.

التحدي: كيف يمكن تحضير الموارد البشرية الموجودة في العائلة، قصد الاستفادة القصوى من المؤسسات المحيطة و التي تتعامل مع العائلات من مؤسسات تعليم و تكوين/مؤسسات اجتماعية كالعائلات و الشبكة القرابية للعائلة (أسر، عائلات، قبائل، دوار، قرية، مدينة، أو ناحية) مؤسسات اقتصادية (مصانع، ادارات، مانحوا مناصب شغل عمومي أو خاص). أي كيف تكيف هته الموارد البشرية مع المؤسسات التي على أفراد العائلة ان يقيموا معها علاقات. و دون هته العلاقات لا يمكن تنمية أفراد العائلة و استمرارها أو ازدهارها. إذا ما استثنينا بعض المحضوضين الذين أيمكن أن يتمتعوا ببعض الخدمات في ظروف معينة بعامل الصدفة و الحظ دون الاعتماد على العمل الجهد. الإخوة و التضامن على المستوى الكلي. العائلة كانت مصدر للفن، الصراع، لمصاعب بالنسبة للدولة التي كانت غير راضية على الولاء وعن مكانة المرأة أو الطفل. الانضباط، أو عن نتيجة المطالبة بالحقوق لا تأدية الواجبات: عمل، إخلاص، دفع ضرائب. مجرد الانتماء إلى منظمة سياسية و نقابية، دينية، جماهيرية، تعزز من حظوظ الفرد في ان يتحصل بمجرد الانتماء إلى هته الفضاءات بامتيازات في دواليب الحكم و السلطة اي ان الكفاءة وحدها و العمل قد يعتبر بأنه شيء طبيعي. ان تعمل و انت تتقاضى عليه أجرا. لكن إذا سلط الضوء عليه من طرف وسائل الإعلام و بالخصوص التلفزيون. أو ذكرت في اجتماع بمنظمات و تبع ذلك إشهار و سواء كنت في القمة أم لم تكن. فإن لك حظ في ان تكون من المحظوظين؟ كيف يوظف الرصيد و اكتساب الجديد؟ إعادة الإنتاج بكيفية أحسن التصل من الوضعية القديمة و الحالية لإنشاء وضعية جديدة. من ليس له رصيد ماجد، ليس عنده ما يخسر. بخلاف الذي له رصيد لا يريد تضييعه و يطلب هل من مزيد؟

الكل يبحث عن هل من مزيد. لكن الذي له رصيد ينطلق منه يختلف عن من لا رصيد له. فالرصيد المادي و الرمزي يعتبر احد المكاسب الهامة للذي له كفاءات يستثمر هاذين الرصدين لكن قد يكون الرصيد الرمزي بمثابة الكابح الذي لا يسمح بالقاعدة: "الغاية تبرر الوسيلة".

الوظيفة التعليمية: الوالدين هما اللذان يحددان مدى تقدم و تأخر الطفل في المدرسة. فأداء الأبناء في المدرسة يكون الأفضل عندما يشارك الوالدين في تعليمهم. لذلك فإن الآباء اما أنهم يتكفلون بصفة مباشرة بهته المهمة. ان كانت لهم المعرفة و القدرة من حيث الضبط و كذلك الوقت الإضافي لهته العملية. أم انها يقرران دفع مبالغ اضافية قصد حصول ابنائهم على دروس خصوصية و بالتالي ابراء للذمة في عملية انجاح ابنائهم. و توفير كل الامكانيات و المساعدات قصد بلوغ هذا الهدف و كذلك عملية شراء بعض الكتب الاضافية و الوسائل التربوية. و

مراقبة الابناء في كفيات قضاهم لأوقات الفراغ و كذلك الرفقاء الذين يصاحبونهم و مراقبتهم ضياع الوقت أمام الوسائل السمعية البصرية و بالخصوص التلفزيون و انتقاء بعض البرامج التي يرون بأنها ضرورية و تناسب سنهم. فإذا كان في المرحلة الابتدائية يمكن للوالدين مساعدة أبنائهم بصفة مباشرة. فكيف يكون الحال في الإعدادي و الثانوي و الجامعي: لا وجود لدروس خصوصية و لا مراقبة مباشرة. هل يمكن اعتبار هته الفترة لا تخضع للمراقبة. و قد تمت فيها عملية التنشئة في الأوقات المبكرة؟

**التعليم:** مكن مع الجيل الثاني: احتلال أماكن عليا من خلال التعليم العالي. و الشهادات المكتسبة حسب الفرص المتاحة. الارتقاء من خلال 'التعليم' الذي ما يزال وهم تؤمن به بعض العائلات. بالرغم من الواقع الذي يخالف هذا المعتقد: "جامعيين ذوي شهادات عليا بطالين. و بدون مناصب شغل". و لم يتمكنوا من احتلال المناصب التي من المفروض أن تسمح الشهادات بممارسة الشغل وفقها. ولا هم انخرطوا في النشاطات التي كان يتعاطاها أجدادهم وآباؤهم. المؤهل العلمي الذي صار غير مؤهل؟ و صارت المؤسسة التعليمية تنتج معنى بدون معنى: "تؤهل إلى عدم التأهيل". و من ثم يبدو كأننا بصدد تكوين بطالين 'محترفي البطالة'. بمتوسط لا يقل عن خمس "5" سنوات. أمام طول الانتظار ما العمل؟

حالات، و أمام تبخر الوعود في ايجاد شغل. و التظن إلى الوضعية الحقيقية المعاشة "البطالة" المستمرة. صارت تقدم على "الحرقة"، تفعيل الرأسمال الاجتماعي أو المالي أو التشكيك في المؤسسة التعليمية، يبدو أن العائلات لم تدخل مرحلة التشكيك في المؤسسة التعليمية بالرغم من الواقع الصعب.

التعليم: كل العائلات أصبح لها الحق في التعليم. حتى التعليم العالي منه. الأمر الذي أنقص قيمة التعليم في سوق العمل. و أنقص من قيمة "التعلم". و أصبح أمرا "عاديا" أن تصبح جامعيًا. و لا يترتب عن ذلك أي شيء، "أي تميز". و كأن الذي يحمل كفاءات عليا لا تتناسب مع وضعية عائلته الاجتماعية. تصير هته الكفاءات غير معترف بها اجتماعيا.

فالذي ليس له شبكة علائقية بمستوى الكفاءة و كأن كفاءته لا طائل من ورائها. بعكس ذلك الذي لا يحمل كفاءة و تسمح له شبكته العلائقية من التمكن في الأرض. بغير ما كفاءة تعليمية (مدرسية) بمفهومها الواسع أي الحصول على ألقاب، "شهادات". مهما علت في السلم المدرسي/الجامعي. و عمليات الإقصاء من المناصب هي عمليات مخفية و غير معلنة فسبب رفض الذي يحمل "شهادة مدرسية مهما علت أو كفاءة" هو سبب تقني: "لا توجد مناصب مالية" أو "الشركة قد أوقفت كل التوظيفات الخارجية". و لا يذكر السبب الحقيقي. و هو السبب الاجتماعي: "ليست لك علاقات كافية" ليس لك العراب. "ليست لديك نفوذ" لا يمكنك تقديم البديل للخدمة التي نقدمها لك "التشغيل". و كأننا حتى في المؤسسات الحديثة 'نطرح نفس السؤال الذي يطرحه المجتمع التقليدي: من أنت؟ و قبل هذا السؤال من أي قبيلة أنت؟. و بالتالي يمكن القول بوجود استمرارية في مجال الانتماء العائلي الذي يأخذ الأولوية.

في المجتمع التقليدي: إن كنت من عائلة ذات مكانة أو نفوذ (عربي، علمي أو سلطة) فإن مآريك تقضى بسهولة مقارنة بالذين ينتمون الى عائلات أخرى و هته القاعدة معروفة و الكل يضفي عليها شرعية و يرى أنها عادية. بخلاف المجتمع 'الحديث' الذي من المفروض أن قاعدة اللعب فيه تكون أكثر 'شفافية' و أكثر 'ديمقراطية'. و لا تستند الى قواعد المحاباة أو الرشوة أو التفرقة في العرق أو المكانة. و مع ذلك فان المجتمع "الحديث" يعتمد نفس

الآليات التقليدية الا أن هته الآليات تبقى خفية , غير معلنة و تستتكرها كل الأطراف. و من ثم نرى بعض العائلات في الشمال بوجه خاص ترسل أبناءها الى مدارس "خاصة"(متميزة) و معاهد "خاصة" و بلغة خاصة من اجل فرض التميز,و اعطاء شرعية للشهادة الممنوحة. "شهادة من المدرسة و المعهد "الخاصين" وبلغة أجنبية. فرض المسافة اللازمة التي تفصل الأغنياء الذين يدرسون أبناءهم في مدارس و معاهد خاصة. تضاف اليها مسافة اللغة. يتعلمون بلغة أجنبية(فرنسية/إنجليزية).

**اللغة:**التجارب التتموية الناجحة لكل من اليابان و الصين و كوريا في العصر الحديث.كلها احرزت تقدما دون أن تضحي بلغتها.فاللغة لم تعد مرتبطة كما كانت من قبل مع الجيل الاول بالبعد المقدس.لاقترانها بالقرآن الكريم أي الاسلام.اللغة العربية كانت تحتل مكانا خاصا لدى هذا الجيل الذي حرم منها.لذلك كان يعمل كل ما في وسعه لتمكين أبنائه منها.و نحن نعلم أنه و إن تمكن التلميذ في مزاولة دراسته في المدرسة الفرنسية و حالفه الحظ و كان من المحضوضين فان والده كان يلزمه بأن يزاول دراسته في الكتاتيب و ذلك في أوقات الصباح قبل الالتحاق بالمدرسة الفرنسية بعد صلاة الفجر و حتى طلوع الشمس.ثم في المساء بعد خروجه من المدرسة الفرنسية.و ذلك كله كي لا يفرط في لغة ارتبطت بمقدس(الاسلام).و مع الجيل الثاني و الثالث صارت اللغة العربية لغة رديئة.مقارنة باللغات الأخرى و بالخصوص بالفرنسية أو الانجليزية.اللغتان التي صارت لهما مكانة رمزية مرموقة في تصوراتنا.لأنها تسمح بامتهان المهن الأكثر حضوة و مكانة.و تقيما اجابيا من طرف المقيمين الحقيقيين.أي الموظفون الذين يسيطرون على سوق الشغل.و الذين يقومون بتقسم العمل اللغوي:حيث اسندت اللغة العربية ما هو ايديولوجي و علوم اجتماعية/قانونية.و اللغة الفرنسية كل ما هو تكنولوجي علمي: علوم طبيعية,دقيقة.و لكن أيضا فرصة الانتقال الى خارج التراب الوطني.و مزاولة شغل باللغة الأجنبية.التي صارت تسهل عملية الإدماج في السوق العالمية للشغل.و ان اضطر صاحبها(اللغة الفرنسية)الى تعلم الانجليزية أو الالمانية أو الإيطالية أو الإسبانية بعد ذلك.و بالتالي صارت اللغة "سلعة" تعرض في السوق.السوق التي تقيم هته اللغة حسب ما تسمح به من ولوج الى مجالات لها قيمة رمزية وقيمة مضافة في السوق أولا.

**التعليم:**فإن كان بالإمكان معرفة أفراد العائلة الذين نجحوا في المنظومة التربوية الجزائرية بالمواصفات الجزائرية.أي أنها تقلدهم ألقابا بحسب الدرجة العلمية التي وصلوا إليها.فإن ما هو خفي كيف يواصل بعضهم "تحقيق النجاح المتواصل عبر كل المراحل التعليمية.ليصل في نهاية الأمر إلى تجسيد الفشل".ذلك أنه بعد حصده لجل الألقاب التعليمية و حتى العالية منها.يجد نفسه و أنه لم يندمج في هته المنظومة الحياتية.بخلاف بعض الذين فشلوا في مسارهم التعليمي.يجدوا أنفسهم و قد حققوا نجاحا في حياتهم المادية و الرمزية.و هم يحتلون أمكنة لائقة.بخلاف المتخرج بألقاب جامعية.بعد ثلاثين سنة من العمر يجد نفسه ما يزال مسعفا من طرف والده في المعاش و المسكن...بينما من "فشل" في الدراسة "نجح" في الحياة العملية.و في السن الثلاثين تجده يعول نفسه و أسرته.و له رصيد محترم من الأموال.فهل يمكن أن نقول أن الفاشل قد نجح و أن الناجح قد فشل؟



**4. مؤسسة العمل:** يتعاطى سكان المنطقة مهنة "تربية المواشي". وبالرغم من اختيار و محبة العمل المؤدى بل انهم يربطون الخير كله و الرفاه بنشاط تربية الماشية و يجمعون على ان "الغنم مربوحة و فيها الخير". و اكثر من ذلك فان بعضا من المربين ينسبون القول الى النبي صلى الله عليه و سلم. و كأنه حديث شريف. فيضفى البعد القداسي على العمل الذي يقومون به. و يذكرون بان النبي صلى الله عليه و سلم. كان راعيا للغنم. قبل البعثة كما كان تاجرا. الا ان المحيط السياسي و حدوث "الاستقلال" الحدث الذي اعتبره جوهري في كل التحولات التي عرفتها العائلات بعد هذا الفعل أو الحدث(الاستقلال) والذي اعتبرته صدمة ثانية و ما تبعه من مجانية و إلزامية التعليم فرص تعمير المدن و إنشاء مدن جديدة و توسيع القديمة. بالإضافة إلى فرص العمل و التنقل. هذا الظرف التاريخي الجديد(الاستقلال). هو الذي اثر على سكان الجزائر عموما و كذلك سكان المنطقة. بما في ذلك الإقبال على أنشطة أخرى غير تربية الماشية، الاختصاص الأصلي للجهة المدروسة. سببت الظرف الجديد الخروج من التوقع و الانغلاق على الذات و إعادة البناء بصفة شبه آلية. يكاد التغيير الحاصل إبان الاحتلال الفرنسي يكون معدوما. و لا يرى على مستوى العائلات. إذا ما استثنينا بعض العائلات المعودة. التي تحدث نقلة معتبرة في مسارها العائلي. انقلبت الأوضاع رأسا على عقب. بحيث انه و بمناسبة "الظرف الجديد". حققت جل العائلات تحسنا في المستوى المعاشي، التعليمي، الصحي، السكني... إلا إذا استثنينا بعض العائلات المعودة التي تتهقرت و تراجعت عن المستوى الذي عرفته إبان الحقبة الاستعمارية. النشاط الاجتماعي له دور محدد في شكل العائلة:

\* العائلة الكثيرة التعداد. تعتمد النشاط الموحد سواء كان في الزراعة، تربية الماشية أو امتهان حرفة معينة.  
\* الأسرة القليلة الأفراد توجد في المجتمع الصناعي. أين صار لكل فرد مهنة مغايرة لتلك التي امتنها والده و إخوته.

في فترة الأزمة الاقتصادية. والتي أشرنا إليها بأنها كانت الصدمة الثالثة المتعددة الأبعاد التي مرت بها الجزائر. صار الكثير من الآباء يضغطون على مستخدميهم من اجل توظيف أحد الأبناء مكانهم. حينما يحصلون على التقاعد. حتى صارت نوع من القاعدة. و قعد لها في بعض الشركات. كما نلاحظ ان بعض المغنيين الجزائريين. قد أقحموا أبنائهم في مجال الغناء. في مسار توريث 'المهنة'. وعدم الاكتفاء بتوريث اللقب.

العمل: هل المحيط "الاقتصادي" الذي يمتلك قدرة على توفير الشغل. يسمح بمنح الأسرة أو العائلة فرصة "الشغل"؟  
و هل الشغل يدر الربح الذي يمكن الأسرة من "الاستهلاك" بحيث ان الأسرة هي وحدة استهلاكية بالدرجة الأولى(حاجات الأسرة). أم أنها تكتفي بمساهمتها في الجهد الاقتصادي كطرف منتج هل يسمح هذا الجهد المبذول باقتناء ما تحتاج إليه؟ ميزانية الأسرة(العائلة) هل هي الآن أحسن أم أسوء في المراحل: 3/2/1. العمل الذاتي

للعائلة أو العمل الحالي عند الآخر. أو إنها تتحصل على سلع و خدمات. دون ان تساهم بأي جهد يذكر؟ (العائلة الثورية)؟ { الاتزان/المساواة}.

يتبين لنا النفور من القيام بالوظائف التي كانت في زمنها كذلك تعتبر أعمالا منحطة: "يخدم عندي راعي" "الراعي انتاعي". "هذاك غير راعي"، "فلان داير كي الراعي". "فلان كان يسرح عندي". و لكن الذي كان في حاجة ماسة إلى الرعي. فانه يقوم به. بل و يبحث عنه و يتفاوض مع صاحب الماشية قصد جلب اكبر منفعة له...مع وجوب الإشارة الى ان بعض العائلات كانت لها سمعة طيبة بين الاقوام الأخرى. لأنها كانت "تتهلى" في رعيانها أي تعتني بهم و تحسن اليهم و تعاملهم معاملة "حسنة" بخلاف العائلات التي تشغل عندها "رعاة" و تسيء معاملتهم: "تزحف عليهم" تشتمهم او تضربهم او انها لا تفي بالتزاماتها باعطاء المقدار الذي اتفق عليه من مال و خاصة ماشية او اعطائهم الرديء منها. بعد الجيلين الأول و الثاني نلاحظ النفور من النشاطات التقليدية. و التهافت على النشاطات الجديدة. و لو اقتضى ذلك التعامل بالرشوة:

**الشغل كرهان بالنسبة لعائلة:** فالعائلة التي تمتلك افرادا مشتغلين فانها تحسن من اوضاعها. بل و ترتقي الى درجة عالية لم يعرفها اجدادها. بينما العائلة التي يوجد بها يطالبون فانها تفقد من مكانتها. و حتى من السيطرة على افرادها البطالون. فقد يقومون باي نشاط يدر عليهم "نفودا". حتى لو كان المتاجرة بالمخدرات او السرقة. و السطو على البيوت التي صارت ظاهرة مقلقة في مدينة المشرية. بحيث لا يأمن أحدهم ان غادر بيته. و لم يترك فيها فردا من افراد العائلة يقوم "بالحراسة". فتندهور سمعة العائلة كلها. و تفقد سمعتها و مكانتها في السوق "الرمزية". برسة القيم للعائلة التي تعلقو او تتخفظ. بالنظر الى نشاط أفرادها و اخلاقهم و معاملتهم مع الآخرين. العائلات أقحمت حتى العنصر النسوي في التعليم ومنه صار هذا العنصر طالبا للشغل الخارجي مثله مثل الذكور تماما. ومنه صارت العائلة تحضر النساء لتسلم شغلا مأجورا خارج البيت أكثر مما تحضر للمهام المنزلية. يكفي النظر في هذا المجال الى الوقت الذي تصرفه "المرأة" للتعليم و التكوين. في المؤسسات التعليمية و التكوينية. و ذلك الوقت الذي تصرفه على الإعداد المنزلي. فالإعداد صار يهدف التمكين من متطلبات "خارج الأصوار". منه اعدادا لما تتطلبه مقتضيات "داخل الأصوار". الأم تقوم بالدور العاطفي و الأب الدور السلطوي. صار غير واضح تماما باقحام المرأة خارج الأصوار.

. **مؤسسة العمل:** صارت ذات أولوية بالنسبة لمؤسسة الزواج (الإجتمع)، العمل كان تدعيما للدخول في عالم الزواج و ذلك عن طريق حرص الفتاة على الشغل. من أجل تجهيز نفسها للزواج. و ذلك بشراء مستلزمات "العروس" بالدرجة الأولى. من أفرشة و أغطية و ملابس و مجوهرات. فصار العمل حاليا تدعيما للإبتعاد عن الزواج، بحيث إن العمل صار بمثابة الأولوية المطلقة. و يتم الحرص عليه بكيفية ملحّة، بحيث إنه يشترط على المتقدم للزواج. و كثيرا ما تعرض "المرأة" عن الزواج. إن أعرض الخاطب عن هذا الشرط. و هذا ما يفسر:

أولا: صعوبة الحصول على منصب شغل. و إن الذي أو اللتي حصل على منصب شغل فإنه يحافظ عليه بأقصى ما يمكن له ذلك. فإذا فقدّه فإنه يصعب عليه الإندماج مرة أخرى في سوق العمل. إلى درجة أن بعض العاملات المقبلات على الزواج. يطلبن من المؤسسة التي يشتغلن بها فترة "الإحالة على الإستداع". لمدة سنة. و منهن من يجدها إلى فترة ثانية إن أمكنها ذلك. أو يتم البث في أمر العمل المأجور سواء بالإلتحاق به أو التوقف عنه نهائيا.

ثانيا: الإقبال على الزواج صار مرادفا لإقبال على "المجهول". و ما يكتنفه من مخاطر. وبالخصوص عدم استمرار العشرة الزوجية عن طريق إقاع "الطلاق". بمعنى أن الزواج صار غير مؤمن و لا يؤتمن له. بل صار يؤتمن عليه عن طريق مواصلة عمل المرأة. إن كانت تعمل سابقا. و بذلك تحتفظ بنشاطها سواء كانت متزوجة أو إن طلقت. فإنها لا تضطر للبحث عن الشغل، كما يفعل جل المطلقات. فكأن الأهداف تغيرت بحيث إن المؤسسة الزوجية صارت تحتل المكان الثاني بعد العمل. نحن نعلم أن المهنة المسيطرة في المنطقة هي تربية الماشية. و هي مهنة جل العائلات المتواجدة بالمنطقة. و ليست حصرا على العائلات البدوية. و بما أنها مهنة مرتبطة بالعائلة. فلا بد من فهم بعض آلياتها. حتى يمكن فهم ارتباط العائلات بهاته المهنة. بل و يمكن حتى فقه بعض السلوكات المرتبطة بالعائلات المتواجدة في المنطقة.

. **تربية الماشية:** معرفة عملية ميدانية. إن موضوع العمل: هو تربية الماشية. و مادة العمل هو المعرفة العملية و الميدانية المكتسبة أبا عن جد و مورثة الى الأبناء. و هي في تطور مستمر من خلال المعلومات، المداخل المهمة التي لا يمكن الإستغناء عنها. فأول سؤال يلقيه المربي الموال على صاحب حرفته. بعد إلقاء السلام هو: "كي دايرة الحلة" كيف هي الأحوال. و المقصود بها أحوال الماشية، المرعى، الأعلاف، التنقل، الأمراض الحيوانية... أي كل ما تعلق بالأحداث التي تمس تربية الماشية. و غالبا ما يزود المستمع بآخر المستجدات التي تعطيه معلومات كافية. و على أساسها سوف يتخذ بعض القرارات التي تخص الماشية التي يديرها. و من ثم فانه يستفيد بكيفية متواصلة و يتدرب من خلال تجارب الآخرين. و لا يكتفي بتجربته. و مجموع هته التجارب التي يكون مطلع عليها. تعطيه النوعية الكافية من أجل مواجهة أي طارئ يتعرض له. معرفة سائدة و منتشرة. و لا أحد يحتكر المعارف أو التجارب لصالحه. بل يفيد بها الآخرين. و كلما كانت للشخص معارف أحسن من الآخرين في الميدان. كلما كان شخصا مهما في المنطقة كلها. و مقصودا من طرف الموالين. كالشيخ "الحاج عيسى" الذي كان مختصا في مداواة الخيول من بعض الأمراض. و كذلك العطب الذي يمس الخيل. فكان مقصدا للعديد من الخيالة للاستفادة من خبرته. و طبعا الخدمة "لا تباع أو تشتري". فهي مجانية. الأمر الذي يعزز مكانة الشخص الذي يقدم الخدمة أو المعلومة أو المعرفة العملية. و قد تكدست معارف عملية لا يمكن للموال المربي أن يجهلها. فالموال يعلم علم اليقين أنه:

1- كل ما حافظت على الماشية كلما نमित بشكل جيد و حافظت هته الماشية عليك و على عائلتك. هناك محطتين هامتين في السنة بالنسبة للموال الخريف و الربيع، المحطتان اللتان يتم فيهما تكاثر الماشية. فالتكاثر بالخريف يسمى "البكري" أي الميلاد المبكر. و قد لا تلد في هته المرحلة. إن لم تتلقى عناية فائقة تكون قد خضرت لهذا الحدث. فان أوليت الماشية العناية الكافية من حيث التغذية الجيدة و العناية الصحية فانها تتكاثر بل إن كل نعجة بإمكانها أن تأتي بالتوأم فتضاعف عدد "الكسب" مرتين و كذلك الشأن في "الربيع". يمكن أن تضاعف العدد الى مرتين كذلك. أي انه لا يدور حول على من اتبع "نظام الجودة الشامل". حتى يضاعف ماله بما يقارب الأربع مرات. كل الموالين يعرفونه بصفة جيدة. و يضعونه كهدف أساسي و مثالي بالنسبة لهم. الى جانب هدف "التسمين". و هي عملية رعاية الخرفان. بحيث انهم ليسوا موضع للتكاثر. ما عدى اختيار بعض الفحول "كزريعة". فإنهم هم الآخرون يولون بأهمية بالغة من حيث عملية "القراسة": التسمين. وهم مصدر "دورة المال". بحيث يتم "جلبهم" الى السوق لبيعهم. و تمويل حاجيات العائلة من هذا المصدر. و كذلك حاجيات "الخيمة" و حاجيات

الماشية. و بالخصوص جلب "العلف" في سنوات الجفاف أي حينما يكون العام سيء. بالتعبير المحلي: عام "مقدر". فيجتنبون كلمة عام سيء . لما في ذلك من اعتداء رمزي على مدبر حال العام "الله". فالعام هو 'مقدر' أي ضعيف مشتق من كلمة "قدر" في قوله تعالى: "أما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فقد رزقه". فإن اعتنيت بالمال، الماشية فإنها "تعدد" أي تعدد الإنجاب (الإخصاب). و الثروة تنمو بسرعة. و صاحبها يخرج من قوم "المساكين أو المزليط" إلى قوم "الشبعانين". و ذلك بفضل الجهد و المثابرة في العمل. و لكن أيضا بفضل عامل خارجي. و هو "الطقس و تساقط الأمطار" من عدمها. أي أن عامل الطبيعة له سلطانه و تأثيره.

2- كلما تم تطبيق المعارف بشكل سليم و في الوقت المناسب , كلما ساعد ذلك على تطوير المنتج بشكل جيد. مثلا عملية "التحطاب" عملية صحية في غاية الأهمية بالنسبة للماشية. و ذلك قصد تصفية أمعائها من الأغذية التي يمكن أن تبقى عالقة و تسبب لها تسمم في فترات معينة. فينتقل الموال بالقطيع الى "الشط" المكان المالح الذي توجد به نباتات "مالحة" فالماشية تقبل على أكل هاته النباتات الجافة و بالخصوص في الشتاء. فبعد تناول هاته النباتات تعطش الماشية و تقبل على تناول كمية كبيرة من الماء. الأمر الذي يؤدي الى إسهال و بالتالي تصفية الأمعاء من كل ما علق بها.

3- قطر الندى: أثناء فترة الربيع فان المواله يجتنبون أخذ قطعانهم في الصباح الباكر الى المراعي و ذلك لكون الغطاء و النباتي في الصباح يكون مغطى بقطر الندى و بالتجربة فان تناول الماشية منه يؤدي الى هلاك جزء هام منها لذلك ينتظر الموال حتى تطلع الشمس و يذوب الماء الموجود على السطح ثم يتمكن من القيام بعملية الرعي.

هذا البعض اليسير الذي علمته من طرف بعض المربين الذين استجوبتهم على بعض المعارف المهمة في تربية الماشية , و لا يمكن تسجيل كل المعارف. و بالخصوص أسماء النباتات متى تكون موجودة و فائدتها. أو حتى المعارف الخاصة بالمتاجرة و يبدو أن بعضا من هاته المعلومات لا تبلغ الى الجيل الجديد من المربين الذين اعتمدوا على الوسائل العصرية من: شاحنات للقيام بري الماشية أو لجلب العلف لها. و الاعتماد على التغذية الموجودة في السوق و بالنظر الى الفترة الطويلة التي عرفتها المنطقة من الجفاف ضاعت كثير من النباتات. و كذلك لم يتسنى معرفتها من الأجيال الجديدة من المربين كعملية التحطاب التي لم تعد متبعة. و لا حتى معرفة المحاسيب، الدورة الطبيعية للطقس و النباتات.

**الاستحواذ على المجال:** تحدي آخر جذير بالذكر في المنطقة. و هو استغلال المجال من بعض المواله. و تحديد معالمه لصالحهم. بحيث يضعون حواجز تحيط ببعض المستثمرات الفلاحية. التي أعطيت لهم ضمن تشجيع تثبيت السكان بالمنطقة. و بناء بعض المساكن الريفية. الاستفادة لا تتعدى الهكتارين و حتى الأربع هكتارات للمستفيد قصد فلاحتها. و لكن المستفيد يضع هاته الهكتارات مركزا له. و يضيف اليها مساحات أخرى. قد تصل الى مئات الهكتارات. يخصصها للرعي. و يجعلها تابعة الى مجاله الخاص. مع أنها مجال عام يستفيد منه كل المواله. الأمر الذي أدى الى نشوب الكثير من النزاعات على تحديد المجال من طرف بعض المواله. و منعهم لمواله آخرين من استعماله كأراضي مشاعة. مثلما كانت في السابق. بحيث انه حتى لو كانت الأرض تابعة لقبيلة معينة. فانه لا يمكنها منع القبائل الأخرى من الاستفادة من مراعيها. لأن الأمر متعارف عليه. فيتم غالبا استقبال الآخرين بحفاوة و كرم الضيافة. و يتم التعارف بين المواله و القبائل عن طريق هذا الاحتكاك. أما الآن فيبدو أن النزائر غير

مرغوب فيه. فأیما يتوجه يجد حواجزا مقامة أمامه. تعني أن هاته الأراضي صارت "ملكية خاصة". و لم تعد ارضا مشاعة. الأمر الذي تدفع بالكثير من الموالاة استنكار هته التصرفات. بل و رفع قضايا أمام العدالة. العدالة التي يبدو أنها غير صارمة. و جاهزة للفصل في مثل هاته القضايا.

ذلك ان مصالح العدالة تطلب من المصالح الإدارية المختصة على مستوى الدائرة من إجراء التحقيق في أمر الشكوى المرفوعة لدى مصالحها. مصالح الادارة مكونة من مصالح الفلاحة و الغابات. و مصالح املاك الدولة و المصالح البلدية و الأمن بالدائرة. هته المصالح تقوم بمعاينة الأمر أو الإخلال بالنظام العام. و تدون الوقائع في محضر ممضي من طرف اللجنة المعنية. لكن الاحكام المنطوقة لا تتوافق مع الفعل المرتكب. بحيث غالبا ما يدفع مرتكب هته المخالفة مبلغا لا يتعدى خمس(5) آلاف د.ج و بالمقارنة مع المزايا التي يستفيد منها المخالف. فانه يفضل ارتكاب هته المخالفة و تكرارها. مع تسديد المبلغ المشار اليه. على ان يمثل لأمر المحكمة باخلاء المكان . ؟

الأمر الذي غير من سلوك اهل المنطقة. و صار انصار الاستحواذ على الاراضي و الانتفاع بها بشكل دائم. و منع الآخرين من حق الإنتفاع بها يزدادون عددا. و ما يشفع لهم في هته الآونة الأخيرة هو الجفاف. الذي صار هيكليا في المنطقة. و اعتماد الموالاة على تعليف الماشية بدل رعيها. و لكن ان تحسنت الظروف المناخية. فان الرهان سوف يتغير. و الصراع يشد على المراعي. و قد تتجذر النزاعات و تتصلب. و تصير أكثر عنفا مما هي عليه الآن؟.

**تقنيات الرعي:** حتى تسهل عملية تربية الماشية و العناية بها. تتم عملية توزيع الماشية حسب النوع و حسب العدد. التوزيع حسب النوع:

**أ) الحلابة:** و هو عدد من النعاج، التي هي في طور الحليب. أي حديثة العهد بالميلاد(إنتاج الخرفان). و تجمع هاته النعاج على أساس أنها لا تتعدى خمسمئة(500) رأسا. لأن فوق هذا العدد فان المربي لا يستطيع رعيها بكيفية لائقة. أو العناية بها كما يجب. و فوق هذا العدد تقسم/توزع الى مجموعات. كل مجموعة تكون تحت مسؤولية مربي أو راعي حسب الحالات. و الحلابة: اسم اشتق من "الحليب". لأنها تدر الحليب على أصحابها. و كانت تستغل بكيفية قصوى في الفترة الإستعمارية. و حتى بعد عقد أو عقدين من الإستقلال. ثم تم التراجع عن حلبها بكيفية قصوى. بالنظر الى عاملين: الجفاف الذي ضرب المنطقة. و صار هيكليا. أي دام في البقاء. و العامل الثاني هو النزعة النسوانية. بحيث صارت النساء تنفر من عملية الحلب. العملية التي تأخذ وقتا طويلا و جهدا كبيرا. وهي عملية متكررة في كل يوم. و من ثم عملية جد متعبة. فصار المربي مجبرا على ترك الخرفان مع "الحلابة". حتى تستغل الحليب. و لا يفطم الخرفان. حتى يستفيدوا من الحليب الغير مستغل من طرف النسوة.

**ب) اللغو:** و هو مجموعة من الخرفان. الذين يحشدون في تجمع خاص بهم. حتى يتلقوا العناية اللازمة. من حيث التغذية(العلف و الحليب). ثم عدم تعريضهم إلى التنقل إلى مسافات لا يتحملونها. و معالجة من يصاب منهم. ببعض الأمراض المعروفة عند المربيين. و التي تصيب الخرفان الصغار. و غالبا ما كان يوكل العناية بالخرفان إلى "النساء". بحيث إن هذا الصنف لا يحتاج إلى التنقل. فيوكل احد المقيمين بالخيمة. من أجل العناية بهذا الصنف إلى أن يلحق بصنف "الجلاد".

**ج) الجلاد:** و هو مجموعة من الخرفان حينما تكبر. و تصير قادرة على إتباع القطيع من الماشية. أي من شهرين إلى ثلاثة أشهر. و في هاته الحالة تتخذ القرارات الازمة:

. إما يبيعه كخرقان. فيسمن من طرف الشاري. و بذلك تخف عمليات العناية بهذا المنتج. و يعفى المربي من شراء العلف اللازم للتسمين. كما يحصل على المال الضروري للقيام بعملية "تسمين". ما تبقى عنده من ماشية.

. إما انه يحتفظ به و يبيعه بعد الشهر السادس إلى الشهر الثاني عشر. و هي الفترة المطلوبة من طرف المستهلكين. لان اللحم يكون طريا و طازجا. و مربحا بالنسبة للمربي و كذلك الجزائر.

و ناذرا ما تترك الكباش عند المربي بعد الشهر الثاني عشر. لأنها تستهلك العلف بكميات كبيرة. ثم إن مردودها من اللحم يبدأ في التراجع. غالبا ما يتم تسمينه. من طرف مربين مختصين في تسمين الكباش. بعد العام الأول. و ذلك تحضيرا لبيعه في أسواق الشمال بمناسبة عيد الأضحى على وجه التحديد.

**إنتاج المعنى الخاص بتربية الماشية:** حدثت تغيرات هامة على مستوى الذهنيات. فيما يخص تربية الماشية. بحيث إن "النعجة" كانت تحتل الصدارة و الأساس في التربية. لأنها قاعدة الإنتاج. و كان يرى المربون إن فيها بركة و خير كبير. فان دوام ظاهرة الجفاف بالمنطقة التي صارت ظاهرة هيكلية و دائمة بالمنطقة. غير من المعنى المنتج. و صار بالتجربة المربي يتأكد بان "النعجة" لم تعد مربحة. مثل ما هو الحال بالنسبة للخروف. بل هناك من المربين الذين يذهبون بعيدا في عملية البحث عن "الربح". و يبيع حتى "الخروف" الذي يعلم أنه سوف يسمن من طرف غيره. وأنه يكون مصدرا هاما للربح. و مع ذلك يفرط فيه و يبيعه لغيره. الذي سوف يربح من عملية التسمين. و يفوت على نفسه هاته الفائدة. فلا هو احتفظ بالنعجة. و لا باعها لمربي. بينما الذي اشتراها انما يفعل ذلك قصد استهلاكها من طرفه أو من طرف غيره. و المربي يعلم علم اليقين انه لا يبيعها إلى مربي مثله. يحتفظ بها في دورة الإنتاج. و يتم تعزيز عمليات التكاثر للأغنام. من خلال البيع الذي قام به. و مع ذلك يقدم على هاته العملية الخطيرة. التي تسبب في ضياع هاته الثروة. ان تم مواصلة عمليات البيع المتعلقة بالنعجة. قصد استهلاكها. بالتجربة صار المربي يفضل تسمين "الخرقان": من شهر إلى ثلاثة أشهر. ثم يقوم بعملية المتاجرة فيها. فيبيع المسمنين بأسعار مرتفعة ليشتري الخرقان فيسمنهم من جديد. و بالتالي اكتشف المربي. إن عملية البيع و الشراء هاته تكسبه إرباحا معقولة. مقارنة بتربية "النعاج". التربية التي تدوم على اقل تقدير سنة كاملة. بحيث إن المربي ينتظر حتى تنتج. أي تضع مولودها. ثم يسمنها ثم يتمكن من بيعها. سواء لوحدها أو بخروفها. الخروف الذي يضيف عليها قيمة إضافية هامة. لان النعجة تستهلك. ثم يتم تسمين خروفها. و بعد ثلاثة أو أربعة أشهر يدخل في دورة "البيع". فيكون مصدرا آخر للربح بالنسبة للذي اشترى النعجة بخروفها. فصار غالبية المربين يقومون بالعمليتين:

. عملية التسمين (تسمين الخرقان). و الدخول في دورة سريعة لتداول النقود. و هاته العملية جد حيوية بالنسبة للمربي. لأنها تسمح له بالاستهلاك له و لعائلته من ناحية. و تسمح له باشتراء العلف للماشية المتبقية لديه. بالنظر إلى ظروف الجفاف السائدة بالمنطقة. و التي صارت هيكلية. كما اشرنا إلى ذلك سابقا من ناحية أخرى.

. عملية تربية الماشية المكونة من النعاج. قصد الإبقاء على عملية الإنتاج و استمرارها. لكن الملاحظ هو تغليب العملية الأولى. أي عملية التسمين على عملية "الإنتاج". من خلال الاحتفاظ بالنعجة. و هذا التوجه الجديد سوف يؤدي لا محالة إلى تراجع رؤوس الأغنام بشكل كبير بالمنطقة. و بالخصوص الإقبال على بيع "الرخلة". أي الخرقان الإناث. من طرف المربين إلى المستهلكين. بالرغم من المنع القانوني لهاته العملية. لكن الغير مراقب. و كذلك المنع الأخلاقي الذي كان سائدا بالمنطقة. و الذي يبدو أنه رفع تدريجيا. فقد تجاوز المربي هذا المنع سواء كان قانوني أو أخلاقي. و ذلك قصد تأمين الربح السريع. على حساب الربح الطويل المدى.

و هذا التحول **المعتبر في الذهنية**: من تمجيد "النعجة" المنتجة. ووصفها بأنها الخير كله. و أنها مصدر الرزق و توسيعه. فلم تكن تباع لأي شخص سواء كان لتربيتها أو لاستهلاكها. لأنه كان يرى انه إذا باع "الرخلة". فمعنى ذلك زوال النعمة. لأنه باع مصدر التكاثر و النماء و الخير. أما الآن فانه يقبل على بين الخرفان سواء كانوا ذكورا أو إناثا بعد ثلاثة أشهر فقط. و ذلك لحاجته الماسة إلى النقود. و صار المربي الآن يمجّد "الريح" السريع. و لو انه يعلم تمام الإدراك. بأنه ينقص من الثروة الحيوانية بالمنطقة. لأنه لا يهتم "بالدورة الإنتاجية" بقدر ما يهتم "بدورة التسمين". فحدث تغير في ذهنية المربي من النظرة الممجدة و المقدسة "للنعجة" إلى النظرة الممجدة "للريح السريع". هذا الريح السريع. الذي سوف يؤدي حتما إلى تناقض رؤوس الأغنام بالمنطقة. و لكن قد يؤدي إلى انقراض هذه الأنشطة بكيفية كلية. و هذا ما يدركه تماما المربون. ويتجلى ذلك من قولهم: "**النعجة صارت تأكل أختها**". أي انه لكي تربي نعجة عليك إن تبيع أختها. و تشتريها علفا. و كذلك ما يحتاجه المربي من استهلاك خاص به وبعائلته.

**تقسيم العمل بين النوع: الذكر و الأنثى: إختلاف و تكامل: تقسيم للعمل حسب الجنس. يصير كل فرد في حاجة إلى جهد الآخر. يعزز من التبادل المعنوي و المادي. و يفرض نوع من التعاون.**

فهل التنظيم العائلي كمنسق إجتماعي، كحالة منظمة يبقى ثابتا؟

تقسيم العمل بين المرأة و الرجل، الأنثى و الذكر. صار أقل وضوحا. بل و تمازجت الوظائف و قد تتماثل و بالخصوص في قطاع التعليم بالمنطقة المدروسة. الذي غالبا ما نرى المعلمين يتزوجون من المعلمات. نفس العمل في نفس القطاع و غالبا ما يكون في نفس المؤسسة التعليمية. بل إن هناك بعض الحالات، التي تشغل المرأة منصبا أعلى قيمة و رتبة و أعلى راتبا و أجرا من زوجها. بل الحالة التي رأيناها المرأة التي تعمل في مؤسسة البريد و المراسلات. و زوجها البطل الماكث في البيت. و هي التي تعوله فتعول نفسها و أولادهما؟ فهل يؤثر هذا التقارب و التماثل في العمل على العلاقة بين المرأة و الرجل؟ فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة الزواج من عدمها و/أو العمل على تأخير إنشائها؟

يبدو لي أنه قد أثر على مخيال الزواج في حد ذاته. بحيث انه المرأة على وجه الخصوص، كانت مرتبطة و أهلها كلهم بهدف واحد و هو تزويج 'البنت'، في أقرب فرصة ممكنة. و نادرا ما يرفض الطالب (الخاطب) الأول للزواج من البنت. أي أن أول من تقدم إلى طلب الزواج من 'البنت'. تعطى له و هي في سن المراهقة. بل و حتى قبل الدخول في سن المراهقة أو السن القانونية للزواج. و منه ظاهرة عدم تسجيل الزواج في الحالة المدنية. إلا بعد ازدياد طفل أو حتى طفلين. و الذين يسجلون طبعاً كمولودين حديثي العهد بالازدياد. و في الواقع فإن عمرهم الحقيقي يتجاوز السنة أو السنتين و حتى أربع سنوات.

ظاهرة التباين بالزواج التي كانت سائدة في الجيل الأول، بشكل يكون الغالب. فإنه في الجيل الثاني، تراجع ليندثر تماما هذا السلوك. مع الجيل الثالث الذي صار يؤخر الزواج بشكل ملفت للإنتباه. و قد يعود هذا إلى عدة عوامل من بينها: ارتفاع نسبة الرجاء في العيش. الذي ارتفع من معدل 45 سنة إلى درجة 75.7 سنة: 74.7 بالنسبة للرجال و 76.8 بالنسبة للنساء وذلك حسب الديوان الوطني للإحصائيات.<sup>1</sup>

. متابعة التعليم للجنسين و بالخصوص للأنثى. التي صارت تعطل الزواج بسبب متابعتها للدراسة. حتى و إن تقدم لها طالب الزواج. فإنها ترفضه بدعوى أنها تتم دراستها الجامعية التدريجية أو حتى الما بعد تدرجية.

<sup>1</sup> ONS .Projections des ménages à l'horizon 2030, collections statistiques,

و غالبا ما يكون الإصرار على متابعة الدراسة: إما للحصول على شهادة: "صمام أمان" في حالة حدوث طلاق أو ترميل. تستطيع المرأة الاعتماد على نفسها. و البحث على شغل.

من نتائج الدراسة التي قمت بها في التسعينات من القرن الماضي<sup>1</sup> أن جل النساء المطلقات يقدمن على البحث على العمل المأجور. و كأن الأولوية، كانت هي البحث على الزواج المستقر، الدائم و المتواصل. لكن إن حدث طلاق. فإن العمل النسوي المأجور يكون أحد الأولويات للمطلقة. أو بقصد مزاوله العمل مباشرة بعد التخرج. لتحضير 'التجهيز' اللازم للعروس. ثم التوقف على العمل بمناسبة إقدامها على الزواج. فغيرت المرأة أولوية الزواج بأولوية الدراسة ثم بأولوية العمل على الزواج، و إن تمكنت من إيجاد منصب عمل فإن عملها يحتل الأولوية ان تعارض مع الزواج. فصارت المرأة بقصد أو بغير قصد تبحث على الحصول على عمل و الإستمرار فيه. سواء تزوجت أم لم تتزوج. بل و تشتترط على الخاطب أن تواصل عملها. و أن رفض الزوج هذا المطلب أو الشرط. فإنها تفضل العمل على الزواج. يبدو أن هذا الإتجاه هو الغالب حاليا. للفتيات اللاتي تعلمن و تحصلن على منصب عمل. فهن يتشبثن بمنصب العمل أكثر من تشبثن 'بالزواج'. و هذا ما يسمح لنا بالقول بأن: تعليم المرأة. ثم فتح مجال العمل الخارجي أمامها، في جميع الميادين، مثلها مثل الرجل تماما. و لم يعد هناك منصب. لا يتصور فيه أن يكون من بين المناصب التي تحتلها المرأة. بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية (وقد ترشحت شلبي ثم حنون لويذة مرتين إلى رئاسة الجمهورية).

هو الذي أنقص من عملية التكامل في الأدوار: الرجل يعمل خارج المنزل. و المرأة تعمل داخل المنزل. وفقا لتقسيم العمل الإجتماعي القديم. فلما زرع هذا التقسيم الإجتماعي للعمل بين الجنسين. و لم يعد ضروري من الناحية الإقتصادية أو المعاشية. و لم يبق هناك ارتباط كلي بين الجنسين في هذا المجال. و من ثم نفهم عزوف البعض على التمسك بهذا التكامل. و بالخصوص أن الرجل هو الآخر و بالنظر إلى التطور التكنولوجي. صار يستطيع القيام بشؤون المنزل دون الحاجة إلى النساء: أطعمة جاهزة و تحضيرها بسيط. غسالات... كل هذا ينقص من الحاجة إلى الآخر و الحاجة إلى الإرتباط به. أو أن يكون "تابعا له" في المصلحة أو الحاجة. التي يمكن تحقيقها بالإعتماد على الذات.

**فترجع التبعية تزيد من الإستقلالية:** و بالتالي أثر على الآلية التي كانت قائمة. و المتمثلة في الآتي:

- 1 الإسرار في تكوين البيت الزوجي. بالنسبة للرجل و بالخصوص بالنسبة للمرأة. و إن كان حتى قبل سن البلوغ.
- 2 لا يمكن تأخير زواج الأبناء. سواء كانوا ذكورا أو إناثا و لأي سبب كان.
- 3 و الزواج مرتب. و هو قضية العائلة بالدرجة الأولى. لا دخل للأزواج فيه. و بالخصوص الزواج الأول.
- 4 تقسيم اجتماعي بين أدوار الذكر و الأنثى بصفة دقيقة. و لا يمكن أن يقوم الذكر بعمل الأنثى و العكس صحيح. أي لا يمكن للأنثى أن تقوم بعمل الذكر. ومنه عدم إمكانية إرتيائه الفضاء الخارجي تماما لا للدراسة أو العمل أو غيره.

<sup>1</sup> ONS, N° 118, éd. ONS. Alger, 2005.



5 تبعية مطلقة للأنثى اتجاه الذكر. و لا يمكن أن تتصور حياتها خارج إطار الزواج. و إن كانت أرملة أو مطلقة، فإن أي فرصة للزواج تتاح لها. فإنها تقبل عليها. و إن كان الزوج في سن والدها أو أكثر من ذلك. و/أو كانت الضرة الأولى أو الثانية أو حتى الثالثة.

6 قوة خارجية ضاغطة. على كل من يبقى عازبا أو أرملا أو مطلقا بدون زواج من الذكور. و يتلقى العروض و الإقتراحات: بنت فلان أو فلان. و عليك بالرضوخ إلى هذا الضغط. و إلا تمت مقاطعتك. أي استحالة الإستمرار في العيش مع تلك الجماعة.

اقتناع ذاتي من طرف الزوجين. و تنشئة اجتماعية متماثلة و سائدة بين جميع النشئ: نفس المخيال و الطموح. و الآلية المتبعة من طرف الذكر و الأنثى في بناء البيت الزوجي. ضغط من طرف العائلة. و خارج العائلة و بالخصوص من الشبكة القربانية. على كل متأخر عن الدخول في "الصف". قانون تقسيم العمل يؤدي إلى اعتماد بعضهم على بعض. وفق قانون الإندماج و قانون الإختلاف. فكلما كان الإختلاف معقدا، فإن الإندماج يكون أكثر صلابة. أشكال الضبط الإجتماعي كانت أكثر إكراها. و صارمة في المجتمع التقليدي المحافظ. صارت مرنة في الجيل الحالي. (نورمال) الكلمة المتداولة 'عادي' و لا شيء صار يستغرب. فهل يمكن القول بأننا دخلنا في المجتمع الحدائي الذي يتسم بالمرونة في ضبطه الإجتماعي. و كذلك يتسم بالسماح و المباح أكثر من الإكراه و الممنوع. و من ثم سهولة بروز اللامعيارية في المجتمع. فاعتري هته الآلية تغير في التنشئة و المخيال و الأولويات. و حتى تتوع في التوجهات و الأهداف من عائلة إلى أخرى:

1. التأخر في سن الزواج، بالنسبة للجيل الثالث. و هو قريب من المعدل الوطني. سواء بالنسبة للذكور أو الإناث. مع انعدام الزواج المبكر في المنطقة.

2. أهم أسباب تأخر الزواج: . دراسة الإناث بالدرجة الأولى و دراسة الذكور كذلك. و تأخر الذكور في الدخول إلى الحياة العملية. . تراجع الإقتصاد المنزلي: بحيث إن الوالد كان هو المستخدم لقواته البشرية في غالب الأحيان. داخل الكل المندمج: الإقتصادي، الإجتماعي، الثقافي، عمل جماعي، تعاون على أساس الحاجة لكل عضو من أعضاء العائلة. لا على أساس العمل و التميز و التفرد. و إن كان للعامل و المتميز مكانة رمزية و حتى مادية أحسن من الآخرين.

3. كل فرد من أفراد العائلة. صار بإمكانه أن يعمل في عمل مغاير للعمل الذي كان سائدا في العائلة. كما انه بإمكانه أن يعمل لصالحه الخاص به. و هذا التميز صار للذكور و كذلك حتى الإناث و لو بنسبة أقل(نسبة العمالة النسوية).

4. استقلالية المرأة من الناحية الإقتصادية. أعطاهما نوع من الإستقلالية الإجتماعية. و حتى تلك التي لا تعمل خارج البيت. صارت لا تبحث عن الزواج في حد ذاته. و إنما تتساءل عما يمكن أن تجنيه من هذا الزواج. و ما تتوقعه من مكاسب. تجنيها من وراء هذا القران.

5. صارت المرأة تفضل العنوسة. على أن تتزوج كضرة أولى أو ثانية. أو التزويج برجل مسن...

6. ضعفت الضغوط الخارجية على: الأعزب أو الأرملة و المطلق. الذي يقرر عدم الزواج مرة أخرى. إن لم نقل لم تعد قائمة تماما في بعض الأحيان. و صار ينظر إلى الزواج على أنه قضية فردية شخصية. بعدما كان ينظر إليه على أنه قضية عائلية.

**الإستهلاك:** الإستهلاك بالنسبة للعائلات الجزائرية المتواجدة في المنطقة. مقرون بالدرجة الأولى بالأوضاع الأمنية المتعلقة بكسب الرزق. أي طرق الحصول عليه. فإن كانت الطرق مضمونة و أكيدة فإن الإستهلاك يتزايد. إما إن كانت فيها مخاطر و غير مأمنة الجوانب. فإن الإستهلاك يكون جد حذر. و قد يؤثر حتى على إستهلاك المواد الضرورية. و التي كانت محل تقشف. و هذا بمعزل عن الثروة المحصل عليها. و هذا ما كنا نلاحظه إلى فترة غير بعيدة في البادية. بحيث كان يتجلى بوضوح إيثار جمع المال. و المبالغة في الحرص على تنميته، و العمل قدر الإمكان من أجل تجنب الإنتقاض منه. و لو كان ذلك من أجل إستهلاك الضروريات من متطلبات الحياة (اللباس، و الأكل...).

فلا يعود البدوي أولاده على البدخ في الإستهلاك. لأن الثروة المجموعة هشة. و يمكن أن تتعرض لزوال في أي لحظة. بسبب الجفاف أو الأمراض المعدية أو حتى الظروف المناخية الإستثنائية. و نلاحظ أن المدينة تدفع أصحابها على الإستهلاك. فكل شيء بثمن. و بالخصوص الذين تمكنوا من الحصول على مناصب عمل قارة. بعد فترة الإستقلال مباشرة تغير أسلوب الإستهلاك. بالنظر إلى درجة الأمان التي كانت عالية و مرتفعة لدى العامل. فالشهرية مضمونة. و ما عليه إلا أن يحدد كيفية الإستهلاك. و ترتيب الأولويات و الأهداف التي ينوي تحقيقها. فيحسن من الملابس و كذلك من المأكل و المسكن و المركب. و هكذا نجد أن ثروة البدوي تفوق بكثير ما يتحصل عليه العامل في المدينة. لكن الظروف المعاشية لعائلة العامل تفوق الظروف المعاشية لعائلة البدوي.

**\*توسيع دائرة الاستهلاك:** قد تبين لنا أنفا أن "البدوي" انسان متقشف. مهما كانت موارده المالية معتبرة. فهو حريص على جمع المال و تنميته. وآخر ما يفكر فيه هو "الاستهلاك". بحيث ان ميزان البدوي هو ما يملكه فلان وعلان. . الرأسمال الذي يملكه .. و لا يقيم نظرائه على اساس الاستهلاك. ذلك أن ما يستهلك بالنسبة له يبذر. و ما يبقى في دائرة الاستثمار. هو الأصلح. و هو الفائدة. و هو ما يجب التنافس عليه. بحيث إن القيمة كلها تضي للفرد الذي يستثمر. فبعد ما يسأل الفرد عن قبيلته و عائلته. التي تمكن المتحدث من موقعته من ناحية الشجرة العائلية. لا يكتفي بذلك، اذ يجب عليه موقعته من ناحية الرزق. فيسأل الفرد مباشرة عن 'كسبه'. و هي كلمة تعني ماذا اكتسب الفرد من ثروة. أي ما هو رزقه أو المال الذي هو بحوزته. و لا يسأل أبدا عن مستويات استهلاكه. و هنا يمكن القيام بتصنيف الشخص موضوع الاستفسار من ناحية المظهر. قد يكون شخصا يرثى له سواء في ملبسه أو هيأته. و لكن في نفس الوقت يحسد على ما يملك من ثروة طائلة.

يبدو أنه مع الجيل الثالث و الرابع أن الاستهلاك طغى على الأستثمار. و صار الإنسان يقيم على هيئته من مظهر: ملابس، مأكلا، مركب، مسكن، و كذلك مظهر أفراد عائلته. و من ثم توسعت دائرة الإستهلاك التي تصل إلى درجة البذخ و التبذير. و بالخصوص في المناسبات الإحتفالية. التي تعتبر مناسبات لاستعراض إمكانيات 'الاستهلاك' أو إظهار القدرات الاستهلاكية. مجسدة أمام الناس. الذين يتكلمون عنها لمدة ليست بالقصيرة: "فلان ذبح كذا من شاة. و كانت كلها "مصور" (المصور هو شواء للشاة كاملة. من الرأس الغير مفصول إلى أرجل الشاة الغير مفصولة. لا تنزع من الشاة سوى 'الدورة'... المصور هو من أعلى الأطباق مكانة في المنطقة. يليه المشوي. ثم المحمر. و هي كلها أطباق تصنع بلحم الضأن. و قد أحضر الفرقة الفلانية من سبدو. بالنسبة للرقصة

المفضلة في المنطقة(العلاوي).أو من بشار.الرقصة الثانية التي تليها من حيث المكانة.(القناوي, قرقابو)... و حضر الوليمة شخصيات من المدن الكبير...

إعادة إنتاج الإستثمار في تربية المواشي تراجع. بالنظر إلى الجفاف الطويل المدى. و مع ذلك فان مستويات الإستهلاك اتسعت. مقارنة مما كانت عليه في الجيلين الأول و الثاني. فمع الجيل الأول و الثاني فانه مهما كانت ثروة المرابي طائلة أو محدودة. فإن استهلاكه شبه قار. لأنه يضع الزائد عن الحاجة الضرورية للوجود. والذي يعتبره فائضا. يضعه كله في الاستثمار. و ذلك حتى ينمي الثروة التي هي بحوزته. وحتى يرقى في منظور السلم الإجتماعي المتعارف عليه محليا. أي يدخله في الدورة الاقتصادية.لأنه يرى أنه يدر عليه أرباحا معتبرة. و يرفع من قدره أمام أقرانه من المرابين. و مكانته في كل المحيط الذي يعيش فيه. "فلان كان والديه ما يكسبوا والو. و لكنه خدم و صار من الأغنياء" أما من كانت عائلته غنية. ولم يحافظ على هاته المكانة. فيكون محل سخرية بين كل من يعرفه. و حتى من لا يعرفه. فهو في منظور المرابين الموالين بالمنطقة. إنسان مفلس. اذ كان والديه قد تركوا له مالا و رزقا معتبرا. و لكن لم يتمكن من المحافظة عليه أو من تنميته: 'فلان مسخوط. و عليه دعوة الشر. والديه تركوا له رزق كبير. و ضيع كل شيء. و صار يطلب في الشارع." بخلاف ما يوجد حاليا مع الجيل الثالث و الرابع. فكلما زاد الدخل كلما زادت درجة الإستهلاك. و مع ذلك فإن الضبط الإجتماعي. يعتبر كبيرا جدا في المنطقة. بحيث إن العائلات تعرف بعضها البعض. و كل من أفلس جراء الإستهلاك المفرط و الغير مبرر. فإنه يكون محل سخرية من طرف الآخرين. الأمر الذي يجعل

العائلات تقوم باستثمارات مهمة. و في نفس الوقت تستهلك المنتجات الموجودة في السوق. الأمر الذي يفرض على الأشخاص التحرك و السعي وراء اكتساب الرزق. الضغط الذي ولد بعض الظواهر اللامعيارية في المنطقة. و بالخصوص المتاجرة بالمخدرات واستهلاكها. و السرقات و السطو على بعض البيوت أو على الماشية. المهم أن يحصل الشخص على أموال. فيكون له رصيда منها. و يكون من المستهلكين.؟

ميزانية العائلة: هذا الموضوع هو الآخر يحمل الكثير من الصراعات و النزاعات. و تجاوزه لا يمكن الا عن طريق الإقناع. و هو الذي لايمكن ان يحدث الا من خلال الحوار المنظم و المفتوح بين الأطراف الفاعلة أي الإخوة. سواء كانوا متزوجين او غير متزوجين. و تحديد مساهمة كل واحد منهم. بعد التعرض الى امكانياته المالية. و درجة مساهمته. و هناك عدة انواع للمساهمة:

1. الإبن الأكبر الذي غالبا ما يبدأ العمل قبل اخوته بحكم السن. غالبا ما يبدأ المساهمة في الميزانية بقسط و فير من دخله. و ذلك لمحاولة تغطية احتياجات العائلة. و كذلك احتياجات أسرته بنفس الدرجة. مدام متواجدا في العائلة و بين ظهرانيتها.

2. كل الأبناء المتزوجون العاملون يشاركون بنفس المقدار في ميزانية العائلة.بغض النظر على مستويات مداخيلهم.كأن يضع كل واحد منهم مبلغ ثمن آلاف دينار جزائري في الميزانية العامة للعائلة.التي تغطي تكاليف صيانة المنزل و الأكل و الأعباء:من كهرباء و غاز و مياه.و كذلك التكفل بالضيوف.و الباقي من مرتب كل واحد يسيره حسب احتياجات أسرته.فيشتري لهم الالبسة و مستلزمات الدراسة و الترفيه...كل حسب مقدوره.و يترك البقية كمدخرات بإسمه الخاص.يستعملها متى شاء و كيف ما شاء.و لو أن بعض هته المدخرات.إن علم بها رئيس العائلة،فإنه غالبا ما يطلبها.قصد إجراء عمليات توسعة المنزل او مساعدة الاخوة الذين لا عمل لهم...

3- يشارك جل الأبناء بنفس المقدار. و لكن يستثنى منهم فردا أو فردين. و ذلك الامهال يكون قصد إتمام أحدهم بناء منزله الخاص به. أو شراء وسيلة تكفل له الاسترزاق كشاحنة أو حافلة و غيرها من المشاريع التجارية. هذا الاستثناء يتم الاتفاق عليه. و تحديد المدة او الاهداف. و غالبا ما يكون من املاء رئيس العائلة. و يتم فرضه على الآخرين الذين يقبلونه تحت الاكراه.

الصراع بين "الكنتات" و بنات العائلة الغير متزوجات. غالبا ما تتدخل النسوة أثناء تسير شؤون البيت في صراعات قد تكون هيكلية. أي لا تنتهي. و غالبا ما يحاول الزوج الوقوف مع زوجته قصد حمايتها و الإنتصار لها. و غالبا ما يقف الوالد مع بناته و ذلك أيضا قصد حمايتهن و الدفاع عنهن. و يرى الوالد أنه على الزوجة أن تتأقلم مع ما هو موجود في العائلة. و أن تكون من الصبورات. و تنتظر وقت رحيل "البنات". أي متى تم تزويجهن يتركن للكنتات المجال الفسيح. لكن يبدو، و أمام تعنس بعض البنات و بقائهن لوقت طويل أو للأبد في بيت والدهن، فاذ صبر بعض الكنتات. مما ينتج الصراعات الغير منتهية بين النساء. و أمام ظهور النزعة النسوانية التي أشرنا إليها. فإن المؤسسة العائلية بالمنطقة صارت تتعرض إلى تفرقع أكبر. إذ بدأ بعض الأبناء المتزوجون ينفصلون عن هته المؤسسة، كلما سنحت لهم الفرصة بذلك. و يتركون البقية على أمل الإلتحاق بهم في أقرب الأجال.

**الحرص على تنمية المال.** و نبذ الإستهلاك: يحكى أن كان موالا له ماشية لا يضحى من ماشيته يوم العيد. بل يشتري كبش العيد من موال آخر. و ذلك حرصا على تنمية ماله. و رغم الحرص على تنمية الثروة. فإن عاصفة ثلجية قد أنتت على كل ما يملك من مال أي ماشية. بالرغم من انه قد أخذ كل الاحتياطات لحماية الماشية من هته العاصفة. بحيث انه ادخلها خيمته و أغلق عليها علها تنجو. لكنه لم يوفق. فأصبح معدما. و لم يتمكن من تلبية متطلبات عائلته. هذا المثال يشير إلى هشاشة الثروة المجمعة. و المتشكلة أساسا من الماشية: كائن حي حساس يمكن أن يتلف و يضيع بسبب البيئة الخارجية: ثلج كما تبين القصة أو جفاف فيتلف الغطاء النباتي كما هو في الواقع. و الاعتماد على العلف صار مكلفا كما رأينا (النعجة تأكل أختها). أو أوبئة حيوانية... أنشدت زوجته شعرا شعبيا ملحونا تقول فيه:

"نوار" راه يدور على العيد يشريه  
دار أربع غليم و الحراق منهيه  
امراته قاعدة تنقرش عليه  
و نمشي عند مول الحانوت زعمة نكرديه  
يحاول على غلمه زعمة يغنى تكثر  
حتى نهار جات الثلجة أصبح غالق الباب  
جيب لي الغذاء و جيب لي السكر  
قال لي أنا نكردي العمال صحاب الشهر  
هذي قدرة طاحت فوق راسي و تقدر  
أرجع للدار و الفقة في يديه تصفر

طبعا، راوي الشعر إنما يروييه حسب ما وسعته ذاكرته. و قد تعثره أخطاء. كما أن اللغة الشعبية تحتاج إلى تفسير بعض مفرداتها: "يدور" بمعنى يبحث، المقصود بالعيد هو شراء كبش العيد، "غلمه": غنمه، "غليم": مقياس لعدد الماشية، "الحراق": المعز، "تنقرش": تكثر الكلام و الإلحاح في طلبها، "مولي": صاحب، "نكرديه": نقترض منه، "تصفر: خاوية، "طاحت": سقطت.

**السوق أحد المؤشرات المهمة بالمنطقة:** إن التغير الاجتماعي يصبح أوضح مع وجود النموذج. و هو خطوة نحو فصل التغير الاجتماعي عن التاريخ؟ تختص المدينة بالحرف و التجارة أي الهيمنة الحضارية الاقتصادية. و البادية تهيمن على المدينة من خلال منتوجها الرعوي حتى صار السوق: تعرف بمثابة قياس للحركية الاقتصادية

بالمدينة. فإن تحرك (سوق الماشية "السوق")، فإن الاقتصاد المحلي يتحرك ويزدهر. وإن ركذ السوق أو تدهور فإن ذلك ينعكس سلبا على الحياة في المدينة. يوجد ارتباط وثيق بين حركية السوق و حركية المعيشة في المنطقة.

## 5. المؤسسات العائلية و المؤسسات الزوجية:

### 1. المؤسسة العائلية:

"العائلة هي ذرة اجتماعية. تتضمن لكل فرد من أعضائها: المكانة، الوظيفة، أسباب وجوده. و بطريقة أخرى تضمن له كيانه<sup>1</sup>. العائلة هي حقيقة تاريخية. تتسجم تحولاتها مع السياق و الاكراهات. و كنتيجة لذلك يوجد تصادم دائم بين الحقائق. حقائق السياق الاجتماعي الاقتصادي الجديد. و الارث البنوي للعائلة. المنبثق عن الاجيال السالفة. الأسرة/العائلة مؤسسة أفرادها مجبرون من طرف المجتمع و العائلة/الأسرة. و منه قداسة المعايير الإجتماعية الملقنة عن طريق التنئة الإجتماعية، بصفة مألوفة و غير واعية. فالعائلة موجهة لإعادة الماضي. أو ما يوجد في الذاكرة الجماعية. و الرهان هو كيف يمكنها أن تعد أفرادها للمستقبل. فكيف تقنعهم: "بتحمل ثقل تاريخ "حياة العائلة". و تحمل عبء الإستمرارية التمثيلية لهته المؤسسة في المستقبل؟"

العائلة تتطور بتفاعلها المستمر مع محيطها الطبيعي. الوسائط التي بواسطتها يمكن تفسير و التمحوور مع السياق الطبيعي. يمكن اعتباره الفعل الثقافي. و أنماط البناء العائلي يعتبر احد العناصر المهمة للثقافة. يفصل بين الحدود التي يمكن اعتبارها داخلية و فضاء يمكن اعتباره خارجي. بين أنساق علائقية يمكن اعتبارها محورية و أخرى ثانوية. البعد الجماعي للعائلة، يظهر من خلال الاحتفاظ بالملكية الموروثة من طرف الآباء. مستغلة على شكل جماعي. كان يحدث هذا مع الجيلين الأول و الثاني. اذ تبقى التركة في يد الاخ الاكبر. الذي يخلف أباه الهالك على رأس الخيمة. و يتولى شؤون الخيمة من ماشية و سلطة على أعضاء العائلة. و ان كانوا مشكلين من أسر. أي اخوة متزوجون و لهم أولاد. نلاحظ مع الجيلين الثالث و الرابع. تقسم التركة مباشرة بعد وفاة الوالد على الأسر المكونة للعائلة. في مرحلة أولى و ابقاء الغير متزوجين عند الاخ الاكبر. الذي غالبا ما يبقى مع والدته و الاولاد الغير متزوجين. أما الاخوة المتزوجون فغالبا ما ينفصلوا بمناسبة وفاة الوالد. ان كانوا متجمعين في حياة الوالد. و ان بقت بعض الاسر مرتبطة بالنسق العائلي بعد وفاة الأب. فذلك راجع اما لعدم قدرتها على الاستقلالية. او لوجود الام على قيد الحياة. الأم التي تعتبر للحممة الجامعة لأعضاء العائلة. و غالبا بعد وفاتها يحصل الانفصال.

العائلة: تساهم العائلة مساهمة بالغة في التوازن النفسي للأولاد. و تكوين الشخصية. و تقويم السلوك الفردي. و بالخصوص إذا كانت أجواء البيت العائلي يسوده المحبة و الرعاية و العطف و العدالة. و العواطف الراقية لا يمكن أن تقوم إلا في العائلة /الأسرة. كما أن السعادة العائلية تبعث الطمئينة في نفس الناشئة. و تساعده على تحمل المشتاق. بخلاف الوسط العائلي القلق. يحس الفرد بالغبرة العائلة. و العائلة مصدر توفير الاستقرار و الأمن و الحماية. و الحنو على الأطفال. كما تكون لدى الفرد الروح الدينية. و تبعد عن الطفل العنف و الكراهية و البغض. أغلب الأطفال المنحرفين و الذين تعودوا على الإجرام كالمتواجدين بالسجون أو مستشفيات الأمراض العقلية

<sup>1</sup> -Pierre BOURDIEU, sociologie de l'Algerie, PP. 13 /14.

أو الراسيين في دراستهم.معظمهم حرموا من الاستقرار العائلي.و فساد البيت اوجد حالة من الفوضى الاجتماعية.أوجد جيلا حائرا لا يعرف له هدف و لا مستقر.فالعائلة مصدر التنشئة الاجتماعية.تعلم خبرات ثقافية و قوعدها و تمكن منتوجها من المشاركة التفاعلية مع الغير من أعضاء المجتمع.بعض الأطفال الذين يوجدون في أسر غير مستقرة ينزعون إلى البحث عن عالم الخيال.عن شيء يستعوضون به عما فقدوه من عالم الحقيقة. أو وجود معاييب:صعوبة نمو حسه العاطفي.كلام الوالدين و أوامرهما تنفذ على الفور و بدون نقاش.و بالخصوص من أوامر الأم للبنات.عليهن الإمتثال و الإذعان.و إلا فإنهن يسمعن ما لا يرضيهن من شتم و سب (سلاح الأم المفضل:المعايرة).أي الشتم و السب.ثم يلي ذلك أن تشكيك للوالد.و هو الآخر يغضب و يوبخ البنات.و يعنف عليهن.و يأمرهن باتباع أوامر 'الأم'.هذا في النظام التقليدي الذي ما يزال هو المسيطر في المنطقة.أما فآت أخرى تعتمد التشاور مع كل أعضاء العائلة.و لكل رأي.و المصلحة التي يدافع عنها و ينطلق منها في تحاليه.

**الهندسة المعتمدة من طرف المؤسسة العائلية:**علم الاجتماع هو:"دراسة أشكال الإجتماع.أي الهندسة و التنظيم و وظائف المجتمع. أي أن مضمون الأشكال الإجتماعية توضح لنا الاختلافات و التباينات داخل المجتمع. و من هم في الدرجة العليا و الدرجة السفلى". حسب "جورج سيمل"<sup>1</sup>.

يبدو أن التغير يحدث في النسق الإجتماعي. فيحدث فيه خلخلة وهزة. بغرض تبديل ما كان موجودا. بما يجب أن يوجد. المجتمعات التي ننتمي إليها دخلت في سبات عميق، نوم طويل المدى. تعيد إنتاج نفسها بنفسها و فقا لما تعارفت عليه. و حريصة عليه و تعتقد أنه الصواب كله. و إذا أرادت أن تعيش في هناء و سعادة. ما عليها إلا: إتباع نهج "الأجداد". الذين ما فرطوا في شيء. و "الكبار ما خلا و للصغار واش يقولوا". مثل شعبي متداول في المنطقة. و ما على الخلف إلا إتباع السلف. دخول إي عنصر جديد إلى تلك العناصر القديمة. شأنه أن يحدث خلا في النسق المتكامل. و الذي يرتكز على مسلمات و منطلقات. و كذلك يعتمد منطقا داخليا. إن إهتز جزء منه فأن النسق يتعرض إلى اضطراب. و من ثم فإن أي سمة ثقافية مستحدثة. سوف تؤثر على النسق الكلي. و بالخصوص إن انتمت إلى حقل ثقافي مغاير.فحينما كانت دار الإسلام لا تغيب عنها الشمس: "أيها السحاب إذهب إلى حيث شئت. فسوف يأتيني خراجك" معنى مقولة عمر بن الخطاب. و الفتوحات الإسلامية لم تكن مكتملة في عهده. أحدثت الثقافة الإسلامية تغيرات مهمة على نسقها الداخلي حتى في المنقول.

**العائلة:**لا يمكن فهم العائلة/الاسرة في ذاتها.و لان تتبعنا مساراتها عبر حقبات تاريخية معتبرة.ووسعنا من دائرة الذاكرة الجماعية للعائلة عبر مختلف الاجيال.دون النظر الى السياق العام الذي تمر به.و ما يحيط بها من مؤسسات.تدخل معها في علاقة.و تتعامل معها.فالمحيط المحلي و الوطني يلعب الدور الاساس في معرفة العائلة.و الامكانيات الذاتية التي تحتوي عليها الرعائلة.و التي تساعد على استغلال الفرص الموجودة و المتاحة في المحيط.و تجنبها الاكراهات الضاغطة عليها.نلاحظ اختلافات متباينة في الاستفادة من الفرص السانحة الموجودة في المحيط.الفرص التي كانت على العموم مرضية في الثلاث عقود الاولى التي تلت الاستقلال.حتى ان العائلات التي لم تستفد.كانت تأمل من خلال منتوجها البشري الذي استفاد من المنظومة التعليمية. ان تحسن مستواها.

<sup>1</sup> M. BOUTEFNOUCHET, *société et modernité: les principes du changement social*, OPU, Alger, 2004.

في العقد الرابع دخلت الجزائر في أزمتها السياسية، الاقتصادية والثقافية. أثر ذلك على العائلات الهشة. و العائلات المتوسطة التي تدهورت وضعيتها و ازدادت هشاشة و فقرا. و في احسن الاحوال لم تحقق ما كانت تصبو الى تحقيقه. و بالخصوص انها لم تستفد من الاستثمار البشري. الذي وضعته في اولادها المتعلمين ذكورا كانوا أو اناثا على حد سواء. بينما في المقابل ازدادت بعض العائلات الغنية تحسينا لمستواها المعاشي. مستغلة في ذلك دعم الاستثمار و انفتاح السوق... أصبحت العائلات تشهد اختلافات كبيرة و جوهرية في نموها و تطورها و ازدهارها. هته الاختلافات هي التي اعطت قطبية حادة بين الميسورين و المعسورين. خاصة ان فئة المعسورين تزداد من حيث العدد و شدة الفقر. بعدما كانت الانطلاقة لجل هته العائلات كانت متماثلة. من حيث الثروة و المكانة. و هناك بعض العائلات تمكنت من أن تصل الى مستويات التميز. و لم تكن كذلك. بل تجاوزت تلك العائلات التي كانت متميزة. هذا الاختلاف الذي لم تستوعبه العائلات المتميزة سابقا. و كذلك العائلات المعسورة و التي لم يتحسن حالها كثيرا. و يبدو أن الهوة زادت اتساعا. بين الميسورين و المعسورين في بداية الالفية الجديدة بشكل اكثر جلاء.

**العائلة/النوع:** فإذا كانت لا توجد أي امرأة محرك للعائلة من العائلات المدروسة و ان الذكر يبدو انه هو المحرك في العائلة. فإن اوضاع النساء المتواجدة في العائلات لا تختلف عن اوضاع الذكور. ذلك ان المرأة تستفيد من نفس الامتيازات التي يتمتع بها الذكور. فالوسط العائلي يتكفل بتوزيع الخيرات المتواجدة به. و ان لم يكن بالتساوي تماما فهو تمتع بالامكانيات التي تتوفر عليها العائلة.

نلاحظ الانثى في عائلة الشبان تحتل وضعية ممتازة مقارنة بنساء و رجال العائلات المتوسطة و هاته الاخيرة بالنسبة للعائلات الفقيرة ذكورها و اناثها. فالفرق قبل ان يكون فرق نوع "جنسي" فهو فارق في المكانة الاجتماعية للعائلة.

**العائلة:** العائلة و الشبكة القرابية تمثل العالم كل العالم بالنسبة لبعض أفرادها: بحيث إن العائلة هي المنشأ من خلال الولادة فيها. و هي المؤسسة التي تقوم بالرعاية و الحماية الأولية للمولودين فيها. ثم تعمل على تربيتهم و تنشئتهم تبعا للإمكانيات التي تتوفر عليها. و كذلك المعرفة التي تتمتع بها. سواء بالمجال الطبيعى البشري أو الحيواني. و هي المجالات الحيوية بالنسبة للإنسان البدوي. و حتى الوفاة التي غالبا ما تحدث في الديار. لم تكن نلاحظ سوى بعض المسارات الحياتية الاستثنائية الشاذة عن هذا النموذج العام و الشامل لبعض الأفراد الذين يكونون النخبة: من علماء و مثقفين أو عسكريين أو حتى عمال في القطاعات الغير معهودة من الصناعة, الخدمات و حتى الفلاحة ما عدى الرعي.

فالإنسان المحلي، في الفترة الما قبل استقلال معد من طرف العائلة لخدم العائلة. و لا يعرف له مجالا آخر غير العائلة و الشبكة القرابية. ثم انه و بعد الاستقلال نلاحظ أنه ترك هذا المجال الذيق بصفة جماعية. و حتى الذين تمسكوا بنفس المجال و طرق العيش التي اتبعها الأجداد عرفوا المدينة عن طريق الأقارب. و حتى بعض أعضاء العائلة الواحدة الذين تركوا مجال البداوة.

**الوقت:** وقت الزواج. التحول من القوي الذي يأكل الضعيف إلى السريع الذي يلتهم البطيء. و التحول من القوة المادية إلى القدرة على استعمال الوقت). ومنه فإن بعض العائلات حققت حركا إجتماعيا مهما في وقت وجيز. تركت وراءها عائلات أخرى ما تزال تبحث عن الحراك المنشود.

العائلات تعتبر المجموعات القرابية التي تمثل أساس التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي في غياب التنظيمات المدنية الحكومية أو الغير حكومية و تعتبر القيم أحد شروط التوحيد للتنظيم الاجتماعي في الفضاء المدروس. العائلات لم تكن معزولة داخل التنظيم القبلي و إنما كانت و لا تزال محاطة بمنظمات و مؤسسات أخرى. و مؤسسات أخرى تدخل معها في: تنافس، صدام، صراع أو تعاون. العائلات تم فيها الانتقال من العائلات 'المنمطة' ذات المكانة الواضحة من الناحية المادية و المعنوية ذات القواعد المحددة. إلى عائلات تشتت نحلها(مذاهبها و اعتقاداتها) و ضعفت سلطتها 'رب العائلة' أو الأب'. الذي صار يتكفل بالجانب المادي و يترك الانجاز للأفراد سواء كانوا ذكورا أو إناثا.

فافتقد 'الأب' مهمة التوجيه التي صارت بيد الأفراد فمنهم من استغلها في التعليم و نجح. و منهم من استغلها في ميدان 'الشطارة أو القفازة': تجارة، أعمال غير رسمية من 'التراباندو' إلى بيع المخدرات و استهلاكها. و تكوين جماعات إجرام بمفهومه الواسع. صارت العائلات 'الشبعانة' و حتى المتوسطة منها مصدر لتدعيم الغير رسمي. إذ إنها تعمل على تجاوز كل ما هو رسمي منظم مخطط. و بالخصوص إن كان يتعارض مع مصالحها. فهي تقف لكل من و ما يعارض مصالحها. أو يقف أمامها حجر عثرة.

فالشغافية و الانضباط الإداري و المساواة، لا تخدم مصلحة العائلات 'الشبعانة'. ذات الثقل الرمزي التي من مصلحتها أن تعزز مكانتها كعائلة شبعانة. و تحقق الامتياز بين العائلات الشبعانة. و لذلك تستعمل الشبكة القرابية قصد الوصول الى تحقيق الهدف و تحقيق المآرب و/أو أنها تعمل على التعرف على من بيده 'الحل و العقد' قصد استمالته. و ذلك باستعمال عدة طرق: سواء بالعرضة' أي دعوته الى حضور مآديها. سواء بمناسبة. أو تخلق المناسبة. او عن طريق 'التحشام': إرسال شخص له مكانة في الوسط المحلي و الذي لا يمكن إرجاعه خائبا. أو حتى عن طريق 'الرشوة' و التلميح بأن 'القهوة' مضمونة: 'ما ننساوكش، حقا مضمون'. المهم هو الوصول الى تحقيق الغاية المرجوة و لو على حساب الآخرين. و لو أن استعمال 'الرشوة' يبقى آخر وسيلة. بل إن بعضا من العائلات الشبعانة و التي لها مكانة رمزية معتبرة لا ترضى استعمال هته الطريقة. و ذلك لما تحمله من استهجان و احتقار. كطريقة منافية للشرع.

**تراجع الاستبداد العائلي:** من مصلحة العائلة: المتمثلة في مصلحة 'رب العائلة' أو كما يراها هو الى مصلحة أفراد العائلة كما يرونها هم. ان كلا من النساء و الأولاد احتلوا مساحة أكبر من تلك التي كانوا يحتلونها سابقا في الدفاع عن مصالحهم الخاصة بهم. و كما يرونها هم بالدرجة الاولى. بغض النظر عن الرؤيا التي يبديها 'رب العائلة'. عوض الميكانيزم القديم الذي كان يتمثل مصلحة العائلة. و كل الافراد الموجودين بها و المتمثل في 'رب العائلة' 'الشيبني' او 'الشيخ' في بعض المناطق الأخرى 'الشايب'. الذي كان يصهر على خدمة مصلحة العائلة ككل مجموعة. و بمراعاة المصالح الفردية لأعضائها. بما يعود على العائلة 'بالخير و الفائدة'

**تحدي:** يبدو أن أفراد العائلة حاليا يساهمون في الخروج من حالات الاستبداد على مستوى التنظيم العائلي. حتى إن النساء و الأولاد صاروا يفرضون وجهات نظرهم على 'رب العائلة' الذي كان يمثل الاستبداد ذاته.

فالرجل الذي لا يطاع أمره في بيته و بين عياله. فلا يعد كذلك 'رجلا'. فالرجولة أو الذكورية تقتضي التحكم في الرعية الصغيرة المتمثلة في العائلة. و الصهر على مصالحها بما لا يسمح بالخروج عن طوع 'الرجل' الذي كان يمتلك القوة، القدرة، العلم و الحكمة. في حين أن رعيته من زوجة و أولادهم في محل الضعفاء الذين لا حول و لا



قوة لهم. كما أن لا علم لهم و لا معرفة أو حكمة. و من ثم الرأي أو إمكانية دخول الجاهل في مناقشة العالم أو الضعيف في مغالبة القوي. و ما يليه لا معنى لهذا الفعل. في الجيل الأول.

مع الجيل الثاني و بعد تمدرس النساء . صرن متعلمات. و كذلك الشأن بالنسبة للأولاد. فالعلم يمكن من الدخول في النقاش. مع العلم أن علم 'رب العائلة' هو علم مستمد من الحياة اليومية التي عاشها. أو تلك التجارب التي تمكن منها من خلال المحيط الذي يعيش فيه أو وراثة عن الأجداد و الآباء. أما علم النساء المتعلمات و كذا الأولاد فله شرعية 'المؤسسة التعليمية' التي من المفروض أن تنشر العلم الصحيح القويم. و هو بمثابة إدخال التغيير. التغيير الذي يأتي من الداخل. و يحول الصراع من المواجهة الخارجية مع المحيط الخارجي. إلى المواجهة الداخلية حتى في عقر داره؟ و ما هي الاستراتيجيات المعتمدة ؟ الاعتماد على الذات و/أو الاعتماد على العلاقات القرابية و/أو ما يوجد في المحيط من مؤسسات حكومية أو غير حكومية؟

مصلحة: ميزان القوة/ثقافة: أصيلة، دخيلة. تدبير: مقلد، مجدد، بناء تجمع، توحد العائلة تفتت (مجموعة أسر) تجمع عمل. المكان، التعاون الاتصال: معرفة اختصاص الأبناء الجامعيين انهم في الجامعة لكن ما اختصاصهم؟

التمييز بين ما هو بنائي STRUCTUREL و ما هو ظرفي CONJONCTUREL.

إلزامية مساعدة الشبكة القرابية: كيف كانت تحل النزاعات او الخلافات التي كانت تنشب داخل القبيلة بين أفراد العائلات او بين قبائل مختلفة. كيف تحل النزاعات داخل العائلة الواحدة بين الأفراد و بالخصوص (الارث /الطلاق). و اذا ما حاول أحد افراد العائلة تطبيق القانون كما هو. و ترك اللعبة الرسمية تعمل عملها. دون أي تدخل لصالح العائلة. فإن ذلك الفرد يصير "جايح". و ينعت بأنه غير كفؤ. و ليست له أي مكانة. بالرغم من المنصب العالي الذي يشغله. و ما دام لا يخدم 'الشبكة القرابية' لسبب أو لآخر فإن وجوده أو عدمه سيان بل و يصير منبوذاً من طرف الاقارب لأنه متمكن و لم يمكن و يساعد.

لا يوجد هناك تطور خطي يفرض نفسه على العائلات. بقدر ما يوجد من تراكم لتجارب ماضية و آنية. تستمد منها العائلة ما تحتاج اليه. حسب الظروف المحيطة بها. و ما تعتقد انه صائب يحقق لها مصالحها.

الفرد في العائلة يحاول أن يستفيد من مكانة عائلته. و تواجهها على المستوى المحلي. كفرد بأقصى ما أمكنه ذلك. من تلك المكانة و الوضعية المادية و /أو الرمزية. و بنفس القوة تحاول الأسر من الاستفادة من هذا الانتماء او ذاك للعائلة. كما ان العائلات تحاول الاستفادة من الأقارب و حتى من المدينة التي تنتمي إليها أو الجهة إن كان الأفراد في مجال آخر غير المجال التقليدي المعتاد احتلاله. و من ثم نلاحظ النزعة القرابية او الجهوية التي تتضح أكثر على المستوى الوطني. و كذا الدولي. كما ذهب إليه الأستاذ: "محفوظ بنون" في دراسته لتواجد سكان مدينة العقبية في فرنسا و تجمعهم في أمكنة محددة. وفقاً للشبكة القرابية التي ينتمون إليها. حيث يدمج المندمج في المجال المكاني من هو غير مدمج.

. العائلات و الشبكة العلائقية. الروابط الموجودة بين أفراد العائلة الواحدة: الروابط الدموية كونهم ينتمون إلى جد واحد و إضافة إلى ذلك علاقة المصاهرة بين العائلات عن طريق النساء اللاتي كن ينتمين إلى نفس الجد الذي ينتمي إليه الزوج و ما كان يسمى بالزواج العربي الزواج بالأقارب ما عدى المحارم طبعاً. فالروابط العصبية أو ما يسمى بالشجرة العائلية التي تشمل الأجداد و الآباء و الأعمام و كذلك الأخوال. إذ بعد أن يتعرف السائل عن هويتك عن من هم أجدادك ، آبائك و إخوتك فإنه يسألك عن أخوالك ذلك أن العرق دساس.

الأرض: الواحدة التي تمتلكها العائلة. ذلك أن لكل عائلة مجالها الذي تتحرك فيه أو الأرض التي غالبا ما تحمل اسم العرش الذي تنتمي إليه العائلة أو اسم الجد الأول للعائلة. الأرض التي تعتبر "بلاد و موطن" العائلة. فالبلاد أو المواطن: المقصود بهما في الإستعمالات الكلامية المحلية دلالة على الأرض التي تمتلكها العائلة أو تلك التي ولد فيها الشخص و تربى و عاش بها. و تبقى البلاد بلادها و إن تنقلت هي للعيش في موطن آخر وأرض أخرى و إن عاش على أرض العائلة عائلات أخرى فتبقى الأرض محتفظة بإنتمائها و ملكيتها للعائلة "الفلانية". الرابطة المكانية مهمة جدا عند الذكور فمهما إرتحلوا و بعدوا عن أرضهم فإنهم دون شك يعودون دوما إلى "بلادهم" الأرض.التي تنسب لهم و نادرا ما تهجر الأرض لمدة طويلة.

النشاط:يعتبر رابطة أخرى من الروابط الأساسية و المعروف أن النشاط الرئيس في المنطقة هو تربية المواشي، و هذا النشاط له إنعكاس مهم على نوعية المعارف المتداولة في المنطقة و التي تخص هذا المجال الذي يستقطب إهتمام السكان بخلاف "المعارف" التي تخص مجالات أخرى فإنها إما معدومة تماما أو إنها شبه معدومة و/أو ضئيلة.

السلطة أو القيادة:القيادة كانت تحتكر من طرف عائلة والتي صارت محترفة للسلطة،أي أن الذي يستلم السلطة تكون بالدرجة الأولى من العائلة التي مارست السلطة و نادرا ما تنتقل من عائلة لأخرى و لو أن "السلطة" رهان مهم تحاول بعض العائلات "الشعبانة" و التي لها مكانة رمزية محترمة الوصول إليه. لما يدره من منافع مهمة. "فالقيادة" غالبا ما تكون محل صراع دائم بين "الأعيان".ذلك أن بعض العائلات كانت تتوارث لقب "القايد".

الأعيان:تم الرجوع إلى هاته الصيغة في الآونة الأخيرة، بالنظر إلى أن الإنخراط في الجمعيات و الأحزاب السياسية لا يستقطب سوى فئات صغيرة.تصبو من خلال هذا الإنخراط إلى تحقيق مآربها الشخصية بإسم الحزب أو الجمعية التي تنتمي إليه. و ينظر إلى المنخرطين في مثل هاته التنظيمات عموما على أساس أنهم طفيليون. إنتهازيون و يبحثون عن تحقيق المصالح الشخصية ، و هم غير متجدرون في المجتمع المحلي.

و لم يعد الأمر كما كان عليه مع "النظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني" والمادة 120، أي الإنخراط الإجباري لكل من هو داخل دواليب الحكم،و كل من أراد أن يقضي مآربه.فعوض التوجه إلى الشكل الحديث و إضفاء "المصداقية" و "النزاهة" على المنخرطين في الجمعيات و الأحزاب السياسية. تم الإعتماد على سمة من سمات التنظيم القديم الذي لم تعد قائمة إلا رمزا.فاستعملت الرمزية إذا لإعادة إدماج المجتمع المحلي.في النشاطات التي تحاول السلطات المحلية إنجازها.و التي تعبرعن برامج حكومية يراد إنجازها في المنطقة.

#### الشبكة العلائقية:

- \* السلطة الداخلية التي يتمتع بها رب الأسرة.هل له منها نصيب في المحيط الذي يدخل معه في علاقة مباشرة؟
- \* الحي وسط آخر تتفاعل معه الأسرة. هل يعوض البعد القبلي بالنسبة للعائلة؟
- \* هناك خمس مؤسسات تتولى أمر الحضارة: محتفظة بماضيها. و صانعة لحاضرها. و مؤمنة لمستقبلها.
- (1) المنزل(العائلة). (2) المدرسة(التعليم). (3) الدولة(الحكم). (4) مؤسسة الدين(مسجد/زاوية).
- (5) المؤسسة المهنية(الشغل). هاته المؤسسات تصلح المجتمع الذي أنشأها لخدمته.

أجمع المخبرون على أن العلاقات القرابية عرفت ضعفا و تراجعاً كبيراً.حيث ان ابناء هذا الجيل أصبحوا لا يهتمهم الأصل و الفصل.و لا يسألون عن "الدم".و دعم أحد المخبرين قوله بسرد قصة حدثت له شخصيا مع ابنه:

\* هذا يبرهن استطراد "المخبر" على ان الجيل "الجديد" رقم "5" في بحثنا. صار لا يسال عن اقرابه و عن انتسابه او نسبه. كما كان يفعل آباءه و اجداده من قبل. الذين كانت "القرابة" من المواضيع التي تشغلهم و التي يتم التحدث عليها.

لا يجب ان نغفل عن "وقت الفراغ" الذي كان متوفرا عند هؤلاء. و الوقت المخصص لتبادل الاخبار و المعلومات بين افراد العائلة او القرابة او القبيلة. اما الان مع الوسائل السمعية البصرية و على راسها التلفزيون و الهوائي. فان الاهتمامات قد تغيرت بشكل كبير. و بالخصوص عند الجيل "الخامس".

الإنقساميون يستدلون بالمثل: "أنا ضد أخي، أنا و أخي ضد أبناء عمي، أنا و أخي و أبناء عمي على الغريب...". المجتمع الانقسامى المغربى يتميز بظاهرتين: "الانقسامية" و هي خاصة بنىوية. و "الهامشية" و هي خاصة مجالية تتصل بالموقع.<sup>1</sup>

**العلاقات:** نسينا ينتسب الينا عن طريق الانثى اذا اننا صرنا "أخوالا" لمنتوج بناتنا المشترك مع ابنهم. كما انهم صاروا "اعماما" لنفس المنتوج. و بالتالى نتجت علاقة جديدة. المعنى المنتج من طرف الفاعلين الاجتماعيين انفسهم. يقرب الينا الفهم للعلاقات المنسجة بين مختلف الاطراف المتفاعلة. و منه فلان خول أي مائل أخواله. **الشبكة العلائقية:** غالبا ما يصعب على العائلات ان تعيش في معزل عن العائلات الأخرى. فالعلاقات متدفقة و لا تكاد تكون منقطعة. و تتعزز بالخصوص عند حدوث بعض الوقائع: كالزواج الذي يعتبر ارتباط بين عائلتين. أو الولادة و تسمى بلغة المنطقة "الزيادة" أي إزدياد عضو جديد في العائلة سواء كان ذكرا أو أنثى. أو عند الوفاة: و يكون لزاما على كل من له رابطة دموية قريبة بالخصوص. من الحضور لتقديم التعزية للأهل. التعزية التي أضحت مراسيمها هي الأخرى مكلفة. بحيث يتم اطعام الوافدين و بالخصوص في الايام الثلاث الأولى. من فطور الصباح ثم الغذاء و العشاء.

و لو انه نزولا عند توجيهات النبوية القاضية بعدم التكفل باطعام الوافدين في اليوم الأول، من طرف بيت المتوفي. فيتكفل الجيران بهذا الإطعام. فيطلب من كل جار تحضير عدد محدد من الصحون "ماعون الطعام". يراعى فيه عدد الذين يحضرون. غالبا كل من تقدم بتعزية أهل الفقيد. فإنه يدعى إلى تناول الطعام. سواء في الغذاء او العشاء. أما بالنسبة للذين يفدون من أماكن بعيدة فإنهم يطعمون و يؤوون للمدة التي يمكنون بها. و التي لا تتجاوز الثلاث أيام عموما. و تنتهي مراسيم العزاء بغذاء يسمى: "عشاء الفراق". و ذلك قصد الفراق أي و كأنه يؤذن بقطع العلاقة مع الميت المتوفي من الناحية الجسدية. بعد أن دس في التراب. كذلك من الناحية المعنوية بإعلان الفراق بين المتوفي و الأحياء. و كأن الحزن ينتهي في هذا اليوم. و تختتم الزيارات التي لم تنقطع لمدة ثلاثة أيام بهذا الموعد الذي يسمى "الفراق". يتبين أن الوليمة صارت قاسما مشتركا بين الأفرح و الأفرح. ذلك أن هته الأحداث صارت مناسبات للتلاقي بين الأفراد التي تربطهم صلة رحم. مهما كانت هته الصلة بعيدة. و هي مناسبة للتعرف على الاعضاء الذين هم في أماكن بعيدة و التعرف عن احوالهم. التغير الجوهرى الذي حدث: هو توزع افراد القبيلة الواحدة و حتى العائلة الواحدة على مسافات شاسعة من الوطن. و ذلك طلبا للرزق او العيش. و بالخصوص الجيل الثانى و الثالث.

<sup>1</sup> M. BOUTEFNOUCHET, *société et modernité*, id. P. 43.

**الشبكة العلائقية:** الإنية لها أبعاد علائقية خارجية قوية فالإنسان ليست له اي قيمة ان لم يكن يذكر و لكي يذكر فإنما يذكر عبر ماله وولده و علمه و تعاونه و مساعدته للآخرين فكما كان يملك و كان له اولاد عدة و كلما كان له علم متميز. و بالخصوص في الفقه و ما تعلق بالدين الإسلامي من حفظ للقرآن الكريم و الأحاديث النبوية الشريفة. و كان له عمل ذو اختصاص يحتاج اليه الآخرون. عمل نادر الاختصاص او متقن لعمله اكثر من الآخريين. فرض النفس عن طريق الجودة. كلما صار الشخص معلما. يستدل به في القرابة و ينتسب إليه أو يسدل به في الجيرة. أو حتى في المدينة او الضاحية. أو كان ذو مكانة على المستوى الوطني. فصار معلما في الناحية و مكسبا لكل الناحية. سواء كانوا من الاقارب او من مجرد السكان. عائلة: "تبون" التي احتل افرادها مناصب وزارية مهمة بالرغم من انهم اهل القصور. أي سكان من أصل بربري في الناحية. التي ينتسب معظم سكانها الى العرب. إلا أنها تصبح عائلة ينتمي لها افراد المنطقة: الوزير "انتاعنا" أو أمين عام "انتاعنا". أمين عام الحكومة: "قديدير" في عهد بن فليس. هذا النوع من الفرد المعلم. لا يقتصر على مجموعة قليلة. بحيث إن كل فرد يطمح الى احتلال هته المكانة بنفسه و ذاته. أو بواسطة و عبر أبنائه. و لذلك يتهافت الكثير على أداء فريضة الحج و ما تمنحه من لقب: "الحاج". فهو ليس فلان و انما الحاج فلان. فيضفي عليه نوع من القداسة و المكانة الرمزية. فهو ليس من العامة. أيا كان. و إنما "الحاج فلان". فنورد فيما يلي قصة واقعية حدثت لسائق سيارة أجرة داخل مدينة المشرية. بحيث إن المدينة و لشساعة مساحتها و كثافة سكانها. صارت تستعين بخدمات سائقي سيارات الأجرة داخل المدينة.

أوقف الرجل الذي كان في "السويقة" يوم الأربعاء سيارة أجرة. و طلب منه أن ينقله إلى بيته. و لما سأله السائق عن مكان إقامته. سخط الرجل الذي كان يضمن أنه معروف في المدينة بالشكل الكافي. من طرف جل الناس. و تساءل عن جهل الجاهلين به. و أضاف قائلا: حينما كنتم متوافدين على البيت لمدة تزيد عن أسبوع بمناسبة حجي. عرفتم الدار لأنكم كنتم تأكلون و تشربون. أما الآن تجهلون بيتي و حتى من أكون... فانزلي هنا. و لا أركب معك. و نزل فعلا من السيارة. و لم يرد ان يفصح للسائق على مكان إقامته. الدلالة أو المعنى التي يمكن ان نستشفها من هته القصة الواقعية. أنه من الصعب بمكان على أن يكون الفرد في هته المنطقة مجهولا و غير معروف على الأقل في المنطقة التي يتواجد فيها. و لا يمكن ان يغفر للذي لا يعلم أو يجهل. بحيث إن عليه أن يسأل عن الناس و يعرفهم. و لا يبقى بأي حال من الأحوال مغلق في عائلته و أسرته و أقاربه. فعليه أن يوسع من دائرة معارفه للناس. و كثيرا ما يستدل بالآية الكريمة: "إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم."

و لذلك يعمد غالبا الى آلية "الضيافة" المتبادلة بين الناس، و بالخصوص بين الجيران. فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسأل عن جار لك و تقول أنني لا أعرفه. كما يقع لبعض ساكني العمارات الكبيرة في المدن الكبرى، و بالخصوص في الجزائر العاصمة. فقد تسكن لمدة تزيد عن الأربعين سنة في العمارة حجي. لا تعرف أسماء جيرانك. و ليست لديك أدنى معلومات عن نشاطهم و أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية؟.

فإن هذا الأمر قد حسم في المدن بالمنطقة أو يبدو كذلك. ناهيك عن السكان الموجودون في البادية. و مهما ترامت الأطراف وابتعدت المسافات، فإن سكان البدو يعرفون بعضهم البعض. بحيث ان كل مقيم جديد سواء كان البيت قد يبني حديثا او انه انتقل اليه ليسكنه. فإن جل الجيران الموجودون بالشارع و حتى بعض الشوارع المجاورة و

القريبة، يقومون باستدعاء الساكن الجديد مع ابنائه الذكور و ذلك في العشاء غالبا. لأن النساء يمكن ان يستدعين على الغذاء. مع اقتصار الاستدعاء على الجيرة القريبة جدا. بعكس الرجال التي يمكن ان تتوسع في المجال المكاني. و بالخصوص ان كان المقيم الجديد ذو مكانة او منصب في أجهزة الإدارة و ما الى ذلك. و في هته المناسبة يتم التعرف على الساكن الجديد: من هو و ما هو أصله و ما هو نشاطه. و كذلك التعرف عن أبنائه و عن أبناء عمومته و كذلك أخواله و أبناء أخواله... المهم أن يصبح الجار شفافا معروفا لدى السكان القدامى. كما أنهم يجمعون جل المعلومات التي يتمكنون منها. و بالخصوص ان التقوا بجيرانه القدامى و يستعملون هته المعلومات بما يخدم مصالحهم: فإن كان طيبا استفادوا من طيبته. و إن كان صعب المعاشرة اعتزلوه و هكذا...

\* مكانة الأولاد في الثقافة المحلية. يمكن اعتبارها مكانة جوهرية و حاسمة. و لا يمكن لأحدهم ان يتصور نفسه بدون أولاد. لأن ذلك يعتبر حكما عليه بالفناء. فكل واحد يحاول ان يحقق من خلال اولاده ما لم يتمكن هو من تحقيقه. ولذلك فهو يوفر لهم كل الامكانيات التي توجد في حوزته. قصد تحقيق 'النجاح و الفلاح' المرتقب للأولاد. و كثيرا ما يسأل الشخص اذا كان في المنطقة. و لم يكن معروفا من طرف اهلها بالقدر الكافي عن الاولاد: 'عندك الذرية؟ كم؟ ذكورا أو اناثا؟ و أهم ناجحين و الا شوية؟'.

و يتم التعليق المباشر عن الاجابات:

- فإن كان أعزبا و لم يتزوج. فإنه يلام على تفريطه في الزواج.

- إن كان متزوجا و لم ينجب. فإنه يلام على عدم السعي في الانجاب.

- و ان كان عنده اناث اكثر من الذكور. فإنه يلام على عدم الانجاب أكثر. عله يتحصل على عدد ذكورا أكثر من عدد الاناث.

- أما ان اجابه بأن نجاحهم 'متوسطا'. لامة على التفريط و عدم السعي في انجاحهم. و النجاح هنا نسبي. فكل واحد منهم يقيم حسب ظروفه و طموحه نجاح اولاده.

يوجد اذا ضغط اجتماعي مؤسس في المنطقة. على الزامية 'الدخول في الصف'. بالاقبال على الزواج. و كذلك الانجاب، مع وجوب السعي على انجاح الاولاد. فإن أجبت عن سؤال نجاح أبنائك 'قليلا'. فإنك تواجه بإجابة نمطية متفق عليها في المنطقة. "كي والو يا صاحبي" كأنك لم تعمل أي شيء. و يقصد منها انت 'لا شيء'. لأن الاهم هو التكفل و انجاح الأولاد. الاولاد الذين يمثلون الذخر. أي ما تترك بعدك أي المستقبل. ذلك انهم يعتبرون العمل الحقيقي هو في انجاح الأولاد. "الاهتمام بالزرع" بالبذرة. "او واش زرعت تحصد". تحصد ما زرعت. . كناية على وجوب العناية بالاولاد و حسن تنشئتهم . .

و أكبر مؤشر على نجاح العائلات. هو نجاح الأولاد الذين ينتمون لها. و يمدح المذموم في المنطقة. اذا خلف ذرية صالحة. "هو ماهناش و لكن اولاده عفاريت". أي ان الرجل المتحدث عنه ذو مكانة و اخلاق غير حميدة. و لكن يستدرك بأبنائه "فله اولاده عفاريت". أي اولادا متمكنين قادرين ذوي خصال حميدة من كرم و شجاعة و علاقات طيبة مع الناس. لكن ان حاول الشخص تبرير ساحتها من النتيجة السلبية التي وصل اليها. فإنه لا يبرأ ساحتها. لأن الرجل الحقيقي هو الذي يتمكن من السيطرة على أهله: من زوجة و أولاد. و هو الذي يقودهم الى الطريق الصحيح و الصائب. فهم امانه عنده و لا بد عليه مراعاتها حق رعايتها. و مع ذلك قد يخفف عليه ثقل المسؤولية. كأن يقول له: "اولاد اليوم ولا وما يسمعوش أو ما اطعوش والدهم". فيحملون قسطا من المسؤولية لأبناء

جيل اليوم. الذين صاروا يحكمون آرائهم عوض الخضوع و الانصياع للوالد. الذي لا يريد طبعا الا مصلحة أولاده. و له من الخبرة ما تمكنه من ذلك. فهو 'الوالد'. و يرى في الولد قطعة منه واستمرار له. و ان كانت تنشئة الانثى تختلف عن تنشئة الذكر. و كان هذا امرا واضحا و مفصولا فيه مع الجيلين الاول و الثاني. و لكن مع الجيل الرابع خاصة. و ان دربت الانثى على تلك الاشغال التي تقوم بها والدتها. الا أنها تحضى بنفس العناية التي يحضى بها الذكر. بل قد تفوقه قليلا. و بالخصوص حينما تتمكن الانثى من النجاح في دراستها. فيوفر لها كل الامكانيات لتحقيق هذا النجاح في الدراسة. الذي ينظر له على انه تعزيزا و تدعيما لابنتهم. لتحقيق احسن زواج ممكن. او على الاقل الاعتماد على الذات. و أن لا تبقى عالة على الاخوة. الاخوة اللذين تقلصت دائرة اهتمامهم في الغالب على أسرهم. ذلك بالنسبة للذين تمكنوا من التكفل بأنفسهم واسرهم. ناهيك عن الذين ما يزالون في حاجة الى رعاية العائلة لهم.

ثم ان الذكور و على رأسهم النجل(الولد الاكبر)من المفروض ان يكون هو الامتداد الطبيعي لحياة الوالد.فهو يحمل اسمه و يمثله بل و يرث ثروته كلها.كما تبين في الجيلين الاولين.و ذلك كله محافظة على ديمومة الأب و خلوده من خلال ابنه الاكبر.الذي يعيد انتاجه بنفس الكيفية.لكن دون ان ينسى ابدا "شجرته" العائلية التي يعمل على الاحتفاظ بها و ذكرخال رجالاتها لأبنائه و أهله و حتى كل من يدخل معهم في علاقة.فهو يظهر من هو من خلال ما أنجزه الجدود.و الخصال التي كانوا يتمتعون بها.و لما لم يعد الذكور في غالبية النماذج التي تعرضنا لها.من تمثيل الامتداد 'الجسدي و الروحي' للآباء من خلال الانفصال في المجال المكاني.و كذلك في النشاط المهني.بل و تغيير الرمزية و محاولة اظهار الذات من خلال النجاح الفردي.و ليس من خلال اظهار الذات من خلال اظهار نجاح الآباء.فلم يعد هناك فرق بين الذكر والانثى.بل ان الانثى صارت تحضى بعناية أكبر؟ كما يتبين ان العائلة تصاحب مشاريع الاولاد ان كانت قادرة على ذلك. و لا يمكنها ان تبخل بالمساعدة ان كانت في متناولها. او الاستجداد بالشبكة العلائقية ان كان بمقدورها تقديم الخدمة. فالعائلة هي الداعم الاساسي للمشاريع التي يقدم عليها الاولاد ذكورا كانوا او اناثا. و كثيرا ما يتحجج الاولاد لفشلهم. بأن هناك من كان في وضعية ادنى منهم من ناحية المستوى التعليمي أو مستوى الجهد المبذول. و لكنهم وجدوا العون من عائلتهم 'العائلة المتمكنة'.التي مكنتهم من تحقيق النجاح. بالرغم من الفشل الذي أصابهم. و بالفعل فالعائلة تضع قدراتها المادية و الرمزية في خدمة أولادها. و توفر لهم أحسن الفرص الممكنة لتحقيق النجاح. و قد يحقق بعض الاولاد نجاحات باهرة. و لكن لا تجد الدعم الكافي من العائلة. فلا تتم ترجمة ذلك النجاح المحقق على المستوى النظري في الميدان أي الواقع المحسوس.

'محمد' الذي تحصل على الكفاءة في المحاماة. و 'خديجة' التي تحصلت على شهادة طب جراحة الاسنان. فعائلتهما متوازعتين و لا تستطيع الاولى فتح مكتب محاماة لمحمد. و الثانية فتح عيادة جراحة الاسنان. و صارت العائلة الثانية تشجع ابنتها على البحث عن منصب عمل عند 'الدولة'. فالراتب مضمون. و ان تجهيز عيادة جراحة الاسنان جد مكلفة. و مع نقص الخبرة تصعب استرجاع راس المال المستثمر الا بعد فترة طويلة من الزمن. و أنه توجد عيادات في الاختصاص بالعدد الكافي... و منه نلاحظ أن العائلة هنا تكون بمثابة 'المعرقل' عن تحقيق 'النجاح'. فلا هي تملك الرأسمال المالي و لا الراس مال الرمزي لتقديم الدعم. و لا هي 'اعترفت بصريح العبارة بانها غير قادرة. و على المعني بالامر التحرك قصد تحقيق مشروعه و أن يبادر. فالعائلة غير قادرة على

دعم اولادها. بل وتقف حجر عثرة امامهم، بالخصوص ان عزموا على الاقتراض من المؤسسات المالية و التعامل بالربا.

**إنتاج المعنى:** "طبعوا أولادكم و الا تكلمهم النار". التنظيم العائلي هو فعل ثقافي. يمكن البشر من ضمان معيشتهم و إعادة إنتاجهم. و العائلة هي بصفة اساسية تاريخية. ثلاث اركان اساسية انقضت: - الزواج الداخلي , التجمع العائلي و الطابع الثانوي للفرد بالنسبة للجماعة. هته السيورة تتطور بسرعة تختلف من بلد لآخر. في بلدان المغرب العربي و كذلك من منطقة الى اخرى و حتى من عائلة الى عائلة اخرى.

**الشبكة القرائية:**

. التغيرات التي حدثت على مستوى الجمعة 'التنشئة الاجتماعية' .  
. الازمة وضعت حدا لطموح تحقيق الترقية الاجتماعية للعائلات. بل حتى ان بعض العائلات شعرت بتراجع وضعيتها من المتوسطة الى الفقيرة.

. التحولات السريعة و العنيفة التي حدثت على مستوى المجتمع الكلي. و كذلك على مستوى العائلة. احدثت نوعا من التخوف على الخصوصية الثقافية أو الإنسية (الهوية). و بذلك عززت ما هو خصوصي و تحاول الاحتفاظ به قدر الامكان. دون رفض ما هو حديث و العمل على اقتنائه و الاستفادة منه.

و محاولة القيام بتقييم متجدد للقيم و الادوار. التي يجب القيام بها على ضوء ما هو وارد في الثقافة المهيمنة.  
تنامي السلطة، تتصف بالعنف في كثير من المواقع. و ذلك قصد الاحتفاظ 'بالمواقع'. و صار البعض الآخر يتنازل عن هذا التموقع الذكوري. بالنزول عند رغبات النساء من زوجة و بنات حتى يتقي 'شrehن و كيدهن'.  
بعض العائلات تعيش وضعيات لا تطاق. من خلال الصراع الذي يحدث بين أفراد الأسر المتواجدة في العائلة. و بالخصوص حين استقدام زوجة جديدة للابن. الزوجة التي تعمل على 'فرض نفسها'. من خلال استحداث بعض التغيرات التي لم تكن العائلة تعرفها. كعمل المرأة المأجور، الإكثار من زيارات الأهل، التسوق بمفردها في الدكاكين أو 'السوقية'. رفض الانصياع إلى بعض تقاليد العائلة، كالخروج مرتدية الحجاب. دون ارتداء 'الثام' أو 'العجار'. و ما إليها من تفاصيل تتمسك بها العائلة و ترفضها 'الزوجة'. و بالخصوص إن كانت مدعمة من طرف زوجها. فيدخل الكل في صراع من أجل إرجاعها إلى 'الصف'. مثلها مثل الأخريات. و إلا فإنها سوف تكون بمثابة 'الحبة' من الطماطم الفاسدة التي تقسد كل الصندوق. و بالخصوص الدخول في مناقشات مع أخوات الزوج. أو العراك المستمر بين الأولاد. و كل ذلك في استراتيجية 'نسوانية'. قصد الانفصال في المسكن و العيش مع الزوج فقط. هذا العيش المنفرد الذي يتلاءم أكثر مع تحقيق النزعة النسوانية. بإقناع الزوج بان تكون زوجته مثل النساء الاخريات فقط لاغي. وهو أسلوب المحاكاة. الذي يفرض نفسه في المنطقة و صار نسقا متكاملًا. من خلاله تحدث نسوجا من التغيرات في اتجاه الاستهلاك الأكثر. سواء من الملابس أو الأثاث المنزلي أو حتى ترميم و إصلاح أو تغيير هندسة السكن بما يتلاءم مع الثقل الموجودة لدى الجارة. و كذلك قضاء عطلة الصيف في الشمال. حتى يسترجع الأولاد قوتهم و نشاطهم و يتمكنون من تحقيق نتائج دراسية مقبولة. إن لم تكن جيدة و ممتازة. و بذلك تقدم المصلحة الفردية للمرأة في تحقيقها للنزعة النسوانية و هي: 'التمتع بأكثر قدر ممكن من السلطة'. على أنها في صالح الأولاد حتى ينجحوا في دراستهم. و لم تكن أبدا بغرض التمتع بعطلة صيفية في الشمال. حيث الحرارة أقل حرا مما هي عليه بولاية النعامة. و حتى ان اراد الزوج ان يبعث الاولاد بمفردهم عند الاهل و الاقارب المقيمين في الشمال. فهي

"تخاف" على ابنائها و تريد مرافقتهم 'لتحميهم و تراعيهم'. كما أن التغيرات المستحدثة في البيت. من أثاث رفيع يكون حسب الثقلة الجديدة تهدف من وراء ذلك الى رفع مكانة الزوج. 'فالدار دارك'. و الناس يقولون دار فلان و ليست دار فلانة. و بالفعل قد يقول الرجال 'دار فلان'. و لكن النساء يعلمن حقيقة الامور. و يقلن 'دار الفلانة'، كيف اعتنت بها و فرضت نفسها. و استلمت السلطة الفعلية في ادارة شؤون دارها...و قد حققت التفوق المنشود على الذكور. و اظهر هذا التفوق للنساء الاخريات. اللاتي تدخل معها في منافسة حادة. كل واحدة تحاول البرهنة و التدليل على أنها كانت 'الرائدة' في احداث التغيير. و كأن كل ما تمتعت به النسوة من سلطة. انما كان نتيجة تفوقها و حصولها هي الاولى على هته المكانة. و ما حصلت الاخريات ان تمكن من ذلك الا نتيجة محاكاتها و تقليدها. فهي صارت بمثابة 'القدوة' التي يجب الاقتداء بها.

الانتقال من الحلول الجماعية و التسيير الجماعي و الاهتمام المشترك. و تقاسم الادوار و الوظائف و العمل وفقا للاهتمام المشترك و الحلول التي يتوصل اليها 'رب العائلة'. الى جو آخر يسود العائلة. وان كانت مجتمعة في فضاء واحد. فاهتمامات افرادها متنوعة و مختلفة. و كذلك ما يطمحون في تحقيقه. و منه الحلول التي يجدها كل فرد انها تلائم الاهداف التي يريد تحقيقها. و قد يعمل هذا الفرد في تسخير امكانيات الجماعة العائلية لتجسيد اهدافه. و غالبا ما يستفيد دون ان يفيد. فيعمل على الانفصال. مادام انه حقق هدفا من اهدافه. و عليه تحقيق بقية الاهداف بمفرده. فلا يبقى مع الجماعة الاجتماعية حتى لا يضطر للتضامن معها. و هذا التضامن قد يحرمه من تحقيق الاهداف المتبقية في الأجال المعقولة بالنسبة له. و قد رأينا أن السرعة و ربح الوقت في الوصول إلى المآرب صار من أهم ما يتميز به الفرد الناجح خلافا للذي يحقق نجاحا ولكن ببطئ وفي أوقات أكثر طولاً.

و يبدو أن الاستراتيجيات الفردية قد صارت اكثر وضوحا من الاستراتيجيات الجماعية. بالرغم من مساعدة العائلة ككتلة واحدة على تحقيق بعض المشاريع الهامة في حياة افرادها. كالسماح لهم بتكوين أسرة. و هو ما يتكفل به الوالد عموما في المنطقة. و لا يستطيع أي والد التنصل من هذا 'الواجب'. تمكين الأولاد من الزواج سواء كانوا إناثا أو ذكورا. و التمكين لهم من القيام بمشروع يديرونه. و بالخصوص تهيئة محلات و تجهيزها. سواء كانت تجارية أو خدمتية أو متخصصة (حمامة، طب، صيدلة، إعلام آلي، حدادة، نجارة، مطحنة، مخبزة و حلويات و ما اليها من محلات حلاقة و خياطة...). فهي مساعدة في 'الانطلاق' على وجه الخصوص. و ان كانت المرافقة غير قوية 'أنا قمت بما علي و الباقي عليك و دبر راسك'. بدأ الاخوة و الأخوات يتقبلون هذا النوع من المساعدات. التي يستفيد بها بعض الاخوة على حساب الآخرين. مع أمل أن يستفيدوا هم كذلك من مثل ما استفاد به المستفيد. سواء أكان ذكرا و أنثى.

فالمشروع الذي كان يعزز في المراحل الأولى و كما رأيناه مع الجيلين الأول و الثاني. كان مشروعا جماعيا يمول من طرف مال "الوالد". و كل أفراد العائلة يشاركون في انجازه. و يستفيدون من مردوده. فالكل معني بالمشروع و الكل يستفيد منه. و أهم مشروع هو تنمية 'الماشية' التي يربعاها الكل. و يستفيد منها الكل بنفس القدر. اما المشاريع التي ظهرت بشكل واضح مع الجيل الرابع هي مشاريع فردية في جملها. يستفيد منها عضو واحد من العائلة على حساب المال العائلي. و منه الوضعية الجديدة و التي تنشئ التميز بين افراد العائلة. و اساس هذا التميز هو التمويل العائلي. و ان كان اصل هذا التميز ناتج عن الكفاءات الخاصة. التي تمكن منها الفرد. الذي تقدم له المساعدة. حسب



الكفاءات التي تمكن منها و التي تحاول العائلة تمكين الفرد من استغلالها فتتخلص من عبئ.و يمكن ان يساعد على احداث نقلة مهمة له.و يساعد اخوته على احداث نقلة ايجابية للاوضاع او المكانات التي يحتلونها.

**الأولاد:** تمثل العائلة البيئة الاجتماعية التي يتلقى فيها الطفل اول احساس بما يجب و ما لا يجب القيام به.العائلة ليست مسؤولة عن انجاب الاطفال فقط. بل مسؤولة عن تقديم الرعاية الصحية الجسمية السليمة...الأطفال يتاثرون بالجو النفسي السائد في الأسرة. وهم يكتسبون اتجاهاتهم النفسية بتقليد الآباء و الأهل. و بتكرار الخبرات العائلية الأولى.تربيتهم اختلفت كثيرا بحيث انهم تربوا على يد "التلفزيون" و "الشارع" و "المدرسة".

أما مع الجيل الأول فقد ربى أبناءه:

\* الذكور يتعلمون مهن آبائهم. و يتمرسون على الأعمال التي يجب القيام بها. و كذلك السلوك الذي يجب إيماده. و كذلك الشأن بالنسبة للبنات. التي تتعلم عن امها تهن كيفية تدبير شؤون "الخيمة" او "المنزل". فالأسلوب التربوي بسيط. و لكنه موحد و منمط. ينزع الى التجانس في التربية. فكل الذكور تقريبا لهم نفس التنشئة. وكذلك الشأن بالنسبة للإناث. اللاتي يتلقن نفس السلوك مع بعض الفروقات الطفيفة. فيما يخص العائلات الفقيرة و المتوسطة و الغنية.

\*أما الجيل الحالي فان هناك فروقا.تلاحظ حتى بين الإخوة أنفسهم.و كذلك بين الاخوات في الاسرة الواحدة. صار استثمار(تقيل). يتم الصرف عليه و على تعليمه.سواء كان ذكرا او انثى.حتى سن الثلاثين(30) من العمر. بينما كان "الولد" قبل سن بلوغه.يكون طرفا في عملية الإنتاج.و بنتا تكون في خدمة شؤون المنزل.و لو انه لا يتم استغلال هذا الاستثمار الأثوي.بحيث انها ما ان تكون قادرة على أداء "الشغل".فان هناك من يأخذها."يديها" ليتزوج بها.فتصبح قوة منتجة لصالح عائلته.و عزاء الذي أخذت منه البنت.إن كان له أولادا ذكورا يمكن تعويض هذا النقص.و ذلك بجلب "إناثا" لهم.و بالتالي يتم تعويض تلك القوة العاملة التي ضاعت منه.فان لم يكن له ذكورا فيحس بخيبة الأمل:"يربي للغير.و لا أحد يربي له".و من هنا نفهم تفضيل الذكر على الانثى.مهما كانت الحقب و الظروف.الأنثى تربي للغير.و لو ان الولد الذكر هو الآخر صار يستقل بزوجته.و كأن تربيته هو الآخر صارت للغير؟

**الأسماء:** لها أهمية بالغة من حيث الاحتفاظ على الاستمرارية الرمزية للعائلات. فاذا كانت الجينات تتوارث حفيدا عن جد. فكذلك الشأن بالنسبة للاسم. و لا اقول اللقب. لان ذلك محفوظ. سواء في بعده الذكوري و كذلك الأنثوي. نفتح قوسا. للتأكيد على الأثر البالغ الذي أحدثه الاحتلال و الفرنسي. في تغيير الأسماء. سواء التابعة للأشخاص أو الأماكن. محاولة منه لمحو الإنية الجزائرية من خلال إحداث القطيعة مع الذاكرة الاسمية. لمزيد من التفاصيل أنظر مقالا للأستاذ فريد بن نعمان في إنسانيات<sup>1</sup>.

بالرغم من هذا الواقع المجسد من خلال الأحوال الشخصية. إلا ان الممارسة الميدانية من خلال الفعل السلوكي الذي تعتمده فئات عريضة من سكان المنطقة. هو السؤال عن الشخص من خلال انتمائه: "لمنك"؟ لمن انت. أي الى أي قبيلة تنتمي؟ فحينما يتم التعرف السائل على القبيلة. ينزل فيسال عن الفرع الذي ينتمي اليه الشخص:"شكون فيهم" او "واش من فلقة" ؟ و هنا غالبا ما يذكر بالفلقة. و كذلك بعلم تلك الفلقة: "جدي فلان" أو

<sup>1</sup> إنسانيات، العدد10، العدد الخاص بالعنف: العنف مساهمة في النقاش. (أفريل2000).

"تقرب" أي من أقرباء فلان. ثم يتم الاسترسال عن ذكر الوالد. و بعض الأعمام أو الإخوة. و لا يكتفي السائل بمعرفة الانتماء للعصب الذكوري. و بالخصوص اذا كان هذا العصب من عامة القوم. فيواصل في طرح أسئلة تتعلق بالعلاقات القرابية الأخرى و بالخصوص معرفة الأصهار. و يسترسل: "المرأة اللي دايتها بوك منين هي؟" أي المرأة التي تزوجها والدك. من أي عصب أو قبيلة. أو "شكون خوالك؟" أي ما هو نسب أمك؟

و غالبا ما تولى الأهمية البالغة لهذا النسب. و التعرف على الأحوال. و ما لذلك من أثر على التنشئة الاجتماعية حسب المخيال المحلي: "فلان خول" "جبدوه خواله". أي ان الدم الذي يسري فيه قد اثر عليه. سواء كان قد تأثر بأعمامه أو بأخواله. ولكي يتعرف عليك. لابد أن تذكر له كل شجرتك العائلية. و بالخصوص ان كانت العائلة غير معروفة لديه. أما ان كانت العائلة التي تنتسب اليها معروفة لديه. فانه يبدء في طرح الأسئلة لمعرفة أحوال كل من يعرفهم من عائلتك. و تصغر في نظره اذا قلت له أنك لا تعرف بعض الأعضاء الذين ينتمون الى شجرتك العائلية. أو أنك لا تعلم عن أحوالهم شيئا. بمعنى انك لا تهتم بأصلك. و من لا يهتم بأصله فلا أصل له.

**الشبكة القرابية: القرابة:** هي الامتداد من الجد المحفوظ في الذاكرة مرورا بشبكات المصاهرة و وصولا إلى الأحفاد. **حقوق الدخول في المؤسسة العائلية:** يبذل الزوجان الجديان جهدا ماديا و معنويا كبيرين للدخول في مؤسسة الزواج أو ما يسمى 'بحق الدخول' من المهر و الصداق الذي يبذله الزوج و تحضير البيت الزوجية أو على الأقل "غرفة النوم" و ما يلزمها و الزوجة تبذل الجهد نفسه من خلال 'جهازها' المتمثل في المفروشات و الأغطية التي تحملها الى البيت الزوجية و لا ننسى الجانب الاستعراضي الاحتفالي و الذي يبذل فيه من الجهد ما يبذل بالنظر الى اهدار مبالغ مالية لا يمكن استرجاعها و ليس لها مقابل سوى المكانة الرمزية أو "الشبيعة". مشتقة من شيوع الخبر و اذاعته. قصد اكتساب المكانة الرفيعة. التي تبقى بعد اتمام حفل الزفاف. "حتى حاجة ما نقصت" الحفل كان من أروع ما يكون", "كل شيء فات مليح", عبارات يرددها المدعوون الى الحفل لمدة غير قصيرة بعد انعقاد الزواج - حدث مهم في الحياة العائلة-.

يتبع هذا الحفل استدعاء العريسين من طرف الاهل كزوج و زوجة أو مؤسسة حديثة التنشئة التي اعترفت بها الجماعة و بالخصوص الاهل و الأقربون من أعمام و أخوال الزوجين الذين يقومون باستدعائهم مع أصهارهم الجدد فيزداد التعارف يقدم البعض للبعض الآخر. مع تبيان النشاط لكل شخص واستعراض المكانة و حتى عرض الخدمة للأصهار الجدد "نحن قدرين على العطاء..."

الزواج كمؤسسة يبقى مرغوب فيه من طرف الذكر و الأنثى و لو أن الإسراع به و التهافت عليه نقص من الجيل الأول إلى الجيل الثاني و وصولا إلى الجيل الحالي و لكن رغم التأخر فيه إلا أنه يبقى ضروري بالنسبة للطرفين. و لكن الذي يبقى محل نزاع و صراع هو مقاليد السلطة و الحضور الفعلي في الميدان كفاعل و مسيطر و ليس تابع. إذ أن الأنثى لم تعد ترضى بالمكانة التي كانت ترضى بها جدتها و حتى والدتها و صارت تدخل في نزاع مع الزوج قصد الحصول على أكبر قدر ممكن من السلطة. و لما لا أن تكون الأنثى هي "الربان" التي تقود السفينة "البيت الزوجية"؟ و يكون الذكر هو التابع". هذا الرهان على السلطة الذي تقطن له بعض الشباب و يرفضون هيمنة و سيطرة الأنثى الأمر الذي جعلهم يترددون في الدخول إلى هته المؤسسة و إن دخولها فيدخلون متأخرين إليها و مزودين بقسط محترم من المكانة و الإمكانيات المادية لإغراء الأنثى بقبول دورها "التابع". و إلا فإنهم يرفضون الدخول في اللعب "الزواج" و يرفضون المؤسسة الزوجية أصلا. و يرفضون الدخول في سوق الزواج حيث

أنهم يرون أن وضعيتهم غير مريحة في هذا السوق.ومن ثم يؤثرون على العرض الذي يزداد (عرض الإناث) بحيث انه يزداد بشكل رهيب. عرض الإناث اللاتي يرغبن في الزواج و لا يجدون أزواجا , لا يجدون طلبا و من ثم يعملن على تليين موقفهن و لو تعلق الأمر بالشروط الأولية المنفق عليها ثم تعمل لاحقا على تغيير الوضعية لصالحها لأن المحيط مساعد على هته المطالبة بروز النزعة النسوانية - على المستوى الدولي و الوطني و التي وجدت صدى على المستوى المحلي و لو أنها لاقت صمودا في البداية إلا أن نزعة النسوة في تزايد مستمر .

انتزعت العائلات من 'المكان' الذي تمت فيه معيشة الأجداد و الآباء و الأبناء، هذا المكان المادي و الرمزي. الانتزاع هذا بمثابة الاقتلاع من الجذور، الابتعاد عن المعروف و المألوف عن المتكيف و المتأقلم معه، الأفعال وردود الأفعال المتعود عليها و المنسجمة مع المكان و أهل المكان. المكان الآخر له قواعد لعبه لا بد من الاطلاع عليها، معرفتها، الاقتران بها، اعتمادها كقواعد لعب. فالبحث عن الانسجام مع المكان و قواعد المكان مكلف من ناحية الوقت و الجهد و كذلك ضياع المعالم و المرجعيات التي كانت معتمدة غالبا دون الدخول بقوة في المرجعيات الجديدة:

\* قياس درجة المحافظة على المكتسب من "المكان".

\* قياس درجة تقبل التحولات التي يفرضها المكان الجديد.

من البدو الى مدينة المشرية كمرحلة أولى يمكن اتباع هذا الميكانيزم في الذين تحولوا من الهضاب العليا الى 'التل' أو حتى الى "الصحراء" أو أولئك الذين تحولوا إلى ما وراء البحار و هنا يمكن إجراء مقارنة مجالية واسعة يتضح فيها الرؤية اكثر جلاء .

**أهمية المؤسسة العائلية: العائلة:** تعطي المكانة، تورثها لأفرادها كما تورثهم العلاقات المنسجة من طرف السلف مع المحيط و كذلك الصورة ايجابية فان هذا يعطي دفعا للمنتوج البشري المنتمي الى العائلة. لكن ان كانت سمعة العائلة سيئة فان ذلك يؤثر سلبا على المنتج أو الخلف. فالعائلة ليست حيادية أو أنها تقدم الخدمة المثالية لمنتوجها البشري بل قد تؤثر سلبا من خلال المكانة المادية و الرمزية و بالخصوص السلوكات المتواترة أبا عن جد. هذا ما يفسر المجهودات الكبرى التي تبذلها العائلات المتواجدة بالمنطقة من أجل تلميع صورتها. و بالخصوص من خلال التزام أفرادها بالسلوكات السائدة بالمنطقة و بالخصوص عن طريق آلية "الكرم" الذي من خلاله تتسج العلاقات مع المحيط المباشر و حتى البعيد.

"الكرم": الفعل الذي له مكانة رئيسية بالمنطقة فقد تكون العائلة في أمس الحاجة إلى الأموال التي تصرفها على الغير في اطار تقديم الكرم اليهم و القيام باستدعائهم و الالاحاح في ذلك. سواء تعلق الأمر باكرام "الجيران" أو الأقارب أو أي ضيف قدم الى العائلة. فلا يمكن لاي عائلة بالمنطقة ان تتصل من واجب القيام "بالضيافة" مهما كانت وضعيتها المادية.

بل عن طريق "الضيافة" يمكن تلميع صورة و مكانة العائلة و يمكن نسج علاقات مع أفراد يمكنهم تقديم خدمة بصفة مباشرة و مادية أو غير مباشرة ورمزية للعائلة. فالجار الذي يمتدح العائلة الجارة بدون شك يساهم في ربط علاقات هته العائلة الممدوحة مع محيطها سواء بعلاقات مصاهرة أو تجارة أو استثمار مشترك أو مساعدة لأعضائها 'فالمدح' يجلب كل خير بعكس 'الذم' الذي يجلب كل مضره للعائلة. و العائلات المحلية تدرك ذلك جيدا. و من ثم نرى الجهد الجهد الذي تبذله من أجل تلميع سمعتها.

رغبة العائلات في تحسين مستوياتها: العملية، المالية، العقارية، الصحية و الرمزية. فأصبحت تثور على ذاتها و ماتحمله هاته الذات من جهل، فقر وسوء معيشة. و الثورة على المكانة الرمزية التي تحتلها و التي هي الأخرى أصابها فقدان القيمة. فالمرأة العاملة تأخذ نموذج المرأة العاملة في الغرب. و تنظر إلى مدى استقلالية المرأة الغربية. و تحررها حتى عن زوجها. فكيف بعائلة زوجها؟ إن القيام بالعمل المأجور خارج البيت. تعتبره تضحية من طرفها. و جهد إضافي. لا بد له من مقابل. فما هو المقابل الذي تحصل عليه المرأة العاملة في المنطقة؟

تحدي ثقافي: لم يجب المجتمع عليه بكيفية واضحة. إما العائلة فانه يبدو و أنها:

(أ) إما رافضة لعمل المرأة. و بذلك تركز على وظائفها التقليدية. مهما كان مستواها التعليمي. أو المهارات المهنية المكتسبة. و إن فاقت مستوى الزوج و تجاوزته. فلكونها "امرأة". تبقى كذلك. أي احترام مكانة النوع بالدرجة الأولى.

(ب) إما قابلة بعمل الزوجة. و لكن على الزوجة العاملة. بان تلتزم "بالعائلة" كوجود و كيان. يجب احترامه بل و خدمته. و إن لم تفعل. فان أخواتها كثيرات في سوق الزواجي. و التي لا تنتظر سوى الرضى عنها. و طلبها حتى تنظم الى النساء العاديات. و ان لا تبقى في عالم المقصيات و المهمشات عن المؤسسة الزواجية. تحدي ضاغط تواجهه العازبات سواء كن عاملات أو ماكاتات في البيت.

**المؤسسة العائلية أمام مشاريع متناقضة:**

**المشروع كولونيالي:** هيمنة و سيطرة على جل المؤسسات العائلية. و إدماج بعضها عن طريق الولاء و الثقافة. و إنزالها المكانة اللاتقة مقارنة بتلك التي تم إضعافها و السيطرة عليها. و لا تخرج هي الأخرى عن التبعية للنظام الكولونيالي. و الهيمنة و الاستلاب الثقافي الذي تبقى تعيشه.

**مشروع البناء الوطني:** المشروع الذي تم في إطار النظام الاشتراكي. الذي حاول هو الآخر إدماج كل العائلات و بالخصوص الهشة منها. و عمل على تطهيرها و تمكينها من أسباب القوة. و تم ذلك تحت غطاء إيديولوجية الولاء للسلطة. التي كانت تعتقد أنه بتقوية العائلات ولأئها. يمكن للدولة أن تكون قوية. خاصة إذا حققت ولاء و طاعة الأسر. فتحقق المشروع الذي تبحث على تحقيقه ميدانيا. و قد عرف، مشروع البناء الوطني، جهدا معتبرا في التعليم و التكوين و الاستثمار. لمنح مناصب شغل و حتى الاستهلاك: و ذلك بتدعيم ما كان يسمى بالمواد الأساسية: كالخبز و السميد و الحليب و القهوة و السكر و الزيت. و بيعها بأسعار مدعمة من طرف الخزينة العمومية. لرفع المستوى المعاشي العام. حتى أن أسعار المنتجات التي كانت تنتج من طرف المؤسسات العمومية. لم تكن هي الأسعار الحقيقية، بقدر ما كانت أسعارا مرتبة و محددة وفقا للدخل العام. و قد عرفت جل العائلات بالمنطقة، على غرار بقية التراب الوطني، تحسنا ملحوظا لمستواها المعاشي. و صارت تطمح لتحقيق المزيد. لكن ما إن حل منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. حتى حصل إحباط كبير بالنسبة لجل العائلات. التي كانت ترغب في تحسين مستواها المادي و الرمزي. و بالخصوص تلك العائلات التي لم تستفد من الإسعاف. و التي أصيبت بخيبة عمل. حينما تغير النظام الاقتصادي: الذي كان اقتصادا اشتراكيا موجها، مسعفا للعائلات الهشة. فصار يعتمد على الرأسمال. و على اقتصاد السوق.

**مشروع الدخول في النظام الرأسمالي:** إعادة التقنين و التنظيم. و الكف عن التدخل المباشر. و ترك المبادرة للعائلات التي تتمكن من إنشاء نشاطات خاصة بها. و محاولة الاعتناء بالعائلات الهشة في إطار التكفل بالعائلات المعوزة و المحرومة. و عائلات ذوي الحقوق. و الطفولة المسعفة و الشيوخوخة و ذوي العاهات الحركية و الذهنية و

النساء المشرذات. و مساعدة بعض الشباب في إنشاء مستثمرات زراعية، صناعية أو خدماتية. فرص جديدة للشباب اللذين اندمجوا في هذا النظام.

### العائلات الجزائرية: موقفين متناقضين تفقهما نفس العائلة اتجاه المرأة.

أ / إذا تعلق الأمر بمنتوجها أي "بنتها" فانها تحاول ان تعطىها كل الضمانات التي بإمكانها أن تمنحها لها، و يأتي على رأس هاته الضمانات التعليم و مواصلته إلى أقصى درجة ممكنة. و تتحمل جوار ذلك تكاليف مالية قد لا تكون دوما متاحة لها. كما ان العائلة غالبا ما تساعد "البنت" على ايجاد عمل مناسب لها سواء من خلال الشبكة العلائقية الموجودة في الادارات المحلية او من خلال فتح بعض المحلات المتخصصة "للبنات". و هاته الظاهرة بدأت تبرز بصفة جلية ابتداءا من سنة 2000 حيث تزايدت اعداد المحلات التي تديرها "البنات". من الصيدلية الى محلات بيع العطور و غيرها.

صارت البنت تتمتع بحرية التنقل بشكل متزايد. بل قد يدخل الأب و كذلك الأم في صراع مع الأولاد الذكور من اجل "فك الخناق" على البنات. وعدم التذيق عليهن كما جرت به العادة. ذلك ان الاخ الذكر يحرص كل الحرص على سمعة العائلة وشرفها. . و يبدو ان هذا الدور بدأ يسحب منه تدريجيا . .

ب / اما اذا تعلق الأمر بزوجة الابن أي البنت التي تستورد "كنتها". فإن البنت "القارية" أي المتعلمة. خير من "الجاهلة" و لكن "الشغل" غالبا غير مسموح به. الا في حدود جد ضيقة. كما ان التنقلات تكون محدودة و مراقبة. و بالخصوص من ام الزوج. التي قد ترضى لبناتها ما لا ترضاه لكنتها.

الكيل بمكيالين الذي يثير حافظة " الكنة". و تحاول الضغط على الزوج كي يضع حدا لهذا التصرف. و غالبا ما يدخل الابناء في صراع مع امهاتهم على وجه الخصوص. و الام بالطبع غالبا ما تعلم زوجها بتصرفات و اقوال الابن و الكنة. و بان الابن صار "يتعمر كي الرفاي من طرف امراته". و غالبا ما يدخل الوالد في مواجهة مباشرة مع "الابن المتزوج". و الصراع على هذا المستوى يصبح صعب التسيير: فإما أن يطرد الأب ابنه. أو ان يبحث الابن عن مكان مستقل فيه مع زوجته. أو انه يفكر في طلاقها و وضع حد للعلاقة الزوجية. و مهما يكن الاختيار فان اثره جسيم على بنية العائلة. التي غالبا ما تتجزء الى اسر مستقلة او انها تكون مفككة. أو أن "المرأة" تتمكن من بسط سلطاتها على العائلة. و الاحتمالات تصبح كلها واردة.

**اللباس كدلالة:** اللباس يحمل دلالة تعبر من خلاله المرأة على وجه الخصوص و المرأة الموجودة في المنطقة

بشكل اوضح عن:

\* **المرأة كسلعة:** من خلال اللباس تبين المرأة مفاتها و تكشف عن بعض محاسنها او مواطن القوة الموجودة في جسمها. كإبراز الخسر و الحوض من خلال ارتداء السراويل أو إبراز الصدر سواء بكشف الأجزاء العلوية منه أو التضيق عليه من خلال الملبوس... و حتى إبراز السرة لبعض الفتيات و بالخصوص في الصيف حيث يعود الكثير من الأسر إلى قضاء العطل الصيفية في المنطقة سواء من داخل الوطن أو من خارجه. الفئة يمكن اعتبارها هامشية بالنسبة للفئات الأخرى.

تحاول المرأة من خلال اللباس التقليدي: **تبيان ثرائها:** و غنى أهلها. و المكانة العائلية التي تحتلها العالة بين العائلات الأخرى. اذ ان المرأة بإمكانها اقتناء كل ما غلى ثمنه و من أي منطقة كانت سواء داخل البلاد و بالخصوص منطقة تلمسان و وهران او حتى خارجه (اللباس السوري على وجه التحديد). و اللباس أمر مهم في

حالة التبادل - أي الزواج .. و هو جد مكلف. مع ان غالبية لا تستعمل الا كلباس في ليلة الزفاف. مما يدل على أهمية هذا اليوم. و المكانة الرمزية التي يحتلها. و لو دفع ذلك الى درجة التبذير. و لو ان بعضهن صرن يقترضن أو يكثرين بعض هاته الملابس المناسبة. ثم ارجاعها الى اصحابها و ذلك بأقل تكلفة ممكنة. مع الإشارة إلى وجود ضغط نسوي كبير على عدم اللجوء الى هاته الطريقة. اذ غالبا ما يطرحن السؤال: "هذا القش مشري و الا مكري؟". و تقع بنات العائلات المتوسطة في حرج كبير. و لو ان الفقيرات منهن اكتسبت بعضهن الجرأة الكافية على التصريح بانه مكري. "يوم واحد أو فايت او الخسارة علاش؟".

**البعد الاقتصادي للعائلة:** هل المحيط "الاقتصادي" هو الذي يمتلك القدرة على توفير الشغل. فيسمح بذلك للأسرة بنشاط اقتصادي إذ يمنحها فرصة "الشغل"؟ و هل الشغل الممنوح او المقترح يدر الربح الكافي الذي يمكن الأسرة من "الاستهلاك"؟ بحيث ان الاسرة في المدن على وجه الخصوص صارت وحدة استهلاكية بالدرجة الأولى. لها حاجيات يجب ان توفرها لأعضائها. أم ان مساهمة العائلة في الجهد الاقتصادي " كطرف منتج" و الجهد الذي تقوم به لا يسمح لها باقتناء ما تحتاج إليه من ضروريات؟ و بالتالي تساهم في عملية "الكساد" للخدمات المنتجة محليا. و حتى تلك التي تجلب مقابل أموال غالبا ما تكون "عملة صعبة". بحيث إن الأسرة تصير تنتج سلعا لا يمكنها الحصول عليها؟

او ان هناك عائلات تحصل على سلع و خدمات دون ان تساهم باي جهد يذكر؟ تعيش من مداخيل "الريوع". و هنا نفتقد التوازن بين تلك الاسر التي تساهم في عملية الانتاج. و لكن لا يمكنها تلبية حاجياتها. و اخرى تلبى حاجيتها حتى الكماليات منها. دون ان تساهم باي جهد يذكر. و كذلك تفقد العدالة و المساواة بحيث تحس العائلات التي تساهم ببذل جهد ما في عملية الانتاج. ان مداخيلها لا تكفيها لتلبية حاجياتها. بينما ترى "عائلات اخرى" لا تساهم في عمليات الانتاج و لكن تتمتع بمداخيل محترمة ؟

**العائلة رهان إعلامي:** برامج التلفزيون الجزائرية: عائلة هائلة/ للعائلة فقط /. هدية و هدايا (إهداءات للعائلة و الأقارب و الأصدقاء)/ الأسرة؟

العائلة كتنظيم إجتماعي له علاقات مع أنساق أخرى من المجتمع فمعرفة إستعمال هاته الأنساق لصالح النظام العائلي يؤدي إلى ازدهار و تفتح العائلة. الأمر الذي يؤدي بها إلى الانسجام في هاته التنظيمات التي ساعدتها على التفوق. و بالتالي إيجاد علاقة إيجابية تسمح بتطور و نمو هاته الأنساق في نظام عام بنحو إلى بناء حضارة أو المساهمة في الحضارة العالمية بدل أن يبقى عالة عليها. عوض أن تكون العائلات مصدر لتكوين العراقيين المتبادلة بين الأنساق. فتكون مصدر للتعاون على بلوغ الأهداف المشتركة من خلال الوصول إلى إجماع يحقق أدنى شروط التفاوق انطلاقا من المصالح المشتركة. و الوصول إلى نوع من التكافل و التأزر قصد بلوغ الأهداف المشتركة و إن اعتمدنا بعد تحقيق الأهداف إلى الارتكاز إلى الدفاع عن المصالح الخاصة بكل مؤسسة بما فيهم المؤسسات العائلية. وفقا لقواعد اللعب، ما يخسر طرف يربحه الطرف الآخر حتما. فيكون الصراع على الاستفادة من الخيرات و كفاءات توزيعها بدلا من توزيع المآسي. الندرة ، و التخلف ... لذلك لا بد من الوصول إلى درجة من الوعي يتحلى بها كلا من الأنساق المتواجدة بغرض تحقيق النمو الطبيعي الذي يساهم في تكوين الحضارة و من الداخل عوض الاعتماد على الاستهلاك و اعتباره حضارة و لو كان استهلاكا لمنتجات حضارات أخرى، فإن المساهمة لا بد أن تكون داخلية و ليتحقق ذلك لا بد من اعتبار المؤسسات الاجتماعية التربوية، القانونية. و حدات

جزئية داخل النسق الكلي و عليه لابد من تحليل تلك الوحدات انطلاقا من المداخل و المخارج التي تلج و تخرج من المؤسسات. الواقع أن القبيلة هي أكثر من ذلك، فهي متكونة من عائلات تربطهم صلة قرابة سواء من ناحية الجد للأب أو للأم. فكما يعتد بالنسبة للأعمام فكذلك الأمر بالنسبة للأخوال. بحيث إن الشخص يفصح عن عصبه الأبوي و لكن كذلك انتمائه لعائلة أمه. فنلاحظ أن الفصل لا يكون قطعي و نهائي و في آخر المطاف فإن المنتج (الأولاد) هم منتوجا مشتركا.

- أحد الأبناء يخاطب أخواله قائلا: والدي كان "رجلا فحلا" بحيث إنه استطاع أن يأتي بأمي من قبيلتكم و يتزوجها و ينجب منها رجالا و نساء. نلاحظ أن الشخص قد رفع أخواله إلى مكانة عالية. و لكنه أشاد بمكانة والده. الذي استطاع أن يتصاهر مع هاته القبيلة. بأخذ أحد بناتها.

و بالرغم من أن "القبيلة" لم تعد موجودة و مجسدة كما كانت من قبل، بحيث إن العائلات متجمعة في مكان واحد أو أمكنة قريبة من بعضها البعض و حتى العائلات المغادرة لمجال المكاني لقبيلة فإنها لا تلبث أن تعود مرة أخرى ووجود سلطة موجودة في شخص "القايد" و أعوانه. و كذا ممارسة نفس النشاط المهني لجل العائلات.

فإن "القبيلة" مع ذلك لم تغادر مخيال و لا مخيلة سكان المنطقة. بحيث إنهم أول ما يسألون عنه الشخص الذي لا يعرفونه: أشكون أنت؟ من أنت. و طبعا لا يكتفون بتقديم بطاقة التعريف الرسمية المسجل عليها الاسم و اللقب و مكان الازدياد. من وراء هذا السؤال يريدون تحديد الشخص من خلال "انتمائه القبلي" بعد معرفة عائلته من أعمام و أخوال ثم أقارب. قبائل "حميان" يجمعهم السوق المشترك المقام في مدينة المشرية و الذي يعقد كل يوم الأربعاء. و يلاحظ أن الزوايا أو الأولياء و الأضرحة شبه منعدمة في المنطقة بخلاف "المجادبة" الذين من خلال "الأضرحة" اكتسبوا سوقا تقام مرة في كل سنة؟.

الانتماء إلى القبيلة لا يحمل أي انتقاص للشخص المرغوب في التعرف عليه، و إنما هي وسيلة للانية و التعرف على التاريخ المشترك كقناة اجتماعية معينة. بالرغم من أن لكل قبيلة مجالها الترابي المحدد لأرضها إلا أنها لم تعد تحدد كذلك، ذلك أن جل أفراد القبائل دخلوا الأمصار (المشرية، النعامة، بن عمار، البيوض، القصدير...). خطوط النسب و القرابة التي تخرق المجتمع القبلي و ترسم حدوده الداخلية.

**تخلي الأسرة عن مسؤوليتها في الضبط الاجتماعي:** يبدو أن التخلي عن المسؤوليات لم يعد يمس الأسر وحدها أو يقتصر عليها. كما تشير إلى ذلك بعض الأطراف. ذلك إن المؤسسات المحيطة بالمؤسسة الأسرية. هي الأخرى تمسها هاته الظاهرة. و تبدو و كأنها قد تخلت عن مسؤولياتها أو سلطتها. و الانضباط الذي من المفروض أن تمارسه على الأعضاء المنخرطين فيها. و يبدو أن ذلك انعكس على الفرد. فكون فردا لا مسؤولا اتجاه عائلته و/أو أسرته ومحيطه. و كأنه استقال من الأدوار التي كان يؤديها.

عكس ما لاحظناه في الدول الغربية عموما. تراجع سلطة الأجهزة الضابطة. من الأسرة إلى الدولة مروراً بالمدرسة. أعطى للفرد القدرة على تحمل المسؤولية. و صار يمارسها و يتحمل تبعاتها. و يعترف بالفشل الذي لحقه أو النجاح الذي يحققه. و لا يلقي باللوم على أي مؤسسة أخرى. بقدر ما يلوم نفسه أو يثني عليها. حسب الحالات من الفشل أو النجاح المحقق. فالأستاذ العامل في الوقت الراهن في الجزائر. يختلف اختلافا كبيرا عن الأستاذ الذي كان يدرس في بداية الستينات و السبعينات. حيث إن الأستاذ قديما كان يعتبر نفسه "المسؤول الوحيد" عن نجاح التلاميذ. يتابع تلاميذه حتى خارج أقسام الدراسة. و له عليهم سلطة كبيرة. و قد يستدعي أب التلميذ. أو وليه أو

حتى أحد أقاربه. أو يذهب الأستاذ بنفسه إليهم. و يعمل كل ما في وسعه للحصول على اكبر قدر ممكن من نجاح لتلامذته،النجاح الذي يعتبره نجاحه الخاص. و يحسن من سمعته و مكانته أمام السكان على انه "معلم ناجح". بخلاف ما يحدث مع الأستاذ حالياً.فهو يحاول أن يعمل الساعات الموكلة له. فيلقي درسه بعناية.لكن دون الاكتراث بالتلاميذ. أو محاولة الاتصال بأهل التلاميذ.الذين يدرسون عنده. فهناك مسافة تفصل التلميذ عن المعلم.والمعلم عن التلميذ. لم يعد الأستاذ الحالي يعتبر نفسه الركيزة الأساسية في عملية نجاح التلاميذ.بقدر ما صار يعتقد انه جزء صغير من عوامل النجاح. و انه لا يتحمل مسؤولية الآخرين.سواء كانوا إدارة المدرسة.التي عليها أن تؤدي دور العلاقة بين التلميذ و الأسرة.و لا دور الأسرة التي عليها أن تقوم بدورها من تلقاء نفسها. بدون تدخل الأستاذ. الذي صار يرى انه غير ملزم بالاتصال بالأسرة. للضغط على التلميذ قصد تحسين نتائجه.صار الأستاذ الآن يعتبر نفسه جزء صغير من عوامل النجاح و انه لا يتحمل المسؤولية في لعب الدور الحاسم الذي كان يمارسه سابقا. كذلك الشأن بالنسبة لمديري المؤسسات الاقتصادية، التربوية،التجارية أو الخدماتية. إذ كان "المدير" يعتبر نفسه المسؤول الأول و الأخير عن نجاح مؤسسته.و كان يتمتع بالحماس الكافي لتحقيق الأهداف المرجوة. كان يعتقد انه المسؤول الأول عن نجاح أو فشل المؤسسة التي يديرها. صار المدير الحالي يختفي وراء العوامل الداخلية و الخارجية.و إن هناك مجلس إدارة و مساهمين و إدارات و عمال و ممثلي عمال و مدا خيل و مخارج.كلها تعيق أو تساعد على انجاز الأهداف.فيعطي للفاعلين الآخرين الدور الحسم.و يبرئ ذمته و ساحته.و كأنه احد الأطراف الفاعلة.و ليس الطرف الحاسم كما كان يعتقد سالفاً. و منه يبدو إن لا وجود للضبط والمتابعة و تحمل المسؤولية.و كأنه نموذج جديد.و كان زحف "النسونة" هو الذي اجبر الذكور بان تتراجع و لا تتحمل مسؤولياتها.حتى إن أكثرية الناس الآن يحملون "الدولة" مسؤولية كل الظواهر السلبية التي تحدث في المجتمع.لان مؤسسة الدولة لم تتحمل مسؤولياتها في الضبط،المتابعة،الردع في الوقت المناسب و تركت الأمور تخرج عن نطاق السيطرة.

**النزعة النسوانية و المؤسسة العائلية:** ما ان تدخل امرأة لعائلة ما عن طريق الزواج.حتى تحدث تفاعلات عديدة. تتسم بالمراقبة لهذا العنصر الجديد. و القيام بضغط قصد قولبتها حسب ما يروونه ملائماً للتجمع العائلي. فيحاولون أن يحدوا من تأثيرها على النظام القائم كما هو. كان هذا الأمر مفروغا منه. حينما كان الزواج مبكراً. فكانت المرأة حديثة الزواج صغيرة السن. تواصل تنشئتها الاجتماعية في عائلة الزوج. التي تعتبر امتداداً لعائلتها. بالنظر إلى عنصر القرابة و اعتماد الزواج الداخلي. أما الآن فوجود عاملين جديدين هما:

أولاً: تقدم سن الزوجة: إذ تأتي الزوجة بشخصية متكاملة. من عائلتها التي قدمت لها الشخصية القاعدية و كذلك التنشئة التي تكون كاملة أو في مرحلة نهائية. و منه الصلابة التي تكون عليها المرأة في طابعها. بخلاف الزواج المبكر. الذي يسمح بمرونة كبيرة.

ثانياً: الزواج الخارجي عن العائلة الكبيرة. و منه اختلاف بعض الطباع و العادات. و ان كانت هناك عادات و طباع مشتركة بين كل العائلات. الا أن للعائلات خصوصيات في طرق التطبيع. فتركز على بعض السمات الثقافية. و تهمل أخرى أو لا تلقي لها بالا.



ثالثا:بالإضافة إلى نزعة النسونة أو الثقافة الصراعية.التي تعتمدها الزوجة الجديدة.اذ كان أول ما توصى به الزوجة من طرف ولديها."دورنا كوالدين و كحاضنين انتهى.فلك والدين جديدين.و عليك طاعتها واحترامهما. كما كنت معنا او أكثر.و لك الآن بيت جديد.يجب البقاء فيه و المحافظة عليه.و لا يمكنك التفكير في الرجوع عندنا". أما الآن يبدو أن التوصيات قد تغيرت الى حد كبير. إذ تتكفل الوالدة بأن توصي بنتها بأن: "أتهلاي في روحك. أو عيشي مليح.و أفرضي روحك.ما تعيشيش كي الخدمة.اعطي لروحك قيمة ايقيموك...".أحدى النساء توصي في ابنتها و مضمون الرسالة:"أن تعتنى بنفسها بالدرجة الاولى.و أن تفرض نفسها بدرجة ثانية.و أن لا تكون خادمة في بيت أهل زوجها."و إذا ما حاولنا أن نقارن بين الرسالتين. وجدنا تناقضا كبيرا. و اختلافا جوهريا في المنظور او الاتجاه. و حتى في فلسفة الحياة:

فالرسالة الأولى يمكن قراءتها على الشكل التالي:

- 1 . إنها رسالة تعيد انتاج المؤسسة العائلية التقليدية. التي تعتمد أساسا على أن تكون المرأة: "مطبعة ووديدة". و أن تغير والديها الأصليين بوالدي زوجها. و عائلة والديها بعائلة زوجها.
- 2 . أن تتمسك بالعيش في بيتها الزوجي. و أن تعتنى بهذا الكيان الجديد. و تعمل على العيش فيه. و تتميته من خلال منتوجها البشري.
- 3 . البقاء و بصفة نهائية في بيتها الزوجي. و اعتبار والدي الزوج والدين لها. يعتبر تعزيزا للعائلة في شكلها الموسع.

4 . كما يعتبر دعوة صريحة لإتمام التنشئة الاجتماعية على والدي الزوج. و الرضا بأفكارهم و أوامرهم.

أما الرسالة المحدثة و الجديدة. فيمكن قرائتها على الشكل التالي:

- (1) - أنها شخص مكون. يجب أن تحافظ على نفسها. في غياب من يحافظ عليها 'عائلتها'. و منه اعتبارها كيان سوف يندمج في كيان آخر. و الوصية هي أن لا تنسى كيانها و وجودها.
- (2) - المهم هو أن لا تعيش في هته العائلة. و لكن المطلوب هو أن تعيش بكيفية لائقة. و منه لابد من أن تدافع على مصالحها ككيان. و أن لا تعيش مجرد العيشة التي ترتضيها لها العائلة المستقبلية.
- (3) - ومنه 'أفرضي نفسك'. و هو الدخول الصريح في صراع من أجل تحقيق المصالح. و أن تكون لها مواقف يجب الدفاع عنها. و 'أعطي لنفسك قيمة سوف تقيمين'.

العائلة المستقبلية كتنظيم. تحاول الدفاع عن تنظيمها و عن الضوابط التي أسستها. و منه تعمل على التضييق من الحريات و المبادرات. التي يمكن أن تتمتع بها أو تقوم بها الزوجة. و الزوجة المحملة بتوصيات 'أفرضي نفسك'. تحاول افتكاك و توسيع مجال التحرك و الحرية المتاحة لها. و غالبا ما يبقى الزوج في وسط هذا الجذب و الشد من الطرفين. في وضعية من يحاول: "الإبقاء على شعرة معاوية". فإما أن يأخذ الزوج مسؤوليته. و يحدد بذلك سلوكا يلتزم به الطرفان. أو أنه يناصر طرفا على حساب طرف آخر. أو أنه ينسحب من حلبة الصراع. متمنيا ان ينتصر طرف على الآخر. و ينتهي الصراع. أو أنه يهرب تماما و يتجنب الصراع.

و يمكن تصنيف سلوكات الزوج وفقا لقوالب ثقافية يعتمدها. و يحاول تطبيقها على أرض الواقع:

أولا: اعتماد النزعة الذكورية أو العائلية: يحاول الزوج ان يناصر عائلته. و يتبنى كل المواقف التي تتخذها العائلة. فيحرص على أن يظهر بأنه هو: "الذكر، الرجل" الذي له السلطة المطلقة على الزوجة. و إن رأت الزوجة أن

زوجها: "ضعيف". لا يمكنه مناصرتها و حمايتها و الوقوف معها. أو رأي الآخرون أنه يحتقر زوجته. و لا يساندها أو يقف بجانبها. المهم بالنسبة لهذا النوع أن ترضى عنه عائلته. و يرون بأنه فحل. و يستحق كلمة رجل. أو قف رغبات زوجته و كبح جناحها. و تمكن من السيطرة عليها: "الفرس من الفارس".

الثاني: النزعة النسوانية: و هو الزوج الذي يناصر زوجته. و يقف معها. و يدافع على مواقفها داخل العائلة. هذا الصنف تصفه العائلة على أنه: "مغلوب من طرف المرأة". و تابع لزوجته. التي "تقوده من أذنيه أو أنفه". فالنزعة 'الذكورية' يمكن اعتبارها امتدادا للنمط القديم. النمط الذكوري المحافظ و الثابت و المدافع عن النظام القائم. و المدعم لإعادة إنتاج العائلة بشكلها القديم.

أما النزعة 'النسوانية' فيمكن اعتبارها مصدرا لفرقة العائلة. و تسبب التغيير. بل وحتى الثورة على الأوضاع القائمة. و هي مصدر لعدة منازعات و مشاكل. بحيث إن العائلة تبحث دوما على صد هته النزعة. نلاحظ أن النزعة النسوانية تدخل تفاعلا جديدا. غالبا ما يساهم في إعادة هيكلة العائلة:

. إما أن تستمر هته المنازعات و الصراعات. و محاولة الفعل و رد الفعل: الكر و الفر، الهجوم و التراجع. و العيش في دوامة من القلاق و عدم الاستقرار.

. فلا الزوجة ترضى بأن تكون المطاوعة الوديعة. و لا العائلة ترضى بأن تملّي عليها المرأة الجديدة شروطها. . و إما أن يتمكن الزوج المناصر لزوجته و الحامي لها. من توفير سكن زوجي. و الانفصال عن العائلة و الاستقلال بأسرته. و غالبا ما يعمل كل ما في وسعه لاسترضاء عائلته. و ربط علاقة عادية معها. . و إما أن ينهي الزوج الصراع القائم بين زوجته و عائلته. بالإقدام على طلاق زوجته. و الاستراحة منها و من نزعتها.

في الواقع المعاش وجدنا كل هته الاحتمالات. و يلعب عامل الاستقلال المادي للزوج دورا حاسما. بحيث إنه إن كان الزوج مستقلا عن عائلته من حيث العمل. و له دخل كافي لعملية الاستقلال. فإنه يقدم على الاستقلال بأسرته. و إن أجز مسكن الزوجية. ثم عمل على امتلاك مسكنه. يقدم على هذا الحل من له زوجة تعمل كأجيرة. فيكون اجر الزوجة عاملا أساسيا في تدعيم الزوج على أخذ قرار الانفصال عن بيت العائلة.

أما غالبية الذين أقبلوا على الطلاق. لم يكن بإمكانهم الانفصال من الناحية المادية على عائلتهم. فهم في وضعية التابع مادي من ناحية المعاش للعائلة. مع وجود فئة قليلة لها الامكانيات الفعلية للانفصال. و لكنها تفضل مبدئيا إعادة انتاج النمط العائلي التقليدي. و عدم الرضوخ للنسوة. كما أن هناك القليل ممن ينتمي الى فئة الأزواج الذين يتحملون مسؤولياتهم. و يحدد سلوكيات الطرفين بأن يلتزموا بها. أو خطوطا حمراء. لا يجب الخروج عنها او تجاوزها. لأنه غالبا ما يفتقد السلطة على فرض شروط على العائلة. أو أن يجد أذانا صاغية تحترم هته الحدود التي لا يجب تجاوزها. و بالخصوص من طرف اخوات الزوج. و إن تمكن من فرض هته الحدود على زوجته. و منه نلاحظ ان النزعة النسوانية ساهمت بشكل كبير في فرقة التنظيم العائلي. و بالخصوص مع الجيل الاخير المدروس. ثم ان المحيط هو الآخر ساعد بشكل كبير على تعزيز النزعة الانفصالية. و منه امكانية الحصول على سكن فردي. و التي تعززت بشكل كبير مع وجود صيغ عديدة. و بالخصوص في مدينة المشرية. إذ توسعت إمكانيات الاستفادة من سكنات. و بالتالي إمكانية استقلال أكبر للأسر و انفصالها على العائلات.

**إفلاس العائلة:**

حالة 'حمزة' الذي يريد أن يكتسح مجال الأعمال الحرة. بالرغم من نقص الموارد والخبرة ودعم العائلة أخذ كل مدخرات إخوته الخمسة. ما عدى والده الذي رفض أن يمده بأي عون. و عاتب أبناءه على إقراضهم أخوهم كل مدخراتهم. مشيرا الى أن ابنه غير مستقر في أي شغل قام به لحد الآن. و انه سوف لن يستمر في هذا الشغل. و ان اصلح عطب الحافلة. ذلك أن 'حمزة' اشترى حافلة قديمة و أراد إصلاحها من العطب الذي كان فيها والعمل فيها. مشروع الحافلة هذا وجد صعوبة في الانطلاق. و بالخصوص أمام وقوف الوالد أمام هذا المشروع. و تبرئة ذمته من مسؤولية الاقتراض التي يقوم بها ابنه. دامت عملية البحث عن مصادر التمويل. و البحث عن الميكانيكي الكفو قرابة الستة أشهر. بدون جدوى. و حمزة معطل نهائيا عن العمل. وشغله الشاغل إصلاح الحافلة. التي بدأت تتحرك و لكن ليس بالكيفية اللائقة. و أمام هذا الانسداد. و العرض الذي قدمه له أحد الأشخاص بشراء الحافلة منه. و أمام الديون المتزايدة. واضطر لبيع الحافلة بأقل من الثمن الذي دفعه فيها ابتداء. إضافة إلى التصليحات التي قام بها. و بقي بدون شغل لمدة تزيد عن السنة. ثم قرر فتح محل لبيع المأكولات الخفيفة. و تبين له بعد دوران الحول. أنه لم يحقق أي ربح يذكر. لأنه كان مجرد صاحب المحل و لا يتقن هاته المهنة. فباع المحل. و دخل في مناقصة لبناء مساكن بأحد المساحات المخصصة للبناء في مدينة النعامة. و صار "مقاولا". المقاول يحتاج إلى رأسمال محترم للبدء في المشروع واحترام آجال الانجاز. و بدأ في سباق مع الزمن واقتراض الأموال من العائلة، الأهل من كل المعارف، فأنجز الشطر الأول. مسجلا تأخرا عن المواعيد. و سحب منه المشروع. و أحيل على البطالة لكن بديون أثقل و بخسارة إلى كل أفراد عائلته. ما يهمننا من حالة 'حمزة' هو علاقة الفرد بالمسار العام الموجود في البلاد ككل أولا ثم علاقة الفرد بالعائلة. و قد تكون العائلة عوننا له ان كانت 'متمكنة' و قد تكون مصدرا لتوريطه او تكون مصدرا لجموده.

\* ظاهرة "اللا أسرة": و المروق عن هاته المؤسسة. هو في طور التحقق في الدول الغربية. و لم تعد "الاسرة" بتلك الحتمية التي كانت عليه. ساهم في وجود هاته الظاهرة، الإتجاه النسوي المتبنى في كثير من الأحيان بصفة رسمية من طرف الدول. في بعض من المواد القانونية التي توجه هذا التوجه. بالإضافة إلى الضغط المستمر من هذا الاتجاه. يمكن الإشارة إلى التطور المتزايد للتكنولوجيا و الطب و الاقتصاد الحر. مع وجود الضمانات الكافية على المستويات الاجتماعية من تامين على البطالة. حوادث العمل الأخطار المهنية و التقاعد. الأمر الذي وجه الكثير من الرجال. و كذا النساء و عن طواعية إلى اختيار العيش بكيفية حرة و مستقلة. و في وحدانية بمعزل عن مؤسسة "الزواج". و مؤسسة "الأسرة" عافين أنفسهم من التكفل بعبء الأطفال. و العيش بدون "أطفال" يعني بدون مسؤولية و لا نفقة و لا رعاية لهذا المنتج. الذي أصبح جد مكلف: من الرعاية الصحية، التعليمية، التربوية... ثم ان الابناء لم يعودوا يمثلوا ذلك الضمان او التامين للمستقبل. اذ انهم كانوا بمثابة الكافل لشيخوخة الوالدين و حتى الاقارب. و وجود هاته المؤسسات الكافلة (تأمين، تقاعد). حتى في بلداننا و ان لم يزهده الجزائريون في مؤسسة الزواج و الاسرة. فانهم يتباطئون في إنشائها. و إن تم إنشاؤها يقللون من عدد الأولاد المنجبون. بالنظر الى التكلفة الكبيرة و صرف الوقت في العناية بهم و الايفاء بحقوقهم. مقابل فوائد مادية زهيدة وناذرا ما يتكفل الابناء بأبائهم كما تكفل الآباء بأبناءهم.

نلاحظ ان بعض الظواهر التنظيمية. و بالخصوص في مجال العمل من تأمينات و تقاعد و إيجاد مناصب شغل للمرأة. صارت غير متميزة عن تلك القوانين الموجودة في الدول الغربية. حتى و ان لم تصلها في درجة التكفل و

الجودة و النوعية و المضمون الحقيقي للأشياء. الا انها متبعة من الناحية الشكلية. الامر الذي أدى الى بعض الظواهر:

1. **التأخر في سن الزواج:** الذي صار مرتفعا في الجزائر متوسط 28 سنة للجنسين و حتى في المنطقة المدروسة. نظرا للتعليم الذي يأخذ وقتا طويلا و كذا البحث عن عمل و ظروف تسمح. و كذلك تأثيث المسكن... كلها تعزز نزعة التأخر في الزواج.

2. **التقليل من إعداد الأولاد:** و ما يتطلبه الأبناء من إشباع مادي و عاطفي، تنشئة اجتماعية و ضبط اجتماعي و إعاله أفراد العائلة عموما.

3. **العزوبية النهائية:** التي صار يعاني منها الجنسين. و لو ان وقعها يعتبر وقعا شديدا على العنصر النسوي أكثر منه على العنصر الذكوري. و هذا الوقع أحس به سكان "مكمن بن عمار". الذين أحصوا عدد الإناث اللاتي دخلن في دائرة العزوبية بشكل يكاد يكون نهائي. لكن دون التوصل إلى إيجاد حل لهته الظاهرة على مستوى الجماعة المهمة بالموضوع.

4. **العزوف عن التعدد:** من خلال ما أدلى به المستجوبون تبين لنا أن الجيلين الأولين كانا يقبلان على التعدد. و بالخصوص من كان يعد من بين "الشبعانيين". و كان هو كبير العائلة ثم تراجع التعدد مع جيل الاستقلال. ليصبح معدوما مع الأجيال التي تلت هذا الجيل. و كأن التعدد صار "محراما". و هذا الاتجاه تدعم من خلال النزعة النسوانية. ثم انه الآن صار المنع مؤسسا من الناحية القانونية. بكيفية عملية على الأقل ان لم يكن منعا صريحا. فقد أحرر على إرادة الزوج كما هو مبين في التحليل القانوني لقانون الأحوال الشخصية الجزائري الجديد. . قانون الأسرة 05 الصادر في: 2005/04/27.

**. الجيران:**

يساعد بعضهم البعض. و كأنهم يقومون مقام القبيلة. التي كانت تحتضن العائلات. فالمجال الذي تحتله أي أسرة تولي أهمية بالغة بالجيران الذين يحيطون بها. و تحاول أن تنسج معهم علاقات متينة. بحيث انه جرت العادة على ان أي جار جديد يحل بالحي. يقوم الجيران "بعرضته" أي استضافته ودعوته الى وليمة مع بقية الجيران. فيتم التعارف بين الجيران. و يطلع كل واحد الى معرفة جيرانه. الى أي عائلة ينتمون و الى أي قبيلة. او من اي ناحية من الوطن هم قادمون. و ماهو نشاطهم و وضعيتهم الاجتماعية... يتم التعرف على الرجال "الراشدون" بحيث انهم يدعون مع صاحب المنزل الجديد و هذا قصد التعرف عليهم. و تكون المساعدات بين الجيران في المناسبات الكبرى: خاصة الزواج، الختانة، الوفاة، الحج... حتى ان الاعياد يتم فيها تبادل الدعوات بين الجيران. ناهيك عن الأهل و الأقارب.

**. علاقات المصاهرة: - العلاقة الغير متكافئة بين من ينجب الاناث و من ينجب الذكور -:**

علاقة المصاهرة. من العلاقات الاجتماعية الأكثر حساسية. يتميز فيها الثقافي بالاقتصادي بالاجتماعي و النفسي. تمازجا يختلف حسب المعنى المنتج في نسق زمني و جغرافي محدد.

فمع الجيلين الأول و الثاني المدروسين. اتضح لي أن الأزواج حينما ينجبون يميزون بكيفية جد واضحة بين الأولاد المنجبين حسب الجنس أما الذكر أو الأنثى. و يستقبل الذكر بفرح شديد من طرف كل العائلة. و بالخصوص من طرف الأب ووالده أي جد المولود من أبيه. وتعلم العائلة بأن عنصرا بشريا إضافيا قد عزز القوى

البشرية الموجودة في العائلة.و أما إن كانت أنثى فإن الحزن و الامتعاض يبدي على وجوه كل العائلة. لأنهم يدركون أن هذا العنصر الأنثوي. سوف يغادر العائلة ما إن يشهد ساعده. و معنى ذلك أنه استثمار غير مريح. إذ لا بد من العناية بهذا العنصر. و توفير ما يحتاجه من معيشة. ثم لا تستفيد العائلة من هذا العنصر. لأنه سوف يغادرها ليخدم عائلة أخرى. و قد مر معنا طلاق رجل لزوجته بسبب إنجابها 3 'ثلاث' بنات على التوالي. فالأمور كانت جد واضحة. و معبر عنها. و هذا ما ينعكس بوضوح على تقسيم العمل.

## 2. المؤسسة الزوجية: من الذكورية إلى الأنوثة:

**مواصفات المرأة:** أما المواصفات التي كانت مطلوبة في النساء حتى يمكن خطبتهن و تزويجهن لذكور العائلة: **أولاً:** القدرة على انجاز الاشغال التي تتطلبها 'الخيمة' أو 'الدار'. و قد رأينا ان العمل النسوي جد مهم بالنسبة لحياة أفراد العائلة. عليه يتوقف استمرار الحياة العائلية أو توقفها. الى درجة ان احدهم اذا أراد أن يسأل عن حال 'المرأة'. و ان كان من المحارم. فإنه لا يناديها باسمها. و لكن كناية عنها فيقول: 'كيف حال الدار؟'. و من فقد زوجته. فإن التعبير المحلي الذي كان سائداً مع الجيلين الاولين: 'فلان خيمته طايحة' أي سقطت داره و خربت. و عن الذكر الذي يكون في سن الزواج. يسأل والده: 'وعلاش ما عمرتش على ولدك؟' أي لماذا لم (تعمر) من العمران على ولدك؟ و المقصود بها تزويجه. و اعتبار الزواج أساس العمران البشري.

**ثانياً:** أن تكون المرأة بصحة جيدة: و ذلك قصد القيام بالاعمال التي تطلبها الخيمة او الدار. كما هو مبين أعلاه من ناحية. و من ناحية أخرى الصحة الجيدة، تسمح لها بكثرة الإنجاب. و هي الوظيفة الثانية و الجد مهمة و حيوية بالنسبة للعائلة. و حتى و ان كانت المرأة احذق امرأة على مستوى كل المنطقة. لكنها غير منجبة. فإنه اما ان يتم طلاقها. أو ان كان الزوج قادرا على الجمع يجمع بينها و بين امرأة ثانية منجبة. كما أن تلك التي (لا تتجب سوى الإناث). فإنه لا يتم الجمع بينها و بين امرأة ثانية. و ان كان الزوج قادرا على الجمع. و ذلك حتى (لا تستمر المرأة في إنجاب الإناث. الغير مرغوب فيهن أصلاً). و منه حتمية وضع حد لهذا النوع من الانجاب. و لا يتم ذلك إلا "بالطلاق". كما حدث مع مثال بوعمامة. هته النزعة كانت واضحة مع الجيلين الأولين. اما مع الجيلين الثانيين فإنه لا يمكن الحسم بهته الآلية. نذكر حالتين مع الجيل الثالث و الرابع: بالرغم من عقم الزوجتين و التأكد من ذلك طبياً. إلا أن الحلين لم يوظفا: (الطلاق أو التعدد). اذ ما يزال الزوجان مصران على الاحتفاظ بالزوجة. على الرغم من العقم الاكيد الذي تعاني منه المرأة.

**الحالة الاولى:** (محمد) تزوج من امرأة تعرف عليها شخصياً. واختارها للزواج بها مع موافقة أهله طبعاً. أصل الزوجة ليست من المنطقة تماماً. فلا هي من الأهل أو الأقارب أو من القبيلة أو القبائل المجاورة. فأصلها من الشرق الجزائري. كان والدها يعمل في ولاية النعامة. و هو جار لعائلة محمد. والدي محمد على قيد الحياة. و 'محمد' هو الذكر الأوحده في العائلة. مع ست (06) أخوات. كلهن في سن الزواج. و لم تتزوج منهن إلا ثلاث (03) بنات. واحدة مطلقة و لها طفلة و مر على طلاقها أكثر من (15) سنة و لم تعيد الزواج.

مر على زواج 'محمد' أكثر من ثماني (08) سنوات. و لم تتجب المرأة. و هو يصر على الاحتفاظ بها. بالرغم من ان الوالدين يصران على طلاق المرأة. حتى يتمكن الذكر "الأوحد" في العائلة من الزواج من امرأة ولود. حتى يستمر الاسم العائلي عبر هذا العصب الوحيد. و بالتالي يعتبر الرهان جد عالي: اما استمرارية اسم العائلة عن طريق هذا الذكر الأوحده. أو التوقف عن التواصل و عن الذكر. "ب وفاة محمد تكون العائلة ككل قد ماتت". وانقرضت من حيث

استمرار اسمها عن طريق ذكورها. المرأة لها عمل مأجور. و تصر على هذا العمل. كما انها تحتفظ بمرتبها الشهري كاملا غير منقوص. عامل آخر ينفرد الوالدين "إذا كنت لا تستفيد من عملها فلماذا تتركها تعمل؟". يتساءل الوالدان بل و حتى الأقربون. و بالرغم من هته الضغوطات التي تمارس على الزوج. إلا أنه ما يزال لحد الآن يقاوم فكرة طلاق زوجته. بل و يتقهم إصرار زوجته على العمل. و كذلك على الاحتفاظ بالعمل و بالراتب "الذين يعتبران صمام أمان بالنسبة للزوجة".

**الحالة الثانية:** "عبد الله" تزوج ابنة عمه. أثبتت التحاليل الطبية أنها عاقر. و بالرغم من مرور قرابة العشرين (20) سنة على الزواج منها لم تنجب. و لم يطلقها أو يجمع بينها و بين امرأة أخرى. والدي عبد الله متوفيان. و بالتالي لا يوجد هذا النوع من الضغط عليه. كما أن له اخوة ذكور و اناث. و ليس في وضعية مشابهة لمحمد. بالرغم من ان أخواته تصر على ضرورة الإنجاب. و غالبا ما يذكرون أخوهم "بوضعيته". كما ان زوجته غير عاملة. و هي لا تمنع من أن يعدد شريطة أن يعدل. و مع ذلك يبدو أن 'عبد الله' هو الآخر مصر على الاحتفاظ بزوجته. و على عدم تعديد الزوجات. بالرغم من حصوله على موافقة زوجته. و يبدو أن 'عبد الله' قد أخذ قرارا نهائيا. و ذلك بالنظر إلى طول مدة الزواج من ناحية. و من ناحية أخرى يبدو أنه سد فراغ البيت من الأولاد بتكفله بابنة أخته. الأخت التي ماتت بعد عملية الوضع. فأقنع زوج أخته بعملية التكفل بالطفلة من طرفه. على أحسن ما يرام. و يمكن والدها من إعادتها إليه متى شاء إعادتها إليه بدون أي إشكال. و بالنظر إلى كثرة أولاده. "عشرة (10) أولاد" ووجود صعوبة كبيرة قصد التكفل بأولاده. وافق على عملية التكفل. العملية التي هي الآن في سنتها السابعة.

**ثالثا:** ان تحترم المعايير المتعارف عليها: و تأتي على رأس المعايير: الطاعة و الوداعة و المحافظة على أسرار العائلة. و التقاني في خدمة العائلة ككل. و أن تكون خاضعة و تابعة للأوامر الصادرة من الأبوين و الرجال و حتى النساء اللاتي يكبرنها سنا. مع احترام و خدمة من تصغرها سنا. الا ترتبط بأهلها ارتباطا كبيرا. بل عليها ان تعمل على الاندماج في عائلة زوجها. و أن لا تلتفت وراءها. و ذلك من خلال تعلقها بعائلتها. او ما يحدث فيها. لأن مستقبلها كله في عائلة زوجها و خدمة اولادها. و عليه يجب أن نختار من العائلات ذات الاصل و الفصل. حيث يكون الرجال هم المتحكمون في النساء. و كلمة الرجل هي الكلمة الفصل. و النساء تستحي على أصلها. أي تحافظ على سمعة العائلة. فلا يصدر منها الا التصرف المعقول و المتعارف عليه الذي يتميز بالخصال الحسنة.

و بالرغم من تشبث كل عائلة بأصلها. واعتزازها بالانتماء الذي تدافع عليه و تغار عليه. و ترى بأن تنشئتها الاجتماعية أفضل من التنشئات الأخرى. الا ان الطالب و الخاطب يميز بين هته العائلات. و يختار من الخصال ما يرغب و يعتقد أنه يمكن ان يتوافق معه. و التقيد بمبدأ 'الحرمة'. و هي المحافظة على العرض. و هو من اهم الثوابت. التي يبدو و أنها ما تزال لحد الآن مطلوبة و بإلحاح في 'دفتر الشروط'. و لا يمكن التنازل عنها "قيد أنملة". و هو اتفاق جامع بين الأجيال الأربعة المدروسة. لأن هذا يعتبر الشرط الأساس. للتأكد من المنتج البشري. الذي يجب حتما ان ينتمي الى الزوج و يحمل اسمه. فالزوجة محمية بشكل طبيعي من الشك في المنتج، ما دامت هي الحامل. و لذلك يأخذ الزوج كل التدابير الممكنة حتى يتأكد بانه هو 'الواضع'. و يبدو أن هته المعايير و القيم المتعارف عليها. و التي كانت محل اجماع و موافقة بين جميع العائلات المتواجدة في المنطقة. و كل الافراد الكونيين لهته العائلات. بغض النظر عن النوع أو الجنس الذي تنتمي اليه سواء كان ذكرا أو أنثى. بدأت تعرف معارضة من طرف النزعة النسوانية، مع الجيلين الثالث و الرابع. و صارت هته القيم و المعايير احد

الرهانات الهامة المتنازع عليها. من طرف النوع الذكوري الذي يحاول 'المحافظة' على الأمر الواقع. و يحاول ديمومته ما دام يخدم المعنى الذكوري الذي شب عليه. و تمت تنشئته عليه. و المتمثل في المواصفات المذكورة آنفا بالنسبة للمرأة المراد الارتباط بها: المرأة الوديعه المطيعة المنجبة و المتقانية في خدمة مصلحة العائلة بكل مكوناتها. أما النوع النسواني فينشئ 'التغيير' بما يخدم مصلحته. و البروز كفاعل و طرف مؤسس للأسرة. و له حقوق يجب التمتع بها. و له هو كذلك نظرة يجب احترامها بل و العمل بها. و نحن هنا امام معادلة صعبة الحسم فيها. بحيث ان للنزعة 'الذكورية' بعض نقاط القوة تحاول الارتكاز عليها. كما أن للنزعة 'النسوانية' بعض نقاط القوة التي ترتكز عليها. و كل نزعة تراهن على التغلب و الانتصار على النزعة الاخرى. و اذا لكل نزعة نقاط قوة تحاول الارتكاز عليها. و يمكن الاشارة هنا الى:

- **سوق الزواج:** يوجد عرض متمثل في النساء العازبات أكثر من الطلب. و هذا ما أحدث خلافا كبيرا في مسألة العرض و الطلب أو التوازن. الذي يمكن أن يخدم النزعة النسوانية. عدم التوازن هذا، لا يمكن تفسيره من الناحية الديمغرافية فقط للعائلة: بان نسبة الاناث أكثر من نسبة الذكور، على المستوى الوطني او المحلي. لأن النسبة لا تتجاوز الستة (06) في المئة في كل الاحوال , احصائيات. و لكن الامر الحاسم هو صعوبة دخول الذكور في سوق طالبي الزواج. لصعوبة الدخول في هذا السوق بالنسبة للذكور. و هذا راجع بالدرجة الاولى الى اعتماد الدراسة كأسلوب حياة جديد. و هذا النمط الدراسي يتطلب صرف وقت معتبر في مقاعد الدراسة. و حتى و ان لم يواصل الذكر الدراسة. تبقى عقبة أخرى و هي ايجاد فرصة عمل. لكن ليس أي عمل. لأن هناك من الاعمال التي يقوم بها كثير من الذكور الذين لم يواصلوا دراساتهم. و بشكل اقل حتى من واصل دراسته من لا تكفيهم رواتبهم للقيام بعملية ادخار. تسمح لهم بتوفير متطلبات الدخول في سوق الزواج كطالب له. إذ إن الذكور يعلمون انهم كلما ادعوا أنفسهم و بكيفية جادة للدخول في سوق طالبي الزواج: من جمع مبلغ محترم من المال. قصد القيام بالعرس. و مواجهة تكاليفه. و كذلك القدرة على اقتناء الوسائل المساعدة على الحياة المشتركة. من تأثيث لائق و حتى السكن. و بالخصوص مع الجيل الرابع الذي يحاول ان يجد نوعا من الاستقلالية على العائلة. كلما تمكنا من اختيار أحسن ما يعرض في سوق الزواج. فإذا كان الرجل له دخل محترم و سكن مجهز بكيفية محترمة و سيارة محترمة. فإنه بإمكانه ان يتزوج من فتاة محترمة بجميع المقاييس المادية و الرمزية. و خلاف ذلك يعرضه الى الزواج من الأصناف الثانوية. و التي لا يمكن ضمان جودتها و لا الانتفاع بها. و منه نلاحظ أن أعدادا متزايدة من الشباب تتجاوز أعمارهم الاربعين (40) سنة ما يزالون غير قادرين على الدخول في سوق الزواج. هذا الامر كان مستحيل الحدوث مع الجيلين الاولين. اذ انه بدخول أحدهم الأربعين يكون "جدا" لا "عازبا". هته الاشكالية التي تعتبر أكبر تحدي تعرفه العائلات بالمنطقة. لم يصل بعد الى تسوية. و الى ايجاد نوع من التوازن بين العرض و الطلب. و بالرغم من ان الطلب محدود كما بيناه آنفا. الا أن العارض ما يزال يطرح في السوق 'منتوجه البشري' على أنه من الصنف الاول. و حتى من يتنازل عن هذا التصنيف. فإنه لا يرضى أن تتزوج ابنته الا كما تتزوج مثيلاتها من البنات الاخريات. بنفس الشروط و أن لا ينقص منها قيد أنملة. و يبدو أن هذا الاصرار مرده الاساسي ليس شحا أو بيع 'البنت'. كما يحلو للبعض تسميته. و انما مرده الاساسي هو حماية 'البنت'. و المهم من وراء عملية الزواج. ليس الزواج في حد ذاته. و لكن 'ديمومة' هذا الزواج في حدود المعقول. او على الاقل وضع حد أمام من تسول له نفسه "اللعب" من خلال الزواج. فالزواج 'جد' و له تكلفة. و على المقبل عليه أن يسدها.

حتى يعلم قادية هته الرابطة. و لا يقدم عليها الا من هو اهل لتحمل تبعاتها. "لسان حال الآباء الذين لهم بنات في سن 'الزواج'. فهو ميكانزم حماية اكثر من ميكانزم تعريض. و لكن الذي حدث هو تضخم في عدد العرض أي البنات اللاتي بقيت عانسات. و بالخصوص تلك التي تجاوزت الاربعين '40' سنة. و بالخصوص ان كن عديدات في عائلة واحدة. قد تصل الى وضعية كارثية. مثال محمد - حضر بناته وفق المواصفات التقليدية المحافظة: . لا يتعدى مستواهن الدراسي المستوى الثانوي. و ذلك حتى يضمن مواصفة المطيعة /الوديعة.

-لا يمارسن أعمالا مأجورة. و ذلك حتى يضمن بقائهن في الداخل. و يستجيب لمطلب الستر و الحرمة. و كأن لسان حاله يقول: لسن بنات الشارع. مع أنهن يسكن في مدينة البيوض. و لا يمارسن أي عمل منتج. لسن كمثيلات في البادية. اللاتي تساهم في عملية تربية الماشية. و منه الاكتفاء بالاستهلاك فقط دون المساهمة في أي جهد انتاجي لا خارج البيت و لا داخله. و منه الدخول في مأساة. تصل الى حد الدخول في دائرة"المجاعة". مع محدودية مداخيل الوالد. هته الوضعية التي تعزز النزعة النسوانية بشكل أكيد و بقوة اكبر. و كأن لسان حال هته العائلة و مثيلاتها تقول: بالرغم من أنني استجبت لمواصفات المرأة التي تبحثون عنها: من محدودية العلم حتى نضمن مواصفة الطاعة و الوداعة و الحشمة و الوقار. و من عدم الاختلاط بعدم البحث عن العمل المأجور خارج البيت. و مع ذلك لم يتقدم أي طالب لهذا المنتج؟.

و كأن الطالب الآن يفضل المنتج الآخر المعتمد على مواصفات أخرى: تعلم أعلى، شغل خارج البيت. و بالطبع اعتماد النزعة النسوانية. من اعتماد المرأة على ذاتها. من خلال تعليمها و قيامها بعمل مأجور. و تمكينها من الندية. و منه تعزيز النزعة النسوانية من طرف الذكور. ذلك أن الذكر هو طالب الزواج. و من المفروض ان يقوم بالاختيار. و يشجع النموذج التقليدي ان هو أراد ديمومته. و ما دامت هته النماذج المعدة للزواج فقط لا تتزوج. الا كما تتزوج النماذج الاخرى التي تعتمد على الذات. فإن هذا من شأنه تعزيز اللاتي يبحثن عن الندية. بل يبحثن عن القيادة النسوانية. حيث ان السلطة كانت بيد الذكور. فبحث الاناث عن كيفية تسلم هته السلطة. و تمكن من خلال اعتمادهن النزعة 'النسوانية': 'اقلونا بمركز قوتنا في سوق الزواج. و الا اعتمدنا على أنفسنا.' و لا تبقى تلعب دور 'الولية'. التي تنتظر الذكر الذي يأتي خاطبا. فإن أتى و قبل بالشروط النسوانية فيها و نعمة. و الا فإنه يمكن الاعتماد على الذات و العيش بكرامة و عزة. و لا تبقى تندب حظها. لأنها لم تتزوج أو لم يتقدم اليها "الخاطب".

لكن أمام ضغوط المتطلبات المعاشية المتزايدة. و التي لا يريد أي أحد التنازل عنها. صار الجيل الرابع يقبل على النساء العاملات ذوات أجر. حتى يلبي بعض المتطلبات: من ضمان مدخول محترم و امكانية الاستقلال على العائلة و التخلص من الضغوط و الرقابة العائلية. وحتى يتمكن من الخروج عن دائرة الانصياع للقوالب المعيارية الجاهزة. و امكانية صياغة سلوكات جديدة. يمكن أن تخدم تطلعاته في تحقيق المزيد من 'الاستهلاك': سكن/سيارة/عطل سياحية...مظاهر التميز. و عرض هذا النموذج على الشباب. الشباب الذي يطمح الى تحقيق هذا النموذج 'الناجح' في منظوره. مقارنة بذلك الذي يبرز ذكوريته. من خلال تكفله بمصاريف بيته الزوجية. و اعتماده على عمله المأجور فقط دون دخل زوجته. و هو يتخبط في تلبية الحاجيات الأساسية و الضرورية. التي ان لباهها لا يحققها الا بصعوبة. بينما يتمكن منها الآخر و بكل يسر. بالنظر الى الدعم المقدم من طرف المرأة العاملة المأجورة.

أما نقاط القوة التي تركز عليها النزعة النسوانية. فهي تقديم هذا النموذج 'الناجح' في أعين بعض الشباب. و الذي يحاول تعزيزه و تشجيعه بالاقبال على الزواج ممن جرأن على تفسير النموذج المحافظ. باقبالهن على دراسة أعلى



و ممارستهن لأعمال مأجورة. ثم بعد ذلك انتظار طلب الزواج. و ان قبلن بمن هو أقل منهن مستوى دراسي. كما حدث في بعض النماذج المذكورة آنفا. فإنهن لا يتنازلن عن العمل المأجور الذي يمارسنه. و الذي يوفر لهن حماية مستقبلية. و ان كانت هات الحماية على المستوى المادي. ثم تدعيم هذا النموذج. 'النزعة النسوانية' من طرف المنظومة الدولية. عن طريق تدخلها في قانون الأحوال الشخصية. في الدول الإسلامية على وجه الخصوص. و من بين هته الدول الجزائر. و قد اتضح لنا هذا التدخل من خلال قانون الأسرة المعدل و المتمم 05-02 المؤرخ في 08/02/27. الذي يبدو أنه كان نتيجة ضغط خارجي أكثر من كونه من متطلبات أو ضغوطات الداخل. بالرغم من تضخيم الاتجاه النسوي الضاغط باتجاه النزعة الغربية. إلا أنها واجهتها ، و بقوة تجنيدية أكبر، النساء المنتميات للتوجه الإسلامي. و التي حاولت أن تكون عاملا ضاغط في اتجاه المحافظة و الإبقاء على القانون القديم. باعتباره مستمدا من الشريعة الإسلامية. فالنزعة النسوانية العالمية تفعل فعلتها في الدول الضعيفة. ان على المستوى التدخل لتغيير القوانين. او الضغط باسم حقوق الانسان، حقوق المرأة، حقوق الطفل. كما انها تستعمل الوسائل السمعية البصرية في خدمة هذا الهدف. و حتى المنتجات الصناعية و بالخصوص تلك الموجهة للاستهلاك النسوي.

**النزعة النسوانية:** ما يمكن ملاحظته في مدينة المشرية. هو نزعة النساء الى توسيع مدة البقاء في الفضاء الخارجي على حساب الفضاء الداخلي. و ذلك من خلال اكثار الزيارات للأهل و الاقارب بمناسبة فرح او قرح او مرض: فهي اما تعزي أو تهني أو تعود مريضا أو تصل الرحم. و ما تقطنت اليه الفتيات هو مواصلة الدراسة الى اقصى مرحلة ممكنة. فمواصلة الدراسة مبرر مقنع. و لا أحد صار يحتج ضده للخروج من البيت. و كذلك النساء المسنات لجأن الى نفس الاستراتيجية: و هي تسجيل أنفسهن في دروس محو الامية التي صارت منتشرة في كل مسجد من مساجد المدينة. و هي فرصة إضافية للخروج من الفضاء الداخلي. فلا أحد يمكنه ان يحتج على تعلم زوجته القراءة. التي تمكنها من قراءة القرآن. و اكتساب الحسنات لها و له. لأنه يمكنها من التعليم. وقت الزواج/النظرة إلى النوع/اختيار مشروع الحداثة/تأصل تقليدي/العائلة: أهم النظم الاجتماعية التي تقوم بعملية التنشئة. النشاط الاجتماعي له دور محدد في شكل الأسرة.

- العائلة الممتدة أو المتصلة تعتمد الفلاحة ( زراعة / تربية المواشي) أو حرفة أو تجارة.  
- الأسرة النواة في المدينة (كمجال ذيق) أو في المجتمع الصناعي أين صار لكل فرد مهنة مغايرة. يرتزق منها مخالفة لتلك التي امتهنها أهله. . كل هته المواضيع سوف نفصل فيها في الجانب الميداني. .  
في الفترة الانتقالية، نحو اقتصاد السوق. صار الكثير من الآباء يضغطون على مستخدميهم. من أجل توظيف أحد أبنائهم مكانهم. حينما يحصلون على التقاعد. حتى صارت نوع من القاعدة في بعض الشركات. كما نلاحظ أن بعض المغنبيين الجزائريين قد أقحموا أولادهم في مجال الغناء أو التمثيل أو حتى السينما. و يمكن القول بأن هذا كله استمرار رمزي للمؤسسة العائلية. التي كانت تحتكر نفس الشغل و تورثه لأبنائها. حينما كانت تعتمد على المبادرة الخاصة و تمتلك التنظيم الداخلي لشؤونها. و يبدو أنها تحاول إعادة إنتاج هذا النمط التنظيمي الخاص بها و فرضه على مؤسسات خارجة عن سلطتها. مثلما هو الشأن بالنسبة للشركات الوطنية.

**النصائح للزوجين:** كيف يختار المسلم زوجته؟ طرحت هذا السؤال على إمام مدرس بالمنطقة فكان جوابه مطنبا. لخصته في مايلي:

- التخفيف من المهر .
- التقليل من تبذير الأموال بمناسبة العرس " ضياع كبير " .
- منع الإزعاج المقلق للمصالح العام .
- حسن إختيار الزوجة وفق المعيار "الديني" و حتى "العرفي"، إختيار بنت "الأصل"، "العرق دساس".
- مزج الدين الموثق(كتاب و سنة) و دين محلي (تركيز على ما يطابق واقع المنطقه).
- أول أساس هو حسن الاختيار . "إذا أتاكم من ترضون دينه و خلقه"، "فاظفر بذات الدين". زوجها من من كان تقيا. "أن أحبها، أكرمها و أن كرها لا يفركها أي يبغضها".
- التدين:كل إنسان يقوم بالواجبات و لا يقوم بالكبائر و لا يصر على الصغائر،"الدين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله ..."الاستغفار،الاتصال بالله الدائم.كيس و فطن يرجع إلى الله،"أني حرمت الظلم على نفسي فلا تظالموا" أحل الزواج و هو علاقة تكامل. لا يؤسس على التسلط "هن لباس لكم و أنتم لباس لهن..."
- الحفاظ على العلاقة:ميثاق غليظ."اللحم إذا ما فسد ما يرفدوه غير مليه".إحمل أخاك على70محمل(عمر بن الخطاب).
- إختلاف المصالح و توحيد الهدف:** إن كل أسرة لها مصالح تحاول أن تحققها من خلال بحثها عن الزوجة أوالموافقة على تزويج البنت مثال لأسرة(عبد الرزاق).
- إختيارالزوج:**الرجل المقبل على الزواج من مصلحته: البحث عن المرأة
- الجميلة:ذات أصل و فصل، (حسب و نسب)
- تعمل و بالخصوص في سلك التعليم، مرتب محترم وقت فراغ معتبر للقيام بأعباء المنزل.
- تكون محترمة للعادات و التقاليد المحلية، لباس محترم، لا تغادر البيت الزوجية إلا بإذن زوجها، ساعات العمل الرسمية معروفة.
- تطيع الأهل و الأقارب و تحسن إليهم، و لا تعصي لهم أمرا.
- تدفع قسطا معتبرا من دخلها لزوجها حتى يراعي شؤون أهله.
- كل هاته الأهداف التي يضعها الزوج تكون من نسيج تصوراته،طموحاته،يحقق بها مصالحه و أهدافه،نادرا ما يتم مناقشة أي مطلب من هاته المطالب مع الزوجة المراد القران بها.
- إختيار الزوجة:** يصعب قبول الرجل الذي يقدم بشخصه على الزواج دون إحضار عائلته. يعتبر إذا الزواج أمر يخص العائلة بالدرجة الأولى. و ليس الفرد الذي يرتبط بفرد آخر. فبالرغم من أن الفرد هو المقصود. إلا أن عائلته تكتسب أهمية بالغة. ذلك أن المقبل على الزواج ما يزال "بزا". (طفلا) بالتعبير المحلي. بالرغم من تقدمه في السن. و أن بلغ الأربعينيات. لا يدخل عالم "الكبار" إلا بالزواج. ذلك إن قبل الزواج فهو عديم المسؤولية و لا يمكنه أن يأخذ أي قرار يخصه هو كفرد فما بالك قرار يخص " العائلة " بأكملها و يوم زفاف" الرجل" يصبح " مولاي السلطان" و ينصب وزيرا يلبي ما يأمره به من تحضير ما يشتهي من أكل أو إحضار ما يرغب و كأنه أول تمرين رمزي يدربه على أخذ القرار مع إمكانية تنفيذه و كان هذا المتزوج يودع مكانة "البز" ليصير رجلا بعملية الزواج.و يتمكن من أخذ قرارات و تنفيذهها على أرض الواقع؟

لكن الملاحظ من الأمثلة: أن "البز" أو الطفل بالرغم من "البز": يقصد بها أن الشاب أو الرجل بقي بدن " الطفل " و لم ينضج من الناحية العقلية بالرغم من نضجه من الناحية الجسدية، و من ثم تنطلق كلمة "بز" على الطفل و لكن أيضا على الشاب و الرجل الذي لم ينضج من الناحية العقلية و لم تطابق تصرفاته تصرفات الراشد و المسنين و إنما بقيمة في مرحلة الطفولة. "البز": الطفل الصغير الذي لا يميز بين الصالح و الطالح.

الزواج: أمر يهم العائلة كمجموعة و ليس المتزوج أو المتزوجة فقط.و التعبير المتداول بعد تزويج البنت هو " أني أعطيت البنت لابن عمها أو ابن خالها، أو أعطيتها لواحد من أولاد كذا.و تذكر قبيلته أو اسم عائلته حسب الحالات فإن كانت العائلة معروفة من وجهاء القوم أو الشبانين تذكر العائلة مباشرة و إن كانت العائلة غير معروفة فإنها تنسب إلى القبيلة التي تنتمي إليها و هنا تلعب القبيلة دورا مرجعيا ما يزال حاضرا.و لو أن التجمع القبلي لم يعد قائما حاليا بالشكل الذي كان عليه قبل الاستقلال على الأقل. فالمرأة إذا هي "عطية". بمعنى أنها وهبت للعائلة الفلانية. قصد أن يتزوج منها "فلان" و من ثم فإن الزوجة هي في خدمة الجماعة العائلية:

. تطهي لهم و ليس لزوجها و أبنائها فقط، تنظف لهم المجال الذي يعيشون فيه.و هي تأتمر بأوامرهم فهي في خدمة الجماعة العائلية ككل ماعدى عملية الجماع التي تقتصر على الزوج و تصير فردية. بحيث إنها في خدمة أطفال و رجال و حتى نساء العائلة، ذلك أن ملبوساتها الخاصة و مجوهراتها يمكن استعمالها من طرف نساء العائلة للتظاهر بها و بالخصوص في الأعراس و المناسبات و إذا أتلقت تلك المجوهرات و الملبوسات أو سرقت فلا يتم تعويضها، أتعوض شيء لك فيه حق. هذا المعنى ما يزال سائدا مع وجود معنى آخر نقيض له و يتصارع معه و هو أن المرأة تنزع نحو الخصوصية و التقرد عن باقي أعضاء العائلة. سواء كانوا ذكورا أو إناثا بحيث إنها صارت تعمل خارج المجال العائلي فإذا كان عملها داخل العائلة و في خدمة أفراد العائلة ككل يعتبر شيء " طبيعي" و لا يظهر ذلك العمل مهما تميز عن باقي الأعمال التي تقوم بها النساء.و إن مارست الخياطة أو تحضير الحلويات لغير العائلة بمقابل فإن عائده تنتفع به المرأة و كل أفراد العائلة، فالعمل خارج مجال العائلة سمح لها بمورد مالي يكون معتبر حتى بالنسبة لدخل بقية أفراد العائلة الآخرين من الذكور و قد يفوق دخل زوجها و دخل كثير من الذكور المتواجدين في العائلة مما يسمح لها بامتلاك منافع تعمل على أن تكون خاصة بها و على أبعاد تقدير بزوجها و أولادها.و إن يقتصر الإنتفاع بهذا الجهد على أفراد أسرتها.و بذلك تحاول أن تقصي أفراد العائلة المتواجدة معها من هذا الإنتفاع.

**الزواج المدبر. المحسوب . مسبقا:**و هو الزواج الذي يعتمد على حساب الأرباح و الخسائر. و ذلك وفقا لقواعد اللعب: ما اربحه و ما اخسره من العلاقة الزوجية التي سوف أقدم عليها؟

و أهم ما يميز هذا النوع من الزواج هو تحمل المسؤولية من طرف الزوجين.

أول مسؤولية هي عملية اختيار الزوج(ة):كل طرف سواء ذكرا كان أو أنثى. يوضع مواصفات للزوج(ة) المقبل(ة) من حيث السن،التعليم.العائلة:من الأقارب أو الأبعاد(الدين ليسوا من الأهل).العمل،الجمال الجسمي، الخلق،التدين،المستوى المالي،المهني...كل هاته الأمور وغيرها يبيت فيها الزوجان.ويتحملان تبعه هذا الإختيار.

**الزواج الحديث في المنطقة:** يبحث و يبذل كل طرف الجهد المادي اللازم للدخول في هاته المؤسسة الزوجية الجديدة. ليس فقد من خلال المهر/الصداق . و الجهاز الذي يتبعه. و تأتي به المرأة إلى بيت الزوجية. و ذلك الذي يدفعه الزوج لزوجته. لكن من خلال الاحتفالية كذلك. التي تقام عند كل من المرأة و الرجل. و لو إنها أكثر

تكلفة عند الرجل. و ذلك لإظهار القوامة و إمكانية تولي المسؤولية. مع تبيان القدرة و الإمكانيات. و هو بالدرجة الأولى صراع و رهان. من خلاله يظهر كل طرف إمكانياته المادية. و بالتالي المكانة الرمزية التي يجب ان يحتلها. و تكون من حقه في العلاقات الجديدة. التي تقام بين الطرفين. فالمرهنة على اللعب على اكتساب موقع و مكانة. و بالتالي الوصول إلى تحقيق أهداف مستقبلية. من خلال هذا الصراع الاستعراضى للقدرات المادية. و كذلك البشرية من خلال تقديم الأهل و التعرف عليهم و التعريف بالمهن التي يتولونها .

**التعرف على الذين دخلوا في الزواج:** من حيث السن، العمل، العلم، السكن... من هم. ولكن أيضا من هم وراءهم يشدون علي أيديهم. و يحمون أكتافهم. اي معرفة العائلة و الأهل.

الزواج كمؤسسة يبقى مرغوب فيه من الطرفين رجل و امرأة. و لكن الذي يصبح محل نزاع هو السلطة. و الحضور الفعلي كطرف فاعل. في المؤسسة الزوجية. لا يقتصر الصراع على الزوجين. وانما يقم فيه أهلي الزوجين نفسها. منذ البداية و ذلك من خلال الدعوات التي يدعون إليها الزوجين. و كذاك أهل الزوجين معا. و ذلك قصد التعرف. و جس نبض الآخر. و هنا يتم استعراض "العضلات". من كل طرف للطرف الثاني. ما يملك كل طرف من الموارد البشرية المتمكنة. و ما يمتلك من موارد و إمكانيات مادية.

**من الذكورية إلى الأنوثة:** محدودية حق "الرجل" من حق الحياة و الموت على الزوجة إلى حق التمتع و المعاشرة بالمعروف إلى تسيير علاقة متوازنة تتوافق فيها مصلحة الطرفين، لا مصلحة الرجل فقط { المرأة لا تعرف، المرأة تعرف؟} المرأة لم تعد بالضرورة تابعة للزوج في الكسب فهي قادرة على أن تساهم في الكسب سواء بشهادتها و معارفها المكتسبة أو بالحرف اليدوية التي يمكن إمتنانها و جلب أمان بواسطتها، لكن المرأة في الجزائر عموما ما تزال تابعة لرجل من الناحية "الجنسية". فإن تحررت من هاته العلاقة فسوف تتحرر من الرجل كما تحررت المرأة الغربية. فهل تبقى المرأة في الجزائر محافظة على النموذج التقليدي من الناحية الجنسية أم إنها تندمج في النموذج " الغربي" الإباحي.

الإشكالية المطروحة: لم نوفر لكل امرأة زوج كما كان يعمل النظام التقليدي من خلال التعدد في الزوجات على وجه الخصوص و الضغط على كل رجل بأن يحصن نفسه بالزواج. فالعديد من الرجال بدون زواج تقابله نسبة أكثر من النساء اللاتي بدون زواج سواء كن عازبات/عانسات/أو مطلقات و أرامل. فهل تتمكن النساء من إحصان أنفسهن بأنفسهن مع غياب الرقابة الغيرية و العائلية على حد سواء و كذا عدم وجود إمكانيات الزواج {ندرة الرجال قصد الزواج} مما دفع ببعض الحاملات لشهادات جامعية عليا إلى الزواج ممن هم أقل منهم مكانة في العلم و العمل. و نتساءل عن جدوى تقديم هذا النوع من التنشئة الاجتماعية للبنات "المتعلمة" إن كانت تنتج الفشل في حياتها العائلية؟.

**الزواج: فئة" المزليط " و الفئة الوسطى،** فئتان منغلقتان على نفسيهما في دائرة القبيلة. إذ أن الزواج يتم عموما داخل القبيلة و لا يتعداها إلا نادرا. بينما فئة "الشبعانيين" يمكنها تصدير و استيراد منتوجا بشريا النساء خارج مجال القبيلة لما تمتلكه من إمكانيات تخول لها عمليات التعرف مع الآخرين فالضيف غالبا ما يقصد فئة الشبعانيين و غالبا ما ترد عليهم " العرضة " مما يتيح فرص التعرف و تبادل النساء. بخلاف أولئك الذين قدر عليهم رزقهم. و الذين غالبا ما يتزوجون في دائرة محدودة. فالفعالية و الحركية سمة من سمات "الشبعانيين" فيما يخص قضايا القبيلة الداخلية أو مع القبائل الأخرى.

حصل تغيير بالنسبة لهاته الرتبة بحيث إن الفئة المتوسطة و حتى بعض العناصر من فئة "المزليط" و بفعل تعليم "النساء" بالدرجة الأولى نلاحظ حراكا مهما في تنوع الزواج الذي صار أكثر انفتاحا. و لم يعد يتسم بالأفقية: أي الزواج من نفس المستوى، إن الزواج العمودي: من مستويات متباينة صار ممكنا، و بالخصوص تعنس بعض الفتيات من الفئة "الشبعانة" التي صارت مضطرة لتزوج بناتها من الفئات الأخرى، أو أن بعض أفراد "المزليط" الذكور يحقق نجاحا في ميادين الدراسة أو العمل أو التجارة، الأمر الذي يمكنه من مصاهرة "الشبعانين" و هكذا.

هناك عدة أنماط من العائلات متداخلة و مترامنة مع بعضها سواء من ناحية: إمكانياتها، توجهاتها، أهدافها. ماهي إمكانيات العائلات المادية و الرمزية؟ ماهي توجهاتها؟ ماهي أهدافها؟ هل عندكم فرد من أفراد العائلة: الصحة: مريض: نوع مرضه/ كيفية التكفل به/ و قوف أفراد العائلة معه؟

**الزواج:** المؤسسة العائلية تفرض التبادل و التعاون و ذلك عن طريق تحريم الزواج بالمحارم. ذلك أنه لا يمكن لأي مؤسسة عائلية أن يستهلك ذكورها إنتاجها الأنثوي. و لذلك عمدت جل العائلات الجزائرية إلى الزواج بأقرب ما يمكن من غير المحارم و بالخصوص بنات الخال، هذا ما لاحظناه بالنسبة للحقبة 1 و حتى 2 و لو أنها عرفت بعض التقلص لكن في المراحل اللاحقة و ابتداء من العشرية الثالثة بعد الاستقلال، صار التبادل يعتمد بالدرجة الأولى على البعد و ليس القرب، من العائلة بمفهومها الواسع أي القرابة، و بالخصوص من طرف أولئك الذين حصلوا على ترقية اجتماعية معتبرة. فالزواج بالبعيد يحفظ لهم المكانة الجديدة و لا يذكرهم بأصلهم و فصلهم و وضعهم الاجتماعي الماضي أو يوحي إليهم بأنهم من نفس العجينة و يحتلون نفس المستوى. بل و ترقب مكانة أعلى من تلك التي تمكنوا من تحقيقها.

**التحدي الأول:** تعطيل مؤسسة الزواج، المؤسسة التي تعتبر الأداة في إعادة الإنتاج. و كذلك في نسج العلاقات الاجتماعية بين العائلات و الأسر و ذلك:

- أن الزواج لا يحدث بسهولة كما كان قبل الاستقلال و كذلك أنه لا يحدث في فترة مبكرة بحيث إن التأخر في سن الزواج صار قاعدة عامة سواء بالنسبة للذكر أو الأنثى.  
كما أن غلاء الزواج هو الآخر صار فعلا مؤسسا في جل الأوساط، و الأماكن بالجزائر.  
- ارتفاع نسب الطلاق هاته النسب المرتفعة التي لم تعد محل اطمئنان الرجال و بالخصوص النساء الآتي إن طلقت يصعب عليها إعادة الزواج.

\* صعوبة الحصول على فضاء مناسب للحياة الزوجية:

العيش مع العائلة: صار بالنسبة للبيوت الزوجية مصدرا للأزمات و القلق و التوتر. و مسببا للطلاق و إنهاء العشرة بين الزوجين.

- الحصول على سكن منفرد بالنسبة لأسرة صار من أصعب المهام بالنسبة للمتخرج من النسق التعليمي و التكويني و الباحث عن منصب شغل و المقبل على مصاريف الزواج الجد مرتفعة التي غالبا ما يعجز عنها دون مساعدة من طرف الأهل و بالخصوص العائلة، ما يفسر حق العائلة على الزوجين الرجل و المرأة لأن قرانهما تم برأسمال العائلة المادي و حتى الرمزي و يفسر كذلك مستويات التدخل.

1. **التأخر في الزواج: الرهان:** يبدو أن الرجال لم تعد تتهافت على الزواج. بحيث إنهم يقبلون عليه في سن متأخرة، كما أنهم لا يعددون الزوجات كما كان عليه الحال في الحقبة الأولى.

تعدد الزوجات في المشرية/بن عمار/النعامة... يبدو أن المرأة تخاف العنوسة. و بالخصوص تلك التي لم تواصل تعليمها العالي و التأهيل العالي. و حتى بالنسبة التي لها تأهيل عالي. فإنها تتقدم بسرعة في السن. بالنظر إلى تلك الفترة التي مارست فيها التعليم. الفترة التي غالبية ما تقضى من الزواج.

هذا التأخر الذي يضطر بعض اللاتي لهن الرصيد(الرأسمال الثقافي). وحتى مناصب شغل لائقة من الزواج ممن هم أقل منهن تأهيلا علميا و عمليا و دخلا و حتى أصلا و فصلا. المهم أن تخرج المرأة من دائرة العنوسة.

## 2 - إستراتيجية اختيار الزوجة:

- الذين يتزوجون من نفس المستوى الاجتماعي: تحقيقا للاستمرارية و التكافؤ.

- الذين يتزوجون من من هم أقل منهم مستوى اجتماعيا: تحقيقا للسيطرة و الهيمنة.

- الذين يتزوجون من هم أكثر منهم مكانة اجتماعية: الأمر الذي يحقق لهم الحراك الاجتماعي. من خلال الزوجة التي تحتل مكانة عالية.

هذا ما يبين إستراتيجية الحراك الاجتماعي. نزولا أو صعودا أو الإبقاء على نفس العلاقة من خلال الارتباط بالآخر أي بالزوجة. و كذلك تبيان إستراتيجية الزواج من حيث العلاقة القرابية و المكانية. و هذا من خلال معرفة الانتماء الزوجي هل هو: من نفس الأهل و القبيلة، من نفس المجال(المدينة) أو من أمكنة أخرى؟ البحث على الترقية المكانية.

## - كفاءة الزوجة:

\* منزلية: قصد التكفل بالداخل.

\* مزدوجة: للداخل و الخارج: مهارات منزلية و كفاءات تعليمية(الاندماج في سوق العمل الفعلي أو الافتراضي). و هو بمثابة التأمين ضد تقلبات الحياة: عجز الزوج المؤقت أو الدائم، فقدان العمل، الوفاة... السلطة تبقى بيد الزوج: المشاورة ترتفع و تتخفف درجاتها حسب: كفاءة الزوجة/انتماءها الاجتماعي... معرفة أهم الإكراهات التي تطرح أمام العائلة و مختلف مكوناتها من أسر و أفراد معرفة كيفية المعاش: السكن، الاحتفاظ بالمكانة العائلية/الترغبة في تحقيق الرقي الاجتماعي/شبكة العلاقات مع المؤسسات المحيطة بها. {فرص متاحة أو ضغوطات}

## الأهداف المراد تحقيقها:

- التمسك بنفس المستوى الاجتماعي.

- تحقيق مستوى أعلى من ذلك الذي حقق لحد الآن.

- معرفة مدى تكافل و تضامن بين أعضاء العائلة و الأهل/الشبكة القرابية. أو تصارع/تضاد، لا وجود لعلاقة تنكر.

عرف التضامن تراجعاً معتبراً. كل عائلة صارت تبحث و بكل حرية عن طرف ثاني تجد فيه بعض المواصفات التي تحددتها وفقاً لمكانتها. تبحث عن الفرد الذي تمكن من حيازة وسائل تسمح بالزواج دون مضاعفات خطيرة. كالسيارة و السكن و تجهيزات عقاريه. متناسبة مع مكانة العائلة الطالبة للزواج ذاتها او العمل على محاولة تحسين المكانة من خلال الزواج المبرم.

الوضوح أو الغموض في عملية الاختيار: التحدي الذي يواجهه جل العائلات هو عدم وضوح الرؤيا في عملية الاختيار الذي يقوم به المقبل على مصاهرتهم و الزواج من إحدى بناتهم. فإن كان النموذج التقليدي الذي عرفته

المنطقة في الجيل الأول و ما قبله يركز على الهيمنة المطلقة للذكر بعد عملية الزواج أو النزعة الذكورية بحيث إن الأنثى صارت زوجته و له عليها كل الحقوق و عليها أن تمتثل لكل الأوامر و تلبى كل رغبته و أن تكون وديعة و مطيعة و صبورة و عاملة وولودة و مربية. و أن مستقبلها كله مرتبط بزوجها و أولادها و ليس لها أي رأي أو رغبة خارج رأي و رغبة الزوج و أهله. و هذا لا يعني أن الصراع على السلطة بين الزوجين كان منعما أو القول بعدم وجود الانفصال، أو المنازعات، إضافة زوجة ثانية و حتى ثلاثة و بالخصوص لدى العائلات الشبغانية. و لكن غالبا ما كانت عائلة الأنثى: مقتنعة بسلطة الذكر و أنه هو الزوج و على ابنتهم أن تصبر و حتى و إن غضبت فكانت ترغم من طرف أهلها على الرجوع إلى زوجها، و إنها لا قيمة لها إلا بزوجها. "ما ينفك غير راجلك" المرأة الهجالة ما عندها حتى قيمة "المطلقة لا نتحدث عنها". أما مع الجيل الثاني و ما تلاه فإن النزعة تغيرت من النزعة الذكورية المطلقة إلى النزعة الأنثوية، النزعة الأنثوية التي تعززت مع مرور الزمن. و كان الزمن مع إرساء النزعة الأنثوية بحيث إن المرأة صارت تشترط لأنها صارت تحضر نفسها أكثر و لا ترى أي فضل للذكر عليها و إن اعترفت بالفرق فإنها لا تعترف بالتفوق، "نحن شركاء" الرجل درس و له شهادات و أنا كذلك لي شهادات بل و أحمل شهادات لا يحملها هو يعمل و أنا أعمل بل الأجرة التي أتقاضاها أكثر من تلك التي يتقاضاها. و كان لسان حالها يقول "أنا خير منه" من ناحية العلم العمل و الأجر، فبأي حق "يتعنتر علي"؟.

**المرأة: الزوجة التقليدية:** تشارك زوجها عاطفيا في كل ما يفعله و يمارسه و يحققه زوجها من أعمال و نجاحات كما لو كانت هي شريكة له في العمل و الممارسة و التحقيق. كما لو أنها قد أنجزت هذا النجاح أو ساهمت فيه. إذ تعتبر نفسها شريكة لزوجها و هي "إمراة فلان". و تعتبر المرأة التقليدية نفسها مرتبطة بمكانة والدها و زوجها: فكما كان هذا الوالد ذو مكانة عالية كلما تمتعت بهاته الوجاهة و كذلك الشأن بالنسبة للزوج. فالزواج لا يعني تلك المثالية التي يرى فيها البعض بأن يشارك الزوجان في اتخاذ القرار. و أن تكون هناك نوع من الجلسات الحوارية. التي يقتنع بها الطرفان فيما يخص ما يتخذ من قرارات. سواء تعلق الأمر بتربية الأولاد و تعليمهم. أو ما تعلق بالبيت الزوجية: من منزل و أدوات و تجهيزات. المثالية في اتخاذ القرارات. إن فقدت فقد يؤدي ذلك إلى سوء التوافق و الانحلال في العلاقة الزوجية. فقد يرضى طرف من أطراف المعادلة أي الزوج أو الزوجة. بالأمر الواقع. سواء الزوج أو الزوجة. أو حتى طرف آخر كوالدة الزوج أو أباه من اتخاذ بعض القرارات في البيت. أو أن يرضى طرف من الأطراف: الزوج أو الزوجة بوضعه فلا يشارك و لا يفرض رأيه بل يترك الأمر للآخر. دون أن يتضعض التوافق بين الزوجين. الصراع بين الزوجين يشتد في الأشهر و السنوات الأولى للزواج. ثم تقل هاته الشدة مع عامل التأقلم و التكيف و التنشئة الجديدة. و نقصان الإنفراد بالرأي. و استقلالية كل فرد عن الآخر. و الشعور بوجود طرفين عليهما أن يتعاملا مع بعضهما البعض. و كذلك مع الوسط الذي يوجدان فيه. المرأة: عيال فلان، زوجة فلان، فكان الزوج يحاول أن يكرم زوجته أمام الآخرين. فرفة مكانتها هي رفعة لمكانته الخاصة به، فإهانة زوجته إهانة له، و لذلك يحاول أن يكرمها و يرفع من مكانتها لأن في رفعة مكانتها رفعة لمكانته هو. و التناحر مع الزوجة أو المغالبة ما هي إلا إستثناءات و القاعدة هو التآلف، التراحم، التعاون، التآزر، إتمام المهمة المشتركة في تربية الأولاد.

فلا نقول أن النزاع، الصراع غير موجود و لكنه غالبا ما يحسم لصالح الذكر. و تسعى الأنثى التي تؤجل غالبا المغالبة و تتركها لوقت بحيث بعد الألفة و استئناس الزوج بها تمنح لها مكانة متزايدة و بالخصوص حينما يكبر

الأبناء و البنات و تصير عنصرا هاما في تسيير شؤون البيت و غالبا ما يصبح الزوج تابعا لرأيها و بالخصوص إن اكتسب تجربة من خلال المعاشرة و الإنحكاك مع عائلة زوجها و التوافق بدل النزاع و الصراع. فلا نزع غياب التوترات، النزاعات و الصراعات في العائلات التي عاشت الأجيال (1) و (2) و (3). و لكن الرغبة في استدامة العلاقة و المثابرة في إيجاد حل أو حلولا مؤقتة كان يعطي الأمل في إبقاء العلاقة. بالرغم ما تلجؤ المرأة إلى أهلها و هذا ما يسمى "بالغضبة". فتعبر المرأة عن غضبها و سخطها عن الوضعية التي تعيشها. و التي لم تعد بإمكانها الاستمرار فيها، فالمرأة "الغضبانة " هي التي تلجؤ إلى بيت أهلها. لكن ذهابها إلى بيت أهلها تختلف المواقف و تتعدد تبعا لكل عائلة:

\* من العائلات من لا تسمح إطلاقا لهاته المرأة "الغاضبة". و مهما كانت الأسباب. و أول رد فعل هو إرجاعها فورا إلى بيتها الزوجية. بعدما "يزعف" يزعل و يغضب عليها أهلها. و بالخصوص الوالد أو من ينوب مقامه. مع تبيان أن مغادرة البيت الزوجية من أشنع الشنائع. و أنها لا يمكن أن تلجؤ أبدا لهاته الطريقة حتى لو يتم تقطيعها "إربا إربا ". و يرموها "لحما للكلاب". و لا تمنح لها أي فرصة للمكوث. أو حتى تناول الطعام. إذ عليها إن أرادت تناول الطعام أن تتناوله في بيت زوجها.

**الزوجة الحديثة** أما الزوجة الحالية: إلى جانب ما يمكن أن تستمد من الأب أو الزوج من مكانة ووجاهة. إلا أنها تحاول أن تكون لها استقلالية ذاتية تستمد مكانتها مما تحققه بصفة شخصية كتحقيق مستويات عالية من التعليم. و بالخصوص في بعض الاختصاصات التي حافظت على مكانة عالية. فتستمد مكانتها من الممارسة التي تقوم بها هي ذاتها و تخرج من عالم السلبية الذي أُلصق ببنات جنسها، و إذا ما تمكنت من الوصول إلى هذا الهدف فإنها ترتفع مكانتها بالنسبة لزوجها أولا و كذلك أهله و عائلته فيتم احترامها و تقديرها و معاملتها معاملة خاصة ليست كذلك المعاملة التي تعامل بها "المرأة الماكثة بالبيت". طبعاً هذا يبقى مرتبطاً بتمثيلات المرأة التي تعتقد أنه بإمكانها إحداث التغيير لمكانتها بالنظر للجهد المبذول من طرفها. و منه تحصل على الترقية الاجتماعية المرغوب فيها عن طريق الفعل. و الجهد و التميز عن بقية بنات جنسها. الماكثات في البيت و العاملات بهذا المجال و الاقتصار عليه. أما هي فإنها تعمل داخل البيت و خارجه. و من المفروض أن يقدر هذا الجهد المبذول من طرفها. بالنسبة للزوج و كذلك بالنسبة لأهله.

يبدو أن الواقع ليس بهاته البساطة. فهناك من النساء من يحسن من هاته المكانة. و منهن من يضمن عناء لعناء آخر. دون الإستفادة الحقيقية من أي إمتيازات. في الواقع المحسوس. فهي لم تغير من طبيعة جنسها. فما زالت "مرأة". و يجب عليها الطاعة و الإمتثال لأوامر الزوج و نواهيها. و أن تستشيرها في كل صغيرة و كبيرة. و عليها أن تساهم فعلا من الناحية المادية. فالأجرة التي تتقاضاها. هي لصالح الزوج و عائلته. التي يعود إليها الفضل لأنها سمحت لها بالخروج و العمل خارج البيت و مكنتها من المرتب الذي تتقاضاه. المرتب الذي يصبح من حق الزوج. بالنظر إلى هاته الرخصة الممنوحة لها. بل هناك من تدهورت مكانتهن مقارنة على ما كانت عليه من قبل. و الغريب في الأمر هو إصرارهن على كل من مواصلة العمل من ناحية. و إصرارهن على مواصلة الحياة الزوجية. بالرغم من أنها أحدثت لهن "خسارة" مادية و معنوية.

السيدة "خيرة" تتحدث عن عائلتها التي تعتبر من العائلات العريقة بالمنطقة. و ذات مكانة معتبرة من الناحية المادية و الرمزية. و حاولت هاته العائلة المحافظة على هاته المكانة الوجيهة. بالرغم من كل الصعاب التي إعترضتها في



مسارها الحياتي. كان على العائلة بالنظر إلى المكانة المشار إليها. أن تشارك بأحد أعضائها في ثورة التحرير الوطنية. و كان زوج خيرة من عين لتمثيل العائلة في هذا العمل التحريري المقدس. و بقيت لمدة ست (6) سنوات مأكثة مع ابنها الوحيد في بيت عائلة زوجها ترعى ابنها و تنتظر عودة زوجها أو أي خبر عنه. سواء كان على قيد الحياة أم كان من المستشهدين. و رجع الزوج مظفرا. حاملا بشائر الاستقلال. و واصل العمل في صفوف "الجيش الوطني الشعبي" بعدما كان منتميا إلى صفوف "جيش التحرير الوطني". و بحكم عمله أخذ أعضاء أسرته للعيش معه في مدينة "وهران". و انفصل بصفة اضطرارية عن عائلته. و توسعت أسرته بحيث أنه أنجب أربعة (4) ذكور وكذلك أربع (4) إناث.

وما إن تحصل على التقاعد سنة 1979. حتى عاد إلى مسقط رأسه . حتى يعيش بين أحضان عائلته وأهله. و أثناء الفترة التي كان مقيما فيها بوهران. كان يولي أهمية بالغة إلى تربية الأولاد. و بالخصوص الإناث. فبنتان تحصلتا على شهادات جامعية. أما البناتين المتبقيتين فوصلتا إلى المستوى النهائي.

رغم أن طلبات الزواج من البنات كانت جد محدودة. إلا أن الجامعيتين أصرتا على اشتراط "العمل المأجور" على أي زوج يمكن أن يتقدم إليهن. و كن يعملن. إحداهن في مقر الولاية الجديد (النعام). و الثانية بثانوية مدينة المشرية. أما البناتين المتبقيتين فكن من الماكثات في البيت.

تخبرنا "خيرة" عن زواج بناتها من عدمه. و تقول: ثلاث (3) بنات تزوجن. بينما الرابعة لم تتزوج بالرغم من أنها بلغت عمرا يتجاوز الأربعة و الأربعين (44) سنة. و هي الآن عاملة بمصالح البلدية بمدينة المشرية.

أما أختها الصغيرة فتزوجت من عامل بمصالح الأمن البلدي. وهي لا تشتغل و مأكثة في البيت. و يمكن أن أقول أن حياتها عادية رغم محدودية دخل زوجها إلا أنها تعيش في عائلة كبيرة و أعضاء هاته العائلة متعاونين مع بعضهم. ما بالنسبة للبناتين الجامعيتين فهما يعملن لمساعدة أزواجهن. الذين ما تزوجوهن إلا لكونهن عاملات. و لو أن بناتي كما أشرت إليه سابقا. قد اشترطن ممن يريد الزواج بهن أن يسمح لهن بالعمل .. الأولى تحتل نفس السلم الإداري الذي يحتله زوجها. و تعمل بنفس المصالح الإدارية التي يعمل الزوج فيها. أما الثانية فإنها هي كذلك تعمل بنفس القطاع الذي يشتغل به الزوج. ولو كان يعمل الزوج في نفس القطاع - السلك التعليمي .. إلا أنه يعمل في الطور التحضيري. و زوجته بالطور الثانوي، فهي جامعية. بينما زوجها لم يتحصل على المستوى الثانوي الذي تدرس فيه زوجته. و هي تتقاضى مرتبا يفوق مرتب زوجها بأكثر من مرة و نصف. لكن لست مرتاحة تماما عن زواج ابنتي: الأسباب متعددة. لكن القلق ينتابني دوما فيما يخص وضعيتهما. و هما يعانيان من نفس المشاكل تقريبا. و أهم مشكل هو مرتب البنات. فالزوجان يصران على الإحتفاظ بالمرتب كله و لا يتركان لهما حتى ما يكفي لحاجياتهما و بالخصوص اللباس أو اقتناء مجوهرات. بينما تصر البنات على أخذ مبلغا كافيا لتغطية حاجياتهما. فالأجر يسبب نزاعا مستمرا بين البنات و الزوجان. يصل في كثير من الأحيان إلى الضرب و المعاملة الغير حسنة من طرف الأزواج. و كثيرا ما تأتي شاكيات إلى البيت. فحينما كان والدهن على قيد الحياة. كان يحثهن على الرجوع إلى بيوتهن. مهما كانت الأسباب. و يذكرهن بأن العائلة كلها لا تعرف الطلاق. فالعائلة لا تقوم بطلاق أي امرأة قد تزوج بها أحد أفرادها. إلا في مواقف لا يمكن سوى الإقبال فيها على الطلاق. و كذلك لا ترضى العائلة بأن تطلق بناتها. و لا أريد أن تخرج بناتي عن هاته القاعدة. "فأعطوهم كل الراتب أو توقن عن العمل. و أمسكن بيوتكن. لكن مسألة الطلاق لا أريد أن أسمع بها".

رضخ البنات لتوجيهات الوالد الذي كن لا يعصين له أمرا. و صرن يعطين كل الراتب لأزواجهن. لكن عوض أن يتقهم هؤلاء حاجيات المرأة. تبادوا في هذا العمل. و البنات غير راضيات بتصرفاتهم. و غالبا ما يدخلون معهم في مشاشرات لا نهاية لها. و قد نصحتهن بالتوقف عن "العمل" ما دمن لا يستقندن منه. لكنهن رفضن. بدعوى أن العمل الآن صار جد عزيز و غير متوفر. و من الصعب الحصول عليه. إذا ما افتقدوه. ثم إن علاقتهن بالأزواج ليست على ما يرام. و أنهن إن توقفن عن العمل فسوف يطلقن. و يستبدلن بنساء عاملات حتى يدخلن "الشهرية" لهم. و هذا ما يههمهم.

أما المشكل الثاني. و الذي يثقل كاهلي. هو أنهن تركن لي أولادهن لكي أقوم بتربيتهم و التكفل بهم ماديا و معنويا. و عددهم خمس أولاد. الجانب المادي لا يهمني. بحيث أن جدهم كان كريما جدا معهم حينما كان على قيد الحياة. و حتى الآن فإنني أسلك نفس السلوك معهم. و ذلك بفضل المنحة التي تركها لي "المرحوم". أما فيما يخص بالتكفل بهم و رعايتهم. فإنهم أتعبوني كثيرا. و حتى ابنتي العازبة التي كانت تعتني بهم. فإنها تعمل. و تتركني وحيدة مع مشاكلهم التي لا تنتهي. و بالخصوص أنهم يدخلون في مناقشات مستمرة مع أبناء أخوالهم. و الكنات. كما تعلم. لا يسمح بضرب أبنائهم. و لا يساعدنني في العناية بهم إلا تحت ضغط أبنائي. الذين يرون فيهم "أيتاما". رغم أن آباءهم وأمهاتهم ما يزالون على قيد الحياة.

أما المشكل الثالث فهو "العلاقة السيئة" لبناتي مع عائلات أزواجهن. و من المفروض أن تعتني عائلات الزوج بالأولاد. لا أن يبقوا في رعاية أخوالهم. لكن بالنظر إلى الصراع الذي قام بين بناتي وبين هاته العائلات. فإن بناتي كون أسرا مستقلة بهن. و بالنظر إلى عملهن فإنهن لا يستطعن أن يتكفلن بأولادهن. و هاته العائلات هي التي تحرض أبناءها على بناتي. و منه أعيش في هاته الوضعية المضطربة. هته الحالة توضح لنا بصفة جلية:

(1) أن بعض العائلات تبقى تعاني سواء تزوجت بناتها. أم أنها بقيت بدون زواج. فعوض أن تتكفل ببناتها صارت تتكفل بأولادهن. و مع كل ذلك لا يمكنها أن توافق على الطلاق أو أن تطلبه. مع أنها اقتتعت بفشل العلاقة. إلا ان نظرتها إلى مؤسسة الزواج فيها نوع من التقديس و الإجلال. و لا يمكنها أن تكون السبب في إنهاء العلاقة الزوجية كلفها ذلك ما كلف.

(2) أن النساء بالرغم من مستواهن الجامعي. و بالرغم من أنهن عاملات. و يمولن البيت الزوجية بجل راتبهن الشهري. فإنهن لا يستقندن لا ماديا ولا معنويا من هذا الأجر. فهن يحرمن منه. بل و يضربن كما تضرب بقية النساء بل وأكثر. لأن النساء الأخريات أدركن وضعيتهن "النسوية" و تكيفن معها. فهن لا يدخلن في صراع و يعرفن مسبقا أنهن خاسرات في كسبه. أو "يترجلن" وهن مدركات أنهن غير قادرات على تغييرجنسهن. و لا جنس أزواجهن.

(3) أن الأولاد ذهبوا ضحية هذا الصراع الغير "محسوم" لا لصالح الرجال بصفة نهائية. و لا هو حسم لصالح النساء بصفة نهائية. فيجد الزوج بأنه "خسر" عائلته التي لم يعد يقيم معها بسبب تصرفات أو إرادة زوجته. و أنه صار مضطرا للاعتماد على مرتب زوجته. و يجد أبناءها أيتاما بالرغم من أنه على قيد الحياة. بينما تجد الزوجة "الجامعية و العاملة" نفسها "خاسرة". بدون أجر أعيت نفسها في الطلب عليه. و وجدت نفسها تضرب. و في وضعية مزرية. لا تدري معها هل توقف عملها أم تستمر فيه. هل تستمر في علاقتها مع زوجها أم تتوقف. و أبناءها أيتاما و هي على قيد الحياة.

4) نلاحظ أن العالم الافتراضي الذي أنشأه كل من الزوج و الزوجة قد هوى: فالزوجة بمخيلها الذي دفعها إلى الاستثمار في العلم و أفنت فيه عمرها. حتى تحصل على "الشهادة". ثم البحث على العمل ذي المكانة و الراتب المحترمين. ثم التمسك بهذا العمل. الذي أجهدت النفس في التحضير له و الظفر به. ثم و بعد ذلك انتظار "فارس الأحلام". الذي تتقاسم معه هذا النجاح. و الذي يسعدها و تسعده. و تكون متميزة بين بنات جنسها. فهي قد تعلمت و عملت و تزوجت بمن كانت ترغب فيه. أو على الأقل اقتنعت به.

أما الزوج فكان له مخيال آخر. قد لا يبتعد كثيرا عن الصورة التي نسجتها المرأة. فهو قد ظفر بإمرأة متعلمة و عاملة. تقوم بالعناية الفائقة بمنزلها لكونها متعلمة. وللسبب ذاته تنشيء أولادها النشأة المثالية. و إضافة إلى ذلك فإنها تكون له بمثابة الداعم و العون على المصاريف. و منه تحسين مستواه المعاشي. وإحداث النقلة المادية و المعنوية المعتبرة له ولأبنائه. و في الواقع المعاش وجدت الزوجة أنها تسلب من أجرتها. لا لشيء إلا لأنها إمرأة. و قد وافق الزوج على عملها وعليها أن تضع الراتب الشهري تحت تصرفه. و وجدت نفسها تؤدب و تضرب كما تضرب أي أنثى. سواء تعلمت أم لم تتعلم. عملت أم لم تعمل. و بالمقابل وجد الزوج نفسه أمام انفصال عن عائلته بسبب زوجته. ووجد نفسه غير مطاع من طرف الزوجة التي تمنعه من راتبها. و الذي لا يتحصل عليه إلا بأشق الأنفس. و وجد أبناءه مشردين يعيشون عند أصهاره.

5) تم التشويش على الصورة التي كانت لدى الآخرين عن مثل هذا الزواج. كل من يعرف واقع الأسرتين المشار إليهما يتعجب للوضعية المعاشية المتردية الذي يعيشها الزوجان و أولادهم. مع أن كل الإمكانيات متوفرة لتحقيق النجاح: . فالزوجان يعملان. وتوجد بعض الأسر من لا يعمل فيها لا الزوج ولا الزوجة. . للأسرتين لكل واحدة منها مسكن خاص بها. و هناك الكثير من الأسر التي ما تزال معتمدة على العائلة في عملية الإسكان.

. لهم أولاد يمكن الإعتناء بهم بالنظر إلى الدخل المحترم الذي يوفره الزوجان. و مع كل ذلك وغيره نسجل الفشل الذريع في العلاقة الزوجية. و لا هي استمرت كما ينبغي. و لا هي حلت. مع إتفاق الكل على " الإفلاس" المسجل في هاته العلاقة الزوجية.

**شرط الزواج: الذي رافق بنتي الصغرى:** أن تكون المرأة عاملة حتى يتمكن من مواجهة أعباء الحياة. لا سكن و لا سيارة و جل مرتبه يذهب إلى عائلته الضعيفة الدخل. المرأة بلغت سن 36 سنة بدون زواج. و أخشى ما تخشاه أن تدخل في زمرة النساء الدائمات العزوبية. أو العزوبات بصفة نهائية. و تخلت عن رأسمالها العلمي. و كذلك رأسمالها المالي و حتى الرمزي. المهم أن تكون مثل النساء لها زوج و أبناء. ولذلك قبلت بشرط الزواج الذي كان لصالح عائلة صهري ولم يكن لصالح إبنتي.

\* أما نساء أبنائي (كناتي) فلا أريد منهن أن يعملن خارج البيت. و أن يترجلن و يصبحن رجالا.

أ - من حيث إحتلال المجال الخارجي. و التحرر من المجال الداخلي (البيت).

ب- من حيث التقصير في الأعمال المنزلية. بدعوى الشغل خارج البيت.

ج - من حيث السلطة أو المكانة التي يمنحها "الشغل". فهي ليست كالمرأة الماكثة في البيت. و هي تشارك

في مصاريف العائلة. و يجب أن يقدر هذا الجهد الإضافي الذي تقوم به. يلاحظ أن إحتلال المجال الخارجي بالنسبة للمرأة في غاية الأهمية. إذ تتخلص من رقابة "العجوزة" بالنظر إلى العذر الشرعي "العمل" الذي تركز عليه

نفس العذر يمنحها الحق في تخفيض حجم العمل "المنزلي". الذي قد تقوم به كذات أخريات في حال وجودهن. أو أنها تضطر للقيام به شخصيا تعويضا لكنها.

**من الذكورة الى النسونة:** الصنف الأول: الذي كان يتخذ قراراته في الجماعة. و بدون الرجوع إلى الأهل. سواء الزوجة الأولاد أو حتى الأقارب. و إن تعلق الأمر بتزويج احد الأبناء. كان في الجيل الأول هو الصنف السائد. و المقيم ايجابيا "التراس": الكلمة كلمته و يتمتع بالسلطة الكاملة الغير ناقصة. و التي لا يشوبها شائب. فكان يمثل الذكورة في أسمى معانيها. في عهد النسونة. يبدو أن الكفة مالت لصالح الصنفين الثانيتين. و طبعا صاحب هذا الميل التغيير في القيم والاتجاهات: من الذكورة إلى النسونة. هذا الميل عمل على مستوى تغيير 'المعنى'.

فصار الصنف الأول: إنسان "متسلط", "متحجر" و بالمعنى المحلي "غشيم". أي خشن متهور. صار يوصف بأوصاف سلبية في القاموس الجديد. الذي صارت فيه الأصناف الثانية ذات ميزات إيجابية. فهي أصناف توظف الشورى. فهي ديمقراطية, منفتحة على جميع الآراء و الاقتراحات. و إن أتت من طرف "النساء".

و مما ساعد على هذا التوجه الجديد على وجه الخصوص. هي "المؤسسة التعليمية" التي يبدو أنها أولت أهمية بالجيل الجديد. فزودت الأجيال اللاحقة بعد الحصول على الاستقلال بمعارف و معلومات. فصاروا متقنين على ما يجري خارج 'الديار'. سواء على المستوى المحلي, الجهوي, الوطني أو حتى الدولي. و بالخصوص تعليم 'الأنثى' أكثر من شقيقها 'الذكر'. فأعطت الأنثى شرعية بل شرعية مقدسة في المنظور المحلي 'العلم' صارت الأنثى 'عالمة' بخلاف الوالد الذي صار يعترف بجهله "أحنا ما قريناش" و يعترف حتى بجهل ابنه الذكر الذي لم يتحصل على الشهادة على العلم مثل أخته.

**الزواج:** المؤسسة العائلية بطبيعتها تفرض تبادلا و تعاونا. عن طريق تحريم الزواج بالمحارم. و ذلك على مستوى الإنسانية قاطبة. فلا يمكن لأي مؤسسة أن تستهلك إنتاجها الأنثوي من طرف ذكورها. و ان أمكن التقريب أي الزواج من بنات العم و الخال. فنلاحظ أن الجيلين الأولين المدروسين قد كانا يفضلان الزواج بأقرب ما أمكن الزواج به من القرابة. و من ثم اللجوء إلى بنات العم و الخال كان النموذج الغالب. لكن نلاحظ مع الجيلين اللاحقين ان هذا التبادل بأقرب ما يمكن التبادل به. صار غير معتمد. بل و صارت العائلات تعتمد البعد ما أمكن عن العائلة بمفهومها الواسع. و كذلك عن الأقارب. و ذلك بالنظر إلى فتح الآفاق بالنسبة لغالبية العائلات. و بالخصوص بعد الحراك 'المكاني' المهم. الذي وقع بعد الاستقلال. حيث انتقلت العديد من العائلات من الأمكنة المعتادة. و التي غالبا ما كانت تجمع العائلات التي لها صلة قرابية. و منه التفاعل بين هته الكيانات: سواء في التعاون على تربية الماشية أو التعاون في جلب المنافع. اقتناء ما تحتاج اليه العائلات من منتجات. أو التزاوج بين هته العائلات. و التي في الحقيقة كانت تمثل المجال الممكن و الوحيد للاختيار منه. بالنظر الى الانعزال و الانغلاق على الشبكة القرابية و الاكتفاء بها. و قد تبين لنا ان الذين حصلوا على ترقية اجتماعية. صاروا يفضلون الزواج من خارج الشبكة القرابية المعتادة. فالزواج من البعيد يحفظ لهم المكانة الجديدة. و لا يذكرهم بأصلهم و فصلهم. و أنهم كانوا في وضعية دنيا. و الآن صارت لهم مكانة مغايرة لتلك التي احتلها الآباء و الجدود. أو ان يتمتعوا بحرية أكبر في العلاقة مع شريكهم. بحيث يمكن الانفصال بسهولة أكبر. و الخروج من الضغوط العائلية. التي يمكن ان تصبح رهيبية و غير مطاقة. حينما يتدخلون في علاقة الزوج بزوجته. فما دامت المرأة غريبة عن

الأهل. فهناك عامل "التعاطف مع المنتوج العائلي". أي إعطاء الحق لابنهم. و هذا ما يمكن أن يفسر جزئياً ارتفاع نسب الطلاق في المنطقة.

**ندرة الرجال في مجتمع ينزع إلى النسونة:** دخول النساء بكثافة في مجال الرأسمال الثقافي المعبر عنه بالألقاب المدرسة جعل هته الألقاب تفقد من الهيبة التي كانت تتمتع بها سابقاً. و من ثم تراجع قيمتها الرمزية. فأصبح 'عادي' أن يكون الجامعي بطالاً. و اكتسحت المرأة سوق العمل. و صارت كادحة. بعد أن كانت برجوازية. تمكث في البيت و على العصب أن يوفر لها ما تحتاجه. و إن تزوجت فإن الرعاية تنتقل من العصب إلى الزوج. تختلف الرعاية المقدمة للمرأة حسب الإمكانيات المادية و المعنوية التي هي بحوزة العائلة المتكفلة بها. فكلما كانت الإمكانيات مرتفعة، كلما كانت العناية كذلك و العكس صحيح. و هنا لا يمكن أن نتحدث عن "وضعية المرأة" بصفة مجردة. لا بد من إلحاقها بالعائلة التي تنتمي إليها. حتى نتمكن من التطرق إلى وضعيتها.

صارت المرأة تنزع إلى البحث عن الرجل 'الزوج' مهما كانت مكانته ووضعيته الاجتماعية. بحيث انه غالباً ما يكون أقل منها مكانة من ناحية التعليم. و كذلك منصب العمل المحتل. إذ إن 'المرأة' تحاول الخروج من تلك 'المكانة' 'المحرجة': وضعية العانس. حتى و إن طلقت فإن اللائمة غالباً ما تقع على 'الزوج' بالدرجة الأولى. الذي لم يعرف كيف يحافظ على قيام أسرته. وأنه ليس في مستوى القيادة و الريادة لبيته الزوجي'.

**الإنجاب:** يتم تحديد العدد المراد انجابه. و كذلك جنس الأولاد. و ذلك مراعاة للإمكانيات المتاحة. و مهما تكن هاته الإمكانيات. فان هناك نزعة للتحديد من عدد الأولاد. فبينما كانت بمعدل (10) أولاد في الستينات. صارت (08) أولاد في السبعينات. ثم (06) في الثمانينات. لتنزل حتى (03) في التسعينات و الالفين و بالخصوص في المدن (؟) **رعاية الأطفال:** صارت عملية رعاية الأولاد مكلفة. و بالخصوص في الحضائر (المدن): من العناية الجسدية، التعليمية، التكوينية و ما تطلبه من مأكّل و ملابس لائقين و مسكن متسع. و تطبيب لائق. يمكن ان يكون في العيادات الخاصة. بالنظر إلى هزالة الخدمات الصحية العمومية في المنطقة. التعليم و ما يحتاجه من مراجع إضافية. و حتى اعتماد دروس خصوصية. و لو أنها لم تنتشر بكيفية ملفتة للانتباه في المنطقة. هاته الكلفة المرتفعة. التي يمكن ان تبرر التراجع في الولادات. الى جانب نقص ولاء الأولاد للآباء. من حيث العمل معهم و في نفس النشاط. و تقديم الرعاية الكافية لهم. و اعتماد شرائح متزايدة على "التقاعد" الرسمي من المؤسسات التي وظفتهم.

\* **التعدد:** مسموح للذكر أو الأنثى: فإذا كان تعدد الذكر مسموح به في نفس الوقت. و بجمع الزوجات في آن واحد. فان التعدد مسموح للمرأة. و لكن ليس في نفس الزمن و الوقت. بحيث ان المرأة بإمكانها ان تتزوج. او اذا ترملت أو طلقت بإمكانها إعادة الزواج لمرات متتالية. حسب الطلب الموجه لها. و حسب رغبتها و رغبة أهلها في إقامة العلاقة الزوجية من عدمها.

إمراة تتزوج بأربعة رجال: إمراة جميلة و ذات شخصية قوية. و تدبير عالي في شؤون العائلة. تتزوج بها القايد على عرش الغياثرة. و بعد وفاته و ما ان انتهت مدة العدة الشرعية. حتى طلبها للزواج بها أحد أغنياء العرش. الذي كان متزوجاً من امرأتين. فصارت الثالثة في الترتيب. الا أنها كانت الأولى في الرتبة. فكانت هي المسؤولة على شؤون الخيمة الكبيرة. وبالرغم من انها ترملت للمرة الثانية و الثالثة. الا أنها كانت في كل مرة تعيد الزواج مرة أخرى.

القضية قضية جنسية بالدرجة الأولى فاذا عرفنا كيف ينظم الجنس عرفت الفروقات التنظيمية فيما يخص البناءات العائلية و الاسرية. بحيث ان الحرية الجنسية غير واردة و غير مسموح بها للجنسين الذكر و الأنثى و بنفس

الصرامة و نفس الجزاء. سورة النور 100 جلدة لكل من الزاني و الزانية و لا فرق إلا في الوضعية الاجتماعية من كان محصن أو غير محصن. هذا المثال لتبيان التعدد المتتالي بالنسبة للنساء و التعدد الآني و المتتالي للرجال يبدو انه في المنطقة قد تراجع بشكل كبير التعدد المتتالي للنساء ان لم نقل انه أصبح نادرا و كذلك الشأن بالنسبة للتعدد الآني بالنسبة للذكور و بالخصوص الجيل الحالي الذي لم نجد أي حالة في الجمهور المدروس قد عدت بخلاف الآباء و الأجداد.

\* في الإسلام حرية الذكر في ان يرتبط جنسيا بأكثر من امرأة واحدة و ما لا يزيد عن الأربع نسوة . فالحرية الجنسية للذكر مقيدة في عدد النسوة و كذلك في عينية النسوة المعلومات المعروفة و التي لهن و لأولادهن حقوق وواجبات (الأبوة و البنوة) ضمن نسق تعدد الزوجات. خارج هذا الإطار فانه لا توجد حرية جنسية لا للذكر و لا للأنثى و هما سياتان في ذلك من الناحية الشرعية (سورة النور).

و لكن في الواقع الممارس فان الفرق جوهري في المجتمع المحلي: ذلك ان "الرجل" يتباهى بفحوليته و ان له دراية بالأمور الجنسية و مارسها: يقيم ايجابيا لأنه "نكر" و بالخصوص حينما كانت عادة ممارسة إظهار الدليل على "الفحولة" المقرنة بالرجل بحيث انه عليه ان "يفض بكرة الأنثى في أسرع وقت ممكن" و الأوقات القياسية تبقى محفوظة لأصحابها في الذاكرة. كما ان التأخر كذلك يبقى مسجلا و لو ان بعض المبررات قد انتجت قصد تبرأة ساحة "الذكر". و ان التأخر هذا ناتج عن كيد "الأنثى" عن طريق عمليات "السحر" ربطت الرجل" دارت العقدة" ولو أن هته الرخصة بمفهومها القديم و التي تسمح للذكر بحرية جنسية "قبل الزواج" من باب الرجولية و الفحولية.و بدأت ترجع الى المفهوم الاسلامي الصحيح الذي يحرم العلاقة الجنسية خارج مؤسسة الزواج ان على الذكر او على الأنثى. لكن حينما تراجع بل و اندثرت حاليا عملية تقديم دليل عذرية المرأة يتقدم الثوب الملتصق بالدم تراجع معها تقديم دليل الفحولية و حساب الوقت و من ثم تراجع "الذكورية" و حتى المباهاة بالفحولية. الحق في الحرية الجنسية المطلقة لكل من المرأة و الرجل ( الشكل المعاصر في الدول الغربية) مع تنظيم حقوق الأبناء الذين ينجبون خارج إطار التنظيم الأسري غير معترف به لدينا في العرف والدين.

الدور الأساسي الموكل إلى المرأة اجتماعيا في المنطقة هو "العمل الداخلي" كزوجة تراعي زوجها و منتوجها و أفراد عائلة الزوج الذين يعيشون معا أو حتى أولئك الذين يوجدون في فضاءات أخرى و يجب مساعدتهم، الاعتناء بهم، احترامهم، توقيهم لان الزوجة صارت عضوا جديدا لهاته العائلة. بالخصوص النجاح في تربية الأطفال و تنشئتهم تنشئة ملائمة كونهم يعتبرون طاقة إنتاجية كامنة سوف تظهر جليا من خلال النشاط الاقتصادي الذي تؤديه مستقبلا. و هذا نجاح منتوجها سواء كان ذكرا فيصبح "رجلا" أو كان أنثى فتصبح "امرأة" بمعنى الكلمة "رجل او امرأة وعليهم الكلام" والمقصود هنا بالكلام: المدح والإطراء و حتى الغبطة و الغيرة.

**التعدد:** من كان يعدد كان يحتل مكانة عالية بين قومه فيكون ذو خصال جيدة. و من كان يتزوج من خارج القبيلة إلا ذلك الشخص المعروف. و الذي تجاوز صيته و ذكره المجال الذي يقيم فيه. و الا فان الاعراض لم تكن ترغب في إعطاء بناتها و تزوجهن خارج إطار العرش. ذلك ان كل عرش كان شبه معزول عن العرش الآخر. ماعدى العرشين الذين يكونان متجاورين.

\* التعدد كان شبه إلزامي بالنسبة للميسورين من الرجال (من الناحية الرمزية) و تختلف أسباب التعدد حسب كل حالة:

- 1) بالنسبة للقياد و "كبار القوم": يهدف من وراء التعدد إكثار الخلف ما دام الرزق موجود:
- و العناية بالنساء بشكل فائق . بحيث انهن لا يقمن بالأعمال المنزلية المتعبة. كجلب الماء أو الحطب من خارج الخيمة. أو حتى "الطجين و معالجة الحليب". لان ذلك متروك إلى العبيد و الخدم. أما عن المعاملات التي كانت تحضى بها هاته النسوة فان ذلك كان متروكا إلى ضمير الزوج. ثم انه من أقدم على التعدد. فان الأمور كانت: جد واضحة, مرتبة, معروفة ومحترمة. قواعد مؤسسة لا يجب الخروج عليها.
- 2) بالنسبة للميسورين: تعدد الزوجات: إذا تم الزواج من عائلات معروفة. تعفى هاته الزوجات من الأعمال الصعبة و تلبى مطالبهن حسب حظوة كل واحدة منهن. و توفير الخدم من العبيد أو المعسورة عليهن أحوالهن فيعملن كجاريات... إما إن تم الزواج من عائلات متوسطة الحال و أقل من مستوى الزوج. فان هذا الزواج في حد ذاته يعتبر ترقية اجتماعية للزوجة و كذلك لأهلها. و منه فان الزوجة في هاته الحالة تباشر الأعمال المنزلية المتعارف عليها. و تتسق أعمالها مع بقية الزوجات.
- 3) بالنسبة للفئة الأقل غنى: من الفئة المذكورة أعلاه. تعدد الزوجات لكن بقصد العمل و الإشراف على النساء الموجودات عندها من كنان و بنات. فبغض النظر على المكانة المرموقة رمزيا للذي يعدد. فان النساء هن وسيلة للمزيد من إنماء الرزق المادي أو الكسب. وذلك من خلال الجهد المبذول من طرف صاحبه. للحصول على أموال مهما كان شكلها, أغنام, عقارات, مواشي مختلفة, أبقار, ابل ... و كذلك للمزيد من الإنجاب فيزداد الأفراد الذين يقدمون له الولاء .
- 4) بالنسبة للفئة المتوسطة: و هي التي تكتفي بالمرأة الواحدة كقاعدة عامة. ولا يعدد سوى أفراد قلائل. و ذلك لحل بعض المشاكل التي يقعون فيها. كمرض الزوجة أو وعد إنجابها و ما إلى ذلك. و تحاول هاته الفئة الوصول إلى الكفاف. مع الطموح إلى تحسين الوضعية ما أمكن.
- 5) بالنسبة للفئة الفقيرة: و هي إما رعاة. و غالبا ما يستعمل الراعي رفقة زوجته في رعاية "الخيمة" التي يشتغلون بها. و امرأة الراعي غالبا ما تساعد النساء التي يعمل زوجها كراعي في خيامهن. وإما انهم يزاجون بين العمل فيما يكتسبون من رزق و ما يدخلون فيه من تعاقد مع بعض المربين الذين لهم ثروة مهمة. فيأخذون جزء من الأغنام و يتكفلون برعايتها. و يتقاضون نظير هاته الخدمة أجرا يتفق عليه بين الطرفين. وإما أنهم يعملون لصالحهم فقط. لكن دخلهم جد محدود. و يصنفهم مع الفئات الفقيرة. فان هاته المجموعة لا تعدد. لأنه لا يمكنها التكفل حتى بالزوجة التي هي بحوزتهم. فكيف لهم أن يعددوا؟
- بل توجد بعض العائلات من لا يمكنها حتى العيش في أدنى المستويات. لولا وجود فريضة زكاة الأموال. التي تساعد بعض المعدومين من البقاء على قيد الحياة. مع ظروف معاشية جد صعبة. و منه يمكن القول بأن التعدد هو فعل محتكر من طرف الأغنياء. و الذين يمتلكون رأسمال مالي و رمزي يمكنهم من التعدد. أما الفئات الأخرى فهي غير معنية بالتعدد.
- في حل الخلافات:** تحاول كل عائلة التكتم و التستر على الخلافات التي تحدث بداخلها قدر الإمكان. و لكن حينما تصل هته الخلافات إلى درجة عالية من التوتر. فإن المتضرر يعمل على إدخال أطرافا أخرى ضاغطة في الصراع. عله يجد الحل الملائم له. فتبدأ مرحلة 'الشكوى و البكاء' و التوسط. و يقتصر الأمر على اقرب الأقربين.

حفاظا على مبدأ التستر. لكن إن لم يجد الحلول المرضية. فيتم توسيع "نقطة الزيت" لتشمل الضاحية. أي الأهل و الأقارب ثم كبار الجماعة و المسموع كلامهم.

و في آخر المطاف اللجوء إلى الأطراف الرسمية. و على رأسها المحاكم. و هنا يعمل كل طرف على نشر الخبر. و محاولة الدفاع عن ساحته. و إقناع الآخرين بالخطأ الذي ارتكبه الطرف الثاني. و كل طرف يعمل على جلب المؤيدين و المناصرين له. و إن كان على المستوى العاطفي النفسي. و كل يحاول أن يبرر موقفه. و يستغل المعنى المقبول اجتماعيا. لكسب المؤيدين و المناصرين لموقفه. و يمكن الإشارة إلى النزاعات التي تحدث بين الزوج وزوجته العاملة خارج البيت و المتقاضية لأجر. و غالبا ما يكون هذا الدخل محل نزاع. فكل طرف من الزوجين يحاول الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من دخل الزوجة. و غالبا ما يتم إقحام الأهل لإيجاد حل مناسب لهذا الخلاف. الذي غالبا ما يتحول إلى نزاع دائم بين الطرفين .

**الحجج التي يقدمها الزوج:** عمدت إلى اختيار امرأة عاملة. و أتحمل تبعات كل ذلك. بما فيها عدم تقبل الأهل للمرأة العاملة خارج البيت الزوجية. و كل ذلك من أجل تحسين مستوانا المعاشي. فإذا كانت الزوجة تحتفظ بمرتبتها. و لا تساهم في المجهود الأسري. فإنه بإمكانني كزوج أن امنعها من القيام بهذا العمل. و مطالبتها بالتفرغ لخدمة الأسرة و العائلة. ما دمت لا استفيد من هذا الأجر. المرأة تعمل خارج البيت. و أولادي في هته الفترة تتركهم عند أهلها. فأهلها يتحملون تربية أبنائي. و لا ادري نوع التربية و لا العناية المقدمة لهم. و كأنهم أيتام و أهمهم على قيد الحياة. رضيت بهذه الوضعية حتى استفيد من اجر الزوجة. و نرفع بذلك مستوانا المعاشي. و نتمكن من تلبية حاجيات أبنائنا. و تعويضهم على النقص و الحرمان.

**مبررات الزوجة:** قبل الزواج اشترطت على الزوج العمل المأجور. و قبل بهذا الشرط. و انا أقوم بالعمل خارج و داخل البيت دون أي مساعدة من طرفه. النفقة على الزوج. فهو الذي من المفروض أن ينفق على زوجته و أولاده. و الراتب الذي أتحصل عليه لا أريد أن يبذر من طرف الزوج. و يكون في خدمة عائلته. بينما انا في أمس الحاجة إليه. أريد الحصول على سكن أو سيارة أو كمية من الذهب المعتبرة. لأضمن بها مستقبلي و مستقبل أبنائي.

أعيش مع هذا الزوج و عائلته في صراع مرير. صارت معيشة 'مرة' لا تطاق. و يريد أن امنح راتبي. و إلا فإنه يدخل في صراع معي. و اعلم أنني و لو منحته هذا المرتب لوجد مبررات أخرى للدخول معي في صراع. و أنا احمي نفسي باحتفاظي بهذا المرتب. و إذا كان و لا بد ان أعطيه مرتبي فأفضل ان أتوقف عن العمل: اربح بها صحتي و صحة أبنائي. و أريح عائلتي من عناء العناية بأبنائي. من المفروض أن يساعد أهله في تربية أبنائه. لكنهم يريدون التمتع بمرتبي. دون رعاية أبنائي. و غالبا ما يحاول المتوسط في النزاع. حل هذا النوع من المنازعات. بإيجاد النسبة المثلى التي يجب ان تتنازل عنها الزوجة من راتبها و يرضى بها الزوج. و غالبا ما تكون في حدود ثلثي 3/2 المرتب تعطى للزوج. و الثلث 3/1 تحتفظ به المرأة العاملة. تصرفه على احتياجاتها الخاصة بها من ملابس أو ادخار أو مشتريات خاصة بها. و لا يمكن للوسيط أن يتخندق مع طرف على حساب الطرف الآخر. فللذكر حجته المقنعة. و المستمدة من المعنى الذكوري. فالزوج يعترف بأنه تخلى عن 'حبس الزوجة' في البيت الزوجية. و رضي بأن تعمل خارج المنزل مقابل الاستفادة من دخلها. مع المحافظة على 'حقوقه' كزوج. و أنه دون هته الاستفادة يمكن حبس زوجته. ولأنثى حجتها المقنعة: فالمال مالها و لها ذمتها المالية المعترف بها



شرعا. و لا يمكن السطو على مالها الخاص بها. و هي لا تريد تبذير مالها فيما ليست مكلفة شرعا بالإنفاق عليه. كعائلة الزوج أو حتى الزوج و الذي يصرف أموالها في أوجه غير مقنعة بالنسبة لها. و ما يمكن أن نخلص إليه هو أن هاته الأوضاع مستجدة في العائلات و الأسر الجزائرية. و منه فان مفهوم المسارات العائلية أو الأسرية و الذي يعني: "مجموعة من الأحداث و الخبرات و التوازنات التي عاشتها العائلات و الأسر في ماضيها العائلي. و أن المسار العائلي و الأسري يمكن أن يفسر لنا الاتجاهات الحالية داخل التنظيم العائلي."

لا يمكن الاستجداد به. و هو مفهوم غير عملي بالنسبة لاستنباط المعنى الذي كان سائدا في الماضي و المعنى المعمول به حاليا. ذلك أن عمل المرأة خارج البيت و بأجر لم يكن معروفا في العائلة الجزائرية. و منه لا يمكن ان نعرف ما هو الثابت و المتغير في عملية راتب المرأة. و مقارنة أيام زمان بالوقت الحالي. فالظاهرة جديدة. و تعتبر النساء العاملات بأجر خارج المجال العائلي. أول جيل يخوض غمار هاته التجربة. لذلك فان الصراع مرير. و ليس له قواعد محلية متعارف عليها. و منه الصعوبة في إنتاج المعنى المحلي الذي يمكن أن يحصل على إجماع. فمنهم من يرى أن عمل المرأة في حد ذاته خارج الفضاء العائلي. غير مرغوب فيه أصلا. و الدليل على ذلك أن الرجل افتقد رجوليته. و صار يطمع في زوجته حتى تجلب له القوت. و منهم من يرى أن عمل المرأة صار ضرورة. بالنظر إلى غلاء المعيشة. ولكن على الزوجين أن يجدا حلا تقاوضيا فيما بينهما. و أن لا يقحما أطرافا خارجية في المسائل التي تتعلق بهما. و الأصل هو التعاون. و أن تستفيد الزوجة من جزء من مرتبها. فلا يعقل أن تتعب عليه و لا تأخذ منه شيئا. كما لا يعقل أن تحرم منه زوجها. الذي سمح لها بالعمل خارج البيت الزوجية.

**المرأة:** كانت المرأة مقتصرة على الحياة الخاصة. ناذرا ما كانت تعمل خارج الفضاء العائلي. كانت المرأة تقوم بعمل في غاية الأهمية و الحيوية للعائلة. إلا انه ليس مقيم لا أجرة عليه. فأضافت لها الحياة العامة إلى جانب الحياة الخاصة. فمع الجيلين الأولين كانت تنشئة الأطفال جد واضحة و متميزة: للذكور دور سلطوي اقتصادي. أما الإناث تدرّب على ان تكون زوجات قادرات على إدارة شؤون بيوتهن. أما مع الجيلين الثالث و الرابع فإن بعض من النسوة من أضافت إلى المهام خاصة برعاية الأسرة و شؤونها و الأعمال المنزلية. العمل الخارجي المأجور. و بدأت جل النساء تشتكي من تكديس الأعباء الأسرية. و الأعباء الخارجية.

أولويات العائلات: الصحة، التعليم، العمل، السكن، علاقة مصاهرة مناسبة إليها. صارت الفتاة تبحث عن عمل كأولوية بعد انتهائها من الدراسة. التي تعمل على ان تصل أعلى درجة علمية ممكنة. بدل البحث عن زوج كما كانت تفعل هي و كل أفراد عائلتها من الأم إلى الأب إلى جميع الأهل. الذين يزوجون الفتاة. و يركزون على ما يحمل عائلات أخرى على خطبتها.

اما الآن فصار الفرع الذي تتابع فيه دراستها يحمل أهمية بالغة. و ذلك حتى تتمكن من الحصول على عمل ملائم يمكنها من السيارة و تحسين وضعيتها ووضعية عائلتها. و هنا يمكن أن تترقب الزوج ان كان ملائما فإنها تقبل به. على أساس أنها تحتفظ بنشاطها المهني. و تعمل جاهدة على التوفيق بين العمل و الزواج إلى أقصى درجة. و إن اقتضى الأمر، تقحم أهلها و بالخصوص أمها و أخواتها على التكفل بالأبناء أثناء تأديتها لعملها. و من ثم فإنها تبحث عن الزوج الذي يرضى بهته المكانة أي يرضى بالمرأة العاملة.

طبعاً، الظروف الاقتصادية الصعبة. و الغلاء المعيشي الذي صار صاحب الدخل الواحد. لا يتمكن من تلبية حاجيات أسرته. و لا إرضاء للتطلعات و الآمال التي هي في ازدياد دائم. بالنسبة لأعضاء الأسرة التي يشرف عليها. فما بالك بحاجيات عائلته، مهما على دخله و كان مرتفعاً، خاصة إذ كان أجيراً. و إن أبى الرجل اختيار من تشتغل. فعليه أن يبحث عن الفتيات اللاتي لا يعملن. سواء لم يتمكن من الظفر يشتغل. أو أن مستواهم الدراسي لا يسمح لهن بالظفر بمنصب شغل. أو أن أهلهن من الذين يمانعون بأن تعمل المرأة.

نظرة المستجوبين إلى المرأة العاملة و إلى الفتاة العاملة: فالمرأة مؤمنة من الناحية المادية. و لها استقلالية من حيث الصرف. و عليه فإن رأت في الزواج فائدة و زيادة ايجابية، فإنها تستمر فيه. و إلا فإنها تعمل على وضع حد له. و لا تعوزها في ذلك الوسائل أو الطرق. و تتمسك كل التمسك بالعمل، بدل التمسك بالزوج. إن رأت تعارضاً بينهما. بحيث إنها ترى أن الزوج، الذي و هي ذات دخل و فائدة إضافية، مفرط فيها و لا يعتني بها كل العناية. فكيف إن فقدت شغلها. و من ثم فإنها ان فرطت في عملها. فسوف تجد نفسها بدون شغل. و لا حتى بدون زوج. كانت المرأة تحضر لمهام داخل الدار وراء الجدار. صارت الآن تحضر لخارج الدار، كما تحضر لداخل الدار. و لو ان خارج الدار صار هو الأهم من الداخل. و صار العمل بمثابة المساعد على التفاوض و على الندية بين الزوجين. و ذلك في عملية إبرام عقد الزواج. أو من يريد التصاهر معها. فإذا كان ابنكم يحمل شهادة كذا، فإن ابنتنا تحمل هي الأخرى شهادة كذا. و إن كان ابنكم يعمل و يحتل منصب كذا. فإن ابنتنا تعمل هي الأخرى و لها منصب كذا. و بالتالي حصول عملية التفاوض انطلاقاً من موقع الندية. و منه نلاحظ أن المؤسسة الاقتصادية، مؤسسة العمل. صارت ذات أولوية بالنسبة للعائلات. سواء كانوا ذكورا أو إناثاً. و صارت العائلات التي لها بنات مندمجات في سوق العمل لا تلقي ببناتها في سوق الزواج إلا إذا وفر الزوج الطالب الزواج منها بعض الشروط: لا يتزوج ابنتنا حتى يتمكن من الاعتماد على نفسه في تأسيس الأسرة: من عمل و سكن ووسائل معيشية محترمة. ثم يقبل ضمناً بوضعية الندية للمقترن بها.

لا نرمي ابنتنا في زواج مبكر. دون أن تكون نفسها و تعتمد على نفسها. فالأخ لم يعد يتكفل بنفسه فما بالك التكفل بأخته أو أخواته بالأحرى. فالعمل أصلاً كان تدعيماً للمرأة قصد دخولها في عالم الزواج. فصار الآن العمل تدعيماً في الابتعاد عن الزواج. صارت التربية أولوية الأولويات. ثم بعد ذلك العمل. حتى بالنسبة للمرأة مثل الرجل تماماً. و حتى المرأة التي انقطعت عن العمل. أو لم تكن تعمل. فإنها بعد الطلاق تعود إلى العمل أو تبحث عن عمل. كما أن جل الماكثات في البيت و بدون عمل صرن يبحثن عن إتقان حرفة من الحرف التي تمكنهن من مباشرة العمل و التكفل بالذات و الأبناء إن حصل فراق أو طلاق مع الزوج. و كأن النساء صرن في حالة استنفار قصوى من أجل الاستعداد للشغل المأجور. إن لم يكن يمارسونه.

هل العلاقة داخل الأسرة هي علاقة تعاونية تعاضدية. أم علاقة تصارع و البحث عن المصالح بين الأعضاء. المرأة عند "حميان": كانت تقوم بجميع الأعباء المنزلية التي كان معظمها يحضر من طرف المرأة نفسها: من جمع الحطب قصد الوقود و حتى فضلات الماشية و الذي يسمى: 'الوقيد'. (الوقود). لأنه يستعمل في طهي الأظعمة. إلى عملية طحين الحبوب و خاصة القمح و الشعير. و ذلك لتحضير الطعام. و المقصود به "الكسكي". سمي "بالطعام"، لأنه الطعام الغالب للسكان. بحيث يستعمل باستعمالات مختلفة في جل أيام السنة. إلى جانب الخبز المحضر في الخيمة. و كذلك الشأن بالنسبة للأدوات المستعملة. و التي تصنعها المرأة. و لذلك كان للمرأة مكانة

مهمة في الاقتصاد المنزلي. بحيث إنها كانت تصنع: "المحقن" و هو وعاء من الحلفاء (اللبيوط). لملأ الماء. و الطبق. بشتى الأحجام لوضع بعض الأغذية الجافة و الأواني عليه و يساعد على تحضير الكسكسي و يوضع الكسكسي عليه حتى يجفف في بعض الأحيان. "القنينة": و هي أداة مصنوعة من الحلفاء كذلك. تحلب فيها الشياه. "الكسكاس" لطهي الطعام. "الحايك": وهو غطاء مصنوع من الصوف. يتم استعماله قصد الفراش و كذلك الغطاء. و "الفليج" و هو قطع طويلة من الصوف + الوبر في بعض الأحيان + شعر الماعز. تحاك و تجمع مع بعضها لصنع "الخيمة". أي البيت. "العمارة": و تستعمل لعدة أغراض: حمل اللباس أو الأكل بالنسبة لمربي الماشية. أو يقدم فيه الزرع للبهائم: خيول، بغال، حمير. "الظفيرة": المصنوعة من الحلفاء و هي عبارة عن حبل تشد به الماشية في عملية "التدراس": أي جمع الماشية و ربطها من رقابها بالظفيرة قصد حلبها. و مع كل هته المهارات و الأهمية البالغة في الاقتصاد المنزلي. فإن المرأة كانت محكمة بنظام صارم. و تقوم بتنفيذ كل الأوامر المعطاة لها من رجال العائلة: و بالخصوص الزوج ووالده. و كذلك من النساء المسنات في الخيمة و بالخصوص الحماة. و غالبا ما كانت تضرب ولأنفه الأسباب حتى تمتثل الطاعة. إلى جانب كل المعرفة التي تكتسبها. فيما يخص تحضير بعض المأكولات. و بالخصوص تلك التي لها صلة بالقمح و الشعير و الحليب: كصناعة "الكليلة" من الحليب بعد ان يمحض. فيستخرج منه "الدهان" (السمن). و يبقى اللبن الذي يطهى لتصير كليلة. تستعمل في الأيام الأخرى التي يقل فيها إنتاج الحليب. و كذلك تحضير الجبن و "الصناج" و هو نوع من الأجبان. و المرأة تحضر في كثير من الأحيان مأكولات من الحليب إلى جانب مأكولات تعتمد على التمر. و بالخصوص نوعية خاصة منه تسمى "الحميرة" التي تجلب من قرارة. "كالرفيس" و "المعكرة". الرفيس الذي يحضر من الخبز يضاف إلى التمر المغلى و المنزوع العلف بالإضافة إلى الدهان. و يؤكل في الحين و يمكن الاحتفاظ به يوم أو يومين دون أن يفسد. بينما "المعكرة" محضرة من الدقيق المحمر. تضاف إلى الحميرة المغلاة و المنزوعة العلف. إضافة إلى الدهان. و هذه الأكلة يمكن الاحتفاظ بها لمدة طويلة. فتحمل في الأسفار. و تؤخذ كزاد ما يسمى "بالعوين". و كل هته المهارات التي ذكرت و غيرها كثير لا يمكن ذكرها. و التي لها الأثر البالغ على اقتصاد العائلة: ابتداء من السكن "الخيمة". إلى إنتاج بعض الأواني المنزلية. و كذلك بعض الأفرشة و الأغطية و حتى الألبسة: من "البرنوس": المصنوع من الصوف الأبيض "الخدوس" أو "السلهام" المصنوع من الوبر او الصوف البني. إلى "الجلابة" و تسمى في بعض مناطق "القشابية" و التي لها دور كبير في الوقاية من البرد القارص الذي تتميز به المنطقة. و هو لباس للرجال. كونهم مضطرين للخروج قصد العناية بالماشية. إلى تحضير الأكل و تعفى من جلب الماء الذي تقوم به المرأة في بعض المناطق الأخرى كمنطقة القبائل تقرب الأدوية أو مصادر المياه. أما في المناطق السهبية فإن الآبار تبعد بمسافات معتبرة. فأعفيت المرأة من هته المهمة لأن الآبار مقصودة من طرف الرجال. الذين لا يقومون بجلب المياه فحسب. و إنما يوردون يسقون الماشية أيضا. و لما كان الاختلاط غير مرغوب فيه. فإن الرجال يقومون بهته المهمة. كما أن النساء مسؤولات على تخزين المؤونة. "العولة" تحت رعاية و إشراف المرأة الكبيرة. "سيدة الخيمة". و كذلك إعداد الطعام. فكل هته المهارات لا تعفى المرأة من الملاحظات القاسية الموجهة من الرجل. و يصل إلى التأديب إن لم تقم بتأدية هته الوظائف الحيوية من أجل البقاء. فالصراع حقيقي مع الطبيعة. و أن أي تقريط من طرف أحد الأعضاء في تأدية مهامه قد يؤدي إلى هلاك الجميع.

الرجل "الحلال" و الرجل "الحرام" عبارة صارت متداولة من طرف بعض الشابات من البنات اللاتي هن في سن الزواج. فالرجل الحلال هو ذلك الرجل الذي يمارس عملا مأجورا، و لكن ليس أي عمل. العمل الذي يحمل صاحبه صكا بريديا "شيك". أما الرجل الحرام فهذا للدلالة على رجل يعمل في القطاع الغير رسمي. و الذي يكون دخله مذبذبا. و قد ينقطع فيصبح بطالا. و بالتالي يدخل في دائرة الذين لا عمل لهم. لأن العمل الذي يؤدونه ليس عملا مضمونا. و بالتالي فإن هذا الرجل حرام صار الزواج به شيء حرام. و ترضى هته الفتيات من البقاء في الانتظار الذي قد يدوم طويلا. و قد يكون انتظارا أبديا، على الزواج برجل ليس له الدخل المضمون.

**المرأة من راعية القيم إلى هادمة القيم:** نحن نعلم أن جل النساء في الجزائر يعتبرن "راعيات للقيم" التي تلقينها عن أمهاتهن بالإضافة إلى تلك التصحيحات التي يقوم بها الرجال للنساء فيما يرغبون و ما لا يرغبون فيه. هته الوظيفة التي كانت تؤديها المرأة و تلقنها بناتها و كل نساء العائلة. تحت ضغط الرجال و مراقبتهم. يبدو أنها الآن صارت في تناقص و بالخصوص: الترقب الذي ننتظره مع تقليص الرقابة. أو محاولة إزالتها في عملية الغاء إلزامية الطاعة. التي كانت من صلاحيات الزوج و حقوقه اتجاه زوجته التي عليها ان تطيعه فيما أمر. . أنظر قانون الأسرة أو الرهان المستعصي. القانون الجديد الذي يلغي طاعة الزوجة لزوجها. و يستبدلها بعلاقة ديمقراطية و ما تقتضيه من مشاور. فإن لم تطع المرأة زوجها و هذا الأخير تصرف وفق المخزون الثقافي الذي تطبع عليه و طلق زوجته نتيجة هذا الأمر. فسوف تتحصل الزوجة على سكن. بمقتضى القانون. و ما أدراك ما الحصول على سكن في الجزائر؟ و بعدها فإن الرجال عددهم غير محدود؟

**جهاز المرأة:** الفتاة صارت تواصل تعليمها حتى العالي منه. و يمكن أن توظف في مناصب مدرة لأموال معتبرة. بحيث إنها غالبا ما لا تكون معنية بالمصاريف العادية للبيت. بحيث إن الوالد هو المسؤول على هته المصاريف. و إن كان له أبناء متزوجين معه. فإنه يتعاون معهم على المصاريف. و يستثنى من ذلك البنات. و حتى الأولاد العزاب العاملون إلى درجة معينة. و لما ارتفع سن الزواج فيمكن للفتات ان تعمل لمدة 10 الى 15 سنة يزيد أو ينقص قليلا. و كل مواردها إنما تحضر به "تجهيزها" الذي يستحوذ على القسم الكبير. إضافة إلى ما تقتنيه من مجوهرات نفيسة. و كلما كان جهازها باهر و غالبا كلما زاد ذلك في قيمتها في نظر الزوج و العائلة المستوردة. و الرهان هو العمل على احتلال مكانة عالية في العائلة المستقبلية. و أنها ليست من "ولى" (أي كان). و لو كان ذلك على حساب عائلتها الأصلية. إذا إنها تحرمهم من مساهمتها. بالرغم من احتياج بعض العناصر إلى الشيء اليسير مما تحمله معها إلى البيت الزوجية. و قد يكون على حساب بعض العناصر الموجودة بالبيت العائلي.

**المرأة: سلطة النساء على النساء:** إن للمرأة المسنة سلطة كبيرة على نساء العائلة. سواء تعلق الأمر ببناتها أو بكناتها مع اختلاف في درجة القسوة و التوجيه. فقد تلين بل و تتحالف مع بناتها. بل و تؤدي ما عليهن من مهام لتغطية عجزهن. حتى و إن كانت بعضهن متزوجات. فقد تقوم بتربية بعض أبنائهن و تهدي لهن "الطعام" أي الكسكس المفتول. لأنهن قد لا تجيد تحضيره. أو لا تحسن صنعه. أو أن ليس لهن الوقت كونهن عاملات خارج البيت... و لكن بالنسبة " لكنتها " فإنها تعمل كل ما في وسعها من أجل ضبطها. و ضبط تصرفاتها حتى لا تخرج "قرونها". و لا تسمح حتى لزوجها بالتدخل إن أراد ذلك/هي امرأة. و المرأة تعرف النساء/ و ذلك حتى تقصي زوجها أو ابنها من عملية التدخل. فسلطة النساء المسنات كبيرة على الصغريات. و النساء الموجودات بالعائلة كلهن يخضعن لسلطة المرأة الكبيرة سنا. و التي لها مكانة كبيرة. بين نساء العائلة وحتى بين رجالها. و التناحر

على السلطة إن وجد يبقى تناحرا قائما بين النساء و مقتصرا عليهن. و من ثمة فإن الرجال لا ينازعون في سلطتهم. التي تبقى سلطة مطلقة. و أي خلاف على السلطة بين النساء يحسم غالبا بينهن. و لا يتدخل الرجال في الشؤون النسوية إلا نادرا. أو حينما تستعصي الأمور على النساء من أن يجدن الحلول للخلافات التي تشب بينهن. ففي هاته المرحلة التي عرفت المرأة التقليدية. المحافظة على العادات و التقاليد المتأصلة. والضاربة جذورها في التنشئة المحلية للنساء. و كان الأمر جد طبيعي أن تخضع المرأة إلى سلطة مثيلاتها من النساء. عالم النساء كان مفصولا تماما عن عالم الرجال. وأن النساء كن يتطلعن إلى اكتساب السلطة النسوية. و لم يكن ينازعن الرجال في السلطة. ذلك أن المسافة الاجتماعية كانت موجودة. و فاصلة بين النوعين: الذكر و الأنثى. و كانت مراقبة النساء موكولة إلى النساء. و كانت رقابة صارمة. لا يمكن للمرأة أن تقوم بأي عمل دون استشارة من بيدها مقاليد السلطة. فالمرأة تابعة في تحركاتها و سكناتها إلى نساء العائلة. وبالخصوص الكبيرات في السن الآتي لهن التجربة الكافية. فيلقناها إلى النساء التابعات للأجيال اللاحقة.

لكن المرأة الحالية. هيكلت و صارت أقل محافظة. إذ تغيرت فيها أساليب مراقبة الفتاة. و صار تعليمها يعزز مما يعزز استقلالها و الاعتماد على ذاتها. و لم يعد بإمكان المرأة مراقبة المرأة. و بالخصوص أن الرقابة كانت داخل المجال المكاني المعهود و هو المنزل. فحينما خرجت الفتاة إلى الفضاء الخارجي قصد التعليم أو العمل فإنه لم يعد بالإمكان مطالبة النساء الماكثات في البيت من مراقبة النساء المتواجدات في الفضاءات الخارجية. سواء للدراسة أو العمل.

و منه صارت العائلات تعتمد المراقبة الذاتية للمرأة. و صارت التنشئة القاعدية التي تقوم بها النساء للنساء ذات أهمية بالغة. لكن مع ذلك يصبح هامش التحرك و المبادرة كبيرين عند المرأة الحالية منه عند أمها أو جدتها. و المسؤولية صارت ملقاة على عاتق الفتاة ذاتها. هاته الاستقلالية و الاعتماد على الذات التي اكتسبتها. من خلال متابعة الدراسة و/أو الشغل. واحتكاكها مع العالم الخارجي. بكل مكوناته نساء و ذكورا. هو الذي قلل من المسافة التي كانت تفصل بين الجنسين: الذكر والأنثى. و هو الذي دفع بالمرأة إلى المطالبة بالمزيد من الاستقلالية. و بمزيد من المسؤولية. و بمزيد من السلطة. و صارت تدخل في صراع مع الذكر. الذي دخلت معه في صراع من أجل التحصيل الدراسي و في مجال العمل. و هي تدخل مع الذكر في صراع حتى على مستوى السلطة الداخلية في المنزل.

المؤسسة الزوجية لم تعد تحتل مكانة أولوية الأولويات. بحيث يسعى الوالد إلى تعليم ابنته. على حساب خاطب يتقدم إليها في فترة الدراسة. و كأن المؤسسة الزوجية يمكنها أن تنتظر. بينما لا يمكن التفريط في التعليم. الذي أصبح مصدر حماية للمرأة. وبذلك يرى الوالد أولوية التعليم على المؤسسة الزوجية. بخلاف موقف والده وجده. الذين كان لا يتوانيا في تزويج بناتهما لأول من تقدم إلى خطبتهن. ولا ينتظران. أو يسوفان. فهي بالنسبة إليهما الفرصة. التي يجب اغتنامها في أسرع وقت ممكن. هذا الزهد في المؤسسة الزوجية. يمكن إرجاعه إلى هشاشة هاته المؤسسة. التي صارت تتعرض إلى التفكك بسرعة قد تفوق حتى سرعة إنشائها. و منه صار الوالد يحصن ابنته بالتعليم. وإن تأخرت في الزواج. أو حتى إن عرضها لأن تبقى عانسا. المهم عنده أن تتمكن من الاعتماد على نفسها. أولا و قبل كل شيء. فتعول نفسها بنفسها إن دعت إلى ذلك الضرورة.

صعوبات هيكلية و عملية صارت تحول دون تجمع العائلة مع بعضها البعض. صعوبة إنجاز السكن المنفرد و الواسع بقدر الإمكان. و إن ساهم فيه أفراد الأسرة. إلا أنه بعد الزواج. يعمل كل متزوج على إيجاد الفضاء المستقل بأسرته بعيدا عن ضغوطات و تدخلات: سواء من طرف الوالد، والوالدة، الأخوات و حتى الإخوة. في شؤون الأسرة الجديدة. و بالخصوص الضغط على "المرأة زوجة الأخ". و تنغيص حياتها، تربية الأطفال/المساهمة في المصاريف. توزيع الأعباء، على النساء. بما في ذلك إقصاء النساء من السلطة ولو كن يعملن. بل ووضعهن تحت سلطة النساء.. أي محاولة إعادة إنتاج السلطة التسلطية القديمة. على نساء عشن أوضاعا مختلفة من حيث التنشئة و الطموح والأهداف المسطرة من طرفهن. و من حيث الجهد المقدم من طرفهن. و بالخصوص العمل المأجور المقدم من طرفهن إلى أفراد عائلة أزواجهن ..

**مكانة المرأة: الوضعية التي ترضى بأن تكون فيها المرأة(الزوجة):**

- (1) مسيطر عليها من طرف كل من الزوج، والدي الزوج، أعضاء عائلته ذكورها و حتى نسائها.
- (2) أن ترضى التحكم من طرف الزوج ووالدي الزوج فقط.
- (3) أن توافق على سلطة زوجها دون غيره من أعضاء عائلته.
- (4) أن تشارك الزوجة الزوج في اتخاذ القرارات المهمة.
- (5) أن يكون هناك تجانس بين الزوجين في استمرار الحياة الزوجية.

**القيادة العربية:** بين الحقيقة و الخيال(المقان): فأصبحت " قيادة " على عرش... يتداول على لسان كبار القوم في المنطقة أنه قد عينت على رأس قبيلة "المقان" قائد أنثى و تسمى "القيادة العربية" و منهم من يزعم بأن القيادة العربية حقيقة. و منهم من يرى أنها مجرد خيال. و المقصود من ورائها الإطاحة بقدر و مكانة المقان الذين يعتبرون من أكبر العروش الموجدة في المنطقة. و نسجت هاته الأسطورة لخدمة هذا الغرض. و بالرغم من أنني حاولت الوصول إلى القول الفصل. في الوجود الفعلي لقيادة على رأس أكبر العروش في المنطقة من عدمه. إلا أنني لم أجد سوى تضاربا في الأقوال بهذا الشأن. طبعاً وجود القيادة العربية من عدمه له دلالة رمزية كبيرة. فإن كانت حقيقة فهذا يعني ترقية نسوية كبيرة مقارنة بالمكان و الزمان. و إن كان غير ذلك. فهذا يحمل دلالة أخرى. و هي التحكم من السلطة النسوية في ذلك الوقت و عدم إستصاغتها. و أن وجودها يعني استصغار شأن من وليت عليهم امرأة.

و أرجح أن القيادة العربية من نسج الخيال. و بالخصوص حينما أكد لي ذلك الحاج "عبد الجبار" و هو أحد أعيان المنطقة و قد اشتغل لمدة تزيد عن الثلاثين عاما في الأحوال المدنية في كل من مدينة البيوض و مدينة المشرية. و هو على علم بكثير من الوقائع المسجلة في المنطقة. كما أن له قدرة فائقة على تذكر الشجرات العائلية لكثير من العائلات. و غالبا ما يستند به في عمليات تقصي الحقائق عن بعض العائلات. فإن كانت القيادة العربية من نسج الخيال. فهذا يبين لنا أنه كان يستند بالخيال لإطاحة رمزيا يقوم تتولى شؤونهم امرأة.

و نلاحظ الآن في عدم الاكتراث بتولي امرأة. وبصفة فعلية لا خيالية أو مجازية تولي رئاسة دائرة وزارية بأكملها. و على المستوى الوطني دون الاستهزاء أو السخرية. و لو أن تولي أول حقيبة وزارية من طرف أنثى. (زهور ونيسي). قد نتجت عنه تعاليق كبيرة بين سكان المنطقة في ذلك الوقت.

بعدها تبين لنا التمييز للنساء. و التمييز بين: الزوجة التقليدية و الزوجة الحديثة. فما هي النظرة "الرسمية" للمرأة الجزائرية؟

**العنف على المرأة:** {ما يعتبر عنيفا في مجتمع ما أو ثقافة ما قد لا يعتبر كذلك في ثقافة مغايرة}.  
عنف يمارسه المجتمع و الذي يتمثل في الإكراه و الإلزام إلى الامتثال للقيم و المعايير الاجتماعية السائدة و السيطرة في المقابل يمارس الأفراد عنفا من خلال رفضهم للانصياع لذلك الإكراه الاجتماعي و يتجسد ذلك في الخروج عن القواعد و المعايير الاجتماعية و اختراق دائرة المحضورات. يصبح ضرب المرأة من قبل زوجها شيء عادي مبرر. فإذا أخطأت يجب ان تعاقب. و العنف يستعمل من اجل إثبات مكانة اجتماعية. لذلك فان معظم ضحايا العنف من النساء. يتقبلن الوضع الذي يعيشن فيه. بالرغم من التغيرات الحاصلة. مازال التمسك بالاجتماع العائلي قائما. العنف ذات طبيعة مزدوجة:

1. عنف يمارسه المجتمع يتمثل في الإكراه و الإلزام و الامتثال للقيم و المعايير السائدة .  
2. في المقابل يمارس الأفراد عنفا من خلال رفضهم للانصياع لذلك الإكراه فيتم الخروج عن القواعد و اختراق دائرة المحضورات.

\* الحرية الجنسية مسموح بها للذكور: بحيث توجد أماكن خاصة (بيوت دعارة من طرف النساء يعتبرن مهمشات. يمتهن أقدم مهنة مورست في العالم "البغاء". لكن المجتمع مطالب برد ذلك الذكر إلى أهله و عائلته و ان كان متزوجا إلى زوجته في عافية و صحة سليمة. ومن ثم "ضرورة المراقبة الصحية لهاته الأمكنة و كذلك للعاملات بها و هذا حفاظا على صحة المرتادين. الحياة الجنسية لم تحرر بالنظر إلى المرجعية الدينية التي ما تزال قائمة.  
**المرأة:** هي طفلة لم تعرف سوى المكوث في البيت: إذ و هي صغيرة اقل من 6 سنوات تكون في نفس الوضعية التي يكون عليها أخوها الذكر تماما. فان مكث في البيت فهي تمكث في البيت و ان خرج الى الشارع فهي تخرج معه، حتى و ان لعب هو مع الذكور و لعبت هي مع الإناث. و ان دخل إلى الروضة ترافقه. ثم بعد الدخول في المدرسة فهي مشابهة لأخيها تماما في التمدريس. و حتى ان استفاد الذكر من الساعات الإضافية التي تكلف ميزانية الأسرة اعباء إضافية فان البنت هي الأخرى تستفيد من نفس الخدمة. . حتى وان كانت الدروس الخصوصية في المنطقة جد محدودة و لا يستفيد منها سوى ابناء المحضوضين . و بعد التخرج من الجامعة تبحث الشابة عن عمل مثلما يفعل الشاب تماما و بنفس الرغبة. فالشابة المتخرجة من الجامعة او الثانوية لم تجرب اصلا المكوث في البيت. بالرغم من ان هناك بعض النساء (أمهات البنات) يجبرن بناتهن على القيام بشغل البيت: من تنظيف و غسيل و طهي و إعداد الحلويات و ترتيب البيت و يعلمنهن التدبير المنزلي عموما.

المحتل الفرنسي اعتمد إستراتيجية لضرب "التنظيم العائلي". و ذلك بدعوة المرأة الجزائرية إلى السفر. أي خروجها سافرا للعمل و غيره. هذا النموذج الذي فرض من قبل "فرنسا" هو نفسه الذي يفرض حاليا من طرف "أمريكا". و قد استجاب قلة قليلة إلى نزع حجابها. المتمثل آن ذاك في الحايك، الملاية، اللحاف و الملحفة. تمسك غالبية الجزائريين بقانون الاحوال الشخصية الذي يميزهم عن الفرنسيين و أبناءهم. و لم يتجنس بالجنسية الفرنسية إلا فئة قليلة ممن سمح لهم التنظيم الاستعماري آن ذاك من الاستفادة من الجنسية الفرنسية. . انظر: العولمة/الابتعاد عن الخصوصية/التجانس الثقافي و الفكري...

**إخراج النساء 'الماكاتات في البيت':** هناك سعي حثيث. من طرف السلطات المحلية. على إخراج المرأة الماكثة في البيت. من مجالها الداخلي. و ذلك تحت دوافع عديدة. تهدف أساسا إلى إخراج المرأة من الفضاء الداخلي للبيت. و ذلك بشرعية إمدادها بكفاءة و مهارات لم تكن متمكنة منها: سواء تعليمية أو مهنية.

أولا: أن تخرج بدعوى مكافحة الأمية. فجل النساء الأميات بمدينة المشرية يزاولن الدراسة في المساجد. قصد الخروج من وضعية الأمية. المنتشرة بشكل كبير في فئة النساء المسنات بدرجة كبيرة جدا. و بالخصوص من تتجاوز أعمارهن الأربعين سنة. أي اللاتي كانت تتجاوز أعمارهن ست (06) سنوات وقت حصول الجزائر على استقلالها. ثانيا: أن تخرج بدعوى اكتساب مهارة في شؤون المنزل: كالطبخ و صنع الحلويات أو الخياطة بمختلف أنواعها و بالخصوص التقليدية منها. و هذا السعي هو سعي وطني و ليس فقط مبادرة محلية بمعنى انه هدف تسعى إلى تحقيقه الدولة كدولة و يندرج هذا المسعى في "إدماج المرأة" في الحياة النشطة.

**تعليم المرأة:** ينظر إلى تعليم المرأة " كصمام أمان " ذلك ان حماية المرأة من طرف العائلة تنزع نحو التناقض إلى درجة كبيرة و بالخصوص في غياب الوالد فان الإخوة بما فيهم الكبير الذي من المفروض ان يولي أهمية بالغة لحماية العائلة و بالخصوص الفئات الهشة إخوته الصغار و بالخصوص الإناث منهم سواء كن كبيرات أو صغيرات. و إذا لم تجد "المرأة" الدعم. فعليها ان تواجه الحياة بمفردها و من هنا يتبين دور التعليم و التكوين بالنسبة للمرأة إذ يمكنها من الاعتماد على نفسها.

التزامات المرأة: يبدو أن الالتزامات التي كانت تطالب بها المرأة. كان بإمكانها القيام بها و الحصول عليها من طرف الآخر. و التأقلم معها بسهولة أكبر. و بدون صراع أو صعوبات أو حتى مجهود كبير. بحيث إن المولودة الجديدة. تكون تحت رعاية الوالدة و هي صغيرة. و كذلك أم الزوج حينما تتزوج. أي أنها تكون تحت رعاية نساء العائلة عموما. و هن اللواتي يؤدين مهمة التربية و التدريب. على مختلف الأعمال التي يجب أن تقوم بها. وفقا لبرنامج محددة تعتمد على سن البنت: توكل لها الرعاية المادية و المعنوية. و حتى أنها تلعب مع إخوتها بنفس الألعاب في السنوات الأولى. ثم تبدأ في التميز باللعب. ثم توكل لها مهمات وفقا لسنها. و تبدأ في عمليات التمرس و التمرين المهني. كما أنها تتلقى دروسا في معاملة بقية أعضاء العائلة. سواء كانوا رجالا أو نساء: احترام الكبير امرأة أو رجل، الامتثال و الطاعة، الخوف من سلطة الوالد، عدم الخروج على الأوامر التي يوجهها. سواء للذكور أو الإناث و بالخصوص الإناث. و بصفة أخص الزوجة. ذلك أن علاقة الرجل مع النساء الأخريات تكون محدودة جدا: الأم: الطاعة و الاحترام. زوجات الأخوة: التجنب و نقص الكلام معهن، البنات: يتجنبهن، ذلك أن التربية موكلة للأم، ثم تعد البنت لكل أعباء البيت. و اكتساب المهارات التي توجد لدى نساء العائلة. و في بعض الأحيان حتى القبيلة أو الحي. و تحضر نفسها لأن تكون "امرأة بيت". انطلاقا من الحفاظ على سمعتها و سمعة عائلتها. و التمرس على كل الأعباء و الأعمال المنزلية. و جمع كل المعلومات التي تمكنها في الدخول في علاقة مستدامة مع الزوج المستقبلي و كذلك عائلته. يبدو أن هته الالتزامات صارت أكبر الآن: تعليم المرأة المستدام و الذي لا تحده حدود. فإن نجحت المرأة في الدراسات التدريجية و أمكنها أن تواصل في الدراسات المابعد تدرجية. و إن كانت عازبة، فإن العائلة لا ترى حرج في ذلك. كما كانت تفعل في سنوات الأولى للاستقلال على الأقل. و التي كانت تحدد سن التوقف عن الدراسة و الرجوع إلى البيت. قصد جلب أنظار الخطاب حتى تتزوج أو تندمج في المؤسسة الزوجية. و بالنظر إلى أن الرجل هو كذلك كان مهتم بالتحصيل الدراسي. ثم البحث عن العمل المناسب. ثم توفير



الشروط الملائمة لاستقبال الزوجة المستقبلية. و ذلك في إطار إستراتيجية جديدة. و هي عدم البقاء في التبعية للعائلة. و البحث عن الاستقلالية المعتمدة نسبيا و المتزايدة. هذا ما قلل طلب الزواج و أكثر من العرض. و بالخصوص أن الولادات المتعلقة بالإناث أكثر من ولادات الذكور(مرجح إحصائي). و بالنظر كذلك إلى أن العائلات الجزائرية صارت تنفر من إعطاء بناتها للمتزوجين من الرجال. الذين يرغبون في التعدد. حتى و إن طال أمد تزويج الأنثى. لذلك و من أجله ارتأت الكثير من العائلات تمديد فترة الدراسة: و تم الانتقال من الموقف الذي كان يمنع الأنثى من التعلم بصفة كلية. إلى التعلم حتى الشهادة الابتدائية. ثم إلى شهادة المتوسط (ترك فترة وجيزة لتلقين الفتاة القيام بالأعباء المنزلية. و بعض المهارات: سواء في الطبخ أو التدبير المنزلي أو كيفية المعاملة مع الآخر و التحضير للانفصال.) تكون الفتاة حينها في سن المراهقة. و في سن يمكنها من الالتحاق بالبيت الزوجية. إن وجد خاطبا بطبيعة الحال. و إلا فإنها تندمج مع بقية نساء العائلة للقيام بأعباء المنزل. ثم في مرة لاحقة إلى شهادة البكالوريا. و منع الفتاة من مواصلة الدراسة الجامعية. ثم بعد ذلك الوصول إلى درجة زوال ظاهرة منع الفتاة من مواصلة الدراسة الجامعية. و حتى الما بعد تدرجية إن أتاحت لها الفرصة. على أمل انتظار الزواج أو دخول الفتاة /أو المرأة في مؤسسة الزواج. هته المؤسسة التي تجد صعوبات كبيرة في عمليات التكوين و الإنشاء.

لم يعد هم غالبية المقبلين على الزواج، البحث عن: "المرأة البيت التقليدية". لأن المعرفة قد تغيرت. أو أن المواصفات المطلوبة في المرأة المراد التزوج بها قد تغيرت. البيوت لم تعد تعتمد على نفس التجهيزات. و أمام الوسائل التقنية و التكنولوجية التي وفرت العديد من الوسائل: الكهرومنزلية و كذلك الصناعات الغذائية و مختلف الأواني و الأدوات. هته الوسائل التي كانت المرأة تنتج جزء مهما مما تحتاجه. و إن كانت أغذية و أدوات و أواني تقليدية. و كذلك الشأن بالنسبة للأفرشة و الأغطية. فالمرأة كانت دائما عنصرا نشيطا. بالرغم من إنه كان محصورا في مجال محدد. و من ثم صار الرجل المقبل على الزواج. يطلب مواصفات مختلفة عن تلك المواصفات القديمة. و كصمام أمان يبحث عن الزوجة المتعلمة. التي لها شهادة تمكنها من ممارسة عمل مأجور. و لو أنه يشترط بأن: "الزوجة لا تعمل خارج البيت". لأنه بإمكانه تأمين القوت له و لأسرته. و لكنه يبحث عن المرأة التي يمكن لها العمل خارج البيت. و الاعتناء بأبنائها. في صورة ما إذا حدث له طارئ أو احتاج فعلا إلى مساعدة الزوجة له ماديا. طبعا هناك من يشترط أن تكون عاملة. و أن تشارك بكيفية فعالة في بناء الأسرة. و أنه لا يمكنه الاستغناء عن شغلها الخارجي. و حتى إنها إن توقفت عن العمل. فهو في أمس الحاجة إلى البحث عن من تساعده في: "كسب الرزق المشترك". و من نافلة القول بأن هناك من يبحث عن تلك المرأة التقليدية. التي لا تختلف كثيرا عن ولده التي رعته. فهو يريد رعاية له و لأولاده. مثلما كانت أمه تقوم بهذا الدور. أي نحن أمام صورة إعادة الإنتاج للنموذج القديم. و إبقاء آليات تحكم الزوج في الزوجة: بحيث يكون مستوى الزوجة المادي و التعليمي أقل منه. و حتى إنه يبحث عن العائلة التي يتصاهر معها تكون أقل مستوى مادي و رمزي من عائلته. المرأة لا يمكنها أن تمارس نشاطا خارجيا... و بالنظر إلى هته النماذج المختلفة. يجب أن نحذر من تعميم النماذج. و أيضا تعميم انسجامها الداخلي أو المنطق الذي يحكمها. أو القول بأنه يوجد تمايز عن الأنماط الأخرى. ذلك أن سلطة الزوج تبقى قائمة في جميع الأنماط. و لا يمكن أن ندعي بأنه توجد علاقات 'ديمقراطية' بين الزوجين العاملين. و علاقات تسلطية من الزوج الذي تمكث زوجته في البيت. فلا يمكن أن نجزم بأنها علاقات تشاورية و اتقافية، في نوع من الأنواع المذكورة و تقتصر عليه، دون الأنواع الأخرى.

نلاحظ أن متطلبات المرأة، أو "دفتر الشروط" حتى تقبل كزوجة صار صارما:

. التعليم العالي للمرأة، الشهادة التي يمكن أن توفر منصب عمل، المواصفات الخلقية و الخلقية(بفتح الخاء الأولى و ضم الخاء الثانية). و الدينية لا يمكن الاستغناء عنها، مساهمة المرأة و مسؤوليتها في جلب الرزق إلى البيت مثلها مثل الرجل. إضافة إلى الأعباء المنزلية. التي ينظر إليها على أنها بسيطة و غير متعبة. نظرا لإمكانية الحصول على جل الأدوات و الماكينات الالكترونية. التي تساعد على القيام بالأعباء المنزلية. و تحتفظ المرأة في أي نموذج بجل الأعباء المنزلية. لكن افتراض هذا المستوى من الشروط. يحمل في طياته إمكانية الاعتماد الذاتي للمرأة على نفسها: لأنها متعلمة و لها شهادة و هي تعمل و مسؤولة عن البيت. فإن رأت في استدامة العلاقة المتسمة بالتبعية أو ذلك الشق الغير متكافئ و الطرف السفلي. فإنه يمكنها أن تتخلص من هته الهيمنة بالاستقلال الكامل و المطالبة بالفراق. لأنه يمكنها أن تعتمد على نفسها. و تعول أبناءها حتى دون 'الزوج'. الذي قد لا يليب هو الآخر 'دفتر الشروط' الذي تعده الزوجة بعد عملية الزواج. ذلك أن دفتر شروطها قبل الزواج يكون ميسور التنفيذ و سهلا. إن لم يكن محدودا: كأن تطلب الاستقلال في منزل الزوجية بعيدا عن أفراد عائلة الزوج. لكن دفتر شروط الزوجة يتم إعداده و تنفيذه طوال زواجها أو علاقتها مع زوجها. بحيث إن عليه أن يليب متطلبات أبنائها وبناتها و حتى إعانة أفراد عائلتها... فهو دفتر شروط مفتوح بحسب الإمكانيات التي تتوفر لدى الزوج. و/أو في غالب الأحيان ما يكون المطالبة: "بما ليس في مقدور الزوج بالإيفاء به". و فاقد الشيء لا يعطيه. و من ثم لا يمكن تلبية المطالب. فيكثر التذمر و قد تستحيل عملية مواصلة العيش معا.

**عمل المرأة:** يحتل عمل المرأة الصدارة في العائلة و بالخصوص مع: (الجيل الاول) + الثاني + الثالث. بحيث العامل الأول الذي يراعى في اختيار الفتاة المقبلة على الزواج من بين العائلات التي يمكن ان تدخل في مصاهره العائلة الثانية. هو القدرة و الطاقة على الإنجاز. بنت (طايقة)... ذلك ان الأعباء النسوية عديدة و متنوعة و قاسية و لا يمكن الاستغناء عنها من صناعة الفليج العنصر المهم في تكوين الخيمة و بنائها. مروراً بالحايك و هو منسوج من الصوف يمكن وضعه أسفل الإنسان كفراش. و كذلك استعماله كغطاء، الى صناعة "الجلابة اللباس الرئيسي الذي يقي من البرد القارص شتاء. و يحمي من اشعة الشمس صيفا. الى الاعتناء بالماشية من حلبها و استغلال منتوجها. الذي يستعمل طازجا أو مجففا أو مصبرا و بالخصوص الألبان. (الجبن، الكليلة، الدهان). وهي مأكولات رئيسية وحيوية بالنسبة لأهل البيت. حتى ان من بين "الطايقات" اللاتي تشارك في عملية الحصاد و الدرس. فلا مكانة للمرأة التي لا تجيد هاته الحرف، فعمل المرأة كان حيوي بالنسبة لعائلة مجتمعة و لا يمكن الاستغناء عنه ذلك حتى ان الأدوات المنزلية كانت تتشا في هذا الفضاء العائلة، من الضيف، المحقن، المزود، القرية، الشكوة، البردعة، العكة. كما أنها تجمع "الوقيد" (الوقود): سواء من الفضلات الجافة للحيوانات. بالإضافة إلى نزع و نتر "الحلفاء". و حتى عملية الاحتطاب أي جلب الحطب من أماكن قريبة من المخيم. رفقة نساء أخريات وبنات... فمن تشييد المسكن إلى الأثاث الذي تحتويه الخيمة. و حتى تصبير المأكولات و إعدادها و تسييرها و المحافظة عليها. و بعد التعليم الذي تلقته الفتاة تعمل على إيجاد مكان شغل من اجلها هي أولا ثم كصمام أمان خبرة تكون بمثابة العامل المساعد في الرجوع إلى منصب العمل بالنسبة لبعض الأزواج الذين يشترطون عدم عمل المرأة. فالمرأة العاملة تعمل طبعاً على تسيير مسارها المهني و تبحث عن الترقية و تحقيق "النجاح" في حياتها المهنية و قد يسبب هاته الرغبة التفريط في البيت الزوجية و بالخصوص في تربية الأبناء الذين غالبا ما يوكلون إلى "الأهل

"الأحوال بالدرجة الأولى و حتى بعض اللاتي امتهن تربية متوازنة و صحيحة كما يرغب فيها الوالدان ؟ تحدى آخر أمام المرأة العاملة و الزوج الذي يترك زوجته تعمل. و ماذا ما تكون دوافع المرأة بالنسبة للعمل خارج البيت هي مجرد مساعدة الزوج من الناحية المادية و توفير الراحة و الرفاه للبيت الزوجية بقدر ما هو عامل "سلطة" تبين الزوجة من خلاله ان الزوج في حاجة إلى دخلها منه(فهي خير منه من الناحية المهنية و كذا من ناحية الأجر).تحدى آخر يفرض نفسه على الرجال الذين يتركون زوجاتهم يمارسن نشاطا مهنيا يكون أكثر كفاءة مما يؤدونه أنفسهم. و بذلك يفقد الزوج مكانة "المعيل" الوحيد للأسرة و بمفرده و قد يتخلى عن بعض من الحماية التي كان يوليها الأهمية البالغة بصفته المعيل و بالخصوص الوقاية من ان ينتهك عرضها.نقص الانضباط و النظام بالنسبة للأبناء في كنف غياب للأم. فالجنوح مسالة قيم أخلاقية و تربية و توجيه سليم أكثر منه مسالة فقر و لو تعرض هؤلاء أكثر من الأغنياء لمسالة الجنوح.

العمل:صارت الزوجة العاملة تقوم بدورين:

الأول:رعاية الزوج و الأبناء و كذلك عائلة الزوج و أهله مع القيام بأعمال البيت و المحافظة على العلاقات البيئية (بين العائلتين المتصاهرتين).

الثاني: القيام بعملها و التقيد بالالتزامات التي يفرضها عملها سواء كان داخل البيت من منجزات حرفية أو مهنية(ملبوسات، حلويات ومأكولات أو ساعات تعليم إضافية...) أو خارج البيت من مختلف النشاطات المهنية. فالعمل النسوي مرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف التي مر بها المجتمع المحلي ان على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي. فعمل المرأة كان عاملا رئيسيا في عملية اختيارها . إذ انها في الحقبة الأولى أول ما كان يسأل عنه هو " عمل المرأة " و ما هي النشاطات و الخدمات التي يمكن أن تقدمها للبيت الزوجية و أهله "فلانة كل أصعب بصنعة" فالصنعة المكتسبة و التي ترتبط باحتياجات العائلة جد متنوعة و صعبة و بالخصوص في ضل اقتصاد الاكتفاء الذاتي.من صناعة الحليب و مشتقاته مرورا بصناعة العجائن إلى حياكة الألبسة،الأفرشة،الأغطية و كذلك "الخيمة" التي يقيم فيها الجميع.و ان عجزت المرأة أو تكاسلت و لم ترغب في التعلم من النساء و العمل معهن،فانه إما ان يتزوج عليها بثانية ان احتفظ بها أو أنها تطلق.و بالخصوص ان الزواج كان مبكرا و ان لم تكن قد أتقنت كل الصنائع فإنها تستمر في التدريب عليها على يد نساء العائلة التي تزوجت منها و لذلك لا بد ان تكون مزودة برغبة شديدة في القيام بأعمالها على أحسن وجه و ان لا تقصر في ذلك و ان تكون مطيعة و منضبطة في أدائها لمهامها.

مع الإشارة إلى ان بعض العائلات من "الشبعانيين".كانوا يبحثون بالدرجة الأولى عن الأصل و الفصل و الجمال. و قد لا يولوا أهمية بالغة لعمل المرأة.ذلك ان لهم من الخدم ما يكفي للقيام بالأعمال سواء كانوا ذكورا أو إناثا. أما بعد الاستغلال فإذا تم إدماج المرأة عن طريق الزواج ،فان العمل يصبح أمرا ثانويا و بالخصوص بالنسبة لتلك التي لم تعرف العمل.اما النساء اللاتي عملن قبل زواجهن فإنهن غالبا ما يشترطن الحفاظ على العمل المأجور الذي يمارسنه.لما تبين لهن ان الأموال المحصلة تعد عليهن بالدرجة الأولى بتحسين المكانة. و تحسين ظروف العيش و كذلك الاعتماد على النفس. كما ان هناك فئة من النساء لا يعرفن طعما و لا ذوقا لأجر المكتسب من طرفهن و لا تعرف "البنة" في مرتباتهن كما عبرت إحدى النساء العاملات عن ذلك. فالأجور توضع في كليتها في يدي الزوج الذي يتدبر أمور البيت... الأمر الذي تدفع ببعض المتزوجات إلى عدم الحرص على العمل. الذي لا يسبب في

النهاية سوى الإرهاق للزوجة. بحيث انها تعمل داخل البيت و خارجه و لا تستفيد من عائدها الشهري إلا بمعية العائلة كلها. وهذا على حساب صحتها الجسدية و النفسية. وكذلك على حساب وقتها وراحتها الشخصية. في هذا الصدد صرحت إحدى العاملات بعد أن سألتها عن أحوالها وظروف العمل و عن شؤون العائلة. أجابت: "بعد انقضاء 25 سنة من العمل كإطار مع زوجي. إنني و بكل صراحة نادمة على خروجي للعمل... لو كنت اعلم هذا ما طلبت العمل خارج البيت. إذ أنني لم اعد أتحمل العمل خارج البيت و داخله. و التكفل بالمشاكل الصحية لأهل زوجي. و بالخصوص والدة زوجي المريضة مرضا مزمنًا. و كل هذا على حساب صحتي. و لم استقد من هذا العناء بأي شيء؟".

اما إذا لم تتمكن المرأة من الزواج أو انه تم تطليقها فإنها تعمل كل ما في وسعها للحصول على مكان مأجور و بالخصوص المتعلمات منهن بينما الغير متعلمات فإنهن يمتهن مهنا يعملن داخل أو حتى خارج البيت . ما تزال وظيفة المرأة الأساسية و الجوهرية هي 'الإنجاب' حتى و إن كانت المرأة 'أجيرة' فإنها تثبت نفسها في البيت الزوجية عن طريق الإنجاب, الإنجاب الذي يسمح لها بالمطالبة 'بالسلطة' لأنها قد ضمنت نفسها من خلال المولود الذي أنجبته و يحمل لقب زوجها. ثم بعد أن تبرهن عمليا بأنها بإمكانها الإنجاب فإنها تعرض عن الإنجاب و بالخصوص إن كانت في 'المدينة' و بالخصوص إن كانت 'أجيرة' و تلجأ إلى التخفيف من الأولاد الذين صاروا يمثلون عبئ ثقيلًا من حيث التربية و العناية و المتابعة و التكلفة و على وجه الخصوص للنساء اللاتي دخلن في الإنجاب في سن متأخرة سواء أكان ذلك بسبب سنوات الدراسة التدريجية و العمل أو بسبب انتظار المتقدم/الطالب.

- نمط استهلاكي جديد: توسيع دائرة الاستهلاك: مأكولات, أثاث, أجهزة إلكترونية, سيارات...

- نمط احتقالي جديد: إبراز القوة, القدرة, المكانة, العلاقات.

- نمط علائقي جديد: تغيير المكانات و المعنى المنتج.

- تأثير الخارجي على الداخلي: تغيير العلاقات الداخلية.

النسوة: أو النزعة النسوانية. لها دلالة في اللغة المحلية: إذ تطلق على النزعة النسوانية كلمة: "بونسوان". و هو معنى داخلي و محلي. اللفظ المستعمل له شحنة داخلية. تحمل معنى خصوصي لتلك المنطقة. و يستعملها للدلالة على عالم النساء الخاص بهن. العالم الذي له منطق خاص به. واهتمامات و أهداف خاصة به. و هو عالم نقيض لعالم "الذكور". واستعمال هذا المفهوم يختلف بحسب المجال المكاني و الزماني الذي تقال فيه الكلمة. و كذا حسب السياق. فالمجال المكاني له أهمية. كما أن للمجال الزماني أهمية بالغة في الوقوف عند الدلالة الحقيقية للمدلول عنه. من خلال "اللفظ". و على العموم فان كلمة: بونسوان تشير إلى النوع الأنثوي. الذي يكون له اهتمام فقط بعالم النساء. و لا يتجاوز هذا الاهتمام إلى ما يمكن أن يهتم به الرجال. فكلام بونسوان مثلا يدل بالدرجة الأولى على الثثرة. و عدم وجود المصادقية. و كذلك انعدام المسؤولية في الكلام. أو تحمل تبعات ما تتلفظ به أو تقوله المرأة.

أما في البحث الذي هو بين أيدينا. فان استعمال مفهوم النسونة. أو النزعة النسوانية. يهدف بالدرجة الأولى إلى تبيان الصراع الذي تقوم به النساء من أجل اكتساب المزيد من السلطة المتحصل عليها. وذلك على حساب النزعة الذكورية. التي تحاول هي الأخرى الإبقاء على بعض المواقع المكتسبة و الحفاظ عليها. و هذا الصراع بين النزعتين: النسوانية و الذكورية. و التمتع الذي يبحث فيه كل طرف على الانتصار لصالحه. واستخدام كل الأوراق

الرابحة التي هي بحوزته. هي التي أدخلتنا في أزمة. كل ما تكلمنا عن أزمة. فان ذلك ينطبق على "جهاز عضوي". يسير وفق مشروع محدد المعالم. و من فترة إلى أخرى يعرف عطبا أو خلا. و إذا تحدثنا عن خلل معياري. فهي وضعية تفكك أو فقدان قوي للضبط. مما يشير إلى انهيار التماسك الاجتماعي من جراء إحداث انقلاب في القيم السائدة المقبولة من طرف الجماعة. و التي تعمل على توجيه السلوك. و من ثم يمكن القول بأننا نعيش "أزمة" المرور من النموذج الذكوري إلى النموذج الأنثوي. النموذج الذي فرض نفسه من خلال التنظيم الجديد للمجتمع و بالخصوص خروج المرأة من تلك الدائرة التي كانت حبيسة فيها. "وهي بيت أهلها ثم بيت أهل زوجها". إلى التعليم أولا. فإذا كانت قبل الاستقلال لا تتوجه أصلا إلى المدارس في المنطقة. باستثناء بعض العائلات القليلة. التي كانت ترسل بناتها إلى المدارس. و جلهن يوقن دراستهن بعد الحصول على "الشهادة". و المقصود بها هي شهادة "نهاية الدراسات". أي ما يعرف حاليا بالشهادة الابتدائية.

عدد البنات التي كن يدرسن في القسم أو المدرسة معك في حرب العالمية الأولى أثناء الثورة ,عدد المدارس بالمشرية ؟ البيوض، النعام، بن عمار؟

نهاية الدراسة التي كانت بحق نهاية الدراسة بالنسبة للذكور أو الإناث. في العهد الاستعماري. أما في الستينات و السبعينات فان أعدادا كبيرة من البنات. وقفن من طرف الأهل. بغرض الزواج أو الرجوع إلى البيت حتى بدون زواج أني. لكن بغرض الزواج المرتقب. لكن بالمقابل سمح للذكور من مواصلة الدراسة. و الحث عليه. كل من تمكن من الانتقال من مرحلة إلى أخرى إلا ولقي تشجيعا لمواصلة تعليمه. التعليم الذي كان مقدسا في حد ذاته. و كان يحمل قيمة ايجابية. ثم ما يمكن أن يحدثه من حراك اجتماعي بالنسبة للفرد. و كذلك بالنسبة للعائلة. هذا التفريق بين النوعين: الذكر والأنثى أحدث خلا في التوازن الهش بين العرض و الطلب بالنسبة لمؤسسة الزواج. بدا يظهر هذا الخلل بصفة واضحة للعيان في نهاية السبعينات من القرن الماضي. ليتفاهم من حيث الشدة في السنوات التي تليه. وبالخصوص في مطلع الثمانينات مع تطويل فترة العزوبية بالنسبة للرجال أو النساء على حد سواء. بدا تكسير ذلك الواقع المألوف من الحياة التي كانت تعيشها الأنثى و صارت هي الأخرى تشجع على مواصلة الدراسة. مثلها مثل الرجل تماما. ولكن بعد تطويل مدة الزواج إلى فترات غير معهودة بالنسبة للعنصر النسوي. و الخوف عليه من الاستدامة في هذا الوضع صارت الدراسة من الأولويات بالنسبة للإناث. و صرن يشجعن على الدراسة أكثر حتى من الذكور أنفسهم.

ذلك أنه سواء كانت العائلة فقيرة،متوسطة أو شبعانة. فإنها تقدم على تزويج أولادها ذكورا و إناثا. و بالخصوص البنات. و في أكثر من الأحيان قبل بلوغها السن القانونية للزواج. ذلك أن المرأة كانت تساهم مساهمة رئيسية في العمل المنزلي المتنوع الشاق. الذي بدونه لا تستقيم الحياة البدوية. و تزداد شدة و قساوة.. أنظر وظائف المرأة البدوية .. فطالت فترة تعليم المرأة و امتدت فترة عزوبيتها.

وقوع جل المتزوجين الجدد في صراع، و عدم الاستقرار. الإشكال المطروح في العائلة التي تحتوي على مجموعة من الأسر المكونة من طرف الإخوة. هو المشاكل و الصراعات. التي غالبا ما تكون نتاج "الغيرة" الموجودة بين نساء. و زوجات الاخوة و قد تصل الأمور الى المواجهة المباشرة بين الاخوة. و سوء العلاقات الأخوية في العائلة. أو تجنبا لهذا الصراع القائم. و الذي يمكن أن يكون صراعا هيكليا. فإن بعض الاخوة، يفضل الاحتفاظ بعلاقة الدم. على علاقة المصاهرة. و منه إيقاع الطلاق بزوجته. عوض خسارة عائلته. أو مكانته في العائلة. بحيث ان الطلاق قد تنامي بشكل

كبير.نتيجة هته الصراعات.و المرأة المطلقة تعود الى بيت أهلها.في غالب الأحيان مع أبنائها.نسبة الطلاق المسجلة في المشرية في تزايد مستمر.وأصبح يصعب التكفل بالمرأة المطلقة و بأبنائها.و بالخصوص ان العائلات لم تعد في حاجة الى عمل النساء المنزلي.الذي تقلص الى تحضير الأكل و الغسيل {غسيل و طبخ}.الأشياء الأخرى تستورد.و لا تنتج كما كان الأمر عليه من قبل. من طرف النساء.و بالخصوص إذا كانت العائلة تحتوي على أعداد متزايدة من البنات.لذلك تفضل العائلات ان تكون للبنات ضمان يؤمن لهن الحياة الكريمة.سواء أثناء الزواج.أو بعد الزواج.و حدوث الطلاق.أو أوقات الزوج. غير الخطاب النسوي.واستبدلت المعايير التقليدية بمعايير مغايرة.و كأن لسان حال النسوة يتبنين النزعة النسوية.

و يعلن:

(أ) لا نريد استقراراً أو توازناً.

(ب) لا نريد مماثلة للآخرين.و الانسلاخ عن ذواتنا.

(ج) نريد الوصول إلى الازدهار مهما كان مصدره: {غربي أو شرقي}مع الاحتفاظ بالذات.ووصول مستوى الغرب.الذي نقر بأنه سبقنا تكنولوجيا و علمياً.لكن قيمه كل قيمه لا تلائمنا.و لو انبهرنا ببعض منها و تبنيهاها. و هنا نتساءل عن ماهي العناصر التي تم التشبث بها في العلاقات العائلية.و العناصر التي كانت محل تغير كبير؟ ما هي الاقتباسات الثقافية الحالية.مع من يتكيف الفاعل الأساسي في العائلة:مع الثقافة القديمة(التقليدية أو مع الثقافة المعاصرة)؟

إفراغ "المعنى"من شحناته العاطفية الإنمائية و الدلالية. فيصير لفظاً بدون روح,معنى أو دلالة.

مما يسبب في القطيعة للأجيال السابقة و اللاحقة. التي انغمست كلية في ثقافة الآخر. ففقدان "المعنى المشترك". الرمزية المفهومة و المدركة من طرف المتفاعلين الذين يدخلون في علاقة متبادلة. يفقد التفاعل آثاره. و يؤدي إلى النفور و الابتعاد. فاللغة و القيم و التقاليد الثقافية. هي قاعدة تكوين ذاتيتنا الجماعية و الفردية.

هذا ما نحاول معرفته من خلال التطرق إلى التحديات والرهنات و التعرف على المعنى المنتج.ولكن قبل كل هذا ما موقع قانون الأسرة الجزائري سواء القديم أو المعدل وما هي أهم الرهنات التي يحملها،وما هو المعنى الذي يركز عليه بصفته أداة تنظيمية لا غنى عنها وبالخصوص في حالة حدوث نزاع وتوترات داخل المؤسسة الأسرية.فكيف يؤسس هذا الجهاز التنظيمي إلى ضبط العلاقة بين الزوجين والأولاد والوالدين.فهل هو إنتاج محلي فقط أو يؤسس لمعنى الآخر.

## خلاصة:

و قد تبين لنا أنه مع الجيلين الأول و الثاني أن المؤسسة العائلية كانت المؤسسة المحورية.التي تتم فيها جل الوظائف الاجتماعية.بحيث ان الفرد يولد فيها نتيجة المؤسسة الزوجية.ثم ينشئ و يطبع و يتعلم في المؤسسة العائلية.ثم يوظف من طرفها.ثم يخضع إلى سلطة رئيس العائلة بكيفية مطلقة.ثم انه يعيش في الفضاء الذي تعيش فيه العائلة.يحل و يرتحل أينما حلت و ارتحلت.ثم إن العائلة هي التي تزوجه و ترعى أبناءه.و بوفاة الوالد يصير هو المسؤول عن المؤسسة العائلية.يعيد إنتاجها كما هي.المؤسسة الوحيدة التي يتعامل معها هي مؤسسة "القبيلة".بحكم القرب المكاني و العلائقي و حتى العرقي.

كما تبين لنا أنه بعد الصدمة الثانية:صدمة الاستقلال.خرجت العائلات من انعزالها و من التهميش الذي فرض عليها من المؤسسات المؤطرة لها.وخرجت من منطق الاكتفاء الذاتي في كل شيء.وأدركت أهمية الخدمة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات الأخرى إلى أفرادها.ابتداء من مؤسسة الدولة و الهياكل التي تمثلها على المستوى الجهوي والمحلي.وكذلك أهمية المؤسسة التعليمية ومؤسسة الشغل.ومنه ضرورة الاستفادة أكثر من المدينة.و ما يوجد بها من مؤسسات دينية قضائية تعليمية وفرص العمل والخدمات الصحية.

و بالنظر لهذا الترابط بين المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المحيط والمؤسسات العائلية.و بالنظر إلى التقاطع في كثير من الوظائف و المهام.صارت المؤسسات العائلية تلجؤ إلى المؤسسات الاجتماعية المحيطة.بصفتها مؤسسات أكثر نجاعة من تلك الخدمات التي كانت تقدمها العائلة.سواء في ما يخص التعليم والتنشئة الاجتماعية أو في ما يخص العمل المأجور أو الخدمات الصحية.

**1. الدولة:**حاولت الجزائر إيجاد مؤسسات اجتماعية و تمويلها شريطة أن تعطىها الولاء المطلق.فتأتمر بأوامرها و تنتهي بنواهيها.و كذلك سعت لإسعاف العائلات.حتى تحصل على الشرعية و ولاء العائلات لها.

فالدولة القوية هي تلك التي لا تسمح بمسافة كبيرة بين الأفراد المكونين لها من حيث الرزق.و ذلك حتى تحقق التماسك و الانسجام الاجتماعي.الإسعاف ولد خروج الأفراد عن طاعة الجماعة التي ينتمون إليها بما فيها العائلة.ما دامت الدولة المسعفة موجودة.و تقدم خدمات جليلة:شغل،سكن،تطبيب وحتى رياضة وسياحة.

**2.القبيلة:**القبيلة تسمح بالتحام العائلات والأفراد المكونين لها.و يعطى الشخص نتيجة ذلك الالتحام إنية جماعية'.و التي تعتبر الواجهة الأولى للفرد في علاقته مع العالم الخارجي للقبيلة.لكن هذا الجمع عن طريق الإنية الجماعية،لا يجعل من الفرد متجانسا وذائبا في هذا الجمع.فالفرد دوما يقدم نفسه بكيفية متميزة عن هذا التجمع.بالرغم من الاعتراف به،فهو له 'أصل وفصل' وتاريخ حياة عائلية تميزه عن غيره.لكن مع الجيلين، الثانيين الإنية الجماعية فقدت الكثير من أهميتها.و صار الإنسان المحلي يركز على عائلته ثم على ذاته.فله مستواه التعليمي والمهني والممتلكات التي جمعها والعلاقات التي نسجها.و ما تميزه من خصائص خلقية.و الأسرة التي أنشأها و صار مسؤولا عنها.و منه الشعور بالتميز.و عدم الاكتفاء بالمعالم القديمة بما فيها بالمرجعية

العائلية. وإقحام ذاته في الفعل. و منه ظهور الفرد المتميز عن الإنسية الجماعية و عن العائلة. و هذا الذي يعزز "الفردانية" بمرور الزمن و تعاقب الأجيال. و يبعد عن القبيلة و العائلة لىتمسك بالتنظيم الأسري. 3. القضاء: "جماعة الكبار"، كانت صاحبة الحل و العقد في كل صغيرة و كبيرة تقع. سواء داخل العائلات ذاتها و ما تفرزه بعض العلاقات الداخلية من توتر. أو علاقات بينين، تحدث بين عائلات منتمية لنفس القبيلة أو خارجها. فيتدخل "كبير العائلة". إن تعذرت التسوية يعرض على "كبار الجماعة" فتفصل فيه. فيكون حكمها ساري المفعول.

4. المدينة: حصل تفاعل مهم بين احتياجات الساكنة و منطق المدينة. أفضى هذا التفاعل إلى تفاوض تغلب فيه منطق المدينة على حاجيات السكان. بحيث اختفى "الإسطبل" و عوض بمأرب و متجر و هي نشاطات المدينة. كما أن العائلات حاولت أن تجمع كل أفرادها و ان كانوا متزوجين تحت سقف واحد. و كان لهم ذلك في المرحلة الأولى. لكن منطق المدينة تغلب. و تفرق التجمع العائلي إلى وحدات أسرية، كل أسرة لها مسكنها الخاص بها. تتولى 'الزوجة' المكان المحوري في هذا التجمع. بالنظر إلى "الزوجة النسوانية المنتصرة"، المدعمة بمنطق المدينة.

5. المؤسسة التعليمية: كان "رب العائلة" هو الأمر الناهي، العالم الحكيم القادر. لا أحد يجرو على مناقشته أو رد أمره. تعلم الأبناء أعطى شرعية للذكور و البنات. شرعية المؤسسة التعليمية، العلم الصحيح القويم. بدل العلم المستمد من الحياة اليومية و الموروث عن الأجداد أو المجرب. و يبدو أن أعضاء العائلة بدؤوا يخرجون من استبداد رب العائلة برأيه و تسلطيته. و بدؤوا باكتساح مساحات مهمة من المشاركة في الرأي. أي البحث عن السلطة. و هنا دخل التغيير من داخل المؤسسة العائلية. التعليم، الذي كان من أهم وسائل الحراك الاجتماعي في الثلاث عقود الأولى للإستقلال. لتعرف الألقاب الجامعية ابتداء من العقد الرابع فقدان للقيمة و للمكانة. قد "ينجح" الإنسان في المؤسسة التعليمية. و يحصد جميع الألقاب التي تنتجها. و يحصل الفشل في الحياة العملية. بالنظر إلى المؤهل العلمي الذي صار: "غير مؤهل". فصارت المؤسسة التعليمية تنتج معنى بدون معنى: "تؤهل إلى عدم التأهيل".

6. مؤسسة الشغل: إن المؤسسات العائلية كانت هي المستخدم (بكسر الدال) الأساسي لأفراد العائلة. إذ توظف كل الطاقات البشرية التي تتوفر عليها كلا حسب إمكانياته، قدراته و جنسه. لتصبح العائلات طالبة للشغل، لتوظيف أفرادها. و تابعة لهيآت خارجية أكثر من القدرات التوظيفية الداخلية. فصار الشغل يمثل أكبر التحديات للعائلات. فالعائلة التي يشتغل جل أفرادها تحسن مستواها المادي و الرمزي. بينما تلك التي يتعطل جل أفرادها عن الشغل، فإن ذلك مدعاة إلى أن تفقد من مكانتها. أو لا تحقق حراكا اجتماعيا سواء كان ماديا أو معنويا. تفقد حتى السيطرة على أفرادها. فيعززون النزعة الإنحرافية. التي بدأت تظهر بجلاء بعد الدخول في الصدمة المتعددة الأبعاد.

تغير المعنى: فبعد أن كان المربي يرى في تربية الماشية و المحافظة على نمائها هو: "الخير و البركة". و كلما اعتنى بها نمت و جازت إيجابا صاحب الجهد. صار صاحب المال حاليا يمجد الربح السريع.

مع الجيلين الأولين، كان الساكن بالمنطقة، يخضع إلى: "قانون الاندماج" و "قانون الاختلاف". كلما كان الاختلاف شاسعا كلما كان الاندماج أكثر صلابة. فالمجتمع التقليدي كان أكثر ضبطا، صلابة و إهراها من المجتمع الحالي.

الذي صرنا نسمع فيه كلمة "عادي" تتداول بكثرة. و لا شيء صار مستغربا. فهل هي المرونة المطلوبة لدخول المجتمع الحداثي؟ في المجتمع التقليدي مع الجيلين الأول و الثاني كان التنافس على الاستثمار. و منه الإنقاص في عمليات الاستهلاك إلى درجة النقشف الكبير بالنسبة للأغنياء. الذين كان مستوى استهلاكهم لا يتميز في كثير عن استهلاك الفقراء. سواء من مأكّل أو ملبس أو مركب. و الزائد عن الحاجة يضح في الدورة الاقتصادية. فيتم تنمية



الثورة الحيوانية التي كانت تمنح المكانة. وهي ذاتها محل التميز. لكن مع الجيل الثالث وما يليه فصار الإنسان المحلي يزيد من استهلاكه كلما زاد دخله، وبالخصوص في المدينة. وصار التنافس على أساس التميز في المأكل، الملابس، المسكن و المركب، أكثر من التنافس على ما يمتلك من رصيد في البنك أو ماله من استثمارات.

## الفصل الخامس: قانون الأسرة الجزائري. أو الرهان المستعصي.

تمهيد:

\* اعتبر "قانون الأحوال الشخصية" من أخص خصوصيا الجزائريين. لما يحمله من ارتباط مع الإنية الجزائرية المسلمة. و كان بمثابة الرهان الاجتماعي المستعصي في حقبة الاحتلال الفرنسي. والذي لم يتمكن المستعمر من تغييره كما فعل مع كل القوانين الأخرى. إن قانون الأحوال الشخصية الجزائري كان محل صراع كبير طيلة الفترة الاستعمارية. بحيث أن القانون الفرنسي كان مطبق في جميع شؤون الحياة و كل القطاعات. لم يستعصي إلا قانون الأحوال الشخصية. الذي تمسك به جل الجزائريين. كان الاستثناء الأوحد الذي يركز على البعد الحضاري.

الذي يعتمد على القضاء الإسلامي، و الفقه المالكي كما شرحه مختصر "سيدي خليل". هو القانون الوحيد الذي صار يميز الجزائري المسلم عن غيره من المستوطنين الأجانب. فكان القاضي المسلم يتولى شؤون المسلمين فيما يتعلق بالأحوال الشخصية. بينما كل أمور القضاء الأخرى تتولاها المحاكم الفرنسية. للوقوف عند هته السيرة. في المحافظة على الخصوصية. من خلال قانون الأحوال الشخصية أنظر ما خلاص إليه كتاب<sup>1</sup>

و يبدو أن الصراع تواصل حتى بعد حصول الجزائر على استقلالها. و كان القانون المستعصي كذلك في فترة الاستقلال. ذلك أن كل القوانين التي حاولت أن تنظم الأحوال الشخصية أو تنظم الأسرة، لم تتمكن من الظهور إلا بعد مرور 22 عاما على استقلال الجزائر. بل إن الصراع قد احتدم أكثر. و كان مناسبة لاحتجاجات و مظاهرات تندد بقانون الأحوال الشخصية. الذي صار يعرف تحت اسم "قانون الأسرة". ومظاهرات مضادة تريد التثبيت به كما تشبث به الجدد. قانون الأسرة المعتمد كان مطابقا إلى حد بعيد القانون الذي كان ساري المفعول إبان الاحتلال الفرنسي. دون إجراء تعديلات جوهرية عليه. مما يبين أنه القانون الوحيد الذي صاحبه رهانات أكيدة للفاعلين الاجتماعيين بمختلف مشاربهم. من علمانيين، إسلاميين، اشتراكيين و محافظين. و استمر هذا الصراع حتى بعد صدور القانون المشار إليه آنفا. والذي سمي: "بقانون الأسرة لعام 1984". ليتم تعديله سنة 2005. واحتفظ بنفس الاسم: "قانون الأسرة": 02/05. الصادر في 2005/02/27.

يبدو أنه حاول مجارات الضغوط الدولية ومن يذهب مذهبهم في الداخل. وقد غير كل ما هو مرن في القانون السابق. كما أنه أبقى على الجانب الصلب من هذا القانون. و لو انه حاول ان يغيره في اتجاه المطالب الدولية. فأبقى على المواريث. لكنه حجر على الزوج من أن يعدد. كما أنه أعطى نفس حقوق الاختيار في الزواج و في الطلاق للذكر و الأنثى على حد سواء و بنفس القوة. هذا الذي يعتبر المطلب الصلب في القانون الدولي.

قانون الأسرة الجزائري: القانون الوحيد في الجزائر، في حدود علمي، الذي كان محل رهانات جسيمة. سواء في الداخل. و هو أمر طبيعي، أن يهتم الفاعلون الاجتماعيون بقانون ينظم العلاقات الخاصة التي تمس أهم مؤسسة اجتماعية "العائلة/ الأسرة". التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظور الثقافي الحضاري المحلي. و طبيعي أن يكون

<sup>1</sup> -LUCIE. PRUVOST, *Femme d'Algerie*, 368P., Casbah éditions, Alger, 2002.

التفاعل و حتى التنازع و الصراع.بين مختلف التوجهات الاجتماعية الداخلية.و بالخصوص بعد حدوث النزعة التمييزية بين الفئات الاجتماعية في الجزائر.و التي بدأت تظهر ابتداء من بداية الثمانينات من القرن الماضي. سواء على مستوى مناصب العمل.أو الوظائف الإدارية و السياسية الموكلة للبعض.و مستوى الاستهلاك.و كذلك المظهر و المتوقع أمام الآخرين.و لكن الذي يثير الدهشة و العجب هو اهتمام بعض الكتاب الفرنسيين بهذا القانون.و تخصيص مساحات للتعبير عن رفضه،لقانون الداخلي للجزائر،و كأنه يهمهم.و هذا ما رأيناه مع 'لوسي بريغوس'.و مع 'مرجريت رونالد' جامعة باريس الثامنة.و التي ترى بأن 'الكثير يرى بأن قانون الأحوال الشخصية الجزائري المصادق عليه سنة1984.بأنه كان عبارة عن هدية للإسلاميين.لكن هذا لا يجب أن ينسينا،بأنه كان يقنن في فترة،كانت النظرة المهيمنة للعلاقات العائلية. تنظر إلى المرأة و تفكر فيها،على أساس معياري.كونها تابعة للأب،الإخوة و للزوج.و هي نظرة طبيعية للاختلاف بين الجنسين:الذكر و الأنثى.بخلاف المقاربة عن طريق 'النوع'.التي تدافع عنها النزعة النسوانية. 'النزعة التي ترى بأن:وضعية الرجال و النساء ليست منتوجا جسمانيا،و لكن إنشاء اجتماعي.'،"و انطلاقا من أن الرجال و النساء يكونون مجموعتين اجتماعيين.و التين تقحمان في علاقات اجتماعية خاصة:التي تعتبر 'علاقات اجتماعية للجنس'.و هته المقاربة تنتكر لدور الأسرة و الأم الضامنين للتقاليد.و لإعادة الإنتاج بما في ذلك المعنى الحيوي للنسق.<sup>1</sup>

و ترى بأن الحركة النسائية.تعيد النظر في معنى كل مشروع اجتماعي.و هته الحركة تمثل رهانا إيديولوجي أخلاقي و سياسي.و الحركة النسوية تظهر من خلال رفضها للنمط الأحادي للثقافة المهيمنة.لتستبدله بالعالمية الثقافية.مؤسسة على احترام حقوق كل فرد،سواء كان رجلا أو امرأة.و تفضيل الحوار و التبادل على علاقات الهيمنة.هيمنة النسق التسلطي.الذي يقتضي الخضوع،الطاعة،و يمنع من مساهمة المواطنين في تسيير المجال. هيمنة من خلال العلاقات الاجتماعية المرتكزة على الجنس.و تخلص إلى القول بأن هذا رهان النساء كسبه. يمكن أن نزيل الدهشة و العجب.إذا ما علمنا بأن أمثال هته الكاتبة.يحاولون إدماج كل البشرية في قالب الحضارة الغربية.التي هي الحضارة المهيمنة من الناحية المادية.و التي تحاول إطباق هيمنتها، فيما يتعلق بإنتاج المعنى الذي تفرضه.فلا ويبقى أي إنتاج معنى،لا يخضع لها.و تستعمل في ذلك مفاهيم:العالمية و حقوق الإنسان و ما إليها من مفاهيم.حتى تضفي الشرعية على مشاريعها.التي تهدف الهيمنة الروحية و المعنوية.بعد أن ضمنوا الهيمنة المادية.إذ إننا صرنا تابعين لهم ماديا.و نحن في طور تحقيق التبعية الروحية.و لو وجد بعض المقاومين الراضين للتبعية الكلية.نلاحظ إذا أن الباحثين الغربيين و الفرنسيين على وجه التحديد.و كذلك بعض الباحثين المستغربين عندنا.يحاولون موضعة النساء الجزائريات،في السياق الاجتماعي الذي يخصهم.و يطرحون تساؤلاتهم و انشغالاتهم هم.و كذلك بناء فرضياتهم،بحسب الإجابات المبنية مسبقا من طرفهم.و التي تتلاءم مع مجالاتهم المكانية و الزمنية و الثقافية و السياسية و المرتبطة بسيرورة تاريخية تخصهم.و منه حاولت موقعة النساء الجزائريات و العائلات الجزائرية،و إن اقتصرنا على مجال مكاني محدد،موقعتهم في السياق التاريخي الخاص بهم.المكان الذي يحتلونها فعلا.و التطلعات التي يرغبون في تجسيدها.و طرح بعض التحديات و الرهانات المبنية من طرفي.و محاولة فقه

<sup>1</sup> - Margarita rollinde in-acte du colloque, les femmes dans le débat générationnel: continuité ou rupture, éd. Méditerranée /Maghreb Europe .2002 Paris .pp.55-58

الآليات الداخلية للاجتماع العائلي.دون إغفال ما يجري في المحيط الأعم الإسلامي أو حتى الغربي. و ذلك بقصد فهم الداخلي تم مقارنته مع ما يحدث في المحيط.

و قد تبين لنا أن فردا من المخبرين.قد عايش عصر العبودية في الجزائر.و ما يزال على قيد الحياة.معنى ذلك أن الشخص الواحد قد عايش جل النظم التي عرفتها البشرية:من العبودية و الإقطاعية مرورا بالفترة الاستعمارية وصولا إلى الاستقلال بنظاميه الاشتراكي و الرأسمالي.أي معايشة فترة الما قبل صناعية و الفترة الصناعية و حتى فترة الرقمنة الإعلامية.إذ إن نفس الشخص الآن،بإمكانه عن طريق المقعرات الهوائية،أن يلتقط آخر أحداث العالم المعاصر و على الهواء مباشرة.و منه صعوبة التغيرات التي يمر بها الفرد الواحد في بلدنا.و التي تطلبت في مجتمعات أخرى تعاقب عدة أجيال.للتحول من نظام إلى آخر و من مرحلة إلى أخرى. و ما يزيد من صعوبة التغيرات أن جلها مفروض علينا من الخارج.و لم يكن وليد تجاربنا الذاتية و من الداخل. الأمر الذي يزيد من صعوبة فقه هته التحولات و كل أبعادها.ذلك أن تناقضات عصور تتجمع لدى شخص واحد،يخزنها.و منه عدم الرؤيا الواضحة،التي تكتنف مسار الفرد الجزائري عموما.و ذلك ناتج عن التحولات الاجتماعية السريعة و عدم الاستقرار.كل ذلك يؤثر على التجمع العائلي/الأسري و علاقاته بالمؤسسات المحيطة

**1. قانون الأسرة، رهان تاريخي:** جمعية انتصار حقوق النساء: ذات الاتجاه الغربي، دعت إلى جمع مليون إمضاء. لتغيير القانون لسنة 1984. وذلك بقصد: "إثبات حقوق النساء داخل العائلة. وإلغاء كل التدابير التمييزية بين الجنسين." كما أن النساء الملتزمات ذات الاتجاه الإسلامي، دعت إلى جمع 3 ملايين صوت. لتثبيت قانون الأسرة. القانون الوحيد في الجزائر المستمدة أصوله من الفقه الإسلامي. أقحمت بعض الأحزاب الإسلامية نفسها في النقاش. و ضرورة التمسك بقانون الأسرة الساري المفعول. مع انتقاد مقترحات التعديل، التي تصب في قالب العلمانية. و التي هي ضد تاريخنا و ثقافتنا و الدستور الذي ينص: "الإسلام هو دين الدولة". و كذلك الشأن بالنسبة للأحزاب اليسارية. التي دعمت المشروع المستغرب. و هاجمت الأحزاب الإسلامية، "الضلامية و المتطرفة".

قانون الأسرة لم يرى النور إلا سنة 1984. أي بعد مرور 22 سنة على الاستقلال. و كان العمل بقانون الأحوال الشخصية. الذي كان ساري المفعول تحت الاحتلال الفرنسي. القانون المستمد من الشريعة الإسلامية على المذهب المالكي و مختصر خليل بن إسحاق "سيدي خليل". و قد ثبتت جل الأحكام في قانون الأسرة لسنة 1984. مع محاولات للتقنين في هذا الميدان منذ صدور "قانون خميستي"، لسنة 1963. ثم إنشاء بعض اللجان المختصة لدراسة قانون الأحوال الشخصية في سنوات: 1966/1967/1968/1970/1973/1979 و سنة 1981 و جددت هته اللجان صعوبات للخروج بمنظومة منسجمة و موحدة. و بالخصوص التوفيق بين نظرتين متناقضتين:

الأولى محافظة تريد التمسك بالأحكام السارية المفعول. و نظرة أخرى تحاول الدخول في الحداثة على طريقة الدول الاشتراكية. و بالنظر للسياق العام على المستوى العالم الإسلامي في بداية الثمانينات من القرن الماضي. الذي كان يحاول أن يبرز كقوة بديلة عن التوجهات الإيديولوجية الاشتراكية و الرأسمالية و اعتماد التوجه الإسلامي. و بالنظر إلى الإرث القانوني الساري المفعول. و الذي لم يتمكن المحتل الفرنسي من تغييره. بالرغم من المحاولات الفاشلة الكثيرة. و بالرغم من انه فرض قوانين فرنسية في كل الميادين. إلا انه لم يتمكن من فرض قوانينه في هذا المجال. فإذا كانت الشريعة الإسلامية مطبقة على الجزائريين تحت الحكم الاستعماري. فكيف يمكننا أن نفرضاها و نحن مستقلين. و بأية حجة: (الاشتراكية/العلمانية/الديمقراطية/إتباع النظم الغربية...)?

لهته الأسباب، اعتمد القانون الذي كان ساري المفعول. و يحكم به القضاة. ففقد في شكل مواد، يمكن الرجوع إليها. و يمكن أن يكون هناك تجانس أكثر من حيث المرجعية أحكام الشريعة، المذهب المالكي بتفسير "سيدي خليل".

بالنظر إلى السياق العالمي الجديد. مع بروز مفهوم العولمة و صراع الحضارات. صار الإسلام مستهدفا. و العدو رقم واحد (1) على المستوى العالمي. و صار يحارب بكيفية صريحة و معلنة. تحارب كل رموزه و ما تبقى منه. و برفع شعار 'حقوق الإنسان' و 'حقوق المرأة'. و الندوات العالمية التي نظمت من مؤتمر 'استكهولم' إلى مؤتمر بيكين. تهدف كلها إلى تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين (الهدف المعلن). أما الهدف الخفي هو تركيع العالم الإسلامي في خصوصيته. ذلك أن المساواة بين بني البشر من الناحية الاقتصادية أولى أن يعتمد. و أجدد للإنسانية كإنسانية. المساواة بينها في الخيرات المنتجة. لا أن تقصى قارة بأكملها من التبادلات العالمية (إفريقيا).

\* **حقوق الإنسان:** للإنسان حرية في التعاقد بدون أي قيد. سواء كان هذا التعاقد اجتماعي سياسي أو ديني. بحيث انه يقيم علاقة جنسية مع نفس الجنس الذي ينتمي له. ويعتبر زواجا معترفا به في إطار الفعل الديمقراطي.

\* **قانون الأسرة:** اعتمد في الثمانينات. انطلاقا من مرجعية دينية واحدة موحدة و موحدة: المذهب المالكي، الذي يعتبر فيه الولي الركن الرابع لصحة الزواج. و هذا الانضباط المذهبي هو الذي أوجد قانون الأسرة السنة 1984. الآن صار مصدر القضاء أوسع. بحيث يمكن اعتماد رأي فقهاء في مذاهب سنية أخرى. و ذلك قصد إيجاد بعض الحلول للتناقضات التي تعيش فيها الأسرة. و هي تناقضات راجعة أساسا لسوء تطبيق و فهم الشريعة ذاتها. فالممارسة اتجاه الأسرة مستمدة من العادات و التقاليد و الأعراف أكثر منها من الشريعة الإسلامية. و لو كانت مشبعة بالروح الإسلامية. و/أو مشبعة بالتقاليد و بالروح الغربية. التي دخلنا معها في علاقة معقدة: مهيمن و مسيطر، و تابع. و رافض و مقاوم. حسب السياقات التاريخية.

**الاحتواء الاجتماعي:** بما يخدم إنتاج المعنى المصدر من طرف "المركز باتجاه الضاحية". هذا المعنى الذي تتبناه الدولة. خوفا من وضعها في قائمة الدول "المارقة". فهي تعمل على احتواء المؤسسة الأسرية التي تعتبر اخص الخصائص و النظم التي تتميز بها أمة أو دولة عن أخرى. لكن إلى أي مدى يمثل لها الاجتماعي و يسايرها. و اعتمادا على الشد و المد لشعرة معاوية. قد تقطع الشعرة التي تربطها بالاجتماعي. و تلك التي يرتبطها بالدولي؟ في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حاولت الجزائر، أن تجمع النصوص التشريعية التي كانت سارية المفعول في العهد الاستعماري. و تصوغها في شكل قانون للأحوال الشخصية. و أطلقت عليه اسم: "قانون الأسرة".

كان هذا القانون يعتبر القانون الاستثناء. الذي حدثت حوله ضغوطات. جندت جل الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر. و بالخصوص الحركات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. و كذلك حركات النسوة التابعة لهته التنظيمات السياسية. القانون الوحيد الذي جمع حشودا من المتظاهرين من هؤلاء و أولئك. قصد تجسيد مشروعه الاجتماعي من خلال هذا القانون. و أخيرا صدر قانون الأسرة 84 الذي جمع القوانين التي كانت سارية المفعول في العهد الاستعماري. تحاول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الأحوال الشخصية. و منذ صدور القانون، استمرت المعارضة عن طريق الاحتجاجات في الشارع. و الكتابة في الصحف منددة بهذا القانون. و قد تخفت هته المعارضة أحيانا. و تظهر في أحيان أخرى على أشدها. و كانت هته المعارضة المدعومة بضغوط دولية أجنبية. و لعل الضغوط الأجنبية كانت أكثر تأثيرا. و التي كانت تهدف إلى القبول بمحتوى حقوق الإنسان. كما هي معلنة، و بدون تحفظ. التحفظ الذي أبدته الجزائر حينما كانت متمسكة بالقانون: 1984.

رفع التحفظ من طرف رئيس الجمهورية. عبد العزيز بوتفليقة سنة 2004. أي حتى قبل تعديل قانون الأسرة القديم. و مروره أمام ممثلي الشعب في الغرفتين. تعديل القانون كان محل سجلات عديدة. عبر الصحافة المكتوبة. و حتى في الوسائل الثقيلة. من بينها التلفزيون الجزائري. و للوقوف عن أهم الانشغالات و الأطروحات التي كانت لدى أهم الفاعلين الاجتماعيين. أقدم تحليلا لمحتوى حصة تلفزيونية بثت يوم: السبت 2004/11/27.

## 2. قانون الأسرة، رهان إعلامي: تحليل محتوى حصة تلفزيونية بالقناة الأولى للجزائر يوم

السبت 2004/11/27. (تحضير الجمهور لتقبل تغيير "قانون الأسرة". عنوان الحصة: المرأة و العنف المسلط عليها)

الأطراف الحاضرة و المؤسسات التي تمثلها: الحصة من تقديم الصحفية زرفاوي: (ممثلة الإعلام الرسمي).

المؤسسات الممثلة: . "الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة"، مكلفة بالدراسات و التلخيص. /وزارة العدل و الأختام"، مدير

مركزي بوزارة العدل. /"الأمن الوطني"، محافظة شرطة. /وزارة الصحة و السكان". /ممثل عن: "وزارة الشؤون الدينية و

الأوقاف"، مدير فرعي. /: "جمعية مدنية". /مخرج سينمائي "نسائي" / (ممثل؟/حضور شخصي).

امرأة من مجلس الأمة (ممثلة؟/حضور شخصي). \* التمثيل الجنسي: (4 نساء + 4 رجال + رجل نسوي).

فإذا حذفنا الرجل النسوي، نلاحظ أن هناك تمثيل متوازن بين الجنسين في الحصة. كل ممثل يحاول ان يضيفي

شرعية على الوظيفة التي يمثلها. أو انه يطلعنا على ما يبذل من طرف الهيئة التي تستخدمه. أو تلك التي ينتمي

إليها. أو انه يعبر عن رأيه الشخصي اتجاه قضية "المرأة" التي تتعرض إلى العنف.

1 / ممثلة الإعلام: تتكفل بجانب مهم. و هو جانب الصوت و الصورة اللتان تنقل (الحقائق المعاشة) من طرف

النساء. إذ إنها عرضت بعضا من النساء و هن يشتكين و يبكين. و حتى برفقة أبنائهن الصغار -الذين لا حول و لا

قوة لهم - أمام معانات أمهاتهم. فتبرز معانات النساء. لكنها لا تتحدث عن معانات الزوج إلا كطرف جاني، و هو

مغيب. و يبدو ان لا احد يحاول فهم تصرفاته و ربما ردود أفعاله. فالفعل لا يمكن ان يأتي من عدم. و إن كان رد

الفعل، فلا يظهر الفعل الأولي الذي كان المسبب في رد الفعل.

فالصور مؤثرة في حد ذاتها. تنطلق من العاطفة. و تتحدث بعاطفة عن الظاهرة. و لم تحاول إجراء مواجهة،

مقارنة... فعن طريق التحقيق الميداني. تبعث لنا صورا ناطقة عن الواقع. و لا مجال لنكرانها. لكنها تتجاهل معاناة

الطرف الثاني. أو على الأقل الدوافع التي أرغمته على التصرف المشين في ظاهره.

2 / الممثلة عن الأمن الوطني: ترى بأن الهيئة التي تمثلها، تستخدم العنصر النسوي (و هي أماننا امرأة، تتقلد رتبة

مقدم). و أن النساء اللواتي يتعرضن إلى الضرب من طرف أزواجهن يلجان إلى مراكز الشرطة. و أن النساء

الشرطيات هن اللواتي يتكفلن بهن: (في كل الأحوال و الأماكن). و بعد الاستماع إليهن، و القيام بمحضر

الاستماع. يطلب منهن إيداع شكوى أمام المصالح القضائية. و غالبا ما تمتع النسوة. حسب تصريح "محافظة

الشرطة". و تقدم حتى التبريرات: يحشمن، لا يردن ان يعرضوا أبناءهن الى الضياع. و لا التشهير بأزواجهن. و يبدو

أن الذهاب إلى الشرطة يعتبر في حد ذاته نوع من التهديد و الوعيد للزوج. و هو نوع من معاقبة الزوج ذاته. و

التشهير به في مؤسسة رسمية و خارجة عن المجال الأسري/العائلي أو القرابي. ترى محافظة الشرطة، بأن مؤسسة

الشرطة، تبقى مكتوفة الأيدي أمام عدم متابعة الزوج قضائيا من طرف الزوجة.

3/ الممثل عن الصحة العمومية: نحن لا نعالج القضية. و إنما نعالج انعكاسات هذا الفعل على الضحية (المریضة).

التي قد تتعرض إلى إتلاف بعض أعضائها. أو فقدان وظيفة بعض الأعضاء نتيجة العنف المسلط على الزوجة. و

منح الضحية شهادة طبية: "العدم الكفاءة". بمدة الأيام التي لا يمكنها ان تقوم فيها بأعمال. فهي ظاهرة تعاني منها الصحة العمومية. و لها تكلفتها في مجال التكفل بها.

4/ **ممثل الجمعية المدنية:** هو الآخر يبين بان الجمعيات الخيرية، تهدف إلى التكفل بالنساء اللاتي يرتكب عليهن عنفا في المنازل. من طرف الأصول أو الفروع و حتى الأزواج. يحاولون تقديم الرعاية الأزمة فيما يخص المأوى و الإطعام. و يحاول معالجة الظاهرة. لكن ما يمنعه عن ذلك هم: الإمكانيات لا تسمح بالتكفل بالظاهرة. لما تتسم به من انتشار يفوق إمكانيات التكفل.. يعتبر جمعيته من الأطراف المخففة من حدة التأثير و التألم من الظاهرة.. يعتبر جمعيته مساعدة في عاملي: العامل الإستشفائي (للعلاج) العامل التضامني (المأوى و الأكل).

. و يرى أنه على مؤسسات أخرى أن تؤدي ما عليها. فيجب توفير: العامل الأمني (للحماية)، العامل الديني من توعية و تحسيس: (قبل التأسيس، أثناءه و بعده)، عامل الجمعة أو التثنية الاجتماعية (التربية): المدرسة، العائلة، الوسط المعيشي. الطرف الردعي متمثل في جهاز العدالة.

5/ **الممثلة لكتابة الدولة المكلفة بالأسرة:** الوزارة كهيئة منظمة، تجمع الأطراف التي يمكن ان تضع قواعد لتسيير العلاقات. التي يجب ان تتحقق بين جميع أعضاء الأسرة: الزوج، الزوجة الأبناء و الآباء. تهدف هته الأطراف إلى مراجعة: "قانون الأسرة". بما يكفل الحقوق للمرأة و الأسرة. "الكتابة"، ممثلة من طرف إطار: "مكلفة بالدراسات و التلخيص". التي لا يخول لها اتخاذ القرار. و كأن "الكتابة" لا تريد إقحام نفسها في النقاش. من خلال مسؤول يمكن ان تأول تدخلاته على أنها ممثلة لاتجاهات الوزارة المنتدبة. لم تقم نفسها في النقاش بالنظر للمنصب المحتل.

6/ **ممثل وزارة العدل و الأختام:** يرى بأنه لا توجد فروق بين النساء و الرجال، في مجال التعدي على الآخر. و لا يراعي جنسه (ذكرا أو أنثى). بحيث إن المخالفة واحدة و لها نفس الأحكام. و إنما ينظر إلى الوقائع. فكل من تقدم بشكوى بالضرب و التعدي عليه جسديا. و يثبت ذلك عن طريق شهادات طبية من الطبيب الشرعي. فإنه يوقع عليه العقوبة. كما تأخذ مصلحة الأسرة بعين الاعتبار. من الإعالة للأبناء و التكفل بهم. و لا يراعي حتى درجة التعدي. فإذا تثبت واقعة الضرب. فان الجاني يدان عن هذا الفعل الشائن. و الذي يعاقب عليه القانون.

7/ **مريم زردالي (نائبة بمجلس الأمة):** حاولت التحدث عن الأسباب و الدوافع التي ساهمت في بروز الظاهرة: العنف الاستعماري الذي مورس على الشعب الجزائري برمته. تركه يعيش في دوامة من العنف. و يحل مشاكله بكيفية عنيفة. و كأنه: "رد فعل شرطي". كما أبرزت درجة الفقر القسوى التي تعاني منها جل الأسر الجزائرية. التي تبقى مكتوفة الأيدي أمام عدم وجود حلول للتكفل باحتياجاتها المتزايدة.

إلا أن "البرلمانية" صبت جام غضبها على: "قانون الأسرة الجزائري". التي ترى بأنه المتسبب في التمييز بين الرجل و المرأة. ترى أن التمثيل النيابي للمرأة غير متوازن. فهل نعلم رياضة "الكراتي" للنساء حتى يوجهن الرجال. و يدافعن عن أنفسهن. قنتنصرة جسديا على الرجل كما ينتصر عليها حليا، تتساءل البرلمانية. و ترى بأن القوانين الحالية هي لصالح الرجال. و تخضع النساء لسلطة الرجال. و ترى ضرورة تغيير قانون الأسرة الحالي.

8/ **المخرج "النسائي":** دافع عن نفس الفكرة التي تبنتها النائبة البرلمانية. كلاهما لا يمثلان سوى نفسيهما. و لهما نفس الاتجاه. بحيث يجرمان بالدرجة الأولى "قانون الأسرة". القانون الذي يميز بين الجنسين. و يحدد دور كل جنس. و السلطة في يد الزوج. و المرأة هي عنصر تابع للزوج. و تضيف "مريم زردالي": "أن الرجل يتسلط على الزوجة. و أن القانون يحمل في طياته تمييزا بين الرجل و المرأة، لصالح الرجل. و أن قانون الأسرة يتعارض مع الدستور. الذي يمنع

التمييز بين الجنسين. و أن الرجل صار "حقارا" للمرأة. و لا بد أن تعد المرأة للمواجهة. أما المخرج السينمائي. فيتعجب لوجود تعدد الزوجات. و كذلك السلطة التي يتمتع بها الرجل في تطبيق زوجته بدون رضاها. و رميها في الشارع دون رقيب. ويرى أن هذا القانون لا بد من إلغائه بصفة كاملة و مستعجلة.

و أستاذ لماذا مثل هذا الاتجاه بشخصين. لهما وظيفتين هامتين احدهما في قطاع الثقافة (مخرج). و الأخرى في قطاع (التشريع/الغرفة الثانية). و لكنهما لا يتكلمان باسم الهيئتين اللتين يعملان فيها. وهو اتجاه "تساوي". و لا وجود لتمثيل الاتجاه الآخر. الذي يبدو أن بعض الأحزاب المعتمدة تتبناه. مثل الإصلاح و حماس على الأقل. و هذا ما يبدو من المواقف التي أعلنوا عنها في الصحافة الوطنية. فالإتجاه الذكوري مغيب. بينما الإتجاه "النسوي"، الذي يراد الترويج له ممثل. في السعي إلى خدمة هذا الإتجاه لدى الرأي العام. الذي بالرغم من مستواه، إلا انه يمكن أن يلاحظ عدم وجود التمثيل الحقيقي بصفة ديمقراطية، للاتجاهات الموجودة في الجزائر. (إقصاء الإتجاه المحافظ).

ما يمكن ان يشفع للإتجاه النسوي هو تزايد أعداد العنصر النسوي في الأسرة في حد ذاتها. و أن الآباء يرغبون في الدفاع عن بناتهم، حتى على حساب الإخوة. و يصرون على متابعة دراسة البنت مثل الذكر أو أكثر. حتى تتمكن من الدفاع عن حضورها في مجالات العمل. و احتلال مكانة مشابهة للرجل. أو حتى أحسن منه. ثم تمكينها من الدخول في مفاوضات. قصد دخولها في مؤسسة الزواج، إن أمكن ذلك. ببعض من الأوراق الضاغطة (الشهادات العليا و التأهيل الرفيع). و إن بقيت عازبة، يمكن أن تسد احتياجاتها الأولية عن طريق ممارسة مهنة مأجورة خارج البيت. أو داخله لأنه صار بإمكانها تغيير وضعيتها. و لوعن طريق رياضة الكراتي أو الملاكمة؟

9/ممثل وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف: يحاول أن يبين بأن الإسلام كدين ضد هته الممارسات التي يقوم بها المسلمون. و لأنهم ابتعدوا عن وصايا الدين. فإنهم يرتكبون مثل هاته المخالفات "ما أكرمهن إلا كريم. و ما أهانهن إلا لئيم". الاستشهاد بأحاديث و آيات لتبيان الأصل في الدين. و أما ما يقع في المجتمع. فهي ممارسات اجتماعية. أو فهما اجتماعيا للدين. و لكن الدين و حسب النصوص الواردة و المستشهد بها. فهي التي أعطت للمرأة حقوقا لم تكن تحلم بها. و لم تطالب بها. و إنما الدين هو الذي كفلها للمرأة. يرى، بأن المتهمين على: "قانون الأسرة"، المستمد من الشريعة الإسلامية. يريدون أن: "يعلقوا كل مشاكلهم على مسجب الإسلام". و ينعنون بأصابعهم بأن الإسلام هو سبب لكل المشاكل التي يفرزها المجتمع. و الإسلام براء من ذلك". و أمام تهديد المهديين. يرسل بمعلمة تبين القوة التي يمكن تحريكها: "لنا كذا من المصلين. يرتادون المساجد في كل يوم جمعة. و يسمعون إلى توجيهات "الأئمة". تهديد واستعراض للعضلات. و ذلك ردا على تهديد "الكراتمانيات" من النساء. و يضيف قائلاً: "إننا نراعي مصلحة الأسرة. بما فيها من امرأة و أولاد و زوج. ونسدل لهم النصائح و التوجيهات. حتى يتم التعاون و التراحم و التلاحم بين جميع الاطراف. و لسنا معاول هدم. نحن معاول بناء. نلاحظ أن ممثل وزارة الشؤون الدينية، كان في موقع الدفاع. لان جل المتدخلين انتقدوا "قانون الأسرة". وكانت هته الحصة مناسبة بالنسبة لهم للانتقاد اللاذع الموجه لقانون الأسرة. مع أن الموضوع المطروح كان: "معالجة ظاهرة العنف المنزلي و تعرض المرأة للضرب من طرف الزوج. و قد ابرز بوضوح أصحاب هذا الطرح. التناقض الموجود بين قانون الأسرة. و المادة الثانية من الدستور. تتص على عدم التمييز بين الجنسين. و الدستور يأتي على رأس القوانين. و هو ملزم. فيرد ممثل وزارة الشؤون الدينية بأن الدستور ينص على أن: "الإسلام دين الدولة". و لذلك لا يمكن ان نتخلص من هته المادة الموجودة في الدستور. و أن قانون الأسرة مستمد من الشريعة السلامية. وان رئيس الجمهورية يصرح بأنه حريص على احترام الإسلام و تمجيده. وذلك



ردا على من قال أن رئيس الجمهورية حريص على احترام حقوق الإنسان. و على رأسها عدم التمييز بين الجنسين. الاستنجد بأعلى سلطة ممثلة للشعب. قصد خدمة التوجه الذي يدافع عليه الفاعل الاجتماعي. أو المؤسسة التي يمثلها أو القناعة التي يحملها.

### 3. اللجان التقنية لمناقشة تعديلات قانون الأسرة: الصادر عن اللجنة الوطنية للمحافظة و ترقية العائلة.

التي أشرفت عليها مديرية العائلة و المرأة و الطفل، بوزارة التضامن الوطني و العائلة. . ملخص التقرير الأولي للجان الفرعية: اللجنة المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-259 الصادر ب29 جويلية 1996. و المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للمحافظة و ترقية العائلة. في الديباجة تعتبر اللجنة أن العائلة تجسد عمليات سيرورات التطور. كما هي محددة من طرف السلطات العمومية. هته الأخيرة التي تعتبر راعية العائلة و حاميتها. و ترى بأنها مكلفة بتحسيس العائلة في كل المواضيع التي تخصها. و أنه يجب أن تأخذ إجراءات تعتمد على الثلاثية: التشاور، التنسيق و المتابعة. و ترى أن الوقت لم يعد وقت معاينة. و لكنه علينا أن نصوغ اقتراحات ملموسة يمكن تحقيقها بسرعة و بصفة دائمة. و من هذا المنظور تصدر لجنة المحافظة و ترقية العائلة توصيات يصوغها أعضاؤها على الشكل التالي: تتكون اللجنة الوطنية من خمس لجان فرعية و هي:

أولا: لجنة التربية و الصحة و التكوين: انصبت توصيات هته اللجنة على:

1. المساهمة في تحسين صحة الطفولة. و ذلك بالتركيز على الصحة الوقائية. و تدعيم العائلات التي لديها مرضى.

2. المساهمة في تحسين صحة الأمومة: ولادات بدون مخاطر. و التحسيس ضد الأمراض المنتقلة.

3. تشجيع السلوكات المسؤولة في ميدان إعادة الإنتاج. و التحكم في الخصوبة. و ذلك بإدماج الفئات المحرومة من خدمات التخطيط العائلي من ناحية. و العمل على توسيع الإجهاض العلاجي. للحفاظ على صحة الطفل. و معاقبة النساء اللاتي يلجأن إلى الإجهاض (الحالات الاجتماعية) .

4. تحسين ظروف التكفل بالصحة العقلية.

5. تحسين ظروف صحة المسنين.

ثانيا: لجنة حماية الطفولة و المحافظة على الشباب: تقترح اللجنة وجود خلايا جوارية على مستوى البلديات. تحتوي على المختصين في العلوم الاجتماعية. و مهام هته اللجان هي تقديم الإسعاف المتنوع: التربوي، الاجتماعي و النفسي. لأفراد العائلات التي هي في حاجة إلى هته الخدمات. و تقديم مساعدات للأطفال المعوقين حركيا و ذهنيا، العناية بالأطفال المحرومين من العائلة. و متابعة خاصة للمراهقين. بتقديم برامج الجمعوية. و مساعدة تطوير النشاطات الرياضية و الترفيهية في الأحياء.

ثالثا: لجنة الإعلام و الاتصال: في إطار حق المواطن في المعرفة و الديمقراطية التشاركية. لا بد من تحقيق الأهداف المتمثلة في: بناء إجماع عائلي حول فكرتين أساسيتين: ترقية مواطنة جديدة. و تحضير الأجيال المقبلة للتحديات الماثلة أمامنا. نشر ثقافة عائلية مشتركة. وذلك قصد تقوية الاندماج الاجتماعي. و تعزيز الوحدة الوطنية. تنظيم استماع جيد. للاستماع جيد للمجتمع. بالاتصال أكثر و أحسن مع أحد أهم مكوناته و هي العائلة. ترقية نموذج عائلي ديناميكي و الذي يمكن استعماله كمرجعية للسياسة العائلية على الخصوص. و للسياسة الاجتماعية على العموم. الإجراءات التي يجب اعتمادها قصد بلوغ الأهداف المسطرة:

**أول إجراء:** التعرف أو إعادة التعرف على العائلة الجزائرية. تزويد البلد بقدرات للتحليل: البحث و الاستشراف في مواضيع تخص العائلة لمعرفة حقائقها، تطوراتها و ما ترتبته.هته المعرفة تمكننا من ضبط الأفعال الاتصالية حتى نتمكن من توجيه هته التحولات في الاتجاه المرغوب فيه.

**ثاني إجراء:** الوقوف عند الإشكاليات التي تتطلب المعالجة عن طريق الاتصال كإشكاليات:النمو الديمغرافي. التنشئة الاجتماعية عن طريق تربية الأولاد قصد الاندماج الاجتماعي و توصيل الذاكرة و القيم. التضامن الجماعي و في مقدمتها التضامن العائلي. الاقتصاد العائلي الذي يجب أن يتنامى عن طريق الاتصال. الاقتصاد العائلي الذي يمكنه أن ينشط الحركة الاقتصادية العامة.

**الإجراء الثالث:** إيجاد الروابط الاتصالية الملائمة للسياق الاجتماعي حتى تسهل عمليات الاتصال الاجتماعي. واعتماد وسائل اتصالية مجتمعة أو كل واحدة منها على حدة: الاتصال الحواري. الاتصال على مستوى واسع. الاتصال الخاص. فلا بد من هندسة الفعل الاتصالي على المستوى الاجتماعي.

**رابعاً: لجنة الاقتصاد و التنمية:**تعتبر التنمية العنصر المحرك لتطور العائلة.و يعتبر الأجر هو مصدر الدخل بامتياز للعائلات.و منه فإن إنشاء مناصب جديدة للعمل.و الحفاظ على العمالة الموجودة.يجب ان تكون أولوية الحكومة. كما أن التعليم المجاني و الإلزامي يجب أن يدعم. و يبقى بمنأى عن تغيرات الأغلفة المالية التابعة للميزانيات. كما يجب الحفاظ على التأمين الاجتماعي الذي يحقق تضامنا وطنيا معتبرا في المجال المكاني و في الأوقات. كما أن الشبكة الاجتماعية تمكن من أجر أدنى و من تغطية اجتماعية فعالة. كما يجب مكافحة البطالة و ذلك بتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة و مرافقتها.

**خامساً: لجنة الحماية القانونية و الاجتماعية:** تقييد الحرية للحصول على الحرية.

ترى اللجنة: أنه لكي نتجنب غلبة العوامل التراجعية. على عوامل التطور. لا يمكن للدولة أن تقنع بمتابعة الأحداث. و إنما عليها أن تتشئها. و ذلك باعتماد سياسة تحمل إرادة القطيعة. القطيعة مع المحسوسية و إدماج أبناء العمومة في المؤسسات. وضع اقتصاد إنتاج. لا اقتصاد طفيلي. والعمل على إيجاد فئة متوسطة. التي من دونها يستحيل النمو. و وضع تشريعات تكافئ العمل المنتج. و تردع المضاربة و مكافحة البطالة. وضع تشريعات تساعد الأسر النواتية و مع تأسيس استقلالية كل عضو. و الحفاظ على حقوق الإنسان، الأسرة، المرأة و الطفل. مع التحكم في النمو الديمغرافي. تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة. و ترجمة الميثاق الجزائري و المعاهدات الدولية في الميدان. و ما هو مستعجل هو تغيير العلاقات الأسرية. الأسرة التي تعتبر أرضية لكل الرهانات الموضوعية و الذاتية. وذلك بالقيام بإصلاح شجاع لقانون الأسرة.

**قانون الأسرة:** على التعديلات أن تهدف إلى:

- الوصول إلى تخطي الأعضاء التي لها امتيازات. الحد من امتيازاتها. حتى يمكن في إطار الزواج ان نجعل من الزوجين مسؤولان. بهدف محو الصراعات التي تنتج قبل و أثناء عقد الزواج أو حتى بعده.
- تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة .
- تحقيق استقلالية كل عضو في العائلة.
- تأسيس التضامن.

هته التعديلات ممكنة و مطابقة للقانون الإسلامي. الذي يجب تطويره. لأنه متأخر عن النص الإلهي. هذا ما يبينه كل الفقهاء العقلانيون الذين بينوا:

(1)- بأن طابع الدولة في بلدان الإسلام لا هي ملكية أو خلافة وراثية. و أن الاختيار يقع بالتوافق. و الدولة الإسلامية تجد نفسها بالتأكيد في النمط الديمقراطي.

(2)- أن القرآن لا يلزم إلا في مجالات قليلة. على قاعدة ما يطيقه الفرد. فهي نظرية الأدنى الشرعي قبل الوقت. الذي يعتبر أن الله يأذن بتجاوز هذا الحد الأدنى من طرف المشرع. هته النظرية يمكن أن تفسر: . حتى و ان كان الرق لم يتم تحريمه قطعياً. فإن تحرير رقبة هو فعل إيماني. و منه الرق هو في اتجاه العدل المرغوب من طرف الإله.

. حتى و أن تزكية الأموال لا تدفع إلا مرة واحدة في السنة. فإنه لا يوجد ما يمنع المسلم. بأن يزكي أمواله مرات عديدة في نفس السنة. هذا الفعل يعتبر في الاتجاه السليم.

. حتى و ان كان المسلم لا تفرض عليه سوى خمس صلوات في اليوم. لا شيء يمنعه من أن يقوم بأكثر من ذلك. . حتى و ان كان الولد المحضون. يجب أن يعتبر 'كأخ في الدين'. في حالة عدم معرفة والديه. لاشيء يمنع بأن نعطيهِ النسب للذي كفلناه.

. حتى و أنه لا يرث. لا يوجد أي مانع في ان نمنحه كل ممتلكاتنا. . حتى و ان كان الميراث لا يمكن للبنات من أن تأخذ إلا نصف قسمة الذكر. لاشيء يمنع من أن نعطيها نفس القسمة كالذكر.

. و أن تعدد الزوجات المسموح به في الآية الثالثة(03) من سورة النساء. قد منع بالآية مئة و ثمانية و عشرون (128) من نفس السورة. التي تنص على ان الرجل لا يستطيع العدل و ان حرص.

-نستطيع أن نطبق نظرية الآيات المنسوخة بآيات اخرى. و نعتبر بأن السورة الثالثة(03) قد نسخت من طرف الآية مئة و ثمانية و عشرون(128).

و يخلص الملخص الى القول: نشاهد اذا امكانية تطور القرآن... و أن المحافظين و تأويلات النصوص من طرف الرجال و لصالح الرجال قد خانوا الرسالة الموحاة.

**الاتفاقيات الدولية:** تطور السياق يدل بأننا في صدد التحول من العائلة الموسعة ذات النمط التقليدي. الى شكل ضيق و عصري. يعتبر النمط العائلي المبين من خلال قانون الأسرة. مبتعدا بالنظر الى التغيرات الاجتماعية التي حدثت. و هو يعكس صورة لم تعد قائمة. بالنظر الى الأسرة الجزائرية المعاصرة. و تعديل المعايير القانونية. التي تمس الأسرة و انسجامها مع التعهدات الدولية للجزائر. في مجال حقوق الإنسان على وجه التحديد. صارت حتمية و لا يمكن تجاوزها. و ضرورة تعديل المعايير القانونية الوطنية تفرض لسببين:

(1) العمل على مطابقة بعض المعايير القانونية الغير مطبقة. و ذلك بسبب التعارض الصارخ. مع المعايير الاجتماعية المعمول بها.

(2)- الاندماج القانوني للجزائر على المستوى العالمي. و ذلك من خلال التعهدات التي أبرمتها الجزائر. على شكل نصوص أو تعليقات قانونية دولية. و قد صادقت عليها أو قبلتها.

و الطريق الأمثل يقتضي بأن ترفع بعض التحفظات .ثلاث تحفظات وجب رفعها و تتعلق بالمعاهدة المتضمنة القضاء على كل أشكال التمييز باتجاه النساء. و هته التحفظات التي يجب رفعها هي:

1- المادة الثانية (02). و هي إجراء عام يتضمن موضوع و هدف الاتفاقية ذاتها. و المتعلقة بإلغاء كل أشكال التمييز اتجاه النساء.

2- المادة السادسة عشرة(16). و المتعلقة بمساواة الرجل و المرأة. فيما يتعلق بعقد و فسخ الزواج, الوصايا و حضانة الأطفال و القوة الوالدية.و تدعيما لهذا الرفع يمكن اعتبار مايلي:- أن الإبقاء على التحفظين كما هما ينقص من مصداقية انضمامنا الى المعاهدة. . أن المادة(19).من المعاهدة الدولية لسنة1969 المتعلقة بقانون المعاهدات.المعاهدة التي صادقت عليها بلدنا- تنص على أنه:"بإمكان أي دولة في الوقت الذي تمضي، تصادق، تقبل بمعاهدة أو تنظم فيها أن تسجل تحفظا إلا إذا كان التحفظ يتعارض مع موضوع و هدف المعاهدة".

و التحفظات التي قامت بها الجزائر تتعارض مع موضوع و هدف المعاهدة.و تخل بالمادتين 28 و 30 من دستور. و يمكن القول بأن العديد من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الأسرة.يمكن اعتبارها لا دستورية. بالنظر الى المبادئ المنصوص عليها من القانون الأساسي. و هو الدستور الذي منه تصدر كل القوانين الأخرى.

3) - المادة 15 الفقرة الرابعة(04)من المعاهدة الدولية.و التي تنص على الاعتراف بالرجل و المرأة بنفس الحقوق.فيما يخص:"حق الأشخاص في التنقل.و اختيار إقامتهم و منزلهم".و يرى أصحاب اللجنة أن الحالات الحقيقية.التي تقرر الزوجة ان لا تسكن مع زوجها.هي حالات نادرة أو غير موجودة تماما.ومنه وجوب رفع هذا التحفظ.

إذا كانت اللجنة منصبة بمرسوم تنفيذي. يعني هذا أنها تضم أفضل الكفاءات على المستوى الوطني. في الميدان الذي تراد فيه الإشارة. لكن بعد تحليل محتوى الاستشارة. تبين لي بالرغم من الكلمات الفضاضة المكتوبة باللغة الفرنسية. فإن اللجان الفرعية المنصبة لم تأتي بالجديد. إذا ما استثنينا 'لجنة الحماية القانونية و الاجتماعية' التي أبدعت في التفاسير المقدمة. و ذلك بغرض التأسيس القانوني للنزعة النسوانية. يبدو جليا أن اللجنة الفرعية للحماية القانونية و الاجتماعية. هي اللجنة التي يقع عليها الرهان الحقيقي. و أن الموضوع المعالج من طرفها. هو الهدف الأساس من وراء استصدار المرسوم التنفيذي. المشار إليه أعلاه. و ما اللجان الأخرى إلا تورية و تغطية عن الهدف الأساس. ذلك أن:

1 . " لجنة التربية و الصحة و التكوين" أو لو جانب المحافظة. توصيات زهيدة بالرغم من تعدد اللجان:(أربع لجان). بينما اللجنة التي تولت ترقية الأسرة. كانت محل عمل لجنة الحماية القانونية و الاجتماعية. اللجنة التي اهتمت بترقية 'المرأة'. و لم تتحدث عن ترقية الأسرة. كمؤسسة متكاملة من الزوج الذي اعتبرته ذو امتيازات. أو الأولاد المغيبون تماما. لجنة التربية و الصحة و التكوين: أعادت صياغة إستراتيجية وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات. المعتمدة و المعمول بها قبل تنصيب اللجنة. إذ إن سياسة الوزارة ترتكز على 'الوقاية'. و الاعتناء بصحة الأمومة و الطفولة. و جل المستوصفات بها مصالح دعم التخطيط العائلي. و لم تبدع اللجنة أي شيء إضافي تدرجه في توصياتها. اللهم الحث على تفعيل ما يوجد. لتحقيق النجاعة المطلوبة.

2- لجنة حماية الطفولة و المحافظة على الشباب :اقتרכת اللجنة وجوب وجود خلايا جوارية على مستوى البلديات قصد التصنت و المساعدة. من خلال ما عينته ميدانيا توجد لجنة على مستوى ولاية النعامة كلها. مقرها

في مدينة المشرية (بالنظر الى الكثافة السكانية ) . و يبدو لي بعدما اطلعت على الأعمال المنجزة من طرفها. انها لا تجيد التصنت بكيفية لائقة. و يتضح ذلك من خلال المعطيات التي هي بحوزتها. و أما المساعدات فهي غائبة تماما. سواء كانت مادية او معنوية او حتى الإرشاد و التوجيه.

3- لجنة الإعلام و الاتصال: اقترحت وجوب القيام بدراسات لمعرفة العائلات الجزائرية. و إيجاد قنوات اتصال مع العائلة. و لو أنها لم تحدد كيفية الاتصال إجرائيا. و حسب المعلومات المقدمة إلى من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة. فان الوزارة طلبت دراسة واحدة. أعدت من طرف CRASC: مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية، وهران. أنجزت الدراسة سنة 2007. بعنوان ... /بمعنى آخر لم يجسد الاقتراح ميدانيا.

4 . لجنة الاقتصاد و التنمية: اقترحت مكافحة البطالة. و ذلك بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و لم يتبين كيف يتم ذلك إجرائيا. و ما يمكن الإشارة إليه فيما يخص الدعم المقدم. انه يعتريه إجحاف كبير. ذلك أن الدعم يتم من أموال الخزينة العمومية فيستفيد منه البعض على حساب البعض الآخر. و هو ما يعتبر إخلالا بمبدأ المساواة بين جميع المواطنين. و إنشاء تمايز على أساس المحسوسية. و الشبكة العلانية التي يمكن نسجها. و التأسيس للرشوة. و التعامل بالربى الذي ترفضه بشدة العائلات المتواجدة بالمنطقة. كما هو مبين في الجانب الميداني. هذا التمايز الذي لا يؤسس على الكفاءة. هو الذي لا يمكن ان يحضى بالشرعية. و منه استهجان من تميز على هذا الأساس.

5 . لجنة الحماية القانونية و الاجتماعية: فاللجنة الفرعية هته أبدعت في التفسير المقدمة كما أشرنا الى ذلك آنفا. و ما يثير العجب. هو عدم التركيز على الشرعية الدولية و الاكتفاء بذلك. و لو أنها ركزت على هذا البعد واكتفت به. لوجدنا لها المبررات. بل و حتى ما يدعم مقاربتها هته. ما دمنا ننتمي الى المهيمن عليهم. فلا يمكن إلا ان نكون قوما تبعا. فما يثير العجب إذا هو الإصرار على إضفاء الشرعية الدينية على مقترحاتها. و أجبرت النصوص على مسaire ما ترغب في الوصول إليه. و قولتها ما لم تقل. وناقضت ما هو معروف من الدين بالضرورة. و كذلك ما تعلق بالنصوص الأكثر قطعية. النصوص التي ورد فيها تفصيل متناهي الدقة. لا مجال معه لأي تأويل. كما هو الشأن في المواريث: أنظر سورة النساء الآيات.

#### منطلقات اللجنة:

أولا: انطلقت اللجنة من المسلمة القاضية بتدخل الدولة في المجال الخاص (الأسرة) بل و ترى أنه يجب على الدولة ان تجبر هته المؤسسة على الدخول في الحداثة بالرغم من أنفها -تدخل تسلطي - أن تغييرها عن طريق ترسانه قانونية موافقة للمعاهدات الدولية بدون أي تحفظ و موافقة للدستور بل إن هته القوانين الدولية من صميم الإسلام كما حاولت اللجنة تبيانه.

و أعابت اللجنة على الدولة أن تبقى في وضعية الملاحظ الذي يتابع الأحداث أو أن تجسد 'الإرادة الشعبية' أو أن تعمل على تحقيق ما تريده العائلات من قوانين وفقا لمبدأ 'الديمقراطية' المبدأ الذي لم تتفوه به اللجنة مع أن المفهوم هو المفهوم 'القاطرة' بالنسبة للتوجه العالمي و ليس 'التسلطية' و ان كانت من أجل تحقيق 'العصرنة'؟

ثانيا: وضحت اللجنة ما يجب على الدولة القيام به في هذا الشأن إن كان اقتصاديا أو اجتماعيا:

من وضع تشريعات تكافح البطالة. و تردع المضاربة. و تشريعات تؤسس لاستقلالية كل عضو من أعضاء العائلة. و خصت بالذكر المرأة و الطفل. و تشريعات تحقق المساواة بين الرجل و المرأة. وذلك من خلال العمل التشريعي الذي يرمي الى تغيير العلاقات الأسرية القائمة.

ثالثا: لم تبين اللجنة الإجراءات التي من خلالها يمكن مكافأة العمل المنتج. أو كيفية مكافحة البطالة أو ردع المضاربة. أو حتى كيف يمكن ان نحصل على استقلالية المرأة و الطفل من سلطة الرجل. و انما اكتفت بالمطالبة برفع التحفظات الثلاثة التي أبدتها الجزائر. فيما يتعلق بالمعاهدة الدولية المتضمنة "القضاء على أشكال التمييز باتجاه النساء".

فكل الجهد الذي بذلته اللجنة. هو في اتجاه إضفاء الشرعية الدينية. على ما تحفظت عليه الجزائر من المعاهدة المذكورة. و أن لا تعارض بين الاتفاقية الدولية و الدين الإسلامي .

إذا ما سايرنا منطق اللجنة الفرعية المكلفة بملف الحماية القانونية و الاجتماعية و بالخصوص "نظرية الأدنى القانوني". و حسب التطبيقات التي ذهبت إليها. يمكن أن نقول محاكاة لهذا التطبيق: "حتى و ان كان الإله المعبود واحدا. فلا يوجد ما يمنع المسلم ان يعبد معه إلهها آخرا. تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. و أستغفر الله و لا إله إلا الله. لا داعي لمناقشة كل ما ورد من مقدمات. للوصول الى "الاجتهادات". و إنما نقصر على ما يتعلق بالموضوع الرهان.

نحن نعلم علم اليقين أن:

1- التبني حرام بنص الآية. و قد حرم منه الرسول محمدا صلى الله عليه و سلم. حينما تبني زيدا فكيف يسمح به لخلق آخر؟

2- أن الهبات لا يجب أن تتجاوز ثلث 3/1 الأموال. فكيف بها ان توهب للمكفول كلية. و يمنع منها الوارث الشرعي؟

3- لا يمكن إعطاء احد الأولاد الورثة شيء من الرزق. سواء كان ذكرا أو أنثى. و يمنع منه الأبناء الآخرون فذلك عين اللاعدل. و أن لا توزع التركة إلا وفقا للنصيب المفروض. إلا أن يتنازل احد المعنيين عن نصيبه أو جزء منه.

4- ان الناسخ و المنسوخ. مسألة قد بث فيها الفقهاء. و هو علم متواتر. و لا يمكن ان نحرم ما أحل الله من تعدد الزوجات. و إلا فإننا قد "تربينا" أو "تألها". أو أننا اعتبرناه منسوخا. فإننا قلنا على الله ما لا نعلم .

أما فيما يتعلق بالمادة 15. التي يرى أصحاب اللجنة أنها ناذرة الحدوث. و لا داعي للحفاظ ايزاءها.

هذا الإجراء ذو بعد تاريخي و ثقافي للدول الغربية: ذلك أنه بعد حصول تقارب بين الجنسين فيما يخص العمالة أو الشغل. فإن المرأة الغربية سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة. صارت تهتم بالدرجة الأولى بمسارها المهني. لكونها مجبرة على المساهمة في الميزانية الأسرية. إن كانت لها أسرة. أو التكفل بذاتها بعد سن الرشد. وفي كل الأحوال عليها أن تعيل نفسها. فإن تطلب منها مسارها المهني التنقل بعيدا عن البيت الزوجية. و منه السكن المنفصل عن الزوج. لذا نجد هذا الإجراء القانوني. الذي يمكنها من الابتعاد عن البيت الزوجية. ان كانت متزوجة و مرتبطة بزواج.

فالنسق الثقافي الغربي غير النسق الثقافي المعتمد من طرفنا. ففي ثقافتنا نولي أهمية قصوى للمؤسسة الزوجية. التي بدونها لا يمكن أن نتصور لوجود علاقة بين الجنسين. كما نولي أهمية قصوى كذلك للمنتوج البشري. أي

الأولاد الذين يمثلون امتداد الشخص. و الذين يكونو طبع من صلبه. و لا يجب أن يسامر الرجل أدنى شك في انتماء الأولاد له. و الأولاد هم الذين يصفون المكانة على الوالدين. فنجاح الوالدين يتحقق من خلال نجاح الأبناء. و لا توجد قطيعة بين أفراد الأسرة. فالنجاح هو نجاح جماعي لكل أفراد العائلة. بل يضحى الوالدين بنجاحهما الفردي ان رأيا أنه يتعارض مع نجاح الأولاد. فالرابطة العاطفية قوية بين هته الأطراف. المكونة للأسرة على الأقل. ان لم نقل كل العائلة. و التي تبين لنا أحداث بعض البعد بينها و بين الأسر التي كونتهم. و لم تعد لحمة واحدة متكاملة كما كانت في السابق. لكن الأسرة ما تزال تعمل وفق التلاحم الكبير. ما عدى الأسر المفككة. بينما في الغرب توجد قطيعة بين مكونات الأسرة. ذلك أن النجاح هو نجاح فردي. فالولد ولدك و إن لم تتجبه. و أنت مسؤول عنه قبل سن الرشد. أما بعد هته السن فهو كائن حي منفصل عن الآباء. و مسؤول عن حاضره و مستقبله. و نحن لا نضفي أحكام قيمة. فلكل تاريخه و ثقافته باعتراف اللجنة ؟

ألا يعني هذا أننا ندعو إلى اعتماد هته الثقافة. بالخصوص و ان العمالة النسوية في تزايد في بلادنا. و هي الآن تتجاوز العشر من العمالة الرجالية. و هي في ازدياد مضطرد. فحينما تصل الى النسب الموجودة في الدول الغربية. نكون قد سبقنا هذا الحدث قانونيا. و وجهنا نساءنا الى اعتماد الثقافة الغربية. مادامت قوانيننا تسمح بذلك ؟ نحن ندعو الى الانسجام مع العالم الذي يحيط بنا. و بالخصوص انه ينتج التطور المادي عن طريق التفوق التكنولوجي الذي تمكن منه. هذا التطور الذي مكنه من أن يهيمن على العالم كله. و بالخصوص الضعيف منه. و يفرض عليه "المعنى" الذي ينتجه. الانسجام مع ما يمكن الانسجام معه. لكن الذوبان و إلغاء الذات. فيه من الخطورة ما يؤدي الى إلغاء كيان ووجود الجماعة. من خلال إلغاء شخصيتها القاعدية. فما محلها من الأعراب ان فرطت في مورثها و بعدها الثقافي. و انسلخت منه ؟

فهذا هو الاغتراب الثقافي الذي تكرر التبعية. فلا نحن مثلهم تماما ننجز ما ينجزون. و نحقق ذواتنا كما يحققون. و لا نحن كنا أوفياء لذواتنا. و ساهمنا في الحضارة العالمية. و فق منظورنا و بإمكانياتنا. و عملنا بالمعنى الصادر من ذواتنا وطبقناه على أنفسنا. و هنا بالتأكيد لا نكون في المواقف الذي وضعت فيه "لجننتنا" نفسها. من تبعية فاضحة و إلغاء للذات من الداخل. ألا يكفيننا الاغناء الذي يأتي من الخارج. حتى نضيف له إلغاء ذاتيا و من الداخل ؟

كل هذا التجرد على التأويل. من طرف متعمد و/أو غير متعمد من أهل للتأويل و الاجتهاد. يبين: **حجم "الرهان الكبير" الذي تمثله الأسرة بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين.** فاللجنة من بين اللجان التي حضرت لتعديل قانون الأسرة. و كانت على ما يبدو بمثابة القوة الضاغطة. قصد التأثير على مسار التغيير في الاتجاه الذي سطرته. و هو: **التمكين للاتجاه الغربي بدون أي تحفظ.** ذلك أنها و كما رأينا. استعملت الدين الإسلامي كمطية. من حيث تدري و/أو من حيث لا تدري لبلوغ الهدف المنشود.

فما مدى تمكنها من التأثير على باقي الأعضاء. الذي شاركوا في صياغة القانون المعدل للأسرة ؟ يتبين ذلك جزئيا من خلال تحليل محتوى القانون المعدل 02/05 الصادر في 2005/02/27. و عرض هته المقترحات و التحاليل. على مواد القانون كما هي عليه الصياغة النهائية. المبينة في مواد القانون الساري المفعول حاليا.

لقد حققت هته النزعة انتصارا شبه كلي. و لم يعترض عن ما ذهبت إليه إلا في النزر القليل. و الذي ليس له علاقة بالسلطة التي انتزعت بصفة مطلقة من الزوج. و أسست للندية المطلقة بدون أي تحفظ في هذا المجال. و

**الندية تشمل:** الزواج الذي يخضع لإرادة المرأة المقبلة على الزواج بكيفية مطلقة. و لو كان هذا على حساب رغبة "الوالد". و تشمل **الطلاق:** فالزوج بإمكانه الطلاق. و الزوجة بإمكانها التطلق و الخلع. و لا تراعي إرادة الزوج في ذلك. فهي ندية مطلقة في الطلاق. **المعدد صار محجورا عليه.** يخضع لموافقة مزدوجة: موافقة الزوجة التي هي في عصمته. و الزوجة المراد التزوج بها. و كذلك الى موافقة رئيس المحكمة. الذي يرخص أو لا يرخص له ذلك التعدد. فإن كان من المتمكنين ماديا. وارتضت الزوجتان بهذا الجمع فقد يسمح لها التعدد من طرف القاضي . أما إن كان من متوسطي الحال أو فقير فيحجر عليه.

صارت الأطفال هي مسألة تخص الزوجين الرجل و المرأة. و تم إقصاء باقي أفراد العائلة من حق الولاية على الأطفال. و بالخصوص ولاية العصب. فمن الزوج تنتقل مباشرة الى الزوجة. و يمكن أن نقول أن النزعة الغريبة قد تجسدت. وفقا لمنظور اللجنة الاستشارية. ماعدى مسائل الإرث التي بقيت على حالها. لأن الرهان فيها ليس كالرهان على "السلطة". التي صارت تعتمد على الندية المطلقة من الناحية القانونية.



#### 4. تحليل محتوى قانون الأسرة المعدل 05-02 المؤرخ في 05/02/27.

يبدو أن الهدف من وراء تعديل قانون الأسرة القديم هو محاولة تغيير السلطة القائمة في الأسرة على أساس "الذكورية". و محاولة تأنيث الأسرة. و جعلها أكثر نسائية. منذ إنشاء وزارة الأسرة.. صارت الأسرة قضية المرأة و لم تعد قضية الرجل! و هل محاولة تأنيث الأسرة و جعلها أكثر نسائية. يستجيب لخضوع هته المؤسسة للنظام و الحكم و السلطة. سواء كانت داخلية على مستوى البلد أو خارجية على المستوى الدولي. فترضى بمنطق العولمة المفروض عليها. يبدو التناقض واضحا فيما يخص بعض المواد. مما يبرز الصراع الذي كان قائما بين الأطراف المعدة لمشروع القانون. و يظهر لنا ذلك من محاولة التوفيق بين أمور لا يمكن التوفيق بينها. فإما أن نكون في اليمين أو في اليسار "يا أسود يا أبيض". فطغى اللون الرمادي على بعض المواد. لكن النزعة الغالبة على القانون. هو التوجه 'النسواني'. و تغليب إرادة المرأة المعنية بالزواج عن إرادة وليها. و كذلك عن إرادة زوجها. و الندية بين الزوجين الذكر و الأنثى في طلب 'الطلاق'. و سمي كذلك 'الطلاق' عند الزوج. و التطلق و الخلع عند الزوجة. و هي ندبة مطلقة. و بالخصوص إن كانت الزوجة ثرية أولها أجرة. بحيث إنه يجوز لها أن تخلع نفسها دون موافقة الزوج على ذلك. كما يحدث في طلاق الزوج لزوجته تماما.

في مسألة تعدد الزوجات، و إن ثبت المبدأ. إلا أن الزوج صار يعامل كأنه قاصرا أو محجورا عليه. إذ يخضع المعدد لرخصة من كل من الزوجة السابقة و الزوجة اللاحقة. و كذلك من رخصة تعطى له من رئيس المحكمة. حاول القانون المعدل. أن يمزج بين ما هو عصري و ما هو تقليدي. و أبرز بعض المبادئ الإسلامية الموافقة للعصر لم تكن بارزة في القانون الماضي. و حاول المشرع أن يحمي 'الطفل' و كذلك المرأة و لو على حساب العرف. و تجدر الإشارة إلى أنه احتفظ بالتشريع الخاص بالإرث. كما هو منصوص عليه في القواعد الفقهية للتشريع الإسلامي. يبدو أن المشرع. تجنب إلغاء كل ما هو قطعي في الشريعة الإسلامية. كالنصوص القرآنية الخاصة بالإرث في سورة النساء. و تعدد الزوجات. و لو أنه حجر على الزوج. و جعله قاصرا. لكنه حارب الأعراف بتغليب النزعة النسوانية على النزعة الذكرية المتأصلة في الأعراف الجزائرية.

ويمكن القول بأن هذا التعديل. ساهم في إرساء النزعة النسوانية قدر الإمكان. و غير كل هو مرن في التشريع الإسلامي بهذا الاتجاه. أو جعله أكثر مطاطية و مرونة. قصد التقليل من بعده و الحد منه إلى أقصى درجة ممكنة. و لم يتمكن من زعزعة كل ما هو صلب في التشريع الإسلامي كقواعد الإرث.

عرف القانون 02-05 الأسرة في المادة الثانية "02" على أنها: "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع. و تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية و صلة القرابة".

\* ما تجدر الإشارة إليه. أن القانون المعدل في مادته الثالثة. قد اعتبر النيابة العامة كطرف أصلي. في جميع القضايا الرامية إلى تطبيق أحكام هذا القانون. و منه إعطاء حق النيابة العامة التدخل في المجال الخاص أو مجال العائلة. و ما يحدث فيها من تفاعلات و علاقات. و اكتساب "حق النظر" في الخصوصي الخاص. و اعتباره مجالا عاما.

الأهداف المرجو تحقيقها من وراء التقنين إلى عالم الأسرة:

نحن نعلم أن وراء كل نص قانوني يستصدر. أهدافا يتوخى القانون تحقيقها. سواء كانت هته الأهداف معن عليها أو ضمنية. و من خلال قراءة القانون. لا توجد أي مادة صريحة. تحدد الأهداف التي يرمي هذا القانون على تحقيقها. و لكن تحليل محتوى القانون. يبين لنا الأهداف الضمنية. و التي يمكن الإشارة إليها. على الوجه الخصوص في ثلاثة أهداف هي:

أولاً: العمل على تعزيز النزعة النسوانية. على حساب النزعة الذكرية. المؤسسة في المجتمع الجزائري ما أمكن ذلك. ثانياً: الاندماج في النزعة العالمية لحقوق الإنسان. بما فيها بعد المساواة بين الجنسين الذكر و الأنثى ما أمكن ذلك.

ثالثاً: تحقيق أكبر حماية ممكنة للمرأة و الطفل. و لو على حساب المؤسسة الأسرية ذاتها. و قد تم تعديل كل ما أمكن تعديله من الشريعة الإسلامية. و كذلك من الأعراف المحلية. بغرض تحقيق الأهداف الثلاثة المشار إليها أعلاه.

و لمعرفة ما يمكن و ما لا يمكن تعديله. تجنب المشرع. إلغاء كل ما هو "صلب" و ثابت في الشريعة الإسلامية. أي كل ما فيه نص شرعي قطعي لا يحتمل التأويل. و بالخصوص ما ورد في القرآن الكريم كأحكام الميراث مثلاً. و لكنه وجه كل نص 'مرن' نحو تحقيق الأهداف الثلاثة المشار إليهم أعلاه.

فالمشرع لا يستطيع إلغاء تعدد الزوجات. بالنظر إلى وجود النص الشرعي القطعي: " و إن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من نساء مثنى و ثلاث و رباع و إن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا ". الآية 3 من سورة النساء. فأباح التعدد. لكنه اغتم وجود العدل. و عوض أن يترك مسألة العدل لتقدير الزوج و ضميره. لأنه مسؤول و سوف يحاسب إن لم يعدل في الآخرة. و الرجل هو المطالب بالعدل و المخاطب به في الآية. فجعل المشرع الجزائري من مسألة تقدير العدل في أيدي القاضي. (خارج عن الإرادة الفردية للزوج). كما أنه جعل من التعدد. تابع لإرادة الزوجتين أولاً. اللاتي يجب أن ترضى بهذا الزواج. و جعل منهما فاعلتين أساسيتين في عملية تعدد الزواج. الذي كان خاضعاً لإرادة الزوج و تقديره فقط لا غير. فأصبحت الإرادة مزدوجة: داخلية خاصة بالزوج. و خارجية خاضعة لإرادة الزوجتين و تقدير رئيس المحكمة. أنظر المادة الثامنة (8) التي صيغت على الشكل التالي: "يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الإسلامية. متى وجد المبرر الشرعي. و توفرت شروط و نية العدل. يجب على الزوج إخبار الزوجة السابقة. و المرأة التي يقبل على الزواج بها. و أن يقدم طلب الترخيص بالزواج إلى رئيس المحكمة لمكان مسكن الزوجية. يمكن لرئيس المحكمة أن يرخص بالزواج الجديد. إن تأكد من موافقتهم. و أثبت الزوج المبرر الشرعي و قدرته على توفير العدل و الشروط الضرورية للحياة الزوجية."

و يبدو الزوج و كأنه قاصراً أو قد أحرر عليه. مع أن تعدد الزوجات ليس رهاناً معتبراً. بحيث إنه يمس بعض المناطق السهبية و الصحراوية. يكاد يكون التعدد منعدماً في المناطق الساحلية الكثيفة السكان. و هو في المناطق السهبية يمس الفئة الغنية و المترفة. بينما الفئات المتوسطة لا يكاد أحدهم يتزوج أو يزوج أبناءه. فما بالك بالفقراء في موضوع التعدد؟ و قد يكتفي مترفوا الشمال من التزاوج من دون أي إشكال يطرح من الناحية القانونية.

ما يمكن اعتباره تناقضاً في الأحكام:

مرونة شديدة فيما يخص المرأة. حتى و إن أخلت بالشروط المنصوص عليها في عقد الزواج. كما هو مبين في المادة "9". وبالخصوص أهلية الزواج . الولي و شاهدين. و سكت عن انعدام الموانع الشرعية. بينما ألح على ركن الصداق بحيث إن الزواج يثبت بعد الدخول بصدق المثل. و تصلبه في درجة بطلان الزواج. إن اختلف ركن الرضا. سواء تم الدخول أو لم يتم. و ذلك ما يتبين من منصوص المادة '33': "يبطل الزواج إذا اختلف ركن الرضا. إذا تم الزواج بدون شاهدين أو صداق أو ولي في حالة وجوبه. يفسخ قبل الدخول و لا صداق فيه. و يثبت بعد الدخول بصدق المثل.". لكن يزول هذا التناقض إذا فسرناه من منظور تعزيز النزعة النسوانية".

**تعزيز النزعة النسوانية:**

تبدو النزعة النسوانية و تتجلى من خلال المواد الآتي ذكرها:

أولاً: ما تعلق بإمكانية التنصل من إرادة الولي و الأسرة و يتضح ذلك جليا من المادة: '11' التي تنص على: تعقد المرأة الراشد زواجها بحضور وليها وهو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص تختاره.

ثانياً: يعتقد برضا الزوجة و الزوج فقط. و كأن المشرع أراد أن يثبت مبدأ التساوي بين الجنسين من خلال المادتين:

المادة الرابعة '4' التي تنص على: "الزواج هو عقد رضائي يتم بين الرجل و المرأة على الوجه الشرعي. من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة و الرحمة و التعاون و إحصان الزوجين و المحافظة على الأنساب.

و المادة '9' ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين. و قد تشدد في مبدأ الرضا من خلال المادة '33' المبنية أعلاه إلى درجة التصلب الذي ينتج عنه بطلان الزواج.

ثالثاً: الندية في الطلاق:

- 1 . يستطيع الزوج طلاق زوجته و ان كان هذا الطلاق تعسفياً.
- 2 . يستطيع الزوج و الزوجة و بالتراضي الحصول على الطلاق.
- 3 . تستطيع الزوجة أن تخلع نفسها عن طريق الخلع و ان لم يرضى الزوج بذلك و قد يكون تعسفياً أيضاً.

و منه تحقيق مبدأ المساواة بين الزوجين أو الندية و هذا ما يتبين خلال المواد:

\* '48' التي تنص على: "مع مراعاة أحكام المادة 49 أدناه يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج او بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54.

\* المادة '49': لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد عدة محاولات صلح يجريها القاضي على أن لا تتجاوز مدة ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ رفع الدعوى. المادة '53': "يجوز للزوجة أن تطلب التطلق لأسباب" أذكر من بينها: النقطة 8 الشقاق المستمر بين الزوجين و النقطة 10 كل ضرر معتبر شرعاً. "النقطتان تبيّن سهولة إيجاد مبررات لطلب التطلق من المرأة".

\* المادة 54 " يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخلع نفسها بمقابل مالي. إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع. يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم".

في القانون 84 كان الخلع لا يتم إلا برضا الزوج. إما الآن ألغيت إرادة الزوج. و صار الخلع غير مقيد إلا بصداق المثل. و إذا كنا نعلم أن الصداق. لا يمثل إلا الجزء اليسير جدا من تكاليف العرس. يمكن توقع هشاشة المؤسسة الأسرية في المستقبل. مع ارتفاع عدد العمالة النسوية. و تراجع الانضباط الروحي العقدي لدى الاجيال الحالية. و التأثر بكل ما هو آت من الغرب؟

## المزج بين ما هو عصري و ما هو تقليدي:

يتضح هذا المزج في المادة '36' التي تبين حقوق و واجبات الزوجين. فيتبين من الشرط 'الرابع' وجوب : "التشاور في تسيير شؤون الأسرة و تباعد الولادات". بأنه شرط مطابق لمتطلبات عصرية. من وجود ديمقراطية و تشاور بين الزوجين في قضاياهم الأسرية و منها الإنجاب. أما من الشرط السادس و القاضي 'بوجوب': "المحافظة على روابط القرابة. و التعامل مع الوالدين و الأقربين بالحسنى. و المعروف". يتضح بأنه شرط مطابق لمتطلبات تقليدية محافظة. و هو محاولة التوفيق بين جناح الممثل للعصرنة و ذلك الممثل للمحافظة.

و كذلك الاستناد بمبادئ إسلامية التي تخدم الروح الحالية للعصر من أمثال المادة '37' التي تنص على أنه "لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر". و لو انه تمسك بالبعد التقليدي و الحمائي للزوجة بحيث أوجب على الزوج النفقة. و لم يجعلها عبئا مشتركا كما تقضي بذلك روح العصر. مما يبين لنا النزعة الحمائية للمرأة. المادة '74' تنص على: "تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو بدعوتها اليه ببينة مع مراعاة أحكام المواد 78 و 79 و 80 من هذا القانون. استبعد أفراد الأسرة الآخرون من القيام بدور الولاية للأطفال. التي تقع إما على الزوج. فهو ولي أولاده القصر. ثم تأتي مباشرة الأم سواء في حالة وفاة الزوج. أو في حالة حضانتها للأولاد. فهي التي تكون ولية على الأولاد و لو كان الوالد حيا. المادة 87: "يكون الأب وليا على أولاده القصر و بعد وفاته تحل الأم محله قانونا. و في حالة غياب الأب. و حصول مانع له. تحل الأم محله. في القيام بالأمر المستعجلة المتعلقة بالأولاد.". و في حالة الطلاق. يمنح القاضي الولاية لمن أسندت له حضانة الأولاد.(في الغالب الى المرأة. و منه تم إقصاء الأب من الولاية عمليا).

كما أن القانون عمد إلى تقنين ما هو عرفي و له أصل في الشريعة الإسلامية. فاستجد به بصفة قانونية. بالرغم من انه كان يعتمد عرفا لإصلاح ذات البين بين الزوجين. المادة '56' تشير إلى ذلك: "إذا اشتد الخصام بين الزوجين و لم يثبت الضرر وجب تعيين حكمين للتوفيق بينهما. يعين القاضي الحكمين. حكما من أهل الزوج. و حكما من أهل الزوجة. و على هذين الحكمين ان يقدموا تقريرا عن مهمتهما في أجل شهرين." و هذا التقنين يمكن اعتباره لفته للتمسك بالمؤسسة الأسرية. و محاولة إصلاح ذات البين. و فض النزاعات الأسرية بطريقة مقبولة. توافق العادات و التقاليد و توافق الشرع.

## حماية الطفل و المرأة:

أ- **حماية الطفل:** حرص المشرع على تثبيت نسب الطفل. بغض النظر عن طابع العلاقة التي يمكن أن تتسج بين الرجل و المرأة. سواء أكان ذلك زواجا أو تزواجا. و يتم التثبيت بكل الوسائل. هذا ما يتضح من المادة '40'. نص المادة '40': "يثبت النسب بالزواج الصحيح أو بالإقرار أو بالبينة أو بنكاح الشبهة او بكل زواج تم فسخه بعد الدخول طبقا للمواد 32 و 34 من هذا القانون. يجوز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب".

ب- **حماية المرأة:** لقد أشرنا إلى حماية أموال الزوجة. من أن يتسلط عليها الزوج. و ذلك بالفصل فيما يتعلق بالذمة المالية. كما تبين ذلك المادة '37'. و كذلك بين وجوب إنفاق الزوج على زوجته. و ذلك ما تشير إليه المادة '74'. عدم سريان الطلاق بصفة آلية على الزوجة. و وجوب تثبيته بحكم قضائي. كما تنص على ذلك المادة '49' المذكورة آنفا. بل محاولة إصلاح ذات البين. أن حصلت خلافات بين الزوجين. بل أن إصلاح ذات البين صار

مؤسسا قانونا. و ذلك بتعيين من طرف القاضي . حكما من أهل الزوج. و حكما من أهل الزوجة. و هما مجبران على تقديم تقرير للقاضي في أجل قدر بشهرين. كما تنص على ذلك المادة '56'. المذكورة آنفا.

- **سكن الحاضنة التحديات:** اكبر تحديات التي تواجه العائلات هو عدم تمكنها من إعادة نفسها بكل سهولة. ثم عدم قدرتها على مواصلة الحياة الزوجية العادية تزوج ذكورها وبالخصوص إنائها بالسهولة التي كانت تعرفها سابقا. إثباتالنسب:

**انحلال الرابطة الزوجية /الطلاق:**المادة 48 : مراعاة أحكام المادة 49: أدناه يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة اظهر النية، الزوج أو بتراضي الزوجين.أو بطلب من الزوجة.في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54 .

**خلع/الطلاق:الندية:** وفقا لما تنص عليه المادة 54: المشار إليها أعلاه. ولو حاول المشرع أن يبحث على سبل الصلح. طبقا للمادة 56: المشار إليها أعلاه. و محاولة **تقنين الدين و العرف:** يعين القاضي الحكيم حكما من أهل الزوج و حكما من أهل الزوجة و على هذين الحكيمين. أن يقدموا تقريرا عن مهمتها في اجل شهرين.

**النفقة:** المادة: 74 تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها إليه ببينة مع مراعاة أحكام المواد 78 و 79 و 80 من هذا القانون.

أحكام عامة: ما أثار تجديلا منها المادة 87 "يكون الأب و ليا على أولاده القصر الولاية و بعد و فاته تحل الأم محله قانونا. و في حالة غياب الأب و حصول مانع له تحل الأم في القيام بالأمر المستعجلة المتعلقة بالأولاد. و في حالة الطلاق يمنح القاضي الولاية لمن أسندت لحضانة الأولاد. **النفقة , سكن الحاضنة: أنظر المادة 40.**

أقم المشرع النيابة العامة كطرف أساسي لتطبيق قانون الأسرة. و ركز على رضى الزوجة بالزواج قبل حصوله. بل وينم فسخه إن وقع إذا اختل ركن الرضا. كما وضع شروطا يجب التقيد بها حتى يكون الزواج قانونيا: المادة 3 تعد النيابة العامة طرفا أصليا في جميع القضايا الرامية الى تطبيق أحكام هذا القانون. المادة 4 الزواج هو عقد رضائي يتم الرجل و المرأة على الوجه الشرعي من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة و الرحمة و التعاون و إحسان الزوجين و المحافظة على الأنساب.

المادة 8 مكرر 1 يفسخ الزواج الجديد قبل الدخول إذا لم يستصدر الزوج ترخيصا من القاضي وفقا المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه. المادة 9 مكرر يجب ان تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية: أهلية الزواج، الصداق، الولي، شاهدان، انعدام الموانع الشرعية.

**في الزواج الفاسد أو الباطل:**

المادة 33 يبطل الزواج اذا اختل ركن الرضا، رضا الزوجة لا يساوي رضا الولي. اذا تم الزواج بدون شاهدين او صداق او ولي في حالة و جوبه يفسخ قبل الدخول و لا صداق فيه. و يثبت بعد الدخول بصداق المثل. المادة 36 في حقوق وواجبات الزوجين. 36 يجب على الزوجين:

**عصري:** 4- التشاور في تسيير شؤون الأسرة و تباعد الولادات.

**تقليدي:** 6- المحافظة على روابط القرابة و التعامل مع الوالدين و الأقربين بالحسنى و المعروف.

**مبدأ إسلامي سجل:** المادة 37 لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر.

أولا ما تجدر الإشارة إليه:

1- ما يمكن اعتبار تناقضا في الأحكام : مرونة شديدة فيما يخص زواج المرأة حتى و إن أخلت بالشروط المنصوص عليها في عقد الزواج في المادة 9 و بالخصوص: أهلية الزواج و الولي و شاهدين و سكت من انعدام الموانع الشرعية. بينما ألح على ركن الصداق بحيث ان الزواج يثبت بعد الدخول بصداق المثل. أنظر المادة 33 و تصلبه الى درجة بطلان الزواج. إذا اخلت ركن الرضا المادة 33 سواء تم الدخول ام لم يتم. يزول هذا التناقض إذا فسرناه على انه:

2- النزعة النسوانية: المادة 4 و ألح هذا المبدأ في المادة 9 إذا أبدى مرونة في الولاية 87. و تتضح النزعة النسوانية من إمكانية التصل من إرادة الولي و الأسرة . المادة 11

3) الندية في الطلاق: المادة 33 ببطلان الزواج اذا اخلت ركن الرضا. رضا الزوجة و ليس رضا الولي بينما إذا تم الزواج من غير الأركان الأخرى فإنه يثبت بعد الدخول بصداق المثل.

4- صاحب الحق قاصرا او محجوزا عليه. تعدد الزوجات ليس رهانا كبيرا نسبة قليلة و تهم الأثرياء الذين يمتلكون الأموال و الدور و هته الفئة تستطيع ان تتزوج بدون أي إشكال.

5- المزج بين ما هو عصري و ما هو تقليدي، الشرط 4 عصري و الشرط 6 تقليدي.

المزج بين ما هو غير شرعي، يثبت نسبه، البيت الزوجية كراء، المادة 37 مبدأ إسلامي يوافق العصرنة.

6- حماية الطفل و المرأة:

**مرونة/الصلابة:**

الهدف من القانون: الوصول الى تحقيق المساواة بين الزوجين. و حماية المرأة و الطفل. ثم مطابقة القوانين الدولية القاضية بحقوق الإنسان. و بالخصوص عدم التمييز بين الجنسين.

**قانون الأسرة:** قانون الأسرة الجديد يحاول أن يحمي المرأة. كما تفعل القوانين الغربية تماما. لأن الجزائر قد صادفت على القانون الخاص بالمرأة و الطفل و حقوق الأسرة بدون تحفظ. و كان عليها أن تجدد القانون القديم بما يستجيب لهته المتطلبات الخارجية. و لم تكن متطلبات داخلية، و إن أقحمت فيها بعض الأبواق النسوية. التي دعمت بوسائل ترويج مهمة. من وسائل إعلام مكتوبة و مرئية. حتى يتم إيها (الأخر)، بأنه مطلب داخلي. و لكنها تعلم (السلطة الرئاسية) على وجه الخصوص. بأن قانون الأسرة من الرهانات الأكيدة بالنسبة لبعض الأحزاب السياسية. و بالخصوص الإسلامية منها، التي ترى أنه ما بقي مطبق من القوانين الإسلامية سوى هذا القانون. الذي نشتم فيه رائحة الشريعة الإسلامية. أما باقي القوانين فهي وضعية تماما. و إن كانت مخالفة للشريعة، فقليل ما يحتج عليها. كالهيات التي تتعامل بالريا أو باستيراد الخمر. و ما إلى ذلك من الممارسات التي هي محرمة شرعا. لكن القانون الوضعي لا يشير إليها كمخالفات. و إن حاول ضبطها كما تفعل الدول الغير إسلامية تماما. هته الأحزاب التي يمكن أن نستعملها كورقة ضاغطة على السلطة. و بإمكانها شحذ همم الفئات الشعبية. لتدعيم ما تذهب إليه. و هذا ما قد يكسبها مصداقية أمام هته الفئات. و بالخصوص المهمشة منها. و التي ترغب في تبيان الرفض. و مواجهة السلطة التي ترى فيها المسبب الرئيس في الوضعية المزرية التي تعيشها. قد تمكنت السلطة من فرض الأمر الواقع على الساحة الوطنية. باستصدار الأمر. و التشريع عن طريق أوامر رئاسية فالأمر:

يصادق على حقوق المرأة. الطفل و الأسرة بدون تحفظ كما كان من قبل. و تم استصدار الأمر هذا. قبل مناقشة قانون الأسرة المعدل. كان بمثابة وضع البرلمان أمام الأمر الواقع. و حمله على المصادقة على القانون المعدل في

وجهته الجديدة. و التي تساير القوانين الدولية. حتى تتفادى الجزائر الرجوع إلى العزلة الدولية التي كانت مفروضة عليها. و التي ما تزال آثارها بارزة حتى الآن على مستوى الاقتصاد الوطني. الاقتصاد الذي يبقى تابعا للاقتصاد الدولي. و يتم تكريس التبعية و تدعيمها. و أصبحت الجزائر مجرد سوق مستهلكة للمنتجات المصنعة و النصف مصنعة. و لا تتمكن من المساهمة في الاقتصاد العالمي كدولة مصنعة. أو لها بعضا من الأقطاب الصناعية. أو أن تخصص في بعض الفروع، التي يمكن أن تتنافس فيها المنتجات العالمية. بالنظر إلى توفر بعض المواد الأولية. كالتخصص مثلا في البيتروكيمياويات بالنظر إلى توفر الطاقة في الجزائر...

ما أحدثه قانون الأسرة المعدل: 02-05. هو تحول جوهري. من العائلة التي كانت بمثابة المؤسسة القائمة بذاتها. و التي لها قواعد و نظم داخلية و التزامات بين الأطراف المتواجدين بها. ولا يمكن لأحدهم أن يتصرف وفقا لما تمليه رغباته أو مصالحه الخاصة به. و إنما يلتزم بما تمليه المؤسسة عليه سواء كان ذكرا أو أنثى. التحول الى أفراد. يتمتعون بإرادة حرة. و أن إرادتهم هي التي تؤخذ بالحسبان. و إلغاء إرادة المؤسسة العائلية التي يترأسها الأب. و هما شخصان: "حزان و متساويان" أمام القانون.

العالم مقسم الى ذكر و أنثى. و يبدو أن هذا التقسيم مؤسس و معمم، حتى على المؤسسات. هذا ما ذهب إليه بيار بورديو: فوزارة المالية ذكر (سلطة المال). ووزارة الشؤون الاجتماعية أنثى (تابعة في نشاطها لوزارة المال)... السلطة كانت "ذكورية". و هي تنزع الآن لأن تكون "نسوانية".

**الأطراف التي تدخل في علاقة و علاقة القوة:**

**المعاهدات الدولية:**

**إهتمام دولي متزايد بالأسرة:** تقطنت المجموعة الدولية الى أهمية الأسرة عبر العالم. و أن هذا التنظيم يجب ان توليه الدول الرعاية الضرورية. ذلك أنه يمثل الخزان العالمي المشترك الذي يمكن من إنتاج الموارد البشرية الضرورية لاستمرار البشرية. و أن الاعتناء بهذا التنظيم. يعني الاعتناء بالبشرية بصفة قاطبة. ومنه أولت الأهمية البالغة للمنتج الرئيسي لهاته الموارد. و هي المرأة. و بالخصوص في وضعيتها كأم. و أولت صحة الأم الأهمية البالغة. و كذلك أولت الأهمية البالغة الأخرى للطفولة. من رعاية صحية و تربوية تعليمية. و ضمان التكفل بهته الشريحة الهشة التي تمثل مستقبل البشرية. هذا الاهتمام يبرز من خلال المواثيق الدولية التي تسعى المجموعة الدولية الى إحداث الاجاع الدولي على بنوده. ومنه مساعدة كل الدول على تبني هاته الاتفاقيات و تجسيدها ميدانيا على أرض الواقع. فالمادة '16' الفقرة الثالثة. من المواثيق الدولية. تنص على ضرورة الاعتناء بالطفولة. لأن ضاع الطفولة يعني ضياع الأجيال المستقبلية. و التنافس شديد بين الدول على الريادة و السيادة. و ضياع جيل معناه ضياع فرصة أكيدة للتفوق على الآخرين. كما يتضح لنا تبني هته الاتفاقيات الدولية. في القوانين المحلية للدول. فالقانون الجزائري تبني العديد من القوانين الدولية في قانونه الخاص. من ذلك تبني للمادة 16 من ميثاق الأمم المتحدة المشار إليها أنفا. و تم نقلها في محتويات المادة 58 من القانون الجزائري.

## العولمة تحمل قيما جديدة و تلغي الخصوصيات:

من علاقة تكامل:الرجل يكمل المرأة و المرأة تكمل الرجل،لكل وظيفته.تقسيم العمل و الأدوار.صارت علاقة تصادم و تضاد:ما يكسبه الطرف يضيعه الطرف الثاني.مبنية على قواعد اللعب: ما يربحه طرف يخسره الطرف الثاني الذي يوجد معه في علاقة.قيمة جديدة:دور الرحمة،التي ما وجدت إلا لغياب الرحمة.الأمهات العازبات:، مفهوم لا معنى له،إنجاب الأعزب. يتم إضفاء مقدس عليه:"الأم".

"كلما كبر الإنسان وجب احترامه".(ثقافة إسلامية)/كلما كبر الإنسان صار عبئاً وانحطت قيمته(قيمة جديدة).

## المؤتمرات:

. مؤتمر السكان و المرأة(1995)،تهديم القيم الإسلامية.

. مؤتمر المرأة(2000)،تحت الرعاية الأمريكية البريطانية.

. مؤتمر المرأة(2005) القاهرة،بحث الإجهاض و إباحتها(المجزرة البشرية).

في يوم16أفريل2008.قيمت لجنة متابعة حقوق الإنسان في الجزائر،على مستوى الأمم المتحدة،تقيما ايجابيا لوضعية الطفل و المرأة في الجزائر.و أعلن هذا التقييم في الجريدة الإخبارية لليوم المذكور،على شاشة التلفزيون الجزائري،الذي أورد الخبر.و يبدو أن هته الإشادة.كانت عربون تشجيع.لما قامت به الجزائر فيما يخص تعديل قانون الأسرة.و الذي اتجه بصفة واضحة بالاتجاه الغربي لحقوق المرأة.و بالخصوص فيما رأينا من حرية الشخصين المتعاقدين الذكر و الأنثى.و الخضوع لإرادة الأنثى.و لو أنه لم يتطرق الى حرية اختيار الذكر.الذي افترض و أنه حر في اختياره.و لم يشر الى كفيات تحرره.بينما أطنب في الإجراءات التي تكفل للمرأة حرية الاختيار.و لو أن القانون لم يجرء على تحريم تعدد الزوجات.إلا انه قيد إرادة الزوج.و جعله في وضعية المحجور عليه.و لو أننا نعلم تراجع التعدد.و لم تبقى سوى فئة محدودة من "الشبعانيين" ذوي الثروات المعتبرة.الذين استتشفوا عن التعدد المشروع في مجملهم.و لم تعد ظاهرة التعدد موجودة إلا في الصحراء و الهضاب العليا.و تعرف تناقضا كبيرا.بينما هي شبه منعدمة في الشمال.سواء لدى الفقراء أو متوسطي الدخل أو حتى مرتفعي الدخل.و منه نرى ان هته المسألة لم تعد تمثل رهانا اجتماعيا حقيقيا.بقدر ما هي رهان على المستوى العالمي.الذي يريد استئصال الظاهرة.حتى ينزع كل خصوصية للشعوب.في إطار إدماجهم في قالب العولمة.و ذلك بهدف نزع كل مقاومة للإملاءات العالمية التي تترجمها أمريكا.النشرة الإخبارية لم تشر الى مصدر هذا الرضا الأممي على الجزائر.و لكن من خلال المقطع القصير الذي أدلى به "ادريس الجزائري" سفير الجزائر في الولايات المتحدة.الذي أشار الى أن الجزائر امتثلت لكل القوانين الدولية.و لم تتبنى سوى بعض ما يتعارض مع دستورها.او مع إجراءات قانون المصلحة الوطنية.يفهم من هذا المقطع القصير.ان سبب

ارتياح لجنة حقوق الإنسان.انه يعود بالدرجة الأولى الى تلك التغييرات الجوهرية التي أحدثت في قانون الأسرة. الغريب في الأمر،أنه بالرغم من الرهان الكبير الذي يكتسبه هذا القانون.على مستوى التوقعات السياسية و المذهبية في الجزائر.إلا ان ردود الفعل كانت جد محتشمة.فلم يهلل التيار 'العلماني' بالمكسب الذي حققه.و لم يحتج التيار الإسلامي على ما فقده.و كأن الجميع يدرك حساسية الموضوع بالنسبة للقاعدة الشعبية.و أنه بالإمكان ان تحدث وضعا مترديا آخر.أكثر مما عشناه في عشرية التسعينات من القرن الماضي.و كأن كل طرف قام بالتحفظ اللازم.لتجاوز مرحلة الرجوع الى عيش مثل هته الأجواء.الاستثناء الوحيد "حسب علمي".هو ما صرح



به "بوعشة". رئيس حزب و الذي انتقد القانون المعدل. و وصفه بأنه الخروج عن الشريعة و عن عادات الجزائريين. و ذلك أثناء حملته لكسب أصوات في البلديات. و يبدو و أن النظام أو السلطة حاصرت هذا الصوت. بل حقق تراجعاً رهيباً في مواقفه السياسية. و اعتقد أن ذلك كان راجع بالدرجة الأولى الى تجربته لطرح انتقادات لملف "جد حساس" في فترة "جد حساسة". و على الجماهير بصفة مباشرة. و قد لاحظت ان تغطية نشاطاته الدعائية انعدمت في المراحل الأخيرة من التصويت. و ذلك على شاشة التلفزيون. و يبدو أن هذا الأمر كان بمثابة التدخل الوقائي. حتى لا يستعمل هذا الملف كورقة ضاغطة على المستوى الداخلي. للرجوع على تطبيق الإرادة العالمية. و تبقي الجزائر الضغط عليها من الخارج. و يبدو أن رضا "لجنة حقوق الإنسان الأممية" على الجزائر. بأنه رفع لتلك الضغوط الخارجية على الجزائر. و الكف عن استعمال 'حقوق الإنسان'. و المقصود بها "حقوق المرأة". كورقة ضاغطة خارجية على الجزائر.

## خلاصة:

و قد تبين لنا بما لا يدع للشك.تدخل هيئات خارجية تضغط باسم حقوق الإنسان،المرأة والطفل.وباسم العالم الحر والديمقراطية.و التي ترى بأن الشعب لا يمكنه ان يكون ضد حقوق الإنسان والمرأة والطفل:الآلهة المقدسة في الغرب،لو وجدت ديمقراطية حقيقية.و يهددون الحكام بالخلع من مناصبهم.إن هم لم يمتثلوا لأوامرهم.و ما بين ذلك صدور المرسوم التنفيذي رقم 24-92 المؤرخ في 23-01-92 والمتعلق بتغيير الاسم الذي يمكن الكفيل من طلب موثمة اسم المكفول لاسمه.فيصير للطفل اسما بدون التمييز للولادة.و كذلك المصادقة على "المعاهدة المتعلقة بحقوق الطفل".

هته الإجراءات المنصوص عليها في مراسيم كانت متتافية مع القانون الذي يعلوها سلميا.والذي في المادة46 يحافظ على الأنساب.و يمنع التبني شرعا وقانونا.فكيف لمرسوم أن يلغي القانون؟  
فإذا كان دفتر شروط الزوج يعلن بمناسبة الزواج. فإن دفتر شروط النساء مفتوح وليس مغلق ونهائي.فهو يزداد كالكومة الثلجية،لا يتوقف عن طلب المزيد.حتى تستنفذ كل الإمكانيات أو يتعذر الحصول على المزيد.

## الفصل السادس: التحديات، الرهانات و إنتاج المعنى.

تمهيد:

حاولت تبيان أهم التحديات و أهم الرهانات و أهم ما أنتج من معنى له علاقة بالتجمع العائلي.

1. **فالتحديات المفروضة على المؤسسات العائلية الموجودة بالمنطقة متعددة و متنوعة،تمس:**

**الجانب الإيكولوجي:** بفعل التصحر الذي له علاقة كابحة للاقتصاد المحلي.

**الجانب الاجتماعي:** الذي له تأثير مباشر على التجمع العائلي المحلي: من الخروج من الحياة الجماعية دون التأسيس للفرد. ضياع المعالم القديمة من سلطة الذكور على الإناث. وبروز النزعة النسوانية المحلية. عدم القدرة على التحكم في ضبط الأولاد. وعدم قدرة المؤسسة العائلية على إعادة إنتاجها لذاتها بالسهولة المعتادة. و مغادرة الأسر القادرة على الاستقلال للمؤسسة العائلية. مع بقاء الأسر الهشة التي تصبح عالية على التجمع العائلي. يبقى الشغل و السكن من أكبر التحديات التي تعترض تكوين أسر جديدة.

2. **أما الرهانات:** التي يتم فيها التماور و الإقناع أو التنازع و الصراع. تعتبر السلطة داخل المؤسسة العائلية أكبر رهان. تحاول كل الأطراف الحصول على المزيد من السلطة. بعدما كانت السلطة في يد كبير العائلة. و هو أمر محسوم لا يمكن التصارع عليه. يعتبر كل من التعليم و الشغل من أهم الرهانات التي تحاول كل عائلة الاستفادة منه لكل أفرادها ذكورا كانوا أو إناثا. و من المفارقات العجيبة أن التعليم و الشغل هما اللذان:

- سمح للأفراد المتمكنين منهما من الخروج عن التجمع العائلي. ومنه حرمت العائلات من الموارد البشرية المكفئة و القدرة على مساعدتها.

- كما أن التعليم و الشغل مكنا من تقليص المسافة التي كانت موجودة بين الجنسين: الذكر و الأنثى. وساعد على تعزيز النزعة النسوانية التي تباها والد الفتاة.

- الإرث كان عامل وحدة العائلة. إذ إنه يبقى مجمعا في يد النجل. الذي يتسلم قيادة العائلة في غياب أو وفاة والده. أما الآن صار الإرث يوزع على أفراد العائلة. و منه تسهيل عملية تفرق التجمع العائلي.

كل عائلة تحاول الاستفادة مما تجود به الطبيعة قدر الإمكان. على حساب التجمعات العائلية الأخرى. و المستثمرات الفلاحية صارت واجهة للتعطية على استفادة بعض العائلات. و اقضاء أخرى من الاستفادة من المراعي التي كانت في الأصل مشاعة. حتى و ان قدموا من أماكن أخرى خارج التجمع القبلي (حميان).

3. **إنتاج المعنى:** التغيير الناتج عن صدمة الاستقلال. هز الكثير من الأوضاع التي كانت قائمة و موروثا أبا عن جد. أو ما يعتبر سلطة الأموات على الأحياء. و فتحت الأبواب أمام رهانات لم تكن موجودة من قبل: كالتنازع على السلطة. أو التنافس على الألقاب المدرسية أو أماكن العمل التي تسمح بتجسيد الترقية الاجتماعية و التميز. و صارت جل العائلات أمام تحديات جسيمة، عليها رفعها. سواء كانت إيكولوجية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية. و كل هته المخاضات أدت إلى تغيير المعنى الذي كان سائدا. و صار مزاحما من طرف تصورات جديدة. ناتجة عن تلك الرهانات و التحديات المشار إليها آنفا. فنفرق تجمع العائلة الذي كان يضم تجمع الأعمام و أبناء الأعمام مع بعضهم. و الذين يوجدون تحت سلطة الجد. و هذا التفرق صاحبه التراجع عن الذكورية و تعزيز النزعة النسوانية. بعدما صار الآباء يناصرون بناتهم. و صارت الدولة المقاوله الموظفة استمرار للمؤسسة العائلية. إذ أصبحت تعرض فرص الشغل على المواطنين. كما أنها تمنح لهم فرص التعليم، التكوين و حتى فرص الإسكان.

لكن بعد الدخول في الأزمة المتعددة الأبعاد.تراجعت الخدمة المقدمة في ميدان الشغل.فارتفع معامل الاكراه على الأفراد.الذي لم يجدوا الحماية لا من طرف العائلة و لا الدولة.و لم تعد المعالم جد واضحة.و منه اعتمد بعضهم الخروج عن طاعة المؤسستين العائلية و مؤسسة الدولة. بالدخول في الانحراف الاقتصادي و الاجتماعي. و نتيجة هذا الإكراه تم صياغة معاني جديدة.من أجل مواجهة الإكراهات.التي نتجت أساسا من تغيير المعرفة و المعرفة العملية و المعرفة السلوكية.أي المعرفة في بعدها المادي و الرمزي و المعرفي.وهذا التغيير نتج بدوره عن:تراجع مكانة السلطة العائلية من حيث انها كانت الكل في الكل.كانت تمثل حياة الفرد كلها.إذ يكتسب فيها المعارف التي يحتاج إليها في إعادة إنتاج النسق العائلي المتكامل.بحيث يتعلم و يتوظف و يزوج و يطلق من طرف المؤسسة العائلية.ومنه تغيير إنتاج المعنى الذي على الفرد أن يحمله لمواجهة الإكراهات المتجددة.فصار يتم إعطاء أهمية بالغة:لمواصلة التعليم و التكوين للذكور و للإناث على حد سواء و توظيف الشبكة العلائقية قصد الظفر بمنصب العمل.وتعززت النزعة النسوانية على حساب البعد الذكوري المتأصل.كما تم تقوية مؤسسة "الكرم" التي أصبحت مهمة و لو داخل فضاء المدينة.كما أن المدينة تغلبت على "البدونة" التي تعرضت لها. بل إن المدينة:"مدنت" البدو في عقر خيامهم.

التحديات و المرجعيات:إن الصدمة الاستعمارية قد فككت البنى الاجتماعية.و لم تتركها على الحالة التي وجدتتها عليها.و بالخصوص مؤسسة 'القبيلة'.التي كانت تمثل تجمعا متضامنا.قد يقف و في بعده الجماعي ضد بعض القرارات.أو المصالح التي تعمل المؤسسة الاستعمارية على كسبها.على حساب المؤسسة القبلية.و بالخصوص حينما وقفت مؤسسة القبيلة إلى جانب الكفاح التحرري،الذي قامت به الجزائر.بحيث إن كل عائلة كبيرة إلا و عينت أحد أفرادها لتمثيلها في الكفاح المسلح:إما 'كجندي' يحمل السلاح.أو 'مسبل' يقوم بالاتصال و الإمداد.أو 'كمناضل' يجمع التبرعات و مساهمات القبيلة إن العينية أو المالية.و قد لعبت القبائل دور 'القواعد الخلفية' للقوات المسلحة.من حيث الإمداد و الإيواء و الاتصال.و أما وجود أكثر من 'أخ' في جيش التحرير.فغالبا ما كان نتيجة تحريات المخابرات الفرنسية.و مضايقاتها للإخوة 'المجدد أخوهم في جيش التحرير'.مما اضطر في كثير من الأحيان الإخوة الآخرين إلى الالتحاق بصفوف جيش التحرير.و الخروج عن القاعدة الأولى:تعيين فرد واحد يمثل 'العائلة'.و بالنظر إلى هذا التضامن العائلي و القبلي.و التحامه بالثورة التحريرية.فإن القوات الاستعمارية قامت بحشد القبائل في محتشدات.أي أنها جمعتهم في أماكن،تسهل عليها عملية مراقبة تحركاتهم.و هذا التجمع كان قسريا.أي باستعمال القوة.و لم يراعى فيه العلاقات القرابية أو الدموية.و إنما تم تجميعهم في مكان واحد. لخدمة هدف المراقبة.و أدى هذا التجميع إلى كسر المؤسسة القبلية.من حيث تحكمها في التنظيم.و المسافة المطلوبة التي يجب احترامها.بالنسبة لاحتلال لمجال.فيما يخص القرب المكاني للأقارب.

فالتحطيم الخارجي كان بفعل الآخر(المستعمر).و لم ينتج عن تحول من الداخل.أو أنه خضع لآليات اتبعها الفاعلون الاجتماعيون.بالنظر إلى ترجيح المصلحة.بل كان ناتج عن صدمة استعمارية أخرى خارجية.حاول المجتمع المحلي مقاومتها بالإمكانات المتاحة له.أي على الأقل عدم التسليم لها و الخضوع لها عن طريق الرضا و القبول.و من ثم نفهم الحنين الذي يعترى البعض.في العودة إلى هذا التنظيم.الذي أجبر على تركه.و الآن مادام قد خرج من ذلك الإكراه الخارجي.فإنه يحن إلى العودة إلى ذلك التنظيم.الذي يحمل عنه صورة مثالية.المؤسسة تبقى ممجدة.والحنين إلى إعادتها يبقى ماثلا في الأذهان.ولو أن هته المؤسسات لم تعد قائمة الآن.ومن الصعب

بمكان إعادة إنتاجها. بالنظر إلى الظروف الاقتصادية، التكنولوجية والاجتماعية الثقافية الحالية. و الرهان المطروح حاليا على العائلات الجزائرية. يتمثل في اختيار النموذج العائلي/الأسري المراد إنشاؤه:

1- الانغلاق على الذات. و الحنين إلى العودة للماضي. و تجسيد النمط الأصلي. باستساخ ما كان موجودا لدى الأسلاف. و إعادة إنتاجه و حياته و التقيد به. و عدم الخروج عنه.

2- إتباع و تعميم النموذج الغربي. الذي يمثل نموذج الحداثة و العصرية. و عيش الراهن، و التحضير للمستقبل، بمحاكاة هذا النموذج المائل أمامنا. و المهيمن على العالم بوصفه النموذج 'الناجح' أو المثالي حسب ماكس فيبر.

3- تجاوز هذا المطب. بالوقوع في القطبية الثنائية: انغلاق/انفتاح أو أصيل/دخيل أو تابع/متبوع أو مهيمن/مهيمن عليه. و إيجاد و إحداث نوع من التناغم و الانسجام بين الأصيل و الدخيل. من خلال تفكير 'الإنسان' في استمراريته متأقلا مع الظروف الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية الجديدة. لا إنسان منزوع من الحقل المجالي: سواء تعلق الأمر بالمكان الجغرافي أو الثقافي. إنسان ممسوخ و بدون هوية و إنية. و لا إنسان جامد و ثابت في الزمان. بالرغم من كل التحولات و التطورات و في جميع المجالات. و الذي لا يمكنه رفع التحدي المفروض عليه من طرف الآخر. لأنه يحاول إنتاج الضعف و التخلف. و إنما محاولة و عي الزمان و المكان بكل محتوياتهم. و وعي المحيط و العمل على التأقلم معه. بل و التجديد بغرض تحقيق المآرب. و العمل على تغيير هذا المحيط. و لا يتم ذلك إلا عن طريق الابتكار و التدريب و التجديد و المساهمة في الحضارة العالمية، كمنتجين للمعنى. لا مجرد مستهلكين له و محاكاته و تقليده. سواء كان سلفي أو غربي.

المرجعية: أهم تحدي بالنسبة للجزائري المتوسط. هو ضياع المعالم، 'ضياع المرجعية' أو المقاييس أو القيم. و عدم اعتماد قواعد واضحة يحتم إليها الجميع. و لها نفس القوة في المعتقد به و المحتم إليه. ذلك أن 'القديم' تجاوزته الأحداث. و الحاضر المائل أمامنا، هو 'النموذج الغربي' الحداثي. و هو غريب عنا. و ليس منتجا من طرفنا. و ما توصلنا إليه من مزج. أصبح يقلقنا، بالنظر إلى عدم وضوحه و شفافيته. و الأخطر من هذا و ذلك. هو نزعتنا إلى تحطيم الموجود. لأنه لم يعد يخدم مصالحنا. دون البث فيما نريد إنشائه أو إقامته. فالفراغ يصبح اخطر الحلول الممكنة. ذلك أن قواعد اللعب، لا تكون واضحة. و عدم الوضوح و الشفافية، يكون مصدرا رئيسا لتوتر السلوك. لعدم الاتفاق على المرجعية و/أو قواعد اللعب المعتمدة. و منه التنصل من المسؤولية و الانضباط بالقواعد المتفق عليها. بالنظر إلى هجرها و عدم اعتمادها. و كأن العقد الاجتماعي لم يبرم بعد. فالقواعد 'القديمية' تم التخلي عنها. لأنها صارت غير مجدية. و القواعد التي يسير عليها الآخر لسنا معنيين بها. لأننا لم ننتجها و لم نتفق على اعتمادها. و بالنظر إلى هذا 'الفراغ'، لا يمكن للفاعل أن يستند إلى أي قاعدة. يرى أنها لا تخدم مصلحته. القاعدة التي ينتكر لها. إن كانت في غير صالحه. و هذا ما يمثل اللامعيارية. التي تجعل من الحياة المشتركة أمرا في غاية الصعوبة. بالنظر إلى ضبابية المرجعية المعتمدة. و لذا فإنها في حاجة إلى إعادة الصياغة و الاعتماد.

فقه التحديات: إذا ما أردنا أن نفقه التحديات التي تواجه العائلات الجزائرية. و كذلك الرهانات المطروحة أمامها. سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي. علينا أن نبين:

. أوجه الشبه أو الاختلاف بين الاهتمامات. أو الإشكالات المطروحة على الأسر. في أشكال مغايرة أو حتى مشابهة للثقافة الوطنية و المحلية. و مكانة البناء. 'الزواج'، الذي يؤسس من طرف العائلة و/أو الأسرة.

. مكانة المنتوج، "الأولاد"، الذي يعتبر أهم منتوج يقدمه الزواج. أو الزواج. حسب الحالات . .  
. الفلسفة التي تعتمد عليها المجتمعات فيما يخص التنظيم الأسري.  
. السياسة المعتمدة من طرف الدول. عبر أجهزة "الضبط" من خلال الآلية التشريعية/القانونية.  
**فقه الأسر الغربية يعكس لنا صور لبعض من أسرنا:**هته المعرفة التي نحاول تبيانها. ليس المقصود من ورائها مجرد معرفة الآخر، كيف ينظم نفسه، المسالك التي اتبعها و المقاصد التي يرمي إلى تحقيقها. وإنما تعتبر هته النماذج "البديل" الذي يعرض علينا. و في كثير من الأحيان، يخطط لأن يفرض نفسه علينا قسراً. من خلال:  
. وسائل الإعلام المختلفة. و التي نزداد الارتباط بها، حتى في مجتمعاتنا المحلية.  
. بالإضافة إلى الضغوطات الممارسة على دولنا. قصد الاندماج في قالب العولمة. من خلال فرض ثقافة المهيمن من النواحي: التكنولوجية الإعلامية الاقتصادية و حتى العسكرية إن اقتضت الضرورة ذلك.  
ألا يمكن اعتبار ما تعيشه الأسر الأوروبية من تحولات. سوف ينعكس على طرائق عيشنا حتى في المجال الخاص؟ ذلك أننا، لم نتمكن إلى الآن. من الاستجابة إلى تطلعات الشباب ذكورا كانوا أو إناثا. في تأسيس المؤسسة الأسرية. بالسهولة التي كانت تؤسس بها في وقت الأجداد؟  
لذلك فإن تبيان الوضعية الأسرية الغربية و بالخصوص الأوروبية منها. ليس لمجرد الفضول. بقدر ما هو تبيان لبعض المسارات المشابهة لهذا النموذج. حتى في عقر ديارنا.  
شهدت أوروبا تحولات جذرية. في النصف الثاني من القرن الماضي. على المستوى الفردي/الاجتماعي/الثقافي:  
على المستوى الفردي: لم تعد المرأة ملزمة بذلك المسار الموحد. و الذي كان يقضي بأن: "تغادر المرأة المنزل العائلي. لكي تتزوج و تلد الأولاد. و تواصل حياتها الزوجية، حتى الترمل أو الوفاة... لتستبدلها بحياة متغيرة و متنوعة. لعدة مرات في مسارها الحياتي" <sup>1</sup>ص. (1)  
نلاحظ أن الحياة الزوجية. التي كانت تتمتع بها المرأة في الجزائر. كانت أكثر حرية و تغير من نظيرتها الأوروبية. و ذلك في إطار مؤسسة الزواج. و لو كان ذلك في إطار تعدد الزوجات. و ناذرا ما كانت تقصى المرأة من سوق الزواج، بصفة نهائية. مهما كانت وضعيتها الاجتماعية و الجسمية و العمرية. إلا إذا بلغت سنا معينة. غالبا بعد سن اليأس. و/أو أن يكون لها أولاد قادرين على العمل. و/أو متزوجين. فتفضل العناية بأبنائها على الزواج. و بالمقابل تلقى الرعاية الكافية من أولادها. لا توجد حياة زوجية معترف بها، خارج مؤسسة الزواج.  
أما فيما يخص الوضع الأوروبي: "لم يعد الزواج ضرورة. و حتمية يجب المرور عليها في حياة الرجل و المرأة. حتى ينشئ و يربي الأطفال بكيفية ملائمة و منسجمة. "ص. (2)  
صار بإمكان المرأة الأوروبية. أن تختار فيما يخص الحياة الزوجية و الإنجاب:  
. سواء أن تقبل على إقامة علاقة مع ذكر. في إطار مؤسسة الزواج. أو خارج هته المؤسسة.  
. ثم أنه بإمكانها أن تتحكم في عمليات الإنجاب. و قد ساعدها على ذلك: انتشار وسائل منع الحمل. و إمكانية الإقدام على عملية الإجهاض.

<sup>1</sup> - Josianne Duchène : enfants nés dans le mariage et enfants nés hors mariage  
. Inégalités et disparités en Europe, contextes législatifs des prestations familiales et normes sociales et culturelles, 173P. éditions Bruylant academia Bruxel 2004.

من الملاحظ أنه تم إقصاء الذكر من تحمل مسؤوليته إزاء الأولاد. بل حتى إمكانية أن يحمل الأولاد لقب أمهاتهم. و هي عملية رمزية مهمة: تركز من خلالها المرأة ديمومتها. من خلال منح لقبها لأولادها. و حرمان "الذكر" الوالد، من هذا الحق. الذي كان لصيق الذكورية. و بالتالي يحرم الوالد من تحمل أي مسؤولية اتجاه "الأولاد". الأولاد الذين تم نزع "ملكيتهم" من الذكور. و صاروا ينتسبون إلى الإناث. فالنزعة النسوانية، على مستوى أوروبا. أثرت على: إشكال و مهام و تعداد أفراد الأسرة (الخصوبة). و حدثت جراء ذلك تغيرات سلوكية مهمة:

. تراجع مؤسسة الزواج. و بروز إشكالات أخرى لتعايش الذكر مع الأنثى: "المعامل الظرفي للزواج كان يمثل واحد (1) سنة 1960. و في سنة 1990 صار محصورا بين: 0.4 و 0.7. (3). أي تراجع يقدر بالنصف.

. تراجع في الإخصاب: "تراجعت نسب الإخصاب منذ سنة 1990. فمعامل الإخصاب هو طفلين لكل امرأة. ص. (4)

. تزايد نسب الطلاق: "العامل الظرفي للطلاق. يتراوح ما بين: 0.2 و 0.5 طلاق للزواج الواحد. ص. (5)

. تزايد عدد المعاشرة، خارج الزواج: "تجاوزت نسب الإجهاض % 20 من مجموع مئة (100) ولادة حية. في كل من فرنسا، السويد، النرويج و بريطانيا. ص. (6)

. بروز فئة تعيش بمفردها. من الرجال و النساء: "إن نسب النساء العازبات في سن الخمسين سنة. كانت محصورة بين %7 و %5 سنة 1960. و وصلت بالنسبة لجيل النساء المولودات في سنة 1960 و 1965 إلى نسب تتراوح ما

بين 15 إلى %30 من النساء الآتي بقين عازبات حتى السن الخمسين. ص. (7)

. بروز أسر وحيدى الوالد: (والد أو والدة).

. تزايد نسب الولادة خارج الزواج: "انتقلت نسب الولادة خارج الزواج في أوروبا: من %5 سنة 1960 إلى %30 في سنة 2000. و تسارع قدره زيادة واحد بالمائة في كل سنة. ابتداء من سنة 1980. ص. (8)

\* لا يوجد خضوع بين المرأة و الرجل أحدهما للآخر. و تتمتع المرأة في الاختيار بين: أن تعيش داخل المؤسسة الزوجية التقليدية. و بين أن ترفضها و تعيش خارجها. مما أدى الى تبني المعاشرة الحرة بين الذكر و الأنثى.

\* إذا كانت المرأة تعمل. وليست في حاجة إلى أن يعيلها أو يتكفل بها الذكر. وأنه بإمكانها أن يكون لها ولد. يحمل اسمها. فإن مؤسسة الزواج. لم يعد لها مبرر للوجود. بالنسبة للمرأة الأوروبية. "تراجع الفارق في الشغل و النشاط بين النساء و الرجال. إلى أقل من عشرين 20 نقطة لصالح الرجال سنة 1999. إذ سجلت نسبة %74 نشاط النساء مقابل 80 إلى %85 عند الرجال. في كل من السويد، الدنمارك و فنلندا. ص. (9).

هته الظواهر وإن وجدت في مجتمعنا الكلي. إلا أنها ما تزال تحاط بهالة من التستر و الكتمان واللامشروعية. بالنظر إلى السياق الثقافي الوطني و المحلي. فوجود هته الظواهر وإن كانت نتاج سلوكيات أفراد. إلا أنه لا يمكننا أن نتكلم عن ميلاد "الفرد المسؤول" المتبني لسلوكاته و نتائج أعماله. أو أنه مقتنع بها. ويريد فرضها كقيم سلوكية. و عليه لا يمكننا أن نركز على "الفرد" بالدرجة الأولى. كما هو موجود في الغرب. و لكن نركز على المؤسسة العائلية. التي ما تزال إلى الآن تعتبر أحد الفاعلين الأساسيين في التأثير على الفعل. الذي يقدم عليه الأفراد المنتمين إلى هذا التنظيم العائلي. الكيان الذي يمكن أن يتسع إلى بعض الأفراد المنتمين إلى القرابة.

إذا عرفت أوروبا تغيرات اجتماعية ثقافية جد متسارعة. خلال الثلاث عقود الأخيرة. . التحرر الخلقي. زيادة العمالة النسوية. . زيادة استعمال وسائل منع الحمل. . تغيرات اجتماعية اتجاه: المعايير العائلية. اتجاه الزواج.

و قبول تعايش المرأة والرجل خارج مؤسسة الزواج. تراجع ارتباط الولادة بالزواج. و فصل العلاقات الجنسية عن الزواج. الأمر الذي أدى إلى: الإقبال على الإجهاض. تزايد الولادات خارج إطار المؤسسة الزوجية.

استطاعت المرأة الأوروبية أن تفك رابطة الزواج. بل وأن تتجرب الأهل الذين يحملون اسمها خارج مؤسسة الزواج. و تجاوزت بذلك مستوى المطالبة بالمساواة و التضامن بين النوع. بحيث إنها استغنت نهائيا عن الزوج. ذلك أنه يمكنها أن تتزوج مع أي ذكر تختاره. و أن تحافظ على استقلاليتها المطلقة. دون حسيب أو رقيب أو مشارك في الأهل.

فالنزعة "النسوانية". قد تفوقت عن نزعة "الذكورية". وعن النزعة "المساواتية" و التضامنية بين الجنسين في أوروبا. فما هو الواقع المعاش في الجزائر: ذكوري أو مساواتي أو نسواني؟

\* يبدو أن السياق الموجود بأوروبا هو الذي يحدد السلوكيات الأسرية. يتجلى ذلك من خلال عناية المشرع الأوروبي "بالأهل". و من خلالهم العناية بأهل الأهل. أي العناية "بالمرأة المنجبة"، بغض النظر عن طرق الإنجاب: التي تعيش بمفردها. أو المرأة الوحيدة. "تقدم للنساء اللاتي يعشن بمفردهن، رعاية من طرف الدولة. بحيث إن هياكل رعاية الأهل هي عمومية في السويد. تحدد مصاريف الرعاية تبعا لمداخل الأمهات الوحيدات. بالإضافة إلى العطل المدفوعة الأجر للأمهات. "ص. (10) أما في بريطانيا: تستفيد المرأة التي تعيش بمفردها من سكن اجتماعي. و دخل مضمون من طرف الدولة. كما يشجع على البحث عن العمل و على التكفل بالأهل. "ص. (11)

أما في دول جنوب أوروبا فإن شبكة العلاقات العائلية: تخضع بالدرجة الأولى إلى نمط التضامن ما بين الأجيال. التضامن الذي يسمح بالتنشئة الاجتماعية. و منه نجد أن عمل المرأة. مقترن إلى حد كبير بالمساعدة العائلية للمرأة المنجبة. لذلك فإن نسب شغل المرأة ضعيف في كل من إيطاليا، إسبانيا و البرتغال. مقارنة بدول شمال أوروبا. "ص. (12) كما أن نسب الولادات خارج مؤسسة الزواج، أقل من المعدلات المسجلة في شمال أوروبا. "ص. (13) الأمر الذي يبين لنا بوضوح. ثقل و أثر السياسات الاجتماعية، التي تتبناها الدول. وانعكاسها على الحياة الأسرية. وعلى سلوك الأفراد: من شغل المرأة. مروراً بالولادات خارج مؤسسة الزواج. "الولادات خارج الزواج، التي تتباين نسبها في أوروبا من: % 4 إلى % 55. و كذلك الرؤيا إلى مؤسسة الزواج. التي زهدت فيها المرأة الأوروبية: " % 30 من النساء المولودات سنة 1960 يعنسن بصفة نهائية. مقابل % 8 للنساء المولودات سنة 1940" ص. (15). مما يبين لنا أنه خلال عقد واحد من الزمن. تضاعفت العنوسة إلى أربع (4) مرات. كما أن التعايش بالنسبة للشباب: "في سنة 1960 كان يعتبر بمثابة "مرحلة تجريبية قبل الزواج". ليصبح التعايش بين الجنسين. بمثابة نمط حياة دائم. إلى درجة أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 سنة. في فرنسا. يمثلون % 90 من الزيجات. أي علاقات خارج مؤسسة الزواج. "ص. (16). و البقية الباقية من الأسر التي تعيش في إطار المؤسسة الزوجية. فإنها مهددة بفسخ العلاقة الزوجية القائمة عن طريق "الطلاق". بحيث إن نسبة الطلاق في فرنسا" سنة 1999 مس أربع (4) نساء من عشر (10). وإن المبادرة للطلاق كانت من طرف النساء" ص. (17). أي إننا: أمام ظاهرة "التطليق". ولنا أمام ظاهرة "الطلاق". مما يعزز ما ذهب إليه. من أن النزعة "النسوانية" تتعزز على المستوى العالمي، عن طريق تدخل "الدول". ذلك أنه في سويسرا "ينسب الولد. في إطار المؤسسة الزوجية إلى عائلة الأب. بينما ينسب الولد خارج هاته المؤسسة إلى عائلة الأم. فيحمل اسم عائلة الأم و كذلك جنسيتها. كما تمنح السلطة "الأبوية" إلى الأم". وصولاً إلى أشكال التضامن العائلي. أو الارتباط ما بين الأجيال. الذي ما تزال بعض دول جنوب أوروبا تمارسه.



لكن لا توجد الحماية الكافية للمرأة الغير متزوجة. فيما يخص الاستفادة من الراتب أثناء الحمل أو فترة الأمومة. و هي نظرة محافظة فيما يتعلق بالبناء الأسري. لا توجد عطلة الأمومة و لا مراكز استقبال الأطفال في السن الأولى و لا حتى أوقات ملائمة قصد مزاولة نشاط مهني بالنسبة للأمهات. في ايطاليا هناك فرق بين الأولاد المولودين خارج الزواج. و الذين يولدون داخل الزواج. و بالخصوص في العلاقة مع الأقارب. بحيث يعتبر المولود خارج الزواج انه طرف خارجي عن العائلة/الأسرة، ليس له إخوة و أعمام. الإرث يختلف ان كان مولود خارج الزواج عن المولود داخل الزواج الشرعي.

## 1. تحديات:

1- يبقى أكبر تحدي للعائلات: و هو عدم القدرة على إعادة إنتاجها بالسرعة المعهودة. أو التعطيل لبعض أفرادها. و بالخصوص الإناث.(عدم القدرة على تزوجهن). و لما كان أكبر تحدي تحاول العائلات بشتى الطرق و الوسائل الخروج من هته الوضعية و إيجاد حل للمسألة. هناك تنوع في الأساليب المعتمدة. و من العائلات من يحاول تجريبها كلها:

\* الركون الى المقدس:الإكثار من الدعاء في كل صلاة بالتوفيق و تسهيل و التعجيل بالمكتوب."الزوج الصالح، الكفو".و منه الذهاب الى الأماكن المقدسة(الحج).و الدعاء في هته الأماكن المقدسة.و الأوقات المقدسة قصد فك الأزيمة.الأزيمة لا يحلها إلا الله. و منه الدعاء يوم عرفة و في الحرمين:"يارب أعطي لابنتي كذا...رجل".

\* الركون الى العصبية: هناك البعض من يطرح مسألة تأخر زواج بناته على إخوته. فيحسبهم بهمومه. و قد يقترح على إخوته ان يتزوج احد أبنائهم بإحدى بناته. "شوف فلان... يأخذ أحد البنات... أعرض عليه القضية".

\* الركون الى بعض الأماكن أو المناسبات التقليدية: كالحمامات التي تؤمها النساء. لعلهن يصادفن من تبحث لابنها أو لأخيها أو احد أقاربها عن زوجة. فتكون من بين 'المحوضات'. أو الأعراس: و منه تسعى العديد من الفتيات الى حضور هته المناسبات.و بالخصوص انه يسمح لهن الى حد كبير في مثل هته المناسبات بالتزين و إظهار الزينة.لعلها تكون مناسبة للتقدم بطلب الزواج منها. زيارة الأهل و الأقارب و التقرب منهم.لعلهم يكونوا من بين الطالبين أو انهم يتدخلوا قصد الترغيب في الزواج من هته العائلة الكريمة ذات العلاقات الطيبة.

\*الركون الى أساليب السحر و الشعوذة: يعتبر اللجوء الى السحر و الشعوذة أمر تختص به النساء بالدرجة الأولى.و غالبا ما يقدم الأمر على أساس طرد العين و الحسد و حتى السحر الذي ألصق ببناتهن.و أول ما يقصدن هو 'الطالب'.و هو الذي يحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب.و غالبا ما يمنحن تائم أو ما يسمى في المنطقة 'بحجاب'.يحجب من العين و الحسد و الشر...و اذ لم يحقق الهدف فهناك 'عرافات' أو 'شوافات' أو 'قزانات'. و هي مفردات تدل على من يمارسن السحر. فيطلب منهن الخدمة.و غالبا ما تقوم هته 'العرافات' بالتفريق بين الأهل. بتعيين احد أفراد العائلة كعائن أو حاسد أو ساحر...اللجوء الى السحرة و المشعوذين كان ظاهرة قوية الانتشار مع الجيل الأول و الثاني. و لكنها بدأت تنقص مع الجيل الثالث و بالخصوص الجيل الرابع. لكنها عوضت بالرقاة. و لو بشكل محتشم. من التسعينات من القرن الماضي الى الآن. يبدو أن العائلات اللاتي لها بنات "بائرات" تعاني مأزق حقيقي. و يتخوف الآباء و الأمهات بشكل رئيس على بناتهم. و قد تجرب كل الاستراتيجيات.

\* لم يبقى سوى 'المقدس' لهؤلاء العائلات. ذلك أن العصبية تراجعت كثيرا. و صارت العائلات تتخوف من الزواج الداخلي. الزواج الداخلي الذي يعرف تراجعا كبيرا بين العائلات في المنطقة. و يبدو أن المثال الشعبي القائل: "خذ الطريق و لو دارت. و خذ ابنة عمك و لو بارت." صار غير عملي. أو غير متبع في المنطقة بشكل كبير. منذ الجيل الثالث الذي تناولناه بالدراسة. كما أن الأماكن التقليدية. لم تعد تلعب الدور الذي كانت تقوم به أنفا. و بالخصوص "الحمامات" التي تراجع فيها هذا الدور على ما يبدو. و لو أن "الأعراس" ما تزال مناسبة هامة للالتقاء. و بالخصوص التقاء النساء فيما بينهن. بمناسبة المصاهرة الجديدة. و التي غالبا ما تكون من خارج دائرة المعارف المعتادة. و منه إمكانية مزج علاقات جديدة. و ان كانت ليست بالسرعة المطلوبة. بالنظر الى انتظار

نتيجة المنتج الجديد. في الحياة العائلية الجديدة. كما أن الركون الى السحرة و المشعوذين و حتى "الطلبة" هو في تراجع كبير. بالنظر الى محاربة هذه الظاهرة من طرف أئمة المساجد. و اعتباره: "شركا بالله. و هو من الكبائر". فالمقدس أو الرجوع الى الله. على أساس أن الزواج هو "مكتوب". هو الأمر الذي يخفف من التوتر. و يبقى زواج الإناث من التحديات الكبرى للعائلات التي لها بنات غير متزوجات.

2. تحدي آخر: هو التحول من الحياة الجماعية المعتمدة على القبيلة و العائلة. الى الحياة الجمعية أو ما سمي بالمجتمع المدني. و على رأسه في المنطقة "الأعيان". التمثيل الذي تحاول السلطات المحلية تشجيعه لتأطير المجتمع المحلي. لكن المجتمع المحلي يبدو و أنه رافض لهذا الكيان. على أساس أنهم جماعة مصالح تقدم "الزراي" كشكل من أشكال "الرشوة" لقضاء مصالحها. و لا علاقة لها بالمجتمع المحلي في شيء. فهي ناقصة للشرعية عندما يفترض أنها تمثلها.

3. تحدي آخر: "أولادنا غلبونا": يقر الآباء بهته الحقيقة. إذ ان الآباء لم يعد بإمكانهم التحكم الفعلي في الأبناء. كما كان عليه الأمر مع الجيلين الأولين. فيشعر الآباء مع الجيلين اللاحقين بانفلات الأمور من أيديهم. سيرورة التحول في العائلات تأخذ طابع الذهاب و الإياب. بين ماضيها المخزون في الذاكرة و المستجدات المعروضة في الحياة اليومية. من الاكراهات و الضغوطات و حتى الإغراءات التي تواجهها العائلات. ما يفسر تشبث البعض أكثر من الغير ببعض الموروثات. و تخلي البعض أكثر من الغير. و لكن ضمن سيرورة مقاربة. و ان لم تكن متجانسة أو متماثلة أو منمطة كما كانت عليه سابقا مع الجيلين الأولين. و صار مع الجيلين الأخيرين يسمح ببعض الاختلافات أو النماذج. و بالخصوص تلك التي حققت 'النجاح' المادي. الذي صاحبه في غالب الأحيان نجاح معنوي. إذا ما استثنينا أولئك الذين حققوا النجاح المادي بالاعتماد على المؤسسات التربوية. الإنسان المحلي ما يزال محمي من طرف العائلة التي ينتمي إليها. و البعد القبلي ما يزال حاضرا. و ان قلت وطأته بشكل متزايد و بالخصوص مع الجيلين الأخيرين. فالعائلة كانت تتكفل بكل شيء. ففي المرحلة الأولى: من التعليم الى تزويج الأولاد. الى إعطائهم نشاطا اقتصاديا. و ضمان السكن و حتى التكفل بالأحفاد. و في المرحلة الثانية: التعليم ثم التزويج. و تركه يبحث عن عمل. ان لم تتمكن من التوسط عن طريق علائقتها. و في المرحلة الثالثة: التكفل بالدراسة فقط: و عدم التمكن من التزويج. أو البحث عن العمل و ما إليها.

نلاحظ تراجعا تدريجيا في الخدمات التي كانت تقدمها العائلة الى منتجاتها البشرية. و التراجع تدريجي و مرحلي. و الفرد الناجح هو الذي يفيد الجماعة التي ينتمي إليها. بقدر ما يفيد نفسه. فهو "التراس" (الرجل). و يبقى في علاقة مع الشبكة القربانية. يمد لهم يد العون. فيذكر و يمجد. و إلا فإن النجاح ان بقي محصورا في الأسرة الضيقة. فلا يعتد به. و لا يروج له. فيحمد و يشكر. و ان اعترف له بالتفوق و النجاح.

من التحديات/التنشئة الاجتماعية: الوظيفة الاجتماعية النفسية:تقوم بالتطبيع الاجتماعي للجيل الجديد و تزود اعضائها بالاشباع الأساسية. الأسرة الزوجية الأبوان هما المسؤولان عن تنشئة الأبناء الاجتماعية بينما يشارك كل الأقارب في الأسرة الممتدة مما يجعل مصادر التنشئة الاجتماعية قوية و متعددة و هذا التعدد قد يكون ايجابي من حيث الثراء في المادة التنشئية بالنسبة للأطفال و قد يكون مصدرا للتنشئة في عمليات التوعية و التذلل و التراخي في عملية التنشئة. و بالخصوص من طرف الأجداد الزيادة في الحنان و بوجه أخص الأخوال والذي المرأة

بالنسبة لأبنائها "خلي خيك" و خلي خيتك أترك أذاك أو أختك(كناية عن ابن و ابنة الأخت) ترك الحابل على الغارب.

**التحدي:** كل أسرة تود أن: تضع إنائها في أسر تضمن لهن الحياة الكريمة. و الحياة المتواصلة في هذا الكيان الجديد المنشأ (الأسرة) بقدر الإمكان. أي ضمان أبدية العلاقة الزوجية. و بذلك نتجنب العائلات التي تسود فيها التفكك السريع للعلاقات الزوجية القائمة. "أحنا معندناش بنات تطلق". و من ثم فإن أخشى ما تخشاه العائلات، و بالخصوص التي لها بنات، إنشاء العلاقة ثم إنهاؤها. و تفضل عدم إنشائها أصلا على أن تنشئ ثم تنتهي في فترة وجيزة. إذ يمكن التكفل بالبنات لأنها منتوج العائلة. و من واجبها التكفل بها. على أن تتكفل بها و تتكفل بما حملته من العائلة التي تصاهرت معها. و قد تبين لنا أن هذا الفعل صار مستحدثا في المنطقة. وذلك القاضي بأن تتكفل المرأة المطلقة بأبنائها. ذلك أنه في الفترة الاستعمارية و قبلها كانت تفضل المرأة المطلقة ترك أبنائها عند والدهم الذي يتكفل بهم. و هكذا يمكنها إعادة الزواج بدون حمل يثقل كاهلها(الأبناء). إن العائلات صارت تتكفل ببناتها بأقصى ما تملك من قدرات و إمكانيات. و ذلك حتى ترفع من 'مقدات' بناتها. فتكن البنات في أعلى قدر ممكن من الصحة، التربية و التعليم. و تقديم الرعاية الفائقة لهذا المنتوج البشري. حتى تمكنه من النجاح في الحياة المستقبلية. و العلاقة التي صارت محتمة و ضرورية أن تتسجها مع الأسر الأخرى. و ذلك بالنظر إلى تحريم الاستهلاك الداخلي لهذا المنتوج من طرف الذكور /الأقارب.

فبعدها كان هم العائلات الأكبر هو 'التخلص' من منتوجها الأنثوي بأسرع وقت ممكن. خوفا من العار و الاهتمام بالمنتوج الذكري. الذي تعمل على جلب نساء لهم. بدل و عوضا عن النساء اللاتي غادرن 'العائلة' بمناسبة زواجهن. و جلب زوجات لأبنائهم. فيتم تعويض ذلك العمل الداخلي الذي كان ينجز من بنات العائلة. العمل الذي هو في غاية الأهمية و الحيوية لأفراد العائلة. إضافة إلى وظيفة الإنجاب لموارد بشرية. و بالتالي تضمن بذلك "استمرارية" العائلة من خلال هذا التجدد. لأن المنتوج الجديد سوف يحمل اسم العائلة. و لو من نساء لسن من العائلة الكبيرة. و من جراء ذلك تم تغير التصور و القيمة التي كانت تحملها العائلات سابقا. بحيث إن العائلات صارت تضمن أحسن الفرص لإنجاح زواج البنات. بل، و في كثير من الأحيان، الإسراع في عملية الزواج. و مهما كانت النتيجة. سواء الاستمرارية أو الانقطاع. بحيث إنها توفر فرص الاستمرارية. و حتى و إن حدث الانقطاع. فإنها تعمل على أن تكون ابنتها ناضجة و قادرة على مواجهة الصعوبات التي يمكن أن تعترضها. بحيث إنها تتمكن من أن "تدبر رأسها". أي تبحث عن عمل فتعيل نفسها و منتوجها. بدون الحاجة حتى إلى وجوب التكفل بها من طرف العائلة ماديا. أو حتى الحادة إلى العودة لأحضان العائلة مرة أخرى. بما وفرت لها العائلة من أسباب مناعة. و على رأسها التعليم إلى أعلى درجة يمكن أن تصل إليها الفتاة. بعدما كان يكتفى بأدنى مستوى ممكن: الشهادة الابتدائية. و الرجوع إلى الدار لانتظار الخاطب. ثم شهادة الأهلية و الاكتفاء بها. ثم شهادة البكلوريا ثم شهادة اللسانس و ما عادلها. و الآن فإن العائلات لا تضع أي حاجز أمام التعليم. بل و ترغب في أن تتمكن الفتاة من مواصلة الدراسة المابعد تدرجية. و تقطنت جل العائلات إلى أن التدرج في التعليم إلى أقصى مراتبه للفتاة. صار ذا أهمية بالغة. بحيث انه يمنح للفتاة عدة مزايا من بينها: النضج الكافي لتحمل إنشاء بيت زوجية. القدرة التفاوضية في مسألة اختيار الزوج الكفو. و الذي يكون في مستوى تعليمي، أخلاقي و اقتصادي بقدر الجهد المبذول من طرف الفتاة، للحصول على أعلى درجة تعليمية. إمكانية مساعدة الزوج في بناء البيت

الزوجية في وقت قصير نسبيا. و توفير ضروريات الحياة. و بذلك تتمكن من ضمان حياة مادية مقبولة لها و لزوجها و أبنائها. إمكانية الاعتماد على الذات. أي العمل إن حصل طلاق من زوجها. القدرة على الاستقلالية و مواصلة الحياة بمفردها إن لزم الأمر. و من ثم صارت العائلات تعد بناتها إلى الزواج كما تعدها لما بعد الزواج. و القدرة على تحمل المسؤولية بمفردها بعيدا عن التبعية. سواء كانت للزوج أو حتى للعائلة. بعدما وفرت لها أسباب الاعتماد على الذات.

- لم يعد تزوج الفتيات في سن مبكرة هاجس يهتم به الأولياء. كما كان أسلافهم في الجيل الماضي يفعلون ذلك. بحيث إن بعض الفتيات تمت خطبتهن. و هن في السنة النهائية للتعليم الثانوي. فرفض الأولياء. بدعوى أنه يجب انتظار نتائج البكلوريا. و حينما يتم النجاح. فإن الأولوية صارت هي متابعة الدراسة الجامعية. عوضا عن الدخول في الحياة التقليدية(الزواج المبكر). هل يمكن اعتبار هذا التصرف على انه النفور من المؤسسة الزوجية. التي كانت تعتبر قيمة في حد ذاتها. أم يمكن اعتباره حرص و تحضير للحياة المستقبلية. سواء في إطار المؤسسة الأسرية الناجحة و الوصول إلى، ليس فقط، مجرد إنشاء المؤسسة. و لكن ضمان الاستمرارية و العيش الكريم. سواء داخل المؤسسة أو خارجها. و الأمر يتعلق بمصير الفتاة في حد ذاته. و الذي يجب أن يضمنه التعليم العالي. و سواء في إطار المؤسسة الزوجية و حتى خارجها. و هي نظرة أكثر برجماتية، مصلحية(مصلحة الفتاة) أكثر من مصلحة المؤسسة الزوجية.

هل يمكن القول بأن الاختلاط في سلك التعليم بمختلف أطواره يقلص من الفوارق بين الجنسين. فيما يخص التصورات المتعلقة بالاختصاص. الذي يجب أن يتبعه المتعلمون وفقا للجنس. بحيث إن التعليم كان يستقطب المتعلمات من البنات. و يبدو الآن(مع الجيل الرابع)، أن التعليم لم يعد يستقطب الاهتمام بالنسبة للذكور. لأنه قد يرتبط بالجنس الأنثوي أكثر من الجنس الذكوري. و منه نلاحظ تراجع التحصيل العلمي لدى الذكور مقارنة بالإناث. بينما نلاحظ كذلك نوع من الروح الهجومية عند الإناث اللاتي اقتحن بعض التخصصات التي كانت حكرا على الذكور فقط. و لذلك بدأت البنات المتعلمات، تنفرن من الاختصاص النسوية كالتعليم و الطب. و صرن يرغبن في الدخول إلى اختصاصات أخرى متنوعة مثل الذكور تماما. و لم يعد لبعد الجنس أي دور محدد. كما كان مع الجيلين الأول و الثاني على الأقل. و صارت كل الاختصاصات تعج بالعنصر النسوي و الذكوري على حد سواء. و صارت الفروق الفردية هي المحددة أكثر من عامل الجنس.

**تحدي الموت:** الموت أو الوفاة تعتبر تحديا حقيقيا بالنسبة للعائلة. وبالخصوص الأسرة. ذلك أن أحد الأفراد فقد. هذا الفرد الذي يعتبر موردا بشريا في غاية الأهمية بالنسبة للعائلة. وذلك مهما كانت مكانته او الدور الذي يقوم به. **الأم:** هي التي تلم شتات الأبناء بعد وفاة الأب. الذي كان بمثابة الاسمنت الذي يشد كل افراد العائلة إليه. و يفرض على الأعضاء التعاون على حسب إمكانياتهم. و يحمي الضعيف و بالخصوص البنات من تسلط الاخوة و بطشهم. و يحافظ على التوازنات الاقتصادية الأخلاقية. و يلزم أفراد عائلته بالتمسك بالعادات و الأعراف التي صار لها سلطان كبير. بحيث إنها تتعلق بالجانب الرمزي. و هو الذي يعني وجود أو إلغاء وجود كيان العائلة. بحيث إنها مجبرة على الدخول في علاقة مع المحيط الذي تعيش فيه. و بالخصوص مع القرابة التي تفرض تعاملات لا يمكن تجاوزها. و كذلك الامر بالنسبة للجيران و الحي الذي يسكن فيه الشخص.

فإن توفي الأب الذي يعتبر الأساس الذي تنبني عليه العائلة. فإن الركيزة الأساسية تصبح الأم. حيث إنها تلعب دور اللحمة التي تلم شتات الأبناء إلى حين. بحيث إنها غالبا ما تعمل على إبقاء الملكية الجماعية كما كانت في عهد الأب المتوفى. بحيث تعطل عملية توزيع التركة أو تقسيم الميراث حسب القانون المعتمد. وتبقى على الوضع القائم. أي أنها تؤدي دور المحافظة او حامية حمى ما كان قائما قبل وفاة الزوج. وتعمل على أن الأمور تسير و كأن الرجل ما يزال على قيد الحياة. بالرغم من ظهور تناقضات جديدة. أو بروز تلك التناقضات التي كانت كامنة او جامدة اثناء تواجد الأب. الذي كان يستعمل سلطة القهر و التسلط على كل أفراد العائلة. حتى و إن تعلق الأمر بأبناء متزوجون و صاروا حفدة. و تطفو بعض هته المشاكل إلى السطح. و على الأم تسييرها و تجاوزها حتى تبقى على التجمع قائما. و إن لم تتمكن فيعني ذلك فرقة العائلة إلى أسر. و بالخصوص كل من تمكن من الإعتدال على نفسه. فيأخذ نصيبه من الميراث و يستقل بأسرته. و لو أدى ذلك إلى إضعاف العائلة التي كانت قائمة اثناء تواجد الهالك على قيد الحياة. و تبقى الأم تلعب الدور الأساس في تماسك اللحمة العائلية بعد وفاة الأب أو رئيس العائلة. و بالرغم من ذلك تبقى الشبكة العائلية متعاطفة و متعاونة مع أعضائها: "الدم عمره ما يكون ماء". "البراني" أي الأجنبي يبقى أجنبي و لو كان من أعز أصدقائك. لكن صلة الرحم يمكن أن تنفك. إذا لم يكن بالشيء الكثير فالشيء القليل. "خوك، خوك لا يغرك صاحبك".

تبقى الموت لابد من الحضور لها. لما لها من قداسة. و أنت سوف تتألم مع المصاب من أقاربك. فإن لم تقف معهم في مثل هته المواقف. فما حاجتهم اليك و ما حاجتك اليهم؟

قد يغفر لك ان لا تحضر أحد المناسبات السارة كالزواج أو "الطهارة" أي الختان أو ازدياد أحد الأفراد و كذلك نجاح بعضهم. و لكن لن يغفر لك تأخرك عن تعزية أحد أقاربك. و قد تكون هته المناسبات فرص لطلب الاعانة من أحد الأقرباء الذين يحضرون هته المناسبة. أين الشعور بالانتماء يكون في أوجه. أحسن من الانتقال الى المعنى و طلب المعونة بشكل مباشر. يمكنه في هته المناسبة طرح انشغاله. و بالتالي تبقى على الشبكة القرابية.

**تحدي وفاة رئيس العائلة:** إن العلاقات التي تبرم و تتعزز اثناء وجود رئيس الأسرة. كثيرا ما يعترتها التغير بعد وفاته. مثال عن حالة "ابن أحمد". تزوج من امرأة أنجب معها طفلا. ثم وقعت خلافات بين الزوجين. الخلافات تسببت فيها الزوجة. و طالبت بالتطليق و أصرت عليه. و بعد مرور فترة وصلت قرابة الست سنوات من الخلافات و إصرار المرأة على التطليق. و إصرار الرجل على إطالة العلاقة و انقاذ الزواج من شبح الطلاق.

(مع العلم أن الزوج كان أعرجا: يعاني من اعاقه حركية بسيطة). و كان والد المرأة في كل هته الفترة يضغط على ابنته من أجل الصبر قليلا. و محاولة الاعتناء بولدها في كنف الزواج. لكن ما إن توفي والد المرأة حتى وقع الطلاق.

**تربية الأبناء و الصراع بين الإخوة:** التحدي الذي يطرح على مستوى العائلة: تربية الأبناء التابعين لكل أسرة. ذلك أن التفاوت في درجات التعليم الحاصل بين الإخوة. و كذلك زوجاتهم. يجعل لكل أب و أم أسرة تحاول إتباع نمط معين في تربية الأطفال و العناية بهم. و كيفيات التعامل و التصرف معهم، و كذلك تسيير أوقاتهم. و كذلك الشأن بتلبية حاجياتهم. و مهما كان حرص الأسرة في إتباع نمط صارم للتربية. فإنه يخضع إلى إحتمال انحراف و تفكك. ذلك أن أبناء و بنات العمومة كلهم يعيشون في فضاء واحد. و يتعاملون مع بعضهم. و بالخصوص في فضاءات اللعب التي لا تكاد تنتهي. و بالتحديد قبل سن الدخول المدرسي و اثناء العطل المدرسية الرسمية. و طبعا حتى

بعد أوقات الدراسة. فيصعب التحكم في تنظيم أوقات اللعب و المراجعة. و ما يلزم من نظافة و غيرها. مما يأخذ وقتا على حساب الدراسة. و كذلك تعلم النظام و الانضباط. بحيث انه يحصل ان تتداخل هته النظام و كذا درجة الانضباط المفروض على الأبناء. هذا ما يجعل بعض المناوشات تحصل بين الاخوة المتزوجين و كذلك بين نساءهن. و يصعب التحكم في كل ذلك بالنسبة لرئيس العائلة. بحيث انه يضطر في كثير من الأحيان الى الوقوف مع بعض أبنائه و التعاطف معهم أكثر من الآخرين. لعدة أسباب كونه هو الضعيف أو هو القوي أو انه لا يصبر كثيرا. و التخوف من الانفجار للامور ان لم تهدأ الامور. و لو على حساب الآخرين. و يصعب ايجاد توازن في تسيير الخلافات التي يمكن ان تحصل بين الابناء المتزوجين. فكيف يمكن حسم الخلافات الغير متناهية. مع أعداد معتبرة من الحفدة: الحقرة، الغيرة، اللعب العنيف، الشجار الا منتهي. و بالخصوص عندما تتدخل النسوة في هته الامور. و كل واحدة منهن تريد الانتصار لأبنائها. و تحاول ان تيرهن بأن تربيتها لأبنائها هي التربية المثالية. و لا يمكن لأي من النساء الاخريات ان يصلن الى الدرجة التربوية التي وصلها متوجها. و غالبا ما: "تعمر رجلها و تخليه يصوني كي الرفاي." أي أن الزوجة غالبا ما تستعمل زوجها حتى يعبر عن موقفها من حيث لا يدري. و كأنه تحت تأثير إشرطها. و منه القول بنمو ظاهرة "النسوة".

**التحدي الايكولوجي:** تعتبر الهضاب الغربية و المنطقة المدروسة على وجه التحديد. من بين الأراضي الهشة و المعرضة للتصحّر. ذلك أن الغطاء النباتي قد تعرض الى تحطيم من طرف الإنسان. و كذلك الظروف المناخية الغير مساعدة و سنوات الجفاف المتتالية. حيث إن بعض الأعشاب قد انقرضت تماما. و لم يبقى من النباتات التي كانت منتشرة في الهضاب الا الشيء اليسير. مقارنة بذلك التنوع النباتي الذي كان سائدا. و كذلك بعض الحيوانات البرية التي كانت تعيش في المنطقة: من قطعان غزلان على قلتها و أرانب التي كانت تملأ المنطقة و الجربوع. فقد انقرضت بشكل نهائي. و ما بقي سوى بعض الذئب و الخنازير و كذلك الثعالب الى جانب الثعابين و الأفاعي و العقارب التي زادت في التكاثر. و صارت تمثل خطرا على بعض السكان المنعزلين. ذلك أن لسعات العقارب تزداد من سنة الى أخرى. أما النباتات لم تبقى الا بعض البقايا من الحلفاء. بعد أن كانت جل المسافات مغطاة بصفة شبه كلية بهذا النبات. و كذلك نبات الحرمل بكميات ضئيلة جدا. و كذلك الشأن بالنسبة للشايح. بعد إدخال بعض الوسائل التكنولوجية الى البادية. فإن استعمال الشاحنات المفرط في هته المساحات. مع العلم ان كل عائلة تملك على الأقل شاحنة واحدة من نوع رونو j.a.k مرقمة في السبعينات. و العائلات غالبا ما تنتقل عبر مساحة ولاية النعامة. و قد تنتقل حتى الى الولايات المجاورة كالبيض، تلمسان، سيدي بلعباس و غيرها. لكن التنقل الذي يكون في الولاية يستعمل الطرق المعبدة القليلة.

(الطريق الوطني الرابط بين ولاية سعيدة و النعامة. و الطريق الوطني الرابط بين ولاية تلمسان و النعامة). أما الباقي فهو تنقل داخل التراب الغير معبد بالنظر لسهولة التنقل فيه لكونه: مساحات مستوية. و لا توجد حواجز تذكر لا تستطيع الشاحنات اجتيازها. هته التحركات الدائمة في هذا الفضاء الهش. جعل من التربة تتأثر من مرور الشاحنات عليها. الأمر الذي جعل كل مسافة مرت عليها الشاحنة. غير قادرة على استنبات الأعشاب التي كانت بها سابقا. بالإضافة إلى ذلك طول مدة الجفاف. و عدم تساقط الأمطار التي يركز عليها الغطاء النباتي بالمنطقة. فإذا كان إدخال الغاز و استعماله في الخيام (قارورات الغاز). قد حافظ على بعض النباتات الشوكية القليلة التي بقيت بعزولة قرب جبل عنتر. التي كانت تستعمل لطهي. فإن الشاحنات قد تسببت في اتلاف التربة و الزيادة من

هشاشتها. و بالخصوص أن الشاحنات صارت جد ضرورية و لا يمكن الاستغناء عنها. بحيث إنها تجلب المياه للماشية. و كذلك تستعمل لجلب العلف(الكأ) للماشية. كما تستعمل من أجل عمليات تسويق هذا المنتج الحيواني في السوق الأسبوعي لمدينة المشرية. و في بعض الأحيان حتى الأسواق المجاورة: كسوق بوقطب على وجه الخصوص. السوق الذي صار ذا أهمية بالغة في المنطقة بعد سوق المشرية. لقربه من الزبائن الذين يأتون من شرق البلاد. و يعتبر مجالا قريبا من المشتريين. و يسهل عليهم تكاليف التنقل الى سوق المشرية. المسافة التي تفصل المشرية عن بوقطب هي: 60 كلم.

نلاحظ إذا الرهانات التي صارت مطروحة في المنطقة تتمثل في: إدخال الوسائل التكنولوجية و بالخصوص الشاحنات. التي يصعب الاستغناء عنها. نظرا للمنافع التي تجلبها. كالتزود بتغذية الأنعام. و المياه اللازمة للشرب و للحيوانات و كذلك عملية التسويق. العملية الضرورية لبقاء الماشية. إذ بدون تسويق لا يمكن شراء التغذية الضرورية لبقاء الماشية.

و يلاحظ ان الماشية صارت في تناقص. رغم أنماط التغذية المستعملة. و ذلك لأن "العلف" كما يسمى في المنطقة. أو تغذية الأنعام صارت جد مكلفة. و لا تكاد تسمح بإعادة وتيرة الإنتاج العادية. بحيث أن ما يزيد عن نصف ما كان يملكه الموال قد أبيع. و هي العملية التي يعبر عنها سكان المنطقة بقولهم أن: "الماشية صارت تأكل بعضها". أي لإبقاء الماشية لابد من بيع جزء منها لجلب التغذية لجزء المتبقي. و بذلك صارت الماشية تأكل الماشية!؟.

بالرغم من ان السكان يعرفون ما تسببه الشاحنات من أضرار للتربة. التي هم في امس الحاجة إليها. إلا أنهم لم يتمكنوا من الاستغناء عن هته الوسيلة بالنظر لأهميتها. كما أنهم لم يتمكنوا من تنظيم تنقلاتهم عبر هته المساحات الهشة. كما أن السلطة المحلية لا يمكنها تنظيم هته التحركات.

فالتنقل كان بواسطة الدواب: من بغال و حمير و جمال وسائل لا تؤذي الطبيعة أو التربة. و كذلك بطأ التنقل. بحيث إن المواله يرقبون أي "رعد". دليل على تهاطل الأمطار. فإنهم يهرعون لاحتلال تلك المساحة بأقصى سرعة ممكنة. و بالتالي يستنفدون النباتات التي أحيها الرعد، في فترة وجيزة جدا. لأنهم يستعملون الشاحنات. أما من قبل فكانوا يستعملون الدواب. و هذا من شأنه أن يطيل فترة الوصول الى مكان الرعد و استنفاد الأعشاب. و بالتالي يتركون الوقت لنمو النباتات. أما الآن التنافس على من يحتل المجال قبل الآخر. مستعملين الشاحنات في هذا التنافس.

و كذلك الأمر بالنسبة لحرث بعض قطع الأرض الأكثر انخفاضا من غيرها. و التي تسمى "الضايات". فكان الحرث يتم بالمحراث التقليدي. تستعمل بعض البغال قصد المساعدة. و بالتالي الحرث كان سطحي جدا. و لا يؤدي التربة. أما الآن و باستعمال الجرارات قصد الحرث. فإن التربة صارت عرضة للتلف. بفعل الرياح التي تنقلها من مكان لآخر.

**تحديد السياق:** "كل ثورة دينية، سياسية، تكنولوجية، مهما كانت كبيرة. انما تتدرج ضمن سياق و ايديولوجية متممة بغموض في الأدوار و المكانات بين الجماهير و النخبة". ص.14

"في أسطورة التطور: وجود علاقة تابع الى مهيمن. و ليست علاقة ربط عضوي ووظيفي". ص.15 "الدولة تشتكي من سياق التخلف الذي توجد عليه البلاد. و منه يجد نفسه غير مقتدر على التحكم في قيادة البلاد". ص.17

**تحدي جديد:** لفهم التحديات لابد ربطها مع مسارها التاريخي. و منه يتضح تغيير المعني.



1)- تراجع الطبيعة: الطبيعة بدأت تتراجع حتى في البدو. بحيث ان المجال المكاني صار محددا بحدود لها معالم ثابتة. و مستغلا من طرف أشخاص طبيعيين. بعدما كان مستغلا من طرف أشخاص معنويين (القبيلة). القبيلة التي كانت تنتقل في فضاءات غير الفضاء الذي تحتله. و تسمح للقبائل الاخرى باستعمال فضاءها. في عمليات الرعي و تربية الماشية. ما يحضر على القبائل الاخرى هو تفلح الأرض و زراعتها. هته العملية التي تكون مقتصرة على العائلات المكونة للقبيلة. فالقبيلة كانت تسمح بالتنقل على أراضيها. و الاستفادة منها في النشاط الرعوي. فمن الطبيعي أن تنتقل بخيمتك أينما شئت. بحسب حاجتك و حاجة ماشيتك. أما الآن فصار المجال المكاني أكثر إكراها. بحيث انه صار مستغل من طرف افراد. يحمون 'مستثمراتهم الفلاحية'. و ما جاورها من الأراضي الرعوية. التي صارت حكرا عليهم. الآن نلاحظ أن كل شيء صار له مقابل مالي. حتى الرعي في المساحات المحمية من طرف البلديات. صار ممكنا مقابل مبلغ مالي. يدفع الى خزينة البلدية. اذ ان البلديات هي التي تحمي مساحة أرضية لمدة معينة حتى تسترجع 'عافيتها'. أي مواردها العشبية و النباتية. ثم يتم كره هته المساحات المحمية لمربي الماشية. حتى و ان وجدت هته المساحات. في المجالات المكانية التقليدية التي كانت تستعملها القبيلة و العائلات التابعة لها بالمجان. فالمربي للماشية لم يكن يقوم بعملية الاكتراء. الا في اراضي الشمال 'التل'. و بالخصوص انه كان يكتري 'الحصائد' أي المساحات التي كانت مزروعة بالحبوب: القمح، الفرينة، الشعير. حينما تحصد يبقى 'التبن'. الذي لا يمكن لآلة الحصاد جمعه. فيكتريه المربي. قصد الاستفادة منه كمادة علفية لماشيته الى فترة معينة.

فالمساحات الرعوية صارت جد محدودة. و ضيق على المربي في المجال المكاني. و تبعه الاكتراء الى عقر داره. و تم سحب أراضي معتبرة من مجال الرعي الحر و الطبيعي. و تم في إطار سياسية تثبيت السكان. منح أراضي للقيام بمستثمرات 'فلاحية'. و بناء سكنات ريفية عليها. و بذلك تم تعزيز 'الخاص' على حساب المشاع: لا يوجد أي شخص في المنطقة. من يقول بنجاح هته المستثمرات من الناحية الفلاحية. فمردودها منعدم. و بدون التدعيم من طرف 'الدولة'. لا يمكن إنشاؤها بمبادرة فردية. لأنها جد مكلفة. و النتيجة دون الاستثمار المبذول. لكن الإقبال عليها كبير للاستفادة من 'الدعم'. و الأهم من ذلك الحصول على عقود 'الملكية'. لهته الأراضي و الاستحواذ على محيطها المباشر. قصد الاستئثار به في مجال الرعي و تربية الماشية. "هته المساحة صارت بلادي". . أنظر المقال. الذي يعتبر أحد مخارج الاهتمام بموضوع البيئة. المعنون: "طرق استغلال الأراضي السهبية. و التنمية المستدامة على المستوى المحلي".

إخضاع المؤسسة الزوجية الى الحسابات: تعرف المؤسسة الزوجية انتقالا من 'الطبيعي' الى سوق تحسب فيها التكلفة: الفائدة المحصل عليها و الخسارة المسجلة. فإن حصلت الفائدة يمكن التثبيت بالزواج. و الا فكت الرابطة الزوجية بدون أي تردد. و منه نسجل: ارتفاعا معتبرا في سن الزواج. و كذلك خروج بعض النساء من سوق الزواج. أي التعنس: كبر في العمر و عدم الاقبال على طلب الزواج منها.

ارتفاع نسب الطلاق و تزايد هته النسب بشكل مستمر. النفور من التعدد. الذي اقترن بالجيل الذي كان في سن الانجاب اثناء حصول الجزائر على الاستقلال. بل ينزع بعضا من المترملين الذين تتزايد نسبهم في الارتفاع. و الذين لا يعيدون الزواج. و بالخصوص بعد العقد الخامس من عمرهم. بالنظر الى كبر اولادهم. و بالخصوص وجود بعضا من البنات المطلقات. أو المتقدمات في السن و بدون زواج. فإن الآباء المترملون يعزفون عن اعادة

الزواج. خوفا من العلاقات المتأزمة التي صارت هيكلية و معروفة. و التي تميز علاقة الاولاد بزوجة الاب. و التي تتسم بالتوتر و النزاع المستمر. تزايد الاطفال الطبيعيين بالرغم من وجود وسائل منع الحمل.

**انتاج المعنى :** كل هته المؤشرات تدل على ان المؤسسة الاسرية. لم تعد تقوم بإعادة انتاجها بالكيفية و الاصرار نفسه الذي عهدته سابقا: حيث كان لا يمكن تصور حياة الفرد المنتمي الى العائلة دون زواج. بغض النظر عن نوع جنسه. الزواج غاية في حد ذاته. بغض النظر عما قد يجلبه للأطراف المتعاقدة. يبدو الآن ان الزواج لم يعد تلك المؤسسة الملزمة. التي يجب الدخول فيها مهما كانت الأسباب و المبررات. بحيث انه صار ينظر الى ما يمكن تحقيقه من الزواج المرتقب. و النظر الى عواقبه و الفائدة التي يمكن تحقيقها من ورائه. و التأكد من وجود المصلحة الأكيدة. لا أن يكون الزواج عبارة عن قفز في المجهول. او مغامرة نتزوج ثم نرى. ذلك ان الاقبال عليه صار جد مكلف للطريفيين. و بالخصوص للأنثى التي يتضح أنها اذا فشلت في الزواج المبرم. لن يسعها الحظ مرة أخرى بالاقتران بزواج آخر. صار ابناء المنطقة لا يتزوجون من المطلقات. لأن السوق الزوجية تعج بالعازبات اللاتي لا تنتظر سوى الخروج من هته الوضعية. و منه صار الاقبال على الزواج. لا يتم الا بعد التيقن بأنه ذو مردودية و فائدة. بالنسبة للطرف المقبل عليه. و مع كل هته الاحتياطات المتخذة من الطرفين المتعاقدين. يحدث الانفصال الذي صار جد عال.

أرى انه لا يمكن تفسير ذلك الا من خلال النزعة النسوانية المتزايدة. و بقايا النزعة الذكورية التي تحاول الاحتفاظ ببعض المواقع المكتسبة أبا عن جد. يبدو أن المرأة صارت طرفا اساسا في عملية 'الزواج'. بعدما كان الزواج عملية رجالية محضة. فإذا اعطى الرجل كلمته بتزويج ابنته للعائلة الفلانية. فلا يمكن ان يكون هناك أي اعتراض. لا من طرف المعنية بالامر او أمها أو أطراف أخرى. لأن الأمر كله بيد 'الأب'. و له السلطة المطلقة على كل أفراد عائلته دون استثناء. مع بروز النزعة النسوانية. لا يمكن لأي ذكر تزويج أي انثى. و لو كان ابوها. الا اذا استمع الى طلباتها و آرائها. بل و لا يمكن الا ان يرى ما ترى. و يخضع لرغبتها. التي صارت رغبة أكيدة و لا يمكن تجاوزها.

**تحدي السكن و الانضباط داخل الفضاء المسكون:** يعتبر السكن من أهم التحديات في المنطقة. بما يسمى بازمة السكن. ذلك أن السكن كان ينجز من طرف "النساء". و هو عبارة عن "خيمة". منسوجة من خيط من الصوف و شعر المعز. أما المكان فلم يكن يعتبر عائقا. بحيث يختار كبير العائلة المكان الذي يعجبه في كل المنطقة. و يحتلها بدون أي اشكال. حتى لو كانت أراضي تابعة لعرش آخر. فله الحق في الرعي عليها. لا يسمح له فقط بفلحها. لأن هذا حق العرش الذي بحوزته الأرض. و حتى المساكن في المدن. و على رأسها مدينة المشرية. كانت جد منخفضة السعر. لأن الطلب على السكن لم يكن كبيرا. ذلك أن العائلات الكبيرة على وجه الخصوص. كانت تخصص بيوتا متواضعا جدا في "المدينة". و ذلك لمزولة دراسة أبنائها. و غالبا ما يسكن هاته الدور. الطاعنون في السن مع صغار السن. ذلك أن القوة النشطة تبقى في البادية. تزول نشاطها العادي. فالمدينة كانت مأوى من لا نشاط له من البدو. الا متابعة دراسة "الأولاد". و من ثم كان البدوي يستكف عن سكن المدينة. لأنه لا يمكنه أن يؤدي أي نشاط بها. أما مع الجيلين الثالث و الرابع و الحالي. أي بعد نيل الجزائر استقلالها. صارت المدينة مجال للنشاط الاقتصادي الثقافي. السياسي. و من ثم بدأت تستقطب العديد من سكان "البدو". و على رأسهم النشطين. الذين يبدلون و يغيرون من نشاطاتهم. و حتى اولئك الذين بقوا متمسكين بالماشية و بالخصوص

المتاجرة فيها. ذلك أن الاحتفاظ بالماشية في المدينة. لم يعد ممكنا مع منع "الاسطبلات" التي كانت تميز السكنات القديمة. إذ لا يكاد يخلو بيت من "الاسطبل" في الفترة الاستعمارية. ثم حول تدريجيا هذا المجال الى "مأرب". فصار لا يمكن تصور بيت بدون مأرب. ثم أضيف مع الجيل الرابع و ما يليه "المتجر". فصارت البيوت بالمشرية عموما تخصص الطابق الأرضي للمأرب و المتجر. و غرفة كبيرة ثم غرفتين كبيرتين "للضياف". بالإضافة إلى المطبخ ملحقات الاستحمام . و الطابق الأول. عبارة عن غرف. يتقاسمها أفراد العائلة حسب الحاجة. عرفت المدينة اكتضاضا و طلبا متزايدا على السكن. و توسع المجال الذي تحتله المدينة بحوالي عشر مرات. إذا ما قارنا المدينة عند الاستقلال و المدينة الحالية:

من أربع أحياء: وسط المدينة، الحي الجديد، إيمانوال و القرابة (حي الفقراء). إلى أحياء يصعب حصرها: من بني بن الأقرع أبني واسكت، حي السلام... ابني وقب... إلى الوستيرن. و كثرة الأحياء هاته صاحبها الوافدون من البدو. و من أماكن خارجة حتى من الولاية. بالإضافة إلى التوسع العادي للسكان. و بالخصوص الفرقة التي تشهدها العائلات الكبيرة. التي كانت متماسكة. و صارت تنزع نحو الاستقلالية أو تكوين الأسرة. لكن الشيء الجديد بالنسبة للبدوي. هو التثبيت في مكان واحد. هذا التثبيت الذي صار واقعا مع حلولهم بالمدينة. و قد يشتريها الجد و يستعملها الأبناء ثم الأحفاد. أي البقاء في مجال واحد بالنسبة لأجيال متعاقبة. و بالخصوص أن الديار التي يرثها الأبناء عن الآباء. نادرا ما تباع لأجنبي. فإنها تبقى غالبا ملكا مشاعا. و غالبا ما يدفع منها بالتقسيم حسب ظروف كل مستحق أو وريث.

يبدو أن المدينة بحلول السنة التسعين من الألفية الماضية. صارت السلطة بها مهزوزة. و تكونت بعض الظواهر التي كانت جد هامشية. و لا يكاد يسمع لها أثرا. صارت ظواهر تفرض نفسها و بالخصوص في بعض أحياء المدينة. إذ تكونت جماعات مستهلكة للمخدرات. و أخرى للسطو على المنازل في غياب أهلها. و جماعات أخرى لا مشغلة لهم سوى تتبع حركات السكان. و يجمعون كل الأخبار و المعلومات عن الناس. من خرج أو دخل. أو اشترى أو باع. سواء كان ذكرا أو أنثى. و جماعات أخرى مدمنة على تناول الكحول... هاته الظواهر. وجدت الجو الملائم لها. في ظل تسيب السلطة المحلية. و كذلك تراجع سلطة العائلة. و حتى في غياب. أوجود شخصيات بارزة في الحي. ففي التجمع الذي كان يحصل في البدو. يوجد تأطير للأفراد. مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية. هذا التأطير من طرف كبير العائلة أو من حل مقامه. و من طرف سيدة الخيمة. و غالبا ما تكون الأم أو الجدة. أو التي تفرض النظام داخل الخيمة. و في المجال الحيوي القريب منها.

أما في المجال الخارجي. فإن أي رجل كبير السن على الذي يرتكب مخالفة. يستطيع التدخل. و جزر التصرف المخالف للأعراف. بكل قوة أو على الأقل الاخبار لمن يهمهم الامر. و الذين لهم السلطة الكافية و الشرعية للتدخل. و لا يكتفي المخبر بمجرد الإعلام. و لكنه غالبا ما يطلب تنفيذ الجزاء أو العقوبة أمامه. و هي وسيلة للضبط ناجعة. فإن رأى تراخي أو تهاون في تطبيق الجزاء. فإنه يشهر ذلك في الملاء. أي عبر كافة أعضاء العرش. و حتى خارجه حسب الجنحة المرتكبة. و في هاته الحالة فإن عدم التنفيذ معناه "التبهديل" - البهدة- و فقدان المنزلة و المكانة الرمزية. التي كانت محتلة من طرف العائلة. قبل ارتكاب الجنحة. و فقدان الرأسمال الرمزي. يعتبر خسارة كبيرة في سوق المعاملات المحلية. فإن حصل و أن تعطلت هاته الآلية الضبطية. فإن صاحب الخيمة يجد نفسه مضطرا إلى تغيير مكان إقامته. برفقة أهله إن أرادوا ذلك. أو أنه يغادر المكان بمفرده. و

يعتبر هذا "الرحيل" أمرا في غاية السهولة و غير مكلف. بل و هو أمر عادي أن ينتقل البدوي من مكان لآخر. أما في المدينة فإن الحال صار مغايرا. بحيث إنه نادرا ما يتمكن الساكن من اختيار جاره الواحد. فكيف له أن يختار كل الذين يجاورونه في الحي الذي هو يتواجد به؟

ضف إلى ذلك عامل الأزمة التي يعرفها مجال السكن بالمدينة. و الذي يمثل عاملا ضاغطا آخر. على عدم الاكتراث بعامل الجيرة. المهم أن تظفر بسكن. و كما أشرنا سالفًا. فإن بعض الأحياء. صارت معروفة بانحراف شبابها على وجه الخصوص. و يبدو أن العائلات و الأسر التي تعاني أكثر من غيرها. هي فئة "المساكين". بحيث إن عائلات أو أسر "الشبعانيين". أو حتى متوسطي الحال. غالبا ما يبحثون على سكنات في أحياء "محترمة". لا توجد بها أوكارا للفساد. و يقومون ببيع سكناتهم بأثمان بخسة مقارنة للأسعار الموجودة في السوق. هاته الأسعار غالبا ما تكون في متناول "المساكين". أو قريبة منهم. فيلجئون إلى الاقتراض من الأقارب للتمكين من "الفرصة" المتاحة. و قد تنقلت الى هاته الأحياء. التي لاحظت فيها أن مجموعة من السكان يعرضون مساكنهم للبيع. و يسجلون هاته الرغبة على جدران المسكن. مع رقم الهاتف. للذي يريد الاتصال بهم لمعرفة السعار. سألت عن سعر مسكنين وجدتهما قريبان من نصف السعر المعمول به في المنطقة. و حسبتها فرصة سانحة. و عندما سألت أحد العارفين بالحي. أجبني بأن المسكنين قريبين جدا من التجمع الذي يشكله بعض الشباب المستهلك للمخدرات. لذلك اضطر بعض السكان. لبيع مساكنهم بنصف السعر المطبق في مثل هاته الأحياء. لان الأسعار المطبقة في وسط المدينة جد خيالية. و كأنك تحاول شراء مساكن في وسط "عاصمة البلاد". ومع ذلك فإن المسكنين المشار إليهما. تم الإعلان عن بيعهما. منذ قرابة السنة. و لم يتقدم لحد الآن أي مشتري. هذا أيضا له دلالة. على أن الذي يشتري. فإنه يهتم بالموقع و الجيرة. كما يهتم بالسعر.

و عموما فإن الأحياء لها دلالة بالغة. في معرفة المستوى الاقتصادي للعائلات. فالعائلات الغنية متواجدة بوسط المدينة. ذلك أن غالبية الفقراء. الذين كانوا متواجدين بوسط المدينة قد "طردوا" من هذا المجال. فاضطروا لبيع سكناتهم بأثمان عالية. لاحتلال سكنات بالضاحية. قد تكون أوسع و حتى أحسن من معظم السكنات بوسط المدينة. فجل السكنات حولت الى مقرات لنشاطات تجارية او خدماتية. كما إن الأحياء المحاذية للوسط هي الأخرى يسكنها العائلات المتوسطة الحال لتترك الضاحية للفقراء. طبعا هناك بعض التداخل. حتى في هاته الأحياء. إذ نجد بعض الأغنياء لهم سكنات في الضاحية. و هي سكنات فخمة. و كذلك الشأن بالنسبة لبعض الفقراء. الذين تشبثوا بسكناتهم في وسط المدينة. و لم تغرهم العروض المقدمة لهم.

**البحث على التميز:** تغير آخر مهم حصل بالمنطقة: هو الانتقال من مجتمع "إنتاجي". يمجد الإنتاج. إلى مجتمع استهلاكي يمجد الاستهلاك. إذ كنا في الفترة الاستعمارية لا نميز بين "الفقير" و "الغني". فاللباس واحد و المأكل موحد و المسكن موحد. فيستوي في المظهر الخارجي من يملك أربع "حلابات" ويزيد. بذلك الذي يملك "صرعوفة" عدد لا يتجاوز 50 شاة. ففي الوقت الحالي. وابتداء من السبعينات من القرن الماضي إلى الآن. و بشكل مضطرد و متزايد. صار سكان المنطقة يبحثون عن "التمايز" في كل شيء. من المظاهر الخارجية: من لباس و مأك و مسكن و مركب. و كذلك البحث عن التمايز في النشاط الاقتصادي. بحيث انه كان تطابق و تماثل كبير في النشاط المعتمد في المنطقة. و هو تربية الماشية. فكلهم مربون للماشية. و حتى التجار و الحرفيين الموجودون بمدينة المشرية. فهم سكان من أصل مغاير لسكان المنطقة. كزواوة (تجارة و نقل). أو يهود حرف (مجوهرات

(وجلود). و ناذرا ما تجد أحدا من سكان المنطقة يمارس مهنة التجارة. و النشاطات الأخرى هامشية. و منه أطلق اسم "كلنا موالين". على قرية بالمنطقة. لما عبر احد الموالين للحاكم الفرنسي بقوله: "كلنا موالين". فصارت القرية اسمها "تيسمولين". و هي كلمة هجينة. من الفنسية(توس) والعربية(موالين). فصار البحث عن التمايز في النشاط الاقتصادي. و اكتسحت جل الميادين التجارية على وجه الخصوص و الخدماتية. ولو انه لا توجد نشاط صناعي بالمنطقة. ذلك إن المنطقة لم تستمد في عهد "التخطيط". بمصانع بالمنطقة. و في عهد "الرأسمالية", لا يوجد من يقبل على هذا النشاط. لعدم وجود قاعدة اقتصادية بالمنطقة. بالرغم من وجود مساحة مخصصة "كمنطقة صناعية" بمدينة المشرية. ذات نشاط جد محدود. إلى جانب التمايز في الألقاب الدراسية و الاختصاصات. بحيث انه كان التنافس حادا بين الذكور في الوصول إلى اعلي المستويات الدراسية. و أحسن الاختصاصات (طب,صيدلة,هندسة معمارية...الالتحاق بصفوف الجيش الوطني الشعبي و أسلاك الأمن كضباط... ) و بحلول الألفية الجديد صار هذا التنافس يمس حتى الإناث. اللاتي صرن يتابعن دراستهن الجامعية بدون أي اعتراض. كما كان عليه الحال سابقا. أي قبل ها الفترة. إذ كان الإباء يفضلون متابعة الدراسة حتى مستوى الثانوي. و حتى إن تحصلت "البننت" على شهادة البكلوريا. فان والدها يفضل ادمجها في سوق الزواج بدلا من متابعة الدراسة.

لكن بالنظر إلى عدم الاستقرار في الزوجات. و كثرة الطلاق. و ازدياد لنسبة العزوبية بين الذكور. و ارتفاع سن الزواج بشكل كبير و ملفت للانتباه. صارت الشهادة ضرورية لمأ فترة "الانتظار". انتظار الخطوبة و الإقبال على الزواج. و بمثابة تامين على الزواج الغير ناجح. إذ تستطيع المرأة المطلقة إن تعتمد على نفسها. إن كانت تحمل شهادة عالية أو كفاءة أو حرفة. يمكن للآباء إن يزوجون أبناءهم و بناتهم. حينما يكونون في فترة تمرير التوصيات للأبناء. و إعطائهم الاستقلالية و المسؤولية الضرورية لمواجهة الحياة دون الرجوع إلى الآباء. إلا فيما تعلق بالنصح و الإرشاد ما داموا على قيد الحياة. فانهم يسدلون لهم النصح و الارشاد. و لذلك يصير الكثير من الإباء على إتمام هاته المهمة. و هم ما يزالون على قيد الحياة. فيزوجون أولادهم ذكورا كانوا أو إناثا حتى "يتهاوا" أي يرتاحوا. و لذلك يقلقهم كثيرا الزواج الغير الناجح. و بالخصوص إذ تعلق الأمر بالأنثى. لان الذكر يمكنه إن يطلق زوجه ثم يتزوج ثانية و الثالثة و رابعة إن ألزم الأمر. و لكن الانثى بمجرد ان تطلق. فانها تفقد كل الامل في اعادة الزواج. الا نادرا ما تعيد الزواج. و بالخصوص في العقدين الاخيرين. عكس ما كان عليه الوضع في الفترة الماقبل استقلال. و التي كانت فرص اعادة زواج المطلقة قائمة. بل لا يمكن لاهلها تركها دون زواج. فيتزوجها احد اقاربها. كزوجة اولى او ثانية او حتى الثالثة. إذ غالبا ما كانت تعرض المطلقة على المتزوجين من الاهل. فيضموها الى زوجاتهم. كقوة اضافية تساعد على رعاية الرزق. و بالخصوص ان كان هذا الرزق كثيرا. فاستهلاك المرأة. لا يمكن باي حال من الاحوال ان يفوق ما تؤديه من خدمة الى الخيمة و اهل الخيمة. او ان تسبب مشاكل اضافية للخيمة. بحيث ان النساء كن يتقبلن هاته الوضعية, وضعية الضرة. و ان لم يكن ليفرحن بها. الا انها كانت وضعية مقبولة.

**إحداث القطيعة:** ان المرأة بمجرد زواجها تحدث قطيعة مع أهلها. القطيعة هاته كانت أكثر وضوحا في الحقبة الأولى مع الجيل الأول و الثاني. بحيث إن المرأة تندمج بصفة كلية في بيتها الزوجي الجديد. و تجد اهلا جدد. و هم اهل زوجها. حتى ان زيارتها لاهلها أي والديها. لا تكون الا في مناسبات جد خاصة: كالوفاة او زواج بعض اخواتها. بشرط ان تكون ديار والديها قريبة. و لا تسبب زيارتها في عجز في الخدمة المقدمة للخيمة التي توجد

فيها. وان مكوثها جد محدود. لا يتجاوز اليومين او ثلاثة ايام. و غالبا الذي رافقها. يبقى معها. قصد ارجاعها. فقد يكون الزوج ذاته او احد اخوته.

امثلة كثيرة تبين هذا الارتباط مع اهل الزوج. حتى و ان غاب الزوج لاسباب قاهرة. قد تكون طويلة او قصيرة الاجل. معلومة المدة او مجهولة. بحيث ان المرأة تمكث في بيتها الزوجي. و ترعى شؤون اهله وأولاده. وتعتني برزقه او رزق والده. (الزاهية) تزوجت من (عبد القادر) سنة 1951. و انجبت ولدا واحدا ذكرا. وبعد اندلاع الثورة التحريرية. انظم زوجها الى صفوف جبهة التحرير الوطني. و كان مسؤولا عن العرش من حيث التنظيم. و جمع الاموال و المساعدات العينية لصالح جيش التحرير الوطني. و في هاته الفترة كان يؤدي هاته المهمة. دون ان ينقطع عن اهله اسرته او عائلته. لكن بعد ان علمت به السلطات الفرنسية و بالنشاط الذي يقوم به. حاولت القبض عليه. فتوجهت قوات من الجيش الفرنسي الى عرشه و الى الخيمة التي كان يقيم فيها. فلما شاهد الغبار يتطاير في السماء بكثافة. علم انه مجموعة من الجيش الفرنسي. قاصدة الخيمة التي كان يقيم فيها. فصعد هو ووالده على حصانين اصليين. كانا قد تحصلا على جوائز عديدة في المسابقات المحلية. و اختفيا وراء هضبة كانت وراء الخيمة. وواصلوا المسيرة. و من ثم التحق بجيش التحرير الوطني. و بقي في الجيش حتى نالت الجزائر استقلالها. طوال هاته الفترة. لم تغادر (زاهية) زوجة (عبد القادر) الخيمة التي كانت موجودة بها رفقة ابنها. بالرغم من ان زوجها كان في صفوف جيش التحرير الوطني. و لم تكن تعلم المدة التي يعود فيها. بل لم تكن تعلم ان كان على قيد الحياة أم استشهد. فلم تحاول مغادرة بيت زوجها الى بيت والديها. اللذين كانا على قيد الحياة. ولأبيها مكانة مرموقة في عرشه. إذ انه كان (مقدما) على العرش. و كان من أغنى العائلات الموجودة بالعرش. أي بإمكانه أن يتكفل بابنته من الناحية المادية. دون أي اشكال يذكر. فصبرت هاته الزوجة. و بقيت تنتظر زوجها الذي قد لا يعود. و لا تعرف أصلا إذ كان على قيد الحياة أم انه قد استشهد. بل و في إطار "المحتشدات". التي فرضها المحتل على الخيام. رحلت مع عائلة زوجها الى مدينة "المشرية". و بقيت ونية لزوجها وأهله. و لا تقوم بأي فعل الا بعد مشورة والد زوجها. الذي هو الآخر كان يحيطها بعناية فائقة مع ابنها. و كان هو الآخر من وجهاء قومه. و لم تقم بزيارة والديها طوال هاته الفترة. فترة غياب زوجها.

تبدو اذا بجلاء هاته القطيعة. التي تحدثها المرأة بعد زواجها. من أهلها الأصليين (الوالدين). و كذلك الشأن بالنسبة (لفاطنة) زوجة (علي). التي سجن زوجها من طرف الاحتلال الفرنسي. و أثرت البقاء في بيت أهل زوجها. بالرغم من ان المدة كانت غير معروفة و مفتوحة. أي انه زج به في السجن. و لم يكن لديهم أي معلومات عن المدة التي يقضيها. و بالرغم من انها لم تتجب بعد و لم تكن لها ذرية (اولاد) من زوجها. الا انها هي الأخرى. استمرت في التواجد ببيت اهل زوجها. و تؤدي كل الواجبات التي كانت تؤديها في حضور زوجها.

يبدو الامر مختلفا الان. ذلك ان المرأة صارت تتصل بوالديها بشكل دائم. و بالخصوص النساء العاملات. و على قلتهن في المنطقة. الا انهن غالبا ما يولكون رعاية ابنائهن. سواء كانوا رضعا او أطفالا متمدرسين الى أوليائهن. و منه فان زيارتهن لأهلهم تكون بمناسبات او بغير مناسبات. هذا الاتصال الذي كان مع الجيل الاول و الثاني. جد محدود و مضبوط. صار مع الجيل الثالث و الرابع متواصل و بدون أي مبرر. ان المرأة قد تتناول غذاءها عند اهلها (والديها). لتذهب في المساء فتحضر عشاء زوجها. الذي يتناول غذاءه في مطاعم مدينة النعامة. حيث يشتغل الكثير من الأزواج. ليعودوا الى مدينة المشرية مقر سكنهم في المساء.

فاذا كانت القطيعة نهائية وكاملة تفصل بين البنت و اهلها بعد زواجها.مع الجيل الاول و الثاني.يبدو ان المرأة استعادت التواصل بينها و بين والديها واهلها عموما.مع الجيل الثالث.وازداد هذا التواصل مع الجيل الرابع. بازدياد الاتجاه نحو "النسونة".و بالمقابل كان اندماج الذكر المتزوج شبه كلي مع اهله.اذ انه لا يمكنه الاستقلال بأسرته عن عائلته.و بالخصوص في حياة الوالدين أو كلاهما.فيصعب تصور انفصال الأسرة عن العائلة.مع الجيلين الأول و الثاني.بينما صار هذا الانفصال ممكنا للزوج بأسرته.حتى في حياة والديه مع الجيل الثالث.و بالخصوص مع الجيل الرابع. فنلاحظ تزايد انفصال الذكور عن عائلاتهم.و تزايد اتصال الإناث.(نتذكر الطلاق الذي قدم عليه (بوعمامة) لزوجته الاولى لما انجبت له اربع '4' بنات.و لم تنجب له أي ذكر.فتزوج بالثانية ثم الثالثة.بعدما طلق الاولى.و انجب من المتبقيات اناثا و ذكورا.فالذكور كان مرغوب فيهم بإلحاح.لأنهم يمثلون استمرارية اسم العائلة.و كذلك استمرارية الارث المادي و المعنوي.بعكس الاناث.و لما تخطى جل الذكور.على ان يؤديوا وظيفة الحراس على الارث.و تنمية هذا الارث.و التجمع في عصابة واحدة يشار اليها من طرف الاخرين.على انها ورثت ونمت الرزق.وحافظت على المكانة الرمزية و عززتها.فصار الذكر فردا مستقلا بأسرته لا يحمل من العائلة سوى الاسم.مثما صارت الانثى فردا مستقلا بأسرتها,التي صارت قريبة أكثر من عائلتها.

يبدو ان بعض الآباء. و بالخصوص أولئك الذين لم يمتحنوا حرفة تربية الماشية. و تمكنوا من امتهان حرفة أو وظيفة مغايرة لتربية الماشية. و قد تحصلوا على منحة التقاعد. صاروا يفضلون العيش منفردين مع زوجاتهم وأولادهم القصر فقط.بل و يحملون على إحداث القطيعة بينهم و بين أبنائهم المتزوجين.نذكر مثال (عز الدين).مجاهد 75 سنة.و تحصل على التقاعد من الجيش الوطني الشعبي برتبة مساعد اول.له 9 اولاد:5 ذكور و 4 اناث.اربعة ذكور متزوجون.و ثلاث اناث متزوجات.بقي معه في البيت العازبان.حيث يقيم ذكر و انثى اللذين لم يتزوجا بعد.

عز الدين تكفل بزواج اولاده. ذكورا و اناثا على حد سواء. فاذا كانت الاناث المتزوجات. لا تطرحن مشكلا بالنسبة له.اذ انهن يغادرنه الى بيوت ازواجهن. فان الذكور قد يحاولون البقاء معه كما جرت العادة. الا أن عز الدين ابلغ اولاده الذكور انه لا يرغب في بقائهم معه بعد زواجهم.فاما ان يبقوا عزابا كما هم معه.و اما ان اختاروا الزواج.فعليلهم مغادرة المسكن في اجل لا يتعدى "الشهر الواحد". و نفذ قراره على اولاده الذين تزوجوا بكل صرامة.و بدون استثناء.صرامة العسكري. بالرغم من ان ازمة السكن.كانت في وقتهم جد حادة.الا ان اغلبهم اضطر الى الكراء.لكنهم كلهم اصبحوا مالكي لمسكن خاصة بهم.فقد دفعهم سياسة والدهم دفعا للاعتماد على انفسهم. وجوبا عن السؤال:لماذا لم تبقي أبنائك المتزوجين معك.في نفس المسكن الواسع الذي قد يسعهم كلهم؟ أجاب:يكفي اني تحملت مشاكلهم.و لبيت احتياجاتهم و هم عزابا.فلا ارغب في الاستمرار مع ثقل اخر.أي تحمل زوجاتهم واولادهم.

ان المنحة التي اتقاضاها.تكفيني وزيادة.اتمعت بها انا وزوجتي.و القصر من اولادي حتى يتزوجوا.كما اني لا ارغب في ان اكون "الحكم".المسير للمشاكل التي يمكن ان تقع بين النساء و ابنائهن. فابنائى المتزوجون مثل بناتي المتزوجات تماما.يقومون بزيارتي حينما تسمح لهم ظروفهم.ثم يعودوا الى اسرهم.ليتكفلوا بها و يتحملوا مسؤولياتهم كاملة غير منقوصة. حمو الدوش/أولاد عبد الجبار , أولاد أغا / فرحات تزياندو/ قويدر ولد بوتخيل/ بخته...كلهم

انفصلوا عن التجمع العائلي. وكونوا تجمعا أسريا خاصا بهم. ولكل ظروفه الخاصة به. ولكل قصته. إلا أن ما يجمعهم هو إحداث القطيعة مع المؤسسة العائلية:

حالة "حمو" هو بكر أبيه (قدور). الأب الذي يشتغل حارسا عند احد الخواص لمخزن لبيع الأخشاب. وله أربعة ذكور وبناتان كلهم عزابا. ما عدى "حمو" الذي تكفل الوالد بزواجه. فتزوج من فتاة عاملة بمقر ولاية النعامة. بنفس المديرية التي يشتغل بها "حمو". اذا الاختيار كان من طرف الولد. وكل المصاريف الخاصة بالزواج كانت على عاتق الوالد. بالرغم من الدخل المتواضع. الذي يتقاضاه "قدور".

لقدور مسكن من طابق ارضي و طابق علوي. يتسع لإيواء أبنائه بما فيهم الابن المتزوج حديثا. يبدو ان زوجة "حمو". قد اشترطت العيش مع زوجها. بعيدا عن عائلته. و بالتالي لم يمكث "حمو" بعد زواجه مع والديه اكثر من ستة (6) اشهر. و غادر المنزل في غياب والده أي بدون علم منه. مع ان والدة "حمو" ما تزال على قيد الحياة. وناذرا ما يعمل ابناء المنطقة. على الانفصال على الوالدين. و بالخصوص في حياة الوالدة. التي تعتبر مصدر حنان تراعي مصلحة اولادها. سواء كانوا ذكورا او اناثا. و تعمل كل ما في وسعها من اجل استقرارهم. من خلال تزوجهم. و البقاء معها. مهما تنامت الاسر التي تحتويها العائلة. أصيب الوالد "قدور" بإحباط شديد. نظير صنيع ابنه. الذي غادره دون سابق إنذار. وهو الذي كان ينتظر منه ان يساعد العائلة في "المصاريف". و بالخصوص ان زوجته عاملة. و احتفظت بمنصب عملها. و كان الاحتفاظ بمنصب عملها. احد شروطها المعلنة لقبول الزواج من "حمو" او من غيره.

مع الإشارة الى ان تكلفة زواج "حمو". كانت باهضة بالنسبة للقدرة الادخارية لوالده "قدور". الذي اصر ان يتكفل بجميع المصاريف الخاصة بزواج ابنه. مع العلم ان جل الاباء بالمنطقة هم الذين يتكفلون عرفيا بتزويج أبنائهم. ولم يخرج "قدور" عن هذا العرف. خلف زواج "حمو" ديون ثقيلة على كاهل والده. الذي كان يعول على المساعدات. التي قد تأتي من ابنه المتزوج. مع العلم ان ولدا واحدا له. يعمل عملا حرا. في مأرب تابع للمسكن العائلي. يمارس فيه "كهربة السيارات". و المداخل متذبذبة و غير قارة. ترتفع في بعض الأوقات و المواسم. تتخفض في أخرى. في هاته الحالة. تبدو لنا جليا "التوقعات" التي كانت لدى الوالد. أنها لم تتجسد. و منه الإحباط الذي شعر به. لأن ابنه كان يمثل مشروعا بالنسبة لكل العائلة. بحيث ان المصاريف حينما تكون في عائلة واحدة متجمعة. فانها تقل التكلفة منه عن الانفصال و تكفل كل اسرة بمصاريفها على حدة. و اذا عدنا الى "حمو". فانه انفصل عن الوالد. تحت ضغط "المرأة". التي يفوق دخلها دخله. و التي اجبرت الزوج على الالتزام بوعوده المسبقة لها. مع العلم ان "حمو" قام باكتراء مسكن في مدينة "المشيرية". و لم يقيم باكتراء مسكن في مدينة "النعامة" مقر الولاية. و مكان عمل الزوجين. و الكراء فيها اقل تكلفة من "المشيرية". و هذا نزولا عند رغبة "الزوجة". ذلك ان والديها يسكنون بالمشيرية. و انها خططت لاكتراء مسكن في وسط مدينة المشيرية. و بمحاذاة مسكن والديها. و حتى تسهل عملية اتصالها مع اهلها (والديها). بعد ان تسببت في القطيعة التي حدثت مع والدي زوجها. و حتى يمكنها ان تترك اولادها عند اهلها. و هذا ما حدث فعلا. بعد وضعها لمولودة تبلغ حاليا من العمر ثمانية ' 08 أشهر. فهي تترك رضيعتها عند أهلها. بينما تذهب إلى الشغل بمدينة النعامة برفقة زوجها.

و اذا كنا نعلم ان ثمن الكراء و كل الابعاد التابعة له تمثل اكثر من ثلاثة أرباع  $\frac{3}{4}$  دخل الزوج. نعم مصدر قلق ' قدور' على ابنه الذي يضيف قائلا: " انه يتلف في دخله. فيما لا طائل من ورائه... فالبيت واسعة. و يستطيع ان



يوفر كل ذلك المبلغ... و انا اعلم انه لا يستطيع ان يخرج من هاته الوضعية الصعبة.التي بيقى فيها مجرد 'كراي'... و بيقى تحت رحمة زوجته و سيطرتها.و هو مجرد تابع لها... ذلك انه يعلم علم اليقين ان ¼ ربع الدخل المتبقي.لا يكفي لتغطية مصاريف التغذية، فكيف له ان يدخر.و يشتري منزلا خاصا به.أو أي شيء إضافي.بدون الاعتماد على زوجته.التي من مصلحتها ان تبقيه في وضعية التابع لها.في معيشته و معيشة ابنائه مستقبلا.فلا يمكنه مثلا التفكير في توقيفها عن العمل.مهما كانت الظروف و المبررات...و ان تعلق الامر بمس كرامته كزوج..."

نلاحظ في الحالتين السابقتين. لكل من 'عز الدين' و 'حمو'. ان القطيعة تمت تحت اكراه، و ضغط. من احد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى. و بدون رضاهم. و حتى خروجا عن القواعد التي كانت قائمة و معهودة بالمنطقة.

ففي حالة 'عز الدين'. فان الوالد هو الذي بادر "يطرد" ابنائه من منزله بعد تزويجهم. قطيعة شبه كلية. و تمثل عنفا على الذكور المتزوجين. فان القطيعة حاسمة و فجائية. و لم يستعد لها بالخصوص الولدان الأولان. اللذان كانا مندمجين في النسق القديم. هاته القطيعة تسبب فيها الوالد. القطيعة الثانية التي تسبب فيها الولد. هو خروج الولد. من مسكن ابيه ايضا بكيفية عنيفة. و غير متوقعة من طرف الوالد. حيث ان انتقال الولد من مسكن ابيه. الى البيت الذي اكرهه. كان ذلك في غياب الوالد. و طبعا بدون علمه او التحضير له. هذا النوع الثاني من القطيعة. أي الابن لعائلته. و خروجه منها. أمر منتشر بكيفية واسعة. و بالخصوص اعتماد هذا النوع من "الهروب". من بيت الوالدين دون سابق إنذار.

ذلك ان بعض "الأبناء". حاولوا إقناع آبائهم بضرورة الانفصال عنهم. و انهم في حاجة الى العيش بعيدا عن العائلة. و تم تقديم بعض "المبررات". سواء سوء العلاقة مع الأخوة او الأخوات. نساء الإخوة او غيره من الافراد المقيمين بالعائلة. الا انه نادرا ما كانوا يفلحون. في عمليات الإقناع هاته. اذ يواجهون برفض من الوالد. الذي غالبا ما يذكر ابنه الذي يريد الانفصال عنه. أن العملية. فيها رغبة و دفع من طرف المرأة. و عليه كرجل أن يتقطن لذلك. وأن لا يكون من بين "المغلوبين". أما الوالدة فغالبا ما تعبر بدموعها. عن هذا الفراق المنتظر. فان لم يتتع الإبن بنصائح الوالد ولا "بدموع" الوالدة. فانه يجسد فكرة الانفصال. و قد يستعمل الوالدان كل وسائل الإقناع المتاحة. بما فيها حتى تدخل الاهل للضغط عن الشخص الذي يريد الانفصال باسرتة عن عائلته. و من ثم اعتمدت استراتيجية وضع العائلة "امام الامر الواقع". نذكر بعض الحالات التوضيحية لبعض الابناء المتزوجين الذين غادروا البيت العائلي دون سابق انذار.

"عبد الحق" مهندس معماري. الثالث في ترتيب الاخوة الذكور. يأتي بعده أربعة '4' إخوة ذكور. الأخوين البكر و الذي يليه لم يتجاوزا المرحلة الثانوية. يعملان و متزوجان. و يسكنان مع والدهم. الذي تمكن من بناء مسكن واسع ذو طابقين. يتربع على مساحة 300م.

و قد حضي "عبد الحق". عناية خاصة من والده و اخوته. حينما كان في مرحلة الدراسة الجامعية بمدينة "سيدي بلعباس". و بعد تخرجه. فتح مكتب دراسات في مدينة المشرية. و تكفل والده بمصاريف زواجه. من فتاة قد تعرف عليها "عبد الحق" بمدينة سيدي بلعباس. و بعد اشتغاله لمدة سنتين. تمكن اثرها من انجاز عدة دراسات بكامل تراب الولاية. فيما يخص الهندسة المعمارية و بدا يكتسب سمعة طيبة في كامل المنطقة. لكن تحت ضغط "الزوجة"، رتب

اموره. للعودة الى مدينة "سيدي بلعباس". اين قام بكراء محل رفقة زملاء له. للعمل به كمكتب دراسات. كما قام بتأجير مسكن ليقيم به. و انطلق في العمل بمكتبه لمدة تزيد عن الشهر. كان يعتقد الوالد انه في عطلة عند اصهاره بالمنطقة. ثم رجع الى البيت العائلي. مصحوبا بشاحنة لملا أمتعته. و مغادرة المسكن العائلي الى غير رجعة. و لم يطلع والده عن الأمر. حتى فرغ من شحن أمتعته. فتوجه إلى والده قائلا "اني اشتغل بمدينة سيدي بلعباس. و انا ارحل عنك. فاطلب منك ان تبارك رحيلي هذا. و ان تزودني بدعوة الخير". فصدم الوالد لهذا الأمر. و أجابه: "ضننتك بكيفية جيدة. و مكتبك له سمعة طيبة على المستوى المحلي. و أرباحك جد مقبولة... فما هو الداعي الى رحيلك؟... ام انك تتبع في "فلانة"؟... اما عن دعوة الخير. فمن اين أتيتك بها ؟... اذهب حسبى الله و نعم الوكيل".

نلاحظ ان الوالد لم يجد أي مبرر لمغادرة ابنه له. فعمله في تحسن و هو يكتسب سمعة طيبة يمكنه استثمارها مستقبلا. علاقته مع اخوته او اخواته. لم تعرف أي توتر او مشاكل تذكر. و هو يساهم في المصاريف العائلية. بنفس القسط الذي يساهم به الابناء الذكور العاملون. بالرغم من دخله الذي يفوقهم بعدة اضعاف. فاخوه الاكبر يعمل في مصلحة البريد كعون. و الذي يليه مدرس في الابتدائية. فأجرهما محدود و زهيد في آن واحد. لكن والده تظن إلى العنصر "النسوي". و اخبره بأنه مجرد تابع لرغبات وربما "أوامر" الزوجة. اما عن مباركته لهاته المغادرة فانها كانت مفاجئة له. و لم يهضم هاته الجرأة من ابنه. الذي لم يستشير في الأمر. أو حتى انه حضر لمغادرته. او لمح لها. و انما وضعه أمام الامر الواقع. ثم طلب منه مباركة هذا الصنيع. بل و التزود "بدعوة الخير" من طرف والده و هو يخرج عن طاعته.

حالة "رشيد" و حالة "عبد الرزاق" حالتا قطيعة متشابهة و ان اختلفت في التفاصيل: حالة رشيد عامل كسائق في شركة بناء حلت و اصبح العمال مساهمون فيها. اشترى قطعة ارض صالحة للبناء. بعلم من ابيه. و طلب منه اعفائه من بعض التكاليف. التي كانت مفروضة على الابناء العاملين المتزوجين الثلاثة. و مساهمة لاثنتين عاملين عزابا. و ارجاء السادس حتى تخرجه من الجامعة واستلامه لوظيفة مأجورة. رأى الوالد انه من الطبيعي ان يكون لولده مسكن خاص به. و لكنه لم يكن يتصور ان يغادره إلى هذا المسكن. مادام المسكن العائلي مكون من طابقين. و يكفي أولاده المتزوجون و أحفاده و كذلك الأولاد العزاب. و ان تزوجوا و أنجبوا. و كذلك الأختان اللتان لم تتزوجا بعد. بالرغم من إتمام الدراسة الجامعية. و هن في انتظار "المكتوب". ما ان اتم 'رشيد' بناء مسكنه و جهزه تجهيزا لائقا. حتى اغتم فرصة غياب ابيه من المسكن. و قام بترحيل اهله و متاعه الى البيت التي بناها و بدون سابق انذار منه. فما ان علم الوالد بهاته المغادرة المفاجئة و السريعة و الغير منتظرة منه. و بالخصوص بعد اعفائه لمدة ثلاث سنوات من المساهمة في مصاريف العائلة. كان ينتظر الاب ان يفصل عليه ابنه بعدما ملك بيتا. و لكن لسنوات عديدة قادمة. و ليس بهاته السرعة. حتى اشتد غضبه. و أعلن القطيعة من جانبه. فلا يستقبله او ينظر اليه ابدا. بعدما غادر بهاته الكيفية. و وضع والده أمام الامر الواقع .

و بالفعل فبعد مرور ما يزيد عن الثمن سنوات عن الحادثة. و بالرغم من توسط كبار الجماعة لإصلاح ذات البين. و بالرغم من إنقاص درجة التوتر. و زيارة الابن للبيت العائلية. و بالخصوص ان والدته ما تزال على قيد الحياة. و التي عملت كل ما في وسعها لتلطيف الجو بين الوالد و ابنه. الا ان الوالد لم يقيم حتى الان بزيارة مسكن ابنه. احتجاجا على فعلته. لكن ايضا انذارا للاخوة الآخرين المتبقين معه. و لو ان الولد البكر غادر قبله المسكن

العائلي. و لكن هاته المغادرة. كانت قد تمت بعد عملية الاقناع و الرضا من طرف الوالد. و تفهمه لوضعية ولده. الذي يمتهن وظيفة "طبيب عام". في مستشفى "بوقطب". المدينة التي تبعد عن المشرية ب 60 كلم. و قد تحصل "الطبيب" على مسكن وظيفي. و لم يغادر مسكن والده مع زوجته وطفليه. الا بعد مرور ثلاث سنوات و هو يعمل بالمستشفى المذكور. و لا يعود الى البيت العائلي. و إلى أسرته الا في عطلة نهاية الأسبوع. او بعض العطل المدفوعة الأجر او عطل الاسترجاع .

و يبدو ان مغادرة رشيد بهاته السرعة للبيت العائلي. كانت هي الأخرى بفعل "الزوجة". التي و ان كانت من أقارب والدة رشيد "ابنة أختها" . الا انها و بعد مغادرة 'زوجة الطبيب' البيت العائلي. صارت كل أعباء البيت العائلي تقع على عاتقها و بالخصوص ان خالتها /حماتها أعطتها كل الصلاحيات في البيت. و صارت تعمل و تشرف على الأعمال المنزلية من تنظيف و ترتيب الى طهي . و اعداد ولائم للضيوف الذين غالبا ما يقصدون هذا البيت. بالنظر الى مكانة الوالد الرمزية. و التي ورثها عن والده الذي كان يعتبر احد اعيان المدينة .

"عبد الرزاق" اخو لأربعة ذكور. ثلاثة منهم متزوجون وواحد اعزبا. ياتي الثلث في الترتيب بين الأخوة. فأخاه الكبيرين عليه سنا. منفصلان عن البيت العائلي الموجود بمدينة المشرية. و قد تحصلا على مسكنين بمدينة 'النعامة' مقر الولاية. حيث انهما اغتتما فرصة تنمية المدينة. التي كانت عبارة عن قرية. قبل القسيم الاداري الاخير للولايات. فالأول موظف في مؤسسة إدارية تابعة للولاية. فتحصل على سكن وظيفي تم التنازل عنه لفائدة الموظفين. و الثاني يعمل مقاولا. وضع ملفه في البلدية. و تمكن من الحصول على سكن. على أساس ان نشاطه المهني موجود في المدينة.

قبل تحصلهما على السكنين. كانا مقيمين في البيت العائلي بمدينة المشرية. تراوحت المدة بين ثلاث إلى خمس سنوات. حيث كان كل الأولاد يعيشون في البيت العائلي. و بعد حصول الولدين الكبيرين على سكن. تم الرحيل بعلم و موافقة الوالد و مباركته لأبنائه الذين تحصلوا على سكنات. "عبد الرزاق" يعمل في مؤسسة خدماتية بمدينة المشرية. و يقيم مع والديه واخوته لمدة تزيد عن ثماني سنوات و هو مزوج. و أب لولدين. تزوج أخوه الرابع منذ سنة واحدة خلت.

و كانت زوجة عبد الرزاق. تقوم بكل أعباء المنزل برفقة حماتها. التي تدهورت صحتها و صارت ملازمة لمرض مزمن حد من حركتها و نشاطها. و تحركت الآلة "النسوية". قد تحملت لمدة سبع سنوات. أعباء البيت العائلي بمفردي. و "لالياتي" (سيداتي) تقصد زوجتا الأخوين الذين انفصلا عن البيت العائلي مستقلتان. و انا في حالة عبودية. لا أكاد ارفع راسي... الآن بدأت امراض. و لا بد ان ارتاح... فابحث لنا عن سكن كما فعل اسياذك...". و تحرك الزوج 'عبد الرزاق' في كل الاتجاهات. ليحصل على سكن لكن دون جدوى. و صار يشكي حاله لمعارفه. حتى دلوه على مسكن. صاحبه مضطر للبيع السريع. بالنظر الى ذائقة مالية. و الثمن جد معقول. اشترى المسكن. و اقترض من بعض زملاء العمل و الاقارب. ليكمل المبلغ المتفق عليه. و صار 'مالكا لمسكن' مثل اخويه.

الإشكال ان هذا المسكن يقع في ضاحية المدينة. و ابنه البكر لا يتعدى السبع سنوات. و عمله يقتضي المناوبة. أي العمل في الليل و النهار. حسب الرزنامة التي يضعها صاحب العمل. و ان الضاحية غير مؤمنة تماما من السارق و الجماعات الهامشية. التي تتجه إلى ضاحية المدينة. بالقرب من المسكن الأسري لعبد الرزاق. و من مصلحته إن تبقى أسرته حيث هي في أمان. و تقتصد حتى المصاريف. لان كل الإخوة المتبقون في العائلة عاملون. يساهمون

مع الوالد المتقاعد في ميزانية العائلة. لكن أمام ضغط و إصرار بل و تهديد الزوجة بالانفصال. اضطر للرحيل إلى مسكنه الجديد. مع الإشارة إلى ان والديه و بالخصوص والده. بارك له في هذا الانفصال. و كان جد متفهم لوضعية ابنه "اذ أردت ان تستمر في الإقامة معنا، فان هذا أحسن لك أولاً و لنا ثانياً. اما اذا اردت الا المغادرة. صحبتك السلامة. ووفقك الله لتحمل مسؤولية الانفصال ..."

المسكوت عنه: او غير المصرح به. اتضح لي من مصدر آخر. ان حالة عبد الرزاق وصلت الى درجة التهديد من طرف زوجته. التي اصطحبها الى أهلها لقضاء العطلة الصيفية. كالمعتاد عند أهلها في مدينة من مدن الشمال الجزائري. و المدة المتفق عليها هي شهر و بضعة أيام. فلما ان اراد 'عبد الرزاق' ان يعيد زوجته و ابناءه. قوبل بالرفض من الزوجة. واشترطت عودتها بالرجوع الى مسكنها الخاص بها. و المنفصل على العائلة. و الا فإنها تبقى حيث هي. و خير 'عبد الرزاق' بين موقفين أحلاهما علقم:

(1) اما ان يترك زوجته وابنيه حيث هم. مع العلم ان الدخول المدرسي على الأبواب. وولده الأكبر متمدرس و قد يتعرض لاضطراب قد يؤثر على مساره الدراسي.

(2) و اما ان يغادر والدته المريضة بالمرض المزمع المشار إليه آنفا. و التي تحتاج إلى رعايته ووجوده. و يبدو ان الصراع حسم لصالح "الزوجة". على حساب "الوالدة". قيمة أخرى هي في "الضياع". مراعاة مكانة الوالدة. و خاصة حينما تكون في أمس الحاجة إلى ولدها... و رحلت الزوجة بأبنائها باتجاه مسكنها الجديد و هي تبكي. و لا ندري ان كانت تبكي من شدة الحزن على مغادرة البيت العائلي. الذي مكثت فيه عشر سنوات. و اعتادت عليه و على أهله. كما كانت توهم ذلك أثناء مغادرتها. أم إنها كانت تبكي 'دموع الفرح'. من خلال الانتصار الذي أحرزته. والقيمة التي اكتسبتها. وإنها أغلى واعز من أهل ووالدي عبد الرزاق. وكل أفراد عائلته؟.

نلاحظ ان هذا الصنف من القطيعة. تم بعنف وصدمة للطرف الاخر. الذي كان يتوقع استمرار الحياة العائلية. كما عهدا جوده و اباؤه. مع الجيلين الاول و الثاني المشار اليهما آنفا. و هاته القطيعة. تتسم بجعل الطرف الثاني امام 'الامر الواقع' الذي احده. و سواء أرضى الطرف الثاني ام لم يرضى. فان القرار قد اتخذ. و ان الأمر صار نافذا. و لم اعثر على حالة واحدة. تراجع فيها احد الأطراف عن قراره. واستمرت الأوضاع كما كانت عليه سابقا. فالأمر اذا مدبر له و الاجراءات اتخذت و تجسدت القطيعة بشكل نهائي.

كما نلاحظ ان اثار هاته 'الصدمة' او 'القطيعة' او 'المفارقة'. كما يعبر عنه بالمفهوم المحلي 'المفارقة' فلان 'فرق' على والديه. تبقى لمدة طويلة و العلاقات متوترة. لكن في النهاية تبقى المحافظة على 'شعرة معاوية' او 'الاسرة'. فانه في الازمات التي تعيشها 'العائلة' او 'الاسرة'. فانه غالبا ما يتم مديد المساعدة او التعاون. و يتبين لنا من خلال عرض هاته الحالات. ان 'الرجال' لا يعرفون حقوقهم القانونية. او انهم لا يريدون الدخول في دوامة من الصراع. و انه يبدو و انهم استسلموا للضغوط التي تفرض عليهم من قبل النساء. و يمكن التأكيد هنا على ان النزعة 'النسونة' تكتسح مجالا واسعا الان. بالرغم من بعض الحالات التي تعترضها. و التي تعبر عن نفسها من خلال 'الطلاق'. الذي هو الاخر يمكن ان يعبر عن رفض 'النسونة'. من طرف بعض 'الذكور'. و الإصرار كذلك و في نفس الوقت على 'النسونة' من طرف الاناث. و ان اقتضى ذلك الوصول الى إحداث القطيعة عن طريق 'الطلاق'. كان يمكن لعبد الرزاق ان يتصرف:

اما وفقا لمنطق 'الذكورية'. فيترك زوجته في بيت أهلها. و يصر على البقاء مع عائلته. و يعلن ذلك الاصرار. و يترك زوجته أمام 'الأمر الواقع'. اما ان ترجع إلى البيت الزوجية. و اما ان تبقى حيث هي عند أهلها ؟ . و اما ان يرفع قضية على زوجته "بتخليها عن البيت الزوجية". ورفضها الرجوع حيث يقيم الزوج. و يقيم عليها الحجة "قانونيا". فتفقد كل حقوقها. من النفقة و المطالبة بحق الإيجار و ما إليها من الحقوق. التي كرست بقانون فبراير 2005 "للأحوال الشخصية" بالجزائر. و يبدو ان "عبد الرزاق" رضي باملاءات زوجته. و بالسلطة التي اكتسبتها. من خلال الدخول في 'معركة'. بينت من خلالها أن موازين القوى هي لصالحها. فهي في الكفة الراححة. امام كفة اهل الزوج. و بالخصوص "الوالدة" التي هي في أمس الحاجة إلى وجوده. و انه قد رجح مصلحة ابنائه. واستقرارهم النفسي و الدراسي. و انه ياتي اليوم الذي يفصل فيه عن الأهل. كما انفصل أخويه الكبيرين ان آجلا أو عاجلا. و لكنه في نفس الوقت قد عزز من سيطرة الزوجة. و تحكمها في مسار البيت الزوجي. و انها لم تعد تلك "المطبعة الوديعه التابعة". و لكن تلك "المسيطرة الأمرة الناهية". المطبقة لرغباتها و قراراتها كطرف فعال. يتبعه الزوج. الذي صار "سميعا، مطيعا وديعا تابعا" و ساهمت في تغيير القيم. و ربح معركة "النسوة".

الصنف الثاني من القطيعة يمكن وصفه بانه "القطيعة الهادئة". و هي القطيعة التي تحدث بعد زمن طويل من البقاء معا في المؤسسة العائلية. او انه يحدث نتيجة وفاة الوالدة. او نتيجة تحصل الولد المتزوج على سكن. و بالخصوص ان كان السكن بالقرب من مقر العمل. و بعيدا عن السكن العائلي. كان يكون في مدينة أخرى. سواء بالشمال او حتى الجنوب .

**1.1. الإتصال و التواصل:**الاتصال عبر المصاهرة: الزواج بالمنطقة المدروسة. يتجاوز علاقة ذكر بأنثى. غرض العيش معا. وإنجاب الأولاد بطريقة ترضى عنها الجماعة. و تتعدى هاته العلاقة حتى العائلتين. أي عائلة الزوج و عائلة الزوجة. لتنتقل الى أهل العائلتين و قبيلتيها. و بالخصوص الأقربون و الذين ما يزالوا في اتصال مع الأهل. و لم يحدثوا قطيعة أو يحدثوا بونا شاسعا بينهم و بين أهلهم. عن طريق التزام مسافة فاصلة بينهم. و تتضح عملية الاتصال عبر المصاهرة. بعد مراسيم الزواج مباشرة. فبعد ثلاثة أيام. يتم "إخراج الزوجين" من العش الزوجي. إلى بيوت أقاربهم. فكل من إخوة و أخوات الزوجين المتزوجين. معنيون بهذا 'الإخراج'. و كذلك الشأن بالنسبة لأعمامهم و

أخوالهم. وعموماً كل محارمهم. بالإضافة إلى بعض أصدقاء العائلة و الجيران. و تتسع هاته العلاقة و تذيب حسب توسع رزق هؤلاء الأقارب و ضيقه. بحيث كلما كان الأهل أغنياء. كلما بالغوا في الوليمة المقدمة. التي غالباً ما تكون إما "مصور". و هي أكلة تقتصر على تقديم كمية من الأغنام مذبوحة و مشوية من الرأس و حتى الرجلين. لا يستثنى منها سوى "الدورة" التي تنزع بعد عملية الذبح. و إما مشوي. و هي عملية شواء أجزاء من الماشية. ويتم تقديمه "محمراً". طبعا يقدم كل من المشوي و المصور. مع سلطة خص و غيرها و الفواكه الموجودة في الموسم (بطيخ و دلاع و عنب) على وجه الخصوص. و مسفوف (كسكسي رقيق). و طبعا قبل كل هذا "الحريرة". و هي حساء يقدم في البداية. و آخر ما يمكن تقديمه هو "الطعام" أي الكسكسي باللحم و الفاكهة. و تختم في كل الحالات المأكولات بتناول الشاي. يستدعى لهاته الوليمة أقارب الزوج و الزوجة. و غالباً ما يقوم هؤلاء المدعوين. باستدعاء كل الحاضرين إلى مأدبة عشاء أخرى بهاته المناسبة. قصد التعرف على العائلتين و الأهل بشكل أكبر. و تحصل نوع من التقارب بين الأصهار و أهلهم. و غالباً ما يذكر الأشخاص المهمين في العائلة. و ذوي المكانة العالية. سواء من السلف أو الذين ما يزالون على قيد الحياة. و ذكر سواء بعض الخدمات التي يمكن أن يقدمها هؤلاء لأولئك و أولئك لهؤلاء. هاته الدعوات المتبادلة. و بالخصوص الكرم و تكريم و سادة الضيوف. لها البعد الرمزي. الذي من خلاله تبحث كل عائلة دخلت في علاقة مصاهرة. من إبراز كل المورد البشرية التي تمتلكها. وكذلك الموارد المادية و كل الإمكانيات التي تتوفر لديها. أو تتوفر حتى عند مجموعة القرابة أو القبيلة: أعمام الزوج أخواله. وكذلك الأمر بالنسبة للزوجة (أعماما و أخوالا). الكل يبحث عن احتلال المكانة الرمزية اللاتئة به. وقد تتكلف المصاريف الباهضة. و ذلك بغرض "تحمير الوجه". أي الظهور بمظهر لائق أمام "الآخر". سواء كان من نفس القبيلة. حتى تظهر العائلة بأنها حققت نجاحاً باهراً. من خلال: المسكن، الأثاث، السيارات... و المأدبة ذاتها. وعدد المدعوين. و المكانة التي يحتلونها في دواليب الاقتصاد أو الإدارة أو الخدمات أو المؤسسات الأمنية (جيش، درك، شرطة...).

و الأولى ان كان التصاهر مع عائلة من قبيلة أخرى. لا تعرف الكثير عن وضعيتها الرمزية أو المادية. أو تعرف الشيء اليسير. تمثل إذا هاته الدعوات مناسبة لإظهار الإمكانيات و القدرات. و حتى الابتذال و مغالطة و مخادعة الغريم. لكنها تمثل الجانب المستهلك. و الذي يفيد الزوج أو الزوجة من الناحية الرمزية. لكن آثاره المادية تتبخر بمجرد انتهاء الوليمة.

و غالباً ما تتقل كاهل الأهل. و بالخصوص ذوي الدخل المتواضع. و كثرة المناسبات الاحتفالية مع كثرة الأقارب قد تتقل كاهل حتى الميسورين. نلاحظ مع الجيل الرابع امتعاض العائلات من هاته الأعراف. بل تجرئ بعض من العائلات على التقليل من هاته التظاهرات. و الاكتفاء ببعض الأفراد. كأن يعين عمين و خالين من طرف عائلة الزوج و الزوجة لتمثيل كل الأقارب. ذلك أن بعض العائلات الكبيرة. غالباً ما يستمر "إخراج" الزوجين من البيت الزوجية كضيوف على الأهل. الثلاثة إلى أربعة أشهر بعد إتمام الزفاف. عملية إخراج "الزوجين" تكتسي أهمية رمزية بالغة. بحيث يمثل هذا الاستدعاء من طرف الأهل:

أولاً: اعتراف بهذا القران و مباركته و إقراره. بعدما أن دعوا الى حفل الزفاف. و حضروا فيه. بل و دفعوا فيه أموالاً. ثانياً: تعبيراً عن الفرحة بميلاد هذا الكيان الجديد "الأسرة". التي تكون مصدراً مهماً لتكاثر المورد البشري المشترك : أعمامه العائلة الفلانية و أخواله العائلة الفلانية .

ثالثا: تعبيرا على خروج كلا من الفتى و الفتاة المتزوجين من حالة العزوبية. أي حالة "الزواج". التي تقتضي تحمل المسؤولية من طرف الزوجين. اتجاه الأقارب. و العمل قدر الإمكان لديمومة هذا التجمع. الذي شارك فيه الأهل. وباركوا له.

رابعا: مناسبة لمنح "المكانة" و القيمة الجديدة التي صارت لاصقة بالفردين المتزوجين. و تعبيرا عن خروجهما من وضعية العزوبية.

و لهذا تكتسي هذه الضيافات "أهمية رمزية" بالغة بالنسبة للزوجين و للأهل. من والدين و أعمام و أخوال الزوجين و حتى أقاربهم الآخرين و حتى الجيران في كثير من الأحيان . و ان لاحظت بعض التراجع. في عدد "الضيافات" الخاصة بإخراج الزوجين من البيت الزوجية. بمناسبة زواجهم الحديث العهد. فان النوعية في الإكرام ما تزال مرتفعة. و هي أطباق شبه متعارف عليها في المنطقة: المصور، السلاطة، الفواكه، المشروبات الغازية، المسفوف، الشاي و حتى بعض الأطباق المألحة و الحلوة. فالتخلي عن عملية "الإخراج" هاته بصفة نهائية. لها قراءات سلبية. و تتعكس سلبا على العلاقات الزوجية والعلاقات العائلية بين العائلتين المتصاهرتين. و بين الالاهل عموما. و بالخصوص الاعمام و ابنائهم و الاخوال و ابنائهم .

**حالة "فاطمة":** فتاة عاملة في الادارة العمومية. بإحدى المديريات الولائية بالنعامة. في سن الثلاثين من العمر. خطبها احد زملائها في العمل. و اصر على الزواج منها. بالرغم من ان والدته عارضت هذا الزواج منها. لأنها كانت تنوي تزوجه من إحدى الفتيات من أهلها و ماكنة في البيت. مع العلم أنها امرأة طاعنة في السن و عاجزة عن الحركة. تود ان تكون الزوجة متفرغة للبيت. حتى تكون هي من ضمن الواجبات التي تقوم بها . أي تقديم الرعاية اللازمة لها و لابنها ... و لكل البيت العائلي. ام الزوج ماكنة مع احد ابنائها المتزوجين. و هو الأوسط سنا. و تنتقل بين أبنائها الآخرين حتى لا تبقى "عالة" على احدهم. و هذا الابن هو الأصغر سنا و ليس له سكن. و من ثم تريد ان يبقى مع أخيه الأوسط. و يتعاونان على المصاريف التي هي في ارتفاع مستمر. و حاجيات لا تلبى الا بصعوبة. و الشاهد في هذا المقال هو ان الابن اصر على الزواج. و لو من دون رضا والد المرأة. على قبول هذا النوع من "الزواج". الذي يعتبر زواجا شرعيا. و لكنه غير عرفي. بحيث ان اهل الزوج لم يباركوا هذا الزواج. و في مقدمتهم والدة الزوج و إخوته و أخواته.

"فاخراج الزوجين" من البيت الزوجية في هاته الحالة. تم فقط من طرف "أعمام الزوجة". و اقتصر على عمين فقط دون الآخرين. مع ان الهدف منه تعارف أهل الزوج مع أهل الزوجة. لكن اقارب الزوج لم يلبوا النداء. فكان ان تم استدعاء الزوجين و أعمام "الزوجة" و أبنائهم .

الآن و بعد مرور ما يزيد عن ثمانية عشرة (18) سنة عن الزواج. هذا الذي كان من أصعب القرانات. بحيث انه عرف مناوشات حادة جدا بين الزوجين العاملين معا في نفس الإدارة. و عرف توترا في العلاقة شبه مستمرة وصلت إلى "الطلاق". ثم العدول عن هذا الطلاق الأول قبل إتمام العدة. ثم الانفصال في العشرة بين الزوجين. الزواج الذي لم يعمر طويلا بالرغم من وجود ولدين ثمرة هذا الزواج. إلا انه من بين الزواج الذي اتسم بأكثر قدر من الخصومات و الضرب و الشتم و اللعان ... و عدم الاستقرار. بل و سبب في توتر حتى داخل عائلة "الزوجة". بما تسببه هاته العلاقة من توتر و عدم استقرار. و يمكن إحصاء أيام الصحو و العلاقة العادية. بينما يصعب إحصاء أيام التوتر و القلق.

و صار "والد الزوجة" بمثابة رجل المطافئ للتوترات القائمة. يعمل جاهدا على التقليل من شأنها و تجاوزها. فيوصي الزوجين بالصبر ومواصلة هاته العلاقة على صعوبتها. خير من "تتيم الابنين" ووالديهما على قيد الحياة. ويقدم كل المساعدات التي بإمكانه تقديمها للزوجين و أبناءهم. وذلك حتى يبقى على "شعرة معلوية".

ويبرر والد الزوجة حرصه على استمرار العلاقة الزوجية بقوله: ((مهما كانت الحيات الزوجية صعبة وفيها مشاكل بين الزوجين. لكن الصبر عليها و محاولة الإبقاء على العلاقة التي فيها مشاكل و صعوبات أحسن من الانفصال. أرى لو أن كل بيت زوجي توقف من جراء نشوب خلاف بين الزوجين ما بقيت أسرة قائمة. فلا بد من تسيير هاته المشاكل و محاولة حلها. مهما كلفت من جهد: سواء تمثل في الوقت المبذول. أو المال الذي يمكن بذله. قصد تقريب وجهات النظر. أو حتى الجانب الصحي للفرد المتدخل. و لا أخفي عليك أنني كنت لا أنام الليل. أبيت أفكر في الحل الذي يجب أن أعتمده. حتى يمكن استمرار العشرة بينهما. أعلم من التجربة التي اكتسبتها. و من مسار عائلتي. أنه اذا توفرت الرغبة الكافية في استمرار الحياة الزوجية. فان ذلك يمكن أن يحصل. ولا يتم الفشل الا في حالات نادرة. و في مواقف لا يمكن معها استمرار الحياة الزوجية. أفضل البقاء في هاته المشاكل ومعالجتها على أن يتم الانفصال... فانا قد وقفت معهما: ابنتي وصهري. بتوفير السكن المستقل لهما. و كان بإمكانني بيعه او اكتراؤه أو إعطائه أحد أولادي الذكور الذين هم الآخرين تأخروا في عملية الزواج و بناء أسرة. و لكنني فضلت ابنتي. بل اني اتكفل بولديهما. بحيث ان ابنتي تعمل و لا تستطيع رعاية طفليها كما يجب. و مع كل هاته الخدمات المقدمة من طرفي. الا انني غير مرتاح. و بالخصوص ان لدي ثلاث بنات أخريات لم يتزوجن بعد. و بالرغم من انهن أنهين الدراسة وماكثات في البيت. فلا ارغب في ان احضر الرابعة عندي. و انا جد متضايق لوجود أخواتها عندي بدون زواج. و لا أفرح و أرتاح حتى أزف بناتي إلى ديارهن ... و انت بدون شك تعلم معاملة زوجات الأبناء للأخوات "البائرات"...)).

نلاحظ من خلال ما صرح به "الوالد". أنه متمسك بصفة أكيدة بالمؤسسة الزوجية. و حريص على استمرارها. بالرغم من النزاعات الزوجية الغير منتهية. و بالرغم من انه قد تكفل ببايواء صهره وبنته. في مسكن له ما يزيد عن السبع (07) سنوات. حتى تحصل الزوج على مسكن وظيفي بمدينة النعامة. و هو لحد الآن يتكفل بكل مصاريف ورعاية حفيديه. بل ويوفر لهما كل طلباتهما على حساب أحفاد لأبنائه الذكور. بالرغم من ان والديهما يعملان. ويستطيعان توفير هاته المتطلبات و غيرها. فوالد الزوجة يعمل كل ما في وسعه لإنجاح هذا الزواج وديمومته. و يأمل أن تتزوج البنات المتبقيات. نلاحظ إذا أن "الضيافة" التي تقوم بعد عملية الزفاف لها دور هام في نسج علاقة وطيدة بين الأصهار.

و المثال السابق يبين لنا أن عدم القيام بهاته "الضيافة" المتبادلة بين الأصهار و تقديم الأعضاء من أجل التعارف المتبادل و امكانية تبادل الخدمات و المصالح بين الأصهار و أقاربهم قد سبب في الجفاء بين العائلتين المتصاهرتين. حتى إن المناسبات الهامة التي تمر بها العائلتين. كزواج أحد أفراد العائلة فان العائلة الثانية المتصاهر معها لا تحضر و يحضر "الزواج" في عائلة أصهاره منفردا كما تحضر الزوجة في عائلة زوجها منعزلة عن بقية عائلتها. و كان المصاهرة هاته تمت فقط بين الزوج و الزوجة. و في العرف المحلي أن المصاهرة هي قضية عائلتين و أهلين و حتى قبيلتين فيما بينهم. و لا تقتصر فقط على الزوجين. فعملية الاتصال عبر المصاهرة عملية جوهرية تكتسي أهمية بالغة. تتسج من خلالها العائلات علاقات تستغل نفوذ بعض أعضاء العائلة. أو



المهارات و الحرفة التي يمتنها البعض. و قد تساعد على تعزيز المصاهرة بإتمام زواج آخر بين العائلتين. و لو أن هذا الأمر نادر الحدوث بين العائلتين المتصاهرتين. و لكنه قد يحدث بين أقارب الزوجين. النظر الى فرص التواصل التي أحدثها الزواج الأول. و قد يحدث ذلك آلية لتعزيز التعارف و ربط من الاتصال و التواصل. هذا في الحالات العادية. كما انه قد يكون دلالة لإحداث التوترات بين العائلتين المتصاهرة و حتى بيت أهلي الطرفين. و لذلك صار يحرص سكان المنطقة على الزواج من خارج العائلة الكبيرة. حتى أنه في حالة حدوث توتر في العلاقة و بالخصوص أثناء حدوث الطلاق. فلا يؤثر ذلك على توتر العلاقة أو حتى فتورها بين الأشقاء. بسبب الانفصال الحادث بين الزوجين. الذي قد يحدث انفصال في العلاقة بين الأهل.

**التزامات تفرضها علاقة المصاهرة:** اخراج الزوجين من "القصر الذهبي" الذي ينشأ بعد الزواج مباشرة فرصة اذا لعقد عرى التواصل بين أهل الزوجين. و هذا التعارف هو بداية لتكثيف العلاقات. و بالخصوص ان وجد نوع من التكامل بين الأطراف المتعارفة. و بغض النظر عن تبادل المصالح و الخدمات. فان العلاقات تبقى قائمة و بالخصوص في المناسبات المفرحة و المحزنة و التي تفرض نوعا من الحضور و التضامن و التعاون. و تقديم الخدمة اللازمة دون طلب للمعونة. لأنها تقدم تلقائيا من طرف الذي له القدرة على تقديمها؟

و هذه الخدمة و ان اعتد بها وسجلتها العائلة التي تتلقى المساعدة. الا انه لا يمكن ردها و بالخصوص ان كان للواهب إمكانيات مادية و رمزية تسمح له بتقديم الهبات و عدم انتظار المقابل. اما ان كان الواهب في نفس المكانة. أو أقل من ذلك الذي قدم له يد العون و المساعدة. في مناسبات فرح أو حزن. فان الذي وهب له يسجل هاته الالتفاتة. و يتحين الفرصة المواتية لرد الجميل بالمثل أو أحسن من الذي قدم له. فليست كل الخدمات المقدمة و الهبات التي تعطلمن هو في حاجة اليها. ينتظر منها المقابل. أي هبة مقابل هبة و بصفة آلية. و انما ينظر الى هاته الهبة من أين قدمت. و أحوال الواهب و إمكانيته و قدراته. فان كان من "الشبعانيين" فقد يشكر على ما قدمه من معونة و تتوقف الأمور عند هذا الحد. أما ان كان من "المزليط" فانه يشكر كذلك. و لكن يتحين الفرصة الأقرب لاعادة ما قدمه. بل يضاف اليه الهدية الزائدة و التي لا يترجى اعادتها مرة أخرى. فآلية الهبة و الهبة المضادة موجودة و عملية. و لكن بالنسبة لمن هم في نفس السلم الاجتماعي. أما اذا كانت الهبة تمنح لمن هم أقل درجة في السلم الاجتماعي. و هم من الأقارب أو حتى الجيران. فان هاته الهبة لا ينتظر صاحبها اعادتها اليه. و انما تعتبر هبة نهائية و بدون إرجاع.

و قد تبين لنا من خلال التعرض إلى "الشجرة العائلية" أنها جد متشابهة. و بالخصوص إذا ما اجتمع الثلاث أجيال أو الأربعة أجيال في فضاء مشترك أو متقارب. و بالخصوص ان كان متواجدا في المدن الثلاثة أو الأربع المتقاربة: المشرية، النعامة، البيوض، بن عمار، عين بن خليل... فان هذا يساعد على كثافة الاتصال و التواصل. و اجبارية الحضور و المشاركة مع الأهل في المناسبة التي يقيمونها. سواء كانت فرحا أو حزنا. فاذا ما أضفنا للشجرة العائلية الواحدة شبكة علاقات المصاهرة. سواء أصهارا للذكور أو أصهارا للإناث. و نتصور معا علاقة "عبد الجبار" المشار إليه في الشجرة العائلية. لأهل "نقاد". الممثل للجيل الثاني المدروس. و الذي ما يزال على قيد الحياة. {1930 - ...}.

**وسائل الاتصال و المواصلات:** يبدو أن هته الوسائل زادت من الالتزامات و الأعباء الملقاة على عاتق الأقارب. و كل من له رحم مع الشخص الذي حدثت له واقعة أو مستجدات كازدياد مولود، زواج، وفاة، نجاح بعض الأبناء في

امتحانات مصيرية كالبكلوريا. أو الحصول على منصب مهم. فإن كانت الحادثة مفرحة يستدعي إلى الحضور مع الأهل. قصد إبداء الفرح و الابتهاج. أما إن كانت الحادثة مؤلمة. فلا يمكن أن توجه له الدعوى. و إنما يتم إعلامه من طرف أحد الأقارب و ليس بالضرورة من طرف الأطراف المتضررة. و تعتبر هته المناسبات محطات ضرورية و إلزامية لحضور جميع الأهل و الأقارب. و لا يستثنى من ذلك إلا الذي له عذر مقبول يتم الإعلان عنه و تبليغه للشخص المتضرر أو الشخص المبتهج. و في كلتا الحالتين فإن وسائل الاتصال زادت من مسؤولية هؤلاء الأقارب. بحيث انه لا يمكن لأحدهم ان يتحجج بعدم الوفرة. سواء كانت ملكا خاصا أو ملك الغير. من سيارات أجرة و حافلات و ما إلى ذلك.

تعتبر هته المناسبات فرصا سانحة للتلاقي و التعارف مع الشجرة العائلية بجميع تفرعاتها. و كذلك فرصا لإظهار تضامن الغير مع هته العائلة: من أصدقاء و جيران و كذلك اشخاص مقربون يعملون مع افراد العائلة. هذا السند ليس معنوي فقط و انما هو كذلك مادي. بحيث يكون مناسبة لإظهار القدرة على التمكين. و تكون المساعدة اما قصد تبيان المكانة المحتلة و يبالغ في قيمتها. أو يكون الإنسان المبتهج أو المتضرر تحت ضغط و إكراه. و لا بد على هته الشبكة العلائقية من تقديم المساعدة. حتى و ان اقترض على الغير للوقوف مع الآخرين بهه المناسبات الأليمة او المفرحة. و إن تخلى البعض عن هته الترتيبات فإنه يلام و لو بعد حين. و يتم توبيخه أمام الملأ. "البهدلة": و ضعه محل سخرية امام الآخرين. لأنه لم يقم بالواجب. و طبعا تحسب عليه و حتى و ان لم يقصى من الجماعة و تمت مساعدته. و بالخصوص ان كان ميسور الحال. فإنه يتم مساعدته. و لكن يذكر و أمام الملأ بالتقصير الذي ورد منه.

**1.2. القيم بين التصارع و التنازع:** إن الحياة اليومية لا تخلو من التصادم. بالنظر إلى السلوكات التي صارت أكثر اختلافا و تنوعا، و تستند إلى مرجعيات مختلفة. بل و متعارضة في كثير من الأحيان. أحداث مختلفة تدل على الواقع المختلف.

**الحالة الأولى:** . القيم بين التغير و الثبات . الحادث وقع في مدينة النعامة. التي نذكر بأنها كانت قرية صغيرة قبل التقسيم الإداري لسنة 1984. و بعد هذا التاريخ صارت مقر ولائي على حساب مدينتين كبيرتين بالمنطقة: المشرية و عين الصفراء. و هذا التذكير. نسجله حتى نشير إلى التغير السريع الذي حدث. بهذا المجال القروي الصغير الذي كان يحتكم إلى قيم و عادات مشتركة متقاسمة. مع جل الأفراد المتواجدين في هذا الفضاء.

فإن حدثت تنازعات أو صراعات. يمكن الفصل فيها من طرف "الجماعة". و هي هيئة مكونة من أعيان القرية. بما في ذلك "الطالب" أي إمام المسجد. الذي غالبا ما يذكر بقيم الإتحاد و نبذ الفرقة و التعاون و الابتعاد عن طريق "الشیطان". الذي يعمل على زرع التفرقة و الشقاق بين المؤمنين. مدعوما في ذلك من طرف أعيان المنطقة. و مهما تكن المعضلة فإن الحل موجود و ما قالته الجماعة نافذ. لكن حينما صارت هاته القرية الصغيرة مقر الولاية. و ما تطلبه الولاية من مديريات و أقسام و مصالح. و تعيين لمسيرين و إطارات و أعوان. يأتون من كل أنحاء الوطن. صارت القيم متعددة بتعدد الوافدين. و تغيرت القيم التي كان يحملها أصحاب الأرض.

**سلطة القيم : الحالة (1):** حدث صراع بين شابين في حدود 25 و 28 سنة {مارس 2007} الأول (المعتدي الرمزي): الذي اعتدى على القيم التي كانت سائدة في المنطقة. و متعارف عليها. و لا تحتاج إلى من يبينها على أنها كذلك. بحيث انه كان برفقة فتاة. ووقفا بجانب منزل "المعتدي المادي". و لم يكتفيا بمجرد الحديث. بل صاحب ذلك بعض الحركات المخلة بالحياء ... و كانت هاته الوضعية جد محرجة للشباب. الذي خرج من منزله. الذي اعتبر هاته التصرفات تعدي على حرمة المكان و السكان و "تعدي رمزي" على ما اتفق عليه من قيم كانت مشتركة في زمن معين.

فأمر الشابين بالابتعاد عن المكان. وأن للمكان حرمة... ما كان "للذكر" أن يستصيغ الأمر ويمتثل له بكل سهولة. و بالخصوص أمام "الأنثى" التي يصحبها. بل حاول أن يبرر موقفه بقوله: " إنه في شارع عمومي و من حقه استعماله و أن الشارع العمومي و إن كان منزلك موجودا فيه فلا يعني أن لك حق في الشارع أكثر مما لي الحق فيه... و منه اضطر الشاب صاحب المنزل.. بحسب ما تمليه عليه قيمه . من استعمال القوة لإرغام الشابين من مغادرة المكان. و منه دخل في عراك مع الشاب " المعتدي الرمزي". و الذي كان من عائلة و قبيلة بسيطتين :الوالد حارس في مصلحة ولائية و هو بدون عمل . و يعرف في المنطقة على أنه مستهلك للمخدرات. فضربه (المعتدي المادي) و صار عراك بين الطرفين. حينها خرج أخو (المعتدي المادي) من منزله. فرأى بأن أخاه في وضعية محرجة. فتدخل إلى جانب أخيه. و ضرب هو بدوره (المعتدي الرمزي). و تدخل المارة لفك المتخاصمين من هذا النزاع. الذي كان من الممكن أن تكون عواقبه وخيمة و انتهى بجروح بسيطة للطرفين المتخاصمين. المعتدى عليه ماديا بالضرب. ذهب فورا إلى مركز الشرطة. ليودع شكوى مفادها أنه قد أعتدي عليه في الطريق من طرف الأخوين. و أظهر آثار الضرب عليه. قصد معاينتها في المحضر الذي فتح لغرض الشكوى من طرف الشرطة. و لكنه أضاف في تقريره أن المعتديان لم يكتفيا بالضرب المبرح و التعاون فيما بينهما عليه. و إنما قد جردها من مبلغ مالي كن يحمله معه. و المقدر بعشر آلاف دينار. بالإضافة إلى هاتف محمول. و هذا حتى يبرر الاعتداء الذي تعرض له. لم يكتف "المعتدي الرمزي" بهاته الشكوى. و لكنه اصطحب معه صديقين له. و توجهوا بالقرب من منزل "المعتدي المادي" قصد الثأر لما لحقه من "بهدة". و ذلك بضرب الأخوين بالتعاون مع صديقيه. اللذان قبلا بالمهمة. و لا يمكنهما التنصل من هاته المهمة الصعبة بالنظر إلى رابطة الدم التي تجمعهما بصاحبهما. و إن كانت بعيدة "يقربون لي".

**السلطة الأبوية:** علم أبو المعتديان الماديان بالأمر من طرف ولديه الذين أطلعاه عن الأمر. كما أنه أخبر من طرف أحد أقاربه يعمل بمركز الشرطة عن "الشكوى" التي قدمت ضد ابنيه. و فحوى هاته الشكوى. و قدم له هاته المعلومات بغرض التحرك و تقديم شكوى إلى نفس المركز. و ترتيب أقواله بكيفية يبطل فيها مزاعم "المعتدي

الرمزي". و لاحظ هذا الوالد تجمع "المعتدي الرمزي" مع صاحبيه في بداية الشارع. فقصدهم بغرض الاستماع إليهم و التحاور معهم. و كان الحوار على الشكل التالي: بعدما ألقى عليهم التحية توجه بالخطاب للمعتدي الرمزي: "إني أعرف أهلك جيدا من والدك و أعمامك و جدودك كلهم ناس طيبين و ما علمنا عليهم من "مشاكل" و كانت تجمعنا معهم علاقة طيبة. و لا أدري ما الذي تريد أنت و صاحبك عند أبنائي. و قد علمت بالشجار الذي وقع بينك و بين ابني. و قد نزع الشيطان بينكما. و لا بد أن تلغوه و ترجعوا إلى صوابكم. ووجودكم في هذا المكان و الآن غير مناسب تماما. فإذا كنتم تبحثون عن "العيب" و الشجار. فاني أقول لكم أنكم لا يمكن أن تؤمنوا عن أنفسكم أينما ذهبتم. و أنتم تعلمون أن أبناء "كذا" موجودون بأعداد وفيرة. إن في مدينة النعامة أو المشرية أو عين الصفراء و حتى خارج الولاية في سعيدة وهران و أماكن أخرى. و أينما ذهبتم فانه سوف لن يطيب لكم المقام و تجدون من يسبب لكم المتاعب... إنك تقول أن أبنائي قد جردوك من هاتفك النقال و مبلغ عشرة آلاف دينار. إني أعرف أبنائي جيدا و لا يمكنهم أن يسطوا على مال أو متاع غيرهم. و لكن أطلب منكم أن نحدد موعدا نذهب فيه إلى إمام المسجد. و ندخل بيت الله. و كل يدلي بتصريحه أمام الإمام و الجماعة و في بيت الله. و حينها يمكنني أن أعوضك إن لزم الأمر و أمام الجماعة. و تسحب شكواك من قسم الشرطة. لسنا في حاجة إلى محاكم و قضاة و محامين. و نضيع أوقاتنا في الذهاب و الإياب و البهدلة أمام من "يسوى أو من لا يسوى". أي من كان ذو مكانة و أصل أو من هب و دب. و نضيع المال الذي لا نستفيد و لا نستفيد منه.

**السلطة الروحية:** اجتمع الخصوم في المسجد بحضور الإمام و أربعة من رواد المسجد. و طرحت القضية على الجماعة من جديد. و قبلها افتتح الإمام الجلسة مبينا أن مسعاه يندرج في السعي إلى الإصلاح بين المتخاصمين. الذين عليهما أن ينبذا الفرقة و الخصام. و أن يبتعدا عن طريق الشيطان الرجيم. و هو يعلم بحديثات القضية من طرف الوالد الذي اعتدى أبناؤه بكيفية مادية على المعتدي الرمزي. اعترف خلال هاته الجلسة الخاصة بالصلح "المعتدي الرمزي" بأن الهاتف النقال بحوزته و أخرجه من جيبه بقوله "الحق أنني قد وجدت هاتفي النقال و ها هو ذا ... بينما العشرة آلاف د.ج جزائري أعطاه لي والدي بغرض تسديد دين فإني أضعتها و لكن لا أجزم بأنني قد أضعتها أثناء المشاجرة. بعد هاته الجلسة تعهد الأطراف أمام الحضور بطي هذا الخلاف. و سحب الشكوى المقدمة أمام مصالح الأمن. الحالة التي بين أيدينا تبين لنا الثابت و المتغير في القيم. التي كانت سائدة و التي صارت الآن متواجدة. بحكم المستجدات البنائية و الهيكلية التي عرفتها القرية و التي صارت مقر ولاية.

**1 . سلطة القيم :** لم تعد القيم مشتركة بين جميع السكان. و إن كانت القضية المطروحة لا تقم عناصر وافدة إلى المدينة. فالمتخاصمين من نفس القرية/المدينة. و لكن يحملان قيما متغايرة. بل و متقاطبة من القطبين – المتناقضين: أحدهما ما يزال محافظا و مدافعا على القيم. و لو كان ذلك باستعمال القوة الجسدية. و الآخر مدافعا على "حرية التصرف" و الحرية الفردية. و إن عارضت "القيم" التي ينتمي هو الآخر إليها .

**2 . السلطة الأبوية:** "الأب" كان حاضرا و بقوة. و لم يتخلى عن مسؤوليته في فك النزاع. و قد ساعده في ذلك المحيط. بحيث إنه أعلم و بسرعة فائقة من طرف الأبناء بالأمر. كما أنه أعلم من طرف "المخبر" القريب. الذي أطلعه على الشكوى و فحوى الشكوى و ما يجب عليه فعله. حتى يكون طرفا فاعلا بل و يسبق حتى الأحداث. و قد لاحظنا تدخله "الموفق" حينما ذكر "المعتدي الرمزي" "بأصله الطيب". و أن أهله لم يكونوا "أصحاب مشاكل" من ناحية. و من ناحية أخرى ذكره بانتمائته إلى قبيلة من أكبر القبائل بالمنطقة. بخلاف القبيلة التي ينتمي إليها

"المعتدي الرمزي". تذكير بموازن القوى. و أنها ليست لصالحك. و أن أي محاولة للتصعيد تكون قبيلته "هي الخاسرة". و في نفس الوقت قد اعترف بأن ابنه قد اعتدى عليه حيث ضربه. و الأمر قد حصل. و تقدم الأب بالاعتذار إلى المعتدى عليه. و الرفع من معنويات المعتدي الرمزي.

**3 . السلطة الروحية:** تمكن "الأب" من استخدام السلطة الروحية. المتمثلة في إمام المسجد. و المسجد نفسه كمؤسسة روحية. قصد نزع فتيل التصعيد. و حتى التلفيق و الكذب الذي لجأ إليه "المعتدي الرمزي". الذي صار في "مكان مقدس" لا يمكنه الكذب فيه. و من ثم تنازل عن الكذب. كما أن الجماعة لم تذكر السبب الحقيقي للنزاع علنا. الأمر الذي يعتبر عاملا ضاغط إضافي ساعد على فك الأزمة.

(نلاحظ:1)- أن المؤسسة "الأبوية" ما تزال تقوم بدورها كاملا و تتحمل مسؤولياتها. بالرغم من أن المتخاصمين رجالا قد تجاوزوا سن "25"؟

(2) - إن المؤسسة المسجدية، كمؤسسة روحية هي الأخرى تلعب دورا مهما في إصلاح ذات البين. و لو أن هذا الدور ليس موكولا إليها بصفة رسمية. و لا يعتبر من مهامها أو من الأعباء التي يجب عليها تأديتها. بقدر ما يدخل ضمن "أعراف" تعود عليها أصحاب المنطقة. و التي لا يمكن للإمام و جماعته التوصل من هذا العرف.

(3) - المؤسسة الأمنية هي الأخرى لم "تصر" على إتمام مهمتها. بعدما تم تسجيل "الشكوى" بمصالحها. و إتباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها: من القيام بتحقيق متكامل و تقديم الملف إلى العدالة. و قبلت بسحب الشكوى من مصالحها و كأن الأمر لا يعنيهها. ما دام قد حصل "الصلح".

**النزعة النسوانية صارت تخيف الذكور: الحالة الثانية: حالة رفض الزواج:** لا نتحدث عن ظاهرة العزوف عن الزواج التي قد تعني إرجاء الزواج و تأخيرها و عدم الإسراع به أو التهافت عليه و إرجاؤه في حينه أي حينما تتوفر الظروف السانحة لتكوين البيت الزوجي حسبما يراه المقبل على الزواج إنما نتحدث عن رفض الزواج بصفة قطعية. الحالة: قصد الوالد أحد أعيان المدينة (المشرية) بغرض طرح "مشكلته" و المقصود من هذا الطرح ليس التشهير بابنه طبعاً بقدر ما هو طلب ضمني لتدخل هذا الشخص بكل "وزنه المعنوي" لإقناع الابن على الإقبال على الزواج.

طرح القضية: كما تعلم اني ابلغ من العمر ما يناهز السبعين سنة .وامراتي طاعنة في السن. و أبنائي "فرقوا علي" أي فارقوني، تفرقوا واستقلوا بيوتهم الخاصة بهم بعد الزواج. و لم يبقى لي سوى هذا الابن الذي يناهز عمره الثلاثين سنة وابنة مخطوبة توشك أن تستقل هي الأخرى بيتها. و كلما عرضت عليه الزواج امتنع ورفض فكرة المناقشة في الموضوع بصفة جازمة. و تحدثت مع الأهل و أصدقائه لعلي أجد سببا مقنعا لهذا الرفض. و لم أحصل على إجابة عدى أنه بصحة جيدة. و كما تعلم فانا موال. و هو يساعدني في هاته المهمة بكيفية مرضية. و أود أن أزوجه فيبقى معي إذ يساعدني. وزوجته تساعد أمه. هذا ما توفر من معلومات عن هاته القضية المطروحة كما هي أمامنا.

و بعيدا عن البحث "البوليسي" أو القضائي. فإننا كباحثين اجتماعيين بالرغم من عدم القدرة على الجزم. فإننا نتساءل عن هذا "الرفض". فإذا كان السبب الصحي غير وارد. تبقى إذا الأسباب الاجتماعية:

كما نلاحظ فان الوالد يريد تكريس الزواج "التقليدي" بالنسبة لابنه. حتى تستمر هاته المؤسسة كما كانت تسير من قبل. بحيث إنه يعوض "أباه" في رعاية شؤون الخيمة. و يندمج بكيفية كلية. لا لأن يبقى مجرد "عامل" بدون ديمومة أو استمرارية. لأن الزوجة التي تقبل به كزوج "في الخيمة مع والديه". حتى و إن غيرت من رأيها فيما بعد.

و طالب بالمغادرة فان الأمر يصير عسير التحقيق في حياة الوالدين و كذلك بعد وفاتهما. ذلك أنه سوف يرث من والده الرزق. حتى و إن قسم على الورثة. فان نصيبه سوف لن يحول إلى نقد. و إنما يبقى "مال" على أصله أي ماشية. ذلك أنه يعتبر استثمارا قابلا للنماء. بخلاف النقد الذي غالبا ما يستهلك .

التخوف من النزعة "النسوية". التي تعمل على الاستقلال في المسكن. و عدم البقاء مع والدي الزوج و عائلته،التجربة الانفصالية لإخوته المتزوجين الذين سبقوه. تعتبر واقعا ملموسا أمام "الابن" ومنذرا كافيا عن مآله. أو عدم اقتناعه بإعادة الزواج التقليدي. و حتى لا يترك ولديه كما تركهما إخوته. فانه يفضل الانتظار حتى وفات الوالدين. ثم الإقبال على الزواج وفق شروط واضحة: "ليس لي الوالدين أو الأهل. و أنا أعيش في الخيمة. فمن أرادت أن تعيش معي في الخيمة فلها ذلك. أما أن تضطرنني إلى تغيير مجال عيشي فهذا غير وارد. سواء بسبب الوالدين أو الأهل .فظروف العيش في هذا المجال معروف بقسوته و العمل المتعب بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص.

**الحالة الثالثة: نزاع (قيم):** امرأة 28 سنة عاشت قرابة ست(6) سنوات نزاعات متكررة مع زوجها. الذي ثبت و أنه عاقر. و هو مجند متعاقد برتبة صف ضابط. سكير يعامل زوجته بقسوة كبيرة .للزوجة مستوى تعليمي ثانوي. لا تعمل و لا تمتلك أي حرفة سواء تقليدية أو عصرية. ضرب و نزاعات متكررة. و حياة لم تعد تطاق. الى درجة تخلي الزوج عن واجب الإنفاق على الزوجة. التي كانت تستعين ببعض المعونات التي تتلقاها من عائلتها المتواضعة الحال ماديا .

و أمام استحالة استمرار الزواج. طلبت المرأة التطليق.و المهم أن تفك الرابطة الزوجية.فأحضرها والدها الى مسكنه.و تكفل بها .بل ووضعت ملف سكن في البلدية التي يقيم فيها والدها.وحالفها الحظ بأن تكون من ضمن المستفيدين.و تكفل الوالد بدفع مصاريف السكن الاجتماعي.و بالنظر إلى التجربة التي مرت بها.و المتمثلة في الاعتماد الكلي على الزوج.و ما آلت اليه وضعيتها.قررت التكفل بنفسها.فطلبت التسجيل في مركز التكوين اللوائي.الذي يبعد عن القرية التي يسكن فيها والدها ب60 كلم.و هنا تمت معارضة الإخوة لفكرة تنقل أختهم(المطلقة) بهاته المسافة.و مكوثها في الداخلية المعدة لهذا الغرض.بعيدا عن المنزل.انطلاقا من النزعة الذكورية التي تتميز بها المنطقة.و ما يقوله عنا الآخرون في عدم التمكن من المحافظة على الأخت المطلقة ؟

و كذلك فعل بعض الأعمام -العصب- و ساندوا هذا الموقف.الذي اتخذه الإخوة.و الذين عبروا عن مد يد المساعدة المادية لأختهم. بحكم أنهم يشتغلون. فيتكفلون باحتياجات أختهم المادية. لكن أمام إصرار(المرأة). اضطر "الوالد" لمساندتها.و الوقوف أمام رغبة الأبناء و كذلك الأعمام.الوالد الذي رأى ما عانته ابنته من ضغط و شقاء مع زوجها.لأنه حسبه لم تكن لها حرفة تمكنها من سد حاجياتها أمام تخلي الزوج عن التكفل بها.و كذلك الأمر حاليا يمكن للاخوة التخلي عن التكفل بها.و بالخصوص انهم ما يزالون عزابا.و حينما يتزوجوا حاجتهم الى كل مواردهم تكون أكيدة.و قد تذهب ضحية -الرجال- مرة أخرى.و بالخصوص إذا لم يكن (الأب) في عالم الأحياء .

نلاحظ أن: (1) الزواج لم يعد يحمل . بصفة قطعية و شاملة . تلك القيمة التقليدية التي كانت سائدة. و مفادها أن "المرأة" حينما يتزوجها "الرجل".تكون أمانة في عنقه .يشقى من أجل إسعادها.و يوفر لها كل ما بوسعها. لأنها "أم" أولاده.و صارت فردا من أفراد عائلته.و لا يمكنه أن يفرض فيها مهما كان الأمر.إلا إذا رأى ما يغضبه و لم تقدره كزوج.أو عصت أمره و لم تطعه.ففي هاته الحالة و بعد النهي و النصح و حتى الضرب في بعض الأحيان.فإنه

يرجعها إلى أهلها. و صار الزواج مرافقا للمنفعة الشخصية للزوج. فإن رأى مصلحته الشخصية حافظ على الزواج. و إلا فإنه يضغط على الزوجة و يحملها ما لا طاقة لها به. فإن صبرت فهو "الرجل". يفعل ما يشاء فيها. و إن تركت فهي التي لم تتمكن من الصبر و المحافظة على بيتها. و أخواتها كثيرات في السوق الزوجي. ذلك أن عرض النساء أكثر من الطلب عليهن. و بالخصوص أمام ظاهرة العزوف عن الزواج كما رأينا في الحالة رقم (2).

(2) - المرأة المطلقة تجد تعاطفا و تفاهما كبيرا. بالخصوص من طرف والدها. الذي مهما يكن وضعه المادي غير مريح. فإنه لا يتخلى عن مساندة ابنته و الوقوف معها. حتى و ان تعلق الأمر الوقوف أمام "المبني من القيم السائدة". و التي صارت متقدمة. ذلك أن هاته القيم أوجدت في سياق تاريخي و أخلاقي ارتبطت بأنساق أخرى. كانت معززة لها. و متشابكة معها. هاته الأنساق التي تغيرت. و التي صار من المفروض أن تتبعها الأنساق الأخرى. فالنسق الزوجي كان يحافظ على المرأة. لأنها في غالب الأحيان من الأهل: "بنت العم أو الخال". الآن صار الزواج خارجي أكثر منه داخلي. و بالتالي فإنها مجرد "امرأة". فان حققت الغرض فيها ونعمة. و إلا فان العرض كافي في السوق الخارجي. ضرب المرأة صار القاعدة. و عليها أن تتحمل. فان شكت معنى ذلك أنها غير راغبة في الزواج. و أنها تريد إنهاء علاقتها الزوجية. لأنها أخرجت سر العائلة إلى العالم الخارجي. و إن تعلق الأمر بأهلها. فما بالك بهيئات الشرطة أو القضاء؟

لذلك نشهد تغيرا في هاته الأنساق. التي تعمل "النسوة" هي الأخرى. على التعزيز المتزايد لها. كما لاحظنا إصرار المرأة على التمهين و تعلم حرفة قصد العمل و إعالة نفسها. و الخروج من هيمنة العالم الذكوري. و حتى من الحماية المقدمة من الإخوة و الوالد ذاته. بحيث انها عملت على الحصول على سكن مستقل بها. و تعمل على اكتساب مهنة يمكنها الاسترزاق منها. و بالتالي الحصول على الاستقلال المادي. وتظهر هنا مقاومة من نوع جديد. للنظام القائم و الأعراف القائمة. و تحدي العالم الذكوري بمنطقه. و ما يحمله من أنماط جاهزة. و تبني تدبير جديد يمكن أن ينشأ للنسوة و يمكن منها؟ .

**اهتزاز مكانة السلط: سلطة القائد:** السلطة التي كانت قائمة مع الجيلين الأول و الثاني. هي سلطة رمزية. بما تحمل من تعامل او عدم تعامل مع المارق و المخالف للأعراف السائدة. و لو ان "القائد" كان يمثل السلطة المادية الجزرية. فاما ان يفرض العقوبة على المخالف. و بالخصوص الغرامات المالية. و اما ان يحيل القضية اذا كانت مستعصية الى "القضاء" الموجود بالمدينة. و/أو هيئات الضبط الأخرى. التي كانت قائمة آن ذلك .

**سلطة كبير العائلة:** فالسلطة شبه مطلقة. لا تسمح بالخروج عن الأعراف أو عن النظام العام. و أول سلطة ضبط هي سلطة "كبير العائلة". التي كانت سلطة مطلقة على أفراد عائلته. كبير العائلة الذي كان يطالب بالسلطة المطلقة. و لا يرضى عنها بديل . و كل مخالف فسوف يردع من طرف هاته السلطة. و قد رأينا مع مثال "عيسى". كيف انه طرد إخوته من البيت العائلي. بسبب ما رآه من "خروج عن الطاعة". و للتذكير اخوة متزوجون و لهم أسر كذلك. مثله تماما ولكنه كان الأكبر و مقاليد السلطة بيديه.

**سلطة المادية الممثلة في الدولة. و السلطة الرمزية الممثلة في أمام المسجد:** من المفروض أن الدولة تحتكر العنف. قصد حماية النظام العام. ولها المؤسسات المختصة و المؤهلة للقيام بهاته المهمة. و لها الشرعية الضرورية لتأدية مهامها. حتى و ان اقتضى الأمر استعمال العنف. و كذلك الشأن بالنسبة للسلطة الرمزية. الممثلة في شخص الامام. الذي له شرعية الإفتاء. و التحدث باسم المقدس. الذي يحتكم إليه كل سكان المنطقة. بدون أي استثناء.

في بداية الثمانينات. بدأت السلطة الحاكمة في الجزائر تقعد من مكانتها. بالنظر الى نوع من الانفتاح الممارس من طرف السلطة. و بالنظر الى المستوى التعليمي. الذي بدأ يعرف ارتفاعا محسوسا. صار الافراد اكثر انتقادا لمختلف السلط. بما في ذلك السلطة المطلقة التي كان يمثلها "الإمام". ذلك أن قبل هاته الفترة. لا أحد يجراً مناقشة "الإمام" أو "الطالب". أي شخص متعلم حفظ القرآن الكريم. و تمكن من مستوى معين من الفقه المالكي على وجه الخصوص. فصار محل انتقاد. من طرف بعض الشباب. فالمقدس صار محل انتقاد. و لم يسلم من الانتقادات التي مست المكنات. فبعد أن كان "الطالب" صاحب العلم المطلق. و ما رآه الطالب و أفتى به. فعلى السائل أو المتلقي. أن يمتثل و يتبع التوجيهات بحذافيرها. و لا يمكن الخروج عنها.

نلاحظ الآن الخروج عن السلطة. التي كانت تحضى بالاحترام المطلق. لأنها سلطة "المقدس". في كثير من المساجد. إذ صار الإمام محل انتقاد المأمومين. في كيفية الصلاة أو إلقاء الدروس أو المعلومات التي يزود بها المصلين... السلطة الحاكمة نعلم التمرد الذي مسها على المستوى الوطني. و الذي وصل إلى حد حمل "السلاح". من أجل تغيير السلطة القائمة. السلطة التي صارت محل انتقاد دائم. سواء من المحكومين أو حتى بعض المؤسسات. و على رأسها المؤسسات الاعلامية. و المكتوبة منها على وجه الخصوص.

**سلطة الكبار على الصغار:** سلطة الكبار على الصغار صارت محل انتقاد هي الاخرى. فلم يعد بإمكان الكبار في السن. من توجيه الصغار. أو زجرهم. أو فرض رأيه على الآخرين: "أحنا كنا نحشم من الكبار، الآن الصغير ما يقادش الكبير". نحن في زماننا كنا نستحي و نقدر الكبير. اما الآن فالصغار لا تقدر الكبار. عقب أحدهم على فقد سلطة الكبار على الصغار .

**سلطة الأب:** سلطة 'الأب' في حد ذاتها بدأت تتراجع ليس في المدينة فقط. و لكن أيضا في المجال اليدوي. الذي كان محافظا على انضباط كبير. و ملزم لجميع الأعضاء. "الأب" هو الآخر لم يسلم من الانتقاد . كل هاته الانتقادات مردها الى انتشار 'التعليم'. فالشرعيات القديمة. صارت محل انتقاد. بفضل الشرعية الجديدة. و هو العلم و التعليم و المعرفة.

فان كنت في السلطة الحاكمة فانك فيها بفضل "الشرعية الثورية" و/أو بفضل التعليم. الشهادة التي تحملها مهما علت. فان هناك من يحمل نفس اللقب من الشهادات. و لكنه "بطال". لا لشيء الا أنك استفتت. من بعض الظروف و العلاقات التي مكنتك من احتلال هذا او ذاك المنصب. و لأن المنصب المحتل ليس بفضل الكفاءة الأكيدة. حتى و ان كان المنصب المحتل على أساس المسابقة. فان الكفاء غالبا ما يهشم. و يعوض بصاحب العلاقات المتينة و النافذة في السلطة. التي تبحث على الحماية المتبادلة. و بالنظر إلى كل هاته الممارسات الطفيلية عن روح القانون و العدل. فإنها أصبحت محل انتقاد. و عدم رضا أو على الأقل فقدان المصادقية و الشرعية.

مثال عن ذلك بعض الموظفين الذين هم في دوايب السلطة. يرون بأن هناك فئة. تتمتع بالريع البترولي من غير وجه حق. و هم بالنظر إلى المناصب التي يحتلونها. يمكنهم ان يحولوا نصيبا من هذا الريع لصالحهم. و من ثم استباحوا السرقة و الرشوة و التحايل. و لسان حالهم يقول: ان مستوانا العلمي و مكانتنا خير من الآخرين. و لكن وضعيتي الاقتصادية و حتى الاجتماعية أدنى منهم . فما هو السبيل إلى الاستعادة كما استعاد الآخرون. فلا بد من أخذ "حقي" من الريع. كما اخذ الآخرون. و بإمكانني أن أكون مثلهم أو أقرب منهم. كل هاته الممارسات. صارت معروفة لدى الشباب. الذي حسن من مستواه التعليمي. أو على الأقل من الألقاب الجامعية التي يحملها. لكن دون



إمكانية الدخول في هاته المنظومة. التي صارت منغلقة على ذاتها. و صار من المعروف أن بعض الشركات الكبرى. كسونطراك مثلا. لا توظف سوى أبناء العاملين بسونطراك. اعتماد سياسة: "أرث المنصب". الأمر الذي زاد من تآكل الشرعية التي تمثلها الدولة. و بالخصوص الفارق الكبير بين الخطاب و الواقع. و أول سلطة مسؤولة عن التطبيق. صارت هي الأخرى محل انتقاد من طرف عناصرها (العائلة). بسبب عدم توفرها على الشبكة الضرورية من العلاقات. التي تسمح بالولوج إلى الأماكن الهامة في السلطة المدنية و/ أو العسكرية. نلاحظ أن هاته الخلطة للسلطة. مست مستويات التجمع البشري من القاعدة "العائلة", الحي, الإمام , المدرسة و لو أنها نسق استطاع ان يحافظ الى درجة معقولة و كبيرة عن سلطته. بحيث إن كل منتقد و غير ملتزم بالنظام المدرسي. يلفظ من هذا التنظيم. و طبعا كل الملفطين من هذا التنظيم. يعزرون المنتقدون و المتمردون عن النظام. المهم في الأمر أن زعزعة السلطة صارت شاملة. بما في ذلك السلطة الموجودة في العائلة . و هذا ما تبين لنا على شكل "الاستقالة" من المسؤولية لبعض الآباء .

**السلطة:** نفوذ سلطة رئيس العائلة على كل أفرادها بما فيهم الأولاد المتزوجون. و الذين لهم هم بدورهم أطفال في سن الزواج او متزوجون فعلا. و لا يكتفي بالتوجيهات العامة. و لكن يتدخل في السلوك الذي يقوم به أحفاده و زوجة ابنه. بتوجيه اللوم بصفة مباشرة لهؤلاء الاعضاء أو بتوبيخ (الابن/ الأب/ الزوج) عن تصرفات أسرته. و أن هذه التصرفات غير متحكم فيها و غير خاضعة للمعايير المتعارف عليها. و بالتالي فإن التصرفات المسؤولة و النابعة من الأفراد كفاعلين تنزع إلى الاضمحلال ما دامت قد تتعرض للانتقاد. و لذلك يعمد الأفراد إلى المشاورة قبل الإقبال على الفعل و التصرف. و يدخلون جراء ذلك في حوار و مجادلة و نقاش. إما إنه يضفي إلى إقناع (الأب/ الجد رب العائلة). أو أنه يحتفظ برأيه و يحاول تطبيقه على الآخرين أو أنه في بعض الأحيان يقوم ببعض التنازلات نزولا عند رغبة بعض الأفراد. و لو انه لا يكون مقنعا تماما بما يؤديه أفراد عائلته من اسر و أفراد. و يستعمل في ذلك مصدري قوة القاهرة:

**الأول:** القوة المادية و هو ان يمنع الشخص المخالف للأوامر و الخارج عن الطاعة. أو الذي يتصرف حسب أهوائه دون الرجوع إلى استشارته. يمنعه من بعض الامتيازات المادية. و قد يهدده حتى بالطرد من هذا التجمع. إن هو داوم و أصر على التصرفات التي لا يرجع فيها إلى رئيس العائلة. "فيدبر رأسه".

**الثاني:** و يعتبر أشد و طأ على المتلقي و هي القوة الرمزية المعنوية. أي أنه لا يطرده من هذا التجمع العائلي (الجانب المادي للعقوبة). و لكن يدعو عليه "بدعاء الشر" و يعلن غضبه و سخطه عليه. فيصير الفرد منتمي الى جماعة تسمى "بصاحب دعاوي الشر". "فلان والديه غير راضيين عليه". أي أن الوالد بصفة أخص غير راضي على الشخص المطرود. و من ثم فإن أي إشكال يتعرض له، فإن ذلك يرجع حسب "الشبكة القرآنية المحلية" إلى أن الشخص كان من أصحاب دعاوي الشر. حتى و إن "نجح و أفلح" فإن "القوم" ينتظرون ذلك الفشل المؤكد طال الزمن أو قصر. أو أن الأمر يتعلق حتى بأبنائه فيتبعهم و يتجلى فيهم. و هذا قد يفسر لنا اهتمام اهل المنطقة بالسؤال عن كل شخص لا يعرفونه. و لا يتوانون عن سؤال الأشخاص الذين كانوا برفقته. أو يتوجهون بالسؤال له هو شخصا: شكون (من) أنت أو لمنك (لمن) أنت: أي ما هو نسبك. و التقديم لا يكتف ان يفصح عن الشخص فقط. و إنما يقدم الشخص و ما هي مهنته و يذكر أهله و ان استعصى التعرف عليه يذكر قبيلته. أو حتى المنطقة التي أتى منها. كأن يكون الشخص من الشرق. فيسأل إن كان من الشاوية او من العرب. المهم في الأمر أن

ينتمي الشخص المعني إلى شخص أو قبيلة معروفة. و طبعاً يكون الترحاب بحفاوة اكبر إذا ما تقدم شخص له والد اوجد معروف. و له خصال في المنطقة. و معروف بالكرم و مساعدة الآخرين. فلان كريم و "يخصل" ( ينفع الآخرين).

**تضعض سلطة الذكور:** عبر أحدهم عن قدرة الزوج في التحكم في الزوجة و الأولاد بقوله: "القابض على زوجته و أولاده كالقابض على الجمر". لا يمكنك أن تحكم في زوجتك و أبنائك كما تريد. و أن تعيش حسب قناعتك و إمكانياتك. بحيث أن المرأة تسيير وفق وقع معظم النسوة. فإن اكتست النسوة بلباس، لابد أن تقتني زوجتك ذلك اللباس. و كذلك ان اقتنين بعض الحلي. فعلى زوجتك ان تفعل مثلهن. و لو لم تكن في حاجة لذلك. و هي في امس الحاجة الى أشياء أخرى أكثر أهمية و ضرورية بالنسبة للبيت. و إن سافرت إحداهن في جولة. سواء عند الأقارب أو في الحمامات المعدنية أو غيرها من الإمكان. فإن الضغط يبدأ في الأحكام على الزوج. ليسمح لزوجته بالتمتع كما تتمتع النسوة. أما بالنسبة للأولاد، فإنك لا تستطيع أن تربي أبنائك على التقاهم و الصدق و الأخلاق الطيبة. بحيث إنهم يتعاملون مع بقية الأطفال. و كذلك استهلاكهم يكون وفق استهلاك الآخرين و كذلك لعبهم. و المناوشات التي تسبب في بعض الأحيان اصابات بليغة للأطفال لاستعمالهم الحجر و الألعاب الخطيرة.

**تراجع سلطة رب الأسرة:** فبعد أن تراجع دور "كبير العائلة" بشكل كبير. و سمح تفكك هذه المكانة "كبير العائلة" بتفكك العائلة. و انفصالها إلى "أسر". لكن يبدو حتى "رب الأسرة" هو في حد ذاته صار 'غير موجود'. غير فعال في توليه لمهمته داخل الأسرة. ترك الكثير من مهامه إلى المرأة. في إطار النزعة 'النسوانية'. و هاته الأخيرة تركت الكثير من "الاستقلالية" للأولاد. الأمر الذي يمكن أن يفسر لنا عدم وجود التجانس في الوضعيات المحتلة من طرف الإخوة. كما يمكن أن يفسر لنا الاختلاف الواضح بين الإخوة في مساراتهم: الدراسية، المهنية و الأسرية. بالرغم من اشتراكهم في الأصل الواحد. بل و الأب و الأم المشتركين.

**الحالة الأولى: أسرة (أحمد).** الوالد موظف في الإدارة المحلية، الأم مائكة في البيت. الابن البكر موثق : له مكانة متميزة في المدينة. و ثروة ريفية من خلال مؤشرات: السكن، المركب (السيارات) و اللباس. و كذلك الاستضافة التي يدعو إليها أقاربه و أصدقاءه و علاقاته. أولاده الستة يدرسون. ما عدى البنت البكر التي توقفت عن الدراسة. له أخوين متزوجين يسكنان في بيت الوالد. الوضعية المادية جد متواضعة. و كذلك المستوى الدراسي (التاسعة أساسي). الأول يتقن حرفة البناء و كهرباء السكنات. يعمل لحسابه الخاص. و عمله مرهون بطلبات الزبائن. في بعض المواسم عمل غير منقطع بل و مكثف. يعرف ضغطاً كبيراً. و في بعض الأحيان الأخرى يبقى بدون نشاط. أما الأخ الثالث فيعمل كحارس في أحد المؤسسات بمدينة المشرية. الوظيفة قارة و لكن الأجر متواضع جدا .

بينما نلاحظ أن بعض العائلات الأخرى. حافظ فيها الابناء على مكانة الآباء. و كذلك النشاط المهني إلى حد كبير عائلة (بن أحمد)، (أبا الفضل)، (بوجمعة)... عائلات لم يتجاوز أبنائهم المستوى التاسع عموماً. و جل أولادهم ذكورا أو إناثا حافظوا على مسارات آباءهم و أمهاتهم. إذ أن الذكور تكلفوا بتربية الماشية. و الإناث دخلن سوق الزواج. فمنهن من وفقن في الاستمرار في الحياة الزوجية. و أخريات لم يواصلن هذا المسار الأسري. بحيث إنهن طلقن. لكن دون إمكانية إعادة الزواج مرة أخرى. و كل عائلة من العائلات السابقة فيها أنثى قد طلقت. ثلاث (3) نساء. بخلاف أمهاتهن اللاتي حافظن على أزواجهن... فإعادة الإنتاج هاته كانت فقط في البداية. و لكنها لم تعرف الاستمرارية.

ففي الحالة الأولى (بن أحمد) أربعة ذكور من ستة أعادوا إنتاج وظيفة والدهم - تربية الماشية- و كانت الاستمرارية. أما الاثنين المتبقين أحدهما و هو البكر. تمكن من إتمام دراسته الجامعية. و هو يشتغل أستاذ ثانوي. و الثاني انخرط في صفوف الجيش الوطني الشعبي كجندي بسيط.

و في الحالة الثانية (أبا الفضل). كل الأبناء في تربية الماشية: ستة (6) أبناء, خمسة منهم في التربية المباشرة, أما واحد منهم فامتحن تجارة الماشية. أي أن عمله يتم في يوم واحد من الأسبوع : يوم الأربعاء. وهو النهار المخصص لسوق الماشية. أما الابن السابع و هو البكر فرفض أن يمتحن "تربية الماشية". وله سيارة سياحية. ينقل على متنها المسافرين لمسافات متوسطة و كبيرة. لكن بدون رخصة رسمية. أي عمل غير قانوني. وهو من جراء ذلك. يلقي كثير من المتاعب. بما فيها تسديد مبالغ المخالفات. التي تدون في محاضر الشرطة والدرك. كل نسائهن ماكثات في البيت و لا يحترفن أي مهنة أو عمل و إن كان عملا منزليا. بخلاف جيل أمهاتهن, اللاتي يتقنن جل ما تتطلبه الخيام من نشاط.

بحيث إن الحالة الأولى و الثالثة. أصحابها يسكنون في ديار (ضيعات) مبنية بالحجر. و بالتالي مقر ثابت لا يغير الا نادرا حينما تكون السنة جيدة. ينتقلون إلى خيام مصنوعة من الأقمشة الصناعية و المنسوجة في المسيلة. أما الحالة الثانية فيسكن في خيمة مصنوعة من الأقمشة الصناعية. و في كل الحالات يتم الطهي عن طريق قارورات الغاز. و كل الأواني و الألبسة يتم شراءها من المدينة.

بخلاف ما كان عليه الأمر مع الجيل الأول و الثاني. إذ كانت 'الخيمة' تنسج من طرف النساء. النساء اللاتي يصنعن جل الأواني. من الفخار و الحلفاء. و جل الملابس من الصوف. و جل المأكولات من منتوجات الماشية. و هنا يمكن القول أنها حدثت قطيعة مع الممارسات السابقة. بالرغم من الاستمرارية في المهنة. و لا أدل على هاته القطيعة من انقراض في الإبل بالمنطقة. التي كانت تستعمل في الأسفار. و كذلك الشأن بالنسبة للحمير و البغال و الخيول. لم تبقى من 'الخيم الكبيرة' من ما تزال تحافظ على بعض الخيول الأصيلة. و هي أيضا بأعداد زهيدة مقارنة بما كان يوجد بالمنطقة. و عوضت الإبل و البغال و الحمير و الخيول كلها. عوضت بشاحنة (رونو 1975). التي تشكل سواد النقل في المنطقة. و التي لا تكاد تخلو منها "خيمة واحدة". بل يوجد من له شاحنتان: شاحنة لنقل الماشية و الخيمة و الأمتعة. و أخرى شاحنة صهريج. لنقل المياه الضرورية لشرب الماشية و أفراد العائلة.

نلاحظ أن بعض العائلات التي كانت متواضعة. قد تمكنت من الاستثمار في الأولاد من خلال الدراسة. و نلاحظ أن غالبية الأولاد الذين حققوا نجاحات في الدراسة. حققوا نجاحات في الوظائف التي تقلدوها. و بالخصوص حاملي الشهادات العليا في السبعينات و الثمانينات. بخلاف من حمل شهادات عليا في التسعينيات. بداية الازمة المتعددة الجوانب: الأمنية, الاقتصادية و السياسية في الجزائر. و بالنظر الى عروض العمل المحدودة في المنطقة. اضطر بعض الشباب الى الهجرة الداخلية. الهجرة الى الخارج بالمنطقة. تبقى جد محدودة و متواضعة. مقارنة بمناطق أخرى من الوطن. لكن غالبية الشباب المتعلم و الغير متعلم و الذي يجيد حرفة ما. اقتحم ميدان الأعمال الحرة. التي كانت تقتصر في البداية على التجارة في مختلف الميادين. أما الآن صارت تقتحم حتى الدخول في مشاريع متعددة. و بالخصوص مشاريع البناء. و كذلك النقل و حتى الخدمات الأخرى كالمطاعم و غيرها. هاته الميادين التي لم يكن سكان المنطقة يجروون على الدخول فيها. صار أبناؤهم يقتحمون هاته المجالات و لو باحتشام.

**الحالة الثانية: حمزة. (45) سنة:** اقتحم عالم الشغل مبكرا (18) سنة، المستوى التعليمي ابتدائي .تعلم حرفة الكهرباء . له رخص السياقة جميع الأصناف . بدأ العمل ككهربائي في البناء في شركة عمومية بمدينة (سعيدة) . التي كانت آن ذاك مقر ولاية الناحية قبل التقسيم الإداري لسنة (1984) . مقر الولاية التي استقطبت جل المشاريع . واستحوذت عليها في مقر الولاية (مدينة سعيدة) . مما أتاح فرص التشغيل لسكان الولاية . حتى الذين يقدمون من مناطق البيض و النعامة اللتان كانتا تابعين لسعيدة اداريا . ثم بعد مرور سنتين غير العمل كسائق جرار . في حقل فلاحى تابع لتعاونية فلاحية عمومية بنفس المدينة . التي مكث فيها لثلاث سنوات أيضا . ثم رجع لمقر الولاية الجديدة "النعامة" في سنة 1985 . ككهربائي في البناء في شركة عمومية للبناء ، اشتغل لمدة ثلاث سنوات ثم استقال من منصب عمله . ذلك أن رئيس المصلحة الذي كان يشرف عليه . كان يأمره بتنفيذ بعض الأعمال في بنايات خاصة . و غير تابعة للمشاريع التي تنفذها الشركة . ذلك أن الأعمال الكهربية تأتي في مرحلة معينة من الانجاز . و يبقى المختصون في هته الحرفة بدون شغل . حتى الوصول إلى المرحلة المذكورة . و عوض أن يفكر "رئيس المصلحة" في توسيع مهام هاته الشريحة من الحرفيين و غيرها . إلى القيام بأعمال أخرى لصالح الشركة . كان يوجههم إلى العمل في اختصاصهم . و لو لصالحه الخاص -لأنه يبدو أنه كان يأخذ مقابل خدمته هاته نقودا . أو امتياز (تقربا) إذا تعلق بخدمة بعض إدارات الولاية أو أقاربهم .

و يبدو "حمزة" أنه كان غير راضى تماما .بهاته الخدمات التي كان رئيسه المباشر يطلبها منه .و صرح قائلا: ((أن أعمل لصالح الشركة التي أتقاضى عندها أجرا فنعم .و بدون مزية مني .أما أن أعمل كالعبيد عند السيد فلان . قضي مآربه بي فلا .)). استقال 'حمزة' من منصب عمله .بعد مشادات كلامية مع رئيسه .حتى دون أن يبحث عن عمل .و من هاته الحادثة قرر "حمزة" أن يمارس العمل الحر . فاشتغل كسائق أجرة ، ثم وجد فرصة أخرى لشراء وسيلة نقل أكبر 'حافلة من النوع الكبير' لكن تحتاج إلى ترميم .و بدون أن يستشير أهله .و بالخصوص والده . قام ببيع سيارته التي كان يشتغل بها كسيارة أجرة .و اشترى حافلة قديمة بمحرك و علبة السرعة معطلتين . فثمن 'الحافلة' تطلب منه ثمن 'السيارة' .إضافة إلى كل مدخراته التي جمعها من هذا العمل .و كذلك المبالغ المالية التي جمعها من أعماله السابقة .و التي تقدر بمدة تقارب الثمن سنوات .كما انه اقترض من أحد أقاربه مبلغا محترما . و كان عليه أن يقترض أموالا أخرى . قصد تصليح العطب الموجود في الجهازين المذكورين . ثم البدء في استثمار الحافلة .

\* **مسار البلاد:** يتضح لنا من خلال المسار الشخصي لحمزة . بعض فرص للتشغيل التي كانت متاحة في فترة معينة . واستفاد منها من له كفاءات مهنية أو علمية و حتى من لم تكن له أي كفاءة . فانبعثت الولايات في بداية السبعينات . و المخططات الإنمائية التي عرفتھا . بما فيها بعض المخططات الخاصة بالولاية . و التي استفادت منها ولاية السعيدة .الأمر الذي يفسر لنا استقطابها لليد العاملة المتخصصة و حتى غير المتخصصة . بالنسبة 'لحمزة' عمله في سعيدة . كان بمساعدة بعض أقاربه . الذين وجدوا عملا بالولاية بصفة إدارات . و أعطيت لهم سكنات وظيفية في ذلك الوقت . ما يفسر مكوثه معهم للفترة المشار إليها آنفا . و لما لم يتمكن من الحصول على سكن . و أمام فرصة الشغل التي أتاحت بمناسبة التقسيم الإداري الجديد اغتتم هاته الفرصة المتاحة .و رجع الى مسقط رأسه . كما أنه كان في فترة "الاشتراكية" .فرص عمل في مؤسسات عمومية .فتمكن صاحبنا من العمل بهاته المؤسسات . رغم قلتها في المنطقة .إلا أن بعضا من الأشخاص تمكنوا من الحصول على مناصب شغل . لآكنه بعد

سياسة الانفتاح. و تبني 'اقتصاد السوق'. دخل في تجربة الأعمال الحرة. فمن سيارة الأجرة. إلى مشروع الحافلة. إلى تسيير مطعم. إلى الدخول في انجاز مشاريع 'كمقاول'. و هي قمة المبادرة و تحمل المخاطر. كما رأينا مع الحالة المعروضة. و كأن الشخص هذا كان وليد عصره. و تأقلم معه. و مع متطلباته. و مع منطقته. و لو أنه لم ينجح. و/ أو أن الحظ لم يحالفه.

\***الانتماء العائلي:** لاحظنا أن عائلة 'حمزة' وفت بجانبه و آزرته: أولاً في مشروع اقتناء السيارة. التي عمل منتها كسائق أجرة . ثانيا مساعدة الإخوة في اقتناء 'الحافلة'. ولو أن الوالد لم يكن من المتضامنين مع ابنه. ولعله كان السبب الرئيسي في إفشال مشروع الحافلة. لأنه لم يقم إمكانياته المادية و العلائقية. و لو أنه تحمس للمشروع لكان المشروع يرى النور. و مساعدة الاخوة مرة أخرى في مشروع 'المقولة'. التي اتجه لها "حمزة". و لو أن الأخ الأكبر امتنع عن المساعدة. لأنه يرغب في إتمام مسكنه الذي هو في طور البناء. و يرى أنه أولى بالمساعدة. نلاحظ أنه إذا كثرت مشاريع العائلة. هي أن كل فرد يكون له مشروعه الخاص به. فان ذلك يؤثر سلبا على التضامن العائلي. كما نلاحظ أن تآزر العائلة عموما كان كبيرا. وامتد ذلك التآزر حتى للأهل. إذ تلقى "حمزة" بعض المساعدات من الأخوال و الأعمام .

و لكن العائلة عموما هي من العائلات المتوسطة الحال. ودعمها لا يمكن أن يكون إلا بحسب القدرة المالية. التي تبين أنها ضعيفة. مقارنة بمستوى المقولة التي يرغب 'حمزة' في الوصول إليها.

فنلاحظ أن مثل هاته العائلات يمكن أن "تورط" أعضاءها. لأنها تشجعهم على الإقدام على بعض المشاريع. و لكن قدرتهم المادية. لا تصمد أمام طلب الرأسمال الكافي لمثل هاته المشاريع. عكس بعض العائلات 'المتمكنة'. التي تقف أمام كل الصعاب. و توفر الرأسمال الضروري للانطلاق. مثلما تبين لنا مع عائلة "الرايس" .

أما بعض العائلات الأخرى الفقيرة "المغلوبة على أمرها". فان أفرادها لا يقومون بمثل هاته المبادرات. لأنهم يعلمون سلفا بأنهم تعوزهم الإمكانيات الأساسية التي تسمح بالانطلاق . و لا يجب أن يغيب على بالنا. ما أوردناه فيما يتعلق بنظرة سكان المنطقة عموما الى "القرض البنكي". أو حتى المساعدات التي تقدم منها سكان المنطقة. و لذلك كما رأينا مع "حمزة". يفضل الإفلاس على أن يدخل في المعاملات الربوية.

**تغيير القيم و المعايير تحدي يجب رفعه:** ان التغيير الحاسم الذي حدث بالنسبة للعائلات. هو ذلك المقترن بالصدمة الاستعمارية. التي احدثت تغييرات مكرهة ضاغطة غير مرغوب فيها خارجية. احدثت هته الصدمة الفاعلة رد فعل لدى العائلات الجزائرية. التي انغلقت على فروقاتها الثقافية. و حافظت على ما امكن المحافظة عليه. بل و تمسكت بما كان لديها و كان نتاج حقبة تاريخية معينة. احتفظت به و بشكل شبه نهائي. و لا يقبل النقاش. و منه لا يقبل التغيير و التبديل. و تتضح لنا معالم هته القيم و المعايير مع الجيلين الاول و الثاني: الجيلان الذين عايشا الفترة الاحتلالية. و ما ميز هته الحقبة. هو الاعتماد الشبه كلي على المؤسسة العائلية. التي تقوم على مبدأ التكافل و التعاون. حيث يعتمد كل الأفراد المنتمين إلى العائلة باختلاف أجيالهم على بعضهم البعض. و كذلك الاعتماد بدرجة ثانية على المستوى القرابي أو القبلي.

المرأة تحت سيطرة الرجل. و هي تخضع له. و هو يقوم بالدور الحمائي لها. و كذلك الشأن بالنسبة للأولاد. الذين هم في حالة خضوع للوالدين. الذين يقومان بالرعاية و الحماية الكافية. و كذلك هم تحت رعاية افراد العائلة ككل و حتى الأقربين. و بالمقابل فإن الجيل الثاني حينما يشد ساعده. يدخل في رعاية و حماية الآباء و الأمهات من

الجيل الأول و كذلك الأصول مهما علوا. كما يتولى هذا الجيل الثاني رعاية الجيل الثالث أو الفروع و مهما دنوا من أولاد و أحفاد. ومنه و في هته المرحلة. كان يصعب مجرد التفكير في الخروج عن هذا التضامن العائلي، القرابي القبلي. أين تلعب العلاقات القرابية الدموية على وجه الخصوص. الدور الفاعل في تماسك النسيج الاجتماعي. و يتم على رأسه التعامل و التفاعل و التأزر و بالخصوص عند الشدائد و الأزمات. و ناذرا ما يتنصل بعضهم من العلاقة الدموية. أولا يتحمل واجب مساعدة الأهل. بدون تقديم اعذرا مقنعة. الأعدار التي و ان كانت مؤسسة. فإنها ناذرا ما يعتد بها و تقبل لدى من طلب العون. أما الجيل الثالث و بالخصوص الرابع، شهدنا تصدعا مهما لهته الآلية. و بدأ بعض الأعضاء يتنصلون عن واجباتهم. باتجاه الأصول ابتداء من الآباء (الوالدين) و بقية الأصول مهما علوا الأجداد و الأعمام. و ذلك أنهم بدأوا يقبلون على انشاء أسر مستقلة عن التنظيم العائلي. سواء كان ذلك بفعل ممارسة عمل مأجور. غير ممكن ممارسته في المنطقة. و/أو الحصول على سكن قريب من مكان العمل. و بالتالي الانتقال من المسكن العائلي الى المسكن الفردي. الذي يمكن من الاستقلال عن العائلة. بينما هذا الأمر لم يكن ممكنا مع الجيلين الأول و الثاني. الذين و ان انتقلا إلى العمل في أماكن أخرى. إلا أن أسرتهن (الزوجة و الأولاد) لا يمكن نقلهما و ان توفرت فرص الإقامة.

**القيم و المعايير:** معايير لا بد من إتباعها بكل حذافرها: جل التصرفات التي يجب ان يقوم بها الأطراف المتصاهرة هي تصرفات منمطة. تخضع لمعايير مضبوطة سلفا. و التوقعات فيها محددة: ما يجب فعله و ما يجب تركه. حتى من نوع المأكولات و المشروبات و الكيفيات التي يجب أن تقدم بها. و يتعرض كل مخالف لهته المعايير الى ضغوطات كبيرة من النساء خاصة. اللاتي استحوذن على هته الطقوس. و صارت حكرا عليهن يحترمنها. و أخرجن العنصر الذكري من أي اشتراك في هته الطقوس. حتى لا يقوم بهدم جزء منها او هدمها كلية. لأنها صارت مكلفة. و أن لا معنى لها سوى تكريس سلطة النساء على الرجال.

**التعبير الرمزي عن الحقوق و الواجبات:** العروس: يقوم أهل العريس بتحنيتها. و تخرج من البيت الذي تكون فيه الى المجتمع. من أجل التحنية. مغطاة الرأس. لا ترى ما أمامها و ما حولها. و أم العريس هي التي تقودها الى ذلك المحفل. عبر الطريق الذي تشاء. تحمل هته الإحتفالية، بعدا رمزيا يدل على طاعة الكنة لحماتها وانصياعها لها بدون أي قيد أو شرط. و ذلك من أول يوم تدخل فيه البيت الزوجية. ما دامت الكنة مغمضة العينين. و الحماية تقودها إلى أي طريق شاءت. و كأن تبينها قيادة كنتها (زوجة إنها)، رمزا عن انقياد الزوجة لأوامرها. و أن تتجه المرأة صوب ما تريد "حماتها". و ذلك تدعيما لسلطة الحماية على الكنة. ابتداء من أول يوم. لكن كما رأينا فقبل أن تتصاع الكنة لحماتها. فإن الحماية قامت بواجبها أولا. بحيث إنها زينتها و حنتها. و كأن المعنى المراد إنتاجه: أنه على الحماية أن تعتني و تزين كنتها. و بالمقابل على الكنة أن تطيعها و تمتثل لأوامرها بدو تحفظ. فالحق المعطى يقابله واجب مؤدى.

**الاستعاذة من السحر و الحسد:** من المعروف في هته المناسبات (مناسبة الزفاف) أن يبرز الحساد. و كل من كان لهم مشروع زواج. سواء مع المرأة و خاصة مع الرجل. أن يمارسوا طقوسا سحرية لعرقلة للعريسين. و أن يتم زواجهما في ظروف غير عادية. و لذلك تأخذ إجراءات يعتقد أنها كفيلة برد كيد السحرة و الحاسدين. حينما تكون العروس في موكبها. منتقلة من البيت الى المجمع قصد الحفل. أو حينما تخرج من بيت أبيها لبيت زوجها. لا

يجب أن تسبقها أو تمشي أمامها أي امرأة على وجه الخصوص. حينما تجلس على الكرسي قصد تحنيتها. فإنها تقوم و تجلس سبع(07) مرات قبل الجلسة الأخيرة.(سبعة في عين الحساد).

و يمكن اعتبار التعامل بالسحر أو الشعوذة تحديا آخر لا يقل أهمية عن التحديات الآتية الذكر. إن لم يكن أخطرها. و هو الإيمان بالسحر و الاستعانة به. و بالخصوص في مسائل الزواج و فك رابطة الزواج و عمليات الإنجاب و عدم الإنجاب و ما إليها.

**مغادرة العروس بيت أهلها:** تأخذ كل تجهيزها الذي يسبق حضورها إلى البيت الزوجية. فلا يمكن أن تذهب العروس من بيت أهلها إلى البيت الزوجية فارغة اليدين أو مجردة من كل متاع تحضره من بيت أهلها. بل تعمل كل ما في وسعها أن تحمل كل ما أمكنها حمله إلى بيتها الزوجية. و تنافس في ذلك كل من سبقها في الزواج. و منه نلاحظ الإرتفاع الطردي لقيمة المنقولات. في كل سنة تزداد القيمة المنقولة على السنوات السابقة. و هذا كله من أجل البرهنة لزوجها و أهله بأنها قادمة من عائلة تقدرها و تعزها، و من عائلة متمكنة و قادرة على البذل و العطاء. و يمكن الإشارة إلى أن مقدار الجهاز يتجاوز ست مائة ألف دينار جزائري (600.000.د ج

في مدينة المشرية على سبيل الحصر. و ذلك سنة 2004. تمثل مقتنيات من ذهب و أفرشة و أغطية و أواني منزلية. بالنسبة للعائلات المتوسطة الحال. و يزيد عن هذا المقدار بالنسبة للفئة الغنية و ينقص بالنسبة للفئة الفقيرة.

تذهب مع العروس كل نسوة العائلة المقربات: من أم و أخوات و زوجات أخوة و عمات و خالات. يذهبن في موكب لتشجيع العروس إلى مئواها الأخير. و طبعا لا يذهب معها أي رجل من العائلة. ما عدى ان كان سائق سيارة. و نادرا ما يكون ذلك. و تبقى النسوة في أبيهن حلهن ليلة الزفاف في دار العريس. و كأنه لا يكتفي بإمرأة واحدة. بل كل النسوة المقربات من الزوجة يحضرن هذا الزفاف. فيكون الابتهاج و الفرح ان أعلن العريس على ان الزوجة بكر. و إن كان خلاف ذلك، فإن العرس يتحول الى مأتم و عويلا؟ و كأن كل نساء العائلة يصبحن رهائن العريس و أهله؟!!

### عالمين منفصلين أم عالم واحد؟

فإذا كان الرجال يميلون إلى التبرك "بالطبة": حفظة القرآن. و تلاوة القرآن في كل مناسبة. و الاستعانة بالذكر. حتى إن مجرد تناول الشاي في جماعة. فإنها تختم بفاتحة القرآن. و الدعاء إلى المطعم بالصحة و الرزق الوافر. و ما إلى ذلك من الدعاء بالرحمة للموتى و التوفيق للأحياء. و الدعاء بالخير و البركة للمضيف الذي أكرمهم و يتم ذكر مناقبه. و بالخصوص إن كان من متوسطي الحال أو الفقراء. و هم يعلمون أنه أكرمهم على حساب حتى بعض الحاجات التي هو في أمس الحاجة إليها.

فإن النساء يلجأن الى الطلبة كذلك. و لكن هته المرة من أجل كتاب الحروز و التبرك كذلك. و طلب التسخير: "دعاء الاستخارة الذي له ثبوت في الإسلام. و بالنظر الى الأمية المنتشرة بين النساء الطاعنات في السن، و حتى من تعلمن و وصلت إلى مستويات عليا. و تحت وطأ "عادات الأمهات" فعوض أن يصلين صلاة الاستخارة. فإنهن يلجأن الى الطالب قصد كتاب حجاب يحجبهن من الشرور. و يطلبن التسخير و الحصول على طلب معين. و يذكرن حاجتهن للطالب. الذي يستجيب لطلبات جلب المنفعة. و لا يكتفين بالطالب الذي قد لا يلبي حاجتهن في جلب المفسدة. و عليه يتوجهن إلى "القلاعة": النزاعة. التي تنزع و تخلع، طبعا حسبهن، السحر. و لكن لا يذكرن أنها: الساحرة. فيتجنبن ذكر هذا الاسم. و يبرزن الدور الايجابي: فهن يذهبن للقلاعة من أجل تجنب أعمال

السحر. و لكنهن في الحقيقة يذهبن من اجل التجنب. و كذلك من أجل الانتقام من اللذين قد سحرهن.و/أو حتى من لم يسحرهن.فوظيفة الانتقام و/أو وظيفة الكيد غير معلنة و مخفية.و الذي يظهر على السطح هو الوظيفة العلاجية و/أو الوقائية:وظيفة الدفاع عن النفس و جلب الخير للنفس و للولد و البنت. و ليست الوظيفة الهجومية ايقاع الأذى بالآخرين و الكيد لهم.

القلاعات يساهمن بشكل كبير في إثارة الفتنة بين الأرحام. و بالخصوص في العائلة الواحدة. كأن تقول القلاعة ان امرأة قصيرة و نحيفة و هي في بيتك و هي التي وضعت لك "السحور". جل النساء بالمنطقة يتصفن بقصر القامة و النحافة. بالنظر إلى الظروف الطبيعية و الضغط الجوي الموجود على الهضاب العليا. و ناذرا تكن النساء طويلات القامة و بدينات. الأمر الذي يسمح بإسقاطات. و ناذرا ما يواجه الشخص بهته الاتهامات. و إنما تحمل على أنها "حقائق" مطلقة. و تكثر الضغينة و البغضاء جراء هذا اليقين الذي لا يعتريه الشك. و إن تمت المواجهة بين الشخصين فإنه لا يتم الاعتراف بأي حال من الأحوال بمصدر الخبر. و غالبا ما يلجئ الطرفان الى القسم و الدعاء بالشر على الطرفين: المدعي و المدعى عليه. و هذا ما يسبب كذلك جفاء داخل العائلة. و كل يعمل لتحاشي الآخر. و الكتمان في أموره صغيرة و كبيرة. و قد تكون القطيعة كاملة. و هم يعيشون في نفس المكان. و هنا يبرز جحيم العيش في علاقات متوترة داخل العائلة الواحدة. و يمكن تصور الإحراج و المشاكل التي ترتب على هذا "الخبر اليقين" الذي أعلنت عنه "القلاعة".

#### تغير القيم:

\* الجلاد أصبح ضحية(الأستاذ و التلميذ): أو العلاقة بين المعلم و المتعلم. نحن نعلم أن التعليم التقليدي الذي كان معتمدا في المنطقة. يهدف بالدرجة الأولى إلى تعليم القراءة و الكتابة و تحفيظ القرآن الكريم. و كان معلم القرآن محل احترام و تبجيل كل السكان. و بالخصوص الذين يزاولون الدراسة عنده. و كان المعلم جد صارم مع من يعلمهم. و ذلك بغية الوصول إلى تحصيل جيد. و كان ضرب المتعلم أي التلميذ أمرا عاديا و متعارف عليه. بل وله حتى أسماء معروفة تدل على ذلك. "كالفلقة": و هو ضرب على الأقدام. أو "الحجز": أي بقاء التلميذ في مكان التعليم حتى يحفظ عن ظهر قلب ما يوجد مكتوبا علي لوحته... المهم أنه لم يكن لأي أحد أن يحتج. سواء تعلق الأمر بالمتعلم أو الأهل. فما بالك برد الفعل؟

و كذلك كان الأمر بالنسبة للتعليم الرسمي العصري. و بالخصوص في العقدين الأولين من الاستقلال. ليصبح ضرب التلميذ محضورا من الناحية القانونية. و لكن سلطة المعلم ما تزال كبيرة. لتعرف تراجعا هاما مع مر الزمان. إلى درجة أن التلميذ بدأ يخرج الطاعة و الامتثال. بل صار يهدد أستاذه. بل و وصل إلى درجة التعدي بالضرب على الأستاذ. و صار بذلك: "الجلاد ضحية".

فالمغادرة مع هذين الجيلين كانت مغادرة مؤقتة. بينما مع الجيلين الثالث و الرابع أصبحت المغادرة نهائية. و لو انه لا يمكن اعتبار هذا الانفصال قطيعة نهائية. لأن الأسرة غالبا ما تبقى على صلة مع العائلة. و بالخصوص الزيارات أثناء العطل السنوية.و تبادل المساعدات بقدر الإمكان،تبقى قائمة بين هته الأسر المفصولة و العائلات. لكن تبقى المسافة الفاصلة بين الأسر المنفصلة و العائلة،و إن كانت تقدر بمئات الكيلومترات أو بعض الأمتار، فهي مسافة اجتماعية بين البنيتين.و اهتمام الأسر الأساسي،يبقى اهتماما بفروعها(الأولاد)على حساب الأصول



(الآباء). فانفصال الأسر بمسافات كبيرة على الأقل 200 كلم (سعيدة)، أو (350) سيدي بلعباس، أو (450)، وهران أو (450) بشار، أو حتى الهجرة إلى الخارج مع تواضعها بالنسبة للأسر المقيمة في المنطقة. التي يبدو أنها منعدمة إلى ثقافة الهجرة إلى الخارج، مقارنة بمناطق أخرى من البلاد. هذا الانفصال كان منتشرًا في العقود الثلاث (03) الأولى للاستقلال. لكن مع بداية العقد الرابع و الخامس، نلاحظ انتشار انفصال الأسر عن العائلات. مع البقاء في نفس الفضاء المكاني أي بنفس المدينة. وبالخصوص في مدينة المشرية أو النعامة (مقر الولاية). و ذلك بمناسبة حصول أحد الأولاد المتزوجين على سكن أسري في إطار: الوظيفة التي يشغلها (المديريات الولائية)، أو في إطار تدعيم الدولة للسكن الأسري بمختلف صيغته، أو حتى إن بعضًا من الأسر تنفصل على العائلة. قصد العيش في سكن مستقل عن العائلة. و إن كان المسكن مكتري من طرف الزوج. و كان الفضاء واسعًا يسمح للسكن مع العائلة. و من هذا التدرج في عملية الانفصال على العائلة و التي يمكن التمييز بين المراحل:

1- المرحلة الأولى: التي اتصف بها الجيلين الأول و الثاني. و الذين عاشوا في فترة الاحتلال الفرنسي. تتميز هته المرحلة بالتشبث الكبير بالمؤسسة العائلية. و عدم مغادرتها، حتى و إن اضطر بعض العناصر المتزوجون إلى العمل خارج فضاء العائلة. فإنهم يقدمون على العمل. لكنهم لا يقدمون على ترحيل أسرهم. و إن تمكنوا من الحصول على الإقامة.

2- المرحلة الثانية: مع الجيل الثالث. الجيل الذي عرف تدرجًا في عمليات الانفصال.

أ- بقي متشبثًا في العيش مع العائلة. لكن الذين تمكنوا من الحصول على فرصة عمل في فضاءات بعيدة عن المنطقة. ثم تمكنوا من الحصول على إقامة لهم. استقلوا بأسرهم. على أساس أن المسافة بعيدة. و لا يمكنهم تقديم الرعاية اللازمة لأهلهم و لا لفروعهم. فعلى الأقل يستقدمون أسرهم، و حتى أصولهم إن رغبوا في ذلك. و إلا فإنهم يبقون على الزيارة و كذلك المساعدة المادية إن دعت الضرورة لذلك و كانوا قادرين على تقديمها.

ب- صار زاهداً في السكن مع العائلة. فإن تمكن من الحصول على سكن. فإنه يعمل على بنائه أو تجهيزه حسب الحالات. ثم ينتظر الفرصة المتاحة لمغادرة السكن العائلي. و الاستقلال بأسرته في السكن الذي صار جاهزًا. فإما أن يتحجج بضيق المسكن، أو تزويج أحد إخوته، أو كثرة الأولاد في العائلة. المهم أنه يحاول تقديم تبرير مقنع للعائلة. قصد السماح له بالانفصال عنها و هي راضية عنه.

3- المرحلة الثالثة: مع الجيل الرابع. الجيل الذي صار مقتنعًا بوجود الانفصال عن العائلة. و منه يمكن تفسير عزوف العديد من الشباب عن الزواج و إن كان يعمل. فهم يحاولون التوفير ما أمكن. قصد الحصول على قطعة أرض و الشروع في البناء. أو تقديم ملفات للمصالح المعنية. قصد الحصول على سكن. و إن كانوا يعملون بنفس المنطقة. و يبدو أن نزعة 'النسوة'. كانت وراء هذا الاقتناع بوجود الانفصال عن العائلة. و لا يمكن التحجج بالضيق. لأن غالبية المساكن العائلية هي مساكن أرضية. ذات طابق أو حتى طابقين و مسافات معتبرة بمعدل 250م<sup>2</sup>. و يمكن إضافة طابق آخر في حالة الحاجة. يكون أقل تكلفة من إنشاء مسكن جديد. النزعة الانفصالية دفعت ببعض المتزوجين القاطنين مع العائلة، إلى اللجوء إلى الاكتراء. بدل الانتفاع بمسكن العائلة. الذي لا يقدم عنه إيجارًا. و ذلك تحت ضغط النزعة النسوانية. لكن و في كل الأحوال، تحاول هته الأسر الساكنة في المنطقة، على الاحتفاظ بعلاقات "جيدة" مع العائلة. من خلال الزيارات الغير منقطعة. و كذلك الدعوات التي تقدم إلى أفراد العائلة، من طرف هته الأسر المستقلة. و يبدو أن الإصرار على الإبقاء على العلاقة الوطيدة بين

الأسر و العائلة. مرده بالدرجة الأولى إلى البعد الرمزي. ذلك أنه لا يمكن للأسرة أن تبقى على علاقة متأزمة بينها وبين عائلتها. ناهيك عن البحث في الدخول في علاقة متأزمة مع العائلة. و غالبا ما تنتظر الأسرة مباركة العائلة للقيام بعملية الانفصال. لأن الأسر بالمنطقة على وجه الخصوص، تخشى من "دعوة الشر". من أن لا ترضى عنها العائلة. و بالخصوص إن كل من لا ترضى عنه العائلة. سواء كان أسرة أو فردا. فإن هذا الخبر ينشر و يذاع في بقية العائلات و الأسر. و غالبا ما تتجنب العائلات، الأسر و كذلك الأفراد من التعامل معهم. لأن ذلك يعتبر تعاملًا مع من عليه "دعوة الشر". أو من لا ترضى عنه عائلته، و بالخصوص الوالدين. هذا ما يفسر طلب الموافقة من العائلة، حتى تنفصل الأسرة. فله بعد رمزي. أي انقاء دعوة الشر من الوالدين. كما أن له بعد مصلحي مادي، و هو الاستمرار في عملية الاستفادة من خدمات العائلة و تعاونها و الحماية، التي يمكن أن تقدمها العائلة للأسرة. و بالخصوص في حالة التأزم أو الصعوبات. أو حتى في حالات اليسر. كمشاركة العائلة أفراح الأسرة.

### 3.1. تعامل العائلات مع محيطها الطبيعي، التقني و العلمي: علاقة السكان بالأرض يمكن تسجيل عاملي

نفور مهمة. تعمل على تقويض النظام التقليدي. الذي كان يعيد إنتاجه بصفة آلية، مع الجيلين الأول و الثاني. العامل الطبيعي: من مناخ يتسم ببنوية الجفاف. الذي صار هيكليا مناخ جاف. بحيث انه صار دائما و مستمرا. و السنوات الممطرة صارت استثناء و ليس قاعدة. و كذلك هشاشة الأرض جراء هذا الجفاف و تعرية الغطاء النباتي. الغطاء النباتي الحيوي و الضروري لتواجد 'المهنة'، التي كانت المهيمنة على كل المهن و النشاطات الاقتصادية، و هي "تربية الماشية".

الأحوال البيئية لها تأثير كبير على العائلات المقيمة في هذا الوسط. و التي على العائلات الموجودة في المنطقة التفاعل و التعامل مع المعطى البيئي. فالعائلات التي ناذرا ما تستجد بالمنتجات التكنولوجية. التي تتحكم في عمل البيئة من: حرارة، برودة، أمطار، جفاف، تصحر... و لو أن العائلات تساهم في إتلاف بعض المشاريع. التي تهدف إلى مواجهة التصحر. و الحد من المساحات التي تكتسحها. كمشاريع التشجير و غرس الأعشاب المثبة للتربة (كالكطفة).

إلا أن مربّي الماشية، يستهلكون هذا المنتج. مستندين إلى المثل القائل: "أحييني اليوم واقتلني غدوة". علاقة إنسان المنطقة بالبيئة، ليس علاقة "ترف" و إنما علاقة: "موت أو حياة".

يبقى "المال"، أي عدد رؤوس الأغنام. هو المحدد في كثير من الأحيان، للسياسات المعتمدة من طرف العائلات. فإذا كانت "الماشية" الأغنام تحدد النشاط الاقتصادي بالمنطقة. بحيث إذا كانت النعجة: "مليحة و تمشي مليح"، كل شيء يتبع: إنتاج الصوف، الألبان، الدسوم. و حتى تكون "النعجة مليحة"، يجب أن يكون "العام مليح". أي تساقط أمطار معتبرة. في الأوقات الضرورية (محددة و معروفة من طرف الموالين). و بذلك يكون الغطاء النباتي و افرا للحيوانات. و يمكن أن يستفاد حتى من بعض المنتجات الطبيعية في المنطقة: (كالترفاس و الترغل). و هي نوع من الفطريات الطبيعية. أي توجد بدون تدخل الإنسان: زراعتها أو نقلها أو سقيها و ما إلى ذلك. وهي منتوجات جد

مطلوبة في المنطقة. يتم اصطيادها في أوقات معروفة، لدى أصحاب المنطقة. وهي منتوجات غالية الثمن. لكثرة الطلب عليها. وهي تدر أموالا معتبرة على من يجمعها. أما في السنوات التي يسود فيها الجفاف، فإن ذلك ينعكس سلبا على حياة العائلات المتواجدة بالمنطقة. فالجفاف و التصحر الناجم عنه. يعتبر عامل نفور أساسي. ساعد على مغادرة الفضاء البدوي و الالتحاق بالمدينة. و منه تغيير النشاط. و إن احتفظ البعض بعملية المتاجرة في الماشية. بالنظر إلى تواجده في المدينة و مغادرة الفضاء البدوي.

**العامل التعليمي:** مزولة التعليم بجميع أطواره، بما فيه التعليم التقني. صار يعتبر عاملا مهما في اكتساب معارف جديدة. قد تسمح بأداء نشاطات جديدة. و منه يعتبر التعليم كعامل نفور من الإبقاء على الرتبة المعهودة. و إعادة الإنتاج الذاتي، بالاعتماد على معارف السلف: "الآباء و الجدود". و التي ارتبطت أساسا بتربية الماشية. و منه صارت العائلات تستثمر في الإنسان. بعد ما كان استثمارها الأساسي في الماشية. فالاستثمار في الإنسان بشقبة المعرفي و العلمي. و منه ما ينتج من معنى. صار مهما في إيجاد العلاقات. و إرسائها على أسس جديدة. حتى تتمكن العائلات من التعايش. بالرغم من انتمائها إلى عناصر اجتماعية مختلفة. من حيث الثروة و كذلك من حيث النشاط. و جل العائلات ما تزال تبحث عن النشاط الأمثل لأفرادها. و لم تتمكن من التخصص في نشاط موحد ووحيد. كما كانت تفعل مع نشاط تربية الماشية. فالكل يصب فيها. و المحيط له معارف مهمة لها علاقة بالنشاط. يمكن تبادلها و الاستفادة منها. و منه توحيد الاهتمام بين الجماعات و التقارب في الاهتمامات. يعزز من الشبكة العلائقية: اعتماد نفس اللغة و نفس المنطق. أما في المدينة، التي تحتاج إلى نشاطات متعددة و كفاءات مختلفة. تعتمد على لغات متعددة و لها منطقتين مختلفتين. و منه ضرورة تعرف الإنسان بمختلف المؤسسات المحيطة به. و استغلال كل الفرص المتاحة من طرفها. و كذا تجنب كل الاكراهات التي يمكن أن تفرضها. فالعائلات صارت تواجه مشاكل: تربية، تعليمية، تكوينية، صحية، شغل و نشاط... و مع التمايز الموجود بين هته العائلات. التي قد تنتمي إلى العائلات الشبعاية أو المتوسطة أو الفقيرة. أي إمكانيات داخلية متباينة. فإنها صارت حتما تواجه هته المشاكل من منطلقات و ارتكازات مختلفة. و بالرغم من وجود العلاقات القرابية. التي يمكن أن تقدم خدمة. قصد التغلب على هته المشاكل. بتوظيف الشبكة القرابية. إلا أنه يبدو أن العائلات الفقيرة صارت تزداد فقرا. و صار من الصعب عليها لحاق مستوى كانت تتمتع به بعض العائلات. في الستينات و السبعينات و حتى الثمانينات من القرن الماضي.

يبدو أن العائلات المتوسطة و الفقيرة صارت مجمدة في الفترة الحالية. الفترة التي صارت تعتمد على المقولة الخاصة. و مع انعدام الرأسمال المالي. و العزوف عن البنك بصفته هيئة ربوية(أنظر المقال الخاص بهذا الموضوع ص 548 ؟). بينما العائلات الغنية، صارت تبادر في بعض النشاطات الجديدة عليها كعائلات. و بالخصوص في التجارة و النقل و بعض الأنشطة الأخرى: كمساعدة الأولاد المتخصصون في بعض المهن: كالصيدلة، الطب، المحاماة و الإعلام الآلي... و إن تحسنت الظروف العامة في المنطقة. و لو بمستويات أقل من تلك المسجلة على المستوى الوطني. ولكن آليات الصدمة الاستقلالية، و ما صاحبه من تحسن على مستوى النشاطات الإنتاجية. و كذلك مستويات عيش السكان. و بالخصوص في ميادين التعليم. و حتى توزيع المداخل. و كذلك على مستوى الصحة. مما أدى إلى ارتفاع محسوس في أمل الحياة عموما. لكن الفئات التي دخلت في دائرة الفقر. يبدو إنها لم تتمكن من الخروج منه. على رأي "قالبرايت"، الذي يحدد الفقر الجماهيري. بأنه "فقر

نسقي.إلى درجة أنه صار موضوع لنظرية:"الدائرة المفرغة للفقر".و أن نسق التقرير يرجع إلى الإنتاج الضعيف.الذي يولد الادخار الضعيف.و يتبع ذلك بضعف الرأسمال.و منه ضعف القدرة على الاستثمار.و أن هته السيرورة تؤدي إلى الركود. الذي يعزز من الفقر.<sup>1</sup>

فإن كان هذا التحليل صادق على المستوى الكلي. أي على مستوى المجتمع. فهو كذلك على مستوى البنية العائلية.

و قد انتقد مصطفى بوتفنوشت. إسقاط الوضعية التي مرت بها المجتمعات الغربية،على كل المجتمعات.بدون الرجوع إلى الظروف التي تمر بها المجتمعات محل الدراسة:"بدون اعتبار للوسط.و بدون أخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية للبلدان المصنعة.هي نفسها المتواجدة في كل مكان و في كل الأوقات في كل المجتمعات الأخرى"<sup>2</sup>

**إنتاج المعنى:** إن المعايير لا يمكن أن توجد إلا داخل و من طرف الجماعة. و هي مرتبطة بالجماعة التي تنتجها. و أنه من السهل و اليسير أن نتحدث عن المعيار الاجتماعي التابع لمعيار الجماعة المحددة. من أن نتحدث عن معيار اجتماعي مطلق. و الذي يكون بالضرورة معقد و أقل تجانسا.<sup>3</sup>

و يمكن تعريف الاغتراب على أنه مكون من خمس عناصر متفرقة:

(1- غياب السلطة، 2- غياب المعنى، 3- غياب المعيار، 4- العزلة، 5- عدم التمثل للإنية.

يبدو أن العلاقات في مدينة المشرية على وجه الخصوص، صارت تنزع إلى أن تكون علاقات غير شخصية. و هذا راجع إلى توافد العديد من العائلات من مختلف القبائل المتواجدة في المنطقة. و حتى تلك التي قدمت من أماكن أخرى. لكن عوض أن يكون هذا مدعاة إلى التأسيس إلى العقلانية كشكل في التنظيم. كما يرى ذلك ماكس فيبر. فإن العائلات تبحث دوما عن علاقة العلاقات. و إرجاع تلك العلاقات شخصية عن طريق البحث عن من يعرف فلانا من القطاع الفلاني. "فيقصده" يتوجه إليه. و يطرح قضيته على أنه "شخص معروف". و ليس أي كان "من ولي".<sup>4</sup>

المحيط ينتج فرصا سانحة و إكراهات ضاغطة على العائلات. من خلال مؤسساته المختلفة: تعليم، تربية، صحة، عمل... و يجبر المؤسسات العائلية على رد الفعل. فنتج بذلك حولا مناسبة لإمكانياتها المادية و الرمزية و طموحاتها المستقبلية. أي الأهداف التي ترسمها قصد تجسيدها. و يتجسد ذلك أيضا من خلال الشبكات العلائقية التي تمتلكها. هذا الاعتماد على الآليات الداخلية للعائلات في حل مشاكلها بنفسها و من الداخل. يضعف بوجود النموذج الغربي السابق إلى الحداثة و النجاح فيها.

نسجل قطيعة مع الحلول السابقة التي لا يمكن اعتمادها الحلول الجديد غير جاهزة. الحلول يجب أن تؤسس من كل عائلة بالنظر إلى نقاط القوة التي تركز عليها. و نقاط الضعف التي تقوض أحلامها. و تحول دون تحقيق أهدافها. بالرغم من وجود حلول من طرف هيئات حكومية. إلا أن تلك الحلول يجب أن تكون في متناول هته العائلات. و يجب أن تعتمد من طرف العائلات و تكون مقتنعة بها.

M. Boutéfnouchet: société et modernité Op.cit. p.127<sup>1</sup>  
ibd p. 130<sup>2</sup>

<sup>3</sup>M.Boutéfnouchet : société et modernité .p146  
id. p.152.

**التضامن:** كل فرد من أفراد العائلة، يجد "معنى" لما يفعل في إطار الفعل التضامني. كل حسب طاقته من اجل مساعدة الآخر. سواء كان ابنا، ابا، أختا، صهرا، أو حتى من الأقارب. كل وضعية تحمل صاحبها مسؤولية محددة. و تجبره على تقديم العون و المساعدة. أولا: بحسب درجات القرب، التي تحتم على من يكونون مجوعون في عائلة واحدة، واجبات متبادلة أكثر، من الأهل و الأقارب و حتى الجيرة. ثانيا: بحسب الإمكانيات و القدرة على تقديم العون. فتبنى التوقعات على هذا الأساس. ومنه فأى تقصير مرتبط بالتوقعات و الآمال التي كانت موضوعة، في من كنا نرتقب منه العون و لا يؤديه. فإن ذلك يؤدي إلى تصدع في النسيج العلائقي الذي كان قائما.

من التقارب الشديد بين أعضاء التجمعات العائلية من خلال "المعنى" المنتج. إلى درجة أننا نلاحظ تجانسا كبيرا بين العائلات. من حيث المعاش و الاستهلاك. سواء أكانت العائلات متوسطة الحال أو أغنية أو حتى فقيرة الحال. فالذي يفصل بين العائلات بالدرجة الأولى هو الكسب أو الرزق. ذلك أنه يوجد جزر و ردم لكل من يخرج عن القواعد من طرف الجميع. بما فيهم أمور الاستهلاك العائلي. أو حتى العلاقات التي يجب أن تنظم العلاقات بين الأصدقاء: فكل شيء منمط -زيارة المرأة المتزوجة لأهلها: من أوقات و مناسبات. و ما يجب أن تحمل معها من هدايا. و ما تجلبه هي حينما تعود من بيت والدها. إلى الجراة على المخالفة. و ابتداء نماذج مستوردة من شمال البلاد أو جنوبه و حتى نماذج أجنبية. و محاولة الظهور و العمل على الاختلاف. فلان قام بكذا و كذا. و بالتالي التأسيس لسلوكيات جديدة عن طريق المحاكاة. التي يبدو أنها جد قوية في المنطقة: "المهم أن أعمل كما يعمل الآخرون"، "هم ليسوا خيرا مني". و لو استدان و تحمل ما لم يطق، على أن يستقص من قدره أو شأنه.

الرهان: يبقى الرهان الجوهري بالنسبة للعائلات. هو تحسين الوضعية الحالية بالنسبة للعناصر الفاعلة الحالية. و كذلك بالنسبة للمستخلفين أي النشاء. لذلك تستعمل الشبكة العلائقية في إستراتيجية فردية للعائلة. دون الوصول إلى الطرح الجماعي الرسمي المنظم أمام الهيئات الرسمية.

يبدو أن العائلات الجزائرية غير قادرة على إنشاء حركات اجتماعية، من خلال إنشاء جمعيات. تكون بمثابة المؤسسات الضاغطة على المؤسسات الممثلة للدولة على المستوى المحلي. و أن كل عائلة تعتمد بالدرجة الأولى على الشبكة العلائقية، التي يمكن من خلالها تحقيق بعض الاحتياجات. و الحصول على بعض المنافع. ولو بقيت هته الخدمة كدين عالقة عليها. تستعد هي الأخرى لتقديم خدمة مماثلة. أو قريبة من تلك التي استفادت منها. في إطار "شد/مد". أو "من عندي أو من عندك تتطبع أو غير من عندي تقطع".

**تراجع الضغط المؤسسي:** العائلي، التربوي. أن في العائلة أو في المدرسة أو في المسجد أو حتى في الشارع. في إطار الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر على الأفراد. مما جعل التوجه الفردي الأناني يبرز إلى السطح. و يعبر عن نفسه داخل العائلة. بل و حتى ضد مصالح العائلة ذاتها.

يبدو أن إنتاج و إعادة إنتاج المجتمع المحلي. تواصلت بشكل آلي في الفترة الاستعمارية. و م تتحول إلا ببطء شديد. و ذلك راجع إلى عامل المحافظة على الفروقات الاجتماعية العقيدية، التي تفصل عن الآخر. و العمل على عدم التشبه بالغرب، بالكافر. و العمل على مخالفته. كما أن التغيير كان جد متسارع. و حصل الانفتاح على العالم الخارجي بالنسبة للمحلي. و لك بمناسبة الحصول على الاستقلال السياسي للجزائر. و حدث هذا التغيير السريع نتيجة:

1)- ذهاب المحتل الكافر عن الديار،

- (2)- الهجرة التي حدثت من البدو إلى المدينة. ثم من المدينة و المنطقة ككل إلى المناطق الشمالية،
- (3)- عن طريق التعليم، الذي سمح لبعض الأفراد من مواصلة دراستهم، إلى مستويات عليا في داخل الوطن أو حتى خارجه عن طريق المنح الوطنية.
- (4)- الانفتاح الإعلامي: التمكن من رؤية المجتمعات الاستهلاكية. و منه محاولة إجراء مقارنة مع الواقع المعاش. و بالنظر إلى الإغراء الذي يبدو من صورة الآخر. يحتقر الفرد الصورة التي هو عليها. بل و يريد تغييرها. و منه عدم التشبث بالأصيل، بل و الجري وراء الدخيل.
- انعكاسات هذا الانفتاح كان على حساب المؤسسات العائلية بالدرجة الأولى: تراجع كبير بالنظر إلى تقلص الزواج الداخلي: "الزواج من بنت العم". بحجة "تبعك حتى لا نخسرك". كناية عن الطلاق الذي يمكن أن يحدث". مغادرة الأفراد و العائلات المجال المكاني للمجتمع. و منه ضياع تلك المراقبة اللصقة على كل أفراد العائلات، يسبب هته المغادرة. فلا نتمكن من إحداث النقد الضروري: "فلان ولد فلان من العائلة الفلانية عمل كذا و كذا..." فالخروج عن المجال المكاني هو خروج عن المجال "الانتقادي". و منه صعوبة الإصلاح عن طريق الإنتقاد و إحداث الضغط الضروري لتغيير السلوك. بحيث إن كلا من الفرد و العائلة المغادرة للمكان المحلي. يصبح في وسط مفتوح و مجهول. لا يعرفه أحد: "أشكون يعرفك"، "أعمل واش حبيت": أن تأكل في الطريق أو تسيير رفقة زوجتك. أو أن زوجتك تنزع حجابها و ترتدي ملابس عصرية... لا أحد يستوقفك أو يسألك أو يستغرب من تصرفاتك. فهي تصرفات عادية بالنسبة للوسط الجديد. و منه التغير في كثير من السلوكيات، التغيرات التي كانت جد صعبة و جد مكلفة لو أنها حدثت في الوسط المحلي.
- نحاول أن نفهم الواقع. و بالطبع فإن درجة الفهم تختلف عن الواقع كما هو معاش، بكل أبعاده و تجلياته. البعد المعاش المتمثل في العمل و مادته: معرفة الوسط و كذلك معرفة تربية الماشية. و كذلك معرفة العادات و التقاليد المسيرة للعلاقات بين أفراد العائلة و داخل التجمع القبلي. أو حتى العيش في العائلة و بمعزل عن أي تجمع، بالخصوص المجال السكني. كالسكن في خيمة بعيدة عن كل الخيم الأخرى. و كذلك معرفة السوق المحلية بالمشرية. و التي تعتبر سوقا جهورية مهمة بالنسبة للمتاجرة في المواشي.
- إن الوسط البدوي ازداد قساوة. بالرغم من الاستعانة بعدة عناصر تكنولوجية مساعدة. بغرض العيش في هذا الوسط القاهر: استعمال الشاحنة لجلب مياه الشرب، الخاصة بالأشخاص و كذلك الماشية، استعمال شاحنة أخرى لحمل الماشية للسوق. و التزود بالمواد الضرورية من المدينة للعيش في الخيام.
- نلاحظ أن هته الشاحنات هي التي زادت من تدهور الغطاء النباتي. حيث إن الشاحنات تسيير على الغطاء النباتي مباشرة. و حيثما تسيير فإنها تدك العشب أو النبتة. فلا تنمو مرة أخرى و لو سقط المطر. و بالنظر إلى تنقل الخيام من مكان إلى آخر. و تزايد حركة الشاحنات على الأراضي و بكل الاتجاهات، نحصل على تعرية للأرض من الغطاء النباتي.
- . استعمال قارورة الغاز: عامل ايجابي للوسط الطبيعي. و لو أن هذا الاستعمال كان اضطراري. و لم يكن اختياري. بحيث إن الأشجار البرية انعدمت في كل المنطقة. و لم تعد توجد إلا بعض الأشجار الشوكية كالسدرة. و بالنظر إلى قساوة العيش في البدو و تكلفته العالية. و صار الناس يرغبون في العيش داخل المدن.
- لكن ما هو النشاط الذي يمكن القيام به في المدينة ؟

ممارسة التجارة، أو مجرد العيش مع الأبناء. الذين تمكنوا من الحصول على منصب عمل في المدينة. فتربية الماشية التي يقوم البدو تخضع إلى: 1- المعرفة التي تتمتع بها العائلة و المكتسبة أبا عن جد. 2) الوسط الطبيعي الذي يصعب التحكم فيه من طرف البدو. و لا يمكن تغييره بقدر ما يعمل على التعامل معه كما هو.

3) تبقى عوامل الوسط لها الأثر البالغ على النتيجة المتحصل عليها. و بالخصوص أثناء الجفاف أو الأمراض أو الجراد أو غلاء الأعلاف... ومنه يكون البدوي مرتبط بالبعد الديني بصفة عالية: "أنا علي بالتدبير و الرب بالتسخير".

أخرجت أفراد العائلات من وسطهم العائلي المغلق. عن طريق إتاحة فرص تعليم و تكوين، الذي قد يصل حتى المستويات العليا. و إن لم يتوفر التعليم في المجال الزمني القريب. أي بعد السنوات الأولى للاستقلال مباشرة و بشكل واضح، و بالخصوص للعنصر النسوي. الذي كان يكتفي بالدراسة في المدارس و الإكاملات الموجودة في المنطقة. ذلك أن الثانويات لم تكن متوفرة سوى في مدينة المشرية، ثانوية واحدة. مما أثر على تدرس العنصر النسوي. و كذلك على بعض الفئات من العائلات الهشة. و إن استدرك الأمر بعد ذلك بكيفية تدريجية، و بالخصوص في الثمانينات و بعدها. و صارت الإناث لا تمنع من إتمام دراستهن بما فيها الجامعية. و إن كانت خارج الوسط المألوف. و لكن هته الفرص التعليمية المتاحة، لم تصاحبها ابتداء من التسعينات على وجه الخصوص، و بالنظر إلى الأزمات الهيكلية المتعددة الجوانب. التي دخلت فيها الجزائر. لم يكن بالإمكان توفير مناصب شغل لهته العناصر المتخرجة. و التي استثمرت فيها العائلات أموالا و وقتا معتبرا. كما كان يطمح إليه جل العائلات. و كذلك العناصر التي قامت بجهد الحصول على شهادات تعليمية متوسطة و عالية. الأمر الذي أدى إلى إحباط، و بالخصوص لدى الذكور. الذين لم يتمكنوا من الاندماج في الاقتصاد المحلي التقليدي و لا في اقتصاد الدولة. و لا حتى إمكانية إنشاء مؤسسات صغيرة، في إطار التوجه الجديد. الذي يفرض على الشاب إنشاء منصب عمله بنفسه، و الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي.

و هته التجربة أثرت على الجيل اللاحق من الذكور. الذي صار غير متحمس لمواصلة الدراسة العليا. التي لم تعد مغرية. كما كانت في مطلع السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي.

و يبدو أن العنصر النسوي لم ييأس من الترقية الاجتماعية. و واصل بكل مثابرة في محاولة الحصول على أعلى ألقاب ممكنة، و مهما كان الاختصاص. المهم هو عدم البقاء و المكوث في البيت. مثلما كانت تمكث الأم أو الجدة. و خوض تجربة جديدة، بعيدا عن الديار في حد ذاتها. يبدو أنها محفزة لمواصلة التعليم. و لو لم تجد هي أخرى عمل في المحيط المباشر. الذي يفتقر كلية إلى نسيج صناعي، سواء كان عمومي أو خاص. و مجالات العمل تكمن في العمل في الإدارة العمومية المحلية و المؤسسات التعليمية. بخلاف الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على المبادرة العائلية بالدرجة الأولى. و يستثمر أهله إما في تربية الماشية، أو الاستثمار المهيمن في المنطقة. ثم في قطاع التجارة بمختلف أنواعها. ثم نقل البضائع و الأشخاص. و بعض الصناعات التقليدية و بالخصوص النسوية منها. و يلاحظ تزايد النشاطات المتخصصة من طب، صيدلة، أسلاك القضاء: كالمحاماة، التوثيق، إعلام آلي... هته النشاطات تعتبر تجربة رائدة في المنطقة. يقوم بها بعض أفراد العائلات. لا يستندون فيها على خلفية تراثية كنشاط للعائلة. ذلك أن الرأسمال المحلي بالمدن و القرى المدروسة، لم تعرف هذا التنوع في النشاط. و

الانتقال من النشاط الشبه الأوحده و هو تربية الماشية إلى أنشطة أخرى. مع الملاحظة أن هذا النشاط -تربية الماشية- هو الذي ساعد على تمويل بعض الأنشطة التجارية و حتى الأنشطة "العصرية". و نلاحظ تأسيس ديناميكية جديدة انطلاقا من بداية الألفية الجديدة إلى الآن. و المتمثلة في توسيع هته النشاطات الجديدة، التي تتعزز من سنة إلى أخرى: تجار بالجملة، نقل، نشاطات حرة متخصصة و عالية المردود. و منه نلاحظ أن بعض العائلات، وجدت حولا مناسبة لتوظيف طاقاتها البشرية. و أخرى كانت دون المستوى، و عائلات أخرى لم تجد الحل المناسب حتى الآن. و صارت هته العائلات. تطعم من كان من المفروض أن يطعم و عائلته. سواء في النظام التقليدي السابق الذي كان لا يسمح بالعطالة، و لا يعرفها. لأن كل فرد في العائلة سواء كان ذكرا أو أنثى لابد أن ينشط. و لو اقتضى الأمر عند الآخرين، حتى في مجال الرعي. المجال الذي ما يزال مصدرا مهما. بإمكانه استقطاب موارد بشرية أكثر من تلك التي تنشط به حاليا. و ذلك لنفور الشباب من العمل كزراعة بالرغم من انه عمل يدر دخلا معقولا -أنظر مهنة الرعي<sup>1</sup>.

هناك قيم جديدة بفعل ميكانزمات التحول الداخلية. و الفعل الخارجي الممارس على العائلات الجزائرية. لكن تبقى القيم القديمة ممجدة و تشد أصحابها إليها و لو عاطفيا. الأمر الذي يعزز مقاومة التغيرات الحاصلة في المحيط، التغيرات التي تحدث بسرعة فائقة. و التي تسعى إلى تحطيم الأطر القيمية التقليدية. الأطر القيمية التقليدية التي تجد فئة مدافعة عنها. و بالخصوص المؤسسات الدينية: مسجد، أئمة. و كبار السن الذين يبقون الحصن الحصين لهته القيم. و لو أنهم يتقبلون بعضا من الصور الجديدة التي فرضت نفسها. بل صارت هته المؤسسات المذكورة تبحث لها عن شرعية. مدعمة بذلك تأسيسها. مثال ما حدث مع تدعيم تعليم البنات. التعليم الذي صار بدون تحديد للعمر أو المستوى. كما كان ذلك في بداية الستينات و السبعينات. فمنذ مطلع الثمانينات بدأ تقبل التعليم العالي للبنات. و ان تطلب ذلك التنقل إلى أقصى مدن الشمال. بما يحمل ذلك من عدم إمكانية المراقبة المباشرة من طرف الأهل، الجيران و العشيرة. الأطراف التي كانت كلها معنية بمراقبة الإناث. حتى يبقين ملتزمات بالقيم التي لا يمكن السماح لأي كانت باختراقها. و أعطيت الأنثى نوع من المسؤولية عن ذاتها. المراقبة الذاتية كما يحدث تماما في مدن الشمال. و لهذا الفعل دلالة رمزية كبيرة:

- لم تعد الأنثى مجبرة على إعادة إنتاج صورة والدتها. نهيك عن جدتها التي كان عالمها الوحيد هو العالم الداخلي. من خيمة و بيت.

- لم تعد الأنثى معدة للزواج فقط. و الاعتماد على الزوج في معاشها و المحافظة عليها. و بالخصوص لما تراجع الزوج المبكر. ليصبح في سن متأخرة. و قد لا يحصل الزواج لبعض الإناث.

- مؤسسة الزواج لم تعد مضمونة من ناحية الاستقرار و الديمومة. لما صار يعتريها من تفكك. بسبب ارتفاع نسب الطلاق.

المؤسسة العائلية لم تعد تقوم بدورها الحمائي التلقائي. و بالخصوص بعد فقدان أحد الأبوين أو كلاهما. فإن من الاخوة من يتقاعس عن هته المهمة الحمائية. و ان اضطر إلى التكفل بأخواته المطلقات أو الأرمال أو العازبات. فلا بد أن يرضين بالواقع الجديد: الاعتراف بسلطة زوجة الأخ. و القبول بأن تكون الأمرة الناهية، المطاعة. و ذلك في إطار نزعة النسونة. أين يبدو و أن الذكر انسحب من التسيير الداخلي للبيت. و ترك ذلك إلى 'السيدة الاولى'

<sup>1</sup>Mostefa BOUTEFNOUCHET, *La societe Algérienne en transition*, 260P. , OPU, 2004.



المتمثلة في الوالدة، ان كانت على قيد الحياة و كانت تعيش مع الأسرة. ثم لتنتقل هته المكانة مباشرة إلى 'الزوجة'. فتصير كل الإناث الموجودات في البيت رهن إشارتها.

كل هته الأسباب و غيرها، ساهمت في بروز وعي لدى الأولياء. بأن أحسن حماية للأنثى. هي تلك الحماية التي تقدمها هي ذاتها لنفسها. و ذلك بالاعتماد على نفسها. و اعطائها اكبر قدر ممكن من المسؤولية. و بذلك فإنها تعد الى الوظائف الخارجية أكثر من الوظائف الداخلية للبيت. و لو أن الوالدة. والدة الأنثى تحاول دائما المزوجة في عملية التنشئة. و التركيز على النشاطات الداخلية. فتعد ابنتها إلى الاستعداد لهذا النشاط. حتى تكون من "الشاطرات". و لا تقوت فرص الزواج عن نفسها. إن أتاحت لها الفرصة. وتقدم إليها من يطلب يدها. و هنا يكون: "كل أصعب بصنعة" له مكانته و شرعيته. التي قد تكون محددة من أجل الترغيب في كسب "الطالب". النشاطات على مستوى الأداء الداخلي. تصبح ذات قيمة مضافة مهمة. كما يحرص الوالد على ان تحضر ابنته نفسها للقيام بالوظائف الخارجية. فالوالدة تركز في اطار إعادة إنتاجها من خلال ابنتها. ان تكون البنت أحسن منها فيما يخص التدبير المنزلي. 'كفي القدرة على فمها ترجع البنت لأمها'. هذا منتوج فلانة. أو هذا ما 'ريبات' (تربية فلانة). من ناحية. ثم ان تكون الانثى عوناً لوالدها في العمل المنزلي. ان احتاجت الوالدة الى هذا العون.

اما 'الوالد' فيحرص على أن تتسلح البنت بأعلى و أحسن شهادة ممكنة. لتتمكن من الاعتماد على الذات في كل الحالات. ثم تمكينها من القدرة التفاوضية عند الزواج. فلا تتزوج كما تزوجت المتزوجات: قبول، خضوع ... و انما يمكن ان تملي شروطها. و الا فإنها 'قادرة على شغلها'.

القيم: القيم و القواعد كانت تنتج من طرف الجماعة و الأفراد المكونين للجماعة في بعدها العائلي او القبلي، هاته القيم تخدم العائلة و الجماعة و لا تتعارض مع المصالح و هي موافقة للحاجيات التي يشعر بها التجمعين . هذا في المرحلة الأولى في المرحلة اللاحقة صارت تلك القيم و القواعد تقرض من الخارج على التنظيم القبلي و العائلي.

أ. في اللحظة الكولونيالية: بالرغم مما ألحقته من تغيرات على التجمعين القبلي و العائلي إلا أن المقاومة كانت عنيدة و قد احتفظت بأهم الخصائص التي كانت تميز العائلات الجزائرية عن غيرها.

ب. في الفترة التي تلت لحظة الاستقلال تميزت العائلات باندماج كبير في القوانين الوطنية، بالرغم من بعض التحفظات إزاء بعض القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية من مواقف محافظة الى اقصى درجة وتقابلها مواقف اكثر عصرية و حداثة بل و حتى تغريب.

صادفت هاته التغيرات مغادرة العائلات للمجال الذي كانت تحتله. الأمر احدث تغيرات معتبرة في جل الانساق السلوكية التي كانت معتمدة من طرف العائلات. و ما كان على جل العائلات سوى التعرف على هاته القواعد و القيم التي تحكم سكان "المدينة"، السكان الذين و ان كان جلهم من اهل المنطقة. أي الخلفية الثقافية موحدة الا ان التجمع المدني له قواعده الخاصة به، يجب معرفتها و التأقلم معها، أو حتى محاولة إقناعها بما نملك من قيم و قواعد من وجود الإسطبلات في فضاء المدينة. و بدونه المدينة إلى تمدن البدو من خلال التخلي عن وسائل النقل المعهودة: ابل، أحصنة، بغال و حمير إلى اعتماد وسائل نقل حديثة: شاحنات و ما شابهها. و استعمال قارورة الغاز للطهي بدل الحطب. و حتى التلفزة و المبرد اعتمادا على البطارية الى جانب وجود المجمع الكهربائي

الفردية. قواعد تخضع للاعراف و كذلك للقواعد المستمدة من المعلومات كما هي محددة في الدين الإسلامي معتمدة على التفسير الوارد على المذهب المالكي.

اكتساب التكنولوجيا الاستفادة من الحضارة الغربية باعتماد لغتها و طرقها التنظيمية على جل المستويات. و لا بد من الدخول في التحضر و العصرية و اننا متأخرون عن الركب. لكن الغرب في تلك الفترة نموذجين على الأقل النموذج الليبرالي و النموذج الاشتراكي. و كل بلد من البلدان إسلامية اختار تجربة من هاته التجارب: اما ليبرالية و حاول تلطيفها و تشبيعها بالبعد الإسلامي و اما الاشتراكية مع رفض البعد الشيوعي فيها أي تلطيفها و تشبيعها بالبعد الإسلامي و ان جل الدول الإسلامية دخلت في حركة "عدم الانحياز". فإذا كان الأمر قد حسم بالنسبة للدول في إتباع اختيار من الاختيارات المتاحة فان الأمر ليس كذلك بالضرورة بالنسبة للمجتمع في مجمله و بالخصوص التجمع العائلي. فإذا كانت كل العائلات الجزائرية مسلمة. إلا ان النموذج المختار من طرف العائلات كان متباين. بل و متناقض في كثير من الأحيان:

عائلات أخذت النموذج الغربي و بالتحديد الفرنسي مثالا وأسوة اتبعته قلبا و قالبا انطلاقا من اللباس و الأكل ووصولا إلى اللسان و النشاط المهني و تنظيم العلاقات العائلية بينا و بين محيطها المباشر بل و حيثما حلت و ارتحلت.

عائلات اتخذت من النموذج الشرقي و الإسلامي بالتحديد مثالا و مرجعا و أسوة و اتبعته هي الأخرى قلبا و قالبا انطلاقا من اللباس و الأكل و التشبث باللسان العربي و كذلك انعكس هذا التوجه حتى على النشاط المهني و تنظيم العلاقات العالية بينها و بين محيطها المباشر.

جل العائلات بالمنطقة المدروسة اندمجت في النموذج الشرقي الإسلامي و لو كان هذا الاندماج بدرجات متفاوتة. و حاولت الاستفادة من التوجه المختار من طرف السلطة القائمة على سير البلاد , النهج الاشتراكي و لو بعد فوات وقت معتبر. كعدم الإقبال على تعليم البنات حتى تلك المتواجدة في المدينة بعد حصولهن على الشهادة الابتدائية التي كانت غاية منشودة بالنسبة للذكور قبل الاستقلال و لما لحقتها الفتاة فكان ذلك بمثابة الوصول إلى القمة , ثم الرجوع إلى البيت قصد ترتيب الزواج ثم تبين للعائلات ان تمدد هاته الفترة إلى الإكمالي و حصول الفتاة على الشهادة الأهلية ثم تمديد هاته الفترة فيما بعد إلى الثانوي و نيل شهادة البكالوريا ثم توقف لتعود مرة أخرى إلى البيت و تنتظر الزوج الذي يتقدم إليها .ثم تقبل ان تنقل الفتاة الى الجامعات المتواجدة في الشمال الغربي للبلاد لا فرق بينها و بين أخوها ان تمكن من الحصول على نفس الشهادة. هذا المثال يبين لنا مدى تردد الوسط الأسري في اغتنام الفرص المتاحة من طرف النظام الجديد اثر عملية الاستقلال و إعادة الفعل الاجتماعي مرة أخرى إلى العائلات .

**بالنسبة للزوجين:** البحث عن التوازن العاطفي و الاستقرار في إطار تقسيم العمل : المرأة داخل البيت الزوجية تحقق الأعباء الداخلية بما فيها عملية "تنشئة الأولاد و رعاية مصالحهم كمورد هام به يتم تواصل تواجد اسم العائلة بالنظر إلى قصر حياة كل فرد فانه يرى إمكانية استمرارها في الحياة الدنيا عن طريق الإنجاب و يأمل ان تستمر حياته في الحياة الأخرى. فان وجد كل طرف مصلحته في التجمع فانه يعمل على تحمل العبء من الطرف الآخر و يمكن للتجمع الأسري من الاستمرار و إلا فانه يتحلى الفرص . و بالخصوص تلك المقبولة من طرف التجمع المحلي على انها احدا الحقوق الثابتة للطرف المتضرر فانه يسوقها و يحطن عن نيته في وضع حد لهذا التجمع.

التجمع الاسري هذا لا يمكن التكتم كما يحدث بعض التجمعات التي تكون و تعمل في السرية فلكي يضمن الأطراف حقوقهم يجب ان يكون التجمع معلنا و يتم الإشهار له هذا الإشهار الذي قد يكلف أكثر من تلك المنقولات المتبادلة بين الطرفين(الزوج و الزوجة).دراسة اجتماعية مقارنة مختلف الأوضاع التي عاشتها العائلات بمختلف الحقب التي تستوعبها ذاكرة " المخبر " لوقوف على الظروف المتولدة من خلال السيرورة التي تعيشها الأجيال أو المجتمع خلال حقبات زمنية متباينة . التمييز بين أصناف العائلات: تلك العائلات التي تتسم ممارستها بالتغيير اما وفق النموذج الغربي أو وفق النموذج الشرقي. و تلك العائلات التي تتسم ممارستها بتدعيم الاتجاه المحافظ في بعده المحلي(لا شرقية و لا غربية و انما محلية). و تبيان آليات سعي الأولى للتغيير. و كيف تحاول الثانية الإبقاء على تقاليدها و ثباتها ؟

**النموذج الغربي.** لكن لا توجد الحماية الكافية للمرأة الغير متزوجة فيما يخص العائم من الراتب أثناء الحمل أو فترة الأمومة و هي نظرة محافظة فيما يتعلق بالبناء الأسري لا توجد عطلة الأمومة و لا مراكز استقبال الأطفال في السن الأولى و لا حتى أوقات ملائمة قصد مزاوله نشاط مهني بالنسبة للأمهات .

في ايطاليا هناك فرق بين الأولاد المولودين خارج الزواج.و الذين يولدون داخل الزواج.و بالخصوص في العلاقة مع الأقارب.بحيث يعتبر المولود خارج الزواج انه طرف خارجي عن العائلة /الأسرة ليس له إخوة و أعمام. الإرث يختلف ان كان مولود خارج الزواج عن المولود داخل الزواج الشرعي.

## 2 . الرهانات: الرهانات متعددة فيما يخص قضية الأسرة أو العائلة. و كل الأطراف تود أن تحقق لها الأسرة أو

العائلة المشروع الذي تريد الوصول إليه. أي تحقيق المصالح و المآرب.

1- اهتمام "الصفوة" النخبة العلمية. و التي لها شرعية التحدث باسم "العلم". و هذا بالنظر لما تحمله من إجازات علمية "شهادات" "القباب" في ميادين العلم. و بالخصوص فيما يتعلق بعلم الإنسان أو العلوم الاجتماعية: علم اجتماع، نفس، قانون، سياسة، تاريخ، جغرافيا، فلسفة و حتى الآداب و اللسانيات. أي كل من له شرعية علمية في مجال اختصاصه. و اهتم بموضوع العائلة. هاته البحوث التي تهدف إلى إظهار كل ما هو خفي. و غير ما هو ظاهر بالنسبة "للعمامة". غالبا ما يوجد في إشكالية "دراسة الخفي بطريقة خفية و مخفية".

طريقة مخفية: أي نادرا ما يبسط مفاهيمه و طروحاته و يتوجه الى المستهلكين المعنيين أكثر من غيرهم بهته الدراسة. و هم الممثلين للعائلة من أجداد آباء أمهات إخوة أخوات و أحفاد. و مخفية أي محجوبة عن القارئ حتى المتخصص في ميدان الدراسة بعينها. بحيث ان الأطروحات نادرا ما تنشر من طرف أصحابها أو من طرف المؤسسات. و ان كان الإنتاج قليل. فعلى قلته فانه غير معروف أو مروج له. إلا من طرف صاحبه أو فئة قليلة من المحيطين به.

ذلك أن الجامعات الثلاث عشر "13" على مستوى التراب الوطني. غالبية تزاوّل فيه الدراسات التدرجية و حتى ما بعد التدرج. إلا ان هته الأطروحات مطروحة في مكتبة الجامعة التي يناقش فيها الطالب. دون التعريف بها على مستوى الجامعات الأخرى على الأقل. و حتى بعض المسوح التي تجرى للأطروحات غير متوفرة و غير مروج لها. ما عدا بعض الاستثناءات. كمجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، التي أصدرت بعض المقالات المهمة بالعائلة في عددها رقم 4 الصادرة في جانفي/ أفريل 1998 تحت عنوان: "العائلة الجزائرية بين الأمس و اليوم". و عديدين خاصين بالأبحاث: . أبحاث أولى[1] العددان 14 و 15، ماي/ ديسمبر 2001. و أبحاث أولى[2] العددان 29 و 30. الصادرة عن نفس المركز.

إن المجال أو الفضاء المفتوح لهاته الفئة هو فضاء مغلق. لا يصل إلى النخبة ذاتها. و بالتالي لا يمكن ان يكون التواصل قائما. مما يحرم العلم من عملية التراكم و التكديس. العملية المهمة في مجال بناء العلم. و التواصل الذي

يمكن أن يكون و كذلك توحيدا للاهتمامات. و انشاء الجسور المهمة للوصول الى الفهم المتكامل، كل حسب تخصصه. و نصل إلى نوع من الحوصلة. أو حتى القيام بعمليات التنظير الضرورية للفهم الصحيح لواقعنا. و بالتالي نشهد تكميما للأفواه العلمية على الساحة الإعلامية. ما عدا في بعض المناسبات التي ترى بعض الأطراف أنها في حاجة إلى إضفاء: "شرعية علمية" على مبادراتها. فإنها تقوم باستئجار بعض الذين "يدخلون في الخدمة"، نظير بعض الامتيازات أو المناصب أو المكاسب.

2/- التنظيم العائلي: التنظيم العائلي مغيب. ذلك أن الذي يمكن أن يقدمه بشكل اقرب الى الموضوعية و بشكل "غير مصلي"، هي فئة الصفوة المتعلمة المتخصصة. التي تحاول ان تفهم الواقع كما هو. دون أي غرض اخر و مآرب تريد تحقيقه. ما عدا المعرفة العلمية للواقع كما هو و محاولة فهمه.

لا تبرز العائلة من طرف الإعلام إلا من الزاوية التي تخدم التوجهات الرسمية. و تمرير المشاريع التي لا يهم أن تتفق أو تتعارض مع المؤسسة العائلية كمؤسسة. ذلك أن المؤسسة العائلية تعتبر "موضوعا". من خلاله يمكن تحقيق الأهداف و المآرب التي يهدف إلى تحقيقها "السياسي". و لا ينظر إليها على أساس انها "فاعلا". أي دراسة واقعها كما هو. و استنطاق المؤسسة ذاتها و لذاتها، عن ما تريد تحقيقه او الوصول إليه كمؤسسة فاعلة. ثم العمل على التمكين لها ما تريد الوصول إليه.

الرهان: تغيير وضعية المرأة المسلمة حاليا: فإذا كانت بعض النساء المسلمات يحاولن تغيير وضعياتهن الاجتماعية و الاقتصادية. و تغيير الثقافة السائدة في المجتمعات الإسلامية عموما دون المساس بالإسلام كدين أو التقليل من شأنه أو حتى اهانة المسلمين. من أمثل "شرين البادي" الإيرانية الحائزة على جائزة السلام. التي تصرح في جريدة: Le monde الفرنسية: "ان الإسلام يتوافق مع حقوق النساء. أما عن ظروف التمييز الجنسي للنساء في البلدان الإسلامية. سواء تعلق الأمر بالحقوق المدنية أو في مجال العدل الاجتماعي السياسي أو الثقافي. فان جذورها تكمن في الثقافة الأبوية و الذكورية الموجودة في هته الدول. و لا يعود إلى الإسلام"<sup>1</sup>. فإن البعض الآخر من بني جلدتنا. يقمن بالاستهانة بأقدس ما لدى المسلمين "القرآن". و يعمدن إلى تأويله التأويل الذي يخدمن به مصالحهن. أنظر: قانون الأسرة أو الرهان المستعصي.

تلاشي عواطف التضامن الطبيعية. راجعة إلى ضيق المسكن. حضارة المدينة أنتجت مجتمع استهلاكي. و عوضت التضامن العائلي بتضامن مع مجهول و غير معروف. منزوع من كل عاطفة. ذات بعد إداري يعمل بصفة آلية. و يظهر على انه أكثر أمانا. (الاعتماد على تضامن المجموعة الوطنية). مختلف التأمينات الاجتماعية من المرض إلى التقاعد لا يقيم الإنسان داخل المجتمع الصناعي إلا بصفته كمنتج. و الأعباء المالية الناجمة عن سياسة التضامن الوطني توضع على كاهل الفئة العاملة من السكان فقط.

و قد دعمت المؤسسة العائلية. ففي المدن الإغريقية العتيقة. يستفيد أبو ثلاثة أولاد من تقسيم الأراضي المحتلة. اما في أوروبا القديمة فإنه يمنع العزاب من الإرث. أما في فرنسا يعفى الشباب المتزوج قبل سن العشرين(20) عاما من الضرائب المباشرة لمدة خمس(05) سنوات. فهي بمثابة علاوات عائلية حقيقة. مع الاقتصاد الحر راجعت الحماية. و لم تكن الأسر تستمر في الوجود دون تشغيل النساء و الأطفال. و قد لوحظ في الورشات سنة 1840 وجود: طفل واحد(01) و امرأتين(02) مقابل خمسة(05) رجال. مع تقلص تأثر الكنيسة.

<sup>1</sup>P. MENORAT: *Larabie Séoudite hors clichés*, le Monde / 12/12/2003.P.06.

**الإصلاحات:** منعت عمل الأطفال. قننت العمل النسوي. أسست لا إلزامية و مجانية التعليم. نظمت طرق إسعاف الفقراء و البطالين. حسنت من ظروف تأمين العمل و النظافة. لا يمكن أن نعز لأي إجراء من الإجراءات السابقة انه له طابعا حمائيا للأسرة. فالأجور تدفع وفقا لشدة العمل و نوعيته و مدته. و لا تراعي حاجياته الحقيقية. الحاجيات التي تختلف بحسب الأفراد المتكفل بهم في الأسرة.

صوت في سنة 1939 على قانون الأسرة. و الذي يوسع من الاستعادة من العلاوات العائلية. لبعض الفئات من غير الإجراء. بعدما كانت حكرا على الإجراء فقط. ابتداء من سنة 1930.<sup>1</sup> و ذلك في إطار إعطاء الاعتبار لمفهوم العائلة المسيحية. و الرغبة في تشجيع الولادات. ذلك أن المنح العائلية تعطى للطفل حسب حاجياته. و تبع ذلك ان الإصلاح بإعطاء علاوات: الأجر الوحيد، علاوة السكن. و الذي يمثل نسبة محددة من الأجر. تضمن الأسرة وظائف ذات بعد بيولوجي، اقتصادي، قانوني و اجتماعي. اما الوظيفة الأبوية فإنها تنزع في فقدان دورها المركزي. مثلها مثل الوظائف العاطفية و التربوية. تظهر الأسرة على انها العنصر الضروري للتنشئة الاجتماعية. فبفضل المجتمع يصير الطفل قادرا على ان يعيش في المجتمع. و يتحصل على اللسان: 'اللغة' كشرط للتفكير و للثقافة. و كشرط للنجاح بالنسبة للطفل في حصوله على استقلالية حقيقية. و نضج حقيقي في المجال العاطفي و الأخلاقي. فلا أسرة هي موطن الحميمية. اين كل واحد يكتسب شخصيته بصفة أكثر. و ذلك بمنح نفسه للآخر.<sup>2</sup> كلما كبر الأطفال. يجب التمكن و القدرة على مراقبة السلطة. و حتى الاحتجاج عليها. ذلك أن الأسرة هي مركز انسجام الشخصية و التنشئة الاجتماعية. لا يمكن ان تبقى منعزلة على ذاتها. فلا بد لها أن تتفتح على الحياة الاجتماعية. و التأكيد على بعدها السياسي. ثلاث مراحل لتطور الأسرة:

1. في منتصف القرن التاسع عشر: وجود وحدات اقتصادية صغيرة فلاحية و حرفية. فإن العائلة الأبوية تنسجم مع هته الوحدات الاقتصادية. و نوع العائلات المهيمن هو العائلة الأبوية.
2. و في سنة 1950. تواجد وحدات اقتصادية صغيرة متوسطة و كبيرة. بالإضافة إلى المؤسسات الصناعية. الأسرة الحديثة برزت في الوسط الحضري بالمدن.
3. وحدات اقتصادية تتزايد في الحجم 'كبيرة'. الأسرة الحديثة النواتية و المساواتية تنزع في الهيمنة على الأنواع الأخرى من الأسر.

\* **العوامل المفسرة لهذا التطور:** أول عامل هو عامل الأجرة: و الذي كان بمثابة المحرر من قبضة انتظار الميراث. و من كدر العلاقات التي تربط بين العناصر المنتمية لنفس العائلة. و في هته الظروف صار البعد العاطفي يتناقص.

ثاني عامل هو ارتفاع المستوى المعاشي: في سنوات الخمسينات من القرن الماضي. لم يعد هم العائلات منحصر في المحافظة و الزيادة من حجم الخيرات المادية التي يجب تركها للآخرين. تصاعد البعد النفساني: ازدهار و تفتح الزوجين. الرغبة في التفاهم و إشباع الحاجات النفسية للأطفال. الأسرة المنتمية إلى الفئات المتوسطة هي التي تمثل صرح النمط الجديد.

<sup>1</sup> LAROUSSE, GRANDE ENCYCLOPEDIE, ED. LAROUSSE, P. 4779.

<sup>2</sup> Id. p. 4780.

البنيات المساواتية: تمتد إلى كل المجتمع. و هنا برزت الظواهر الاجتماعية و الثقافية: تأثير المجتمع الكلي بواسطة الوسائل الجماهيرية.

**2. 1. رهان تعليم و تشغيل الأبناء:** كل عائلة تبحث عن تحقيق التوازن في العلاقات التي يجب ان تسود الافراد المكونين لها. و العائلة تعمل كل ما في وسعها قصد تحقيق مصالح كل فرد، حسب حاجته و ليس حسب قدراته. اما المؤسسات الخارجية و ان راعت حاجات الأفراد المكونين لها. فإنها تركز على المنفعة التي يجلبها الفرد للتنظيم او المؤسسة. فالمنفعة المحققة هي التي تعطي الحق في الانتفاع. و لا يمكن نظريا الانتفاع أكثر من المنفعة المقدمة.

و الرهان المطروح بالنسبة للعائلات، هو أنها صارت لا تنتفع بمقدار ما تقدمه من منفعة لأعضائها. مع العلم انها مع الجيلين الأول و الثاني كانت تنتفع بأكثر مما تقدمه من منفعة. و بالخصوص للذكور الذين يمكن للعائلة ان تنتفع بهم في سن مبكرة. و المساعدة على الأعباء. و ان تزوجوا فإنهم يجلبون قوات بشرية إضافية (النساء). اللاتي تساعد في النشاط النسوي. الذي كان جد حيوي و معتبر. ومنه تفضيل الذكر على الأنثى. بل و الإقدام على طلاق من لا تتجب الذكور. كما تبين لنا مع حالة (بوعمامة). لكن امام تزايد حاجات العناصر المكونة للعائلة. من تعليم و تكوين متواصل و تأخر في الدخول الى النشاط المهني. و بعد تلبية حاجيات التعليم و التكوين. تلبية حاجيات الزواج للذكور و الإناث. و إذا كانت العائلات تدرك أن الأنثى سوف تغادر. فإنها ترتقب الاستفادة من الذكر. الذي كانت تعتبر استثمارا مربحا. لكن غالبا ما تقاجأ هته العائلات بمغادرة هذا العنصر. و إنشائه لأسرة و التكفل بها. دون التفكير في تقديم الخدمة للعائلة التي استثمرت فيه. و بالنظر الى هته التجربة. يبدو أن العائلات صارت لا تعطي تلك الأهمية البالغة التي كانت تعطي للذكر. فكلهم أولاد سواء كان ذكرا او انثى. "او ما تعرفش الخير أين يكون في الذكر أو في الأنثى". يبدو أن الجيل الرابع على الخصوص. لم يعد يستثمر في الموارد البشرية. بحيث انه آخر من سن الزواج. الذي كان يتم بمجرد بلوغ الذكر. و قد تتزوج الأنثى حتى قبل هذا السن. ثم انه جعل حدا للإنجاب الطبيعي. و صار يتدخل اصطناعيا قصد التقليل من هذا المورد. الذي صار مكلفا و غير مربح.

. فهل هي بداية التفكير العقلاني الغربي؟ . ام هي تغيير النشاط المهني؟ . أم هي طبيعية التأثر بالحضارة الغربية و اتباع منطقتها؟

يبدو أن الفعل الاجتماعي يتماشى مع الفعل الذي تدخل لتعديل قانون الأسرة. و حاول ان يؤسس الى تكريس الفرقة بين الأب و الأولاد. عن طريق اعتبار إرادة الأولاد. و ان كانوا اناثا على حساب إرادة الأب. الذي تبين لنا انه فقد تلك السلطة الفعلية. و هو الآن مجبر على تركها قانونا؟

**التعليم:** التغيير في الوضعية التعليمية. التي تسير من الأمية المطبقة مع الجيلين الأول و الثاني. إلى مزاولة التعليم المحرك الأساس في التغيير للأفراد. و التغيير في وضعيات الأسر. و حتى التغيير في وضعيات العائلات. و التعليم مرتبط بالوضعية الاقتصادية. التي ان كانت في مرحلة التأسيس و النشاط. تمكن من تجسيد طموح الأفراد في تحسين وضعياتهم العائلية عن طريق العمل. و ان كان النسق الاقتصادي في حالة تأزم. فإن ذلك يزيد من أسباب الإحباط لدى الفئة المتعلمة. و ينعكس سلبا على الأفراد و العائلات. من حيث إعادة إنتاج نفسها. تقل نسب تكوين أسر جديدة. الأمر الذي ينعكس حتى على نسبة الخصوبة المسجلة.

**العمل:** نحن نعلم ان من أهم تعاليم الدين الإسلامي هو حثه على العمل. و أن التقييم لا يمكن أن يأخذ أي مقياس آخر في ما قدم الإنسان من أعمال. سواء عقدية تعبدية و سلوكية. أو معاملات مع الآخرين. أو انجاز الأعمال اليدوية و/أو الفكرية و التي يجب أن تكون متقنة. فالجزء لا يمكن أن يكون إلا من جنس العمل. لكن التقييم الذي ينجز عنه الحساب بالثواب أو العقاب. لا يمكن ان يكون إلا يوم القيامة.

يمكن القول بأن الغرب عموما يأخذ بهذا المبدأ. وهو أن تقييم الفرد لا يكون إلا على أساس 'العمل المبذول'. و صممت ترسانات من الأنظمة لتقييم العمل المنجز. و في كافة ميادين النشاطات الإنسانية بما فيها الأداء الرياضي. و يتم تقديم الجزاء (الراتب) وفقا لدرجة التفوق و الكفاءة الفعلية في أداء النشاط المنجز. ما يمكن قوله بعد المعاينة الميدانية في هذا المجال:

1 . ان فرص العمل في حد ذاتها. ليست مرتبطة بالكفاءة كعامل وحيد للانتقاء بمناسبة التوظيف. بقدر ما تتدخل الشبكة العلائقية. و قد تبين لنا ان بعض الشركات. تقوم بتوظيف أبناء العمال المحالين على التقاعد. و صارت هته العملية سمة ثقافية تتميز بها بعض الشركات الكبرى و المتوسطة. و منه انعدام الصرامة في التوظيف. لانتقاء أعلى الكفاءات الموجودة في السوق.

2- شبكات التقييم غير موجودة في مؤسساتنا الاقتصادية و حتى الإدارية. و ان وجدت لا تطبق بالصرامة اللازمة. و غالبا ما تدخل فيها الاعتبارات العلائقية. (ابن عمي أو قريبي أو ابن المنطقة ...) و حتى العاطفية "يعمل على عائلة كبيرة. له أبناء "دعه يأكل الخبز".

3 . نتيجة لذلك نجد سلم كفاءات غير ملائم للسلم الهرمي. حيث ان 'النوعية' la variété غير موجودة في المنصب السلمي الأعلى كما يفترض بقدر ما توجد في مستوى سلمي أدنى . و منه نجد ان القائد صار مقودا من أسفل السلم. بالنظر إلى الكفاءة الغير ملائمة للمنصب المحتل. أو الكفاءة المعكوسة. أنظر:<sup>1</sup>

لتقييم في أعلى درجات الصرامة. خاضع لمبدأ العمل وحده لا غير. و الجزء من جنس العمل. " و الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتم يدها. " . حديث شريف ..

<sup>1</sup> Boutkhil MAATI, l'information une ressource au service des ressources humaines, post graduation spécialisée en management des ressources humaines (PGS). 1<sup>ere</sup> promotion ISGP/ BEK, 1994.



تقييم يحاول ان يقعد لمبادئ تطبق بصفة بيروقراطية بمفهومها الفيبييري. و التي تعني الصرامة، الدقة و الرسمية و أن تكون غير شخصية. . تطبق على الجميع. بنفس الكيفية سواء كانوا حاكمين او محكومين, عائلات العليين او السافلين (بمفهوم الفئة الدنيا).

التقييم المعتمد ضعيف و شكلي:يهتم بساعات الدخول الى العمل و الخروج منه،الحضور و الغياب:أكثر من الاهتمام بما قدم من انجاز.تتدخل العلاقات القرابية في المجال و كذلك المحسوبية و الرشوة.و منه صعوبة تأسيس حضارة.او اللحاق بالركب الحضاري الحالي.المعتمد على العمل و الجهد المقيم تقييما صارما.و صعوبة الانتماء الى الدول الصاعدة. ان لم نلتفت إلى العمل و نجعله الأساس. نقيمه و نجازي عليه.و نرفع من يتقنه.

**العمل:** تحاول العائلات التشبث بالعمل الذي مورس من طرف الأجداد. و تكديس الخبرات الموروثة أبا عن جد. و إدخال التحسينات الضرورية. و ذلك كله قصد إتقان العمل. و الاستفادة منه أقصى استفادة. دون تغيير لموضوع العمل، و المتمثل في تربية الماشية. و التي تعتبر مادة العمل الأساسية. و تلك المعارف المكدسة التي يكتسبها المربي. عن كل ما يمس بصلة إلى موضوع العمل 'الماشية'. و ذلك من خلال معرفة الوسط الملائم لتربية الماشية و البحث عليه: من معرفة التربة و الأعشاب النافعة و الضارة. و ما تحتاج إليه الماشية من تغذية كمية و كيفية. و معرفة درجة تساقط الأمطار من حيث الكمية و كذلك وقت التساقط. و مدى تأثيره على الغطاء النباتي. ثم معرفة أخرى متعلقة بصحة الماشية ذاتها. و كيف يتابع كل رأس غنم على حدة. و معرفة كيفية العلاج ببعض الأعشاب. أو الاستتجاد بمن له المعرفة الكافية. سواء كانت معرفة تقليدية أو حتى متخصصة (الاستتجاد بالبيطري). كل هذا التراكم المعرفي فيما يتعلق بمادة العمل عن موضوع العمل. هو الذي يجعل الكثير من المربين بالرغم من بنوية الجفاف بالمنطقة. يتكيفون مع كل تلك الأوضاع المتأزمة. و يجدون حولا ملائمة. و ان لم يحققوا الأرباح، يخرجون بأقل الأضرار الممكنة.

فاكتساب المعرفة العملية. لكل من مادة العمل و موضوع العمل. و كذلك المجال الذي يعيش فيه الإنسان و يعمل بداخله. و تكوين علاقات تفاعلية مع المربين الذين يحيطون به. كل ذلك عزز هته الفئة من المربين بهذا النوع من العمل. و بقوا حبيسي هته المعرفة و هذا العمل و هذا المجال. فلم يخرج من هذا المجال سوى من اضطر إلى ذلك اضطرارا:

- أولئك الذين لفضوا من هذا المجال. بعد الفشل الضريع في هته المهنة. أو بعد التعرض إلى أزمات قاهرة كالمرض, طول مدة الجفاف و سوء معالجتها. المصاريف المكلفة لمواجهة احتياجات العائلة... أو أولئك الذين زاولوا دراسة طويلة المدى نسبيا. مكنتهم من تغيير مهنة الآباء. و كذلك مكنتهم من تغيير المجال المحتل أو دخلوا في الجندية. بمختلف حقباتها: كمقاوم أو ثوري في جيش التحرير. أو كمنخرط في احد أسلاك الأمن و الجيش... و هنا يلعب السياق الدور الأساس. بحيث لم يكن التعليم الذي يزاوله بعض المحضوضين. من سكان البدو في المدينة أثناء الفترة الاستعمارية. يتيح تغيير الفضاء و المهنة إلا نادرا. بحيث ان غالبية من أنهى دراسته. بنيل شهادة 'نهاية الدراسات'. كان يعود إلى خيمته. و يواصل عمل الآباء و الأجداد. و كذلك الشأن بالنسبة للذي انخرط في الجندية: حرب الهند الصينية أو الحربين العالميتين الأولى و الثانية. او ادى واجب الخدمة الوطنية تحت الراية الفرنسية. غالبا ما عاد هؤلاء إلى خيمهم. و استمروا في النشاط المعتاد. لكن الأمر اختلف مع سياق الاستقلال. و التمكن من الحراك المكاني و الاجتماعي و المهني في نفس الوقت. فالصدمة الاستقلالية غيرت من

الأوضاع بكيفية مرحلية. و لكن بكيفية جذرية. بحيث تمكن العديد من الأفراد من متابعة الدراسة و التعليم المتحصل عليه في مختلف المستويات. اكسب معرفة و إمكانية التدريب و التكوين. و اكتساب مكانة جديدة. و بالتالي تغيير المهنة و المجال المكاني.

قد تمكن العديد من الباحثين من تتبع بعض المؤسسات الاجتماعية. و أبرزوا سيرورتها بشكل واضح. فالحركات العمالية و الطلابية و النسوية محددة و معروفة الى حد ما. بينما الحركات العائلية أو الحراك العائلي. يبدو لي أنه لم يوضح بالشكل الكافي. و العمل المتواضع هذا. هو محاولة لتسليط بعض الضوء على هته المؤسسة. من حيث الحراك الذي اتسمت به خلال فترة تسمح بها ذاكرة المستجوبين. و في فضاء ثقافي محدد.

إن تشغيل الأبناء سواء كانوا ذكورا أو إناثا، صار الشغل الشاغل للعائلة. و بالخصوص الوالد. الذي يعتبر نفسه مسؤولا عن رعاية الأبناء. بما في ذلك تقديم الشغل لهم. لأنه كان إلى وقت قريب هو "المستخدم" الأساسي، ذلك أن أبنائه يعملون عنده وفقا لآليات تقسم العمل الاجتماعي: . الذكور: يتعلمون الشغل الذي كان يقوم به الوالد. سواء كان تربية للمواشي و هو الغالب في المنطقة - أو التجارة، الخدمات أو الحرف.

. الإناث: تزود الإناث بالمهارات التي تعرفها الأم. و المهارات التي تعرفها النساء المتواجدات في نفس العائلة.

\* مع انتشار التعليم للأبناء. لم يعد بالإمكان للوالد إعادة إنتاجه عن طريق أبنائه. و قد يكتفي بأولئك الذين لم ينجحوا في التعليم. أما الذين نجحوا في التعليم سواء كانوا ذكورا أو إناثا. فان كل واحد منهم يرغب في الاشتغال في ميدان تخصصه. فان كان التشغيل ممكنا للمتخرجين من المؤسسات التعليمية. في السبعينات و بداية الثمانينات. فانه ابتداء من نهاية الثمانينات بدأ يطرح إشكالا بالنسبة لطالبي الشغل. و يزداد تقافا مع مر الأعوام. ذلك أن سوق الشغل ضلت شحيحة و بالخصوص في المنطقة موضوع الدراسة. خالية من كل حراك ما عدى بعض صيغ التشغيل كالشبكة الاجتماعية أو عقود ما قبل التشغيل (إحصائيات).

في ما يلي أشير إلى بعض الحالات التي توضح علاقة الشغل المتعلق بالأبناء و مدى ارتباطه بالعائلة.

**الحالة الأولى:** الوالد متقاعد (ضابط في الجيش) له ولدان و بنتان خريجي الجامعة، الابنان: الأول ليسانس في الآداب و اللغة العربية (93) و الثاني في الحقوق (96). البناتان: الأولى في البيولوجيا (94) و الثانية ليسانس في اللغة الانجليزية (95). الأول من الأبناء بعد تخرجه استطاع أن يتحصل على شهادة الإعفاء من أداء الخدمة الوطنية و هنا يمكن التساؤل عن سبب الإعفاء؟ هل أن الرأسمال الاجتماعي المتحصل عليه من طرف الوالد الذي كان ضابطا في الجيش له دخل في الإعفاء أو أن الإعفاء كان لأسباب أخرى و ما هي؟

طبعا يصعب تناول مثل هاته المواضيع مع المعني بالأمر أو أهله. بحيث انه يعلمك باستفادته من الإعفاء فتبارك له لان في السؤال إحراج له و للمستجوب. وجه المعني طلبات التوظيف: لمديرية التربية و التعليم بالولاية مرفوعة بملف كامل. و كذلك إلى الإدارات المحلية و الولائية. تحصل بعد مرور السنة. و في إطار عقود ما قبل التشغيل على منصب للتعليم في المتوسطة. لمادة اللغة العربية و آدابها. و تم تجديد العقد لمدة ثلاث سنوات. دون الحصول على التعيين النهائي في المنصب. بالرغم من إجراء مسابقات للالتحاق بالمنصب. التي تجري لهذا الغرض من طرف مديرية التربية و التعليم بالولاية. و أمام هذا الانسداد في الحصول على المنصب. تدخل الوالد بحيث انه تقابل مع مدير التربية. و حاول إقناعه بإجراء التعيين و الخروج من وضعية المتعاقد ما قبل التشغيل.

للدخول في عالم الشغل.التدخل كان بدون جدوى. "ذلك ان المناصب جد محدودة. و هو يحترم الإجراءات القانونية. بما فيها نتائج المسابقات"؟

و لما لم يصل الوالد إلى النتيجة المرضية.و هي تعيين ابنه في منصب الذي يشغله.قرر الوالد أن يتدخل مرة أخرى.و "يحشم" معارفه.من أقارب و أصدقاء.موجودون بالجزائر العاصمة.فانتقل من المشرية الى الجزائر العاصمة.قصد طلب المعونة لتوظيف ابنه.و بالفعل استطاع ان يوظفه في مؤسسة اعلامية بالمنطقة.و علق الأب قائلا:"كنت "نية" و تركت أبنائي يدبرون أمورهم بأنفسهم.في وسط غير شفاف.يعتمد أساسا على التدخلات:التي تأتي . المعارف في الدرجة الأولى. . تليها "الرشوة" في المرتبة الثانية. . ليأتي العلم في المرتبة الأخيرة.

استبعدت الرشوة. لأنني لا أتصور نفسي من بين أولئك الذين يعطون الرشوة. التي أرى أنها حرام و مذلة. أحس فيها بأبني "مواطن من درجة ثانية" وأمنح رشوة للمواطن من "الدرجة الأولى". و أعترف لشخص بمكانة ليست له في الحقيقة. لأنه "خدام" ككل الناس.و تحصل على مركز في ظروف معينة. و بدرجة تعليمية ربما أقل من تلك التي تحصل عليها أبنائي. الذين يبحثون عن مجرد "الشغل". لكنهم اضطروني للاستجداد بمعارفي. و الحمد لله أخرجت ابني من دائرة "القلق و الاضطراب و عدم الاستقرار. بل و حتى التيهان". كما أنني تدخلت لفائدة ابنتي المتحصلة على ليسانس في الانجليزية. فبعد أن أجرت المسابقة و قد أعلنت النتائج الكتابية و كانت رتبها الثالثة من مجموع المتسابقين. و كان من المفروض أن تستدعى لإجراء المقابلة أو الامتحان الشفهي . لكن حدث و إن استدعي آخرون كانوا أدهاها مرتبة. و الحمد لله أنني تدخلت في الوقت المناسب. بعدما اطلعت على أسماء بعض المدعويين للاستجواب. فأسررت على الحصول على الاستدعاء. الذي مكن ابنتي من حضور الامتحان الشفهي. و

افتكاك منصب في التعليم الثانوي .المنصب الذي كان معدا الى طرف آخر.بالرغم من توزيع أربع مناصب شغل.واحتلالها الرتبة الثالثة في الكتابي. إلا انها قد أقصيت لولا الخبر الذي تلقته. و لولا التدخل الذي اضطررت للقيام به. وإصراري على حصول ابنتي على حقها مثلها مثل الآخرين. ثم يدعي بأنه يحترم الإجراءات و النتائج؟.

أما ابنتي المتحصلة على شهادة ليسانس في العلوم البيولوجية.فقد خطبها ضابط في الجيش الشعبي الوطني و هي ما تزال في السنة الرابعة من تخصصها.و قد قبلت بتزويجها منه.و هي الآن متزوجة و تسكن مع زوجها. الذي لا يرغب في أن تشتغل زوجته.المهم أنني "تهنيت منها" استرحت منها.أما ابني المتخرج في السنة الماضية من كلية الحقوق.فاني أراه بأنه متردد من العمل "كمحامي".لأنه اطلع على خبايا هذا العمل الذي حسبه.لا يمكن النجاح فيه الا لمن رشى و كذاب على زبائه.بأنه سوف يحقق لهم كذا و كذا.و لكن حين إصدار الحكم يأتي مخالفا لما ذهب إليه.بالرغم من الأجر المرتفع.الذي يطلبه.كخدمة على الدفاع الذي يتكفل به.وربما حتى "الرشوة" المقدمة.لا يعني كل ذلك إمكانية استصدار الأحكام المرجوة من طرف الزبائن.و لذلك فان هذا الابن يرى أن العمل كمحامي.مخالف للقيم الإسلامية عموما.و لا يصلح كعمل للإنسان متمسك بدينه و خلقه. كما أنه لم ينجح في المسابقات الخاصة بالقضاة.و لا تلك الخاصة بالمجستير.و أنا فعلا مختار معه.و لا أعرف كيف أتصرف.لكن بدون شك سوف أحاول أن أعتمد على "معارفي".من أجل توظيفه في الإدارات المحلية أو الولائية...عرف أن الأمر غير سهل.و كن لا يمكنني أن أتركه بدون عمل.لفترة طويلة كما فعلت مع أخيه الأكبر.

نلاحظ أن هذا الوالد قد تقطن الى ضرورة متابعتة لأبنائه في مجال الشغل. و أن لا يتركهم و قدراتهم الشخصية. مع عالم "غير شفاف". و توصل هو ذاته الى تصنيف نابع من قانعة و تجربة و هذا التصنيف مؤداه:

1. أن "المعارف" تحتل المرتبة الأولى. أي أن شبكة العلاقات التي تمتلكها العائلة و الأقارب و الأصدقاء مهمة. و يجب توظيفها. بالرغم من الاحراج الذي يمكن أن نسببه للانسان "المتدخل". و لذلك استعمل كلمة "نحشم" معارفي. أي أخرجهم بحيث انني أضع ما تربطني بهم من علاقة قرابة و/أو صداقة في الاختبار. و كذلك مكانتي و قدرتي عندهم في محك. و هو فعلا اختبار صعب. و بالخصوص بالنسبة للذي لا يمكنه تقديم خدمة. "انني الآن في تقاعد. لا يمكنني تقديم أي خدمة بصفة مباشرة كما كنت سابقا. بحيث انني ساعدت كثيرا من الناس. و بالخصوص في عمليات الاعفاء من الخدمة الوطنية... أما الآن فإن الناس "تقدم خدمة مقابل خدمة". فان رأى أنه بإمكانك تقديم خدمة له. فانه يقدم لك خدمة على أساس أن ترد له خدمة مماثلة أو أكثر نفعا من تلك التي يقدمها لك. فلا توجد إذا تقديم خدمة "لوجه الله". و يمكن اعتبار هذا النوع من الخدمة المقدمة بمثابة "الرشوة". بحيث انه يرشيك بتقديم هاته الخدمة. التي يستطيع تقديمها. على أمل أن تقدم له خدمة مماثلا على الأقل.

2. أن "الرشوة" تحتل المرتبة الثانية: نلاحظ أن المعني بالأمر تمكن من استخدام شبكة علاقته الشخصية. من أجل تشغيل أبنائه. و حتى استعمال مكانته "كضابط متقاعد". من أجل الضغط على المستخدم. قصد احترام "الإجراءات" القانونية و تشغيل ابنته. كما انه استعمل الرأسمال الاجتماعي على ما يبدو. في استعادة ابنه الأكبر من الإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية. و أنه وضع نفس الملف لابنه الثاني. و يتقرب نفس النتيجة. و ان لم يتحصل ابنه إلى حد الآن على "البطاقة الصفراء". فالرأسمال الاجتماعي للعائلة أمر في غاية الأهمية. نراه في هاته الحالة بمثابة المحرك الأساسي. في عمليات الحصول على الإعفاء من الخدمة الوطنية. و كذلك الحصول على مناصب شغل.

كما أن "العلم" أو الكفاءة تحتل المرتبة الأخيرة. فان كانت الشهادات العلمية المتحصل عليها. تعطيك "الشرعية" في المطالبة بالشغل. وفقا لهاته الشهادة العلمية أو الكفاءة المتحصل عليها. فانه يمكن للبعض الاستناد إليها. واحتلال مناصب شغل أهم مما تسمح به هاته الشهادات أو الألقاب المتحصل عليها.

بينما تقصى فئة أخرى حاملة لنفس الشهادة. حتى من مجرد الحصول على منصب شغل. و البون واسع جدا بين هؤلاء و أولئك. و ما يفسر هاته المسافة أو الفرق. هو الرأسمال الاجتماعي. الذي قد يفعل بطريقة أو بأخرى. من أجل الحصول على مكاسب. لا تتحقق بالضرورة لمن يحمل نفس اللقب الجامعي أو المهني.

**الحالة الثانية: (متقاعد سوناطراك) خمسة (05) ذكور و ثلاث (03) إناث .**

الإناث: بنتان متزوجان. و بالتالي خرجتا عن مسؤوليته المباشرة. و أخرى أرملة و لها ولد. رفضت إعادة الزواج و تعمل في ورشة خياطة كمساهمة و عاملة في نفس الوقت.

الذكور (البكر): مستوى الثالثة ثانوي بدون تأهيل. اشتغل كمعلم في الطور الابتدائي (1985). ثم انتقل الى مصلحة ادارية بالولاية التي كانت في طور التأسيس. الثاني: اشتغل بتدخل من الوالد. في نفس القطاع الذي كان يعمل به الوالد بعد حصوله مباشرة على التقاعد. و العملية بمثابة تعويض اشتغال في نفس المنصب. و العملية صارت بمثابة المرجعية الثقافية للمؤسسة. بحيث أن جل المحالين على التقاعد. يستفيد أبنائهم من مكان عمل بنفس المؤسسة. الأبناء الثالث المتبقين يشتغلون في أعمال حرة متنوعة و مختلفة. و تتسم بالحركية و التغيير في النشاطات. و تتغير إذ عمل الأوساط كسائق وسيلة نقل جماعية. ثم كمسير لمطعم. ثم مهوى ثم كمقاول. متكفل بالجانب الكهربائي بالنسبة للسكنات الاجتماعية. نلاحظ في الحالة الثانية هاته أن الوالد كان أقل تدخلا من الحالة الأولى. فما عدى الولد الذي عوضه في مكان عمله. بالشركة التي كان يعمل بها. فان الأبناء الآخرين. كل واحد

منهم تكفل هو شخصيا بالبحث عن العمل الذي يؤديه. ناهيك عن الإناث. اللاتي لا تشتغل منهن سوى الأرملة. التي تكلفت بإيجاد نشاطها المهني بإمكانيتها الخاصة.

**الرهانات:** العائلات في المنطقة تحمل زخما تاريخيا خاصا بها.واجه تغيرات معتبرة في السياق.ومنه حاولت جل العائلات ان تستمر في حمل الإرث المكتسب من عائلتها من جهة.والتكيف مع السياقات الجديدة من ناحية أخرى. أولا:في الحقبة الاستعمارية:أول اهتمام هو المحافظة على البقاء.و اعتماد الاكتفاء الذاتي.بالاعتماد على العائلة. ثم على الشبكة القربية. ثم الاعتماد على آليات التضامن القبلي.

ثانيا:في فترة الاستقلال:حاولت العائلات الاستفادة مما يوجد في المحيط أو النسق الجديد.المتميز بوجود 'الدولة المسعفة' و المقاومة.و محاولة أخذ 'الحقوق'.كما أخذ الآخرون:من تعليم و عمل و سكن و مكانة.و الاستفادة من نظام الامتيازات الخاصة بأبناء الشهداء،المجاهدين...و لو من غير وجه حق. الاستفادة من رزق الدولة(البابلك). ثالثا:في سياق الدولة المنظمة:حيث تحاول الدولة الجزائرية في هته المرحلة.من ترك المبادرة للأفراد و الجماعات.لكن مع تدخل للدولة.و المساعد على الدخول في النمط الرأسمالي.و ذلك بما أوجدته من إشكال الدعم الموجهة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و كذلك المستثمرات الفلاحية. و التدعيم لإنشاء السكنات الخاصة. كل هته الفرص الجديدة المتاحة كانت محل اهتمام العائلات بالمنطقة. و لو ان الكابح الأساسي لبعض العائلات. هو ربط هته المساعدات بالنسق البنكي. و ما بيناه من نفور أهل المنطقة من الإقبال على التعاملات الربوية. . أنظر:ص308 المقال الذي يعتبر أحد المخارج. و المعنون:<sup>1</sup> يبدو أن الدولة الجزائرية حاولت ان تكون بمثابة المحرك لحدوث التغيير. ان على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

1 . على المستوى السياسي: حاولت إدخالا المجتمع الجزائري في الديمقراطية. و ذلك بتدعيمها لإنشاء أحزاب سياسية. و مد هته الاحزاب باعتمادات مالية. حتى فاق عددها ستون(60) حزبا معتمدا و مدعما ماليا من طرف الخزينة العمومية.

2- المستوى الاقتصادية: تقديم مساهمات على شكل عطآت بدون مقابل أو تعويض. قصد إنشاء المقاومة الخاصة. مؤسسات صغيرة و متوسطة.

3 . على المستوى الاجتماعي: منح مساعدات مالية في حدود 500 ألف د.ج قصد إنشاء سكنات خاصة. و منه يمكن القول أن دور الدولة المسعفة. لم ينتهي بدخول الدولة في مرحلة الدولة المنظمة. فالعبور من نظام و نمط لآخر. يطرح قضايا متعلقة بكيفية العبور و السرعة و الفعالية. ناهيك عن درجة التقبل و الرغبة في تجسيده. درجات التفاوت في كفاءات التجسيد أو المعارضة، درجات الاستفادة من هذا الانتقال. أو الإقصاء و فقدان المكانة و المعنى. و بكلمة أخرى كيف يمكن للعائلات من أن تدخل إلى الحداثة بشكل أصيل. و كيف تستوعب الدخيل. كل ينشد تطور و نمو و تحسين أوضاع الأسرة أو العائلة. لكن وفق أي معيارية. و ما هو المعنى الذي يعطيه لحياته، تجمعه، عائلته و علاقاته؟

<sup>1</sup> B. MAATI, Gouvernance Algérie ou blocage culturel, C.R.E.A.D.

ان ندخل في نشاط استثماري شيء مرغوب فيه. لكن ان يكون عن طريق الربا و الرشوة فلا. أن نزوج بناتنا بأقصى سرعة ممكنة شيء مرغوب فيه. و لكن ان يكون عن طريق الإخلال بالحياء فلا. فالغاية لا تبرر الوسيلة. العائلات تبحث عن التطور. تحسين مستواها. لكن بأقل الإضرار الممكنة، فيما يخص بالمعنى السائد. فالتميز المادي كان موجودا بين العائلات. إذ نجد عائلات فقيرة الفقر المدقع، الفقيرة، المتوسطة و العائلات الميسورة. لكن الفارق لم يكن جد معتبر. كما ان اشكال التمايز و ان وجدت في اللباس و المسكن. فإنها متقاربة إلى حد كبير. بخلاف المكانة الرمزية. التي كانت جد واضحة و مميزة: فالشريف شريف. و المرابط مرابط. و الغني غني. و الفقير فقير. و المتوسط الحال متوسط الحال... كل يحترم انتماؤه. و يعترف لآخر بمكانته و قدره. و لا يتعدى عليه رمزيا.

يبدو الآن ان الفارق المادي صار معتبر جدا. و مظاهره بادية للعيان بشكل واضح. من حيث المسكن، المركب، الملابس، المأكل... لكن لا يقابله ذلك الاعتبار الرمزي و احترام المكانة. والاعتراف بالتميز والنجاح المادي المحقق. يبدو لي انه حدث انتقال من الوضوح في المكانة و التميز وفقا للانتماء. مع التباس و غموض في المكانة المادية الغير واضحة للعيان بالشكل الكافي. إلى وضعية جديدة. تتسم بالتميز و الوضوح في الجانب المادي. لكن لا يقابله ذلك الاعتراف بالمكانة، و مصاحبته باعتراف رمزي للمكانة المحققة. و ان كان لا مفر من الاعتراف بالتميز و النجاح المادي المحقق.

ان اكراهات الحاضر و المستقبل. من خلال الحاجيات التي يجب توفيرها. هي التي تنقص من درجة مقاومة التغيير الحاصل في القيم و الاتجاهات. و إن تعلق الأمر بالمحضورات القطيعة. و صارت القاعدة الفقهية الشهيرة: "الضرورات تبيح المحضورات". يستجد بها لإضفاء شرعية على من لا مشروعية له. بحيث ان بعض الفئات استولت الربا. و أعادت تفسير بعض المبادئ و تأويلها. و إعطائها معنى جديد و متجدد. مع الوضع و الظروف المعاشة و المحيطة و مستجدات الحاجات و الضغوطات المفروضة.

ما هو المعنى الذي تعطيه كل عائلة /أسرة لتوجهاتها الجديدة. مقارنة بتلك المسارات و السلوكات المعتادة. ما هي الاكراهات التي ترغمها على تغيير السلوك و/أو إعطاء معنى متجدد و جديد لتبرير سلوكها الحالي. و تجاوز تلك الأنماط الجاهزة التي كانت تعتمد عليها سابقا. ماهي القناعات الجديدة التي تنطلق منها. و كيف تعمل على تبريرها. و إعطائها الشريعة الضرورية حتى لا تعتبر 'مبتدعة'. و خارجة عن الإجماع، العرف، الشرع. اذ ان المبتدع هو الضال. بمعنى مذموم. عكس المبتكر و المجدد التي تعتبر ممدوحة و تساعد على التطور.

الرهان: وسط المدينة أصبح رهانا أكيدا. كان مجالا محتلا من طرف السكان القدامى للمدينة. صار الآن مجالا تحتله فئة الميسورين. يظهر في مدينة المشرية الآن. إعادة هيكلة بحسب المكانة الاجتماعية. بحيث أصبحت هناك عملية 'طرد' و 'إخراج' السكان القدامى من وسط المدينة إلى الضاحية. و كذلك من استقادة من سكنات في احياء راقية. أو صارت كذلك. و لم يكن له الراسمال المالي الثقافي الاجتماعي المرغوب فيه. فإنه يفضل الانسحاب من هذا المجال نحو الضاحية. و يتمثل الطرد في الاغراء المالي المعتبر. و الذي يصل حتى 'عشرين مرة' لنفس البناية و بنفس المساحة. الفارق ان تكون الأولى بوسط المدينة أو في احياء راقية. و الأخرى موجودة في الضاحية. و التنافس من طرف الميسورين على وسط المدينة. و زحزة بعض السكان. و طردهم الى الضاحية. كأحياء ابني و اسكت(بناء فوضوي) او حي الوستارن(حي منعزل عن المدينة بدون مرافق حيوية و ضرورية للحياة).

**الطبيعة:** الاقتصاد المحلي مرتبط بدرجة كبيرة بالمناخ: كلما كان المناخ مناسباً أي 'ممطراً'. كلما ساد الرخاء في المنطقة: تزداد حتى الاعراس أي الإقبال على الزواج. مقارنة بسنوات 'الجفاف'. ناهيك عن ارتفاع معدلات الاستهلاك. لكن امام ديمومة ظاهرة الجفاف. و التي اصبحت هيكلية. فإن غالبية مربي الماشية في وضعية جد حرجة. لأنهم مضطرون الى استعمال العلف. و بذلك يضطرون لبيع جزء من الأغنام. لتغذية الجزء المتبقي. و هي عملية تآكل رأس المال. و المعنى المنتج و المتداول في المنطقة. يعبر عن هذا الواقع بقولهم: "النعجة تأكل أختها". في الإشارة إلى المصاريف التي يجب بذلها. قصد مواصلة النشاط. و هذا الاضطراب الجماعي للبيع. هو الذي يؤدي إلى انخفاض الأثمان التي تباع بها الماشية. فهو بيع اضطراري. فإذا لم يبع في السوق الأسبوع الأول. فإنه يضطر للبيع بالخسارة في السوق الموالي. جل هؤلاء المربين لم يتمكنوا من تغيير النشاط. و لو اضطر الكثير منهم إلى الخروج من هذا النشاط. بالنظر إلى وضعية الإفلاس التي وصل إليها. و لكن مع ذلك يعيد الكرة في أول مناسبة تتاح له. ذلك أن الاعتقاد السائد هو: أن مربي "النعجة" لا يمكنه ان يخسر. و ان توالى عليه سنوات الجفاف. لأنه قد تأتي سنة واحدة ممطرة فتعوضه عن كل الخسائر التي تكبدها.

**الاتصال:** يعتبر جمع الاخبار و المعلومات امر في غاية الأهمية و الحيوية لأصحاب المنطقة. و تكتسي أهمية لا نظير لها. اذ بعد القاء التحية و السؤال عن الصحة و العائلة: 'كي راك داير'؟ -'راك لباس'؟ - الوالدين؟ من كان مريض أو يعاني من مشكل؟

ثم بعد ذلك يطرح السؤال واش لخبار؟ ثم يوجه الشخص المتحدث معه الى المسألة التي يراد معرفتها. لكن بعد السؤال عن حالة المرعى و الماشية و الأمطار.

**ظاهرة المحاكاة:** او العناد. أي نعمل كما يعمل الآخرون. حتى و ان كانت الامكانيات في كثير من الاحيان غير متوفرة. أي ان المقتدي بالآخر. و الذي يريد ان ينجز و يحقق ما حققه الآخر. قد يضطر الى اللجوء الى الاستدانة التي يعتقد أنه بإمكانه تسديدها في آجال محددة. فيقبل على ذلك على ان يبقى 'في الهامش'. ليس كمثل الآخرين لم يلحق بهم. و بقي متأخراً. فيصبح الآخر متميزاً عليه في شيء يمكن ان يستدركه. و يصبح متميزاً مثله او يصبح مثله مثل الآخرين لا أقل منهم.

**السلطة:** الانتقال من ممارسة السلطة من طرف 'الاب' او 'الدولة'. الى ممارسة التفكير. التفكير الذي يعتبر القادر على الاقتناع و التجنيد. و فهم الرهانات و الخروج من التحديات. و تغير من يتولى الحكم او السلطة. من الاعتماد على "الذكر، الأكبر سناً". الى حكم و سلطة من يمتلك النجاعة و التدبير الصحيح. الاجماع العائلي على العمل الصالح. لا الدخول في النزاع. و كل واحد يحاول فرض رايه من منطلق المصلحة الخاصة به. و لا على حساب الآخرين. او اتباع رأي يتضح بأنه غير عقلائي.

فالأب الذي لا يرينا الا ما يرى. و ما يراه هو اعادة إنتاج ما رأوه جدوده. فعلى العائلة ان تنتقل من المغذية، الحامية، المعينة، المستخدمة بذاتها كمؤسسة. إلى مؤسسة تمكن أفرادها من القيام بكل هته الوظائف. ذلك أن آليات التضامن الداخلي لم تعد تلعب الدور الحاسم. و صارت العائلة تغرر ببعض أفرادها. الذين ما يزالون يعتمدون على عائلاتهم، في كل صغيرة و كبيرة. و العائلة لم تعد قادرة على توفير كل تلك الحاجيات. و ان وفرت بعضها لبعض اعضاء العائلة. فهي غير قادرة على تقديم نفس الخدمة لكل أفرادها. فتكون العائلات، بتشتتها الاجتماعية. بمثابة مدبر تتخلى عن سلطتها الأبوية الذكورية. و تعوضها بالنجاعة في عملية التكوين و التنشئة

الصحيحة. بتلقين الاعتماد على الذات و من الداخل. بدل الحاجة إلى إسعاف سواء من طرف العائلة. أو من أطراف أخرى خارجية كالدولة وما إليها.

**التغيير:** التحدث عن التغيير الحاصل في المؤسسات العائلية كما يحدث في الواقع:

سواء اعتمد هذا التغيير على المنطق الداخلي الخلاق. الذي تغرزه العائلة. أو المنطق التقليدي للمؤسسة العائلية. \* أو كان التغيير نتيجة تدخل منظم. معتمد على عقلانية محددة. و يهدف إلى تحقيق أهداف و غايات واضحة. مبررة من طرف مؤسسات محيطة: وطنية أو دولية.

**الرهانات:** صارت العائلة رهان سياسي أكيد. و لكن هته المؤسسة صارت صعبة المراس. و صعبة الكسب. اذ انها تبحث عن اعطاء فرص حقيقية لمنتجاتها/عناصرها...

**المعنى المنتج: التعليم /العمل:** العائلة لم تعد قادرة على إقناع منتوجها البشري. ببذل الجهد و المثابرة. و طلب العلم و تحسين المستوى. و الكد و العمل قصد بلوغ الأهداف. إذ يرى المنتج (الأولاد) بأم عينه ان يبذل الجهد و الحصول على أعلى الشهادات لم تعد تجدي نفعاً. إذا لم يتبعه الغير رسمي. الذي يفتح الأبواب. حتى من غير جهد مبذول. أو اقل جهد مبذول. فإتباع الطرق الرسمية لا تمكن من الحصول على عمل. او على سكن او على أي امتياز أو مكانة. بالنظر الى الوفرة الموجودة من نفس الكفاءات في المحيط.

و كل من كانت له شبكة علائقية متينة. و علاقات غير رسمية و بالخصوص من طرف العائلة. التي عليها ان تتحرك و تبادر. فإما ان تكون العائلة من بين العائلات المؤثرة بذاتها. او المؤثرة بغيرها. و بالخصوص الأهل و العشيرة و الجيرة و الوسط المهني او الدراسي. او ان العائلة تكون كريمة مع من يتمكن من حل المشاكل. أي انها تقدم "الرشوة".

**الرهان:** استمرار اسم العائلة من خلال الذكر. و تزويده بالإرث اللازم. لتحقيق الاستمرارية. و لكن أيضا تأمين شيخوخة الآباء. و التعاون مع الأخوة الموجودون بنفس العائلة. و ديمومة الطاعة و الولاء للعائلة. ذلك أن كل شخص منتمي للعائلة. يحاول حل مشاكله بالطرق المتاحة: اما عن طريق العائلة او الشبكة العلائقية او تقديم الرشوة يعتبر الغير رسمي متنفس للخروج من التأزم الحاصل على المستوى الكلي. فبالرغم من قسوة الأزمة إلا ان بعض العائلات تجد المتنفس في البعد الغير رسمي. و بالتالي و من غير ما تدري. و من غير تنظيم أو جهد شخصي أو حتى عائلي. يمكن ان تجد الحل. كما يمكن ان تبقى في التأزم المستمر. أي بدون حل. و "لا حول لك و لا قوة لك و لا لأهلك أو شبكتك القرابية أو جهدي الخاص". و منه الدخول في إشكالية 'من لا حول له و لا قوة'. الدخول في اللافعالية و الاتكالية و الجمود. و هي احد السمات التي يتطبع بها الكثير من الشباب. و في هته الحالة لا يمكننا أن ننتج المعنى. و نصير غير منتجين. أو غير قادرين على الحياة. فنوقف حياتنا و منه الجمود المطبق.

**الأزمة:(التغيير):** الأزمة التي تعيشها بعض العائلات. من شأنها أن تغير القوالب الجاهزة للسلوكات و المنعكس الشرطي. و القيام بالتفكير قصد حل الأزمات المتعددة التي تعيشها العائلات. و التفكير يؤدي إلى إيجاد حلولاً مرضية أو غير مرضية. و الحلول الغير مرضية تكون مدعاة للتفكير في البحث عن الحل الحقيقي للخروج من المأزق. لكن الإشكال الأكبر هو الدخول في مرحلة(اللاتفكير). أو الاعتقاد بأن الوضعية الحالية لا يمكن تغييرها. و منه الكبح الفعلي و الجمود. و البقاء في نفس الوضع المتأزم. و 'الصبر' على هته الوضعية. بدون أي محاولة للخروج منها. فتبقى العائلة سجيبة وضعيتها الحالية. و تعيد إنتاجها لنفسها و لو بالكيفية المتأزمة.



الصدمة الاستعمارية فككت تلك الآليات الذاتية. التي كانت تتحكم في سيرورة العائلات الجزائرية. وفقا لترتيبات متلائمة مع الطبيعة الاجتماعية السائدة آنذاك: القبيلة و العشيرة أو طبيعة الأرض و كيفية استغلالها. فصارت العائلات الجزائرية. تسير وفقا للاكراهات الخارجية المفروضة. و دخلت في "سبات" و إنتاج و إعادة إنتاج نفسها و بشكل آلي. وفق رتابة شبه تامة: من الزواج المبكر الداخلي و توريث النشاط المهني بشكل آلي. و كذلك المكانة. و الاعتماد على الاكتفاء الذاتي. و الصراع من أجل البقاء.

أما بعد استقلال الجزائر عن فرنسا. دخلت العائلات الجزائرية دوامة من التغيرات الهيكلية. التي مست محيطها المباشر. و عرفت تحولات جوهرية و عميقة. أمامنا بعض النماذج العائلية عبر مسارها التاريخي لأربعة أو حتى خمسة أجيال. حسب ما تسمح به ذاكرة المستجوب. تعطينا فكرة عن هته التحولات أو تلك الرتابة.

## 2.2. البعد الثقافي و الآداب العامة: المؤسسة الأسرية مؤسسة ثقافية أساسيا، تشكل شخصية الفرد في بعده

العقدي، السلوكي، الانفعالي، العلائقي. ذلك انه ان كان بالإمكان 'التزاوج' بين الذكر و الأنثى و هو الشيء الطبيعي، هذا التزاوج الذي يحدث عنه عملية الإنجاب : أي ميلاد المنتج البشري هذا المنتج الذي يوجد هو نتيجة انجذاب متبادل بين الجنسين السالب و الموجب هذا المنتج الخاص يحتاج إلى رعاية من نوع خاص تفوق كل المخلوقات الحيوانية الأخرى و ذلك بالنظر إلى البعد الثقافي الذي يميز هذا المخلوق. هذا المورد المنشأ لا يحمل فقط مورثات جينية يكتفي بها لاستمرار وجوده حياته مثله مثل أي كائن حيواني و إنما يحتاج أيضا إلى مورثات ثقافية بكل ما تحمله كلمة ثقافة من معنى مركب و متشابك مادي صلب و معنى رمزي مرن. و لذلك كان 'الزواج' الذي يبدأ يعقد بين الأطراف المتروجة بداية الفعل الثقافي بحيث انه من خلال هذا العقد تحدد:كيفيات القران، كيفيات العيش المشترك المستقبلي من تقاسم الأدوار،تكاملاً،تعاون باختصار استشراف الحياة المشتركة بين الزوجين و قواعد التعامل مع المحيط العائلي القرابي المهني،السكني أي تحديد المعالم المستقبلية في خطوطها العريضة و مبادئها هذا التعاقد يحمل بعدا ثقافيا،حيث انه يفرض تصورات مشتركة للمقبلين على القران. و قد تنشأ مستجدات و حاجيات لم يتم الاتفاق عليها على الأطراف التي تدخل في عملية التصاهر أن تفصل فيها. مبدئيا و قبلها ثم يتم الالتزام بها مستقبليا من طرف الزوجين. و المهم أن يحصل التكيف و الانسجام بين الزوجين خلال الخمس سنوات الأولى من الزواج، المدة التي تعتبر حاسمة و مهمة إذ انه ان تمكن الزوجان من تجاوز هته المرحلة التي يمكن اعتبارها مرحلة تقاطب , كل قطب يحاول الاستيلاء على السلطة. فان كانت السلطة مع الجيل الأول المدروس في هذا البحث تبدو و أنها ذكورية بدون إلغاءه , إلا في بعض الاستثناءات التي تقرها الجماعة كالذين يتزوجون من بنات العائلات المتميزة سواء كان هذا التميز راجع للأصل (الشرفة) أو راجع للمال(الشبعانيين) أو العلم(طلبة) أو السلطة(قايد، شاوش، آغى، كوراط...).

فالنساء المنتميات إلى هته الأصول و المتميزات عن غيرهن يمكن ان يحضن بعناية خاصة و يشترطن في كثير من الأحيان بعض الأمور المتعلقة بالوسائل التي توضع لهن (خدمات) أو المكانة التي تعطى لهن في تسيير شؤون العائلة لكن هته الامتيازات تكون دوما في حدود ما يحافظ على مكانة و منزلة الزوج الذي يبقى مصدر السلطة بدون منازع و في كل الأحوال. اما مع الجيل الثاني : عرف التنازع على السلطة بين الرجال و النساء مخاضا عسيرا و تنافسا شديدا على السلطة بين الطرفين حاولت النساء عبر استراتيجيات مختلفة و متنوعة الحصول على قدر وثير من السلطة فمنهن من تمكن من الحصول على جزء لا يستهان من السلطة و بالخصوص تسيير شؤون البيت الداخلية بينما استمر الجزء الأكبر من الذكور بالتمسك بمقاليد الحكم و السلطة.

يبدو أن الجيل الحالي يضع الأطر العامة أو الخطوط الحمراء التي لا يجب تجاوزها و هي معروفة لدى النساء . و بالخصوص المسنات منهن اللاتي يشرفن على تنشئة الإناث و الذكور على حد سواء و لو أن هته التنشئة تتصف بأنها تكيل بمكيالين :

- بحيث ننشئ المرأة بناتها على أكبر قدر من الحرية و المبادرة و هامش التحرك , نفس هته المواصفات التي تنشئ عليها بناتها لا تقبلها في كنفها أي نساء أبنائها اللاتي تطلب منهن أكثر انضباطا و أكثر طاعة و خضوعا ليس للزوج فحسب و إنما لكل الأهل . و بالمقابل تنشئ ابناها على أن يكون على أكثر قدر ممكن من "الذكورة" أي السيطرة على "المرأة" و التحكم فيها , بل و تملي عليه تصرفاته و مواقفه اتجاه زوجته و أهلها فهي التي تبين له ما يجب و ما لا يجب أن يقوم به الرجل اتجاه زوجته و أهلها . لكن مع ذلك يظهر و أن النساء خارج "الخطوط الحمراء" المحددة و المعروفة , تركت لهن هوامش مبادرة و مراوغة كبيرة أفضل من جيلهن السابق . بل إن العديد من الأزواج و بالخصوص المستقلين في مسكنهم مع زوجاتهم و الذين لا يخضعون لمراقبة الأهل اللسقة - أو كلوا المسؤولية الشبه مطلقة لزوجاتهم مما صار يبدو و كأنه تهرب الأزواج من "المسؤولية الذكورية" أي مسؤولية الرجال التي كانوا يضطعون بها سابقا .

الملاحظ أن اللامسؤولية الرجالية" هته صارت محل استنكار من النساء أنفسهن اللاتي صرن يرين فيها نوع من الاستقالة الشبه تامة للأزواج أمام ما يحدث في البيت الزوجية و التي مست ميادين واسعة لا تقتصر على ضبط سلوك الزوجة و إنما صارت شاملة . و بالخصوص ما تعلق بضبط الأولاد و متابعة دراستهم و سلوكهم و التي اتسعت حتى الى درجة عدم الإنفاق على الأولاد و حتى الزوجة ذاتها . يبدو أن الإفراط في النسوة انقلب على النساء فلم يعدن يخدمن من طرف الرجال كما كان يفعل الرجال في الجيل الأول و الثاني , و صار الرجل يفكر في نفسه و ذاته قبل أن يفكر في أولاده وزوجته . مثال /زوجان يعملان و كل يحاول الحفاظ بمرتبته ليخدم أغراضه الشخصية إلى درجة التخلي أن رعاية الأبناء تماما الرعاية التي أوكلت لأهل الزوجة , حالة رقم ( ) .

مقومات ثقافية: يعتمد التوافق بين الزوجين على التماسك في الأصول الثقافية و يساعد على إيجاد الأسرة عن خطر التوتر و التفكك و هذا إذا كان التماسك بين الزوجين في المقومات الثقافية التي تضمن استقرار الأسرة بالتالي يكون لها معايير و تقاليد تضمن دوامها . لكن ألا يعتبر هذا التمسك بالمقومات الثقافية خطرا في حد ذاته بالنظر إلى التغيير السريع الذي تعرفه الثقافة الآنية(اليومية) و التي تفرض أنماطا جديدة في التصور و الرؤى و بالتالي الوقوف أمام عدم التكيف مع الحياة اليومية الآنية و المستمرة في التجديد؟

كل خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن أداء رسالتها في تربية الأطفال يؤدي غالبا في المستقبل إلى حالات انحراف و إجرام الأسرة القوية المتماسكة التي تقوم على الود و التفاهم بين الوالدين و بينها و بين الأبناء يخرج منها شخصية سوية لا تتساق وراء النزاعات الشريرة و تقاوم كل إغراء يدفع بها إلى سلوك سبيل الإجرام . أهداف الزواج في الإسلام:

إشباع الغريزة الجنسية على نحو يحقق العفة , الحفاظ على الاعراض و السكن النفسي , نقاء النسل و صيانة الأنساب من الاختلاط , إيجاد جو صالح لضمان النشأة السوية لكائن الإنساني , صيانة المجتمع من التحلل و الفساد , الزوج أداة لتحقيق الاستقرار النفسي و البيولوجي للزوجين لذلك فرض الإسلام الزواج و رغب فيه .

**الآداب العامة:** مع الجيل الأول تحية السلام كانت سائدة في المدينة بشكل عام وإلقاء السلام واجب على من تعرف و من لا تعرف. و كل واحد يعطي حقه من الاحترام و التبجيل بحسب المكانة التي يحتلها و كل واحد و له قدره المقدر بمقداره فلا يزيد و لا ينقص.

**فالطالب** (الأستاذ المدرس للقرآن الكريم) يقبل الطلبة على يده و يسلم عامة الناس على رأسه بينما خاصة الناس يقفون عليه التحية و يتم التقبيل المتبادل على الكتف.

**الصهر:** يقبل زوج ابنته على رأسه. و على رأس حماته. و كذلك الشأن بالنسبة للزوجة التي تقبل على رأس حماها و حماتها (شيخها و عجوزتها). مع الملاحظ أن النساء زوجات الأبناء لا يمكن أن يسمع صوتهن من طرف أبو الزوج. الأمر الذي يساهم في إبقاء السلطة الضرورية للمحافظة على المكانة. التي يتمتع بها أبو الزوج. بالنسبة لنساء الأبناء. بحيث إن النساء لا يسمح لهن بالكلام أمام الرجال عموما و أمام أبو الزوج بصفة خاصة.

يبدو مع الجيل الثاني و ما يليه أن بعض الممارسات نقصت و صارت انتقائية و أخرى اندثرت و لم تعد قائمة و ممارسات أخرى قد أنشئت. فصور احترام (الطالب) لم تعد قائمة بحيث إن تقبيل اليد زال بصفة كلية و لم يعد قائما و كذلك الشأن بتقبيل الرأي بينما تقبيل الكتف ما يزال موجودا , و هته التحية مشتركة بينه و بين كل الفئات الاجتماعية الأخرى إذ لا يقبل الشخص شخصا آخر على الخد كما يفعل سكان الشمال و انما يتم تقبيل الكتف و كذلك ذلك التقبيل الموجود في الشمال بدء يمارس و بالخصوص في مدينة "المشرية".

**التحية:** إلقاء تحية السلام هي الأخرى لم تعد كما كانت عامة بالنسبة لجميع الناس من تعرف و من لا تعرف و صارت تقتصر على المعارف من الناس أو حينما تقصد جماعة أو متجر أو تريد التحدث الى شخص ما فعليك إلقاء السلام عليه. أما في القرى فما تزال التحية شبه شاملة. و كذلك الأمر مع الصهر إذ تراجعت عملية تقبيل الرأس. و صار صهره يلقي عليه التحية كبقية الناس الآخرين. إما التقبيل على الخدود أو على الكتف.

**التنافس على السلطة:** لم تكن المرأة العربية أو المسلمة أو الجزائرية على وجه التحديد غبية. فلا تدافع على "حقوقها" و مصحتها. كما تفعل المرأة الغربية أو بأكثر ضراوة من ذلك. و لكنها تعلم علم اليقين أن حقوقها محفوظة في العائلة التي تتواجد فيها. سواء كانت في عائلة الانجاب. فتأكل كما يأكل أفراد العائلة. و تلبس كما يلبسون. و تتجول كما يتجولون. و تتمتع أو تشقى حسب الحالات كما يتمتعون أو يشقون. بل تحضى برعاية أكثر من الذكور في غالب الأحيان. و بالخصوص فيما يتعلق باللباس و الرعاية العاطفية. فقد يطرد الذكر من بيت أهله. سواء كان عازبا أو متزوجا. و لكن لا يمكن حتى مجرد التفكير في طرد الأنثى من بيت الوالدين. و كذلك الشأن في بيتها الزوجية. فلا يمكن أن تقصى من المائدة اللباس أو الرعاية و التمتع بكل ما يتمتع به أفراد العائلة و لكن يبدو أن المرأة مع الجيلين الثاني و الثالث و الحالي. تحاول تجاوز هته المرحلة الى مرحلة أعلى في نظرها و هي الاستحواذ على "السلطة". و أن لا تبقى في دائرة "التابعة". أو "الوديعة المطيعة". و الخاضعة لنساء العائلة من الحماة الى أخوات الزوج. و حتى الكنات اللاتي سبقنها. أي زوجات الاخوة القدامى: "المتواجدات في نفس المجال أي البيت العائلي".

فصارت المرأة تبحث على الاستحواذ على السلطة. أولا أمام النساء المتواجدات في العائلة اللاتي يشاركنها نفس الفضاء. من أم الزوج و أخواته ثم من في البيت جميعا. فلماذا تعمل و تشقى ليعتد الآخرون بمجهودها؟

و من المفروض أن يقتصر التمتع المتبادل بينها و بين زوجها و أولادها لا غير . و هذا ما يفسر أن تشتت الزوجة في زوجها إن أمكنها ذلك السكن المنفرد.و إلا فإنها ترجئ الأمر حتى تعيش في البيت العائلي ثم تحضر نفسها للدخول في الصراع من أجل "الاستقلال" ببيتها الزوجي. نادرا ما يقبل الزوج باشتراط المسكن المنفرد.حتى و إن كان بإمكانه توفيره ذلك لارتباطه الشديد بأهله. ثم ان الذي يقوم بعملية الخطبة غالبا ما يكون أهل الزوج.و على رأسهم النساء.وفي مقدمتهم أم الزوج و أخواته. فكيف للمخطوبة أن تدخل في صراع مع النساء الخاطبات.قبل إتمام الخطبة و الزواج؟

فمن إستراتيجية المخطوبة "أن تتحصل على 'الزواج' أولا.'الزواج' الذي صار عملة نادرة.بالنسبة لكثير ممن هن في سن الزواج لكثرة تعدادهن.فالظفر بزواج في حد ذاته يعتبر مكسبا كبيرا. و لكن حينما يحقق هذا المكسب تسعى النساء إلى تحقيق مكاسب جديدة تكون لصالحهن و لما لا؟

و لا ننسى تأثير الثقافة الغربية في كل ما يحصل من منافسة على السلطة التي لم تعد مقتصرة على نساء العائلة و بالخصوص للنساء اللاتي حققن السكن المنفصل و المستقبل عن العائلة فهن يدخل مع الزوج ذاته في منافسة على السلطة و بسط نفوذهن في البيت الزوجية.و تعمل على أن تكون 'الكلمة هي كلمتهن' و الرأي الصائب ما يرينه و الخطأ ما اعتقدنا أنه كذلك".بل صرنا نشهد أن الزوج صار هو "التابع".و هذا من مؤثرات "النسونة".

## 2. 3. رهان السلطة و الإرث: ان دائرة الاختيار قد اتسعت بالنسبة للأنثى، بحيث انه:

في الجيل الأول و الثاني: تقدم أي ذكر مهما كانت مكانته و درجة قرابته للزواج من أي أنثى. كان أمرا مقضيا دون أدنى تريث. و ذلك بمجرد دخول سن بلوغ الأنثى و حتى قبل بلوغها. و ذلك حتى يحدث الانفصال المبكر عن العائلة التي أنجبتها. و تتم عملية التنشئة الاجتماعية (التربية) في بيت زوجها و على يد أهل الزوج. و منه تأقلم و تكيف المرأة المتزوجة أكثر مع عائلة الزوج. و منه استدامة الحياة الزوجية أكثر. و لمدة أطول. تتمكن المرأة من تعلم كل التصرفات المرغوب فيها. فتعمل جاهدة على الإتيان منها ما استطاعت. كما تتعلم التصرفات الغير مرغوب فيها. فتجنبها قدر الإمكان حتى لا تجلب لنفسها المتاعب.

في الجيل الثالث و الرابع: اتسعت دائرة الاختيار بالنسبة للمرأة. فيما يتعلق بمن سوف تقترن به. من أي عائلة. و من أي مستوى. و في أي وقت: بعد إتمامها الدراسة، فان تمكنت المرأة من الحصول على منصب عمل. فهي ناظرا ما تفرط في منصب عملها. حتى و ان اشترط ذلك الخاطب قصد الزواج بها. و هنا ينمك أن نتساءل: هل أصبحت للدراسة أولوية على الزواج؟ و هل أصبح العمل أكثر ضمانا من الزواج؟ ما هي مبررات تأخير الزواج؟ فإذا كان الذكر هو الذي يبدي رغبته في الزواج من الأنثى. و هو الذي يتقدم لطلبها من أهلها. فان للمرأة الحق في ان توافق أو ترفض. فإذا كان الرفض غير وارد في المرحلة الأولى بأي حال من الأحوال. أي مع الجيلين الأول و الثاني فانه في المراحل اللاحقة صار ممكنا و لو بمبررات: و من مبررات الرفض:

. الرغبة في اتمام الدراسة.  
. الرغبة في الحصول على عمل.  
. الرغبة في الاستعداد لزواج. من تحضير ما يلزم من جهاز. و ما تحمله العروس إلى بيت زوجها.  
{الجهاز الذي تصاعدت قيمته. و صار مكلفا بالنسبة للعائلات المتوسطة. و ان الأنثى تريد إثبات تفوقها و تفوق عائلتها من خلال ما تحمله من أمتعه إلى البيت الزوجية. أي التفوق الرمزي. وأنه بإمكانها أن تساهم ماديا في بناء البيت الزوجية. بما أحضرته من بيت أهلها. و مستعدة لأن تواصل هذا الجهد بعدما تتزوج. و أن نيتها في الاستمرار و البقاء و المساهمة في بناء هاته المؤسسة الجديدة.}

. كما يمكن ان ترفض المتقدم لها على أساس انه ليس أهلا لها: من ناحية العائلة، المكانة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الوضعية الاجتماعية: (متزوج، مطلق، أرمل و له أطفال...).

السلطة النسوانية: البحث عن إحداث نوع من 'التوازن' تقوم به عائلة 'البنت المقبلة على الزواج'. حيث إن العائلة تعمل كل ما في وسعها لتعليم ابنتها إلى أقصى درجة ممكنة. ثم تزويدها بمهارات منزلية: فن الطبخ و التدبير المنزلي و بحرف و مهارات يدوية و لكن أيضا بمهنة و تخصص بل و دخل من خلال النشاط الذي تقوم به بصفة

غير رسمية أو عملاً مأجور و رسمياً. كل هذا من شأنه أن يعزز القدرة التفاوضية للنساء, فيما يتعلق بالسلطة داخل البيت الزوجية و بين الأهل و العائلة المستقبلية.أو يكون مصدراً للتوترات في بعض العائلات.التي ما تزال متمسكة بالنظرة "الذكورية".و لا تسمح بمعالجات 'التفاوض' هته مهما كانت مكانة الزوجة.أو المساهمة التي تأتي بها.و إن كان دخلها أعلى من دخل زوجها. (الحالة...).

**المسافة الاجتماعية:** الأعراف المحلية. تولي أهمية بالغة. إلى المسافة الاجتماعية وحتى المكانية. التي يجب أن تفصل بين نساء الأبناء أو 'الكلمات'.وذلك لاحترام "السلطة".و المكانة التي يحتلها والد الزوج في العائلة.فهو رأس السلطة الهرمية.و لا يجب كسر المهابة التي يتمتع بها.و ذلك من خلال دخوله في محاورات و مناقشات مع النساء. لكن يبدو مع الجيل الثالث و ما يليه أن الأمور بدأت تتغير في بعض العائلات.و ان كان عدد هاته العائلات قليل.إلا أن هاته النزعة بدأت تنتشر بكيفية تدريجية. إذ صارت الكلمات تدخلن في أحاديث مع آباء الزوج.بل يناقشن معه بعض الآراء و المواقف.و ان لم تتمكن الكلمات من المناقشة و إبداء الرأي.فإنهن هن اللاتي تطالبن بالمسافة الضرورية.و هي المسافة المكانية.بحيث إنهن يطالبن بتغيير المسكن,أي الاستقلال في المسكن.للخروج من مثل هته السلطة و تطالب ب: "سكنتي وحدي".و هو تعبير صريح عن 'الاستقلالية' في المكان.و بالتالي الاستقلالية في السلطة.بحيث لا يمكن الابقاء على تعاون كل الأطراف الموجودة في العائلة على تعزيز سلطة الزوج 'الذكر'.و تذكير 'الزوج' بأحقته بالريادة و السيادة واتخاذ القرار.و أن على الزوجة أن تكون تابعة" له و لأهله.

فإذا ما انفردت الزوجة بالزوج.و غالباً ما تعترف الزوجة لزوجها بالسلطة الصورية 'الظاهرة'.و غالباً ما تعمل على الإنقاص من السلطة الفعلية للزوج.و تقوية سلطتها في الشؤون (الداخلية) للبيت على الأقل.و كمرحلة أولى...فإذا كانت السلطة آنفاً. ممركة في يد واحدة:'رب العائلة' الذي يتصرف في شؤون كل العائلة و حتى الأقارب.فهو الأمر النهائي و لا يمكن القيام بأدنى شيء دون استشارته.فان السلطة حالياً و كما تبدو في المنطقة المدروسة.صارت أحد الرهانات الهامة.بين كل أطراف العائلة و/أو الأسرة.

يبدو الآن جلياً أن كل عضو في البيت العائلي يرى أن له الحق مثل الآخرين في الاطلاع على ما يحدث من مستجدات على مستوى العائلة العلاقات التي تربطها:الاتفاقيات,المشتريات توزيعها على أفراد العائلة,نوع المصاهرات ... لأنه يرى بأن له دخل و رأي يجب أن يعتد به.و أن أي قرار يتخذ يجب أن يكون في صالحه هو الآخر.و لا يخدم صالح طرف و ان كان من العائلة على حساب الأطراف الأخرى.

و منه يتبين لنا صعوبة الإقناع الذي يجب أن ينتجه المتخذ للقرارات.و ذلك حتى يتجنب حدوث شقا قات و نزاعات معلنة أو خفية بين أفراد العائلة.و يبدو أن الأم صارت تلعب دوراً هاماً في عملية إقناع أفراد عائلتها.بما يجب أن تقدم عليه العائلة من مشاريع و تقوم الأم بجس نبض الأوضاع.ليتم إعلانها أو عدم إعلانها لأفراد العائلة من طرف الوالد.حتى يحافظ بعض الشيء على سورة الأمر النهائي الوحيد في الأسرة.

**الإرث:** يبدو أن الإرث هو الآخر عرف تغييرات مهمة من حيث الممارسة. فمع الجيل الأول و الثاني لم يكن بإمكان تصور أي حالة و إن كانت شاذة تطلب "المزراق". و تعني باللغة المحلية نصيب الإنسان من الإرث. و الوالد ما يزال على قيد الحياة. كما أنه كان نادراً ما يقسم الإرث على الورثة بعد وفات المورث. ذلك أن البكر من الذكور هو الذي يتولى تسيير شؤون العائلة. أو الذكر الذي أو كل إليه المورث تسيير شؤون العائلة و هو ما يزال

على قيد الحياة. أو أنه أوصى من يتولى أمور العائلة بعد وفاته. و يستمر التجمع العائلي على ما كان عليه الحال قبل وفاة المورث. و كأنه ما يزال على قيد الحياة و بالخصوص إن كانت الوالدة على قيد الحياة. الوالدة التي تعتبر المجمع لأولادها. و تعمل كل ما في وسعها لأن يبقوا متجمعين مهما كانت الصعوبات. و طابع العلاقات بين أبنائها أو حتى التناقضات التي يمكن أن تظهر. و قد يحصل أن بعضا من الإخوة يريد الانفصال و العيش بأسرته منفردا عن التجمع العائلي. فغالبا ما يذهب و يترك التجمع العائلي دون أن يأخذ أي شيء. و كأنه أمر قد اتفقت عليه الأعراف بالمنطقة. بالرغم من إنه مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تعطي لكل واحد من الورثة سواء كان ذكرا أو أنثى حقه. و ما يفسر عدم إعطاء هذا المفارق للتجمع العائلي حقه في الإرث. هو الحفاظ على المؤسسة العائلية. و إبقاء كل الإمكانيات المادية مجتمعة. بل و العمل على تميمتها للدفاع عن مكانتها المادية و الرمزية التي يجب أن تحتفظ بها و تظهر بها أمام العائلات الأخرى. فمن كان بإمكانه الاعتماد على نفسه و المحافظة على أسرته. فإنه يقدم على الانفصال. أما إذا عرف أنه يصعب عليه ذلك. بقي في كنف العائلة واستمرت الحياة المشتركة. و تعززت 'الخيمة' بالموارد البشرية حتى تصبح خيمة كبيرة من حيث تعداد أفرادها و من حيث الرزق و من حيث المكانة التي يمكن أن تحتلها بين أقرانها من العائلات الأخرى.

و هكذا يتضح لنا أن الذكور كانوا مقصين من الاستفادة من الإرث. فما بالك بالإناث اللاتي كن لا يجرا أن يأخذن نصيبهن حتى و لو أن كل الإخوة اتفقوا على تقسيم 'الرزق'. فإنهن ان كن متزوجات يتنازلن عن نصيبهن. و ان كن ماكثات مع العائلة (عزوبات، مطلقات أو أرامل)، فإنهن يبقين غالبا مع أكبر الإخوة الذي غالبا ما يحتفظ بالخيمة الكبيرة فيبقى معه الإناث. و كذلك الذكور الذين لم يشدد عودهم سواء كانوا عزابا أو متزوجين. فنلاحظ مع هذين الجيلين: المحافظة على المؤسسة العائلية مهما كانت الظروف. و العمل على استمرارها مجتمعة. و ذلك من خلال رفض تقسيم الإرث. و كل من أراد انفصل فله ذلك. لكن دون أن يأخذ أي متاع من أمتعة العائلة. أما مع الأجيال اللاحقة فيبدو أن الأمور قد تغيرت بصفة جوهرية و بالخصوص في المدينة. و إن عم ذلك حتى من يعيش في البدو. فلم يعد التقسيم يحصل بعد وفاة المورث فحسب. بل وصار يحدث حتى قبل وفاته. كمثال عن هته التغييرات الحاصلة نأخذ حالة 'قويدر' و 'بوزيان':

'قويدر' 75 سنة الآن. هو في حالة صحية متدهورة. ينتقل بصعوبة كبيرة قليل الحركة، بالنظر الى مرض بداء المفاصل، حالة متقدمة من المرض. كان 'قويدر' يصول و يجول في البيت العائلي. فبالرغم من إن ترتيبه يأتي الثالث (من حيث السن). و كان هو المسؤول عن باقي إخوته، من بين إخوته السبعة، إلا أنه كان هو المكلف بتربية ماشية العائلة، في غياب الأخوين الكبيرين. الذين كانا يشتغلان كموظفين في المدينة. و هما مستقلين بأسرتيهما. و قد تحصلا على مناصبي العمل مباشرة بعد استقلال الجزائر.

ووالد 'قويدر' كان يعيش في المدينة هو الآخر رفقة أحفاده المتمدرسون. فيصهر على تعليمهم و رعايتهم. و في بداية السبعينات من القرن الماضي تمكن أخوين من إخوة 'قويدر' الحصول على شغل في مدينة المشرية كسائقين في إحدى الشركات العاملة في المدينة. و بذلك بقي 'قويدر' هو الأمر و الناهي في الخيمة. و لم يبق معه سوى أخ صغير السن يعينه على تربية الماشية مع أبنائه الثلاثة. و ولدين صغيري السن و ثلاث بنات لم يلتحقن بالدراسة. فاقتطع 'قويدر' نصف الماشية و نسيها له على أساس أنه يقوم بالعمل وحده مع أبنائه. و أبقى النصف الثاني لأبيه كمصدر لتموين والده. بل و صار 'قويدر' يمتنع في كثير من الأحيان لإحضار الماشية



للسوق قصد بيعها و إعطاء الأموال الضرورية لوالده صاحب الماشية. بالرغم من معارضة والده على التصرفات التي كان يقوم بها. إلا أنه أصر و صار يقتر على والده فيما يخص المصاريف. و بالخصوص إذا ما علمنا أن والده كان من وجهاء قومه. يقصده أهل العرش كلهم. لأنه كان يساهم في حل الكثير من النزاعات و إصلاح ذات البين. و بالتالي لا يخلو يوم من ضيف عند والد "قويدر". قويدر الذي صار يتصرف حتى في الأموال التي أخص بها والده. مع الإشارة إلى أن الرزق الذي كان يتمتع به والد "قويدر". وهو من بين أهم ملاك المنطقة. وصل حتى أربعة "غنيم" ما يمثل أكثر من ألف رأس ماشية، إضافة إلى الخيل و البقر و الإبل. و لو أن الإبل كانت قد انقرضت بعد الاستقلال مباشرة. و بقي البقر مع تناقص أعداده و كذلك الغنم التي عرفت هي الأخرى تناقضا مضطردا.

و هكذا نلاحظ أن "قويدر" قد ورث جزء من مال والده بشكل مبكر و قبل وفاته. و فرض عليه نوع من الوصاية حتى في كيفية التصرف في الجزء الذي عينه 'كنصاب' لوالده وهو على قيد الحياة. و قد تدخل الإخوة الموجودون في المدينة بعدما عرفوا ما كان من أخيه "قويدر". فاجتمعوا به. و بالرغم من أنهم لم يقرؤا له استحوذاه على نصيب من الماشية على أنها ملكه الخاص. و يتصرف فيها كما يشاء. إلا أنهم أكدوا له على عدم التعرض لوالدهم و إعطائه كل ما يرغب فيه. على الأقل من الجزء الذي صار مخصصا له من قبل "قويدر". و ذكره بالمكانة التي يحتلها الوالد. و أنهم لا يسمحون له أبدا من الحط من هته المكانة. فجعل "قويدر" إخوته أمام الأمر الواقع. و أخبرهم بأنه يمتلك النصف من الثروة الحيوانية. يتصرف فيها كما يشاء. لأنه هو و أبناءه الذين يقومون بتنميتها و رعايتها. وأنه سوف يترك لوالده الجزء الثاني يتصرف فيه كما يشاء. و على هذا تم الاتفاق. و منه نلاحظ أن "قويدر" قد قسم التركة في حياة والده واستأثر بالنصف. و ترك النصف الثاني لوالده ولورثته الآخرين غيره من بعده. أي الستة إخوة و الثلاث أخوات المتزوجات و أخت أخرى عازبة.

و يبدو أن ثالث أبناء قدور في ترتيب الازدياد هو الآخر. قد أعاد انتاج ما قام به قدور مع والده. بحيث إن الابن البكر و الذي يليه قد انفصلا على العائلة بعدما أن تزوجا. و مكثا في العائلة حتى تمكنا من ايجاد عمل في المدينة. الأول كسائق سيارة أجرة. و الثاني كوسيط في بيع الماشية. بحيث إنه يشتريها من السوق ثم يبيعها في نفس السوق و في نفس اليوم بهامش ربح. و إن لم يتم بيعها في نفس اليوم. يعيدها لبيعها في السوق، الأسبوع الموالي. و كان أحد الإخوان في البداية يسكن في بيت لأبيه قدور الذي اشتراه في مدينة المشرية و تركه مغلقا. لأنه مكث في البداية مع بقية أفراد عائلته. نميا الماشية التي اقتطعها من رزق والده و هو ما يزال على قيد الحياة. و ابنه الثالث صار هو المكلف بتربية الماشية. عليه تقع أعباء الرعاية لأفراد العائلة. و فوض له والده "قويدر" أمور بيع الماشية و شراء الأعلاف و ما تحتاجه العائلة. و بالخصوص حينما تدهورت صحته. و دخل إلى المدينة. و يبدو أن ابنه الثالث في الترتيب هذا. قد حذا حذو آثار والده. بل و قد تجاوزه قليلا. بحيث إنه اقترح على أبيه أن يدخل إلى المدينة فيرتاح فيها رفقة أبنائه. و خلا الجو إلى 'بوثلجة'. حيث صار هو المتصرف في كل الماشية. ثم بعد ذلك أعلم والده بأن الماشية كلها له. بحيث إنه يتعب و يشقى فيها و هو بدون أي مورد. عكس إخوته الذين يعملون في المدينة. و لهم دخل من جراء النشاطات التي يمارسونها. عكس ما هو عليه الحال بالنسبة له. إذ إنه يبذل جهودا معتبرة و لكنه دون دخل. و اعتبر أن الماشية كلها له. و عليه أن يرعى والديه فيها أباه قدور و أمه التي صارا يسكنان بالمدينة.

ذلك أنه على حسب قوله: "يخشى أن يتوفى الوالد. و يتقاسم الإخوة و الأخوات التركة. و لا يتركون له سوى نصيب مثله مثلهم. بينما هو الوحيد الذي قام بتنمية الثروة"

بالنظر إلى الوضعية الصحية لقدور و سنه المتقدم وافق على العرض.و كأنه أعجبه المنطق الذي يعتمد عليه ابنه.لأنه هو الآخر اعتمد المنطق نفسه قبل ثلاثين سنة خلت.لم يتوقف 'بوثلجة' عند هذا الحد.بل طالب والده بأن يسجل على اسمه المسكن الذي يسكن فيه والده بالمشرية.على أساس أن أخويه قد تمكنا من اشتراء مساكن خاصة بهم.بينما هو ما يزال في البدو و لا يملك مسكنا في المدينة.و هو الآخر يطمح إلى أن يسكن في المدينة حينما يحين الوقت.أي بعد أن يشتد ساعدي أبنائه الصغار.و بعد أن يرحل الوالدان عن هته الحياة.و يبدو أن الوالدين وافقا على ذلك.و أعلننا الخبر لأبنائهما المنفصلين عندهم.فما كان منهما إلا أن طالبا بنصيبهما في السكن ليوافقا على هذا البيع.فأعطاهما "بوثلجة" الذي صار هو المتصرف الوحيد في الماشية.بعد أن باع جزء منها. مائتا ألف دينار لكل واحد منهما.و بأن هذا ما يمكن أن يعطيها.فإن قبلا بذلك فعلى الرحب والسعة.و إلا فإن الدار قد كتبت عليه على أساس بيع و شراء.و أن الصفقة قد تمت.و إن أرادا المحكمة فهو لها.فما كان على الأخوين سوى القبول باليسير.بدل الدخول في دوامة لا يعرفون كيف يخرجون منها.و بالخصوص حينما نصحهم أحد الحقوقيين من أبناء عمومتهم.أن المسكن قد وثقت باسم بوفلجة.على أساس بيع و شراء بين الطرفين و بحضور الشهود.و يبدو أن الخاسر الوحيد.هم الأطراف الأخرى من أولاده:الذكيرين الموجودين مع 'بوثلجة'. و الثلاث أخوات منهن واحدة متزوجة و الأخرى طليقة موجودة مع والدها في المشرية. و كذلك العزباء .

من هته الحالة يتضح لنا أن بعضا من العائلات يتم فيها اقتسام الثروة قبل وفاة المورث.و قد تبين لنا في نفس العائلة الكبيرة:أن الإبن 'قويدر' قد استحوذ على نصف التركة و أبوه على قيد الحياة.و أن ابن "قويدر"،"بوثلجة" قد استحوذ على كل التركة بالإضافة إلى المسكن الموجود في المدينة.و أبوه ما يزال على قيد الحياة.و أن الإخوة و في كل الحالات وقفوا ضد هذا الأمر.و لكنهم لم يتمكنوا من تغيير هذا الأمر الواقع و المفروض عليهم.و الكثير ممن يعرف العائلة.و يعرف ما جرى بها يقول:بأن على "قويدر" سخط والده.و قد لحقت به "دعوة الشر" والده.فصار غير قادر على الحركة.وورثة ابنه في كل ماله.كما ورث هو والده في نصف ماله.

حالة "بوزيان'95سنة.لا تختلف كثيرا على حالة "قويدر" التي رأيناها بالتفصيل سابقا."بوزيان" موال مهم في المنطقة.لم يرثه أبناؤه أو أحد أبنائه في حياته.كما حدث مع الحالة السابقة.و إنما كتب على ابنه الأصغر المسكن الموجود بمدينة المشرية.و كان هذا الاكتتاب على أساس شراء و بيع.مع العلم أن هذا الابن و أخته من امرأة.و باقي الورثة من الأبناء،لهم هم الآخرين أمين مختلفين.أي أن الهالك بوزيان قد تزوج بثلاث نساء و أنجب منهن.

الزوجة الأولى مطلقة و الثانية متوفاة و بقيت الثالثة و هي الصغرى. وابنة المرأة الثالثة تزوجت ثم طلقت. ثم أصر والدها بوزيان على تزويجها و أن لا تبقى مطلقة.و بالنظر إلى أنه كان من أعيان المدينة.فقد عرض ابنته المطلقة على أحد أبناء أقرابه ليتزوجها.مع العلم أنه أوضع منها مكانة.و هو بدون عمل أو سكن.فزوج بوزيان ابنته المطلقة.و أوجد له عملا في المدينة.و سمح له بأن يسكن معه في بيته.على أساس أن بيته واسع و يتسع لأكثر من أسرة. كل أبنائه كانوا يعيشون منفصلين عنه مع أسرهم و في مساكنهم الخاصة بهم.فلم يكن يسكن سوى مع زوجته وابنته التي زوجها.حتى الابن الأصغر من الزوجة الثالثة كان منفصلا.عنه و له عمله الخاص به و مسكنه المستقل. و مع ذلك سجل عليه هذا المسكن...و ذلك مخافة أن يباع المسكن بعد وفاته. و يقسم على الورثة و

تصير ابنته بدون مأوى. مع أنه ضمن المسكن لصهره الجديد. فسجل المسكن على ابنه و هو يعرف أن أمه ما تزال على قيد الحياة. و لا يمكنه أن يفرط في أخته من أمه و أبيه. عكس الإخوة الآخرين من الوالد فقط، فقد يحاول بعضهم إخراج صهرهم من مسكن والدهم و يبيعونه قصد الاستفادة من ثمنه. لأنه يعلم أن قيمته كبيرة في السوق. بالنظر إلى المساحة و الموقع الذي يحتله و كذلك جودة البناء و ملحقاته التجارية.

### 3 . إنتاج المعنى.

### 3. 1. المعنى المنتج و العلاقات الاجتماعية:

- مناصرة الآباء للبنات:

نلاحظ أن الآباء لم يعودوا يرضون باحتقار بناتهم. فهم ينتصرون لبناتهن. و كثيرا ما يتعاطفون مع طروحاتهن في النزاعات التي يمكن أن تحدث لهن مع أزواجهن و عائلات أزواجهن. و هذا التعاطف يكاد يكون عاما. بحيث إن عهد الضغط على البنت المتزوجة. بأن ترضى بالجور و الظلم و أن تصبر "وليس لها إلا زوجها و دارها". يبدو أنه تراجع لصالح: "ما دام راني عايش حتى واحد ما يحقر ابنتي". أرواحي و اخلي له أولاده و ما يخص بنتي والو'. فصار الآباء ينظرون إلى 'الطلاق على أنه أمر عادي فهم يقبلون به و يرضون عنه بل و يباركونه و يسعون إليه في بعض الحالات.

فلم يعد 'الطلاق' ذلك 'العار' الذي يلحق بالمرأة بالدرجة الأولى. بالرغم من إن كلا من الزوجة و أهلها يعلمون أنها إن طلقت و لم تعد لزوجها، فإن حضورها في الزواج مرة ثانية تكاد تكون منعدمة: "الناس ماولاتش تتزوج بالديشي" و المقصود بالديشي الفضلات. و هي كناية عن المرأة المطلقة. مادام في السوق العازبات (العوانس) التي لا تنتظر سوى أن 'تلسق' و تنظم إلى عالم المتزوجات.

### . تثبيت الانتماء إلى الأخوال:

"أنتم أخوالي، أنا نسال فيكم": العلاقة الدموية لها دوما مكانة و اعتبار لدى جل العائلات الجزائرية. و إن تم الانتساب إلى "الأم". فهو عامل لا يتم تجاهله: "نحن دم و لحم": للحديث عن أشخاص لهم علاقة مصاهرة. حيث تكون فيها النساء عنصر التبادل. هذا العنصر الذي لا ينسى. غالبا ما يتم توزيع التركة وفق النصوص الشرعية. التي نصت عليها الديانة الإسلامية. إلا أن النساء غالبا ما يتنازلن عن هذا "الحق" لصالح الإخوة. واعترافا بهذا الجميل، الذي يؤدي من طرف النساء. و لو أنه لا يرد ماديا للنساء. إلا أن هذا الموقف من طرف النساء يبقى مسجلا في الذاكرة. و أي مشكل اعترضهن أو يعترض أبناءهن. إلا وكان الدعم اللازم من طرف "الأخوال". و منه العبارة التي استهل بها أحد أبناء الأخت، ليطلب خدمة من أخوله. الخدمة التي يجب أن لا يرد صاحبها خائبا: "خوالي راني انسال فيكم": أي انه يبقى دين معلق عليكم. ذلك الإرث الذي لم تأخذه أمي منكم. فإن احتجت إلى مساعدة. لا يمكن إنكار فضل أمي عليكم. و المرأة في المنطقة غالبا ما يتم تنازلها عن الميراث لإخوتها. تضع هذا التنازل "كإستراتيجية". إذ تبقى على ارتباطها الحسن مع إخوتها و عائلتها الأولى. و ذلك أنه إن توترت العلاقة مع زوجها. أو تم طلاقها تجد السند المعين.

الربا: أخبار تتداول في منطقة المشرية، مؤداها أن الجراد حينما غزى المنطقة. كان يلتهم الحقول التي زرعها أصحابها. و قد أتى على الأخضر و اليابس. و لكن حسب قولهم دائما، فإن المستفيدين من "السلفة" و هي عملية اقتراض أموال بالفائدة من البنوك، و غيرها من المؤسسات الربوية، لم يلتهم الجراد مزروعاتهم. و أسماء الذين تحاشى الجراد مزارعهم هم أناس معروفون بأنهم قد أقبلوا على الإقتراض من المؤسسات الربوية. و بغض النظر عن صحة الخبر من عدمه، فإن المعنى المنتج محليا هو أن: الجراد لم يأكل من المال الحرام. و تغذى من المال الحلال. و هو جراد يعرف الحلال من الحرام. بخلاف أولئك الذين يقبلون على التعامل بالربا. و يأكلون من حرام. و المعنى المنتج فإن الجراد صار أفضلًا من الإنسان الذي يقبل على أكل الربا. أي أكل الحرام.

**السويقة:** كنا نقول أن "السويقة" يوجد فيها كل شيء ما عدى أبوك و أمك. أما الآن فإنك تجد في السويقة كل شيء بما فيهم ذلك أبوك و أمك. و هذا يعني ان جل المواطنين و المواطنات على حد سواء. يتجهون صوب السويقة. التي تقام كل يوم أربعاء. و التي يسوق فيها أهم ما تحتاجه العائلات بالمنطقة: من ملابس جاهزة للنساء و الأطفال و الرجال. و أقمشة و أغطية و كذلك الأدوات و المواد الأولية التي تسمح بانجاز الأعمال التقليدية. إلى جانب مساحات مخصصة لبيع الخضر و الفواكه. فصارت السويقة مكان يلتقي فيه الناس من كل صوب. فإن أردت أن تلتقي بأحد فلا داعي لضرب موعد معه. فالموعد هو يوم السويقة. الذي يبدأ مساء الثلاثاء لينتهي مساء يوم الأربعاء. ثم إن الأمر الجديد هو اكتساح النساء و الفتيات لهذا الفضاء. الذي كان حكرا على الرجال. و ذلك بالنظر للتساهل في خروج بعض النساء. و جل الفتيات الى هذا الفضاء.

استراتيجية النساء المعتمدة هي انتقاد المشتريات التي يأتي بها الذكور. سواء كانوا أزواجا أو أبناء أو غيره. أما في الشكل او اللون او الجودة. و امتناعهن عن ارتداء تلك المقتنيات. و بالخصوص الألبسة الخاصة بهن. و حتى الاعتراض عن بعض المقتنيات الخاصة بالمنزل. مما اضطر بعض الأزواج اما لاصطحاب زوجاتهم. أو تركهن يذهب بمفردهن. حتى لا يحصل هذا الاعتراض.

**"الشقاء و لا الاحتياج":** على الإنسان أن يشقى و يتعب، في عمليات جلبه للقوت. و التحسين من وضعيته الاجتماعية حتى و ان كلفه ذلك عناء كبيرا و مشقة. على أن يحسب من ضمن المحتاجين. أو يكون في حاجة الى الآخرين في عمليات سد المستلزمات الأولية للحياة. إنتاج معنى ايجابي في البحث عن تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي. و إن تطلب ذلك عناء و مشقة.

**التقيد بالتزام بمراسيم الزفاف:** الذي يلاحظ بعض المراسم الخاصة بالزواج يتبين له أنها تتسم بطوقسية منضبطة. بحيث إن كل المقبلين على الزواج يلتزمون بها. و يتقيدون بها بشكل يكاد يكون متشابها و متجانسا بالنسبة لكل الفئات الاجتماعية سواء كانت فقيرة أو متوسطة أو غنية. المراسيم التي تدوم قرابة الأسبوع. و كل يوم مخصص إلى شريحة عمرية أو جنسية محددة. فهناك يوم الشباب أو ما يسمى بالصغار. و يوم آخر 'لكبار'. و يوم آخر للنساء. و يوم العرس الذي تختلط فيه الأعمار و النوع: الذكر و الإناث على حد سواء. و لو أن هناك العمل على التميز من حيث عدد المدعوين. الذي يقل و يرتفع تبعا لمكانة العائلة. و العلاقات المنسوجة من طرفها. و انتمائها القبلي. و يكون التميز كذلك من خلال بعض الأطباق المقدمة للمدعوين. ذلك أن الطبق الرئيسي الغالب الذي يحضر هو 'الطعام' أي الكسكسي باللحم. و سمي بالطعام لأنه هو طعام المنطقة. و حتى في المناسبات المفرحة أو المحزنة. فإنه يبقى الطبق الذي يحضر بصفة تلقائية. و حتى الكمية من اللحم التي توضع على الكسكسي كمية

محددة. إذ يوضع قرابة كيلوغرامين من اللحم على طبق يشترك فيه خمس (05) مدعوين. يجتمعون على مائدة واحدة. لكن بعض العائلات الغنية تحاول أن تتميز عن الآخرين. فتقدم إلى ضيوفها، إلى جانب الكسكسي، اللحم المشوي. وليس اللحم المطهي. و هي طريقة متميزة في تحضير الكسكسي و كذلك اللحم و كذلك ما يتبعه من مقبلات و خواتم المأكولات.

نلاحظ أن الطقوس متعبة بشكل فيه انضباط كبير. و لا أحد يجرؤ على مخالفة هته الطقوس الاحتفالية. بالرغم من الاختلاف المشار إليه. و كل من يحاول أن ينقص على الحد الأدنى المتعارف عليه. فإنه يلام اللوم الكبير. أما إن حسن و أضاف فإن ذلك أمر مسموح به. بل هو شيء محمود. و يدخل في التميز. و إن انتقد من طرف البعض على أساس أنه "تبذير". و لكن لا توجه له هته الانتقادات بشكل مباشر. بخلاف من قصر. فإن الانتقاد يوجه إليه بشكل مباشر. و قد يسبب حتى احتجاج شديد للهجة. و بالخصوص كمن يضع مهرا أقل من ذلك الذي يوضع في المنطقة: في الوقت و السياق الذي يقبل فيه على إتمام عملية الزواج.

و يبدو لي أن مثل رد الفعل هذا أمر انضباطي شديد الرمزية. فالقضية ليست مرتبطة ببيع "المرأة" المراد تزويجها. كما يتبادر إلى ذهن البعض. أو المكسب المادي من وراء هته العملية. بقدر ما هو المكسب المعنوي و الرمزي. بمعنى أنه يجب على الزوج و أهله الانضباط بما هو سائد عند الجماعة. و التقيد به و عدم الخروج عنه. و هو تقيد 'بالمعروف'. فإن كان هذا الزوج و أهله، و هم الطرف الأساس في عملية الزواج، لم يلتزموا 'بالعرف'. هذا في هته المناسبة. و قبل إتمام عملية الزواج. فإن ذلك مدعاة إلى خروجهم عن هذا 'العرف' بعد الزواج. و عدم الانضباط و التقيد بالعرف معناه تفضيل المصلحة الخاصة للزوج و أهله على حساب الزوجة. أي دليل على إمكانية ضياع 'حقوقها' بعد إتمام عملية الزواج. و لذلك يعمل هؤلاء على احترام 'العرف' و التقيد به. و إن كان هذا العرف متغير و متحول بتغير السياق و الزمان. فلا بد من التقيد حتى تستقيم المعاملات بين الناس. و نلاحظ أنه أحد الرهانات المهمة التي يصهر أهل الزوجة بالخصوص على احترامه و التقيد به. حتى تسير الأمور وفق ما تعارف عليه الناس. و منه إمكانية حل الخلافات التي يمكن أن تحدث مستقبلا وفق هذا الإطار المؤطر للعلاقات الاجتماعية.

و قد حضرت زفاف أحد أفراد 'حميان' الذي يقيم مع أهله مدة ثلاثين سنة في مدينة 'مغنية'. و تزوج من امرأة من المنطقة التي يسكن فيها. فالتزم التزاما كاملا بالطقوس المتبعة في المنطقة. و لم يفرط في أي تفصيل من التفاصيل المتبعة بالمنطقة المشار إليها. و إن كانت الاحتفالية هي ذاتها: إظهار الابتهاج و الفرح و السرور. و لكن المدة أقل من تلك المتبعة في منطقة النعامة التي تستمر مدة أسبوع كامل قبل إتمام الزواج. و قد تستمر لأسابيع عديدة بعد إتمام الزواج. و ذلك يكون حسب العلاقات القرابية. و كذلك الإمكانيات المادية التي تتوفر عليها كل من العائلة و الشبكة القربية و كذلك الشبكة العلائقية. فإن كانت من العائلات الميسورة. فإنها تقوم بدعوة المتزوجين الجدد مع الأقارب الذين يتداولون على تقديم الدعوات المتتالية. و قد التزم المعني بالأمر. بكل التفاصيل من نوع المأكولات الذي يختلف كل الاختلاف على المنطقة. و حتى نوع اللحم. إذ تشتمل المأكولات على الحساء (الحريرة) ثم مرق مالح المذاق (زيتون أو غيره) ثم طبق حلو المذاق (برقوق، مشمش، مكسرات، لوز...) و سلاطة إلى جانب المشروبات الغازية. و اللحم هو لحم البقر. لذا يتم ذبح عجل أو عجلين حسب أعداد المدعوين المرتقبين. بدل لحم الضأن المتبع في منطقة النعامة. و حتى مظاهر الاحتفال و إن كانت متشابهة بين المنطقتين من حيث وجود البارود و فرقة

"العلاوي" التي هي خاصة بمنطقة ندرومة. و قد توجد في منطقة النعامة كذلك. إلى جانب فرقة "قناوة". و هنا نلاحظ أن منطقة النعامة قد أخذت بالرقصتين المشهورتين: الأولى لأولاد نهار الموجودة في منطقة تلمسان عموما. و الثانية الموجودة في منطقة قرارة التي تستعمل القناوي. و منه ربطت بين الشمال و الجنوب في هذا المجال. إلا أن هناك خصوصية احتفالية بمنطقة تلمسان عموما و مغنية انطلاقا من المثال الملاحظ. و هو قدوم العريس على متن فرس. فهو 'الفارس' المرتقب مصحوبا بطلقات البارود في احتفالية رمزية. و لا يمكن لأي كان أن يستغني عن هذا الشكل الاحتفالي. لما يحمله من رمزية قديمة. ما يزال سكان المنطقة يحرسون على إتباعه. بالرغم من وجود وسائل النقل العصرية. التي تستعمل لحمل موكب العروس و كذلك العريس. الذي يأتي بعروسه إلى بيته السكني على متن وسائل نقل حديثة و عصرية. و في أفخر أنواع السيارات الممكنة. و لكنه يخرج مرة أخرى. و يذهب رفقه أصدقائه. ليحضر مرة أخرى. لكن هته المرة ممتطيا فرس و مرتديا "البرنوس" دليل العراقة و الفروسية. و هته الرمزية ما زالت المنطقة كلها متشبثة بها. و أي إخلال هو إخلال بهته النمطية. و الخروج عن العرف. الأمر الذي لا يسمح به أبدا. "فارس الأحلام" لا يمكن أن يقدم إلا على فرسه. و منه صعوبة تغيير هته الرمزية. و يبدو لي أن كل هته المظاهر الاحتفالية. التي تعتبر من الإكراهات الجوهرية الهامة. بالنسبة لكل مقبل على الزواج. و التي عليه أن يلتزم بها. و هو جد مكلفة من الناحية المالية. و لا توجد أي نتيجة مادية يمكن الحصول عليها مقابل الالتزام بهته التفاصيل. لا من طرف الزوج أو للزوجة. و مع أنها جد مكلفة من الناحية المادية. إلا أن الإصرار عليها جد كبير. و يبدو أن المكسب المراد تحقيقه من هته النمطية هو: "الانضباط للعرف و التقاليد المعمول بها". و كل واحد لابد أن يدخل ضمن "القالب الجاهز". المعد من طرف الجماعة. و يعمل على تجسيده سواء فقه بعده الرمزي أم لم يفقه. فهو إكراه يجب عليه الالتزام به. حتى "يدخل في الصف". و هذا من شأنه تعويد الزوجان على احترام "المعروف" من السلوكات. التي يجب التقيد بها و اتباعها. و منه تسهيل عملية السلوك المستقبلي. بالنظر إلى التوقعات التي تكون هي الأخرى جاهزة. عن الدور الذي يجب أن يؤديه كل طرف. لكن هذا الانضباط الشبه كلي في مراسيم الزواج. و عمل ما يعمله الآخرون. قد يقتصر على هته المرحلة فقط. و لا يتعداها إلى الأيام الأخرى. و إن تعداها فإنه لا يمكن أن تكون بنفس الانضباط و النمطية. و منه الوقوع في الاختلافات.

**المعنى المنتج من الداخل و المعنى الوافد من أوساط أخرى:** تدهور الغطاء النباتي أدى إلى تبعية العائلات إلى المدينة(السوق). و منه أدى إلى تشجيع كل الأبناء بما فيهم البنات من مواصلة الدراسة. قصد تغيير الوضعية التي صارت جد صعبة. يصف أحد سكان المنطقة الوضعية بقوله: "إن النعجة صارت تأكل أختها" و ذلك للإشارة بأن التزود 'بالعلف' و مواد التغذية الحيوانية، صار جد مكلف. فإذا كانت القاعدة الأصلية تقول أن "النعجة تجيب أختها". أي أن النعجة تأتي بنعجة مماثلة لها. لتبيان البركة و النماء الذي تتميز به الماشية. و أن كل معنتي بها "لا يصيبه سوى الخير من جراها". و بالنظر إلى تدهور الغطاء النباتي، صارت التربية للماشية جد مكلفة. و كأن المربي لم يعد ينتظر في الفائدة، بقدر ما صار يبحث عن المحافظة على رأس ماله الأصلي. و أنه يعلم علم اليقين أنه في حالة ما إذا توقف عن هذا النشاط الذي يعرفه و تعلمه حفيدا/ أبا عن جد. و صار مهنة يمتنها بل من المحترفين فيها. فإن النشاطات الأخرى لن تجلب له الربح المرجو تحقيقه. مثلما كان يحققه من وراء تربية الماشية. و قد جرب بعضهم التجارة. حتى إن الطابع العمراني في مدينة المشرية، و ابتداء من الثمانينات، صارت

منمطا. و تحتوي فيما تحتويه على مآرب و محل تجاري. بدل 'الكوري' الإسطنبول. الذي كان ضروري في المساكن المشيدة قبل هته الفترة.

**أتعاب طبيب الأسنان:** لقد تبين لنا أن السوق مقنن و يسير وفق قيم و معايير مشتركة بين السكان. فإذا دخلت الماشية إلى السوق. فإن قانون السوق هو الذي يكون القانون السائد. و هو أن يعرض الموال ماشيته في السوق. و ينتظر أول من يقيم ماشيته. و يعبر عن ذلك بالقيمة المالية. فإن قبل بالعرض باع ماشيته. و إن لم يقبل عبر عن رفضه بقوله "مازال لم تصل إلى المطلوب". و البائع لا يحدد أبدا السعر. فالذي يحدد السعر هو المشتري. و البائع قد يوافق أو يرفض المبلغ المقترح من طرف الشاري. و لا يمكن للبائع أن ينزل على المبلغ الذي أعطي له. كما أنه لا يمكن أن يرفع من المبلغ الذي اقترح عليه. لأنه يعتبر ذلك 'حرام'. فهو من قبيل 'الربى': أربى ماله. بحيث زاد عن المبلغ الذي اقترح عليه. و منه لا يمكنه النزول عن المبلغ الذي اقترح عليه. و لو كان ذلك لأقرب الأقربين. و إن كان أخاه أو أباه. فهو في السوق، و عليه احترام قواعد السوق. فإن نزل عن المبلغ الذي منح له. معناه الوحيد. هو أنه كذب و ادعى هذا المبلغ الافتتاحي الذي أعطى له. و معنى ذلك أنه يفقد مصداقيته. و سوف لن يتعامل معه الآخرون. فهو يربي ماله. أما في القطاعات أو المهن الأخرى المستجدة في المنطقة. فإن الأمر ليس مقننا. و لا يحتوي على هته القيم و المعايير المتعارف عليها. و المحترمة من قبل الجميع. بل إن بعضهم يحاول إقحام البعد القرابي و العلاقات الدموية في المعاملات التجارية أو الخدماتية. و حالة 'عبد القادر' تعكس لنا هذا الإشكال. فعبد القادر له ابن أخيه يمتهن حرفة 'طبيب الأسنان'. و له عيادة خاصة بمدينة المشرية. فذهب عبد القادر إلى عيادة ابن أخيه. حتى ينزع ضرسا كانت تؤلمه. و قد دفع مقابل هته الخدمة إلى الفتاة القابضة المكلفة بهته العملية. و التي لا تدخل أي شخص حتى يدفع المبلغ المحدد للخدمة. لكن عبد القادر تحين فرصة وجود ابن أخيه مدعوا في مأدبة عشاء أقامها أحد أفراد العائلة. ليصب جم غضبه على ابن أخيه. و قام بعملية التشنيع و التشهير. عوض أن يقوم بعملية الشكر و الإشهار لابن أخيه. فيكسب بذلك زبائن جدد. و سبب غضب "عبد القادر" كيف تجرأ على قالع الضرس بالمقابل و أنا "عمك". و كانت هته "البهدلة" يهدف من ورائها صاحبها. تقويم سلوك ابن أخيه أمام الملأ. أي وجود الضاغط الخارجي. لتعديل السلوك. و منه نلاحظ عدم وضوح "قواعد اللعب" في المهن الجديدة مثلما هي واضحة تماما بالنسبة إلى أقدم مهنة موجودة بالمنطقة. و التي لا يمكن أن تعتد بالقرابة إذا ما أدخلت الماشية في السوق. فالقريب هو أولا و قبل كل شيء "زبون". يعامل مثل الزبائن تماما.

**عمل المرأة:** لقد أورد إلينا 'خالد' من مدينة "البيوض". أن والدته كانت تعمل في ورشة "نثر الحلفاء". و هو عمل لم تكن تقوم به إلا المرأة التي تنتمي إلى أفقر العائلات. و العمل هذا قصد البقاء على الحياة. و منه يمكن أن نقول أن عمل المرأة كان مرغوب فيه. بل و ضروري داخل الخيمة. و من لم تكن من بين العاملات: "العمل الداخلي". لا يمكن الاحتفاظ بها طويلا. و بالخصوص في العائلات المتوسطة. بخلاف العائلات ذات الخيام الكبيرة. التي كانت في حاجة إلى المرأة المدبرة، لا العاملة. أي التي تعرف كيف تسيطر على النساء الأخريات. اللاتي يؤدين الأعمال المنزلية. التي كانت في غاية الحيوية بالنسبة للحياة البدوية. و هذا ما يفسر لنا عزوف بعض العائلات المتوسطة. و بالخصوص الغنية عن تشغيل نساءها في المنطقة. و بالخصوص في العشرية الأربع الأولى التي تلت الاستقلال.

يبدو الآن أن الأمر صار مختلفا إلى حد كبير. وبالخصوص مع الشباب الذي يريد الانفصال عن العائلة. ويرى بأن المرأة العاملة إحدى هته الآليات التي تمكنه من الاستقلال المادي عن العائلة. و ما يتبعه من استقلال معنوي.

**التعدد:** التعدد كان معني به الأغنياء الموجودون في العرش. و بالخصوص أصحاب 'الخيام الكبيرة'. و التعدد بمثابة توظيف يد عاملة نسوية لا تتقاضى أجرا. و لكن قد يتعدى هذا إلى الفئات المتوسطة. و بالخصوص عدم الإنجاب مع المرأة الأولى و/أو إنجاب الإناث فقط. و بما أن المرأة غالبا ما تكون من بنات العم أو الخال. و في كل الأحوال من الأقارب. فإن ذلك لا يساعد على الطلاق بكل سهولة. أنظر حالة عائلة 'خالد'. المرأة كانت قوة عمل لا يمكن الاستغناء عنها. هذا بالنسبة للذي يتزوج و يعدد. أما بالنسبة للذي يهب ابنته للآخر. و إن كان هذا الآخر من بين المعددين. فإنه يرغب في عدم إمساك أي أنثى لديه. و تكون بدون زواج مخافة العار.

\* يتقاسم السكان الموجودون في فضاء واحد. و بالخصوص ذوي علاقة قرابية. جل الأفراح التي تشمل كل من نسجت معه علاقة. سواء كانت دموية أو علاقة اجتماعية. من قرب في المسكن أو تبادل مصالح. و يدعى الكل إلى مآدبة. ليس تعبيراً على فرحة النجاح فحسب. و إنما استرضاء للمدعويين. حتى لا يكون هناك نوع من إلقاء اللوم على الناجح. "تجحت، و لكنك لم تشركنا في الفرحة معك". و كأن الفرحة لا بد أن تكون جماعية. و ليست مقترنة بالفرد الناجح و عائلته القريبة. ثم كذلك اتقاء 'لشر' 'الحساد'. المتسببون في زوال النعمة. 'العين' 'يعاينوه'.

يتقن جل نساء المنطقة، الطقوس الخاص بكل نوع من الاحتفال: ما يجب و ما لا يجب فعله. حتى إن بعض النساء المسنات على وجه الخصوص. صارت متمكنة أو هكذا تبدو للأخريات. حتى في مسائل تخص بعالم السحر. ذلك أن تفسير كثير من الظواهر التي لا تجد تبريرا منطقيا. تفسر على أنها من عامل السحر و السحرة. و لذلك تسخر أموالا و تبذر أوقات من أجل إرجاع الأمور إلى مسار، إلى السكة. و ذلك بالاستتجاد بالعرافين و السحرة. و محاولة إرجاع تلك العلاقات الطبيعية. بين الزوج و الزوجة، الأم و الأولاد، الأخت مع الأخوات و الإخوة. كما تحاول بعض النساء أمام عنوسة بناتها التي طالت. و صارت البنات عوانس، تحاول عن طريق ممارسة السحر. إعادة نسيج علاقة أو إيجاد علاقة جديدة. و ذلك كله عن طريق "العرافات". خرجت المرأة من سلبيتها. و دخلت في عالم الحركة و الفعل. عن طريق محاولة تجسيد النزعة النسوانية. و فرض المعرفة النسائية. نشهد حراكا هاما بالنسبة للمحوضيين. و ثباتا بالنسبة للمتواضعين.

**آليات التضامن.** لقد عرفت آليات التضامن العائلي تغيرات معتبرة:

1. من آلية: الكبير يساعد الصغير و القوي يساعد الضعيف و العاجز. سواء كان من الأصول أو من الفروع.
2. آلية ادخال 'الشهرية'. الأجر. و هنا صرنا امام حسابات أخرى. و بالخصوص أمام العمل. النسوي هل تتضامن المرأة مع العائلة. و تضم أجرها إلى أجورهم أم تحتفظ به. كيف يساهم كل أجير داخل العائلة. و بالخصوص المتزوجون و العزاب /الذكور و الإناث. فإدخال الشهرية داخل العائلة. و داخل الأسرة التي تعمل فيها المرأة كأجيرة. أدخل العائلات في دوامة من الصراعات. و كل عائلة أوجدت لنفسها شكلا للتعاون و التضامن المختلف عن العائلات الأخرى. تجمع غالبية العائلات على عدم مساهمة العزاب سواء كانوا ذكورا أو إناثا في المجهود العائلي. و ذلك حتى يتمكن هؤلاء العزاب من جمع ما يلزم من تكاليف للزواج. و بعد الزواج يتم الاتفاق على مبلغ من المال. يضعه كل متزوج من أجل تدبير شؤون العائلة بصفة جماعية. على ان يتكفل كل عضو بالتكفل بالخصوصيات من المصاريف اللازمة لأسرته أو زوجته و أولاده. يطرح العمل المأجور النسوي أشكالا في



التقنين الداخلي للأسر. إذ يعتبر المقدار المالي الذي تساهم به الزوجة العاملة داخل الأسرة أو العائلة من أهم الرهانات التي يجب الفصل فيها. و غالبا ما تخضع لموازن القوى و الصراعات الداخلية على هذا الأجر. فمن الأزواج ما يعتبر هذا الدخل كله لفائدة الأسرة أو العائلة. ما دام الرجل هو الذي سمح للمرأة بالعمل. فلتحصيل هذا الأجر الذي أصبح ضروريا لمعيشة الأسرة/و أو العائلة. و من الزوجات العاملات من ترى ان هذا الأجر هو ملكها الشخصي. و تفعل به ما تشاء. و لا دخل للزوج في ذلك. لكن يبدو أن غالبية الزوجات العاملات يحتفظن بجزء من الراتب. و يسلمن الجزء الآخر للزوج. يحدد هذا الجزء بعد مفاوضات، ضغوطات، تهديدات. تحددنا أوضاع الطرفين. و درجة إصرار كل طرف على ما يراه حق له.

**التعليم:** العلم في المنطقة يحضى بمكانة رمزية رفيعة. و بالخصوص العلوم الدينية. الذي يحضى صاحبها بمكانة رفيعة جدا. و هو من لا يمكن الاستغناء عنه في الأفراح او الافراح. فمن الزواج الى الوفاة. لابد من وجوده كأحد الأطراف المهمة. و بدونه لا يستقيم الحفل أو الوجود. أما العلوم الأخرى، فإنها تصنف بحسب ما جلبته من منفعة لصاحبها. فإذا كانت العلوم الدينية و الشرعية مرغوب فيها لذاتها. فإن العلوم الأخرى يرغب فيها بقدر ما تجلبه من مكانة و منفعة. و كثيرا ما نسمع: 'واش درت بقرابتك؟' أي ماذا أمدتك دراستك؟. فالمتعلم مطالب بالنتيجة الملموسة ان مادية أو سلطوية. "القوة العلائقية" و ليس العلم في حد ذاته. فكلما كانت النتيجة المتحصل عليها ايجابية. كلما بجل و احترام صاحبها. لكن يبدو أن الجامعة لم تتأقلم بعد مع التوجه الاقتصادي الجديد. بحيث ان الجامعة في الفترة التي صاحبت الجيلين الأولين المدروسين. كانت تعد طلبتها للدخول في عالم الشغل كموظفين أجراء بالدرجة الأولى. لكن أمام تراجع الدولة عن أهم وظيفة كانت تقوم بها "الدولة المقاوله/ الموظفة" في كل المستويات. و بعد انسحابها من التوظيف الصناعي و الزراعي و الخدماتي على الاقل. فالدولة في تلك الفترة كانت في حاجة إلى ايدولوجيين قصد ضمان الولاء لها و لأعمالها. و في حاجة إلى تقنوقراطيين لا يخرجون عن طوعها. أما الآن فهناك حشد كبير يرضى بأقل الوظائف. و بأعلى المستويات الدراسية أو الألقاب الجامعية. لأن كل هذا الحشد هيئة لنفس الوظيفة. التي صارت مشبعة بتعداد إضافي و فائض عن الحاجة. مع العلم ان المحيط قد غير من اتجاهه و بإعاز من الدولة. اذ ان الاتجاه المعتمد هو الرأسمالية. و لا يمكن بناء الرأسمالية بدون رأسماليين أي مقاولين. و الاعتماد على المبادرة الفردية. بالمال المسير فرديا. و الذي يدخل مفهوم المخاطرة (ربح/ خسارة) .

و منه: أهمية المؤسسة العائلية التي صارت هي المحددة للمكانة الفردية التي سوف يتمتع بها أفرادها. فإن كانت العائلة تدمج أبنائها في النظام التعليمي سواء كانوا ذكورا أو إناثا.

فمن العائلات من تستغل فرص التعليم المتاحة في الجزائر إلى أقصى درجة. و توجه أولادها نحو الشعب ذات المردودية القصوى. و ترافق و تصاحب كل من يحصل على الألقاب المدرسية الكافية. بتوجيهه إلى نشاط تجاري أو حرفي أو تستعمل علائقها "الشبكة العلائقية" في إيجاد عمل مأجور في المؤسسات المحيطة. و من العائلات من لا تحسن استغلال فرص العمل المتاحة. كما أنها غير قادرة على عمليات التوجيه و المرافقة أو المساعدة.

**الشباب:** المبادرة صارت مفروضة على الشاب. في البحث عن مخرج للوضعية التي يوجد بها. و لما كان المحيط الخارجي غير مهيا و غير مساعد على التكفل بهؤلاء المتروكين لذواتهم. فإن غالبيتهم استمر في العطالة. أو انه انظم إلى بعض الفئات المهمشة. لأنه وجد نفسه مهمشا. فأكد على النتيجة و صار مهمشا. يقوم بنشاط غير

مشروع:سرقة،متاجرة في المخدرات،التهريب...الإشكالية الجديدة ان العلم في حد ذاته لم يعد مصدرا للترقية الاجتماعية.اذا لم تصاحبه العائلة.و تكون من الوزن الثقيل.من حيث الرأسمال العلائقي الرمزي أو المالي. فاصحاب الرأسمال العلائقي الرمزي مساراتهم المهيمنة مرتبة مسبقا. و بالنظر إلى نفوذهم من أصحاب السلطة و النفوذ. فلا يجدون أمامهم حواجز تنظيمية أو مؤسساتية. حتى و ان كان الأمر يتطلب المرور على مسابقة وطنية رسمية. فهم متأكدو بأنهم في قائمة الناجحين. اما أصحاب الرأس المالي، فإما ان يتكروا عن طريق الرشوة. بتدليل الطريق الى المؤسسات. او يعتمدوا مباشرة الاستثمار الخاص بالمال الخاص. و لا يحتاجون الى خاص من الناس. هناك من الشباب من هو معجب بالفئة المترفة. التي أنشأت بعد الاستقلال. و ظهرت بشكل بارز بعد العقد الثالث من الاستقلال. الفئة المتصفة بالبذخ و الترف و الاستهلاك المثير للانتباه: مساكن فخمة، سيارات رهيبة. و هذا الإعجاب أدى إلى قناعة انه يجب اللحاق بهته الفئة بسرعة. و بالخصوص أن منها من سلك طريق الربح السريع من المتاجرة في الممنوعات:

**التهريب:**و بالخصوص تهريب الماشية على الحدود الغربية.و مقايضتها بسلع واسعة الاستهلاك: أجهزة كهرو. منزلية و مختلف الأقمشة و الأواني المغربية.لكن في العقدين الأخيرين اتجه الشباب للمقايضة في السلع الخفيفة الوزن و الثقيلة المردود.و على رأسها المتاجرة بالمخدرات.و في العشرية الأخيرة تكونت بعض الشبكات الشبانية.التي تتاجر بالمخدرات على المستوى المحلي و بالخصوص في مدينة المشية.فهناك بعض الأحياء صارت معروفة بهذا النشاط."المتاجرة بالمخدرات في الوسط الشباني"على وجه الخصوص.هته الفئة من التجار تحاول تحقيق الكسب السريع.و الوصول إلى الفئة "المحسوسة" كما وصل هؤلاء بسرعة. تناول المخدرات من طرف بعض الشباب.أحدث تغيرا كبيرا على مستوى المؤسسة العائلية.سلطة الأب لم تعد قائمة. فما بالك بسلطة باقي الأهل من الأم و الإخوة إلى الأعمام و الأخوال. و صارت العائلة أمام خيارين أحلاهما علقم:

فإما ان تقبل العائلة بتزويد الشباب بالمال اللازم لاقتناء "المخدر". و إلا فإنه "يدبر رأسه"، فيندمج في جماعة اللصوص. و يشوه الشاب صورة العائلة أكثر مما كانت عليه. تحاط العملية بكتمان و تستر كبيرين. بحيث ان رب العائلة في كثير من الأحيان يكون بدون علم بنشاط ابنه. أما إن علم فعابا ما يضغط على الشباب. للعدول عن استهلاك المخدرات. أو التبرء منه و طرده من المنزل. و في حالة الطرد فإنه يعزز من عملية التهميش. و اندماج الشاب في الجماعات المهمشة.

**افتقاد القناعة:**لا أقول البركة قد رفعت كما يدعي البعض فالبركة ما تزال موجودة و 'البركة في القليل' كما يقال.و لكن الذي افتقد هو القناعة و الرضا بالقليل.مع الأسف صار الإنسان يشابه الماشية تماما 'تأكل و تصيح' أكل متوفر لها و هي ما تزال تأكل فيه و لكنها تصوغ 'غناء'.أي أنك تجد الإنسان له دخل محترم و مستور هو و عائلته.و لكن تجده و قد تعود الشكوى.إما بقصد الاستزادة مما عنده و الطمع في الآخرين.و هو معدوم الحياء و غير قنوع.أو أنه يتظاهر بالعوز حتى لا يطمع فيه الآخرون.سواء الطامعون أو المحتاجون للمعونة فعلا.أو أنه يشتكى قصد إبعاد العين عليه أي الحسد الذي قد يكنه له الآخرون.و مهما يكن من سبب فإن 'الشكوى لا تكون إلا للرب' أشكي لربي'.و بالخصوص بعض من كان ينتمي إلى العائلات الفقيرة.و صار من العائلات المتوسطة أو حتى الشبانية.فكأنه ما يزال تتذكر ذلك العوز الذي كان يعاني منه.أو أنه يتذكر ذلك الكلام الذي كان يتقوه به أثناء عوزه و ما يزال يردده إلى الآن.و تجدهم أحرص الناس على الكسب.و عدم القناعة و يبحثون دوما عن

المزيد؟ و لو على حساب الآخرين الذين هم في أمس الحاجة إلى العون و المساعدة. فالقضية قضية قناعة أكثر منها قضية بركة. لأن البركة ما تزال قائمة. و لكن عند القنوع الذي يحمد الله على كل حال.

**الشرف:** يحتل الشرف مكانة عالية، سلطة الأب تغيرت بفعل المحيط الاجتماعي الاقتصادي الجديد تكيف الأب مع الأوضاع الجديدة. في القرى سلطة الأب مادية و معنوية اختلاط البنات بالجنس الآخر قليل و البنات تخضع لرقابة صارمة رقابة خارجية/بنات المدينة رقابة ذاتية داخلية فكيف تمر الرقابة من الخارج إلى الداخل؟ كل شيء ينصب في الشرف استمرارية أصل الدم الابوي هو الشرط الذي لا يبدل عنه لخلود و استمرار العائلة ماهي مكانة الولد الغير شرعي؟

في العائلة؟ المرأة الجانية تلطخ شرف الأب و الإخوة و الزوج تعاقب بالطرد من الجماعة؟ تحجيب المرأة تضيق دائرة الاتصال و الاحتكاك. عدم البروز و إبداء الزينة أمام الرجال. ضعف سيطرة الآباء في التحكم في مصير أبنائهم؟ المرأة مسؤولة عندما تصبح غير عذراء. عمل المرأة /تمتعها بنفوذ داخل الأسرة؟ . أورد فيما يلي مثالا عن الأولاد الغير شرعيين المنجبين في ولاية البليدة. و ذلك بالنظر إلى عدم توفر نفس الإحصائيات فيما يخص الولاية المدروسة:

السنة	الولادات الكلي	ولادات غ.ش.	السنة	الولادات الكلي	ولادات غ.ش.
1991	7.922	38	1996	5.783	56
1992	7.255	70	1997	7.519	68
1993	6.214	52	1998	3.779	87
1994	6.173	57	1999	5.743	99
1995	5.604	52			

\* ولادات غ.ش. تعني ولادات غير شرعية.

نلاحظ:

أولا: أن عدد الولادات الشرعية في تناقص. بينما عدد الولادات الغير شرعية في تزايد في هاته الولاية؟! و هذه نزعة قد تؤسس إلى تغيير بنوي معتبر مستقبلا. إذ قاربت على أن تضاعف ثلاث (3) مرات خلال عشر (10) سنوات. كما أننا لم نلاحظ أي تراجع في أعداد الولادات الغير شرعية. إذا ما استثنينا سنة 1993. ثانيا: هناك 3000 طفل غير شرعي في سنة، على المستوى الوطني. و كأنها ولاية إضافية أخرى الولاية (49). بالنسبة للولادات المسجلة سنويا.<sup>1</sup>

**الطفل سفير "العائلة"**: حينما يكون في علاقة مع أعضاء خارج العائلة نفسها، فهو يبين بوضوح أكثر. حقيقة العائلة التي ينتمي إليها. فالطفل يبين طريقة عيش و تفكير العائلة. وكذلك السلوك الذي تعتمده العائلة. و كذا فلسفتها في الحياة من اتجاهات و موافق. لذا كان هذا المنتج الذي يعتبر امتداد العائلة الطبيعي و ممثلها له كل هاته الأهمية. يصير الطفل محل "رهان". من اجل استمالاته. و قولبته حسب كل تنظيم يمكن ان يكون في علاقة معه. من الحضانة مرورا بالمدرسة بمختلف أطوارها. إلى المؤسسة الدينية ثم إلى مؤسسة العمل. فالطفل هو رجل أو امرأة المستقبل: والرجل يعد للسلطة. بينما تعد المرأة للتكاثر (الإخصاب). و لو أن كليلهما يحملان نفس اسم

<sup>1</sup> مديرية النشاط الاجتماعي لولاية البليدة، نشرية داخلية، سنة 2002.

العائلة. و يجب أن يمثلوها في الخارج أحسن تمثيل. إلا أن الذكر يعد للمؤسسات الخارجية بالدرجة الأولى و بالأساس. بينما تعد المرأة بالدرجة الأولى و بالأساس إلى تحمل أعباء العالم الداخلي للبيت الزوجية. و من ثم فإن الذكر يمثل: "الاسم" اسم العائلة. و يزود بالميراث المادي و المعنوي. الابن "الذكر" يمثل الاستمرارية. و يدرّب على الكفاح او الحرب للبقاء. كما يزود بالدين للعيش مع الآخرين. في كل المؤسسات الاجتماعية: من الحي مرورا بالمدرسة و وصولا الى سوق العمل. و إلى السوق الاجتماعية بصفة عامة.

**الكرم:** الكرم عند أهل المنطقة، من الأمور الأخلاقية التي يولونها أهمية بالغة. و هي أول خصلة يشدد عليها الأولياء في عملية التنشئة الاجتماعية. حتى كأنه يبدو بان هذا الخلق جد متأصل في أهل المنطقة. و أنه بمثابة الأمر الطبيعي لدى سكان المنطقة بأن يكونوا كرماء. فلا يمكن إلا إكرام كل من يقصدنا. أي يطرق بابنا. و لا يمكن أبدا إظهار الانزعاج. أو عدم الترحاب سواء كان ذلك بالكلام أو بالفعل. و علاقة الضيف بالمضيف جد **منمطة**. و تخضع لبعض الطقوس المتعود عليها في المنطقة:

. يحرص المضيف على توفير الجو المريح لضيفه: من أفرشة لائقة. و أواني مخصصة للضيوف. غالبا ما يحتفظ بها لهذا الغرض فقط. ولا تستعمل من أفراد العائل. و من أسباب الراحة إلا يزج الضيف بالحركة العادية. أو النشاط العادي لأهل المنزل. و غالبا ما يتم إبعاد الصبية عن المكان الذي يوجد فيه الضيف.

. يقوم صاحب المنزل: برعاية و خدمة الضيف بنفسه. و لا يكل هذا الأمر لأي كان. حتى لو كان من طرف أحد أبنائه الكبار و المتزوجين. و لو تعلق الأمر بنجل المضيف. إلا إذا طلب الضيف من مضيفه الجلوس معه. وألح على هذا الطلب و شدد عليه. فيمكن له الجلوس معه. إلا أن هم المضيف الوحيد يبقى هو "خدمة الضيف". فيأمر الذي أناب عنه. بإحضار ما يجب إحضاره.

. يجب القيام بالخدمة بالسرعة المطلوبة: ذلك أنه لا يجب للضيف أن ينتظر طويلا. و أن أي تأخير فسوف يترجم من طرف الضيف على أنه من باب استئقال قدومه إليهم. و لا يشفع للمضيف نوع الأكل الذي يقدمه للضيف. إذ لابد من: "فن التقديم وما يقدم معا". و أن الإخلال بأي بعد يعد إخلالا بالضيافة المقدمة.

. يحرص المضيف على إكرام ضيفه. و ان كان ميسور الحال. فلا يجب أن تنتهيه ظروفه المعاشية على تقديم ما يجب تقديمه للضيف. و لو أدى ذلك إلى أن يقترض سواء من المتجر أو من الجيران أو غيره. المهم أن يؤدي واجب الإكرام. و لا يفرط فيه. مهما كلفه ذلك.

إلا أن الناس في المنطقة تعرف بعضها بعضا بكيفية جيدة. فهم يميزون بين الغني و الفقير و المتوسط الحال. و بالتالي يعرفون قدرات كل واحد. و ما يمكن أن يقوم به و ما لا يمكنه. ومنه يميزون بين من "بخلهم" و من هو "يتعيهر" أي يبرز في قوة لا يمتلكها. فهي قوة مصطنعة. و يتكرم على غيره بأشياء هو في أمس الحاجة إليها. و لو ان الكلمة مشتقة من العهر. وهي الدعارة. إلا ان هذا المدلول قد يحجب على المستعملين. و بفي معناه عند المستعمل دون تلك الشحنة التي تدل على التلطف بكلام بذيء. و لكن القيام بهذا العمل. صار كبيرة من الكبائر التي لا يجب على الإنسان القيام به. إظهار ما لا يمتلك من قوة و الظهور أمام الآخرين بصورة غير حقيقية. يكلف نفسه ما لا طاقة لها به. وكأنه يتعيهر لتلميح صورته. التي هي في الواقع صورة قاتمة. و يوهم غيره بأنه "لا بأس به". بالرغم من الحاجة الملحة التي هو عليها. و هنا نلاحظ انتاج معنى مؤداه: أنه على من يستطيع أن يكرم ضيفه فليفعل. فذلك من مكارم الأخلاق و الصفات الحميدة. وان بذل في ذلك جهدا أكثر من جهده العادي.

فذلك يعتبر ممدوحة في حقه. أما أنه يكلف نفسه ما لا طاقة له به. و يدخل في ديون هو يعلم استحالة ارجاعها لأصحابها. ويقدم على هذا الفعل من أجل إظهار انه "كريم". فهذا أمر مستهجن، منبوذ. هاته الضوابط الاجتماعية. تهدف الى اجاد توازنات. و لا كان الكرم ذو قيمة عليا. الا أنه يجب أن نضعه في مكانه ونحله في محله.

**الضيافة:** يزداد كرم الإنسان في المنطقة إذا ازداد غناه فالغني يكون أكثر كرم من غيره و لكن 'الضيافة' غير مرتبطة بالغني فكل شخص مهما كان غنيا أو فقيرا عليه أن يكون مضيافا و يكرم ضيفه. بل كل واحد يباليغ في إكرام الضيف و ان اقتضى ذلك أن يقترض من غيره لهته المناسبة (إكرام الضيف). نلاحظ أن بعض الأعيان الموجودين في منطقة المشرية على وجه التحديد و مع الجيل الأول 'المدروس' كان لا يمكنه الاستغناء عن 'الضيف' فأما أن يكون عند ضيف أو يكون هو ضيف عند غيره و هذا ما بينه: "الحاج عيسى" في قوله المأثور. القول الذي يردده ابنه. بعد مرور قرابة ربع قرن عن وفاته. {1888-1982}. "كل يوم راني نأكل مريح و الحمد لله. و لكن ما تزيان و تبنان مكلتي غيركي يكون عندي ضيف. أو أنا نكون ضيف عند غيري. و على هذا نحرص دائما لكي يكونوا عندنا ضيوف. إلا إذا كنت معروض. فنأخذ معي حتى ضيوفي اذا كان عددهم قليل. و إذا كان عددهم كثير نعرض اللي عرضني مع ضيوفه. و هو يؤخر عرضته إلى يوم آخر. و غالبا ما تكون 'العرضة' في اليوم الموالي. المهم أننا نتقاهم مع بعضنا. و المهم أننا نخبر بعضنا في أسرع وقت. حتى لا يبقى علينا اللوم." من خلال هذا القول يتضح لنا مكانة "الضيافة" مع الجيل الأول. الذي كان يمسك بمقاليد الأمور. قبيل الحرب العالمية الثانية و حتى نيل الجزائر استقلالها.

يعترف أحد أعيان "المشرية". أنه يأكل كل يوم بصفة جيدة. و يحمد الله على هته النعمة. و لكن يبين أنه لا يمكنه أن يتناول وجباته منفردا أو مع أهله فقط. بالخصوص إذا علمنا أن له زوجتان: إحداهن مع أبنائها المتزوجين و أحفادها في البادية "الخيمة" ترعى شؤون "المال" و الأهل. و الثانية "الصغيرة" في المدينة. مع والدة الزوج و الأبناء و الأحفاد الذين هم في سن الدراسة. يزاولون الدراسة في الكتاتيب و المدرسة الفرنسية. و يبين لنا أن الأكل يكون ذا طعم و لذة خاصة حينما يتناوله الإنسان مع "الضيوف" بخلاف الأكل الذي يتناوله الإنسان مع أهله فقط. و هذا الشخص هو القائل لأهله: "إياكم أن تحضروا لي الأكل بدون لحم. أفضل أن تضعوا فوق الطعام زلزومية". وهي حيوان زاحف صغير. على أن تحضروه بدون لحم."

"**اللي عنده كل يوم عيده**": المثال السابق يبين لنا قوة المركز الاجتماعي و كذلك المالي الذي يسمح باستدعاء الآخرين لمأدوبات لا تنتهي طول السنة الأمر الذي يبين ترابط العلاقات بين فئة من الأصدقاء التي قد تصل إلى منزلة الأهل و منه ترابط هذا النسيج الاجتماعي الكل يجتمع حول مائدة واحدة يتجاوزون أطراف الحديث يتبادلون الخدمات , النصائح و المساعدات و منه التمكين الذي كان عند بعض الأعيان. "المهم أنك تقصدهم أو ما تخافش" فإذا قصدتهم فإنه يمكنك اعتبار الإشكال الذي تعاني منه قد حل وهم جماعة "الحل و العقد".

يبدو هته الجماعة التي كانت معروفة و يقصدها صاحب الحاجة لم تعد واضحة و جليلة كما كانت و تفعل الخير بدون مقابل لكل من طلب العون سوى مقابل الاعتراف بالمكانة و أن يبقى تحت الخدمة اذا ما طلبت منه و لكن ناذرا ما يرجع الفضل لأصحاب الفضل فجماعة الخير هته المكونة من الوجهاء من القوم لم تعد موجودة بنفس الشكل. فإن كان هناك أصحاب النفوذ أو ما يسمى بالأعيان يبدو و أنهم امتنعوا عن تقديم العون للآخرين أو حتى أن يكونوا بارزين و يقصدهم الضعفاء كما كان معمولا به من قبل فإن قدموا خدمات فهي لأقرب الأقربين لأن

الخدمة الآن صارت تقدم مقابل خدمة مثلها او أكثر منها.ذلك أن 'خدمة الآخر' كانت شرفا. منه أن الشرفة و المرابطين كانوا يجمعون الأموال من "خدامهم" و هو قبائل بأكملها تعطيهم من المنتجات المحلية كالصوف، الدهان(السمن)الوبر،اللحم(القديم/المبشش)اللبن المجفف(الكلية)و حتى المال العيني أو النقدي توضع هته الأموال في الزوايا و لكن لا يستفيد منها "الشرفة" و'المرابطين' فقد و إنما عابري السبيل و المساكين، الفقراء طالبي العلم و بالخصوص تعلم القرآن الكريم فكانت بمثابة جمعيات خيرية الآخر.لقد تراجع هذا الامر بشكل كبير .

**النبذ و العطاء:** إذ إنه لا يبقى هنا "خدام" المانحين الذين يمنحون الأموال العينية أو النقدية لهته المؤسسات. و لو أن مثل هته المؤسسات ما تزال قائمة و بالخصوص مساعدة الفقراء و المساكين و أبناء السبيل. و حتى ان بعض المظاهر الاحتفالية كالتي تقام في "عسلة" في شهر أكتوبر من كل سنة. يبدو أنها صارت بإعاز من قبيلة 'المجادبة' التي تبذل من مالها الخاص لإحياء هته الاحتفالات قصد الإبقاء على الذكرى. و أحدثت فيها أمور لم تكن موجودة كما هي عليه الآن على الأقل. كالسوق التجارية التي تقام على هامش الاحتفالات. و بعد الفرجة 'الذي صار مضمونا. فرق فولكلورية و كذلك ألعاب الخيل. و مع ذلك حافظت على مجلس الذكر.ترديد بعض الأذكار التي توارثها الآباء عن الأجداد أو ما يسمى بالحضرة. لم يعد ذلك التقديس للأفراد أو 'حفدة الشيخ الأول' قائما و الخوف من 'دعوة الشر' أو النقمة التي يمكن أن تحل على كل مخالف لأوامر أهل الشيخ الشريف و/أو المرابط. و صار البعض يتجرأ على طرح السؤال هم شرفة أو من عائلة ماجدة مرابطة و نحن من نكون؟ هل نحن عديمي الأصل؟ أو أن لنا نحن كذلك أصل و فصل و من عائلة كذا و كذا. فالشرعية التي كانت قائمة صارت محل نقاش و على كل حال تلك الهالة من التقديس قد رفعت و صار لكل عائلة أن تفخر بأجادهها و مكانتها. بينما يحتفظ المجادبة بهته الوعدة و لو كلفهم ذلك الإنفاق على كل من يحضرها المهم أن هؤلاء الذين قدموا من مختلف الأمصار(الصحراء و التل) يبقون متشبثين بهته الذكرى. فالموارد التي كان يمكن الاعتماد عليها و التي تأتي من طرف 'الخدام' لم تعد قائمة و الزيارات صارت قليلة و شد الرحال إلى هته الأماكن شبه معدومة. فصار المجادبة بدون ممثلة في "الزيارات" أي التبرعات من الأموال العينية و النقدية و أمام تشبثهم بالمخيال : "من عائلة الصديق" ووجوب الإبقاء على الوعدة و هي الموعد الذي يحدد كل سنة في شهر أكتوبر , صارت مصاريف التكفل بهته الوعدة على عاتق المجادبة و تكاد تقتصر عليهم لأن الزوار للوعدة صاروا يعتبرون أنفسهم مدعوون لهته الوعدة التي تقام و ناذرا ما يقدمون الهدايا أو الزيارات التي توقعت. فأثقل كاهل المجادبة نظير التشبث بمخيال لم يعد قائما؟ الزواج داخل قبيلة المجادبة إلى أين؟

و تشبثا بهذا المخيال – المجادبة أصلهم يرجع إلى العمومة و الأخوال أو عائلة لها نسب وارتباط وثيق بنفس "الشجرة" و لذلك تجدهم يعطون أهمية بالغة للنسب سواء كانوا رجالا أو نساء. و كل من تزوج من خارج 'الشجرة' فانه يقاطع من طرف الجماعة فإلى متى يمكن الاستمرار في التشبث بهذا المخيال؟

**اللباس:** الملابس أو الزي الذي يرتديه الشخص له دلالة عن المكانة التي يحتلها في العائلة. و كذلك بين العائلات و في القبيلة. و أمام الآخر بصفة عامة. بحيث إن الملابس سواء بالنسبة للرجال أو النساء تدل بكيفية سريعة عن المكانة المحتلة. فارتداء **البرنوس:** و هو لباس مصنوع من صوف الأنعام التي يمتلكها الموال.أو **الخدوس:**وهو نفس اللباس من حيث التفصيل و لكنه مصنوع من مادة الوبر.أو **الجلابة:**و التي تسمى في مناطق أخرى من البلاد **القشابية:**و هي منوعة عموما بالصوف أو بالصوف الممزوج بشعر المعز.و ناذرا ما تكون

مصنوعة من الوبر. و كذلك نوع السباط أي الحذاء و نوع السروال. و كذا **الحواق**: و هو قطعة قماش بيضاء طويلة قرابة المتر و النص توضع كسترة على الرأس. أو **العمامة**: و هي قطعة قماش بنفس الطول تقريبا و توضع على الرأس ولكنها ملونة بالبرتقالي و الأصفر. أو **الكلاح**: ما يلبس على الرأس من شيشية (طاقية) و حواق من القماش الأبيض. يوضعان على الرأس.

فدوي المكانة الراقية يتميزون عن طريق الملبوس. فيرتدون البرنوس ثم يضعون فوقه الخيدوس و يرتدون الكلاح على رؤوسهم و حذاء مجرد من الخيط العلوي الرابط للحذاء. مظهر يوحي بالرخاء الذي يتمتع به صاحبه. و نادرا ما يقوم صاحب اللباس هذا بنشاط أو مجهود بدني ما عدى الفروسية أو ممارسة السلطة.

أما ذوي المكانة المتوسطة فيتميزون هم الآخرون من ملبوساتهم. اذ يرتدون البرنوس من دون خيدوس و يرتدون حواق أو عمامة حسب الظروف. و يمكنهم من الحركة و العمل الذي لا يحتمل المشقة و العناء الكبيرين. أما ذوو المكانة البسيطة فيرتدون ما خف من اللباس و الذي يقيهم القر و الحر و يمكنهم من أداء العمل الذي فيه مشقة وعناء و غالبا ما يرتدون جلابة و حواق. و أضيف إلى هذا المشهد اللباس العصري و الذي هو الآخر له دلالاته الاجتماعية و النفسية و الثقافية.

. أما النساء **فالملحفة و المقرون** و هما لباسان خارجيان تضعهما المرأة فوقها. و بالخصوص المجوهرات: من ذهب و فضة... هذا بالنسبة للمسنات أما الشابات فان همهم الأكبر هو مواكبة كل ما هو جديد في سوق الأزياء الجهوي. و الذي تنزعه حواضر الشمال الغربي للبلاد و بالخصوص تلمسان و وهران. و كل من لا تواكب هته الموجات الأزيائية، فإنها تقصى من التجمع النسائي. سواء كانت متزوجة أو عزباء أو حتى إن كانت مطلقة أو أرملة.

**رياضة المنطقة**: حافظت بعض العائلات على امتلاكها للخيل الأصلية العربية. وحتى الخيول المهجنة: عربية/انجليزية، عربية/بربرية. و كانت الخيول تمتلك من طرف عائلات ميسورة. بحيث ان الخيول تتطلب العناية: من الأكل إلى المداولات إلى الراحة. و عدم استعمالها للركوب إلا حين الضرورة فقط. و كانت تجرى مسابقات للفروسية. في شهر أكتوبر من كل سنة. ذلك ان الطقس في هذا الشهر يكون معتدلا: لا باردا و لا ساخنا. تجرى نوعان من المسابقة:

(1) "الشوفان": و هي مسابقة تخص المظهر الخارجي للخيل. من وسامة و حسن المظهر. فتتظر هاته المسابقة الى احسن فرس او حصان. من ناحية الجمال الخارجي. و الاعتناء بصحة الخيول. و كذلك النظر الى تجهيز الحصان/الفرس. و كان بعض الذين يشاركون في هذا السباق لا يمتطون هاته الخيول. و لا يعملون عليها. و يقومون برعايتها من ناحية التغذية. و كذلك الصهر على صحتها. و اذا ما فاز الفرس لدورتين او اكثر. فتمنح له شهادة تقديرية و أوسمة. و تدخل هاته السياسة في سياق تشجيع مربوا الخيول. و حثهم على الاعتناء بها. و بالخصوص انها مصدر "تكلفة معتبرة". بالنسبة الى المربي.

(2) السباق: تجري "الأعياد" "الفرس" على حدة "الذكور". و تجري "العودات" "الأحصنة على حدة". "الإناث". و يتم ترتيبهم حسب وقت الوصول. و تكرم الأحصنة الثلاث الأولى. و تتكفل "الوزارة" بتسديد مبالغ المشاركة لكل الخيول التي تشارك في السباق لأول مرة. و بعدها فان الذين يتحصلون على مراتب حسنة. فانهم يسددون مبالغ المشاركة مرة اخرى. راجين الفوز بالمراتب الأولى. و الذين كانت أحصنتهم دون المستوى يمتنعون عن المشاركة. و من ثم يتم

الرفع من مستوى المشاركة من سنة إلى أخرى. كانت هاته الرياضة مصدرا للتباهي بين العائلات و العروش و القيادة. و يتم تشريف الفائزين ماديا و معنويا من عروشهم للرفع من القيمة الرمزية. و المكانة التي يحتلها العرش. ما بين العروش الأخرى. فبعد التباهي بعدد الرجال و "الكسب" أي الرزق. يأتي التباهي بامتلاك الخيول الأصيلة. و هي موضع تفاخر بين العائلات. و منه صارت العائلات ذات الرزق الواسع. مضطرة على الدخول في معترك كسب الخيول ذات الخصال الرفيعة. حتى تذكر هاته العائلات بين العائلات الأخرى.

**الماشية و العرض:** عوض أن أكتب: الأرض و العرض. كما هو معهود و معروف في كل المناطق الجزائرية. فإنني كتبت: الماشية و العرض. و هو ما يعكس ما يقع في المنطقة. ذلك أن الأرض في المنطقة مشاعة. يمكن لأي إنسان مربّي أن يستغلها سواء كان من نفس العرش أو حتى من خارجه. لكن لا يمكن سواء للقريب أو البعيد من الاقتراب من الماشية التي تمتلكها العائلة. أو ان يقترب من الرزق الذي تم الحصول عليه بأشق الأنفس. و عظيم التضحية. فالماشية من المقدسات. و يبدو أنها القيمة الأساسية التي كانت تاج فوق رأس الرجل. مقترنة بالشرف و العرض الذي يدافع عنه الرجل. كما تدافع عنه العائلة ككل و الأقارب و حتى القبيلة. و لا يمكن للرجل أو العائلة أن تفرط في الماشية كما أنه لا يمكن التفریط في العرض و الشرف أو الحرمة. و ما يلحق المفرط من عار بصاحبه. الذي لا يمكنه "رفع رأسه" بين الرجال الآخرين. سوا من عائلته أقاربه قبيلته و حتى غرباء عنه. فان تهاون الرجل أو تهاونت العائلة في حماية ما تعلق بالنساء و الماشية التي هي تحت رعايته. و رعاية عائلته. فانه يفقد مكانة "الرجل" كما أن العائلة تفقد مكانة "العائلة".

و من هنا نفهم ان المرأة كانت محل "سترة" و إخفاء عن الآخرين. بحيث ان العائلات غالبا ما كانت تتجنب التجمع في مكان قريب من عائلات أخرى. لا تربطهم بهم علاقات قرابة. و ذلك خوفا من شبح "العار".

كما ان الماشية يموت دونها صاحبها و لا يفرط فيها. لأنها مصدر رزقه و وجوده و وجود عائلته. لذلك تراه ينمي في هاته الثروة مضحيا بكل رفاه أو استهلاك زائد عن "الضروري من أجل الحياة". الحياة التي كانت جد بسيطة. الاكل لا يتعدى "الطعام" أي الكسكي بأنواعه. حتى ان الطعام الذي يدل على كل الأطعمة باختلاف أنواعها. فانه يدل في المنطقة على الكسكي فقط . لأنه هو الطعام الغالب ليلا و نهارا. لا تضاف إليه سوى "الكسرة" الخبز أو احد مشتقاته كالملوي, المسمن و الشاي الذي يقدم مرتين في اليوم على الأقل.

و الملابس لا تتعدى "تبديلتين" أي لباسين إلا نادرا. و بالخصوص في عائلات "المزلوطة" و كذلك العائلات "المتوسطة". بخلاف العائلة "الشبعانة" التي يمكن ان يتجاوز فيها هذا الحد و لكن أيضا بدون إسراف او تبذير . و ذلك الاحتكاك الاضطراري بعائلات أخرى و غريبة مع تطبيق سياسة المحتشدات أو تجمع السكان في مناطق محددة بالقرب من المدن الرئيسية و ذلك أثناء الحرب التحريرية 62 / 58 و بالخصوص التجمع بالبيوض و بن عمار و بالقرب من مدينة النعامة . منطقة حرشاية ..

التجميع في ظروف مخلة بمبدأ الحرمة. فإذا كان هذا التجمع إجباري وقهري تحت استعمال القوة و القهر. فان جل العائلات الميسورة دخلت المدن. و بالخصوص مدينة المشرية و البيوض. و كذلك مدينة بن عمار و تركت الضاحية و دخلت المدينة ببعض من النساء و الأطفال و تركت كل الذكور ما عدى الوالد و بعض من النساء للقيام برعاية شؤون الأفراد المتبقين في الخيام. يمكن اعتبار هذا التاريخ كمرحلة تحول بالنسبة للبدو، لاهتمامهم بالسكن في



المدينة لبعض من أفرادهم. و بالخصوص الجماعة الميسورة منهم "الشبعانيين". أخوف ما كان يخاف منه الرجل. هو ان يصبح موضوع نعوت ذميمة. أو ينتقص من عرضه و شرفه أو يطعن فيه.

### موقفين حرجين بالنسبة لوالد البنت:

1 - إما ان يترك بنته تواصل حياتها العلمية و العملية. و يعتبر هذا نجاحا في حد ذاته. و/أو انه يشجعها على تأسيس بيت زوجية ان تمكنت من ذلك. و أتاحت لها الفرصة.

يبدو ان النزعة الحالية صارت محسومة لصالح التعليم أولا. كألوية مهما طال أمده. ثم بعد ذلك العمل. و لو لم تتضح معالم هذا الاتجاه بكيفية جلية.

2 - نرى ان وقتا طويلا يضيع بالنسبة للمرأة في الدراسة. ووقتا أطول بالنسبة للرجل في الدراسة. و تكوين نفسه علميا و ماديا. مقارنة بالمؤسسة التقليدية. التي كان الزواج غالبا ما يقع قبل بلوغ الفتاة. ومباشرة بعد بلوغ الرجل سن الرشد. و حتى قبل خروجه من سن المراهقة .

3 - ان الزواج صار غير مضمون. كما كان في السابق. حتى و ان طلقت المرأة فإنها غالبا ما تعيد الزواج بسهولة كبيرة. إما من أرمل أو مطلق أو معدد للزوجات. و نحن نعلم ان غالبية الرجال كانوا يتجنبون "الطلاق". لما له من انعكاسات سلبية على العلاقات العائلية للعائلتين المتصاهرتين.

كما ان الطلاق قد اتسع بشكل كبير. و ان فرص زواج المطلقة أو المترملات صار شبه معدوم. بالنظر الى التعداد المتزايد للعازبات اللاتي يرغبن في الزواج. (سوق الزواج يحتوي على العرض أكثر من الطلب.).

4 ثم ان نظرة المرأة الى مؤسسة الزواج ذاتها قد تغيرت الى حد كبير. بحيث ان مرأة الأجيال السابقة كانت تتمسك بالمؤسسة الزوجية. و تكابد الأمرين من اجل ذلك. بحيث انها كانت تصبر على الزوج. و على أفراد عائلته. و لو تعسف الزوج في حق المرأة. و تعامل الزوج مع زوجته على أساس انه هو(السيد و السيطرة له. و إن الذكورية و الرجولية تقتضي التحكم في المرأة. و السيطرة عليها و إخضاعها لإدارة الزوج و أهله).

و المرأة كانت تنظر إلى الأمر على انه طبيعي جدا. لان أباهما كان يعامل أمها على هذا الأساس. و كذلك الشأن بالنسبة لأخيها الذي كان يعامل زوجته انطلاقا من هذا المبدأ. سيطرة الرجل على المرأة. كانت مؤسسة. و ما على المرأة سوى الطاعة, الوداعة و الصبر حتى يكبر الأبناء. الذين سوف ينقصون من درجة تعسف الزوج. لا الحد من التعسف ذاته.

**السلطة الوالدية:** الوالد صار حاليا السلطة الرمزية أكثر منها سلطة مادية. تستند إلى المقدس و تعاليم الدين الإسلامي: "الدعاء لك بالخير". ان انت اتبعت و أطعت الوالدين. و"الدعاء عليك بالشر". ان انت خالفت و عصيت. وفق الثنائية: دعوة الخير/دعوة الشر.

**القيم:** القيم و القواعد كانت تنتج من طرف الجماعة و الأفراد المكونين للجماعة في بعدها العائلي أو القبلي، هاته القيم تخدم العائلة و الجماعة و لا تتعارض مع المصالح و هي موافقة للحاجيات التي يشعر بها التجمعين. هذا في المرحلة الأولى في المرحلة اللاحقة صارت تلك القيم والقواعد تفرض من الخارج على التنظيم القبلي و العائلي.

أ- في اللحظة الكولونيالية : بالرغم مما ألقته من تغيرات على التجمعين القبلي و العائلي إلا ان المقاومة كانت عنيدة و قد احتفظت بأهم الخصائص التي كانت تميز العائلات الجزائرية عن غيرها.

ب- في الفترة التي تلت لحظة الاستقلال تميزت العائلات باندماج كبير في القوانين الوطنية، بالرغم من بعض التحفظات إزاء بعض القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية من مواقف محافظة إلى أقصى درجة و تقابلها مواقف أكثر عصرية و حداثة بل و حتى تغريب.

صادفت هاته التغيرات مغادرة العائلات للمجال الذي كانت تحتله الأمر احدث تغيرات معتبرة في جل الأنساق السلوكية التي كانت معتمدة من طرف العائلات واغتراب.

و ما كان على جل العائلات سوى التعرف على هاته القواعد و القيم التي تحكم سكان "المدينة"، السكان الذين و ان كان جلهم من أهل المنطقة أي الخلفية الثقافية موحدة إلا ان التجمع المدني له قواعده الخاصة به، يجب معرفتها و التأقلم معها، أو حتى محاولة إقناعها بما نملك من قيم و قواعد من وجود الإسطبلات في فضاء المدينة و بدونه المدينة إلى تمدن البدو من خلال التخلي عن وسائل النقل المعهودة: إبل، أحصنة، بغال و حمير إلى اعتماد وسائل نقل حديثة : شاحنات و ما شابهها و استعمال قارورة الغاز للطهي بدل الحطب و حتى التلفزة و المبرد اعتمادا على البطارية إلى جانب وجود المجمع الكهربائي الفردي، قواعد تخضع للأعراف و كذلك للقواعد المستمدة من المعلومات كما هي محددة في الدين الإسلامي معتمدة على التفسير الوارد على المذهب المالكي. اكتساب التكنولوجيا الاستفادة من الحضارة الغربية باعتماد لغتها و طرقها التنظيمية على جل المستويات. و لا بد من الدخول في التحضر و العصرية و أننا متأخرون عن الركب . لكن الغرب في تلك الفترة نموذجين على الأقل النموذج الليبرالي و النموذج الاشتراكي. و كل بلد من البلدان إسلامية اختار تجربة من هاته التجارب :

أما ليبرالية و حاول تلطيفها و تشبيعها بالبعد الإسلامي و اما الاشتراكية مع رفض البعد الشيوعي فيها أي تلطيفها و تشبيعها بالبعد الإسلامي و ان جل الدول الإسلامية دخلت في حركة "عدم الانحياز". فإذا كان الأمر قد حسم بالنسبة للدول في إتباع اختيار من الاختيارات المتاحة فان الأمر ليس كذلك بالضرورة بالنسبة للمجتمع في مجمله و بالخصوص التجمع العائلي. فإذا كانت كل العائلات الجزائرية مسلمة. إلا ان النموذج المختار من طرف العائلات كان متباين. بل و متناقض في كثير من الأحيان:

عائلات أخذت النموذج الغربي و بالتحديد الفرنسي مثلا وأسوة اتبعته قلبا و قالبا انطلاقا من اللباس و الأكل ووصولا إلى اللسان و النشاط المهني و تنظيم العلاقات العائلية بينها و بين محيطها المباشر بل و حيثما حلت و ارتحلت. عائلات اتخذت من النموذج الشرقي و الإسلامي بالتحديد مثلا و مرجعا و أسوة و اتبعته هي الأخرى قلبا و قالبا انطلاقا من اللباس و الأكل و التشبث باللسان العربي و كذلك انعكس هذا التوجه حتى على النشاط المهني و تنظيم العلاقات العائلية بينها و بين محيطها المباشر. جل العائلات بالمنطقة المدروسة اندمجت في النموذج الشرقي الإسلامي و لو كان هذا الاندماج بدرجات متفاوتة. و حاولت الاستفادة من التوجه المختار من طرف السلطة القائمة على تسيير البلاد، النهج الاشتراكي و لو بعد فوات وقت معتبر. كعدم الإقبال على تعليم البنات حتى تلك المتواجدة في المدينة بعد حصولهن على الشهادة الابتدائية التي كانت غاية منشودة بالنسبة للذكور قبل الاستقلال و لما لحقتها الفتاة فكان ذلك بمثابة الوصول إلى القمة، ثم الرجوع إلى البيت قصد ترتيب الزواج ثم تبين للعائلات ان تمدد هاته الفترة إلى الاكمامي و حصول الفتاة على الشهادة الأهلية ثم تمديد هاته الفترة فيما بعد إلى

الثانوي و نيل شهادة البكالوريا ثم توقف لتعود مرة أخرى إلى البيت و تنتظر الزوج الذي يتقدم إليها. ثم تقبل ان تنقل الفتاة إلى الجامعات المتواجدة في الشمال الغربي للبلاد لا فرق بينها و بين أخوها ان تمكن من الحصول على نفس الشهادة. هذا المثال يبين لنا مدى تردد الوسط الأسري في اغتنام الفرص المتاحة من طرف النظام الجديد اثر عملية الاستقلال و إعادة الفعل الاجتماعي مرة أخرى إلى العائلات.

**بالنسبة للزوجين:** البحث عن التوازن العاطفي و الاستقرار في إطار تقسيم العمل : المرأة داخل البيت الزوجية تحقق الأعباء الداخلية بما فيها عملية "تنشئة الأولاد و رعاية مصالحهم كمورد هام به يتم تواصل تواجد اسم العائلة بالنظر إلى قصر حياة كل فرد فانه يرى إمكانية استمرارها في الحياة الدنيا عن طريق الإنجاب و يأمل ان تستمر حياته في الحياة الأخرى. فان وجد كل طرف مصلحته في التجمع فانه يعمل على تحمل العبء من الطرف الآخر و يمكن للتجمع الأسري من الاستمرار و إلا فانه يتحيل الفرص . و بالخصوص تلك المقبولة من طرف التجمع المحلي على انها أحدا الحقوق الثابتة للطرف المتضرر فانه يسوقها و يعلن عن نيته في وضع حد لهذا التجمع. التجمع الأسري هذا لا يمكن التكتّم كما يحدث في بعض التجمعات التي تكون و تعمل في السرية فلكي يضمن الأطراف حقوقهم يجب ان يكون التجمع معلنا و يتم الإشهار له هذا الإشهار الذي قد يكلف أكثر من تلك المنقولات المتبادلة بين الطرفين(الزوج و الزوجة ).دراسة اجتماعية مقارنة مختلف الأوضاع التي عاشتها العائلات بمختلف الحقب التي تستوعبها ذاكرة "المخبر" للوقوف على الظروف المتولدة من خلال السيرورة التي تعيشها الأجيال أو المجتمع خلال حقبات زمنية متباينة.التمييز بين أصناف العائلات:تلك العائلات التي تتسم ممارستها بالتغيير اما وفق النموذج الغربي أو وفق النموذج الشرقي.و تلك العائلات التي تتسم ممارستها بتدعيم الاتجاه المحافظ في بعده المحلي(لا شرقية و لا غربية و انما محلية).

و تبيان آليات سعي الأولى للتغيير . و كيف تحاول الثانية الإبقاء على تقاليدها و ثباتها ؟

**3. 2. صعوبة الدخول في الحداثة:** لا أنطلق كما ينطلق بعض المؤلفين من اتخاذ موقف من المؤسسة العائلية و/أو الأسرية: فمنهم من يرى ضرورتها. و يحاول بكل الوسائل تعزيزها: ان بأخلقتها و إرجاعها إلى النبع الصافي، أو بإدماجها في العصر الحالي حتى تتمكن من إثبات وجودها و فرض ديمومتها. و بالخصوص حينما نرى ان هته المؤسسة تنزع إلى الزوال في المجتمعات الغربية. و هي المجتمعات التي نقلدها و نتبعها في كل شيء حتى في اخص الخصوصيات:(التنظيم الأسري).المهم ان نبقي على المؤسسة العائلية التي تلعب أدوارا جد حيوية لا يمكن الاستغناء عنها. و على وجه الخصوص ما تقوم به في اتجاه الإنجاب و الرعاية و التنشئة الاجتماعية للمنتوج البشري 'الأطفال'.

و منهم من يرى بأن المؤسسة العائلية مؤسسة تسلطية. تقمع تحرر الفرد و تمنعه من التفتق و التعبير عن قدراته و كفاءاته. فهي تجبره على إعادة إنتاج وضعية الأسرة. و منه يدعو إلى القضاء عليها. باعتبارها مؤسسة تسلطية و قهرية معرقة لنمو الإنسان و ازدهاره.

أرى انه من الخطر بمكان أن نسقط وضعية الآخر على الوضعية التي نعيشها.و الواقع الذي نحياه.و يبدو لي أنه في ظروف التكونة الاجتماعية الحالية في الجزائر.و التي لم تصل بعد الى انبعاث الفرد الحر.القادر على أن يتكفل بنفسه على جميع الأصعدة:ان على المستوى التربوي و الفكري.أي تكوين قناعات خاصة به.أو على مستوى الشغل إذ ان غالبية المشتغلين كانت إمكان العمل المتحصل عليها.يعود للفضل في الشبكة العلائقية.التي نسجتها العائلة مع محيطها:من أقارب وجيرة أو ما وفرته من قاعدة رأسمالية.ينطلق منها العنصر الذي ينتمي إليها.أو على مستوى الزواج.و عكس ما هو مروج له.من ان هناك ضغوطا على الأنثى في مسألة الزواج. نلاحظ ميدانيا أن هته الضغوط المزعومة غير موجودة بالشكل المقدم.من ان المرأة تخضع لتبعية مطلقة في أمر تزويجها.و هي و ان كانت موجودة في فترة الجيلين الأول والثاني.فمع الجيل الثالث و الرابع تنزع إلى النقصان و إلى الزوال.ما ان يتقدم خاطب حتى تستشار.و يسهل الأمر قصد إتمام الزواج بمن تقدم.و ان كان غير كفي. تخوفا من العنوسة النسوية.أما الضغط الحقيقي فهو باتجاه الذكر.الذي من المفروض ان تكون له إمكانية الاختيار بكيفية أكبر.لأنه هو الطالب.و سوق الزواج يعج بالعروض. فهنا تتدخل العائلة لتضغط على الذكر.و بالخصوص ان رأت أن اختياره غير صائب أو ملائم له و لمكانة العائلة.ويبدو لي ان الضغوط المفروضة على الذكر أكثر منها على الأنثى.و منه غيرية الاختيار في الزواج التي وقفت عندها في البحث السابق...<sup>1</sup>

أو التبعية الكبيرة في مجال السكن. التي يعاني منها الفرد اتجاه عائلته. و ان تزوج فهو يمكث في البيت العائلي: "مكره أخوك لا بطل". بالرغم من النزعة النسوية التي تضغط من أجل استقلال الزوجة بزوجها في مسكن منفرد. لكن كيف أن يحصل الرجل في بداية تكوين الأسرة على مسكن خاص به؟

<sup>1</sup> بوتخيل معطي، ظاهرة الطلاق: من التلاقي إلى الطلاق، رسالة ماجستير، 306ص. جامعة الجزائر، 2008.

و ان كان هذا المسكن في المدن و القرى الموجودة بالمنطقة السهبية مكان الدراسة. فما بالك بالحصول على المسكن الفردي في المدن الكبرى بمناطق الشمال؟

بالاضافة الى حرية الرأي. و بالخصوص ان تعارض مع مصالح العائلة المادية او الرمزية. فمهما يكن فهو فلان ابن فلان. و من القبيلة الفلانية: جده من أبوه فلان. وجده من أمه فلان. فكيف له يتكلم بهذا الكلام المخالف للجماعة. أو أن يسلك مسلكا مخالفا لها. و معبرا عن رأيه الخاص به؟

فأمام غياب هذا 'الفرد' القادر على تحمل مسؤولياته كاملة. و كذلك غياب هذا الفرد المشبع بروح 'المواطنة'. و هي أيضا أي المواطنة من المواصفات الهامة التي يجب أن يتصف بها الفرد. و لبلوغ روح المواطنة لا بد من تنشئة قوية ان على مستوى العائلة و /أو الأسرة أو المؤسسات التعليمية و التربوية. بما فيها وسائل الإعلام. حتى ينضبط الفرد و يعرف حقوقه و واجباته. و أمام غياب 'مجموعة وطنية قوية'. تفرض الانضباط على المخل بواجباته و المقصر فيها. ذات التنظيم المحكم و الرسمي و العقلاني و المتمثلة في الدولة المركزية و أجهزتها الأمنية و القضائية و الادارية على وجه الخصوص. فلا يسعنا في غياب تكوين الفرد و بروزه. و غياب روح المواطنة. و معرفتها لحقوقها فتطالب بها و واجباتها فتؤديها. و في غياب دولة مركزية. تعتمد قواعد العقلانية و البيروقراطية بالمفهوم الفيبييري. المعتمدة على المعاملات الرسمية و الدقيقة. بدون محسوبية أو رشوة و ما إليها من مفاصد الإدارة في العالم المتخلف. الدولة المنظمة القادرة على تكوين الفرد. الذي هو في المرحلة الجنينية. و حمايته و تقويته على أن يؤدي دوره كمواطن. و تساعد على تنشئته من خلال المنظومة التربوية بمفهومها الواسع: (مؤسسات تعليمية، إعلامية، إنتاجية، استهلاكية...). وفقا لبعدها الثقافي الخاص. الذي يجب تفعيله بما يخدم مصلحة الفرد و الجماعة الوطنية. في غياب كل ما ذكر من مفقودات. يبدو لي أن الإبقاء على المؤسسة العائلية و /أو الأسرية. و المحافظة عليها و تدعيمها و تقويتها. من شأنه أن يلعب الدور الفعال في خلق الانسجام بين المكونات البشرية الموجودة في البلد. و من شأنه ان يحد من تقادم اللامعيارية بالمفهوم الدوركامي. فالمؤسسة العائلية و الأسرية ان وجدت المناخ المساعد. على تسهيل مهمتها النبيلة. في التنشئة الاجتماعية و رعاية المنتج الانساني. و رافقتها المؤسسات المكملة لها من مؤسسات تربوية، تعليمية، اقتصادية و ثقافية. فإنه بدون شك تؤدي اسهاما لا يمكن تعويضه بأي مؤسسة اجتماعية أخرى. و يكون للأسرة الأثر البالغ على قولبة الفرد. الذي يكون أساس أي بناء اجتماعي.

و من الخطر بمكان ان نفتقد هته المؤسسة. دون إيجاد البديل على الأقل. و المتمثل في الفرد المواطن. الذي يعرف واجباته و حقوقه. و يعرف حريته فلا يسمح بانتهاكها. و حرية الآخرين فلا يسلبها. و هذا يفترض مجموعة وطنية و مؤسسات اجتماعية سياسية و اقتصادية قوية. تشرف عليها دولة منظمة راعية للحريات الفردية. و غير متسلطة و قاهرة للفرد. هذا اذا ما أردنا أن نتبع المسلك الغربي. المسلك الذي يبدو كأنه مفروض علينا أكثر مما يعود إلى اختيارنا. بحيث اننا نحتمل مكان المهيمن عليه و التابع لغيره.

أما اذا أردنا ان نتبع "سيناريو" آخر. بعد الاقتناع به و العمل على تجسيده. و هو مسلك بديل نابع من ثقافتنا الأصيلة. و يمكن أن يكون بديلا. لكن يحتاج إلى إعداد. و أن نموضعه و نرشدده و نجسده في التنشئة الاجتماعية متوخين البعد العملي الموضوعي. و هو اعتماد مفهوم "الأخوة". و يبدو لي أن مفهوم الأخوة أرقى من مفهوم "المواطنة". فمفهوم "الأخوة" له قاعدة في ثقافتنا الإسلامية: "إنما المؤمنون إخوة". و هو توسيع لمفهوم الأخوة في

العصب، أخوة الدم إلى أخوة العقيدة. و هو بعد عاطفي يربط بين المسلمين. و يمكن ان يكون هذا المفهوم مفهوما عمليا. بالخصوص أمام تعنت الآخر و إغائه لكل ما هو "إسلام و إسلامي". و الآخر يعاملنا على اننا كتلة واحدة. بينما نحن لا نتعامل على هذا الأساس. فإذا كان مفهوم 'المواطنة' الغربي يعني: حساب حقوق مقابل واجبات. يقوم بها كل مواطن معتمدا على عقلانية تعتمد الحساب و الجرد. فإن مفهوم 'الأخوة' يتجاوز هذا البعد المنضبط بحسابات دقيقة: "ما تقوم به مقابل ما تأخذه". و إذ يتجاوز هذا المعنى المشار إليه. ليؤسس معنى البذل أكثر من اجل الآخر. و يعتمد على قيمة البذل و العطاء. و يبتعد عن 'الأناية' و الحسابات الضيقة. التي تعود بالنفع على شخصه. و الارتقاء و الوصول إلى درجة "الإيثار" أو الغيرية. و هذا لا يمكن الوصول إليه إلا بالتأسيس إلى مفهوم آخر و هو "التقوى". أي مخالفة الله و طلب رضوان الله. و ما طلب الدنيا إلا من اجل تعميمها في فائدة الآخرين. و بالتالي تحقيق هدف خلافة الله في الأرض. بدون فساد أو الفساد انطلاقا من تحقيق الرغبات الشخصية الأناية. و لا طلب الدنيا لذاتها. و إنما الهدف و المقصود هو الإخوة. و بالتالي الوصول الى سلوك مراقبة الذات. بما لا يسمح بالخروج عن طاعة و إرضاء الله. "الله العليم الخبير" الذي يعلم خائنة العيون و ما تخفي الصدور". و الشحنة الدينية و العاطفية في التفاعل مع منتج نابع من ثقافتنا. و الذي يسمح بالتمفصل بين ما هو ثقافي و سياسي وما هو عمومي و خاص و يسمح بالفعل الاجتماعي. بخلاف الفعل الإرادي الذي تحاول الدولة فرضه على المجتمع. من أجل الدخول في الحداثة و العصرية بمفهوم الآخر و ثقافته ومرجعياته. فهته الحركات تبقى رهينة التبعية الشبه كلية لمن اعتمدها أي الدولة. فإن جندت لها الإمكانيات المادية و الرمزية. يمكن أن تترشح. و يمكن أن تترسخ في الانيات الجماعية و الفردية للأشخاص. و يمكن تبنيها إن تم الاقتناع بها. و الا فإنها تبقى فعل خارجي عن الجماعات. و خارجي عن معناها الداخلي. لأنها لم تشارك في صياغته، بلورته، انتاجه. فيبقى غريبا عنها و إكراها خارجيا بالنسبة لها. و هذا هو الاغتراب بعينه. كما يحدث حاليا مع قانون الأسرة المعدل. و الذي يجب متابعة انعكاساته و ردود الفعل عليه ميدانيا.

و نحن نعلم من تاريخنا. حينما كان مفهوم الأخوة مفهوما عمليا. نسبة الأملاك الوقفية أو الحبوسية التي كانت موقوفة على أعمال خيرية على صاحبها. الذي لا يورثها إلى عصبه القرابي.

**الشخصانية الإسلامية:** أدخل الإسلام حركة ترقية للفرد. الذي نقله من نسق التضامن للعصب المرتبط بالجد الأول. أي إتباع الشجرة العائلية المنبثقة من الدم الواحد. إلى شخص روحاني مسؤول أمام الله. و في ما يتعلق بالعلاقة المباشرة لكل شخص بشري مع الله. فإنه في اليهودية فإن العلاقة مع الله تقوم بواسطة الأرض الموعودة إلى إسرائيل. فإنه من خلال احتلال و تنصيب إسرائيل على الأرض الموعودة. يستطيع اليهود ان يجددوا تحالفهم مع الله أو اتصالحهم به.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للمسيحية فإن العلاقة مع الله، الرب الأب. تتحقق من خلال وساطة المسيح عيسى. باعتباره ابن الرب الذي أتى ليعيش مع البشر. و تستمر وساطة الرب الابن بعد ذلك من خلال الكنيسة و الرهبانية. أما في الإسلام فلا توجد أي وساطة بين الله و كل شخص. فكل فرد ارتفع إلى درجة الشخص كوعي مستقل. و الذي يرتبط مباشرة مع الله. فالمسلم يصلي وحده وهو في اتصال مع الله. فهو اتصال على مستوى النية و اندماج ديني. و هذا يعتبر ترقية مهمة للشخص. متحرر من كل واسطة إنسانية أو مادية. حتى يعيش التجربة الدينية التي تربطه مع الله. هته

<sup>1</sup> Mohamed Arkoun, *l'islam Religion et Société*.P.25

الترقية الروحية هي قاعدة موضوعية من طرف الإسلام. ثم بعد ذلك تسمح بتأسيس الإنسان المندمج في الأمة. و منه تحديد قاعدة لإرساء العلاقات بيت أفراد الأمة. قاعدة تتجاوز المواصفات التي كانت تستعمل من طرف العرب. و التي كانت تؤسس على روابط الدم. انطلاقا من نفس الشجرة العائلية. و منه الإحساس بالتضامن مع كل من كان من نفس الدم. و منه ان تنصر أخاك في الدم ظالما أو مظلوما. أي أن الشجرة الدموية هي التي تؤسس للتضامن الاجتماعي. و تنظم بين بني البشر. ص.26 يلغي الإسلام المرجعية القبلية. ليعوضها ببعد آخر و هو التقوى باتجاه الله. ص.27 بإمكان كل إنسان أن يتجاوز المواصفات الاجتماعية: العلاقات القرابية. العلاقات المعتمدة على السلطة السياسية. أو الالتزامات الاقتصادية. الإسلام قادر على تجاوزها و إلغائها. و المواصفة الحقيقية هي قدرة كل واحد من أحداث هذا التجاوز لتحقيق الصعود و العلو الروحاني. و الوصول إلى تحقيق المجتمع المثالي. كما حددته التعاليم القرآنية. و المتعارض مع المجتمعات التاريخية. و منه مع الحقيقة الوظيفية لمختلف المجتمعات التاريخية. و منه مع الحقيقة التي نوجد فيها. و نحيها بالإلزامياتها: القبلية، القرابية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية و غيرها. ص.29 تكمن الأمة قبل كل شيء في هذا الجهد لتأسيس مجتمع بدون حدود عرقية. بدون أي تفرقة سياسية اقتصادية أو حتى ثقافية. كان بالإمكان التنقل من بغداد الى الأندلس في ديار الإسلام. دون ان نحس بأي غربة. ذلك أن جماعة المؤمنين كانت تتحقق من خلال بعض المؤسسات: الخلافة، الإدارة، القضاء و العدل، النسق التربوي، أخلاق السوق و العلاقات الاقتصادية. بالإضافة إلى الشريعة التي تجمع كل القواعد التي تحدد القضاء. على الأقل على مستوى المبادئ المقدمة من القرآن و تعاليم النبي محمد صلى الله عليه

و سلم. الذي كان يعالج المشاكل. يحرص على تجاوز الظرفي و الحاضر إلى تحقيق البعد الروحي. ص.30

**الحداثة أو العصرية:** الحداثة هي سيرورة بدون نهاية. فكيف يمكننا أن نتكيف معها. و بالخصوص أنها لا تنتج في ديارنا. و أن وتيرة التغيير لا تختلف من مجتمع لآخر. وإنما تختلف داخل المجتمع الواحد. و تختلف كذلك داخل القطاعات و المؤسسات. فقد نجد ان قطاع الصناعة يكون أكثر عصرية من القطاع الفلاحي. و أن الأسر دخلت في العصرية أكثر أو أقل من هته القطاعات. لا يمكن ان نفهم العصرية إلا كمجموعة من السمات التي تدخل في سيرورة غير متساوية و غير كاملة: مكنة الفلاحة، إصلاح المنظومة التعليمية، تجديد قانون الأسرة.<sup>1</sup> تنوع الصادرات، صلاح العدالة و حقوق الإنسان وما إليها من قطاعات و اهتمامات. من اجل إحداث العصرية الشاملة.<sup>2</sup>

**المرور من المغلق إلى المفتوح:** من اقتصاد الاكتفاء الذاتي، الاقتصاد المغلق على الذات. كل العائلات كانت تنتج كل واحدة منها ما تحتاجه في حياتها اليومية من غذاء و أواني تستعملها. أو ألبسة و أفرشة و حتى الخيمة تقوم بإنتاجها بنفسها. إلى اقتصاد السوق و هو اقتصاد مفتوح على ما يوجد بالسوق. و في المنطقة ما توجد به 'السويقة' على وجه التحديد. و التي تعج بالمنتجات المختلفة الاستعمالات: "كل شيء تجده في السويقة... حتى أبوك و أمك". مثال متداول في المنطقة. إذا سلمنا بأن التاريخ الحديث. يرجع أساسا إلى ظهور اقتصاد السوق و العلوم التجريبية و التنظيم الديمقراطي. يمكن القول بأن الإنسان الحديث هو إنسان التنازلات و التبادلات. يبدأ العصر الحديث عند المؤرخين بفشل الحروب الدينية. بمعنى ضرورة ان يعيش الكل خارج المطلق و القطعي. الذي كان يمسك كل طرف في حالة نزاع مع الآخر. فإذا كان كما يعتقد الفيلسوف المتدين. القيمة هي المطلق. إذا يكون

ABDELLAH LAROUÏ, *islam et modernité*, éd. Bouchene, 188p., Alger, 1990, éd. Découverte, Paris, 1986

<sup>2</sup> IDEM .P.69

الإنسان الحديث هو إنسان اللاقيمة. الذي لا ينتظر أي شيء نهائي. لأنه ليس له قرار أي قاعدة. بينما هو بالنسبة للمؤرخ الناقد: فإن كل مطلق هو نتيجة الحداثة تتوسع و تنتشر معها الفردانية. بينما يذوب التضامن القديم. و الذين يريدون إنقاذ التضامن عليهم أن يعتقدوا في ديمومته. هته الأزمة ليس وحيدة من نوعها. وإلا كيف يمكن ان نفسر الجديديات: الليبرالية الجديدة، الكلاسيكية الجديدة، الرومانسية الجديدة... ص.77 أي أن هناك رجوعا ثانيا لأشكال كانت موجودة. و بطريقة و نظرة جديدة. الفيلسوف المتدين يعتقد ان العالم الخارجي يتغير. لكن الروح الخالدة و الأصيلة يجب دوما المحافظة عليها. لاشيء من الكليات أو النهائيات يبقى مكتسبا: لا الديمقراطية و لا العلم و لا التكنولوجيا و لا الإيديولوجيات. التي تفسر الاقتصاد: وضعية، ليبرالية، ماركسية. لا يزعمون بشكل جدي أنهم قيم مطلقة. حتى لو عاشوا على أنها كذلك. ص.79

### و طرحت العصرية على بلداننا بشكل عنيف:

- إما أن نندمج في العولمة و نلغي خصوصيتنا الثقافية. و مرجعياتنا الدينية و الاجتماعية.  
- و اما ان نعص على خصوصيتنا بالنواجز. و لا نترك منها قيد أنملة. أو بعبارة أخرى ان نعيش الماضي بدون مستقبل. أو ان نعيش المستقبل بدون ماضي.

و بقينا حبيسي هته المعادلة المغلوطة. و التي تحمس لها البعض و جعلوا منها برنامجهم. و عنوان نشاطهم السياسي و الاجتماعي. و هذا الطرح جعلنا نثبت أنفسنا في قالب محدد. بكيفية مسبقة. و لم نتمكن من تجاوزه. فصرنا نفكر في المستقبل من خلال دراستنا لما يحدث عبر العالم. دون أدنى اكتراث بمرجعيتنا أو سوابقنا. او حتى الواقع كما هو و بكل تجلياته. و من المفروض ان نعتمد الحلين معا (الأبيض و الأسود). أي أن نعالج واقعنا بالرجوع إلى المرجعيات و الثوابت. قصد تجلي الحقائق كما هي. و لكن دون أن ننسى الحاضر و المستقبل. و المستقبل هو ما نعمله حاليا. لا يمكن للمستقبل ان يكون إلا وفق ما نحضره له حاليا. و بالتالي هو حركة واعية قصد التغيير. و لا ضير أن ندرس تجارب الآخرين و أن نستفيد منها. لكن دون إلغاء الذات. فلا نبقى حبيسي ماضينا مهما كان مجيدا. و لا حبيسي واقعنا مهما كان مؤلما. و لا حبيسي أحلام اليقظة المستقبلية. فال مستقبل ينشأ الآن. و يجب ان نغير واقعنا و نحسنه. و لا يحدث ذلك إلا بالفعل الواعي. الفعل الذي يفهم الواقع كما هو بكل تجلياته و خباياه. رغم التعقيدات التي ينطوي عليها. بدون إغفال التحديات المفروضة على هذا الواقع. و الرهانات التي يجب كسبها. بدون ان نغفل على تجارب الآخرين. و بالخصوص الذين ينتمون إلى نفس الحقل الثقافي.

و يبقى أكبر تحدي. كيف ندخل العولمة و نحن على الضعف الذي نحن عليه. و التحدي الثاني. كيف أن ندمج كل مجموعة الوطنية بما فيها الفئات الفقيرة. في المجموعة الوطنية أولا. حتى تساهم في تغيير وضعيتها. لا أن تبقى مسعفة أو تنتظر في الحل الذي يأتيها من الدولة. أو أنها تتصرف بمعرفتها. فتتبع شبكات الإرهاب و المخدرات و السرقة و ما إليها. فتتبع التخلف و الانحطاط. عوض أن تنمي الثروة و تنشئها.

لقد فقدنا أبعادا رمزية مهمة كانت تساعدنا على التعايش و التألف. كمفهوم الإخوة في الإسلام و التعاون و الإيثار و الصدقة الجارية أو مؤسسة الوقف. أو بمعنى آخر ان الروحانيات. لم تعد ذلك الفعل العملي الميداني. و العدالة الاجتماعية لم تعد ذلك المفهوم القائم الذي يساوي بين جماعة المؤمنين. لا فرق بينهم الا بالتقوى. و التقوى أمر متعلق بالغيب الله يعلمه و يجازي عليه. و أصبحنا كذلك الشخص الذي ليس له موطن و مرجعية.



هناك بعض المعاني التي هي عامة و شاملة في الأصل إلا أن استعمالها المحدود على مجال واحد حدد من معناها و صار ضيقا و يدل فقط على ما تلازم معه. **فالمال**: كلمة عامة يقصد بها كل الأموال: رأسمال ثابت و متحرك نقدا أو متاعا، عقارا أو ممتلكات. لكنه صار مدلولاً مقتصرًا على "الماشية" على وجه التحديد أما إذا قصد النقد فإنه يعبر عن ذلك بقوله "الدرهم". **الطعام**: هي الأخرى كلمة عامة يقصد بها المأكولات التي يتناولها الإنسان لكنها صارت كلمة مقترنة "بالكسكي" الذي لا يعرف باسم الكسكي في المنطقة و إنما باسم "الطعام" و ذلك لأنه الطعام الغالب للسكان يتناول في جميع الوجبات و في جميع الفصول و تنوع الأكل و عدم تناول "الكسكي" /الطعام هو استثناء و بالخصوص في المجال البدوي ذلك ان المدينة و بالخصوص في الآونة الأخيرة صارت تنوع من المأكولات و لو ان "الكسكي" يحتل الريادة في تناول و يبقى مسيطرا على المعنى حتى في المدينة فهو 'الطعام'.

الخطب المنتجة باتجاه العائلة:تعتبر العائلة مسجبا يعلق عليه الأفراد فشلهم. و نادرا ما يشير من حقق نجاحا. انه حققه بفضل جهد سلسلة من الأفراد المتعاقبين على حمل اسم الجد الأول. ذلك انه غالبا ما نسمع "عائلي لم تمكني من كذا و كذا..." "ما لنقص في الإمكانيات المادية أو الرمزية. من التي تسمح بنسج شبكة علائقية تمكن من النفوذ. و لو بإمكانيات فردية زهيدة. و تواجد الشبكة العلائقية التي تتسجها العائلة. بالنظر إلى مكانتها الرمزية. سواء كانت ذات جاه مادي (شبعانيين) أو علمي "خيمة انتاع العلم" أو حتى عرقي "خيمة شرفة أو مرابطين". أو خيمة كبيرة و التي غالبا ما تجمع بين الثراء (شبعانيين) ماليا و ديمغرافيا عدد أفرادها معتبر و كذلك بالأصل الطيب أو العرق المعتبر. سواء شرفة، مرابطين أو من كبار العائلات المكونة للقبيلة. فإذا كانت العائلات الثرية تمكن منتوجها البشري من الرأسمال المالي الذي ينتفع في الاستثمارات الاقتصادية سواء تجارية فلاحية

(تربية الماشية) النمط المسيطر أو حتى الصناعية التي لم تبرز في المنطقة إلا عند عائلات محدودة تعد على الأصابع مثل عائلي "بطاط" و "زطيط" فان النشاط التجاري قد توسع بصفة معتبرة و ذلك قطاع الخدمات. فان العائلات ذات المكانة الرمزية يتمكن أفرادها من الدراسة في اختصاصات "نبيلة: طب/صيدلية/حقوق، هندسة مع التمكّن من إيجاد مناصب عمل في دواليب الدولة او فتح نشاطات خاصة بهم. نادرا ما تذكر 'العائلة' بخير و كأن الأمر طبيعي واعتيادي أن تبذل هته المؤسسة جهودا جسيمة ابتداء من الإنجاب فالرعاية الصحية والأخلاقية و ما توفره من تنشئة و أمن و معارف و مهارات و سلوكات متميزة. كل ذلك بنظر له على أنه طبيعي مع أنه ثقافي بالدرجة الأولى و بدون "مزية أو جميل" كما يقال بالمنطقة استنادا إلى كلمة المعروف و الجميل الذي يقدم لشخص من الأشخاص. بينما العائلات التي تقدم نماذج منحرفة يشار إليها بالأصابع لكن دون الثناء على العائلات الأخرى إلا إذا قدم أحدهم خدمة للآخر فان أول ما يتبادر لذهن المقدم إليه بالخدمة أن يشكر صاحب هذا الصنيع و لكن دون توجيه الشكر لشخصه بل يوجه لوالديه بقوله: "الله يرحم والديك". في حالة تحقيق نجاح من قبل الأفراد فان الخطاب يتغير بحيث يقرن النجاح بما حققه الفرد من جهود ذاتية و قدرات و إصرار .

عائلي ليس لها محسوبية أي علاقات نافذة مع محيطها و بالخصوص المتمكنين من "السلطة" مالية، سياسية، رمزية، علمية، عرقية التي تمكن من استعمالها الحصول على امتيازات في: التوظيف، السكن...

"فاسم العائلة" يكفي مثل جواز السفر. بينما آخرين غير مرغوب فيهم و مهما كانت وضعية الخاطب الاقتصادية أو الرمزية فلا داعي للاقتراب من تلك "العائلة". بينما عائلات أخرى بسلوكها معقول عموما أو هو "عادي" و عليه

يأخذ الطرف الذي يرغب في الزواج (الفرد) أهمية بالغة لابد من معرفته هو شخصيا بمعنى أن العائلة ليست مصنفة بكيفية نهائية في خانة العائلات "المرغوبة" في مصاهرتها بالنظر الى مكانتها المادية و الرمزية و لا هي في خانة العائلة "لمنفر منها" و بالخصوص من الناحية السلوكية "واعرين".

### ديمومة العروضية و القبلية أو صعوبة الدخول في الحداثة؟

ما لفت انتباهي في المنطقة المدروسة. هو محاولة الحفاظ على البعد القبلي . و هو ما تحاول الوصول إلى تحقيقه قبيلة المجادبة. من خلال التأسيس لوعدة "أحمد المجدوب". التي يمكن التساؤل عن فحوى تجند كل العائلات المنتمية إلى الجادبة. للتكفل بالمظهر الاحتفالي فيما يسمى بوعدة "أحمد المجدوب" أهو إحياء لذكرى هذا الصوفي. ولماذا خص هذا الصوفي بالاحتفالية دون غيره. أهي وعدة أحمد المجدوب أم وعدة المجادبة. ما هي دلالة الحضور المكثف لوعدة: "سيدي أحمد المجدوب": أهو مجرد سوق يحتوي على منتوجات المنطقة. و التي تأتي من الفضاءات المجاورة: من زراي و أفرشة و ألبسة صوفية: جلايب أو قشابيات، برانيس، خيدوس و ما إليها. أم هو حضور البعد الرمزي الصوفي خدمة للجانب الروحي. و ذلك بتريد بعض الأذكار الخاصة. و تلاوة ما تيسر من القرآن الكريم. و القيام بوعظ الناس و توجيههم. أم هو موسم للتلاقي مع فئة صارت ترتاد هذا المكان. و بالخصوص أن الإقامة متوفرة و كذلك الأكل بدون مقابل. و كأنها سياحة شعبية. و بالخصوص حتى أن النسوة يحضرون هذا التجمع. و هو إذا سياحة و ترويح عن النفس. و اقتناء ما نحتاج من أفرشة و ألبسة بأسعار معقولة. و كذلك التمتع ببعض الفرق الفولكلورية. و لو أنها تردد أذكارا و صلوات على النبي...أم أنه تماسك باللحمة الاجتماعية لهذا العرش المنغلق على نفسه.. من حيث النسب . بحيث أن لا ذكور و لا إناث يتزوجون من خارج أفراد القبيلة...ذلك أنه على أفراد هته القبيلة الحضور الأكيد لهته "الوعدة" أي الموعد الذي لا يجب أن يتخلف عليه أحد. كما أن المساهمة المادية لكل رئيس عائلة إلزام معنوي يجب أن يلتزم به كل الأفراد. و يبدو أن الإلزام هذا مرده إلى إبراز مكانة 'الجد الأول'. و تعزيز العصبية و مواصلة التميز الرمزي. الذي تريد عرش المجادبة إبرازه من خلال هته التظاهرة. و يعمل البعض من المنتمين إلى الترويج لهته الوعدة على المستوى الإعلامي و بالخصوص في التلفزيون. و هذا الإشهار من شأنه أن يعزز الممارسات الخاصة بالعصبية المذكورة. و التمايز التي تبدو به مقارنة بالعصبيات الأخرى. التي تميل إلى الذوبان و الاضمحلال. و نذكر على وجه الخصوص القبائل المجاورة من 'العمور' و 'حميان'. 'حميان' التي تكاد عصبيتهم تندثر. لولا أن المقيمين من تجمع حميان في 'التل'. أي الشمال الغربي للبلاد على وجه الخصوص. يظهرن نوعا من التضامن مع كل من هو 'حمياني' في هذا الفضاء الخارجي. أما في المجال الذي يقيمون به. فلا أثر لأي شكل من أشكال التعاون أو التمايز و التمايز كما تفعل 'المجادبة'. فالرمزية التي تحمل بعدا مقدسا قد تبحت على إظهار و إرساء شرعيتها. و ذلك حتى تتموقع من جديد في الفضاء الاجتماعي. الذي يمنحها 'المكانة اللائقة' بهذا الإرث. و قد يكافأ أعضاءها على تسلم بعض المراكز ذات النفوذ. كعربون عرفان لهته الرمزية المستعملة. من خلال إيجاد مفهوم يحاول توحيد الشتات. و لم و جمع المنفرد. كمفهوم 'الأمازيغية'. المفهوم الذي يحاول فرض نفسه مكان 'القبيلية، الشاوية، المزابية، الترقية، الشلحية...'. و تكوين مجموعة "رمز" ضد الباقي. الذي ليس بالأمازيغي و يمكن اعتباره 'العربي'. فهل يدخل هذا التمايز في وعدة المجادبة. و هذا التمايز في مفهوم 'الامازيغية' إلى إظهار الخصوصية فحسب. أم هو إستراتيجية لاستدراك المنافع و المكاسب من خلال هذا الرمز؟ و هل يمكن قول ما

يقال؟ أم هو محاولة ديمومة العروضية و القبلية؟ أم هو العودة إلى الصوفية و الروحانية و الطرقية؟ أم هو طريقة المحافظة على تضامن أفراد العرش. و إرجاعهم إلى الفضاء الذي كانوا يحتلونهم قبل أن تغادر بعض العائلات المكونة لهذا العرش إلى فضاءات أخرى من التراب الوطني أو حتى خارجه؟

كل هته الأسئلة و غيرها مشروعة. و لا يمكن هنا سوى طرح هته الاحتمالات الوارد بعضها أو كلها. و تحتاج إلى جهد إضافي للإجابة عليها أو التحقيق فيها. و الأكد أن الجهد المادي المقدم من طرف العائلات المنتمية إلى المجادبة يبقى مهما و قد تتكلف بعض العائلات ما لا تطيقه. ولكنها مكرهة من الفعل الجماعي و لا يمكنها أن تتعزل أو أن تنفصل عن الجماعة. و هنا يظهر بكيفية جلية هيمنة الجماعي على الفردي. و يبدو لي كذلك أن هته العائلات تبحث عن استغلال هته الرمزية من أجل الراهن و الحاضر. و هو تلميع صورتها: على أنها من أصل شريف. تنتمي إلى "أبي بكر الصديق"، فهي ميزة. يجب إعبار التميز هذا في التعامل مع هته العائلات و أفرادها.

البديل الحديث المتمثل في ما يسمى "بالمجتمع المدني". يبدو وأنه صعب التحقيق في المجتمع الجزائري إذا ما استمر في اعتماد الآليات المتبعة حاليا. ذلك أن المجتمع المدني في الجزائر نشأ بطريقة تنفر جل الذين يرغبون في الانخراط و الانتماء إليه. بحيث انه لا يرى في المنخرطين سوى أفرادا مساهمين عن طريق دفع حقوق الانتماء. و لكنها تجمعات مقصية في حقيقتها و مهمشة للطاقات التي انضمت إليها. ذلك أن المجموعة المؤسسة هي التي تتقاسم فيما بينها المناصب و الامتيازات. و لا تسمح من باقي المنخرطين سوى بالنضال و دفع الاشتراكات. و لا تبحث عن القدرات و الطاقات التي تنظم إليها على أساس أنها موارد يمكن لها أن تساهم بشكل فعال في بلورة فلسفة التجمع. أو المساهمة في عمليات التنظيم. أو أخذ القرارات و الاتجاهات. و هذا الإقصاء لهته الطاقات الحيوية التي تكون محل 'قنص' في التنظيمات التي تبحث عن النجاعة، الفعالية و تحقيق أهداف سياسية و مثالية. كل يصير مناظلا سواء كان منخرطا أو مؤسسا. فيصير هناك تلاحم بين القيادة و القاعدة (حدث هذا في الغرب). بينما نحن و نتيجة إقصاء الطاقات و الكفاءات. حتى لا يتم تنافسها مع الفئة المؤسسة للتجمع. و بالتالي يتم التنازع عن المصالح. التي يمكن اغتنامها. سواء كانت مساعدات من طرف الهيئات الحكومية (وزارة التضامن) أو أطرافا أخرى. أو على الأقل التمتع بتلك الاشتراكات. التي يتم استنفادها في عقد اجتماعات. و التكفل بكل الأعباء من تذاكر سفر و إقامة... و هذا الإقصاء هو الذي ينفر من تعزيز الاتجاه الجمعي. الذي يسمح بإنشاء مؤسسات مدنية ذات مصداقية و مكانة محترمة. لدى المنخرطين ثم المتعاطفين و حتى بقية الجماهير. لما تقدمه من خدمة للمصالح العام بكل اقتدار. و بدون خدمة المصلحة الشخصية الضيقة. الممارسات الإقصائية أو التهميشية التي اشرفنا إليها قد تكبح تأسيس جبهة مدنية قوية. مما يغلب التقليدي على الحديث. أو يجعل أناس يعيشون في صعوبات. و لا يشعرون بالانتماء إلى المجموعة الوطنية. و يسيروا أزماتهم حسب قدراتهم الشخصية بدون تضامن أو تعاون. و بالخصوص في حالة التأزم الحقيقي للأوضاع المعاشية. التي تشهدها غالبية الأسر. و من ثم فإن النسيج الاجتماعي يكون خطرا تحذق به مخاطر حقيقية: من تفكك، عدم المبالاة، و بروز الفردية و السلبية: تهديم الذات و الآخر. ليست الفردية الإيجابية. طموح الفرد العيش المنسجم والآخرين...

### 3.3. علم إجتماع عفوي محلي للتجمع العائلي أو الحس العملي: علم إجتماع عائلي محلي متطور و

معهم على سكان المنطقة، ذلك أن سكان المنطقة بصفة عامة لهم دراية على العائلات الموجودة قديما بالمنطقة أو حتى تلك الوافدة. بحيث إن السكان لهم اهتمام بالغ بموضوع 'العائلة'، و يعملون كل ما في وسعهم لمعرفة الآخر و عائلته. و من ثم فهم يجمعون المعلومات الكافية على العائلة المراد معرفتها من جميع الجوانب، العرقية: من أي منطقة هته العائلة ثم من أي قبيلة ثم من أي امتداد عائلي هي ثم تتبع تصرفات أفراد العائلة المراد معرفتهم: الاقتصادية: ما هي إمكانات العائلة الاقتصادية ما هي نشاطاتهم الأساسية أو نشاطات كل فرد منهم و بالخصوص الذين يحتلون مكانة "مهمة" في السلم الإداري، الصناعي، التعليمي، العسكري...

الاجتماعية: المصاهرات التي عقدها العائلة لها أهمية بالغة من هم 'أخوال' الأولاد و الشبكة العائلية التي تتسجها العائلة من خلال العلاقات التي تربطها مع العائلات المحلية أو الخارجية أي 'معارف' العائلات. ثم التعرف على الأفراد المكونين للعائلة ذكورا أو اناثا. ومن ثم فان العائلات القديمة معروفة بكيفية جيدة عبر مختلف الأجيال و من خلال 'بنك المعلومات' المتوفر لدى كبار القوم الذين ينشرونه للخلف. فيحذرون من التعامل مع بعض العائلات و يحذون نسج علاقات مع أخرى و يرغبون في ذلك. و يتركون عائلات الأخرى يرون أن أفرادها فيهم تنوع.

النفسي الاجتماعي: معرفة التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها كل عائلة و نمط المنتج الذي تقدمه و التطبيع الذي تزود به أفرادها. و هناك معرفة دقيقة لهذا العامل الذي يعتبر جد مهم في المنطقة. لأنه على أساسه تحدد المصاهرات. فعائلات يقبل على مصاهرتها بدون التعرف على الزوج: النشاط، الإمكانيات المادية التي يمتلكها.

معرفة عفوية متطورة بالاجتماع العائلي بالمنطقة: إن بعض الأشخاص "العارفين" و بالخصوص من أعيان المنطقة. لهم خبرة أكيدة بالتجمعات العائلية الموجودة بالمنطقة. ذلك أن احتكاكهم كبير بالعائلات. بالنظر إلى مكانتهم المتميزة. المكانة التي تسمح لهم بنسج علاقات كثيفة. مع محيطهم المباشر و حتى البعيد. إذ إنهم يعتبرون واجهة المنطقة. فلا تحصل صغيرة أو كبيرة إلا كانوا على علم بها. الأمر الذي يسمح لهم بتكديس معرفة ودراية بأسلوب حياة العائلات: تفكيرها، سلوكها، عاداتها، تقاليدها، الاخلاق التي تميزها عن العائلات الأخرى. ذلك أن لكل عائلة ثقافة فرعية خاصة بها. تحملها أبا عن جد و تورثها للأجيال اللاحقة. و كل عائلة متميزة و معروفة بخصال تنفرد بها و تميزها عن العائلات الأخرى. و لو اشتركت على بعض السمات مع غالبية العائلات الموجودة بالمنطقة. و كثيرا ما تتشابه و تتماثل العائلات. و بالخصوص بالنسبة للملاحظ الأجنبي. الذي قد يرى ما يجمع أكثر مما يفوق. لكن صاحب المكانة. و ذو الخبرة بالعائلات المحلية. يستطيع أن يميز بين هته العائلات. و من خلال هذا التمييز يقوم بالحكم على أفراد العائلة الذين يتقدمون أمامه. فهذا "العارف". لا يحتاج إلى أن يختبر أفراد هته العائلة أو تلك. فمعرفته لأجدادهم تكفيه. فبمجرد أن يقدم الفرد نفسه و العائلة التي ينتمي إليها. يقوم "الخبير" بتصنيف الفرد ووضعه في خانة معينة. و كأن للخبير العارف شبكة قرائية. من خلالها يستطيع التصنيف. و الحكم على مختلف الأفراد. بمجرد أن يعرف انتمائهم. و كان ناذرا ما يخطئ في الحكم الذي يصدره و يصل إليه. و بالخصوص حينما كان التغيير بطيء. و الحراك الاجتماعي و المكاني بسيط. و المحيط مغلق وليس منفتحاً.

معرفة بالوسط الإنساني و الطبيعي: و على العموم نجد أن سكان المنطقة يتميزون "بمعرفة للوسط الذي يعيشون فيه" جل المعارف مكتسبة أبا عن جد سواء تعلق الأمر:

**بالوسط الطبيعي:** الذي يعيش فيه السكان من نباتات و حساب للشهور المحلية المرتبطة بالمناخ المحلي. كتيبان أيام "الصمايم" و هي أيام تأتي في فصل الصيف و تتميز بحرارة شديدة و حساب مواقيت نزول الأمطار النافعة أو غير النافعة و تبيان حتى نوع النباتات التي تستفيد من هته الأمطار في مواقيت معينة و بكمية معينة كثمرة "الكمأ" أي "الترفاس" التي يترقيها السكان و يعرفون العام الذي تكون موجودة فيه و المكان و كذلك تحديد الوفرة أو الندرة. الثمرة التي توفر دخلا ماليا مهما للذين يقومون باصطيادها البحث عليها و بيعها في السوق المحلية للخضر والفواكه و قد وصل ثمنها في صيف 2006 إلى 1200 د.ج. للكيلوغرام الواحد. ومعرفة جيدة للأراضي التي سقطت فيها الأمطار أو مر بها "الرعد" بالتعبير المحلي و الوقت الضروري لنمو "العشب أو الكلاً"، حينما كانت تنتقل الماشية من مكان إلى آخر عن طريق السير الطبيعي معتمدة على قوتها الذاتية كانت أولاً تحافظ على الأرض و ثانياً تقطع المسافة في زمن قد يستغرق فترة معتبرة. أما الآن فالماشية تنقل على متن شاحنات و الشاحنات تلحق أضراراً بالأرض من ناحية و توصل الماشية في وقت جد قصير الى مكان "الرعد" المكان الذي أمطر فيه. مما يحدث تنافساً شديداً بين الموالدة على الاستفاد من هذا "الرعد" و لا يترك الوقت الكافي للعشب بالنمو الطبيعي فيستهلك قبل أن ينمو مخافة من أن يستهلك من طرف "الأخر" المنافس مما يقلل من الاستفادة.

**الوسط الإنساني:** معرفة القبائل الموجودة بالمنطقة و معرفة أهم العائلات المكونة لكل قبيلة و أهم الأفراد المكونين للعائلة سواء كانوا ذكورا أو حتى إناثا إذ لا بد من معرفة الفرد عن طريق والده، جده و عائلته الأصلية و أيضا معرفة والدته و أخواله أو أصهاره حسب الحالات و تحديد "المرأة" و حتى خصالها و بالخصوص النشاط الذي تقوم به هل تسيير "الخيمة" بشكل جيد، مقبول أو أنها "جايحة" أو "تائلة" أي غير معتنية بخيمتها بما فيها من تربية الأولاد و صناعة ما يلزم الخيمة و الاعتناء بالماشية، الاعتناء "بالضيف" على وجه الخصوص. الضيف الذي غالبا ما يحكم على "الخيمة" من خلال ما قدم له من عناية (مأكولات، وأواني، مفروشات، التنظيم و ما يلاحظه من تربية الأولاد، العناية بالماشية، الخيول...) و قد اتسمت المعرفة المكتسبة عن العائلات و بالخصوص في الجيل الأول المدروس بالدقة الكبيرة و هامش خطأ بسيط. ذلك أن تلك العائلات كانت تعيش في وسك مغلق مما يقلل من التأثيرات الخارجية و يسمح باستمرارية للسلمات الثقافية، الجسمية، السلوكية، المعاشية، المعرفية التي تعرف تغيرات جد بسيطة فهي استمرارية أكثر منها تغيير أو قطيعة مع التنشئة العائلية المكتسبة من العائلة "المنشئة". هذا الثبات النسبي في التنشئة، السلوك، الثقافة العائلية، الإمكانات المادية، المكانة الرمزية سمح بمعرفة سلوكيات العائلات بصفة جد ناجعة و سمح بتصنيف كل عائلات المنطقة وفقا لشبكة تقييمية جد مضبوطة:

الثروة المكتسبة، المعرفة العلمية، الدينية و حتى مكانة الرجل بالنسبة للمرأة في تلك العائلة، مكانة الكبار، الصغار مكانة المرأة في العائلة ومقارنتها بالعائلات الأخرى و منه أخذ القرار في تزويج الأبناء الذكور من بناتها أم لا؟ كما يمكن تحديد العلاقات بين الأجيال: كبار/صغار (الأولاد) و بالأباء (الشيوخ/السلف).

توضيح العلاقات بين النوع المكانة النساء و مكانة الرجال:

- 1- الرجل يأخذ موقفا بسرعة. و هو في مجمع الرجال. و يحترم "كلمته" التي هي مثل "البارود": إذا خرجت لا يمكن أن تعود. و لا يمكن للرجل ان يتراجع عن "كلمته" أبدا مهما كانت النتيجة: ربح أو خسارة.
- 2- الرجل الذي يتردد. بل و يحدد موعدا آخر لاتخاذ القرار. قصد مشاورة أهل الدار: (المرأة و/أو الأولاد).
- 3- الرجل الذي يتخذ موقفا مع الجماعة. تحت ضغطها، لكنه يتراجع عنه بعدما يلتقي بزوجه و/أو أولاده.

طبعاً "الجماعة" لها دراية. و تفهم قواعد اللعب. فالرجل الذي يأخذ قراراً في الجماعة. و يحترم التزاماته. مهما كانت عواقب ما اتخذ من قرارات. سواء في البيع و الشراء أو تزويج الأولاد ذكورا أو إناثاً. أو أي معاملة مع المعاملات الأخرى و يحترم "كلمته". فذلك هو "التراس" أي الرجل. أما الصنفين الآخرين. فلا تعتد بهما. سواء من اتخذ قراراً في وسط الجماعة و تحت ضغط الجماعة الخارجية "جماعة الرجال". ثم تراجع عن قراره تحت ضغط الجماعة الداخلية "الزوجة و/أو الأولاد. فهو تحت ضغط مزدوج خارجي و داخلي. و بالتالي فهو "ضعيف الشخصية" في نظر نضرائه من الرجال. و كذلك الشأن بالنسبة للذي يعرف بأنه "ضعيف" أمام زوجته و/أو أولاده. و لو أنه لم يأخذ القرار و تراجع عنه. أو أنه كان تابعاً للجماعة و راضياً لضغطهم. إلا أنه تابع "لخيمته أو داره": زوجته و/أو أولاده. فهو ليس 'بتراس'. و لا يعتد به من ناس الجماعة. و لو أنه أفضل من الحالة الأولى. بحيث انه لم ينقض عهده أو انه رضخ لضغط الجماعة. و لكن ما دامت 'الكلمة' ليست كلمته فما هي فائدته؟

**الحس العملي:** \* "الظفر إلي ما يحك لك ظهرك. ما عندك ما دير بيه. مثال عملي أيضاً يؤمن باللموس و المحسوس. و لا يتوقف عند النوايا. و هو عملي: فإذا انتفعت بك. فيها و نعمة. و إلا فليس لي بك من حاجة.

\* عن المخبر "عبد الجبار". يحكي عن أحد حكماء المنطقة الذي قال: أخطأت حينما كنت مفضلاً ثلاث عن ثلاث: 1 . كنت أفضل الفرس على الحمار. فوجد أن الحمار هو أنفع لي من الفرس. لأنه كان يحمل أثقالاً و يزودني بالماء الشروب الذي كنت أحمله عليه. و أنني كنت أستعمله حتى في تنقلي من مكان لآخر. بينما الفرس كمنت أستعمله فقط في 'الزياخة': يوم الزينة أي في أيام الاحتفال و التسابق. و كان استهلاكه أكثر من منفعة الحقيقية. 2 . كنت أفضل بندقيتي عن عصاتي. و تبين لي أن البندقية لم تنفعني في شيء. أكلها الصدا دون أن أستعملها: فلا عدوا قتلت و لا حيواناً برياً اصطادت. و بقيت معلقة حتى أكلها الصدا. بينما العصا أستعملها و تفيدني "أتوكؤ عليها و أهش بها على غنمي و لي فيها مآرب أخرى". كما قال سيدنا موسى عليه السلام. 3 . لم أنجب سوى ولدين: أنثى و ذكر. و لي رزق و فير و الحمد لله. كنت أفضل الذكر على الأنثى. "يزيد" على "زينب". فوجدت أن يزيداً حينما زوجته. كان يلح علي في أن أورثه الرزق كله. على حساب أخته. بينما زينب وجدتها في كبري. فاعتنت بي و لم تعرضني لأي مشكل. بخلاف أخيها الذي كان مصدر إزعاج و تكلفة كبيرة. طبعاً هته الحكاية و مثيلاتها متداولة و تعزز المخيال الجماعي. و القول يصبح مضرباً للمثال يدعم بعض السلوكات. و يعطيها شرعية اجتماعية. و هو مصدر مهم للفعل و السلوك العملي.

نلاحظ في هذا المثال انقلاباً للمعنى الذي كان سائداً. و التحول الذي يجب أن يقوم به المتلقي من حيث المنفعة و المصلحة. التي يجنيها الإنسان من بعض القيم التي يحملها. فهو كان يفضل الحصان على الحمار. و البندقية على العصا. و الذكر على الأنثى. و لكنه عملياً وجد أن الحمار أنفع له الحصان. و أن العصا أنفع من البندقية. و أن الأنثى أنفع من الذكر. و هذا المثال و غيره، من شأنه أن يغير من التصورات و القيم و الموازين. لأن الميزان الذي يثبت و لا يتزعزع هو ميزان 'المصلحة'. أينما تكون المصلحة يكون الإقبال عليها. و المنفعة هي التي تمثل القاطرة التي تتبعها القيم. و هو ما يسمى: "بالحس العملي" بالمفهوم المستعمل من طرف 'بيار بورديو'.

\* "الي يبغيك ما يبني لك قصر. و اللي يكرهك ما يحفر لك قبر"، "المكسي برزق الناس عريان"، أمثلة أخرى تبين لنا البعد العملي و الفعلي و الملموس للأشياء. فإن الذي يحبك لا يمكنه أن يبني لك قصراً. نتيجة محبته. و الذي يكرهك لا يمكنه أن يقتلك و يدخلك في القبر. فما دامت الأمور على مستوى العاطفة فقط. فإن ذلك لا يجدي نفعا.

و لا يمكن أن نعتد بها. فيتساوى تقريبا من يحبك و من يكرهك. فالأول لا يمكنه أن يبني لك قصرا مجرد الحب الذي يكرهه لك. و الثاني لا يمكنه بكرهك أن يصل إلى قتلك و أن يقبرك. ما دام الأمر في ساحة العاطفة، فإنه لا يجب أن تلقي له بالا. أما إن تعدى إلى الفعل و صار عمليا. فذلك الذي يجب أن تعدد به. و تعطيه أهمية. مادام له نتيجة عملية. فإن كان الذي يحبك و صل به حبه إلى أن يبني لك قصرا. فهذا يمكن إضفاء الشرعية على حبه. لأنه صار حبا عمليا ومجسدا. و كذلك الذي وصل كرهه إلى أن يقتلك. فهذا يمكن أن تخشى كرهه. أما إذا بقيت الأمور في ساحة العاطفة فقط. فإنها لا تسمن و لا تغنى من جوع.

**نموذج عن الخبرة المحلية:الحاج عيسى:**أحد أعيان المنطقة.من مواليد 1888.من القلائل الذين تمكنوا من أداء مناسك الحج عام1938.بما فيها زيارة المسجد الأقصى.يعتبر من الخبراء الذين لهم دراية بقبائل المنطقة.وكذلك بالعائلات والأفراد.دعاه احد أصدقائه من قبيلة أخرى ليشاركة أفراده بحضور زفاف ابنه.الإبن الذي يبدو أنه أعجب بجمال خطيبته.التي تنتمي إلى عائلة مكونة لأحد الفروع البعيدة من عائلة "الخبير".و لكن ينتميان إلى نفس القبيلة.فلما أخبره مضيفه عن العائلة التي ناسبها.عاتبه على أنه لم يستشره في الأمر قبل عقد القران.و أكد له أن هذا القران سوف لن يعمر طويلا و لن يستمر.لان المخبر يعرف نوع الرجال و نوع النساء الذين تضمهم هته العائلة.و أكد له أنه لا يعرف "المرأة المخطوبة" و لا حتى والدها أو والدتها.و لكن يعرف التنشئة السائدة في العائلة المذكورة.و أن النساء يتدخلن في شؤون الرجال.بل ويفرضن رأيهن.و ما على الزوج إلا أن يرضى بوضعية 'التابع لزوجته'.و إلا فان المشاكل لا تنتهي.و بالفعل لم تستمر العشرة بين الزوجين أكثر من ثلاث (03) سنوات بالرغم من العناية الفائقة للزوج بزوجته.و تربيته لكثير من متطلباتها.فغادرت الزوجة البيت الزوجية.حاملة أمتعتها و أمتعة ابنيها الذكزين.إلى بيت أهلها دون علم زوجها.كان هذا الأمر في غاية الخطورة. و ذو دلالة خاصة لكل أصحاب المنطقة.فإذا ما "غضبت" الزوجة.و تركت البيت الزوجية.و بالخصوص إذا ما حملت أمتعتها و أبنائها معها.معناه أنها تهاجر زوجها.و انها غير راضية به كزوج.و على أهل الزوجة أن يرجعوها.و يقنعوها بأن تعود إلى البيت الزوجية.و تطلب الغفران "السماح" من زوجها.الأمر الذي لم يقبل عليه الأهل.و مع ذلك خرج الزوج عن القاعدة العرفية.و ذهب إلى إقامة زوجته ليحضرها من أهلها.و هو ما تم بعد عناء كبير.و شروط مفروضة على الزوج.الشروط التي قبل بتنفيذها.بل و تنفيذها.و لم تمر الأربعة أشهر حتى حاولت الكرة.و أراد الزوج أن يعيدها إلى البيت الزوجية مثل المرة الماضية.و لكن والده الذي كان من أعيان قبيلته.لم يرضى بهته التصرفات.وقف بجزم أمام ابنه.و خاطبه قائلا:"لقد سخر منا القاصي والدني في المرة السابقة.و لكني لم أشأ أن أقف أمامك في المرة الأولى.وقلت عسى أن تصلح الأحوال.و لكن أمام هذا الإصرار على ارتكاب الأخطاء الجسيمة. فإنني لا أسمع بأن تلوكنا الألسنة مرة أخرى.وهاته المرة ليست لنا أي حجة.نواجه بها الناس.أرفض أن تعيدها مرة أخرى. و لا اقبل بذلك أبدا.إلا إذا أردت أن أبرء منك و لا تعرفني و لا أعرفك". و تم الفصل بين الزوجين...هذا ما يؤكد لنا الخبرة التي كانت لدى بعض الأعيان على وجه الخصوص.و لدى غالبية المسنين الذين لهم احتكاك و تجربة مع القبائل و العائلات المجاورة لهم على الأقل.

و هي طبعا خبرة أكيدة.و لكنها تتفاوت من شخص لآخر.فكلما ارتفعت مكانته كلما كان ذو دراية و معرفة واسعة بالعائلات و القبائل القريبة و حتى البعيدة منها.بالنظر إلى الأسفار التي يقوم بها.و العلاقات التي يبرمها بمناسبة التجارة بالماشية.أو تبادل السلع.أو بفعل المشاهدة أو بفعل الأحلاف التي تقام بين القبائل و العائلات.

**إنتاج معنى:** مرتكز، أخلاق و قيم جماعية، التحليل: العائلات الجزائرية المدروسة هل عرفت: محافظة على بنيتها التاريخية. / تكيفت مع الشروط الجديدة. / حققت حراكا اجتماعيا: إيجابيا كان أو سلبيا.

لا توجد ثنائية واضحة تماما في ميدان الدراسة: إحداهما تعتمد الحداثة و العلمانية و الأخرى التقليدية و الأصالة. و إنما الذي يحدث هو نوع من الخلط بين كل المرجعيات: الحديثة: الغربية و الشرقية و العلمانية و كذلك التقليدية المحلية و الدينية. كل هته المرجعيات تستعمل. في إستراتيجية يبحث كل واحد منهم تحقيق أهدافه. بغض النظر عن المرجعية التي يعود إليها. الأمر الذي يصعب من مهمة التصنيف حسب المرجعيات: تحسبه عصريا و هو تقليدي إلى النخاع. و تحسبه تقليدي و هو عصري إلى أبعد الحدود. الأمر الذي يصعب التوقعات في العلاقات الاجتماعية. و بالتالي يصعب من التعايش بالنظر إلى هته الميوعة في الموقف و الرأي. هذا ما يفسر صعوبة العلاقات المنسجة فيما يخص إقامة العلاقات الزوجية.

### المحاسب:

غنى المحلي: في إطار إنتاج المعنى المحلي المرتبط بالمعاش في المنطقة. فإن المجموعة المحلية كانت لديها معارف مرتبطة بالمناخ و تربية الماشية على الخصوص جد هامة. ومنه "المحاسب" و الذي يمكن اعتباره حساب للتغيرات المناخية المحلية. و التي تؤثر على النبات و الإنسان والحيوان. و معرفتها كانت جد مهمة. بالنظر إلى اعتماد سكان المنطقة بشكل كبير على الطبيعة.

هته المعرفة التي هي في طور الانقراض الآن. و لم أجد أي شخص من الجيل الثاني إلى الجيل الحالي يحمل هته المعرفة، وحتى المنتمون إلى الجيل الأول، فكثير منهم يسمعون أن آباءهم كانوا يهتمون بالمحاسب و يتقنون الأجال بصفة دقيقة. و يذكرون بعض الأجزاء المتناثرة منها، لكنهم لا يجيدون هته "المحاسب". بكيفية مضبوطة. ذلك أن الإنسان بالمنطقة، إن كان ما يزال خاضعا للطبيعة. و معتمدا عليها بشكل أساس إلا أنه صار يعتمد على الاصطناعي. ابتداء من المنتوجات الغذائية و الأواني و التأثير إلى وسائل النقل و حتى العلف و التشحيم وحتى المسكن: بحيث إن المال صار يسكن في ما يسمى بالضيقة. أي بيت مبنية بالموارد الصلبة، حجارة و إسمنت. ولا يستعمل الخيمة التي طوها إلا نادرا، في بعض التحركات باتجاه الشمال أو الجنوب.

و يظهر لنا جليا غنى المحلي من حيث المعاني المنتجة. و التي تدخل في نسق متكامل معرفي وحياتي. سواء العملية منها أو السلوكية أو المعرفية. التي كانت تتسجم مع مادة العمل. وهي: تربية الماشية. و أن التشتت في الاهتمامات وولوج الحداثي في حياة البدو. جعلهم يفتقرون في المعرفة التي كانت موجودة. و صاروا يبحثون عن المعارف التي تتسجم مع ما هو حداثي، آني و مستقبلي. و ترك ذلك الرصيد المعرفي الماضي. و ان كان ذو قيمة معرفية مهمة. و في ما يلي ما ذكره بعضهم عن "المحاسب":

و قد ذكر لي "الجلالي"، مهندس فلاحي يعمل بولاية النعامة. أن هته المحاسبين، حساب جد دقيقة. يعبر فعلا عن الواقع البيئي و النباتي الموجود بالمنطقة. و أن اعتماد الحساب الأوربي في المنطقة غير مضبوط. كما هي مضبوطة المحاسب. فوقت دخول الفصول، في المنطقة يكون أكثر دقة و واقعية بإتباع المحاسب. منه بإتباع الحساب الأوربي. و ذكر لي بأن كل فصل له، "محاسبه". و يرى أن المحاسب المتعلقة فصل الشتاء. تعكس فعلا الواقع البيئي للمنطقة. و لكل فصل جدول زمني محدد. و يتميز فيها فصل الشتاء بجدول تمتد مدته إلى 13 يوما لكل فترة. مقسمة إلى ستة (6) محاسب. على الشكل التالي:



- 1- الشولة هو إعلان دخول الشتاء،
- 2- النعيم، نترقب سقوط الأمطار،
- 3- البلدة، (لم يستطع مخبرنا من تحديده)،
- 4- الذابح، تجمد فيه نمو النباتات المحلية، بالنظر تكون في وضعية النوم.
- 5- سعد السعود، "الماء بجري في العود"، تبدأ مرحلة نمو النباتات.
- 6- سعد الخبياء، "تخرج كل حاجة مخبية". هو إعلان دخول فصل الربيع.

## خلاصة:

### 1 . التحديات: يمكن سرد أهم التحديات التي تعترض المؤسسات العائلية فيما يلي:

. عدم قدرة المؤسسات العائلية على إعادة إنتاجها بالسرعة المعهودة. بل وإقصاء بعض الإناث من سوق الزواج بصفة نهائية. تبقى الجماعة المحلية في حيرة من أمرها. فيما يتعلق بالخروج في مطب عزوبة الإناث. . الخروج من الحياة الجماعية. دون التأسيس إلى الفرد الذي يستطيع الاعتماد على الذات. و يتحمل المسؤولية و يفكر ويتصرف بحرية ومسؤولية. ودون التأسيس إلى الحياة الاجتماعية: الدخول في تجمعات جمعوية. . عدم التمكن من ضبط الأبناء و لا النساء. كما كان معهودا من طرف الآباء و الأجداد، في العائلة التقليدية. . التحدي الإيكولوجي: الجفاف و التصحر صارا يمثلان أكبر خطر على العائلات بالمنطقة. إذ يصيبها في القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها: تنمية الماشية. و اعتماد العلف مصدر لتناقص الثروة: "النعجة تأكل أختها". . تحدي الحصول على السكن. و البحث عليه. سواء تعلق الأمر بالتجمع العائلي أو الأسري. . البحث عن التميز. و ذلك بغرض الخروج من التجانس و التماثل بين أفراد العائلة الواحدة. و تحقيق "النجاح". . إحداث قطيعة الأبناء المتزوجون مع العائلة بدون مبرر مقنع للعائلة. و النزعة النسوانية تبقى: **خفية مخفية**. . نزاع القيم: النزعة النسوانية صارت تخيف الذكور من الإقدام على الزوج. واهتزاز مكانة السلطة التي تعتبر أكبر تحدي يواجه العائلة. إذ يقل الانضباط في هذا الوسط. و يتراجع الضغط المؤسسي. و تزويج الذكر، من طرف العائلة صارت تعني تضييعه، كعنصر مساعد داخل العائلة لأنه سوف ينفصل بأسرته عن العائلة.

### 2 . الرهانات: يمكن فيما يلي الإشارة إلى أهم الرهانات التي تعيها العائلات. و تعمل على كسبها:

. التنظيم العائلي ذاته مغيب من عملية الإدلاء بآرائه، مشاكله، آماله أو كطرف فاعل. يتفاعل مع محيطه. . أكبر رهان على المستوى العالمي هو تغيير وضعية المرأة المسلمة حاليا. و اندماجها في قالب العولمة. . رهان التعليم والشغل بالنسبة للجنسين كان عاملا داعما للاستقلالية الأفراد عن التنظيم العائلي. صار الذكر ينزع الى تكوين أسرة خاصة به بعيدا عن العائلة. و بالخصوص ذو الموارد الكافية: أي تعليم معتبر وعمل ذو دخل كافي. لكنه ان قدر عليه رزقه، فسوف يبقى عالة على العائلة التي صارت تسعف الضعفاء و تفتقد الأقوياء . . العمل صار لا يمكن منه إلا صاحب العلاقة، أو الرشوة. لتأتي الكفاءة بعد ذلك. و منه أهمية الشبكة العلائقية. . يبدو أن الدولة هي القاطرة التي تتزعم التغيير. تدعم المقابلة الخاصة و المتوسطة منها. كما تقدم مساعدات مالية للحصول على سكن اجتماعي. كما أنها أسست شبكة اجتماعية. و في الآونة الأخيرة: "الإدماج" الذي يهدف إلى إدماج التقنيين السامين و خريجي الجامعات. الذين يستفيدون من أجور تسددها الخزينة العمومية. و لكن طرق الاستفادة ليست شفافة بالكيفية اللائقة في جل هته العمليات. و قد استفاد البعض منها. لتبقى البقية تنتظر في الحلول التي تأتي من هته المؤسسة (مؤسسة الدولة). ما دامت غير قادرة على اعتماد على الذات أو على العائلة. . الاقتصاد المحلي مرتبط بكيفية كبيرة جدا بالطبيعة: تساقط الأمطار و التصحر . فإن كانت السنة ممطرة، معنى ذلك أن الماشية تنمى بشكل طبيعي، غير مكلف. و تكون موردا هاما للاقتصاد المحلي. و ان شحت الأمطار يحل الركود بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية الموجودة بالمنطقة.

. السلطة، أصبحت أكبر رهان. بعدما ما لم تعد لصقة برئيس العائلة الأبوية الذكورية. و تركت بذلك المجل للمعرفة و العقلانية. كما ان الأزمات التي تعيشها بعض العائلات، في عدم القدرة على التكفل بكل حاجيات أفرادها. عزز من الفئة المارقة عن سلطة: "رب العائلة" و/أو كبيرها. و عن المؤسسة العائلية برمتها.

. هناك مسافة اجتماعية ومكانية بين الجنسين التي بدأت تنقلص. نتيجة النزعة النسوانية التي تبناها والد الفتاة و الذي أبدى استعداداه لتقبل ابنته مرة ثانية بعد زواجها. ان تيقن من فشل العلاقة الزوجية. خلافا لسلفه الذي كان لا يتعاطف إلا مع تثبيت النزعة الذكورية. و لو على حساب ابنته.

. الإرث: كان يسلم إلى أكبر الأبناء (النجل). و ذلك في إطار آلية استمرار البنية العائلية المجتمعة معا. صار الإرث الآن يوزع حسب ما تمليه قواعد الشريعة الإسلامية. الأمر الذي سرع هو الآخر آلية الفرقة لبنية العائلة.

**3 . انتاج المعنى:** مع الجيلين الأول و الثاني: كانت الحياة تقتصر على بعد واحد ومؤسسة واحدة و هي الحياة العائلية: فيها يكتسب المرء المعرفة. و ما يحتاج إليه من الناحية المادية و الرمزية. و يعيد إنتاج نفسه بنفسه و بنفس الكيفية. مع الجيلين الثالث و الرابع صارت الاختيارات المتاحة كثيرة. فالتعدد في الآراء و التعدد في البنيات. أدى الى فرقة العائلة. بل و فرقة الأسرة في حد ذاتها. بحيث ان كل فرد صار يسعى لتحقيق هدفه الخاص به. و قد يتعارض مع الإرادة العائلية. ومنه الصراع الذي يمكن أن ينشب. قصد تحقيق الهدف الخاص. بالنظر إلى أن الهدف الجامع و المشترك لكل أفراد العائلة هو في تراجع.

. فإذا كان المهر في الغرب يدفع المرأة للخروج إلى الفضاء الخارجي. فإنه في الدول الإسلامية يدفعها إلى المكوث داخل البيت. هذا في الجيلين الأول و الثاني. أما مع الجيلين الثالث و الرابع صارت المرأة في الجزائر تكتسح الفضاء الخارجي لتعمل في انتظار الزواج. الذي صار يزداد في التأخر و ينقص من الاقبال عليه. مراسيم الزفاف صارت جد مقننة. تخضع لبرتكول لا يمكن الخروج عنه. وهي جد مكلفة لا تقابلها مصلحة مادية. و إنما لها فائدة رمزية مهمة في سياق تنافس العائلتين المتصاهرتين على إظهار القوة و المكانة.

. يمكن اعتبار الدولة المقاوله الموظفة بمثابة استمرار للمؤسسة العائلية. التي كانت تضمن الشغل. لكن بعد أن صارت منظمة مع دخولها في النظام الرأسمالي، ارتفع معامل الإكراه على الفرد. الذي لم يعد له تلك المعالم الواضحة و الحماية الكافية من طرف العائلة، ثم من طرف الدولة. و في غياب المقاول الخاص وجد الفرد نفسه في تيهان. فأقبل بعض الأفراد على الانحراف. سوء الأخلاق، المتاجرة و/أو تناول المخدرات، فصار يمثل مشكلة بالنسبة للعائلة اذ يحط من مكانتها. كما صار مشكلة بالنسبة للدولة اذ يروج سلعا تفتك بالنظام العام.

. صار والد البنت بين موقفين حرجين: إما أن يترك ابنته تواصل حياتها العلمية و العملية. و يعتبر هذا نجاحا في حد ذاته. أو أنه يشجعها على تأسيس بيت زوجية إن أتاحت لها الفرصة في ذلك.

. يبدو أن النظرة الايجابية إلى مؤسسة الزواج تراجعت. لما أصابها من عدم الإستقرار. كما أن المرأة لم تعد ترضى بوضعية التابع، المقهور وحتى المضطهد الذي يعنف بالضرب و بالكلام. و لم تعد تشابه أمها. التي كانت تكابد و "تصبر حتى تعمر" كما كان يقال. أما ابنتها فصار تترزع نحو "الندية لا التبعية". بل صارت تفضل أن تضحي بالمؤسسة الزوجية، إن كانت متزوجة، على أن تحضى 'بسعادتها'.

. في مرحلة الاستعمار و العقدين الأولين للاستقلال: "بدون البديون المدن". و بالخصوص أكبر مدية في الولاية مدينة المشرية. و لكن وابتداء من العقد الثاني بدأت المدينة تفرض منطقتها على البدو فمدنتهم تدريجيا. بل تتجاوز

تأثير المدينة على ساكنها. بل و فرض منطقه حتى على البدويين الغير مقيمين فيها. فصاروا يعتمدون على كل منتجاتها. و صارت المدينة هي ذاتها تحضر في المجال البدوي. أما في المرحلة الثانية، قلد البدو المدينة حتى في نوعية المسكن. فصاروا يسكنون بيوتا صلبة، عوضت خيامهم تدريجيا .  
أضحى النوع غير فاصل بين الأولاد. اذ صاروا متجانسين في المكانة بالنسبة للوالد فيما يخص التعليم وكذلك الشغل المأجور. كما أن الأنثى لم تعد تتعرض لضغوط فيما يخص تزويجها. و إنما الذكر في المجتمع المدروس هو الذي يخضع لضغوط شديدة قصد تزويجه. الزواج الذي يتم من فتاة تراها العائلة بأنها مناسبة له.  
لم نصل إلى مرحلة انبعاث الفرد الحر القادر على التكفل بذاته، إن على مستوى الشغل أو الزواج أو الفكر. فهو في الغالب تابع لأهله وعائلته. فهو ابن فلان قبل أن يكون فلان. و لا بد من تضافر جهود مؤسسات تعليمية، إعلامية، إنتاجية، استهلاكية و عائلية في إعطاء المسؤولية للفرد. حتى يخرج فعلا من الجماعي إلى الاجتماعي ثم إلى الفردي. و إن خرج من الجماعي فهو لم يدخل بعد في الاجتماعي و الفردي بمعنى الكلمة.

## إستنتاجات من الباب الأول: ما يمكن استنتاجه من الباب الأول. الذي اهتم بالبحث النظري في التجمع

العائلي الجزائري المحلي، و الذي ارتكز أساسا على الملاحظة بالمعايشة. للتجمع العائلي المحلي، ما يأتي:

### أولا: التغيير عن طريق الصدمات: من الجماعي إلى الفردي:

التغيير الذي يكون نتيجة الفعل الداخلي. يخدم مصلحة الفاعلين الاجتماعيين تبعا لموازنين القوة. و يعتبر تغيرا طبيعيا يمس المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية والاقتصادية. أما التغيير الذي عرفناه و مازلنا نعاني منه هو التغيير المفروض من الخارج. وهو التغيير الذي يفرض مصلحة القوة الخارجية المتدخلة في شؤوننا.

**العائلة التقليدية:** الزواج كان ضرورة عائلية بالدرجة الأولى. ومنه فإن العائلة هي التي ترتب الزواج وتعمل على استدامته. إذ يعتبر الزواج إكراها للطرفين الزوج والزوجة على مواصلة العشرة و ان تعذرت.

فالعائلة كانت متصلة و قاهرة. ممثلة في رئيس العائلة الأب الأمر الناهي لكل من الذكور و الإناث الموجودون في فضاء العائلة. وحتى في مجال القرابة ينصاع الآخرون لأمره. ومنه وجود 'كبير العائلة' القرابية بالمفهوم الواسع. حماية البيت الزوجي من طرف العائلة. يؤدي إلى الهيمنة عليها. فالعائلة هي التي تتسبب في إيجاد البيت الزوجية. و هي التي تضع حدا لوجودها أو تساعد على استمرارها. وفقا لما تراه يخدم مصلحتها. البيت الزوجي يعتبر استمرارا لها و لمكانتها. "استمرارية الأموات من خلال الأحياء". و تعتمد: التضحية/التعاون/الإخلاص.

**العائلة الحالية:** هي التي تسعى لتزويج أعضائها لما يخدم مصلحة العائلة. ولكن في نفس الوقت بما يخدم مصلحة المقبل على الزواج، سواء كان ذكرا أو أنثى. و هي العائلة التي تحاول توجيه ومراقبة الزوجين. وبالرغم من تدخلاتها إلا أنها تترك هامشا مهما لتحرك الزوجين ذاتهما. وتحملهما مسؤولية نجاح أو إفشال العلاقة الزوجية.

تتباين تصورات واهتمامات الزوجين. ثم النزعة لاستلاب سلطة الزوج تدريجيا. بالنظر إلى النزعة النسوانية التي تفرض على الزوج رد الفعل المنعكس الشرطي. الذي ينطلق من ذكوريته. فيلجأ بعضهم إلى الطلاق رافضا للنزعة النسوانية الكاسحة. ومنهم من الرجال من يتمكن من كبح هته النزعة. و آخرون يسايرونها في كثير مما تذهب إليه. و آخري لا يكتفون بذكوريتهم في حدود بعض الخطوط الحمراء اليسيرة والقليلة العدد.

صارت الأسرة مكونة من أشخاص يبحثون على الاسترزاق. اعتمادا على جهدهم الشخصي. ومن قداسة الزواج إلى الزواج مثل الآخرين إلى الزواج الذي يحقق الذات و الميزات. تحقيق السعادة من وراء الزواج. فمن الزواج الواجب إلى الزواج الذي يحكم المصلحة. الاستعراض يمثل القسط الكبير في تكلفة الزفاف. و هو صراع من أجل تبيان المكانة. و إظهار القدرة والقوة واحتلال المكانة الرمزية.

الإشكالية المطروحة: لم نوفر لكل امرأة زوج. كما كان سائدا في النظام التقليدي. بالضغط على الذكور من الدخول في الصف. أي إجبارهم على الزواج. ذلك أن العائلة لم تعد قادرة على توفير النشاط المهني كما كانت من قبل. و لم تعد تضمن التدخل أو تتكفل بالمتزوج البطل. فكيف تتصرف النساء في سياق ندرة الرجال قصد الزواج؟

العائلة هي التي تتكفل بتزويج ذكورها و إناثها. بالنظر إلى صعوبة المقبل على الزواج من القيام بذلك، نتيجة طول مدة التخرج من النسق التعليمي و التكويني. ثم البحث عن منصب شغل. والمدة التي يتطلبها تكديس الأموال الضرورية للإقبال على تكاليف الزواج، التي صارت جد مرتفعة. فتكفل العائلة بتزويج عناصرها، وبالخصوص الذكور

منهم، يؤسس و يفرض حق العائلة على المتزوج. لأن القران تم برأسمال العائلة المادي والرمزي. مما يفسر مستويات تدخل العائلة في هذا الكيان (الأسرة) الذي أنشأته.

التعليم والعمل المأجور أعطى للمرأة الفرصة في المطالبة بالندية. و ان كانت المطالبة ضمنية وخفية. إلا أن لها دلالتها وما يعبر عنها في الواقع. ومنه صعود النزعة النسوانية. وغالبا ما تعيش بعض النساء المتعلمات العاملات عالما افتراضيا. فالواقع الذكوري يفرض نفسه عليهن. فلا هن غيرن من جنسهن. و لا هن غيرن جنس أزواجهن.

التغير: من التبادل بأقرب ما يمكن الزواج منه: بنات العم والخال مع الجيل الأول و ما سبقه إلى اعتماد الزواج بأبعد ما أمكن من القرابة. حتى نتجنب القطيعة مع صلة الرحم في حالة حدوث طلاق. الظاهرة التي ازدادت نموا

يعتبر راتب المرأة العاملة بمثابة المستجد في المجتمع المحلي. فلا يمكن الاستجداد بالعرف او بتجارب السلف في هذا الشأن. ومنه صعوبة الفصل في مثل هته الامور المستجدة. ذلك أن راتب الزوجة صار أحد الرهانات الهامة التي يقع عليها التصارع بين الزوجين. ولا يوجد الحل التقليدي الذي يمكن الاحتكام إليه. ومنه صعوبة الحل. وصعوبة إنتاج المعنى الذي يمكن أن يحصل على إجماع الأطراف المتنازعة أو تلك التي يطلب منها التدخل.

نلاحظ أن مؤسسة التعليم ومؤسسة العمل صارتا مهمتين بالنسبة المؤسسة العائلية بشكل كبير. إذ أنها تود أن يتحصل أبنائها و بناتها من هته المؤسسة بأعلى الألقاب الدراسية الممكنة. كما أن ترتقب من مؤسسة العمل من أن تضم كل أبنائها الذين تعلموا سواء كانوا ذكورا أو إناثا. فالذكور يمكنهم الاعتماد على أنفسهم. و الإناث يمكن لهن التفاوض الجيد بالنسبة لعملية الاقتران المترقبة و/أو الاعتماد على أنفسهن كذلك وبنفس درجة الذكور.

وصارت الفتاة لا تدخل سوق الزواج إلا إذا كان مربحا و مأمون العواقب حسب تصورها. ومنه عزوف بعض الفتيات عن مؤسسة الزواج، إن رأين أن الزوج غير كفي. فينتظرن الزوج الكفو. و لو أن الكثيرات منهن همشن وبصفة نهائية من مؤسسة الزواج. و كأن النساء صرن في استنفار كبير من أجل الاستعداد للعمل المأجور. و لو أنهن لم تمارس هذا العمل. لكنهن تحضرن نفسهن للقيام به. و لو تعلق الأمر بإتقان عمل تقليدي من خياطة و حياكة و ما إليها. كانت المرأة تحت سلطة المرأة المسنة وخاضعة لها، سواء كانت بنتا أو كنة. و لم تكن تدخل في صراع على السلطة مع الذكور. لأن المسافة بين الجنسين كانت جد معتبرة. و لكن مع ارتياد الفتيات خارج الأصور للتعليم و/أو العمل، صارت هته المراقبة غير ممكنة. مما سمح بنوع من المسؤولية على الذات. ومنه الحرية النسبية. ومنه تقليص المسافة بين النوعين ما دامت خارج الأصور. و مما أدى إلى دخول النساء في صراع على السلطة حتى مع الرجال. ومنه النزعة النسوانية المشار إليها. ذلك أن الأنثى دخلت في صراع و منافسة على السلطة. والتفوق في مجال التعليم والعمل ان تمكنت منه. مكنها من التصراع على السلطة حتى داخل الأصور أي في المنزل. بالنظر إلى هشاشة مؤسسة الزواج لما تتعرض له من حل الرابطة الزوجية عن طريق الطلاق. فإن كثيرا من الآباء صار يزهده في هته المؤسسة. و صار يعطي الأولوية لتعليم الفتاة قبل تزويجها. و ان خطبها خاطب: "فهي ما تزال تدرس".

**التنشئة الاجتماعية:** التغير من سلطة الأموات على الأحياء. و إعادة الإنتاج المقصودة أو غير المقصودة لما كان عليه الأجداد. إلى محاولة تنشئة الأولاد بطريقة واعية و مقصودة و مضبوطة. قصد تحقيق نماذج جديدة: من حيث التعليم والعلم و كذلك من حيث المهنة و حتى من حيث السكن. وحاول الأحياء الخروج من وضعية الأموات. التي كانت تجعل من الأموات أحياء. يواصلون حياتهم من خلال الأحياء. الذين صاروا في تعداد الأموات. بحيث أنهم يكررون حياة الأموات كما لو كانوا أحياء. ففي هته المرحلة حاول الأحياء إعادة الفعل إليهم. وذلك لما صاروا

يبحثون عن مصالحهم الخاصة بهم. عوض اعتماد آلية الغيرية والذوبان في الآخر. ونسيان الوجود الشخصي الذاتي. **التنشئة الاجتماعية بالمنطقة عرفت وقتين:**

**الوقت الأول:** التقليدي، الذي كانت تعزز من البعد في المسافة بين الولدين الذكر والأنثى. فيحتل الذكر الخارج، المجال المفتوح. و الأنثى الداخل، المجال المغلق. و المكانة واضحة: الأنثى أقل شأنًا من الذكر. وعليها أن تخضع له. سواء في عائلتها أو حينما تتزوج. فالأنثى تحت سلطة و رقابة الذكر و في خدمته. فتتسنى على السمع والطاعة والخضوع و الرضا بالوضعية الدنيا التابعة. و ترى هته العلاقة طبيعية: فلا تدخل في صراع على السلطة.

**الوقت الثاني:** التنشئة الحديثة، والتي عززت من التجانس بين الولدين الذكر والأنثى. و الأمر صار غير واضح من حيث التمييز بين الأولاد حسب الجنس أو حتى تقسيم العمل أو مستقبل التجمع العائلي. وصارت الأنثى تعد لداخل البيت و لكن أيضا و بنفس القوة أو أكثر لخارجه. عن طريق التعليم و البحث عن عمل. فأصبحت الأنثى تربي على الاستقلالية. و أصبحت لها القدرة التفاوضية حتى يمكن أن تدافع عن نفسها في الفضاء الخارجي. صارت شبه مسؤولة عن ذاتها. و تربي على احترام ذاتها و عائلتها. وصارت البنت تعد للخارج أكثر من الداخل. منه نلاحظ أن العائلات افتقدت تلك النمطية والمرجعية التي كانت تستسخها عبر حقب متتالية من تاريخها الحياتي. فتفتحت على المحيط الذي وجدت فيه نماذج مختلفة. ولم تعد ترغب في إعادة إنتاج الجد بالضرورة. صارت أكثر مسموحية. و تركت الفرد يشق طريقه بنفسه حسب إمكانياته. المهم أن ينجح. هذا ما ترجم بالتسيب.

عرفت التنشئة الاجتماعية تغيرا مهما تبعا لتغير الأجيال. بحيث إنه في الجيل الأول، كان يطبع و ينشئ و بنفس الطريقة التي طبع عليها الأجداد و الآباء. و أن المشرع كان جماعي: تربية الماشية. و الكل يعمل لتتميته وفقا للمعارف المكتسبة. وهناك فصل بين مهام الذكر والأنثى: فالبنات تعد من طرف أمها. والولد يعد من طرف أبيه. أما مع الجيل الثالث، بدأ التميز في المشاريع: وظهرت نشاطات لم تكن معروفة. وصارت العائلة تساعد الشخص في الإنطلاقة في بعض مشاريعه الفردية. بعد أن كانت تتوسط له في إيجاد عمل في دواليب الدولة في العقدين الثاني والثالث من الاستقلال. وحتى الأنثى صارت تواصل تعليمها. ومنه نقص التمايز بين الذكر و الأنثى. و نقص المشروع العائلي الواحد. بحيث إن كل عضو صارت له مهنته. ومنه الانتقال من الجماعي إلى الفردي.

## **ثانيا: المؤسسات الاجتماعية و المؤسسات العائلية:**

التحدي الأكبر الذي يواجه المؤسسات العائلية. هو في كيفية الاستفادة من المؤسسات الاجتماعية المحيطة. و كيف تتمكن من تحضير مواردها البشرية التي تتوفر عليها العائلة. من استقطاب الفرص المتاحة و تجنب الإكراهات التي تسببها المؤسسات المحيطة. والتي تدخل في تفاعل مع العائلات. من المؤسسات الاجتماعية: كمؤسسة الدولة بجميع تفرعاتها. ومؤسسة القبيلة أو الدوار، القرية، المدينة أو الناحية. أو المؤسسة العقديّة الدينية. وكذا مؤسسة القضاء والعدل. و المؤسسات الاقتصادية (مصانع، إدارات، خدمات) أي مانحوا مناصب الشغل. سواء كانت عمومية أو خاصة. أو مؤسسات التعليم والتكوين. أي المؤسسات التي تزود بالكفاءات والمهارات. وكذلك المؤسسات العائلية والشبكة القرابية للعائلة. فكيف تكييف العائلات مواردها البشرية مع المؤسسات التي تدخل معها في علاقات. و دون اكتساب المعرفة العلائقية. وفك رموز منطق كل مؤسسة اجتماعية والشرعية التي ترتكز عليها. والقدرة على الدخول معها في تحاور. قصد إقناعها و الاستفادة منها. فإن العائلات تبقى معزولة مهمشة. و لا تعاني سوى من إكراهات المؤسسات المحيطة. لأنها لا تجيد التحاور معها. و افتكاك الخدمات التي تقدمها. ودون التمكن من المعرفة و

المعرفة العملية و المعرفة السلوكية في التعامل مع هته المؤسسات.فإن العائلات لا يمكنها أن تنتمي أفراد عائلتها و استمرارهم في الازدهار.

يستعصي فهم العائلات،حتى و ان تبعنا مساراتها الحياتية عبر ما أمكن من ذاكرة الكبار.دون النظر في السياق التاريخي العام الذي حاولنا تبيانه فيما سبق.ودون معرفة ما يحيط بالعائلات من مؤسسات تدخل العائلة معها في تفاعلات.تتبادل معها المصالح. تدخل معها في تحاور.تأخذ منها وتعطيها.تتعاون و تتصارع معها.تفيدها و تستفيد منها.هناك تقاطع بين المؤسسات الاجتماعية و المؤسسات العائلية.و قد تبين لنا أنه مع الجيلين الأول و الثاني أن المؤسسة العائلية كانت المؤسسة المحورية.التي تتم فيها جل الوظائف الاجتماعية.بحيث ان الفرد يولد فيها نتيجة المؤسسة الزوجية.ثم ينشئ و يطبع و يتعلم في المؤسسة العائلية.ثم يوظف من طرفها.ثم يخضع إلى سلطة رئيس العائلة بكيفية مطلقة.ثم انه يعيش في الفضاء الذي تعيش فيه العائلة.يحل و يرتحل أينما حلت و ارتحلت.ثم إن العائلة هي التي تزوجه و ترعى أبناءه.و بوفاة الوالد يصير هو المسؤول عن المؤسسة العائلية.و يعيد إنتاجها كما هي.و المؤسسة الوحيدة التي يتعامل معها هي مؤسسة "القبيلة".بحكم القرب المكاني و العلائقي.

كما تبين لنا أنه بعد الصدمة الثانية:صدمة الاستقلال.خرجت العائلات من انعزالها و من التهميش الذي فرض عليها من المؤسسات المؤطرة لها.وخرجت من منطق الاكتفاء الذاتي في كل شيء.وأدركت أهمية الخدمة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات الأخرى إلى أفرادها.ابتداء من مؤسسة الدولة و الهياكل التي تمثلها على المستوى الجهوي والمحلي.وكذلك أهمية المؤسسة التعليمية ومؤسسة الشغل.ومنه ضرورة الاستفادة أكثر من المدينة. وما يوجد بها من مؤسسات دينية قضائية تعليمية وفرص العمل والخدمات الصحية.

و بالنظر لهذا الترابط بين المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المحيط والمؤسسات العائلية. وبالنظر الى التقاطع في كثير من الوظائف والمهام. صارت المؤسسات العائلية تلجئ إلى المؤسسات الاجتماعية المحيطة. بصفتها مؤسسات أكثر نجاعة من تلك الخدمات التي كانت تقدمها العائلة. سواء في ما يخص التعليم والتنشئة الاجتماعية أو في ما يخص العمل المأجور أو الخدمات الصحية. لذا يتوجب التطرق إلى هته المؤسسات. وما يمكن أن تقدمه من خدمات وفرص سانحة. وما تفرضه من اكرهات وضغوط على المؤسسات العائلية:

**1.الدولة:**الدولة المنظمة والمتسلطة،المراقبة والمنتجة للمعايير.دولة القانون أو قانون الدولة،الدولة الحامية والمحتكرة لشرعية القوة واستعمالها.أنتجت رهانا جسيما لم يحسم إلى حد الآن.بين المطالبين بدولة أكثر والمطالبين بدولة أقل تدخلها في شؤون المجتمع.ومنه في شؤون التنظيمات الاجتماعية.حاولت الجزائر إيجاد مؤسسات اجتماعية و تمويلها شريطة أن تعطىها الولاء المطلق.فتأتمر بأوامرها و تنتهي بنواهيها.وكذلك سعت لاسعاف العائلات.حتى تحصل على الشرعية وولاء العائلات لها.وهي الفترة التي أشار إليها البعض بالشعبوية، نظر على الكنز.<sup>1</sup> فتضمر وخرج عن طوع الدولة من لم يستند بالقدر الكافي من الإسعاف.

الناطقة باسم الدولة ترى بأن المرأة حققت قفزة نوعية في كل المجالات.ولم يعد هناك أي مجال لم تقتحمه المرأة.ولكن وسائل الإعلام ذات النظرة النمطية لا ترى أو أنها تستر و لا تظهر هته "النجاحات".التي تبقى في



التستر و الكتمان. ومع ذلك تعمل الوزارة من أجل 'ترقية المرأة'. أي ما تزال للوزارة نظرة نمطية للمرأة. على أساس أنها لم تكتمل حقوقها؟

فالدولة القوية هي التي لا تسمح بمسافة كبيرة بين الأفراد المكونين لها من حيث الرزق. وذلك حتى تحقق التماسك و الانسجام الاجتماعي. الإسعاف ولد خروج الأفراد عن طاعة الجماعة التي كانوا ينتمون إليها. وحتى عن طاعة العائلة ذاتها. ما دامت الدولة المسعفة موجودة. وتقدم خدمات جلييلة: شغل، سكن، تطبيب وحتى رياضة وسياحة. كل الخدمات مرهونة بالدولة. السرعة صارت تفاجئ السريع: تحولات سريعة في وقت قصير .

إشكالية أكثر دولة أو أقل دولة تطرح بشكل حاد في هته الأيام في ديار الغرب. بعد حدوث الأزمة المالية والتي تبعتها الأزمة الاقتصادية. وما صاحبها من غلق للمصانع و تسريح للعمال. فصار العمال يطالبون بحماية الدولة من فقدان مناصب الشغل. كما أن أرباب العمل أنفسهم يطالبون بتدخل الدولة. لتزويدهم بالرأسمال الكافي لمواجهة الأزمة و الانكماش الاقتصادي. وهكذا نرى أنه في الأزمات يتنامى دور الدولة المنظمة. حتى و ان تعلق الأمر بأجرة مسيري الشركات الكبرى.

**2. القبيلة:** في العهد الاستعماري كانت القبيلة مؤطرة من طرف "القايد" و بعض أعوانه. الذين لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة. إلا أن القيد كان يتمتع بسلطة مطلقة. مدعومة من طرف الحاكم العسكري الموجود بالمنطقة. وبعد صدمة الاستقلال زال هذا التنظيم. و عوض وبشكل آخر من طرف "المير" رئيس البلدية. ورغم دعمه من أجهزة الدولة المحلية: "الدائرة والولاية"، إلا انه لم يعد يسير بكيفية فعالة كما كان "القايد". و تحاول الدولة إحياء تنظيم "كبار الجماعة" أو ما تسميهم "بأعيان المنطقة" دون جدوى وفعالية في تأطير الساكنة. ذلك أن السياق قد تغير. و مع الصدمة المتعددة الأبعاد تقلص دور الدولة و فعلها. و عاد الفعل مرة أخرى إلى المؤسسات العائلية. فإن كانت الدولة عززت من روح الإتكالية عليها. فإنه من جراء انسحابها، و لو جزئيا عن الفعل، عادت المبادرة للعائلات. وصارت تدبر شؤونها بنفسها. في غياب المبادرة الفردية للشخص الذي لم ينشأ بعد كفرد مستقل. بالرغم من الإرهاصات التي تظهر هنا وهناك. القبيلة تسمح بالتحام العائلات والأفراد المكونين لها. ويعطى الشخص نتيجة ذلك الالتحام "إنية جماعية". و التي تعتبر الواجهة الأولى للفرد في علاقته مع العالم الخارجي للقبيلة. لكن هذا الجمع عن طريق الإنية الجماعية، لا يجعل من الفرد متجانسا وذائبا في هذا الجمع. فالفرد دوما يقدم نفسه بكيفية متميزة عن هذا التجمع. بالرغم من الاعتراف به، فهو له "أصل وفصل" وتاريخ حياة عائلية تميزه عن غيره. فهناك إذا ما يفرقه عن الآخرين. و ان كانوا مشتركين في هته الإنية الجماعية. فهو فلان ذو أصل. لكن مع الجيلين الثانيين انحصرت نقطة الزيت. وصارت أقل اتساعا. بحيث إن الإنية الجماعية فقدت الكثير من أهميتها. و صار الإنسان المحلي يركز على عائلته ثم على ذاته. فصار يبرز التميز الذاتي عن العائلة. ذلك أن الفرد لم يعد فردا متجانسا مع إخوته. إذ ان له ما يميزه و ان كان منهم و ينتمي إلى نفس الأصل. فله مستواه التعليمي والمهني والممتلكات التي جمعها والعلاقات التي نسجها. وما تميزه من خصائص خلقية. والأسرة التي أنشأتها و التكونة البشرية التي صار مسؤولا عنها. ويوجهها بكيفية مغايرة عن إخوته. كل هته الأمور و غيرها تميزه عن إخوته و أخواته. ومنه الشعور بالتميز. و عدم الاكتفاء بالمعالم القديمة بما فيها بالمرجعية العائلية. وإقحام ذاته في الفعل. ومنه ظهور الفرد المتميز عن الإنية الجماعية و عن العائلة. وهذا الذي يعزز "الفردانية".

المرابطون: فالمرابطون كانوا يصهرون على مصالح الزوايا التي كانت منتشرة جنوب ولاية النعامة الحالية. وكانوا يقومون بجمع الأموال المالية والعينية في مواسم يحدونها. وكان ساكنة المنطقة شبه مجبرين على دفع مساعدات تكون متناسبة مع الثراء الذي تتمتع به العائلات. وكل مخالف يتعرض إلى سخط واستياء المربرطين.

الدين البدوي: دين عملي يكفي بأقل قدر ممكن من تعلم الدين الإسلامي. و يركز على الناحية العملية، ما يطبق.

**3. القضاء:** "جماعة الكبار"، كانت هي صاحبة الحل والعقد في كل صغيرة وكبيرة تقع. سواء داخل العائلات ذاتها وما تفرزه بعض العلاقات الداخلية من توتر. فيتدخل كبير العائلة و ان تعذرت التسوية يعرض على "كبار الجماعة" فتفصل فيه. و يكون حكمها ساري المفعول. وبالخصوص بعد الاستماع إلى الحجج التي يستند إليها المتنازعون. وغالبا ما يتم الضغط على الطرفين من أجل التنازل عن مواقفهم العدائية. و يتم التصالح في بيت كبير الجماعة. الذي يعد مأدبة غداء أو عشاء يحضر فيها الجمع و يتم التصالح أمام الملأ.

**4. المدينة:** حصل تفاعل مهم بين احتياجات الساكنة و منطق المدينة. أفضى هذا التفاعل إلى تفاوض تغلب فيه منطق المدينة على حاجيات السكان. بحيث اختفى الإسطبل و عوض بمأرب و متجر وهي نشاطات المدينة. كما أن العائلات حاولت أن تجمع كل أفرادها و ان كانوا متزوجين تحت سقف واحد. وكان لهم ذلك في المرحلة الأولى. ولكن منطق المدينة تغلب. وتفرق العائلي إلى وحدات أسرية، كل أسرة لها مسكنها الخاص بها. تتولى 'الزوجة' المكان المحوري في التجمع. بالنظر إلى النزعة النسوانية المنتصرة والمدعمة بمنطق المدينة.

"مؤسسة الضيافة" تساعد على تجاوز الرسميات الإدارية، القضائية، الصناعية والخدماتية. فيتم إدراجها ضمن الغير رسمي. وبالتالي تصير مؤسسات غير مستعصية. وتكون في متناول العائلات التي تحسن استعمال مؤسسة الضيافة. ومؤسسة الضيافة تعزز من العلاقات القرابية. وتنمي العلاقات الاجتماعية. و تجد شبكة جديدة من العلاقات ذات النفع ان عاجلا أو آجلا. وبالرغم من تكلفة مؤسسة الضيافة: من تهيئة المكان والمستلزمات والأواني إلى الغذاء المقدم. إلا أن سكان المنطقة يتمسكون بها أشد التمسك. لما تمثله من انفتاح على الآخر. الذي يمكن أن ندخل معه في علاقة انطلاقا من "مؤسسة الضيافة".

و لكن "قلة الشيء ترشي وتخرج من الجماعة". أي أن الذي تكون قاعدته المادية متواضعة، فإنه لا يتمكن من مجارة وتيرة مؤسسة الضيافة، التي تتطلب أموالا معتبرة. ومنه فإن ذوي الإمكانيات المحدودة، يخرجون بالفعل من الجماعة. ولا يتمكنون من الإبقاء على وتيرة مرتفعة في تبادل الإستدعاءات. لتناول مأدبة عشاء يجب أن تساوي أو تضاهي تلك التي حضرها عند من قاموا باستضافته. ومنه يمكن القول بأن الفقراء و حتى متوسطي الحال مقصيون من هته المؤسسة. التي تمكن من الانفتاح على الآخر، بإطعامه و إدخاله في الغير رسمي بالرغم من رسميته. إذ تعتبر مؤسسة الضيافة وسيلة ضاغطة على من عنده النفوذ. حتى يستعمل نفوذه لصالح من يكون بإمكانه مواجهة تكلفتها المادية. عن طريق تحريك مؤسسة الضيافة.

**5. المؤسسة التعليمية:** كان رب العائلة هو الأمر النهائي، العالم الحكيم القادر. لا أحد يجزؤ على مناقشته أو رد أمره. تعلم الأبناء أعطى شرعية للأبناء والبنات المتعلمين. شرعية المؤسسة التعليمية، العلم الصحيح التويم. بدل العلم المستمد من الحياة اليومية والموروث عن الأجداد أو المجرب. و يبدو أن أعضاء العائلة بدؤوا يخرجون من استبداد رب العائلة برأيه و تسلطيته. وبدؤوا باكتساح مساحات مهمة من المشاركة في الرأي. أي البحث عن السلطة. وهنا دخل التغيير من داخل المؤسسة العائلية. التعليم كان من أهم وسائل الحراك الاجتماعي في الثلاث عقود الأولى

للاستقلال. لتعرف الألقاب الجامعية ابتداء من العقد الرابع فقدان للقيمة و للمكانة. إذا انقلبت الأمور وصارت المؤهلات الأدنى مطلوبة أكثر في سوق العمل. و المؤهلات العالية أصحابها يعززون "جيوش البطالين". و أصبح عاديا ان تكون جامعيًا ولا يترتب عن ذلك أي تميز. وبالخصوص أولئك الذين لا يتمتعون بشبكة علائقية بمستوى الكفاءة التي حملونها. وعمليات الإقصاء من مناصب الشغل، هي عمليات مخفية وغير معلنة: تستر وراء الأسباب التقنية: لا توجد مناصب مالية أو أن الشركة أوقفت التوظيفات. و لا يذكر السبب الحقيقي: "ليس لديك نفوذ"، "لا يمكنك تقديم البديل للخدمة المقدمة" حتى يتم تشغيلك. قد "ينجح" الإنسان في المؤسسة التعليمية. ويحصد جميع الألقاب التي تنتجها. و لكن يحصل الفشل في الحياة العملية. و نصنع منه بطلا مسعفا، غير قادر على الحركة. فلا هو تمكن من احتلال المناصب العليا التي من المفروض أن يخوله إليها اللقب المتحصل عليه. ولا هو قادر ومتمكن من ممارسة أي شغل آخر مهما دنى. بالنظر إلى المؤهل العلمي الذي صار "غير مؤهل". فصارت المؤسسة التعليمية تنتج معنى بدون معنى: "تؤهل إلى عدم التأهيل".

6. **مؤسسة الشغل**: إن المؤسسة العائلية كانت هي المستخدم (بكسر الدال) الأساسي لأفراد العائلة. إذ توظف كل الطاقات البشرية التي تتوفر عليها كلا حسب إمكانياته، قدراته و جنسه. بل و كانت العائلات الثرية ذات الرؤوس المعترف من الماشية، توظف من يساعدها على العناية بالثروة من رعاة. فهي إذا توظف أفرادها وحتى أفراد أجنبية عنها. وبالمقابل فإن العائلات الفقيرة غالبا ما تكون مخزون اليد العاملة الموجهة إلى خدمة من له الثروة من الأغنياء. فكان الاعتماد على الذات في مسألة التوظيف من طرف العائلة لأفرادها مع الجيل الأول. وبصفة أقل من الجيل الثاني، لتصبح العائلة طالبة للشغل لتوظيف أفرادها. وتابعة لهيآت خارجية أكثر من القدرات التوظيفية الداخلية. ومنه صار الشغل أكبر التحديات التي تواجهها العائلة. أي كيف يمكنها توظيف كل أفرادها ذكورا أو إناثا في القطاعات الحكومية أولا ثم البحث عن الشغل و ان كان في القطاع الخاص.

فالعائلة التي يشغل جل أفرادها تحسن من مستواها المادي والرمزي. بينما تلك التي يتعطل جل أفرادها عن الشغل، فإن ذلك مدعاة إلى أن تفقد من مكانتها. أو لا تحقق حراكا اجتماعيا سواء كان ماديا أو معنويا. وتفقد حتى السيطرة على أفرادها. فيعززون النزعة الإنحرافية. التي بدأت تظهر بجلاء بعد الدخول في الصدمة المتعددة الأبعاد. أما إذا ما قاطعنا مؤسسة العمل مع مؤسسة الزواج. فإن لمؤسسة العمل أولوية أكيدة بالنسبة للذكور. فمحطة الشغل والبحث عنها مهم. ويعتبر الأساس الأولي من أجل التفكير في الدخول إلى مؤسسة الزواج بموارد مالية (الأجرة). التي تسمح بتغطية حاجيات المؤسسة الزوجية ولو جزئيا. ما نلاحظه أن المرأة ذاتها كانت تشتغل من أجل تجهيز نفسها للدخول في مؤسسة الزواج، عن طريق مؤسسة الشغل. ولكن يبدو أن المرأة التي تمكنت من دخول سوق العمل المأجور خارج الأصور. فإنها تعمل كل ما في وسعها من أجل الاحتفاظ بهذا العمل. الذي صار أكثر أمان من المؤسسة الزوجية. التي صارت ثانوية بعد الشغل. و صار بذلك العمل تدعيما للابتعاد عن الزواج بالنسبة للأنثى. التي صارت تشترط على الزوج ممارسة الشغل المأجور الخارجي إن أراد أن يبني بها.

**تغير في المعنى**: فبعد أن كان المربي يرى في تربية الماشية والمحافظة على نمائها هو الخير والبركة. وكلما اعتنى بها نمت و جازت ايجابا صاحب الجهد. صار حاليا يمجد الربح السريع. فيبيع الخرفان: خروف و خروفة أيضا. قصد التسمين والذبح. بينما كان يفعل ذلك للضرورة فقط بالنسبة للخرفان. أما الخروفات فتبقى من أجل الدورة التكاثرية. أدرك المربي سرعة دوران النقود والحاجة الماسة إليها. و صار يضحى بقاعدة النماء "الرخلة".

بالنسبة لتقسيم العمل: فإنه كان جد واضح بين الجنسين في الجيلين الأول والثاني: الرجال المجال الخارجي. والنساء المجال الداخلي. ولكن تغيرت كثير من الأمور ابتداء من الجيل الثالث. وصار هناك غموض في تقسيم العمل الجنسي. و صار بإمكان المرأة أن تعمل خارج الأصوار وداخلها. ومنه تراجعت تبعية المرأة للرجل. ومنه ازدادت استقلاليتها. وصارت تنزع إلى المزيد من الاستقلالية. حتى أنها زهدت في المؤسسة الزوجية. ولم تعد تحرص عليها كل الحرص كما كانت تفعل أمها. فإن وجدت فيها فائدة أقبلت عليها وإلا أعرضت عنها. بينما كان مع الجيلين الأولين يخضع إلى: **قانون الاندماج وقانون الاختلاف**. فكلما كان الاختلاف شاسعا كلما كان الاندماج أكثر صلابة. فالمجتمع التقليدي كان أكثر ضبطا وصلابة من المجتمع الحالي. الذي صرنا نسمع فيه كلمة "عادي" تتداول بكثرة. ولا شيء صار مستغربا. فهل هي المرونة المطلوبة لدخول المجتمع الحداثي؟

في المجتمع التقليدي مع الجيلين الأول والثاني كان التنافس على الاستثمار. ومنه الإنقاص في عمليات الاستهلاك إلى درجة التقشف الكبير بالنسبة للأغنياء. الذين كان مستوى استهلاكهم لا يتميز في كثير عن استهلاك الفقراء. سواء من مأكّل أو ملبس أو مركب. والزائد عن الحاجة يضح في الدورة الاقتصادية. فيتم تنمية الثروة الحيوانية التي كانت تمنح المكانة. وهي ذاتها محل التميز. لكن مع الجيل الثالث وما يليه فصار الإنسان المحلي يزيد من استهلاكه كلما زاد دخله، وبالخصوص في المدينة. وصار التنافس على أساس التميز في المأكّل، الملبس، المسكن و المركب، أكثر من التنافس على ما يمتلك من رصيد في البنك أو ماله من استثمارات.

### **ثالثا: قانون الأسرة أو الرهان المستعصي:**

قانون الأسرة رهان أكيد على مستوى عالمي وليس على المستوى الداخلي فقط: مجتمع وسلطة تشريعية وسلطة تنظيمية تتكفل بالصالح العام. المجتمع الذي يمكن ان يحركه الفاعلون الاجتماعيون الذين لهم مصلحة في التغيير. فيكونون بمثابة القوة الضاغطة. سواء كانوا مجتمعا مدنيا أو حركة نسوية وما إليها. أو أن السلطة العمومية تبين لها أن تكون هي الفاعل في التغيير. لخدمة الصالح العام للمجتمع الذي تتولى حكمه. أو أن الهيئة التشريعية هي التي تقترح التغيير بصفقتها ممثلة لتطلعات الشعب. و هي باحتكاك معه و في خدمته.

و قد تبين لنا بما لا يدع للشك. تدخل هيئات خارجية تضغط باسم حقوق الإنسان، المرأة والطفل. وباسم العالم الحر والديمقراطية. و التي ترى بأن الشعب لا يمكنه ان يكون ضد حقوق الإنسان والمرأة والطفل: الآلهة المقدسة في الغرب لو وجدت ديمقراطية حقيقية. وتتعت الحكام و أصحاب السلطة بأنهم لا يمثلون الشعب. وهم ديكتاتوريين و لا يخدمون مصالح "الشعب". وذلك حتى يضغطوا على أصحاب السلطة و الكراسي. بل ويهددونهم بالخلع من مناصبهم. ان هم لم يمثلوا لأوامرهم. وما بين ذلك صدور المرسوم التنفيذي رقم 24-92 المؤرخ في 23-01-92 المكمل للمرسوم 71-157 الصادر يوم 03-06-1971 والمتعلق بتغيير الاسم الذي يمكن الكفيل من طلب موائمة اسم المكفول لإسمه. فيصير للطفل اسما بدون التمييز للولادة. وكذلك المصادقة على "المعاهدة المتعلقة بحقوق الطفل". هته الإجراءات المنصوص عليها في مراسيم كانت متنافية مع القانون الذي يعلوها سلميا. والذي في المادة 46 يحافظ على الأنساب. ويمنع التبني شرعا وقانونا. فكيف لمرسوم أن يلغي القانون؟ لو لم يكون نتيجة ضغوط شديدة من مراكز النفوذ العالمية. التي تتدخل حتى في أخص الخصوصيات. فإذا كان دفتر شروط الزوج يعلن بمناسبة الزواج. فإن الزوجة غالبا ما تقبل بالزوج ووضعيته كما هي في المرحلة الأولى. ولكنها تعمل على

تغييره في المرحلة الثانية. وفي أقرب فرصة تتاح لها. دفتر شروطها مفتوح وليس مغلق ونهائي. فهو يزداد كالكومة الثلجية لا يتوقف عن طلب المزيد. حتى تستنفذ كل الإمكانيات أو يتعذر الحصول على المزيد.

عمل المرأة: يخطئ من يعتقد ان عمل المرأة كان أمرا ثانويا. أو أنه كذلك في الفترة الحالية. ففي المجتمع التقليدي ومع الجيلين الأول و الثاني وما سبقهما، فإن عمل المرأة كان هو الشرط الأول. إذ إن عمل المرأة كان في غاية الأهمية بالنسبة للخيمة. التي تتطلب مهارات متعددة. وبدونها لا تستقيم الحياة. ولو أنه في الجيل الثالث عرفت المرأة بعضا من 'البرجوازية'. أي دخلت إلى المدينة وصارت لا تقوم بتلك الأعباء. ودخلت النمط الاستهلاكي. فكل شيء يجلب من سوق المدينة. و لكن مع الجيل الرابع، حيث عرفت الكثير من العائلات صعوبات في العيش. عادت المرأة للعمل. ولو أنها احترفت بعض المهن التقليدية التي لم تكن تعرفها أمها: من خياطة وحلاقة وتصميم الأزياء وصنع الحلويات. والتي يمكن أن تبيع جزء منها و تحتفظ بجزء للاستهلاك. و أنقصت من الاعتماد على السوق في كل شيء. فصارت تدبر شؤونها حتى تواجه الصعوبات المعاشية التي بدأت تظهر. ومن استطاعت أن تعمل خارج البيت و بالخصوص من البنات فإنها لا تمنع من ذلك، كما كان عليه الأمر في مرحلة 'البرجوازية'. العمل عاد ليحتل موقعه. ولو بعد فترة دراسية طويلة. فمن توسيع دائرة الاستهلاك إلى إظهار المكانة من خلال الاحتفالية إلى نسج علاقات جديدة تغير من المكانات التي كانت محتلة الى التأثير الخارجي على الداخلي.

#### رابعا: تحديات 'رهانات وإنتاج المعنى':

ضياح المعالم: فالقديم تجاوزته الأحداث، الحاضر المائل أما أمامنا هو النموذج الغربي. الحداثي المنتصر وهو غريب عنا و ليس منتجا من طرفنا. لا نحن شاركنا فيه، وما توصلنا إليه من مخرج أصبح يقلقنا بالنظر إلى عدم وضوحه و شفافيته. والأخطر من كل ذلك هو نزعتنا إلى تحطيم الموجود. لأنه لم يعد يخدم مصالحنا. دون البث فيما نريد انشاءه أو إقامته. والفراغ يصبح أخطر الحلول الممكنة.

#### 1 . التحديات:

1. عدم قدرة المؤسسات العائلية على إعادة إنتاجها بالسرعة المعهودة. بل واقصاء بعض الإناث من سوق الزواج بصفة نهائية. بالرغم من الركون الى المقدس الدعاء: حتى في الأيام و الأماكن المقدسة و الاستجداد بالعصبية.
2. الخروج من الحياة الجماعية. دون التأسيس إلى الفرد الذي يستطيع الاعتماد على الذات. و يتحمل المسؤولية.
3. عدم التمكن من ضبط الأبناء و لا النساء كما كان معهودا من طرف الآباء و الأجداد.
4. صارت الأنثى تحاط بعناية كبيرة: من تعليم، وبحث لها عن عمل و حتى زواج لائق. و محاولة ضمان النجاح في الزواج، بخلاف ما كان معهودا: أن الأنثى كانت تمثل عبئ يجب التخلص منه في أسرع وقت ممكن.
5. الموت صار تحديا هاما. خصوصا وفاة رئيس العائلة فغالبا ما يتم فرقة العائلة بمناسبة وفاة الأب و/أو الأم.
6. تربية الأبناء و الصراع بين الإخوة في كيفية تنشئة الأبناء.
7. التحدي الإيكولوجي: الجفاف و التصحر أكبر خطر على العائلات. إذ يصيبها في القاعدة الاقتصادية: "الماشية".
8. تحدي السكن البحث عليه والتجمع العائلي أو الأسري.
9. البحث عن التميز.
10. إحداث قطيعة الأبناء المتزوجون مع العائلة بدون مبرر مقنع للعائلة.

نزاع القيم: النزعة النسوانية صارت تخيف الذكور من الإقدام على الزوج. واهتزاز مكانة السلطة التي تعتبر أكبر تحدي يواجه العائلة. إذ يقل الانضباط في هذا الوسط. و يتراجع الضغط المؤسساتي.

## 2. الرهانات:

1. اهتمام الصفوة بموضوع الاجتماع العائلي. ينتج معارفه في مجال مغلق على ذاته (الجامعات). ولا يسمح حتى بالتبادل للمعارف المنتجة بينها. فهو إنتاج غير معروف على مستوى المتخصصين. فما بالك بالغير متخصص.
2. التنظيم العائلي ذاته مغيب من عملية الإدلاء بآرائه، مشاكله و آماله كطرف فاعل. وغالبا ما يكون كموضوع من خلاله يمكن تحقيق الأهداف والمآرب السياسية على الخصوص. و ليس تحقيق أهداف التنظيم العائلي ذاته.
3. اكبر رهان على المستوى العالمي هو تغيير وضعية المرأة المسلمة حاليا. و اندماجها في قالب العولمة.
4. رهان التعليم والشغل بالنسبة للجنسين كان عاملا داعما للاستقلالية الأفراد عن التنظيم العائلي. و صار الفرد ينزع الى تكوين أسرة خاصة به بعيدا عن العائلة. و بالخصوص ان كانت له الموارد الكافية: اي تعليم معتبر وعمل ذو دخل كافي. لاستقلاله عن التنظيم العائلي. و لكنه ان قدر عليه رزقه، فسوف يبقى عالة على التنظيم العائلي الذي صار يسعف الضعفاء و يفقد الأقوياء.
5. العمل صار لا يمكن منه إلا صاحب العلاقة، أو صاحب الرشوة لتأتي الكفاءة بعد ذلك.
6. يبدو أن الدولة هي القاطرة التي تتزعم التغيير. سواء تعلق الأمر بإرساء الديمقراطية باعتمادها ستون(60) حزبا سياسيا. و تدعيمهم ماليا على المستوى الاقتصادي. تدعيم المقاوله الخاصة و المتوسطة منها. إذ تمنحهم عطاءات من أجل الدخول في عالم الرأسمال. أو على المستوى الاجتماعي: مساعدات مالية للحصول على سكن اجتماعي. و شبكة اجتماعية و في الآونة الأخيرة الإدماج الذي يهدف إلى إدماج التقنيين السامين و خريجي الجامعات. الذين يستفيدون من أجور تسدها الخزينة العمومية. و ذلك بغرض إدماجهم في مؤسسات صناعية خاصة أو عامة و كذلك كمؤسسات خدماتية و إدارية. و لكن طرق الاستفادة ليست شفافة بالكيفية اللاتقة في جل هته العمليات. و قد استفاد البعض منها. تبقى البقية تنتظر في الحلول التي تأتي من هته المؤسسة (مؤسسة الدولة).
7. الاقتصاد المحلي مرتبط بكيفية كبيرة جدا بالطبيعة: تساقط الأمطار و التصحر. فإن كانت السنة ممطرة ذلك أن الماشية تنمى بشكل طبيعي غير مكلف. و تكون موردا هاما للاقتصاد المحلي. و ان شحت الأمطار يحل الركود بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية الموجودة بالمنطقة.
8. السلطة، أصبحت أكبر رهانا. بعدما ما لم تعد لصقة برئيس العائلة الأبوية الذكورية. و تركت مجالا للمعرفة و العقلانية. كما ان الأزمات التي تعيشها بعض العائلات، في عدم القدرة على التكفل بكل حاجيات أفرادها. ساعد على الاسراع بالتغيير و بالتفكير في اجاد حلولا مرضية من طرف كل فرد من أفراد العائلة لما يعاني منه. لكن يجب الإشارة الى ان بعض الأعضاء دخلوا في مرحلة اللا تفكير و الاعتقاد: بأن الوضعية المزرية الحالية لا يمكن تغييرها. ومنه الكبح الفعلي والجمود والاستمرار في التأزم.
9. هناك مسافة اجتماعية ومكانية بين الجنسين التي بدأت تنقلص. نتيجة النزعة النسوانية التي تبناها والد الفتاة بالدرجة الأولى. نتيجة التعاطف مع ابنته. و إمدادها بالتعليم الكافي و الرعاية الكافية و هي ماكثه عنده. و لكن أيضا في استعداده لتقبلها مرة ثانية بعد زواجها. ان تيقن من فشل العلاقة الزوجية. خلافا لسلفه الذي كان لا يتعاطف إلا مع تثبيت النزعة الذكورية. و لو على حساب ابنته.

10. الارث: كان يسلم إلى أكبر الأبناء. في إطار استمرار البنية للعائلة المجتمعة معا. أما وقد نزعت الأسر إلى انفصال عن العائلة. فإن الإرث صار يوزع حسب ما تمليه قواعد الشريعة الإسلامية. و حتى النساء صرن لا يتركن نصيبهن إلى الإخوة الذكور، كما كانت تفعل أمهاتهن.

**3 . إنتاج المعنى:** كما عبر على ذلك أحد المخبرين في لحظة من لحظات الوعي: "صرت كالحمار الذي يحمل أثقاله من مكان ليفرغها في مكان آخر دون أن ينتفع بها، إلا ما تيسر له منها..أعمل بدون انقطاع.و أضع دخلي الشهري كله في يد الزوجة.التي تقوم عن طريق أبنائها يجلبها ما يحتاج إليه البيت.فيكلوا و يتمتعوا دون أن يقدموا أدنى مساهمة في جلب أدنى منفعة للبيت.أما أنا فمثل صاحبي الحمار أحمل الأثقال و أتعب.و الله أسأل أن يحسن الخاتمة". مع الجيلين الأول و الثاني:كانت المؤسسة العائلية هي الكل في الكل.كانت الحياة تقتصر على بعد واحد ومؤسسة واحدة و هي الحياة العائلية: فيها يكتسب المرء المعرفة. و ما يحتاج اليه من الناحية المادية و الرمزية. و يعيد انتاج نفسه بنفسه و بنفس الكيفية. مع الجيلين الثالث و الرابع صارت الاختيارات المتاحة كثيرة. فالتعدد في الآراء و التعدد في البنيات. أدى إلى فرقة العائلة. بل و فرقة الأسرة في حد ذاتها. بحيث ان كل فرد صار يسعى لتحقيق هدفه الخاص به. و قد يتعارض مع الإرادة العائلية. ومنه الصراع الذي يمكن أن ينشب. قصد تحقيق الهدف الخاص. بالنظر إلى أن الهدف الجامع و المشترك لكل أفراد العائلة هو في تراجع.المؤسسة الزوجية: في الغرب هي التي عززت من خروج المرأة إلى الفضاء الخارجي. و ذلك قصد العمل و لتكوين مهرها. الذي كان يتقل كاهل الآباء. الذين ينتمون إلى العائلات المتوسطة و الفقيرة. وكذلك العمل يمكن المرأة من التعرف على شريك حياتها.ويصبح هذا المهر أقل عبئ على عائلتها. ولو أنه تم إلغاؤه في الدول الغربية بصفة نهائية أو جزئية في الدول المحافظة. بينما المهر في الثقافة الإسلامية يقدمه الزوج لزوجته. فهو عربون ارتباط مع عائلتها. وكلما احتفظت العائلة بابنتها بالداخل. كلما رغب الآخرون في الزواج بها. ذلك أنها ببقائها في الداخل تحافظ على الشرف و النيف. فإذا كان المهر في الغرب يدفع المرأة للخروج الى الفضاء الخارجي. فإنه في الدول الإسلامية يدفعها إلى المكوث داخل البيت. هذا في الجيلين الأول و الثاني. أما مع الجيلين الثالث و الرابع صارت المرأة في الجزائر تكتسح الفضاء الخارجي لتعمل في انتظار الزواج. الذي صار يزداد في التأخر و ينقص من الإقبال عليه. و هذا العمل يساعد في تجهيز المرأة لذاتها. دون اعتماد كبير على عائلتها. و صارت حتى المرأة التي تخرج للعمل بإمكانها أن تتزوج. ولها نفس حظوظ الماكثة في البيت.

\* إنتاج المعنى: 1. مناصرة الآباء للبنات، و تثبيت الانتماء إلى الأخوال.المسافة بدأت تبتعد عن الأعمام الذين كانوا يعيشون في فضاء واحد:"بنية مشتركة"وهي العائلة.وبعد انفصال كل "عم" بأسرته ساروا مماثلين للأخوال. ومنه بعدت المسافة مع الأعمام و قربت المسافة مع الأخوال.بفعل الزيارات المتكررة للمرأة إلى عائلة الإنجاب.

2. مراسيم الزفاف صارت جد مقننة. تخضع لبرتكول لا يمكن الخروج عنه. وهي جد مكلفة لا تقابلها مصلحة مادية. و إنما لها فائدة رمزية مهمة في سياق تنافس العائلتين المتصاهرتين على إظهار القوة و المكانة.

3. التضامن بعد رواج المرتب أو "الشهرية" أي المرتب الشهري الذي يتقاضاه الأجير. صار التضامن مختلف عما كان عليه قبل سواد هذا النظام في المنطقة وبالخصوص في المدن. وصرنا أمام حسابات أخرى.

4. الدولة المقاوله الموظفة كانت استمرارا للمؤسسة العائلية.التي كانت تضمن الشغل.لكن في نشاط واحد فقط: تربية المشية.و قد يتعدى إلى التجارة لسكان المدن.لكن بعد أن صارت منظمة مع دخولها في النظام الرأسمالي،

ارتفع معامل الإكراه على الفرد. الذي لم يعد له تلك المعالم الواضحة و الحماية من طرف العائلة، ثم من طرف الدولة. و في غياب المقاول الخاص وجد الفرد نفسه في تيهان. ومنه اعتمد بعضهم التهريب. أو حتى المتاجرة في المخدرات و كل الممنوعات. انتقاما من العائلة وكذلك من الدولة اللتان لم تعد تتكفل بمطالبه ولا تكثر لمشاكله. فصار يمثل مشكلة بالنسبة للعائلة إذ يحط من مكانتها. و صار مشكلة بالنسبة للدولة إذ يروج سلعا تفتك بالنظام العام. او حتى يساهم في الإنجاب الغير شرعي ما سميناه بالولاية رقم (49) من حيث الولادات.

5. مؤسسة الكرم من بين المؤسسات التي حافظت على استمراريتها حتى في مجال المدينة. و قد رأينا أنها تقرب بين الجيران و تنشئ علاقات مع المتمكنين في دواليب الإدارة المحلية.

6. صار والد البنت بين موقفين حرجين: إما أن يترك ابنته تواصل حياتها العملية. و يعتبر هذا نجاحا في حد ذاته. أو أنه يشجعها على تأسيس بيت زوجية إن أتيحت لها الفرصة في ذلك. يبدو أن الوالد صار يرجح الحل الأول. حتى مع توفر فرصة الزواج، قبل إنهاء المشوار الدراسي. فصار الوالد يعتبر إتمام الدراسة من أولوية الأولويات. و يعتبرها أكثر ضمانا من المؤسسة الزوجية.

7. يبدو أن النظرة الايجابية إلى مؤسسة الزواج تراجعت. لما أصابها من عدم الإستقرار.

و كأن المقبل على الزواج يقبل على مجهول. نظرة المرأة إلى مؤسسة الزواج قد تغيرت. بحيث إن والدة البنت وجدتها قد تكون قد كابدت الأمرين. وصبرت على زوجها وعائلته من أجل استدامة العلاقة الزوجية. وكانت ترضى بوضعية التابع، المقهور وحتى المضطهد الذي يعنف بالضرب و بالكلام. ولكنها تكابد و "تصبر حتى تعمر" كما كان يقال. أما البنت في الأجيال التي تلتها فهي تنزع نحو الندية لا التبعية. ومنه صارت لا تتمسك بالمؤسسة الزوجية التي لا تضمن لها العيش الكريم: من مكانة وسلطة و ندية و تمتع. صارت لا تقبل بالألم. و تفضل أن تضحي بالمؤسسة الزوجية على أن تضحي 'بسعادتها'.

8. في مرحلة الاستعمار و العقدين الأولين للاستقلال بدون البديون المدن. و بالخصوص أكبر مدية في الولاية مدينة المشرية. و لكن وابتداءا من العقد الثاني بدأت المدينة تفرض منطقتها على البدو فمدنتهم. إذ قضت على الإسطبلات في المدينة، و استعمال الحطب و استعمال ماء الآبار والإضاءة بالكبريت. فاستعملت قارورة الغاز و ماء المدينة و إنارة المدينة و التصريف الصحي للمدينة بعد أن كان تصريف صحي فردي. ومنه تغلب منطق المدينة على منطق البدو. بل تتجاوز تأثير المدينة على ساكنها. بل يفرض منطقها حتى على البديين الغير مقيمين فيها. فصاروا في المرحلة الأولى، يعتمدون على كل منتجاتها، من الأواني إلى الأفرشة و الأغذية مرورا بالمأكولات التي توجد في المدينة. صارت هي ذاتها تحضر في المجال البدوي. أما في المرحلة الثانية، قلد البدو المدينة حتى في نوعية المسكن. فصاروا يسكنون بيوتا صلبة.

9. منعت الفتاة من مواصلة الدراسة الثانوية في العقد الأول. كما منعت الثانوية من مواصلة تعليمها الجامعي في العقد الثاني. و لكن وابتداءا من نهاية العقد الثاني صار يسمح للفتاة مثل الذكر بمواصلة تعليمها الجامعي ان وفقت في دراستها. بل وصارت تبحث عن عمل مأجور مثلها مثل أخيها. و كأن هناك تغييرا جذريا للمعنى الذي كان مقترن بالأنثى. فصار النوع غير فاصل بين الأولاد. إذ صاروا متجانسين في المكانة بالنسبة للوالد فيما يخص التعليم وكذلك الشغل المأجور. بل أرى أن الضغوط المزعومة التي تصورها وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المكتوبة. وكذلك الأفكار المسبقة و القاضية بأن الأنثى تتعرض لضغوط فيما يخص تزويجها. بأنها لا توجد



بالشكل الذي تروج له. و انما الذكر في المجتمع المدروس هو الذي يخضع لضغوط شديدة قصد تزويجه. سواء تعلق الأمر بالضغط عليه حتى يدخل هته المؤسسة. أو الضغط عليه بالزواج من فتاة تراها العائلة بأنها مناسبة له. أما الأنثى فغالبا ما تعفى من هته الضغوط. فإن تقدم لها من يخطبها شاورها ولي أمرها. فإن قبلت كان لها ذلك. و ان رفضت فلا يضغط عليها. و انما يبدي رأيه. فإن نزلت عنده، فبها ونعمه. و إلا فإنها لا ترغم على زواج هي رافضة له. فالضغط يبدو لي أنه موجه للذكر أكثر منه ضغط على الأنثى.

10. الخطأ الذي نقع فيه هو إسقاط وضعية الآخرين على الوضعية التي نعيشها. فنحن لم نصل إلى مرحلة انبعاث الفرد الحر القادر على التكفل بذاته، إن على مستوى الشغل أو الزواج أو الفكر. فهو في الغالب تابع لأهله وعائلته. فهو ابن فلان قبل أن يكون فلان. ولا بد من تظافر جهود مؤسسات تعليمية، إعلامية، إنتاجية، استهلاكية و عائلية في إعطاء المسؤولية للفرد. حتى يخرج فعلا من الجماعي إلى الاجتماعي ثم إلى الفردي. و إن خرج من الجماعي فهو لم يدخل بعد في الاجتماعي و الفردي بمعنى الكلمة.

الاستنتاجات هته، نابعة من الملاحظات بالمعايشة للوسط المدروس. و قصد تعميق الفهم لا بد من إعطاء الكلمة للفاعل المباشر، حتى يعبر بلسانه عن حاله و وضعيته. و ما يحس و يشعر به. و ما وعيه من رهانات، و ما تمكن من رفعه من تحديات، و كذلك التحديات التي لم يتمكن من رفعها. و كيفية التعايش معها. أو ما هو الفعل المعتمد قصد الخروج من مطباتها. أو أنه يركن إلى اللا فعل و السلبية. كما أنه يتعذر الولوج إلى تبيان الحلقة الحياتية للعائلة وتتبع مساراتها التاريخية لخمسة أجيال بالاعتماد على الملاحظة بالمعايشة. و منه وجوب تقصي الحقائق من لدن المخبر نفسه. الذي عاش بداخل العائلة و تفاعل مع أحداثها و مساراتها. فيما يلي نبين تلك المقابلات.

## الباب الثاني: البحث الميداني، مداخل و مخارج البحث الميداني.

### الفصل السابع: المقابلات التي أجريت مع المخبرين، في ولاية النعامة (مداخل).

#### تمهيد:

\* إذا كنت في الباب السابق قد أقمت بعض الملاحظات بالمعايشة على وجه الخصوص. قصد فهم المواضيع المعالجة. و استندت من هته الوضعية: وضعية الملاحظ من الداخل والعلاقات القرابية. التي تسمح لي بالولوج إلى هذا العالم المغلق. فإنني في هذا الباب، اكتفيت بما جاء به المخبرون في هذا الفضاء الواسع من شمال ولاية النعامة.

وقد اعتمدت أساسا على مخبرين في مدينة البيوض و مخبرين في مدينة المشرية و أربعة مخبرين في مدينة مكن بن عمار، أما في مدينة النعامة فحاولت أن اطلع أكثر على أحوال الأسر. و ذلك من أفواه رؤساء الأسر أنفسهم. و لم أعتمد على المخبرين. حاولت توجيه المخبرين إلى الانشغال الذي تحمله الدراسة: وهو معرفة أهم الرهانات والتحديات وإنتاج المعنى للعائلات التي ينتمون لها. و ذلك عبر مسار تاريخي هم قادرون على استظهاره وكشفه للباحث. و كل ما أدلى به المخبرون هو ما أرادوا الإفصاح به. وقد أطنبوا في بعض الجوانب. وسكتوا عن جوانب أخرى. و اختصروا في مواطن أخرى. وحاولت تسجيل ما قالوا و الاقتراب حتى من الكلمات و المفردات التي نطقوا بها. ومنه وجود بعض الألفاظ التي لها شحنة عاطفية خاصة. فإن كانت من الفصيح، تركتها كما هي. و ان كانت من اللغة الدارجة، وضعيتها بين مزدوجتين. و حاولت تقديم توضيح لها.

و قد تتبعت المسار الحياتي لعائلة كل مخبر. لمعرفة أهم التغيرات التي حدثت في مجال الاجتماع العائلي. وذلك قصد تبيان المعنى المنتج في كل سياق تاريخي. و ما مدى ثبات المعنى ودوامه أو مدى تغييره. انطلاقا من بنية العائلة والتفاعلات التي كانت موجودة بين مكوناتها البشرية. سواء كانوا رجالا أو نساء صغارا أو كبارا. ثم معرفة العلاقات المنسجمة مع محيطها. ثم التركيز على أهم التحديات التي تواجهها عائلاتهم. وأهم الرهانات التي يشعرون بها. ثم محاولة معرفة التغيرات التي حدثت على مستوى بنية المعنى، بين أيام زمان و الوقت الراهن.

وقد اعتبرت كل الفصول السابقة سواء ما تعلق بالجانب المنهجي أو الجانب المعرفي الذي ركز على علم الاجتماع العائلي المقارن. أو ما دون في الباب النظري من تتبع لمسار الاجتماع الجزائري. و كذلك ما أدلى به المخبرون كل ذلك اعتبرته مداخل لهته الدراسة.

و حاولت أن أعالج في هته الدراسة المداخل و أن أفهمها. و ذلك بغرض الحصول على مخارج. تساهم بها هته الدراسة في فهم الاجتماع العائلي الجزائري. انطلاقا من المجال المكاني و الزماني الذي غطته هته الدراسة. و قد حاولت إقحام نفسي في جل الملتقيات التي كانت تنظم عبر التراب الوطني و لها علاقة بالعائلات الجزائرية. و كنت أهدف من وراء هته المشاركات: أن أعالج الإشكاليات المطروحة في هته الملتقيات. انطلاقا مما وصلت إليه معرفتي في تلك الحقبة بالاجتماع العائلي الجزائري. و اعتبرت تلك المقالات التي شاركت بها أو حتى تلك التي أنجزت ولم يسعفني الوقت للمشاركة بها، اعتبرتها مخارج للدراسة. أي ما يمكن قوله أو كتابته من خلال المعارف المتحصل عليها لمعالجة إشكالية مطروحة على البحث. وقد مكنتني المشاركة في بعض الملتقيات ذات

العلاقة بالتجمع العائلي، الإطلاع على الانشغالات التي عولجت. و كذلك كفيات الطرح، ومستوى المعرفة التي تمر تراكمها في كل ملتقى حضرته. وقد أخذت هته العملية الوقت والجهد الكبير. وحتى لا تضيق هته الجهود و المساهمات، ارتأيت أن أشير إليها كمخارج للدراسة. و هي عبارة عن عشر (10) مقالات. قمت بتخليص بعضها لما تبين لي أنني أشرت إلى فحولها في ملتقيات أخرى. كما أنني اعتبرت النتائج المتحصل عليها من هاته الدراسة، مخارجا للدراسة. كذلك لما تحمله من فهم للموضوع في شكله النهائي.

واعتبرت فقه الاجتماع العائلي أو محاولة للتنظير، كمحاولة لإبراز هذا الجهد في قالب معرفي. يمكن الانطلاق منها لتأسيس معرفة ذات الصلة بالاجتماع العائلي الجزائري. و يمكن توسيع الدائرة لتشمل الاجتماع العائلي المغربي كفضاء تاريخي ثقافي، اجتماعي وحضاري متكامل. و إن أشير إلى بعض الخصوصيات القطرية.

### التوزيع السكاني لولاية النعامة: يتكون سكان منطقة النعامة من مجموعة من العروش:

1- في جنوب الولاية: عسلة، تيوت، عين الصفراء، صفيصة، مغرار و جنين بورزق. يوجد في هذا الفضاء العروش التالية:

1-1: عرش العمور: عرش كبير يوجد في ربوع الجنوب بالولاية ما عدى عسلة. و هو مكون من القبائل التالية: المرينات (جنين بورزق)، الصاولة (تيوت)، المذبيح أولاد عبد الله، أولاد قطيب، أولاد الشحمي و الشوارب المجموع سبع (07) قبائل.

2-1: عرش أولاد سيدي بوتخيل، العرش الذي له أربعة (04) قرون من الوجود في عين الصفراء.

3-1: أولاد سيدي التاج.

4-1: المجاذبة أولاد سيدي أحمد (المجذوب) بعسلة.

5-1: الشرفة.

6-1: الشلوح (البربر).

2- في شمال الولاية: البيوض، مكن بن عمار، القصدير، المشرية، النعامة و عين بن خليل. يوجد عرش حميان العرش الذي يضم القبائل التالية: المغاولية، عكرمة، البكاكرة، الغياثرة، بني عقبة، أولاد رحال، المقان، السندان، بني مطرف، أولاد خليف، أولاد منصور، أولاد سرور، و الرزاينة الغرابية، و الرزاينة الشراقة. أي مجموع أربعة عشرة قبيلة.

**تحرك هته المجموعة السكانية:** هته العروش كانت كثيرة التحرك. و بالخصوص قبل نيل الاستقلال الوطني. بحيث إن حميان كانوا ينتقلون صيفا الى السواحل الغربية: من مستغانم، وهران، عين تموشنت و تلمسان. و شتاء يتجهون نحو منطقة قورارة بأدرار. أما العروش التي تسكن جنوب الولاية. فكان ترحالها محلي و يكون من الشرق الى الغرب. و من الغرب إلى الشرق. بخلاف حميان الذي كان ترحالهم: من المحلي اتجاه الشمال صيفا. ثم الرجوع إلى المراعي. ثم التوجه إلى الصحراء شتاء. فهي رحلة الشتاء و الصيف و الإقامة في الربيع و الخريف في الموطن.

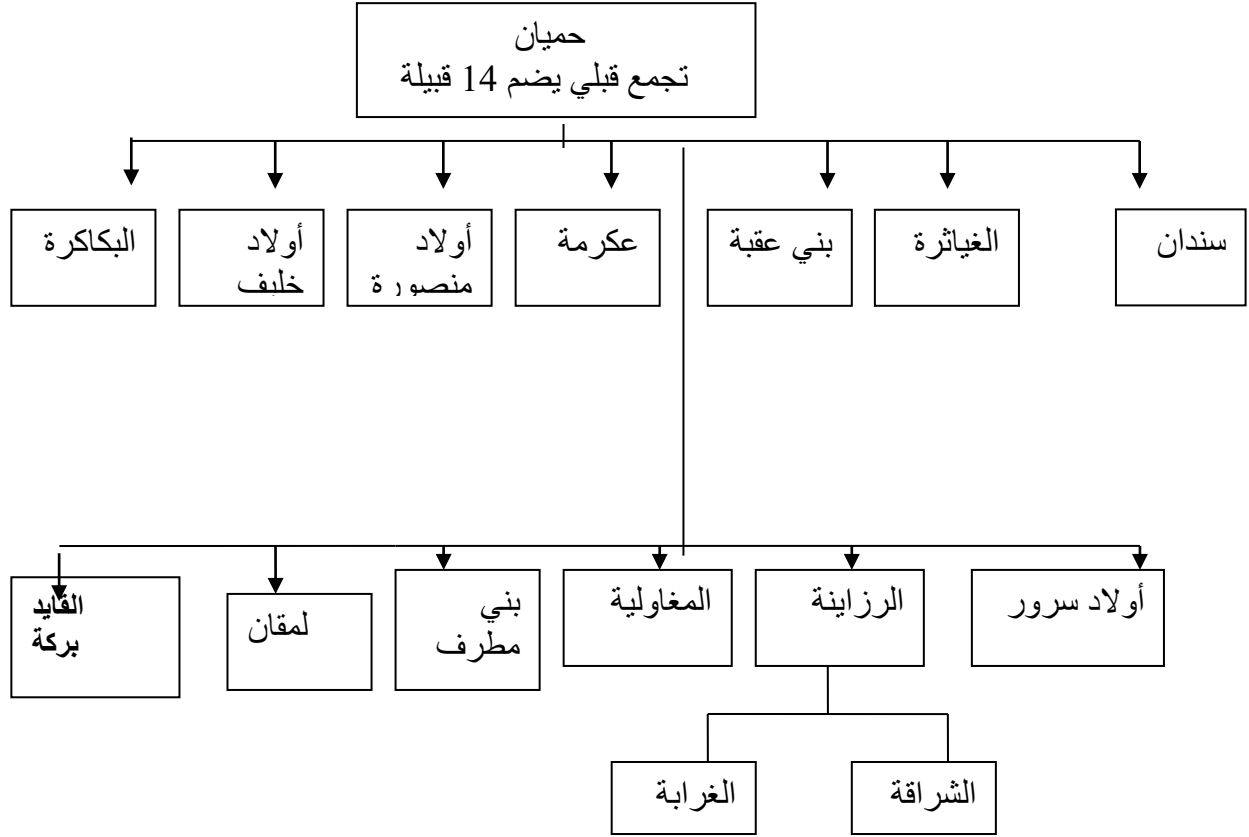
**التوزيع الجغرافي للولاية:** مساحة الولاية تقدر ب: 29.514 كلم<sup>2</sup> أي 1.2 من المساحة الإجمالية للجزائر. شبكة الطرقات الموجودة بالولاية طولها: 420 كلم.

العدد	العروش التي تنتشر في تراب البلدية	البلدية
03	* عرش أولاد صرور * عرش الرزاينة الشراقة * عرش الرزاينة الغرابية	البيوض
01	* عرش البكاكرة	مكمن بن عمار
03	* عرش أولاد منصور * عرش اولاد خليف * عرش بني مطرف	القصدير
02	* عرش السندان * عرش قايد بركة	المشرية
02	* عرش عكرمة * عرش المغاولية	عين بن خليل
03	* عرش بني عقبة * عرش الغياثرة * عرش لمقان	النعامة
14	تعداد عروش حميان	شمال ولاية النعامة

تمثل المنطقة السهبية الرعوية: % 74 من المساحة الإجمالية للولاية أي ¼ المساحة. بينما تمثل المنطقة الجبلية نسبة: % 12. أما المنطقة الشبه صحراوية ذات الكثبان الرملية فتمثل: % 14. و الملاحظ أن هذا الجزء هو في

تزايد مستمر من سنة إلى أخرى على حساب المنطقة السهبية. التي أصابها جفاف دائم. و استعمال مكثف لبعض القطع الصالحة للرعي سارع في عملية التصحر التي يمكن للملاحظ البسيط أن يعتبر المنطقة كلها شبه صحراوية.

قبائل حميان : 14 قبيلة.



**نبذة عن مدينة المشرية:** المدينة الأكثر كثافة سكانية في ولاية النعامة.

**النشأة:** أسست سنة 1881 من طرف الجيش الفرنسي. الذي أقام فيها حصنا عسكريا. تحولت فيما بعد إلى: "مدينة/ثكنة عسكرية". بدأت تعمر من طرف التجار ثم الاسبان و اليهود ثم من طرف اطارات أوروبية. ثم لجأ إليها سكان القصور. الذين طردهم البؤس و الفقر من موطنهم الأصلي. فاستوطنوا مدينة المشرية. كما أقام بها كذلك زوج 'توات' و 'قورارة'. الذين احتلوا "الحي الزنجي" في المدينة. ثم و ابتداءا من سنة 1945 استوطنها العديد من العرب الرحل أو البدو و الموجودون بالمنطقة. و قد ترقى إلى مصاف "الدائرة" في سنة 1959. و كانت تابعة إلى الإقليم العسكري لمدينة "عين الصفراء" في سنة 1958. لم يكن تعدادها السكاني يتجاوز خمس آلاف نسمة سنة 1945. لتسجل زهاء إحدى عشر ألفا سنة 1966 و خمسة عشر ألفا سنة 1971.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - RADP « Plan d'urbanisme directeur de la commune de Méchéria/étude de l'avant projet général - OTHAL- dép., Aménagement .19 b .med 5 Alger S.D.

قد تحولت مدينة المشرية من مركز عسكري استراتيجي إلى مركز إداري يُوَطر كل المنطقة. ليتحول فيما بعد إلى مركز للتبادل و التجارة جد مهم.و يمكن اعتبار مدينة المشرية الآن كأحد الأقطاب المهمة في تجارة الماشية على المستوى الوطني.بحيث إن "سوق الأربعاء للمواشي" يشهد تجارا يأتون من النقاط الأربع للبلاد. كما أن "المشرية" صارت قطبا لكل المنطقة.بحيث يعود إليها المتقاعدون الذين كانوا يعملون خارج الولاية.كما أنها تستقطب المسنين من البدو الموجودون بالمنطقة.بحيث يتقاعد فيها مربوا الماشية من حميان.كما أنها مجال للاستهلاك.ذلك أن "السويقة": "تجد فيها كل شيء. حتى أبوك و أمك":مقولة صارت مشهورة بالمنطقة. كما أنها قطب لتعزيز العلاقات بين الأقارب.عرفت المدينة إقبالا من طرف السكان،في أيام الشدة و كذلك في أيام الرخاء.بحيث إن المنطقة عرفت أوبئة و مجاعة في سنة1956.مما ساهم في توطين البدو في المدينة.و كذلك سنة1961 بمناسبة: "التجميع الإجباري" للسكان في محتشدات. الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من مربو الماشية.و اضطرارهم إلى النزوح نحو مدينة المشرية.

ارتباط مدينة المشرية بالبدو الرحل و بالخصوص تجمع 'حميان' كان دوما قوي.و لو أن المدينة عرفت وفودا سكانية من مناطق أخرى. سواء مجاورة كتوات و القصوريين أو من مناطق بعيدة كالمغاربة أو الزواوة الآتيين من بلاد القبائل.و الذين عملوا في التجارة و الصناعة الحرفية على وجه التحديد.و لو أنها تأسست كما رأينا على يد الإحتلال الفرنسي.و الأوروبيين هو أول من عمرها.و هذا ما قد يفسر الانفتاح النسبي لسكان مدينة المشرية على كل قادم إليها.بخلاف المدن الأخرى الموجودة بالمنطقة.

فإذا كانت مدينة المشرية قد ضاعفت عدد سكانها في مدة28 سنة من سنة1926 الى1954. فإنها ضاعفت عدد سكانها في أقل من6 سنوات في الفترة ما بين1954-1960 و ذلك نتيجة السياسة الاستعمارية لحشد السكان. إذ أن عدد السكان انتقل من5200 ساكن الى11800 ساكن. حيث أنه تقرر إعلان نصف(2/1) تراب الولاية كمنطقة محرمة.أفرغت من سكانها بصفة كاملة.مما اضطر الكثير إلى الدخول إلى المدن أو العيش في ضواحيها. تعتبر مدينة المشرية مدينة راحة.يعود إليها المتقاعدون الذين اضطروا إلى الهجرة الداخلية و حتى الهجرة الخارجية.كما يتقاعد فيها مربوا الماشية الذين غالبا ما يغادرون المجال البدوي ليدخلوا المدينة لما توفره من خدمات:صحية و إستجمامية(حمامات) و دينية(مساجد) و تعليمية للأحفاد. كما أنها مجال للاستهلاك: تتوفر فيها جل السلع و الخدمات.كما تعتبر كذلك مجالا لتعزيز العلاقات بين الأقارب الذين يسكنون المدينة.فلا يمكن أن يمس قرح أو مسرة أحد أفراد العائلات التي تنتمي إلى الشبكة القرابية.و لا تكثرث بها العائلات التي لها معها علاقات قرابية أو علاقة جيرة.إن ثلث(3/1) العائلات البدوية يمتلك90% من الثروة الحيوانية الموجودة بالمنطقة.بينما يتقاسم10% من الثروة المتبقية الثلثين من السكان(3/2) مع وجود طبعا من لا يملك.(لا ناقة له و لا جمل).من بينهم17500 راعي. يرعى مواشي الملاك على مستوى تراب ولاية سعيدة.و ذلك في سنة1968 حينما كانت ولاية النعام جزء من ولاية سعيدة.و ذلك حسب الدراسة التي أجريت لمعرفة أوضاع البدو<sup>1</sup>.

و حسب نفس الدراسة،فإن رؤوس الأغنام التي كانت متواجدة في الفترة و في ولاية سعيدة. كانت تقارب خمس ملايين رأس من الأغنام.75% من العائلات تمتلك أقل من100 مئة رأس من الغنم.و25% من العائلات يمتلكون

<sup>1</sup> - Ministère de l'agriculture et de réforme agraire : enquête sur le nomadisme -1968 séminaire de Saida 4 à 6 Mai 1971 extrait du rapport Mai 1971.

أكثر من 100 رأس من الغنم. و قد قدر العدد الضروري من رؤوس الأغنام الكافية لعيش العائلة، ما بين 75 رأساً إلى 100 رأس من الأغنام. أنظر (1).

الشبكة الاجتماعية بولاية النعامة:أحصت مديرية النشاط الاجتماعي بولاية النعامة. من خلال الخريطة الاجتماعية لولاية النعامة لسنة 2003 ب 2187 معوقاً أو من ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى ولاية النعامة.الذين يستفيدون من إعانات الدولة.و قد أحصت 12 ألف عائلة معوزة عبر ولاية النعامة.منها 4 آلاف عائلة تستفيد من الإعالة الإجتماعية.<sup>1</sup>

ما تمتاز به مدينة المشرية عن غيرها من المدن الأخرى.أنها مدينة تعيش الحياة الجماعية لسكانها.بحيث يوجد اكرثات و اهتمام بالآخر.و البحث عن أحواله.و ما الذي يفعله:الانجازات التي حققها هو أو بعض أفراد عائلته إناثا كانوا أو ذكورا.محاولة الاستفاداة من هته النجاحات. أو على الأقل الاطلاع على الخطوات العملية و الملموسة التي اتبعها الفرد الناجح.و محاولة محاكاته أو العمل مثله أو أحسن منه.و محاولة تحضير كل الظروف السانحة حتى تتجح المحاولة.كما نجحت مع المثال المراد الإقتداء به.فإن فتح أحدهم متجراً:"أن فلانا قد حقق نجاحاً و نحن بإمكاننا تحقيق النجاح ذاته."سواء كان هذا المتجر للمواد الغذائية أو هاتفاً عمومياً أو بيع مثجات أو أقمشة أو أواني منزلية و ما إليها.

كما أن سكان المنطقة يكثرثون لأحوال الآخرين.من الأقارب و الجيران على وجه الخصوص. و الذين يعانون من صعوبات أو مرض فيزيورونه.و إن تعلق الأمر بعملية جراحية مكلفة. يساهمون بقدر الاستطاعة و بالخصوص الأقارب منهم.يحضرون حفلات الخطوبة،الزفاف، يباركون لصاحبها.كما أن الجيران يلعبون دوراً جد إيجابياً.فيساعدون جيرانهم في مناسبات محزنة كالوفاة مثلاً أو المرض.و كذلك في المناسبات المفرحة،كالزواج أو النجاح في لقب من الألقاب المدرسية و ما إلى ذلك.

تقديرات عدد السكان لسنة 2008: المشرية:71821، النعامة:14911، البيوض:12280،

مكمن بن عمار:9775، مجموع سكان الولاية:203827. الولاية تحتوي على 12 بلدية.

أجريت استجوابات في 4 بلديات. غالبيتهم من التجمع القبلي المسمى بتجمع "حميان" المكون من 14 قبيلة.بالرغم من إن نسبة البلديات المدروسة تقدر ب 3/1 البلديات المدروسة، إلا أنها تحتوي على ½ سكان الولاية.

### المقابلات التي أجريت مع المخبرين:

أجريت بعض المقابلات مع بعض الاعيان و كبار السن.الموجودين يتجمع 'حميان'. التجمع الذي يضم أربعة عشرة(14) عرشاً. حاولت أن أجري بعض المقابلات في النقاط الأربع التي يتواجد بها هذا التجمع: في الشمال(بلدية البيوض)، في الشرق(بلدية المشرية)، في الغرب بلدية مكمن بن عمار و في الجنوب بلدية النعامة.

<sup>1</sup> إحصائيات أدلى بها رئيس مصلحة النشاط الاجتماعي بولاية النعامة.

يقدر تجمع حميان بحوالي 60 ألف نسمة. و يمثل هذا التجمع قرابة الثلاثة أخماس 5/3 من مجموع سكان ولاية النعامة. يحتل حميان الرقعة الشمالية لولاية النعامة. و التي يمكن تقديرها بثلاثي 3/2 المساحة الإجمالية للولاية. ذلك أن الثلث 3/1 المتبقي من المساحة تحتله 5/2 من سكان المكونين من ثلاث قبائل رئيسية: العمور، أولاد سيدي بوتخيل و المجاذبة. و المقدر تعدادهم بحوالي 40 ألف نسمة. مع الإشارة إلى أن الأرقام الإحصائية المقدمة مستخرجة من التقدير لتعداد السكان لسنة 2007. حسب مصادر مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية النعامة. و الذي يظهر التعداد السكاني حسب كل بلدية من بلديات ولاية النعامة. و إذا كنا نعلم انتشار العروش حسب البلديات. تمكنا من إعطاء فكرة احصائية قريبة من الواقع. و لكنها لا تعكس الحقيقة بكل دقة. لأن البلديات و إن كانت العروش التي تحتلها معروفة. إلا أن الحركة السكانية و بالخصوص الوافدون الى المنطقة من كل ريوح الوطن، كما هو الحال في مقر الولاية التي تستقطب موظفين من كل حذب و صوب. و حتى بعض النشاطات التجارية أو الخدماتية التي يقوم بها أفراد من خارج تجمع "حميان" أو القبائل المذكورة. كما أن بعضا من المنتمين إلى حميان هم كذلك منتشرون خارج هته الرقعة الترابية. و المحدد تعداد سكانها حسب التقديرات المقدمة لنا. فالتقديرات المقدمة تبقى ذات دلالة تقرب إلينا إدراك الأهمية العديدة للتجمعات السكانية بالمنطقة. دون الوقوف عند الرقم الصحيح. الرقم الذي يحتاج إلى مسح خاص بالانتماء العرشي أو القبلي. ذلك أن أزيد من 26 ألف شخص ولدوا في الولاية. يقيمون خارج ولاية النعامة المقدر تعدادها ب 80 ألف ساكن في الإحصاء لسنة 1998. و أن 10 آلاف يقيمون بالولاية. لكنهم ولدوا في ولايات أخرى. أي أن ثلث 3/1 السكان المولدون بالولاية يقيمون خارج هته الولاية. بينما لا تستقطب الولاية سوى عشر 10/1 من الذين ولدوا في ولايات أخرى. ثم اتخذوا من ولاية النعامة كمقر لسكانهم. بالنسبة للتعداد الإجمالي للسكان دائما. أنظر: التوزيع الجغرافي للولاية: تظم الولاية مناطق مختلفة من التضاريس التي تحتويها الهضاب العليا الغربية للبلاد التي تتسم بالجفاف .

- 74 % من المساحة الإجمالية للولاية: تعتبر منطقة سهبية رعوية،

- 14 % منطقة شبه صحراوية و بها كثبان رملية،

- 12 % تمثل منطقة جبلية من جبال عيسى إلى جبل عنتره.

المقابلات الأولى أجريت بمدينة المشرية. المدينة التي تعتبر أكبر مدن الولاية استقطابا للسكان. إذ يقدر تعدادها السكاني لسنة 2007 ب 70 ألف ساكن، ذلك أن 3.5 نسمة من 10 من مجموع سكان الولاية يقيمون بمدينة المشرية. سكان الولاية المقدر عددهم ب 200 ألف ساكن , حسب مديرية التخطيط للولاية دائما.

## 1. المقابلات التي أجريت في مدينة المشرية:

المخبر الأولى: أجريت المقابلة مع: الحاج عبد الجبار (70) سنة. و هي من أطول المقابلات التي أجريت مع المستجوبين في الزمن و المعلومات دامت قرابة الاسبوع. أجريت المقابلة في بيت المعني بالأمر لفترات متقطعة. رحب المستجوب بفكرة استجوابه. و عبر عن استعداده في المساعدة لإنجاح هذا البحث الذي تحمس لموضوعه،



لكنه حدد فترة المقابلة على الساعة العاشرة صباحا. لأنه يستيقظ لصلاة الصبح ثم يعيد النوم لينهض على الساعة التاسعة صباحا. لكن في هته الفترة نادرا ما يكون وحيدا، و ذلك لكثرة المرتدين على زيارته و الاطمئنان على صحته التي عرفت تدهورا في الفترة الأخيرة ، الأمر الذي كان يوقف إجراء المقابلة في كثير من الأحيان و يرجئها إلى اليوم الموالي. أما من حيث المعلومات فكانت معلومات غزيرة أولا. ثم مضبوطة ثانيا بتواريخ محددة. ذلك أن عبد الجبار "مخبرنا" قد عمل كموظف في الحالة المدنية. منذ استقلال الجزائر و حتى إحالته على التقاعد. و ذلك في كل من مدينتي البيوض و المشرية حيث عمل كضابط الحالة المدنية ثم رئيس المصلحة بها. حاولت التقيد بدليل المقابلة التي استعملتها كمنطلق للبحث. لكن هذا المستجوب أطنب في بعض الاستفهام. كما أنه سكت وامتنع عن الخوض في بعضها الآخر. ثم تبين لي أن بقية المستجوبين انتحوا منحى هذا المخبر الذي بدأت به. و سجلت هته الملاحظات عن المستجوب و كيفية القيام بالاستجواب و ظروف العمل. حتى أبين بجلاء صعوبة إيجاد المخبر المطلع. و ان وجد، بالنظر الى اختيار المسنين، للإيفاء بتغطية أكبر قدر من الأجيال المتعاقبة. فإن ظروفها الصحية و حتى العلائقية قد تحول دون إجراء البحث بالسرعة المطلوبة. و منه الاكتفاء بعدد محدود جدا من المخبرين. و الاعتماد أكثر على الملاحظات التي سجلتها بالمعايشة. و التي كانت جد مفيدة للبحث. و إن كانت هي الأخرى جد محدودة. و مقتصرة على المحيط الذي يمكن للباحث الدخول فيه. عرفنا "عبد الجبار" أولا بتجمع 'حميان': العروش التي انضمت إلى هذا التجمع. ثم المجال المكاني الذي يحتله كل عرش. كما عرفنا بالشجرة العائلية التي ينتمي إليها. و المكونات البشرية التي ساهمت في تفرع هته الشجرة. كما أنه زدنا بمعلومات قيمة و غزيرة عن العلاقات التي تربط التجمعات العائلية ذات الأصل الواحد. كما أنه أعطانا بعض النماذج و الأمثلة عن بعض العلاقات المتواترة. أو الظواهر التي لم تكن موجودة في زمن الأجداد و الآباء. و التي صارت ملازمة للأبناء و الأحفاد.

**\*تجمع حميان:** بين لنا "الحاج عبد الجبار" العروش المكونة لتجمع حميان. كما أنه حدد لنا المواقع أو الحيز المكاني الأصلي لكل عرش. و ربط ذلك بالتنظيم الإداري المعمول به في الجزائر، أي أنه ربطه بالبلديات. و ترتب العروش حسب الموقع الجغرافي الذي تحتله أو البلديات و ذلك من الشمال الى الجنوب.

قصة الجد الأول: الشجرة العائلية التي ينتمي إليها المخبر (الحاج عبد الجبار): النقادي: جدنا الأول قدم من المغرب الأقصى إلى المنطقة. ذلك أنه ارتكب جريمة قتل لشخصين. فلما بحثت عنه القبيلة التي اغتال منها الشخصين و كذلك السلطات المحلية. اضطر إلى الهجرة إلى منطقة حميان. و قصد في حميان قبيلة "أولاد سرور". فعمل عند أحد أغنياء القبيلة كراعي غنم. لكن الذي اشتغل عنده كراعي لاحظ آثار "الركاب" و هو موطن قدم الذي يساعد على ركوب الخيل على مقدمة و ساقه. و منه علم أنه فارس. و قد أتى من مكان بعيد بالنظر الى الآثار البادية على ساقه. فتيقن أنه ليس من فئة "الرعيان" الرعاة. فحمل بنديته و هدده بأن يقص عليه حقيقته. فهو ليس من أصل الرعاة. و إن كان يقوم بمهمته كراعي على أحسن ما يرام. فأخبره بحقيقته: و أنه من عائلة غنية و معروفة بالمغرب الأقصى. من عائلة منصور و التي تنتمي إلى أهل "نقاد". بعد ما طلب منه "الأمان". أخبره أنه ارتكب جريمة قتل. و هرب لما خاف من الطلب بالثأر. فأبلغه مأمنه و أعطاه أحد بناته كزوجة. أو كما يقولون بالمنطقة: "عمر عليه". بحيث أعطاه خيمة و بعض الشياه و زوجه ابنته و وفر له الحماية الضرورية فألحقه

بالقبيلة. و صار أحد أعضاء القبيلة له مالها و عليه ما عليها، و عمر عليه أي من العمران أي إنشاء إمكانية التواصل البشري عن طريق الزواج و توفير الحياة الكريمة للزوجة و الأبناء. و توفير شروط الاستمرار في الحياة. و إن كانت في شكلها البسيط. ثم بعد فترة من الزمن و بعد إنجابه لابنين. قرر صهره أن يعيد صهره 'النقادي' إلى أهل النقاد. فحمل خيمته على جمال و متاعه و القطعة من الماشية التي يمكن من تميمتها وامتلاكها. ورافقه 'بقوم' أي فرسان من القبيلة و هو شخصيا. و حمله معه أهل صهره أي بنته و أبناءها منه. و لما وصلوا إلى ديار القوم. طلب مقابلة منصور والد النقادي. و طلب منه 'الأمان' فحصل عليها. ثم أبلغه بأن ابنه و أهله هو بالقرب من الديار و قد أحضره. و قد أعاده إليه معززا مكرما بأهله و رزقه. رحب منصور به و بقومه و بولده و أهله. و لكن اشترط أن لا تفك خيمة ابنه و أن تبقى مطوية. و بعد الضيافة لمدة ثلاثة أيام بلياليها. طلب منصور من صهر ابنه أن يرجع به و أهله حيث كان. فقد تعهد للمجني عليهم أن لا يستقبل ابنه أبدا أو يضمه إلى قومه مرة أخرى. بعدما دفع الدية المطلوبة في هته الحالات 'دية الدم'. فرجع النقادي إلى قبيلة أولاد سرور و صار عضوا نشطا في هته القبيلة. قبيلة أولاد سرور هي إحدى القبائل المتوسطة. مقارنة بالقبائل المنتمية إلى تنظيم حميان. إبان الثورة التحريرية للجزائر. كان عرش أولاد سرور يضم قرابة الألف خيمة. بينما يصل عرش لمقان إلى ألفين خيمة. و كذلك الشأن بالنسبة للباكرة التي تزيد قليلا عن الألفين خيمة. ذلك أن عرش الباكرة حاليا يحتل وحده كل الرقعة الترابية التابعة لبلدية مكن بن عمار. التي يصل حاليا عدد سكانها عشرة آلاف ساكن. و قد تصل العروش الصغيرة إلى أقل من 400 خيمة. مثل من هو عليه حال عرش أولاد خليف مثلا. و قبيلة أولاد سرور كبقية القبائل على رأسها 'قايد'. يساعده تنظيم إداري خفيف لكنه فعال. و قد يجتمع عرشان أو ثلاثة تحت قيادة 'قايد' واحد. و ذلك يرجع للكثافة السكانية التي يحتويها كل عرش.

**مهام القايد:** القائد، مسؤول على كل التكونة البشرية التي تنتمي إلى القبيلة التي يرأسها، فمسؤوليته لا تقتصر على مكان جغرافي محدد أو إقليم له حدود واضحة و معالم ثابتة. و لكنه بالدرجة الأولى مسؤول على العائلات المكونة للقبيلة التي يرأسها. و لذلك فهو يقتفي آثارهم أينما كانوا و له عليهم: سلطة السمع و الطاعة و دفع ما عليهم من ضريبة. لأن من المهام الجوهرية للقائد جمع الضريبة و فرض الانضباط و الطاعة داخل القبيلة. و أن لا تكون أي خلافات أو تحدث أي مشاكل بين أفراد العائلات التي يرأسها. و غالبا ما يفصل القايد في كثير من القضايا داخل قبيلته. لكن إن ارتكبت جرائم قتل أو خروج عن الطاعة. فإنه يقبض على الجاني و يرسله إلى 'الحاكم العسكري' الموجود بالمنطقة. و هو يتولى النظر في القضايا الكبيرة: قتل، خروج عن الطاعة التي تمس بالنظام العام. نستنتج مما تقدم أن القائد أو نظام القيادة 'لا يهيمه المجال الجغرافي المحدد و الإقليم الترابي. و إنما الذي يهيمه بالدرجة الأولى هو الأفراد المنتمين إلى القبيلة. و من ثم فهو مسؤول عنهم و إن ارتحلوا إلى أماكن أخرى. و من ثم فإنه يكون على علم بجميع التحركات التي يقوم بها من هم تحت سلطته. لأنه يسأل عنهم و عن تصرفاتهم. و إن كانوا في أماكن بعيدة عن الأراضي المنتمية إلى القبيلة. و بالرغم من التحركات النشطة لأفراد القبيلة. بتحرك العائلات من مكان لآخر طلبا للماء و الكلاً. فان على 'القيادة' و على رأسها القائد أن يلم بكل التحركات. و ذلك عن طريق المعلومات المضبوطة التي تصله عن التنقلات التي تحدثها العائلات. و لتبيان تعقد المهمة و صعوبتها. نبين على سبيل المثال بعض التحركات التي تقوم بها العائلات: نعلم أن المنطقة محل الدراسة في

منطقة رعوية تقم بتربية الماشية. و هو النشاط الرئيسي و الأساسي في المنطقة. و أن هذا النشاط يعتمد على الترحال أي تغيير الأماكن. فان تم استهلاك منطقة كانت تحتوي على الكلاً. فانه لا بد من البحث عن منطقة أخرى تتوفر على الظروف الملائمة للعناية بالمنتج الحيواني الذي يعتبر منتجاً حساساً. بحيث يجب توفير عناية 'عارفة' باحتياجات قطعان الماشية من عشب و نباتات برية مختلفة و كذلك توفير مياه الشرب اللازمة له. فالترحال لا يتم بطريقة عشوائية. و إنما يتم بعد جمع المعلومات الكافية عن المكان المقصود. و الذي بالضرورة يكون أحسن من المكان الذي تتواجد فيه العائلات. و يكون بالضرورة موفراً لظروف الإقامة: سواء للماشية بالدرجة الأولى لأن التنقل أصلاً هو تتقل في فائدة الماشية و من أجل العناية بها و تميمتها. و لكن أيضاً يكون مكاناً يستقبل العائلات بدون مخاطر كبيرة. فالطريق يجب أن تكون مؤمنة و كذلك المكان الذي تقصده العائلات. من أجل الإقامة المحددة و التي تكون مفيدة للماشية. و من أجل ذلك لا بد من الاعتناء بجلب المعلومات الكافية عن المكان المقصود. و الفائدة الأكيدة من وراء التنقل. و كذلك جلب معلومات عن المسالك و المعابر التي يجب سلكها. و ما مدى توفير الظروف الملائمة للقيام بهذا التنقل. طبعاً المخاطر تبقى دائماً قائمة. و لكن مع ذلك يحرس الذي يجمع معلومات على أن تكون المعلومات: دقيقة، صادقة، مهمة و هي ذات الصلة بالماشية. و كذلك بتأمين أفراد العائلة المنتقلون. فالنتقل من المنطقة، ضواحي المشرية، إلى التل أي أراضي الساحل. أي التنقل من الهضاب العليا إلى الساحل يتطلب حسب العارفين: ثلاثة عشرة رحلة. تقوم بها العائلات و ماشيتها للوصول إلى المكان المرجو. و الرحلة تبدأ عموماً من طلوع الفجر و حتى المغرب. و قد تمتد إلى منتصف الليل في بعض الأيام المقمرة: "الأيام البيض". و إذا علمنا ان المسافة الفاصلة بين الهضاب العليا و منطقة التل تتراوح ما بين 300 إلى 400 كلم. فإن المسافة التي تقطعها القافلة يومياً تتعدى 30 كلم. و من ثم لا يمكن قطع المسافة في عدد الرحلات و عدد الأيام التي يمكن فيها إنهاء السفر. بحيث إن العائلات قد تمكث في بعض المناطق التي تعبر بها لعدة أيام. و بالخصوص إن وجدت الظروف الملائمة. وجود الكلاً و الماء و الترحاب من أهل المنطقة التي يعبرون بها. و لذلك يمكن أن تزيد أو أن تنقص قليلاً هته الرحلة عن مدة "الشهر". للوصول إلى المكان المراد بلوغه. و غالباً ما تكون إجراءات الإقامة في هذا المكان قد رتبنا من قبل الزائر للمكان المراد التنقل إليه. كالاتفاق على ثمن كراء المكان و كذلك المدة التي يمكن المكوث فيها. لأنه غالباً ما تكون عوائد أي ما تبقى من سوق التبن بعد عملية حصاد الزروع. أو الحصول على ترخيص للرعي من طرف: "القائد مسؤول المنطقة المهاجر إليها" أو من طرف السلطات المدنية أو العسكرية المتواجدة في المنطقة. و إذا علمنا أن بعض القوافل تشد الرحال من المنطقة في الاتجاه المعاكس أي باتجاه الجنوب، و بالخصوص منطقة "قرارة" قصد تبادل المنتجات المحلية و المتمثلة في الحبوب و منتجات الماشية من لحم مجفف(بشيش/قديد) إلى الكليلة(اللبن المجفف) إلى الصوف... بالتمر و بعض المنتجات المحلية. هته المرحلة المعروفة برحلة "الشهرين": شهر للذهاب و شهر للرجوع و العودة إلى الديار. و إن كانت هته الرحلة مضبوطة المدة، فذلك لأن المسافة واحدة(ثابتة). ولأن التنقل لا يكون إلا للقوافل(الإبل) و المصحوبين من طرف رجال. و ليس عائلات و بدون خيام أو قطعان ماشية سواء من غنم، إبل، بقر أو خيول. فالهدف محدد ووسيلة التنقل معروفة و محددة (الإبل) و المسافة محددة. و لذلك فإن الزمن معروف و محدد لهته التنقلات. بخلاف الرحلة التي تتم نحو الشمال. فهي تنقل لجميع العائلة بكل أفرادها: نساء، أطفال، رجال، شيوخ. و بكل مالها: ماشية، أغنام، بقر، إبل، خيول... والمسافة غير محددة. لأن الشريط الساحلي يزيد عن 150 كلم

عرضا. و إن كان الهدف محدد إلا أن الغاية هي العناية بالماشية. و لذلك إن وجدت ظروف ملائمة في الطريق و أثناء السفر، فإنه قد يطول أو تقصر الإقامة. و مع ذلك تقدر أيضا هته الرحلة من الهضاب العليا إلى الشمال في مدة شهر. مما سبق ذكره، تتبين لنا جليا - المهمة الصعبة- التي هي على عاتق "القيادة": القائد و أعوانه. هته المهمة المتمثلة في مراقبة تصرفات أفراد القبيلة المعين على رأسها كقائد. و لذلك فإن القائد يحمل "رب العائلة" مسؤولية المحافظة على النظام العام و التزام السلوك المنضبط. و إلا فإنه سوف يحاسب على كل التصرفات الخاطئة التي يقوم بها أفراد عائلته هو شخصيا. وهو طرف مسؤول عن كل أفراد عائلته سواء كانوا صبية، نساء، أو رجال. و إن كانوا متزوجين و لهم أولاد، فهم غير مسؤولين. المسؤولية كلها تقع على عاتق "رب العائلة" أو كبير العائلة. و قد يكون كبير العائلة مسؤولا عن والديه الطاعين في السن وإخوته المتزوجين و الذين لهم أولاد متزوجون و أحفاد و حتى في بعض الأحيان أحفاد متزوجون.

**مفهوم العائلة الكبيرة - العائلة الصغيرة - الأسرة:** مع تشتت أفراد القبيلة أي العائلات المكونة للقبيلة في مجال واسع. قد يتعدى 800 كلم من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. إلا أن "القائد" كان متحكما في هته العائلات. و يتمتع بسلطة حقيقية بالرغم من إن "القيادة" أي أعوان القائد عددهم جد محدود. إلا أن التحكم كان كبيرا جدا و ذلك عن طريق المعلومات المتحصل عليها من طرف أعوانه. و تتبع أخبار العائلات و أحوالهم و إن كانوا غير موجودين في نفس المجال المكاني. ثم يتم معاقبة كل من خرج عن الانضباط الضروري و الذي يجب التحلي به.

وجود بنك معطيات حقيقية. بدون وسائل تكنولوجية أو تقنية. معلومات جد فعالة. توجد في الوقت المناسب و تتخذ الإجراءات الضرورية في سرعة معقولة. إذ تعالج المعلومات بسرعة فائقة. و لا تحتاج إلى متدخلين كثيرين العدد. كما انها لا تحتاج إلى وقت طويل لاتخاذ التدابير اللازمة.

و من ثم فإن كبير العائلة يعلم أنه مراقب. و أن الأخبار تصل إلى القائد عبر قنوات متعددة. إما من السلطات التي توجد بها القبيلة سواء كانت سلطات مدنية أو عسكرية. التي تقوم بإعلام "القائد" بتصرفات أتباعه. أو من طرف "المخازني" الذي يجمع المعلومات من "العائلات" العائدة إلى المجال المكاني للقبيلة عن عائلات تنتمي إلى القبيلة. هذا ما دفع أحد "المخبرين" إلى القول: "إن السلطة التي كانت قائمة تحت حكم القائد كانت جد فعالة. و كان هناك انضباط كبير. و كل من يخرج عن القانون أو العرف يعاقب من طرف القائد ذاته أو يبعثه إلى السلطة الفرنسية فيتم معاقبته. و لم تكن الأمور سائبة (غير منضبطة) كما هي عليه اليوم. بالرغم من الإمكانيات المادية و البشرية و كثرة أجهزة المراقبة و الضبط. لكن الانسياب كثير جدا مقارنة بما كان عليه سابقا. بالرغم من وجود مؤسسة "القيادة" التي لا تحتوي في أحسن الحالات عن عشرة أعوان. الآن توجد مؤسسات البلدية، الشرطة، الدرك، العدالة. و لكن لا توجد أي متابعة لشؤون العائلات. و لا أحد يعرف أحد. بينما في زمن "القيادة" فإن الأمور كانت جد مضبوطة و متابعة للرعية بكيفية جيدة. لأن القائد الذي لا يقوم بمهامه يعزل و يعين بدله قائدا آخر. و القائد الذي يؤدي مهامه بكيفية حسنة. يرقى إلى مراتب عليا. كمنصب "قائد القيادة" أو غيره من المناصب...".

**السلطة، تعدد الزوجات، دعوة الوالدين: السلطة:** أبناء "يحي" بعد الجد الخامس، و هو "يحي" ابن النقادي المتمثلون في أبناء عبد القادر هم: عيسى، أحمد، علي، رمضان. كلهم كانوا يعيشون تحت سلطة و إمرة والدهم

عبد القادر. الذي يبدو و أنه كان عاطفي و حنون فوق اللزوم على أبنائه و بناته، فما إن اشتد ساعد "عيسى" و هو الابن البكر، حتى تولى جميع شؤون العائلة و صار يمثل السلطة الحقيقية في العائلة. و كل الإخوة و الأخوات يأتزمون بأمره و ينتهون عند نهيه و يطيعونه طاعة "عمياء" مع احترام كبير و خوف من بطشه و سلطته. فلا أحد يجرؤ أن يراجعه في أي أمر بالرغم من أنه أخوهم. و كان هو الذي يقوم بتقسيم العمل على أخوته. فيعطي لكل واحد منهم مهمة يقوم بها. و كل من كلفه بمهمة عليه تأديتها على أحسن ما يرام و إلا فسوف يعاتب، بالرغم من إن إخوته كلهم كانوا متزوجين و لهم أبناء. إلا إنهم استمروا في الخضوع له و طاعته طاعة كاملة غير منقوصة. "عيسى" كان هو المدير و هو المتصرف و هو الوحيد الذي يذهب إلى سوق المدينة. و يبيع الماشية و يشتري ما تحتاج إليها العائلة كلها. من والديه و إخوته و زوجاتهم و أبنائهم. سواء تعلق الأمر بالمأكل أو الملبس، الملبس الذي يكون متشابها في كل شيء حتى في الألوان. سواء كان لصالح الرجال أو النساء أو الأطفال أو الشباب.

**الانفصال عن العائلة أو الفراق، أو التفرق:** إن سبب تفرق العائلة إلى أسر، كان هو "السلطة" التي يبدو أن أحمد بعد أن ناداه عيسى، كان عليه أن يقوم من مكانه بسرعة و يتوجه إليه، و يقول له "أنعام سيدي" كعادته. و لكن في هذا اليوم أجابه من مكانه و هو جالس بعبارة "واش" أي ماذا تريد؟

فيبدو أنها كانت سبب تفرق العائلة. فبعد أن شتم أخاه على سوء "تربيته". و بالرغم من اعتذار أحمد و توسله و محاولة تبرير إجابته على أنه كان متعب من جراء جلبه للمياه من البئر. إلا أن عيسى أقسم على أن لا يبقى أحد من اخوته معه. فكل واحد يأخذ زوجته و أبنائه و يعيش بعيدا عن التجمع العائلي. "لا أريد رؤية أي أحد منكم من اليوم." و طبعا كان كل من يغادر العائلة، فعليه أن يعتمد على نفسه و لا يأخذ أي شيء من العائلة. مادام يشعر بأنه "تراس" أي 'رجل'، عليه أن يتحمل مسؤوليته كاملة غير منقوصة. أما إذا كان يشعر بأنه غير أهل لهته المسؤولية، فعليه "بالسمع و الطاعة" المطلقة لمن بيده مقاليد الأمور و الاذعان التام. و قد فهم "عيسى" عن قصد من أحمد أو عن غير قصد منه. أنه أراد ان "يتترس" أي يرجع 'رجلا'. من خلال الإجابة التي وجهها إلى من بيده مقاليد الأمور. و عقوبة الطرد هته جد صعبة على الشخص الذي لم يتدرب على إدارة شؤون نفسه. فكيف بإدارة شؤون أسرته؟

لا يعرف المدينة التي فيها السوق لم يتعامل بالمال أي النقود. و لا يعرف كيف يحسب أو يتعامل بالنقود. و ليست له أي علاقات خارج مجاله الضيق. أي بعض الخيام للأقارب التي كانت تنتقل و ترتحل مع بعضها. لأن القبيلة مكونة من مجموعة من العائلات. هته العائلات تربط بعضها علاقات قرابة. بالرغم من إن 'رب العائلة' أو كبير العائلة قد يكون من قبيلة أخرى. كما مر معنا مع قصة "النقادي". الذي أتى من أهل "نقاد" من المغرب الأقصى. و الذي بعد زواجه من قبيلة أولاد سرور المنتمية إلى حميان. صار سروري و حمياني بالمقام و خاصة بالأولاد الذين مكثوا عند أخوالهم. و تزوجوا من بنات أخوالهم و من القبيلة. و بذلك فقد عززوا القبيلة بموارد بشرية هامة. و بالخصوص أن قبيلة أولاد سرور من بين القبائل الأكثر غنى من حيث الرزق. و هي من متوسطي القبائل من الناحية الديمغرافية. لذلك كانت ترحب بأي 'بندقية إضافية'. أي رجل يمكنه حمل السلاح و الدفاع عن القبيلة. و

يحتل الانساب مكانة مهمة في العلاقات القرابية. بحيث إن الأعمام الذين يمثلون العصب لهم مكانة مهمة. و لكن يأتي بعدهم مباشرة الأخوال. إذ إنه أول ما يسأل عنه: من أين أنت؟

فتحديد الهوية يبدأ بالقبيلة ثم الجد المعروف في تلك القبيلة. ثم والد المتحدث. ثم مباشرة يسأل عن أخواله. أي والدته من أي قبيلة و ما هو جدها ثم من هو أبوها. و الأخوال يلعبون دورا هاما في تحديد هوية الشخص المراد التعرف عنه. من هم أخوال؟

و لذلك يقال أن 'فلان' قد 'خول'. أي مائل و شابه أخواله. و بالخصوص من الناحية السلوكية الخلقية(بضم الخاء). أو حتى من الناحية المرفولوجية الخلقية (بفتح الخاء). أو أنه اكتسب خصلة من خصال أخواله.

**التنشئة الاجتماعية عن طريق القصص القديمة و الحديثة. أو القصص التي تساعد في التنشئة الاجتماعية:**

- إشكالية القيادة /الحكم التراس: -قصة: الدراجة. -قصة: الفلاحة(الدالية). أسطورة أو حقيقة:

-7- طلبة/7 فرسان/قاطع الطرق/الغنيمة/يستولي على أرزاق الضعفاء الذين ليست لهم حمية./ بل لزرق.

"أترك لي مالي واذهب. و إذا أخذت منه أي شيء فسوف تصيبك 'حريقة'." تحرك بلرزق من منطقة 'تهرت' و لم يستطيع سكان هته المنطقة كفه عن الأذى. منطقة الجباله بمستغانم و تاسلة بمنطقة عين تمشنت لم يتمكنوا من رده بالرغم من إنه كان يسطو عليهم. أما 'حميان' فقد استضافت "الولي الصالح" أحمد بن يوسف. و أرجعت له رزقه. المكون أساسا من الهبات التي كانت تمنح له من طرف 'حميان'. مقولته: التارتي إنهق (نهيق الحمير)، و من جباله الى تاسالة غير كلاب أو ما نبحوش. و حميان كي الجرف يتحرك بيك أو ما يهواش (لا يسقط).فهو يحميك. البعد يجيب السلام و القرب يجيب الكلام.

تحتاج هته القصص إلى توثيق و تحقيق و دراسة خاصة. لمن أراد أن يتحقق من صدقها من عدمه. نأخذها كما هي، لأنها صارت مرتبطة بمخيال كبار الجماعة الموجودة في المنطقة على أنها حقيقة. و بالتالي تؤثر على المخيال و على التجمع القبلي بالمنطقة. ( **القصه لم تتمم/ ناقصة.** )

ذهب الوالد إلى فرنسا و تزوج فرنسية. فمكث أبناؤه بفرنسا و تزوج أحدهم "إيطالية" من إيطاليا و الآخر "عنابية" من الجزائر. و مع ذلك فهما يزوران والدهما الذي رجع إلى الجزائر. و تزوج بامرأة جزائرية من المنطقة ذات جنسية مزدوجة:جزائرية/فرنسية.المجال مؤثر على التصرفات،اللغة وحتى إبرام علاقات و تصاهر. إتجاهين: أ) . مكوث الأبناء مع آباءهم حتى لا يدفعوا الضرائب. فيكونون معفيين منها إذ بقوا في منزل واحد مع الأهل.

ب) . بمجرد الانفصال، فإن كلا من الآباء و كذلك المتحصلين على سكن منفرد، فإنهم يسجلون في هيئة الضريبة و يدفعونها. و الضريبة تمثل تقريبا أجر شهر من اثني عشر (12) شهرا (قيمتها). فهته آلية تحافظ على التجمع العائلي، و ذلك حتى لا تدفع الضريبة. لكن إذا توسعت العائلة، فإن الانفصال يصبح حتمي. بالرغم من دفع الضريبة التي تتنقل كاهل بعض الأسر. فالضريبة آلية من آليات المحافظة على التجمع العائلي. لها وقعها خاصة

على العائلات الفقيرة التي تبقى متجمعة. بالرغم من محدودية تأثيرها على العائلات الغنية و حتى العائلات المتوسطة. إلا أنها عامل مهم في الحفاظ على التجمع العائلي. و بالخصوص بالنسبة للعائلات الفقيرة.

**تعدد الزوجات و تعدد الأزواج:** الأجيال في الفترة الاستعمارية أو ما قبل استقلال الجزائر عن فرنسا. و بالخصوص الجيلين المدروسين تبين لنا بوضوح وجود ظاهرة تعدد 'الأزواج' و تعدد 'الزوجات'. تبين لي من خلال طرح الأسئلة عن تعدد 'الزوجات' في هته الفترة التي كان التعدد شيء ثقافي معتاد. و لا يعرض عنه سوى من كان فقيرا فقرا مدقعا. فلا يستطيع أن يعدد. و لكنه لا يمكنه بأي حال من الأحوال تأخير الزواج أو البقاء عازبا. فنادرا ما نجد رجلا تجاوز 25 سنة و هو من غير زواج. إلا أن يكون عاجزا صحيا (جسديا أو عقليا). أما العجز المادي لم يكن أبدا مبررا للعزوبية كما هو عليه الشأن حاليا. و هنا أيضا نلمس تغيرا للمعنى بشكل جوهري. تبين لي أن النساء كذلك 'يعددن الأزواج'. و كنت أسأل عن أحد أعيان المنطقة 'عيسى' الذي تزوج أربع نساء. الأولى طلقها ليتزوج بالثانية التي ماتت. فيتزوج بالثالثة و يضيف إليها الرابعة. أي أنه جمع فقط و في نفس الفترة بزوجتين الثالثة و الرابعة. الزوجتان اللتان كانتا متزوجتين قبله و لهن أولاد مع الرجال الأوائل (ربائب عيسى). النساء لم تصطحب معهن أبناءهن. بل بقي الأولاد مع الآباء. و هنا أيضا نلمس تغييرا آخر في المعنى. بحيث إن النساء حين يطلقن: أولا يمكنهن إعادة الزواج و فرصهن في ذلك جد مرتفعة. ثانيا أنهن لا يرتبطن بأولادهن. بل الأولاد شأن ذكوري. أي يتكفل به 'الوالد' و ليس الوالدة.

و هذا عكس ما نراه الآن تماما. من إن 'الوالدة' هي الحاضنة. و ما يترتب على ذلك من طلب التكفل بالوالدة (السكن). و طلب النفقة على الأبناء من طرف الوالد. و كأن الأولاد صاروا 'رهائن' بيد الأمهات. و يمثلون شكلا من أشكال ابتزاز الأزواج: 'آباء الأولاد'. فالإشكال كان مرفوعا. بحيث إن المرأة المطلقة تعود إلى البيت أهلها. و ما إن يعلم الأهل ان الطلاق الذي أوقعه الزوج لا رجعة فيه، حتى يعرضوها على الزواج مع أحد الأقارب الذين يرون بأنه قادر على الزواج من المرأة المطلقة. بمفردها أو مع تعدد الزوجات في نفس الوقت. إذا كنا نعلم أن تعدد الزوجات مسموح به 'شرعا' فكيف نتحدث عن تعدد 'الأزواج'. لقد تبين لنا تعدد الأزواج فعلا. بعد أن صرح 'المخبر' بأن 'عيسى' قد تزوج ثلاث نساء كن متزوجات من قبل أن يتزوج بهن. و لم يتزوج سوى من الأولى التي كانت بكرًا و قد طلقها. و لا يذكر المخبر السبب. فكل من الثانية و الثالثة و الرابعة كلهن كن متزوجات و طلقت الثالثة و الرابعة بينما ترملت الثانية عن زوجها. و نشير هنا إلى تعقد و تشبك العلاقات الاجتماعية: فإذا كان الزوج المتزوج بأربع نساء في الحالة المذكورة. فإن زوجة واحدة فقط كانت من قبيلته. و الزوجات الثلاث المتبقيات كل واحدة من قبيلة أخرى. فإن أولاد عيسى صاروا بالضرورة ينتمون على عرش 'أولاد سرور' من ناحية الأب. و لكن و في نفس الوقت كل أخ من الإخوة صاروا ينتمون إلى أخوال من عروش مختلفة: 'البكاكرة'، 'الرزائية'، 'الخلايفة' و 'أولاد سرور'. و من هذا المثال يتضح لنا التصاهر الحاصل بين العروش الأربعة عشر المكونة لتجمع 'حميان' بالمنطقة. و أن هذا التجمع صار ممكنا من خلال العمليات التصاهرية التي رأيناها مع المثال الوارد. فإذا كانت الزوجات الثلاث اللاتي تزوجهن 'عيسى' بعد الأولى. كن متزوجات من رجال قد ينتمون إلى عرش النساء أو قد لا ينتميان إلى نفس العرش. و نعلم أنهن قد أنجبن أولادا مع الأزواج السابقين. و صار بالضرورة أولادها من الزوج الأول و أولادها من الزوج الثاني 'إخوة'. معنى أن هناك علاقة 'أخوة' دموية بين أبناء

عيسى و أبناء "عبد الله" و "فلان" إخوة من الام. فإن العلاقة تزداد صلابة بين الإخوة المنتمون إلى نفس الأم. و لكن من آباء مختلفين. و كذلك الشأن بالنسبة لأبناء من نفس الأب. فهم إخوة من الأب بالرغم من اختلاف الأمهات. هذا الميكانيزم هو الذي يسهل عملية التصاهر و الذويان التي تحصل بين العروش المتجاورة و المتقاربة من الناحية المكانية. فغالبا ما يحصل بينهم تقارب من الناحية الدموية عن طريق التصاهر و الزواج. كما يسهل علينا فهم تقبل النساء "للضرة" و العيش معها في نفس الوقت و مشاركتها "لزوجها". ذلك أنهن هن الأخريات كن متزوجات من قبل و عرفن رجالا آخرين. و منه قلنا أن النساء هن الأخريات يعددن الأزواج. طبعاً ليس في نفس الوقت، الذي يبقى حكراً على الرجل، ولكن بعد الطلاق أو الترميل يمكن لهن أن يتزوجن مرات أخرى. ذلك أن السوق الزوجية كانت مفتوحة بالنسبة لهن. ثم انه لم يكن للمرأة في تلك الحقبة بديل عن "الزواج". و الكلمة لم تكن كلمتها، بقدر ما كانت كلمة "وليها" سواء أب أو جد أو أخ. كما أن ظاهرة تعدد الزوجات كانت منتشرة في ذلك الوقت. فصارت عادية، بخلاف الآن التي نرى فيها استثناء بالنسبة للذكور. و يبدو جلياً مع الجيل الثالث و الرابع أن تعدد "الأزواج" بالنسبة للنساء. صار النادر جداً إن لم يقل شبه مستحيلاً. بحيث إن المطلقات و المترملات لا يمكنهن إعادة الزواج بالسهولة التي رأيناها مع الجيل الأول و الثاني. ذلك أن "العزوبات" صرن بائرات في كثير من الحالات. و صار أمراً عادياً "أن ترى الفتاة قد تجاوزت سن الأربعين لكنها ما تزال بدون زوج". فكيف يمكن للمطلقة و الأرملة أن تعيد الزواج و العازبات يملأن سوق عرض الزواج بدون جدوى. نلاحظ إذا نسقين مختلفين:

النسق الأول: جماعي/علائقي. لا يمكن لأي فرد أن ينفصل عن الجماعة و يبقى منعزلاً. و ذلك مهما كانت وضعيته الاجتماعية: أعزبا، مطلقاً أو أرملاً. و مهما كان نوعه: ذكراً أو أنثى. إذ يسهل إعادة الزواج. بل إن آلية تعدد الأزواج و الزوجات كانت هي السائدة. و كثيراً ما يعدد الزوج زوجات، سواء أجمع بينهن في نفس الزمن. أو كانت الزوجات تأتي إحداهن بعد الأخرى. و لا يجمعهن الرجل في وقت واحد و لكنه يعدد زوجاته. و غالباً ما يعدد حتى المصدر أو أصهاره. و بالخصوص إن طلق الزوجة التي كانت تحت عصمته. فإنه نادراً ما يتوجه إلى قريباته و يطلبهن للزواج. بل يبتعد و يصاهر قبيلة أخرى. و من ثم ينتج أولادا من قبائل متعددة. فيصهر بين هته القبائل عن قصد او عن غير قصد. المهم أن الروابط تعزز و بالخصوص بين الإخوة و الأخوال. و يتم التعارف بين أخوال الأخوة المتعددون. و بذلك تكون اتصالات دائمة و متنوعة. بل إن الأخوال قد يصيروا أعماماً. و الأعمام أخوالاً. بالنظر إلى تبادل النساء بين الأطراف المتفاعلة مع بعضها. سواء أكان ذلك في نفس الجيل أو الأجيال متعاقبة. الأمر الذي يعزز اللحمة بين القبائل و ينتج عنه تعاون بينها و بالخصوص أمام المخاطر المشتركة. سواء كانت طبيعية، كالجفاف الذي قد يصيب أراضي العرش. و يكون أراضي عرش آخر في حالة جيدة. فيتم الاستجداء بأراضي هنا العرش الأخير. الذي يستقبل (أبناء العمومة أو أبناء الأخوال في ديارهم). و التعامل بالمثل طبعاً شيء مؤكد و ضروري. أو كان خطراً خارجياً (هجوم قبائل أخرى على أرزاق القبيلة). هذا النسق الجماعي العلائقي مبني على التعاون و التعاضد مهما كان مصدر الخطر. و تبقى العائلة متماسكة في كل الظروف و الأحوال. و مستمرة و إن تجددت مصادرها المادية و كذلك الطاقات البشرية عن طريق التكاثر. فقد تنمي الرزق المكتسب و الموروث أباً عن جد. و قد تخسر بعض الموارد. و كذلك الأمر بالنسبة للمكانة الرمزية



التي غالبا ما تستمر في الدوام أكثر من المكانة المادية. و بالخصوص الشرفه، أو العلماء و كبار الملاك أو ما يسمى في المنطقة (بالخيمة الكبيرة).

### الشجرة العائلية التي ينتمي إليها المخبر، الحاج 'عبد الجبار':

رجع المخبر إلى سنة 1670. و يبين مصدر معلوماته أنها من والده الذي جمعها عن والده. فهي معلومات متواترة أبا عن جد. و أنه لا يستطيع أن يتكلم عن الفترة السابقة لهذا التاريخ لتعذر المصدر. و بعده الزمني و المكاني عن المخبر.

- البعد الزمني: 370 سنة أي ما يزيد عن إحدى عشر (11) جيلا.

- البعد المكاني: أصل العائلة من قبيلة أهل نقاد الموجودة في مقاطعة وجدة بالمملكة المغربية. و الانقطاع الكلي عن المكان بسبب وجود الحدود التي تفصل بين الجزائر و المغرب. و التي لم تكن قائمة في الفترة المشار إليها بالكيفية التي هي عليها الآن. ذلك أن المسلم كان بإمكانه التنقل في ديار الإسلام بدون أي حاجز. و يستطيع أن يقيم في أي بقعة من ديار الإسلام بدون أي إشكال. بخلاف ما هو عليه الأمر حاليا.

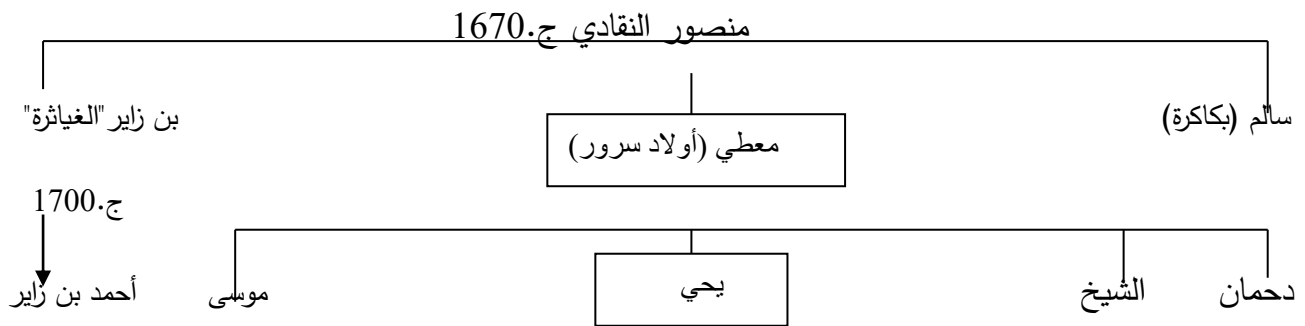
في حوالي سنة 1700 م. خرج ثلاث إخوة من قبيلة أهل نقاد من وجدة باتجاه المنطقة التي تحتلها 'حميان'. لكنهم لم يغادروا موطنهم في نفس الفترة. و لم يأخذوا نفس الاتجاه، بحيث إنهم تفرقوا في تجمع حميان.

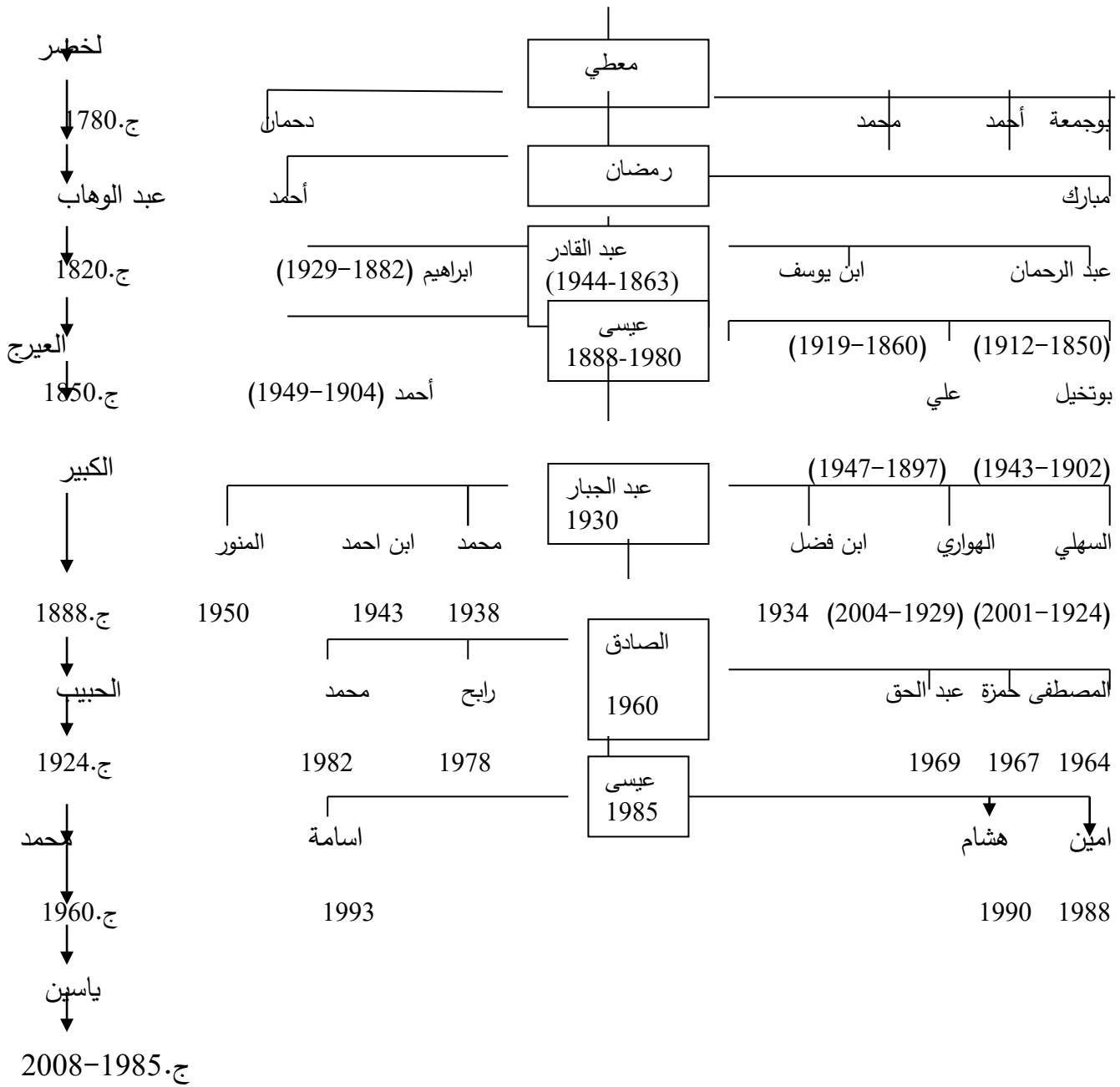
"معطي" قصد "أولاد سرور"، "بن الزاير" قصد "الغياثرة"، أما "سالم" فاندمج مع "البكاكرة". هته العروش الثلاثة كلها تنتمي إلى تجمع حميان. فأولاد سرور مقيمون ببلدية البيوض. و الغياثرة مقيمون في بلدية النعامه. أما البكاكرة فمقيمون ببلدية مكن بن عمار. المسافة التي تفصل البيوض عن النعامه تقدر ب: 60 كلم. البيوض مكن بن عمار تقدر ب: 80 كلم. و هي مسافات معتبرة، إذا ما رجعنا إلى وسائل النقل التي كانت متوفرة في ذلك الوقت (1700م). "معطي" المقيم في عرش أولاد سرور أنجب ولدين: "موسى" و "يحي". مخبرنا سرد لنا السلسلة التي هو مرتبط بها مباشرة و ركز عليها. واكتفى ببعض الإشارة إلى جوانب السلسلة. بحيث إنه ركز على سرد سلسلة جده الأول "معطي"، الجد الذي انحدر من صلبه. و أشار إشارات خفيفة لأجداده الآخرين من الأصل المشترك. و كانت السلسلة التي ركز عليها إبتداءا من الجد الأول "معطي" إلى المخبر "عبد الجبار" كالاتي: منصور، معطي، يحي، معطي، رمضان، عبد القادر، عيسى، عبد الجبار (المخبر)، الصادق (ولده البكر)، عيسى (حفيدة البكر). و في كل مرة يظهر لنا الإخوة الذين أشار إليهم المخبر. كما أشار إلى أبنائهم. و يصعب قراءة اللوح إذا ما سجلت عليه كل البيانات أي كل التفرعات. نلاحظ أن كل والد من هته الشجرة العائلية أنجب ما معدله خمسة (05) ذكور و أنجب ما معدله أربع (04) إناث. لكن بدون الإشارة إليهن أو التركيز عليهن. لأن المخبر يعتبر أن الإناث سوف يعززن عائلات أخرى. و هن الأساس في إنشائهن. و من ثم تعتبر الأمهات ذات مكانة يجب الإشارة إليهن. لأن الأم مصدر للثروة البشرية. أما حينما تكون بنتا في عائلة والدها فهي بدون فائدة تذكر. فهي عالية على الأهل أكثر منها مصدر لرفاه العائلة. و اللوح رقم (1) يبين دور الأمهات و ما أنجبته من أولاد ذكور على وجه التحديد. و كما يبين لنا مسألة تعدد الزوجات.

اللوحة رقم 1 يبين: الشجرة العائلية و تفرعاتها 1-1: عائلة منصور النقادي الحمياني: - أهل منصور النقادي:  
أصل المخبر 'عبد الجبار' المخبر الأول.

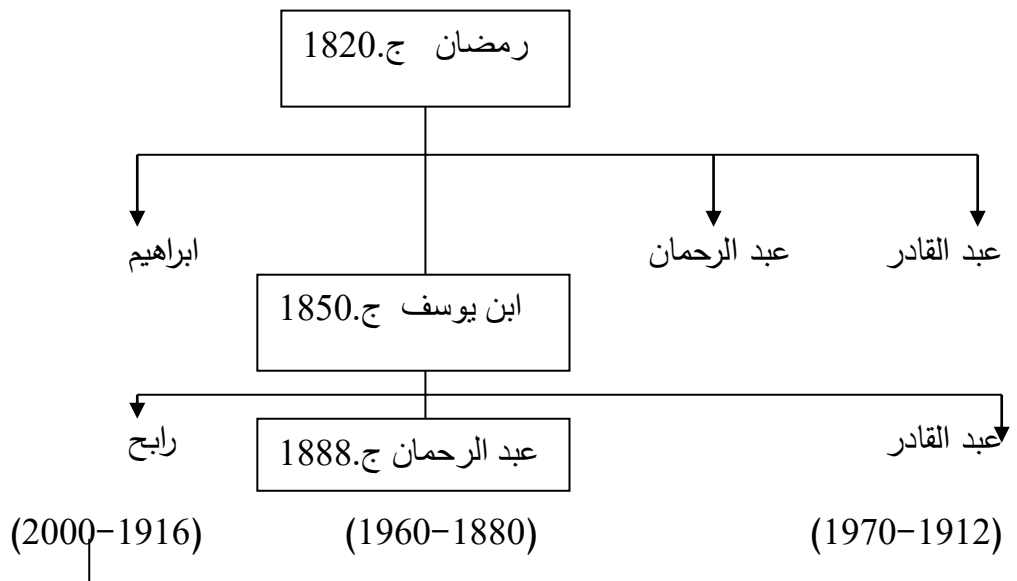
الشجرة العائلية

عائلة منصور النقادي: المكان وجدة (المغرب الأقصى) توزيع ثلاثة من أولاده الذكور على تجمع حميان. بالجزائر.

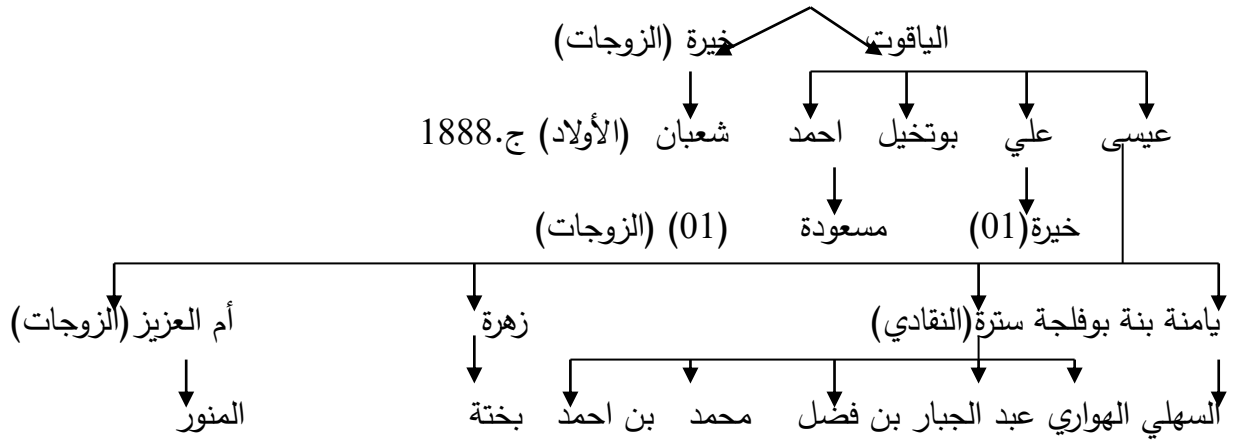




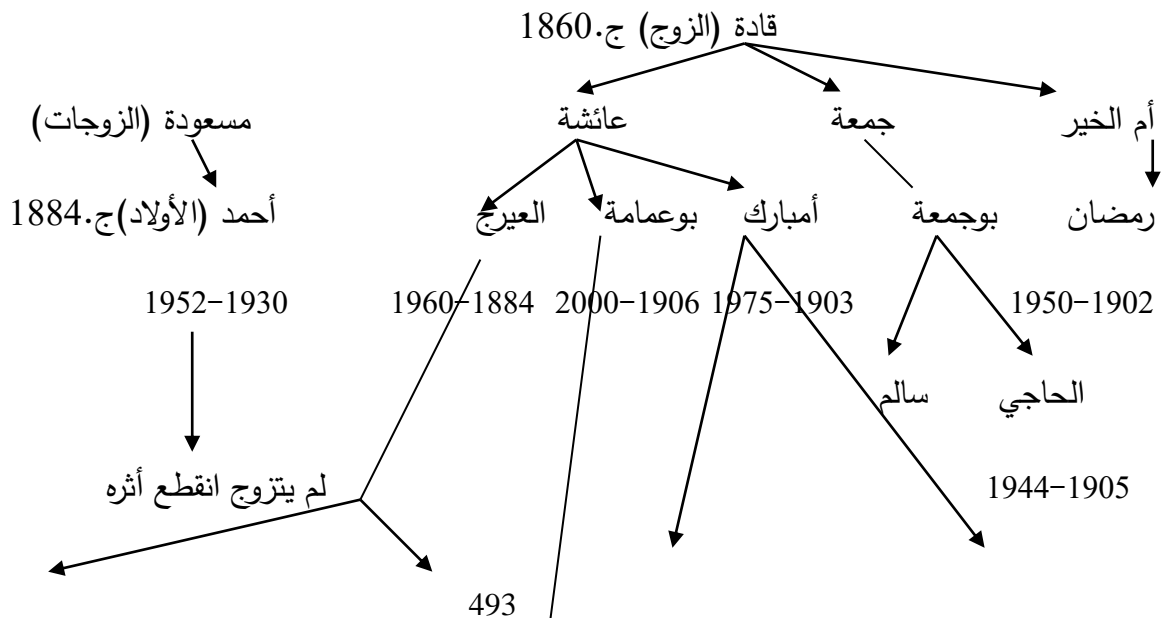
اللوحة رقم (02) يبين بعض تفرعات الشجرة العائلية المدروسة .

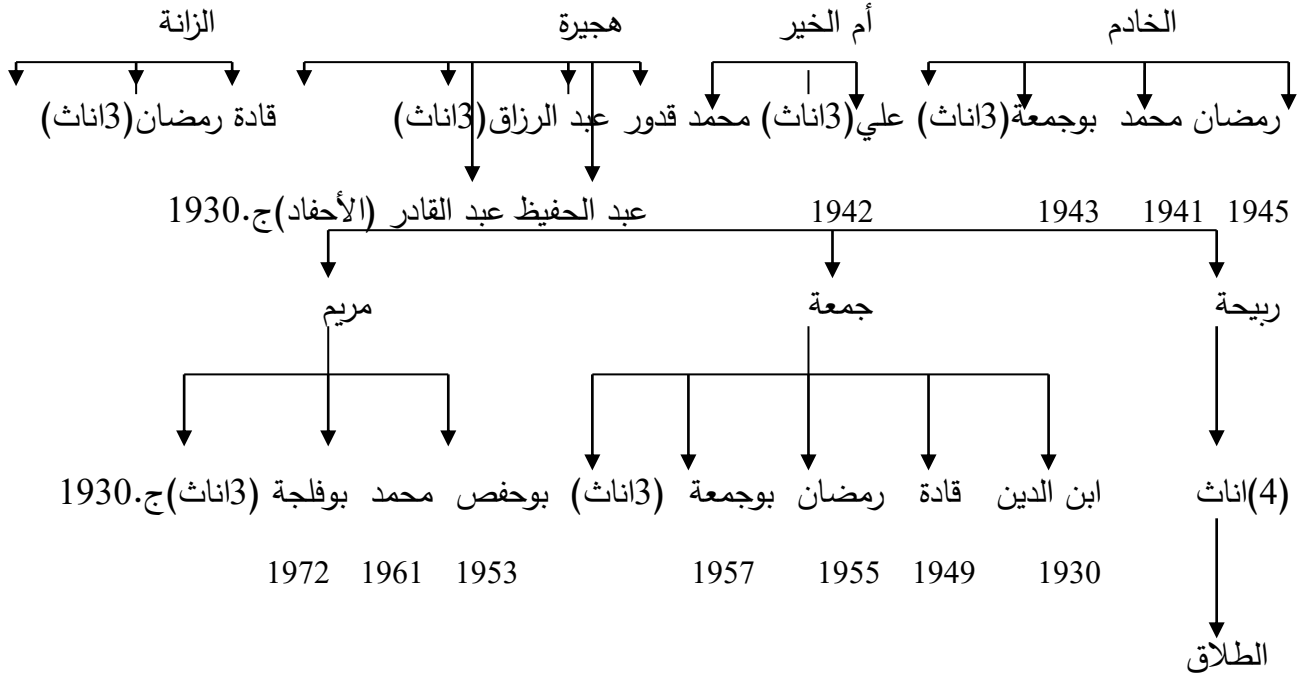




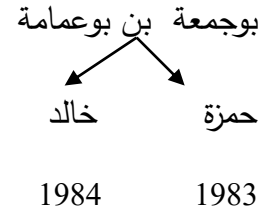
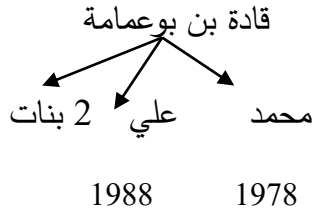
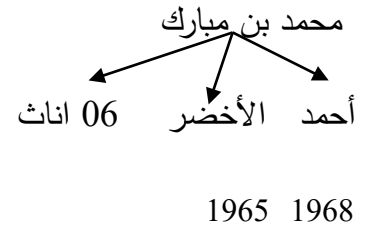
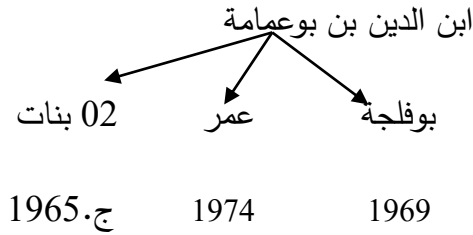


اللوحة رقم (04) : تعدد الزوجات و الانجاب .





اللوحة رقم (05) تفرعات أحفاد قادة من الجيل 1965 .



\* فعبد الجبار له ستة أولاد ذكور. وهم ما يزالون في طور الإنجاب، بما فيهم ابنه البكر الذي له حاليا أربع (04) أولاد ذكور. فإذا افترضنا أنهم سوف يصلون إلى درجة الإنجاب الذي حققه والدهم عبد الجبار نحصل على: معدل إنجاب أبناء عبد الجبار (الذكور)  $6 \times 6 = 36$  فردا. يمثلون أحفاده من الذكور. أحفاد + أبناء  $= 6 + 36 = 42$  فردا. والده عيسى أنجب سبعة (07) ذكور. كل واحد منهم أنجب بمعدل ستة (06) ذكور. فيكون المجموع:  $42 + 7 = 49$  فردا. فإذا كان كل 'جد' ينجب ما متوسطه: إنجاب الجد الأول (49 عيسى) و الجد الثاني (42) عبد الجبار:  $45 = 2/42 + 49$ . فردا عسبا من صلبه أي الذكور فقط. بدون حساب الإناث. فإذا كان جدود العائلة المنحدرين من صلب منصور ثلاثون (30) فردا. فيكون تعداد الذكور:  $30 \times 45 = 1350$ . وإذا أضفنا العنصر النسوي الذي هو بمعدل أربع (04) نساء لكل فرد  $4 \times 6 = 24$  حفيدة عند عبد الجبار. زائد أربع بنات. 28 فردا و عند والده عيسى خمس (05) بنات ينجبن بمعدل كل واحدة ثلاث (03) بنات. فيكون معدل إنجاب النساء يساوي:  $3 \times 5 = 15$ . و المتوسط بين الأب و ابنه  $21 = 2/15 + 28$  فردا نسويا. فيكون تعداد النساء على ضوء هذا:  $21 \times 30 = 630$  أنثى.

أي أن الكتلة البشرية المنتجة من عائلة منصور (أهل النقاد). تقارب الأفني عنصرًا أنجبت خلال 330 سنة. التكاثر المسجل في العائلة المنسوبة إلى منصور النقادي. يعطينا فكرة على عمليات الإنجاب التي يتم انطلاقًا من ذكر و أنثى ثم تضاف إليه عامل الزمن. فيصير كتلة بشرية مهمة. و منه أهمية (العائلة) كمؤسسة في تزويد أي كيان سياسي (القبيلة أو الدولة) بالموارد البشرية.

**آمال الحياة:** يمكن حساب آمال الحياة عند ذكور عائلة منصور النقادي. انطلاقًا من رمضان الذي ولد قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر. ذلك أنه ولد سنة 1820 م. فأبناءؤه كما هو مبين في اللوح رقم (1) قد عمروا بما متوسطه (62) سنة، أي أن الجيل المولود في سنة 1850 قد عمر (62) سنة. ذلك أن عبد الرحمان عمر (62) سنة، عبد القادر عمر (81) سنة، بن يوسف عمر (51) سنة، ثم إبراهيم لم يعمر سوى (47) سنة. أما أبناء عبد القادر ابن رمضان. و الذي كان أكبر الأولاد الذكور تعميرًا (81) سنة. و هو ينتمي إلى جيل 1850 الجيل الأول بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر. فإن أبناءه قد تفاوتوا في آمال الحياة. إذ بلغ الفارق بين أكبر معمر و أصغر معمر (51) سنة. و قد عمر أبناء عبد القادر ما متوسطه: (58) سنة. و كانت آمال حياة أبناء عبد القادر على التوالي: بوتخيل (41) سنة، إبراهيم (47) سنة، بن يوسف (59) سنة. و عيسى (92) سنة. نلاحظ أن عيسى كان أكبر المعمرين في عائلة منصور النقادي ب (92) سنة، يليه والده عبد القادر ب (81) سنة. و كانا الأكثر طولًا للحياة في جيلهم مقارنة بإخوتهم. أي الأكثر تعميرًا بين جيل أخوتهم. أما أبناء عيسى المنتمين إلى جيل (1924) قبيل الحرب العالمية الأولى. و هم سبعة (07) إخوة. فإنهم ما يزالون على قيد الحياة ما عدى إثنان قد توفوا بحلول الألفية الثالثة. كما هو مبين في اللوح رقم (1) السهلي أكبر الإخوة و هو البكر عمر (77) سنة، يليه الهواري و قد عمر (75) سنة. أي بفارق ضئيل مقدر بسنتين بين الإخوة و معدل قدره (76) سنة. فمتوسط آمال الحياة مع الجيل الذي وافق الاحتلال الفرنسي للجزائر. وصل في عائلة منصور النقادي إلى (62) سنة. ليخسر أربع (04) سنوات في الجيل الذي يليه. إذ وصل آمال الحياة إلى (58) سنة. و كان يمكن أن يكون أقل من ذلك بكثير لولا تعمير الحاج عيسى (92) سنة. و الذي كان من أعيان العرش في وقته. بل و دخل مدينة المشرية و كان من أبرز أعيانها. و قد اشتغل في تصدير الماشية باتجاه فرنسا. في فترة تصل إلى عشر (10) سنوات. و كان من أبرز ممولي الأسواق الفرنسية بماشية المنطقة. ما يفسر أنه كان يعيش في ظروف صحية متميزة عن إخوته. الذين لم يدخلوا إلى المدينة و مكثوا في البدو حتى وافتهم المنية. أما الجيل الذي أتى بعد الحرب العالمية الأولى و قبل الحرب العالمية الثانية. فلا يمكن حساب متوسط تعميره لأن جل الأفراد ما يزالون على قيد الحياة. و إذا ما حسبنا مدة تعمير المتوفيان من الإخوة الذين كان متوسط تعميرها (76) سنة. يتبين لنا أن هذا الجيل قد ربح (18) سنة. مقارنة بالجيل الذي سبقه في مجال التعمير و طول الحياة. و هو مكسب كبير لهذا الجيل المخضرم الذي عاش تحت السيطرة للاحتلال الفرنسي و عرف الاستقلال. أما جيل الاستقلال و جيل (الصادق) في النموذج الذي بيناه. و هو ابن المخبر الحاج عبد الجبار، فما يزال على قيد الحياة. و نتوقع أن يرتفع متوسط آمال الحياة لهذا الجيل الذي يمكن أن يربح بين 5 إلى 10 سنوات زيادة. مقارنة بالجيل المخضرم. ذلك أن المستوى المعيشي قد ارتفع بشكل محسوس. و بالخصوص فيما يتعلق بالرعاية الصحية التي عرفت ثورة عارمة. ذلك أنه من التداوي بالأعشاب في الفترة الما قبل استعمارية و إبان الفترة الاستعمارية. إلى إدخال الطب الحديث مع استقلال الجزائر.

ليستفيد منه السكان بصفة شمولية، بعدما كان أمرا استثنائيا في الحقب السابقة. المساهمة في التكاثر للعصب لم يكن بنفس القوة من جيل إلى جيل آخر. فنلاحظ أن جيل 1820 كان من الأجيال الأقل مساهمة في إنتاج القوة البشرية التي تدعم العصب. أي أنها عرفت أقل نسبة بازدياد الذكور في عائلة منصور النقادي موضوع الدراسة. بحيث إن معطي الثاني (جيل:1780) لم ينجب سوى ثلاثة (03) ذكور. هؤلاء الذكور كانوا الأقل خلفا للذكور مقارنة بكل الأجيال السابقة أو اللاحقة. ذلك أن أحمد قد توفي قبل أن يبلغ سن الزواج أي سن الإنجاب. و لم ينجب وانقطع ذكره لعدم وجود خلف له. و كذلك الشأن تقريبا بالنسبة لمبارك الذي و إن بلغ سن الإنجاب و تزوج و أنجب لكنه لم ينجب سوى الإناث أربع (04) إناث: هجيرة، عيدة، زينب و ربيعة. وذكر واحد وهو النعيمي. الذي هاجر إلى أمكنة أخرى و لم تعرف أخباره. و لم يعثر أبناء عمومته على أثره. لم يبقى من أبناء معطي الثاني سوى رمضان. و هو أبو جد مخبرنا عبد الجبار. و الذي ركزنا على جد المخبر (عبد القادر) لكن مع والد المخبر عيسى فقط.

اللوحة رقم 3 يبين: **تعدد الزوجات** بالنسبة لعائلة منصور النقادي الحمياني: عن السؤال الذي يتعلق بظاهرة تعدد الزوجات في عائلة منصور النقادي. يرجع مخبرنا بالذاكرة إلى الجيل الرابع من هته العائلة. المبنية شجرتها في اللوحة 1. أي إلى معطي الثاني. فيقول أنه تزوج بامرأتين: 'فاطمة' التي أنجبت له ولدان: مبارك و أحمد. و 'الزانية' التي أنجبت له رمضان و هو والد جده. أحمد كما مر معنا لم يتزوج. و توفي دون أن يترك أثرا. مبارك تزوج بامرأة واحدة. و كذلك الشأن بالنسبة لرمضان الذي تزوج من الزانية ابنة علي. أي أن الجيل الخامس (05) لم يعدد في هذا المثال. أما الجيل السادس (06) لم يعدد منهم سوى عبد القادر. الذي تزوج من 'الياقوت' التي أنجبت (04) ذكور و 'خيرة' التي أنجبت ذكرا واحدا وهو شعبان. و قد نسيه المخبر و لم يعد يذكره. و ذكر أبناء الياقوت التي تعتبر جدته من أبيه (والدة عيسى). ذلك أن خيرة كان قد تزوج بها عبد القادر هي الأولى. و لما أنجبت ولدا واحدا و تأخرت في الإنجاب. تزوج عبد القادر بالياقوت و هي ما تزال في خيمته. أما الجيل السابع فإن الإخوة الثلاثة: كلا من علي، أحمد و بوتخيل لم يعددوا. و اكتفوا بزوجة واحدة، كما هو مبين في اللوحة رقم (03). بينما عيسى فقد عدد. و تزوج بأربع (04) نساء. و لكنه لم يجمع بينهن كلهن في وقت واحد. بحيث إنه تزوج من 'يامنة' بنت بوفلجة التي أنجبت له السهلي. ثم تزوج مع سترة النقادي التي أنجبت له ستة (06) ذكور كما هو مبين في اللوحة رقم (03). ثم إن عيسى قد طلق الزوجة الأولى: يامنة. و بقيت 'سترة'، ثم ضم إليها 'زهرة' التي لم تنجب له سوى أنثى (بختة) و توفيت. ثم تزوج بأمر العزيز و ما تزال سترة في ذمته. إلى أن توفيت و بقيت أم العزيز على قيد الحياة إلى الآن (2007). بينما توفي عيسى في (1980) كما هو مبين في اللوحة رقم (01). أما الجيل الثامن و الذي يتوافق مع أبناء عيسى. و هو جيل مخبرنا عبد الجبار. فبالرغم من إنهم سبعة (07) إخوة إلا أنهم لم يعددوا، ما عدى أصغرهم (المنور)، (1950) و الذي تزوج من امرأة ثانية. لكن هذا الزواج لم يدم أكثر من سنة واحدة. بالرغم من إنه تكتم عن زواجه لفترة تزيد عن ستة أشهر. و لما اتضح الأمر لزوجته و أبناءه الذكور الأربعة و الثلاث بنات. سعى كل واحد منهم حسب إمكانياته و علاقاته مع الأهل. فضغط كل من جهته على المعدد حتى اضطر لطلاق الزوجة الثانية و الاحتفاظ بأمر الأولاد. الجيل الثامن لم يكن من المعدد. و حتى أبناء عمومة 'المخبر' المشار إليهم في اللوحة (2.2) و المقدر عددهم بعشرة (10) أفراد لم يعدد منهم أحد. ما عدى



لخضر (1927) الذي يبلغ من العمر الآن ثمانين سنة فقد تزوج بثلاث نساء: الأولى كانت عاقرا و عاشرها عشر سنوات. و لما لم تتجب طلقها. و تزوج من ثانية فأنجبت له ثلاثة (03) ذكور. ثم تزوج بأخرى و لم يجمع بين الزوجتين إلا وقتا لم يتجاوز الستة أشهر. لأن الأولى رفضت الضرة. و خيرت زوجها بأن يختار واحدة منهن: فإما أم الأولاد أو المرأة الجديدة. فاختار المرأة الجديدة. أما أخاه عباس فقد تزوج من امرأة ثم طلقها ليتزوج من ثانية. و لم يجمع بين الزوجتين فكان زواجا متتاليا. أما الجيل التاسع فجلهم متزوجون ما عدى أبناء (المنور) و الأولاد الصغار لأبا الفضل (إثنان) و ابنا واحدا لمحمد. و ابن أحمد (إثنان). فإن هذا الجيل، و كذلك أبناء العمومة المبين بعضهم في اللوح (2.2) لم يعدد أي فرد منهم. و يعتبر الجيل التاسع جيل الاستقلال. و كملاحظة عامة فإن هذا الجيل حتى خارج المثال المأخوذ (الشجرة العائلية لمنصور 'النقادي') فإن التعدد ينزع نحو العدم. فكلهم متزوجون من امرأة واحدة. و لم يعرف أي واحد منهم "الجمع"، إذا ما استثنينا محمد بن عبد الوهاب (1953) المبين في اللوح (2.2). الذي تزوج من ثلاث نساء و لكنه لم يجمع بينهن. فتزوج بالأولى فأنجبت له ذكرا و أنثى ثم طلقها. ليتزوج من الثانية التي لم تتجب له أي ولد فطلقها. ثم تزوج من الثالثة التي هي الآن زوجه و بالرغم من إنها لم تتجب هي كذلك مثل الثانية. إلا أنه احتفظ بها و هي الآن في عصمته. فإذا لا يعتبر تعددا و إنما هو زواج متتالي. المثال الثاني عن تعدد الزوجات يبدو لنا من خلال اللوح رقم (4) عائلة "قادة". و هو بدوي لم يعرف السكن بالمدينة لا هو ولا أحد أولاده. ما عدى "بوعمامة" الذي دخل المدينة بعد أن تجاوز الستين سنة من عمره. و يبدو أن كثرة 'المال' بمعنى الماشية التي امتلكها قادة و أبناءه من بعده. كان عاملا محفزا على تعدد الزوجات: 'فقادة' عدد بأربع زوجات كن في عصمته. و هو من جيل 1860 و قد أنجب 7 أولاد من الذكور. و لم نتمكن من الإطلاع على عدد الإناث المنجبات من طرف "قادة". يبدو أن كل أبناء "قادة" قد عددوا ما عدى أحمد. الذي توفي عن عمر يبلغ 22 سنة. و لم يتزوج فانقطع أثره و حتى ذكره. بحيث إن إخوته لم يخلدوه حتى عن طريق تسمية أبنائهم باسمه. امبارك زوجتان، العيرج زوجتان، و بوعمامة ثلاث زوجات. و إن عدد باثنتين لأنه قد طلق الأولى. بعد أن تبين له أنها لم تكن تتجب سوى الإناث.

**الإنجاب:** نلاحظ أن معدل إنجاب أبناء "قادة" من الذكور كان ست ذكور (06) : أمبارك أربعة بوعمامة سبعة و العيرج سبعة ذكور كذلك و أنجبوا معدل بما يزيد قليلا عن سبع (07) إناث لكل رجل: أمبارك (06)، بوعمامة (10) و العيرج (06). فيكون كل واحد من الإخوة الثلاث قد أنجب ما معدله (13) ولدا بين ذكر و أنثى. و هو معدل معقول بالنسبة لذلك الجيل، الجيل الذي ولد سنة (1884).

و لو أن أبناء عبد القادر (1850) نفس جيل "قادة". كان أقل من ذلك في حدود خمس (05) ذكور. ذلك أن الذكور المنتجين من طرف أبناء عبد القادر وصل إلى 18 ذكرا. وهم أربعة (04) ذكور أي متوسط إنجاب 5-4 ذكر لكل ولد. و تعود هته القلة إلى أنه لم يعدد من أبناء عبد القادر سوى "عيسى". بينما عدد كل أبناء "قادة". فالتعدد عامل للزيادة في القوة البشرية.

**تفرعات الشجرة العائلية:** تحدث مخبرنا عن التفرعات لعصب الشجرة العائلية لمنصور النقادي. ارتأيت أن أدون بعضها، حتى نتمكن من إجراء المقارنة الضرورية لتصحيح و فهم بعض الظواهر. كالإنجاب للعصب الذكوري و

أمل الحياة حسب الأجيال. من أبناء رمضان (1820) رأينا عبد القادر و تتبعنا ابنه عيسى وصولاً إلى مخبرنا عبد الجبار و نزول عند ابنه الصادق أحفاده. و كلما أردنا أن نلقي الضوء على الفروع. و تتبع الشجرة العائلية كما هي في الواقع. وجدناها متشابكة و يصعب تدوينها بكاملها، إلا عبر الإشارة إلى بعض الفروع و التركيز عليها. و إذا ما أردنا أن نلقي الضوء على أحد إخوته. أخذنا مثال ابن يوسف (1860-1919) فتبين لنا من خلال اللوح (2) الذي يبين بعض تفرعات الشجرة العائلية المدروسة. أن بن يوسف أنجب ثلاثة أولاد ذكورا. أنجبوا بدورهم 12 ذكرا: رابع (5) عبد القادر (4) عبد الرحمان (3). و هؤلاء أنجبوا بدورهم أبناء. أخذنا كعينة أبناء ميلود الذين يمثلون جيل الاستقلال. أما عن آمال الحياة، فإن أبناء بن يوسف صححوا لنا الرقم الذي كان معنا، مع أبناء عبد القادر الذي بلغ (58) سنة كمتوسط أمل حياة لأبنائه. فإن أبناء بن يوسف وصلوا إلى متوسط أمل حياة قدره ب (70) سنة أي أكثر من أبناء عبد القادر ب 11 سنة. يصعب حساب آمال حياة أحفاد عبد القادر. ذلك أن أبناء 'علي' ثلاث أفراد ما يزالون على قيد الحياة. و شهيدان: استشهد محمد و عمره 28 سنة. بينما استشهد العيد و هو ابن 18 سنة، أما عبد الوهاب فقد عمر 77 سنة. أما أبناء أحمد فهما ما يزالان على قيد الحياة: الأخضر يبلغ من العمر 80 سنة. أما عباس فعمره 67 سنة. أما أبناء بوتخيل فرمضان عمر 60 سنة. بينما الأخران ما يزالان على قيد الحياة الملياني 73 سنة و عبد القادر 58 سنة.

نلاحظ من اللوح الأول. و كذلك اللوح 2-2 أن الأحفاد يتسمون بأسماء جدودهم. إذ يتبين لنا أن كلا من علي و بوتخيل أبناء عبد القادر. سمو أبناءهم بهذا الاسم. بل إن الأحفاد من الدرجة الأولى يسمون أبناءهم بتسمية جدودهم. كما يتبين لنا من عبد الوهاب بن علي و محمد بن عيسى الذين أطلقوا اسم أبنائهم على جدودهم. تبركا بالخصال التي يتميز بها الجد و الصورة التي تبقى عالقة في أذهان الآباء و الأحفاد عن الجد. بل ويعتبر إطلاق اسم الجد على الأحفاد استمرارية له في الوجود. ما دام الاسم ما يزال يردد بين الناس. و هذا ما يتبين لنا جليا من خلال تكرار بعض الأسماء. و سألنا مخبرنا عن تجربته في الحياة أو ما يمكن الاستفادة منه. فأورد إلينا ببعض الأمثال الشعبية المتداولة في المنطقة و التي يتذكرها. ثم علق عن الحياة في التجمع العائلي انطلاقاً من التجربة التي يعيشها. أما عن الأمثال الشعبية فتعتبر أنها انتاجاً للمعنى. و تعزز من شرعية المتصرف بمقتضاها. أو على الأقل فهو يستند إلى مرجعية شعبية. قد تداولها غيره واعتمدوا عليها في تبرير تصرفاتهم. و تعتبر تراكما لتجارب السلف. و تولد قناعات يصعب مناقشتها أو حتى وضعها في المحك. بل تعتبر مسلمات لكثرة تداولها ولا يشك أحد في صوابها. فيسرد لنا الأمثلة المشار إليها أدناه:

### نلاحظ من الألواح البيانية الموضحة للشجرة العائلية و تفرعها:

1- تكرر بعض الأسماء و ترددها في العائلة الواحدة من جيل إلى جيل آخر. و ذلك راجع إلى محاولة الإبقاء على الذاكرة أو تخليد من توفي حديثاً. و بالخصوص إن كان من الأصول. فالذكور يحملون أسماء الذكور الذين سبقوهم. و الإناث تحمل أسماء الإناث اللاتي سبقنهن. و من ثم يدوم استعمال الاسم في العائلة الواحدة. و ناذرا ما يكون اسماً جديداً عن المحيط العائلي. و بالخصوص مع الجيلين الأول و الثاني. أما بعد الاستقلال و في الجيل الثالث و الرابع و ان استمر هذا الفعل. فان هناك أسماء جديدة عصرية دخلت ساحة العائلات و بالخصوص

المشرقية منها. و على وجه التحديد أسماء الإناث. و بدرجة أقل أسماء الذكور. التي هي الأخرى تغيرت عما كانت عليه سابقا.

2- نلاحظ أن هناك بعض الأسماء التي تقترن بمناسبات. كالذي يولد في يوم الجمعة: فإن كان ذكرا سميانه "أبو جمعة" و إن كان أنثى سميانه "جمعة". أو الذي يزداد في يوم ثلج "أبو ثلجة" أو يوم عيد "العيد" أو "عيدة" أو الذي يزداد في شهر رمضان يسمى ب "رمضان" ... أو كمن كثرت عنده البنات فيسمى إحداهن ب "التالية" أي الأخيرة عليها تكون آخر البنات اللاتي يرزق بهن.

3- نلاحظ من اللوح(2.1) المبين لتفرعات الشجرة المدروسة، أن ابن يوسف قد سمي ابنين له على اسم أخويه: عبد القادر ثم عبد الرحمان. كما أن أبناءه رابح و عبد القادر بدورهم سموا على أسماء أخوة جدهم 'معطي': إذ أطلقوا على أبنائهم تسمية 'بوجمعة'، أحمد، المهدي و إبراهيم. و من اللوح(2.2) يتبين لنا أن 'بوتخيل' سمي ابنين له: الأول باسم أبيه عبد القادر و الثاني باسم جده 'رمضان'. كما فعل أخوه 'علي' إذ سمي على جده 'عبد القادر' و أحد أولاده 'بوجمعة' على أخو جده. كما فعل أحد أبناء 'علي' و هو عبد الوهاب بتسمية أبنائه أحدهم على 'عبد القادر' و الآخر على 'بوتخيل' و هو عمه. و منه نرى أن الاسم قد يخلد عبر الحفدة و يتكرر بحسب شهرة الجد و مكانته. فالجد الذي كان صيته كبيرا يكرر أكثر من مرة عبر حفدته. و الذي كان متواضع الذكر و الآثار يخلد و لو من خلال احد أحفاده. و هذا ما حدث مع أبناء 'قادة' الذي تكرر مرتان مع أحفاده. أما بالنسبة لرمضان فإنه تكرر اسمه مع أبناء كل إخوته المنجيين. ذلك أن كلا من إخوته: مبارك، بوعمامة قد سموا أبناءهم باسم أخوهم الذي توفي و عمره(48) سنة. بوجمعة تكرر مرتان مع أبناء إخوته كذلك.

يبدو أن منصور النقادي الذي لا نعلم كم أنجب من ذكور ولا كم أنجب من إناث واقتصر علمنا على ما انجب من ذكور خرجوا إلى قبيلة حميان بالجزائر و ذلك سنة1700 حوالي. الثلاث إخوة كل واحد منهم توجه إلى عرش من عروش حميان و تزوج منه. و مكث كعضو فعال في هذا العرش.

ف'معطي' الذي توجه إلى أولاد سرور تفرع عنه ثلاثة(03) ألقاب: معطي، مويسات و النقادي. و ذلك في سنة 1931. السنة التي فرضت فيها الألقاب على الجزائريين بالمنطقة. واهتمنا بجزء بسيط من الشجرة العائلية التي ألقينا عليها الضوء. لأن تتبع كل الشجرة و إن كان ممكنا مع مخبرنا. الذي يبدو انه مطلع على الشجرة برمتها كل الإلمام. إلا أن التسجيل يأخذ وقتا أطولا و لا يفيدنا في كثير من الأشياء. لأننا أخذنا بعض الفروع للإطلاع على نمو هذه الشجرة و بعض تفرعاتها.

أما بن زاير الذي توجه إلى الغياثرة: فتفرع إلى لقبين ابن الزاير و العيرج باسم أحد أحفاده.

ف'معطي' أخذ ولد من أحفاده كلقب له. أصل القبيلة التي قدم منها، و هي قبيلة آل نقاد. فصار "النقادي" و الحفيد الآخر احتفظ باسم جده 'معطي'. بينما أخذ حفيد آخر كلقب له اسم ابن معطي. و هو موسى فنسب نفسه إليه و صار لقبه "مويسات".

بينما تفرع ابن الزاير إلى لقبين فقط فأحد أحفاده احتفظ بلقب جده ابن الزاير. بينما الآخر أخذ اسم أحد أبناء ابن الزاير. و هو العيرج فأصبح لقبه "العيرج".

أما سالم فاحتفظ أحفاده باسمه كلقب لهم دون الانقسام. و كما أشرنا إلى ذلك فإن سبب تعدد الألقاب كان أحد الإستراتيجيات المعتمدة من طرف السكان أمام فرض الألقاب. و ذلك حتى يتمكن أبناء العمومة من الشهادة لبعضهم البعض. ذلك أنهم لو احتفظوا بلقب واحد لما أخذت شهادة بعضهم لبعض قبولا لدى الهيئات القضائية الفرنسية.

**عائلة قادة من جيل 1860:** من العائلات الأكثر غنى في تجمع عرش أولاد سرور. كان قادة يمتلك ثروة مهمة في العرش. لا تقتصر على الأغنام و المعز و لكن أيضا تضم عددا مهما من الجمال و البقر. و كان يستعين بعدد مهم من الرعاة للعناية بالرزق. و رث أبناؤه الذكور هته الثروة (جيل 1884). و كما هو مبين في اللوح رقم (04) الذي يبين الشجرة العائلية لعائلة "قادة". و يوضح اللوح تعداد الزوجات و الإنجاب. فإن قادة قد جمع بين أربع (04) نساء. أي أنه استعمل أقصى ما يمكن من الجمع بين النساء. و أنجب ثمانية (08) ذكور. و هنا طبعا لم نركز سوى على العصب. و رغم القسمة المتماثلة بين جميع الذكور والتي كانت جد معتبرة. إلا أن استثمار هذا الرزق قد كان جد متباين بين الإخوة. و يبدو أن الإخوة الأشقاء من الأم و الأب أي أبناء المرأة الواحدة كانت لهم مسارات جد متقاربة برغم من تبيان وضعياتهم. فإذا كان ابن مسعودة الذي لم يتزوج. و بعد وفاته فقد استولت أمه على نصيبها من هذا الرزق و الباقي قسم على العصب (الإخوة). فإن ابن 'أم الخير' عاش في حالة متواضعة جدا. و بالخصوص أنه لم يكن له إخوة من الأم ليقفوا معه و يؤازروه. أما أبناء 'جمعة': الحاجي و سالم على وجه الخصوص كانوا من أفقر الإخوة. و لو أن بوجمعة، شقيقهم من أمهم، استطاع أن يكون ثروة متوسطة. أما أبناء 'عائشة'، فإنهم كانوا أغنى الإخوة على الإطلاق. و استثماروا ثروة والدهم و صارت تفوق ما جمعه والدهم. و بالخصوص كل من أبو عمامة الذي كان أغناهم. و هو الوحيد الذي تزوج من ثلاث (03) نساء. ثم يليه أمبارك الذي تحصل على ثروة قريبة من الثروة التي كونها أخوه بوعمامة. و تزوج بامرأتين هو الآخر. ثم يليهم من حيث الثراء أخوهم العيرج المتزوج هو الآخر بامرأتين.

هته الملاحظة البسيطة و المتعلقة بتأثير 'الأم' على الأولاد. إذا ما تتبعناها نجد أن لها الأثر البالغ على أحوال الأبناء من الأم الواحدة. فبالرغم من إن الوالد هو واحد. إلا أن الأبناء مختلفين من حيث الفلاح و النجاح المحقق من طرفهم تبعا لوالدهم. و كذلك لتعدادهم من الأم الواحدة. و هذا ما يتبين لنا جليا من خلال أحفاد قادة. بعدما تبين لنا الفارق الشاسع بين أبنائه. و أن الأم هي التي تساعد على جمع الإخوة و لم الشمل و التوحد بينهم. و المؤازرة المتبادلة و التعاون و حثهم على النجاح أو التأثير السلبي على الأبناء. ثم إن الإخوة كلما تعددوا من امرأة واحدة كلما تمكنوا من تكوين قوة و عصبية يمكنها تحقيق النجاح. أما إذا كانت الأم قد أنجبت ولدا واحدا كما فعلت 'أم الخير' و 'مسعودة' في مثالنا. فإن الضعف يكون حليف هذا الولد الوحيد المنجب من طرف هته المرأة أو تلك. كما يتبين لنا أن المرأة التي تبقى على قيد الحياة فإنها ترعى مصالح أبنائها. بخلاف تلك التي تطلق أو التي تموت فإن أبنائها يتفرقون من بعدها. و المرأة كلما أكثرت من إنجاب الذكور كلما احتلت مكانة مرموقة بين النساء

الأخريات. و كلما كانت هي المدبرة و الناهية الأمرة بين النساء. أي استولت على السلطة. و كلما اكتسبت تجربة و حكمة في التسيير لشؤون 'الخيمة'. و هذا الرأسمال المعرفي التدبيري المكتسب غالبا ما تستعمله لفائدة أبنائها. في حالة وفاة الزوج أبو الاولاد. و غالبا ما تسيير بحكمة أولادها ذكورا كانوا أو اناثا. و غالبا ما يحققون نجاحات معتبرة مقارنة بإخوتهم من النساء الاخريات، اللاتي كن في وضعية التابعات و الخاضعات لأوامر المرأة "سيده الخيمة"، و الذي ينطلق أبناؤهن بنفس الرأسمال المالي المكتسب عن طريق الارث. و لكن الفارق يصير رأسمال الأم المعرفي. و ما تحمله من حكمة و تدبير: فتبحث عن زوجات متمكنات و توجهن إلى العمل المفيد لخدمة 'الخيمة' بما فيها من ثروة بشرية و مادية(الأنعام). و من ثم يبدو أن الأم تلعب الدور الحاسم في قضية التنشئة و المتابعة للأبناء و حتى الأحفاد من جهة، كما أن الإخوة من أم واحدة كلما تعددوا و كثروا، كلما كان بالإمكان أن يتقاسموا الأعباء الخاصة بتربية الماشية. و هذا ما يمكن أن يفسر أن أبناء عائشة الذين كانوا ثلاثة إخوة، استطاعت أهم أن ترفع الهمة و التعاون بين أبنائها: فامبارك و العيرج كانا يقومان بالتنفيذ و المتابعة. بينما أبو عمامة، أخوهم الأكبر، كان يقوم بمهام التدبير و العلاقات الخارجية من بيع و شراء و بحث عن أمكنة للرعي. كل هذا تحت رعاية و إشراف الوالدة، التي كانت تتابع كل صغيرة و كبيرة. و بالرغم من أن 'جمعة' هي الأخرى لديها ثلاثة ذكور إلا أنهم لم ينجحوا. بالرغم من أنهم إنطلقوا بنفس الامكانيات التي انطلق بها أبناء 'عائشة'. مما يوضح بجلاء تأثير الأم على الأبناء مهما كانوا كبارا في السن. أما 'أم الخير' و 'مسعودة' أنجبنا ولدا ذكرا واحدا لكليهما: فان أحمد ابن مسعودة لم يعمر طويلا(22) سنة و لم يتزوج. و بذلك لم يكن لديه عامل الوقت الكافي لاستثمار ما ورثه عن والده. أما رمضان ابن أم الخير و الذي عمر(48) سنة. فانه ترك رزقا متواضعا، لعدم وجود الأخ من الأم الذي يدعمه في تنمية الثروة. و مع ذلك يبدو أنه كان محترما من طرف باقي إخوته. و بالخصوص أبناء 'عائشة' الثلاثة. الذين خلدوا أخوهم 'رمضان' بعد وفاته بتسمية أحد أبنائهم بهذا الاسم. فمبارك و بوعمامة و العيرج كل واحد منهم سمي ابنه على 'رمضان'. مما عرف عليه من كرم و عنايته بإخوته و مواقفه التي كانت متميزة. فكل واحد من الإخوة الثلاثة، أراد أن يعيد إنتاجه، من خلال ولده المسمى باسمه.

و قد تتبعت جيل(1930) واقتصرت على أحفاد 'قادة' من زوجته عائشة. و قد تبين لنا بأن أبناء قادة من زوجته عائشة. كانوا الأكثر ثراء حتى من والدهم 'قادة'. لكن أبناءهم لم يفلحوا عموما في المحافظة على هاته المكانة. فالملاحظة العامة أن أحفاد قادة من زوجته عائشة، و الذين كان آباؤهم من أغنى العائلات الموجودة بعرض أولاد سرور، قد تراجعت ثروتهم بشكل كبير. و كذلك الشأن بالمكانة التي صاروا يحتلونها.

و يمكن القول ان الثروة الكبيرة التي جمعها آباؤهم: امبارك، بوعمامة و العيرج كانت أحد الأسباب الرئيسية في الوضعية البائسة التي يحتلونها الآن. بحيث ان كل الابناء من جيل(1930)واصلوا العمل في رزق الآباء. وبقوا يستثمرون هته الثروة المكتسبة من طرف الآباء و لصالح أفراد العائلة المجتمعون مع بعضهم. الثروة المكتسبة بدأت تتراجع لأسباب مناخية: سنوات جفاف حادة بالمنطقة، و كذلك لأسباب الهيمنة الاستعمارية و بالخصوص أثناء الثورة التحريرية. حيث فرض على المرابين التجمع في محتشدات. الأمر الذي أثر سلبا على الثروة الحيوانية بكل المنطقة عموما. و على الذين كانوا يمتلكون أعدادا كبيرة منها. و في هته الظروف تناقصت بشكل ملفت للانتباه ثروة الابل و البقر. بينما تراجعت أعداد المعز و الغنم بشكل كبير عما كانت عليه، و بالخصوص أن هته الثروة الحيوانية بكل المنطقة عرفت نكسة رهيبية في سنة1944. إبان الحرب العالمية الثانية. إثر جفاف دام سنتين

كاملتين 44 و45. أتت على الأخضر و اليابس في المنطقة. تضررت هته العائلات من هته الظروف المناخية و السياسية العسكرية. و بالرغم من ذلك واصل أحفاد قادة مهنة تربية الماشية. و مكثوا في البدو و بقوا بدون تعليم. بينما تقطنت بعض العائلات الى أهمية تعليم الأبناء من الجيل المولود في سنة1930. بنسب ضئيلة و مستوى محدد "شهادة نهاية الدراسات". كما يدل عليها اسمها، و هي تتويجا للمرحلة الابتدائية. باستثناء 'قادة' ابن بوعمامة الذي ارسله والده عند عمته المتزوجة و المقيمة بالمشرية. لمزاولة دراسته الابتدائية و الذي توقف عن الدراسة بعد متابعة دامت خمس سنوات. أعاد فيها السنة الخامسة مرتين فطرد من أقسام الدراسة. أي أن ولدا واحدا من ثمانية عشر(18/1) ولد من الذكور تمكن من الدخول إلى أقسام الدراسة. بينما منع باقي أفراد العائلة: أحفاد قادة من زوجته عائشة. و يبدو أنه كان الاستثناء بالنسبة لكل أحفاد قادة مهما كانت زوجاته - حسب ما صرح به مخبرنا-. يبدو أن الارتباط بالعائلة كان قوي جدا حتى بعد الحصول على استقلال الجزائر. بحيث إن هذا الجيل واصل العيش في البدو و في كنف العائلة الكبيرة. بالرغم من وجود بعض فرص العمل في المدينة و بالخصوص مدينة المشرية. التي عرفت نزوحا مهما للسكان في هته الفترة والفترات الأخرى المتلاحقة -أنظر جلاي ساري-.

و بالرغم من إن الثروة الحيوانية التي كانت عند العائلات المشار إليها صارت متوسطة. بالنظر إلى ما كانت عليه قبل(1946) و كذلك(1958) حيث عرفت أدنى مستوياتها. فإن الجيل المشار إليه(1930). لم يبدأ يفكر في الانفصال على العائلة إلا بعد سنة(1975). حيث غادر كل من محمد ثم بوجمعة - إبنني مبارك- و ابن الدين و قادة . ابني بوعمامة . و قدور، عبد الحفيظ و عبد القادر . أبناء الحاجي ..

و نلاحظ أن العائلة لم يتم هجرانها من طرف كل القوات البشرية التي توجد بها. بل إن العائلة احتفظت بما يسمح لها بالاستمرارية. إذ إن امبارك احتفظ برمضان و علي. و بوعمامة احتفظ بكل أبناء مريم الذين كانوا في مرحلة الطفولة او الشباب أكبرهم بوحفص(1953). كما أن العائلة احتفظت بمن لا يستطيعون الاستقلال عنها من نساء و أطفال و شباب و حتى كبار متزوجين. كما أنها احتفظت ببعض الطاقات التي تساعدها على الاستمرارية في ظروف ملائمة. فاشتغل محمد بن مبارك في مشتلة بالبيوض. فتحت بالمنطقة قصد تزويدها بالأشجار الغابية. لتقادي تعرية الأرض و تغيير الغطاء النباتي بالمنطقة أو هكذا كان الهدف. كما اشتغل أخوه رمضان في البناء. كمساعد بناء عند أحد الخواص من أبناء خاله. و ترك زوجته عند أهله: أي مغادرة حذرة للعائلة، يجرب فإن نجح اصطحب زوجته، و إن لم ينجح رجع إلى أهله. و مكانه ما يزال محفوظا من طرف زوجته. و بعد أن بنى بيته اصطحب زوجته وولده الصغير. أما ابن الدين بن بوعمامة، فقد حصل على منصب كحارس في شركة لتوزيع الدقيق و مشتقاته بالمنطقة. و قد اصطحب زوجته و أولاده معه إلى المدينة. ذلك أن صهره(زوج أخته الكبرى) كان يمتلك مسكنا في طور البناء انتهت الأشغال بثلاث غرف و الملاحق. و بقي الطابق الأول و بعض التحسينات في طور الإنجاز. فسلمه له ليسكن فيه. حتى يتمكن من أن "يدبر رأسه".

أما أخوه قادة - المتعلم الوحيد في العائلة - و الأعزب. فقد توجه إلى مدينة وهران للبحث عن العمل. الذي وجده في شركة خاصة تنشط في مجال النسيج. فعمل في ادارة الشركة ثم استقر في المدينة بشكل نهائي، بعدما تزوج و أنجب. و تمكن أبناء حاجي من إيجاد مناصب شغل في مدينة المشرية هم الآخرون واستقروا بها.

نلاحظ إذا أن المتعلم الوحيد "قادة" قد غادر العائلة. و لم يكتفي بالمكوث في نفس المنطقة كما فعل الآخرون بل توجه حتى إلى مدينة وهران. و بحث عن شغل واستقر نهائيا في المدينة. بخلاف الاخوة و أبناء العمومة الذين لم

تجرؤوا على الابتعاد عن المنطقة و إن ابتعدوا عن العائلة. و ما تجدر الإشارة إليه أن كل الذين غادروا العائلة باتجاه المدينة فقد إعتدوا على الشبكة القرابية التي ساعدتهم على الاستقرار في كل من مدينة المشرية و مدينة البيوض. سواء بإيجاد منصب العمل أو حتى توفير السكن.

أما عن الوضعية المادية لهته الأسر فيمكن تصنيفها في دائرة العائلات الفقيرة. ما عدى 'قادة' الذي تمكن من تحسين وضعيته المادية. و بالخصوص حينما تمكن من تغيير وظيفته و الانتقال من الشركة الخاصة للنسيج إلى شركة سونطراك ببطيوة.

و تجد الإشارة إلى أن بعد وفاة الآباء. يعمل كل واحد من الأبناء على أخذ نصيبه من الإرث. ثم الاستقلال بأسرته و أبنائه. و هذا شأن كل من كانت أمه متوفاة. و يشذ عن هته القاعدة كل من كانت أمه على قيد الحياة. ذلك أن "الأم" تعمل على استمرار التجمع العائلي. فأبناء كلا من امبارك و العيرج تفرقوا مباشرة بعد وفاة الآباء. و كذلك أبناء بوعمامة. ما تبقى منهم في حالة اجتماع نسبي سوى أبناء مريم التي ما تزال على قيد الحياة.

و ما يفسر الاجتماع النسبي أن كلا من 'بوفلجة' و 'محمد' متواجدان في نفس المسكن الذي تقيم فيه والدتهما. الأول ما يزال أعزبا، أما الثاني فهو متزوج. و يعملان بالمدينة (المشرية). بينما بوحفص يوجد في حالة استقلال مع أسرته. و هو ما يزال مقيم في البدو. و ما يفسر هذا الفرق أو ابتعاد أبو حفص على بقية أفراد العائلة هو النشاط الذي يمارسه فهو مربى للماشية. بينما إخوته يعملون بمدينة المشرية أين توجد والدتهم و البنات الغير متزوجات.

كما أنني تتبعت أبناء جيل (1930) لتبيان التغيرات الحاصلة في البناء العائلي. و هو جيل (1965) و أخذ لذلك بعض النماذج. فمحمد بن مبارك (1941) تزوج من زهرة ابنة عمه أبو عمامة. و أنجب منها ذكرين: الأخضر (1965) و أحمد (1968) و ست (06) إناث. و بالرغم من وجود مدارس للتعليم في مدينة البيوض أين يسكن محمد بن مبارك. فإن الإناث لم تستفد من التعليم سوى اثنتين حتى المرحلة النهائية من التعليم الثانوي. و لم تتحصل أي واحدة منهما على شهادة البكالوريا. بينما المتبقيات لم تتجاوز السنة التاسعة أساسي. أما الذكرين: فأحمد تمكن من الحصول على شهادة البكالوريا من ثانوية المشرية. أين كان يدرس في الثانوية و يستفيد من النظام الداخلي. ثم واصل دراسته في جامعة وهران بمعهد الأساتذة. حيث تحصل على شهادة الليسانس في الرياضيات. و بعد تخرجه ووظف كأستاذ ثانوي بمدينة تلاغ بولاية سيدي بلعباس حيث استقر. و بالخصوص حينما تزوج من أستاذة بنفس الثانوية. تمتلك مسكنا خاصا بها. فانفصل عن العائلة التي ينتمي إليها بصفة كلية. و العلاقة لا تتعدى بعض الزيارات الخاطفة التي يؤديها إلى الابوين بمدينة البيوض. لأن له نشاط تجاري موازري مع مهنة التعليم التي يحترفها. النشاط الذي يمتص كل وقت فائض حتى العطلة الصيفية. أما 'الخضر'، فإنه بالرغم من مواصلته الدراسة في زاوية "بالكبير بأدرار" و تخرجه بإجازة حفظ القرآن الكريم. إلا أنه لم يحصل على عمل يناسب هذا الجهد. فاضطر إلى إعادة إنتاج والده. بحيث إنه امتهن حرفة تربية الماشية. و لما لم يكن له و لا لأبيه، الرأسمال الكافي، فإنه يشتغل مع من له رأسمال يستثمره في الماشية. و يتقاسم معه الأرباح مناصفة في كل نهاية سنة. و ما يمكن قوله أو استخلاصه بالنسبة للعائلة محل الدراسة هو أن:

1- الوالد في وضعية مزرية. إذ إنه في دائرة الفقر المدقع. فهو حاليا في تقاعد. و منحة التقاعد لا تصل حتى الأجر الأدنى المضمون. ذلك أنه لم يشتغل سوى 25 سنة. و التي أعطيت له نسبة لا تتجاوز 62.5% من الأجر الذي كان يتقاصه في المزرعة. و الأجر الذي لم يكن يبلغ مستوى الأجر الأدنى المضمون. و هو كما رأينا لم

تبقى عنده سوى الخمس (05) بنات. اللاتي يستهلكن و لا ينتجن. حتى النشاطات اللاتي يتقنها من خياطة و بعض الحرف التقليدية. لا يستفدن منها إلا في مناسبات نادرة جدا. ذلك أن جل البنات الماكثات في البيت يتقن نفس "الصنعة".

(2) - التضامن العائلي غير موجود. بحيث إن ابنه "أحمد" منفصل عنه بكيفية تامة. و المساعدات التي يقدمها له جد زهيدة. و لا يتحصل عليها إلا بمناسبة الزيارة التي يقوم بها 'أحمد'. و التي لا تتجاوز الزيارة الوحيدة في السنة. أما ابنه "الأخضر"، رغم الدراسة الدينية التي قام بها لمدة ثلاث (03) سنوات في إحدى أكبر الزوايا المنتشرة عبر التراب الوطني "زاوية بلكبير بأدرار". إلا أنه أعاد إنتاج والده من حيث المهنة و كذلك الوضعية. فهو منعدم الرأسمال. لأن والده لا يكسب مالا. و هو لا يتقن أي حرفة أخرى خارج تربية الماشية و تدريس القرآن. كما بينا آنفا. فصار محترفا في تربية الماشية يعمل برأسمال غيره. على أن يتقاسم الطرفان الأرباح الناتجة عن عملية الجهد الذي يقدمه الأخضر و القدرة المالية التي يوفرها الشريك. و منذ أزيد عن 15 سنة و هو يداوم على هته المهنة و بدون انقطاع. إلا أنه لم يتمكن من تكوين الثروة التي تسمح له بالاستغناء عن العمل برأسمال الآخرين. ذلك أنه في بعض السنوات ذات الظروف المناخية المساعدة يكون قطيعا من الغنم و الماعز لا يتجاوز فيه 20 رأسا و هو عدد غير كاف للعيش منه. لكن في السنوات الجافة فإنه يفقد جل ما كسبه أو كل ما كسبه. بالنظر إلى مصاريف العلف التي يفرضها الجفاف .. و يمكن القول بأنه ما يزال في نفس الوضعية التي إنطلق منها. لا يملك شيء. فكيف له ان يساعد والده أو اخواته و هو في أمس الحاجة إلى المساعدة. بل إنه سلم ولدين ذكرين إلى أقاربه قصد مواصلة الدراسة. الولد الأول عند والده في مدينة البيوض. و الثاني عند خالته في المشرية بالرغم من كونها أرملة و دخلها جد متواضع. فإنها قبلت باستقباله عله ينجح في الدراسة. و يخرج من الوضعية البائسة التي يعيشها أهله.

(3) - ترك 'الخضر' بناته الإناث في البيت التي بناها في البادية رقيقة والدتهم. لإعادة إنتاج نفس الوضعية التي عاشتها والدتهم في حدود عام 2020. و يتبين لنا أن الأخضر هو حلقة تعيد إنتاج نفسها مرة أخرى. من خلال وضعية الأولاد الذكور الذين لا يشرف على دراستهم. و الإناث اللاتي قرر مصيرهن بإعادة إنتاج نفس صورة والدتهن أو نفس صورة أخواته.

(4) - بنات محمد بن مبارك الخمس المتبقيات بدون زواج. رغم بلوغهن سن الزواج. يمثلن انشغالا آخرا و جوهريا لأسرته. و هو بمثابة تحدي أساسي أن يمكنهن من الزواج. فالبنت التي تزوجت خرجت من مدينة البيوض، لتعيش في البدو. و هو زواج لم يسمح لها بالترقية الاجتماعية. إذ إنه أعادها للحياة البدوية بعدما عاشت جل حياتها في المدينة. كما أن زوجها من أفقر ما يوجد بالبدو. فهو يرعى ماشية غيره من أبناء عمومته. الذين قرروا مساعدته. حيث اشترى له قطيع من الغنم لا يتجاوز تعداده الأربعين رأسا. على أساس المشاركة في الربح. و نحن نعلم القاعدة الاقتصادية في تربية الماشية: "كلما ارتفع تعداد الماشية، كلما زاد الربح". و العكس صحيح أي أنه كلما انخفض تعداد رؤوس الأغنام كلما قل الربح. أو انعدام و بالخصوص في فترات الجفاف. و قد مر على زواجه قرابة العشر سنوات. إلا انه في نفس الوضعية التي انطلق منها. أي العيش في أدنى المستويات دون تكوين أي ثروة. أو تحسين من الوضعية الاقتصادية الاجتماعية. فهل أخواتها المتبقيات مستعدات للتضحية و العيش مرة أخرى معاشة البدو؟ أو أنهن يتمكن من الاندماج في المدينة و الزواج بمن يسكنها؟ أم أنهن يبقيين في نفس الوضعية؟ مع الإشارة إلى أن أعمارهن تتراوح ما بين 22 سنة إلى 40 سنة.



هاجس حقيقي يعبر عنه الوالد بكل صراحة. و يتحصر لانعدام الوسيلة أو الطريقة أو السبيل الى تحقيق استقرار لبناته قبل وفاته حسب تعبيره. فلم يعد الأمر مسكوتا عنه. بل صار الوالد يعبر عن امتعاضه لعله يجد من يرشده الى الحل.

(5) - يبدو أن أحمد بن محمد بن مبارك هو الوحيد من العائلة الذي حسن من وضعيته. عن طريق الدراسة الجامعية التي تابعها. و سمحت لها بالتوظيف كأستاذ ثانوي و هو متزوج من أستاذة في نفس الثانوية. يمكن القول أن حالتهم المعاشية حسنة و بالخصوص إذا ما علمنا أن أحمد لا يكتفي بالراتب الرسمي. و إنما ينشط في مجال التجارة. كما يبدو أنه لا يريد تضييع هته المكانة من خلال تقديم مساعدات لعائلته. أو حتى قبول تغيير مكان العمل من تلاغ إلى البيوض. أين حدث و أن حصل شغور لمنصب أستاذ في الرياضيات لمدة تزيد عن ستة أشهر. و هو يعلم بهذا الشغور. بل و عرض عليه مدير الثانوية المنصب بطلب التحويل. إلا أنه رفض ذلك. و هذا قد يكون مخالفة قربه من أقاربه و بالخصوص عائلته. و هو يعلم حاجتهم الماسة إلى أدنى المساعدات. أو مخالفة تضييع زوجته منصب عملها. أو العمل في القرية التي نشأ فيها... المهم أنه فضل تقديم مصلحة أسرته على مصلحة عائلته.

(6) - إن محمد ولد مبارك عمل كل ما في وسعه للخروج من دائرة الفقر. التي هو قابع فيها لقرابة أربعة (04) عقود من الزمن. بحيث إنه حينما كان يعمل بالمشتلة. اقتطع مساحة صغيرة من الأرض كما فعل زملاؤه العاملون بالمشتلة. و غرسها ببعض الخضر التي كانت تنفعه في الاستهلاك. و تمكن من شراء بعض الأغنام و المعز التي كان يستفيد من حليبها و لبنها. فإن كان النشاط الأول أي غرس قطعة الأرض بالخضر قد انتهى بإحالتة على التقاعد. فإنه استحال عليه تربية الماشية التي كانت بحوزته. بالنظر إلى الجفاف البنيوي الذي أصاب المنطقة. و لم يحتفظ سوى بعنزتين لحاجته الماسة إلى مادة الحليب. و قد كان من الممكن أن يكون نشاط بتربية الماشية مخرجا له من الدائرة المغلقة التي صار حبسها. لمدة صارت غير محتملة بالنسبة لمن يعيلهن من البنات. اللاتي تكثر مطالبهن (يلبسن و يتسغن) مثل باقي البنات. و الموارد المالية لا تكفي حتى الغذاء في أبسط صورته. نلاحظ وجود ظروف قهرية خارجية و أخرى اجتماعية ثقافية و أخرى ذاتية ترجع إلى الكفاءة و الحرفة الممتنة و أخرى راجعة إلى الظروف السياسية و الاقتصادية المهيمنة. فأما بالنسبة للظروف القهرية الخارجية. فتمثل أساسا في الظروف المناخية البيئية. التي يرتبط بها سكان المنطقة بشكل عضوي. فكلما كانت الظروف المناخية البيئية غير ملائمة لتربية و تنمية الماشية. كلما ازداد سكان المنطقة عموما تدهورا و فقرا. فهناك ارتباط وثيق بين حالة السكان ووضعية الطبيعة بالمنطقة. فإن توفر الكلاً و العشب الطبيعي بشكل جيد. يقال أن السنة جيدة و الربح يكون وفيرا للمربين و لكل سكان المنطقة. لأن النشاط الرعوي حينما يكون في قمة عطائه. فإن ذلك ينعكس ايجابيا على كل النشاطات التجارية و الخدماتية الموجودة بالمنطقة. و العكس صحيح.

و قد أشار "جاك بارك" إلى هذا البعد بكيفية مفصلة. أي ارتباط السكان بالطبيعة. و كذلك المعرفة التي تمكنوا من الحصول عليها في التعامل مع الطبيعة. في كتاب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Jacques BERQUE, Maghreb histoire et société, sociologie nouvelle situation, 227P. éditions SNED/DUCOLOT, ALGER, 1974.

و قد صرح العديد من المخبرين بأن الجفاف صار هيكلي و بنائي منذ أزيد من أربعة عقود. ما عدى بعض السنوات القليلة التي كانت سنوات استثنائية و ظرفية أغاثت الموالين بالمنطقة. و بالخصوص في العقدين الآخرين. حيث صارت الأمور غير محتملة و تقلصت فيها الثروة الحيوانية بشكل رهيب. مع بقاء غالبية السكان مرتبطين بهذا المورد الهام في حياتهم و حياة آبائهم. كما كان الشأن بالنسبة لجدودهم و أسلافهم الأوائل. الذي ورثوهم هته المهنة. التي كان "كل من عمل فيها بإخلاص إلا و أغنته. و كل من تهاون في خدمتها إلا أفقرته" أو كما قال الحاج عبد الجبار .

أما الظروف الاجتماعية الثقافية. فيمكن الإشارة إلى أن كل من كان يريد الانفصال بأسرته عن العائلة فله ذلك. لكن شريطة ألا يأخذ معه أدنى متاع من البيت العائلي، لأن ذلك ملك للعائلة. و لا يستطيع أن يستثمر تلك الموارد و ينتفع بها إلا ما دام مقيما مع العائلة. أما إن أراد الانفصال فلا يجب أن يأخذ حتى "مغرف" ملعفة. و كل من انفصل على عائلته طبق هذا العرف واحترمه. فيأخذ زوجته و أولاده و ما يملكون من ملابس خاصة بهم. و هو النزر اليسير. و منه لا يستطيع من استقل بأسرته قبل وفاة والده و تقسيم التركة. إلا أن يعتمد سوى على قدراته و إمكانيته الخاصة به. طبعا الرهان واضح و جلي بالنسبة للعائلة: نفقد قوة بشرية نشطة ثم نفقد معها و في نفس الوقت موارد مالية و أمتعة نحن(العائلة) في أمس الحاجة إليها. و كأننا نشجع كل من كون أسرة بفضل مساهمة العائلة أن ينسحب من هذا التنظيم و يستقل بذاته. فحتى تكون القاعدة معروفة. كل من انفصل عن العائلة لا ينتظر مساعدتها و مباركتها لهذا الانفصال عن العائلة. يعتبر انتقاصا من مواردها إن البشرية أو المادية.

و من رأى في نفسه القدرة على تكوين "عائلة". بعدما كون أسرة و نجح في هته المهمة. فإن المباركة تأتي بعد تحقيق النجاح. أي أنه لا يمكن للعائلة أن تبارك عملية انفصال العائلة عليها في حينها. و لكن يمكن أن تعترف لمن نجح بهذا الانفصال. و تعمل على إعادة الروابط. و إبقاء علاقة طيبة بين العائلة و الأسرة المنفصلة. و ما حققته من نجاحات. أما إذا فشلت فإنها(الأسرة) تتحمل تبعات ما قامت به من مغادرة "العائلة". و غالبية الأسر التي غادرت في السبعينيات من القرن الماضي لم تتلقى أي مساعدة و إن كانت رمزية. أما عن "الظروف الذاتية". فهي تلك المتعلقة برئيس الأسرة المستقلة ذاته. فقد يكون متعلما مثل ما رأينا مع أحمد. و الذي استطاع أن يعيش بكيفية عادية. و قلنا أنها حسنة و يمكن وصفها بالمتأخرة. بالنظر إلى المستوى المعاشي لكل من والده 'محمد' و أخوه 'لخضر' و أخواته المتزوجات و العازبات. أما "الظروف السياسية و الاقتصادية العامة". فلها هي الأخرى دخل معتبر. قد رأينا أن سوق العمل كان قد فتح أبوابه في السبعينات من القرن الماضي و هذا المستوى الوطني. و أن 'أحمد' استطاع في بداية التسعينات من القرن الماضي الحصول على منصب شغل في التعليم في مدينة غير مدينته. أما الآن فالظروف تختلف تماما. إذ يوجد العديد من حاملي شهادة الليسانس في مدينة البيوض. لا يقومون بأي نشاط يذكر. و كذلك الأنشطة الأخرى التي ذكرناها سالفًا. و قد قام بها أصحابها في سياق تاريخي محدد السياق. الذي ساعد كثيرا و لم يعد يساعد بالنسبة لبعض الفرص التي كانت متاحة و لم تعد كذلك الآن. أو أنها متاحة حاليا و لم تكن كذلك في سياق زمني آخر.

أما عن أحفاد 'قادة' من ولده بوعمامة. أي أبناء كلا من ابن الدين و قادة و بوجمعة. فإن المسار يختلف من أخ لآخر و من ابن لآخر. أنظر اللوح رقم(05) الذي يبين تفرعات أحفاد قادة. من الجيل1965.

يبدو أن أكبر تحدي تعرض له أبناء بوعمامة هو إيجاد مسكن يأويهم و أسرهم. و يمكن الجزم بأن انعدام السكن الخاص قد كان له التأثير السلبي على تنشئة الأولاد. سواء كانوا ذكورا أو إناثا. ما عدى ابني بوجمعة الذين تمكنا من متابعة دراستهم الجامعية.

فابن الدين(1930) أنجب أربعة أولاد: ذكرين بوفلجة(1969) و عمر(1974) و بنتان: الأولى ولدت سنة(1972) و الثانية(1983). يبدو أن الزمن كان لصالح الأبناء الذين ولدوا متأخرين. و بالخصوص البنت المولودة في سنة (1983)، التي استطاعت أن تواصل دراستها كطبيبة عامة. و هي في السنة الخامسة جامعي حاليا. أما الأولاد المتبقون إناثا كانوا أو ذكورا فقد توقفوا في مرحلة الابتدائي. و قد يعود السبب الرئيس إلى أن بن الدين(الوالد) كان غير مستقر من حيث المسكن. إذ إنه سكن في منزل صهره زوج أخته. الذي كان له مسكنا شاغرا. فلما احتاجه من أجل تزويج ابنته. طلب منه مغادرته. فاكثرى منزليين على التوالي قبل أن يستقر في المنزل الذي كان يقوم ببنائه. و صادف أن ابنته الأخيرة كانت في ظروف سكنية لائقة. مقارنة بأخويها و أختها. فالولدان رجعا إلى البدو و تزوجا و أعاد إنتاج حياة والدهم قبل أن يستقر في المدينة. بينما البنت الكبرى عاطلة عن أي نشاط. و رغم تجاوزها سن(35) إلا أنها لم تتزوج لحد الآن.

أما قادة (1949) الذي تمكن من إيجاد عمل في شركة خاصة للنسيج. ثم كعامل إداري في مركب بطيوة بأرزيو. هو الآخر وجد صعوبة بالغة في إيجاد سكن بمدينة وهران. واستعمل الشبكة القرابية في الحصول على مأوى مع خاله في نفس المسكن الأرضي المتكون من ثماني غرف. أعطى قادة غرفتين تمكن من الزواج وإنجاب ولدين: محمد(1978) و علي(1988) و بنتان. كل أولاده ذكورا و اناثا لم يوقفوا في التحصيل الدراسي. فالولدان و البنت الكبرى لم يتعدى أي واحد منهم عتبة السنة التاسعة أساسي. بينما تمكنت الصغرى من الوصول إلى السنة النهائية. و رغم محاولاتها المتكررة لنيل شهادة البكالوريا لم تتمكن من ذلك. البكر تزوجت من أحد أبناء خالتها إلا أنها طلقت في مدة لم تتجاوز الخمسة أشهر. فالرجل عسكري و سبق له أن تزوج بامرأتين، إحداهما ما تزال على ذمته. و لم يخبر بذلك أصهاره الجدد. بالرغم من كونه ابن خالتها، إلا أنه بالنظر الى مهنته كعسكري، ينتقل من مكان لآخر عبر التراب الوطني. لا تعرف عن حياته الشخصية أي شيء. فحصل أن تزوج من المرأتين المذكورتين، إلا أنه لم يخبر بذلك حتى والديه اللذين لم يكونا على علم بأنه متزوج. فترك ابنة خاله عند والديه، ثم ذهب الى مكان عمله في جنوب البلاد أين توجد المرأة الثانية و ترك الزوجة الجديدة عند أهله. لم يزرها سوى مرتين خلال الستة أشهر المذكورة. فقرر 'قادة' إنهاء علاقة ابنته بهذا الرجل. الذي بدأ علاقته مع أصهاره وأقاربه بالمكر و الخديعة. و صارت ابنته طليقة. فأعادها لتعيش مع أختها التي ما تزال عازبة. وهما ماكتتبتين في البيت بدون أي نشاط يذكر.

أما الولدان و بالنظر الى أزمة الماء التي تعرفها المنطقة. يعملان في شاحنة صهريج اشتراها ولدهما لهما. و يبدو أنه نشاط مريح. تزوج الولد الأول الذي تمكن من شراء مسكن بمساعدة والده. أما الثاني فما يزال عازبا.

'بوجمعة'(1957) له ذكرين: حمزة(1983) و خالد(1984). بالرغم من انه هو الآخر عانى من نفس الإشكال (وجود سكن). واستعمل هو الآخر الشبكة القرابية. إذ إن خاله كان له مسكن بالمشربية فارغ. و هو يسكن بمدينة وهران رفقة أبنائه. فتنازل له عنه لفترة تجاوزت 15 سنة. حتى تمكن بوجمعة من انجاز سكنه الخاص به. فلم يعاني من عدم الاستقرار و التنقل من مكان لآخر قصد البحث عن الإيواء، أو أرهق كاهله كراء المسكن. بحيث

إن خاله في منصف السبعينات و الثمانينات، لم تكن المعاملات بالكراء في المنطقة قد أسست بعد. كما أن ظاهرة السطو على المنازل الفارغة و نهب محتوياتها بدأت بالانتشار. و في نهاية الثمانينات بدأت ممارسة كراء المحلات و المساكن تنتشر في مدينة المشرية. و ذلك راجع بالأساس إلى التقسيم الإداري الجديد الذي حدث سنة 1984. و الذي بمقتضاه أصبحت النعامة مقرا للولاية بالمنطقة عوضا عن سعيدة. و نحن نعلم أن المشرية تقع شمال مدينة النعامة ب30 كلم. و أن مدينة النعامة كانت منعدمة تماما من النشاط الاقتصادي. و بالخصوص النشاط الخاص بانجاز السكنات. بينما بدأت مدينة النعامة، لكونها أصبحت مقر الولاية، تستقطب العمالة المحلية و الوطنية لتسيير الجهاز الإداري بالولاية الجديدة. الأمر الذي استدعى البحث على السكنات. و منه لجوء بعض المشراويين إلى كراء مساكن كانت شاغرة أو مساكن يمكن الاستغناء عنها و كرائها. و بالخصوص إن كانت العائلة في أمس الحاجة إلى موارد مالية إضافية تعينها على العيش. و كان خال بوجمعة على علم بهته الحركية. فاستعجل ابن أخته على إخلاء السكن ليستفيد من كرائه. الأمر الذي تم له في نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

يبدو أن 'بوجمعة' هو الوحيد من إخوته الذي استثمر بشكل 'ناجح' في موارده البشرية. بحيث أن ابنه الذكرين تمكنا من الدخول إلى الجامعة في فرع الهندسة. مازالا يزاولان دراستهما بجامعة بشار. و هو يسعى لتوفير الإمكانيات المادية لمساعدتهما على مواصلة الدراسة بل و التفوق فيها. بالرغم من انه يشغل في قطاع البناء عند الخواص كمساعد بناء. و نحن نعلم أن هذا القطاع غير مستقر. تارة يوفر الشغل بصفة مستمرة و تارة أخرى يعرف الركود. و لكنه يبدو و أنه في العشرية الأخيرة قد عرف تحسنا ملحوظا واستقرارا. بل و نموا محسوسا.

### أمثال شعبية في التنشئة الاجتماعية:

\* لا تصحب حتى تجرب: الصداقة شيء نفيس لذلك لا بد من وضع من تريد صحبتته على المحك و التجربة. فأنت تأتمن صاحبك وتعتمد عليه و تعطيه سرك. لا بد أن يكون في المستوى المطلوب و الذي يليق بالصحبة و الصداقة و الزمالة.

\* لا تصحب من هو كذاب: تجنب صحبة الكذاب. فالكذب من أزدل الخصال. و الذي يكون كذابا فهو مصدر لكل المشاكل. و قد تبني على كلامه فتظلم الناس: ترفع من يكون وضعيا و تحط من قيمة الرفيع. و ذلك كله بارتكازك على معلومات خاطئة زودك بها كذاب. فلا تصاحبه واتقي شره.

\* لا تضرب حتى تقرب: أي إذا دخلت في نزاع مع أي طرف من الأطراف. لا بد أن تعد عدتك و تكون متيقن من فوزك وانتصارك على خصمك. وأن تحكم ضربتك. لأنك إما غالب أو مغلوب. فلا تتسبب في هزيمتك بنفسك.

\* اللي ما عندهش قرون لا ينطح: لا تتسبب في نزاعات ليست لديك الإمكانيات الضرورية التي تسمح لك بالفوز و الانتصار. فإذا كنت غير قادر على شيء لا تقدم عليه. لأنه يسبب الخسارة و الانكسار. و ما تحمله من تبعات المذلة و المسكنة. و غالبا ما يقصد "بالقرون"، الحمية من أهل و عشيرة، أو إمكانيات ذاتية يتمتع بها الشخص.

\* لا تباع بقولة حتى: لا بد من تحقيق اليقين. فلا يبيع الإنسان بالشك. فقد لا يحصل أماله. لأنه باع بشك و شرط قد يتحقق و قد لا يتحقق. فإن تحقق حصل على أماله. و لكن إن لم يتحقق الشرط ضيع أماله. لذلك عليك أن تبني على اليقين و تدع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

\* لا تمشي على حاشية الوادي: نعلم أن حاشية الوادي أو أطرافه هشة و قد تتجرف في أي لحظة. و توخيا للخطر و حتى تتجنب المفاجآت الضارة. يجب أن نأخذ بالحيطه للمحافظة على سلامتنا.

\* لا تبني في قاع "القلته": القلته هو مكان منخفض و فيه بلل أي الماء. فيجب تجنب هذا المكان و البناء فيه. لأنه يمكن أن يصعد الماء إلى مستويات عليا، و يتسبب في إسقاط كل ما بني عليه. و يذهب جهدنا هباء منثورا.

نلاحظ أن كل الأمثلة الشعبية التي أسردها مخبرنا. لها علاقة بأخذ التدابير و الاحتياطات الضرورية لتأكد من الأمور قبل الإقبال عليها. و كلها ضد الإتكالية أو اللامبالاة التي قد تتسم بها الثقافة الشعبية. فمن اختيار الرفيق و الصاحب، و لا نتخذه خليلا و صاحبا إلا بعد تجربته. و الوثوق به على أنه صادق و غير كاذب. و صاحب مواقف مشرفة و يمكن الاعتماد عليه في الضيق. مروراً بأخذ كل الاحتياطات من أجل تحقيق الفوز و النصر على العدو أو المنافس. فتأكد من القوة التي جمعناها بأنها كافية و كفيلة بتحقيق الفوز و النصر. ثم أن تستعمل هته الوسائل بكيفية ناجعة(لا تضرب حتى تقرب). ثم أن تتأكد من نتيجة عملك. فلا يكون محلا للتسبب أو اللامبالاة. بل الحرص كل الحرص على العناية بالمصالح. و تحقيق الربح المضمون. فإن دخل أي شك فلا نقدم على العمل. فلا نبيع بقولة حتى...كأن يقول لك الشاري سوف أذفع لك مالك حتى أبيع مسكني أو سيارتي أو ما شابه ذلك. فإن لم يتحقق هذا البيع فإنك تبقى معلقا. و لا تستطيع الاحتجاج لأنك قبلت بالبيع المشروط بتحقيق أمر لكنه لم يتحقق. و كذلك أخذ الحيطه في جميع الأعمال التي نقدم عليها. يجب أن نتأكد بأن مآلها و عاقبتها تكون سليمة و مضمونة. فلا تبني في مكان لا يصلح للبناء. ثم نبكي على حضنا حينما يسقط البناء أو يتشقق و يتصدع. أو أننا نسير على حافة الوادي فنسقط فيه أو نهوي و نلوم حضنا أو مكتوبنا و قدرنا. فالأمر إذا متعلق باتخاذ الأسباب و الحيطه و الحذر و توخي كل اسباب الفوز و النجاح.

\* متربين تربية و معاش و كلها لأصله يجبد: الديك اجيب الديك صنعته عوعاش. البهيمة تسبب. - موكا في المغارة تدخل. و الطير اجيب الطير. أي أنه بالرغم من التربية الواحدة و المعاش الواحد أي التغذية المتماثلة. فإن كل صنف يميل إلى طبعه و أصله و جنسه أكثر من تطبعه. ذلك أن الديك يلد الديك و للديك صياح يميزه عن غيره. و كذلك البهيمة فإنها تسبب أي تنتشر في الأرض بحثا عن قوتها(غذائها) كما أن البومة(موكا) في المغارة تدخل، فغريزتها تدفعها لذلك دفعا. كما أن الطير يلد الطير. و ذلك كله لتبيان أهمية أصل الشيء. و أصل الإنسان أكثر تأثيرا. و بذلك فهو ذو دلالة قوية لإعطاء الأهمية البالغة للتمييز بين معادن الناس قبل التعامل معهم. و إعطاء بعد الأصل الأهمية التي تليق به.

\* **النسب أفضل من الأدب:** هذا المثل يعزز المثل السابق الذي يولي أهمية بالغة للأصل و النسب و أنه أفضل حتى من الأدب الذي يمكن أن يتطبع به الشخص. و لكنه طبعه و أصله هو الأصل و القاعدة و لا يمكن أن يجيد عنها.

\* **اللي كابر في الشر.** أربعين(40)عاما و هو في الخير. و لكنه يحسب روحه دائما في الشر. حتى يصير يموت بالهم. المثل الشعبي هذا. يبين لنا أهمية السنوات الأولى التي تؤثر على قلوبه و صياغة الشخصية القاعدية للشخص. فالذي نشأ في بيئة فقيرة و محرومة، فإنه يكتسب شخصية تتلاءم مع هذا البؤس و الحرمان و الاحتياج. فإن تمكن من أن يصير، هذا الشخص، من الأغنياء و لمدة طويلة قد تصل حتى الأربعين سنة و هو مقدار جيل كامل. فإنه لا يتخلص من الإحساس بالفقر أو الخوف من أن يعود إليه. و يتصرف على أساس أنه فقير حتى يموت من الهم و الغم كالفقير تماما. بالرغم من انه صار من الأغنياء و لمدة طويلة قد تصل حتى الأربعين سنة.

\* **الكبش ما يعياش من قرونه:** لا يتعب الكبش من حمل قرونه. أي أنه مهما كانت لك من أثقال و أعباء موجودة في عائلتك لا بد من تحملها و عدم الزجر منها. كأن يكون من أبنائك من هو معوق أو بطل أو عانس أو مطلق أو أرمل لابد من تحمل هته الأعباء لأنها جزء من الفعل في الحياة. يجب أن نتحمل تبعاتها مثلما لا يتعب الكبش في أن يحمل قرونه.

\* **الذرية:** عاديه سبع(07) سنين الأولى، يصاحبك للأبد. و إذا صاحبتك السبع سنين الأولى إعاديك لبدء (للأبد/طول حياتك). للإشارة إلى الصرامة التي يجب أن يتحلى بها الولي (الوالد) في تربية أبنائه لمدة سبع سنوات الأولى. يجب أن تكون حائلا و مانعا إياه من كل انحراف أو تسيب. لابد أن تكون الطاعة مثالية للوالد ثم بعد ذلك فسوف يستقيم الولد سواء كان ذكرا أو أنثى طول حياته. لأنه زجر في الوقت المناسب. أما إن لم نفعل فإن العداوة بينك و بين ذريتك سوف تستمر و بدون نهاية. لأن الذرية لم تتطبع على الانضباط و الطاعة في الوقت المناسب.

\* **البنت بنت رجلها و الوالد ولد امرأته:** تشبيهه بليغ و تجربة ولدت حكمة. فالذرية أي الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا إنما نعدهم للآخر. و لا نعدهم لأنفسنا. أي أنه لا يجب أن تنتظر جزاء أو شكورا من أبنائك. و الأكثر من ذلك أن لا تنتظر أن يطيعوك أو يهتموا بك. فبمجرد زواجهم تحصل القطيعة التامة. بحيث إن البنت تصير بنتا ليس لك و لكن لزوجها أي أنها تصير تحت وصايتها، سيطرته، تأتمر بأوامره و تنتهي بنواهيها. و تحرص على خدمته و خدمة مصالحه. و كذلك الشأن بالنسبة للولد. الذي يتحول إلى ولد عند امرأته. يأتتم بأوامرها و ينتهي بنواهيها. و يحرص على العناية بها و تقديم كل الخدمات الممكنة لها. فلا ينتظر الوالد من تقديم خدمة أو عناية من أولاده. فالبنت صارت بنتا لشخص آخر وهو زوجها. ما استغربت له هو أن هذا المثل الشعبي مثل قديم. إلا أنه يصف الواقع الحالي بكثير من الموضوعية. و لا يفرق في ذلك بين الذكر (الابن) و الأنثى(البنت). بالرغم من اننا قد وقفنا على حقيقة العصب الذي يؤرخ له. و تقصى النساء أو أنه يؤرخ لهن و لكن في مستوى أقل و أدنى من ذلك الذي يستقطب الاهتمام. و هو النزعة الذكورية و العصب الذكوري. و أن يوجد مثل شعبي كهذا يرسخ معنى المأل الموحد للذرية. و الولاد سواء كانوا ذكورا أو إناثا على حد سواء. و بانهم طاقات موجهة أساسا إلى بناء المستقبل. فكل من الذكر و الأنثى المتزوجين فإن ولاءهما الأول إنما يكون للزوج و خدمته سواء كان ذكرا أو أنثى. و ليس

الاهتمام بالأصول بقدر ما هو اهتمام بالفروع. فكل واحد من الاولاد له أن يعتني بأبنائه حتى يصيروا قادرين على التعمير أو العمران أو إنشاء أسرة. إنتاج معنى هذا قد يسهل عملية انفصال الذكور المتزوجين عن ذويهم.

\* اللي تخاف من أباه لا تخاف من ولده: الذي تخاف من أبيه لا تخاف من ولده. يبدو أنها قاعدة مهمة تضع مبدأ التغيير الاجتماعي أساساً للتعامل. فمن كنت تخشى أباه فإن الأمر يختلف مع حفيده. و هذا راجع إلى تعاقب الأجيال. و عليك أن تغير من وضعيتك. و تجرئ على الفعل حتى مع من كنت تخشى التعامل أو التصرف مع أجدادهم. فيمكن أن الآباء يحملون ذلك الإرث من الآباء. و لكن الأحفاد أمر آخر مختلف. و عليك محاولة لتجاوز وضعيتك و تحسينها.

\* **البنت لها أبوها أو زوجها:** المقصود بها 'الأنثى': إما "مستودع" للزوج. أو "رعاية" من طرف الوالد. أي أن الوالد هو أكثر الأشخاص الذي يحرص على رعاية بناته لما تمثله من حرمة و شرف. و منه تقديم الرعاية بقدر الامكان. و كذلك الشأن بالنسبة للزوج، الذي تعتبر المرأة بالنسبة له "مستودع لنطفته" و منه يحرص كل الحرص على أن تكون خالية من أي شبهة أو شائبة تتعلق بشرفها لأنه صار المسؤول عنها. بعدما أخذها من عند والدها.

## 2. المقابلات التي أجريت بمدينة البيوض:

المدينة و تربية الماشية: النشاط الاقتصادي جد محدود في مدينة البيوض. بحيث إن النشاط الصناعي منعدم تماما. لا وجود لأي نشاط صناعي سواء كان عاما أو خاصا. التجارة تقتصر على بعض المحلات لبيع المواد الغذائية. في حدود الخمسة عشر محلا تجاريا لبيع المواد الغذائية. متاجر الألبسة و الأحذية منعدمة. و ذلك لوجود السوق الأسبوعية التي تنظم كل يوم ثلاثاء. وتعتبر مدينة المشرية التي تبعد عن البيوض بثلاثين كيلومترا. المصدر الأساسي للتزود منها. و بالخصوص يوم السوق و السوق و المحدد بيوم الأربعاء من كل أسبوع. لم يتخلص سكان 'البيوض' من النشاط الرعوي. النشاط المهيمن على المدينة. إذ إن هناك مزاجية بين السكن في المدينة و تربية الماشية. و ذلك باستحداث مساحات أرضية تستعمل "كزرائب" تبعد عن المدينة غربا بحوالي ثلاثة (3) كيلومترات. كل عائلة لها مواشي تحتل مساحة أرضية بحسب تعداد قطعان الماشية المملوكة. يسبح عليها بسياج من أسلاك حديدية. تتراوح رؤوس الأغنام ما بين بضعة شياه و حتى مئة رأس من الغنم و المعز. و هي مساحات لتسمين الماشية. بالنظر إلى تواضع أعداد الماشية التي تواضع من طرف كل عائلة ساكنة في مدينة البيوض. فإن أحد أفراد العائلة من الذكور يعتني بهته القطعان المملوكة من طرف العائلة في النهار. أما في الليل فإن هناك من يتكفل بحراسة الزرائب. التي يدفع أصحابها مالا مقابلا لهته الخدمة المقدمة. و الحراسة تكون من اللصوص أو من الكلاب أو الذئاب أو أي خطر آخر. و الحارس مسؤول عنها في هته الفترة. فإن كانت إعداد الماشية معتبرة فإنها لا تواضع في هته المساحة. بل يضطر صاحبها إلى اعتماد أحد الطرق المتبعة في تربية الماشية:

1. إما أن يتكفل أحد أفراد العائلة بالعناية بها في المجال البدوي. و من ثم يضطر إلى العيش معها في البادية. إما تحت الخيمة كما كان سائدا إلى التسعينات من القرن الماضي و ما قبلها. أو أن يبني مسكنا قارا ثابتا من الحجارة أو الأجر أو من مواد البناء المتوفرة في السوق في الغضاء البدوي. و يستولي على المساحات المحيطة بهذا السكن. لتصبح خالصة له من دون الناس الآخرين، في عمليات الاستتفاع و الرعي بهذا المجال. و يضع علامات على الأرض تدل على أنه مجال "خاص". و أصبح و كأنه ملكية خاصة. بينما في الأصل تعتبر هته المساحات مجالات مشتركة. يستفيد منها كل المربين، فهي أرض مشاع.
- 2- إما أن يبحث عن مربّي محترف "كراعي للماشية". و عليه أن يتفق معه على الأتعاب و الشروط التي تكون معروفة في الوقت المعين و المحدد من طرف جمهور المربين. و الذين يمتلكون "المال" و الرعاة على حد سواء. و بالرغم من ذلك تجرى مفاوضات بين صاحب المال و الراعي، على تثبيت بعض الشروط المعروفة و إضافة أخرى أو إلغائها حسب ما يذهب إليه الطرفان. و هناك من المربين من يحفز "الرعاة" بتقديم بعض الامتيازات لهم. حتى يؤدوا مهامهم على الوجه اللائق و المنتظر منهم. و الرعاة المحترفون يعرفون جيدا 'العائلات' و يميزون بينها.



فهناك بعض العائلات من تعتني بالرعاة الموجودون عندها، و في خدمتها. فتوفي لهم أجورهم حسب الاتفاق المبرم و تزيد فوق ذلك. و الهدف من وراء ذلك الاحتفاظ بأحسن الرعاة و تحفيزهم على العمل. بينما هناك بعض العائلات من تتحين أي فرصة يرتكب فيها الراعي بعض الأخطاء فتحاسبه عليها. و تقييم الخسائر التي تكبد فيها الراعي. و تخصص كل ذلك من مستحقاته. أو أنها تطرده من غير ما تمكنه من حقوقه. و تقدم لذلك حججا مؤسسة أو غير مؤسسة. لذلك فإن بعض الرعاة غالبا ما يتمسكون بخدمة عائلة معينة لفترات زمنية طويلة. و تصبح العلاقة جد وطيدة بين الطرفين. و كأنهم أهل أو عائلة واحدة من حيث التلازم و الوفاء.

3. وإما أن يختار صيغة "العزلة". و هي أن تعزل الماشية من عند صاحبها و تعطى إلى المربي. الذي غالبا ما تكون له ماشيته الخاصة به. لكنها غير كافية كمصدر للعيش. فيبحث عن هته الصيغة التي تسمح له بالاستفادة من نصف الأرباح المحصل عليها في نهاية كل سنة.

4. و إما أن يمزج بين هته الصيغ كلها: فيضع قطيعا متواضعا في الزريبة. يتمكن من رعايته بنفسه و الاستفادة منه. و بالخصوص الماعز أو البقر الذي يخلبه و يستفيد من ألبانه. و يعطي أحد أبنائه الماشية المتبقية قصد الاستفادة من المجال الواسع و الرحب الذي تتصف به البادية. و قد يعطي ماله لأحد "العزلة" فيناصفه الأرباح المتحصل عليها. طبعا في كل هته الصيغ المعتمدة فإن "المال" لا يبقى ثابتا. تابعا في نفس الفضاء بدون تحريك أو حراك. إذ إنه يستوجب الحركة الدؤوبة من بيع و شراء. بأغراض متعددة:

- لسد حاجيات البيت أو العائلة أو الاستهلاك عموما.

- لتجديد القطيع بيع الكبيرة قبل أن تهرم.

- شراء الخرفان قصد التسمين ثم البيع.

و لذلك فإن المربين نادرا ما يغيبون عن أسواق الغنم المنتشرة بالمنطقة. و بالخصوص سوق "المشرية" و سوق "بوقطب" الذي يقع شمال المدينة بستين (60) كلم، و هو يقع في ولاية البيض.

و يمكن الجزم بأن غالبية العائلات الموجودة في مدينة البيوض. تمتلك مساحة خاصة بها "كزريبة" لتسمين الماشية. و/أو بعضا من الماعز. و/أو الأبقار للاستفادة منها كمصدر للحليب. و يمكن القول بأن هذا الفضاء (الزرائب) يعتبر خصوصية محلية لهته المدينة دون غيرها من مدن المنطقة. أو حتى المدن السهبية الأخرى. في حدود إطلاعي .. و يمكن القول عنه أنه حل 'ذكي'، ينطلق من الظروف الاجتماعية السائدة بالمدينة. و التي يغلب على سكانها الفقر المتفاوت الدرجات. و منه فإن تربية الماشية، المهنة التي يتقنها السكان، تسمح بالتخفيف من المعانات من شدة الفقر. و الاستفادة من الألبان و اللحوم. و المتاجرة في هذا المنتج الذي يسمح بدخل متفاوت حسب ما يمتلكه كل عائلة من رؤوس أغنام. و بدون هذا النشاط يصعب تصور حياة سكان هاته المدينة. التي تكاد تنعدم فيها النشاطات الأخرى.

المخير الأول: "خالد". ولد سنة 1925 أي عمره (82) سنة، حين استجوابه، سنة 2007.

1. **العرش:** من الرزاينة الغرابية. و يعرف بعرشه قائلا: إن الرزاينة الغرابية و الشراقة قدموا إلى منطقة أولاد سرور سنة 1906. جاؤوا من منطقة سعيدة. بالنظر إلى الضغط الذي مارسه عليهم المحتل الفرنسي في هته السنة. فتحركوا ناحية الجنوب الغربي ووصلوا إلى موطن "أولاد سرور". العرش الذي كان مقيما في الأراضي التي تقع في

بلدية البيوض (المدينة محل الدراسة). و يضيف قائلاً بأن الرزينة الغرابية مكونين من مجموعة من "الفلق". كل فلقة تحتوي على مجموعتين. كل مجموعة تحمل "لقبا خاصا بهويتها".

\* الفلقة: مشتقة من كلمة فلقة أي قسم. و هي في الأصل شجرة عائلية واحدة انقسمت إلى قسمين. كل قسم احتفظ باسم أحد الجدود المؤسسين للعائلة الكبيرة. و صار "لقبا" يميزها عن العائلات الأخرى. التي تنتمي الى نفس الشجرة العائلية. و هذا الانقسام قد أشرنا الى أسبابه و دوافعه. و من أهم العائلات التي تكون عرش الرزينة الغرابية: "العوامر"، "المجديب"، "جلاطة"، "العيادة" و "الكوابي".

## 2 . الأوضاع التي كانت سائدة أثناء الحرب العالمية الثانية في المنطقة و أحوال عائلتك:

**احتلال المجال:** إن كل فلقة كانت تتجمع مع بعضها في مكان واحد. و إن تعذر ذلك، فإن كل عائلة كبيرة مع تفرعاتها تحتل مجالا مشتركا. و ذلك بالنظر إلى الروابط الدموية الموجودة بين هته العائلات. و ذلك التجمع يقدم خدمة إلى كل العائلات التي تتعاون مع بعضها. و بالخصوص في أوقات الشدة و حتى في أوقات الفرح و الرخاء. فكل العائلات التي تحمل بطاقات تعريف (ألقاب) واحدة. غالبا ما تحل و ترتحل مع بعضها. ناذرا ما تتعزل بعض العائلات الكبيرة عن بقية الأقارب. و هذا الانعزال مرده إلى الثروة الكبيرة التي تجمعها بعض العائلات الكبيرة. أصحاب "الخيمة الكبيرة"، فتبحث عن استغلال المجال بمفردها لصالح الحيوانات التي تمتلكها.

**تقديم العائلة:** العائلة التي أنتمي إليها متواضعة جدا، أي من أصل بسيط و فقير. بحيث إنني لم أعرف لا جدودي و لا أبي الذي توفي و أنا ابن السنتين من عمري فقط. و لم تكن لنا عصابة تحميننا، أنا و إخوتي الصغار في السن.

فوالدتي هي التي تولت تربيتهنا. و تكلفت بالإنفاق علينا من العمل في حقول الحلفاء. و القيام بنتر الحلفاء أي اقتلاعها و نزعها. من المساحات التي كانت شاسعة توجد بها غابات كثيفة من نبات الحلفاء. بخلاف ما يوجد عليه الغطاء النباتي حاليا. حيث نلاحظ تعرية من الغطاء النباتي تماما. و لم نعد نعثر للحلفاء على أثر.

و هنا أشير الى أن العائلات الفقيرة و التي لم يكن لها مال أو رزق. فإنها كانت تحترف 'نتر الحلفاء'. إذ كان المصدر الوحيد لها للعيش من العمل الذي تؤديه. و عائلتي تنتمي الى هته العائلات. ذلك أن والدي ووالدتي كليهما كانا يعملان في ورشات مخصصة لجني محصول الحلفاء. و ذلك قصد تصديرها باتجاه فرنسا. و ما أذكره لكم أن والدي قد وضعتي و هي تعمل في الورشة بأماكن نتر الحلفاء ... والدي تعبت كثيرا من أجل رعايتهنا. إذ أنها كانت السند الوحيد لي و لأخوتي، الذين كانوا كلهم صغارا. لا يقوون على القيام بأي شيء. يعينون به الوالدة التي كانت في أمس الحاجة إلى المساعدة. كان بعض أقاربنا كلهم في نفس الوضعية هم الآخرون. "يعملون على شرمهم". يكافحون من أجل البقاء على الحياة. لم تكن معيشتنا مختلفة عن معيشة "الكلاب" الضالة. إذ أننا طردنا من أراضينا بالقوة. و قرر عرشنا تغيير الموطن.

نلاحظ أن عملية الاقتلاع من الجذور هته. كانت جد صعبة على العائلات الفقيرة بصفة أخص. و لو أن عمليات الانتقال أو التغيير للموطن بصفة نهائية. تصحبها دوما صعوبات التأقلم مع المحيط الطبيعي و البشري الذي يوجد على الأرض. بدى على مخبرنا تأثير بليغ و هو يسترجع تلك الذكريات. و بالخصوص مسألة عمل أمه في الورشة رغم آلام الوضع. و قد تعتبر هاته المعلمة: الوضع في أماكن العمل، مؤشر كاف للدلالة على ظروف العمل. التي كانت سائدة في هته الحقول -حقول الحلفاء-.

و يخبرنا 'خالد' بأنه كان على العامل الجامع لمادة الحلفاء. أن ينزع ما معدله قنطار من هته المادة يوميا. و أن كل عائلة كانت تجمع المحصول الذي انتزعته من الأرض لتزنيه في آخر اليوم. و تقييم على أساس هذا المجهود. و لذلك كان العمل جد شاق. و بالخصوص إذا علمنا أن عملية انتزاع الحلفاء جد صعبة. و مؤلمة على مستوى اليدين الذين قد ينزفان بالدم. إذا طالت مدة عملية النزاع كثيرا. ذلك أنه لم تكن هناك قفزات تساعد على هته العملية. و بالرغم من الاستعانة بالعصي كسند لعملية النتر. إلا أن الجروح قد تحدث في أي لحظة.

أما أثناء الحرب العالمية الثانية: كنت أنشئت مع أخوي في تربية الماشية: "قطيع من الغنم و المعز" تمت تنميتها من خلال ما تمكنت الوالدة من جمعه من أموال. جراء عملها في اقتلاع الحلفاء. لمدة تزيد عن خمسة عشرة (15) سنة. و كان هذا الرزق كاف لمعيشتها. و توقفت والدتي عن نتر الحلفاء بعدما أصابها التعب الشديد. و بعدما تمكنا من تعويضها في العمل المتعلق بتربية الماشية. و مع ذلك كانت هي المدبرة في الخيمة. و كلنا كنا نأتمر بأمرها. فما رأته صوابا نقبل عليه و ما رأته خطأ نجتنبه. و قد كانت لها خبرة كبيرة بالحياة. عموما كانت رجلا و امرأة في نفس الوقت. بحيث أنها كانت تقوم بكل ما يقوم به الرجال. و تتعامل معهم في عمليات شراء و بيع الماشية بحضورنا طبعاً. و لكن هي التي تقرر. و كنا نقدرها تقديرا كبيرا بالنظر إلى ما كابدته من أجلنا. و بالخصوص أنها رفضت إعادة الزواج و ذلك كله حتى تكبر و تكون منا رجالا. و أعتقد أنها أفلحت في مهمتها.

أما في سنة 1945، عام 'البون' أو عام الحريرة كما يسمى. فقد أصاب المنطقة جفاف كبيرة. و معظم المربين فقدوا كل ما كانوا يملكون. كان عام الجوع. إذ أصابت المنطقة مجاعة لم نعرفها لا في الماضي و لا في الحاضر. و نتمنى أن لا نعرفها في المستقبل. إذ إن هناك من الرجال من ترك أهله. بما في ذلك الوالدين و الزوجة و الأولاد وذهب يبحث عن الرزق في أماكن أخرى. و لكن الأمر كان جد صعب. و كثير من العائلات التي توفي بعض أعضائها من شدة الجوع. طبعاً الفرنسيين لم يتأثروا بهته المجاعة مثلما تأثرنا نحن العرب.

لكن من لطف الله بنا، جاء العام 1946 جيد. فحتى الذي كان لا يملك سوى عنزتين كانتا فيهما البركة. يستطيع صاحبهما أن يتغذى من لبنهما و يسقي كل عائلته. طبعاً كانت عائلتنا تعاني من مجاعة كبيرة. كنا نأكل بعض الأعشاب من شدة الجوع. تمر علينا الأسابيع بأكملها لا نشعل النار على القدر. ثم تمكنا تدريجيا كباقي السكان من استرجاع قواتنا. و من بعض الشياه التي امتلناها. استطعنا تنميتها حتى صارت "غنما"(وحدة قياس للماشية متوسط عددها 250 رأساً). و ذلك قبيل ثورة التحرير الجزائرية بقليل. و لتحقيق هذا الهدف و الاستقلال في المال مررنا بمراحل جد صعبة. إذ أنني اشتغلت كراعي عند بعض الموالين الذين كانوا من بين الأثرياء. و تمكنا من جمعهم مالا كبيرا من غنم و معز و أبقر و جمال و خيول. و صاروا في حاجة إلى من يرعى لهم الماشية. فاضطرتت مع أخي الأكبر إلى "السرحة"(الرعي). و كنا نجمع ما تحصلنا عليه من شياه في آخر السنة. و نضعها عند أخونا الذي بقي مع الوالدة لينتفعوا بهذا الرزق. و ليحافظوا عليه و يتم تنميتها.

فاغتنمت هته الفرصة. أي فرصة حديثة عن مهنة الرعي. لأسأله عن كيفية تنظيم هته المهنة. كيف كانت: مكانة الراعي، أجره و ما هي أهم التحولات التي عرفتها هاته المهنة. و كيف هي منظمة الآن؟

**وضعية الراعي قديما:** بين الحربين العالمية الثانية و حرب التحرير الجزائري. غالبا ما يكون الراعي متزوجا. فيحمل معه زوجته و أبناءه. ليكونوا في خدمة صاحب الماشية. التي اتفق معه على تقديم الخدمة عنده. و وضعيته لم تكن تختلف عن وضعية "العبد" المملوك. إذ إنه كان يعمل بدون انقطاع بالليل و النهار. و هو مسؤول عن

الماشية التي يرعاها. الماشية التي تحتاج إلى رعاية دائمة بدون توقف. كما أن زوجته تساعد في العمل مع النساء الأخريات. بل و تقوم بالأعمال الشاقة و المتعبة: كحلب الماشية و جلب الحطب لطهي الطعام و الطحين و ما إليها من أعمال متعبة. و إن كان له أبناء فهم كذلك مطالبون بالعمل. و يأترون بأمر سيد الخيمة و ينتهون عند نهيه. و يستطيع أن يؤدبهم أي يضربهم. و يضرب حتى الراعي إن خرج عن طاعته و لم ينفذ ما أمره به. بل و هناك من يجرمه حتى من "حقه" أي أجره. و ما اتفق عليه الطرفان في آخر السنة. لكونه قد قصر في مهمته أو في أحد مهامه. و لا يجد الراعي أين يشتكي. ما عدى لدى كبير العائلة أو العرش الذي قد يتعاطف معه. و يقنع صاحب الماشية المتعاقد معه بالإيفاء بوعده، أو أنه يتكفل بجزء من مستحقات الراعي شخصياً، بدل صاحب الماشية. كأن يعطيه من مال الزكاة. أو على أساس الصدقة و إصلاح ذات البين. يسكن الراعي في "عشة" و هي خيمة صغيرة الحجم. غالباً ما تكون مجالا واحدا و غير مفصولة أو مقسومة إلى قسمين، كما هو حال الخيمة الكبيرة. و لا تحتوي على "الكانون" أي مكان لطهي الطعام. لأن صاحب المال هو الذي يقدم الأكل للراعي و زوجته و أولاده.

**أجرة الرعي:** تتم دوماً باتفاق بين الراعي و صاحب المال. و هذا الاتفاق دوماً يكون مثل ما جرى عليه العرف أو العادة في فترة معينة. مع وجود بعض الفروق الطفيفة زيادة أو نقصان. و لكن القاعدة التي تبقى سارية المفعول هي تلك الصيغة التي يطلب بها الراعي العمل. كقوله: "جيت نخدم عندك و تخلصني كما راك تخلص الرعيان أنتاوعك". أي جئت أشغل عندك كراعي. على أساس أن يكون أجري كأجر رعائك. هذا إذا كان مستخدماً لرعاة. أما إذا لم يكن مستخدماً لرعاة فتتغير الصيغة على هذا الأساس: 'نخدم عندك و تخلصني كما راهم يخلصوا الرعيان'. أي أعمل عندك على أساس أن أتقاضى ما يتقاضاه الرعاة. سواء الذين يعملون عند المربي. أو أولئك الذين يعملون عند مربين آخرين. حتى تكون الأمور واضحة و يبدأ العمل.

نلاحظ أن الراعي طالب العمل. لا يبدأ أبداً بفرض شروط جديدة على المربي. أو تحسين وضعية الرعاة التي هم عليها. و ذلك حتى يتمكن من الحصول على العمل الذي هو في أمس الحاجة إليه. ذلك أن المربين عموماً ينفرون من الراعي الذي يفرض "شروطه". لأن في ذلك بعداً رمزياً. و هو أنه: يريد فرض إرادته و الخروج على الطاعة قبل أن يبدأ العمل. فكيف هو الحال إن باشر العمل. و التحسين من الوضعية غالباً ما يستفيد منها ذلك الراعي الذي يكون يشتغل عند مربي. و يكون من الرعاة الممتازين. فيطلبه مربي آخر للعمل عنده. فهنا يشترط الراعي: بتغيير العمل من مربي لآخر. إذا ما تحسنت أوضاعه: ظروف العمل و الأجر. الأمران اللذان يتلازمان. لأن صاحب المال يتكفل بظروف العمل. أي معيشة الراعي و أهله. و الأجر السنوي الذي يتقاضاه. فصاحب العمل يتكفل بمأوى الراعي "العشة". إن لم يكن يملك عشة خاصة به. و عليه إطعامه مما يطعم به أهله. و كذلك كسوته أي لباسه أو ما تسمى في المنطقة "بالتازيرة". و المقصود بها اللباس: من الحذاء و حتى الطاقية و حتى 'الجلابة' أو ما يسمى بالقشابية في بعض المناطق الأخرى من البلاد. و هي لباس خارجي مصنوع من الصوف يقي الحر و القر. و بالخصوص في الشتاء المعروف بالبرودة القاسية. و نحن نعلم أن ولاية النعامة هي أبرد مكان على مستوى التراب الوطني. إذ تسجل درجات برودة قياسية بالنسبة للمناطق الأخرى. و لذلك تعتبر الجلابة لباساً أساسياً للراعي. فيمكن القول بأن حاجيات الراعي الأساسية يتكفل بها من طرف صاحب العمل أي الموال. أما عن الأجرة فيبين لنا المخبر بأنها كانت تتغير حسب الظروف و الأحوال. و هي أجرة سنوية تعطى مرة في السنة. تقدر

من 7 إلى 12 خروفا في السنة. بالنسبة للراعي الذي يتكلف برعي غنم (من 200 إلى 300) رأس. و ميزة هذا الأجر هو أنه بمثابة أرباح صافية تعطى على دفعة واحدة للراعي. الأمر الذي يسمح للراعي بتغيير صاحب العمل بآخر السنة. أو التوقف عن حرفة الرعي. إن رأى أنه جمع نصيبا من المال يمكن تنميته و العيش منه. أو أن يجدد العقد مع نفس الموال.

وضعية الراعي حاليا (2007): إن هناك بعض السمات تواصلت و أخرى اندثرت و أخرى حدث فيها تغير كبير. فمن بين الأمور الثابتة. أن الراعي و المربي يخضعان إلى اتفاق شفهي مبرم فيما بينهما. حتى تبدأ علاقة العمل. ما يزال الراعي الباحث عن العمل. يخضع للشروط المتعارف عليها، في الحقبة التي يتم فيها الاتفاق. أما ما اندثر، هو تلك العلاقة: سيد/تابع. إذ الراعي الآن بمثابة العامل تماما. و لا يمكن ضربه أو ضرب أبنائه. فهو يعتبر نفسه أجيرا. فإن ساعده العمل استمر فيه. و إلا فإنه يضع حدا له. أما ما تغير، فهو الكسوة (اللباس) و الطعام. و هذا يندرج في سياق اندثار العلاقة: سيد/تابع. بحيث أن الراعي ما كان يأكل إلا ما كان يقدم له من طعام من طرف السيد: الكمية و النوعية و كذلك ما يشتريه له و لأهله من ألبسة. و لا يمكن للراعي أن يختار الكمية و لا النوعية. فقد تم استقلال الراعي من هذا الوضع القديم. بحيث صار يتقاضى أجرا شهريا معبر عنه بالنقد. بالإضافة إلى أجر عيني متمثل في الأطعمة الأساسية. فصار الراعي حاليا يتقاضى راتبا شهريا نقدا يقدر ب12 ألف د.ج. بالإضافة إلى الأجر العيني المتمثل في: ستة (06) قناطر سميد، 50 كلغ سكر، 03 كلغ شاي، 25ل. زيت و الصابون للغسيل. هاته الكمية هي متوسط ما يشتريه صاحب المال الى الراعي في السنة. و ما بقي ثابتا هو ذلك الأجر السنوي الذي يتميز به "الراعي" عن غيره. و يقدر حاليا ب25 خروفا في السنة. أي أن هناك الأجرة الشهرية المدفوعة نقدا و عينا. و الأجرة السنوية المدفوعة عينا. يستطيع الراعي أن يعيش بالأجرة الشهرية مع عائلته. بينما الأجرة السنوية تعتبر ادخارا مفروضا. بحيث إنها لا تسلم له إلا دفعة واحدة و بعد دوران الحول. و بذلك يكون بإمكانه كل سنة أن يدخر 25 خروفا. و ينميها في السنة يمكن أن تتضاعف أعدادها إلى مرة أو مرتين حسب السنوات. و يمكن القول بأن الراعي حاليا إن تمكن من المحافظة على ادخاره السنوي و لم يستهلكه. و عرف كيف ينمي. فإنه في أقل من خمس سنوات تصبح عنده "غنم". ما معدله 250 رأس من الغنم. و يصبح مربيا و يخرج من وضعية "الراعي". أما إن دخل في حلقة الاستهلاك للمدخرات السنوية. فإنه بدون شك سوف يعيد إنتاج نفسه بنفسه. و يبقى على وضعية "الراعي".

**العزيلة:** هي نمط آخر لتنظيم العمل. و هي طريقة تساعد المربين ذوي الرأسمال الضعيف. فلا يستطيعون الاعتماد على رأسمالهم الخاص من ماشية في عملية المعاش. لأنها لا تكفي للمعاش و الاستثمار و النماء في نفس الوقت. ولأنه يملك قطيعا من الغنم فإنه لا يرى بأن يكون "راعي" عند الآخرين. أو أن المربين لا يرغبون في الراعي الذي يكسب مالا. أن يرعى ماله و ماله في نفس الوقت. مخافة ضياع ماله (ماشيتهم). و لذلك يلجئ هذا الصنف من المربين إلى طريقة العزيلة. و سميت كذلك لأنها تعزل مال المربي عن مال المستثمر في الماشية. فتوضع بمعزل عن مال المربي. فهي ليست ملكا له يتصرف فيه كيف يشاء. و إنما أعطيت له على أساس تنميتها و استثمارها. و مبدأ العزيلة واضح جدا. ولم يعتريه أي تغير يذكر. بالرغم من تغير للظروف و الحقبات التاريخية. بحيث أنه يعتمد على مبدأ "الشراكة" في الأرباح المتحصل عليها. و التي تقسم بالمنصفة. فالرأسمال يبقى لمالكه. و ما ينمي من مال خلال السنة. فبعد انقضاء السنة على تسليم المال. يتم تقييمه فيعيد الرأسمال إلى صاحبه مع

نصف الأرباح المتحصل عليها. ليأخذ المربي النصف المتبقي من الأرباح. كما يتم تقسيم المنتجات الأخرى المتحصل عليها خلال السنة موضوع الاتفاق. بحيث يقسم الصوف مناصفة بين صاحب المال و المربي. وكذلك مشتقات الحليب من "دهان" أي سمن و 'كليلة'. و هي عبارة عن لبن مجفف. و قديد أو 'بشيش" كما يسمى في المنطقة أي لحم مجفف: فحينما تموت شاة فإن المربي يستهلك نصفها. لكنه يحتفظ بالنصف الثاني لصاحب المال. فإن كان قريبا أوصل إليه هذا النصيب من اللحم. و إن كان بعيدا عنه و هو ما يكون عليه الحال دوما. فإنه يجفف هذا اللحم و يحتفظ به ثم يسلمه إلى صاحبه. فالعزيلة إذا هي أن يأخذ المربي الغنم عنده في خيمته و عند عائلته. و يقوم بتربيتها و رعايتها و تتميتها. و هي تحت مسؤوليته. لا يجب أن يتهاون أو يفرط فيها. و كلما نماها كلما كان مستقيدا من هته التنمية. إذ إنه يأخذ نصف الأرباح. و بقدر ما تهاون في خدمتها بقدر ما كان مقداره من الربح ضئيلا. و قد لا يأخذ أي شيء في آخر السنة. إن هو لم يعم بتتميتها على الوجه الصحيح. فتكون في هته الحالة وضعية الراعي أكثر راحة من صاحب العزيلة. لأنه يتقاضى أجرا ماليا و عينيا. و تقدم له في آخر السنة عددا من الخرفان قد اتفق عليها مسبقا. و لا دخل للربح أو الخسارة. و بالخصوص إن كانت راجعة إلى ظروف قاهرة خارجة عن إرادة الراعي. أما إن كانت السنة جيدة ممطرة بكيفية لائقة. و الكلاً متوفر فإنه بإمكانه أن يتحصل على نفس عدد القطيع الذي تسلمه. لأن الماشية تعدد الميلاد في السنة الجيدة مرتين إلى ثلاث مرات.

**رحلة الشتاء و الصيف:** تربية الماشية كانت معتمدة بصفة كلية على المناخ. فإن كان المناخ ملائما أي سقطت أمطارا معتبرة. ينجز عنها إحياء الغطاء النباتي. و تنوع أصناف النباتات التي تزداد و تظهر إلى الوجود. كلما كانت الأمطار غير كافية و تصبح قليلة أو ناذرة أو تختفي تماما في سنوات الجفاف. فحينما يكون الغدير (نتيجة تساقط الأمطار المعتبرة). تحتفظ التربة بالمنطقة على سطحها بهته الكمية من الأمطار لمدة معتبرة. فتكون صالحة لسقاية الماشية ثم بعد مدة تصير الأرض صالحة للمرعى لما تعشوشب. لذلك يعتبر الارتحال نحو الغدير. من أهم الرهانات التي على المربي كسبها. بالنظر إلى المنافسة الشديدة بين المربين على استثمار مثل هته المساحات المهمة لتنمية الماشية.

فالعائلات بأمتعتها و ماشيتها في تحرك دائم. تبحث عن الكلاً. أينما يكون الكلاً تكون العائلات متواجدة. و الغدير يتم البحث عليه طوال السنة. و لكن يشد الطلب عليه في الخريف. ذلك أن غالبية المربين شتاء يتجهون نحو الجنوب. يحتلون الأماكن التي تسقط فيها الأمطار. و التي تكون ذات كلاً للماشية. و يوجد بها آبار أي مياه كافية. ذلك أن البحث على الماء في الصحراء أمر عسير جدا. و بالخصوص بين الحربين. بحيث إن الآبار كانت قليلة جدا في المنطقة. و الماء هو الحياة. فمنه نشرب و نسقي ماشيتنا. و لا يمكن الاستغناء عنه. أما في الصيف فتجه إلى الشمال. حيث نكتري الأراضي. بعد عملية الحصاد فيبقى "الخب" أي القمح في الأرض. فنقوم بجمعه واستعماله كغذاء لنا. ثم بعد هته العملية أي جمع ما تبقى من الحبوب. التي لم يتمكن منها أصحابها أثناء الحصاد. فإننا نترك ماشيتنا ترعى في هته الحصاد طوال مدة الصيف. أما في الخريف و الربيع فنعود إلى أراضيها. لأنها تكون قد جددت غطائها النباتي. و نستمر في البحث عن المواطن الملائمة لعمليات الرعي.

فهته التحركات: رحلات الشتاء و الصيف تقوم بها بعائلتنا. لكن في بعض الأحيان نترك بعض أفراد العائلة و بالخصوص كبار و صغار السن. يبقى معهم أحد الأبناء المتزوجين للقيام برعايتهم. و نترك جزء صغيرا من الماشية قصد الانتفاع به في الحليب و غيره. أما القادرون على مشقة السفر فيشدون الرحال إلى الأمكنة التي

تعودنا على التوجه إليها أو أمكنة أخرى. بأنها أوفر غطاء نباتيا و ملائم للماشية. فصلحة الماشية هي مصلحتنا و مفسدتها هي مفسدتنا.

**تجارة القوافل:** في الفترة المشار إليها بين الحربين و قبل هته الفترة. و لكن ما أعلمه هو أن في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية و حرب التحرير الجزائرية. كانت القبائل تنظم قوافل التجارة باتجاه "قرارة". بالقرب من أدرار. يدوم السفر مدة شهرين كاملين. أو أزيد من ذلك قليلا. شهر للذهاب و شهر للإياب.

كل عائلة كبيرة تجهز من ثلاث إلى ستة جمال. محملين بالمنتجات المحلية: من دهان(سمن) و بشيش(لحم مجفف) و كليلة(لبن مجفف) و صوف. ثم نستورد من "قرارة" التمر. و بالخصوص نوعية "حميرة" و هو صنف من التمر تطول مدة الاحتفاظ به و لا يتعفن أو يتلف. و هو مصدر لتغذية رفيعة. يؤكل بصفة مباشرة مع الحليب أو اللبن أو الجبن المحضر محليا. و غالبا ما يكون الغذاء المفضل للأطفال و الشبان. و قد يستعمل في بعض الأطباق اللذيذة و التي يمكن تقديمها حتى للضيوف. و هو طبق(الرفيس) يعد بالتمر و الخبز الرقيق. و يعتبر التمر و بالخصوص نوعية "الحميرة" غذاء أساسي. لا يمكن الاستغناء عنه. كما لا يمكن الاستغناء عن القمح و الشعير. المواد التي تجلب من القوافل التي تأتي من الشمال. بعد انتهاء رحلة الصيف التي تقوم بها عائلات المنطقة في اتجاه التل. هته القوافل كانت تقوم بالمقايضة. تقايض منتجات المنطقة بالمنتجات في التل(الشمال). و هي على وجه الخصوص المتمثلة في الحبوب(قمح و شعير). كما نقايض منتجات المنطقة بمنتجات قورارة و هي التمر. و لو أننا كنا نشترى الخضر و الفاكهة من منطقة بوسمغون و الواحات التي نمر بها. و بعض المنتجات الأخرى. و لكنها لم تكن منتجات ذات فائدة كبيرة بالنسبة لنا. لأنها لم تكن تعمر طويلا. إذ غالبا ما تستهلك في ذلك الشهر. و الذي يهمننا هو تحقيق الاكتفاء الذاتي لأكبر مدة زمنية ممكنة، سنة على الأقل.

طبعاً هته المواد لم تكن نتاجر بها. و إنما كانت موجهة أساساً إلى استهلاك عائلتنا و حيواناتنا و بالخصوص (الخيل). لأن ظاهرة التسمين التي تراها الآن. لم تكن متبعة في ذلك الوقت. أي أننا لم نكن نجلب تغذية الحيوانات و مختلف الأعلاف التي نشترىها الآن. لم تكن متبعة من طرف المرابين. و لذلك فإن العام الجيد يكون عام نماء للماشية و رخاء للمرابين. أما العام السيئ أي الذي لا تمطر فيه. فقد نفقد الكثير من رأس المال. أي الماشية التي كانت عندنا ابتداءً. دون الوصول إلى عملية التنمية. أما الآن فإننا نعرف سنوات جفاف مختلفة. إلا أنه بفضل تغذية الأنعام بالمواد العلفية المتوفرة في السوق. فإننا و إن كنا لا نحقق أرباحاً معتبرة. فإننا لا نخسر رأس المال على الأقل. و هذه نعمة يجب التذكير بها. و إن كانت مكلفة فهي تحافظ على الأقل على رأس المال. و هي من الأمور الأساسية التي استحدثت في تربية الماشية. من السبعينات من القرن الماضي إلى حد الساعة. و نحن الآن نكاد نعتمد على هته الأعلاف بصفة شبه كلية. إلا في بعض السنوات الممطرة و هي جد قليلة من الثمانينات إلى الآن.

### التنظيم السياسي، الديني و الاجتماعي:

**التنظيم القبلي:** كان موطراً بتنظيم سياسي محكم. على رأس هذا التنظيم 'قايد'. و هو الأمر و الناهي في قبيلته أو القبيلة التي يترأسها. و نحن عرش الرزينة قد نصب علينا "قايد" من عرش "الخلايفة". لأننا كنا حديثي العهد بالمنطقة. أما العروش الآخرون هم الذين ينتخبون قايد من عرشهم. بشرط أن يكون عدد أفراد العرش كبير. و إلا فإن القايد يحكم في عرشين أو ثلاثة عروش صغيرة. و هو يكون من أحد العروش التي تكون له عليها السلطة.

القايد كان يتقاضى أجرا يساوي الخمس (جزء واحد من خمسة) من مبلغ الضريبة التي يجمعها. كان مساعدي القايد يعدون على الأصابع. و المناصب التي كانت تقتصر على ثلاث مناصب:

**الخوجة:** و هو كاتب القايد. بمثابة الأمين العام في أيامنا هته. يقوم بجميع الأمور الإدارية. و يسجلها في سجلات خاصة بها. الخوجة له راتب من طرف الحاكم.

**الكوارط:** هو الذي يتتبع أخبار كل ما يجري في العائلات. من أمور تتعلق باستتباب النظام العام. و هو مكلف بإخبار القايد بكل صغيرة أو كبيرة. و إذا أحدثت أي خلافات و لم يخبر بها القايد. فإنه يعزل حالا. الكوارط له سلطة كبيرة. ذلك إنه إن أراد أن يتجاوز على بعض الأخطاء المرتكبة فإنه يفعل. بينما إن أراد أن يضخم من حادث صغير و يجعل منه قضية كبيرة فعل. و من ثم يستمد مكانته. و لو أنه لم يكن يتقاضى أي أجر.

**المخازني:** يعمل عند الحاكم. و له سلطة كبيرة. فهو كان بمثابة الدرك الآن. يبحث عن "العصاة" الخارجون عن طاعة القايد أو السلطة الحاكمة.

هذا العدد الصغير من المستخدمين كان يسير أمر القبيلة. بالرغم من تحركات أفراد القبيلة. و بالخصوص متابعة كل المخالفات القانونية التي يرتكبها أفراد العائلة. و يقومون بجمع الضرائب على القبيلة، بالرغم من هته الحركة. أما الآن، يضيف مخبرنا، فإن رئيس البلدية له جيش من الموظفين. و جيوش أخرى من الشرطة و الدرك. إلا أن الأمور لا تسير على أحسن ما يرام كما كانت عليه أيام القايد. و لو أنه كان في خدمة الحاكم. و الحاكم في خدمة الاستعمار. و من المفروض أن يكون رئيس المجلس الشعبي البلدي في خدمة الحاكم. و الحاكم في خدمة الشعب. و كثرت السرقة و المخدرات و التعدي على النظام العام. و لا أحد يعرف ماذا يحدث في المنطقة. بالرغم من إنها محدودة السكان. و إن السكان صاروا مستقرين. و لا يرتحلون من مكان لآخر كما كانوا يفعلون سابقا. إذ إن جلهم صار يستقر في مكان ثابت. لكن الفعالية غير موجودة: سيارات، هواتف... كل هته الوسائل لم تكن لدى القايد. و مع ذلك كان متحكما في العرش الذي يرأسه.

**التنظيم الديني:** كل قبيلة كانت في خدمة زاوية من الزوايا المنتشرة بالمنطقة. أو في خدمة الشرفة: "في خدمة النبي أولاد الهاشمي الحسن و الحسين" حسب تعبير مخبرنا. و تتمثل هته الخدمة أولا في: إستقبال القائم على جمع هته الأموال استقبالا حارا. فيتم ذبح شاة تكريما له و مساعديه. غالبا ما يكون في ضيافة "الخيمة الكبيرة". أي العائلة الأكثر غنى و شهرة في العرش. ثم تقدم لهم الهبات و المتمثلة في خروف عن كل عائلة. إضافة عن المنتجات الحيوانية من 'الدهان' أي السمن الحيواني. و 'الكليلة' اللبن المجفف. و البشيش اللحم المجفف و الصوف و ما إليها من منتجات محلية. يرغب المكلف بالجمع أخذها معه. و ناذرا ما يرفض صاحب الخيمة تلبية طلبه. لأنه يخاف و يخشى من 'دعوة الشر'. أن يدعو عليه الشريف أو صاحب الزاوية بدعاء الشر. و يعتقد بأن إجابة دعوة الشريف أو القائم على أعمال الزاوية دعوة مستجابة لاشك في ذلك. بالنظر إلى مكانته و قربه من الله. لأنه إما من آل البيت أو أنه في خدمة دين الله. فكيف لا يستجاب له. وهو العبد البسيط يرفع يديه إلى السماء و يتمنى أن يقبل منه الله أعماله. أما هؤلاء فمكانتهم خاصة. و قد استجاب الله فعلا لدعواتهم. سواء بالخير و النماء للرزق أو بالشر و نفاذ الرزق. عند بعض الذين تجرؤوا ورفضوا طلبات الأشراف أو أصحاب الزوايا. و في كثير من الأحيان تضطر العائلات إلى خدمة كل من الشرفة و أصحاب الزوايا معا. و ذلك انقاء لشرهم 'دعوة الشر'. و طلبا 'لدعوة الخير' منهم.



**التنظيم الاجتماعي:** الحياة التي كنا نعيشها متشابهة إلى حد كبير. من حيث التعب و الظروف المناخية و حتى أنواع المأكولات و الملابس و حياة التنقل و ما إليها من ظروف الحياة عموماً. إلا أن أهم الفروق كانت في اختلاف درجة الرزق. و حتى المكانة في العرش أو خارجه. من حيث التقدير و نفاذ الكلمة و الطلب المستجاب. أينما توجه يقضي حاجته. بخلاف عامة الناس أو الفقراء منهم. و يمكنني أن أميز بين ثلاثة (03) أصناف.

**الصنف الأول: أصحاب 'الخيمة الكبيرة'.** و هي عائلة تكون كثيرة الرزق. أي من الشبانين، الأغنياء، و ما تتصف به أنها تستخدم 'الرعاة'. الذين يساعدونها في تربية المال الكثير (مواشي من أغنام و أبقار و إبل). كما تتصف هته العائلات بكونها 'صاحبة الخير'. أي أنها كثيرة الصدقة على المحتاجين. و مستعدة دوماً للمساعدات. كما أنها مقصد من كل الضيوف الذين ينزلون على القبيلة. فهته 'الخيمة الكبيرة'، هي التي تمثل كل العرش. و تقوم بواجب الكرم. و ترفع من قيمة و مكانة العرش بين العروش الأخرى.

**الصنف الثاني: متوسطي الحال.** و هم ذي الرزق المتوسط. يحاولون تنميته. فقد يزداد و ينقص حسب الأعوام و السنوات. و هم من عامة الناس. لا يحتاجون إلى مساعدات. و إن كان بعضهم و رغم الحال المتوسط. يعد من بين الكرماء يتصفون بالكرم. و آخرين أقل من ذلك.

**الصنف الثالث: و هم الفقراء** الذي لا يملكون أي رزق. أي فقراء معدمون. و هؤلاء رغم وضعيتهم الصعبة إلا أنهم يعيشون في كنف 'الخيمة الكبيرة'. فيعطيهم الزكاة و جزء من الصوف. كما يعطيهم ما يسمى 'بالمنايح' كلمة مشتقة من الفعل 'منح'. و لكن هذا المنح مؤقت و ليس منحا نهائياً. إذ يعطى الفقير قطعة من الماشية. و بالخصوص في الربيع فيرعهاها و يحلبها فيتغذى على الحليب و مشتقاته من اللبن، الجبن الذي يصنع محلياً و الدهان (السمن الحيواني). ثم يعيد هذا القطيع إلى صاحبه. بعد هته المدة التي يكون قد استفاد من ألبان القطيع. أو أن عائلة الفقير تكون من النشيطين. بحيث يقوم هذا الفقير وزوجته وأولاده بمساعدة 'الخيمة الكبيرة'. في بعض النشاطات: كحلب النعاج و خدمة الصوف أو المساعدة في الرعي و ما إليها من الخدمات. التي لا يتوانى صاحب الخيمة الكبيرة في الالتفاتة إلى مثل هته العائلات. التي تساعد في ما يحتاج إليه. ليساعدها هو الآخر بالطحين أو يلبي بعض حاجياتها في الغذاء و اللباس. كأن يتصدق بالملابس القديمة و غير ذلك من المساعدات.

**النساء بين الأمس و اليوم:** نساء زمان كن معذبات، شقيقات لا يمكن أن نتصور امرأة بدون مزاولة نشاط متعب. سواء كانت من فئة الشبانين أو الفئة المتوسطة و حتى الفئة الفقيرة.

فنساء الفئة الفقيرة بالرغم من عدم وجود الرزق أي الماشية التي تطلب جهداً كبيراً من طرف النساء. و بالخصوص عملية حلب الشياه أو ما يسمى 'بالحلابة'. و هي النعاج التي تكون منتجة للحليب. و منه عملية تصفية الحليب واستخراج اللبن و السمن. فكانت منهن من ينزعن 'ينترن الحلفاء'. و منهن من تكون في خدمة الخيمة الكبيرة. تؤدي كل الأعمال التي تطلبها منها صاحبة الخيمة. علها تظفر منها بطعام الليلة لأبنائها.

أما الفئات المتوسطة من النساء أو عامة الناس. لم يكن النشاط ليتوقف عند النساء: من نسيج للخيمة أو نسيج بعض الألبسة الصوفية 'كالحلابة' (القشابية) أو تصنع أواني من الحلفاء أو من الطين. و تقوم بعملية حلب بالإضافة إلى أعباء المنزلية اليومية التي تتكرر في كل يوم: من طحن الحبوب إلى تحضير الخبز و الكسكسي و ما إلى ذلك من طبخ و إنتاج.

أما فئات الشبانين فإن المرأة تتعب أكثر من كل الأصناف الأخرى. لأن الرزق كثير و متطلبات الخيمة الكبيرة لا تنتهي. فمن مراعاة الأولاد الصغار إلى مراعاة الماشية و متطلباتها، إلى مراعاة الضيف و حتى متطلبات الرعاة و تزويدهم بالأكل(الخبز و التمر و ما إلى ذلك) حتى يقوم بمهمة الرعي في أحسن الظروف. و كذلك لم تكن ترى المرأة الموجودة في "الخيمة الكبيرة"، في الضرة "عدوة". بقدر ما كانت ترى فيها المساعدة على الأعمال التي لا تنتهي. ذلك أن جل أصحاب الخيام الكبيرة كانوا يقبلون على تعدد الزوجات. للعناية و المحافظة على الرزق.

كل هته الأعمال الشاقة التي كانت تؤديها النساء زمان. إلا أن الضغط كان جد كبير عليهن من الذكور و بالخصوص الأزواج... فأى تقاعس منها أو خطأ فإن ذلك يكون مدعاة إلى تأديبها، "ضربها". ضربا لا يمكن تصوره. بالعصا أو بأي شيء يجده الزوج أمامه. و كثير من النساء تعوقن جراء هذا الضرب المبرح. فمنهن من فقدت ذراعا و منهن من فقدت عينها... و حتى و إن ذهبن عند أهلهن غاضبات. فسرعان ما يرجعهن أحد إخوتهن أو والدهن شخصيا إلى بيتها الزوجية.

أما نساء اليوم فإنهن راقدات. لا شغل لهن إلا المسلسلات و الحمام و الدراهم. ليتنافسن عن من تلبس أحسن لباس. و من تتسبغ بأعلى المجوهرات. العباءة صارت تصل إلى 50 ألف د.ج. و تضغط على الزوج حتى يلبي لها متطلباتها. و إن كان معسور الحال، فيستلف حتى تتزين امرأته و تتباهى أمام الأخريات. و اذهب إلى السوق وانظر أسعار ألبسة النساء. كل شيء صار غاليا. و مع ذلك يضطر الزوج اضطرارا لتلبية حاجيات الزوجة و الأولاد و بالخصوص البنات. و يختم بقوله: "كل اللي دروه والدكم في أمهاتكم تخلصوه أنتم". أي كل ما فعله أبائكم من تصرفات كانت مليئة بالتعسف و المجاوزات اتجاه أمهاتكم. فسوف تنتقم منكم نساءكم. و تنتصر لأمهاتهن. و تدفعون ثمن ذلك التعسف غاليا.

. **أهم المشاكل التي كانت قائمة زمان مقارنة بمشاكل اليوم:** أهم مشكل كان قائما أيام زمان على رأسها مشكل: 'الماء'. بالرغم من تنظيم استعمال الآبار. لكل عائلة وقت معين للاستفادة من البئر. إلا أن المشاكل كانت دوما تقوم بسبب احترام البعض لهته المواعيد، و محاولة البعض الآخر الاستفادة بشكل أكبر. و بالخصوص في الصيف أين يكثر الطلب على الماء و تجف بعض الينابيع.

المشكل الثاني هو: اعتداء بعض المربين على **المساحات المحروثة**. و نحن نعلم أن الأراضي بالرغم من انتسابها إلى عرش معين و محدد، إلا أن الرعي كان مشاعا أي مسموح للجميع بالانتفاع بهته المراعي. إلا إذا كانت أرضا محروثة. أي أن عائلة تنتمي إلى العرش قد قامت بجرثها و زرعها و هي تنتظر في أن تجني المحصول. ولا ترض من أي كان سواء من العرش أو خارج العرش أن يعتدي على هته المساحة المحروثة. و منه تقع مشاكل بين الموالين.

أما الآن فإن مشاكل المياه لم تعد قائمة بتلك الحدة التي عرفناها سابقا. و ذلك لأنه تم حفر آبار ارتوازية عميقة فيها كميات معتبرة من المياه. ثم إن الماء لم يعد يستخرج يدويا و إنما بواسطة مضخات و محركات. و يحمل بواسطة شاحنات مجهزة بصهاريج لحمل المياه ليوصلها إلى الخيمة أين يوجد القطيع من الشياه و كذلك البشر. و بالمقابل فإن **مساحات الرعي** صارت الآن تطرح بحدة أكثر و خطورة أجسم من الماضي. الآن الأراضي صارت ممنوعة من الفلاحة فيها. و إن تمت فلاحتها من أي عائلة فإن المواليد يحترمون هته المساحات المحروثة. لكن الذي يكون مشكلة كبيرة هو تلك الأراضي التي منحتها الدولة لبعض الأشخاص من أجل استصلاحها. فإنه لا

يمكن استصلاحها. بالرغم من المصاريف الباهظة التي تصرف عليها لإحيائها. بالنظر إلى أنها صارت متصحرة. ومن ناحية أخرى صار هؤلاء المستفيدين من القطع الفلاحية. يعيقون عمليات الرعي و يعترضون سبيل الموالاة. إذ إنهم يستصلحون قطع في غالب الأحيان تتراوح بين الهكتارين إلى الخمس هكتارات. و لكنهم يضمنون إليهم الأراضي المحيطة بهته القطع المستصلحة. على أساس أنهم يخصصونها لرعي ماشيتهم. و يحرمون الموالين الآخرين من الاستفادة منها. الأمر الذي يؤدي إلى حدوث مناوشات قد تصل إلى مشادة عنيفة في بعض الأحيان. و كثير هي القضايا المرفوعة أمام المحاكم المحلية. التي لم تستطع أن تحكم فيها بكل وضوح. بالنظر إلى الكيل بمكاييل متعددة بحسب المتقاضين وقوتهم على الضغط. أكثر من الاعتماد على إحقاق الحق و إبطال الباطل. و هته قضية في غاية الخطورة بالنسبة للتعامل بين الموالين مستقبلا.

المشكل الآخر الذي أثر علينا و عانينا منه في الجزائر المستقلة. هو مشكل الإرهاب الذي مس بعض العائلات في أرزاقهم أو في أبنائهم. و بالخصوص أن مناطقنا الآن معزولة. كل خيمة تحتل مجالا واسعا لوحدها. مما شجع بعض الإرهابيين و قطاع الطرق من الاعتداء على بعض الخيام المعزولة.

و قد عانت عائلتي من هذا المشكل. بحيث إن ثلاثة من أبنائي كانوا يرتقون من شاحنة استقدت منها في إطار مساعدة المجاهدين في وقت اقتصاد الندرة. فكان أبنائي يعملون عليها في تجارة: "الخضر و الفواكه". التي كانوا يجلبونها من الشمال و يوزعونها في المنطقة. فأخذ الإرهابيون منهم 280 ألف د.ج. كل ما كان لديهم من مدخرات. و قد أثروا على عائلاتنا تأثيرا بليغا. بحيث أن أبنائي و منذ ذلك الوقت غيروا المهنة التي كانوا ينشطون فيها(بيع الخضر و الفواكه). ورجعوا إلى مهنة الأجداد."تربية الماشية". لأنها الحرفة الوحيدة التي يتقنونها. و بدؤوا العمل برأس المال ضعيف. و مازلوا بعد مرور 12 سنة على الحادثة. لم ينطلقوا بكيفية سليمة في تربية الماشية. لضعف الرأسمال الانطلاق من ناحية و لطول مدة الجفاف التي أصابت المنطقة.

**ثورة التحرير:** أثناء الحرب التحريرية تأثرت العائلات سلبا بانعكاسات هته الثورة. فالثروة الحيوانية التي كانت تكسبها العائلات بشكل كبير. و بالخصوص حينما فرض علينا الاحتلال الفرنسي التجمع في محتشدات و دواوير في سنوات 1956/1957. كل عرش كان له مجال الرعي مفتوحا من الشمال إلى الجنوب. فصرنا محاصرين في أماكن محددة مفروضة علينا. و عوض أن يجمع كل عرش مع بعضه في مكان بعيد عن العروش الأخرى. حتى تسهل عمليات تربية الماشية. صارت هته الدواوير تجمع بين عروش مختلفة في مكان واحد. و ذلك لتسهيل عملية الحراسة و الرقابة للسكان. و تذيق الخناق على الثورة. و لكنها ذيقت الخناق بالدرجة الأولى على السكان. و أنقصت من الثروة الحيوانية بالمنطقة. فتم حشد عروش الرزاينة الغربية و الرزاينة الشراقة و أولاد سرور في منطقة "البيوض". أما عروش البكاكرة و أولاد خليف و أولاد منصور، فتم تجميعهم في المنطقة المسماة: "بمكمن بن عمار". كما جمعت عرشي المغاولية و عكرمة في "حرشاية".

نلاحظ أن هته النقاط ساعدت على تثبيت السكان في هته المناطق المشار إليها بصفة نهائية. إذ بقي هؤلاء العروش في هته المناطق التي عمروها: بنيات و سكنات ثابتة. أي منازل من البناء الصلب. فصارت البيوض بلدية ثم مقر دائرة. و كذلك الشأن بالنسبة لمكمن بن عمار. أما حرشاية فبقيت بلدية. و ذلك بالنظر إلى قربها من مدينة النعام التي احتلت مكانة مقر الولاية بعد سنة 1984.

و بالرغم من هته المحتشدات و الحراسة المباشرة لتحركات العروش. فإنهم لم يتوقفوا في دعم الثورة بالرجال و كذلك بالمال. بحيث إن كل عائلة كانت "تتبرع" من 70 ألف إلى 200 ألف فرنك فرنسي قديم سنويا. مع اشتراك مقداره 5 آلاف إلى 6 آلاف فرنك فرنسي قديم. و كان على رأس كل عرش مكلف بجمع هته المساعدات للثورة الجزائرية. و كل من يرفض دفع هته الاشتراكات، فإن المسؤول عن الجمع يبلغ الجهات العليا في التنظيم. الذين يقومون بتهديده أو تنفيذ الإعدام فيه أو أخذ جزء مهما من ماشيته...

**حياة عائلتك الآن:** عائلتي الأصلية مكونة من ستة (06) إخوة ذكور: أربع إخوة أولاد امرأة وأخوين أولاد امرأة أخرى. أي أن والدي قد عدد الزوجات و جمع بين امرأتين. بالرغم من انه كان من بين فقراء القبيلة. ذلك أنه في ذلك الوقت من لم يكن له العدد الكافي من الأولاد، و بالخصوص الذكور منهم، فإنه يعدد. بغية توسيع تعداد أفراد عائلته. لأنهم كانوا في ذلك الوقت لا يكثرون من الحسابات كما نعمل الآن. ثم إن الأولاد لم يكونوا مكلفين كما هو الحال في وقتنا الحالي. يكتفون بأقل الأشياء و لكن يمكن الانتفاع بهم في وقت مبكر. من عشر سنوات فما فوق يمكن تشغيلهم. و يكونوا مصدر خير لا مصدر شقاء.

أما أنا فقد عدت الزوجات أيضا. بحيث إنني تزوجت بامرأتين في وقت واحد. و كما قلت لك فإن المرأة كانت قوة عمل لا يمكن الاستغناء عنها. و كلما استطاع الإنسان أن يعدد، فإن ذلك يزيد من ثروته و لا ينقص منها أبدا. و الرزق على الله، كلما كثرت العائلة كلما زاد الرزق. فالأولاد كانوا يبقوا مع بعضهم و يتعاونون على تنمية الرزق. فالأولاد كانوا مصدر إنتاج للرزق.

أما الآن صاروا مصدر استهلاك فقط. و لا يصير الولد قادرا على جلب الرزق، إلا و فكر في الانفصال عن عائلته. وصلنا إلى بلوغ 25 فردا يقيمون معا في خيمة واحدة. من إخوة و أبناء و نساء. الآن كلهم تفرقوا. فلي تسعة أولاد منهم ستة (06) ذكور و ثلاث (03) إناث. الإناث كلهن تزوجن و من الأقارب يحملون نفس بطاقة التعريف. أي أنني لم أزوج بناتي من غرباء. فكلهن متزوجات من أقارب و تسكن في مدينة البيوض أين أقيم. و كذلك الشأن بالنسبة للذكور، كلهم موجودون بالمنطقة. كل أولادي يعملون في تربية الماشية. بعدما كان ثلاثة منهم يشتغلون في تجارة الخضر و الفواكه. رجعوا مرة أخرى إلى تربية الماشية. ما عدى ولدا واحدا يعمل كمعلم عند 'الحكومة'. وولد آخر صغير ما يزال يعيش معي. أما الآخرون فقد (فارقوا) أي انفصلوا عني من حيث المسكن و كذلك تدبير شؤونهم. أما أنا فأعيش من منحة التقاعد و منحة العطب. لأنني كنت مجاهدا. تبلغ منحة التقاعد 25 ألف د.ج. شهريا. و منحة العطب 60 ألف د.ج. كل ثلاثة (03) أشهر. كان هذا المبلغ لا يكفي للعيش مع كل أبنائي. أما الآن و قد تفرقوا عني، فإني أعيش رفقة الزوجة المتبقية و أحد أولادي. فإن هته المداخيل تغطي كل احتياجاتي و الحمد لله. بما في ذلك بعض المساعدات التي أقدمها لأبنائي حينما يكون في حاجة الى ذلك. أما بالنسبة للسكن فإنني قد استقذت من 'حوش' سكن في إطار البناء الذاتي. أين تمت مساعدتي بمواد البناء. و لم أدفع سوى تكلفة اليد العاملة. أين تكفل أحد أبناء العمومة بعملية البناء. و لم أسدد له أتعبه حتى تجمع لدي المبلغ المطلوب. بعد مرور حوالي عشر (10) سنوات على إتمام بناء المسكن.

أما أبنائي فقد استفادوا من قطع ارض صالحة للبناء في مدينة البيوض. و لكن لم يتمكنوا لحد الآن من بنائها. رغم المساعدات التي تمنحها الدولة لبناء السكنات. و لكنهم يشترطون أن يكون المستفيد من الإعانة قد حقق جزء كبيرا من عملية البناء بموارده الخاصة. و هم لا يستطيعون الاستثمار في السكن على حساب الماشية.

و ماداموا الآن بخيامهم و في خدمة ماشيتهم، فإن هته السكنات يمكن انجازها لاحقا. حينما تتوفر الموارد المالية الكافية لذلك. المعلم هو الوحيد الذي استفاد من مسكن اجتماعي جاهز في مدينة البيوض. و أنا الآن كما ترى ما زالت على رأس خلية المجاهدين ببلدية البيوض.

**المخبر الثاني : فيلالي: 81 سنة في سنة 2007.** ينتمي الى عرش الرزينة الشراقة. و يذكر أهم الفلق المكونة للرزينة الشراقة: أولاد صادق، أولاد هلال، أولاد عون و البسايس.

### **1- التنظيم السياسي الاجتماعي:**

**كبير الجماعة:** له مكانة رمزية مهمة. و هو الذي يت رأس الكوارطين: كل عائلة تحمل لقباً يميزها عن العائلات الأخرى. تعين مسؤولاً عن هذا اللقب، أو ما يسمى بالبطاقة للهوية.

أصل كلمة 'الكوارط' من 'الكارطة' أي البطاقة. و هي كلمة فرنسية دخيلة على العربية. عربت على هذا النحو 'الكوارط'. أي المسؤول عن العائلات التي تحمل نفس 'بطاقة الهوية' (اللقب). و مهمة 'الكوارط' أن يتولى شؤون الذين يحملون نفس اللقب. فيجمع عنهم الضرائب، و كذلك المبالغ المالية التي تفرض على من ارتكب خطأ في العائلة التي تحمل نفس اللقب. و كذلك يتولى شؤون الضيوف الذين يقصدون العائلات التي تحمل نفس اللقب. فيوجههم إلى العائلة التي تمثل هته المجموعة. و يعلم "كبير الجماعة" بكل المشاكل التي تحصل في المجموعة التي عين على رأسها. و كبير العائلة يتصل بالقائد فيعلمه عن مستجدات الأحداث. و يسلمه النقود الخاصة بالمخالفات أو المتعلقة بالضريبة. و كبير الجماعة هو الذي يتفاوض مع القائد، بشأن المشاكل التي تحدث مع أفراد العائلات التي يتزعمها أو هو كبيرها.

**المخازني:** مهام المخازني هو معاينة كل الخلافات التي تقع داخل العرش و بين العائلات مهما كان مصدرها. و يعمل على أن لا تتفاقم و تصبح صعبة الحل. و يعمل على تجنب كل الخلافات و النزاعات. و يقوم بإصلاحها إن استطاع الى ذلك سبيلا. كما أن من مهامه الجوهرية ضمان الحدود الرسمية بين العائلات. الآن هته الخدمة غير موجودة. و يضطر الناس الى رفع شكوى للعدالة مباشرة. و ما تقتضيه من مصاريف ووقت طويل واستمرار الصراع و الخلافات بين الناس لوقت طويل. بينما كان يفصل فيه بسرعة فائقة. و يقوم المخازني بإعلام كبير الجماعة بكل المخالفات التي بقيت عالقة و لم يتمكن من ايجاد حل ملائم مع المتخاصمين. كما يعلم القاييد بكل صغيرة و كبيرة تحدث في العرش. حتى يتخذ الاجراءات المناسبة. فإن تمكن هو الآخر من حلها على مستواه فعل. و إلا يرسل المتخاصمين مع المخازني الى 'الحاكم' الموجود بالمنطقة. الذي يفصل في المشاكل التي تبقى عالقة. و غالبا ما يسلط أشد العقوبات على المعتدي. لأنه لم يمثل الى أوامر القاييد. و ذلك سعي منه لتعزيز سلطة القاييد الموالي للحكم القائم. و تجنب تفاقم المشاكل و الاضطرار للفصل فيها.

و غالبا ما يحدث التحاور بين كبير الجماعة و القاييد. في شأن بعض المستجدات التي يجب معالجتها. و غالبا ما يتوصل القائد مع كبار الجماعة الى فصل في بعض الخصومات. مع اقناع المتخاصمين بضرورة الخضوع الى ما توصلت كبار الجماعة مع القاييد الى الحكم به. و إلا ترفع القضية الى 'الحاكم' أو العدالة الفرنسية. و بذلك تكون القرارات غير معروفة و غير مأمونة العواقب. و لا يمكن مناقشتها و أخذ وضعية المتخاصمين في الحسبان. و الأكيد أنها تكون أكثر قساوة و شدة من تلك الاحكام التي يساهم فيها كبار الجماعة. الذين يعرفون الخصوم و

امكانيات التنفيذ. و ما يستطيع كل طرف تقديمه من تنازلات. و يعرفون حتى ما طلب به كل طرف من أجل الوصول الى حل توافقي.

**القايد:** كان القايد يتمتع بسلطة كبيرة داخل عرشه أو العروش التي هو مسؤول عنها. و كان يعمل كل ما في وسعه للسيطرة و التحكم في العروش التي نصب عليها قائدا. لأنه ان كثرت في عرشه القلاقل و الفوضى و المشاكل فإنه يعزل و يستبدل بغيره. أما إن اشتدت قبضته على من ولي عليهم فإنه يترقى الى مناصب عليا. كمنصب قايد القيادة او باش أغا. و بذلك يضاعف من مداخيله إذ إنه يحصل على خمس (5/1) مبلغ الضرائب. و عوض أن يكون قائدا على عرش واحد أو عرشين، فإنه إن عمل بصفة جيدة يضيف الى حكمه عروشا أخرى. ناهيك عن المكانة الرمزية التي يتمتع بها. فهو الأمر الناهي. إلا أن أغلب القيايد كانوا يعملون بتسيق مع كبار الجماعة. حتى يتمكنوا من تحقيق احترام النظام العام و الانضباط. و ذلك بتنفيذ كل الاوامر و التعليمات التي تأتي من القايد.

فالقايد كان هو الواسطة بين العروش التي يحكمها و الحاكم الموجود بالمنطقة. ذلك أن كبار الجماعة غالبا ما كانوا يطرحون اهتمامات العائلات الموجودة في العرش أمام القايد. الذي يطرحها بدوره على الحاكم. و كلما كانت علاقة القايد مع الحاكم ممتازة كلما قدم له الدعم و ساعده على حل بعض المشاكل المطروحة على مستوى المقاطعة التي يحكمها. كما أن القايد يشاور كبار الجماعة في العقوبات التي يسلطها على بعض الذين يرتكبون مخالفات. فيفصل فيها إلا إذا استعصت عليه الامور يعرضها على الحاكم. الذي إما أنه يقوم بالأمر بالسجن و/أو الغرامة أو النفي من القبيلة الى قبيلة اخرى. يكون على رأسها قايد مشهور بالبطش و التسلط(بمثابة سجن من نوع آخر). فعلى القايد حل كل المشاكل التي توجد على الأرض. "أرض الواقع": يعين بعض الفرسان و الابل قصد نقل البضائع و نقل الضرائب إلى الحاكم برفقة المخازني. كما أنه يتكفل شخصيا بتوزيع المعونات و المساعدات على المساكين و المحتاجين الموجودون تحت سلطته. و ذلك حينما يجمع الضرائب و يحصل خمس (5/1) هته الضرائب يوزع جزءا من هته النسبة على المحتاجين. و ذلك لتعزيز سلطته و طاعته على كل أفراد العرش:

-الفقراء و المساكين: يقوم بمساعدتهم ماديا في بعض المناسبات.

-كبار الجماعة: يجتمع بهم و يشاورهم و يتنازل عن بعض المناوشات التي تقع في الجماعة التي يشرفون عليها. تطيب ل خاطرهم و إعلاء لمكانتهم. حتى يبادلونه الاحترام و التقدير و ينصحون له و يساعدونه على حل بعض المعضلات.

-أما باقي أفراد العرش فما عليهم سوى السمع و الطاعة و الامتثال للأوامر. و إلا فسوف يعاملون بيد من حديد.

**2- التنظيم الاجتماعي الثقافي الديني:** أيام زمان: كانت المعيشة صعبة جدا على عموم سكان المنطقة: الغذاء الأساسي كان الشعير أي أكل الحنطة و قليل من التمر. الذي كان يمثل غذاء رئيسيا. يأتي عن طريق القوافل التابعة للعائلات بالمنطقة. التي تعين ممثلا عنها يسافر إلى قورارة. السفر يدوم شهرين. نقايض التمر بالشعير الذي ننتجه أو نأتي به من الشمال أو بمنتجات الماشية من: لحم و ألبان و أصواف. بعض العائلات الغنية كان أفرادها عند الرجوع من قورارة، يمرون ببوسمغون. واحة مشهورة يقنتون بعض الخضر و الفواكه. و بالخصوص تلك التي يمكن الاحتفاظ بها لمدة طويلة. كالبصل و الكابويا(القرعة) و الرمان.

**الخيمة الكبيرة:** كانت تحتل مكانة رمزية مهمة بين بقية الخيام الآخرين. و الخيمة الكبيرة مصدر الجود و الكرم. و الخيمة الكبيرة لا تعني الثروة الكبيرة من ماشية أغنام و بقر و إبل. لأن هناك بعض الخيام الأغنياء غناء فاحشا و

لكن لا ينتمون إلى الخيم الكبيرة .لأنهم لا يتصفون بالكرم و الجود. من مساعدة الفقراء و المساكين و استقبال الضيوف الوافدين على العرش و مساعدة العائلات. و إن كانت من أصل غني أو متوسط و لكنها قد تمر بأزمة عارضة. فتجد مثل هته العائلات تمدها بالعون و المساعدة. كما أنها تتميز بمواقف مشرفة: كدفع دية القتل أو المساهمة في ذلك. مع السعي الدائم لإصلاح ذات البين. و منه تحتل هته المكانة المحترمة بين الخيم الاخرى. و يضيف قائلاً: "الخيمة الكبيرة، لا تعني خيام الوسخ(المال و المادة ). و انما تعني مواقف مشرفة".

**فترة الحرب العالمية الثانية:** أصعب فترة مرت على المنطقة هي سنة1945. العام الذي أطلق عليه عام 'البون'. حيث تم ضياع غالبية الماشية. و السلع لم تكن متوفرة حتى بالنسبة للذي كان يدخر نقودا. و القليل من الخيام الذي كان أهلها يدخرون نقودا. لأن النقود لا يمكن أن تنمو أبدا. بل إن قيمتها في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى. أما المال(الماشية) فهي تنمو و تزداد بكيفية طبيعية. إلا إذا كان العام غير ممطر. أو مثل ما حدث في سنة 1945. حيث أصيبت الماشية بأوبئة. و كذلك السكان الذين أصيبوا بأمراض و أوبئة خطيرة، كالتاعون الذي هلك جراءه العديد من السكان بالمنطقة. و قد ضيعت عائلتي في هته السنة أربعة(04) أفراد. و هناك بعض الخيام التي انقرضت بصفة نهائية و كلية. إما نتيجة الجوع أو نتيجة الاوبئة. و حصيلة الخسائر المادية و البشرية كانت جد معتبرة في هته السنة.

**النساء بين الأمس و اليوم:** أيام زمان كانت المرأة تتصف ببعض الصفات الايجابية التي فقدتها الآن. فمن أهم الصفات و الخصال و السلوكيات أذكر ما يلي:

- أنها كانت **تعمل** بكيفية لا يمكن تصديقها الآن. و عملها متواصل من طلوع الشمس و حتى غروبها. و هذا لا يعني أنها لم تكن تعمل في الليل. و لكن العمل في الليل يعتبر استثنائيا. إذا ما حضر أحد الضيوف فيجب أن تقوم بواجب إكرام الضيف. أو احتاجت الماشية إلى خدمة، فإن تطلب منها، فإنها تقوم بذلك في كل وقت. ناهيك عن العناية بالأطفال التي لا تقتصر على وقت محدد. و بالخصوص إذا كان عندها مريض. فإنها هي التي تصهر معه. و تعاني بمعانات المريض. فمن جمع الحطب و عمليات الطحين و تحضير الأكل. مروراً بخدمة الماشية من حلب و استخراج مشتقات الحليب، الى عمليات النسيج للخيمة أو أفرشة أو أغطية، إلى صناعة الأواني من مادة الحلفاء أو من الطين. فالبرغم من أن الذكور كانوا يشقون و يتعبون في مهامهم المتمثلة في رعاية الماشية و جلب المياه. إلا أنه يمكن اعتبار هته المشقة، مقارنة بما تقوم به النساء، تصبح زهيدة. و لذلك كنا نقول أن المرأة هي "قنطاس" الخيمة. أي ركيزتها الأساسية. فهي التي تعمر الخيمة أو تخربها. تحسن عمارة الخيمة. و عمران الخيمة لا يتمثل في انجاز الأعمال المادية التي أشرنا إلى بعضها. الأعمال التي لا يمكن للخيمة أن تقوم لها قائمة بدنها. و لكن عمران الخيمة يتمثل في معايشة العيال. أي كل من تقوم 'الخيمة' بعيالتهم. أي تغذيتهم و الصهر على خدمتهم. و قد يتجاوز تعداد أفراد بعض الخيم الكبيرة الخمسين(50) فردا من الجد إلى الإخوة المتزوجين إلى أحفادهم إلى الأعمام و أبنائهم. قد تكون "الجدة" أو المرأة المعمرة و الأكبر سنا هي التي تشرف على أعمال كل النساء في مختلف الخيم التي يحتلونها. فعلى النساء أن يعرفن كيف يتصرفن مع كل فرد من أفراد الخيمة. و مع الأقارب و الأهل و أن يعطى لكل حق حقه.

و أعلى صفة تتحلى بها نسوة ذلك الزمان '**الصبر**'. الصبر على التعب. و الصبر في خدمة الخيمة من الناحية المادية و كذلك العناية بالتكونة البشرية من الأطفال إلى الكهول. ورعاية كل فرد و القيام بما يحتاج إليه. كما

تصبر على كل المضايقات التي تحصل لها في الخيمة. سواء مع الرجال أو مع النساء أو مع الأطفال. فالأمر يتطلب تضحيات كبيرة بالجهد و المثابرة في العمل.

تلي صفة الصبر صفة "الطاعة". فهي مطيعة للرجال و النساء و حتى الصبيان. اذ توفر لهم كل ما يطلبونه. و يمكن أن تتجزه أو تقوم به. فهي امرأة عاملة، صبورة و مطيعة.

الصفة الرابعة هي أنها: "غيرية" أي آخر من تربي له طلباته هو ذاتها و نفسها. فهي آخر من يأكل: فلا تأكل حتى يأكل الرجال ثم الأطفال ثم النساء. و تكتفي بما بقي. و في كثير من الأحيان لا تأكل سوى البقايا. و إن لم تجد فلا تشتكي أبدا لأي كان. فهي ليست أنانية و تخدم الآخرين أكثر مما تخدم نفسها أو حتى أبناءها. إذ ترى أبناء العائلة كلهم. و كذلك كل من فيها من بشر أو حيوانات أو حتى أواني و أغطية و أفرشة. و لا تضيع أو تتلف أي شيء. فهي إذا مصدر للمحافظة و النماء. و ليس للتلف أو الضياع. و مصدر للإعمار و ليس للتخريب أو لاستهلاك الشخصي و الآني. صفة أخرى لازمت النساء في القديم. و هي خوفها الشديد من "التراس" (الرجل). الخوف الذي يصل إلى درجة الرعب الشديد. لا يمكن أن تدخل في جدال أو مناقشة الرجال الموجودون في الخيمة. سواء كان الزوج أو اخوانه، و بالخصوص والد زوجها. تتجنب الالتقاء معه خوفا منه.

و من ثم لم تكن النساء مصدر قلق و مشاكل. نادرا ما يسمع لها صوت. فهي منكبة على أعمالها و أشغالها التي لا تنتهي. و ليس لها الوقت للحديث حتى مع نظيراتها من النساء المتواجدات في الخيمة. لأنها تخاف من حمايتها -والدة زوجها-. و كانت النساء تضرين من طرف الأزواج لأتفه الأسباب.

فتبكي لبعض الوقت القصير ثم تعود لأشغالها. و إلا فإن العقاب يكون أشد من ذلك. و ما يمكنني الإشارة إليه يضيف مخرنا قائلا: "أولياء النساء هم كذلك كانوا 'تراريس' (رجال)". فإن غضبت ابنتهم فإنهم يجرمون تصرفها دائما. و لا يققوا بجانبها و يؤازروها في ما ذهبت إليه من تصرف: فعل أو قول. بل و يرجعها والدها أو أخوها الى البيت الزوجية في الفور. و يعتذر عن التصرف الصادر منها. بل و 'إحرش' (يحرص) الزوج على تاديتها ان عادت لمثل هذا التصرف. و هذا كله حتى يحافظ على البيت الزوجية. و يضمن لها الدوام أطول مدة ممكنة. و لو كان على حساب النساء. لأن الناس في ذلك الوقت كانوا يعلمون علم اليقين أن الزوجة تكون تحت ضغط شديد في السنوات الاولى من زواجها. و لكنها ما إن يكبر أبنائها ذكورا و اناثا، حتى تتمكن من ايجاد مكان في بيتها الزوجية. لأنها صارت منجبة لأولاد. و يمكن لهؤلاء الاولاد أن يكونوا مصدر دفاع عنها بصفة مباشرة أو غير مباشرة. و حتى و ان تعذرت العشرة. فإن المرأة كانت تذهب الى بيت أهلها في "ستر". أي بدون اعلام و إشهار ومتابعات قضائية لا تكاد تنتهي.

أما نساء اليوم فيمكن أن أقول أن ما يميزهن هو:

-الإستهلاك عوض الإنتاج: نادرا ما تجد المرأة التي تعمل من أجل مساعدة زوجها، في المصاريف المتعلقة بالبيت الزوجية. و بالخصوص ان كان الزوجان يعيشان في عائلة كبيرة. فالمرأة و ان كانت تعمل خارج البيت و أجيبة. إلا أنها تحتفظ بأكبر قسط من أجرتها. لإستهلاكها الخاص من لباس و مجوهرات و ادخار لصالحها.

أما النساء اللاتي لا تعملن خارج البيوت. و هن الاغلبية الساحقة عندنا في مدينة البيوض. فإنهن لا هم لهن سوى الاستهلاك. سواء تعلق الأمر بالملبس أو المأكّل أو الأواني. فكل شيء جاهز و يشتري من السوق. و لا يكاد يكون لهن نشاط يذكر. ما عدى الطبخ و الغسيل و تنظيف البيت. و بقية الوقت هو وقت فراغ. يقضيه أمام



شاشة التلفاز أو في القيل و القال و كثرة المشاكل المنجزة عن الأحاديث التي لا تنقطع. و لم يعد لهن أي مشاركة في الإنتاج. لأنهن يسكن الآن في مدن. و كل شيء متوفر من غاز و ماء و كهرباء. حتى النساء اللاتي توجد في البادية. تخلين عن كثير من المنتجات اللاتي كن يقمن بها. أو الأعباء اللاتي تقع على عاتقهن.

فلم تعد المرأة تحطب. لأن قارورة الغاز متوفرة. و لم تعد تطحن الحبوب. لأن الرجل يحضر السميد بدل القمح. و كذلك الشأن بالنسبة لإنجاز بعض الأواني الفخارية. أو تلك التي تنتج من الحلفاء التي صارت ناذرة في المنطقة. و عوضت ببدائل تجلب من السوق. حتى الخيام في حد ذاتها صارت ناذرة الوجود. من قلة النساء اللاتي تنسجها. فالسكنات صارت صلبة من حجارة و اسمنت. أو يستجد بالخيم الاصطناعية المنسوجة من مادة القطن: 'الأقمشة الصناعية' التي تصنع بمركب الاقمشة الصناعية بالمسيلة على وجه الخصوص.

و الغريب، يضيف مخبرنا قائلاً، أن المرأة البدوية لم تعد تعتني بالماشية كما كانت تفعل أمهاتها وجداتها. إذ لم تعد المرأة تحلب الماشية. و تستخرج منها مشتقات الحليب من دهان (سمن)، كليلة (لبن مجفف)، جبن...

لم تعد النساء تخاف من 'التراس' (الرجل): و ذلك نتيجة التلفاز و حقوق المرأة. و صار بإمكانها أن تناقش و تجادل أوامر الرجل. و لا تخش أحدا. بل إن أهلها صاروا يدعمونها و يقفون إلى جانبها. سواء كانت على حق أو على باطل. عكس ما رأينا في أيام زمان، حينما كان الأهل يقفون ضد بناتهم. سواء كن على حق أو باطل. بل صار بإمكانها أن تقاضي الزوج " و تبهدله أمام المحاكم". و تغادر بيت زوجها في صخب و إشهار إعلان القاضي والدني بما حدث لها من طرف الزوج. الذي تجرم ساحته. بينما رأينا بأنها -أيام زمان- كانت إن طردت من بيتها الزوجية. تذهب في ستر و تكتم. حتى لا يعلم أحد أنها صارت "طليقة" من فلان.

- صارت النساء في غالبيةهن أنانيات. لا يراعين سوى مصالحهن الشخصية الضيقة. و ذلك على حساب أهل الزوج إن استطاعت إلى ذلك سبيلا. فالمهم بالنسبة لهن هي راحتهن العامة. و التمتع باستهلاك كل ما لذ و طاب. و شد إليه الانتباه. على أنهن صرن من اللاتي حققن نجاحا ماديا معتبرا.

و ما لفت انتباهي، يضيف مخبرنا قائلاً، هو إصرار نساء اليوم على قضاء مصالحهن. فالمرأة صارت لا تمل و لا تكل أمام تحقيق بعض أهدافها إن آجلا أو عاجلا. و تدفع بالزوج دفعا إلى تحقيق رغباتها. و إن استدان و غرق بالديون. و المهم بالنسبة لها هو تحقيق ما ترغبن في الوصول إليه. و أن تكون مثل النساء الأخريات أو أحسن منهن. و لا تراعي في ذلك ظروف زوجها و/أو ظروف عائلته. و ناذرا ما تجد المرأة الصبورة المرابطة من أجل مصلحة زوجها و أبنائها. حيث إن الزوج صار طرفا أجنبيا و غريبا عن الزوجة. تدخل معه في صراع من أجل التغلب عليه. و يصير في خدمتها. يقدم لها ما ترغب في تحقيقه. و مآرب و مصالح تعود عليها بالفائدة و/ أو على أحد أفراد عائلتها. و لو على حساب التطور المستقبلي للأسرة.

وبذلك تصارع و تسارع في كسب المعركة بأقصى سرعة ممكنة. و المهم أن تعيش اليوم و لو على حساب الغد. الرجل كان يمثل السلطة المطلقة. كان بمثابة الرعب للمرأة. تخافه و تخشاه. فلم تكن للمرأة أي سلطة. أو أي نوع من المشاركة في السلطة، فيما يخص الحياة العائلية. إذ إنها لم تكن تستشار لا حينما يقوم الزوج بخطبتها. و لا حينما يريد الوالد تزوجها. فهو الوحيد الذي يعرف مصلحتها. و يعرف العائلة التي ي صاهرها. و إذا أعطى كلمته فلا يمكن أن يناقش فيها أبدا. مهما كانت الأعدار أو الأسباب. فالأمر قد قضي فيه من طرف من له كل الحق. و له السمع و الطاعة. و سواء تعلق الأمر بالبنت أو الولد الذي يخضع لنفس الظروف. فالذكر كذلك يزوج. و هو لا

يعرف الزوجة التي يقترن بها. إلا أن عزاءه هو أنه بإمكانه بعد مرور فترة معينة على زواجه، و بالخصوص إن استقل بخيمته. نتيجة وفاة الوالد أو أسباب أخرى. فقد يعدد. و في هته الحالة يمكنه الاختيار. بالخصوص إن كانت المرأة من الأقارب. و هو الأمر الذي يحدث غالبا. أو إن لم يحصل توافق. بإمكانه تطليق الزوجة و الزواج بأخرى. و إن كانت حتى المرأة، في كثير من الأحيان، تعيد الزواج هي الأخرى مرة أخرى. بخلاف ما نشهده حاليا، من إن العازبات لا يتمكن من الزواج. و يمكن القول بأن الأمور تغيرت بكيفية جذرية الآن. بحيث إن النساء صرن متعلمات حتى أكثر من الذكور. و التعليم منحهن مكانة أعلى. صارت المرأة تشتتط. بل و لها شروط كثيرة قبل الإقبال على الزواج. و كأنها لا تريد أن تتزوج فقط. و إنما تتزوج كما تريد. و إلا فلا تقبل على الزواج. صار معظم الشباب و أوليائهم غير قادرين على تلبية هته الشروط. مما زاد من ظاهرة العزوبية بين الذكور و الإناث على حد سواء.

**الأولاد بين الأمس و اليوم:** الأولاد، سواء ذكورا كانوا أو إناثا، لا يستطيع أي منهما التكلم أمام والده. فالأمر كله للوالد. يأمر فيطاع و لا تناقش أوامرهم. الابن و إن كان متزوجا، إنه لا يستطيع أن يكلم زوجته أمام أهله. الحديث إليها، و لاحمل أبنائه أو اللعب معهم، و بالخصوص أمام والده. و كأن هناك مسافة تفصل بين الزوج و أسرته. بينما توجد علاقة حميمة مع بقية عناصر أهله. فهي إذا فمسافة مع أسرته وارتباط مع عائلته. هته التنشئة التي أعطت الأولوية للعائلة على حساب الأسرة. بعكس ما نراه في أيامنا هته: الأولوية كلها للأسرة و العائلة تأتي حتما بعد الاسرة. فيتبين لنا أن إنتاج المعنى كان يخدم العائلة و الارتباط بها. و ذلك باننتاج آليات من السلوكات التي تتسجم مع الغرض المراد الوصول إليه. من إيجاد المسافة بين الأسرة و صاحب الأسرة، حتى يبقى مرتبطا بعائلته، التي تحتل الصدارة و الأولوية. و منه يصير الإبن المتزوج يحرص على المؤسسة العائلية. و لا يجرء بأن يبين الأفضلية التي يكنها للأسرته و ذلك أمام كل أفراد عائلته، و بالخصوص أمام والده.

أما الآن فإن الأمر صار مخالفا لما كان عليه سابقا: فالزوج يرعى مصالح زوجته و أولاده أولا. ثم يفكر في والديه و اخوته بعد ذلك. فالمسافة صارت مهمة بين الرجل المتزوج و أهله عموما بما في ذلك والديه. و صار الارتباط لسقا مع الاسرة. فالمصير صار مشتركا بين الزوج و أسرته أكثر من الارتباط بأهل. إذ صار الرجل يفرط في الأبوين لصالح الأسرة. أما سابقا فكان يفرط في أسرته لصالح عائلته، و بالخصوص الوالدين.

و يبدو أن الآباء صاروا هم الذين يطيعون ابناءهم في غياب طاعة الأبناء لهم. و يمكن ارجاع ذلك الى مستوى التعليم و الخبرة بالحياة، التي صارت لدى الابناء المتزوجين. مقارنة بأبائهم الذين لهم مستويات تعليمية جد محدودة أو منعدمة في كثير من الاحيان. أو يمكن ايعاز ذلك الى أن الآباء يحاولون الحفاظ على "شعرة معاوية". بإبقاء الرابطة بينهم و بين أبنائهم المتزوجون. و لو على حساب السلطة التي كانوا يتمتعون بها.

كما يمكن ارجاع ذلك، الى وضعية الأبناء المتزوجين. الذين غالبا ما يكونون مستقلين من حيث العمل و المسكن و الرزق عن الآباء. و من ثم يعمل الآباء على ابقاء العلاقة القرابية مع الابناء بمجارات أبنائهم. و الموافقة على معظم ما يقترحون. و ذلك حتى لا يحدثوا القطيعة في العلاقات بينهم و بين ابنائهم. فصاروا طائعين لأبنائهم. بعد أن كان الابناء طائعين لأبائهم.

**الفقراء:** بينما كان أغنياء المنطقة و الناس المتوسطين يقضون فصل الربيع في المنطقة. فإن غالبية الفقراء كانوا يذهبون الى التل. أين توجد الظروف المناخية أحسن. و هناك من يمنحهم بعض الشياه حتى يستفيدوا من ألبانها.

كان التضامن كبيرا بين الناس. فيمنحون الفقراء حتى عشرون (20) شاة يلبونها في الربيع. فيستخرجون "الدهان و الكليية" التي تبقى الى مدة طويلة. كما يستهلكون الحليب و اللبن الطازج في الربيع. أما في الصيف فإن المساكين أو ما يسمى بالمنطقة بالقلالين أي قليلي الرزق. فإنهم يساهمون في "التوزيع". أي حملة تعاونية أثناء الحرث و كذلك اثناء الحصاد. فإن ذلك من شأنه أن يخفف الاعباء على الموالين الذين فلقوا الارض. و هم بدورهم يمنحون جزء من المحصول الى الذين ساعدوهم. فهو تعاون متبادل. و إن أخذ شكل المساعدة، أو الصدقة. كما أن هناك من يريد أن يتاجر في الماشية. فإن بعض الموالين يساعده. و إذا ما وثقوا فيه فيبتاعونه بعضا من ماشيتهم و لا يتقاضون مستحقاتهم، الا بعد أن يتم بيعها في السوق، من طرف من اعطوه ماشيتهم. و قد يتفق معهم على آجال متوسطة او حتى طويلة الأمد، تصل حتى السنة. تمكنهم من عملية المتاجرة في الماشية و تحقيق ارباح لا يستهان بها. و كثر ممن مارسوا هته التجارة صاروا من بين الموالين المتوسطين و حتى من بين الاغنياء. انطلاقا من هذا النشاط المريح.

كما أن جزء آخر من الفقراء، يبقى في المنطقة. و يعمل في حقول الحلفاء، ينترون الحلفاء. اما في الصيف فإن بعضهم يعود فيرجع الى التل. حيث يجنون محصول العنب، الذي يعد لصناعة الخمر. لكنهم غالبا ما يذهبون في فرق صغيرة. يحملون معهم 'العشايش'، مفردا "عشة"، أين يعيش الانسان. هي عبارة عن خيمة صغيرة الحجم. و يتركون خيامهم في المنطقة مع بعض افراد عائلتهم.

الزوايا: يصرح مخبرنا بأن عائلته لم تكن تساهم في خدمة الزوايا أو الشرفة. و يعبر عن ذلك بقوله: "خيمتنا ما كنتش تعطي القبض". و يعلل ذلك بقوله ما العبادة الا لله. لكن يستطرد قائلا: بأنهم كانوا يكرمونهم، حينما يقدمون عندهم. و يضيفهم وضيافة أهل الزوايا و الشرفة. هي اطعامهم و تقديم بعض الهدايا و ان كانت رمزية. التعليم: حتى البدو، و بالرغم من ظروفهم الصعبة. و بالخصوص تلك المتعلقة بكثرة التنقل. فإنهم كانوا يولون التعليم أهمية قصوى. و بالخصوص تعليم القرآن الكريم. تتفق مجموعة من الخيام على توفير 'الطالب' و هي كنية تطلق على من يعلم القرآن الكريم لأبنائها. و كل أصحاب الخيام يتعاونون فيما بينهم على دفع أجرة الطالب. أبناء الفقراء كانوا معفين من المساهمة في أجرة معلم القرآن. كما أن بعض الوجهاء من القوم، أصحاب الخيمة الكبيرة، غالبا ما كان يستأثر بالتكفل بمفردهم بدفع أجرة 'الطالب'. و ذلك طمعا في نيل الأجر الوفير.

**تغيير أحوال المعيشة:** أصعب فترة مر بها الجزائريون بالمنطقة عموما هي فترة 1945. أين اصيب السكان و الماشية بأوبئة. فكان الناس يموتون إما من الأوبئة أو من الجوع. ثم تحسنت الأحوال بعد ذلك تدريجيا. و لكنها تدهورت اثناء ثورة التحرير. في هته الفترة قرر والدي الدخول الى مدينة البيوض، و الاقامة فيها بصفة نهائية. اما في فترة الاستقلال تحسنت ظروف المعيشة بشكل كبير. و ترقى الناس في وظائف لم تكن تسمع بها أصلا او تحلم بها. و لكن هناك تفاوت في الاستفادة. فمنهم من ارتفع الى عليين. و منهم من إنخفض إلى أسفل السافلين. و هذه سنة الله في خلقه.

**حياة عائلتك:** جدي عاش 72 سنة، كان متزوجا بإمرأة واحدة. والدي عاش أكثر. وصل حتى 96 سنة. و توفي سنة 1992. عدد الزوجات: تزوج من امرأتين جمع بينهما. أما أنا فعمري 81 سنة، و لم أعدد. أرى أن تعدد الزوجات تكاثر للنسل، و سترة للمرأة. أي محافظة على شرفها. و بالخصوص في أيام زمان. بحيث ان العشرة الطيبة، رغم صعوبتها، كانت ممكنة. و لم يكن الحسد موجودا بين النساء كما هو الآن. و ما زاد من ثقافة الحسد

هو تعليم المرأة. واطلاعها على الثقافة الغربية. و كذلك وجود التلفزيون و ما يردده من حقوق المرأة على الطريقة الغربية...

أما جدي الأول فهو من 'تفيلانة' بالمغرب الأقصى. كان حافظا للقرآن الكريم و يدرسه. ترك ثلاثة أولاد و منهم ولد جدي، الذي أشرت إليه، ثم أبي. أما أنا فأنجبت ثمان (08) أولاد: ذكرين و ستة (06) بنات. أربع (04) بنات متزوجات، و بنتان بدون زواج. "لم يأت بعد المكتوب". الولدان متزوجان. و قد تابعا دراستهما الجامعية بنجاح. الولد الأكبر استقل بسكنه الخاص به. و ذلك حتى يترك لنا نوع من الفراغ في المساحة السكنية، التي صارت لا تسع لكل افراد العائلة. رغم خروج الأربع بنات من المنزل. المنزل الذي يحتوي على خمس (05) غرف. الولد الأصغر الآن موجود معي. هو و أولاده و والدته و اختيه. نحمد الله و نشكره على فضله. و حتى الولد الأصغر تحصل على سكن ريفي. ما يزال في طور الإنجاز.

**الرزق:** جدي كان يكسب 'يملك' ثروة حيوانية مكونة من غنم و بقر. ثروته من الغنم كانت تقدر بغنمين. و "الغنم" هو مقياس لتعداد الماشية من الضأن. يتراوح عدد "الغنم" من (200 إلى 300) رأس من الماشية، حسب الأحوال المناخية و الأرض و المربي الذي يشرف على رعاية الماشية. و متوسط (الغنم) هو 250 رأس من الضأن. أما والذي فوصل الى ثلاثة 'أغنام'. أي نمت ثروة الوالد بزيادة (3/1) الثروة التي كانت موجودة عند والده. و كذلك الشأن بالنسبة للبقرة. التي كانت لنا "دولة بقر". دولة بقر هو مقياس لتعداد رؤوس البقر و يقدر ب: ؟

لكن مع ثروة التحرير، و بالنظر الى سياسة حشد سكان البدو، في تجمعات سكنية. و اعطاء رخصة للرعاة و مربي الماشية. الرخصة التي تجدد كل شهرين. حددت مع تحركات المربين، و أثرت سلبا على الثروة الحيوانية. و منه تأثرت عائلتنا سلبا بهته الأوضاع. فتراجعت الثروة الحيوانية التي كنا نمتلكها، الى أقل من غنم واحدة. و لم نعد نملك البقر و لا الجمال.

أما الآن فلم نعد نملك من الماشية ولا رأسا واحدة. فقد تخلت عن تربية الماشية، التي صارت جد مكلفة و متعبة. ولا تسمح لصاحبها بأن يعتني بأولاده، من ناحية التعليم أو حتى التمتع بالحياة. ذلك أن حياة الموال و دنياه مرتبطة بتربية الماشية. و لا يعرف أي شيء خارج هذا النشاط...

كنت 'سبايبي'. و هو شخص يتاجر في الماشية. يشتري و يبيع. و لا يقوم بتربية الماشية أو العناية بها. فهو مرتبط بأسواق الماشية. فهو يشتري من أجل المتاجرة. و قد يشتري و يبيع ما اشتراه في نفس اليوم، إذا وجد ربحا. و إلا فإنه يبيع ما اشتراه في الاسبوع الموالي. و قد إنقطعت عن هذا النشاط، منذ أزيد من عشر (10) سنوات. حينما كثر "السبايبي". و الربح صار جد محدود أو منعدم في كثير من الاحيان.

**مساري الشخصي:** كان والدي يولي أهمية بالغة الى التعليم. و بالخصوص: تعلم القرآن و تعليمه. و هذا الحب وراثه عن جدنا الأول. كما سبق و أن أشرت، فنحن عائلة كلها تحرص على تعلم القآن. و قد اشتهرنا بهته الخاصة، "حملة القرآن الكريم"، في ربع عرشنا و العروش المجاورة التي تعرفنا. و كنت قد حفظت القرآن و ختامته. ثم ذهبت الى الزيتونة بتونس للحصول على الأهلية. هذا عن التعليم، أما عن السياسة، فإني بدأت الانخراط في حزب الشعب الجزائري سنة 1947. و هذ الانخراط كان نتيجة التعليم. و بالخصوص التعلم في الزيتونة. حيث كنا نستفيد من دروس في السياسة، بصفة غير رسمية و خفية طبعاً.

فالعامل السياسي كان جد خفي و متكتم عليه. و فيه مخاطر كبيرة: تؤدي الى التعذيب، النفي، السجن، و ما الى ذلك من العقوبات. التي كان النظام الاستعماري يسلطها على النشيطين في الأحزاب الوطنية. و بالفعل فقد دخلت الى السجن من سنة 1958، إلى إستقلال الجزائر. و ذلك لنشاطي في حزب التحرير الوطني. حيث كنت منسقا للعرش و مؤطرا له، من الناحية التنظيمية و السياسية. و أستفيد إلى الآن من منحة التقاعد، و منحة العطب. و هته المنح أفادتني كثيرا في التغلب على صعوبات العيش. و شجعتني على ترك مهنة تربية الماشية. و كذلك على المتاجرة فيها. فأنا: "ما يخصني حتى شيء الآن و الحمد لله... لا توجد عندي أي مشاكل. و عائلتي في ستر. و أبنائي كلهم يكونون لي احتراما كبيرا. و أنا بدوري لا أبخل عليهم بالنصائح و التوجيهات و حتى بالدعاء في كل صلاة. أو بالمساعدات المادية إن كانوا في حاجة لذلك.

الإرث: تطورت النظرة الى الإرث بالمنطقة، بشكل يكاد يكون جذريا. بحيث إنه في أيام زمان، كانت الثروة التي يتركها الهالك. تبقى كلها مجمولة في يد أكبر أولاده الذكور. الذي يستمر في تسييرها كما ان لو كان والده ما يزال على قيد الحياة. فمن أراد أن يبقى معه، فإنه يستمر في الخضوع لأخيه الأكبر، كما كان يخضع لوالده تماما. فالولد الأكبر يرث الثروة و أيضا يرث المكانة أو القيمة الرمزية. و من أراد أن يفصل و يستقل بأسرته. فلا يأخذ من الرزق أي شيء. فيعتمد كليا على نفسه. أما إذا ما تفرق كل الإخوة و في نفس الوقت. و تركوا أخوهم الأكبر بمفرده. فإنه في هته الحالة يعطي للذكور جزء صغير من الثروة. و يحتفظ بالقسم الأكبر له هو وحده و لمن بقي معه من إخوة صغار السن، أو من إناث لم تتزوج بعد. أو إناث كانت مطلقة أو أرملة. كانت المرأة لا تأخذ الإرث. كان يعتبر شيء غريب و عيب و عار عليها و على زوجها. إن طالب بنصيب زوجته من أصهاره. فبنت 'الحلال' لا يمكن ان تفكر في أخذ الكبير او الصغير، مما يترك الهالك. أما عن تقسيم الإرث في عائلتي. فقد تم في حياة والدي. الذي جمعنا و قسم علينا ما كان يملك من ماشية. حينما أراد أن يترك متابعتها شخصيا. فكل اخوتي الذكور اخذوا نصيبهم من الرزق. أما انا فتحصلت على السكن و أبقيت والدي معي، حتى وفاته المنية. مع العلم أن إخوتي كل واحد منهم كان له سكنه الخاص به. إلا أنا كنت أعيش مع ابنائي في سكن والدي. و لذلك كان السكن من نصيبي. و لم أطلب شيء آخر غيره. و تمت القسمة عن طيب خاطر. و لم يكن هناك أي اشكال.

### 3. المقابلات التي أجريت مع المخبرين في مدينة: "مكمن بن عمار".

1- نبذة عن مدينة مكمن بن عمار:

السكان الموجودون بمدينة "مكمن بن عمار"، كلهم من عرش "البكاكرة". ما عدى بعض العاملين في اسلاك الادارة و التعليم و الخدمات و الامن. قدموا من أماكن أخرى. سواء من داخل الولاية او حتى من خارجها. فكل المستجوبين يصرحون بأنهم من "البكاكرة". و لكن عرش البكاكرة، كبقية العروش بالمنطقة. مقسمون الى 'فلق'. و كل فلكة تحتوي على بعض العائلات تحمل نفس اللقب أو نفس الهوية. كل فلكة تحتوي ما بين 6 الى 10 أسماء هوية مختلفة. و هناك بعض المخبرين الذين فصل في الفلكة التي تنتمي اليها. و البعض الآخر ركز على عائلته فقط. دون التطرق الى التفرعات الموجودة بفلقته. و لو أنهم في كل الحالات، يشيرون الى فلقهم كمؤشر للإنتماء الخاص و المميز عن بقية 'البكاكرة'.

**معاقين البلدية:** يوجد 78 معوقا بمختلف الاعاقات: حركية، ذهنية، بصرية، صم بكم، منهم ثلاثة (03) معوقين من ضحايا الالغام. يتم التكفل بالمعاقين إجتماعيا، من طرف البلدية، و ذلك حسب درجة الاعاقة:

الإعاقاة أقل من 100%، يتقاضى اصحابها مبلغا ماليا شهريا مقدرا بألف (1000) د.ج. أما الذين تبلغ إعاقتهم 100% فيستفيدون من منحة مساوية بثلاث آلاف (3000) د.ج. شهريا. كما أن البلدية تتكفل بمئة و خمس (105) عائلات مستفيدة من الشبكة الاجتماعية. و ذلك تعويضا عن الأنشطة التي يقوم بها أحد أفرادها في إطار الأنشطة ذات المنفعة العامة. و يستفيد هؤلاء بمنحة مقدرة بثلاثة آلاف (3000) د.ج. كما أن البلدية متكفلة ب18 شخصا: منهم مسنين، أرامل، مطلقات و معوزين. و استفادتهم من الشبكة الاجتماعية (منحة التضامن) و التي تقدر بألف (1000) د.ج. كما تتكفل بعشرين (20) شخصا مصابا بأمراض مزمنة.

2- المقابلات التي أجريت مع المخبرين:

**المخبر الأول: الحاج الهواري 77 سنة،** في سنة 2007. من عرش البكاكرة. من فلكة "أولاد منصوره". التي تحتوي على ستة (06) ألقاب أو هويات. أمين قسمة: "ح.ج.ت.و." لمدة ثلاثون (30) سنة بمدينة بن عمار. جدي الأول من منطقة البيض، و قدم الى منطقة حميان. حميان التي كانت تسيطر على منطقة شاسعة. و لكن عدد السكان بها كان قليلا جدا. و يقال أن أصل حميان هي العروش الإثنا عشر (12) التي كونتها قصد حماية نفسها من هجمات التجمعات القبلية، و القبائل الأخرى التي كانت كثيفة التعداد. و هذا التجمع كان يقصد من ورائه الحماية المتبادلة: "احميني نحميك". و من ثم اشتقت كلمة حميان. التي تعني الحماية المتبادلة. و أصل حميان عرشان كبيران: - تجمع الشافع الذي يضم عروش: البكاكرة، أولاد منصوره و بني المطرف. أولاد خليف و عكرمة.

- تجمع الجنية و يضم عروش: أولاد سرور، الغياثرة، السندان، المقان، بني عقبة و المغاولية. أما عرش الرزائية الشراقة و الرزائية الغرابية، فقد جاء من منطقة سعيدة في سنة 1906. و انضموا إلى تجمع حميان. و قد آزرهم: "الحاج قدور الآغا". الذي كان من أبرز الأعيان في المنطقة. و فرضهم على عروش حميان. بأن يقاسموهم أراضيهم و مراعيهم، و كذلك فرضهم حتى على الحاكم الموجود بالمنطقة. و الذي كان يريد ان يطرد الرزائية من المنطقة. فوقف وقفته الرزينة الصلبة. و قال قولته المشهورة، لكل من ممثلي العروش و كذلك ممثل الادارة الفرنسية في المنطقة: "إذا كنا نطرد الرزائية من هته المنطقة. فيجب أن نجتمع كلنا أمتعتنا و مواشينا و نغادر المنطقة، و كل يذهب الى المنطقة التي أتى منها.

فنحن نذهب الى وجدة. و القورارة (الزنج) يرجعون الى قرارة. و أنت (الحاكم)، تذهب الى فرنسا". هذا الموقف هو الذي سمح للرزائية الشراقة و الرزائية الغرابية بالبقاء في المنطقة. بل و أصبحوا أصحاب البلاد. جاؤوا مطرودين و أغلبهم فقراء. لم يأتوا برزق الى المنطقة. بل أصحاب الأرض هم الذين ساعدوهم. و صاروا الآن ملاك للأراضي و العقارات. و بالخصوص في منطقة "البيوض". و هته المكانة التي يتمتعون بها في المنطقة. الفضل فيها يعود الى الحاج قدور آغا. الذي آزرهم رفقة جماعة من "رجال البلاد". أصحاب الخيم الكبيرة! أصحاب الكرم و الجود و الاحسان. الذين كانوا يمثلون أعيان المدينة في تلك الفترة. رجال البلاد و أصحاب الخيم الكبيرة، كانوا يحضرون في الخير و لا يحضرون في الشر. إذ إنهم كانوا يفصلون في كل القضايا الشائكة و الصعبة التي تحدث بين العائلات. و يسارعون في الخير. قبل أن تعرض القضايا على القايد. الذي كان غالبا ما يبحث عن جلب المنفعة له أولا، قبل البحث عن منفعة المتخاصمين. فكل ما يضره و ان كان في فائدة الوصول الى الحل يعرض عنه. و المهم أن يجد فائدته هو أولا. و إلا يعرض القضية على الحاكم. و ان عرضت على الحاكم فإنها تتعقد أكثر.

**حياة عائلتك:** جدي (عبد القادر) أنجب ثلاثة (03) ذكور. تزوج بإمرأة واحدة، لم يعدد. عاش ثمانين (80) سنة. الوالد (محمد)، عدد الزوجات. تزوج من ثمان (08) نساء. و كان قليل الانجاب. بالرغم من كل هته النسوة اللاتي تزوج منهن، لم ينجب سوى خمسة (05) أولاد ذكور. مات منهم اثنان. و بقي ثلاثة ذكور على قيد الحياة. و سبب كثرة تعداده للنساء. يعود الى أنه كان يرغب في انجاب عدد كبير من الذكور. حتى يساعدونه في رعاية الثروة الطائلة التي كان يملكها. و المتمثلة في ثمانية (08) غنيم، و ثمانون (80) رأس من الإبل، جمال و نوق، و دولتين من البقر. الدولة هو وحدة قياس للبقر. و هي تتراوح بين 30 الى 60 رأس من الأبقار، أو ما متوسطه 45 رأس من

الأبقار. و "الغنم" كان فيها من 400 الى 500 رأس. توفي الأب و في عمره ثمانون (80) سنة. كل الثروة التي كانت عند والدي انقضت، أثناء ثورة التحرير الوطني. لم يبقى منها إلا الشيء اليسير. وبالخصوص أن عائلتي ساهمت في الثورة بشكل نشط. ذلك أنني كنت مسؤول العرش في ثورة التحرير. أجمع الاشتراكات و التبرعات من كل العائلات التابعة للعرش.

. هته الثروة المعتبرة التي كانت عند عائلتي، و بالخصوص والدي. الذي تزوج بالثمانين نساء. أثرت حتى على أبنائه. و منهم الشخص المائل أمامك (أنا). الذي كنت البكر في الذكور. فتزوجت بثلاث نساء. طلقت واحدة منهم، و احتفظت باثنتين اللتين ما تزالان في عصمتي لحد الآن. هته النسوة أنجبت لي تسعة عشر ولدا، عشرة منهم ذكور و تسع اناث. كل الذكور متزوجون. منهم إثنان ما يزالان يقيمان معي. أما الثمانية الآخرين فهم منفصلون عني في المسكن. و لكن أيضا في تدبير معاشهم و بطرق مختلفة و متباينة. و كأنهم ليسوا أبناء رجل واحد. الأول يشتغل في حاسي مسعود. و قد استطاع أن يدمج معه أحد اخوته في نفس القطاع. "قطاع المحروقات". و هما اللذان نجحا من الناحية المادية في أبنائي أجمعين. يمتلك كل واحد منهما مسكنه الخاص و سيارته الخاصة به. في بعض المناسبات يقومان بزيارتي. و أعلم أنهما يقدمان بعض المساعدات المادية لإخوتهم البطالين عن العمل. و يحضرون حتى بعض الهدايا لأخواتهم. فالتضامن موجود في اتجاه الإخوة من طرف الاخوين اللذين يعملان بحاسي مسعود.

. لي ولدان يعملان في مهنة التدريس. أحدهما بالمشرية و الآخر هنا في مكن بن عمار. معيشتها متوسطة. و لكن مكتفيان ذاتيا.

. ثلاثة (3) يعملون في الشبكة الإجتماعية. يتقاضون مبالغ شهرية، لا تزيد عن ثلاثة آلاف دينار. و المتبقون، بالرغم من أن من بينهم جامعي. إلا أنهم ما يزالون في حالة بطالة دائمة. و بالرغم من أنني تكلفت بتزويجهم كلهم. إذ إن زواج أبنائي أجمعين كان على عاتقي. و لو إقتضى ذلك ان أقترض في بعض الاحيان. إلا أنني حرصت كل الحرص على تزويجهم، لعلي أحسسهم بالمسؤولية و الإعتماد على النفس. و قد نجحت مع البعض من ابنائي. و بالخصوص كل من يعمل عملا دائما مستقرا و محترما. و حتى الذين يشتغلون في الشبكة الاجتماعية دفعتهم الى العمل دفعا. بالرغم من ترددهم. بالنظر الى الأجر الزهيد. لكنني آمل أن يكتسبوا الخبرة المطلوبة في العمل. و التعرف على الناس و ربط علاقات. عليهم يتمكنوا من الحصول على أعمال دائمة و محترمة. فإذا كان الأبناء الذين يشتغلون في اعمال دائمة، قد ارتحت من ناحيتهم. و هم الأربعة أبناء المشار اليهم آنفا. فإن المتبقين و هم ستة أبناء. فمازلت أعاني من ناحيتهم. سواء كانوا بطالين أو حتى أصحاب الشبكة الاجتماعية. و لو أن فيه أمل كبير في أن يرسموا بصفة دائمة. و لكن لحد الآن فانا الذي يؤمن لهم و لأبنائهم المعيشة التي صارت جد مكلفة في أيامنا هته. ليست كالمعيشة التي عاشها آباءنا و أجدادنا. كانت جد بسيطة و غير مكلفة تماما.

فإذا كانا أبنائي الأربعة العاملين قد استقلوا في السكن و النشاط المهني. فإن المتبقين ما يزالون مرتبطين بي من الناحية الاقتصادية. و هم دوما في حاجة الى المساعدة من طرف الوالدين. و ألاحظ أن أبنائي العاملين، قد صاروا في الآونة الأخيرة بخلاء و أنانيين. لا بحثون سوى على مصالحهم الخاصة. بعدما كانوا في البداية يقومون بمساعدة إخوتهم. تركوا كل العبء على عاتقي. و أنا أدفع بأبنائي إلى ان يكونوا مستقلين عني اقتصاديا و حتى



معنويا. و يضمّنوا معيشتهم بأنفسهم. فأنا لا أدوم لهم طول الدهر. فالأولاد الذين ضمّنوا معيشتهم. صاروا مستقلين على الاولياء. و لا يقومون بأي مساعدة اتجاههم. و لكن الآخرين ما يزالون مرتبطين بالوالدين. لأن في هذا الارتباط مصلحة لهم. فالأولاد صاروا مصلحين. فلا يراعون إلا مصالحهم. إن استطاعوا الإستقلال عنك فعلوا و لم يعودوا يعبهوا بك. أما إن كانوا في حاجة اليك، فإنهم يبقوا معك، و ان كانوا متزوجين و لهم أولاد؟ و لا يضعون لإقامتهم معك حدا أو يعينون آجالا. بل و يبقوا ينازعوك فيما تكسب من أموال أو متاع. و كأن لهم الحق عليك. أما إذا ما إستقلوا عنك و كان لهم فائض في معيشتهم. فإنهم لا يلقون اليك بالا. و كأنه لا حق لك عليهم.

أما التسع(9) بنات، فست(6) منهن متزوجات. و كله زواج داخلي من الأقارب و من نفس العرش. و كذلك زواج الذكور، كلهم زوجتهم زواجا داخليا من العرش و من الأقارب. سواء كانوا ابناء الأعمام او الأخوال. تبقت ثلاث(3) بنات عازبات، لم يتزوجن لحد الآن. و هن كلهن قد بلغن سن الزواج و زيادة؟

و البنات ماكنات معي و لا واحدة منهن تشتغل. أي تقوم بعمل مأجور. فكثرة الأولاد مطلوبة. إذا كان عند الإنسان ثروة معتبرة، مثل ثروة والدي. إن تمكن الأبناء من المحافظة عليها و القيام بتميتها. و بالخصوص في أيام زمان، حيث كان الأبناء في خدمة العائلة. من والدين خصوصا و لكن ايضا في خدمة الإخوة و الأخوات. و حتى الأقارب ان استطاعوا الى ذلك سبيلا. فنحن في أيامنا كنا في علاقة مع آبائنا كالعبيد تماما: نأمر فنطيع و لا أحد يجرأ فيرفع صوته فوق صوت أبيه. الآن حتى إلقاء السلام على الوالد صارت غير موجودة. و التعاون بين الإخوة جد مضطرب. في بعض الأحيان يكون قائما بين الإخوة. و في بعض الأحيان الاخرى و هي الغالبة لا يوجد أي تعاون أو مساعدة. "كل واحد مدير راسه".

أما الآن فالأفضل التقليل من حجم العائلة. يكتفي الإنسان بإمرأة واحدة. و عدد من الأولاد، لا يتعدى اصابع اليد الواحدة. حتى يتمكن من إسعافهم و تأمين الحياة الكريمة، مع متطلباتها التي لا تنتهي في أيامنا هته. لكن و في كل الأحوال يجب أن يدفع بهم نحة الاستقلالية بأنفسهم. و الإعتماد على الذات. و بالمقابل لا يجب على الوالد أن يطمع في أولاده. بأن يرجعوا له جزءا بسيطا من تعبه. "فأجره على الله وحده". "يتعب و يحتسب. لا ان يتعب و يحسب".

. المعيشة بين زمان و اليوم: المعيشة زمان كانت صعبة جدا و بسيطة في آن واحد. صعبة على كل الناس و كل الناس يعيشون في بساطة كبيرة. من حيث المسكن، الملابس، المأكل، العمل، الزواج و تربية الأبناء. بالرغم من وجود مساكين في حالة يرثى لها "معيشة مرة". يعانون من الجوع و الحرمان و يؤس كبير. قلما نجده الآن. و مع ذلك كانت فئة ممن يكسبون المال، يعيشون كالجبابرة. لا يلقي عليك حتى السلام. و كل الناس تخشاهم. و بالخصوص أعيان القبيلة و القايد و الجماعة التي تعمل معه. فالقايد كان يعين من طرف الحاكم. و لابد أن يكون من الأعيان الاغنياء. كان يفعل في العرش ما يشاء. و هو مدعوم في ذلك من طرف الحاكم. و بالتالي تكون له السلطة المطلقة، على كل العائلات المتواجدة في العرش.

فالمسكين(القليل) "قليل الموارد و الأهل و السلطة". أي ضعيف ماديا و معنويا. كان يقاسي من وضعيته المادية المزرية. و يبقى يقاسي من الجهل المطبق. لأن الفئات المتوسطة او "الشعبانة" كانت تقوم بتدريس أبنائها. و إن كانوا في البدو تخصص بعض 'العشش': "خيمة صغيرة الحجم" 'للطالب': مدرس القرآن الكريم. فيتعلمون القراءة و

الكتابة. و بعض السور من القرآن أو حتى الاحزاب و هناك من يختم القرآن الكريم. و هناك من "الشبعانيين" من كان يرسل بابناؤه الى المدينة. لمتابعة الدراسة في "الجوامع": "الكتاتيب" و/أو حتى في المدرسة الفرنسية. فمعيشة "القليل" كانت تتمثل في:

. جمع الحبوب من قمح و شعير أثناء عمليات الحصاد. إذ غالبا ما يشارك في عملية التوزيع الخاصة بالحصاد. فيعطيه صاحب الغلة، كمية صغيرة، لقاء مشاركته في عملية جمع الحبوب. التي تبقى في الارض كحب متناثرة و منفصل عن سنايله. و هي عملية شاقة. و لكنها تسمح في بعض الاحيان من جمع كمية لا بأس بها. نتر الحلفاء، أي انتزاعها. و ذلك في الحقول الخاصة بها. و تكون الأجرة بحسب الكميات المنتورة. و لكن عمليات نتر الحلفاء، لها وقت محدد في الزمان. كما أنها من أصعب الأعمال. التي لا يؤديها إلا من كان في حالة فقر مدقع و بؤس كبير.

. الرعي: و هي حرفة لا يقوم بها إلا من كان من المحتاجين و المساكين. تنزع 'النفخة' من الإنسان، أي ماء الوجه، فيصير ذليلا. يعمل كراعي عند غيره. فيصبح تابعا لسيده. و مع ذلك فهي المهنة الأحسن من العمليات الأخرى المشار إليها. إذ يستفيد الراعي من 12 إلى 18 خروف في العام. بالإضافة الى الأكل و اللباس و المأوى لمدة العقد المبرم بين الطرفين.

بينما الأغنياء، بالرغم من غناهم. ألا أنهم كانوا يتعبوا و يكدوا من أجل العناية بماشيتهم. بالرغم من وجود الرزق الذي كان في بعض الأحيان معتبرا جدا. إلا أنهم كانوا قليلي الإستهلاك. يشفقون على ذلك الرزق و يخافون من تضييع ذلك الرزق. فهم كانوا: "في خدمة ذلك الرزق، أكثر من أن يكون ذلك الرزق في خدمتهم". إذ إنهم لم يكونوا يتمتعون بما يكسبونه من رزق و خيرات. يخافون مما تخفيه لهم الأيام من مفاجآت. كسنوات الجذب أو الأوبئة. و كلما كان الرزق المجموع كبيرا، كلما على صاحبه في المكانة الرمزية التي يحتلها بين الناس. بل و يكون بمثابة المثل و القدوة التي يجب على الآخرين الاقتداء بها.

**السكن:** أيام زمان، لم يكن السكن يطرح على الإطلاق. لم تكن نعرف ما يسمى الآن 'بأزمة لاسكن' أو نقص السكن. في معيشة البدو يمكنك أن تسكن في أي مكان من البادية. لا أحد يعترض عليك. و المجال فسيح وواسع. يمكنك أن تنتقل كما تشاء: "فأينما أقمت فثمة مسكنك". طبعا الخيام كانت هي المسكن. و الخيام كلها ليست ذات نفس القيمة. فهناك خيام كبار، تكلفتها جد مرتفعة. لأنها تتسج من الصوف و شعر المعز. و كلما كانت مساحتها كبيرة، كلما كانت رقيقة التكلفة. و لا يستطيع سوى الاغنياء امتلاكها. لأنهم يملكون الصوف و الشعر الكافي. و كذلك النساء بالعدد الكافي لنسجها. بينما متوسطي الحال كانوا يكتفون بخيم متوسطة أو صغيرة الحجم، حسب الاحوال. أما "القليل" أو المسكين فلم يكن يبات في العراء. و انما كان هو الآخر يسكن في "عشة". و هي خيمة صغيرة جدا. تأويه و عياله من القر و الحر. مصنوعة إما من الصوف و الشعر. و قلما تتوفر هته المواد للقليل. فيعمد الى صنع "عشته" من مادة "الحلفاء". المادة التي كانت متوفرة بكثرة في المنطقة. فيقوم القليل بنترها من الطبيعة بالمجان. و يظفرها، فتصبح مكانا صالحا للمأوى. و يستطيع أن يحسنها بتغليفها ببعض الأقمشة القديمة، إلى غير ذلك من المواد التي يمكن أن يجمعها بالمجان. ثم يستعملها كمأوى له. الأمر إذا، لم يكن كما هو عليه الحال في أيامنا هته. التي عرفنا فيها أزمة للسكن و بالخصوص في المدن. ذلك أن قطع الأراضي المعدة للبناء صارت جد مرتفعة الثمن، حتى في مناطقنا النائية. كما أن مواد البناء ليست في متناول الجميع. ناهيك عن ثمن

اليد العاملة من بنائين و رصاصين و كهربائيين. بالرغم من بعض المساعدات التي إستفاد بها شباب المنطقة. لتسهيل عملية السكن و التخفيف من هته الازمة. التي صارت خانقة في التسعينات من القرن الماضي. و بالخصوص مع الإرهاب. أين دخل كثير من البدو الى المدن.

فمدينة مكن بن عمار استفادت من 700 سكن ريفي ملحق بالمدينة. أسعار قطع الأراضي المعدة للسكن رخيصة و في متناول الفقراء الموجودون بالمنطقة. بالإضافة الى إمكانية المساعدة المالية. و المقدرة بخمس مئة ألف (500 ألف) د.ج. غالبية المستفيدين شباب بطال. أعانه أهله لشراء قطع الأرض. و لكن حينما وصلت آجال البناء، فإن الكثير لم يبدأ. و يباشر عملية البناء. لأنها عملية مكلفة. و الموارد ناقصة عند غالبية هته العائلات التي استفادت من قطع ارضية. و كانت تنتظر مساعدة الدولة، تعطى لهم مسبقا و في دفعة واحدة. كان بالإمكان انجاز سكنات لائقة للسكن، حتى بدون اضافة أي مبالغ أخرى. و بالخصوص للشباب الذين يباشرون عملية البناء بأنفسهم أي أنهم يقومون مقام البناء. أما بالنسبة لتسقيف السكنات، فإن العادة بالمنطقة ما زالت حية و هي عادة التوزيع. أين يتعاون الشباب فيما بينهم لإتمام سقف السكن. و لكن ظهر أن هته المساعدة تتم وفق اقساط. و أنه على المستفيد أن يبدأ بماله الخاص. و هنا كان إشكال بالنسبة لعديد من العائلات الفقيرة.

أما بالنسبة لأبنائي الأربعة (04)، فقد استفادوا من قطع جاهزة للبناء. و ساعدتهم بجزء من منحة الدولة التي أستفيد منها (منحة التقاعد و منحة العطب). و كذلك الإعتماد على الماشية التي أمتلكها. فانطلقوا في عملية البناء. ثم تم الإستفادة من المبلغ المحدد للإعانة. و الآن فإنهم يقيمون في سكناتهم.

**الدراسة:** الدراسة لم تكن موجودة بالشكل الذي نعرفه حاليا. فكما قلت، كانت الحياة بسيطة جدا. كل عرش يخص عشة أو إثنان أو ثلاث، حسب عدد الاطفال، في سن الدراسة. و كان يشرف على التعليم فيها 'طالب' و هو معلم القرآن. يأتينا من قرارة. ناس كانوا يحفظون القرآن ذهابا و إيابا. و ليس كأولادنا الذكور، لأن الدراسة كانت تقتصر على الذكور فقط، الذين كانوا يتعلمون القراءة و الكتابة و بعض السور من القرآن أو حتى بعض الاحزاب. و لكنهم نادرا ما يختمون القرآن الكريم كلية. لأن الأولاد في ذلك الوقت كانت عائلاتهم في أمس الحاجة إلى استعمالهم، في مختلف الأعباء التي تحتاج اليها تربية الماشية.

**البطالة:** لا توجد عائلة الآن لا تعاني من البطالة. و إن كان ذلك جزئيا. و المشكل أن يصل الرجل الى 25 سنة فما فوق، و لم يعرف معنى العمل. و قد يكون من بين المتعلمين، بل و قد يكون متحصلا على شهادة عليا.

أما أيام زمان، فكما اشرت الى ذلك سابقا، كان الولد و هو صبي من سن العاشرة فما فوق. يبدأ القيام بمهام توكل اليه. أو على الأقل مساعدة أهله في الأشغال التي يؤديونها. و لم نكن نعرف ما معنى البطالة. أو أن يبقى شخصا بدون عمل أو نشاط ذو فائدة. يعود عليه و على أهله بالنفع و الفائدة. أما الآن، فحتى النساء تشتكين من البطالة. و تبحث عن عمل مأجور. بينما أيام زمان كانت المرأة تشتغل من طلوع الشمس و حتى غروبها بدون انقطاع.

**النساء:** أقول ان الفرق شاسع بين نساء زمان و اليوم: **"المرأة كانت بملحفة و غناس و تشوف تراس"**. أي أن عملية الزواج لم تكن مكلفة أبدا. ولم تكن إمراة زمان و لا أهلها يشترطون ما تشترطه نسوة اليوم. **"فالملحفة"** هي عباءة تلبس فوق الملابس العادية. وظيفتها: **"المبالغة في ستر جسد المرأة"**. فهو لباس إضافي الى الملابس العادية. ترتديه المرأة المتزوجة. و أما **"الغناس"** هو قطعة قماش. ترتديها المرأة البدوية، تضعها فوق رأسها. نوع

من الخمار طويل و عريض. يغطي رأس المرأة و يصل حتى تغطيه خصرها. "تشوف"، أي تنتظر. و المقصود بها هنا تأخذ أو تتزوج ب'تراس' أو رجل.

أما الآن، فالنساء: "يلبسن حفاظ طويل و يكشفن الرأس أمام كل الناس". و المقصود "بالحفاظ" هو السروال. أما سابقا، فكانت حينما تتزوج. لا يمكنها أن تنتظر الى أبيها أو الى حماها(والد زوجها) الا بعد أن يكبر أولادها. و هنا يبين مخبرنا، مكانة الحياء و الحشمة. التي كانت قائمة في أيام زمان. و كذلك يسر تكاليف الزواج. و يضيف مخبرنا قائلا: "أما الآن فإن معدل مصاريف الزواج، بمدينة مكنن بن عمار، في سنة 2007 تقارب: ثلثمائة ألف (300 ألف) د.ج.

**القضاء:** أما إن حدث نزاع بين الزوجين، أيام زمان، فينبغي أن يتدخل أهل الزوج لإصلاح ذات البين. و إن استعصى ذلك يتدخل أهل الزوجة. ثم بعد ذلك تخرج الى كبار الجماعة من الأهل. فيصلحوا ذات البين. و غالبا ما يتم إرجاع الزوجة الى بيتها الزوجي. و إن تم "الطلاق" فيحصل بدون اللجوء الى أطراف خارجية. أما الآن، فتسح المرأة أو أحد أفراد عائلتها. لطرح القضية أمام 'القضاء'. و ما يترتب عنه من رفع ستر و إظهار ما كان خفي أمام كل الناس. و تصبح 'حكاية' تتداول بين من يليق و من لا يليق. بالإضافة الى الخسائر المادية التي يتكبدها الزوجان، مصاريف المحامين، و الوقت الطويل الذي يتم فيه الفصل في القضية. الى جانب ما نعرفه من رشوة أو 'معرفة'. فالقضاء في بلادنا ليس عادلا. على العموم يخدم النفوذ و المال أكثر من الحق.

و عن بساطة معيشة زمان. يؤكد مخبرنا، أن الخيمة التي كانت تضم 20 فردا. كانت تأكل في نفس "القصة" و تغطي بنفس الفراش ... أما الآن فكل فرد يحاول أن تكون له غرفة خاصة به. ناهيك عن الأثاث، بما في ذلك من أغطية و أفرشة و صحون و ما الى ذلك من أدوات. صارت فردية و تراجع الإستعمال الجماعي. و ارتفع الإستعمال الشخصي للأدوات و الأشياء. فلكل واحد فراشه و غطاءه و منشفته و مجففه للشعر الخاص به. بينما كانت هته الأشياء لا تستعمل أصلا. و أخرى تستعمل بكيفية جماعية. و منه التكلفة المرتفعة لكل فرد، من أفراد العائلة، بالنسبة للمول الرئيسي. ألا و هو 'الأب' الذي تكثر مصاريفه في الإستهلاك الذي لا طائل من ورائه. و أكبر شر يبقى في الجزائر هو: العدالة و الرشوة، الذي يملك المال له دائما الحق. و المسكين مظلوم.

**الإرث:** تعتبر التركية، ملكا للعائلة كلها. و حينما يهلك صاحب المال و رب العائلة. فإن ولده الذكر البكر أي الأكبر هو الذي يحل محله. و يستمر في عملية إستثمار ما تركه الهالك. حتى يلي جميع حاجيات العائلة. التي كانت تبقى مجتمعة بكل أسرها. و كل من أراد أن ينفصل فيعتمد على نفسه فقط و موارده الخاصة. و نادرا ما يعييه أخوه الكبير، ببعض من المال، حتى ينطلق. أما الآن تراجع دور الأخ الأكبر بشكل كبير. و صارت التركية توزع على كل الأولاد حسب الشريعة الإسلامية، بما في ذلك حتى الاناث. اللاتي لم تكن تجرء على أخذ نصيبها. أما الآن فتطالب به مثلها مثل الذكور تماما.

**الدين:** كنا مسلمين: نصوم رمضان و نزكي. و لكن الصلاة كانت ناقصة جدا. بالنظر الى الأمية المنتشرة. فقليل ممن كانوا يؤدون فريضة الصلاة. التي كانت حكرا على بعض الأعيان و الوجهاء و المتعلمين. أما الآن فكل الناس تصلي. و لو بالفاتحة و سورة أو سورتين من القرآن الكريم.

**الأسماء:** أسماء الجدود تستمر. سواء كانوا ذكورا أو اناثا. فالذكر يسمى باسم الذكر. و الانثى تسمى باسم الانثى. و هكذا تستمر الذاكرة الخاصة بالأسماء في نفس العائلة. و يمكنك أن تأخذ أي شخص و تسأله عن اسمه. فإنه

يقول لك أنه سمي بإسم احد اقاربه الذي توفي قبل إزدياده. هته كانت قاعدة متبعة أيام زمان. أما الآن، رغم استمرارها، فهي في تناقص بحيث تدخل فاعلون آخرون. مثل المستشفى الذي غالبا ما يسجل المولود بأحد الأسماء. أو يسمى المولود من طرف النساء. مما تسمعه النساء، و بالخصوص من أسماء تردد في شاشة التلفزيون.

### أهم المشاكل المطروحة على العائلات بالمنطقة:

**1. مشكل إعادة الإنتاج:**العائلات الفقيرة، تبقى تقاسي. لا تستطيع أن تزوج أولادها سواء كانوا رجالا أو نساء. تكلفة الزواج كما أشرت اليه مسبقا. صارت تناهر الثلاثمئة ألف (300 ألف) د.ج. و الإشكال المطروح هو تقليد و محاكات الآخرين: "دير كما دار فلان"، إفعل كما فعل فلان. حتى لو لم تكن لك إمكانيات فلان. و حتى في الخطبة، صارت بعض الجمل تتداول بصفة آلية: "و الشروط راهي معروفة. إعمل كما راهم يعملوا الناس". و بالفعل هي معروفة. و لكنها لا تراعي ظروف الناس. "أعمل كما عمل جارك و إلا بدل دارك". صارت هناك معايير مشتركة. يلتزم بها كل الناس. لكن دون مراعات لظروف الناس. فالناس ليسوا كلهم سواء. هناك من له الإمكانيات الضخمة. و هناك من لا يحصل على قوته اليومي إلا بأشق الانفس.

فالدار التي فيها ثلاثة إلى خمسة عزاب من الذكور و الإناث، ان وجدن من يرغب في الزواج منهن. مع الإبقاء على هته الأسعار الخيالية. فمن بإمكانه تزويج كل أولاده؟ ألا يصبح الزواج مقتصر على الفئة الغنية فقط؟ فالمشكل الأساسي الذي نعاني منه، هو مشكل العزوبية. و بالخصوص لدى الإناث. فإن كان الذكر لا يستطيع أن يتزوج الآن لعدم وجود المال الكافي أو العمل أو السكن. فإنه بإمكانه تحسين وضعيته. ثم الزواج في أي سن كان. و مهما تقدم به السن يجد من ترضى به زوجا. و الأمر غير صحيح بالنسبة للإناث. فمن تجاوزت سن الإنجاب فكيف لها ان تتزوج؟ اللهم برجل أرمل و كهل و لا يكون من ذوي الأموال الطائلة؟

لأن الشبعانيين غالبا ما يمنعون في اعادة الزواج من طرف ابنائهم. الذين يبدؤون ينتظرون و يترقبون وقت تقسيم التركة. و لا يرغبون في أن تشاركهم امرأة أجنبية الرزق إن كان وفيرا. و إن تعلق الأمر بزوجة الوالد.

**2. مشكل المناخ و البيئة:** هذا المشكل جوهري و أساسي. فحينما كان المناخ ملائما و تساقط الامطار كافيا و منتظما. أي تسقط المطر في وقتها. فإن الغطاء النباتي كان وفيرا و متنوعا. و هذا ينعكس بالإيجاب على تربية الماشية و نموها. و كذا حتى على نوعية لحومها، التي كانت من أجود اللحوم على المستوى العالمي. و هي لحوم مطلوبة في السوق الدولية. بحيث إن بعض التجار في الماشية كانوا يأخذون الأغنام من منطقتنا اتجاه الحدود الغربية(المملكة المغربية) و حتى الحدود الشرقية(تونس) أو الحدود الجنوبية(موريتانيا). و جزء منها يوجه الى التصدير من هته الدول في اتجاه أوروبا. فحينما يزدهر الغطاء النباتي كل شيء يزدهر: كل من يربي الماشية يحقق أرباحا معتبرة. إذ أن الثروة تضاعف مرتين و حتى أربع مرات في السنة. إن كانت الظروف المناخية ملائمة جدا. و ينعكس هذا النمو الإيجابي على كل المنطقة و كل النشاطات. و حتى الفقراء تتحسن وضعيتهم. إن من النشاط الذي يكون متوفرا. أو من الزكاة التي تصبح معتبرة. و كثرة الخير يؤدي الى كثرة التضامن بين الاهل. أما في حالة الجفاف و حالة التصحر التي تزحف كل سنة نحو أراضي سهبية جديدة. فإن الغطاء النباتي يقل أو يكون شبه معدوم. لا تغيد في تربية الماشية، التي تصير معتمدة على العلف. الذي صار مكلفا جدا. و تقل مداخيل العائلات و يقل النشاط و يكثر تعداد الفقراء و حتى درجة الفقر الذي يصير مذقعا. و تقل التفاعلات الاجتماعية

من تضامن و تعاون. كل عائلة تحاول البحث عن حاجياتها دون الإكتراث بحالة الآخرين. و تؤثر وضعية الجفاف حتى على إبرام عقود الزواج. التي توجل في سنوات الجفاف. و تكثر في سنوات الممطرة. و هنا نلاحظ أن الطبيعة تؤثر بصفة مباشرة على سكان المنطقة ايجابيا او سلبيا. و منه يوليها السكان أهمية بالغة. و كل يرجو من الله ان تكون السنة ممطرة و جيدة. حتى و إن كان من غير المربين. لعلمه بانعكاس تحسن الأحوال المناخية على كل الناس. و إن كانوا من غير مربي الماشية. المربون الذين تتحسن أحوالهم بشكل محسوس.

**3 . مشكلة الفقر:** كثير من العائلات، في مدينة مكن بن عمار، مسها الفقر. لأنها كانت تربي الماشية. و بالنظر الى طول مدة الجفاف. لم تتمكن من التربية عن طريق 'العلف'. الذي صار بأثمان جد مرتفعة. و صار المربي الصغير عن طريق العلف، لا يجني سوى التعب. و يبدأ رأسماله في التآكل حتى ينتهي. و معظم المربين الصغار دخلوا الى مدينة بن عمار. و لكن بدون أي مصدر للمعاش. و هم في ذيق كبير من حيث مصادر الرزق. "و المصبط ما درى بالحافي". أي أن الذي يرتدي الحذاء، لا يعبه بحافي القدمين. كناية عن اللامبالاة إتجاه هته الفئة التي صارت في تزايد مخيف. و تراجع التضامن الاجتماعي الذي كان موجودا بين العائلات، و على الخصوص بين الاقارب.

أسعار المنتجات الأساسية كانت في متناول الفقير. يستطيع أن يستهلك هو الآخر. الآن صارت حتى الفئات المتوسطة لا تستهلك بالكميات التي كانت تستهلكها مسبقا. سواء تعلق الأمر بالسميد أو الزيت او قارورة الغاز أو مواد البناء من اسمنت و حديد أو الكهرباء أو الهاتف. فكل الأسعار إلتهبت في السوق. و أسعار الماشية تراجعت عما كانت عليه. و الماشية صارت جد مكلفة، بالنظر إلى الجفاف. و أرباحها صارت جد صغيرة. كل هذا أدخل أعدادا متزايدة في دائرة الفقر.

**4 . الصحة:** أيام زمان كنا نعالج بالأعشاب. و لم نكن نعرف كل هته الأمراض التي نسمع بها الآن. فكان من شفي بالأعشاب إستمر في الحياة. و من توفي نقره و نترحم على روحه. أما الآن فأني مرض يصيب أحد أفراد عائلتك عليك أن تحمله إلى المستوصف. المستوصفات موجودة في كل بلدية. و هذا أمر ايجابي في حد ذاته. فإذا كان المرض خفيفا، يتلقى المريض العلاج. و لكن غالبا من يطلب منك الطبيب إجراء فحوصات أو الذهاب الى أخصائي. و كل ذلك يتطلب أموالا باهضة. و بالخصوص إن طلب الأخصائي إجراء عمليات جراحية، في عيادات خاصة، موجودة في "التل"، أي شمال البلاد. من تلمسان، سيدي بلعباس و وهران على الخصوص. المرض و أعباء العمليات الجراحية، التي صارت خيالية. أضف إلى ذلك أعباء التنقل للمريض و مرافقيه. الحمد لله أن الناس ما تزال فيها الرحمة. و بالخصوص الأقارب الذين يخففون بعض المصاريف على المريض و عائلته. و بالخصوص التكفل بالإقامة و الأكل. كما أن بعضهم الآخر، يجد بعضا من أقاربه أو معارفه، الذين عن طريق علاقاتهم. يدخلون المريض الى المستشفيات الجامعية الموجودة بالمدن الكبيرة. فبدون علاقات، لا يمكنك ان تستفيد من العلاج. أو تبقى نقص التضامن في مجال العلاج. حينما كانت الماشية بخير، كان هناك تضامن مع الفقير الذي يريد إجراء عملية جراحية. كل الأهل يساهمون حسب قدراتهم. الآن لا يوجد هذا التضامن إلا في العائلات الشبعاة. أما العائلات الفقيرة فكيف لها ان تساعد بعضها؟ من أين؟

**المخبر الثاني : بوعدة 70 سنة في سنة 2007:** من عرش البكاكرة بالمعاشرة، أي بالمصاهرة. فجدي الأول أتى من منطقة البيض. و استقر مع البكاكرة، الذين زوجهو أحد بناتهم. و مكث الأبناء مع أحوالهم. و لم يعد أي

واحد منهم الى البيض. و تزوجوا بدورهم الى بنات من البكاكرة. و هكذا صرنا بكاكرة. و لو أن بعض الكبار ما يزلون ينسبوننا الى أبينا في بعض الاحيان. بالرغم من أننا بالنسبة للشباب، 'بكاكرة' بدون تحفظ.

**1 . حياة عائلتك:** أبي عاش اثنان و تسعون (92)سنة، تزوج من ثلاث(03) نساء، جمع بينهن في خيمة واحدة. و يضيف مخبرنا التعليق التالي: "زمان كانوا تراريس، و الآن ما يقدرش حتى على مرأة واحدة". أي أنه في أيام زمان، كان الرجل قادر على التحكم في النساء. و كان الرجل رجلا و المرأة مرأة. لذلك كان بإمكانه ان يجمع بين ثلاث نساء، كما فعل والده في خيمة واحدة. و دون ان يجد إشكالا في تسيير هؤلاء النسوة. أما الآن فصار الرجال يبقون عزابا الى سن جد متأخرة. و كأنه لا يستطيع حتى الزواج من امرأة واحدة. فكيف له أن يعدد و يجمع بين ثلاث نسوة ؟

أما عن لانجاب، فان والده انجب تسعة(09) أولاد: خمسة(05) ذكور و اربع(04) اناث. من الذكور ما يزال الا المتحدث و أخ له على قيد الحياة. أما الثلاثة(3) إخوة فمتوفون. و منهم أخ مات شهيدا في ثورة التحرير الجزائرية. أما عن مخبرنا، فهو متقاعد و يستفيد من منحة المجاهدين و كذلك منحة العطب. متزوج و معدد. متزوج بإمرأتين ماكثتين معه في مسكن واحد. و هن 'متعاشرات' حسب مخبرنا. أي يوجد تفاهم كبير بينهما. و عن سر هذا النجاح، أجاب بأن: "الرجل يجب أن يكون "نافخا" أي ذو شأن وقيمة". يفرض نفسه كرجل. فلا يمكن للنساء ان تخرج عن طوعه، مهما عدد و جمع بينهن في مكان واحد. أما إذا لم تكن له الكلمة النافذة و السلطة المطلقة، فإن إمرأة واحدة تغلبه. و لا يستطيع الا أن يكون مقهورا، و لو من طرف إمرأة واحدة، فما بالك إذا عدد. و يعيد و يكرر مقولته: "الرجل رجل و المرأة امرأة". كل واحد في مكانه. لا يمكن أن تترجل المرأة على الرجل، إلا إذا لم يكن رجلا.

**الإنجاب:** لم أنجب سوى ولدا واحدا ذكرا. لم يدرس و لا يعمل حاليا. و هو متزوج و له ثمانية(08) أولاد. ثلاثة (03) ذكور و خمسة(05) إناث. الأولاد الذكور لم يدرسوا. بينما الإناث فهناك ثلاث بنات ما يزلن يواصلن دراستهن. بينما الاثنتين(02) المتبقيتين لا تدرس. أحفادي أبناء ولدي: إثنين منهما يعيشان مع عمي في التل. له مزرعة فيها الفلاحة. بكل أنواعها بما فيها من حبوب و أشجار مثمرة و تربية الماشية. فهما يعملان مع بعض أبناء عمي في هته المزرعة. بينما بقي واحد من الذكور يعيش مع والده. و لو أن له مسكن خاص به. و هو يعمل 'كسبايي'. أي يشتري و يبيع الماشية. و هو يسترزق من هذا النشاط و يعين والده الذي لا يمكنني أن أغفل عنه. فأنا ما زلت أتكفل بما يحتاجه و أبناؤه.

**المعيشة بين أيام زمان و الآن:** أيام زمان لم نكن نعرف الدولة. فكنا نعتمد على أنفسنا و لا ننتظر أي شيء من أي كان. فمن يعمل و يحرص على تربية ماشيته بالكيفية اللائقة. فإنه يعيش عيشة مريحة. بالرغم من التعب الكبير، الذي كنا نقوم به مقابل تربية الماشية. السفر بها من مكان إلى آخر طلبا للعشب و الكلاً و بالخصوص البحث عن الماء، الذي كان نادرا. و يصعب الحصول عليه و هو ضروري و لا يمكن تعويضه بأي شيء آخر. أما الآن، و بالخصوص الشباب، صاروا يعتمدون كلية على الدولة. في مجال العمل بالخصوص و السكن. فنادرا ما يعتمد الفرد على نفسه أو على عائلته كما كان يفعل سابقا. فصار الآن يدفع طلبات شغل و ينتظر... يدفع طلبات سكن و ينتظر... و أكثرهم يبقى بدون شغل و بدون سكن. ينتظرون حتى يتم استدعائهم. و فترة الانتظار هته طبعا تبقى العائلة هي التي تتحمل مصاريفهم و تتحمل ايوائهم.

**النساء:** بالرغم من عدم وجود التعليم بالنسبة للنساء و كذلك بالنسبة للرجال أيام زمان. فإن العمل كان هو الأساس. بالنسبة للنساء اللاتي كن تتعب بشكل كبير. في القيام بواجبات الخيمة و ما تحتاجه الماشية. و ذلك تحت رعاية النساء الكبار في السن. و كذلك تبقى المرأة دوما تحت تصرف زوجها. أينما وجهها تتوجه و تؤدي ما عليها على أكمل وجه. أو تطلب المساعدة من النساء الموجودات بالخيمة.

أما الآن صارت المرأة تتعلم أكثر من الرجل. و صارت تبتعد عن الأعمال الشاقة التي كانت تقوم بها والدتها أوجدتها. و صارت تقضي ساعات طويلة أمام شاشة التلفزيون. بينما في أيام زمان لم يكن لها أي وقت فارغ بالنسبة لها تستغله لفائدتها. و إذا حدث أي مشكل يذكر بين المرأة و زوجها. فإن كبار الجماعة من العائلتين يحضرون و يحلون الكثير من القضايا التي كانت عالقة. و لا تخرج من دائرة العائلتين إلا نادرا. أما الآن فإن أي مشكل و لو كان بسيطا جدا. صار يرفع أمام القضاء. و أنتم تعلمون ما وراء هذا السلوك من ضياع للستر الذي كان موجودا بين الزوجين. و كذلك المصاريف التي يجب أن يدفعها الطرفان. و قد تكون النتيجة هي الطلاق في آخر المطاف.

**السوق:** أيام زمان، كان فردا واحدا من العائلة الكبيرة، هو الذي يتولى شراء ما تحتاج اليه الخيمة. بكل مكوناتها رجالا كانوا نساء أو أطفالا، ما تحتاجه الخيمة من معدات و منتجات. و كذلك ما تحتاجه الحيوانات من اللجام إلى السرج. و لا أحد يعترض على نوعية المنتجات أو كمياتها. نقصها أو زيادتها و طبعا لا يعرف ثمنها في السوق إلا الذي اشتراها. كان المكلف بالمشتريات يقوم بهته العملية من ثلاثة (03) أشهر إلى ثلاثة (03) أشهر الموالية، ليرجع إلى السوق. يحضر الزاد الذي تحتاجه الخيمة من السكر و الشاي إلى الملابس لكل هته المدة (ثلاثة اشهر). ثم يتفرغ لتربية الماشية. و لا يعود إلا في المدة المحددة. و ان نفذ الزاد، فتصبر العائلة على هذا النقص و لا يشتكي أي طرف منه. لأن غالبية الذين كانوا يتولون المشتريات كانوا يسافرون على الأقدام. مرفوقين ببغل و/أو حصان و/أو حمير، حسب الحاجة، يسوقون معهم قطيعا من الماشية و ذلك لمسافة مساوية لستين (60) كلم. أي من منطقة مكن بن عمار إلى سوق المشرية. أما الآن فإن كل فرد من أفراد العائلة يقوم بشراء ما يحتاج اليه شخصيا. و أي منهم يكلف بشراء ما تحتاجه العائلة. و الآن حتى النساء صرن يتسوقن.

نلاحظ ان الإقتصاد المنزلي، كان جد ممرکز. حيث يتكفل به كبير العائلة. الذي يشتري لفترة كل ثلاثة (03) أشهر ما تحتاج إليه العائلة الموسعة. أي من إخوة متزوجين و كذلك أعمام و أخوال ان كانوا في نفس المجال السكني. يكلفون نفس الشخص بالقيام بمهمة التسويق. أما الآن، فإن الإقتصاد العائلي غير ممرکز. وان كان الممول واحدا و هو رب العائلة. فإن من يقوم بالمشتريات أو المخارج صار متعددا. فبينما كان المكلف بالمشتريات يقوم بذلك بهدف الإكتفاء الذاتي، لمدة قد تزيد عن ثلاثة أشهر. هذا للمشتريات الموجودة في مدينة 'المشرية'. أما بالنسبة لبعض المواد ذات الإستهلاك الأساسي او الضروري، كالقمح و الشعير و التمر. يكون لمدة سنة على أقل تقدير. أو قد يصل حتى ثلاث إلى أربع سنوات. إذا لم يكن محصول الحرت و الحصاد بالمنطقة وفير. اما إن كان وفيرا فإنه يبقى المحصول في 'المطمورات'. و يعلم القوم بالتمام احتياجاتهم إلى المواد الضرورية. التي لا يمكن الإستغناء عنها. فيعملون كل ما في وسعهم لتأمينها. لأن ذلك مرتبط بالحياة او بالموت. فالقضية قضية وجود. إما ان نكون أو لا نكون، كعائلة أو جماعة. فإن الآن، صار كل واحد يبحث عن مصلحته الخاصة به. و بذلك يستهلك ما يريد إستهلاكه، خدمة لمصلحته الخاصة. و لا يهتم بالإدخار كما كان يفعل أبأوه وجدوده. طالما أن



الوالد هو الذي يوفر الأموال، فكل واحد يطالب بتخصيص جزء له. قصد إستهلاكه في مجالات الدراسة أو حتى الملابس و المأكولات الخاصة به، ناهيك عن الأسفار و العطل.

**التنشئة الاجتماعية:** أيام زمان، لم يكن هناك أي إختلاف في تربية الأولاد. سواء كانوا ذكورا أو اناثا، فيما يخص كل العائلات مجتمعة. فيربي الأولاد الذكور قصد مساعدة الذكور في المهام التي يقومون بها. ثم يتولون خلافتهم. و لذلك يحرص كل أفراد القبيلة على التعاون في هته المهمة. و من ثم كان كل واحد من العرش يتكفل بمهمة مراقبة أبناء عرشه. فينصحهم و يوجههم، بل و يؤدبهم. فيقومهم ان رأى اعوجاج باللسان أو باليد. و يخبر الأولياء، بالخطأ المرتكب من ابنه. فيوبخ ابنه و يضربه أمام ذلك الشخص المرابي. و يقوم بشكر مسعاه و تعاونه على هته العملية. و كذلك الشأن بالنسبة للإناث، اللاتي كن يعدن الى مهمة تعمير الخيمة. أي القيام بجميع أعباء الخيمة و ذلك منذ نعومة أظافرهن. و قد تزوج الفتاة حتى قبل سن البلوغ. و ذلك حتى تتم عملية التنشئة الاجتماعية في خيمة زوجها. تحت رعايته و رعاية نساء العائلة، بما في ذلك أم الزوج. فالمهم أن تكون المرأة مطيعة. و تخضع لجميع أوامر نساء الخيمة التي تذهب اليها كزوجة. و تستمع الى نصائحهن. فتتعلم و تندمج معهن بكيفية ملائمة. أما الآن، لا يخف عليك نقص الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر. و صارت الناس لا تتناصح. بل و اختلفت تربية الأولاد من عائلة إلى اخرى. فمنهم من ما يزال متمسكا بتلك القيم، التي كانت سائدة أيام زمان. و يعمل على تجسيدها في أولاده ذكورا كانوا او اناثا. و منهم من صار يترك التصرف للأولاد و بالخصوص الذكور. منهم فسدت بعض الطباع وانحرف بعض الشباب عن الجادة. دون أن يتمكن الكبار من التدخل أو النصح. فقد تجد مشاكل ان أنت تخلت لتقويم سلوك بعض الشباب. فالشاب لا يقدرك لسنك أو مكانتك. و إذا ما اشتكيت له لولي أمره، فإنه يخبرك أنه هو شخصيا حاول تربية ابنه و لكن لم يعد ذلك الإبن، يسمع و يمثل لأمر أو نصيحة. و إن أتت من الوالد. فكيف يسمع لك أنت؟

**الشرف:** كانوا يقصدوننا مرة في كل سنة، هم و أصحاب الزوايا. كنا نوفر لهم كل ما يطالبون. لأنهم كانوا يعرفون كل عروش حميان. عائلة بعائلة، و يعرفون قدرات كل عائلة من الناحية المادية. و كنا لا نحترمهم فقط و نحسن إستقبالهم كبقية الضيوف. و إنما كنا نخاف منهم. نخاف من: 'دعوة الشر'. أي الخوف من العقاب الرمزي. و بما أن دعوتهم مستجابة. كنا نحسن إليهم. و لا نرد لهم طلبا كنا قادرين فعلا على انجازه لهم. و كان 'مقدم' الزاوية المعين على مستوى العرش. هو الذي يحضر ما يجب أن يأخذه معهم. و كان هو الذي يتولى جمع تلك الهبات، من العائلات. أو أن الشرفة و أصحاب الزاوية هم الذين كانوا يقومون بهته المهمة بأنفسهم.

أما الآن فلم يعد يوجد ذلك التنظيم القديم، الذي على رأسه 'المقدم'. و حتى الشرفة و أصحاب الزوايا، لم يعودوا يقصدوننا. و ذلك من بداية السبعينات من القرن الماضي. كما أن الشباب و كما راينا، صار غير مؤمن بالسلوك الذي كنا نقوم به. و لم تبق هته الممارسة موجودة حاليا، في كامل منطقة حميان.

**أهم المشاكل المطروحة على العائلات بالمنطقة:** مدينة بن عمار: لم تكن في مدينة مكن بن عمار، سوى بعض الدور. التي تعد على الأصابع، في أيام الإستعمار و قبل الإستقلال مباشرة. و كل السكان الموجودون الآن بمدينة مكن بن عمار، كلهم كانوا مربى الماشية بدون إستثناء. كانوا يسكنون خياما. و يرتحلون من مكان الى آخر، وفقا لما تقتضيه مصلحة الماشية. الماشية التي كانت جد معتبرة من حيث الأعداد و كذلك من حيث التنوع. الآن لا نجد

سوى الغنم و قليل من المعز. أما أيام زمان، فكانت الإبل التي انقرضت نهائيا و لم تعد موجودة. و كذلك البقر الذي تناقصت أعداده بصفة كبيرة جدا. و كذلك الخيول و البغال و الحمير، التي عوضت الآن بالشاحنات.

و قد تطورت قرية بن عمار بشكل كبير في عهد 'هوارى بومدين'. أي في حقبة البناء الاشتراكي. الذي كان يركز على بناء القرى الاشتراكية. فتعززت مدينة مكنن بن عمار. بسكنات و تجهيزات صحية و مرافق عمومية من مدارس و إكماليات. و تم ترحيل الكثير من سكان البدو لتعمير المدينة. هذا الإنتقال من البدو الى المدينة كانت له آثار متناقضة. انعكاس سلبي بالنسبة لكثير من المربين. الذين تركوا نشاطهم الاصلي 'تربية الماشية'. و لم يجدوا في المدينة البديل الذي يسترزقون منه. فأثر ذلك كثيرا على معاشهم. بخلاف المربين الذين حافظوا على ثروتهم الحيوانية. و بقوا كما كانوا في البادية يرتحلون من مكان لآخر، حسب ما تمليه مصلحة الماشية.

الصنف الثاني من السكان هم الذين تمكنوا من إيجاد فرص عمل في المدينة. أو كانوا من المتقاعدين الذين لهم منحة التقاعد او منحة المجاهدين. و ما اليها من أبناء و أرامل الشهداء. فهؤلاء تحسنت ظروفهم المعاشية مقارنة بالذين بقوا على ترحالهم. و بالخصوص إنهم تمكنوا من تدريس أبنائهم بكيفية لائقة و متابعتهم. كما استفادوا من الوسائل التي توفرها المدينة. و إن كانت ناقصة بالنسبة للمدن الأخرى. و تمكن بعض أبنائهم من إيجاد مناصب شغل. و بالخصوص في الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي: في التعليم: مدارس ابتدائية، إكماليات و ثانوية. مصالح البريد و المواصلات، مصالح الأمن بما فيهم الدفاع الذاتي.

**البطالة:** إنه أهم مشكل على الإطلاق. تبقى البطالة بما في ذلك بطالة الشباب الذي تمكن من مواصلة دراسته الجامعية، أهم مشكل. و كنا نعتقد أن هؤلاء المتخرجون من الجامعات و المعاهد و المدارس العليا. أنهم يصبحوا إطارات الدولة. كما تمكن بعض الشباب و من المنطقة. الذي تخرج في السبعينات و حتى الثمانينات من القرن الماضي، من إحتلال بعض المناصب المهمة في ولاية سعيدة. "ولايتنا السابقة". و كذلك في كل من وهران و سيدي بلعباس على وجه الخصوص.

**ثاني أكبر مشكل** نعاني منه، هو ذو طابع اجتماعي. يتعلق مباشرة بالعائلات. و في رأبي هو أمر خطير جدا. وهو **عنوسة النساء**. بحيث ان هذا المشكل صار يقلق من له ولو إمرة واحدة بدون زواج. فما بالك بالنسبة للذي له أكثر من ذلك. و قد احصينا، نحن كبار الجماعة، الموجودون بمدينة مكنن بن عمار. عدد النساء البالغات أكثر من أربعين (40) سنة و لم تتزوج بعد. فكان العدد خمس و أربعون (45) بنت لم تتزوج لحد الآن. و كلهن ماكثات في البيت بدون أي عمل مأجور، و لا مستقبل. في ظل واقع صعب بالنسبة للرجال، الذين هم في حالة بطالة.

و كما رايتم فإن إبني رغم كونه بطالا. إلا أنني حرصت على تزوجه في الثمانينات من القرن الماضي. حيث كان عندنا، في كامل المنطقة، أنه من تجاوز الثلاثين (30) من عمره و لم يتزوج. حتى و إن كان رجلا، كان بمثابة العيب الكبير. و كما قلت لكم، فبالنظر إلى أنه ولدي الوحيد. فأنا ما زلت أعوله و أبنائه الصغار. فانسداد أفق الشغل بالمنطقة أو بمناطق أخرى من البلاد. جعل الكثير من العائلات تحجم على تزوج أبنائها الذكور الذين لا يشتغلون. و انعكاس ذلك على زواج البنات كما ذكرت.

**ثالث أكبر مشكل هو: 'المعارف و 'الكتاف':** و هي كفايات على تقشي ظاهرة 'المحسوبية'. و هي التفرقة بين الناس. من حيث فرص العمل، السكنات و مختلف المساعدات الإجتماعية التي تأتي من طرف الدولة. فكل واحد

منا لا يستفيد من 'الدولة' كما استفاد الناس. فإنه يغضب لهته الوضعية. فالذي ليس له 'معارف'. شبكة علائقية متينة. مع المتمكنين في الدولة. أو أنه تمكن من 'إرشاء' من في يده السلطة، فإنه يبقى يتفرج في الناس الذين وصلوا. ويأني اليوم الذي ينفجر فيه و يعبر عن غضبه.

**رابع مشكلة هي غلاء المعيشة:** إرتفعت مواد الإستهلاك الأساسية و الضرورية للإنسان. نحن لا نبحث عن رغد العيش. لم نصل الى هذا المستوى. و لكن نحاول تأمين ما بدونه لا يمكن العيش: كالسميد و الزيت و السكر و الشاي. هته المواد كلها إرتفعت أسعارها بشكل خيالي. و هته المواد غذاء الفقير و الغني في منطقتنا. و أنت تعلم أن أكلتنا اليومية هي: 'الكسكي'. و إن تنوع تحضيرها و تقديمها. إلا ان المادة الاساسية 'السميد'. صارت أزيد من خمسة آلاف 5000 د.ج. للقنطار الواحد. و نحن في الأيام العادية نستهلك ما يفوق عن القنطارين شهريا. ناهيك عن حدوث بعض المناسبات أو قدوم بعض الضيوف. هذا بالنسبة للذي ليست له ماشية. أما الذي له ماشية فإن مصيبته صارت أكبر. فإذا كنا نحن نعيل البشر من عائلتنا. فصاحب الماشية له "عائلة أخرى" يحير في تغذيتها، و هي الحيوانات التي توجد عنده. التي يجب أن يوفر لها 'العلف'. الذي صار ضرورة أكيدة لإستمرار إمتلاك الماشية. بالنظر إلى الجفاف الذي أصبح ملازما للمنطقة. و إلا فإنها تضيع. و ان ضاعت فسوف يضيع هو بدوره، كما ضاع الذين يقيمون معنا في مدينة بن عامر. و الذين فقدوا ماشيتهم و أصبحوا بدون 'عائل'. لأن الماشية: "تعولها و تعولك، تغذيتها فتغذيتك". و أصبحوا في درجة المتسولين. لأن لم يجدوا من يحنو عنهم من الأقارب ليموتون جوعا. فغلاء المعيشة، أصبح العامل أو المتقاعد يشكو منه. فما بالك بالإنسان البطال. و الذي له عائلة، يجب ان يوفر لها متطلباتها و مستلزمات العيش للبقاء على قيد الحياة.

**خامس مشكل: ادمان بعض الشباب على تناول الكحول و المخدرات:** شباب عاطل و بدون أي شغل و جدوا ما يشغلهم. و هو تناول الكحول و المخدرات. بالنظر الى قربنا من الحدود المغربية. فإن الكحول و المخدرات صارت تعبر من منطقتنا. و تتسرب بعض الكميات الى بعض شبابنا. و لكن حتى أكون منصفاً، لا يمكن لأي أحد منا أن ينتبه الى مثل هته الأمور. التي يتناولونها في كامل السرية. و لا أستطيع أن أقول ان كانا عددهم معتبر أو زهيد. إنما يظهرون لنا بكيفية متجلية في الأعراس. حيث نتبه الى بعض هؤلاء الشباب المدمنين. الذين صاروا معروفين و هم أقلّة. و لكن لا أدري ان كان بقية الشباب يستهلك هته المحرمات و يستتر منا. أو أنه لا يقبل عليها. صارت الآن أكثر صعوبة. و بالخصوص 'الخلطة' أي الصلبة و الرفاق. صعب ان تتحكم في شاب لا مشغلة له: لا دراسة و لا عمل و لا أي نشاط، سوى الراحة و إتباع الظل. أينما كان تجده جالسا. اذ ننتبه الى بعض الشباب في الأعراس، لأنهم يحدثون بعض القلاقل و الفوضى. و يعترضون لبعض المدعوين أو يعرقلون الفرقة التي تشرف على الغناء و/أو الرقص... و غالبا ما يطردون من بين الجمع و يستمر الحفل.

**سادس مشكلة، تحويل الأراضي السهبية الرعوية، إلى أراضي زراعية:** كثير من المربين طلبوا تدعيم الدولة. تدعيم الدولة لاستصلاح الأراضي: حفر آبار للمياه، ثم فلاحه الأراضي. الدولة تريد تثبيت الرحل في مكان واحد، من خلال الدعم الفلاحي الذي يقدم لهم. فيمكنهم الدعم من حفر البئر و تجهيزه، ثم بناء حاجز مائي لسقي مساحة من الأراضي، تقدر من هكتارين الى أربع هكتارات. بالاضافة إلى دعم مادي قصد بناء سكن ريفي.

و لكن أراضي السهوب غير صالحة للزراعة. و كل أموال الدعم، و حتى الأموال التي يساهم بها الموال في الفلاحة، تذهب هباء منثورا. مع أن الموالين يدركون تماما أن الاراضي السهبية غير صالحة للزراعة. و لكن

يعتمدون تقديم طلباتهم. و السر في ذلك أو الخفي و ما لا نعلمه إلا نحن الموالاة. هو أن الموالين يرغبون في الحصول على أوراق تثبيت الأحقية في الإنتقاع 'الفردى' بهته الاراضى. مع أن الأراضى مشاعة بين جميع الناس للانتقاع بها جماعيا.

**الحركة الشبانية:** حدثت حركة شبانية إحتجاجية قوية بمدينة مكنن بن عمار. و ذلك إثر حصول البلدية على بعض المشاريع، التي كانت مسؤولة على انجازها و صاحبة مشاريع فيها. فأقدم رئيس البلدية على تشغيل بعض الشباب من أبناء عمومته و من فلقته. أو البعض الآخر الذين أخذ منهم الرشوة. و هم شباب لا ينتمون إلى البلدية. و حتى المؤهلات المطلوبة، مؤهلات جد بسيطة. و مناصب لعمال تنفيذيين. فاننقظ الشباب و ثاروا على رئيس البلدية. الذي رفض في البداية لإستقبالهم. و لكن أمام إصرار الشباب خرج اليهم. فأبلغوه احتجاجهم. كيف يشغل شابا قادمين من بلديات أخرى و بدون مؤهلات. و شباب البلدية في أزمة بطالة خانقة... و ذكروه بأنه يحتل هذا المنصب بفضل أصواتهم. فأجابهم بأنه تمكن من هذا المنصب بفضل: "أصوات نساءكم و أخواتكم."

فثارت ثائرة الشباب و أحرقوا بعض مكاتب البلدية و بعض المصالح العمومية. و تدخلت قوات الأمن من درك و شرطة و حرس بلدي. فأمسكوا ببعض الشباب الذين أودعهم الحبس في انتظار المحاكمة. فالتف بقية السكان تضامنا مع الشباب و حاصروا مقرات الأمن. و أحرقوا مركز الشرطة. و أخرجوا الشباب المحتجز. و بقوا محتشدين في الشوارع، مطالبين بعزل رئيس البلدية. لتوقيف الاحتجاج و الا فإنه سوف يستمر. و قطعوا الطريق الوطني الذي يربط ولاية النعامة بتلمسان غربا و بشار جنوبا. فتدخل الوالي و عزل رئيس البلدية من منصبه. فرجعت الأمور إلى نصابها. و لكن الشباب بقي كما كان بدون أي شغل. و لو أن بعض الشباب في المدة الأخيرة إستفاد من قطع أرضية موجهة الى البناء. فباشر بعض الشباب ببناء مساكنهم. و الإستفادة من إعانة الدولة المخصصة للبناء. بينما ما يزال البعض الآخر لم ينطلق بعد. لعدم وجود الأموال الضرورية لعملية الإنطلاق في البناء. التي تمكن من الإستفادة من الإعانات الموجهة إلى تدعيم البناء.

فأبناء العائلات الفقيرة، بالرغم من استفادتهم من هته القطع الموجهة الى البناء. إلا أنهم ما يزالون لم يقوموا بأي خطوة تذكر اتجاه سكناتهم. لعدم توفر مبالغ مالية تسمح لهم بشراء مواد البناء -المرتفعة الاثمان-. و هم في أمس الحاجة الى هته السكنات. و لكن قبلها في أمس الحاجة لتأمين غذائهم و معاشهم اليومي.

**المخبر الثالث: الحاج محمد. العمر 72 سنة في سنة 2007.** من عرش البكاكرة. من فلقة الدعامشة التي تحتوي على عشرة (10) ألقاب أو هوية. تضم هته الفلق خمسين (50) خيمة. كل خيمة تحتوي على: من عشرين (20) الى أربعين (40) فردا.

**الإنجاب، التعليم و العمل:** بالنسبة لوالدي: أنجب ذكرين: أمي مازلت على قيد الحياة و أخي توفي. كما أنجب أربع (04) بنات، توفيت إثنان و اثنتين ما تزالان على قيد الحياة. إحدهن متزوجة، و الأخرى أرملة.

أما بالنسبة لأولادي فقد أنجبت ثمانية (08) أولاد. خمسة (05) ذكور و ثلاث (03) اناث. إثنان منهن متزوجات و الأخرى ما تزال عازبة. أما الذكور فعندي ذكرين قد زاولا دراستهما الثانوية. و لم يتحصلا على شهادة البكالوريا. أما الثلاثة (03) أولاد المتبقين فلم يدخلوا المدرسة أصلا. لا أحد من هؤلاء الذكور سواء من تعلم أو لم يتعلم يعمل، فكلهم بطالون. بالرغم من انني زوجت اثنين منهما: الأول عمره أربعون (40) سنة. و الثاني خمس و ثلاثين (35) سنة. أما الثلاثة (03) المتبقون، فهم ما يزالون بدون زواج. بالرغم من إن الأكبر وصل سن

الثلاثين (30) من العمر. و التأخر عن الزواج، راجع لتواضع دخل العائلة. الذي لا يسمح بالمعطيات الحالية، من الإقدام على تزويج المتبقين من الذكور. ثم الإضطرار للتكفل بهم و بأسرهم(نساءهم و أولادهم). فيكفيني هم الولدين المتزوجين الذين أتكفل بهما و بأسرهما. الولدان المتزوجان تم زوجهما من البكاكرة. أي أن الزواج كان من الأقراب: "اللي تعرفه خير من اللي ما تعرفوش".

بالنسبة للتعدد: فقد عدد والدي النساء. حيث تزوج من ثلاث (03) نساء. و لكن على التوالي. واحدة تلو الأخرى و لم يجمع بينهن. أما أنا(المخبر)، فقد تزوجت من ثلاث (03) نساء كذلك مثل والدي تماما. إلا أنني جمعت بين اثنتين في كل مرة. اذ تزوجت بالأولى ثم تلوها بالثانية التي توفيت. فتزوجت بالثالثة مع الأولى.

المعيشة بين زمان و اليوم: أيام زمان كانت معيشتنا مرتبطة فقط بتربية الماشية. و هو نشاط العرش كله بدون استثناء. و كان من الممكن أن نستمر في هذا العمل بدون الإعراض عنه. لولا تناقص الثروة الحيوانية بشكل كبير في أيام ثورة التحرير الجزائرية. كانت عائلتي تمتلك ثروة حيوانية كافية قبل اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، لكننا قاسينا الامرين. و بالخصوص أننا كنا على الحدود المغربية، التي كانت تعتبر منطقة عبور هامة. و كانت مراقبة بشكل صارم من طرف الفرنسيين. فتراجعت ثروتنا. فبعد أن كنا من العائلات المتوسطة من حيث الكسب. صرنا من العائلات الفقيرة. و بعد الإستقلال، حتى تلك الكمية المتواضعة التي كنا نملكها. لم نستطيع المحافظة عليها. بالنظر الى الجفاف الذي صار من أهم المشاكل التي تعترض تربية الماشية. فصرنا نقوم بتغذية أبنائنا و تغذية ماشيتنا التي صارت "عائلة" ثانية من حيث الإنفاق عليها. و لما لم نتمكن من عملية الإنفاق على الماشية. تركنا هذا النشاط بصفة كلية.

النساء: أيام زمان، المرأة لم تكن تعرف كل هته الحقوق التي تعرفها الآن. من تعليم و لباس فاخر و كسب و العمل الماجور...إنما كانت لها الحق في الأكل و الشرب مثلما يأكل بقية أفراد العائلة أو أقل من ذلك. لأن الأكل يجب أن يقدم للرجال أولاً. و كل الذكور ثانيا. و ما تبقى منه يبقى للنساء. فإن كان كافيا تأكل النساء. أما إن كان ناقصا فإنهن يكتفين بما تبقى من الأكل. فهناك إذا تصنيف حسب الجنس: الرجال يأتون في الصف الأول. ثم يليه الأطفال الذسن يأتون في الصف الثاني. ثم تأتي النساء التي تعتبر من النوع الثاني، بعد الرجال والأطفال. و هنا نلاحظ تمايزا. و بالخصوص اذا كان الرزق محدودا. فالأولوية تكون للذكور ثم يلي ذلك النساء. أما إذا كان الرزق موفرا فقد تقل هته الفجوة، بين الأصناف المشار إليها آنفا.

كانت المرأة تعمل من طلوع الشمس و حتى ساعة متأخرة من الليل. فأعباء كثيرة، ما تعلق بشؤون الخيمة من نسيج الخيمة و صنع الأواني إلى تحضير الأكل. و ما تعلق بشؤون الماشية، من عملية حلب الماشية التي تتم كل يوم ثم معالجة الحليب، من إستخلاص اللبن و السمن و ما اليها من مشتقات. و ما تعلق بشؤون العيال من أفراد العائلة و تقديم الخدمة لهم. من نسيج بعض الأغذية و الأفرشة، إلى نسيج بعض الملابس الصوفية إلى الغسيل و ما إليها من أعباء. وكل امرأة تقصر في واجباتها، فإن ذلك ينعكس مباشرة على حياة أفراد العائلة. و لذلك فإن كل تقصير من طرفها كان يقابل بالجزر و الضرب.

فالمرأة كانت تحت مراقبة لصقة من طرف النساء. و إن تجاوز النساء عن بعض التفريط من قبلها. فإنهن يقمن بإخبار زوجها عن التفريط الصادر منها. و هو يضطر لكبح جماحها. و يضطر كذلك لضربها أمام الآخرين من رجال و نساء. حتى يبين أن السلطة ما تزال بيده. و أخشى ما يخشاه الرجل هو ضياع سلطته على النساء. فكان

يحرص كل الحرص على التمسك بها. بخلاف ما نراه الآن، فالمرأة صارت لا تضرب. و ان تجرأ زوجها على ضربها. فإن هناك أطرافاً تتدخل للحد من ذلك الفعل بما فيها أهلها. ثم الجيران و جل الناس صار يستهجن فعل ضرب النساء. بعدما كان محمداً يرفع من مكانة الرجل. صار الآن الضرب الموجه للنساء مدعاة الى الحط من مكانته. و يبدو أن سلطة النساء صارت في تزايد. و لا أحد بإمكانه الحد منها. لأن الضوابط التي كانت بيد الرجال تراجع بشكل كبير.

أما عن أهم مميزات الزوجين، المرأة و الرجل، فيرى المخبر أن أهم الخصال، بالنسبة للمرأة:  
. أن تكون: 'من طينتك، بنت خالك أو بنت عمك'.

. أن تقوم بكل واجباتها. دون أن تحتاج في ذلك إلى رقيب عليها. أو من يدفعها أو حتى يوجهها، للقيام بما هو موكل على عاتقها.

أما عن أهم خصال الرجل:

. أن يكون: من الذين يخافون الله.

. أن لا تكون فيه خصلة الكذب. و هي خصلة مذمومة في الرجل. كانت أيام زمان محدودة جداً ان لم نقل منعومة. أما الآن فقل ما تجد الرجل الصادق، ذو الكلمة النافذة و العهد الملتزم به. إذ كثر المراوغون و المخادعون و المهم أن يحقق مصالحه منك فقط. دون أن يعبه إلى الطريقة التي سلكها للوصول إلى مبتغاه و لو كان كذبا.

أما عن القيم المشتركة، فيرتكز مخبرنا، على خصلتين يعتبرهما جوهرتين: الحياء و القناعة ثم يضيف إليهما خصلتي التعاون و التصالح في الخير. و يقول أن الحياء كان منتشرًا بكيفية كبيرة. فالرجل يستحي من كبار الجماعة. و كبار الجماعة تستحي من القاييد. و الصغير يستحي من الكبير. و المرأة من مثيلاتها الكبيرات عنها سنا. و تكون أكثر حياءً إذا ما تعلق الأمر بالذكور، سواء كانوا الصغار أو الكبار، المحارم و غير المحارم. و خلق الحياء هو الذي يترك الفاصل المهم بين الذكور و الإناث. و لا يسمح بالاختلاط. و منه بوجود علاقة كبيرة بين النساء و الرجال. بين الرجال الكبار منهم و الصغار. فلكل عالمه الخاص به. فلا يمكن أن تتشب نزاعات أو خلافات بين الذين لا يلتقون، و لا يجتمعون بفضل وجود الحياء.

أما عن القناعة، فكانت هي التي تسمح لنا بمواصلة العيش و الرضى بما نحن عليه. بالرغم من إن ما كان متوفراً لدينا أيام زمان. يعتبر زهيدا جداً مقارنة بما هو موجود الآن. لا من ناحية المسكن و لا الملبس و لا المأكل. و كل شيء كان عندنا بسيط جداً. فالمسكن الآن به كل وسائل الراحة من تدفئة و كهرباء و ماء. و الألبسة متنوعة و كثير. و الأكل لا يمكن حصر الأطباق التي نتناولها الآن، من المالح إلى الحلو. بينما هته الوسائل كانت منعومة. فالخيمة تقيك جزء يسير من الحر و القرو. لكن الجزء الأكبر يتحمله الانسان. نهيك عن جلب الماء من أماكن بعيدة و الذي نخصه له فردا من أفراد العائلة على الأقل. الذي يتكفل بهته المهمة. أما عن اللباس فأحسننا من كانت له بدلتان في الشتاء. و بدلتان في الصيف. يغيرهما، فيغسل أحدهما ليلبس الثانية. أما عن المأكولات فكنا لا ناكل سوى الكسكسي، و الذي نسميه "الطعام". لأنه فعلا طعامنا الوحيد. وهو الطعام كله و لا يوجد طعام سواه.

فالقناعة رفعت و لم تعد موجودة الآن. فلا تجد أحداً من أفراد العائلة قانعا بما عنده. و يحمد الله على ذلك. فالكمل يلهث وراء الزيادة. و يطالب بالمزيد من الاستهلاك. سواء في الملبس أو المأكل. فهناك بعض الألبسة لا يرتديها أصحابها إلا في بعض المناسبات. و بالخصوص فساتين النساء الفاخرة و الغالية. و التي تكلف الأسرة مبالغ

باهضة. و لا تلبسها صاحبها إلا في الأعراس مرة أو مرتين. ثم يجب أن تظهر في العرس الثالث، بفستان أكثر جاذبية من الفساتين السابقة.

أما عن التعاون فيظهر لي أنه كان مقتصرًا أيام زمان فقط على أفراد العائلة و الأهل. أما الآن فإنه صار يتجاوز ذلك الى الجيران. و بالخصوص في بعض المناسبات. سواء كانت أفراحا أو أقرابا. عادة جديدة لم نمارسها إلا في نهاية الثمانينات من القرن الماضي. و هي أن أهل المتوفي لا يتحملون عبئ استقبال المعزين و حدهم. بل صار الجيران هم الذين يتكفلون بإطعام الزائرين. و يستقبلونهم حتى للمبيت إن دعت الضرورة لذلك. و هذا تخفيفا على أهل الهالك. و كذلك التعاون في الأفراح و خاصة الزواج. فإن أهل كلهم يساهمون بقسط و فير من اللحوم - كل عائلة تقدم شاة- و سميد، سكر، زيت و شاي. أي المواد الأساسية التي تدخل في إعداد الطعام الخاص بالأفراح. كما أن الجيران يلبون دورا أساسيا في إستقبال الضيوف. فيفتحون ديارهم للطعام أو المبيت للقدامين من أماكن بعيدة. و حتى تقسيم 'الزكاة' صار فيها نوع من التعاون. ذلك أنه في الماضي، كل عائلة كانت تقدم الزكاة لمن تعرف بأنه محتاج فعلا الى الزكاة. أما الآن صارت الأمور غير واضحة تماما. و كثر الفقراء و لا ندري من هو أحق بالزكاة من الآخر. فقمنا في السنة الماضية من تجميع كل مبالغ الزكاة. التي وصلت إلى 180 ألف د.ج. و قسمناها على خمسين (50) عائلة فقيرة. تحتاج فعلا الى المساعدة.

**الفقر:** الفقراء أيام زمان كانوا يعيشون فقرا أكثر قساوة. إضافة إلى العزلة التي كانوا يعيشونها داخل العرش. و مهما حدث لهم لا يمكنهم مغادرة منطقتهم أو عرشهم. الذي يمثل كل العالم بالنسبة لهم. فيبقون حبيسي فقرهم. و لكن مع كل هذا الفقر. كانت هناك نوع من البركة. و الشيء القليل كان يكفي. و لم تكن الإحتياجات المتنوعة و المتشعبة كما هي عليه الآن. فكان الفقير يقنع بالشيء اليسير. و لا يطمع في غيره. بعكس ما يحدث عندنا الآن من جشع و طمع. لا يكفي بالشيء اليسير الذي يسد رمقه. فهو يبحث دوما على المزيد. و لكن بالإعتماد على مساعدات الآخرين. و الإلحاح في طلبه الذي لا ينتهي. أما الذي يعتمد على نفسه و يحاول تحسين ظروفه المعاشية فذلك من حقه حتى و ان كان غني و يريد المزيد. و مع ذلك فإن الفقر الحالي أقل قساوة مما كان عليه أيام زمان. حيث الجوع و العري. الآن تجده فقير و لكنه يرتدي لباس مثله مثل الآخرين. لا تميزه إلا بصعوبة عن الفئة المتوسطة. ثم ان الفقير اليوم يستطيع ان يجوب و يضرب في الأرض. باحثا عن قوته و لا يبقى حبيس المكان. فهناك حركة على مستوى المكان على الأقل. و التي يمكن أن تؤدي إلى حركة حتى في الوضعية المادية. التي قد تتحسن حسب كد الفقير و الجهد المبذول لمكافحة الفقر. الذي صار أسهل مكافحة من أيام زمان. و بالخصوص من طرف الشباب. فإذا كان الفقير أيام زمان لا يجد عملا إلا كراعي. عند صاحب الرزق الوفير. و الذي غالبا ما يطلب منه المزيد من الجهد المبذول في خدمة الماشية. كالقيام بعملية 'النشير' تغذية الماشية في الليل. و ذلك حتى يقوم بعملية التسمين اللاتقة لبيع الماشية بأحسن الأثمان. و هته العملية ناذرا ما يقوم بها صاحب المال أو أحد ابنائه لصعوبتها. طبعًا مع الجفاف السائد الآن، حتى الرعي في النهار صار ناذرا.

أو أن الفقير أيام زمان، كان يذهب الى "الحصائد". و هي الأرض التي تم حصدها صاحبها. و يبقى فيها بعض الحب المتناثر. الذي يصعب جمعه من طرف صاحب الأرض. فإن الفقير، و بالنظر إلى عوزه الشديد إلى التغذية، فإنه يقوم بجمع شتات الحب. أو الحب المتناثر على الأرض. و يكون مصدرا لعيشه لمدة معينة من الزمن. إلى جانب نصيبه الشرعي من الزكاة. التي هي الأخرى تنفس على الفقير بعض الشيء.

**أهم المشاكل المطروحة على عائلتك: أول مشكل هو الجفاف:** تربية الماشية حالياً صارت مكلفة جداً. بالنظر إلى اعتمادها الكلي على العلف. العلف الذي يتطلب رأسمال كبير، لجلبه إلى الماشية. فالذي عنده ماشية وفيرة. يبيع جزء منها لتغذية الجزء الآخر و تتميته و الاستفادة منه. و كلما كانت الماشية وفيرة، كلما كان الربح مرتفعاً. و لو بالإعتماد على العلف. و بالمقابل كلما كانت الماشية قليلة العدد، كلما نقص الربح. و وصل الى درجة الإفلاس. و هذا ما حدث لنا. بحيث إننا كنا نمتلك 'صرعوفة' من 20-50 رأس غنم. فكنا نبيع جزء منها لتغذية الجزء الآخر. ثم إن إبني الذي كان مكلفاً برعايتها. كان يصرف منها لأسرته. حتى انقضت بصفة نهائية. و كل من كانت له صرعوفة مثلنا، صار بدونها. بالنظر إلى عامل الجفاف. الذي يعتبر أكبر مشكل يواجهه الناس الموجودون في المنطقة. و يحد من إستزراقهم من المهنة التي يتقنونها أبا عن جد. و لا يجيدون غيرها.

**ثاني مشكل: هو ضياع سلطة الآباء على الأبناء:** السلطة التي تراجعت بشكل كبير. بحيث نلاحظ إستقلالية كبيرة لشباب اليوم. مقارنة بنا نحن، حينما كنا شباب. فقد يتجرأ أحدهم. حتى أنه يقوم بإجراءات الخطبة. ثم يخبر والده. فيضعه أمام الأمر الواقع: "إما أم يقبل و يبارك هذا الزواج. أو يدخل في صراع مع ابنه. و كذلك في صراع مع الذين خطب منهم الإبن". صار شباب اليوم نادراً ما يقبلون بالزواج من الأقارب. و بالخصوص بنات العم و الخال. و إن تاخروا في عملية الزواج. بحجة أنهم لم يعثروا على المرأة المناسبة. فأيام زمان، كنا لا نناقش أمر الزواج مع آبائنا. فالرأي ما رأوه. و لا نملك إلا الموافقة. هذا ما كان يسهل عمليات الزواج. التي صارت الآن من أصعب العمليات. التي تقدم عليها أي عائلة.

**ثالث مشكل: هو مشكل عنوسة الإناث:** المشكلة التي صارت مصدر قلق الكثير من العائلات. من بينها عائلتي. التي كما ذكرت لكم، و بالرغم من زواج بنتين. إلا إن بنتا ما تزال تنتظر. و هناك من العائلات من لها أكثر من اثنتان أو ثلاث بنات بدون زواج. إلى درجة أننا في المدة الأخيرة. تحدثنا بصفة جماعية عن هذا المشكل. و أحصينا ثلاث و خمسين (53) بنتا عازبة. تزوجت كلهن عتبة الخمس و ثلاثين (35) سنة. و هن فقط يحملن نفس اللقب الذي أحمله. و هن من الأهل و الأقارب. الذين ينتمون في الأصل الى عائلة كبيرة واحدة. إنقسمت مع مر الزمن الى عدة عائلات.

**رابع مشكل السكن:** كانت الأمور متوقفة. لا يستطيع القيام بالبناء إلا من كان له دخل محترم. أو كان من الموالين او التجار. أما الشباب العاطل عن العمل كان مهمشاً من هته العملية، عملية البناء. و لا يفكر فيها أصلاً رغم الحاجة الملحة لها. أما بعد فتح مشاريع البناء الريفي و المساعدة التي تقدمها الدولة. فإن كل الشباب قدموا ملفات للحصول على سكن. و جلهم تحصل على قطعة أرض صالحة للسكن. و لكن جلهم لم ينطلق في البناء. حتى يستفيد من الإعانة. و القليل منهم بدأ في عملية البناء. معتمداً على الإستدانة من الأهل. فكل من إستدان تمكن من انجاز سكنه. ثم تلقى المساعدات المالية. التي تسمح له باعادة جزء معتبر من الديون. و لكن الذي لم يجد من يقرضه. ما زال قابعا في مكانة. و هذا هو حال أحد أبنائي، الذي إستفاد من قطعة صالحة للبناء. و ذلك أزيد من ثمانية (08) أشهر. إلا أنه لم ينطلق بعد. لأنه، كلما قلت لك، بطل. و أنا لا يمكنني الإدخار. بالنظر الى حجم المصاريف التي يجب أن تغطي الحاجيات الضرورية لكل أفراد عائلتي. بما فيهم أسرتي و ولدي المتزوجين و العاطلين عن العمل.



**خامس مشكل هو مشكل العدالة:** لا توجد عدالة. تعطي لكل ذي حق حقه. و بالخصوص إن كان الإنسان فقير و جاهل و ليس له معارف. أي علاقات لها نفوذ تتدخل لحماية حقوقه. "المال هو العدالة". أي من بيده المال هو صاحب الحق. و من لا جاه له و لا سلطان، فإن حقوقه مهضومة. لذلك يتردد الكثير منا من هضمت حقوقه في رفع قضية إلى المحكمة. لأنه يعرف أن رفع القضايا، يعني صرف الأموال الباهضة على المحامين. الذين يجمعون كلهم على أن قضيتك بسيطة. و أن الحق إلى جانبك و أنه لا داعي للخوف أو القلق. بل يجب المطالبة بالحق. و سوف يكون من نصيبك بدون أي شك. وفقا للمادة... من قانون... و ما ضاع حق وراءه مطالب... حتى يجلبونك إلى المصيدة. ثم تبدأ رحلتك معهم. و في كل مرة تلتقي بهم. يحدثونك عن "أتعابهم". و لا أحد يتحدث عن تعبك أنت و معاناتك.

و كثير منهم يدخلونك في الحرام. بعد أن نتورط معهم و تدفع لهم مصاريفهم. أو كما يقولون 'أتعابهم'. يطلبون منك تقديم مبلغا ماليا، كرشوة للقاضي. و الأمور تكون محسومة لصالحك بدون أي شك أو ريب. و الكثير من الأهل و معارفي الذين تعاملوا مع العدالة. كلهم و بدون إستثناء. يستكون من المصاريف الباهضة التي دفعوها. و من طول المدة. مع كثرة الإستدعاءات. و ما ينجر عنها من زهاب و إياب. و هو مضيعة للوقت و المال. ثم ان الذي يكسب القضية هو صاحب المال الكبير. الذي يقدم كرشوة. أو أن يكون من أصحاب العلاقات النافذة. و لذلك فإن "العدالة" لا تقف في صف "الضعيف و المظلوم". بقدر ما تقف مع "القوي الظالم". و أغلب المشاكل التي توجد عندنا. و تستوجب الوقوف أمام العدالة، هي مشكلة "الطلاق". لذلك تتدخل 'جماعة الخير' من وجهاء العائلات فيصلحوا ذات البين، إن أمكن ذلك. أو يحكمون بنصيب من المال إلى المطلقة. مع ضمان بعض حقوقها. و ينتهي النزاع في أقرب وقت ممكن. لأن الوقوف أمام المحكمة يكون شكليا. حيث يوجد التراضي بين الطرفين. و التراضي هذا، كان نتيجة تدخل 'الجماعة'. طبعا لتجنب المخاسر الناجمة عن تعليق القضية للطرفين.

**مصدر معيشتك:** بدأت النضال في حزب جبهة التحرير الوطني (ح.ج.ت.و) منذ سنة 1956 إلى الآن ما زلت مناضلا. لم أبدل أو غير، كما فعل الآخرون. الذين يجرون وراء المصالح فقط. فقد أعطينا العهد و نحن ما زلنا أوفياء له. فكانت مسؤولا على الإتصالات. التي كانت بين القيادة، المتواجدة بالمغرب الأقصى و منطقة مكن بن عمار. و لما إنكشف أمرى لدى السلطات العسكرية الفرنسية. بعد أن أسكوا قائمة أسماء المناضلين و المأطرين للحزب بالمنطقة. إضطرت إلى المشاركة في العمل المسلح بصفة مباشرة. فكانت جنديا بسيطا من جنود ثورة التحرير الوطني. الذين ينتمون الى جيش التحرير الوطني. و قد قاسينا الأمرين أثناء ثورة التحرير. و بالخصوص عائلي، التي فقدت كل ممتلكاتها من ثروة حيوانية.

ترشحت للبلدية، و كنت عضو المجلس الشعبي البلدي لعدة عهد انتخابية. و لكن رأيت بأن كل عضو كان همه الوحيد هو الدفاع على مصالح فلقتة أو عائلته. و لما تبين لي أن المسؤولية صارت جد صعبة، في الآونة الأخيرة. فالذي لا يستفيد منها أو يفيد عائلته منها. الأحسن له أن ينسحب منها. و ذلك ما فعلته. الآن أعيش من منحتي تقاعد و عطب. وهي جد محترمة و أحمد الله و أشكره. و الله يكثر من خير دولتنا. التي أولتنا عناية فائقة. و بفضل هته العناية. أتولى شؤون عائلتي. و من دون ذلك، لا أدري ما كنت أصنع.

**المخبر الرابع: السيد علي 77 سنة عام 2007 من البكاكرة.**

**التنظيم الإجتماعي في الماضي:** لم يكن أي أحد من عرش البكاكرة كله يسكن في المدن. ذلك أن نشاط تربية الماشية، الذي يعتبر النشاط الأوحى بالنسبة لكل العائلات المتواجدة في العرش بمختلف فلقها. كنا نقيم في خيام. و الخيمة الواحدة تحتوي من خمسة عشر (15) الى خمسين (50) عضوا. و ذلك حسب ثراء العائلة وقوتها في جمع أفرادها. فكلما كان عدد العائلة كبيرا و مجتمعا مع بعض، كانت أهمية العائلة و أهمية الرزق الذي تمتلكه. إذ لا يجتمع الناس على الفقر. فإذا كان الفقر، فإن كل واحد يحاول أن يسترزق. فيبحث عن القوت أينما كان. و غالبا ما يذهب كل فرد لوحده. حتى إذا وجد عملا عند الآخرين. قد يلحق به بعض أفراد أسرته. و لذلك فإن الفقراء لا يجتمعون مع بعض. و ان كانوا من عائلة واحدة. "فالفقر مشتت و مفرق للجمع". بينما كلما كان الرزق كثيرا، كلما تمسك أفراد العائلة بالبقاء للإستفادة من هذا الرزق. ثم العمل على تنميته. و هذا ما يفسر الإختلاف الكبير من حيث تعداد أفراد العائلة الذين يكونون العائلة. طبعاً، حينما أقول خيمة واحدة. أقصد بذلك من ناحية الحكم و السلطة. التي ترجع لشخص واحد. و هو 'كبير العائلة'. و إن وجدت خيام عديدة. تأوي كل الأفراد المكونون لهذا الجمع 'العائلة'. إذ أن كبير العائلة هو المسؤول عن أخذ القرارات الضرورية. الخاصة بالحل و الترحال، و عن المؤونة اللازمة لأفراد العائلة. و تأمين حاجتهم. فلا يتصرف أحد إلا بمشورته. و هو الوحيد الذي يتصرف في الماشية، من عمليات البيع و الشراء و الرعاية. و إن كلف أحد أفراد العائلة بالقيام بذلك. و هو الوحيد المسؤول عن المصاهرة. من تزويج كل أفراد العائلة، ذكورا كانوا أو إناثا. و لكن يجب ان تعلم بأن 'كبير العائلة'. كان له الحكم و السلطة بفضل ولده الأكبر. الذي كان يؤازره ويشد أزره، في كل ما يذهب عليه من قرارات. و الأخ الأكبر له السلطة على كل اخوته الأصغر منه سنا. سواء كانوا ذكورا أو إناثا. و تساعده نساؤه كذلك. و خاصة الأكبر سنا منهن. و التي لها السلطة على النساء. فكبير العائلة نادرا ما يتدخل بنفسه في شؤون النساء. أو مراقبتهن أو حتى التحدث اليهن. ذلك إنه كانت هناك مسافة كبيرة، تفصل الرجال عن بقية النساء. و ذلك حتى يبقى الحياء قائما بين الطرفين. و منه نعلم ان المرأة هي الأخرى كانت تستمد سلطتها من سألطة 'كبير العائلة'. الذي يجب أن تحترم أو أمره و وصاياه. و حتى السكوت عن مشاريعه و نواياه. و التي لا تعرفها سوى الزوجة أو الإبن الكبير. الذي يكون قريبا، بل و لصيقا بكبير العائلة. و في كثير من الأحيان يتكلم بإسمه. بخلاف مانعرفه الآن. فإننا صرنا نخاف حتى من أبنائنا. ذلك أننا فقدنا التحكم فيهم. و انعكست الأمور. بحيث إننا صرنا نتبع كلامهم و نطيعهم في كثير مما يرغبون فيه. بينما أيام زمان، كما راينا، فإن الأخ الأكبر أو المرأة الكبيرة. كانا هما الأمران الناهيان. ناهيك عن كبير العائلة. فلا يجرء أحد على أن يعصي له أمرا. لأنه يخشى إن فعل. أن يطرد من العائلة كلها. ثم يتبرأ منه كبير العائلة. بمعنى أنه يصير غير منتميا الى العائلة. فإن أصابه مكروه فالعائلة غير معنية بالدفاع عنه. أو حتى طلب الدية من الذين إعتدوا عليه. لأنه لم يعد ينتمي إلى العائلة روحيا. و ان كان منتميا لها بالدم. و منه خطورة أن يخرج أحد أفراد العائلة عن كبير العائلة. أو عن الاخ الكبير أو عن الأم. و العائلات الكبيرة كانت مهابة الجانب، من طرف كل العائلات الأخرى. من أهم هته العائلات عائلة 'الأغنى قدور"، الذين حكموا البكاكرة، لمدة قرن تقريبا. و هي "خيمة كبيرة". جاءت من خيمة كبيرة. أي شجرة عائلية أبا عن جد. و كل أهل المنطقة كانوا يكونون له الإحترام و المحبة. لما قدمته هته الخيمة من خدمات جليلة إلى العائلات بالمنطقة. و بالخصوص العائلات المحتاجة. التي كانت تجد الدعم من طرفهم. و الحماية الدعم المادي و الحماية أن لا يتعرض لهم أي شخص بسوء. كما أن هناك عائلات عديدة قصدت هته الخيمة الكبيرة. خيمة الأغنى قدور. و هي

قادمة من مناطق أخرى، من شتى أنحاء البلاد و حتى من المغرب. فإذا أخذت الإذن بالبقاء. كانت في حماية الأغنى قدور. فلا أحد يعترض سبيلها. بالرغم من إن بعض هته العائلات قامت بالإستلاء على مساحات أرضية شاسعة. واستحوذت عليها، و صارت تستعملها. و تبقى حكرا عليها. مع العلم أن هته الأراضي مشاعة. تستعمل من كل أفراد عرش البكاكرة. هذا الإستلاء و الإحتكار، هو الذي سبب بعض المشاكل، بين البكاكرة و العائلات التي قدمت إلى المنطقة. فالقيادة كانت محصورة في هته العائلة الكبيرة. حتى وصلت إلى "محمدي عبد القادر". الذي كان يخفف من القسم الذي يعود اليه، عن طريق الجباية المجموعة من العرش. و التي كانت تقدر بخمس (5/1) المبلغ. ثم إنه رفض أن يتقيد علينا. أي أن يصبح قائدا علينا. بالنظر إلى الرزق الوفير الذي كان عنده. و كان صاحب خير كبير على العائلات الفقيرة.

فالقائد كان محاطا بجماعة قليلة العدد. إلا أنها كانت جد فعالة، من حيث تسيير أمورالعرش. فالقائد له خليفة. الذي يسمى 'خليفة القايد'. ينبو عن القايد. إلا في تلك المنازعات، التي لم يجد لها حلا عند 'الخليفة'. فيتكفل بها القايد شخصيا. و له 'الخوجة'. و هو الكاتب الذي يسجل كل الوقائع. و يقوم بالمراسلات اللازمة مع الحكام الموجودون بالمنطقة. سواء المدنية منها أو العسكرية أو أي تسجيلات أخرى. أما 'المخازني'، هو عون أمن يعمل عند الحاكم الاداري بالمنطقة. و هو المكلف بإحضار كل شخص يخالف القوانين المعمول بها. فيحبس، ثم يحاكم على المخالفة التي قام بها.

**حياة عائلتك:** جدي "معمر". ولد عبد الله. عاش خمسين (50) سنة. أنجب أربعة (04) ذكور و أربع (04) إناث. تزوج من امرأة واحدة. والدي "العيد"، عاش هو الآخر في حدود الخمسين (50) سنة. أنجب أربعة (04) ذكور و ست (06) إناث. جمع بين امرأتين.

و ما يمكن الإدلاء به فيما يخص النساء: فيما يتعلق بالإنجاب. نلاحظ فرقا كبيرا بين نساء زمان و اليوم. فنساء زمان كن قليلات الإنجاب. بالرغم من زواجهن المبكر. إذ كن يرضعن أولادهن و يتعبن. إذ يعيشن حياة كادحة. و المعيشة كانت جد صعبة. التغذية ليست متنوعة و متوفرة مثلما هي عليه الآن. و كذلك الطب الحديث. كانت إحداهن تستطب بالأعشاب. و لا تعرض نفسها على الطبيب أبدا. لم يكن متوفرا لدينا. و لم نكن نعرفه. فالولادات كانت متسعة و توجد بينها مدة طويلة. و ذلك دون إستعمال أي موانع للحمل. التي لم نكن نعرفها أو نفكر فيها.

بينما نساء اليوم، صرنا كثيرات الإنجاب. حتى صرن يستعملن موانع الحمل. و مع ذلك فعدد الأولاد كثر. مقارنة بما كان عليه الحال في الماضي. بالرغم من تعدد الزوجات. الذي كان شائعا و الذي عرف تراجعا كبيرا. بل توقفا تاما مع الجيل الحالي. الذي صار لا يقبل حتى على الزواج من امرأة واحدة.

أما فيما يتعلق بالزواج. فكان الناس يحرصون على إختيار الشجرة العائلية المناسبة. و يعرفونها جدا عن جد. و بأنها عائلة تسيطر على نساؤها. و لا تتعاطف مع بناتها. و هذا الإختيار المعتمد على الشجرة العائلية هو الذي يدوم أكثر من غيره. و الزواج كان في منتهى البساطة: قراءة الفاتحة مع الجماعة. تحديد الشروط التي كانت جد بسيطة. "كسي و دي" خذ البنت كزوجة. مقابل أن تلبسها و تكسوها. و في ذلك دلالة مادية و رمزية. أن يكسو الرجل المرأة، أن يسترها و يرعى كل حاجياتها المادية و المعنوية. و يقوم بحمايتها و الدفاع عنها.

و المرأة كانت مطواعة للزوج. و لا تفكر في مصالحها الشخصية، كما تفعل نساء اليوم. و تعطىها أولوية على خدمة الزوج و أهله. فهي تخدم مصالح الزوج أهله. فلا تفكر في مصالحها و مصالحيها.

أما إن حصل خلاف بين الزوجين فإن الجماعة من كبار العائلتين يتدخلوا لإصلاح ذات البين. و إن تعذر ذلك فإن الأولاد يبقوا في رعاية والدهم. لا في رعاية والدتهم كما يحدث حاليا. فالمرأة المطلقة تذهب لأهلها و تترك الأولاد عند والدهم. و بهته الطريقة تكون المرأة: "حرة، طليقة" بمعنى الكلمة. ليست مكبلة بأولادها. و الذين يجب رعايتهم حتى يكبروا. ثم يلتحقوا بمن يحملون هويته (الوالد). سواء أقدم لها الإعانة في هته التربية (حق الكفالة)، كما يسمى الآن أم لا. و منه تتمكن في غالب الأحيان من إعادة الزواج. من أحد المترملين أو من يرغب في التعدد. و قد تتزوج من رجل لم يعرف الزواج من قبل. و بالخصوص إن كان من أقاربها، و هو ما يحدث دوما. مهما كانت وضعية الزوج، سواء كان متزوجا أو أعزبا. أي الزواج من الأقارب. "مايرفد همك إلا ابن عمك". أي لا يرفع عنك همك إلا ابن عمك. و الآن صارت المرأة تأخذ معها أبناءها. فتربط نفسها بطليقتها، عن طريق الكفالة. التي يقدمها للأبناء. أو حتى الكفالة التي تستفيد منها مع الأبناء، كالتمتع بالسكن الزوجي. الذي نسمع به الآن. و نادرا ما تفكر في الزواج. حتى و إن كانت فرص الزواج لدى المطلقة جد نادرة. إلا أن هناك من تقدم اليها الخاطب، فتمتع. بحجة إنها متفرغة لتربية أبنائها. و لا تريد أن تقحم عليهم ربيبا. ينغص عليهم معيشتهم. و أن يتوقف طليقتها من دفع الكفالة. أو أنه يطالب بالقيام بكفالة الأبناء بنفسه. في ظل الوضع الجديد.

أما عن عائلتي، فهي مكونة من ثمانية (08) أولاد. ثلاثة (03) ذكور و خمس (05) إناث. ولدان متزوجان من عرش البكاكرة. و الآخر تزوج من خارج العرش و خارج المنطقة. إذ تزوج من امرأة من سيدي بلعباس. أين كان يدرس. أحد الأولاد المتزوجين، يعيش في السهوب. بماشية قوامها غنمين. و الولد ثاني يعيش بسيدي بلعباس أين يعمل و يسكن. و الآخر يعيش معي. إستفاد من سكن ريفي. و هو على وشك الإنتهاء منه. فيستقل بسكنه. أما البنات فثلاث (03) متزوجات من عرش البكاكرة. و واحدة (01) مطلقة. و أخرى عازبة.

الإرث: لقد ورث أبي و أعمامي رزقا وفيرا من والدهم. الذي كان من بين أغنى الموالين. يملك الماشية و الإبل و البقر و الخيل. إجتمعت جماعة من "الخيم الكبار" رفقة إمام المدينة. و هم الذين قسموا الرزق على الإخوة و الأخوات، حسب ما تقتضيه الشريعة الاسلامية. و تم الرضى بين جميع الإخوة. و لم يعترض أي واحد منهم على تقسيم التركة. التي كانت فيها الخير الكثير. ما أذكره هو انها كانت تضم: عشرة (10) غنيم، و ثلاث (03) دولات من البقر. و لا أتذكر عدد الإبل. بينما الخيل فتقاسم الإخوة الموجودون في البدو. الفرس و الحصانين. أما والدي فتنازل عنهم. لأنه لا يحتاج إليه في المدينة. أما عن معاشنا فإننا ما زلنا مرتبطين بمداخيل الماشية. فالولد الذي هو في البدو يتصرف بحكمة. فيرعى شؤون أسرته و ماشيته. و لا ينسى أن يمدنا بما نحتاج إليه من مصاريف. فكل أسبوع، يزورنا. و يراعي ما نحتاج إليه. عنده شاحنة و هو لا يبعد عن المدينة أكثر من خمسة عشر (15) كلم. يوجد في ضيعة و له عدد من الأبقار. فكل أسبوع على الأقل يحضر لنا الحليب و مشتقاته. الأمر الذي ينفعنا في أمور التغذية.

الفقراء: أما عن الفقراء الموجودون بالمنطقة. فكان هناك تعاون و تعاطف. و حتى نوع من الحنان إتجاه الفقراء. فكانوا يأتون إلى المنطقة بخيمة مصنوعة من الحصير. و هو دليل على الفقر. لأن الخيم تصنع من الصوف و شعر المعز. فهناك الكثير من الفقراء، الذين كانت تتحسن أوضاعهم. و يصبحون بخيامهم و يملكون قطعة من الماشية. كل ذلك راجع إلى نشاطهم. كأن يمارسوا الرعي و العمل عند الخيم الكبار. فبعد مدة من الزمن، يخرجون من دائرة الفقر. إلى دائرة العائلات المتوسطة. أما الآن فالأمور صارت أكثر صعوبة على كل الناس.

**المخبر الخامس:** الحاج علال بن علي، ثمانون (80) سنة في 2007. عرش البكاكرة.

يتحدث مخبرنا على عرش البكاكرة و يقول: إنه عرش مكون من عدة فلق. و كل فلقة مكونة من عدد معين من الإنيات أو الهويات. الألقاب العائلية (الكارطة). . حسب تعبيره .. و يذكر ثلاث (03) فلق: أولاد منصور، بني مطرف و أولاد خليف. كل فلقة تضم كل واحدة منها ثمان (08) هويات أو ألقاب. كل الذين يحملون نفس الألقاب يضمون ما متوسطه أربعمئة (400) خيمة. و لكل خيمة عددا من الأشخاص. يتراوح ما بين: (20-30) نسمة.

أما بالنسبة للموارد، فإن مصدر الرزق بالنسبة للعائلات هو: المزوجة بين تربية الماشية و الفلاحة. و التي تقتصر على زرع الحبوب: القمح و الشعير على وجه التحديد. بالنسبة لمتوسط فلاحه الأراضي. يمكن تقديرها بحوالي سبعون (70) هكتارا لكل عائلة يمكن فلاحتها. و لكن هته الأراضي كلها تفلح على البور. أي الماء غير موجود و لا أحد يعتمد على السقي. و هي أراضي محددة و معروفة بالنسبة لكل عائلة. و ذلك ما تركه الجدود وورثناه عنهم، بمعالم واضحة. تشير إلى الحدود الفاصلة بين قطع الأراضي. التي يمكن أن يستعمل أصحابها جزء منها للفلاحة.

**حياة عائلتك:** الأب كان موالا مثل كل سكان المنطقة. و قد تزوج ثلاث (03) نساء. لكنه لم يجمع بينهن. بحيث إنه كان يعيد الزواج في كل مرة تتوفى فيها زوجته. و قد توفيت إمرأتان في حياته. و المرأة الثالثة توفيت بعد وفاته. و هو زواج إضطراري. لأنه لا يمكن لنا. في معيشتنا التي كنا نعيشها. أن نتصور رجلا له أولاد و رزق و خيمة. و يبقى بدون إمرأة. إذ لا يمكن الإستغناء عن المرأة. و لا يمكن بأي حال من الأحوال ترك 'الخيمة فارغة'. أي من دون إمرأة. لأنها جد ضرورية للقيام بكل الأعمال التي تحتاج إليها الخيمة. و تقم برعاية الزوج و كذلك الأبناء و كل الأهل التابعين للخيمة. و كانت نساء زمان، ترعى الأيتام من ناحية الأم. أي الأبناء الذين تركتهم أمهم الهالكة، أو المطلقة، ضرة المرأة الجديدة. و نرا ما نجد أن المرأة الجديدة. تسبب للأولاد مشاكل كبيرة. كما يحدث حاليا. و ذلك يرجع إلى أن الرجال كانوا أكثر صرامة. فيما يتعلق بالحكم و السيطرة على كل من يوجد في الخيمة. من نساء و أبناء و كل من يعولهم. فطاعة الرجل كانت كاملة و غير منقوصة أو مشروطة، كما نجدها في إيامنا هته. إذ إنك إن خدمت مصالح زوجتك و أبناءك أطاعوك. و لكن إن قصرت أو لم تتمكن. وجدتهم يتمردون عليك. أما عن أصل الزوجات. فكلهن كن من داخل العرش. سواء بالنسبة لوالدي. و كذلك بالنسبة إلي أيضا. أما أنا فقد تزوجت بإمرأة واحدة. ما تزال إلى حد الساعة معي. وأنجبت منها ستة (06) ذكور و ثلاثة (03) إناث. واحدة منهن تزوجت و إثنان بدون زواج. إحدهن تجاوز سنها الأربعين سنة. ثلاثة (03) أبناء بطالين، بدون عمل. من بينهم الولد الأوسط، متزوج و بأبنائه. ولكنه بطال و هو زيادة على ذلك مريض. يعاني من مرض أقعده عن الحركة و الارتزاق. و أبناءه صغار محتاجين إلى من يعولهم. و أنا مضطر للتكفل به و بأبنائه، و بكل الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا. متواجدين في المسكن معي أو حتى الذين انفصلوا عني. إذ ما احتاجوا إلى العون. فإنهم لا يتوانون في الإلحاح على الطلب و المعونة مني.

أما الذين يعملون، فواحد يعمل بسونطراك. و هو منفصل عني. إذ تمكن من الحصول على سكن. يأخذ زوجته و أبناءه. له ستة (06) أولاد: خمس (05) إناث و ذكر واحد. أما الذكر فما يزال يدرس. أما البنات فتدرس ثلاث منهن. بينما الإثنتين ماكتنيتين بالبيت. إحداهن بلغت 32 سنة و الأخرى 23 سنة. إلا أنهن بدون زواج لحد الآن.

**السكن:** الإبن الأكبر مقيم في "العرب"، أي البدو. واستطاع أن يبني بيتا بالحجر، أي ضيعة. و تلقى العون الذي تقدمه الدولة في تسهيل تثبيت المربين في مكان واحد. المشكل الذي يعاني منه هو نقص الماء بالمنطقة التي يوجد بها. و يضطر لقطع مسافة بعيدة للتزود بالماء. كما أن ولدين إثنين إستفادا من السكنات الريفية. أما الأول فإنه يبني بنفسه. أما الآخر فيستعين بنائين. فمن ناحية السكن لا توجد تلك الأزمة الخائفة التي كنا نعرفها. مع تواجد السكن الريفي، الذي يساعد الشباب على الحصول على سكنات. ولو أن المال ينقصهم لإنجاز سكناتهم. و لكن الدعم المقدم لهم. يساعد كثيرا من الشباب على الإقبال على طلب المعونة من البلدية و من مصالح السكن الموجودة بالدائرة. فالأولاد الذكور كلهم إنفصلوا عني و بالخصوص المتزوجين. لم ترض نساؤهم البقاء معي، في بيت واحدة. و هذا حال جل النساء المتزوجات. اللاتي ترغبن في العيش بمفردهن. بعيدات عن أفراد العائلة. "الله إسهل عليهم". بقي معي ولدين عازبين بطالين. الآن هم معي لأنهم في حاجة إلي. لكنني متأكد أنهما حينما يتمكنان من الإعتماد على نفسيهما. فإنهما يغادران و يتركانني و يتخليا عني. "انشفوك و يروحو عليك"، أي يمتصون كل الطاقة منك. ثم يغادرونك و يتركوك. بعدما أفرغوك من كل القدرة و الجهد.

و هذا إنتقاد صريح للأبناء الذين حينما يكونون ضعفاء، فإنهم يستفيدون من قوة الوالد. و من الخيرات الموجودة عنده. و لكن ما إن يتمكنوا من الإعتماد على أنفسهم. فإنهم ينفصلون عن العائلة و يتركون الوالد. و لا يرجعون الجميل المقدم إليهم من طرف العائلة. و بالخصوص من طرف الوالدين. بعكس ما كان موجود سابقا. إذ إن الإناث كن يغدرن بيت الوالدين إلى البيت الزوجية. بينما يبقى الذكور مع أفراد العائلة و ان تزوجوا و ان زوجوا أبناءهم. الذين يبقون في نفس العائلة مع الآباء و الجدود. فيجتمع الأحفاد مع الجدود في نفس العائلة في نفس الفضاء. و منه التفضيل الذي كان للذكور على حساب الإناث. ذلك أن الذكور كانوا مصدر إعانة للعائلة. و مصدر إستمرار بالنسبة للإسم و كذلك الثروة. و الكل يعيش مع بعض. القوي إلى جانب الضعيف و الصغير مع الكبير. و المال ممرز عند كبير العائلة. الذي يوزعه حسب الحاجة لأفراد العائلة. فيبدو أن النساء وراء هته الفرقة. و كأن لسان حالهن يقول: "إنني أنا إمرأة' إنفصلت عن والدي وأهلي. فكيف لك أنت 'الرجل'. أن تبقى تحت رعاية والديك أو تحت سيطرتهم. بالرغم من أنك 'رجل'. و هن يفضل أن يكن في نفس الوضعية، التي يكون عليها الزوج. أي كلنا بعيد عن أهله. و نكون أسرة و أولاد. بعيدا عن الضغوط أو الهيمنة أو سيطرة أي فرد من أفراد العائلة. أو تدخله في شؤون الأسرة الداخلية. أو أنك أنت 'الرجل' تبقى في مساعدة عائلتك. وأنا المرأة لا أتمكن من ذلك. فكلنا يغادر أهله. و لنؤسس الأسرة معا. و لي نصيب من السلطة، كما لك نصيب منها. و لكن حسب مخبرنا، فإن الخطأ يعود إلى أزواج اليوم. الذين جعلوا المرأة تطمع في المزيد من الإمتيازات. و لو كان على حساب كل أفراد العائلة. بما في ذلك الوالد و الوالدة. و هي تأخذ المزيد من السلطة و المكانة. حتى إن الرجل الذي أعطها جزء من السلطة عليه. وجد نفسه مع مرور الوقت، قد فقد كل السلطة. التي صارت في يد المرأة. و لم يعد سوى المطبق و المنفذ لأوامرها. عن طريق الإيحاء. صار يعتقد و أنه ما تزال السلطة بيده. بينما الحكم الحقيقي هو بيد المرأة. و بالخصوص إن القوانين صارت في صفها. و تعطيتها كل الحقوق.

تكاليف الزواج، صارت تكاليف الزواج باهضة جدا بمنطقتنا. لم يعد بمقدور العائلات الفقيرة وحتى المتوسطة من تزويج كل أبنائها. إذ إن تكاليف العرس، صارت تقدر في منطقتنا بثلاثئة ألف (300.000) د.ج. وأن الأنثى تكلف أبوها نصف هذا المبلغ. أي قرابة مئة وخمسين ألفا (150.000) د.ج. هاته الأموال يمكن للإنسان أن يوظفها في الماشية. فانه يحسن من وضعيته المادية. فإذا كان الزواج جد مكلف. فإن الطلاق يصبح بمثابة تبذير لهذا المال. بالإضافة إلى سوء العلاقات مع الأصهار. الذين هم غالبا ما يكونون من الأهل والأقارب.

وهذا الغلاء وارتفاع تكلفة الزواج. هو الذي صار يدفع بكثير من الأزواج. وكذلك العائلات الإحتفاظ بزوجات يسببن الكثير من المصاعب للعائلة، و حتى للزوج ذاته. وذلك مخافة الإقبال على الطلاق. أي تبذير المال. مع العلم أن المطلق، سوف يقدم على زواج ثاني مكلف. وإن كان أقل تكلفة. لأن الزواج الثاني تقلص فيه المظاهر الإحتفالية. ولا يستدعى إلا أقرب الأقربين. ومع ذلك فهو لا يضمن أن تكون الزوجة الثانية أحسن من الأولى. فالنساء تمادين في الإعوجاج والخروج عن الطاعة. وصرن يناقشن ويفاوضن أي قرار يريد الزوج أخذه. وإن كان هذا القرار صادر من الوالدين. فصار الزوج يعصي والديه. وزوجته صارت تعصيه. وانتشر العصيان. وسابت الأمور. ولم تعد لتلك السلطة المركزية، التي كانت عند رجل واحد. يسير العائلة كيف ما يشاء. دون الرجوع في ذلك لراي أي مخلوق آخر. سوى ما يراه صالحا إلى مجموع أفراد عائلته.

"التراس ما يظلمش المرأة". - الرجل لا يظلم المرأة - لأنها أمانة عنده. ولا يمكن إلا ان يراعي كل ما تحتاج إليه. لكن بالمقابل تكون المرأة مطيعة طاعة غير مشروطة. وتحترم زوجها إحتراما كبيرا. لا يمكن أن ترجع له كلمة او تناقشه فيها. كما أنها تكون في خدمة أفراد عائلته. كل أفراد عائلته و على رأس ذلك الأبوين لا أن تبحث فقط على مصلحتها و مصلحة أبنائها. أهل المرأة لم يكونوا يتدخلوا في شؤون الزوج. و مهما فعل الزوج، فإن أهل المرأة لا يمكن إلا أن يباركوا تصرفاته و أفعاله. إلا اذا كانت إبتنهم مع ضرة. و كان الزوج يحتقر إبتنهم. فهنا يتدخلوا و يدافعوا عن إبتنهم. و قد يرجعونها إليهم. أما إذا كانت هي الزوجة الوحيدة. فيعلمون أن المشاكل مهما تقاومت بين الزوجين. فإنها سوف تجد حلا مع مرور الزمن. أما أن تتعود المرأة على هذا الظلم و الإحتقار و تعيش مع زوجها و ان فرط في كثير من حقوقها و اما أن الزوجة تصوب سلوك زوجها تدريجيا. و بالخصوص حينما يكبر الأولاد. و ترجع الأمور إلى نصابها. "فالمرأة تصبر حتى تعمر". فعلى المرأة أن تصبر حتى تتمكن من إنشاء أسرة. الآن صار الزوج "الرجل"، هو الذي عليه أن يصبر. حتى يحافظ على أسرته المكونة من زوجة و أولاد. و يمكن القول بأن المعنى قد تغير. إذ إن المرأة هي التي كانت تصبر، حتى تتمكن من المحافظة على زوجها و أسرتها، في كنف العائلة الواسعة. فإن هته الوظيفة، وظيفية المحافظة على الأسرة، يبدو و أنها صارت موكلة إلى الرجل. فصار هو من يتحمل العبء. حتى يمكن المحافظة على الزوجة و الأسرة.

و يظيف مخبرنا قائلا: فأبنائي متزوجون كلهم بالأقارب. إلا أن النساء أبين أن يبقين مجتمعات في عائلة واحدة. كل واحدة عملت كل ما في وسعها لكي تستقل بزوجها بعيدا عن العائلة. ما إن خرجت الأولى حتى تبتعتها الثانية. مهددة الزوج: "إما أن أعيش في داري لوحدي. أو أغادر هته العائلة، لأعيش في بيت أهلي". همك هو دمك".

و لم أجد مخرجا، إلا ما رأته زوجة إبنني أن تستقل في دار خاص بها. فكنت مضطرا على الموافقة. إذ إنني أعلم أنني لو لم أوافق لكنت قد تسببت في مشكلة لإبنني. إما أن يذهب من المنزل بدون إذني مني أو يطلق زوجته. فتنازلت عن حقي. خوفا من الدخول في صراع مع إبنني أو في صراع مع أصهاري الذين هم من أقاربي: "إخوتي"،

كما عبر عن ذلك مخبرنا. لا توجد أي إمارة تعمل عملا مأجورا. سواء كانت من بناتي أو زوجات أولادي. و حتى العمل الذي كانت تقوم به المرأة سابقا، لم يعد موجودا. حتى تلك المرأة الموجودة في البدو، فهي تسكن بيتا مبنيا من الحجارة. و الشاحنة تجلب لها كل ما تحتاج اليه من السوق أو المتاجر. فلا فرق بينها و بين التي تسكن في المدينة. إذ إن النساء الموجودات في البدو صرن يستكفن عن حلب النعاج. أو من إنتاج الأواني التي كانت أمهاتهن تنتجها.

**الحياة أيام زمان:الأولاد:كانت الطاعة الكبيرة جدا للوالدين."كنا نسلموا (نقبل) على الرأس و اليدين و حتى على رجلين الوالد.ثم نذهب إلى مشاغلنا".** كل واحد منا كان يعرف ما يجب أن يقوم به.كانت رهبة كبيرة عند كبير العائلة.و سلطة حقيقية لا يمكن مناقشته في أي شيء.الأمر يطاع بسرعة كبيرة.و بدون أي تحريف أو تغيير."الي ما يخدمش جنانه فهو يخدم جنان الناس".أي أن الذي لا يعمل في رزقه و ماشيته و فلاحته و ينمي بذلك رزق عائلته و يعمل فيه.فإنه لا محالة،سوف يعمل في رزق الناس.و ينمي لهم ثروتهم و ما يكسبون من أموال و يصير عندهم أجيرا.بينما كان بإمكانه أن يكون:"سيد روحه"،أي ينمي الرأسمال الخاص به و عائلته. و البقاء من السادة و الوجهاء.بحيث إنه لا يشتغل عند غيره.و لا يحتاج إلى خدمتهم و طاعة أوامرهم.أو أنه يحتاج الى أجرتهم.فهو يعمل لصالحه و صالح عائلته و ينمي في رزقه.و كلما نمت هذا الرزق و ازداد كلما احتلت عائلته كلها مكانة راقية و عالية بين بقية العائلات.و كلما ارتفعت مكانة العائلة بين بقية العائلات،كلما توسعت رزقها و حلت مشاكل أفرادها. و حتى مشاكل من يستعين بها. لأنها صارت من العائلات الوجيية.

إنني،يضيف مخبرنا قائلا،أكدت و قلت لأبنائي:"دار أبي عمرتها، و أنتم تبغوا تعمروها و إلا تخلوها.حاجتكم أنتم".أي أنني أنا قمت بواجبي إزاء والدي.بحيث أنني قمت بتعمير دار والدي.أما أنتم فلكم الإختيار.إما أن تسيروا على دربي،و تقوموا بتعميرها كما عمرتها انا على والدي.أم تجعلوا منها خلاء.أي فراغا فتركوها خاوية.كناية على عدم القيام بالجهد و العمل.و أنتم تحصدون النتيجة التي تكون تابعة إلى ما ترغبون فيه.إما نماء وإعمارا وسوف يكون هذا الرزق لكم.أم فراغ وخراب.وبالتالي لا تجدون ما تنتفعون به بعد ذهاب والدكم.

أولاد اليوم، يضيف مخبرنا قائلا، "ما تشكرش، ما ياخذوش الراي". أي أنه لا يمكن أن ننثي و نشكر أبناء اليوم. ذلك أنهم لا يمثلون للأوامر و آراء الأولياء. كما كنا نحن أيام زمان نعمل ذلك. و هذا الكلام يمكن أن يكون مؤشرا ذو دلالة على أن أبناء زمان، كانوا طائعين لأوامر الأولياء و آرائهم. أي أنهم كانوا في وضعية "التابع". و أبناء اليوم يحاولون الخروج من هته الوضعية. بمخالفة الأولياء. و الإصرار على آرائهم. أي محاولة "الاستقلال" و أخذ "المسؤولية". المسؤولية التي يتحملونها كاملة. ما داموا قد مروقوا على نصائح و توجيهات الآباء لهم. و من ثم فقد رأينا أن أبناء مخبرنا، قد غادروه ليعيشوا مع أسرهم في سكنات خاصة بهم. محاولين تحمل مسؤولياتهم.و لكن نلاحظ أنهم و إن حاولوا الإستقلال عن الأب إلا أنهم لم يتمكنوا تماما.إذ إنهم لم يتمكنوا تماما.إذ إنهم و ان حاولوا الإستقلال عن الأب إلا أنهم لم يتمكنوا تماما.إذ إنهم في أمس الحاجة إلى الإعانة المادية التي يقدمها لهم. و بالخصوص البطالين منهم.أما الأبنين الذين يعملان في سوناطراك و في الحرس البلدي.يبدو و أنهما حققا الإستقلال الفعلي.و أخذوا مسؤولياتهما بصفة كلية،في تدبير شؤون أسرتهما.و لكن مع ذلك صارا تابعين لمؤسسات أخرى في مجال الشغل.غير المؤسسة العائلية.ولا يدخلان في خانة 'سيد روحه'.التي أشار اليها مخبرنا.



**الإرث:** بعد وفاة كبير العائلة. يترك الرزق الذي جمعه. و الذي ساعده أبنائه على تميمته. فإننا في الماضي كنا نستمر في العيش معا. و الأخ الأكبر هو الذي يتولى الحكم و السلطة داخل العائلة. و لأشياء يتغير. فالأمور تسير كما كانت في حياة الوالد. و كل واحد يعرف ما عليه من واجب. فيقوم به أو يضطر للقيام به. تحت ضغط الأخ الأكبر. و بالخصوص إذا كان الإخوة أبناء امرأة واحدة. و كانت على قيد الحياة. فإنها تعمل على لم الشمل. و يبقى الإخوة يعيشون مع بعض. و إن كانوا متزوجين و لهم أولاد كبار في السن. أو حتى إن كان هؤلاء الأبناء متزوجون بدورهم. و في هته الحالة، الثروة لا توزع. و إنما تبقى متجمعة في يد الأخ الأكبر. الذي يتصرف فيها بما يخدم كل من يوجد في العائلة. أما إذا كان الإخوة من أمهات مختلفات، فإن كل أم تأخذ نصيبها و نصيب أبنائها. و تكون وحدة مستقلة عن العائلة الأصلية. أما الآن، فان النزعة الغالبة هي تقسيم التركة بعد وفاة الهالك مباشرة. و ذلك بحضور جماعة من كبار العائلات. و على رأسها إمام المسجد. الذي يتقن القسمة الشرعية. و ماراه الإمام ينفذ بحضور الجماعة. و غالبا ما تتم الأمور في أحسن الظروف. و لا يتم الإعتراض من طرف أي شخص من الورثة. أما الإناث فنجد من تكون متروجة من رجل غني أو حتى متوسط الحال. فقد ترفض أخذ نصيبها. على أساس أن يبقى لأفراد عائلتها. و نجد من الأخوات المتزوجات من لا تأخذ نصيبها و تتركه عند إختوها. و ذلك قصد تميمته. لأن غالبية المال يكون ماشية. فيبقى مال قابلا للنماء و الزيادة عند إختوها. أحسن من أن تأخذه فيستولي عليه زوجها. فيستهلكه و ينتهي. كما أن الأخوات يستثمرن في إبقاء العائلات متينة مع الإخوة. على أساس أنها لا تدري ما قد يحدث مستقبلا بينها و بين زوجها. و قد يطردها أو يطلقها. فتجد من يحتضن أبنائها. أما صنف آخر من الأخوات تستثمر في علاقتها مع زوجها. و العائلة التي توجد فيها. فتأخذ نصيبها من التركة و تضعه تحت تصرف زوجها. عربونا عن المودة و الثقة و الرغبة في استمرار العشرة. فان كانت في عون أحد فإنها تكون في عون زوجها. و أسرتها بالدرجة الأولى. و هم أولى من إختوها. وبالخصوص تلك النسوة المتزوجات من أزواج فقراء. و هم في أمس الحاجة الى تلك الأموال. و إن كان متحصل عليها عن طريق الإرث. و كان هذا الإرث من نصيب زوجته.

**الفقر:** كان 'كبار الجماعة' هم الذين يتولون أمور الفقراء. لا يتركون الفقير حتى يطلب منهم المعونة. فلا يتركون أبناء الفقراء بدون قمح أو شعير أو تمر، أي الغذاء الأساسي. و حتى في الربيع، فإنهم يقرضون الفقير، على سبيل الإنتقاع ببعض النعاج الحلوب. حتى يستخرج منها الحليب و اللبن الذي يجففه على شكل "كليفة". و كذلك إستخراج السمن. فيستهلك ما يستهلك في الفور و يدخر ما يمكن إدخاره لبقية شهور السنة. و بعد إنتهاء الربيع، يعيد النعاج إلى صاحبها. و يتكفل به حتى في الحل و الترحال. إذ يخصصون جمل أو جملين حسب الحاجة إلى حمل متاع الفقير، الذي لا يمتلك نوقا بالتأكد. و ذلك حتى يتمكن من الإقامة معهم و في جماعة. و يضيف مخرنا قائلا: أما الآن، تجد من يملك الشاحنات. و لكنه لا يقدم إليك تلك الخدمة، التنقل من مكان إلى آخر، إلا إذا دفعت له المقابل. و إن تعلق الأمر بالفقير. لكن الفقراء لم يكونوا يتسولون كما نلاحظه اليوم. رغم الفقر المذقع الذي كانوا يعيشونه. كانت لهم كرامة. كانوا يفضلون العمل على التسول. فكانوا يعملون كراحة عند الخيام الكبيرة التي تمتلك مالا وفيرا. لا يمكنها الإعتماد على مواردها البشرية، مهما كثرت. و ذلك بالنظر إلى الغنى الكبير، الذي يحتاج إلى من يقدم الإعانة. و كانت وظيفة الرعي تخدم الخيمة الكبيرة. و كذلك تخدم أسرة الفقير الذي لا يوجد له مال. و عموما فإن أجرة الرعاة كانت دوما مقننة و معروفة لدي الجميع. فبين الحرب العالمية الثانية و

الحرب التحريرية الجزائرية. كانت أجرة الراعي تتمثل في ثلاثة عشرة (13) خروفا في السنة. بالإضافة طبعا الى التكفل بغذاء الراعي. الذي يأكل مما يأكل منه أفراد العائلة التي يعمل عندها. وكذلك التكفل بلباسه من الحذاء و حتى 'الجلابة' أي 'القشابية'. و كان على الراعي ان يؤدي مهمة الرعي على أحسن الأحوال. فلا يجب أن يتهاون أو يفرط في واجبه مهما كانت الظروف. و الا فإنه يطرد من عمله دون أن يستفيد من أي شيء. أما في أيامنا هته، فتغيرت أجرة الراعي بكيفية محسوسة. فهو يتقاضى ثلاثين (30) خروفا في السنة. أي مضاعف مرتين و نصف تقريبا عما كان يتقاضاه الراعي أيام زمان. بالإضافة إلى أجرة شهرية نقدا تقدر بعشرة آلاف (10.000) د.ج. أي إدخال النقد الذي لم يكن موجودا في التعامل بين صاحب المال و الراعي. حيث كان الأجر عينيا أيام زمان، فصار نقدا الآن. بالإضافة إلى الجزء العيني، المتمثل في بعض المواد الغذائية التي تقدم إلى الراعي مرة في كل أسبوع. مع وجود إختلاف على مستوى التغذية الحيوانية. فبينما كان الراعي أيام زمان. ينتقل بالقطيع من مكان لآخر. و يمكن أن يبيت مع الماشية ليلة، ليلتين أو حتى ثلاث ليالي في العراء. و ذلك حتى يمكن الماشية من تغذية كافية. فبيدها عن الأماكن التي توجد بها الخيام و ما جاورها. التي تكون قد إستهلكت بالنظر إلى قربها من تواجد الماشية و الخيام. ثم يضطر كذلك ليعرج على نقاط المياه. ليروي عطش ماشيته. فتصور ما هي المسافة التي يقطعها الراعي يوميا ؟

بينما الآن الراعي لا يبرح مكانه. إذ إن الماشية تعتمد أساسا على العلف، الذي يحضره صاحب المال. و ما عليه سوى تقديمه للماشية بالكمية اللازمة. و كذلك الشأن بالنسبة للمياه، التي تأتي إلى الخيمة أو مقر الماشية. عن طريق شاحنات صهاريج. فيروي الماشية و هي في نفس المكان. فلا يتعب راعي هته الأيام مثلما كان راعي زمان. و قد علمت في الآونة الأخيرة أن أجرة الراعي إرتفعت إلى ثمانية عشر ألف (18.000) د.ج. شهريا. بالإضافة إلى المصرف الأسبوعي و حتى اللباس مرة في السنة أو مرتين.

**السبايبي:** السبايبي، يختلف عن الراعي. فالفقراء من العائلات المتواضعة جدا يقبلون 'بالرعي' عند الآخرين. و يدخلون في علاقة تبعية للآخرين. بحيث إن صاحب رأس المال هو الذي يبقى دوما أمرا ناهيا: فعل و لا تفعل. و قد يشتم الراعي أو حتى يضربه، بدون ان يتمكن من الدفاع عن نفسه أو الاحتجاج. لأن الإحتجاج معناه فقدان منصب العمل. و ان زال الضرب و حتى الشتم للراعي حاليا. إلا أنه يبقى في مكانة دونيو و منحطة، بالنسبة للفئات الاخرى. لذلك فإن الفقراء الذي ينتمون إلى عائلات كبيرة أو متوسطة و كذلك متوسطي الحال. فإنهم يستكفون من هته المهنة. و يقبلون على 'السباب': أي أن يتسبب الإنسان و يسعى لتحسين دخله. و في هته الصيغة. يأخذ 'المتسبب' أو 'السبايبي'، عددا من رؤوس الأغنام من صاحب المال. حسب الإتفاق بين الطرفين على العدد. فقد يكون معتبرا أو متوسطا أو صغير الحجم. يتولى السبايبي رعاية الماشية الموكل له في خيمته أو ضيعته. فيدخل شريكا مع صاحب الرأسمال. و ذلك عن طريق الرأسمال المعرفي الذي يكتسبه. و الجهد الذي يبذله في عملية الرعاية و التعهد للماشية الموكولة له.

و كلما كان السبايبي ذو كفاءة عالية. و قدرة على عملية تربية الماشية. و الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح. كلما كان محل إهتمام من طرف المربين. الذين يتهافتون عليه لمنحه بعضا من ماشيتهم. قصد تنميتها و الحصول على أرباح معتبرة. 'فالسبايبي' لا يتقاضى أجرا عينيا أو ماليا. ولا يتم تغذيته أو كسوته. و كذلك لا يتدخل صاحب المال في شؤونه. أو في طرق تربيته للماشية. فلا يمكن مراقبته أو طلب الحساب منه، قبل إنقضاء المدة

الموكولة له. و هي غالبا نهاية كل سنة. حيث يرجع الرأسمال لصاحبه و يتقاسم معه الأرباح. و منه نرى أن السبايبي، يكون محل ثقة كبيرة من طرف الذي يشاركه في الأرباح. و الذي يعطيه ماله يديره بدلا منه. فالثقة أمر أساسي و جوهري. تليه مباشرة، عامل الكفاءة و القدرة، على تمييزه المال المسلم له. و'السباب' نوع أكثر إنتشار في المنطقة، مما سواه من أنواع العمالة. فالعلاقة مبنية على عامل الثقة بالدرجة الأولى. لأن الذي لا تثيق فيه، قد يخبرك بأنه لم يحقق أي ربح. و يرجع لك رأسمالك أو حتى القول بأن رأسمالك قد هلك. و لو أنه مضطر في هته الحالة إلى إبلاغك لمعاينة الخسائر بنفسك. كما ان العلاقة مبنية كذلك على الكفاءة العالية و المعرفة الفائقة. التي يجب أن يتحلى بها السبايبي. حتى يتمكن صاحب المال من تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

**الكرم:** الكرم من أهم خصال البدوي. و إن كان متوسط الحال أو حتى فقير. فإنه لا يمكن أن يبخل بما لديه. بل و قد يتكلف و يكرم ضيوفه و لو استدان من الآخرين. فإبريق الشاي دائما حاضرا. يتم تقديمه لكل من إتصال بالمعني بالأمر. فلا يمكن أن تمر بدون أن تتناول على الأقل كوب أو كوبين من الشاي. في رمضان، يضيف مخبرنا قائلا: "كنا نذبح من شاه إلى ثلاث شياه. نطعم الأهل و كذلك الضيوف الذين يترددون علينا. و نحن لا نجزر أبدا بالضيوف. "فرزق الضيف إجيباه معاه" أي رزق الضيف يأتي معه. "وين كلات يد تكل عشرة". أي حيثما تأكل يد يمكن أن تأكل معها عشر أيادي. فالبخل ليس له أي مكان بيننا. و نحن نعلم أنه: الأكل الذي تقدمه لفرد واحد بإمكانه أن يأكل منه عشرة أفراد. فلا وجود لأي إشكال.

هته مبالغة في الإستهانة بالتكلفة، التي يتسببها الضيف أو الضيوف فيها. و هته اللامبالاة في المصاريف المبذولة تكريما للضيف. تكمن في مكانة الضيف. من وجود أماكن لإستقباله. و هي أماكن مهيأة و مجهزة لهذا الغرض. و كذلك حتى بعض المأكولات تكون مخزنة خصيصا للضيف. كالشاي ذو النوعية الرفيعة أو "دهان النعجة" سمن للنجاج. و كل ما يحتاجه الضيف من أفرشة و أعطية خاصة به... فالضيف له مكانة رفيعة جدا. و حتى المرأة التي لا تعرف كيف تحضر وجبات الضيوف، و هي وجبات خاصة، تعد لإكرامه. فتكون من نوعية رفيعة و محضرة بكيفية جيدة. فإنه ينظر إليها نظرة سلبية جدا، من طرف العائلة التي توجد بها. و غالبا ما تستدعى أمهر الطباخات الموجودة في العائلة. للتكفل بالوجبات الغذائية التي يجب تقديمها للضيوف. و كلما كانت المرأة "تسقد" الضيف أي تقوم بواجب الضيافة، كما ينبغي. كلما كانت مرأة ذات مكانة عالية بين بقية النساء.

**الصيد:** الصيد كان من بين النشاطات المهمة. كان يقوم به 'كبير العائلة' على وجه الخصوص، أو إبنه الأكبر. لأن كبير العائلة لا يقوم بأي نشاط يمس بالإنتاج. سواء تعلق الأمر بتربية الماشية أو بالفلاحة. فيعفى من كل هته الأعمال. ماعدى الإشراف و المراقبة و تقديم الملاحظات، لأولئك الذين يعلمون. فهو مسير خارج "العلبة السوداء". لا يقوم بالعمليات التطبيقية المباشرة للأعمال. و من ثم يكون له الوقت الكافي للراحة. و غالبا ما يستغل هذا الوقت في عملية الصيد. فالصيد عملية مهمة جدا، في التزود باللحوم و بالمجان. و خاصة الضبي و الأرانب، التي كانت منتشرة بكثرة في ذلك الوقت. بالنظر إلى الغطاء النباتي الجد هام، الذي كان موجودا في ذلك الوقت. و بالنظر إلى الجفاف، فإن الصيد تراجع في المنطقة بشكل كبير جدا، حتى لا نقول إندثر تماما.

**الرياضة:** الرياضة المشهورة في المنطقة. هي سباق الخيل و الشوفان. و لكن هته الرياضة إرتبطت بالوجود الفرنسي أكثر. حتى إن الإسم الدال عليها هو: 'الكرس' La Course أي من كلمة فرنسية. ذلك أن تنظيم السباقات كانت من طرف الهيئات الرياضية الفرنسية.

نلاحظ أن استعمال المفردات الفرنسية في المنطقة قليلة جدا. مقارنة بما يوجد في مناطق أخرى. و بالخصوص عند المستجوبين و المخبرين،الذين لا نكاد نسمع لهم أي كلمة أجنبية.و مع أن الكلمة المحلية موجودة "السبق". و المقصود بها السباق.و لكنها لا تستعمل بالنسبة للسباقات الخاصة بالخيل و المنافسة المذكورة.و إنما تستعمل كمفردة دلالة على السباق الذي كان ينظم بشكل عفوي بين الشباب.أطفال 'الدوار' على أساس اللعب و الترويح عن النفس.كما تطلق كلمة 'السبق' على سباق الشباب المنظم.و الذي تكون فيه التنافس على مراتب أو القاب. و احتفظ الكبار بإسم 'الكرس'.السباق الذي كان منظما من طرف السلطات المحلية الفرنسية.و كانت ترصد له جوائز معتبرة.و كان محل تفاخر بين القبائل،التي تحقق النتائج الأولى.و بالخصوص المرتبة الأولى في السباق. و التي تبقى محل حديث و إفتخار من طرف الذي إحتل المرتبة الأولى حتى يحين موعد السباق الثاني. **أهم المشاكل التي تتعرض لها العائلات بالمنطقة:**

**المشكل الاول: "الجفاف":** بالرغم من إنه مشكل يتعلق بالبيئة. إلا أنه يحتل الصدارة. و حتى قبل ذكر المشاكل التي تخص العائلة. فإن أول مشكل يثير قلق المربين بالمنطقة هو ظاهرة الجفاف. التي صارت ظاهرة بنيوية و لم تعد ظاهرة ظرفية. كما كانت عليه أيام زمان. بحيث إنه مرة واحدة في كل ثمان إلى عشر سنوات. يأتي عام غير ممطر. فانعكست الصورة في السنوات الاخيرة. بحيث إن الجفاف هو السائد. و السنوات الممطرة يمكن إنتظارها من ثماني إلى عشر سنوات. مع محدودية فعاليتها. لأن الجفاف صار مؤسسا. و الغطاء النباتي الطبيعي قد أتلّف بشكل كبير. هلكننا الجفاف فمذ أربع سنوات متتالية و أنا أفلح 'بلادي'. الأراضي التي يمتلكها. فبلده هو ما يمتلكه من أراضي يستطيع فلاحتها. و موطنه هو المجال الجغرافي الذي يتحرك فيه. و هو إنتاج معنى خاص. و مرتبط بالفائدة المباشرة التي يحققها الفرد و عائلته. فهو مفهوم عملي و ليس مفهوما نظريا. كما يحدث عند الآخرين. حيث إن بلده هي 'الجزائر'. و لو لم يستقد منها عمليا. و موطنه هو 'الجزائر'. و إن كان معتبرا و يقيم في بلد آخر.

في المفهوم المحلي،فإن المواطن هو ذلك المجال الذي تستعمله.و منه يكون البلد الأجنبي الذي تقيم فيه.هو موطنك بهذا 'المفهوم العملي'.فمذ أربع سنوات متتالية و أنا أفلح 'بلادي'.إلا أنني لم أحصل على أي نتيجة إيجابية.بحيث إن جهدي قد ضاع بدون أي مقابل.و ذلك بالنظر إلى الجفاف الدائم.بينما زراعة الحبوب،تأتي في المرتبة الثانية بعد تربية الماشية.و هته الفلاحة،كانت تعطي لعائلي دعما كبيرا،من الناحية المادية و حتى المعنوية.بحيث إننا كنا نخرج منها قسما معتبرا من الزكاة.و كانت كل العائلات الفقيرة من الأقارب تستفيد من هذا المحصول.و حتى الأقارب الآخرون الذي كنا نهدي لهم،حسب الظروف،من قنطار إلى قنطارين.أو أقل من ذلك أو أكثر حسب المحصول و كذلك درجة القرابة.و الباقي كان يكفيننا لمدة سنتين أو ثلاث سنوات،حسب الأعوام.و "مطامرنا" كانت دائما عامرة.أما الآن فإن المطامير لم تعد موجودة نهائيا و تخلينا عنها.أولا لقلّة المحصول.و ثانيا لأن لدينا مآرب يمكن وضع هذا المحصول بها.و هو لا يتعرض للتلف.لأنه يستهلك في عامه.

**المشكل الثاني: البطالة:** فرص العمل ناذرة جدا. و بالخصوص عند مؤسسات الدولة. فمناصب العمل قليلة. و البطالين في إزدیاد كبير. الناس أيام زمان، كانت تعتمد على نفسها. و تشتغل في تربية الماشية. و كل أفراد العائلة

يشتغلون، سواء كانوا ذكورا أو إناثا. ينمون رزقهم. و لكن مع الجفاف، صارت تربية الماشية مكلفة جدا. و صارت لا تحتاج إلى يد عاملة كبيرة. و بالخصوص الذين دخلوا المدارس و تعلموا. فإنهم يطمحون إلى ممارسة مهنة أخرى. و يسكنون عن ممارسة تربية الماشية. و كما ذكرت لك، فإن ثلاثة أولادي بطالين. و أنا من يتكفل بكل احتياجاتهم. بما فيهم الولد المتزوج المريض و لأبنائه. و أعتبر البطالة مشكلا كبيرا جدا.

فلا أستطيع أن اطرد أبنائي البطالين. بالرغم من أنني أحثهم على مواصلة البحث عن العمل. و الجد في هذا الاتجاه. و لكن الإجابة صارت معروفة لدي جيدا. و هو أن الذين يتمكنون من العمل. هم الذين لهم "كتاف" أي معارف. و المعرف في الأصل ينسجها الوالد أو أحد أفراد العائلة. و كأنهم غير مسؤولين عن البطالة التي يتخبطون فيها. لكن ما إن يتحصل أحدهم على عمل، فإنه يسارع إلى مغادرتك. و كأنك لم تتحمله لمدة طويلة. و كأنه لا يريد الجميل الذي قدمته له. بل يعتبر ذلك شيء "طبيعيًا". بل و قد قصرت في تقديم الخدمات التي كانت متواضعة جدا، حينما كان عندك. و أنه لا يرى أنه كان عليه سمن الطبيعي -أن يساعد عائلته. التي كانت في عونه. فيساعد والده في إخوته الذين ما يزالون بطالين. و ذلك بالإستمرار مع عائلته في العيش جماعيا. مثلما كان غير قادر، يستمر و هو قادر على جلب الرزق. فينتفع به هو و ينفع به عائلته.

**المشكل الثالث: الصحة:** لقد إستفدنا بتغطية صحية حسنة، في الحقبة الإشتراكية. حينما كان العلاج مجاني. فالدواء كان في متناول الجميع و الفحوص و التحاليل كانت مجانية. بالرغم من المواعيد المتباعدة جدا. و بالخصوص للذي عليه أن يجري عمليات جراحية. إلا أن الفقير كان يتناول الدواء. و يصبر حتى يحين موعد تلك العمليات.

أما بعد فتح العيادات الخاصة و غلاء الدواء. صار المريض يعاني و يصارع المرض. و لكن دون حتى الأمل في إجراء العملية الجراحية المتأخرة. و لا تناول الدواء المهدىء. و عدنا إلى إستعمال دواء العرب. "أي الإستشفاء بالأعشاب. و نحن نعلم إنها ليست ناجعة. و مع ذلك فإن الإختيار لم يعد بأيدينا. و أنا أعاني مع إبنني الذي هو طريح الفراش. و لا أستطيع أن أبعثه إلى العيادات الخاصة، الموجودة في تلمسان. أعلم أن بها أخصائيين ممتازين. و لكن الأسعار المطبقة لا يمكنني جمعها. و صارت الصحة مهددة مع غلاء المعالجة. أسعار خيالية، لا يمكن تصديقها.

**المشكل الرابع: الفقر:** أيام زمان كان الخير كثير، أي الرزق واسع. البيئة كانت مساعدة على تربية الماشية. لم نكن نعرف الجفاف. كان يوجد فقراء. و لكن غالبا ما تتحسن معيشتهم. و بالخصوص إن بذلوا الجهد المطلوب. حتى من كان راعيا عند الآخرين، بعد خمس إلى عشر سنوات، يكون ثرة متوسطة. يمكنه الإعتماد عليها و تنميتها و التوقف عن مهنة الرعي. كان كل أفراد العائلة يعملون و يساهمون في تنمية الرزق المشترك. تحت سلطة "كبير العائلة" أو إبنه الأكبر. و لكن يمكن القول، بأن الرزق كان كبيرا. و لكنه و في نفس الوقت "سامط"، أي لا نتمتع به. بحيث إن العمل متواصل بدون إنقطاع. و لكن الإستهلاك كان جد محدود. يقتصر على أقل من الضروريات. فالإنسان محروم. بالرغم من أنه يكسب أموالا طائلة. إذ إننا كنا بمثابة "العبيد عند أروحا"، أي كنا نعيش مثلما يعيش العبد، أي الرقيق تماما. بالرغم من إننا كنا أسيادا. إذ كنا لا نتمتع بتلك الخيرات التي كنا نمتلكها. بخلاف ما نلاحظه الآن. صرنا نستهلك و نتمتع بالأموال التي نمتلكها. و من ثم ظهرت الحاجة الملحة في أيامنا هته أكثر من أيام زمان. و صار الآن الإنسان يحس بالفقر و الحاجة، أكثر من كنا عليه سابقا. بل الإنسان الآن، صار

يقترض من أجل أن يستهلك. أما أيام زمان، كانت عنده الأموال مكدسة. فيقوم بالمحافظة عليها و تنميتها و رعايتها. دونما التفكير في الإستهلاك. بالرغم من الحاجيات الأساسية التي لم تكن تلبى. و لذلك يمكن أن أقول أن فقير اليوم، ليس كفقير زمان. فقير نفسه فقيرا لأنه ليس له سكن أو سيارة أو ماشية... أو عمل دائم...

**المشكل الخامس: المدينة:** المدينة صارت قطب إستقطاب لجل سكان البدو. و ذلك منذ الإستقلال إلى حد الساعة. و بالخصوص تحت ضغط النساء. بحيث صارت بعض الصيغ أو الجمل في متناول الكثير من البدويات: "فم كسرة و الماء" أو "قرصة (قرص) خبز و ماء"... و نعيش في المدينة. أحسن من هته المعيشة المتعبة و القاسية. أي أن النساء أجمعن على أن جزءا يسيرا من الخبز و الماء يكفي. و أن نعيش في المدينة و ما توفره من راحة و تعليم الأبناء. عوض البقاء في المجال البدوي. و التعرض إلى قساوة الطبيعة، التي صارت لا تحتمل. و بالخصوص من حر مرتفع و قر لا يمكن تحمله. بالإضافة إلى الزواج الرملية، التي لم تكن معروفة في المنطقة. إذ أحدثت ظاهرة الزواج الرملية، التي أصبحت شبه دائمة في المنطقة. إذ إنها أصبحت مؤسسة في المناخ السهبي. بعد أن كانت غير معروفة تماما. و نحن نعلم أن الزواج الرملية حينما تهب. فإنها تحدث قلقا و اضطرابا في النفوس.

و بالفعل دخل الكثير من البدو إلى مدينة "مكمن بن عمار". و إذا كان البعض منهم قد تحصل على عمل أو بعضا من أفراد عائلته. فإن غالبيتهم دخلوا إلى المدينة. و صار الجزء اليسير من الخبز و الماء لا يكفي للاقامة في المدينة. التي تحتاج الى متطلبات كثيرة. و كل شيء بثمنه، من الغاز و الضوء إلى الماء. و صار العيش في المدينة جد صعبا للذي لا دخل له و لاحرفة يمارسها في المدينة. فبعد أن كانت الناس تعيش في تعاون في المجال البدوي الفسيح. صاروا حبيسي المدينة و بدون أي مورد. يعيشون حياة صعبة جدا. أكثر صعوبة من تلك التي كانوا يعينوها في البدو. لأنهم كانوا أصحاب رزق. يعيشون بكرامة. الآن الكثير منهم يعيش على صدقات الآخرين.

**المشكل السادس: السكن:** كان السكن جد يسير، في الستينات و السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي. و لكنه بدخول التسعينات صار جد صعبا. بحيث إن الكثير من الموالين كانوا يشتررون قطع أرضية صالحة للبناء. ثم يقومون ببناء الجزء الذي يحتاجون إليه. فمنهم من أحاط مسكنه بصور ثم بنى غرفة واحدة. و لم يسكنها. بل يأتيها مرة في الأسبوع أو في الشهر. حينما يريد أن يتسوق من المدينة. و لكن بعد ذلك و تحت ضغط النسوة، الذي أشرنا اليه سابقا. بدء البدو في الإستقرار في المدينة، بجزء من العائلة. و الجزء الثاني يبقى في البادية. و لكن مع الجفاف، دخل معظمهم المدينة بعائلاتهم بصفة كلية. و صارت المدينة تعرف أزمة سكن. و لكن مع حلول 2005. بدأت مشاريع السكن الريفي. و الكثير من الشباب إستقادوا منها. و لكن جلهم 'بطل'. و رغم المساعدة التي تقدمها الدولة. فإن الكثير من الشباب لم يباشر العمل حتى الآن. و بقي معتمدا على عائلته. فمن كانت عائلته تمتلك أموالا ساعدته. و من لم تكن لها أموال بقي و كأنه لم يستفد من قطعة الأرض المخصصة للبناء.

**المشكل السابع: الأولاد:** حينما يكون في حاجة إليك. يديمون البقاء معك مهما كانت وضعيتهم الإجتماعية: عزابا أو متزوجين. لكن ما إن يعتمدوا على أنفسهم حتى يغادرونك و يتركوك. كأن لم يكن بينك و بينهم أي علاقة تربطك بهم. و أرى أن هذا الأمر في غاية الخطورة بالنسبة للعائلة و الأسر. فلماذا تنجب و تكثر من الإنجاب و تتعب...

#### 4. استجابات أجريت في مدينة النعامة: أجريت بعض المقابلات في مدينة النعامة، مع بعض رؤساء

الأسر أو مجرد أفراد في الأسر. أرادوا أن يتحدثوا عن التنظيم الأسري الذي تعتمده أسرهم. أو بعض المشاكل التي تتعرض لها هته الأسر. أو أهم الرهانات و التحديات التي تتعرض لها. واكتفيت ببعض التصريحات. حتى لا أثقل على المادة الميدانية المجموعة. أو أعطي على العمل الذي يعتبر جوهريا. و الذي ساهم فيه المخبرون. و زدونا بمعلومات ذات الصلة بالعائلة الكبيرة التي إنبتقوا منها. من الجدود إلى الأحفاد. و لو أنهم لم يطنبوا فيما يتعلق بالأسر الحديثة التكوين في التجمع العائلي. و كأنهم اكتفوا بالعمل الخاص بالذاكرة. أي أنهم تحدثوا عن الماضي أكثر من الحاضر. طبعاً بالنظر إلى الأسئلة المطروحة عليهم. و لم يكن بالإمكان الخوض و بالتفصيل كذلك عن حياة الأسر الحالية و بكل التفاصيل. و لذلك حاولت أن أعطي هذا العجز بمحاولة التعرف على الأسر كما تعيش الآن. إن بالإستجواب أو بالملاحظة بالمعايشة. فتمكنت من جمع بعض المعطيات سجلت منها ما رأيته يخدم فقه المعنى الذي أحاول تبيانه.

**الأسرة الأولى:** الوالد يعمل بالصحراء (حاسي مسعود) و له إثني عشر (12) ولدا: خمسة (5) ذكور و سبع (7) إناث.. ثلاث (3) بنات: 26، 20 و 18 سنة. متوفقات عن الدراسة.. بنتان 33 و 30 سنة متزوجتان. و بنتان تدرسان: إحدهن بالجامعة (21) سنة. و الأخرى تدرس في الإبتدائي (9) سنوات.

المسؤولية يتقاسمها الأخوة الذكور في غياب الوالد. و بالرغم من أن الأكبر هو الذي يشرف على العائلة. إلا أن كل الذكور معنيون بالتحكم في مراقبة البنات. و الضغط عليهن. لتوقيف الدراسة و المكوث في البيت. -تعزيزاً للنزعة الذكورية. بحيث لا يبقى للبنات سوى انتظار الزواج. بل و التعجيل به. لأنه لا يوجد أي بديل عنه. لا الدراسة و لا العمل ممكنين. كممارسة يمكنها تعطيل أو إرجاء الزواج إلى وقت آخر. هذا الوقت الآخر الذي قد يتأخر كثيرا و قد لا يأتي. بعد حصول الوالد على التقاعد عاد للبيت. لكنه لا يستطيع استعادة السلطة التي ضاعت منه أثناء غيابه. و إعادة البنات إلى الدراسة أو التفكير في مساعدتهن في الحصول على عمل. و بالخصوص أنه يعاني من مرض على مستوى المفاصل. المرض الذي لا يسمح له بالحركة. الإخوة غير موافقون على إتمام دراسة البنت. التي تدرس في السنة الأولى جامعي. و يضغطون على الوالد قصد توقيفها و إبقائها في المنزل. إنتاج المعنى الذي يمكن الخروج به: أن المرأة عليها أن تمكث في البيت و تبقى بالداخل: الدراسة أمام أعيننا و مراقبتها بصفة مباشرة فنعم. أما أنها تذهب بعيدا. و لا ندري عن أحوالها شيء. فهذا لا يمكن تصويره أو مجاراته الآخرين فيه. العمل يكون بالبيت. لها أن تنشط و تعمل ما تشاء داخل بيتها. أما أن تترجل، فنحن سنتسبون. و كأنهم يشيرون إلى نظرية اللعب: ما يربح طرف يخسر طرف آخر بالضرورة. مادامت السلطة بأيديهم فلا يجب التراجع عنها أو التفریط فيها. أيام زمان كان الأبناء يحترمون آباءهم و يخشونهم. و لا يرفعون أصواتهم أمامهم. أما في الوقت الحالي كل ولد يحب الإستقلال برأيه و بذاته. بل يحاولون التأثير على مواقف الوالد و تغييرها.

**الأسرة الثانية:** تعتبر هته الأسرة التي أحدثكم عليها أسرة إستطاعت أن تحافظ على الموروث الثقافي الذي كان سائدا في المنطقة. و لم تغيير أو تبدل تبديلا كما تفعل الأسر الأخرى. الأولاد تمت تنشئتهم على حفظ القرآن

الكريم. و الزوجة بقيت محافظة و كذلك الأبناء الذكور . الذين وإن وجدوا صعوبات في الإستدامة في عملية المحافظة على هذا الموروث. فقد بذلوا كل ما في وسعهم قصد الوصول إلى هته الغاية.

. حفظ القرآن الكريم:كل الذكور و عددهم أربعة حفظوا القرآن الكريم. الكبير(23) ختم حفظه. الذي يليه(17) سنة. حفظ(30) حزبا. و الذي يليه(15) سنة. حفظ(49) حزبا. و حتى الصغير(13) سنة. يحفظ40 حزبا.

. الكرم الذي تتميز به العائلة. هو الذي جعل الأقارب يترددون في زيارتهم على العائلة. بالإضافة إلى حسن الاستقبال و التربية الحسنة للأبناء.

. النظر إلى الأسرة على أنها وحدة مغلقة على ذاتها.داخل أصوار غير مرئية.و مع ذلك كانت الأسرة فعالة. الأمور جد واضحة في هته الأسرة:فتقسيم العمل بين الجنسين:الذكر الخارج و المرأة الداخل.السلطة ما تزال بيد الزوج.الذي يتحكم في الزوجة و أبنائها.السلطة مؤيدة من طرف العرف و القوانين.و من السهل التمييز بين مسؤولية المرأة و مسؤولية الرجل.و عمل المرأة عمل الرجل.ليس كما هو واقع الآن.كل شيء تداخل فقد تعمل المرأة خارج البيت و الزوج بطل.و قد تكون السلطة للزوجة.و الزوج يكون في وضعية التابع و المسيطر عليه. حتى المقاييس المعتمدة الآن لم تعتمد هته الأسرة: كالتركيز على جمال المرأة: و الذي يأتي في مرتبة ثانوية. بالنظر إلى أن الجمال لا يدوم. و لا يمكن إعطاؤه الأولوية على حساب 'الأعمال' و الأفعال السلوكية أو المهارات العملية. "ما يعجبكش زين الطفلة كي نوار الدفلة داير ظلايل حتى تشوف الفعايل".لا يجب أن تغتر بجمال الفتاة. و المهم في المرأة هي الأفعال. و التي تجمع بين السلوك، التربية و كذلك المهارات و الأعمال التي يمكن أن تنجزها. فالشرف هو الأول: و يتضح ذلك من خلال إعطاء أهمية قصوى لعملية عذرية الفتاة المتزوج بها. و الذي يجب أن يبرز بكيفية جلية يوم الزفاف، يوم الجمع. و الذي يكون علني بحيث يظهر الدليل على عذرية المرأة. و يتبع طقوسا مضبوطة. و الرجل هو الآخر مطالب بتبيان فحوليته. التي لا تظهر إلا من خلال السرعة في الانجاز. كما أنه لا يمكن الاحتفاظ بامرأة التي لا تكون عذراء. و قد ترد في حينها إلى أهلها. أو ينتظر مرور أسبوع أو أسبوعين ثم ترد إلى أهلها. و بالخصوص إن كانوا من الأقارب. أما العمل، فإن تبين عدم القدرة أو الصبر على انجاز الأعمال الضرورية المنجزة من طرف النساء. و عدم قابليتها للتدريب و التمهين المستمر عن طريق نساء العائلة. و لم تكن مطواعة. فإنه لا يمكن الاحتفاظ بها.

**الأسرة الثلثة:**تعاني من بعض الآفات.كاستهلاك الخمر و المخدرات:تزيد في صعوبة معيشة العائلة.و بالخصوص إذا كان المستهلك له مسؤوليات عائلية:زوجة و أولاد.و عليه تلبية حاجياتهم.فإن الشخص 'المدمن' غالبا ما يقتطع مبالغ مالية.و عائلته في أمس الحاجة إليها.كما أنه يحدث خلا واضطرابا في الحياة العائلية من ضرب الزوجة.و غياب مستور عن الأبناء.و عدم التمكن من رقابة و رعاية الأهل. يخرج باكرا من المنزل و يعود متأخرا. فلا علاقة له بأبنائه. إذ إنهم نادرا ما يرونه. و من ثم غياب الحوار، الرعاية، الرقابة، المساعدة، القدوة... الابن الأكبر ورث تسلط أبيه. فهو يحاول التحكم في شقيقاته كبيرات و صغيرات. الأولاد الكبار في السن يحاكون تصرفات أبيهم. و أنه مدمن على الكحول و المخدرات. أما الصغار فلا علم لهم بذلك. و هذا ناتج عن سياسة التكنم التي تنتهجها 'الأم' و صبرها. و محاولة ستر و التستر عن حقيقة زوجها أمام أبنائه.

**بعض النماذج الأخرى:** الزوج غير مسؤول -نظرة الزوجة:و أحسن بإحباط. حياة جحيم. و لكن لا أستطيع أن أترك أبنائي ضائعين. أتحمل و أصبر. ثراء الوالد. لكن لا ينفق على أبنائه بالكيفية التي يشتهون. و البخل هذا أدى



بإبنة البطال عن العمل أن يمتهن السرقة. و كأنها عقاب للوالد. الذي رغم الثراء لا ينفق عليه كما يشاء. الوالد يقول أنني أدفعه إلى الاعتماد على النفس و العمل كما أفعل. رغم كبر سني، فأنا لا أتوقف عن الاسترزاق. فكيف برجل يافع يخنع للكسل و العطالة. مع انه بإمكانه أن يشتغل. الوالدة تقف إلى جانب ابنها و تدافع عنه. بل و تمنح له المال الذي يطلبه. و ان كان ذلك على حساب المصروف الذي يجب تقديمه للعائلة.

## 5. تعليق و تعقيب على المقابلات التي أجريت مع المخبرين واستنتاج.

**التحديات:** أن تبقى العائلة محافظة على مكانتها المادية و الرمزية. و تنميتها بقدر الإمكان. فكلما إستطاعت أن تنمي تلك القدرات المادية و الرمزية، أصبحت في دائرة العائلات الناجحة. و من أكبر التحديات: أن تستطيع مواجهة الإكراهات و الضغوطات الخارجية و الداخلية. التي تواجهها العائلة من كل المؤسسات الأخرى الخارجية عنها. و في مقدمتها العائلات الأخرى التي تفرض ضغطا إجتماعيا رهيبا على مثيلاتها من العائلات الأخرى. حتى تبقى ملتزمة بنفس المعايير التي تحاول هته العائلات الإلتزام بها.

**الضغط الاجتماعي:** جل العائلات المتواجدة في البداية. أو في المدن الصغيرة منها أو المتوسطة أو حتى الكبيرة منها. تمارس ضغطا متبادلا فيما بينها. كل عائلة و بالنظر إلى العلاقات الذيقة أي التعارف المتبادل. تمارس ضغطا شديد الوقع على العائلات الأخرى. فيما يخص جميع شؤونها الداخلية و الخاصة بها. إذ تقحم نفسها في أخص خصوصياتها. بالنظر إلى المعلومات المتبادلة التي تتسرب عن سلوك، أفعال و حتى نوايا بعض أعضائها. فيستعمل بعض الأفراد -حسب الحاجة- إلى إستعمال اللوم، العتاب و الضغط المركز. على بعض أعضاء العائلة الأخرى لتقويم سلوك، التراجع عن بعض المقاصد، القيام ببعض الواجبات، الأعمال أو حتى الأشغال التي تخص العائلة ذاتها. و هته الضغوطات تأتي من باب تقديم النصيحة للعائلة، محل الإنتقاد. و لكن هته النصيحة ليس للعائلة المنصوحة" أي إختيار في القبول أو الرفض. و إنما هي نصيحة محتمة و ملزمة للعائلة محل 'النصح'. و إن لم تفعل فسوف 'تعاقب'. من خلال نشر الخبر محل الإنتقاد إلى أكبر قدر ممكن من العائلات. و هنا يكثر المتدخلون الناصحون. فتتعرض العائلة إلى ضغوطات مكرهة لها. الضغوطات التي لا تنتهي، حتى ترجع العائلة أو بعض أفرادها، إلى ما تراه 'الجماعة' من العائلات صائبا و صحيحا. و كأن هته العائلات لا ترضى بالمبادرة الفردية للعائلة. أو ترى بأن هته الأمور تخص العائلة محل الإنتقاد. و هي شأنها الداخلي. فيكون واجب التحفظ و عدم التدخل في شؤون الآخر. و إنما يتغير المنظور تماما. بحيث تخشى من العدوى و إنتشار بعض السلوكات في عائلة أخرى. قد يصيب عائلاتها و لا تسلم منها هي الأخرى. و ذلك لوجود آلية أخرى و هي آلية 'المعاندة' (المحاكاة). و انتشار بعض الظواهر عن طريق 'المحاكاة' و التأثير المتبادل، بين المكونات البشرية للعائلات. و بالخصوص النساء و كذلك الشباب.

فلان(ة) إشتري أو فعل أو تعلم أو قام بنشاط مهني كذا او كذا. لا بد أن أطلع عن 'السر أو الكيفية' التي حقق بها هذا المبتغى. لأعمل أو سلك مسلكه...فهو من عائلة كذا. فكيف له أن يسبقني في كذا و كذا. و حتى إن سبقني لا بد أن ألحق به بل و أتجاوزه. و هي شكل من أشكال المنافسة التلقائية و في كل شيء. الأمر الذي يضاعف من الضغط الاجتماعي. و بالخصوص على الذي تسعفه موارده المادية، على عمليات المحاكاة للآخرين. و في جميع الميادين. بالنظر الى الضغط الاجتماعي المشار اليه آنفا. و الذي يعتبر أحد المحددات الأساسية في سلوكيات العائلات. بالنظر إلى قوة الإكراهات الممارسة على العائلات الأخرى. هذا الإكراه و الضغط الخارجي. يضاف إليه إكراه و ضغط داخلي من أفراد العائلة. و المتمثل في المحاكاة أو تقليد الآخرين: "إعمل كما عمل جارك و إلا بدل باب دارك"، "دير غير كما داروا الناس".-أنجز فقط ما أنجزه الناس أي الآخرون. "أقل منك و أخير منك"، جملة

ذات شحنة عاطفية قوية. و هي أن يتمكن من هو أقل منك مرتبة إجتماعية من تحقيق بعض المكاسب، إن المادية أو المعنوية. فيصبح خيرا منك. و أنت لم تتمكن من ذلك. و بالخصوص حينما تأتي هاته العبارة من طرف الإناث.

و هذا الضغط سواء كان خارجيا أو داخليا. قد تكون له بعض الفوائد في شحذهم هم بعض أفراد العائلة. و بالخصوص المسؤول الأول عنها. في تحقيق بعضا من متطلبات حياة أفضل لعائلته. "و يكون مثل الناس". و قد يكون هذا الضغط مدعاة إلى الدخول في دوامة المديونية. التي تصبح حلقة مفرغة. من داخلها لا يتمكن من الخروج منها إلا بأشق الأنفس. أو قد يصير حبيسا لها. لأن المطالب لا تنتهي و الموارد محدودة. و بالخصوص ما تعلق بالمحاكاة النسوية. و التي تجبر مسؤول العائلة على إقتناء آخر عيطة للفساتين أو المجوهرات أو الملابس أو المفروشات أو التجهيزات المنزلية. أي التكاليف على الإستهلاك الرياش. و نسيان ما هو ضروري. أو التركيز على ما يعود بالفائدة على العائلة ذاتها. دون التأثير بما تقوم به العائلات الأخرى. سواء من قام به نسائها أو شبابها و حتى رجالها. و تحديد الأولويات التي تراها العائلة و أنها في أمس الحاجة إليها. و من ثم قد تضطر بعض العائلات. و تحت الضغوط الخارجية و الداخلية. من القيام بعدة إنجازات أو مشاريع إنجازات محاكاة للآخرين. و إنجازات هي في أمس الحاجة إليها، و لكن لا تتمكن من تلبيتها. و من ثم تدخل في العجز المالي. الذي يكون، بدوره، المتسبب في نشوب خلافات. قد لا تتوقف بين أفراد العائلة و الإلقاء باللائمة على الطرف أو الأطراف الداخلية التي تسببت في مثل هذا العجز. الذي قد يصبح عجزا هيكليا، تتسم به العائلة.

**الضياف أو العيش للآخرين:** يعتبر الإكراه الخارجي، المصحوب بضغط مركز و دائم على العائلات. من أهم الصعوبات التي تسبب إستهلاك قسط و فير من الموارد المالية المخصصة للعائلة. تحول نحو إهتمامات الغير. و بالخصوص الإعتناء بالجانب الإستعراضي للعائلة. أي الظهور أمام الغير أو الآخر بالمظهر اللائق. و ذلك من خلال إخصاص الضيف بالمكانة اللائقة به. سواء كنا قد إستدعيناه لزيارتنا أو أنه قصدنا فصار ضيفنا. و قد تقوم العائلة بمجهودات مالية معتبر. قصد القيام ببعض مستلزمات الضيافة اللائقة. و ذلك في عدة مجالات و ميادين: **السكن:** أو الفضاء المخصص لإيواء الضيوف. لا بد أن يخصص مجالا محدد. يتوفر على مستلزمات تسمح بإقامة مريحة إلى الضيف. و المتمثل حسب الظروف و العائلات في:

**قاعة إستقبال،** أو قاعتين أو حتى ثلاث قاعات. تتراوح مساحة القاعة الواحدة من 32 م<sup>2</sup> إلى 50 م<sup>2</sup> و تكون مجهزة بالأفرشة الضرورية لإستقبال الضيف. بالإضافة إلى مرحاض وحنفية ماء تستعمل للوضوء. قصد أداء الصلاة المفروضة بكيفية جماعية. و من المفروض ان يؤم المصلين صاحب الدار. إلا إن يتنازل لهته المهمة إلى من يراه مناسبا لتمثيله. و يكون من أقاربه عموما. و كذلك بعض التجهيزات الإلكترونية: من التلفاز إلى مكيفات الهواء و حتى الهاتف الثابت، الذي قد يستعمل من طرف بعض الضيوف. إذا إستدعت الحاجة إلى ذلك.

**الأدوات:** هناك بعض الأدوات التي تشتري و تبقى حكرا في إستعمالها على الضيوف. و هي "محرمة" على أن تستعمل من طرف العائلة. و ذلك من الأفرشة و الأغطية الخاصة. إلى الأواني المنزلية: من صحن و كؤوس شاي على الخصوص. و وصولا إلى الملاعق. مرورا بكل تجهيزات، أواني الشاي التي تحتوي على إباريق الشاي لطهي المياه. و آخر لتقديم الشاي و طهيه على قارورة "غاز المخيم". و أي إخلال ببعض هته المستلزمات، التي تطلب من طرف محضر الشاي. فإنه يعتبر تفريطا في حق الضيف و إنتقاصا من قيمته. مما يؤدي إلى إنتقاص

قيمة المضيف وعائلته. و ينتقد في الحال: كيف لا يمكنك تخصيص كذا أو كذا لضيوفك!؟ نقطة تعجب أولاً ثم إستفهام ثانية. و مهما كان المبرر فإنه يواجه بإحتقار وإستهجان. لعدم الإنتباه إلى هته الضروريات. التي تكون مسؤولة على تلميع صورة العائلة أمام الآخرين. من خلال الإهتمام بكل ما يتعلق بمستلزمات الضيوف.

**المؤونة:** هناك ثلاثي هام. تحاسب على أساسه العائلة، التي يقصدها الضيف. و لا تكون متوفرة و هي: **الكسكسي:** و هو الطبق الرئيسي. و كل بيت تكون ناقصة من هته المادة الحيوية، فإنها عائلة لا يعتد بها. و مهما كانت درجتها السلمية في المجتمع المحلي.

**اللحم:** لا يمكن تقديم الكسكسي منفردا. و بدون لصيقه اللحم. الذي يعتبر ثاني مادة إستهلاكية بالمنطقة. فكل طعام يقدم بدون لحم. فهو طعام "هجال" أرمل. قد توفي عنه زوجه(اللحم). و منه أهمية هته المادة. و طبعا اللحم يقصد به الضأن. فلا يمكن إستبداله لا بالدجاج أو حتى بالحوت. فهو لا يقبل التبديل و التغيير.

**الشاي:** المادة الثالثة و هي التي يختم بها الأكل. أو يتم تقديمها في أوقات الفراغ. أي الأوقات التي لم يحن فيها تقديم الغذاء بعد. سواء كان عند الزوال أو في العشاء. فكل هته الأوقات صالحة لتناول و تقديم الشاي. لكن يجب التأكيد على نوعية الشاي. و النوعية هي جد مهمة. فالضيف لا يقدم له سوى الشاي الرفيع. من نوع "71". و هو المعروف في المنطقة. و ما دون ذلك، يعتبر إعتداء على اللياقة الخاصة بمكانة 'الضيف'. و يواجه هذا الإخلال، باللوم و الإستتكار في المكان و الوقت ذاته. و لا يمكن الإنتظار.

فتقدم له الملاحظة: أرينا نوعية الشاي. الذي تصنع منه هذا الكأس. الذي هو بين أيدينا. ثم يأنب إن لم يكن من النوعية المطلوبة. إن بصفة مباشرة أو غير مباشرة. عن طريق إرسال بعض "المعاني"، التي يفهم منها التقصير في الواجب. أما إن كان من النوعية المطلوبة، ولكن الذوق لم يكن في المستوى، فإن الذي يلقي عليه بلائمة هو معد الشاي. لذلك تحرص كل العائلات، على توفير و تأمين كل متطلبات "الضياف". حتى تتجنب مثل هته الملاحظات، التي تستنقص من القدر و المكانة. و لو كان ذلك على حساب مستلزمات أفراد العائلة. و التي يكونون في أمس الحاجة اليها. مما يوضح لنا مقولة: "العيش للآخرين" أي تقديم مصلحة الآخر. و إن كان ضيقا. على مصلحة أحد أفراد العائلة و/أو العائلة.

هذا وصف لما يحدث حاليا. أما ايام زمان، فكان كل عرش يخصص خيم على مسافة معينة. بالقرب من المخيم الذي يعيشون فيه. و ما إن يصل الضيف إلى مشارف الخيام حتى يجد من يستقبله. و يوجهه إلى هته الخيام المخصصة للضيوف. و المجهزة بما تقتضيه راحة الضيف المسافر: من ماء و شاي، فتقدم له مأكولات فور وصوله، و هي وجبات خفيفة و معروفة في المنطقة. و التي ما تزال بعض الخيم تعدها حتى الآن. مثل 'المسفوف' بالحليب أو اللبن. و هو نوع من الكسكسي الرقيق الحبات المكونة له. أو 'الرفيس' و هو خبز جاف يرحى و يخلط بالتمر و الدهان(سمن). و ما شاكل هته المأكولات. و التي غالبا ما تصنع من الدقيق و أصناف العجائن.

**اللحم "ملك" المأكولات:** ما إن يصل وقت الغذاء أو العشاء. حتى يتم ذبح خروف(ة) أو أكثر. إن كان عدد الضياف معتبر، من حيث العدد و حتى النوعية. كزيارة 'القايد' أو أحد وجهاء القوم. فيقدم الكسكسي مع اللحم سواء المطبوخ او المشوي . و كلما كانت مكانة الضيف راقية و مرتفعة. كلما ألزم القوم يتقدم 'المشوي' على المطهى على النار.

الشاي أمير(ولي عهد) الماكولات و المشروبات: فلا يمكن أن تخلو الخيام التي تكون متجاورة، من وجود مادة "الشاي". المادة التي تخزن خصيصا إلى الضيف. و لا يمكن أن تستهلك من طرف أفراد العائلة، مهما كانت المبررات و الأسباب. بينما كانت بعض العائلات الغنية(الشعبانيين). يصرون على التميز عن بقية أفراد العرش. و إن كانوا مقيمين معهم في نفس المكان. بحيث يخصصون 'خيمة للضياف'. تكون مطوية. ما إن يحضر الضيف، حتى تقام. فيعلم كل الوجهاء بأن ضيوفا قد وصلوا. فيؤدون واجب إستقبال الضيوف. و تناول الطعام معهم. كل ذلك على حساب الخيمة الكبيرة. فمهما كانت الثروة المكدسة عند بعض العائلات. و كانت مصنفة من العائلات "الشعبانة". فإنها لا يمكن أن تحتل مكانة "الخيمة الكبيرة". إلا من خلال إلتزامها بمبدأ: "الجود و الكرم".

من الجماعي إلى الفردي: يبدو أن الجماعي بدأ يتراجع في المنطقة. تاركا المجال للفردي. الذي بدأ يطفو على حساب الجماعي. فان كان العرش، ما يزال مهما بالنسبة للإنية الخاصة، ببعض العائلات و الأشخاص. فإنها تبقى موجودة على المستوى الرمزي فحسب. بمعنى أنه ذلك التجمع للعرش في مكان واحد. و ما يستدعيه من تفاعل و تعاون و/أو صراع. أصبح غير موجود. بالنظر إلى إختلاط العروش مع بعض، في مجال واحد دون التمييز. و بالخصوص في المدن أو القرى أو حتى في السكنات الريفية. لم تعد العائلات بإمكانها إختيار الجار. سواء كان من عرشها، أو من قبيلتها(حميان) أو من منطقة أخرى من الجزائر.

أشكال التعاير الجماعية: إفتقد العرش أهم العناصر التي كانت تعبر عنه. تقوم مقام العائلات و تمثلها. سواء تعلق الأمر "بشيخ العرش". الذي كان يمثل الرمز و الناطق بإسم العرش. و المدافع عن مصالحه أمام العروش الأخرى. أو المؤسسة التي عوضته فيما بعد. و المتمثلة في "كبار الجماعة" الذين حاولوا القيام بمهام شيخ العرش. و لو أن "القايد" المعين من طرف الحاكم الفرنسي. قد إستحوذ على كثير من المهام التي صارت موكلة إليه بصفة رسمية. لكن "كبار الجماعة" يحاولون القيام بها و لو بصفة غير رسمية. و كانوا يقومون بدور التعبير نيابة عن العائلات الموجودة في العرش. حتى الزواج كما رأينا في صفوف الجيل الأول و الثاني المدروس. أنهم كانوا يميلون إلى تعدد الزوجات. التعدد الذي يمكن إعتباره نوع من أنواع التعايش الجماعية. بين عدة نسوة في عصمة زوج واحد. و كذلك مظاهر الإحتفال بالزواج. التي كانت تجمع جموعا غفيرة من المحتفلين. يأتون من كل صوب. و لا توجد أي قائمة للمدعوين. فكل من أراد الحضور إلى الحفل. فيستقبل إستقبال الضيوف. و يرحب به و "على الرحب و السعة".

التعاون الجماعي: كان قاعدة ملزمة لكل العائلات. و منه التعاون أثناء عمليات الحرث و كذلك الحصاد، المسماة بالتويزة. و مساعدة الفقير. و هو تعاون على شكل هبات نهائية. أو كما رأينا أيضا على شكل "الإنتفاع". كمنح قطع من الماشية إلى الفقير. لينتفع بها و عائلته. و التي تسمى 'بالمنيحة': قرابة العشرين نعجة. تمنح في الربيع للإنتفاع. فتحلب و يسترزق منها الفقير. ثم يعيدها إلى صاحبها بعد هذا الفصل. فالعيش الجماعي للأقارب في مكان واحد. يحدث آلية التعاون المتبادل. سواء تعلق الأمر بالتويزة، أي العمل الجماعي بالمجان. لصالح عائلة واحدة تكون في حاجة إلى مديد العون. ثم تساهم هي الأخرى في نفس هذا الفعل. لفائدة عائلة أخرى. أو كما رأينا عملية مساعدة الفقراء و بالخصوص عن طريق 'المنايح'. كما رأينا أن التعاون الجماعي. كان معمولا به. و متبعا فيما يخص المشتريات التي كانت هي الأخرى تتم بصفة جماعية. عن طريق تجهيز القوافل، التي تتكفل كل عائلة بإرسال ممثل عنها. لكن السفر يتم في قوافل تضم كل العائلات التي تنتمي الى عرش واحد. و في بعض الأحيان حتى

مجموعة من الأعراس المنتمية إلى تجمع حميان.تسافر مع بعضها في رحلة الشتاء إلى الصحراء(قرارة)و رحلة الصيف إلى التل(الشمال).و حتى العائلة الواحدة كانت تعين من يقوم بمشترياتها.التي كانت مشتريات لكل العائلة من ثلاثة أشهر أخرى،فيشتري ما يسمى 'بالعولة' التي تكفي لهته المدة.

**التعابير الجماعية:** حتى الحفلات التي تقام في مناسبات الأفراح تتم جماعيا بما في ذلك: "العلفة": و هي سباق الخيل. لكن المتسابقين يعملون كل ما في وسعهم حتى يكونوا في نفس المستوى من السرعة. و في خط واحد، بحيث لا يسبق أي حصان أو فرس الحصان الآخر. ثم يقومون بإطلاق النار، أي البارود في نفس الوقت. كأنها بندقية واحدة. "الرقص": و حتى الرقص، سواء بالنسبة للرجال أو النساء. يكون رقصا جماعيا. بحيث لا ينفرد راقصا واحدا عن الآخرين. فالرجال لهم رقصة: "العلاوي"، و هي رقصة جماعية. يتم فيها تنسيق الحركات الجماعية، من هز الأكتاف و خاصة ضرب الأرجل على الأرض. في إقاعات موحدة لكل الراقصين. و النساء لهن رقصة "الصف"، و هي أيضا رقصة جماعية. لا يمكن لأي إمراة أن تنفرد وحدها بالرقص. بحيث يكن في صف واحد. يتحركن جماعيا إلى الأمام أو إلى الخلف. في حركات موحدة كذلك.

**العمل الجماعي:** جل السكان كانوا ينشطون في نفس النشاط المهني. إذ أنهم كانوا يتعاطون تربية الماشية. فكل أفراد العرش أو تجمعات العروش، تقوم بنفس المهنة. و كل هذا يعطي توحدا في السلوك. و في اللغة المشتركة و في المهارات المشتركة. و المعارف التي لها علاقة بموضوع العمل 'تربية الماشية'. من معرفة الأرض الصالحة لتربية الماشية. و كذلك أنواع الأعشاب و الحشائش. و حتى أنواع المياه: من مياه الغدير، إلى مياه مرة المذاق. و كل يستعمل لغرض من الأغراض. و وصولا إلى مداوات الماشية. التي يكتسبها هؤلاء بطرق معروفة عند غالبية المربين. و لو كلن لبعضهم مهارات أكبر من غيره. فيعمل الجميع على إتقانها. و الإستفادة من العلم الذي إكتسبه. حتى يمكن الإنتفاع به. ناهيك عن التعاون في تربية نفس الماشية، بالنسبة لأفراد العائلة. و بالتالي التوحيد في المهنة. يؤدي إلى التوحد في الإهتمام و المصير المشترك المرتبط بالماشية. يؤدي إلى التعاون و العناية بهذا المنتج. من طرف كل أفراد العائلة. سواء كانوا ذكورا أو إناثا، صغارا أو كبارا. و بالتالي يوحد التواصل بين الأجيال، فيما يخص تراكم المعارف. و توريثها إلى الأجيال اللاحقة و الإستفادة منها. فمن العمل المشترك و الموحد، مرورا بالقيادة الموحدة. إن على مستوى العائلة، فالذي يتكفل بالمشتريات هو واحد. و إن على مستوى "كبار الجماعة" أو على ميتوى "شيخ القبيلة" أو حتى على مستوى "القايد". ثم التوحد من خلال مساعدة الفقير. و التعاون حين الحاجة إلى كل أعضاء العرش. و هذا ما يظهر من خلال التوزيع إلى جماعة التعبير: من 'العلفة' و 'رقصات الصف' و "العلاوي"، كلها تعابير جماعية. إلى ما نشهده الآن من تنوع في الأعمال و الإهتمامات و المساكن، حتى بالنسبة لأفراد العائلة الواحدة. ناهيك عن أفراد العرش أو التجمعات العرشية. بالإضافة إلى تراجع التمثيلية الجماعية: 'جماعة الكبار'، لم تعد تقوم بذلك الدور الرائد، في إصلاح ذات البين. أو تربية أفراد العرش قاطبة. من خلال إصلاحهم و أمرهم بالمعروف و نهيههم عن المنكر. و تراجع التعاون بين أفراد العرش و العناية بالفقير. فلا المنيحة ما تزال في الإستعمال ولا التوزيع. و حتى تلك التعابير الجماعية في تراجع. و طغى الرقص الفردي على حساب الرقص الجماعي، الذي هو تعبير جماعي. فصار التعبير الفردي هو المهيمن. كما أن "العلفة" لم تعد موجودة. بالنظر إلى إنقراض الخيول في المنطقة. لم تبق سوى بعض العائلات العريقة. التي ما تزال محافظة على الخيل...

**المحافظة على المناطق الرعوية:** بالنظر إلى تدهور الغطاء النباتي بالمنطقة إلى درجة كبيرة. و انعكاس ذلك على المستوى المعاشي لناحية بأكملها. و التي تعتمد على تربية الماشية. إعتدت الدولة بعض الخطط و المناهج. التي تحاول تنفيذها، عن طريق 'وكالة المحافظة على السهوب'. التي تسعى إلى إرساء خطط تسمح بالمحافظة على الأراضي السهبية. و ذلك بعزل بعض الأراضي و منعها من أن تكون مساحات للرعي. و ذلك حتى تستعيد هته الأراضي حيويتها و انتعاشها. لكن غالبية المربين يرون أن هته العملية، لا تكتنفها الصرامة الكافية. بحيث إن الحراس ذاتهم، المكفون بحماية هته المساحات. غالبا ما يستغلونها لصالح ماشيتهم. و قبل أن تستعيد هته الأراضي حيويتها. و تصير صالحة للإستغلال. و تكون موردا ماليا من خلال إكترائها للموالين. الموالون الذين صاروا يستكفون من كراء هته المساحات. يرون أنها غير وفيرة الغطاء النباتي. و أن كمية العلف موجودة بها لا تغطي مبلغ الكراء. و أن عملية التسمين أفيد لماشيتهم من عملية إكتراء هته الأراضي. كما عملت الوكالة المحافظة على السهوب. بغرس بعض النباتات التي تتأقلم مع جو المنطقة و تربتها و التساقط للأمطار. و من بينها خاصة نبات 'القطفة'. الذي نجحت عمليات غرسه في المنطقة. و لكن المساحات المغروسة بهذا النبات. تبقى جد متواضعة، بالنسبة للمساحات السهبية الإجمالية.

**عمليات إستصلاح الأراضي:** حتى الأراضي التي كانت مشاعة. و كل الموالين لهم نفس الحقوق في إستعمالها للرعي. إلا في العرش الذي يحمل إسم 'البلاد' أو 'البلاد' تحمل إسمه. فله الحق دون سواها في حراستها. و لكن ما أن يحصد الأرض و يستغل بقايا التبن الذي ينتج عن عملية الحصاد. حتى تعود الأرض مشاعة إلى مشاعيتها. و تستطيع كل عائلة من الموالين، حتى لو لم تكن من تجمع "حميان"، إستعمالها. و قد قدم عندنا موالون من أولاد نايل(الجلفة) و بوسعادة. في بعض السنوات التي كانت الأراضي ممطرة. فاستقبلناهم أحسن إستقبال. و لم نطرد منهم أحدا. و ما يخفى على 'الحكومة'، هو أن الموال يريد الإستئثار بقطعة الأرضية الفلاحية و البئر و السكن و لكن أيضا ما يحيط بهته القطعة الأرضية. فيستعملها دون سواه لتربية الماشية. و هدفه هو إذا تربية الماشية و ليست الفلاحة. و حيازة الأراضي هته، صارت تمثل مشكلا حقيقيا، لمن لم يستقد من القطع الفلاحية. و يستحوذ على الأراضي المجاورة، كما فعل 'المستفيدون من الدعم'. و نحن نعلم و الحكومة تعلم. أن فلاحة الأراضي تزيد من عمليات التصحر في مناطقنا التي لا تصلح للزراعة. و مع ذلك فإن 'الدولة' ترمي و تبذر في الأموال و هي تعلم أنه لا توجد فائدة تجنى من ورائها. و لا أدري لماذا يصرون على تخصيص هته الأراضي لمجموعة دون أخرى؟ لو قامت الدولة بتدعيم بعض المربين الفقراء. لحسنوا من مستواهم المعاشي. و ساهموا في تنمية الماشية بالمنطقة. الماشية التي تراجعت تعدادها بالمنطقة بشكل كبير. كما إنقرضت بعض المواشي التي كانت تربي قديما. كالإبل فلا توجد لها أي أثر بكل المنطقة. و تراجع بعض الأصناف الأخرى كالخيول و البغال و الحمير. التي عوضت بالشاحنات الخاصة بنقل الماشية أو بنقل البضائع أو نقل المياه. لأن بعض الشاحنات صارت مجهزة بالسهاريج. و هناك بعض العائلات التي تملك شاحنتين على الأقل. شاحنات لنقل الماشية والبضائع المختلفة. و أخرى مجهزة بسهريج لحمل المياه إلى الماشية. ففي أيام زمان، كانت الماشية هي التي تنتقل إلى مراكز المياه. الآن الماء يأتيها إلى الزرائب الموجودة بالقرب من الخيمة.

**علاقة العلاقات:** نلاحظ أن العائلة تتدخل. و بكل قوة عن طريق الشبكة العلائقية التي تنسجها. سواء مع الأهل و الأقارب أو مع الأصهار أو مع المحيط السكني أو الوسط العمالي و المهني الذي يشتغل فيه أحد أفراد العائلة.

و كل ذلك يعتبر فرص متاحة للعائلات التي لها كثافة علائقية. بينما يمكن إعتبار بعض العائلات الأخرى محرومة من هذا الرأسمال الإجتماعي، بتعبير بيار بورديو. فلا تستطيع إدماج أعضائها في أسواق العمل. أو حتى في أسواق الزواج أو اسواق السكن أو أسواق الصحة. و ما إلى ذلك من حاجيات ضرورية يجب تلبيتها. إما بالرأسمال المالي الموجود لدى العائلة. أو بالرأسمال الرمزي الإجتماعي العلائقي.

بعض الشركات في الجزائر، لم يعد بإمكان المواطن الذي ليس له رأسمال إجتماعي. بالدخول إليها مهما كانت الإمكانيات الفردية أو الكفاءات و الإجازات المتحصل عليها، عالية وذات نوعية. فلا يعتد بها في توظيف المستخدمين. بقدر ما يعتد بالعلاقة و بالخصوص إن كانت عائلية. حتى إنه في بعض الشركات الوطنية العامة، لا يسرح العمال الذي بلغ سن التقاعد. حتى يوظف أحد أبنائه على الأقل. ليقوم بمقامه و ينوب عنه في الشركة. و يتم إستمرار الإسم العائلي في الشركة. بل إن بعض الشركات، منحت جزءا من إستثماراتها ووسائل عملها إلى بعض العمال ذوي النفوذ. إطرارات مسيرة أو نقابية على المستوى المركزي. و صارت الشركة ترعى هته الوسائل الممنوحة. من خلال الصيانة و تعطى لها الأولوية في مخطط العمل على حساب المؤسسة ذاتها. مثال عن ذلك ما يحدث حاليا، في الشركة الوطنية للنقل البري. التي قسمت بعض وسائل العمل . شاحنات مقطورة . على الإطرارات المسيرة. على أساس أنها شاحنات غير مؤهلة للعمل. و تم تأهيل الغير مؤهلة فعلا. على حساب الشركة التي تملك مصالح للصيانة. ثم أصبحت ملكا خاصا لهؤلاء العمال. الذين يكترون هته الوسائل للشركة ذاتها. فتستعمل هته الوسائل من طرف الشركة التي تخص هته الشاحنات/القاطرات بعناية خاصة إذ إنها:

. تمنحهم أولوية الشغل من حمل للبضائع. حتى على حساب وسائل الشركة التي بقيت ملكية عمومية.

. كما يحملون بضائع أحسن الزبناء.الذين يسدون الأتعاب والمستحقات فوراً.ولا يتفاوضون على الأسعار المطبقة .

. كما يعملون عى توظيف شاحناتهم المقطورة في أحسن المسافات. من ناحية المردود.

و هنا يمكن إدخال عمال من الأهل و الأقارب و العلاقات بدون أي إشكال. لأن هته الوسائل ملكية خاصة. يتم رعايتها من طرف الملكية العامة. بدون الحديث عن بعض 'المقايضات' و تبادل التوظيف. كأن توظف بعض أفراد العائلة في المؤسسة التي تشتغل بها. و أوظف بعض أفراد عائلتك حتى لا يظهر اللقب المتكرر في المؤسسة. و يكون محل مساءلة أو مساومة أو إنتقاد. و هته الممارسات، فرضت إنسدادا على فرص التوظيف. بالنسبة للعائلات التي لا تملك الشبكة العلائقية. التي تسمح لها بإدماج منتوجاتها البشرية في أسواق العمل، الزواج، الصحة، السكن...و منه المعانات التي يقع فيها بعض الشباب. و إن تمكن من مواصلة دراسته العليا. و باللغة التي يرتضيها السوق(الفرنسية). و منه الإحباط الملاحظ لدى فئة عريضة من الشباب. التي لا تجد حلا للخروج من هذا المطب الذي وقعت فيه: **مطب**

. **الرشوة:** العائلة الغير قادرة على تسديدها للرشوة.العائلة غير نافذة في الأوساط المتخذة للقرار.حتى تتمكن من تقديم الرشوة.التي هي الأخرى يجب أن ننفذ إلى الشبكة العلائقية الخاصة بها.و إلا و إن سلمنا بها.لا يمكن تقديمها.ناهيك عن العائلات التي ترفض أن تكون من الراشية أو المرتشية.و إن فوتت الفرص على أفرادها.

. **الشبكة العلائقية:** صارت الشبكة العلائقية غير معترف بها. لا يوجد تقييم إيجابي لمعارفها. أو لم يعد البحث عليها حديثا. لأنها لم تعد من الرهانات المعول عليها. ذلك أنها لم تعد تقدم الخدمة بالمجان و بدون مقابل، كما



كانت تفعل من قبل. و بالخصوص لأفراد العائلة أو حتى لأفراد القبيلة. أو لأبناء القرية أو حتى لأبناء الجهة أو الناحية. فهناك بدائل مغايرة: تقديم الخدمة/بخدمة. و تبادل المنفعة و المصلحة/ بالوسائل التابعة للمصالح العام. يلاحظ حتى إن بعض المسابقات التي تجرى على المستوى الوطني. و التي من المفروض أن تستقطب الكفاءات. فإنها صارت مجالاً للتدخلات. و غالباً ما تكون 'قائمة الناجحين' معروفة قبل إجراء المسابقة؟.

الأمر الذي يضخم إحباط من لا يمتلك الشبكة العلائقية الملائمة لما يحتاجه أولاده. و الأمر الذي يفسر السخط الذي تعبر عنه هته العائلات. التي أصبحت عائلات مهمشة و مقصية من عدة أسواق.

**مواقف متعددة بإتجاه المؤسسة العائلية:**

\* هناك من يتهم العائلة، بأنها أصبحت مصدر خمول أفرادها و تقاعسهم على الإعتماد على النفس. بالنظر لما تقدمه من خدمات و إن كانت خدمات غير كافية. و ليست في مستوى طموحات الأفراد المكونين لها. و مع ذلك فإن العائلة، حسبهم بالنظر لما توفره و إن كان قليلاً. فإنها صارت مصدر إشكالية و يعول عليها في عملية إسعاف الأفراد مهما بلغوا في السن. و منه تعزيز روح الإتكالية لدى الأفراد.

\* العائلة و إن كانت توفر كل ما بوسعها لأفرادها. إلا أنها تدفعهم دفعا إلى إحتلال مواقع مناسبة و لائقة بمكانتها. في مؤسسات المجتمع الإقتصادية، الثقافية، السياسية...إلا أنها في حالة إخفاقهم تؤمن لهم القدر الأدنى من الحياة الكريمة. فتضمن لهم المأكل و الملبس و المأوى. لكن إن أرادوا المزيد، فهي لا تكبهم أو تمنعهم من تحقيق الأفضل. أما إن تقاعسوا، فهي دوما تذكرهم بوضعيتهم الإستهلاكية و التي لا يقابلها إنتاج. و تؤمن لهم الحد الأدنى. أما إن هم أرادوا المزيد. فعليهم القيام بالجهد الكافي. و الإعتماد على الذات. و الدليل على ذلك أن كل الأسر التي انبثقت عن العائلة. و استطاعت الإعتماد على ذاتها. وجدت ترحاباً من طرف العائلة و على رأسها 'المعيل'. و ما كان التحفظ و/أو الإستتكار إلا من تلك العائلات التي هي في حاجة إلى موارد إنبها المتزوج. الذي يريد أن يستقل بأسرته. ومع هذا التحفظ أو الإستتكار. إلا أنه لا يمكن أن يحول دون تحقيق مشروع الإنفصال من طرف الأسرة. إن أرادت فعلاً الإستقلال بذاتها. و كانت قادرة على ذلك.

\* هناك من يرى أن تراجع بعض العائلات عن تقديم الخدمة المعهودة إلى أفرادها. هو الذي عزز من بعض المظاهر السلبية لدى بعض الشباب. الذين ينحرفوا عن جادة الطريق. فمنهم من إنظم إلى مجموعة السراق، و منهم من إنظم إلى مجموعة تتاجر و/أو تستهلك الخدرات. و ما إلى ذلك من مظاهر الإنحراف التي نشاهدها الآن و التي تزداد تقاماً. و ذلك كله لغياب ذلك الدور الذي كانت تقوم به العائلات في مجال التنشئة الإجتماعية. و بالخصوص حينما كانت العائلة تمثل مصدر الإنضباط التام. لجميع أفرادها. بل و حتى لكل المجموعة التي توجد بها: من أقارب و جيران و عرش و ما إلى ذلك من تجمعات بشرية يمكن التواصل معها. و منه يمكن أن نفهم بعضاً من التحسر الذي لاحظناه عند جل مخبرينا. الذين تأسفوا لغياب السلطة التي كانت عند "الرجال". "ياحصره على أيام زمان كي كانت الترابيس تهدر" يا حصرته على أيام زمان، حينما كانت الرجال تتكلم: كثيرا ما تسمع هته التآوهات و الحصرة على الماضي. حينما كانت كلمة الرجل نافذة. سواء في عائلته: نساؤهم و رجالهم. أو في أهله و أقاربه أو في عرشه أو حتى في التجمع الذي هو منضم إليه 'حميان'. فإذا تكلم فإن الوفاء بهذا الكلام، على أساس أنه عهد قد قطعه المتكلم على نفسه، يصبح قطعاً منفذا مهما كانت الظروف. و يساعده في ذلك كل محيطه: "فالرجل هو الكلمة". لا يجب أن يكون من المراوغين الكذابين المحتالين. طبعاً هته الأصناف موجودة. و

لكن الجماعة تصنف الناس وفقا لهذا المعيار المهم. و هو معيار 'الكلمة'. أي الكلمة الصادقة و المنفذة من طرف صاحبها. مهما كلفه ذل: من خسارة. و الذين يتصفون بخيانة العهد. و الغير موفون بكلمتهم التي قطعوها على أنفسهم. فإنهم لا يصنفون في خانة 'الرجال'. 'فلان خليني منه، ماهوش أنتاع كلمة'. أتركني من فلان أو الحديث عنه و عن ما يقول. فهو من الناس الذين لا يوفون بما قطعوه على أنفسهم. و بالتالي فإن كلامهم لا يعتد به. أي وكأنه إنسان بدون لسان. و بالتالي غير موجود. أولا يجب أن نسمع إلى كلامه. و كأنه لا يتكلم. فهو أبكم. و إن تكلم، فلا يجب أن نستمع إلى كلامه. فهو إذا إلغاء للوجود لمن لا عهد له. و هو إشارة إلى إتخاذ القرار و القدرة على الوفاء بالعهد. طبعا كلما كان متشبثا بهته الخصلة الرجولية. كلما ساعده محيطه على أن يفي بما إلتزم به و بتعهداته. فتساعده عائلته و أهله و عرشه و حتى التجمع الموجود به على الإفاء بكلامه. حتى لا يصبح أبكما لا يتكلم. "لا يتخذ قرارا". لأنه لا يستطيع تنفيذه. و لذلك كانت: "الكلمة مثل البارود إذا خرجت لا تعود أبدا إلى بندقيتها".

**العلاقة مع المجال:** يعتبر إحتلال المجال من الأمور الأكثر أهمية بالنسبة لسكان المنطقة عموما. سواء أيام زمان أو في الحاضر، سواء في البدو أو في الحضر. فكلما كان المجال المحتل فسيحا. كلما كان شأن المحتل لهذا المجال رفيعا. و ينبذ إحتلال المجال العمودي. لذلك نلاحظ أن بنايات بعض المدن. لا تتجاوز الطابق الأول. كالبيوض و مكن بن عمار و حرشاية. بينما مدن كالمشرية، فنادرا ما نجد بنايات تتجاوز الطابق الثاني. بينما المجال الأفقي فنادرا ما نجد المجال المحتل أقل من 200 م<sup>2</sup>. فهو يتراوح ما بين 200 إلى 300 م<sup>2</sup> عموما. و ذلك في المدن. ما عدى بعض العائلات التي تسكن العمارات. و هي قليلة بالنظر إلى مجموع السكان في كل المدن الموجودة بالولاية. و كل من يحتل مجالا ذيقا. يعني أنه من المعدمين 'المزليط' الفقراء. و لا يستطيعون أن يستقبلوا الآخرين. لعدم وجود المجال الفسيح. فلا أحد يزورهم، إلا لحاجة قصوى. معدمي المجال، لا يسمح بالزيارة أو قدوم الضيوف. فإن كان من الفقراء فعلا عذره الناس لفقره. أما إذا كان متمكنا من أن يحتل مجالا واسعا، واحتل مكانا ذيقا. فإن ذلك يعني أنه من 'البخلاء على نفسه و على أهله و على ضيافته. فهو ليس فيه الخير لينفعي نفسه و/أو عياله. فكيف ينفع غيره و/أو ضيافته؟.

**إستنتاج:** ما يمكن إستنتاجه من الباب الثاني، الذي إرتكز أساسا على ما صرح به المخبرون. ما يلي:

إشكالية العائلات بالمنطقة، وبالرغم من ارتباطها بالروح الإسلامية ذات البعد المحلي. أو ما أشرنا إليه بالإسلام البدوي، الذي حافظ على بعض التوازنات التنظيمية في المجتمع المحلي. تبقى إشكالية تبحث عن كيفية إعادة إدماج الفرد في الفعل التاريخي، مرة أخرى. بعدما أخرج من هذا الفعل نتيجة الصدمة الإستعمارية. و الصدمة الإستقلالية حاولت ادماجه من جديد في الفعل انطلاقا من جهله، تخلفه، تقليديته إلى الفعل كاشتراكي. وبعد الصدمة الثالثة المتعددة الأبعاد، حاول أن يعود إلى بعده الروحي من أجل الإنطلاق من جديد. ورأى في سقوط المشروع الإشتراكي، فرصة سانحة من أجل توظيف مفاهيم الأخوة. و تجسيد مجتمع دون حدود: عرقية أو تفرقة اقتصادية، سياسية أو حتى ثقافية. "فلكم من آدم و آدم من تراب". و "المال مال الله". و "مالكه مستخلف فيه"، و "العيال عيال الله"، و لا بد من التكفل بهم. لكن المشروع الغربي هو الآخر كان حاضرا بتوجه آخر. و هو التوجه الرأسمالي هته المرة. و بالنظر الى منطق المغالبة، فإن المشروع الغربي هو الذي انتصر. مع وجود مسافة عاطفية بين هذا المشروع و جل الفاعلين الإجماعيين. ومنه وجوب لفت الإنتباه إلى ضرورة التنشئة الإجتماعية في مختلف المؤسسات المشار إليه. والتي يجب أن تمنح الإنسجام العاطفي مع التوجه المرغوب في تجسيده. حتى لا يحصل التنافر، ونبقى كالمعلق: تطبع و تنشئة متناقضة و متعارضة بين مشاريع متنافرة. ومنه ضبابية الإستشراف للفعل المستقبلي. دون اتضاح التنشئة المؤسساتية المعتمدة، انطلاقا من المؤسسة العائلية و حتى مؤسسة الدولة.

وطرحت العصرية على بلدنا في شكل عنيف: إما أن نندمج في العولمة و نلغي خصوصيتنا. أو نتمسك بالخصوصية و نحارب كل ما هو وافد. وبعبارة أخرى أن نبقي منغلقين و نعيش الماضي دون مستقبل. أو أن نندمج في الحاضر و نعيش المستقبل بدون ماضي.

صارت العائلة مسجبا يعلق عليه الفاشلون أسباب فشلهم. لكن ناذرا ما يشير الناجحون إلى أن العائلة هي التي كانت وراء تحقيق النجاح الذي وصلوا إليه.

### \* علم إجتماع عفوي:

المجتمع المحلي له دراية معتبرة بالوسط الطبيعي الذي يعيش فيه. كما أن له دراية بالجماعات الساكنة: سواء بالتجمعات القبلية أو العائلات التي تتشكل منها هته التجمعات القبلية. وكذلك معرفة متبادلة بين السكان. فكل مسؤول على أسرة معروف و مصنف. ولا يمكن أن يجهل من طرف أقرابه وجيرانه على أقل تقدير.

### \* استجواب المخبرين:

مع المخبر الأول ركزت بالدرجة الأولى على العروش الموجودة في المنطقة. وكذلك على الشجرة العائلية للمستوجب و تفرعاتها: من عصب ذكوري ولكن أيضا الزوجات. و منه ذكر الإنتماء الأنثوي. والوقوف عند آلية التعدد. التي كانت عامل جمع مهم جدا بين الإخوة الذين لهم نفس الأب و الأعمام ولكن يختلف أحوالهم. ومنه تصور التعارف الذي يكون لأحوال الأولاد المختلفين. المرأة، سواء كانت عازبا أو أرملا أو مطلقا، فغالبا ما تعدد الأزواج بالتتابع وليس في نفس الوقت. وهذا ما كان يحصل للأزواج كذلك. 'فعيسى' الذي كانت له أربع نسوة تزوج بهن متتابعات. ولم يجمع سوى مع اثنتين في نفس الوقت. احدهن بقيت في البادية والأخرى سكنت المدينة. و أن هذا "الجمع لم يدم طويلا، ليس أكثر من ست سنوات". اذ توفيت "سترة". لتبقى "أم العزيز" الزوجة الوحيدة في عصمته.

فالأولاد المنجيبين من طرف رجل واحد، لهم 'عدة أمهات'. حيث إن زوجة الأب كان ينادى لها ب'يا أمي'. وبالتالي عدة أخوال. ومنه فإن أبناء رجل واحد يكونون قد تفرعوا في الأخوال. وعليه يتم تعزيز شعور الانتماء اليهم كونهم أقرباء. فتنوسع شبكة القرابة عن طريق التعدد. وكذلك من كان لها أولاد من رجال مختلفين. فهم مرتبطون عن طريق الأم 'بآباء' آخرين. وتعزز هته الآلية الروابط الإجتماعية عن طريق الأبناء المشتركين. الذين صارورا 'أخوة' مع الفرق في الأمهات أو الآباء. والتوحد في عنصر واحد. سواء من طرف الأب وحده أو الأم وحدها. وهذا من شأنه أن يجمع بين متفرق.

فالأمر متعلق بالبعد العلائقي الجماعي. الذي كان جد قوي مع الجيل الاول المدروس وما سبقه. ومنه عامل الإنجاب الذي كان جد حيوي بالنسبة لمن عاش تلك الفترة. الى درجة أن من لم ينجب لم يذكر الا بصعوبة. ذلك أن أثره قد اندثر. ولم تعد لسلالته أثر في الوقت الحالي. ومنه نسيانه حتى من الذاكرة الجماعية(لا يوجد عصب يذكره لأنه لم يخاف). كمثال "شعبان" الذي نسيه مخبرنا. لولا عملية المراجعة و الإسترجاع التي كان يقوم بها مخبرنا للتأكد من سلامة التسجيلات.

وقد زدنا المخبر الأول حتى بأمثال شعبية. متعلقة بالتجمع العائلي والعلاقات التي يجب ابرامها مع الجماعة. وما تنتجه هته الامثال من معنى يؤسس للسلوك الجماعي.

وقد اكتفيت بمسار عائلتين كبيرتين في المنطقة. وتتبع شجرتهما العائلية و بعض تفرعاتها. ولم أعمم السؤال على بقية المخبرين. واكتفيت بهذا القدر من المعرفة. الذي وضح لنا بجلاء تعدد الزواج، الخصوبة من خلال الإنجاب، أمل حياة، الخلف و تتبع وضعيات الخلف بالنسبة للسلف. من ناحية إعادة الإنتاج والرزق و المعاش عموما والمعنى المنتج. وركزت مع المخبرين المتبقين عن أهم التحديات والرهانات و انتاج المعنى المعتمد من طرفهم. نلاحظ مرونة "المهنة"، الممتهنة من طرف غالبية سكان المنطقة. و هي تربية الماشية. مرونة صيغ هته المهنة التي تتلاءم مع الوضعيات المختلفة للعائلات من حيث الكسب أو الرزق.

\* فإذا كانت العائلة من بين العائلات الغنية. و التي لها أعدادا كبيرة من الماشية. فإن مواردها البشرية غالبا ما لا تكفي لرعاية هذا 'المال'. سواء كان الأبناء الذكور قليلي العدد. أو كانوا يمارسون مهنا أخرى. فإن هته العائلات الغنية تضطر الى استخدام إجراء: "رعاة". فتكون مصدرا لاسترزاق عائلات فقيرة عندها.

\* أما إن كانت العائلات متوسطة الحال. فإن كان لها موارد بشرية كافية، فهي تستعين بها. و في حالة عجزها عن الرعاية الملائمة للماشية. فإنها حسب الحالات: توظف راعيا أو تعطي جزءا من ماشيتها الى العزلة. فتكتفي بنصف الأرباح. ولكنها تتخلص من عناء متابعة نماء الماشية.

\* أما إن كانت العائلات فقيرة. فإنها إما تطلب العمل عند الأغنياء و متوسطي الحال كزراعة، كما رأينا. أو أن لها ماشية لا تكفيها لسد حاجياتها. فتعنتي بجزء من ماشية الغير في اطار 'العزلة'. فتستفيد من نصف الأرباح.

هته المرونة تجد كل عائلة مهما كانت وضعيتها ضالتها في تربية الماشية. اما ان تعان بأيدي عاملة خارجية عن دائرة العائلة، أو تعان بماشية خارجية عن ملك العائلة، أو أنها تعمل وتكون أجيرة في تربية الماشية. و على العائلات أن تختار وفقا لوضعيتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. ذلك أن هناك من يكون من بين الفقراء المدقع فقرهم. ولكنهم قد انتموا الى عائلات غنية، فإنهم لا يقبلون بأي حال من الأحوال ممارسة مهنة 'الراعي' عند

الآخرين. لما تحمله من صورة في الخيال الجماعي المحلي، من مكانة وضعية، لمن يحترف هته المهنة مقارنة بالمهن الأخرى. و ان كانت جد مفيدة لمحترفها من الناحية المادية على وجه التحديد.

ومع كل ذلك يمكن الجزم بأن تربية الماشية بالمنطقة تحد من الفقر. و كما رأينا فإن مدينة البيوض استطاع أهلها أن يسكنوا المدينة. ولكن لم يفرطوا في تربية الماشية مهما قل عددها. إلا أنها ذات عائد أكيد لسكان المدينة. فمنهم من يكتفي بها. ومنهم من يعمل في المدينة وظيفه أخرى. إلا أنه لا يستطيع الإستغناء عن تربية الماشية. التي يعتبر مدخولها عائد اضافي يسمح بتحسين المعاش.

\* يرى المعددون في المرأة قوة عمل لا يمكن الاستغناء عنها. لمن أراد أن ينمي ثروته. وكذلك مصدرا للإنجاب أي مصدر الثروة البشرية. و الإنسان الذي يعدد يزيد من ثروته ولا ينقص منها. بحيث أن الاولاد كانوا يبقون مع الوالد فيقومون بتتية الرزق.

\* يجمع المخبرون على أن الحياة كانت جد صعبة: من البحث على الماء و تأمينه، ثم البحث عن الكلا و العناية بالماشية. والطبعية جد قاسية: البرد القارص في الشتاء، والحر المرتفع صيفا. والإمكانات المستعملة جد زهيدة: من لباس وتغذية. أما وسائل التدفئة فكانت معدومة. كما يجمعون على أن المنطقة مرت بصعوبة كبيرة. عانى منها كل السكان. وذلك في نهاية الحرب العالمية الثانية. وصلت الى مجاعة كبيرة. توفي اثرها العديد من الأشخاص، و بالخصوص الأطفال والشيوخ. وتراجع تعداد الماشية التي كانت مملوكة من طرف العائلات. الامر الذي دفع ببعض العائلات الى الدخول الى المدن، من بينها المشرية والبيوض وغيرهما.

\* يجمع المستجوبين على أن خصال المرأة أيام زمان: أنها كانت تعمل بدون انقطاع بالليل والنهار. و أن عملها كان أساسي من أجل إستمرار الحياة. و أن المرأة كانت تتمتع بالصبر على الظروف المعاشية الصعبة. و كانت متميزة بالطاعة فكانت غيرية: تلبى حاجيات أفراد عائلتها قبل أن تفكر في تلبية حاجياتها الخاصة. كما أنها كانت تهرب جانب الرجل و تخاف من الدخول معه في مواجهة. بينما في وقتنا الحالي صارت المرأة تركز الى الإستهلاك وطلب المزيد منه. دون أن تساهم في ايجاده. كما أنها قليلا ما تصبر على الاوضاع الصعبة التي يمر بها زوجها. فتفضل الإنفصال على البقاء في حرمان وشقاء. كما كانت تفعل ذلك والدتها. وصار لها رأي تحاول فرضه على كل العائلة. كما أنها صارت أنانية: تبحث عن مصلحتها فقط ومصلحة أبنائها.

المرأة كانت تستحي من الظهور أمام الآخرين. ومنه فإنها كانت لا تعتني بمظهرها الخارجي. أي الملموسات التي كانت بسيطة، غير مكلفة و تستر المرأة. أو كما عبر عنه مخبرنا الحاج الهواري من مدينة مكنين بن عمار: "ملحقة و غناس وتشوف تراس"، أما الآن فالمرأة تلبس: "حفاظ طويل و يكشفن الرأس أمام كل الناس"، حسب تعبير نفس المخبر. "المرأة تصبر حتى تعمر"، حسب ما ذهب اليه مخبرنا "الحاج علال بن علي". و في نفس السياق يقول أن "الرجل لا يظلم المرأة".

\* الأولاد: كان الأمر كله للوالد الذي له السلطة المطلقة على أولاده ذكورا كانوا أو إناثا. وكان الولد المتزوج، لا يجزؤ حتى على حمل ابنه في حضرة والده. فهناك مسافة بينه و بين أبنائه وزوجته. إذ لا يكلمها أبدا في حضور والده "فذلك عيب" كبير. و كان جد مرتبط بعائلته. صار الأولاد يرتبطون بالعائلة حينما يكونونا ضعفاء، بطالون أو أن دخلهم غير كافي. ما ان يقوى أحدهم حتى يستقل بأسرته، صار الأبناء يبحثون عن مصالحهم فقط. أصبحوا مصدر خسارة أكثر من مصدر ربح: "انشفوك و يروحو عليك"، حسب تعبير الحاج علال بن علي.

ما تجدر الإشارة إليه أن:

. العمل السياسي، أثناء الفترة الاستعمارية، كان عملاً خفياً ومتمكناً عليه. و لا يظهره صاحبه حتى للأقربين. مخافة رد الفعل من طرف المستعمر. الذي يمكن أن يتم اعلامه. اذا لم يعتمد التكتم على الفعل السياسي. و أخذ تدابير الحيطة و الحذر هي التي مكنت من تكبد أقل خسائر ممكنة.

. العلم، متمثل في حفظ ما تيسر من القرآن الكريم. سواء في المجال البدوي. أين يتم احضار "الطالب"، الذي يحفظ القرآن الكريم، و بالخصوص من طرف "الخيمة الكبيرة". أو في المدينة، أين كان يزواج بين تحفيظ القرآن و ارتياد المدرسة الفرنسية، التي كانت تكتفي بالمرحلة الابتدائية.

. الإرث، الإبن الأكبر يستحوذ و يحافظ عليه و ينميه لفائدة كل العائلة. و كأن والده ما يزال على قيد الحياة. و المرأة و الإخوة كلهم مقصون من الاستفادة من الإرث: من أراد أن يغادر فعليه أن يثبت بأنه قادر على الانفصال و الإعتماد على الذات. و منه فانه لا يأخذ أي شيء من الارث. الذي يترك للجماعة.

\* يجمع المخبرون على أن معيشة أيام زمان كانت صعبة. ولكنها في نفس الوقت بسيطة:

. فلا أكل إلا "الطعام" أي الكسكسي. و هو الأكلة الدائمة ليلا و نهارا. مع بعض من التمر و الحليب و الخبز. و نادرا ما يؤكل اللحم، بالرغم من إنتاجه محليا، إلا في حضرة الضيوف. أما المسكن فلم يكن يمثل انشغالا كبيرا كما هو حاصل في أيامنا هته: فأينما أقمت بخيمتك فثمة مسكنك.

. و الملبس: "أحسننا كان يرتدي لباسا في الشتاء و آخرا في الصيف. ما عدى بعض المحضوضين."

. الزواج: كان أحدها لا يكاد يبلغ الحلم حتى يزوج من أقرب البنات التي تحل له في العائلة: بنات العم، ثم الأقارب من العصب، ثم بنات الخال. و لم تكن نسمع بفتاة لم تتزوج بعد سن الثامنة عشر (18) سنة، مهما كانت الأعدار، العمل: كل الناس كانت تعمل في رزقها، أي الماشية التي تكتسبها. و القليل كان يبحث عن عمل عند الآخرين.

كما يجمع المخبرون على أن الحياة الحالية صارت سهلة ومريحة و غير متعبة. و لكنها و في نفس الوقت معقدة وجد مكلفة. سواء تعلق الأمر بالمأكل أو الملبس أو المسكن أو المركب أو الزواج أو حتى البحث عن العمل: من دراسة وانتظار وبحث عن العمل وأنت وحظك.

كما يجمع المخبرون على أن أهم التحديات القائمة الآن هي التي تكمن في:

. بطالة الأولاد ذكورا وإناثا، صعوبة تزويج البنات على وجه الخصوص. وان كانت صعبة حتى بالنسبة للذكور.

. الحصول على سكن منفرد. و بالخصوص أن أبناء صاروا يجمعون على أن لا يتزوجوا حتى يحصلوا على سكن خاص بهم. تحاشيا للمناوشات التي تحدث بين النساء.

مع أن جلهم أشار إلى أن السكن لم يعد يمثل ذلك الإنشغال الكبير. وبالخصوص في الأماكن الريفية التي يتلقى أصحابها دعما لبناء مساكنهم. وقد استفاد بعض أبناء المستوجبين بهته المساعدات. ولو أن العائلات الفقيرة جدا. لا يمكنها مباشرة العمل الأولي في البناء. أي المساهمة بالجهد في البداية. وهته المساهمة هي التي تمكن صاحبها من الحصول على المساعدات.

. المعاش أيام زمان، كان جد بسيط: أكثر من 20 فردا يعيشون في خيمة واحدة. يأكلون في "قصعة" واحدة. و يتغطون بنفس الغطاء و يفترشون نفس الفرش. أما الآن: تراجع الإستعمال الجماعي للأشياء. و صار لكل فرد أدواته و أشياءه الخاصة به: من أفرشة و أغطية و منشفة. بل و يرغب في أن تكون له غرفة خاصة به.

. فالإستهلاك الفردي و الجماعي ازداد بشكل كبير.ومنه التكلفة الكبيرة للأولاد.ومنه أن الناس صارت لا تقبل على الزواج بنفس السرعة.و إن تزوجت لا تقبل على الإنجاب بنفس الלהفة و الرغبة في الزيادة و التكاثر من الأعداد. العدالة لا تقف إلى جانب الضعيف المظلوم. و انما تقف مع الظالم القوي.

ما يجمع عليه المخبرون كذلك هو "الإنضباط" الذي كان سائدا، أيام زمان. والسلطة المطلقة التي كان يتمتع بها رئيس العائلة. فهو رئيس العائلة بمعنى الكلمة: لة الرئاسة و الكلمة النافذة. ومنه التحكم في النساء و القدرة على التعدد. ومنه التحكم في الأبناء و الإكثار من الإنجاب. فالإستهلاك كان استهلاكا جماعيا و ليس فرديا. فهو حسب حاجة الجماعة من مأكلا و ملبس: فالكل يأكل نفس المأكلا ويلبسون نفس الملبس. فلا مجال للإختيار، لا فيما يخص الملبس و لا المأكلا. فإن رجلا واحدا، إما رئيس العائلة أو ولده البكر، يذهب إلى السوق يحضر ملبوسات بعدد الأفراد. و يوزع على الصغار ملبسهم و على الكبار ملبسهم وكذلك على النساء. لا يوجد أي فرق لا في السعر بين الملبوسات. ولا في اللون أو المادة التي صنعوا منها. فالإقتصاد العائلي جد ممرکز: فالمتصرف واحد. و الإنصاف بين الأهل والأولاد واجب. وما يساعد على الإنضباط هو التنشئة الإجتماعية الموحدة للأولاد ذكورا و إناثا. والتي كانت تتعاون كل الجماعة: من العائلة إلى الأقارب إلى الجيران إلى سكان الحي. الكل يراقب الأولاد و يحرص على التربية اللائقة.

وبالمقابل يشتكون من "التسيب" الذي نتج عن انسحاب الجماعة من ممارسة المراقبة والضبط. وحتى العائلة صارت غير قادرة على اقناع الاولاد كما كان الأمر أيام زمان. لأن الأمور تغيرت.

و بالخصوص تغيير العمل. فمن توحيد النشاط(تربية الماشية) إلى التنوع في النشاطات.

\* نلاحظ بعضا من التناقض في الامثال الشعبية كاستجداد مخبرنا "علي" "ما يرفد همك إلا بن عمك". وقول علال بن علي "همك هو دمك". ما نراه نحن تناقضا كان بمثابة المرونة في انتاج المعنى. و أن المستجد و المستعمل لهته الأمثال الشعبية يختار منها حسب المقام و الوضعية: "ولكل مقام مقال"، فإن كان إبن العم في العون والمساعدة. قلنا أن المساعدة ما تأتي إلا من إبن العم، كونه قريبك و من دمك. أما إن صدر منه عمل عدائي، فنجد المثل الشعبي يعبر كذلك عن هذا الموقف:و ان قريبك هو أشد أذى لك.وذلك لقربه منك و كثرة التعامل معه.فيكون أشد أذى من غيره.

## الفصل الثامن: مخارج الدراسة.

### مخارج الدراسة: 1. عرض النتائج:

تمهيد:

تعتبر العائلات من أهم المؤسسات الاجتماعية. التي توضح لنا المستوى الحضاري المعاشي. لتجمع سكاني أكبر من خلال:

مستويات أفرادها: التعليمية، التكوينية، المعرفية. و كذلك المستويات المعاشية المادية: المهنية، الاستهلاكية، الادخارية و المستويات الصحية. و المستويات الرمزية: الاخلاقية، الدينية، الحضارية و الثقافية عموما. و العلائقية: الاتصال، الانفصال، اندماج و الانعزال.

وقفت موقف عالم الاجتماع الذي يبني موضوعه قبل أن يؤخذ في دراسته. ويحاول أن يكون البناء موضوعي وذلك بأخذ مسافة من الموضوع المدروس، و لكنني لم ابق على ذلك البعد في المسافة بعد بناء الموضوع، إذ أنني وقفت موقف عالم الإناسة، الذي يندمج مع موضوع الدراسة. فعایشت المجتمع المحلي وحاولت الملاحظة من الداخل عن طريق المعاشية، بعد أن قمت بالملاحظة من الخارج. فقامت بالذهاب و الإياب بين الموقفين، أعتقد أنه سمح لي بالغوص في أعماق الموضوع بحثا عن المعنى المنتج بعد تبيان التحديات و الرهانات التي تفرض على المؤسسة العائلية بالتعمق أكثر في معالجة الموضوع الشائك و المتشعب لأنني طرحت الموضوع كظاهرة اجتماعية كلية، حسب تعبير جورج فيتش. فكان لابد من موضوعة العائلات الجزائرية في سياقها الكلي و تكوينها التاريخي.

دخلت هته الدراسة بقناعة أنه من يدرس الاجتماع العائلي، عليه أن يدرس المجتمع برمته. و من يريد أن يدرس التنظيم العائلي عليه أن يكون متعدد الاختصاصات أو يستجد بكل إختصاصات العلوم الاجتماعية، من علم: التاريخ، السياسة، الاجتماع، التربية، الديمغرافيا، الاقتصاد، القانون، الدين، الثقافة و الإناسة.

### البعد المنهجي:

درست تقاطع المؤسسات العائلية مع بقية المؤسسات الأخرى التي تتفاعل معها سواء كانت: سياسية كمؤسسة الدولة، أو اقتصادية، كمؤسسة العمل، أو المقاولات أو اجتماعية (العائلات الأخرى: مصاهرة، جيرة، قري) أو إناسية، علاقتها مع مؤسسة القبيلة أو قضائية كمؤسسة العدل أو تربية كمؤسسة المدرسة و التكوين أو حضارية كمؤسسة المدينة القرية أو المجال البدوي. في الإشارة إلى تداخل المصالح و تفاعل العائلات مع هته المؤسسات. فمن العائلات من تمكنت من لغة تلك المؤسسة فتخاطب و تتفاوض معها. و منها من أقصى من الاستفادة من هته المؤسسات أو إكتفى ببعض و يعجز عن التفاوض مع المؤسسات الأخرى.

و بالنظر إلى التقاطع المعتمد للعائلات مع المؤسسات المشار إليها آنفا كان لابد من التقاطع المعرفي للاختصاصات التي تدرس هته المؤسسات وهي علوم: التاريخ، السياسة، الاجتماع، التربية، الديمغرافيا، الاقتصاد، القانون، الدين، الثقافة و الإناسة و حتى الفلسفة.

**التاريخ**، تتبج الحقبات التاريخية: لموقعة العائلات الجزائرية في مسارها التاريخي: أظهرت لنا الحقبات التاريخية التي مرت بها العائلات بجلاء أن التاريخ العام للجزائر أعترتة تغيرات اتسمت بفترات تصادمية و لم تكن مسارات خطية تطويرية كبقية الشعوب، وذلك ما أشرنا إليه و المتمثل في الصدمات الثلاث:

**الصدمة الاستعمارية**: و قد انعكست على التنظيم العائلي بانغلاقه على الفضاء الذي كان فضاءه الطبيعي: دار الإسلام. و صار محدود الحركة، بل وانغلق على فروقاته الثقافية حتى لا يذوب في الآخر، و هي مقاومة للمنتصر. و كان نتيجة ذلك التحجر و التمسك بالماضي. و عدم الإمكان من التطور الطبيعي بفعل الكبح الاستعماري في مجال التعليم، و الحكم الذاتي.



**صدمة الاستقلال:** و الذي استفادت العائلات من خلالها، بإعادة الفعل الداخلي لها. و صارت متفتحة على محيطها الداخلي و الخارجي. بل و صارت لها طموحات، بفعل قيام الدولة المسعفة، التي قدمت لها خدمات في التعليم، الشغل، السكن و الترقية الاجتماعية عموماً.

**الصدمة المتعددة الأبعاد:** و هذه كبحت فعل كثير من العائلات في كثير من المجالات، و بالخصوص المجال الاقتصادي. لانسحاب الدولة من دور المقابلة التي كانت تؤديه. و انسحابها من تدعيم المواد الأساسية للاستهلاك. و إن بقيت توفر خدمات التعليم و التكوين على وجه الخصوص.

\* أكبر تحدي هو كيفية الخروج من هته الصدمات بأقل الخسائر المادية و البشرية، سواء أثناء الصدمة الاستعمارية أو أثناء الصدمة المتعددة الأبعاد. و الخروج بأكبر قدر ممكن من المغامر للفرص المتاحة، أثناء صدمة الاستقلال و تواجد الدولة المسعفة.

\* أكبر رهان هو البقاء على الحياة للمؤسسة العائلية و ديمومتها في الفترة الاستعمارية. بينما تغير هذا الرهان في صدمة الاستقلال و أصبح الحصول على أكبر قدر ممكن من المزايا في مختلف الميادين: تعليم، عمل، سكن و حتى سياحة. بينما في الصدمة المتعددة الأبعاد و بعد الأزمات صار الرهان هو المحافظة على نفس المستوى المعاشي و المكانة المتحصل عليها.

#### **الإقتصاد، بمعالجة مفهومي العمل و المقابلة:**

- العمل: رأينا أن العائلات المحلية كانت تعتمد أساساً على المهنة القاعدية و الأساسية في المنطقة و هي تربية الماشية. التي لها علاقة وطيدة جداً مع البيئة، و قد رأينا إذا كانت الأحوال الجوية مواتية و ممطرة بما فيه الكفاية، فإن ذلك ينعكس على ازدهار تربية الماشية. الذي ينعكس بدوره على الإقتصاد المحلي كله. إذ تعتبر الماشية هي المحرك لدواليب الإقتصاد المحلي. فإن ازدهرت يتم الازدهار و إن ركبت يتم الركود. و الماشية كانت هي الكافل الأول للعمال بالمنطقة.

ومع الانفتاح على المجال المكاني و على مؤسسات أخرى و على رأسها مؤسسة التعليم و التكوين، و الفضاء الحضري. فتحت مجالاً واسعاً من المهن للسكان بالمنطقة في الفترة الأولى. و لكن مع حدوث الصدمة المتعددة الأبعاد لم يعد يظفر بمنصب عمل إلا ذلك الذي له علاقات متينة.

. المقابلة و إنشاء المؤسسات الاقتصادية، قد تبين لنا العزوف عن التعامل بالربا. ومنه عدم القدرة على الدخول إلى عالم المقابلة بالمساعدات التي تقدمها أجهزة الدولة المتخصصة في هذا المجال. لأنها تعتمد على الفعل الربوي في الإقتصاد. و منه ما أشارت إليه بالكبح الثقافية لفعل المقابلة في المنطقة.

\* أكبر تحدي الظفر بمنصب شغل للأبناء، بعد أن صارت جل العائلات غير قادرة على توظيف مواردها البشرية في الإقتصاد التقليدي (تربية الماشية). بالنظر إلى إنخراطهم في مؤسسة التعليم لمدة طويلة. المؤسسة التي صارت تأهل إلى عدم التأهيل. فتم الإقصاء الذاتي من هذا النشاط، دون الظفر بنشاط آخر. و صار البحث عن تحسين الظروف المعاشية، أمراً مشروعاً. حتى أن بعض الشباب صار يقبل على التعامل بالربا بالرغم من إقصائهم من المجتمع المحلي الذي لا يرضى بهته الممارسة.

\* الرهان يبقى تعزيز المكانة المادية و الرمزية للعائلة، مقارنة بالعائلات الأخرى. و أحداث التميز المادي و المعنوي.

**التعليم و التكوين:** قد تبين لنا إقصاء سكان المنطقة من التعليمي و التكويني قبل الحصول على الاستقلال. و ذلك حتى في أكبر مدينة بالمنطقة(المشرية).التي كانت تحتوي على مدرسة واحدة تحتوي على بعض الأقسام. جزء مخصص للذكور و آخر للإناث.قسم أو قسمين لكل مرحلة و أعلى مرحلة هي الشهادة الابتدائية،التي كانت تسمى:نهاية الدراسة،و هي كذلك بالفعل.

بخلاف الفترات التي تلت الاستقلال السياسي للبلاد.و يبدو أنه القطاع الوحيد الذي لم يتأثر بفعل الصدمة المتعددة الأبعاد.إذ واصل تطوره بشكل اضطرادي.و قد تبين لنا أن الإناث صرن يستقنن من هذا القطاع مثلن مثل الذكور.أو حتى أنهن يتفوقن عليهن في التعليم العالي.الأمر الذي عزز كما رأينا من النزعة النسوانية لدى الإناث.وقد رأينا أن المدرسة صارت تؤهل إلى عدم التأهيل.بعد أن كثر التعداد الذي يواصل دراسته.و صار للمتعلمين نفس حظ الأميين في مجال العثور على منصب شغل.

\* التحدي في الفترة الاستعمارية،تمثل في محاولة محو الأمية المتفشية في هته الفترة،بالنظر إلى الفعل الإستعماري،و معرفة القراءة و الكتابة و حفظ ما تيسر من سور القرآن الكريم،على وجه الخصوص.

الرهان،في هته الفترة تمثل في إخراج أبنائه من عالم الأمية التي كان يعيش فيها. أما في فترة الاستقلال و الانفتاح على المؤسسة التعليمية،فإن جل السكان كانوا يبحثوا على إفادة أبنائهم من المؤسسة التعليمية.و تغير الرهان فأصبح البحث على الألقاب الجامعية التي لها سمعة كبيرة:طب،هندسة و حقوق للعمل في القضاء.

لكن بالرغم من الدخول في الأزمة المتعددة الأبعاد و انحطاط مكانة الذي تابع دراسته.ما تزال العائلات تشجع أبناءها على طلب العلم و المعرفة في مختلف الاختصاصات.ذلك أن الاختيار صار جد صعب،بالنظر إلى شروط الالتحاق ببعض الاختصاصات المرغوب فيها.كالتب و الهندسة المعمارية و مدرسة القضاة و ما إليها...و مع ذلك يشجع الأبناء على مواصلة العلم و اعتباره مكسب مهما كان الاختصاص.و لو أن الذكور صاروا أقل إقداما على التعليم العالي،لما تبين لهم أنه ينتج البطالين.و بالرغم من نتاج معنى لا معنى له:"التأهيل إلى عدم التأهيل". **السياسة:** قد تتبنا طابع الدولة.و تبين لنا طابع الدولة الاستعمارية،التي مارست إكراها شديدا على المؤسسات العائلية في:الرزق أو التحصيل العلمي و المعرفي و في المساهمة في الفعل الحضاري للجزائريين،الذي غيب تماما مع تواجد الدولة الاستعمارية،التي كانت كابحة لتطور طبيعي للعائلات الجزائرية.كما تبين لنا أن الدولة الوطنية مرت بمرحلتين كبيرتين:

- مرحلة الإسعاف و البحث على ولاء العائلات لها.فقدمت الشغل،السكن،التعليم و حافظت على القدرة الشرائية بتدعيمها للمواد الأساسية،فاستفادت العائلات من هذا الفعل ورفعت من مستوياتها المعاشية.

- مرحلة الاقتصاد الحر.فانسحبت الدولة تدريجيا من عمليات الإسعاف في جل الميادين.و انعكس سلبا على العائلات الفقيرة و المتوسطة،التي كانت تنتظر في طابور الاستفادة كما إستفاد المستفيدون.

**الدين:**تبين لنا وجود الدين البدوي في المرحلة الأولى.و هو ممارسة دينية تعتمد أساسا على "الدين العملي"، المرتكز على العبادات.لم يكن البدويين يسعون إلى المعرفة الدينية و التعمق فيها.و إنما يسألون عن الإجابة على

بعض القضايا التي تعترض سبيلهم بصفة عملية. بخلاف بعض الشباب من الجيل الحالي. الذي يحاول أن يتفقه في الدين و يتعرض إلى مسائل تجريدية ومعرفية محضة. و لو لم تتعلق بمطالبات المعيشة و الحياة اليومية. نتقدم إلى الأمام و نحن نعود إلى الجذور إلى الأصل. و نعمل هذا الماضي لتحقيق أهداف مستقبلية. نسير وفق تناقضات: لم نتحكم كما ينبغي الحال في مدخلات و تحولات المؤسسة حتى تكون المخرجات مطابقة إلى أهداف التنظيم. الشيء و نقيضه في نفس الوقت. وهو ما يجعل التنظيم في تحرك، تغير، غير ثابت أو جامد. و هناك من يعيب على الشعوب الإسلامية لأنها تريد أن ترجع إلى العيش عيشة السلف. و يرى في ذلك نكوصا و عدم القدرة على الدخول في الحداثة. لكن بالمقابل، تمجد من يريد أن يدخل في الحداثة دون إنيته أو هويته. وهو بذلك يجسد الإغتراب. و يلغي وجوده ككيان له هويته الخاصة به.

**المدينة:** صارت المدينة تفرض هيمنتها على البداوة. و حدث تغير جوهري: من بدونة المدينة، في أول حثك لها مع البدو إلى مدننة البداوة، في المرحلة الحالية.

**الاجتماع:** تبين لنا أنه في الحقبة الأولى، كانت العائلات مغلقة على ذاتها في محيط تحده القبيلة. و كل الحياة العائلية كانت مرتبة من الداخل في المجال: الاقتصادي، التربوي، المهني، الزواج الداخلي و السلطة المطلقة لكبير العائلة، مع سيطرة الذكور على الإناث و الكبار على الصغار.

و يبدو أن العائلات خرجت من انغلاقها و انفتحت على محيطها. و تراجعت سلطة كبير العائلة، بل صارت الأسر تستقل بذاتها و تنفصل على المؤسسة العائلية، و بالخصوص إن تمكنت من الانفصال. أما إن كانت عاجزة عن الانفصال، فإنها تبقى عالية على العائلة. الأمر الذي أدى إلى ضعف التنظيم العائلي في المنطقة. إذ إنه يحتفظ بالعاطلين عن العمل و كذلك المطلقات و الأرمال. بينما تغادره الطاقات الحية التي يمكنها أن تسهم بفائض قيمة إضافي للمؤسسة العائلية. بتفرغ تلك العائلات الكبيرة، صار هذا الضعف ماديا و بشريا و كذلك رمزيا.

كما تبين لنا تراجع سلطة الذكور على الإناث. و ذلك ببروز النزعة النسوانية المحلية، التي من خلالها تبحث المرأة على: "أن تتزين و إن تدين زوجها". فصرن يبحثن عن أكبر قدر من السلطة و أكبر قدر من التمتع و الاستهلاك. بعد أن كن أول مورد للإنتاج و تحمل المشاق، من أجل إسعاد عائلة زوجها. و تراجعت سلطة الكبار على الصغار. لما اكتسبه الصغار من شرعية أضفاها عليهم النسق التعليمي. الذي سمح لهم بألقاب لم يحملها الكبار. فصاروا هم العارفون. و الكبار جاهلون. و منه تغيير من درجات الضبط و الانضباط التي كانت سائدة من قبل.

\* أكبر تحدي: عجز العائلات عن إعادة إنتاجها بالكيفية اللائقة. إذ أن بعضا من العائلات صارت غير قادرة على تزويج إناثها اللاتي خرجن من سوق الزواج بصفة نهائية.

والرهان القائم، كيف تتمكن العائلات من الحصول على أكبر قدر ممكن من الفرص المتاحة و الخدمات التي تقدمها المؤسسات التي تدخل معها في تفاعل من: تعليم و شغل و إقامة شبكة علائقية مميزة مع العائلات الأخرى قصد تبادل الإناث عن طريق مؤسسة الزواج.

**الديمغرافيا:** رأينا ان العائلات بالمنطقة صارت تؤسس أسرا. و ذلك بتزوج أبنائها الذكور و الإناث. فإن كانت تحتفظ بالذكور في الجيلين الأولين للاستقلال. فإنها بعد ذلك اتجهت إلى أن تسمح كذلك للذكور بمغادرة العائلة.

ومنه صار الفارق بين الذكور و الإناث في تناقص. فالذكر بمجرد تمكنه من الانفصال على العائلة، يقدم على ذلك بدون أي تردد. بل صارت بعض الإناث يمكنن في البيت العائلي أكثر من الذكور. و ذلك لعدم تمكنهن من الدخول في مؤسسة الزواج. و بالنظر إلى هته الوضعية صارت الأسر تقلل من عمليات الإنجاب. الإنجاب الذي صار تكلفة و مغرماً، أكثر منه فائدة و مغنماً.

بالنظر إلى ظاهرة الجفاف الهيكلية، ظهرت نزعة ترك المهنة القاعدية للمنطقة، المتمثلة في تربية الماشية. و منه الانقلاب في احتلال المجال الجغرافي للولاية. و هجر المجال البدوي إلى صالح تعمير المجال الحضري بالمدن. و يفوق حتى متوسط النزعة الموجودة على المستوى الوطني كما رأينا ذلك. إن كلا من الزواج المتأخر أو عدم الزواج أثر على معدلات الخصوبة و الإنجاب سلباً، كما رأينا. فهناك إذا تغير بنيوي: الاتجاه من العائلة إلى الأسرة. و كذلك اتجاه في تقلص إعداد الأسرة، إلى ضعف الخصوبة. الذي يؤثر على عدد الأولاد المنتجين من طرف الأسرة الحالية.

**القانون:** البعد القانوني المنظم للأسرة، اعتمد مقارنة المرونة و التصلب في التقنين للأسرة. بحيث إنه اعتمد المبادئ الغربية في كل ما هو مرن من التشريع الذي ينظم الأسرة. بينما أبقى على بعض المتصلب ولو أنه عمد إلى تعطيله. كما رأينا أنه حجر على الزوج الذي يريد التعدد. كما أنه أخضع إرادة العائلة في تزويج أولادها إلى إرادة الأولاد، و بالخصوص الإناث. و لو أنه لم يتحدث عن إكراه الذكر المقبل على الزواج. و شدد على إكراه الإناث. بل اعتبر الزواج لاغياً إذا ما تم بدون رضا الأنثى. و أبقى على المواريث. لكونها مدققة أحكامها في القرآن الكريم و لا تقبل التأويل.

\* التحدي القانوني يهدف إلى تغيير الذهنية الذكورية، المعتمدة في البعد الثقافي الجزائري. و التأسيس إلى نزعة النسوانية العالمية المنتصرة.

و الرهان هو الوصول إلى تماثل قانوني وطني في مجال الأحوال الشخصية، مع القوانين السارية المفعول على المستوى العالمي. و بالخصوص تلك المعتمدة لحقوق الإنسان بما يفها المرأة و الطفل.

**الثقافي:** لقد تبين لنا أن بعد الصدمة الإستعمارية انغلقت جل العائلات الجزائرية على ذاتها. و حاولت التمسك بما لديها من إنتاج ثقافي مادي و رمزي. و لم تطوره، بالنظر إلى الإكراه الإستعماري، الذي مورس عليها. و بعد صدمة الإستقلال انفتحت على العالم الخارجي. من مؤسسات وطنية اقتصادية، سياسية، تربوية، تعليمية و تكوينية و دخلت في الفعل الحضاري. و لكن كتابعة للغرب. إن علمياً بحيث إنها تخلت على التعليم التقليدي أو همشته. بعد ما كان هو الأساس. كما تخلت على الفلاحة التقليدية التي مارسها. بما يفه تربية الماشية التي صار يستعان بأدوات تكنولوجية: كشحنات لجلب الماء و الكلاً من الأسواق. و صرنا تابعين تكنولوجياً كذلك للغرب. الأمر الذي رافقه كل البعد الثقافي الذي صار هو الآخر تابعاً للغرب. بالرغم من المقاومة على أساس المتصلب من بعض العادات و التقاليد، التي تم التمسك بها.

\* أكبر تحدي، كيف نلحق بالركب المتقدم، المتمثل في الغرب. و الحصول منه على العلم و التكنولوجيا. و لكن دون ضياع للإنية أو الهوية و الأنا الجماعي. أي الخروج من التخلف دون الوقوع في الإغتراب. و منه حافظنا على بعض معالمنا. كعدم التعامل بالربا في المنطقة.

ولو أن هذا الانفتاح على العوالم الخارجية.أبعدنا عن تلك ردود الفعل الشرطية،التي كانت تسمح للعائلات بالمنطقة من إعادة نفسها بسهولة.حيث يتم تزويج كل الذكور بدون استثناء و كذلك كل الاناث بدون استثناء تقريبا.سواء كن عازيات أو مترملات أو مطلقات.و مع الانفتاح صارت العازيات لا تتمكن من الدخول في سوق الزواج. و الرهان هو الدخول في الحداثة و مواكبة العصر.لكن دون التخلي عن الجذور أو ما يميزنا عن الأمم الأخرى. و أن لا نبقى مجرد قوم تبع.نستهلك ما ينتجه الآخرون في المجال المادي التكنولوجي و العلمي،و لكن أيضا في مجال المعنى.أو النظرة إلى الحياة و الموت،الدنيا و الآخرة.

**الفلسفة:** تناقضات:الإنغلاق و الإنفتاح،الأصالة و العصرية،التكنولوجيا و العقلنة مع الاديولوجيا.جعلت العائلات الموجودة بالمنطقة تعتمد إنتاجا للمعنى متباين.يعتمد التصلب و المرونة في آن واحد.سمح للأنتى أن تتراد المجال العمومي،و تواصل دراستها وإن كانت جامعية.بل و تمارس عملا مأجورا إن ظفرت به.و منع منعنا باتا أن تكون هناك علاقة بين الذكر و الأنثى خارج مؤسسة الزواج.

في المرحلة الأولى،كانت فرص متوفرة لكل الإناث أن تدخل مؤسسة الزواج. سواء كانت عازية،مطلقة أو أرملة.فكل من ترغب في الزواج يمكنها ذلك.و لو اقتضى ذلك أن تنزل في السلم الرمزي و المادي مقارنة بذلك الذي كانت تحتله في عائلتها الإيجابية.لنتحقق بعائلة متواضعة.لكن لا يعقل أن تبقى خارج مؤسسة الزواج.

في المرحلة الثانية،و بالخصوص بعد الدخول في الصدمة المتعددة الأبعاد،اقصيت المطلقات و الأرامل،بصفة تكاد تكون مطلقة،من مؤسسة الزواج.بل صارت تسب العازيات الاتي يقصين من سوق الزواج في تزايد مع مر السنين. و القاعدة المذكورة أنفا:عدم وجود علاقة بين الذكر و الأنثى،خارج مؤسسة الزواج،ما تزال قائمة و مؤسسة.مع أن الوضع الحالي قد تغير. إذ صار من غير الممكن إدخال كل النساء في مؤسسة الزواج.الأمر الذي يعتبر من أكبر التحديات،التي تتعرض لها المؤسسات العائلية/الأسرية في المنطقة.

المفارقة العجيبة،و إن ما تزال المؤسسة الزوجية تحتفظ بنوع من القداسة،إلا أنه لم يعد بإمكان الذكور و الإناث من دخولها،في الوقت الأمثل إجتماعيا.و إن تمكت الذكور من تدارك الأمر و الدخول في المؤسسة مهما طال الأمد و تأخر.فلإن الإناث،بالمقابل،إذا تجاوزت إحداهن 45 سنة،بدون زواج،فقد تقصى بصفة نهائية من الدخول في مؤسسة الزواج.

نعلم أن في الغرب إذا لم يتمكن أحد من الدخول في مؤسسة الزواج،أو لم يرغب في ذلك،فإنه يمكنه أن يتزوج بدون أي إشكال،سواء كان ذكرا أو أنثى.بينما التزواج في ثقافتنا يبقى بدون معنى،لأنه محذور و ممنوع.و بالخصوص بالنسبة للعنصر النسوي.فنحن نقدر مؤسسة الزواج لكننا في بعض الأحيان لا نتمكن من الدخول فيها.و ل يمكننا إلا الإرتباط بها،ولو تم إقصاؤنا بصفة نهائية منها.

سرنا وفق الصدمات،غشنا تغيرات مفاجئة و سريعة في نفس الوقت.الأمر الذي يخرجنا بسرعة خاطفة من الوضع القديم.و لو لم نكن قد حضرنا أنفسنا بكيفية ملائمة،للدخول في الحقبة الجديدة.و منه الصعوبة في التغير أو التحول.و التمسك بالمعنى المنتج في المراحل الأولى.و لو أن الواقع الجديد،صار مغايرا للواقع القديم،الذي أنتج المعنى.و أخذ التدابير الإحتياطية و اللازمة لعدم الخروج على المعنى المبني.

**الإناسة:** بالرغم من تفكيك التنظيم القبلي في المرحلة الاستعمارية.و العمل على تفكيك قواعده التنظيمية و المادية و حتى البشرية.إلا أنه كان متواجدا في مجال جغرافي واحد.و يخضع لحكم "القايد" المعين من طرف السلطة

الاستعمارية،"الحاكم"،أو بمباركتها له.أما بعد صدمة الاستقلال،فتم تفكيك ذلك الكيان بصفة كلية.بعد تنصيب "المير" بدل "القايد".فما عدى بلدية "مكمن بن عمار"،التي ينتمي سكانها إلى عرش واحد،عرش البكاكرة، فإن باقي البلديات فيها أكثر من عرش واحد.و بالتالي قوض تنظيم القبيلة أو العرش بصفة كلية.و لو أنه ما يزال يفعل على المستوى الرمزي.بقصد التعرف على إنية المخاطب.فيسأل عن أصله و فصله و عرشه و عائلته بقصد تحديده.فهناك علاقة عاطفية تربط الأجيال القديمة خاصة،بالتنظيم القبلي.و لو أنني لاحظت أن الجيل الحالي،أقل إغارة إهتمام لهته المبنيات القديمة.و التي لم تعد ذات دلالة بالنسبة له.و مع انقراض الأجيال التي كانت معاشة لهذا التنظيم،يمكن القول بأن الرجوع إليها،صار ضعيفا جدا.و بالخصوص في المدن الكبرى،كالمشرية و النعامة على وجه التحديد.

لم يعد الإلتواء إلى عرش أو آخر من الرهانات بالنسبة للأفراد أو العائلات.إذ صار العرش معنى بدون معنى مفرغ من محتوياته.ذلك أن الواقع الحالي مغاير بكيفية جذرية،لذلك الواقع المعاش أثناء تواجد النظام القبلي. كل هته النقاطات مع مختلف المؤسسات التي تدخل العائلات معها في تفاعل:تفاوض، صراع، تعاون و كذلك ذلك التقاطع المعرفي بين جل الاختصاصات للعلوم الغضة أو ما يسمى بالعلوم الاجتماعية.بين لنا كذلك تأثير قطاع على آخر،من خلال التداخل الموجود بين جل القطاعات.و كذلك الشأن بالنسبة للتدخلات و النقاطات الموجودة بين مختلف الاختصاصات.

فطابع الدولة له تأثير على التعليم و التكوين،الميادين التي تكون مسهلة للتشغيل،الإسكان،الصحة و الإستهلاك. و قد يكون طابع الدولة،كابحا أو حتى مانعا لهته الإستفادة.كما رأينا في النظام الاستعماري.أو حتى بعد دخول الجزائر في الأزمنة المتعددة الأبعاد.و إن أبقى على التعليم و التكوين،فإن القطاعات الأخرى لم تتبع بنفس السرعة.بل قد رأينا أن البيئة لها تأثير حاسم و جوهري على المهنة القاعدية الممتحنة في المنطقة.و التي تعتبر قاطرة الإقتصاد المحلي.فلإن كانت "النعجة" جيدة،فلإن الكل يتبع.

\* أعتقد أن ما ساعدني في التحكم النسبي في هذا الموضوع الشاسع و الشائك،هو اعتمادي على الخيط الموجه لهذا البحث: le fil conducteur و المتمثل في التركيز على تبيان أهم التحديات التي تتعرض لها العائلات الجزائرية و كذلك أهم الرهانات التي تعمل على تجاوزها،وكذلك المعنى المنتج من طرفها،لوقوف على البعد الفلسفي المعتمد من طرف العائلات الجزائرية،أي نموذج هو: شرقي،غربي أو محلي؟ وهذا ما تمت مناقشته في الدراسات السابقة لمحاولة موقعة العائلات الجزائرية من غيرها.و حاول الجانب النظري،الذي لم يكن نظريا صرفا.بحيث إنه شبع بكثير من الملاحظات الميدانية،ومنه عدم وجود قطيعة بين ما هو نظري و تطبيقي في هته الدراسة.حاولت دراسة هته المؤسسات وفقا لحاملين vecteurs:

1 . حامل الزمان:أي السيرورات التاريخية و ما مدى تأثيرها في قولبة العائلات.و رد فعل العائلات على ما يوجد في كل سياق تاريخي محدد.

2 . حامل المكان:و إن لم أتمكن من توسيع مجال المقارنة بين فضاءات مختلفة من التراب الوطني.و هذا ما قمت به في الدراسة السابقة،دراسة ظاهرة الطلاق:"من التلاقي إلى الطلاق".و التي قارنت فيها مدينة المشرية،القبة بالجزائر العاصمة،المسيلة و تل أعامرة(ولاية تيزي وزو).الدراسة الميدانية التي كلفتني سبع سنوات من العمل الميداني.

فاقتصرت، في هته الدراسة تجمع سكاني مكون من 14 قبيلة. و المسمى 'بحميان'، في مجال يتربع على نصف تراب ولاية النعامة شمالا بمدن كبيرة، متوسطة، وصغيرة وفضاء بدوي واسع. و اخرت مخبرين من كل فضاء، و ما تحمله ذاكرة متوسط عمره الثمانين (80) سنة. و كانت دراسة معمقة لمسار سوسيو-تاريخي لحياة عائلة المخبر.

طرحنا تساؤلات على المؤسسات العائلية و الأسرية قصد تبيان التحديات التي تتعرض لها و الرهانات التي تعيها وكذلك المعنى المنتج من طرفها.

أبرز لنا التعرض بالدراسة الى العائلات الجزائرية. في مجال محدد من الجزائر العميقة. أهم التحديات و الرهانات التي تعيشها هته العائلات. إنطلاقا من الرصيد التاريخي الذي تحمله كمؤسسات عائلية. و كذلك تلك الظروف التاريخية الأعم التي مرت بها المنطقة على الخصوص. و البلد ككل على العموم.

الوقوف عند أهم آليات الفعل العائلي المتعدد. بالرغم من وجود ظروف: تاريخية إيكولوجية موحدة. الا أنه توجد مسارات متعددة للعائلات محل الدراسة.

و أن التاريخ الداخلي للعائلات. مكننا من الوقوف و تفسير المسار الحقيقي للعائلات. و بين لنا أهم التحديات التي تفرض عليها. و أهم الرهانات التي تمثل أمامها.

تبين لنا أن الاجيال كانت تتابع و تتشابه مع الجيلين الاولين. صارت الاجيال تتابع، بل تتعايش و لكن لا تتشابه. بل حدثت اختلافات نوعية و جوهرية. الأمر الذي غير من طابع التحديات التي كانت موجودة أمام هذه التجمعات العائلية. و كذلك غير من رهاناتها و الدلالة التي تحملها.

تبيان: تغيرات سريعة تطراً على العائلات بالمنطقة. و هذا ما تبين من خلال تتبع الحياة العائلية. و بالخصوص مع الجيل الاخير. الذي يبدو و أنه عزز في نوعية الاختلاف. تبيان ذلك: الانتقال من الداخلي الى الخارجي. و من الانتاج حسب الحاجة. الى استهلاك حسب الحاجة. و دون الحاجة الملحة. القواعد و القيم كانت تنتج من طرف الجماعة و الافراد المكونين للجماعة. في بعدها العائلي او القبلي. هته القيم تخدم الجماعة و العائلة. و لا تتعارض مع المصالح. و هي متوافقة للحاجات الملحة و الضرورية. و منه الاستثمار في الرمزي. صارت تلك القيم و القواعد تفرض من الخارج على التنظيم العائلي. و بالخصوص أن التنظيم العائلي لم يعد منعزلا على نفسه. المجال الوحيد الذي يحتك به هو قبيلته مجاله الحيوي. بل صار يحتك بفضاءات واسعة. و من العائلات من غادرت المجال المكاني الذي كانت تحتله. و انتقلت الى فضاءات أخرى و منها المدينة. و بحلولها في المدينة صار ملزما عليها أن تتعرف على القواعد و القيم التي تحكم سكان 'المدينة'. السكان الذين و ان كانوا من أهل المنطقة. المتشبعين بثقافة متجانسة. الا أن التجمع المدني له قواعده الخاصة به. يجب معرفتها و التكيف معها. او الدخول معها في 'تفاوض'. و اقناعها بما نملك من قيم و قواعد.

و قد لاحظت ان مدينة المشرية. المدينة الرئيسية في المنطقة كلها. و هي عاصمة قبائل حميان كلهم. كما ان مدينة عين الصفراء عاصمة أولاد بوتخيل و العمور. مرت المدينة بثلاث مراحل متميزة:

1- مرحلة 'بدونة' المدينة: المدينة لم تكن المقصد و الملجأ النهائي أو المكان المثالي للعيش. و لكن كل عائلة من العائلات الكبيرة و الثرية خاصة اشترت مسكنا في المدينة. تعيش فيه الفئات الغير نشطة: شيوخ و أطفال. فالاطفال قصد مزاولة الدراسة في مدينة المشرية. و الشيوخ استغنى عنهم الاقتصاد البدوي. و هم في المدينة يادون مهمة متابعة دراسة الأولاد.

أما الطاقات الحية النشطة فتبقى في الفضاء البدوي. قصد تأمين المعاش الضروري لهته الفئة المتواجدة في الفضاء البدوي. و للفئة التي دخلت الى المدينة. هته الديار كانت لها وظيفة تخدم التجمع البدوي. بحيث ان الديار تحتوي على فضاء مخصص للأغنام 'اسطبلات'. هذا الفضاء يسمح باستقبال الماشية التي تجلب من البادية. و يراد تسويقها في سوق المدينة. و هته الفترة التي عرفت هذا النموذج من البناء. امتدت من الحرب العالمية الثانية. و حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي. هته الاسطبلات كانت تمثل حاجة حيوية للبدو قصد تسويق ماشيتهم. إذ ان غالبيتهم كانت لا تملك شاحنات لنقل الماشية من و الى السوق.

(2)- مرحلة تثبيت البدو في المدينة: أو مرحلة مدننة البدو. بدأت مع مرحلة استقلال الجزائر. و بدأت المدينة في استقطاب سكان البدو. الذين صاروا يقصدون المدينة كأسر كاملة. تتفصل على العائلة البدوية. و ذلك حتى نهاية الثمانينات. مع وجود ظاهرة أخرى ابتداء من التسعينات من القرن الماضي. و هي مغادرة 'العائلة' بكاملها من البدو الى المدينة. و تغيير النشاط البدوي. و ان بقي الارتباط بالماشية. فعوض تربيتها و متابعتها. صار ساكن المدينة يتاجر فيها. و صار وسيطا بين السوق و البدوي.

(3)- مرحلة تمدن البدو: يبدو أن البدوي صار تابعا للمدينة بشكل متزايد. بل صار البدوي يعيش مثلما يعيش صاحب المدينة تماما. إذ إن كل السكان البدو يمتلكون شاحنات. للترود بالمياه الصالحة للشرب لهم و لماشيتهم. و شاحنات لتسويق منتوجهم. هته الشاحنات التي يحملون ما تحتاجه عائلاتهم و أسرهم. الحاجيات التي اتسعت من الدقيق الى قارورة الغاز. و مع سياسة تثبيت البدو. فإن أعدادا معتبرة استفادت من البناء الريفي. و صار المسكن ثابتا و بشكل نهائي. و لا يختلف في شيء عن المساكن الموجودة بالمدينة. لا من حيث البناء أو من حيث التجهيزات. ومنه القول بتمدن البدو. و إلحاقهم باقتصاديات المدينة بشكل متزايد.

**من المشروع الجماعي الى المشروع الفردي:** كل عائلة ترغب في تحقيق أكبر قدر ممكن من النجاعة. و الوصول الى اعلى مرتبة ممكنة بين أقرانها من العائلات الاخرى. معتمدة في ذلك على كل الموارد المتاحة لها. بما فيها الموارد البشرية المكونة لها. صار الافراد المكونون للعائلة و الذين يعتبرون عناصر بشرية فاعلة في العائلة. يبحثون عن تحقيق الانجاز الفردي. و التميز حتى عن باقي افراد العائلة. أو حتى على حسابهم. و الاله هو تحقيق الهدف الفردي المنشود: تحقيق النجاح الفردي. و ان اقتضى الأمر التحرر من العائلة ذاتها او الخروج عنها.

**السلطة** التي كانت مستمدة من البعد التقليدي. سلطة "الذكر، الاكبر سنا". تنزع الى التراجع. و تكفل كل فرد بالدفاع عن مصالحه أو ما يراه كذلك. و ان اقتضى الامر الدخول في صراع مع صاحب السلطة الشرعي من الناحية التقليدية. صاحب السلطة التقليدية لا يمكنه التخلي عن هذا الامتياز بكل سهولة. و لكنه في غالب الاحيان يحاول ان يلبي أكبر قدر ممكن من المصالح الفردية. و ان كانت على حساب التجمع العائلي.

**تربية الماشية:** مرتبط بمخيال مؤداه أن تربية الماشية نشاط فيه كل الخير. و أن الدين الاسلامي يمجد مربى الماشية. و أن النبي محمد: صلى الله عليه و سلم. كان راعيا. فالخير كله و الربكة مقرونين بهذا النشاط. واستبداله بأنشطة اخرى. و على رأسها عمل آخر قام به الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. الا وهو التجارة. فغالبية الموالاة الذين لم يتمكنوا من مواصلة نشاطهم الرعوي. استبدلوه بالنشاط التجاري. ثم الخدماتي. ثم صار النشاط الآن يكيف مع اختصاص بعض الاولاد: من طب و صيدلة و محاماة و اعلام آلي. و ما اليه من تخصصات أخرى.



**العلاقات الاجتماعية:** لا يمكن عزل العلاقات العائلية عن بقية العلاقات الاجتماعية. و منه دراسة مختلف الافعال التي يمكن للعائلات ان تقوم بها. بمناسبة دخولها في علاقات مع مؤسسات فاعلة تحتاجها العائلات. رهان: انتقلت العائلات من وضعيات متشابهة و غير راقية عموما. و كانت في سياق مكره. السياق الاحتلالي: الاحتجاج غير مسموح به، الاحتجاج يأخذ الشكل المسلح. أو السياسي حسب السياقات التاريخية. أتحت للعائلات بعد الاستقلال امكانية تحقيق الترقية الفردية. التي كان من المفروض أن تسمح بتحسين الوضعيات العائلية. فان هته الترقيات الفردية عززت من اضعاف العائلات. إذ أن الافراد الذين حققوا نجاحا. انما حققوا ذلك النجاح لصالحهم كأفراد. ثم لصالح أسرهم المكونة. بعيدا عن العائلة. و منه حرمت العائلة من مواردها البشرية النشطة و الناجحة. و احتفظت بكل من لم يتمكن من تحقيق النجاح و فشل. فإنها يبقى في العائلة للاستفادة من التكفل و الحماية و الرعاية. و هو الامر الذي يعزز من اضعاف المستوى المعاشي العام للعائلة. و بالخصوص بعد دخول الجزائر في أزمات سياسية اقتصادية أمنية. انعكست على العائلات الفقيرة على وجه الخصوص. و حتى المتوسطة التي دخلت في دائرة الفقر.

مع المرحلة الاولى التي عرفناها مع الجيلين الاول و الثاني. اللذين تميزت تنشئتهم الاجتماعية. بخصوصية الديمومة في الزمان. و لحقات طويلة نسبيا. و ذلك أن التنشئة الاجتماعية أو الجتمعة كانت منحصرة في مؤسستن لا ثلاث لهما: العائلة و القبيلة.

ومع المرحلة الثانية و الجيلين الثالث و الرابع و ما يليهما. فإن مؤسسات اخرى دخلت في عملية التنشئة و بشكل قوي: المؤسسة التعليمية، مؤسسة الشغل، الفضاء المكاني المتمثل في الحي و المدينة. و منه تعددت الاوساط. و كذلك تعددت الوسائط السمعية البصرية. التي تربطنا بعوالم اخرى. و منه الوقوف على طرق أخرى للعمل و العيش و التواجد. فزحزح القديم و تعدد الجديد الذي يمكن اعتماده. و تم \*المرور من المثاليات و نكران الذات. الى تحقيق الذات و الملذات.

يمكن القول بأن تغير العائلات الجزائرية كان وليد السياق العام الذي مرت به الجزائر. و قد اتسم مسار الإجتماع العائلي الجزائري بالتغير عن طريق الصدمات: من الصدمة الإستعمارية إلى الصدمة المتعددة الأبعاد، مروراً بصدمة الإستقلال. كما اتسم مسار الإجتماع العائلي بتأثير المؤسسات الاجتماعية المحيطة به. و قد اغتتم بعضا من الفرص التي أتاحتها. كما تأثر بالإكراهات التي تسببت فيها، نتيجة دخولها في أزمات. أو عدم قدرتها على المهنية و الإحترافية الازمة. حتى تقوم بالمهام الموكلة لها في شفافية. حتى تتضح قواعد اللعب للمؤسسات العائلية. فتأخذ احتياطاتها. فتغتتم الفرص المتاحة. و تتجنب الإكراهات و الضغوطات التي يمكن أن تتسبب فيها.

### مسار الاجتماع العائلي: أولا: التغير عن طريق الصدمات:

1. الصدمة الاستعمارية: أ) الشرعية الأولى: الالتزام و الإحساس بالواجب اتجاه الآخر، و بالخصوص العائلة و القرابة و القبيلة. السلطة مجمعة في يد كبير العائلة. فهو الأمر النهائي. و صارت حقوق الأفراد تتعزز. عوض حقوق و أولوية الجماعة على الفرد. إذ كان يمكن أن نضحي بفرد لإنقاذ الجماعة.

ب) الشرعية الثانية: التي تعزز هته السلطة الضابطة، هي الشرعية الدينية. التي كانت صارمة و منضبطة و تتبع مذهباً واحداً (المذهب المالكي) و مفتياً واحداً لكل المنطقة، إمام المسجد الكبير بالمشربية (الجامع) يقوم بدور الإمام الأعظم.

فترجع الانضباط العائلي و الديني. فليونة المرجعيتين العاداتية و الدينية و تراجعهما عن التصلب. سمح بسلوكات تبحث عن مزيد من الليونة، أي الإفلات من القواعد. و بقيت سلطة رعية واحدة. هي سلطة النظام العمومي التابعة للدولة. و التي تتدخل عن طريق القوانين. و لا يعاقب الشخص إلا إذا ارتكب جريمة أو جنحة، قد حرك الطرف المتضرر الدعوة. و إلا فإن المخالف يبقى بدون متابعة. فهو جهاز غير فعال، بالنظر للبعد عن الفاعل. و بالنظر لآليات النظر في القضية. التي يتدخل فيها أطراف كثيرة. و قد ينجو صاحبها إذا ما كان من أصحاب العلاقات. الذين لا يمسه القانون و كذلك الشأن بالنسبة لأصحاب الرشوة و الأغنياء. و لا يطبق القانون في الأخير إلا على الفقراء.

**2. صدمة الإستقلال:** أدخلت صدمة الاستقلال العائلات الجزائرية مرة أخرى في التاريخ. و صارت العائلات مؤسسات فاعلة. أخرجت أفراد العائلة من وسطهم العائلي المغلق. الالتحام الذي كان قائما بين أعضاء العائلة صار مسافة معتبرة بينهم. حضارتنا مؤسسة على الاندماج و الانضباط، مع وجود المسؤولية الفردية. ضعف الانضباط وكذلك الاندماج بعد اعتماد الانفتاح. فتم الابتعاد على الزواج الداخلي كما تمت مغادرة المجال المكاني.

3- **الصدمة المتعددة الأبعاد: اقتصادية، إجتماعية، سياسية وثقافية.**

4- **صدمة إعادة الهيمنة الخارجية في غلاف العولمة.**

**ثانيا: المؤسسات الاجتماعية:**

1 **الدولة:** الأب، الرئيس، أب الجميع. الدولة تبحث عن الولاء لهته التنظيمات الاجتماعية. الدولة المنظمة، المنتجة للمعايير، المراقبة للمجتمع، المتسلطة على المجتمع. دولة القانون أو قانون الدولة. تحتكر شرعية القوة و شرعية استعمالها. حتى تحافظ على هيبتها و سلطتها. تؤسس لولاء المواطن لها عن طريق الإسعاف. ثم انسحبت وقت الأزمة الاقتصادية. و لو بشكل تدريجي.

2 **القبيلة:** تمثل تجمع للعائلات. كان لها تنظيم محكم و فعال. بعد الصدمة الاستعمارية تلاشت بنياتها التنظيمية. و لو أنها بقيت من الناحية العاطفية و الرمزية تؤدي دورا، ينحو الآن، باتجاه التناقص مع مرور الوقت. الدولة تحاول أن تتعامل مع مؤسسات تمثيلية. تمثل جماعات أكبر عدديا من العائلات. و في غياب القبيلة، تحاول أن تعيد هذا التنظيم، على شكل "كبار القوم" أو "الجماعة". في غياب ما يسمى بالمجتمع المدني، بالمفهوم الغربي. بالنسبة لجل العائلات، كانت الدولة بعد الاستقلال، تمثل امتدادا للقبيلة. بما تقدمه من حماية و إسعاف. لكن الدولة بالرغم من إنها أسعفت الكثير. فالذين لم يسعفوا ولدت لديهم شعورا بالظلم.

3 **الإسلام الشعبي/البدوي:** هو إسلام عملي. لا تهتمه القضايا النظرية المعرفية. و إنما يطلب ما الذي يجب القيام به، أمام وضعية معينة، تتعلق بمعاشه. و يكتفي بالقدر اليسير من المعرفة. و لكنه ينشرها في وسطه و يلتزم بها و يطبقها بشكل صارم. و الذي يهيمه هو المصلحة المباشرة التي يمكن جلبها. مع احترامه المبادئ الكبرى للدين. كمبدأ الربا: المال لا يلد المال. و إنما المال يأتي من الجهد أي العمل. و ينفر من الربا و لو جلب له منفعة. لانغلاق على الفروقات الثقافية و الذود عليها بقوة. مما عزز من المرجعيات. و عزز الأصيل مقابل الدخيل. و وجود شبه تجانس لجل العائلات. فيما يخص السلوكات و الاعتقاد و الاعتماد على الحلول الجاهزة التي أوجدها السلف.

4 **القضاء:** كان القضاء شرفا و شيعة. و لكن صار وظيفة و عمل. و لذلك حدث خلل بين الأجر الرمزي الذي كان يتقاضاه القاضي الغني. و الذي ينتمي الى الوجهاء. فصار القاضي من عامة الناس. يحمل معارف قانونية و

يستزق من هذا العمل. فالأجر الزهيد يشجع على الرشوة التي انتشرت في الوسط. و هو أمر منطقي بالنظر الى الأجر الزهيد الذي كان يتقاضاه القاضي.

في العهد الاستعماري كان من العيب و العار أن يشتكى احدهم الآخر أمام القضاء. فيلجأ إلى كبير الجماعة للفصل في القضايا. و ما حكمت به الجماعة ينفذ بدون أي تأخير. و بدون دفع أي مصاريف خاصة بالنقاضي.

**5. المدينة:** في المرحلة الأولى، نلاحظ بداوة المدينة. التي كانت تعكس اهتمام البدو. من وجود إسطبلات بكل مسكن. و لكن في المرحلة الثانية، تغلبت المدينة على النشاط البدوي الأساسي. و هو تربية الماشية داخل المدينة. بحيث إن المدينة لفظت الإسطبلات من مجالها و ذلك بصفة نهائية في مدينة "المشيرة". و أخرجتهم من وسط المدينة و من السكنات إلى الضاحية في مثال مدينة "البيوض". و لو أنه لا يمكن للمدينة أن ستغني عن النشاط الاقتصادي البدوي. الذي يؤثر على كل الأنشطة الأخرى التي تحدثها المدينة. و المتمثلة أساسا في النشاط التجاري. و قد رأينا أنه إذا كانت الماشية في أوج نشاطها، فإن المدينة تتبع. أما إن تراجع الربح الذي ترده الماشية، فإن الركود يخيم على كل المدينة بل و حتى المنطقة، مثل نقطة الزيت: تتمركز في الوسط و تتلاشى كلما بعدنا عن المركز.

**6. المؤسسة التعليمية:** الكفاءة العلمية، إن كانت غير متناسبة مع الوضعية الاجتماعية للعائلة. فإنه لا يعترف بها إلا جزئيا. و كأننا أمام المؤسسة التقليدية، التي تسأل عن من أنت؟ "شكون أنت". فإن معاملتك تختلف بحسب انتمائك العائلي. إن كنت من عامة الناس أو أنك تمثل عائلة متمكنة. فلا بد من فهم بعض آلياتها حتى يمكن فهم ارتباط العائلات بهته المهنة بل. و يمكن حتى فقه بعض السلوكات المرتبطة بالعائلات المتواجدة بالمنطقة.

**7. المؤسسة العائلية:** لفهم هته المؤسسة و موقعة العائلة في سياقها. و تتبع مساراتها عبر حقبات تاريخية يمكن للذاكرة الفردية أو الجماعية استيعابها. و هي في بحثنا هذا قد تصل الى ستة أجيال. و إلى أربعة أجيال على الأقل. العائلة و النوع: الفرق يكون أكثر وضوحا بين عائلتين، من مستويين: أحدها أعلى و الآخر أدنى. مما يظهر في الأسرة الواحدة بين الذكور و الإناث. التنشئة تركز أساسا على إعطاء العلاقات أهمية بالغة. و موقعة العائلة بين العائلات الأخرى لها كل الأهمية. و منه إلزامية التضامن مع الآخرين و الكرم. لا يمكن تصور أسرة بدون أولاد. الأنتى كانت تربي للغير. فصار الذكر هو كذلك يربي من اجل الغير، من اجل أنتى أخرى. إذ انه هو الآخر يستقل عن العائلة ما أن يشتد ساعده. العائلة ترغب دوما في تحسين مستواها المعاشي. القبيلة بالرغم من إن وجودها ما يزال في مخيال الجماعة. إلا أن وجودها الفعلي و الحقيقي قد زال تماما. فحتى المجال المكاني المشترك، الذي كانت تحتله القبيلة. و تتواجد فيه عائلات، الأمر الذي يؤدي الى وجود تفاعل و معاملات أكيدة بين هته العائلات، قد فقد. فبالنظر إلى تغيير المجال المكاني، صارت المعاملات غير موجودة. لا من ناحية البيع و الشراء أو الحماية المشتركة أو التصاهر المتبادل أو الضيافة المتبادلة. كما أن العائلة و الأسرة بدأت تتخلى عن مسؤوليتها في الضبط الاجتماعي. التغيير الحاصل الآن، أعطانا امرأتين: تقليدية محافظة و أخرى حديثة مجددة. العائلة تتعامل مع الجيران. و تشاركهم أهم الأحداث التي يمررون بها. كما أن العائلة لها علاقة مصاهرة. ولو أن العلاقة غير متكافئة بين من ينجب الذكور و من ينجب الإناث.

**8. المؤسسة الزوجية:** تعتمد على مواصفات المرأة. سوق الزواج مختل: عرض النساء فيه أكثر من طلب الذكور. لكي يتمكن الذكر من الطلب. لا بد له من أن يوفر شروطا: كالعامل على وجه الخصوص. و يجد في نفسه القدرة

على تحمل المسؤولية بذاته أو بعائلته. كتوفير السكن. النزعة النسوانية تترادف و إن لم تتمكن من التحرر من الناحية الجسدية فقط. بالزواج ينتقل الفرد من وضعية 'البز': الطفل الصغير إلى مصاف الرجال. الزواج يهيم كل المجموعة القرابية و بالخصوص العائلة. بالرغم من السير نحو الحداثة. نبقى سجينى ذهنياتنا التقليدية المحافظة. و نود لو أن هته الحداثة، تبقي و تحافظ على ما تعرفنا عليه: التعدد للأغنياء و لفحول الرجال. و سلطة النساء على النساء. صعوبات هيكلية و عملية صارت تحول دون التجمع العائلي.

عمل المرأة: عكس ما يتبادر إلى ذهننا الآن. فإن الشرط الأول في الزواج من المرأة هي قدرتها على العمل. و أنجز كل ما كانت تنجزه المرأة البدوية. أي ما يقارب كل الاحتياجات: من مسكن(خيمة) إلى أواني مصنوعة من الفخار أو الحلفاء، إلى الأثاث المصنوع من الصوف و شعر المعز و الوبر و جلود الحيوانات. مرورا بتحضير الأكل و رعاية الأولاد. فعمل المرأة أساسي و جوهري. و لا يمكن الاستغناء عنه. ثم صارت المرأة البرجوازية في المدينة، ليس لها أي مشغلة. ما عدى إعداد الطعام و التكفل بتنشئة الأطفال. و في المرحلة الحالية صارت بعض النسوة تتهافت على تعلم بعض الصناعات التقليدية. فإما أن تنجزها لفائدة بيتها أو حتى تعيل بها بيتها.

**من الجماعي الى الفردي:** جل الأولاد المتزوجون في المدينة و الماكثون مع آبائهم. إنما هذا المكوث هو في خدمتهم بالدرجة الأولى. إما انه بطلال و لا يستطيع الاستقلال بأسرته. أو أن أجرته غير كافية. إما إن كان قادرا ماديا على الانفصال فإنه يفعل. نلاحظ أن المنفعة الخاصة بما فيها البحث عن الدخل الفردي صار معمما. فالأجرة غزت حتى عالم البداوة. كما حصل تغيير مهم في القيم. هذا ما نلاحظه من الصعوبات في التعامل مع الأصهار. فقيم الاحترام المتبادل نقصت. و بالخصوص ممن أعطيته ابنتك. و كأنه لا يقدر ما قمت به اتجاهه. و تراجع أفضلية الذكر على الأنثى. الذي يمكن إرجاعه إلى: فرقة التجمع العائلي ذاته. بحيث إن الذكر صار ينفصل على العائلة كما تفعل الأنثى تماما. و ما خفف من صدمة فرقة العائلة هو تمتع بعض الآباء بمنحة التقاعد. كما نلاحظ الزواج من خارج العائلة الكبيرة. و عدم السيطرة على الذكر من المؤسسة العائلية. نتيجة الفردنة و الأنانية المفرطة للأولاد الذكور. الذين لا يكتفون مع العائلة إلا خدمة لمصالحهم. و لم تعد آليات التنشئة الإجتماعية القديمة و المعتادة وظيفية. ذلك أن التنشئة الاجتماعية كانت تركز على تبعية الأولاد صغارا كانوا أو كبارا لكبير العائلة. التنشئة كانت طبيعية. و حسب الإمكانيات الرمزية و المادية التي تتوفر عليها العائلة. و سلطة الأجداد على الأحفاد نافذة. و كذلك سلطة الذكور على الإناث. و توجيه الفتاة الى إتقان ما له علاقة بالنشاط الداخلي للمنزل. تنشئة تراعي النوع. فالتنشئة التقليدية تنشئة ثقافية. تستمد شرعيتها من الموروث الثقافي. بينما التنشئة المقصودة هي عملية واعية. يراد منها تحقيق أهداف متميزة بالنسبة لكل فرد من أفراد العائلة. تبعا لاستعداداته الذاتيه و ميولاته. لا تبعا لجنسه. الفقر هو الآخر كان عاملا للخروج عن الطاعة. و بالخصوص إذا ما اقترن بإجراء مقارنة مع العائلات الأخرى. كما أن الانتقال من البداوة إلى الحضرة عن طريق التعليم و الأجرة. كل ذلك حد من الإنضباط في إتباع التنشئة التقليدية بكل صرامة. التنشئة التي كانت تعتمد على تعزيز البعد في المسافة الفاصلة بين الذكر و الأنثى. و تم اعتماد تنشئة مغايرة تماما. تعزز من التجانس بين الذكر و الأنثى. و كأن الولد لم يعد له جنس. أو نشأة الولد اللاجنس (إبليس). و هذا ما أدى بالانتقال من الجماعي الى الاجتماعي. و من الانغلاق على الذات الى الانفتاح. من الخضوع المطلق الى السلطة الى المروق عليها و تحديها. من المرجعية الوحيدة إلى تعدد الأنماط و المرجعيات. هذا ما تعلق بالميكانيكيات الداخلية. إلى جانب وجودنا في موقع

التابع للغرب. الذي يحاول فرض هيمنته الثقافية. و خدمة المعنى الذي تريد القوة الغربية تأسيسه لكل العالم. باسم "حقوق المرأة و الطفل و الإنسان." و ضرب ما تبقى من مقاومة. وما تبقى من نظام الدول المستقلة.

الفرد لا يملك أي شيء خارج الجماعة. فلا يمكنه التفريط فيها. كما انه يعمل جاهدا لتحقيق مصالحه الضيقة قدر الإمكان. و يبحث دوما على الربح في علاقته مع الآخر.

تغيير المجال السكني و المهنة الأساسية. أدت الى تغيير تلك الردود أفعال أو المنعكسات الشرطية. التي كانت مبرمجة منذ عهد طويل. إعادة البرمجة كانت وفق احتياجات كل عائلة. ومنه الفروقات و التفاضلات بين العائلات. و السير من الجماعي الى الاجتماعي بكيفيات متغيرة. في مجالات متعددة من التضامن الداخلي بين أفراد العائلة ثم التضامن داخل العائلة. من تبادل الذكور و الإناث حسب الحاجة.

#### رابعاً: التحديات، الرهانات و إنتاج المعنى.

**التحديات الموجودة في الغرب:** انفتاح كبير في صيغ الزواج و التزاوج. تراجع مؤسسة الزواج و ارتفاع نسبة تفكك الزوجات القائمة. بسبب التطلق أكثر من الطلاق من الستينات الى التسعينات من القرن الماضي. تراجع الزواج بما يقارب النصف عما كان عليه، تراجع معدل الإخصاب. تزايد الإجهاد، تنامي النساء العازبات بمعدل 1 من 5 نساء يبقين عازبات حتى سن الخمسين سنة. تزايد النشاط المأجور للنساء. لم تعد تفصل سوى 20 نقطة لتساوي عمل المرأة مع الرجل. بينما عندنا ما تزال الهوة موجدة بـ 80 نقطة. التعايش بين الجنسين قبل الزواج أصبح نمط حياة. إذ إن 9 من 10 من الشباب الفرنسي يعيشون هذا النمط.

**التحديات الأسرية الجزائرية:** \* عدم قدرة إعادة إنتاجها بتزاوج أبنائها بالسهولة المعهودة. و منه الركون إلى المقدس، الحمامات، الأعراس و حتى السحر و الشعوذة. \* التحول من الحياة الجماعية إلى الحياة الاجتماعية.

\* خروج الأبناء عن الطاعة. \* تراجع الطبيعي و تزايد الإصطناعي. \* الزواج كان عملية ذكورية محضة. صارت المرأة طرفاً مهماً فيه. \* تم إخضاع المؤسسة الزوجية إلى الحسابات (ما أربحه و ما أخسره). \* الإرتفاع في سن الزواج. و خروج بعض النساء من سوق الزواج.

**المعنى:** النزعة النسوانية و بقايا النزعة الذكورية و مبدأ المغالبة بين الجنسين، صعبت من وضوح الرؤيا فيما يتعلق بالتوجه الأسري. و لو أن النزعة النسوانية حققت تقدماً محسوساً. إلا أن النزعة الذكورية كان لها هي الأخرى ردود أفعال مؤثرة: سهولة إيقاع الطلاق، التأخر في الزواج، إقصاء الزواج من مطلقات و أرامل، و حتى عازبات طاعنات في السن. إنتقال المجتمع المحلي تدريجياً، من مجتمع يمجّد "الإنتاج". إلى مجتمع يمجّد الاستهلاك. البحث عن التميز عن طريق ممارسة مهن لم تكن معروفة في المنطقة. القطيعة: كانت المرأة بمجرد زواجها تحدث قطيعة مع أهلها. و هو اندماج كلي للمرأة مع أهل زوجها. يبدو الآن، تغيير واضح. بحيث إن المرأة صارت أكثر ارتباطاً بأهلها من ارتباطها بأهل زوجها. عامل الأجر و كذلك التقاعد غيرا كثيراً من العلاقات التقليدية التضامنية التي كانت قائمة. صار الآباء المتقاعدون هم أنفسهم يعملون على الانفصال عن أبنائهم. لأن لهم مورداً يكفيهم للعيش. و يتم الاستقلال و الاستغناء عن الأبناء ذكورا كانوا أو إناثاً.

إخراج الزوجين من البيت الزوجية (دعوتهم). تكتسي أهمية رمزية بالغة. الصراع و النزاع: صراع دائم لإدخال قيم جديدة. و الضغط على إبقاء القيم القديمة.

تحدي السكن و الانضباط داخل الفضاء المسكون. التأطير الذي كان موجودا في الفضاء البدوي فقد في فضاء المدينة. و لم يمكن إعادة بنائه. و بالخصوص بالنسبة للمدن الكبيرة(المشربية و النعامية). و إن بقيت بعض المعالم في مدينتي البيوض و مكن بن عمار. كما أننا نشهد اهتزازا كبيرا لمكانة السلطة.

**رهانات:** \* يبقى تشغيل الأبناء من بين أهم الرهانات. تتنوع مواقف العائلات ما بين الانتظار، و البحث عن شبكات علائقية(المعارف) و حتى تقديم الرشوة، و الابتعاد عن المؤسسات المصرفية(القروض لارتباطها بالربا). و بين مساعدة الأبناء عن طريق إحداث مناصب شغل بالإمكانيات الخاصة للعائلة. \* وسط المدينة أصبح رهانا كبيرا. و كذلك الطبيعة التي يرتبط بها النشاط الأساسي لسكان المنطقة(تربية الماشية). \* الاتصال أمر مهم بالنسبة لسكان المنطقة. \* السلطة تنتقل من الأب و الدولة إلى سلطة التفكير و التعليم. \* تنشئين متغايرتين للمرأة: إنتاج المعنى القديم: وديعة و مطيعة. أم المعنى الحديث: تعتمد على نفسها(تسلك رأسها). \* الآداب العامة عرفت تغيرا جوهريا: مكانة أستاذ القرآن(الطالب)، و الصهر تراجع. حتى إلقاء التحية لم يعد عاما كما كان من قبل. \* التنافس على السلطة: دخول المرأة في صراع للحصول على السلطة. و بالخصوص انطلاقا من التعليم و العمل. و اكتساب الشرعية: "أنا قارية خير منك. و أنا خدمتي خير من خدمتك." \* العائلة لم تعد تنتفع بمنتجاتها كما كانت تفعل من قبل. إذ يبادر الأبناء للانفصال و خدمة أسرهم على حساب عائلاتهم. و الاستثمار العائلي لم يعد تقابله أي فائدة. \* تقلصت المسافة الاجتماعية بين النوع. الذكر و الأنثى. \* المؤسسة العائلية ما تزال تقدم خدمات جليلة للأفراد. لا يمكن التنازل عنها. لم نكون الفرد المسؤول بعد. الذي له رأيه الحر. و يتحمل تبعات السلوكات و الأفعال التي يقوم بها. \* يمكن أن نأخذ طريقا خاصة بنا في إنتاج المعنى: بناء 'الأخوة' عوض 'المواطنة' و هو ما يؤدي إلى تكتل كبير كل المسلمين. و يحافظ على البعد العاطفي العقدي. و لكن لا بد من إحياء مثل هته المفاهيم بطريقة صحيحة، علمية و موضوعية. لأن الشحنة الدينية و العاطفية في التفاعل مع منتجها نابع من ثقافتنا. يمكن من الفعال الاجتماعي الملتمزم. \* المؤسسة العائلية صارت المحدد للمكانة الفردية التي سوف يتمتع بها أفرادها.

**قانون الأسرة أو الرهان المستعصي:** يعتبر قانون 84 امتدادا لقانون الأحوال الشخصية إبان الاحتلال الفرنسي. الذي كان يميز الجزائريين عن الأجانب. و قد دونت معظم بنوده في أول قانون للأحوال الشخصية للجزائر المستقلة سنة 1984. و هو القانون الوحيد الذي عرف انتقادات حتى قبل المصادقة عليه من طرف البرلمان. و استمرت الضغوطات الداخلية و الخارجية بقصد تعديله. الأمر الذي حدث سنة 2005. و تم صدور قانون الأسرة المعدل 02/05 المؤرخ في 2005/02/27. يبدو أن القانون يهدف إلى تحقيق الثلاثية:

1. تعزيز النزعة النسوانية،
  2. الاندماج في النزعة العالمية لحقوق الإنسان. و على وجه التحديد، عدم التمييز بين الجنسين،
  3. تحقيق أكبر حماية للمرأة و الطفل.
- النزعة النسوانية:** بروز إرادة المرأة في عملية الزواج. الإرادة المتصلب فيها قانونا. إمكانية طلاق الزوج من طرف الزوجة. أقول طلاق لا تطليق. فهي ندية في الزواج و الطلاق بين الذكر و الأنثى. الحجر على الرجل في عملية التعدد. إمكانية التنصل من إرادة الولي.

**حماية الطفل و المرأة:** ثبت المشرع نسب الطفل. بغض النظر عن طابع العلاقة، التي يمكن أن تتسج بين الرجل و المرأة. أما المرأة فثبت لها الذمة المالية. و أقر لها النفقة من طرف الزوج. و عدم سريان الطلاق على المرأة ما لم يثبت بحكم قضائي. كما تم تأمين السكن للحاضنة.

**الرهانات:** إبراز الرهان من خلال توصيات اللجنة التقنية لمناقشة تعديلات قانون الأسرة. اللجنة تضع أهدافا:

- \* إن الدولة هي التي يجب عليها إحداث التغيير على مستوى الأسرة، \* يجب تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة،
- \* يجب تغيير العلاقات الأسرية، \* الحد من الإمتيازات التي يتمتع بها الزوج على الزوجة، \* تحقيق استقلالية كل عضو في العائلة، \* اندماج الجزائر في القانون الدولي بدون تحفظ.

قامت اللجنة بجهد جهيد. من أجل إضفاء الشرعية الدينية. على ما تحفظت عليه الجزائر في المعاهدة الدولية. و أكدت إن لا تعارض يوجد بين الإسلام و الاتفاقية الدولية. و تبنت نظرية الأدنى القانوني. بغرض التمكين للاتجاه الغربي بدون أي تحفظ.

**المعاهدات الدولية:** اهتمام دولي متزايد بالتنظيم الأسري. بالرغم من الخطاب المقبول الذي تتبناه هته الاتفاقيات. من الاعتناء بمنهج البشرية: "الأم" و البشرية: "الأطفال". و الحث على تقديم الرعاية الصحية التربوية و التعليمية. و ضمان التكفل بهته الشريحة الهشة، التي تمثل مستقبل البشرية. إلا أن العولمة تحمل قيما جديدة، تلغي الخصوصيات. و هي تحمل قيم الصراع بين الرجل و المرأة، عوض تبني التكامل. و لا تهتم بكيفية البناء أو التنظيم البشري. المهم هو العناية بالمخارج أي الأم و الطفل.

و العولمة تضغط عن طريق المؤتمرات العالمية، التي تعقد للمرأة. و تلزم المجتمع الدولي بالالتزام بتوصيتها. ما يحاول إحداثه قانون الأسرة، هو تحول جوهري. و الانتقال من النظام العائلي. المؤسسة القائمة بذاتها، بقواعد و نظم داخلية. و التزامات بين الأفراد المكونين لها. و لا يمكن للفرد أن يتصرف وفقا لما تمليه رغباته و مصالحه الخاصة. و إن يلتزم بالمؤسسة، سواء كان ذكرا أو أنثى. و التحول إلى أفراد. يتعاملون بإرادة حرة. خارجة عن إرادة المؤسسة العائلية. التي كان يترأسها الأب. الذي يراعي مصالح الجميع. و صار الذكر و الأنثى الموجودان في العائلة شخصان حران و متساويان أمام القانون.

**تحديات و الرهانات و إنتاج معنى:** . أهم التغييرات التي حدثت في الاجتماع العائلي..

**صدمة التغيير:**تغير القيم،يحاول الكثير من المخبرين التشبث بعالم زمان و بعيشة السلف.التي يجدون فيها تلك العلاقات التي كانت سائدة.و كل مخبر يحاول تمجيد مكانة جده الأول.كما رأينا مع الحاج "عبد الجبار".ما عدى مخبرنا 'خالد':من الرزائية.الذي يعترف بأن أجداده كانوا فقراء و لا مكانة تذكر لهم.و الفضل يعود إلى أمه التي كانت تعوله و إخوته.تمجد العلاقات الاجتماعية.حيث إن كل شيء كان مضبوطا.فسلطة 'القايد' قائمة و حكمه نافذ.بالرغم من بساطة عدد أعوانه و بساطة وسائل الاتصال و المراقبة.إلا أن الإعلام و كذلك التدخل و الفعالية كانت جد عالية.كبير العائلة كان يركز السلطة في يده:كلمته نافذة.فالأمر ما رأى و النهي ما نهى عنه.و لا يقبل أي مخالفة أو استثناء أو شق عصا الطاعة.ما رأينا مع "الحاج عيسى"،أن الأمور كانت جد واضحة: "التراس تراس.و المرأة امرأة" التراس أي الرجل.و الأبناء كلهم تحت سلطته،سواء كانوا ذكورا أو إناثا.و منه وضوح القيم:التشبث بإعادة إنتاج صورة الأب الأول أو الجد الناجح. طاعة الصغير للكبير و الأنثى للذكر. و الكل يمثل للسلطة القائمة. و منه تفادي الخلافات و النزاعات. سواء كانت داخل العائلة أو الجماعة.

**التحديات:** صعوبة التفاعلات الاجتماعية، أبرز التحديات التي تفرض نفسها على العائلات بالمنطقة، حسب ما ذهب إليه جل المخبرين، هي صعوبة التفاعلات الاجتماعية الحالية. المتسمة بالابتعاد عن الضوابط و القيم التي كانت سائدة. يأتي على رأسها: **ضعف روابط المصاهرة.** و تراجع الاحترام الذي كان يكنه الصهر لصهره، الذي تزوج من ابنته. إلى درجة الوصول إلى الشتم و التهديد بالضرب. كما رأينا في مثال الرزيني. أو في مثال "قادة" الذي أعاد ابنته المزوجة إلى بيت أهلها. بعدما صارت حياة ابنته لا تطاق. و أمام استحالة التواصل و التفاهم مع صهره. أو وضعية التردد في الموقف، الذي يجب أن يأخذه والد الفتاة المتزوجة. أمام صعوبة عيش بناتهن و تكرار الخلافات و النزاعات مع أزواجهن. هل يواصلون الضغط على بناتهن، من أجل الإبقاء على شعرة معاوية. أو إنقاذهن من الدوامة التي يعيشون فيها: من خلافات و ضرب و إهانة. بالرغم من إنهم حاولوا إصلاح ذات البين. و التحدث إلى الصهر. الذي لم يعد يقدر صهره أو يحترمه أو يستحي منه. الزوجات هن الأخريات، لم يعدن تلك الزوجات الوديعات الطيبات. بل صرن يبحثن عن السلطة. ثم المزيد من السلطة. و ذلك في إطار "النزعة النسوانية". التي وجدت بقايا "النزعة الذكورية" المتصلبة عند بعض الرجال. و منه تفاقم ظاهرة الطلاق. و تفاقم وجود الخلافات الزوجية. و يمكن القول بأن قيمة الصهر تراجعت. من حيث التقدير الذي يجب أن يكنه له صهره. الذي كان يقبل على الرأس. كما يقبل الولد على رأس أبيه تماما. و لا يمكن الإساءة إليه. من خلال الإساءة إلى ابنته. التي تعتبر أمانة ووديعة يجب الحفاظ عليها و تكريمها. فزال التقبيل على الرأس إلا من بعض نفر القليل من الأزواج. و تراجع تكريم الزوجة. التي صارت تدخل في صراع مع أفراد العائلة و مع الزوج ذاته. من أجل فرض نفسها في العائلة التي توجد فيها. و تعمل على الانفصال لتكوين أسرة حتى تسهل عملية استلام السلطة. أو المشاركة فيها على أقل تقدير.

يذكر 'حمو' في حديثه عن عائلته. بأن له أربع بنات متزوجات. و قد طلقت اثنتان بعد مرور: الأولى سنتين على زواجها، و الأخرى سنة ونصف السنة. أما الثالثة فهي تعيش في مناقشات دائمة مع الزوج. لم تبقى سوى الرابعة و هي البكر، و لها أربعة أولاد الآن. و تعيش مع زوجها في سلام، يقول 'حمو': في حدود علمي. و هي تعمل و راتبها الشهري يفوق راتبه الشهري. و هما يتعاونان و تمكنا من شراء سكن و سيارة.

فضبط العلاقات التفاعلية بين الأصهار، صارت تمثل احد الهواجس المستعصية على الفهم. فهل يعمل أبو البنت على الضغط على ابنته. من أجل استدامة العلاقة و تربية أبنائها في كنف الوالد. أم يتعاطف مع حالها. و يتكفل بها و بأبنائها. و يحافظ على كرامتها التي لم تصان. يعتبر هذا رهان من أهم الرهانات التي يجب الوقوف عنده و التعرف عليه، و تسييره بكل حكمة. فلا ضرر و لا ضرار. فعلى الوالد أن يعمل على حل النزاعات ما أمكن له ذلك. و التوسط من أجل استدامة العلاقة. و لكن أيضا إن رأى بأن العشرة صارت علقمها أكثر من حلوها. فعليه بحماية ابنته. بل و تأهيلها لتحمي نفسها بنفسها. و تواجه الحياة كما هي.

**تأمين عاقبة الآباء:** الأبناء لم يعودوا يؤمنوا عاقبة الآباء. كان الأبناء بمثابة استثمار، و على الخصوص الذكور منهم. و منذ نعومة أظافرهم يكونوا في خدمة العائلة. مستقبلهم مرتبط بالعائلة. إما الآن فبعد مرحلة الدراسة التي قد تطول. فإن حققوا نجاحا فإنهم يعملوا على الانفصال. و إن فشلوا يبقوا عالة على المعيل الوحيد لهم و هو الوالد. فإن كان حاله ميسورا فإنه لا يضيق بهذا الحمل. حيث انه يتكفل بكل الإناث عازبات أو مطلقات و بأبنائهن. و يتكفل بكل الذكور الذين لم ينجحوا في الاعتماد على أنفسهم. سواء كانوا عازبا أو متزوجون بزوجاتهم و أولادهم. و



صارت القاعدة: إن نجح الأبناء و تمكنوا، فإنهم يستقلون بأسرهم. و لا يعينون عائلاتهم إلا في مناسبات جد محدودة. و إن فشلوا بقوا في البيت العائلي ليثقلوا كاهل الوالد بالمصاريف. و استوى في ذلك الذكور مع الإناث فيما يخص بتأمين عاقبة الآباء.

**الدراسة:** لم تعد الدراسة تؤمن المستقبل الزاهر. فقد تخرج من الجامعة و لكن تبقى بطالا. أو تلتحق بمنصب عمل لا يؤمن لك الحياة الكريمة. و لم تعد الدراسة ذلك الاستثمار الربح. و صارت مغامرة. فقد ينجح و قد يفشل صاحبها. و صارت مقترنة بالتأخر بالزواج و الاعتماد على الذات. و صار غالبية المتأخرين في الزواج، يميلون إلى البحث عن الزوجة التي تعمل خارج البيت. العمل المأجور، عساهم إن يستدركوا التأخير الحاصل. فمكوث الأولاد في العائلة، هو خدمة لمصالحهم. إن كانوا عاجزين عن الاعتماد على الذات. مكثوا في العائلة، ليستفيدوا من خدماتها. و إن تمكنوا تركوا العائلة. و كونوا كيان خاصا بهم.

**قوة السلطة:** السلطة كانت محكمة، سواء تعلق الأمر بسلطة الدولة الاستعمارية أو بالسلطة المباشرة. أي سلطة القايد و أعوانه أو سلطة صاحب 'الخيمة' الوالد أو من حل محله. مثل ما رأينا مع مثال عيسى، الذي طرد أخواته. بسبب التعدي الرمزي على سلطته. و كل من كان يطرد أو ينفصل على العائلة لا يأخذ أي مساعدة جراء مروقه على السلطة. و السلطة كانت مطلقة بين يدي كبير العائلة الذي يأمر فيطاع، و ينهى فيستجاب له.

**التعدد:** كان مقبولا اجتماعيا. و الفقر لم يكن يمثل مانعا من الزواج أو التأخر فيه. كما هو الحال في أيامنا هته. كانت للنساء فرص الزواج و إعادة الزواج إن طلقت أو تزلت. و لا تحتفظ بالأولاد الذين تتركهم لأبائهم. الأولاد الذين كانوا مصدرا للثروة لا مصدرا لتبديد الثروة. فكان الوالد يحتفظ بهم حتى يساعدونه في توسيع الرزق. لا أن يبقوا معه يضيقون عليه رزقه. أو تأخذهم أهمهم و تطالب بالنفقة عليهم. نتيجة هذا الواقع الجديد نلاحظ الآن عزوفا عن التعدد من الأجيال الحالية. وينزع التعدد إلى الاندثار، بالنظر إلى الاتجاه النسوي المحلي و كذلك الوطني و بالخصوص الدولي. كما نلاحظ النزعة الثانية و الواضحة و المتمثلة في العزوف عن الإنجاب. و هذا ما يترجم على المستوى الوطني بتراجع للخصوبة بشكل ملفت للانتباه. فتعدد الزواج كان فرصة لصهر قبائل حميان مع بعضها البعض. ذلك أن القبائل كانت تتزوج مع نساء القبائل المجاورة لها. فيصيروا في شبكة علائقية متينة، أخوالا مثل ما رأينا مع عيسى الذي تزوج من امرأة واحدة من قبيلته. و ثلاث نساء من قبائل مختلفة. و بالضرورة فإن أبناءه من أولاد ضرور و لكن أخوالهم متعددون. و يمكن لأبنائه أن يزوروا أخوالهم و أخوال إخوانهم. و بذلك تتعزز العلاقات القبلية أكثر. عن طريق علاقة الأخوة في الدم. فالسوق الزوجية كانت مفتوحة للعازبات و المطلقات و المترملات. أما الآن فصارت شحيحة على العازبات. و مقصية للمطلقات و الأرامل. جل المخبرين يؤكدون على أن آبائهم و هم كذلك قد عدوا. و بالمقابل فإن أبنائهم لم يكونوا من المعددين. و هذا ما يبين لنا تراجع التعدد. بالنظر إلى عدة عوامل. من بينها أن المرأة لم تعد تلك المرأة التي تنتج الثروة و تنميها. بقدر ما صارت مستهلة لها. كما أنها لم تعد تلك المرأة الصبورة المطيعة و الوديعه و الغيرية. صارت نافذة صبر. و تخرج عن الطاعة. و تسبب الكثير من المشاكل في الوسط العائلي.

المرأة كانت مصدر إنتاج للثروة البشرية. الآن صارت تبحث عن التقليل من الإنجاب. كانت تنتج أولادا عن طريق التنشئة التي تقوم بها. يعكسون تربيتها. فيكون مطيعين لسلطة الوالد يهابون جانبه. و يكونون السند الرئيسي له. الآن صارت المرأة تنجب من يستهلك مثلها أو أكثر منها. و إن تمكن من الاعتماد على نفسه استقل في بيته الخاص

به.وابتعد عن الوالد.و منه لم يعد الأطفال ذلك الاستثمار المريح.بقدر ما صاروا بمثابة العبء الثقيل. ما إن يخف وزنه حتى يطير. و أما العاجز فيبقى جاثما في مكانه عالة على العائلة و لا يساعدها.

و منه صار رب العائلة هو الآخر،من مصلحته التقليل من الإنجاب.هذا التقليل الذي حققته الدول الغربية.

### نسقين تنظيميين:

الأول جماعي علائقي، لا يمكن الانفصال عن الجماعة. و يتم تعزيز العلاقة عن طريق الزواج و التعدد. سواء في نفس الوقت أو في أزمنة متتالية. و ذلك بالنظر إلى عدم وجود الخدمات الصحية و كثرة الوفيات. فالسوق الزوجية كانت لها حيوية كبيرة: زواج مبكر و تعدد. و السوق يسع العازبات، المطلقات و الأرامل.

و بالنظر إلى التعدد ينتج الذكر أولادا من عائلات عديدة كأخوال. و حتى من قبائل غير القبيلة التي ينتمي لها. و كل هذا من شأنه تعزيز العلاقات بين العائلات و القبائل. ووجود حركية تبادل الموارد البشرية في غاية من الأهمية. و هذا النسق الجماعي، مبني على التعاون و التعاضد و الحماية المتبادلة. أبناء عمومة و أبناء أخوال معا. و تواصل حتى عن طريق الأسماء. التي تخلد من توفي من خلال حامل اسمه، من طرف حفدته أو أبناء عمومته. فتبقي على الذاكرة و تخلد المتوفى.

الثاني فردي علائقي، بالرغم من الاعتماد على الذات. من التحصيل العلمي، إلى التكوين المهني، إلا أن الفرد في المنطقة ما يزال مرتبطا بالشبكة العلائقية بما فيها الشبكة القرابية. لم يتمكن الفرد من الانفصال بشكل تام و نهائي عن الجماعة. و غالبا ما تجده يبحث عن "الوساطة". قبل أي خطوة أخرى. و إن كان يحمل شهادات جامعية. فنادرا ما تجده يعتمد على قدراته و كفاءته. اعتقادا منه أن العلاقات هي الأساس في جلب المنفعة.

**الجمع و التفريق:** و تظهر لنا جليا عملية الجمع من خلال الأسماء إذ نجد الكثير من أبناء العمومة يحملون نفس الاسم، اسم الجد الأول. فعن طريق الاسم يمكن الالتحام و الجمع بينهم. أو إنها أسماء تقترن بالمناسبات. كالذي يولد في الجمعة: إن كان ذكرا صار 'بوجمعة' و إن كانت أنثى صارت 'جمعة'. أو 'عيد' و "عيدة" أو 'رمضان'. كما يتضح لنا التفريق عن طريق الاسم كذلك. أي أنه يمكن للأبناء أن يحملوا ألقابا مغايرة للقب و الدهم. كما حصل مع عائلة النقادي. التي قسمت إلى ثلاثة ألقاب. و هذا التفريق قد حصل بمناسبة فرض الألقاب على سكان المنطقة سنة 1931. و قد يتفرع هذا الاسم إلى أسماء أخرى عندما صار لقباً. كما نلاحظ أن 'الأم' قد تلعب دورا محوريا في إنجاح أبنائها و تجمعهم و تعاونهم. بخلاف إخوانهم من أم أخرى التي لا تحسن و لا تعرف كيف تجمع أبنائها. و ذلك بعد وفاة الأب أو طلاقها منه. و تبين لنا أن ثروة الأب يمكن أن تنمي و تزدهر مع الأبناء. كما انه يمكن أن تضيع و يفقر الأبناء بعدما كانوا في عائلة غنية. كما حصل مع أبناء بوعمامة و 'أمبارك' و 'العيرج'...

**العنوسة:** انشغال و تحدي و رهان كبير متمثل في تزويج البنات. و بالخصوص بنات الفقراء. كما لاحظنا مع محمد بن مبار الذي له خمس بنات في سن الزواج بدون زواج. البكر تبلغ من العمر 40 سنة. هاجس حقيقي لسكان المنطقة، كما لاحظنا في منطقة مكنن بن عمار. و اهتمام كبار الجماعة بالموضوع. لكنهم أحصوا عدد العازبات الطاعنات في السن. دون أن يجدوا مخرجا أو حلا لهته الوضعية. و أن كثيرا من الآباء صاروا يعبرون عن قلقهم من عنوسة البنات. و لم يعد أمرا مسكوتا عنه. بل يصرح بعضهم لبعض بهته الوضعية المتأزمة لعلهم يجدوا من يرشدهم إلى الحل، المفقود لحد الآن.

**مكانة الطبيعة:**اهتمام أهل المنطقة بالطبيعة.و تخوفهم من تصحر المنطقة و الجفاف الهيكلي.الذي صار يلزم المنطقة.و الاهتمام بالطبيعة هذا ليس اهتماما رياضيا.بل هو اهتمام نابغ من المصلحة المباشرة.اذ كلما كانت الطبيعة كريمة معهم،كلما نمت ثروتهم و العكس صحيح.كلما تربع الجفاف في المنطقة،كلما انكشفت اقتصاديات المنطقة.

**السياق العام:** ارتباط الظروف العائلية بالسياقات الخارجية. و بالخصوص من سياسات التنمية. التي كانت مفتوحة في الستينات و السبعينات من القرن الماضي. لنعرف الانكماش في نهاية الثمانينات. و قد أثر ذلك على فرص التوظيف و فرص تكوين أسر جديدة. السكن لم يكن يمثل هاجسا بالنسبة لسكان المنطقة. تنتقل العائلة بخيمها أينما تريد. لكن أمام تزايد الالتحاق بالمدن، و ظهور النزعة النسوانية الانفصالية. صارت الأسر تبحث لها عن مساكن لأبنائها المقبلون على الزواج. قبل الإقبال على أي عقد قران. و منه ارتفاع الطلب على السكن. و منه تقاوم أزمة السكن. و لو أنها في بداية هذا القرن عرفت نوعا من الانفراج. بالنظر إلى الصيغ المتعددة للإسكان. فكل من يعمل يمكنه الطموح في الحصول على مسكن. أما البطالون فيجدون صعوبة في ذلك. و بالخصوص إن كانوا ينتمون إلى عائلات فقيرة.

**توظيف الأمثال الشعبية:** و تستعمل الأمثال الشعبية بكثرة. و ذلك لتعزيز الموقف و تثبيته. و غالبا ما يستند بهته الأمثال. و قد زدنا المخبر 'عبد الجبار' ببعض الأمثلة المتداولة في الاجتماع العائلي. و أوردتها قصد تبيان المعنى المنتج محليا، في ما يخص الاجتماع العائلي.

**مقابلات بمدينة البيوض:**مدينة البيوض مدينة رعوية.و قد استطاعت أن تحافظ و تزواج بين متطلبات المدينة و متطلبات تربية الماشية. إذ إنها أوجدت فضاءا قريبا من المدينة لتربية الماشية.و تعتبر تربية الماشية المعرفة القاعدية للمؤسسة العائلية المتواجدة في المنطقة.و هناك تنوع في طرق الرعاية و اللجوء إلى المساعدة خارج العائلة،إذا كان الرزق كبير. بحيث كانت كل فلة تجتمع مع بعضها البعض. بالنظر إلى درجة القرابة.و إن تعذر ذلك،فإن كل عائلة كبيرة مع تفرعاتها تحتل مجالا مشتركا.و تنتقل في رحلتي الشتاء و الصيف على الأقل مع إمكانية التحرك أكثر من ذلك. على حسب الظروف الطبيعية التي تتحكم في مثل هته التنقلات.و حتى التزود بما تحتاجه العائلة،يحتاج إلى تنقل.و بالخصوص ما عرف بتجارة القوافل باتجاه قرارة.التجارة التي تعتمد على المقايضة.

**التنظيم الديني:**كل قبيلة كانت في خدمة زاوية من الزوايا المنتشرة جنوب الولاية.و كانت كل عائلة تساهم حسب إمكانياتها المادية.و المساهمة كانت شاملة.و ذلك اتقاء شر الإصابة 'بدعوة الشر'.أي سخط المرابطين و دعائهم على كل من لا يساهم.وهم المستجابوا الدعاء.و الزاوية كانت تلعب دورا مهما في التعليم على وجه الخصوص.

**التنظيم الاجتماعي:** فيه كثير من التجانس بين مختلف العائلات. فيما يخص النشاط المهني، و حتى طرق الاستهلاك. بالرغم من التميز في المكانة: فأصحاب "الخيمة الكبيرة" لهم مكانة مرموقة. و هم غالبا ما يستعملون الرعاية. و يساعدون معسوري الحال. و بالخصوص من الأقارب. أما متوسطي الحال، فيتميزون هم الآخرون بالكرم. و قد يحسنون من وضعيتهم أو تسوء أحوالهم. بالنظر إلى تساقط الأمطار. و ما تجود به الطبيعة. ثم الفقراء و هم المعدومين. و هم في علاقة وطيدة مع الفئتين السابقتين. يستفيدون منهم و يفيدونهم بالعمل عندهم كزراعة على وجه التحديد.

**النساء:** يجمع المخبرون على أن "نساء زمان"، كانت تتعب و تشقى. و كان كل النشاط المتمثل في تربية الماشية متعلق بفعاليتها. و كذلك رعاية الطاقات البشرية و شؤون الخيمة. فالمرأة تصنع الأدوات التي تحتاجها الخيمة. و كذلك تصنع الخيمة ذاتها أي المسكن. و تصنع ملابس و أغطية و أفرشة الخيمة. و منه النشاط الذي لا يتوقف. بالإضافة إلى رعاية الماشية من: حلبها و تحضير منتجاتها، من لبن و سمن و جبن و ما إليها. بخلاف نساء اليوم، اللاتي صرن لا ينتجن أي شيء تقريبا. ما عدى تحضير الأكل و الاستهلاك. المرأة كانت تتحلى بالصبر و العمل و الطاعة. فهي امرأة عاملة صبورة و مطيعة و غيرية. تقدم مصلحة أفراد العائلة كبارا و صغارا على مصلحتها أو حقها. فلا تأكل حتى يأكلوا. و لا تلبس حتى يلبسوا. و كانت تخاف من الزوج و منضبطة جدا. كما أنها كانت تخاف من أهلها أن تسبب لهم في الشتم. و تخاف إن تشتكى لهم. لأنهم لا يقفون أبدا مع المرأة، و إن كانت ابنتهم. و إن غضبت: و تركت بيتها الزوجية. فإنهم يرجعونها مع التأنيب و مهما كانت الأسباب. أما نساء اليوم، عوضت الإنتاج بالاستهلاك. و لم تعد المرأة تخاف من الرجل. و لا أن تطلق. إذ كان من أكبر العيوب أن يقال أن "ابنة فلان"، قد طلقت. فالتجريم يلحق بها مهما كانت الأسباب، كما يلحق بأهلها لأنهم لم يعرفوا كيف يربون ابنتهم. الآن صار الطلاق أمرا طبيعيا و عاديا'. و الفضيحة أمام المحاكم هي الأخرى صارت عادية. المرأة كانت مصدر التكاثر للموارد البشرية. و مصدر للنماء و الإنتاج للخيرات. كانت المرأة تعمل و تؤدب (تضرب) و ترأب. أما الآن قل عملها و قلت مراقبتها. صارت المرأة الآن أنانية. تبحث عن مصالحها فقط. و لا يهتمها مصلحة عائلتها. سواء التي ولدت فيها أو تلك التي تزوجت منها. و صارت المرأة تتكلم عن حقوق، لم تكن تعرفها أمهاتها من قبل. كانت المرأة تعمل عملا شاقا و تضرب و تؤدب فوق كل ذلك تعيش تحت سيطرة كاملة.

مشاكل زمان متمثلة في الماء و المساحات المحروثة. التي ما تزال تمثل إشكالا. بالنظر إلى التصحر الذي نجم عن عمليات الحرث. اليوم مشكل الإرهاب الذي أثر على كثير من الخيام و اضطر أصحابها إلى الدخول إلى المدن. المدن لم تعد قادرة على توفير أسباب العيش. من الصعب جدا أن تجد فيها عمل، مسكن أو نشاط يؤمن من طرف العائلة. بالرغم من تكاثر الدكاكين المملوءة بنفس المنتجات. أو المآرب التي تقدم نفس الخدمات. و العامل بهته المحلات صار مثل البطال تماما. ما عدى خضوعه للضريبة، التأمين و كذلك اضطراره إلى فتح محله لساعات طويلة من النهار، و حتى الليل.

**الإرث:** تغيرت النظرة للإرث. إذ كانت ثروة الهالك تبقى مجتمعة في أيدي أكبر أولاده من الذكور. الذي يحرص تتميتها لفائدة كل أعضاء العائلة. و يعتني بأخوته و أخواته حتى يكبروا و يتزوجوا. و يبقون دائما في حمايته و رعايته. أما الآن فصار الإرث يقسم. و حتى المرأة المتزوجة التي كانت تأبى أن تأخذ الشيء القليل أو الكثير من مال والدها. صارت تطالب بحقها. بل و تقاضي إخوتها إن لم تتمتع بحقها.

**التنظيم العائلي:** كنا نؤمر فنطيع. و الأبناء كانوا في خدمة العائلة. بينما اليوم انقلبت الموازين. صارت العائلة في خدمة الأبناء. ما إن يشد ساعدهم، حتى يتركوا التجمع العائلي. فكان الوالد أيام زمان يتعب و يحسب. أما في أيامنا فعليه أن يتعب و يحسب. كان الرجل همه الوحيد هو في تكاثر الأولاد. حتى يتكاثر الرزق. و كان يعدد من أجل ذلك. أما الآن، فإن الأحسن التقليل من حجم الأولاد. حتى يتمكن الإنسان من تلبية بعض احتياجاتهم التي لا تنتهي. فهم موجودون للاستهلاك. و أيام زمان كانوا موجودين للإنتاج و إنماء الخيرات.

كبير العائلة هو الذي كان يقوم بدور جمع العائلة و توحيدها. و كان يساعده ابنه الذكر الأكبر (النجل). الذي يشد به أزره. كما أن المرأة: "كبيرة العائلة"، هي التي تعمل على تعزيز سلطة الوالد. لأنها تراقب النساء و صغار السن على حد سواء. فالكل كان يساعد على تعزيز سلطة الوالد. و الكل يعمل جاهدا على المشاركة في المجهود العائلي. و تظافر جهود كل الطاقات البشرية التي تتوفر عليها العائلة لمواجهة مصاعب الحياة. تحت قيادة "كبير العائلة". بخلاف ما نشاهده الآن كل فرد يحاول خدمة مصالحه الخاصة به. إلا إذا لم يكن قادرا على ذلك، فإنه يستنفذ الخيرات التي توجد في العائلة. لكن دوت أدنى المساهمة فيها إن كان قادرا على ذلك.

**المعيشة بين أيام زمان و اليوم:** معيشة أيام زمان كانت صعبة جدا، و بسيطة في آن واحد. صعبة لكل الناس في المأكل و الملبس. و كان الكثير من الناس يعانون من معيشة "مرة" و صعبة جدا. يعانون من الحرمان و الجوع و بؤس كبير. قلما نجده الآن. بالرغم من اتساع الاحتياجات إلى المسكن و الملبس و العمل و الزواج و تربية الأبناء و ما إليها من احتياجات. و مع ذلك "أيام زمان" كانت تتسم بالتعاون و تظافر الجهود في إطار العائلة و حتى القبيلة. أما الآن، فكل واحد يبحث عن تحقيق مصلحته فقط.

. البطالة لم تكن موجودة. فالكل يعمل في رزق الوالد، مهما كبر أو صغر هذا الرزق. أما معدمي الرزق فكان غالبيتهم في المنطقة يحترفون مهنة الرعي. عند بعض الأغنياء الذين يحتاجون إلى مساعدة الآخرين من أجل تنمية رزقهم. لكن لا يبقى أي عنصر عاطل عن أي نشاط. و يستفيد من مجهود أفراد عائلته فقط.

. السكن لم يكن يمثل مشكلا. فأينما تريد أن تقيم فلك ذلك. و هناك أنواع متعددة للخيام: من الخيمة الكبيرة، و حتى "العشة": الخيمة الصغيرة إلى "الحصيرة": مصنوعة من الحلفاء. و الغدد البسيط من السكان الموجودون بالمدن. فإنهم يسكنون على الأرض مباشرة. و لا توجد طوابق. كما أن غالبية أفراد العائلة يبقون في البدو. أي في مركز الإنتاج.

. الدراسة لم تكن موجودة، إلا عند بعض الأغنياء. الذين كانوا يحضرون (الطالب): حافظ القرآن إلى موطنهم. و يعلمون أبنائهم القراءة و الكتابة و القرآن الكريم. التعليم هذا لا يتطلب صرف الوقت الكبير. ذلك أن الطفل الذي حالفه الحظ في تلقي التعليم. فإنه قبل السن العاشرة من العمر، يترك التعليم و يلتحق بالعمل. في إطار الجهد العائلي. فتوكل له مهام مناسبة لعمره. و يكتسب الخبرة تدريجيا حتى يصير قادرا على تأدية جل المهام.

. القضاء لم يكن يمثل مشكلا. و قضاء يعج به الناس، كما هو عليه الحال في وقتنا. كانت جل القضايا تحل على مستوى "كبير العائلة". و إن تعذر ذلك تتدخل "جماعة الخير". و هي جماعة الحل و العقد في القبيلة. و نادرا ما تصل إلى القايد و أقل منه للحاكم. و الأقل من ذلك أن تعرض على المحاكم. القضاء صار مرادفا للرشوة. و لا تطبق أحكامه إلا على الضعفاء. أما الأغنياء و أصحاب العلاقات، فلا تطبق عليهم القوانين. و صار الفقير يفقد حقه و يسكت لأنه مظلوم. و لو ذهب إلى القضاء فإنه يزداد ظلما على ظلمه. و بدفع التكلفة.

**أهم الانشغالات و المشاكل:** . صعوبة إعادة إنتاج العائلة لذاتها، عن طريق تزويج أبنائها. مصاريف الزواج صارت تناهز 300 ألف دينار جزائري سنة 2007. فالدار التي فيها ثلاثة عزاب كيف يمكن تزويجهم ؟

مع العلم أن تكلفة زواج الأنثى تمثل نصف تكلفة النفقة على الذكر. و يبقى المشكل العويص هو عنوسة الإناث. التي قد لا يمكنها الزواج أبدا. أما الرجل فقد يتمكن من تحسين وضعيته. و مهما تأخر زواجه، فإنه يكون ممكنا. أما الإناث فإن تجاوزت 45 سنة من الذي يتزوج منها ؟

عدد البالغات أكثر من 40 سنة في مكن بن عمار أحصاها كبار الجماعة ب45 بنتا لم تتزوج لحد الآن.

. المشكل الثاني هو المناخ أو البيئة: و قد رأينا تأثيرها المباشر على حياة السكان المعاشية. و هم يشعرون بكيفية مباشرة بأثرها على حياتهم اليومية. بالإضافة إلى ذلك تحويل بعض الأراضي الرعوية إلى أراضي زراعية. بالرغم من مخاطر التصحر و المردودية الضعيفة.

. المشكل الثالث هو مشكل الفقر: و بالخصوص أمام اللامبالاة التي نعيشها الآن. و تراجع التضامن العائلي و القرابي. فإن هناك من يعاني و أخوه من الميسورين. و لكن كل واحد لا يبحث إلا على مصلحته الخاصة به.

و إن كان الوالد يحاول أن يضطلع بنفس المهام التقليدية التي كان يقوم بها سابقا. إلا أنه و بالنظر إلى اتساع دائرة الفقر و العوز فإنها تحول دون استمرار لتلك الآلية التقليدية. فهناك من يقبل على تزويج أبنائه. بالرغم من إنهم بطالون. فيصبح هو المعيل لأولاده و زوجاتهم و أولاد أبنائه، أي الأحفاد. حال (الحاج محمد) من 'مكن بن عمار'، الذي زوج ولدين عاطلين عن العمل. و ترك إخوتهم الثلاثة. بالنظر إلى تواضع الموارد كما يقول.

. المشكل الرابع هو الصحة: من المعالجة بالأعشاب و الاعتماد على الذات. إلى المعالجة في مستشفيات الدولة المسعفة. إلى الاضطرار إلى العلاج عند الخواص. و الاضطرار إلى التنقل إلى شمال البلاد قصد العلاج. و بالخصوص في مدينة تلمسان. نظرا للقرب و وجود المختصين بكثرة. و الشهرة التي اكتسبها في منطقتنا.

نلاحظ أن مستشفيات المنطقة فيها جزء يسير من الاختصاصات و المختصين. جل المختصين من الشباب المتخرج حديثا من الجامعات. و يرى جل المرضى أنهم ما يزالوا في حاجة إلى تعلم و مهنية و دراية. و ما يلبث أن يتعلم أحدهم على حساب صحة المرضى الموجودون في المنطقة. حتى يغادر المستشفى. و البعض الذين بقوا في المنطقة فتحوا عيادات خاصة لهم و أسعارهم مقاربة جدا لتلك المطبقة في مدينة تلمسان. و منه فإن غالبية السكان يفضلون الخبرة و إن كان ثمنها باهظ.

. **مكانة الدولة:** كانت الدولة الاستعمارية ضدنا. و تعمل على إضعافنا و إذلالنا. أما الآن فإن الدولة تساعدنا في تعليم الأبناء و تسهر على حمايتنا. و توفر حتى بعض مناصب الشغل لأبنائنا. و لو أننا نطالب بالمزيد. إلا أن الدور ايجابي مقارنة بدور الدولة الاستعمارية.

. **السوق:** لم يكن كل الناس تذهب إلى السوق. فصاحب الخيمة الكبير هو الذي يتكفل بالسوق من بيع و شراء. و يذهب مرة في كل فصل لإحضار ما يلزم الخيمة. و حتى خيام الأقارب أو الخيام المجاورة له. الآن كل الناس صارت ترتاد السوق. و في كل أسبوع هناك ذهابا و إيابا على السوق. أيام زمان كنا نسمع فقط عن أخباره. الآن نذهب إليه في كل أسبوع.

. **التنشئة الاجتماعية:** أيام زمان كان الفصل واضحا بين تربية الذكور و الإناث. فالذكور يعدون لمساعدة الذكور في الأعمال التي يقومون بها. و الإناث تعد لمهام قصد مساعدة الإناث. و الفصل كان واضحا جدا. و حتى المكانة واضحة: "الرجل رجل و المرأة امرأة". أما الآن، فنجد جل الوظائف التي يقوم بها الذكر تقوم بها الأنثى. ما عدى تربية الماشية التي حافظت على ذكورتها.

كما إن التربية اختلفت من عائلة إلى أخرى. و نقصت الصرامة في التربية. ممن انجر عنه بعض الانحرافات التي نشاهدها في أيامنا هته. و التي لم تكن موجودة. كالسرقة و المخدرات و التعدي على الآخرين. و نقص الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر. إن لم نقل إلغاؤه تماما. القيم تغيرت و كذلك مكانة الناس. فالشرفة كانت لهم مكانة

معتبرة. أما الآن فهم مثلهم مثل الآخرين. كما أن ضياع سلطة الآباء على الأبناء. صارت أمرا وقعا. سواء عند الفئة المتعلمة أو حتى تلك التي بقيت في البادية و بدون تعليم.

. **المحسوبية:** الكتاف و المعارف أو العلاقات. كناية عن المحسوبية. فمن له علاقات دموية فيها و نعمة. و من لم تكن عائلته و أقاربه من المتمكنين في الأرض. فإنه يعمل على نسج علاقات مع المتمكنين. و بالخصوص إن كان من الأغنياء. أما الفقراء فلا حض لهم في هته العلاقات.

. **غلاء المعيشة:** و صارت الماشية إذا أطعمتها و غذيتها بالمال، غدتك. و إلا انقرضت و تركتك على الحديدية. و الفقراء أكثر معاناة من غلاء المعيشة.

. **الإدمان على الكحول و المخدرات:** تتحول من فعل شاذ، يشار فيه إلى المدمن بالبنان، إلى ظاهر ملفتة للانتباه. نتيجة الفراغ و البطالة و الخلطة. صار الإدمان على المخدرات، ظواهر حقيقية في المنطقة. تعاني منها عائلات. تتسع رقعة هته المعانات و تتزايد مع مر السنوات.

**مصدر المعاش:** جل المخبرين يتمتعون بتقاعد. سواء كان تقاعد عادي من جراء العمل في هيئات وطنية. أو يتمتعون بمنحة تقاعد لأنهم "مجاهدون". يتمتع المجاهدون بمنحة تقاعد محترمة. تفي الكثير من احتياجات عائلاتهم. بينما المتبقون، كالحج محمد و بن احمد و محمد ولد مبارك و ابن الدين و غيرهم، فيرون أن منحة التقاعد لا تكفي لسد حاجيات أقل من أسبوع واحد في الشهر. و الباقي يتم تغطيته بنشاط المتاجرة أو تربية الماشية التي تعتبر موردا هاما و أساسيا، في المنطقة، كما بينا ذلك آنفا. كما يشتكي جل المخبرين من عطالة أبنائهم و أحفادهم عن العمل. و عجزهم عن توفير فرص عمل لأبنائهم. يعتبر الفقر مشنت و مفرق الجمع. و كل ما كان الرزق كثيرا، كل ما اجتمعت عليه أفراد العائلة لتتميته و الاستفادة منه. بينما الفقر منفر و مفرق للجماعة. فيحاول كل واحد ان يدبر شؤونه بنفسه. لأنه لا يجد في التجمع مع بقية أفراد العائلة سوى البؤس و الحرمان.

المرأة هي التي كانت تصبر حتى تعمر. الآن، صار حتميا على الرجل أن يصبر حتى يحافظ على أولاده و أسرته، فالمعنى تغير. كما أن الآباء صاروا يتعاطفون مع بناتهم أكثر من أيام زمان. و بذلك تعززت النزعة النسوانية. و هي في طور التفوق على النزعة الذكورية. إلى درجة أن المرأة البدوية لم تعد تعمل كما كانت تفعل أمها أو جدتها. فصارت تعتمد على ما تجلبه الشاحنة من السوق. و منه اعتمدت على منتجات السوق. و تخلت عن المنتجات التي كانت تقوم بها والدتها.

**تمجيد العمل العائلي:** كان العمل في العائلة ممجدا. لأنك إما أن تعمل في عائلتك و من أجلها. و تكون 'سيد روحك'. و تنمي بذبك رزقك و ماشيتك و فلاحتك أو تجارتك. و إما تصير عاملا في رزق الناس. إما راعيا أو خماسا أو أجييرا تنمي رزق الناس. و تكون في خدمتهم و طاعة أوامرهم. هذا، إذا تعلق الأمر بعمل الرجل. أما المرأة فلم تكون تعرف العمل عن الآخر. و كلما كانت "شاطرة" و حاذقة، كلما ارتفعت مكانتهم و احترمت في بيت أهلها أو بيت زوجها. و كلما تكاسلت عن العمل، كلما هبطت مكانتها. و تعرضت لمتابع و مضايقات. و قد يطردها زوجها إن رآها مفرطة في شؤون 'خيمتها'.

**الكرم:** خصلة متأصلة في المنطقة. و الكل يفرح باستقبال الضيف. فالضيف يأتي معه رزقه. و لا مجال للبخل. و أنت تأكل من بركة الضيف. بحيث انك تحسن مأكلك احتفاء بقدم الضيف. الذي يأكل نصيبا منه. و الباقي يتمتع به أهل الدار. و بالنظر إلى مكانة الضيف في المنطقة. فإن البناء يتغير ليكون جديرا باستقبال الضيف. الذي

يجب أن يلقى راحته. و كل أدوات الاستقبال الحسن: من فراش و أغطية و أواني لائقة به، و خاصة بالضيف فقط. لا يستعملها أفراد العائلة ناهيك عن تقديم أحسن ما لذ و طاب.

**الصيد:** كان من بين النشاطات المهمة. يقوم بها كبير العائلة أو الابن الأكبر. بالنظر إلى إمكانية تفرغهما من الأعباء اليومية. و الصيد عملية مهمة للتزود باللحم.

المشاكل المطروحة في المنطقة هي إذا: 1) الجفاف، 2) البطالة، 3) الصحة، 4) الفقر، 5) السكن، 6) الأولاد.

**الشبكة العلائقية:** هناك ضغط اجتماعي كبير مسلط على العائلات. بالنظر إلى العلاقات المتشابكة بين أفراد العائلات و التعارف المتبادل. و منه إن كثير من العائلات تقم نفسها في الشؤون الخاصة بالعائلات الأخرى: "عمل مثلما فعل فلان أو العائلة الفلانية... فهو ليس بأحسن منك. و لكن حسن وضعيته... و أنت بالرغم من شجرة عائلته المعروفة، ذات المكانة العائلية، تمكنوا من التفوق عليك...". فهي نصيحة ملزمة و ضاغطة و مكرهة للذي توجه إليه. و ينبذ إن لم يمتثل لهذا الضغط. الذي لا يمتثل أفراد عائلته، لما تراه "الجماعة" صائبا و صحيحا. و منه آلية المحاكاة. و التأثير المتبادل الموجودة بين العائلات، المتواجدة في المنطقة. يضاف إلى الإكراه الخارجي إكراه آخر داخلي، من طرف أفراد العائلة ذكورا و إناثا. على المدبر و المتصرف في العائلة، لأنه لم يلبي مطالبهم.

**التعاون الجماعي:** التعاون في عمليات الحرث و الحصاد. و مساعدة الفقير. و التعاون في المناسبات المفرحة و الحزينة، كلها إلزامية للعائلات. إن أرادت أن تبقى في علاقة مع الآخرين. و أخشى ما تخشاه العائلات، "أن يشار إليها بالبنان". لأنها لم تنضبط بالضوابط الاجتماعية. و يمكن أن تعزل عن الحياة الجماعية. فلا يمكن مصاهرتها و لا التعامل معها. لكن هذا القانون قد تراجع في كثير من مظاهره. و بالخصوص في عمليات الحرث و الحصاد. حيث صار يستعان بالآلات الحارثة و الدراسة. و هي بمقابل، يدفع لصاحبها. و كذلك التراجع في التكفل بالفقير. بالرغم من إبقاء المساعدة في المناسبات المفرحة و الحزينة. بالخصوص من الأقارب و الجيران. و الجيرة ما تزال قيمة يحافظ عليها. و هناك تفاعلات بين الجيران و تعاون أكيد. فعلاقة العلاقة أو الشبكة العلائقية، تسمح للعائلات بالتدخل. و حل بعض المشاكل التي تعترض العائلات. سواء على مستوى التوسط من أجل إيجاد عمل. أو التخفيف من حكم قضائي. أو حتى العلاج في المستشفيات التابعة للدولة. و ما إليها من مضايقات و إكراهات تتعرض لها العائلة و/أو أحد أفرادها. و إن لم تتمكن فإنها تلجأ حتى لاستخدام "الرشوة". المهم أن تخرج من المطبات التي توجد فيها. و أوجدت ذريعة لذلك "الضرورات تبيح المحضورات". و لو أن كثيرا من العائلات، لا تقبل على "الرشوة". لكونها محرمة من الناحية الشرعية. مثلها مثل الربا تماما. و الذي رأينا تحفظ السكان بشأنه بكيفية واضحة جدا. و نلاحظ العلاقة، المنسوجة بين العائلات. تتقوى كلما كانت الخدمات متبادلة، بين الأطراف التي تدخل في علاقة.



## استنتاجات:

الصدمة الاستعمارية: وضعية المرأة و اقتصارها على المجال الداخلي. و منعها من ارتياد المجال الخارجي. يبدو لي أنه راجع بالأساس إلى القهر الاستعماري. و أن الجزائري كان في وضع المهيمن عليه. فالذكر لا يمكنه إلا أن يبحث عن الرزق. الذي هو مكلف شرعا بتأمينه لأفراد عائلته. و بالرغم من إمكانية الظلم التي يتعرض لها في الفضاء الخارجي من المستعمر. و حتى و إن كان لا يرضى بذلك التعامل الذي يفرضه عليه الغالب. إلا أنه يبقى في دائرة ما يمكن تحمله. أما أن يعرض عرضه. و يكون محل انتهاك. فالموت أهون له من الحياة، مع هتك حرمة و عرضه. و لذلك كان الجزائري عموما يحافظ على شرفه بتقييد المرأة بالمجال الداخلي. و بعد الاستقلال، و بعدما أمن على عرضه. فإن النساء بدأن في اقتحام الفضاء الخارجي. و منه تغيير الدلالة المعرفية المحلية. بحيث إنه كان يشار إلى المرأة على أنها "الدار". فالدلالة المعرفية لكلمة الدار. هو ارتباط المرأة بالدار فعلا. أو ما يعبر عنه في أوساط أخرى " بالبرواجزية " LA BOURGEOISE دلالة على مكوئها في البيت بدون تأدية أي عمل مأجور. إشارة إلى الزوج الذي يجب أن يكون العامل. أو بالتعبير المقابل "الشغيل".

الانغلاق و الانفتاح : بعض الفئات المترسخة في الثقافة التقليدية. لا يمكنها أن تستغني عن المعنى المنتج تقليديا و الأصيل المتأصل في المنطقة. تتجنب أي تعريض للإناث. سواء كن زوجات بنات أمهات أو أخوات. فإن

القاعدة الأساسية هي إبقاء الإناث في المجال الداخلي للمنزل. المجال المغلق و لا تخرج إلا استثناء. و غالبا ما تكون مصحوبة و لو من طرف الأبناء. و لا يمكن للأنثى الخروج إلا بعد الاستئذان من طرف الذكر زوج /أب/أخ. و ذلك حتى يعلم أين تذهب. و لا يفاجأ بغيبابها من المجال الداخلي، المكان الطبيعي لها. أو مصادفتها خارج هذا الفضاء دون دراية منه. أو أن يتم إعلامه من طرف غيره عن تحركات خارج الفضاء المعتاد من طرف إناثه. و قصد تجنب هته الأقاويل، فإنه غالبا ما تنتقل الإناث في الفضاء الخارجي تحت حماية ذكورية.

بعض الفئات الأخرى، و التي أنشئت على نفس التنشئة. بالرغم من الحرص على تقديم الحماية للإناث العائلة، إلا انه: إما جراء الطلب المتزايد على الفضاء الخارجي للإناث. و/أو بالتعود على رؤية الأنثى في هذا الفضاء. و لا تكاد تخفي لحظة من تواجد الإناث في المدينة. و حتى في الليل، و إن كن في الليل مرفقات برحال. و/أو مهامها في ميدان الشغل الخارجي. تراجع الرغبة في إمساك الإناث في الفضاء الداخلي و الاقتصار عليه. و بدؤوا يستصغفوا وجود المرأة في الفضاء الخارجي. مع وجوب إتباع بعض شروط. أو واجبات اللياقة، من حيث اللباس و السلوك... فئة قليلة ترى أنه من الضروري. ترك الأنثى تستعمل الفضاء الخارجي. مثلما يستعمل من طرف الذكر تماما. و كما يخاف الوالد على الأنثى، يخاف على الذكر، دون أي فارق يذكر.

**المسؤولية:** مرحلة الولاء: يلتزم الزوج بمسؤوليته. بالنظر إلى المكانة التي يحتلها. و صار ينتمي إليها كزوج. و صار ينتمي أو متعلق بشخص آخر (الزوجة). التي تنجب له أولادا. الأمر الذي يجعل منه مسؤولا على هته المجموعة البشرية. و انتقل بذبك من الوضعية التي كان فيها مسعفا و غير مسؤول. لأن المسؤولية ملقاة على عاتق الآخرين. إلى وضعية أخرى، يشعر بمكانته و قيمته في التنظيم الجديد. بل و يعتبر المسؤول الأول عن إنشائه و تطوره و وصوله إلى أهدافه المرجوة. و إن ساعده الآخرون في ذلك، و بالخصوص العائلة و الأهل و الأقارب و حتى الدولة المسعفة.

**المرأة المختارة:** من مصلحتها الموافقة على الزوج الذي يتقدم إليها. لأن مثيلاتها موجودات في السوق. و قد يصغرنها سنا. و يتفوق عليها جمالا. تشتت البقاء في العمل. و تعتقد أن ممارسة العمل قد يحميها من تعسف الزوج أو عائلته و أهله. و يبقى ضمانا. يمكن الاعتماد عليه، في حالة إنهاء العلاقة الزوجية. لأن الزواج مجهول. حتى و إن كان من أبناء العمومة. فما بالك إن كان من عائلة بعيدة عن الأهل أو حتى المدينة؟

و غالبا ما تتوقف عند هذا الشرط. و لا تكثر من الشروط و بالخصوص: شرط "السكن المنفرد مع الزوج". لأنها تعلم علم اليقين. أن هذا الشرط يكون سببا في عدم حدوث القران، الذي تأخر موعده بالنسبة لها. و لكنها تضعه كأحد أولويتها. التي يجب إنجازها في أقرب الآجال. و كأحد الرهانات التي يجب عليها إنجازها. ذلك أنه سبب استقرارها. و الحد من تدخل الأهل و الأقارب في شؤونها الداخلية. ما يبقى أمامها سوى زوجها الذي يجب أن تعرف كيف تسيره أو تديره. و ذلك انطلاقا من تديرها. الذي يعرض الوقائع و الأمور، على أنها من صالحه هو بالدرجة الأولى. من الذي يرفض أن يكون له سكنا باسمه؟ من الذي يرفض الراحة و السكينة. بدل الصراع و الشكاوى المتكررة. سواء من الزوجة أو من أهله.

**حديث الوسادة:** الذي غالبا ما يحدث أثره بالنسبة لسلوكيات الزوج. آراءه و مواقفه، و كذلك الشأن بالنسبة لسلوكيات الزوجة، آراءها و مواقفها. إن عرف الزوج كيف يدير النقاش. الذي غالبا ما يفشل فيه. ليدير أمور

السلطة عن طريق القوة البدنية و اللفظية. التي يمكن أن تتأقلم معها الزوجة. و تصر على خدمة مصالحها. بالرغم من استعمال العنف و القوة اللفظة و/أو الجسدية.

### التحولات الحاصلة في العائلات الجزائرية:

1 . إن كل جيل يحاول أن يستفيد من المستجدات التي تخدم مصالحه. و كذلك الاستفادة من القيم التراثية. المهم أن يخدم مصلحته. على حساب الأجيال الأخرى. و إن تعلق الأمر بالوالد أو الوالدة. و قام الآخرون بانتقاده لأنه انحراف عن المعيار. إن جيل الآباء الذي غالبا ما صار يتمتع بحماية، عن طريق التقاعد. يرى بأن التقاعد الذي يتقاضاه، بالرغم من ضعفه. إلا انه يمكنه من العيش هو زوجه بطريقة مريحة. بينما يعيب الأبناء تخلي الأب عنهم. و عدم اهتمامه بمشاغلهم، أو مشكلاتهم: /البطالة/السكن/تربية الأبناء. بينما يرى الآباء أنهم أدوا ما عليهم بطريقة أو بأخرى. و هذا ما تمكنوا من تقديمه لأبنائهم. و عليهم التكفل بأنفسهم. هذا التشبث من طرف الأبناء اتجاه الآباء. خاصة إذا كان مدخولهم 'مهم': سواء شهري، عقاري أو غيره. و هناك حتى من يذهب إلى المطالبة 'بمزاياه' بحقه في الإرث. مع أن الوالد ما يزال على قيد الحياة. بل و يضغط عن طريق أهل الحل و العقد في العائلة. من أجل الوصول إلى مبتغاه. أي إعطائه جزء من التركة، و والده على قيد الحياة. و ذلك حتى ينطلق هو و عائلته من هذا 'المورد'. ذلك أن متوسط العمر أمل الحياة الحياة كان لا يتجاوز 50 سنة بالنسبة للرجال. أما الآن فإنه يصل حتى 75.7 سنة؟ أي 74.7 للرجال و 76.8 للنساء و كأن الوالد أمل حياة صارت تدوم مدة جيل إضافي مقارنة بما كان يعيشه والده أوجده كمتوسط أمل حياة.

2 . التغيير من الأصل إلى الدخيل: يتبين لنا من خلال تتبع الحالات المدروسة. أن الحقبة الأولى المدروسة (الحرب العالمية الثانية). أن جل العائلات كانت تتبع نفس السلوك الثقافي. بالرغم من وجود بعض الاختلافات. حسب درجة الرزق الذي تتعم به كل عائلة. ذلك أن عائلات "الشبعانيين" كان رؤساؤها: أب العائلة أو جد العائلة الذي ما يزال على قيد الحياة. يسلكون مسلكا مغايرا لآباء و أجداد العائلات المعسورة. بحيث انه كان يعدد من الزوجات. التي تصل حتى أربع زوجات متعاشيات في نفس الوقت. فتعدد الزوجات أولا يظهر المسافة الاجتماعية بين الذين بإمكانهم التعدد و أولئك الذين لا يستطيعون حتى الزواج في الوقت المناسب؟ أو الذين يتزوجوا بامرأة واحدة.

المرأة: يتخير المرأة الجميلة للمتعة ثم للإنجاب. و كذلك ربط علاقة مع أصهار لهم نفس المكانة، أقل بقليل أو أكثر قليل. و الذين لا "يعطون" بناتهم إلا للمتمكن القادرون و ذو الرزق الواسع. و غالبا ما "تشرط" العبدات و العبيد كعربون للمحبة و التقدير. فهته المرأة ليست 'جارية' و خادمة. و لكن "يتهلى" فيها. فهي من أجل المتعة و الإنجاب. و تشرف فقط على عمل العبيد. و كذلك الكنات اللاتي يتمتعن في الغالب بمهارات لا توجد عند العبيد. كحسن الطهي و تحضير الطعام. أو مراقبة المخزون من الأطعمة و المحافظة عليه. و قد يتمتع بعض الأبناء بنفس مكانة الوالد، من حيث النساء و الجاه. بعد أن يبرهنوا على حسن التدبير. و قد تحترم بعض نسائهم لهته الأسباب. فيقل شغلها و عناؤها المنزلي. أما بقية النساء، فالعامل الأول الذي ينظر إليه من طرف العائلة. ليس له علاقة 'بالجمال'. لأن ذلك شأن الزوج. و لكن الذي يهم بالدرجة الأولى هو تحمل الأعباء المنزلية. و كلما كانت 'خدامة'، كل ما يتم تقديرها. و لكن في نفس الوقت الاعتماد عليها أكثر. أي بذل المزيد من الجهد للمحافظة على هته المكانة، بل الدفاع عنها إذا ما نشب أي خلاف بينها و بين زوجها. 'فالعائلة في أمس الحاجة إليها. و لذلك

فهي تبقى. و لو كان بمقدور الزواج أن يستغني عنها. فالمرأة ليست زوجة للرجل. بقدر ما هي عضو في العائلة. فرأي الزوج في زوجته هامشي بالنسبة لرأي العائلة. و حينما نقول رأي العائلة في الزوجة. هو رأي النساء بالدرجة الأولى: من أم الزوج و أخواته و عماته و جدته... فإنها سلطة النساء على النساء بالدرجة الأولى. ' فإن أساس مشاكل الزوج حينما تدخل الزوجة في مشاكل مع محيطها. أي مع أهل الزوج. فلا يتمكن من إرضائها و لا إرضاء أهله. فتتزع عنه "رجوليته" فهو ليس برجل أمام زوجته. "لأنه لم يدافع عنها الرجل. و لم يحميها من تعسف أهله عليها". و هو ليس برجل أمام أهله. "امراته غالبته. و ما استطاع أن يوقفها عند حدها". فهو 'مغلوب امرأته'. و بالتالي لا يستحق كلمة 'الرجل'. فرأي الزوج في زوجته يصبح هامشي. فالزواج غيري. و كذلك الشأن بالنسبة للتقييم، فهو غيري. هته ثقافة متأصلة. ما زالت إلى حد الآن تقاوم، أمام محاولة استرجاع التقييم إلى الزوج و الزوجة بالدرجة الأولى. فإذا كانت الزوجة تعمل. فلا يرى إلا إلى الراتب الذي تقدمه للعائلة و خدمة للعائلة. و ليس فقط للزوجين أو حتى الزوج. فالعمل و إن كان مأجورا فهو جهد تقدمه الزوجة. و كأنه حدث بداخل العائلة. و لا يجب أن تمتن على العائلة بأجرها. أو أن تفرط في العمل المنزلي. الذي يبقى في انتظارها حتى تأتي من العمل. و من ثم فإنه يرفض أن تصاغ مكانة أخرى للزوجة العاملة. بعيدا عن المكانة الأصيلة. التي كانت تحتلها الزوجة. فهي سيان، سواء عملت بالداخل أو عملت بالخارج +عملها بالداخل. و لا يشفع لها موقف زوجها. إذ كان مساندا لها. فإن أراد أن 'تركب فوقته'. فعليه بمغادرة مسكن العائلة. فيطرد من المؤسسة العائلية. التي ما تزال تحاول التمسك بفضائل التحكم في المرأة. و أن هذا التحكم لا يكون إلا من طرف النساء. "ما تفهم المرأة غير المرأة".

### تصنيف العائلات: 1. قبل و أثناء الحرب العالمية الثانية:

(أ) - عائلات "الشبعانيين": و هم العائلات الميسورة. و التي تتمتع بمكانة عالية. بالنظر إلى مواردها المالية و البشرية. و ما لديها من 'رزق'. سواء صاحب هذا الرزق المشاركة في السلطة أم لا. كاحتلال احد المناصب التي كان يسمح بها للسكان المحليين: قايد، شاوش، شانبيط، مخازني، الكاتب... أو تحالف معهم أو استقل عنهم.

(ب) - عائلات متوسطة: و هي العائلات التي تعمل على تنمية 'رزقها'. و ذلك من خلال تربية الماشية بالدرجة الأولى. خلافا لعائلات "الشبعانيين" التي تنوع من الأنعام، الإبل، الأبقار، الخيول و حتى الاشتغال بالتجارة و تصدير الأغنام. و من ثم محاولة دخول المدينة (المشرية). تبحث هته العائلات عن المرأة العاملة، الصبورة، الغير مبدرة، التي تساهم في جلب الرزق لا إتلافه.

عائلات المزليط: العائلات الفقيرة. و التي ليس لها رصيد من الرزق الكافي. الذي يمكن أن تنطلق منه. و تعمل على تميمه. و غالبا ما تقيم بجوار 'الخيمة الكبيرة'. خيمة العائلات "الشبعانية". و لكن التي تقدم يد المساعدة لهته الفئات. و غالبا ما يعمل كل أفراد عائلة 'المزليط'، كل حسب قدراته، في تنمية رزق 'الشبعانيين'. مقابل إطعامهم و التصدق ببعض ما زاد عن حاجتهم من ملابس. و قد يستفيدون من أموال الزكاة. التي يفضل البعض إعطائها إلى 'المزليط الأقارب'. و لو لم يكونوا عندهم من العمال و المساعدين. و الفئة العريضة من 'المزليط'، تعمل بصفة

رسمية. إما عند عائلات الشبعانيين أو العائلات المتوسطة 'الميسورة' التي اتسع رزقها، و ذلك 'كرعاة'. و هته الفئة تخضع إلى عقد شخصي. يتم الاتفاق على حقوق وواجبات كلا من الراعي و المستخدم.

**المرأة عند عائلة الشبعان 'الغني':** \* يتم اختيار الزوجة من عائلة وجيلها. تكون جميلة، تربي الأبناء على: الأنفة و الكبرياء و الطموح إلى تحقيق مكانة عليا بين 'الشبعانيين'. \* تتقن بعض الحرف و الصناعات و الأكلات التي لا تعرفها بقية النساء. و تتقن السلوك الذي تربت عليه. \* المهمة الأساسية الموكلة لها هي: تربية الأطفال. ذلك أنها تزودهم بالرأسمال المعرفي و السلوكي.

**المرأة عند عائلة المتوسط:** \* "تكون بذراعها" بالدرجة الأولى. كناية عن العمل و الكد. سواء أكانت من الفئة الشبعانية أو الفئة المتوسط أو حتى من فئة المزليط. \* هم هته العائلات. المحافظة على ما تكسب من رزق. و بالخصوص تنميته، أكثر من التمتع به و استهلاكه. \* عليها أن تنمي الرزق. و إن تعذر ذلك المحافظة عليه. أو لا تقوم بتبذيره بأي حال من الأحوال. \* و أن تربي أبنائها و بناتها على الكد و الحرص على الكسب.

**المرأة عند عائلة المزليط:** \* أن تكون المرأة من فئة المزليط. قانعة بحالها. و مع ذلك نشطة و بذراعتها. تساعد على تدبير قوة عيالها. و لو كانت كخادمة عند 'الشبعانيين' أو المتوسطين. \* تربي أبنائها على جلب القوت. و عدم الخمول، و السعي إلى تغيير الوضعية المزرية التي يعيشونها.

عموما، نلاحظ إحكام القبضة على المرأة. حتى تكون مصدر إنتاج و عطاء. فلا تعمل إلا لنا. و لا تنجب إلا منا. و هي قادرة على أن تعمل لنفسها و تنجب لذاتها و تتمتع بذاتها. فهي متعة مقصورة على رجل. و خدمة مقصورة على عائلة. و عطاء دائم. لأن منتوجها ليس لها. سواء أكان ماديا أو حتى بشريا. و إن قيل: أن أمه فلانة. إلا أنه(ها) ابن(ة) فلان. قبل أن تكون ابن(ة) فلانة. و ما النزعة النسوانية إلا محاولة لفك إحكام هته القبضة و محاولة الإستفادة و لذاتها هته المرة من منتوجها المادي و البشري و تقلص دائرة المستفيدين من جهودها و بالخصوص عائلة الزوج التي تحاول إقصاءها من الإستفادة بصفة نهائية. و حينها تتفرغ إلى الزوج الذي يكون معزولا عن عصبه و عائلته. و كل القواعد الخلفية التي كانت داعمة له و ترجح كفة سيطرته و هيمنته على المرأة. و بحرمان الزوج من الدعم المقدم له من عائلته يصبح فردا يقابله فرد آخر "المرأة". و هنا تعلم المرأة على إيجاد نوع من التوازن في العلاقات بين الزوجية ثم تعمل على تحقيق المزيد: تحقيق الهيمنة النسوية إن أسعفتها موازين القوة الجديدة. و على العموم فإن النساء صرن طرفا فاعلا لا يمكن تجاوزه أو نكرانه في جميع الحالات.

المرأة في سيطرتها على المرأة. إنما تخدم مصلحتها بالدرجة الأولى: عملت دون راحة حينما كانت صغيرة. لم تتعلم، أطاعت كل نساء العائلة. بل و خدمتهم، بالإضافة إلى خدمة كل الرجال و الأطفال. و الآن حان الوقت أن تخدم الكنة. و تقوم بهذا الدور. و أن أرتاح الآن: لا أطهي و لا أكنس أو أمسح الأرض أو أغسل الملابس. كنت أقوم بكل ذلك و أكثر منه. و الآن، جاءت 'الكنة'. و هنا تدخل امرأتان في قانون اللعب. كل يحاول أن يأخذ أكثر قسط منه. \* الله يجعل لي في كل ثنية أولوية. \* اللي عنده رزق الوشمة" يدخل بلا حشمة.

و كما يقول بيار بورديو(1): "عالم الاجتماع، يتعامل مع أناس. يعرفون خيرا منه، على المستوى العملي، من معرفته. سواء تعلق الأمر بأرباب العمل أو عمالا بسطاء. يجب على عالم الاجتماع، أن يصل إلى مستوى واضح للأشياء التي يعرفها الناس. بكيفية جيدة. و لكن معرفة الناس لها نمط آخر. بمعنى دون أن يعرفوه حقيقة<sup>1</sup>.

**\*الإجتثاث من المجال المكاني:** انتزعت العائلات من المجال المكاني. الذي تمت فيه معيشتها ببعديها المادي و الرمزي. الانتزاع هذا، بمثابة الاقتلاع من الجذور. وضيعت بذلك مركز الارتكاز. و الخلفية الثقافية التي كانت تعتمد عليها.

الثورة التحريرية الجزائرية كانت تهدف إلى التحرير السياسي، ثم التحرر الاقتصادي و الثقافي. و وعدت بتحرير العائلات الجزائرية من الجهل، الفقر، التهميش و الحرمان. الأمر الذي أعطى آمالا كبيرة للعديد من العائلات الجزائرية. في تحسين ظروفها المعاشية، الاقتصادية، التعليمية، السكنية. لكل العائلات الجزائرية بدون التمييز بينها. و بالرغم من إن جل العائلات الجزائرية. كانت متقاربة جدا. من حيث الأوضاع البائسة. العائلات التي كانت تتميز بثرائها و بمكانتها الرمزية. كانت عائلات تعد على الأصابع. و بالرغم من إن جل العائلات بعد الاستقلال. حسنت من وضعيتها المعاشية عموما. إلا أن فروقا شاسعة بين الوضعيات المعاشية. أصبحت تتسم بها الساحة المحلية. فهناك من اغتنى الغناء الفاحش. و هناك من تراجع في المكانة التي كان يحتلها. سواء المادية منها أو الرمزية. و الأهم في كل هذا التغير. أنه لم يعد يعترف حتى بالنجاحات المحققة. و لو كانت مجسدة، لأن غالبيتها لم يكن نتيجة العمل الفعلي. و إنما كان نتيجة الاستفادة من بعض الإمتيازات المقدمة من أجهزة الدولة. سواء ما سمي 'بالعائلة الثورية'، و التي مست البعض و تركت البعض الآخر. أو من كانت لهم شبكة علائقية أو قرابية، مع من كانت لهم نفوذ في السلطة المحلية أو الوطنية.

فالطموحات التي فتحت بمناسبة الاستقلال. كانت كبيرة. و قد حسنت بعض العائلات مكانتها بالفعل. كما أن التعليم أعطى طموحا أكبرا. و قد حقق نقلة نوعية. لمن تحصلوا على ألقاب تعليمية في العقدين الأولين للاستقلال. و لو بتفاوت الفرص الحقيقية. لكن مع دخول الجزائر الأزمة المتعددة الجوانب: الإيديولوجية، السياسية و الاقتصادية. و انسحاب الدولة كمؤطر و كافل لبعض الحقوق. أدى إلى أزمة اجتماعية. انعكست على القيم. التي صارت متنوعة و متعددة: متحجرة، متطورة و مرجعيات غربية أو شرقية أو أصولية. كلها صارت تتصارع في الميدان لاكتساب الشرعيات.

**\*الطرح طرعا حضاريا بالدرجة الأولى:** تحليل بعض ما كتب عن الأسر. من خلال ما توفر من مراجع في هذا المجال. يسمح لنا بأخذ فكرة أساسية. مفادها أن التحاليل تحاول الانطلاق من واقع، فرضته مسارات أنساق منطلقة من سياقات مختلفة عموما. و لا تخلوا من الإسقاطات الإيديولوجية. التي تلعب الدور الأساس في زاوية التناول أو المنطلقات. و كذلك مستويات التحليل. و من ثم حتى النتائج التي تصل إليها. و يمكن القول بأن الطرح صار طرعا حضاريا بالدرجة الأولى. ذلك أنه من خلال دراسة مؤسسة الأسرة كمؤسسة بجميع مكوناتها. أو التركيز على أحد العناصر دون العناصر الأخرى: كالمراة أو الطفل كمستقر و مستقبل. و ما تجدر الإشارة إليه، أن جل

<sup>1</sup> Pierre BOURDIEU, Questions de sociologie, 278P., édition originale, Les Editions de Minuit, Paris 1984, cérés, Tunis, 1993.P.254.

الدراسات تركز على وضعية 'المرأة'. انطلاقا من حركة النضال النسوية. أي ما حققته المرأة و ما لم تحققه. و ما هي المجالات التي اكتسحتها المرأة. و ما هو هامش الحرية المتروك لها قصد التحرك. و ما أخذته من 'حقوق'، كانت حكرا على الرجل. فجل الدراسات هي دراسات نسوية. تجرد ما حققته المرأة من 'حقوق'. و ما هو الفارق الذي ما يزال يفصلها عن 'الرجل'. حتى تلحق به أو تتفوق عليه. و تندرج ضمن نظرية اللعب: "ما يربح طرف يخسره بالضرورة الطرف الثاني". و لذلك تحاول النساء، تحقيق أكبر قدر ممكن من 'الحقوق' على حساب الرجال. و هي نزعة صراعية بالدرجة الأولى. تهدف إلى تحقيق المجتمع 'النسوي'. و تعكس السياق الذي يتم فيه الطرح في البلدان الغربية بالدرجة الأولى. و إن هته الإشكالية تم نقلها من هته المجتمعات. و تم طرحها بنفس الكيفية في أغلب الدراسات التي تهتم العالم الثالث بصفة عامة و العالم الإسلامي بصفة خاصة. سواء من بني جلدتنا. أو من الأجانب الذين يدرسوننا. مع محاولة إسقاط ما يجري في الغرب. و لو كان نتيجة سياق مخالف لسياقنا، على وضعيتنا. و في ما يلي نتطرق إلى بعض هته الدراسات. التي تطرقت إلى الاجتماع العائلي في الجزائر و في بلاد المغربية أو حتى البلاد الإسلامية. من حيث اهتمام رئيس بالعائلة المغربية. واهتمام بالمرأة المغربية على وجه التحديد. مثلما هو اهتمامهم بالنساء الغربيات. و كأنه لا يمكن أن تكون لنا مسارات إلا تلك التي حققها 'الغرب'. و بالخصوص أوروبا. بالرغم من اختلاف السياقات: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و الحضارية عموما.

1موضوع الدراسة، 2كيفية الطرح أو المنطلقات، 3البعد الإيديولوجي، 4محتويات الدراسة، 5نتائج، توصيات، اقتراحات.

أعمال تناولت مسألة العائلة أو الأسرة. أو بعض مكوناتها في المغرب عموما. و في الجزائر على وجه الخصوص. أو التي تناولت بالدراسة الفضاء الإسلامي. و الفضاء الغربي عموما. أو تلك التي تناولت الفضاء الأوروبي بشكل خاص.

العائلات الميسورة تبنت المشاريع الربعية. أي الربح بأقل التكاليف و أقصر الآجال(كراء محلات للبيع أو ممارسة أنشطة مهنية. أو توفير رأسمال للقيام بنشاط في مجال متحكم فيه. عن طريق أقدميته في هذا المجال. و هو تربية المشية. القطاع التقليدي بالمنطقة. و البعض منها، ساعد بعضا من أفرادها على ممارسة أعمال حرة. شراء وسائل النقل، سواء المتخصصة في نقل البضائع أو نقل الأشخاص. و كذل تجهيز بعض الأنشطة التابعة لبعض العناصر التي تم تكوينها في تخصصات. تسمح بالنشاط الفردي. كالأطباء باختلاف اختصاصاتهم أو الصيادلة أو محلات توثيق، محاماة،... إلى بعض الأنشطة الغير متخصصة: كبيع مواد الكترونية أو محلات الخدمة العمومية كالهاتف.

بينما العائلات المتوسطة، تقتقد إلى المداخل الضرورية. لمواجهة حاجيات أفرادها. للقيام بأي نشاط و التعزيز من مكانتها(الوسطية). عدم الاستطاعة هته، جعلتها تقترب من العائلات الفقيرة. أكثر من اقترابها إلى العائلات المتوسطة. و من ثم فإن العديد من العائلات المتوسطة. صارت تشعر بعجز أمام تلبية متطلبات أفرادها. مما ولد لديها إحساس بالانتماء إلى العائلات الفقيرة. أكثر من الانتماء إلى العائلات المتوسطة. و يمكن القول بأنها أقصيت من المنافسة. و من الطلب على الخدمات الاجتماعية الضرورية لأفرادها. و صار همها الوحيد هو الصراع من أجل البقاء. المتلخص في إيجاد لقمة العيش الضرورية لمواصلة الحياة.

بينما العائلات الفقيرة: غالبا ما يحترف نساءها بعض الأشغال. تقدمها للأسر و العائلات الأخرى: كالخياطة، الحياكة، النسيج أو بعض مراحلها (غسله، غزله، أو حياكة). إلى جانب قتل الطعام (الكسكي). إلى جانب الاعتماد على بعض المساعدات. التي تطلبها من العائلات الأخرى. كالمطالبة بإعطاء أموال الزكاة. وكذلك الفوائد الربوية. من جراء وضع بعض العائلات لمخدراتهم في صندوق الادخار أو البنوك. و كذلك طلب المساعدة من طرف الأقربين في بعض الحالات الطارئة، كالمرض على وجه الخصوص.

البعد العائلي للعائلة، يلعب الدور الأساس في إحداث التمايز. فالتمايز في الجزائر لا يحدث من خلال الجهد المبذول من طرف الفرد و حسب و إنما هذا الجهد، قد يعزز بفعل النسيج العائلي. الذي تتمتع به العائلة. و قد يهدر هذا الجهد، بسبب غياب النسيج العائلي. الذي صار له البعد الحاسم و المحدد في نجاح أو فشل الفرد. و بالخصوص بعد العقد الثالث من استقلال الجزائر. أي بدخولنا في الثمانينات من القرن الماضي. و الشبكة العائلية التي تملكها العائلة تزداد من حيث الأهمية و التأثير على مسارات الأفراد و الأسر المنتجة من طرف العائلات. و إن كانت هته الشبكة العائلية ذات تأثير حتى بعد تحصل الجزائر على استقلالها. و نحن نعلم من واقعنا في الجزائر. إن بعض الوظائف في بعض الأجهزة احتكرت من طرف قرية من القرى الجزائرية. أو بعض الأحياء من المدن الكبير. المهجورة من طرف الفرنسيين. احتلت هي الأخرى من طرف بعض القرى. و إن امتزجت الأمور بعض الشيء. و تغيرت بعد ذلك. لكن يبدو لي، أنها الآن صارت هته الشبكة أكثر تأثيرا. من له 'المعارف'، يستطيع الولوج والوصول. و يتحصل على إمتيازات. من يعتمد على جهده فقط. قد يعزل و يهمل تماما.

و فئة أخرى من الأولاد، نزلوا من مستوى الفقر و العوز. إلى مستوى الانحراف و السجون و المغامرة 'حراقة'. فيعرض نفسه إلى الموت أو السجن. و لكن هناك حركة و فعل من اجل تغيير الوضعية المزرية. الفرص المتاحة في الوسط جد محدودة. فيحاول إيجاد تلك الفرص. و لو بالتعرض إلى مخاطر. للخروج من خطورة الفقر و التهميش و الحرمان. و منه المتاجرة بالموانع. ما تمنعه القوانين: من مخدرات و تهريب و ما إليها من نشاطات. قد تخرج الفرد من إعادة إنتاج البؤس. أو حتى الخروج من الوضعية المتوسطة إلى وضعية أعلى (قربة) مثال واضح على ذلك. . أنظر صفحة ... . و الذي بالتهريب أصبح من أغنى أغنياء المنطقة. بل و صار يمثل كل المنطقة على مستوى المجلس الشعبي الوطني. و منه تمثيل كل المهمشين و المقصيين. و حتى المنتمين إلى الطبقات المتوسطة. و ربما المحظوظة و الغنية من الإقتداء 'بقربة'. و منه القول بأن العائلة لم تعد بإمكانها إقناع أعضائها. على إعادة إنتاج البؤس و الحرمان. و هناك بعض القدرات قد وصلت إلى حد النيابة في المجلس الشعبي الوطني. و أخرى كانت من 'الحراقة'. و صارت من أغنى عائلات المنطقة. من خلال العقارات التي تمكن من شرائها. أو أعداد رؤوس الأغنام الذي صارت ملكا له.

\*عائلات يعمل معيل العائلة في المجال الصناعي. هي الأخرى تحاول إعادة إنتاج نفسها. و تضغط من أجل اعتماد على إنتاج ثقافة مؤسسة. تدرج أولادهم مكانهم. بمناسبة إحالتهم على التقاعد. و هناك من يتمكن من إدماج أولاده أو بعضهم، قبل هذه الأجال. و بذلك صارت بعض الشركات مغلقة، على من لا يوجد بها أحد والديه أو أقاربه. أو أنه نسج علاقات متينة إلى درجة الأقربية. ليتمكن من الولوج إليها. و "سونطراك" و "سونلغاز" و غيرها أحسن دليل على ما أقول.

يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من العائلات و الأسر:



1)- عائلات تعيد إنتاجها و بنفس النمط مع تغييرات طفيفة. تفرضها الظروف الخارجية أو الوسط الاجتماعي و البيئي. غالبية هته العائلات تتمثل في عائلات البدو. و يحتفظون بجزء من الأولاد الذكور، الذين لم يتمكنوا من متابعة دراساتهم الجامعية عموماً. إذ إنهم يعيدون إلى أحضان العائلة. كل المستويات الدراسية من الأساسي و الثانوي. و هؤلاء يندمجون بسرعة في حلقة الحياة التقليدية. و يعيدون إنتاجها بوفاء كبير. فيتزوجون و ينجبون أبناءهم كما فعل أجدادهم، دون تغيير معتبر.

2)- عائلات تساعد أولادها على تحسين المكانة. أو الاحتفاظ بالمكانة الحسنة على أقل تقدير. و يتمثل ذلك في جزء يسير من العائلات البدوية. التي تساعد أولادها المتفوقين في الدراسة. و الذين تمكنوا من الدراسات الجامعية. و جزء معتبر من العائلات الثرية و حتى المتوسطة من سكان المدن. التي تدعم أولادها قصد تحسين مستواهم الدراسي. و إمكانية إنتاج أسر أعلى مكانة و مرتبة. أو تحسين وضع العائلة. و إحداث نقلة بالنسبة للأسر المنتجة حديثاً على الأقل. و هذا النمط كان معتبراً في السنوات الأولى للاستقلال. و بالخصوص العقدين الأول و الثاني و حتى الثالث من الاستقلال. لكن مع العقدين الرابع و الخامس، تراجع هذا الحراك العمودي. بسبب الأزمات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الثقافية. التي عرفتها البلاد عموماً.

3)- عائلات صارت غير قادرة على إقناع أولادها بعمليات إعادة الإنتاج. و هته العائلات الفقيرة و المعدومة و التي تعيش في أوضاع صعبة. لا أحد من أولادها يرغب في إعادة إنتاج البؤس الذي وصلت إليه عائلته. و صار ناقماً على هته العائلة. التي لم تمكنه من النقلة التي يرغب فيها. كما فعلت العائلات الأخرى المذكورة آنفاً. أو على الأقل كانت محتلة لوضعية مرضية أو متوسطة. و تدعوا أولادها للاحتفاظ بهته المكانة. مخافة النزول أو الدنو. فالأولاد ليس لهم ما يخافون على فقدانه. بل يرغبون في افتقاد البؤس الذي يمتلكونه حالياً. و منه لم يعد بإمكان العائلات إقناع أولادها. بإعادة إنتاجهم للوضعية التي يعيشون فيها حالياً. و منه تركت لهم الحرية المطلقة للتحرك. فمنهم من استطاع أن يحسن وضعيته دون دعم العائلة. بل و بفضل تمردهم على عائلاتهم حسناً من مكانتهم. و منهم من اندمج في فئة المجرمين و المنحرفين. ومنهم من كان وفياً لمكانة عائلته. فأعاد إنتاج البؤس و إن تضرر منه فهو يراه طبيعياً.

**إنتاج المعنى: المرأة العازبة:** الفعل المرتكب: "الزنى". هو تعبير عن الفرد في الثقافة الغربية و المستغربة. تعبير عن حرية الفعل. و هو من أحد "حقوق الإنسان" الجهورية. بينما هو تعبير عن تحطيم الفرد في الثقافة المحلية. بالنسبة لزنى الأنثى. و هو تحطيم الفرد، الذي ينتمي إلى جنس الأنثى، على الأقل في المحيط الاجتماعي الثقافي الذي يعيش فيه. فتصير: "المرأة الزانية" في المحيط الاجتماعي، الثقافي المحلي، و الوطني مهمشة. فلا هي قادرة على التكفل بذاتها. و لا المحيط قادر على إدماجها. ضمن النساء المؤتمنات على العرض و الشرف. لأنها أخلت به. قبل أن تدخل في علاقة مقبولة اجتماعياً (الزواج). و هنا تبدأ الإسقاطات الثقافية الخارجية. بما أنتجته من معنى في محيطها. بمثابة الإضلال و التضليل. إذا ما حدث نفس الفعل في محيطنا الثقافي. فإنه لا يجد نفس القبول و لا نفس التبريرات. أو حتى اللامبالاة بهذا الفعل. و اعتباره أمراً طبيعياً. أو يدرج في الحريات الفردية. بل و في "حقوق الإنسان".

**النظام التقليدي:** يحميك و يقيدك. فالجماعة مسؤولة عن الفرد. و بالخصوص أصول و فروع العائلة. و هته المسؤولية تكاد تنفي مسؤولية الفرد. فأى خطأ للفرد تتحمله العائلة. لكن وفق الضبط الجماعي و العائلي الكبير. فإذا ما التزم

الفرد بهذا الضبط. يمكن للجماعة العائلية أن تتحمل المسؤولية بذلك. و لكن إن لم ينضبط الفرد، فسوف تتبرأ منه الجماعة العائلية. و تتركه يتحمل تبعات أفعاله. بينما النمط الحديث يحرك. و لكن يعرضك لأن تتحمل مسؤوليتك بمفردك. و تتحمل كل تبعات أعمالك. لأنك كنت حرا في الاختيار الذي أقدمت عليه. و هذا النظام الحديث، يحملك تبعات أفعالك. سواء كانت إيجابية أو سلبية. و الضبط يكون عن طريق القوانين التي تصهر الدولة على تطبيقها على مواطنيها. بينما في النظام التقليدي، فإن احترام الأفراد التوجيهات التي تصدر إليهم. و إن كانوا مطيعين للأوامر. لا يتحملون تبعات أعمالهم. التي تتبع مؤسساتهم العائلية. ففي القتل، فإن الجماعة الدموية كلها، تسعى للصلح. و تقدم الدية المطلوبة لأولياء المقتول. و يتم إصلاح ذات البين، بين المؤسسات العائلتين. و غالبا ما يتوسط "كبار الجماعة" في ذلك. بينما الإسلام الرسمي، يحمل الفرد مسؤوليته كاملة غير منقوصة: 'لا تزر وازرة وزر أخرى'، 'من يعمل مثقال ذرة خيرا يره و من يعمل مثقال ذرة شرا يره'.

**تغيير المعنى: النظرة التقليدية:** جسد المرأة عورة 'عيب'. يجب ستره و إخفاؤه عن الغير قدر الإمكان. و المحافظة عليه سليما و ابتعاد كل اختلاط مع العنصر الغريب.

**النظرة الحالية:** الجسم الأنثوي صار "مفخرة". يجب إظهاره. بل و إضفاء مسحة جمالية عليه. بتزويقه و تميمقه. فالنظرة الحديثة، تقدم الجسم الأنثوي على أنه سلعة. يخضع لقواعد التسويق الحديث، التي يتطلبها السوق.

**تحدي:** تعطل النمط التقليدي و لم ندخل بعد في النمط الحديث: أدمجت بعض الوسائل الحديثة في الجانب المعاش. و تم قبولها بكل سهولة. كاستعمال الهوائيات المقعرة و الهواتف النقالة. حتى الراعي الموجود في البادية صار يمتلك هاتفا جولا. حتى يتم الاتصال به من طرف صاحب الماشية. و طبعا التكاليف يتحملها صاحب الماشية. و كذلك وسائل النقل و الطاقة. و جل الوسائل الحديثة صارت تستعمل بدون أي تردد. و لكن الوسائل الثقافية تأخذ وقتا أطولا.

المرأة المحلية التي تعمل خارج المجال الداخلي للبيت. فإن هذا العمل الخارجي المأجور. لا يعفيها من أداء مهام البيت الداخلية. فهي المسؤولة الوحيدة عن واجباتها الداخلية: من إعداد لوجبات الأكل، مرورا بنظافة البيت، إلى العناية بالأولاد. قد تستعمل الشبكة القرابية، و بالخصوص والدتها. التي تتحمل رعاية أبنائها. و نادرا ما تستنجد بمختصات في رعاية الأطفال أو رياض الأطفال على قلتها في المنطقة. لم تتمكن من اقتحام سلوكيات النساء العاملات. أو تستقطب اهتمامهن. فما تزال المرأة العاملة. تتحمل العبء الكبير من الواجبات المنزلية الداخلية. و إن تعذر عليها ذلك. تلقى عليها على عائلتها الإنجابية و بالدرجة الأولى، على أمها. و بدرجة أقل على عائلة الزوج. لأن غالبيةهن منفصلات عن التجمع العائلي.

**الجانب الديمغرافي:** النظام التقليدي لا يضع حدا أو تنظيم للنسل. فالإنجاب يقع بكل عفوية و طبيعة. و إن كانت وفيات الأطفال في هذا النظام مرتفعة. أما الآن فإن التنظيم بدأ يكتسح المجال المحلي. فصارت النساء تحاول التحكم في عمليات الإنجاب. سواء كانت عاملة للتفرغ أكثر لعملهن الخارجي و الداخلي. أو حتى كن ماكنات في البيت. فيحاولون تخفيض النسل. لأسباب غلاء المعيشة أو ضيق السكن أو صحة المرأة و ما إليها من اعتبارات. المهم إن الثقافة المحلية صارت تتقبل مثل هذا التنظيم. و إن لم يعمم بالشكل الكافي.

و هنا نلاحظ أن الايدولوجيا 'الذكورية'. و إن لم تعارض عمل المرأة الخارجي. كما كانت تفعل من قبل. بل و صارت في كثير من الأحيان تتوسط من أجل إيجاد مناصب شغل لإنائها. كما تفعل و بنفس القوة التي تبحث فيها

عن مناصب شغل لذكورها. و بالرغم من إن هذا العمل الخارجي للإناث يضطرهن لاستعمال الفضاء الخارجي. لكن غالبية الآباء لا يأخذون أي دينار من عمل بناتهم. و كأن لسان حالهم يقول: لست بحاجة إلى أن أطمع أو اكتسي أو انتفع بمال تحضره لي "أنثى". فأنا مازلت قادرا على الكسب. و أنا هو المعيل للعائلة، إناثها قبل ذكورها. و أنا لست بحاجة إلى هذا العمل النسوي. أو أريد الانتفاع به. فإن كان و لأبد أن تعمل المرأة خارج الأصوار، فالتحفظ بكل راتبها لها.

لتبيان ذلك،نورد النموذج التالي لأحد الآباء الذي كانت ابنته عاملة،منذ عشر سنوات.و كانت عازبة لم تتزوج بعد.و لم يأخذ منها والدها أي دينار يذكر.و قد كدست طيلة هته المدة مالا معتبرا.و كان والدها ينفق عليها في كل شيء.ما عدى لباسها،الذي كانت تتكفل به هي ذاتها.و قد تمكنت من شراء مسكن تساهمي باسمها الشخصي. و لما تزوجت،فإن والدها هو الذي تعهد كل النفقات.الخاصة بتغطية مراسيم العرس،بكيفية كاملة.رغم من محدودية موارده فهو 'متقاعد' وبالرغم من أنني طرحت عليه السؤال بصفة مباشرة. ما مدى مشاركة الأستاذة الثانوية في مصاريف الزفاف؟ أجاب مستغريا سؤالي: "إنها ابنتي. و أنا الذي أزوج ابنتي الزواج اللائق بمكانتها و مكانتي.و لا يمكن أن تزوج نفسها. . بقصد المساهمة في مصاريف العرس . و يضيف قائلاً:

"أنا أتكفل بكل مصاريف الزواج. و قد ساعدني إخوتها الأربعة العاملون. كل واحد أعطاني عشرون ألف دينار. و الباقي أتكفل به وحدي. و إن اقتضى الأمر أن اقترض على الأقارب." مع العلم إن ابنته لها رصيد من المال معتبر. و لكنها لم تحرك ساكنا للمساهمة في زفاف يخصصها. و كأن الأمر لا يعينها إطلاقا. أو كأنها تستعمل الايدولوجيا 'النسوانية'، انتقاما من الذكور. هذا أمر يخصكم. فأنتم مسؤولون كذكور على تزويج إناثكم و ذكوركم. و الأمر عادي جدا. أن يزوج الوالد ابنته. فليفعل كما يفعل الآباء. أما أنا فأحتفظ بأموالي التي تعبت من اجل تحصيلها. فهي تتفني بدون شك في مستقبل أيامي. لسان حالها يقول.

مع العلم أن هذا الوالد ذاته، فرض على أولاده الذكور المتزوجين و المقيمون معه. مقدارا معيناً من الأموال في كل شهر. فرض عليهم تقديم مساعدة مالية لتزويج أختهم. بالإضافة إلى المساعدات التطوعية و الهدايا، التي يجب تقديمها في هذه المناسبة للأخت التي يتم زفافها. و كأنها لا تتقاضى أجرا. و لم تساهم سوى ببعض المجوهرات و الألبسة. ما يستهلك بمناسبة الزواج. و اعتبرت تلك المصاريف شأن 'العائلة'.

نلاحظ وجود موقف انتهازي صريح بالنسبة للبعد التقليدي. إذ أننا نستجد بالعادات و التقاليد. و نحاول تفعيلها في بعض المواضيع. كالحفاظ على المسنين من آباء و أمهات. و على قيم التعاون بين الإخوة. كما أننا و في نفس الوقت نحارب هته العادات و التقاليد. التي "تنتقص من شأن المرأة" و تضعها تابعة للنسق الذكوري. و نحن نعلم أن كل تنظيم له منطقته الداخلي الخاص به. و الذي على أساسه يتم تنظيم الاجتماع العائلي أو الأسري أو الزواجي و العلائقي. وفقا لمنطقه الخاص به. فكيف نستجد ببعض العناصر التي ترى أنها ايجابية. و نعطل بعض العناصر الأخرى في نفس التنظيم.

عمل المرأة: الجيل الحالي من النساء المتواجدات في الثانوية. جلهن يرغبن في مواصلة الدراسة و العمل خارج البيت. أي تعزيز الرؤيا 'الخارجية' للأنثى. و اكتساح مجال أرحب من ذلك المحتل من طرف أمهاتهن. اللاتي يمكن اعتبارهن بأنهن "داخليات" أو يوجدن داخل الأصوار كما يعبر عن ذلك. بحيث إن عمل أمهاتهن الخارجي يعتبر ظاهرة نادرة أو هامشية. و لو أن العمل في حد ذاته، بالنسبة للمرأة في جيل الجدات. كان يعتبر من أهم

المعايير المحددة لاختيار الزوجة. و كذلك دوام زواجها. إذ لابد أن تكون 'حاذقة'، نشطة في تدبير شؤون المنزل الداخلية. و التي كانت تعتبر جل ما تستهلكه العائلات في ذلك الوقت. من صناعة الأغطية و الأفرشة، من زرابي و مضربة و حايك و حتى السكن أي الخيمة في حد ذاتها. مروراً بجل الأدوات المنزلية المصنوعة من مادتي الحلفاء التي كانت موجودة بالمنطقة. قبل حصول الجفاف و التصحر للمناطق السهبية. و مادة الطين. و نلاحظ أن هذا العمل الخارجي للبنات بصفة خاصة. يحصل قبل دخولهن في مؤسسة الزواج. و أن جل البنات يحتفظن براتبهن كاملاً غير منقوص. "ابنتي ما تخدميش علي، أخدمي علي روحك". لسان حال غالبية الآباء بالمنطقة. و احتفظي بنقودك فلست في حاجة إليهم".

**المدينة:** دخول البدو في المدينة غير كثيراً من ردود الأفعال الجاهزة. التي كان يعتمد عليها في كل الأحوال. صاحب هذا الدخل، الاعتماد على الأجرة لبعض أعضاء العائلة. الأجرة التي تفرض نوعاً من العقلنة في المصاريف. التي تكون مقدرة بقدر الراتب. الذي فقد الكثير من قيمته. بحيث إن الدراهم ذاتها فقدت من قيمتها: "الدراهم كان الكبار فقط يعرفوا الدراهم. و يتصرفوا فيها... أما الآن فصاروا في متناول النساء و 'البز' (الأولاد صغار السن). فالذي كان يتصرف في الأموال هو "كبير العائلة" فقط أو نجله. و بالتالي فكل أعضاء العائلة الآخرون. سواء كانوا ذكورا أو إناثاً مقصين من التعامل مع المال النقدي. و منه التبعية الأكيدة لمن بيده الأموال. و الذي بيده سلطة توزيعها حسب حاجيات أفراد عائلته. و مع دخول "الشهرية" الأجر بالنسبة للذكور و الإناث. صاروا يتصرفون في الأجرة التي يتقاضونها. بينما في الفترة الاستعمارية. من كان يعرف نظام الأجر هم قلة. و كان يعتبر الأجر ملكاً للعائلة. بحيث إن الأجير لا يتصرف في أجرته كاملة. كما يفعل الأجير الآن. يأخذ النصيب اليسير، الذي لا يكفيه شخصياً. و الباقي من الأجر فهو مخصص لكبير العائلة. الذي يوزعه حسب الاحتياجات دونما إسراف أو تمييز. نلاحظ أن المدينة ساعدت على 'البرجوازية' النساء. و لو كان الزوج من بين الفقراء. بحيث إن النساء من الجيل الثاني و الثالث، تذوقن ترف المدينة: من كهرباء و غاز و حمام أسبوعي. و تخلين عن تلك الأنشطة التي كانت تقوم بها النساء البدويات. من صناعة الأفرشة و الأغطية و أواني من الحلفاء و الطين. و صارت المرأة في المدينة مستهلكة بالدرجة الأولى. و هي تطالب بالمزيد من المستهلكات. الأمر الذي يضمن لها الرفاه داخل أوصار المدينة.

و نلاحظ مع الجيل الرابع، أي جيل البنات اللاتي نلن حضاً أوفراً من التعليم. سواء واصلن الدراسة أم لا. يحاولن إتقان بعض الحرف. و بالتالي إعادة النشاط إلى النساء. و الخروج من وضعية 'البرجوازيات'. و إن كن فقيرات. بحيث صارت الفتاة. و بالخصوص التي لم تواصل الدراسة. تتعلم حرفاً تقليدية خاصة بالنساء. و تعمل على تنوع معارفها الحرفية. و لم تعد تنفع بالاكتهاء بصنعها كمستلزمات للعائلة فقط. كما كانت تقوم بذلك البدوية. بل صارت تعرف منطق السوق. و صارت منتجاتها بضاعة تسوق، و مورداً مهماً لدخلها.

**إنتاج المعنى:** \*الارتباط بالعائلة قوي جداً مع الجيلين الأول و الثاني. و كان أحدهم إذا أراد أن ينادي لزوجته لا يمكنه أبداً أن ينادي إليها باسمها. و إنما ينسبها دائماً إلى أبيها. فيقول "يا ابنة فلان". بحيث إذا نادى لزوجته باسمها. و كأنه صار لها كيان خاص بها. وهي منفصلة عن بعدها العائلي و الدموي. و صار وجودها في البيت بشخصها لا بامتدادها، كونها ابنة فلان. و كأن الزوج يتذكر و يذكر الزوجة بأنها ابنة 'فلان'. و هي امتداد له. و أن أبوها صاحب جميل عليها و عليه. و أن عليها أن تمثل والدها أحسن تمثيل. أما الآن و ابتداء من الجيل

الثالث، صار ينادى للمرأة باسمها. و لو كان ذلك أمام المأى. بينما هذا كان أمرا مستحيلا الحدوآ من قبل. فهو 'حشومة' و عار على الزوج أن ينادي زوجته باسمها. و كأنه يشهر بها. و الأجر أن يشهر بأبيها. فمع الفردنة و كأن عائلة المرأة و أبيها لم يعد له فضل أو وجود داخل البيت الزوجية. و الموجود هو 'المرأة' التي صار ينادى باسمها. و لذلك كان يصعب التفاهم مع شخص ليس له أهله. و بالخصوص والده، الذي يؤدي وظيفة جد مهمة و حساسية. بحيث انه يرجع ابنه دائما إلى المعقول و المعهود من طرف الناس. أي القيم السائدة في الوسط الذي يعيش فيه. فالمتزوج قد يندفع بأنانيته إلى تصرفات لا أحد يتمكن من إرجاعه إلى صوابه و إلى الضبط الاجتماعي. مثل ما يستطيع ذلك والده. فالوالد بإمكانه أن يضغط على ابنه. و يحول دون التمادي في الخطأ. و يقوم له سلوكه. و كأن الذي ليس له 'والد' ليس له 'ضابط'.

الزواج: البحث عن الأصل عامل مهم بالنسبة للمرأة و الرجل. فالكل يبحث عن الأصل الطيب. إنما المرأة تركز على نوع المهنة التي يمتنها الزوج. و الإمكانيات المادية التي يمكن أن يوفرها للزوجة. و منه و إن كانت هته الإمكانيات هي ملك طرف للزوج. إلا أن الزوجة تعلم أنها سوف نستفيد من هته الإمكانيات المتاحة للزوج. كما يستفيد تماما. بينما الزوج يركز على أخلاق الزوجة بالدرجة الأولى. و كذلك على 'شطرة' المرأة. فالأخلاق يبحث عن المرأة التي لا تسبب له مشاكل مع أهله. و تكون امرأة صبورة و مطيعة و وديعة. و تحافظ على نفسها من كل أجنبي و غريب و أما الشطرة فهو يريد أن تكون على الأقل بكل إصبع بصنعة "إن لم يكن أكثر من ذلك".

**التنشئة:** فالنسق التقليدي كان يصر على تزويج البنت في سن مبكرة بقدر الإمكان. و ذلك حتى تتم و تكتمل عملية التنشئة الاجتماعية عند أهل الزوج و الزوج ذاته. الذي كان غالبا ما يكبرها سنا. و منه النضج الذي من المفروض أن يكون متمتعا به. و الذي يسمح له بتنشئة زوجته على يده و كيفما يشاء. فهو الأمر النهائي و ما عليه إلا برمجة زوجته و أهله. كما أنها تعتاد العيش مع أهل الزوج. و لا ترغب أبدا في الانفصال عنهم. الزواج المبكر هو في مصلحة الزوج و عائلته. كما يخدم مصلحة أهل البنت التي تتزوج. بحيث إن المنتج الأنثوي هو معد للتصدير. فسواء طال الأجل أو قصر، فإن مصير البنت الزواج. "و خير البر عاجله". و يمكن استبدالها بامرأة أخرى تجلب لأحد الأبناء. أما الآن فصارت البنت و حتى عائلتها. تبحث بالدرجة الأولى على مصلحة البنت ذاتها. و صارت المصلحة الحالية. تقتضي بأن تواصل البنت تعليمها إلى أقصى درجة ممكنة. و ذلك حتى تؤمن مستقبها. سواء مع زوجها أو حتى من غير زوجها. ذلك أن ظاهرة العنوسة النهائية صارت منتشرة في المنطقة بشكل ملفت للانتباه. و كذلك الشأن بالنسبة لتصاعد نسب المطلقات. و صار الضمان الأوحد هو الاستثمار في البنت ذاتها. أي توفير التحصيل العلمي لأطول مدة ممكنة. ثم البحث عن العمل و التركيز عليه. لكونه موردا مهما للحفاظ على 'البنت'. إذ انه يضمن لها استقرارا ماديا على الأقل. وان تعتمد 'البنت' على نفسها. و تدافع على مصالحها أكثر مما يدافع عليها الوالد أو الأهل أو الزوج في النمط التقليدي.

الزواج تبادل بين عائلتين: العائلة تريد تزويج أبنائها و ذكورها. فالعائلة التي تريد تزويج إناثها. تعمل على إعدادها الإعداد الحسن. فهي العائلة التي تعطي ابنتها. لا تعطي الجسم فقط. و إنما تعطي النسب و الحسب و العلم و المعرفة: لها لقب تعليمي محترم. و لها معرفة بشؤون العمل المنزلي "فكل إصبع بصنعة". و تطلب الحماية التي يوفرها الزوج و عائلته. و حسن الاستقبال في وسطهم العائلي. إلا أن بعض العائلات تشتترط أن تكون هته الحماية من طرف الزوج ذاته. إذ إنها تشتترط السكن المنفصل عن العائلة. و لو أننا و ابتداء من بداية القرن الحالي.

نلاحظ تراجع هذا الشرط. بالنظر إلى كساد السوق الزواجي للإناث. بحيث أن تعداد العوانس في ازدياد مستمر بالمنطقة. جل الفتيات صرن يبحثن عن العمل المأجور. و بالخصوص في الإدارات العمومية. و بصفة أخص الجامعيات، اللاتي تتشبث بالعمل المأجور خارج البيت. بالنظر إلى الكفاءة المتحصل عليها. و بالنظر إلى الوقت و الجهد المبذول للحصول على هته الكفاءة.

التعدد لم يعد هو الحل الاجتماعي. و لا هو الحل القانوني. و لا هو الحل المعتمد من طرف المقدس الجديد: "حقوق الإنسان". و نسبة العنوسة في ازدياد. و الحل الاجتماعي على المستوى المحلي منعدم. بالرغم من الانشغال بالظاهرة، من طرف كبار الجماعة. و نحن نعلم أن قيمة المرأة هو في زواجها الناجح. و تربية أولاد يحققون النجاح كذلك. فالعانس هي محل شفقة من المجتمع المحلي. و إن تقلدت أعلى المناصب الإدارية و التقنية.

حسب البحث المتعلق بالعمالة و الديمغرافيا لسنة 1989. فإن نسبة العزوبية النسوية مقدرة ب43.9% للنساء الجامعيات. بينما هي 7.2% بالنسبة للاتي هن بدون مستوى تعليمي.<sup>1</sup>

انعقد أول مؤتمر عائلي للنساء في مكسيكو. قررت إثرها منظمة الأمم الاحتفال العالمي السنوي للمرأة. و قررت فترة 85/76 كعشرية 'الأمم المتحدة للنساء'. تهدف إلى تحقيق النمو و المساواة و السلم.<sup>2</sup>

"قانون الأحوال الجزائري، يستعمل الإسلام لتبرير نسق من القيم الراسخة في الذهنيات. الذي يمنح مكانة سفلى للنساء داخل الأسرة". الأسرة تمثل 'إمبراطورية التقاليد'. بينما يمثل سوق العمل كحامل لكل الآمال المتعلقة بالعصرنة و الترقية و التطور<sup>3</sup>.

حسب هته الدراسة فإن الجامعيات يتزوجن أقل من غيرهن. لكن الملاحظ في المجال المدروس أن العنوسة صارت تمس الجامعيات والغير جامعيات على حد سواء. وقد تبين لنا كذلك أن المرأة العاملة ليست في أحسن الأحوال من تلك التي لا تعمل. وقد بينا الصعوبات التي تتعرض لها المرأة العاملة في التوفيق بين عملها الداخلي والخارجي. وغالبا ما تستعمل حتى والدتها قصد مساعدتها في تربية الأبناء والعناية بهم. وبالمقابل فإنه لا يمكنها حتى الإحتفاظ براتبها الشهري الذي يعطى كليا أو جزئيا للزوج. فمسألة العمل الخارجي الحامل للترقية والتطور النسوي يجب أخذه بكل حذر.

CRASC, Actes de l'atelier: femmes et développement, ALGER 18-21 OCTOBRE 1994, édition CRASC <sup>1</sup>  
ORAN 1995 P.13

<sup>2</sup> id. P.29.

<sup>3</sup> id. P.71.

## مخارج الدراسة: 2 . فقه الاجتماع العائلي أو محاولة التنظير:

### 1. البعد المنهجي: تبين لي بجلاء:

. أن الذي يدرس العائلة/الأسرة، عليه أن يدرس المجتمع برمته. و منه فإني أقحمت نفسي في دراسة المؤسسات الإجتماعية التي لها علاقة مع التجمع العائلي. وكذلك بعض المفاهيم التي لها علاقة بالحضارة كالحداثة و الأصالة. أن النتائج المتوصل إليها من أي دراسة مرتبط بالتساؤل المطروح. و كيفية بناء الموضوع الذي يؤثر على ما يمكن الحصول عليه من معلومات: لا نجمع من المعطيات إلا تلك التي طرحنا بشأنها أسئلة. أو كانت محل اهتمام.

. أن التقنيات المعتمدة هي الأخرى لها أهمية بالغة: و قد استعملت:

أ. تقنية الملاحظة بالمشاركة أو المعيشة: و أدركت بأنها تسمح للدارس أن يعيش مع المجتمع المبحوث الذي يتناوله بالبحث و بالدراسة. و منه إمكانية إدراك التفاعلات الإجتماعية في أوضاع حقيقية يلاحظها و يحس بها الباحث. الأمر الذي يسهل عليه عملية فهم المعنى المنتج، "هنا و الآن"، من طرف الفاعلين الإجتماعيين. أن يبتعد عن علم إجتماع "إفتراضي"، العلم الذي يأخذ مسافة بعيدة عن المجموعة التي يحاول فهمها، الذي يعتمد على ما يعبر عليه المستجوبين فقط، من خلال استمارة الإستبيان.

ب. تقنية المقابلة: جمع المعلومات من "مخبرين": هذا الإعتقاد على المخبرين أمّلته ضرورة اقتضاها موضوع البحث. الذي حاول أن يغوص في "الحياة العائلية"، عبر مسارها الحيّاتي. و ذلك من خلال ما تستوعبه ذاكرة المخبر المسن.

فإذا كانت الملاحظة بالمعايشة تسمح لنا بفقه الحياة العائلية في المكان و الزمان الحاضرين: هنا و الآن. فإن المخبرين يعكسون لنا صور الحياة العائلية في نفس المكان ولكن في أزمنة متعاقبة. من خلال أجيال مرت من هنا. فمنها من هو حاضر و يمكن استجوابه و ملاحظته. و لكن منها من لم يعد موجود بيننا إلا من خلال ما يحتله من مساحة في ذاكرة مخبرنا.

\* الذي يدرس الأسرة عليه أن يدرس المجتمع ككل: قد تبين لي أنني أقحمت نفسي في العديد من القضايا: كالحداثة و الأصالة أو الرأسمالية أو الديمقراطية و ما إليها. و التي كان من المفروض أن أتركها جانبا. و أعالجها في مواضيع أخرى متخصصة. لكن تولدت عندي قناعة: أنه من يدرس المؤسسة العائلية و/أو الأسرية من منظور كلي. عليه أن لا يغفل عن إنتاج المعنى الذي تنتجه هته المؤسسة. و كذلك المعنى الذي تنتجه المؤسسات الأخرى التي تدخل في علاقة مع المؤسسة العائلية. و بالنظر إلى تقاطع لكثير من المهام بين هته المؤسسات و المؤسسة العائلية. و كأن الذي يدرس المؤسسة العائلية عليه أن يدرس المجتمع ككل. و حتى دراسة الأسس الحضارية و الفلسفية التي يقوم عليها المجتمع. و بالخصوص إن حاول معرفة التحديات التي تواجهها العائلات. و كذلك الرهانات التي تفرض نفسها بحسب السياق الذي تمر به العائلات المدروسة. و المعنى المنتج من طرفها. هذا المعنى الذي هو ليس بمعزل عن ما تنتجه المؤسسات الأخرى. التي استحوذت على جل الوظائف و المهام التي كانت تؤمنها العائلة و كذلك القبيلة أي المؤسسات القرابية. و من ثم وجدت نفسي مضطرا إلى إقحام نفسي في مفاهيم منتجة للمعنى على المستوى الكلي للمجتمع. لأنها محل اهتمام و محل ارتكاز من طرف العائلات ذاتها. لا يمكن فهمها على المستوى الكلي إلا من خلال تجلياتها على المستوى الجزئي. أي على مستوى العائلة و الأسرة.

\* نتائج البحث مقترنة بكيفية بناء الموضوع: يبدو لي أن كيفية بناء الموضوع في حد ذاته. من خلال الاهتمام الذي يوليه الباحث للموضوع. و الزاوية التي يدرس من خلالها الموضوع أو ينظر إليه و يعالجه. تفرز نتائج غير تلك التي كان من الممكن الوصول إليها باعتماد تناول آخر. و من ثم أرى أن عملية بناء الموضوع تكتسي أهمية بالغة. من حيث النتائج التي يمكن الوصول إليها. و التي تختلف حتما و إن درسنا نفس الواقع و نفس الموضوع. و منه فإن هندسة الموضوع من ركائز و أبعاد يعتمد عليها. و حتى الخبرة التي يتمتع بها الدارس أو مهندس بناء الموضوع. كلها عوامل ذات أهمية بالغة تنعكس إيجابا أو سلبا على النتائج التي يمكن التوصل إليها. و كذلك على المعارف المتحصل عليها. من خلال المعطيات المهمم بجمعها دون معطيات أخرى. فهما يكون الموضوع المعالج. لا يمكنها أن يزودنا إلا بحجم التساؤلات و الاهتمامات التي طرحناها عليه. و مهما جمعنا من معلومات و معطيات تبقى دون الحقيقة المركبة و المعقدة التي يحتويها كل موضوع مدروس.

2. محاولة التنظير: أعتبرها بداية التفكير النظري في موضوع الإجتماع العائلي الجزائري. و الذي يمكن أن يمتد إلى التنظير على مستوى الدول المغاربية على وجه الخصوص. أقول محاولة، ذلك أن التنظير الحقيقي يتطلب دراسات "متعاقبة" حتى يتأكد الباحث من صحة التفسير الذي يتبناه في قالب النظرية.

و في ما يلي بعض الإرهاصات النظرية:



## 1. السياق التاريخي الكوني و المحلي يؤثران على المؤسسات العائلية:

يبدو أن المؤسسة العائلية الجزائرية تعيش إكراهات خارجية و مخاضات داخلية: فالإكراهات الخارجية تتمثل في الخطية في المسار البشري. ذلك أن البشرية تسير وفق مسار خطي ينحو اتجاه تجسيد الحداثة على المستوى الكوني في بعدها العالمي الشمولي. وفق أنماط و قوالب تجبر الآخرين على الدخول فيها. أما المخاضات الداخلية فهي تريد أن تعيش بموروثها الاجتماعي المحلي، الذي يحن الكبار إليه. و تحاول الأجيال الحالية، عيش الوقت الراهن و المستقبلي دون الدخول في صراع مع الأجيال السابقة. و نحن في وضعية لا يمكننا التفاعل مع العالم الخارجي: أي إحداث الفعل و رد الفعل، الأخذ و العطاء، ما دمنا في وضعية المهيمن عليه من الناحية الحضارية عموما. فنحن نتأثر و لا نؤثر. و منه النزعة النسوانية المنتصرة. و العيش في زمن مزدوج تتقاذفه نزعتان متناقضتان: فردية/جماعية و عائلية/أسرية.

## 2. تحولات مفاجئة، سريعة و صعوبة التحول من الجماعي إلى الفردي:

التحولات على المستوى الكلي للمجتمع و التي اتسمت بالسير وفق الصدمات. أي التحولات السريعة المفاجئة و العنيفة. و قد تبين لنا أن شخصا واحدا قد عايش مرحلة العبودية و هو الآن يعايش العالم الافتراضي من خلال أحدث وسائل الإتصال. الأمر الذي نتج عنه صعوبة التحول: من التقليدي المحافظ، الجماعي العائلي، إلى العصري الحداثي، الفردي الأسري. الأمر الذي أحدث ظواهر جديدة: اعتماد المغالبة في فرض النزعة النسوانية المنتصرة. بالرغم من المقاومة الذكورية لها. و إقصاء بعض الإناث، بصفة نهائية من المؤسسة الزوجية. و مع كل ذلك تبقى المؤسسات العائلية تنتج و تساهم في الفعل الحضاري.

3. من التصلب إلى المرونة: ما يميز مسارات العائلات الجزائرية. ما يتبين من الفعل الذي تقوم به حاليا، أنها تعتمد مرونة كبيرة بدل التصلب الذي كان يطبعها. فمن رفض التعامل بالريا الذي ما تزال تواجهه برفض شديد. و لكنها من الإعتماد على المعنى المنتج محليا. الذي كان فيه "كبير العائلة" يتمتع بسلطة مطلقة. إن لم نقل تسلطية كبيرة على كل أفراد العائلة ذكورها و إناثها. واعتماده تعدد الزوجات. و تمسكه بالحرفة و كذلك المكانة الموروثة من طرف الجدود و الآباء. انتقاله و الأجيال التي تلتها إلى سماحية كبيرة في ما يخص السلطة. وصلت إلى حد التسبب. بحيث إن المرأة صارت تتكلم. أي لها سلطة الكلام النافذ. أبناءه تخلوا عن التعدد بصفة كلية. و صاروا يمارسون مهنا مغايرة لمهنة الآباء. بل و صاروا يحققون حراكا اجتماعيا عموديا مهما. و تحسين من المكانة الأمر الذي دفع إلى إعتماد المزيد من مرونة في التنظيم العائلي المحلي.

## 1. السياق التاريخي الكوني و المحلي يؤثران على المؤسسات العائلية:

\* الخطية في المسار البشري: يبدو لنا أن الاتجاه الحاسم نحو الحداثة. و أنه هو المسيطر و المهيمن على جل دول المعمورة. بما في ذلك الدول المتخلفة أو تلك السائرة في طريق النمو. لكن هته الخطية في المسار البشري، لا يجب أن تذهب عن بالنا ذلك التمايز في المسارات الخاصة بكل بلد. و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقول أن هناك تماثلا و تطابقا بين المسار التنموي و الاجتماعي للصين الشعبية. و ما حدث في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. كما لا يمكن القول بتماثل التجربة الفرنسية و نظيرتها الألمانية أو الأمريكية. فمهما كبر مجال التقاطع بين التجارب و المسارات. إلا أن هناك خصوصيات ثقافية. يتميز بها كل شعب عن الآخر. و تتجلى هته الفوارق في الاجتماع العائلي. ما بينه البحث: على المستوى الأوروبي: فكل أمة لها عبقريتها الخاصة. و ما تبتكره أو حتى

ما توّقله مع ما يتناسب مع السياق التاريخي أو المجال الجغرافي الذي تمر به أو تحتله. فتحور في مفهوم مقتبس. و تزيد أو تنقص من التطبيقات المعروفة في سياقات و مجالات أخرى. فإذا هناك إسهامات لكل مجتمع في الجهد البشري.

و يراد منا أن نكون مجرد مستهلكين لثقافة أخرى و كما هي. دون أي إسهام. مما يعزز الهيمنة و التبعية. و عدم القدرة على السير بالقدرة الفردية الكامنة عند كل أمة.

**المستقبل يحتمل عدم اليقين و هو تكديس للماضي و وليد الفعل المنجز في الحاضر:** الذي يهمننا في التطرق إلى الماضي هو فهم الواقع الذي آل إليه هذا الماضي. هذا الواقع المتحرك الذي يجب على العالم (بكسر اللام) أن يجراً على التوقع له مستقبلاً. و لأن المستقبل هو وليد الحاضر. فنحاول أن نتطرق إلى طموحات و أهداف و آمال المستجوبين. عسى أن يكون هناك نوع من المنطق. و العمل في الحاضر على أساس ما من شأنه أن يوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة و المرجو الوصول إليها. و تحقيقها عن طريق تسطير برنامج منسجم مع الهدف. و تسخير الإمكانيات الضرورية لبلوغ الأهداف المراد تحقيقها. أم أن المستقبل بالنسبة لنا 'مجهول'. و نتركه للمجهول يأتي كما اتفق. أم نحاول التحكم في هذا المستقبل انطلاقاً من الحاضر. و الوعي يلعب الدور الأساسي في الوصول إلى بلوغ الأهداف. يبدو لي انه و لمدة أربعة عقود على الأقل. يبقى الوضع على ما هو عليه من حيث اعتماد الهيكل المتداخلة بين الأسر و العائلات. ذلك أنه يصعب في المرحلة الحالية و القريبة إنشاء أسر تعتمد أساساً على جهد 'الفردين المقبلين على الزواج'. مع اتجاه أن المرأة تبقى مساهمة أكثر في النشاط الاقتصادي مما كانت عليه و ما هي عليه الآن. و هذا الأمر يمكن أن يسهل من عملية الاعتماد على الزوجين. و التقليل من مساهمة عائلتيهما. و هذا من شأنه أن يكسب كلا من الزوج و الزوجة مستقبلاً حرية تدبير شؤون أسرتهما دونما تدخل يذكر من العائلتين. و بالخصوص من لدن عائلة الزوج. و يعزز من اتجاه مشاركة الزوجين معا في تسيير شؤونهما من الداخل. و حسب موازين القوة المكرسة بين الطرفين. الموازين التي يمكن أن تتجه نحو التوازن و التكافؤ بين الطرفين: الزوج و الزوجة على حد سواء. و دون اللجوء إلى التسلطية. أو الانطلاق من مفهوم الذكورية. لأن الزوج لن يكون بإمكانه تحمل الأعباء بمفرده. أو أن يعتمد على جهده الفردي دون مساعدة الأهل و لا الأصهار و لا مساعدة الزوجة له. و بالنظر إلى النزعة الاستقلالية للأفراد عن التجمع العائلي. فإن الفرد لا يستطيع أن يطالب بالتركة و الإرث و الوالد ما يزال على قيد الحياة،. و إن وجدت بعض الحالات و التي وقفنا عندها. و التي طالب الأبناء بإعطاء نصيبهم من الإرث. و ذلك حتى يتمكنوا من الإنطلاق في الحياة الأسرية و العملية و الإعتماد على الذات،. و ذلك بالنظر إلى تعايش عدة أجيال مع بعض في فترة واحدة، بالنظر إلى طول أمل الحياة الذي صار معتبراً عن ذي قبل. وانطلاقاً دائماً من مبدأ الاستقلالية. و عدم الإعتماد على أموال العائلة، فإن جل الشباب يجدون صعوبة في تكوين ثروة معتبرة في فترة قصيرة نسبياً. و ذلك ما أدى إلى صعوبة تأسيس البيت الزوجية. فما بالك بالإقبال على التعدد. أي تعدد الزوجات الذي كان منتشرًا كما رأينا مع الجيلين الأول و الثاني بمفهوم هته الدراسة ثم عرف تراجعاً كبيراً مع الأجيال التي لحقت. و منه يمكن التوقع بانذار التعدد مع الأجيال المقبلة. حتى بالنسبة لأولئك الذين لهم القدرات المالية. بل إن الشاب صار مضطراً إلى قبول مساعدة الزوجة التي تصير "شريكة" بمعنى الكلمة. بحيث إنها تعمل خارج البيت كما يعمل. بل و تعمل داخل البيت و هو لا يعمل. و يستمر عمل المرأة داخل البيت دون طلب مساعدة تذكر من الزوج. و ذلك منافسة لغيرها من النساء

اللواتي يرضين بالقيام بالمهمتين معا. و ذلك لكون عدد النساء الراغبات في الزواج، يفوق عدد الرجال الطالبين للزواج. فمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي قد لا يقتصر على القطاع الرسمي فقط. و لكن كذلك القطاع الغير رسمي. و الذي له هو الآخر أهمية أكيدة و ينسجم أكثر مع 'النزعة الذكورية' لبعض الأزواج: تعمل داخل بيتها و ليس خارجه. الإفراط في حماية النساء من أي اختلاط. و من إمكانية المعاشرة الغير شرعية. و لذلك يمكن ترقب توسيع العمل الغير رسمي، اعتمادا على التحديد الاقتصادي، بالنسبة للنساء. و لكن يمكن اعتباره عملا عاديا من المنظور الاجتماعي. و يمكن تسميته (عملا تقليديا) تميزا له عن العمل العصري. العمل التقليدي الذي كان على المرأة تأديته. و كل من لا تعمل أو تساهم في نشاط العائلة. غالبا ما كان يرجعها زوجها إلى أهلها. معتبرا أنها لم تتضح بعد لأن تكون "زوجة" 'مرجع'. و هو نشاط اقتصادي حيوي و جد مهم للعائلة ككل: من حياكة الملابس و الأفرشة و الأغذية إلى المساهمة في بناء الخيام من الوبر و الصوف و الشعر. و بناء 'الدور في المناطق الجبلية. إلى جانب صناعة الأواني الفخارية. و كذلك صناعة الأدوات من الحلفاء. إلى غير ذلك من المواد الطبيعية المتوفرة في المنطقة. أما الآن، فإلى جانب الصناعات النسيجية و الألبسة بمختلف أنواعها و طبوعها إلى الأغذية و الأفرشة. ظهرت بعض الصناعات الجديدة. كصناعة الحلويات التقليدية و العصرية و التنوع فيها. و كذلك التعليم التدعيمي. أي ساعات إضافية للمتعلمين من الطور الأساسي و الإعدادي و كذلك الثانوي. و بالخصوص في السنوات التي يحضر فيها إلى الحصول على شهادة. إلى جانب تكوين بعض الورشات للخياطة و الحلاقة و التجميل و ما إليها. و منه يمكن اعتبار هته النشاطات النسائية الجديدة، التي تمارس في المحال الداخلي للبيت. على أساس أنها امتدادا للأشغال التقليدية التي كانت المرأة في المنطقة تساهم فيها. و لا يمكن الاستغناء عنها. كما يبدو أن المدينة صارت أقل محافظة على المرأة: بحيث انه تم تغيير مراقبة الفتيات: فتم تعزيز تعليمهن. بغرض الاعتماد على الذات. و بالتالي يكن أكثر استقلالية. و الاعتماد على المراقبة الذاتية. أكثر من المراقبة الغيرية. التي يبدو أنها لم تعد ممكنة. بالنظر إلى اكتساح المرأة المجال الخارجي. و الفترة التي تمكث فيها في هذا الفضاء ما يقارب العشر (10) ساعات يوميا. سواء للدراسة أو العمل مع حساب مدة التنقل. و القيام بالتحركات التي صارت ضرورية من أجل اقتناء حاجيات خاصة. إن تلك التي تحتاجها الأسرة من تسوق أو تحتاجها هي أو غيرها من أفراد العائلة.

المؤسسة الزوجية لم تعد تحتل أولوية الأولويات. أو ما كان يعرف ب: "كسي و دي". و لكن كسي و سكن و نقل و "أتهلة" أي: أن تحض المرأة بالعناية القصوى. فهي منتجة الأولاد. و قبل هذا لا بد أن تكون لدى الفتاة المقبلة على الزواج: "القدرة التفاوضية المقنعة"، مستوى تعليمي عالي و منصب عمل يدر دخلا، إن لم يكن كله يوجه إلى: التجهيز بالألبسة الفاخرة و الذهب الكافي. و كذلك تجهيز بيتها المستقبلي من أغذية و أفرشة و حتى أجهزة الكترونية. و كل المدة التي تكون فيها في حالة ترقب الزوج المقبل و هي عاملة. إلا و يزداد تراكما لما يحتاج إليه البيت الزوجي المستقبلي. بل و قد تشتري سيارة و تأخذها معها إلى بيتها الزوجي. بل و قد تتحصل على سكن يحمل اسمها قبل أن تتزوج. و بذلك ترتفع أهليتها و استقلاليتها على أفراد عائلتها. و حتى على زوجها مستقبلا إن تم القران. و لذلك إن حدث و أن تقدم احدهم لخطبة الفتاة و هي في الثانوية. فإن الرد يكون سريعا: "ما زالت صغيرة. و أنها تكمل في دراستها". فالدراسة إذا صارت أولوية الأولويات وقيمة في حد ذاتها. تجاوزت قيمة زواج البنت. بعد أن كان يحتل 'زواج البنت' أولوية الأولويات. بالتعليم صارت الفتاة أكثر وعيا و نضجا و أكثر حضورا

في التفاوض. لاحتلال مكانة مساوية للزوج. و قد تكون لها الكلمة في بعض الأمور الأساسية و ذلك من خلال إمكانية "الاشتراط" التي تقع قبل وقوع الزواج.

صعوبات هيكلية و عملية صارت تحول دون تجمع العائلة مع بعضها البعض. صعوبة انجاز السكن المنفرد و الواسع بقدر الإمكان و إن ساهم فيه أفراد العائلة: من يساهم (الاقتصار على الذكور فقط أو أن حتى الإناث يساهمن في هذا المشروع. مع العلم أنهم ينتظرون فرصة مغادرة المسكن مع تزويجهن؟). بعد زواج الذكور الذين من المفروض أن يحتلوا هذا المكان. فإنه يلاحظ أن كل واحد منهم يعمل على إيجاد فضاء يستقله خاص به و مستقل عن الآخرين. و ذلك هروبا من الضغوطات و تدخلات الوالدين. و كذلك الأخوات و حتى الإخوة في بعض الأحيان في شؤون الأسرة الحديثة النشأة. كما أن تربية الأبناء هي الأخرى تطرح إشكالا. بحيث إن منتوج البيوت الزوجية الموجودة في فضاء واحد. ينشئ تصادم الأطفال مع بعضهم. و يحاول كل بيت زوجي إظهار قدرته على تربية أطفاله. و يلقي باللائمة على أطفال الآخرين: إنهم المتسببون في إفساد تربية نسلهم. و بالتالي أحد أسباب تواجد المرأة و الرجل مجتمعين: بحيث إن الأطفال يمثلون مستقبل الأسرة و رأس مالها البشري. الذي لا يمكن التفريط فيه. و لأن المستقبل يبدأ من الحاضر. فإن كل بيت زوجي يحاول التحكم في هذا المستقبل. انطلاقا من الحاضر و الآن. و لذلك تكثر المناوشات فيما يخص أساليب التربية: التحكم في الأطفال و القسوة معهم قصد تنشئتهم التنشئة الصائبة. هناك من يرى أن الطفل لابد له من الحرية لتقتق شخصيته و تمكنه من المبادرة مستقبلا. لا أن ينشأ نشأة متحجرة و شرطية: إفعل و لا تفعل. و أمام هذا التضارب في فلسفة التربية. يحصل النفور بين الإخوة المتزوجين. و يعمل كل واحد منهم على تحقيق الاستقلال في فضاء خاص به. و يتحمل مسؤوليته كاملة غير منقوصة اتجاه منتوجه. و كذلك اتجاه زوجته. و اتجاه تديره لشؤون بيته. المساهمة في المصاريف العائلية و توزيع الأعباء: تقصي النساء و إن كن يعلمن.

\* لا تفاعلية مع وضعية المهيمن عليه: نحن نعيش في عالم تفاعلي بامتياز. و لا يمكن أن نتجنب التفاعلية ذات البعد الكوني العالمي. لكن ما يجب أن ننبه إليه أننا لسنا في وضعية ندية مع الآخر. ذلك أننا في وضع التابع و المهيمن عليه. و هذه التفاعلية قد تأخذ شكل الضغط على الجانب الضعيف. و أن يكون هو الضحية و المغلوب و المهزوم. و يفقد ما تبقى له من عناصر مهمة للمقاومة. فهو يقاوم لأن له رسالة يريد أن يعبر عنها، ثم يريد أن يجسدها في الواقع. و لما لم يستطع أن يعبر عنها للآخر أو يقولها له. فيشعر بالضيق و القلق. فهو ينتج المعنى و يريد أن يؤثر مثلما يؤثر فيه الآخر. و يريد أن يتفاعل. لا أن يكون مجرد مستقبل. لا أن يزول. لأن الذي لا يقول و يعبر عن رأي أو فكرة. ليس له تأثير على الآخر. و ليس له معنى أو رسالة. و هو غير موجود تماما. فالغناء الذات لا يمكن القبول به. أما التغيير مع كل ما يوفد و محاولة إيجاد تناغم مع ما يقبله المعنى المنتج من طرفنا. تغيير ما لا يتلاءم مع المعنى الذي نعتمده. و رفض ما يرفض المعنى المنتج عندنا أو يعطل العمل به. فنصبح أحرارا ننتقي ما يتلاءم مع المعنى المنتج من طرفنا. و نرفض ما يلغي المعنى المعتمد من طرفنا. فندخل في تفاعلية. عن طريق هذا الاختيار. أما أن نرضى بالإغتراب و التبعية. فنكون محل فعل الآخر فينا. و لا مجال هنا للتحدث عن التفاعلية. التي تعني الأخذ و العطاء. و استهلاك معنى مقابل تصدير معنى آخر.

\* العيش في زمن مزدوج: المجتمع الذكوري الأبوي أو الزمن المزدوج: يعيش الإنسان الجزائري في زمنين مختلفين، لهما مبادئ و ثقافات مختلفة. فالمبادئ الإسلامية الثابتة من ناحية النصوص: القرآن و السنة. و المتغيرة

من حيث الظروف التي تعيشها المجتمعات الإسلامية و تاريخ كل مجتمع. و كذلك التغير من حيث الاجتهاد و الفصل في المستجدات. أو حتى الأمور القدسية التي فصل فيها من الناحية التشريعية. و لكنها وجدت ظروفًا و مستجدات بفعل الاحتكاك مع حضارات غير إسلامية. فرضت منطقتها التكنولوجي و الاقتصادي القوي و كذلك الثقافي المهيمن.. و بالخصوص بعنصرين هامين: 1 . اقتصاد السوق، الذي صار بمثابة الإله الجديد لكل البشرية. 2 . حقوق الإنسان، التي صارت بمثابة إنجيل البشرية الجديد.. على الفراغ التكنولوجي و هشاشة الاقتصاد المحلي. و العجز في تسويق الدين الإسلامي إن محليا أو على مستوى المعمورة. الأمر الذي جعل من غالبية الناس تعيش في الزمن المزدوج. ذو البعدين الحضاريين المتناقضين. من ناحية: محاولة العيش في وفاق مع التعاليم الإسلامية. و من ناحية أخرى، محاولة العيش كما تعيش بقية البشرية بالإله و الإنجيل الجديدين المشار إليهما آنفا. نزعيتين اصطحتا هذا الاتجاه:

1 . نزعة تريد أن ترجع إلى الإسلام الأول و تطبيقاته كما كان في العهد الأول. و ترفض تدجين أو التأقلم مع الواقع. بحيث إنها ترى أن الواقع هو الذي يجب أن يخضع للمبدأ. على أن تكون العملية عكسية نخضع من خلالها المبدأ للواقع؟

2 . نزعة تنطلق من أحوال الناس و معاشهم و ظروفهم. ثم تعيد قراءة النصوص بما يحقق انسجام تلك المبادئ مع الواقع المعاش. و ترى أنها الطريقة المثلى للإبقاء على الإسلام. بحيث تنزل النصوص على الواقع. ذلك أن القرآن في حد ذاته في جزئه الأكبر إنما هو عبارة عن نصوص تنزلت في حق وقائع اجتماعية حدثت أثناء بعثته الرسول صلى الله عليه و سلم.

#### \* نزعيتين متناقضتين: فردية و جماعية، المتواجدتان في نفس الفضاء المكاني و الزماني:

الأولى، النزعة الفردية: و التي يبحث فيها كل فرد على المصلحة الذيقة و التي تخصه شخصيا. هو و أولاده المباشرين. و قد يدخل في صراع و نزاع مع أبنائه إن تعارضت مصلحته مع مصلحة أبنائه. و يقدم مصلحته الشخصية عن مصلحة أبنائه. و يفتك من أبنائه ما يحتاجه من أموال. و ذلك عن طريق الكلام المباشر، الذي يحمل الكثير من الغضب، إذا ما امتنع الأولاد عن منحه الأموال المطلوبة منهم. أو أنه يأمرهم بإحضار بعض لوازم البيت. و طبعًا دون أن يعطهم الأموال الضرورية أو الكافية. و ينتظر أن يحضروا الشيء المطلوب بإمكانيتهم الخاصة و بأموالهم. أو أنه يعطيهم مبلغًا غير كاف و عليهم بإتمام المبلغ من أموالهم الخاص. و غالبا ما يستعمل الأب سلاح التشهير بالابن. الذي يلاحظ أنه غير متعاون و يرفض المساهمة بماله الخاص في تلبية الحاجيات العامة. فيمتدح الأبناء المنضبطين أمام الملاء. بينما يشهر بالذي يمتنع. و بأنه "مسخوط" أي أن سخط الوالد منصب عليه. و بالتالي يصبح من أصحاب "دعاوي الشر." و النزعة الفردية تقوى كلما كان الشخص معدما أو له دخل من الأموال ضعيف. و لا يكفي لسد حاجياته الأساسية. و لذلك يعمل كل ما في وسعه لتلبية حاجياته، التي هو في أمس الحاجة إليها. و قد يتعلق الأمر باستمرار وجوده.

الثانية، النزعة الجماعية: يتحلى بها بعض ميسوري الحال. و هي محاولة إظهار نوع من التفوق و اكتساب مكانة رمزية راقية بين الجماعة. و تعمل هته الفئة على إقامة شبكة إعلامية حقيقية من خلالها تعرف أوضاع العائلات

التي لها صلة قرابة بهم فتقوم بزيارتها. و قد تقدم لها بعض المساعدة الأمر الذي يؤدي إلى رفع هته العائلات من مكانتها الرمزية. و قد تصير العائلات التي قدمت لها هته الإعانة أو تلك في وضعية المعترف بالجميل. و تغتم أي فرصة سانحة لتقديم أي خدمة، و من أي نوع كان، لهته العائلات الميسورة.

\* **إنتاج المعنى من الداخل:** لابد أن يكون الإنسان هو ذاته ينتج المعنى و من الداخل. عوض أن يكون من القوم التابع. و يحاول محاكاة الآخرين. أو أن يكون نسخة طبق الأصل للآخر. و إن نجح في هذا المسعى. فهو يلغي ذاته و يلغي وجوده. لا يمكنه أن يكون هو الآخر. أو أن يصل إلى المماثلة المطلقة. و إن أراد ذلك. بالنظر إلى المسارات التاريخية المختلفة لكل كيان. و إن وصل فقد ضيع ذاته و أنيته. و قد حقق الاغتراب. فهو لا يتحرك إلا كما يتحرك الآخر. و تبقى المسافة دائما موجودة بين الأصل. و الصورة طبق الأصل. و يبقى دوما تابعا. و لا يمكنه أبدا إنشاء حضارة خاصة به. و لا التفوق على الآخر. لأنه يهدف أساسا إلى أن يكون مثل الآخر. و ينتظر فعله كي يقلده. و إن لم يصل فهو يحاول أن يجهد نفسه. في تجسيد صورة الآخر بدون جدوى. مثل مدلول الحكاية الشعبية: التي تقول بان الغراب أراد أن يقلد مشية الحمامة، ففسي مشيته. دون أن يتقن مشية الغراب. لا يجب أن نكرس نكران الذات. عن طريق محاكاة الآخر.

الإصرار على إبقاء مسألة البناء الأسري. أو الدخول في المؤسسة الزوجية. مسألة العائلة بالدرجة الأولى. فالزواج بالمنطقة هو اقتران عائلة بعائلة أخرى عن طريق المصاهرة. قبل أن يكون اقتران رجل بامرأة. فلا يمكن للرجل أن يتزوج بمفرده من امرأة أخرى. مهما كانت ظروفه لابد أن تحضر عائلته. و العائلة هي التي تتكفل بكل إجراءات الخطبة. و مناقشة الشروط و ما إلى ذلك. و هو لا يرى أصهاره بصفة مباشرة إلا بعد إنهاء المفاوضات بين العائلتين المتصاهرتين. و حدوث الاتفاق النهائي. فما بالك بالمرأة. فهي لا يمكن لها أن تتصور علاقة زواج بدون عائلتها. العائلة التي تعتبر السند الأساسي في عملية الزواج. و لو عملت النزعة الأنثوي على محاولة استقلال البيت الزوجية عن العائلة. و ذلك بشتى الطرق و الوسائل. أي العمل على وجود أسرة مستقلة عن عائلة الزوج. و كأن لسان حال المرأة يقول: "قد انفصلت و ابتعدت عن عائلتي. و عليك أنت كذلك بأن تنفصل عن عائلتك". و ذلك حتى يحدث التماثل أو الندية بين الزوجين. الندية التي تبقى هدفا تحاول النساء الوصول إلى تحقيقه. و تجسيده في الواقع. بل و تحاول بعضهن التحكم في زمام الأمور. و بالخصوص كل ما تعلق بالأمور الداخلية للبيت الزوجي. و تعمل تدريجيا على إقصاء حتى الزوج من التحكم في أمور البيت: من مشتريات و تغيير الأثاث. و حتى العناية بالأولاد و توجيههم. و يتم بذلك تقليص مساحة سلطة الزوج. و هو ما يعني حتما توسيع لمساحة سلطة الزوجة. و ما يربحه طرف يخسره الطرف الثاني الذي هو معه في علاقة. وفقا لما تذهب إليه نظرية اللعب. هذا الإصرار على إبقاء الزواج مرتبط بالعائلتين المتصاهرتين. قبل ارتباطه بالشخصين المقبلين على الزواج. هو الذي يديم "وقت الجماعي" أكثر مدة للبقاء و الديمومة. أمام زحف الفردانية. التي قد تتجلى بعد ذلك و تظهر. بحيث يفك ارتباط المؤسسة الزوجية بالمؤسسة العائلية عضويا و بنائيا. و لو بقيت عمليات الاتصال بالعائلة. بالخصوص إن تمت عمليات انفصال البيت الزوجية عن العائلة بطريقة ودية و سلمية.

\***تعزير قانون المرأة، دون تعزيز سلطة النساء:** قانون الأسرة الساري المفعول: 05-02 يعزز سلطة المرأة. و صارت فعلا ندا للرجل، في إبرام علاقة الزواج. و كذلك وضع حد له. و صار رأيها هو الرأي الحاسم في عملية تعدد الزوجات. و قد رأينا أن سلطة النساء بدأت تعزز من خلال النزعة "النسوانية"، حتى على المستوى المحلي.

فما بالك بحواضر الجزائر الشمالية. لكن هل هذا يعني التساوي الحقيقي و الفعلي بين الجنسين: الذكر و الأنثى. أو علو سلطة الزوجة على الزوج. أو أن "الذكورية" لم تستنفذ بعد كل أوراقها. يجب الإشارة هنا إلى اختلاف الأجيال: يمكن إبراز اختلافات جوهرية. تصل إلى حد تناقض الصريح بين وضعية الجيل الأول و الجيل الرابع بمفهوم هته الدراسة. فالجيل الأول كان يتسم بمواصفات نشير إلى أهمها:

أولاً: بالأمية المطبقة. و أعلى المستويات المسجلة هي شهادة نهاية الدراسات. و التي يتحصل عليها التلميذ في المدرسة الفرنسية، بعد خمس سنوات دراسة. أي ما يعادل الآن الشهادة الابتدائية. التي كانت تسمى نهاية الدراسة. لأنها فعلاً كذلك بالنسبة للجزائريين. و/أو يدرس في الكتاب. فيحفظ ما تيسر له من القرآن الكريم. هذا بالنسبة للذكور، أما الإناث فكن أقل حضا في مزاوله الدراسة. سواء العصرية منها أي في المدرسة الفرنسية أو تقليدية في الكتاب.

ثانياً: يبكر في العمل، سواء كان ذكراً أو أنثى. لا يمكن تصور شخص في العائلة بدون نشاط. ذلك أنه يوكل لكل واحد نشاطاً يناسب عمره، بما فيهم كبير العائلة. الذي كان عليه أن يراقب و يوجه و يتخذ القرارات و يمثل العائلة في الوسط القبلي. فالعائلة هي التي تمنح العمل لأعضائها. و نادراً ما تعجز عن هته المهمة، بالنظر للفقر المدقع. فيتجه أعضاؤها للعمل عند العائلات الكبيرة 'الشبعانة' أي الميسورة. و بالخصوص في الرعي أو الفلاحة.

ثالثاً: يبكر في الزواج، سواء بالنسبة للذكر أو الأنثى. غالباً ما يتم ذلك في السنوات الأولى من النضج الجسماني، لكل من الذكر و الأنثى. و لم يكن يوجد أي عارض لتأخير الزواج: لا دراسة و لا بحث عن عمل أو بحث عن سكن أو تأثيث السكن أو توفير وسائل راحة أكثر للأسرة المراد تكوينها: وسيلة نقل خاصة بها و ما إلى ذلك. و لا حتى البحث عن الزوج(ة) فابنة العم موجودة. و إن تعذر ذلك، فالإناث الموجودات في عائلات القرابة و معروفات. و إن تعذر، فالقبيلة تعتبر الخزان الأمثل. بالنسبة لمن لم يجد ما يناسبه في دائرة القرابة.

الزواج مؤسسة لا يمكن لأي فرد أن يقصى منها، سواء كان ذكر أو أنثى. و مهما كانت وضعيته المدنية: أعزباً، مطلقاً أو أرملاً. أو مكانته الاجتماعية: من كبار العائلات: ديمغرافياً، اقتصادياً و رمزياً أو من أضعف العائلات. فالكل يدخل في مؤسسة الزواج. سواء كان ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً. و التعدد احد الآليات التي تساعد على الزواج بالمطلقات و الأرامل اللاتي يفقدن أزواجهن.

أما مع الجيلين الآخرين فإنه:

أولاً: ارتفع المستوى التعليمي، بغض النظر على الجنس. بل إن الإناث صرن يحرصن على النجاح في مواصلة الدراسة إلى أعلى مستوى ممكن، أكثر من الذكور. و بالرغم من عدم وجود جامعة بالولاية. هذا لم يمنع الشباب من مواصلة الدراسة الجامعية، في المدن الشمالية الغربية للبلاد، على وجه الخصوص. سواء كان الشاب ذكراً أو أنثى. و لم يعد هناك أي فارق أو تفضيل فيما يخص مواصلة الدراسة من عدمه. بخلاف ما كان يقع مع الجيلين الأولين. حيث كانت الإناث تمنع من مواصلة الدراسة. حتى يتسنى لهن تحضير أنفسهن للزواج.

ثانياً: بالرغم من المستوى العالي في التحصيل العلمي. الذي تمكن كثير من الشباب الحصول عليه. إلا انه لم يعد يقابل بمناصب عمل ذات دخل محترم. فما بالك بالمناصب ذات المكانة الرفيعة. كما كان يحدث مع متخرجي السبعينات من القرن الماضي. و يبدو أن هذا الوضع نتج عنه تأزم ملحوظ لدى الشباب. إذ يرون من هم أقل منهم تحصيلاً علمياً. أحسن منهم مكانة اجتماعية و مادية. بينما هم ما يزالون يتخبطون في البحث عن أول شغل لهم.

فالعامل لم يعد كما كان مع الجيلين الأولين سهل. و يحصل عليه بكل بساطة. فلا بد من تفعيل كل الشبكات العلاقة. لعلك تتمكن من الحصول على مكان عمل. و صار من تحصل على عمل من 'المحوظين'. بالنظر إلى الجيش الاحتياطي من البطالين. بالرغم من ارتفاع المستوى التعليمي.

ثالثا: التأخر في الزواج، المرتبط بطول مدة الدراسة. و كذلك طوال مدة البحث عن العمل. و طول مدة توفير الظروف 'الثلاثة' لتأسيس البيت الزوجية. التي صارت مقترنة أكثر بالانفصال عن العائلة. و لو استعملت كثيرا من وسائل العائلة لكي تنشئ. لكن كل متمكن من الانفصال فإنه يقدم عليه، بدون أي تردد. و لا يبقى مع العائلة، إلا من لم تسعفه إمكانيته على الانفصال. و منه فإن العائلة صارت تحتفظ بكل العاجزين عن الانفصال عنها. أما القادرون، فإنهم لا يراعون لهته العلاقة حقها. المكانة التي كانت تحتلها مع الجيلين السابقين. فحدث هنا تغيير للقيم بشكل واضح. تحت ضغط النزعة النسوانية المنتصرة.

التأخر في الزواج، صاحبه إقصاء جل المطلقات و المترملات من إعادة الزواج مرة أخرى. فنادرا ما تظفر المطلقة أو الأرملة على زوج آخر. و إن كانت ما تزال في مقتبل العمر. و لا يمكن لهن إن يدمجن ثانية في مؤسسة الزواج. أي أنه لا توجد فرصة ثانية للزواج. الذكور لم يعودوا قادرين على الزواج، لتقشي البطالة بينهم. و كذلك لتعقد متطلبات الزواج. التي صارت كما رأينا تعتمد على استقلالية و اعتماده على قدراته الخاصة. بينما كان يزوج من طرف الأهل، و إن كان ما يزال كذلك، إلا أنه في الجيلين الأولين كانا يبقى تابعا للأهل في كل المجالات: في العمل، السكن و حتى المأكل و الملبس.

تعدد الزواج لم يعد يسمح به. بالنظر إلى السلطة النسوية المتزايدة. فكل من تمكنت من الزواج. فإنها ترفض بشكل قطعي أن يعدد عليها زوجها. و إن تطلب ذلك طلاقها، على أن تعيش ضرة لامرأة أخرى. فالنزعة النسوانية المحلية، عزز من طرف الاتجاه النسوي لمؤسسة الدولة المنظمة. الدولة التي تخضع إلى المعنى المنتج في الغرب. كما تبين لنا من خلال قانون الأسرة، أنظر قانون الأسرة الجزائري أو الرهان المستعصي ص. 137 نقول عن مجتمعنا أنه مجتمع الرجال أو مجتمع رجولي ذكوري. فإن كان الأمر صحيحا مع الجيلين الأول و الثاني. صار مع الجيلين الموالين ينزع نحو النسونة. بل صار الرجال يميلون إلى تعزيز هته النزعة، من حيث يدرون أولا يدرون. بحيث إن الذكور بمختلف وضعياتهم: حاكمين أو محكومين، آميرين أو مأمورين، ناهين أو منهلين، قاهرين أو مقهورين. صاروا تابعين في كثير من القرارات التي يتخذونها، في مجال التسيير العائلي، إلى تدبير النساء. و صار المسير بكسر الياء المشددة، مسيرا يفتح الياء المشددة. فالذي يفترض أن يكون هو القائد، صار مقودا. و نادرا ما نرى التوازن في اتخاذ القرارات بين الذكور و النساء. بحيث إن الكفة صارت تميل إلى النساء تدريجيا. و لونه من ناحية الشكل الخارجي، مازال صاحب الحل و العقد هو الذكر. و حتى المرأة تحرص على احترام هذا الشكل. الذي ما يزال الذكر متمسكا به. و لكن في حقيقة الأمر و واقع، نجد أن القرارات الحقيقية تطبخ على نار هادئة. و صاحبة المطبخ هي المرأة. التي صارت تعرف كيف تقدم طعمها للذكر الذي لا يتوانى عن ابتلاعه. و قد لاحظت هته النزعة كذلك في المؤسسة الاقتصادية. حيث إن المسير، بكسر الياء المشددة. صار مسيرا بفتح الياء المشددة. "و ذلك بما صار يتمتع به من "نوعية" من هو في المراتب السفلى. تفوق تلك النوعية التي يتوفر عليها



من يوجد في المراتب العليا. لاتساع مجالها عند من هو أسفل منه. و تذييق دائرة تدخل المسير. و يكون التابع أكثر قدرة على التحكم فيما يؤديه من عمل.<sup>1</sup>

\* **ما الجدوى من الإنجاب**، نحن نعلم أن استقبال الأنثى كمولود جديد تقل حفاوته عن استقبال المولود الذكر. فإن كانت الأنثى تمثل ذلك الاحتمال الوارد في تطيخ شرف العائلة. لذا كان على الأسرة و العائلة و حتى القربى أن يراقبوا تصرفات الإناث. و الحل الأمثل كان في احتوائهن في المنازل و عزلهن تماما على عالم الذكور. لم يعد هذا الحل بالإمكان. و بالخصوص مع وجود التعليم كضمانه لكل من الإناث و الذكور. و صارت الأسر تنظر إلى التعليم على انه فرصة سانحة للترقية الاجتماعية. إن لم يكن الفرصة الوحيدة لهته الترقية.

و مع تفكك الروابط التقليدية. التي كانت موجودة قبل الاستقلال. حيث إن الزواج كان زواجا داخليا. إما من القربى و حتى إن خرج عن هذا الإطار لا يخرج عن المنطقة التي توجد فيها العائلة. الزواج صار مفتوحا على "البراني" أي إمكانية الزواج من خارج دائرة القرابة المباشرة أو الغير مباشرة. إن كانت المسافات بعيدة و شاسعة بين الأوصهار. فصار تعليم البنات كصمام أمان يضمن لهن:

أولا: مساعدة الأزواج في تكاليف الحياة. و العيش الأفضل. و هذا ما يعود بالإيجاب على البنت المتزوجة. و كذلك على أسرته و بالخصوص الأولاد أو المنتوج الذي هو قاسما مشترك بين العائلتين المتصاهرتين عن طريق مؤسسة الزواج...

ثانيا: في حالة الانفصال و هو احتمال وارد. بالخصوص بعد ارتفاع معدلات الطلاق. الارتفاع الذي هو في تزايد مستمر. الأرقام التي تبين هذا الاحتمال المتمثل في الانفصال. يعتبر عبئاً بالنسبة للعائلة. إذ إنها كانت تتكفل بنت واحدة و هي ابنتها. فلما صارت احتياجات هته البنت نفسها متزايدة. بالنظر إلى الارتباط الحاصل بينها و بين زوجها. و بالخصوص إن أثمر هذا الزواج أولادا. الأولاد الذين يحملون طبعاً اسم والدهم. لا اسمهم. و قد لا تتمكن الأسرة من تلبية كل متطلبات البنت التي صارت أما. و بالخصوص تلبية احتياجات الأبناء. فإن كان المستقبلون هم الأخوال فإن الأبناء يحملون اسم أبيهم. و هم مهما يكن لأبيهم المتعدي على أختهم. فكيف يقومون بتربيتهم له. ثم تنشئته التنشئة الحسنة ليعود الأبناء في ما بعد لأبيهم و أهل أبيهم. و ينضمون إلى عصبته. فيعتبر هذا الاستثمار في أبناء الرجل استثماراً لا يرجى من ورائه أي فائدة. و لو أن الأخت تمارس ضغوطاً كبيرة. و بالخصوص على والدتها و أبيها. إن كانا على قيد الحياة للتكفل بأبنائها. و تذكرهم بأن هذا المنتوج و هو أيضا منتوجها. لذلك لم يعد الآباء كما كانوا إلى وقت قريب. يمنعون بناتهم من مواصلة الدراسة. و بالخصوص في المستويات العليا. بل صاروا يشعرون بناتهم على التعليم. و الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الدراسة. و هذا من شأنه أن يسمح لهن بالتكفل بأنفسهن في حالة:

. عدم ارتباطهن بعلاقة الزواج. و هذا الأمر صار وارداً. بحيث إن الكثير من الفتيات صرن يتأخرن في موعد الزواج. و الكثير منهن تصير بائرات بصفة نهائية.

. في حالة الانفصال عن طريق الطلاق. أو عن طريق الترميل. أو في حالة الانفصال عن طريق الوفاة.

. في حالة افتقاد الزوج مكان العمل. أو احتياجه إلى مساعدة الزوجة من الناحية المادية.

C.F. BOUDKHIL MAATI, *l'information une ressource au service des ressources humaines*, Op. cit. <sup>1</sup>

و في كل هته الحالات و غيرها مشابهة لها. فإن تعليم المرأة صار ضرورة ملحة بالنسبة للآباء. كما أن الآباء يريدون اضاء قيمة معنوية و حتى مادية بالنسبة لبناتهم. ليس حبا في تغيير النظام الأبوي. و لكن لإيجاد نوع من التوازن بين الزوج و الزوجة. من حيث العلاقة القائمة بينهم.

فإذا خرجت البنت عن طوع أبيها. لأنه مكنها من التعليم. ثم أنها لم تستشره في زواجها. و هو الذي استثمر فيها و في أخواتها و إخوتها. بالرغم من كل التضحية المادية و المعنوية: الخوف عليها من الاختلاط. و خاصة هتك عرضها. فإن هذا من شأنه أن يوقظ فيه ذلك الحس الأول. في تفضيل الذكر عن البنت التي كان شعور قوي مع الجيلين الأول و الثاني. و ضعف إلى حد كبير. و لكنه لم يختفي تماما. يمكن لهذا الشعور ان يحي من جديد. و يمكن أن ننزع إلى تمثل الجاهلية الأولى. و نعود إلى وأد البنات. و بالخصوص أن التكنولوجيا الحديثة تساعد على هته العملية. من اكتشاف مبكر لنوع الجنس الذي تحمل به الزوجة: ذكرا كان أو أنثى. فان كان أنثى يمكن إجهاضه قبل الولادة. كما يحدث حاليا في الهند لا خوفا من العار الذي يمكن أن يلحق بالأهل أو خروج الأنثى عن طاعة أهلها. و لكن الخوف من دفع المهر للرجل فصد تزويج الأثنى. و إذا ما نقص الوازع الديني يمكن الإقبال على عملية وأد البنات. و من ثم تحل مشكلة العزوبية النهائية للفتيات. و مشكلة المساس بشرف العائلة. و مشكلة الخروج عن الطاعة. و كذلك الشأن بالنسبة للذكر فإن كان لا يخشى عن عرضه لأنه ذكر. و هذا جانب إجتماعي صرف. بحيث ينظر الى الذكر على أنه فحل و ان ممارسته الجنسية يمكن حتى الافتخار بها (زير النساء). بخلاف الموقف الديني الذي يعتبر الزنى مخالفة بالنسبة للجنسين ذكرا أو أنثى. و تسلط نفس العقوبة على عملية الزنى. سواء كان رجلا او امرأة. أنظر سورة النور. الآية رقم (2) " الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة و لا تأخذكم بهما رافة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر. وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين." لكن إذا ما امتنع الذكر عن الطاعة للأهل. و خاصة مساعدتهم من الناحية المادية. فإن الحسابات الإيجابية سوف تتغير. و قد عرفت تغيرا فعلا. بحيث أن معدل الأسر قد انخفض من معدل إنجاب ثماني أطفال في الستينات. إلى معدل أربع أطفال في بداية هذا القرن. طبعا إلى جانب عوامل أخرى كتمدن المجتمع الجزائري. بحيث إن المدينة تغلبت على الريف. و عليه فإن السكن له هو الآخر منطقه و سلطته. بحيث إن غالبية السكنات في المدن و بالخصوص العمارات. إنما تحتوي على ثلاث غرف. و العمل المأجور يتميز بالدخل المحدود. و لو أن جل السكنات في المنطقة هي سكنات أرضية. و العمارات هي نمط سكني هامشي. إذا ما استثنينا مقر الولاية النعامة، التي عرفت منذ التقسيم الإداري لسنة 1980، تغليب السكن في العمارات على حساب المساكن الأرضية. و بالنظر إلى التفرق العائلي المشار إليه آنفا. فأن جل السكنات الأرضية تبقى نصف خاوية. أي أنه يوجد كثير من الغرف الشاغرة في المساكن العائلية.

العمل على عدم الانجاب نهائيا و ان كان ولا بد فذكر واحد أو ذكرين يحمل اسم العائلة فيه كفاية و بركة. لأن أخشى ما تخشاه العائلات هو: الاندثار و عدم استمراريتها.

\* **النزعة النسوانية تواجه برد فعل ذكوري:** لقد تبينت لنا النزعة النسوانية بجلاء كبير. و ذلك منذ ظهور التعليم النسوي. الذي غير من المكانة الاجتماعية. و سمح لبعضهن باحتلال بعض أماكن عمل رفيعة. لم يتمكن حتى بعض الذكور من احتلالها. و انعكس ذلك على مخيال النسوة. حتى تلك التي لم تزاول أي دراسة. أو تقوم بأي عمل مأجور. و صرن يفاضن الذكور في المكانة و السلطة حتى دخل البيت الزوجية. ناهيك عن خارجه. لكن

بالمقابل يبدو كذلك أن رد الفعل الذكوري كان هو الآخر قوي. تمثل أولا في عدم الإقبال على مؤسسة الزواج بالسرعة المعهودة. و منه ظاهرة التأخر في الزواج التي صارت تتفاقم من سنة إلى أخرى. و صار عادي جدا أن يدخل الذكر سن الأربعين سنة و هو ما يزل أعزبا. و إن كان عاملا و له مسكن عائلي أو حتى خاص به. و هذا ما أشرنا إليه من الخوف من النزعة النسوانية. لدى كثير من الذكور. الذين صاروا لا يستطيعون تسيير هته النزعة على الوجه المطلوب. و هذا ما انجر عليه تزايد ظاهرة العنوسة بين النساء. و بالخصوص العنوسة النهائية بعد تخطي سن 45 سنة. و تمثل رد الفعل الثاني: من رفض النسونة الزاحفة. في ارتفاع نسب الطلاق. التي تتزايد من سنة إلى أخرى. و هي محاولة أخرى لكبح النزعة النسوانية الجامحة. و إن تطلب ذلك هدم البناء الأسري. و التعرض إلى مصاعب النفقة. ثم مصاعب إعادة الزواج مرة أخرى. و ما يتطلبه من إمكانيات مالية معتبرة.

## 2. تحولات مفاجئة، سريعة و صعوبة التحول من الجماعي إلى الفردي:

\* **الصدمة الاستعمارية و توقيف الفعل الداخلي:** أفرزت الصدمة الاستعمارية توقيف الصيرورة الداخلية و الطبيعية للمجتمع المحلي. و حرمة من القيام بالفعل. الفعل الذي استأثرت به السلطة الاستعمارية. و ما كان على المجتمع المحلي سوى القيام بردود أفعال. التي كانت هي الأخرى مرتبطة بالمحيط أو السياق العام. الذي يمكن أن يوجد أو لا يوجد ردود أفعال تخدم مصالح هذا المجتمع. الذي كان هدفه الوحيد هو الصراع من أجل البقاء على قيد الحياة. ثم إن تمكن من ذلك. محاولة تحسين الوضعية المعاشية التي كانت تعطي الأولوية لآلية البقاء على الحياة. و يتبين ذلك من العزوف عن الاستهلاك. بحيث إن الجزائري كان يميل إلى التقشف في كل الأحوال. و مهما طالت واتسعت ثروة رب العائلة. فهو يميل إلى استثمارها لتأمين الحياة المستقبلية على التمتع بها. و منه نستنتج المسؤولية الكبرى التي كان يستشعرها الأجداد اتجاه الأحفاد. فهم لا يفكرون في استهلاك ما لذ و طاب. إن كان بالإمكان جلبه. على حساب متطلبات الأجيال اللاحقة. و نستشعر ترابطا عضويا كبيرا بين الأجيال. التي يحمي فيها القوي الضعيف حتى يقوى. و يحمي فيها الكبير الصغير حتى يكبر. كما يحمي من شاخ و هرم. كما نستشعر هذا الترابط من خلال بقاء أفراد العائلة مجتمعين. مهما اختلفت الحلقة الحياتية لأفراد العائلة. و إن توفي الأجداد فإن الآباء و الأولاد و الأحفاد يواصلون هذا التجمع.

\* **شخص عاش من عصر العبودية إلى الآن:** قبل الحرب العالمية الثانية كان امتلاك الرقيق /العبيد/ معمول به. و جل العائلات الغنية كانت تمتلك عبيدا. و يذكر المعني عن معاملة أحد العبيد أنها كانت جد قاسية. و كان احد أبناء السيد يقوم بضرب العبد الطاعن في السن. لمجرد الاستمتاع برؤيته يبكي و يتوسل إليه. و شاهد العيان هذا ما يزال حيا يرزق إلى الآن 2005 و عمره 72 سنة. مخبرنا هذا الذي يحدثنا عن معاشته لعصر العبودية. و هو ما يزال حيا يرزق. تبين لنا سرعة التغير الاجتماعي الحاصل في الجزائر. مما يبين صعوبة المرحلة الانتقالية. التي تحدث في حياة شخص واحد بينما تطلب ذلك، في المثال الغربي، تعاقب عدة أجيال. حتى تنتقل هته الأجيال من العبودية إلى الديمقراطية. مما يبين التدرج في التغير و تأقلم كل جيل مع بعض الأفكار المستجدة. و يطلب عندنا من شخص واحد أن يقوم بهذا الجهد.

\* **تغيرات سريعة أصابت القيم و أثرت على صياغة المعنى و سببت في إشكاليات العائلة/الأسرة:** تحديد الذكر و الأنثى، تغيير المعنى و كذلك الوظيفة و السلطة و حتى تقسيم مجالات السلطة (تتمسكن حتى تتمكن)، شكل التنظيم العائلي الذي انتقلت من العائلة إلى الأسرة. في العائلة السلطة ممركة عند الأب على أبنائه المتزوجين و

كذلك على النساء و الأطفال. يتم تحديد المهام لبعض الأبناء و تكليفهم بها. و الأب هو مصدر للسلطة. صارت سلطة زوجية (الزوجان يسيرون شؤون أسرتهما). عمليات التدخل تبقى متفاوتة/لم تترك الأسرة بصفة نهائية لذاتها. فما هي مجالات التدخل و مجالات الاستقلال.

في العائلة الرعوية لم يكن يلجأ إلى تحديد النسل. فالإنجاب كان طبيعياً. و المرأة العاقر التي لا تتجب إما أن تطلق و إما أن تضاف لها ضرة. أي أن الرجل يتزوج بامرأة ثانية. و ذلك قصد الإنجاب. ذلك أن الأبناء الذكور على وجه الخصوص. كانوا مصدر المحافظة على الرزق و الاستزادة منه. و عليه تكمن أهمية الإنجاب بالنسبة للعائلة. الإنجاب الذي كان يخضع للفعل الطبيعي: من حيث الازدياد أو الوفيات (تغطية صحية تقليدية). مكانة المرأة متعلق بالأمومة. و تحضر منذ نعومة أظافرهما إلى القيام بالأشغال المنزلية. و التدريب على بعض المهارات التي تحتاج النساء إليها: من طبخ و نسيج و تربية الأطفال و رعاية المسنين و تلبية حاجيات ذكور و كذلك نساء عائلة زوجها. و لم تكن تعرف التعليم بصفة تكاد تكون قطيعة. بخلاف بعض الذكور الذين كانت تمنح لهم بعض فرص التعليم حسب الظروف و السياقات التاريخية.

أهمية المجموعة المحلية على وجه الخصوص. و الوطنية على وجه العموم. و ما تنشئه من مؤسسات تقوم بأداء بعض الوظائف التي كانت تحتكرها العائلة. سمح لبعض أفراد العائلة من طلب الخدمة و العون من هته المؤسسات المستحدثة. و أعرض عن تلك الخدمات المقدمة من طرف العائلة. لبساطتها و عدم نجاعتها في بعض الأحيان (خدمات الصحية /التداوي بالأعشاب). خدمات تعليمية: تعلم البنات دورها المتعلق بوظيفة الأمومة و خدمة البيت الزوجية و تعلم الولد مهنة الوالد (تربية الماشية و العناية بها: تنميتها، شراء، تسويق). الأسرة صارت متحركة: من الحراك التعليمي للجنسين الذكر و الأنثى على حد سواء. ثم التحرك الجغرافي و التحرر من التجذر المحلي الذي ازداد مع الحصول على استقلال الجزائر. من التحكم العائلي و حتى القبلي. ثم الحراك المهني: تحدد النشاطات و عدم التمسك بنشاط مسيطر على العائلة أو الأسرة: (تربية المواشي، التجارة، الخدمات). بل صار كل فرد من الأسرة له نشاط يختلف عن النشاط الممتن من طرف بقية أفراد الأسرة الواحدة. و من ثم لم يعد تثمين الخبرة المكتسبة من طرف الأجداد لتمنح للأحفاد. و ذلك من شأنه عدم الاكتفاء بالمعارف التي كدست من طرف العائلة. و محاولة اكتساب معارف أخرى عن طريق التعليم و التمهين. ثم الحراك الاجتماعي: بالنظر إلى الخدمة المقدمة في مجال التعليم. فإن أعدادا متزايدة من الشباب واصلت تعليمها العالي. في اختصاصات سمحت لها بحراك اجتماعي معتبر. بالنظر إلى وضعية أفراد العائلة الذين لم يتلقوا تعليماً أو تلقوا تعليماً غير كافياً. أو أولئك الذين تلقوا تكويناً متواضعاً. الانتقال من شكل العائلة إلى شكل الأسرة غير من الكثير من العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة.

### ففي شكل العائلة:

. الزواج مرتب من طرف الأولياء. سواء كان ذلك بالنسبة للذكور أو الإناث على حد سواء.  
. الأهمية تعطى للنسب و الحساب. و كذلك مصلحة العائلة بالدرجة الأولى أكثر من مصلحة المتزوجين. فمصلحة العائلة تعلو و لا يعلى عليها.  
. العائلة تعتبر مصدر للأمان و تأمين منتوجها. و إن كان متزوجاً و له أطفال.

. القران غالبا ما كان على أساس المكانة التي تحتلها العائلة. التي تفضل التصاهر مع العائلات التي تماثلها في المكانة الاجتماعية. فالمصاهرة كانت لها جوانبها الموضوعية. و تحرص على استمرار بعض القيم و احترام بعض الأنماط الجاهزة.

### ففي شكل الأسرة:

. اختيار الشريك في حد ذاته و لذاته صار مهما إلى جانب "الحسب و النسب"، الذي صار يحتل الدرجة الثانية. ذلك أن مشروع الأسرة هو مشروع يهم حياة الزوجين بالدرجة الأولى. أكثر من حياة عائلة الزوجين. و من ثم صار الشريك ينتقى حسب درجة العلم، العمل، إمكانية العمل كأمين. إذا ما عجز الزوج عن تأمين الضروريات. فإن الزوجة يمكن أن تعين على ذلك.

. وجود علاقات فردية بين الرجل و المرأة قبل الزواج. و تعارف شخصي. بخلاف الوضع السابق التي كانت تستحيل فيه هته العلاقة. إلا إذا تمت بين الأقارب. فالتعارف يكون حاصلًا بحكم القرابة.

. البحث عن استقلالية الأسرة. بالخصوص من الناحية المادية.

. القيم صارت أكثر فردية تخدم مصلحة كل فرد متعاقد في المؤسسة الزوجية. وابتعدت تدريجيا عن البعد الغيري.

التغير: 1)- تقلص الدور الحمائي من طرف العلاقات القرابية للعائلة(القبيلة).

2)- تقلص التكفل الحمائي من طرف الدولة(الدولة المسعفة).

ما هو تصرف العائلات و الأسر. و كيف تواجه انسحاب التضامن القرابي ثم الحماية من طرف الدولة أو النظام السياسي. كيف تؤمن العائلة مستقبل أعضائها و تحقق ديمومتها و تكس ثروتها و احتلال المجال. و تنمية مواردها البشرية و الإمكانات المادية. تستمد العائلة قوتها أو ضعفها من قوة و ضعف المؤسسات التي أسندت لها مهام تولي شؤون العائلة. أو لها امتداد طبيعي لهته المهام. و كلما كانت المؤسسات: التربوية، الاقتصادية، الأمنية، القضائية، السياسية و الثقافية فعالة في أداء أدوارها، كلما انعكس ذلك إيجابا على تطور العائلات و ازدهارها. و تقوم هي الأخرى بتعزيز هته المؤسسات و تقويتها. فإلى أي حد يمكن للعائلات من أن تتحاور في ظل الأزمات المؤسساتية الموجودة حاليا. و كيف تؤثر و تتأثر المؤسسات العائلية و الأسرية بمحيطها. المؤسسات الجزائرية تمر بتحولات عميقة يفرضها عليها المحيط الدراسي و هي في غالبيتها تمر بأزمات نتيجة التحولات السريعة و الضغوطات المفروضة عليها.

\* بالنسبة للزواج في المنطقة هناك ثلاثة احتمالات غالبية:

1 . الزواج الأحادي: و هو زواج الرجل من امرأة واحدة. و المرأة من رجل واحد و في نفس الزمان و الوقت. و هذا

هو الأسلوب الغالب و المهيمن. و بالخصوص إبتداء من الجيل الثالث و الرابع بمفهوم الدراسة.

2 . تعدد الزوجات: كان هذا النمط منتشرا في العائلات الكبيرة. و التي تملك الرزق الواسع. و الذي يعدد هو كبير

العائلة. و ناذرا ما يعدد أبنائه و هو ما يزال على قيد الحياة. و التعدد كانت له وظيفة عملية: إقحام يد عاملة

نسوية إلى العائلة. و ما تنتج من موارد بشرية و المتمثلة في "الأولاد". و له وظيفة رمزية: إظهار السلطة و

المال. الذي يتمتع به كبير العائلة. و قد رأينا انتشار التعدد لدى فئة "كبراء العائلات"، في الجيلين الأول و الثاني

من الدراسة. و قد تراجع التعدد إلى درجة الانعدام مع الجيل الرابع. و يبدو أن العزوف عن التعدد هي سيورة

اجتماعية. بدأت مع الجيل الثالث و الأجيال التي تليه. و لم تكن وليدة "الحجر الذي فرضه قانون الأسرة الجزائري

المعدل". فهناك تغير هيكلية: فإذا كان تأخر الزواج يعرف تصاعداً أكيدا على المستوى الوطني الإحصائيات تبين هذا التغير الهيكلي. فسن الزواج تطور بالنسبة للإناث من 18 سنة (66) إلى 27.6 سنة (98). أي بزيادة (عشرة) سنوات في (30) سنة. و بالنسبة للذكور تطور من (23.2) سنة (66) إلى 31.3 سنة (98).<sup>1</sup> و الذكور سجلوا زيادة قدرها ثماني (08) سنوات في نفس المدة. و هناك من سجل إقصاء نهائيا من مؤسسة الزواج. و بالخصوص بدخول الألفية الجديدة.

3. الإقصاء من مؤسسة الزواج: و هي ظاهرة لم تكن موجود في الجيل الأول و الثاني. بالنظر للزواج المبكر و التعدد. و اعتماد الزواج الداخلي. ثم إلزامية دخول كل الإناث إلى مؤسسة الزواج. و لم يكن أي بديل آخر لهته المؤسسة. سواء من تعليم مستمر أو إمكانية العمل المأجور. و لا أي أولوية أخرى تسبق المؤسسة الزوجية. بمجرد بلوغ الرجل و المرأة سن الرشد، و حتى قبل هته السن بالنسبة للإناث، يحدث الزواج.

\* نلاحظ أن أشكال التزاوج الموجودة في الغرب. و التي أشرنا إليها بالنسبة لأوروبا. كذلك الشأن بالنسبة لأمريكا التي ينتشر فيها التزاوج. و ذلك بالنظر إلى تغير الأولويات. حيث إن مواصلة الدراسة صارت تكتسب أهمية بالغة بالنسبة للإناث و كذلك العمل المأجور. و صار للمسار المهني أولوية حتى على الزواج. و هذا ما أشار إليه "جيمس فندرزندن" الذي يرى بأن مواصلة التعليم و الاهتمام بالمسار المهني، يؤثران سلبا على الدخول في مؤسسة الزواج. و يستشهد بدراستين في هذا المجال:

الدراسة الأولى: "ل دافيد بلوم"، الذي خلص إلى أن دراسة النساء حتى سن 25 و التي لم تتزوج حتى هته السن، فإن لهن حظ مساوي ل 50% حتى تدخل في مؤسسة الزواج. بينما يتقلص هذا الاحتمال حتى 95% بالنسبة للاتي بلغن 35 سنة<sup>2</sup>

الدراسة الثانية: "لجين مورمان"، و هي دراسة حديثة، تعطي احتمالات جديدة للدخول في مؤسسة الزواج. فالمرأة الجامعية و التي لها من العمر 30 سنة لها حظ يتراوح ما بين 58 إلى 66% لأن تتزوج في يوم ما. أما إذا بلغت الأنثى 35 سنة، فإن الاحتمال للدخول في مؤسسة الزواج، يتقلص من 32 إلى 41%. أما إذا وصلت سن 40 سنة، فإن احتمال الزواج يصير منحصرا ما بين 17 إلى 23%. يشير المؤلف، إلى تزايد أعداد النساء اللاتي يعطين أولوية للمسار المهني، على الدخول في الزواج. و اعتياد العيش بمفردهن. كما أن هناك نساء لا ينتظرن الزوج و ينجبن أبناء لهن.<sup>3</sup>

الزواج الداخلي، قد يأخذ أشكالا متعددة. فإذا كان معناه بالنسبة لنا، هو الزواج من الأقربين علاقة دموية: بنات العم و الخال. فإن له معاني أخرى. من الزواج من نفس الطبقة الاجتماعية أو خارجها. داخل نفس العرق أو خارجه. داخل نفس الديانة أو خارجها. و في كوريا مثلا يخبرنا "جيمس فندر زند": يعتبر زواج داخلي إذا حصل بين ذكر و أنثى يحملان نفس اللقب. و يضيف قائلا: "إن كوريا الجنوبية، تحتوي على 249 لقبا. و اسم "كيم" يضم 20% من 41 مليون

<sup>1</sup> ONS, Projections des ménages à l'horizon 2030, Collections statistiques n° 118, éd. ONS, 2005.

<sup>2</sup> James W. VANDERZADEN, the social experience. An introduction to sociology, Ohio state, university random house, New-York, 1998. P. 335.

<sup>3</sup> Id. 336.

ساكن.و أن الرجل و المرأة اللذان يحملان نفس اللقب.لا يمكنهما الزواج معا.أي ما يزيد عن ثمانية ملايين نسبة،يحملون نفس اللقب.لا يمكنهما الزواج معا.إذ تعتبر العلاقة بينهم علاقة محرمة.<sup>1</sup>

\* **تحديات خارجية و التواءم مع ما يحدث في الفضاء الخارجي:** من تقسيم الربيع البترولي بكيفيات غير متساوية. مما أنتج غضب بعض الفئات الغير مستفيدة. و حتى تلك التي استفادت بقسط أقل مما استفاد به غيرها. إلى الانسحاب و ترك الفعل الداخلي للعائلة و الأسرة هو الفعل الأساسي. العائلة مطالبة بتقديم منتج بشري يستطيع أن يخلفها. و يعزز مكانتها مستقبلا. بالنظر إلى الفرص السانحة و الإكراهات الضاغطة. عودتنا العائلات الجزائرية على تحمل صدمات أقوى من تلك التي تمر بها حاليا. و تمكنت من الديمومة و لو في وضعية غير مريحة. و السؤال المطروح ما هي الاستراتيجيات التي تعتمدها و الأشكال التي يمكن اعتمادها. و ما هي التضحيات التي تعترق تقديمها من أجل الاستجابة إلى آمال و طموحات أعضائها. كي تحافظ على توازنها الداخلي. بل و تحقق الحراك الاجتماعي الذي تهدف الوصول إليه؟

\* **من الروابط الدموية إلى العلاقات الإجتماعية:** الرابطة، الروابط، الارتباط، الربط أو الرباط. ما يمكن أن يشد الأشياء إلى بعضها. إحكام الربط أي شد الأشياء إلى بعضها عن طريق الربط. سواء كان حبالا من حلفاء، جوته أو حديد أو علاقة دموية. فما هو نصيب العلاقات الشخصية لإنشاء شبكة من التعاملات على أساس المصلحة و المنفعة المتبادلة ؟

العائلات كتنظيم اجتماعي إلى أي مدى تتمسك بالروابط الدموية و الاجتماعية التي تعودت عليها. و إلى أي مدى يمكنها التوصل من هته الروابط في علاقاتها مع العائلات الأخرى من ناحية. و من ناحية أخرى كيف تلزم منتوجها البشري بهته الرابطة. أم أنها تسمح له بالانطلاق و إلى أي مدى سواء كان عنصرا ذكرا أو أنثى؟ العلاقات التي ينسجها الفرد و ذلك خدمة لمصالحه كفرد. فهل تتعدى إلى خدمة الأسرة ثم الروابط الدموية الأخرى. و في حالة تعارض هته المصالح العائلية مع المصالح الذاتية. فهل من غيرية أو أنانية في الموضوع؟

الانتقال من العلاقات الحتمية المتمثلة في الروابط الدموية الملزمة و المكروهة. و التي يجب فيها على القوي مساعدة الضعيف حتى يقوى إلى علاقات اختيارية.تحكمها المصالح المتبادلة. فإن وجد فيك مصلحة أقام معك علاقة. على أن تبادله بالمصلحة مصلحة أخرى. و إلا فلا معنى لإستدامة العلاقة التي لا تتجر عنها فائدة. و بالنظر إلى وجود علاقة إختيارية يمكنها أن تجلب لنا منافع فإن العلاقة الإلزامية المكروهة التي لا نكون فيها إلا طرفا خاسرا صارت تمثل عبئ ثقيلما مهما كانت خفيفة. و منه محاولة الإنفلات منها و الانفصال . و صارت العائلات تنشأ من خلال أركان مجتمعة و متمفصلة. يمكن أن تستدام فيها العلاقة الإلزامية المكروهة. و بالخصوص من طرف الوالد الذي ناذرا ما يتصل من مسؤولياته و يقطع العلاقة بينه و بين أبنائه. بخلاف الأبناء الذين ما إن يتمكنوا حتى يستقلوا بأسرهم عن العائلة التي قدمت لهم الخدمات الجليلة. و هم يصيروا بدون فائدة بالنسبة للعائلة. و في إطار تبادل المنافع و المصالح. يبدو أن الكثير من الأسر المنتمية إلى الجيل الثالث و الرابع، في الدراسة، صاروا ينزعون إلى التقليل من الإنجاب. الذي كان مرتبطا في الجيلين الأول و الثاني بالطبيعة. و تحول إلى اصطناعي. و مراقب حسب الرغبة. و حسب المصلحة المرجوة. فمن معدل ثماني أولاد في الأسرة إلى معدل أربعة أولاد. و إن ما تزال الأسرة تنجب إلا أنها قللت من العدد. المهم أن تنجب عددا قليلا يسمح بتواتر اسم

<sup>1</sup> Id. 341.

العائلة. لكن الأعداد الكبيرة صارت مكلفة و لا طائل من ورائها. "فالولد ولد امرأته و البنت بنت زوجها". كما عبر على ذلك "الحاج عبد الجبار".

و يبدو أننا دخلنا في مجتمع الاتصالات: التي تحل فيه العلاقات و المصالح محل الروابط. و تفكك الروابط العائلية صار الآن أمرا محتوما. و باتت العلاقات و المصالح الشخصية هي التي تنظم ارتباطات الأشخاص أكثر من الروابط الدموية. و صرنا نلاحظ تفكك الروابط الدموية و ربط علاقات تحكمها المصالح الشخصية المتبادلة. الروابط الدموية و الاجتماعية من عادات و تقاليد و أعراف و هي علاقات قهرية سابقة لتواجد الشخص. و ما عليه سوى التكيف معها و إخضاعها لمصالحه. إن رأى أنها تخدم مصالحه يدخل معها. و إلا فإنه لا يقبل عليها. وهنا تخضع العلاقة لإرادة الفاعلين. أو الفاعلون الذين يدخلون في علاقة و لكل مصلحة يحققها. فالأولى أكثر جبرية و حتمية و الثانية أكثر حرية و ديمقراطية. تلبي رغبة الإرادتين التين تدخلان في تفاوض. و تخضع العلاقة للقدرة التفاوضية كل طرف. هنا أيضا لا يمكن تصور المساواة بين الطرفين. بقدر ما يمكن تصور القدرة التفاوضية لكل طرف.

\* **من الاجتماعي إلى الفردي:** من العيش للآخر، العمل التقاني في خدمته. و بالخصوص كلما ذاقت دائرة القرابة: من العائلة و الأهل و الأقارب. ثم التجمع القبلي و حتى القبائل التي يدخلون معها في تحالف. تجمع "حميان" الذي يضم كما رأينا 14 قبيلة. فكلما خدمت الآخر و تقانيت في خدمته، كلما كان الرصيد الرمزي الذي تجمعه مرتقعا، و في غاية الأهمية. و يمكنك من احتلال مكانة رمزية ممتازة في المجموعة. التي لا يمكنك إن تعيش خارجها. هذا الأمر الذي كانت الأجيال السابقة تتهافت عليه. إلى غاية الجيلين الأول و الثاني، المركز عليهما في الدراسة.

و منه فإن إكرام الضيف يزيد في المكانة الرمزية للعائلة. و أن العائلة هي الكيان القاعدي للفرد. فكلما لمع صورتها في الخارج و بين أقرانها من العائلات الأخرى، كلما ازدادت مكانته كفرد. فهو ليس 'فلان'. و لكنه ينتمي إلى العائلة الفلانية. يبدو مع الأجيال اللاحقة، و ابتداء من الجيل الثالث و ما يليه. فإن الأمور بدأت تتغير بعض الشيء. إلى درجة أن ينقلب المعنى المنتج. فصار الفرد يريد التميز. و أو انه ما يزال مرتبطا بالصورة الجماعية. و بالعائلة على وجه التحديد. و البحث عن التميز الفردي. عن طريق التعليم أولا ثم العمل ثانيا ثم الممتلكات التي يكتسبها هو فرديا ثالثا. كل هته الاهتمامات، أدت إلى التركيز بالدرجة الأولى على خدمة الذات، و الانطلاق من المصلحة الخاصة. و التي تميزه حتى عن إخوته. بل بدأت تظهر المنافسة الشرسة حتى بين الإخوة، في عملية التميز. ذلك أن الفرق بدأ يظهر بين أعضاء العائلة. بعد أن كانت العائلة كتلة واحدة بجميع أفرادها: إناثها و ذكورها. صار كل فرد يحاول أن يخدم مصلحته الخاصة به. و صار الرصيد المادي الذي يحققه الفرد ذو أهمية بالغة. على حساب الرصيد الرمزي أي الرصيد العلائقي. سواء في الداخل مع أفراد العائلة أو مع كل المحيط. هته الماديات، التي تبرزه كفرد. فيشار إليه بالبنان. فلان حقق نجاحات كبيرة. مقارنة بمستوى عائلته أو مقارنة بما حققه إخوته. من الرصيد الرمزي إلى الرصيد المادي: تصاحب هته النزعة التمييزية للفرد. إن حقق نجاحا ماديا، الانفصال عن المؤسسة العائلية. بينما إن لم يستطع أن يتميز و يحقق النجاح المادي. فإنه غالبا ما يبقى قابعا في العائلة. يستفيد منها و يستنزف خيراتها المادية. و يستغل مكانها الرمزية لمصالحه.



التغير الحاصل في المنطقة إذا هو المسار المسجل في شخص واحد عايش عدة أجيال. واتسم هذا التغيير من الانتقال من الجماعي إلى الاجتماعي. ثم من المقدس المحلي إلى المقدس الخارجي. أي من "الدين الشعبي المحلي"، و الذي يمس بالخصوص العبادات و المعاملات. غالباً ما تخضع إلى مصلحة العائلة. إلى التعامل مع المقدسات المنتجة في حضارات أخرى. و المتمثلة بالخصوص في: (أ) السوق أو الإله الجديد، ب) حقوق الإنسان.

الاتصال في المجال العائلي و بالخصوص بين الزوجين. الاتصال عامل مهم في التواصل و التفاعل و حل الخلافات إن وجدت. فالكلام الذي يحل المشاكل مرحب به. بالنظر إلى المردودية التي ينتجها. و المتمثلة في الوصول إلى أرضية متفق عليها. بغض النظر عن من تخدم أكثر. أو لمن كانت الغلبة. المهم أن يحصل إجماع. و يحصل اتفاق. أما الكلام الذي يزيد من المشاكل، و فيه (احتدام) فلا ممدوحة فيه، و كله مكروهة. بالنظر لما يتسم به من ثرثرة و لغو الحديث. و منيع للزيادة من التوترات و المشاحنات. و لغة "معزة و لو طارت". و يبدو أن هذا النوع من التواصل هو الغالب بين الأزواج في المنطقة. و لذلك فإن كثيرا من الأزواج يرفضون كثرة الحديث التي يرون أنها تكون سببا في احتدام المشاكل و تفاقمها. أكثر من إيجاد حلول للمشاكل التي من المحتمل أن تقع بين الزوجين. و غالبا ما يستنتج الملاحظ انعدام "الديمقراطية" و "غياب الحوار" بين الزوجين. و وجود "التسلطية" لدى الرجال على النساء. يبدو أن الحس العملي، من خلال التجربة و الواقع المعاش، توصل إلى فناعة مؤداها: وجوب التقليل من الكلام بين الزوجين، في بعض المسائل الخلافية. فالزوج يتجنب التطرق إليها. لتوقعه بالنتائج التي لا تخدم الطرفين. و لو أن النساء تحاول بتحفظ، التحدث في "المسكوت عنه". أما الحوار المثمر، الذي يساعد على حل المشاكل. أو إيجاد أرضية مشتركة مقنعة للأطراف المتحاوره. فنادرا ما يحصل هذا الحديث أو التحاور. و منه فإن جعل حد للثرثرة و لغو الحديث و الكلام المزعج، هو في حد ذاته شيء إيجابي. لا يترك الأمور تتطور نحو الخلاف، النزاع و التصارع.

البعد الحضاري الذي تسهم فيه المؤسسات التنشئة: التربية: لا بد من تضافر جهد كل مؤسسات التنشئة. و أن يكون لها أهداف متقاطعة في كثير منها. لا أن تكون أهدافا متناثرة أو متعارضة. فلا بد من وجود قواسم مشتركة بين مؤسسات التنشئة. و هذا لا يكون إلا ضمن منظور ثقافي و حضاري موحد. لا أقول التجانس المطلق. لأن لكل مؤسسة شرعيتها و تخصصاتها، بل و تميزها عن المؤسسات الأخرى. و قد تدخل في تعارض مع المؤسسات الأخرى. و هذا التمايز في الأهداف و التضارب في بعض الأوجه. هو الذي يكون أساس الحركية الاجتماعية. و منه الانتقال من حالة إلى حالة أخرى. لأن التجانس الكلي قد يحدث شللا أكبر من شلل التعارض. ذلك أن التجانس الكلي يحدث التوقف عن الحركة. و يحدث "السبات العميق". بينما الأمم الأخرى تتحرك بسرعة فائقة جدا بل و خيالية. و منه قوتها و هيمنتها على عوالمنا. و لكن التقاطعات مطلوبة. حتى يحدث انسجام. يمكن معه التعاون و تضافر الجهود. الأمر الذي يشعر هته المؤسسات. بأن لها هدفا حضاريا ساميا تسعى لتحقيقه. و تبقى الأهداف الثانوية محل أخذ و عطاء و إثراء و صراع. الصراع الذي يولد الحركة.

\* **علاقة العلاقة:** أشكون أنت؟ من أنت؟ ما عندك من ماديات هنا و الآن. لا يهم من الرمز في الماضي إلا الذي يستمر في الحاضر. و الذي يدوم في المستقبل. فالماضي هو الذي يبرزك حاليا. و أن تكون موجودا.

\* **المعروف و المكتوم:** من يحمي ظهرك "كتافك". فلان عنده "الكتاف". حتى لو تشابهوا فهم مختلفون. و حتى و إن اختلفوا فهم متشابهون. العائلات تدخل في علاقات مع مؤسسات: اقتصادية، السياسية، اجتماعية و ثقافية. و

التي تمثل الإطار للوضعيات و التجارب المعاشة. داخل سياقات تاريخية جغرافية محددة. يبرز من خلالها كفاءات الوجود أو الظواهر لهته العائلات.

جل العائلات انتقلت من وضعيات استقلالية. إن على المستوى المعاشي، باعتداده أسلوب الاكتفاء الذاتي. و منه تستعمل كل مواردها البشرية. و تمنحهم نشاطا حسب القدرة و الكفاءة. داخل اقتصادها العائلي. أو على المستوى العلائقي: تعاون مع العصب العائلي الواسع. و تبادل المنتوجات البشرية(زواج داخلي) من أبناء العم و الخال و الأقربون. أو السياسي: المشاركة في حل المشاكل التي تتعرض لها القبيلة. فكل عائلة تعتبر عنصرا فاعلا في التجمع القبلي. و كلما كانت عائلة قوية مادي و رمزيا. كلما كان تأثيرها أكبر في التجمع القبلي. و حتى البعد التعليمي، كانت العائلات الكبيرة(الخيمة الكبيرة)، تستقدم معلم قرآن و تتكفل به ماديا. على أن يدرس أبناءها و كذلك أبناء الأقارب الموجودون في نفس الفضاء الجغرافي. و كذلك الشأن بالنسبة للتموين الذاتي... فانطلقت العائلات إلى المدينة. و صارت تابعة في جل ما تحتاجه إلى مؤسسات أخرى. و هذه التبعية فرضت عليها الخضوع إلى المتطلبات و المواصفات التي تشترطها مؤسسات أخرى. يمكن الاستفادة من خدمتها.

و يبدو أن بعض العائلات لم تتمكن من إتقان اللغة و/أو الثقافة و/أو الاشتراطات و/أو العلاقات اللازمة و/أو الرصيد المادي و/أو الرمزي. فبقيت مهمشة ومقصية من نسج علاقات مع هته المؤسسات. و لا هي اعتمدت على نفسها. كما كانت تفعل مع الأجيال السابقة. ضيعت المهنة و الحرفة و نمط الحياة التي كانت تحياه. و فلسفة الحياة التي كانت تعمد عليه: كل واحد يقوم بالنشاط الموكل له. و المهمة التي أسندت إليه. و يتوكل على الله. فيعتمد على الذات أولا. فإن نجح عزز من النجاح المحقق. و إن فشل لام نفسه عن الفشل. ثم نظم نفسه من جديد. لتستمر الحياة بالإمكانيات المتاحة. و صبر و ثابر. الآن يعتمد على الدولة. و يلوم الدولة التي أعطت لغيره و مكنته. و لم تمكنه و لا هي مكنت أبناءه.

\*الشباب: مشكل الذاكرة مطروح: لم يعودوا يولون تلك الأهمية البالغة للعصب العائلي. أو البحث عن إنية الآخر من خلال انتمائه للعصب. و الذي يهمه أكثر ماذا يفعل الآن؟ من هو؟ و ما يمكن أن نربح أو نخسر من وراء صحبته؟

غياب الوعي على طريقة الآباء و الأجداد. صارت له شبكة قرائية أخرى. ينظر من خلالها. لا يهتم بالأصل، بقدر ما يهتم بالشخص. كل فعل هو مرتبط بالآني بالحاضر. لا يوجد انتقال واضح من مرحلة إلى أخرى. و إنما يوجد وضعيات و بنيات مختلفة في فضاء واحد.

العائلة تقوم بحماية متواضعة. تؤمن أدنى الحاجيات: من مسكن مأكول و ملبس لأبنائنا. فهي بذلك لا تشجع الفرد على البقاء على هته الوضعية، سواء كان ذكرا أو أنثى. فقد تتزوج الأنثى. و بزواجها تغير من وضعيتها. و تساهم في إنشاء البنية الأسرية الجديدة بقدراتها. فمنها من تقتصر على تولي الشؤون الداخلية للأسرة، و هي الفئة الغالبة و المسيطرة. و هناك من إلى جانب المساهمة الداخلية تساهم بقسط معتبر من الأموال نتيجة العمل المأجور. أما الذكر فما دام الأبوين على قيد الحياة. فإنه يستفيد كما تستفيد أنثى تماما. و إن أراد أن يحسن من التكفل بحاجياته الآنية و المستقبلية. عليه و أن يقوم بجهوده الخاص و المعتبر للبحث عن العمل. و إلا فإنه يتمتع بتغطية دنيا لحاجياته. من المفروض أنها تمنعه من الانضمام إلى الفئات المنحرفة. إلا لبعض الأشخاص الذين اضطروا(للاحتراف) في المخدرات أو السرقات.

\* صعوبة التحول من الجماعي إلى الفردي. و من العائلي إلى الأسري: هو الذي حرك بشكل عنيف البناء العائلي بالمنطقة. و الذي أفرز عدة ظواهر. و إن كانت موجودة من قبل. إلا أنها تضخمت و زادت من حيث الحجم و السرعة. فظاهرة الطلاق التي أوليتها أهمية بالغة. وقد قمت بدراسة مقارنة بين عدة مدن جزائرية. بغية الوصول إلى فهم هته الظاهرة. و لكنني في الأخير لم استطع سوى تصوير الوضع القائم كما هو. و الاختلافات الموجودة بين الفضاءات الجغرافية المدروسة. لكن بعد القيام بالدراسة الحالية. تبين لي فقه و فهم الأسباب الحقيقية الكامنة وراء استفحال ظاهرة الطلاق. و هو هذا المد و الجزر الحاصل بين الجماعي و الفردي و العائلي /الأسري. فالفردي في المنطقة ما يزال مرتبطا أشد الإرتباط بالجماعي و العائلي. و لكنه في نفس الوقت ينحو باتجاه تعزيز الأسري و الفردي. و منه كل التناقضات الطارئة بين ما هو جماعي و ما هو فردي. و الصراع القائم بين القيمة الجماعية التي ما تزال ممجدة في الوعي الجماعي. كما هي ممجدة المؤسسة العائلية. و بالرغم من ذلك، و بصفة عملية و محسوسة، فإن الاتجاه واضح و بارز باتجاه ما هو أسري و فردي. و عنصر "النسوة" يساهم مساهمة بالغة في التغيير بهذا الاتجاه. و التغيير ما يزال مؤلما. خلف وراءه ظاهرة الطلاق التي تفاقمت و ازدادت بشكل ملفت للانتباه. و كذلك ظواهر الانحراف و الإجرام. و بالخصوص تنامي تناول المخدرات. و كذلك تنامي السرقات و اللا أمن الذي صار يطبع المدينة. و من كان يقطن بضاحية مدينة المشرية على الوجه الأخص.

فالإنطلاق يكون دوما من المصلحة المجسدة و الحقيقية الموجودة في الواقع. فكلما وجد الآخرون من العائلة و الأقارب مصلحة فيك، كلما التقوا حولك. و كلما لم تكن نافعا لهم، رغم إمكانية تقديم الخدمة. كلما انفضوا من حولك و تركوك وحيدا. فالمصلحة صارت مركز تقوي العلاقة الاجتماعية أو تضعفها. فكلما كان لديك نفوذ و سلطة. كلما نفذت في الشبكة القرابية. و كونت علاقة متينة. و كنت محور هته العلاقة. أو في المركز. و كلما نقصت لديك السلطة: سواء كانت سياسية، إدارية أو مالية. كلما بقيت في الضاحية أو في الهامش. و التضامن مع القرابة يصبح أمرا حتميا. فإذا كان بإمكانك تقديم الخدمة و لم تقدمها فإن ذلك يكون مدعاة إلى المقاطعة و النبذ. بل و الهجوم على من امتنع عن تقديم الخدمة. و نعتة بكل ما ينتقص من قيمته. حتى يوبخ و يعود إلى تقديم الخدمة المطلوبة منه. و يتم الإلحاح عليه باسم القرابة. يكثر الضغط من طرف من يستحي منهم "يحشم منهم". و هو إذا جلب للمنفعة من طرف الأقارب عن طريق الضغط عليهم. لأنهم يعتبرون ذلك من حقهم. و ما على القريب سوى الرضوخ و الامتثال. و إلا فإنه يقصى من الجماعة.

\* **المحافظ و الحدائي:** التجاذب بين القطبين، الأول: المحافظ، الذي يدعو إلى تصلب العلاقات و المعاملات. و الإبقاء عليها كما كانت. متسمة بهيمنة الجماعي على الفردي. و هيمنة العائلي على الأسري. و تتدرج ضمن هذا التيار بعض العائلات. و هي التي تقاوم التغيير. و تحاول التمسك بما كان عليه الأمر مع الأسلاف. و هو ما تبين لنا مع الجيلين الأوليين: من طاعة الصغير للكبير. و الكبير لكبير العائلة. و كبير العائلة لكبير الجماعة أو القوم. و طاعة و خضوع الإناث للذكور على العموم. و الصغار منهم للكبار عنهم على وجه الخصوص. و حتى النساء فيما بينهم، هناك تدرج هرمي للسلطة: أين الحماية تحكم في الكنات و البنات و كل الإناث المتواجدات في الفضاء العائلي. و الكنة المتزوجة بكبير الأولاد، تأخذ المرتبة الثانية. و تليها الأخريات. والبنات لهن مكانة معينة بين هته النسوة.

الثاني: المجدد و المسائر لما هو حداثي. و يتزعم هذا الاتجاه التجديدي أو الذي أدخل على الأقل بعض العناصر التجديدية: الجيل الثالث و تعزز هذا الاتجاه مع الجيل الرابع، المركز عليهما في الدراسة. و ما صاحبها من التزوج من نساء عاملات. و الاستقلال في المسكن الخاص بالأسرة و الابتعاد عن العائلة. و الاعتناء بشؤون الأسرة. و الابتعاد تدريجيا عن التكفل بشؤون العائلة. و لو أن الارتباط يبقى قائما و الزيارات متبادلة. إن لم يكن الانفصال، الارتباط يبقى قائما و الزيارات متبادلة. إن لم يكن الانفصال حدث جراء قطيعة و صدمة علائقية. و حتى في هته الحالة، يعمل الابن المستقل بأسرته، كل ما في وسعه، لإعادة العلاقة الظاهرية، على الأقل، إلى مستوى مقبول. حتى يتجنب تلك الضغوطات التي تمارس عليه. من طرف الوسط الذي ما يزال مرتبطا، و لو عاطفيا، بالمرحلة الأولى. أي المرحلة المحافظة. و طبعا يوجد النموذج الوسيط. و هو المهيمن في المدن سواء بالمشربية، البيوض أو مكن بن عمار أو مدينة النعام. و هذا النموذج هو بقاء أسرة أو أسرتين أو حتى ثلاث أسر مع العائلة، في مسكن الوالد. الذي هو عبارة عن مسكن فردي. و مكون من الطابق الأول. فيحتل مسؤول العائلة الطابق الأرضي مع بقية الأولاد و البنات الغير متزوجين. و يخصص غرفا في الطابق الأول لأفراد الأسر. أي أبناء الذكور المتزوجين. و يجدون قاعدة من التفاهم فيما يخص التكاليف الخاصة بالأعباء و التغذية، أي الأمور المشتركة. بينما تبقى الأمور الخاصة بأعضاء كل أسرة على نفقة صاحب الأسرة ذاته. و بالخصوص من ملابس و تكاليف الدراسة أو العلاج أو الأسفار و التنقلات أو الأفرشة و الأغذية التي تستعملها الأسرة. و هذا في حد ذاته نوع من الاستقلالية. و الانتقال من النوع التقليدي المحافظ. الذي كان سائدا مع الجيلين الأول و الثاني بمفهوم هته الدراسة. و الذي لم يكن يعرف هذا النوع من التشتت. فكل السلطة كانت متركزة لدى مسؤول العائلة. و هو الذي يتكفل بكل ما تحتاجه العائلة و كل الأسر التي تنتمي إليها. من أغذية و ألبسة و أفرشة و أغطية. و الأولاد لم يكونوا يعرفوا حتى التعامل بالعملة. التي كانت متركزة في يد مسؤول العائلة أو نجله الذي يكلفه ببعض المهام. حتى يعده لتحمل المسؤولية بعده.

\* **المؤسسات العائلية تنتج الفعل الحضاري:** البعد الحضاري يطرح نفسه حتى على مستوى أبسط المؤسسات و منها المؤسسات الأسرية و العائلية. ذلك أنه على كل عائلة أو أسرة أن تحدد نمط التنشئة الاجتماعية الذي تعتمده و الذي على أساسه تقوم بتربية ما تخلفه من إنتاج بشري. و نحن نعلم أن التنشئة الاجتماعية تهدف إلى قولبة السلوك الحالي قصد تغييره. و الوصول به إلى الهدف المبتغى تحقيقه. ما يجب أن تكون عليه تربية النشئ مستقبلا. فهي إذا إعداد مستقبلي لما تكون عليه القيم التي يجب اعتمادها. و الإعداد هذا يأخذ أشكالا متعددة وفقا لما نرغب بنائه مستقبلا. أي المشروع الحضاري الذي نريد تجسيده. فهل نربي أبناء فقط وفق الردود الشرطية المنعكسة. أي كما ربانا آباؤنا نربي أبناءنا. و من ثم نعيد إنتاج أجدادنا و آباءنا من خلال أبناءنا. أم أننا نريد أن يحقق الأبناء ما لم يحققه الأجداد. و ما لم يتمكنوا من الوصول إليه أو انجازه. و بالتالي نعددهم إعدادا مغايرا لما أعدنا آباؤنا و أجدادنا له. و ذلك قصد انجاز النقلة النوعية و التطور المنشود. لكن وفق أي قالب أو نموذج؟

فأمامنا النموذج الغربي المنتصر المؤثر. و لنا النموذج الشرقي الوهابي السلفي. الذي يعتمد على الشرعية الدينية. و لنا أيضا النموذج المحلي الذي له بعده العرقي المحلي. و المشيع هو كذلك بالتأثير الإسلامي و الغربي في آن واحد.

و كل تجمع أسري عائلي إلا و له النموذج الذي يريد تجسيده. من خلال التنشئة التي يعطيها لموارده البشرية. التي ينتجها و يشرف على تكوينها و إعدادها للمستقبل. و نلاحظ في حياتنا اليومية أن شبابنا يعتمد حياة متنوعة و مختلفة المشارب: فمنهم من اعتمد التوجه الغربي بكل أبعاده و صورته. فهو يعيش كما يعيش الشباب الأوروبي و يستهلك ما يستهلكه و هو متصل به روحيا و ماديا. و منهم من اعتمد الاعتماد الوهابي السلفي. بل منهم من يحمل السلاح قصد تحقيق هذا الهدف. حتى يكون كل المجتمع ملتزم بهذا المنظور. و منهم شباب يحاول أن يتجذر أكثر من غيره في المحلية. و يحاول هو كذلك الدفاع عن مشروعه و فرضه على الآخرين. هته التوجهات كلها ليست غريبة على المسار التاريخي الذي عرفته الجزائر. و كل حقبة تركت آثارها في التكوننة الجزائرية. و عرفت مدا و جزرا. فمسألة الحداثة و الأصالة المطروحة على مستوى التنظير. و مطروحة على المفكرين ليفصلوا فيها. هي كذلك مطروحة على العائلات الجزائرية. و لكن بشكل عملي و فعلي. و مقترنة بتوجه و فعل و قناعة و يفصل فيه عن طريق 'الحس العملي' حسب تعبير 'بيار بورديو'. أي أن العائلة تنطلق من كل ما تعيشه و تعبئه في الحياة اليومية. و ما لها من معلومات و معارف و مدارك عن هته الحياة. ثم تسلك ما تراه مفيدا لها في حياتها اليومية الآنية و المستقبلية. بما في ذلك البعد الروحي و البعد العرفي المحلي و إكراهات الحاضر و متطلبات المستقبل. كل هته العناصر تكون موجودة و ممزوجة. و على العائلات و الأسر أن تسلك سبيلا تراعي فيه كل هته التوازنات. بخلاف الموقف النظري التجريدي الذي يحاول معالجة قضية الحداثة و العصرية. يقطعها عن كل هته التداخلات. و ذلك قصد تبسيط الواقع. و القدرة على اقتراح الحل أو البدائل. أو السلوك الذي يجب اعتماده من الناحية النظرية طبعاً. و كمثل عن هته المحاولات النظرية. ما ذهب إليه "مصطفى شريف" من ضرورة اعتماد الحداثة و الأصالة في آن واحد. و لكن يجب الموافقة على التعريف الذي يحدده مصطفى شريف لكل من الحداثة و الأصالة. فهو يرى بأن الحداثة: "هي ضرورة استقطاب نتائج الثورة السياسية، العلمية و التكنولوجية. و لكن علينا أن نحذر من انحرافاتهما". أما "الأصالة": "فهي ضرورة توجيه التحولات التي تفرض نفسها في إطار منطق لتقافة خاصة. و لكن علينا أن نحذر من السكون." (1)

نلاحظ أن التعاريف تعرف بمكونات المفهوم المراد تبيانه كما هو دلاليا. و لكنها تستطرد بأداة لكن لتضيف إلى التعريف الخاص بالحداثة بأنه علينا أن نحذر من انحرافاتهما. دون تحديد لطابع هته الانحرافات. و التي تضيف كذلك إلى تعريف الأصالة بأداة الاستطرد ذاتها 'لكن'. الابتعاد عن السكون أو عدم الفعل أو الحركة. أي الابتعاد عن الجمود. 'الجمود الذي قد يؤدي إلى الجحود'. كما أكد فقهاء الإسلام الأوائل الذين اعتمدوا الاجتهاد. الذي قعدوا له قواعد و أركان. حتى يكون بمثابة الامتداد للأصل. لكن يبدو لي أن هته المفاهيم لا بد من وضعها في سياقها الحقيقي كما هو في الواقع. و ألا نقوم بالتجريد الذي يبعدها عن الواقع. حتى يمكن للمفهوم أن يكون عمليا. و يقترب من الحس العملي الذي يأخذ بالحسبان الإكراهات المدنية التي يفرزها الواقع المعاش. و التطلعات و الإمكانيات التي يستطيع الفاعل تجنيدها في الميدان. و منه يمكن للصياغة النظرية أن تلقى طريقا إلى التطبيق الميداني. إذا ما روج لها قرب الفاعلين الاجتماعيين. لكن يبدو لي أيضا أن الأمر يتعلق بالجانب الأيديولوجي الذي يتفاعل مع كل المستويات الاقتصادية و المعاشية الأخرى. هذا البعد الإقتصادي الذي يجب الوقوف عنده.

\***التضامن/التعاون**: تضطر بعض العائلات. لتقاسم بعض الموارد النادرة و الشحيحة على بقية أفراد الأسر المكونة لها. على أن تتركهم بدون حماية. و إن عززت هته الوضعية من الهشاشة و الفقر الذي تعيشه هته

العائلات. فتنقسم الشيء القليل. مما يزيد من إضعافها. حيث إن بعض أفراد العائلة تكون له بعض الإمكانيات المتواضعة. التي يمكن تكديسها. و الخروج من الوضعية المتردية. باعتماده استراتيجية المنفعة الخاصة. لكن بتعاون مع بقية أفراد عائلته. فإنه يبقى حبيس هته الوضعية الهشة. و لا يستطيع التمايز عن بقية أفراد عائلته. مع أنه بإمكانه فعل ذلك. إما بعض الأفراد الذين لهم إمكانيات محترمة. فإنهم يهتمون بأنفسهم و أسرهم. قصد تحقيق التمايز عن البنية العائلية التي ينتمون إليها. و لا يقبلون بأي حال من الأحوال الانتقاص من مكانتهم. مهما كانت وضعية عائلتهم متردية. فإن هم بددوا مواردهم. فإنهم يضيعون مكانتهم المكتسبة. و منه يمكن القول بأن آلية التضامن تسير وفق هذا التنظيم أو المنطق: لا يمكن للناجح أن يوزع نجاحه على الفاشلين. لأن ذلك سوف يلحقه بهم. و دون التمكين للآخرين. أي أفراد العائلة من الالتحاق به. و لذلك كان من الممكن للمتمكن و الناجح أن يساعد عائلته و حتى أهله. على حساب عائلات أخرى. إن كان مسؤولاً عن مرفق عام. فيمكنهم من الاستفادة من المال العام أو الخدمة العمومية. التي قد لا يستفيدون بها لو لا تدخله. لكن أن يتضامن معهم بماله الخاص. فذلك أمر آخر. فأى مساعدة معناه الانتقاص من الموارد التي توجد لديه. و هنا طبعا تتغير المعطيات. و لذلك نلاحظ أن بعض العائلات. قد شطبت بعضاً من أفرادها. الذين صاروا متمكنين. و لكنهم لا يعينون عائلتهم. و هذا الشطب يعني عدم التعامل معه. و كأنها تلغي رمزيا، ذلك التفوق المادي، الذي تحصل عليه. فهو صار غير موجود. و يمنع حتى مجرد الكلام عليه 'هذاك خيلنا منه'.

معظم الأسر رفعت من مستواها المعاشي. و ذلك ما يتضح من خلال الاستهلاك المنزلي: أثاث، أجهزة منزلية، عرفت تغيرات جوهرية. و كذلك أنماط الاستهلاك: دخول بعض المأكولات التي كانت غير معتمدة في المنطقة. مع الإشارة أن جل العائلات احتفظت بالأكلة السائدة بالمنطقة. و التي تسمى 'الطعام' و هو الكسكي و إن اختلفت أنواعه و كفيات تحضيره. فهو يبقى معتمد على القمح الصلب أساساً. سواء قدم باللحم والخضر أو باللبن..

و بالنسبة لإنتاج المعنى: فإن 'الكسكي' أكلة معروفة على المستوى الوطني بهذا الاسم. إلا انه بهته المناطق حذف هذا الاسم 'الكسكي' و عوض باسم أعم. يدل على كل ما يؤكل من مأكولات. للدلالة على أنه هو 'الأكل'. بالنظر إلى انه لا يمكن الاستغناء عنه. فهو أكلة يومية. لذلك أطلق عليه اسم 'الطعام'.

نلاحظ الآن في المنطقة. و بالخصوص في مدينة 'المشرية' تنوع للأكل. بالرغم من مكانة 'الطعام' المركزية. إلا أن الأطباق الأخرى المتنوعة، صارت تستهلك. و تنقص من الاعتماد على الطبق الرئيسي 'الكسكي'. و الذي احتفظ إلى حد الساعة باسم 'الطعام'.

أهم تغيير يمكن الإشارة إليه هو تغيير نمط الاستهلاك و المنتجات المستهلكة: الاستهلاك مع الجيلين الأوليين: الموجودين في الحقبة الاستعمارية. اعتمد أساساً على المنتجات المحلية. و بصفة أساسية على ما تنتجه 'الخيمة' ذاتها. من صناعات جلدية: قربة: لتبريد و حفظ الماء. شكوة: معالجة الحليب و فصل الزبدة عن اللبن. العكة: حفظ الدهان (السمن) و الرب: (مربى التمر)... و مصنوعات صوفية من الفليج: قطع صوفية. نسيج على شكل شرائط. فتجمع و تتركب لتصنع الخيمة. مروراً بالأفرشة و الأغطية الصوفية إلى الملبوسات الصوفية من 'جلابة' توضع فوق اللباس. تقي الحر و القرو. و هي ما يسمى في بعض المناطق بالقشابية. و 'برنوس' و حتى جوارب أو 'شيشية': طاقيه الصوف. مصنوعات من الحلفاء: من الطبق: وعاء من الحلفاء توضع فيه الصحون. و الخبز... إلى 'القنية': التي توضع فيها الحليب و مشتقاته. و الكسكاس: لطهي الطعام. و المحقن: المخروط الشكل لتفريغ السوائل:

حليب، ماء... مصنوعات من الطين: و هي مصنوعات فخارية متنوعة الاستعمالات. من طهي 'الكسرة' الخبز. إلى أواني الأكل و الشراب. نلاحظ أن المنتجات كلها تعتمد على الموارد الأولية المنتجة محليا. و موجودة في المحيط المباشر للخيمة. أو تنتج من طرف أهل الخيمة. سواء تعلق الأمر بالصوف أو الألبان و مشتقاته و كذلك الجلود مصدرها الماشية. مصنوعات الحلفاء مصدرها الحلفاء. التي كانت منتشرة عبر كافة تراب المنطقة. قبل حلول الجفاف بالمنطقة. الجفاف الذي صار هيكليا وبنويا. الأمر الذي اتلف الغطاء النباتي. وبالخصوص نبتة الحلفاء.

مع الجيلين الثالث و الرابع يبدو أن الاتجاه تغير تماما. بحيث قل الاعتماد على المنتج المحلي. و منتج الخيمة ذاتها. بالمدينة صار الأمر واضحا. ما عدى الأغطية و الأفرشة، التي كانت تنتج من نساء المدينة، مع الجيلين الأول و الثاني. و بدء يتناقص مع الجيل الثالث من النساء. لينعدم مع الجيل الرابع. ما عدى بعض النساء اللاتي ارتبطن بهذا المنتج كحل أخير للاسترزاق.

و نلاحظ عموما ارتفاع الاستهلاك على حساب الإنتاج و الادخار. ارتفاع الاستهلاك للمنتجات الغير منتجة محليا، هو نتيجة ميكنزمات الدعم للاستهلاك التي اعتمدها الدولة 'المسعفة'. أثناء الثلاث عقود الأولى للاستقلال. حيث إنها وزعت منتجات ذات جودة رفيعة بأسعار مدعمة. مما جعل السكان يقبلون على الاستهلاك الواسع. بالرغم من الندرة التي كانت معتمدة لبعض المنتجات. الأمر الذي عزز الطلب. المهم أن تتحصل على المنتج. دون السؤال عن 'السعر'. الأمر الذي زهد الكثير من العائلات في الاعتماد على منتجاتهم. و بالخصوص إذا كانت موجهة للتصدير خارج العائلة. سواء كانت منتجات صوفية طينية أو من الحلفاء. و حتى تلك الموجهة للاستهلاك الذاتي تراجعت. أمام المنتج البديل.

\* **يزداد الغني غنى، كما يزداد الفقير فقرا:** نحن نعلم أن الرأسمالية في بعدها البرتستنتي. كما ذهب إلى ذلك 'ماكس فيبر'. هي التي تحاول أن تفرض نفسها على كل العالم. فيما يسمى الآن بالعولمة أو الشمولية. التي تترجمها الولايات المتحدة الأمريكية. و مؤداها أن الرأسمال يجب أن يكسب في فئة صغيرة. تحافظ على هذا الرأسمال تتميه عن طريق عمليات الاستثمارات الفخمة. بالنظر إلى ضخامة الرأسمال الذي تمتلكه. و كلما كانت الموارد المالية مجمعة في أيدي فئة صغيرة. فإنه لا يمكنها، إن أرادت ذلك، استهلاكها لتلبية الحاجيات الخاصة. الحاجيات التي يتم إشباعها بنسب جد زهيدة من الرأسمال المكتسب. و هته الاستثمارات الضخمة هي مصدر قوة الرأسمالية. و هته النزعة في تكديس الرأسمال لدى فئة محدودة جدا هي التي تعزز يوما بعد آخر. و قد أشرنا إلى أن 20% من الرأسماليين يملكون 80% من الخيرات الموجودة في العالم. و هذا ما بينه 'جاك سابيير': من إن الطبقة المتوسطة في أمريكا تعرف صعوبات كبيرة. بحيث أن المديونية تثقل كاهلها. و أشار إلى أن مديونية الأسر بأمريكا تصل إلى حدود 94% مقارنة مع الدخل الداخلي الخام في أمريكا سنة 2007. فهو استهلاك حقيقي و فعلي. و لكن بدون إمكانيات مالية فعلية و حقيقية. بل تعتمد على مداخل افتراضية. يمكن الحصول عليها و تسديد الديون مع ثقل نسب الفوائد التي تضخم من المبالغ المستحقة. و منه يمكن أن أقول بأنه مجتمع افتراضي. يعيش على أمل تحقيق التطور المستمر و تسديد الديون. بينما عائلتنا لحد الآن و بالخصوص في المنطقة المدروسة. لا تقدم أبدا على الاستدانة الرسمية من البنوك. و إن قدمت على الاستدانة من الأقارب. و بالخصوص بمناسبة الإقبال على شراء سكنات أسرية. ما عدى هذا النوع من الاستدانة فإن عائلتنا تعيش على الدخل المحقق بشكل فعلي و ليس بشكل افتراضي. و منه يؤس الواقع المعاشي من طرف العائلات الفقيرة على الخصوص. التي

لا يمكنها أن تستدين. و إن كانت في أمس الحاجة إلى ذلك. و هذه الآلية معروفة: "إذ إننا لا ندين سوى الأغنياء". لأنه يمكنهم إعادة المبالغ التي اقترضوها منا. بخلاف الفقراء الذين نعلم مسبقاً أنهم معدومي وسائل الدخل. و منه صعوبة إرجاع الدين إن لم نقل استحالته.

### 3. من التصلب إلى المرونة:

#### المقاولة و العائلات بالمنطقة،

**رفض التعامل بالربا:** لقد تبين لنا أن تربية الماشية تبقى هي النشاط المهيمن في المنطقة حتى بالنسبة للشباب. و كل من له رأسمال يريد أن يستثمره، و بالخصوص من سكان المدينة، فإنه يستثمر أمواله في تربية الماشية، بالصيغ التي أشرنا إليها آنفاً. أما الميادين الأخرى للمقاولة فهي متنوعة و ضعيفة. هذا الضعف راجع بالدرجة الأولى إلى محدودية رأس مال الابتداء و الانطلاق. و قد أشرنا إلى عزوف السكان من الافتراض على البنوك لتعاملها بالربا. بالنظر إلى الرأسمال الثقافي و بالخصوص التعليمي الذي تحصل عليه بعض الشباب. صاروا يحاولون اقتحام بعض الميادين التي لم يفتحها الآباء و الأجداد و حتى الإخوة. لم يعودوا يقبلون على نفس النشاط. يحاول كل فرد أن يجد النشاط الذي يتلاءم مع مقدراته العلمية و المعرفية. أو حتى المجازفة في بعض الميادين التي لم يتلق أي تكوين فيها. و يمكن القول بأن النشاط الأكثر رواجاً في المنطقة هو التجارة. من تجارة التجزئة لمختلف أنواعها. إلى تجارة الجملة من الأغذية إلى الأثاث مروراً بالأجهزة الالكترونية و المنتجات التقليدية من أفرشة و أغطية. و هو نشاط واسع في مدينة المشرية على وجه الخصوص. و التي تعتبر قطبا تجارياً مهماً بالنسبة للولاية بأكملها. يأتي بعد هذا النشاط التجاري المقاولة المتخصصة في البناء. و بالنظر إلى الإحتياج المتزايد للسكن. و بالخصوص أمام الفرقة التي تعرفها جل العائلات. و محاولة استقلالية كل أسرة بسكن خاص بها. و ذلك بالنظر إلى الإكراه الممارس من طرف النزعة النسوانية المحلية. كما باينا ذلك سابقاً. فكل من له الاستقلالية المالية من المتزوجين حديثاً. يحاول أن يتحصل على سكن خاص بأسرته في أقرب الآجال.

\* **من التصلب إلى المرونة:** مرحلة التصلب اتسمت بتجمع السلطة بيد الجماعة. الجماعة كانت ضاغطة بشكل كبير على جل الأفراد: تنظم و تؤطر التصرفات الفردية. تعزل أي فرد يخالف القواعد المتعارف عليها. فيتم تهميشة و لا تتعامل المجموعة معه. و بالخصوص ذلك الذي يخرج عن طاعة العائلة: "هذاك مسخوط الوالدين". أي سخط عليه الوالدان. فيشار إليه بالبنان: "ذلك الشخص لم يكن خبيراً مع والديه. فكيف يتسنى له أن يكون خيراً مع الآخرين. فالوالدين هم أقرب الأقارب. فلا أقارب و لا أصهار و لا قبيلة. و بالتالي و صار الاتجاه نحو الفردنة. و صار الإنسان بدون ضوابط خارجية.

فالخطر الذي يدهم "القيم المتأصلة" في المنطقة. هو اعتبار المروق أو الخروج عنها: "أمراً عادياً". مما يؤدي إلى التساهل مع كل ما يحدث و يجدد. كل خروج عن القيم كان يواجه برفض شديد. و بالضغط المستمر على كل من يخرج على المتعارف عليه. ثم عن طريق التحدث عن ما كان غير مسموح به. و مجرد الكلام فيه يعتبر نشر له. و اعتباره أمراً واقعاً و حاصلاً و لا مجال لتقديده. و بالنظر إلى مواصلة الحديث في أمور كانت من الممنوعات و لا يمكن تناولها بالكلام أمام الآخرين. الأمر الذي أحدث نوعاً من "المرونة" في المواقف. و مما سمح بإحداث التغيير. الذي كان يواجه بكل تصلب و مقاومة. صار بالإمكان التحدث فيه و البحث له عن مبررات. أو



على الأقل اعتباره: "كضرورة" فرضتها مقتضيات العصر، أو الزمان. و بالتالي امكانية التعامل مع هته المستجدات بنوع من المرونة. حتى و إن لم نتقبلها و نرضاها لأنفسنا و أهلينا. يمكن أن نتفهم من يقبل عليها.

\* **وجوب إدراك التغيرات السريعة بالسرعة المطلوبة:** حتى نتمكن من معرفة الواقع كما هو بكل تعقيداته، و بالرغم من دوامة الهزات المتتالية لكل المؤسسات، علينا أن نعد أنفسنا بكيفية لائقة مسبقا. حتى نتمكن من الفهم الصائب. و لا يتأتى لنا ذلك إلا إذا اعتمدنا على بنوك معلومات. تكون في خدمة الباحثين الذين يريدون أن يتعمقوا في المعارف الحالية أو ما يرون أنه ما يزال مجهولا و في حاجة ماسة إلى المعرفة. و تكون هته البنوك في خدمة متخذي القرار السياسة، الإقتصادي، الثقافي بكيفية ناجعة. انطلاقا من الواقع الحقيقي الفعلي. لا الواقع الافتراضي كما نعمل دوما. و من هته المعلومات الأكيدة التي يجب جمعها ما تعلق بالإجتماع العائلي. معرفة كيف تأقلمت العائلات مع التحولات التي وقعت في الجزائر. منذ ثلاثة أجيال نحو الرأسمالية. و كيف يتصور الجيل الرابع استشراق البناء الأسري الخاص به، كيف حدث التفاعل بينما يحدث في المحيط الوطني و الإقليمي. مع إفرزات أثرت على العائلات. لكن كل عائلة على حسب قدرتها التفاعلية (اختلافات المراحل و السياقات). المسار العام يطرح قضايا عامة. لكن كل عائلة تستجيب حسب قدراتها الكامنة لهذا المسار العام. الذي دون شك يحدث تأثيرا. لكن هذا التأثير ليس متجانسا. إذ يتأثر بعوامل التحديات و الرهانات: التحديات التي تعني: الظروف الخارجية. سواء كانت فرص متاحة أو ظروف قاهرة. و الرهانات التي تعني: كيف تتم عمليات الإدراك لما يجري في المحيط. و ما هي اهتمامات العائلات و مشاغلها. و بالخصوص ما هي الأمور التي تبحث عن تحقيقها. أو إجتماع المقصد و الإرادة.

دراسة العائلات الجزائرية. كما أجريتها لم تأتي من فراغ. و إنما أتت بعد تكديس للمعرفة السوسولوجية للعائلات الجزائرية. فبعد أن درست الآليات الداخلية للأسر التي حدث فيها طلاق. و ذلك بتقديم دراسة ظاهرة الطلاق: "من التلاقي إلى الطلاق". ظهر لي أن المعرفة المتوصل إليها هي معرفة جزئية. تهتم بالدرجة الأولى بالتعرف على ظاهرة الطلاق. و معرفة العائلات التي مسها 'الطلاق'. أكثر من معرفة العائلات في عمومها. و بالخصوص معرفة التحديات التي تقف أمام إنشائها. (لأنني درست العائلات التي يتوقف فيها هذا المسار). و التطرق إلى أهم الرهانات التي تبقى على العائلات أولا فهمها. ثانيا: الاختيار من بين الاحتمالات التي تعتبر هي الخيارات الموافقة لمكانة الأسر المدروسة. لم يكن الموضوع اختياري بقدر ما كان استمرار منطقي لعمل قد بدأ و لم يكتمل بالضرورة. بعد القيام بهذا العمل المتواضع المحدود في الزمان و المكان. ذلك أننا إذا أردنا معرفة كلية و قريبة من الواقع. علينا أن ننشئ مؤسسة تجمع المعطيات بشكل دوري كما هو مبين أعلاه. وتحصل عليها انطلاقا من عينة ممثلة للعائلات على المستوى الوطني. ما يسمى ببنك للمعلومات. الأمر الذي يتجاوز حتما مجهودات الباحث المعزول. فلا بد من التأسيس إلى العمل المؤسساتي. و هو ما يجب أن يكون. و بالخصوص أن الجزائر لها المؤسسة الوزارية المهمة بقضايا الأسرة. و عليها أن تقوم بهذا الدور المهم من أجل معرفة الإجتماع الجزائري بكيفية شاملة و دائمة و مستمرة في المكان و الزمان.

\* **تؤمن العائلة استمراريتها عن طريق تزويج منتجاتها البشرية:** يمكن اعتبار العائلات بالمنطقة أنها هي الفاعل المدبر الذي يسعى لتزويج موارده البشرية التي يتوسم فيها القدرة و الكفاءة على الدخول في علاقة زوجية. و لو أنه يجد سهولة نسبية في البحث عن الإناث قصد تزويج الذكور. ذلك أن سوق الزواج يعج بالإناث اللائي لا ينتظرن

سوى فرصة الدخول في هته المؤسسة. التي ما تزال تحظى باحترام و قداسة كبيرة. لكن و بالمقابل فإنه يصعب و في كثير من الأحيان، أن تجد العائلات آلية معقولة و مقبولة اجتماعيا للبحث عن الأزواج الذكور قصد تزويج بناتهم. اللاتي يكن في حاجة إلى تكوين أسرة. و منه يتبين لنا المشكل المستعصي على الحل، المتمثل في خروج بعض الإناث، بصفة نهائية، من سوق الزواج. و الذي لم يواكبه إنتاج معنى اجتماعي ملائم، يساعد في إيجاد حل مرضي.

تبدأ مؤسسة الزواج بإحداث علاقة مقبولة اجتماعيا بين الذكر و الأنثى، من أجل العيش معا قصد انجاز أهم مورد تحتاج إليه البشرية، بغرض تأمين إستمراريتها و ديمومتها. من خلال استمرار التواجد البشري للعائلة التي تقدم على تزويج أعضائها. و تزويدهم بإمكانياتها المادية و الرمزية من إرث و ميراث. و ما تمكنت منه الأجيال السابقة. و تضعه في خدمة الأجيال اللاحقة. عن طريق إحداث الزواج للأعضاء المكونين لها. بغية تجسيد هذا التواصل بين الأجيال. من خلال التعاون و التضامن الذي هو أساس إستمرارية الأموات من خلال الأحياء .

فإنشاء المؤسسة الأسرية من طرف العائلة، عن طريق المؤسسة الزوجية، سواء قصد تعزيز العصب العائلي. من خلال السلسلة الذكورية التي تحاول الحفاظ عليها. و تأمين ديمومتها. و بالخصوص تلك العائلات التي حققت المكانة المحترمة و التقدير من طرف أقرانها من العائلات الأخرى. لكونها تنتمي إلى شرعية علمية، دينية: طرقية أو شرفة، مكانة مادية معتبرة أو مكانة سياسية مهمة: عائلة "قيادة"، مخازنية، عائلة ثورية أو عائلة علماء في المجالات الحديثة. و بالخصوص التي لها سمعة طيبة اجتماعيا: طب، صيدلة، هندسة... أو أولئك الذين تمكنوا من احتلال أماكن عمل مهمة في دواليب الدولة أو حتى أولئك الذين حققوا التميز من خلال نجاحهم في الأعمال الحرة التي يقومون بها. فكلما كان البعد الرمزي و المادي معتبر، كلما عملت العائلة على التشبث بهذا الإلتزام و العمل على تمريره إلى الأجيال الأخرى حتى تتمكن منه. كما أن العائلة تعمل كل ما في وسعها من أجل الانصهار الأمثل و الأحسن، من خلال عملية المصاهرة. و هي عملية تزويج إناثها من عائلات أخرى.

و قد رأينا أن العصب الذكوري يحتل مكانا مميزا. إذ إنه أول ما يسأل عنه ابتداء في المنطقة. و ذلك قصد الإفصاح عن هوية و إنية المستجوب، الذي نريد أن نقيم معه علاقة. سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية. لكن لعلاقة المصاهرة هي الأخرى مكانة مهمة، و إن كانت أقل من الأولى إلا إنها ذات أهمية بالغة في تحديد هوية الأشخاص. فمهما كان العصب الذكوري معروفا، فإنه ناذرا ما يكتفى به كمعطي منعزل عن علاقة المصاهرة. و غالبا ما يستطرد السائل عن الأحوال الذين ينتسب إليهم. فيسأل عن والد الأم أو جدها أو إختها. أو أي معلم يمكنه من تحديد نسبه من الأم حتى تكتمل الصورة لديه. و غالبا ما يعرف الشخص نفسه بأخواله، إن كانوا ذوي مكانة عالية و معروفين بين القوم. و لكن مع ذلك يبذل الجهد في ذكر المشاهير من عائلة عصبه، أولا و قبل كل شيء. و قد تبين لنا، مع "الحاج عبد الجبار"، أهمية ذكر الرجال و خلفهم. مع الإشارة إلى النساء اللاتي تزوجن منهم. و ذكر العائلة التي ينتسب النساء إليها.

فالشجرة العائلية القريبة الامتداد، في الزمان، على وجه الخصوص، غالبا ما تذكر بصفة مركبة. فيها تشابك بين عائلة العصب. و لكن أيضا يتم ذكر الزوجات و العائلات المنجبة لهن. لكن إن أردنا أن نرجع إلى مرحلة قديمة زمنيا. و نسترجع السلسلة المتعلقة بعائلة ما. فناذرا ما نجد ذكرا للزوجات و إلى إنتماءاتهن العائلية. و غالبا ما يكتفي الراوي بذكر العصب الذكوري. ذلك لتعقد عمليات الرجوع البعيدة إلى يشار فيها إلى الأصل، مع المصاهرات التي تحدث.

\* تأخذ العائلة كل التدابير للتأكد من انتماء الأبناء لعصبتها: المعنى المنتج محليا. و الذي توليه العائلات و الأسر الأمر البالغ الأهمية، هو عدم إدخال أدنى الشك في إنتماء المنتوج البشري للأسرة، أي الأولاد للعائلة. و التأكد من الدم الذي يسري في عروق الأولاد. و ذلك في كنف مراقبة العائلة و كذلك العصب لهته العملية الحساسة و الخطرة في منظور العائلات المحلية. إذ يعتبر الأبناء أهم المخارج التي تنتج عن العلاقة الشرعية، المبرمة بين الذكر و الأنثى. ناذرا ما نجد ذكرا متزوجا بأنثى لا تتجب. و يحتفظ بها دون أن يعدد النساء بحثا عن الإنجاب. و منه يعتبر الإنجاب من أهم المبررات الاجتماعية التي تنشيء العلاقة الزوجية بين الذكور و الإناث. و منه المطالبة بأن يكون المنتوج البشري هذا منتوجا خالصا من حيث الإنتماء إلى الذكر المتزوج. و يعتبر ذلك من أهم الرهانات التي يجب تخليصها من أدنى شك أو ريب. أما الأنثى فهي لا تحتاج إلى أخذ أي احتياطات للتأكد من أن الولد هو ولدها. ذلك أنها هي الحاملة له و الواضعة له. أما الذي يضع النطفة فيجب أن يتأكد بأنها نطفته الموضوعة و ليست نطفة غيره. فإن الذكر يأخذ كل الإحتياطات ابتداء من البحث عن عذرية الأنثى. ثم العمل على المحافظة ديمومة نقاء هته النطفة. و منه كل التدابير الأحترازية و الإحترازية التي تفرض الرقابة المتواصلة على الأنثى من أجل التحقق من المنتوج. و منه الغلق عليها داخل الأصوار في الفترة الاستعمارية، لعدم القدرة على حمايتها من الآخر. أما إذا أمنت العائلات على شرفها فإنها تسمح بخروج المرأة إلى الأماكن العمومية، كما يحدث الآن. و لكن دوما تحت الرقابة اللسقة لتحركات المرأة. و العمل على حصرها داخل الأصوار حتى تتمكن نساء العائلة من المراقبة، و على رأسهن "الحماة". و لكن الذكور المنتمون إلى عائلة الزوج كلهم معنيون بالحرص على أن يكون الأولاد المنتجون هم ثمرة الزواج الشرعي. من إنتاج الزوج و ينتمون إلى العصب. أي التأكد من عملية الاستمرارية الدموية. و منه الترسانة التي توظف و كل الإحتياطات التي تؤخذ قصد التأكد من حقيقة الإنتماء إلى العصب. لأنه استمرارية العائلة عن طريق "الدم". أي استمرارية الأجداد من خلال الأحفاد. و منه أهمية الأجيال و مدى ترابطها.

\* **تغيير العائلات بتغيير السياق الذي تمر به:** تبين لنا أن العائلات/الأسر، هما مؤسستان اجتماعيتان يتغيران وفق التغيرات التي يحدثها السياق الذي يمران به. حيث إن المؤسسات العائلية قد انغلقت على ذاتها. و اعتمدت على إمكانياتها المادية و الرمزية، لموجهة التحديات التي فرضت عليها، و ذلك في السياق الاستعماري. ولكن العائلات انفتحت على محيطها، في سياق الاستقلال. ذلك أنها وجدت فرصا سانحة. من تعليم يمنح ألقابا و مهنا و حراكا اجتماعيا متميزا. كما انفتحت في وجه العائلات المدينة و المجال الحضري. و ما يستقطبه من مؤسسات: دينية، مهنية، قضائية، تجارية و ما إليها. فاستطاعت جل العائلات من أن تحقق حراكا اجتماعيا عموديا و حراكا مكانيا مهمين. كما أن تغيير السياق و حدوث الصدمة المتعددة الأبعاد. أحدث هو الآخر توقفا للطموحات و الآمال المرتقبة. بالخصوص من الجيل الذي كان يحضر نفسه للدخول في عالم الشغل، بعد أن حصد ألقابا مدرسية معتبرة. و قد صار في سن تسمح له بتأسيس أسرة. فلم يجد فرصا للشغل ولا سكنا أو حراكا اجتماعيا و لا مكاني مثل ذلك الذي حققه الجيل الذي سبقه. و منه التغيرات العاصفة، التي رافقتها ظواهر مرضية. كالانحرافات: من سطو على البيوت الآمنة و سرقتها. أو تناول المخدرات و المتاجرة فيها. و التي توسع نطاقها في هذا السياق المتأزم. و ما إليها من ظواهر سلبية أخرى هزت التجمع العائلي.

و منه القول بعدم وجود التسلسل و التتابع في المسار التاريخي الذي يربط بيت الأجيال بحيث تحدث الترسبات للفعل الاجتماعي الذي يقوم به جيل من الأجيال و تستفيد منه الأجيال الأخرى. كتراكم معرفي تحسن منه و تضيف

إليه. بينما وقعنا يبدو و أنه يسير وفق الصدمات المتكررة و المتلاحقة.التي تعصف بالبناء السابق من أجل إنشاء و تأسيس البناء اللاحق.فتحرم الأجيال اللاحقة من التراكمات المعرفية التي يمكن أن تستفيد منها في عمليات الإنشاء الجديد للمعنى المنتج.الذي من المفروض أن يستمر بين الأجيال السابقة و اللاحقة.فعدم وجود التتابع،الإستمرارية و التسلسل المطلوب *désenchaînement* و إن حدثت تغيرات مهمة.يفقد كثير من المعالم التي يمكن للأجيال اللاحقة أن تستفيد منها.و لو أن المعالم الأساسية لم تفقد.و هو ما أشرنا إليه بالمعنى الصلب،الذي تواصل بالرغم من كل الهزات العنيفة،التي عرفتها المؤسسات الاجتماعية عموما.و على رأسها المؤسسات العائلية.و هو ما سمح بنوع من التواصل بالرغم من الصدمات العنيفة التي لحقت بالبناء .

إذ لا وجود لتسلسل بين الحقبة الاستعمارية و حقبة الاستقلال.في مجالات متعددة و متنوعة:كالتعليم،المهنة المعتمدة،طرق كسب العيش عموما و المجال السكني المحتل.و منه تغير الحقول.التي نتجت عنها تغيرات هيكلية مهمة:ديمغرافية،اجتماعية،ثقافية،اقتصادية.و منه القول بحدوث صدمات.التي تعتبر سمة من سمات المسارات الاجتماعية الحاصلة في الجزائر.لكن لهته الصدمات وقع كبير على حياة الأجيال المتتابعة التي تمسها هته الصدمات.و منه صعوبة التوقعات التي يمكن لهته الأجيال أن تعتمد،في وسط كثير الاضطراب.و منه صعوبة الاستشراف التي قد تصل إلى حد التيهان.ذلك أنها تحتوي على درجات عالية من عدم اليقين و التأكد.ذلك أن درجة التوقع تنطلق دوما مما هو قائم حاليا.و المستقبل لا يمكن أن يكون إلا وفقا لما نحضره حاليا،هنا و الآن.و لكن السياق في الجزائر،كما رأينا شديد التوترات و الاضطرابات التي تعصف بالبنيات الاجتماعية.البنيات التي عليها إن تواكب هته التغيرات و ذلك بإنتاج المعنى الصحيح الذي يمكن اعتماده من أجل تجاوز تلك التحديات.وكذلك فقه الرهانات التي تمر بها المؤسسات العائلية/الأسرية.عملية إنتاج المعنى التي تتم حتما عبر التفكير في الوضع الغير متزن و الغير ملائم لمصالح المؤسسات العائلية/الأسرية التي عليها أن تنشأ المعنى الذي يخدم مصالحها الأنية و المستقبلية.و تجد الحلول الملائمة للمطبات و التحديات التي تفرض عليها.و ذلك دائما بالرجوع إلى ما تملكه من إمكانيات و موارد رمزية و مادية.و ما يوجد من رصيد ثقافي مشترك للمجموعة محل الدراسة.و منه فإني أستبعد مصطلح "الخلية"،الذي غالبا ما يطلق على المؤسسات: العائلية/الأسرية.و الذي قد يشير إلى نوع من الثبات و الدوام.بالرغم من العواصف الهوجاء التي يمكن أن تحدث.و منه فإني أعتمد على القول الذي يعتبر أن العائلات و الأسر،هما مؤسستان و منشأتان تنشأ وفقا للتحديات و الرهانات و إنتاج المعنى.و وفقا للسياق التاريخي الذي تمر به.و قد تبين لنا ميدانيا،أن هناك بعض العناصر البشرية،بالخصوص النسائية منها،قد لفضت بصفة نهائية من سوق الزواج.فلم تتمكن هته العناصر من تأسيس "أسرة".و منه القول بأن الأسرة هي منشأة اجتماعية مبنية.و قد تعذر إنشاؤها و بناؤها في بعض السياقات التي تتسم بالتأزم.و لم تشفع لها المؤسسة العائلية أو تساعدها على الإنشاء.ذلك أنها فقدت المعالم القديمة التي كانت تحتكم إليها.و لم تتمكن من توظيف المعالم الجديدة.المعتمدة في السوق "الحداثي".و أن العائلة الكبيرة قد تقلصت إلى أبعد الحدود.فنادرا ما نجد في الفترة الحالية.الجد متعايش مع الأبناء و الحفدة المتزوجون،في فضاء مكاني واحد.و يمارسون مهنة مشتركة يشرف عليها فرد واحد من العائلة.غالبا ما يكون كبير العائلة أو تجله. هذا الشكل الذي افتقدته المنطقة،بعد صدمة الاستقلال مباشرة.و بالتالي اتضح جليا أن المؤسسات العائلية/الأسرية،ليست "طبيعية"،و إنما هي مؤسسات ثقافية تخضع للسياق الذي تمر به.فتتفاعل معه،تدخل معه في تفاوض:تتأثر به و تأثر فيه.

يبدو لي أن العائلات و الأسر بالمنطقة، بالرغم من الصدمات العنيفة التي مرت بها، على غرار العائلات الموجودة في القطر ككل، الصدمات التي أنتجها السياق التاريخي العام. من الصدمة الاستعمارية مرورا بصدمة الاستقلال، فالصدمة المتعددة الأبعاد. و بالرغم من إن هته الصدمات أحدثت عدم التوازن في النسق القديم. و بشكل مفاجئ و عنيف. صاحبها تغيرات جذرية و سريعة. أحدثت الخروج من ذلك المبني المألوف في فترة وجيزة، بالنظر إلى فعل "الصدمة"، التي يجب التصدي لها مخافة الزوال و عدم الاستمرار و البقاء في هذا الوجود. فهي قضية بقاء أو فناء. و صراع من أجل البقاء. فلم تتمكن هته الصدمات من السير وفق مسار متواصل، متتابع و متسلسل. فحدثت قطائع مهمة تلت كل صدمة. عاقت تلك الآلية الداخلية المتماثلة.

فالمسار كان تسلسلي ناتج عن التحولات الداخلية للتجمعات القبلية و العائلية. قبل الاحتلال الاستعماري للبلاد. مفتوحا على العالم الإسلامي الذي كان يعتبر "دار الإسلام". ينتقل فيها المسلم من مكان إلى آخر دون أي صعوبات تذكر. سواء كانت لغوية، ثقافية، دينية و تشريعية. بإمكان الفرد الإقامة و العمل و حتى تولي مناصب مهمة، حسب الكفاءة التي يتمتع بها. و يمكن اعتبار ابن خلدون نموذجا عن ذلك. فهو من أصل يمني، و ولد في تونس، عمل بقرناطة و كذلك ببلاد المغرب العربي إذ عمل بفاس و تلمسان ثم بجاية فتونس لينتقل إلى القاهرة.

و مع الصدمة الاستعمارية تراجعت هته الديناميكية، بشكل كبير. ما عدى إرسال بعض العائلات الميسورة على قتلها بعض أبنائها قصد الدراسة في أقطاب العلم، من القرويين غربا فالزيتونة و القاهرة و حتى دمشق و بغداد شرقا. و بعد الصدمة الاستعمارية حوصرت العائلات و صارت غير قادرة على التحرك حتى داخل أوطانها المستعمرة كما نشاء. و منه انغلاق العائلات على ذاتها و قبيلتها. و منه فإن هذا المسار عرف رتابة و بطء شديد. و الذي اتسم بالسبابة، أي النوم العميق. و لإعادة الإنتاج بنفس الشاكلة و في جميع الميادين. نتيجة الإنغلاق على الذات المفروض من المحيط المكروه، المعادي. تبعته هزات عنيفة أخرى و على رأسها صدمة الاستقلال. التي مكنت من إعادة الفعل مرة أخرى إلى العائلات الجزائرية. في وجود محيط منح فرصا للحراك المكاني، الجغرافي و كذلك الحراك الاجتماعي عن طريق المهن المحترفة و أماكن العمل المحتملة. و كذلك فرص التعليم للأبناء.

ثم تلت صدمة أخرى و هي الدخول في أزمت متعددة الأبعاد: سياسية، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية من بحث عن الإنية و الهوية و الرجوع إلى التقليدي الأصولي سواء كان إسلاميا أو بربريا.

فبالرغم من الصدمات المذكورة آنفا، و بالرغم من اللا استمرارية، اللا تسلسلية التي تنتج من جراء الصدمة التي تعصف بالبناء القديم، إلا أن هذا البناء لا يتغير بكيفية جذرية و مطلقة. فهو يحمل معه كلما هو صلب من معالم كانت معتمدة في البناء القديم. ثم يغير كلما هو مرن.

و تجب الإشارة إلى أن هناك إتمادات و أنماط مختلفة من عائلة إلى أخرى في التمسك بهذا الصلب. و كذلك في اعتماد المرونة. فدرجة المرونة تختلف من عائلة إلى أخرى، و قد رأينا بعض العائلات بقيت متصلبة و ثابتة على تلك الأنماط القديمة. كما حدث مع عائلة "محمد ولد مبارك". فبالرغم من دخولها مدينة البيوض و تم تغيير المكان البدوي بالمدينة. إلا أنها رفضت تعليم بناتها في السبعينات من القرن الماضي. و منعتهم من العمل المأجور خارج الأصوار. و لكن في بداية التسعينات غيرت من سلوكها. فشجعت بنتين على مواصلة التعليم الثانوي. و اللاتي لم تتمكن من النجاح في شهادة الباكلوريا. و منه عدم القدرة على الالتحاق بالجامعة. و بالمقابل سمحت بعمل إحداهن ككاتبة آلة راقنة في مفرزة الدرك الوطني بالبيوض. فلم تستفد من الفرص السانحة في بدايتها. و لو أنها حاولت أن

تتحصل عليها بعديا. لبعض الأفراد المتبقين. و منه فقد فوتت على أعضائها فرصا سانحة و صار من الصعب على الأعضاء اللاحقين الاندماج في النسق الحديث. بالنظر إلى الدخول في الصدمة المتعددة الجوانب و على رأسها ندرة فرص العمل في المنطقة.

فاعتماد الصلب و المرن في نفس الوقت و بدرجات مختلفة. هو الذي يضمن نوع من التواصل في البناء القديم. باعتماد ما هو صلب و عدم التخلي عنه. كما أن اعتماد المرونة يسمح بإحداث التغيير المفروض عن طريق الصدمة.

\* **الجمع بين المتناقضات:** يبدو لي أن مسار العائلات الجزائرية بالمنطقة يحاول التركيب بين المتناقضات. فلا هو أبيض شديد البياض أو أسود شديد السواد. أي أنه ليس تقليدي محض أو عصري محض. كما أنه ليس مغلق مطبق الانغلاق على ذاته و لا هو منفتح كلياً. ولا هو معتمد لذكورية متسلطة ولا حتى نسونة مفرطة. و منه نجد العائلات المحلية غالباً ما تجمع بين المتناقضات في نفس الوقت و في نفس الفضاء الجغرافي. فهي تعتمد القديم و بالخصوص في شقه الصلب، كما تعتمد الذكورية المهيمنة و الانغلاق على بعض القيم التي تحملها. و تميز المجتمع المحلي. و ما تزال متمسكة بالمؤسسة العائلية. ولكن في نفس الوقت فهي تعيش وقتها الحديث. و تجدد في كثير من المعالم القديمة، عن طريق إحداث مرونة في المعالم القديمة الغير متصلبة. كما تسمح بالنزعة النسوانية و إن حدث لها حدودا و سيجتها بخطوط حمراء، لا يجب تعديها. و إلا حدث الطلاق. و تسمح العائلة بتأسيس الأسر و انفصالها على المؤسسة العائلية التي أوجدتها و استثمرت فيها.

كما أنها في نفس الوقت تعتمد على سمة "الكرم". التي داومت عليها و حملتها من الفضاء البدوي و تمارسها حتى في المدن الكبرى بالمنطقة.

و لا يمكن حتى للعائلات المقدر عليها رزقها أن تعتمد البخل. أو تجد مبررا موضوعيا من أجل التقاعس عن إكرام الضيف. فهي مضطرة لأن تكرم ضيفها و إن اقتضت من اجل ذلك. و بالمقابل نجد جل العائلات تعتمد الحرص الكبير على عدم التفريط في مصالحها. و أخذ كل الاحتياطات و التدابير على ألا تخسر أدنى دينار دون مقابل. بينما يبدو لنا أنها تبذر الكثير من المال في مقابل القيام بواجب 'الضيافة'، و الاحتفاظ بمؤسسة الكرم. و منه يمكن القول أن العائلات بالمنطقة تستثمر في العلاقات البينية. التي تحدث بين العائلات. وذلك قصد تلميع صورتها لدى الآخر. فالحرص على تحقيق المصلحة المادية و عدم التفريط فيها. لكنه و في نفس الوقت يتصف بالكرم. يبدو لنا و كأنه يبذر بسهولة ما جمع بكل صعوبة و بأشق الأنفس. و قد نفسره على انه فعل غير رشيد أو غير منطقي و لا عقلاني. لكن إذ ما علمنا بأنه يلمع صورة العائلة لدى الآخر. و التعرف عليه و التقرب منه. بل و نسج علاقة وطيبة معه و ذلك جلبا للمنافع. و من أبرزها الاستفادة من الشبكة العلائقية التي تمتلكها العائلات الأخرى التي تدخل معها في علاقة. و التمكن من إعادة إنتاج العائلات بسهولة: تزويج أبنائها سواء كانوا ذكورا أو إناثا. و هذا ما صار يمثل تحدي كبير بالمنطقة. أي عدم قدرة العائلات على تزويج أبنائها ذكورا و بالخصوص الإناث.

فمؤسسة "الكرم" تسمح بديمومة الشبكة العلائقية. بل و إمكانية توسيعها الى علاقات جديدة. و لو كان ذلك في فضاء المدينة، التي فرضت الكثير من منطقتها على السكان الوافدين إليها من الفضاء البدوي كما رأينا سابقا. لم تتمكن من انتزاع هته السمة التي تعتبر من الأبعاد الصلبة. التي يتمسك بها سكان المنطقة.

\* الاندماج و الذوبان و التمسك بالإنية: مبدأ التصلب و المرونة، عرفته حتى أسماء العائلات: فمنها من احتفظ باسم جده الأول. وتمسك به و صار رمزا يميزه عن غيره. ولا يمكنه التفریط فيه. و منها من غير اسمه. بمناسبة تقديم الولاء. و غالبا ما يحدث ذلك بعد هجرة بعض العائلات أو الأفراد من مكان إلى آخر، في ديار الإسلام. فمن كان يحمل رمزية عالية و انتماء الى أحد المعالم الدينية بالخصوص، تقبلته قبائل و عائلات أخرى. و استعملت اسمه. إذ إن هته القبائل و العائلات انتمت إلى هذا الرمز عن طريق الولاء الذي قدمته إليه. فانمحت و انمحي اسمها ليبقى اسم "الرمز" دال عليها.

وهذا ما وقع مع "سيدي بوتخيل" الذي وصل أبناؤه إلى منطقة عين الصفراء بجنوب ولاية النعامة. و الذين انضم إليهم سكان المنطقة عن طريق 'الولاء'. فأصبحوا يحملون هذا الانتماء: "أولاد سيدي بوتخيل، عن طريق الولاء و ليس عن طريق الدم." و أصبحوا يشكلون تجمعا مهما في المنطقة. لا يضاھيهم سوى عرش "العمور". الذي حافظ على انتماؤه القديم. و دخل في صراع مع هذا التجمع الجديد الذي صارت له: شرعية رمزية، دينية، روحية. بينما احتفظ عرش العمور بشرعية: المحلي القديم. و صار كل طرف يستند إلى الشرعية التي يحملها قصد الحصول على أحقية الريادة و السيادة في المنطقة. و كأن العائلات التي انضمت، عن طريق الولاء، إلى الشرعية الرمزية، الروحية قد تخلت عن محليتها و أقدميتها في المنطقة. لتتبع بالرمزية الروحية لأولاد سيدي بوتخيل. بينما تصلب عرش العمور في الاحتفاظ باسمهم و بانتمائهم إلى المحلي الذي احتكروه لأنفسهم على حساب المحليين الذين قدموا ولاءهم لأجنبي عن المنطقة. و لو كان ينتمي إلى علم من أعلام الصوفية الإسلامية: سيدي بوتخيل، من أبناء العلم، الرمز: "عبد القادر الجيلالي". هكذا يبدو الأمر في جنوب ولاية النعامة. أما في شمال الولاية، محل الدراسة، فإن البعد القبلي تراجع كثيرا. ليرتك المجال لبروز العائلات. و إن كان ما يزال محدد القبيلة بارزا في مجال تحديد الهوية. لمن كانت عائلته غير بارزة أو متمكنة. و مع ذلك، صار مؤشر "القبيلة"، غير كاف. ذلك أنه فقد كثير من معالمه، بالخصوص مع الأجيال الحالية. و إن كان المسنون ما يزالون يحتفظون بصور نمطية قديمة عن تلك التنظيمات القبلية. فلا بد من التعرف، أولا و قبل كل شيء، على العائلة ذاتها، التي يراد أن يدخل معها في علاقة. ثم سرعان ما ننتقل للتعرف على الفرد الموجود أمامنا: مستواه الدراسي، المهنة التي يقوم بها و بالخصوص، ما يمكنه تقديمه من خلال المنصب الذي يشغله. إذ يعزز النسيج العلائقي معه، كلما كانت المصلحة قوية، و الفائدة المرجوة من هته العلاقة كبيرة.

فالجمع بين المتناقضات في نفس الوقت، و في نفس المجال المكاني، هو الذي يسمح باستدامة الصراع و الحركة التي تغيد التغيير. و الخروج بصفة نهائية من ذلك السبابة العميق و الثابت المتصلب، المعتمد من طرف البنيات الاجتماعية و العلائقية. و أخذ موقف من المعاني التي لا يمكن الاحتفاظ بها مجتمعة في مجال مكاني و بشري، بالنظر إلى التناقض الذي تحمله. و هو الأمر الذي وقفنا عنده و الذي لا يتمثل في نموذج خالص، سواء كان قديما أو جديدا. فهي محاولة للجمع و التوفيق ولو بين متناقضات و في نفس الوقت. و الصراع يبقى متواصلا، يفصل في بعض القضايا، بينما يبقى على أخرى كما هي. الأمر الذي يحدث نوعا من التوتر و الغليان الضروريين لعملية التغيير. و المهم أن المجتمع المحلي قد خرج من حالة السبابة التي كان عليها، إبان الحقبة الاستعمارية. و هو الآن ينشئ في التجمع الأسري بمرور الأجيال القديمة عبر الأجيال الجديدة. و لكن و في نفس الوقت معتمدا الكثير من العناصر الجديدة. الأمر الذي يجعل الأجيال الحالية مختلفة كل الاختلاف على الأجيال السابقة، من حيث التعليم، المهن

المحترفة،المجال المسكون،طرق الزواج و الطلاق.هذا الاختلاف المتميز هو الذي ينعكس على نوعية الأهداف و الطموحات التي يصبو إلى تحقيقها الجيل الجديد.و التي تختلف كل الاختلاف،على مستوى و نوعية الطموحات بين الجيل الأول و الخامس من هته الدراسة.

يبدو أن المسار الذي يعتمد حاليا في المنطقة،تكتنفه مرونة متزايدة و أكبر من تلك المعتمدة آنفا.مع الأجيال السابقة،إذ إنه يقلص من المتصلب و يعتمد إلى التجديد.الأمر الذي من شأنه أن يبعد عن المتأصل المعهود.أي المنتج في المجتمع المحلي. و يوسع دائرة و حجم التبعية لما ينتج من معنى في الغرب.بالنظر إلى الانفتاح على العوالم الخارجية.

فإنتاج المعنى من الفاعلين الاجتماعيين المحليين ما يزال في طور النشء و التأسيس.و هنالك من القضايا التي لم يتمكن المجتمع المحلي من إنتاج معنى لها.و يبقى متمسكا بالنمط القديم بالرغم من اعتماد آليات جديدة عززت من الابتعاد عن إمكانية الاحتفاظ بذلك الجزء المتصلب من العادات و التقاليد.

بالنظر إلى التحديات الضاغطة على المجتمع المحلي و الرهانات العالية التأثير على الإنية المحلية.فإن المستقبل القريب يبقى هو الكفيل الوحيد بالإجابة على كيفية إنتاج بعض المعاني التي يمكن اعتمادها.كحل مشكلة العنوسة النسوية،أو التعامل بالربا في إنشاء بعض المشاريع الاستثمارية الخاصة بالجيل الحالي و الجيل الذي يليه.كمثال عن أكبر تحديين:كعدم التمكن من إعادة إنتاج بعض العائلات لذاتها.في قصورها عن تزويج بعض إناثها.و كذلك قصور العائلات في توفير الشغل لبعض أعضائها:إما بالعمل في مشاريع ممولة من رأسمالها،أو عدم قدرتها على الوساطة.أي عدم قدرتها على إنشاء شبكة علائقية متمكنة تسمح لها بتوظيف عناصرها البشرية.

بينما يبدو أن الغرب يعتمد مسارا مغايرا،إذ يعتمد على الحرية الفردية. لكنها لا تصل إلى الفعالية المطلوبة إلا إذا وظفت البعد الاجتماعي.أي تحرك الفرد في مجموعات منظمة،مؤسسات ضاغطة قصد تغيير المبنى الحالي مع وجود متصلب في هذا التنظيم الغربي و المتمثل في "النظام العام".لكن محتوى النظام العام يبقى موضوع تغيير وفقا للسياقات التي يساهم الفاعل الاجتماعي الضاغط في بلورته.فالشرعية الديمقراطية تمر على الفعل المؤسساتي الذي يجب احترامه.

### **المفاهيم و البعد المحلي:**

**النسونة:** في إطار إنتاج المعنى المحلي،يجب تقييد المفاهيم.فلا يجب ربط النسونة المحلية بالحركة النسوانية العالمية.التي تهدف إلى التحرير النسائي من كل المبنى التقليدي القديم من كل سلطة الذكور.بما فيها التحرر الجنسي.فتصبح المرأة،بعد سن الرشد ذات كاملة،حرة من كل الروابط التي تربطها بوالديها.و لها أن تختار إما المبنى التقليدي،فتدخل في علاقة زواج.تعمل على أن تكون فيه الندية بين الشخصين المتعاقدين:الزوج و الزوجة.أو تخرج حتى عن هذا الإطار.و قد تبين لنا أن نصف النساء الأوروبيات تفضل العيش خارج مؤسسة الزواج.و تقبل على التزاوج الحر.

في إطار إنتاج المعنى المحلي،يجب تقديم المفاهيم و توضيحها حتى لا تحمل المدلولات التي يتسم بها الفعل في فضاءات أخرى،كانت هي السبابة في إنشاء الدال و المدلول.أي المفهوم و ما يحمله من معنى.

فمفهوم "النسونة"،في اللغة العربية،في حدود علمي،غير موجود أو غير متداول.ذلك أن النزعة الذكورية ما تزال هي المهيمنة في البلدان العربية عموما.فيجب تخلص المفهوم من كل ما علق به من فعل في الفضاءات الأخرى،



حتى يكون الدال مدلولاً عن واقع بعينه. و لا يكون مصدراً لإعطاء وهما معرفياً. حيث إنه لا يعكس الصورة الواقعية عن الحقيقة كما هي معاشة. و التشوه الذي يعترئها من خلال استخدام بعض المفاهيم المرتبطة بتصورات مبنية و مهيكلة لها إحياءاتها اللسقة بالمفهوم المستعمل.

فالنسوة بمفهومها المحلي، لا يجب ربطها بالنسوة كما هي معاشة في العالم الغربي. فبالرغم من إن المرأة المحلية تبحث عن السلطة ثم المزيد منها على حساب الذكور. إلا أنها تبقى في إطار المبني الثقافي المحلي. الذي ما يزال متمسك بالمؤسسة الزوجية. و المرأة تعمل كل ما في وسعها للدخول في هته المؤسسة لا الخروج منها. و إن زهدت فيها بعض النسوة المتزوجات. إذ صرن يفضلن الطلاق على العيش في كنف مؤسسة الزواج بكيفية غير مرضية. كما كانت تفعل ذلك أمهاتهن.

\* النسوة: هو الفعل النسواني الذي يحاول أن يتسلم جزء من السلطة التي كانت موكلة إلى الذكور. بفعل النزعة الذكورية التي كانت هي المهيمنة و المسيطرة بشكل مطلق و قطعي قبل صدمة الإستقلال. و بعد هته الصدمة حدث الإنفتاح على العوالم الخارجية. سواء مناطق أخرى من البلاد أو الإحتكاك المباشر أو عن طريق وسائل الإعلام المختلفة و بالخصوص السمعية البصرية منها. فحصل انفتاح على ثقافات أخرى غريبة كانت أو شرقية. كما حدث انفتاح داخلي بفعل اكتساح النساء المجال الخارجي، من تعليم و فضاء عمومي و حتى العمل الخارجي إن ظفرت به. حتى إن النسوة الأميات و الماكثات في البيت صرن عن طريق المحاكاة يسلكن نفس مسار المتعلمات العاملات و المتقاضيات لأجور. فصارت جل النسوة تطالب بالسلطة ثم المزيد منها. و ذلك على حساب النزعة الذكورية. التي يبدو أنها بدأت تتراجع عن تصليبها الكلي و المطلق. و صارت تسمح بالفعل النسوي في بعض المساحات. كالتعليم الذي و إن شهد بعض التحفظ في البداية على مزاوله الدراسة في بعض المستويات إلا أنه انتهى برفع جميع التحفظات. و صارت الفتيات تزاوئن دراستهن الجامعية، بل و المابعد تدريجية بدون أي تحفظ. بل و تحظى بالتشجيع على مواصلة الدراسة إن تمكنت من ذلك. و تراجعت بذلك المؤسسة الزوجية التي لم تعد تحظى بالأولوية التي كانت تتمتع بها سابقاً.

الملاحظة الهامة التي يجب تبيانها هو أن النزعة النسوانية المحلية تتميز عن غيرها. بحيث إنها و إن كانت تبحث عن أكبر قسط ممكن من السلطة النسائية. إلا أنها تبقى دون إعادة النظر الكلية فيما بقي موكولاً إلى السلطة الذكورية. بل إن النساء يعملن على تعزيز ذلك الجانب الصلب من السلطة الذكورية على النساء و المتمثل في الحفاظ على شرف النساء. فتبقى السلطة الذكورية هي المهيمنة. و ذلك مهما اتسعت السلطة النسوانية داخل النسق الأسري. كتلك المرأة التي تعيل أسرتها بما فيها زوجها الذي طالت فترة بطالته. إلا أنه هو الذي يتسلم أجرة زوجته و ينفق منها على أسرته كيفما يشاء. دون أن يمكن الزوجة من جزء من راتبها. و المرأة لم تخرج عن طاعته. إذ تأتمر بأوامره بما فيها الزيارات التي تؤديها إلى أهلها.

يمكن اعتبار آلية النزعة النسوانية المحلية أنها كانت بفضل تعزيز الأبوين لابنتهما. بحيث إنهما يدافعان عن البنات و يقفان إلى جانبهن على حساب الإخوة الذكور و بالخصوص إن كانوا متزوجين. فعلى ابنهم أن يكون "رجلاً"، أمام زوجته، يملي عليها ذكورته. فيضبطها و يضغط عليها. فذكوريته هته تكون محل الترحاب، بل تكون مطلوبة. و عليه أن يكون رجولياً اتجاه زوجته. لا أن يضغط على أخواته. فذكوريته صارت غير مقبولة اتجاه أخواته. و منه بدأت الأخوات تقلت تدريجياً من قبضة الإخوة التي كانت قبضة محكمة. فهم الذين يرصدون تحركات الفتيات و يكرهن

على المكوث داخل الأصوار. حتى يتجنبوا عمليا المراقبة و المتابعة للسقة. فلما تم إعفاؤهم من طرف الوالدين، تعززت النزعة النسوانية لديهم.

نحن نعلم أن الأبناء و إن كانوا متزوجين، ما داموا يقيمون مع عائلاتهم، فإنهم لا يمكنهم الخروج عن طاعة الوالدين. و إلا فسوف يتم طردهم من السكن العائلي. و قد رأينا مع "الحاج محمد" أنه طرد ثلاثة من أبنائه الذكور المتزوجين و بأسرهم. و كانوا يقيمون مع والديهما. و ذلك لكونهم كانوا يدخلون في مناقشات متكررة مع ابنته الوحيدة، التي لم تتزوج بعد و البالغة من العمر 28 سنة. و برر ما قام به الوالد بقوله: "إنهم رجال و قد زوجتهم و لهم أولاد و كلهم يشتغلون. كنت أود أن يبقوا معي، لأن المسكن فسيح و يتسع لأسر أخرى. و كنت أود أن نتعاون معا. لكنهم لم يكونوا رجالا. فقد كانوا يناصرون نساءهم على حساب أختهم الوحيدة... يمكنني طردهم جميعا. و قد فعلت. و لكنه لا يمكنني طرد ابنتي. فأين تذهب إن طردتها؟".

فهي إذا آلية لتعزيز النزعة النسوانية للبنات. و لكنها و في نفس الوقت آلية لكبح النزعة النسوانية الموجودة لدى زوجات الأبناء. و منه تعمل جل النساء المتزوجات على الابتعاد عن البنية العائلية. و الانفلات منها لكونها تكبت الفعل النسواني. و تأسيس أسرة مستقلة. و في هته المؤسسة يمكن للزوجة أن تدخل في تفاوض على السلطة مع الزوج. و نتيجة ذلك نشهد تفككا متزايدا للمؤسسات العائلية بالمنطقة موضوع الدراسة. و بالمقابل البروز المتزايد للمؤسسات الأسرية. و ما يمنع هته النزعة من التعميم بصفة كلية هو عجز بعض الموجودين في التنظيم العائلي من الإستقلال بأسرهم. و بالخصوص العجز المزدوج المتمثل في عدم القدرة على توفير السكن و مواجهة أعباء العيش بمعزل عن العائلة. فما دام الأبناء المتزوجون و أسرهم مستفيدون من العائلة، فهم يمكنون معها، لكنهم بمجرد تمكنهم من الانفصال فهم يقبلون عليه دون أي تردد.

أتحدث هنا عن النزعة النسوانية المحلية. و كل شيء نسبي. و لا يمكن قياسه إلا بالسيرورة التي قطعتها النزعة النسوانية في المنطقة. فقبل صدمة الاستقلال كانت المرأة ذات تابعة لأهلها ثم لزوجها بصفة تكاد تكون مطلقة. و لا يمكن الخروج عن الأهل أو الزوج مهما كانت المبررات. كما أن الآباء بصفة خاصة كانوا يناصرون النزعة الذكورية، على حساب بناتهم، دون أي تحفظ. و يتحيزون للرجل سواء أصاب أو أخطأ. و يحملون الزوجة أي فشل للعلاقة الزوجية، و لو كانت ابنتهم، لأنها "لم تصبر حتى تعمر". إذ على المرأة أن تصبر في كل الظروف حتى تعمر. أي تكون أساس العمران البشري، في بيتها الزوجية. بالخصوص الإنجاب و العمل على تنمية الرزق الموجود لدى أهل زوجها. أما مع صدمة الاستقلال، و بعد خروج المرأة من الأصوار للتعليم بكل أطواره، و مزاوله بعض النساء للعمل المأجور، صارت المرأة و لو كانت أمية، و لا تزال أي نشاط مأجور، تبحث عن نصيب من السلطة داخل المؤسسة العائلية. و بالخصوص داخل المؤسسة الأسرية.

لا يجب أن نغيب السلطة الذكورية، التي و إن تراجع في مجملها. و اعترفت ببعض المواقع للنساء، التي لم تكن تعترف بها من قبل. إلا أننا نجدها تتصلب في بعض الأحيان. و تتمسك بمواقعها القديمة، و لا تريد التنازل عنها. و إن تطلب ذلك فك الرابطة الزوجية عن طريق الطلاق، الذي عرف معدلات متزايدة من سنة إلى أخرى.

فللنزعة النسوانية الجديدة التي تريد اكتساح أكبر قدر ممكن لها من تسلم السلطة. و النزعة الذكورية التي تريد المحافظة على المكاسب التي بحوزتها، الأثر البالغ على تآزم العلاقات بين الذكور و الإناث. و الدخول في صراعات قد لا تنتهي. و غالبا ما تجد بعض الترتيب. سواء بالوصول إلى:

\* كبح جماح النزعة النسوانية.و بالمقابل التلطيف من النزعة الذكورية.و هي السمة الغالبة التي من خلالها يتفق الفاعلون الاجتماعيون على أرضية مشتركة داخل العائلة أو الأسرة.و ذلك قصد تجنب الدخول في نزاعات دائمة و متكررة.

\* الإبقاء على الصراع محتدما،مع الحفاظ على "شعرة معاوية".رغم الشد و الجذب.و تضطر الأطراف الفاعلة للدخول في نزاع مستمر لقتيل التأزم.مع وجود فترات من التوتر العالي.و فترات راحة تؤجل فيها الصراع إلى وقت آخر.

\* تثبت كل طرف بنزعه التي اعتمدها.و يصير الصراع عالي التوتر.فغالبا ما ينتهي بفصل الأسرة عن العائلة.و في هته الحالة يرتب الزوجان مسألة السلطة بطريقتهما.و مهما تمتع طرف بنصيب من السلطة،لا يكون ذلك إلا بمرضاة الطرف الآخر.و إلا استمر التوتر.و إما أن ينتهي هذا الصراع بإعلان الفشل في إمكانية مواصلة الزواج.فيعلن عن الطلاق.الذي يعتبر الوسيلة المثلى التي توجد لدى الذكر حتى ينتصر على النزعة النسوانية.ذلك أنه يمكنه إعادة الزواج في وقت وجيز بينما الأنثى لا تتمكن من ذلك.

مع ذلك يمكن القول بأن النزعة النسوانية كسبت بعض المواقع.إذ إنها قضت على ظاهرة تعدد النساء مع حلول الجيل الثاني من الاستقلال.الظاهرة التي كانت منتشرة قبل الاستقلال،بصفة كبيرة،بالخصوص في صفوف الميسورين من رؤساء العائلات.كما يبدو أن النزعة الذكورية لها بعض الأوراق الضاغطة.و التي توظفها قصد الحد من النزعة النسوانية.ذكرنا من بينها ورقة الطلاق التي توجد بين أيدي المتزوجين.و ورق التآخر في الزواج التي صارت توظف من طرف الذكور.فعدم الزواج المبكر بالنسبة للذكور يؤدي إلى تضخم السوق الزوجية بالنساء،فتكثر طالبات الزواج،و يتناقص طالبوا الزواج.فيختل التوازن بين العرض و الطلب لصالح الذكور.ذلك أنه بإمكان الذكر أن يدخل سوق الزواج في أي فئة عمرية كانت.الأمر الذي لا يتأتى للإناث.التي عرف بعضهن الإقصاء النهائي من المؤسسة الزوجية.

بالنظر لكون السوق الزوجية تعج بالنساء العوانس،صارت الكثير من النساء تتنازل عن كثير من اشتراطاتهن الابتدائية،أي قبل حدوث الزواج.لكنهن ما إن يتزوجن حتى يحاولن الحصول على ما حصلت عليه باقي النسوة.اللاتي سبقنهن في الالتحاق بمؤسسة الزواج.

فالنزعة النسوانية المحلية مختلفة كل الاختلاف عن تلك النزعة النسوانية الغربية.فالنزعة النسوانية الغربية طالبت بالندية المطلقة و التحرر الكلي من كل ما هو ذكوري.و قطعت المرأة الغربية في ذلك أشواطا معتبرة.فالأمر صار موكلا إلى الأنثى في الغرب.فإن أرادت أن تدخل مؤسسة الزواج،فبإمكانها البحث عن الشريك بهذا النموذج من البناء.و إلا فإنه بإمكانها التعايش مع أي ذكر شاءت أو حتى أنثى إن أرادت ذلك.كما أنه بوسعها أن تمنح لقبها لمولودها،و تقصي الزوج من ذلك.كما أن المرأة في الغرب قاربت الندية المطلقة بين الذكر و الأنثى.و لم تعد تفصلها سوى عشرون(20)نقطة من مئة(100)حتى تحقق الندية الكاملة في مجال العمل المأجور.أما المرأة عندنا،بالرغم من هشاشة العمل المأجور لدى النساء.الذي لا يتجاوز الثلاثين(30)نقطة من مئة(100).إلا أن المرأة تحاول استدراك هذا الفارق في أقرب الآجال.و نحن نعلم أن قبل عشرينتين فقط لم تكن العمالة النسوية بالمنطقة لها أي تواجد يذكر.ما عدى بعض المناصب المعدودة في مجال التعليم.و المهم أن عمل المرأة لم يعد من تلك المحضورات الاجتماعية.إذ إن الوالد صار يتوسط لعمل البنت كما يتوسط لعمل الذكر تماما.و يمكن اعتبار التنمية

المحلية المتواضعة جدا هي المتسبب في تراجع معدلات العمالة بالنسبة للنساء و الذكور على حد سواء و لو أنها ما تزال لصالح الذكور لحد الآن.

فالمرأة المحلية تحاول هي الأخرى تحقيق الندية إن تمكنت من ذلك. لكن في إطار ما هو متعارف عليه محليا و بقي صلبا. فهي إن كانت تتشد التحرر من قبضة الذكور المتسلطة، فهي لا تريد الخروج عن المؤسسة الزوجية. التي ما تزال تتمسك بها أيما تمسك. و دون اعتمادها التحرر الجنسي المعتمد من نظيرتها الغربية. فالنسق الزوجي و المحافظة على العفة و الشرف بقيا يميزان المعنى المنتج محليا. و الذي لا يمكن التفاوض فيهما. فهو إنتاج لمعنى خاص بالنسوة المحلية، التي لا تريد أن تطالب بالتحرر الجنسي، لأنها لا تريد أن تخرج من النسق الزوجي. الذي يبقى من أهم الثوابت التي لم يمسه التغيير. لكن هذا الثابت يمثل أكبر تحديا بالنسبة لشريحة من النساء المقصيات من سوق الزواج بصفة نهائية. و الذي بدأ أعدادهن في تزايد ابتداء من التسعينيات من القرن الماضي، و الذي يتزامن مع دخول الجزائر في الأزمة المتعددة الأبعاد، و إلى حد الساعة. و يمكن اعتبار الإقصاء النهائي لبعض النساء من سوق الزواج بصفة نهائية أحد المواضيع التي تمثل حاجزا منيعا أمام إنتاج معنى جديد. يسمح بإيجاد حل لهذا التحدي المعضلة. و هو المشكلة التي بقيت مستعصية على إيجاد حل مرضي لها و إلى حد الآن. بحيث إن البنية التقليدية التي كانت تعتمد الزواج الداخلي تراجعت إلى حد كبير. و الزواج الخارجي صار غير كاف لاستغناء كل الأعداد النسائية المتزايدة التي تلتحق بسوق الزواج. و لم يعد بالإمكان فرض السلطة الذكورية كما كان معمول به من قبل. واستعصى إيجاد الحل لهته المعضلة الجديدة في المنطقة. فالحل التقليدي تم الابتعاد عنه، سواء كان زواجا داخليا أو اعتماد تعدد الزوجات. و الحل الحديث المطروح في الساحة الغربية (الإباحية) لا يمكن اعتماده. و الحل صار: "المعضلة" التي لم تتمكن المنطقة من إنتاج معنى يتلاءم مع هذا التحدي المطروح.

التحدي هذا، المتمثل في العنوسة النهائية لعدد متزايد من النساء. هو الذي يكبح النزعة النسوانية المحلية من أن تدخل في تفاوض، من مركز قوة، من أجل القوامة الذكورية، التي ما تزال تعترف بها النزعة النسوانية المحلية. و لا تجرأ أن تضعها في قائمة ما يمكن التفاوض فيه لحد الآن. و منه فإن المرأة المحلية ما تزال مطيعة لزوجها و لا تخرج عن إرادته. و إن عملت على كسب مساحات معتبرة من السلطة النسائية التي لم تكن تتمتع بها من قبل.

فبالرغم من إحساس "كبار الجماعة" بالمشكل. بل إنهم أحصوا أعداد العوانس في القرية. و اللاتي يبدوا و أنهن خرجن من سوق الزواج بصفة نهائية. و أنهم ناقشوا هته الظاهرة إلا أنهم بقوا مكتوفي الأيدي. و لم يجدوا المخرج المناسب. فلم يتمكنوا من إنتاج معنى متجدد لحل مشكل جديد. فلا هم رجعوا إلى موروثهم أو ردود أفعالهم الشرطية القديمة: باعتماد الزواج الداخلي و الضغط على الأقارب للإقبال على التزوج من النساء الأكثر قرابة ممكنة. و لا هم أقنعوا ميسوريهم باعتماد التعدد، و لا هم أقنعوا نساءهم اللاتي لم تعد تقبل التعدد. كما أنهم لم يعد بإمكانهم فرض سلطة الكبار على الصغار. و منه فإن الحلول القديمة قد عطلت، بالنظر إلى أن المبني المنشأ القديم قد تغير. و المبني و الإنشاء الجديد هو في طور الإنجاز و التأسيس. ذلك أنه قد اعتمد على مؤسسة التعليم بأطوارها سواء من طرف الذكور أو من طرف الإناث. كما اعتمد على العمل المأجور المستقل عن المؤسسة العائلية التي كانت تعتمد نشاطا مهنيا واحدا مسيطرا على كل النشاطات (تربية الماشية).

فتغير الظروف المعاشية و الطموح إلى الأحسن. بل وتحقيق التميز عن الآخرين. كل ذلك أدى إلى إنتاج معنى جديد. خرج عن قبضة الجماعي. و يحاول أن يعتمد استقلال الفرد بأرائه، بأسرته و لم تعد العائلة بإمكانها التسلط

على الفرد كما كانت تفعل ذلك سابقا. كما أنها لم يعد بإمكانها إعادة نفسها بالسهولة التي كانت تعرفها. من تزويج لطاقتها البشرية و بالخصوص الإناث منهم. فإن تجاوزت الأنثى 45 سنة، يبدو بأنه يصعب عليها الدخول في سوق الزواج. و لو من رجل مسن أو كامرأة ثانية.

فقد التوازن القديم نتيجة هته الصدمات. والتوازن الجديد لم يؤسس بعد. فهو في طريق التكوين و لم يكتمل. فهناك بعض القضايا التي حلت بصفة نهائية و التي لم تعد محلا للتردد، كالتعليم بالنسبة للإناث أو دخولهن سوق العمل المأجور. أو الشرعية التي صارت تسمح لهن بالدفاع عن أنفسهن. بل صرن يفرضن أنفسهن. و يجبرن غيرهن على الاعتراف بهن كفاعلات اجتماعيات. و ما عزز ذلك ما رأيناه من تصاعد النزعة النسوانية و تراجع النزعة الذكورية. يبدو أن السياق هو الذي يشكل المعنى الذي يتغير وفقا للسياق الذي يمر به. بحيث إن المعنى المنتج و المبني يشكل وفقا للسياق الذي تمر به المؤسسات العائلية و الأسرية. السياق الذي تميز بمسار تكتنفته الصدمات. و التي من جرائها يحدث تغير سريع، فجائي و غير متوقع. و منه قوة الإكراهات الضاغطة على المؤسسات الاجتماعية، بما فيها المؤسسات العائلية/الأسرية. التي لم تسلم من الصدمات بالرغم من التضامن و التكافل الذي يميز هذا التنظيم عن غيره. هته الصدمات أحدثت تفاعلات جديدة. الأمر الذي أسس إلى إنتاج معنى جديد متجدد. نتيجة التصادم بين ما هو قديم و ما هو جديد. كما أحدث كذلك و في نفس الوقت، نوع من الذهول أمام بعض الإفرازات الجديدة. و منه عدم التمكن من الاستجابة الفورية و السريعة في إنتاج معنى ملائم للحاجيات الملحة. بالنظر إلى التحدي الكبير المفروض على الفاعلين المتواجدين في المؤسسات العائلية.

يبدو أننا بصدد التفكير في المفكر القديم. الذي لم يعد يتلاءم مع السياق الجديد و إفرازاته. و لم تتضح الرؤيا في بعض القضايا التي ما زالت طور الإنشاء و البناء. و تحتاج إلى إدراك و وعي ينتج عن تلك التبادلات المشتركة. كما يبدو أنه بدأ الحوار و التفاوض بعد الوعي ببعض الظواهر المهددة للمعنى المؤسس من طرف المجتمع المحلي. الذي صار غير قادر على إعادة بنائه بالسهولة التي عهدا.

**المعنى بالمفهوم المحلي:** الحديث المرز و الغير مباشر، يشار غله في المنطقة بمصطلح "المعنى". فقد يضطر الإنسان المتحدث إلى تجنب الكلام الصريح حينما يخاطب الآخر. وذلك تجنباً للإحراج أو الدخول في صراع مباشر. فيعتمد التلميح عوض التصريح المباشر. وهذا ما يشار إليه في قولهم: "فلان يتكلم بالمعنى". فهي رموز و كلام هادف إلى تغيير السلوك أو المعلمة التي لدى الآخر. و على المخاطب أن يفك تلك الرموز. و لا يمكنه فك تلك الرموز إذا لم يكن متمرسا. و مطلقا على الثقافة المحلية التي تصد هته الرموز و تقننها. فقد يفقه بعضها و يستعصي عليه فهم البعض الآخر. و غالبا ما يتجنب المتكلم المواجهة المباشرة مع المتحدث عليه، باستعمال الكلام عن طريق: "المعاني". أي الكلام المحجوب، المستتر و الغير مباشر.

**مدى تحقق الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:** قد تبين لنا أن التنظيم العائلي القديم عرف تغيرات هامة على مستوى: البنية التنظيمية للعائلة. و بالخصوص الأبعاد العلائقية، التي سارت من الانغلاق إلى الانفتاح و لكن هذا الانفتاح بقي متصلا بالبعد المحلي المتجذر.

إذا كنا في الفصل الثاني المخصص للدراسات السابقة. قد تعرضنا فيه إلى الاجتماع الأسري انطلاقا من كتابات تعرضت بالدراسة إلى فضاءات مكانية متباينة و متميزة عن بعضها. سواء كانت فضاءات غربية أو إسلامية أو مغربية أو جزائرية على وجه التحديد. واتضح لنا الاختلاف في التحديات و الرهانات وكذلك إنتاج المعنى بين هته العوالم. كما تبين لنا خصوصية كل مجموعة ولو تداخلت بعض القضايا و كانت مشتركة بين هته العوالم.

فإننا في الجانب الميداني الذي نتبعه فيه مسارات سوسيو. تاريخي حياتية لبعض العائلات الجزائرية في منطقة محددة من الجزائر (النعامة) تبين لنا بما لا يدع مجالا للشك انغلاق هته العائلات على عوالمها الداخلية بعد الصدمة الاستعمارية، وكانت العائلات تعيش على وقع نظام متواتر سواء تعلق الأمر بالعلاقات الاجتماعية ذاتها. أين تكون السلطة مرتكزة في يد كبير العائلة و أين الذكور تهيمن على الإناث و الكبار على الصغار. أو البعد المهني الذي لا يخرج عن مهنة الآباء و الأجداد ومنه عدم الحاجة إلى معارف غير تلك التي تتواتر من الأجداد إلى الأحفاد. و هي معارف عملية تطبيقية تفيد في الحياة اليومية. وكذلك الشأن حتى بالنسبة للدين الذي وصفناه بالدين البدوي معرفة الحد الأدنى منه قصد تطبيقه و العمل به. ولكن بعد صدمة الاستقلال تم الانفتاح على العوالم الأخرى. من خلال التعليم أمكن لكثير من أفراد العائلة تغيير المهنة في المنطقة (تربية الماشية) واستبدالها بمهن أخرى وصارت الحاجة ملحة إلى معارف أخرى أكثر تعمقا و ثراء في مجالات أخرى التي صارت حيوية بالنسبة للأفراد حتى التي صارت حيوية بالنسبة للأفراد حتى يتمكنوا من إحداث طفرة نوعية في الحراك الاجتماعي. حيث صار أفراد العائلة الواحدة يبحثون عن التميز عن بعضهم فما بالك بالبحث عن التميز عن عائلات أخرى.

تغيير المسلك و الدرب الذي تبعه الأجداد و الآباء سواء بالنسبة للتعليم أو العمل أو السكن أو حتى الزواج و هذا كله ينعكس على معنى المنتج كلما استطاع الفرد. لم تعد تلك الحماية للأفراد و تلك الرقابة في مساراتهم و إنما صار بالإمكان إحداث التميز بالخصوص إن كان السياق الخارجي ملائم إن صار الفرد تابعا للسياق أي الظروف الخارجية أكثر من الظروف الداخلية للعائلات و لو انه كلما كان التراث الرمزي و الإرث المادي كبير كلما استطاع الفرد من اغتنام الفرص الخارجية أكثر من غيره. فالفرص الخارجية إن كانت سانحة تسمح بالتميز إن ثابر الفرد و صبر في تحقيق الأهداف المسطرة من طرفه. أو يمكنه تحقيق النجاح على اقل تقدير إما أن كان السياق يكتنفه التأزم فانه غالبا ما يكون مكرها حتى على الذين حققوا التميز في مرحلة معينة إذ يمكن أن يلفظهم التنظيم الذي ينتمون إليه فيكونوا من المسرحين من العمل أو يحالون على التقاعد المسبق أو يستفيدون من علاوة التسريح الإداري من العمل. أو يبقون في التنظيم لكن بدون أن يسمح بترقيتهم لأنه في وضعية متأزمة.

**الواقع** ليس بالبساطة التي انطلقت منها الفرضية الأولى التي تصورت قطبية أو ثنائية الفعل الاجتماعي إما منغلق متواتر، منغلق جامد يوصلنا إلى التيهان و الضياع. و إما إتباع مرضي للغير. فلا يبقى على الخصوصية أو الإنية. مما يؤدي إلى الاغتراب و الابتعاد عن الذات.

و أظهر تتبع الفعل الاجتماعي المتعلق بالبنية العائلية و الأسرية. أن هناك سياق يؤثر في هذا البعد. و أن الفعل الاجتماعي قد عرف فعلا الانغلاق على الذات. و إعادة الإنتاج بنفس الرتبة بعد الصدمة الاستعمارية. و لكنه بعد

صدمة الاستقلال استعاد الفعل مرة أخرى. و فاوض محيطه المباشر و العوالم الأخرى انطلاقا من نصلبه الذي تمسك به. و إن اعترته بعض المرونة كما رأينا مع النزعة النسوانية. و لكنه انفتح على المؤسسات الخارجية و فاوضها انطلاقا من التراث الرمزي و كذلك الإرث المادي الذي يمتلكه.

و قد تبين لنا أن السياق يلعب الدور الأساس في التغييرات الحاصلة في مجال الاجتماع الأسري في الغرب. إذ كان شمال أوروبا الأكثر انفتاحا في مجال تحرر المرأة بالنظر إلى التراث الرمزي المكتسب في هذا الفضاء. و صارت المرأة فاعلا و ندا للذكر في جل المجالات. و تبعتها أوروبا الجنوبية. و يبدو أن الجنوب الذي نمثله ما زال يقاوم هذا التحرر الكلي بما فيه التحرر الجنسي. و لو أننا كجنوب قد تغيرنا كذلك وبرزت عندنا النزعة النسوانية. و لو بمفهوم مغاير للغرب.

الفرضية الأولى:

تبين لنا فعلا أن الغرب يسير وفق سيرورة يكتنفها الوضوح من حيث إنها متواصلة و متجددة. تمكن للفرد المواطن أكثر قدر من الحرية و المشاركة في الفعل السياسي الذي يخدم مصلحته و تحقيق مستويات معاشية في تحسين دائم ما عدى في بعض فترات التأزم المالي و الاقتصادي الذي يعرفه النظام الحر و الذي يحتاج إلى بعض الضبط من السلطة المنظمة التي تتحرك قصد الحفاظ على مستوى معاشي مقبول لمواطنيها.

أما نحن فإننا فعلا عشنا فترة متواترة و غير متجددة بعد الصدمة الاستعمارية فانغلقت جل العائلات الموجودة في المنطقة على ذاتها و صارت تعتمد على الذات في جميع المجالات من تقديم التربية و التعليم لبنائها مرورا بتوفير الشغل لكل أعضائها في وقت مبكر كل حسب إمكانيته وقدراته و تقسيم العمل الواضح بين الجنسين الذكر و الأنثى إلى إعادة إنتاج العائلة بالزواج الداخلي.

أما بعد صدمة الإستقلال تم الانفتاح و التهافت على طلب الخدمات من المحيط سواء في التربية و التعليم أو الشغل أو حتى في البحث عن الزوجة خارج الروابط الدموية المعهودة. لكن هذا الانفتاح صاحبه التمسك بالمعنى المنتج محليا في الجانب الاقتصادي ولو أنه تعرض لبعض الهزات إلا أن المحلي الاجتماعي ما يزال يواجه السلوكات من العزوف عن التعامل بالربا كما رأينا أو في الجانب اللجوء إلى الإباحية في حل مشكلة العوانس من خرجن من سوق الزواج بصفة نهائية. بمعنى أن هناك نوع من الانفتاح و المرونة و لكن دون التخلي هن ما هو صلب من الاعتقاد و الذي يمثل روح الجماعة و الجانب الذي تواصل مع الأجيال و الذي يربطها ببعضها البعض رغم الصدمات المفاجئة و الأليمة أو حتى المفرحة.

و يمكن القول بأنه بالرغم من التغييرات الجوهرية التي أصابت المؤسسات العائلية الجزائرية بالمنطقة موضوع الدراسة. إلا أنها لم تنفصل على ذلك البعد الصلب من المعنى الذي أنتجه الآباء و الأجداد أي المعنى المحلي ما يزال حاضرا و منه فإن هته التغييرات لم تؤدي إلى الاغتراب و الابتعاد على الذات كما كان مفترضا من طرفي لأن الانفتاح الحاصل حمل معه بعضا من المبادئ الأساسية التي تكون الإنية المحلية. و لكن هذا التغير السريع لم يواكبه إنتاج معنى متجدد و في مل القضايا المستحدثة، كما رأينا مع الحل المستعصي الذي بالرغم من الوعي بالمشكل بل و دراسته من قبل كبار الجماعة. و المتعلق بخروج أعدادا متزايدة من الإناث من سوق الزواج بصفة نهائية إلا أن الأشكال التقليدية من تعدد الزوجات و الزواج الداخلي صارت غير عملية كما أن الأشكال الحديثة الموجودة في النموذج الغربي لا يمكن اعتمادها بالنظر للبعد الروحي المتصلب ووجدت الجماعة أمام حواجز. لم

تتمكن من اجتيازها إذ لا يمكنها النكوص إلى الوراء ولا يمكنها الذوبان في المعنى المنتج من طرف الآخر لكن المعنى الخاص لم يلج بعد.

كما أنه تبيين لنا وبدون أدنى شك كذلك أن العائلات بالمنطقة لم تعد متجانسة كما كان أغلبها متجانسا وحتى من تميز فإن تميزه جد طفيف وهو تميز رمزي أكثر منه تميز مادي وصارت العائلات و الأسر تفاوض من أجل تحقيق التميز الذي صار ممكنا بالنظر إلا التغييرات التي طرأت على السياق العام.

### الفرضية الثانية:

لقد تبيين لنا من الفرضية الأولى أن الواقع الاجتماعي يبقى أكثر ثراء من أي بناء افتراضي. وهذا صحيح بالنسبة للفرضية الثانية التي انطلقت من أن سيرورة الحياة العائلية و تتمتع به من ثقل مادي ورمزي و ادراكاتها للسياقات التي تمر بها من تحديات ورهانات مفروضة عليها. هو الذي يسمح أولا يسمح بتجنب الإكراهات و الضغوطات إن ظرفية منها أو البنائية. كما أن سيرورة الحياة الاجتماعية الكلية من خلال التاريخ العام للمجموعة قيد الدراسة و السياقات التي مرت بها هو الذي يبين إمكانية أو عدم إمكانية الاستفادة من الفرص السانحة الموجودة في المحيط حسب كل فترة تاريخية تمر بها التنظيمات العائلية.

وقد تبيين لنا فعلا أن للسياق العام الأثر البالغ على المستويات المعاشية للعائلات. واتضح لنا ذلك من خلال الصدمات الثلاث المتعاقبة على المجتمع الكلي من الصدمة الاستعمارية ثم صدمة الاستقلال إلى الصدمة المتعددة الأبعاد.

كما تبيين لنا أن الثقل المادي و الرمزي للعائلة له الأثر البالغ كذلك في تحقيق التميز. إلا أننا لاحظنا نموذجين لم يخضعا لهته التراتيب نموذج "محمد ولد مبارك" الذي كانت عائلته من أبرز العائلات بالمنطقة إلا أنه صار من أفقر العائلات ويمكن تفسير ذلك أن العائلة بقيت منغلقة على ذاتها لمدة طويلة بعد صدمة الاستقلال إذ أنها لم تغتنم الفرص تشغيل خارج البنية العائلية التي كانت تسمح بتوفير الشغل لكل أفرادها. وبعد وفاة الوالد "مبارك" قسمن التركة على ورثته وقد عرفت المنطقة الجفاف الهيكلي مما بدد الثروة بسرعة فائقة، ولم ينجو سوى الولد الأصغر من تردي الوضعية المعاشية إذ تمكن من الحصول على شهادة ليسانس في الرياضيات وهو أستاذ ثانوي في "تليلات" أحد المدن الشمالية التابعة لولاية سيدي بلعباس.

إذ قد يكون الثقل المادي و الرمزي عائق على الانفتاح المبكر على المحيط ومنه عدم الاستفادة من الفرص السانحة كما رأينا من الحالة السابقة.

كما تبيين لنا مع "خالد" الرزيني الذي كانت عائلته من أبسط العائلات في المنطقة وقد صار خالد أمين قسم المجاهدين ببلدية البيوض. أي احتل مكانة رمزية بارزة على مستوى البلدية. وكان هذا بفعل صدمة الاستقلال التي غيرت من الأوضاع الاجتماعية و المعاشية الشيء الكثير. فعامل السياق يبدو واضح التأثير على جل العائلات المدروسة.

وقد سمح لها بنقلة نوعية معتبرة، كما أن الصدمة المتعددة الأبعاد كبحث الكثير من الطموحات التي كانت معلقة على الخلف أي الأبناء وصارت المؤسسات التعليمية تؤهل إلى عدم التأهيل في أغلب الأحيان.

### الفرضية الثالثة:



أن المؤسسات العائلية باعتبارها مؤسسات اجتماعية، تدخل في تفاعل مع المؤسسات المحيطة على أساس النفع و الانتفاع تتطلق المؤسسات العالية من موروثها الثقافي الرمزي و المادي في تعاملها مع المؤسسات الخارجية. المؤسسات المحيطة من مؤسسة الدولة إلى المؤسسات التعليمية، التكوينية المدينة، العدل و العمل تخضع لمنطق مغاير يعتمد على الحداثة وتحاول تحقيق ما حققه الغرب من تمكين في الأرض، فالمنطقين متناقضين إذ تتطلق العائلات من رصيدها التراث الثقافي الرمزي و ميراثها المادي بينما المؤسسات الخارجية تتطلق من تقليد المؤسسات الغربية.

فيلعب كل من الشبكة القربية و العلائقية و درجة الانفتاح و عمليات التفاوض و التعاقد و كذلك المعنى المنتج من طرف المؤسسات و كذلك التماسك الداخلي الدور الفعال في الاستفادة من الخدمات المقدمة من المؤسسات المحيطة. وقد تبين لنا أن السياق يلعب الدور الحاسم في هته الاستفادة من عدمها، بحيث ان عائلات مكنت لبعض أعضائها من الاستفادة القصوى من المؤسسات التعليمية و التكوينية وكذلك من مؤسسة المدينة و مؤسسة الشغل و بالمقابل لم تمكن لبعض الأعضاء الآخرين المنتمين لها، ففي الوضع المتأزم يصعب الاستفادة من المؤسسات الخارجية، فالتعليم صار يؤهل إلى عدم التأهيل ومؤسسة العمل صارت تلفظ بعض مستخدميها، كما أن مدينة المشرية على وجه الخصوص صارت تحيل سكانها على الضاحية. و أن كبار 'الجماعة' بم يعد بإمكانهم الفصل في المنازعات التي تقع بين الأفراد و العائلات وصارت مؤسسة القضاء تتولي حل المنازعات البينية. ومنه يبدو جليا أن العائلات خرجت عن بعض موروثها الرمزي وبدأت تفاوض المؤسسات المحيطة ففي أوقات الرخاء يمكن للعائلات الاستفادة من خدمات هته المؤسسات كل حسب تخصصاتها وما تقدمه من خدمة لكن حينما تدخل في تأزم فيحصل الانكماش وتذيق دائرة المستفيدين من خدماتها.

و ما يمكن الإشارة ليه أن العائلات بدأت تدخل في مسرات مغايرة لتلك من تعليم وتكوين وشغل خارج إطار العائلة وسكن في المدينة و حتى زواج خارج الشبكة القربية. وتعامل مع المؤسسة القضائية كل ذلك نتيجة انفتاح العائلات على محيطها ودخولها في تفاوض مع جل المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية، الثقافية، السياسية على ما يمكن أن تقدمه لها من خدمات.

#### الفرضية الرابعة:

الصدمة المتعددة الأبعاد كبحث الكثير من الآمال و الطموحات التي كانت تأمل جل العائلات تحقيقها. بعد انفتاحها على المؤسسات الاجتماعية الخارجية انطلاقا من الدوايب المحلية الممثلة للدولة مرورا بالمؤسسات الدينية، القضائية و المدينة ووصولاً إلى المؤسسات التعليمية، التكوينية و مؤسسة العمل. فالأزمة تصعب من عمليات التفاوض التي تقوم بها المؤسسات العائلية في اتجاه المؤسسات المحيطة المذكورة آنفا. وهذا ما تبين لن بجلاء حتى انعكست الأزمة على قدرة العائلات على غدماج الطاقات النسوية في سوق الزواج بصفة نهائية.

كما أن عمليات التفاوض هته أثرت على المؤسسات العائلية التي تحاول أن تتكيف مع منطق المؤسسات المحيطة، فتخلت تدريجيا عن المؤسسة العائلية لتترك المجال إلى بروز المؤسسة الأسرية كما أنها تخلت عن ذلك التصلب "الذكوري" وعززت من النزعة النسوانية إذا مكنتها من التعليم و العمل المأجور إن توفر لدى مؤسسة

الشغل و عززت من تواجد الفرد وحملته المسؤولية في التفاوض مع المؤسسات المحيطة و تراجعت عن ذلك التصلب و القهر الجماعي الذي كان مسلطا على الأفراد بل الذي لا يسمح بوجود الفرد أصلا.

### مخارج الدراسة: 3. مداخلات و مقالات لها علاقة بموضوع الدراسة.

أ. المداخلات:

1. "المؤسسات العائلية و التغيرات الاجتماعية بالجزائر": الملتقى الوطني الثالث لقسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، في التغيرات الاجتماعية و التغيرات الأسرية 20 و 21 جانفي 2004.

2. "الثابت و المتغير في المسار الجزائري الحديث": الملتقى الوطني الأول لقسم علم الاجتماع، جامعة سعد دحلب.

3. "الأسر الجزائرية بين المعنى السائد و المعنى الوافد و ما استقر عليه المقعد": ملتقى وطني: الأسرة بين التواصل و القطيعة. جوان 2008، جامعة الجزائر، قسم علم النفس و العلوم التربوية.

4. "تمو الأسر الجزائرية و مواجهاتها لإكراهات المدينة." بحث أنجز كأستاذ مشارك في مركز البحوث الأنثروبولوجية و إنسان ما قبل التاريخ الجزائر العاصمة.

ب. الملخصات:

1. ملخص مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع لجامعة الجزائر: "الروابط القرابية: من الغيرية الى الفردانية".

2. ملخص مشاركة في ملتقى: "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"، بين الواقع و مقتضيات التطور 06/05 مايو 2008. عنوان المداخلة: "طرق استغلال الأراضي السهبية و التنمية المستدامة على المستوى المحلي".  
الواقع/ السياسي/المال. - مثال ولاية النعامة-.

3. ملخص لمقال نشر في مجلة الثقافة الإسلامية، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، مجلة نصف سنوية، العدد التجريبي صص. -143-165-. تحت عنوان: "أهم تحديات الأسر الجزائرية و الرهانات المطروحة".  
ج. مداخلات باللغة الفرنسية:

\* Socialisation/Algérie:Eléments de réflexion sur la socialisation en Algérie: « famille, école, mosquée, entreprise économique et état, repères pluriels pour l'éducation d'un citoyen ».

\*Gouvernance-Blocage Culturel ou Préalable d'un Développement Local. (Cas:de MECHERIA).

أ. المداخلات:

1. المؤسسات العائلية و التغيرات الاجتماعية بالجزائر

الاستاذ : بوتخيل معطي , جامعة سعد دحلب - البلدية -

\* مقدمة:

- لتجسيد دراسة تزودنا بمعارف قريبة من الواقع قدر الإمكان علنا الالتزام ببعض من الضوابط نذكر من بينها الضوابط التالية :

\* تجنبنا البقاء تحت تأثير الافكار المسبقة أو القوالب الدراسية المعتادة.

تعتبر المؤسسات العائلية و الأسرية، المؤسسات القاعدية لفهم مجتمعاتنا الاسلامية على وجه الخصوص كما هو الشأن بالنسبة للفرد في المجتمعات الغربية. و مؤشرات ذات دلالة على الشبكة العلائقية المنتجة في المجتمع . لكن علينا ان نتخذ ضوابطا قصدا لاجراء مثل هاته الدراسات حتى تكون مجدية و تمنحنا معرفة قريبة من الواقع . \* تدخل الاسر في علاقة مع مؤسسات اخصت نظرا لتقسيم العمل في احدى المهام التي كانت تتولاها , القبيلة ثم العائلة , ثم الاسرة.

\* الأسر مضطرة لربط علاقات مع هاته المؤسسات التي تتنوع و تعدد خدماتها و تزداد كلما كانت الأسرة في محيط متقدم حضاريا .

\*الضابط الاول: عدم اغفال المؤسسات الموجودة في المحيط و التي تربط المؤسسات الاسرية معها علاقات باتت ضرورية و حيوية لمواصلة وجودها . و علينا ان نعرف الظروف العامة التي كانت و لا تزال تمر بها هاته المؤسسات عبر مسارها التاريخي. و العلائق التي تبرمها الاسر معها. و التطرق الى ردود افعال الاسر التي لا يمكن الا ان تكون متباينة بالنظر الى موقعها المادي و الرمزي. فتحفظ ببعض القيم و تعتبرها ثوابتا و تصر على التمسك بها كما هي. لانها تخدم مكانتها المادية و الرمزية. بل و تعزز منها . و تتمسك ببعض القيم جزئيا بعدما تغربلها و تصفيها و تحدث عليها بعض التغيرات قصد التاقلم مع المعطيات المستحدثة في المحيط. و تتنازل عن بعض القيم و تتخلى عنها نهائيا اذا ما اعتبرتها معرقلة لمسارها المستقبلي.

الضابط الثاني: معرفة الاطراف المنتجة للمعنى: لكن التخلي عن القيم بصفة جزئية او كلية ليس بالامر الهين . ذلك ان هاته القيم كانت بمثابة الركيزة و المرجعية. و المرجع الذي تعتمد عليه الاسر في سلوكياتها و تعاملها مع الاسر الاخرى اولا. ثم مع المؤسسات الاخرى التي تدخل معها في نسيج علائقي. و من ثم فان على الاسر ان تضي شرعية ما على سلوكياتها . و هاته الشرعية لا يمكن ان تكون كذلك الا اذا انتج لها المعنى الذي يبرر انشاء القيم الجديدة المعتمدة من طرف الاسر. و من ثم لا بد من التطرق الى عمليات انتاج المعنى و بالخصوص تبيان الاطراف التي تساهم في إنشاء المعنى. هل ينتج من طرف الاسر أو من طرف بعض المؤسسات المحيطة من المدرسة مرورا بالمسجد و وصولا الى الدولة؟

أم أن المعنى ينتج من طرف الدول المهيمنة و المسيطرة على القرار على المستوى الدولي ؟

معرفة الاتجاه الذي ينحو نحوه هذا المعنى المنتج:

- تعزيز الخصوصية و التمسك بالمرجعيات الأصلية و محاولة اعطائها بعدا يتماشى مع الاحتياجات الراهنة للأسر.

- الاندماج في القالب العام من المفاهيم و التصورات المنتجة في امصار اخرى و محاولة مواكبتها .

- الاحتفاظ ببعض الخصوصيات و اخصابها بتصورات جديدة .

هل المعنى هو داخلي من طرف بعض الاسر التي تحاول نشر وترويج المعنى المنتج من طرفها في محيطها. أي لدى الاسر الاخرى بالدرجة الاولى. ثم باتجاه المؤسسات الاخرى بفرض استمالتها لتلبية حاجياتها و تحقيق الهدف المتوخى من طرفها في عملية تثبيت المعنى؟ وهو خارجي من طرف المؤسسات داخل الدولة الواحدة؟ ام هو خارجي عن الدولة و دو بعد دولي؟

و التمييز في البعد الدولي سواء كان شرقي او غربي. و الشرق شرقيان \* الشرق الاسلامي او الشرق الشيوعي \* و الغرب غربان \* غرب اوروبي او غرب امريكي.

\* كيف تتبنى الاسر هذا المنتج و كيف يمكن تفسير تلك الاختلافات و الفروقات الموجودة بين الاسر في تبني بعض التصورات الموجودة في المحيط و معرفة الاتجاه الذي ينحو نحوه هذا المعنى المنتج ؟

تصلب و اصالة ام تفتح و اندماج ام مزوجة و مرحلة انتقالية؟

يمكن تبيان ذلك من خلال المواقف و التصرفات و كذلك عمليات التطبيع او الجتمعة التي تقوم بها الاسر في اتجاه منتوجاتها. مع الاشارة الى انه يصعب ادراج الاسر في قالب من المفاهيم الجاهزة التي قد تكون هي ذاتها كمفاهيم متداخلة و غير واضحة في المعنى المنتج. و بالخصوص ادا ما استخدمت الاسر مفاهيم واردة من امصار اخرى لها نسقها و كذلك تاريخها الخاص بها .

الضابط الثالث: تجنب ذلك التعميم المبالغ فيه انطلاقا من دراسة جزئية اجريت في المكان و الزمان المحددين. و بالخصوص عمليات التجانس من قبيل المرأة الجزائرية، الطفل او الرجل الجزائري، الاسر الريفية و الاسرة الحضرية. فما بالك بالقول بالاسرة الجزائرية ؟ و بكيفية مجردة؟

و وضع الاسرة في تنوعها حسب مسارها التاريخي المشخص.

الضابط الرابع: الدعوة الى دراسة دائمة و تتبع متواصل للمؤسسات العائلية. و ذلك قصد تتبع المسارات المتعددة للاسر. و محاولة القيام بتصنيفاتها و مراجعتها. و اعادة النظر الدورية في التصنيفات المقدمة و ذلك بالوقوف على الحقائق الجديدة و المتجددة . و بالخصوص ادا علمنا بان المجتمع الجزائري مند الاستقلال على وجه الخصوص عرف تسارعا في عمليات التجدد و التغيير. بل حتى الثورات أي انقلاب الاوضاع راسا على عقب. من الوضعية الكولونيالية الى الوضعية الاشتراكية. تسيير ذاتي، تسيير الممرك (المركزية الديمقراطية). ثم الصدمة الثانية او ثورة اخرى معاكسة للثورة الاولى. تم اثرها تغيير الاتجاه من الاشتراكية الى الراسمالية. مع العلم اننا لم نحقق الاشتراكية و لم ندخل بعد في الراسمالية.

\* يجب الاشارة الى صعوبة التناول المقترح. و الذي يحاول ان يدرس المؤسسة الاسرية في شموليتها بجميع مكوناتها البشرية و معرفة موقعها المادي و الرمزي من الاسر الاخرى. ثم التطرق الى علاقتها مع المؤسسات الفاعلة التي تتاثر و تاتر فيها. و كل ذلك في مسار تاريخي لا يعتمد الجمع و التجريد و العموم. بل يحاول ان يعتمد التفريق بين الاسر كما هي في الواقع المعاش. و معرفة الاستراتيجيات المعتمدة من طرف هاته الاسر في بلوغها اهدافها المعلنة او الضمنية .

\* كيفية الطرح او التناول المعتمدة لدراسة العائلات الجزائرية :

ان المستويات التي وصل اليها علم الاجتماع العائلي في الجزائر من حيث تجزء مواضيعه والاهتمام بجانب دون الاخر. قد لا يسمح بالفهم الحقيقي للمؤسسات العائلية كما هي في الواقع . فدراسة النوع ( الرجل -المرءة ) او

الجيل ( طفولة - شيخوخة ) او المجال (ريف \_ حضر ) قد يوصلنا الى التعميم في هاته المجالات و قد نصل الى القول بالتجانس . من قبيل المرأة الجزائرية او الرجل الجزائري .الطفل او المسن الجزائري. و الاسرة الريفية و الاسرة الحضرية. او القول بالاسر الجزائرية بكيفية مجردة .التعميمات التي قد نحاول من خلالها الوصول الى مواصفات عامة للجزء الذي نقوم بدراسته .لا يمكن التحدث عن المرأة بالمفرد. او الطفل او العائلة او الاسرة. ذلك انه يوجد تباين و اختلاف كبير بين اوضاع العائلات، الاسر، النساء، الاطفال و الشيوخ. فلا يمكن التحدث بالمفرد. و كل محاولة انما تهدف الى طمس الحقائق المتباعدة في اوضاع الاسر و مكوناتها .

. ان التحدث عن المرأة بالمفرد قد يغدي اكثر عملية تجاهل الاوضاع الحالية. الامكانيات المتاحة و امال هاته الشريحة. يجب الساق وارجاع هاته المرأة الى وسطها الطبيعي. أي اين نشات و بذلك لا مفر من التحدث عن الاسر بالجمع. كمؤسسات متعددة يمكن من خلالها الاطلاع على الاوضاع الحالية و حتى تلك الاوضاع المستقبلية للاسر. وربط هاته الاخيرة بمحيطها المباشر دون اغفال ذلك البعد الشمولي. سواء في القرية او المنطقة او البلد الذي توجد به. ولا اغفال تلك الضغوطات الخارجية و المرتبطة بانتاج المعنى المصاغ في فضاءات ثقافية اخرى. ذلك ان التعميم يغفلنا عن حقيقة تعدد المؤسسات العائلية في حد ذاتها و نغفل بذلك عن التعدد الذي يشمل النوع، الجيل والمجال على حد سواء. ولا ندرك ذلك التنوع الا اذا درسنا المؤسسات العائلية برمتها. و اذا ما اعتمدنا هذا التناول. فاننا سوف نربطه بتلك التغيرات المتعاقبة التي حدثت على المستوى الكلي في الجزائر. و التي دون شك قد اثرت على نوعية التعداد الذي حدث على مستوى العائلات. ذلك ان كل عائلة اعتمدت على رد ملائم لامكانياتها الداخلية و طموحاتها. و كذلك المخيال الذي تحمله عن مكانتها بين مختلف العائلات.

في مجال و زمان محددين وفي مؤسسة اسرية بعينها تقاديا للاسقاطات الايديولوجية. و ترتيب المعرفة بغرض توظيفها في الدفاع عن مواقف ايديولوجية محددة مسبقا. و يكون الرهان فيه هو تغطية الاختلافات الحقيقية في الاوضاع بالرغم من ان هناك امراة وزيرة، و مقولة، و اطار في مختلف مؤسسات الدولة.

فالطرح الجديد يهدف الى تعرية و ابراز الخفي كما هو. و ابراز الاختلافات التي يعيشها افراد الاسرة الواحدة مهما بلغت من الانتقاء حسب الجنس و السن. لن تبلغ تلك الاختلافات الموجودة بين تجمعات اسرية تعيش اوضاعا مختلفة. و من هنا يمكن ادراك اهمية التناول المقترح.

فالطرح الذي يميز بين مكونات الاسرة طرح مغلوط في حد ذاته. ذلك انه يهتم بجزء من مكوناتها. و كان هذا الجزء بإمكانه ان ينشاء و يتعرع و يتطور دون التحامه مع الاعضاء الاخرين المكونين للاسرة. أي دون وجود تنشئة. حتى و ان اعتمدت التمييز بين الادوار التي يجب ان يلعبها الجنسين. و الاختلاف المترتب عن ذلك في عملية التربية والتصور او وجود تضامن بين افراد الاسرة. و هذا التناول يفقدنا الوصول الى المنطق الداخلي الذي تعتمده الاسر. انطلاقا من:

1. مسارها التاريخي الذي سلكته او تاريخ الحياة الاسرية.
2. التعامل مع هذا الارث و التأقلم مع المستجدات المستحدثة في المحيط.
3. تنشئة منتوجها البشري من بنين و بنات بالنظر الى الماضي و التحديات.
4. تبيان اهم الرهانات و التحديات التي على الاسر رفعها.

5. تبيان افاق و اهداف الاسر. التي لا يمكن الا ان تكون تفاعلا بين واقعها المعاش، الفرص المتاحة في المحيط و الطموحات المراد تحقيقها.

### \*التناول البديل

. الاقتراح البديل بالنسبة للتناول هو اخذ المؤسسة الاسرية بمكوناتها. أي عناصرها البشرية و قاعدتها المادية وكذلك القاعدة الرمزية. بالمكانة التي تحتلها وتميزها عن المؤسسات الاسرية الاخرى.

. اخدها في البعد التكويني: المستمر بالتواصل. والانقطاع الذي يحدث. و بما فيه من اليات للبناء والهدم و اعادة البناء.

. الخروج من تجزئة الدراسة التي تمس عنصرا واحدا من الاسرة: المرأة، الطفل، المسن، الريف، الحضر.

. مدى تفاعل هاته المؤسسات الاسرية مع المؤسسات المحيطة. التي لا بد لها من التعامل معها: سياسة، قانونية، تربوية، اقتصادية و ادارية كمؤسسة لها منطقتها الداخلي. معتمدة على انتاج معنى. او تبني معنى منتج في المحيط. او تاقلمه مع وضعيتها و احتياجاتها.

. التعرف على الرصيد الرمزي. الذي يمنح العائلة والاسر المكونة لها مكانة تميزها عن غيرها من الاسر الاخرى. هذا الرصيد الذي يعتمد على جل الابعاد المكونة للحياة في تجمع بشري .

البعد الانساني: الذي يعتمد على النسب. و منه ان عائلات تحتفظ بشجرتها العرقية التي تبين نسبها الى الجد الاول المؤسس. و الذي، طبعا، يكون عضو يمنح شرعية الاعتزاز به والى الانتهات القبلية. و ما تقزه من حماية و تعاون. و كذلك التصدي للقبليات الاخرى.

البعد الديني: اصول شريفة و مرابطة و لها علماء دين مشهود لعلمهم و ورعهم. او عائلة مشهود لها بالالتزام باخلاق فاضلة و التقضل على العائلات الاخرى .

البعد الاقتصادي: لها موارد اقتصادية معتبرة تشغل الناس و تساعد الفقراء و المحتاجين.

البعد الاجتماعي: المكانة السياسية او الوظيفة التي يشغلها بعض اعضائها في دواليب السلطة. بمختلف اجهزتها. و التمييز بين اسر ثورية و اخرى غيركذلك.

\* العائلات الجزائرية . مسار وطني و وضعيات مختلفة:

### 1 . من الاحتلال الفرنسي الى الاستقلال:

لم يعرف الجزائريون مند عهد طويل السلطة المنبثقة من الارادة الداخلية لهم. بحيث ان السلطات كانت تفرض نفسها دوما من الخارج. و عن طريق القوة و القهر و المغالبة. وبالتالي فان السلطة كانت في غير خدمتهم. بحيث انها كانت في خدمة الفئة المهيمنة: اترك، كراغلة، اروبون يهود، فرنسيون، و مراعات بعض المصالح التابعة للمتعاونين مع تلك الانظمة من السكان المحليين. و لم تكن السلطة في خدمة المواطنين ابدا. الامر الذي يمكن ان يفسر عدا غالب الجزائريين للسلطة و كل من يمثلها. و كذلك رموزها.(انتاع البايك).

### \*الصدمة الكولونيالية:

الوقوع الذي احده الاستعمار الفرنسي على المؤسسات العائلية لم يشهد له التاريخ الجزائري مثل. بحيث ان الاحتلال قد ساهم بقسط كبير في خلخلة البنيات الاجتماعية التي كانت قائمة قبل مجيئه. و غير الكثير من ملامحها: التعدادية و التنظيمية. كما انه غير من طرق معاشها واسترزاقها.

تغيرات مورست على التجمعات السكانية تميزت بالعنف. و يمكن وصفها بالصدمة من ناحية تواجد قوة اجنبية لها ثقافة مغايرة استولت على الارض و العرض. و حاولت تحطيم البعد الثقافي و الروحي. و كان من نتائج هذا التدخل العنيف: ابادة العديد من القبائل بما فيها من عائلات و اسر. سواء بطريقة مباشرة عن طريق الحرب. او بطرق غير مباشرة: كادخال الاوبئة الى الجزائر عن طريق جنودها. و كذلك الاستلاء على الاراضي و ما عليها من مواشي و ما تحتها من حبوب كانت تخزن في (المطامير).

.مواقف العائلات الجزائرية من الاحتلال الفرنسي:

تباينت مواقف العائلات الجزائرية من الاحتلال الفرنسي. و لو ان معظم العائلات اعتمدت ردا عنيفا عن التدخل العنيف الذي فرض عليها:

1. اندمجت عائلات عديدة مع المسار السائد ان داك. و المتمثل في المقاومة المباشرة. و محاولة التصدي لهذا الكيان الغريب عن طريق الكفاح المسلح. الذي نظم تحت لواء الجهاد في سبيل الله. أي تحت لواء البعد الروحي.  
2- انغلقت بعض العائلات عن فروقاتها الدينية و الثقافية. و تشبنت بها. بالرغم من انها تم قهرها من طرف قوات الاحتلال. و عملت على عدم الاحتكاك مع المستعمر. الامر الذي همش جماعات من العائلات من مزاوله نشاطها. واستمرار معاشها بطريقة عادية. و هو ما يسمى بالمقاومة السلبية. و رفض الاتصال او التعامل مع المحتل.

3- اندمجت بعض العائلات الاخرى مع منطق القوي المنتصر. و من تم تجند بعض اعضائها في فرقة "الحركة". و كانوا مساندين فاعلين في احتلال الاقاليم الداخلية للبلاد. و تمكنوا من شغل مناصب مهمة في الادارة. " قائد كوراط ... " .

4- فئة اخرى من الاسر استعمل اعضائها و وسائلها. و بالخصوص النقل من حمير و بغال تحت الاكراه. من طرف القوات الاستعمارية كوسائل امداد. و نقل الدخيرة الى ميادين المعركة. النظام الذي سمي (بالتسخير) .  
- خلخلة البنيات العائلية: لقد ساهم الاحتلال الفرنسي. بشكل كبير في خلخلة البنيات العائلية. و المكانة التي كانت تحتلها بعض القبائل، العائلات، و الاسر قبل الاحتلال. وذلك عن طريق النيات اعتمدها. قصد الحاق الضرر باكبر قسط من السكان. لاجبارهم على الخضوع و الرضخ بالواقع المفروض عليهم .

و قد استهدف التنظيم القبلي و العائلي الذي كان قائما و مؤسسا بكيفية تسمح بالتوازن بين الطبيعة الجافة او الشبه جافة و احتياجات السكان. معظم القبائل كانت تحتل مجالا واسعا حسب الظروف الطبيعية و حسب الفصول , بحيث ان اعتماد الاراضي المشاعة كان في خدمة الماشية التي ينتقل بها مربيها من الشمال الى الهضاب و حتى الصحاري في بعض الاحيان .فدقيق الاستعمار المجال الحيوي الذي كانت تتحرك فيه بعض القبائل بانشاء ترسانة من القوانين من بينها قانون "وارنيه " الذي اجبر السكان على التملك الفردي للاراضي و نزع كل ملكية جماعية.

استهداف التنظيم القبلي و العائلي تم ايضا باليات اخرى من ابرزها:



1\* فرض ضرائب ثقيلة على العائلات : - انشاء ضريبة الحرب: أي انه كلما كانت هناك مقاومة. فان المحتل لا يواجهها بإمكانياته الذاتية فحسب. و انما يعتمد كذلك على الامكانيات الموجودة لدى "الاهالي". اضافة على الضريبة على المنتج , استمر المستعمر في جمع الزكاة. التي تم تنظيم جمعها تحت قيادة الامير عبد القادر.

2\* سلب ونهب و تحطيم الموارد الاساسية في معيشة السكان : المواشي و الحبوب .الامر الذي ادى الى كارثة ديمغرافية. حسب تعبير الجلاي صاري. و الذي يرى بان نتيجة هاته الظروف القاسية المفروضة على السكان. قد ادت الى وفيات تمثل ازيد من 1/3 السكان لسنة 1866 .أي حوالي مليون نسمة من 1866الى 1872. ان معظم العائلات الجزائرية كانت تعتمد نظام الاكتفاء الذاتي. ضمن محيطها الطبيعي. المتمثل في منتوجات القبيلةوالقبائل المجاورة. التي تتبادل معها السلع المنتجة.

نظام الاكتفاء الذاتي. الذي يمنح استقلالية معتبرة للعائلات. كانت تمارسه معظم العائلات. بحيث تضع المنتج من القمح و الشعير خاصة في "مطامير" وكذلك الشأن بالنسبة للمنتجات الحيوانية الأخرى: من دسوم و لحوم . بحيث يوضع "الدهان " او السمن في جرات من الطين. و كذلك الزيوت زيت الزيتون . ويتم تحفيف اللبن بعد طهيه و يحول الى ما يسمى "بالكليلة". كما يجفف الحم . بحيث إنه لما يخش من هلاك بعض رؤوس الأغنام اوضياعها . يتم دبحها. و لكن لا تستهلك كلها في الحين. بل يتم تحفيفه و الاحتفاظ به عند الحاجة إليه. و هاته العملية تسمى "بالمبشش" أو "القديد " حسب الاماكن. كل هاته الإحتياطات كانت موضوعة من طرف العائلات الجزائرية حتى لا تهلك من المجاعة أثناء السنولت الغير ممطرة. لكن بالنظر إلى مستويات الضريبة المرفوضة على العائلات, و إشتراط تسديدها نقدا فان العائلات كانت مضطرة الى بيع مخزونها واحتياطها الإستراتيجي الذي يضمن لها البقاء و الإستمارية.

و بالنظر الى الآجال المحددة. يتم بيع المنتج باثمان زهيدة. ضمن اليات متحكم فيها من طرف الأوروبيين و اليهود . هذا ما أدى الى تعزيز الية الفقر و البؤس بل و المجاعة المشار اليها انفا.

هاته الاليات المفروضة على العائلات غيرت من وضعيتها السابقة. بالخصوص العائلات المشهورة. التي ساهمت في مقاومة المحتل بشكل فعال. و تم عن طريقها اخضاع بعض العائلات حتى لثقافة التعامل بالربا . بحيث إنه اضطربت العديد من العائلات للجوء الى الاقتراض. مخافة المجاعة. و لكنها فقد اراضيها عن طريق ميكانزمات(الرهن). و غادرت العديد من العائلات المجال الذي كانت تحتله. و الحرفة التي كانت تمتنها الى المدن . و ضواحيها و نشأ ما يسمى(بالقربى) أو البيوت القصديرية.

\* واجهت العائلات الجزائرية هذا التحدي الكبير. الذي كان يهدف الى افرغ الارض من سكانها. و تعويضهم بسكان اخرون بدلاء عنهم. و اخضاع البقية المتبقية الى السيطرة و الهيمنة الاقتصادية و الثقافية. و إفرغ السكان من البعد الروحي و الثقافي. و حتى الانية التي تتميز بها كل اسرة. من دين و لغة و اسم.

المواجهة كانت على المستوى الديمغرافي:

\* من الطبيعة الى الاصطناعي: بحيث إن العائلات الجزائرية عموما. استمادت على ممارسات دامت أزيد عن القرن و النصف: بحيث إن الخصوبة المسجلة خلال القرن الماضي تقارب:(الأربعين في الألف). وتم المحافظة على نفس العوامل المساعدة على تحقيق هذا المستوى من الإخصاب:

- غياب العزوبية بالنسبة للفتيات .

- إعادة الزواج بصفة تلقائية بالنسبة للأرامل. وكذلك المترملات اللاتي يكن في سن صغيرة .
- ممارسة تعدد الزوجات .
- كل زواج ينجر عند عقم. يصحبه تلقائيا إما طلاق المرأة العاقم او الزواج بإمراة ثانية .
- السهولة القصوى للاجراءات القانونية للزواج سواء في الوسط الحضري او الريفي .
- انتشار الزواج المبكر عند الذكور و الاناث .
- غياب استعمال وسائل منع الحمل .

يتبين لنا و حتى دون اقامة دراسة ميدانية على الاسر الحالية. ان التغير الحاصل الان هو نقيض ذلك الذي كان ابان فترة الاحتلال. و يمكن القول: بانه في مرحلة الاحتلال اتسمت سلوكات معظم الاسر "بالطبيعي". اذ ان التصورات كانت تنطلق من الطبيعة. المحافظة لهاته العائلات. بحيث انه كان من " الطبيعي": ان يتزوج الرجل و المرأة مباشرة بعد البلوغ. في بعض الاحيان حتى قبل سن البلوغ بالنسبة للبنات .

لا يجب ان ننسى انه من الناحية الديمغرافية. فانه الى جانب عوامل الابادة التي كانت مفروضة من طرف الاحتلال. سواء المباشرة بواسطة السلاح او بواسطة التضيق في المعيشة. فان المعدل المعيشي كانت لا تتجاوز 50 سنة. فلا يعقل ان يفكر الانسان في الزواج قبيل وفاته بسنوات معدودة. ذلك ان اعادة الانتاج تقتضي هذا التعجيل. و بالخصوص ان تغير في الوضعية كان بطيء ان لم نقل منعدما. فاحتلال مكانة جديدة كان من الصعوبة بمكان. و من ثم كان الزواج المسيطر داخلي. فتوفر العائلات عناء البحث عن القرين. و انشاء علاقات مصاهرة جديدة. العمليات التي تاخذ وقتا. فتطول عمليات الزواج في حالة ما اذا انتظرنا فترة نضج الزوجين الكافية. و تكوين القاعدة المادية الاولية و تلبية بعض المتطلبات الضرورية لاجراء الزواج.

و تبعا لذلك فالمهور التي كانت تطلب. لم تكن تعجيزية. و كان في الامكان تليبتها دون عناء. لان المتصاهرين يعرفان وضعيتهما الاجتماعية و الاقتصادية. مع الاشارة الى وجود فئة داخل المدن الكبرى على وجه الخصوص: كالجزائر العاصمة، تلمسان و قسنطينة.

كانت عمليات التصاهر تجري بين فئات ميسورة الحال فيما بينها. و كانت تتسم بتكاليف جد مرتفعة. لكن يجب الاشارة كذلك الى ان امكانية تلبية المطالب و الشروط. كانت في متناول هاته الفئات. التي يمكن اعتبارها فئات مغلقة على نفسها. و يصعب الدخول اليها.

#### \*اعادة انتاج الاسر لذاتها:

. فاعادة الانتاج تميزت بسرعة تكوين البناء الاسري. الذي لم تكن له أي شروط فعلية و حقيقة لامكانية الاستقلال عن العائلة. لا من ناحية السن و لا من ناحية الامكانيات المادية و الموارد المعيشية. و عليه كان من النادر جدا ان يتم انفصال الاسرة المنشأة عن العائلة. و بالخصوص في حياة الوالد. الا اذا كانت هناك ظروف قاهرة.

و في هاته المرحلة. تم تاسيس معنى من الداخل. بحيث حاربت ظاهرة الانفصال الاسري عن العائلة. و ذلك بالتعريض بكل انسان انفصل عن العائلة بالقول بان"فلان" فرق على والديه. و يتم استهجان و تقبيح العمل الذي اقدم عليه " المفارق". لان الاصل ان يتم هذا الفراق بشكل طبيعي. أي انتظار وفات الوالد(اب) العائلة. حتى

يستقل اب الاسرة باسرتة ان شاء . و تبقى احدى الاسر او بعضها في المركز . فتحتل المكان الذي كان يحتله اب العائلة من الناحية السكنية و حتى المعنوية . و غالبا ما يحتل هذا المكان الولد الكبير السن في العائلة .  
الانجاب: لن تكن بعرف الانجاب أي نوع من التنظيم . فما دام الزواج مبكرا فان ذلك يعني تزايد افراد الاسر و العائلة . لكن يجب لفت الانتباه الى ارتفاع نسبة الوفيات . و من ثم تكن الاسر في حاجة الى التدخل في عمليات التنظيم .

المعنى المنتج في هاته المرحلة: ان العيال رزق الله . و الاولاد كلهم خير . و هم مصدر غنى لا مصدر فقر . بحيث انهم يمارسون العمل في سن مبكرة نساءا كانوا او رجالا . و حتى الاناث لا تمثل عبء ثقيل . لانها تنزوج في السنوات الاولى من بلوغها سن المراهقة .

السكن: غالبا ما تحتل ارض الاجداد . و لو كانت محدودة . الا ان العائلة هي الضامن و الكافل ، للاسر المنشأة ، السكن . بالخصوص ان المجال كان مفتوحا . فان كان في المدينة فان السكن المنشأ يخص الطابق السفلي لافراد كل العائلة . و كل الوظائف الحيوية موجودة بالطابق السفلي . اوساط الدار : من مطبخ حمام ، دورة مياه و استقبال الضيوف . اما الطابق العلوي عبارة عن غرف تحتلها الاسر المنشأة من طرف العائلة . اما في وسط القروي فتتشاء دور صغيرة بالقرب من الدار الكبيرة . اما في البدو فتتصب ما يسمى (بالعشة) . خيمة صغيرة . بالقرب من الخيمة الكبيرة . التي هي الاخرى تضمن الوظائف الاساسية: من طهي و تجمع العشش المحيطة التي هي للزوجين المنشئين حديثا او قديما .

المعنى المنتج: هو داخلي ايضا . و يقضي بتوفير السكن ، مهما كانت الظروف ، للاسرة المنشأة . حتى لو تعلق الامر ببناء بيت قصديري بالقرب من البيت القصديري المركزي التابع للعائلة . لم يكن السكن يمثل اكراما في انشاء الاسر الجديدة . ذلك ان فكرة استقلالية الاسرة عن البيت الكبير لم تكن واردة .

العمل: يعتبر العمل امتدادا لمهنة الاباء و الاجداد: فلاح ، زراعة ، تربية المواشي ، امتهان بعض الحرف او تجارة . لا يتم تغيير مهنة الاباء و الاجداد . التي على الاحفاد الاستمرار فيها . الا بمناسبة احداث قطيعة . كاستلاب الاراضي او ضياع المواشي . و غالبا ما يمتهن الشخص نفس المهنة التي تعلمها عند الاخرين: و بدل فلاح ، يصبح خماسا . و بدل مربى ، ماشية يصبح راعيا . و بدل صنايعي يمتهن حرفة حرة ، يصبح عاملا باليوم او عامل بسيط في احد المصانع المنشأة من طرف المعمرين . او عامل اجير في قطاع الفلاحة اساسا . ثم الخدمات ثم الصناعة .

الاثاث: الاثاث الذي تحتاجه الاسرة جد بسيط . و غير مكلف . غالبية الاثاث المنزلي مصنوع من طرف نساء العائلة: جدة ، الام ، البنات ، زوجات الابناء . بمواد محلية: طين ، حلفاء ، صوف ، و وبر . فتضع منها اواني منزلية و البسة و اغطية و افرشة متنوعة . و من ثم اعتبرت المرأة الركيزة الاساسية في المنزل . خدمة (القطاص): أي تواصل البيت العائلي عبر الاجيال . و المحافظة عليها من طرف العنصر النسوي الذي يعتبر عنصرا نشيطا بحيث ان نشاطه في غاية الاهمية بالنسبة لاستمرار الحياة العائلية .

ونخلص الى القول عموما: بان الكثير من الحاجيات كان يمكن للعائلات باختلاف وضعياتها و بامكانياتها البسيطة . ان توفرها و تجزها . انطلاقا من زواج ابنائها و بناتها . مرورا باسكانهم و توفيرالغداء ، الملابس ، التنقل .

معتمدة على امكانياتها الذاتية و ان كانت جد متواضعة. و من ثم فان انتاج المعنى كان داخلي. يحدد السلوكات و المنشأة التي لا تحيد كثيرا عن اعادة انتاج الوضعية التي كانت عليها العائلات التي استتها . تبين لنا ان انتاج المعنى كان انتاجا داخليا. تتكفل به القبائل و العائلات ثم الاسر. معنى الحياة. المنتج سمح بتسهيل حياة الاسر منذ انشائها و حتى استمرار حياتها حتى تصير هي الاخرى تحتل مكانة العائلة بدلا من عائلتها المتفرقة. و تكتمل بذلك الدورة المنتجة للعائلات الجديدة انطلاقا من الاسر التي انشأت من طرف العائلات. اعتمد المعنى المنتج على مبدأ: "بساطة العيش" و الاكتفاء بالقليل. كما انها تتمسك "بانتاج الحياة". من خلال انتاج موارد بشرية. ضرورة لعمليات التواصل و الاستمرارية للحياة. عبر انشاء الاسر التي تعتبر الاساس المجدد للبناء و الحفدة: أي انشاء الخلف لتعويض السلف. و ذلك كله اعتمادا على الامكانيات الذاتية المتاحة للعائلات. بحيث تقدم مساعدات عينية او مالية بمناسبة اقدم العائلة على انشاء اسر جديدة. و ان هذا التعاون يخضع لقاعدة تقديم المساعدة و العون. و انتضار اعادة ارجاعها بنفس المناسبة. سواء بنفس القيمة او اكثر منها. و ذلك كله حسب وضعية العائلتين اللتان تدخلان في هاته العملية التبادلية. فكلما كانت العائلة المانحة ميسورة و لها مكانة محترمة بين العائلات كلما كانت منحتها مرتفعة .

#### \* من الدولة المسعفة الى الدولة المنظمة:

حدثت فطيرة و تغيرات جذرية مع حدوث الاستقلال الوطني. اد لاول مرة و منذ عدة قرون اعيد انشاء الدولة الوطنية. السلطة المنبثقة من الارادة الداخلية للسكان. بحيث ان السلطة كانت تفرض نفسها دوما من الخارج. عن طريق القوة و القهر و المغالبة. و بالتالي لم تكن الدولة و لا السلطة رسميا في خدمتهم. بل كالنت في خدمة: الفئة التركية، الكوغلية، اللاروبية، اليهودية و الفرنسيين. مع مراعات مصالح بعض المتعاونين من السكان المحليين من قياد وغيرهم. و لم تكن السلطة في خدمة المواطنين.

اعيد انشاء الدولة الوطنية من الداخل. بعدما كان كيانا خارجيا يخدم مصالح المعمرين و الدولة المستعمرة على وجه الخصوص. اصبح على كاهل الدولة الانشغال بمصالح المواطنين. و كان على الدولة انشاء كل شيء. انطلاقا من لاتجاه المعتمد: الاشتراكية من التعليم، الشغل، الصحة، السكن التعمير و البناء... ما يهمننا هو انتاج المعنى من طرف العائلات. هل بقي انتاج المعنى داخلي كما كان ؟ ام انه اصبح ينتج خارج مجال العائلة او الاسرة؟ هل الوضع الذي صارت تعيشه العائلات او الاسر هو نفسه الذي كان سائدا ابان الاستعمار ام ان هناك منشأ جديدا؟

صارت الدولة هي المحرك المحوري لايجاد كل شيء. و مركز لجل النشاطات على مستواها. اذ ان الدولة هي: المقاول: تقوم باستثمارات منتجة و غير منتجة: من مصانع الى طرقات و منشآت عمومية.

. الموزع: تقوم بتوزيع ما تنتجه و ما تستورده. باثمان مدعمة و ذلك بقصد الرفع من المستوى المعاشي للسكان.

. المنظم: تقوم بانشاء مخططات. و تعدد اولويات. كما انها تسن قوانين و تصهر على تطبيقها.

فالدور الاساسي الذي كانت تقوم به الدولة هو: دور المسعف الاجتماعي. و وفرت الدولة فرص بالنسبة للعائلات

و الاسر. فرفعت من مستوى التطلعات للعائلات و الاسر. فيما يتعلق بالمجالات الحيوية نذكر من بينها:

تحرير الرغبة في الاستهلاك: اذ ان الاسر و العائلات كان ينقصها الكثير من الوسائل: الاجهزة الكهرومنزلية و

الاثاث و و حتى تغيير نمط التغذية. الذي كان يعتمد على الحبوب بالدرجة الاولى. صار اكثر تنوعا.

الترقية الاجتماعية: الترقية التي اوقفت لمدة طويلة. بسبب الهيمنة الاستعمارية. فتم تغيير تلك البنيات التقليدية التي كانت قائمة. و صارت كل العائلات و الاسر تطمح الى الرفع من مستواها المادي و الرمزي.

التعليم: بالنظر الى ديمقراطية التعليم المنتهجة. بالنسبة للجنسين: الذكور و الاناث. دخلت البنات باحتشام و صرن الان متساويات مع الذكور. بل و مهيمنات عليهم في بعض التخصصات بالتعليم العالي. و كان من نتيجة الاقبال على التعليم بالنسبة للنساء اعادة النظر في تقسيم العمل. الذي كان قائما و مقسما على اساس الجنس: عمل الرجال خارج البيت. بينما تقتصر النسوة على نشاطات داخل البيت. بحيث ان النساء يمثلن الان خمس 5/1 العاملين على المستوى الوطني.

الشغل: اعتماد المخططات التنموية. و التركيز على التصنيع. بعد تامين الشركات التي كانت متواجدة. و انشاء شركات وطنية ذات الحجم الكبير لامتناس البطالة التي كانت متفشية. اعطى فرصا لبعض ارباب الاسر بتوظيفهم في هاته الشركات. بالاضافة الى القطاع الاداري و كذلك التعليمي. الذين كانوا يوفرون مناصب عمل و بشكل متزايد في كل سنة. و بدا الامل يتسع لذي كل عائلة في ايجاد فرص عمل اضافية.

اتساع رقعة الحضر: نظرا لهاته الفرص المتاحة: من عمل، تعليم و استهلاك و صحة. عرفت الاسر نزوحا من الارياف الى المدن بشكل متزايد حتى تغلبت نسبة الاسكان في المدن منها في الريف. و عرفت النسب التالية: ربع 1/4 السكان كانوا يقيمون بالمدن سنة 1954 . فتطورت هاته النسب الى ثلث سنة 1966 . فالنصف سنة 1984 . فثلثي السكان سنة 1998 .

السكن: سعى الجزائريون الى تعويض الاوربيون فاحتلوا السكنات الشاغرة. و لما لم تكفهم نظرا للنزوح المذكور انفا. و كذلك الزيادة الديمغرافية التي استمرت في الارتفاع. و بالخصوص بعد تراجع وفيات الاطفال و تقديم الخدمات الصية المجانية في المستشفيات الجامعية على وجه الخصوص. بدء التفكير في انشاء مدن قصديرية. ثم تحولت الى مدن مبنية في الضاحية بمواد صلبة. سواء بطرق مرسخ بها او غير مرسخ بها رسميا.

الديمغرافية: عرفت نقلة اخرى من الوضعية الطبيعية: أي استغلال كل الطاقات البشرية المتوفرة. لتحدي الظروف الاستعمارية وكذلك المعيشة الصعبة. التي كانت تؤدي في الغالب الى وفيات الاطفال و حتى الكبار. و بالخصوص الفئات الهشة. الى الوضعية الاستنماعية: أي الحد من استعمال كل الطاقات البشرية. و ذلك باقصاء بعض النساء و الرجال من الزواج. و بالخصوص النساء المطلقات و الارامل. ثم اتسع مجال العزاب مع التاخر في سن الزواج للجنسين.

#### \* الازمة الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر:

الصدمة البترولية التي عرفتھا الدول المنتجة للمحروقات في الثمانينات. كانت ذات الاثر الاكيد على جل العائلات و الاسر الجزائرية. نظرا لمستويات المديونية التي صارت هيكلية منذ ذاك الوقت الى الان في الاقتصاد الجزائري. نجم عنها:

. توجه جديد مخالف تماما للتوجه القديم. و الانحراف بدرجة قدرها (180°) أي من التوجه الى الاشتراكية الى التوجه الى الراسمالية.

. فاغرق السوق بالمنتجات الاجنبية. امتص الكتلة النقدية التي كانت لدى العائلات و الاسر المتوسطة و حتى الفقيرة.

. توقف استثمار الدولة في المشاريع الانتاجية. و مواصلة جهد التصنيع. بل نقصت مستويات تمويل تلك الشركات بالمنتجات و المواد الاولية التي كانت المؤسسات في امس الحاجة اليها لاستمرار نشاطها.  
. هيكله المؤسسات و توزيعها زاد من ضعف ادائها.

. تدخل صندوق النقد الدولي.(الباب العالي الجديد) لفرض شروطه:  
اعادة الهيكلة، تسريح العمال، تحضير المؤسسات الى الخوصصة، بالاضافة الى توقيف التوظيف. و فتح التجارة الخارجية. و انتهاء احتكار الدول لها. رفع الحماية على المنتج الوطني.  
و على العموم اعادة شكل من اشكال التبعية او الهيمنة. و لم يعد القرار المتخذ يعتمد على البعد الداخلي فحسب. بقدر ما يتاثر بالتوجهات الخارجية.

\* من النتائج المهمة لهاته الازمة. انها ايقضت كذلك الفروقات الثقافية التي كانت مجمدة الى حين. بسبب التوزيع الريعي التي كان يفرض ولاء كاملا للدولة. و عدم الخروج عن الطاعة.  
. من بين الفروقات الثقافية التي طفت الى السطح. تعميق الهوة بين الاتجاهين: المتغرب و المستشرق على حساب البعد المغربي.

بعد سقوط النظام الاشتراكي و التوجه الشيوعي في العالم. ارتأ: البعد المستشرق انه حان الوقت للرجوع الى البعد الاسلامي. كحل للمشاكل التي يعاني منها العالم الاسلامي. و قد استقطب الاتجاه المقتنعون بهذا الطرح. بالاضافة الى اولئك المهمشون: من بطالين(حطيسيت). و حتى من كان منحرفا اعلن عن توبته. و استعداده للتفكير عن سيئاته. و قد وعد مناضليه بالفوز في الدنيا و الاخرة على حد سواء. فصار منهم "امراء" و "قواد كتائب" مع استباحة الاموال و الاعراض جزاء الدنيا و في حالة الحرب. اما بعد الانتصار فالمكاسب معروفة التمكين في الارض. و نظرا لان التيار قد "كفر" القاعدة التي ساندته و لم تلتحق به في العمل المسلح. و استباح الاموال و الانفس و الاعراض. اقدس ما يحافظ عليه الاسلام. فلم يلتزم بالمرجعية التي كان يدافع عليها. تبين افلاسه.

الاتجاه المستغرب: يبدو انه ساهم في ايقاف هذا الزحف الاسلامي. و بالخصوص بما يملك من وسائل اعلامية. التي عرفت تحررا من الارتباط بوجهة نظر السلطة. و الوقوف عندها. و لو ان هذا الموقف كان يخدم السلطة التي كانت قائمة في هذا المجال. و من ثم احتل هذا الاتجاه الموقع الاساسي في التأثير على السلطة.  
. الى جانب هذا البعد المستغرب الذي تموقع. فان الاصاله المغربية هي الاخرى تحركت ببعديها:

البعد الاسلامي الطريقي: المتجدر في الزوايا. الذي انتعش على نقيض النزعة الاسلامية المستشرقة. و التي لم تعرف كيف تدير الصراع الذي كان قائما لصالحها .

البعد الامازيغي: الذي احدث توترا من نوع اخر. و لو انه كان منحصرا في منطقة معينة و محددة. الا انه ما يزال يشكل احد المتاعب الجوهرية التي تعاني منها السلطة. رغم الاعتراف بالامازيغية دستوريا كلغة وطنية. و كأن "الحركة" تريد فرض "عقوبة" على السلطة. نتيجة للحقرة التي تمارسها على باقي المواطنين؟ ولو تعاقب معها الاجيال القادمة. باضافة بؤرة للتوتر مستديمة؟

. لم تعد توجد معالم يتفق عليها. و كل شيء صار محل نزاع و مراجعة. يعتبر هذا تحول من التحولات التي يمكن تسجيلها فيما يخص المعنى المنتج داخليا. بحيث ان "قانون الاسرة" او ما كان يسمى فيما ماضي "بقانون الاحوال الشخصية". كان يعتبر من المقدرات التي لا يمكن ان تنزل ساحتها التعديلات والتغيرات. و بالخصوص فيما يتعلق بالبعد الشرعي و كذلك الفقهي المعتمد على مدونة خليل بن اسحاق. التي يمكن اعتبارها مرسوم تنفيذي وفق المذهب المالكي. صار محل انتقاد و تهجم من الجهات الرسمية و الغير رسمية. و محل ضغط من "العولمة الثقافية"؟

#### \* من اهم انعكاسات الازمة الاقتصادية على العائلات و الاسر الجزائرية:

. تجميد الترقية الاجتماعية: التي كانت تنتظرها بعض الفئات. تسريح العمال، و ندرة فرص العمل الجديدة للاجيال المتوافدة على سوق العمل. سواء من حاملي الشهادات الجامعية و التقنيين. ناهيك عن ذوي المستويات التعليمية المتدنية. هذا التجميد يقض احساس التجميد الذي كان ممارسا على الجزائريين ابان الاحتلال الفرنسي. فاصبح الجزائري يتحدث عن "الحقرة" و التهميش. و يشكي بتريدي اوضاعه الاقتصادية و الاجتماعية.. بعدما كان يحمد الله على السراء و الضراء ؟!

. فالعائلات الجزائرية مرت بثلاث وضعيات. يمكن اعتبارها مراحل قطعها العائلات و الاسر بشكل عام. منذ الاحتلال الفرنسي الى الوقت الراهن :

1 - العائلات في وضعية المهيمن عليه " التابع" في خدمة النظام الكولونيالي. عليها واجبات و اقل ما يكون لها من حقوق. وفي هاته الفترة كل عائلة اعتمدت على طاقاتها البشرية و كذلك مكانتها المادية و الرمزية. من اجل الكفاح قصد البقاء او الكفاح قصد تحسين الوضعية المكتسبة.

2- العائلات و الاسر بعد الاستقلال و حتى الثمانينات: كانت العائلات محل عناية من طرف الدولة المقاوله، الموزعة، و المنظمة. لعبت الدولة دورا حمائيا مهما بالنسبة للعائلات و الاسر. و كانها عوضت ذلك الدور الذي كانت تقوم به القبيلة. بعض العائلات و الاسر حققت نقلة نوعية مهمة جدا مقارنة بما كانت عليه. و جل الاسر استفادت من تلك الخدمات الاستهلاكية، التعليمية، السكنية في مجال الاسكان و الصحة. و الاسر التي بقيت مهمشة كانت تعيش على امل تحسين وضعيتها. و بقيت تنتظر في دورها قصد الاستفادة كما استفاد الآخرون.

3- بعد الازمة الاقتصادية تراجعت الخدمة التي كانت تقدم الى العائلات و الاسر عموما. في مجال العمل، السكن، الصحة على وجه الخصوص. ظهر في هاته الفترة، القطاع الخاص، الذي امتص بعضا من البطالة. و خاصة في قطاع الخدمات و على وجه الخصوص النقل. في مجال السكن ظهرت صيغ متعددة بمشاركة طالب السكن. اما في الصحة فظهرت عيادات خاصة. للتكفل ببعض الامراض التي لا تعالج في المستشفيات الا بعد مرور عدة اشهر و اعوام. صار القطاع الخاص يقدم الخدمة للذي يتمكن من تسديد الاتعاب . لكن بدون تعويض من طرف التامينات الاجتماعية.

#### المؤسسات المنشأة من طرف الشباب:

\* تزدى المستوى الاقتصادي و تقشي الفقر المدقع في اوساط بدات تتسع يوما بعد يوم. و بالخصوص امام استقالة السلطة: من مهام الاسعاف التي كانت تقوم بها من حماية الاستهلاك و توفير الشغل و الاسكان و الحماية الصحية. ثم اغراق السوق بالبضائع المستوردة. مع انخفاض القدرة الشرائية. و تخفيض العملة الوطنية بعشر مرات على ما

كنت عليه. في التداول الرسمي الذي صار قريبا من التداول الغير رسمي. بعدما كانت القدرة الشرائية نسبيا مرتفعة في سوق النذرة . فنفدت الموارد المالية مع سوق الوفرة.

وسقطت الحماية التي كانت تقدم من القبيلة ثم الاهل مقابل الولاء لهم. وتبعها سقوط حماية الدولة. فلم يعد المواطن يكن لها الولاء. و بدء الخروج عن الطاعة .ومع ابقاء الدولة على توزيع بعض الريوع البترولية على بعض الفئات دون الاخرى. نظرا للازمة و نظرا لتضييق دائرة الاستفاضة من الربيع. و عدم العدل و المساواة. بدأت بذور العنف تتولد. وان استدعى ذلك تحطيم كل هياكل الدولة ؟

ان كلا من الازمة الاقتصادية , النزوح الريفي في اتجاه المدينة. التعليم ذو المدة الطويلة بالنسبة للذكور و كذا الاناث و التصنيع. تعتبر عوامل قد ادت الى بروز ظواهر جديدة. يمكن القول باتها تخالف تلك الاوضاع التي عرفتھا العائلات و الاسر الجزائرية ابان الاحتلال الفرنسي و المشار اليها آنفا بحيث نلاحظ:

1 . تقلص الزواج الداخلي: او ما كان يطلق عليه اسم "الزواج العربي". أي الزواج من ابنة العم او الخال. أي التزوج من العصب القريب. يبدو ان هاته الصدمة(عدم استمرارية الزواج الداخلي). تولدت عنها مصاعب كبيرة فيما يتعلق باعادة انتاج الاسر بكيفية سريعة و اكيده. بل ان هناك اتجاه اخر في الزواج. الذي برزت معاملته في مدينة المشرية. و يمكن ان تعرفه بعض المدن الاخرى. بحيث انه بعد تفرقع العلاقات القديمة التي كانت سائدة. و القاضية بترتيب من طرف الاسر. و في بعض الاحيان بمجرد ان تولد الانثى فانه يعين زوجها من ابناء الاعمام او الاخوال . فخرج بعض الشباب عن هذا الانضباط الذي كان سائدا. ينسج علاقات مصاهرة بعد خروجهم من المجال الذي كانوا يحتلونه. و بالخصوص بمناسبة مواصلتهم الدراسة: و على وجه التحديد الجامعية او المتخصصة في مجالات التكنولوجيا. و ذلك نظرا لافتقاد المدينة والولاية على جامعات او معاهد عليا او مراكز تكوين للتقنيين السامين. و لم يقتصر هذا التزاوج على الجامعيين و التقنيين بل شمل فئات اخرى من امثال الذين خرجوا من مجالهم للبحث عن عمل او اولئك الذين كانوا يؤدون الخدمة الوطنية. فنسجوا علاقات مع زملائهم في الدراسة , العمل او الخدمة الوطنية . و اقاموا علاقة مصاهرة.

و بذلك اقلوا من ظاهرة الزواج الداخلي. فكان رد فعل الاسر التي كانت تنتظر في ان يقبل هؤلاء على طلب يد بناتهم و لم يفعلوا . فانهم هم الآخرون اعرضوا عن التزوج من اناتهم كرد فعل او المعاملة بالمثل و زوجوا ابناهم من الخارج. و صار التهافت على تزويج الابناء الذكور من خارج الاهل وحتى المنطقة باكملها. ولوكان ذلك على حساب بناتهم الغير متزوجات. مع ان الذين تصاهروا معهم لم يقبلوا على طلب بناتهم. و بذلك تعمم العقاب على شريحة واسعة من البنات.

2- تاخير سن الزواج: مس التاخير كلا من الذكور و الاناث على حد سواء. الامر الذي قد يعزز عملية التنشئة الاسرية و يرسخها بالنسبة للخلف. سواء كانوا رجالا او نساء. الامر الذي يكون فيه نوع من التصلب او التحجر في بعض المواقف و الآراء. ذلك ان الاناث على وجه الخصوص و كذلك الذكور كانوا يتزوجون في سن مبكرة, سن المراهقة و حتى قبل الدخول فيها بالنسبة للاناث. الامر الذي يسمح لهن من اتمام تنشئتهن في بيوت ازواجهن على يد الحماية و الحمو و الزوج ان كان كبير السن. و يمكن عملية التنشئة الثانية هاته من التأقلم السريع مع الحياة الجديدة للنساء في بيوتن. كما يراها اهل الزوج و الزوج نفسه .عكس ما يحدث الان من اطالة مدة مكوث



البنات في بيت ابائهن لمدة طويلة بسبب التعليم اولا ثم بسبب قبول الزوج الذي يكون اعلى مستوى من البنت. او على الاقل من مستواها. حتى تتحقق فيه شرط الاهلية.

يبدو ان الاعمال المنزلية بالنظر الى التطور التكنولوجي. لم تعد بتلك الاهمية البالغة التي تجبر العائلة على استخلاف أي بنت قد تزوجت من طرف زوجة الابن. و بالخصوص ان الابن المتزوج غالبا ما يستقل بمفرده. وحتى ان لم يتمكن بالنظر الى صعوبة الحصول على سكن. فانه وامراته يطوفان الى تحقيق هاته الغاية. و الا فانه يعمل على الاستقلال حتى في بيت الاباء. بان ينشء مطبخه الخاص به بالاضافة الى البيت المخصص له. و بالتالي القطيعة الفعلية مع الاباء. حتى و ان احتلوا مجالا واحدا حجمه بيت واحد قد لا يتعدى الثلاث غرف .

3- توسع ظاهرة العزوبية: ما تعاني منه العائلات و بنسب متفاوتة هو ظاهرة العزوبية او العنوسية الطويلة. و التي غالبا ما تكون نهائية بالنسبة للبنات الاتي يتزايد اعدادهن و بشكل نهائي. اذا ما اعتبرنا سن 35 سنة سنا ترشح للعزوبية النهائية بالنسبة للاناث. و قد تكون هاته الظاهرة ناتجة عن تراجع الزواج الداخلي بدرجة كبيرة. نلاحظ ان مصطلح العنوسة قد تراجع استعماله في اتجاه النساء. و صار المصطلح المستعمل هو العزوبية سواء بالنسبة للذكور او الاناث. و هذا من شأنه ان يخفف الضغط على النساء. الضغط الذي كان مفروضا عليهن للتزوج بسرعة و عدم رفض أي خاطب الا اذا كانت هناك مبررات شرعية كالكفر و عدم الاهلية. اما الظروف المادية فعلى المرأة المقبلة على الزواج بالاعتناع بالقليل. بل و تعلم بانها مطالبة بالبناء المشترك لهاته الاسرة. و من ثم نلاحظ ان المرأة تعد تجهيزها. و في تجهيزها ما يلزم للبيت الزوجية. مساعدة منها في البناء المشترك. و بالخصوص الاغطية و الافرشة و بعضا من الاثاث. و لو ان المقبلة على الزواج غالبا ما تفكر في يوم العرس بالدرجة الاولى. و تجهيزها لهذا اليوم ياخذ جهدا ماليا معتبرا لتغطية ما يسمى بالتصديرة. و هو عبارة عن عرض ازياء لمختلف الملابس الفاخرة و الغالية الثمن. و التي لا تحتاجها المرأة الا لهذا اليوم. و قد لا تستعمله الا في تلك المناسبة.

. ظاهرة العنوسة تجد العائلات الجزائرية صعوبات متفاوتة في التعامل معها. و لو ان جل العائلات فتحت فرصا متفاوتة للنساء. قصد التعلم و التكوين. و حتى العمل خارج البيت في بعض الاحيان لتسهيل عملية الاعتماد الذاتي على النفس. لمواجهة مصاعب الحياة و امكانية التلبية الذاتية لبعض المتطلبات الذاتية.

و ما تجدر الاشارة اليه ان المراقبة الخارجية للعازبة بدأت تقل بشكل ملحوظ بالخصوص في المدن. و تبقى العائلات معتمدة على المراقبة الذاتية التي تفرضها العازبة على نفسها اكبر ضمان بالنسبة للعائلات. و يتم تسير هاته الوضعية بتفسيرها بالمكتوب انجع وسيلة لدى العائلات للتخفيف من فترات التوتر التي تنتاب العازبة. او الاباء و بالخصوص الام او الوالد الذين يطمحان للراحة و الاطمئنان على مستقبل البنت او البنات قبل الممات .

4- توسيع دائرة الفقر: وصلت بعض الاسر الى وضعية الانسداد. فيما يخص مستواها المعاشي المتردي. و تواجه الفقر و الحرمان و التهميش الذي تعاني منه: نجدها دون سكن و لا شغل لافرادها و لا تدرس لابناءها.

فالعائلات التي تحاول اخفاء فقرها و التغلب عليه بامكانياتها الخاصة غالبا ما لا توفق في مسعاها. بحيث ان الوسط الذي تعيش فيه يبقى مقصيا حتى لاولئك الذين استطاعوا ان يندمجوا معه في فترة ما. من امثال اولائك الذين سرحوا من اماكن عملهم. او الذين طالبوا الخروج المسبق سواء للاستفادة من علاوة الخروج او للاستفادة من

التقاعد المسبق. فيصعب على الآخرين الاندماج في مثل هاته المؤسسات الالفة لمواردها البشرية. و قد تخلت اغلب المؤسسات على احسن الموارد البشرية بمناسبة الذهاب الطوعي. و بقيت تشتغل بالذين هم متيقنون من عدم ايجاد فرص عمل بالنسبة لهم. سواء في القطاع العمومي او الخاص او حتى القيام بمبادرات ذاتية. و امام الاسناد الحقيقي للفرص متاحة قصد تحسين المستوى المعاشي. و بالخصوص الطموح المتصاعد. و المتولد عن فترة الدولة المسعفة في تحسين المستوى المعاشي مهما بلغ من تحسين بالنسبة للوضعيات السابقة. بحيث ان كل عائلة تطمح للمزيد. و المشروع يبقى في جل الاحوال مشروع الاسرة يقف عند حدودها لا يتعداه الى العائلة. لان الاسر صارت لا يمكنها التضحية بالمصالح التي تتعلق بالاسرة الذيقة لفائدة العائلة. فان بعض العائلات اتبعت استراتيجية اخرى. و هي استراتيجية الاحراج. و الاعتماد على ما يسمى "بالقفازة". و يمكن ادراجه ضمن التدبير الخاص بالاسرة(دبر راسك). و القليل من الاسر صار يعتمد على العمل المأجور. حتى ان وجد ذلك. ذلك انه صار لا يلبي الحاجيات المتزايدة للاسرة؟ بحيث انها تقيم بيوتا قصديرية. و تحتل مجالات مهمة بالنسبة للمدينة. فان طال الامد او قصر، و حسب الظروف السياسية المرهلية، او القرارات لارتجالية. فانهم يكونون محل عناية في ما يخص "اعادة الاسكان". اما الذين لم يتمكنوا من الاندماج في هذا الوسط. و لم يسكنوا اطلاقا. فانذرا ما يتكفل بهم .لانهم في وضعية:(غير مرئية). و لا يمكنهم الضغط. بحيث ان "السلطة" تعترف بوجود "ازمة سكن". و بذلك يصعب على هاته الفئة اقامة بوتات زوجية جديدة ان كانوا ذكورا فما بالك ان كانوا اناثا.

\* نلاحظ ظاهرة اتساع الهوة بين مجموعتين:

- احدهن تعيش الغنى الفاحش. و اخرى الفقر الفاحش. الظاهرة التي تلاحظ في الدول التي تتجه الى اقامة نظام راسمالي. بعدما عرفت النظام الاشتراكي. من امثال اوروبا الشرقية و امريكا الجنوبية وبعض دول افريقيا . بحيث ان اصحاب الامتيازات الذين كانوا في النظام الاشتراكي. تحولوا الى فئة راسمالية. استغلالات لنفوذهم و سلطتهم في النظام السابق. اما بالنسبة لبرامج الخروج من الفقر التي اعتمدها الدولة. قصد انشاء ديناميكية جديدة. لاجاد مقاولين و مساعدتهم المادية. قصد انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة. أي القاعدة الراسمالية . بالخصوص ان الراسماليين الجزائريين يرفضون المخاطرة باموالهم في مشاريع انتاجية. ما داموا يحققون ارباحا خيالية فيما يسمى "بالسترداد و التصدير". و الذي هو استرداد حقيقي دون تصدير. يعزز من المديونية الخارجية للجزائر. قد استفادت من هاته المشاريع اسر ميسورة اكثر من تلك الاسر المهمشة. التي تفكر في القوت اليومي والاسكان. فكيف لها ان تفكر في ان تكون اسر مقاوله ؟

مع الملاحظة ان فكرة انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة وجدت تعارضا مع بعض المقاومات الثقافية. و التي في بعض المناطق من البلاد يوليها السكان اهمية قصوى, بحيث انهم لا يجروون على التعامل بالفروض الربوية. و قد قمت بدراسة ميدانية في مدينة المشرية, اين اتضح ان هذا الاتجاه لا يقتصر على هاته المدينة. بل الفضاء اوسع من ذلك. و يشمل ولايات النعامه ,البييض , بشار , و بعض المناطق من سعيدة , هذا في حدود علمي. و قد يتعدى الى غيرها كالمسيلة و تيارت...ولو بدرجات اقل. فاذا كان التعامل بالرربي غير مرغوب فيه. فكيف يتم الاقبال على انشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة او متوسطة ؟

نلاحظ ان الدولة المسعفة تحاول التخلي عن هاته الوظيفة. بتوجيه مساعدات للشباب على عمليات المقاوله و الاستثمار. قصد ايجاد قاعدة اقتصادية تسمح بالدخول في اليات اقتصاد السوق. فالبرغم من تحطيم اليات

الاقتصاد الاشتراكي. الا اننا لم ندخل سوى باحتشام في آليات اقتصاد السوق. و يبدو ان تطويل المدة الانتقائية تخدم مصالح الفئة المحتكرة للاسترداد اكثر من سواها. كما ان الدولة المنتظمة لم تتمكن من الانشاء و البروز. بالنظر الى تعدد الازمات المتعددة الجوانب و الاسباب.

التضامن: آلية التضامن في المجتمعات المغاربية عموما و المجتمع الجزائري عريقة. وتتضمن بدخول الاسلام و ظهور آلية الاثار. التي تجسدت في الوقف او الحبوس. أي توقيف المال لغرض من اغراض الحياة دون الورثة الحقيقيين. غرضان اساسيان للوقف:

1- الوقف كخدمة عمومية: انشاء مدارس لطلب العلم و شق الطرقات و حفر الآبار و في سبيل الله. "تجهيز الجيوش..."

2- الوقف كخدمة اجتماعية: بناء ديار للعجزة و الايتام وابن السبيل و التكفل بالعجزة و اغراض اخرى للخدمة الاجتماعية.

هذا التضامن قد ضرب بصفة مباشرة و غير مباشرة عن طريق آليات التفجير التي عرفها الشعب الجزائري اثناء الاستعمار. و لم يتمكن من المحافظة على هذا البعد التضامني بين المسلمين عموما.

و قد ذقت دائرة التضامن تدريجيا. حتى اقصي منها الامل و الاقارب. و حتى التعاون بين افراد الاسرة الواحدة. ويكون التعاون بالخصوص من الآباء باتجاه الابناء. و قلما يكون بعلاقة عكسية. أي من الابناء باتجاه الآباء. ذلك ان البناء بحاجة الى تكوين و انشاء وضعية اجتماعية جديدة منبثقة عموما من العدم. و هم بحاجة الى تكوين الجانب المادي استعدادا الى تاسيس اسرة جديدة. وما يلزم ذلك من متطلبات: بيت و اثاث و وسيلة نقل الى غير ذلك من الضروريات التي تتطلب الجهد الكبير. من الادخار للوصول الى تحقيق البعض من الاهداف و الحصول على بعض الحاجيات. و تاجيل الحاجيات الاخرى لفترة ما يعد تكوين الاسرة. فترة التكوين التي تقل فيها مستويات الادخار. نظرا الى المسؤوليات الاسرية و بالخصوص ضروريات الاكل و الملابس و الاستطباب و الماوى و الاتصال و المواصلات ...

التعاقد , التضامن و التعاون : تساعد على تجاوز بعض الخلافات الداخلية وكذلك الاخطار الخارجية الموجودة في الوسط المحيط بالاسرة. و لكن هذا التضامن قد تعرض الى اعادة النظر فيه. بحيث انه لم يعد ملزما كما كان سائدا في ما مضى. و كثيرا ما يتصل منه الذي وجب عليه بحجة عدم تمكنه. سواء كان عدم التمكن هذا فعلي و حقيقي. او انه حجة تبرزها الاسرة تنصلا من التزامات كانت واجبة عليها في اوقات سابقة . نلاحظ ان الاسرة اذا اخذت الاولوية المطلقة. بالرغم من توفر امكانيات حقيقية. فانها تصب في التكفل باحتياجات الاسرة دون تعدي هذا المجال الى كل من العائلة او الاقارب الا في بعض الاستثناءات.

و كان مفهوم "ابن عمي" قد تراجع ليفسح المجال امام ابني و ابنتي و زوجتي و زوجي. أي "اسرتي". تراجع التضامن سواء على المستوى الكلي او الجزئي. بين محدودية امكانيات بعض الاسر على مواجهة متطلبات افرادها. مما انعكس على التنشئة الاسرية التي كانت قائمة على ولاء منتوجها البشري: فكان لسان حال الاسر ذات الدخل المحدود و حتى الدخل المتوسط تقول: انه لم يعد بإمكاننا توفير ما تحتاجون اليه. ومن ثم دبروا راسكم واجهوا هاته الاوضاع بانفسكم. و بالخصوص اننا قدمنا لكم الرعاية التي استطعنا اليها سبيلا: كالتعليم فصرتم في سن الكسب. فما عليكم الا "التدبار" كالفقارة. كما قفز اللذين هم في سنكم. و كان الاسرة استقالت. بحيث انه لم

يعد بإمكانها توفير حاجيات منتوجها. وتخلت عن حق المراقبة او التدخل. الامر الذي ادى الى بروز الانحراف بمختلف انواعه. و زاد من النزعة التمردية على كل المؤسسات القائمة. التي كان من المفروض ان تقدم لهم خدمة. بحيث ان هذا الوضع القائم لم يعد في مصلحتهم. ولا في مصلحة اسرهم. بل وتوسعت هاته النزعة التمردية حتى على الاسرة. لانها اصبحت مؤسسة عاجزة. و لا بد من محاربتها ان لم نتمكن من تغييرها حتى تكون قي خدمتنا. اما التضامن الرسمي الحكومي. صار يخضع للثقافة الاستعراضية. بحيث انه يظهر المتضامن معه و كأنه متوسل لصدقة و مسعف. و يروج لصورته عبر وسائل الاعلام و خاصة التلفزيون. فيلغي وجوده. بحيث انه لا يوجد الا من خلال الضريبة التي تنزع من الاجراء. غالبا ما يكونون رؤساء اسرهم في امس الحاجة الى تلك الاجزاء المقتطفة من روايتهم. ويصدق المثل الشعبي: "من لحيته بخر لو" بحيث ان نسب التهرب الجبائي تكاد تكون شاملة للقطاع الغير رسمي. و حتى القطاع الرسمي "الخاص" في كثير من الاحيان. اذ نادرا ما يكون الاقطاع بشكل آلي كما يحصل مع فئة الاجراء. نظرا لعدم شمولية التصريح. الامر الذي يزيد من غرس ثقافة " الحقرة" التي يحس بها المواطن البسيط. ولا تتاح له الفرصة الا و يعبر عنها. و نحن نعلم ان بعض العائلات حتى و ان كانت فعلا من العائلات المحتاجة الى مساعدة و رعاية. الا انها لا تطلب تلك المساعدة. و بالخصوص المساعدة الاستعراضية. بحيث ان حصلت و تمكنت من المساعدة فانها تنقص من مكانتها. اذ انها تنتمي فيما تنتمي اليه الى الجد الاول: {طبعاً الجد البارز}. الذي كان ذا مال و جاه و سلطان و مكانة بين الناس. لا يمكن للمنتمي اليه ان يشعر باي انتقاص. بل يشعر دائما بالعزة و الكرامة. ان من هاته العائلات اذا ما قصدوا احد. او انها هي التي قامت باستدعاء احد في ضيافتها. فانها تظهر ما ليس في باطنها. أي انها: " تبذر من اجل ان تظهر". مواد هي في امس الحاجة اليها. حتى تحتل مكانة "الاسرة اللائقة" في منظور الاخرين. فهي تحافظ على المكانة اللائقة حتى و ان كانت امكانياتها المادية لا تسمح لها بالانتماء الفعلي. ذلك ان الاخر هو الذي يبني لك انيتك. المكانة التي ينزلك اياها الآخرون. و تؤثر على سلوكك و تجعلك تتأثر بهذا التقييم سلبي او ايجابيا.

هاته الاستراتيجية ليست مجانية. و انما من ورائها حسابات قد تكون بهدف "المصاهرة" اللائقة. أي بيع منتوجها الانثوي بالدرجة الاولى. و التمكن من التفاوض و هي في منظور الاخرين تتمتع بقدرات حتى ان لم تكن واقعية و فعلية. و ما اصرار بعض البنات على اقتناء بعض الاثاث المكلف و بالخصوص بمناسبة "طلب ايديهن" الا تعبيرا عن البحث عن هاته المكانة. و القدرة التفاوضية و المعنوية و لو الى حين.

التحدث عن الجد الاول: "القصة". له اهمية بالغة من الناحية الرمزية بالنسبة للعائلة:

- كيف قام ببناء العائلة، من اين اتى، كيف اقام موارده الاقتصادية. مواقفه، بركاته، ملاقاته مع العائلات الاخرى. بعض وصاياه، حكمه او توجهاته لابنائهم - الشجرة العائلية المحتفظ بها...

يبدو حاليا ان الوسائل التكنولوجية المستعملة من طرف العائلات و الاسر ليست بريئة تماما كما نتصور. بل انها تحمل معها الثقافة التي انشأتها. بحيث ان هاته الوسائل انشأت اصلا بغرض تلبية حاجيات حقيقية. الهاتف النقال مثلا يعطي حرية حقيقية في مجال الاتصال للشخص الذي يستعمله. بحيث انه لا يضطر لاستعمال الهاتف الاسري الثابت. الذي غالبا ما يكون مراقبا من طرف "ربة البيت". فيما يخص مدة الاستعمال. حتى تتجنب تسديد مبالغ هي غير قادرة عليها. و كذلك مراقبة الاطراف التي يتصل الابناء بها وبالخصوص "البنات". فان كانت البنات لها هاتف نقال و هي تدرس او تعمل فكيف للام ان تراقب عمليات الاستعمال؟ فالهاتف النقال يعزز مفهوم

"الحرية و الديمقراطية و المواطنة". كذلك الشأن بالنسبة للهوائيات المقعرة. التي تفرض الاباحية في المشاهدة بغرض الاطلاع و المعرفة. و هي تصدر معها المعنى المنتج في اوطانها. و التي تتجه الى الغاء كل محذور. فالاصل كل مباح. الامر الذي استدعى من بعض الاسر الى تجهيز كل بيت بتلفاز. تجنباً للاخراج "في حالة المشاهدة الجماعية". و كذلك الشأن بالنسبة لوسائل النقل الجماعية والفردية المتاحة حالياً. فكيف للاسر ان تراقب منتوجها البشري في عمليات التنشئة. مع سهولة الاتصال و التنقل و تعدد اجهزة التلفزيون و ايجاد المشاهدة المشخصة او الفردية؟

وهل يمكن للاسر ان تنقل منتوجها البشري ذلك البعد الرمزي المخيالي الذي تحتله. و كذلك تلك المرجعيات المكتسبة و تلك المكانة الروحية. ام انها تعمل على توفير الجانب المادي. و تترك هذا المنتج بدون توجيه. اذ تترك له حرية المبادرة في نسج علاقاته حسبما يراه صالحاً بالنسبة له ؟

الاسرة عملت على الاستقلالية و الانفصال عن العائلة. من البحث عن عمل خارج مهنة الاسرة. و كذلك سكن منفصل حتى و ان كان داخل مسكن العائلة. بل ان بعض النساء يعملن حتى على الوصول الى الاستقلال عن الزوج ذاته: تعليم عالي او مهنة ذات دخل محترم عمل خارج البيت و انجاب ضعيف. و كان المرأة تحضر نفسها حتى الى الانفصال عن الزوج ذاته.

حاولت المرأة ان تتحكم اكثر في الوقت و تسييره. الامر الذي يميزها عن المرأة التقليدية. التي كانت تعيش الوقت كما هو. داخل فضاء مغلق و محدد بصفة دقيقة. و من ثم فان غالبية النساء تعملن على استعمال الاجهزة الالكترومنزلية لربح الوقت. كما ان بعضهن يستعن بالمؤسسات الخارجية كالحاضنة او دور الحضانة، المدرسة التحضيرية. طلب خدمات اضافية صحية(تنظيم الحمل) و تربوية تعليمية(ساعات اضافية للعناصر التي تتعلم في الاسرة). الاستقلالية في الاتصال(نقال فردي). و كذلك المواصلات(امكانية شراء سيارة خاصة بالمرأة).

نلاحظ ظاهرة اخرى. و هي تهافت النساء المتزوجات على وجه الخصوص على تعلم صنعة او صناعات بالجمع. وان كن يحملن شهادات دراسية عليا. ذلك اننا نشهد اهتماماً متزايداً بتعلم الصنائع الانثوية(من مطبخ و صنع حلويات، خياطة، طرز، رسم على الحرير،المجبود الفتلة العقاش...) و كان لسان حالها يقول:"انا امراة كل صبح بصنعة. قادرة على العمل خارج البيت. وكذلك العمل داخل البيت".

\* تبين لنا من المسار التاريخي. و وقعه على العائلات و الاسر الجزائرية. انه تميز بالتغير السريع: اذا ما اخدنا فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي كنقطة مرجعية. بالرغم من ان العديد من العائلات و الاسر قاومت التغيير المفروض من الخارج. مع التواجد الاستعماري. و عملت كل ما في وسعها للتشبث و حتى بكيفية مرضية بالخصوصيات التي تتميز بها. ذلك ان القوانين الفرنسية كانت مطبقة على الشعب الجزائري في جميع المجالات: السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية. و ما يستثني من ذلك هو "قانون الاحوال الشخصية". الذي كان يوكل الى القضاء الاسلامي. بالرغم من محاولات الاحتواء. الا ان هذا القانون بقي صامداً.

يبدو ان الهزة الاولى للعائلات الجزائرية كانت مع الدخول الاستعماري. اذ قوض اركان القبيلة الجزائرية. و ضرب القاعدة الاقتصادية للعديد من العائلات. بالرغم من استفادة العديد من العائلات. من الفرص التي اتاحتها وضعية الاستقلال في السنوات الاولى على الخصوص. و ان العديد من العائلات كونت قاعدة مادية و حتى رمزية معتبرة

. الا انه بعد حدوث الازمة الاقتصادية. اسر اخرى مما لم تتمكن من تاسيس مكانة لائقة. ازدادت فقرا و تهميشا و اقصاءا بالنسبة للعائلات و الاسر الاخرى .

يظهر كذلك بان اعنف التغيرات بالنسبة للعائلات المتوسطة حصلت بعد الازمة الاقتصادية للثمانينات. و يبدو ان المرجعيات المتعارف عليها لم تعد سارية المفعول و قائمة كما كانت عليه. و ان المرجعيات غيرت من معناها الشيء الكثير. الامر الذي يزيد من التيه و الضياع. و ان بعضا من العائلات دخلت في دائرة الانحراف بسبب فقدان "المعنى".

فالازمة دفعت بالكثير من الاسر اعتماد بعض الحيل لهتك المرجعيات. بسبب الظروف القاهرة التي تعيشها معظم العائلات و الاسر. من امثال "الضرورات تبيح المحضورات". و بالتالي اظهرت هاته العائلات و الاسر امكانيات انتاج المعنى. الذي بدونه لا تستقيم الحياة.

. الوضعيات المختلفة للعائلات والاسر عبر قرنين من الزمن .

## 2. أثناء فترة الاحتلال الفرنسي.

## 1. قبل الاحتلال الفرنسي.

<p>* <u>طابع الدولة:</u> دولة غازية محتلة اعتمدت القهر و المغالبة:</p> <p>* <u>الديمغرافيا:</u> . أحدث الاستعمار الفرنسي كارثة ديمغرافية حقيقية بحيث إنه ما يزيد عن نصف السكان قد ابيد اما عن طريق الحرب او المجاعة.</p> <p>* <u>القبيلة</u></p>	<p>* <u>طابع الدولة:</u> * <u>الدول المدهبية:</u> (اباضية, مالكية, شيعية, حنفية) * <u>الديمغرافيا :</u> - عدم الاستقرار السكاني مد و جزر بالنسبة لاحتلال المجال. - ضعف الرصيد الديمغرافية بالنظر الى الحروب المتواصلة. و اعتماد منطق المغالبة لفرض المذهب</p>
--	---

المتبع.

\*القبيلة: مؤسسة مهمة جدا في عملية المحافظة على العائلات والاسر التي تنتمي اليها سواء عن طريق الاصل او الانتساب.

العائلة: - زواج داخلي , مرتب , غير مكلف , مبكر , انجاب طبيعي , عمل , سكن مضمون . الحماية عالية من طرف العائلة و القبيلة .

كما ان الاستعمار الفرنسي قد حطم الجماعي دون ان يتم ايجاد او استحداث الفردي.

. حطم الاستعمار الفرنسي الانية الخاصة بالجزائريين و ذلك بتغيير اسماء الاشخاص وكذلك اسماء الاماكن.

#### \* العائلة

. صارت العائلات الجزائرية في وضعية التابع sujet في خدمة النظام الكولونيالي .. اتسمت العائلات الجزائرية بعدم الاستقرار في المجال السكني. اذ عرفت مدا و جزرا فرضت من طرف المحتل.

. اعتمدت اسلوب الكفاح من اجل البقاء و الديمومة و

وظفت

و امكانياتها المادية و الرمزية و ان كانت محدودة.

. تدنى المستوى التعليمي بالنسبة للعائلات الجزائرية.

با لرغم من استفادة بعض العناصر من التعليم بالفرنسية.

و البعض الاخر هاجر للمشرق او الى المغرب لتعلم

العربية و منه برزت الازدواجية اللغوية التي لم تحسم الى الآن.

### 3. من بداية الاستقلال النهائية الثمانينات:

\* طابع الدولة: دولة وطنية من الداخل تكفلت بجميع المهام. فهي مقاول، موزع و منظم. صارت العائلات و الاسر محل عناية من طرف الدولة.

\* الديمغرافية: استمرت على الفطرة والطبيعة معادخال وسائل التنظيم و تباعد الولادات. التحسين في الخدمات الصحية ادى للتناقص وفيات الولادات و كذلك في الزيادة في متوسط العمر. \_ ارتفعت ظاهرة النزوح الريفي باتجاه المدن الكبرى: الجزائر العاصمة، وهران، عنابة و قسنطينة على وجه الخصوص.

\* الاقتصاد: تكفلت الدولة بظمان جل مناحي الحيات و احتكرت جل النشاطات: فدعمت الاستهلاك والترقية الاجتماعية من تعليم، صحة، سكن و شغل. كما اتسعت رقعة التمدين (الحضر).

جل العائلات استفادت من خدمات الدولة المسعفة بنسب متفاوتة. بحيث ان البعض منها حقق نقلة نوعية ومهمة جدا. بينما استفادت اسر اخرى من بعض الخدمات و حسنت من مكانتها. لكن بعضا من الاسر بقيت مهمشة وكانت تعيش على أمل تحسين وضعيتها كما حسنت الاسر الاخرى. و بقيت تنتظر في الطابور مترقبة دورها الذي لم يأتي. فاصيبت باحباط.

ومنها من انحرف منتوجه عن المعهود. \_ اقتصاد النذرة ساعد على الشعور من الارتياح بالنظر. الى توفر القدرة المالية لدى بعض العائلات المتوسطة و الغنية. وذاك بالنظر الى احتكار السوق الخارجية من طرف الدولة. و تدعيم الاسعار عند الاستهلاك.

### 4. بعد الازمة الاقتصادية للثمانينات :

مرحلة الدخول في ازمة اقتصادية ثم امنية والتصريح بالدخول في اقتصاد السوق. طابع الدولة: التراجع عن دور المقاول و الموزع بالنظر الى الازمة و خدمة الاقتصادية التي لحقت بالدول المصدرة للمحروقات . ارتفعت مستويات المديونية و خدمة الديون الى درجة خانقة لم تسمح باستمرار الاستثمار و لعب دور المقاول و لا الموزع للربع البترولي. اذ وضع حد لدعم الاستهلاك و كذلك تم تخفيض العملة الوطنية .

انعكاس الازمة على المستوى الكلي:

\* تراجع مستويات الخدمة التي كانت تقدم للعائلات و الاسر .

\* تجسيد الترقية الاجتماعية بالنسبة لفئات عريضة من العائلات و الاسر الامر الذي ايقض المشاكل التي بقيت دفينه او مجمدة الى حين بروز الازمة و من بين تلك المشاكل طغت على السطح تلك الفروقات الثقافية فاتسعت الهوة بين المستغربين و المستشرقين على حساب البعد المغاربي المحلي الى حين .

\* تم يعد ما يسمى بالثوابت او المرجعيات . بحيث ان كل شيء يمكن النظر فيه حتى ذلك المقدس.



بحيث انه وضع قانون الاسزة للنقاش و نحن نعلم ان السلطات الاستعمارية لم تتمكن من تغيير ما كان يسمى بالاحوال الشخصية.

\*ستثمر المستشرقون الشرعية الدينية كما استثمرالمستغربون الشرعية الحداثية . فعزز الاوائل فئة عريضة من المهمشين و بعض المقتنعين بهذا النهج كما عزز المستغربون الوسائل الاعلامية و بالخصوص المكتوبة منها و افضى هذا الصراع الى ازمة اخرى و هي الازمة الامنية. و بعد فتور هذا الصراع الذي حسم لصالح المستغربين.

\*برز البعد المحلي، البعد الأمازيغي الذي احدث توترا اخرًا. و لو كان منحصرا في منطقة محددة. و كأن الحركة ارادت الحاق عقوبة بالسلطة نظرا " للحقرة ". و لو ادى ذلك الى معاقبة الاجيال القادمة بفرض لغة جديدة قديمة عليهم. \*إنعكاس الأزمة: ايقنت العديد من العائلات و الاسر التي لم تستفد من النظام الريعي. بانها في وضعية منسدة و يصعب عليها تحقيق آمالها.

على المستوى الداخلي للاسر: برزت ظواهر من بينها . تقلص الزواج الداخلي ، . تاخر سن الزواج بالنسبة للذكور و الاناث على حد سواء ، . توسع ظاهرة العزوبة و العنوسة، . توسع ظاهرة الفقر ، . توسع الاقتصاد الريعي : استرداد/استرداد على حساب المديونية ، . تقليص مجال التضامن الاجتماعي من مجاله الواع الى اقتصاره على الاسرة، . سخط الاجيال الحالية على وضعية اسرها و دولتها. مما ادى الى العصيان ، لا طاعة و لا امتثال. ظهور خدمات يقدمها القطاع الخاص كالنقل و الصجة. ولكنها مكلفة في مجال الصحة على وجه الخصوص. كما انها خدمات صحية لا تعوضها شبكة التامينات الصحية.

## 2. الثابت و المتغير في المسار الجزائري الحديث.

الأستاذ: بوتخيل معطي: قسم علم الاجتماع، كلية الآداب و العلوم الإجتماعية، جامعة سعد دحلب -البليدة-  
مقدمة:

التطرق إلى الثابت و المتغير في مسار التاريخي للمجتمع الجزائري الحديث يستدعي دفع بعض الملاحظات:  
1- يستحيل التطرق إلى كل الوقائع التاريخية و لو انطلاقا من الشبكة القرائية التي تسعى إلى تبيان ما هو ثابت و ما هو متغير في مسار المجتمع الجزائري. و تلك الاستحالة تعود أولا لشساعة الحقبة التاريخية التي بدء منها المجتمع الجزائري. ما يزيد عن ملين سنة. و ثانيا لنقص المادة التاريخية التي تولي قضايا المجتمع اهتماما أوليا. و ثالثا لشساعة المجال الذي احتلته المجتمعات الجزائرية القديمة.

فالتاريخ السحيق و المجال الواسع و قلة المراجع. كل ذلك يزيد من صعوبة البدء من الابتداء. لهذا اقتصر في هذا التدخل على الإشارة إلى الوضعية التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية الأخيرة التي شهدت الاحتلال من طرف الفرنسيين. و قد نرجع في بعض الإشارات الخفيفة إلى ما قبل هته الفترة بقليل. و ذلك بإعطاء المقارنة بعدها "الهيكلي"، دون التطرق بطبيعة الحال إلى ما هو "طرفي" بقصد معرفة الثابت و المتغير في مسار المجتمع الجزائري.

2- التاريخ لا يهمني، بكل تفاصيله و وقائعه. و إنما الأهمية التاريخية بالنسبة لي تكمن في أنها تبين لنا جذور و منطلقات و إرهابات ظواهر نعاني منها حاليا. فنحن ننطلق من القضايا الآنية التي نبحث لها عن تفسير. التفسير الذي قد لا نصل إليه بمجرد دراسة الواقع الآني كما هو. دون الرجوع إلى الإرهابات الأولى. و من هنا يمكن فهم هذا الجهد في الرجوع إلى الماضي. ما هو إلا بالقدر الذي يفسر لنا واقعنا و بعض الظواهر التي ما تزال تحيرنا. و من ثم استشراف المستقبل الذي غالبا ما نغفل عنه.

3- استشراف المستقبل أمر في غاية "الحيوية". و بدونه نبقى نتخبط في المطبات التي تحدث يوميا. دون تجاوزها و التأثير فيها، بغرض الوصول إلى تحقيق أهداف مرسومة مسبقا. فبدون تسطير برنامجا مستقبليا و مشروعا متكاملا. انطلاقا من فهمنا لواقعنا أولا و فهم المتغيرات التي تحيط بنا. بمعرفة التحديات و الرهانات الحقيقية ثانيا. ثم تحديد ما يمكن انجازه و تحقيقه انطلاقا من "عقد اجتماعي" يؤمن به غالبية "الشعب". ذلك انه علينا أن نفهم بان عهد "الإجماع" الذي حققناه إبان الحرب التحريرية، ثم بعد مرحلة الاستقلال مع الحزب الواحد. و لو كان إجماعا نسبيا و مفروضا. قد ولى إلى غير رجعة. فنحن ككل شعوب العالم. شعب متعددة من النواحي الإلتينية، اللغوية، الثقافية، الطبقيّة، التعليمية، الاقتصادية... و على هذا المزيج أن يحدد قواعد اللعب و يحترمها. و يحدد الفواسم المشتركة مع ترك الاختلافات و بالخصوص تحديد "حلم جماعي". الحلم الذي بدونه لا يمكن الاستقرار و استمرار العيش في ظل التناقضات "الهدامة". التي تعتبر سمة من السمات الثقافية الثابتة في المجتمع الجزائري. بحيث إن التناقضات الجدلية التي تسير وفق القاعدة: أطروحة، نقيض أطروحة ثم تركيب، لا يعرفها الاجتماع الجزائري. الذي لا يعرف سوى "التناقضات الهدامة". بحيث انه من اجل القيام بمشروع محدد. يتم إلغاء المشروع القديم نهائيا و تحطيمه، لبناء مشروع مناقض له تماما. بحيث إن كل طرف يعمل على إلغاء الطرف الثاني. و ليس إلى إتمام عمله. و بالتالي افتقاد العمل التراكمي الضروري قصد إنشاء الحضارة.

يبدو أننا نسير وفق مسار تكتفه "القطيعة". أكثر من المسار الذي تكتفه "الاستمرارية". و بالتالي الاستفادة من التراكم. بحيث القطيعة لا تعتمد على التراكم الذي سبقها. بل تعمل على طمسه و إغائه و إنهائه. لإضفاء الشرعية الضرورية للمشروع الذي يراد إقامته. و ما إن يتم إقناع الفاعلين الاجتماعيين بوسائل مختلفة، إلا و يطفو على السطح مشروع جديد [ديناميكية "هدامة" و ليست ديناميكية فعالة. تخلص إلى نتيجة جديدة.] بمعنى أن اعتماد "القطبية" و التضاد بين القطبين و بشكل مستمر: كل قطب يحاول أن يقضي على القطب الثاني ليقطع دابره وليحل محله. لم تتمكن من أن تعتمد منهج اجتماع المتضادات في نسق جديد. و التمكين للاستمرارية. فالتغيرات في الجزائر قطيعة أكثر منها استمرارية. و ردود أفعال أكثر منها أفعال. و هدم أكثر منها بناء. و تبعية للخارج أكثر من الداخل. من "الحقرة" إلى "التمنكير". العقد الاجتماعي لم يكتمل، إن لم نقل لم يؤسس بعد. و هذا ما يمكن أن يفسر لنا أن علاقتنا مع التاريخ هي علاقة عاطفية. بحيث أننا نحن إلى الرجوع إلى تلك الفترات الغابرة و العيش في كنفها مرة أخرى. و بنفس الظروف و حتى الوسائل. أو ما يعرف بالأصولية سواء الدينية أو اللغوية. و من المفروض أن نكون علاقة نقدية. نأخذ المسافة التاريخية اللازمة من التاريخ. ثم نأخذ منه ما ينفعنا في وضعنا الحالي. لا أن نحاول إعادة بنائه كما كان. و التغني بأمجاد الماضي و مناقبهم و كراماتهم...

4- مفهومي الثابت و التغير في حد ذاتها يطرحان إشكالا: ذلك انه لا يوجد ثابت مطلق لأي مجتمع. و حتى لبعض العناصر الثقافية المكونة له. و الثابت هنا هو بالمعنى النسبي للمفهوم. لنميزه عن العناصر المتغيرة. و التي قد تصل إلى القطيعة مع ما كان متواجدا من قبل. و عليه فان مفهومي الثابت و المتغير يستعملان هنا قصد معرفة مناحي الاستمرار و الاتصال. و مناحي القطيعة و الانفصام. و الأمر هنا يتعلق بمعرفة عناصر الاستمرار و لو تم تغير أشكالها عبر المسار التاريخي. و معرفة عناصر القطيعة و لو استمرت بعض العناصر الجزئية منها في التواجد.

تهدف الدراسة إلى معرفة:

- المعالم الثابتة في آليات الاجتماع الجزائري حتى و إن عرفت بعض التغيرات الراجعة إلى التحولات التي يعرفها النسق الكلي.

- الاتجاه العام للتغير من خلال العناصر الحديثة أو تلك التي تستحدث و معرفة ما هي دلالاتها و الوقوف عند الرهانات.

- التحديات الحالية التي يمكن أن تفسر لنا تلك التحولات و التغيرات التي تتسم في بعض الأحيان بالتسارع الكبير. بالنظر إلى التحولات الجارية في أمصار أخرى.

نتمكن إذا من معرفة الإطار، المرجعيات و المعالم. التي تبقى متماسكة و مستمرة رغم بعض التغيرات التي يمكن أن تعثرها من ناحية. و كذلك معرفة منحي التغيرات التي يتبعها الاجتماع الجزائري في غالبيته. ذلك انه يجب التنبيه دوما إلى أن المجتمع متعدد. و يحتوي على فروقات لا مجال لإنكارها. و لكن نتحدث هنا عن المنحى العام. دون التطرق إلى مختلف الخصوصيات. لا يمكن إجراء جرد لكل ما هو ثابت و متغير في الحركة الاجتماعية بالجزائر. ذلك أن هذا يتطلب جهدا كبيرا و تضافرا لعدة اختصاصات: بالإضافة إلى علم الاجتماع، كعلوم السياسة، القانون، الاقتصاد، التاريخ، الإناسة، التكنولوجيا... و لكن اقتصر على ما انه بارزا و مؤثرا. و يبدو لي انه متغيرا إلى حد كبير أو ثابت إلى درجة معينة. لان الثبات المطلق لا يوجد في أي مجتمع. فكل شيء

يتحرك نحو التغيير و التجدد. و لكن الذي يختلف هو حدة التغيير و الثبات. ذلك أن في للثبات ذاته متغيرات جديدة و نظرة محددة. تجعل منه أمرا نسبيا في الثبات قابلا للتغيير و حتى السريع. إذا ما توفرت ظروف و عوامل قد تكون داخلية أو خارجية.

- كيف يتفاعل الأصيل مع الدخيل؟ مع العلم أن الدخيل فرض نفسه عن طريق الضغط و الإكراه. و اعتمادا منطوق المغالبة و اعتمد وسائل في غاية البطش و العنف لفرض الهيمنة و السيطرة من ناحية. و مع العلم أيضا أن الأصيل من ناحية أخرى، قاوم و ثبت و رفض تارة. و انحنى فخضع و استسلم، بل و ارتضى بالأمر الواقع تارة أخرى. ألا يمكن اعتبار ما يحدث حاليا من تفاعلات تتسم بكثير من العنف و الإكراه راجعة هي الأخرى لتلك الهزات الارتدادية من جراء الصدمة الكولونيالية. الهزات التي تسمح بإعادة التوازن و الاستقرار مرة أخرى؟

انطلاقا من هذا الطرح تكتسي معرفة "الثابت و المتغير" الأهمية الأكيدة في معرفة ما نعيشه حاليا. و ما يمكن أن يكون مستقبلا. المحاولة المتواضعة هته تدخل في إطار هذا المسعى. لكن لا يمكنها أن تجيب على كل التساؤلات المطروحة. بقدر ما تثير هته القضايا و تضعها للنقاش. ذلك أن المسعى يتعدى أكثر من اختصاص بعينه.

الطرح المعتمد: فالطرح المعتمد هو طرح كلي. بما يحمله من تجريد و تلخيص. و ما يمكن أن يحمله من تبسيط. ذلك أن الحقيقة دوما تبقى أكثر تعقيدا. و يصعب الإلمام بها في مثل هته المحاولات الاختزالية التجريدية. و مع ذلك، فإن النظرة المجملية و الكلية تسمح لنا هي الأخرى من الانفلات من التدقيق في بعض الجزئيات. التي تحول دون الوصول إلى الكليات و المقاصد و الأهداف العامة. بالرغم مما للدراسات الجزئية من أهمية فيما يخص معالجة الظاهرة المراد دراستها. إلا أن هته الدراسات لا يمكن أن توضح لنا الترابطات الموجودة في الواقع بين الظواهر. و استمرارها أو القطيعة التي يمكن أن تحدث لها.

و يمكن لهاته الدراسات الجزئية، أن تكون منطلقا لعملية التجريد. هذا ما حاولت القيام به. بحيث إنني اعتمدت على أكثر من عشر دراسات ذات اهتمامات متباينة و متكاملة: من الديمغرافيا، علم الاجتماع، الاقتصاد، علم الإناسة، التاريخ... تناولات مختلفة. و ذلك كله بغرض التعرض بالدراسة إلى الجدلية القائمة بين الثابت النسبي و المتغير الجذري. أو ما عرفناه بالثورة: تغيير أمر واقع و مفروض عن طريق العنف. الذي نضفي عليه شرعية ما. و الوقوف عند بعض المقاومات التي تعترض التغيير. تبعا للمصالح الموضوعية أو مجرد مقاومة التغيير. لما يحمله من الخوف من المجهول. و تحطيم ما تآلف و تعارف.

\* البعد الديمغرافي: التغيير الأكثر عنفا في الفعل الكولونيالي: إن الموارد البشرية من أهم الموارد التي يمكن أن يتوفر عليها بلد. و بالخصوص إن كانت متعلمة و مكونة و مدربة. فتكون القوة الدافعة للاقتصاد و لحضارة مجتمع ما. إن الصدمة الكولونيالية مع المجتمع الجزائري. قد أثرت على هذا المورد بشكل فضيع. فان كان "جلالي ساري"، يصفها بالكارثة الديمغرافية. يمكن أن نشير إلى الإبادة الجماعية لقبائل بأكملها و من ثم لشعب برمته. و يقدر جلالي ساري، الخسائر البشرية من جراء الوفيات التي حدثت من صائفة 1867 إلى ربيع 1868 إلى 820.000 وفات. أي بنسبة 32.3% من تعداد السكان لسنة 1866. أي ثلث (3/1) السكان في تلك الحقبة. حسب المقاطعات: الشرقية 220 ألف بنسبة 20% من سكان المنطقة. الوسط 200 ألف بنسبة 26.9% و الغرب 400 ألف بنسبة 50% من سكان المنطقة. (2).

أسباب هذه الكارثة: تعود إلى الفعل الكولونيالي ابتداء من انتشار الأوبئة التي حملها الجنود الفرنسيون من فرنسا

إلى الجزائر. و تمثل نسبة الوفيات من جراء الأوبئة خمس (5/1) الوفيات. ثم آليات الاستحواذ على الأراضي الصالحة للزراعة. و بالخصوص أراضي القبائل المقاومة للاستعمار. ثم إبادتها و طرد البقية إلى الهضاب العليا أو الصحراء. مثل ما حصل لقبيلة حميان (3). و كذلك ظاهرة الجفاف التي صاحبها الجراد الذي قضى على معظم محاصيل السكان الزراعية. مما سبب في مجاعة كبرى أدت إلى وفات الآلاف من الجزائريين.

\* المجهود الحربي كان يتحملة السكان الأصليون. و ذلك بوضع آليات من طرف الاحتلال الفرنسي من بينها: - زيادة قيمة الضرائب على ما كانت عليه. و التي كانت تدفع نقدا. و ذلك لغرض انتشار التعامل الربوي أو الإستحواذ على الأراضي. إضافة إلى الضرائب الخاصة التي تفرض على السكان الذين يقومون بانتفاضات، زائد دفع الزكاة. الآلية التي فرضها الأمير عبد القادر، لتقوية الجيش الجزائري و طرد الاستعمار. صارت تحصل من طرف الفرنسيين بالإضافة إلى حجز الدواب المسخرة مع أصحابها: 22 ألف دابة (4). الأمر الذي له الانعكاس السلبي على العائلات التي تسخر مواردها. و هي في أمس الحاجة لها. لا يجب أن ننسى أن الحرب كانت لا تبقى و لا تدر. إذ تخرب كل الخيرات التي تجدها أمامها. و البقية نأخذها كغنيمة حرب. و لا يمكن تقدير تلك الخسائر. إننا نشير إلى إتلاف المورد الأساسي: نصف الماشية الموجودة على مستوى الوطني سنة 1865. (5) للسكان بالإضافة إلى الحبوب.

الإبادة المقصودة: في الوقت المنحصر بين: (1866-1872) وصلت فيه الخسائر البشرية إلى ثلث (3/1) السكان. في هته الفترة القصيرة. من جراء الأوبئة و المجاعة و فرض ضرائب عالية. فان عمليات التصدير فاقت كل التقديرات. و بالخصوص الموارد الحيوية بالنسبة للجزائريين كالمواشي و الحبوب. فالجزائر كانت تصدر رأسمالها و ليس الفائض منه إلى فرنسا. و بالخصوص الغنم (10) ملايين رأس (1) و كذلك الحبوب. مما يبين استنزاف الخيرات المحلية على حساب حياة السكان المحليين؟

\* إبادة ثلث (3/1) السكان. تعتبر خسارة هيكلية مهما جدا في الاجتماع الجزائري. فهل يتمكن الديمغرافيون الحاليون من حساب النمو الطبيعي للسكان الجزائريين دون حصول هذه الإبادة؟ و من ثم تبيان الكتلة الديمغرافية الطبيعية من دون الفعل الاستعماري. و الدور الذي يمكن أن تلعبه في محيطها الإقليمي و الدولي. من هنا يتضح لنا العامل الديمغرافي الذي كان من أهم الرهانات بالنسبة للمحتل. و بالخصوص لما واجه مقاومة شرسة. أراد أن يفرغ الأرض من ساكنيها. و تعميرها بالعنصر الأوروبي.

\* الديمغرافيا الجزائرية من الطبيعي إلى الاصطناعي: لا يجب أن ننسى المقاومة الديمغرافية للجزائريين. بحيث إنهم اعتمدوا بعض السلوكات الدائمة و المستمرة و المتمثلة في اعتماد:

- غياب الغروبية بالنسبة للفتيات.
- إعادة الزواج التلقائي للمطلقات و حتى المترملات الصغيرة السن.
- تعدد الزوجات .
- كل زواج لا تتجم عنه ولادة مبكرة: إما يفسخ أو يتم تعدد الزواج بالنسبة للزوج.

كما تجدر الإشارة إلى سهولة مراسيم الزواج المبكر. سواء للذكور و بالخصوص للإناث. (2) هته السلوكات التي سمحت باسترجاع ما فقد من الموارد البشرية. و بالخصوص في فترات الأزمات أو الكوارث الديمغرافية. و قد استمر هذا التزايد بالكيفية نفسها لمدة ثلاثة (3) عقود من الاستقلال. و حتى تضاعف عدد

السكان إلى ثلاث مرات في هته الفترة. بالرغم من التراجع في الكثير من السلوكات المشار إليها آنفا: بحيث انه تراجع سن الزواج المبكر، سواء بالنسبة للإناث أو الذكور؛ تراجع ظاهرة تعدد الزوجات، تراجع إعادة الزواج بالنسبة للمتزمات و لو كن صغيرات في السن. بروز ظاهرة جديدة و هي تنظيم الولادات. و دخول الاصطناعي بدل العلاقات الطبيعية.

الأزمة الاقتصادية في سنة 1986. كان لها الأثر البالغ على التراجع الديمغرافي في الجزائر: .نقص في التوظيف، نقص في الانجازات السكنية، و الإبقاء على المجهود التعليمي. مما أطال من فترة الزواج الأول و حتى الإقبال على الزواج. لنقص الشغل و كذلك السكن. نتيجة هته الأزمة، التي تعتبر أزمة هيكلية بالنسبة للاقتصاد الجزائري: تجميد الاستثمار العام. مقابل ضعف الاستثمار الخاص. الذي ما يزال يتجه إلى القطاع التجاري (الإستراد) و قطاع الخدمات (النقل). القطاعيين الذين لا يعتمدان على عمالة كبيرة.

يلاحظ الديمغرافيون حاليا توجهها جديدا: شيخوخة السكان في الجزائر. و ضعف إنشاء المؤسسات الأسرية الجديدة. مما احدث إشكالا في الأسرة الجزائرية حاليا. و صارت موضع اهتمام بالغ لكل الفاعلين الاجتماعيين.(1). البعد الديمغرافي: عرف البعد الديمغرافي تحطيمًا كبيرًا للموارد البشرية. بحيث انه ما يزيد عن 3/1 السكان قد أيبّد بصفة نهاية في الفترة المدروسة من طرف الكاتب. و التي لا تتعدى 8 سنوات(66-72).

تحمل السكان الأصليون المجهود الحربي. سواء عن طريق الأموال أو التمويل عن طريق الدواب و استخراج دوابهم. و حتى عن طريق الموارد البشرية ذاتها، استعمال المجنون من "القوم".

الإبادة كانت مقصودة: فرض ضرائب، فرض نظام السخرة، تجنيد "القوم" (تقتيل ذاتي للجزائريين). هذا فيما يخص الفعل الكولونيالي. أما عن رد الفعل المحلي. فكان اعتماد الزيادة الطبيعية و استغلال كل الطلقات البشرية: اعتماد الزواج المبكر. و إعادة ترويج جل النساء المنجبات الفاقات لأزواجهن. و كذلك الشأن للأزواج الفاقدين زوجاتهم. رد الفعل هذا استمر حتى بعد ثلاث عشريات من الاستقلال. ثم بفعل التعليم و الأزمة الاقتصادية. تم التراجع على تلك الآليات إذ انقلبت الموازين. وانعكس المسار. إذ نشهد آلية مناقضة تماما للآليات الموضوعة في مرحلة الاستعمار. و ذلك بتطويل فترة الزواج الأول. العامل الذي ساهم في التعليم الطويل بالقسط الأكبر. و كذلك أزمة كلا من الشغل و السكن. بالخصوص أن تكلفة الزفاف صارت هامة. مقارنة بالمداخيل و كذلك الشأن بالنسبة لتوفير الظروف المواتية للزواج. حرمان النساء اللاتي يفقدن أزواجهن من إعادة الزواج، و لو كن صغيرات السن. التغييرات التي حدثت: \* اتسمت بالهيمنة الخارج عن الداخل، ثم الرجوع إلى المكنزمات الداخلية.

\* من الإبادة السكانية، إلى الانفجار السكاني. الذين خضعا للفعل الكولونيالي. ورد الفعل إلى المحلي: في آلية هيمنة الخارجي عن الداخلي. ثم عودة الظاهرة الديمغرافية إلى الآليات الداخلية. من ارتفاع مستوى التعليم النسوي على وجه الخصوص. و كذلك النشاط النسوي. بالإضافة إلى إدخال وسائل التنظيم. و حسابات المجتمع الصناعي.

\* البعد الديمغرافي كان محل رهان المختصين. فبينما يصرح "ياكونو"، بان تعداد سكان الجزائر كان في حدود ثلاث(03) ملايين نسمة. فان "علي خوجة"، يقدر هذا التعداد بعشر(10) ملايين. بينما "حلاي ساري"، يقدر ذلك بخمس ملايين نسمة.

\* البعد المجالي: ما يجب الإشارة إليه هو أن التحطيم الكولونيالي قد أتى على الكثير من الوثائق الهامة و كلك

المخطوطات. هذا الرصيد الذي كان من الممكن أن يعطينا صورة قريبة من الواقع المعاشي في تلك الفترة. يعطينا الذاكرة اللازمة و الضرورية لكل بناء و مسار و تواصل متوازن. و يجنبنا الاضطرابات و الهزات الكبرى. و يمكننا بالخصوص من السير وفق منطق معقول. يمكن توقعه ولو جزئيا. بخلاف فاقد الذاكرة، الذي يتصرف حسب المستجدات اليومية. دون الاعتماد على أي رصيد. لكن الحرب كانت طويلة و قاسية. اجتثت الأخضر و اليابس: من زراعة و مواشي إلى بنايات و وثائق و مخطوطات. إن فن التوثيق من أهم الفنون التي استحدثتها المسلمون. كما يشير إلى ذلك "جاك بارك"(1).

انطلاقا من توزيع التركة على الخلف. بمناسبة وفات الوالد(عقد الفريضة). و بالخصوص في المحاكم التي كانت مؤسسات مهمة في تسجيل التعاملات: من زواج و طلاق و انتقال الملكية. و كذلك الوثائق المتعلقة بالشجرة العائلية. التي كانت توليها العائلات أهمية بالغة. كانت عمليات انتقال الملكية. كانت عمليات موثقة و محفوظة لدى القاضي. و يعتبر هذا التوثيق مصدرا مهما لمعرفة العلاقات الاجتماعية و التعاملات. و التعرف على التنظيم العائلي و كذلك النشاط الاقتصادي. و بالتالي تعطينا هته الوثائق فكرة واضحة عن المجتمع في فترة معينة. و فقدان هته الوثائق يعتبر عائقا في الوصول إلى الحقيقة عن الواقع المعاشي كما كان. و كذلك عمليات البيوع بين الناس. التي كانت تعتمد على الكتابة. و ذلك تحقيقا لأمر شرعي "...و ليكتب بينهما كاتب إلا أن تكون تجارة مقبوضة أو رهان".

\* البعد المجالي: احتلال المجال: المد و الجزر، المجال الجغرافي لم يعرف الثبات و الاستقرار. و كان هو الآخر من بين العوامل التي عرفت تغييرا مستمرا. و كان هذا التغير المستمر في المجال راجع إلى:

- موازين القوة: التي تتمتع بها الأطراف المتصارعة. ابتداء من الفينيقيين، فالفندال، مروراً بالرومان. حيث إن هته القوات كانت تحتل جزءا معينا من التراب:

- الفينيقيون: احتلوا السواحل البحرية و ذلك لتسهيل عمليات التجارة.

- الرومان: احتلوا بعض المناطق الداخلية بالإضافة إلى المدن الساحلية. أقاموا فيها مدن مسيحية بأصوار. و شيّدوا بعض الطرق لتسهيل عمليات التنقل. كما استولوا على الأراضي الزراعية المتواجدة بالشمال.

- العرب و المسلمون: عرفت هته الفترة أكبر قدر من المد و الجزر. في المجال الترابي. و كان التمذهب، أي الإنتماء المذهبي يلعب الدور الأساس. أو ما يسمى بالإيديولوجيت.

\* الإيديولوجيات: احتد الصراع في المغرب العربي على أسا الإيديولوجيات. أو المذاهب الدينية. بحيث إنها كانت تعتبر ذات أهمية بالغة. إذ إنها كانت تحدد طابع الولاء. و كذلك توحيد الأمة من حيث عمليات الإفتاء و الحكم. فالمد وصل إلى أقصاه في عهد الموحدين: بحيث إن المجال كان موحدا من الأندلس و حتى مصر(القاهرة). و أقصى الجزر ثم بعد الفترة الزيانية. إذ أصبحت الجزائر كفسيفساء. كل مدينة لها حاكم مستقل. و قد عرفت الجزائر جل المذاهب الإسلامية. و التي كان على أساسها يتم الصراع ثم الولاء و الحكم:

- مذهب الخوارج(الدولة الرسطمية)، المجال: المقاطعة الغربية للجزائر.

- مذهب المالكية(المرابطين)، من الصحراء الغربية إلى المغرب و تونس و المقاطعة الغربية للجزائر.

- مذهب الشيعة(الدولة الموحدية)، من الأندلس و حتى مصر.

- مذهب المالكية(الدول الزيانية، المرينية و الحفصية)، تشبه إلى حد كبير المجال المحتل حاليا من طرف الدول

الحالية: الجزائر دون وضوح فيما يخص الجنوب.

\* تابع إلى الشرق ثم تجذر مغربي: عن طريق الزوايا.

\* الصراع المذهبي، كان المغرب العربي فيه محاذا لما يجري في المشرق العربي. لكن باستقرار المغرب العربي على المذهب المالكي. اوجد آليات للعمل بالمنطقة. من الإنتاج المحلي و معتمدة على بعد إنتاج المعنى الداخلي. و المتمثل في الطرقية و الصوفية التي اعتمدها الزوايا(القادرية، درقاوة، التيجانية).

- المذهب المالكي الذي فرض نفسه على دول المغرب العربي بصفة نهائية إلى الآن. و لو انه تم إدخال المذهب الشافعي مع الحكم التركي للجزائر.

نشبت حروب متواصلة بين الدول الثلاث: الزيانية، المرينية، و الحفصية قصد تحديد المجال. ذلك أن الصراع المذهبي لم يعد قائما. بحيث إن الدول الثلاثة كلها كانت تابعة للمذهب المالكي. و لكن الصراع صار قائما على المصالح. و بالخصوص التحكم في القوافل التجارية: شرق/غرب. و كذلك جنوب /شمال. و التي كانت لها أهمية حيوية لقيام تلك الدول. مع الإشارة أن بلاد المغرب كانت بلدين:

الشمال مرتبط بعلاقته بالدول الأوروبية. بينما الهضاب العليا و الصحراء، كانت متجهة أكثر إلى عمق القارة الإفريقية. عرف احتلال المجال تغيرا كبيرا أثناء هته الفترة. و كانت موازين القوة هي العامل الحاسم في توسيع أو تضييق المجال المحتل. و قد ثبت المجال بشكل واضح من طرف الفرنسيين. و أعطوا له الشكل النهائي. و صارت هته الحدود المرجع الأساسي و الدائم في التحكيم الدولي بين الشعوب.

\* تحطيم الريف. دون اقتناء ظروف لائقة للإقامة في المدينة: بالرغم من إن الفرنسيين قد ثبتوا بصفة نهائية رسم حدود الجزائر. إلا أنهم فيما يتعلق باحتلال المجال الداخلي ذاته. قاموا بتغييرات جذرية. بحيث إنهم اجبروا عدة قبائل إلى النزوح من الشمال إلى الجنوب. و استولوا على الأراضي الخصبة في الشمال.

كما أنهم حطموا الاقتصاد الريفي. و اجبروا العديد من السكان إلى النزوح إلى المدن. لكنهم غالبا ما كانوا يحتلون ضاحية المدينة. و يعرفون سكن "القربي" أو ما يعرف بالمساكن القصديرية. أي إنهم كانوا يعيشون على هامش المدينة. (إن تم لهم العيش. بالخصوص في الهجرات الأولى. التي تمت في 1866 (1)

و بذلك تم تحطيم آليات العيش في الريف. الذي كان يعتمد على الأرض. و التكامل بين الريف و المدينة فيما يتعلق بالإنتاج. ( انظر مكانة و مفهوم السوق في المدن الإسلامية عند جاك بارك ).(2).

\* تغلب المدينة على الريف أو النزعة العالمية: إن تنقل السكان من الريف إلى المدينة. بدا منذ اعتماد الاستعمار الفرنسي على استلاب الأراضي. و اعتماد آليات تحطيم الاقتصاد المحلي. المعتمد على الاكتفاء الذاتي. و يمكن تبيان التغير الذي حدث في عمليات النزوح الريفي إلى المدن. ابتداء من 1954 حيث كانت نسبة السكان المتواجدة في المدن تقدر ب 2.5%. ثم ارتفعت سنة 1966 إلى 34% لتصل سنة 1977 إلى 42% ثم إلى نسبة 50% في سنة 1984. (3)

طبعاً نمو المدن هته لم يكن متجانسا. بحيث إن المدن الساحلية عرفت إعدادا كبيرة. بالنظر إلى ما عرفته المدن الداخلية و بالخصوص المدن الصحراوية. بحيث إن العدد المطلق للسكان كان أهم. و لتبيان ذلك نورد النسب المسجلة سنة 1976 مقارنة بسنة 1966. و التي تبين لنا أن هناك أماكن استقطاب عالي للسكان. و أماكن أخرى، أماكن نفور. من أمثال: جبال فرنده، بني شقران، التيتري و تيسة. و أماكن ذات كثافة سكانية عالية. من أمثال:



جرجرة و القبائل الصغرى. و كذلك الهضاب العليا: المشرية: سجلت بها نسبة الزيادة %26، سوفر %80، البيض %55. أما المدن الساحلية ف سجلت النسب التالية: الدار البيضاء %159، برج الكيفان %136 و الشارقة %61. \* أسباب الانتقال من الأرياف إلى المدن: هناك عدة عوامل ساهمت في التنقل من الريف إلى المدينة. بالخصوص بعد الاستقلال من بينها: - عوامل منفرة و عوامل مستقطبة أو محفزة. \* من بين العوامل المنفرة:

- عدم قدرة المنتجات الزراعية على منافسة تلك المنتجات المستوردة. و بالخصوص عند عمال الأرض الخواص. بحيث انه لم تكن موجودة أي سياسة لتدعيم الإنتاج الزراعي بالجزائر. بل وجدت منافسة شرسة من المنتجات الزراعية الخارجية. و التي حسمت لصالح الإنتاج الزراعي الخارجي. و ذلك راجع إلى: - تدعيم المنتجات الزراعية من طرف الدول المنتجة لفلاحها. - بالإضافة إلى التدعيم عند المستهلك. الذي كانت تقوم به الدولة الجزائرية. لتشجيع الاستهلاك و رفع الوضعية المعاشية للسكان. و بالتالي استفاد المنتج الزراعي الأجنبي من حماية مزدوجة. - تفشي البطالة في عالم الريف. و عدم القدرة على توفير مناصب شغل هامة. \* من بين عوامل الاستقطاب:

- اعتماد ديمقراطية التعليم: مجانية و مساعدة. و بالخصوص التكفل بالتعليم العالي في المدن الكبرى. بالنسبة لأولئك الوافدين من الأرياف و المدن التي لا تحتوي على جامعات. ووجود هياكل استقبال مهمة. ما عزز الكثير منهم إلى الدراسة. ثم حتى المكوث بهته المدن بعد التخرج. و بالخصوص في السنوات الأولى من الاستقلال. و حتى نهاية الثمانينات. . وجود شبكة مهمة من المصانع و بالخصوص في المدن الكبرى. إضافة إلى شبكة أخرى من القطاع الغير رسمي. و الذي بدأ يأخذ مكانة اكبر بمرور السنوات. كانت هته الانجازات مساعدة على العمالة. و بالخصوص لأولئك الذين لهم شبكة عائلية. تساعد على الاندماج في سوق العمل. و كذلك الاندماج في المدينة.

\* صعوبة الاندماج السكاني: بروز الكثافة السكانية العالية في السكن الواحد. و انتشار الأحياء المجاورة للمدن الكبرى. التي كانت غالبيتها دون ترخيص من طرف السلطات العمومية. و بروز ما يسمى بالمدينة الغير رسمية. التي كانت متمثلة في بعض الأحياء القصديرية(سكنات غير مكلفة، و يمكن ترحيل سكانها، ما فعلته السلطات العمومية في بداية الثمانينات). ذلك في بداية الأمر، حينما كانت هيبة الدولة ما تزال قائمة. ثم تم البناء حتى بالمواد الصلبة. و حتى العمارات الفخمة. بدون ترخيص من طرف المدينة الرسمية. و ذلك بعد منتصف الثمانينات. بعد الطعن في هيبة الدولة. التي لم تتمكن من القيام بعمليات المراقبة أمام الطلب المتزايد على السكنات. و عجز الدولة الدائم على تلبية الطلبات. فحل إجماع أن من "دبر رأسه" دبر رأسه. ومن لم يفعل بقي يتخبط في الأزمة.

يمكن القول بان المجال عرف مدا و جزرا كبيرين في مختلف العصور. و قد عرف الثبات النهائي مع الترسيم الحدودي الذي وضعه الاحتلال الفرنسي. الذي احتل فيه الأوروبيون بصورة عامة غالبية المجال الشمالي. و اجبروا العديد من القبائل و السكان على احتلال الأراضي الداخلية. و تعزيز احتلال الهضاب العليا. التي أنشئت

فيها المدن الهامة: من تهرت مرورا بأشير و المسيلة و المزاب. قبل الاحتلال الفرنسي. و قد ساهم الفرنسيون في تكسير عالم الريف. الذي كانت به موارد و رأس مال مهم. يسمح له بالإزدهار و التوسع. كما لم يسمحوا للجزائريين من العيش في المدن و القرى الأوروبية. بل و قد عمدوا إلى تجميعهم في محتشدات: ما سمي بالدواوير.

أما بعد الاستقلال، فتبدأ النزعة الأكيدة في احتلال المدن. بل التوسيع فيها. لكن يبدو أن هذا التطور لم يكن منسجما بالدرجة الكافية. بحيث إن المدينة الغير رسمية تغلبت على المدينة الرسمية. أو على الأقل خلقت لها مشاكل فيما يخص تسيير المدن الحديثة. و بذلك نكون قد حققنا النزعة العالمية في احتلال المجال الذي تغلبت فيه المدن على الريف. لكن لم نصل إلى حد الساعة من التحكم في تسيير مجال المدن.

الإشكال الذي يمكن اعتباره نزعة دائمة في تاريخ المدن الجزائرية. بعد بداية البناء خارج أوصار المدن. فهل تستمر هته الديمومة مستقبلا. أم تتمكن المدينة الرسمية من حسم الأمور كما تفعله المدن الرسمية في مختلف أنحاء العالم؟

\* البعد الاقتصادي: الثابت في الاقتصاد الجزائري هو الاعتماد على الريع الخارجي. و بالخصوص ابتداء من القرن التاسع الميلادي إلى الآن: و هته الريع اعتمد عليها بنسب متفاوتة. حسب الحقبات الزمنية و بالخصوص من طرف السلطات الحاكمة.

\* الاعتماد على موارد الطرق التجارية: من القرن التاسع(9) و حتى القرن الرابع عشر(14). أي مدة ستة قرون. راقب فيها المغرب العربي طريق ذهب السودان. و بالخصوص الدولة الزيانية التي أضافت إلى هذا المورد. استفادت من الطرق التجارية: غرب/شرق و شرق/غرب.

اعتبرت هذه الموارد جد هامة بالنسبة للسلطة الحاكمة. و كانت لها انعكاس ايجابي على حياة السكان إذ اغتتوا من جرائها. فانتشرت عدة حرف و ازدهرت التجارة و صناعة السفن في المدن. كما ازدهرت صناعة الحبوب(القمح و الشعير) و كذلك الفاكهة في الأرياف(1).

\* القرصنة: كانت القرصنة و لمدة قرن كامل. مصدرا مهما من الأموال(2) التي كانت تعود لخزينة الدولة. و كذلك مصدرا مهما لاستقرار و ازدهار السكان. أو على اقل تقدير تخفيف العبء الضريبي على كثير من السكان. و بانتهاء هذا المصدر صارت الضريبة الداخلية جد معتبرة على السكان. و ما تجدر الإشارة إليه أن فئات اجتماعية كانت معرضة للضغط الضريبي. بينما أعفيت فئات اجتماعية أخرى. من أمثال قبيلة الرية. و كذلك بعض القبائل التي كانت توجد داخل البلاد. بخلاف القبائل التي كانت مقيمة في الشمال. و التي عانت أكثر من غيرها من الضغط الضريبي. و الذي كان جزء منه يعود للجماعة التي تحصل على الضريبة. كرؤساء القبائل و بعض الأعيان الذين يستفيدون من الإعفاء الضريبي. بل و يحتكرون جزءا مهما منه. و بانتهاء القرصنة بدأت السلطة التركية الحاكمة في التفكير لإيجاد موارد دائمة للخزينة العمومية: التي كانت معلقة بصرف رواتب الجيش. و بدأت في الإستحواذ على الأراضي الفلاحية: الأرقام التي ذكرها : - ملكية العروش(القبائل)، 5 ملايين هكتار، ملك مشترك: 1.5 مليون هكتار، الملكية الخاصة: 3 ملايين هكتار. 1.5 مليون هكتار ملك خاص. تم الحصول عليه في المرحلة التركية. و 1.5 مليون هكتار ملك مشترك. بالإضافة إلى 3 ملايين هكتار موضوعة تحت تصرف الدولة. و التي كان يعمل بها فئة الخماسين(الفئة التي لم تبق تحت سلطة القبيلة). و التي كانت تمثل خمس(5/1)

الفلاحين في بايلك قسنطينة(1) .

\* تحطيم آليات الاقتصاد المحلي: . عملية الإستحواذ على أراضي القبائل، التي بدأت في الحقبة التركية استمرت بشكل كبير. في حقبة الاحتلال الفرنسي. و ذلك بوضع استراتيجية محكمة للحصول على الأرض، و ذلك بوضع عدة آليات لتكسير التنظيم القائم:

1- رفع الضرائب و تنوعها. و إضافة أنواع جديدة من الضرائب:ضريبة الحرب، الضريبة على المنتج، إضافة إلى الأنواع التي كانت موجودة أنفا. كالزكاة التي فرضها الأمير عبد القادر على المسلمين. يدفعونها للخزينة العمومية قصد طرد الكفار.

2- الإستلاء على الأراضي. و بالخصوص تلك التابعة للقبائل، التي قاومت الاستعمار الفرنسي.

3- تسخير السكان بدوابهم لحمل المؤونة و الذخيرة الحربية. و المشاركة في المجهود الحربي حتى "بالقوم". أو ما يسمى بالحركة.

4- إدخال ظاهرة التعامل بالربا: و قد اضطر الجزائريون، تحت الحاجة الملحة، قصد الحفاظ على حياتهم من الهلاك. و النجاة من الموت بالمجاعة. الركون إلى التعامل بالربا. لأن الضرورات تبيح المحضورات.

- الدخول بالرغم على أنفسهم في دائرة الاقتراض، النسب الربوية كانت مرتفعة جدا. وقد وصلت حتى نسبة 100%. "الدور و بخواه" و أكثر. و لما لم يجدوا كيف يسددوا الديون. و كذلك الضرائب الثقيلة المستحقة عليهم. اضطرتهم الإدارة الاستعمارية لبيع أراضيهم. و هذا ما يحمله المفهوم الشعبي "فلان بوتكها". و البقية يؤديه "المحضر القضائي".

5- وضع ترسانة من القوانين: و على رأسها قانون(1873): الذي بمقتضاه صارت الأرض "سلعة"، تباع و تشتري. بينما كان مفهوم الأرض عند الجزائريين هي استمرارية اسم القبيلة و العائلة، و هي الشرف و العرض. لا يمكن بأي حال من الأحوال التفريط فيها أو التفكير في بيعها. ذلك أن الأفراد يموتون، و لهم مصالح آنية تقدر بحجم حياتهم. بينما الأرض كانت ملك العائلة. كاسم يستمر باستمرار الأجيال، كقاعدة مادية أساسية تسمح باستمرار العائلة. إصدار أول قطيعة مع الأرض.

فقانون ، فرض الملكية الخاصة و حطم التنظيم المؤسس على الدم. مما افقد التلاحم العائلي و القبلي الذي كان بين الأفراد. كما أن هذا القانون عطل آليات التضامن الداخلية التي كانت موجودة. من الاعتماد على الأرض و المحاصيل و عدم بيعها، و بالخصوص المواشي(الرأسمال الذي يجب أن ينمو باستمرار). و كذلك الحبوب التي كانت تخزن في مطامير. و التي كانت تدوم و تبقى محفوظة حتى مدة تزيد عن عشر سنوات. و هذا كله كان صمام أمان ضد تقلبات المناخ و الجفاف. الذي تعرفه اغلب الأراضي الفلاحية الجزائرية.

من بين آليات التضامن التي كانت قائمة هي حق الشفعة. تم تعطيل "حق الشفقة"، الحق الذي لم يعد معترف به. مما يسمح ببيع الأراضي في السوق الحرة إلى الأجانب عن العائلة. سواء كانوا جزائريين أو أجنبيا. و نحن نعلم دور اليهود الهدام،كوسطاء،جاء ما يمتلكون من مال في قضايا شراء و بيع الأراضي.

. الآليات الموضوعة لتكسير التنظيم الاقتصادي التقليدي الذي كان قائما: من نزع وسيلة العمل الأساسية (الأرض). بفرض ضرائب مرتفعة و متنوعة. و إدخال ظاهرة الربا و إلغاء العمل بالقوانين المحلية. و استبدالها بقوانين وضعية، تمنع حق الشفقة. صارت الأراضي سلعة تباع و تشتري. و ضربت آليات الاقتصاد المحلي

المعتمد على الاكتفاء الذاتي أساسا.

تأسيس الاقتصاد الكولونيالي: الذي اعتمد على تسخير الرأسمال المحلي لفائدته. و قد قام بتصدير الثروة الجزائرية. وبالخصوص الحيوانية و حتى النباتية على حساب الحاجيات الحيوية للسكان. و من ثم أسس لتصدير الموارد الأولية و الزراعية. و استراد المواد المصنعة. و عزز من هته التبعية. كما أسس ازدواجية اقتصادية: قطاع الاقتصاد الحديث الذي يسير وفق قواعد السوق. و قطاع اقتصاد تقليدي: الذي بعد أن فككه صار يعمل على إخضاعه لمنطق السوق. فصار مهماشا و غير قادر على الازدهار. و كان يخضع لمنطق الهيمنة. و من ثم فان الاقتصاد الكولونيالي يعتمد على الابتزاز و استنفاذ الموارد الأولية لخدمة اقتصاده. و هته الهيمنة بدورها خلقت وضعية التبعية الاقتصادية للمستعمر. و صار الاقتصاد الجزائري هيكليا تابع للاقتصاد الفرنسي و خاضع له.

\*المحروقات: من المعروف أن ميزانية الدولة تحسب أساسا على سعر البرميل من المحروقات. و أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بأكثر من 90% بهته المادة. و من الأزمة التي عرفتھا الجزائر في 1986 و التي كانت مضاعفاتها جاثمة على الاقتصاد و بالخصوص فيما يتعلق بالمدونية. التي كانت ترهن كل القرارات السيدة في الوطن. المدونية التي تمكنت الجزائر من تسديدها. و يعود الفضل في ذلك إلى إرتفاع تسعرة المحروقات على مستوى السوق النفطية العالمية. و نحن أن الرسوم التي نتحصل عليها من الريع البترولي مرتبطة أساسا بعوامل خارجية. و لا علاقة لها بالعوامل الداخلية. ففي اعز أيام اللا استقرار في الجزائر. تواصل الاستثمار في قطاع المحروقات و تواصل التصدير بشكل لم يعرف التذبذب. بينما كل القطاعات الأخرى مسها الاضطراب و الفوضى. لا يمكن للجزائر أن تتحكم بهذا المورد بكل سيادة. و منفردة بقرار إلا إذا كان مدعما من طرف المنتجين الآخرين في منظمة الدول المصدرة للبترول. و بمعية الدول المنتجة للبترول الخارجة عن هذا التنظيم. و يبقى العامل الحاسم هو سياسة الشركات المتعددة الجنسيات. التي تبقى المتحكم الحقيقي في الأسعار. و التحكم من طرف أي تنظيم آخر. ما يبقى سوى و هم. بحيث انه إن تعارضت مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات مع: "م.د.م.م." فان القرار يعود حتما إلى الشركات المتعددة الجنسيات. و يبدو أن الاستراتيجية التي تعتمدها الدول التابعة لم.د.م.م." صارت أكثر نجاعة. بحيث إنها تباع أكثر الأسهم الممكنة للشركات الغربية(المتعددة الجنسيات). التي تقوم بالدفاع على سقف معين من السعر. لأنها المستفيد الأول منه. تستفيد بصفقتها مساهم في عملية الإنتاج أولا. ثم بصفقتها منتجا محولا لهاته المادة إلى منتجات مصنعة و قابلة للاستهلاك. بحيث يتضاعف أرباحها بما يزيد عن عشر (10) مرات الدول المستخرجة للطاقة في شكلها الأولي.

فالثابت الذي لم يتغير في الجزائر هو اعتمادها على الريع: من مداخل الطرق التجارية. لما صارت غير آمنة و لما تمكن الأوروبيون من إيجاد طرق بديلة(عن طريق البحر)، تحطمت الدولة الزبانية. ثم مداخل القرصنة: و لما تقوت الدول الأوروبية، بفضل الثورة الصناعية. صارت تتحكم في الطرق التجارية. فقدت السلطة الجزائرية موردا هاما من دخلها. و زادت من الضغط الضريبي على السكان. الذي احدث الكثير من الحروب الداخلية. و انتهت بذلك دولة الدايات.

و كذلك الأمر فيما يخص مداخل المحروقات. التي تتحكم فيها الدول الكبرى. و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات. و قد تعرضت الجزائر إلى هزة كبيرة في نهاية الثمانينات. و ما زالت آثارها قائمة إلى حد الآن. بالرغم من الارتفاع المحسوس في المحروقات. الارتفاع الذي خفف من وطأة

الأزمة. و لكن العالم حاليا يعرف أزمة مالية تعصف بأعتى اقتصادات العالم. فما بالك بالإقتصادات التابعة؟ و نحن نعلن أن الانتعاش الظرفي لمداخل المحروقات هو الذي ساعد على إرجاع الاستقرار النسبي للجزائر. و الخطر الذي نعاني منه أكيد. ما دمنا لا نتحكم في هذا المورد الذي يعتبر مصدر العيش. تكمن الخطورة الكبرى في هته التبعية للريع الخارجي. الذي قد يعرضنا في أي لحظة؟

كما أن الإقتصاد الكولونيالي قد هكل اقتصادنا بشكل نهائي: بحيث إننا أصبحنا مصدري الموارد الأولية و مستهلكي الموارد المصنعة. بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة المستقلة، الدولة المقاوله. إلا أنها لم تتمكن من إرساء قاعدة صناعية بعيدة عن الهيمنة و التحكم الخارجي. بل زادت هته الصناعة من التبعية للخارج عن طريق المديونية و خدمة الديون (مبالغ المديونية سددت أربع مرات. و لكن المديونية بقيت في نفس المستوى). ثم مكننا الريع البترولي من تسديد غالبية أصول المديونية. الأمر الذي يبين آلية أخرى لاستنزاف القدرات المالية التي نتحصل عليها من الحماية البترولية. و علينا أن نغير من البقاء تحت آلية التبعية القائمة. و الاعتماد على العمل الخلاق للثروة و ترقيته. و وضع آليات تعتمد على القدرات الداخلية و في الداخل. يمكن التحكم فيه. لا البقاء تحت رحمة التبعية الخارجية.

بعد استقلال الجزائر واعتمادها التوجه الاشتراكي الذي كان توجهها موضوعا. نظرا للاحتياجات الكبيرة للسكان. و التطلعات التي كانت مرتقبة من جراء الاستقلال. و بالنظر كذلك لعدم وجود طبقة رأسمالية يمكن أن تقوم بعمليات البناء الوطني و المساهمة في الإنتاج. البناء الإقتصادي بعد الاستقلال عرف مرحلتين متناقضتين تماما.

المرحلة الأولى: (62 - 1988): فترة التوجه الاشتراكي. و الاعتماد على الكتلة الشرقية. و محاولة محاكاتها. و محاولة تزعم الحركات التحررية من الناحية السياسية. و القيام بدور فعال في مجموعة العالم الثالث. أو ما كان يعرف تحت اسم دول عدم الانحياز. و في هته المرحلة أين كانت الدولة "المقاوله" تقوم بانجاز: الوحدات الصناعية، و كذلك عمليات التعليم و التكوين، سن القوانين، التعمير و البناء. أي كل النشاطات مقتصرة بالأساس على القطاع العام. و لو انه كان يوجد قطاع خاص و حتى قطاع طفيلي.

المرحلة الثانية: من (1988 - إلى الآن): بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر. و بالخصوص تدهور أسعار النفط و ارتفاع المديونية و خدمة الديون. و كذلك بالنظر إلى التوجه العالمي: سقوط جدار برلين و الاتحاد السوفياتي. الذي تخلى على الإيديولوجية الشيوعية. بل و تعرض إلى تقسيم بعد أن أحرزت بعض الجمهوريات المكونة للاتحاد عن إستقلالها.

وجد المجتمع الجزائري نفسه و قد تحول بدرجة 180. أي انه كان متجها صوب الشرق. فاتجه الوجهة المعاكسة، و جهة الغرب. أي وجهة اقتصاد السوق. و هنا حدثت قطيعة اقتصادية ثانية. ما زلنا لم نخرج من الاقتصاد الموجه، بالرغم من الانفتاح. و لم ندخل اقتصاد السوق. بالنظر لغياب المستثمرين، أي الرأسماليين. لأنه لا يمكن بناء نظام رأسمالي بدون رأسماليين، سواء وطنيين أو أجانب؟

فادا كانت المحروقات قد استقطبت الرأسمال الخارجي. المتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات. و بالخصوص الأمريكية منها. فان القطاعات الأخرى بقيت جامدة إلى حد كبير. بحيث أن بروز رأسماليين وطنيين في الفترة الأولى، و الذين استغلوا اقتصاد النذرة. و كذلك الأسعار المدعومة. فاستحوذ أصحاب الامتيازات على أسواق موازية. سواء داخل الوطن أو عبر الحدود المجاورة. و كونوا ثروة معتبرة.

و بعد الانفتاح الاقتصادي، كونوا ما يسمى "بشركات الاستيراد و التصدير". و التي هي شركات إستيراد. احتكرت إستيراد بعض المواد. و صارت تتاجر بالحاويات. و الأرباح مضمونة و أكيدة. دون اللجوء إلى عمليات الاستثمار. التي تحتاج إلى مسيرين و عمال مكونين. و قد تحقق أرباحا بعد مدة طويلة. كما انه يمكن أن تتعرض إلى الإفلاس. ما دام الربح مضمون بالنسبة لشركات الإستيراد، فإنها لن تغامر أبدا في مجال الإنتاج. لكن يبدو و أن الدولة "المسغفة"، التي هي في آخر أيام الإسعاف، تعمل على تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و دعمت بأموال هامة عمليات إنشاء هته المؤسسات. و ذلك محاولة منها لإنشاء طبقة رأسمالية في المستقبل. بحيث إن المؤسسات الصغيرة الناجحة قد تتطور لتصلح مؤسسات متوسطة. تخلق الثروة و مناصب الشغل؟

التغيير في الجزائر: نجحت الدولة، نسبيا في الوظيفة الاجتماعية(التوزيع)، مع التحفظ الذي أشرنا لها. القاضي بإنتاج موازي للتوتر و الشعور "بالحقرة" من طرف أولئك الذين لم يستفيدوا من التوزيع الربيعي. فالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر كانت مؤسسات سياسية ذات أهداف اجتماعية. وليست اقتصادية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق "الربح". كانت تهدف إلى تحقيق النجاعة الاجتماعية(إنتاج ما السوق الداخلية بحاجة إليه من منتجات استهلاكية). مع العلم أن السوق الخارجي كان متحكّم فيه عن طريق الاحتكار للسوق الخارجية. بحيث لا توجد منافسة للبضائع الأجنبية. التي كان ناذرا ما تدخل السوق عن طريق بعض الخواص و بكمية جد محدودة. مع وجود تنظيم بيروقراطي يتحكّم في السوق.

بعد الثمانينات و الإعلان على التوجه الجديد. صارت النظرة الجديدة هي محاولة الدخول في الاقتصاد الليبرالي(الحر). و لكن مع التأكيد دائما على البعد الاجتماعي. هذا و إنهاء مرحلة الدولة "المقاولة". و التفرغ إلى أعباء الدولة الجديدة: الدولة المنظمة. قصد المرور إلى مرحلة اقتصاد السوق: على الجامعة أن تقوم بدور فعال. خاصة على مستوى المابعد تدرج. بحيث إنها تصمم برامج تكون وفقا لحاجة المؤسسات. في تكوين جيل جديد من المدبرين "أحرارا" من هاجس "الوصايا". القادرين على فهم الأوضاع الداخلية التي تعيشها المؤسسات. من معرفة ما يجري على المستوى العالمي. إن المنافسة هي ذات بعد ثقافي:

\* البعد الثقافي: لقد تطرقنا في الحديث عن التغييرات التي وقعت في المجال. و أشرنا إلى العامل الايدولوجي أو العقائدي. و الذي على أساسه كان الصراع قائما. و ذلك ابتغاء توحيد الأمة من الناحية الايدولوجية (المذهبية) سواء خوارج، شيعة، مالكية أو شافعية. المذاهب كلها تصارعت. و كان الحسم للمذهب المالكي في المغرب العربي. و لابد من الإشارة إلى أن الدخول في الإسلام في حد ذاته بالنسبة للسكان المغاربة، دام قرابة القرن من الزمن. بحيث إن الإسلام اعتمد مبدأ الآية الكريمة: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغني...". البقرة .. و لو انه كان يرغب في الدخول في الإسلام. بحيث انه كان يفرض الجزية على من يبقى متمسكا بوضعيته السابقة. سواء كان بدون دين أو يتبع المسيحية.

- اعتماد اللغة العربية بدل اللاتينية و اللغات المحلية: لكن في المسألة اللغوية، فانه لم تحتم اللغة العربية على الناس. و إنما استعملت نظرا لكونها لغة الدين الإسلامي من ناحية و من ناحية أخرى لغة الإدارة و المناصب السياسية و لغة علم و معرفة. الأمر الذي يفسر بقاء اللهجات المحلية. و لم يتم مذايقتها أبدا. هذا انطلاقا من مبدأ آخر: "و من آياته اختلاف أسنتكم و ألوانكم". من ثم لم يحاول الإسلام البتة فرض اللغة العربية على السكان المسلمين. بقدر ما كانوا يرغبون في تعلمها لارتباطها بالدين و العلم و المعرفة. لان الإسلام يؤمن حتى بالاختلاف

الديني: " لكم دينكم و لي ديني". و بدأ بدينهم لنتهي بدينه. بخلاف الاستعمار الفرنسي الذي كان لا يؤمن بالإختلاف. بقدر ما يؤمن بالهيمنة و القضاء على الآخر بجميع أبعاده. و قد تبينت لنا الإبادة الديمغرافية و كذلك التحطيم لآليات الاقتصاد المحلي. و سوف نبين التحطيم الثقافي و اللغوي على وجه الخصوص. التحطيم الثقافي كان شاملا و مس مختلف الأبعاد الثقافية. نذكر من بين ذلك:

\* تحطيم الإنية الخاصة بالجزائريين. من خلال فرض أسماء سواء للأشخاص و حتى للأمكنة و ذلك وفق التصور الكولونيالي الذي كان يستهدف الثلاثة: الإنسان، الزمان و المجال. هته العناصر التي تتماشى مع تطور المعالم المرجعية المتعلقة بالإنية. هذا ما يعني القضاء على الأبعاد الروحية، الدينية الرمزية و اللغوية، أي كل البعد الثقافي. يهدف إلى استلاب كل ما كان قائما. و لذلك ادعى وجود "الفراغ" في الأراضي التي كانت شاغرة و بدون ملاك. و الفراغ الحضاري "لان فرنسا أتت لتحضر "المتوحشين".

المنافسة يجب وضعها على المستوى العالمي. و إلا لا يمكن أن تكون لها أي معنى. قادرين على اتخاذ القرارات الملائمة. و القادرين على العمل الجماعي. و ذلك باستثمار كل الكفاءات الداخلية الموجودة في المؤسسة. و كذلك اللجوء إلى الكفاءات الموجودة في المحيط. على المستوى الوطني أو الدولي. الكفاءات الداخلية و الخارجية.

فتغيير أسماء الأشخاص و الأمكنة تم بسرعة كبيرة. و بصورة عنيفة و مهينة. كان الهدف من ورائها تحطيم الإنية السابقة. و كذلك تحطيم الإنية المنشأة حديثا. بحيث انه تم إلصاق بعض الأسماء حتى المنبوذة. و تمت كتابتها في سجلات الحالة المدنية. أي إعطائها مكانة رسمية. و بالتالي إلزامية استعمالها. و هذا الإلصاق تم اعتماده بعد أن رفض السكان تغيير أسمائهم. لما تحمله من رمزية و انتماء و نسب و استمرار للعصب القبلي و العائلي. مثال عن الأسماء التي كانت قائمة: يتم احترام تسلسل يحتوي على: إسم، علم، كنية، لقب و نسبة: مثال: عبد الرحمان (اسم)، أبو زيد (علم)، ولي الدين (كنية)، ابن خلدون (لقب)، التونسي (نسبة). و مثال عن الأسماء الملتصقة: راس الكلب، تالف رايه، خامج، بهلول، حمر العين، حمر الراس، بوبغلة، المطيش... كما انه اعتمد إعطاء أسماء متعددة لنفس الشجرة العائلية الواحدة.

نحن نعلم تعلق الجزائريين بالشجرة العائلية. و إحاطتها بحالة من القداسة. لما تحمله من استمرارية و غالبا ما تتسج أساطير حول الجد الأول المؤسس للعائلة. كما أن هناك ظاهرة أخرى و التي تنزع حاليا إلى الزوال. و هي إعطاء اسم الآباء و الأمهات المتوفون إلى الأحفاد ذكورا كانوا أو إناثا. و هي رمزية الاستمرارية في العيش و التواجد من خلال الاسم. بالرغم من الفناء الجسدي.

\* تحطيم اللغة العربية: ساع الاستعمار الفرنسي إلى تحطيم الهياكل التي كانت سندا لتعليم اللغة العربية. و حاصرها و منعها من التواصل. و يذكر مصطفى الأشرف: أن نسبة المتعلمين في الجزائر قبل مرحلة الاستعمار كانت مساوية ل 80% و أن هته النسبة نفسها، كانت دالة على نسبة الأميين بعد خروج الاستعمار من الجزائر. إن التحطيم للغة العربية كان تحطيم للغة دون إنشاء لغة جديدة. ذلك أن التبرير الذي قدمه الاستعمار الفرنسي هو: التحطيم بغرض إرساء التعليم بالفرنسية. الذي كان إلزاميا و مجانيا من الناحية القانونية. و لكن في الواقع كان تعليما فنويا. ولم يمس سوى نسبة قليلة من الذين هم في سن الدراسة. و ذلك راجع لمعارضة المعمرين أنفسهم الذين كانوا يرون في تعليم الأهالي: أولا عملية مكلفة ماليا، و ثانيا خطرا على تواجدهم. لما يحمله التعليم من تنوير و ديمقراطية و حقوق. بالرغم من مطالبة بعض الفئات الاجتماعية من الاستفادة من التعليم حتى باللغة الفرنسية.

فان الاستجابة كانت منعدمة. و حاول الفرنسيين إصاق التهمة بالجزائريين الذين "كانوا منغلقيين على فروقاتهم الثقافية. و لم يكونوا راغبين في تعلم الفرنسية". هذا الادعاء فنده عبد القادر جغالول(1).

قد يكون هذا الرفض صحيحا في المرحلة الأولى التي اتسمت "بالمقاومة الرافعة". التي كانت ترفض كل تواجد و هيمنة. هته المقاومة التي لم تغلح في تحقيق أهدافها الاستقلالية.

لكن في المرحلة الثانية، بعد إحكام الهيمنة الاستعمارية. و التي اتسمت: "بالمقاومة المحاوره" هذه المرحلة التي بدأت بعد نفاذ وسائل المقاومة الراضة للاحتلال في إطار السيرورة: تحطيم البنية و إعادة بنائها. المرحلة التي عرفتھا التكونة الاجتماعية الجزائرية في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين.(1)

حاولت "المقاومة حوار"، الدخول مع المحتل في حوار. و ذلك بانتقاد التحطيم. و إعادة التكونة الاجتماعية الجزائرية. و بالخصوص بعد الربع الثاني للقرن العشرين. حيث بدأت تظهر بعض الأطراف التنظيمية للحركة الوطنية.(أحزاب، نقابات، جمعيات ثقافية) و التي وافقت صعود قوات أساسية لطبقات اجتماعية أنتجت من طرف: الرأسمالية الكولونيالية.

المقاومة الراضة انتهت باختلال التوازن بين القوة المقاومة و القوة الاستعمارية. و كذلك الشأن بالنسبة للمقاومة عن طريق الحوار: ذلك لن المتحدث إليه لا يستمتع. بحيث إن المتحدث يعبر عن علاقات اجتماعية. و لكنه لا يمثل قوات اجتماعية منظمة بكيفية ناجعة. تتمكن من إعادة النظر في العلاقة القائمة: مهيمن/مهيمن عليه. و بالخصوص أن المستعمر عمل على استدامة عامل الهيمنة في جميع الميادين. حتى يضمن استمرار وجوده.

\* قد نجح الاستعمار الفرنسي إلى حد كبير و بعد جهد جهيد من تحطيم كل البنى التقليدية للمجتمع الجزائري. و لكنه لم يفلح في عملية إعادة البناء أو الصياغة للابعد الثقافية، التربوية، التعليمية، الاقتصادية أو الحضارية كما وعد بذلك. إلا في الحدود التي تخدم العلاقة: مهيمن/مهيمن عليه.

فالقضاء على اللغة العربية من خلال القضاء على مؤسسات التعليم و كذلك على الزوايا. احدث صدمة ثقافية و حضارية رهيبه في المجتمع الجزائري. و الذي ما نزال نتخبط في رواسب تلك الفترة من عدم الرؤيا اللغوية، التي تطرح في الجزائر بشكل حاد. بخلاف الدول العربية التي لم تعرف درجة التحطيم اللغوي التي عرفناها.

\*التغير الخارجي: إن قيام النهضة الإسلامية: جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، و كذلك وجود الدول الاشتراكية التي كانت تعتمد في ايدولوجياتها على مناهضة الاستعمار و الاستغلال الامبريالي. كان له الأثر الايجابي على حدوث تغير داخلي الذي لم يتوقف عن المقاومة. و لو كانت مقاومة سلبية. أي الانغلاق على الفروقات الذاتية. و التي سمحت باستقطاب تلك المتغيرات الخارجية. و بالخصوص أن الظاهرة الاستعمارية لم تعد تتلاءم مع تلك الحقبة التاريخية(بعد الحرب العالمية الثانية). أين تمكنت العديد من الدول أن تنال استقلالها السياسي. فتجددت المقامة الداخلية. و ذلك بطلب العلم من طرف بعض الشرائح. سواء في المشرق العربي(القاهرة و دمشق) و كذلك في المغرب العربي، المغرب الأقصى و تونس، الذين لم يتعرضوا لنفس العنف الثقافي الذي تعرضت له الجزائر. و بالخصوص في الزيتونة و القرويين.

\* الاستلاب الثقافي، انتحى المثقفون منحيين: مفرنسون استغرابيين و إسلاميون تقليديون. و ذلك منذ بداية القرن العشرين. فإذا كانت الجزائر قد تأخرت في قضية النهضة الثقافية. فلأنها كانت متقدمة بنصف قرن من الاستعمار(الإستعمار). الذي دمر كل البنى التقليدية. بما فيهم الثقافة العربية الإسلامية أو حتى الثقافة الفرنسية. لم



تكن من هؤلاء و لا من أولئك. بالرغم من تواجد الفئتين في الساحة الثقافية. لان التدمير لم يتبعه البناء. النخبة المثقفة المفرنسة احتوت سنة 1910 على: 25 بين طبيب و محامي أو أستاذ. و في سنة 1920 على: 47 طالب و 51 طالب/أستاذ و 451 معلم بشهادة نهاية الدراسات.(1)

هته الأرقام تبين لنا ضالة العدد و أن ازداد فيما بعد: كما يبين لنا فئة قليلة منهم ارتضت بان تتجنس (أخذ الجنسية الفرنسية). و ذلك خوفا من ضياع مكانة الشخصية الإسلامية. أما الشريحة العريضة مما عرف: "بالشباب الجزائري". فبقت رغم معارضتها "للعمامات القديمة"، محافظة على البعد الإسلامي. بالرغم من إدخالها العديد من التغيرات، محاكاة بالغرب (اللباس و السلوك و التعامل مع الآخرين). بينما بقي أصحاب الزوايا المتجذرين ثقافيا في الداخل. و أولئك الذين تلقوا تعليمهم في بلاد المشرق و حتى المغرب العربي. بقوا تابعين للفضاء الإصلاحي الآتي من الشرق الإسلامي. فالجزائر دخلت في النضال السياسي قبل أن تعرف التجديد الثقافي. فالوضعية الثقافية، لم تكن متبلورة تقاطبها ثلاث اتجاهات:

. الاتجاه المستغرب، الذي تأثرت فيه بالثقافة الفرنسية. و لو انه كان متحفظا بالخصوص في البداية. إلا انه اتبع مشروع التغريب. بل و حاول فرضه بعد الاستقلال. الفئة التي نشرت الفرنسية في ثلاث عقود أكثر مما فعلته فرنسا ذاتها خلال 130 سنة.

. الاتجاه المستشرق، الذي هو الآخر حاول إتباع النزعة الإصلاحية. التي عرفت في المشرق العربي. و التي اعتمد على مفهوم "الأمة" الإسلامية. أي جمع كل المسلمين من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. المفهوم الذي كان يصعب تحقيقه، إن لم نقل يستحيل. و ذلك للتناقض في أوضاع كل مجتمع إسلامي على حدة.

مفهوم "الأمة الإسلامية"، يمكن الآن في الوقت الراهن إعادة توظيفه و العمل على إحيائه. و ذلك لمواجهة العولمة و العلمانية. التي تفرض نفسها على العالم. فيما يسمى بالشمولية أو العولمة. إحياء مفهوم "الأمة الإسلامية"، يمكن أن وصل إلى درجة من الوعي بأهميته لدى المسلمين: حكاما و محكومين. أن يضع حدا للابتلاع القائم حاليا. الاتجاه المتجذر أو المحلي: و هو القائم ببعديه الوطني المتمثل في الحركة الوطنية. التي كانت تدعو إلى الاستقلال. و أن تجاوز القطرية الضيقة. فكان محدودا في المغرب العربي. مثل ما حصل في حزب نجم الشمال الإفريقي المغرب العربي. الذي مزقته المصالح الذاتية لكل دولة. و عهد الزيانين، الحفصيين و المرينيين. كان موحدا من الناحية الإيديولوجية.

إتباع المذهب المالكي. و في العهد الاستعماري توحدت مصلحته في التحرر و الإنعتاق. و لذلك كان التفكير في كل المغرب العربي. الذي لم تعد توجد تناقضات بين أفراد شعبه. وحدة في المذهب و كذلك في الوضعية. كما أن البعد الإسلامي المحلي المتجذر بكتاتيبه، المدارس القرآنية. و كذلك بالزوايا معززا التضامن بين الجزائريين. الزوايا بطرقها الصوفية المتجذرة: كالقادرية و الدرقاوة و التجانية التي أصبحت ذات إشعاع دولي. في كثير من الأقطار الإسلامية إلى جانب بعدها المحلي. هته الأقطاب الثقافية. ما تزال في حالة تصارع من اجل التوقيع من الناحية الثقافية.

يبدو أن الاتجاه المستغرب، قد استحوذ على شرعية ميدانية. في كل ما يتعلق بما يمس إلى التكنولوجيا و العلوم الحديثة. بينما بقي الاتجاه المستشرق و المتجذر في صراع على استقطاب الموالون و الأنصار. و قد تغلب الاتجاه المستشرق الذي انطوى تحت لوائه العديد من المنخرطين و الأنصار. و بالخصوص بعد إنشاء أحزاب سياسية:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حماس، لهضة، الإصلاح، الإرشاد... و بعد الصراع و المواجهة المسلحة بين السلطة و التيار الإسلامي المستشرق. و بعدما حدث من تأزم و حرب دامت عشرية كاملة. يبدو أن السلطة تقطنت إلى البعد المتجذر في الإسلام أو الإسلام المحلي، أو الشعبي، المتمثل في الزوايا. و حاولت بعثه من جديد. ليبقى الصراع قائماً لحد الساعة. أضيف لهذا البعد المتجذر البعد الأمازيغي. و الذي و إن فقد تماماً. فان اللهجات أو الألسن المحلية ما تزال متعلقة به. الأمر الذي نتطرق إليه في المسألة اللغوية.

\*المسألة اللغوية في الجزائر: لقد تبين لنا أن اللغة العربية، لم تفرض نفسها عن طريق الإكراه. و إنما سمحت لكل من يريد أن يتعلمها بصفقتها لغة الدين الإسلامي و لغة الإدارة، و كذلك لغة العلم و الحضارة، أن يفعل ذلك. يشير ذلك لتواجد فئة من العلماء و المعلمين. كانوا يسهرون على تعليم كل من يرغب في التعلم. باعتبار التعليم "صدقة جارية". كما تبين أن السياسة المعتمدة من طرف الاحتلال الفرنسي. كانت متمثلة في ضرب اللغة العربية و محاصرتها. دون بذل جهد كبير في تعليم اللغة الفرنسية كبديل عن اللغة العربية. و قد اشرنا إلى وجود تلك الإزدواجية في التوجه الثقافي. التي كانت و لا تزال مصدراً لرهانات جسيمة. كل يحاول إضفاء الشرعية على اللغة التي يناصرها:

- العربية: لغة الدين. و قد كانت وعاءاً طيعاً للعلم. يمكن أن تؤدي هته المهمة.

- الفرنسية: لغة العلم و المعارف و التكنولوجيا. يمكن أن تختزل الزمن في اللحاق بركب الحضارة العالمية.

لكن يبدو أن لغة العلم و المعرفة و التكنولوجيا. التي تفرض نفسها في العالم حالياً. و ترجع إليها كل الأعمال ذات القيمة العلمية. هي اللغة الانجليزية. و علينا أن نبذل الجهد الكافي للتمكن منها. بدل التمكن بالفرنسية. و تجاوز ذلك الحاجز النفسي. أو الكراهية الدفينة و العدوانية في كثير من الأحيان لشريحة هامة من فئات الشعب، لكل ما هو فرنسي. و إن كانت اللغة بالرغم من الانبهار بمنتجاتها: سيارات، روائح، و ألبسة. يمكن أن تعمر، بالنظر إلى منتوجاتها. نحن نعلم أن اللغة لا تفرض. بقدر ما تفرض نفسها. لما تحملها من مزايا ذاتية من التعبير عن مدلولاتها. و كذلك خارجية عن اللغة. أي الجهد الفكري الذي يبذله المتكلمون بها. فتصبح لغة علم و معرفة. فتفرض نفسها لما فيها من خير عميم. يمكن للمتعم أن يجنيه منها: كإكتساب العلم و المعارف. و فتح السوق العالمية للشغل. و سهولة التواصل مع جميع سكان العالم دون عناء.

\* التعليم في الجزائر: منذ الاستقلال أعطت الجزائر في مختلف حقباتها أهمية قصوى إلى التعليم. هذا الاهتمام الذي يمكن اعتباره ثابتاً، من الثواب الهامة التي صاحبت الجزائر المستقلة. منذ استقلالها إلى الآن. و قد أعلنت في السنوات الأولى عن فلسفة التعليم في الجزائر: ديمقراطية التعليم، الجزائر، التعريب و العصرية. فان كانت الديمقراطية التعليمية مكسباً مهماً. أعطى تكافؤ الفرص بالنسبة لكل أبناء الجزائر. باختلاف شرائحهم الاجتماعية و انتمائهم الجنسي: ذكر/أنثى. بالرغم من الأعداد المهمة في مجال التسرب المدرسي. فقد أعطى فرص الترقية الاجتماعية لفئات عريضة من الشعب. و بالخصوص العنصر النسوي.

و إذا كانت الجزائر قد تمت بشكل فعلي بعد السبعينات. فان مسألة التعريب و العصرية كانت محل صراع. و إن حسم الصراع لصالح التعريب. في الأطوار الأولى للتعليم في نهاية الثمانينات، حتى مستوى البكالوريا. فان التعليم العالي ما يزال يدرس بالفرنسية. و بالخصوص في التخصصات التكنولوجية و الطبية و العلوم الدقيقة. و بالمقابل تم تعريب العلوم القانونية و الإدارية و كذلك العلوم الاجتماعية. ففرض نوع من التخصص بين اللغتين. لا يزال

القطاع الاقتصادي في مختلف مجالاته يشغل بالفرنسية. و لا يوفر سوى بعض المناصب الهامشية للمعربين بلغتهم. و إلا يفرض عليهم الفرنسية. و بالتالي المكانة المهمشة. بالنظر إلى إمكانياتهم المحدودة في هته اللغة. و يمكن القول أننا عززنا مكانة اللغة الفرنسية. و نشرناها في وقت وجيز من الزمن. لا يتعدى العشريتين أكثر مما فعله المحتل الفرنسي في فترة تزيد عن القرن و الربع قرن. و في نفس الوقت شرعنا في نشر التعليم بالعربية. و بالرغم من اعتماد العربية كلغة رسمية إلا أنها غير كذلك في دواليب المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. و بالرغم من محاولة إجراء نوع من التقسيم بين المجالات، لكل من العربية و الفرنسية: رسمية في الدستور و الفرنسية بصفتها لغة رسمية في الواقع الاقتصادي المعاش. إلا أن العربية بالرغم من كونها "اللغة الرسمية" حسب الدستور. إلا أن الفرنسية تبقى اللغة الرسمية في الواقع الاقتصادي. بحيث إن جل الوزارات و الشركات ذات الاهتمام الاقتصادي تشتغل بالفرنسية. هذا الواقع أدى إلى إقصاء الكثير من المعربين من مجال الشغل. على أساس أنهم لا يحسنون الفرنسية، و ذلك في السوق الداخلي. و كذلك الإقصاء من السوق العالمية. و التي تستعمل اللغة الفرنسية في بعض الدول الفرونكوفونية. و المسألة اللغوية مطروحة من زاوية مجال الاختصاص. و قد تبين لنا أن الصراع بين العربية و الفرنسية ما يزال قائماً. و نذكر أن قانون استعمال اللغة الوطنية المصادق عليه من طرف المجلس الوطني الشعبي في نهاية الثمانينات، جمد العمل به. بالرغم من انه "لم يعدل أو يتهم" حسب التعبير القانوني. فهو ساري المفعول قانوناً و مجمد فعلاً. هذا القانون كان من شأنه القضاء على هته الازدواجية الموجودة حالياً بين لغة رسمية دستوريا و الأخرى رسمية ميدانياً. و بالخصوص اقتصادياً. و بعد هذا التجديد، يحق لنا أن نتساءل هل الجزائر لها نظرة واضحة. عما يكون عليه الواقع اللغوي في المدى الطويل: في حدود 2.050 مثلاً؟ بالخصوص أننا أضعنا بعداً آخر في المعادلة الحالية. و التي لم تحل كما رأينا. و ذلك بإقرار "اللغة الأمازيغية" كلغة وطنية. يتم تدريسها في المدارس الابتدائية. تعددت الآراء في المسألة الأمازيغية.

- هناك من يرى أنها لغة مكبوتة. يجب أن تعاد مرة أخرى إلى السطح. و أن يسمح بتدريسها و تعليمها كأى لغة. و تجاوز هته العقدة المكبوتة بصفة نهائية.
- من يرى بأنها غير موجودة بعد كلغة. و إنما هي موجودة كالسن أو لهجات: قبائلية، شاوية، مزابية، ترقية، شلحية. بدليل انه لم يتم الاتفاق حتى على الحروف التي يجب اعتمادها.
- إضافة إلى الإشكال السياسي: فرض الأمازيغية كلغة رسمية، بعدما صارت الآن لغة وطنية. و الكيفية التي تفرض بها. باقتراع أو بدون اقتراع؟

الانشغال الذي اطرحه هنا، ليس هو كبتها أو ترسيمها. و إنما يتعلق بالمجال الذي يخص إلى هته اللغة. التي هي الآن لغة وطنية دستورياً. و قد عرفنا أن اللغة العربية صارت مختصة بمسائل القانونية و الإدارية و الشؤون الدينية. بينما اللغة الفرنسية تستحوذ على كل ما هو اقتصادي تكنولوجي و علمي. ما عدى العلوم القانونية، الإداري و الاجتماعية و الدينية. و هنا نتساءل عن ما هو المجال الذي يمكن أن يمنح للغة الأمازيغية؟ و هل تم التفكير في ذلك من طرف السلطات الحاكمة؟ أم أن الأمر لا يتعدى عن إيجاد حل مؤقت. بالنظر لما أحدثته "الجماعة الضاغطة" المسماة بالعروش. و أننا نترك "الوقت للوقت". مع كل الإحباط الذي يصحبه. و الذي يتخبط فيه من عربوا عنوة. على أساس أن اللغة العربية هي لغة رسمية و لغة خبز. فصارت منذ الأزمة الاقتصادية تخرج المهمشين أكثر من المندمجين في الحياة الاقتصادية. فهل يتم تمويل تعليم لغة أخرى إضافية يتم تهميش أصحابها

أكثر مما يهمل أصحاب اللغة العربية. لان مجال هؤلاء محدد الآن على الأقل؟  
فهل يمكن أن نقول أن القضية هي عبارة عن الهروب إلى الأمام. و تراكم المشاكل مستقبلا أكثر مما هي عليه  
الآن؟ و استنفاد الموارد الحيوية لمواجهة الضغوطات الآتية. و عدم التفكير في إيجاد العقد الاجتماعي الضروري  
لمثل هذا العمل. الذي يمس الأجيال اللاحقة و مستقبل كل الأمة؟

و كأننا نزرع في قنبلة موقوتة أخرى. لا نعم متى تنفجر. مع العلم الأكيد و اليقين أنها سوف تنفجر.  
صارت "السلطات" الحاكمة تؤدي مهام: "إطفاء أماكن التوترات". مثلما يفعل رجال المطافىء. و تلبية المطالب  
جزئيا "لا تجوع الذئب و لا تغضب الراعي" مثال شعبي. يبين لسان حال السلطة. التي وصلت إلى تجويع الذئب و  
إغضاب الراعي. أي أن الطرفين غير راضيين على الحلول المقترحة. الأمر الذي زرع بذور التوتر. ذلك أن  
"الحقوق" صارت لا يمكن الحصول عليها. إلا باستحداث الفوضى و التوتر. لكي تنتظر السلطات في الأمر. أما  
إذا كانت المطالبة "بالحقوق" وفقا للآليات الإدارية الموضوعية. فإنها ترتب مع الملفات التي تنتظر الحل، التي  
ناذرا ما تلبى. بالنظر إلى وضعية "الأزمة" التي نعيشها.

\* البعد الاجتماعي: من بين المؤسسات التي قاومت التغيير. و ثبتت إلى حد كبير. و التي بدون فهمها يصعب  
فهم المجتمع الجزائري هي مؤسسة "القبيلة". لذلك لا بد من دراسة أهم القبائل التي كانت متواجدة. معرفة العلاقة  
التي كانت قائمة بين مختلف القبائل. العلاقة بين القبيلة و الأرض، القبيلة و السلطة المركزية. و كذلك دراسة  
القبيلة بعد تحطيم بعدها المادي. المتمثل في الأرض. عن طريق إنشاء ترسانة من القوانين. تحولت بموجبها  
الأرض إلى سلعة. و تعمل بآليات بغرض هيمنة الملكية الفردية على الملكية القبلية. و كذلك تحطيم بعدها الرمزي.  
بتغيير حتى أسماء الأشخاص و الأماكن. هل يمكن القول بأنها ما تزال قائمة على الأقل في بعدها العاطفي و  
التضامني. بين عائلات من نفس القبيلة أو المنطقة؟

كما لا يجب إغفال تلك الفئات التي كانت قائمة. و لعبت ادوار مهمة في التجمع الجزائري. من الأئمة و العلماء و  
الطلبة و القضاة و الأولياء الصالحون الصوفية. إلى فئة التجار ثم الحكام و عامة الناس.  
فالمدينة الإسلامية الأولى رأت تواجد هته الفئات. و تعايشها بالإضافة إلى شريحة "الشرفة". و كذلك المرابطون.  
ففي الدول الإسلامية الأولى كانت فئة "الشرفة" لها مكانة خاصة. بحيث لا تدفع الضرائب. بل و تخصص لها  
"منحة" من طرف الدولة. فكانت فئة تعيش على "الريع". و يمكن اعتبار هته الظاهرة بمثابة ظاهرة ثابتة في  
المجتمع الجزائري. منذ ذلك الحين إلى الآن. بحيث توجد فئة من "أبناء و أرامل الشهداء و كذلك المجاهدون".  
يعيشون على "المنح الريعية"، "فئة الحضوة" كانت مصدر لتهافت كبير عليها. بحيث إن بعض الأشخاص كانوا  
يشترتون لقب "الشريف". و لو اضطرهم ذلك للسفر إلى بلدان أخرى قصد الحصول على: "شهادة الاعتراف". و ذلك  
قصد الاستفادة من هته المنحة. و كذلك هته المكانة الرمزية. التي تعود بكثير من الفوائد من جراء التعامل مع  
الآخرين. سواء على المستوى الرمزي أو المادي. و كذلك يفعل بعض الأشخاص حاليا. و الذين عملوا على  
الحصول على "شهادة الاعتراف" كمجاهد أثناء الثورة التحريرية. للاستفادة من نفس المكانة و الامتيازات. أما فئة  
المرابطين فكانت نتيجة العمل الفردي، أي أن الشخص بإمكانه أن يحصل على هذا اللقب: "مرابط" بمجرد التحاقه  
برباط من الأربطة التي كانت تنشئ بغرض الدفاع عن الأمة. في مواجهة الخطر الأجنبي الأوروبي على وجه  
الخصوص. يبدو أن "الباتريوت" أرادوا أن يحتلوا هته المكانة. لما قاموا ببناء بعض القلاع المتقدمة في الجبال.

لمحاربة الإرهاب. كما أرادوا أن يفتكوا تلك المكانة.

أما فئة العلماء: فكان لهم دور أساسي و مكانة رمزية جد مرموقة، في مختلف الدول الجزائرية. بحيث إنهم غالبا ما كانوا يقومون بدور الوسيط بين الحكام و عامة الناس. بحيث إن عامة الناس، لم يكن لهم ملجأ إلا هته الشريحة "العلماء". قصد طرح قضاياها إلى الحكام و النظر فيها. و بالخصوص العلماء المتصوفة أصحاب الزوايا. التي كان يقصدها الناس للتبرك بهم و التوسط لهم عند الحكام. هؤلاء الذين كانوا يعملون على تلبية مطالبهم. إلقاء لدعواتهم و فوارقهم. و كانت هته الفئة فئة العلماء تتقرب و تبتعد عن الحكم. وفقا لموازن قوة معينة. أما فئة التجار، فكانت فئة لها نفوذ في المدينة الإسلامية. و حتى إنها كانت تجند رؤوس أموالها في مشاريع ذات المصلحة العامة. حينما يطلب منها الحكام ذلك. و بالتالي كانت تحتل مكانة متميزة. تعززت مكانة العلماء و التجار في مختلف الدول التي عرفتها الجزائر، حتى الحقبة التركية. أما في الحقبة الاستعمارية فقد رأينا تحطيمًا شبه كلي لهاته الفئات. و بالخصوص فئة العلماء و التجار النبلاء، الذين رفضوا الاحتلال الفرنسي و حاربوه. فعمل على تكسيرهم و تكسير ممتلكاتهم و حتى مكانتهم الرمزية. و استبدلوا بفئة أخرى مستغربة. فاحتلت مواقع مختلفة في المجتمع الجزائري: من "القوم" الذين صاروا "حركة". إلى القياد الذين كانت لهم حضوة و سلطة على ما تبقى من أركان "القبيلة".

لقد تبين لنا العقوبات العميقة التي وقعت في المجتمع الجزائري، بعد الصدمة الكولونيالية. على المستويات: الديمغرافية و المجالات الاقتصادية، الثقافية و الحضارية عموما. و كذلك على مستوى البنيات الاجتماعية. التي كانت تتسجم مع البعد الثقافي الحضاري و كذلك البعد المجالي.

و نشير هنا إلى مؤسسة مهمة جدا في مجال الخدمة الاجتماعية. ألا و هي مؤسسة: "الوقف" أو ما كان يسمى "بالحبوس". أي أن المؤمن و المسلم في ذلك الوقت: وقت بناء الدولة الإسلامية في الجزائر. كان حريصا على الدنيا و لكن بالدرجة الأولى حريص على الآخرة. "وابتغي فيما آتاك الله الدار الآخرة و لا تنسى نصيبك من الدنيا. و أحسن كما أحسن الله إليك". آية. "ربنا آتنا في الدنيا حسنة. و في الآخرة حسنة. و قنا عذاب النار". آية. لم يكن هناك فصل بين الحياة الروحية و الحياة المادية. و لم يكن هم المؤمن أولاده، أهله و عشيرته. و لكن أيضا أمته و دينه. و التفكير الدائم في فتح رصيد من الحسنات. التي يمكن أن تتضاعف. "يمحق الله الربا و يربي الصدقات" آية. فإذا كان الربا في الإسلام محرم. فان الله أبقي عليه فيما يخص الحسنات. التي يمكن أن تتضاعف: "حينما يموت ابن آدم ينقطع عمله. إلا من ثلاث: علم ينتفع به و ولد صالح يدعو له و صدقة جارية" حديث شريف. لذلك أنشأت الأملاك الوقفية. أو الملك الحبوس الذي يحبس على الورثة. و يوقف عن الالتحاق بالتركة، التي توزع على الورثة الشرعيين. و تصير ملك لما أوقف له. و الوقف كان يصرف أو ينتفع به في وظيفتين هامتين:

أولا: الخدمة العمومية لجميع المسلمين، من شق للطرقات و حفرا و آبار و إنشاء مدارس لتحفيظ القرآن، و نشر العلم و المعرفة.

ثانيا: الخدمة الاجتماعية، التكفل بالأيتام و الأرمال و القصر و عابري السبيل... المؤسسة الوقفية كانت مؤسسة تضامنية. أدت ادوار جد مهمة في تماسك اللحمة الاجتماعية. و إبقاء الصلة قائمة بين الأغنياء و الفقراء من المسلمين. كما أن الأوقاف كانت نتيجة "النذر"، التي كانت منتشرة في ذلك الزمان. و التي تدل كذلك على تعلق المخلوق بالخالق، الرازق. فإذا تحقق له هدف. كان يسعى لتحقيقه. فانه مقابل ذلك يؤدي نذرا في فائدة المسلمين.

خدمة اجتماعية كانت أو عمومية. هذا الأمر قد تغير كثيرا. و لكن كذلك يسبب التحطيم الاستعماري لهاته المرافق التي كانت عامة. فضررب من خلالها بالتضامن الاجتماعي. نظرا لآليات التحطيم المتبعة، أثناء الاستعمار الفرنسي. كان على الجزائر اختراع كل شيء: المدرسة، القانون، المدينة، العمل، التضامن الاجتماعي، الخدمة العمومية، الصناعة، الحرف، الطرقات... فكيف السبيل إلى عملية الإنشاء. هل تكون استمرارية مع الفعل الكولونيالي. أو اعتماد آليات من الماضي السحيق. الذي أوقفته الصدمة الكولونيالية. و لم تسمح له بالاستمرار بالشكل الطبيعي. مع العلم أن الزمان غير الزمان. أم تكون محاكاة لما يجري في العالم الخارجي. سواء كان كتلة شرقية أو كتلة غربية؟

فالنموذج لا يمكن أن يكون سوى استمرار لما كان عليه الأمر القائم. استمرار التجربة الكولونيالية في تواجد فئة جديدة. تحل محل المستعمر. و تواصل عملية البناء الاجتماعي على ذلك المنوال. هذا الأمر كان شبه مستحيل. لان الذين قاموا بالثورة، إنما قاموا رافضين لذلك الواقع. و محاول تغييره بشكل جذري. و بالخصوص أن الفئات الشعبية العريضة، شاركت في هذا المشروع الثوري التغييري. لتحسين الأوضاع المعيشية لأكبر فئات الشعب. أو أن النموذج لا يأتي إلا من ذلك الماضي المتوقف و الذي أجهض بسبب التحطيم. الذي تعرض له من طرف السلطات الاستعمارية. و المستمد أساسا من التراث الإسلامي الذي تعرض له من طرف السلطات الاستعمارية. و المستمد أساسا من التراث الإسلامي الذي تجذر في الجزائريين. و كان أحد الدعائم الأساسية التي ساهمت في مختلف المقاومات. التي كانت تقوم على أساس التمكين للدين الإسلامي و طرد الكفار من أرض الإسلام. و بيد أن آليات التكسير كانت عميقة. إلى درجة فقدان الكثير من العناصر التي كانت قائمة. و بالتالي يصعب السير وفقها. و بالخصوص أن الدول التي سبقتها في الاستقلال، و إن كانت مسلمة، فإنها لم تعتمد ذلك النموذج الإسلامي المتأصل لديها. لذلك بقي الاحتمال الثالث. و هو اعتماد تلك التجارب التي تأسست. و تسير عليها بعض الدول الأخرى. فكان النموذج الاشتراكي: الذي يدعو إلى تكافؤ الفرص و المساواة بين جميع الطبقات. مع إعطاء "الصفوة" مكانة خاصة. بحيث إنها تشكل آلية التأطير. و هم الأعضاء المنتمون إلى "الحزب المركزي". و كان من المستبعد اعتماد النظام الرأسمالي. لسبب بسيط، هو انعدام الطبقة الرأسمالية الوطنية. يقال أنه كان يوجد أربعة (4) أشخاص في الجزائر فقط. ينتمون إلى فئة "الميلاديرات". ذوي الملايير من السنتم.

و الذي أقصي من الاختيار هو ذلك البعد الإسلامي. و إن اعتمد في الدستور كدين للدولة. إلا أنه كان بعيدا عن القرارات المتخذة ميدانيا. و بقي بعد يحن الشعب للعودة إليه قصد و تجسيده. لأنه يعتبر رصيذا الأجداد لابد أن تجسده الأحفاد في الواقع. و كذلك الشأن بالنسبة للعودة لإحياء لغة مينة. بالنسبة لفئة تحس بهذا البعد. و تعتبر نفسها في وضعية "الاغتراب" اللغوي، سواء تعلق الأمر بالعربية أو حتى بالفرنسية.

إبان الاحتلال الفرنسي. تبيننا جل التقنيات التي يسمح بها المستعمر للجزائريين: من بناء و صناعة و زراعة و تجارة و مواصلات و اتصالات... إلا أن معظم الجزائريين قد حافظوا على فروقاتهم الدينية و العقائدية و الروحية. فإذا كان القانون الفرنسي هو المطبق و المسيطر و المهيمن في كل المجالات. فان قانون الأحوال الشخصية الجزائرية قد كانت الاستثناء. لأنه تمثل الإنية و الأصالة و الهوية المستمدة من القوة الروحية. و التي بقيت تقاوم بشتى أنواع المقاومات. سواء بأشكال مباشرة عن طريق الثورات المنظمة أو غير المنظمة. و حتى التعبير بأشكال عدم الاندماج و الاضمحلال في أنا الآخر. و لو أن سياسة الاستعمار هي الأخرى كانت مبنية على العنصرية و

الإقصاء، من الاندماج الكلي للآخر. إلا في الحدود التي تخدم مصالحه الآنية و المستقبلية.

التغيرات التي أحدثها البناء الاشتراكي:

\* ديمقراطية التعليم: و التي كان لها الأثر البالغ في الترقية الاجتماعية. و التمكين من امتهان مهن لم يعرفها الجزائريون في الحقبة الاستعمارية: ربان الطائرات و البواخر، مدراء عامون لشركات وطنية، ولات و وزراء... كما أن التعليم ساهم في ترقية المرأة بوجه أخص. و صارت هي الأخرى تحتل مناصب عمل لم تكن تحلم بها والدتها على الإطلاق، إبان الاحتلال الفرنسي. الأمر الذي أثر على مكانة المرأة في المجتمع عموما. إذ نقلها نقلة نوعية مهمة.

\* انتقال الجزائريون من الأرياف إلى المدن: و تقلب النسبة المسجلة لصالح المدينة على حساب الريف. إذ إنها أصبحت تقارب 60% في المدن مقابل 40% بالأرياف. و زادت الأزمة الأمنية المسجلة في التسعينات من هذا التوجه في احتلال المدن على حساب الريف.

\* إنشاء نسيج صناعي و خدماتي: سمح إنشاء النسيج الصناعي والخدماتي للجزائريين. من اكتساب مكانة جديدة. من خلال الترقية الاجتماعية التي سمح بها التشغيل الصناعي و الإداري و الخدماتي في الجزائر.

\* المركزية الديمقراطية: إنشاء مؤسسات و مجالس شعبية. وظيفتها الربط بين الدولة و بقية السكان:

- المجالس الشعبية البلدية، المجالس الشعبية الولائية، المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة. لكن بالنظر لظروف موضوعية، و التي من بينها تدني المستوى التعليمي و الثقافي لممثلي الشعب. و كذلك بالنظر إلى ظروف تنظيمية. بحيث إن ممثلي الشعب. كانوا إجباريا من منخرطي حزب جبهة التحرير الوطني. الحزب الوحيد المعتمد رسميا. هذا ما تنص عليه المادة 120 المشهورة.

فكان ممثلوا الشعب المناضلون تحت لواء الحزب الواحد. أكثر منهم متطلعون إلى اهتمامات الفئات الشعبية. التي كانت احتياجاتها ضخمة جدا. نظرا لآليات الهدم الاستعماري، التي اشترنا إليها في جميع المجالات.

بحيث انه كان على الفئات الشعبية إيجاد كل شيء و التأسيس له. و بالخصوص التطلعات الجسيمة التي كانت معلقة على "الاستقلال". بحيث جل الفئات الشعبية كانت تنتظر حصاد التضحيات التي عمرت طويلا. و تنتظر في "المكافأة". و في الحصول على "الحقوق". طبعا دون الحديث عن "الواجبات".

\* الدولة المسعفة: كان يكفي لفئات عريضة أن تولي ولاءها للسلطة. تنضوي تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني. أو إحدى المنظمات الجماهيرية. لأن تستفيد من الدعم. و تحصل على كثير من الخدمات و تلبية العديد من المصالح:

- إيجاد عمل، الحصول على سكن... إلى الاستفادة من بضائع الأروقة الجزائرية. و بالخصوص و أننا كنا في اقتصاد "النذرة". و كان على الفئات الأخرى أن تنتظر دورها في الاستفادة من هته المزايا و غيرها.

ذلك أن الدولة كانت هي المقاول: عن طريق إنشاء شركات وطنية. بعد تأميم بعض الذي كان يوجد سابقا. و كذلك توفير مناصب الشغل في جميع القطاعات: من التعليم و أسلاك الأمن إلى الإدارة. و هي الموزع، بحيث إن أسعار المنتجات الصناعية و الخدماتية على الخصوص. كان محددًا بكيفية إدارية. و ذلك بقصد الرفع من المستوى المعاشي للسكان. (كل جزائري له الحق في أن يرتدي حذاء). و هي المنظم: تستصدر قوانين. و تطبقها المؤسسات العمومية بحذافرها على الكل كما هي.

الدولة المسعفة، كانت آثار جسيمة على سلوك الشعب. و كذلك الإطارات و العمال في مختلف القطاعات. بحيث إن الكل ينتظر في الأوامر ليطلبها. و حتى إن لم يجد تلك الأوامر يسعى لاستصدارها. حتى يوفر الحماية الضرورية له. الدولة المسعفة، أعطت آمالا عريضة لكل فئات الشعب. "الكل ينتظر ما يأتي من "الفوق". الكل كان في طابور ينتظر دوره. في الحصول على شغل، سكن، سيارة، تلفزيون، ثلاجة... تولدت عند ذلك روح الإنكالية على الدولة. التي صارت تلعب الدور المحرك. على كل المستويات السياسية، الاقتصادية، القانونية، التربوية، و ذلك بتوزيع الربح البترولي. أكثر من تنشيط الجهاز الإنتاجي. و طلب المساهمة منه في هذا الجهد. بحيث إن ما كان يطلب منه آن ذاك ليست النجاعة الاقتصادية و الربح. و إنما بالدرجة الأولى: "ربح معركة الإنتاج و الإنتاجية". أي غنتاج أكبر قدر ممكن في مجال التخصص. لتلبية الحاجيات التي لم تتمكن الدولة من تلبيتها. و تعمل بذلك على الخروج من اقتصاد النذرة.

كل فرد كان يأمل في الحصول على قدر ممكن من هته الخدمات. التي توفرها الدولة المركزية: من تشغيل، سكن، مواصلات، اتصالات... فكل مناحي الحياة رهينة بالمخططات المركزية.

الجماعات الغير مستفيدة "مثل الآخرين". كونت منها الدولة المسعفة جماعة مهمشة. و صارت مصدر الاضطرابات و مصدر العنف. و بمثابة قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر لأتفه الأسباب. و كأن الدولة هي التي زرعت العنف. يتكفها بكل مطالب الحياة. بحيث إن هته الفئة ترى بان توزيع الربح لم يكن عادلا على كافة المواطنين. و لا يعتمد على قواعد شفافة. يمكن الاحتكام إليها. ما أدى إلى "المحسوبية" و "الرشوة". المظاهر السلبية، التي كانت الدولة بما تنتجه من إعلام، و كل وسائل الإعلام كانت ملكها و تحت رقابتها، تندد بهته المظاهر السلبية. إلا أن الدولة ساهمت في تكوين فئتين، من حيث تشعر أو لا تشعر: - فئة مندمجة في النسق الريعي. و التي استفادت بشكل رهيب و ملفت لإنتباه.

-فئة مقصاة و مهمشة. و لم تستفد من الربح. أو على الأصح، لم تستفد كما استفاد المستفيدون.

و يمكن القول بان ذلك التجميد النسبي للترقية الاجتماعية. الذي حصل في منتصف الثمانينات. قد ساهم في إيقاظ ذلك "التجميد الاستعماري" لكل ترقية اجتماعية. و الذي غذى الإحساس "بالحقرة". هو أن بعض الفئات الموالية للسلطة أو في السلطة. قد استمرت في الاستفادة بشكل ملفت للانتباه. بينما أقصيت الكثير من الفئات من خدمات الدولة المسعفة. و هي الفئات العريضة من المجتمع. و بالخصوص بعد الأزمة الاقتصادية. حيث نقص التشغيل و توزيع السكنات و السيارات... كما أن الاستمرار في التمتع بالتعليم أنشأ نوع من التناقض. ذلك أننا نجد أشخاصا أكثر تكويننا من أولئك الذين يحتلون مناصب قيادية في الشركات و الإدارات. حيث بدأ الإستهياء من جراء فقدان الشرعية. مما أنتج بعض المفاهيم. مثل "القفارة"، "الشطارة" و "نافيقي".

\* المديونية: تحولات سريعة لم تهضم و تندمج في الإنية. و بالتالي يصعب التحكم فيها أو ترشيدها. و كذلك التحولات التي كانت متناقضة. تريد تلبية متطلبات الشعب. و الحفاظ على التحرر الوطني. و إذا بها، صارت مصدر الاستدانة الكبيرة. التي ما تزال جاثمة على كل جهود التنمية. و حتى على استقلالية القرار الجزائري. ذلك أن المديونية أنشأت: "الباب العالي" الجديد للجزائر. و المتمثل في صندوق النقد الدولي (F. M. I.).

\* المرحلة الانتقالية: بعد سقوط النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية. اتجهت جل الدول التي كانت تتبع هذا النموذج إلى العدول عنه. و إتباع اقتصاد السوق. و هذا التغيير الجذري بدرجة 180 أي من الاتجاه



الاشتراكي إلى الاتجاه الرأسمالي من أصعب التغيرات التي عرفتتها كل الدول الاشتراكية بما فيها الجزائر. مما يظهر لنا جليا بأننا ندور في فلك "القوم التبع". ذلك أننا عززنا من التبعية اعتقاد منا أننا سوف نصل إلى دائرة الدول المتقدمة. و قضية الديون تعتبر مؤشرا دالا. و كذلك الشأن بالنسبة للتبعية في المجالات التكنولوجية. التي نتجاوزها الآن إلى التبعية الثقافية. و لا أدل من ذلك "قانون الأسرة". هذا الثابت الوحيد في قوانين الجزائر. الذي اثبت عن طريق قانون الأسرة سنة 1984. يبدو انه وجد مقاومة فعلية أو مفتعلة قبل و أثناء و بعد تثبيته. مع العلم أن مجمله ما كان إلا مجسدا للأحكام التي كان يصدرها القاضي المسلم. عند تقاضي المسلمين عنده إبان الاحتلال الفرنسي. و في اعز فترات الاضطهاد و القهر، كانت الأحوال الشخصية الجزائرية الوحيدة المتميزة، عن باقي القوانين الفرنسية. حتى أن بعضا من ذوي الثقافة الفرنسية "رفضوا التجنس". و الاستفادة من مزايا "المواطن الفرنسي" و ذلك خوفا من الدخول في فلك الكفر. و لو استدعى ذلك البقاء في مرتبة المواطن من الدرجة الثانية. صار هذا القانون موضع نقاش. حتى أمام العامة من الشعب. التي عانت الأمرين بغرض الاحتفاظ بهذا التميز في الأحوال الشخصية عن الآخر. يبدو جليا أن هذا القانون صار الآن رهان لصراع حضاري مكشوف. بحيث إن العولمة القانونية تحاول بسط نفوذها على كل العالم دون استثناء. في تبني بعض الأفكار: تساوي الجنسين من الناحية الشكلية، حقوق الإنسان بما في ذلك حق الانتحار... مبررات و إن اختلفت. فإنها تصب في إتمام قبضة الهيمنة الكلية على الآخر. و أن يحتكر الغرب إنتاج المعنى أو المفاهيم و الصواب. ما رأى الغرب انه صائبا فهو كذلك. و ما رأى الغرب انه خاطأ فهو كذلك.

يعمل الغرب على تعزيز هيمنته علينا. و إبقائنا في وضعية "التابع". فان لم نكن تابعين للكتلة الشرقية فنحن تابعين للكتلة الغربية. أو ما يسمى الآن بالعولمة التي مست جميع مجالات الحياة. حتى الحياة الروحية. ففي المجال التكنولوجي صار الأمر مقضيا. إذ أن "المركز" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يقوم بجل الاختراعات التكنولوجية. التي يعتمدها كل العالم. و حتى الضاحية التي تقوم بعملية الاستهلاك لهذا المنتج. و يبدو جليا الاستلاب الفكري من حيث التكنولوجيا و التنظيم و كذلك طرق التفكير و التصور. بحيث إن كل خصوصية مألها الزوال. و عليه فان البناء من الداخل و بالوسائل الداخلية. و انطلاقا من التصورات المحلية، يكاد يكون مستحيلا، في ظروف الهيمنة الخارجية المطبقة في عدة جوانب. و عليه فالذات ملغات إلى حد بعيد. و إلى إشعار آخر. فان لم تكن هيمنة فعلية و السير في الركب. فآليات دعم التنافس الداخلي، بالنظر للتناقضات الموضوعية الموجودة بين ظهرانينا، تضيي الشرعية على تدخلاته المباشرة. و إملأ ما يرغب من شروط و تنازلات(حال العراق و كل الدول العربية). فتعززت آلية "القوم التبع". سواء بإرادتنا أو بالرغم منا. و أحسن دولنا هي تلك الدول التي تحسن استهلاك المنتجات التي تكتسح أسواقنا. مثلما يستهلكها المواطن في مواطن ابتكارها. فعززنا التبعية اعتقادا منا أن ذلك سوف يوصلنا إلى دائرة الدول المتقدمة. فان مكنا هذا الاعتقاد من أن نبتعد عن دائرة الدول المهمشة، فانه لا يدخلنا في دائرة الدول التي تبلغ فيها آليات التفاعلات الداخلية درجة الفعالية المرجوة من الإنتاج الذاتي. و الانطلاق من الإفرازات الداخلية في كل المجالات: التكنولوجية، الثقافية و الحضارية بجميع أبعادها. و اعتماد حضارة متناسقة و متكاملة. حيث ينسجم البعد العقائدي الروحي مع البعد التكنولوجي المادي. حيث نجد حاليا انفصام في شخصية الإنسان المسلم عموما، و الجزائري خصوصا. الأمر راجع إلى الغموض القائم في السلوك الثقافي. ذلك أننا ما زلنا مرتبطين رسميا و عاطفيا و حياتيا مع البعد الروحي الإسلامي، البعد الذي يعطي الروح

أهمية بالغة. إذ يعمل على تركيتها رفعا و السمو بها. من عالم المادة و الأنانية الفردية و حتى الاجتماعية إلى عالم الروح. و ما يجب أن تمليه على الفرد، من التمسك بالمبادئ و المثل العليا. و جمع أكبر قدر ممكن من الحسنات عن طريق "الإثارة" و الإبتعاد عن الأنانية ليثقل الميزان. و يتم احتلال أرفع الدرجات في الآخرة. هذا ما يأمر به الرصيد الثقافي الداخلي. لكن المشروع الذي نريد أن نقيمه هو مستمد من الخارج. و مفروض علينا إتباعه. لكونه هو المهيمن في العالم:

\* فإما محاولة الاندماج فيه بقبول قواعد اللعب. التي تحكمه أو البقاء على هامش التفاعلات القائمة في العالم. إن تركنا هذا العالم و شأننا. و من ثم عدم التواجد أصلا. و عدم التمكن حتى من الاضطلاع بدور "التابع" و البقاء في حكم "الغير موجودة" أو المفقود. سواء غاب أو غيب. و عليه تقوم غالبية دول "الضاحية" بدور "التابع". ضمن الهامش الذي حدد لها مسبقا. و الانضمام إلى قواعد اللعب التي لم تحددها و لم تشارك في صياغتها. بل تعتبر معطى خارجي عنها.

تتعامل بعض دول الضاحية بذكاء مع العولمة المفروضة. حيث حاولت أن تكتسح مجالا من المجالات التي تسمح به قدراتها الداخلية. و الظفر بالزيادة في منتج واحد على المستوى العالمي. يبدو ان التخصص في مجال تقسيم العمل العالمي هو المخرج بالنسبة لدول الضاحية. إن أرادت أن تدخل في "حوار" مع واضعي قواعد اللعب. فتعزز مكانتها من خلال منتج أو عدة منتجات. يصعب فيها منافستها على المستوى العالمي(حال الهند بالنسبة لاكتساحه مجال المعلوماتية).

\* الدخول في اقتصاد السوق و القبول بقواعد السوق. يعتبر هو الآخر تحديا لأبعاد خصوصياتها. إن لم نؤلف منه و نتكيف معه. فاقتصاد السوق يخضع بالدرجة الأولى للمبادرة الشخصية. انطلاقا من المنفعة الفردية. و إن كان ذلك على حساب المنفعة الجماعية. مع أن الايديولوجيا الرسمية(الإسلام) تعترف بالعمل الفردي و لا تعترف بغيره. "من يعمل مثقال ذرة خيرا يره. و من يعمل مثقال ذرة شرا يره"، و "لا تزرروا وزرة أخرى"، فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية. و أما من خفت موازينه فأمه هاوية. و ما أدراك ما هي نار حامية"، تلك أمة قد خلت لها ما كسبت و لكم ما كسبتم. و لا تسالون عما كانوا يعملون". فالعمل الفردي معترف به. و هو الفارق بين الناس و المقياس الفاصل بينهم. و لكن كل ذلك يتم وفق ضوابط محددة أخلاقيا. و لا تتوخى الربح المادي العاجل بقدر ما تعمل على احتلال مكانة مرموقة في الجنة. بل الاعتراف حتى بالعمل الجماعي: "و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون". فالتنافس يكون على الخير الذي يرتجى منه مصلحة الأمة و الدين. الكسب المادي مشروع. لكن دون ربا (أكل أموال الناس بالباطل)، بدون مضاربة و لا رشوة. و الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية. و عمت العالم، دليل آخر على ما يمكن للمضاربة أن تقوم به إن لم يتم ترديدها على الأقل أو إبطال مفعولها. باعتماد مراقبة صارمة على ما تقوم به. قبل أن تدخل العالم في أزمة. يعرف كيف دخل فيها و لكن لا يعرف كيف يخرج منها.

فالأهداف تختلف: هدف دنيوي مادي محض. و هدف دنيوي مادي مع مراعاة مقتضيات البعد الروحي. "وابتغي فيما آتاك الله الدار الآخرة. و لا تنسى نصيبك من الدنيا. و أحسن كما أحسن الله إليك". إبتغاء الدار الآخرة، التي تصير هي الهدف. و المهيمن على المصلحة الدنيوية المحضة"، و تؤثر الحياة الدنيا و للآخرة خير و أبقى". العودة إلى الاعتماد على المجهود الفردي. الذي يعتبر فيه "العمل" المحور الجوهري، لكونه المنشئ للثروة. و

بالخصوص ما تعلق بالعمل المبتكر. العمل الذي يسمح لنا بالمساهمة في الحضارة العالمية. لا أن نبقي مجرد مستهلكين للحضارة الغربية. لذلك علينا أن نخلص إلى بناء حضارة متناسقة و متكاملة. حيث ينسجم فيها البعد العقائدي الروحي. مع البعد التكنولوجي المادي. نحن نعلم بان بناء الحضارة. لا يمكنه أن يعتمد على استهلاك ما تنتجه الحضارات الأخرى. فكل الحضارات المؤثرة في العالم اقتبست من الإنتاج الإنساني. و استوعبت تلك الجهود الإنسانية و استفادت منها.(لا يمكننا دوما إعادة اختراع العجلة). و لكن هته الأمم "المتحضرة" ساهمت و بنت من الداخل و أضافت بطريقة متفاوتة و لكن أكيدة، عما اكتسبته من الحضارات السابقة. و من ثم أوجدت لنفسها مكانا معتبرا في المسار الإنساني.

\* تطويل مدة المرحلة الانتقالية: إن الإعلان الذي قامت به الدولة إبتداء من سنها للقوانين الصادرة سنة 1988. على أنها مقبلة على الدخول في اقتصاد السوق. زاد من مخاوف الذين لم يتحصلوا على خدمات من الدولة المسعفة. التي سوف تتحول إلى دولة منظمة. و تتخلى عن القيام بالاستثمارات أو حتى توزيع السكنات. لأنها تتوي الدخول في اقتصاد السوق. تم شبه تحالف بين الذين لم يستفيدوا من الربوع و أولئك الذين يستفيدون منها على تمديد المرحلة الانتقالية. المرحلة التي اتسمت بالفوضى و عدم الاستقرار. هذا الاتفاق يهدف إلى: استدامة الاستفادة و التمتع بالربوع(الفئة المستفيدة) أو انتظار حتى يتحصل الذين لم يتحصلوا على مثل ما تحصل عليه المستفيدون من النظام الريعي أن يستفيدوا . ثم الدخول في النظام الجديد. و الفرص على الأقل متكافئة؟

الرهان هذا لم يتم الفصل فيه. أو الإتفاق عليه لإنهائه. و الدخول في "اقتصاد السوق". الذي يعتمد على العمل و المبادرة الشخصية و إنتاج فائض القيمة. ثم المطالبة بالحصول على جزء من هذا الفائض المنتج. ما دامت الفئة المضاربة و التي تعيش على الربوع تتمتع بحياة سهلة و رغبة. فإنها لا ترضى أن تدخل ضمن الفئة العاملة أو الفئة المقاوله. لان الأولى و مهما ارتفعت درجة وظيفتها السلمية لا يمكنها أن تعتمد فقط على "الأجر" دون توفير السكن و النقل...كما أن الدخول في النشاط المهني كمقاوم بالرغم من التشجيع و الإعانة التي تقدمها الدولة. حتى تتمكن من انضمام اكبر قدر ممكن من المواطنين إلى فئة المنتجين. لا فئة المنتظرين في طوابير غير منتهية للإسعاف. و الإستفادة من الربيع البترولي. و لا تلك التي تستفيد منه حاليا يريدون الدخول في اقتصاد السوق. و إن أمكنهم ذلك. لأن الطرفين يعلمان بصعوبة المهمة. بالنظر إلى انعدام الخبرة و المهنية و كذلك بالنظر إلى الصعوبات الموجودة في المحيط.

فصعوبة الانتقال من الاشتراكي إلى الرأسمالي تعود إلى:

- أن النظام الاشتراكي كان له بعد حمائي. مثل ذلك الذي كانت تقوم به القبيلة تماما. قبل أن تتصدع. فان كانت القبيلة قائمة على العلاقات الدموية أصلا. و لا فرق بين أعضاء القبيلة فيما يتعلق بمكانة الانتماء و الشرف و الحقوق و الواجبات. و إن تميزت بعض العائلات في القبيلة. نظرا لثرائها أو علمها أو جاهها. فان الاشتراكية قائمة على مبدأ تكافؤ الفرص. و تمكين المواطنين من نفس الحقوق و الواجبات.

- إننا ساهمنا في تحطيم النسيج الصناعي. و ذلك بعدم مواكبته لما يجري على المستوى العالمي من ثورة تكنولوجية رهيبية. و لم نستثمر في هذا المجال منذ بداية الثمانينات. و لذلك لم يعد قادرا على المنافسة. بالرغم من "حملات التدعيم و التطهير المالي". مع تعطيل العديد من الموارد. بسبب التذبذب في مجال إتخاذ القرارات اللازمة بوضوح و في الوقت المناسب. فالانتظار و الترقب له تكلفة مالية و اجتماعية كبيرة.

- بعض الفئات الضاغطة تعمل على تطويل المرحلة الانتقالية للاستفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة. و بالخصوص أولئك المختصين في الإسترداد و كذلك العاملين في قطاعات غير منافسة للمنتوجات العالمية. إذا ما فتح السوق تماما.

- مكانة السلطة المركزية أو الدولة المنظمة مستقبلا: إن مكانة السلطة المركزية عرف تغييرا مهمة. بالرغم من إننا نعيش في فترة انتقالية. و لم يؤسس بعد إلى الدولة المنظمة. فالسلطة المركزية كانت تتحكم في التخطيط الشامل للحياة العامة و الخاصة بالنسبة لأغلبية السكان: من التعليم و العمل و السكن و الصحة و الطرقات إلى الإسعاف الاجتماعية. كما أنها كانت تتحكم في الإعلام. أي صناعة الايديولوجيات. سواء إعلاما ثقيلًا مرثيا و مسموعا أو إنتاجا سنمائيا. إلى الصحف اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية. فمن التحكم في الحياة العمومية و كذلك الخاصة إلى درجة معينة. إلى مرحلة ضياع السلطة(كل يحاول بناء جمهورية أو نظاما غير جمهوري وفقا لمصالحه و رؤيته).

التحول الجاري حاليا: لا شرقية و لا غربية، التجاذب بين القطبين. مع النكوص إلى الخلف. باعتماد تقديس الذاكرة و الرجوع إلى مليوني سنة أو إلى خمسة عشر قرنا. و تجاهل ما يحدث من تحولات سريعة و عنيفة في المحيط الدولي. و هنا نتساءل عن إنتاج المغرب العربي بين ما هو شرقي و ما هو غربي. ما عدى حالة النكوص الغير واعية المسجلة حاليا. و نتساءل عن الغذاء الثقافي لملايين من الشباب الجزائري. المتجاذب بين القنوات الشرقية و القنوات الغربية و القناة المحلية التي تبتث. إنتاج النقيضين. و كيف يتمكن الشاب من إدماج كل هذا الزخم المتصارع. من الاتجاهات المتناقضة في نسقه المرجعي. و كيف يتمكن من إعادة البناء و الصياغة في المجال و في الوقت، هنا و الآن. وبالخصوص أمام غياب أي بناء داخلي. يحلل هذه الاتجاهات و يعي وضعيته الحالية. و يضع أهدافا واضحة تسهل على الشاب عملية الوعي. و القيام بالاختيار الواعي. لما يريد أن يحققه و يصل إليه. لا أن نبقى في وضعية إنتاج القهر و الإكراه الخارجي. بل يجب تحويله إلى وعي بالذات و بالمصالح...و المساعدة على إقلاعة تعتمد على الطاقات الداخلية. التي تكون مقتنعة بما تصبو إلى تحقيقه. و ما تريد تجسيده مستقبلا. لا أن نعزز الإكراه الخارجي الممارس على الفاعلين الاجتماعيين. بقدر ما نسمح لهم بتحقيق ما يرغبون في الوصول إليه و تحقيقه. و هذا لا يتم إلا عبر إيجاد عقد اجتماعي جديد و متجدد. يشارك فيه الفاعلون الاجتماعيون بكل وعي وقناعة، و دون أي ضغوطات أو إكراهات. فالدولة بتوزيعها الريع البترولي قصد الحصول على الولاء. قامت في نفس الوقت بزرع بذور العنف. بحيث إن توزيع الريع ليس عادلا على كافة المواطنين. و لا يعتمد على قواعد شفافة يمكن الاحتكام لها. الأمر الذي يسبب الإقصاء و التهميش لأولئك الذين لم يمسهم الريع. بينما تم تكوين فئة مندمجة في النسق الريعي. الأمر الذي أدى بالجماعة المهمشة من النسق الريعي إلى اعتماد سلوكات متباينة:

. من يبقى في الطابور منتظرا حتى يستفيد كما استفاد الآخرون. و يحرص على أن لا يغضب السلطة. أو ما يسمى بالنظام. حتى يرضى عليه و يأتي دوره و يستفيد كما استفاد الذين من قبله.

. من حاول توظيف إمكانياته الذاتية و علائقه للدخول في النظام الريعي و الاستفادة منه. و تتم الاستفادة حسب مكانة العلائق الموظفة في هذا الغرض.

. من عمل على تحطيم السلطة، التي اعترضت استفادته من الريع. الذي يرى بأنه حكر على غيره.

من عقاب الأجيال الآتية:

\* التغييرات الاجتماعية السريعة. و بالخصوص التوجه الاقتصادي الجديد. قصد إنشاء اقتصاد السوق. الذي من المفروض أن يكون الفاعل الأساسي فيه "الرأسمالي". فكيف يمكن أن نقيم النظام الرأسمالي بدون رأسماليين؟ و قد رأينا محاولة إنشاء فئة من الشباب المقاوم. في مجال تشجيع إنشاء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة. و تقديم الدعم اللازم من أجل إنشاء "فئة رأسمالية". إن مؤسسات الجتمعة أو التنشئة الاجتماعية لم تكن في وفاق مع المؤسسات الاقتصادية و السياسية الجديدة. و بالتالي فإن البعد الثقافي كان في معزل شبه تام عن البعد السياسي. و عليه فإن الخطاب الايديولوجي الذي كان ضد "الاستغلال"، " الطبقة". لم يتمكن من تجديد الخطاب بسرعة. و إقناع الأجيال التي أنشئت و طبعت على الخطاب السابق. الذي و دون تحطيمه لا يمكن بناء الخطاب الجديد.

\* الرهان صار من أجل اعتلاء السلطة المركزية(مصدر كل امتيازات). و ذلك من أجل فرض الخط الذي يجب أن تسير عليه الأمة و الاعتماد على شرعيات أخرى لم توظف من طرف السلطة. التي استنفذت شرعيتها "الشرعية الثورية".

"قد اخترتم العلمانية فشلتم، واخترتم الاشتراكية و وصلتكم إلى نفس النتيجة. فانركونا نجرب الحل الإسلامي". "الحل الذي يمكن أن يكون نموذجا للعديد من الدول الإسلامية. و نكون بذلك العالمية الإسلامية. لمواجهة العالمية الاشتراكية و كذلك العولمة الليبرالية، أو عولمة اقتصاد السوق": لسان حال التيار الإسلامي. الذي حاول ممارسة عنف رمزي. و حاول الاستحواذ على العنف الرمزي للثورة التحريرية(العنف الثوري). قصد تحقيق المآرب.

\* و قد رأينا الإشكال الغوي المطروح في الجزائر: من لغة عربية رسمية و فرنسية فعلية و ميدانية إلى لغة أمازيغية وطنية، بل و المطالبة بلغة أمازيغية رسمية. و ذلك بعد اعتماد منطق حكومي مؤداه: "ما دام قد استحال إدماج الجزء في الكل. فالندمج الكل في الجزء". أما منطق العروش المعتمد: السلطة "تحقر" و تستأثر بمزايا الاقتصاد الريعي لصالحها و لصالح من ترتضي من أتباعها. فکرد فعل فإننا "نذكر" أو "نتمنكر": نضعها أمام مأزق لا يمكنها الخروج منه. و أحلى الحلول يكون علقمها. الامتثال لمطلبنا. و بذلك نفرض وجهة نظرنا على "الأغلبية". فان ثارت فذلك ما نبغي. بحيث إنها تسقط "النظام". و إن ارتضت فذلك ما نبغي: تحقيق هيمنة الجزء على الكل. و في كل الحالات: فان الذي يدفع الثمن بصفة غالية جدا هم الأجيال الآتية. التي يتلاعب هؤلاء و أولئك بمصيرها و مستقبلها خدمة لمصالح ذيقة.

- كما نشير إلى "تقليد" متبع من طرف العديد من المسؤولين. على مستويات مختلفة و متعددة من المؤسسات الوطنية(وزارات، و هيآت اقتصادية، سياسية و اجتماعية. و التي مؤداه أن ينتقد الذي كان في المنصب من طرف محتله الجديد. و يهدف إلى تحطيم صورته. قصد بناء صورة جديدة للحاكم الجديد. و من ثم كل واحد يعمد إلى تحطيم كلما كان قائما قبله.

فهل هو محكوم علينا أن نحطم كلما قد بني. و نأتي على آخره. لكي نتمكن من إقامة مشروع جديد. و إن لم نتمكن من إقامة هذا المشروع. و هو الأمر الذي يحدثه غالبا. فإننا نحدث الفراغ. و بالتالي نحدث التراجع و نؤسس له. مع العلم بأننا نهدر موارد مهمة. من أجل تهديم القائم. و كذلك إنشاء الجديد.

### 3. الأسر الجزائرية بين المعنى السائد و المعنى الوافد و ما استقر عليه المقعد.

ملتقى: الأسرة بين التواصل و القطيعة. . ملتقى وطني 28 و29 جوان 2008. جامعة الجزائر . قسم علم النفس و العلوم التربوية.

المحور الأول: المرجعيات و الاستراتيجيات التربوية للأسرة.

موضوع المداخلة: الأسر الجزائرية بين المعنى السائد و المعنى الوافد و ما استقر عليه المقعد.

الأستاذ: بوتخيل معطي . قسم علم الاجتماع . جامعة سعد دحلب/ البليدة.

**الكلمات المفتاحية:** عائلة/أسرة، فردي/ جماعي، محلي/عالمي، إسلامي/ غربي، قانون الأسرة.

**مقدمة:** يبدو أننا تحت إيقاع آلية المهيمن عليه. الذي يفرض عليه معنى الوافد. و لا يراعي إلى المعنى المحلي السائد. و منه التأسيس إلى اغتراب في أخص الخاص. و هي المؤسسة الأسرية. و الإشكالية المطروحة: لا نحن تمكنا من الانسجام مع البعد الثقافي الخاص بنا. و لا نحن صرنا مندمجين مع في ثقافة الآخر. و منه فلا نحن من هؤلاء ولا من أولئك. و صرنا في اغتراب شامل.

**المعنى السائد:** هو ذلك المعنى الذي تتبناه أكثرية الفئات الاجتماعية من حيث العدد الديمغرافي. و الذي تعتبره مرجعية بالنسبة إليها. أو منطلقا و مسلمة تبني عليها السلوكات و الأفعال و التوقعات.

**المعنى الوافد:** هو ذلك المعنى المراد التأسيس له. من طرف فاعلين على المستوى الخارجي للتراب الوطني. و الذين يهدفون إلى إرساء التبعية الثقافية للمهيمن. و تكريس التبعية حتى في أخص الخصوصيات الثقافية، التي تتمثل في التنظيم الأسري.

**المقعد:** هو المشرع الذي يضبط القواعد القانونية. و ما يهمننا هنا هو قانون الأحوال الشخصية. أو ما يسمى بقانون الأسرة. هل التعيد موافق لما يريده المواطن السيد. أو استشراف تريد الدولة إحداث تغيير اجتماعي. لكن وفق أي

اتجاه؟ وفق السيورة الداخلية للمجتمع المعني بالأمر. أم باتجاه الاندماج في النزعة العالمية. تحقيق "حقوق الإنسان"، "حقوق المرأة"، "حقوق الطفل".

1 . المعنى السائد: عرف المعنى السائد تغيرات عنيفة. حصلت جراء صدمات عرفها السياق الذي مرت به العائلات الجزائرية. ثلاث صدمات عنيفة، صاحبها ثلاث ولاءات. أنتجت المعنى السائد على المستوى المحلي: (أ) - الصدمة الاستعمارية: هزت كيان جل العائلات الجزائرية. في بعدها المادي و الرمزي و الحضاري. كبحت العائلات من الانطلاق من مقدراتها الذاتية و قناعاتها. فكانت الصدمة الاستعمارية إكراها خارجيا فرض على جل العائلات التي اعتمدت مقاومة للاحتفاظ على الأنية و الشخصية القاعدية. و كرد فعل انغلقت العائلات على ذاتها. و دخلت في مرحلة الجمود و السبات العميق. و أعطت جل العائلات ولاءها للعرش. الذي حافظ على ما تبقى من هوية العائلات الجزائرية.

(ب) . الصدمة الاستقلالية: استرجعت العائلات الفعل الذاتي. و أعطت ولاءها للدولة المسعفة. في ميادين التعليم و التكوين و الشغل و السكن و حتى تدعيم الاستهلاك. و فتحت أمامها فرص حقيقية للحراك الاقتصادي و الاجتماعي.

(ج) - الصدمة المتعددة الأبعاد: اقتصادية، سياسية، أمنية و اجتماعية. أثرت على جل العائلات الجزائرية الهشة منها على وجه الخصوص. فيما يتعلق بالترقية الاجتماعية من جراء الانكماش الاجتماعي. و لم يعد الولاء للدولة التي لم يعد بإمكانها القيام بدور الإسعاف. ولا يمكن الرجوع إلى الولاء للعرش الذي قوضت عناصره المادية و حتى الروحية. و لم يعد الولاء ممكنا لرب العائلة. لأنه صار عاجزا عن تأمين الحماية الضرورية إن اقتصادية (الشغل) أو رمزية (علاقات قوية مع مؤسسات خارجية تدعمه). فاستبدل بالولاء إلى الذات من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للذات. دون أي مرجعية تابعة للعشيرة أو لقوانين الدولة. أو حتى يخشى الفرد على أصله و فصله أي انتماؤه. و منه تحرر من كل آليات الضبط الاجتماعي. بما فيها المقدس (الدين). الذي صار محل نقاش و رأي.

2- المعنى الوافد: و يتمثل أساسا في المعنى الآتي من الغرب. الذي يعتمد النزعة النسوانية. و يهدف إلى تحرير المرأة بصفة كلية حتى من المؤسسة العائلية. فلا تخضع لرقابة الولي و لا رقابة الزوج و لا ترضى بالتعدد. و محاولة إسقاط هذا الاهتمام على كل الدول الموجودة في الضاحية، من بينها الجزائر. عن طريق فرض النزعة النسوانية المستغربة. بعكس النزعة النسوانية المحلية. التي تبقى مرتبطة بالمؤسسة الزوجية. و لو أنها تنفر من التعدد و التكاثر. و تصبو إلى تحقيق كل المنافع. إلا أنها تعتز بأصلها و فصلها. و منه المكانة الخاصة للولي و كذلك للزوج.

3 . ما استقر عليه المقعد: أي الدولة التي تحضر إلى القوانين. و تعمل على تمريرها كما هي، في غرفتي التمثيل الشعبي (البرلمان). و يظهر الاتجاه الغربي. من خلال قانون الأسرة المعدل في فبراير سنة 2005 . و الذي يحاول تغيير الأسرة باتجاه تحقيق النزعة الغربية:

- 1 . إلغاء سلطة الولي. عقد القران يخضع لإرادة المرأة بصفة مطلقة.
- 2 . يمكن للمرأة أن تطلب التطليق. و حتى طلاق الزوج.
- 3 . أحجر على الزوج في مسألة التعدد التي خرجت عن إرادته الفردية و المطلقة. و أصبحت خاضعة لإرادة الزوجتين و كذلك لإرادة القاضي. و يهدف القانون إلى تحقيق:

. الخروج من الجماعي إلى الفردي.

. تغليب النزعة النسوانية على النزعة الذكورية.

. الخروج عن المقدس و الطعن في بعض أبعاده.

. الدخول في الوضعية دون الدخول في الديمقراطية. أي الخضوع إلى سلطة الشعب بقدر ما هو الخضوع إلى

الهيمنة الخارجية و فرض النموذج الغربي على النموذج المحلي.

**إشكال الشباب:** إقصاء مزدوج من الفضاء البدوي/ الريفي و من فضاء المدينة. و هو الأمر الذي يصعب من

عملية إدماج الشباب. الذي صار يفضل الفضاء الموجود بالمدينة. على الفضاءات الأخرى. و يحاول إيجاد نشاط

غير رسمي. ما دام النشاط الرسمي غير متوفر. و إن تعذر الأمر فهو يفضل إن يدخل في القطاع الغير مشروع.

فالفضاء البدوي/ الريفي صار فضاء منفرا. و فضاء المدينة فضاء غير مرحب. فإلى أين المفر؟

بدأت العلاقة تنتقل من التصلب و التشدد إلى الليونة الكبيرة. بحيث صرنا نتحدث عن التسيب و اللامسؤولية

للمؤسسة العائلية. و على رأسها الوالد. لما تعرفه الأجيال الحالية من تزايد في درجات و نسب الانحراف. و

بالخصوص المحذرات، الحرقاة، الانتحار، الجريمة المنظمة، التجارة غير شرعية. و صارت العائلات بما فيها

مسؤول الأسرة غير قادر على التحكم في أفرادها عن طريق الهيمنة و السيطرة. و لا حتى عن طريق الإقناع. و منه

يصبح أفراد العائلة عرضة لكل الإغراءات. و الدخول في عالم الانحراف. حتى يقتربوا و يقلصوا من المسافة التي

تفصلهم عن العائلات التي حققت قفزة نوعية في فترة وجيزة.

و حتى الأبعاد التجنيدية الموجودة في الدين الإسلامي. لم تعد و في كل الأحوال قادرة على التصدي لهته النزعة

الفردانية الجامحة. التي لا تجد لها كابحا. و كذلك الأمر بالنسبة لضابط الثاني. و هو ضابط الوطنية. و ما إليه

من الضابط السلطوي. و ما يتمتع به من وسائل ضبطية و قمعية (قوانين، شرطة، سجون...).

فإن تتهم الشخص بالردة و الكفر و الفسوق. أو أن تتهمه بالخيانة الوطنية. كأنك لم تبقي عليه تماما، هذا في أيام

زمان. أما الآن يمكنه أن يواجهك. و يحاول إقناعك بقناعته الخاصة به. لأنه صار يحمل قناعة خاصة و ذاتية.

تحمله على نقد كل ما يحول دون تحقيقه أهدافه. و إن كان هذا الذي يحول دون تحقيق هذا الهدف هو "مقدس":

ديني أو وطني أو عائلي. فالإقتلاع من الجذور، أو جذور الشجرة العائلية، و ما يمثله من مخيال متمثل في:

الأصل و الفصل. كان يمثّل ضابطا هاما. يساعد على الانضباط الاجتماعي. و التمثّل أو الامتثال للقواعد

الاجتماعية. من تضامن مع الجماعة و العائلة. صار التضامن الآن مع الذات و المصلحة الشخصية. فهل يمكن

لمجتمع تقليدي أن يسير بدون معايير؟

**بين مرجعية الجد و مرجعية المجدد و إملاءات المستبد:**

. يمكن التمييز بين وقتين:

**الوقت الأول:** وقت الجماعي. و الفعل المشترك. الاكتفاء الذاتي و الانغلاق على الذات. اعتماد الحلول الجماعية و

التسيير الجماعي و الاهتمام المشترك. و تقاسم الأدوار و الوظائف و العمل وفقا للاهتمام المشترك و الحلول التي

يتوصل إليها 'رب العائلة' هي في خدمة المؤسسة العائلية برمتها. فان حافظ عليها فسوف يحافظ على كل أفرادها.

كان المشروع مشروعاً جماعياً يمول من طرف مال "الوالد". و كل أفراد العائلة يشاركون في انجازه. و يستفيدون

من مردوده. فالكل معني بالمشروع و الكل يستفيد منه بنفس القدر. فالكل كان مبرمجا بصفة آلية. ذلك أن الأحفاد



كانوا يعيدون إنتاج ما قام به الأجداد . في عملية إعادة إنتاج متطابقة تماما: من حيث المهنة، المكانة المحتلة، المعارف المكتسبة، دائرة العلاقات الاجتماعية المغلقة. و ما إليها من نسخ طبق الأصل. التي كانت مبرمجة بكيفية متطابقة تماما.

**الوقت الثاني:** وقت ما بعد انفتاح العائلة على محيطها الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي . صارت الأمور ترتب و تدبر. و منه صارت تتغير و تخضع للكفاءات الخلاقة التي تتوفر عليها العائلة. و منه صارت المشاريع المتجددة التي ظهرت بشكل واضح مع الجيل الرابع. هي مشاريع فردية في جملها. يستفيد منها عضو واحد من العائلة على حساب المال العائلي. و منه الوضعية الجديدة و التي تنشئ التميز بين أفراد العائلة. و أساس هذا التميز هو التمويل العائلي. و إن كان أصل هذا التميز ناتج عن الكفاءات الخاصة. التي تمكن منها الفرد. الذي تقدم له المساعدة. حسب الكفاءات التي تمكن منها و التي تحاول العائلة تمكين الفرد من استغلالها فتنخلص من عبئ . و يمكن أن يساعد على إحداث نقلة مهمة له. و يساعد إخوته على إحداث نقلة ايجابية للأوضاع أو المكانات التي يحتلونها.

التنظيم العائلي هو فعل ثقافي. يمكن البشر من ضمان معيشتهم و إعادة إنتاجهم. و العائلة هي بصفة أساسية مؤسسة تاريخية. بالنسبة للجزائر فان ثلاث أركان أساسية انقضت: الزواج الداخلي، التجمع العائلي و الطابع الثانوي للفرد. بالنسبة للجماعة، هته السيرورة تتطور بسرعة تختلف من منطقة إلى أخرى و حتى من عائلة إلى عائلة أخرى.

و صرنا الآن نتساءل: ما الذي أصابنا؟

نحن نعلم أن حضارتنا مؤسسة على الاندماج. ضمن إطار معلوم و معروف و مرجعية واضحة المعالم. و إن تجاذبتها المصالح الدنيوية واعتمدنا التأويل. وفقه الواقع هو الذي يسمح لنا بإنتاج الفقه ذو البعد الديني. و لا يمكن أن ندخل الإسلام بدون مفتاح. و المفتاح هو الكلمة التي نشهد بها أنه: "لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله". أي الدخول في هذا الاعتقاد. الذي من خلاله نؤمن بالله و نتبع محمدا رسول الله. و الإلتباع يعني العمل. إذا التصديق ثم العمل و إلا دخلنا في زمرة 'المنافقين'. و العمل تحركه العقيدة و المصالح. و لذلك ظهر الإسلام الشعبي. الذي يكيف الاعتقاد حسب المصالح. لكن دون الخروج على الاعتقاد.

و لا يمكن أن نفهم 'العائلة' إلا من خلال فهم إنتاج 'المعنى'. أي الفكرة التي تكون بمثابة القاطرة التي تحرك العربية. (الفكرة التي تحرك العائلة). و إذا ما اندمجنا في هذا الاعتقاد. فلا بد أن نعتمد ضوابط. و نلتزم و نكون منضبطين و نسير وفقا لمعالمها. و أساس هته المعالم هي فكرة 'الواجب' و الإلتزامات. التي ننطلق منها: إن لكل ذي حق حقه. وجود حقوق الله و حقوق الناس و حقوق النفس على الفرد. تدعو كلها إلى التوازن: "لا إفراط و لا تفریط".

فإذا كانت فكرة الواجب و الإلتزام هي التي تؤسس إلى المعنى المعتمد نظريا. فإنه لا يجب أن نغفل عن ظروف تشكيلها عمليا. أي مراعاة الظروف القائمة. سواء الداخلية و الخاصة بكل عائلة. أو بالنظر إلى الإرث التاريخي الذي تحمله ببعديه المادي و الرمزي. أو بالنظر إلى الإهتمامات الآنية و بالنظر إلى الإكراهات التي يفرضها المجال الذي تعيش فيه.

و إذا كانت فكرة 'الواجب و التزام' قوية. لا يمكن بأي حال من الأحوال التملص منها. تحت طائل أي مبرر من المبررات. و ذلك في الوقت الأول المشار إليه آنفا. حينما كانت العائلات تعيش في وسط مغلق. باتصال مع القبيلة التي قد لا تتجاوزها. و أنها مكتفية بذاتها في إطار الاكتفاء الذاتي. و في هذا الإطار فإنها في حاجة إلى كل مكوناتها البشرية. بل و تطمح دوما في المزيد من الموارد البشرية التي تنتمي إلى العائلة. بتزوج مبكر لكل ذكورها و إناثها. بل و اعتماد التعدد بالنسبة للخيم/ الدور الكبيرة. و الشيء الملاحظ أن رئيس العائلة هو الوحيد الذي يعدد. أما أبناءه المتزوجين و الذين يعيشون معه. فلم أجد أي حالة تعدد بينهم. و كأن المعدد يجب أن يكون المسؤول الأول. و إن أراد أن يعدد فعليه بالانفصال عن العائلة. فهناك انضباط كبير و التزام بتضافر الجهود. حتى تتمكن العائلة من تحقيق الاكتفاء الذاتي. و الاعتماد على النفس في كل الأحوال. و عليها أن تواجه كل المصاعب. و تحلها بذاتها من المعاش إلى التعليم ووصولاً إلى تحقيق أمنها. و قد لاحظنا من خلال الاستجابات التي قمنا بها. أن الانضباط كان جد عال. و الإحساس بالواجب جد مرتفع مع الجيلين الأولين اتجاه الوالدين و الأقارب. و أن سلطة الرجال كانت قوية جدا و قاهرة. و رب الخيمة/ الدار يبقى هو الأمر النهائي. و لا أحد يجرؤ على المناقشة. فما بالك بالرفض أو العصيان و التتكر؟

أما حينما دخلت العائلة في علاقة مع المؤسسات الأخرى: الاقتصادية، السياسية، التعليمية، التربوية و التعامل مع عائلات متصاهرة مع العائلة. و هذا التداخل مع المؤسسات الأخرى. أدى إلى اعتماد الحوار و الرفض و التأقلم و التكيف مع العائلات الأخرى. ومنه نقص الضبط و السلطة التي كان يتمتع بها رب 'الخيمة' أو 'الدار'. إذ تولى على كثير من المهام و الوظائف إلى فائدة المؤسسات الأخرى. لم يعد يكتفي بعلمه و معرفته العلمية في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي. فهناك 'متخصصون' في بعض المجالات: كالتربية و التعليم. فيضع ابنائه في هته المؤسسة. و لم يعد هو المقاول او المشغل الوحيد: فهناك مؤسسات أخرى انظم إليها أبناءه وبناته. و منه تراجع سلطته الكلية و الشاملة. و تراجع معها الإحساس بضرورة الالتزام و الإحساس بالواجب اتجاه الآخرين بما فيهم العائلة و الأهل و عموم الآخرين. فكل فرد صار يجهد نفسه على تحقيق أهدافه الخاصة به. انطلاقاً من ضرورة النجاح في الدراسة و ضرورة النجاح في تنشئة الأبناء... أي تحقيق مشروع فردي لا جماعي. و صارت أفكار الحقوق الفردية تتعزز. و صرنا أمام فردانية. حتى لا نقول أنانية. و إن كانت ما تزال و لحد الآن مستترة. و تحاول الالتزام ببعض الضوابط و تقوم ببعض الواجبات. إلا أن النزعة الحالية هي نزعة فردانية واضحة مع الجيلين الثالث و الرابع. مقارنة بالجيل الأول و الثاني. ففكرة الواجب و الالتزام به. كان مدعماً من شرعية القوة التي كان يمتلكها مسؤول العائلة. و التي كان يجبر أفراد العائلة ذكورا و إناثاً للانصياع إلى أوامره و نواهيته. و كل من لا يلتزم فسوف يعاقب مادياً بالطرد من العائلة. و 'التبريء منه'. فهو براء منه. بل و أكثر من ذلك و أخطر منه العقوبة الرمزية. و هي سخطه 'دعوة الشر'. و هي عقوبة تجعل كل من علم بها. يرفض التعامل معه: 'فلان عليه دعوة الشر من والديه'. فلا يجب أن تقربوه لأنه ليس فيه خير. لو كان فيه أدنى خير لنفع به والديه، عائلته، أقاربه. فكيف له أن ينفع الآخرين؟

و بالنظر إلى فقدان السلطة العائلية. التي كان يمارسها مسؤول 'الخيمة' أو 'الدار'. بالانضباط الكلي و السمع و الطاعة الغير منتقصتين. و اللتان لا تخضعان للمساومة أو إلى الحوار و المناقشة. بدأت تظهر لنا بعض مؤشرات ضياع هته المرجعيات. التي كانت السبب في وجود الانضباط و الامتثال. و لم تعد فقط تلك الأسر المفككة هي وحدها المسؤولة عن مظاهر الانحراف. كما يذهب إليه' مصطفى بوتقوتوشت: "ينشئ المنحرفين بنسب كبيرة في الأسر المفككة. أما للوفاة أو الطلاق أو المرض المزمّن لأحد الوالدين. و منه فإن الالتحام يكون ضعيفا أو هشاً. و منه يندمج المراهق في جماعات. و يجد تمثالاته التي فقدها. فيكون العنف هو الشكل الجديد لإثبات الذات'. بل مست مظاهر الانحراف. حتى تلك العائلات المتجمعة و المتعاونة. و قد تجد بعض أفرادها مندمجا مع بعض الجماعات المنحرفة. و بالخصوص ظاهرة تعاطي المخدرات. و الشرعية الثانية التي كانت تعزز من هته السلطة الضابطة. هي الشرعية الدينية التي كانت صارمة و منضبطة. بإتباعها مذهبا واحدا. بل و الرجوع في كل القضايا إلى مفتي المدينة. و هو مفتي وحيد. و لا يمكن أن يفتي بالشيء و نقيضه. بخلاف ما هو شائع الآن. كثرة المفتين الذين يعتمدون على مرجعيات متعددة. و منه تعدد الآراء و اختلافها. و منه نقص الانضباط المذهبي. الذي كان يلتزم به الجميع. و صار الالتزام بأحد الآراء أمر فردي و شخصي. و يعود إلى القناعات التي يصل إليها كل فرد. و منه تراجع الانضباط الديني.

و أمام تراجع الانضباط العائلي و الانضباط الديني. يتساءل البعض عن أسباب 'استقالة العائلة'. "عدم تحملها لمسؤوليتها". و "عدم تحمل المؤسسة المسجدية لمسؤولياتها". فتراجع هته الشرعيات: العائلية و الدينية اضعف من الالتزام و الانضباط و الإحساس بالواجب اتجاه الآخرين. و استبدل بواجب واحد هو الواجب نحو الذات فقط. ذلك أن الدين في بعده المقدس. و الذي يعتمد على مرجعية واحدة. هو الذي جعله بمثابة المرجعية الصلبة. و التي لا يمكن لأي شخص التصل منها. و بالخصوص إذا ما علمنا أن هذا البعد الديني كان معززا من طرف بعد آخر. لا يمكن نكران مساهمته الفعالة في الانضباط الجماعي. وهو بعد العادات و التقاليد. التي لم تكن لتتعارض مع الدين. و لو أن لها تطبيقات خاصة بها. و هي تطبيقات متجذرة و متمكنة من الإنية المحلية. فليونة المرجعيتين الدينية و العاداتية. و تراجعهما عن التصلب. سمح بسلوكات تبحث عن المزيد من الليونة لهاذين البعدين. و منه التشتت الذي صار يميز سلوكات الأفراد. و المؤسسة العائلية هي ذاتها صارت أكثر المؤسسات تقهها و ليونة مع أفرادها. و تتعاطف معهم مهما كانت تصرفاتهم.

بقيت سلطة ردية واحدة. و هي سلطة النظام العمومي التابعة للدولة. و التي تتدخل من خلال القوانين. و ما يهمها بالدرجة الأولى هو حماية النظام العام. فما لم يرتكب الشخص جريمة أو جنحة يعاقب عليها القانون فهو حر. لكن هذا الجهاز بعيد عن حياة الفرد. و هو جهاز غير فعال. بحيث لا يعاقب من المخالفين إلا إذا حرك الطرف المتضرر الدعوة. و لا يمكن إيقاع العقوبة عليه إلا بعد توفر البينة. و إن كان وسيلة ضبط. إلا أنها غير ناجعة مثل الوسيطتين المذكورتين آنفا: سلطة مسؤول العائلة و سلطة الواعز الديني.

لكن كيف يمكن أن نفسر هذا التحول السريع. الذي حدث مع جيل واحد. و هو الجيل الذي أتى بعد الصدمة الاستقلالية. التي أرى أنها صدمة أخرى. كانت بمثابة المحرك للتحول بالشكل السريع الذي نعرفه الآن. حتى في البعد المؤسس (العائلة، الدين، المعاش). و الذي له بنية متجذرة في عمق التاريخ. كما هو الحال بالنسبة للعلاقات العائلية أو العلاقة إلى الدين.

على غرار الصدمة الكولونيالية التي أوقفت مسارا داخليا و إن كان بطئ الحركة. إلا انه يتسم بنوع من التجانس في المرجعيات و المنطق الداخلي. و إن كان مختلفا إلا انه لم يكن متباينا أو متعارضا في كثير من الأحيان. و يمكن اعتبار الصدمة الاستقلالية مصدرا هاما لكل التغيرات التي حدثت في الجزائر و في جل الميادين. و على كل المستويات، بما فيها هته المستويات 'الجامدة أو الصلبة'. كالبنية العائلية أو الدينية. و بالخصوص انطلاقا من الشعار الذي حمله الجزائريون يوم الاستقلال: (أدينا 'أخذنا' الحرية). نحن أحرار. و ما عزز هذا الاتجاه "الدولة المسعفة". التي اعتمدت النظام الاشتراكي. و كانت بمثابة امتداد عمل القبيلة. قبل أن تحطم من الاستعمار الفرنسي. أو حتى عمل العائلة. لمن له عائلة و لمن لا عائلة له: توفير التعليم، الشغل، السكن، دعم المواد الغذائية الأساسية... إلى درجة سن قوانين تتدخل في تنظيم العائلة أو الأسرة. و الدخول في تنظيم هذا العالم الخاص. و الذي يتميز بالستر و الكتمان.

### و طرحت العصرية على بلداننا بشكل عنيف:

. إما أن نندمج في العولمة و نلغي خصوصيتنا: الثقافية و مرجعياتنا الدينية و الاجتماعية.  
. و إما أن نعوض على خصوصيتنا بالنواجد. و لا نترك منها قيد أنملة. أو بعبارة أخرى أن نعيش الماضي بدون مستقبل. أو أن نعيش المستقبل بدون ماضي.

و بقينا حبيسي هته المعادلة المغلوطة. و التي تحمس لها البعض و جعل منها برنامجا. و عنوان نشاطه السياسي و الاجتماعي. و هذا الطرح جعلنا نثبت أنفسنا في قالب محدد بكيفية مسبقة. و لم نتمكن من تجاوزه. فصرنا نفكر في المستقبل من خلال دراستنا لما يحدث عبر العالم. دون أدنى اكرات بمرجعيتنا أو سوابقنا. أو حتى الواقع كما هو و بكل تجلياته. و من المفروض أن نعتمد الحلين معا. (الأبيض و الأسود). أي أن نعالج واقعنا بالرجوع إلى المرجعيات و الثوابت. قصد تجلي الحقائق كما هي. و لكن دون أن ننسى الحاضر و المستقبل. و المستقبل هو ما نعمله حاليا. لا يمكن للمستقبل أن يكون إلا وفق ما نحضره له حاليا. و بالتالي هو حركة واعية قصد التغيير. و لا ضير أن ندرس تجارب الآخرين. و أن نستفيد منها. لكن دون إلغاء الذات. فلا نبقى حبيسي ماضيها مهما كان مجيدا. و لا حبيسي واقعنا مهما كان مؤلما. و لا حبيسي أحلام اليقظة المستقبلية. فالمستقبل ينشأ الآن. و يجب أن نغير واقعنا و نحسنه. و لا يحدث ذلك إلا بالفعل الوعي. الفعل الذي يفهم الواقع كما هو. بكل تجلياته و خباياه. رغم التعقيدات التي ينطوي عليها. بدون إغفال التحديات المفروضة على هذا الواقع. و الرهانات التي يجب كسبها. بدون أن نغفل على تجارب الآخرين. و بالخصوص الذين ينتمون إلى نفس الحقل الثقافي.

و يبقى أكبر تحدي كيف ندخل العولمة و نحن على الضعف الذي نحن عليه. و التحدي الثاني كيف أن ندمج كل المجموعة الوطنية بما فيها الفئات الفقيرة في المجموعة الوطنية أولا. حتى تساهم في تغيير وضعيتها. لا أن تبقى مسعفة أو تنتظر في الحل الذي يأتيها من الدولة. أو أنها تتصرف بمعرفتها. فتنتمي شبكات الإرهاب و المخدرات و السرقة و ما إليها. فتنتمي التخلف و الانحطاط. عوض أن تنمي الثروة و تنشأها.

لقد فقدنا أبعادا رمزية مهمة كانت تساعدنا على التعايش و التألف. كمفهوم الإخوة في الإسلام و التعاون و الآثار و الصدقة الجارية أو مؤسسة الوقف. أو بمعنى آخر إن الروحانيات لم تعد ذلك الفعل العملي الميداني. و العدالة

الاجتماعية لم تعد ذلك المفهوم القائم الذي يساوي بين جماعة المؤمنين. لا فرق بينهم إلا بالتقوى. و التقوى أمر متعلق بالغيب الله يعلمه و يجازي عليه. و أصبحنا كذلك الشخص الذي ليس له موطن و مرجعية. أما فيما يخصنا. فإن الدولة حاولت في الفترة الأولى من تأسيسها بعد سقوط النظام الكولونيالي. تأسيس ولاء المواطن لها. فكانت على شكل الدولة المسعفة. تكلفت بكل حاجيات المواطن. حتى تعوضه الحرمان الذي عانى منه و آبائه و جدوده. و يبدو أن المواطن منح الولاء الكامل لهته المؤسسة. ما دامت تضمن له الأمن، التعليم، التوظيف، السكن... و قمة الإسعاف هو في محاولة الدولة تجسيد شعار: "من أجل حياة أفضل". و صارت توفر من الأجهزة الالكترونية المدعمة إلى تدعيم السياحة، الأمر الذي سارع من دخول الجزائر في أزمة. و لم تعد الدولة قادرة على الإسعاف. و لم تعد المواد الأساسية مدعمة. و لم تعد قادرة على توفير مناصب الشغل. و ذاقت دائرة المستفيدين. و لم يعد يستفيد سوى من يتمتع بعلاقة العلاقة. و تضرر المهمشون و المقصيون. و منه مطالبة بعض الفئات المحرومة بتغيير النظام. لتغيير قواعد اللعب. حتى يستفيد من لم يستفيد بعد. لا أن يحتكر الاستفادة بعض مستخدمي الدولة.

الإشكال الذي وقع عندنا هو أن الدولة باعتمادها سياسة الإسعاف. خرج الكثير عن طوع الجماعة التي كان يعيش فيها. سواء تعلق الأمر بأفراد القبيلة أو ما تبقى من رموزها. أو عن جماعة الحي و كبار القوم. و حتى أن التمرد وصل إلى كيان العائلة ذاتها. فنقص الولاء إزاء هته المؤسسات الاجتماعية. لينصب الولاء إلى الدولة. و الاعتماد عليها كليا في كل صغيرة و كبيرة.

و أمام الأزمة التي وقعت فيها الدولة. و جدت أناسا يصطفون في الطابور منتظرين دورهم. الذي لم يصل رغم طول انتظار. الأمر الذي أدى إلى الانفجار في وجه الدولة المسعفة. و حاول البعض الاعتماد على الشبكات التضامنية التقليدية و على رأسها العائلة. فمن كانت له عائلة متمكنة مكنته. و من كانت له عائلة ضعيفة ازدادت وضعيته ضعفا. بعد انسحاب الدولة من تقديم الخدمة كما كانت تفعل من قبل. و لم تعد هناك مرجعيات ثابتة. الوقت لم يعد يدوم كثيرا كما كان من قبل. و السرعة صارت تفاجئ السريع. إذ أننا شهدنا تحولات سريعة في فترة قصيرة. و قل الولاء إلى العائلة. فكل فرد صار يحاول أن يجد مخرجا لمشاكله الشخصية ولا يبالي ببقية أفراد العائلة. جماعة أخرى صارت موالية لجماعة أقنعتهم بالولاء إلى الدين. بدل العصبية أو الدولة "اللائكية" العلمانية. و تفرق الجمع. و صار لكل مشربهم. و لكل ولاءه: فمنه من بقي على ولائه لعصبه. و منهم من تشبث بولائه إلى مؤسسات الدولة. و منهم من أعطى ولاءه للجماعة المجسدة لمشروع الدولة الإسلامية.

**إنتاج المعنى:** لا أنطلق كما ينطلق بعض المؤلفين من اتخاذ موقف من المؤسسة العائلية و/أو الأسرية: فمنهم من يرى ضرورتها. و يحاول بكل الوسائل تعزيزها: إن بأخلقتها و إرجاعها إلى النبع الصافي، أو بإدماجها في العصر الحالي حتى تتمكن من إثبات وجودها و فرض ديمومتها. و بالخصوص حينما نرى أن هته المؤسسة تنزع إلى الزوال في المجتمعات الغربية. و هي المجتمعات التي نقلدها و نتبعها في كل شيء حتى في اخص الخصوصيات (التنظيم الأسري).

المهم أن نبقي على المؤسسة العائلية التي تلعب أدوارا جد حيوية لا يمكن الاستغناء عنها. و على وجه الخصوص ما تقوم به في اتجاه الإنجاب و الرعاية و التنشئة الاجتماعية للمنتوج البشري 'الأطفال'.

و منهم من يرى بأن المؤسسة العائلية مؤسسة تسلطية. تتمتع تحرر الفرد و تمنعه من التفقق و التعبير عن قدراته و كفاءته. فهي تجبره على إعادة إنتاج وضعية الأسرة. و منه يدعو إلى القضاء عليها. باعتبارها مؤسسة تسلطية و قهرية معرقله لنمو الإنسان و ازدهاره.

أرى انه من الخطر بمكان أن نسقط وضعية الآخر على الوضعية التي نعيشها. و الواقع الذي نحياه. و يبدو لي أنه في ظروف التكونة الاجتماعية الحالية في الجزائر. و التي لم تصل بعد إلى انبعاث الفرد الحر. القادر على أن يتكفل بنفسه على جميع الأصعدة: إن على المستوى التربوي و الفكري. أي تكوين قناعات خاصة به. أو على مستوى الشغل إذ إن غالبية المشتغلين كانت أماكن العمل المتحصل عليها. يعود الفضل فيه الى الشبكة العلائقية. التي نسجتها العائلة مع محيطها: من أقارب و جيرة أو ما وفرته من قاعدة رأسمالية. ينطلق منها العنصر الذي ينتمي إليها. أو على مستوى الزواج. و عكس ما هو مروج له. من إن هناك ضغوطا على الأنثى في مسألة الزواج. نلاحظ ميدانيا أن هته الضغوط المزعومة غير موجودة بالشكل المقدم. من إن المرأة تخضع لتبعية مطلقة في أمر تزويجها. و هي و إن كانت موجودة في فترة الجيلين الأول والثاني. فمع الجيل الثالث و الرابع تنزع إلى النقصان و إلى الزوال. ما إن يتقدم خاطب حتى تستشار. و يسهل الأمر قصد إتمام الزواج بمن تقدم. و إن كان غير كفيء. تخوفا من العنوسة النسوية. أما الضغط الحقيقي فهو باتجاه الذكر. الذي من المفروض أن تكون له إمكانية الاختيار بكيفية أكبر. لأنه هو الطالب. و سوق الزواج يعج بالعروض. فهنا تتدخل العائلة لتضغط على الذكر. و بالخصوص إن رأت أن اختياره غير صائب أو ملائم له و لمكانة العائلة. و يبدو لي أن الضغوط المفروضة على الذكر أكثر منها على الأنثى. و منه غيرية الاختيار في الزواج التي وقفت عندها في البحث السابق...1

أو التبعية الكبيرة في مجال السكن. التي يعاني منها الفرد اتجاه عائلته. و إن تزوج فهو يمكث في البيت العائلي: "مكره أخوك لا يطل". بالرغم من النزعة النسوية التي تضغط من أجل استقلال الزوجة بزوجه في مسكن منفرد. لكن كيف أن يحصل الرجل في بداية تكوين الأسرة على مسكن خاص به؟ و إن كان هذا المسكن في المدن و القرى الموجودة بالمنطقة السهبية مكان الدراسة. فما بالك بالحصول على المسكن الفردي في المدن الكبرى بمناطق الشمال؟

بالإضافة إلى حرية الرأي. و بالخصوص أن تعارض مع مصالح العائلة المادية أو الرمزية. فمهما يكن فهو فلان ابن فلان. و من القبيلة الفلانية: جده من أبيه فلان. وجده من أمه فلان. فكيف له يتكلم بهذا الكلام المخالف للجماعة. أو أن يسلك مسلكا مخالفا لها. و معبرا عن رأيه الخاص به؟

فأمام غياب هذا 'الفرد' القادر على تحمل مسؤولياته كاملة. و كذلك غياب هذا الفرد المشبع بروح 'المواطنة'. و هي أيضا أي المواطنة من المواصفات الهامة التي يجب أن يتصف بها الفرد. و لبلوغ روح المواطنة لابد من تنشئة قوية أن على مستوى العائلة و /أو الأسرة أو المؤسسات التعليمية و التربوية. بما فيها وسائل الإعلام. حتى ينضبط الفرد و يعرف حقوقه و واجباته.

<sup>1</sup> بوتخيل معطي: ظاهرة الطلاق: " من التلاقي الى الطلاق. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر العاصمة، 1998.

و أمام غياب 'مجموعة وطنية قوية'. تفرض الانضباط على المخل بواجباته و المقصر فيها. ذات التنظيم المحكم و الرسمي و العقلاني و المتمثلة في الدولة المركزية و أجهزتها الأمنية و القضائية و الإدارية على وجه الخصوص.

فلا يسعنا في غياب تكوين الفرد وبروزه. و غياب روح المواطنة. و معرفتها لحقوقها فتطالب بها وواجباتها فتؤديها. و في غياب دولة مركزية. تعتمد قواعد العقلانية و البيروقراطية بالمفهوم الفييري. المعتمدة على المعاملات الرسمية و الدقيقة. بدون محسوبية أو رشوة و ما إليها من مفاسد الإدارة في العالم المتخلف. الدولة المنظمة القادرة على تكوين الفرد. الذي هو في المرحلة الجنينية. و حمايته و تقويته على أن يؤدي دوره كمواطن. و تساعد على تنشئته من خلال المنظومة التربوية بمفهومها الواسع: (مؤسسات تعليمية، إعلامية، إنتاجية، استهلاكية...). وفقا لبعنا الثقافي الخاص. الذي يجب تفعيله بما يخدم مصلحة الفرد و الجماعة الوطنية.

في غياب كل ما ذكر من مفقودات. يبدو لي أن الابقاء على المؤسسة العائلية و/أو الأسرية. و المحافظة عليها و تدعيمها و تقويتها. من شأنه أن يلعب الدور الفعال في خلق الانسجام بين المكونات البشرية الموجودة في البلد. و من شأنه أن يحد من تفاقم اللامعيارية بالمفهوم الدوركامي.

فالمؤسسة العائلية و الأسرية إن وجدت المناخ المساعد. على تسهيل مهمتها النبيلة. في التنشئة الاجتماعية و رعاية المنتج الإنساني. و رافقتها المؤسسات المكملة لها من مؤسسات تربوية، تعليمية، اقتصادية و ثقافية. فإنه بدون شك تؤدي إسهاما لا يمكن تعويضه بأي مؤسسة اجتماعية أخرى. و يكون للأسرة الأثر البالغ على قولة الفرد. الذي يكون أساس أي بناء اجتماعي.

و من الخطر بمكان أن نفتقد هته المؤسسة. دون إيجاد البديل على الأقل. و المتمثل في الفرد المواطن. الذي يعرف واجباته و حقوقه. و يعرف حريته فلا يسمح بانتهاكها. وحرية الآخرين فلا يسلبها. و هذا يفترض مجموعة وطنية و مؤسسات اجتماعية سياسية و اقتصادية قوية. تشرف عليها دولة منظمة راعية للحريات الفردية. و غير متسلطة و قاهرة للفرد. هذا إذا ماردا أن نتبع المسلك الغربي. المسلك الذي يبدو كأنه مفروض علينا أكثر مما يعود إلى اختيارنا. بحيث إننا نحتل مكان المهيم عليه و التابع لغيره.

أما إذا أردنا أن نتبع "سيناريو" آخر. بعد الاقتناع به و العمل على تجسيده. و هو مسلك بديل نابع من ثقافتنا الأصيلة. و يمكن أن يكون بديلا. لكن يحتاج إلى إعداد. و أن نموضعه و نرشدده و نجسده في التنشئة الاجتماعية متوخين البعد العملي الموضوعي. و هو اعتماد مفهوم "الأخوة". و يبدو لي أن مفهوم الأخوة أرقى من مفهوم "المواطنة". فمفهوم "الإخوة" له قاعدة في ثقافتنا الإسلامية: "إنما المؤمنون إخوة". و هو توسيع لمفهوم الإخوة في العصب، أخوة الدم إلى أخوة العقيدة. و هو بعد عاطفي يربط بين المسلمين. و يمكن أن يكون هذا المفهوم مفهوما عمليا. بالخصوص أمام تعنت الآخر و إغائه لكل ما هو "إسلام و إسلامي". و الآخر يعاملنا على أننا كتلة واحدة. بينما نحن لا نتعامل على هذا الأساس.

فإذا كان مفهوم "المواطنة" الغربي يعني: حساب حقوق مقابل واجبات. يقوم بها كل مواطن معتمدا على عقلانية تعتمد الحساب و الجرد. فإن مفهوم "الإخوة" يتجاوز هذا البعد المنضبط بحسابات دقيقة: "ما تقوم به مقابل ما تأخذه". و إذ يتجاوز هذا المعنى المشار إليه. ليؤسس معنى البذل أكثر من اجل الآخر. و يعتمد على قيمة البذل

و العطاء. و يبتعد عن 'الأناية' و الحسابات الدقيقة. التي تعود بالنفع على شخصه. و الارتقاء و الوصول إلى درجة "الإيثار" أو الغيرية.

و نحن نعلم من تاريخنا. حينما كان مفهوم الإخوة مفهوما عمليا. نسبة الأملاك الوقفية أو الحبوسية التي كانت موقوفة على أعمال خيرية على صاحبها. الذي لا يورثها إلى عصبه القرابي. و هذا لا يمكن الوصول إليه إلا بالتأسيس إلى مفهوم آخر و هو "التقوى". أي مخالفة الله و طلب رضوان الله. و ما طلب الدنيا إلا من أجل تعميمها في فائدة الآخرين. و بالتالي تحقيق هدف خلافة الله في الأرض. بدون فساد أو إفساد انطلاقا من تحقيق الرغبات الشخصية الأناية. و لا طلب الدنيا لذاتها. و إنما الهدف و المقصود هو الأخوة. و بالتالي الوصول إلى سلوك مراقبة الذات. بما لا يسمح بالخروج عن طاعة و إرضاء الله. "الله العليم الخبير" الذي يعلم خائنة الاعيون و ما تخفي الصدور". و الشحنة الدينية و العاطفية في التفاعل مع منتج نابع من ثقافتنا. و الذي يسمح بالتمفصل بين ما هو ثقافي و سياسي و ما هو عمومي و خاص و يسمح بالفعل الاجتماعي. بخلاف الفعل الإرادي الذي تحاول الدولة فرضه على المجتمع. من أجل الدخول في الحداثة و العصرية بمفهوم الآخر و ثقافته ومرجعياته. فهته الحركات تبقى رهينة التبعية الشبه كلية لمن اعتمدها أي الدولة. فإن جندت لها الإمكانيات المادية و الرمزية. يمكن أن تترسخ. و يمكن أن تترسخ في الانيات الجماعية و الفردية للأشخاص. و يمكن تبنيها إن تم الاقتناع بها. و إلا فإنها تبقى فعل خارجي عن الجماعات. و خارجي عن معناها الداخلي. لأنها لم تشارك في صياغته، بلورته، إنتاجه. فيبقى غريبا عنها و إكراها خارجيا بالنسبة لها. و هذا هو الاغتراب بعينه. كما يحدث حاليا مع قانون الأسرة المعدل. و الذي يجب متابعة انعكاساته و ردود الفعل عليه ميدانيا. فالهدف هو مواءمة القوانين الدولية. و عمل كل ما هو بالإمكان فعله من أجل تحقيق هذا الهدف. و لو استدعى ذلك الإجهاد على النصوص الشرعية و تقويلها ما لم نقل. المهم أن ترضى عنا القوات المسيطرة على المستوى الدولي. و منه: عمل المقنن الجزائري على:

1- إلغاء سلطة الولي على المرأة. و صار الزواج يخضع لإرادة التي تريد الزواج و مقتصر عليها فقط. و لا دخل لأي طرف في ذلك بما فيه الوالد.

2- يمكن للمرأة أن تستعمل 'التطليق' للانفصال عن زوجها. كما يمكنها أن تطلقه كما يطلقها. و تحقيق الندية المطلقة في قضية الطلاق. و منه تسهيل عمليات فك الروابط الزوجية. و العمل على تحقيق 'اللا أسرة'. إذ يمكن للمرأة أن تطلق زوجها بصداد المثل.

3- أحجر على الزوج في مسألة التعدد. و إن لم يتم منع التعدد إلا أن الزوج صار يخضع لإرادة خارجة عن إرادته. و هي إرادة الزوجتان المراد الجمع بينهما. و كذلك إرادة القاضي الذي صار طرفا عموميا في مسألة تعدد الزواج.

4- الحصول على سكن من طرف الحاضنة. و لو اقتضى ذلك تشريد الذكر (الزوج).

5- لم يحقق المساواة بين الجنسين بقدر ما حقق التبعية للغير. و بقدر ما جعل الدخول في المؤسسة الزوجية من الأمور الصعبة. و التي يمكن العزوف عنها و هو هدف غير معلن لتحقيق الإباحية. ليس من خلال النص و لكن من خلال الواقع.



و منه يمكن القول بأنه أسس إلى الخروج من الجماعي إلى الفردي، تغليب النزعة النسوانية على النزعة الذكورية، الخروج عن المقدس، الدخول في الوضعي. لكن بدون الدخول في الديمقراطي: السلطة للشعب و الحرية للمواطن. بقدر ما هو فرض نموذج عالمي على خصوصية محلية.

**الاهتمام الغربي و الواقع المحلي:** يمكن القول بأن الإهتمام الغربي تمثله: "النزعة النسوانية المستغربة". بينما الواقع المحلي هو ذلك الذي تريد فرضه: "النزعة النسوانية المحلية".  
**فالاهتمامات الغربية تكمن في:**

. إلغاء وجود لولي، التي ترى في وجوده تكبيل للحرية الشخصية بالنسبة للأنثى. و منه ترى ضرورة إلغاء سلطة الولي أو أي وصي على الأنثى. ذات الإرادة الحرة.

. منع التعدد منعا باتا و مطلقا. و فرض وحدانية الزواج على الشاكلة الغربية. و لا يهم إن كان التعدد في تناقص و لا يمس سوى فئة محدودة. فالذي يهم فرض المعنى المبدأ على الآخر.

. فرض المساواة المطلقة بين الذكر و الأنثى. انطلاقا من الاختيار الذي يخضع لإرادة الشخصيين المتزوجين: مروراً بتسيير شؤون المنزل الذي يكون تشاوريا و انتهاء باقاع الطلاق الذي يكون متساويا كذلك. من حيث الرغبة في جعل حد الزواج سواء من طرف الزواج أو الزوجة.

**أما الاهتمام المحلي فتكمن في:**

الاهتمام المحلي منبثق عموما في الثقافة الإسلامية. فالثقافة الإسلامية تولي أهمية بالغة للمؤسسة الزواجية. و أولوية أولوياتها في كيفية تدعيم هته المؤسسة. و منه إقامة أسر. و الحث على الزواج للذكور و الإناث و بالخصوص الإناث. بحيث إن التأسيس للتعدد هو بغرض عدم إقصاء أي أنثى من مؤسسة الزواج و لو في إطار التعدد. و لا تبقى وحيدة. و منه تتعاون الجماعة على تجسيد عمليات التكاثر العددي للمسلمين. لذلك فإن الزواج يكون بين المسلمين فقط. و بالخصوص بالنسبة للعنصر النسوي. و منه فإن الاهتمامات المحلية. هي في كيفية الوصول الى تحقيق زواج. كل من هو قادر عليه سواء كان ذكرا أو أنثى. و بالخصوص الخوف من تعنس الأنثى. لذلك فإن العائلة تهدف إلى حماية الأنثى أكثر من حماية الذكر. و يقلقها أن تبقى المرأة بدون زواج. و بالخصوص إن تأخرت في الزواج. و منه يخشى أن يتم الإقصاء النهائي من سوق الزواج بالنسبة للإناث. أما الذكور فإن فرص الزواج تبقى مفتوحة. و المشروع الحضاري الخاص بنا. و هو محاولة إحياء المشروع الاسلامي. كون هذا المشروع مجند للطاقت الشعبية. و بالخصوص تلك التي لم تندمج كثيرا في الثقافة الغربية. فقد وجد مقاومة كبيرة من النظام العالمي ذو المشروع الحر. و ما يزال يبحث له عن كل المبررات: إرهاب، محور الشر، ... من أجل القضاء عليه. و إطباق الهيمنة على كل دول العالم. باعتماد مشروع اقتصاد السوق. الذي اعتمد في الجزائر و اعتمدت معه الثقافة الغربية. حتى يكون هناك نسق متكامل له نفس الفلسفة و الرؤيا المتكاملة عن عالم الأشياء و الأفكار.

أما فيما يخص النزعة النسوية المحلية. فإنها ترتب احتقالية كبيرة بمناسبة الزواج. و نحن نعلم أن الترتيب لطقوس الزواج يخضع بكيفية تكاد تكون مطلقة للنساء. "ما يجب فعله و ما يجب تركه". و هي ترتيبات جد منمطة. ما على الذكور سوى إحضار المبالغ المالية التي تغطي التكاليف. و التدبير الباقي يترك للنساء اللاتي يتكفلن به .

**مسألة التعدد:** تتقاطع اهتمامات الحركة النسوانية المستغربة. مع الحركة النسوانية المحلية. في قضية رفض التعدد. و لو أنهن لا تجرئ على القول بعدم مشروعيته، أو أنه حرام. بل يعترفن بأنه حلال. و لكن إذا تعلق الأمر بها. فإنها تصرح: "أنا لا أقبل التعدد". و كأن التعدد هو من أجل الأخريات فقط. و ليس من أجل المتحدثة.

**مسألة المساواة:** لا تطرح النزعة النسوانية المحلية قضية المساواة بين النوع: الذكر و الأنثى. و هن يقررن بأن: "الرجل، الرجل، و المرأة، امرأة". بمعنى لكل خصوصيته البيولوجية النفسية. و أن الرجل له مكانة عالية على المرأة. إلا أنه لكي يكون رجلا بمعنى الكلمة، لا بد أن يلبي كل حاجيات المرأة التي هي زوجته. و يوفر لها كل ما ترغب فيه. و هنا يمكنها أن تطيع و تمتثل للأوامر. أما أن يترجل بدون فائدة فهذا مرفوض.

و لكن مسألة "المحاكاة" التي يعتمد عليها الفعل النسوي. يجعل منها: "نزعة نسوانية". كل امرأة تطالب بأن تكون مثل النساء الأخريات. طبعا تلك التي تحصلت على امتيازات. سواء من حيث المسكن المستقل أو التأثيث أو الملابس الخاصة بها. و كذلك المجوهرات أو حتى "التحواس أي التجوال. و قضاء العطل الصيفية و دخلن في منافسة. كل واحدة منهن تريد أن تكون خيرا من الأخريات. و لكن طبعا على حساب الموارد الموجودة لدى (الذكر). فهي تتمتع بما يجلب و يحقق. و لا يمكن أن يصرف الرجل على نفسه. مثل ما يصرف على زوجته: في اللباس و المجوهرات (فهي تتزين حتى و لو أدى ذلك لأن يتدين). و هي عموما راضية بتقسيم العمل الاجتماعي: الرجل خارج البيت و هو المعيل. و المرأة داخل البيت. و بالخصوص تلك التي توجد في المدينة. فالأعباء المنزلية جد محدودة. حتى أن تلك الساكنة في الريف و الساكنة البدو صارت تحاكي تلك المرأة الساكنة في المدينة. (النساء هناك مريحات. و أنا ما عندي سوى الشقاء). و تخلت المرأة الريفية/ البدوية عن كثير من النشاطات التي كانت تؤديها.

**مسألة الولي:** النزعة النسوانية المحلية تخاف من العنوسة. و تعمل جاهدة على تسويق صورة إيجابية جدا عن عائلتها و إبراز إنتمائها العائلي. و نقاط القوة الموجودة في العائلة. و العصب الذي تنتمي إليه. فكلما كانت عائلتها ذات مكانة مادية و رمزية عالية. كلما تمتعت هي الأخرى بصفاتها عضوا من هته العائلة بنفس المكانة. و منه تفرض احترامها أكبر على الزواج الذي سوف يقترن بها. لا على أساس علاقتها هي المباشرة بالزوج. و ما يمكن أن تصل إليه هي كفرد و إنما تحصل على هذا الإحرام من خلال انتمائها العائلي.

فالولي بالنسبة للمرأة كلما كان ذو مكانة عالية. كلما أكسبها حماية إضافية و قدرة تفاوضية كبيرة مع زوجها و عائلة زوجها. و كلما كانت مكانة و ليها دونية و وضعية. كلما رافقت مكانتها مكانة أهلها. مهما كانت قدراتها و كفاءتها الفردية. و منه لا ينكر أصله و فصله إلا من ليس له أصل و فصل. أو له مكانته في السوق الزوجي جد منخفضة. و منه فإن النزعة النسوانية المحلية تعمل على إبراز مكانة الولي و تقديمه لا إخفاؤه و إلغاؤه. كما تعمل على ذلك صاحبات النزعة النسوانية المستغربة.

اهتمام محلي آخر للنسوة المحلية. و هو خشية الطلاق و الخوف منه: فأخشى ما تخشاه المرأة المحلية هو أنها تتعرض للطلاق. فهي تبحث على الزواج. فإن تزوجت ترغب في أن تستديم العلاقة الزوجية و لا تنتهي إلا بوفاة أحد الطرفين. و لا ترغب في أن يعدد زوجها. و هو مخالف لاهتمام المرأة ذات الاتجاه النسواني الغربي. التي تريد أن يكون لها نفس الحق في الطلاق الذي يتمتع به الزوج. فالرجل له الحق في اقاع الطلاق بزوجه. فهي من منظور الندية تود أن يكون عندها نفس الحق حتى تحقق المساواة.

ما استقر عليه المقعد: و هو الذي بيده السلطة. و يريد إحداث التغيير عن طريق سن قوانين تهدف إلى تحقيق مشروع مجتمع معين. يرغب في تحقيقه عن طريق الضبط القانوني. فإذا كانت القوانين في جميع بلاد المعمورة و بالخصوص في الدول الغربية يسنها المشرع و هو البرلمان الممثل للإرادة الشعبية و المعبر عنها. و منه لا يمكنه إلا أن ينطلق من اهتمامات مواطنيه بالدرجة الأولى. لا أن ينطلق من اهتمامات كيانات خارجة عن الشعب الذي يمثله. و يهدف إلى خدمته و الحفاظ على توازنه الداخلي عن طريق الضبط القانوني. فإنه في دول العالم الثالث و من بينها الجزائر. تنطلق من اهتمامات السلطة بالدرجة الأولى. و يحرص البرلمان على أن لا "يغضب" السلطة. التي تمنح الامتيازات و تدفع له أجرا معتبرا و إن كان من الخزينة العمومية. (مال الشعب). و السلطة ترغب في الاحتفاظ بالسلطة التي تتمتع بها. و أصبح الشعب لا يمثل مصدر السلطة. إذ إن غالبية دول العالم الثالث هي دول تابعة لغيرها. و منه تستمد سلطتها من رضى هته الدول. و ما مثال صدام عنا ببعيد في الانتخاب الأخير صوت عليه الشعب بنسبة تتجاوز 98 % لكن بوش رئيس العالم أقله من حكمه بل و أعدمه لمونه لم يرد الامتثال لأوامره و هو مثال حي لكل من تسول له نفسه من الخروج عن دائرة التبعية و شق عصا الطاعة. أما فيها يخص بالأهداف التي أراد أن يحققها قانون الأسرة الجزائري الصادر في فبراير 2005 و كذلك يمكن القول بالنسبة للمدونة المغربية التي تعالج نفس الموضوع , هو الامتثال لما تنص عليه القوانين الغربية في هذا الشأن و إتباع الشرعية الدولية حتى لا يشار إليهم على أنهم من الدول المارقة. بالنسبة للذكر مهما تأخر في الزواج فإن هو تمكن من توفير أدنى شروط الزواج فإنه بإمكانه الاندماج فيه. بخلاف الأنثى التي يمكن أن يكون إقصاؤها نهائياً. و لو أن التكاثر لم يعد اهتماما محليا. بالنظر إلى التغيير الهيكلي الذي عرفته العائلات. من خلال نشاط أفرادها و عملهم على الاستقلال بأسرهم و الانفصال عن العائلة في أقرب فرصة ممكنة. فانفصال الأسرة عن العائلة. زهد في الإنجاب المرتفع ببحث إن الانفصال وارد. فلا داعي لإتقال العائلة بالأولاد الذين سوف لن يتمكنوا من التعاون مع بقية أعضاء العائلة. و لا يفيدون كثيرا لأنهم سوف يولون اهتمامهم بأسرتهم. و يتساوى إذا في ذلك الذكور و الإناث. ف كلا منهما سوف ينفصل على العائلة المنجبة. فما الفرق إذا؟

فالاهتمامات المحلية تركز على تأسيس الأسرة من خلال مؤسسة الزواج. و الحرص هو من طرف الذكور و الإناث على حد سواء. و لو كانت الإناث تبدو أكثر حرصا على هته المؤسسة. لأنهن يمثلن العرض الذي هو أكثر من الطلب. و منه إقصاء فئات مهمة من الإناث من سوق الزواج بكيفية نهائية. بالنظر إلى العزوف عن آلية التعدد. التي كانت تهدف إلى إدماج كل النساء في سوق الزواج. سواء كن عازبات أو مطلقات أو أرامل. يبدو الآن جليا إقصاء جزء متزايد من حيث العدد للعازبات. و إقصاء جل المطلقات و الأرامل من سوق الزواج مرة أخرى.

القيام بعمل تربوي: إمداد الأجيال بحصانة داخلية. بحيث تحجبهم من الذوبان في الآخر. أو الشعور بالنقص. و لكن الاعتزاز بالثقافة التي ينتمي إليها دون نكران ما توصل إليه الآخر. من منجزات و ايجابيات على المستوى المادي و التنظيمي. و إن كان يخضع إلى فلسفة وجودية مغايرة. و الفلسفة التي يجب اعتمادها:

\* العمل على إيجاد مؤسسات علاجية متخصصة للمشاكل الاجتماعية: من ظواهر الطلاق، زعزعة القيم، الصلح و الانحراف.

\* تثمين قيمة العمل و الانجاز . على حساب الاستهلاك. الذي يعتمد أساسا في بلادنا على الربوع. فالدولة تعتمد على الربيع البترولي. و هذا الربيع تتمتع به بعض الفئات: ما يسمى بالأسرة الثورية، أصحاب المأساة الوطنية، كلهم فئات و غيرهم يستفيد من الربيع. دون القيام بأي جهد مهما كان زهيدا.

\* صار أفراد المجتمع متطبعون على الربوع. من مضاربة اكتراء بعض المحلات أو المنازل أو المزارع. دون العمل بها، أو زيادة أي فائض القيمة. و هذا كله يصب في الذهنية الربعية. التي تتوسع حتى إلى نشاط الاستيراد/ الاستيراد. التي تمول من طرف البنوك. و تتهرب من الضرائب أو الجباية. بمعنى عدم الإسهام في الجهد الوطني. بالرغم من الاستفادة منه. و منه لا بد من التعود على استهلاك ما ننتجه. و بالتالي تكون الأولوية للإنتاج و خلق الثروة. لا تبديد الثروة و التمتع من خلال الاعتماد على: علاقة العلاقات. أي الشبكة العلائقية التي تتسجها الأسرة مع المتكئين من السلطة.

#### 4. الرصيد الثقافي للخدمة الاجتماعية في الجزائر أو مؤسسة الوقف:

1 . هدف المداخلة،

2 . مقدمة،

3 . إشكالية استعمال الرصيد الثقافي في عصر العولمة،

4 . الوقف مؤسسة محورية في عملية إرساء المجتمع الإسلامي.

**1 . هدف المداخلة:** تهدف المداخلة إلى إبراز أهمية الرصيد الثقافي. في عملية التحدي الحضاري المفروض على العالم الإسلامي من الخارج. "الرصيد الثقافي الروحي"، الذي يجب إخراج من المتحف. بعد إجراء عملية التقييم الضرورية لهذا التراث. و نبرز ما يمكن الاستفادة منه و استعماله في حياتنا اليومية. قصد رفع التحدي الحضاري المفروض على العالم الإسلامي. الذي يمتلك مقومات المقاومة و الصمود في زمن العولمة، أو ما يسمى بالشمولية. عملية جمع كل المقومات الروحية، التي يمكن تفعيلها في الساحة. عملية في غاية الصعوبة. تستلزم فريقا متكاملًا من الأخصائيين و الخبراء. و كثيرا من الصبر و المعاناة. قصد إجراء العمليات التقييمية الضرورية. و كذلك التجديد بما يتلاءم مع ظروفنا الداخلية. و كذلك حجم التحدي الخارجي. لكن علينا القيام بهته العملية حتى نتمكن، نحن كذلك، من المشاركة في صنع القرار، على المستوى العالمي. فلا يهمشنا هذا النظام. و لا نذوب في هته القولية العالمية. ذلك أن المسلم يمتلك حصانة روحية. يجب استغلالها. قصد الحضور و الوجود الفعلي في العالم الحالي. كما أهداف إلى الإشارة إلى أهمية مؤسسة الوقف. و التي أعتبرها ذات أهمية بالغة. في عملية رص الصفوف الداخلية. من خلال عمليات التأزر و التضامن. من شأن ذلك تزويدنا بالقوة المعنوية الضرورية، للعمل على مواجهة الإكراهات الخارجية. التي تزداد إلحاحا و خطورة.

**2 . مقدمة:** أرى أن التكديس المعرفي في الرصيد الثقافي الجزائري. المنبثق أساسا من الروح الإسلامية ذو أهمية بالغة. ذلك أن معرفة هذا الرصيد. عن طريق عرضه و إبرازه. بنقاط قوته وضعفه. يجعلنا نتصالح مع ذواتنا. و نعيد التواصل بهذا البعد الروحي. الذي يزودنا بالطاقة الكافية من أجل الاستمرار. و تثبيت خصوصيتنا. المرتكزة على الاعتقاد بوجود حياة ما بعد الموت.

العالم الحالي المرتكز على المادية. لا يكتفي بمجرد تجسيد أهدافه. المتمثلة في السيطرة و الهيمنة على العالم. و إنما كذلك، في تقنيت و تقويض أي نظام آخر. لا يؤسس على معتقده المادي. كما يعمل على وأد أي خصوصية.

سيما إذا كانت لها بعد روحي. لأنه يعلم علم اليقين، أن هذا البعد يسمح لها بالمقاومة و التصدي لهذا القهر. لكن يجب إدراك أن هذا العمل. و إن كان ضروريا، بل و حاسما. و قد يسهم في عملية مصالحتنا مع ذواتنا. و إرساء قواعد التعامل مع هذا الآخر. الذي يريد أن يفرض نموذج. من خلال ما سمي بالشمولية أو العولمة. عن طريق ما اكتسبه من أسباب قوة مادية. عمل في غاية الصعوبة. و الذي لا يمكن لفرد منعزل أن يقوم به. مهما أوتي من علم و إرادة و حتى إمكانيات مادية. ذلك أن الجميع يعلم. أن القطيعة مع هذا الرصيد الثقافي. حدثت منذ ما يزيد عن خمسة قرون. و ذلك بعد توقيف الاجتهاد و التفكير، في مستجدات الناس. و تكييفها مع هذا الرصيد. فاعتمدنا على النقل. و عطلنا العقل. و إمكانية التجديد و الإبداع التي لا مناص منها. و التي يجب أن تراعي و لا تلغي الأصل. و بالخصوص الكتاب و السنة. و نحقق بذلك مكانة 'الأمة الوسط'. التي "لا إفراط فيها و لا تفريط". فلا ندعو إلى 'متحفة' الإسلام. كما لا ندعو إلى تطبيق كل التراث الإسلامي. كما تراكم عبر مساره التاريخي. إذ إن هذا المسار، عرف نقاط قوة. يجب تثمينها. و نقاط ضعف يجب تجاوزها. و من نقاط القوة التي عرفها التراث الإسلامي 'المؤسسة الوقفية'. التي أدت خدمة عمومية و خدمة اجتماعية. بل اعتبرت حجر الزاوية، في إرساء 'دار الإسلام'. و كانت من بين المؤسسات المستهدفة، من طرف الاحتلال الفرنسي.

فأحاول الوقوف عند هذا الرصيد. و المقاومة التي أبدأها. و المخلفات التي تركها إلى وقتنا الحالي. و كيف يمكن الاستفادة منه. بل و بعثه من جديد. فلا مجال للحديث عن "المجتمع المدني". الذي لا يوجد في تراثنا. و الذي نحاول إنشاءه من العدم. و محاكاة الغرب في مسارهم التاريخي الاجتماعي. لكن محاولة تثمين تجربة إسلامية. نابعة من المجتمع الإسلامي. و ما تزال آثارها قائمة إلى الآن. و نحن لا نعرف كيف نتصرف فيها. أعتقد بأن مؤسسة الوقف، يمكن أن تحرر طاقات كامنة. يمكن دفعها و الانتفاع بها. في مجال الخدمة الاجتماعية في الجزائر. و إرجاع تلك المكانة المحورية التي كانت تتمتع بها في خدمة الدين و المجتمع. يجب أن أنبه إلى أن هدف هته المداخلة هو طرح الموضوع. و التنبيه إلى ميدان بحث غفلنا عليه. أكثر منه إعطاء معلومات. بقدر ما هو طرح لتساؤلات. و إبراز الأهمية لمثل هته المواضيع. التي تعتبر ميادين خصبة و خضراء بالنسبة للباحثين.

**3 . إشكالية استعمال الرصيد الثقافي في عصر العولمة: دور و مكانة الإسلام: إن الإسلام لعب دورا محوريا في الحضارة العالمية. و ساهم في الحفاظ على التراث الإنساني. و كان من بين المدعين لهذا الرصيد. بالإثراء و إعطائه التوجيه الروحاني الضروري. إذ انه لولا تكديس المعارف البشرية: من الصين و الشرق الأوسط و الإغريق. التي حرص المسلمون الأوائل على جمعه و تمحيصه و تجديده و بالإضافة إليه. لما كان عصر 'الأنوار' في أوروبا. ليرى النور بهته السرعة. لا يجب أن ننسى أن المسلمين، أثناء نقل هته المعارف. عملوا كل ما في وسعهم. من أجل "أسلمتها"، أي أن تكون وفقا للمبادئ الإسلامية. و اجتهدوا في ذلك. حتي يعيش الإنسان المسلم وفق عقيدته. و يستفيد من التراث البشري. و هذا الجهد ككل بإيجاد 'الإمبراطورية الإسلامية'.**

الإسلام لا يسمح بذوبانه. و لو كان هذا الذوبان في المعتقدات الحديثة. التي تتمثل في المفاهيم الجديدة. التي تفرض نفسها على كل سكان المعمورة. فلإسلام روح النقد. لأنه مصدر إشعاع روحي أزلي. هذا الإشعاع، الذي يجب على المسلمين تلميعه. و الأخذ به في حياتهم اليومية. على المستوى الفردي و الجماعي و كذلك على مستوى الدول. لا يجب أن يكون هناك تعارض بين الروحي الوجداني و الآني الأرضي المعاش. حتى يتمكن الإسلام من التواجد الفاعل على المستوى العالمي.

\*مكانة المسلمين مقارنة بآخرين: إن إنتاج المعنى، يصاغ في الغرب فقط. بينما غيب هاذ الإنتاج على مستوى العالم الإسلامي. أو أنه اقتصر على توريد ما أنتج من معنى في ظروف سابقة. غير الظروف الحالية. و دون مراعاة لإفرازات المحيط الدولي: على المستوى العلمي، التكنولوجي، الاقتصادي و القانوني. يجب على الإسلام أن يبقى منبعاً لإنتاج المعنى. معنى الموت و الحياة. أي المفاهيم الأساسية، التي يتركز عليها فهم الحياة الدنيوية و الآخرة و كذلك الوجود البشري. هذا المعنى المنتج، من شأنه أن يقود و يقوم السلوك. وفقاً للقيم الروحية التي تكون بمثابة الدافع و المحرك للطاقات. قصد بلوغ أهدافاً موحدة و مجدية دنيوياً و أخروياً. المعنى المنتج للطاقة الفاعلة و المحررة. لا إنتاج المعنى الذي يؤدي إلى التوقع و الجمود. و 'الجمود يؤدي إلى الجحود'. كما يؤكد ذلك علماءنا. و التركيز على ما لا يجوز و غير مسموح. و تعطيل الفعل و الطاقة. بينما نحن نعلم أن الأصل في خلق الإنسان هو 'خلافة الله في أرضه'. أي الكل مباح. بغرض العمل و التدبير. و ما حرم محدود و معلوم من الدين بالضرورة. و كذلك مجالات الحدود. و ما بقي للمبادرة الخلافة لم يحدد أو يعلم.

\*الواقع الحالي للمسلمين و الإكراهات الخارجية: إن بعضاً من المسلمين يستعملون منطق المغالبة. دون وعي منهم لوضعيتهم المتردية من الناحية الحضارية. ولو أن هذا المنطق قد أوجدته ظروف اجتماعية مر بها المسلمون ابناً قوتهم. إلا أنه من غير المنطقي إتباع منطق المغالبة. و الأمة الإسلامية أوهن ما تكون من الأمم. أما البعض الآخر من المسلمين يلجئون إلى الانزواء و الانغلاق. و ذلك وعياً منهم بالقوة التكنولوجية الرهيبة التي يمتلكها الغرب. فلا المغالبة و لا الانزواء يمكنان من إثبات الوجود. الوسطية و التعايش مع الآخر. ما لم يكن فيه اعتداء أو ظلم أو جور. و ذلك تجسيدا لمبدأ (لكم دينكم ولي ديني). و لكن هته الوسطية لا يمكن أن تتحقق إلا بجمع أسباب القوة. على المستويين الداخلي و الخارجي:

1 على المستوى الداخلي: . يجب العمل على المستوى الداخلي على "أخلاقية الأمة"، وفقاً للمبادئ الروحية. دون أن ينسى الإنسان نصيبه من الدنيا. و أن نقيم و نحقق مبدأ العدل و التوازن المطلبين في الإسلام. فلا يعقل أن نكافح و بشدة اللاتوازن الموجود على المستوى العالمي، فيما يخص توزيع الخيرات. و نطالب بتقليص هذا الفارق. و في نفس الوقت تعمل على تعزيز الفارق الموجود على المستوى الداخلي. فنزيد الغني غنى و الفقير فقراً.

. كما لا نكتفي باسترداد التكنولوجيا الغربية و الحلول الجاهزة من الغرب. و نحاول أن نحل بها مشاكلنا الداخلية. إذ علينا أن نعمل على إيجاد حلول تتسجم مع البعد الروحي، البعد الذي غيب في أوروبا. و بقي البعد المادي كهم وحيد. تصرف كل الطاقات لبلوغه. انطلاقاً من الروح الأنانية و الحسابات الأرضية. دون أي اعتبار للبعد الروحي الأخروي. و هنا نطرح إشكال التنشئة الاجتماعية في الدول الإسلامية. التي يجب أن نوليها الأهمية البالغة. قصد الوصول إلى تحقيق التوازن المطلوب. الذي يسمح لنا بإيجاد حلول لقضايانا الدنيوية. و في نفس الوقت لا تتعارض هته الحلول مع معتقداتنا.

. الدخول في الإسلام، لا يكون إلا إرادياً: "لا إكراه في الدين"، كما جاء في سورة البقرة. انطلاقاً من هذا المبدأ، ندرك أنه لا يمكننا الدخول في الإسلام و الخضوع لتعاليمه، إلا بالإرادة الحرة للإنسان. و هنا نريد تبيان البعد النفسي الإرادي الداخلي. الذي عليه أن يصيغ الإكراهات الخارجية، وفقاً لقناعتنا الداخلية. فنربط السلوكيات الدنيوية بالآخرة.

2 على المستوى الخارجي: يستحيل التوقع على الذات و الانغلاق. محاولة منا الرجوع إلى العهد الذهني. فما يحصل على المستوى الخارجي. له وقع على المستوى الداخلي. كما يصعب البقاء في مرحلة النسخ و النقل. التي نقوم بها على الغرب. دون وعي منا لذواتنا و خصوصيتنا. و الذوبان في الآخر في كل الجوانب التكنولوجية و حتى التشريعية و التنظيمية. قد وعينا البعد الروحي و الرصيد الثقافي. أي كل ما أنجزناه على المستوى المحلي. هذا المحلي الذي كان في تأقلم و تكيف و ارتباط وجداني مع ما نعتقد. و هو الذي أعطانا الطاقة الكافية المحركة لإنجاز الأهداف المسطرة. فعززنا الانفصال و الغربة. و نحاول تكريسها. الأمر الذي يبعدها عن ذاتنا أكثر مما يلحقنا بالآخرين. اعتقادنا أن هذا الذوبان هو الذي يحقق الحداثة. علينا إيجاد الجسر الملائم. الذي يسمح لنا بالوصول إلى إيجاد قناعات جديدة. نابعة من ذاتنا و تجاربنا. فيحصل الانسجام المعرفي العاطفي، المرتبط بالرصيد الثقافي. المتعلق بالاعتقاد الديني مع الواقع الاجتماعي المعاش بدرجات مختلفة. قد يصل إلى التطابق الكلي بين السلوك المنتج و السلوك المرغوب فيه من الناحية الدينية. من خلال المبادئ و المقاصد التي قعد لها الإسلام. و التي تبقى أزلية في جوهرها. لكن طرق الوصول إليها و تجسيدها في الواقع يخضع لتطور و تغير الإنسان. و اكتساب التكنولوجيا و الإبداع فيها. و المشاركة في الرصيد العالمي. لا من الناحية الروحية الفلسفية المحضى. و لكن أيضا التمكن من الجانب المادي، لفرض الوجود. و علينا أن ندرس التراث الإسلامي. و نستفيد من تطبيقاته الايجابية. كما يجب أن نعيد قراءة منابع الأساسية للإسلام (الكتاب و السنة) على الخصوص. و نستفيد مما يتفق مع متطلباتنا الحالية.

العولمة المفروضة على كل العالم الإسلامي. تعمل على إلغاء البعد الروحي. و تكتفي بالقوة المادية. و تنتج مفاهيم تخدم بها هذا التفوق المادي. و لسان حال العاملين على فرض العولمة: 'انتهى دور كل الأقسام و الأجناس بما فيهم المسلمين. و القوة المادية هي القوة الغالبة. و مالكم إلا الاستسلام منطقتها: . منطق السوق، هو منطق القوة. القوة و التي فوق كل ذلك، تستعمل العنف و الاستعباد. و لا تسمح بحرية التعبير إلا لشعوبها. أما الشعوب الأخرى ليس لها سوى القهر و الاستعباد. إن أرادت تحقيق أهدافها و الاحتفاظ بخصوصيتها.

. لا بد أن يتدخل الديني مع جميع جوانب الحياة: الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية. حتى ننزل الإسلام على الواقع. و نصير بحق مسلمين. و هذا أمر جاد. يجب أن يوكل للمختصين و الخبراء في جميع شؤون الحياة. مع تمكنهم من آليات التعرف على المقاصد الكبرى للإسلام. يجب أن نعي بأن عالم الإسلام له صيرورته الخاصة به و كذلك مشاكله. و بأن له طاقة دافعة. و أنه قد ساهم عن جدارة و استحقاق في العالمية.

\*البعد الروحي في تشكيل ثم تنظيم المجتمعات الإسلامية: إن البعد الروحي كان الركيزة الأساسية في إيجاد المجتمع الإسلامي. إذ إن الإسلام حصر الإخوة في الإسلام: 'إنما المؤمنون إخوة'. بل إن المجتمعات الإسلامية الأولى، أعطت البعد الروحي العقدي المذهبي أهمية قصوى في عملية إرساء نظام الحكم. و الجزائر لم تستثنى من هذا الاتجاه. الذي كان يولي العقيدة، ثم المذهب الديني، مكانة رئيسية. لما له من تأثير في انسجام الأمة و توحيد الكلمة و القضاء و الفقه. بحيث إننا و انطلاقا من إرساء الدولة الأولى المسلمة المستقلة في الجزائر بدء من إمارة أبوقرة بتلمسان (765) ثم إمارة الرستميين (776) فالفاطميين (911)، الحماديين، المرابطيين (1124). كل نظام

كان يحاول فرض مذهبه الخاص به: من الإباضية و الشيعة إلى المالكية. الصراع كان قائما على أساس فرض مذهب بعينه. اجتتابا للفتنة و الصراع الداخلي.

بعد إرساء مذهب بعينه. يمكن تجسيد تلك الأخوة بالتعاون و التكافل و التأزر الاجتماعي. و الذي أخذ إشكالا متنوعة. انطلاقا من مبدأ الأخوة و الإيثار. إلى درجة إمكانية استمرار عمل الإنسان المؤمن بعد موته. من خلال الصدقة الجارية. التي تهدف إلى نشر العمل الخيري من بر و إحسان. فالبعد الروحي العقدي المذهبي كان مهيمنا في تنظيم العلاقات الاجتماعية.

**4 . الوقف كمؤسسة محورية في عملية إرساء المجتمع الإسلامي:** إن الوقف أو حبس الأموال: التي يملكها المؤمن عن تداولها الطبيعي و العادي. أي انتقالها عن طريق الوراثة من الأجداد إلى الأحفاد مرورا بالأباء. سواء كان الوراثة للذكور أو الإناث. و لو أن الإناث غالبا ما همشن من عملية الإرث الشرعي. فالوقف أو الحبس إذا هو تجسيد هته الآلية الوارثية الطبيعية. و توقيف تلك الأموال. بغرض القيام بأعمال خيرية. تهدف إلى تحقيق 'البر و الإحسان'. و مواصلة الانتفاع بتلك الأموال من طرف صاحبها المتوفى في شكل: 'حسنة'. و أبواب البر و الإحسان عديدة. منها ما يتعلق: "بالخدمة الاجتماعية" المقدمة للفقراء و المساكين و المجموعات الهشة: من طفولة و شيخوخة و عجزة و نساء و مطلقات... و منها ما يتعلق بتدعيم "الخدمة العمومية": إلى جانب مجهود بيت المال. فإن الأموال الموقوفة، كانت تساعد في بناء: المساجد، المدارس، الطرقات، حفر الآبار...

و نظرا لانتشار هته الظاهرة. فقد قعد لها الفقه الإسلامي قواعد في غاية الثراء و الضبط و الدقة. و ما تزال بعض الدول الإسلامية و على رأسها في الجزائر. تهتم بالتشريع لهذا القطاع. و قد أصدرت قوانين و مراسيم في هذا الشأن. لا يسع المجال لتحليلها أو نقاشها في هذا المقال. لكن ما أورد الإشارة إليه، هو أن هته المؤسسة كانت تعتبر حجر الزاوية في إرساء 'دار الإسلام'. لما لها من اثر في خدمة المجال الاجتماعي و العمومي على حد سواء. و الذين يعودوا بالنفع العميم على كل المسلمين: غنيهم و فقيرهم سواء في الدنيا أو الآخرة. و نظرا لهته الأهمية، فإن الاحتلال الفرنسي قد استهدف هته المؤسسة. رغم من التعهد الذي التزم به أثناء التوقيع لاتفاقية الاستسلام من طرف "الداي حسين". و التي بمقتضاها يتعهد أن لا يتعرض لمقومات الإسلام بأذى.

إن مؤسسة الوقف كانت حجر الزاوية في النظام الإسلامي. كان يقوم بها مجموعة من المسلمين الأغنياء الخيرين. انطلاقا من المبادئ الروحية السامية. و المتمثلة في الأخوة و التعاون على البر و التقوى، الإحسان و الإيثار. و قد عرفت هته الجماعة الخيرية. و برزت في الحضارة الإسلامية. قبل وجود ما يسمى الآن في الغرب: "بالمجتمع المدني". الذي نجهد نفسنا في إيجاده حاليا. و نغفل عن هذا الإرث الحضاري، الضارب إطنابه في المجتمعات الإسلامية. و بالخصوص في المجتمع الجزائري. و بالحضارة الإسلامية، التي بنيت على قاعدة 'الأخوة'. و هو بعد يتجاوز ذلك المفهوم الذي تعتمده الحضارة الغربية الحالية. و هو محاولة إرساء مفهوم 'المواطنة'. التي تتوقف عند القيام بالواجبات و المطالبة بالحقوق. مما يستدعي إرساء قواعد مضبوطة للقياس تخضع للحسابات الدقيقة وفقا لنظرية اللعب: و التي بمقتضاها يحسب 'المواطن' ما يربحه على حساب الآخر. أو ما يخسره هو فيربحه الآخر. لكل من يدخل معه في علاقة اجتماعية. بينما الإخوة تتعدى القيام بالواجبات و المطالبة بالحقوق. التي تعتبر ضرورية بمكان في المجتمع الإسلامي. إلى إرساء البعد الروحي العاطفي. الذي يقضي بأنه إذا ربح أخاك في الدنيا. فلك نصيبك في الآخرة. البعد المهم في حسابات المسلم.



و من ثم كان التنافس بين المسلمين على من يصل إلى درجة 'الإيثار'. و لو كان ذو خصاصة و هي قمة الأخوة. إذ انك لا تحب لأخيك ما تحبه لنفسك فقط. بل تحب لأخيك أكثر مما تحبه لنفسك. هذا المبدأ يتناقض مع المبدأ 'الأثاني'. الذي أرسته الثقافة الغربية في سلوكيات 'مواطنيها'. و ما يتبعه من مغالبة و منافسه. و حتى القضاء على الآخر. بغرض تحقيق الفوز الدنيوي. فشتان ما بين 'الأثانية' و 'الإيثار'.

الحضارة الإسلامية لم تكن ترى في الأرض 'سلعة' بالمفهوم الغربي، تباع و تشتري. مع أننا نعلم مكانة التجارة عند المسلمين. التي كانت تحتل المراتب الأولى في اقتصاديات الدول الإسلامية. اعتبرت الأرض امتدادا لحقوق الجماعة، و ليس لحق الفرد فقط. بالرغم إن القبيلة أو الشخص الذي يستعمل الأرض يطلق عليها "اسمه". و بالخصوص إذا كان الشخص من فئة "الشرفة". فإن ذلك سوف للأرض التي يحتلها. بعدا رمزيا.

\* إشكالية استعمال الرصيد الثقافي في عصر العولمة: انحاء و ذوبان دون الوصول إلى مستوى ذلك الآخر. بحيث إن ذلك الآخر، قد وصل انطلاقا من آليات داخلية و أصلية إلى المكانة التي يحتلها. بينما نريد محاكاة هته المكانة. دون إيجاد القاعدة الوجدانية، التي غالبا ما تكون معارضة هته السلوكيات المستوردة. و من ثم لا نتمكن من بلوغ المستوى الذي وصل إليه الآخر. دون تجاوز الصعوبات التي نتعرض لها بعد معاناة. و أن نفتتح بها. و تكون لها ذلك البعد العاطفي الداخلي. فيمكن تصويب واقعنا و إصلاحه. و إيجاد قنوات جديدة دون الوصول إلى درجة الانفصال أو الاغتراب الذي نعيشه. و الوصول إلى إيجاد قنوات جديدة، نابعة من التجربة. فيحصل الانسجام المعرفي/العاطفي، المرتبط بالرصيد الثقافي، المتعلق باعتقاد ديني، مع الواقع الاجتماعي المعاش بدرجات مختلفة. قد يصل إلى التطابق الكلي بين السلوك المنتج و السلوك المرغوب فيه من الناحية الدينية. الانزواء و الانغلاق على الذات و التفوق. و محاولة الرجوع إلى العهد الذهبي. و ذلك بإعادة إنتاجه كما هو، دون مراعاة التغيرات الحاصلة، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، في البلدان العربية. تم بمرحلة التثقيف أو النسخ على الغرب. حتى في الجوانب التشريعية أو تنظيم المؤسسات التي تقوم بتسيير شؤون المسلمين. دون مراعاة للانتماء الديني الروحاني. هذا البعد الذي غيبناه في جميع محاولاتنا. و غيبناه كذلك ما أنجز على المستوى المحلي. الذي هو الآخر، له ارتباط وجداني. يمكن أن يدفع و يكون الطاقة المحركة، لإنجازك الأهداف المسطرة. و قد عززنا الغربة. و نحاول تكريسها. الأمر الذي يبعدها عن ذواتنا أكثر مما يلحقنا بالآخرين.

يجب أن نعي بأن عالم الإسلام، له سيرورته الخاصة به، و كذلك مشاكله. و بأنه له طاقة دافعة. ذلك كونه قد ساهم في العالمية. ذلك أن الدين قد دفع ببؤ من صنهاجة بموريتانيا و الصحراء الغربية، بالبروز إلى الانضمام و الاندماج في العالم الإسلامي الرحب. و المرور من عشائر محلية إلى إمبراطوريات محضرة (الموحدين). و كذلك الشأن بعشيرة كتامة(القسنطينية) التي تزعمت الحركة الفاطمية.

. لا يجب أن ننسى أنه بعد فشل الدولة الزيانية و الحفصية، في مقاومة البرتغاليين و الإسبان. من السيطرة على بعض من أراضيها. كان الرباط هو الحل الذي يتوصل إليه الفقهاء و العلماء. و معناه إنشاء التحصينات أين يمكن للمتطوعين أن يتلقوا تكوينا عسكريا و كذلك تكوينا روحانيا. أين كان الغني يدفع عموما الجزء الكبير مما يملك، لاستقبال جموع المتطوعين. من كل الشرائح الاجتماعية. و هو الجهاد بالمال. و كان العالم يساهم بعلمه في تقوية البعد الروحي العقدي و المعرفي للمنخرطين في الرباط. و كانت الفئات الأخرى، التي ليس لها أموالا و لا علما. تزود هته الرباطات بالمجاهدين الذين يجاهدون في سبيل الله.

. و كان هذا الأمر، بمثابة الرجوع إلى الدولة المحمدية الأولى. الدولة التي كانت تعتمد على العدل. الذي ضاع مع الملوك. الذين لم يتمكنوا من إقامة هذا النموذج الأول. و في الرباط يجد المرابط العدالة الاجتماعية و الطهارة الروحية، طيلة المدة التي يتجدد فيها. و كان من مهام الرباط هو مقاومة الاحتلال الأجنبي. و ما الزاوية التي نعرفها حاليا إلا نموذجا لتطور الرباط.

. هذا الإسلام المجدد و الفاعل. كان وقت ما قبل الاحتلال، ما قبل الاستلاب الثقافي. الإسلام الذي كان يعج بالحياة. و يتعامل مع الأحداث العالمية.

. إن الموقفين النقيضين و المتطرفين و القاضيان بأن:

(1) اعتماد النموذج الغربي بدون أي اعتراض.

(2)- الانزواء على الذات للمحافظة عليها. و الانزواء الخالي من أي روح ابتكاري. كلاهما يضعنا في انسداد لا يمكن قبوله. مع العلم أن أمتنا أمة وسطا. يجب أن تلعب هذا الدور. في إخصاب البشرية بمبادئ العدل و الإنصاف و الصعود بالبشرية إلى الأعلى. و أن الموقف الأول قد ساعد على تبصيرنا بتأخرنا. و عدم أخذنا ببعض الأسباب التي كانت جد إيجابية. كما أن الموقف الثاني قد حافظ على إنيتنا و هويتنا الإسلامية. فدافعنا على فروقاتنا الدينية و اللغوية، و بالخصوص أثناء التواجد الاستعماري. و كانت إيجابيته أن حققنا استقلالنا و خصوصيتنا.

. التصوف: حركة روحية، تهدف إلى الإرتقاء إلى درجة الروحانية عالية. و أن لا تبقى همها الوحيد هو العالم المادي. و الصراع من اجل تحقيق المآرب المادية. و لو على حساب كل البشرية. أي البشرية الضعيفة المحتاجة الجاهلة. يجب أن يعي المسلمون بذواتهم: الإمكانيات المادية و الروحية التي هي بحوزتهم. و كذلك النقائص و ما أكثرها، من اجل تقليصها. أي الوقوف عند نقاط القوة بتعزيزها. و نقاط الضعف التي يجب أن نحد من تأثيرها. هذا المحاولة تدرج في تبيان مواطن القوة التي غفلنا عليها. و قد تقطن لها المستعمر. فعمل على تحطيم أسسها. يجب أن نعيش في وفاق مع إسلامنا و نتفهمه و نستفيد منه. كما يجب أن نتفهم الحالي و نستفيد من المكاسب العلمية الرهيبة التي تصل إليها. و التي بقيت حكرا على هذا الآخر. و نصل إلى إسلام يعيش في عصره و عالمه. لا بد أن يتداخل الديني مع إلى المقاصد الكبرى للإسلام، في جميع جوانب الحياة: الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية. حتى ننزل الإسلام على الواقع. و نصير بحق مسلمين. و هذا أمر جبار، يجب أن نوكل لمختصين و خبراء في جميع شؤون الحياة. مع تمكنهم من آليات التعارف لتضافر الجهود. روحنة العلاقات الاجتماعية: الأخوة ليست محصورة في أخوة الدم، كما هي محصورة في الإيمان: "إنما المؤمنون إخوة". و لو أن: "الأقربون أولى بالمعروف". لذلك فإن الحياة الدنيا هي موضع خلافة الله في أرضه. مما يقتضي العمل فيها. و لكن ليس من اجلها فقط. لأنها فانية. و لذلك يلجأ المسلم إلى أن يكون من بين المتقين الذين يخافون الله. و يعملون انطلاقا من الدنيا. لأنها فرصة 'الإيجاد' و العمل إلى الآخرة، لأنها هي المعاد. و من هنا يعمل المؤمن في الدنيا: يكد و يجتهد. و لكن هدفه و غايته ليس الحصول على الدنيا في حد ذاتها. لأنه يعلم أنه عابر سبيل. و لا بد أن يصل إلى المكان الذي يتوجه إليه(الآخرة). و لا بد أن يستعد و يتزود من اجل الوصول: "و تزودوا فإن خير الزاد التقوى و اتقوني يا أولي الألباب".

نلاحظ أننا مازلنا نستعمل منطق المغالبة، الذي استعمله أسلافنا في زمن قوتهم. و نتناسى واقعنا المتسم بالضعف في جميع الميادين و المجالات. فاستعمال منطق المغالبة، لا منطق التعايش. ما لم يكن فيه اعتداء أو ظلم. أو وجود انطلاقا من البدء (لكم دينكم و لي ديني). هذا المنطق قد زادنا ضعفا. و زاد أعداءنا تكالب علينا. محاولة منهم الاجهاد علينا ما دمنا ضعفاء. بل و يعملوا كل ما في وسعهم لنبقى كذلك.

و قد حولنا نقطة تفوقنا و امتيازنا إلى نقطة ضعف. و نقطة القوة المتمثلة في الغنى على مستوى القيم الثقافية و الروحية. و هي طاقة لا يمكن الاستغناء عنها و الاستهانة بها. و لما عرف الغرب موطن القوة. يحاول أن يحوله إلى موطن ضعف. بصياغة مفاهيم تخدم مصالحه. كالصاق مفهوم الإرهاب على الإسلام و المسلمين. و ينسون الفضل. و لو لا تكديس المعارف البشرية التي حرص المسلمون الأوائل على جمعها ثم تطويرها لما وصل الغرب إلى ما ينعمون به من تقدم و معارف. و كأن لسان حالهم يقول: "انتهى دوركم. و لا فضل لكم علينا. و القوة المادية هي الغالبة. و مالكم إلا الاستسلام لمنطقها. منطق السوق، منطق القوة." و التي فوق كل ذلك لا تسمح بتواجد قوة أخرى على المستوى العالمي غير قوتها؟

و لو بالعنف و الاستعباد. و لا تسمح بحرية التعبير (الديمقراطية) و لا الحرية، إلا لشعوبها. و الشعوب الأخرى لها الاستعباد و القهر، إن أرادت أن تحقق أهدافا خاصة بها.

## 5. نمو الأسر الجزائرية و مواجهاتها لإكراهات المدينة.

من إعداد: الأستاذ: بوتخيل معطي.

إن الموضوع المقترح للدراسة يخرج عن الأدبيات الموجودة حاليا و التي تنطلق من المدينة كموضوع للدراسة في حد ذاتها بحيث أنها تهتم بإشكالية المدن المرتكزة على موضوع المدينة كفعل اجتماعي: المدينة كمجسم قام بإعداده مهندسون معماريون. خلفيات المجسمات: أهدافها، المواد المتاحة، التقنيات المستعملة، خصوصية المدينة كمجسم من الناحية الثقافية المعمارية و الوظيفية. ما مدى تجسيد المجسم على الأرض، رد فعل الفاعلين الاجتماعيين و المستعملين لهذا القضاء، أهمية التغيرات التي يقوم بها المستعملون... .

ينطلق البحث المقترح للدراسة من التساؤل التالي: كيف تلبى الأسر حاجياتها في النمو الطبيعي الذي يدفع بها إلى تكوين أسر جديدة تعتبر بمثابة استمرارها داخل مجال المدينة؟

و تفترض الدراسة: و كذلك و أن "استراتيجيات الأسر تختلف بحسب المجال الذي تحتله و نوع المدينة التي تقيم فيها". فإذا كان المجال المحتل في المدينة نوعان:

1. الأسر المقيمة في عمارات، و إن كانت تملك الشقة، إلا أنها يتعذر عليها توسيع المجال الذي تحتله داخل العمارة.

2. الأسر المقيمة في مساكن أفقية، تمتلك الأرض و يمكن أن توسع في المجال الذي تحتله بنفسها بحيث أنها تبني فوق الأرض التي تمتلكها.  
فإن المدينة نوعان:

1. **المدينة الرسمية**: المدينة المرئية، من خلال المجسم التمثيلي للمدينة، كما تمليه الشرعية المكتسبة من طرف العلم و التكنولوجيا وفقا لتصورات الخبراء المهندسون و المعمارون المكلفون بصفة رسمية من طرف ممثلي السلطة الحاكمة في المدينة .

في هذا البحث نميز بين مصطلح الأسرة و المدينة، بحيث أنهما يعنيان: **الأسر**: مكونة من زوج و زوجته و أبنائه المباشرين المتزوجين. **العائلة**: مكونة من أسرتين على الأقل تربط بينهم علاقة دموية حيث يوجد الأبوين مع أبنائهم المتزوجين الذين أنجبوا أبناء أي فضاء يوجد فيه الأجداد و الأحفاد.

2. **المدينة غير الرسمية**: و هي المدينة غير المرئية من خلال مجسم المدينة، و بالتالي فإنها غير شرعية أنتجت من خلال أسر خارج رغبة مخطط المدينة، سواء كانت هاته المساكن أكواخا قصديرية، أو مبنية بالمواد الصلبة أو حتى البناءات هامشية و مهمشة، الفخمة (قصور). هاته الظروف تسمح لنا بطرح التساؤلات التالية:

(1) **المتعلق بنوع المجال:**

أ) الأسر التي تستعمل البناءات العمودية المحددة من حيث المجال حتى و إن عمدت الأسر في كثير من الأحيان إلى تغيير الفضاء الداخلي و القيام بتكييفه مع متطلبات حياة الأسرة و خصوصياتها .هذا الحيز الذي يبقى ثابتا إلى درجة كبيرة و إن أزيلت بعض الشرفات و حولت إلى بيوت أو مرافق حيوية أخرى .إلا أن ذلك لا يمكن أن يحل مشاكل النمو الطبيعي للأسرة : حلقة الحياة الطبيعية للأسرة ،"و الانقسامات التي لا بد أن تحدث في الأسرة عاجلا أم آجلا "فقد يمكن تصور أسر لا تضطر إلى هذا النمو نظرا لطابعها الديموغرافي :و بالخصوص تلك التي تتجرب إناث مع إمكانية تصديرهن عن آخرهن .ما عدى هذا الاستثناء يمكن طرح سؤالين :

الأول: متعلق بالتغيرات التي تقوم بها تلك الأسر و ما الذي تهدف إلى تحقيقه في هذا المجال :

-أن يكون أكثر جمالا .وظيفيا ملائم لخصوصية الأسرة .

-الحصول على مجال أوسع؟ ثم هل أن وحدة المجال تعبر عن وحدة مستعملي المجال في حالة تواجد تعايش عدة أسر؟

الثاني: متعلق بالاستراتيجيات التي تعتمد عليها الأسرة في الحصول على مجال جديد سواء كان قطعة أرض، أو مسكنا جاهزا ، تحديد المجال الذي ترغب الأسرة في احتلاله :مجال في نفس المدينة ، مجال قريب من المدينة :الضاحية ، البحث عن التضامن القبلي :العودة إلى المجال المحتل من طرف الأسلاف "أرض الأجداد".

ب) الأسر المستعملة للسكنات الأفقية: أي الحائزة على أرض خاصة بالأسرة: و التي تمكن أفراد العائلة، أو حتى أفقي إذا كانت المساحة الأرضية كافية. و هنا يمكن طرح سؤالين :

الأول: هل يؤثر هذا التجانس من حيث المسكن فينتقل إلى تجانس أفراد العائلة من حيث النشاط الاقتصادي و للعائلة، أو أن كل فرد يستقل بنشاطه الخاص به؟.

الثاني: هل هاته الإقامة المشتركة توجد في المصاريف الخاصة بالعائلة، و استمرار ذلك التضامن الذي:"يعان فيه الضعيف حتى يقوى و الصغير حتى يكبر".فيكون التقسيم للخيرات و فق حاجة كل عضو مكون للعائلة، لا وفق إمكانيات الفرد و دخله أو مساهمته. أم أن هذا المسكن الموحد للعائلة من ناحية الشكل ليس له تلك الوظيفة الموحدة بين الأسر المحتلة لهذا المجال، بحيث أن كل أسرة تقوم بإعالة أفرادها بنفسها.

السؤالين المطروحين يمكنان من التعرف على:

أولاً: هل أن المسكن الأفقي فضاء للسكن فحسب أم أنه فضاء اقتصادي يسمح بارتباط أكثر بين أفراد العائلة، بل و موحد لنشاطها؟

ثانياً: هل أن هذا النوع من السكن يسمح فعلا باستمرار و تماسك أفراد العائلة و تضامنها مع بعضها، أم أنه مجرد واجهة و ما هو إلا بناء عمودي مثل البناءات الأخرى: حيث أن كل أسرة مستقلة بنفسها و محددة لفضائها داخل هذا السكن الجماعي.

**2) المتعلق بنوع المدينة:** المدينة الرسمية تحاول القضاء على المدينة غير الرسمية، فإن لم تتمكن من تحطيمها نهائيا، و هذا هو هدفها، فإنها تحاول في بعض الأحيان و إدماجها في منطقتها.هذا الصراع بين المدينتين: الرسمية و غير الرسمية دائم و مكلف. التساؤل المطروح:

هل ترقى المدينة الرسمية إلى الانتقاص إن لم نقل القضاء على المدينة غير الرسمية، و الحد من توسعها المتزايد؟ هذه الأخيرة التي تستمد ديناميتها من الاحتجاج غير الملبى من طرف المدينة الرسمية، و بصفة رسمية لتلك الأسر

التي تطلب سكنات، و لها حاجة أكيدة في النمو. تحاول المدينة الرسمية إدماج أولئك المقيمين في المدينة غير الرسمية في مخططاتها ،بالخصوص أولئك الذين يسكنون في أكواخ قصديرية. فهل هي قادرة على احتواء الزيادة الطبيعية لأولئك المقيمين في المدينة ،و بالخصوص الذين يحتلون سكنات عمومية؟

ما هي استراتيجيات هؤلاء السكان في الحصول على سكنات لتأسيس أسر جديدة ،وفقا لتطورها الطبيعي ،علما بأنها تفتقد إلى المجال ،حتى و إن كانت تملك المال؟

و كيف يمكنها من تكوين أسر جديدة، أو أن هذا المال غير كافي للاستقرار في المدينة الرسمية هو الذي يعزز إنشاء المدن الرسمية؟

السؤال المطروح: كيف تتمكن الأسر من أن تلبى حاجياتها في النمو الطبيعي، الذي يدفعها بتكوين أسر جديدة تعتبر استمرار لها في الوجود داخل مجال المدينة أو خارجه؟

**عنوان البحث: نمو الأسر و مواجهتها لإكراهات المدينة.**

**موضوع البحث: مواجهة الأسرة لإكراه ثنائي:**

-الإكراه الأول الداخلي:التمثل في كيفية مواجهة الأسرة نموها الداخلي.

-الإكراه الثاني الخارجي:مواجهة المدينة التي تحول دون تمكين الأسر من مجالات حيوية .

**أهداف البحث:1-**التعرف على منطق الأسرة في مواجهة الإكراهات الداخلية بها و الخارجية عنها و المتعلقة بنموها الديموغرافي ،تأمين حاجياتها: من دخل(النشاط الاقتصادي)، من علم(إلى أية درجة)، علاقة المصاهرة، (إبرام عقود زواج). من سكن(الاستراتيجية المتبعة للحصول على سكن).

بعد الحصول على هاته المعرفة المتعلقة بالمؤسسة الأسرية. يمكن للمدينة كمؤسسة أن تدمج هاته الاستراتيجيات، و الطموحات، و الاحتياجات التي تعبر عنها المؤسسة الأسرية تدمجها في المدينة الرسمية. و بذلك ينقص من شأن المدينة غير الرسمية التي يتزايد المجال التي تحتله و قد يضاهي مجال المدينة الرسمية نفسها.

**أبعاد البحث:** يهدف البحث إلى التعرف على نموذج من نماذج المدن الرسمية التي تتنافسها مدينة أخرى غير رسمية. و إن تعلق ذلك بمجال المدينة الرسمية الداخلي. أو ذلك المجال الحيوي الذي تخطط له و تعتبره مجالها المستقبلي. و هنا تضطر المدينة الرسمية إلى محاربة المدينة غير الرسمية و المرئية في مخططات المدينة الرسمية. قد يسمح هذا التعرف من الانتقاص من توسع المدينة غير الرسمية على حساب المدينة الرسمية. و هذا من شأنه أن يضع حدا لمعاناة مؤسستين:

**أ)المؤسسة الأسرية:** بحيث أن المدينة تقوم بوضع مجسماتها المستقبلية لمتطلبات العائلات التي تقيم في المدينة الرسمية. غالبا ما تنسى المدينة الجزائرية هذا الجانب من النمو للأسر المقيمة بها و ينصب جل اهتمامها بمكافحة المدينة غير الرسمية أي توفير سكنات لأولئك المقيمين في المدينة غير الرسمية. تنسى بذلك أن أولئك المقيمين بها هم الذين يغنون و ينمون هاته المدن غير الرسمية أم أن منشئوا المدينة غير الرسمية كلهم أتون من خارج المدينة الرسمية؟

**ب)مؤسسة المدينة:** التخفيف من الصراع بين المدينة الرسمية و المدينة غير الرسمية،و الوصول إلى القضاء على المدينة غير الرسمية.

و هذا لا يتأتى (لا يتحقق هذا الهدف) إلا بأخذ احتياجات العائلات المتواجدة، و تلك المتوافدة على المدينة الرسمية من طرف هاته الأخيرة.

**إشكالية تكديس المعارف في الجزائر:** نشتكى من قلة البحث و قلة التكديس المعرفي الذي يسمح لنا بالتعرف على الذات الجزائرية :من نحن ،كيف نعيش ،ما هي آمالنا و أحلامنا المستقبلية ، كيف يمكن أن نجسدها، ما هي العوائق و الاكراهات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق الهدف؟

كما نشتكى من فقدان المعنى :القدرة على معرفة الذات الفقدان المعرفي للمعايير التي كان متعارف عليها و تلك المعايير المنشأة و المتعامل بها حاليا،هاته الإكراهات لا تسمح لنا بإنتاج معرفة عارفة و علمية. المطبة التي تقع فيها الجزائر حاليا ،هي عمليات التشكيك و الحذر من طرف الجماهير العريضة من كل تجاوز هاته المطبة إلا إذا تمكن أهل العلم من إنتاج معنى موضوعي منبثق من الشرعية العلمية .التي يجب أن تكون صارمة ،دقيقة و نزيهة ،و حينما يمكن التوصل إلى إنتاج معنى يسمح بالحصول على إجماع .الإجماع الذي يسمح بدوره بتكوين مجتمع لا ينتج التحطيم الذاتي.و إنما يسعى إلى البناء الذاتي و من الداخل وفقا للإمكانيات و المشروع المتفق عليه.و حتى يتمكن المشتغلون بالعلوم الاجتماعية إنتاج هذا المعنى .عليهم بفهم الواقع المعاش ،و كذلك المنطق الداخلي الذي تعتمده شرائح معينة من المجتمع .و كذلك القيام بجهد لإنتاج معرفة علمية تسمح بإنتاج المعنى لمجتمعاتنا ،و لا نبقي في وضعية التهافت على استيراد المعنى من الخارج .لكن نقص الدراسات ،إضافة إلى عدم التكديس المعرفي لتلك الأعمال المنجزة .يصعب عمليات الفهم ،و بالخصوص إدراك نوع التطور الذي نخضع له.هل مجتمعنا في تطور يتسم بالاستمرارية .أم أنه يتسم بالقطعية مع أساليب الحياة الماضية ؟عدم الفهم هذا ،ينجز عنه صعوبة عملية التفسير ،التي يجب أن نصل إليها في العلوم الاجتماعية .و عليه لا بد من تشجيع التفكير ،الذي يسمح بإنتاج معارف عن الواقع المعاش و كذلك القيام بنشره و الترويج له .ذلك أنه حتى و إن وجد هذا التفكير فإنه خفي و غير مرئي .و بالتالي لا يمكن الاطلاع عليه أو الاستفادة منه .بالنسبة لتكديس المعارف في الموضوع الذي يهمنا .نشير إلى أن الدراسات ذات الطابع الاجتماعي في الجزائر .و المتعلقة بإشكالية المدن ،حسب ليوزو.<sup>1</sup> (1)تحتل المرتبة الأخيرة .إذ تقدر نسبة الدراسات في هذا المجال ب:16%مقابل 42%تهتم بدراسة المجال الجغرافي،و 18%من الدراسات تهتم بالجانب التاريخي للمدن ،و منه يتبين لنا جليا ضعف الدراسات المعتمدة على المنطلقات الاجتماعية و الانسانية ،فيما يتعلق بدراسة المدن .و عليه جاءت هاته الدراسة المتواضعة للبحث عن العلائق المتداخلة بين التنظيم الجماعي و الاجتماعي ،و الوصول إلى معرفة التاريخ الذي هو قيد البروز .و استشفاف المعنى المنتج من طرف العائلات إزاء الاكراهات التي تتلقاها من قبل المدن .و التوصل إلى معرفة التناقض أو التواطؤ الموجود بين الجماعي و الاجتماعي ،و كذلك عمليات التكوين و إعادة التكوين التي ترجع إلى عدة عوامل :

ديموغرافية ،اقتصادية ،اجتماعية و ثقافية .كما يمكن التساؤل عن التضامن العائلي اتجاه ندرة السكنات .ما هي الاختيارات و الاكراهات و كذلك الصد في وجه العائلات ،و كيفية تعايش الأسر مع بعضها ،و كيف تتجسد

<sup>1</sup> (1)Claude Liauzu AL ; Enjeux urbains au Maghreb ; Crises Pouvoirs et Mouvements  
Sociaux, Edition L'harmattan ; Paris 1985, p14

السلطة داخل العائلة .و التركيز على العائلات التي أقامت على الأقل لمدة جيل في المدينة .كيف تلبى حاجياتها السكنية في المدينة؟

و الإكراه الذي تواجهه هذه العائلات ناتج عن الأولويات التي تحاول المدينة تلبيتها ، بحيث أنها تهتم بتوفير السكن للوافدين إليها لأول مرة،على أساس أنهم لا يمتلكون سكنات و هم في أمس الحاجة إليها لممارسة مهامهم ،شريطة أن يحتلوا وظائف عليا في الدولة أو في شركات كبرى ، كما أن المدينة تهتم بتوفير السكن لأولئك الموجودين في المدينة غير الرسمية ،و المحتلون لمجال هي في أمس الحاجة إليه و من ثمة فإنها تحاول إدماجهم في مشاريع إعادة الإسكان ،و كذلك الأمر بالنسبة لأولئك الذين يحتلون مجال المدينة العريقة ،أي سكنات أثرية أو بنايات مهددة بالسقوط ،و الإشكال المطروح هو ترك سكنات المدينة الرسمية بدون اهتمام و رعاية ،و بالخصوص أولئك الذين يحتلون حيزا سكنيا عموديا في العمارات بحيث إنه لا تؤخذ حاجياتهم الأكيدة للنمو من طرف مخطط المدينة،و بالخصوص العائلات ذات الدخل المتواضع،التي تمثل الأغلبية ما عدا تخصيص سكنات اجتماعية،التي تحتاج كيفية توزيعها إلى دراسة معمقة.لمعرفة ما هي الفئة التي تستفيد فعلا من هاته السكنات الاجتماعية .و هنا نتساءل عن كيفية تأقلم هاته العائلات مع هذا الوسط العدائي ،الذي يصبح خانقا و لا يسمح لها بالتطور العادي في إنشاء بيوت جديدة لمنتوجها ،سواء كان ذكرا بالدرجة الأولى أو حتى أنثى بالإضافة إلى مواجهة إكراهات المدينة المتعلقة بتوفير العمل و شروط الحياة في المدينة. كل عائلة تحاول أن تبني شبكة من علاقات التي تسمح لها بحل بعض المشاكل التي تعاني منها،فكيف تتم عملية بناء هاته الشبكة ،و ما هي قنوات الإعلام الاتصال التي تقوم بإنشائها قصد الوصول إلى تحقيق مآربها،أو إيجاد حل قد لا يرضيها . لكن هو الحل الأمثل الذي وجدته بصفة مؤقتة .إلى غاية إيجاد البديل الأحسن من ذلك الذي اهتدت له .

### المنهجية المعتمدة :

النظرية المعتمدة هي النظرية التي طورها بيار بورديو ،و التي تهدف إلى إعادة إنشاء ما قد بني ،و ذلك بالاعتماد على معرفة كيفية بناء السلوك مطبقة في موضوعنا :التطرق للتاريخ العائلي ،و كذلك تاريخ الأفراد ،ثم الوصول إلى التعرف على التاريخ الاجتماعي ،كيفية البناء ،و الهدم ،و إعادة البناء و تبيان آليات هاته السيرورة ، منطلقين من المفاهيم الأساسية المعتمدة من طرف هذا المنظور :و هي الرساميل :الاجتماعية ،الثقافية و المالية.التي تعتمد عليها العائلات انطلاقا من المجال الذي تحتله ،و كيفية توظيف هاته الرساميل لإيجاد الحل الأمثل . كما تسمح لنا هاته النظرية من الوصول إلى معرفة كيفية الإنشاء الداخلي للمؤسسات العائلية و كذلك القواعد المعتمدة في عمليات إنشائها بالنظر إلى الإكراهات الخارجية التي تتعرض لها العائلات . فالبنية الداخلية تسمح لنا بالتعرف على العائلات من الداخل:مواصفاتها و قدراتها التفاوضية أما قواعد البنية فهي التي تفرض من المحيط و التي تحول بين العائلة و السلطة . و ذلك مثل:البلدية، المسجد، الجماعات المنظمة، أي القبائل. و كذلك السلوكات الوسيطة بين الفرد و المدينة .كما أن هاته النظرية تسمح لنا بالوصول إلى معرفة: كيف تتمكن العائلات مع: التربية، التعليم، العمل، الأنساب. و ما هي الاتجاهات و السلوكات التي تعتمد عليها العائلات بالنسبة لمكوناتها ذكورا كانوا أو إناثا .



و التعرف على التغيرات التي حدثت للعائلات ،فيما يتعلق بالظروف المعاشة و العلاقات التي تقيمها مع جميع المؤسسات :الثقافية ،الدينية، الاقتصادية، السياسية، الإيديولوجية،القانونية .و المتغيرات في المجال الذي يحيط بها.العائلات القديمة تحطمت .ما الذي أقيم بدلا عن العائلات الجزائرية؟

غالبية العائلات الجزائرية كانت تعيش في نسق عشائري جماعي، و ذلك انسجام و توافق مع الوسط الطبيعي.أين كانت العلاقات القائمة و الرابطة بين الأرض و الملكية المتعلقة بها،كانت مضبوطة من الداخل .و ذلك وفقا لتطور خاص يرتكز على ثوابت و مرجعيات خاصة .من بينها:

-**التضامن:**الذي كان حاصلًا بين القبيلة و العائلة ،و كذلك الموجودين في المدينة و الريف ،بين ما كان يسمى البلدي و المدني.

-**القرابة:**أولوية مصالح القبيلة و العائلة على المصالح الفردية ،و تقديم هاته المصالح الجماعية هو الذي يضمن مصالح الأفراد.بحيث أن الفرد قبل أن يكون شخصا من القبيلة هو ابن فلان قبل أن يكون هو ذاته .و السؤال الأول الذي يطرح:أنت ابن من؟"قبل أن يطرح السؤال "من أنت؟"أو قدم نفسك..فهو يقدم والده ثم يقدم نفسه .و حتى أن الدرجة التي يحتلها لا تهم بقدر ما تهم تلك الدرجة التي يحتلها والده.كما أنه يعرف خارج القبيلة بانتمائه القبلي ،قبل أن يعرف بوالده أو بشخصه.

-**التنظيم الاجتماعي:**كان تنظيمًا معتمدا على الخصوصية الداخلية لتلك الجماعة .كما أن إنتاج المعنى و كل ما يتعلق بالثوابت و المرجعيات كانت إنتاجا داخليا،انطلاقا من المنظومة التربوي(كتاب،جامع،زاويةأو مدرسة) مرورا بالمنظومة الاقتصادية :بحيث أن النشاط الاقتصادي كان معتمدا على الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى.حيث اعتبرت نوميديا خزان القمح لروما .ثم صارت التجارة تحتل مكانة حاسمة و بالخصوص تجارة الذهب ،و هنا بدأ العامل الخارجي يتحكم في الاقتصاد الداخلي(تجارة القوافل و بالخصوص الذهب).و ازدادت مع القرصنة التي كانت منتشرة في البحر المتوسط و ذلك في العهد التركي.

\***ميكانيزمات الحماية للعائلات:** هي ميكانيزمات قديمة تكفلت بها عدة هيئات و مؤسسات ،و معظم المؤسسات كانت تؤدي ما قامت به الدولة المسعفة L'état Providence في الجزائر للحصول على الاستقلال. و الذي وجه لفائدة بعض العائلات ،دون ن يعمم لجل العائلات .الأمر الذي ترتبت عنه جملة من الاحتجاجات ،الاضطرابات و عدم الرضا عن الخدمة المقدمة،لأنها لم تكن منصفة و عادلة و شاملة .كما كانت المؤسسات القديمة .و لو أنها كانت تقدم خدمات متواضعة جدا إلا أن الطابع الشمولي و الشفاف كان يشفع لها أمام المستفيدين .

-المؤسسة الوقفية و مؤسسة الزوايا:فالمنظومة الوقفية و منظومة الزوايا أدت دورا مركزيا في مجال التكفل الاجتماعي و ذلك على مستويين:

-مستوى الخدمة الاجتماعية:و التي تحتل فيها رعاية العائلات الهشة مكانة مركزية .إذ أنها تقدم خدمات للعائلات الفقيرة و المحرومة،و كذلك المجموعات الهشة التي لم تتمكن من البقاء في النظام العائلي لمختلف الأسباب، كالأطفال الذين ليس لهم عائلات كافلة ،أو نساء سواء كن أرامل أو مطلقات و كذلك كبار السن و العجزة .

-مستوى الخدمة العمومية :بناء مساجد،مدارس ،طرقات،و الري:من حفر الآبار و شق القنوات .كما هو عليه الحال في النظام "الفقارة"و المعروف بمناطق الواحات.

-منظومة بيت المال:اعتبرت مؤسسة تسد النقائص و العجز الذي يمكن أن يتولد عن عدم وجود المؤسسات الوقفية أو الزوايا أو عدم كفايتها لخدمة العائلات أو الفئات الاجتماعية الهشة .و من هنا لعبت منظومة بيت المال الممولة عن طريق الزكاة دور "المنظم" le régulateur فيما يخص الاستقرار الاجتماعي و تقديم الخدمة العمومية.

اعتبر هاته المؤسسات حجر الزاوية في مجال التكافل الاجتماعي سواء في تقديم الخدمة الاجتماعية للعائلات أو المحرومين .على هاته الهيكلة و كذلك على مستوى الخدمة العمومية من تعليم،و طرقات و ري و كذلك أمن،عن طريق تمويل الجيوش و هذا ما قامت به الرباطات و المرابطون.

-الانتقال من الجماعي إلى الاجتماعي:إن بقاء الفرد على قيد الحياة كان مرتبطا إلى حد كبير بالعصب الذي يحميه كما أن مكانته كانت هي الأخرى مرتبطة إلى حد بعيد بمكانة القبيلة التي تحتلها في المجال.

لكننا نعلم بأن هذا التنظيم الجماعي communautaire فقد الكثير من مقوماته مع دخول الاحتلال،مع آليات اختصاب الأراضي و اعتبار الأرض كسلعة تباع و تشتري .بينما كانت تعتبر مجالا حيويا للقبيلة .لا يمكن التصرف فيها كسلعة ،خاصة في المجال الريفي ،لكن هذا الريفي لا يعني أن الملكية الفردية لم تكن مؤسسة هذا بينه جاك بارك في إشارة إلى وجود نظام توثيقي محكم، سبق نظام التوثيق الغربي ،هذا الاستيلاء للأراضي تعدى إلى الاستلاب الثقافي و الذي كان يهدف إلى تأسيس فرد مهيمن عليه.بدون موارد مادية ،أي "الأراضي" و لا موارد معنوية التي تمكنه من إنتاج "المعنى" و تغيير أوضاعه بالتفكير فيها.و تغييرها من الحسن إلى الأحسن،

بل إن التغيير كان مفروضا و من الخارج.و عن طريق الإكراه مما يؤدي إلى الاستلاب الثقافي.غالبية الجزائريين كانوا يحتلون الفضاء الريفي في إطار التنظيم الجماعي.و الفضاء المباشر كان حرا و يسمح بعمليات التوسع حسب الحاجيات المرغوب فيها من طرف العائلات،أين الفضاء لم يكن ليمثل الإكراه الأساسي كما هو الآن،بينما الفضاء الموجود في المدينة كان منظما وفقا للحاجيات الأساسية للعائلات،حيث أن المرافق الضرورية كانت تحتل مركز المدينة :كالمسجد ،و السوق و دروبا محددة للحرفيين وفقا للتنوع الذي كان موجودا حتى فيما يخص الإناسات .هذا ما بينه جاك بارك حينما تحدث عن نشأة المدينة الإسلامية و أعطى مثال مدينة "فاس"المغربية حيث أنه خصصت دروبا لليهود،و أخرى لمختلف الأجناس محليين أو أجانب .و بني سور المدينة مع ترك مساحات شاغرة للبناءات المستقبلية سواء داخل السور أو حتى خارجه حينما تتوسع المدينة.

التنظيم الاجتماعي:Sociétaire: المجال الموجود حاليا في المدن يعتبر مجلا محددًا ،بالإضافة إلى المضاربات العقارية ،التي ينتج عنها فيما يخص الرأس مال المالي الذي تتطلبه عملية الحصول على عقار في المدينة و الذي غالبا ما يقصي الفئات العريضة من العائلات ،و التي هي في أمس الحاجة لهذا المجال قصد نموها الطبيعي ،و من ثمة فإن المساكن تبقى في مجال ضيق من المدينة ،و لا يمكن للأب من تلبية طلبات أبنائه الراشدين في عملية الحصول على السكن قصد تأسيس البيت الزوجية .كما أن الفرد ال اشد الذي لا يعتمد على نفسه في تلبية طلباته ،اعتمادا على إمكانياته المرتقبة ما زال في طور التكوين ،و الدراسة الميدانية المرتقبة إنجازها تحدد بكيفية كمية حجم هاته الفئة من الأفراد الذين يتمكنون بالاعتماد على قدراتهم الخاصة الاستغناء عن خدمات العائلة و على العموم فإن هذا الإكراه كان من العوامل الأساسية في تأخير سن الزواج بالنسبة للجنسين كما أن العزوبة في الجزائر ليست ظاهرة ناتجة عن رغبة داخلية لشباب من الجنسين و لا حتى رغبة أوليائهم بقدر ما هي راجعة إلى الإكراه المتعلق بالحصول على سكن ضمن الإطار العائلي .سكن مستقل و يمكن التدقيق أكثر في هاته النقطة من

خلال العمل الميداني. و هنا يمكن التساؤل عن دور العائلات الراهنة بالجزائر و وضعيتها و الرؤيا إليها من طرف أفرادها .بحيث أن هاته العائلات لم يعد بإمكانها تلبية المتطلبات الأساسية لأفرادها و بالخصوص فيما يتعلق بالعمل و السكن و من ثمة إعادة إنتاج هاته العائلات .بحيث أنها تفتقد إلى بناء مشروع مستقبلي لمنتجاتها سواء من الذكور أو الإناث .ذلك حتى الأنثى غير مطالبة بتزويج نفسها بنفسها و لكن العائلة حتى التي يجب أن تتكفل بهذا الامر فكيف تتصرف العائلات في هذا الشأن؟

عموما فإن العائلات تنزع إلى فقدان الشرعية التي كانت تمتلكها إزاء أفرادها فكيف تتمكن هاته العائلات من استرجاع الشرعية؟ و ما هي الأسس التي تعتمد عليها في عمليات التنشئة التي هي من أهم الادوار التي ما تزال تقوم بها العائلات؟ و ما هو الخطاب الذي تطوره هاته العائلات اتجاه أفرادها ذكروا أو إناثا؟ ما هي الأنساق العلائقية التي تنسجها العائلات مع المؤسسات المحيطة بها؟.

مع العلم أن التنظيم الجماعي كان يضمن لها رعاية نسبية وفقا للظروف التاريخية المتعاقبة .و كذلك الشأن فيما يخص الدور الذي قامت به الدولة المسعفة اتجاه العائلات في مجالات متعددة:التربية و التعليم ،الصحة ،الشغل،السكن،تعزيز و حماية القدرة الشرائية للعائلات .

جل العائلات الحضرية تفتقد إلى الموارد الخاصة بها.و من ثمة فإنها تتعلق أكثر بالفرص المتاحة في محيطها المباشر ،هاته الفرص التي صارت بمثابة الفرص التي تسمح لها بالبقاء في حالة وجودها أو تهديدها بالزوال إن لم تتح لها الإكراهات و الضغوطات تؤدي إلى الحد من التأطير الشمولي الذي تمارسه العائلات على أفرادها؟ انعدام هذا التأطير الشمولي أو الخدمة التي تؤديها العائلة لأفرادها .هل يمكن استدراكه و بالخصوص إذا برز الفرد كقطب و تكفل هو ذاته بحاجياته الضرورية بما فيها الحصول على سكن و الاستقلال بذاته و أسرته؟ هل يمكن أن نتحدث عن بزوغ الفرد المواطن؟ هذا البزوغ الذي يسمح لنا من الانتقال من التنظيم الجماعي إلى التنظيم الاجتماعي؟

إن الدراسة الميدانية التي أجريتها سنة 1990 لا تسمح بإثبات هذا الاتجاه فيما يتعلق بالعائلات الجزائرية بحيث أنه فيما يتعلق بعملية إنشاء الأسر أي الزواج ،فإن الشاب لا يختار زوجته و إنما يوافق على اختيار الوالدين و بالخصوص الوالدة أي نفس الوضعية التي تحتلها الشابة .العائلة هي التي توفر السكن للزوج أكثر مما يوفر الزوج بنفسه ،هذا المرفق الحيوي لاحتضان الأسرة .يبقى الزوج في علاقة و اتصال دائمين مع الوالدين مع وجود نوع من خضوع الزوج للوالدين ،إذا كان الأبوان هما مصدر بناء الأسرة أي تأسيس البناء فهما يشاركان أيضا في عملية الفصل أو تهديم الأسرة عن طريق الطلاق كطرف فعال ،كما أن مختلف أعضاء القرابة يساهمون إلى حد كبير في عمليات إصلاح البين بين الزوجين سواء اثمرت هذه الجهود أم لم تثمر .تماما مثل الدور الذي تقوم به المحاكم في عمليات إصلاح ذات البين .

نلاحظ أن المرأة بصفة خاصة بعد طلاقها تبحث عن عمل مأجور سواء داخل البيت أو خارجه. و هنا يمكن التساؤل :بعد مرور أزيد من عقد عن هاته الدراسة فهل من تغيير في هاته النزعة التي كانت ما تزال متمسكة بتمسكها بالتنظيم الجماعي.

## BIBLIOGRAPHIE :

ABDELHAMID MOURAD BOUDIA , **Formation Sociale Algerienne** Essai D'analyse Theorique\_ ,Alger ; universite des sciences economiques ; 1977,406 pages.

CLAUDE LIAUZUAL,**Enjeux Urbains au Magreb**;Crises Pouvoirs et Mouvements Sociaux,Edition L'harmattan :Paris 1985 218 pages.

DJAMACHID BEHANAM AL,**Familles Musulmanes et Modernite**,le defi des traditions C.I.S.S/TUNIS;edition publisud.1986.

HASSAN REMAOUN S/D,**L'algerie: histoire societe et culture**\_;edition casbah Alger 1974.227pages.

JAQUES BERQUE,**Magreb histoire et societes**.SNED/DUCOLOOT sociologie nouvelle situation Alger.1974-227pages .

LAHOURI ADDI, **De l'Algerie pre-coloniale a l'Algerie coloniale:Economie et societe**.ENAL ALGER 1985.

LUCIE PRUVOST, **Femmes d'Algerie**: Societe Famille et citoyennete, 2001. 368 pages.

Résumé.

### **BOUDKHIL MAATI:**

#### **La croissance des familles algériennes face aux contraintes opposées par la ville**

les familles algériennes ont pour charge de former ou d'aider à former de nouveaux menages. En milieu urbain les contraintes d'expansion des familles se posent selon une double typologie :

-d'habitation :verticale ou horizontale.

-ville: apparente ou cachée.

L'objet de cet article est de préparer à saisir à partir de la theorie du constructivisme:

\*le processus du passage des familles algériennes du communautaire au sociétaire .

\*les ressources et potentialités des familles ;les capitaux :financier social et culturel qui permettent la levée des contraintes .

\*la production du sens par les familles en direction:

- de leur composante humaine.

- des differentes structures avec lesquelles elles entrent en interaction: l'état la ville l'entreprise economique.

Enfin d'arriver à définir une typologie des familles urbaines Algériennes à partir de l'histoire urbaine du cycle de vie,des structures des valeurs et ideaux et des trajectoires residentielles en milieu urbain.

ب. ملخصات:

#### **1. أهم تحديات الأسر الجزائرية و الرهانات المطروحة.**

مجلة الثقافة الإسلامية،وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف،مجلة نصف سنوية،العدد التجريبي صص 143-165.

## أهم تحديات الأسر الجزائرية و الرهانات المطروحة.

أهم تحديات أمام الأسر الجزائرية: 1. بناء الأسرة لا تفكيكها. 2. على الأسرة أن تعي واقعها المعقد. المتسم بالتأزم والحركة السريعة. 3. إيجاد القطيعة مع السلوك المزدوج. ذلك المتمسك بالتقاليد والجمود. أو ذلك الذي يعتمد تقليد الغرب. ويحاول التفسخ والانسلاخ من كل ما هو خصوصي. 4. قد ينضبط المسلم للعبادات ويمتثل لها. ولكنه في مجال المعاملات، يبحث دوما عما يخدم مصلحته، ناذرا ما يحكم الشريعة في معاملاته. 5. اعتمادنا الشبه كلي على المفاهيم المنتجة في الغرب و تبنيتها بصفة كلية دوما أي تمحيص أو دراسة أو نقد. 6. الشمولية الثقافية: الغرب يريد أن يطبق سيطرته الثقافية الفكرية و العقيدية علينا. بما ينبثق منها من قوانين و نظم. بعد أن تبينت له التبعية الاقتصادية، التكنولوجية و العلمية الحاصلة و المعروفة و المدركة بالضرورة. مشكلتنا كامنة في التخلف الحضاري الذي صرنا نمثله. بحيث إن الغالب هو الذي ينشر مبادئه و اعتقاداته و ثقافته على حساب المغلوب في إطار المغالبة. و ينتج الغالب و ينحت و يستخدم مصطلحات تخدم مصالحه و أهدافه. فتصبح مفاهيمه هي المهيمنة و المسيطرة. و لا يمكن إلا الانصياع و الإذعان لها.

كمفهوم (الإرهاب)، "محور الشر" و "حقوق الإنسان". المفاهيم التي يتم التلويح بها لكل مقاوم فعلي أو رمزي، يريد بناء نموذج الخاص به. فاستعمال هته المفاهيم تضفي الشرعية على كل التجاوزات: حصار اقتصادي، مقاطعة، ضرب و احتلال. و علينا أن نتبعد عن المطب الذي وقعنا فيه: القطبية بين الوقوع في التقاليد أو التقليد. و يتم تجاوز ذلك باعتماد ما هو ثابت و صلب في الكتاب و السنة. و نعتمد الاجتهاد في المرن. و هو ما ترك للناس من تدبير شؤون حياتهم و ما أكثره.

تناقض صارخ: صعوبة عيش الأسر و تقاوم ظاهرة الفقر. مع مكسب ارتفاع المستوى التعليمي لشرائح واسعة من أفراد الأسرة بما فيهم النساء. و ما ينجر عنه من تطلعات إلى مستويات معاشية كريمة. الفقر الذي تسببت فيه الخيارات الاقتصادية الجديدة: من فك المؤسسات العمومية، دون إنشاء المؤسسات الخاصة. و شهدنا تسريحا لبعض العمال مع صعوبة تشغيل الشباب العاطل عن العمل. مما انجر عنه انخفاض في المستوى المعاشي لجل الأسر. و الدخل الذي لم يعد يؤمن لهم متطلبات الحياة بكيفية مستدامة: من غذاء ملائم و صحي و سكن مناسب و تأمين حياة صحية ضرورية. انجر عن مشكلة تقاوم الفقر. صعوبة الحصول على السكن، الشرط الأساسي لبناء أسرة. مما تسبب كذلك في عزوبية متأخرة و عنوسة. حيث أقصين بعض الإناث من سوق الزواج بصفة نهائية. الأمر الذي سبب بعض الانحرافات. علينا اجتناب القطبية، التي تميز بعض الأسر الجزائرية. ذلك أن بعض الأسر تتغمس في التقاليد. و تبقى حبيسة المواريث الثقافية المكتسبة. فتعزز من التحجر و الجمود المناهض لأي تغير إيجابي. مجبرة أعضائها على الفشل. لأنهم لا يتمكنون من التأقلم مع مستجدات الحياة. و بعض الأسر الأخرى تتغمس في التقليد، لكل ما هو وافد من الغرب. فتتميع و تساير كل ما هو وارد من الخارج، دون أي تمييز، بحجة مسايرة العصر و التطور. فتفقد بذلك المعالم التي تميزها عن غيرها من الأسر الأجنبية. تجبر هي الأخرى أفرادها على أن يكونوا محل رفض من قبل الأسر التقليدية. و منه نكون أمام عالمين من الأسر متناقضين و لا يمكنهما التعايش معا. و علينا أن نخرج أسرنا من هته القطبية. عن طريق الوعي بالتحولات الحادثة داخل و خارج مجتمعنا. الوعي الذي يمكننا من المساهمة من جديد في الحضارة الإنسانية.

علينا ان نتخلص من الذهنيّتين المتناقضتين: ذهنية "الذكورية" و ذهنية "النسوية". و نؤسس لدولة القانون. القانون الذي يطبق على كل المواطنين ذكورا أو إناثا، ميسورين أو معسورين، حاكمين أو محكومين. لا بد من العمل على التطور الاقتصادي. الذي يصاحبه حتما تطور اجتماعي و ثقافي. كما أن التفقه في الدين يؤدي إلى التقوى. التقوى التي إن استعملت في المؤسسة الأسرية تؤدي إلى المودة و الرحمة بين الزوجين. و تؤدي إلى التكفل بالسلف و الخلف في آن واحد.

و لا يمكن أن يؤسس إلى الصراع و المغالبة بين الزوجين. و لا بد من الخروج من بوتقة التقاليد و التقليد إلى تفكير واعي. بالنظر إلى هيمنة المفاهيم الغربية. فإن المجتمع الجزائري مصاب باضطراب في هندسته التفاعلية الاجتماعية. و بالخصوص بين ما هو وافد من الحضارة الغربية. و ما تمليه عليه روحه الباطنية المستمدة من تعلقه بالدين الإسلامي. اقتحمت المفاهيم الغربية حتى مجال التشريع في أخص خصوصياتنا. و هو حقل الأسرة و العلاقات الزوجية. تحدي يواجه التغيير الاجتماعي، الذي يجب أن يسير وفق ثبات في المعالم، دون الجمود. لأن: "الجمود يؤدي إلى الجحود".

الغرب أنتج مفهوم المواطنة: إيجاد علاقة متوازنة بين أبناء الوطن الواحد. في إعطائهم نفس الفرص فيما يسمى بتكافؤ الفرص. دونما تمييز بين المواطنين. لا من حيث العرق أو الطبقة الاجتماعية. يؤدي المواطن نفس الواجبات و يتمتع بنفس الحقوق دونما إنقاص في الواجبات. و يطالب بحقوقه دونما التنازل عنها. و قد استعصى علينا تحقيق هذا المفهوم. بينما لدينا مفهوم أرقى و أنبل و هو مفهوم 'الأخوة'. التي تتجاوز مستوى قيام كل فرد بواجباته و تلقي حقوقه. و تصل إلى مناصرة الأخ و الأخذ بيده و مساعدته إلى درجة الإثارة. و هذا ما عرفه الإسلام من نظام للحبوس أو الوقف. إبتغاء للصدقة الجارية.

## 2. الروابط القرابية: من الغيرية إلى الفردانية.

ملخص مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع لجامعة الجزائر.

"الروابط القرابية: من الغيرية إلى الفردانية". الأستاذ: بوتخيل معطي.

الكلمات المفتاحية: قبيلة/عائلة/ أسرة /فرد.

\* يبدو أنه انطلاقاً من التفكك الذي حصل في "القبيلة" بالجزائر. و تراجع هذا التأطير الاجتماعي حسب مختلف السياقات التي مرت بها البلاد. و كذلك التفرق الذي عرفته العائلات الجزائرية بعد الصدمة الاستقلالية. و حتى إعادة البناء و التموقع و التمهصل الذي يحدث في الأسر الجزائرية و بين مكوناتها: أزواجاً و أولاداً. فان الروابط القرابية تعرف تغيرات هيكلية اتسمت بالغيرية في الحقبة الاستعمارية. و تضحية الفرد من أجل الجماعة. سواء كانت وطنية قبيلة أو عائلية. ثم انه يبدو و انها متجهة نحو "الفردانية". و ما ترتكز عليه من تغليب الصالح الفردي على صالح الغير. و ان كان على حساب المجموعة و القبيلة باسم "القفازة و الشطارة". و "إذا ما فطرتش بهم يتغداوبيك".

و المداخلة تحاول تفكيك آليات الروابط القرابية في ابرز المؤسسات التنظيمية:

1 - المؤسسة القبلية: التي تعتبر هي كل العالم الخارجي للفرد و عائلته. يعيش فيها. ينتقل معها. تتم الحماية المتبادلة بين الأفراد و العائلات المنتمية الى القبيلة. تعطيك القبيلة عزة الانتماء و الارتباط. رابطة القبيلة ملزمة لا يمكن التنصل منها. و هي احد الدعامات الاساسية لانية الفرد. لان اول ما يسأل عنه من طرف الآخر: من أين أنت؟ أي إلى أي قبيلة تنتمي؟

ثم تأتي الشبكة القرابية لمن أنت؟ أي ما هو نسبك؟ المقصود بها الشجرة العائلية. او ذكر الجد المشهور في العائلة. سواء كان بعيداً او قريباً من حيث الزمن. كمن ينتسب الى الاشراف علي او فاطمة او بعض الصحابة ابو بكر... و من ينتسب الى بعض الاعيان "الشبعانيين او المستعملون الذين لهم وظيفة في القبيلة. و يحملون لقب: "قايد". مخازني كوارث مقدم... سواء من الأعمام أو الأخوال. ثم يأتي السؤال عن الشخص في ذاته و لذاته. أنت شكون؟ من أنت؟ تقدم نفسك من خلال العمل الذي تمارسه أو المهنة التي تؤديها في التنظيم العائلي. و بانظر إلى أهمية "القبيلة" في تكونة الإنية للفرد. فانه لا يمكن سوى الانصياع الى متطلباتها و الدفاع عنها, فعزة القبيلة من عزته. فان كانت القبية دونية و مذلولة. فانه مهما علا كعبه. فانه ينظر إليه على أساس انتمائه القبلي. فالرابطة قوية بين اعضاء القبيلة. و التعاون المالي و بالخصوص امام الآخرين. و كل من يخدم القبيلة و مصالحها فانه يجل و يصير من اعيان القبيلة. يستشار في أمورها صغيرة كانت أو كبيرة.

2 - المؤسسة العائلية: تعتبر العائلات المجموعات القرابية التي تمثل أساس التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي في غياب التنظيمات المدنية: الحكومية أو غير الحكومية. كما تعتبر "القيم" أحد الشروط لتوحيد النظام الاجتماعي في الفضاء المدروس. العائلة المصدر الاساسي للتنشئة المتواصلة من خلال الاجداد في اتجاه الاحفاد. فتعمل على تكوين و نمو شخصية، الموارد البشرية المكونة لها من الاولاد و نسائهم و وصولاً الى الأحفاد. الذين يعتبرون المآل المباشر لمسار العائلة و التي يمكن ان تتواصل عبر هاته الحلقة "الأحفاد".

فتكسب منتوجاتها البشرية خبرات و مهارات عن طريق التلقين و الممارسة. مسؤولة عن الانجاب و الرعاية الصحية الجسمية و العقلية. و تورث امكانياتها للأفراد الذين يكونونها. كما تورثهم معتقداتها و قناعاتها الثقافية.

و بالنظر الى هاته الاهمية البالغة التي تكتسبها العائلة. أصبحت هدف الخطاب المنتج من طرف الهيئات الوطنية و حتى الدولية. لان صياغة هذا البناء وفق الاهداف المرجوة لكل هيئة: سواء على المستوى المحلي الوطني او الدولي. أصبح من الرهانات الاكيدة التي تستهدف قصد ضمان ولائها و ولاء أعضائها. سواء تربية اخلاقاً انضباطاً التزاماً استهلاكاً انتاجاً كفاءة عالية في جميع المجالات. و كذلك الشأن بالنسبة للتنظيم العائلي. اذا ما عرف

الانساق المحيطة به. و استطاع ان ينفذ إليها و يستثمرها لصالحه. فان ذلك يؤدي حتما الى نمو تطور و ازدهار هذا التنظيم. و تبادل المنافع مع الانساق التي يدخل معها في علاقة. فيفيد و يستفيد و يساهم في بناء الحضارة على المستوى الكلي. بدل ان تبقى عائلات مهمشة معوزة اوعالة على الانساق الخارجية. سواء كانت حكومية او غير حكومية.

مسار العائلات الجزائرية وفقا للسياقات التاريخية:

انتقلت العائلة من الوسط الثقافي المنسجم. الذي يرتكز على تفاعلات و تبادلات للمصالح بين العائلات. في الوسط القبلي مبنية على التعاون و ما يصحبه من تبادل للمنافع. و تقديم السند الضروري لمن يحتاجه وفقا للقاعدة " اخذ و عطاء و حماية متبادلة." مروراً بوجود العائلات في وسط عدائي يكن لها الحقد و الضغينة و يعمل على تعطيل مصالحها و مصالح افرادها. حتى يدخلوا في نظام تبعية للدولة الاستعمارية بصفتهم "اتباعاً" و مواطنين من الدرجة الثانية. عليهم كل الواجبات و هم في خدمة المستعمر. و لا حقوق لهم.

و بعد الاستقلال مررنا بمرحلة الاسعاف(الريعي). في حقبة البناء الوطني على المسار الاشتراكي. الذي من خلاله استفادت العائلات بكيفيات متفاوتة من الخدمات المقدمة من طرف الدولة المسعفة: من تعليم الى فرص عمل الى فرص اسكان. فرص لم تكن متوفرة سابقاً. و وصولاً الى " تدعيم الاستهلاك".

ثم في الحقبة الحالية من البناء الوطني وفق المسار الرأسمالي. التي تحاول الدولة "المنظمة" من ادماج بعض الشباب في فئة المقاومين. و ذلك قصد إنشاء "طبقة رأسمالية". يمكن من خلالها الدخول في الاقتصاد الحر واعتماد المبادرة الحرة. هاته العملية تم من خلالها اثناء بعض المواطنين على حساب مواطنين آخرين. وذلك بالاعتماد على الربوع البترولية دائماً. فادمجت فئة ضمن المقاومين. و بقيت فئات عريضة من المواطنين مهمشة و مقصية.

يبدو ان التوزيع كان غير عادل في الحقبة الأولى. و أضفى إلى الإحساس بالظلم الاجتماعي من طرف الدولة التي تضم من هنا. حتى الذين استفادوا من هاته المزايا و الخدمات لانهم يرون: " انهم لم يستفيدوا بالحجم الذي استفاد به المستفيدون"؟ فما بالك بالذين لم يستفيدوا أصلاً؟ الأمر الذي كان وراء . بكيفية أو أخرى . الاضطرابات التي عرفت الجزائر. فهل يمكن ان نتوقع اضطرابات أخرى بعد إنشاء هته الطبقة الرأسمالية من طرف الدولة؟

يبدو أن هناك إشكالية ثانية أكيدة. و المتمثلة في عائلات تساهم في عمليات الانتاج. و لكن جهدها و/او ان المحيط لا يقيم جهدها بالكيفية اللازمة. فهو مجحف في حقها. مقابل عائلات لا تساهم أصلاً في الجهد. لكنها تعتمد على الربيع البترولي و/أو الربيع العقاري. و تعيش بكيفيات مريحة. بحيث إنها تلبى حاجياتها حتى الكماليات منها. الأمر الذي يطرح مشكل أخلاقي. حيث تحس العائلات التي تبذل جهداً أن "الجهد" غير مجدي. أي ان العمل لا يرفع أو يحط من قيمتها. مثلما هو الحال بالنسبة لتلك التي تعتمد على الربوع. و من ثم الدخول في سباق و تنافس على الربوع. بدل التنافس على العمل. و من ثم تعمل على توظيف شبكاتهما القربية و العلائقية قصد الاستفادة من الربوع "كما استفاد المستفيدون".

و تبقى بعض الفئات العاملة تضغط قدر الإمكان. لإعادة تقييم العمل و الجهد المبذول. وان كان عن طريق التمرد و الاحتجاج. و التعبير عن ذلك بواسطة "الاضرابات".

3 - المؤسسة الزوجية: إن المؤسسة الزوجية في الجزائر. و بالخصوص في الجزائر العميقة تعتبر مسألة تخص العائلة ككل. و إن كانت في وقت غير بعيد أمراً يخص القبيلة بأسرها. ذلك أن المرأة لن تكون في خدمة زوجها



وأولادها فقط. بل يتعدى ذلك لخدمة العائلة التي تعيش فيها. فهي تقوم بأعداد الطعام لكل أفراد العائلة بدون تمييز. و كذلك تقوم بتنظيف المجال المسكون من طرف العائلة. بل و تقوم بانجاز بعض الاعمال و المهارات التي اكتسبتها بصفة متميزة و منفردة عن بقية النساء. كالخياطة و ما تبعها وكذلك الحياكة و ما تبعها. حتى لبعض الاقارب سواء من اهل زوجها او حتى لاهلها. لان عرى الصلة لا تنقطع تماما مع اهلها. و ان كان الاهل و عائلتها قد "اعطتها" للعائلة الفلانية. و لم تفرط فيها و تتخلى عنها بصفة نهائية. او انها قد باعتها للعائلة المذكورة. و لا تستطيع ان تعيدها. بل هي "عطية" و وديعة. قد يطالب اهلها باسترجاعها ان تم "التفريط" فيها. أي عدم الاعتناء بها حسب الاعراف المتفق عليها بين الجماعة. و وفقا للظرف التاريخي و السياق الذي تعيش فيه المجموعة البشرية محل "التصاهر".

تعتبر المؤسسة الزوجية في الجزائر مؤسسة محورية وأساسية. لا يمكن الاستغناء عنها او التفريط فيها. بالرغم من ما نشهده حاليا من تباطؤ في عملية الانشاء. و ذلك بارتفاع رهيب في السن الاولى للزواج. سواء بالنسبة للذكور أو الاناث. و الاشكال الواقع و الخطير هو "إقصاء نهائي" لبعض الاناث من السوق الزوجية. و ما تكون له من انعكاسات على مستوى العائلة. و كذلك على مستوى الشخص المقصى. و كذلك الانعكاس على مستوى "القيم الجماعية".

4 - المؤسسة الفردية: التي لم تأسس بعد بالكيفية التي يمكن ان نعتبرها مؤسسة قائمة بذاتها. ذلك إن كان الفرد في حاجة الى العون و المساعدة. فانه يبدي ولاءه الى المؤسسات القرابية المذكورة آنفا. أما إن تمكن فان وضعيته ما تزال تكتنفها الغموض. بحيث انه يتصل من "واجباته" القرابية. اما بلباقة او بعنف حسب الأحوال. أو يعد و يتماطل و لا يفي. و/أو يساعد و يعمل كل ما في وسعه لتجنب المزيد من الركون الى تلبية متطلبات القرابة. التي قد لا تنتهي ان تكفل بها كلها او جلها. فالإستراتيجية المعتمدة من طرف الفرد لا تزال غامضة. و إن صار الآن الفرد يبحث عن تحقيق مصلحته الشخصية. حتى وان كان ذلك على حساب العائلة و الأهل.

### 3. طرق استغلال الأراضي السهبية و التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

#### ملخص مشاركة في ملتقى:

"حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة". بين الواقع و مقتضيات التطور . 06/05 مايو 2008.

المحور الثالث: البعد الوطني لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

عنوان المداخلة: "طرق استغلال الأراضي السهبية و التنمية المستدامة على المستوى المحلي".

الواقع/السياسي/المال - مثال ولاية النعامة - بوتخيل معطي. - معهد علم الاجتماع - جامعة البليدة.

الكلمات المفتاحية: تثبيث/ترحال - تصحر - طبيعي/اصطناعي.

## ملخص التدخل.

### الواقع:

تعتمد التنمية المحلية بولاية النعامة أساسا على الثروة الحيوانية , التي تعتبر النشاط المحرك للتنمية المحلية. تشهد منطقة النعامة السهبية تدهورا متزايدا لغطائها النباتي منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود . و هشاشة أراضيها الرعوية و دخول المنطقة في سيرورة تصحر , و ذلك بالنظر إلى عوامل طبيعية متمثلة في نسبة تساقط للأمطار التي تعرف تناقصا مستمرا. و كذلك إلى عوامل إنسانية متمثلة في عمليات إتلاف الغطاء النباتي بالاستغلال المكثف له و كذلك بعمليات الحرث.

### السياسي:

عرفت المنطقة سياسات تنموية تهدف إلى حماية الطبيعة و إلى تثبيت السكان الرحل. فتمت إقامة مساحات محمية تمنع من عمليات الاستغلال حتى تسترجع الأرض عافيتها و قوتها.وزعت قطع أراضي مشاعة على الموالين قصد استصلاحها و تغليحها, و تم تقديم دعم للاستصلاح الأراضي و بالخصوص حفر الآبار و التجهيزات المرافقة لها. كما قدم دعم للسكن الريفي الذي استفاد منه بعض الموالين .

### المأل:

يعد تحويل الأراضي الرعوية إلى أراضي فلاحية:

أولاً: من أهم الرهانات الاجتماعية الخطيرة على المدى المتوسط إن تمت مواصلة السياسة التنموية الحالية.  
ثانياً: أثبتت التجربة الميدانية أن الأراضي السهبية ليست صالحة للفلاحة: المردود لا يغطي تكاليف الإنتاج.  
ثالثاً: جهود الدعم الموجهة لاستصلاح الأراضي لها بعد سلبي على التنمية المستدامة بالمنطقة.

## **ج. مداخلات باللغة الفرنسية:**

**1. Socialisation/Algérie: Thème : Eléments de réflexion sur la socialisation en Algérie : « famille, école, mosquée, entreprise économique et état, repères pluriels pour l'éducation d'un citoyen ».**

**Par M. : MAATI BOUDKHIL université de Blida.**

Objectifs :

- Saisir les multiples logiques produites par les principales institutions concernées par la formation du citoyen.
- Saisir la formation du citoyen, dans sa totalité à (travers l'étude des institutions retenues).
- Aboutir à une prise de conscience par les différents acteurs afin de favoriser. Le développement d'une stratégie cohérente en direction du citoyen.

#### Introduction :

Les institutions ont une importance décisive dans la formation du citoyen. Il faut tout un univers pour former un citoyen. Y a t il une cohérence ; une mise en commun de ces institutions pour instituer la formation du citoyen et réussir dans cette entreprise ?

Dans une perspective allant dans le sens de saisir la socialisation dans sa totalité à travers les principaux acteurs ; et faute de cerner toutes les institutions entreprenantes dans cette formation, et encore moins l'étude approfondie des logiques propres à chaque institution, nous examinerons les institutions les plus importante telles : La famille, l'école, la mosquée, l'entreprise économique et l'état. en particulier, nous examinerons pour chaque institution :

1)- les savoirs et connaissances dispensés en direct de la formation du futur citoyen, en s'appuyant sur les repères et les légitimités (entrée).

2)- le savoir être ou le comportement, en tant qu'action produite par le citoyen (les sorties).

Les institutions. Ciblées ont connu un processus de déstructurations, restructuration, déstructurations, d'où le changement perpétuel de légitimités et repères qui manquent parfois suivant les enjeux du moment et rapports de forces. Saisir les interfaces de ses institutions conduisant à la formation du citoyen.

Sont-elles en crises ? Ont-elles des repères clairs précis pour pouvoir mettre en forme et intégrer le futur citoyen ? Comment penser l'ordre dans un changement, le maintenir dans une turbulence interne et externe ?

Le citoyen: se constitue en tant qu'acteur connaissant ses devoirs et s'engage à les remplir ainsi que ses droits et s'engage à les obtenir.

1°) – La famille : La famille algérienne vivait dans un système communautaire. En cohérence avec son milieu écologique d'où les rapports tribu / famille ; terre / appropriations exploitations étaient réglés de l'intérieur suivant une dynamique propre. En se basant sur des repères spécifiques :

- Solidarité : tribu / famille ; ville compagne (Meddinie /beldi).

- Altruisme: l'individu dans sa tribu est d'abord le fils X avant d'être soi-même. Par rapport à d'autres tribus : il est de la tribu de X avant d'être le fils de X.

L'organisation sociale était internalisée, d'où la production du sens ainsi que la reproduction de ses propres repères :

- Système éducatif ( Kouttab, Zaouïa, Medersa, Djamaa).
- Système économique (activité) le système du wakf jouait un rôle de régulations juridique (lois), sécuritaire alliant toute une confédération (hmayane).
- la survie de l'individu, dépendant du statut qu'occupait sa tribu dans l'environnement.
- les éléments de déstructuration de ce système communautaire ont été engagés avec la colonisation notamment avec les mécanismes de la dépossession des terres et la déculturation, en produisant un éternel dominé sans ressources matérielles (terres) et immatérielle (la production du sous-développement).
- L'Algérien occupait un espace rural au sein de sa communauté. L'espace immédiat étant libre pouvant servir de lieux d'extension plus tard lorsque le besoin se fait sentir.
- l'espace urbain étant limité au départ moyennant fort capital financier (spéculation foncière).
- L'habitant étant limité dans l'espace ne peut répondre aux doléances de ses enfants adultes aux fins de fonder un foyer.
- L'âge moyen au mariage ne cesse d'augmenter pour les deux sexes.
- Le célibat en Algérie n'est pas le produit d'une volonté des jeunes gens ni celui de leurs parents.
- Les conditions ne sont plus réunies pour pouvoir se marier.
- Une frange importante de familles n'a aucune prise sur son produit de sexe masculin.
- Dès lors que cette institution ne répond plus aux attentes concernant le travail, l'habitation, la reproduction. En un mot, un projet d'avenir, délégitimée l'institution familiale développe un nouveau discours (débrouillez-vous –vous êtes des hommes maintenant, vos sœurs ont réussi. Vous non. Secouez-vous /faites ce que vous voulez. D'où les formes de délinquance, trafic, terrorisme en milieu urbain. Le sexe masculin a moins de réussite que le sexe féminin en éducation. D'où l'émergence d'un nouveau type de femme qui pourra avoir un impact dans la formation de la citoyenneté en Algérie :
- Entreprend des études supérieures: exerce un travail rémunéré, possède son véhicule, son propre téléphone portable, ne lui manque que sa petite maison et son petit époux. Orientées vers l'extra-muros: échappent au contrôle traditionnel. D'où l'importance de l'éducation de base entreprise par la mère en particulier seule à perpétuer un système qui ne répond plus aux attentes de la jeune femme. Si elle n'est pas intégrée dans le système matrimonial.
- Comment pourra-t-elle se comporter ?
- Célibataire à vie, emprunte le modèle occidental pour répondre à ses besoins ?

- Véritable blocage, n'existe pas de modèle préétabli, des repères dans notre histoire, on est à court d'imagination. Une frange d'égyptiens, accepte le fait d'être hébergé chez leur gendre. Chez nous le (N I f) en tant que repère ne nous permet pas .la solution ?

- Le développement harmonieux de la famille est altéré par les contrastes extérieurs ; cet environnement avait à un moment donné favorisé l'épanouissant de la famille (éducation, santé, emploi, hébergement, soutien à la consommation.

- Le travail (l'effort) n'est plus valorisé, comme étant l'élément essentiel pour l'épanouissement de L'individu et de sa famille, devient dépendant des institutions se trouvant dans son environnement. D'ou la relation qu'entretient la famille avec son environnement s'avère capital pour la survie de cette institution.

- Devant un semblant de détachement du jeune homme et de la jeune femme décrit ci- dessus.

- Peut on conclure que les prémisses d'un citoyen en Algérie sont en formation ?

- L'étude empirique conduite auprès de ceux qui ont pu fonder un foyer, ne nous permet pas d'annoncer l'éclosion d'un citoyen en Algérie.

- Concernant la structuration (le mariage) ; le jeune homme ne choisit pas sa futur femme, néanmoins, il approuve le choix de ses parents (la mère).Même position que pour la jeune femme.

- Les deux époux demeurent en étroite relation avec leurs parents avec une dépendance du jeune marié envers ses parents.

-si les parents ont instituer le mariage,il sont partie prenante des le divorce Intervention de differenetes parties pour la réconcilliation des deux parties : Les parents ,groupe influants des la tribu et meme les instances judiciaires . La femme apres le divorce entreprend un travain rémunéré dans son domicile ,se manifeste ,remp avec le passéisme devient active (meme position que sa consoeur célibataire )

## 2 °)l'école :

-la littérature des spécilaistes définit l'école comme étant un projet éducatif conscient ,explicite ,d'identification d'émancipation ,d'intégration de conformation ,normalisation sociale :acceptation des regles du jeu sociale ,la soumission à l'autorité ,code de conduite relatif aux rapport sociaux entre pairs forme le citoyen et la consolidation du socle culturel sur lequel s'édifie la nation ,un lieu ou se structurent les compétences ,les attitudes et les savoirs ,permet de légitimer la division du travail social .

-comment l'école algerienne pourra t-elle faire faire face à ces exigences ?

-alors que

-1)le systeme de l'éducation social ne s'inscrit pas des une continuité de ce qui existait avant l'ere coloniale(kouttoub,zaouya)d'où l'absence d'une accumulation historique produite par l'ecole lui-même des un mécanisme d'évolution plus ou moins suivi ,cohérent de l'interieur par propre moyen se rappeler des coopèrents techniques(c.t) :d'orient,et d'occident)(1<sup>er</sup> handicap)

2)le system d'éducation se verse dans une compilation (sans arme ) des systemes éducatifs externes,leurs technicité,leur savoir et leur organisation,alors que le systeme doit anticiper et former (donner une forme ) se fixer des objectifs en se positionnant des le temps l'edspace et la culture (2 em hancicap)

3)l'école en algerie apparaît comme un enjeu politique essentiel :chaque partie essaie d'imposer sa vision du monde sur l'insitution d'ou divers projet contradictoire pour une seule école.

-faut-il un consensus politique ou un consensus de spécialiste ou l'éducation ou les deux ?

-comment peut on convaincre tous les acteurs quelle légitimité quel reperes ?

-comment faire integrer sans convaincre ?

-en faire l'économie des ressources et du temps ?

-il est temps de se pencher sur le systemes ,de permettre des critiques fondées pour la consécration d'un systeme éfficient .entamer le passage du conditionnement ,remplissage ,mémorisation par divers savoir ou techniques produites ailleurs du stade de consommateur à un stade de producteur de sens et de civilisation dans un monde caractérisé par les turbulences structurelles .

### **3) mosquee.**

-lieu de culte de socilisation ou s'imbriquait l'éducation des enfants par le biais du (kouttoub) et des adultes (halaquates) ou des preches hebdomadaires

-l'éducation était d'abord religieuse et morale,la croyance en dieu plus les autres domaines du savoir

-un systeme cohérent ,permet la continuité meme s'il était une simple reproduction sans aucune innovation (el ijthad)

-l'étudiant avait la possibilité de choisir les matiers qu'il voulait acquérir ,ainsi que la durée selon ses capacités ,ses prédispositions et les but à atteindre la memoire étant au cœur du systeme d'apprentissage

-les connaissances meme scientifiques étant rédigées sous forme de proses pour faciliter sa mémorisation on a sacralisé les écoles de pansée d'où la cristallisation qui conduit à la mécréance .

-tendance vers la sacralisation de tout le savoir passé qu'il soit religieux historique ou relevant de la pure connaissance

-il faut démystifier ces ordres ,ces organismes en se référant aux sources premieres (le coran et le hadith) en faire des lectures pour repondre aux préoccupation du moment ,entreprendre une nouvelle lécture ,saisir les enjeux et les défis pour pouvoir faire des prépositions et contribuer à la formation d'un citoyen pouvant faire face aux differents défis qui mettent l'existence de l'entité de cet élément en jeu notamment sous encrage spirituel en tous que repere permanent consistant sa personnalité de base.

### **4)l'entreprise :**

-l'entrprise algerienne a connu une mutation importante .

-chaque mutation se caractérise par une logique differente.

-chaque logique rentre en contradiction avec l'autre :deux phases à deux niveaux

1<sup>er</sup> phase :a)le niveau macro :l'état propriétaire :entrepreneur ,définissait les missions ,les objectifs les politiques de reproduction approvisionnement ,commercialisation ,l'entreprise se conforme à la législation en vigueur :au statut général ou particulier se réfère à la tutelle pour la prise de décision

-conséquences :les fonctions de l'entreprise sont externalisées,on ne fait qu'appliquer les lois ,recommandations et injonction de la tutelle ,les règles de jeux se définissent en dehors de l'entreprise et l'arbitrage se fait par les institutions de l'état

b)le niveau micro :au niveau de l'entreprise ,l'organisation du travail était défini par le constructeur qui établissait des organigrammes ,les relations fonctionnelles

-conséquences :les gestionnaires et les travailleurs n'avaient qu'à se conformer au principe

-ainsi est cultivé par le citoyen dans l'entreprise ,une logique d'obéissance à des directives même si elles sont non fondées ou contradictoire (désigne la même chose et son contraire )

2<sup>eme</sup> phase :au niveau macro :l'institution par l'état du droit conventionnel une législation permissive ;l'entreprise devient une source de droit ,elle produit les contrats individuels et conventions collectives

-conséquences :les fonctions sont internalisées dans l'entreprise sa composante humaine est considérée en tant qu'acteur

b) au niveau micro :les éléments de gestion de l'entreprise sont internalisés le pouvoir est devenu interne à l'entreprise

-comme l'entreprise a pu se rapprocher de la décision trop longtemps confisqué ?

-le citoyen dans l'entreprise a-t-il changé l'ancienne logique celle de l'obéissance et la remplacer par la logique de la responsabilité ?

-seul moyen d'affronter l'incertitude la création permanente et la complexité

-les gestionnaires refusaient tout nouveau ,le moindre dérangement de l'ordre établi il avait en leur disposition un modèle construit par des connaissances (le cas du constructeur ,possédant une légitimité scientifique et technique

-les gestionnaires n'ont pas développé les mécanismes leur permettant de prendre la fonction en charge de l'intérieur

-devant des violentes perturbations et changement affectant les relations humaines en particulier ;la gestion s'effectuant en coup par coup par des exécutants passifs et qui ne demandaient aux travailleurs qu'obéissance et discipline recourent au mécanisme de protection se couvrir ,cherchant le rang le plus élevé dans la hiérarchie pour prendre une décision d'où la seule légitimité est que sa parvient du plus « haut niveau » de prise de décision hiérarchique il n'y a pas d'ingénierie ou d'expertise d'où le fait d'actionner l'ancien réflexe d'obéissance par défaut d'augmenter la variété

Conséquence :

On se focalise sur le système technologique on se cache derrière l'indisponibilité ;pénurie de matière première pièce de rechange dont la dépendance est quasi-totalement vis-à-vis de l'étranger

-le citoyen travailleur est hors circuit n'est même pas pris en compte (alors que ce sont les hommes et l'organisation qui font la différence)

m.croizier.

## 5)l'état :

-l'état national ,état providentiel a pris le relais du système communautaire des processus d'assassinat sans pouvoir attendre une homogénéité (égalité)d'où la différenciation entre diverses catégories de citoyen

-1) une partie de citoyen a pu être prise en charge totalement par l'insitution de l'état :formation,emploi ,hébergement ,moyen de transport avec un prix soutenu et des équipements électro-ménager

2)une deuxième catégorie de citoyen a été prise en charge particulièrement ,les insitutions de l'état ont promis de les faire bénéficier des mêmes avantages incessamment

3)une troisième tranche serait dans la liste d'attente et apprend que l'état n'est plus en mesure de poursuivre son entreprise ,a même changer de vocation et devenu un état régulateur et non pas distributeur

-la population frustrée ,en désespoir ne pouvant croire que l'état ne peut plus répondre à ses besoins comme à l'accoutumé n'a pas pu régler ses comportements ,considère que les gens qui ont été servis par l'état n'ont pas plus qu'eux de droit et qu'ils peuvent manifester leur mécontentement

-le travail ,l'effort en particulier dans les rouages de l'état (administration,économie ,service...)n'étant pas pris en tant qu'élément déterminant d'épanouissement de l'individu et de sa réussite .

-l'état régulateur n'étant pas encore mis en place ...il n'y a que l'état qui privilège certaines catégories ,certaines régions participe à la création des classes sociales distribue la rente sans pour autant donner l'importance ou valoriser le travail

-ceux qui produisent la richesse n'en profitent pas ,d'autres critères sont mis en place.le citoyen se sent marginalisé

-l'état se désengage ,conserve la solidarité réglée par l'état ,l'état était internalisée

1)-l'état a contribué à l'émergence d'un (citoyen)demandeur de service réclamant sa part de la rente pétrolière mais sans pour autant se soucier de son apport sa contribution ou contre partie il se met hors système n'est pas un élément entrepreneur devient passif demandant assistance cherchant à obtenir le maximum de service par tout moyen du (baylek) l'état ne demande qu'alléger,et discipline en contre partie

2)-l'autre type de citoyen frustré ,considère l'état comme étant une source d'inégalité ,d'illégitimité tend à le faire disparaître d'où les turbulences sans fin en Algérie

\*nos repères sont constamment remis en cause par une réalité construite de l'extérieure plus que de l'intérieure

\*nous ne pouvons nous assumer

\*l'ancien ordre est mis en cause ,le nouveau ordre pas encore construit n'est même pas envisagé d'où les turbulences sans fin que nous vivons



## **Conclusion :**

-en Algérie le citoyen n'est pas encore nait par citoyen j'entend celui qui se constitue en tant qu'acteur connaissant ses devoirs et s'engage à les remplir ainsi que ses droits et s'engage à les obtenir.

**2. GOUVERNANCE-BLOPAGE CULTUREL. OU PREALABLE D'UN DEVELOPPEMENT LOCAL.(Cas:de MECHERIA).MAATI BOUDKHIL –FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES SOCIALES – Université DE BLIDA.**

-\*Pour Que la relance de la croissance économique et d'emploi, prôné par le programme gouvernemental; aussi ambitieux soit-il puisse être effectif ; Il faut au préalable prendre en considération les réalités du terrain.Y compris les réalités culturelles au niveau local.

Préalable d'un développement économique, Il y a lieu d'attirer l'attention sur un aspect culturel source de blocage pour une éventuelle relance économique, au niveau de mecheria. Cet aspect culturel est négligé par les modes de gouvernance étatique. Modes réglés de façon homogène et unanime, dont la rigidité ne permet aucune prise en charge des demandes, attentes ou spécificités par les responsables locaux. Les quels sont désarmés et ne peuvent prétendre à aucune initiative. Pire ; ne rendent même pas compte à qui de droit des mécanismes de blocages ou difficultés d'applications. Habités à répondre par des canevas périodiques ou rapports stéréotypés sur les raisons des sous-réalisations chiffrées. Sans véritables études ou analyses pouvant faire sortir les enjeux et les blocages:et en faire des propositions pour répondre aux préoccupations des citoyen au niveau local:

-Aucun développement durable ne peut être déclenché dans un environnement hostile.

-La gestion du changement doit prendre en considération la réalité du local dans tous ses aspects y compris la dimension culturelle. Avant de traiter des capacités des savoir-faire locaux et des qualifications nous devons traiter d'abord du comportement collectif vis-à-vis du processus de développement lui-même tel que proposé par le gouvernement avec ses différents montages – investissements pour jeunes coopératives de production , relance économique ...Si tous les jeunes diplômés ou non diplômés adhèrent massivement aux offres d'emplois qui demeurent très limités par rapport à la demande d'emploi au niveau local. On enregistre un phénomène social allant à l'encontre de cette dynamique. Il s'agit du rejet d'adhésion dans les formules d'investissement privé soutenues par les banques. En effet le blocage est quasi- général refus catégorique de tout prêt bancaire par les jeunes intéressés par les opérations d'investissement. Même avec l'aide conséquente et non remboursable de l'état et des taux d'intérêt ne dépassant pas les 2%. C'est le principe du taux d'intérêt dans son essence qui est posé et non le pourcentage. Il s'agit de savoir

1- Le pourquoi de ce comportement collectif dans cette région en particulier ?

2- Le que faire devant ce comportement ou quelles sont les mesures à prendre, en vue d'une éventuelle intégration dans la dynamique de relance économique enregistrée au niveau national ?

1)- le pourquoi de ce comportement collectif de cette region :

\*-presentation succincte de la ville de mecheria:

la ville de Mecheria se situe sur la zone stepique des hauts plateaux de l ouest Algerien a 600 k.m au sud ouest d Alger sur les point zero (0)greenwich et 33 au nord de l equateur .la commune de mecheria est d une superficie de 771 k.m 2 et 56823 habitants .avec une densite de 74 habitants au k.m2

.Deux saison :chaud et sec etale du mois de mai a octobre ; frais et humide du mois de novembre a avril. la moyenne de la pluviometrie enregistrée est de 206 milimetres periode 85/98.

L' empleur du phénomène :

D'abord,il faut citer les quelques textes de references qui sont à l'origine de cette pratique.

\*- le coran, a traité de l'usure dans plus de six versets ,transcrites ci-dessous suivant la traduction du cheikh boubekour hamza agregé de l' universite de paris.Recteur honoraire de la mosqué de paris.in coran: ENAG édition,Alger,1989 .

ces versets demontrent que l'usurier est combattu par dieu qui reduit à néant le profit usuraire.Le musulman d'apres le texte, doit renoncer au produit de l'usure faute de quoi .il doit s'attendre à une guerre qui lui soi declarée par dieu et son prophete .

- sourate baqara , versets 275/276/278.

- Ceux qui pratique l'usure se leveront {le jour de la resurrection} tels des pesse des touches par satan et cela parce qu'ils auront prétendu que le troc est assimilable à l'usure, alors que dieu a permis le commerce et rendu l'usure illicite.celui qui,exhorte par son seigneur, s'interdira cette pratique. Conservera ses acquis usuraires anterieurs et son cas releve de dieu.Ceux qui recidiveront, au contraire, ceux –la auront le feu pour sejour eternel.275 Dieu réduit à néant le profit usuraire et accoirt {le merite}des aumones.Dieu tient en aversion tout mécreant endurci et pecheur.276. Vous qui croyez? craignez Dieu et renoncez à ce qui reste encore{du} comme produit de l'usure si vous etes des croyants {sinceres}.278 Si vous refusez {de la faire}, attendez –vous à une guerre {entreprise contre vous}par Dieu et son prophete.si vous faites amende honorable,vos capitaux vous appartiennent {en principal}.Ainsi vous ne lesrez prsonne et personne ne vous lesera.279.Sourate les femmes verset 161

- {et aussi} pace qu'ils pratiquent illicitement l'usure et accaparent malhonnêtement les biens d'autrui. Aux impies nous avons reserve un chatiment douloureux 161 {sourate al imran }130.

- Croyants, ne vous livrez pas à l' usure en portant de double en double [votre creance].craignez Dieu pour etre heureux.130 les byzantins [ar-rum] 39:

- ce que vous donnez en vue d'un aroissement aux depens des biens de vos semblables ne s'accroit pas aupres de Dieu .[par contre] ,ce que vous offrez comme aumone ,desurant [ce faisant] la face de Dieu ...voilà ceux qui auront un double avantage[dans l'au –dela].

• -le prêt bancaire, un fait marginal: la population occupée ne depasse pas le quart ¼ de la population active. soit 13624 personnes 24%.Les possibilites de creation d'emploi tres reduite soit par l' administration locale ou par propre compte:

la situation en 1999 se presente comme suit :

-contrat pré-emploi {C.P.E}:142 éléments au niveau de toute la wilaya. Soit 101 universitaires et 41 techniciens superieurs.

- micro-credit:18 dossiers déposés dont 09 ont ete approuvé.-creation de petites entreprises: 46 entreprises employant 61 jeunes dont 31 entreprises en auto-financement et 11 en financement de l' ENSEJ – sans interets et 04 entreprises seulement qui ont demande et reçu un apport de la banque .

Nous notons que les demandes d' emploi ne sont pas enregistrées d'une maniere systematique. En effet,le bureau de main-d œuvre porte les demandes d'emploi en 1999 à 673 demandes ,les statistiques n'enregistrent pas la demande cumulée a cette date et non honorée. Ce qui fausse les appreciations de la demande d'emploi réelle au niveau local.

\*-Une reussite non reconnue (ACHOUR G.A.K.):

Au cours d'une ceremonie de mariage ou l'entre –aide prend differentes formes compris les dons en plein public .Afin de stimuler et d'actionner la solidarite

communautaire, la compétition entre donneurs prend des formes de conflits symboliques et même ouverts à différents niveaux: personnel, familial et même tribale.

Les enchères qui commencent à prendre des dimensions et des valeurs inabornables pour certaines catégories sociales, notamment les jeunes chômeurs.

Une annonce de mille dinars vient d'être défiée par (ACHOUR G.A.K) qui fait don d'une somme de dix mille dinars. A cette agression symbolique le premier donneur réagit {mes mille dinars valent mieux que tes dix mille dinars...les miens sont le fruit d'un labeur, alors que ton argent est d'une source illicite...}. C'est ACHOUR G.A.K qui a cédé la place et a laissé le champ, malgré son apport qui est plus conséquent.

Donc il s'agit d'une réussite non reconnue (ACHOUR G.A.K) a contracté un prêt bancaire pour lancer une affaire de transport de marchandises; depuis environ quinze années. [son argent est illicite, sa fréquentation est nuisible: on ne peut manger de ses actions qui sont à l'origine illicite...]

\*- différentes positions des acteurs :

A)- cote administration :

Ce qui caractérise les administrateurs c'est une homéostasie, agissent en bureaucrates, se réfèrent à leur [bible] ne veulent pas déranger le système établi, ne font pas le moindre effort d'imagination ou d'initiative, même s'ils constatent que le système appliqué n'est pas opérationnel.

B)- cote imams :

Forts d'une légitimité religieuse approuvée et reconnue par la population et s'agissant du sacré que tout le monde doit respecter même ceux qui le transgressent, ne peuvent le faire que dans des conditions bien déterminées. Et sous contrainte de la part de l'environnement, comme celle évoquées ci-dessus. Même position que celle des administrateurs: On se réfère aux textes, en particulier à la moukawana de khalil ben – ishaq [sidi-khalil] el malilki.

Il est à noter que les imams actionnent un principe qui permet une importante flexibilité c'est celui de la contractualisation entre les parties qui veulent fonder une entreprise commune. Ce qui dote les contractants d'une permissivité encadrée par des limites et bornes à ne pas dépasser certes, mais peuvent imaginer différents montages.

Le contrat fait force de loi entre les parties contractantes. Source d'enrichissement des modalités de partenariat dans la pratique.

C)- cote opérateurs :

L'activité dominante dans la région étant l'élevage des moutons. Il est à noter l'existence d'une large gamme de formules concernant le métier de base en partant du principe admis par les imams: [le contrat fait force de loi entre les parties contractantes].

\*- capacités et savoir-faire locaux :

L'activité principale dans la région est l'élevage des bovins. Activité qui demande un apport en capital financier au départ. Dans le langage local, on désigne le cheptel sous le nom de capital financier [el-mal]. L'on ne peut recourir aux taux d'intérêts dans le lancement d'une affaire d'élevage, les imams et fouqahaa sont unanimes à ce sujet. Donc la pratique sociale de se lancer dans les affaires est ancienne. Même s'il s'agit d'un créneau unique. Les principes de

lancement sont connus d'avance. Un savoir-faire conséquent est acquis concernant les capacités et savoir en rapport avec les opérations d'élevage.

La pratique sociale enracinée emploie différentes formules. Selon les situations:

Le compter sur soi, le travail en partenariat ou faire travailler les autres pour son compte. Les types de contrats diffèrent selon chaque catégorie sociale et son apport dans l'entreprise commune:

-\* la catégorie des éleveurs/entrepreneurs: se basent sur l'auto-financement et le compter sur soi. L'élevage est assuré par les membres de la famille (fils et petit-fils). Ce mode de gestion est le mode dominant dans la région.

-\* le berger: généralement on lui assure:

1) l'hébergement une tente en fonction des membres de sa famille.

2) nourriture: les aliments de base: semoule, huile, sucre, thé, légumes une fois par semaine, chaque mercredi, suivant le souk hebdomadaire de Mecheria.

- 3) l'approvisionnement régulier du bétail en eau et en aliment de bétail, comme apport selon les circonstances.

- 4) une paye en nature environ quinze (15) têtes de mouton après douze (12) mois d'exercice. En moyenne la paye est équivalente au S.M.I.G qui est économisée en fin d'année par le berger. Qui peut après quatre ou cinq exercices se transformer en berger éleveur et même en éleveur.

-\* le berger éleveur: il s'agit d'un éleveur moyen qui exerce en apport avec ses troupeaux, une activité supplémentaire, la négociation de son service porte en particulier sur le troisième et quatrième point, indique ci-dessus: A savoir l'approvisionnement du bétail en eau et aliment.

- Son traitement sera en fonction du nombre de bétail à garder. Généralement le berger éleveur est considéré comme un partenaire. On partage le bénéfice annuel entre les deux parties.

- Etant donné que l'appareil industriel est inexistant dans la wilaya de Naama, et que l'administration locale a des capacités limitées pour pouvoir résorber un taux de chômage en constante évolution.

- La reproduction du système traditionnel (l'élevage du bétail) est assurée par les exclus du système éducatif.

- Du fait de leur acculturation, les lycéens et universitaires, dont leurs représentations ne leur permettent pas d'être des éléments de reproduction du système traditionnel et par la des vecteurs permettant de perpétuer le métier de base dominant dans la région. Donc, ceux qui ont [réussi] leur scolarité n'arrivent pas à s'adopter avec le système traditionnel et peut d'entre eux sont intégrés dans le marché du travail. Et de ce fait représentent le gros des effectifs de la population en chômage dans la région.

- Les différents projets concernant le développement de la région faisant appel à la relance économique par l'institution d'entreprises privées ou l'apport des banques est une condition sine qua non de financement pour les jeunes. Et par défaut de prendre en charge cette préoccupation [des taux d'intérêts bancaires qui sont synonyme de faire une déclaration de guerre à Dieu.

- Conséquence: toute une région est pénalisée, marginalisée en dehors bien entendu du système traditionnel, qui continue malgré les difficultés se rapportant en particulier aux conditions climatiques défavorables, qui ont généré une sécheresse prolongée dans le temps. (plus de deux décennies).

- 2-| le que faire devant ce comportement :

On est habitué à faire table rase de tout ce qui existe [il n y a rien]. On part toujours du néant [le nulisme]. On ne se préoccupe que rarement de l'existant. On veut greffer des projets dans le corps social sans études préalables de ce qui existe ou de prendre en charge la préoccupation et attentes exprimées par la population.

Alors qu'il faut d'abord poser les fondements du système. En faire accepter par les intéressés et puis se demander sur sa fiabilité.

La première action à entreprendre est celle de convaincre les différentes Parties concernées par la mise en œuvre de ces programmes ou projets. Pour une éventuelle intégration dans ce nouveau système.

Il n'y a qu'à se remémorer l'effort déployé par F.W.Taylor pour défendre et puis asseoir sa nouvelle organisation des entreprises [O.S.T] en direction de tous les acteurs: patronat, travailleurs, syndicats, état...en plus des différents essais techniques sur le terrain et le suivi des résultats et le système d'écoute et d'intégration des travailleurs. En sus de la recherche continue pour arriver à l'obtention de meilleurs procédés.

La deuxième action est celle de priser dans les différentes capacités et savoir-faire local qui ont capitalisé des ressources de connaissances qui mettent en exergue l'harmonie du capital financier avec le capital culturel local. J'ai énuméré quelques-unes à titre d'exemple mais la réalité est plus riche que complexe. Pour ce faire, il faut engager des études approfondies sur le vécu et les différentes modes de gestion. En tirer profit de ces expériences dans les montages financiers. Initier les gouverneurs locaux à prendre plus d'initiative et à se préoccuper des résultats en direction d'une relance économique. Que de se conformer aux directives émises par leurs tutelles.

## الخاتمة:

إذا كان البحث هو إنتاج الباحث فمن دون أي شك فإن الباحث هو ذاته منتج لسياقات مر بها وتفاعل معها و خبرات اكتسبها وسقف من الأهداف يطمح إلى تجسيده.

وقد مارست علم الاجتماع قرابة الأربعة عقود دراسة، بحثا وتدریسا. اكتسبت، موازاة مع البحث، خلال العقدین من الزمن، تجربة وخبرة في الحياة العملية في علم الصناعة والخدمات بشركتین وطنیتین كبيرتین: للنقل البري و للمنسوجات الصناعية، أعتقد أن هذا المسار الحياتي رفع من سقف الانتظار في الوصول إلى تحقيق أعلى جودة ممكنة، لتقديم مساهمة ذات شأن في علم الاجتماع.

بعد مرور أربعة عقود، أرى الآن صدق ما ذهب إليه الأستاذ/ عبد المجید مزيان، رحمه الله، في أول محاضرة ألقاها علينا بالجامعة المركزية في أكتوبر سنة 1974: "إنكم تريدون أن تكونوا علماء اجتماع بنيلكم شهادة الليسانس في الاختصاص، لكن أحسنكم هو الذي بعد التخرج، يتمكن من التحكم في الجانب المنهجي الذي يمكنه من البحث، وحينما تباشرون البحث، حينها يمكن أن تفقهوا الجزء الذي تناولتموه بالدراسة، وحينها فقط يمكن أن نقول عنكم: علماء اجتماع".

يتبين لنا جليا أن الكلام ينتج معنى. ومن لا يتكلم لا يوجد بينما من ترك كلاما فقد ترك معنى وما يزال موجودا بينما بالرغم من فئاته، وكلما توافق الكلام مع العمل كلما تم الإنجاز وكلما خرجنا من العدمية إلى الوجود.

من خلال البحث المنجز تبين لنا بجلاء أن العائلات تعيش واقعا مركبا لا يمكن اختصاره في أحد أجزائه. وهي نتاج تشكيل من: الفعل الذي حدث في الماضي وذلك الذي يتشكل هنا والآن. وهي مجبرة على التمتع للعيش في المستقبل. وما يزيد من تعقيد هذا الواقع المركب هو أن هته العائلات تتطلق من موروثها الثقافي المحلي وبعدها الروحي وسيرورتها التاريخية الخاصة بها، من إرث مادي وموروث رمزي، ثم إنها تدخل في تفاعل مع المنظمات الاجتماعية داخل البلد وتعيش حاضرها المتصل بما يجري في المحيط الخارجي:

فالعائلات الجزائرية تعيش مشاكل التنمية، فتتقاطع مع الدول السائرة في طريق النمو. كما تتقاطع مع الدول الإسلامية بالنظر إلى البعد الروحي المشترك. كما أنها تعيش إفرازات الدول المغاربية بالنظر إلى تظافر مجموعة من العوامل المشتركة: التاريخ، الدين وحتى درجة النمو المتماثلة كما أنها تعيش بعض إفرازات الدول الغربية التي صارت تمثل العالم المعولم الشمولي المهيمن.

و كأن الذي يريد أن يفصح عن المعنى المنتج من طرف العائلات الجزائرية، عليه أن يدرس كل العائلات البشرية أينما وجدت. أو كما قال "ريمون بودون": نصير علماء نفس حينما تكون لنا مشاكل مع ذواتنا. و نصير علماء اجتماع حينما تكون لنا مشاكل مع مجتمعنا. و نصير علماء إناسة حينما تكون لنا مشاكل مع البشرية".<sup>1</sup>

يبدو أنه كان لي مشكل مع مجتمعي. أردت أن أعرف التحديات والرهنات التي تعترض العائلات الجزائرية. و لكنني حينما أردت أن اعرف المعنى المنتج. صار لي مشكل مع كل البشرية. فحاولت تبيان المعاني المنتجة عندها لموقعة المعنى المنتج عندنا. ومنه صرت عالم إناسة أي انثر بولوجي رغما عن انفي.

دراسة: **حلقة الحياة "cycle de vie"** للعائلات الجزائرية، الحياة التي لا يمكن تجزئتها أو اختصارها في بعد واحد من الحياة، بالنظر إلى الواقع المركب الذي تعيشه مع محيطها المكون من منظمات اجتماعية متعددة ومتنوعة. وبالنظر إلى تعاقب الأجيال و تفاعلها ضمن الحلقة الحياتية، الأمر الذي جعلنا نعتد تتبع تاريخ و سياقات تمر بها حياة الأجيال. وتبين لنا أن السياق له الأثر البالغ. فتبينت لنا: "سلطة الأموات على الأحياء"، في المرحلة الأولى،

<sup>1</sup> RAYMOND BOUDAN , pourquoi devenir sociologue ? in revue française des sciences politiques , volume 46 , 1996 p 79.

ليستعيد الأحياء سلطتهم. و فرضوا وجودهم. و أسسوا لقواعد جديدة، بعدما اكتسبوا شرعية العلم و المعرفة و احتكوا بالحدثة.

هذا الواقع المركب المشكل من الكل المتضامن. الذي يؤثر فيه الجزء على الكل و الكل على الجزء و الداخلي على الخارجي و الخارجي على الداخلي. بحيث لا يمكن عزل الأشياء المتداخلة و المتفاعلة. هذا الذي أملى ضرورة اعتماد المقاربة الشمولية للموضوع. والاستعانة بجل التخصصات الاجتماعية: علم الإنسان، التاريخ، الاقتصاد، القانون، السياسة والفلسفة. و بعد انجاز هذا البحث المتواضع، أرى أنه حان الوقت إلى أن يعود علم الاجتماع إلى مهنته الأساسية. و هي فقه المجتمع ككل. ذلك أن تعدد التخصصات في علم الاجتماع، بقصد دراسة مفصلة لجانب من المجتمع، جعله كعلم، يعيش في جزر متناثرة. فلا نتمكن من ادراك التمثيلات و التوقعات التي من المفروض أن يفصح عنها علم الاجتماع أكثر من غيره من التخصصات الاجتماعية الأخرى.

ولهذا الاعتبار اعتمدت الرؤية الكلية للأشياء. فالمعالجة الشاملة تحاول استيعاب تعقيد الموضوع، المتداخل والمتفاعل في كلية متبادلة. ومعالجة العائلات: "كشيء وشيء آخر غير الشيء". إذ انها تنتج المعنى.

فإذا كانت التحديات تمثل تلك الاكراهات الخارجية. والتي تمت معالجتها عبر حاملتي الزمان و المكان. والرهانات هي ما تعيها العائلات. و تسعى لكسبها أو تجنب اكراهاتها. و ذلك عن طريق الفعل. فإن إنتاج المعنى يأتي بعد القيام بالفعل الداخلي لعمليات التفاوض: صراع، تعاون، أخذ وعطاء، تبرير و وصولا إلى قنوات. فنتج المعنى الذي يضيف الشرعية على ما تقوم به تلك المؤسسات العائلية.

فمن بهندسة البحث انطلقا من الاختصاص الذي درسته و بحثت به و تحصلت من خلاله على ثلاث (03) ألقاب ما بعد تدرجية و درسته، و هو علم الاجتماع. واستمارة الاستبيان موجودة في الجانب المنهجي لهذا البحث. قمت باختبار ستة (06) استمارات. و تبين لي صعوبة الحصول على تلك المعلومات من المجتمع المبحوث، الذي لم يتعود على التعرض للبحوث الاجتماعية. وكان من الممكن أن أنجز هذا العمل بالرغم من عدم الاقتناع بجدية المعلومات المتحصل عليها. لكن صممت على معرفة الحقيقة و تقديم عمل ذا قيمة بحثية أكون أول المقتنعين به. وقد تبين لي ان المقاربة الاناسية أسلم لبلوغ هذا الهدف. فاعتمدت على: المخبرين المسنين، فيما لا يمكن التحقق منه: "هنا و الآن" من طرف الباحث شخصيا. بالنظر الى حدوثه في أزمنة سابقة. ثم اعتماد الملاحظة بالمعايشة و التي دامت عقدا كاملا. و ذلك قصد جمع أكبر قدر ممكن من الملاحظات.

المقاربة الاناسية لا تكتفي بالسرد الذاتي من خلال الملاحظة بالمعايشة. و لا بالسرد الجماعي من خلال الاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المخبرين. بقدر ما هي وقوف الباحث على ما ينجز: هنا و الآن. أي السلوك المباشر في وضعيات معاشية يمكن الوقوف عليها و فهم دلالاتها و هي ماثلة أمام أعيننا.

والمعنى المنتج محليا يقول: "كي تشوف العين تترك السؤال". أي حينما تنتظر العين فإنها تستغني عن طرح الأسئلة. ذلك أن: "لسان الحال يكون أكثر بيانا من مقال اللسان". فالمتحدث لا يمكنه الإفصاح عن كل ما يحدث في هذا المجال الخاص، الذي هو محل الكتمان و التستر، إلا في حدود قد تتسع أو قد تضيق. لكن يصعب الإفصاح الكلي و تعرية ما يحدث داخل الأصوار للأجنبي. ومنه اعتماد الملاحظة بالمعايشة، التي وان كانت محدودة في الفضاءات العائلية، إلا أن الزمن الطويل الذي حدثت فيه سمح بجمع كم معتبر من الملاحظات، التي استغلت لخدمة موضوع الدراسة.



و قد تبين لنا أن العائلات/الأسر هي منتج التاريخ و السياق الذي يؤسس لمهيتها. بحيث إنها تختلف باختلاف الوقت الذي تقطعه. وكذلك باختلاف المجال المكاني الذي تحتله. وأن السياق الجزائري تميز بالتغير عن طريق الصدمات. التي كان لها بالغ الأثر علي البنيات العائلية.

فالمؤسسات العائلية الجزائرية كانت نظاما منظما لذاته ومن الداخل. فصارت في إطار تقسيم العمل الاجتماعي، مجبرة على أن تتعامل مع منظمات اجتماعية استحوذت على جزء معتبر من مهامها التقليدية. لكن هته المؤسسات الاجتماعية صارت تفرض: "دفتر شروطها" على العائلات. حتى يتمكن أفرادها من بعض الخدمات التي تقدمها، إلى درجة أن صارت: "العائلات هي تلك المنظمات ذاتها التي تدخل معها في تفاعل و تفاوض. و كلما كانت تلك المنظمات الاجتماعية من: الدولة، المدينة، المدرسة، المؤسسة الدينية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الشغل، القضاء، مهنية و فعالة، كلما انعكس ذلك إيجابا على العائلات و العكس صحيح. إذ أن العائلات تتقوى بقوتها و تضعف بضعفها. فتكون إما السند الذي يدعمها أو الإكراه الذي يعرقل تطورها و ازدهارها. فمن الاستقلالية بذاتها إلى التبعية للتنظيمات الاجتماعية باختلاف اختصاصاتها. بالنظر إلى التفاعل الحاصل بين المؤسسات الاجتماعية و المؤسسات العائلية. و إن كانت بعض العائلات/الأسر قد أقصيت من بعض المنظمات الاجتماعية. فمنها من أقصي من المنظومة التعليمية المهنية و من أقصي من مؤسسة الزواج و من أقصي من مؤسسة الشغل أو من المدينة أو من الخدمة الصحية أو القضائية و ما إلى ذلك.

كما اتضح لنا أن الكلمة أو المفهوم بقدر ما يفصح ويكشف، فهو يخفي و يحجب. و إذا أردنا فهمه علينا وضعه في علاقة مع المفاهيم المكملة، المجاورة و المتفاعل معه. ذلك أن الوضع في علاقة يسمح بالرؤيا الحسنة، فمن موانع الفهم أن نضع المختلف متشابهها بتعيينه بنفس اللفظ للدلالة عليه، وكأنه متجانس. مع العلم أن واقعه مختلف. كقولنا: العائلة، الأسرة، الرجل، المرأة، الطفل، العامل... و نلحق بهم: صفة "جزائري". فهذا تجريد يمنع الفهم. بحيث انه يضع المختلف تماثلا و متجانسا من خلال اللفظ المشترك. كقولنا: ذكر/أنثى. فهذا الثنائي يفصح على الاختلاف الموجود بين الذكور و الإناث. و لكنه يحجب و يخفي الاختلاف الموجود بين الذكور أنفسهم و الإناث أنفسهم. والذي هو ليس بالاختلاف الهين: الوزير، المير، الغفير، رجل أعمال، صاحب مال، بطل... كلهم ذكور. و زيرة، ميرة، غفيرة، امرأة أعمال، صاحبة مال، بطالة... كلهن إناث. و من البديهي أن يكون الوزير و الوزيرة، بالرغم من الإختلاف الجنسي المشار إليه و الذي سمح لنا بتبيان الإختلاف الجنسي بينهما إلا أن المكانة المحتلة صارت تماثل بينهما. بحيث أن كلا من الوزير و الوزيرة متماثلين، متجانسين و متطابقين تماما من حيث المكانة الرمزية المحتلة، الراتب الشهري و كل الإمتيازات الأخرى. و قد نغفل على هذا التماثل و نركز على الإختلاف.

يندرج هذا البحث ضمن البحوث الأساسية. التي تحاول أن تفقه الواقع كما هو. و تبحث عن المعرفة الضرورية للموضوع المبحوث. والذي حاول فهم التجمع الإجتماع العائلي الجزائري. بعدما أدركنا التجمع الأسري في فضاءات: العالم الغربي، العالم المثالي و النموذجي. أو العوالم الإسلامية و العالم الثالث التي ننتمي إليها: سواء عقديا أو اقتصاديا. في الدراسة المقارنة لهته الفضاءات. و ركزنا على الفضاء المغربي. بالنظر إلى التقاطعات الهامة التي تجمع هذا الفضاء و الأولوية كانت طبعا للفضاء الجزائري.

يمكن أن ننطلق من هذا البحث الاساسي إلى الغوص في البحث التطبيقي. وذلك قصد معالجة بعض الإكراهات و المطبات التي لا تتمكن العائلات من تجاوزها. بالنظر إلى إستعصاء الرهانات والتحديات التي تتعرض لها المؤسسات العائلية.

يمكن لهذا البحث، بالرغم من تواضعه و محدوديته في الزمان و المكان، أن يمثل إنطلاقة مهمة في بناء معرفة ذات شأن. بالنسبة لفقهاء التجمع العائلي في شكله الكلي بالجزائر. بل ويمكن أن يكون نموذجا للبحوث في الإجتتماع العائلي على المستوى العربي و الإسلامي و حتى على مستوى العالم الثالث. لارتباطه بالواقع المعاش كما هو و بجمع تجلياته. أي التقاطع الموجود بين المؤسسات العائلية و المؤسسات المحيطة. و يمكن التعمق في كل تقاطع قد أشرت إليه أو لم أشر إليه: المؤسسات العائلية من جهة و المؤسسات الأخرى: كالدولة، القبيلة، مؤسسة العدالة، المؤسسة الدينية، المدينة، مؤسسة التعليم، العمل، الزواج من جهة أخرى. أو المؤسسة العائلية كمؤسسة تنشئة اجتماعية و المؤسسات الأخرى.

كما يمكن أن تعمم هته الدراسة على عينة ممثلة على التراب الوطني. و منه يمكن تعميم هته النتائج. و وضع خريطة اجتماعية للعائلات الجزائرية: و أهم الرهانات التي تتركها، و انتاج المعنى الذي تواجه به تلك التحديات و الرهانات. و هي مرحلة ضرورية لمعرفة التجمع العائلي الجزائري. و فحص الواقع كما هو. و معرفة التدبير العملي الذي تقوم به المؤسسات العائلية اتجاه تلك التحديات. التي يمكن أن تكون في متناول جل العائلات. بالإمكانات الخاصة و المتاحة لها.

ولكن يمكن أن تستعصي على الحل. و تبقى تلك العائلات تعيش في دوامة من المطبات. التي لا تجد لها نهاية. و منه يمكن التأسيس إلى عمل تخميني تفكيري يقوم به الباحث ذاته. في محاولة صياغة الحلول الممكنة. و كيف بالإمكان مساعدة بعض العائلات التي لا تجد مخرجا أو حلا لما تتخبط فيه من المشاكل. أو أنها تعتمد حولا غير ناجعة. و بالإمكان مساعدتها و الأخذ بيدها. وهنا يمكن التأسيس إلى: "علم تدبيري في الشؤون العائلية". انطلاقا من تصفح الواقع و استشراف المسارات العائلية. و منه يمكن تقديم الخدمة الضرورية لهته المؤسسات العائلية. بعد ارساء علم تدبيري يخص الإجتتماع العائلي. كما هو موجود حاليا العلم التدبيري في شؤون المؤسسة الإقتصادية. لكننا نعلم ان المؤسسات الإقتصادية استفادت من تراكم نظري و معرفي مهم في مجال التدبير. بالنظر إلى الحوافز المادية و المعنوية التي تعطى للمدبرين. الذين إنصبت كل جهودهم من أجل إدماج العمال في المؤسسات الإقتصادية. بكيفية تسمح بزيادة القيمة المضافة التي تنتجها المؤسسات الإقتصادية. وقد استفاد المنظرون و المدبرون من الجهود التي بذلوها في هذا المجال.

وكذلك يمكن التأسيس إلى تدبير في مجال الإجتتماع العائلي. إذا ما خصصنا بعض الحوافز للدراسين في هذا الميدان. و يتمكن بذلك من تكديس المعارف الضرورية للتكفل بهته المؤسسة. التي تعتبر المصدر الأساسي في تزويد المجتمع برمته بالموارد البشرية. التي بدورها تشغل وظائف متعددة و متنوعة في كل المؤسسات التي يتكون منها المجتمع. و حينها يمكن لهذا العلم من أن يقدم خدمة هامة لهته المؤسسة. و يصبح ذا فائدة عملية. عوض ان يبقى متطفلا على التطلع لمعرفة أحوال العائلات. دون تقديم ادنى مساعدة لها.

نحن نعلم أن بعض العلماء حاولوا تقديم هته الخدمة للمؤسسات العائلية و/أو الأسرية. وكان هذا الإهتمام قائما ابتداء من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين. وذلك على يد الأطباء العامون. الذين كانوا يسدلون النصائح

و التوجيهات. وبالخصوص في الجانب المتعلق بالصحة والنظافة. ولكن أيضا في كفاءات المعاملات و التصرفات. و قدم الاطباء خدمة الإستشارة العائلية و/أو الأسرية بكل تقاني، أنظر<sup>1</sup>. كما يهتم الآن بعض علماء النفس بمحاولة تقديم النصيحة و الإرشاد فيما يخص الحياة النفسية للعائلة. ومحاولة توجيه السلوكات و العلاقات التي تنسج بين أعضاء العائلة، و حتى مع المؤسسات التي تحيط بهم. كما أدى منذ القدم، وما يزال علماء الدين يقدمون خدمة النصح الإرشاد و التوجيه الديني. وما على العائلة من واجبات و ما لها من حقوق. وكيف يجب أن تتصرف إزاء ما يعترضها من تحديات أو مشاكل. وهذا كله وفقا للتعليمات الدينية.

و أرى أن علماء الإجتماع قد تخلوا عن هته المهمة. ولو أنهم اهتموا بالمؤسسات العائلية و الأسرية، إلا أنهم حاولوا بالدرجة الأولى التعرف على هذا التجمع و تفحصه حقيقته. ولم يعطوا العناية الكافية إلى هته المؤسسة. من حيث توجيهها أو مساعدتها على حل مشاكلها. كما أرى أن علماء الإجتماع، انطلاقا من النظرة الشمولية التي يتمتعون بها. بإمكانهم مساعدة العائلات أكثر من غيرهم. ذلك أنهم يضعون هته العائلات في السياق الحقيقي المعاش. والتفاعلات التي تدخل فيها هته المؤسسات العائلية مع بقية المؤسسات الإجتماعية. ومنه إمكانية تقديم خدمة أكثر نجاعة وشمولية من تلك التي يقدمها حاليا علماء النفس أو علماء الدين.

لكن تبقى معرفة هته المؤسسات العائلية عن حقيقتها. وكما هي في الواقع، من بين أولويات علم الإجتماع. إذ عليه ان يفقه ماهية المؤسسات الإجتماعية. وما هي إهتماماتها،مكانيات المادية والرمزية والمعرفية. من أجل مواجهة التحديات التي تتعرض لها.وان كانت هته فترة مهمة وملحة،إلا أنه يجب تجاوزها. و العمل على أن يكون علم الإجتماع أكثر فاعلية وفائدة بالنسبة لجل المؤسسات الإجتماعية...و يتجاوز مرحلة الفهم إلى مرحلة الإرشاد والتوجيه.

ونحن نعلم حاليا أن الدول المتقدمة والتي لها مكانة عالية بين الدول الأخرى، وهي الدول المهيمنة على بقية العالم.هي تلك التي تمتلك مؤسسات اجتماعية قوية.سواء كانت اقتصادية سياسية عسكرية ثقافية أو حتى دينية. وما على علم الإجتماع إلا أن يساهم في تقوية تلك المؤسسات. ومحاولة ايجاد نوع من التعاون و الإنسجام بين هته المؤسسات. حتى تصل إلى الفعالية المنشودة. ومنه ينتقل علم الإجتماع من مجرد متفحص لأوضاع اجتماعية. إلى فاعل ومساهم. يعطي قيمة اضافية للتجمع البشري.

و أرى أن أول خطوة يجب القيام بها، هي جمع كل الدراسات التي أجريت في مجال الإجتماع العائلي على المستوى العالمي. و بالخصوص على المستوى المغربي. لما لنا من سمات ثقافية مشتركة.وبنك المعطيات هذا،من شأنه أن يفتح للباحثين في مجال التجمع العائلي بالبلاد المغربية، فرصا للتعلم فيها و التفكير في تأسيس: "علم اجتماع عائلي تدبيري". يأخذ بيد المؤسسات العائلية بالمنطقة.و كأول خطوة يمكن تأسيس مخبر جزائري للتجمع العائلي يضم الباحثين المهتمين بهذا المجال.فيثمن أبحاثهم ويستفيد من جهودهم و تجربتهم،بل قد يحثهم على تعميق أبحاثهم ثم التأسيس لهذا العلم: "علم اجتماع عائلي تدبيري".

قد يفيد به علم الإجتماع مؤسساتنا العائلية.وأن نخرج من "السلبية" التي يتصف بها علم الإجتماع عموما. حتى صار أقصى طموح عالم الإجتماع في الجزائر أن يفهم ولو جزء بسيط من المجتمع الذي يعيش فيه. ويفرح عالم

<sup>1</sup> CATHERINE Cicchelli Pugeault Vincenzo Cicchelli, les théories sociologiques de la famille,122P.,repères, éditions la découverte,Paris,1998.

الإجتماع أيما فرح إن تمكن من ذلك. وهو فرح مشروع اذا ما ربطناه بالضبابية التي يسير فيها المجتمع الجزائري. فكل نقطة مضيئة على درب المعرفة هي في غاية الأهمية. و لكن علينا أن نصعد من درجة الطموح. و نسعى للمساهمة ليس فقط في معرفة ما هو قائم. وانما محاولة المساهمة "بإيجابية"، في اجاد الحلول. و رسم آفاق المستقبل للتجمع الإجتماعي الجزائري و المغربي عموما. في كنف مسار الأمة الإسلامية على الدرب. و أن تخرج من وضعية القوم التابع. إلى وضعية الامة المساهمة في الحضارة الإنسانية. كما كانت في فترة ما من تاريخها. و كخطوة أولية ألح على ضرورة جمع كل الدراسات التي تهتم بالتجمع العائلي في الجزائر. و تكوين بنك معلومات يسهل عملية الإستفادة من كل الجهود التي تبذل من طرف الباحثين في شأن الإجتماع العائلي. الذي تعزز بالعديد من الدراسات بالخصوص في العقدين الماضيين. وقد اطلعت على بعض الرسائل الجامعية في هذا الشأن. و تأكدت بأن الطرح لم يكن بالكيفية التي تناولتها في البحث. و أن الإشارة إلى هته الأعمال قد يضخم من الفصل المخصص للدراسات السابقة. و يخل بتوازن الفصول. و منه عزفت عن تقديم بعض الأعمال التي إطلعت عليها، و بالخصوص أن اشكالياتها لم تكن تصب في اهتمام الموضوع.

### توصية:

أعتبر أن هذا العمل بمثابة اللبنة التي يمكن أن تضاف إلى الجهود المبذولة من طرف المختصين الجزائريين في علم الاجتماع العائلي.

جهد استمر طيلة عقدين كاملين في الإهتمام بالإجتماع العائلي الجزائري. و عرف فترتين:

الفترة الأولى، التي دامت قرابة السبع (7) سنوات، تم فيها بحث مسألة: البناء و الهدم و لإعادة البناء للمؤسسة الأسرية. عن طريق الزواج، الطلاق ثم إعادة الزواج. و ذلك بدراسة ظاهرة الطلاق: من التلاقي إلى الطلاق. الفترة الثانية، التي تجاوزت إحدى عشرة (11) سنة. تم بحث مسألة أكثر شمولية من الأولى و المتعلقة بمعرفة أهم التحديات التي تواجهها العائلات الجزائرية، الرهانات التي تفقها و المعنى الذي تنتجه العائلات الجزائرية. تبعا للحياة السوسيو. تاريخية، لكل تجمع عائلي و ما تحمله من بعد مادي و رمزي عبر الأجيال المتتابة في فضاء من الجزائر العميقة.

و قد ركزت على منطقة مكونة من مدن و قرى واقعة شمال ولاية النعامة. التي تعتبر من الولايات التي يمكن أن تمثل العمق الجزائري. و بالرغم من محاولة موضوعة هذا الفهم في إطاره الوطني من تتبع لسيرورة العائلات الجزائرية ضمن السياقات التي مرت بها، ابتداء من الصدمة الاستعمارية فصدمة الاستقلال ثم الصدمة المتعددة الأبعاد: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، إلا أنه يبقى دون الفهم للإجتماع العائلي الجزائري. إذ ينقصه البعد المقارن بين فضاءات مكانية مختلفة: جنوبا، شرقا و شمالا. و حتى لدى جالياتنا في خارج البلاد. و التي يمكن دراستها. و منه يمكن التأكد من مدى تأثير السياق التاريخي على المجال المكاني المتباين و المختلف. بالرغم من الانطلاق من أسس ثقافية متجانسة إلى حد كبير. و منه أقترح أن يتواصل هذا الجهد ليشمل مناطق أخرى من البلاد و يمكن أن نستفيد من الهندسة الحالية لهته الدراسة. و ننطلق من نفس الاهتمامات قصد تبيان التحديات التي يجب رفعها على المؤسسات العائلية و كذا الرهانات التي يجب عليها رفعها. و المعنى المنتج والاتجاه الذي تسلكه العائلات الجزائرية في مساراتها نحو تجسيد التطور و تأمين مستقبل الأحفاد.

يمكن أن نواصل هذا الجهد و نقوم بمقارنة هته النتائج المتحصل عليها مع فضاءات و مجالات أخرى. و سياق سوسيو. تاريخي و ثقافي مغاير. و منه نتبين لنا الفوارق أو ما هو ثابت، جامد، متأصل و ما هو متغير، مرن و حداثي.

كما يمكن التفكير في إنشاء مخبر أو مرصد مكون من باحثين متعددي الاختصاصات في العلوم الاجتماعية إن: اقتصادية، اجتماعية، إناسية، تاريخية أو سكانية. يتولى مهمة متابعة التطورات التي تمر بها المؤسسات الاجتماعية و علاقتها بالمؤسسات العائلية/الأسرية. و ذلك قصد مرافقة العائلات و الأسر في مهامها التي تتطلب التنسيق و التعاون مع جميع الهيئات التي تدخل معها في تفاعلات.

**المراجع.**

- \* إنسانيات: "دورية"، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية و العلوم الاجتماعية:  
عدد رقم 4 الصادرة في جانفي/أفريل 1998: العائلة الجزائرية بين الأمس و اليوم، مركز البحوث  
الأنثروبولوجية و الاجتماعية، وهران، 1998.
- \* أبحاث أولى[1] العددان 14 و 15، ماي/ديسمبر 2001.
- \* أبحاث أولى[2] العددان 29 و 30، جويلية/ديسمبر 2005.
- \* بوتخيل معطي، ظاهرة الطلاق: من التلاقي إلى الطلاق، رسالة ماجستير، 301ص. جامعة  
الجزائر، 2008.
- \* الجريدة الرسمية، عدد 24، المؤرخ في 12 جوان 1984، الصفحة 910، يتضمن قانون الأسرة رقم:  
84 . 11. الصادر في 9 جوان 1984.
- \* الجريدة الرسمية، عدد: 15 المؤرخ في 27 فبراير 2005، الصفحة 18، الأمر رقم 05 . 02.  
الصادر في 27 فبراير 2005. المتمم و المكمل للقانون رقم: 84 . 11 الصادر في 9 جوان 1984،  
المتضمن قانون الأسرة.
- \* الديوان الوطني للإحصائيات، المسوح الشاملة للسكان و الإسكان، سنوات: 98، 87، 77، 66،  
د.و.إ.، الجزائر.
- \* عبد الغني مغربي، الفكر السوسيولوجي عند ابن خلدون، تعريب: محمد الشريق بن دالي حسين، دار  
القصة للنشر، الجزائر، 226، 2006، صفحة.
- \* محمد سلامة، محمد غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة و الطفولة و الشباب.  
شركة مكنتات عكاظ للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1989.
- \* محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،  
186ص. بيروت، 2002.
- \* مديرية التخطيط و الهيئة العمرانية لولاية النعامة، منوغرافية ولاية النعامة، 1999. ص. 114،  
منشورات الولاية، مارس 2000.
- \* مديرية النشاط الاجتماعي لولاية البليدة، نشرية داخلية، سنة 2002.
- \* مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.

## BIBLIOGRAPHIE

\* Abdelghani MEGHARBI, Culture et personnalité en Algérie, de Massinissa à nos jours, ENAL ,OPU, Alger, 1986.

\* Abdelghani MEGHARBI, La pensée sociologique d'IBN KHALDOUN, SNED, Alger, 1971.

\* Abdelhamid Mourad BOUDIA : la formation sociale Algérienne: essai d'analyse théorique et économique, 406p. université d'Alger, 1974.

\* Abdelkader DJEGHLOUL, d'EL Djazair à EL –Djazair...En passant par l'Algérie, pour un regard national! Essais algériens d'histoire sociale et culturelle, 374p. Editions Dar El Gharb, Oran, 2004.

\* Abdelkader DJEGHLOUL: huit études sur l'Algérie, 206P. édition ENAL, Alger, 1986.

\* Abdellah LAROUI, islam et modernité, édition Bouchène; 188 pages ,Alger 1990. éd. la Découverte, Paris 1986.

\* Alain BIHIR, hommes/femmes: l'introuvable égalité. Ecole, travaille, couple, espace public; les éditions de l'atelier, points d'appui. Paris, 1996.

\* Agnes PITROU, Les Solidarité Familiales, vivre sans famille? 250P. Edition Privat . 1<sup>er</sup> édition 1978, Paris, 2<sup>eme</sup>ed. 1992.

\* Ali EL- KENZ, au fil de la crise. 4 études sur l'Algérie et le monde Arabe, édition Bouchène, 148p. Alger, 1989.

\* Boutkhil MAATI, l'information une ressource au service des ressources humaines, post graduation spécialisée en management des ressources humaines (PGS). 1<sup>ere</sup> promotion ISGP/ B.E.K. 1994.

\* CATHERINE Cicchelli Pugeault Vincenzo Cicchelli, les théories sociologiques de la famille, 122P., repères, éditions la découverte, Paris, 1998.

\* CENEAP, Enquête sur les Attentes des Populations Rurales, 98P. CENEAP, Alger. 2003.

\* Claude LUAUZU AL., Enjeux Urbains au Maghreb, crises pouvoirs et mouvements sociaux. 218p. Cahier d'études, groupe de recherches sur le Maghreb et le monde musulman, Ed. L'Harmattan Paris 7, 1985.

\* Claudine CHAULET, La Terre les Frères et l'Argent, 3T. O PU, Alger 1987.

- \* CRASC, Actes de l'atelier, femmes et développement, 358P. Alger 18-21 octobre 1994. édition CRASC ; Oran, 1995.
- \* CRASC, comité national préparatoire de la 4ème conférence mondiale sur les femmes, 358p. Edition CRASC, Oran Août 1995.
- \* CRASC, La socio-anthropologie. Ou comment repenser la méthode? 142P. Cahiers du CRASC n 1. Oran, 2001.
- \* David COOPER, Mort de la Famille, traduit de l'anglais PAR Férial DROSSO BELLIVIER, édition du Seuil, Paris, 1972.
- \* Djamchid BELHAM Al., Le Défi des traditions, CISS, faculté de droit Tunis. Ed., Publisud, 1986.
- \* Djilali SARI, Les mutations socio-économique et spatiale en Algérie, 362P. OPU, Alger, 1993.
- \* Egène Dumas, Mœurs et Coutumes de l'Algérie, 256p. Editions ANEP, Alger, 2006.
- \* ESSAID TAID, Femmes et droit de cité , -ENAL -Alger , s/d.
- \* Georges GURVITCH, La vocation actuelle de la sociologie, vers la sociologie différentielle 512P., 4EME Edition, PUF, 1968.
- \* Georges GURVITCH et al. Traité de sociologie , PUF , Paris, 1962, 2 tomes.
- \* Guy BAJOIT, Pour une sociologie relationnelle, 308P. PUF, le sociologue, paris, 1992.
- \* Hassan REMAOUN et al., ALGERIE: histoire, société et culture, 352p. éditions casbah, Alger, 2000.
- \* Houari ADI, De l'Algérie pré-coloniale à L'Algérie coloniale, économie et société, édition ENAL, Alger, 1985.
- \* Jacques BERQUE, Maghreb histoire et société, sociologie nouvelle situation, 227P. édition SNED/DUCOLOT, ALGER, 1974.
- \* James W. VANDERZADEN, the social experience. An introduction to sociology, Ohio state, university random house, New-York, 1998.
- \* Jeanne BISILLIAT, Michèle FIELOUX, Femmes du tiers- monde, l'Harmattan, Paris, 1992.
- \* Jésiane DUCHENE, Enfants nés dans le mariage et enfant nés hors mariage. Inégalités et disparités en Europe, contextes législatifs des prestations familiales et norme sociales et culturelles, 173p. éditions BRUGLAND ACADEMIA, Bruxel, 2004.



- \* -LAROUSSE,Caractéristiques de la famille occidentale,LA Grande encyclopédie, LAROUSSE,Paris,1973.
- \* Louis ROUSSEL,La famille incertaine,essai,334P.éditions ODIBE JACOB,1ère publication,Paris,1989.
- \* Lucie PRUVOST,Femmes d'ALGERIE,société famille et citoyenneté 368p.édition casbah,Alger,2002.
- \* Margarita rollinde in-acte du colloque,les femmes dans le débat générationnel: continuité ou rupture,éd. Méditerranée /Maghreb Europe,Paris,2002.
- \* Ministère de l'agriculture et de réforme agraire : enquête sur le nomadisme -1968 séminaire de Saida 4 à 6 Mai 1971 extrait du rapport Mai 1971.
- \* Monique GARDANT,Femmes du Maghreb au Présent,CNRS,Délégation Régionale Provence, Alpes. S.d.
- \* Mostefa BOUTEFNOUCHET,La Société Algérienne en Transition,260p.OPU,Alger, 2004.
- \* Mostefa BOUTEFNOUCHET,Société et Modernité:les principes du changement social,OPU,Alger,2004.
- \* Mustapha CHERIF,L'islam,L'autre et la Mondialisation, 271p.éditions ANEP,Alger, 2005.
- \* Mostefa LACHREF et Abdelkader DJEGHLOUL, Histoire, Culture et Société,270P. Editions ANEP,Alger,2004.
- \* Nadia BENSOUNA,S/D Mahfoudh BOUCEBCI,Contribution à l'étude du profil psycho- sociologique de la mère célibataire en Algérie,110P.Alger,1974.
- \* Omar AKTOUF,Le travail industriel contre l'homme?365P.Une approche ethnographique de l'entreprise et une perspective interculturelle,Canada/Algerie, ENAL,OPU,1986.
- \* ONS,Projections des ménages à l'horizon 2030,Collections Statistiques n°118,éd. ONS,2005.
- \* ONS,La population urbaine en Algerie au G.P.R.H.1998,46p.,ONS,Alger,1998.
- \* Oscar Lewis, les enfants de Sanchez, Autobiographie d'une famille mexicaine, traduit de l'anglais par 'Céline zins, 436P.,Québec,S/D.

- \* Philippe CORCUFF, Les nouvelles sociologies, NATHAN Université, collection sociologie 128, éd. NATHAN, Paris, 1995.
- \* Pierre BOURDIEU, Questions de sociologie, 278P., édition originale, Les Editions de Minuit, Paris 1984, cérés, Tunis, 1993.
- \* Pierre BOURDIEU, La distinction, critique social du jugement T1(372)P., T2(802)P. cérés édition Tunis 1995, les éditions de minuit 1972, Paris, 2tomes.
- \* RADP, Plan d'urbanisme directeur de la commune de Méchéria, étude de l'avant projet général, OTHAL- dép., Aménagement, 19 b.med.5 Alger, S.D.
- \* Roger GARAUDY, Pour l'avènement de la femme, éditions Albin Michel, Paris, 1980.
- \* Raymond ARON, Etudes sociologiques, PUF, Paris, 1988.
- \* Saïd BOUAMAMA et Hadjila SAOUD, Familles Maghrébine de France, 169P., (ORNE) éditions DESCLEE DE BROUWER, France, 1996.
- \* Sonia RAMZI ABADIR, La Femme Arabe au Maghreb et au Machrék, fiction et réalité, Edition ENAL, Alger, 1986.